

# حاشية الذسوقي على الشرح الكبير

للعالم العلامة تميم الدين شيخ محمد عرفة الذسوقي  
على الشرح الكبير لأبي البركات ميندى أحمد الدردير  
وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدى شيخ محمد عيش  
شيخ السادة المالكية رحمته

( تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح )  
( بأسفل الصفحة مفصولة بجدول )

( روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى )  
( وإتماماً لفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل )

المجلد الثاني

طبع بدارالكتاب الكبير بالقاهرة  
ميسى البابى المحلى وشركاه

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا  
يُفْقَهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب في الحج

باب في بيان أحكام  
الحج والعمرة  
(فرض الحج) عينا إذ  
هو أحد أركان الإسلام  
وهو شرطا وقوف بعرفة  
ليلة عاشر ذي الحجة  
وطواف بالبيت سبعا  
وسعى بين الصفا والمروة  
كذلك على وجه

مخصوص بأحرار  
(وسنت العمرة)  
عينا وهي طواف وسعى  
بأحرار مرة (راجع لها  
وما زاد عليها مندوب  
ونذوب أن يقصد إقامة  
الموسم ليقع فرض كفاية  
والعمرة سنة كفاية  
وهي أفضل من الوتر  
(وفي فوريتها) أي في  
وجوب الإتيان به أول  
عام القدرة عليه فيعصى  
بالتأخير عنه ولو ظن  
السلامة وهو للتعبد  
(وتراخيه لحوف  
القوات) أي إلى وقت  
يخاف فيه فواته بالتأخير  
إليه

(قوله وهو شرعا الخ) أي وأما لغة فهو مطلق القصد يقال رجل محجوج أي مقصود  
(قوله بأحرار) أي حال كون كل من الوقوف ومأمته من الطواف والسعى مصاحبا لأحرار  
(قوله مرة) منصوب على أنه معقول مطلق معمول للعمرة ويقدر مثله للحج لأن الحج والعمرة  
مصدران يتحلان إلى أن والفعل أي فرض أن يحج مرة وسن أن يعتزم مرة ولا يعمل فيه فرض ولا  
سنة لأنه يفيدان الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة وليس بمراد لأن المفعول قيد في عامه ويجوز  
نصب مرة على التمييز المحول من نائب الفاعل أي فرض المرة من الحج وسنت المرة من العمرة ويصح  
رفع مرة على أنه خبر وفرض وسنت مصدران مبتدآن مؤولان باسم المفعول أي المفروض من الحج  
مرة وللسنون من العمرة مرة هذا حاصل ما في ح (قوله راجع لهما) أي للحج والعمرة أي أنه  
مرتبط بهما معا لا أنه معمول لهما لما عرفت أنه معمول للعمرة ويقدر مثله للحج (قوله وما زاد عليها)  
أي على المرة من الحج والعمرة (قوله أن يقصد) بما زاد على المرة (قوله ليقع) أي لأجل أن  
يقع الحج فرض كفاية وتقع العمرة سنة كفاية فإن لم يقصد ذلك كان كل منهما مندوبا (قوله وهي  
أفضل من الوتر) هذا القول قلعه ح عن مناسك ابن الحاج وفي النوادر عن مالك أنها سنة مؤكدة  
مثل الوتر (قوله وفي فوريتها) أي وجوب الإتيان به على الفور وقوله وتراخيه أي وجوبه  
على التراخي لمبدأ خوف القوات (قوله فيعصى بالتأخير عنه) أي بالتأخير عن أول عام  
القدرة ولو لثاني عام (قوله ولو ظن السلامة) أي إلى العام الذي قصد التأخير إليه  
(قوله وتراخيه الخ) أي على القول بالتراخي لو أخره واختارته النية قبل خوف القوات فقال في الطراز  
لا يصح وقال بعض الشافعية يائمه لأنه إنما جوزه التأخير بشرط السلامة اهـ (قوله أي إلى وقت)



أى الى مبدأ وقت (قوله باختلاف الناس) أى من ضعف وقوة فبعضهم يكون كبيراً يقال فيه إنه لا يمتك قويا إلا خمس سنين أو ثلاثة أو أربعة وبهذا يضعف فيفتقر له التأخير الى العام الذى يظن فيه حصول الضعف له ويحرم عليه التأخير لما بعده واعلم ان هذا الخلاف يجرى فى العمرة أيضا كما هو مفاد ابن الجلاب وابن هاشم فتظهير فى ذلك قصور انظر بن ولا خلاف فى الفورية إذا أفسد حجه سواء قلنا ان الحج على الفور أو التراخي وسواء كان الاول المفسد فرضا أو تفلأ كما يأتى ذلك عند قوله ووجب أعام المفسد (قوله خلاف) الاول رواه ابن القصار والعراقيون عن مالك وشهره صاحب الذخيرة وصاحب العمدة وابن بزرة والثاني شهره ابن القاهناني قال فى التوضيح الباجي وابن رشد والتفاسي وغيرهم من المغاربة يرون انه المذهب قال ح - وى المصنف هاتين القولين وفى التوضيح قال الظاهر قول من شهر الفورية وفى كلام ابن حبيب ميل اليه وكأنه ضعف حجة القول بالتراخي ولأن القول بالفورية نقله العراقيون عن مالك والقول بالتراخي إنما أخذ من مسائل وليس الاخذ منها بقوى وإذا علمت ذلك فقد ظهر لك ان القول بالفورية أرجح ويؤيد ذلك ان كثيرا من الفروع التى يذكرها المصنف فى الاستطاعة مبنية على القول بالفورية فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه اه كلامه (قوله وصحتها بالاسلام) أى لأنه لا بد فيها من النية وكل عبادة كذلك فشرط صحتها الاسلام لأن النية شرط صحتها الاسلام ومن هذا تعلم أنه لا حاجة لما قاله المصنف لأنه لا بعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به (قوله فيحرم ندبا إلخ) أى لا وجوبا لما سيأتى ان غير المكلف يجوز دخوله الحرم بغير احرام ولو أراد مكة (قوله أب أو غيره) أى كوصى ومقدم قاض وأم وغاصب وان لم يكن لهم نظرى المال كما نقله الأئمة فى شرح مسلم واقره خلافا للشافعية حيث قالوا الولي الذى يحرم عن الصبي إنما هو الولي الذى له النظر فى المال من أب أو وصى أو مقدم قاض ولا يصح احرام الام عنه إلا ان تكون وصية أو مقدمة من القاضى انظر الزرقانى فى شرح الموطن (قوله عن رضيع) المراد به الصغير القبر المميز وان كان غير رضيع وإنما خص الرضيع بالذكر للخلاف فى الاحرام عنه فقد نقل عن مالك لا يحج عن رضيع فلما وقع فيه الخلاف بين المصنف المعتمد فيه (قوله بأن ينوى ادخاله فى الاحرام بالحج) أى فى حرمت الحج بأن يقول نويت ادخال هذا الولد فى حرمت الحج أو العمرة سواء كان الولي ملتبسا بالاحرام عن نفسه أو كان غير محرم اصلا وليس المراد ان الولي يحرم فى نفسه ويقصد النيابة عن الرضيع كما هو ظاهر العبارة (قوله قرب الحرم) تنازعه قوله فيحرم وقوله مجرد وعمل بتجريد قرب الحرم ان لم يخف الضرر على الصبي وإلا احرم عنه من غير تجريده ويفتدى (قوله أى مكة) بيان للحرم هنا (قوله ولا يقدم الاحرام) أى نية الدخول فى حرمت الحج (قوله كاقيل) قاله ابن عبد السلام وقد قررت تبعا للبساطى كلام المصنف بهذا القول بناء على ان قرب الحرم معمول بإرد وهو غير صواب كما قال بن (قوله ويحرم ولى أيضا عن مجنون مطبق) أى ويجرى فيه ما تقدم فى الصبي من تأخير احرامه وتجريده إلى قرب مكة وأنه إذا كان يخاف بتجريد قربها حصول الضرر احرم عنه بغير تجريد ويفتدى (قوله فان خيف على المجنون) أى التى يفىق (قوله فلا يصح الاحرام عنه) أى لا يفرض ولا ينقل (قوله لأنه) أى لان الاغواء مظنة عدم الطول ويرجى زواله عن قرب (قوله ثم ان اتفق) أى المعنى وقوله فى زمن يدرك الوقوف فيه احرم إلخ أى وان لم يفىق من اغوائه إلا بعد الوقوف فقد فاته الحج فى ذلك العام ولا عبرة باحرام اصحابه عنه ووقوفهم به فى عرفة (قوله والمميز) غطف على ولى كما اشار له الشارح وقوله

مشروطة (بالاسلام)  
فلا يصحان من كافر ولو  
صيا ارتد (فيحرم)  
ندبا (ولى) أب أو  
غيره (عن رضيع)  
بأن ينوى ادخاله فى  
الاحرام بالحج أو العمرة  
عند تجرده (وجرد)  
وجوبا من المحيط ان كان  
ذكرا ووجه الاثنى  
وكتفاها كالكبرة  
(قرب الحرم) أى  
مكة لا من اللقات للشقة  
ولا يقدم الاحرام عند  
اللقات ويؤخر التجرد  
لقرب الحرم كما قيل  
(و) يحرم ولى أيضا  
عن مجنون (مطبق)  
وهو من لا يفهم الخطاب  
ولا يحسن رد الجواب  
وان ميز بين القرس  
والانسان مثلا وجرد  
قرب الحرم أيضا فان كان  
يفىق أحيانا انتظر ولا  
ينعقد عليه ولا على المعنى  
عليه احرام غيره فان  
خيف على المجنون خاصة  
القوات فكالمطبق (لا  
مفسى) عليه فلا يصح  
الاحرام عنه ولو خيف  
قوات الحج لأنه مظنة  
عدم الطول بخلاف  
المجنون فانه شبهه بالصبا  
لطول مدته ثم ان اتفق فى  
زمن يدرك الوقوف فيه  
أحرم وأدرك ولا دم  
عليه فى عدم احرامه من  
اللقات (و) يحرم الصبي  
(المميز) وهو الذى يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى (بإذنه) أى الولي من اللقات إن ناهز البلوغ

والاقرب الحرم (كإلا) يحرم بإذنه بل بغيره (فله تحليه) أن رآه مصلحة بالخلق والنيه معا (ولا قضاء) عليه إذا حاله ثم بلغ ومثله في التحليل وعدم القضاء السفية البالغ إذا أحرم بغير إذن وليه (بخلاف العبد) البالغ إذا أحرم بغير إذن سيده فحاله فعليه القضاء إذا اعتق أو أذن له بعد ويقدمه على حجة الاسلام فان قدم حجة الاسلام صح ومثل العبد المرأة إذا أحرمت تطوعا بغير إذن زوجها فحلها (وأمره) وليه وجوبا (مقدورة) من (ع) أقوال الحج وأفعاله ويلقن التلبية أن قبله (ولا) بأن عجز عن شيء أولم يكن مميزا أو كان

مطبقا (ناب) الولي عنه إن قبلها أي قبل ذلك الشيء النيابة ولا يكون إلا فعلا (كطواف) وسمى ورعى ووقوف وفي جعل هذان النيابة إن بآي النائب بالفعل دون الذنوب عنه والطواف وما بعده ليس كذلك لأنه يطوف ويسعى به محمولا ويوقفه معه بعرفة فالولي أن يمثل بالرمي والذبح (لا) أن لم يقبها (كتلبية) من الأقوال (وركوع) من الأفعال فيسقطان عنه حيث عجز (وأحضرهم) أي أحضر الولي الرضيع والطبق والصبي المميز (للقايف) الأولى للشاهد لأن الموقف لا يتعدد أي للشاهد التي يطلب فيها الحضور كعرفة ومزدلفة ومنى والشعر الحرام وجوبا بعرفة وندبا بغيرها (وزيادة النفقة) في السفر على المحجور من صبي أو غيره من أكل وشرب وليس وحمل كما لو كانت

بإذنه فان أذن له سواء كان حرا أو عبدا وأراد منته قبل الشروع في إحرامه في الشامل ليس له المنع بعد الإذن على الاظهر ولا يالحسن له منته قبل الإحرام لابعده وهو المعتمد اه عدوى ومثل المميز في كونه لا يحرم إلا بإذن وليه السفية الولي عاينه وإن كان الحج واجبا عليه (قوله) ولا يقرب الحرم المراد به مكة لا ما والاها ما يصدق عليه أنه حرم (قوله) أن رآه مصلحة أي وأما أن رأى المصلحة في إبقائه وأبقاه على إحرامه وإن وجدت المصلحة في كل من إبقائه وتحليه خير الولي والظاهر أن التحليل واجب عند وجود المصلحة فيه كأن عدم التحليل كذلك عند وجودها فيه إذا علمت ذلك تعلم أن اللام في قول المصنف فله التحليل للاختصاص والمعنى أنه إذا أحرم بغير إذن وليه كان تحليه مختصا بالولي فليس لغيره أن يحله وهذا لا ينافي أن التحليل قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا وقد يغير فيه وليس اللام للتخير (قوله) بالخلق والنية) أي بأن ينوي خروج ذلك الولد من حرمة الحج وأنه حلال ثم يحلق له ولا يكفى في إحلاله رفض الولي نية الصبي الحج بل لابد من نية إحلاله والحاق له (قوله) بخلافه العبد والمرأة الفرق أن الحجر على الصغير والسفيه طعنها وأما الحجر على العبد والمرأة فانه لغيرهما فالاول حجر قوى لأن حق النفس ثابت مع الحجر وبعده فلما كان قويا استمر أثره فلذا سقط القضاء وأما الثاني فهو ضعيف لرواها بالتأييم وألحق فلذا وجب القضاء (قوله) ويقدمه أي القضاء وقوله فان قدم حجة الاسلام أي على حجة القضاء (قوله) إذا أحرمت تطوعا أي وأما إذا أحرمت بفرض فليس له أن يحللها منه (قوله) مقدورة أي بمقدوره أي بما يقدر عليه من أقوال الحج وأفعاله وهذا أي قول المصنف وأمره بمقدوره مرتبط بقوله ويحرم الصبي المميز بإذنه (قوله) ولا يكون أي ذلك الذي يقبل النيابة (قوله) وما بعده أي من السعي والوقوف (قوله) ركوع أي لإحرام وطواف (قوله) الشاهد أي أحضرهم إلا ما كن التي يطلب مشاهدتها والحضور فيها (قوله) كالمكانت أي النفقة في الحضر الخ (قوله) أن خيف بتركه ضيعة أي حقيقة أو حكما فالاول كما إذا خاف عليه الهلاك بتركه والثاني كما إذا خاف عليه إذا تركه ضيعة أهل الفساد والاختلاط بهم (قوله) فويله الفارم لتلك الزيادة أي وأما قدر ما كان يتفق عليه في مقامه فهو في ماله (قوله) كما إذا لم يكن الخ أي أنه إذا خاف عليه الضيعة بتركه والحال أنه لا مال لذلك المحجور فان زيادة النفقة تكون على الولي ولا تكون ديناً في ذمة المحجور (قوله) فعلى وليه مطلقا أي سواء خاف عليه الضيعة بتركه أم لا واعلم أن ما قررناه شارحنا كلام المصنف مثله لبرام في الصغير والأفقهسي والبساطي وهو ظاهر المدونة وعزاه ابن عرفة للتونسي وحكى في التوضيح عن الكافي أنه الأشهر وجعل لبرام في وسطه وكبيره التشبيه تاما وهو قول مالك في الموازية ورجحه ابن يونس وتأول صاحب الطراز المدونة على ما في الموازية وبه يعلم أن حمل المصنف على كل منها صحيح لكن الذي يظهر من كلام ح أنه اختار الاول انظر بن (قوله) فكزيادة النفقة) لأنه لا تأثير للإحرام في جزاء الصيد حيث أن ما الذي أثر فيه

في الحضر درهما وفي السفر درهمين (عليه) أي على المحجور أي في ماله (إن خيف) الحرم بتركه (ضيعة) عليه لعدم كافل غير من سافره (ولا) يخف عليه (فويله) الفارم لتلك الزيادة كما إذا لم يكن للمحجور مال ولا يكون في ذمته فالأولى أن يقول في ماله ليفيد أنه عند عدمه تكون على الولي ولو خيف عليه (كجزاء صبيد) صاده الصبي محرما في غير الحرم فعلى وليه مطلقا وأما صيده في الحرم محرما أولا فكزيادة النفقة في التفصيل (ويقدية) وجبت عليه للباس أو طيب مثلا

فعل عليه خاف عليه أولا فليس التشبيه تاما ( بلا ضرورة ) لا مفهوم له بل وكذا إن وجبت ( ٥ )

الحرمة فلذا أجرى فيه التفصيل بخلاف الصيد في الحل محرما فان الاحرام هو الذي اثر فيه فلذا كان فيه الجزاء على الولي من غير تفصيل لأنه هو الذي تسبب في احرامه والحاصل ان كل ما لزمه بسبب الاحرام فهو على الولي مطلقا ولو خشي ضياعه لانه لا ضرورة في ادخاله الشك ( قوله بل وكذا ان وجبت ) أي القدية لضرورة أي كما إذا استعمل الطيب بقصد اللدواة أو لبس الثياب لحرا أو بردنما ذكره من لزوم القدية للولي مطلقا سواء لزمته لضرورة أو لضياعها هو ظاهر المدونة وهو المذهب وما فتت من انها إذا كانت لضرورة فهي في مال الصبي تبعا لهرام والبساطي ونسبه بهرام للجواهر فقد رده ح بان صاحب الجواهر لم يقل إذا كانت لضرورة ففي مال الصبي انظر بن ( قوله كوقوعه فرضا ) ان قلت الشيء إذا لم يجب لم يقع فرضا وإذا وجب وقع فرضا فلم نص على قوله كوقوعه فرضا مع قوله وشرط وجوبه المستلزم لوقوعه فرضا قلت لا نسلم انه يلزم من كونه واجبا على الحر المكلف ان يقع فرضا لجواز ان يكون واجبا عليه ولا يقع فرضا كالتدور وكما إذا نوى به النفل فانه يجب الشروع فقد تحقق الوجوب ولم يتحقق الوقوع فرضا ولما كان لا تلازم بين كونه واجبا على الحر المكلف وقوعه منه فرضا احتاج للتصريح بقوله كوقوعه فرضا وكذلك لا نسلم ان الشيء إذا لم يجب لم يقع فرضا الا ترى المرأة والعبد لا تجب عليهما الجمعة وإذا صليها ونوي بها الفرض وقعت فرضا فلم يذكر قوله كوقوعه فرضا لتوهم ان العبد والصبي إذا فعلاه يقع فرضا وليس كذلك ( قوله ولا يقع منهم فرضا ) أي وإنما يقع منهم فلا وقوله ولو نوه أي بخلاف الجمعة بالنسبة للعبد والمرأة فانها لا تجب عليهم لكن لو صلوا ونوي بها الفرض وقعت منهم فرضا ( قوله قيد في الوقوع ) أي فهو راجع لما بعد الكاف كما ان ما بعده وهو قوله بلانية نفل كذلك وفي جملة وقت احرامه قيدا لوقوعه أيضا نظرا لاقتضائه انه قد يقع فرضا في غير وقت الاحرام لكن لا يشترط فيه الحرية والتكليف وليس كذلك فالأولى جمل قوله وقت احرامه ظرفا لحرية وتكليف من حيث انها مشرطان لوقوعه فرضا والى شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه وليس ظرفا لهما من حيث انها مشرطان لوجوبه لأن المعنى شرط وجوبه حرية وتكليف وقت احرامه وهذا لا يصح لوجوبه على التصف بالحرية والاستطاعة والتكليف قبل الاحرام ( قوله لا يتقيد بكونه وقت احرام ) أي لا يتقيد بالاتصاف بهما وقت الاحرام بل متى اتصف الشخص بالحرية والتكليف والاستطاعة وجب الحج عليه سواء كان اتصافه بما ذكر وقت الاحرام أو قبله ( قوله لم يقع فرضا ) أي وإنما يقع نفلا ولا يتقلب فرضا إذا عتق أو بلغ أو افاق ( قوله لا يرتفع النكاح ) أي لو رفض ذلك الاحرام الحاصل قبل العتق والبلوغ واحرم بعد الرفض بنية الفرض كان احرامه الثاني بمنزلة العدم لأن الأول لم يرتفع ( قوله أي احرام ) فيه نظر لأن فيه مجيء الحال من المضاف اليه والشرط غير موجود لأن المضاف وهو وقت غير صالح للعمل في الحال ولا جزء ولا كجزء من المضاف اليه فالأولى جعله حالا من المضاف اليه وهو الهاء لاحرام أي غير ملابس للنفل لوجود الشرط وهو عمل المضاف لأن الاحرام مصدر وقد يقال ان وقت الاحرام كالجزء منه للازمته له وعدم انفكاكه عنه ككلامه الجزء لـ ( قوله وينصرف ) أي عند الإطلاق ( قوله وقع نفلا ) أي ولا يقع فرضا وقالت الشافعية يقع فرضا ولا عبرة بنية النفل ويكره تقدم النفل على الفرض بناء على انه واجب على التراخي اما على الفورية فتقديم النفل أو النذر على الفرض حرام ( قوله لوقع فرضا ) أي لأنه إذا وصل كان مستطيعا فما احرم إلا بعد وجوبه قاله سند ( قوله الأولان ) أي الحرية والتكليف والاستطاعة فشرط

الضرورة ولما كانت شروط الحج ثلاثة أضرب شرط في الصحة وهو الاسلام وقد تقدم وشرط وجوب شرط وقوعه فرضا أشار لها بقوله ( وشرط وجوبه كوقوعه ) أي كشرط وقوعه ( فرضا لمن احرم به ) حرية وتكليف فلا يجب على من فيه بقية رق ولا على صبي ولا مجنون ولا يقع منهم فرضا ولو نوه ( وقت احرامه ) قيد في الوقوع فرضا فقط لأن الوجوب على الحر المكلف لا يتقيد بكونه وقت الاحرام فمن لم يكن حرا أو مكلفا وقت الاحرام لم يقع فرضا ولو عتق أو بلغ أو افاق بعد ذلك ولا يرتفع احرامه ولا يردف عليه احرام آخر ( بلانية نفل ) هو حال من المضاف اليه أي احرام أي شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كون ذلك الاحرام خاليا من نية نفل بان نوى الفرض أو اطاق وينصرف للفرض فان نوى وقت احرامه النفل وقع نفلا والفرض باق عليه ( ووجب ) الحج ( باستطاعة ) لم يقل

واستطاعة بالرفع عطفا على حرية لاقتضائه انه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما انها تشترط في الوجوب وليس كذلك إذ لو تكلفه غير المستطيع وهو ضرورة فرضا فشرط وقعه فرضا حرية وتكليف وعدم النفل وشرط وجوبه الأولان والاستطاعة

وجوبه فقط ثلاثة وشرط صحته واحد وشرط وقوعه فرضا ثلاثة وكلها معلومة من المصنف  
 ( قوله وفسر الاستطاعة النخ ) هذا يشير إلى أن الباء في قوله بإمكان الوصول للتصوير ( قوله بإمكان عادية ) أى  
 بأن يقدر على الوصول راكبا أو ماشيا لا طائرا أو مخطوطة لأنه إمكان غير عادي فلا يجب على من قدر  
 على الوصول بذلك لكن أن وقع أجزأ قطعا ( قوله بلا مشقة عظمت ) أى من غير مشقة عظيمة بأن  
 لا يكون هناك مشقة أصلا أو يكون هناك مشقة غير عظيمة فمطلق المشقة لا يشترط عدمها لأن  
 السفر لا يغلو عنها فإن كان في الوصول مشقة عظيمة لم يجب عليه والمشقة العظيمة هي الخارجة عن  
 المعتاد بالنسبة للشخص وهي تختلف باختلاف الناس والأزمنة والأمكنة وفي ح التشنيع على من  
 أطلق سقوط الحج عن أهل القرب واعلم أنه يحرم اعانة غير المستطيع قبل سفره بما لا يكفيه لأن  
 سفره معصية ( تنبيه ) من غير المستطيع سلطان يخشى من سفره العدو أو اختلال الرعية أو ضررا  
 عظيما يلحقه بعزله مثلا لا مجرد العدل فيما يظهر انطرح ( قوله وأمن على نفس أو مال ) من عطف  
 الخاص على العام ( قوله من هلاك ) أى سواء كان من عدو أو سباع ( قوله لاسارق ) أى فلا يشترط  
 الأمن على المال منه لا يمكن دفعه والتحرز منه بالحراسة ( قوله إلا لأخذ ظالم ) هذا مستثنى من  
 مفهوم قوله ومال أى فإن لم يأمن على المال سقط إلا لأخذ ظالم لا ينكت ما قل فانه لا يسقط على  
 ما استظهره ابن رشد من قولين حكاهما ابن الحاجب والآخر سقوطه بأخذ الظالم ماقول ولولم ينكت  
 والحاصل أن الظالم إن أخذ كثيرا كان ينكت أولا أو أخذ قليلا وكان ينكت كان أخذه مسقطا  
 للحج اتفاقا واما إن أخذ قليلا كان لا ينكت فيه القولان اللذان قد علمتهما وقوله إلا لأخذ ظالم  
 ماقول ومن باب أولى أخذ اجرة لمن يدل على الطريق ودفعها واجب على الحاج إن توقف سفره  
 على دليل وتوزع الاجرة على الزموس ولا يتبر كثرة الامتعة ولا قلتها وكذا يجب اعطاء الاجرة  
 للجند إذا كان لا يمكن السير بدونهم بشروط ثلاثة إن يكون المأخوذ لا يحجب بهم وإن يذهب  
 الجند أو خدمهم معهم والا كان أخذا على الجاهل وإن لا يكون لهم شيء من بيت المال في مقابلة محافظتهم  
 على الحاج والا كانوا ظلمة اه عدوى ( قوله ماقول بالنسبة للمأخوذ منه ) أى لو كان كثيرا في  
 نفسه ( قوله أى لا يعود ) أى علم منه بحسب العادة انه لا يعود ( قوله فان علم انه ينكت ) أى أو كان  
 يأخذ كثيرا أو شك فيما يأخذه هل هو قليل أو كثير وظاهر الشارح سقوط الحج إذا كان ينكت  
 ولو كان مجموع ما يأخذه لا يحجب به وهو كذلك لأن أخذ الظالم منه مرارا فيه حطة واذلال  
 ( قوله أو جهل أمره ) أى شك في كونه ينكت أولا ( قوله لما علمت من سقوطه مع النكت اتفاقا ) أى  
 وحينئذ فيكون اعتبار كونه لا ينكت متفقا عليه فلو جعل قوله على الأظهر راجعا لقيد عدم النكت  
 لاقضى أن مقابل الأظهر يقول انه لا يسقط الحج بأخذ الظالم ماقول ولونكت وهذا لم يقله أحد  
 ( قوله ولو بلا زاد ) مبالغة في قوله ووجب باستطاعة أى ولومن غير زاد معه ومن غير راحلة ورد  
 بلو على سحنون ومن على القائل باشتراط صاحبة الزاد والراحلة له ولو كان له صنعة أو قدرة على  
 المشى ( قوله وقدر على المشى ) ظاهره كاللخمى ولو كان للمشي غير معتاد له واشترط القاضي عبد الوهاب  
 والباقي اعتياده لا أن كان غير معتاد له ويزرى به فلا يجب عليه الحج ولو قدر عليه تحميها قياسا  
 على ازدراء الصنعة به ( قوله كاعمى بقائد ) أى قدر على المشى والحال أن له مالا يوصله والا فلا  
 يجب عليه وقال اللخمى يجب عليه حيث قدر على المشى ولو كان يتكفف أى يسأل الناس الكفاف  
 ( قوله ولو بأجرة ) أى وجدها ولا تجحف وقوله كاعمى أى رجل لامرأة فانه يسقط عنها ولو  
 قدرت على المشى مع قائد بل يكره لها ذلك كما قرره شيخنا العدوى ( قوله والا اعتبر النخ ) لو قال

وفسر الاستطاعة بقوله  
 ( بإمكان الوصول )  
 بإمكان عادية ( بلا مشقة  
 عظمت ) بأن خرجت عن  
 المعتاد بالنسبة للشخص  
 ( وآمن ) أى وبأمن  
 ( على نفس ) من هلاك  
 أو أسر ( و ) على ( مال )  
 من محارب وغاصب لاسارق  
 ( إلا لأخذ ظالم )  
 كشار ( بما قل ) بالنسبة  
 للمأخوذ منه لكونه  
 لا يحجب به ( لا ينكت )  
 صفة لظالم أى لا يعود  
 للأخذ ثانيافان علم انه ينكت  
 أو جهل أمره سقط الحج  
 باتفاق ابن رشد وغيره بقوله  
 ( على الأظهر ) متعلق  
 بقوله إلا لأخذ ظالم ماقول  
 أى راجع لما فهمه الاستثناء  
 من عدم سقوط الحج كأنه  
 قال إلا لأخذ ظالم ماقول فلا  
 يسقط الحج على الأظهر لا إلى  
 قيد عدم النكت لما علمت من  
 سقوطه مع النكت اتفاقا  
 ( ولو بلا زاد ) راحلة  
 لدى صنعة تقوم به  
 لا تزرى به وهذا راجع لقوله  
 ولو بلا زاد ( وقدر على  
 المشى ) تحميها أو ظنا  
 راجع لقوله وراحلة في  
 كلامه لف ونشر مرتب  
 ( كاعمى بقائد ) ولو  
 بأجرة ( وإلا ) بأن لم يمكن  
 الوصول بلا زاد ولا راحلة

وإلا سقط كان أخصر وأوضح ( قوله ولا وجد ما يقوم مقامها ) أى من الصنعة والقوة على الشيء ( قوله فأيهما عجز عنه الخ ) فإذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة سقط عنه الحج ولوجد الراحة أو كان له قدرة على الشيء وكذا إذا عدم الراحة ولا يقوم مقامها من القدرة على الشيء سقط عنه ولو وجد الزاد أو ما يقوم مقامه من الصنعة وأولى إذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه وعن الراحة وما يقوم مقامها فقوله اعتبر المعجوز عنه منهما أى انفرادا أو اجتماعا وإنما اعتبر في جانب السقوط المعجوز عنه منهما لأن ما كان وجوده شرطاً في الوجوب كان قدومه مانعاً من الوجوب ( قوله وإن بشمن ولد زنا ) مرتبط بإمكان الوصول كما يشير لذلك حل الشارح قال حرم ولد الزنا لاشبهة فيه وإثم ولد الزنا على أبويه وإنما نبه عليه لثلاث يوم أن كونه ناشئاً عن الزنا مانع من الحج بشمنه ولأن كلام ابن رشد يدل على أن المستحب عند مالك أن لا يحج به من يملك غيره وأصل المسئلة في الموازية والتبعية وبه يرد قول البساطي لو ترك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج كان أحسن ( قوله أو ما يباع على الفلاس ) فيه أن ولد الزنا من جملة ما يباع على الفلاس وحينئذ فيه عطف العام على الخاص بأو وهو ممنوع إلا أن يقال المراد أو ما يباع على الفلاس غير ولد الزنا وحينئذ فهو عطف مفار على أن الدمايين أجاز عطف العام على الخاص وعكسه باو خلافاً لابن مالك اه تقرير عدوى ( قوله أو كان بافتقاره ) أى أو كان إمكان الوصول مصاحباً أو ملتبساً بافتقاره أى بصيرورته في المستقبل فقيرا أو ترك ولده للصدقة فالباء للمصاحبة أو الملابس وحاصله أنه يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده الامتداد ما يوصله فقط ولا يراعى ما يؤول أمره وأمر أهله وأولاده اليه في المستقبل لأن ذلك أمره قه تعالى وهذا مبنى على أن القول بأن الحج واجب على الفور وأما على القول بالتراخي فلا إشكال في تبعية نفقة الولد والأبوين على الحج ومثل نفقة الأولاد والأبوين نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي ويقدم عليها الحج على القول بالقورية ولو خشى التطلق عليه في غيبته فإذا كان عنده عشرة وريالات إذا تركها للزوجة لا يقدر على الحج وإن حج بها طلقت عليه الزوجة لعدم النفقة فانه يحج بها على القول بالفور ما لم يخش على نفسه عند مفارقتها الزنا بها أو غيرها ( قوله قيد في المسئلتين ) أى وهما قوله أو بافتقاره أو ترك ولده للصدقة وحينئذ فالمعنى أن لم يخش هلاكاً أو شديداً أدى على نفسه أو على من تلزمه نفقته من أولاده وأبويه \* إن قيل لم قيدوا هنا بأن لا يخشى هلاكاً عليهم وقالوا في الفلاس يؤخذ ماله ولا يترك له ولا لأولاده إلا ما يمشون به الأيام وإن خشى عليهم الضعة والهلاك \* قلت إن المال في الفلاس مال الغرماء والغرماء لا يلزمهم من نفقة أولاده إلا المواصلات كبقية المسلمين وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله وأعلم أنه لا يلزم الشخص التكسب وجمع المال لأجل أن يحصل ما يعجز به ولأن يجمع ما فضل من كسبه مثلاً كل يوم حتى يصير مستطيعاً بل له أن يتصدق به والمعتبر الاستطاعة الحالية اه شيخنا عدوى ( قوله لا يجب الحج باستطاعة بدين ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لا بدين عطف على محذوف والأصل ووجب باستطاعة بغير دين ولا يجب باستطاعة بدين وحاصله أنه لا يجب على الشخص أن يستدين مالا في ذمته ليحج به وهو مكروه أو حرام كما في ح قال تت وظاهره كانت له جهة وفي منها ذلك الدين أولاً وهو كذلك باتفاق في الثاني وعلى المشهور في الأول قال طي وما ذكره من التشهير في عهدته ولم أره لغيره وقد قيل في الشامل بكون الدين لا يرجى وفاؤه وذلك بأن لا يكون عنده ما يقضيه به ولا جهة له يوفى منها وإلا وجب عليه الحج به وعلى هذا حمل كلام المصنف وتبعه عجز وشارحنا ( قوله أو عطية ) أى

ولا وجد ما يقوم مقامها  
( اعتبر المعجوز عنه )  
في جانب السقوط ( منها )  
أى من الزاد وما يقوم  
مقامه ومن الراحة وما  
يقوم مقامها فأيهما عجز  
عنه لم يكن مستطيعاً وإذا  
أمكن الوصول وجب الحج  
( وإن ) كان أمكانه  
( بشمن ولد زنا ) من أمة  
( أو ) كان بشمن ( ما يباع )  
على الفلاس من ماشية  
وعقار وكتب علم ونحوها  
( أو ) كان ( بافتقاره )  
أى مع صيرورته فقيراً بعد  
الحج ( أو ترك ولد )  
ومن تلزمه نفقته  
( للصدقة ) عليهم من الناس  
( إن لم يخش هلاكاً )  
أو شديداً أدى وهو قيد في  
المسئلتين قبله ( لا ) يجب  
الحج باستطاعة ( بدين )  
ولومن ولده إذا لم يرج  
الوفاء ( أو عطية ) من  
هبة أو صدقة بغير سؤال



(أو سؤال مطلقا) كان عاده (أ) السؤال أم لا كانت العادة الاعطاء أم لا لكن الرجوع أن من عاده السؤال بالحضر وعلم أو

ظن الاعطاء بالسفر ما يكفيه  
انه يجب عليه الحج حيث قدر  
على الرحلة ولو بالسؤال أو المشي  
(واعتبر) في الاستطاعة  
زيادة على إمكان الوصول  
وجود (ما يرد به) من  
المال إلى أقرب مكان يمكن  
فيه التمسك بما لا يضر به من  
الحرف (إن خشي) يقاته  
بمكة (ضباعا والبحر)  
في وجوب ركوبه ان تعين  
طريقا وجوازه ان كان له  
خفه مندوحة (كالبئر إلا  
أن يغلب عطفه) في  
نفس أو مال ويرجع في  
ذلك لقول أهل المعرفة ومثل  
غلبة العطب استواء العطب  
والسلامة أي فلا يجب إلا  
إذا غلبت السلامة عملا بقوله  
وأمن على نفس ومال فلو حذف  
الاستثناء هنا ملاحظا فيه  
الأمن كاتقدم كان احسن (أو)  
الان (يضيق ركن صلاة  
لكيد) أي دوخة وكصيق  
مكان لا يستطيع السجود  
معه إلا على ظهر أخيه ومثل  
ركنها الاخلال بشرطها  
كنجاسة واخراجها عن وقتها  
(والمرأة كالرجل) في  
جميع ما تقدم من وجوب  
الحج وسنة العمرة مرة  
والقورية والتراخي وشروط  
الصحة والوجوب وغير ذلك  
واستثنى من ذلك أمور  
بقوله (إلا في بعيد مشي)  
نكره لما ذلك

لا يجب عليه قبول عطية توصله للمسكة فإذا أعطى مالا على جهة الصدقة أو الهبة يمكنه به الوصول  
إلى مكة فإنه لا يلزمه أن يقبله ويحج به لأن الحج ساقط كذا حل ح فان وقع وزل وقبله وجب الحج  
عليه (قوله أو سؤال) أي لا يجب عليه سؤال مطلقا أي لا يلزمه ان يحج ويسأل الناس ما يقتات  
به مطلقا (قوله لكن الرجوع إلح) وقد انتصر ابن عرفة على هذا حيث قال وقدرة سائل  
بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة وقوة طي ورجعه عيج فخلافه لا يقول عليه كما في  
حاشية شيخنا عدوى (قوله ان من عاده السؤال بالحضر إلح) أي وأما فقير غير سائل بالحضر  
وقادر على سؤال كفايته بالسفر فلا يجب عليه ابن رشد اتفاقا وفي اباحته له وكرهته روايتان  
ابن عبد الحكم وابن القاسم (قوله إلى أقرب مكان) أي لمكة وقوله ان خشي شرط في اعتبار  
ما يرد به إلى أقرب الامكنة لمكة في الاستطاعة وأما ان كان لا يخشى عليه الضياع في اقامته بمكة  
لامكان تمسكه فيها ربما لا يضرى فالمعتبر في الاستطاعة انما هو مجرد وجود ما يوصله اليها من زاد وراحلة  
(قوله والبحر كالبئر) أي خلافا لمن قال لا يجب الحج بحرا لقوله تعالى يأتيوكرا جالا على كل ضامر ولم  
يذكر البحر ورد بأن الانتهاء إلى مكة لا يكون إلا بالبعد البحر منها وتمسك هذا القائل أيضا  
بالبحر على ركب البحر ورد بأن ذلك عند ارتجاجة الكلام عند الأمن اهـ (قوله إلا ان يغلب  
عطفه) أي إلا ان يغلب على الظن عطفه بغرق السفينة أي فان غلب على الظن عطفه فلا يكون كالبئر  
وحينئذ فلا يجوز ركوبه بل يحرم كما في ح وأما في غير هذه الحالة وهي ما إذا جزم بسلامة السفينة  
أو ظنت سلامتها أو شك في سلامتها من العطب وعدم سلامتها يكون البحر كالبئر في وجوب ركوبه  
لمن تعين طريقه وجوازه ان له عنه مندوحة هذا حاصل كلام المصنف (قوله ويرجع في ذلك لقول  
أهل المعرفة) يعني ان غلبة العطب تكون بأمر منها ركوبه في غير إبانة وعند هيجانه ويرجع في ذلك  
أي في معرفة الأمور التي يكون بها ذلك أي غلبة العطب لأهل المعرفة (قوله ومثل غلبة العطب)  
أي في كون البحر لا يجوز ركوبه ولا يكون كالبئر استواء العطب والسلامة أي خلافا لظاهر المصنف  
من انه في حالة التساوى يكون كالبئر فيجب ركوبه ان تعين طريقا والاجاز (قوله فلو حذف إلح)  
قد يقال ان البحر لما كان لا يتحقق أمنه بوجه كان للمعتبر انما هو اتقاء غلبة عطفه فلذا بينه  
المصنف والتشبيه في مطلق الوجوب من غير مراعاة شرط (قوله ملاحظا فيه) أي في التشبيه الأمن  
والمنى والبحر كالبئر الذي يؤمن فيه على النفس والمال (قوله أو يضيق ركن صلاة) عطف على قوله  
يغلب عطفه أي فان غلب عطفه أو كان ركوبه يؤدي لتضييع ركن صلاة فلا يجوز ركوبه ولا يكون  
كالبئر (قوله لكيد) في ح عن ابن الملقى والخمى انه إذا علم حصول الجحيم حرم عليه الركوب وان علم  
عدمه جاز وان شك كره وقول المصنف ركن صلاة يشمل القيام فان أدى إلى الاخلال به يمنع ركوبه  
وهو كذلك خلافا لظاهر الخمى وسنداه بن (قوله ومثل ركنها) أي ومثل تضييع ركنها الاخلال إلح  
(قوله كنجاسة) فيه ان ازالة النجاسة مقيد بالذكر والقدرة وهو اذا ذاك غير قادر على ازالتها  
وقد يجاب بانه قد نزل قدومه على السفر في البحر منزلة صلته بها متعمدا وان كان وقت السفر عاجزا  
عن ازالتها تقرير عدوى (قوله واخراجها) عطف على الاخلال لاعلى نجاسة (قوله والمرأة  
كالرجل في جميع ما تقدم) أي لدخولها في الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع  
إليه سبيلا (قوله وغير ذلك) أي من وجوب الحج عليها إذا امكنت الوصول امكانا عاديا من غير مشقة  
عظيمة ولو بلا زاد وراحلة ان كان لها صنعة تقوم بها وقدوة على المنى (قوله الا في بعيد مشي) أي إلا  
إذا كانت بمكان بعيد من مكة ولا راحلة لها والحال انها تقدر على المشي فلا يجب عليها المشي بل

يكره بخلاف الرجل فإنه يجب عليه المشي وظاهره أنها ليست كالرجل فيما استثناءه من المستثنين ولو كانت تلك المرأة متجالة وهو قول الجمهور وقال بعضهم أنها كالرجل (قوله مما لا يكون مسافة قصر) أي والبعيد الذي فيه الكراهة مسافة القصر وقال اللخمي القريب مسافة عشرة مراحل مثل مكة من المدينة والبعيد الذي فيه الكراهة مازاد على ذلك وقال بعضهم الظاهر أن القرب يختلف باختلاف الأشخاص فنساء البادية لسن كنساء الحاضرة ونساء كل منهما يختلف بالقوة والضعف فهي ثلاث طرق (قوله بل يكره لها) أي لما تحتاجه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في الستر وهذا غير موجود في حال سفرها في البحر فلذا كره سفرها فيه بخلاف الرجل فإنه يباح له السفر فيه إن لم يتعين طريقا والأوجب كما مر (قوله أن تخص بمكان) أي في السفينة والأكانت كالرجل في جواز سفرها في البحر ووجوبه مثل اختصاصها بمكان اتساع المركب بحيث لا تغلط الرجل عند النوم ولا عند قضاء حاجة الإنسان (قوله والا في زيادة محرم) أشار بهذا إلى أن قوله وزيادة محرم عطف على قوله بعيد مشى أي أن المرأة كالرجل إلا في بعيد المشى والا في ركوب البحر والا في اعتبار زيادة المحرم على ما مر اعتباره في تفسيع الاستطاعة في حق الرجل \* وحاصله أن الاستطاعة التي هي شرط في الوجوب عبارة عن إمكان الوصول من غير مشقة عظيمة مع الأمن على النفس والمال ويزاد على ذلك في حق المرأة أن تجد محرما من محارمها يسافر معها أو زوجها لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة إلا ومعها محرم وإطلاق في المحرم فيعم المحرم من النسب والصهر والرضاع وقوله لامرأة نكزة في سياق النبي فتعم المتجالة والشابة ولا يشترط أن تكون هي والمحرم مترافقين فلو كان أحدهما في أول الركب والثاني في آخره بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول بسرعة كفي على الظاهر اه عدوى ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التمييز ووجود الكفاية كما هو الظاهر قاله ح وهل عبد المرأة محرم مطلقا نظرا لكونه لا يتزوجها فتسافر معه ورجحه ابن القطن أولا مطلقا وهو الذي ينبغي المصير إليه ورجحه ابن الفرات أو أن كان رغدا فحرم فتسافر معه والا فلا وعزاه ابن القطن للملك وابن عبد الحكم وابن القصار (قوله كركقة أمنت) هذ تشبيه في الجواز المفهوم من الاستثناء وكأنه قال إلا أن تخص بمكان في السفينة فيجوز لها فيه كركقة أمنت فيجوز لها أن تسافر معهم بفرض لا بفعل \* والحاصل أن السفر إذا كان فرضا جاز لها أن تسافر مع المحرم والزوج والركقة وأما أن كان مندوبا جاز لها السفر مع الزوج والمحرم دون الركقة فقوله بفرض متعلق بمحذوف كما قلنا لا بامتنان لأن الأمن لا بد من ثبوته في الفرض والنفل على تقدير سفرها فيه (قوله أو امتناعها) أي رأسا وأما الوامتنع الزوج والمحرم من السفر معها إلا بأجرة لزمها وحرم عليها حينئذ السفر مع الركقة المأمونة ومحل لزوم الأجرة لها أن كانت لا تجحف بها على الظاهر وإن كان ظاهر كلامهم أنه يلزمها ذلك مطلقا اه عدوى (قوله ولا بد) أي في جواز سفرها مع الركقة أن تكون مأمونة في نفسها أي والا منع سفرها مع الركقة (قوله وشمل الفرض الخ) حاصله أن قول المصنف بفرض شامل لحجة الاسلام والحج المنذور كما لو قالت المرأة لله على الحج في عام كذا مثلا ولا واجب بالحج كما لو قالت أن فعلت كذا فعلى الحج وفعلت ذلك الأمر فيجوز لها أن تسافر فيما ذكر مع الركقة المأمونة إن عدت المحرم حقيقة أو حكما وكذلك يشمل الخروج من دار الحرب إذا أسلت أو أسرت فيجوز لها في حال الخروج منها أن تخرج مع ركقة مأمونة إن عدت الزوج والمحرم حقيقة أو حكما فإن عدت الركقة كما عدت الزوج والمحرم وكان يحصل لها بكل من أقامتها وخروجها ضرر خیرت أن تساوى الضرر أن فإن خيف أحدهما ارتكبت

بخلاف القريب مثل مكة  
وما حولها مما لا يكون  
مسافة قصر (و) إلا في  
(ركوب بحر)  
فليست كالرجل بل يكره  
لها (إلا أن تخص  
بمكان) عن الرجال  
(و) إلا في (زيادة  
محرم أو زوج لها)  
فيجب عليها الحج (ركقة  
أمنت بفرض)  
عند عدم الزوج أو المحرم  
أو امتناعها أو عجزها ولا بد  
أن تكون مأمونة في  
نفسها وشمل الفرض حج  
النذر والحج والخروج  
من دار الحرب إذا أسلت أو  
أسرت (وفي الاكتفاء)  
في الركقة المأمونة  
(بنساء) فقط (أو  
رجال) فقط وحينئذ  
فالمجموع أخرى

(أوبالمجموع) يعني أولاد من المجموع (تردد) الأولى تأويلان (وصح) الحج نرضا أو فلا (الحرام) من المال فيسقط عنه الفرض والنفل (وعصى) إذلا منافاة (١٠) بين الصحة والعيبان (وفضل حج) ولو تطوعا (على غزو) متطوع به

أو فرض كفاية وعلى صدقة إلا في سبب السببة فتفضل حج التطوع (إلا لحوف) فيفضل الفزو على الحج التطوع (و) فضل (ركوب) في الحج على الكسب لأنه فعله عليه الصلاة والسلام (و) فضل (مقتب) على ركوب الحمل والخفة والقتب رحل صغير على قدر السنام (و) فضل (تطوع) أو قريه مثلاً يعني ولي الميت (عنه) أي عن الميت وكذا عن الحي (غيره) أي غير الحج (كصدقة ودعاء) وهدي وعق لأنها قبل النيابة ولو صولها للميت بلا خلاف فالمراد بالغير غير مخصوص وهو ما قبل النيابة كما ذكر لا كصوم وصلاة ويكره تطوعه عنه بالحج كما يأتي وأما بالقرآن فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقد صرح بعض أئمتنا بأن قراءة فاتحة أي مثلاً وإهداء ثوابها للنبي صلى الله عليه وسلم مكروه وسئل ابن حجر عن قراءة شيئاً من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب

(قوله أوبالمجموع) التعمد الاكتفاء بجماعة من أحد الجنسين وأخرى الجماعة من مجموع الجنسين اه عدوى (قوله تأويلان) ففي اللواق عن عياض اختلف في تأويل قول مالك يخرج مع رجال ونساء هل المراد مع مجموع ذلك أو في جماعة من أحد الجنسين وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء ويظهر من كلام صاحب الإكمال أنها ثلاث تأويلات على السدوتة ولو أراد المصنف موافقة لقول وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أولاد من المجموع أولاد من النساء يعني منفردات أو مصاحبات للرجل تأويلات انطرح اه بن (قوله وعصى) قال ح الحج الحرام لا ثواب فيه وانه غير مقبول واعترضه الشيخ أبو على للسناوى بأن مذهب أهل السنة أن السيئة لا تحبط ثواب الحسنة بل يثاب على حجه ويأثم من جهة العصية اه كلامه ابن العربي من قاتل على فرس غصبه فله الشهادة وعليه للعصية أي له أجر شهادته وعليه إثم معصيته وإذا علمت هذا فقول المصنف وعصى معناه أنه لا يثاب عليه كشواب فعله بحلال فلا ينافي أنه يثاب عليه وليس المراد نفي الثواب عنه بالمرّة كما هو ظاهره وظاهره انظر ابن (قوله وفصل حج على غزو) والحاصل أن الصور أربع لأن الحج والفزو اما فرضان أو تطوع بهما وإما أن يكون الحج فرضاً والفزو تطوعاً وإما عكسه فإن كان الجهاد متعيناً بفجأة العدو أو بتعيين الإمام أو بكثرة الخوف كان أفضل من الحج سواء كان تطوعاً أو واجباً وحينئذ يقدم عليه ولو على القول بفورية الحج وإن كان الجهاد غير متعين كان الحج ولو تطوعاً أفضل من الفزو ولو فرض كفاية وحينئذ يقدم تطوع الحج على تطوع الفزو وهو الجهاد في الجهات الغير الخيفة وعلى فرضه الكفائي كالجهاد في الجهات الخيفة ويقدم فرض الحج على تطوع وفرض الفزو الكفائي على القول بالفور وكذا على القول بالتراخي أن خيف القوات فإن لم يخف يقدم فرض الفزو والكفائي على فرض الحج هذا حاصل ما في المسئلة وقد علمت أن ثمرة الأفضلية تقديم الفاضل على المفضول في الفعل (قوله أو فرض كفاية) احتراز بذلك عما إذا كان الفزو واجباً على الأعيان فإنه أفضل من الحج ويقدم عليه (قوله وعلى صدقة) عطف على غزو أي وفصل حج على صدقة والمراد صدقة التطوع وإلا فالواجبة أفضل من الحج وتقدم عليه ولو كان واجباً (قوله وركوب) يعني أن الحج راكباً على الإبل أو غيرها أفضل من الحج ماشياً لأنه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النفقة ولأنه أقرب إلى الشكر وكذا العزرة (قوله وفصل مقتب) أي ركوب على قتب فقد حج عليه الصلاة والسلام على قتب عليه قطيفة وهي كساء من شعر تساوى أربعة دراهم وقال اللهم اجعله حجاً لارباب فيه ولا ممة (قوله لأنها قبل النيابة) أي بخلاف الحج وقوله ولو صولها للميت أي ولو صول ثوابها للميت وكذا الحي وهذا من عطف العلة على المعلول (قوله وهو ما قبل النيابة) أي ما كان وقوعه من النائب بمنزلة وقوعه من المذنب عنه في حصول الثواب (قوله فأجازه بعضهم) أي وهو الذي جرى به العمل وهو ما عليه للتأخرون وقوله وكرهه بعضهم أي وهو أصل المذهب قال ابن رشد محل الخلاف ما لم يخرج القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرأه لقلان والا كان الثواب لقلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف (قوله وقد صرح الخ) قد نقل ح هنا ما لا علماء من الخلاف في جواز إهداء ثواب قراءة القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم أو شيء من القرب قال وجلهم أجاب بالمنع قال لأنه لم يرد فيه أثر ولا شيء عمن يقتدى به

ما قرأته زيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب بأن هذا مخترع من متأخري القراء لا أعلم لهم فيه سلفاً ونحوه لزين الدين السكردى فالذي ينبغي ما ورد به الشرع كالصلاة عليه وسؤال الوصيلة صلى الله عليه وسلم وكثير من الصوفية على الجواز والله أعلم



ولما أفهم قوله وتطوع وليه عنه بغيره صحة الاستئجار على الحج أخذ يذكر أنواعه الأربعة وهي اجارة ضمان مضمونة بذمة الأجير أو بعينه وبلاغ وجمالة وفي كل من الأربعة إما أن تعين السنة أم لا فأشار إلى (١٢)

(اجارة ضمان) وهي

الاجارة بقدر معين على

وجه اللزوم سواء كانت

في الذمة نحو من يأخذ

كذا في حجة وحيشد

يقوم وارثه مقامه ان

شاء أو في عين الأجير

كاستأجر ترك على ان تعج

أنت عني بكذا وسواء

عين السنة أو اطلق (على

بلاغ) بقسمها على عين

العام أم لا وهي اعطاء

ما يتفق ذهابا وإيابا

بالمعروف كما يأتي ومعنى

كون اجارة الضمان أفضل

من البلاغ انه أولى لكونها

أحوط لوجوب محاسبة

الأجير إذا لم يتم لما منع من

موت أو صد أو مرض

ولأن الأجرة فيها تتعلق

بذمة الأجير إذا عجلت له

فاذا ضاعت منه لزمته

بخلاف البلاغ والإفهاما

مكروهتان (فالمضمونة)

في الحج (كغيره) أي

كالمضمونة في غير الحج

في اللزوم وفي الصفة

وهو كون العقد على مال

معلوم بملكه الأجير

ويتصرف فيه بما شاء وفي

عدم جواز شرط التعجيل

إذا تعلق بمعين وتأخر

شروعه وجواز التقديم

ان تعلق بالذمة ولو تأخر

من السلف انظره وقد اعترضه ابن ذكرى بحديث ابن عمر كما في الواهب وغيرها قلت يا رسول الله اني اكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي قال ما شئت قلت الربيع قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قلت النصف قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قال يذهب همك ويفقر ذنبك اه بن (قوله ولما أفهم قوله الخ) أي من حيث الاندراج في عمومه وذلك لأن تطوع الولي عنه بغير الحج صادق بان يتطوع عنه بالاستئجار على الحج (قوله مضمونة) أي متعلقة بذمة الأجير كأن يقول الولي لشخص استأجر من يعج عن فلان بكذا فالقصد تحصيل الحج سواء كان من الأجير أو من غيره بأن يستأجر ذلك الأجير شخصا يعج عن الميت مثلا (قوله أو بعينه) عطف على قوله بذمة الأجير وذلك كأن يقول الولي لشخص استأجر على أن تعج أنت بذاتك عن فلان بكذا (قوله وبلاغ) بالرفع عطفا على اجارة وذلك كقول الولي لشخص حج عن فلان وأنا اتفق عليك بدأ وعودا وتسمى هذه بلاغا ماليا (قوله وجمالة) أي وتسمى بلاغا عتليا كان حججت عن فلان أعطيتك كذا (قوله وفي كل الخ) أي وحيشد فاقسام الاجارة على الحج ترجع لثمانية (قوله فأشار إلى المضمونة) أي بقسميها وهي المضمونة بذمة الأجير والمضمونة بعينه سواء عين العام في كل منهما أولا (قوله وفضلت اجارة ضمان) أي سواء كانت مضمونة في الذمة ومتعلقة بها أو كانت متعلقة بعين الأجير سواء عين العام فيهما أولا واستشكل ابن عاشر ما ذكره المصنف من أفضلية اجارة الضمان على البلاغ بأن الموصى إذا عين أحدهما وجب وإن لم يعين تعين الضمان بدليل قوله وتعين في الاطلاق فما محل التفضيل قلت محله إذا أراد الموصى أن يعين فينبغي له اجارة الضمان وكذا إذا أراد الحى أن يستأجر عن نفسه له بن (قوله ومعنى كون اجارة الضمان أفضل) أي مع ان الاجارة على الحج بأنواعها الأربعة مكروهة والمكروهة لا أفضلية فيه (قوله لكونها أحوط) أي بالنسبة للمستأجر (قوله لوجوب محاسبة الأجير الخ) أي فيها والمصدر هنا مضاف لمفعوله أي لوجوب محاسبة المستأجر الأجير فيها بحسب مسار من الطريق مع مراعاة السهولة والصعوبة (قوله فاذا ضاعت منه) أي ولو بغير تفریط لزمته (قوله بخلاف البلاغ) أي فانه لا يرجع فيه للمحاسبة إذا لم يتم لما منع كوت أو صد بل ما أتفق فاز به وما عجل للأجير من النفقة إذا ضاع فمصيبته من المستأجر ولا يضمن الأجير منه شيئا (قوله وإلا فهما مكروهتان) أي والا تقل إن معض أفضلية الضمان على البلاغ ما ذكر بل قلنا ان معنى أفضليته منه انه اكثر منه ثوابا فلا يصح لأن كلامهما مكروه ولا ثواب فيه (قوله شرط التعجيل) أي تعجيل الأجرة وقوله إذا تعلق بمعين فاذا تعلق بمعين كهذه الدرام فيمتنع شرط تعجيل تلك الأجرة للمعية إذا تأخر الشروع في العمل (قوله وتأخر شروعه) أي والحال انه تأخر شروعه وأما النقد تطوعا فلا بأس به كما انه لا بأس باشتراط التعجيل إذا حصل الشروع في العمل (قوله وجواز التقديم) أي تقديم الأجرة وقوله ان تعلق أي الاجارة وقوله بالذمة أي بما في الذمة كالاجارة بمائة دينار لم تعين (قوله ويحتمل كغير المضمونة) في الكراهة فيه ان هذا يقتضى ان الكراهة في اجارة البلاغ قد علمت وليس كذلك ولذا قال بعضهم هذا الاحتمال بعيد ولا يقال ان في الاحتمال الأول احالة على مجهول لتقرر أحكام الاجارة في غير الحج في الاذهان فتأمل (قوله وتعين اجارة الضمان) أي سواء كانت متعلقة بذمة الأجير أو بعينه

الشروع بسنين ويحتمل كغير المضمونة وذكر الضمير باعتبار النوع أي فالكراهة المضمون كغير المضمون وهو البلاغ والجعل في الاستواء في الكراهة (وتعينت) اجارة الضمان على الوصى (في الإطلاق) من الموصى كأن يقول جهوا عني ولم يبين

ضمانا ولا بلاغا

فلا يستأجر الناظر بلاغا لأنه تقرير بالمال (كقيقات) بلد (الميت) وان مات بغيرها فانه يتعين عند الاطلاق (وله) أى لأجير الضمان من الأجرة (بالحساب) فيما سار وفيما بقى فيعطى بقدر ماسار بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها (إن مات) أثناء سفره (١٢) قبل الاحرام أو بعده (ولو) مات (بمسكة) وسواء كان العقد

متعلقا بعينه أو بذمته وأنى الوارث من الاتمام وأما الأجير في البلاغ فله بقدر ما اتفق ولا شيء له في الجعالة وعطف على مات قوله (أو صد) بعدو أو مرض (و) له في الصد (البقاء) على عقد الاجارة (لقابل) إن كان العام غير معين أى الخاير له دون مستأجره وهذا ان شق عليه الصبر لزوال الصد والاتمين البقاء لقابل الا ان يتراضيا على الفسخ فان كان العام معينا فالقول لمن طلب الفسخ منهما فان تراضيا على البقاء كان لهما ذلك ولا فرق في الصد بين أن يكون قبل الاحرام أو بعده (واستؤجر) إذا لم يبق الأجير لقابل في الصد وكذا ان مات في اجارة الضمان وكذا البلاغ (من الانتهاء) في المسافة لا العمل فيتمدى الثاني العمل ولا يكمل على ما سبق من عمل الأول ولو لم يبق إلا طوائف الافاضة في العام الغير المعين فان كان معينا وحصل المانع بعد الوقوف تعين الفسخ فيما بقى ورد حصته فمحل الاستئجار

(قوله فلا يستأجر الناظر) أى على تركه الموصى وهو الوصى وقوله بلاغا أى لا ماليا ولا عمليا وقوله لأنه تقرير بالمال هذا إنما يظهر في البلاغ المالى دون العملى فان خالف الوصى وأجر بلاغا كفى فان سمى الموصى ضمانا ولم يبين ضمان ذمة أو عين فالأحوط ضمان الذمة وان عين أحدهما تعين (قوله كقيقات الميت) حاصله ان الموصى إذا عين موضع الاحرام الذى يحرم منه الأجير فلا نزاع في انه يتعين احرامه منه وان لم يعين ذلك وأطلق تعين على الأجير ان يحرم من ميقات بلد الميت سواء كان الأجير من بلاد الميت أو من بلاد أخرى لهم ميقات آخر كالمو كان الموصى مصريا والأجير مدنيا وظاهره مات الموصى يبلده أو بغيرها كانت الوصية أو الاجارة يبلد الميت أو بغيرها كالمدينة مثلا وهو المعتمد خلافا لأشهب حيث قال انه عند الاطلاق يعتبر ميقات بلد العقد كانت بلد الميت أو غيرها واستحسنه اللخمي وصاحب الطراز قال ح وهو أقوى (قوله ولو بمسكة) رد بلوقول ابن حبيب يستحق جميع الأجرة ان مات بعد دخولها وان لم يعمل عملا من اعمال الحج غير الاحرام (قوله أو بذمته وأنى الوارث) أى وارث الأجير الذى مات من الاتمام فيه نظر بل كلام المصنف خاص بما إذا كان العقد متعلقا بعينه واما ان كان متعلقا بذمته ومات فلا يرجع للحساب بل ان أتمه الوارث فالأمر ظاهر وان أبى فانه يؤخذ من تركه ذلك الأجير للميت أجرة من يحجب بدله بالغة ما بلغت وجميع الأجرة تركه كفا في نقله عن النيطى وسند \* والحاصل انه اذا كان ضمانا في عينه تعين الرجوع للحساب أراد الوارث ان يقوم مقامه أم لا وان كان ضمانا في ذمته فان قام وارثه مقامه أخذ الجميع وان لم يقم أخذ من تركته اجرة حجة بالغة ما بلغت انظر بن (قوله وله في الصد البقاء لقابل) أى وله فسخ الاجارة ورجع للحساب كما تقدم والظاهر ان جواز البقاء لقابل غير مختص بالمضمونة خلافا لطى لما في مناسك المصنف من ان له البقاء لقابل في البلاغ أيضا وقيد ح خلا عن سند بما إذا كان العام غير معين لكن لا تنفقه في مقامه بمسكة حتى يأتيه الوقت الذى أمكنه فيه التحلل من العام الأول إذا كان العام معينا فلا نفقة له بعد امكن التحلل منه أصلا ابن (قوله وهذا) أى ثبوت الخيار للأجير في الفسخ والبقاء لقابل وقوله ان شق عليه الصبر لزوال الصد الأول ان شق عليه البقاء للعام القابل (قوله الا ان يتراضيا على الفسخ الخ) فان طلبه أحدهما دون الآخر لم يجب (قوله فان كان العام معينا) أى وصد وبه وفاته الحج بالصد (قوله فان تراضيا على البقاء) أى على عقد الاجارة مع تحلل أو بدونه كان لهما ذلك وهذا أحد قولين والآخر يقول إذا كان العام معينا وصد وفاته الحج تعين الفسخ ولا يجوز البقاء لقابل لأنه لما تعذر الحج في هذا العام صار للمستأجر دين في ذمته يأخذ منه منافع في المستقبل بدله فمنع لأنه فسخ دين في دين ووجه الأول ان تراضيا على البقاء في قوة ابتداء عقد جديد (قوله في العام الغير المعين) أى وهذا يعنى قول المصنف واستؤجر من الانتهاء في العام الخ \* وحاصل ما ذكره انه لا يتعين على الورثة الاستئجار ثانيا عن الميت الموصى الا اذا لم يعين الموصى العام مطلقا أو كان عينه ووقع الصد ونحوه قبل الوقوف بحيث يمكن اعادته في عامه والإنفاك استئجار وتعين فسخ اجارة الأول فيما بقى ورد حصة الباقي للورثة (قوله في اجارة الضمان) أى سواء تعلقت بالذمة

حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام لان كان معينا ولم يمكن اعادته في عامه فلا استئجار (ولا يجوز) للمستأجر في اجارة الضمان (اشتراط كهدى تمتع) أو قران (عليه) أى على الأجير وهذا إذا تمتع أو قرن باذن المستأجر لما في ذلك من الجهل الحاصل في الأجرة للجهل بشمن الهدى فان فعل ذلك بغير اذنه

أو بالدين وحاصل كلام المصنف أنه لا يجوز للمستأجر في اجارة الضمان ان يشترط على الاجير حين العقد أن هدى القران أو التمتع عليه على تقدير حصول ذلك منه بإذن المستأجر لما في ذلك من الجهل بالاجرة وذلك لأن الاجير إذا قرن أو تمتع بإذن المستأجر كان الهدى لازما له اذالة فإذا شرطه على الاجير صار ما يدفعه المستأجر من الاجرة للأجير بعضه في مقابلة عمله وبعضه في مقابلة الهدى ونحن الهدى مجهول (قوله فهو على الاجير) مثله ما وجب من فدية وجزاء هيدفائه على الاجير مطلقا سواء تعمد سببه أم لا اشترط عليه أم لا هذا إذا كانت الاجارة مضمونة فلان كانت على البلاغ فسيأتي ان ما تعمد سببه يكون عليه وما لم يتعمده يكون في المال انظر ح (قوله عقد الاجارة) أي قسميها سواء كانت اجارة ضمان متعلقة بالذمة أو متعلقة بالدين (قوله ان لم يبين العام) أي الذي وقعت الاجارة على الحج فيه خلافا لقول ابن القصار بعدم صحة العقد للجهل (قوله فان لم يفعل فيه أثم) أي ان تعمد التأخير وقوله ولزمه فيما بعده نحوه في البيان وتفه في التوضيح وح وهو يدل على ان التمين الحكمي أي الذي جر اليه الحكم كما هنا ليس بمنزلة التمين الشرطي ولو كان بمنزلة لفسخ العقد كما يأتي في قوله وفسخت ان عين العام أو عدم تأمل اه بن (قوله وفضل عام معين على عام مطلق) أي فضل الاستئجار على الحج في عام معين على الاستئجار على الحج في عام مطلق فالأول كاستأجرتك ان تحج عني أو عن فلان في عام كذا والثاني كاستأجرتك ان تحج عني أو عن فلان في أي عام شئت (قوله لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده) أي لأن العام إذا كان غير معين يجوز للاجير قبض الاجرة قبل شروعه في العمل بخلاف للمعين فانه لا يقبض الاجرة إلا إذا شرع في العمل وقد يقال إذا قبض وشرع في العمل يمكن أيضا موته ونفاد المال وعدم وجود تركه له على ان سياق كلام المصنف ليس في التفضيل بل في الصحة ولذا قرر البساطي كلام المتن على ان المعنى وصح العقد على عام مطلق أي على ان يحج في أي عام شاء وارتضاء ح وليس هذا بتكرار مع قوله وصح ان لم يبين العام لأن هذه مقيدة بالاطلاق كحج عني أو عن فلان ان شئت والأولى مطلقة عن القيد وشارحنا تبع بهرام في حله التي فرارا من التكرار وقد علمت اندفاعه (قوله وفضلت اجارة ضمان على الجمالة) لوجه لهذا الحل لأن الجمالة احوط لأن المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج فالصواب ان معنى كلام المصنف وصح العقد على الجمالة كذا في بن وقد يقال ان الجمالة وان كانت احوط من جهة ان المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج الا انه في الجمالة لا يدري هل الاجير يوفي أم لا لكون العقد ليس بلازم لأن عقد الجمالة منحل بخلاف عقد الاجارة فانه لازم فعلى احوط من هذه الجهة (قوله وحج) أي الاجير وجوبا أي سواء كان في اجارة الضمان بقسميها أو البلاغ بقسميها (قوله على ما فهم) أي على فهم الناس من حال الموصى بالقرائن ولا عبرة بفهم الاجير المخالف لفهم الناس كما قال اللقاني (قوله وغيرها) أي كمال وحير فان لم تكن قرينة بشيء فينبغي له ان لا يركب الا ما كان يركبه الموصى (قوله عطف الخ) أي وليس مستأنفا لبيان الحكم كما قال خش تبعا لبهرام إذا المعنى حيثن وإذا وفي الاجير دينه بما اخذه فقد جنى على المال والحكم انه يمضى وانت خير بأن هذا خلاف الفقه لأنه لا يكتفى بالشئ بل ان كان العام معين رد المال مطلقا ولو حج بعد ذلك راكبا أو ماشيا لقوات المعين وان كان غير معين تعين عليه ان يأتي بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقب أو غيره ولا يكفي مشيه على ما قاله الشارح نعم يوافق ما قاله ح من انه يكتفى بالشئ ولا يرجع عليه بشيء فتأمل (قوله أو يدفع المال) تبع في ذلك عقب والذي استظهره ح انه لا يرجع عليه بشيء قال بن ولا ادري ما مستند الشيخ عقب في الرجوع والحاصل انه اما ان يطلع عليه بعد الوفاء والشئ أو بعد الوفاء وقبل الشئ فان

فهو على الاجير ومحل منع اشتراطه ان لم ينضبط فان انضبط حقة ومثنا جاز على حد اجتماع الاجارة والبيع (وصح) عقد الاجارة (ان لم يبين العام) إذا لم يبين تعين العام (الأول) فان لم يفعل فيه أثم ولزمه فيما بعده (و) فضل عام معين (على عام مطلق) أي انه احوط من المطلق لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده وعدم وجوده تركه (و) فضلت اجارة ضمان بأنواعها (على الجمالة) أي انها احوط لأن ثوابها أكثر (وحج) الاجير ضمانا أو بلاغا وجوبا (على ما فهم) من حال الموصى بقرينة لفظية أو حالية من ركوب محل ومقرب وجمال وغيرها (وحتى) الاجير أي أثم (ان وفي دينه) مثلا بالاجرة (ومشى) عطف على وفي أي ان وفي دينه ومشى قد جنى وحيثن فيلزمه الحج في عام آخر ان كان العام غير معين أو يدفع المال فان كان معينا

فسخت الاجارة ثم بين اجارة (١٤) البلاء بقوله (والبلاء إعطاء) أى واجارة البلاء عقد على إعطاء (ما يشق) الاجير على نفسه

اطلع عليه بعد الوفاء وقبل الشيء فلا إشكال انه يرجع عليه بالمال كان العام معينا أو غير معين ولم يرد أنه يرجع على ما فهم وإن اطلع عليه بعد الأمرين فقال ح إن كانت الاجارة وقعت على الضمان فالظاهر أنه لا يرجع عليه بشيء وأن ما فعله يقال له خيانة بالخاء الفوقية وإن وقعت على البلاء فالظاهر أنه يقضى له من المال بقدر نفقة مثله وأجرة ركوبه ويأخذ منه الباقى وظاهره سواء كان العام معينا أم لا وخالفه عبق وتبعه شارحنا فجزم بالرجوع عليه إن كان العام معينا مطلقا أو كان غير معين والحال أنه لم يرجع في عام آخر على ما فهم وعلى ما قال يكون التعبير بالخيانة لا إشكال فيه وعلى ما قال ح يكون مشكلا كما قال والذى في تبصرة اللغوى خيانة بالخاء المعجمة انظر بن (قوله فسخت الاجارة) أى للفوات (قوله عقد على إعطاء الخ) إنما قدر الشارح عقد لأجل صحة الاخبار إذ اجارة البلاء ليست إعطاء ما ينفعه وإنما هي عقد على إعطاء ما ينفعه ولهم من كلام المصنف انه لا بد من الاعطاء بالفعل وأنه إذا دخل معه على أن ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يرجع بما أتفق فانه لا يكون بلاغا جائزا وهو كذلك لأن فيه سلفا واجارة وسلفا جرحا فلانصح الاجارة قاله سند اه عبق (قوله بدأ وعودا) منصوبان على الظرفية أى ما ينفق منه في الذهاب والإياب وقوله بالعرف متعلق بمحذوف أى وتكون تلك النفقة بالعرف وهذا يان لما بعد الوقوع وأما في الابتداء أى في حالة العقد فينبغى أن يبين له قدر النفقة كل يوم وذلك بأن يقول له حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلا أتفق على نفسك منها كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبين له ذلك عند العقد أتفق على نفسه بالعرف \* والحاصل أن مراعاة العرف فيما ينفعه إنما هو بعد الوقوع لأفى الابتداء كما هو ظاهر المصنف انظر (قوله ويرد الثياب) أى وكذلك الدابة (قوله معطوف على مقدار الخ) لا يخفى ما في هذا الحل من التكلف وقزرة القيشى بحمله عطفا على قوله بدأ وعودا وهو اقرب بالشارح ومما تلت حيث جعله عطفا على مقدار متعلق بقوله بنفقة أو إعطاء ما ينفعه على نفسه وفي هدى الخ ان قلت مالت والقيشى يقتضى ان من جملة مسمى البلاء ما يصرفه في القدية والمهدى بالشرط المذكور وليس كذلك قلت هذا ممنوع بل هو منه تبع كما يفيد كلام ح انظر بن (قوله مقدرين) صفة لجواب وشرط (قوله فان تعمد موجهما فلا يرجع) فان جهل الحال حمل على عدم التعمد حيث ثبت التعمد كما قاله سند (قوله ورجع عليه) أى على اجير البلاء (قوله بالبناء للمعول) ليس بال لازم بل يصح قراءته بالبناء للفاعل أيضا (قوله لا يلبق بحاله) أى وان كان لا يتجا بحال الموصى (قوله واستمر إن فرغ) ضمير استمر لاجير البلاء وضمير فرغ للمال الذى اخذه لينفق منه \* وحاصله ان اجير البلاء إذا فرغت نفقته قبل الاحرام أو بعده وسواء كان العام الذى استؤجر على الحج فيه معينا أم لا فانه يستمر على عمله إلى تمام الحج ويرجع بما أتفق من عند نفسه على من استأجره لاعلى للموصى لأن المستأجر مفرط بتركه اجارة الضمان الا ان يكون الموصى وهو البلى أوصى بالبلاغ ففى بقية ثلثة (قوله أو أحرم الخ) عطف على فرغ أى واستمر إن فرغ ما اخذه واستمر ان أحرم ومرض وحاصله انه إذا فاته الحج لمرض أو صد أو خطأ عدد فان كان المرض والصد بعد الاحرام استمر على احرامه إلى كمال الحج ان كان العام غير معين وان كان معينا فانه يفسخ ويفوز الاجير بما أتفق ورجع لمحل له وله النفقة على مستأجره من حاله رجوعه وان كان المرض أو الصد قبل الاحرام فانه يطالب بالرجوع مطلقا كان العام معينا أم لا (قوله بعد احرامه) راجع لقوله صد وقوله أو فاته الحج لخطأ عدد وقوله فانه يستمر أى إلى تمام الحج ونفقته إلى تمام الحج على مستأجره وقوله والافسخ أى وإلا بأن

(بدء أو عودا بالعرف) أى بالمعروف بين الناس فلا يوسع ولا يكثر على مقتضى العادة فإذا رجع رد ما فضل ويرد الثياب التى اشتراها من الاجرة (وفى هدى) معطوف على مقدار متعاقى بجواب شرط مقدرين والتقدير فان لم ينفعه ما اخذته رجع بما أتفق فيها يحتاج اليه وفى هدى (وفدية لم يتعمد) موجهما أى سببها بل فانه سواء أواضطرار فان تعمد موجهما فلا يرجع (ورجع) بالبناء للمعول (عليه) أى على الاجير (بالسرف) أى الزائد على العرف فيما أتفق من الاجرة التى دفعت له وهو ما يلبق بحاله لا مالا يلبق بحال الموصى (واستمر) اجير البلاء إلى تمام الحج (إن فرغ) ما اخذته من النفقة قبل الاحرام أو بعده كان العام معينا أم لا ورجع بما أتفق على نفسه على مستأجره لاعلى للموصى لأن المستأجر مفرط بترك اجارة الضمان الا ان يكون الموصى أوصى بالبلاغ ففى بقية ثلثة (أو أحرم ومرض) أو صد حتى فاته الحج أو فاته

كان

لخطأ عدد بعد احرامه فانه يستمر

أيضا في الثلاثة ان كان العام غير معين والافسخ أخذنا من قوله الآتى وفسخت ان عين العام أو عسدم أى الحج ورجع

وله النفقة على مستأجره في رجوعه فان لم يرجع نفقته في ذهابه لمسكة ورجوعه لمحل الرض على نفسه ومن محل الرض لبلده على مستأجره ونهم من المصنف أنه لو مرض أو صد قبل الاحرام حتى (١٥)

كان العام معينا ففسخ ( قوله وله النفقة على مستأجره في رجوعه ) أي فيما إذا كان العام معينا وفسخ العقد لقوات الحج في ذلك العام بمرض أو صد أو خطأ عدد بعد الاحرام وقوله فان لم يرجع أي وبقى للعام القابل وأراد تتميم الحج والوضوع بحاله وهو كون العام معينا وفسخ العقد لقوات الحج بمرض أو صد أو خطأ عدد ( قوله لمحل الرض ) أي أو لمحل الصد ( قوله انه يرجع ) أي ولا يستمر إلى تمام الحج سواء كان العام معينا أو غير معين فالتميز بين العام المعين وغيره إنما هي فيما إذا مرض أو صد بعد الاحرام ( قوله في ذهابه ) أي من محل الرض أو من محل الصد لمسكة وقوله ورجوعه لمسكان المرض أي أو الصد ( قوله وعلم ) أي الأخير بالضياع وقوله رجع أي لمحل نفقته على المستأجر في حال رجوعه ولا يلزم الورثة ان يحجوا غيره ولو كان في بقية ثلث الميت بدل تلك النفقة التي ضاعت عند ابن القاسم خلافا لأشهب حيث قال يلزمهم ان يحجوا غيره ان كان في بقية ثلث الميت بدلها ومحل طلبه بالرجوع ان لم يكن بينهم شرط على انها ان ضاعت كحل وانما ما اتفقوا والا عمل بالشرط ولا ضمان على الاجير ان ضاعت والقول قوله يمين في الضياع لتعذر الاشهاد عليه وسواء اظهر الضياع قبل رجوعه أو بعد رجوعه وهذه المسئلة مستثناة من قاعدة كل من قبض شيئا لحق نفسه وضاع كان ضمانه منه فانه هنا قبض لحق نفسه ولا ضمان عليه للضرورة ( قوله فان استمر ) أي مع تمكنه من الرجوع ولم يرجع ( قوله إذا لم يكن الخ ) أي وما ذكرناه من كون الاجير يطالب بالرجوع ونفقته على المستأجر في حال رجوعه إذا لم يكن الخ ( قوله أو لم يعلم به ) أي أو ضاعت قبله لتمكن لم يعلم ( قوله أو لم يتمكن الرجوع ) أي أو ضاعت قبل الاحرام وعلم بضياعها قبله لكنه لم يتمكن الرجوع ( قوله لا على الوصي ) ولو بقي من ثلثة بقية وذلك لأن المستأجر مفرط في ترك اجارة الضمان وقد ظهر بما ذكره المصنف ان فراغ النفقة ليس كضياعها لانه في الفراغ يستمر على عمله حتى يتم الحج - واما كان الفراغ قبل الاحرام أو بعده واما في الضياع فانه يفصل بين كونه قبل الاحرام ويعلم به أو بعد الاحرام أو قبله ولا يعلم به إلا بعده والسري في ذلك ان الفراغ مدخول عليه بخلاف الضياع فانه غير مدخول عليه فلذا جرى فيه التفصيل المذكور ( قوله الا ان يوصى ) أي الميت بالبلاغ أي ويضيق المال في بقية ثلثة ان كان الباقي فيه كفاية وذلك لأنه إذا أوصى بالبلاغ فكأنه أوصى بالثلث وقوله الا ان يوصى الخ راجع لقوله وان ضاعت قبله رجوع والا فنفقته على آجره وحاصله ان محل رجوع اجير البلاغ إذا ضاعت النفقة قبل الاحرام مالم يوص الميت بالبلاغ فان أوصى به فلا يرجع بل يكمل الحج ونفقته في بقية ثلثة وحل كون نفقته على آجره ان ضاعت بعد الاحرام ومأممه إذا لم يوص الميت بالبلاغ والا ففي بقية ثلثة هذا إذا لم يقسم المال بل ولو قسم على الورثة ( قوله ولو قسم ) ردبلو على قول عرج لابن راشد انه إذا قسم المال فلا رجوع له على الثلث بل على المستأجر ( قوله فان لم يبق شيء ) أي من الثلث فيه الكفاية بان لم يبق شيء أصلا أو بقي شيء دون الكفاية والموضوع انه أوصى بالبلاغ ( قوله فهذه اجرة معلومة ) أي وخرجت الاجارة من البلاغ الى المضمونة وحينئذ فلا يرجع على أحد شيء كما في ح ( قوله لأنه كدين قدم قبل اجله ) كذا علل في التيطية كما في ح ويؤخذ منه انه لا فرق بين أن يكون الشرط من الموصى أو من الوصى ويكون قوله الآتي وفسخت ان عين العام وعدم مقيدا بما إذا لم يقدمه عليه خلافا لابن عاشر قاله بن يؤخذ من التعليل المذكور أيضا جواز التقديم على عام الشرط ابتداء ولكن الذي استظهره بعضهم الكراهة أخذان قول المصنف اجزا ( قوله ومعنى الاحزاء الخ ) جواب عما يقال لا شك ان القرض

كان العام معينا ففسخ ( قوله وله النفقة على مستأجره في رجوعه ) أي فيما إذا كان العام معينا وفسخ العقد لقوات الحج في ذلك العام بمرض أو صد أو خطأ عدد بعد الاحرام وقوله فان لم يرجع أي وبقى للعام القابل وأراد تتميم الحج والوضوع بحاله وهو كون العام معينا وفسخ العقد لقوات الحج بمرض أو صد أو خطأ عدد ( قوله لمحل الرض ) أي أو لمحل الصد ( قوله انه يرجع ) أي ولا يستمر إلى تمام الحج سواء كان العام معينا أو غير معين فالتميز بين العام المعين وغيره إنما هي فيما إذا مرض أو صد بعد الاحرام ( قوله في ذهابه ) أي من محل الرض أو من محل الصد لمسكة وقوله ورجوعه لمسكان المرض أي أو الصد ( قوله وعلم ) أي الأخير بالضياع وقوله رجع أي لمحل نفقته على المستأجر في حال رجوعه ولا يلزم الورثة ان يحجوا غيره ولو كان في بقية ثلث الميت بدل تلك النفقة التي ضاعت عند ابن القاسم خلافا لأشهب حيث قال يلزمهم ان يحجوا غيره ان كان في بقية ثلث الميت بدلها ومحل طلبه بالرجوع ان لم يكن بينهم شرط على انها ان ضاعت كحل وانما ما اتفقوا والا عمل بالشرط ولا ضمان على الاجير ان ضاعت والقول قوله يمين في الضياع لتعذر الاشهاد عليه وسواء اظهر الضياع قبل رجوعه أو بعد رجوعه وهذه المسئلة مستثناة من قاعدة كل من قبض شيئا لحق نفسه وضاع كان ضمانه منه فانه هنا قبض لحق نفسه ولا ضمان عليه للضرورة ( قوله فان استمر ) أي مع تمكنه من الرجوع ولم يرجع ( قوله إذا لم يكن الخ ) أي وما ذكرناه من كون الاجير يطالب بالرجوع ونفقته على المستأجر في حال رجوعه إذا لم يكن الخ ( قوله أو لم يعلم به ) أي أو ضاعت قبله لتمكن لم يعلم ( قوله أو لم يتمكن الرجوع ) أي أو ضاعت قبل الاحرام وعلم بضياعها قبله لكنه لم يتمكن الرجوع ( قوله لا على الوصي ) ولو بقي من ثلثة بقية وذلك لأن المستأجر مفرط في ترك اجارة الضمان وقد ظهر بما ذكره المصنف ان فراغ النفقة ليس كضياعها لانه في الفراغ يستمر على عمله حتى يتم الحج - واما كان الفراغ قبل الاحرام أو بعده واما في الضياع فانه يفصل بين كونه قبل الاحرام ويعلم به أو بعد الاحرام أو قبله ولا يعلم به إلا بعده والسري في ذلك ان الفراغ مدخول عليه بخلاف الضياع فانه غير مدخول عليه فلذا جرى فيه التفصيل المذكور ( قوله الا ان يوصى ) أي الميت بالبلاغ أي ويضيق المال في بقية ثلثة ان كان الباقي فيه كفاية وذلك لأنه إذا أوصى بالبلاغ فكأنه أوصى بالثلث وقوله الا ان يوصى الخ راجع لقوله وان ضاعت قبله رجوع والا فنفقته على آجره وحاصله ان محل رجوع اجير البلاغ إذا ضاعت النفقة قبل الاحرام مالم يوص الميت بالبلاغ فان أوصى به فلا يرجع بل يكمل الحج ونفقته في بقية ثلثة وحل كون نفقته على آجره ان ضاعت بعد الاحرام ومأممه إذا لم يوص الميت بالبلاغ والا ففي بقية ثلثة هذا إذا لم يقسم المال بل ولو قسم على الورثة ( قوله ولو قسم ) ردبلو على قول عرج لابن راشد انه إذا قسم المال فلا رجوع له على الثلث بل على المستأجر ( قوله فان لم يبق شيء ) أي من الثلث فيه الكفاية بان لم يبق شيء أصلا أو بقي شيء دون الكفاية والموضوع انه أوصى بالبلاغ ( قوله فهذه اجرة معلومة ) أي وخرجت الاجارة من البلاغ الى المضمونة وحينئذ فلا يرجع على أحد شيء كما في ح ( قوله لأنه كدين قدم قبل اجله ) كذا علل في التيطية كما في ح ويؤخذ منه انه لا فرق بين أن يكون الشرط من الموصى أو من الوصى ويكون قوله الآتي وفسخت ان عين العام وعدم مقيدا بما إذا لم يقدمه عليه خلافا لابن عاشر قاله بن يؤخذ من التعليل المذكور أيضا جواز التقديم على عام الشرط ابتداء ولكن الذي استظهره بعضهم الكراهة أخذان قول المصنف اجزا ( قوله ومعنى الاحزاء الخ ) جواب عما يقال لا شك ان القرض

كدين قدم قبل اجله يجبر ربه على قبوله وظاهره لو كان العام الذي عينه له فيه غرض ككون وقتته بالجملة واما ان أخره عن عام الشرط فلا يجزى كما يفيد قوله وفسخت ان عين العام أو عدم معنى الاجزاء براءة ذمة الاجير لا سقوط القرض عن الموصى

(أو ترك الأجير (الزيارة) للعتادة أو للشرطة أي لزيارة صلى الله عليه وسلم ليجزى الحج (و ترجع عليه) بفسطاط) أي بعدلها من الأجرة وصنع به ماشاء ومثله العمرة ولو كان الترك لعذر (أو: بخالف) الأجير (إفراداً) بشرط عليه (لغيره) من قران أو تمتع فانه يجزى فيهما (إن لم يفترطه) (١٦) أي الافراد (البيت) بأن اشترطه الوصى أو الوارث (وإلا) بأن اشترطه البيت

(فلا) يجزى غير الأفراد (كتمسح) بشرط عليه قاتى (بقران أو عكسه) أي اشترط عليه قران فتمتع (أو: مهما) أي شرط عليه أحدهما أي التمتع أو القران قاتى (بافراد) لم يجزى وسواء كان الشرط فيها بعد الكفاف من الميت أو غيره فالصور اثنتا عشرة صورة وسواء فيها عين العام أم لا فهي أربعة وعشرون (أو) خالف (مقتاتاً بشرط) عليه شرطه الميت أو غيره عين العام أم لا وأحرم من ميقات آخر أو تجاوزه حالاً ثم أحرم بعده فلا يجزئه في الأربع صور ومثل الشرط إذا تعين حال الإطلاق كما استظهره بعضهم فالصور ثمانية وعشرون أربعة منها تجزى وهي ما إذا شرط عليه غير الميت الأفراد فخالف لقران أو تمتع عين العام أولاً وأربعة وعشرون لا تجزى أشار لحكمها باعتبار الفسخ وعدمه بقوله (و) حيث قلنا بعدم الإجزاء في المسائل السابقة (فسخت)

لا يسقط عمن حج عنه وحينئذ لما معنى اجزاء حج الأجير وقوله براءة ذمة الأجير أي محاسن أجزائه ليستحق الأجرة (قوله أو ترك الحج) أي واجزأ حج الأجير أن ترك الزيارة أو العمرة ولا يطلب بالرجوع لذلك نعم يرجع عليه بتعطها بقوله ويرجع الحايان للحكم أي والحكم أنه يرجع بتعطها أي بعدل معاقبها (قوله وصنع به ماشاء) أي بالتشط المأخوذ في مقابلة تركها وقوله ماشاء أي من رده للورثة أو الصدقة به على الميت (قوله ولو كان الترك لعذر) الواو للحال وذلك لأن الترك لعذر هو محل الخلاف بين ابن أبي زيد وغيره فابن أبي زيد يقول إذا ترك الزيارة لعذر يجزئه ويرجع عليه بقدر مسافة الزيارة من الأجرة وقال غيره يرجع مرة ثانية حتى يزور وأما لو تركها عمداً من غير عذر فانه يؤمر بالرجوع من غير خلاف كما في الواو والبساطى أنظر طنى (قوله فانه يجزى فيها) وذلك لاشتغال القران والتمتع على الافراد للشرط على الأجير (قوله فلا يجزى) أي لأن اشتراط الميت له إنما هو لتعلق غرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه الشرط وقوله والا فلا يجزى غير الافراد أي وتفسخ الاجارة ان خالف لقران عين العام أولاً وان خالف لتمتع أعاد ان لم يعين العام وفسخت ان عينه كما سيأتى في قول المصنف وفسخت ان عين العام وعدم كغيره وقرن واعاد ان تمتع وإنما أتى المصنف بقوله والا فلا مع انه مفهوم شرط لاجل ان يشبه به ما بعده لأن التشبيه مع التصريح أوضح وان كان المصنف ينزله منزلة النطوق (قوله كتمتع شرط عليه) أي سواء كان اشتراطه من الميت أو من الوصى أو من الورثة كما قال الشارح (قوله وأحرم من ميقات آخر) أي ولو كان ذلك الميقات الآخر ميقات الميت (قوله أو تجاوزه حالاً ثم أحرم بعده) أي بخلاف إحرامه قبله فانه يجزئه كما قال سندلانه يمر على ذلك للشرط محرم (قوله وفسخت ان عين العام) أي وأما إذا لم يعين فلا تفسخ لخالفه الأجير ما لشرط عليه ويرجع في عام آخر الى الميقات ويحرم منه على الوجه المشرط والمراد بالفسخ في المعين بالقوات ونحوه ان من اراده له ذلك فان تراضيا على البقاء لقابل جاز هذا هو مختار ابن أبي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا اطلافة السابق في قوله وله البقاء لقابل أي في المعين وغيره لكن رضاهما في المعين كما تقدم وليس المراد تعين الفسخ ولو تراضيا على البقاء لأنه فسخ ذين في دين كما يقول الأخصى وغيره لأن المؤلف لم يرجع عليه سابقاً وقد حمل ما تقدم على الإطلاق وحمل ما هنا على تحتم الفسخ فعارض ما بينهما وقد علمت دفع المعارضة قاله طنى (قوله معطوف على مقدر) أي والأصل وفسخت ان عين العام ان خالف ما شرط عليه أو عدم (قوله بموت أو كفر الخ) أشار الى أن المراد بعدمه ما يشمل موته حقيقة أو حكماً (قوله لأن تعين العام مشروط في عدم) أي عدم الحج أو عدم الأجير أي فلو جعلناه عطفاً على قوله ان عين العام لا تقضى ان الاجارة تفسخ بعدم الحج وبعد الأجير كان العام معينا أم لا مع انها لا تفسخ عند عدم تعين العام بل يؤخذ من مال الأجير اجرة حجة بالغة ما بلغت ان لم يحج الوارث في حالة عدم الأجير أو ان لم يحج ذلك الأجير ثانياً في حالة عدم الحج (قوله شامل لاثني عشرة صورة من الأربعة والعشرين) أي وهي ما إذا شرط الوصى إفراداً وخالف الأجير لقران أو تمتع أو شرط الوصى

الاجارة فيها بلافا أو ضلانا (إن عين) العام ورد المال وقوله (أو عدم) معطوف على مقدر أي ان خالف أو الأجير بشرط عليه أو عدم أي الحج بأن فاته بعد الإحرام لمرض أو صد أو خطأ عدد كما أثرنا له فيما تقدم عند قوله أو أحرم ومرض ويحتمل ان يكون فاعل عدم الأجير أي عدم الحج أو كفر أو جنون وانما جعلناه معطوفاً على مقدر لا على عين لان تعين العام مشروط في عدمه أيضاً فقوله وفسخت ان عين شامل لاثني عشرة صورة من الأربعة والعشرين وقوله أو عدم شامل لثلاث صور

على أن فاعل عدم هو الحج أو الاجير هي خارجة عن الاربعة والعشرين التي بها تنبأ لفائدة وفي نسخة وعلم بالواو فينبى أن يكون الضمير في عدم عائدا على الحج وعدم الحج المشرط إما بمخالفة الاجير وامابالقوات فيشمل الخمس عشرة صورة وقوله (كسبر وقرن) معناه كما تفسخ الاجارة في غير العام المعين إذا خالف ماشرطه عليه الميت من افراد أو ماشرطه عليه الميت أو غيره من تمتع وقران فهذه ثلاث صور ومثلها في التفسخ ما إذا شرط عليه القران أو التمتع من الميت أو غيره فافره وهذه أربعة فلوقال المصنف أولم يجزى وقرن أو افرد لشمع السبعة بإيضاح وأشار بقوله (أو صرّفه لنفسه) إلى أنه إن أحرم (١٧) عن الميت ثم صرفه لنفسه لم

يجزى عن واحد منها وفسخ مطلقا عين العام أم لا ويرد الاجرة لأن الحج لما لم يرتفع لم ينتقل لغيره من وقع له أو لا وأما هار إلى ثلاثة لا تفسخ فيها بقوله (وأعاد) الاجير الحج في عام قابل ولا تفسخ الاجارة (إن) شرط عليه الميت الافراد أو شرط عليه هو أو غيره القران فخالف و(تمتّع) لأن عداؤه ظاهر يمكن الاطلاع عليه بخلاف القران ويؤخذ من هذا التعليق أنه لو خالف الميقات المشرط إلى غيره في غير العام المعين أنه لا يفسخ ويجب عليه العود في قابل سواء شرطه عليه الموصى أو المستأجر وهاتان صورتان تمتسا الاثنى عشرة صورة في غير المعين

[درس]

(وهل تفسخ) الاجارة (إن أعتصر) أجبر الحج (عن نفسه) من الميقات (في) العام (المعين) ولو رجع إلى الميقات وأحرم منه بالحج عن الميت (أو)

أو غيره قرانا فخالف لتمتع أو العكس أو شرط الموصى أو غيره قرانا أو تمتعا فخالف لافراد أو خالف الاجير ميقاتا شرطه الميت أو غيره والحال ان العام معين في الجميع فهذه اثنتا عشرة صورة كلها مندرجة تحت قول المصنف وفسخت ان عين العام أو خالف الاجير ماشرط عليه (قوله على ان فاعل عدم هو الحج) لأن عدم الحج اما صد أو لمرض أو خطأ عدد وعدم الاجير إما بموته أو كفره أو جنونه (قوله إما بمخالفة الاجير) أي وذلك في اثني عشر وقوله وامابالقوات في ثلاثة (قوله أو صرفه لنفسه) أي بالنية وامالو أحرم ابتداء عن نفسه ثم صرفه للميت فانه يجزىء عن نفسه قطعا ثم ان كان العام معينا ففسخ وإلا فقولان قد جزم ابن شاس وابن عبد السلام والتوضيح بعدم التفسخ إذا كان العام غير معين وقال غيرهم بالتفسخ وإذا نوى الاجير الضرورة الحج عن نفسه وعن الميت اجزاء عن نفسه واعاده عن الميت كإرواه أبو زيد عن ابن القاسم وروى عن اصبح لا يجزىء عن واحد منها ويرجع ثانيا عن الميت انظر بن (قوله لأن الحج الخ) انظر لعدم اجزائه عن الاجير واماللة في عدم اجزائه عن الميت لأنه خلاف شرطه حال صرفه لنفسه (قوله يمكن الاطلاع عليه) أي فإذا أمرناه بالاعادة مفردا في الأولى أو قارنا في الثانية كما هو المشرط عليه وخالف وتمتع بطل عليه فيؤمر بالاعادة ثانيا وهكذا (قوله بخلاف القران) أي بخلاف ما لو شرط الميت عليه افرادا أو شرط الميت أو غيره عليه تمتعا فخالف وقرن فانه إذا لم تفسخ الاجارة وامرناه بالعود في عام قابل ليحج مفردا في الصورة الاولى وامتعا في الثانية يمكن ان يخالف ويعد قارنا ولا تطلع عليه لأن عداؤه خفي فلذا حكموا بفسخ الاجارة (قوله فيه تأويلان أيضا غير تأويلي المصنف) اعلم ان التأويلين في غير المعين هما المنصوص والتأويلان اللذان ذكرهما المصنف في العام المعين مخرجان عليها لأن كلام البدونة مفروض في غير المعين كما في ح والمواق فمن قال يرجع لبلده في غير المعين وهو بعض شيوخ ابن يونس قال بالتفسخ في المعين مطلقا ومن قال يرجع للميقات في غير المعين وهو لابن يونس وسد قال بعدم التفسخ في المعين ان رجع للميقات هذا هو الصواب وأما ما في خشي من العكس في التفريع فهو خلاف الصواب اه بن (قوله ومنع الخ) أي أنه لا يجوز للمستطيع ان يأذن لغيره في ان يحج عنه حجة الاسلام بأجرة أو بغيرها ولو على القول بالتراخي إلى خوف القوات (قوله من اضافة الصدر لفاعله) أي والمفعول محذوف أي ومنع ان يستتيب الصحيح غيره ليحج عنه في الفرض (قوله ولدا) أي ولأجل اضافة المصدر للفاعل لا للمفعول عبر بالاستنابة التي هي وصف للفاعل لا بالنيابة التي هي وصف للمفعول تقول استناب زيد عمرا في البيع لتناعه فزيد متصف بالاستنابة وهي طلبه من عمرو أن يقوم عنه في البيع واذنه له في ذلك وعمرو متصف بالنيابة وهي قيامه مقام زيد في البيع لتناعه ذلك (قوله لأنها طلب النية) أي طلبك نيابة الغير عنك في امر أي طلبك من الغير وإذنك له في أن يقوم عنك بفعل

(٣ - دسوقى - ثانی) تفسخ (إلا أن يرجع) الاجير (للميقات فيحرم) منه (عن الميت فيجزىء) عنه (تأويلان) بالتفسخ وعدمه علمها في عام معين كما قال المصنف وأما في عام غير معين ففيه تأويلان أيضا غير تأويلي للمصنف وهما هل لا بد أن يرجع لبلده الذي استأجر منه ثم يحرم من الميقات أو يكفي رجوعه للميقات فيحرم منه عن الميت ولا سيبل للتفسخ (وَمَنْعُ اسْتِنَابَةِ كَصَحِيحٍ) أي مستطيع وان كان مريضا مرجوا صحته ولو عبر به كان أولى وهو من اضافة المصدر لفاعله ولذا قال استنابة ولم يقل نيابة لأن الاستنابة صفة المستناب لأنها طلب النية والنيابة صفة النائب لأنها قيام الغير عنك بفعل أمره وهذا هو تحقيق الفرق بينهما وبه تعلم وجه تعبير المصنف بمنع دون ولا يصح وذلك لأن الاستنابة لا تنصف بعدم الصحة بخلاف النية بوضع ذلك الصلاة مثلا



(قوله فإن إيقاعها الخ) وكذا يقال هنا إن إيقاع الحج من الغير عنك لا يصح وطلبك حج الغير عنك ممنوع لا يجوز (قوله واستنابك) أي طلبك فعل الغير عنك (قوله في فرض) المراد به حجة الاسلام واما الحج المنذور فالاستنابة عليه مكروهة كالنفل انظر مع (قوله دليل على ان المراد) أي بالاستنابة للمنوعة في الفرض تفويض الخ أي لأنه لو فوض الحج للنائب مع عزمه على أداء الفرض بعد ذلك لم تكن الاستنابة حينئذ في فرض (قوله وحينئذ) أي وحين إذا كانت الاستنابة في الفرض ممنوعة تكون الاجارة عليه فاسدة لأن الاصل في المنع الفساد (قوله إن أمها) أي والا فلا شيء له (قوله وإلا كره) تبع للمصنف فيأذ كره من منع استنابة الصحيح غيره في الفرض وكرهه استنابته في غيره قول سند اتفق ارباب المذهب على ان الصحيح لا تجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهة استنابته في التطوع وان وقت صحة الاجارة فيه وتبعه في ذلك ابن فرحون والنهاساني والقرافي والتادلي وغيرهم كما في ح وأطلق غير سند منع النيابة في الحج قاله طفي ونحوه قول التوضيح (فائدة) من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله ومنها ما يقبلها اجماعا كالصدقة والعق وورد الديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب أنها لا يقبلان النيابة فظاهره في الفرض والتطوع واما المريض الذي لا يرجى صحته فقد اعتمد فيه المصنف مالا بن الجلاب من انه يكره اجارة من يحج عنه فان فعل مضي وقصره ماشره ابن الحاجب من عدم الجواز خلافا لابن عبد السلام فانه حمل عدم الجواز على عدم الصحة فالخاص ان المصنف اعتمد في كراهة النيابة عن الصحيح في التطوع قول سند وفي كراهة النيابة عن المريض كلام الجلاب والمعتد منع النيابة عن الحي مطلقا أي سواء كان صحيحا أو مريضا كانت النيابة في الفرض أو في النفل هذا ما يفيد طفي ولا فرق بين ان تكون النيابة باجرة أو تطوعا كما قاله طفي أيضا وما في شرح العمدة من ان النيابة في الحج ان كانت بغير اجرة فحسنة لانه فعل معروف وان كانت باجرة فالمخصوص عن مالك الكراهة لأنه من أكل الدنيا بعمل الآخرة فالظاهر حمل النيابة عن الميت لاعتن الحى فلا يخالف ما قبله قول الشيخ عبق ومحل الكراهة إذا كانت الاستنابة باجرة وإلجاز غير صواب اه بن (قوله كبده مستطيع بالحج الخ) أي تطوعا قال طفي هذا لا يتأتى على المشهور من منع النيابة وعدم صحتها عن الحى سواء كان صحيحا أو مريضا ولا على ما ذكره المصنف من الكراهة في التطوع على ما فيه وإلا كره الحج عن الغير الحى مطلقا بدأ أو غير بدء وإنما هذا مفرع على جواز الوصية بالحج فهو اشارة لقول مالك وان أوصى ان يحج عنه أفذ ذلك ويحج عنه من قد حج احب إلى ويكره ان يحج عنه الصروة المستطيع بناء على القول بالتراخي ويمنع على الفور ونحوه لابن الحاجب اه بن وحاصله انه يحمل على الحج عن الميت الموصى به والداعي لذلك حمل المصنف على الحج باجرة واما حمله على الحج تطوعا بلا استنابة كما قال الشارح فلا يحتاج لذلك وكلام المصنف ظاهر تأمل ومفهوم بدأ أن تطوع المستطيع بالحج عن شخص بعد سقوط الحج عن ذلك المتطوع لا يكره (قوله واجارة نفسه) أي يكره لشخص ان يؤجر نفسه في عمل طاعة من الطاعات سواء كان حيا أو غيره لقول مالك لأن يؤجر الرجل نفسه في عمل الدين وقطع الحطب وسوق الإبل احب إلى من ان يعمل عملا لله باجرة والقول الشاذ جواز ذلك وعمل الخلاف في غير تعليم الاطفال القرآن والاذان لجواز الاجارة عليهما اتفاقا ثم ان قوله واجارة نفسه مفرع على قوله ونفذت الوصية به كما لابن العاجب وابن عبد السلام والتوضيح ونهه إذا اجيزت الوصية وأنفذناها بعد الوقوع فهل يجوز لأحد أن يؤجر نفسه أو يكره في ذلك قولان المشهور كراهته لأنه أخذ عوضا عن العبادة وليس ذلك من شئ أهل

فإن إيقاعها من غيره نيابة عنك لا يصح واستنابك الغير عنها لا تجوز وهو ظاهر وقوله ( في فرض ) دليل على أن المراد تفويض حجة الفرض إلى النائب والعزم على انه لا يأتي به اكتفاء بفعل النائب عنه وحينئذ تكون الاجارة عليه فاسدة يتعين فسخا وله أجرة مثله ان أمها ويفهم منه أنه ان استناب المستطيع مع عزمه على أداء الفرض لا يمنع ( وإلا ) بان استناب في نفل أو في عمرة ( كره ) والاجارة فيه صحيحة وشبه في الكراهة قوله ( كبده ) ضرورة ( مستطيع به ) أي بالحج ( عن غيره ) بغير اجارة بدليل قوله ( وإجارة نفسه ) في عمل لله تعالى حيا أو غيره مستطيعا أولا على القول بالتراخي في المستطيع والراجع الحرمه بناء على الفور



( وَفُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِ ) أى بالحج ( من التلث ) ضرورة أو غيره سمى مالا أو ثلثا أو أطلق ( وحج عنه ) أى من الوصى ( رجح إن ) سمى الثلث ( وسع ) الثلث حججا ( وقال الموصى ) أى بالثلث ( ١٩ ) ( لا ) إن قال يحج عنى

( عنه ) فحجة واحدة لأن

من للتبويض ( وإلا )

يسع الثلث حججا بأن لا

يسع حجة أو قصر عن ثمانية

فأكثر أو وسع وقال يحج عنه

( ميراث ) أى فالقاصر

عن حجة فأكثر فى الأولى

والباقي بعد حجة واحدة فى

الثانية والثالثة يرجع ميراثا

( كوجود ) أى كما

يرجع ميراثا إن سمى مالا

كثمة فوجد من يحج عنه

( بأقل ) كخمس عشرين

الأجير أم لا ( أو تطوع

غير ) عنه أى يحج عنه

عجائزهم أم لا فيرجع الباقي

فى الأولى والكل فى الثانية

ميراثا ( وهل ) رجوع

الباقي فى الأولى ميراثا

مطلقا قيد بحجة بأن قال

يحج به عنى حجة أو أطلق

بأن قال يحج به أو حجوا

به عنى أو يرجع ميراثا

( إلا أن ) يطلق أى لم يقيد

بحجة بأن ( يقول يحج )

أو حجوا ( عنى بكذا )

أى بمائة مثلا فإن أطلق

( فحجج ) حتى ينفذوا

يرجع الباقي ميراثا

( تأويلان ) عليهما

المسئلة الأولى كما حملناه

عليها وأما الثانية أعنى

مسئلة التطوع فالكل

الحج ( قوله ونفذت الوصية به ) أى وإن كان مكروها وإنما نفذت الوصية به عند مالك وإن كان لا يحجز النيابة فيه مراعاة لخلاف الشافعى القائل بجواز النيابة فيه إذا كان تطوعا هذا هو المشهور وقال ابن كنهان لا تنفذ الوصية به ويصرف القدر للموصى به فى الهدايا ومحل نفوقها من الثلث ما لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة كوصية بمال ولم يسع الثلث إلا إحداهما فتقدم وصية المال على الوصية بالحج سواء كان لموصى ضرورة أولا كما اختاره ابن رشد ( قوله سمى مالا أو ثلثا أو أطلق ) أى كأوصيت أن يحج عنى بمائة أو ثلث مالى أو يحج عنى ( قوله حج عنه حجج ) انظر هل فى عام واحد أو أعوام والظاهر الأول كما قاله شيخنا المدون ثم انه إنما يحج عنه تلك الحجج من بلده إن لم يسم بلدا والا فنه فان فضلت فضلة لا يمكن أن يحج بها من بلده فانه يحج بها عنه من حيث ما يبلغ ولو من مكة كذا فى اللواق عن ابن رشد وسيأتى فان لم يوجد بما سمى من مكانه حج من الممكن اهـ بن ( قوله ان سمى الثلث ) أى أو سمى قدرا من المال وقوله وسع الثلث أى أو القدر الذى سماه ( قوله أى بالثلث ) أى أو بالقدر الذى سماه ( قوله وسع ) ليس المراد بوسع المال إمكان الحج به أكثر من مرة واحدة فقط بل المراد كثرته جدا بحيث يزيد على الواحدة عادة أما لو كان الثلث يشبه أن يحج به حجة واحدة وأمكن أن يحج به أكثر منها كان الزائد ميراثا هو معنى قول المصنف كوجوده بأقل قوله كوجوده بأقل فى غير الواسع وهو ما يشبه أن يحج به حجة وأمكن أن يحج به أكثر وهو مما يندرج تحت قوله وإلا وإنما صرح به لأجل أن يرجع له التأويلين هذا هو الصواب فى فهم كلام المصنف كما يدل عليه كلام ابن رشد وغيره وقول المصنف كوجوده بأقل لافرق بين أن يوصى بمال معين أو بالثلث كما حمله عليه بهرام وت وحمل بعض الشراح له على ما إذا كان المال للموصى بالحج به واسعا ووجد من يحج عنه بأقل منه غير صواب إذ ليس الواسع محل التأويلين للاتفاق على أن يحج عنه حجج حتى ينفذ المال وإنما عليهما غير الواسع بالمعنى السابق اهـ بن ( قوله أو يرجع ميراثا الخ ) حاصل هذا التأويل انه إن قيد بحجة رجع الباقي ميراثا وإن أطلق حج عنه حجج حتى ينفذ المال ( قوله خلافا لظاهر كلام المصنف ) قال بن فيه نظر بل الظاهر ان التأويلين راجعان للمستثنىين كفاى ح وخش وغيرهما وهو ظاهر كلام المصنف هنا ويفيد ذلك كلامه فى الناسك أيضا وساق نقولا تدل على ذلك فانظره ( قوله ودفع المسمى الخ ) حاصله انه إذا سمى قدرا معلوما وقال ادفعوه لفلان يحج به عنى وفلان غير وارث بالفعل للموصى فان ذلك القدر يدفع للموصى له ليحج به عن الموصى ولو كان ذلك القدر بالمسمى يزيد على أجره لثلث لتلك الشخص المعين إذ افهم من حال الوصى إعطاء ذلك القدر للموصى له وكان ثلث المال يحمله وهذا كله مالم يرض بأقل بعد علمه بالوصية وإلا فالباقي يرجع ميراثا كما قاله ابن المواز ومحل وجوب دفع المسمى للمعين ليحج به عن الميت إذا رضى ذلك للمعين فان لم يرض به رجع ذلك المسمى ميراثا فلم ان وجوب دفع المسمى بتمامه لتلك المعين اذا كان أكثر من أجره المثل مشروط بشروط خمسة ان يرضى ذلك للمعين بذلك المسمى وأن لا يكون وارثا وأن يفهم من حال الموصى إعطاء ذلك القدر له وأن يحمله الثلث وأن لا يرضى بأقل منه ( قوله وان زاد على أجرته ) الضمير راجع لمعين لأنه وإن تأخر لفظا فهو متقدم رتبة لأن قوله لمعين متعاقب بدفع فربته التقديم ( قوله لا يرث ) هذا قيد فى البالغ عليه فقط وأما قدر الأجره فيدفع له وإن كان يرث ولو حذف المصنف الواو الداخلة على ان كان أحسن إلا أن يجعل للحال والمعتبر كونه وارثا

يرجع ميراثا مطلقا اتفاقا خلافا لظاهر المصنف ( ودفع المسمى ) جمعه ( وإن زاده على أجرته ) أى أجره مثله ( لمعين لا يرث )

أى غير وارث بالفعل ولو أخا مع وجود ابن ( فهم إعطاؤه له ) أى للمعين فلو كان وارثا أو لم يفهم بالنسب أو القرائن

الإعطاء له لم يزد على أجره المثل

فإن أرى رجع ميراثا ( وإن عين ) الوصى ( غير وارث ) فإن سمي له شيئا لم يزد عليه ( وإن ) لم يسم له شيئا معينا ( زيد ) إن لم يرض بأجرة مثله ( ثانيا ) بالرفع نائب فاعل زيد إن كان الثلث يحمل ذلك ( ثم ) إن لم يرض بزيادة الثلث ( مترتب ) قبل لاله أن يرضى ( ثم ) إن لم يرض أيضا ( وأجر للصورة ) بالصاد ( ٢٠ ) المهمة وهو من لم يحج من الأحرار السككفين وبطلق على من لم يتزوج

أيضا لانها صرا دراهمها فلم ينقها ( فقط ) دون مالميس بصرورة قبطل الوصية للمعين ويرجع المال كله ميراثا وقوله ( غير عبد وصي وإن ) كان غيرهما ( امرأة ) شرط في كل أحبر حاج عن الصرورة ولا يختص بالصرورة قبله ( ولم يضمن وصي دفع لهما ) المال ليحجابه عن الصرورة حال كون الوصى ( مجتهدا ) بأن ظن العبد حرا والصبي بالغا وحجا أولم يحجبا وتلف المال ويضمنان إن غرا ولو حجا بالفعل ويكون جنابة في رقبة العبد ومال الصبي فلو وجد المال للزوع منهما ( وإن ) سمي قدرا كأن قال يحج عنى بخمسين أو ثلاثين فيتمين أن يحج عنه من بلد الوصى فإن ( لم يوجد ) من يحج عنه ( عما سمى من مكان ) أى بلده ( حج ) عنه ( من ) المكان ( الممكن ) هذا إن لم يسم المكان بل ( ولو سمى ) مكانا ولا يرجع ميراثا ( إلا أن يجمع )

أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية لا وقت الإيصاء ( قوله فإن أبى ) أى ذلك المعين من أن يحج بالقدر الذى سمي له ( قوله وإن عين غير وارث ) تقدم أنه إذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه وصى له قدرا فانه يدفع له تمامه وتسكلم هنا على ما إذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه إلا أنه لم يسم له قدرا معلوما فإن رضى بأجرة مثله فلا كلام وإن لم يرض بها فانه يزداد عليها مثل ثلثها إذا كان الثلث يحمل لأجرة المثل والزيادة عليها فإن رضى فلا كلام والآن يرضى به قليلا لعله يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله إن كان الحج غير صرورة والأو جريه ( قوله إن كان الثلث يحمل ذلك ) أى أجرة المثل وثلثها ( قوله تبرص قليلا ) أى بالاجتهاد وقيل انه يتبرص سنة ثم إن زيادة الثلث والتبرص عام في الصرورة وغيره ومحل التبرص ان فهم منه الطمع في الزيادة وأما ان علم منه الإباية بالسككية فلا فائدة في التبرص اه عدوى ( قوله ولا يختص بالصرورة قبله ) أى المذكورة في فرع المصنف السابق فالصرورة في غير فرض المصنف لا يؤثر له من يحج عنه صبي ولا عبد كما انه في فرض المصنف كذلك ( قوله وإن كان غيرهما امرأة ) أى واستؤجرت عن رجل صرورة لمشاركتها له في أصل تعلق الخطاب وإن خالفته في صفة الاحرام والرمال في الطواف والسعى خلافا لمن منع نياتها عنه لما ذكر من المخالفة ( قوله ليحجابه عن الصرورة ) أى والحال انه لم يأذن في استجارها وأما لو دفع الوصى لهما المال ليحجبا عن غير الصرورة أو عن الصرورة الذى أذن في حجها فإن الوصى لا يضمن ولودفع لهما بغير اجتهاد ( قوله حال كون الوصى مجتهدا ) أى فإن دفع لهما غير مجتهد بأن دفع لهما وهو عالم أو ظان انه عبد أو صبي ضمن لتعديه ( قوله وتلف المال ) وإنما لم يضمن الوصى لانه اجتهد حق اجتهاد وقد حصل الثواب بأشاق العبد والصبي إن حجا وباتفاقهما إن لم يحج ( قوله ومال الصبي ) هذا يقتضى انه اذا كان معدوما لا يتبع به وليس كذلك ولذا قال بن الصواب انه في ذمة الصبي وكذلك مهما تعلق به الضمان ففي ذمته كما في ابن عرفة ( قوله من بلد الوصى ) أى التي مات بها. ابن عرفة ويحج عنه من محل موته فان قصر عنه المال فمن حيث أمكن اه بن ( قوله ولو سمى مكانا ) أى فيتمين الحج منه فان لم يوجد من يحج عنه بما سمى حج من الممكن ورد بلوطى من قال إذا سمى مكانا تعين الحج منه فان قصر المال عن الحج منه رجع ميراثا وهذا القول لأشهب وروى أيضا عن ابن القاسم في التبية وما شى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك في الدونة ومحل الخلاف كما في الواقع عن ابن رشد إذا قال حجوا عنى من بلد كذا ومات فيه وأما تسميته غير مامات فيه فهو لوقو اتفاقا قاله طفى ( قوله ولو بقرينة ) أى هذا اذا كان تعيينه بالنص كاستأجرتك للحج بنفسك بل ولو كان التعيين بقرينة ومفهوم قوله ان عينه انه اذا لم ينص على تعيينه ولم يتم بقرينة وإنما خصه بالخطاب كاستأجرتك للحج فقيل انه كذلك يلزمه أن يحج بنفسه وهو ما شهره المصنف وقيل انه في هذه الحالة يتعلق الحج بذمته ويخرج على الخلاف ما اذا أراد الأجير ان يستأجر من هو مثله في الحال وكذا اذا مات الأجير في أثناء الطريق فهل تنفسخ الإجارة أو يستأجر من ماله من يتم ويكون الفضل له والنقص عليه ( قوله وقبل قوله ) أى في انه أحرم عن فلان وقوله ان قبض الأجرة أى مطلقا سواء كان منهما أو غير منهما

( قوله )

الحج عنه من غير المكان المسمى نحو لا تحجوا عنى بكذا إلا من مكان كذا ( غير اث ) ولا يحج عنه من الممكن

( ولزمه ) أى أجبر الحج ( الحج بنفسه ) ان عينه ولو بقرينة ككونه ممن يظن به الخير والصلاح فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه ( لا ) يلزمه ( الإشهاد ) عند إحرامه بأنه أحرم عن فلان وقبل قوله بلا يمين إن قبض الأجرة

أو كان غير منهم (إلا أن يعرف) الشهادة أي يجري به العرف أو يشترط فيلزمه لأن لم يقبضها وهو منهم لزمه وإن لم يجر به عرف وأشار إلى الضمونة في الدمة بقوله (وقام وارثه) أي وارث الأجير غير المعين (مقامه) أي مقام مورثه أي إن شاء (في) قول الموصي (من يأخذ) أي الأجير أو أدفعوه لمن يأخذه (في حجة) فبرضى الإنسان وأما قام وارثه مقامه (٣١) لأنه كراء مضمون لا يفسخ بموته (ولا يسقط فرضه) من حج عنه (ولا يكتب له نافلة أيضا لأنه لا يقبل النيابة) (وله) أي لمن حج عنه (أجر التفتة) التي أخذها الأجير (و) له أجر (الدعاء) الواقع من الأجير له وله أيضا أجر من حيث أنه متسبب في الخير ويقع للأجير نافلة والله اعلم •

ولما انتهى الكلام على حكم الحج والعمره وشرط صحتها وشرط وجوب الحج وما يتعلق بذلك شرع يشكم على التقصود بالذات منها وهو اركانها وواجباتها وستنتها ومنذوباتها وما يتعلق بذلك فقال (وركنها) أي الحج والعمره ثلاثة ويختص الحج برابع وهو الوقوف بعرفة الأول (الإحرام) وهو نية أحد النسكين مع قول أو فعل متعلقين به كالنية والتجرد من المحيط كما يأتي والراجع النية فقط وله مقيتان زمانى ومكانى أشار للأول بقوله (ووقته) أي ابتداء وقته بالنسبة (لحج شوال) لفجر يوم النحر ويمتد زمن

(قوله أو كان) أي ولم يقبضها وكان الحج (قوله لا يفسخ بموته) إن قام وارثه مقامه استحق الأجرة كلها أو ما بقى منها وإن لم يقبضه يستأجر من تركه ذلك الأجير من يحج بأجرة بالغة ما بلغت وقولهم إن الأجرة تفسخ بتلف ما يستوفى منه أي إذا كان معنا لأن كان غير معين (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) أي سواء كان حيا أو ميتا (قوله وله أجر الدعاء) أي ثوابه وفيه أن ثواب الدعاء للداعى واجب بأن المراد ثواب الاعانة على التذلل والخضوع في الدعاء والأولى كما قال شيخنا جمل الدعاء عطا على أجر أي وله الدعاء أي له بركته وهو للدعوى وهذا ظاهر إذا كان الأجير يقول في دعائه اللهم ارحم فلانا أو اغفر له والافلاسي له وعبارة ابن فرحون كافى ح وثواب الحج للحاج لا المحجوج عنه وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (قوله وهو اركانها الحج) اعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجزى بدلا عنه دم ولا غيره وهى الاحرام والطواف والسعى ويزيد الحج على العمرة والوقوف بعرفة وهى ثلاث أقسام قسم يفوت الحج بتركه ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بغواته ويؤمر بالتحلل بعمره وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف وقسم لا يفوت الحج بغواته ولا يتحلل من الاحرام ولو وصل لأقصى الشرق أو الغرب رجع لمسكه ليفعله وهو طواف الافاضة والسعى (قوله وواجباتها) هى ما يطلب بالانتيان بها فان ترك شيئا منها لزمه دم كطواف القدوم والتلبية ورمى العتبة وغير ذلك وجزم ابن الحاج وابن فرحون بالتأثم بترك شيء منها وتردد الطرطوشى في الاثم (قوله وستنتها) هى ما يطلب بالانتيان بها ولا يلزمه دم لتركها (قوله ثلاثة) هى الاحرام والطواف والسعى (قوله ويختص الحج برابع الحج) اعلم أن الاركان الأربعة التى ذكرها المصنف للحج منها ثلاثة يجمع عليها وهى الاحرام والوقوف والطواف وأما السعى فالمشهور أنه ركن في الحج والعمرة وروى ابن القصار أنه واجب يحجر بالدم وليس بركن وبه قال أبو حنيفة وزاد ابن الماجشون في الاركان الوقوف بالمسعى الحرام ورمى العتبة والمشهور أنها غير ركنين بل الأول مستحب والثانى واجب يحجر بالدم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف بل المذهب أنه واجب يحجر بالدم واختلف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بالمزدلفة والحلاق والمذهب عندنا أنها واجبان يحجران بالدم فهذه تسعة أركان بين يجمع عليه ويختلف فيه في المذهب وخارجه قال ح ينبغي للإنسان إذا أتى بهذه الاشياء أن ينوى الركنية ليخرج من الخلاف وليكثر الثواب أشاره الشيبى اه بن (قوله والراجع) انه النية فقط أى نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة المنسجة حكما لآخر النسك وأما التلبية والتجرد فكل منهما واجب على حديثه يحجر بالدم (قوله ووقته) أى الذى يجوز فيه من غير كراهة (قوله لفجر يوم النحر) الأولى إلى قدر الوقوف قبل الفجر ليلة النحر تأمل (قوله ويمتد زمن الاحلال منه لآخر الحجة) أى من فجر يوم النحر لآخر الحجة (قوله وليس المراد أن جميع الزمن الذى ذكره وقت لجواز الاحرام) أى لأنه يكره بعد فجر يوم النحر لأنه حينئذ احرام للعام القابل قبل وقته فيسكروه (قوله بل المراد الخ) هذا المراد وإن اندفع به الاعتراض على المصنف لكنه لا دليل عليه في كلامه على أن المقصود بيان الوقت الذى يبتدأ فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه (قوله والأفضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة الحج)

الاحلال منه (لا لآخر الحجة) وليس المراد أن جميع الزمن الذى ذكره وقت لجواز الاحرام كما يوهمه لفظه بل المراد أن بعض هذا الزمن وقت لجواز ابتداء الاحرام به وهو من شوال لطلوع فجر يوم النحر بعضه وقت لجواز التحلل وهو من فجر يوم النحر لآخر الحجة والأفضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة على التعمد وقبل يوم التروية (وكره) الاحرام (قبله) أى قبل شوال

وانعقد كما سيذكره (كسكانه) أي كما يكره الاحرام قبل مكانه الآتي بيانه (وفي) كراهة الاحرام بها من (رابغ) بناء على أنها قبل الجحفة وعدم كراهته لأنه من أعمال الجحفة ومتعد بها وهو الاربع (تردد وصح) الاحرام قبل ميقاته الزماني والسكاني لأنه وقت كمال لا وقت وجوب (و) وقته بالنسبة (للعمره أبداً) أي في أي وقت من السنة (إلا الحريم يحج فياتحلله) منه بالفراغ من جميع أفعاله من طواف وسعى ورمي الرابغ أو قدر ربه لمن تعجل بأن يضي بعد الزوال من اليوم الرابع ما يسع الرمي فإن أحرم بها قبل ذلك لم ينقذ (وكره) الاحرام بها (بعدهما) أي بعد التحللين الأصغر والأكبر والاولى بعده بالافراد أي بعد التحلل المذكور وهو الفراغ من جميع أفعال الحج (٢٢) (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فإن أحرم صح احرامه بها لكن لا يفعل منها شيئاً حتى

تقرب الشمس وإلا لم يعتد به على الذهب حتى لو تحلل منها قبل الغروب ووطئ به فسد ما وقضاه بعد أعانها بعد الغروب \* ولما أنهى الكلام على الميقات الزماني شرع في السكاني عاطفاه على قوله وقته فقال (وكمكانه) أي الاحرام (له) أي للحج غير قران بالنسبة (للتقيم) بمكة، توطن بها أم لا كانت الإقامة تقطع حكم السفر أم لا (بمكة) أي الأولى لغير ذي النفس لا التمين فلو أحرم من الحل أو من الحرم خالف الأولى ولا دم عليه ومثل التقيم بهامن منزله بالحرم كفى ومزدلفة (وُندب) له الاحرام (المسجد) أي في جوفه موضع صلاته ويلى وهو جالس وليس عليه ان يقوم من مصلاه ولا ان يتقدم إلى جهة البيت وشبه في الاستحباب قوله (كخروج) التقيم بها

أي وحينئذ يقول المصنف ووقته للحج شوال بالنسبة لغيرهم (قوله) وانعقد أي على المشهور وعن مالك عدم انعقاده كذا في عقب ومثله في ح من ابن فرحون (قوله) تردد أي بين شيخي المصنف فالأول لسيدى عبد الله ابن الحاج صاحب المدخل والثاني لسيدى عبد الله النوفى قحلا عن شيخه الزواوى (قوله) وصح الاحرام قبل ميقاته الزماني (أي على المشهور وقوله) والسكاني أي اتفاقا وقوله لأنه وقت كمال الخ أي بخلاف الصلاة فانها تفسد قبل وقتها لأنه وقت وجوب ثم ان معنى قول المصنف وصح لزم وآتى به دفعا لتوهم قطع الاحرام قبل زمانه أو مكانه لأنه منعى عنه كالصلاة بوقت نهى فاندفع ما يقال لاحاجة لقوله وصح للعلم به من الكراهة فتأمل (قوله) فلتحلله أي فمن وقت تحلله منه وقوله بالفراغ الخ تصوير لتحلل منه ولا مفهوم لقوله يحج ولو قال إلا لحرم بنفسك كان أولى إذ لا تنقذ عمره على حج ولا على عمرة كما يأتي (قوله) الأصغر والأكبر أي وهما رمي جرة العقبة وطواف الافاضة (قوله) والأولى بعده) لأن ظاهره انه إذا أحرم بها بعد جرة العقبة يوم النحر وبعد طواف الافاضة وقبل رمي الرابع أومضى قدره تكون صحيحة مع الكراهة مع انها فاسدة كما مر (قوله) صح احرامه بها (أي مع الكراهة) (قوله) حتى لو غلغل منها أي بالفراغ منها وقوله لكن لا يفعل منها شيئاً الخ من جملة عماتها الدخول للحرم بسببها فاذا دخله قبل الغروب لأجابه اعاده (قوله) غير قران أي حالة كون ذلك الإحرام غير قران أي وأما لو كان من بمكة أراد الاحرام على وجه القران فلا بد من خروجه للحل ويعرهم منه كما يأتي (قوله) أي الأولى لغير ذي النفس أي مكانه الأولى لا التمين وقوله لغير ذي النفس أي وأما ذو النفس فالأولى أن يخرج لميقاته ليحرم منه (قوله) لغير ذي النفس أي لغير المقيم بمكة الآفاق ذي النفس (قوله) فلو أحرم أي المقيم بمكة من الحل وقوله أو من الحرم أي غير مكة كفى ومزدلفة (قوله) وندب له أي للمقيم بمكة وقوله الاحرام بالمسجد أي الاحرام فيه وقوله موضع صلاته أي التي يحرم بعدها فرضاً أو نقلاً (قوله) ان يقوم من مصلاه أي ثم يلي بعد ذلك (قوله) الحل المراد به ما جاوز الحرم (قوله) ليجمع الخ) هذا ظاهره في العمرة وأما في القران فالجمع بالنسبة للعمرة التي تضمنها القران لأن خروجه لعرفة إنما هو طالح فقط لكن لو لم يخرج القارن للحل لكان خروجه لعرفة لأن خروجه للحل ابتداء واجب غير شرط كما سيأتي في الشارح (قوله) كما هو الشرط أي ولا يرد احرام المفرد للحج من مكة لأنه يخرج لعرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه للحج من مكة بين الحل والحرم (قوله) ثم يليها الخ) تبع المصنف في ذلك عافى النوادر لكن التيمم عليه الأكثر كما قال بهرام وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم انهما متساويان لا افضلية لواحد منهما على الآخر كما في طي (قوله) المسمى الآن بمسجد عائشة (قوله) انما سمى التيمم بذلك

الآفاق (ذى التفت) بفتح الفاء أي الذي معه سعة من يمكنه فيه الخروج لميقاته وادراك الحج فيندب له الخروج (لميقاته و) لأن مكان الاحرام (لها) أي للعمرة لمن بمكة (و) للقران الحل ليجمع في احرامه بين الحل والحرم في صورتين كما هو الشرط في كل احرام ولا يجوز الاحرام من الحرم وانعقدان وقع ولادم عليه ولا بد من خروجه للحل كما يأتي (و) الجعرانة (ب) بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الهملة وبكسر العين وتشديد الراء (أولى) من غيرها من سائر الحل بالاحرام بالعمرة منها لاعتبار النبي ﷺ منها وقد قيل انه اعتمر منها ثلثائة نبي (ثم) يليها في الفضل (التشميم) المسمى الآن بمسجد عائشة رضى الله عنها بالنسبة للعمرة أيضا وأما القران فلا يطلب فيه مكان معين فإن أحرم لها في الحرم خرج للحل ليجمع في احرامه بين الحل والحرم

(وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَهَيْبُهُ) أَنْ لَعَلَّهَا قَبْلَ خُرُوجِهِ (بَدَّةٌ) أَيْ بَعْدَ خُرُوجِهِ لِلْحَلِّ وَرُجُوعِهِ لِقِسَادِهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ (وَأَهْدَى إِنْ حَلَّقَ) بِدَسْمِيهِ الْفَاسِدِ لِأَنَّهُ حَلَّقَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَالتَّصْيِيرُ بِأَهْدَى تَجُوزُ عَنْ أَتَدَى وَأَمَّا مَنْ أَحْرَمَ بِالْقِرَانِ مِنَ الْحَرَمِ فَلْيَزِمَهُ الْخُرُوجُ لِلْحَلِّ أَيْضًا لَكِنَّهُ لَا يَطُوفُ وَيُسَمَّى بَعْدَهُ لِأَنَّهُ طَوَّافٌ الْإِفَاضَةُ وَالسَّمَّى بَعْدَهُ بِنَدْرَجِ (٢٣٣) فَيُحَا طَوَّافٌ وَسَمَّى الْعَمْرَةَ فَإِنْ لَمْ

يَخْرُجْ حَتَّى خَرَجَ لِعَمْرَةٍ فَطَافَ لِلْإِفَاضَةِ وَسَمَّى فَاسْتَظْهَرَ الْإِجْزَاءَ وَأَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ قَبْلَ عَمْرَةٍ لِأَنَّهُ خَرُوجُهُ لِعَمْرَةٍ لَمْ يَكُنْ لِلْعَمْرَةِ لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالْحَجِّ وَأَمَّا اجْزَاءُ لِأَنَّهُ طَوَّافُهَا لَمَّا نَدْرَجَ فِي طَوَافِهِ لِشَتْمَلِ عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ الْقَصُودُ بِالذَّاتِ أَغْنَى عَنْ طَوَافِهَا وَكَذَا السَّمَّى (وَالْإِ) يَكُنْ مَقَامًا بِمَكَّةَ وَمَا فِي حُكْمِهَا مِمَّا سَبَقَ (فَلَهَا) أَيْ فَاَلْيَقَاتِ السَّكَّانَ لِلْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ (ذُو الْخَلِيفَةِ) تَصْغِيرُ حَلْفَةِ لَعْدَنِي وَمِنْ وَرَاءِهِ (وَالْجُفَّةُ) لِأَهْلِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالتَّكْرُورِ وَالشَّامِ وَالرُّومِ (وَيَلْمُ) لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَالْهِنْدِ (وَقَرْنٌ) لِأَهْلِ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ (وَذَاتُ عَرَقٍ) بِكسر الْعَيْنِ وَسَكُونِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَفَارِسَ وَخُرَاسَانَ وَالْمَشْرِقَ وَمِنْ وَرَاءِهِمْ (وَمَكَانُهُ) لَهَا (مُسْكَنٌ دُونَهَا) أَيْ الْمَوَاقِيتُ الْمُتَقَدِّمَةُ بِأَنَّ كَانَ الْمُسْكَنَ أَقْرَبَ لِمَكَّةَ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ فَيَحْرَمُ مِنْ مَسْكَنِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ اخْتِةَ عَائِشَةَ لَهُ لِتَحْرِمَ مِنْهُ (قَوْلُهُ) وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَيْ لِلْحَلِّ مِنْ أَحْرَمَ بِالْعَمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ أَعَادَ (طَوَافَهُ وَسَمِيَ) بَعْدَ خُرُوجِهِ لِلْحَلِّ وَرُجُوعِهِ مِنْهُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَنْ أَحْرَمَ بِالْقِرَانِ مِنَ الْحَرَمِ فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ لِلْحَلِّ حَتَّى خَرَجَ لِعَمْرَةٍ وَطَافَ وَسَمَّى فَإِنَّهُ يَجْزِيهِ وَلا دَمَ عَلَيْهِ كَمَا فِي ح وَشَبَّ (قَوْلُهُ) لِقِسَادِهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ (أَيْ لِأَنَّهُمَا ضَلَا بِغَيْرِ شَرْطٍ لَهَا (قَوْلُهُ عَنْ أَتَدَى) أَيْ لِأَنَّ الْخَلِيقَ لَأَهْدَى فِيهِ لِأَنَّ الْقَدِيَةَ فَيَا تَرَفَهُ بِهِ أَوْ يَزِيلُ أَذَى الْخَلِيقِ يَتَرَفَهُ بِهِ وَقَدْ يَزِيلُ أَذَى كَالْوَلَدِ كَانَ يَتَرَفُّ عَلَى بَقَاءِ الشَّعْرِ حُصُولِ صَدَاعٍ وَكَانَ الْخَلِيقُ يَزِيلُهُ (قَوْلُهُ) لَكِنَّهُ لَا يَطُوفُ وَيُسَمَّى بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ خُرُوجِهِ وَالْأَوَّلَى حَذَفَ هَذَا لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي الْقَارِنِ الْقِيمَ بِمَكَّةَ وَهَذَا لَا يَكُونُ سَعْيُهُ إِلَّا بَعْدَ الْإِفَاضَةِ إِذَا قَدَّمَ عَلَيْهِ وَطَوَّافٌ الْإِفَاضَةُ أَمَّا يَكُونُ بَعْدَ الْخُرُوجِ لِعَمْرَةٍ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْاسْتِدْرَاكِ فَالْأَوَّلَى حَذَفَهُ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ الْخ (قَوْلُهُ) وَأَمَّا اجْزَاءُ) أَيْ خُرُوجُهُ لِعَمْرَةٍ مَعَ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْحَجِّ (قَوْلُهُ) وَهُوَ الْقَصُودُ (أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ الْحَجَّ هُوَ الْقَصُودُ بِالذَّاتِ (قَوْلُهُ) وَكَذَا السَّمَّى) أَيْ وَكَذَا سَعْيُهَا لَمَّا كَانَ مُنْدَرِجًا فِي سَعْيِهِ لِشَتْمَلِ عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ الْقَصُودُ بِالذَّاتِ أَغْنَى عَنْ سَعْيِهَا (قَوْلُهُ) وَمَا فِي حُكْمِهَا) أَيْ وَهُوَ الَّذِي مَنْزِلُهُ بِالْحَرَمِ كُنَى وَمُزْدَلَقَةُ وَغَيْرُهَا (قَوْلُهُ) دُونَهَا) نَسَبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ لِمُسْكَنٍ أَيْ مُسْكَنٌ كَائِنٌ دُونَهَا وَقَوْلُهُ وَمُسْكَنٌ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ذُو الْخَلِيفَةِ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ وَمُسْكَنٌ دُونَهَا أَيْ لُجَّةُ مَكَّةَ بِأَنَّ يَكُونُ الْبَقَاتُ خَلْفَ مَنْزِلِهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ دُونَهَا جِهَةُ التَّوَّابِ لِمَكَّةَ بَعِيْثُ يَكُونُ قَبْلَ الْبَقَاتِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَوَاقِيتِ كَقَدِيدٍ وَعَسْفَانَ وَمَرَّ الظُّهْرَانَ السَّمَّى الْآنَ بِوَادِي فَاطِمَةَ فَمِيقَاتُهُ مَنْزِلُهُ أَوْ مَسْجِدُهُ إِنْ أَفْرَدَ وَتَأْخِيرُ الْأَحْرَامِ عَنْ مَنْزِلِهِ كَتَأْخِيرِهِ عَنِ الْمَوَاقِيتِ فِي لُزُومِ الدَّمِ (قَوْلُهُ) وَحَيْثُ حَازِي وَاحِدًا) حَيْثُ اسْمُ مَكَانٍ مَبْنًى عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عَطْفًا عَلَى ذُو مَنْ ذُو الْخَلِيفَةِ أَيْ وَمَكَانٌ حَازِي فِيهِ وَاحِدًا سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ السَّكَّانُ الْمَحَازِي مَسْكَنًا لِذَلِكَ الْحَرَمِ أَوْ كَانَ الْحَرَمُ مَارًا فِي ذَلِكَ الْمَحَازِي (قَوْلُهُ) أَيْ قَابِلٌ فِيهِ وَاحِدًا) الْأَوَّلَى سَامَتْ فِيهِ وَاحِدًا أَيْ بِمِثْلِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَإِذَا حَازَاهُ بِمُقَابِلَةٍ فَلَا يَحْرَمُ إِلَّا إِذَا أَتَاهُ بِالْعَطْفِ (قَوْلُهُ) أَمْرٌ) عَطْفٌ عَلَى حَازِي أَيْ وَمَكَانُهُ لَهَا مَكَانٌ مَرَّ بِهِ مِنْهُمَا وَالْحَالُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ فَغَايِرُ قَوْلِهِ وَإِلَّا فَلَهَا ذُو الْخَلِيفَةِ الْخ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ) لَكِنَّهُ لَعْدَنِي تَقْيِيدُهُ الْخ (أَيْ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ أَنَّ الْمَسَافِرَ فِي الْبَحْرِ يَحْرَمُ إِذَا حَازِي الْبَقَاتِ وَلَا يُوْخِرُ إِلَى الْبَرِّ سِوَاهُ كَانَ بِحَرِّ الْقَلْزَمِ أَوْ بِحَرِّ عِيْذَابٍ وَقَوْلُهُ لَكِنَّهُ الْمُتَعَدِّ تَقْيِيدُهُ الْخ هَذَا التَّفْصِيلُ لَسَدِّ قَلْبِهِ فِي التَّوْضِيحِ وَحَ وَقال أَنَّهُ الْمُتَعَدِّ (قَوْلُهُ) حَيْثُ يَحَازِي بِهِ) أَيْ فِيهِ فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ) لَزِمَهُ دَمٌ) فِي بَنِ خِلَافِهِ وَإِنْ رَاكِبُ الْبَحْرِ يَرْخُصُ لَهُ تَأْخِيرُ الْأَحْرَامِ لِلْبَرِّ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ مَسَافِرًا فِي بَحْرِ الْقَلْزَمِ أَوْ بِحَرِّ عِيْذَابٍ نَعَمْ إِذَا أَرَادَ الْأَوَّلَ أَنْ يَقْدِمَ الْأَحْرَامَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ لِلْبَرِّ فَالْمَكَانُ الْأَفْضَلُ أَنْ يَحْرَمَ مِنْهُ السَّكَّانُ الْمَحَازِي لِمِيقَاتِهِ الَّذِي هُوَ الْجُفَّةُ (قَوْلُهُ) عِيْذَابٌ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَبِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَبِالْبَاءِ الْوَحْدَةَ وَقِيلَ أَنَّهُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ (قَوْلُهُ) بِمَحَازَاةِ الْبَقَاتِ) بَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْبَرَّ (قَوْلُهُ) الْجُفَّةُ أَيْضًا) فِيهِ أَنَّ مِيقَاتِهِ الَّذِي يَحَازِيهِ يَلْمُ (قَوْلُهُ) إِنْ الرِّيحُ تَرَدَّتْ) وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّفَرِ مِنْهُ

إِنْ أَفْرَدَ كَأَنَّ قَرْنَ أَوْ اعْتَمَرَ وَكَانَ بِالْحَلِّ فَإِنْ كَانَ بِالْحَرَمِ خَرَجَ لِلْحَلِّ عَلَى مَامَرٍ وَمُسْكَنٌ بِالتَّنْوِينِ (وَمَكَانُهُ) لَهَا أَيْضًا (حَيْثُ) أَيْ مَكَانٌ (حَازِي) أَيْ قَابِلٌ فِيهِ (وَاحِدًا) مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ (أَوْ مَرَّ) بِهِ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ (وَلَوْ) كَانَ الْمَحَازِي مَسَافِرًا (يَجْزِي) لَكِنَّهُ الْمُتَعَدِّ تَقْيِيدُهُ بِحَرِّ الْقَلْزَمِ وَهُوَ بِحَرِّ السُّوَيْسِ وَهُوَ مِنْ نَاحِيَةِ مِصْرَ حَيْثُ يَحَازِي بِهِ الْجُفَّةُ فَإِنْ تَرَكَ الْأَحْرَامَ مِنْهُ لِلْبَرِّ لَزِمَهُ دَمٌ وَأَمَّا بِحَرِّ عِيْذَابٍ وَهُوَ مِنْ نَاحِيَةِ الْيَمَنِ وَالْهِنْدِ فَلَا يَلْزَمُ الْأَحْرَامَ مِنْهُ مَحَازَاةُ الْبَقَاتِ أَيْ الْجُفَّةُ أَيْضًا لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ أَنَّ الرِّيحَ تَرَدَّتْ فَيَجُوزُ أَنْ يُوْخِرَ لِلْبَرِّ

بخلاف الأول ( إلا كصرى ) هو غرب وعاصم ( بمر الحليفة ) لاصد اللور بالحفة أو محاذاتها ( فهو ) أى احرامه من ذى الحليفة ( أولى ) فقط لا واجب لأن ميقاته أمامه ( وأن لحض ) أى أولى وان لذات حض أو تقاس ( رضى ) رفعه ( قبل الحفة فالأولى لها الاحرام من الحليفة وان أدى ذلك الى احرامها الآن بلا صلاة لأنها تقيم في العبادة إما قبل ان تصل للحفة فلا يفي ركوعها للاحرام التأخر بفضل تقديم الاحرام مع كون احرامها المتقدم من ميقاته عليه الصلاة والسلام فان لم يقصد السار بالحليفة المرور بالحفة ولا محاذاتها وجب احرامه من الحليفة وهبه في الأولوية قوله ( كما حرامه ) أى مرید الإحرام من أى ميقات ( أوله ) لما فيه من المبادرة للطاعة إذا الحليفة ( ٢٤ ) فالأفضل الاحرام من مسجدتها أو فئانه لامن أوله ( و ) ك ( إزالة شعثه ) من تقليم

ظفر وقص عارب وحلق حانة وتنصف إبط وإزالة شعر بدنه لإشعر رأسه فالأفضل إبقاؤه طلبا للشعث في الحج والشعث الدرن والوسخ والقشرب ( وترك اللفظ به ) أى بالاحرام بان يقتصر على النية أولى كالصلاة وما أنهى الكلام على الميقات وأهله شرع في تقسيم المار به بالنسبة لوجوب احرامه وعدمه إلى ستة أقسام لأنه اما مرید لمكة أولا والمرید اما ان يتردد أولا فهذه ثلاثة وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج أولا فقال ( والمار به ) أى بالميقات ( إن لم يرد مكة ) بأن كانت حاجته مونها أو في جهة أخرى كان ممن مخاطب بالحج أولا ( أو ) يريد اياه لا يخاطب بالحج ( كبدي ) وصي ومجنون أو مخاطب به ولا يصح

في لجة البحر لأمع الساحل فاذا خرجت عليه الريح ردت فيبقى محرما ولا يقدر على الخروج البرولندا لا يلزمه أن يحرم من المكان الذي حاذى فيه الميقات بل يؤخر احرامه حتى يصل للبر ( قوله بخلاف الأول ) أى لأن السير فيه مع الساحل فيمكنه إذا خرجت عليه الريح التزول إلى البر فلهذا تعين احرامه من المكان الذي يحاذى فيه الميقات وقد يقال انه وان امكنه التزول للبر لكن فيمضرة بمفارقة حله فلذا قيل انه لا يلزمه أن يحرم من المكان الذي حاذى فيه الميقات بل له أن يؤخر احرامه حتى يصل للبر فتأمل ( قوله الا كصرى ) استثناء من قوله أو مرید أى ان محل كون المار من الميقات تعين ان يحرم منه مالم يكن ميقاته أمامه كصرى الخ ( قوله الآن ) أى من الحليفة ( قوله أوله ) أى ويكره تأخير الاحرام لآخر الميقات ( قوله من مسجدتها ) أى لأنه محل احرامه عليه الصلاة والسلام ( قوله وكإزالة شعثه ) أى عند التلبس بالاحرام ( قوله بأن يقتصر على النية ) أى نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة ( قوله وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج الخ ) حاصل ما ذكره المصنف في حكم هذه الأقسام الستة ان المار بالميقات ان لم يرد مكة سواء كان مخاطبا بالحج أولا أو أرادها وكان غير متردد وهو غير مخاطب بالحج أو أرادها وهو متردد سواء كان مخاطبا به أولا ففي هذه الأحوال الخمسة لا يجب عليه الاحرام ولادم في مجاوزته حلالا ومثل ذلك ما اذا خرج من مكة لمكان قريب عازما على عدم العود لها ولو أقام به كثيرا ثم عاد لأمر عاقه عن السفر أو خرج لمكان قريب وهو يريد العود ولم يقم به كثيرا وأما إذا أرادها وهو ممن مخاطب بالحج وكان غير متردد فيجب عليه الاحرام من الميقات وأثم ان جاوزه حلالا ولادم عليه ان أرادها لتغير نسك كتجارة أو لكونها ببلده فان كان أرادها لنسك لزمه الدم بمجاوزة الميقات حلالا إذا لم يرجع له ويحرم منه فاذا جاوز الميقات حلالا وأحرم بدمه ثم رجع للميقات فلا يسقط الدم عنه ولا ينفعه رجوعه للميقات في سقوط الدم الا إذا رجع له قبل ان يحرم من غيره ( قوله كان ممن مخاطب به ) أى بان كان حرا مكفلا ( قوله وان بداله دخولا ) هذا مبالغة في قوله ولادم وهذا راجع لقوله إن لم يرد مكة وقوله أو أذن الخ راجع لقوله أو يريد الخ فهو لفظ ونشر مرتب ( قوله أو أذن الولي للعبد أو الصبي ) أى في الاحرام بعد مجاوزته ( قوله وأحرم واحد منهم فرض أو قل ) أى بعد مجاوزة الميقات ( قوله الا الصرورة الخ ) هذا مستثنى من المبالغ عليه وهو ما إذا أحرم بعد مجاوزته للميقات والتأويل بلزوم الدم لابن شبلون والتأويل بعدم لزومه لابن أبي زيد ومحل التأويلين مقيد بقيد أربعة ان يحصل من مجاوزة الميقات حلالا احرام في أشهر الحج وأن يكون ضرورة وأن يكون مستطيعا وان يكون حين مروره غير مخاطب

بالاحرام

منه ككافر ( فلا إحرام عليه ولادم ) في مجاوزة الميقات حلالا

( وإن ) بداله دخولا بعد مجاوزته أو أذن الولي للعبد أو الصبي أو اعتق أوفاق المجنون أو اللعفى عليه أو أسلم الكافر و ( أجرم ) واحد منهم فرض أو قل وإنا لم يلزمهم الدم لأنهم جاوزوا الميقات قبل توجه الخطاب عليهم في غير الكافر والكافر جاوزه وقت لا يصح منه الاحرام ( إلا الصرورة المستطيع ) الذي احرم في أشهر الحج بعد تعدى الميقات حلالا وكان حال مروره غير مخاطب لعدم إرادته الدخول ( فتأويلان ) في لزوم الدم نظرا إلى انه بإحرامه صار بمنزلة مرید الاحرام حال المرور وعدم لزومه

نظر الحال مرووره والراجع الثاني فان أحرم في غير أشهر الحج فلا دم اتفاقا كأن لم يكن ضرورة أو غير مستطيع (وُمريدها) أي مكة لا يخلو (إن تردّد) لها متسببا بها كفة أو حطب أو نحوهما (أو عاد لها) من قريب كسافة قصر فدون بعد خروجه منها لا يريد العود ولو أقام به كثيرا (لأمر) عاقه عن السفر أو يريد العود ورجع من مكان قريب ولم يقيم فيه كثيرا أو لغير عائق (فكذلك) أي كاللار الذي لم يردّها لا يلزمه إحرام ولا دم وإن أحرم (وإلا) بأن أرادها لنفسك أو تجارة أو لأنها بلدة أو عاد عن بعد فان زاد على مسافة القصر أو عادية الإقامة وترك السفر (وجب) عليه (الإحرام) من الميقات (٢٥) إن وصله وإلا فدونه (وأساء)

أي أثم (تاركه) منه ولا حاجة له بعد قوله وجب بل هو يوم خلاف المراد إذ كثيرا ما يستعمل أساء في الكراهة في يوم إن المراد بالوجوب التأكيد وليس كذلك وما في الشرح ممنوع ولما أومى بقوله وجب الإحرام الخ إن عليه الدم في مجاوزة الميقات حلالا مطلقا مع أن فيه تفصيلا به عليه بقوله (ولادم) عليه في تركه ولو ضرورة (إن لم يقصد) حال مجاوزة الميقات بدخوله مكة (نسكاً) بحج أو عمرة بأن قصد بدخوله التجارة مثلا ولو بدا له النسك بعد ذلك وأحرم في الطريق أو مكة لكن نقل ابن عرفة أن قصد مكة كقصد النفس في لزوم الدم واعتمدوه (وإلا) بأن قصد نسكا (رجع) وجوبا للميقات وأحرم منه (وإن شاركها) أي مكة بل وإن دخلها مالم

بالإحرام لعدم إرادته دخول مكة فان اتقى قيد من هذه القيود فلا دم اتفاقا في الثلاثة الأول ويلزمه الدم اتفاقا في الأخير (قوله نظرا لحال مرووره) أي في عدم إرادته الدخول (قوله ومريدها إن تردّد) اللخمى يحرم التردد أول مرة استجابا كما صرح به ابن عرفة والتوضيح واعلم أن قول المصنف ومريدها الخ ليس في متعدى الميقات كما هو المتبادر من كلام الشارح وإنما هو في دخول مكة من غير إحرام من مكان قريب وأما اللار على الميقات إذا أراد مكة فيجب عليه الإحرام من غير تفصيل بين التردد وغيره كما تفيد المدونة انظر طي اه بن (قوله ولو أقام به) أي بذلك القريب (قوله لأمر عاقه عن السفر الخ) أي فإن خرج منها لا يريد العود لها ورجع من مكان قريب لغير عائق أحرم وإلا وجب الدم بخلاف من خرج منها يريد العود هذا ما حصله ابن رشد انظر حواصل ما في المقام أنه إذا خرج من مكة محل بعيد زائد على مسافة القصر ثم رجع لها فلا بد من الإحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا رجع لأمر عاقه عن السفر أم لا كان حين خروجه ناويا العود لمسكة أم لا فهذه صور ثمانية زائدة على المتن وأما إن خرج منها محل قريب على مسافة القصر فأقل فان كان ينه العود لها ورجع فلا بد من إحرامه إن أقام بذلك المحل كثيرا رجع لأمر عاقه أم لا وإن أقام به قليلا فلا إحرام عليه رجع لأمر عاقه أم لا فهذه صور أربعة خارجة عن المتن أيضا فان خرج منها محل قريب وليس ينه العود إليها ثم عاد إليها فإن كان عوده لأمر عاقه عن السفر فلا إحرام عليه مكث في ذلك المحل قليلا أو كثيرا وهاتان الصورتان منطوق المصنف وإن عاد لا لأمر عاقه عن السفر بل لكونه بدا له عدم السفر رجع لإحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا وبقي ما إذا خرج منها ولا نية له بالعود ولا بعده فان رجع عن بعد أحرم وإن رجع عن قرب فمحل نظر كذا قرره شيخنا (قوله وإلا) أي والا يكن مريدها مترددا إليها ولا عائدا إليها لأمر عاقه بأن أرادها لنفسك (قوله أو عاد عن بعد) أي أو عاد لمسكة من مكان بعيد سواء خرج منها ناويا العود لها أم لا (قوله أو عاد بنية الإقامة) أي ولو كان عوده من مكان قريب (قوله وإلا فدونه) أي والا أحرم دونه أي قبل الوصول إليه فاذا خرج من مكة ولم يصل للميقات ثم عاد إليها فانه يحرم من ذلك المكان الذي وصل إليه (قوله وما في الشرح ممنوع) أي من أن المراد بالوجوب التأكيد الصادق بالنسبة وإن قوله ونساء تاركه أي ارتكب مكروها (قوله ولا دم عليه في تركه) أي في ترك الإحرام من الميقات (قوله ولو ضرورة) أي هذا إذا كان غير ضرورة بل ولو كان ضرورة وسواء أحرم بعد مجاوزة الميقات أو لم يحرم أصلا وهذا أحد أقوال في المسئلة وهو مذهب المدونة وقيل يلزمه الدم مطلقا ضرورة أم لا أحرم أم لا وقيل إن كان ضرورة فالدم أحرم أم لا وإن كان غير ضرورة فلا دم أحرم أم لا وقيل عليه الدم إن كان ضرورة وأحرم وإن اتقى الأمران أو أحدهما فلا دم وذكر بعضهم أن هذا هو المشهور (قوله أو مكة) أي أو قصد مكة فهو عطف على تجارة (قوله لا إن فات) أي حجه الذي أحرم له بعد تعدى الميقات حلالا

(٤ - دسوقى - ثانى) يحرم فلو قال وإن دخلها كان أخصروا فيدو وأسلم من الإيهام (ولادم) عليه إذا رجع قبل إحرامه إن جهل حرمة تعدى الميقات حلالا بل (وإن علم) حرمة ذلك ومحل الرجوع (مالم يخف) قاصد النسك يرجوعه (فوتا) لنفسك أو رفقته أو لم يقدر على الرجوع لسكروض فان خاف ما ذكر (فالدم) ويحرم من مكانه ويتأدى (كراجع) أي كازوم الدم لراجع للميقات وقد تعداه حلالا ثم أحرم ثم رجع إليه (بعد إحرامه) ولا يسقطه عن الرجوع فيلزمه الدم (ولو أفسد) حجه وأولى إن لم يرجع (لا) إن (فات) وتحلل منه فعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لأنه صار بمنزلة من تعدى الميقات غير قاصد نسكا ثم أحرم بعمرة لا انقلاب حجه لها ولم



يُسبب فيه بخلاف الأول فإنه تسبب في إفساده فإن بقي على إحرامه لقابل فعله الدم لأنه حينئذ بمنزلة من لم يقته ثم ذكر ما ينقد به الإحرام بقوله ( وإنما ينقذ ) الإحرام بحج أو عمرة (٦٦) ( بالنية ) ان واقفها لفظه بل ( وإن خالفها لفظه ) كأن نوى الأفراد

وتلفظ بالقران أو عكسه ( ولا دم ) لخصه المخالفة والافتقار يكون عليه الدم الشيء آخر كما إذا نوى القران وتلفظ بالأفراد فيه الدم بشرطه الآتية وينقذ بالنية ( وإن ) حصلت ( بجماع ) أى في حالة الجماع وينقذ فاسدا ويتمه ويقضيه ويهدى ومصب الحصر قوله ( مع قول ) كالتلبية والتهيل ( أو فمسل ) كالتوجه في الطريق والتجرد من المحيط والتقليد والإشعار ولا ريب أنه حال الجماع يمكنه القول أو الفعل بأن يجمع على دابته حال التوجه ( تعلقا به ) أى بالإحرام من تعلق الجزء بالكل إذ كل من القول أو الفعل جزء من الإحرام لانه عبارة عن النية مع قول أو مع فعل فتأمل ثم الرجوع ان الإحرام هو النية فقط وما مشى عليه المصنف ضعيف وينقذ بما ذكر سواء ( يمين ) ما أحرم به من حج أو عمرة أوهما ( أو أنهم ) أى لم يبين شيئا كأحرمت لله لكن لا يفعل شيئا إلا بعد التعيين ويندب صرفه للأفراد

( قوله فان بقي ) أى من فاته الحج والحال أنه أحرم بعد تعدى الليقات قاصدا نسكا ( قوله ان واقفها لفظه ) أى بأن نوى الأفراد أو القران وتلفظ بما نواه ( قوله بل وإن خالفها لفظه ) ظاهره ولو عمدا فليس كالصلاة وقوله ولادم هذا قول مالك للرجوع عنه والرجوع اليه ان عليه الدم وقاله ابن القاسم لكن قال المصنف في مناسكه والأول أقيس وعلى الثاني هل الدم الذى أوجبه الاغظ مقصور على ما إذا لفظ بقران أو مطلقا احتملان لابن عبدالسلام وعلى الأول منهما يدل كلام الجواهر ( قوله أو عكسه ) أى كالنوى القران وتلفظ بالأفراد ( قوله والا قدالخ ) أى والاقبل المنفى لزوم لهذه المخالفة بل المنفى لزومه مطلقا فلا يصح لأنه قدالخ ( قوله وإن حصلت بجماع ) أى وان حصلت النية مع جماع فالباء بمعنى مع وأما لو نوى الإحرام على شرط أنه بجماع وأنه لا يحرم عليه وطء ولا انزال فهذا لا ينقذ إحرامه وان لم يجمع بالفعل ولا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الإحرام بهما شيء وذلك لأن شرطه منقضى لمقتضى المقد كذا في ح عن طرر التلقين لكنه خلاف المشهور كما في البدر القرافي والموصل عليه الانعقاد وسقوط الشرط كما مر في الاعتكاف وان اشترط سقوط القضاء لم يغده ( قوله ولا ريب الخ ) جواب عن اعتراض ابن غازى وحاصله ان قول المصنف وإنما ينقذ بالنية وان يجمع يقتضى ان النية وحدها كافية في انعقاده في حالة الجماع مع أن مذهب المصنف أنه لا ينقذ بمجرد النية بل لا بد أن يصاحبها قول أو فعل تعلقا به وحاصل الجواب ان قول المصنف مع قول أو فعل الخ مصب الحصر فهو مرتبط بقوله بالنية وبقوله وان بجماع ولا ريب أنه يمكنه القول حالة الجماع بأن يجمع وهو يلي ويمكنه الفعل حالة الجماع أيضا بأن يجمع على دابته وهى متوجهة في الطريق ( قوله تعلقا به ) احتراز من غير التعلق به كالبيع والكتابة والكلام الأجنبي ( قوله ثم ان الرجوع الخ ) أى كما هو نص للدونة وبه صرح في التلقين والعلم والقبس ( قوله هو النية فقط ) أى بأن ينوى في قلبه الدخول في حرمة الحج أو العمرة أوهما وأما التلبية والتجرد بكل منهما واجب على حدته ( قوله وما مشى عليه المصنف ) أى تبعاً لابن شاس وابن بشير واللخمي من ان النية اذا تجردت عن القول والنعل المتعلق بالحج لا ينقذ الإحرام وذلك لأنه جعل الإحرام مركبا من النية والقول أو الفعل بناء على ان البناء في قوله بالنية للآلة وان جعلت للتصوير كانت الصاحبة لأحد الأمرين شرط صحة لا شرط كمال كما هو القول القابل ( قوله لم يبين شيئا ) أى كأن ينوى الدخول في حرمة نسك ولم يبين شيئا ( قوله وان كان ) أى إحرامه قبلها أى قبل أشهر الحج ( قوله وكره الحج ) أى وكره صرفه لحج لأنه إحرام به قبل وقته ( قوله فان طاف ) أى قبل أن يصرف إحرامه لشيء سواء كان أحرم في أشهر الحج أم لا ( قوله وجب صرفه للأفراد ) أى ويكون هذا الطواف الواقع قبل الصرف والتعيين طواف القدوم وهو ليس ركناً من الحج فلا يضر وقوعه قبل الصرف ولا يصح صرف ذلك الإحرام للعمرة لأن الطواف ركن منها وقد وقع قبل تعيينها واعترض بن ماذ كرهه الشارح من الوجوب بأن هذا القرع الهدى وقع فيه الصرف بعد الطواف وإنما قل عن سند والقرافي وهما لم يذكرافيه وجوب الصرف لحج وإنما قالوا الصواب ان يجعل حجا وهذا لا يقتضى الوجوب اه وقد يقال هذا مسلم الا ان تعليلهما عدم صرف ذلك الإحرام للعمرة بما عللنا به يقتضى وجوب صرفه للحج

( قوله )

واليه أشار بقوله ( وصرفه ) ندبا ( للحج ) مفرد إن وقع

الصرف قبل طواف القدوم وقد أحرم في أشهر الحج وان كان قبلها صرفه ندبا للعمرة وكره لحج فان طاف وجب صرفه للأفراد



(والقياس) صرفه (لقران) لأنه أحوط لاهتماله على النسكين (وإن) عين (و) نسي ما أحرم به أو فرد أو عمرة أو قران (قران) أي بعمل عمله ويهدى له لا أنه ينويه بدليل قوله (ونوى الحج) فقط وجوبا أي يحدث (٣٧) نيته ويعمل عمل القران احتياطا

فإن كان أحرم أولا بحج أو قران لم يضره ذلك وإن كان بعمرة فقد أردف الحج عليها (و) برى منه أي من الحج (نقط) لأن العمرة فيأتي بها لاحتمال أن يكون إحرامه الأول بفرد وشبهه في قوله ونوى الحج وبرى منه فقط قوله (كشكته أفردا) تمتع أي كآلو أحرم ثم شك هل كان أحرم بفرد أو عمرة وهو مراده بالتمتع ولو عبر بالعمرة كان أحسن فإنه ينوى الحج وبرى منه فقط ويأتي بعمرة لما مر وإنما كان هذا تشبيها لا تمثيلا لأنه في الأولى نسي ما أحرم به من كل وجه وفي هذه جزم بأنه لم ينو قرانا (ولغا عمرة) لغا بفتح اللام والعين المعجمة كرمي فعل لازم بمعنى بطل وعمرة فاعله أي وبطلت عمرة أردفت (عليه) أي على الحج لضعفها وقوته (كالتاني في حجتين أو عمريتين) لأن الثاني حاصل بالأول وأما إرداف الحج على العمرة فيصح لقوته وضعفها (و) لغا (رفضه) أي الإحرام بالحج أو العمرة ولو حصل الرفض في الأثناء

(قوله والقياس صرفه لقران) أي أن القياس يقتضي صرفه لقران إلا أنه غير معول عليه لمخالفته للنس لأن النس صرفه لأفراد إذا أهرم (قوله ونوى الحج فقط وجوبا) فيه نظر بل الذي يدل عليه كلامهم أن من نسي ما أحرم به لزمه عمل القران سواء نوى الحج أي أحدث نيته أم لا وبراءته من الحج إنما تكون إذا أحدث نيته فإذا أراد البراءة منه أحدث نيته فإن لم ينويه لم تبرأ ذمته من عهدة الحج ولا من العمرة أيضا إذ ليس محققا عنده حج ولا عمرة انظر ابن غازي وح اه بن وعمل إحداثه لنية الحج إذا شك فيها أحرم به حيث حصل شك في وقت يصح فيه الإرداف كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع وأما لو حصل بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوى الحج إذ لا يصح إردافه على العمرة إذ ذلك بل يلزمه عمرة فيستمر على ما هو عليه فإذا فرغ من السعي أحرم بالحج وكان متمتعا إن كان في أشهر الحج (قوله لما مر) وهو قوله لأنه إن كان أولا الخ والأولى لنظير ما مر لأنه يقال هنا لأنه إن كان أولا أحرم بعمرة فقد أردف الحج عليها وإن كان أحرم أولا بالحج لم يضره إحداث نية الحج (قوله ولغا عمرة عليه كالتاني في حجتي أو عمريتين) المراد بلغوه عدم انعقاده فلا يلزم في ذلك شيء أصلا خلافا لما يوهمه تفسير الشارح بالبطلان (قوله ولو حصل الرفض في الأثناء) أي في أثناء أعمال الحج فإذا رفض إحرامه في أثناءه قبل أن يأتي بنية أهمل الحج المطلوبة منه كالسعي والطواف ثم أتى بها لم يرتفع إحرامه مطلقا أتى بها بنيته أو بغير نيته وأما إذا وقع الرفض في أثناء الأفعال الواجبة عليه كالطواف والسعي ارتفع ذلك الفعل فقط ويكون كالتارك له فيطالب بغيره وأصل الإحرام لم يرتفع ونس عبد الحق فإذا رفض إحرامه ثم عاد للدواع التي يخاطب بها فاعلمها لم يحصل لرفضه حكم وأما إن كان في حين الأفعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فإنه يعد كالتارك لذلك انظر بن (قوله حقه قولان) أي لأن الجواز نقله سند والقرافي عن أشهب والنس نقله المازري عن مالك وليس هذا من تردد التأخرين في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين لأن معنى ذلك أن لا يختلف المتقدمون في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين كأن ينقل جماعة عنه أو عنهم الجواز وينقل آخرون عنه أو عنهم النع وما هنا ليس كذلك لأن هذا نقل جماعة عن واحد الجواز ونقل آخرون عن آخر النع ثم إن المعتمد من القولين القول بالجواز كما في الحج فإن قلت لم جرى هنا خلاف دون الصلاة حيث قال المصنف وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام قلت لأن الإبهام هنا أشد لاحتمال أن يكون ما أحرم به حجا أو عمرة والحج يحتمل الأفراد والقران والتمتع بخلاف الصلاة فمعلوم أنها فرض وإنما الشك في عين الصلاة فخف الإبهام فيها واشتد في الحج (قوله فلو تبين الخ) هذا وما بعده بناء على القول بصحة الإحرام وانعقاده وقوله ويكون مطلقا يغير الخ قيل الحق أنه يجري على الإبهام السابق فيصرفه وجوبا للحج خاصة وإن وقع الصرف بعد طواف القدوم كان في أشهر الحج أولا ونديا إن كان قبله ووقع الإحرام في أشهر الحج فإن وقع في غيرها كرمه صرفه لحج وندب صرفه لعمرة كما مر (قوله أي فضل الخ) هذا والنصوص خلافا لما رواه أشهب عن مالك في المجموعة أن من قدم مكة مراهما قال أفراد أفضل في حقه وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان وخاف قلة الصبر فالتبج أولى له ولما قاله اللخمي من أن التمتع أفضل من الأفراد والقران ولما قاله أشهب وأبو حنيفة من أن القران أفضل من الأفراد لأن

(و) جواز إحرام شخص (كإحرام زيد) ويلزم من الجواز الصحة ومن عدم الجواز عدم الصحة لعدم الجزم بالنية (تردد) حقه قولان فلو تبين أن زيدا لم يحرم لزمه هو الإحرام ويكون مطلقا يغير في صرفه فيما شاء وكذا لو مات زيدا ولم يعلم ما أحرم به أو وحده محرما بالاطلاق على ما استظهر ولما كانت أوجه الإحرام ثلاثة أفراد وقران وتمتع بين الأفضل منها بقوله (ويؤيد أفراد) أي نفي

على قرآن وتمتع بأن يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة (ثم) إلى الأفراد في الفضل (قرآن) لأن القارن في عمله كالفرء والمشا به للأفضل يعقبه في الفضل (٢٨) ثم فسره بقوله (بأن يحرم بهما) معا بنية واحدة بأن ينوي القران أو الاحرام بالحج

وعمرة أو نية مرتبة (وقد تها) أي قدم نية العمرة وجوبا في ترتيبها ليرتدف الحج عليها ولا يتصور ذلك لها إذا أحرم بهما مما نتم بتصور تقديم لفظها أن لفظه وحيد مستحب (أو) يحرم بالعمرة (يردفه) أي الحج عليها بعد الاحرام بها وقبل طوافها أو (بطواغها) أي فيه قبل تمامه (إن صححت) هو شرط في صحة الاردا ف أطلقا بجميع صوره أي ان شرط الاردا ف صحة العمرة فان فسدت لم يصح (وكلمه) أي الطواف الذي اردف الحج فيه وجوبا وصلى ركعتين (ولا يسمى) للعمرة بعد هذا الطواف لوجوب ايقاع السعي بعد طواف واجب بالاردا ف سقط طواف القدوم عنه وصار طوافه تطوعا لأنه صار كمن انشأ الحج وهو بمكة أو الحرم فيؤخر السعي للافاضة (وتندرج) العمرة في الحج أي يستغنى بطوافه وسعيه وحلقه عما وافق ذلك من عملها (وكره) الاردا ف بعد الطواف (قبل الركوع)

عبادتين أفضل من عبادة (قوله على قرآن) أي وان كان القرائ يسقط به الطلب عنه بالنسكين والأفراد إنما يسقط به الطلب بالحج فقط لأنه قد يكون في الفضول ما لا يكون في الفاضل (قوله ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة) ظاهره ان الأفراد لا يكون أفضل إلا إذا أحرم بالعمرة بعد فراغه من الحج وهو قول ضيف والحمد ان الأفراد أفضل ولو لم يتمر بعده فإذا أحرم بالحج وترك العمرة قد ترك سنة وليست داخلة في حقيقة الحكم له بالافاضة وهو ظاهر كلام ابن عرفة وغيره والمصنف في الناسك حيث قال الأفراد ان يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ يسن له ان يحرم بعمرة (قوله أو نية مرتبة) الأولى أو نيتين مرتبتين في وقت واحد (قوله نتم بتصور تقديم لفظها) أي بأن قول ليك بعمرة وحجة (قوله وهو حينئذ مستحب) أي ان تقديمها في التسمية مستحب إذا كان احرم بهما بنية واحدة ولو عكس في التسمية صح (قوله أو يردفه) إشارة للذوق الثاني من نوعي القران وهو الاردا ف وكل منهما تحت أقسام (قوله أو بطوافها قبل تمامه) أي عند ابن القاسم خلافا لأشهب القائل إذا شرع في الطواف فات الاردا ف ولو قال المصنف ولو بطوافها كان أيبن وكان مشيرا للخلاف في الإردا ف في الطواف (قوله ان صحت) أي وأما ان فسدت فلا يرتدف الحج عليها عند ابن القاسم ولا يعتقد احرامه بالحج ولا قضاء عليه فيه قاله سند وهو باق على عمرته ولا يحج حتى يقضيها فان احرم بالحج بعد تمامها وقبل قضائها صح حجه ولو فسدت في اشهر الحج ثم حج من عامه قبل قضائها فتمتع وحجه تام وعليه قضاء عمرته اه عج (قوله وكلمه وجوبا) أي على انه تطوع وانما أوجب اكالمه لأن الطواف يجب أتمامه بالشروع فيه وليس اكالمه شرطا في صحة الاردا ف عند ابن القاسم وما لأبي الحسن انه لا يجب عليه اكالمه قال طفي انه خلاف ظاهر كلام أهل للذهب (قوله وصار طوافه تطوعا) أي بعد أن كان واجبا فقد اقبلت صفته (قوله وهو بمكة) أي وهو لا قدوم عليه (قوله فيؤخر السعي للافاضة) ويندرج طوافها في الافاضة (قوله وتندرج) أي بها للدرد على أبي حنيفة في إيجابه على القارن طوائين وسعين ولا يلزم الحرم القارن ان يستحضر عند اثباته بالافاضة التي يشترك فيها الحج والعمرة انها للحج والعمرة بل لو لم يستشعر العمرة أجزأه فلو قصد بذلك العمرة وذلك هو بمكة فانه يؤمر بالاعادة كما في ح فإن لم يذكر حتى رجع لبلده أجزأه (قوله ويصح اردافه) أي ويركع لذلك الطواف ويسعى بعد الافاضة وتقلب صفة ذلك الطواف فبعد ان كان واجبا صار تطوعا (قوله وصح بعد سعي) أي وان كان لا يجوز القدوم على ذلك لاستلزامه تأخير حلق العمرة واعلم انه إذا أحرم بعد سعيها كان غير قارن وفي تسميته ذلك ارادفاتا مع لأن هذا حج مؤتلف بعد عمرة تمت ولذا جعل الشارح ضمير صح راجعا للاحرام بالحج لا للاردا ف (قوله ثم ان أتم) أي ثم ان كان هذا الذي أحرم بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها أتم عمرته الخ (قوله وأهدى تأخيرها) أي لفراغ الحج وظاهره ولو حلق بالقرب كن اعتمر في آخر يوم عمرته ثم أحرم بالحج ولم يعلق حتى وصل إلى يوم التحرق فحلق وهو كذلك فيلزمه الدم ولا يسقط عنه لأن الحلق للنسك الثاني كما في ح عن الطراز (قوله ولو فضله) أي الحلق بعد احرامه بالحج وقبل فراغه من أعماله رد بلوقول أصحاب ابن يونس انه لادم عليه مخرجا على قول ابن القاسم فيمن

ويصح اردافه (لا بعده) أي بعد الركوع فلا يصح وأشعر قوله لا بعده بصحته في الركوع (وصح) احرامه بالحج أقام (بعد سعي) للعمرة قبل حلقها ثم ان أتم عمرته قبل اشهر الحج يكون مفردا وان فعل بعض ركعها في وقته يكون متمتعاً (وحرّم) عليه (الحلق) للعمرة حتى يفرغ من حجه (وأهدى تأخيرها) أي لوجوب تأخيرها عليه بسبب احرامه بالحج فليس المراد انه يطلب بتقديمه وان أخره أهدى (ولو فضله) بأن قدم الحلق فلا يهدى

ولا بد من الهدى وعليه حينئذ فدية أيضا (ثم) بل القرآن في النذب (عشع) (وقوله) (بأن) حرم بعمرته ثم يغل منها في أشهر الحج ثم (يحج) بعمرتها) بأفراد بل (وإن) بقران (فيصير متمتعا قارنا ولزمه هديان لتمتعه وقرانه وسمى التمتع متمتعا لأنه تمتع باسقاط أحد سفرين أولا لأنه تمتع من عمرته بالنساء والطيب (وشرط) وجوب (دمهما) أى التمتع (٢٩) والقران (عدم إقامة) التمتع أو

القارن (بمكة أو ذي طوى) مثل الطاء مكان معروف ثم (وقت فعلها) أى وقت احرامه بها فالتيم لادم عليه ان كانت اقامته اصليا بل (وإن) كانت (بإقطاع) أى بسبب إقطاع (بها) أى بمكة أو ذي طوى وأفراد الضمير لأن العطف بأو بأن انتقال اليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها واما المجاور بها الذى ينته الانتقال منها أولا نية له فعليه الهدى (أو) كان متوطنا بها (وخرج) منها (لحاجة) من غزو أو تجارة ونيته الرجوع فلا دم عليه ان رجع بعمرته في أشهر الحج ثم حج أو احرم بها ما قارنا (لا) ان (القطع) بغيرها (أى بغير مكة وما في حكمها) رافضا سكنها (أو قديم بها) أو بمعنى الواو أى وقدم بالعمره (ينوي الإقامة) بمكة وما في حكمها وأولى ان لم ينوها فعليه الدم ان تمتع أو قرن (ونذب) دم التمتع (لدى أهلين) أهل بمكة وأهل بغيرها مما ليس

قام من اثنين في الصلاة ثم رجع فجلس أنه يسجد بعد السلام ويسقط عنه رجوعه ما كان لازمه من السجود القبلى وقوله بأن قدم الحلق أى قبل فراغه من الحج (قوله) ولا بد من الهدى أى ترك الأمر الواجب عليه وهو تأخير الحلاق وقوله وعليه فدية أى لحاقه الذى فعله والحاصل ان الواجب اصاله ترك الاحرام بالحج حتى يحاق للعمرة فان خالف ذلك الواجب واجرم به قبل حلقها لزمه تأخير الحلق للفراغ من الحج واهدى ترك ذلك الواجب الأصلى فان قدم الحلق قبل الفراغ من الحج لزمه هدى ترك التأخير الواجب والفدية لازالة الاذى (قوله) بأن يحرم بعمرته ثم يغل منها الخ أى سواء كانت تلك العمرة صحيحة أو فاسدة (قوله) فيصير متمتعا قارنا أى ولو تكرره منه فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يجزئه قاله في النواذر (قوله) لأنه تمتع أى انتفع وقوله من عمرته أى بعد عمرته وفيه ان كل معتبر يتمتع بعد عمرته بالنساء والطيب سواء حج بعدها أو لم يحج بعدها لتحلل من عمرته في أشهر الحج أولا مع انه لا يسمى متمتعا إلا ان يقال علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله) وشرط دمها الخ (ظاهره) انها ليست شرطا في التسمية وهو احد قولين وقيل انها شروط في التسمية والدم معها وتظهر ثمرة الخلاف لو حلف انه تمتع أو قارن ولم يستوف الشروط لم يحث على الأول ويحث على الثانى (قوله) عدم اقامة (المراد بها) الاستيطان وهو الإقامة بنية عدم الانتقال وحاصله ان شرط دمها ان لا يكون مقما وقت الاحرام بها بمكة ولا بمسا في حكمها مما لا يقصر المسافر منها حتى يحاوزه (قوله) مكان معروف ثم (أى هناك وهو ما بين الثانية التى يهبطونها المقبرة مكة والثنية الأخرى التى إلى جهة الزاهر ولا خصوصية لذى طوى بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يحاوزه (قوله) أى وقت احرامه بها (أى بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة منه فلو قدم آفاقى محرما بعمرته في أشهر الحج ونيته السكنى بمكة أو بما في حكمها ثم حج من عامه وجب عليه هدى التمتع وليس كالتميم (قوله) بل وان كانت باقطاع (أشار الشارح إلى ان هذه المبالة راجعة للمفهوم (قوله) بأن انتقل الخ) تصويره للاقطاع بها (قوله) أو كان متوطنا بها (أى بمكة سواء كان من أهلها أو من غيرهم استوطنها قبل ذلك بأهلها أو بغيرهم وقوله) أخرج حاجة عطف على ما في حيزان (قوله) لان إقطاع أى المسكن وحاصله ان المسكن إذا قطع بغير مكة رافضا سكنها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم التمتع والقران وأما ان لم يرفض سكنها فهو قوله أخرج حاجة (قوله) وقدم بالعمرة (أى في أشهر الحج ويحتمل ان ضمير بها لأشهر الحج والبناء للابسة على الأول وعلى الثانى بمعنى فى و معلوم ان من قدم فى أشهر الحج لا يكون متمتعا إلا إذا كان قدومه بعمرته لان كان يحج (قوله) ونذب دم التمتع (أى وكذلك القران (قوله) تأويلان) الاطلاق للتونسى والتقييد للخمى وقوله المعتمد الأول اعترضه أبو على المناوى قائلا لم أر من ذكر أن الأول هو المذهب اه بن (قوله) وشرط دمها (أى القران والتمتع (قوله) وحج من عامه (أى فلو حل من عمرته فى أشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل أوقات التمتع الحج أو القارن وتغلا بعمرته كما هو الأفضل فلا دم فلو بقي القارن على احرامه لم يقبل لم يسقط عنه الدم (قوله) ويشترط للتمتع (أى لدمه وأشار الشارح بتقدير يشترط إلى ان قوله ولا تمتع الخ

في حكمها (وهل) ندبه مطلقا أو (إلا أن يقيم بأحدهما) أى أحد للسكانين (أكثر) من اقامته بالآخر (فيعتبر) الأكثر فيجب ان كان الأكثر بغير مكة وما في حكمها ولا يجب ان كان الأكثر بمكة (تأويلان) للمعتمد الأول (و) شرط دمها (حج من عامه) فهما (و) يشترط (للتمتع) زيادة على الشرطين السابقين المشتركين بينه وبين القران (عدم عوديه للبلد أو مثله) في البعد

إذا كان العود لئلا يلبس به غير الحجازيل (ولو) كان (بالحجاز) فإن عاد إلى مثله بعد أن حل من عمرته بمكة ثم دخلها محرماً بالحيج في عامه فلا دم عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط (٣٠) أحد السفرين (لا) إن عاد إلى (أقل) من أفقه أو بلبسه أو مثله فلا يسقط عنه الدم (و) شرط

لتمتع (فعل) بعض ركبتها أي العمرة (في وقتها) أي الحج ويدخل بغروب الشمس من آخر رمضان فإن حل منها قبل الغروب ثم أحرم بالحج بعده لم يكن متمتعاً (و) في شرط كونهما أي الحج والعمرة (عن) شخص (واحداً) فلو كانا عن اثنين كان اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه أو اعتمر عن زيد وحج عن عمر وفلا دم وعدم شرطه فيجب الدم وهو الراجح (تردد) ودم التمتع يجب بإحرام الحج) إذ لا يتحقق التمتع إلا به واعترض بأن هذا مخالف لقوله الآتي وإن مات متمتع فالهدى من رأس ماله إن رمى العقبة أي فإن لم يرمها لم يلزمه هدى أصلاً لأن رأس ماله ولا من ثلثه واجب بأن ما هنا طريقة وما يأتي طريقة أخرى وهي الراجعة وبأن ما هنا محمول على الوجوب للموسع والتختم برمي جمره العقبة وهو ما يأتي ومثل رميها بالفعل فوات وقته (وأجزاً) دم التمتع بمعنى تقليده وإشعاره (بقبله) أي قبل إحرامه بالحج ولو خال أحرام العمرة بل ولو

من عطف الجمل (قوله) إذا كان العود لئلا يلبس به غير الحجازيل الخ) فيه إشارة إلى أن المبالغة راجعة لئلا يلبس به وأما إذا رجع للبسه فلا دم اتفاقاً كانت بالحجاز أو غيره وكذا رجوعه لئلا يلبس به وهي غير الحجاز وهذا هو الصواب وجعلت المبالغة راجعة لكل من بلبسه ومثله تبعاً للشارح بهرام وأصله لابن عبد السلام واعترضه ح فانظره اه بن (قوله ولو بالحجاز) رد بلو على ابن اللواز القائل أنه إذا أعاد لئلا يلبس به في الحجاز فلا يسقط الدم ولا يسقط إلا بعوده للبسه أو مثله وخرج عن أرض الحجاز بالكلية (قوله بعد أن حل من عمرته) أي وقبل إحرامه بالحج وأما لو أحرم بمكة قبل عود للبسه أو مثله ثم عاد لها فلا يسقط عنه الدم لأن سفره لم يكن لابتداء حج (قوله أو بلبسه) الأولى أي بلبسه أي لأن رجع لأقل من بلبسه أو أقل من مثل بلبسه (قوله فلا يسقط عنه الدم) أي لأن رجوعه لما ذكر كالعدم (قوله وفعل بعض ركبتها) أي ولو السعى كله أو بعض أشواطه فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان أو قبله وأوقع طوافها وسعياً ليلة العيد أو وقع السعى فقط كله أو بعض أشواطه ليلة العيد أو يومه كان متمتعاً (قوله تردد) قال ح أشار المصنف بالتردد لتعدد التأخيرين في النقل فالذي نقله الشيخ في النوادر وابن يونس والبخمي عدم اشتراط ذلك وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراط كونها عن واحد وانكر ابن عرفة والمصنف في الناسك وجود هذا القول من أصله (قوله لا من رأس ماله ولا من ثلثه) أي فهذا يقتضي أن دم التمتع إنما يجب إذا رمى العقبة لأنه يجب بمجرد إحرامه بالحج (قوله وأجيب بأن ما هنا طريقة الخ) اعترض هذا الجواب السلامة بن بأنه يقتضي أن أهل الطريقة الأولى يقولون أنه يطالب به إذا مات قبل رمي العقبة وليس كذلك إذ لو كان ذلك لسلما ابن عرفة كعادته في عزو الطرق مع أنه اعترض على ابن الحاجب بقوله قول ابن الحاجب فيجب بإحرام الحج يوم وجوبه على من مات قبل وقوفه ولا أعلم في سقوطها خلافاً فالصواب في المسئلة الجواب الثاني (قوله إذ لم يقل به أحد الخ) فيه نظر فقد قال الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوي وإمرنا إذا احلنا أن نهدي مانصه عياض في الحديث حجة لمن يجوز نحر الهدى للتمتع بعد الإحرام بالعمرة وقبل الإحرام بالحج وهي إحدى الروايتين عندنا والآخرى أنه لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج لأنه بذلك يصير متمتعاً وذكر بعضهم أنه يجوز بعد الإحرام بالعمرة اه وبه تعلم أنه يتعين صحة إبقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب الشراح عليه وتأويلهم له من غير داع لذلك اه بن (قوله مستغنى عنه) قيل أعاده لطول الفصل فربما يغفل عنه واسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وثم هنا للترتيب الذكري والترتيب جميعاً والمراد أن رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الإحرام وأما كون الطواف في أي وقت فهو شيء آخر سيأتي (قوله لها سبعاً) أي لكل واحد منهما سبعاً وإلا فظاهر العبارة أن لكل واحد منهما ثلاثة ونصفاً فإن شك في عدد ما طافه من الأشواط بني غير المستكبح على الأقل فإن نقص شوطاً أو بعضه يقينا أو شكاً في الطواف الركني رجع له على تفصيل وسيأتي في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمرة الحج قال الباجي ومن سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر فإنه يقطع ويركع ركعتين للأسبوع الكامل ويلقي ما زاد عليه ولا يعتد به وهكذا حكم العائد في ذلك انظر ح وبهذا تعلم ان ما في عقب وخش من بطلان الطواف بزيادة مثله

سها

ما فيه تطوعاً حج من عامه هذا هو المراد وليس المراد أجزاً نحو دم التمتع قبل إحرامه

بالحج كما هو ظاهره إذ لم يقل به أحد (ثم الطواف) عطف على الإحرام أي ورهكتهما الطواف قوله (لهما) مستغنى عنه للطواف مطلقاً ركناً أو واجباً أو مندوباً شروط أولها كونه أشواطاً (سبعاً) وابتداءه من الحجر الأسود واجب

فإن ابتداء من الركن الثاني مثلثا ما قبل الحجر وأتم اليه فإن لم يتم اليه أعاده وأعاد سعيه بعده مادام بمكة وإلا فعليه دم فانها كونه متلبسا (بالطهرين) أى طهارة الحدث والخبث فلو قال بالطهارتين كان أحسن فإن شك فى الانتهاء ثم بان الطهر لم يعد كفى الصلاة (والستر) للعورة عطف على الطهرين فهو الشرط الثالث (وبطل يحدث) حصل اثناؤه (٣١) ولوسهوا (بناء) فاعل بطل

وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف ان كان واجبا أو تطوعا وتعمد الحدث فلو قال وبطل يحدث ولا بناء لكان أحسن لأن ظاهر عبارته ان هنا بناء بطل وليس كذلك (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ) بالجر عطف على الطهرين فهو الشرط الرابع فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه والراد أنه عن يساره وهو ما شئتما جهة أمامه فلو جعله عن يساره إلا أنه رجع التمرى من الأسود الجاني لم يجزه الخامس أشار له بقوله (وُخْرِجَ كُلُّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَكَانَ) ابن فرحون بكسر الذاك للجمعة وقال النووي بفتحها وسكون الراء بناء لطيف ملصق بحائط الكعبة، رافع على وجه الارض قدر ثلث ذراع قصته قرأ من أصل الجدار حين بنوا البيت فهو من أصل البيت فلو طاف خارجه ووضع إحدى رجله عليه أحيانا لم يصح (وَ) خروج كل البدن أيضا عن مقدار (سِتَّةَ أَذْرَعٍ مِنَ الْحِجْرِ)

سهو أو بطلق الزيادة عمدا كالصلاة مجرد بحث مخالف للنص وقياسها له على الصلاة مردود بوجود الفارق لأن الصلاة لا يخرج منها إلا بالسلام بخلاف الطواف فيظهر أن الزيادة بعد تمامه لفوقأمل (قوله فان ابتداء من الركن الجاني) أى الذى هو قبل الحجر الأسود (قوله وأتم اليه) أى إلى الحجر الأسود وقوله فان لم يتم اليه أى للحجر بل أتم للركن الجاني الذى ابتداء منه قوله أعاده أى ان طال الامر أو انتقض وضوؤه وإلا بلى على ما فعل وهذا كله فى الناسى والجاهل وأما من بدأ من الركن الجاني عمدا وأتم اليه فانه لا يبنى إلا إذا رجع بالقرب جدا ولم يخرج من المسجد انظر ح وهذا هو الممول عليه خلافا لما فى بعض الشراح (قوله وإلا) أى بأن رجع لبلده أجزأه وعليه دم أى هدى يرسله لمكة (قوله كان أحسن) أى لأن الطهر هو الفعل والطهارة صفة قائمة بالفاعل وهى المرادة هنا لانهاهى المصاحبة لا طواف لا الطهر الذى هو التطهير (قوله والستر) أى ستر العورة على ما مر فى الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة إذا كانت بادية الأطراف وتميد استحياء مادامت بمكة أو حيث يمكنها الاعادة وقال بعضهم الظاهر أنه لا يستحب لها الاعادة ولو كانت بمكة لأنه بمجرد الفراغ منه يخرج وقته ذكره شيخنا (قوله ولوسهوا) أى هذا إذا حصل عمدا أو غلبة بل ولو حصل سهوا أى حالة كونه ساهيا عن كونه فى الطواف (قوله وإذا بطل البناء) يعنى على ما مضى من الاشواط وجب استئناف الطواف وما ذكره المصنف من انه إذا أحدث فى أثناءه فلا بناء هو قول ابن القاسم وهو للتعمد وقال ابن حبيب عن مالك انه إذا أحدث تطهروا بى على ما مضى من الاشواط (قوله وتعمد الخ) راجع لقوله أو تطوعا أى فالطواف الواجب يلزم استئنافه من أوله مطلقا وأما التطوع فان أحدث عمدا لزمه استئنافه وإلا فلا يلزمه اعادته (قوله فلو قال وبطل يحدث) أى سواء حصل فيه أو بعده وقبل الركنين لأنها كالجزء منه أو كان الحدث حاصل قبل شروعه فيه وقوله ولا بناء أى إذا حصل فيه وقوله لكان أحسن أى وأشمل أيضا (قوله وجعل البيت عن يساره) قال ح حكمة جعل الطائف البيت عن يساره ليكون قلبه إلى وجه البيت إذ باب البيت هو وجهه فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذى هو وجهه ولا يلبق بالأدب الاعراض عن وجوه الأمانات (قوله لم يجزه) أى ورجع له ولو من بلده على المشهور خلافا لمن قال إذا رجع لبلده لا يرجع له قال فى التوضيح ولعل هذا القائل لم يرتأسر شرطافى الصحة فهو موافق لأبى حنيفة فان التيسر عنده سنة فى تركه دم ان رجع لبلده (قوله لم يصح) أى لدخول بعض بدنه فى هواء البيت وما ذكره المصنف من ان الشاذر وان من البيت هو الذى عليه الأكثر من المالكية والشافعية وذهب بعضهم إلى أنه ليس من البيت قال ح وبالجمله فقد كثر الاضطراب فى الشاذر وان وصرح جماعة من الأئمة المقتدى بهم بانه من البيت فيجب على الشخص الاحتراز منه فى طوافه ابتداء وان ان طاف وبعض بدنه فى هوائه أنه يصح مادام بمكة فان لم يذكر ذلك حتى بعد عن مكة فينبى أنه لا يلزم الرجوع مراعاة لمن يقول انه ليس من البيت (قوله وستة أذرع الخ) تبع المصنف فى ذلك الاجمى قال ح والظاهر من قول مالك فى المدونة ولا يعتد بالطواف داخل الحجر أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر الستة أذرع وما زاد عليها وهو الذى يظهر من كلام أصحابنا وجعله بعض أشياخنا

بكسر فسكون سمي حجرا لاستدارته والراجع انه لا بد من الخروج عن جميع الحجر ولا يعتد بالطواف داخله (ونصب) السُّبُلُ) للحجر وجوبا وكذا مستلج الباني (قامته) بأن يعتدل قائما على قدميه ثم يطوف لأنه لو طاف مطأطنا ورأسه أو يده فى هواء الشاذر وان لم يصح طوافه (تدخل المسجيد) حال من الطواف وهو الشرط السادس

وأما الخروج عن الحجر فمن تمام مقابلة لأن حاصله الخروج عن البيت وأشار للسابع بقوله (و) حال كونه (ولاء) فهو منصوب ويصح جره عطفا على المجرور أي لا يفرق بين أجزائه وإلا ابتداء إلا أن يكون التفريق يسيرا فلا يضر ولو لغير عذر أو كثيرا للمعذر وهو على طهارته (وَأَبْدَأَ) طوافه لبطلانه واجبا كان أو تطوعا (إِنْ قُطِعَ لِحْزَارَةٍ) ولو قل الفصل لأنها فعل آخر غير ما هو فيه ولا يجوز القطع لها اتفاقا ما لم تتعين فإن تعينت وجب القطع أن خشي تغيرها وإلا فلا يقطع وإذا قلنا بالقطع فالظاهر أنه يبنى كالقريضة كذا قالوا رضي الله عنهم (أَوْ) قطع (٣٣) لأجل (تَفَقُّةٍ) نسيها أو سقطت منه ولا يجوز القطع لها واستظهر المصنف

الجواز أي أن خاف ضياعها أن لم يقطع ومحل ابتدائه أن خرج من المسجد وإلا بئى (أَوْ نَسَى بَعْضُهُ) ولو بعض شوط (إِنْ فَرَّغَ سَعْيُهُ) وطال الزمن بعد فراغه بالعرف وإلا بئى فإن كان الطواف لاسعى بعده كالإفاضة والوداع والتطوع فإن طال الزمن بطل وإلا بئى فتبين أن المنظور إليه في البطلان وعدمه الطول وعدمه فلو قال بدل قوله أن فرغ سعيه أن طال الزمن كان أجود (وَقَطَعَهُ) أي الطواف وجوبا ولو ركننا (لِلْفَرِيضَةِ) أي لأقامتها للراتب ودخل معه أن لم يكن صلاحا أو صلاحا منفردا والمراد بالراتب امام مقام إبراهيم على الراجح وأما غيره فلا يقطع له لأنه كجماعة غير الراتب (وَنَدَبَ) له (كَالْشُّوْطِ) أن أقيمت عليه أثناءه بأن يخرج من عند الحجر الأسود ليبنى من

أنه المعتقد قال الأزرقى عن ابن اسحق كان الحجر ذوبا لغتم اسمعيل ثم إن قريشا أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة (قوله) وأما الخروج (الخ) جواب عما يقال أن وقوعه داخل المسجد شرط سابع لاسا دس إذ السادس خروجه عن الحج \* وحاصل الجواب أن خروجه عن الحجر من تمام الخامس لأنه شرط مستقل (قوله) لأن حاصله أي حاصل الشرط الذي قبله الخروج عن البيت ومن جملة البيت الحجر (قوله) أن قطع الجنازة أي لأجل الصلاة عليها ولو صلى عليها في المسجد (قوله) ولا يجوز (الخ) حاصله أنها إذ لم تتعين عليه فلا يجوز قطع الطواف لها فإن قطعه لها ابتداء ولا يبنى على ما قل ولو كان الطواف تطوعا وكذا أن تعينت ولم يخش تغيرها فلا يقطع وإذا قطعه لها ابتداء وأمان خشي تغيرها قطع الطواف لاجلها وجوبا ويبنى على ما قل من الأشواط كما أنه يجب عليه قطع الطواف إذا أقيمت عليه القريضة وبعد تمامها يبنى على ما قل من الأشواط (قوله) لأجل تفقئة أي لأجل طلب تفقئة (قوله) أن خرج من المسجد أي لأجل طلب التفقئة وقوله وإلا بئى أي طلبها في المسجد ولم يخرج منه بئى (قوله) بعد فراغه أشار إلى أن السعى لا يعد طولا (قوله) وإلا بئى أي وإلا بطل الزمن بئى (قوله) كالإفاضة أي إذا كان قدم السعى عقب طواف القدوم (قوله) أو صلاحا منفردا أي في بيته أو في المسجد الحرام أو صلاحا جماعة في بيته وأما لصلاحها جماعة في المسجد الحرام وأقيمت عليه للراتب وهو في الطواف فهل يقطعه ويخرج لأن في بقائه طعنا على الامام ولا يقطعه لأن تلبسه بالطواف يمنع من الطعن قال شيخنا العدوى والظاهر الاول واستظهر بعض شيوخنا الثاني (قوله) مقام إبراهيم على الرجح أي بناء على أن الراتب لا يتعدد وعلى مقابلة فالمراد وقطعه لأقامة القريضة للراتب باى محل كان والمراد بمقام إبراهيم محل هناك يصل فيه بامام راتب وليس المردبه الحجر العلوم (قوله) ليبنى أي بعد الفراغ من القريضة على ما قل من أول الشوط (قوله) وبئى أي على ما قل من الأشواط أن عرف وغسل الدم (قوله) بشرط أن لا يتعدى أي في غسل الدم وقوله وان لا يعد المكان أي الذي يغسل فيه الدم (قوله) ليفيد البناء في القطع للقريضة أي كما هو مذهب الموطأ والمدونة والتشبيه وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وقال لا خلاف أعلمه في ذلك (قوله) ويبنى قبل تنفله أي ويبنى الشخص الذي قطع لأجل إقامة القريضة قبل تنفله (قوله) وكذا إن جلس طويلا بعد الصلاة أي ولو كان جلوسه لذكر (قوله) والراجح أنه لا يبنى بل يبطل ويبتدىء أي بعد طرحها إن لم يتعلق به شيء منها وبعد غسلها إن يتعلق به شيء منها سواء طال أو لم يطل وما ذكره الشارح من الراجح ذكره ابن أبي زيد عن أشهب وأعلم أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد في سماع القرنيين أحدهما لمالك كراهة الطواف بالنجس والثوب النجس قال

أول الشوط فإن لم يكمله ابتداء من موضع خرج ونذب أن يبتدىء ذلك الشوط كما قال ابن حبيب (وَبَيِّنْ إِنْ رَعَفَ) بعد ابن غسل الدم بشرط أن لا يتعدى موضعا قريبا كالصلاة وأن لا يعد المكان جدواوان لا يبطأ نجاسة ولو قال وبئى كان رافع زيادة الكاف كان أولى ليفيد البناء في القطع للقريضة ويصكون التشبيه في قوله وبئى لافي استحباب كمال الشوط لأن الباني في الرفع يخرج بمجرد حصوله ويبنى قبل تنفله فإن تنفل أعاد طوافه وكذا إن جلس طويلا بعد الصلاة (أَوْ عَلِمَ) في أثناءه (بنجس) في بدنه أو ثوبه فطرحها أو غسلها فإنه يبنى أن لم يطل وإلا بطل والراجح أنه لا يبنى بل يبطل ويبتدىء (و) إن لم يعلم بالنجس إلا بعد فراغ الطواف وركبته

ابن رشد وعليه لأوجب الإعادة ولو كان متممدا الثاني لابن القاسم إذا لم يعلم بها إلا بعد الطواف فلا إعادة عليه الثالث لأوجب أن علم في أثناءه إعادة فقد علمت أن قول أوجب مقابل لقول مالك وابن القاسم وطى قول ابن القاسم لإعادة عليه بعد كماله قال التومنى يشبه أنه ان علم في أثناءه يبنى بعد طردها أو غسلها \* فالخامس أن مقاله المصنف تبعاً لابن الحماجب موافق لقول مالك وابن القاسم إذا علمت هذا فكيف يكون ضعيفا انظر بن (قوله أعاد ندبا ركعتيه) هذا إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد فراغ الطواف وركعتيه كما قال الشارح وأما إذا علم بها بعد فراغه من الطواف فلا يعيده (قوله لخروج الوقت بالفراغ منها) هذا يقتضى أنه لا يشترط الطول الآن يلاحظ أن ما قرب الشيء يعطى حكمه فتأمل (قوله وبني على الأقل) عطف على المعنى أى بنى على ما طاف أن رعى وبني على الأقل الحق أن شك والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للوهم كافي شب وعقب قال ح والنصوص عن مالك أن الشاك الغير المستنكح يبنى على الأقل سواء شك وهو في الطواف أو بعد فراغه منه بل في اللوازية أنه إذا شك في إكمال طوافه بعد رجوعه لبلده أنه يرجع لذلك من بلده (قوله ويعمل) أى الشاك لا يقيد كونه مستنكحا وقوله ولو واحدا أى هذا إذا كان المخبر له متعددا بل ولو كان واحدا بشرط كونه معه في الطواف كما نقله ابن عرفة عن سماع ابن القاسم خلافا لعقب القائل يعمل بإخبار غيره ولو واحدا ليس معه في الطواف وروى الباجى عن الأبهري أن الطائف الشاك لا يرجع لإخبار غيره ولو كان اثنين معه في الطواف وهو ضعيف ونص ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك للشاك في قبول خبر رجلين طافا معه الشيخ وفي رواية قبول خبر رجل معه الباجى عن الأبهري القياس لغيره ولو كان اثنين وبناؤه على يقينه كالصلاة وقاله عبدالحق اه ح (قوله وجاز بسقائف) أى وجاز الطواف تحت السقائف القديمة وهى محل كان به قباب معقودة (قوله وقبة الشراب) أى وهى المعروفة الآن بخولة الشمع حذاء زمزم (قوله ولا يضر حيلولة الاسطوانات) أى العواميد أى لا يضر حيلولتها بين الطائف وبين البيت الذى يطوف حوله ولا حيلولة زمزم وقبة الشراب بين الطائف والبيت (قوله انتهت إليها) أى لأن الزحام يصير الجميع متصلا بالبيت فلو طاف في السقائف لزحمة ثم قبل كماله زالت الزحمة وجب كماله في المحل للمتاد كان الباقي قليلا أو كثيرا فلو كل الباقي في السقائف فهل يطالب بإعادة ما فعل بعد زوال الزحمة عند البيت ولو كان قليلا كالشوطين وكان الأمر بالقرب أو يؤمر بإعادة الطواف كله والظاهر الأول اه عدوى (قوله والاتسكن زحمة) أى بل طاف تحت السقائف اعتباطا أو لحر أولبرد أو مطر كما هو ظاهره ولكن الظاهر هو أن الحر والبرد الشديدين كالزحمة كما قال شيخنا عدوى (قوله أعاد وجوبا) أى سواء كان الطواف واجبا أو تطوعا خلافا لمن قال يعيد الواجب ولو كان وجوبه بالنذر لا التطوع قاله شيخنا عدوى ومقتضاه أن التطوع يجوز في السقائف لزحمة وغيرها (قوله مادام بمكة) أى أو قرياس منها محالا يتعذر فيه الرجوع (قوله وأما ما زاد عليها الخ) اعلم أن السقائف كانت في الصدر الأول من المسجد الحرام ثم بدلها بعض السلاطين من بنى عثمان بمقود وأما السقائف الموجودة الآن فهى خارجة عن المسجد مزينة فيه فالطواف فيها الآن طواف خارج للمسجد فاذا ذكره المصنف من جواز الطواف في السقائف لزحمة مراده الطواف في محلها في الزمن الأول لا الطواف تحت السقائف الموجودة الآن هذا حاصله وقد يقال إذا كانت السقائف في الصدر الأول من المسجد الحرام فلا شئ شئ اشترط في جواز الطواف فيها لزحمة مع أن الشرط في صحة الطواف كما مر وقوعه في المسجد (قوله ووجب كالسعى) فاعل وجب ضمير مستتر عائدا على طواف القدوم لأنه وان لم يتقدم

(أعاد) ندبا (ركعتيه)  
خامسة (بالقرب) عرفا  
فان طال أو انتفض  
وضوءه فلا شئ عليه  
لخروج الوقت بالفراغ  
منهما (و) بنى (على  
الأقل) إن شك في عدده  
الأشواط ان لم يكن  
مستنكحا والا بنى على  
الأكثر ويعمل بإخبار  
غيره ولو واحدا (وجاز  
بسقائف) ومن وراء  
زمزم وقبة الشراب ولا  
يضر حيلولة الاسطوانات  
وزمزم والقبة (لزحمة)  
انتهت إليها (والإمام) تسكن  
زحمة (أعاد) وجوبا  
مادام بمكة (ولم يرجع  
له) من بلده وبما يتعذر منه  
الرجوع (ولادم) المذهب  
وجوبه ثم الراد بالسقائف  
ما كان في الزمن الأول  
وأما ما زاد عليها مما هو  
موجود الآن فلا يجوز  
الطواف فيه لزحمة ولا غيرها  
لأن الطواف فيها خارج عن  
المسجد (ووجب) أى  
الطواف والمراد به هنا  
طواف القدوم بدليل  
بقية الكلام (كالسعى)  
أى كما يجب السعى



أى تقديمه ( قبل عرفة ) ولذلك ( ٣٤ ) شروط ثلاثة فيهما أشار لها بقوله ( إن أحرم ) من وجب عليه مفردا أو قارنا

له ذكر لكنه معلوم من قوله قبل عرفة لأنه ليس للحج طواف قبل عرفة إلا طواف القدوم وأما طواف الإفاضة والوداع فمؤخران عن عرفة اه عدوى ( قوله أى تقديمه ) أى وأما ذاته فهي رحمة ( قوله بل عرفة ) متعلق بقوله وجب أى وجب الطواف عرفة كما يجب تقديم السعى قبل عرفة قوله كالسعى تشبيه في وجوب القبليّة فقط وليس تشبيها تاما لأن طواف القدوم ليس بركن والسعى ركن ( قوله ولذلك ) أى لوجوب طواف القدوم قبل عرفة ووجوب تقديم السعى قبلها شروط ثلاثة وأشار الخارج بذلك إلى أن هذه الشروط راجعة لما بعد السكاف ولما قبلها لا لما بعدها فقط كاهو عادة للصنف ( قوله إن أحرم من الحل ) أى إن أحرم من وجب عليه الطواف والسعى من الحل بالفعل كان إحرامه منه واجبا كالأفاقي القادم من بلده سواء أحرم مفردا أو قارنا وكالمقيم بمكة إذا أراد القران وخرج للحل وأحرم منه أو مندوبا كالمقيم بمكة إذا كان معه نفس من الوقت وخرج لليقات وأحرم منه مفردا ( قوله وتركه ) أى وأخر السعى للإفاضة ( قوله ولم يردف بحرم ) أى بأن لم يردف أصلا بأن كان مفردا أو أردف بحل قيل إن هذا الشرط يفي عنه قوله إن أحرم من الحل لأنه إذا أردف بالحرم لم يكن محرما بالحج من الحل وقد يقال إن الصنف أتى بهذا دفعا لتوهم اعتبار الإحرام الأصلي فتأمل ( قوله بأن اختل شرط الخ ) وذلك كالأحرم بحرم أو أردف فيه الحج على العمرة أو راق أى ضاق الزمان عليه بحيث يغنى فوات الوقوف إن اشتغل بالقدوم ( قوله سعى بعد الإفاضة ) أى لوجوب إيقاع السعى بعد أحد طوافي الحج وقد سقط عنه طواف القدوم فيجب فعله عقب الباقي من طوافيه وهو طواف الإفاضة ( قوله كالا يجب ) أى ما ذكر من طواف القدوم والسعى بعده قبل عرفة ( قوله وإلا قدم ) تقدم أنه إذا اختل شرط مما مر بأن أحرم بالحج من الحرم أو أردف فيه فإنه يؤخر السعى لطواف الإفاضة وذكر هنا أنه لو خالف وقدم السعى على الإفاضة وعلى الوقوف ولم يده بعد الإفاضة بأن أوقعه بعد الوقوف بعد طواف تطوع أو واجب بالنذر ولم يده بعد طواف الإفاضة حتى رجع لبلده فإن عليه دما لمخالفته لما وجب عليه من تأخيره ثم إنه لا يدخل في قوله والاقدم الخ المراهق إذا تحمل المشقة وطاف وسعى قبل عرفة فإن هذا لاعادة ولادم عليه لأنه أتى بما هو الأصل في حقه بخلاف غيره ممن أحرم بالحرم أو أردف فيه فإنه لم يشرع له طواف قدوم ( قوله والا بأن طاف المردف بحرم ) أى طاف قبل عرفة وقوله غير المراهق الأولى حذفه وقوله تطوعا معمول لطاف ولا مفهوم للتطوع بل مثله مالو طاف قبل عرفة طوافا واجبا بالنذر ( قوله ثم السعى لهما ) أى للحج والعمرة ( قوله منه البدء ) مبتدأ وخبر وقوله مرة حال من الضمير في متعلق الخبر أى البدء كائن منه حالة كون ذلك البدء مرة أو أنه حال من المبتدأ أى البدء حال كونه مرة كائن منه والصفة مذكر لأن ألفه ثالثة كالألف في وعما وألف التأنيث لا تكون ثالثة ( قوله مبتدأ وخبر ) هذا يقتضى أن العود مبتدأ وأخرى خبره وليس كذلك بل العود مبتدأ وخبره محذوف وأخرى صفة لحال محذوفة أى والعود إليه مرة أخرى أى شوطا آخر ( قوله أى طواف كان ) حاصل الفقه أن صحة السعى لا تحصل إلا بتقدم طواف أى طواف كان فإن سعى من غير تقدم طواف كان ذلك السعى باطلا لم يحزه وأما سقوط الدم فلا يحصل إلا إذا كان الطواف واجبا ونوى وجوبه فلو كان الطواف تطوعا أو واجبا ولم يلاحظ وجوبه فالصحة حاصلة ولكن عليه الدم حيث لم يده ( قوله ونوى فرضيته ) الواو للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذى قال فيه وصحته بتقدم طواف فهي جواب عن سؤال مقدر كأن سألنا سألها ما حال هذا الطواف فقالوا كل أحواله إن كان واجبا ونوى فرضيته فلا دم والاقدم اه عدوى ( قوله إن كان فرضا )

( من الحل ) ولومتها بمكة خرج إليه ( ولم يراهق ) بفتح الهاء أى لم يزاحمه الوقت وبكسرهما أى لم يغارب الوقت بحيث يغنى فوات الحج إن اعتفل بالقدوم فإن خشيته خرج لعرفة وتركه ( ولم يردف ) أى لم يردف على العمرة ( بأن اختل شرط من الثلاثة ) سعى أى آخر السعى الركنى ( بعد الإفاضة ) ولا طواف قدوم عليه ولا دم كالا يجب على ناس وحائض ونفساء ومغضى عليه ومجنون حيث بقي عذرهم بحيث لا يمكنهم الاتيان بالقدوم والسعى قبل الوقوف ( والا ) بأن طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير المراهق تطوعا ( فدم ) بشرطين ( إن قدم ) سعيه بعد ذلك الطواف على الإفاضة ( و ) الحال أنه ( لم يده ) سعيه بعد الإفاضة حتى رجع لبلده فإن أعاده بعد الإفاضة فلا دم عليه ( ثم ) الركن الثالث ( السعى ) لهما ( سبعا ) بين الصفا والروة منه ( أى من الصفا البدء مرة ) فإن بدأ من الروة لم يحتسب به وأعاد وإلا بطل سعيه وقوله ( والعود آخرى ) مبتدأ وخبر فالبدء من الصفا إلى الروة شوط والعود إلى الصفا شوط آخر

( وصحته ) أى شرط صحته في الحج والعمرة كاتبة ( يتقدم طواف ) أى طواف كان ولو قلنا ( ونوى فرضيته ) أى إن كان أى



فرضا فليس هذا شرطا في صحة السعي كما يوهمه كلامه ولا يزيد ان غير الفرض ينوي به بل هو شرط لعدم اعادته وعدم ثمره دم عليه والمراد بالفرض ما يشمل الواجب كالقدوم ( وإلا ) بان لم ينو فرضيته لكونه فلا أو واجبا ولم ينو به فرضا بأن لم يعتقد وجوبه كما يقع لبعض الجهلة ( قدم ) ان تباعد عن مكة والأعاد مع السعي ولما قدم شروط ( ٣٥ ) الطواف من حيث هو شرع في بيان حكم

ما إذا فسد لفقده شرط وأنه إنما يرجع لأحد أطوفا ثلاثة فقال ( وَرَجَعَ ) العتمر من أى وضع من الأرض ( إن لم يصح طواف العمرة ) اعتبرها لفقده شرط ككفله بغير وضوء ( حرما ) بكسر فسكون أى محرما متجردا عن المحيط كما كان عند إحرامه إذ ليس معه إلا الإحرام فيحرم عليه ما يحرم على المحرم ويجب عليه ما يجب على المحرم فان كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فجهنم بضعها من اللقيات الذى أحرم منه ويهدى وعليه لكل صيد أصابه الجزاء وعليه فدية للبس وطيه ( وأفتدى لحاقه ) ان كان حلق ولا بد من حلقة ثانية لأن حلقة الأول لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخيره ( وإن أحرم ) هذا الذى لم يصح طواف عمرته ( بعد سعيه ) الذى ساء بعد طوافه الفاسد ( بحج ) ففارقن لأن طوافه الفاسد كعدم فسعيه عقبه كذلك لفقده شرطه وهو صحة الطواف فلم يبق معه

أى ان كان مطلوبا طلبا أكيدا كالإفاضة والقدوم فيلاحظ فيها فرضيته أو وجوبه ( قوله ) كما يوهمه كلامه ( فيه نظر بل كلام المصنف لا يوم شرطته لقوله والأقدم إذ لو كان شرطا للزم من فقدته عدم صحة السعي وأن يرجع إليه من بلده دون جبره بالدم ( قوله ) ولا يزيد أن غير الفرض أى وهو الطواف النفل ( قوله ) والمراد بالفرض ما يشمل الواجب ( أى وإنما أطاق المصنف هنا على الواجب فرضا مع أنه خلاف الاصطلاح هنا تبعا للدونة ولم يلتفت لهذا الاصطلاح الحادث وهو التفرقة بينهما ( قوله ) بأن لم يعتقد وجوبه الخ ( الأولى ) بان اعتقد عدم وجوبه وقوله كما يقع لبعض الجهلة أى فانه يعتقد عدم لزوم الاتيان بطواف القدوم وأما ان لم ينو فرضيته والحال انه ممن يعتقد لزومه فلا دم عليه وهو الحاصل انه متى نوى فرضيته أو وجوبه أو لم ينو شيئا ولكنه ممن يعتقد وجوبه فلا دم عليه وأما ان لم ينو شيئا وكان ممن يعتقد عدم لزومه أو اعتقد عدم وجوبه فعليه دم ان لم يعده اه عدوى ( قوله ) وإلا أعاده مع السعي ( أى انة إذا كان في مكة يعيد السعي بعد طواف ينوي فرضيته فان لم يكن وقف بعرفة أعاد طواف القدوم ونوى وجوبه وسعى بعده وان كان وقف بعرفة أعاد طواف الإفاضة ونوى فرضيته وسعى بعده وفى قول المصنف والأقدم مسامحة لأن ظاهره عدم الأمر بالاعادة ولو كان قريبا وليس كذلك ( قوله من حيث هو ) أى سواء كان فرضا أو واجبا أو تطوعا كان في الحج أو في العمرة وقوله إنما يرجع أى من بلده ( قوله ) ورجع ( أى لياتى بطواف وسعى وحلق ( قوله ) ان لم يصح طواف عمرة ) ظاهره سواء كان عدم صحة الطواف عن عمد أو سهو وهو كذلك ولا يتوهم أنها تفسد في العمد ويقضها بعد تمامها لانعقاد إحرامها وعدم طروما يفسده ( قوله ) كفله أى الطواف بغير وضوء أى سواء كان عمدا أو سهوا أى وكترك بعضه عمدا أو نسيانا ثم ان قوله ورجع الخ . قديما إذا لم يطف طواف تطوع بعد طواف العمرة الفاسدة وسعى بعده والا فيجزى . ولا يرجع لكن عليه دم ان تباعد عن مكة لأنه سعى بعد طواف غير فرض كامل ( قوله ) متجردا عن المحيط ( تفسير لمحرما أى وليس المراد بمجرد الإحرام لأنه باقى على إحرامه ( قوله ) كما كان عند إحرامه أى كما كان عند ابتداء إحرامه والا فهو الآن محرم تأمل ( قوله ) فان كان قد أصاب النساء أى بعد فراغ تلك العمرة التى لم يصح طوافها ( قوله ) فقارن ( أى وحينئذ يلزمه دم القران وفهم قول المصنف بحج انه لو أحرم بعمره كان تحلله من الثانية تحللا من الأولى ( قوله ) فلم يبق معه الا مجرد الإحرام بهذا ظهر الفرق بين هذا وبين قوله وصح الإحرام بالحج بعد سعى العمرة ويكون متمتعا ان حل من العمرة فى أشهر الحج والا ففرد لأن ما مر العمرة التى أحرم بعد سعيها صحيحة وهنا فاسدة ( قوله ) فانه يرجع إليه ( أى حلالا محرما فقول المصنف كطواف القدوم تشبيهه في الرجوع لافى صفته لأنه فى الأول يرجع محرما وهنا يرجع حلالا وحاصل ما ذكره ان طواف القدوم إذا تبين فساده وقد أوقع السعى بعده واقتصرت عليه ولم يعده بعد الإفاضة ولا بعد طواف نفل فانه يرجع له من بلده حلالا ولا دم عليه ( قوله ) ولم يعده بعد الإفاضة ( أى ولا بعد طواف تطوع واما لو أعاده بعد طواف تطوع فانه لا يرجع له لكن يلزمه دم ان ذهب لبلده وان أعاده بعد الإفاضة اجزاء ولا يلزمه رجوع ولا دم عليه وهذا ان علم بفساد طواف القدوم فاعاد السعى بعد الإفاضة واما ان أعاده بعد الإفاضة مع

الا مجرد الإحرام والإرداف عليه صحيح وأولى لو أردف قبل سعيها ( كطواف القدوم ) ان فسده فانه يرجع إليه من أى محل كان ( إن سعى بعده ) واقتصرت عليه ولم يعده بعد الإفاضة فالرجوع فى الحقيقة ليس للقدوم بل للسعى ولذا كان إذا لم يقتصر عليه بل أعاده بعد الإفاضة لم يرجع ( و ) طواف ( الإفاضة ) إذا فسد فانه يرجع إليه ( إلا أن يتطوع بعده ) بطواف صحيح

فيجزئه عن الفرض القاسمولا يرجع له نعم ان كان بمكة طوبى بالاعادة كما قاله بعضهم وظاهره وجوب الاعادة ( ولا دم ) عليه  
إذا تطوع بعده أي وكان غير ذاكر فحاد الإفاضة والا لم يجزه كما استظهره بعضهم (حلا) حال من فاعل يرجع المقدر بعد السكاف أي  
يرجع حلالا من ممنوعات (٣٦) الاحرام لأن كلا منهما حصل له التحلل الأول برمي جمرة العقبة فيكمل ما عليه باحرامه

الأول ولا يحدد احراما  
لأنه باق على احرامه الأول  
فما بقي عليه فالذي لم يصح  
طواف قدومه بعد طواف  
الإفاضة ثم يسمى والذي  
لم يصح طواف إفاضته بعد  
الإفاضة ولا يحلق واحد  
منهما لأنه حلق بمعنى ولا  
يلبي حال رجوعه لأن التلبية  
قد انقضت (إلا أن نساء  
وصيد) فلا يكون حلا  
بالنسبة لهما بل يجتنبهما  
وجوب الانهما لا يحلان إلا  
بالتحلل الأكبر وهو طواف  
الإفاضة وهو لم يحصل  
(وكره) له (الطيب) لأنه  
حصل له التحلل الأصغر  
برمي جمرة العقبة  
(واعتمر) أي وأتى  
بعمرة بعد أن يكمل ما عليه  
مطلقا حصل منه وطء أم لا  
(والأكثر) من العلماء  
يعتمر (إن) كان قد  
(وطئ) (ليأتي بطواف  
صحيح لاوطء قبله ويهدى  
فإن لم يطأ فلا عمرة عليه) أعلم  
نه أن حصل منه وطء في  
المستلثين ثم يرجع فأكمل ما  
عليه فإنه يأتي بعمرة ويهدى  
وان لم يحصل منه وطء  
فلا عمرة عليه هذا قول  
الأقل وقال الأكثر

اعتقاد صحة القدوم وصحة السعي الذي بعده فإنه يجزئه أن يرجع لبلده أو تطاول وعليه دم واما أن ذكر  
ذلك قبل أن يرجع فإنه بعيد لانه لم ينوب سعيه الركن انظر ح (قوله فيجزئه الخ) أي لأن هذا الطواف  
في الحقيقة هو طواف الإفاضة ولا يضر عدم ملاحظة أنه فرض وملاحظة أنه نفل ومحل إجزائه  
على ما استظهره بعضهم حيث كان غير ذاكر لفحاد الإفاضة وذهب لبلده ولم يعلم بفساده الأبعد ذهابه  
إليها (قوله أن كان بمكة) أي وعلم بفساده بعد طوافه التطوع (قوله ولا دم) راجع لقوله ورجع أن لم  
يصح طواف عمرة حرما ولقوله كطواف القدوم أن سعى بعده واقتصر وقوله والإفاضة وأما  
قوله خلافه وراجع للاخيرين فمطاعني رجوعه للقدوم والإفاضة وظاهر صنيع الشارح أن قوله ولا  
دم راجع لقوله الآن يتطوع بعده أي فان تطوع بعده أجزأ ولا دم عليه لما تركه من التية لأن هذا  
التطوع في الحقيقة هو طواف الإفاضة فلا يلزمه دم للملاحظة كونه نفلا وعدم ملاحظة فرضيته وكل  
من الحلين صحيح (قوله وكان غير ذاكر الخ) الحاصل أن ظاهر كلام المصنف أنه إذا تطوع بعد طواف  
الإفاضة الفاسد بطواف صحيح فإنه يجزئه ولا دم عليه سواء وقع منه التطوع ناسيا لفساد الإفاضة  
أو متذكرا له وعليه حمل ح واستظهر بعضهم حمله على النسيان لقول الجزولي في باب جمل من الفرائض  
لا خلاف فيما إذا طاف ملاحظا أن ذلك الطواف للوداع وهو ذاكر للإفاضة فإنه لا يجزئه اه واعتد  
بعضهم ذلك الاستظهار (قوله لأن كلا منهما) أي من أفسد طواف قدومه ومن أفسد طواف إفاضته  
(قوله لأنه باق الخ) هذا إشارة لجواب اعتراض وارد على قول المصنف ورجع حلا وحاصله أن  
رجوعه حلا يلزمه عليه دخول مكة حلالا وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب أن هذا  
حل حكما لأنه تحلل التحلل الأصغر ولم يتحلل التحلل الأكبر لأن الإفاضة عليه فهو حلال حكما وغير  
حلال حقيقة بدليل منعه من النساء والصيد وكرهه الطيب (قوله واعتمر) يعني أن من لم يصح طواف  
قدومه أو إفاضته ورجع حلالا وأكمل ما عليه فإنه يطالب منه بعد ذلك الاتيان بعمرة سواء حصل منه  
وطء قبل اكتماله أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله والأكثر من العلماء) فسرهم أبو الحسن  
بأن السبب والقاسم بن محمد وعطاء وكان الأولى للمصنف عدم ذكرهم لابهام انهم من أهل المذهب  
انظرين (قوله فإنه يأتي بعمرة) أي لأجل الحلال الواقع في الطواف بتقديم الوطء فلما كان ذلك  
الطواف الذي رجع له حصل فيه خلل بتقديم الوطء أمر أن يأتي بطواف صحيح لا وطء قبله وهو  
حاصل بالعمرة بخلاف ما إذا لم يطأ (قوله هذا قول الأقل) أي وهو مذهب المدونة وقوله وقال الأكثر  
أي من العلماء من خارج المذهب (قوله واختلفوا عند الوطء) أي فمند الأقل تلزمه العمرة وعند  
الأكثر لا تلزمه فقول المصنف واعتمر والأكثر أن وطئ ظاهره أن الأقل قائل بوجوب العمرة  
مطلقا سواء وطئ أم لا وليس كذلك (قوله فكان على المصنف أن يقول ولا عمرة الخ) أي أو يقول  
واعتمر إن وطئ والأكثر عدمها (قوله بقدر الطمأنينة) الأولى حذفه ويقتصر على قوله أي  
الاستقرار لأجل البالغة بعد بقوله ولو مر وقوله جد هذا إذا استقر بعرفة الأولى أن يزيد فيه بقدر  
الطمأنينة (قوله في أي جزء) أي وإن كان الوقوف في المكان الذي وقف فيه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أفضل وذلك عند الصخرات العظام القروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي وسط

لا عمرة عليه مطلقا فاتفقوا عند عدم الوطء على عدم العمرة واختلفوا عند الوطء فكان على المصنف أرض  
أن يقول ولا عمرة والأقل أن لم يطأ ثم شرع في ذكر الركن الرابع المختص بالحج فقال [درس] (ولاحج) خاصة  
(مضبور جزم كسرة) أي الاستقرار بقدر الطمأنينة في أي جزء من اجزائها سواء كان واقفا أو جالسا أو مضطجعا

أرض عرفة (قوله أوراكبا) أى وإن كان الوقوف رأكبا أفضل (قوله وتدخل) أى ليلة النحر بالغروب لئلا يستقر بعد الغروب بعرفة لحظة أجزاء سواء دفع منه بدفع الإمام أو قبله وإن كان الأفضل أن يدفع بدفعه ولو نحر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى غابت الشمس عليه اجزأ وعايه الهدى لعدم الطمأنينة فيها بعد الغروب إذ هى واجبة فالاستقرار فى عرفة بعد الغروب ركن والطمأنينة واجبة كالوقوف جزءا من النهار بعد الزوال اه تقرير شيخنا الصدوق (قوله وأما الوقوف نهارا فواجب ينجر بالدم) أى إذا تركه عمدا لغير عذر لأن كان الترك لعذر كالمو كان مرافقا فلا دم وما ذكره من أن الوقوف نهارا واجب ينجر بالدم بخلاف الوقوف ساعة بعد الغروب فركن لا ينجر بالدم هو مذهب مالك وهو خلاف ما عليه الجمهور قال ابن عبد السلام والحاصل أن زمن الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر واختلفوا فى مبدئه فالجمهور أن مبدئه من صلاة الظهر ومالك يقول من الغروب ووافق الجمهور اللخمي وابن العربي ومال اليه ابن عبد البر انظر (قوله ويدخل وقت) أى وقت الوقوف الواجب (قوله ويكنى فيه) أى فى تحصيل الوقوف الواجب وقوله أى جزء منه أى الوقوف فى أى جزء من ذلك الوقت (قوله هذا إذا استقر بعرفة) بقدر الطمأنينة (قوله ولو مر) أى من غير أن يطمئن وهذا مبالغة فى حضور والضمير المستتر فى مر عائد على الحاضر المفهوم من حضور وضمير نواه المستتر عائد على الحاضر وأما البارز فهو عائد على الحضور وقوله ولو مر ظاهره أن التعاقب يقول بعدم اجزاء المرور مطلقا سواء علم به أم لا نوى الوقوف به أم لا ونحوه قول ابن الحاجب فى السار قولان اه واعترضه فى التوضيح بقوله لم أرقولا بعدم الاجزاء مطلقا كما هو ظاهر كلام المصنف ولذا جعل سند محل الخلاف إذا لم يعرفها فقال من مر بعرفة وعرفها أجزاء وإن لم يعرفها فقال محمد لا يجزئه والأشهر الاجزاء اه وببحث فى قوله والأشهر الاجزاء بأن سندا لم يصرح بأنه الأشهر وإنما قال بعد أن حكى عن مالك الاجزاء وهو أبين اه بن (قوله إن نواه) انما طلبت النية من المار دون غيره ممن استقر مطمئنا لأنه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج فى الوقوف احتاج لنية لعدم اندراج فعله فى نية الاحرم بخلاف من وقف لأن نية الاحرام يدرج فيها الوقوف كالطواف والسمى (قوله وعلم بأن المار عليه هو عرفة) ان قلت انه يلزم من نية الوقوف بها معرفتها فلا حاجة للشرط الثانى قلت هذا ممنوع لأنه قد ينوى الوقوف بها على فرض ان هذا المحل المار به عرفة وقد يقال إن النية انما تعتبر إذا كانت جازمة ولا تكون جازمة الا مع معرفة المحل فتأمل (قوله أو كان) أى الحاضر متلبسا باغواء أو نوم أو جنون وأشار الشارح بهذا التقرير إلى ان قوله أو باغواء معمول لمقدر عطف على مر أى ولو كان الحاضر متلبسا باغواء حصل قبل الزوال واستمر ذلك الاغواء حتى طلع الفجر وهذا محل الخلاف أما لو أغمى عليه بعد الزوال واستمر للغروب أو للفجر فانه يجزئه اتفاقا ومثل الاغواء الجنون والنوم كما علمت قال بعض وانظر لو شرب مسكرا قبل الزوال أو بعده حتى غاب أو أطعمه له أحد وفات الوقوف وهو سكران هل يجزئه ذلك الوقوف أم لا لم أر فيه نصا والظاهر انه إن لم يكن له فى السكر اختيار فهو كالغنى عليه والجنون وإن كان له فيه اختيار فلا يجزئه كالجاهل بل هو أولى (قوله فوقوا مباشرة) أى ثم تبين لهم فى بقية يومه أو بعده انه العاشر وأما إذا تبين انه العاشر قبل الوقوف فلا يذهبوا للوقوف ولا يجزئهم إذا وقفوا كما قال سند وفرق بين الحالتين بأن الأول أوقع الوقوف فى وقته للمقدر له شرعا والثانى لو وقف كان وقوفه فى غير وقته للشروع وهذا الذى قلناه من التفرقة بين الحالتين هو الصواب كما يفيدته نقل الشيخ أحمد الزرقانى خلافا للراجح ومن تبعه حيث قال بالاجزاء سواء تبين الخطأ بعد الوقوف أو قبله (قوله أى فى عاشر) أشار

أوراكبا علم انها صرفة أم لا  
(ساعة) أى لحظة (ليلة  
النحر) وتدخل بالغروب  
وأما الوقوف نهارا  
فواجب ينجر بالدم  
ويدخل وقته بالزوال  
ويكنى فيه أى جزء منه  
هذا إذا استقر بعرفة بل  
(ولو نواه) أى كان مارا  
بشرطين أفاد الأول بقوله  
(إن نواه) وأفاد الثانى  
بمفهوم قوله الآتى  
لأن الجاهل فكأنه قال ان  
نوى الوقوف وعلم بأن المار  
عليه هو عرفة ولكن  
عليه دم فالاستقرار  
مطمئنا واجب (أو) كان  
متلبسا (باغواء) حاصل  
(قبل الزوال) وأولى  
بعده حتى طلع الفجر  
ولادم عليه (أو أخطأ)  
فى رؤية الهلال (الجم)  
أى جماعة أهل الموقف  
برمتهم وليس المراد  
أكثرهم فوقوا (بمباشرة)  
أى فى عاشر ذى الحجة  
ظنا منهم أنه التاسع

بأن غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة أو نظروا فلم يروا الهلال فأكوا العدة ثلاثين يوماً فيجزئهم (قطط) قيد في قوله الجهم وفي قوله بعاشرة ليحترز بالأول عن خطأ البعض ولو أكثرهم والثاني عن خطئهم فوقه وبالثامن ولم يستدركوا الوقوف بالتاسع (لا) للمار (الجاهل) بعرفة فلا يجزيه وهو عطف على (٣٨) مقدر بعد قوله ولو مر أى يكفي الحضور ولو مر العالم بأنه عرفة لا الجاهل وشبه في عدم

الاجزاء قوله (كبتنر عرنة) بعين مهملة مضمومة وفتح الراء والنون واديين العلين اللذين على حد عرفة والعلين اللذين على حد الحرم فليست عرنة بالنون من عرفة بل ولا من الحرم (وأجزاء) الوقوف (بمسجدها) أى عرنة بالنون لأنه من عرفة بالفاء ونسب لذات النون لأنه لو سقط حائطه القبلى الذى من جهة مكة لسقط في عرنة بالنون (بكره) لما قيل انه من عرنة بالنون (و) من عليه العشاء أو القرب وخاف عدم ادراك ركعة من العشاء قبل الفجر ان ذهب لعرفة وان صلى فاته الحج (صلى ولو فات) لأن ماترتب على تركه القتل مقدم على ما ليس كذلك لكن الذى به الفتوى تقديم الوقوف على الصلاة \* ولما انهى الكلام على الاركان شرع في بيان السنن وبدأ بسنن أولها فقال (والسنن) لمريد الاحرام بحج أو عمرة ولو صيا أو حائضا أو

إلى ان الباء بمعنى في لانها السببية لأن الوقوف في اليوم العاشر مسبب عن الخطأ لأسبب به (قوله بأن غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة) أى فكأوا عدته ثلاثين وقوله أو نظروا أى أو كانت السماء مصحبة فنظروا فلم يروا الهلال وأكوا عدة ذى القعدة ثلاثين (قوله فأكوا العدة الخ) أى ثم وقفوا في تاسع الحجة في ظنهم فتبين أنه العاشر لرؤية الهلال ليلة الثلاثين وقول الشارح أو أخطأ الجهم في رؤية الهلال وأما لو أخطأ في العدد بأن عدوا اليوم الأول من ذى الحجة ثم نسوه فوقه وفى العاشر فانه لا يجزئهم وأما من رأى الهلال وردت شهادته فانه يلزمه الوقوف في وقته كالصوم قاله سند وانظر هل يجري فيه ما تقدم من الصوم من قوله لا بمنفرد إلا كأهله ومن لا اعتناء لهم بأمره اه شيخنا العدوى (قوله عن خطئهم فوقه بالتاسع الخ) ما ذكره من عدم الاجزاء هو المتمد خلافا لمن قل بالاجزاء واعلم ان الخلاف في اجزاء الوقوف في الثامن انما هو إذا لم يعلموا بذلك حتى فات الوقف وأما إذا علموا به قبل فوات الوقت فلا يجزئ. اتفاقا ولا بد من اعادته قولاً واحداً انظر ح إذا علمت هذا فاذا تذكروا في اليوم التاسع فيقفون اتفاقاً ليلة العاشر وأما ان لم يتذكروا في اليوم العاشر فهل يقفون ليلة الحادى عشر ويجزئهم وبه قيل وعليه مشى عبق أو لا يجزئهم وهو المتمد وما قاله عبق ضعيف (قوله لا للمار الجاهل) أشار بتقدير المار الى أن الجاهل بعرفة انما يضرب المار وأما من استقرها واطمأن فانه لا يضرب جهله بها كما لا يجب عليه نية الوقوف كما مر (قوله بكره) ما ذكره المصنف من الكراهة مع الاجزاء أخذه مما حكاه الجلاب عن المذهب وان كان ابن عرفة لم يعرج عليه (قوله على ما ليس كذلك) أى وهذا قول صندره به ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل وشهره (قوله لكن الذى به الفتوى الخ) أى وهو قول جل أهل المذهب واختاره اللخمي لأن من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولأن مالا يقضى الا ان بعدى ينبغي أن يقدم على ما يقضى بسرعة (قوله في بيان السنن) أى سنن كل ركن (قوله اربع) أى بناء على أن التلبية ليست سنة وما على أنها سنة فالسنن خمسة لا أربعة (قوله وهو) أى الاتصال من تمام السنة وقوله غدوة أى أول النهار. واذكره من ان الاتصال من تمام السنة وانه إذا اغتسل غدوة وآخر الاحرام وقت الظهر لم يجزه هو الموافق لكلام المدونة وابن يونس وابن اللواز خلافاً للبساطى حيث جعل الاتصال سنة مستقلة انظر بن (قوله ولا يضرب الفصل) أى بين الفصل والاحرام بشد رحاله أى لا يكون هذا مبطلا للاتصال (قوله وقد اساء) أى ارتكب مكرها (قوله وجوبا) أى سواء كان الاحرام منها واجبا كما إذا كان الشخص من أهل المدينة وقوله أو ندبا كما لو كان مصريا مر بالحليلة (قوله فيأتى) أى لئى الحليلة بعد غسلة في المدينة لا بسا لثيابه فاذا احرم منها تجرد قال بن فيه نظر بل تجرد عقب غسلة بالمدينة فاذا أتى بعد ذلك للحليلة احرم منها كما قال سحنون ونقله ابن يونس عن ابن حبيب ونصه ابن حبيب واستحب عبد الملك ان يغتسل بالمدينة ثم يتجرد مكانه فاذا وصل لئى الحليلة احرم منها وذلك أفضل وبالمدينة اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد ولبس ثوبى احرامه ولما وصل لئى الحليلة ركع وأهل (قوله لأن الفصل في الحقيقة للطواف) أى لا لدخول مكة فاللام في قول المصنف لدخول مكة بمعنى عند

(قوله

نساء أربع أولها) (غسل متصل) بالاحرام كفصل الجملة وهو من تمام السنة فلو اغتسل

غدوة واحرام وقت الظهر لم يجزه ولا يضرب الفصل بشد رحاله واصلاح جهازه (ولا دأب) في تركه ولو عمدا وقد اساء ثم ذكر ما هو كالاتثناء من قوله متصل بقوله (ونذب) الفصل (بالمدينة للحليني) أى لمريد الاحرام من ذى الحليلة وجوبا أو ندبا فيأتى لا بسا لثيابه فاذا احرم منها تجرد (و) ندب الفصل (لدخول غير حائض) ونساء (مكة) لأن الفصل في الحقيقة للطواف فلا يؤمر به إلا من صبح منه الطواف

(جهوى) مثلث الطاء وحقه أن يقول وبطوى لأنه مندوب ثان (و) ندب أيضا (لوقوف) برفة ولو لحائض ونفساء وولته جد الزوال ويتدلك فيها على الراجح تدليكا خفيفا (و) ثانى السنن (لبس إزار) فى (٣٩) وسطه (ورداء) على كنفه (ونملين)

أى ان السنة هذه الهيئة الاجتماعية فلا ينافى أن التجرد واجب فلو التحف برداء أو كساء اجزاء وخالف السنة (و) ثالث السنن لمريد الاحرام (تقليد هدى) ان كان معه هدى تطوعا أو لعام مضى وكان مما يقبل لاغتها واماما يجب بعد الاحرام فانما يقبل بعده (ثم) إشعاره ان كان مما يشعر كالإبل فالتقليد والإشعار سنة للاحرام بالقيدين لا مطلقا (ثم) رابع السنن (ركعتان والقرض مجزئ) عنها وفاته الأفضل وأفاد بتمانه يؤخر الإشعار عن التقليد والركعتين عن التقليد والإشعار أى ندبا فيها لكن النص تقديم الركوع على التقليد والإشعار ثم بين الوقت الذى يحرم فيه ندبا بعد فعل ما تقدم بقوله (يحرم) الركعتين إذا استوى على ظهر دابته ولا يتوقف على مشيه (و) الثاني إذا مشى ولا ينتظر الخروج إلى البيداء (وتلثية) ظاهره انها سنة خامسة والمستفاد من قوله الآتى وان تركت اوله قدم

(قوله بطوى) أى إن أتى من جهتها فان لم يأت من جهتها فيقدر ما بينها (قوله ويتدلك) فيها أى لأنه لا يسمى غسلا الا مع الدلك وقوله تدليكا خفيفا أى لأنه محرم فيخاف من شدة الدلك قتل شيء من الدواب أو قلع شيء من الشعر ومقابل الراجح يقول انه لا يتدلك فيها وقوله يتدلك فيها على الراجح أى واما الاول وهو غسل الاحرام فيتدلك فيه اتفاقا (قوله أى ان السنة هذه الهيئة الاجتماعية الخ) هذا الحل أصله لم يتبعه من بعده وبمثل في التوضيح وبث في طنى بان جعل الهيئة الاجتماعية سنة يحتاج لنقل وانه معتمد والذى يدل عليه كلام ابن عرفة وابن رشد فى البيان أن تلك الهيئة الاجتماعية مستحبة ومأنسة التوضيح لابن شاس وصاحب الدخيرة من السنة قال طفى الظاهر منها خلافة فالاولى ما حمله عليه بهرام وقت من أن المراد بهذه السنة التجرد ومثله لياض وصاحب الجواهر وغير واحد دونه عبر فى مناسكه وقول ح يبعد أن يريد التجرد من الثياب لأنه واجب يائم تاركه غير ظاهر لأن اصطلاح أهل المذهب فى الاشياء النجسة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة كما فى التوضيح ويظهر الفرق بينهما بالتأني وعندهما (و) (قوله وكان مما يقبل) أى كالإبل والبقر وقوله واما ما يجب بعد الاحرام كما إذا لزمه لأجل تمتع أو قران وقوله انما يقبل بعده أى فان قلده قبله خالف الأولى فقط (قوله بالقيدين) أى كون الهدى مسوقا لتطوع أو لأجل ما لزمه عن ماض وان يكون مما يقبل أو يشعر (قوله ثم ركعتان) أى فاكتر فهو اقتصار على الأقل وليس المراد ظاهره من ان السنة ركعتان فقط ثم ان محل سنة ركعتي الاحرام ان كان وقت الاحرام وقت جواز وإلا انتظره بالاحرام ما لم يكن مراهما وإلا احرم وتركها كما ان المعذور مثل الحائض والنفساء يتركها (قوله والقرض مجزئ) أى فى حصول السنة والمستحب أن يكون الاحرام عقب نافلة وحينئذ فلا حرام صلاة تخصه اه والاصل ان السنة تحصل بايقاع الاحرام عقب صلاة ولو فرضا لكن ان كانت فلا قدأتى بسنة ومندوب وان فعله بعد فرض قدأتى بسنة فقط وانظره ان المراد بالفرض خصوص العيني أو ولو بالعروض كجنازة تعينت ونذر نقل وهل السنة المؤكدة كالقرض الاصلى ام لا (قوله انه يؤخر الإشعار الخ) أى إذا كان الهدى يجوز فيه كل من الامرين كالإبل واما ما لا يجوز فيه الإشعار بل يتعين فيه التقليد كالبقرة فلا يظهر فيه الترتيب (قوله أى ندبا فيها) حاصله ان السنة فى كلام المصنف منصبة على ذات التقليد والإشعار وصلاة ركعتين وان التعبير بتم يفيد أن الترتيب بين التقليد والإشعار وبين الركعتين مندوب وهذا ظاهر المدونة وقوله لكن النص أى عن مالك فى البسوط وهو المعتمد (قوله ندبا الخ) فيه إشارة الى ان قول المصنف يحرم الركعتين إذا استوى والمأشى إذا مشى على جهة الاولوية فلو احرم الركعتين قبل ان يستوى على دابته واحرم المأشى قبل مشيه كفاء ذلك مع الكراهة (قوله إلى البيداء) أى الصحراء وبطن الوادى (قوله بان السنة اتصالها) أى وهذا لا ينافى انها واجبة فى ذاتها وان تجديدها مستحب والحاصل ان التلية فى ذاتها واجبة وعدم الفصل بينها وبين الاحرام بكثير واجب ايضا ومقارنتها للاحرام واتصالها به سنة وتجديدها مستحب هذا هو ارجح الطرق المذكورة هنا (قوله فان تركه) أى الاتصال ولم يأت بالسنة وقوله لزمه الدم أى لتركه السنة وانضم الطور له وان كان الفصل يسيرا فلا دم إذ لم يحصل سوى ترك السنة وهو يسير الفصل وهو لا يوجب دما (قوله أى واتصال تالية) أى اتصالها ومقارنتها للاحرام وهذا ذكره من ان التلية واجبة

انها واجبة واتصالها بالاحرام واجب وان كان لا يضر يسير الفصل واجب بان السنة اتصالها بالاحرام حقيقة فان تركه فان انضم لذلك طول لزمه الدم فقوله وتلية على حذف مضاف أى واتصال تالية (و) جدت ندبا (لتغير حال) كقيام وقعود وصعود وهبوط وركوب وملاقة رفاق (و) خلف صلاة (ولو نافلة) (وهل) يستمر المحرم بحج يلبي (لمسكة) أى لدخولها

ليقطع حق يطوف ويسعى فيعادها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها (أو للطواف) أي لابتدائه والشروع فيه (خلافه) والمهرم بعمرة سيأتي في (٤٠) قوله ومعتمر الميقات الحج (وإن تركت) التلبية (أوله) أي الاحرام (تقدم إن طالع)

ولو رجع ولبي لا يستقطع عنه (و) ندب (توسط) في علوه صوته (و) ندب توسط (فبها) أي في التلبية فلا يكثر جسدا حتى يلجئه الضجر ولا يقال حتى تفوته الشمية (وعاودها بعد صعى وإن بالمسجد) الحرام (لرواح مصلى عرفة) بعد الزوال فإن وصل قبل الزوال لبي إليه (ومحرم مكة) من إمامها أو مقيم بها ولا يكون إلا بحج مفردا كما مر في قوله ومكانه له للقيم مكة (يلبي بالمسجد) أي ابتداء تليته المسجد وانتهائها إلى مصلى عرفة كغيره (ومعتمر الميقات) من أهل الآفاق (وفائت الحج) أي للعمتر لقوات الحج بأن أحرم بحج ولم يناد عليه بل فاته بمحصر أو مرض فتحلل منه بعمرة يلبي كل منها (للحرم) أي إليه لا إلى رؤية البيوت (و) للعمتر (من الجمرات والتعمير) يلبي (للبيوت) أي إلى دخول بيوت مكة لقرب المسافة ثم ذكر سنن الطواف فقال (و) السنن (للطواف) أربع أيضا أولها (المشئ) فيه نظر إذ

وان السنة اتصالها بالاحرام مثله الخ قائلا وأما التلبية في نفسها فواجبة ويجب أيضا أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بطويل وحمله على ذلك ما مر قريبا من أن لزوم الدم ينافي السنة وتقدم جوابه من أن اصطلاح أهل الذهب في الأشياء النجسة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنية ويظهر الفرق بينها بالتائم وعدمه (قوله فيقطع) أي عند دخولها وقوله حق يطوف أي للقدم (قوله خلاف) الأول مذهب الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة (قوله وإن تركت أوله) أي عمدا أو نسيانا ومثل الطول ما تركها جملة وقوله وإن تركت أوله فدم مفهوم الظرف أنه إذا تركها في أثناءه لاشئ عليه كافي التوضيح وصرح به عبدالحق والتونسي وصاحب التاليفين وابن عطاء الله قالوا أقلها مرة وإن قالها ثم ترك فلا دم عليه قال ح وشهران عرفة وجوب الدم ونصه فإن لبي حين أحرم وترك ففي لزوم الدم ثالثا إن لم يعوضها بتكبير وتهليل للشهور وكتاب محمد والخصمي اه وقال ابن العربي وإن ابتدأ بها ولم يعدها فليده دم في أقوى القولين وكأن المصنف اعتمد ما تقدم وهو ظاهر اه كلام ح (قوله فلا يكثر) أي من التلبية (قوله وعادها) أي استحبابا كما قيل وفي اللج وعادها وجوبا بعد سعى فإن لم يعدها أصلا بعده فدم على المعول عليه والأول مبنى على أن أقل التلبية مرة فإن قالها وترك فلا دم عليه وقوله وإن بالمسجد الحرام أي وإن كان جالسا بالمسجد الحرام (قوله بعد الزوال) متعلق برواح أي إلى أن يروح ويصلى لمصلى عرفة بعد الزوال فإذا وصل لمصلى عرفة وزالت الشمس فلا يعادها بعد ذلك هذا هو الذي رجع إليه مالك والرجوع عنه أن يستمر بابي إلى أن يصل لحل الوقوف ولا يقطع إذا وصل لمصلى عرفة فلو أحرم من مصلى عرفة فانه يلبي إلى أن يرمى جمره العقبة إذا كان أحرامه بعد الزوال فإن أحرم منها قبله فانه يلبي للزوال بمنزلة من أحرم من غيرها قاله شيخنا (قوله فإن وصل) أي لمصلى عرفة قبل الزوال لبي للزوال فإن زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لوصوله فيعتبر الاقصى منها ومصلى عرفة هو مسجد عرفة المتقدم (قوله ولا يكون إلا بحج مفردا) أي ولا يكون المحرم من مكة إلا محرما بحج مفردا لأن المتعمر والقارن محرمان من الحل (قوله إلى مصلى عرفة) أي إلى وصولها بعد الزوال (قوله وفائت الحج) هو بالنصب عطف على مقدر أي ومعتمر الميقات مدرك الحج وفائت الحج (قوله بل فاته) أي قبل الوصول لمسكة وقوله فتحلل أي فعزم على التحلل (قوله للحرم) أي لدخول الحرم أي المسجد الحرام وقوله لا إلى رؤية البيوت أي خلافا لابن الحاجب (قوله والعمتر من الجمرات) أي وهو القيم بمكة كما مر (قوله فيه نظر) قد علمت الجواب عنه مما مر (قوله إذ هو واجب الخ) حاصله أن الشئ في كل من الطواف والسعى واجب على القادر عليه فلا دم على عاجز طاف أو سعى راكبا أو محمولا وأما التقاصر إذا طاف أو سعى محمولا أو راكبا فانه يؤمر بإعادته ماشيا مادام بمكة ولا يجبر بالدم حينئذ كما يؤمر العاجز بإعادته إن قدر مادام بمكة وإن رجع لبلده فلا يؤمر بالعود لإعادته ويلزمه دم فإن رجع وأعادته ماشيا سقط الدم عنه (قوله في الواجب) أي في الطواف الواجب وأما الطواف غير الواجب فالشئ فيه سنة وحينئذ فلا دم على تارك الشئ فيه قاله عيج (قوله وأما العاجز فلا دم عليه) قال بن ولا يشترط في العاجز عدم القدرة بالكلية بل للرض الذي يشق معه الشئ كما في التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله وتقييل حجر بقم) ظاهر إطلاقه للصنف أنه سنة

هو واجب يتجبر بالدم في الواجب كما قال (وإلا) بأن ركب أو حمل (قدم) واجب (لقادر) علمي الشئ (لم يعده) فإن أعاده ماشيا في بعد رجوعه له من بلد فلا دم عليه ومادام باقيا بمكة فيؤمر بإعادته ماشيا ولو مع العبد ولا يجزيه دم والسعى كالطواف في الشئ وأما العاجز فلا دم عليه (و) ثانيها (تقييل حجر) أسود (بقم أوله) أي أول الطواف وكذا يسن استلام الركن الثاني يده وبضما على فيه

من غير تقبيل أوله أيضا وتقبيل الحجر واستلام التمانى في باقى الأشواط مستحب ( وفي الصلوات ) بالتقبيل ( قولان ) بالكراهة والإباحة وكراهة مالك السجود وتبريغ الوجه عليه ( وللزحمة لمس يدي ) إن قدر ( ثم عود ) إن لم يقدر باليد فلا يكفي العود مع إمكان اليد ولا يدمع إمكان التقبيل ( ووضعا ) أى اليد أو العود ( على فيه ) من غير تقبيل والمعتمد التكبير مع التقبيل والامس باليد والعود ( ثم ) إن تمذر العود ( كسبر ) فقط من غير إشارة بيده ولا فرق في هذه المراتب بين الشوط ( ٤١ ) الأول وغيره ( و ) ثالثها ( الدعاء بلا

حد ) في الدعاء والمدعو به جميعا فلا يقتصر على شيء معين ( و ) رابعها وهى مختصة بمن أحرم من الميقات بحج أو عمره ( رمل ) رجل في ( الأشواط الثلاثة ) ( الأول ) فقط ( ولو ) كان الطائف ( مريضا وصييا محملا ) على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر ( وللزحمة الطاقة ) فلا يكلف فوقها \* ثم شرع في بيان سنن السعى وهى أربع فقال ( و ) السنة الأولى ( للسعى تقبيل الحجر ) الأسود بعد ركعتي الطواف وندب أن يمر بزمزم فيشرب منها ثم يخرج للسعى من باب الصفا ندبا ( و ) الثانية ( رقيقته ) أى الرجل ( عليهما ) أى على الصفا والمروة كما وصل لاحدهما لامرة فقط ( كامرأة ) إن خلا الموضع من الرجال أو من مزاحمتهم وإلا وقتت أسفلهما قال ابن فرحون السنة القيام

في كل طواف سواء كان واجبا أو تطوعا وهو الذى نسبته ابن عرفة للتقنين ونقل للخمى عن المذهب وقد أطاق ابن شاس وابن الحاجب كالصنف وذلك كله خلاف قول المدونة وليس عليه استلام أى تقبيل للحجر الأسود في ابتداء طوافه إلا في الطواف الواجب اهـ بن ( قوله بالكراهة والإباحة ) الذى في ح عن زروق أن القول بالإباحة رجحه غير واحد ( قوله وتبريغ الوجه عليه ) أى على الحجر الأسود ( قوله وللزحمة ) أى وجاز عند الزحمة المانعة من تقبيل الحجر لمس أى للحجر الأسود ( قوله والمعتمد الخ ) أى كابدل عليه كلام التهذيب وأبى الحسن والرسالة خلافا لظاهر الصنف من أنه يكبر إذا تعذر الالمس باليد والعود وهو الذى فهمه في توضيحه من المدونة معتضبا على كلام ابن الحاجب من الجمع بينهما والصواب ما لابن الحاجب كما علمت اهـ بن ( قوله ورمل رجل ) أى وأما النساء فلا رمل عليهن والظاهر كراهته لمن اهـ شيخنا عدوى ( قوله في الأشواط الثلاثة الأول ) أى من طواف القدوم والعمره فقط وندب الرمل في طواف الإفاضة لمن فاتته القدوم كباياتي ( قوله وللزحمة الطاقة ) أى والمطلوب في الرمل عند الزحمة الطاقة ( قوله بعد ركعتي الطواف ) أى وقبل الشروع في السعى ( قوله رقيه عليهما ) اعلم أن السنة تحصل بمطلى الرقى ولو على سلم واحد ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة والمراد الرقى على كل منهما في كل مرة فالجميع سنة واحدة فمن رقى مرة أو مرتين فقط فقد أتى ببعض السنة اهـ بن ( قوله لامرة فقط ) أى لارقيه على كل واحد منهما مرة فقط ( قوله كامرأة ) أى كما يسرن رقى المرأة عليهما ( قوله السنة القيام ) أى الوقوف ( قوله فلا شئ عليه ) أى فلا دم عليه لأنه انما ترك سنة ولادم في تركها وقوله فلو عبر أى للصنف وقوله بقيامه أى بدل رقيه ( قوله وقيل القيام مندوب ) هذا هو المعتمد كما قال شيخنا المدوى ( قوله فلا اعتراض ) أى لأن كلام الصنف في السنن لافي الاستجابات ( قوله وإسراع بين الليلين ) ذكر ح عن سنده أن ابتداء الإسراع يكون قبل الليل الأول بنحو ستة أذرع وهو خلاف ما يومه كلام الصنف اهـ بن لكن ما ذكره الصنف من أن ابتداء الإسراع من عند الليل الأول الذى من ركن المسجد نحوه في ابن عرفة وفي اللواق أيضا وحينئذ فلا اعتراض على الصنف وقوله بين الليلين الأخضرين أى وهما العمودان اللذان في جدار المسجد الحرام أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعد قبالة رباط العباس وهناك ميلان آخران على يمين الداهب من الصفا للمروة في مقابلة الليلين الأخضرين ( قوله حال ذهابه ) أى للمروة وقوله لافي العود أى لا يسرع في حالة العود منها للصفا واعلم أن ظاهر كلام سنده واللواق يقتضى أن الإسراع خاص بالذهاب للمروة ولا يكون في حال العود للصفا وهو خلاف ظاهر الصنف من أن الإسراع ذهابا وإيابا وارقتى بن ظاهر الصنف وأيده بالنقول فانظره ( قوله في الأطواف الأربعة ) الأولى في الأشراف الأربعة أعنى الداهب من الصفا للمروة ( قوله عند الصفا الخ ) الصواب أنه يسرن الدعاء لمن يسعى مطلقا في حال رقيه وفى حال سعيه أيضا ولا يتقيد بالرقي عليهما

( ٦ - دسوقى - ثانى ) عليهما إلا من عذر فإن جلس في أعلى الصفا فلا شئ عليه فلو عبر بقيامه عليهما كان أولى لأنه لا يلزم من الرقى القيام المطلوب وقيل القيام مندوب زائد على سنة الرقى فلا اعتراض ( و ) السنة الثالثة للرجل فقط ( إسراع بين ) الليلين الأخضرين ( الذين على يسار الداهب إلى المروة حال ذهابه فقط لافي العود منها إلى الصفا ( فوق الرمل ) في الأطواف الأربعة ( و ) الرابعة ( دعاء ) بلاحد عند الصفا والمروة لمن يرقى وغيره ( وفي سنن ركعتي الطواف ) الواجب وغيره ( ووجوبهما ) مطلقا



(تردد) المشهور وجوبهما في الواجب أي والتردد في غير مستو (وُندبا) أي ندب قراءتهما (كلاهما حرام) أي كندب قراءة ركعتي الإحرام (بالكافرون) (٤٢) (والإخلاص) بسند الفاتحة لاشتغالهما على التوحيد في مقام التجريد (و) ندبا أي

إيقاعهما (بالمقام) أي مقام إبراهيم أي خلفه لادخاله (و) ندب (دعاء بالملتزم) بعد الطوف وركعتيه وهو ما بين الباب والحجر الأسود من الحائط فيلتزمه ويعتقه واضعا صدره ووجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه ويسمى بالحطيم (و) ندب (امتثال) أي تقبل (الحجر) الأسود بكل شوط بعد الأول وليس الركن (اليمنى) بعد الأول (و) ندب (اقتصار) على تلبية الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهي ليك اللهم ليك ليك لاشريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك وكره مالك الزيادة عليها (و) ندب (دخول مكة نهرا) أي ضحى (و) دخول (البيت) أي الكعبة نهرا أوليا (و) ندب دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف والمد منونا (للدن) أي لمن أتى من طريق المدينة (و) دخول (السجد من باب بني شيبان) المعروف الآن بباب السلام (و) ندب (خروجه) أي الدن

كما قد يتوهم من غالب عبارات كذا ذكر العلامة النفراوى في شرح الرسالة (قوله تردد) الأول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي وقال سند إنه للذهب وهناك قول آخر للأبهري وهو انهما واجب بعد الطواف الواجب سنة بعد الطواف الغير الواجب واختاره ابن رشد واقتصر عليه ابن بشر في التنبيه قال ح وهو الظاهر وأما ما حكاه الشارح من المشهور فهو اختيار لمج فقد علمت بما قلناه ان القالات أربعة (قوله أي خلفه) أي خلف البناء المحيط به لأن مقام إبراهيم عبارة عن الحجر الذي كان يقف عليه إبراهيم عند بناء البيت وكان إسماعيل يناوله الحجارة وقيل انه الحجر الذي وقف عليه إبراهيم حين أذن للناس بالحج وقد ورد انه من الجنة وان فيه أثر أقدام إبراهيم (قوله بالملتزم) عنده قالباء بمعنى عند (قوله وسمى بالحطيم) أي لأنه يدعى عنده على الظالم فيحطم أي يهلك أولانه أي تحطم عنده الذنوب بالمغفرة (قوله جد الأول) أي وأما استلامه في الشوط الأول فسنه وقوله ولمس الركن اليمنى أي في كل شوط بعد الأول وأما لمسه في الأول فسنه كأم (قوله ليك) مناه اجابة بعد اجابة أي أجبتك للحج حين أذن إبراهيم به في الناس كما أجبتك أولا حين خاطبت الأرواح بألست بربكم كذا قيل والأحسن ان معناه امثالا لك بعد امثال في كل ما أمرتني به (قوله ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لأن من كسر جمل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه ليك لهذا السبب (فائدة) تكره الاجابة في غير الاحرام بالتلبية لقول التهذيب كره مالك ان يلي من لا يريد الحج وراخرقا ممن فعله والحرق بضم الحاء الحق وسخافة العقل وأما اجابة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم بالتلبية فهم ومن خصائصه كذا في التوضيح وهو غير مسلم والظاهر كما قال ابن هرون أن الذي كرهه الامام انما هو استعمال تلبية الحج في غيره كاتخاذها وردا كبقية الأذكار لما فيه من استعمال العبادة في غيرها وأما مجرد قول الرجل لمن ناداه ليك فلا بأس به بل هو حسن أدب وفي الشفاء عن عائشة ما ناداه صلى الله عليه وسلم أحد من أصحابه ولأهل ملته الا قال ليك وبه يرد قول ابن أبي جمرة انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم انظر بن (قوله نهرا أوليا) أي كما هو النقل ولذا قدم المصنف الظرف على المعطوف والأصل عدم الحذف من الثاني لدلالة الاول ثم مقتضى كون ستة أذرع من الحجر من البيت ان من دخل في ذلك المقدار فقد أتى بهذا المستحب بل تقدم ان الحجر كله من البيت عند بعضهم وحينئذ فيقصر عليه إذا اشتدت الزحمة على البيت (قوله من كداء) أي وهي الطريق الصغرى التي أعلى مكة التي يهبط فيها إلى الأبطح والقبرة بعضها عن يسارك وبعضها عن يمينك فاذا دخلت منها أخذت كما أنت للمسجد (قوله لمن أتى من طريق المدينة) أي سواء كان من أهلها أولا وأما من أتى من غير طريق المدينة فلا يندب له الدخول منها وان كان مدنيا وقال الفاكهاني المشهور انه يندب لكل حاج ان يدخل من كداء وان لم تكن طريقه لأنه الموضع الذي دعا فيه إبراهيم ربه أن يجعل أئمة من الناس تهوى اليهم ومفاد عج اعتاد ما للفاكهاني كما قاله شيخنا ومحل ندب دخول مكة من ذلك المحل ان لم يؤد لزحمة أو ضيق أو أذية أحد والاعتين ترك الدخول منه كما قال ابن جماعة وغيره (قوله ودخول المسجد) أي وندب دخول المسجد من باب بني شيبان أي وان لم يكن في طريق الداخل (قوله المعروف الآن بباب السلام) أي ويستحب الخروج من المسجد من باب بني سهم (قوله من كدى) وهي الطريق التي أسفل مكة المعروفه بباب شبيكة

(قوله)

أيضا (من كدى) بضم الكاف والقصر (و) ندب لمن طاف

بعد العصر وأمرناه بتأخير الركوع لجعل النافلة بالمغرب وصلاة المغرب (رُكوعه للطواف جد) صلاة (المغرب قبل تنفله)

لنصب الندب على قوله قبل تنفله (و) ندب صلاة ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام فلو صلاها خارجه أجزأه أو أعادها ما دام على وضوئه \* ولما قدم ان من أحرم من الميقات غير مراهق ونحوه يسن له الرمل في طواف قدومه أو طواف عمرته الركني بين : ندب في موضعين بقوله (و) ندب (رمل) رجل (محرّم) بجع أو عمرة أو بهما (من) (٤٣) كالنهييم) والجهرانة في الاشواط

الثلاثة الأول من طوافه (أو) محرّم من الميقات ولم يطف للقدوم فيرمل (بالإفاضة) (أى في الاشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة (المراهق) ونحوه من كل من لم يطف للقدوم لفقد شرطه أو نسيانه بل ولو تعدد تركه بخلاف من طاف للقدوم وترك الرمل فيه عمد أو سهوا فلا يندب الرمل في الإفاضة فلو قال المصنف لسكره احق لكان أحسن (لا) يندب الرمل في طواف (تطوع) ووداع (و) ندب (كثرة) مشرب ماء زمزم ونقله (إلى البلاد) (و) ندب (للسعى مشروط) الصلاة (الممكنة) من طهارة حدث وخبث وستر عورة (و) ندب للإمام (خطبة بعد الظهر) يوم (السابع بمكة واحدة) فلا يجلس في وسطها والراجح الجلوس فيها خطبتان وأنها سنة (مخبر) الناس (فيها بالمناسك) التي تفعل منها إلى الخطبة الثانية (و) ندب (خروجه) يوم الثامن ويسمى يوم التروية

(قوله) فنصب الندب على قوله قبل تنفله) أى وأما كونه بعد المغرب فاستجاباه معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وما ذكره المصنف هو الاعتماد خلافا لقول ابن رشد الأظهر انه يقدم ركعتي الطواف على صلاة المغرب لاجل اتصالهما بالطواف حينئذ ولا يفوته فضيلة أول الوقت بتقديمهما لحقتهما (قوله وبالمسجد) هذا معلوم من قوله سابقا وبالمقام وكأنه حاول التنبيه على فضيلة المسجد من حيث هو مع انه أمر مقرر فتأمل (قوله لفقد شرطه) أى طواف القدوم أو نسيانه وقوله بل ولو تعدد تركه أى ترك طواف القدوم ومثل ذلك من لا قدوم عليه كمن أحرم بالحج من مكة سواء كان مكيا أو آفاقيا فانه يرمل ندبا في طواف الإفاضة في الاشواط الثلاثة الأول اه خش (قوله لكان أحسن) أى لاجل ان يشمل من فقد شرطه أو نسيه أو تعدد تركه (قوله الممكنة) أماغيرها مثل الاستقبال فلا يستحب لعدم امكانه (قوله من طهارة حدث الخ) فان انتقض وضوءه أو تذر حدثا أو أصابه حقن استحبه له أن يتوضأ ويبنى فان أتم سعيه كذلك أجزأه واستخف مالك اشتغاله بالوضوء ولم يره محلا بالموااة الواجبة في السعى ليسارته (قوله واحدة) بالرفع طقة الخطبة والنصب حال منها وان كانت نكرة لو صفها بالظرف وما ذكره من ندب تلك الخطبة فهو ضعيف والاعتماد انها سنة ثم إن الخطيب يفتتح تلك الخطبة بالتلبية إن كان محرما وإن كان غير محرّم افتتحها بالتكبير وقيل انه يفتتحها بالتكبير مطلقا كان محرما أم لا (قوله والراجح الخ) أى لأن ابن عرفة عزاه للعدونة والقول الأول عزاه لابن المواز وشهره ابن الحاجب \* والحاصل ان المشهور هو الأول ولكن عزوا بن عرفة الثاني للعدونة فيعد انه أرجح من الأول (قوله يخبر الناس فيها بالمناسك التي تفعل منها إلى الخطبة الثانية) من خروجهم لى في ثاني يوم وصلاتهم بها الظهر في وقتها المختار قصر أو صلاتهم أيضا العصر والمغرب والعشاء ومبيتهم بها ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتها بمعنى وذهابهم لعرفة بعد طلوع الشمس وتحريضهم على النزول بنمرة (قوله وخروجه لى) أى بعد الزوال ومن به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبله قدر ما يدرك بها الظهر في آخر المختار إذلا يجوز تأخيرها للضرورة (قوله ويسمى يوم التروية) أى لأنهم كانوا يحصلون فيه الماء لعرفة ويسمى أيضا يوم النقلة (تنبيه) يكره الخروج لها بقصد النسك قبل يومها كما يكره الخروج لعرفة بقصد النسك قبل يومها ويومها هو اليوم الثامن ويوم عرفة هو اليوم التاسع فيكره الخروج لسلك منهما قبل يومه ولو بتقديم الأتقال (قوله ولو وافق الخ) أشار الشارح بهذا إلى انه إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة فالأفضل صلاة الظهر بمعى لاجل الاسراع بالمناسك ولا يصلى جمعة بمكة قبل أن يخرج وقال بعضهم يصلى الجمعة قبل ان يخرج لى لإدراك فضيلة الحرم وهذا إذا كانوا مسافرين واما المقيمون الذين يريدون الحج سواء كانوا من أهل مكة أو من غيرهم فيجب عليهم صلاة الجمعة بمكة قبل الذهاب لى (قوله ويأنيه بها) أى ليلة التاسع (قوله وندب نزوله) أى فإذا وصل لعرفة ندب نزوله الخ (قوله في خطبتيه) أى التي يخطبها في مكة في اليوم السابع (قوله وخطبتان بعد الزوال) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى بغير خطبة أجزأه إجماعا

(لى قدر ما يدرك بها الظهر) قصر أو بوقت المختار ولو وافق يوم الجمعة فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء (و) ندب (سأته بها) وصلاة الصبح بها (و) ندب (سيرة) منها (للعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجوز بطن محسره لأنه في حكم منى (و) ندب (نزوله بنمرة) موضع بعرفة فالإمام يعلمهم في خطبتيه جميع هذه المندوبات (و) ندب (خطبتان) والراجح انها سنة (بعد الزوال) يوم صرفة

يجلس بينهما يعلم الناس فيهما ما بقي من مناسك الحج من جمعهم بين صلاتين بعرفة ووقوفهم بها وادفعهم منها إلى مزدلفة ومبيتهم بها إلى طواف الافاضة (نعم) بعد (٤٤) فراغه من خطبته (أذن) بالبناء للمعول للظهر وأقيم لها والامام جالس على المنبر فإذا

فرغ من الاقامة نزل الامام (وسمع) استئنا (بين الظهريين) جمع تقديم (إِنَّ الزَّوَالِ) بأذان وإقامة ثم من غير تنفل بينهما ومن فاتته الجمع مع الامام جمع في رحله (و) ندب (دُعَاءُ وَتَضَرُّعٌ) أى تذل لعله ان يقبل من بعد الصلاة (للقروب و) ندب (وَقُوفُهُ) أى حضوره (يُوضَوُّ وَرُكُوبُهُ) أى بالوقوف (نعم) إلى الركوب (قيام) للرجال (إلا) لنب (و) ندب (صَلَاتُهُ بِمَزْدَلَفَةِ الْعِشَاءِ) جمعها والذهب ان جمعها بهاستئنا وقف مع الامام وسار مع الناس أو تخلف عنهم اختيارا فان لم يقف معه أو تخلف عجزا فسيأتي حكمه (و) ندب (يَاتُهُ) بها (أى بمزدلفة وأما النزول بقدر حظ الرجال وان لم يخط بالفعل فواجب بحج بالدم ولذا قال (وإن لم ينزل) بقدر حظ الرجال حتى طلع الفجر (فالتيم) واجب عليه الا لعذر (وسمع) الحاج العشائين استئنا (وتصبر) العشاء

كما قال أبو عمران (قوله يجلس بينهما) الموجب لذلك مع انهما خطبتان حقيقة دفع توهم أنه يفرق بينهما في الزمن (قوله ومبيتهم بها) أى وجمعهم فيها بين المغرب والعشاء ووقوفهم بالمسعى الحرام واسراعهم بوادي محسر ورعى جمرة العقبة والحلق والتقصير والنحر وطواف الافاضة (قوله ثم بعد فراغه الخ) فيه نظر ولفظ المدونة متى يؤذن المؤذن يوم عرفة أبعده فراغ الامام من خطبته أو هو ويخطبها قال ذلك واسع ان شاء والإمام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته اه نقول المصنف ثم أدن يحمل على أن الراد ثم بعد الشروع في الخطبة أذن وبعد الشروع فيها صادق بكون الأذان في الخطبة أو بعدها اه بن (قوله بأذان وإقامة للعصر) أى بأذان ثان كما هو مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز (قوله جمع في رحله) فان ترك الجمع بالسكينة فعليه دم كما في النع قال البدر القرافي يستغرب أن الدم في ترك سنة فلهذه قول ضعيف اه عدوى (قوله وندب دعاء) أى وندب حال الوقوف بعرفة دعاء الخ (قوله من بعد الصلاة) أى من بعد صلاة الظهرين مجموعتين مقصورتين (قوله أى حضوره) إنما نسر الوقوف بالحضور لا بالقيام على أقدامه لثلاثين بقوله بعد ذلك وركوبه به (قوله وركوبه به) أى لوقوفه عليه الصلاة والسلام كذلك ولكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويحمل النهى في قوله عليه الصلاة والسلام لا تتخذوا ظهور الدواب كراسى على ما إذا حصل للدابة مشقة أو ان ندب الركوب هنا مستثنى من النهى في الحديث (قوله إلا لتعب) أى من القيام أو للدابة أو من ركوبها أو من ادامة الوضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة (قوله بمزدلفة) سميت بذلك لأخذها من الزدلاف وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أى تحربوا بالمضى إليها قاله النووي (قوله والذهب ان جمعها بها سنة) أى فان صلى قبلها أعاد إذا أتاها فإذا أتى المزدلفة قبل الشفق قال مالك هذا مما أظنه ان يكون ولو كان ما أحبت له أن يسلى حتى يغيب الشفق وقاله ابن القاسم أيضا وابن حبيب (قوله فان لم يقف معه) أى بأن وقف وحده وقوله أو تخلف عجزا أى أو وقف مع الامام ولكن تخلف عن السير معه لعجز وقوله فسيأتي حكمه حاصل ما يأتي ان من لم يقف مع الامام لا يجمع بمزدلفة ولا بغيرها ويصلى كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالسكينة وان وقف مع الامام وتأخر عن السير مع الناس لعجز صلاهما بعد الشفق جمعاً في أى محل أراد (قوله وبياتهما) أى ليلة العاشر والبيات هو الإقامة ليلا سواء نام أو لا اه عدوى (قوله وأما النزول بقدر حظ الرجال الخ) أى وأما مجرد اناخة البعير فانه لا يكفي (قوله الا لعذر) أى إلا ان يكون ترك النزول بها لعذر فلا شيء عليه (قوله وجمع الحاج العشائين) أى بالمزدلفة جمع تأخير استئنا وهذا كالتفسير لقوله وصلاته بمزدلفة العشائين (قوله وقصر العشاء) أى للسنة وإلا فليس هنا مسافة قصر (قوله إلا أهلها) الاستثناء راجع للقصر فقط وأما الجمع بين الصلاتين فهو سنة في حق أهلها وغيرهم \* والحاصل أن أهلها يجمعون ويتمون وغيرهم يجمع بينهما ويقصر هذا هو الموعول عليه وهو ما في المدونة خلافا لما في ح من جعل الاستثناء راجعا لقوله وجمع وقصر أى الا أهلها فلا يجمعون ولا يقصرون فانه خلاف ما في المدونة (قوله أى أهلها يتمون) أى إذا كان كل من الأهلين في بلده وأما ان كان في غيرها فيقصر

(إلا) أهلها أى المزدلفة فيتمون (كفى وعرفة) أى أهلها يتمون ويقصر غيرهم للسنة (وإن عجز) من (قوله) وقف مع الامام عن لحاق الناس في سيرهم لمزدلفة (تبع الشفق) يجمع في أى محل كان ولو في غير مزدلفة وهذا (إن نفر مع الإمام) وتأخر عنه لعجز به أو بدايته ولو قال ان وقف مع الامام

فكان أحسن (والأيقف معاً) (أقول) من الفرضين يصل (لأنه) أي في وقته من غير جمع (وإن قدمنا عليه) أي على الزول بمزدحمه وقد صلاهما بعد الشق (أعادنا) بحال الزول وهو زائلة فدل أن جعل الضمير في (٥) عليه الشق قوله أعادها

أى للغرب ندبان بقى وقتها والعشاء وجوبا لبطلاها (و) ندب (ارتحاله) من مزدلفة (بعد) صلاة (الصبح) مناسا أى حال كونه ما بين مايفلس أى قبل حصول الضوء (و) ندب (وقوفه) بالمشمع الحرام (يكبر) الله (ويدعو) لنفسه والسلمين أى للتكبير والدعاء والذكر (الإسفار) (و) ندب (استقباله) أى الواقف (به) فى المشعر جاعلا له على يساره (ولا وقوف) مشروع (بعده) أى الإسفار الأعلى (ولا قبل) صلاة (الصبح) بل يكره (و) ندب (إسراع) بداية أومنى ذهابا وإيابا (يطأطن) محسرا (بضم الميم وكسر السين مشددة) واد بين مزدلفة ومنى بقدر رمية الحجر (و) ندب (رمية العقبة) أى حمرتها (حين وصوله) فى (وإن) راكبا (ولا يصر حتى ينزل) (و) ندب (النشى) فى غير (ها) أى غير مرة العقبة يوم النحر فيشمل المشى فيها فى غير يوم النحر (و) حل (ها) أى برمها وكذا بخروج وقت أدائها (غير) (نساء) بجماع ومفصلات

(قوله لكان أحسن) وذلك لأن الشرط في جمعه بين الصلاتين في أي محل شاء إنما هو وقوفه مع الإمام سواء نقر معه أولا كما هو النقل وما في عقب من أن الشرط شؤره مع الإمام وإنه لو وقف مع الإمام ولم ينقر معه فإنه صلى كل صلاة أو قتها فهو خلاف النقل انظر بن (قوله وإن قدمنا عليه الخ) أي والحال أنه مطالب بالجمع لكيفية وقوفه مع الإمام وسار مع الناس (قوله أي على الزول) هذا الحل هو الأولى لأنه محل الخلاف عند ابن عبد السلام وابن عرفة اه بن (قوله وندب وقوفه بالمشعر الحرام) أي فإذا وصل بالمشعر الحرام لندب وقوفه به الخ على ما قال المصنف والمحقق أن الوقوف بالمشعر الحرام سنة كما قال ابن رشد وشهره القلشاني بل قال ابن الناجشون إن الوقوف به فريضة ولذا جعل البساطي الندب متصبا على القيد انظر طي قله عجب وهل الندب يحصل بالوقوف وإن لم يكبر ويدع فيها مستحب آخر أولا يحصل إلا بالوقوف معها أو مع أحدهما والثاني ظاهر المصنف لكن لا يتوقف الندب على التكبير والدعاء معا بل يكفي مقارنته لأحدهما واعلم أن المشعر الحرام هو البناء المعلوم وهو المسجد الذي على يسار الذهاب إلى الذي بين جبل الزدلفة والجبل المسمى بقزح وإنما سمي مشعرا لما فيه من الشعائر أي الطاعات ومعالم الدين ومعنى الحرام أي يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الأشجار لأنه من الحرم وإذا علت هذا فقوله بالمشعر الحرام أي عنده أو أن المشعر كما يطلق على البناء يطلق على ما قرب منه من الفضاء (قوله للإسفار) متعلق بوقوفه (قوله وندب استقباله أي الواقف به) أي ندب استقبال الواقف عنده للقبلة (قوله ولا وقوف مشروع بعده) أي كما كان يفعل الجاهلية من وقوفهم به لطولع الشمس وقد يقال إن عدم الوقوف بعد الإسفار مستفاد من إغياثه أولا بقوله الإسفار وحينئذ فلا حاجة لقوله ولا وقوف بعده فتأمل (قوله ذهبا) أي في حالة الذهاب من منى لعرفة وفي حالة الإياب أي الرجوع من عرفة إلى (قوله يبطن محسر) قيل إنه سمي ذلك الوادي يبطن محسر لمحسر فيل أصحاب الفيل فيه أي إغياثه وقيل لأنه نزل العذاب عليهم فيه اه خشي قال شيخنا العدوي الحق إن قضية الفيل لم تكن بوادي محسر بل كانت خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخنا (قوله حين وصوله) هذا مصب الندب وأما رميها في حد ذاته فهو واجب \* واعلم أن محل ندب رميها حين وصوله إذا وصل إلى بعد طلوع الشمس فإن وصل قبل الطلوع كالذي يرخص له في التقديم من مزدلفة إلى فاته يدخل منى قبل الفجر ولا يصح رميه حينئذ فينتظر طلوع الفجر ويستحب له أن يؤخر الرمي حتى تطلع الشمس وسيأتي أن وقتها يدخل بطلوع الفجر ويمتد وقت ادائها إلى الغروب وأن تأخيرها للطلوع مندوب وأن الليل وقت لقضائها فإن أخر إليه قدم (قوله وإن راكبا) أي هذا إذا وصل إليها ماشيا بل وإن وصل إليها راكبا وهذا من تعلقات الندب أي أنه يندب أن يرميها حين وصوله على الحالة التي وصل عليها من ركوب أو مشى فلا يصبر حتى ينزل إذا وصل راكبا ولا يصبر حتى يركب إذا وصل إليها ماشيا لأن فيه عدم الاستعجال برميها (قوله فيشمل الشيء فيها في غير يوم النحر) أي وهو ثلاثة أيام لغير المتعجل ويومان له (قوله غير نساء وصيد) أي إذا كان الحاج رجلا ومثله المرأة فيجوز برميها جرة العقبة غير رجال وصيد (قوله وتكبيره الخ) ظاهر للدونة أن التكبير مع كل حصة سنة واشهر قوله مع كل حصة أنه لا يكبر قبل رميها ولا بعده ويفوت للندوب بمفارقة الحصة ليده قبل النطق بالتكبير واعلم أنه لا يقف للدعاء بعد فراغه من رمي تلك الجرة بل الأولى أن ينصرف

وعقد نكاح (و) غير (صديق) فحرمتهما باقية وميتاتى الواجب فنهما ( وَكُرَّةَ الطَّيِّبِ ) فلا فدية في فعله وهذا هو التحلل الأصغر  
(و) ندب (تَكْيِيرُهُ مَعَ) رمى (كلَّ حَصَاةٍ) تكبيرة واحدة

(و) نذب (تأبها) أى تابع الرى بالحصىات فى جميع الجمار (وأنظها) أى لقط حصىات الجمار كلها لا العقبه فقط فيسگره ان يأخذ حجراً يكسره ويلقظها من أى (٤٦) محل شاء إلاجرة العقبه فيندب لقطها من الزدلفة (و) نضب (ذبح قبل الزوال) ولو

قبل الشمس (وطلب)  
(بدته) ان ضلت (له) أى

لنزواله أى لعربه بحيث يبق  
قدر حلقه (ليخلق) قبل

الزوال بعد نحرها فان لم يجدها  
وخشى الزوال حلق قبله كلاً

فتوته الفضيلتان فكل من  
الذبح والحلق مندوب قبل

الزوال مكروه بعده (ثم)  
ينذب (حلقه) بعد الذبح

وأما الحلق فى نفسه فواجب  
ويجوز (ولو) بنورة إن

عم (الحلق) بكل مزيل للشعر  
(رأسه والتقصير مجز)

لمن له الحلق أفضل إلا تمتع  
يحل من كمرته ويحج من

عامه فالتقصير له أفضل  
لبقاء الشعث فى الحج

(وهو) أى التقصير (سنة)  
المرأة ولو بنت تسع فأكثر

أى طريقتهما والافقو متعين  
فى حقها (تأخذ) من جميع

شعرها (قدر الأمتة)  
أو أزيد أو أقصر ييسر

(و) يأخذ (الرجل) ان  
نضر (من) قرب (أصله) من

جميع شعره ندباً فان أخذ من  
أطرافه أخطأ وأجزأ (ثم)

بصد رى العقبه والنحر  
والحلق (يفيض) أى

يطوف طواف الإفاسة

بمجرد رميها (قوله وتابها) أى العصيات أى تابع الرى بها بأن يتبع الثانية للأولى فى الرى وهكذا من غير تربص إلا بمقدار ما يميز به كونها رميتين (قوله وذبح قبل الزوال) أى إن لزمه هدى أو تطوع به وإلا فلا يلزمه ذبح أصلاً ويعلق بعد رى حجرة العقبه (قوله ولو قبل الشمس) أى بخلاف الأضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عند على أهل منى فلذا جاز لهم نحر الهدى قبل الشمس (قوله وطلب الخ) أى ونذب طلب بدته أى هديه ليذبحه والمراد بطلبها تحصيلها أعم من أن تكون عنده فضلت فيفتش عليها أولم تسكن عنده فيشترها (قوله ليخلق) أى لأجل أن يخلق بعد الذبح قبل الزوال هكذا تمام التعليل كما اشار له الشارح (قوله ثم يندب حلقه بعد الذبح) اشار بهذا إلى أن النذب منصب على الترتيب وأما الحلق فى ذاته فهو واجب واعلم أنهم اجمعوا على مطلوية الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة التى تفعل فى يوم النحر وهو الرى ثم الذبح ثم الحلق ولا فرق بين استحباب ايقاع الحاق عقب الذبح بين المفرد والقارن إلا أن ابن الجهم من أئمتنا استثنى القارن فقال لا يعلق حتى يطوف كأنه لاحظ عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالإجماع ونازعه ابن دقيق العيد ابن عرفة ومؤخر السبى لكونه مرافقاً كغيره اتفاقاً (تنبيه) إطلاقه الحلق يتناول الأقرع فيجر الموصى على رأسه لأنه عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل للبشرة عند عدمه كالملح فى الوضوء ومن برأسه وجع لا يقدر على الحلق أهدى قال بعضهم فإن صح وجب عليه الحلق (قوله ولو بنورة) رد بلو قول أشهب لا يجزى الحلق بها للتعباد به بن واستعمل المصنف الحاق فى مطلق ازالة الشعر بدليل قوله ولو بنورة لأن الحلق حقيقة إنما هو ازالة الشعر بالموسى ولو أريد ذلك ما صحت المبالغة (قوله ان عم الحلق) أى وأما حلق بعضه فكالعدم وأشار الشارح بقوله ان عم الحلق بكل مزيل لشعر رأسه إلى ان قوله ان عم قيد فى الحلق بالنورة وغيره فان رجوع المبالغة لما قبله لا قيد فى قوله ولو بنورة فقط كلاً يتوهم ان الحلق بالموسى كاف ولو لم يعم رأسه وليس كذلك أى والفرض ان البعض الآخر الذى لم يحلقه لم يقصره والا كفى مع الكراهة كما بأتى (قوله والتقصير مجز) أى ان لم يكن لبه شعره وإلا تعين الحلق ونص الدونة ومن ظفر أو عقص أو لبه فعليه الحلق ومثله فى الموطأ وعلله ابن الحاجب تبعاً لابن شاس بعدم امكان التقصير ورده فى التوضيح بأنه يمكن ان يقصره ثم يقصر وانما علل علماً أن تعيين الحلق فى حق هؤلاء بالسنة (قوله لمن له الحلق أفضل) أى وهو الرجل (قوله فالتقصير له أفضل) مثله فى التوضيح وهو مقيد بأن يحرم بالحج عقب العمرة كما نقله ابن عرفة ونصه مع ابن القاسم حلق المستمر أفضل من تقصيره إلا ان يعقبه الحج ييسر أيام تقصيره أحب إلى اه والمراد إلا ان يعقبه احرام الحج بدليل التعليل ببقاء الشعث اه بن (قوله وإلا فهو متعين) أى واجب فى حقها ولو لبثت رأسها فان حلفت رأسها حرم عليها لأنه مثله (قوله فتقديم الرى الخ) حاصله ان تقديم الرى على الاثنين الآخرين واجب يجبر بالدم وأما تقديمه على الثانية أو تقديم الثانى على كل واحد من الآخرين أو تقديم الثالث على الرابع فمستحب فالمراتب ستة الوجوب فى اثنين والنذب فى أربعة (قوله وحل به) أى وجاز بسببه ما بقى أى بما كان ممنوعاً منه (قوله من نساء) أى من قربان النساء بوطء ومقدماته ومن عقد عليهن (قوله إن خلق) أى وكان قدر رى حجرة العقبه قبل الإفاسة أوفات وقتها وكان

قد قدم السمي عند القدوم فان لم يكن فعل السمي فلا يعمل ما بقى الا بفعله بعد الإفاضة فان وطىء أو صاد  
 بعد الإفاضة وقبل السمي فعليه في الأول هدى وفي الثاني الجزاء وقولنا وكان قد رمى جمرة العقبة  
 قبل الإفاضة أو فات وقتها احتراز بما إذا أفاض قبل رميها فانه إذا وطىء حينئذ فعليه هدى إن  
 وطىء قبل فوات وقتها وأما إن وطىء بعد الإفاضة وبعد فوات وقت جمرة العقبة فلا دم عليه كالمو  
 وطىء بعد فعل الجمرة والحال انه أفاض وتستثنى هذه من قول المصنف الآتي ان وقع بعد الإفاضة وعقبة  
 يوم النحر وإلا فهدى (قوله أى الخلق الخ) هذا هو الصواب مثل قول ابن الحاجب فان وطىء قبل  
 الخلق فعليه هدى اه خلافا لما فهمه اللواق من عود ضمير قبله على طواف الإفاضة لأنه بمنه قوله  
 بخلاف الصيد إذ الصيد قبل الإفاضة فيه الجزاء على المشهور اه بن (قوله وكذا تأخير) أى الخلق  
 حتى خرجت أيام الرمي هذا خلاف ما تفيد المدونة ونصها والخلق يوم النحر بمعنى أحب إلى وأفضل  
 وان خلق بمسكة أيام التشريق أو بعدها أو خلق في الحل في أيام منى فلا شيء عليه وان أخر الخلق حتى  
 رجع إلى بلده جاهلا أو ناسيا خلق أو قصر وأهدى. التوسى وقولنا ان أخر ذلك حتى بلغ بلده فعليه  
 دم يريد أوطال ذلك وقيل ان خرجت أيام منى ولم يخلق فعليه دم قاله في التوسيع فلم ان قوله وكذا  
 تأخير الخ مقابل المذهب المدونة خلافا لمع فلو حذف الشارح قوله وكذا تأخير حتى خرجت الخ  
 وقال بدله وكذا تأخير طويلا لأفاد مذهب المدونة وتقييد التوسى وقول خشي كتأخير الخلق  
 لبلده البعيدة تقييده بالبعيدة خلاف الصواب بل الطول عند التوسى يكفي في لزوم الدم مطلقا  
 اه بن وقد أشار شارحنا للرد على خشي بقوله كتأخير الخلق لبلده ولو قربت (قوله الأولى حذف كل)  
 أى وإلا كان نفس قوله أو الجميع الا ان يجب بأن كلا بمعنى أى وحينئذ فهو صورة أخرى (قوله جميع  
 الحصيات) أى لجمرة أو لجمار كلها (قوله ان كان لكبير) أى هذا إذا كان التأخير لكبير يحسن  
 الرمي بل وان كان التأخير لصغير الخ (قوله وان لصغير الخ) وهذا مبالغة في لزوم الدم لتأخير حصاة  
 أو أكثر عن وقت الأداء وحاصله ان الصغير الذى لا يحسن الرمي والمجنون يرمى عنهما من أحجمهما  
 كما انه يطوف عنهما وتقدم ذلك أول الباب عند قوله وإلّا تاب عنه ان قبلها كطواف لاكتائية وركوع  
 فان لم يرم عنه أو عن المجنون وليهما إلى ان دخل الليل فالدم واجب على من أحجمهما وان رمى عنهما  
 في وقت الرمي فلا دم عليه فرمى الولي كرميه بخلاف رمى النائب عن العاجز فان فيه الدم ولو رمى عنه  
 في وقت الرمي وهو وقت الأداء الا أن يصح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه نائبه فانه  
 يسقط عنه الدم وأما الصغير الذى يحسن الرمي فانه يرمى عن نفسه فان لم يرم حتى دخل الليل لزمه الدم  
 فقوله وان كان التأخير لصغير أى بالنسبة لولى صغير ففي الكلام حذف لأن الفرض ان الصغير لا يحسن  
 الرمي فكيف يوصف رمية بالتأخير أو بدمه مع انه لا يرمى (قوله والدم على الولي) أى لأنه هو  
 المخاطب بالرمي في الحقيقة لأنه هو الذى أدخلهما في الإحرام (قوله عطف على صغير) أى فهو داخل  
 في حيز المبالغة أى وان كان تأخير الرمي بالنسبة لنائب عاجز عنه بنفسه لكبر أو مرض أو اغماء طرأ  
 ففي الكلام حذف لأن الفرض ان العاجز لا يقدّر على الرمي فكيف يوصف رمية بالتأخير أو بدمه  
 وحاصل الفقه ان العاجز إذا استتاب في الرمي فانه يلزمه الدم ولا ثم وان لم يستتب وفاته الرمي بالمرّة  
 لزمه الدم وأثم لتقصيره ثم إذا استتاب وأخر النائب الرمي الليل لزمه دم ثان لكن ان كان التأخير لقب  
 عن ذكر كان دم التأخير لازما للنائب في ماله وان كان لمنز كان لازما للعاجز كدم الاستتابة فكلام المصنف  
 بالنسبة للدم الحاصل بسبب تأخير الرمي لا بالنسبة لدم الاستتابة وعلمت أن قول الشارح

الا بسعيه بعد الإفاضة  
 (وإن) لم يكن خلق  
 و (وطىء) (قبضه) أى  
 الخلق وبعد الإفاضة  
 (قدّم) بخلاف الصيد  
 ان اصابه قبله فلا دم عليه  
 لحفته عن النوطه وأما له  
 ووطىء او صاد قبل السمي  
 فالدم (كتأخير الخلق)  
 ولوسهوا (لبلده) ولو  
 قربت قدم وكذا تأخير  
 حتى خرجت أيام الرمي  
 ولومقيا بمعنى (أو) تأخير  
 (الإفاضة) او السمي  
 (للمجرّم) كتأخير  
 (رمى كل حصاة) من  
 العقبة او غيرها والأولى  
 حذف كل (أو) تأخير  
 (الجميع) أى الجميع  
 الحصيات عن وقت  
 الأداء وهو النهار (لايل)  
 وهو وقت القضاء فأولى  
 لو فات الوقتان قدم واحد  
 لتأخير حصاة أو أكثر  
 ان كان لكبير يحسن الرمي  
 بل (وإن) كان التأخير  
 (لصغير لا يحسن  
 الرمي) أو مجنون أخره  
 وليهما والدم على الولي  
 (أو عاجز) عطف على  
 صغير

والدم في ماله ( ويستتيب ) العاجز من رمي عنه ولا يسقط عنه الدم رمي الثالب وفائدة الاستثابة سقوط الأثم ( فيتحري ) العاجز ( وقت الرمي ) عنه ( ويكبر ) لكل حصاة كما يتحرى وقت دعاء نائبه ويدعو ( وأعاد ) الرمي ( إن سمع قبل القوات ) الحاصل ( بالغروب من ) اليوم ( الرابع ) ( ٤٨ ) فان أعاد قبل غروب الأول فلا دم بعده فالدم ( وقضاء كل ) من الجمار ولو العتبة

ينتهي ( إليه ) أى إلى غروب الرابع ولا قضاء لغيره ثم ان الرمي بغروبه ( والليل ) عقب كل يوم ( قضاء ) لذلك اليوم يجب به الدم ( وحمله ) مريض ( مطبق ) للرمي ( ورمى ) بنفسه وجوبا ( ولا يرمى ) الحصاة ( في كف غير ) ليرمى عنه فان فعل لم يجزه ( وتقديم الحلق ) عطف على تأخير من قوله كتأخير الحلق لبلده أى ان تقديم الحلق على رمي العتبة فيه الدم أى لتقديمه على التحليلين لا هدى كما يومه كلامه لأن الدم انما ينصرف للهدى ( أو ) تقديم ( الإفاضة على الرمي ) قدم أى هدى فالدم هنا على حقيقته فان قدمها على الرمي فدية وهدى وظاهر قوله أو الإفاضة وجوب الدم ولو أعاد الإفاضة بعد الرمي أظهر سقوطه بل في المواق ان مذهب المدونة أعادتها بعد الرمي ولادم عليه وان فعله قبل الرمي كلا فعل لأنه فعل له قبل محله ( لا إن خالف )

والدم في ماله أى العاجز مجهول على ما إذا كان التأخير لمذركا علمت انه تقرير عدوى ( قوله ) والدم في ماله ( أى أنه هو المخاطب بسائر الأركان ابتداء ( قوله ويستتيب ) جملة مستأنفة لبيان الحكم أى وحكمه ان يستتيب ولو أسقط الواو لتكون الجملة صفة كان أولى ( قوله ويكبر لكل حصاة ) أى تكبيرة واحدة ( قوله كي يتحرى ) أى ان النائب عن العاجز إذا وقف بعد الرمي عند الجمرتين الأولتين للدعاء فان العاجز يتحرى وقت دعاء نائبه ويدعو ( قوله وأعاد ) أى العاجز كالمرضى والمغمى عليه الرمي وقوله فان أعاد أى العاجز الذى رمى عنه جمرة العقبة وقوله وبه فالدم أى وان أعاد بعد الغروب فالدم كما انه لو أعاد رمي اليوم الثانى قبل الغروب فلا دم عليه وبه فالدم وكذا يقال فى رمي اليوم الثالث ( قوله والليل قضاء ) فيه انه لأحاجته بعد قوله وقضاء كل إليه لإغناؤه عنه لأنه جعل اتهام وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع ولا شك فى دخول الليل فى ذلك الوقت وقيد قال انه وان كان غنيا عنه لكنه صرح به قصدا للزد على القول الضعيف وهو ان الليل اداء وانه لما كان النهار وقت أداء للرمي فرمى يوم انه لا يقضى الا فى مثل وقت الاداء وهو النهار فيه على انه يقضى ليلا ( قوله وحمل مريض ) أى وكذا سبى وقوله مطبق أى قادر وحاصله ان المريض والسبى إذا كان كل منهما له اطاقة أى قدرة على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا إذا وجد حاملا يحمله للجمرة ( قوله ولا يرمى فى كف غيره ) هذا منى أى انه ينهى عن ذلك والنهى قد يجمع الصحة وقد لا يجمعها وهو الغالب كما هنا فلذا قال الشارح فان فعل لم يجزه وفى بعض النسخ ولا يرمى بآيات الباء على انه خبر بمعنى النهى ( قوله لتقديمه ) أى الحلق على التحليلين أى رمى جمرة العقبة والإفاضة وإذا وقع نزول وقدم الحلق على الرمي ورمى بعده أمر الوسى على رأسه لأن الحلق الأول الواقع قبل الرمي وقع قبل محله ( قوله قدم ) أى مع الاجزاء على المشهور خلافا لما نقل عن مالك من انه لا تجزئه الإفاضة قبل الرمي ولا بد من أعادتها بعده وانه ان وطئ بعد الإفاضة وقبل الرمي فسد حجه وأما على المشهور فلا يفسد ( قوله ان مذهب المدونة أعادتها ) أى طلب أعادتها ( قوله ولادم عليه ) أى ان أعادها بعد الرمي ( قوله وان فعله قبل الرمي كلا فعل لأنه فعل له قبل محله الخ ) قد علمت ان هذا خلاف المشهور وان المشهور انه إذا قدم الإفاضة على الرمي فانه يجزئه تأمل ثم مذكره المواق اعترضه طئي ونصه وقد وقع للمواق ترك على المصنف إذ نسب عدم الاجزاء للمدونة وقبل عيج كلامه مقلدا له وما نسب للمدونة غير صحيح واللفظ الذى أتى به ليس لفظها ولم أر أحدا نسب إليها عدم الاجزاء وقد جعل ح القول بعدم الاجزاء مخالفا لمذهب المدونة انظرين ( قوله أو فاض قبلها ) أى قبل الذبح أو قبل الحلق أو قبلها معا ( قوله فلا دم ) أى فى صورة من هذه الصور الخمس ( قوله والانضل الفور ) أى والا فضل الرجوع من مكة بعد طواف الإفاضة لمنى فورا فالتأخير فى مكة حيث يدرك للمبيت بمنى خلاف الأفضل والحاصل ان الرجوع للمبيت بمنى واجب والفورية فى الرجوع مندوب ( قوله بيان لمنى ) أى من قوله وعاد للمبيت بمنى لأن الذى فوق العقبة هو من منى لأن العقبة حد منى من جهة مكة وعلى كونه بيانا فالأولى للشارح أن لا يندر جمرة لأن نفس الجمرة من منى ( قوله جهة مكة ) وأولى إذا بات دونها جهة

عرفة

عمدا أو نسيانا ( فى غير ) أى غير الصورتين المتقدمتين كأن حلق قبل الذبح

أو ذبح قبل الرمي أو أفاض قبلهما فلا دم ( وعاد ) وجوبا بعد الإفاضة يوم النحر ( للمبيت بمنى ) أى فيها والأفضل الفور ولو يوم الجمعة ولا يسلى الجمعة بمكة ( كقول ) جمرة ( العقبة ) بيان لمنى لأسفل منها جهة مكة فلا يجوز لأنه ليس بها ( ثلاثا ) من البالي ان لم يتمجل



(وإن ترك) البيت بها وبات دونها جهة مكة (جليلة) فأكثر (قدم) ولو كان الترك (٩٩) لضرورة (أوليتين إن تعجل)

والتعجيل جائز (ولو بات)  
التعجيل (بمكة أو مكيتا)  
لكن يكره التعجيل  
للإمام (قبل الغروب)  
متعلق بتعجيل (من) اليوم  
(الثاني) من أيام الرمي فإن  
غربت وهو بمنى لم يسح له  
التعجيل بل لزمه البيت  
ورمي الثالث وبين ثمة  
التعجيل بقوله (فيستقط)  
عن رمي (اليوم الثالث)  
ومبيت ليلته (ورخص)  
جوازا (لراع) لإبل فقط  
(بعد) رمي (العقبة) يوم  
النحر (أن ينصرف) إلى  
رعيه ويترك البيت ليلة  
الحادي عشر والثاني عشر  
(وبأى) اليوم (الثالث)  
من أيام النحر (فري) فيه  
(اليومين) اليوم الثاني الذي  
فاته وهو في رعيه  
والثالث الذي حضر فيه  
ثم إن شاء تعجل وإن شاء  
أقام لرمي الثالث من أيام  
الرمي فليس المراد بالثالث  
في المصنف ثالث أيام الرمي  
أذ لو أخره لم يجز أذ لم يتعد  
الترخيص إليه فإن وقع وآتى  
ثالث أيام الرمي رمى  
اليومين قبله ثم رمى الثالث  
الحاضر وعليه دم للتأخير  
وكذا يرخص لصاحب  
السقاية في ترك البيت  
خاصة فلا بد أن يأتي  
نهار الرمي ثم ينصرف لأن  
ذا السقاية ينزع الماء من  
زمزم ليلا ويفرغه

عرفة أوفى مكة لكن الشارح التفت لاشأن (قوله وإن ترك جليلة قدم) أي لانصافها والمراد أن  
ترك غير التعجيل جليلة من اليايى الثلاث أوترك التعجيل جليلة من اللتين وليس المراد جليلة  
من أي ليلة من الثلاث للتعجيل وغيره إذ التعجيل لا يلزمه يات الثالثة والحاصل أن مقتضى لوجوب  
يات الليلة الثالثة وعدم وجوب ياتها قصد التعجيل وعدم قصده فان قصد التعجيل فلا يلزمه يات  
بها وإن لم يقصد التعجيل لزمه البيات بها ويلزمه الدم إن ترك البيات جليلة والراد بالتعجيل من  
قصد الذهاب لمكة كان له عذرا ولا (قوله فأكثر) أشار بذلك إلى أنه إذا ترك البيت بمنى ليلة كاملة  
أو الثلاث ليالي فاللزم دم واحد ولا يتعدد (قوله ولو كان الترك لضرورة) أي كخوف على متاعه  
وهو الذي يقتضيه مذهب مالك حسبا رواه عنه ابن نافع فيمن حبسه مرض فبات في مكة فإن عليه هديا  
(قوله أوليتين) أي أوعاد للبيت بمنى ليتين (قوله والتعجيل جائز) أي جوازا مستوى الطرفين لا  
أنه مستحب ولا خلاف الأولى أه عدى (قوله ولو بات التعجيل بمكة) هذا مبالغة في مقدر أشار  
له الشارح بقوله والتعجيل جائز فكأنه قال والتعجيل جائز هذا إذا أراد التعجيل البيات ليلة رابع النحر  
بغير مكة بل ولو أراد البيات في تلك الليلة بمكة هذا إذا كان ذلك التعجيل آقيا بل ولو كان مكيا وردبلو  
في الأولى قول عبد الملك وابن حبيب من أن من بات بمكة فقد خرج به عن سنة التعجيل فيلزمه أن يرجع  
فيرمي لليوم الثالث وعليه الدم ليلته بمكة وردبلو في الثاني مارواه ابن القاسم عن مالك لا أرى التعجيل  
لأهل مكة ولا يكون لهم عذر من تجارة أو مرض قاله ابن القاسم في العقبة وقد كان مالك قبل ذلك  
يقول لا بأس بتعجيلهم وهم كأهل الآفاق وهو أحب إلى (قوله لكن يكره التعجيل للإمام) أي لأمر  
الحج وهذا استدراك على قوله والتعجيل جائز أفاد به أن الجواز بالنسبة لغير الإمام وأما هو فبكرهه  
(قوله قبل الغروب الخ) أشار بهذا إلى أن شرط جواز التعجيل أن يجاوز جمره العقبة قبل غروب  
الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي فإن لم يجاوزها إلا بعد الغروب لزمه البيت بمنى ورعى الثالث  
وكأنه التزم رعيه ثم إن ما ذكره من شرط التعجيل إذا كان التعجيل من أهل مكة وأما إن كان من  
غيرها فلا يشترط خروجه من منى قبل الغروب من اليوم الثاني وإنما يشترط نية الخروج قبل الغروب من  
الثاني ثم إن من تعجل وأدركته الصلاة في أثناء الطريق هل يتم أولا لم أرفه نصا والإمام أحوط وأما  
من أدركته الصلاة من الحجاج وهو في غير محل النسك كالرعاة إذا رموا العقبة وتوجهوا للرعى  
فالظاهر من كلامهم أن حكمهم حكم الحجاج كذا في كير خش (قوله ورخص لراع) هذا كالمتن  
من قوله وعاد للبيت الخ ومن قوله أوليتين أن تعجل وقوله بعد العقبة متعلق برخص لراع أي لراع  
في المحل الذي بعد العقبة إذ هذا ليس بمراد بل المراد راع في أي محل كان وقوله وبأى الثالث أي في  
الثالث وقال محمد يجوز لهم أن يأتوا ليلا فيرمون ما فاتهم رعيه نهارا واستظفروا ح ولكنه ضعيف كما قال  
طفى لقصر الرخصة على موردها (قوله جوازا) أي مستوى الطرفين (قوله لراع لإبل فقط) أي لأن  
الرخصة كما في الموطأ عن أنس عن النبي ﷺ رعاة الإبل ومعلوم أن الرخصة لا تمتد إلى محلها وفي  
القياس عليها نزاع وظاهر المصنف وابن شاس وابن الحجاج وابن عرفة الإطلاق (قوله وبأى اليوم  
الثالث من أيام النحر) الذي هو ثاني يوم من أيام الرمي (قوله وإن شاء أقام لرمي الثالث من أيام الرمي) أي  
ولادهم عليه لترك البيت والتأخير رمى اليوم الثاني لليوم الثالث (قوله في ترك البيت خاصة) أي لافي  
ترك البيت وترك الاتيان في اليوم الحادي عشر والاتيان في الثاني عشر كالرعاة (قوله ورخص ندبا  
تقديم الضمفة) معنى الترخيص لهم في عدم البيات بالمزدلفة أنه يحصل لهم ثواب البيات بها فلا يعترض

في الحياض (و) رخص ندبا (تقديم الضمفة) من النساء والصبيان والمرضى ونحوهم

(٧ - دسوق - ثاني)

(في الرد) الى متى (المزدلفة) اللام بمعنى من ولو عبر بها كان أولى يعني برخص في عدم يأتهم ليلة النحر في مزدلفة فيذهبون ليلاليات  
بمعنى وليس مراده الترخيص في عدم النزول في مزدلفة بالكيفية لما تقدم من قوله وان لم ينزل فالدم (و) رخص (ترك التحصيص) أي  
النزول بالحصى ليلة الرابع عشر (لغير مقتدى به) وأما للقتدى به فلا يرخص له في تركه إلا ان يوافق نحره يوم الجمعة فليدخل مكة  
ليصل الجمعة بأهلها (و) اذا عاد (٥٠) الحاج يوم النحر لم يرمى (كل يوم) بعد يوم النحر الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات

يبدأ بالتي تلى مسجد من ثم  
الوسطى التي بالسوق (وخمسة  
بالقبة) فجعلت الحصيات  
سبعون لغير التحجل وتسعة  
وأربعون للتحجل ووقت  
أداء كل (من الزوال  
للغروب وصحته) أي  
شرط صحة الرمي مطلقا  
(بحجر) لاطين ومعدن  
كما يأتي (الحصى) الحذف  
بمعجمتين وهو الرمي  
بالحصى بالأصابع أو بالحاء  
المهمة الحذف بالحصى وهو  
قدر القول والنواة وأودون  
الألمة ولا يجوز الصغير جدا  
كالخمس ويكره الكبير  
خوف الاذية ولما كانت السنة  
وأجزأ (ورمي) مصدر  
يجرور عطف على حجر أي  
الثاني من شروط الصحة  
كونه يرمى لاوضع أو طرح  
فلا يجوز (وان يمتدحجس)  
لكنه يكره وتنب اعادته  
بظاهر (على الجمرة) متعلق  
برمي وهو البناء وما تحته من  
موضع الحصى وان كان  
المطلوب الرمي على الثاني  
وعليه لما وقف من الحصيات  
بالبناء عجز فكان الاولى  
للمصنف الاقتصار عليه ولا  
يذكر التردد (وان أصابت)

بأن الليات بها ليس أمرا واجبا حتى يقال رخص لهم في تركه اه عدوى (قوله في الرد) أي في الرجوع  
وأشار الشارح بقوله إلى معنى إلى ان متعلق الرد محذوف وما ذكره الشارح من التأويل هو التبعين  
وأما حمل المصنف على ظاهره فلا يصح بأن يقال ان الضعفاء يرخص لهم أن يضعفوا من عرفة إلى  
المزدلفة قبل الغروب كما هو قول في للذهب من ان الركن الوقوف نهارا السكنى هذا القول لا يغير معوله  
عليه (قوله فيذهبون ليلاليات بمعنى) أي بعد نزولهم لمزدلفة بقدر حط الرحال (قوله) وان لم ينزله  
فالدم) أي ولا فرق في ذلك بين الضعفاء وغيرهم (قوله ورخص ترك التحصيص) هذه الرخصة بمعنى  
خلاف الاولى لأنه يستحب للحجاج اذا لم يتجملوا أنهم اذا رموا ثالث يوم بعد الزوال ان ينصرفوا  
لمكة فاذا وصلوا الحصب ندب لهم النزول فيه يصلون به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يدخلون  
مكة لقمه عليه الصلاة والسلام وهو ما بين الجبلين منها للقبة صمى بالحصب لكثرة الحصى فيه  
من السيل (قوله فلا يرخص له في تركه) أي لاجل احياء السنة والتركة له مكروه وأما لغيره فهو  
خلاف الاولى وعمل ذلك مالم يمكن متجلا أو يوافق نحره يوم الجمعة والا فلا كراهة في تركه  
(قوله وإذا عاد الحاج) أي من مكة بعد طواف الافاضة (قوله وقت أداء كل من الزوال للغروب) أي  
والليل عقيب كل يوم قضاء له كما مر فيلزم الدم بالتأخير اليه ولو بحصاة من جمرة (قوله مطلقا)  
أي كان رمي جمرة العقبة أو غيرها (قوله بحجر) أي كون الرمي من جنس ما يسمى حجرا سواء كان  
زلطا أو رخا أو صوانا أو غير ذلك (قوله وهو) أي الحذف بمعجمتين (قوله بالأصابع) بأن  
تجمل الحصى بين سبابتك وإبهامك وترمي بها (قوله الحذف بالحصى) أي وهو الحذف بالحصى  
سواء كان بالأصابع أو باليد بتأمرها والاولى ابدال الحذف بالرمي (قوله وهو قدر الخ) الضمير  
لحصى الحذف (قوله من شروط الصحة) أي صحة الرمي كونه أي الرمي برمي واعتراض بأن الشيء  
لا يكون شرطا لنفسه وأجيب بأن الرمي للشروط فيه المراد منه الاتصال بالجمرة والرمي الذي  
اعتبر شرطا بمعنى الاندفاع وللمنى حيث شرط صحة الاتصال بالجمرة الاندفاع فلا يجوز وضع  
الحصاة بيده على الجمرة ولا طرحها عليها من غير اندفاع ولا يد من الاندفاع لكل حصاة باقرادها  
فان رمي السبع في مرة واحدة احتسب منها بواحدة ولا بد ان يكون الرمي بيده لا بقوس أو رجله  
أو فيه (قوله وان يمتدحجس) أي هذا إذا كان الحجر طاهرا بل وان كان متنجسا فالبناء في قوله  
بمتنجس زائدة (قوله على الجمرة) هذا هو الشرط الثالث فان رمي على غيرها فلا يجوز (قوله رمي  
البناء وما تحته) هذا هو للتمتع وقيل ان الجمرة اسم للسكان الذي يجتمع فيه الحصى (قوله على  
الثاني) أي للوضع الذي فيه الحصى تحت البناء (قوله وعليه) أي على ما قلناه في تفسير  
الجمرة (قوله ان ذهبت الى الجمرة بقوة) أي من الرمي لاتصال الرمي بالجمرة  
(قوله) وأما ان وقت دونها وتدرجت الخ (هكذا في التوضيح عن سند ثم قال ولو

الحصاة (غيرها) أي غير الجمرة ابتداء من محل ونحوه فلا يمنع الإجزاء (إن ذهبت) بعد اصابتها غيرها الى الجمرة تدرجت  
(بقوة) لا ان وقت (دونها) ولم تصل فلا تجزى وكذا ان جاوزتها ووقعت باليد عنها وأما ان وقت دونها وتدرجت حتى وصلت  
إليها أجزأت لانه من فعله ثم بالغ على عدم اجزاء وقوعها دونها بقوله (وإن أطارت) الواقعة حصاة (غيرها) فوصلت (لها) أي للجمرة لم  
تجزء (ولا) تجزى (طين و) لا معدن (كذهب وحديد ومنفرة وكبريت لا تحترق بالجمرة) (وفي اجزاء ما وقف من الحصيات

(البناؤ) في شقوقه ولم يسقط لأرض الجرة وهو الأوجه لما تقدم وعدم إجزاله (مردود) ثم عطف ثالث الشروط على قوله بحجره (و) صحته (يرتبهين) أي الجمار بأن يبدأ بالتي تلى مسجد من ثم الوسطى ويختم بالعقبه فان نكس أو ترك الأولى مثلا أو بعضها ولو سموا لم يحجزه فان تذكر بعد خروج يوم رمى الحاضرة فأشاره بقوله (وأعاد) ندبا (٥١) (ما حضر) وقته (بعد) فعل (النسبة) وجوبا الأولى للتركة

أي ولو حكما ليشمل النكسة (و) إعادة (ما بعدها)

وجوبا أيضا لوجوب الترتيب السكائن (في يومها فقط) فلا يعيد ما رماه في

التالي ليومها فلونسي من ثاني النحر الجرة الأولى فقط

وفعل الثانية والثالثة ورمى جميع جمرات الثالث ثم تذكر بعد رمي الرابع

فيفعل للنسبة ويعيد ما بعدها بما هو في يومها وهو الثانية والثالثة وجوبا

ويعيد اليوم الرابع الحاضر استحبابا ولا يعيد جمرات اليوم الثالث (و) ندب

تابعه (أي أرى فإذا رعى الأولى أردفها بالثانية

ثم الثانية بالثالثة ولا يفصل بينهما عن بعض إلا بقدر

ماسبقي من الدعاء فالتابع له صورتان متابع بين

الحصيات وهو الذي قدمه وتابع بين الجمرات وهو

ما هنا فلا تكرار والأصوب حمله على تابع

الحصيات بدليل تذكر الضمير والتفريع في قوله (فإن رعى) الجمار الثلاث

(خمس خمس) وترك من كل جرة حصيتين ثم ذكر في يومه أو غيره

تدحرجت في مكان عال فرجعت إليها فالظاهر عدم الاجزاء لان الرجوع ليس من فعله اه بن (قوله تردد) أي بين شيخي المصنف سيدي عبد الله النوف وسيدي خليل المسكي فالأول كان يميل إليه للتوفى والثاني كان يميل إلى سيدي خليل المسكي (قوله فان نكس أو ترك الأولى مثلا أو بعضها ولو سموا لم يحجزه) أي مادام يوم الجرة ولا بد من إعادة النكس وهو التقدم عن محله وإعادة ما بعده لوجوب الترتيب فان لم يعد للنكس وما بعده كان بمنزلة تارك الرمي بالسكينة فيلزمه الدم (قوله ورمى الحاضر) أي ويعيد رمي الحاضر (قوله وأعاد ما حضر وقته) أي وأعاد الرمي الذي حضر وقته وقوله بعد فعل النسبة، معلق بأعادة (قوله وأعاد) أي ويعيد إعادة ما بعده وقوله في يومها فقط نعت لما بعدها أي وما بعدها السكائن في يومها (قوله الجرة الأولى) أي كلا أو بعضا وثل ذلك ما لو نكس بأن قدم الوسطى على الأولى فانه يعيد الوسطى والثالثة وجوبا ويعيد رمي اليوم الحاضر استحبابا (قوله وجوبا) أي لأن الترتيب للنسي مع ما بعده في اليوم الواحد واجب مطلقا ولو مع النسيان فلذا أعاد ما بعده للنسي السكائن في يومها وجوبا (قوله استحبابا) لأن إعادة الرابع لاجل الترتيب والترتيب بين النسي وما حضر وقته واجب مع الذكر لامع النسيان فلذا استحباب إعادة \* والحاصل ان ترتب ما حضر وقته مع الفائت واجب مع الذكر واما ترتيب الفائت مع ما بعده في يومه فواجب مطلقا (قوله ولا يعيد جمرات اليوم الثالث) أي لأن رميه صحيح وقد خرج وقته اه ونظير ذلك في الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم تذكر فانه يصلي الصبح والمغرب والعشاء لبقاء وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها (قوله أي أرى) أي رمى الجمرات الثلاث (قوله ثم الثانية بالثالثة) أي ثم أردف الثانية بالجرة الثالثة (قوله وهو الذي قدمه) أي في درس والسعي شروط الصلاة في قوله وتتابعها ولفظها (قوله والأصوب حمله على تابع الحصيات) فالمتن وندب تابع الرمي في حصيات كل جرة من الجمرات الثلاث وما تقدم في قوله وتابعها فهو في تابع جرة العقبة وهذا التقرير لمع وما تقدم لغيره فان رمى بخمس خمس أي فان رمى كل جرة من الجمار الثلاث بخمس سواء فعل ذلك عمدا أو نسيانا (قوله ولا يهدي ان ذكر في يومه) واما ان ذكر ذلك بعد الغروب أو في ثاني يوم كمل الأولى حصيتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع ولزمه هدى لتأخير الرمي لوقت القضاء (قوله وكذا قوله الخ) أي فانه مفرع على قوله وصحته يرتبهين وعلى قوله وندب تابعه فلاجل ندب التابع لم تبطل الست الأولى ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقعا قبل كمال الأولى وما ذكره المصنف من ندب تابعه طريقة شهرها الباجي وابن بشر وابن راشد وحمل أبو الحسن المدونة عليها وطريقة سند وابن عبد السلام وابن هرون ان الغور شرط مع الذكر اتفاقا واختلف فيه مع النسيان وعليها فلا يحد بشيء (قوله وان لم يدر موضع حصاة الخ) حاصله انه إذا رمى الجمار الثلاث ثم يتيقن انه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها أو شك في ترك حصاة من واحدة وعدم تركها وعلى تقدير تركها لم يدر من أيها تركها فانه يتدبست من الجمرة

(اعتد بالخمس الأول) من الجرة الأولى وكلها حصيتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع ولا يهدي ان ذكر في يومه فهذا مفرع على قوله وصحته يرتبهين وعلى قوله وندب تابعه أي فلاجل ندب التابع لم تبطل الخمس الأول ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقعا قبل كمال الأولى وكذا قوله (وإن لم يدر موضع حصاة) أو أكثر تركت من أيها وسواء يتيقن تركها أو عك (اعتد بست من الأولى) فان تحقق كمال الأولى وهكذا في الثانية والثالثة

اعتد بست من الثانية (وأجزأ) (٥٣) الرمي (عنه) أي الرامي (وعن سفيان) ونحوه بعد الرمي عن نفسه أو قبله أن رمى عن نفسه سبعا  
وعن الصبي سبعا بل (ولو) كان يرمي جمرة واحدة (حصاة) عن نفسه ثم (حصاة) عن غيره إلى آخر كل جمرة لأن رمي الحصاة الواحدة عنه وعن غيره لم يجزه \* ولما كان وقت أداء جمرة العقبة يدخل بطول فجر يوم النحر بين هنا الوقت الأفضل بقوله (و) ندب (رمي العقبة) أول يوم طلوع الشمس أي بعد طلوعها إلى الزوال حيث لا عذر له والاستحب عقبه (وإلا) يكن الرمي أول يوم بل ما بعده ندب (إثر الزوال قبل) صلاة (الظهر) فصب الندب قبل الظهر فلا ينافي أن دخول الزوال شرط صحة فيها (و) ندب (وقوفه) أي مكنته ولو جالس (إثر) رمي كل من (الأولين) للذكر والدعاء (قد إسرأع) سورة (البقرة) ويستقبل الكعبة (و) ندب (تيسره) في وقوفه للدعاء عند الجمرة (الثانية) أي يجعلها على يساره والمراد أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره لا أنه يجعلها محاذية له عن يساره وأما الأولى فيجعلها خلف ظهره مستقبلا وأما العقبة فيرميها من أسفلها في بطن الرادى ومنى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف بعدها للدعاء (و) ندب (تحصيب الزاجع) من منى لمكة

الأولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة ثم يرمي الثانية والثالثة بسبع سبع ولا دم عليه أن كل الأولى وقبل الثانية والثالثة في يومه فإن رمى الجمار الثلاث في يومين وتحقق ترك واحدة ولم يدر من أي الجمار الثلاث تركت وهل هي من اليوم الأول أو الثاني فإنه يعتد بست من الأولى في كلا اليومين ويكمل عليها ويعد ما بعدها ويلزمه دم لتأخير رمي اليوم الأول لا يوم الثاني وقوله موضع حصاة أي وكذا أن لم يدر موضع حصتين اعتد بخمس من الأولى وهكذا كما زاد الشك اعتد بخمس للشكوك فيه وهذا أيضا مبنى على ندب التتابع وأما على وجوبه فلا يخفى شيء (قوله) اعتد بست من الثانية (أي فيكملها بحصاة ثم يرمي الثالثة بسبع ولا دم عليه أن كل الثانية وأعاد الثالثة في يومه (قوله) ونحوه (أي من كل من يرمي عنه ولو نيابة (قوله) أن رمى عن نفسه سبعا الخ) أي هذا أن رمى عن نفسه سبعا لأن غاية الأمر أنه ترك التتابع بين الجمرات الثلاث وهو مندوب وذلك لفصله بين رمي كل جمرتين بالرمي عن الغير (قوله) بل ولو كان يرمي الخ) رد بلوقول القابسي إنه بعيد عن نفسه وعن غيره ولا يعتد بذلك ولا بحصاة واحدة قاله ابن يونس ورد ذلك القول بأن التفريق بين الحصيات في هذه الحالة يسير وتتابع الحصيات وعدم الفصل بينها مستحب فقط كما مر قال عقب فإن رمى عن نفسه حصتين أو أكثر وعن الصبي مثله أو أقل أو أكثر فالظاهر الاجزاء وانظر هل هذا من محل الخلاف أيضا أم لا قال بن الظاهر أنه منه لأن القابسي يمنع التفريق بين الحصيات وهذا منه فتأمل (قوله) لأن رمى الحصاة الواحدة الخ) أي لا إن رمى حصاة بعد حصاة إلى آخر السبع وكل واحدة نوى أنها عنه وعن غيره فإنه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقا (قوله) وندب رمي العقبة الخ) الحاصل أن وقت الأداء لرمي جمرة العقبة في يوم النحر من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقد أشار لذلك فيما مر وأشارنا إلى وقته الأفضل وأنه بعد طلوع الشمس إلى الزوال من يوم النحر فيسكركه قبله أو بعده إذا كان التأخير عن الزوال لغير عذر وأما إذا كان لمرض أو نسيان فلا كراهة في فعله بعد الزوال وقد مر أن وقت قضائه الذي لا يجوز التأخير له الليل (قوله) أي بعد طلوعها) أي لا عنده لأنه يصدق بالمقارنة وليست بمعادة إذ حكمها حكم ما قبل الطلوع من الكراهة (قوله) ولا يكن الرمي أول يوم الخ) أشار إلى أن النبي في قوله والاراجع لقوله أول يوم كما درج عليه الشارح بهرام لاله ولقوله طلوع شمس كما قال ت والبساطي لأن المعنى حينئذ والا بأن لم يرم العقبة أول يوم طلوع الشمس فيندب رميها إثر الزوال في اليوم الأول قبل الصلاة وهو غير صحيح لأن ظاهر كلامهم أن وقت استحبابها ينتهي بالزوال فإن فعلها بعد الزوال ولو كان باثره كان فعلا لها في غير وقتها المستحب (قوله) أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره الخ) تنبع في ذلك ح وفيه نظر والصواب أن المراد بتيسره ذهبه عنها لجهة يسارها بأن يقف أمامها جهة يسارها ويلزم من كونه جهة يسارها أن تكون هي جهة يمينه كما في عبارة ابن الواز ونفسها ثم يرمي الوسطى وينصرف منها إلى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها على يسارها وكما في عبارة ابن عرفة أيضا وابن شاس وابن الحاجب اهـ بن (قوله) وأما الأولى (أي وهي التي تلى مسجد بني) (قوله) ولا يقف عند الدعاء) وذلك لسعة موضع الأولين دون جمرة العقبة فإن موضعها ضيق فالوقوف عندها للدعاء يضيق على الرامين ولهمنا لا ينصرف الذي يرميها على طريقه لأنه يمنع الذي يأتي للرمي وإنما ينصرف من أعلى الجمرة (قوله) وتحصيب الزاجع الخ) أي إذا كانت غير متعجل ولم يكن رجوعه يوم الجمعة والا فلا يندب التحصيب ومحل ندب صلاة الظهر به إذا وصله قبل ضيق وقتها بأن

وصله قبل العصر بمقدار ما يصلى صلاة الظهر أما الوضاق عليه الوقت جدا بحيث يدخل وقت العصر قبل أن ينزل به فإنه يصلى الظهر حيث أدركه الوقت ولا يؤخرها للمحسب وقوله وتحصيب الراجع من منى أى سواء كان أفاقيا أو مكيا أو مقيا بمكة ويقصر المكى الصلاة فيه لأنه من تمام الناسك وأولى غير المكى (قوله يصلى أربع صلوات) اللام للناية للتمليل لأن علة نذر الزول به فعله صلى الله عليه وسلم أى نذب تحصيب الراجع إلى أن يصلى فيه أربع صلوات لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لله وذلك لأن المحسب هو الوضع الذى تعالفت فيه قريش على أنهم لا يبايعون بنى هاشم ولا يأتون منهم ولا يأخذون منهم ولا يعطونهم فزله النبي وذكر الله فيه شكرا له حيث اظفره ونصره على أعدائه فكان مجلسا لسوء جملة الله مجلسا لخير اه عدوى (قوله أو قدم إليها بتجارة) أى هذا إذا قدم إليها بنسك بل ولو قدم الخ (قوله وطواف الوداع الخ) حاصل للسئلة أن الخارج من مكة إذا قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقا وصل للبيات أم لا وإن قصد مسكنه أو الإقامة طويلا فعليه الوداع مطلقا وإن خرج لاتضاء دين أو زيارة أهل نظر فإن خرج لنحو أحد اللواقيت ودع وإن خرج لدونها كالتنعيم فلا وداع هذا محصل كلام ح (قوله لا لقريب كالتنعيم والجمرات) أى ما لم يخرج ليقم فيه لكونه مسكنه أو ليقم فيه طويلا وإلا طلب منه (قوله وإن صغيرا) مبالغة فى قوله ونذب طواف الوداع أن خرج لكالحفة أى وإن كان ذلك الخارج صغيرا وظاهره ولو كان غير مميز فيفعله عنه وليه (قوله وتأدى الخ) الحاصل أن طواف الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عهده من البيت الطواف فلذلك يتأدى بطواف الافاضة أو العمرة ولا يكون سعيه لها طويلا حيث لم يقم عندها إقامة تقطع حكم التوديع والراد بتأديه بها أنه لا يستحب لمن طاف للإفاضة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للوداع بل يسقط عنه الطلب بما ذكر ويحصل له فضل الوداع أن نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد (قوله ولا يرجع الخ) النهى للكرهية وحاصله أنه إذا طاف للوداع أو لغيره وخرج يأت ذلك فلا يرجع من البيت ووجهه إليه وظهره خلفه كما يفعله الاعاجم عند مفارقة عظيم (قوله بإقامة بعض يوم بمكة) أى أو بمحل دون ذى طوى وأما لو أقام بذى طوى أو بالأبطح يوما أو بعضه لم يطل وداعه والراد ببعض اليوم مازاد على الساعة الفلكية كما قال شيخنا المدونى (قوله أن لم يخف فوات أصحابه) أى الذين يسير بسيرهم ومثل ذلك ما إذا خاف متاعن الكراه (قوله وحبس الكرى والولى) أى لطواف الافاضة لا للوداع لأنه يسقط عن الحائض والنفساء وحاصله أن المرأة سواء كانت مبتدأة أو معتادة إذا حاضت أو قست قبل أن تطوف طواف الافاضة فإن كرهها وولها يجبران على الإقامة معها بمقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها فإذا ازال المانع بعد مضى زمن الحيض والاستظهار أو بعد مضى أمد النفاس طافت وسواء علم الكرى بحملها أم لا حملت قبل الكراه أو بعده وليس عليها شيء من نفقة ولا نفقة دوايه قال ح ويستحب لها في النفاس أن تعينه بالعلف لافى الحيض لقصر مدته فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع الدم فظاهر المدونة أنها تطوف لأنها مستحاضة ولو قبل خمسة عشر يوما وتأولها الشيخ بمنعها من الطواف ونفس كراتها لرواية ابن وهب بأن المرأة إذا استمر الدم نازلا عليها بعد مضى مدة الاستظهار فاتها تمكث خمسة عشرة يوما للاحتياط فظهر أن للفسخ وعدم الطواف وجها وهو مراعاة رواية ابن وهب بالاحتياط فقول التوضيح بعد حكاية القولين الظاهر أنها تطوف ولا وجه للفسخ لأن مدة الحبس وهى أمد الحيض قد مضت غير ظاهر فتأمل (قوله أى قدر زمنه) أى زمن الحيض والاستظهار

بأن نزره بالمحسب (يُصل) به (أربع صلوات) الظهر والعشاء وما بينهما (و) نذب لمن خرج من مكة ولو مكيا أو قدم إليها بتجارة (طواف الوداع) إن خرج أى أراد الخروج (لكالحفة) ونحوها من بقية اللواقيت أراد العود أم لا إلا التردد لمكة لحطب ونحوه فلا وداع عليه (لا) لقريب (كالتنعيم) والجمرات بما دون اللواقيت (وإن صغيرا) فإنه يندب له الوداع (وتأدى) الوداع (بالإفاضة) أى بطواف (العمرة) أى سقط طلبه بها ويحصل له ثواب طواف الوداع إن نواه بها (ولا يرجع القهقرى) بل يخرج وظهره للبيت وهكذا فى زيارته عليه الصلاة والسلام (وبطل) يعنى كونه وداعا وإلا فهو فى نفسه صحيح (بإقامة بعض يوم بمكة) فيطلب بإعادته (لا يشغل خف) ولو يعا فلا يطل أى لا يبط بإعادته (ورجع له) أن بطل أو لم يكن فعله (أن لم يخف) فوات أصحابه وحبس الكرى والولى من زوج أو محرم أى جبر على إقامتها مع المرأة الحائض أو النفساء (لحيض أو نفاس) منعها من طواف الإفاضة (قدره) ظرف حبس أى قدر زمنه فإن ارتفع طافت الإفاضة

(وقيد) القول بحبس من ذكر معها لزوال اللانع (إن أمن) الطريق أي قيد بوجود أمن الطريق حال رجوعهم بعد طوافها الاضافة بعد طهرها فان لم يؤمن كافي هذه الازمنة (٥٤) فسح الكراء اغتافا ولا يحبس من ذكر معها ومكنت وحدها ان أمكنها ولا رجعت

لبلهها وهي على احرامها ثم  
تعود في القابل للافاضة (و)  
حبست لها (الرفقة) أيضا  
(في كيومين) لعله مع الامن  
أيضالا أكثر من ذلك فلا  
يحسبون (وكرهه) روى  
عمر بن (به) أي بحصى روى  
به قبل منه أو من غيره في ذلك  
اليوم أو غيره ظاهره  
ولو في ثلثي عام (كان)  
يقال للافاضة طواف  
الزيارة) أي يكره لأنه لفظ  
يقضي التخير وهو ركن  
فكأنه تكلم بالكذب (أو)  
يقال (زرتنا قبره)  
أو زرناه (عليه الصلاة  
والسلام) وإنما حججه  
أو قصدناه لأن الزيارة  
تشرع بالاستغناء ولعل  
هذه بالنسبة للآزمنة  
السالفة وأما الآن فأنما  
نستعمل في التعظيم (و)  
كره (رفق الكيت) أي  
دخوله (أو عليه) أي  
على ظهره (أو على جنبه  
عليه الصلاة والسلام  
ينعل) محقق الطهارة أو  
خفف (خلاف الطواف) و  
دخول (الحجر) بالكسر  
ينعل طاهر فلا يكره (وإن)  
طاف حامل شخص (وقصد)  
بطوافه نفسه مع محموله  
لم يجز (الطواف) عن واحد  
منهما لأن الطواف صلاة

ان كانت ممن تستظهر وقد زمن النفاس (قوله) وقيد القول بحبس من ذكر الخ) هذا يفيدان في حبسها خلافا وهو كذلك في الموازية عن مالك قول بعدم حبس الكرى في النفاس أصلا وفي الجواهر وابن عرفة ما يفيد أن في حبس الكرى لأجل الحيض خلافا أيضا (تنبيه) قوله وقيد الخ هذا التقيد لابن الباء وابن أبي زيد والتونسي (قوله فسح الكراء) أي ولا يلزمها جميع الاجرة بل يرجحان للجاسبة وتبع الشارح في حكاية الاتفاق عبق وتنف في صغره قلنا عن عياض وهو خلاف نقل ابن عرفة عن الأحمي ونصه قال الأحمي ويختلف هل يفسح أو يكرى لها شخص آخر والكراء الأول لازم لها لأن النع جاء منها \* والحاصل أنه حيث قلنا انه لا يحبس الكرى والولى مع الخوف فهي كالمحصرة بعدو ولا عمل إلا بالافاضة على الصواب كما يأتي للمصنف في قوله وإن حصر عن البيت فجبه ثم ولا عمل إلا بالافاضة وما في عبق من أنها كالمحصرة بعدو فلها أن يتحلل بنحر هدى فقير صواب وحينئذ فان أمكنها القيام بمكة فسح الكراء وقيل لا يفسح ويكرى لها شخص آخر وان لم يمكنها لم يفسح ورجعت لبلهها ثم تعود في العام القابل انظرين (قوله) وحبست الرفقة أيضا (أي كما يحبس الكرى والولى (قوله في كيومين) أي إذا كان عذرهما يزول في كيومين (قوله) فلا يحسبون (أي وإنما يحبس الكرى والولى فقط) (قوله) تشعرا بالاستغناء أي باستغناء الزائر عن الزور (قوله) أي دخوله أشار بذلك إلى ان المراد برقى البيت دخوله لا الصعود على درجه الذي يطلع عليه البيت لأنه لا كراهة إذا كان لا يسأل العمل طاهر أو خف (قوله) أي على ظهره (أي الصعود على ظهره أو الصعود على منبره عليه السلام) (قوله) بل محقق الطهارة أو خف بخلاف وضع مصحف على ما ذكر فانه حرام لعظم حرمة القرآن على ما ذكر قاله عبق (قوله) وان قصد بطواف نفسه مع محموله سواء كان محموله صغيرا أو مجنونا أو مريضا أو كبيرا لا عذر له وقوله لم يجز عن واحد منهما أي وقيل يجزى عنها وقيل يجزى عن الحامل والمحمول إذا كان صيا فقط فالأقوال ثلاثة كما في بن (قوله) لم يجز عن واحد منهما (تبع المصنف في ذلك تشهير ابن الحاجب قال في التوضيح ولم ار من شهره غيره قال اللواق وظاهر الطراز ترجيح القول بالاجزاء عنهما ونسب اللواق والتوضيح الاجزاء عن الصبي لابن القاسم اه بن (قوله) لأن الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين (أورد على هذا التعليل اجزاء الطواف عن المحمولين فأكثر واجب بالفرق بأن المحمولين صار اجزاة الشيء الواحد تأمل (قوله) واجزأ السمي الذي نوى به نفسه ومحمله (كان مريضا أو صحيحا أو صيا (قوله) أي في الطواف والسمي) لكن للمعتبر في طوافه عن المحمول طهارة الحامل وحده ان كان المحمول غير مميز فان كان مميزا فالطهارة شرط في المحمول لافي الحامل اه عدوى

### (فصل حرم بالاحرام)

(قوله أي بسببه) أشار إلى ان الباء للسببية ويصح جعلها للظرفية وكل منهما يفيد ان مبدأ الحرمة بمجرد الاحرام اما افادة السببية ذلك فظاهر وأما افادة الظرفية ذلك فلأن المعنى حرم في حال الاحرام فيفيد ان مبدأها من الاحرام خلافا لعقب القائل إن جعلها للظرفية لا يفيد ذلك وإنما يفيد جعلها للسببية وكأن شبهته ان الظرف أوسع من الظروف وفيه ان هذه ظرفية مجازية وهي ترجع

وهي لا تكون عن اثنين (وأجزأ السمي) الذي نوى به نفسه ومحمله (عنهما) لحقة أمر السمي إذا لا يشترط فيه طهارة فليس للمصاحبة كالصلاة (كمحمولين) فأكثر لشخص نوى بطوافه أو سمعه المحمولين دون نفسه فيجزي (فهيما) أي في الطواف والسمي كان المحمول معذورا أم لا لكن على غير المعذور الدم إذا لم يده [درس] (فصل) (حرم بالإحرام) محج أو عمرة أي بسببه (على المرأة)

ولو أمة أو صغيرة وتعلق بولها (لبس) محيط يديها هو (مُفاز) كمرمان شىء يعمل للدين يحشى بشطن تلبسه المرأة للبرد وكذا ستر مبرج من أصابعها فإن أدخلت يديها في كيسها فلا شىء عليها (وستر وجه) أو بعضه (إلا لستر) عن أعين الناس فلا يحرم بل يجب إن ظنت الفتنة بها (بلاغرز) بإبرة ونحوها (و) لا (زبط) أى عقد (والإ) بأن فاعت شيئا مما (٥٥) ذكر بأن لبست قفازا أو سترت

كفها أو وجهها أو بعضه لغير ستر أو غرزت أو عقدت ماسدته (نفدية)

ان طال (و) حرم بالاحرام (على الرجل)

أى الذكرا المحقق ولو صغيرا وتعلق بوليه (محيط)

ضم أوله وبالمهمة (بضم)

كيدته أو رجله ويدخل في المحيط الصرامة أى

التاموسة والقاب ولعله إذا كان سيره عريضا وإلا

فلا ذكره الخطاب (وإن) كانت إحاطته (بنسج)

أى بسببه على صورة المحيط كدبر حديد فان العرب

تسميه نسجا أو لبدا لصق على صورته أو جلد حيوان

ساخ بلاشقى (أو) كانت بسبب (زر) يقفه عليه

(أو عقدا) أو تخليل عود لا ان خيط غير إحاطة

كأزار مرقع وبردة ملفقة بفلقتين فيجوز وشبه في

النع وجوب الفدية قوله (كخاسم) وسوار لرجل

وأما المرأة فيجوز لها لبس المحيط لستر أعضائها

ماعدا الوجه والكفين (وقباء) بفتح القاف والد

وقد قصر الثوب المنفتح (وإن لم يدخل كذا) في يد بل وضع على منكبيه مخرجا يديه من تحته ومحل النع أن دخل المنكبين في محلها فان

نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية (و) حرم على الرجل (ستر وجهه) كالأوبعضا (أو رأس) كذلك (بماجد سارا كطين)

فاولى غيره كقلنسوة فالوجه والرأس بخالفان سائر البدن إذ يحرم سترهما بكل ماجد سارا مطلقا وسائر البدن لإغما يحرم بنوع خاص وهو المحيط (ولا فدية في) تقلد (ب) سيف وإن بلاعذر (وإن حرم ابتداء وظاهرها وجوب نزع في غير العذر (و) لا في (أجزاء) بثوب

للصاحبة تأمل (قوله ولو أمة أو صغيرة) قال عبق أو خنثى مشكلا وفيه ان يقتضى الاحتياط الحاق الخنثى بالرجل لا بالمرأة لأن كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل دون العكس إلا أن يقال احتمال الانوثة يقتضى الاحتياط في ستر العورة وحينئذ فلا احتياط ستره كالمرأة وفداؤه لاحتمال ذكورته (قوله وكذا ستر اصبع) أى يستر يستره بخصوصه (قوله أو بعضه) جزم في بعض وجه المرأة بأنه كجسيمه تبعاً لبحر وحكى فبأى في ستر بعض وجه الرجل تأولين وكلام التوضيح وان عبد السلام يفيدانها سواء وان التأولين في كل منهما واعتمدهم (قوله إلا لستر) هذا الاستثناء متصل لدخول ما جد إلا فيما قبلها لولا الاستثناء أى إذا أرادت بستر وجهها الستر عن أعين الناس فلا يحرم ستره حينئذ حيث كان الستر من غير غر زور بط (قوله بل يجب الخ) حاصله انه متى أرادت الستر عن أعين الرجال جاز لها ذلك مطلقا علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا ثم إذا علمت أو ظنت الفتنة بها كان سترها واجبا قال عبق وانظر إذا خشي الفتنة من وجهه الذكر بأن جزم بحصول الفتنة أو ظنت عند نظر وجهه هل يجب ستره في الاحرام كالمرأة أم لا ولا وجه لهذا التنظير لما ذكرنا في فصل ستر العورة عن ابن القطن وغيره ان غير الملتهى لا يلزمه ستر وجهه وإن كان يحرم النظر اليه بقصد اللذة وإذا لم يجب عليه ستر وجهه في غير الاحرام ففى الاحرام أولى كما هو ظاهر فالتنظير قصور اه بن (قوله ان طال) أى واما لو فعلت شيئا مما ذكر ثم ازالته بالقرب فلا فدية لأن شرطها الانتفاع من حر أو برد وعند ازالة ما ذكر بالقرب لم يحصل الانتفاع المذكور (قوله وان بنسج) أى هذا إذا كانت الإحاطة بخياطة بل وان كانت بنسج (قوله يقفه) أى يقفل ذلك الزر الثوب عليه (قوله لان خيط) أى الثوب غير إحاطة (قوله الثوب المنفتح) أى كاللفطان والفرجية (قوله فان نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية) ظاهره ولو أدخل رجله في كفيه وليس كذلك بل فيه الفدية حينئذ (قوله بماجد سارا) ان أريد السار لفة كان قوله كطين تمثيلا وإن أريد السار عرفا كان تشبيها (قوله كطين) أى أو دقيق أو جبر يجعله على وجهه أو رأسه لأن ذلك جسم يدفع الحر (قوله مطلقا) أى سواء كان لباسا أولا (قوله وهو المحيط) أى مما يلبس (قوله ولا فدية في سيف) أى تقلد به في عنقه عربى أو اعجمى مالم تكن علاقته عريضة أو متعددة وإلا اقتضى والظاهر ان السكين ليست كالسيف قصرا للرخسة على موردما (قوله وان بلاعذر) أى هذا إذا تقلد به لعذر بل وإن تقلد به بلاعذر وهذا هو المشهور ومقابلة لزوم الفدية إذا تقلد به لغير عذر واما مع العذر فلا فدية اتفاقا (قوله وان حرم ابتداء) أى وان حرم تقلده به ابتداء أى إذا كان لغير عذر والحاصل ان التقليد به لعذر جائز ولا فدية فيه اتفاقا واما التقليد به لغير عذر فحرام اتفاقا وفي لزوم الفدية فيه قولان والاعتماد عدمها وكل هذا إذا كانت علاقته غير عريضة ولم تكن متعددة وإلا فالفدية اتفاقا تقلد به لعذر أو لغيره وان كان لا ثم في حالة العذر (قوله وظاهرها وجوب نزع) أى فان لم ينزعه فلا فدية وهذا مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع فقيه الفدية مالم يصرح فيه بأنه لا فدية فيه كسئلة السيف لغير ضرورة اه فلما حكم حينئذ عليه بأنه

وقد قصر الثوب المنفتح (وإن لم يدخل كذا) في يد بل وضع على منكبيه مخرجا يديه من تحته ومحل النع أن دخل المنكبين في محلها فان نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية (و) حرم على الرجل (ستر وجهه) كالأوبعضا (أو رأس) كذلك (بماجد سارا كطين) فاولى غيره كقلنسوة فالوجه والرأس بخالفان سائر البدن إذ يحرم سترهما بكل ماجد سارا مطلقا وسائر البدن لإغما يحرم بنوع خاص وهو المحيط (ولا فدية في) تقلد (ب) سيف وإن بلاعذر (وإن حرم ابتداء وظاهرها وجوب نزع في غير العذر (و) لا في (أجزاء) بثوب



العمل وكذا غيره كان يحترق بحبل أو غيره فوق أزاره ولا فدية خلافاً للثاني (و) لاني (استغفار) وهو أن يجعل طرفي مئزره بين يديه ملوياً (لعمل قسط) قيد فيها ولغير (٥٦) عمل فيه الفدية فلا يدخل الكاف على احتزام لجري على قاعدته الاغلبية من رجوع القيد لما

جدها (و) جاز للمهرم خف (أي لبسه ومثله جرموني وجوب) (قطع أسفل من كعب) كان القاطع له هو أو غيره أو كان من أصل صنعه كالبايج (لقد عمل أو غلوه غلوا) فاحشاً بأن زادته على الثلث والافعلية الفدية ولو لبسه لضرورة كشقوق أو دمايل برجليه (و) جاز (اتقاء شمس أو ريح) عن وجهه أو رأسه (يبد) لأنه لا يجد ساتر أو كذا بيناء وخباء ومحارة كما يأتي لا يرتفع عنها فلا يجوز (أو) اتقاء (مطر) أو برد (بمرتفع) عن رأسه من ثوب ودرقة ونحوهما وأولى بيد وأما الحجة فحائز الدخول تحتها بلا عذر فلا يمتثل بها ولا يلصق يده برأسه وإلا فعليه الفدية إن طال (و) جاز (تقليم الظفر) أنكسر) ومثله الاثنان والثلاثة أي وتأذى بكسره وإلا لم يجز قله فإن لم يجز فيه قوله الآتي وفي الظفر الواحد لا لإمالة الأذى حفنة ويقتصر على تقليم ما يزول به الأذى والأضمن ومفهومها أنكسر أنه إن لم ينكسر فإن قله لإمالة أذى فدية

ممنوع علم أنه يجب نزعه وانه إذا لم ينزعه فلا فدية للنص على ذلك (قوله وكذا غيره) وهذا هو المذهب لأنه ظاهر قول للدونة والمهرم لا يحترق بحبل أو خيط إذا لم يرد العمل فإن فعل اقتدى وإن أراد العمل فحائز له أن يحترق اه وعلى ظاهرها حملها أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وقيد مختصر الوقار الاحترام بكونه بلا عقد واقتصر عليه اه بن (قوله ملوياً) ظاهره من غير عقد وفيه أنه لا يتصور العمل معه إلا بالعقد كما قاله ح ولذا فسره ابن غازي وتبعه تت بقوله ان يجعل طرفي مئزره بين يديه ملوياً مرشوقاً في وسطه كالسراويل انظر بن (قوله على الثلث) ظاهره ان الثالث من حيز اليسير وفي بن عن أبي الحسن أن الثلث كثير فكان الاول للشارح ان يقول بان يزيد عنه بالثلث (قوله وإلا فعليه الفدية) أي وإلا بان وجد النعل من غير غلو أصلاً أو غالياً غلوا غير متفاحش ولبس الخف مقطوعاً أسفل من كعبه أو من غير قطع أصلاً فعليه الفدية (قوله بيد) أي من غير الصاق لها على وجهه أو رأسه وإلا فعليه الفدية ان طال كذا في خشي وعقب والذي في بن عن ابن عاشر انه لا فدية في اليد مطلقاً أصحها أم لا لأنها لا تمد سائراً (فتبي) كما جاز اتقاء الشمس والريح باليد جازله أيضاً سدائنه من الجيفة كما قال سند واستحب ابن القاسم ذلك إذا مر بطيب انطرح (قوله وكذا بيناء وخباء) أي وكذا يجوز الاتقاء من الشمس والريح بيناء وخباء أي خيمة ومحارة كالحمل (قوله لا يرتفع) أي لا يجوز اتقاء الشمس والريح بثوب يرفعه على عصا وفيه الفدية كما يأتي خلافاً لابن الموزان قال يجوز ذلك ولا فدية فيه وقوله عنها أي عن وجهه ورأسه (قوله من ثوب) أي يجعله على عصا فالذي يتبعها للطر والبرد أكثر مما يتقى به الحر لأن الحر لا يتقى بالثوب المرتفعة على عصا بخلاف البرد والمطر وأما البناء والخباء والمحارة فيجوز الاتقاء بها من الحر والبرد والمطر (قوله ولا يلصق يده برأسه) أي إذا اتقى بها الريح أو الشمس أو البرد أو المطر (قوله وإلا فعليه الفدية ان طال) قد علمت ان الاعتماد ان اليد يجوز الاتقاء بها مرتفعة أو ملتصقة وانه لا فدية فيها مطلقاً كما نقله بن عن ابن عاشر وأن ما قاله الشارح تبعاً لحش وعقب هذا ضعيف (قوله ومثله الاثنان والثلاثة) قال بعضهم وانظر ما زاد على الثلاثة إذا انكسر وقله هل في تقليمه الفدية أم لا قال شيخنا العدوي الظاهر ان المدار على الحاجة ولو ازيد من ثلاثة ففي حصل التأذي بالكسر جاز القلم ولو ازيد من ثلاثة ولا فدية (قوله وتأذى بكسره) أي يقاته مكسوراً (قوله وإلا) أي والا يتأذى ببقائه مكسوراً لم يجز قله (قوله لا لإمالة الأذى) أي بان كان عبثاً وحاصله انه إذا كان التقليم لاماطة الأذى فدية وإن كان عبثاً حفنة وهذا في الظفر الواحد إذا كان ما قبله أكثر من واحد فالفدية مطلقاً (قوله والأضمن) أي والا بان ازال جميع الظفر أو زاد في التقليم على ما يزول به الأذى ضمن ما فيه من الفدية ان فعل ذلك لاماطة الأذى أو الحفنة ان فعل ذلك عبثاً (قوله والا حفنة) أي والا بان كان عبثاً حفنة (قوله فالفدية مطلقاً) أي سواء كان لاماطة الأذى أو كان عبثاً (قوله لأنه) وان كان محيطاً لم يلبس لما خيطه (أي من اللبس والواضح حذفه أي لانه لم يكن لابسا للمخيط (قوله وفي كره السراويل روايتان) يعني ان المهرم هل يكره له أن يرتدى بالسراويل لقبح اثرى كما يكره لغير المهرم لبس السراويل مع الرداء أو لا يكره له ذلك بل هو مباح روايتان عن الامام مالك ومالبس السراويل للمهرم فلا

والأضفنة في الواحد فإن زاد على الواحد فالفدية مطلقاً (و) جاز (ارتداء) أو انتزار (بشمس) وجبة لأنه وإن كان محيطاً لم يلبس لا خيطه (وفي كره) ارتداء (السراويل) ولولغير المهرم لقبح ربه وجواز (و) جاز للمهرم (تظليل بينام) من حائط وحفف وقبر (وخباء) خيمة ونحوها (ومحارة)

وهي الحمل فيجوز الاستئصال بظلمها الخارج كما يستظل بالحائط نازلة أو سائرة سواء بجانبها أو تحتها وهي فوقه وكذا يجوز تحت سقفها بأن يدخل فيها كدخوله الحباء وهي مغطاة بما يعمل عليها من اللد ونحوه على المعتمد وكذا في الحفة ولو لم يرفع الجربخ الذي عليها على الظاهر فتقوله ( لا فيها ) ضعيف أو يحمل على الحفة ونحوها يلقى عليها ثوب ( ٥٧ ) ككساء غير مسمر على أعوادها للرفعة كما تفعله العرب وأما

لوهية فان التي عليها ثوب غير مسمر فلا بد من نزعها بخلاف جوانبها فيجوز الاستئصال بها لأنها كالحائط وكذا سقفها الذي من أصل صنعها وشبهه في النع قوله ( كثوب ) ينصب ( بعضاً ) أي عليها بأن يحمل الثوب على العصا أو على أعواد ويتظلل به فلا يجوز سائراً اتفاقاً ولا نازلاً عند مالك لأنه لا يشتد وهذا التعليل يقتضي أن الثوب إذا ربط بحبال وأوتاد جاز الاستئصال به لأنه حينئذ كالحباء قاله الخطاب وان استظل في المحارة أو ثوب بعضاً ( ففي وجوب الفدية ) واستجبابها ( خلافه ) ( و ) جاز ( حمل ) لخرج ونحوه على رأسه ( الحاجة ) فيها يحمله لنفسه ولم يجد من يحمل له أو وجد بأجرة محتاج لها ( أو فقير ) كأن يحمل حزمة حطب يتعيش بشمها أو شيئاً غيره بأجرة كذلك ولذا قال ( بلا تجر ) والا فلا واقتدى ( و ) جاز ( إبدال ) ثوبه ( أو رداءه ) بأخر ولو كان بالأول قل

يجوز ولو لم يجد أزاراً على المعتمد ففي كلام المصنف حذف مضاف أي وفي كره ارتداء السراويل للمحرم وغيره وان ساقه المصنف في المحرم وعدم الكراهة روايتان وبحت فيه ابن غازي بأن كلام المصنف في الناسك ونحوه للباقي يفيد ان الجواز قول لغير الامام لا رواية عنه فانظره اه بن ( قوله وهي الحمل ) هو شققتان على البعير يحمل فيهما العديان اه بن وهو المسمى بالحمل التغطي وأراد الشارح ما يشمل ذلك وما يشمل التختروان ( قوله نازلة ) أي سواء كانت تلك المحارة نازلة الخ ( قوله الذي عليها ) أي على وجه الدوام والاستمرار ( قوله لا فيها ) أي لا في المحارة بأن يدخل فيها كما يدخل الحباء ( قوله غير مسمر ) أي فلا يجوز التظلل فيها فان لم يكشف ما عليها اقتدى وكذا يقال فيها بعدد من اللوهية ( قوله كثوب بعضاً ) أي فيمنع التظلل به وأما اتقاء الطربة فيجوز كما تقدم اه بن ( قوله عند مالك ) وهو المعتمد وأجاز ابن الواز ( قوله وان استظل في المحارة ) أي التي التي عليها ثوب غير مسمر بناء على المعتمد أو مسلطاً بناء على الضعيف كما مر ( قوله خلاف ) ذكر المصنف في مناسكه ان القول بوجودها ظاهر المذهب ونقل عن مناسك ابن الحاج أن الاصح استحبابها فعمل المصنف اعتمد هذين الترجيعين فغير بخلاف وبه تعلم ان الخلاف في الوجوب والاستحباب لا في الوجوب والسقوط كما هو مقتضى كلام المصنف اه بن ( قوله لخرج ونحوه ) أي كمنخله وجراب وقوله على رأسه وأولى على كنفه ( قوله فيها يحمله ) أي الحاجة كائنة في الخرج ونحوه الذي يحمله كائنة تلك الحاجة لنفسه فهما وصفان لحاجة أو أن قوله لنفسه خبر لكان المحذوفة أي إذا كانت الحاجة لنفسه ولم يجد الخ فان كانت الحاجة له ووجد من يحمله له بجائناً أو بأجرة لا يحتاج لها فلا يجوز حمله على رأسه واقتدى ان حمله عليها وان كانت الحاجة لغيره وحملها له على رأسه بلا أجرة أو بأجرة على وجه التمسك لزومه الفدية وان كان بأجرة لاجل تمعنه فلا فدية ( قوله ولم يجد من يحمله له الخ ) على هذا لو كان غنيا وحمله محلاً أو لمضم نفسه فالمنع كذا في عقب ولكن كلام أبي الحسن يفيد انه لا شيء عليه في حمله لمضم نفسه مع قدرته على حمله على غيره اه عدوى ( قوله كذلك ) أي يتمتع بها ( قوله بلا تجر ) أشبه ما لم يكن تجارة لم يشه كالطارين قال المصنف في مناسكه والظاهر ان كلام أشبه بتقيد وكلام ابن بشر يدل على انه خلاف ولم يذكر المصنف هنا ما استظهره في مناسكه ( قوله وجاز ابدال ثوبه أو يمه ) أي جاز للمحرم ان يبدل ثوبه الذي احرم فيه بغيره سواء كان الثوب أزاراً أو رداءً ولو كان ابداله الأول بغيره لأجل قل به آذاه وكذلك يجوز له بيع ثوبه الذي احرم فيه ولو لأذية القمل على المشهور ( قوله حتى مات ) أي حتف أنه ( قوله بخلاف غسله ) أي ترفها أو لوسخ ( قوله ويدل له إيجاب الفدية ) فقد قال الباقي في المنتقى ولو جهل فصل ثوبه أو رأسه حتى انتفع بذلك لكان عليه الفدية فوجوب الفدية دليل على التحريم اه عدوى ( قوله وهذا ) أي حرمة الغسل ان شك في دوابه أو تحقق القمل اما ان تحقق عدم القمل جاز غسله بما شاء كان الغسل لنجاسة أو ترفها أو لوسخ ( قوله اخرج ما فيه ) أي وهو ماسياتي ان في القملة لعشرة حفنة ان كان القمل

لأن مالكا رأى نزع بقمله بمثابة من ارتحل من بيته وابقاه بيقه حتى مات ( أو يمه ) ولو لإذية قمله ( بخلاف غسله ) فلا يجوز أي يحرم على المعتمد حملاً للكراهة في المدونة والموازية على المنع وبه صرح سند ويدل له إيجاب الفدية وهذا ان شك في دوابه أو تحقق القمل فان غسله وقتل شيئاً في القسمين اخرج ما فيه ( إلا لنجس ) اصابعه ( بالماء فقط )

دون صابون ونحوه ولا شيء عليه ان يبين انه قتل شيئا حيث لا يمنع غسله بنحو صابون لان لعل وتقل شيئا اخرج ما فيه فان تحقق نفي الدواب جاز مطلقا ولو بصابون أو ترפה (٥٨) فالأحوال ثلاثة اما ان يكون النسل ترפה أو لوسغ أو نجاسة وفي كل امان

يتحقق وجود دوابه أو عدمه أو يشك في كل اما بالماء فقط أو مع غيره وقد علمت احكام الثانية عشر (و) جاز (بط) أي شق (جرحه) ودمه لاخراج ما فيه (و) ما حفي من عينه من بدنه كراسه (برقي) خيفا قتل شيء واما ما يراه فلا حرج في حكه مطلقا (و) حاز (مخد) لحاجة والا كره فيما يظهر (إن) لم يصعب فان عصبه ولو لضرورة وانقضى وعصب من باب ضرب (و) جاز (شد) منطقة بكسر الليم وهي حزام مثل الكيس يجعل فيه الدراهم (لنفقة) على جلده أي تحت ازار لافوقه (و) جاز (إضافة) نفقة غيره (لنفقة) (و) إلا بأن شدها لالنفقة له بل فارغة أو للتجارة أو لغيره فقط أو شده لا على جلده بل فوق ازاره (قندية) كعصب جرحه أو رأسه ولو جاز لضرورة (أو كصق خرقه) على جرحه أو رأسه كبرت (كدرم) بلى فأكثر ولو تعددت بمواضع قندية واحدة (أو لثها) أي الحرقه (على ذكر) لذى أو

لا لترفه والا قندية كما انها زاد على العشرة لغير الترفه (قوله دون صابون ونحوه) أي كغاسول وأشتان (قوله فان نسل) أي فان غسله بصابون لنجاسة أو وسغ أو ترפה (قوله وقد علمت النج) وحاصله انه ان تحقق نفي الدواب جاز النسل لنجاسة أو وسغ أو ترفه سواء كان النسل بماء وحده أو مع غيره فهذه ستة أحوال وان تحقق وجود الدواب أو شك في وجودها وعدمه فان كان النسل لوسغ أو ترفه مع كان النسل بالماء وحده أو مع غيره فهذه ثمانية أحوال وان كان النسل لنجاسة جاز النسل ان كان بالماء وحده وان كان مع الماء غيره منع فهذه أربعة أحوال تمام الثانية عشر حالاً ثم انه في الأحوال الثمانية إذا قتل شيئا من القمل لزمه ما فيه وفي الأحوال الأربعة التي بعدها لا شيء عليه في قتل الدواب في حالتي الجواز وفي حالتي النع يلزمه اخراج ما فيه (قوله وجاز بط النج) أي ان احتاج لذلك لاجل اخراج ما فيه بصره أو بوضع ثرة عليه أو امان لم يجز لبطه فانه يكره ما يأتي في قوله وفصدمن انه إذا كان لغير حاجة كان مكروها له عدوى (قوله كراسه) أي وظهروه وما أشبه ذلك وقوله برفق أي وأما بشدة فهو مكروه (قوله مطلقا) أي برفق أو بغيره ولو أدماه (قوله والا كره) أي وعلى كل حال لا قندية فيه (قوله ان لم يصعب) فيه ان هذا غير ضروري الذكر مع قوله الآتي كعصب جرحه فهو مغبى عما هنا (قوله وعند منطقه) المراد بشدها ادخال سيورها أو خيوطها في اتقاها أو في الكلاب أو الإبريم مثلا واما لو عقدها على جلده انتدى كما ينتدى لو شدها فوق الازار (قوله وهي حزام) أي سواء كان من جلد أو من غيره كالخرق (قوله على جلده) متعلق بشد (قوله وجاز إضافة نفقة غيره لنفقته) أي لأجل نفقته التي وضعها فيها ظاهره جواز إضافة نفقة الغير لنفقته ولو كانت الاضافة بمواطاة وهو ما استظهره في التوضيح وهو ظاهر الجلاب والبخمي كما في ابن عرفة وظاهر الطراز أيضا كما في ج فقيد عبق جواز الإضافة بما إذا كانت بغير مواطاة فيه نظر انظر بن قال شيخنا العدوي يمكن ان يقال ان للمواطاة المنوعة محمولة على ما إذا كان الحامل له على شد المنطقة نفقة الغير والجازة على ما إذا كان الحامل على شدها نفقته واما نفقة الغير فبطريق النع وحينئذ فالخالف لفظي (قوله بل فارغة) أي بل شدها فارغة أو شدها لأجل وضع مال التجارة فيها أو لأجل وضع مال لغيره فقط (قوله كعصب جرحه) أي كما انه يلزمه القندية بالتعصيب مطلقا كانت الحرقه التي عصب بها صغيرة أو كبيرة وهو ظاهر للدونة خلافا لابن المواز حيث فرق بين الحرق الصغار والكبار وجعل القندية في الثاني دون الأول انظر بن (قوله أو لصق خرقه) قال ابن عاشر هذا خاص بمجرع الوجه والرأس فالصق الحرقه على الجرح الذي في غير الوجه والرأس لا شيء فيه والفرق ان الوجه والرأس هما اللذان يجب كشفهما دون غيرهما من بقية الجسد انظر بن فقول الشارح أو رأسه عطف على محذوف أي على جرحه الذي بوجهه أو رأسه (قوله كبرت كدرم) اما لصق الحرقه الصغيرة فلا شيء فيه وقوله ولصق خرقه كبرت كدرم يعني بموضع أو بمواضع بحيث لو جمعت كانت درهما كذا قيل لكن ظاهر التوضيح وابن الحاجب انه لا شيء عليه إذا كانت في مواضع بحيث لو جمعت لكانت درهما وهو الدول عليه (قوله لذى أو بول) أي لأجل التحفظ من إصابتهما (قوله ولو صغيرة غير مطيبة) أي ولو غير مطيبة وسواء جعلها في أذنه لعله أو لغيرها (قوله بلصق خرقه) أي على جرحه الذي بوجهه

أو

بول بخلاف جعلها عليه عند النوم بلا لف فلا شيء عليه (أو)

جعل (مُطَيِّبَةً) ولو صغيرة غير مطيبة (بأذنيه) أو بواحدة وعورض هذا بلصق خرقه دون درهم واجب بأن هذا لنفع الأذن به

قرطاس (صدغيه)

أو صدغ واحدة وان حاز

لضرورة (أو ترك)

مصدر مجرور مطعوف على

عصب أى تجب القدية

بترك (ذى نقعة ذهب)

بعد فراغ نقعته ولم يذهبها

له وهو عالم بذهابه (أو)

ترك (ردّها له) مع تمكنه

من الرد أى أنه لم يذهب

صاحبها ولكنه تعذر ترك

ردّها له بخد فراغ نقعته

(و) جاز (لمرأة) حرمة

(خز) وحرير وجميع

التياب (وحلى) أى لبس

ذلك لأن حكمها بعد الاحرام

كحكمها قبله الا فى ستر الوجه

والكفين (و) كره) لحرم

(شد نقعته بعضه

(أو فخذ) ولا قدية

(و) كبر (رأس) أى

وجه كما فى النقل وبقرينة

كب (على وسادة) وأما

وضع خده عليها فجائز

(و) كره (مصوغ)

بمصفر أو نحوه من كل ما

لا طيب فيه ولكنه يشبهه

الطيب (لمقتدى به) من إمام

أو عالم خوف تطرق

الجاهل الى لبس الحرم

(و) كره (شم) طيب

مذكر وهو ما يخفى أثره

ويظهر ريحه والمراد به

أنواع الرياحين

(كرمان) وورد وياسمين

وكذا يكره شم مؤنثه

كره (لمكن بمكان

أو رأسه وقوله دون درهم أى فانه لا قدية فيها فكان مقتضاه ان القطنة اذا جعلت فى الأذن وكانت صغيرة لا قدية فيها أيضا (قوله أشبه الكبير) أى بخلاف الحرقة فانه لا ينتفع الجرح بها الا اذا كبرت (قوله أو قرطاس الخ) يعنى أن الحرم اذا جعل على صدغه قرطاسا لضرورة كصداع أو لغيرها فانه يفتدى وان كان لا اثم مع الضرورة وظاهر لزوم القدية فى لصق القرطاس بالصدغ سواء كان القرطاس كبيرا أو صغيرا بأن كان اقل من درهم وهو كذلك لأن ارتفاع الصدغ بالقرطاس الصغير كارتفاعه بالكبير (قوله أو ترك ذى نقعة الخ) حاصله انه اذا ضم نقعة غيره لنقعته التى وضعها فى المنطقة التى شدها على جسده ثم انه نقعت نقعته وترك ذا النقعة ذهب محل وهو يعلم بذهابه ولم ردّها له فانه تجب عليه القدية فان لم يعلم بذهابه فلا شيء عليه وتبقى نقعة الغير معه فلا يذهبها لغيره (قوله أو ترك ردّها) أشار الى أن قوله أو ردّها بالجرح عطف على ذى النصف اية ترك ثم ان هذه السئلة يعنى عنها ما قبلها لعل حكمها بما قبلها بالأولى (قوله خز) هو ماسداه من حرير ولحمته من غيره بأن كانت من قطن أو كتان أو صوف أو وبر (قوله وحلى) يدخل فى الحلى الخاتم فيجوز للمرأة لبسه كما فى التوضيح وغيره ونقله عند قوله فيما تقدم وخاتم خلافا لابن عاتر حيث قال لا يجوز لها لبسه اه بن (قوله وكره لحرم شد نقعته بعضه أو فخذ) أى ولم يوسع مالك الا فى شدها فى الوسط تحت المؤثر قال شيخنا المدوى محل الكراهة فى الشد على العضد وما معه مالم يكن ذلك عادة لقوم والا فلا كراهة (قوله وكبر رأس الخ) يعنى انه يكره للشخص الحرم وكذا غيره ان ينام على وجهه وليست الكراهة خاصة بالحرم كما هو ظاهر المصنف لقول الجزولى النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشیاطين اه عدوى (قوله اى وجه) أى فهو من تسمية الجزء باسم السك (قوله وبقرينة كب على وسادة) فان الذى يكب على الوسادة اى ينكفى عليها الوجه لا الرأس (قوله وكره مصبوغ) أى وكره فى الاحرام لبس مصبوغ الخ وأما فى غير حالة الاحرام فيجوز للمقتدى به وغيره لبس المصفر ونحوه مالم يكن مقدما أى شديد الحرمة والا كره لبسه للرجال فى غير الاحرام كما فى بن وحرم عليهم فى الاحرام على المشهور كما فى عقب اذا علمت هذا قول الشارح وكره لبس مصبوغ بمصفر لغير مقتضى به أى اذا كان غير مقدم والاحرم كالطيب والقدم ضم اليه وسكون الفاء وفتح الدال للمهمة القوى الصبغ الذى رد فى المصفر مرة بعد أخرى (قوله بمصفر أو نحوه من كل ما لا طيب فيه) أى وأما ما صبغ بطيب كزعفران وورس فلا خلاف فى حرمة لبسه على الرجال والنساء فى الاحرام وتجب القدية بلبسه انظر بن (قوله ولكنه يشبهه ذا الطيب) انما قيد بذلك لاجرا ما صبغ بغير ذى الطيب وكان صبغه لا يشبه صبغ ذى الطيب كالا سود ونحوه من الألوان التى لا تشبه لون المصفر فانه يجوز الاحرام فيه للمقتدى به وغيره خلافا للقرأ فى القائل بكراهة ماسوى الأبيض للمقتدى به (قوله وهو ما يخفى أثره) أى تعلقه بما مسه من ثوب أو جسد (قوله كرمحان وورد وياسمين) وأما ما يعترض بما ذكر من المياه فليس من قبيل المؤنث بل يكره فقط كأصله كئانص على ذلك فى الطراز قال ح وهو الجارى على التواعد وقال ابن فرحون فيه القدية لأن أثره يقر فى البدن واعتمده طفى معترضا به على ح وهو غير ظاهر اذ كلام المدونة صريح فى كراهته فقط وحينئذ فلا قدية فيه وبذلك تعلم ان اعتراض طنى على غير صواب اه بن (قوله وكذا يكره شم مؤنثه بلا مس) هذا هو مذهب المدونة وبه قال ابن القصار وعزا الباجى للمذهب المنع قال القلشائى واختلف فى شم المؤنث كالمسك دون مس هل هو ممنوع أو مكروه وعن الباجى المذهب الأول وابن القصار قال بالثانى وهو نص المدونة ونص ابن عرفة فى كون شمه أى المؤنث دون مس ممنوعا أو مكروها نقلا الباجى عن

بلا مس وهو ما يظهر لونه وأثره أى تعلقه بما مسه تعلقا شديدا كسك وزعفران وكافور (و) كره (لمكن بمكان

به طيب ) مؤنث ( و ) كره ( استصحابه ) أى المؤنث أيضا لا الذكر فلا يكره مكته بمكان هو به ولا استصحابه ولا مسه بلاشم كما يفيد الثلاثة قوله ونشم كرمحان وسبأى حرمة مس المؤنث فأقسام كل أربعة علمت أحكامها ( و ) كره ( حجابة بلا عذر ) خيفة قتل الدواب فان تحقق نفي الدواب ( ٣٠ ) فلا كراهة ومحل الكراهة اذا لم يزل بسببها شعر والاحرم بلا عذر واقتدى مطلقا لعذر

المذهب وابن القصار \* قلت وهو ظاهرها اه بن ( قوله به طيب ) أى على شخص أو في ظرف كقارورة ( قوله ولا مسه بلاشم ) يعنى لا كراهة في مس المذكور بدون شم وفيه نظربل ظاهر كلامهم أنه مكروه كشمه وقد صرح في المدونة بكراهة استعماله كما في ح وهذا مقيد بغير الحناء وأما هي فاستعمالها حرام كما يأتى ذلك فيقال في التوضيح للذكر قسما قسم مكروه ولا فدية فيه كالرمحان وقسم محرم وفيه الفدية وهو الحناء اه بن ( قوله علمت أحكامها ) أى المؤنث يكره شمه واستصحابه ومكث في المكان الذى هو فيه ويحرم مسه والمذكر يكره شمه وأما مسه من غير شم واستصحابه ومكث بمكان هو فيه فهو جائز ( قوله فان تحقق نفي الدواب فلا كراهة ) قياسه انه ان تحقق قتل الدواب حرمت لغير عذر وتفصيل الشارح أظهر من اطلاق ح الكراهة ونص ما في ح ان الحجابة بلا عذر تكره مطلقا حتى قتل الدواب أم لازال بسببها شعر أم لا هذا هو المشهور وأما العذر فتجوز مطلقا وهذا الحكم ابتداء وأما الفدية فتجب ان أزال شعرا أو قتل قلا كثيرا أو أما القليل ففيه الاطعام وسواء احتجم في ذلك لعذر أم لا وفيه أن لزوم الفدية اذا احتجم لغير عذر وأزال شعرا مرا يقتضى التحريم فالكراهة حينئذ مشكلة انظر بن ( قوله ومحل الكراهة الخ ) الأولى ومحل الكراهة عند عدم تحقق نفي الدواب والجواز عند تحقق نفيها اذا لم يزل الخ ( قوله وكره غمص رأسه في الماء ) فان فعل أطمع شيئا من طعام كاهو نص المدونة واختلف في الاطعام المذكور فقال بعضهم انه واجب ومحل الكراهة على التحريم واستظهره طنى لعدم ذكر الاطعام في غير ذلك من الكرويات كالحجامة وتجبف الرأس بشدة وحملها سند على كراهة التنزيه فجعل الاطعام مستحبا وتبعه المصنف انظر بن ( قوله وكره لبس امرأة قباء ) أى لأنه يصفها ومحل الكراهة اذا لبسته وكانت مع غير زوجها والا فلا كراهة ( قوله وحرم عليهما دهن شعر اللحية والرأس ) قدر شعر لأن دهن بشرتهما داخل في قوله ودهن الجسد فتاير الشارح بين المحلين ( قوله شعر اللحية ) أى ان وجد للمرأة لحية ( قوله وان صلحا ) أى هذا اذا كان ذلك الرأس غير أصلع بأن كان شعره نابتا من مقدمه لمؤخره بل وان كان ذا صلح انحسر الشعر عن مقدمه ( قوله وابانة ظفر لغير عذر ) فان فعل فسيأتى ان فيه حفنة ان لم يكن لا مائة الاذى والافدية وهذا في ظفر نفسه وأما تقليم ظفر غيره فلفو ( قوله أو قص ) أى أو قرض بأصنان لكن ان كان شيئا يسيرا أطمع حفنة من طعام وان كان كثيرا بأن زاد على عشرة فانه يفقدى كما يأتى ( قوله أو وسخ ) أى يحرم على المحرم رجلا أو امرأة إزالة الوسخ عنه لأن المقصود ان يكون شعنا فان أزال الوسخ لزمه فدية ( قوله الا ماتحت الظفر ) أى من الوسخ فانه لا تحرم ازالته ولا فدية فيه كما رواه ابن نافع عن مالك وحينئذ فيفيد كلام المصنف بما عدا ماتحت الاظفار ( قوله ان لم يكن المزيل مطيبا ) أى كالإشتان والفاصول والصابون ومفهومه انه لو كان المزيل مطيبا فانه يحرم غسل اليدين به وفيه الفدية وذلك كالرياحين اذا جفت وطحنت لأجل غسل اليديها ( قوله ولو مندوبين ) أى هذا اذا كان الوضوء والغسل واجبين بل ولو مندوبين ومراده بالمندوب من الغسل ما يشمل السنة وظاهره ان

أم لا ( و ) كره ( غمس رأسه ) في الماء خيفة قتل الدواب ( وتجبف ) أى الرأس ان اغتسل مثلا بخرقة ( بشدة ) و ) كره ( نظربل ) امرأة ) أى فيها خيفة ان يرى شعنا فيزيله ( و ) كره ( لبس امرأة قباء ) يفتح القاف والمذ ( مطلقا ) حرمة أو أمة محرمة أو غير محرمة ( و ) حرم ( عليهما ) أى الرجل والمرأة بالأحرام ( دهن ) شعر ( اللحية والرأس ) ولو بدهن غير مطيب لما فيه من الزينة ( وإن ) كان الرأس ( صلحا ) ان قرى بوزن حمراء لزم وصف المذكور بالمؤنث وان قرى بوزن غصن جمعا لاصلع ورد وصف المفرد بالجمع والجواب اختيار الثانى ويراد بالرأس الجنس أو يقرأ مصدرا بوزن حمل أى ذا صلح أى منحصر الشعر من القدم ( و ) حرم عليهما ( إبانة ظفر ) لغير عذر فهو مفهوم قوله آفا انكسر ( أو ) إزالة ( شعر ) وان قل بتنف أو حلق أو قص ( أو وسخ ) إلا ما

تحت الظفر ( إلا غسل يديه ) من وسخ ( بمزيله ) أى الوسخ فلا يحرم ان لم يكن المزيل مطيبا ( و ) الا ( تساقط شعر ) تساقط من لحيته مثلا ( الوضوء ) أو غسل ولو مندوبين ولا شى عليه ان قتل قلا مثلا في الواجبين كالمندوبين على ما يظهر لانها مطلوبة ( أو ركوب ) كأن حاق الأكل مثلا ساقه فلا شى عليه ( و ) حرم عليهما ( دهن الجسد ) لغير ضرورة والمراد به ما عدا بطن الكف والقدمين بدليل قوله ( ككف ورجل ) أى باطنهما وأما ظاهرهما فاندخل في الجسد وأما نص عليهما دفعا لتوهم انهما مظنة الترخيص ( بمطيب )

راجع الجسد وما بعده وهو متعلق بمقدار أي واقتدى في دهنها بمطيب مطلقاً (أو) بغير (٩١)، مطيب (غير علة) بل للترين (د) بغير مطيب (لها) أي لعله أي الضرورة من حقوق أو مرض أو قوة حمل (قولان) بالقدية وعدمها لكن في الجسد لا في باطن السكف والرجل وأما حمل فدية اتفاقاً (اختصرت) الدونه (عليهما) أي على القولين والحاصل أنه إن دهن مذكر بمطيب، طافاً أو غير مطيب لعله اقتدى وأما غير مطيب لعله نفي باطن السكف والقدم لافدية وفي الجسد قد لا نفي عبر الصنف بمثل هذا لأفاد المراد (د) حرم عليها (تطيب بكورس) من كل طيب مؤث كزعفران ومسك وعود (وإن ذهب ريحه) فيحرم وإن لم يكن عليه فدية (أو لضرورة كحل) فالقدية وإن لم يأت هذا مراده بهاتين المبالغتين وذلك أن قوله وتطيب بكورس تضمن حكمتين الحرمة ووجوب القدية فالمبالغة الأولى ناظرة للأول والثانية ناظرة للثاني (ولو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طيب فيه فالقدية (أو) مسه (لم يعلق) به بفتح اللام (إلا) من مس أو حمل (قارورة) أو خريطة (مدت) سدا وثمنا بحيث لم يظهر منها ريح فلا فدية وهو استثناء منقطع (و) الألبيا (مسطبوخاً) إن أماته الطيب

تساقت الشعر للوضوء أو الفصل للباح كالذي يفعل للتبرد لا يتنفر وليس كذلك نعمان تثل فيه قملاً كثيراً اقتدى وإن تثل قليلاً كشرة فأقل لزمه قبضة واحدة من الطعام في الجميع (قوله وما بعده) أي باطن السكف والرجل (قوله أي واقتدى في دهنها بمطيب) أي سواء كان الأدهان لغذاء أو لغيره عند سواد كان الأدهان لكل الجسد أو لبعضه أو لباطن السكف أو للرجل صكلاً أو بمضاً ويحمل قوله بمطيب متعلقاً بالمقدار المذكور لا بقوله وحرم دهن الجسد كسكف ورجل يندفع ما يقال إن كلام المصنف هنا يخالف قوله الآتي ولم يأتهم أن فعل لغذاء لأن الكلام هنا في القدية وعدمها لا في الحرمة وعدمها \* وحاصل فقه البيهقي إن الجسد وباطن السكف والرجل يحرم دهن كل واحد منها كلاً أو بعضاً إن كان غير علة وإلا فلا حرمة وأما القدية فإن كان الدهن مطيباً اقتدى مطلقاً كان الأدهان لعله أولاً وإن كان غير مطيب إن كان غير علة اقتدى أيضاً وإن كان لعله قولان (قوله بل للترين) أي والتحسين سواء كان الأدهان لكل الجسد أو بعضه أو لباطن السكف أو للرجل صكلاً أو بعضاً (قوله لكن في الجسد) أي لكن القولان في دهن ظاهر الجسد بغير مطيب لعله (قوله وأما) أي وأما باطن السكف والرجل إذا دهنهما بغير مطيب لعله فلا فدية اتفاقاً (قوله فلا فدية اتفاقاً) أي خلافاً لظاهر المصنف من جريان الخلاف فيهما كظاهر الجسد (قوله اختصرت عليهما) أي قال البراذعي اختصرها على عدم الوجوب وإن أبي زمنين اختصرها على وجوب القدية (قوله إن دهن مذكر) أي من الجسد أو باطن السكف أو للرجل وقوله مطلقاً أي لعله أو غيرها كان الأدهان لكل مذكر أو لبعضه (قوله فلو عبر المصنف بمثل هذا) أي بأن قل واقتدى في دهن الجسد ولو بعضاً كبعض بطن كف أو رجل بمطيب مطلقاً كغيره لغير علة لالهيا يطن كفيه ورجليه وفي جسده قولان (قوله وعود) جملة من المؤث اعتبار دخانه الذي يصدر منه حين وضعه على النار (قوله وإن ذهب ريحه) أي لأن حكمه النع وقد ثبت له ذلك الحكم في حالة وجوب ريحه والأصل استحبابه (قوله أو للضرورة) كحل (عطف على محذوف والأصل وتطيب بكورس وإن ذهب ريحه واقتدى إن استعمله لغير ضرورة أو لضرورة كحل وليس عطفنا على ما قبله من المنوع إذ لا منع مع الضرورة أو أنه عطف على ما قبله من المنوع أي وإن ذهب ريحه وإن استعمله لضرورة كحل ويرتكب التوزيع في المبالغتين على ما قال الشارح \* وحاصل الفقه إن السكحل إذا كان فيه طيب حرم استعماله على المحرم رجلاً أو امرأة إذا كان استعماله لغير ضرورة كالزينة ولا حرمة إذا استعمله لضرورة حر ونحوه والقدية لازمة لمستعمله مطلقاً استعماله لضرورة أو لغيرها وإن كان السكحل لا طيب فيه فلا فدية مع الضرورة واقتدى في غيرها (قوله أو مسه ولم يعلق) أي أو مسه يده أو نحوها ولم يعلق به أي فيحرم وفيه القدية (قوله إلا من مس أو حمل قارورة) أي وكذا حمل فارة المسك إذا كانت غير مشقوقة على ما قال ابن عبد السلام واستبعده ابن عرفة قائلاً إن الفارة نفسها طيب (قوله فلا فدية) أي في مسها ولا حرمة أيضاً (قوله وهو استثناء منقطع) أي إن جعل المستثنى منه مس الطيب والمستثنى من القارورة التي فيها الطيب والمعنى حرم مس طيب لم يعلق إلا من قارورة فيها طيب وسدت فما بعد إلا غير داخل فيها قبلها وأما إن جعل المستثنى منه ملابسة الطيب أي وحرم ملابسة طيب لم يعلق إلا ملابسة قارورة سدت كان الاستثناء متصلاً لأن الملابسة تعم المس وغيره (قوله ومطبوخاً) أي مع طعام وقوله إن أماته الطيب الخ هذا التفصيل للبساطي وهو قول عبد الوهاب واعتمده والمذهب خلافه قال في التوضيح ابن بشير المذهب نفي القدية في المطبوخ مطلقاً لأنه أطلق في الدونة والموطأ والمختصر الجواز في المطبوخ وإيقاه الأبهري على ظاهره وقيد

عبد الوهاب بغلبة المأزج له وابن حبيب بغلبة المأزج بشرط أن لا يعلق باليد ولا بالفم منه شيء اه  
ابن عرفة وماتمه نارفي اباحتهم مطلقا أو ان استهلك ثالثها ولم يبق أثر صفه يهد ولا فم الأول للباحي  
عن الابهري والثاني للقاضي والثالث للشيخ عن روية ابن حبيب اه قول الابهري هو للإباحة  
مطلقا استهلك أم لا هو المذهب عند ابن بغير وبذلك اعترض طفي على ح اعتماد قول القاضي  
بالتنصيص اه بن ( قوله ولو صبغ الخ ) أى هذا إذا لم يصغ الفم اتفاقا بل ولو صبغه على المشهور  
خلافا لابن حبيب ( قوله والا طيبا يسيرا بقاء في ثوبه أو بدنه مما تطيب به قبل احرامه ) أى بشرط  
أن يكون الباقي من ذلك الطيب الذى تطيب به قبل الاحرام أثره أو ريحه مع ذهاب جرمه والمراد  
بأثره لونه هذا مقتضى كلام سند والذى يظهر من كلام الباجي وابن الحاجب وابن عرفة انها لا تسقط  
القضية الا في بقاء الرائحة دون الاثر فقد اتفق الجميع على انه إذا كان الباقي مما تطيب به قبل الاحرام  
شيئا من جرم الطيب فان القضية تكون واجبة وان كان الباقي رائحته فلا قضية والخلاف فيها إذا كان  
الباقي أثره أى لونه دون جرمه قليل بعدم وجوبها وقيل بوجوبها إذا علمت هذا قول شارحنا  
والا طيبا يسيرا بقاء الخ وقوله بعد وأما الباقي مما قبل الاحرام فيفتدى في كثيره وان لم يتراخ في نزع  
على التعمد غير صواب وهو تابع في ذلك لحش حيث قال بعد تقرير كلام المؤلف وهذا في اليسير  
وأما الكثير ففيه القضية وانما كان غير صواب لأن التفرقة بين القليل والكثير من الطيب تقتضى ان  
الباقي مما تطيب به شيء من جرمه انظر بن ( قوله فلا قضية ) أى بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء  
وقوله وان كره أى احرامه مع علمه بذلك الطيب ( قوله أو غيره ) أى غير الريح كالتقاء شخص  
عليه طيبا وهو نائم أو وهو مستيقظ ( قوله الا ان يتراخى ) أى في طرحه عنه بعد علمه به وقوله فيها  
أى في الكثير والقليل في مسئلة التقاء الريح أو غيره ( قوله من خلوق كعبة ) الخلق طيب مركب يتخذ  
من زعفران وغيره من أنواع الطيب وتلقب عليه الحمرة والصفرة ( قوله وخبر في نزع يسيره ) أى  
الخلوق والباقي مما قبل احرامه الخ تبع في ذلك عيج والشيخ أحمد الزرقاني وحاصل ما قاله ان الاقسام  
ثلاثة فالمصيب من التقاء ريح أو من التقاء شخص عليه يجب نزع فوراً قليلاً أو كثيراً فان تراخى  
اقتدى مطلقاً قليلاً أو كثيراً والباقي مما قبل الاحرام ان كان يسيراً خبر في نزعه وإبقائه فلا شيء فيه  
نزعه بسرعة أو تراخى أو أبقاه وان كان كثيراً فلا قضية مطلقاً نزعه بسرعة أو تراخى في نزعه وخلوق  
الكعبة ان كان يسيراً خبر في نزعه وإبقائه فلا شيء فيه نزعه بسرعة أو تراخى في نزعه وان كان كثيراً  
فالقضية ان تراخى في نزعه وان نزعه بسرعة فلا شيء فيه وجعله الشيخ سالم راجعاً لقوله أو باتيما قبل  
احرامه فما بعده فجعل الصور الثلاثة مثل بعضها في انه إذا كان الطيب يسيراً في الثلاثة لا شيء في نزع  
بسرعة أو بعد تراخ وان كان كثيراً اقتدى ان تراخى في نزعه والا فلا وتبعه حش وذلك كله غير  
صواب والصواب انه خاص بالخلوق كما قال ح وت وارتضاء ابن عاشر وطفى لأن المصيب من  
التقاء الريح أو الغير يجب نزعه قليلاً أو كثيراً وان تراخى اقتدى مطلقاً كما يؤخذ من ابن الحاجب  
وغيره وصرح به ح وحيث لا يصح دخوله في قول المصنف وخبر في نزع يسيره وإلا اقتدى ان  
تراخى كما فعل الشيخ سالم والباقي مما قبل الاحرام ان كان لونا أو رائحة لم يأت نزع لأن النزع يقتضى  
التجسس فان قلت نزع كل شيء بحسبه فهو في اللون والريح بالصل قلنا قد مر أن اللون والريح لا شيء  
فيه مطلقاً سواء نزع بالمعنى المذكور بسرعة أم لا وان كان الباقي جرم الطيب ففيه القضية قل أو كثيراً  
تراخى في نزعه أم لا كما يؤخذ من كلام الباجي وحيث فلا يصح دخوله في كلام المصنف كما فعل  
الشيخ أحمد والشيخ سالم واستدلال حش بما لعج والشيخ سالم على ما ذكره بكلام الباجي غير

ولو صبغ الفم فان لم يمت  
فالقضية والظاهر ان المراد  
بإقامته استهلاك كفى الطعام  
ودهاب عنه بحيث لا يظهر  
منه سوى الريح كالمسك أو  
أثره كزعفران بأرز (و) الا  
طيبا يسيرا (باقياً) في ثوبه  
أو بدنه (يحتمل) تطيب به  
( قبل إحرامه ) فلا  
قضية عليه وان كره (و)  
الا طيباً ( مصيباً ) من  
التقاء ريح أو غيره  
على ثوبه أو بدنه فلا قضية  
قل أو أكثر الا ان يتراخى  
فيهما (أو) مصيباً  
من (خلوق كعبة) بفتح  
الحاء فلا قضية عليه ولو أكثر  
لطاب القرب منها  
( وخبر في نزع  
يسيره ) أى الخلق والباقي  
مما قبل احرامه واما  
المصيب من التقاء ريح أو  
يسيره فيجب نزع يسيره  
وكتيره فوراً فان  
تراخى فيهما اقتدى فلا  
يدخل في قوله



(والإم) يكن الخلق أو الباقي مما قبل إحرامه يبرأ من كان كثيرا (الخدسي إن تراخي) في نزعها لكن في خلق السمكة لا ينفذ وأما الباقي مما قبل الإحرام فيفتدى ل كثره وان لم يترأخ على التحذير فخص قوله وخبر في نزع يسيره بقبضين وبخص التراخي واحد منهما ولا يخفى ما فيه من التكلف على أن بعض المحققين قال نص في خلق السمكة التخير في نزع (٣٣) يسيره. وأما الكثير فيؤسر برهه

استحبها في كلام المصنف غير مستقيم انتهى وهو في وجوب الفدية مع التراخي وعدمه بعدمه قوله (كتفطية رآه) أي رأس الحرم بفعله أو فعل غيره (نايما) فإن تراخي في نزعه بعد بهتة اقدسي وان نزع فوراً فلا فدية (ولا تخاف) السمكة (أيام الحج) أي يكره فيها يظهر (ويقام التطارون) ندبا (فيها) أي في أيام الحج (من السنن) واقدسي (الملقى) طيبا على محرم نائم أو نوبا على رأسه (الحل) إن لم تلزمه (أي إن لم تلزم الحرم الملقى عليه فدية بأن لم يترأخ في نزع ما ذكر بعد ابتهاه وفدية الحل للملقى باطعام ستة مساكين أو نك (بلا صوم) لأنه عبادة بدنية لا تكون عن الغير (وإن لم يجهد) الملقى الحل ما يفتدى به (فليفتد الحرم) بأنواع الفدية الثلاثة لأنه في الحقيقة صام عن نفسه وإن كانت كفارة نيابة عن الحل (كان حلق) الحل (رأسه) أي رأس الحرم

ظاهر اه بن (قوله والا افتدى ان تراخي) هذا أيضا خاص بالخلق كافي قول الفارح والا يكن الخلق أو الباقي مما قبل إحرامه الخ غير صواب لما مر ان الباقي من جرم الطيب يجب نزع وفيه الفدية قل أو كثر تراخي في نزع أم لا هذا وما ذكره المصنف من لزوم الفدية في الخلق الكثير إذا تراخي في نزع قد تعقبه طفي بأنه لم يرد غير المصنف هنا وفي التوضيح والأخوذ من المدونة ومن كتاب محمد أنه لا فدية عليه فيما أصابه من خلق السمكة قليلا أو كثيرا وأنه يؤمر بفعله استحبابا إن كان كثيرا ولا قائل بالفدية إلا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وحينئذ قوله والا افتدى ان تراخي غير مستقيم انظر بن (قوله أن بعض المحققين) أراد به العلامة طفي وحاصل ما ذكره ان اللصيب من القارح أو غيره يجب نزع فوراً قل أو كثر وان تراخي في نزعها فالفدية والساقى مما قبل الإحرام ان كان جرما يجب نزع فوراً قل أو كثر وفيه الفدية مطلقا تراخي في نزع أم لا قليلا أو كثيرا ولا يتأتى فيه قوله وخبر في نزع يسيره ولا قوله والا افتدى ان تراخي وأما خلق السمكة فانه غير في نزع ان كان يسيرا ويؤمر بفعله ان كثر على جهة التنبه ولا فدية ولا شيء وحينئذ يقول المصنف وخبر في نزع يسيره خاص بخلق السمكة وقوله والا افتدى ان تراخي فهذا غير مستقيم (قوله أيام الحج) أي وهي الشرة الأيام الأول من ذي الحجة (قوله أي يكره فيها يظهر) أي لكثرة ازدحام الطائفتين فيؤدي الى مس الطائفتين للخلق (قوله بأن لم يترأخ الخ) أي وأما ان تراخي فالفدية لازمة له ولا شيء على الملقى (قوله باطعام ستة مساكين) أي لكل مسكين مدان وقوله أو نك أي بأن يذبح شاة تجزى اضحية (قوله وان لم يجهد) فليفتد الحرم هذه عبارة ابن الواز قال في التوضيح وظاهرها الوجوب وهناك طريقة لابن يونس وعبد الحق انه إذا لم يجهد الحل الملقى ما يفتدى به لا شيء على الحرم الذي نزع فوراً وهي وجبة لأنه لم يحصل منه تعد انظر التوضيح وفي خش قوله فليفتد الحرم وجوبا وقيل ندبا والأول هو الراجح اه قال بن وانظر من اين أتى له ترجيح الأول وقد رأيت ما لابن يونس وعبد الحق اه كلاًه (قوله لأنه في الحقيقة صام عن نفسه) الأولى لأنه في الحقيقة كفر عن نفسه من حيث ملاسته للطيب أو الثوب (قوله فان الفدية على الحل) أي فان الفدية بغير الصوم على الحل (قوله ورجع) أي الحرم الذي كفر نيابة عن الحل (قوله لم تلزمه) أي لكونه لم يترأخ في نزع عن نفسه بعد ابتهاه (قوله فديتان على الأرجح) هذا قول القاسبي وصوبه ابن يونس وسندوا بن عبد السلام ومقابل لابن زيد يلومه فدية واحدة كما لو طيب نفسه ولا يقال صوابه تردد كما قال ت لأن اصطلاحه انه ان قال تردد قد اشار به للتأخيرين لانه كما اختلفوا عبره اه (قوله وأخرى تطييبه) أي للتأم (قوله فلي على الملقى واحدة) أي وعلى الحرم الملقى عليه واحدة وهذا كله إذا كان الحرم الملقى مس الطيب (قوله كان لم يمس ولم تلزم التأثم) أي بان لم يترأخ فدية واحدة على الملقى فقط ولا شيء على الملقى عليه (قوله فان تلزمه) أي فان كان الملقى لم يمس الطيب ولزمت الفدية للتأم بأن تراخي بعد ابتهاه في نزع الطيب عنه (قوله فلا شيء على الملقى) أي وعلى الملقى عليه واحدة (قوله فالصور أربع)

فان الفدية على الحل الخالق حيث لم تلزم الحرم بأن كان مكرهاً أو نائماً فان لم يجهد فليفتد الحرم بأنواعها الثلاثة (ورجع) على الفاعل (بالأكل) من قيمة النك وكليل الطعام أو غنمه ان اشتراه (إن لم يفتد) الحرم (صوم) أو الانلاجوع (وعلى الحرم الملقى) طيبا على محرم نائم لم تلزمه (فديتان على الأرجح) فدية لمسه وأخرى تطييبه التأثم فان لزمت التأثم بأن تراخي بعد نومه فلي على الملقى واحدة كأن لم يمس ولم تلزم التأثم فان لم تلزمه فلا شيء على الملقى فالصور أربع (وإن حلق) أو طيب (حل محرم ما يؤذن) من الحرم ولو حكاً بأن رضى بضمه (فملى الحرم) الفدية (والإم) بأن كان نائماً أو أكرهه (فملى)

أى على الحلال الفدية وهذه تكرر (٢٤) مع قوله كأن حلق رأسه (وإن حلق محرم رأس حلق أظعم) المحرم لاحتمال أن يكون قتل

قملًا في حاله فان تيقن نفيه فلا ولدا إذا قلم ظفر الحلق فلا شيء على القلم إذا الظفر ليس فيه دواب (وهل) اطعماه (حفتة)

أى ملء يد واحدة من طعام (أوفدية) حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك (تأويلان) في قول الامام رضى الله عنه اقتدى فلو عبر المصنف به بدل أطعم كان أولى وهو ما قدم ان إبانة الظفر بمجموعة بين ما يلزم في إبانته فقال [درس]

(وفى) قلم (الظفر الواحد لا لإمطة الأذى) ولا لكسره بل عبثاً أو زلفها (حفتة) من طعام وفى قص مازاد على الواحد فدية كان لإمطة الأذى أولاً وكذا ان كان لإمطة الأذى ولو واحداً وان إبان واحداً بعد آخر فان كانا فى فور فدية والافنى كل حفتة (كشعة) أزالها من جسده (أو شعرات) عشرة فأقل لتغير إمطة اذى فيها حفتة من طعام ولا مطته فدية كالوزادت على العشرة مطلقاً (و) قتل (قملة) واحدة (أو قملات) عشرة فدون حفتة ولا إمطة الأذى فدية كان

وذلك لأن المحرم الملقى إما أن يمسه الطيب أو لا يمسه وفى كل اما ان يبادر الملقى عليه بنزعه عنه أم لا فان مسه الملقى وبادر الملقى عليه بنزعه فقتل على الملقى وان مسه الملقى ولم يبادر الملقى عليه بنزعه فكل واحد من الملقى والملقى عليه يلزمه فدية وان لم يمسه الملقى الطيب فان بادر الملقى عليه بنزعه فدية واحدة على الملقى وان لم يبادر فالفدية على الملقى عليه ولا شيء على الملقى وانما لزم الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لأنه كالتقاء الحلق على المحرم حيث لم تلزمه التقي قدمها المصنف بقوله واقتدى الملقى الحلق ان لم تلزمه (قوله وهذه تكرر) أى قوله وإلا فعليه تكرار الخ وقد دفعه ح بأن ما هنا بين به موضع لزومها للمحرم وموضع لزومها للحلال وما مر بين به أن حكم الحالق إذا لزمته هو حكم الملقى طيباً قال ابن عاشر وهذه محاولة لا تتم إذ لا مانع من جعل التقية تاماً حتى يستفاد منه المعنى المراد هنا اه بن (قوله فان تيقن نفيه فلا) مثله في ح لكنه زاد وان قتل قملًا كثيراً فعليه الفدية اه بن فيتحقق ان محل التأويلين إذا قتل قملًا قليلاً وليس كذلك لأن أصل هذا التفصيل للخمى وسند وهما جملا محل الخلاف إذا قتل قملًا كثيراً زاد سند أولم يتحقق شيء ونس سند إذا حلق المحرم رأس حلال فان تبين انه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه في المعروف من المذهب وان قتل يسيراً أطعم شيئاً من طعام وكثيراً أولم يتبين شيء فقال مالك يقتدى وقال ابن القاسم يطعم وهذا التفصيل مبنى على تعليل الفدية بقتل القمل وهو قول عبد الوهاب وسند والخمى وذهب البغداديون إلى تعليلها بالحلاق واليه ذهب ابن رشد وعليه فلا فرق بين ان يقتل قملًا قليلاً أو كثيراً أو يتحقق نفيه وعلى الإطلاق حمل الشيخ سالم كلام المصنف بناء على التعليل بالحلاق وصوبه طنى وهو غير ظاهر والصواب حمله على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل كما في ابن الحاجب ولقول المصنف بعد إلا أن يتحقق نفي القمل ولما تقدم عن سند من انه المعروف من المذهب ولقولهم في تقليم المحرم ظفر حلال انه لا شيء عليه فان هذا يرجح قول من قال ان الفدية ليست للحلق إذ لو كانت للحلق لو جبت الفدية هنا وهو ظاهر اه بن (قوله في قول الامام اقتدى) أى مع قول ابن القاسم تصدق بشيء من الطعام فقال بعضهم قول الامام اقتدى المراد منه تصدق بحفتة من الطعام وقال بعضهم قول الامام اقتدى على ظاهره والتأويل الثانى بالخلاف للباحى والخمى والأول بالوافق وترجيح مال الامام لقول ابن القاسم لغيرها اه بن (قوله فلو عبر المصنف به بدل أطعم كان أولى) أى لأن ظاهره أن الفدية من الاطعام فقط وقد يحاج بأن المصنف اطلق الخاص وهو الاطعام في قوله اطعم وأراد العام وهو الانتداء (تنبيه) تكلم المصنف على ما إذا حلق حل محرمًا وعلى ما إذا حلق محرم رأس حل وسكت عما إذا حلق محرم رأس محرم وحاصل ما فيه انه إذا حلق له بغير رضاه فالفدية على الحالق وان كان برضاه وتحقق قتل قمل كثير أو شك في ذلك فعلى المحلوق فدية وهل على الحالق أيضاً فدية أو حفتة قولان وان كان برضاه وتحقق نفي القمل فالفدية على المحلوق ولا شيء على الحالق وان كان برضاه وتحقق قتل قمل يسير اقتدى المحلوق واطعم الحالق حفتة (قوله وفى قلم الظفر الواحد الخ) مراد المصنف ظفر نفسه واما لو قلم ظفر غيره فلا شيء على المحرم في قلم ظفر حلال فان قلم ظفر محرم مثله بغير أمره ورضى أو بأمره عمداً أو جهلاً أو نسياناً اقتدى المقولوم وان فعل به مكرهاً أو نائماً فالفدية على الفاعل (قوله ولا إمطة الأذى فدية) فيه نظر بل ليس في القملة والقملات إلا حفتة، طمًا سواء كان القتل لغیر إمطة الأذى أو كان لإمطة الأذى قال في التوضيح لا يعلم في المذهب قول بوجوب الفدية في قملة أو قملات اه بن والقملات جمع قلة فلا ينافى وجوب الفدية في الاثنى عشر فما

زادت عن عشرة (وطرحها) أى القملة فيه التفصيل المتقدم لأنه يؤدي لقتلها (كحلق محرم لمثله) فوقها (موضع الحجامه) يلزم الحالق حفتة من طعام (إلا أن يتحقق) الحالق (نفس القمل) فلا شيء عليه وعلى المحلوق

في الحالين القدية ( ٥ ) كذا يلزم الحرم حفنة في ( تفريد بغيره ) أى إزالة القراد عنه وظاهره ولو كثر وهو قول ابن القاسم ( لا كطرح علقته ) عنه أو عن بغيره لأنها من دواب الأرض تمشي فيها ( أو ) ( ٦٥ ) طرح ( برغوث ) نمل ودود

وذباب وغيرهما سوى القمل وإزالة القراد أو الحلم عن دابته ( والقدية منحصرة فيها ) يترقه ( أى يقتسم ) به ( أو ) فيها ( يزيل ) به ( أذى كقص الشارب ) يصلح أن يكون مثالا لها ( أو طفر ) واحد لإمطة أذى ومتعدد فتحصل من كلامه أن للظفر ثلاثة أحوال قلم النكسر لا شيء فيه قله لا لإمطة الأذى حفنة قله لا لماطته فدية ( وقتل قمل كثر ) بأن زاد على عشرة ولو في غسل تبرد لاجنبه فلا فدية ولو كثر وكذا الذنوب كما مر استظهاره ( وخضب ) لرأس ولحية أو غيرها لا لجرح ( بكحنا ) بالمد منصرف مثال صالح للأمرين لأنه يطيب الرأس ويرجل شعره ويقتل دوابه ( وإن ) كان الخضب به ( رقة إن كبرت ) كدرهم ( ومجرد ) صب ماء حار على جسده في ( حمام ) دون إزالة وسخ ولا تدلك ( على المختار ) وأسقط من كلامه قيدا وهو لا بد من جلوسه فيه حتى يهرق ومع ذلك هو ضعيف والاعتماد مذهب الدونة من أنه إنما يجب القدية على داخله

فوقها مطلقا وأما ما ذكره في الشعر فسلم لا نزاع فيه ( قوله في الحالين ) أى ما إذا تحقق نفي القمل وما إذا لم يتحقق ( قوله وتفريد بغيره ) قيده البساطى مما إذا لم يقتله وإلا فالقدية إن كثر وهو تقييد غير صحيح وذلك لأن ابن الحاجب لما قال وفي تفريد بغيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف بأن الذى حكاه غيره أن القولين إنما هما فيما إذا قتل القراد وأما إذا طرحه ولم يقتله فلا خلاف أنه يطعم فقط فتمين حمل كلام المصنف على كل من طرحه وقتله أو بن وقوله بغيره وأخرى بغير غيره فالمصنف نص على التوهم لأنه ربما يتوهم أن بغيره لكونه يحتاج إليه والقراد يضعفه لاشيء عابه في تفريده ( قوله وهو قول ابن القاسم ) وكلام بعضهم يقتضى أنه الراجح وقال مالك يفتدى في الكثير ويطعم حفنة في البعير وكلام البدر يقتضى اعتناؤه والنفس أميل لقول ابن القاسم اه شيخنا عدوى ( قوله لا كطرح علقته ) أو برغوث جرت عادة المصنف أن يدخل الكاف على المضاف ومراده المضاف إليه أى لا شيء في طرح كعاقبة أو برغوث ونحوهما مما لا يتولد من الجسد كمنمل وذباب وفر وببوس سواء طرحها عن جسده أو جسد غيره سواء كان ذلك المطروح قليلا أو كثيرا وقيل بالقدية في العلقه إن كثرت وقيل بحفنة في البراغيث مطلقا قليلة أو كثيرة ومفهوم طرح أن قتلها أى العلقه والبرغوث وكذا ماء ائلهما فيه فدية إن كثر ولا شيء فيه إن قل وقيل لا شيء فيها لافدية ولا اطعام قلت أو كثرت وقيل الواجب فيها حفنة من الطعام مطاوعات أو كثرت ( قوله فيما يترفع به ) أى منحصرة في نعل ما يترفع به الخ ( قوله يصلح أن يكون مثالا لهما ) أى لأن قص الشارب اما للترفع واما للدفع أذاه أو مداواة قرحة تحته ( قوله لا لإمطة الأذى ) أى بأن كان عبثا ولعبا ( قوله وقتل قمل كثر ) هذا قول مالك قال في البيان ورآه من إمطة الأذى وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر التوضيح ومثل قتله طرحه كما تقدم اه بن ( قوله بان زاد على عشرة ) الأولى بان زاد على اثنى عشر لأن ما قارب العشرة كالأحدى عشرة والاثنى عشرة ملحق بالعشرة في أن فيها حفنة كما قال بعضهم واختاره شيخنا ( قوله وخضب بكحنا ) أى ولو نزعا مكانه والرجل والمرأة في ذلك سواء ( قوله أو غيرها ) أى كيد أو رجل ( قوله لا لجرح ) أى أن قوله وخضب مفهوما أنه لو جعلها في فم جرح أو استعملها في باطن الجسد كآكلو شربها أو حشا شقوق رجله بها فانه لا شيء عليه ولو كثرت ( قوله ويقتل دوابه ) أى فهم بالاعتبار الأول تكون للترفع وبالاختبار الثاني وهو قتلها للدواب تكون لإمطة الأذى ( قوله وإن رقة ) أى هذا إذا كان الخضوب بها عضوا يتألم به بل وإن كان الخضوب بها رقة من العضو ( قوله إن كبرت ) أى فإن صغرت فلا شيء عليه وقوله كدرهم أى بغلى وهو الدائرة التى يياطن ذراع البغل ( قوله ومجرد حمام ) أى ومجرد صب ماء على جسده في حمام والمراد ماء حار واما لو صب فيه ماء باردا فانه لا شيء عليه كما أنه لو دخله من غير غسل بل للتدفى فلا شيء عليه كما في ح \* وحاصله أن الحرم إذا دخل حماما وجلس فيه وعرق ثم صب على جسده ماء حارا فانه يلزمه القدية لأنه مظنة إزالة الوسخ سواء تدلك أم لا انتهى الوسخ أم لا وهذه إحدى روايات ثلاث حكاهما اللخمي واختار منها هذه الرواية والثانية يلزمه القدية أن تدلك والثالثة أن تدلك واتقى الوسخ وهذه ظاهر المدونة ( قوله والاعتماد مذهب الدونة ) وإنما عدل المصنف عنه لاختيار عدة من الأشياء لما اختاره اللخمي لا لما فيها كذا قال بهرام ( قوله إلا في مواضع أربعة ) أى فإن القدية فيها تتحد وإن تعدد موجهها ( قوله إن ظن الإباحة ) أى إباحة ما فعله للحرم

( ٩ - دوى - ناني )

إن ذلك وأزال الوسخ ثم الأصل تعدد القدية بتعدد موجهها إلا في مواضع أربعة أشار لأولها المصنف بقوله ( وانعدت إن ظن ) الفاعل ( الإباحة ) بأن يعتقد أنه خرج من إحرامه كأن يطوف لعمرة على غير وضوء ثم يمسى

ويحل منها أى أو للإفاضة معتقدا فيهما انه على طهارة فتيين خلافه أو يرفض حجه أو يفسده بوطء فيظن استحبابه موافقه وان الإحرام سقطت حرمة بالرفض والفساد فيفعل أمورا كل منها يوجب الفدية فتتحد عليه الفدية في الصور الثلاث والأولى وهى الطواف على غير طهارة لا يتأتى فيها شك الإباحة والثانية والثالثة يتأتى وظاهر كلامهم تعدد الفدية لقوله ان ظن الإباحة أى فى شيء خاص وأما من ظن عدم حرمة (٣٦) ما يحرم بالإحرام ففعل متعددا أو ان كلا يوجب فدية إذا انقضى عند التعدد يوجب

( قوله ويحل منها ) أى ثم يفعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية ظانا انه يباح له فعلها لتحلله كلبس عيظ ودهن بمطيب وتقليم اظفار لترفه وحلق شعر كثير ( قوله أو للإفاضة ) أى أو يطوف للإفاضة على غير وضوء معتقدا انه على طهارة ثم بعد تحلله بالإفاضة يفعل أمورا كل واحد يوجب الفدية والأولى حذف قوله أو للإفاضة لما تقدم عند المصنف انه فى فساد الإفاضة يرجع حلا الامن نساء وصيد فإذا فعل غيرهما فلا فدية عليه اتحد أو تعدد تأمله اه بن ولعل الشارح فرض السلام فيها إذا خالف الواجب وقدم الإفاضة على الرمي وطاف لها على غير وضوء معتقدا الطهارة ثم بعد تحلله فعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية ( قوله فيفعل الخ ) راجع لكل من المسائل الثلاث ( قوله وهى الطواف ) أى للعمرة أو للإفاضة ( قوله لا يتأتى فيها شك الإباحة ) أى الشك فى إباحة ما فعله معاهو محرم على المحرم بل الذى يتأتى فيها الجرم بالإباحة ( قوله والثانية والثالثة ) أى ما إذا رفض حجه أو افسده بوطء ( قوله تعدد الفدية ) أى إذا شك فى إباحة ما فعله وهو الحاصل ان الصورة الأولى لما كان لا يتأتى فيها الشك فى إباحة ما فعله اتحدت الفدية فيها وأما الصورة الثانية والثالثة فان ظن فيهما الإباحة اتحدت أيضا وان شك فيهما تعددت ( قوله فى شيء خاص ) أى وهو هذه المسائل الثلاثة ( قوله وأن كلا ) أى أو فعل افعالا متعددة وظن ان كلا الخ ( قوله بنور ) أى دفعة من غير تراخي بأن تكون تلك الأفعال فى وقت واحد فالنور على حقيقته وهذا ما يفيد ظاهر اللدونة واقره ابن عرفة خلافا لما اقتضاه كلام ابن الحاجب واقتصر عليه تن من أن اليوم فور وان التراخي يوم وليلة لا أقل ( قوله من احرامه ) أى بنية الحج والعمرة ( قوله أو ارادته ) أى أو عند ارادة الفعل الأول وقوله نوى التكرار أى ولو بعد ما بين الفعل الأول والثانى ( قوله ولو اختاف اللوجب ) أى هذا إذا اتحد للوجب كما لو تداوى بطبيب لقرحة ونوى تكرار التداوى لها كما احتاج للتداوى بل ولو اختلف اللوجب ( قوله كاللبس مع الطيب ) أى كأن ينوى اللبس فى المستقبل عند استعماله للطيب حالا ( قوله ان ينوى فعل كل الخ ) أى ان ينوى عند فعله موجبا معينا فعل كل ما أوجب الفدية ( قوله أو ينوى ) أى عند فعله وجبا معينا فعل كل ما احتاج اليه من الموجبات فى المستقبل ثم انه فعل ما احتاج اليه ( قوله أو ينوى متعددا معينا ) أى عند تلبسه بفعل واحد معين أى ثم فعل فى المستقبل ما نواه ( قوله ما لم يخرج الخ ) يعنى ان ما ذكره المصنف من اتحاد الفدية عند تراخي الفعلين إذا نوى التكرار مقيدا بما إذا فعل اللوجب الثانى قبل اخراج كفارة اللوجب الأول وإلا تعددت ( قوله إلا أن يكون للخاص ) أى الذى أخره عن العام الذى فعله أولا وهذا تقييد لاتحاد الفدية إذا قدم العام على الخاص ( قوله أو دفع حر أو برد ) قال بن هذا هو الذى يفتيه النظر وان لم نجد فيه نصا ( قوله تقدم السراويل على الثوب ) أى أو قدم الحبة على الثوب أو قدم العامة على القلنسوة ( قوله أو غيرهما ) أى كعبة أو سراويل أو قلنسوة أو عمامة أو بابوج ( قوله انتفاع من حر أو برد ) أى باعتبار العادة

واحدة فان هذا لا يوجب اتحادا وأما ثانيا بقوله ( أو تعدد موجبا ) أى من لبس وتطيب وقلم اظفار وقتل دواب ( بنور ) فدية واحدة لأنه كالفعل الواحد ومن ذلك ما يفعله من لا قدرة له على التجرد من إحرامه ثم يلبس بعده جميع ملبوسه من قلنسوة وعمامة وقميص وسراويل وغير ذلك فان تراخى ما بين الفعلين تعددت الفدية ولثانها بقوله ( أو ) تراخى ما بين الفعلين لكنه عند فعل الأول أو ارادته ( نوى التكرار ) أى تكرر فعل اللوجب لها وظاهره ولو اختلف اللوجب كاللبس مع الطيب وكلامه صادق بثلاث صور أن ينوى فعل كل ما أوجب الفدية فيفعل الجميع أو بضمائه أو ينوى فعل كل ما احتاج اليه منها أو ينوى متعددا معينا فدية واحدة ما لم يخرج للأول قبل فعل اللوجب الثانى والا تعددت ولزابعها بقوله ( أو ) تراخى ما بين

العامة

الفعلين ولم ينو التكرار عند الفعل الأول إلا أنه ( قدم ) ما نفعه أعم كأن قدم

( الثوب على السراويل ) أو القميص على الحبة أو القلنسوة على العامة إلا أن يكون للخاص زيادة تقع على العام كما إذا طال السراويل طولا له بال يحصل به انتفاع أو دفع حر أو برد فتعدد كما إذا عكس تقدم السراويل على الثوب ( وتكررها ) أى الفدية ( فى التلبس ) لثوب أو خف أو غيرهما ( انتفاع من حر أو برد )

في الجملة فلو لبس ثوباً رقيقاً لا يمتد حره ولا يبرد أثره في ثزعه فانه يشتد حصول تقع في الجملة من حيث الدوام ( لا إن تزع مكانه ) فلا شيء عليه ( وفي ) الفدية بلبسه في ( صلاة ) لم يطول فيها ( قولان ) الرجح عدم الفدية وظاهره ولورابعة فإن طول فالفدية اتفاقاً وقوله في اللبس أي وأما فيما لا يقع إلا بمتفاته كالطيب فالفدية بمجرد بلا تفصيل ( ٦٧ ) ( ولم يأت ) مرتكب موجب

الفدية ( إن فعل العذر ) حاصل أو متروك ( وهي ) أي الفدية أنواع ثلاثة ( نسك شاة ) بالإضافة وبالتنوين على أن شاة بدل أو بيان وفي نسخة بشاة بالباء وبشروط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الأضحية والشاة أفضل من الإبل والبقر فهي كالضحايا لا كالمهدي ققوله ( فأعلى ) أي في كثرة اللحم لافي الفضل كذا قيل لكن المذهب على ما قال بعض المحققين أن كثرة اللحم أفضل قياساً على الهدى ( أو إطعام ) ستة مساكين لكل مدان ) فهي ثلاثة أصع ( كالسكفارة ) في الصوم من كونها من غالب قوت البلد وكونها بمده عليه الصلاة والسلام ( أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام ) خلاف لمن قال بالمتع فيها ( ولم يختص ) النسك بمعنى الفدية بأنواعها الثلاثة ( بزمان ) كما أيام من ( أو مكان ) نسك أو من بخلاف الهدى فانه يختص بهما ( إلا أن ينوي بالذبح ) بكسر الهمزة بمعنى الذبوح ( الهدى ) المراد بنية

العامية لا باعتبار عادة بعض الأشخاص اه عيخنا عدوى ( قوله في الجملة ) الأولى ولو في الجملة أي هذا إذا كان الانتفاع كثيراً كما لو لبس ثوباً كثيراً من البرد أو الحر ثم نزع بعد التراخي بل ولو كان الانتفاع في الجملة أي قليلاً كما لو لبس الخ ( قوله وتراخي في نزع ) أي كالיום كما في خش وعبق ( قوله لأن نزع مكانه ) مفهومه غير معتبر إذ كلام الجواهر يفيد أن لبسه دون اليوم لا شيء فيه حيث لم ينتفع اه خش ( قوله وفي الفدية بلبسه ) أي بانتفاعه بلبسه الخ ( قوله قولان ) في ح عن سند بعده كره القولين من رواية ابن القاسم عن مالك قال فرأى مرة حصول للنفعة في الصلاة ونظر مرة إلى الترفة وهو لا يحصل إلا بالطول قال ح وهذا هو التوجيه الظاهر لما ذكره في التوضيح من أن الصلاة هل تمد طولاً أو لا وتبته تت والواق وغيرهما إذ ليست الصلاة بطول لما قدمه هو من أن الطول كالיום كما في ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما وبهذا يعلم أن القولين جاريان سواء طول في الصلاة أم لا خلافاً لما ذكره الشارح تما ليق وخش انظر بن وفيه أيضاً أنه لو لبس رداء فوق رداء أو إزاراً فوق إزار فلا فدية في الأول بخلاف الثاني أي حيث لم ييسطهما معاً لانه كالخزام والربط فانظره ( قوله ان فعل ) أي ذلك الموجب لعذر أي كمرض أو حر أو برد ( قوله حاصل أو متروك ) هذا هو الذي استظهره عبق وسلمه له بن وهو قول التاجوري وظاهره قل الواق أنه لا بد أن يكون العذر حاصلًا بالفعل وإن خوف حصوله لا يكون كافياً في عدم الإثم ومفهوم قوله ان فعل لعذر انه ان فعل لغير عذر فانه يأتى ولا يرتفع ذلك الإثم بالفدية كان العذر لا يرفع الفدية كذا قرر شيخنا ( قوله وهي أي الفدية ) أي الواجبة أي لاقاء التفت وطلب الرفاهية وقوله نسك أي عبادة ( قوله بالإضافة ) أي البيانية ( قوله بالباء ) أي التي للتصوير أي نسك مصور بواحد من ثلاثة أشياء ( قوله ويشترط فيها من السن الخ ) أي ويشترط أيضاً ذبحها فلا يكفي إخراجها غير مذبوحة ( قوله والشاة أفضل من الإبل الخ ) هذا هو الذي ارتضاه أبو الحسن في مناسكه كما في ح اه بن ( قوله قياساً على الهدى ) وهذا قول الباجي وقال الأبي انه المذهب اه بن ( قوله لكل مدان ) أي فجملة الأمداد اثنا عشر مداً وهي ثلاثة أصع لأن كل صاع أربعة أمداد ( قوله ولو أيام ) وهي ثلثي النحر وثالثه ورابعه ( قوله لمن قال بالمتع ) أي يمنع الصوم فيها ( قوله ولم يختص بزمان أو مكان ) أي فيجوز الصوم في أي زمان يصح صومه وفي أي مكان وكذلك يجوز له الإطعام في أي زمان وفي أي مكان وكذا يجوز له ذبح الشاة وإعطائها للفقراء في أي زمان وفي أي مكان ( قوله يختص بهما ) أي بزمان ومكان فيختص الصوم بأيام منى والذبح في منى أو مكة ( قوله بمعنى للذبوح ) أي إلا أن ينوي بالذبوح من الفدية الهدى ( قوله لاحقية النية ) أي لأن نية بالذبوح من الفدية الهدى كالعهد كذا قال عيج واعترضه العلامة طفي قائلاً مجرد النية كاف في كون حكمه كالمهدي كما يفيد كلام الباجي وابن شاس وابن الحاجب رهو ظاهر المصنف نعم ما ذكره من أن التقليد والأشعار بمنزلة النية وإن لم ينو صحيح كما يفيد نقل المواق عن ابن المواز وصرح بالما كهاى ولا يدخل في قوله فكحكمه إلا كل فلا يؤكل منها بعد الحبل ولو جعلت هدياً كما يأتي اه بن ( قوله غداء وعشاء ) أي وكذا غداً آن وعشاء آن

المهدي أن يقلده أو يشمره فيها يقلد أو يشعر لا حقيقة النية قال بعضهم والاعتماد ان المراد حقيقة فجردها كاف ( فكيف حكمه ) في الاختصاص بمنى إن وقف به برفة وإلا نسكه والجمع فيه بين الحل والحرم وتربيته وأفضلية الأكثر لما ( ولا يجوز ) عن الإطعام ( غداء وعشاء ) كذا في المدونة وظاهرها الإطلاق وقال أغلب

(إن لم يبلغ) ماذكر (مدين) لكل واحد على انفراد ولا أجزاء (و) حرم عليهما (الجماع) ومقدمته (ولو علمت السلامة من مدي أو مذى (وأفسد) الجماع الحج والعمرة (٦٨) (مطلقاً) ولو سهوا أو مكرها في آدمى وغيره فعل شيئاً من أفعال الحج بعد

الإحرام أولاً كان بالغاً أولاً (كاستدعاء مدي) فإنه يحرم ويفسد إن خرج (وإن بنظر) أو فكر استدعي فان خرج بمجرد فكر أو نظر لم يفسد وعليه هدى وجوبا ولا يشترط الاستدعاء في غير النظر والفكر حيث حصل إنزالاً وإلا فلا شيء عليه إلا القبله للذة فعليه الهدى وعمل الفساد (إن وقع قبل الوقوف مطلقاً) فعل شيئاً بعد إحرامه كالقدوم والسعي أم لا (أو) وقع (بعده) بشيرطين أشار لهما بقوله (إن وقع) الجماع أو التي المستدعي (قبل طواف) إفاضة أو سعى آخر (و) رمى (عقبه يوم النحر أو قبله) ليلة مزدلفة (وإلا) بأن وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما في يوم النحر (فهدي) واجب ولا فساد في الصور الثلاث (كإنزال ابتداء) أي بمجرد نظر أو فكر من غير إدامة فعليه الهدى وأما إن خرج بلا لذة أو غير متادة فلا شيء عليه (وإنما أتى) وإن بمجرد نظره في الهدى (وقبلته) فيها الهدى إن كانت بهم والا فساداً للامسة لا شيء فيها

(قوله إن لم يبلغ ماذكر) أي من الغداء والشاء مدين لكل واحد والأجزاء وينبغي الأجزاء إذا بلغ لكل واحد مدين على انفراده ولو حصل غداء فقط وعشاء فقط (قوله ولو علمت السلامة) الذي استظهره عجز كراهة للتقدمات إذا علمت السلامة كالصوم لكن يقيد بما إذا قلت (قوله كان بالغاً أولاً) هذا غير صواب ولم أر لأحد ما يوافقه وقول ابن الحاجب والجماع والتي في الإفساد على نحو موجب الكفارة في رمضان اه يدل على خلافه وكذا قول التوضيح وكأن الصنف يشير إلى أن ما يوجب الكفارة هناك يوجب الفساد هنا اه وقد تقدم أن موجب الكفارة في الصوم هو الجماع الموجب للفصل وعبرة ابن عرفة وفسد الحج مفيد الحشفة كما مر في الفصل اه وبه يرد قول الشيخ عبق ويدخل تحت الإطلاق كونه موجبا للفصل أولاً اه بن وطى ما قاله من أن للفسد للحج إنما هو الجماع الموجب للفصل لو حصل الجماع من سبي أو في غير مطيعة أو في هوى فرج أو مع لف خرقه كشفة على الذكر والحال أنه لم ينزل لم يكن مفسداً (قوله كاستدعاء مدي) تشبيه في قوله وأفسد أي كما يفسد الحج بالجماع يفسد استدعاء الذي هذا إذا استدعاء بيد أو قبلة أو ملاعبة أو حزن بل وإن استدعاء بنظر أو فكر أي دائماً حتى أنزل وقوله كاستدعاء مدي أي عمداً أو جهلاً أو نسياناً للإحرام (قوله بمجرد فكر) أي بفكر مجرد عن الاستدعاء وحاصله أنه إذا استدعاء بالفكر أو النظر فصل ولم يستدع الاستدعاء أهدي ولا إفساد وأما إن استدعاء بغيرها كقبلة أو حزن أو ملاعبة فصل فالإفساد وإن لم يدم الاستدعاء (قوله في غير النظر) أي كالقبلة والحزن (قوله فعليه الهدى) أي عند عدم حصول الإنزال كما هو الموضوع (قوله آخر) أي أو بعده وقبل سعى آخر عن الوقوف (قوله يوم النحر) ظرف لقوله أن وقع (قوله أو قبله) أي قبل يوم النحر قال ح لابد من هذه اللفظة للآتيوم اختصاص الفساد يوم النحر اه بن (قوله والافهدي) هذا يشمل بظاهره ما إذا وقع بعدهما يوم النحر أو بعده مع أنه لا هدى في هذه وكان الشارح إنما ترك التنبيه على ذلك اعتماداً على قول الصنف فيما مر وحل به ما بقى (قوله بأن وقع قبلهما) أي قبل الإفاضة وقبل رمى جرة العقبة (قوله أو بعدهما) أي أو وقع بعدهما رمى وقبل الإفاضة أو بعد الإفاضة وقبل الرمي أي والحال أنه تقدم السعي (قوله كإنزال ابتداء) أي كإنزال الذي بمجرد نظر أو فكر من غير إدامة لهما ولو قصد بهما اللذة (قوله وإن بمجرد نظر) أي هذا إذا خرج بعد مداومة نظر أو فكر بل وإن خرج بمجرد نظر أو فكر أو قبلة أو مباشرة فليس لزوم الهدى في المذى مقصوراً على ما إذا خرج ابتداء وأنه إذا خرج من إدامة شيء مما ذكر فإنه يفسد (قوله وقبلته) أي بغير إنزال أو مذى وهذا إذا كانت على القدم وكانت لغير وداع أو رحمة فإن كانت على غير القدم فلا شيء فيها إلا إذا أمدى أو كثرت وكذا إن كانت لوداع أو رحمة فلا شيء فيها ما لم يخرج معها مدي أو مذى والافهدي (قوله والأفسدت) سكت الصنف عما لو فعل في العمرة أمراً غير مفسد للحج مما يوجب هدياً فيه وذلك كالمدى والقبلة وطول اللامسة والملاعبة قبل تمامها والظاهر كما قال الشيخ سالم أن فيه الهدى وأن العمرة كالحج في ذلك وهذا مما يشهد به عموم كلام الباجي الذي قلناه والتوضيح وظاهر كلام الشارح بهرام وغيره أنه لا هدى فيها ذكر في العمرة لتوهم أن الذي يوجب الهدى في العمرة ما أوجب فساد الحج في بعض الأحوال من وطء وإنزال وأما ما يوجب الهدى في الحج فلا يوجب في العمرة لأن أمرها أخف من حيث إنها ليست فرضاً وهو واضح

إلا إذا أمدى أو كثرت (ووقعه) أي التي أو الجماع (جد) تمام (سعى) وقبل الحلاق (في ممرته) قاله قاله هدى (وإلا) بأن حصل قبل تمام السعي ولو بوطء (فسدت) ووجب القضاء والهدى (ووجب) بالأخلاف بين العلماء إلا داود (تمام المفسد) من حج أو عمرة فينادى عليه كالصحيح

إذا أدرك الوقوف فيه فإن لم يدركه بان فاته لصد ونحوه وجب تحلله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء لقابل على إحرامه لأن فيه التقاضى على الفاسد مع إمكان التخلص منه (وإلا) بان لم يتمه سواء طن أباحه قطعه أم لا (فهموا) باق (عليه وإن أحرم) أى جدد إحراما بغيره بنية القضاء عنه أولا وإحرامه الثانى لقو (و) إذا كان باقيا عليه وأحرم (٦٩) بقضائه فى القابل فلا يجزئه عن

القضاء ويكون فعله فى القابل متمما للفاسد (لم يقع قضاؤه إلا فى) مرة (ثالثة) ان كان عمرة أو سنة ثالثة ان كان حجاً إذا لم يطلع عليه فى العام الثانى الأبعد الوقوف والا أمر بأتمام الأول بالإفاضة خاصة لأبفضل عمرة إذ الفرض أنه أدرك الوقوف عام الفساد فلم يبق عليه إلا الإفاضة فتدبر ثم يقضيه فى هذا العام الثانى (و) وجب (فورية القضاء) للفاسد من حج أو عمرة ولو على القول بالتراخي (وإن) كان للفاسد (تطوعاً و) وجب (قضاء القضاء) إذا فسد ولو تسلسل فأتى بحجتين إحداها قضاء عن الاولى والثانية قضاء عن القضاء وعليه هيدان (و) وجب (نحر هدى) (فى زمن القضاء) ولا يقدمه زمن الفساد وان كان وجوبه للفساد (وأنحر) (وإن) (تكرراً) وطؤه لامرأة (أو لنساء بخلاف) جزاء (صيد) فيتعدد بتعدد الصيد (و) غلاف (فدية)

ول شيخنا العدوى وينبغى التحويل على الأول وان كان ظاهر النقل خلافه (قوله) إذا أدرك الوقوف فيه أى سواء كان الفساد قبل الوقوف أو بعده وأتمامه حيث أدرك الوقوف برى العقبة وطواف الإفاضة والسمى ان لم يكن قد صدقه (قوله) وإلا فهو باق (أى والايتمه ظنا منه انه خرج منه بافساده وتماضى للسنة القابلة فهو باق على ذلك الحج أو العمرة المفسدة هذا إذا لم يحرم فى العام الثانى بشيء بل وان أحرم فيه بحج القضاء أو بعمرته أو بغير ذلك فأحرام الثانى لم يصادف محلا وما زال باقيا على إحرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه بل يكون فعله فى القابل متمما للفاسد (قوله) ولم يقع قضاؤه الا فى ثالثة (أى انه اذا لم يتمه ظنا منه انه خرج منه بافساده ثم أحرم بالقضاء فى سنة أخرى وقلنا إنه باق على ما أفسد ولا يكون ما أحرم به قضاء بل يكون ما فعله فى السنة الاخرى متمما للفاسد فلا يتأتى له القضاء الا فى سنة ثالثة اه وأعلم أن حجة القضاء تنوب عن حجة الإسلام اذا كان المفسد حجة الإسلام كما قال الشيخ سالم وذكر عجب ان من أفسد حجة الإسلام يجب عليه أتمامها وقضاؤها ويجب عليه حجة الاسلام بعد ذلك بخلاف الحج الفائت الذى تحلل منه بفعل عمرة قضاؤه كاف عن حجة الاسلام قال شيخنا العدوى واعتمد بعض شيوخنا ما قاله الشيخ سالم (قوله) والا) أى والا يطلع عليه فى العام الثانى بعد الوقوف بل اطاع عليه قبله (قوله) اذا الفرض الحج (لما تقدم أن محل وجوب أتمام المفسد اذا كان أدرك الوقوف فى عام الفساد (قوله) وجب فورية القضاء) أى بعد أتمام المفسد ان كان أدرك الوقوف عام الفساد وبعد التحلل من الفساد ان كان لم يدرك الوقوف عام الفساد (قوله) وان تطوعا) أى لتعينه عليه بالشرع فيه (قوله) وجب قضاء القضاء) أى على المشهور بخلاف قضاء القضاء فى رمضان فالمشهور انه لا يجب والفرق بينهما ان الحج لما كانت كلفته شديدة شدد فيه بقضاء القضاء سدا للذريعة لئلا يتهاون به ولأن القضاء فى الحج على الفور فلما كان على الفور صارت حجة القضاء كأنها حجة معينة فى زمن معين فزعم القضاء فى فسادها كحجة الاسلام واما زمن قضاء الصوم فليس بمعين انظر بن (قوله) فى زمن القضاء) أى للحجة المفسدة أو العمرة المفسدة (قوله) ولا يقدمه زمن الفساد) أى على المشهور وقيل ينعده فى زمن الفساد قبل قضائه (قوله) وان كان وجوبه للفساد) أى لكن لما كان هدى الفساد جابرا للفساد آخر لزمن القضاء الجابر للفساد أيضا لأجل ان يجتمع له الجابر المالى والجابر النسكى (قوله) وأنحر الهدى) أى هدى الفساد وان تكرر موجب الفساد كوطئه لامرأة مرارا متعددة أولنساء لأن الحكم للوطء الأول (قوله) فيتعدد بتعدد الصيد) أى لأن جزاء الصيد عوض عما اتلف والاعواض تكرر بحسب تكرر الاتلاف وسواء قتله عمدا أو جهلا أو نسيانا (قوله) فتعدد بتعدد موجبها) أى لأنها عوض عن الترفه وهو يقبل التكرار (قوله) وجب هدايا) أى نحر هدايا ثلاثة (قوله) قارنا) أى أو متعنا وقوله ثم فاته أى الوقوف (قوله) وأولى الخ) أى لأن القوات الواقع بعد الافساد اذا كان فيه هدى فمن باب أولى اذا كان القوات قبل الافساد لأن القوات حصل لحج لا تلم فيه تأمل (قوله) وقضى) عطف على محذوف أى ونحال بعمرة وقضى وقوله قارنا أى ومتعنا (قوله) ويسقط هدى القرآن (الفاسد) أى وهو الأول وكذا التمتع الفاسد وذلك لأنه لم يتمه بل آل امره لفعل

فتعدد بتعدد موجبها إلا فى المسائل الأربعة للتقدمة (وأنجزاً) هدى الفساد (إن عجل) زمن الفساد قبل قضائه (و) وجب هدايا (ثلاثة) إن أفسد إحرامه حال كونه (قارناً) ثم بعد افساده وشروعه فى أتمامه (فاته) وأولى ان فاته ثم أفسد (وقضى) قارنا هدى للفساد وهدى للقوات وهدى للقران القضاء ويسقط هدى القرآن الفاسد وإلا كان عليه أربعة (وعمرة) عطف على هدى من قوله وإلا هدى ولو وصله به كان أحسن أى،



وحيث قلنا لا تصدق الهدى ويجب مع الهدى عمرة يأتي بها بعد أيام من (إن وقع) الوطء (قبل ركعتي الطواف) صادق بصورتين وقوعه قبل الطواف وبعده قبل الركعتين يأتي بطواف لا ينفك فيه ولذا لو وقع الوطء بعد الركعتين وقبل رمي جرة العقبة فهدى فقط لسلاطة طوافه (و) وجب على (٧٠) من أكره امرأة على الوطء (إحجاج مكرهته) وطوع الأمة أكره ما لم تطلبه أو تزني

له (وإن) طلقها أو تكهنت (غيره) ويجوز الزوج الثاني على الإذن لها (و) وجب (كلمها) أن تعج (إن) أعدت السكر (ورجعت) عليه (أن يسر بالأقل من كراء المثل وما أكرت به أن أكرت أو بالأقل مما اشقت على نفسها ومن نفقة مثلها في السفر على غيره وجه السرف أن لم تسكر وفي الفدية بالأقل من النكس وكيل الطعام أو ثمنه وفي الهدى بالأقل من قيمته أو ثمنه إن اشترته وإن صامت لم ترجع بشيء فقوله (كالتقدم) تشبيه في الرجوع أن لم تصم بالأقل بالنظر للهدى والفدية إذ هو التقدم في مسئلة القاء الحل الطيب على المحرم النائم ولم يجد الحل فدية (وفارق) وجوبا (من) أفسد معه (خوفا من عوده لمثل ما مضى (من) حين (إحرامه) بالقضاء (لتحلله) برمي العقبة وطواف الأفاضة والسعي أن تأخر (ولا يراعى) في القضاء (زمن إحرامه) بالفسد فلن أحرم في

عمرة (قوله) وحيث قلنا لا فساد أي إذا حصل الجماع قبل الأفاضة ورمى جرة العقبة بعد النحر أو بعد أحدهما وقبل الآخر يوم النحر (قوله) ويجب مع الهدى عمرة (أي جارة لما فعله وهذه العمرة لا تنكفي عن العمرة التي هي سنة في العمر فهو حينئذ يأتي بصورتين (قوله) ووجب إحجاج مكرهته) أي لتفضي حجها الذي أفسده عليها وقوله مكرهته أي التي أكرهها على أن يطأها ولو أكره رجل امرأة على أن يطأها غيره فلا شيء عليها ولا على مكرهها وعلى إطائها إحجاجها ويمكن إدخالها في كلام المصنف بأن يكون المراد بقوله مكرهته أي مكرهه له أعم من أن يكون هو الذي أكرهها أو غيره انظر بن (قوله مكرهته) إشارة إلى أن الكلام فيما إذا كان السكره أنثى وأما لو كان ذكرا فهل يجب على مكرهه إحجاجه أولا لأنص والظاهر أنه يجب عليه إحجاجه وأما أن طاع فلا يجب إحجاجه على الفاعل قاله شيخنا العدوي (قوله) ما لم تطلبه أو تزني له (أي فلا يلزمه حينئذ إحجاجها) (قوله) ويجوز الزوج الثاني على الإذن لها) أي في الخروج مع ذلك الزوج الأول الذي كان أكرهها (قوله) تشبيه في الرجوع أن لم تصم بالأقل بالنظر للهدى والفدية اذهبوا للتقدم الخ) فيه أن الهدى لم يتقدم وإن الذي تقدم إنما هو الرجوع بالأقل في الفدية وبعد هذا فالأولى جعل التشبيه في مطلق الرجوع بالأقل التحقق في الجميع والأقل في كل شيء بحسبه \* واعلم أن للعتير القلة يوم رجوعه لا يوم الإخراج خلافا لما استظهره عبق في التوضيح مانعه التونسى لو كان النكس بالشاة أرفق بها حين نسكت وهو معسر ثم يسر وقد غلغل الفسك ورخص الطعام فانها ترجع عليه بالطعام اذهبوا الآن أقل قيمة من قيمة النكس الذي نسكت به فقد اعتبر يوم الرجوع لا يوم الإخراج انظر بن (قوله) متعلق بأفسد أي من وقع الفساد معه يجب عليه مفارقتها لا غيرها فلا يجب عليه مفارقتها بل يجوز له الخلوة بها (قوله) من حين إحرامه بالقضاء) مفاده أن عام الفساد لا يجب عليه فيه مفارقة من أفسد معها حالة إتمامه لذلك المقدس وهو ظاهر الطراز وذكر ابن رشد أن عام للفساد كعام القضاء في وجوب مفارقة من أفسد معها فيها وهو واضح بل ربما يقال عام الفساد أولى بالمفارقة لكثرة التهاون فيه مع وجوب إتمامه تأمل اه شيخنا عوى (قوله) بخلاف ميقات (أراد به مطلق مكان الإحرام لمسايلته به الزمن لا للميقات الشرعى والالام محتج لقوله أن شرع (قوله) تعين إحرامه بالقضاء منها) فان تعداها في القضاء لزمه دم كما قال المصنف (قوله) كما لو استمر بعد الفساد) هذا أي لزوم الدم لذلك الذي أحرم من مكة يفيد أن إحرامه من الميقات واجب إذا ليجب الدم في ترك سنة ولا مندوب وهذا يخص قوله سابقا ومكانه له للقيم بمكة مكة وندب من المسجد كخروج ذى النفس لميقاته (قوله) وأما لو تعداه في عام الفساد) أي لغير عذر أو لو كان تعداه في عام الفساد لعذر كأن يجاوز الميقات حلالا لعدم إرادته دخول مكة ثم بعد ذلك أراد الدخول وأحرم بحج ثم أفسده فانه في عام القضاء يحرم عما أحرم منه أولا كما قال الباجي والتونسى ويصدق عليه قول المصنف أن شرع لأنه مع العذر مشروع انظر خش (قوله) وأجزأت مع) هذا يشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك اه عدوى (قوله) وعكسه مثله

الفسد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذى القعدة أو الحجة (بخلاف ميقات) مكان فانه في (إن شرع) فمن أحرم بالفسد من الحجة مثلا تعين إحرامه بالقضاء منها بخلافه إذا لم يشرع بأن أحرم في العام الأول قبل المواقيت فلا يجب الإحرام بالقضاء إلا منها (وإن تعداه) أي تعدى الميقات للشرع (قدم) ولو تعداه بوجه جائز كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قبله وأحرم بالقضاء وأمالو تعداه في عام الفساد فلا يتعداه في عام القضاء (وأجزأت مع) قضاء (عن إفرا) أفسد (وعكسه

وهو افراد عن تمتع (لا قران عن أفراد) فلا يجزى (أو) قران عن (تمتع) فلا يجزى أيضا (و) لا (عكسها) وهو افراد عن قران أو تمتع عن قران (ولم ينب) لمن أحرم تطوع قبل حجة الفرض فاسده (قضاء تطوع) (٧١) مفسد (عن واجب) الذي هو حجة الفرض إذا نوى

عند احرامه بالقضاء  
القضاء والفرض معا أو  
نبابة القضاء عن الفرض  
ويجزى عن القضاء وأما  
لو نوى أقرض فقط  
فيجزى عنه والقضاء  
باق في ذمته (و كره)  
لزوج وسيد حالة احرامه  
(حملها للمحمل) محرمة  
أم لا وأما محرمها فلا  
يكره وأما الاجنبى  
فظاهر أنه تمتع (ولذلك)  
أى لأجل كراهة الحمل  
المذكور (انخذت السلام)  
لرقى النساء عليها للمحمل (و)  
يكره له (رؤية ذراعيها)  
لغير لذة وإلحاح (لا)  
يكره له رؤية (شعرها)  
لخفته وفيه نظر (ولا يكره  
(الفتوى في أمورهن)  
ولو في حيض ونقاس  
ولما أنهى الكلام على  
محرمات الاحرام شرع  
في محرماته مع الحرم فقال  
[درس]

(وحرم به) أى الإلحاح  
بمحج أو عمرة ولو خارج  
الحرم (وبالحرم) أى حرم  
مكة ولو لغير محرم والحرم  
(من نحو المدينة أربعة  
أميال أو خمسة) على  
الخلاف فى ذلك وعلى كل

فى التوضيح عن النوادر والعقوبة ونقله النخعي وابن يونس قال وهو الظاهر خلافا لابن الحاجب تبعاً  
لابن بشر من عدم الاجزاء اهـ بن (قوله) وهو افراد عن تمتع أى بأن يقع الافساد فى الحج الذى  
أحرم به بعد أن فرغت العمرة فإذا قضاء مفرداً فإنه يجزئ فى الحقيقة أجزاء أفراد عن افراد وعليه  
هديان هدى للتمتع يجعله وهدى للافساد يؤخره (قوله ولا عكسها) قد علم بما ذكره ست صور  
اثنان مجزئتان وأربعة غير مجزئة وأصل الصور تسع أسقط المصنف منها ثلاثة وهى قضاء الشيء  
بعثله لظهوره (قوله الذى هو حجة الفرض) فى خش عبر المصنف بقوله واجب دون فرض الذى  
يتبادر منه اللازم بالاصالة ليشمل النذر أيضاً فإذا نوى بقضاء التطوع والقضاء والنذر معا فلا ينوب  
عن النذر كما لا ينوب عن حجة الفرض إذا نوى بالقضاء القضاء وحجة الفرض (قوله) إذا نوى عند  
احرامه بالقضاء القضاء والفرض الخ أى وأخرى إذا لم ينو إلا القضاء فلا ينوب عن الواجب قال  
عق وبفهم من قوله قضاء تطوع أن قضاء النذر المفسد إذا نوى به القضاء والفرض معا فإنه ينوب  
عن الفرض وفيه نظر كما قال بن بل قضاء التطوع وقضاء النذر متساويان فى أن كلا منهما واجب  
بالاصالة فكيف يجزى الثانى عن الواجب وأيضاً قول المصنف وإن حج ناوياً نذره وفرضه  
اجزأ عن النذر فقط الخ يرد كلامه إذ كل من النذر وقضائه واجب فتأمل (قوله للمحمل) بكسر الميم  
وهو ما يعمل فيه على ظهور الدواب (قوله وأما محرمها) أى كأيها فلا يكره له حملها ولو كان محرماً  
وهذا هو الصواب كما يظهر من نقل اللواق عن الجواهر من اختصاص الكراهة بالزوج خلافاً لما فى  
خش من أن الكراهة فى المحرم أيضاً اهـ بن (قوله فظاهر أنه تمتع) أى سواء كان محرماً أو لا (قوله ويكره  
له رؤية ذراعيها) أى يكره للزوج إذا كان محرماً رؤية ذراعيها لاشعرها وينبى حرمة مسه  
للذراعين لكونه مظنة اللذة أكثر من الرؤية وكراهة مسه لشعرها (قوله وفيه نظر) إذ لم يحك  
المصنف فى مناسكه إلا الكراهة (قوله ولا يكره الفتوى الخ) أشار الشارح إلى أنه عطف على قوله  
لاشعرها وهذا هو ظاهر المصنف وهو الصواب لقول الجواهر ويكره أن يحملها للمحمل ولا  
بأس أن يفق الفتوى فى أمور النساء ونحوه لابن الحاجب قال طفى والراد بلا بأس هنا الإباحة بدليل  
مقابلة الأئمة لها بالمكروه ومافى الجواهر هو لفظ اللوازية كما فى مناسك المؤلف ونقله ابن عرفة عن  
النوادر وبذلك تعلم أن عطف خش له على المكروه غير صواب اهـ بن (قوله ولو فى حيض ونقاس)  
أى ونحو ذلك مما يتعلق بخروجهم (قوله وحرمه وبالحرم) الباء الاولى للسببية والثانى للظرفية  
(قوله على الخلاف فى ذلك) هذا الخلاف مبنى على الخلاف فى قدر الميل وفى قدر الذراع هل هو  
ذراع الآدمى أو ذراع البز المصرى والثانى أكبر من الاول اهـ عدوى (قوله ينتهى) أى الحرم للتنعيم  
بمخرج الغاية لأن التنعيم من الحل لما مر من أن مريد العمرة يحرم منه ومافى التوضيح عن النوادر من  
أن حر الحرم مما يلى المدينة نحو أربعة أميال إلى منتهى التنعيم اهـ معناه إلى منتهاه من أى من ناحية المدينة  
وهو مبدؤه للخارج من مكة فعلى خارجه عن الحرم اهـ بن والحاصل أن الخارج من مكة للمدينة يحرم  
عليه التعرض للصيد إلى مبدأ التنعيم والخارج من المدينة لمكة يجوز له التعرض للصيد إلى منتهى التنعيم  
من جهة مكة فيحرم عليه التعرض للصيد فالتنعيم يجوز فيه الصيد لمن خرج من مكة يريد المدينة ولمن  
جاء من المدينة يريد مكة (قوله للمقطع) بفتح الميم وسكون القاف وفتح الطاء وضم الميم وفتح

ينتهى (للتنعيم) وهو للمسمى الآن بمسجد عائشة يعنى أن الاربعة أميال أو الخمسة مبتدأة من البيت منتهية الى التنعيم من جهة  
المدينة وكذا يقال فيما بعده (ومن) جهة (العراق ثمانية) وينتهى (المقطع) اسم مكان أى ثنية جبل بمكان يسمى للمقطع  
بفتح الميم والطاء وسكون القاف وضم الميم وفتح الطاء المشددة (ومن) جهة (عرفة تسعة) أو ثمانية

وينتهي للجعرانة (ومن جدّة) يضم الجبل اسم قرية (عشرة لآخر الحديبية) بتشديد الياء وضبطها الشافعي بالتخفيف ولا يبين حده بالمساحة بينه بالعلامة بقوله (٧٣) (ويقفُ سيلُ الحلدونة) إذا جرى لجهته ولا يدخله لملوه عن الحل (تعرض )

لحيوان (برمي) فاعل حرم وما بينهما اعتراض أي حرم به وبالحرم تعرض بضم الزاء مشددة لحيوان يرى بفتح الياء ويدخل فيه السلحفاة والضفدع البريان والجراد لا الكلب الإنسي ويباح البحري (وإن تأنس) البري أي صار كالحيوان الإنسي بأن خرج عن طباع الوحش وألف الناس (أو لم يؤكل) كغزير وقرود ولو مملوكا ويقوم للجزاء على تقدير جواز بيعه (أو) كان البري (طير ماء) أي يألف الماء ويلزمه ويعيش بالبر (وُجرته) أي بعضه فكما يحرم التعرض لكله يحرم لبعضه كذنبه وأذنه وريشه (ويضه) ولما كان التعرض للصيد حرما ولو باعتبار الدوام نه على حكمه بقوله (وليس له) وجوبا إذا كان مملوكا له قبل الاحرام وكان (بيده أو) يبد (رفقته) الذين معه في قصص أو غيره فان لم يرسله وتلف وداه وأما إذا كان مملوكا لغيره فلا يجب عليه إرساله منهم وان وجب عليه الامر بذلك لأنه من باب الامر

القاف وتشديد الطاء وهو جبل قيل يسمى ذلك الجبل بالمقطع لتقطع الحجر منه لبناء البيت (قوله وينتهي للجعرانة) هذا غير صحيح إذ ليست الجعرانة من جهة عرفة وصوابه لو قال وينتهي إلى عرفة كما في ابن غازي وأما حد الحرم من جهة الجعرانة فهو كما في مناسك المؤلف تسعة أميال أيضا إلى موضع سماه التادلي شعب آل عبد الله بن خالد بن (قوله لآخر الحديبية) أي من جهة الحل وإلا فالحديبية من الحرم وهي قرية صغيرة بينها وبين مكة مرحلة واحدة وهي للمروفة الآن بمحطة بالحاء المحلة (قوله ويقف سيل الحلدونة) أي وأما سيله إذا جرى لجهة الحل فانه يزل فيه (قوله تعرض لحيوان يرى) أي والحال انه متوحش فلا يجوز اصطیاده ولا التسبب في اصطیاده وقولنا والحال انه متوحش خرج الإوز والدجاج وخرج بالبري الحيوان البحري فانه يجوز للمحرم اصطیاده لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعمه متاعا لكم وللسيارة (قوله ويدخل فيه) أي في الحيوان البري الذي يحرم التعرض له السلحفاة الخ (قوله لا الكلب) أي ولا يدخل في الحيوان البري الذي يحرم التعرض له الكلب الإنسي لأنه وان كان حيوانا برياً لكن ليس مما يحرم التعرض له لاعلى المحرم ولا في الحرم لأن قتله جائز بل يندب على المشهور مطلقاً فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول وليس من الصيد الكلب الخ وإلا فهو حيوان يرى قطعاً تأمل (قوله وإن تأنس) أي هذا إذا استمر على توحشه بل وإن تأنس (قوله أو لم يؤكل) عطف على ما في حيز إن أي وإن لم يؤكل وفيه رد على الشافعي القائل انه إنما يحرم التعرض للمأكول (قوله ويقوم) أي غير المأكول (قوله ويعيش في البر) أي لكونه من حيوانات البر وليس للراد بطير الماء ما يطير من حيوانات البحر لأن هذا محكم يجوز سيده للمحرم (قوله وجرته) عطف على حيوان يرى (قوله أي بعضه) أشار الشارح بهذا إلى أن جزءه في المتن يقرأ بالزاي المعجمة وهو الذي ارتضاه ح واستدل له بقول للناسك ويحرم التعرض لبعض الصياد ويضه اه وقد يبحث في هذه النسخة بان الجزء مستغنى عن ذكره لأنه ان فرض متصلاً بالتعرض له تعرض للكل أي الحيوان البري وان فرض منفصلاً فإماتة بان كان ذكاه محرم أو حلال في حرم أو كان بلا ذكاة فهذا يأتي وإما أن لا يكون ميتة فلا يحرم التعرض له أي أكله وضبطه ابن غازي وجروه بالراء والواو أي أولاده وقد يقال ذكر الجرو مستغنى عنه بقوله ويضه لأنه إذا حرم التعرض للبيض فأولى جروه تأمل (قوله وليس له) جملة مستأنفة لامعطوفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر وهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له انت قد ذكرت حرمة التعرض للبري إذا لم يكن معه قبل الاحرام فما حكمه إذا كان معه فقال وليس له الخ (قوله في قصص) راجع لقوله وكان بيده ولقوله أو كان يدرقته (قوله وتلف) أي قبل إرساله دينته أي وبعد احرامه (قوله وداه) أي دفع دينته أي جزاءه (قوله فلو أخذه احد) أي بعد افلاته وقوله قبل لحوقه بالوحش الخ وأولى لو أخذه بعد لحوقه بها وهذا مفرغ على زوال ملكه عنه لا ويتفرغ على زوال ملكه عنه حالاً لأنه لو أقتله أحد من يده لم يضمن (قوله وليس لربه الأصلي) أي إذا فرغ من احرامه وخرج للحل (قوله أو محله ان لم يحرم منه) أي بان احرم من الليات (قوله والاوجب إرساله) أي وزوال ملكه عنه (قوله تأويلان) الاول للتونس وابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعض الاصحاب وهما على قولها ومن احرم في بيته صيد فلا شيء عليه فيه ولا

يرسله

بالمعروف (و) إذا أرسله (زال ملكه عنه) حالاً وما لا فلو أخذه احد قبل لحوقه بالوحش فقد ملكه

وليس لربه الأصلي أخذه منه (لأن) ان كان الصيد حال احرامه (بيته) فلا يرسله وملكه باق (وهل) عدم وجوب إرساله وعدم زوال ملكه مطلقاً (وإن أحرمت منه) أي من بيته وهو المعتمد ومحله ان لم يحرم منه وإلا وجب إرساله (تأويلان)

البيت والقفس مثلا ان  
القفس حامل له وينتقل  
بانتقاله والبيت مرتحل عنه  
وغير مصاحب له واذا  
حرم التعرض للبرى (فلا  
يستجده ملكه) لا بشراء  
ولا بقبوله هبة أو صدقة  
أو اقالة وأما دخوله في  
ملكه جبرا كالمراث  
والردود بعيب فانه يدخل  
في قوله ولا يرسله (ولا  
يستودعه) بالبناء  
للفعل أى لا يقبله من  
الغير ودية فان قبله رده  
لصاحبه ان كان حاضرا  
والأودعه عند غيره ان  
أمكن والأرسله وضمن  
قيمته (وُرد) الصيد  
المودع عنده قبل الاحراء  
(إن وجد مُودعه)  
بالكسر ولم يقل ربه مع  
انه أخصر ليشمل وكيله  
فان لم يجده أودعه عند  
حلال ان أمكنه (وإلا)  
يجد ربه ولا حلالا يودعه  
عنده (يقى) بيده ولا يرسله  
لأنه قبله في وقت يجوز له  
فان أرسله ضمن قيمته  
فليس قوله ورد مفرعا على  
ما قبله لتغاير التصوير كما  
علمت (في صحة شرائه)  
أى شراء المحرم للصيده من  
حلال ويرسله ويضمن  
ثمته على الأظهر فلو رده  
لصاحبه لزمه جزاؤه  
وفساده ولزمه رده للبائع  
(قولان) ثم استثنى من  
حرمة التعرض للبرى قوله

يرسله ولا يزول ملكه عنه اه بن والمعتمد من التأويلين الأول كما قال الشارح (قوله والفرق الخ)  
جواب عما يقال لأى شيء قلتم إذا كان الصيد في بيته حال إحرامه فلا يرسله مطلقا وان كان معه في  
قفس حال إحرامه وجب عليه إرساله وأى فرق بين كونه في البيت وكونه في القفس  
(قوله وينتقل بانتقاله) أى وخينئذ فالصيد الذى فيه كالصيد الذى في يده (قوله فلا يستجد الخ) مفرع  
على قوله حرم تعرض برى كما أشار له الشارح لا على قوله ولا يرسله بيده ولا على قوله وزال ملكه عنه لأنه  
لا فائدة فيه لأن وجوب الارسال وزوال الملك كاف في إفادة النهى عن تجرد ملكه وخينئذ فلا حاجة  
لتفريعه عليه بخلاف النهى عن التعرض له فلا يفيد النهى عن تجرد الملك فلهذا فرعه عليه اه عدوى ثم ان  
السين والتأخر اذنتان لتأكيد النهى والمعنى انه ينهى نهيًا مؤكدا عن تجرد ملك الصيد أى أحداث ملكه  
مادام محرما لا للطلب لأن المراد النهى عن تجرد الملك لا عن طلب تجرده ومحل النهى عن استحداث  
المحرم ملك الصيد بشراء أو قبول هبة الخ إذا كان الصيد حاضرا وأما ان كان غائبا فانه يجوز  
(قوله فانه يدخل الخ) حاصله انه إذا مات مورث المحرم عن صيد فان ذلك الصيد يدخل في ملك المحرم جبرا  
ويجب عليه إرساله بعد دخوله في ملكه بالحكم وكذا إذا باع صيدا قبل إحرامه فرده عليه المشتري  
بعد إحرامه بعيب فانه يرد اليه الزاما بالحكم ويجب عليه إرساله وأما لو وجد المحرم عيبا في صيد اشتراه  
قبل إحرامه فانه يرجع بالأرض على البائع ويرسله وإحرامه يفيت رده (قوله أى لا يقبله من الغير  
وديعة) أى سواء كان ذلك الغير حلالا أو محرما (قوله رده لصاحبه) أى وجب عليه رده لصاحبه  
واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل هو التمين كما في ح وكلام التوضيح يؤم انه إذا قبله بوجوب  
إرساله بلا تفصيل ونقله ابن غازى والشارح بهرام وسلاه وليس كذلك انظر بن (تنبيه) قوله  
رده لصاحبه فان أبى ربه من قبوله كان محرما أولا أرسله المحرم بخضرتة ولا شيء  
عليه سواء تيسر رفعه للحاكم أم لا (قوله وإلا أودعه) أى والا بأن كان غائبا أودعه الخ  
(قوله وضمن قيمته) أى لربه ومحل هذا التفصيل إذا كان ربه حلالا حين الإيداع ولو طرأ إحرامه  
بعد مفارقة المودع وذلك لأن الاحرام لا يزول الملك عما غاب من الصيد وأما لو كان ربه محرما حين  
الإيداع فان المودع يرسله ولو مع حضوره لزوال ملكه عنه ولا يطالب برده ليرسله اه عدوى  
(قوله ان وجد مودعه) أى حلالا أو محرما (قوله فليس قوله ورد مودعه على ما قبله) أى بحيث يقال ان  
المعنى فان ارتكب الحرمة وقبله وهو محررم رده ان وجد صاحبه والا فلا (قوله لتغاير التصوير) لأن إبقاءه  
من غير ارسال إذا لم يجد ربه ولم يجد من يودعه له عنده انما هو فيها إذا قبله قبل إحرامه وأما إذا قبله  
بعد إحرامه ولم يجد ربه ولم يجد من يودعه عنده وجب إرساله ولا يجوز له إبقاؤه واعلم ان صور هذه المسئلة  
تسع وذلك لأنه اما ان يودعه حلال عند حلال ثم يحرم المودع بالفتح أو يودعه حلال عند محررم  
أو يودعه محررم عند محررم فهذه ثلاثة أحوال وفى كل منها إما ان يجد المودع بالفتح رب  
الصيد وأما ان لا يجده لكن يجد حلالا يودعه عنده وأما ان لا يجد ربه ولا من يودعه عنده فالجميع  
تسع تفهم احكامها بما تقدم (قوله وفى صحته شرائه الخ) حاصله انه تقدم انه لا يجوز له المحرم ان يستجد  
ملكه للصيد فلو وقع واشترى للمحرم صيدا من حلال فهل العقد صحيح وهو قول ابن حبيب وأفاسد  
وهو مافى للوازية وعلى الأول فيضمن ثمته لبائعه ويجب عليه إرساله وعلى الثانى فلا يلزمه ثمته  
ولا إرساله ويلزمه رده لبائعه لأنه يسع فاسد لم يفت (قوله من حلال) أى وأما من محررم فهو فاسد  
اتفاقا فلا يلزمه ثمته ويلزمه رده لبائعه ليرسله (قوله على الأظهر) أى كما قاله ح خلافا لما قاله سند  
من انه على القول بالصحة يضمن المشتري المحرم للبائع قيمته لاثمته وعليه فيقال لنا يسع صحيح يضمن

(إلا الفأرة) ويأحق بها ابن عرس وما يفرض الثياب من الدواب (والحية والعقرب) ويأحق بها الزبور أى ذكر النحل (مطلقا) كبيرة أو صغيرة بدأت بالأذية أم لا (وغرابا) أسود أو أبيض وهو ماخالط سواده بياض (وجدة) بوزن غنية فيجوز قتل هذه الحية لانية تذكيها والام يجوز وعليه جزاؤها (وقى) جواز قتل (صغيرها) أى الغراب والحدأة وهو ما لم يصل لحد الايذاء (خلاف) وعلى القول بالمنع فلا جزاء فيه مراعاة للقول الآخر ثم شبه في جواز القتل ما فسر به السكبان العقور في الحديث بقوله (كهادى سبع كذاب) وأسد وعمر وفهد (٧٤) (إن كبر) بكسر الباء وقتلها لدفع شرها فان قتلها بنية ذكاتها منع وعليه جزاؤها وكذا

يقال في الطير والوزغ  
الشار اليها بقوله (كطير  
خيف) منه على نفس أو  
مال ولا يندفع (إلا) يقتله  
(و) (الا) ورعا) فيجوز  
قتله (لحل محرم)  
اذلوا تركها الحلال بالحرم  
لكثرت في البيوت وحصل  
منها الضرر وأما المحرم فلا  
يجوز له قتله فان فعل فليطعم  
شيئا من الطعام أى حفنة  
كسائر الهوام ثم شبه في  
عدم الجزاء الاستفاد من  
الاستثناء المتقدم قوله  
(كأن عم الجراد)  
بحيث لا يستطيع دفعه فلا  
جزاء عليه في قتله ولا حرمة  
للضرورة (واجتهد)  
المحرم في التحفظ من قتله  
والواو للحال (والا) ثم  
أوعم ولم يجتهد وقتل شيئا  
(فقيمة) طعاما بما يقوله  
أهل المعرفة ان كثيرا  
بأن زاد على الشرة (وقى)  
قتل الجراد (الواحدة  
حفنة) من طعام ييد  
واحدة إلى الشرة هذا في

بالقيمة (قوله إلا الفأرة النج) أى فانه يجوز قتلها للمحرم وفي الحرم إذا كان بشير نية الذكاة والإلام يجوز  
كأيا (قوله مطلقا) راجع لثلاثة قبله (قوله وفي جواز قتل صغيرها) أى وعدم الجواز بالقول  
بالجواز بنظر اللفظ غراب الواقع في الحديث فانه مطلق يتحقق الكبير والصغير والقول بالمنع نظرا  
للحالة في جواز القتل وهي الايذاء وذلك منتف في الصغير (قوله خلاف) الأول شهره ابن راشد  
والثاني شهره ابن هرون (قوله كهادى سبع) أى كما يجوز قتل العادى من السباع إن كان كبيرا وكان  
قتله لدفع شره وإلا فلا يجوز قتله وفيه الجزاء (قوله كطير) أى كما يجوز قتل الطير الذى يخاف منه  
على النفس أو المال ولا يندفع إلا بالقتل إذا كان قتله لدفع شره لا بقصد ذكاته فلا يجوز وفيه الجزاء  
(قوله وأما المحرم فلا يجوز له قتله) أى يحرم كما صرح به الجزولى في شرح الرسالة وما فى الناسك من  
الكراهة قال طي المراد بها التحريم بدليل قوله فاذا قتلها المحرم أطعم كسائر الهوام اذ لو كانت للتنزيه  
ما قال أطعم كسائر الهوام اه بن وقد يقال الاطعام على جهة الاستحباب فلا ينافى ان الكراهة على  
بابها للتنزيه تأمل (قوله ثم شبه في عدم الجزاء للاستفاد من الاستثناء) أى فكأنه قال ولا جزاء في  
هذه المستثنيات كأن عم الجراد (قوله والواو للحال) أى فالمعنى على التقييد أى ولا جزاء عليه ولا  
حرمة إذا كان قد اجتهد في التحفظ من قتله ومات منه شيء بعد ذلك بدفعه (قوله والاقية طعما)  
ظاهر للصف تعين الحفنة في الواحدة للمشر والقيمة طعاما فيما زاد وقال الباجى ولو شاء الصيام  
لحكم عليه بصوم يوم انظر طي والواق اه بن (قوله من غير تفصيل) أى بين قليل وكثير  
وقوله لكن النص الخ أجاب طي بأن القبضة والحفنة متقاربان والخطب سهل (قوله قبضة) أى  
بضاد معجمة كما في حاشية خشي وهي دون الحفنة وقد علم من كلامه ان الجراد والدود ليسا كالقملة  
والقملات لأن القملة والقملات لشرة فيها حفنة وما زاد فيه القدية وفي الجراد الواحدة لشرة  
حفنة وما زاد فيه القيمة والدود في قليلة وكثيره قبضة (قوله والجزاء بقتله) جملة مستأنفة استئنافا  
بأينا جوابا لسؤال مقدر تقديره فان تعرض للحيوان البرى فماذا يلزمه وحاصل الجواب انه  
تارة يقتله وتارة لا يقتله فان قتله فالجزاء بقتله (قوله وجهل ونسيان) أى خلافا لابن عبد الحكم  
حيث قال لا شيء في غير العمد ولا فيما يتكرر (قوله ولائم في هذين الخ) قال بن في سقوط  
الائم بالجهل نظر لجزاء الاقدام قبل الحكم ولم أرهم ذكروا سقوط الائم الا في النسيان وهو  
ظاهر (قوله كالخمصة) قال خشي في كبره ويجوز الاسطيد للخمصة وعليه الجزاء وحينئذ  
فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما انه لا منافاة بين الحرمة وقى الجزاء (قوله وتكرر الجزاء بتكرار  
قتل الصيد) ظاهره ان تكرر قتل ماض والحفنة مستأنفة والذى ذكره غيره انه مصدر عطف على  
خمصة وان اللام بالنسبة له بمعنى مع أى وان كان القتل مصاحبا لتكرار لا للتعليل لأن التكرار ليس

علة

قتلها نقطة بل (وان) قتلها (في يوم كدوم) ونعل وذربا فيه حفنة ييد

ولو كثر جدا فالتشبيه في وجوب الحفنة من غير تحصيل لكن النص ان في الدود وما بعده قبضة من طعام (والجزاء) واجب (بقتله)  
أى الحيوان البرى (وان) قتله (الخمصة) أى شدة جماعة تبيح اللية (وجهل) لحكم قتله أو لنيه (ونسيان) أى نسي انه محرم أو في  
الحرام أو نسي ان هذا صيد وقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا خرج مخرج القالب ولائم في هذين كالخمصة على التحقيق (وتكرر)  
الجزاء بتكرار قتل الصيد

(كسهم) رماه حل محل (وسم) السهم (بالحرم) أى فيه فجاوزه وأصاب صيدا بالحل (٧٥) فقتله ففيه الجزاء (وكلب) أرسله

حلال على صيد بالحل (تعيين طريقه) من الحرم أى لم يكن له طريق توصله للصيد إلا من الحرم فالجزاء والا فلا (أو قصر) ربه وهو محرم أو الحرم (فى ربطه) فاقبلت وقتل صيدا (أو أرسل) كلبه أو بازمه من الحل (بقربه) أى قرب الحرم بحيث يظن أنه يأخذه بالحرم فأدخله فيه وأخرجه منه (فقتل خارجه) فالجزاء ولا يؤكل فى الكل وأما لو قتله خارجه قبل ادخاله الحرم فيؤكل ولا جزاء عليه وأما لو أرسله من بعيد بحيث يظن أنه يأخذ الصيد قبل الحرم فأدخله فيه وقتله فيه أو أخرجه وقتله خارجه فلا جزاء ولكن لا يؤكل (وطرده) بالجر عطف على قتله أى والجزاء فى قتله وفى طرده (من حرم) إلى الحل فصاده سائد أو هلك قبل عوده للحرم أو شك فى هلاكه وهو لا ينجو بنفسه فالجزاء على الطارد أما لو كان ينجو بنفسه كالنزال فلا جزاء على طارده فى ذلك لأن طرده لا أثر له (ورمى منه) أى من الحرم على صيد فى الحل فالجزاء ولا يؤكل (أو) رمى من الحل (كله) أى للحرم فالجزاء ولا يؤكل فى هذه اتفاقا (وتعريضه للتلف) عطف على قتله أيضا أى والجزاء فى تعريضه للتلف

علة للقتل وحاصله أنه إذا قتل صيدا فان الجزاء يتكرر عليه بتكرر القتل سواء نوى التكرار أم لا خلافا لمن قال بعدم تكرار الجزاء بتكرر القتل (قوله وكسهم وكلب) هذا تشبيه فى لزوم الجزاء (قوله ففيه الجزاء) أى ولا يؤكل عند ابن القاسم سواء قرب محل الرامى من الحرم أو بعد عنه وخالفه أشهب وعبد الملك فأشهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه مطلقا وعبد الملك يوافق أشهب على الأكل وعدم الجزاء بشرط البعد فان كان بين محل الرامى والحرم قرب كان ميتة وفيه الجزاء والراد بالبعد أن يكون بين الرامى والحرم مسافة لا يقطعها السهم غالبا فوافق فى مقدوره أنه قطعها وممر بطرف الحرم لقوة حصلت للرامى اه عدوى وقد جعل اللخمي هذا الخلاف الذى فى مسألة السهم جاريا فى مسألة الكلب الذى مر من الحرم واختار من الخلاف فى المسئلتين الأكل وعدم الجزاء كما فى بن (قوله والا فلا) أى وإلا يكن طريقه متعينة من الحرم إلا أنه ذهب إليه من الحرم فقتله أكل ولا جزاء لأن الكلب فعلا فعده له للحرم من نفسه بخلاف السهم فن الرامى على كل حال يقول المصنف تعيين طريقة من الحرم قيد فى الكلب فقط وقد تبع المصنف فى تقييد الكلب بما ذكر ابن شاس وابن الحاجب وهذا قول رابع فى مسألة الكلب وحاصله أنه إذا أرسل حل كلبا وهو فى الحل على صيد فمضى الكلب فى الحرم فلما جاوزه قتل الصيد فى الحل ففيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم مطلقا وقال أشهب يؤكل ولا جزاء مطلقا وقال عبد الملك يؤكل ولا جزاء ان بعد محل الارسال من الحرم والا فالجزاء وقال ابن شاس وابن الحاجب ان تعيين الحرم طريقا له فالجزاء ولا يؤكل والا فلا وعلى ذلك منى المصنف (قوله أو أرسل بقربه الخ) اعلم انه اختلف فى حكم الاصطياد قرب الحرم فقال مالك انه مباح إذا سلم من قتله فى الحرم وقال فى التوضيح المشهور انه منتهى عنه إما منعا أو كراهة بحسب فهم قوله صلى الله عليه وسلم كالراعى يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه قال ح والظاهر الكراهة ثم ان قتله فى الحرم أو بعد أن أخرجه منه ففيه الجزاء ولا يؤكل وان قتله بقرب الحرم قبل ان يدخل فيه فالمشهور انه لا جزاء عليه وهو قول مالك وابن القاسم والتونسي ويؤكل حيث كان الصائد حلالا وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء ان طرح والتبادر من كلام المؤلف هو الصورة الأخيرة لكن لضعف القول بالجزاء فيها تعيين حمله على الثانية ويجعل قوله خارجه حالا من فاعل قتل أى قتل فى حال كونه خارجا منه تأمل (قوله ولا يؤكل فى الكل) أى لانتهاك حرمة الحرم (قوله وأما لو أرسله من بعيد) هذا مفهوم قول المصنف أو أرسل بقربه (قوله وطرده من حرم) أى وأما طرده عن طعامك ورهلك فلا بأس به الا انه إذا هلك بسببه فالجزاء كما فى بن (قوله فصاده سائدا الخ) حاصل ما فى ح انه ان طرده من الحرم الى الحل فان عاد إلى الحرم فلا جزاء وان صاده من الحل صائد فالجزاء وان استمر باقيا فى الحل فان كان فى محل يمنع تحقق منعه فيه فلا جزاء والا فالجزاء ابن (قوله وهو لا ينجو الخ) هذا القيد لابن يونس قيد به مسألة الطرد وحينئذ فيعتبر فى جميع ما ذكره من قوله فصاده سائد ولقوله أو هلك قبل عوده ولقوله أو شك فى هلاكه كما فى حاشية شيخنا على خش (قوله على طارده فى ذلك) أى ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد (قوله فالجزاء ولا يؤكل) أى على المشهور نظرا لابتداء الرمية وهو قول ابن القاسم ومقابله قول أشهب وعبد الملك انه يؤكل ولا جزاء فيه نظرا لمحل الاصابة (قوله ولا يؤكل فى هذه اتفاقا) أى لأنه يصدق عليه انه قتل صيدا فى الحرم (قوله وتعريضه) أى تعريض من يحرم عليه الصيد من محرم وحلال فى الحرم وليس من تعريضه للتلف كون الغير يقدر عليه بسبب جرحه له خلافا لما استظهره البساطى وسلمته لأنه مهما علم انه لا يموت موت الجرح أو يرى منه بنقص والتحقق

كشفت ريشه بحيث لا يقدر على الطيران ولم تعلم سلامته ( وجرحه ) جرحا لم ينفذ مقاتله وغاب ( ولم تتحقق سلامته ) فهما فان تحققت أى غلب على الظن سلامته ( وكوّن بنقص ) فلا جزاء عليه ولا شيء عليه في النقص خلافا لمحمد القائل يلزمه ما بين القيتين ( وكرر ) الجزاء أى أخرجه ثانيا ( ٧٦ ) ( إن أن خرج ) أولا ( لشك ) في موته ( ثم تحقق ) أو غاب على الظن ( موته )

بعد الاخراج حال الشك لأنه اخرج الجزاء قبل وجوبه وكلامه صادق بما إذا تحقق بعد الاخراج موته قبله مع أنه لا جزاء عليه فلو قال ثم مات وحذف تحقق لطابق القتل مع الاختصار ( ككل ) من المشتركين ) في قتل الصيد فيتعذر الجزاء بتعدد أى على كل واحد جزاء كامل ( و ) والجزاء ( بإرسال ) لسلك أو باز ( لبيع ) ونحوه مما يجوز قتله فقتل غيره وكذا ان أرسله على سبع في ظنه فإذا هو بالاجوز صيده كبحار وحش ( أو ) نصب شرك له ( أى ) لبيع فوقع فيه صيد ( و ) الجزاء على صيد محرم ( بقتل ) غلام ( أى ) عبد ومثله الولد الصغير ( أمر ) أى أمره سيده ( بإفلاته ) فظن ( الغلام ) القتل ( أى ) الأمر به وعلى العبد جزاء أيضا ان كان محرما اما إن أمره بالقتل فقتل فعلى الصيد جزاء ان كانا محرمين وواحد ان كان المحرم أحدهما ( وهل ) لزوم الجزاء للسيد ( إن تسبب السيد فيه )

بجنسه فلا شيء فيه وان كان الغير يقدر عليه وهو مذهب المدونة ويدخل في قول المصنف ولو بنقص ابن ( قوله ) كشفت ريشه أى الذى لا يقدر معه على الطيران والافلا جزاء كما انه لو تنف ريشه الذى لا يقدر على الطيران إلا به وأمسكه عنده حتى نبت بدله وأطلقه فلا جزاء عليه ( قوله ) ولم تتحقق سلامته فهما ( أى ) في التعريض للتلغف والجرح فهو قيد في المسئلتين ( قوله ) ولو بنقص ( مبالغة في الفهوم كما أشاره الشارح والباء في قوله بنقص بمعنى مع ) ( قوله ) يلزمه ما بين القيتين فإذا كانت قيمته سلبا ثلاثة أمداد ومعينا مدين لزمه مد وهو ما بين القيتين ( قوله ) ان أخرج لشك ( أى ) لا جل شك نشأ عن رمى الصيد ( قوله ) ثم تحقق موته ( أى ) حصول موته بعد الاخراج حالة الشك ولو كانت الرمية أنفذت مقاتله ( قوله ) لأنه أخرج الجزاء قبل وجوبه ( أى ) بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم انه يجب عند الشك أى انه كشف الغيب انه أخرج قبل الوجوب ( قوله ) مع انه لا جزاء عليه ( أى ) ثانيا كما انه لو استمر باقيا على شكه لم يتكرر عليه الجزاء والحاصل انه إذا رمى صيدا فشك في موته فأخرج جزاءه فان استمر على شكه أو غلب على ظنه ان موته قبل الاخراج لم يلزمه الاخراج ثانيا وان غلب على ظنه ان موته بعد الاخراج لزمه اخراج الجزاء ثانيا ( قوله ) ككل من المشتركين ( اما بالثنية وهو بيان لاقول ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع وأل للجنس وهو يصدق باثنين فأكثر ( قوله ) فيتعذر الجزاء بتعدد ( أى ) سواء كانوا محليين في الحرم أو محرمين ولو بغيره واما لو اشترك حل ليس بالحرم ومحرم في قتل الصيد كان الجزاء على المحرم فقط ( تنبيه ) قال عيج مانصه ومفهوم المشتركين انه لو تمالأ جماعة على قتله فقتله واحد منهم فجزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المؤلف انه لا ينظر إذا قتله جميعهم لمن فعله أقوى في حصول اللوث وهذا إذا لم تتميز الضربات واما إذا تميزت الضربات وعلم أو ظن ان موته من ضربة معينة فالظاهر ان الجزاء عليه وحده لأنه اختص بقتله إلا ان تكون ضربة غيره هى التى عاقته عن النجاة فان كل واحد منهما عليه جزاء بمثابة المشتركين ( قوله ) فقتل غيره ( أى ) وترك السبع المرسل اليه ( قوله ) فوقع فيه صيد ( أى ) فيلزم الجزاء على المشهور وقال سحنون لا جزاء فيه وقال أشهب إن كان المحل يتخوف فيه على الصيد من الوقوع في الشرك وداه وإلا فلا شيء عليه اه عدوى ( قوله ) وبقتل غلام الخ ( حاصلة ان المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام ان يرسله فظن الغلام انه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا ان يكون محرما فعلى الغلام جزاء آخر ( قوله ) أى أمره سيده بإفلاته ( أى ) أمره بالقول أو أشار له بإشارة ظن منها القتل وان كانت تلك الإشارة لا يفهم غيره منها القتل ( قوله ) فظن القتل ( مفهومه انه لو شك في أمره له بالقتل أو بالإفلات ثم قتله كان الجزاء على العبد وحده كما يفيد كلام اللخمي اه عدوى ( قوله ) وعلى العبد جزاء أيضا إن كان محرما ( أى ) ولا ينفعه خطؤه وحينئذ فاما ان يصوم العبد عن نفسه واما أن يطعم عنه سيده ان شاء وان شاء أمره به من ماله وكذا يقال في الهدى فاما ان يهدي عنه السيد أو يأمره بذلك من ماله كما قال سند ( قوله ) أولا ( نرى راجع لقوله ان تسبب السيد فيه أى ولا يشترط في لزوم الجزاء للسيد تسببه فيه بل الجزاء لازم له مطلقا سواء تسبب فيه بأن اذن في اصطیاده أو لم يتسبب فيه بأن

صاده

أى في الصيد بان كان هو الذى صاده أو اذن في اصطیاده ثم

أمر العبد بإفلاته فظن القتل فان لم يتسبب بان كان هو الذى صاده بغير اذن سيده فلا جزاء على السيد وإنما هو على العبد إذ لم يفعل السيد إلا خيرا إذ أمره بالإفلات ( أولا ) بل الجزاء على السيد مطلقا



(تأويلان) (المتعد الثاني (و) الجزء واجب (بسبب) من أسباب تلف الصيدان تصديق (ولو اتفق) كونه حيا لملاك الصيد (كفتر عنه) أي الصيد عند رؤيته (فئات) وكألو ركز رما فخطب فيه الصيد فئات (٧٧) فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب

(و) لكن (الأظهر) عنه ابن عبد السلام والمصنف لا ابن رشد خلافا لما يورمه كلامه (والأصح) عنه التوحي وابن الماوراء (خلافه) أي خلاف قول ابن القاسم وهو قول أشهب أنه لاجزاء ولكن لا يؤكل وشبهه في عدم الجزاء قوله (كفسطاطه) أي خيمته إذا تعلق الصيد باطنها بها فئات (و) حفر (بئر الماء) فوقع الصيد فيها (ودلالة محرم أو حل) من إضافة المصدر للمفعول والبدال لهما محرم وسواء كان الصيد المدلول عليه في الحل أو الحرم فلا جزاء على الدال (ورميه) أي رمى الحلال صيدا (على فرع) في الحل (أو أصله بالحرم) فلا جزاء ويؤكل نظرا إلى محله ولا نزاع في وجوب الجزاء إذا كان الفرع في الحرم وأصله في الحل (أو) رميه صيدا بحل (فأصابه السهم فيه) (و) تحامل (ودخل الحرم) (فئات به) فلا جزاء (إن أنفذ) السهم (مقتله) في الحل ويؤكل (وكذا) لاجزاء (إن لم ينفذ) مقتله في الحل (على المختار) ويؤكل

صاده المبد بغير إذن سيده فقال له أفلته فقتله لظنه أنه أمره بقتله (قوله تأويلان) الأول لابن السكاتب والثاني لابن عمرزاه بن (قوله وبسبب) عطفت على محذوف أي والجزاء بقتله مباشر وبسبب هذا إذا كان السبب مقصودا بل ولو كان اتفاقيا (قوله ان قصد) أي ذلك السبب بأن حفر حفرة بقصد وقوع الصيد فيها فوقع فيها ومات فالجزاء لازم باتفاق ابن القاسم وأشب (قوله ولو اتفق كونه حيا) أي من غير قصد جملة حيا وذلك بأن لا يقصد الصيد مع السبب أصلا لكن أدى ذلك لملاك الصيد واخذ من كون السبب الاتفاق يوجب جزاء الصيد أنه لو فتح انسان بابا وكان قبل فتحه مستندا عليه جرة عمل مثلا فانكسرت فانه يضربها لأن فعله قارن الإتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق نارا في محل فأحرقت دار جاره فلا ضمان على المطلق لأن الفعل لم يقارن التلف اهـ شيخنا عدوى (قوله والأظهر عند ابن عبد السلام الخ) فيه ان من ذكر من ابن عبد السلام ومن معه مندرج في الأصح فلا حاجة لذكر الأظهر والأولى ابدال الأظهر بالأرجح بأن يقول والأرجح والأصح خلافا لابن يونس رجح هذا الثاني كما في اللواق (قوله أنه لاجزاء) أي في السبب الاتفاق (قوله وشبهه في عدم الجزاء) أي وعدم اكل الصيد أيضا (قوله فئات) أي فاته لاجزاء فيه ولا يؤكل وكذا يقال في قوله وبئر الماء ودلالة محرم أو حل كما هو ظاهر كلام ح (قوله وحفر بئر ماء) أي سواء كان الحفر في محل يجوز له الحفر فيه أولا كالطريق فليس ما هنا كما في الديات ولعل الفرق ان الصيد ليس شأنه لزوم طريق معين بخلاف الآدمي اهـ عدوى وهذا وقد وافق ابن القاسم اشهب في سقوط الجزاء في مسألة حفر البئر ماء وخالفه في مسألة فزعه فئات وقال بالجزاء كما مر قال ح وهي مناقضة لاشك فيها وحكي بعضهم قولنا عن ابن القاسم بوجوب الجزاء في مسألة البئر وهو ضعيف اهـ بن (قوله ودلالة محرم أو حل) أي لاجزاء في ان يدل محرم محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم ولو صاده المحرم أو الحلال للدلول وحاصله انه إذا دل محرم محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك الحرم الدال فهذه أربع صور وكذلك إذا دل حل محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك الحل الدال فهذه أربعة أيضا والجزاء انما هو على الدلول ان كان محرم أو حلالا وكان الصيد في الحرم (قوله فلا جزاء على الدال) أي على الحرم الدال (قوله على فرع في الحل) أي خارج عن حد الحرم لدخل الحل وأما لو كان الفرع سائتا لحد الحرم والطير فوقه فالظاهر ان فيه الجزاء كما لو كان الطير على حد الحرم نفسه (قوله فلا جزاء ويؤكل نظرا إلى محله) أي على المشهور وهو مذهب الدونة وقال عبد الملك يلزمه الجزاء نظرا لأصل الفرع (قوله ولا نزاع الخ) أي كما انه لا نزاع في لزوم الجزاء والحرم وعدم الأكل إذا كان كل من الفرع وأصله في الحرم (قوله أو بحل) عطفت على فرع أي ورميه حال كونه بحل أي والصائد بحل أيضا وقوله فئات به أي في الحرم ولا يصح ان يكون عطفا على الحرم والالسان المعنى ورميه على فرع أصله بالحل وهو فاسد لاقتضائه انه إذا كان الأصل في الحل والفرع في الحرم ورمى على الصيد الذي فوق الفرع فانه لاجزاء عليه مع ان عليه الجزاء (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي من اقوال ثلاثة الأول قول التوحي بلزوم الجزاء ولا يؤكل والثاني قول اصبح بعدم الجواز ولا يؤكل والثالث قول اشهب بعدم الجزاء ويؤكل اختار اللخمي منها الثالث فاخياره منصب على نفي

أيضا اعتبارا بأصل الرمي لا بوقت الموت (أو أمسكه) أي الحرم الصيد (لئيرسلة) لا ليقته (فقتله محرم) آخر أو حلال في الحرم فلا جزاء على الممسك بل على القاتل

(وإلا) بأن قتله منه حلال بالحل (٧٨) (فتاويه) أي فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه للأنخلو الصيد الذي مع المحرم من جزاء (والمحرم

الحل) القاتل (له) أي للمحرم الممسك (الأقل) من قيمة الصيد طعاما وجزائه أن لم يصم فإن صام فلا رجوع له على الحلال شيء (و) أن أمسكه (للقتل) فقتله محرم آخر فيها (شريكاً) في قتله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل (وما صاده محرم) أوفى الحرم فمات بصيده بسهمه أو كلبه أو ذبحه ولو بعد إحلاله أو ذبحه وإن لم يصده أو امر بذبحه أو بصيده أو دل عليه أو اعان على صيده ولو بإشارة (أو صيده) أي للمحرم وذبح حال إحراره أو ذبحه حلال ليضيف به المحرم (ميتة) على كل واحد (كبشه) أي يبيض الصيد كنعام وحمام ماعدا الأوز والدجاج إذا كسره محرم أو شواء ميتة لا يأكله حلال ولا محرم لأنه بمنزلة الجنين وقشره نجس (وفي) أي فيها صيد للمحرم معينا أم لا (الجزاء) على المحرم (إن علم) أنه صيد لمحرم ولو غيره (وأكل) وأما إن لم يعلم فلا شيء عليه وهذا إذا صاده حلال للمحرم وأما لو صاده محرم فالجزاء عليه فقط أكله أحد أو لافالجزاء على الغير

الجزاء خلافاً للأول وعلى الأكل خلافاً للثاني والأول (قوله وإلا فليه) اختار التونسي واللاخمي هنا قول سحنون لا شيء عليه ولم يبينه المؤلف عليه اه بن (قوله فقتله محرم آخر) أي وأما لو قتله حلال فيما أن يقتله في الحرم أوفى الحل فإن قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وإن قتله في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه ويغرم الحلال له قيمته طعاماً إن كانت قيمته أقل من جزائه والحاصل أنهما إذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرمًا والآخر حلالاً بالحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل مثل صورة الصنف وهي ما إذا كانا محرمين فإن كان أحدهما محرمًا وحلالاً بالحرم والآخر ليس كذلك فالجزاء على الحرم أو من في الحرم ولا جزاء على الآخر وإن كان كل منهما غير محرم ولا بالحرم فلا شيء عليه اه عدوى (قوله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل) أي نظراً إلى التعصيب والباشرة (قوله أوفى الحرم) أي أوصاده حلال في الحرم (قوله فمات بصيده) راجع لكل من صيد المحرم ولما صاده الحلال في الحرم وقوله أذبحه ولو بعد إحلاله عطف على قوله بصيده وقوله أذبحه وإن لم يصده عطف على مصاده محرم (قوله ذلوا بإشارة) أي أو تناولوا تسوط (قوله أو صيده) أي لأجله صاده حلال أو حرام كان المحرم الذي صيد لأجله ميتة أو غير معين بأمره أو بغير أمره ليبيع له أو يهدي له أو يضيف به (قوله وذبح حال إحراره) أي سواء أكل المحرم منه شيئاً أولاً واحترز بقوله وذبح حال إحراره عما إذا ذبح بعده فإنه يكره أكله فقط كما في ح بخلاف مصاده فإنه ميتة ولو ذبح بعد إحلاله كما مر (قوله أذبحه حلال الخ) عطف على قوله أو صيده أي أذبحه حلال ليضيف به محرمًا والحال أن ذلك الحلال لم يصده (قوله ميتة) أي حكمه حكم الميتة وقوله على كل واحد أي بالنسبة لكل أحد فلا يجوز أكله لحلال ولا لمحرم (قوله لأنه) أي لأن البيض بمنزلة الجنين أي جنين الصيد لسكونه نشأ عنه فلما كان الجنين نشأ عن البيض نزل البيض منزله (قوله وقشره نجس) أي بالنسبة للمحرم وغيره لأنهم لما نزلوا البيض منزلة ما نشأ عنه وهو الجنين وحكموا عليه بحكم الميتة صار حكم قشره النجاسة بمنزلة البيض للذر أو ما خرج بعد الموت وإذا علت السبب في نجاسة البيض وجعله كالميتة تعلم أن بحث سند خلاف الذهب حيث قال إمامنا المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لأن البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد فعل المحرم فيه في حق الغير على فعل الجوسى وهو إذا شوى يضا أو كسره لم يحرم بذلك على السلم بخلاف الصيد فإنه يفتقر لذكاة مشروعة والمحرى ليس من أهلها \* والحاصل أن البيض يمنع من أكله للمحرم وغيره وقشره نجس بالنسبة لهما هذا على ما ذكره للصنف كغيره من أن البيض ميتة وأما على ما ذكره سند فيمنع من أكله المحرم دون غيره وقشره طاهر حتى للمحرم (قوله وأما إن لم يعلم) أي والحال أنه أكل منه (قوله فلا شيء عليه) وكذا إن علم أنه صيد لمحرم وكان الآكل منه غير محرم بأن كان حلالاً والحاصل أن الجزاء إنما يلزم الآكل مما صيد للمحرم له بقيد الأول إن يكون الآكل محرمًا وإن لم يعلم أنه صيد لمحرم فلو كان الآكل حلالاً فلا جزاء عليه وإن حرم أكله منه لأنه ميتة وكذا لا جزاء عليه إن كان محرمًا ولكن لا يعلم أنه صيد لمحرم (قوله وأما لو صاده محرم) أي مات بصيده أو ذبحه وإن لم يصده (قوله فالجزاء عليه) أي على المحرم الصائد ولا شيء على من صيد لأجله ولو كان معينا (قوله عالما) أي بأنه صيد لمحرم (قوله لاف أكلها) أي لا جزاء على المحرم في أكل ميتة الصيد الذي صاده هو أو صاده محرم غيره أو صاده حلال في الحرم وأولى من المحرم في عدم الجزاء الحلال إذا أكل ميتة الصيد الذي صاده المحرم أو ذبحه وسواء علم ذلك الآكل المحرم أو الحلال أن

ذلك

الآكل ولو همرا عالما لأن الجزاء لزم الصائد المحرم وغايته

أنه أكل ميتة وهو داخل في قوله (لا) جزاء على الآكل (في أكلها) أي أكل ميتة الصيد التي ترتب جزاؤها على صائدها المحرم

أولى الحرم سواء كان الأسفل منها هو الصائد أو غيره إذ لا يتعد الجزء (وجاز) الحرم (٧٩) (مصيد حلال) أي أسفله مصيد

ذلك الصيد مصيد محرم أولا (قوله أوفى الحرم) أي أو الحلال الذي صاده في الحرم (قوله أو غيره) كان ذلك الغير محرما صيد لأجله أم لا (قوله كل منهما) أي من الصائد والمصيد (قوله وإن سيحرم) مبالغة في جواز أكل الحرم من لحم الصيد المذكور (قوله إن تمت الخ) شرط في الجواز إن كان سيحرم فإن لم يتم ذكاته قبل الإحرام بل بعده كان ميتة لا يحل لأحد أكله لأنه يصدق عليه أنه صيد لحرم إذا كان تمام ذكاته بعد إحرام الصيد الذي كان حلالا ويصدق عليه أنه صاده محرما إذا لم يتم ذكاته إلا بعد إحرام الصائد (قوله أي الحلال) أي وأما الحرم فلا يجوز له ذبح الصيد مطلقا لافي الحل ولا في الحرم وبهذا تعلم أن قول بعض الشراح وجاز ذبحه أي الشخص سواء كان حلالا أو محرما فيه نظر (قوله ما صيد بحل) أي ما صاده حلال بحل وأما ما صاده الحرم في الحل ودخل به في الحرم فلا يجوز أكله للحل ولا الحرم فقول عقب صاده حلال أو محرما فيه نظر والصواب إسقاط محرم (قوله وأما الآفاق الداخل في الحرم) أي سواء دخله محرما أو غير محررم (قوله ويجب عليه إرساله) فإن إبقاؤه عنده حتى خرج من الحرم وذبحه بعد خروجه من الحرم وداه سواء كان حين دخوله الحرم بالصيد محرما أو حلالا أما الحرم فواضح وأما الحلال فلا لأنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم كذا قيل وفيه أن هذا التعليل يجري في الحلال للقيم بمكة تأمل (قوله وليس الاوز مصيد) أي إذا كان برياً وأما الاوز العراقي فهو صيد كقهر الوحش (قوله فيجوز للمحرمة ذبحه وأكله) أي كما يجوز له أكل يضيها وكما يجوز له ذبح بهيمة الأنعام من غنم وبقر وإبل إذا كانت متأنسة لا متوحشة لأنها صيد (قوله ولوروميا) أي هذا إذا كان وحشياً بل ولو كان رومياً (قوله متخذاً للتراخ) هذا بيان للحام الرومي فهو الذي يتخذ للولادة لا للطيران وقوله فلا يؤكل أي لاهو ولا يضي (قوله حرم به قطع الخ) الجار والمجرور متعلق بنبئت أي حرم على كل أحد محرماً أو غير محررم أفاقاً أو من أهل مكة قطع ما يثبت في الحرم بنفسه أي ولو كان قطعه لا طعام الدواب على التمسك ولا فرق بين الأخضر واليابس (قوله وشجر الطرفاء) أي وكذا شجر أم غيلان (قوله إلا الأذخر) نبت معروف كالجناء طيب الرائحة واحده اذخرة وجمع اذخر أذاخر كافاعل وقوله إلا الأذخر والسنا أي فيجوز قطعهما وقوله ومثلهما أي في جواز القطع (قوله كما يستنبت) أي كما يجوز قطع ما يستنبت (قوله ونحوها) أي كالحنطة والقثاء والنباب والنب والتمل (قوله وإن لم يعالج) أي هذا إذا استنبت بمعالجة بل وإن لم يعالج إن نبت بنفسه (قوله كصيد المدينة) أي كما يحرم صيد حرم المدينة ولاجزاء فيه فهو تشبيه في الحرمة وعدم الجزاء (قوله ولاجزاء الخ) قال ابن رشد في رسم الحج من سباع القرينين مانعه أعلم أن أهل العلم اختلفوا فيما إذا صاد صيدا في حرم المدينة فمنهم من أوجب فيه الجزاء كحرم مكة سواء وبذلك قال ابن تافع واليه ذهب عبد الوهاب وذهب مالك إلى أن الصيد فيها أخف من الصيد في حرم مكة فلم ير على من صاد في حرمها إلا الاستغفار والزجر من الإمام فقيل له هل يؤكل الصيد الذي يصاد في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة وإن لا كرهه فروجع في ذلك فقال لا أدرى اه بلفظه فلم منه أن عدم الجزاء في صيد حرم المدينة قول مالك وأنه لحقة أمر المدينة عن مكة وإن الإمام توقف في أكل ما صيد بمحرما وبه تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لقوله وهو خشن ومحرماً أكله وفي التوضيح وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أي والجزاء كفارة فلا يقاس الجزاء في صيد المدينة على الجزاء في صيد مكة أو لأن حرمة المدينة عندنا أشد كاليمين القموس قولان اه وكلام ابن رشد المذكور مخالف لأنه يقتضي أن عدم الجزاء لحقة أمر المدينة تأمل

حلال (حل) (الصادق) به وبغيره (وإن) كان كل منهما أو أحدهما (سيحرم) إن تمت ذكاته أو مات بالصيد قبل الإحرام (و) حلال (ذبحه) أي الحلال (محرمة) أي فيه (ما) أي صيدا (صيد بحل) أي فيه ودخل به الحرم ويجوز أكله ولو لمحرمة وهذا في حق ما كنى الحرم وأما الآفاق الداخل في الحرم بصيده من الحل فلا يجوز له ذبحه ولو أقيم بمكة إقامة تقطع حكم السفر ويجب عليه إرساله بمجرد دخول الحرم (وليس) الاوز والدجاج (صيد) فيجوز للمحرمة ذبحه وأكله (بخلاف الحمام) ولوروميا متخذاً للتراخ فلا يؤكل لأنه من أصل ما يطير (وحرم به) أي بالحرم (قطع) ما يثبت بنفسه (من غير علاج كالقمل السري وشجر الطرفاء ولو استنبت نظراً لجنسه وكأيا في عكسه (إلا الأذخر والسنا) بالقصر نبت معروف يتداوى به ومثلها العنا والسواك وقطع الشجر لبناء والسكنى بموضعه أو قطعه لإصلاح الحوائط (كما يستنبت) من خيش

وسلق وكراث وبطيخ وخوخ ونحوها فيجوز قطعه (وإن لم يعالج) نظراً لأصله (ولاجزاء) على قاطع ما حرم قطعه لأنه قد زائد على التحريم يحتاج لدليل (كصيد) حرم (للمدينة) النورة فيحرم ويحرم أكله ولاجزاء

وبين حرمها بقوله ( بين الحرار ) الأربع المحيطة بها بكسر الحاء جمع حرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة بالنسبة للصيد داخله وفي قوله الحرار ( ٨٠ ) تجوز إذ ليس لها الا حرتان لكن لما اشتملت كل حرة على طرفين ساغ له الجمع ( و )

كحرمه قطع ( شجرها )  
ويعتبر الحرم بالنسبة اليه  
( بريد ) من طرف  
البيوت التي كانت في زمنه  
ﷺ وسورها الآن هو  
طرفها في زمنه ﷺ لما كان  
خارجا عنه من البيوت  
يحرم قطع شجره أي الذي  
شأنه ان ينبت بنفسه  
والمدينة خارجة عنه  
فيجوز قطع الشجر الذي  
بها ويعتبر البريد من جميع  
جهاتها وهو معنى قوله  
( في بريد ) أي بريد مع  
بريد من كل جهة فلو قال  
بريدا من كل جهة وحذف  
قوله في بريد لكان أحسن  
( والجزاء ) المتقدم ذكره  
يكون ( بحكم عدلين ) ولا بد  
من لفظ الحكم فلا  
يكفي الفتوى ولا حكمه  
على نفسه ولا واحد فقط  
( فقيهين ) أي عالمين  
( بذلك ) أي بأحكام الصيد  
( مثله ) أي مثل الصيد في  
القدر والصورة فان تعذرا  
فالقدر في الجملة كاف وهذا  
هو خبر المبتدأ أي الجزاء  
ومحله في أوامره كالهدى  
الآن وبين المثل بقوله  
( من النعم ) الإبل والبقر  
والنعم ( أو إطعام ) أو للتخيير  
لأن كسفرة الجزاء ثلاثة  
أنواع على التخيير ( بقيمة  
الصيد ) نفسه أي يقوم

انظر بن ( قوله وبين حرمها ) أي بالنسبة للصيد ( قوله و كحرمة قطع شجرها ) المراد به كل ما شأنه ان ينبت بنفسه وما استثنى فيما ر في النبات في حرم مكة يستثنى هنا ( قوله أي بريدا مع بريد ) هذا جواب عما يقال إن في كلام المصنف قلنا وذلك لأن البريد في البريد بريد فيكون الحرم ربع بريد من كل جهة لأن البريد اذا فرق على الجهات الأربع ناب كل جهة ربع بريد مع أن الحرم بريد من كل جهة وحاصل الجواب ان في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم والى بريدا مصاحبا لبريد حتى تستوفى جميع جهاتها ( قوله بحكم عدلين ) فلا يكفي اخراجه وحده بدون حكمين بحكم عليه به واشتراط العدالة في الحكمين يستلزم اشتراط الحرية والبلوغ فيهما ( قوله ولا بد من لفظ الحكم ) أي في كل نوع اختاره من الأنواع الثلاثة بأن يقول لا حكمنا عليك بشاة مثلا قدرها كذا وبكذا مداما من الطعام أو بصوم كذا بعد أن يختار النوع الذي يكفر به خلافا لابن عرفة حيث قال ان الصوم لا يشترط فيه حكم وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا متأكدي القرابة اه عدوى وفي ح ولا أعلم خلافا في اشتراط الحكم في الآخرين الأولين وأما الصوم فصرح ابن الحاجب باشتراط ذلك فيه وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه ان الصوم لا يشترط فيه الحكم ونقله في الطراز أيضا عن الباجي قال طفي عقب ما تقدم من كلام ح قلت أطلق رحمه الله تعالى الخلاف فظاهره من غير تفصيل وليس كذلك بل لابد من بيان محله قال الفاكهاني في شرح الرسالة ان أراد ابتداء أن يصوم فلا بد أن يحكم عليه فينظر لقيمة الصيد لأنه لا يعرف قدر الصوم الا بمعرفة قدر الطعام ولا يكون الطعام الا بحكم وان أراد الاطعام فلما حكم به أراد الصيام فقال جماعة من أصحابنا لا يحتاج لحكمها بالصوم لأن الصوم بدل من الطعام لا من الهدي وكأن الصوم مقرر بالطعام بتقرير الشرع فلا حاجة للحكمين اه فينزل كلام ابن الحاجب على الأول وينزل كلام الطراز وابن عرفة والباجي على الثاني وحينئذ فالخلاف لفظي اه بن ( قوله فلا يكفي الفتوى ) أي بأن يقول لا حيث قلت كذا يلزمك كذا ( قوله ولا واحد ) أي ولا يكفي حكم واحد فقط ( قوله أي بأحكام الصيد ) أي لا بجميع أبواب الفقه اذ لا يشترط ذلك ( قوله وهذا هو خبر المبتدأ ) أي أن الجزاء مبتدأ ومثله خبره وقوله بحكم الخ حال إيمان المبتدأ أو من الخبر ويصح أن يكون الجزاء مبتدأ وخبره بحكم ومثله بدل من المبتدأ لأن الجزاء اسم بمعنى المجازى به والمكافأ به وهو مثله يكون بحكم الخ ( قوله لأن كسفرة الجزاء ثلاثة أنواع على التخيير ) اعلم أن النقل يدل على التخيير بين الأنواع الثلاثة في جميع الصيد ماورد فيه شيء والم يرد فيه شيء وانه متى اختار المكفر نوعا من الأنواع الثلاثة فلا بد من حكم الحكمين به هذا كله اذا كان للصيد مثل فان لم يكن له خير بين الاطعام والصيام ومتى اختار نوعا منهما ألزمه به وكل هذا في غير حمام مكة والحرم ويمامهما فان الواجب فيهما شاة تجزى ضحية فان لم يجدها صام عشرة أيام كما يأتي ( قوله أي يقوم حيا كبيرا بطعام ) بان يقال كم يساوي هذا الصيد لو كان حيا كبيرا من أغلب طعام هذا المحل الذي قتل به فيقال كذا فيحكم عليه بذلك ( قوله لا بدراهم ثم يشتري بها طعام ) أي فلو فعل ذلك أجزاء وأما لو قومه بدراهم أو عرض وأخرج ذلك فانه لا يجزى ويرجع به ان كان باقيا ( قوله ويعتبر كل من الطعام والتقويم بمحله ) حاصله انه اذا أخرج الجزاء من النعم اختص بالحرم وان صام فحيث شاء وان أراد أن يخرج

طعاما

حيا كبيرا بطعام لا بدراهم ثم يشتري بها طعام فان كان يحرم كله كخنزير اعتبر قيمته طعاما على تقدير جواز بيعه

وتعتبر القيمة ( يوم التلف ) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التعدى ويكون من جل طعام أهل ذلك المكان ويعتبر كل من الاطعام والتقويم ( بمحله ) أي محل التلف ( وإلا ) يكن له قيمة بمحل التلف أولم يمكن الاطعام

(A1)

بسم الله الرحمن الرحيم

(بغيره) أى بغير ما ذكر من  
الحل أو قربه (ولا) بجزء  
(زائد على) من امداد  
الطعام المقوم به الحيوان  
(مسكين) ولا الناقص  
عن المديل لا بد من مد لكل  
مسكين ويكمل الناقص وله  
نزع الزائدان بين (الآن)  
يكون الطعام الذى أخرجه  
في غير محل التلف (يساوى  
سره) في محل التلف أو  
يزيد بان كان قيمته في محل  
التلف عشرة امداد وأراد  
اخراجها في غيره وكان  
سعرها في الحايث واحدا  
أو في محل الاخراج أزيد  
(فتأويلان) في الاجزاء  
وعدمه فالاستثناء من قوله  
ولا يجزىء بغيره وهما في  
الاطعام بغير الحل الذى  
قوم به وهو محل التلف  
وليسا جاريين في التقويم  
خلافا لما يوهمه كلامه لانه  
اذا قوم في غير محل التلف  
وأخرج في محل التلف  
مع تساوى القيمة طعاما فيها  
أجزأ اتفاقا وهو ظاهر  
(أو) صيام اليه بعدد  
الامداد في أى مكان شاء  
(لكل مد صوم يوم  
وكل لسكره) أى  
كسر المد وجوبا في الصوم  
اذا يتصور صوم بعض  
يوم وندبا في اخراج  
الطعام (فالتسامة) أى  
فجراؤها (بدنة)  
للقاربة في القدر  
والصورة في الجملة

طعاما فلا بد من اعتبار القيمة طعاما بمحل التلف وان كان التقويم بغيره ولا بد من دفع ذلك الطعام لفقرائه ذلك المحل (قوله لا يوم تقويم الحسكين) أى لأنه قد يتأخر وتختلف القيمة وقوله ولا يوم التعدى أى لأنه قد يتقدم على يوم التلف (قوله ويكون) أى الطعام الذى يقوم به الصيد (قوله لعدم المساكين فيه) أى الذين تدفع لهم القيمة (قوله فيقوم أو يطعم بقربه) أى فتتبرع به في المحل الذى بقربه ويطعم فقرائه المحل الذى بقربه (قوله ولا يجزىء تقويم) أى اعتبار القيمة ولا الاطعام بغيره وهذا هو المراد وهو لا يتأني في جواز التقويم بغيره لكن مع اعتبار القيمة فيه (قوله ويكمل الناقص) أى من الأمداد وجوبا (قوله وله نزع الزائد) أى بالقرعة كما في خش وعبق وهو غير صحيح اذ لا تصور القرعة مع الزيادة على مد المساكين بل الزيادة تنزع حيث كانت سواء كانت عند البعض أو الجميع ولا محل للقرعة وانما محلها فيما إذا أعطى عشرة أمداد لعشرين مثلاً فانه ينزع من عشرة بالقرعة ويكمل للآخرين اهـ بن (قوله ان بين) أى للفقر عند الدفع ان هذا جزء أى وكان ذلك الزائد باقيا عنده فان تخلف شرط من الشرطين فلا ينزع منه شيء (قوله فتأويلان) قال في التوضيح وتحصيل المسئلة انه يطلب ابتداء ان يخرج الطعام بمحل التقويم أى اعتبار القيمة وهو محل التلف فان أخرجه في غيره فذهب المدونة عدم الاجزاء وقال ابن المواز ان أصاب الصيد بمصر فأخرج الطعام في المدينة فانه يجزىء لأن سعرها اقل وان أصاب الصيد بالمدينة فأخرج الطعام بمصر لم يجزه الا ان يتفق سعرهما ابن عبد السلام وقد اختلف الشيوخ في كلام ابن المواز فمنهم من جعله تفسيراً للمدونة ومنهم من جعله خلافاً وهو الذى اعتمدته ابن الحاجب اهـ بن يقول الشارح في الاجزاء أى بناء على ان بين ابن المواز والمدونة وفاقا وقوله وعدم الاجزاء أى بناء على ان بينهما خلافاً والمعتمد كلام المدونة من الاطلاق وذلك لأن الجزء حق تقرر لفقرائه مكان الصيد فاذا كانت قيمة الصيد بمحل التلف عشرة أمداد وأراد أن يخرجها بغير محل التلف فان كانت قيمة الامداد في محل الإخراج مساوية لقيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في كل من اللحيان ديناراً أو كانت قيمتها في محل الإخراج أكثر من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الإخراج ديناراً وفي محل التلف نصف دينار فهاتان صورتان من محل الخلاف فعلى الوفاق يجزى فيهما على الخلاف لا يجزى على المعتمد وهو مذهب المدونة خلافاً لابن المواز وأما ان كانت قيمة الأمداد العشرة في محل الإخراج أقل من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الإخراج نصف دينار وفي محل التلف ديناراً فلا يجزى اتفاقاً إذا علمت هذا فقوله المصنف وهل الا ان يساوى سعره أى وهل عدم الاجزاء إذا أخرج الطعام في غير محل التلف أو بقره مطلقاً سواء كان سعر الطعام في بلد الإخراج مساوياً لسعره في بلد التلف أو أقل أو أكثر وهو تأويل الخلاف فيكون بين المدونة وابن المواز خلاف أو محل عدم الاجزاء إذا كان السعر في بلد الإخراج أقل منه في بلد التلف أمالو كان السعر في بلد الإخراج أكثر أمساوياً فانه يجزى وهذا تأويل الوفاق (قوله وهما في الاطعام) أى فيما إذا أخرج طعاماً وقوله الذى قوم به أى الذى اعتبرت القيمة فيه (قوله وليس جاريتين في التقويم) أى وليس جاريتين فيما إذا اعتبرت قيمته بغير محل التلف ولكن أرسل الطعام لمحل التلف (قوله ولكل مدصوم يوم) لوقال أو صوم يوم لكل مد كان أولى الا أن يجعل قوله لكل مد مقديماً من تأخير متعلقاً بصوم وتقديم معمول المصدر الظرفى جائز عند المحققين (قوله وكل لكسره الخ) فاذا قيل ما قيمة هذا الظبي قليل خمسة أمداد ونصف فان أراد الصوم الزمائه ستة أيام وإن أراد الاطعام الزمائه خمسة أمداد ونصف مد ونوب له كمال المد السادس (قوله فالعامة بدنة) أى

(وَالْقِيلُ) أي جراوه بدنة (بذلك سنمين) الأولى حلف الباء أو ذات (وحمار الوحشي وبقرة) أي جزاؤها (بقرة والضبع والثعلب شاة) وشبه في وجوب (٨٢) الشاة قوله (كحمام مكة والحرم وبعامهما) أي ما يصاد بهما

وان لم يتولد بهما ومن الحمام الفاخت والقمرى بضم القاف (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزاء بحكم عدلين وإنما لم يحتاج الحكم خروجهما عن الاجتهاد لما بين الأصل والجزاء من بعد التفاوت في القدر والصورة (والحل) أي وجزاؤها في اصطيداهما في الحل (و) في (ضب) وأرنب ويربوع وجميع الطير أي طير الحل والحرم غير حمام الحرم وبعامه (القيمة) حين الإتلاف (طعاماً) وظاهر المصنف أنه غير في النعمة وما بعدها بين اخراج ما ذكر الاطعام وعدله صياماً وهو كذلك على المذهب الا حمام الحرم وبعامه قاله الشاة فان لم يجدها فصيام عشرة أيام وهذا إفهامه مثل من الانعام وأما ما ليس له مثل كجميع الطير مطلقاً والحمام واليام في الحل فالتخير بين الاطعام والصوم الا الضب وما بعده فانه وان لم يكن له مثل الا انه يخير بين الاطعام والصيام واخراج هدى (والصغير) من الصيد (والريض) منه (والجليل) في منظره والاثني والعلم (كغيره)

حيث أراد اخراج المثل الخير فيه وفي الاطعام والصيام فالنعمة مثلها وجزاؤها بدنة وحكماً يقال فيما بعد \* والحاصل أن الصيد إن كان له مثل سواء كان مقرراً عن الصحابة أم لا فانه يخير فيه بين المثل والاطعام والصيام ومالا مثل له لصفره قيمته طعاماً أو عدله صياماً على التخيير فقول المصنف فالنعمة بدنة بيان لما له مثل غير فيه وفي الاطعام والصوم وقوله وللحل وضب الخ بيان لما لا مثل له وقوله القيمة طعاماً يعني أو عدله صياماً هذا حاصل ما قرر به البدر القرافي والشيخ سالم وتبهما شارحنا وقال عج الذي يفيد النقل انه يتعين في النعمة وما بعدها مذكوره المصنف فان لم يوجد فعده طعاماً فان لم يوجد صام لكل مد يوماً وحينئذ فقولاه فالنعمة بدنة هذا كالاستثناء من التخيير فكأنه قال الا النعمة فجزاؤها بدنة أي تعييناً وان قوله والجزاء بحكم عدلين مثله من النعم فيما لم يرد فيه شيء بعينه قال طفي وما قاله عج خطأ فاحش خرج به عن أقوال المالكية كلهم والصواب ما قاله شيخه البدر إذ كتب للمالكية مصرحة بذلك انظر بن (قوله والقيل الخ) قال ابن الحاجب ولا نص في القيل وقال ابن بشير بدنة خراسانية ذات سنمين وقال القرويون القيمة طعاماً وقيلاً وزنه طعاماً لغو عظمه وكيفية وزنه أن يجعل في سفينة وينظر إلى حيث تنزل في الماء ثم يخرج منها وتلاً بالطعام حتى تنزل في الماء ذلك القدر (قوله أي جزاؤه) أي الخير فيه وفي الاطعام والصوم (قوله والضبع والثعلب) يتعين حمل كلام المصنف على غير ما إذا لم ينبج منهما لا يقتلها والافلا جزاء عليه أصلاً كما صرح به القاضي عبد الوهاب في التلقين ونقل في التوضيح عن الباجي أنه المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سبع الطير أو غيرها قتلها بن (قوله كحمام مكة والحرم وبعامهما) أي فجزاؤها شاة فان لم يجدها صام عشرة أيام من غير أن يحكم عليه شيء من ذلك \* واعلم ان حمام الحرم القاطن به إذا خرج منه للحل وخرج له حلال للحل وقتله فلا شيء عليه فيجوز اصطيداه في الحل للحلال أبو الحسن ظاهر الكتاب انه يجوز صيده وان كان له فراخ في الحرم ابن ناجي ان كان له فراخ فالصواب تحريم صيده لتعذيب فراخه حتى يموتوا قاله ح (قوله أي ما يصاد بهما) أشار إلى ان الاضافة في حمام مكة وبعامها لأدنى ملابسة (قوله أي وجزاؤها) يعني الحمام واليام في اصطيداهما في الحل (قوله على المذهب) أي وهو ما قرر به الشيخ سالم والبدر وارتضاء طفي خلافاً لما قاله عج وقد علمته (قوله وأما ما ليس له مثل الخ) هذا التفصيل الذي ذكره فيما ليس له مثل خلاف الصواب وان الذي عليه أهل المذهب ان ما كان من الصيد لا مثل له لصفره سواء كان طيراً أو غيره غير حمام الحرم وبعامه فانه يخير فيه بين الاطعام والصيام وماله مثل يخير بين الثلاثة للمثل والاطعام والصيام ولم يفصل أحد فيما ليس له مثل بين الطير وغيره والحاصل ان الصيد اما طير أو غيره والطير اما حمام الحرم وبعامه وإما غيرهما فان كان الصيد حمام الحرم وبعامه تعين فيه شاة تجزى ضحية فان عجز عنها صام عشرة أيام وان كان الطير غير ما ذكر خير بين القيمة طعاماً وعدله صياماً وان كان الصيد غير طير فاما ان يكون له مثل يجزى ضحية أم لا فان كان الأول خير بين المثل والاطعام والصوم كان فيه شيء مقرر أم لا وان كان ليس له مثل يجزى ضحية خير بين الاطعام والصوم فقط كجميع الطير هذا حاصل القول عليه من المذهب كما يفيد كلام بن (قوله كالدية) أي كما ان دية الرجل الكبير كدية الرضيع ودية الجليل كدية الرضيع ودية المريض كدية الصحيح (قوله ولا يلاحظ الوصف القائم به) أي

الوجوب

من كبير وصغير وقبيح وذكر وغير معلم فيساوي غيره في التقويم كالدية ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض

من هويته بغير صحيح يحزى ضحية (و) إذا كان مملوكا (قوله لرقيه بذلك) الوصف القائم به (ممنها) أى مع القيمة التى هى الجزاء لحق الله فيلزمه القيمتان قيمة لربه ملحوظ فيها الوصف القائم به وقيمة (٨٣) لحق الله غير ملحوظ فيها الوصف

(واجتهد) أى الحكمان

فما لها فيه دخل (وإن)

(روى) عن الشارع (فيه)

أى فى الجزاء فيه

متعلق باجتهاد والاولى

تقديمه بلبقه أى واجتهاد

فيه من ممن وسن وضده

وان ورد فيه شئ معين

فالتعامة فيها البدنة كما

ورد لكن تارة تكون

صغيرة وتارة كبيرة وكل

منهما متفاوت فلا بد من

بدنة تجزىء فى الهدايا ثم

يجتهدان هل يكفى اول

الانسان او لا بد من جذعة

سبعة جدا أو إلى غير ذلك

(وله) أى للحكماء عليه

(أن ينتقل) عما حكم عليه

به لغيره فاذا خيره فى احد

الانواع الثلاثة فاختار

احدها وحكماء به فله ان

يختار غيره ويحكم به عليه

(إلا أن يلتزم) ما حكم به

ويعرفه (فتأويلان) فى

الاتقال وعدمه والعمد

ان له الاتقال مطلقا

(وإن اختلفا) فى قدما

حكماء أو نوعه (ابتدىء)

الحكم منها أو من غيرها

أو من احدهما مع غير

صاحبه ولذا بنى ابتدىء

للجهول (والأولى

كونها) حال الحكم

الموجب لتقص قيمته فالصغير يقوم على أنه كبير والريض يقوم على أنه صحيح والتيسر يقوم على أنه جميل وهكذا (قوله من تقويمه بكبير صحيح يحزى ضحية) أى فالتعامة الصغيرة أو القيمة أو الرضا إذا قلنا المهرم واختار مثلها من الانعام بحكم عليه بدنة صحيحة كبيرة تجزىء ضحية وكذا يقال فى غيرها وإن اختار أن يدفع قيمتها طعاما فإنها تقوم بطعام على أنها صحيحة كبيرة ويقطع النظر عما فيها من وصف الصغير أو المرض أو القبح ويدفع القيمة لا فقراء أو صوم لكل مديون إن اختار (قوله وإذا كان مملوكا) أى وإن كان السيد الذى قتله المهرم مملوكا الخ (قوله قيمة لربه ملحوظ الخ) أى قيمة لربه بدراهم على الحالة التى هو عليها من صغر أو كبر أو مرض أو صحة ويقوم لحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ان لم يخرج مثله من النعم فإذا كان الصيد صغيرا لم يصل لمن الاجزاء ضحية كشاب صغير لم يكمل سنة فانه يقوم بطعام على أنه كبير يحزىء ضحية وكذا يقال فيها إذا كان مريضا والحاصل انه يقوم لحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ولو كان مريضا أو صغيرا كما فى خش (قوله فيها لها فيه دخل)

بأن كان الصيد غير حمام مكة والحرم وبما فيها (قوله وإن روى فيه الخ) الحاصل ان الصيد ان كان لم يرو فيه شئ عن النبي ولا عن السلف الصالح كالدب والقرود والخزير فان الحكمين يجتهدان فى الواجب فيه وفى احواله وإن كان فيه شئ مقرر كالتعامة والليل فانه ورد فى الأول بدنة ذات سنم وفى الثانى بدنة ذات سنمين فالاختلاف فى احوال ذلك المقرر من ممن وسن وهزال بأن يرى ان فى هذه التعامة المقتولة بدنة سبعة أو هزيلة مثلا كسمن التعامة أو هزالها (قوله هل يكفى أول الانسان) أى من الابل وهى بنت مخاض (قوله أولا) أى أو سبعة لا جدا (قوله وله ان ينتقل) أى فى غير ما يتبين عليه كالتعامة ونحوها بما ذكرناه ليس فيه تحيير قاله عقب وقد تقدم ان ما ذكره غير صحيح إذا التخير فى الجميع ما ذكره وغيره اه بن (قوله وحكماء عليه الخ) فيه اشارة إلى أنها لا يحكمان عليه إلا بعد ان يخيرا بين الامور الثلاثة واختياره واحدا منها وقوله انه ان يختار غيره ويحكم به عليه محل حكمها عليه إذا انتقل لغير الاول إذا انتقل من المثل للطعام أو الى الصوم وأما لو انتقل من الطعام للصوم فلا يحتاج لحكم كالمهرم لأن صومه عوض عن الطعام لا عوض عن الصيد أو مثله (قوله إلا ان يلتزم الخ) الظاهر ان الالتزام يكون باللفظ بأن يقول التزم ذلك لا بالجزم القابى قاله شيخنا (قوله فتأويلان) محلها إذا علم ما حكم به عليه والتزمه لا ان التزمه من غير معرفة به كاهو ظاهر المصنف والتأويل الاول وهو الانتقال للاكثر والتأويل الثانى وهو عدم الانتقال لابن الكاتب وابن عمر اه بن والحاصل ان التأويل الاول يقول له الانتقال مطلقا سواء عرف ما حكم به عليه ام لا التزمه ام لا والثانى يقول له الانتقال ما لم يعرف ما حكم به عليه ويلتزمه والام ينتقل (قوله فى قدر ما حكم به) بان قال احدهما حكمنا بشاة بنت ثلاث سنين وقال الآخر بل بنت سنين وقوله أو نوعه أى بأن قال احدهما حكمنا بشاة وقال الآخر حكمنا ببقرة وكذا إذا اختلفا فى أصل الحكم (قوله ابتدىء الحكم) أى اعيد ثانية وثالثة حتى يقع فى الاجتماع على امر لا خلف فيه وسواء وقع الحكم ثانيا وثالثا منها أو من غيرها أو من احدهما مع غير صاحبه (قوله تبينا واضحا) أى وأما لو كان الخطأ غير بين فانه لا يتقضى كالمهرم فى الضبع بمن ابن أربعة أشهر فلا يتقضى حكمه لان بعض الأئمة يرى اجزاء ذلك وحكم الحاكم لا يتقضى إذا وقع بمختلف فيه وما ذكره الشارح من التفصيل قول لابن عبد الحكم وهو ضعيف والمعمدانه متى تبين الخطأ فى الحكم فانه يتقضى سواء كان واضحا أو غير واضح كاهو ظاهر المصنف

(بمجلس) ليطلع كل على حكم صاحبه (وتقضى) حكمها (إن تبين الخطأ) تبينا واضحا كما فى الدونة كحكمها بشاة فيها فيه بقرة أو عكسه



(وفي الجنين) أي كل فرد من أفراد (ذ) في كل فرد من (البيض) غير اللذر إذا كسرهما المحرم أو من في الحرم (عشر ذرية الأم ولو نحره) الجنين بعد نزوله ولم يستهل أو الفرج بعد كسر البيض وهذا إن لم يتحقق موت الجنين من قبل الضرب والا فلا شيء فيه (وديتها) كاملة (إن استهل) صارها بعد انفصاله عن أمه أو عن البيضة فأت فان ماتت الأم أيضا فديتان \* ولما كانت دماء الحنج ثلاثا بعضها على التخير وهو (٨٤) الفدية وجزاء الصيد كامر وبعضها على الترتيب أشار له بقوله (وغير الفدية) أي

فدية الأذى (ذ) غير جزء (العشيد) وذلك الغير ما يجب تركه واجب أولدى أو قبله بغير أو غير ذلك كما تقدم (مرتب) مرتبتين لا يتقل عن أولاهما الأبعد عجزه عنها لثالث لهما (هدى) وهو المرتبة الأولى (ونديب إبل) لأن كثرة اللحم فيه أفضل (فقرم) فضاء (ثم) عند العجز عنه (صيام ثلاثة أيام) في الحج وهو المرتبة الثانية وأول وقته (من) حين (إحرامه) بالحج إلى يوم النحر وهو معنى قوله تعالى في الحج (و) أن فاته صومها قبل يوم النحر (صام) وجوبا (أيام) متى الثلاثة بعد يوم النحر ويكره على المعتد تأخيرها إلى أيام منى إلا لعذر فإن صام بعضها قبل يوم النحر كلها أيام التشريق وإن أخرها عن أيام التشريق صامها متى شاء وصلها بالسبعة أو لا وقوله (بنقص حج) يحتمل أنه راجع لقوله وغير الفدية

ألا بد في جزاء الصيد من كونه يحجزه ضحية اه تخير غيضا عدوى (قوله وفي الجنين والبيض عشر ذرية الأم) أي في الجنين بضرب محرم أو حلال في الحرم أمه فتلقه ميتا وفي كل واحدة من البيض غير اللذر إذا كسرهما المحرم أو الحلال في الحرم من أي طائر عشري ذرية الأم والمراد بديعة الأم قيمتها طعاما أو عدله صايما فيما في جزاء أمه طعام وقيمة مثلها من النعم طعاما إذا لم يكن في جزائها طعام \* وحاصل ذلك أنه غير في الجنين والبيض بين عشري ذرية أمه من الطعام وبين عدل ذلك صايما يصوم مكان كل مديوما إلا ييض حمام مكة والحرم وجنيتها ففيه عشري ذرية الشاة طعاما فان تعذر صام يوما انظر ح وغير هذا مما في عقب وعج غير صحيح اه بن ثم ان ظاهر قوله والبيض أن فيه العشر من غير حكومة كان ييض حمام حرم أو غيره وذكر سنداه لا بد من حكم عدلين في البيض مطاها ولو كان ييض حمام الحرم قال لانه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من حكين اه وأمل الفرق بينه وبين أصله الذي هو حمام الحرم أن الأصل في الجزاء الحكومة لوروده في القرآن وإنما خرج حمام الحرم لقضاء عثمان فيه بالشاة وبقي ما عداه ومنه البيض على حكم الأصل (قوله إذا كسرهما المحرم) أي ولو ضربات أو ضربات في فور وكذا يقال في الجنين أي أن في كل جنين عشري ذرية أمه ولو قتل التعدد منها بضرب الأم ضربة واحدة أو ضربات في فور (قوله وهو الفدية) أي والتخير فيها بين النسك بشاة فاعلى وطعام ستة مساكين لكل واحد مدان وصيام ثلاثة أيام (قوله وجزاء الصيد) أي والتخير فيه بين ثلاثة أشياء أن كان له مثل من النعم وهى المثل والاطعام بقدر قيمة الصيد والصوم عن كل مديوما وإن لم يكن له مثل خير بين امرين القيمة طعاما والصوم لإحرام الحرم ويأمره فانه يتعين فيه شاة فان عجز صام عشرة أيام (قوله ترك واجب) أي كترك الجمار وميت ليلة من ليالى منى وطواف القدوم وغير ذلك من واجبات الأحرام أو الوقوف أو واجبات الطواف أو السعى (قوله هدى) خبر عن قوله وغير الفدية وقوله مرتب خبر عن محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أي وغير الفدية والصيد هدى الخ وهو مرتب أي واجب ترتيبه (قوله فضاء) إنما سكت للصنف عنها لانحصار الهدى في الثلاثة ولو قال للصنف فغنى لأشعر ان هناك مرتبة أخرى يستحب تقديم الغنم عليها (قوله صيام ثلاثة أيام) أي ويندب فيها التتابع كما يندب في السبعة الآتية أيضا اه عدوى (قوله وأول وقته) أي صوم الأيام الثلاثة (قوله ويكره على المعتد الخ) أي ان المعتد من المذهب كما قال الباجي ان صيامها قبل يوم النحر مستحب لا واجب وحيث تأخيرها لا أيام منى من غير عذر مكروه وهو ظاهر المدونة أيضا وبه صرح ابن عرفة لما وقع لعقب تبعاء لعج والشيخ احمد من ان صيامها قبل يوم النحر واجب ولا يجوز تأخيرها لا أيام منى بلا عذر ضعيف انظر بن (قوله قاصر) لأنه لا يشمل التقص في العمرة فيقتضى انه ليس فيه ذلك الغير الكائن من هدى أو صوم وليس كذلك (قوله شرطا في قوله من إحرامه) أي ان محل جواز صيام الأيام الثلاثة من إحرامه ان تقدم

والصيد الخ فكانه قال وذلك الغير من هدى

النقص

أو صيام كائن بسبب نقص في حج لكن التقيد بالحج يصير الكلام قاصرا إلا أن يجاب بأن فيه حذف العاطف والمعلوف أي أو عمرة ويكون قوله (إن تقدم) النفس (على الوقوف) شرطا في قوله من إحرامه الخ

ويحتمل أنه متعاقب بصام أي وصام أيام من بسبب نقص يحج ان تقدم النقص على (٨٥) الوقوف كتمدى ميقات وتمتع وفران وبنى

وقبله بهم وفوات الوقوف

نهارا أما نقص متأخر

عن الوقوف أو وقع

يوم الوقوف كترك

مزدلفة أو رمى أو حلق

أو مبيت بمنى أو وطء

قبل الإفاسة فيصوم له

متى شاء (و) صيام (سبعة

إذا رجع من منى)

سواء أقام بمكة أم لا ويندب

تأخيرها حتى يرجع لأهله

ليخرج من الخلاف (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

يخرج من الخلاف) (و لم

النقص على الوقوف ( قوله ويحتمل أنه المتعاقب ) قال علق والأظهر أنه تنازع فيه المصدر والفعل فيكون مراده أن تقدم النقصان على الوقوف بصفة شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر والثاني كونه إذا فاته صومها قبل يوم النحر صام أيام منى ( قوله أو وقع يوم الوقوف ) أى كذى أو قبله بغير حصول يوم الوقوف ( قوله متى شاء ) أى بعد أيام منى الثلاثة فلو صامها لم تجزئه اه شيخنا عدوى ( قوله وصيام سبعة ) أشار الشارح إلى أن سبعة بالجر عطف على ثلاثة وهذا هو الصواب أى على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى وإن لم يصلها بالرجوع ولا يصح عطفه على معمول صام لأنه يقتضى تفيد السبعة بالقيود التى قيد بها قوله صام وليس كذلك بل السبعة تصام في الحج والعمرة تقدم النقص على الوقوف أو تأخر نعم قوله إذا رجع من منى يقتضى اختصاص السبعة بالحج وليس كذلك اه بن ( قوله إذا رجع من منى ) المراد بالرجوع من منى الفراغ من أفعال الحج سواء رجع لمسكة أو رجع لأهله من منى أو أقام بمنى لكونه من أهلها مثلاً ( قوله ليخرج من الخلاف ) حاصله أنه وقع الخلاف في الرجوع في قوله تعالى وسبعة إذا رجعتم ففسره مالك في المدونة بالرجوع من منى سواء كان لمسكة أو لبلده وهو المشهور وفسره في اللوازية بالرجوع للأهل إلا أن يقيم بمكة فإذا أخر صيامها إلى أن يرجع لأهله أجزأ على القولين وإن أخر للرجوع لمسكة من منى فتجزئ على الأول دون الثاني ( قوله ولم تجز أن قدمت على وقوفه ) وهل يجزئ منها بثلاثة أيام أو لا قولان الأول للثوري والثاني لابن يونس والوضع أنه لم يصم الأيام الثلاثة بل قدم السبعة أيام على الوقوف وأراد تأخير الصلاة بعده وأما لو قدم العشرة فانه يجزئ منها بثلاثة ويصير مطالباً بالسبعة بعد الرجوع من منى ( قوله أو على رجوعه ) أى كالأوصام بعضها في أيام منى ابن عاشر انظر لو أوقع بعضها في أيام منى والظاهر عدم الاجزاء لقوله في الصوم لاسبقية الا لمتنع ( قوله وندب الرجوع له بعد يومين النحر ) نحوه لابن الحاجب وابن شاس وأصله قول اللخمي استحباب مالك لمن وجد الهدى قبل أن يستكمل الأيام الثلاثة أن يرجع للهدى قال طفي وانظر هذا مع قول المدونة في كتاب الظهار وإن صام ثلاثة في الحج ثم وجد ثمن الهدى وفي اليوم الثالث فليصم على صومه فان وجد ثمنه في اليوم الأول فان شاء أهدي أو تمادى على صومه اه فقد أمره جد يومين بالتمادى وخيره في أول يوم وكل هذا مخالف لما هنا من ندب الرجوع للهدى إذا وجدته بعد يومين قلت قد يقال يصح حمل ما ذكره المصنف ومتبوعاه على ما في المدونة بأن يراد باستحباب الرجوع بعد يومين أى وقبل الشروع في الثالث كما نقله تت عن ابن ناجي خلافاً للخمي وإن المراد بالتأخير الذى فيها عدم الزوم فلا ينافى الاستحباب تأمله واقه أعلم وبما ذكر تعلم ان قول الشارح بوجوب الرجوع للهدى إذا وجدته بعد الشروع وقبل كمال يوم غير صحيح اه بن فنحصل ان للمتقدم انه يندب الرجوع للهدى ان أيسر بشمته قبل كمال صوم الثالث سواء أيسر في اليوم الأول أو الثاني أو الثالث وأما ان أيسر بعد كمال الثالث فانه لا يندب له الرجوع له لكن لو رجع له جاز لأنه الأصل ( قوله فصب الندب على الجميع ) نحوه في ح وت و تعبه ابن عاشر وطفي بان كلام المؤلف لا يحتاج لتأويل بل هو على ظاهره من ان وقوفه به بكل موقف مستحب لأن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل إنما هو شرط لنحره بمنى وليس شرطاً في كونه هدياً بحيث لو ترك بطل كونه هدياً ولا منافاة بين استحباب وقوفه بعرفة وبين كونه شرطاً في نحره بمنى لأن النحر بمنى ليس بواجب بل ان شاء وقف به بعرفة

وهى عرفة والمشعر الحرام ومنى لأنه يقف فيها عقب الجمرتين الأوليين فصب الندب على الجميع فلا ينافى أن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل شرط وهذا فيما ينحر بمنى وأما ما ينحر بمكة فالشرط فيه

الجمع بين الحل والحرم فقط (و) ندب (النحر) للهدى وكذا جزاء الصيد (يعنى) بالشروط الثلاثة الآتية هذا ظاهره لكن الاعتماد وجوب النحر يعنى عند استيفاء الشروط فان نحره بمكة مع استيفائها صح مع مخالفة الواجب وأشار للشروط بقوله (إن كان) سبق (في) احرام (حج) ولو كان موجه قصا (٨٦) في عمرة أو كان تطوعا (ووقف به هو) أى ربه (أو نائبه كهو)

أى كوقوفه فى كونه لأبد  
ان يقف به جزءاً من ليلة  
النحر واحترز بقوله أو  
نائبه عن وقوف التجار  
إذ ليسوا ثابتهن عنه إلا أن  
يشتريه منهم ويأذن لهم  
فى الوقوف به عنه والشروط  
الثالث ان يكون النحر  
(بأيامها) أى متى لكن  
للمتعمد أيام النحر إذ اليوم  
الرابع ليس محلاً للنحر  
مع انه ن أيام متى فلو عبر  
بأيام النحر كان أولى  
(وإلا) بأن انتفت هذه  
الشروط أو شئ منها بأن  
مباقة فى عمرة أو يقف به  
بعرفة أو خرجت أيام  
النحر (فمحله) نحره  
(مكة) وجوبا فلا  
يجزى يعنى ولا غيرها  
(وأجزاء) النحر بها  
(إن أخرج) الهدى  
(لحل) ولو بالشراء منه إذ  
شروط كل هدى الجمع بين  
الحل والحرم وسواء كان  
المخرج له ربه أو غيره محرما  
أو حلالا ولذا بنى أخرج  
لله جهول وأما ما يذبح يعنى  
فالجمع فيه بين الحل والحرم  
ضرورى إذ شرطه الوقوف

ونحره يعنى وان شاء لم يقف به ونحره بمكة قاله فى المدونة اه بن (قوله الجمع بين الحل والحرم) نى  
ولا يندب ان يقف به للواقف (قوله وندب النحر للهدى) أى سواء كان واجبا بأن كان لقص أو كان  
تطوعا (قوله بالشروط الثلاثة) أى للشرطة فى ذبحه يعنى لا فى كونه هديا فان ذبح يعنى مع فقد واحد  
منها لم يجز (قوله لكن الاعتماد الخ) وهو ما صرح به عياض فى الاكمال وما قاله ح من الذنب بغير ظاهر  
ولا دليل له فى قول المدونة ومن وقف بهدى أو جزاء صيد أو متعة أو غيره بعرفة ثم قدم به مكة  
فنحره بها جاهلا أو ترك متى متعمدا اجزاء اه لأن الاجزاء لا يدل على الذنب اه طى (قوله إن  
كان) أى الهدى وكذا جزاء الصيد سبق فى احرام حج وقوله ولو كان موجه قصا فى عمرة أى  
قدمها على ذلك الحج كانت فى عامه أو فى غيره (قوله ووقف به) أى ووقف به ربه المحرم بعرفة جزأ من  
ليلة النحر (قوله أى كوقوفه) أى كوقوف ربه وأشار الشارح بقوله أى كوقوفه إلى أن الكاف داخلة  
على مضاف مقدر فحذف فاقصص الضمير وليس كلام للصنف من القليل وهو جر الكاف للضمير  
(قوله واحترز بقوله أو نائبه الخ) أى كما احتز بقوله كهو عما إذا وقف به النائب بعرفة فى غير ليلة النحر  
(قوله ان يكون النحر بأيامها) أى أن يكون أراد النحر فى أيامها (قوله فى عمرة) أى فى احرامها سواء  
كان نذرا أو جزاء صيد أو تطوعا أو عن قص فى حج (قوله مكة) أى البلدا ما يليها من منازل الناس  
وانضلم الروة لقوله عليه الصلاة والسلام فى الروة هذا النحر وكل فجاج مكة أى طرقها منحرفان  
نحرا خارجا عن بيوتها إلا انه من لواحقها المشهور انه لا يجزى كهاو قول ابن القاسم وأما الذبح يعنى  
فالأفضل أن يكون عند الجرة الأولى ولا يجوز النحر دون جرة العقبة مما يلى مكة لأنه ليس من متى  
(قوله فلا يجزى يعنى ولا غيرها) أى ويتعين ذبحه بمكة فان لم يرد الذبح بها بأن حلف ليدبحه يعنى ولم  
يقيد بهذا العام والفرض انه اتبنى بعض شروط الذبح بها صبر للعام القابل وذبح يعنى مع مراعاة شروط  
الذبح بها (قوله واجزاء ان أخرج لحل الخ) حاصله ان الهدى إذا فاتته الوقوف بعرفة أو سبق فى احرام  
عمرة أو خرجت أيام متى وتعين ذبحه بمكة فلا يخلو إما ان يكون اشتراه صاحبه من الحل أو من الحرم  
فان كان اشتراه من الحل فادخاله للحرم أمر ضرورى لأن الفرض تعين ذبحه بمكة فان ذبحه فى الحل  
فلا يجزى وان كان اشتراه من الحرم فلا بد أن يخرج له للحل من أى جهة كانت (قوله إذ شرط كل  
هدى الخ) ولو كان تطوعا (قوله كان وقف به) بفتح الهمزة أى كوقوفه به فكاف التشبيه داخلة  
على اسم تأويل وبكسرهما على أن إن شرطية وجوابها ما فى الكاف من التشبيه لا يقال ان حرف الجر  
لا يدخل الاعلى اسم صريح أو قول وما هنا ليس كذلك إذا كسرت الهمزة لانا قولها داخلة على  
محذوف والتقدير كالحكم ان وقف به فضل مقلدا ونحر أجزا (قوله فضل) نى بعد ذلك (قوله تنازعه  
الفعلان) أى فكل منهما يطلبه على انه حال من الضمير للممول وهذا بناء على جواز التنازع فى الحال وأما  
على منعه فممن الحذف من الأول لالة الثاني أو العكس (قوله ونحر) أى لكونه مقلدا أو الموض  
غير مقلد ووجه مذبحه على محل يجزى فيه الذبح أو فى غيره فانه لا يجزى به (قوله فيجزى) أى ولو كان  
الذبح له نوى به الهدى عن نفسه (قوله فان وجدته منحورا فى محل لا يجزى الخ) أى كأن وجدته منحورا  
بغيرهما من الأما كن (قوله ولم يعلم الخ) جملة حالية مقيدة لعدم الاجزاء إذا ضل ولم يجد أصلا أى واما ان لم

به بعرفة وهى حل وشبه فى الاجزاء قوله (كان وقف به) أى بالهدى كان الواقف به ربه أو نائبه  
(فضل مقلدا) حال من ضمير الهدى تنازعه الفعلان قبله (ونحر) يعنى أيام النحر أو بمكة يعنى وجدته ربه منحورا فيجزى فان  
وجدته منحورا فى محل لا يجزى النحر فيه أو لم يجده أصلا ولم يعلم هل نحر أم لا لم يجزه

(والمسوق (في العمرة) كان لتقص فيها أوفى حج أو نذر أو تطوعاً أو جزءاً من نحر (بمكة) وأعاد هذه وإن دخلت في قوله وإلا فسكة ليرتب عليها قوله (بعد) تمام (سعيها) فلا يجزئ قبله (ثم) بعد نحر الهدى (حلق) أو قصر وحل من عمرته (وإن أردف) الحرم بالعمرة حجاً عليها (لخوف فوات) أن تشاغل بها (أو لخيش) أو قس ومعه هدى (٨٧) تطوع (أجزاً) الهدى (التطوع) السوق فيها قبل الإرداف

(لقرانه) الحاصل بالإرداف ولا مفهوم لخوف فوات بل كذلك إذا أردف لغيره (كان

ساقه) أي الهدى (فيها) أي في عمرته وآمها قبل إحرامه بالحج (ثم حج من كامد) وصار متما فان ذلك الهدى يجزيه عن تمته مطلقاً على الرجوع كما أجزأه عن قرانه (وتؤم أيضاً) كما تؤول بالاطلاق (بما إذا سبق للتمتع) يشمل ما إذا سبق ابتداء بقصد التمتع أو للتطوع ثم جعله للتمتع على تقدير حصوله بعده فلا منافاة بين كونه تطوعاً وبين كونه سيقاً للتمتع فان لم يسبق له بل كان تطوعاً محضاً لم يجزه على هذا التأويل (والتدوب) فيها ينحر (بمكة للرؤ) وأجزأ في جميع أزقتها (وكره) للهدى (نحر) أو ذبح (غيره) عنه استنابة أن كان النائب مسلماً والالم يجزه (كالأضحية) وليل ذلك بنفسه تواضعاً لربه (وإن مات متمتعاً) ولم يكن قلده هديه (فالهدى)

يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك في أي محل نحر كما لو أخبره شخص بأنه نحر وذله ربه عن سؤاله في أي محل نحر فظاهر كلام المصنف أنه يجزئ ولو ضل قبل الوقوف به ووجده قد ذبح بمكة أجزاً حيث جمع فيه بين الحل والحرم بأن ضل في الحل وأما أن لم يجمع فلا يجزئ كما أنه لا يجزئ إذا ضل قبل الوقوف ووجده مذبحاً بمعنى إلا أن يعلم أن الذي أصابه وقف به والا أجزأه لأنه صدق عليه أنه وقف به نائبه حكماً (قوله والسوق في العمرة) أي والهدى للسوق في إحرام العمرة وهذا مبتدأ خبره قوله ينحر بمكة وقوله وأعاد هذه أي للسنة (قوله فلا يجزئ قبله) أي لأنهم زلوا سعيها منزلة الوقوف في هدى الحج في أنه لا ينحر إلا بعده (قوله أولحيض الخ) عطف على محنوف كما أشار له الشارح لأعلى قوله لخوف الفوات (قوله أو لحيض أو قس) أي طرأ عليها بعد الإحرام بالعمرة وخافت فوات الحج إذا انتظرت الطهر منها وتمت العمرة (قوله ومعه هدى تطوع) أي والحال أنه ساق معه في إحرام العمرة قبل الإرداف هدى تطوع سواء قلده أو أشعره أو لم قلده ولم يشعره (قوله بل كذلك إذا أردف لغيره) أي فالمدار على كونه أردف بمحل يصح فيه الإرداف (قوله يجزيه عن تمته) هذا أحد قولي مالك في المدونة ابن القاسم وهو أي الأجزاء أحب إلى وقد تأول سند الأجزاء مطلقاً كما هو ظاهر الكتاب وتأولها عبد الحق على أن محل الأجزاء إذا كان ذلك الهدى ساقه في إحرام العمرة على أن يجعله في تمته ولكن قلده أو أشعره قبل وجوبه الذي هو إحرام الحج وأما لو ساقه بنية التطوع فإنه لا يجزيه (قوله بما إذا سبق للتمتع) أي بما إذا ساقه ليحمله في تمته إلا أنه لما قلده أو أشعره قبل وجوبه بإحرام الحج سماه تطوعاً لذلك فهو تطوع حكماً (قوله ثم جعله) أي قبل الإحرام بالحج (قوله والتدوب بمكة) أي وأما ما ينحر بمكة فيندب أن يكون نحره عند جرة العقبة وهي الجرة الأولى (قوله للرؤ) أي لقوله عليه السلام في العمرة عند الرؤة هذا هو النحر (قوله وأجزأ في جميع أزقتها) وأما ما نحر خارجاً عن بيوتها فإنه لا يجزئ ولو كان من توابعها كذى طوى على قول ابن القاسم (قوله نحر غيره) أي أو ذبحه ومفهوم تخصيص الكراهة بالذكاة أن الاستنابة على السلق وتقطيع اللحم جائزة من غير كراهة وهو كذلك والظاهر أن محل كراهة الاستنابة على الذكاة ما لم يكن عذر ككثرة الهدايا والإفلا كراهة فقد أهدى ﷺ في حجة الوداع بمائة بدنة نحر بيده الشريفة منها ثلاثاً وستين ونحر على سبعاً وثلاثين استنابة (قوله استنابة) أي وأما أن ذكي الغير من غير استنابة لم يكره لربه ويجزئ عنه (قوله والا لم يجزه) أي وعلى ذلك المستتب البذل كما في المدونة (قوله وإن مات متمتعاً) أي وأما لو مات قارن الهدى من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجه يرتد على العمرة ثم مات اه عدى (قوله ولم يكن قلده هديه) أي بأن مات من غير هدى أو عن هدى غير مقلد (قوله أن رمى العقبة) أي أن كان رمى العقبة يوم النحر قبل موته وقوله أو فوات وقتها ينفوت يوم النحر ثم مات قبل رميها بالقلد وقوله أو طاف الإفاضة أي أو كان طاف للإفاضة قبل رميها ثم مات قبل رميها فالهدى من رأس ماله في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فان انتفت الثلاثة) أي بأن مات قبل رمى العقبة وقبل فوات وقتها ولم يطع طواف الإفاضة وقوله فلا هدى عليه أي ما لم يكن قلده الهدى قبل موته والأوجب إخراجها لوجوبه بالتقليد (قوله جميع دماء الحج)

وأوجب إخراجها على وارثه (من رأس ماله) ولولم يوص به (إن رمى العقبة) أو فوات وقتها أو طاف الإفاضة فان قلده أو أشعره تبين ذبحه ولو مات قبل الوقوف فان انتفت الثلاثة فلا هدى عليه في ثلث ولا رأس مال (وإن ألبس) أي جميع دماء الحج، نإل وبقر وغنم (وعينه) الجزئ معه وعر المزمى (كالضحية) الآتية في بابها (والمعتبر) أي الوقت المعبر فيه السن والعيب

(حين وجوبه وتقليده) أي تعيينه وذلك بالتقليد بما يقدو وتمييزه عن غيره ليكون هدياً قابلاً للتقليد المراد بالوجوب والتقليد هنا شيء واحد وهو التمييز لا الوجوب الشرعي وهو أحد الأحكام الخمسة ولا حقيقة التقليد (فلا يجزئ) عدى واجب (مقلد) يعيب يمنع الاجزاء أولم يبلغ السن (ولو سلم) من عيبه أوبلغ السن قبل النحر بخلاف هدى تطوع أو منذور معين فيجزئ أن سلم قبل ذبحه ثم يجب انفاذ ما قلده معينا لوجوبه بالتقليد (٨٨) وان لم يجزه (بخلاف عكسه) وهو أن يقلده أو يعينه للهدى سلماً ثم يتم قبل

ذبحه فيجزئ لا فرق بين التطوع والواجب على المذهب فقوله (إن تطوع) به ليس شرطاً في قوله بخلاف عكسه لقصوره فكان الوجه حذفه قلعه مقدم من تأخير ومحل بعد قوله وإلا تصدق به من قوله (وأرضه) أي الهدى المرجوع به على بانه لعيب قديم يمنع الاجزاء أم لا اطلع عليه بعد التقليد والاشعار للفتين لرد (وئمنه) الرجوع به لاستحقاقه جعل كل منها (في هدي إن بلغ) ذلك ممن هدى (وإلا) يبلغ (تصدق به) وجوباً وهذا ان تطوع به أو كان منذوراً بعينه إذ لا يلزمه بدله لعدم شغل ذمته به (و) الارش المأخوذ (في القرص) الأصلي أو النذور الغير الميمن (يستعين به في غير) أي يجعله في بدل الواجب عليه ان بلغ عنه فان لم يبلغ كمل عليه واشترى به البدل وهذا في عيب يمنع الاجزاء اذ عليه بدله

أي من فدية أجزائه صيد أو هدى كان عن نقص أو كان نذراً أو تطوعاً (قوله حين وجوبه الخ) أي لا يوم نحره على المشهور (قوله وتمييزه عن غيره) أي يسوقه لمكة أو نذرته (قوله ولا حقيقة التقليد) أي الآية بل المراد به هنا نعم مما يأتي لأن المراد به هنا تعيينه للهدى سواء كان بالتقليد الحقيقي أو بالتمييز عن غيره من الانعام وإنما كان المراد بالتقليد هنا ما ذكر لأن هذا الحكم أعنى اعتبار السن والعيب حين التعيين يعم الانعام كلها ما قلده منها وما لا يقلده واعلم أن ما قلده من الهدايا يباع في الديون السابقة ما لم يذبح ولا يباع في اللاحقة كما قاله شيخنا (قوله فلا يجزئ مقلد الخ) هذا مفرع على قوله والعيب الخ وقوله هدى واجب أي ولا نذر مضمون وقوله يعيب أي ملتبساً بعيب أي حقيقة أو حكماً فيدخل الصغر لأنه عيب حكماً يمنع الاجزاء (قوله أو منذور معين) أي إذا قلده كل منهما وهو معيب عيباً يمنع الاجزاء (قوله بخلاف عكسه) أي فانه يجزئ وهذا مقيد بما إذا كان تعيينه من غير تعذبه ولا تفريطه فان كان بتعذبه أو تفريطه ضمن كما في ح عن الطراز ومقيداً بما إذا لم يمنع التعيب بلوغ المحل فلو منعه كطبخ أو سرقة لم يجزه الهدى الواجب والنذور والمضمون كما يأتي اه بن (قوله المرجوع به على بانه) أي أو المأخوذ من الجاني على ذلك الهدى (قوله فان لم يمنعه) فكالتطوع هذا يشتمل العيب الخفيف مطلقاً والعيب الشديد الطاريء بعد التقليد لأنه لطوره لا يمنع الاجزاء ويتحصل من كلامهم أربع صور لأن الهدى إما تطوع ومثله النذر الميمن وأما واجب ومثله النذر المضمون وكل منهما إما أن يمنع العيب الذي فيه الاجزاء أولاً فان كان تطوعاً جعل الارش والتمن في هدى ان بلغ والاتصدق به كان العيب يمنع الاجزاء بان كان شديداً متقدماً على التقليد وكان لا يمنع الاجزاء بان كان خفيفاً أو كان طارئاً على التقليد وان كان الهدى واجباً اشترى بالتمن أو الارش هدى آخر ان بلغ ذلك ممن هدى وكل عليه ان لم يبلغ هذا ان كان العيب يمنع الاجزاء وان كان العيب لا يمنع الاجزاء جعل الارش أو التمن في هدى آخر إن بلغ والا تصدق به مثل التطوع وقول المصنف يستعين به في غير ظاهره كالدونة وجوبا والذي لابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة انه يستعين به في البدل ان شاء اه بن (قوله وسن في هدايا الابل اشعار سنمها) هذا ظاهر إذا كان لها سنم فان كانت لا سنم لها فظاهر انها لا تشعر وهو رواية محمد والذي في الدونة ان الابل يسن اشعارها مطلقاً ولو لم يكن لها سنم ومالها سنمان يسن اشعارها في واحد منهما كما هو ظاهر كلامهم (قوله من الجانب الايسر) قال عقب وانظر ما حكم كون الاشعار في الايسر اه قال بن وهذا تصور منه ففي ابن عرفة مانصه وفي اوليته أي الاشعار في الشق الايمن او الايسر ثالثاً انه السنة في الايسر واربعاها سواء (قوله والأولى تقديم التقليد على الإشعار) أي في الذكر وقوله لأنه السنة أي لأن السنة تقديم التقليد على الاشعار فعلاً خوفاً من نكارها لو اشعرت أولاً وفعلها بوقت واحد أولاً وفائدة التقليد اعلام الساكنين ان هذا هدى فيجتمعون له وقيل

لاشغال ذمته به فان لم يمنعه فكالتطوع بجعله في هدى ان بلغ والاتصدق به (وسن) في هدايا الابل (اشعار) أي شق (سنمها) بضم أوله وثانيه جمع سنم بالفتح (من) الجانب (الايسر) أي فيه واللام في قوله (لارقبه) بمعنى من أي مبتدأ من ناحية الرقبة إلى ناحية الذنب قدر آمتين طولاً حتى يدمى (وسمياً) أي قائلاً باسم الله والله أكبر ندباً (و) سن (تقليد) أي تعليق قلادة أي حبل في عنقه والأولى تقديم التقليد على الإشعار لأنه السنة كما تقدم في قوله وتقليد هدى ثم اشعاره (وندرّب نعلان) بالفتح (يغلب الأرض) أي يحبل من نبات الأرض ندباً كحلفاء لا من صوف أو وبر خشية تعلقه بشيء فيؤذيه (و) ندب (تجلباهم)

أى الإبل أى وضع الجلال عليها جمع جل بالضم بأن يضع عليها شيئا من الثياب بقدر وسعه والياض أولى (و) ندب (شقها) أى الجلال عن الأسنمة ليظهر الأشعار وتمسك بالسنام مخافة سقوطها (إن لم ترتفع) قيمتها (٨٩) كدرهمين فأقل فإن ارتفعت

بأن زادت عليها ندب عدم شقها لأنه من إضاعة مال السالكين بإفساده عليهم (وقلدت البقر) استئنافاً بما يظهر (قطط) دون إشعار فهو قيد لقلدت (إلا) أن تكون البقر (بأسنة) فتشعر أيضاً كالإبل (لأن الغنم) فلا تشعر ولا تقلد أى يكره تقليدها ويحرم إشعارها لأنه تعذيب \* ولما كان الأكل من دماء الحج ينقسم منها وإباحة باعتبار بلوغ الحمل وعدمه أربعة أقسام أشار للأول منها وهو المنع مطلقاً بقوله (ولم يؤكل) أى يحرم على رب الهدى أن يأكل (من نذر مساكين) عين لهم باللفظ أو النية بأن قال هذا نذر لله على ونوى أن يكون للمساكين (مطلقاً) بلغ محله وهو منى بالشروط المقدمة أو مكة أولم يبلغ ومثل نذر المساكين العين هدى التطوع إذا نواه للمساكين أو سماء لهم عين أم لا وكذا الفدية إن لم يعمل هدياً فهذه ثلاثة يحرم الأكل منها على مذهبها مطلقاً وأشار للقسمة الثانية بقوله (عكس الجميع) أى جميع الهدايا غير ما ذكر من تطوع أو واجب لنقص بحج أو محرمة من ترك واجب أو فساد

لثلا يضيع فيعلم أنه هدى فيرد (قوله أى الإبل) أى وأما البقر والغنم فلا تجل كما في التوضيح عن البسوط (قوله فهو قيد لقلدت) أى لا لبقر لما تقدم أن الإبل يسن تقليدها أيضاً (قوله إلا بأسنة) ما ذكره المصنف هو قول المدونة وتقلد البقر ولا تشمر إلا أن تكون لها أسنة فتشعرا وعزا ابن عرفة لها أن البقر لا تشمر مطلقاً وتعقبه طي بقوله المذكور قال عقب وإذا كان لها أسنة وأشعرت هل تجل حينئذ أم لا اه وهذا قصور منه والذي نقله الباجي عن البسوط أنها لا تجل وتقل الأبي عن المازري أنها تجل فهما قولان اه بن (قوله من دماء الحج) أى وهى الهدى وجزاء الصيد وفدية الأذى وما سبق بعد الاحرام تطوعاً أو نذراً وقوله أربعة أقسام أى ما لا يؤكل منه مطلقاً وما يؤكل منه مطلقاً وما يؤكل منه قبل الحل لابعده وعكسه (قوله ولم يؤكل) الأولى ولا يؤكل لأن لم ينفى الماضى والقصود النهى عن الأكل في المستقبل (قوله أى يحرم على رب الهدى) أى وكذا على رسوله الذى أرسله معه كما يأتى وطى مأمورهما أى من أمره أن يأكل منه ما يمكن ذلك للمأمور فقير (قوله من نذر مساكين) أى من هدى مندور للمساكين (قوله عين لهم) أى سواء عين المساكين أيضاً أولاً (قوله بأن قال هذا نذر لله الخ) هذا مثال لنذر المساكين العين لهم بالنية وأما العين لهم باللفظ فكان يقول هذا نذر على للمساكين (قوله أولم يباح) بأن عطب قبله أما عدم الأكل منه إذا لم يبلغ الحل بأن عطب فلانه غير مضمون وأما بعد الحل فلانه قد عين آكله وهم المساكين ولأجل أن نذر المساكين العين غير مضمون إذا مات أوسرق قبل الحل لا يلزم ربه بدله (قوله ومثل نذر المساكين العين هدى التطوع إذا نواه للمساكين أو سماء لهم) أى هدى التطوع الذى جعله للمساكين بالنية أو باللفظ كما إذا قال هذا الهدى تطوع لله أو على هدى تطوع لله ونوى به المساكين أو عينهم باللفظ كهدى تطوع للمساكين أو على هدى تطوع للمساكين وقوله عين أم لا أى عين ذلك الهدى أم لا سواء عين المساكين أيضاً أم لا (قوله فهذه الثلاثة يحرم الخ) أما حرمة الأكل من نذر المساكين العين مطلقاً فقد علمت وجهه وأما حرمة الأكل من هدى التطوع الذى جعله للمساكين باللفظ أو النية فهو ظاهر لأنه قيد بالمساكين وأما الفدية إذا لم يجعل هدياً فعدم الأكل منها مطلقاً لأنها عوض عن الترفه فالجوع بين الأكل منها والترفه كالجمع بين العوض والم عوض قال بن والأولى حذف قوله وكذا الفدية إذا لم يجعل هدياً لأنها لا تختص بمكان كما تقدم بل أينما ذبحت فذلك محلها وحينئذ فلا يتصور فيها ذبح إلا بعد الحل فهى داخلة في قول المصنف والفدية والجزاء بعد الحل فذلك أطابق المصنف فيها واعلم أن النذر قسمه الشارح إلى أربعة أقسام لأنه إما أن يسميه للفقراء باللفظ أو النية أولاً يسميه لهم وفى كل إما أن يكون معينا أولاً فإن سماء لهم باللفظ أو النية وكان معينا فلا يأكل منه مطلقاً لا قبل الحل ولا بعده وإن لم يعينه ولم يسمه للمساكين كان له الأكل منه مطلقاً وإن لم يعينه وسماء للمساكين فلا يأكل منه بعد الحل بل قبله وإن عينه ولم يجعله للمساكين فلا يأكل منه قبل الحل بل بعده (قوله طاقاً) أى سواء بلغت الحل أو عطبت قبله (قوله عكس الجميع) أى وهذا للتقدم عكس جميع هدايا الحج فله أن يأكل منها ويتزود ويطعم النفسى والفقير وسواء بلغت الحل أو عطبت قبله (قوله من تطوع أو واجب) عمم في كلام المصنف لأجل الاستثناء الذى بعده اه بن (قوله من ترك واجب) أى كالتلبية والزول بعرفة نهاراً أو النزول بالمزدلفة ليلاً وكالجمار وطواف القدوم إلى غير ذلك من الواجبات (قوله أو نذر لم يعين) أى ولم يسمه للمساكين (قوله فله إطعام الخ) أى فيسبب هذه الإباحة المطلقة له إطعام الخ

(وكثرة) إطعامه منها (لدمي) (٩٥) ثم استثنى عما يؤكل منه مما قاما يؤكل منه في حال دون آخر وتحت قسمان أولهما ثالث

الأقسام الأربعة بقوله (إلا ثلاثة) (نذر ألم يعين) بأن كان مضمونا وسماه للمساكين كلاله على هدى للمساكين أو نواه لهم (والقديرة) إذا جعلت هديا (والجزاء) للصيد فلا يأكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل) سائلة وأما إن عطيت قبله فبأكل منها لأن عليه بدلها وأشار لرابع الأقسام بقوله (وهدي تطوع) ولم يجعله للمساكين باللفظ ولانية ومثاله النذر الممنوع الذي لم يجعل لهم كذلك (إن عطيت قبل محله) فلا يأكل منه أما إن وصل لمحله سائلا فانه يأكل منه (فتأني قلادته بدمه) لتكون قلادته دالة على كونه هديا يباح أكله (ويغني الناس) مطلقا ولو أغنياء وكفارا (كرسوله) الأولى انه تشبيه في جميع ما تقدم لا في خصوص القسم الذي قبله فتحكمه في الأكل وعدمه حكم ربه إلا إذا عطب الواجب قبل الحل فلا يجوز له الأكل ظاهرا لجهة أن يكون تسبب في عطيه أما إن قامت بينه على أنه لم يتسبب في عطيه أو علم أن ربه لا يهتمه أو وطن نفسه على الغرم جاز له الأكل فالخاصل انه يجوز له الأكل فيما بينه وبين

(قوله وكثرة) أي عند ابن القاسم وقال اللخمي يجوز (قوله) بأن كان مضمونا وسماه للمساكين أو نواه لهم) فالأول كما لو قال لله على هدى للمساكين والثاني كقوله لله على هدى ونوى انه للمساكين واحترز بقوله سماه للمساكين أو نواه لهم عن النذر المضمون الذي لم يعين ولم يجعله للمساكين لا باللفظ ولا بالنية فان هذا يجوز الأكل منه قبل الحل وبعده كما تقدم (قوله) والقديرة إذا جمعت هديا أي وفدية الأذى إذا جعلها هديا بالنية بأن ينوي بها الهدى كما تقدم في قول المصنف إلا أن ينوي بالذبيح الهدى فكحكمه (قوله) فلا يأكل من هذه الثلاثة بعد الحل (أي ولو كان فقيرا (قوله) لأن عليه بدلها) أي يمتنه إلى الحل فهو لم يأكل بما وجب عليه وامتنع الأكل من الثلاثة المذكورة بعد بلوغها للحل لأن النذر المضمون المجهول للمساكين قد وصل إليهم والقديرة بدل عن الترفه فالجمع بين الأكل منها والترفه كالجوع بين الدوس والعوض والجزاء قيمة متلف (قوله) ان عطيت قبل محله فلا يأكل منه) أي ولو كان فقيرا وذلك لأنه غير ضامن له لو تلف فلو أكل منه قبل الحل لا يهتم على عطيه (قوله) فتأني الخ) أي إن هدى التطوع إذا عطيت قبل الحل فإن صاحبه يشجره ويلقى قلادته وخطامه وجلاله بدمه ويغني بينه وبين الناس يأكلونه وإعماخص القاء القلادة بهدى التطوع ولم يجعل عاما في كل ذبيح يحرم الأكل منه قبل الحل لمعوم قوله ويغني بينه وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرها بخلاف غيره من الهدايا التي يحرم على ربه الأكل منها فان إباحة الأكل منها مخصوصة بالمسلم الفقير (قوله) ولو أغنياء وكفارا) أي فإباحته لا تختص بالفقير قال ح وهو ظاهر قول للدونة خلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والتوضيح خلافا لما ذكره سند من أن هدى التطوع يختص بالفقراء وقوله ح عنه فانظره (قوله) الأولى انه تشبيه في جميع ما تقدم) أي من الأقسام الأربعة فالرسول فيها كربه فالرسول في القسم الأول لا يأكل منه لا قبل الحل ولا بعده وفي الثاني يجوز له الأكل مطلقا وفي الثالث يجوز له قبل لا بعد وفي الرابع يجوز له بعد لا قبل وفي هدى التطوع يجب عليه أن يلقي قلادته بدمه ويغني بينه وبين جميع الناس كما أن ربه يجب عليه ذلك (قوله) فتحكمه في الأكل وعدمه حكم ربه) هذا إذا كان ذلك الرسول غير فقير أما لو كان فقيرا جاز له الأكل كما لا يجوز لربه لأكله منه قال سندوكل هدى لا يأكل منه صاحبه لا يأكل منه نائبه إلا أن يكون بصفة مستحقة بأن كان فقيرا وقال بعضهم لا يجوز له الأكل ولو كان فقيرا مثل ربه وجعل طفي هذا القول هو النقل انظر بن (قوله) إلا إذا عطب الواجب) أراد به النذر المضمون الذي جعله للمساكين والقديرة التي جعلها هديا وجزاء الصيد وهو القسم الثالث (قوله) فلا يجوز له الأكل) أي لا يجوز للرسول وإن جاز لربه (قوله) فيما بينه وبين الله تعالى) أي وأما في الظاهر فيحكم بدم الجواز للجهة إلى الآية إلى آخر ما ذكره الشارح (قوله) وضمن في غير الرسول الخ) هذه الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جواب عن سؤال اقتضته الجملة السابقة وذلك لأنه لما ذكر انه يتمتع الأكل من الهدى على صاحبه ورسوله ابتداء فكان سائلا قال وما الحكم لو وقع وأكل رب الهدى منه أو أكل منه رسوله أو أمر أحدهما بأخذ شيء أو بأكله فأجاب بقوله وضمن الخ (قوله) في غير الرسول) اعترضه البساطي بأن الأولى حذف في أي ضمن غير الرسول وهو ربه وأجاب الشارح بأن المراد في غير مسئلة الرسول وغيرها المسئلة المتعلقة برب الهدى (قوله) يأمره بأخذ شيء) أي سواء كان للمأمور مستحقا كفقير أو غير مستحق كغني وهذا خاص بهدى التطوع الذي عطيت قبل الحل وأما غير هدى التطوع إذا أمر انسانا بأخذ شيء منه فانه يضمن هديا كاملا

الله تعالى (وضمن) ربه (في غير) مسئلة (الرسول) وهي المسئلة المتعلقة بربه (بأمره) أي أمر ربه (بأخذ شيء) من المنوع الأكل إذا



(كأكله) أي ربه (من ممنوع) أكله (بدله) مفعول ضمن أي ضمن هديا كاملا بدله الآن يأمر في غير التطوع مستحقا فلا شيء عليه وأما الرسول فلا ضمان عليه إذا أكل أو أمر وكان هو أو أموره مستحقا ولا ضمن قدر أكله أو (٩١) قدر أخذها. وره فقط (وهل)

على ربه البذل كاملا في كل ممنوع (إلا نذر مساكين عين قدر أكله) فقط وهو المتمد وقول ابن القاسم في المدونة أو مطلقا (خلاف) في التشهير (والخطام) أي الزمام (والجلال) بالكسر فهما جمع جل بالضم (كاللحم) في النع والاباحة فيجرب فهما ما جرى من التفصيل فلا يجوز أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئا من خطامه أو جلالة فان أخذ شيئا أو أمر به ضمن قيمة ما أخذ فقط إن تلف وإلا رده فالتشبيه غير تام (وإن سرق) الهدى الواجب أو تلف (بذبحه) أو نجسه (أجزأ) لأنه بلغ محله (لا قبله) فلا يجوز به وأما المتطوع به ومثله نذر عين فلا بدك عليه إن سرق قبله (ومحمل الولد) الحاصل بعد التقليد أو الاشعار إلى مكة وجوبا وندب حمله (على غنير) أي غير أمه إن لم يكن سوقه وأما الولود قبل التقليد فيستحب نجسه ولا يجب حمله وهل يندب ويكون على غير الأم أم لا محل نظر (ثم) إن لم يجد غير حامل (عليها) إن قوت فان

إذا أمر غير مستحق وإن أمر مستحق فلا شيء عليه (قوله كأكله من ممنوع) أي سواء كان ممنوعا من الأكل منه قبل وبعد أو بعد لا قبل أو قبل لا بعد فحق أكل من ممنوع لزومه هدى كامل وهل ضمان بدل الهدى في الممنوعات مطلقا حتى في أكله من نذر المساكين العين أو إلا في هذه الصورة فإنما يلزمه قدر أكله فقط بخلاف والتمد الثاني \* والحاصل أن رب الهدى للممنوع من الأكل منه أن أكل لزومه هدى كامل إلا في نذر المساكين العين إذا أكل منه قولان في قدر اللازم له وإن أمر أحدا بالأكل منه فإن أمر غنيا لزومه هدى كامل إلا في نذر العين للمساكين فلا يلزمه إلا قدر أكله كذا ينبغي ويحتمل أن يجري فيه القولان الجاريان في أكله هو وإن أمر فقيرا فإن كان لا يلزمه نفقته فلا يلزمه شيء اتفاقا إلا في هدى التطوع إذا عطب قبل محله فيلزمه بدله هدى كامل على الارتضى وقال اللخمي وسند لا يلزمه شيء وإن كان ذلك الفقير تلزمه نفقته كان بمنزلة أكل صاحبه هذا كله إذا كان الأكل أو الأمر من ربه وأما الرزق فإن أمر فلا شيء عليه مطلقا أو مستحقا أو غيره وإن كان عليه الاثم إذا أمر غير مستحق وإن أكل ضمن قدر ما أكل وعليه الاثم هذا إذا كان غير مستحق فإن كان مستحقا فلا ضمان ولا اثم هذا حاصل ما في كبير خش وظاهره أنه لا فرق في الرسول بين هدى التطوع وغيره ولكن ظاهر القول يقتضي أن الرسول مثل ربها في هدى التطوع ولو فقيرا وروجه بعضهم وذكر الأجهوري أنه لو أخذ ربه أو وكيله قدرا مما يمنع الأكل منه أو أمرا غيرهما بالأخذ منه ثم رد كل منهما عين ما أخذ ولو مطبوعا يذبح أنه لا ضمان عليه في شيء من ذلك (قوله وأما الرسول الخ) ما ذكره شارحنا في الرسول من أنه إن أكل أو أمر بالأخذ وكان هو أو أموره غير مستحق فانه يضمن قدره وإلا فلا ضمان هذا هو الصواب لا ما في خش انظر بن (قوله قدبر أكله) أي قدر ما أكله من اللحم إن عرف وزنه وقيمته إن لم يعرف (قوله خلاف في التشهير) أي فالأول شهره ابن عبد البر في السكا في الثاني شهره ابن الحاجب (قوله ضمن قيمة) أي ويلزمه صرفها على المساكين وهذا فيما ليس له الأكل منه وإماما له الأكل منه فلا يطالب بقيمة الخطام والجلال إذا أخذهما ويفعل بهما ما شاء كما نقله عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عقب من صرفها لهم مطلقا (قوله غير تام) لأن في أخذ ربه من لحم الممنوع الأكل منه وكذا في أمره بالأخذ منه هديا كاملا وفي أخذه الخطام والجلال أو أمره بأخذها قيمة ما أخذ (قوله وإن سرق الهدى الواجب) أي كجزاء الصيد وفدية الأذى والنذر المضمون للمساكين وما وجب لقران أو تمتع (قوله لأنه بلغ محله) أي وقد وقع التعدي في حق المساكين وله المطالبة بقيمته بمن ثبت أنه سرقه وصرفها للمساكين فيما ليس له الأكل منه وإماما له الأكل منه فله أن يفعل بالقيمة ما شاء كما ذكره عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عقب من تعين صرفها للمساكين مطلقا (قوله فلا يجوز به) أي ويلزمه بدله (قوله وجوبا) أي سواء كانت أمه هديا واجبا أو تطوعا أو نذرا معينا لوجوب ذبحه فيها كصله (قوله وندب حمله على غير أي غير أمه) أي وأجرة المحل إن اقتضاها الحال من مال ربه (قوله ولا يجب حمله) أي لمسكة وقوله وهل يندب أي حمله لمسكة لينحر مع أمه (قوله محل نظر) قال بن عبارة الامام في الموازية كما في نقل ح تقتضي استحباب حمله معها ونصه قال مالك في الموازية وأحب إلى أن ينحر معها إن نوى ذلك قال محمد يعني أن نوى به الهدى اه ومثله في التوضيح (قوله على إيصاله بوجه) مثل سوقه

نحره دون البيت وهو قادر على إيصاله بوجه فعليه هدى بدله (والا) يمكن حمله على أمه لصفها ولا على غيرها ولا بأجرة من مال ربه (فان لم يمكن تركه) عند أمين فإن كان بفلاة من الأرض (ليشتد) ثم يعشه إلى محله

(فكالتطوع) يعطى قبل محله فينجره ويغلى بينه وبين الناس ولا يأكل منه فان أكل منه فعليه بدله وكذا ان أمر بأخذ شيء منه سواء كانت أمه واجبة أو تطوعا بها (ولا يشرب) الهدى بعد التقليد أو الاشعار (من اللبن وإن فضل) عن رى فصليها أى يحرم ان لم يفضل أو أضر ويكره ان فضل (وغرم ان أضر بشربه الأم أو) أضر (الولد بموجب فعله) بفتح الجيم من نقص أو تاف فيلزمه الارش أو البذل (وئندب عدم ركوبها) والحلل (٩٣) عليها (بلا عذر) بل يكره فان اضطر لركوبها لم يكره فان ركب حينئذ

(ولا يلزم النزول بعد الراحة) وإنما يندب فقط (وئندب) (نحرها) أى الابل (قائمة) على قوائمها غير معقولة (أو) قائمة (معقولة) مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها ان خاف ضعفه عنها فأو للتوبيخ لا للتخير على الاربع (وأجزاء ذبيح أو نحر غير) أى غير الهدى عنه أى عن ربه متعلق بأجزأ (مقادأ) أنا به عنه أم لا (ولو نوى) الغير الذبيح (عن نفسه إن غلط) فان تعمد لم يجز عن الاصل أنا به أم لا ولا عن التعمد أيضا بخلاف الضحية فتجزى عن ربه ولو تعمد غيره ذبحها عن نفسه لكن لا بد من إنا به ربه له دون الهدى فهي تخالف الهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أى لا يصح الاشتراك في هدى (واجبا أو تطوعا وأولى الفدية والجزاء لا فى الذات ولا فى الاجر والأقارب والأباعد فى ذلك سواء فان اشترك لم يجز عن واحد منهما (وإن وجد) الهدى

أو حمله على غير أمه أو على أمه وقوله فعليه هدى أى كبير تام كما فى التوضيح اهـ بن (قوله فكالتطوع) هذا جواب ان الثانية وهى وجوابها جواب الأولى (قوله فعليه بدله) أى هدى كبير تام (قوله ولا يشرب من اللبن) أى من لبن الهدى سواء كان مما يمنع الأكل منه أو مما يجوز الأكل منه كذا حمل بعض الشراح كلام المصنف على اطلاقه وهو الموافق لاطلاق أهل المذهب المدونة وغيرها كما قاله طفى وتعليهم النهى بخروج الهدى عن ملكه بالتقليد والاشعار وبخروجه خرجت للنافع فشربه نوع من العود فى الصدقة يدل على ان النهى للكرهية لأن العود فى الصدقة مكروه على المتعمد ومحل الكراهية ان لم يضر شرب اللبن بالأم أو بولدها بأن أضعفها أو أحدهما وإلا كان شربه ممنوعا (قوله وان فضل عن رى فصليها) أى هذا إذا لم يفضل عن رى فصليها بل وان فضل فيكره الشرب على كل حال والفرض انه لا يضرها ولا بولدها والاحرم كما تقدم (قوله وغرم ان أضر بشربه) أى أو محله وان لم يشربه أو باقائه بضرها (قوله فان ركب حينئذ) أى حين إذا كان مضطرا فلا يلزم النزول بعد الراحة وإنما يندب فقط فان نزل بعد الراحة فلا يركبها ثانيا إلا إذا اضطر كالأول فان ركبها لغير عذر وتلفت ضمنها وان ركبها لعذر وتلفت فلا ضمان عليه كذا قال عبق وفيه نظر بل متى تلفها بركوبه ضمنها وإغائمة العذر عدم الاسم كما قلنا ح عن سند انظر بن (قوله غير معقولة) أى بل مقيدة فقط (قوله فأو للتوبيخ) أى لأن نحرها قائمة غير معقولة إذا لم يكن هناك عذر ونحرها قائمة معقولة مقيدة بما إذا كان هناك عذر كضعفه عنها وامتناعها من الصبر (قوله متعلق بأجزأ) لا يذبح والا بطلت البالغة وكان الأولى تقديمه فيقول وأجزأ عنه ان ذبحه أو نحره غيره مقلدا أو مشعرا ولو نوى عن نفسه ومحل الاجزاء إذا كان ذلك الغير مسلما لان كان كافرا فلا يجزى وعلى ربه بدله (قوله ولو نوى الغير الذبيح عن نفسه ان غلط) أى لأنه ناو للقرية (قوله فان تعمد لم يجز عن الأصل) أى ولربه أخذ القيمة منه (قوله في هذين الأمرين) أعنى الذبيح عن نفسه عمدا والاستنابة والحاصل ان الهدى إذا ذبحه الغير عن نفسه عمدا فانه لا يجزى صاحبه سواء وكله صاحبه على ذبحه أم لا وأما الضحية إذا ذبحها الغير عن نفسه عمدا فانها تجزى صاحبها بشرط أن يكون صاحبها وكله على ذبحها (قوله وأولى الفدية والجزاء) أى فلو قال المصنف فى دم لكان أشمل (قوله لا فى الذات) أى بان يحصل الاشتراك فى الثمن (قوله فى ذلك سواء) أى فالهدى يخالف الضحية فى انه يجوز الاشتراك فيها فى الاجر بالشروط الآتية فى بابها والفرق ان الهدى قد خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتى بالاشتراك فى الاجر بخلاف الضحية اهـ خش (قوله الهدى الضال الخ) أى أو جزاء الصيد الضال أو المسرور (قوله نحر الموجود أيضا) أى ويصير تطوعا لأن البذل ناب عن الواجب للموجود وقوله نحر الموجود أى وجوبا فلا يجوز له رد ماله لتعينه بالتقليد (قوله بيع واحد منهما) لا مفهوم للبيع بل المراد انه يتصرف فى احدهما بـالر أنوع التصرفات

الضال أو المسرور (بعد نحر بدله نحر) الموجود أيضا (إن قلنا) لتعينه بالتقليد (فصل)  
(و) ان وجد الضال (قبل نحره) أى نحر البذل (نحر ما إن قلنا) لتعينهما بالتقليد (وإلا) يكونا قلدين والموضوع وجود الضال قبل نحر البذل بأن لم يكن تقليد أصلا أو للقلد احدهما (بيع واحد) منهما على التخيير فى الأولى ويتمين للنحر المقلد فى الأخيرة وجازيع الآخر

فصل فى ذكر موانع الحج

(قوله أو حبس) يصح كونه مصدرا عطفا على عدو وكونه فعلا مبنيًا للمجهول عطفا على منعه (قوله فخرج حبسه بحق ثابت مع عدم ثبوت عمره) أى فهو كالمنع لمرض فلا يتحلل إلا بفعل عمره وظاهر كلام ابن رشدان المعتبر فى الحبس بحق ظاهر الحال وإن لم يكن حقا فى نفس الأمر حتى أنه إذا حبس لتهمة ظاهرة فهو كالمرض وإن كان يعلم من نفسه أنه بريء وهذا هو ظاهر المدونة والتبعية كما نقله ح قال ابن عبد السلام وفيه عندي نظر وكان ينبغي أن يقال الأمر على ما يعلم من نفسه لأن الأحلال والأحرام من الأحكام التى بين العبد وربه وقبله فى التوضيح وظاهر الطراز بواقعه ابن وذكر شيخنا العدوى أن الرجح إذا تقرر على أصحاب السفن لا يكون تميزه كحصر العدو بل هو مثل المرض لأنهم يقتدرون على الخروج للبر فيمشون (قوله أى فيه) أشار إلى أن الباء بمعنى فى أى حالة كونه فى حج أو عمره وصح جعلها للملابسة أى متلبسا بذلك والأولى جعلها بمعنى عن متعلقة بمنعه أى إن منعه ما ذكر عن أنما حج بان أحصر عن الوقوف والبيت معالو عن أكل حمره بان أحصر عن البيت أو السعى وقوله فله التحلل أى بالنية بما هو محرم به فى أى محل كان قارب مكة أولا دخلها أولا وله البقاء لقابل أيضا إلا أن محله أفضل وما ذكرناه من أنه يتحلل بالنية هو المشهور خلافا لمن قال لا يتحلل إلا بنحر الهدى والخلق (قوله قارب مكة أو دخلها) ما ذكره الشارح من افضلية التحلل على البقاء على إحرامه مطلقا قارب مكة أولا دخلها أولا هو الصواب كما يأتى وأما قول ختن وله البقاء لقابل أن كان على جد ويكره له أن قارب مكة أو دخلها فغير صواب غره كلام المصنف الآتى مع أن ما يأتى إنما هو فى الذى لا يتحلل إلا بفعل عمره فجازله البقاء لقابل أن كان على بعد لمسقة السير للعمرة وأما هذا فإنه يتحلل بالنية فى أى محل كان (قوله فليس له التحلل) أى ويبقى على إحرامه حتى يحج فى العام القابل (قوله إلا أن يظن أنه لا يمنعه فتمعه) أى أنه لا يتحلل حينئذ بالنية كما وقع له صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة عام الحديبية عالما بالعدو ظانا أنه لا يمنعه فتمعه فلما منعته تحلل بالنية فقول المصنف أن لم يعلم فى مفهومه تفصيل (قوله وأيس من زواله) أى بأن علم أو ظن أن المنع لا يزول إلا بعد فوات الحج والحال أن إحرامه بوقت يدرك فيه الحج لولا الحصر وأما لو أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج فليس له التحلل وإن أحصر لأنه داخل على البقاء على إحرامه وقوله وأيس من زواله هذا خاص بالحج وأما للعمرة فالمدار فى التحلل منها على ظن حصول الضرر له إذا بقي على إحرامه لزوال الحصر (قوله لأن شك) أى فى أن ذلك المنع يزول قبل فوات الحج أو بعد فواته أى فليس له التحلل وظاهره ولو شرط أنه أن حصل له مانع تحلل بالنية وهو المذهب خلافا للحنى حيث قال إذا شك فى زوال المنع فليس له التحلل إلا بشرط الأحلال (قوله قبل فواته) يحتمل أنه متعلق بقوله فله التحلل ردا لقول أشهب أن التحلل لا يكون إلا يوم النحر ويحتمل أن يتعلق بزواله وعليه فظاهره أنه يحل إذا أيس من زوال المنع قبل فوات الحج ولو بقى من الوقت ما لوزال المنع لأدرك فيه الحج وهو ظاهر أول كلام المدونة والذى اختاره ابن يونس وسندما فى آخر كلامها وهو أنه لا يحل حتى يكون فى زمن يغشى فيه فوات الحج وقال أن كلامها الثانى مفسر لكلامها الأول قال ح إذا علم أن هذا هو الراجح فينبغى أن يحمل كلام المصنف عليه فيكون معنى قوله وأيس من زواله أنه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكن فيه السير لزوال المنع ابن (قوله ولادم) أى خلافا لأشهب حيث قال بوجوب الهدى واستبدال بآية فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وأجيب عن دليله بأن الهدى فى الآية لم يكن لأجل الحصر وإنما

الأحرام ويقال للمذبح  
محصور ولما كان المحصر  
على ثلاثة أقسام عن البيت  
وعرفة وما وعن البيت فقط  
وعن عرفة فقط وبالأول  
منها حصور وإذا والاضتاف  
فقال (وإن منعته) أى  
المحرم (عدو) ككافر  
(أو فتنة) بين المؤمنين  
كالوأمة بين ابن الزبير  
والحجاج (أو حبس)  
لا بحق بل ظلما كشيون  
عمره فخرج حبسه بحق  
ثابت مع عدم ثبوت عمره  
(حج) أى فيه (أو  
عمره فله التحلل) بل هو  
الأفضل له من البقاء على  
إحرامه لقابل قارب مكة  
أو دخلها دخلت أشهر  
الحج أم لا (إن لم يعلم)  
حين إحرامه (به) أى بما  
ذكر من العدو وما بعده فإن  
علم فليس له التحلل إلا أن  
يظن أنه لا يمنعه فتمعه  
(وأيس) وقت حصول  
المنع (من زواله) بأن علم  
أو ظن لا أن شك (قبل  
فواته) أى الحج (ولا  
دم) عليه لما فاتته من الحج  
بحصر العدو على المشهور  
(ينحر هديه) متعلق  
بقوله فله التحلل أى يتحلل  
بنحر هديه الذى كان معه  
بأن ساقه عن شيء مضى  
أو تطلوعا فى أى مكان  
إن لم يتيسر له إرساله لمسكة (وحلقه) رأسه

ولا بد من نية التحلل بل هي كافية (ولا ديم) عليه (إن آخره) أي التحلل أو تحلل وأخر الحلق بلده إذ القصد به التحلل لا النسك (ولا يلزمه) أي المحصر مطلقا (٩٤)

ساقه بعضهم تطوعا فامروا بدبجه فلا دليل فيها على الوجوب كما يقول أشهب (قوله ولا بد من نية التحلل) أي فلو نحر الهدى وحلق ولم ينو التحلل لم يتحلل كما تله ح على الطراز (قوله بل هي كافية) أي وحدها ولا يشترط انضمام حلق أو هدى لها خلافا لظاهر المصنف من أن التحلل لا يحصل إلا بنحر هديه وحلق رأسه وليس كذلك بل الحلق والنحر سنة وليس شرطاً فقصد الشارح بقوله بل هي كافية التورك على المصنف وقد يجاب عن المصنف بأن الباء في قوله بنحر هديه وحلق رأسه للمصاحبة وفي كلامه حذف والاصل فله التحلل بالية مع نحر هديه أي المصاحبة لنحر هديه وحلق رأسه وحينئذ يفيد أن النية كافية (قوله إذا قصد الحج) أي أن الحلاق لما لم يقع في زمانه ومكانه لم يكن نسكاً بل تحللاً وحينئذ فلا دم في تأخير رجوعه بلده (قوله ولا يلزمه طريق خوف) أي لا يلزم المحصر سلوك طريق يدرك منها الحج حيث كانت مخوفة يخاف السالك فيها على نفسه أو ماله الكثير أو القليل إذا كان العدوينك بل سلوكها حرام (قوله وكره لمن يتحلل النحر) حاصله أن قول الذين وكره بقاء إحرامه أن قارب مكة أو دخلها إنما يكون فيمن فاته الوقوف خطأ عند أول عرض أو حسي بحق أو عدو أو فتنة وكان متحسناً من البيت فهو لا يتحللون بفعل عمرة ويكره لهم البقاء على الإحرام لقابلين قاربوا مكة ودخلوها وأما إن لم يدخلوها مكة ولم يقاربوها كان لهم البقاء لقابل وأما المحصور عن البيت والوقوف مما فالأفضل له التحلل بالنية قارب مكة أو لا دخلها أولاً ويكره له البقاء لقابل مطلقاً ووجه التفصيل الذي ذكره المصنف أنه لما كان لا يتحلل إلا بعمرة خير في حالة البعد لتعارض مشقة البقاء على الإحرام ومشقة الوصول للبيت وكره البقاء مع القرب لتمكنه من البيت والحال أنه لا يامن على نفسه من مقاربة النساء والصيد فأحلاله أولى له واسلم وإذا بقي على إحرامه أجزاء على الشهور خلافا لابن وهب ولا هدى عليه خلافا للعنتية انظر التوضيح (قوله ولا يتحلل) أي ولا يجوز أن يتحلل النحر وحاصله أن من حصر عن البيت والوقوف مما تقدم أن الأفضل له أن يتحلل بالنية وله البقاء لقابل فلو استمر على إحرامه مرتكباً للمكروه حتى دخل وقت الإحرام من العام القابل وزال للمنع فلا يجوز له أن يتحلل بالمعزة ليسارة ما بقي وكذا يقال فيمن فاته الوقوف مع تمكنه من البيت وبقي على إحرامه حتى دخل وقته سواء بعد من مكة أو كان قريباً منها فلا يجوز له أن يتحلل بفعل عمرة ليسارة ما بقي فهذا أي قول المصنف ولا يتحلل أن يدخل وقته يجري فيمن يتحلل بعمرة وفيمن يتحلل بالنية (قوله متمتع) متمتع إنما هو باعتبار العمرة التي وقع بها الإحلال كما في التوضيح (قوله بناء على أن الدوام) أي بناء على أن العمرة التي آل إليها الأمر في التحلل كأنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج وقد تقدم أن إنشاء العمرة على الحج لغو في قوله ولما عمرة عليه فلا دليل لا يعضي تحلله بالعمرة وهو باق على إحرامه وأما القول الأول والثاني فبينان على أن الدوام ليس كابتداء أي أن العمرة التي آل إليها الأمر في التحلل وهي مرادة بالدوام ليست كأنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج وإلا كانت لاغية لما سبق ولما عمرة عليه فلا دليل أن تحلله بفعل العمرة يعضي وأعلم أن الأقوال الثلاثة لابن القاسم في الدونة ولم يختلف قوله فيها ثلاثاً إلا في هذه السلسلة وأما مالك فقد اختلف قوله فيها ثلاثاً في مواضع متعددة (قوله ولا يسقط عنه الفرض) أي خلافاً لعبد الملك وأبي مصعب وابن سحنون قالوا لأنه فعل مقدور وبذل وسعه واعترض عليهم بلزوم الإسقاط إذا حصل المحصر قبل

خوف) ط، نفسه أو ماله بخلاف الماءونة فيلزمه سلوكها وإن بدت أن كان يمكنه إدراك الحج ولم تعظم مشقتها (وكره) لمن يتحلل بفعل عمرة وهو الذي يمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر من الأمور (إبقاء إحرامه) بالحج لقابل من غير تحلل بفعل عمرة (إن قارب مكة أو دخلها) فالوجه أن يؤخر هذا إلى من حصر عن عرفة وأمان يتحلل بلا فعل عمرة وهو المحصور عنها الذي الكلام فيه فتقدم أن التحلل في حقه أفضل قارب مكة أو دخلها أم لا (ولا يتحلل) بفعل عمرة (إن) استمر على إحرامه مرتكباً للمكروه حتى (دخل وقته) أي الإحرام من العام القابل ليسارة ما بقي (والإ) بأن خالف وتحلل بفعل عمرة بعد دخول وقته وأحرار بالحج (ثالثها) أي الأقوال (بعضي) تحلل (وهو متمتع) فعليه دم لتحلله بتمتعها وأولها يعضي وبشأنه ولا يكون متمتعاً لأن المتمتع من تمتع بالعمرة إلى الحج وهذا من حج إلى حج أي لأن عمرته

الإحرام وهو مفقود هنا وإنما لا يعضي وهو باق على إحرامه بناء على أن الدوام كالأبناء (ولا يسقط عنه) أي عن المحصر الذي تحلل بنحر هديه وحلقه أو بفعل عمرة (الفرض) للتمتع بدمته

من حجة إسلام أو نذر مضمون أو همرة إسلام ( ولم يفسد ) إحرامه ( بوطم ) حصل منه قبل تحلله ( إن لم ينو البقاء ) على إحرامه بأن نوى عدمه أولاً لنية له لكن الرجوع أن نية لانية له كمن نوى البقاء لأنه محرم والأصل بقاء ما كان على ما كان فيفسد إحرامه فلو قال إن نوى التحلل كان أحسن ثم شرع في بيان القسم الثاني من الواجبات بقوله ( ٩٥ ) ( وإن نوى التحلل فبفساد )

الإحرام وهم لا يقولون به وقد يفرق بأن المشقة التي تحصل بعد الإحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله ( قوله من حجة إسلام الخ ) أي وأما التطوع من حج أو عمرة فلا قضاء على من صدق به إذا كان التحلل قبل الفوات وأما إن تحلل بعد الفوات لزمه القضاء وكذلك النذر المعين من حج أو عمرة لا قضاء على من صدق به لفوات زمانه ( قوله ولم يفسد الخ ) يعني أنه إذا حصر وقتاً يجوز له أن يتحلل فتارة ينوي البقاء على إحرامه للعام القابل وتارة لا ينوي ذلك فإن نوى البقاء ثم أصاب النساء فقد أفسد حجه ويلزمه إتمامه وقضاؤه على الفور وإن لم ينو البقاء على إحرامه للعام القابل بأن نوى عدم البقاء وأنه يتحلل من إحرامه ولم ينو شيئاً إلا أنه في هاتين لم يتحلل حتى أصاب النساء فإنه لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه فلا يلزمه إتمام حجه ولا قضاؤه هذا حاصل كلامه ( قوله وإن وقف وحصر عن البيت الخ ) ظاهره أنه لم يمنع من غيره وقوله بعد وعليه الرمي يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وإن وقف وحصر عما بعده لأفاد المنع من ذلك والجواب أن المراد بقوله وحصر عن البيت أي سواء حصر عما قبله بعد الوقوف أم لا وقوله وعليه الرمي الخ أي حيث منع بمقابلته بعد الوقوف ( قوله أو حبس ولو بحق ) أي أو فتنه فالمنوع به هنا أعم مما سبق لزيادة ما هنا بالحبس بحق ( قوله فحجه تم ) أي ويجزيه عن حجة الإسلام كافي قبل الواجب عن ابن القاسم ( قوله فالمراد ) أي بتأمله أنه أدركه أي الحج والأوضح أن يقول والمراد بتأمله أنه من الفوات لأن ما بقي عليه لا يتقيد بزمن وإذا علمت أن المراد بتأمله ما ذكره فلا يشكل على قوله بعد ولا يحل إلا بالافاضة ( قوله ولا يحل إلا بالافاضة ) هذا إذا كان قدم السعي عند القدوم ثم حصر بعد ذلك وأما إن كان قد حصر قبل سعيه فلا يحل إلا بالافاضة والسعي ( قوله ونزول الخ ) إنما قدره لأن ظاهر المصنف أن الهدى لترك البيت بالمزدلفة مع أن الهدى إنما هو لترك النزول بها بقدر حط الرحال وحاصل الجواب أن قوله ومزدلفة عطف على مبيت على حذف مضاف ( قوله عند ابن القاسم ) وقال أشهب يتعد الهدى بتعدد ذلك ( قوله بأمر من الأمور الثلاثة ) أي العدو والفتنة والحبس ظناً ( قوله يعني عرفة ) أي فمهاها إفاضة مجازاً من إطلاق اسم المسبب على السبب وذلك لأن طواف الإفاضة يتسبب عن الدفع من عرفة قاله علق ( قوله أو فاته الوقوف بغير ) قال ح هذا وإن كان كالحصر عن الوقوف في كونه لا يحل إلا بفعل عمرة لكن يخالفه المحصر من جهة أنه لا قضاء عليه للتطوع كالحصر عنهما المتقدم بخلاف من فاته الوقوف فعليه القضاء ولو كان تطوعاً كما في النوادر وغيرها ( قوله أو خطأ عدد ) صورته كما قال ابن عبد السلام أن يعلو أو أول الشهر ثم اتهم سهواً ووقفوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ إلا بعده في العاشر ( قوله أو حبس بحق ) قيد بقوله بحق لأن هذا من أمثلة قوله بغير ومفهومه دخل في قوله وإن حصر بأمر من الأمور الثلاثة عن الإفاضة ( قوله إن شاء التحلل ) أي وإن شاء بقى على إحرامه للعام القابل لكن إن دخل مكة أو قاربها فالأفضل له التحلل ويكره بقاؤه لقابل وإن كان بعيداً عنها فيخبر بين البقاء والاحلال على حد سواء ( قوله بالمعنى السابق ) أي وهو نية الدخول في حرمة العمرة ( قوله ولا يكفي الخ ) أي ولا يكفي طواف القدوم والسعي بعده الحاصلين قبل الفوات عن طواف وسعي العمرة التي ينوي بها التحلل بعد الفوات قال خن لعل هذا مبني على القول بأن إحرامه لا يتقلب عمرة من أوله

عن البيت ( لمرض أو عدو أو حبس ولو بحق ) ( فحجه تم ) لأن الحج عرفة فالمراد أنه أدركه إله الركن الذي يفوت الحج فوات وقته قد فعل ولم يبق عليه إلا الإفاضة التي يصح الاتيان بها في أي وقت من الزمان فيسعى محرماً ولو أقام سنين ( ولا يحل إلا بالافاضة ) أي طوافها ( وعليه الرمي ) ومبيت ( ليالي ) ( وفيه ) نزول ( مزدلفة ) حصر عما ذكره ( هدى ) واحد ( كنسيان الجميع ) أي جميع ما تقدم به ولو تعدد تركها فهدى واحد عند ابن القاسم وذكر المصنف الثالث بقوله ( وإن ) تمكن من البيت و ( حصر ) بأمر من الأمور الثلاثة ( عن الإفاضة ) يعني عرفة ولو عبر به كان أخصر وأظهر ( أو فاته الوقوف بغير ) أي غير ما مر من العدو وما معه ( كمرض أو خطأ ) عدد أو حبس بحق لم يحل ( في ذلك كله ) إلا بفعل عمرة ( إن شاء التحلل ) ولما كان فعل العمرة بوطم فإنه يحدد إحراماً رفقه بقوله

( بلا ) تجديد ( إحرام ) بالمعنى السابق والا فلا بد من نية التحلل بها فيطوف ويسعى ويحلق بنية التحلل ويكتفي بالإحرام السابق وكان حقه أن يأتي بقوله المتقدم وكره إبقاء إحرامه إن قارب مكة أو دخلها هنا فإن هذا محله ( ولا يكفي ) قدومه ( أي طواف قدومه وسعيه بعده عن طواف العمرة وسعيها التي طلب بها للاحلال بعد الفوات

(وحبس) من فاته الوقوف ندبا (هديه معه) ليأخذه معه لينحره بمسكة إذا نحل بالعمرة (إن لم يخف عليه) من عطيه عنده ولو أن كان إرساله فإن خاف عليه بعثه ان (٩٦) أمكن وهذا في المريض ومن في حكمه كمن حبس بحق ولم يصل مكة (ولم يجزه) أي من فاته

الوقوف هدى فليصله  
أنحره قبل الفوات (عن)  
هدى (فوات) للحج  
سواء بعثه إلى مكة أو أبقاه  
حتى أخذه معه لأنه بالتقليد  
والإشعار وجب لغير  
الفوات فلا يجزى عن  
الفوات بل عليه هدى آخر  
للفوات (وخرج) وجوبا  
كل من فاته الحج ويمكن  
من البيت وأراد التحلل  
بعمرة (للحل) وبأي منه  
من غير إنشاء إحرام (إن)  
أحرم (يجزه) أولا  
(بحرم أو أردف) الحج  
فيه ليجمع في إحرامه  
لتحلله بين الحل والحرم  
ويقضى حجه في العام القابل  
(وآخر دم الفوات)  
الذي ترتب عليه لأجله  
(للقضاء) أي لعامة  
الاجتماع له الجابر النسكي  
والسالي وأفهم كلامه  
وجوب القضاء ولو كان  
القائت فلا وهو كذلك  
بخلاف ما إذا حصر العدو  
عن النفل فلا قضاء  
(وَأَجْزَأُ إِنْ قَدِمَ) عام  
الفوات وخاف الواجب  
(وإن أفسد) إحرامه  
أولا وقبلنا يجب إتمامه فمأدى  
(ثم فاته أو بالعكس)  
بأن فاته ثم أفسده قبل شروعه  
في عمرته التحلل بل (وإن)

بلسن وقت نية فعل العمرة وقد ذكر الحلاف في هذا فقال قال في التبية عن ابن القاسم إن أتى عرفه  
بعد الفجر فليرجع إلى مكة ويطوف ويسعى ويحلق ويؤتي بها عمرة وهل يتقلب عمرة من أصل  
الإحرام أو من وقت ينوي فعل العمرة مختلف فيه اه فقد ذكر الحلاف وبين أن محله إذا نوى العمرة  
(قوله وحبس الخ) حاصله أن المريض والمحبوس بحق إذا فات كلاهما الوقوف وكان معه هدى  
ساقه في إحرامه تطوعا أو لنقص فلا يغاورا إما أن يخاف عليه العطب إذا بقي عنده لطول زمن المرض  
والحبس أولا يخاف عليه العطب وفي كل أما أن يجد من يرسله معه لمسكة أولا فإن كان لا يخاف عليه  
إذا بقي فاته يحبس عنده رجاء أن يخلص ويشر هديه في محله أمكنه إرساله لمسكة أولا وإن كان يخاف  
عليه إذا بقي عنده أن أمكنه إرساله لمسكة أرسله ولا يدفع في أي محل كان وأما أن كان المانع له من  
الوقوف عدوا أو فتنه أو حبسا ظنا فعلى قدر طي إرساله لمسكة بأن وجد من يرسله معه إليها أرسله كأن  
يخاف عليه العطب إذا بقي عنده أم لا وإن لم يجد من يرسله معه ذبحه في أي محل كان كأن يخاف  
عليه العطب إذا بقي عنده أم لا فعلم أن الهدى لا يحبس معه إلا إذا كان الفوات لمرض أو حبس بحق  
وكان لا يخاف عليه إذا بقي عنده ولا يحبس في غير ذلك \* واعلم أن حبس هدى المريض والمحبوس  
بحق مندوب سواء كان الهدى واجبا أو تطوعا كما في نقل ح عن سند وقال الشيخ سالم الحبس  
واجب في الهدى الواجب ومندوب في هدى التطوع وجعل الشيخ أحمد الزرقاني الحبس واجبا  
وأطلق ولكن حمل عج كلامه على الهدى الواجب وحينئذ فيكون واقفا للشيخ سالم وشارحنا مشى  
على كلام سند والأظهر ما قاله الشيخ سالم كما قرره شيخنا (قوله ولم يجزه عن فوات) حاصله أن من  
أحصر عن الوقوف حتى فاته الحج وكان عنده هدى تطوع قلده أو أشعر وساقه في إحرامه قبل  
فوات الحج فاته لا يجزئه عن دم الفوات سواء بعثه إلى مكة أو تركه عنده حتى أخذه معه لينحره  
بمسكة إذا تحلل بالعمرة وأخذه معه في حجة القضاء لأن ذلك الهدى بالتقليد أو الإشعار وجب لغير  
الفوات فلا يجزى عنه بل يلزمه هدى آخر للفوات مع حجة القضاء (قوله حتى أخذه معه) أي لينحره  
بمسكة إذا تحلل بالعمرة أو أخذه معه في حجة القضاء (قوله من غير إنشاء إحرام) أي نية الدخول في  
حرمت العمرة (قوله أن أحرم بحرم) أي أن أحرم بالحج مفردا من الحرم لكونه مقبلا بمسكة أو كان  
آفاقيا ودخل مكة محرما بعمرته ثم أردف الحج على العمرة في الحرم قبل طواف العمرة أو فسيه  
(قوله ليجمع في إحرامه الخ) علة لقوله وخرج للحل الخ (قوله ويقضى حجه في العام القابل) أي ويقضى  
ذلك الذي فاته الوقوف وتحلل بعمرته حجه في العام القابل إذا كان الفوات لمرض أو خطأ عدد أو  
حبس بحق وأما لو كان فوات الوقوف لعدو أو فتنه أو حبس ظنا فلا يطالب بالقضاء وهذا  
في التطوع وأما حجة الفرض فلا بد من قضائها مطلقا (قوله ما إذا حصر العدو) أي أو الفتنه أو الحبس  
ظنا (قوله فتأدى) أي على ذلك الإحرام الفاسد ليتمه (قوله تحلل وجوبا) أي بعمرته فيقلب الفوات  
على الفساد سواء كان ذلك الفساد سابقا على الفوات أو كان لاحقا له ولا يقلب الفساد بحيث يطالب  
بإتمام الفساد (قوله وخرج إلى الحل) أي وإذا أراد أن يتحلل خرج إلى الحل الخ  
(قوله في الصورة الثانية) أي ما إذا حصل منه الانفساد بعد أن شرع في عمرته التحلل (قوله لأنها في  
الحقيقة تحلل لا عمرة) أي بدلين ماصر من عدم تجديد بإحرام لها (قوله وعليه هديان) أي أن

حصل منه الانفساد (بعمرة التحلل) أي شرع فيها فلم يتمها حتى أفسد (تحلل) وجوبا في صورتين ولا يجوز له  
البقاء على إحرامه لما فيه من التهاوى على الفساد وخرج إلى الحل إن أحرم بحرم أو أردف فيه على ما تقدم (وقضاء) أي الحج (دونها) أي  
العمرة في الصورة الثانية فلا يقضي لأنها في الحقيقة تحلل لا عمرة (وعليه) في صورتين (هديان) هدى للفوات يؤخره للقضاء وهدى للفساد

يؤخره أيضا وعليه هدى ثالث أيضا القران القضاء أو نتمه ان كان احرم أو لا تمتنع أو مفردا وقضى متمتا أو أحرم أولا قارنا وقضى قارنا ولا هدى في القران أو التمتع الفاسد كما أشار له بقوله (لا يحب دم قران ومتمعة) الواو بمعنى أو (للفائت) لأنه آل أمره إلى صمرة ولم يتم القران أو التمتع (ولا يفيد) الحرم (لمرض) أصالة بأن يكون صحيحا (٩٧)

قضى مفردا سواء كان احرم أو لا مفردا أو متمتا وأما لو كان احرم أو لا متمتا وقضى متمتا أو كان احرم أو لا قارنا وقضى قارنا أو كان احرم أو لا مفردا وقضى متمتا فعليه ثلاث هدايا في كل صورة من هذه الصور الثلاث هدى للفاسد وهدى للفوات وهدى للقران أو التمتع الحاصل في القضاء ولا شيء عليه في القران أو التمتع الفاسد الذي فات كما أشار له المصنف بقوله لادم قران أو متمعة للفائت وهذا حاصل قول الشارح وعليه دم ثالث الخ (قوله يؤخره أيضا) الذي ذكره شيخنا ان هدى الفاسد يقدمه وهدى الفوات يؤخره إلى القضاء وكذلك في شرح العمروسى (قوله لأنه آل أمره) أى امر كل منها (قوله ولا يفيد الخ) حاصله ان الانسان إذا نوى عند إحرامه أو شرط باللفظ انه متى حصل له مرض أو حصر من عدو أو من فتنة أو حبس ظلما أو يبق أو غير ذلك من كل ما يمنعه من تمام نسكه كان متحلا من غير تجديد نية التحلل في الحصر عن الأمرين معا ومن غير فعل عمرة في الحصر عن الوقوف فان تلك النية وذلك الاشتراط لا يفيد ولو حصل له ذلك المانع بالفعل فهو عند وجوده باق على إحرامه حتى يحدث نية التحلل أو يتحلل بعمرة على ما مر تفصيله وأما كان ذلك لا يفيد لأنه شرط مخالف لسنة الإحرام وهذا هو المذهب خلافا لمن قال ان تلك النية السابقة أو الشرط السابق يفيد وحينئذ فلا يحتاج نية تحلل أولا أحداث عمرة (قوله لأن وهن الرجوع بعده أشد من إعطائه) قال ح قد لا يسلم هذا لأن دفع المال رضا بالذل كالجزية وأما الرجوع فهو كسجال الحرب لا يوهن الدين ويؤيد هذا أن الرجوع وقع من النبي ﷺ ومن أصحابه دون دفع المال (قوله جواز الدفع لمسلم) أى سواء كان قليلا أو كثيرا لكن القليل يجب دفعه إذا كان لا يمكن بخلاف الكثير فانه لا يجب دفعه مطلقا وإنما يجوز قسط (قوله تردد) أى للتأخيرين أى في النقل عن أهل المذهب ابن عرفة وفي جواز قتال غير باد قلا عن سند وابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب والأول وهو الجواز هو الصواب ان كان الحاصر في غير مكة من الحرم فان كان بها فلا يظهر نقل ابن شاس من النع لحديث إنما اجلت لى ساعة من نهار اه كلام ابن عرفة اه بن (قوله إذا كان الحاصر) بالحرم أى سواء كان بمكة أو غيرها وقوله والاجازى وإلا بأن كان في الحل أو كان في الحرم وبدأنا بالقتال جاز اتفاقا (قوله فداخلة فيما قبله) أى فالذى بمنعها في الفرض ولها وان كان زوجها ولها كان له منها من حيث انه ولي لا من حيث انه زوج (قوله فله التحلل لها) أى فله ان يأمرها بأن يتحلل بالنية وليس المراد أن الولي أو الزوج هو الذى يتحلل لها بأن ينوى تحلل امرأته أو محجوره كما هو ظاهره لأن هذا لا يمكن كما يدل لذلك ما أتى عن ابن لكن الذى ذكره بعض الشراح وقرره شيخنا أيضا ان قوله فله التحلل أى فله ان يحللها بالنية بأن ينوى تحللها ورفض إحرامها وهذا هو الحق ويدل له ما تقدم في أول الباب عند قوله فيحرم ولي عن ربيع الخ (قوله كتحلل الحصر) أى عن الوقوف والبيت من جهة ان كلا بالنية (قوله بخلاف السفه الخ) هذا هو الذى نقله المصنف عن سند وهو خلاف ما صرح به ابن رشد في البيان من لزوم القضاء في السفه والزوجة والعبد وعزاه لمذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وعزا القول

أو زيادة بأن يكون مريضا وينوى ان زاد عليه المرض تحلل (أو غيره) كمدو أو حبس (نية التحلل) من الإحرام (بحصوله) أى المانع من أعام الحج والباء سببية متعلقة بالتحلل أى فهو عند حصوله باق على إحرامه حتى يحدث نية التحلل على الوجه المتقدم ولا تكفيه النية السابقة على وجود العذر (ولا يجوز) أى يحرم (دفع مال) ولو قل (لحاصري) ليخلى الطريق (إن كفر) لأنه ذلة لأهل الإسلام واستظهر ابن عرفة جواز الدفع قال لأن وهن الرجوع بعده أشد من إعطائه ومفهوم ان كفر جواز الدفع لمسلم ويجب ما قال ان كان لا ينكت (وفي جواز القتال) لا حاصر (مطلقاً) أسلم أو كفر ومنعه (تردد) محله إذا كان الحاصر بالحرم ولم يبدأ بالقتال والاجاز اتفاقا ولا وجه للتردد بالنسبة للكافر (والأولى منع سفه) من حج ولو فرضا (كزوج) له منع زوجته الرشيدة (في تطوع) من حج أو عمرة لا فرض وأما السفه فداخلة فيما

(١٣ - دسوقى - ثانى)

قبله من النع مطلقا (وإن لم ياذن) كل من الولي والزوج لها في الأحرام والإحرام (فله التحلل) لها مما أحرم به كتحلل الحصر (وعليها) أى الزوجة (القضاء) لما حللها منه إذا اذن لها أو تأبعت بخلاف السفه والصغير إذا حللها ولها فلا قضاء (كسبد) ولو مكاتباً لسيده تحلله وعليه القضاء إذا أذن له أو عتق (وأنهم لم يقبل) ما امر به الولي أو الزوج أو السيد من التحلل (وله) أى للزوج إذا امتعت الزوجة من التحلل



(قبل الميقات) الزمان أو  
المكان بعد و احتاج لها ولم  
يحرم وإلا لم يحللها فان  
حللها لم يلزمها غير حجة  
الفريضة (وإلا) بأن أذن  
الولي للنفية أو السيد أو  
الزوج لزوجته في التطوع  
(فلا) منع له بعد الاذن  
(إن دخل) كل في الاحرام  
أو في النذر المأذون فيه  
(ولم يشترى) لبد محرم  
(إن لم يعلم) حين الشراء  
باحرامه (ردّه) لأنه  
عيب كتمه البائع إلا ان  
يقرب زمن الاحرام فلا رد  
(لالتحليله) فليس له (وإن  
أذن) السيد لرقبه في الاحرام  
(فأفسده) أي الرقيق ما حرم  
به (لم يلزمه إذن) ثان  
(للقضاء على الأصح) وقيل  
يلزمه لأنه من آثاره (وما  
لزمه) أي العبد المأذون له في  
الاحرام (عن خطأ)  
صدر منه كأن فاتته الحج  
خطأ عدداً أو هلالاً أو خطأ  
طريقاً (أو) عن (ضرورة)  
كلبس أو تطيب للتداوي  
(فإن أذن له السيد  
في الإخراج) لذلك الهدى  
أو القدية بنسك أو اطعام  
فعل ولا فرق بين ماله وماله  
السيد في الاحتياج إلى  
أذن في الإخراج (وإلا)  
يأذن له في الإخراج (صام  
بلا منع) من السيد له وان  
أضر به في عمله (وإن

بسقوطه في الجميع لاهب وابن المواز انظر اه بن ه والحاصل ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة لزوم  
الزوجة والنفية والعبد القضاء وعدم لزوم واحد منهم القضاء ولزوم الزوجة والعبد دون النفية  
وهذا هو الذي مشى عليه المصنف بما لسند ثم ان الفرق بين الزوجة وغيرها على طريقة عنه أن  
الحجر على النفية والصغير قوى لأنه لحق نفسه فليلاً لم يطلب بالقضاء والحجر على الزوجة ضعيف  
لأنه لحق الغير فلذا طلبت بالقضاء واعلم ان الخلاف المذكور محله إذا كان التحلل من غير حجة  
الإسلام بان كان من حج التطوع أو النذور سواء كان مينا أو مضموماً أو أمماً إذا كان التحلل من حجة  
الإسلام فلا يطلب واحد منهم بزائد عن حجة الإسلام قضاء عما وقع التحلل فيه (قوله مباشرة)   
قال خنس وينبغي بتلك المباشرة التحلل وتسكني نية الزوج عنها فان لم ينو تحللها بالمباشرة فسد عليها  
وعليها اتعانه وهدي للفساد ويجب على الزوج تمسكها من أعوام القصد اه ومثله في الحج قال بن  
وفيه نظر فان ظاهر كلامهم ان نية الزوج عليها لا يكفي وأنه لا بد من نية المحرم وبدل على هذا قول  
المصنف كغيره وأثم من لم يقبل قال في التوضيح أي ان لم يقبل ما أمرها به من التحلل أتمت لها حقه  
فهذا صريح في أن التحلل يقع من المحرم لأن غيره اه كلامه وهذا الاعتراض مبنى على أن الراد  
بقوله وأثم من لم يقبل أي ما أمر به من التحلل كما حل به شارحنا تبعاً للتوضيح أما على ما قاله بعض  
الشراح من أن الراد وأثم من لم يقبل ما أمر به من عدم الاحرام فلا اعتراض وحاصله أن النفية  
والعبد والراة إذا أمروا بعدم الاحرام غالفوا وأحرموا فان الاتم عليهم لعدم قبولهم ما أمروا به  
(قوله كفريضة) أي كان له تحليلها ومباشرتها إذا أحرمت بفريضة قبل الميقات الزماني ولو كان  
أحرامها من الميقات المسكاني أو قبل الميقات المسكاني ولو كان أحرامها في الميقات الزماني بقيود ثلاثة  
أن يكون أحرامها قبل الميقات بغير إذنه وان يكون محتاجاً إليها للجماع وان لا يحرم هو أيضاً فان  
تخلف قيد من القيود الثلاثة لم يكن له تحليلها كما أشار له بقوله والامحلال (قوله والا) أي بان لم يحتج  
لها أو كان محتاج لها وأذن لها أو أحرم فالتنقح راجع للقيود الثلاثة وقوله فان حللها أي فان أحرمت قبل  
الميقات بغير إذنه وكان محتاجاً إليها ولم يحرم وحللها وقوله لم يلزمها غير حجة الفريضة أي لم يلزمها ان  
تقضى إلا إذا كانت تلك الحجة حجة الإسلام ومثل ما إذا حللها ما إذا أفسده عليها بان باشرها ولم ينو  
بها التحلل فيجب عليها أتمامها ولا يلزم قضاؤها إلا إذا كانت تلك الحجة حجة الإسلام كما نقله المواق  
عن ابن رشد وصرح به الاخمي خلافاً لما في عقب من انه يلزمها حجتان احدهما قضاء للفدية  
والاخرى حجة الإسلام (قوله فلا رد) قال في المدونة وان باع عبده أو أمته وما يحرم ان جاز يبعه  
وليس للبتاع أن يحللها ما لم يعلم بأحرامها أورد كتيب بهما إلا ان يقربا من الإحلال اه فقد  
علمت أن منهن جواز بيع العبد محرماً سواء قرب الإحلال أو لا قال المصنف في مناسكه وهذا  
هو المشهور قال في التوضيح وقال سحنون لا يجوز بيعه ويفسخ ألبرى ان ابن القاسم يقول إذا  
آجر عبده شهراً لم يجزله يبعه الاخمي وقد يفرق بين المستثنين بان العبد المحرم منافعه لمشتريه وفي  
الاجارة منافعه لغير المشتري مدة الاجارة وقيد ابن بشير خلاف سحنون بان يبقى من مدة  
الاحرام زمن كثير قال في التوضيح وظاهر ما حكاه الاخمي عنه العموم انظر بن  
(قوله لم يلزمه إذن ثان الخ) أي لأن القضاء عبادة ثانية غير التي أذن فيها وهذا القول قول  
أشهب ومقابله لأصنغ والأول صححه ابن المواز حيث قال والأول أصوب ولذا قال المصنف  
على الأصح (قوله وما لزمه عن خطأ) أي من هدى أو فدية وقوله وما لزمه مبتدأ خبره الجملة

(إن أضره) الصدوم (بـ في محله) السيد لادخاله على نفسه والله أعلم ولما نهى الكلام على الربع الأول من هذا المختصر شرع في الربع الثاني وبدأ منه بالذكاة فقال [درس] (باب الذكاة) بمعنى التذكية أربعة أنواع ذبيح ونحر وعقروما يموت به نحو الجراد وأشار للأول بقوله (قطع ميميز) تحقيقا لا غيره من صغير ومجنون وسكران (مينا كح) أي تنكح أشاء ولو عبر به كان أولى فدخل الكتابي ذكرًا أو أنثى ولو أمة فالمفاعة ليست على بابها (تمام) أي جميع (الحلقوم) ولو عبر به كان أولى وهو القصة التي يجري فيها النفس ولو انحازت الجوزة كلها إلى البدن لم تؤكل على الراجح وذهب ابن وهب وغيره إلى جواز أكلها وهو (٩٩) مذهب الشافعي فقطع الحلقوم ليس بشرط عندهم كذا قيل

لكن الوجود عند الشافعية

أنه لا بد من قطع الحلقوم

والمرى فلو بقي من

الجوزة مع الرأس قدر

حلقه الحاتم كانت قطعاً

ولو بقي قدر نصف الدائرة

بأن كان للنحاز إلى الرأس

مثل القوس جرى على

قول ابن القاسم وسحنون

في الاكتفاء بنصف

الحلقوم وعدمه (و)

قطع جميع (الوكديج)

وهما عرقان في صفحتي

العنق يتصل بهما أكثر

عروق البدن ويتصلان

بالدماغ فلو قطع أحدهما

وأبقى الآخر أو بعضه

لم تؤكل ولا يشترط قطع

المرى يهزم في آخره

وقيل بتشديد الياء من غير

همز بوزن على وهو عرق

أعمر تحت الحلقوم متصل

بالقمة ورأس المسدة

والسكرش يجري فيه الطعام

إليها ويسمى البلعوم

واشترط الشافعي قطعه

الشرطية وقوله فإن أذن الخ جواب الشرط محذوف تقديره فعل كما قدر الشارح (قوله إن أضر به) أي فإن لم يضر به في محله لم يكن له منه منه والله أعلم.

### (باب الذكاة)

(قوله بمعنى التذكية) أشار إلى أن الذكاة اسم مصدر بمعنى الصدور والراد الذكاة التحققة في الذبيح فلا يراد أن العقر والتحرير من أفراد الذكاة ولا يشترط فيها قطع الحلقوم والودجين وخرج عن قوله قطع الخنق والنش فلا يسمى ذبحاً وقوله لا غيره أي لا قطع غيره (قوله تنكح أشاء) أي يجوز لنا نكاح أشاء وقوله فدخل الكتابي أي هو خرج المجوس لأن الكتابي يجوز لنا نكاح أشاء بخلاف المجوسي (قوله ليست على بابها) أي بحيث يصير المعنى يجوز له نكاح أشنا ويجوز لنا نكاح أشاء والا لخرج الكتابي مع أن ذبحه صحيح (قوله فلو بقي الخ) هذا مفرع على كلام المتن (قوله في الاكتفاء الخ) لف ونشر مرتب فالأكتفاء راجع لابن القاسم وعدمه راجع لسحنون (قوله فلا يؤكل ما ذبيح من) القفا أي ولا من إحدى صفحتي العنق لأنه نزع قبل تمام الذكاة أي لأنه قطع النخاع قبل تمام الذكاة والنخاع مع أيضاً في قفار العنق والظاهر وقوله فلا يؤكل ما ذبيح من القفا أي سواء كان الذبيح في ضوء أو ظلام قال في التوضيح لو ذبح من القفا في ظلام وظن أنه أصاب وجه الذبيح ثم تبين أنه خلاف ذلك لم تؤكل نص عليه في النواذر وقوله من المقدم المراد أنه ليس من إحدى صفحتي العنق ولأن المؤخر فلا يضر انحراف القطع من المقدم للحلقوم حيث لم يصدق عليه أن الذبيح من الصفحة كما في بن (قوله ولا مفهوم لقوله لم تساعد) أي بل لو فعل ذلك ابتداء مع كون السكين حادة لم تؤكل على التعمد لمخالفة سنة الذكاة (قوله فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً) أي والفرض أنه رفع يده بعد انقضاء مقاتلها بحيث لو تركت لم تمسح وما يأتي من أن منقوذ المقاتل لم يعمل فيه ذكاة هو في منقوذهما بغير ذكاة وما هنا بذكاة وهذا التفصيل أحد أقوال خمسة وهو قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج قياساً على من سلم ساهياً وعاد عن قرب وأصلحها كما في الواقي الثاني قول سحنون لا تؤكل إذا رفع يده قبل التمام عاد عن قرب أو بعد وهو ظاهر المصنف لأن ظاهره أنه متى رفع الذابح يده قبل التمام لم تؤكل عاد لها عن بعد أو قرب واقتصر عليه ح وقيل يكره أكلها مطلقاً عاد لها عن قرب أو عن بعد وقيل إن رفع معتقداً التمام لم تؤكل أو مختبراً أكلت وقيل عكسه اه بن (قوله أو بعد) أي رفع اختياراً أو اضطراراً فلم إن أقسام للسئلة ثمانية وذلك لأن رفع يده قبل تمام التذكية

(من المقدم) متعلق بقطع فلا يؤكل ما ذبيح من القفا وكذا إذا لم تساعد السكين على قطع ما ذكر قبلها وأدخلها تحت الأوداج وقطع بها ما ذكر لم تؤكل كما قاله سحنون وغيره ولا مفهوم لقوله لم تساعد السكين وكثيراً ما يقع ذلك من الجهلة في ذبح الطير (بلا رفع) (لآلة) قبل التمام) فإن رفع يده قبله ثم عاد لم تؤكل إن طال وسواء رفع يده اختياراً أو اضطراراً فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً والقرب والبعد بالعرف فالقرب مثل أن يسن السكين أو يطرحها ويأخذ أخرى من حزامه أو قربه وهذا كله إن كان أنفذ بعض المقاتل كأن قطع بعض الودجين إما أن لم يكن أنفذ ذلك بأن كانت لوترت لماشت فاتها تؤكل مطلقاً رجع عن قرب أو بعد لأنها ابتداء ذكاة مستقلة حينئذ لكن إن عاد عن بعد

بلاقد من النية والتسمية رفع اختيار أو اضطرابا ولا يعد القرب ثلثائة باع كما قيل فان هذا مما لا يوافق عقل ولا نقل إذا التفتنا إلى ما أتبعه  
وماتا ذراع لأن الباع أربعة (١٠٠) أذرع فكيف يسع العاقل أن يقول إن هذا من القريب بل المائة باع من الطول الذي

لا شبهة فيه والله للوفق  
للسواب فان قلت يجعل  
الحال على ما جرت به  
العادة من انقلاب الثور  
من الجزار منطلقا في غاية  
سرعة الجري والجزار  
خلفه كذلك فالزمن حينئذ  
يسير قلنا بطل التجديد  
بما ذكر ورجع الأمر إلى  
العرف تأمل ولا تغتر (و)  
الذكاة (في الشعر طعن)  
من يميز بنا كح (بليغة)  
بفتح اللام بلا رفع قبل  
التام على ما تقدم وان لم  
يقطع شيئا من الحلقوم  
والودجين ثم ذكر مقابل  
الأرجح بقوله (وشهر  
أضيا) تشهيرا لا يساوي  
الأول (الاكتفاء) في  
الذبح (بنصف الحلقوم  
(و) جميع (الودجين)  
فلو قطع أقل من النصف  
مع تمام الودجين لم يكتف  
به على هذا القول كما أن ما زاد  
على النصف ولم يبلغ التام لم  
يكتف به على القول الأول  
المتعمد وتصح زكاة للميز  
(وإن) كان (سائرا)  
نسبة للسامرة فرقة من  
اليهود (أو مجوسيا تنصر)  
أو يهود راجع للمجوس  
فقط (وذبح) السكتاني  
اصالة أو انتقالا فهو عطف  
على بنا كح يعني أنه يصح

إما أن يكون بعد انقضاء شيء من المقاتل أو قبل انقضاء شيء منها وفي كل إمام أن يعود عن قرب أو بعد وفي  
كل إمام أن يكون الرفع اختيارا أو اضطرابا فتوكل في ستة منها دون اثنين وهما ما إذا كان الرفع بعد انقضاء  
شيء من المقاتل وعاد عن بعد كان رفعه اختيارا أو اضطرابا ولا فرق بين أن يكون الراجع ثانيا هو  
الأول أو غيره ولا بد من النية والتسمية إن عاد عن بعد مطلقا أو عن قرب وكان الثاني غير الأول وإلا  
لم يحتاج لذلك كما قاله الطخيزي (قوله فلا بد من النية) أي وأما إن عاد عن قرب فلا يحتاج لتجديد النية  
والتسمية إن كان الراجع ثانيا هو الأول أما إن كان غير فلا بد من تجديدها (قوله ولا يعد القرب النية)  
أي الذي لا يحتاج فيه إلى تجديد نية وتسمية عند عدم انقضاء المقاتل وتوكل فيه عند انقضاءها وهذا  
مرتبط بقوله سابقا والقرب والبعد بالعرف (قوله كما قيل) أي كما قال بعضهم أخذا من فتوى ابن قدام  
في نور أضجعه الجزار وجرحه قدام هاربا والجزار وراءه ثم أضجعه ثانيا وكل ذبحه فأفتى ابن قدام  
بأكله وكانت مسافة الهروب ثلثائة باع فقال بعضهم فتوى ابن قدام بالأكل في هذه النازلة تقتضي أن  
حد القرب ثلثائة باع فيرد عليه بما قاله الشارح من أن هذا التحديد لا يوافق عقل ولا نقل على أن فتوى  
ابن قدام هذه لادلالة فيها على التحديد لمسافة القرب لاحتمال أن تكون النتيجة في تلك النازلة لو  
تركت لعاشت وقد علمت أنها تؤكل مطلقا عدا عن قرب أو عن بعد فتأمل ذلك (قوله بطل التحديد)  
أي بطل تجديد القرب بما ذكر من الثلثائة باع (قوله والذكاة في النحر) أي للتحقق في النحر من  
تحقيق السكلى في جزئه (قوله من يميز بنا كح) استغنى المصنف عن ذكر التمييز وكونه بنا كح هنالك كرها  
في الذبح فلعل أصله طعنه أي طعن من تقدم فحذف فاعل المصدر انتكالا على ما تقدم (قوله وشهر أيضا  
الخ) لما قدم القول للتمتع عليه من أنه لا بد من قطع الحلقوم والودجين وهو مذهب سحنون  
والرسالة أتبعه بذكر قول ابن القاسم في العتية من الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين  
(قوله والودجين) عطف على نصف الحلقوم أي الاكتفاء بنصف الحلقوم وتمام الودجين كذا  
قرر ابن غازي وتبعه شارحنا فجعلنا الكلام مسألة واحدة وقد حكى ابن بزيعة في شرح التلحين التشهير  
في ثلاث صور نصف الحلقوم فقط مع تمام الودجين وفي تمام الحلقوم مع نصف كل ودج وفي نصف  
كل من الثلاثة وأما قطع الحلقوم مع أحد الودجين فقط فلم يشهر الأكل وقد قرر الشارح بهرام  
كلام للنصف على هذا الذي قاله ابن بزيعة فقال وشهر الاكتفاء بنصف الحلقوم هذه مسألة يعني  
مع تمام الودجين وقوله والودجين مسألة أخرى يعني نصف الودجين مع تمام الحلقوم أو مع نصفه  
ومن هذا تعلم أن ما قرر به الشارح بهرام كلام المصنف هو الأولى انظر بن (قوله أو انتقالا) أي  
كالجوسى إذا تنصر (قوله فهو عطف على بنا كح) أي لا على تنصر أي لا يهاجمه قصر هذه الشروط على  
المجوسى مع أنها شروط في إباحة ذبيحة السكتاني (قوله يعني أنه يصح ذبحه) أي السكتاني والأولى أن  
يقول يعني أنه يجوز ذبحه بدليل قوله الآتي فان وجدت الشروط الثلاثة جاز ذبحه أي جازاً كل مذبوحه  
وبدليل قوله لأن كان مملوكا لمسلم فإنه يكره أكله فان الكراهة تنجم مع الصحة وحينئذ فلا يصح جعل  
قوله لنفسه شرطا في الصحة (قوله لا أن كان مملوكا لمسلم) أي أو كان مشتركا بينه وبين مسلم (قوله على  
أرجح القولين الآتين) أي في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وفيه أن كلامه هنا يقتضي أن القولين  
الآتين بالكراهة والنوع وهو مخالف لما لحل به كلام المصنف فيما يأتي فانه حمل القولين على الجواز

ذبحه أو نحره بشروط ثلاثة أشار لأولها بقوله (لنفسه) أي  
ما يملكه لا إن كان مملوكا لمسلم فيكره لنا أكله على أرجح القولين الآتين ولثانها بقوله (مستحله) بفتح الحاء أي ما يحل له بشرعا

لان ذبح اليهودي ذا الظفر فلا يحل لنا أكله الثالث ان لا يذبحه لصم كما يأتي قريبا فان وجدت الشروط جاز ذبحه أو تحمره (رد المحتار على الدر المنثور) أي استحلت أكلها (إن لم يصب) على الذبيحة عند ذبحها بأن ذبحها بمحضرة (١٠١) مسلم عارف بالزكوة الشرعية (لا يصح)

مميز (ارتد) أي لا يصح ذكاته لا اعتبار رده وعدم مناكحته وان لم يقتل إلا بعد البلوغ وأولى الكبير (و) لا (ذبح) بكسر الهمزة أي مذبح • (لصم) فلا يؤكل لأنه مما أهل به لعير الله واللام للاختصاص بأن قصد التقرب أي التعبد له لكونه إلهام كما يقصد السلم والتقرب لله الحق (أو) ذبح (غير حل له إن ثبت) تحريمه عليه (بشرعا) وهو ذو الظفر في حق اليهود الثابت تحريمه عليهم بقوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر فيحرم علينا كل ما ذبحه من ذلك وهي الأبل والنعام والأوز والدجاج (وإلا) ثبت تحريمه عليهم بشرعنا بل هم الذين أخبرونا بأن هذا الحيوان محرم عليهم في شرعهم (كراهة) أكله لنا وشراؤه منهم ولم يفسخ (كجزأته) بكسر الجيم أي جعله جزاء في أسواق المسلمين أو في البيوت فيكرهه وكذا يبعه في الأسواق لعدم نصحه (و) كره لنا (بيع) (و) كره لنا (شراء ذبيحة) أي ما ذبحه لنفسه مما يباح له أكله عندنا بخلاف ما ذبحه لغيره مما يحل ذبحه له

والمنع نعم كل من الحلين صحيح لأن المسئلة ذات أقوال ثلاثة كما سيأتي بيانه (قوله) لأن ذبح اليهودي الح (و) أما لو ذبحه نصراني فإنه يحل لنا أكله فقول المصنف مستحله خاص باليهودي والشرط الذي قبله وهو قوله لنفسه وما يأتي من عدم الذبيح للصم عام في اليهودي والنصراني (قوله) ان لم يصب على الذبيحة (أي) فان غاب عنها لم تؤكل وهذا التفصيل هو المشهور من المذهب ابن رشد القياس انه إذا كان يستحل كل الميتة أنه لا تؤكل ذبيحته ولو لم يصب عليها لأن الذكاة لا بد منها من النية وإذا استحل الميتة فكيف ينوي الذكاة وان ادعى انه نواه فكيف يصدق وقوله الباجي وابن عرفة واعلم ان ما ذكره المصنف من أن المشهور أكل ذبائحهم وان أكلوا الميتة ان لم يغيروا عليها بناء على المعتمد من أن نية الذكاة لا تشترط من الكافر وما قاله غيره من عدم الأكل مطلقا غايبا عنها أم لا بناء على أن نية الذكاة لا بد منها في حق كل مذك وسياق ذلك الخلاف (قوله) لا يصح ارتد (عطف على يناكح أي قطع صبي مميز يناكح لا قطع صبي مميز ارتد لأنه لا يجوز لنا نكاح أشاء وأنه عطف على مقدر أي قطع مميز باق على دينه لا قطع صبي مميز ارتد وإنما ذكره وان علم من قوله يناكح ثلاثا يتوهم انه لما كان لا يقتل حالا برده كانت رده غير معتبرة وان ذكاته صحيحة تأمل (قوله) وعدم مناكحته (أي) وعدم جواز نكاح أشاء (قوله) لصم (أراد به) كل ما عبد من دون الله بحيث يشمل الصم والصليب وغيرهما كعيسى (قوله) بأن قصد التقرب له (أي) وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم عيسى أو الصم تبركا فهذا يكره أكله وهو الآتي في المصنف والحاصل ان ذبح أهل الكتاب إذا قصدوا به التقرب لأهلهم بأن ذبحوه لأهلهم قربانا وتركوه لها لا ينتفعون به فانه لا يحل لنا أكله اذ ليس من طعامهم لأنهم لا ينتفعون به وهذا هو المراد هنا وأما ما يأتي من الكراهة في ذبح للصليب فالمراد ما ذبحوه لأنفسهم بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم آلهتهم مثلا تبركا فهذا يؤكل بكره لأنه تناوله عموم وطعام الذين أوتوا الكتاب هذا حاصل ما ذكره بن فelm يعول على ذكر الله ولا على ذكر آلهتهم والذي عليه أشياخنا المصريون ان المراد بذبح الكتابي للصم الذي لا يؤكل هو الذي ذكر اسم الصم عند ذبحه بأن قيل باسم الصم مثلا بدل بسم الله والحال انه جعل ذلك محلا لكائه أو متبركاته بترك الألوهية وأما ذبح للصم قاصدا اهداء ثوابه له كذبح المسلمين لأوليائهم والحال انه ذكر اسم الله عليه فهو المكروه الآتي في قوله وذبح للصليب أو عيسى وكلام شارحنا يميل فيما يأتي لما قاله المصريون ولعل كلامهم هو الأظهر لأن أهل الكتاب لا يتركون ما يذبحونه قربانا لأهلهم هدرابل يطعمونه لفقراءهم على ان كلام بن يقتضى عدم الأكل من الأول ولو ذكر اسم الله عليه وهو خلاف عموم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل كانه يقتضى الأكل من الثاني ولو ذكر اسم آلهتهم فقط وهو خلاف عموم أو فسقا أهل أمير الله به (قوله) وهي الأبل (أي) وكذا حمار الوحش والمراد بنى الظفر كل ما كان ليس بمشقوق الخف ولا منفرج الأصابع فخرج الدجاج لانفراج أصابعها وقال البيضاوي كل ذي ظفر أي كل ذي مخلب وحافر ويسمى الحافر ظفرا مجازا ولذلك دخلت حمر الوحش (قوله) وشراؤه منهم (ما ذكره) الشارح من كراهة شراء ذلك منهم هو الصواب خلافا لما في خش من الحرمة (قوله) كجزأته (الضمير للمميز الذي يناكح أي يكره للإمام ان يجعله جزاء أي ذباحا يذبح ما يستحله لبيعه في أسواق المسلمين (قوله) وفي البيوت أي بناء على كراهة استنابته وقوله وكذا يبعه أي للحم أو غيره (قوله) من كل ما يعظم به شأنه

الطعام أو غيره كشياب (وإجارة) الدواب وسفينة وغيرها (لغيره) أي الكافر وكعبد ما أشبهه من كل ما يعظم به شأنه (و) كره لنا (شراء ذبيحة) أي ما ذبحه لنفسه مما يباح له أكله عندنا بخلاف ما ذبحه لغيره مما يحل ذبحه له

فلا يكره الشراء من المسلم للذبح له (و) كره لنا (تسلف ثمن خمر) من كافر باعه لكافر أو مسلم لكن هذا أشد كراهة (و) كره لنا (يسع) السلة (به) أي بمن الحمر (١٠٢) (لا أخذوه) أي عن الحمر من كافر (قضاء) عن دين عليه ولو كان أصله يباع

(و) كره لنا (شحم يهودي) أي أكله من بقر وغنم ذبحهما لنفسه والراد به الشحم الخالص كالتراب بثلاثة مفتوحة شحم رقيق ينشئ الكرش والامعاء لا ما اختلط بالعظم ولا الحوايا وهي الامعاء (و) كره لنا (ذبح) أي ما ذبحه النصراني (لصليب أو عيسى) عليه السلام أي لأجل التقرب بنفسهما كما يقصد المسلم الذبح لولي لله أي ثمنه بالثواب ولولم يسم الله تعالى لأن التسمية لا تشتط من كافر فلذا لو قصد بالصليب أو عيسى التعمد لمنع كالصنم أو النفع لهنم لكرهه ويعلم ذلك من قرآن الأحوال (و) كره لنا (قبول متصدق به) أي للصليب أو عيسى وأولى لامواتهم وكذا قبول ما يهدونه في أعيادهم من نحو كيك ويص (و) كره (ذكاة خنق وتخصي) وأولى محبوب (وقاسق) لنفور النفس من فعلهم ذكي كل نفسه أو لغيره بخلاف المرأة ولو جنباً أو حائضاً والصبي والكافر إن ذبح نفسه مالم يحرم عليه هرعنا (وفي) حل (ذبح

أي مثل صبح البيض في أيام أعيادهم) (قوله) فلا يكره الشراء من المسلم للذبح له) فيه ان هذا موضوع الخلاف الآتي في قول المصنف وفي ذبيع كتابي لمسلم قولان وتقدم للشارح ان الراجح منهما الكراهة (قوله) وتسلف ثمن خمر من كافر) أي وأما لو كان الحمر لمسلم فباعه فيحرم تسلف عنه لأنه لا يملكه إذ يجب على البائع رد ثمنه للمشتري وأراقته (قوله) لكن هذا) أي لكن تسلف هذا الثمن الذي باعه به للمسلم أشد كراهة مما إذا كان باعه به لكافر (قوله) ولو كان أصله) أي الدين وقوله يباع أي من يسع (قوله) وشحم يهودي) أي بناء على أن الذكاة لا تنبعض أي لا تتعلق ببعض الشاة مثلاً دون بعض فلما صحت ذكاته في اللحم شملت الكل فلم يحرم الشحم عندنا لأنه جزء مذكى وقد ذكر ابن رشد في البيان أن في شحوم اليهود ثلاثة أقوال الاجازة والكراهة والمنع وانها ترجع لقولين المنع والاجازة لأن الكراهة من قبيل الاجازة قال والأصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله سبحانه وتعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم هل الراد بذلك ذبائحهم أو ماياً كلون فمن ذهب إلى ان الراد بذلك ذبائحهم أجازاً كل شحومهم لأنها من ذبائحهم ومحال ان تقع الذكاة على بعض الشاة دون بعض قال ومن ذهب إلى ان الراد ماياً كلون لم يجز أكل شحومهم لأن الله سبحانه حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به القرآن العظيم فليست بماياً كلون (قوله) أي لأجل التقرب بنفسهما) أي شوابه والحال انه لم يذكر عليه غير اسم الله بل ذكر عليه اسم الله فقط أولم يذكر عليه اسم الله ولا غيره (قوله) لذلك) أي لأجل ذلك أي لأجل ان يعود ثواب الصدقة لمن ذكر (قوله) وفاسق) أي سواء كان فسقه بالجراحة كدرك الصلاة أو بالاعتقاد كبدعي على القول بدم كفره (قوله) بخلاف المرأة والصبي (الح) ما ذكره من جواز ذكاتها قال ح هو المشهور ومذهب للدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في سماع اشهب وصرح في آخر سماع ابن القاسم بالجواز فيهما وقوله بخلاف المرأة الح أي وبخلاف الاغلف فلا تكره ذكاته كما جزم به ح قال وحكي في البيان كراهة ذكاته (قوله) ولو جنباً أو حائضاً) مثل الحائض النفساء في جواز ذبحها كما استظهره بعضهم (قوله) والكافر ان ذبح لنفسه (الخ) أي فلا يكره لنا أكله لأن المكروه كونه جزاء في اسواق المسلمين على العموم وأما جزره لنفسه فلا كراهة فيه (قوله) وفي حل الخ) عبارة ابن شاس وفي اباحة ما ذبحه مسلم ومنعه قولان وعبارة التوضيح في جواز أكلها ومنعه قولان وجعل ابن عرفة الكراهة قولاً ثالثاً ولم يرجع عليه في التوضيح ونص ابن عرفة في حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه باذنه وحرمتها ثالثاً يكره اه والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة واعلم ان الخلاف المذكور جار في ذبيع الكتابي ما يملكه المسلم بتمامه أو جزءاً منه بأن كان شركة بينه وبين الكتابي الذابيح أما ذبيع الكتابي لكافر آخر وهو مفهوم قول المصنف أسلم فتحكمه انه ان ذبح ما لا يحل لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وان ذبح ما يحل لكل منهما اتفق على صحة ذبحه فان ذبح ما يحل لأحدهما دون الآخر فالظاهر اعتبار حال الذابيح كما قال بعضهم (قوله) مسلم يميز) المراد مسلم حال ارسال السهم أو الحيوان وكذا يقال في التمييز فان تخلف واحد منهما بعد الارسال وقبل الوصول فانه لا يؤكل قياساً على قولهم في الجنابة معصوما من حين الرمي للاصابة ويحتمل ان يقال يأكله لأن ما هنا اخف الا ترى الخلاف هنا في اشتراط الإسلام من أصله فان اشهب وابن وهب لا يشترطان

أى ادمائه ولو باذن ولو لم ينشق الجلد فاذا لم يحصل ادماء لم يؤكل ولو شق الجلد وأما صيد الكافر ولو كثر ما لم يؤكل أى ان مات من جرحه أو انفذ مقتله فلو جرحه من غير انقاذ مقتل ثم أدرك فذكى أكل ولو (١٠٣) بذكاة الكتانى (مُخْبِر) لا غيره من

صبي ومجنون وسكران  
حيوانا (وحشيا وان)  
كان (تأنس) ثم توحش  
(عجز عنه) حفة لوحشيا  
أى وحشيا معجوزا عنه  
لا ان قدر عليه (إلا  
بعمى) قال فيها من رمى  
صيدا فأخذه حتى صار  
لا يقدر على الفرار ثم رماه  
آخر قتلته لم يؤكل أى  
لأنه صار أسيرا مقدورا  
عليه (لا نم شرده)  
بالجرأى لاجرح نم شرده  
حذف المعطوف وبقى  
المضاف إليه على جرحه واراد  
به ما قابل الوحش فيشمل  
الاوز والحمام البني فلا  
يؤكل بالعقر ولو توحش  
عملا بالاصل فلو قال  
لانى لكان اين (أو)  
نم (تردى) أى هلك  
(بكوة) بفتح الكاف  
ومنها أى طاقة يعنى ان  
الانى إذا اشرف على  
الهلاك فى حفرة ونحوها  
كالطاقة فى الحائط وعجز  
عن اخراجه فلا يؤكل  
بالعقر (بسلاح محمد)  
أى بشئ له حد ولو حجره له  
حد وعلم اصابتة بحده  
لا خصوص الحديد لما  
يأتى من ندبه واحترز به  
عن نحو العصا والبندق أى  
(وحيوان) طيرا أو

الاسلام (قوله أى ادمائه ولو باذن) والحال انه مات من الجرح (قوله ولو شق الجلد) وهذا إذا  
كان الصيد صحيحا وأما لو كان مريضا فشق الجلد من غير ادماء كاف (قوله عجز عنه) أى عجز عن  
تحصيله فى كل حال إلا فى حال العسر والشقة (قوله لان قدر عليه) كالأو أمسك صيدا بحباله مثلا  
وصار تحت يده ثم رماه آخر بسهم قتله فلا يؤكل (قوله لانه صار أسيرا مقدورا عليه) أى وحيث  
فلا يؤكل إلا بذكاة كالشاة ويضمن هذا الذى رماه قتله للاول فيعته مجروحا (قوله بالجر) أى  
بمضاف مقدر بدليل كلامه بعد وذلك المضاف المقدر معطوف على جرح مسلم فحذف المضاف  
وبقى المضاف إليه على جرحه ويمكن الرفع على انه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارفع  
ارتفاعه وهو أظهر (قوله وأراد به) أى بالنعم (قوله فيشمل الاوز) أى والبقر والغنم وإلا بل للتأنس  
والحاصل ان جميع الحيوانات للتأنس إذا نذت فيها فانها لا تؤكل بالعقر عملا بالاصل وهذا هو  
الاشهور ومقابلة ما لابن حبيب انه ان ندغير البقر لم يؤكل بالعقر وان ندالبقر جازأ كاله بقر لأن  
البقر لها اصل فى التوحش ترجع اليه أى لشبهها ببقر الوحش انظر التوضيح (قوله والحمام البني) فيه  
نظر فقد تقدم فى آخر باب الحج ان الحمام كله صيد وحيث إذا توحش أكل بالعقر بخلاف النعم فانها  
لا تؤكل بالعقر ولو توحشت عملا بالاصل فيها وقد نقله للواق عن ابن حبيب اه بن ورد عليه بأن  
ما ذكره ابن حبيب من اكل حمام البيوت بالعقر إذا توحشت قول ضعيف كما قال البدر القرافى ولا  
يلزم من كونه صيدا فى الحج ان يكون صيدها عملا بالاحوط فى البابين فالخلق مع الشارح تأمل  
والحاصل ان الحيوان اما وحشى اصالة أو انسى اصالة وكل منهما ثلاثة اقسام فالاول ان كان  
توحشه دائما أو تأنس ثم توحش يؤكل بالجرح وان تأنس واستمر على تأنسه كالنعامة فى القرى لا يؤكل  
بالجرح بل بالذبح وإلى الاولين اشار المصنف بقوله وحشيا وان تأنس وإلى الثالث اشار المصنف  
بقوله فيما يأتى وذبح غيره النوع الثانى الانسى اصالة ان استمر دائما على تأنسه أو توحش ثم تأنس أو  
توحش واستمر على توحشه لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وإلى هذا اشار المصنف بقوله لانهم شرده فان  
ظاهره ولو توحش دائما (قوله بكوة) أى بسبب ادخال رأسه فى كوة وقوله هلك أى أشرف على  
الردى والمهلاك وقوله أو نم تردى الاولى أو حيوان تردى أهم من كونه وحشيا أو غير وحشى  
ففى المواق عن ابن المواز واصبح ما اضطره الجرح لحفرة لا خروج له منها أو انكسرت رجله  
فكنتم أى لا يؤكل إلا بالذكاة ولا يؤكل بالعقر (قوله فى حفرة) أى بسبب وقوعه فى حفرة وقوله  
كالطاقة أى يدخل رأسه فيها وقوله فلا يؤكل بالعقر أى بالطن بحربة مثلا فى غير محل الذكاة ولا بد  
من ذكاته بالذبح أو النحر إن كان ممانحر وما ذكر من عدم كل المتردى بالعقر هو المشهور وقال ابن  
حبيب يؤكل الحيوان المتردى المعجوز عن ذكاته مطلقا بقرا أو غيره بالعقر صيانة للأموال  
(قوله بسلاح محمد) متعلق بقوله وجرح مسلم (قوله عن نحو العصا والبندق) أى لأنه لا يجرى وإنما  
يرض ويكسر (قوله فيؤكل به) أى فيؤكل ما صيده (قوله لأنه اقوى من السلاح) أى فى انهار الدم  
والإجهاز بسرعة الذى شرعت الزكاة من اجله (قوله كذا اعتمده بعضهم) العاصم ان الصيد  
يبندق الرصاص لم يوجد فيه نص للمتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث البارود فى وسط المائة  
الثامنة واختلف فيه التأخرون فمنهم من قال بالمنع قياسا على بندق الطين ومنهم من قال بالجواز  
كما فى عبد الله القورى وابن غازى والشيخ المنجور وسيدى عبد الرحمن القاسى والشيخ عبد القادر القاسى

البرام الذى يرمى بالقوس وأما الرصاص فيؤكل به لأنه اقوى من السلاح هكذا اعتمده بعضهم (وحيوان) طيرا أو  
غيره (علم) بالفعل ولو كان من جنس ما لا يقبل التعليم كالنمر واللم هو الذى إذا ارسل اطاع

لما فيه من الإنهار والإجهاد بسرعة التي شرعت الذكاة لأجله وقياسه على بندق الطين فاسد  
لوجود الفارق وهو وجود الحرق والنفوذ في الرصاص حقيقة وعدم ذلك في بندق الطين وإنما شأنه  
الرض والكسر وما كان هذا شأنه لا يستعمل لأنه من الوقود المحرم بنص القرآن اه بن ثم ان محل  
الاحتراز عن الصا وبندق الطين إذا لم يؤخذ الصيد حيا غير منقوذ مقتل ويذكي ويسمى ثانيا عند  
ذكاته والا أكل فاذا نفذ مقتل من مقاتله لم يؤكل عندنا ولو أدرك حيا وذكي وعبد الجنيبة ما أدرك  
حيا ولو منقوذ جميع المقاتل وذكي يؤكل ولا خلاف بيننا وبينهم في أن ماماته لا يؤكل وفي أن ما لم  
ينفذ بسببه مقتل من مقاتله وأدرك حيا وذكي يؤكل فالانقسام ثلاثة (قوله وإذا زجر الزجر) هذا  
الشرط غير معتبر في الباز لأنه لا يزجر بل يرجع بعضهم عدم اعتبار الزجر مطلقا لأن الجارح  
لا يرجع بعد استيلائه واعلم ان عصيان المعلم مرة لا يخرج عن كونه معلما كما لا يكون معلما باطاعته  
مرة بل الرجوع في ذلك العرف (قوله بارسال له من يده الخ) الباء للملابسة أي أزيوان علم ملتبس  
بارسال من يده أي من يذلل السلم المميز والبراد باليد حقيقةا وثالثا ارساله من حزامه أو من تحت قدمه  
لا القدرة عليه أو الملك قط ثم ان ما متى عليه الصنف من اشتراط ارساله من يده ونحوها وإنه لو  
كان مغلوتا فارسله لم يؤكل هو قول مالك الذي رجح اليه وكان يقول ألا يؤكل ولو أرسله من غير يده  
وبه أخذ ابن القاسم والقولان في الدونة واختار غير واحد كاللخمي ما اختاره ابن القاسم قاله ابن  
ناجي وكان حق الصنف أن يذكره لقوته اه بن (قوله وكفت نية الأمر) أي سيد الغلام  
(قوله ولا يشترط حينئذ أن يكون الغلام مسلما) أي لأن النوى السمي هو سيده فالارسال منه حكما  
(قوله بلا ظهور ترك) الباء للملابسة أي ملتبس ذلك الحيوان بعدم ظهوره الترك منه لما أرسل  
عليه بل لابد ان يكون منبعا من حين ارساله إلى حين أخذه الصيد وحاصله انه يشترط في جواز  
أكل الصيد إذا قتله الجارح أن يكون منبعا من حين ارساله إلى حين أخذه الصيد فلو  
ظهر فيه تشاغل بغير الصيد ثم انبعث ثانيا فلا يؤكل وظاهره كالدونة أنه لا فرق بين قابل التشاغل  
وكثيره ورأى اللخمي أن قليل التشاغل لا يضر (قوله قبل الوصول) أي للصيد (قوله شيء  
قبله) أي قبل الوصول اليه (قوله ولو تعدد مصيده) المبالة في قوله وحشيا أي هذا إذا كان  
للصيد الوحشي واحدا بل ولو تعدد ذلك الصيد أي ان نوى الجميع هكذا قال في التوضيح  
وهذا قول ابن القاسم وقال ابن الواز لا يؤكل إلا الأول وهو الذي اشار له للصنف بلو  
قال عيج فان لم يكن له نية في واحد ولا في الجميع لم يؤكل شيء وقال جد عيج يؤكل جميع ما جاء  
به في هذه أيضا فادخلها في تصوير الصنف وهذا هو الصواب وعمل قوله الآتي أو قصد بما وجد  
عدم الرؤية والموضوع هنا تحقيقها فلو نوى واحد بعينه لم يؤكل إلا إياه وان عرف وان نوى واحدا  
لا بعينه لم يؤكل إلا الأول أيضا فالصور أربع ولو شك في الأول لم يأكل شيئا قاله اللخمي اه بن  
(قوله فلو صاد شيئا لم ينوه) أي بان نوى معينا فأتى بغيره (قوله لم يؤكل بصيده) أي وإنما يؤكل بذكاة  
(قوله أولم ير الخ) حاصله أنه إذا أرسل كلبه أو بازه المذموم على غار أو غيضة لم يعلم فيها صيدا ونوى ذكاة  
ما وجده فيها فدخل ذلك الكلب أو الباز الغار أو الغيضة فوجد صيدا فقتله فانه يؤكل تنزيلا للبالغ  
مثلة المعلوم ومن باب أولى إذا علم ان في الغار أو الغيضة صيدا ولم يره يصره وما قبل المبالة علمه  
وإبصاره أو أحدهما فقط والمبالغ عليه استفاؤهما فالمنى إذا كان الصائد الذي هو المسلم المميز  
علما بالصيد ورآه أو علم به بدون رؤية بأن أخبر به مخبر بل ولو اتفق كل من الأمرين حالة كونه  
بنار أو غيضة في نفس الأمر بأن لم يعلم فيه شيئا لكن نوى ان آتى منه شيء فهو مذكي فارسل الجارح  
فوجد صيدا فقتله وعمل جواز أكل الصيد في حالتي العلم وعدمه إذا لم يكن للغار أو الغيضة منفذ آخر

وإذا زجر الزجر  
(بارسال) له (من يده)  
مع نية وتسمية فلو كان  
مغلوتا فارسله لم يؤكل ولو  
كان لا يذهب إلا بأرساله  
ويستخادمه كبده وكفت  
نية الأمر وتسميته وحده  
نظرا إلى أن يدغلامه كبده  
ولا يشترط حينئذ أن  
يكون الغلام مسلما فانه يظهر  
(بلا ظهور ترك) من  
الجارح قبل الوصول فان  
اشتغل بشيء قبله ثم انطلق  
فقتله لم يؤكل إلا بذكاة  
(ولو تعدد مصيده)  
أي الجارح ان نوى الصائد  
الجميع فلو صاد شيئا لم ينوه  
الصائد لم يؤكل بصيده  
(أو) ولو (أكل) الجارح  
شيئا من الصيد ولو جله  
(أو) ولو (لم ير) أي يعلم  
الصيد (بنار) فب في  
الجل (أو غيضة)  
شجر ملتف تسمى اجمة  
فأولى ان علم به فيها تنزيلا  
للبالغ منزلة المعلوم ويشترط  
ان لا يكون لها منفذ آخر  
والا كان من افراد  
قوله أو قصد ما وجد



(أو لم يظن نوعه) أى لم يترجح عنده أى نوع هو (من) أنواع (الباح) بأن شك مع علمه بأنه من أنواع الباح فان تردد هل هو مباح كظي أو حرام كخزير فصاده فإذا هو مباح لم يؤكل كإيأتى قريبا (أو) أرسله على معين ظنه طيأ ثم (ظهر خلاؤه) من الباح كقبر فيؤكل (لا إن ظنه) حال الإرسال أو شك أو توهمه (حراماً) كخزير فإذا هو حلال فلا يؤكل لعدم الجزم بالنية (أو أخذ) الجارح أو السهم (غير مرسل عليه) تحقياً أو شكاً (أو لم يتحقق) صائده أو غيره (١٠٥) (المبيح) لأكله (في) حال

(شريكه غير) أى غير المبيح للمبيح في قتله فلا يؤكل تغليبا للجانب المحرم ومثل لذلك بقوله (كأما) أى كشركة ماء بأن جرحه المسلم المعين فتحامل الصيد ووقع في ماء أو رماء وهو في الماء فمات فلم يتحقق الذى مات منه هل هو الجرح أو الماء (أو) شركة سم في (مضرب) له (بسموم) أى بسهم مسموم ولم ينفذ مقتله بالسهم فمات قبل ذكاته (أو) شركة (كلب مجوسى) لـ كلب المسلم ومثل الكلب السهم ولو قال كافر بدل مجوسى كان أحسن فان علم أن كلب المسلم هو الذى أنفذ مقتله أولاً كل وهو ظاهر (أو) شركة نهش جارح للذكاة (نهشه) أى الجارح والباء بمعنى عند (ما) أى صيداً (قدر) الصائد (على خلاصه) أى خلاص الصيد (منه) أى من الجارح فترك تخليصه منه حتى مات فلا يؤكل (أو أغرى) الصائد جارحه بعد انبعائه بنفسه (في الوسط) أى اثناء

وإلا لم يؤكل ما أتى به من الصيد. يتا (قوله أو لم يظن الخ) صورته أرسل جارحه أو سهمه على صيد وهو يعلم أنه مباح ولكن لم يظن نوعه أى لم يترجح عنده أى نوع هو من أنواع الباح بأن شك فيه وتردد هل هو بقر وحش أو حماره فإن أخذ الجارح صيدا وقتله جازاً كله فلا يشترط في جواز أكل الصيد العلم بنوعه حين الإرسال عليه (قوله بأن شك) أى في أن الصيد من أى نوع مع علمه بأنه نوع من أنواع الباح أى التى تؤكل بالعقر كما إذا جزم بأنه مباح وتردد في كونه حمار وحش أو بقر وحش أو ظبيا فأرسل الجارح فقتل ذلك فانه يؤكل حيث ظهر أنه من أنواع الباح التى تؤكل بالعقر فان جزم بأنه مباح وتردد هل هو نهم أو حمار وحش أو غزال لم يؤكل لأن الأول لا يباح بالعقر (قوله لم يؤكل) أى ما لم يدرك مظهره حراما غير منفوذ المقاتل وبذلك مقتدا أنه حلال وإلا كل بخلاف ما لو أدركه غير منفوذ المقاتل مع اعتقاد حرمة وان الذكاة تعمل في محرم الاكل فلما ذكاه بين أنه حلال فانه لا يؤكل (قوله لا إن ظنه حراما) عطف على قوله ولو تعدد مصيده ومثل ظنه حراما ظنه حراما أو خشية (قوله أو أخذ الجارح أو السهم غير مرسل عليه تحقياً) بأن صاد ما نواه وما لم ينوه أو ما لم ينوه فقط تحقياً وقوله أو شك كالونوى واحدا معينا من جماعة من الصيد ثم بعد وقوعه ميتا شك في أنه هل هذا هو الذى نواه أو غيره (قوله فلم يتحقق الذى مات منه هل هو الجرح أو الماء) محل عدم الاكل حيث لم ينفذ شيء من المقاتل وأما إذا نفذت مقاتله ثم شارك المبيح غيره فانه لا يضر (قوله فمات قبل ذكاته) أى فلم يتحقق هل مات من الجرح أو السم (قوله أو شركة كلب مجوسى) أى كلب أرسله مجوسى وقوله لـ كلب المسلم أى لـ كلب الذى أرسله المسلم كان مسلماً أولا (قوله كان أحسن) أى لأن التقييد بمجوسى يقتضى أنه يؤكل إذا شارك كلب الكنانى كلب المسلم وليس كذلك (قوله أو شركة نهش) أى أنه لا يؤكل إن شارك نهش الجارح الذكاة كما لو نهش الجارح صيدا قدر الصائد على خلاصه منه فترك تخليصه منه حتى مات والحال أنه جرحه أولاً قبل النهش ولم يعلم هل مات من نهشه له بعد الجرح أولاً أو مات من الجرح الذى حصلت له به الذكاة أولاً وكذا لو ذبحه في حال نهش الجارح له والحال أنه قادر على خلاص الصيد ولم يتحقق أنه إذا ذكاه وهو مجتمع الحياة فان لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه أكل إن كان الجارح قد جرحه (قوله نهشه) أى وذلك عند نهش الجارح صيدا قدر الخ (قوله عطف على ظنه الخ) أى فالعنى لأن ظنه حراما ولا إن أغرى الصائد جارحه في الوسط أى فانه لا يؤكل سواء زاده الإغراء قوة واستيلاء أم لا وقد علمت أن هذا مبنى على القول الذى رجح اليه مالك من أنه لا بد في حل الصيد من إرسال الصائد الجارح من يده أما على مقابله من عدم اشتراط ذلك فانه يؤكل ولو أرسله من غير يده أو أغراه في الوسط بعد انبعائه بنفسه (قوله مما يستدعى طولاً) أى في إخراجها منه (قوله حتى وجده ميتاً) ظاهره ولو وجد السهم في مقاتله وقد أنفذه وهو مافى للدونة وذلك لاحتمال غوص السهم في المقاتل بحركات الصيد لكن قال ابن الواز لأبأس بأكل ما أنفذ السهم مقاتله وإن بات قاله أصبح قال

١٤ - دسوقى - ثانى \* اطلاقه قبل ولو أغراه ابتداء حيث لم يكن بيده وهو فعل ماض عطف على ظنه فليس من أمثلة الشركة لا مصدر مجرور بالمطف على ماء إذ لا يصح أن يكون من أمثلة الشركة (أو تراخى) الصائد (في اتباعه) أى اتباع الجارح بعد إرساله حتى وجده ميتاً فلا يؤكل لاحتمال ادراك ذكاته لو وجد (إلا أن يتحقق أنه) (ان جد لا يلحقه) حيا (أو حمل الآلة) للذبح (مع غير) وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير (أو وضعها) (مخرج) ونحوه مما يستدعى طولاً فمات بنفسه بحيث لو كانت في يده أو حزامه لأدبره (أو بات) الصيد

ثم وجده من القدر ميتا لم يؤكل لاحتمال موته بشيء من الهوام مثلا (أو صدم أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) فهم أي بلا إدماء  
 وأومع شق لجبله إلا أن يكون (١٠٦) الصيد مريضا فشق جلده ولم ينزل منه دم فيكنى (أو) أرسله على غير مرئى وليس

لأنه آمن عليه بما يخاف عليه الفقهاء أن يكون موته بسببه من غير سبب السهم قال ولم نجد لرواية ابن  
 القاسم هذه عن مالك ذكرها في كتاب السباع ولا رواها عنه أحد من أصحابه ولم نشك أن ابن القاسم وهم  
 فيها ابن المواز وبه أقول ابن يونس وهو الصواب ابن رشد وهو أظهر الأقوال قال سليمان الباجي  
 وقاله سحنون وعليه جماعة من أصحابنا اه مواق (قوله ثم وجده من القدميتا) القدر ليس بقيد وإن كان  
 ظاهر المصنف بل المراد أنه خفي عليه مدة من الليل فيها طول بحيث يلتبس الحال ولا يدري هل مات  
 من الجارح أو أغان على قتله شيء من الهوام التي تظهر فيه كالأفاعى فأورماه فغاب عنه يوما كاملا ثم وجده  
 ميتا فانه يؤكل حيث لم يتراخ في اتباعه وهذا مفهوم قوله بات والفرق بين الليل والنهار أن الصيد  
 يمنع نفسه من الهوام في النهار دون الليل فإذا غاب ليلا احتمل مشاركة الهوام التي تظهر فيه للسهم  
 بخلاف ما إذا غاب نهارا فانه لا يحتمل ذلك (قوله لاحتمال موته) كذا عللوا عدم الاكل وحينئذ  
 فالأحسن لو قدم للمصنف هذا الفرع وجعله من أفراد قوله ولم يتحقق للبيح في شركة (قوله أو  
 صدم) أي بأن ضربه فرماه وصار يمرغه حتى مات (قوله بلا جرح فيها) أي ومات الصيد بذلك  
 وليس مفهوم قوله بلا جرح هنا مكررا مع منطوق قوله سابقا وجرح مسلم لانه مفهوم غير شرط  
 وهو لا يعتبره فاندفع ما يقال الاولى إسقاط قوله بلا جرح ويكون قوله أو صدم أو عض معناه من غير  
 جرح لانه محترز قوله وجرح مسلم (قوله على غير مرئى) أي نذهب الجارح فأتى بصيد ميت فلا يؤكل  
 لأن شرط الاكل رؤية الصيد وقت الإرسال أو كون المكان الذي أرسل فيه الجارح محصورا ولم  
 يوجد واحد منهما (قوله وقتل الثاني) إنما لم يؤكل لأن الثاني قتل الصيد وهو مقدور عليه حين إرساله  
 وتقدم أن شرط أكل الصيد بالقر أن يكون معجوزا عنه حين الإرسال فلو أرسل ثانيا بعد مسك  
 الاول له قتله الاول قبل وصول الثاني إليه فلا شك أنه يؤكل للعجز عنه حين إرسال قاتله وكذلك  
 لو أرسل الثاني قبل مسك الاول قتلته الثاني قبل مسك الاول أو بعده أو قتله معا (قوله لم  
 يؤكل لاحتمال أن يكون الخ) هذا أحد القولين لمالك والثاني يؤكل بناء على أن الغالب كالحق اذ  
 الغالب أن الجارح إنما أخذ ما اضطرب عليه والقول الذي مشى عليه المصنف من عدم الاكل وهو  
 ما في العتية حيث قالت ولورأى الجارح مضطربا ولم ير الصائد شيئا فأرسله فصاد شيئا فلا أحب أكله  
 وكلامها هو محل التأويلين لأن ابن رشد حملها على ما إذا نوى المضطرب عليه فقط قال فان نواه وغيره  
 أكل لقول المدونة إن نوى جماعة وما وراءها محال بره أكل الجميع وحملها بعضهم على خلاف المدونة  
 وهذا تعلم أن التأويلين ليسا على صلاح المصنف لانهما ليسا على المدونة وإنما على قول العتية لا أحب  
 أكله هل هو على إطلاقه فيكون بين المدونة والعتية خلاف أو هو مقيد فيكون بينهما وفاق (قوله أي  
 المضطرب عليه) أشار الشارح بهذا إلى أن قوله إلا أن ينوى المضطرب هو من باب الحذف  
 والايصال فتائب الفاعل ضمير مستتر لا محذوف (قوله ووجب نيها) أي وجوبا مطلقا  
 غير مقيد بذكر ولا غيره وقوله بأنواعها أي الأربعة وأشار بقوله وإن لم يلاحظ حاية الاكل إلى  
 أن الواجب نية الفعل لانية التحليل (قوله عند التذكية) أي في الذبح والنحر (قوله فلا تجب على ناس الخ)  
 أي وحينئذ فقيده بذلك قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي لا تأكلوا مما  
 تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة عليها وأما ما تركت التسمية عليه نسيانا أو عجزا فانه يؤكل

المكان محصورا أو قصد  
 ما وجدته (بجرحه أو سهمه  
 في طريقه) (أو) أرسل  
 جارحا فمسك الصيد ثم  
 (أرسل) جارحا (ثانيا  
 بعد مسك أول) للصيد  
 (وقتل) الثاني أو قلا جميعا  
 فلا يؤكل للشك في البيح  
 (أو اضطرب) الجارح  
 (فأرسل) الصائد جارحه  
 عليه (ولم ير) الصيد  
 بالبناء للفعل وليس  
 للمكان محصورا من غار أو  
 غيبة فصاد شيئا لم يؤكل  
 لاحتمال أن يكون غير  
 المضطرب عليه وصيده غير  
 نوى (إلا أن) ينوى  
 للضطرب (بفتح الراء  
 أي المضطرب عليه) وغيره  
 فتأويلان (بالأكل اذ  
 صيده نوى حينئذ وعدمه  
 إذ شرطه الرؤية أو انحصار  
 المكان ولم يوجد واحد  
 منهما (ووجب) في الذكاة  
 بأنواعها (نيها) أي قصدها  
 وإن لم يلاحظ حاية الأكل  
 احتراز عما لو ضرب حيوانا  
 بآلة فأصاب منحره أو  
 أصاب صيدا أو قصد مجرد  
 ازهاق روحه من غير قصد  
 تذكية لم يؤكل (وتسمية)  
 عند التذكية وعند الإرسال

والجاهل

في العير (إن ذكر) وقد ر فلا تجب على ناس ولا أخرس ولا مكره فالشرط

راجع للتسمية فقط ومحلها إن كان المذكي مسلما وأما النية أي قصد القول لتؤكل لا قتلها أي مجرد ازهاق روحها

فلا بد منها حتى من الكتابي والراد بالتسمية ذكر الله من حيث هو لا خصوص باسم الله ولكنه الأفضل وكذا زيادة والله أكبر (و) وجب (نحرُ إبلٍ) (وزرافة (و) وجب (ذبيحُ غيره) من غنم وطير ولو نعامه (١٠٧) فان نحرته ولو سهوا لم تؤكل

(إن قدرَ) ونجّازا

(الضرورة) أي جازا الذبيح

في الإبل والنحر في غيرها

للضرورة كوقوع في

مهاوة أو عدم آلة ذبيح

أو نحر واستثنى من قوله

وذبيح غيره قوله (إلا البقر

فَيُنْدَبُ) فيها (الذبيحُ

كالحديد) فإنه يندب في

سائر أنواع الذكاة حتى

العقرو أجزأ بحجر محدود

وزجاج وغيرهما

(وإحداده) أي سنه

يندب (وقيامُ إبل) حال

نحرها مقيدة أو معقولة

اليسرى لعذر يندب

(وضجع ذبيح) بفتح

الضاد وكسر الذال أي

مذبوح من بقر وغنم

وغيرهما (كلى) شقه

(الأيسر) لأنه أيسر

للذبيح (وتوجهه) لاقبلة

(وإيضاحُ المحل) أي محل

الذبيح من صوف أو غيره

حتى تظهر البشرة (وفرى

ودجى صيدا نفذ مقتله)

أي يندب لإراحته ويلزم

من فرى الودجين قطع

الحلقوم فالمراد تذكية

فلو عبر بها كان أوضح

واخصر (ولى جواز

الذبيح بالعظم) أراد به

الظفر وكان عليه أن

يعبر به وأما لو ذكيت قطعة

عظم محددة فلا خلاف

والجاهل بالحكم كالعمد كما هو ظاهر المدونة وقال ابن رشد في البيان وليست التسمية بشرط في صحة الذكاة لأن معنى قول الله عز وجل ولأنكأوا ما لم يذكر اسم الله عليه أي لأنكأوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها لأنها فسق ومعنى قوله عز وجل فكلوا مما ذكر اسم الله عليه أي كلوا مما قصدت ذكاته فكفى عز وجل عن التذكية بذكر اسمه كما كفى عن رمي الجمار بذكره حيث قال واذكروا الله في أيام معدودات للصاحبة بينهما وبينها وبين الذكاة لا تدل على وجوب التسمية في الذكاة بل تصدق ولو بالسني (قوله فلا بد منها الخ) اعلم أن النية المطلوبة في الذكاة قيل هي قصد الفعل أي قصد الذكاة احترازا عن قصد القتل وازهاق الروح وعلى هذا فالنية لا بد منها حتى في الكتابي لأن النية بهذا المعنى متأنية منه وهذا القول هو ما مشى عليه الشارح ونسب عجز الحفيد ابن رشد عدم اشتراط النية من الكتابي ومذهب الحفيد كما كتب السيد البليدي نقلا عن البدر أن النية المطلوبة نية التحليل وهو قول القرطبي وجنح له البدر فهو الذي لا يشترط في الكتابي وأما المسلم فمضى قصد الفعل أي الذكاة الشرعية كان نوايا للتحليل حكما إذا لم يكن الذكاة شرعية إلا كونها السبب للبيح لأكل الحيوان والنية الحكمية كافية \* والحاصل أن المسلم لا بد فيه من نية التحليل ولو حكما فان شك في التحليل ارتد وان نجاه عمدا عن قصده مع اعتقاده فمتلاعب وكلاهما لا تؤكل ذبيحته ويدل على أنه لا بد في السلم من نية التحليل ما مر من أنه إذا شك في إباحة الصيد لم يؤكل لعدم الجزم بالنية وأما الكتابي فيكفي منه قصد الفعل المأمور وان لم ينو التحليل في قلبه لأنه إذا اعتقد حل الميتة أكلت ذبيحته حيث لم يرغب عليها انتهى عدوى (قوله ولكنه الأفضل وكذا زيادة الخ) الأولى أن يقول ولكنه الأفضل مع زيادة الخ ونص التوضيح ابن خبيب وان قال باسم الله فقط أو أنه أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا اله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزأه ولكن ما مشى عليه الناس أحسن وهو باسم الله والله أكبر (قوله فان نحرته ولو سهوا) أي مع علمه بصفة الذبيح (قوله أو عدم آلة ذبيح أو نحر) أي وكبهر صفة الذبيح لانسيانها أو جهل حكمها (قوله إلا البقر فيندب فيها الذبيح أي ونحوها خلاف الأولى ومن البقر الجاموس وبقر الوحش إذا قدر عليه فيجوز كل من الذبيح والنحر فيهما ومثل البقر في جواز الأمرين وندب الذبيح ما شبهه من حمار الوحش والتيتل والغنم على القول محل أكلها وكذلك البغال والخير الإنسانية على القول بكراهة أكلها كما قال الطرطوشي (قوله وأجزأ بحجر) أي أجزأ سائر أنواع الذكاة بحجر الخ (قوله واحداه) إنما ندب لأجل سرعة قطعه فيكون أهون على المذبوح لخروج روحه بسرعة فتحصل له الراحة (قوله وتوجهه) أي ما يذكي (قوله وإيضاح محل) أي ينفذ أو غيره (قوله وفرى) أي قطع (قوله فاعبر بها الخ) قد يقال إنما عبر بفرى إشارة إلى تحقق الذكاة الشرعية أولا بانفاذ مقتله وإنما الراد بمجرد الفرى والقطع تسهلا (قوله أو محل الجواز بهما ان انفصلا) أي وأما ان اتصالا بأن كانا مركبين فيذكر الذبيح بهما (قوله مطاة) أي سواء كان متصلا أو منفصلا وكذا يقال في السن بعد ذلك (قوله خلاف) الأقوال الأربعة لما لاك والأول اختاره ابن القصار والثاني صححه ابن رشد والثالث شهره صاحب الأكال والرابع صححه الباجي انظر التوضيح (قوله محله ان وجدت آلة غير الحديد) أي مع ما كبحر محدود وقراز وهذا الكلام لم يبق

في الجوار (والسن) مطلقا متصليين أو منفصلين (أو) محل الجواز بهما (إن انفصلا أو) الجواز (بالعظم) أي الظفر مطلقا بالسن مطلقا فلا يجوز يعني يكره كما هو النقول (ومنهما) فلا يؤكل ما ذبح بهما على هذا القول (خلافه) محله ان وجدت آلة غير الحديد فان وجد الحديد تمين وان لم يوجد غيرهما جاز بهما كذا قيل (وحرم) على المكلف (اصطباذ ما كوله) من طير أو غيره (لأنه الذكاة)

بل بلا نية شيء أو نية حبسه (١٠٨) أو الفرجة عليه ومثل نية الذكاة لقرض شرعى أى جائز شرعا وكره للهو وجاز

لتوسعة على نفسه وعياله  
غير متعاده كالأكل القواكره  
ونذبت لتوسعة معتادة  
أو سد خلّة غير واجبة أو  
كف وجه عن سؤال أو  
صدقة ووجب لسد خلّة  
واجبة فتعثر به الأحكام  
الخسة (إلا) أن يكون  
الاصطياد متعلقا  
(بمختار) (مما لا يؤكل  
(فيجوز) إذا كان بنية قتله  
وليس من الميت وأما  
بنية غير ذلك كحبسه أو  
الفرجة عليه فلا يجوز  
فلم انه لا يجوز اصطياد  
القرود والدب لأجل  
التفرج عليه والتمتع به  
لا مكان التمتع بغير  
ويحرم التفرج عليه نعم  
يجوز صيده للتذكية على  
القول بجواز أكله  
(كذلك مالا يؤكل)  
كحمار وبغل (إن أيسر  
منه) فيجوز تذكيته بل  
يندب لأراحته (وكره  
ذبح بدور حفرة) لعدم  
الاستقبال في بعض ما  
يذبح ولنظر بعضها بعضا  
حال الذبح وهو مكروه  
(وكره) (سلخ أو قطع)  
لعصو مستلما من الذبح  
(قبل اللوث كقول مضع)  
حال ذبح أضحيته (الاهم  
منك) هذا أى من فضلك  
واحسانك (واليك) التقرب  
به بلا رياء ولا سمعة

فيكره ان قاله اسقانا لان

واعترضه بن بأن هذا التفصيل لم يقله أحد بل محل الخلاف إذا قد الحديد ولو وجدت آلة غيرهما  
فمن قال بالجواز بهما يسويهما مع غيرهما غير الحديد وحاصله انه ان وجد الحديد تعين الذبح به أى  
ندب ندبا مؤكداً وأن لم يوجد حديد سواء وجدت آلة غيرهما أو لم توجد الخلاف خلافاً له بقى في أنه  
إذا لم توجد آلة غيرهما انه يجوز الذبح بهما في هذه الحالة اتفاقاً وقد أشار الشارح إلى التبري من هذا  
السلام لما علمت من البحث فيه بقوله كذا قيل (قوله بل بلا نية شيء) أى أو بنية قتله (قوله أو نية حبسه)  
أى بقص ولولذلك الله أو لسماع صوته كدرة وقمرى وكروان والظاهر أنه يمنع شراء درة أو  
قمرى أو كروان أو بلبل معلم ليحبسها لذكر الله أو لسماع صوتها كالاصطياد لذلك ولا يحرم عقها  
خلافاً لما ذكره عقب وفي تمليله بأنها من السائبة نظر لأن السائبة محصورة بالانعام (قوله أو الفرجة  
عليه) أى أو بنية الفرجة عليه كغزال أو قرد أو نسناس لكن في ح ما يفيد جواز اصطياد الصيد بنية  
الفرجة عليه حيث لا تعذيب وان بعضهم أخذ الجواز من حديث يأبى عمير ما فعل النفر كما في شمائل  
الترمذى وغيرها (قوله ومثل نية الذكاة) أى مثل اصطياده بنية الذكاة في الجواز اصطياده بنية القنية  
لقرض شرعى كتعليقه الذهاب لبلد بكتاب يعلق بمناعه أو لينه على ما يقع في البيت من مفسدة  
أو تعليم البازى أو غيره الاصطياد (قوله وكره) أى الاصطياد للهو وهذا عطف على قول المصنف  
وحرم اصطياد ما كوله الخ (قوله مما لا يؤكل) أى فيجوز اصطياده لا بنية ذكاته بل بنية قتله وهذا  
الاستثناء منقطع لأن ما قبله إلا في اصطياد ما كوله وما بعدها غير ما كوله وأدخل بالكاف في قوله  
الا بمختار القواكره فانه يجوز صيدها بنية قتلها لا ذكاتها وان جاز أكلها (قوله وليس من  
الميت) أى وليس صيده بنية قتله من الميت (قوله على القول بجواز أكله) الذى ذكره شيخنا  
المدون ان القرد على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتعليقه والفرجة عليه وان كان يمكن التمتع  
بغير ذلك وهو موافق لما تقدم عن ح (قوله كذا ذكاة الخ) هذا تشبيه في الجواز وقد استعمل المصنف  
الذكاة هنا بمعنى الذبح لاجتماعها الشرعى وهو السبب للبيح لا كل الحيوان بعد خروج روحه لأن  
الفرض انه غير ما كوله (قوله مالا يؤكل) أى من الحيوان وهذا في غير الآدمى كالخيل والبغال  
والحبر وأما الآدمى فلا يجوز لشرفه (قوله ان أيسر منه) أى أيسر من الانتفاع به حقيقة لمرض أو  
عمى أو حكا بأن كان في مفارقةطن الأرض لا علف فيها ولا يرجى أخذ أحده (قوله بدور الخ) أى  
كره ذبح اجتماعه فيه على دور حفرة ونص المدونة ببلغ مالكان الجزارين يجتمعون على الحفرة  
يدورون بها فيذبحون حولها فتهاجم عن ذلك وأمرهم بتوجيهها للقبلة (قوله ولنظر بعضها بعضا) أى  
فالكراهة لأحد أمرين فقتلت الكراهة عند اجتماعهما وتلتقى عند استئناسهما (قوله وكره سلخ أو قطع)  
أى وكذا حرق بالنار (قوله قبل اللوث) أى قبل خروج الروح لما في ذلك من التعذيب وقد ورد في  
الحبر النهى عن ذلك وان ترك حتى يبرد الا السمك فيجوز قطيعه وكذلك القاذو في النار قبل موته  
عند ان القاسم لأنه لما كان لا يحتاج للذكاة صار ما وقع فيه من الابقاء وماعه بمنزلة ما وقع في غيره بعد  
تمام ذكاته (قوله أى من فضلك واحسانك) أى لامن حولى وقوتى وقوله واليك التقرب به أى  
لا إلى من سواك (قوله لان قصد الدعاء والشكر) أى على هذا يحمل قول الامام على بن أبى طالب  
(قوله وتعمد إبانة رأس الخ) حاصله انه إذا تعمدا إبانة الرأس وأبانها فهل تؤكل تلك الذبيحة مع  
السكرامة لذلك الفعل ولا تؤكل أصلاً قولان في المدونة أولهما لابن القاسم وإنما حكم بكرامة ذلك

الفعل

قصد الدعاء والشكر فيؤجر قاله ان شاء الله تعالى كما قاله ابن رشد (وتعمد إبانة رأس) للذبيحة أى وأبانها بالفعل فيكره وتؤكل

لأن لم يعمد أولاً إليها بالفعل وأغار لمقابل الرجوع بقوله (وتؤولت أيضاً على عدم الأكل إن قصدته) أي إبانة الرأس بمعنى انفصالها (أولاً) أي قبل قطع الحاقوم والودجين أي وأبانها بالفعل (ودون نصف) من صيد كيد أو رجل أو جناح (أيين) أي إبانة الجارح أو السهم ولو حكما بان تعلق بيسير جلد أو لحم (ميتة) لا يؤكل ويؤكل ماسواه وهذا إن لم يحصل بذلك الدون إنقاذ مقتل والا أكل كالباقي وصار كالرأس الشار إليه بقوله (إلا الرأس) فليس بميتة (وملك الصيد) البادر له بوضع يده عليه أو حوزة في داره أو كسر رجله وإن رآه غيره قبله وهم به لأنه مباح وكل سابق لمباح فموله (وإن تنازع قادرون) يعني تدافعوا عليه بالفعل لا التنازع بالقول فقط فهو للبادر (فيهم) يقسم ولو دفع أحدهم الآخر ووقع عليه إذ ليس وضع يده عليه والحالة هذه من المبادرة بخلاف السابقة بلا تدافع فلو جاء غير التدافعين حال التدافع وأخذ لاخص به كما هو ظاهر (وإن ندى

الفعل لأن إبانة الرأس بعد تمام الذكاة بمثابة قطع عضو بعد انتهاء الدبج وقبل الموت وهذا مكره والقول الثاني لما لك واختلف الأشياخ هل بين القولين خلاف أو وفاق فحمل بعضهم القولين على الخلاف والمعمد كلام ابن القاسم وسميها بعضهم على الوفاق ورد قول ابن القاسم لقول مالك فجعله على ما إذا لم يعمد الإبانة ابتداء بل تعمدها بعد الذكاة وإما لو تعمدها ابتداء فلا تؤكل كما يقول مالك نقول المصنف وتعمد إبانة رأس هذا قول ابن القاسم بناء على الخلاف وقوله وتؤولت هذا إشارة للقول بالوفاق (قوله لأن لم يعمد أو لم يبينها) أي فلا كراهة (قوله بمعنى انفصالها) أشار إلى أنه ذكر الضمير العائد على الإبانة نظراً لكونها بمعنى الاتصال (قوله ودون نصف الخ) الصواب أن دون هنا للسكان المجازي وأنه يجوز فيها الرفع والنصب فإن رفع كان مبتدأ وإن نصب فالظاهر أنه صلة لموصول مقدر أي وما هو دون نصف ميتة أه بن ومفهوم قوله ودون نصف أنه لو قطع الجارح الطير نصفين من وسطه أكل لأن نمله كذلك فيه انقاذ مقتل كذا قالوا ومنه يعلم أنه ليس الأكل للنصف من حيث أنه نصف بل من حيث أنه لا يخلو عن انقاذ مقتله فالمدار على انقاذ القتل فعلى هذا لو أبان الجارح أو السهم دون النصف وأنفذ مقتلاً أكل ذلك الدون كالباقي كما قال الشارح فلو أبان الجارح أو السهم ثلثاً ثم سدس فهل يؤكلان أو الأخير أو بطرحان لأنص وقد يقال المدار على انقاذ المقاتل فالذي نفيه مقتل يؤكل والا فلا ثم إن الفرع مقيد بما له نفس سائلة أما الجراد مثلاً إذا قطع جناحه فمات أكل الجميع لأن هذه ذكاته (قوله لا الرأس) أي وحده أو مع غيره أو نصف الرأس كذلك (قوله وملك الصيد) أي الذي لم يسبق عليه ملك لأحد (قوله أو كسر رجله) أي أو قتل مطمورة أو سدجرحه عليه فلوسد جرحه عليه ثم ذهب ليأتي بما يغفر به فجاء آخر ففتحه وأخذته فهو لمن سده كما إن مافي الحباله بغير طرد أحد يكون لملكها إلا لمن سبق بالأخذ منها بعد أن صار محجوراً عليه (قوله وإن رآه غيره قبله الخ) فإن أخذ الصيد إنسان فتنازعه آخر وادعى أنه واضع يده عليه قبل أن يأخذه فعلى مدعى وضع اليد اثبات ذلك فإن لم يثبت فالظاهر أنه يقسم بينهما لأنه كال تنازعه اثنان كذا قاله تمت وقال بن الطابق للقواعد أنه يكون للأخذ فقط لحيازته وإعنا عليه التمين لمن ادعى أنه واضع اليد أو يردّها عليه تأمل (قوله وإن تنازع قادرين) أي على المبادرة فيقسم قطعا للتنازع قاله المصنف قال ابن عرفة هذا إذا كان الصيد بمحل غير مملوك وأما بمملوك فله به وهذا ما لم يقع في حجر شخص جالس في ذلك المكان المملوك وإلا كان له لأن حوزة أخص وصاحب الحوزة الأخص وهو ما انتقل الحوزة بانتقاله يقدم على صاحب الحوزة الأعم أه شيخنا عدوى قال عبيق وأخص من تعليل المصنف المذكور مسئلة وهي ما تكررت شكوى شخص لأخر فإن للشكوى أن يرفع الشاكي للحاكم ويقول إن كان له عندى شيء فيدعى به فإن أبى ذلك حكم عليه بأنه لا حق له به ذلك وليس له عليه بعد ذلك شكوى قطعا للتنازع وقد حكم بها البدر القرافي والبرموني وقاله مشهورة في الحاكم بمسئلة قطع النزاع المختصة بمذهب المالكية (قوله لا التنازع بالقول) أي بان رآه اثنان فعازاه أحدهما وتنازعا فصار الحائز يدعى أنه أحق به لحوزة والثاني يدعى أنه أحق لأنه رآه أولاً وكان هاما على أخذه (قوله بخلاف السابقة بلا تدافع) أي بخلاف ما إذا تسابقوا من غير تدافع فإن وضع يد أحدهما عليه قبل الآخر من المبادرة (قوله من صاحبه) أي الذي ملكه بوضع يده عليه أولاً (قوله ولو من مشتر) رد بل وقول ابن السكاتب إنه للأول أي المشتري قياساً على من أحيأرضاً بعد اندراس بناء الأول فإن كان الأول مملوكها باحياً فلثاني وإن كان ملكها باشتراء ممن أحيأها فهي لذلك المشتري

شرد بغير اختيار من صاحبه بل (ولو من مشتر) له من صاحبه فاصطاده غيره (فلثاني)

ولو لم يلتحق بالوحش حيث لم يكن تأنس عند الأول (لا إن) كان (تأنس) عند الأول فند منه (ولم يتوحش) بعد ندوده أي لم يهر  
وحشياً بأن لم تطبع بطباع الوحش فهو (١١٠) للأول والثاني أجرة تحصيله فقط (واشترك) في الصيد (طارده) له (مع)

واندراسها لا يخرجها عن ملكه اه بن (قوله ولو لم يلتحق بالوحش) أي هذا إذا التحق في حال  
ندوده بالوحش بأن تطبع بطباعها بل ولو لم يلتحق بالوحش والأولى إسقاط هذا التعميم لأن  
الموضوع كما قال بعد انه لم يتأنس وإذا كان لم يتأنس كان باقياً على طبعه بطباع الوحش فتأمل  
(قوله واشترك طارده الخ) أي ولو كان طرده لما بغير إذن ربها (قوله وأيس الطارد منه أي من الصيد) أي  
وذلك بأن أيس الصيد الطارد واقطع الطارد عنه فهرب حيث شاء فبسط في الحباله فهو لربها ولو  
كان الطارد قصدها فلا مفهوم لقول المصنف وان لم قصدها (قوله وان كان الطارد الخ) وذلك بأن  
أعيا الصائد الصيد وصار الصائد على تحقيق أو غلبة ظن من امساكه بغير الحباله فقدر الله أنه وقع فيها  
بقصده أو بغير قصده فهو لطارده خاصة ولا شيء عليه لصاحب الحباله نعم إذا قصد الطارد إيقاعه فيها  
لأجل إراحة نفسه من التعب لزمه أجرتها لصاحبها والحاصل ان قول المصنف ولولاها لم يقع  
مفهومه أمر ان الأول مالو كان السبب في الوقوع الحباله فقط وهذه هي المشار لها بقوله وان أيس الخ  
والثاني أن لا تكون الآلة متوقفا عليها الوقوع وهو ما أشار له المصنف هنا بقوله وعلى تحقيق الخ  
(قوله كالدار) تشبيه في اختصاص الطارد كالتى قبلها (قوله ولا شيء لرب الدار) أي لا يلزم الطارد  
أجرتها نظراً لما خففته عنه من التعب خلافاً لابن رشد لانها لم توضع لأجل الصيد ولم يقصد بانها  
تحصيله (قوله أي مالك ذات الدار) أراد مالك ولو حكماً ليشمل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة  
على عمل فما يقع من الطير فيها والحال أنه غير مطرود اليها من أحد يكون للواقف أو الناظر بصرفه  
في مصالح الوقف ولا يكون للمرصد عليهم البيت من امام ومؤذن مثلاً كذا ينبغي قوله عج (قوله أو  
خالية) بل ولو خراباً كما في بن (قوله خلافاً لبعضهم) أي حيث قال فمالك الدار أي مالك منفعتها  
سواء ملك الذات أيضاً (قوله وضمن مار) أي تعلق ضمان الصيد بالمار إذا أمكنه ذلك وتتركها  
وهذا هو المشهور من المذهب بناء على ان الترك فعل أي ان الترك كفعل التفويت وقيل لا ضمان عليه  
بناء على أن الترك ليس فعلاً ولا تكليف الا بفعل وعلى نفي الضمان فأي كلة ربه وعلى المشهور من الضمان  
فلاياً كلة ربه ولا يفتني الضمان عن التارك ولو أكله ربه غفلة عن كونه ممتة أو عمداً أو ضيافة لأنه غير  
متمول وهذا بخلاف ما لو أكل إنسان ماله المنصوب منه ضيافة فانه لا يضمنه القاصب كما استظهره  
عج واستظهره بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني عدم ضمان المار إذا أكله ربه واعتمد  
الأول اللقائي (قوله أمكنه ذكاته) اث الفاعل وجعل الفاعل الذكاة وضيم المار مفعولاً ولم يجر  
الفعل من التاء ويجعل الذكاة مفعولاً وضيم المار فاعلاً لا تقرر من انه إذا دار الأمر بين الاستناد  
للمعنى والذات فالاستناد للمعنى أولى من الاستناد للذات فقال أمكنى السفر دون أمكنت  
السفر (قوله بوجود آلة) أي بوجوده ما يذكي به فإذا كان ليس معه ما يذكي به إلا الظفر  
أو السن وترك الذكاة بهما ضمن (قوله وهو ممن تصح الخ) أي وإلا فلا ضمان عليه إذا ترك نعم إذا  
ذكاه يضمن لأنه يفوته بذكاته (قوله ولو كئيباً) أي فالكئيب كالمسلم في وجوب ذكاة ما ذكر  
لأنها ذكاة لا عقرو ولا يأتي الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كئيب لمسلم قولان لأن هذا من باب حفظ  
مال الغير وهو واجب عليه يضمن بتركه (قوله لتفويته على ربه) وذلك لأن المار لما أمكنه ذكاة نزل

ذى حباله (بالكسر  
شبكة أو فم أو حفرة جعلت  
للاصيد (قصدها) الطارد  
لا يقاع الصيد فيها  
(ولولاها) أي الطارد  
وذو الحباله (لم يقع)  
الصيد فيها فالطارد أيس  
منه لولاها (محسب) أي  
بقدر أجرة (فصاحبها)  
متعلقاً بالترك فإذا كانت  
أجرة الطارد درهمين  
وأجرة الحباله درهماً كان  
للطارد الثلثان ولصاحب  
الحباله الثلث (وإن لم  
يقصد) الطارد الحباله  
(وأيس) الطارد (منه)  
أي من الصيد فوقع فيها  
(فلربها) ولا شيء للطارد  
(وإن كان الطارد) على  
تحقيق (من أخذه  
(بغيرها) أي بغير الحباله  
وسواء قصدها أولاً فهو  
مفهوم لولاها لم يقع (فله)  
دون ربها (كالدار) أي  
ان من طرد صيد الدار  
ونحوها فأدخله فيها فانه  
يخص به ولا شيء لرب  
الدار أمكنه أخذه بدونها  
أولاً إذ ليست بمدة للاصيد  
كالحباله (إلا أن لا  
يطرده) أي لا يتركه بأن  
طرده بغيرها فهرب منه  
ودخلها ولم يكن على تحقيق

من أخذه بدونها (فلربها) أي مالك ذات الدار لا مالك منفعتها مسكونة أو خالية خلافاً لبعضهم فان كان  
على تحقيق من أخذه بغيرها فهو للطارد (وضمن مار) على صيد مجروح لم ينفذ مقلته (أمكنه ذكاته) بوجود آلة وعده  
بها وهو ممن تصح ذكاته ولو كئيباً (وتركه) تذكيته حتى مات قيمته مجروحاً لتفويته على ربه ولو كان المار غير بالغ

لأن الضمان من خطاب الوضوع واما غير الصيد فان خيف موته وله بذلك بينة وجب عليه ذكاته كالصيد والاضمنة وإن لم تكن له بينة على خوف موته ضمنه ان ذكاه ولا يصدق في دعواه انه خاف عليه الهلاك ما لم تقم قرينة (١١١) على صدقه إلا الراعى فانه يصدق مطلقا

كأيا تقي في قوله وصدق ان ادعى خوف موت قبحه وشبه في الضمان قوله (كثرلك تخليص مستهلك من نفس أو مال) قدر على تخليصه (بيده) أي قدرته أو جأه أو ماله فيضمن في النفس الدية وفي المال القيمة (أو) ترك التخليص (بشهادته) أي بتركها حيث طلبت منه أو علم ان تركها يؤدي للهلاك وكذا ان ترك تجريح شاهد الزور (أو) ترك التخليص (بمسالك وثيقة) بمال أو ينفق عن دم وهذا إذا كان شاهدا لا يشهد إلا بها أو نسي الشاهد ما يشهد به ولا يذكر الواقعة إلا بها (أو) كقطيعها أي الوثيقة فضاع الحق فيضمنه وهذا إذا لم يكن لها سجل والإلم يضمن إلا ما يخرجه على اخراجها (وفي قتل شاهدي حق) عمدا أو خطأ حتى قات الحق بقتلها (تردد) في ضمان قاتلها لتفويته على ربه ويعلم كونها شاهدي حق باقرار القاتل وعدمه لأنه لم يصد بقتلها بباطل الحق بل لاعداءه ولذا لو قصد بقتلها ضائع الحق لضمن قطعا والأظهر من

منزلة ربه وهو لو أمكنه ذكاته فتركه حتى مات لم يؤكل بل يكون ميتة (قوله لأن الضمان من خطاب الوضع) أي لأن الشارع جعل الترك سببا في الضمان فيتناول البالغ وغيره (قوله وإلا ضمنه) (قوله على خوف موته) أي فالواجب تركه من غير ذكاه وضمنه ان ذكاه ولا فرق بين المار والوديع (قوله فانه يصدق) أي في دعواه انه خاف عليه الهلاك فذبح لذلك وقوله مطلقا أي وقعت قرينة على صدقه أم لا (قوله كترك تخليص مستهلك) أي متوقع للهلاك ولو كان التارك للتخليص صديقا لأن الضمان من باب خطاب الوضع كما علمت واعلم انه يجب تخليص المستهلك من نفس أو مال لمن قدر عليه ولو بدفع مال من عنده ويرجع به على ربه حيث توقف الخلاص على دفعه ولو لم يأذن له ربه في دفع المال لخلاصه وهو من أفراد قول المصنف الآتي والاحسن في القدي من لص أخذه بالقداء اه شيخنا عدوى وقد علم منه ان من دفع غرامة عن انسان بغير اذنه كان للدافع الرجوع بما دفعه على المدفوع عنه ان حرم تلك الغرامة ماله وإلا فلارجوع له عليه بما دفعه عنه (قوله فيضمن في النفس الخ) أي أنه إذا ترك تخليص المال مع قدرته على خلاصه بجأه أو ماله حتى ضاع ذلك المال على ربه فانه يضمن له قيمة ذلك المال ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا واما إذا ترك تخليص النفس حتى قتلت فانه يضمن الدية في ماله ان ترك التخليص عمدا وعلى عاقلته ان تركه متأولا ولا يقتل به ولو ترك التخليص عمدا هذا مذهب المدونة وحكي عياض عن مالك انه يقتل به قال الأبي في شرح مسلم مازال الشيوخ يتكبرون حكايتهم عن مالك ويقولون انه خلاف المدونة نقله ح وفي التوضيح عن اللخمي انه خرج ذلك على الخلاف فيمن تعمد الزور في شهادته حتى قتل بها الشهود عليه قال فقد قيل يقتل الشاهد ومذهب المدونة لاقتل عليه اه وبذلك تعلم ان قول خش ولو كان متعمدا لا هلاكه بترك تخليصه قتل غير صواب اه بن (قوله أو علم) أي ولم تطلب منه ولكن علم الخ وقوله يؤدي للهلاك أي هلاك الحق أو النفس (قوله أو تقطيعها) قال طفي تقطيع الوثيقة وقتل شاهدي الحق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترك يوجب الضمان أولا وهو ظاهر فالاولى تأخيرها كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يخلل بها المسائل الجارية على القانون المذكور (قوله عمدا أو خطأ) أي لأن العمد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله ويعلم كونها شاهدي حق باقرار القاتل بذلك) أي وكذا بشهادة اثنين بأنها شاهد حق حيث لا يشهد الاثنان به لعدم علمها بقدره (قوله ومثل قتلها) أي في جريان التردد قتل من عليه الحق أي والحال انه لم يخلف تركه لأنه كان يمكن اكتسابه ففى تضمين القاتل له الحق وعدم تضمينه تردد والأظهر تضمينه قالوا ومثل قتلها قتل احدهما حيث كان الحق لا يثبت إلا بشاهدين أي فيكون الاظهر غرمه جميع الحق انظر بن (قوله كل جرح الخ) أي إذا جرح انسان جرحا يخشى منه الموت سواء كان جائفة أفضت لجوفه أو غير جائفة واقتضى الحال خياطته بفتلة خيط أو حرير وجب على من كان معه ذلك إذا كان مستغنيا عنه حالا ومآلا أو كان محتاجا له الثوب أو الجائفة دابة لا يموت بموتها أو كان معه الابرة وكان مواسة المجرع بذلك فان ترك مواساته بما ذكر ومات فانه يضمن ومحل الضمان مالم يكن المجرع منفوذ للقاتل وإلا فلا ضمان بترك المواسة وإنما يلزم الادب بتركها والدية أو القصاص على الجراح كما انه لو كان رب الخيط محتاجا له في نفسه أو دابة يموت بموتها وترك الاعطاء

التردد ضمان المال ومثل قتلها قتل من عليه الدين عند ابن محرز (و) يضمن بسبب ترك مواسة زوجة بائنا ان خاط به سلم فترك المواسة حتى تلف ومثل الخيط الابرة ومثل الجائفة كل جرح يخشى منه الموت



(طعام أو شراب) عما  
يمسك الصحة لأفاضل  
من العادة وهو الشبع في  
الاكل (المضطر) حتى  
مات فيضن دية خطي ان  
تأول في النع والاقص  
منه كإياني في الجراح (و)  
ترك دفع (عمد وحش)  
لمن طلب منه ذلك لاسناد  
جدار مائل (فيقع) بالنصب  
لطفه على الاسم الحاصر  
أي ترك (الجدار) فيضمن  
ما بين قيمته مائلا ومهدوما  
(وله) أي له واسى (الثمن)  
أي عن ما واسبى به من خيط  
ومابعد وقت الدفع (إن)  
وجد (الثمن عند المضطر  
حال الاضطراب وإلا لم  
يلزمه ولو كان غنيا يبلده  
أو يسر بعد والمراد بالثمن  
ما يشمل الاجرة في العمد  
والحش (واكل الذكي  
والنيس من حياته)  
حيث لو ترك مات بسبب  
مرض أو تردية من  
شاهق لم ينفذ مقتله أو  
أكاه عشا قاتنغ  
(يتحرك قوي) كخط  
يد أو رجل (مطلقاً)  
صحيحة أو مريضة واما  
غير القوى كحركة  
الارتعاش أو حركة طرف  
عينها أو يد أو رجل أو  
قبض واحدة فلا عبرة به  
بحذف مد وقبض مما  
ليعتبر بل قيل باعتبار قبض  
أو مد واحدة فقط (وسيل دم) ولو بلا حش (إن صححت) الذبيحة لأن كانت مريضة أي أضناها المرض

حتى مات فإنه لا ضمان عليه لعدم وجوب المواصلة عليه حينئذ (قوله وترك فضل الخ) أي وترك  
اعطاء طعام فاضل وزائد عما يمسك صحته وحاصله ان الشخص إذا كان عنده من الطعام أو الشراب  
زيادة على ما يمسك صحته وكان معه مضطر فإنه يجب عليه مواصلة ذلك الزائد فان منع ولم يدفع له  
حتى مات ضمن (قوله عما يمسك الصحة) قال خشي أي فاضلا عما يمسك الصحة حالا وما لا إلى محل  
يوجد فيه الطعام هذا هو الظاهر كما ان الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلزمه نفقة ومن في عياله لانه  
قط (قوله لأفاضل عن العادة) أي عن عادته في الاكل وهو الفاضل بعد شبعه (قوله للمضطر) أي  
سواء كان آدمياً أو حيواناً غير آدمي ولا مفهوم لطعام أو شراب بل وكذا فضل لباس أو ركوب بان  
كان لو لم يدفعه أو يركبه يموت وانظر هل لا بد في الضمان من سؤال المضطر أو يكفي العلم باضطرابه  
وهذا هو الظاهر (قوله فيضمن) هذا يقال في هذه المسئلة والتي تقدمت وقوله دية خطي ان تأول في  
النع أي انه إذا تأول في النع لزمه دية خطي فتكون على عاقبته والمانع كواحد منهم (قوله وإلا اقتص  
منه) أي وإلا يتأول في النع بل منع عمدا قاصدا قتله اقتص منه وهذه الطريقة هي العمدة وقال  
الخمى لافرق بين التأويل وعدمه وأن على المانع الدية في الحالتين (قوله فيضمن ما بين قيمته الخ)  
وكذا يضمن رب العمد والحش مائلا بسقوط الجدار من نفس أو مال لكن بشرطين ان يندر  
عند حاكم أو غيره وان يكون الوقت من حين للانذار إلى حين سقوط الجدار يمكن فيه اسناد الجدار  
فومات رب العمد والحش منها (قوله من خيط ومابعد) أي من فضل الطعام والشراب الذي  
دفعه للمضطر والعمد والحش التي دفعها لمن طلبها منه لاسناد جداره المائل (قوله ان وجد الثمن  
عند المضطر الخ) أي ولو كان الموجود معه عروضاً أو حيوانات (قوله وإلا لم يلزمه) أي وإلا  
يوجد الثمن عند المضطر للخطي أو الأجرة أو لفضل الطعام أو الشراب أو العمد أو الحش وقت  
اضطراره لم يلزمه شيء ولو أيسر بعد ذلك لا يحاسب على ماضى امان وقت اليسار فقد زالت  
الضرورة فتلزمه اجرة العمد والحش اخذاً من قوله وله الثمن ان وجد هكذا ذكر بعض  
الاشياخ والذي ذكره عقب تبعا لشيخه عج انه إذا لم توجد الاجرة عنده وقت الاضطراب لم يلزمه  
شيء أصلاً ولو أيسر لاعتن مدة الاعصار ولا عن مدة اليسار نظراً لكونه اخذ مجاناً بوجه مآذون  
فيه (قوله وان أيسر من حياته) دخل فيها قبل المبالغة محقق الحياة ومرجوها ومشكوكها ولو عبر  
بلو لأفاد رد قول مختصر الوقار لاصح ذكاة الميؤوس من حياته التوضيح والاول احسن  
(قوله بحيث لو ترك) أي من غير تذكية لمات (قوله يتحرك قوي) الباء للشيء أو بمعنى مع وقوله مطلقاً أي  
سواء كان التحرك من اعاليها أو من اسفلها سواء سال دم أم لا وسواء كان التحرك قبل الذبح أو  
معه أو بعده على ما لا ين غازی وسواء كانت صحيحة أو مريضة (قوله فلا عبرة به) أي على المشهور  
سواء كان معه سيلان دم أو لا والفرض انه ميؤوس منها وقوله بعد بل قيل الخ مقابل للشهور وان كان  
هو الاظهر (قوله وسيل دم الخ) اشار بذلك لما في العتية ونصها وسئل ابن القاسم وابن وهب عن شاة  
وضعت للذبح فذبحت وسال دمها فلم يتحرك منها شيء هل تؤكل قال لا نعم تؤكل إذا كانت حين تذبح  
حية فان من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح حتى لا تحرك الذبيحة وآخر يذبح فتقوم  
الذبيحة تسمى ابن رشد وهذا في الصحيحة (قوله ولو بلا شخب) الشخب خروج  
الدم بصوت والاولى للشارح ان يحذف قوله ولو لانه يقتضى ان سيلان الدم بالشخب  
في المريضة لا يكفي في المريضة الميؤوس منها وليس كذلك إلا أن تجعل الواو للحال ولو زائدة  
(قوله ان صحت) المراد بها غير الميؤوس منها فالمريضة إذا كانت غير ميؤوس منها فهي كالصحيحة  
تؤكل بسيلان الدم أي وإن لم تتحرك وإذا كانت ميؤوساً منها ففي احوال الذكاة فيها خلاف وعلى

فلا يكفي فيها سيل الدم \* ولما أوهم قوله وإن أيس من حياته شموله لمنفوفة القتال مع أن ذكاتها التوافقا استثنائها مشير التفسير الآية بقوله (الالوقوفة) أي الضرورية بحجر أو عصا (وما) ذكر (معها) في الآية قبلها أو بعدها كالمنخقة بحبل ونحوه والتردية من داهية أو في بر أو حفرة والبطيحة من أخرى وما أكل بعضها السبع (المنفوفة) (بعض) (القاتل) (١١٣) فلا تشمل فيها الذكاة فإن لم

تسكن منفوفة مقتل عملت فيها وجري على ماتهم من الحركة القوية وحيل الدم وذهب الشافعي إلى أنها تعمل فيها الذكاة مطلقا منفوفة القتال أم لا متى كان فيها حياة مستقرة ثم بين منفوفة المقتل بقوله (يُطع نخاع) مثلث النون المخ الذي في قنار العنق والظهر بفتح الفاء جمع قنرة فكسر الصلب دون قطع النخاع ليس بمقتل (ونثر دماغ) وهو ما تحوزة الجمجمة لاشدخ الرأس ولا خرق خريطته دون انتشار (و) نثر (حشوة) ضم الحاء المهملة وكسرها وسكون المعجمة وهو كل ما حواه البطن من كبد وطحال وأعضاء وقلب أي إزالة ما ذكر عن موضعه حيث لا يقدر على رده في موضعه على وجه يعيش معه (وفري ووج) أي إبانة بعضه عن بعض (وتقبر) أي خرق (مصران) ضم الميم جمع مصر كرفيف ورغفان وجمع الجمع مصران كسلطان وسلاطين وأخرى قطعه بخلاف مجرد

القول للمعتمد بأن الذكاة تعمل فيها وهو المشار له بقول الصنف وأكل الذكي وإن أيس من حياته فإن شخب دمها أكلت كما تؤكل بالحركة القوية وإن كان السيلان قطع لم تؤكل لأنه قد يسيل منها بعد الموت انظر التوضيح (قوله فلا يكفي فيها سيل الدم) أي بل لا بد معه من التحرك القوي \* والحاصل أن كلا من الحركة القوية وشخب الدم يكفي في الصحة والريضة كان مرجوا حياتها أو مشكوكا في حياتها أو مأبوسا من حياتها والحال أنها غير منفوفة القتال وأما سيلان الدم وكذلك الحركة غير القوية اجتماعا وانفرادا لا يكفي ذلك إلا في الصحة والالتحق بها وهي الرضة غير الميؤوس منها ولا يكفي ذلك في الرضة الميؤوس منها (قوله المنفوفة القتال) صفة للوقوفة وماعها وجمع القتال نظرا للوقوفة وماعها فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله) فإن لم تسكن منفوفة مقتل عملت فيها (أي اتفاقا إن كانت مرجوة الحياة وكذا إن كانت مأبوسا منها أو مشكوكا فيها على قول ابن القاسم وروايته وقال ابن الماجشون وابن عبدالحكم لا تعمل فيها الذكاة ثالثا تعمل في الشكوك فيها دون المأبوس منها وهو الذي يفهم من العتية اهـ بن (قوله) وذهب الشافعي (نخ) أي وعليه فالاستثناء في قوله تعالى إلا ما ذكيتم متصل أي إلا ما ذكيتم منها وعندنا الاستثناء يجوز أن يكون متصلا أي إلا ما كانت ذكائكم عاملة فيه منها والذي يعمل فيه الذكاة منها هو الذي لم تنفذ مقاتله ويجوز أن يكون منقطعا والمعنى لكن ما ذكيتم من غيرها فلا يحرم عليكم إذا كان ذلك الغير ليس بمنفوذ القتال واعلم أن هذا النسب للشافعي من أنها تعمل فيها الذكاة مطلقا هو مذهبه حقيقة خلافا لما يقع في بعض الشراح من نسبة غير ذلك له وعلامة الحياة المستقرة افتتاح العين وحركة الأطراف وأما الحياة المستمرة فهي الشق لوترك صاحبها بلا ذكاة لعاش (قوله) بحيث لا يقدر على رده في موضعه على وجه يعيش معه (أي بأن يزيل التزاق بعضها ببعض أو يزيل التزاقها بمقعر البطن وأما مجرد شق البطن وظهور الأمعاء فليس بمقتل لحصول الحياة إذا خيطت البطن (قوله) وثقب مصران) خلافا لما في الواقع عن ابن لبابة من أن ثقب المصران وشقه ليس بمقتل لأنه قد يلتئم وإنما المقتل فيه قطعه وانتشاره هذا وكان الأولى للمصنف أن يقول وثقب مصران لأن مصرانا جمع مصر كما قال الشارح فتصيره بالجمع يقتضي أن خرق الواحد لا يضر \* والحاصل أن الية الواحدة يقال لها مصر والليتان يقال لهما مصران بالثنية والثلاثة يقال لهما مصران وخرق المصير مضر مطلقا كان من أسفله أو من أعلاه أو من وسطه (قوله) عن ثقب الكرش أي خرقها وأولى شقها (قوله) وأنه في الواحد غير مقتل) أي وإن كان الخلاف موجودا في الواحد أيضا كما في الواقع عن ابن لبابة وهذا بخلاف القطع في الودج الواحد فقد مر أنه مقتل قول الواحد \* والحاصل أن في شق الودجين قولين وكذا في شق الودج والأظهر من الخلاف في حكمل منهما ما علمته من الشارح وهو أن الشق في الودجين مقتل وفي الواحد غير مقتل بخلاف القطع فإنه مقتل اتفاقا ولو في وديج واحد وفي المعيار ولم يعدوا جرح القلب من القتال والذي انفصل البحث عنه أنه منها فإذا وجدت الذبيحة مجروحة القلب فإنها لا تؤكل والسكيتان والرثة في معنى القلب فإذا وجد شيء منها مجروحا

(٩٥ - دسوق في ثاني -) شقه فليس بمقتل واحترز بالمصران عن ثقب الكرش فليس بمقتل على المعتمد فالبيضة المنتفخة إذا ذكيت ثم وجدت مثقوبة الكرش تؤكل على الصواب (وأي على الودج) من غير إبانة بعضه من بعض (قوله لائق) لكن الأظهر أنه مقتل في الودجين معا وأنه في الواحد غير مقتل ثم ذكر مسئلة المدونة دليلا لقوله وأكل الذكي وإن أيس منه ولقوله إلا للوقوفة الع بقوله (وفيها) يجوز

(أكل ما ذق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش) وهذا شاهد الأول (إن لم ينخسها) أي يقطع نخاعها ومفهومه أنه إن نخسها لم تعمل فيها الذكاة وهو شاهد للثاني (وذكاة الجنين) يوجد ميتا بسبب ذكاة أمه تحقيقا أو شكاً لأن كان ميتا من قبل حاصلة (بذكاة أمه) فذكاة أمه ذكاة (إن تم) خلقه أي استوى (١١٤) خلقه ولو كان ناقص يداً ورجل (بشعر) أي مع نبات شعره أي شعر

جسده ولو بعضه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر (وإن خرج) تاماً بشعره (حياً) حياة محقة أو مشكوكة (ذكي) وجوباً والالم يؤكل (إلا أن يادر) بفتح الدال أي إلا أن يسارع لذكائه (فيفوت) أي يسبق بالموت فيؤكل للعالم بان حياته حينئذ غير معتبرة لضعفها بأخذ في السياق فهو بمنزلة ما لو وجد ميتاً فلم أنه ان وجد حياً لا يؤكل إلا بذكاة مالم يادر فيفوت فإن لم يادر حتى مات وكان بحيث لو بودر لم يدرك كره أكله (وذكي) الجنين (المزلق) وهو ما ألقته أمه في حياتها لعارض (إن حي مثله) أي إن كان مثله يعيش بأن كان تام الخلق مع نبات شعر وكانت حياته محقة أو مظنونة لا مشكوكة (واقترع) على المشهور (نحو الجراح) من كل ما ليس له نفس سائلة (لها) أي للذكاة بنية وتسمية لكن ذكاته (عما) أي بأى فعل (موت به) ان يحل الموت كقطع الرقبة بل (ولو لم يعجل) أي كان شأنه

أو منقطعاً أو مفراقاً لم يؤكل (قوله أكل ما ذق عنقه) أي بضرب بعضاً وترد من شاطئ جبل وقوله أو ما علم أي أو أصابه ما علم أنه لا يعيش منه (قوله شاهد للثاني) فأول الكلام دليل لمنطوقه للجواز وآخره دليل لمفهومه للمنع (قوله لا أن كان ميتاً من قبل) أي من قبل ذكاة أمه فلا يؤكل (قوله فذكاة أمه ذكاة) أي حينئذ فيؤكل بغير ذكاة اكتفاء بذكاة أمه وفي الشبهة وهي عاؤه ثلاثة أقوال ثالثها أنها تبع للولد إن أكل الولد أكلت وإلا فلا وأما بيض الدجاجة الذكاة فانه يؤكل ولو لم يتم (قوله ان تم) أي والأفلايؤكل (قوله أي مع نبات شعره) أشار بذلك إلى ان البادع مع والقيديان الواقع لأنه متى تم خاقه نبت شعره عادة فاندفع ما يقال جعل الباء للنية يؤذن بأنه يمكن ائفراد تمام الخلق عن نبات الشعر وائفراد نبات الشعر عن تمام الخلق مع أنه متى نبت شعره لزم تمام خلقه والعكس (قوله وان خرج حياً) أي بعد ذكاة أمه (قوله حياة محقة أو مشكوكة) لوقال كغيره حياة محقة أو مشكوكا فيها أو ما يوسا منها كان أولى وقوله ذكي وجوباً أي في الرجوع والمشكوك واستحباً في الأيوس منه وقوله والا أي والأيذك لم يؤكل أي في الأولين كما علمت (قوله الا ان يادر) أي الا ان يادر إليه فهو من الحذف والايصال وهذا فيما إذا كانت حياته ضعيفة بأن كانت ما يوسا منها (قوله مالم وجد ميتاً) أي بمنزلة ما نزل ميتاً من بطن أمه بعد ذكاته فيحكم عليه بأن ذكاته بذكاة أمه (قوله لم يدرك) أي وأمالو كان بحيث لو بودر لادرك فلا يؤكل وذلك في حالة الرجاء والشك والحاصل ان الجنين إذا خرج حياً بعد ذكاة أمه فاما ان تكون حياته مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ميؤوساً من بقائها ففي الأولين يجب ذكاته ولا يؤكل إذا مات بدونها وفي الثالث تندب ذكاته كما قال ابن رشد في البيان وقال في البسوط قلاً عن عيسى متى خرج حياً لا يؤكل الا بذكاة والمعتمد الأول قول المصنف وان خرج حياً شامل للأحوال الثلاثة أي ان خرج حياً مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ما يوسا من بقائها وقوله ذكي أي وجوباً في الأولين وندباً في الثالث وقوله الا ان يادر خاص بالمؤوس منه أي الا ان يادر لذكاته فيموت قبل ان يذكى فيفوت ندب ذكاته ويؤكل بدونها فان لم يادر إليه حتى مات كره أكله (قوله ان حي الخ) أي فان كان مثله لا يحيا أو شك في أمره هل تستمر حياته أم لا لم يؤكل ولو ذكي لأن موته محتمل ان يكون من الزلاقي وقوله وكانت حياته محقة أو مظنونة لا مشكوكة يعني أنه تحقق استمرار حياته أو ظن ذلك لا ان شك في استمرارها وعدمه وأولى إذا توم استمرارها فلا يؤكل ولو ذكي (قوله ولا يؤكل ما قطع منه) أي لأنه دون نصف أي ان يكون الرأس فانه يؤكل لكن ذكر العلامة السيد في حاشية عبق ان قول المصنف ودون نصف أي ميتة مخصوص بماله نفس سائلة (قوله ولكن لا بد من تعجيل الموت به) أي بما شأنه ان يعجل الموت كذا قال الشارح تبعاً لعقب قال بن وفيه نظر إذ لم ير من ذكر هذا القيد وظاهر كلامهم الاطلاق اه كلامه وقد يقال انه لم يرد التعجيل الحقيقي بل أن يعلم ان الموت منه لامن انزائه (قوله كذا قيدها) أي بقوله ولكن لا بد من تعجيل الموت

(باب)

الموت كقطع الرقبة بل (ولو لم يعجل) أي كان شأنه عدم تعجيله (كقطع جناح) أو رجل أو القاء في ماء بارد ولا يؤكل ما قطع منه ولكن لا بد من تعجيل الموت فان لم يحصل تعجيل فانه بمنزلة المعدم ولا بد من ذكاة أخرى بنية وتسمية كذا قيدها أبو الحسن واعتمد بعضهم الاطلاق وهو لا كانت الذكاة مبيهاً في اباحة أكل الحيوان شرع في الكلام على سائر الباحات فقال

[درس] باب المباح: حال الاختيار كالأشربة (طعام طاهر) لم يتعاق به حق الفير وتقدم بيان الطاهر أول الكتاب (والبغري) بأنواعه ونوآدميه وخزيره (وان يستأطير) بجميع أنواعه (ولو) كان (جلالة) أى مستعملا للنجاسة والجلالة لغة البقرة التى تستعمل النجاسة والفقهاء يستعملونها فى كل حيوان يستعملها (و) لو (ذا محلب) يكسر اللحم كاللباز والعقاب والرخم وهو لاطار والسبع بمنزلة الظفر للانسان الا الوطواط فيكره أكله على الراجح (ونعم) إبل وبقر وغنم ولو جلالة (ووحش لم يفترس) كغزال وحمر وحش ويأتى حكم المفترس والاقتباس عام فيما يفترس الانسان وغيره والعداء خاص بما يعدو على الأذى فلذا لم يقل لم يعد (كربوع) هو وما بعده تمثيل ويحتمل التشبيه بناء على أن مراده بالوحش ما كان كبير وغزال

(١١٥)

عرس رجلاها أطول من

يديها (وخلد) مثلث

المعجمة مع سكون اللام

وفتحها فار أعمى لا يصل

للنجاسة أعطى من الحس

ما يغنى عن البصر وكذا

الفار العمود مباح حيث

لا يصل للنجاسة وما

يصل اليها كفار البيوت

يكره على المشهور فان

يشك فى وصوله له لم يكره

(ووبر) بفتح الواو

وسكون الباء وقيل بفتحها

أيضا فوق اليربوع ودون

السور طحلاء اللون أى

لونها بين البياض والغبرة

(وأرب وقنفذ) بضم

القاف مع ضم الفاء وفتحها

آخره ذاك معجمة أكبر

من الفأر كالهشوك الرأس

ويطنه ويديه ورجليه

(وضربوب) بضم الصاد

لمعجمة وسكون الراء

كالقنفذ فى الشوك إلا أنه

قريب من خلقه الشاة

(وحية أمن معها) ان

### باب المباح

(قوله حال الاختيار) أى المباح تناوله حال الاختيار من جهة الأكل أو الشرب وقدر الشارح ذلك لأجل عطف قول المصنف الآتى وللضرورة ما يسهل الخ عليه (قوله لم يتعلق الخ) أخرج النصب فانه وان كان طاهرا لكنه غير مباح لتعاق حق المالك به والأولى إسقاط هذا القيد لأن المقصود بيان المباح فى نفسه لا المباح باعتبار شخص معين والنصب مباح فى ذاته وحرمة عارضة اه بن (قوله يستعمل للنجاسة) أى كالرخم فانها تأكل العذرة (قوله إلا الوطواط) استثناء من قول المصنف وطير (قوله فلذا لم يقل الخ) أى ولو عبر به ماصح وذلك لأن الذى لا يعدو قد يكون مفترسا فيقتضى اباحته وليس كذلك (قوله بناء) أى فليس مراده بالوحش مطلق وحش بل نوع منه وقد يقال مانع من ارادة مطلق الوحش ويكون من تشبيه الخاص بالعام كذا قيل وفيه ان الأخصية تقتضى التمثيل لا التشبيه (قوله يكره على المشهور الخ) فيه نظر والذى فى كتاب الطهارة من التوضيح أن فى الفأر والوطواط ثلاثة أقوال وان القول بالتحريم هو المشهور وهله ح وذكر عن ابن رشد أيضا أنه استظهر التحريم اه بن وقوله أن فى التفسير ظاهره مطلقا سواء كان يصل للنجاسة أولا وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن الأجهورى أنه يحرم أكلها لأن كل من أكلها عمى أى حرمها عارضة وقضيتها أنها تحمل للأعمى وانظر اه شيخنا عدوى (قوله معها) بفتح السين وضمها وكسرهما والفتح أفصح وجمعه ممام ومجوم اه عدوى (قوله ان ذكيت الخ) الذى يفيد كلام أهل المذهب أنه لا بد فى الذكاة التى يؤمن بها السم أن تكون فى حلقها وفى قدر خاص من ذنبها بان يترك قدر أربعة قرايط من ذنبها ورأسها ولا بد أن تطرح حال ذكاتها على ظهرها وأما لو طرحت على بطنها وقطع حلقها فلا يجزى لأن شرط الذكاة أن تكون من المقدم انتهى خش (قوله وأمن معها) أى واعتبار أمن معها بالنسبة الخ وقوله فيجوز أكلها باسمها لمن يضره ذلك أى كمن به داء الجذام أى ولا يجوز أكلها باسمها لمن يضره ذلك (قوله وخشاش أرض) أضيف لها لأنه يخش أى يدخل فيها ولا يخرج منها إلا بمخرج ويأدر رجوعه اليها (قوله بالرفع عطف على طعام) أى لا بالجر عطف على يربوع لأنه ليس من أمثلة الوحش الذى لم يفترس واعلم ان الخشاش وان كان مباحا وميته طاهرة لكنه يفتقر أكله لذكاة كما تقدم (قوله شراب يميل إلى الحموضة) أى يتخذ من القمح أو من الأرز (قوله ويذهب أسكاره) أى الذى حصل فيه عند غليانه على النار قبل ان تقاده لانه كان فيه ابتداء (قوله فلا يتصور فيه سكر) أى حتى تقيد اباحته بالأمن من سكره (قوله وللضرورة ما يسهل الرمي)

ذكيت بحلقها كما لأى الحسن وأمن معها بالنسبة مستعملها فيجوز أكلها باسمها لمن ينفعه ذلك لمرض (وخشاش أرض) بالرفع عطف على طعام وكذا ما بعده أى والمباح خشاش أرض مثلث الأول والكسر أفصح كمقرب وخفساء وبنت وردان وجندب ونمسل ودود وبسوس (وعصير) أى معصور ماء العنب أول عصره (وقعاق) شراب يتخذ من القمح والتمر (وسويا) شراب يميل إلى الحموضة بما يضاف اليه من عجوة ونحوها (وعقيد) وهو ماء العنب يغل على النار حتى ينقد ويذهب أسكاره يسمى بالرب الضامت (أمن سكره) أى ما ذكره بعد العصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر (و) المباح ما إذا فيه وان كان قد يجب (للضرورة) وهى الخوف على النفس من الملاك علما وظنا (ما يسهل الرمي) وظاهره أنه لا يجوز له الشبع والتمتع أن له ان يشبع ويتزود من البيت فاذا استغنى عنها طرحها كما فى الرسالة (غير آدمى) بالرفع بدل من ما بالنصب على الحال منها (و) غير (خمر) من الاثربة ودخل في غيرها الدم والعذرة

أى ما يحفظ الحياة فالمراد بالرمق الحياة وبسدها حفظها قال المواق انظر هذا فانه مذهب أبى حنيفة والشافعى ولم يعزه أبو محمد لأحد من أهل المذهب ونص الموطأ ومن أحسن ما سمعت فى الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحها اه وبه تعلم أن عزوت وخش ما ذكره المصنف مالك فيه نظر اه بن لكن ابن ناجى فى شرح الرسالة نقل عن عياض أن عبد الوهاب نقله رواية عن مالك وحينئذ فلا نظر وتناول قوله وللضرورة ما يسد المتلبس بالمصيبة كما هو مختار ابن يونس وشهره القرافى خلافا لمن قال لا يباح له تناول الميتة وتمسك بظاهر قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد . فمن اضطر فى مخمصة غير متجانف لاثم . وأجاب المشهور بأن المراد غير باغ فى نفس الضرورة بأن يتجانف ويميل فى الباطن لشهوته ويتمسك فى الظاهر بالضرورة كأنه قيل فمن اضطر اضطرارا صادقا فإذا عصى فى نفس السبب المبيع كان كذب فى الضرورة وبغى وتعدى فيها وتجانف الائم كانت كالهدم ( قوله وضالة الابل ) ودخل أيضا جميع الحيوانات الميتة ( قوله نعم تقدم الميتة عليها ) أى على ضالة الابل عند اجتماعها ويعلم منه ان ضالة الابل تتعين عند انفرادها وتقدم عليها الميتة عند اجتماعها وهذا ما يفيد نقل المواق عن ابن القاسم ( قوله وأما الأدنى فلا يجوز تناوله ) أى سواء كان حيا أو ميتا ولومات المضطر هذا هو النصوص لأهل المذهب وتقدم آخر الجنائز أن بعضهم صحح أكله للمضطر إذا كان ميتا ولا فرق بين المسلم والكافر فيما ذكر ( قوله عند عدم ما يسفها به ) ويصدق فى انه فعل ذلك للنقصة ان كان مأمونا وإلا فلا الاقرينة فيعمل عليها اه خش ( قوله على خنزير ) أى سواء كان ذلك الخنزير حيا أو ميتا انظر بن ( قوله وصيد المحرم ) المراد بالصيد هنا الصيد الحى بدليل قوله إلا لحه وأما الاصطياد فهو أخرى بتقديم الميتة عليه وحاصل كلام المصنف أن المضطر إذا كان محرما ووجد ميتة وصيدا حيا صاده محرم أو أعان على صيده فانه يجب عليه ان يقدم الميتة على الصيد الحى الذى صاده المحرم أو أعانه عليه وعمله مالم تكن الميتة متغيرة يخاف على نفسه من أكلها والاقدم الصيد المذكور انظر التوضيح كما انه لو كان حلالا فانه يقدم صيد المحرم عليها ( قوله ولم يذكّر الصيد ) أى لأنه بذكاته يكون ميتة ( قوله لا لحه ) أى إذا وجد المضطر المحرم ميتة وصيدا قد صاده محرم أو صيده وصار لهما فلا يقدم الميتة عليه بل يقدمه عليها وعلم مما ذكرنا ان الصور ثلاث الأولى الاصطياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الاصطياد وحرمة ذبح الصيد الثانية الصيد الحى الذى صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة أيضا عليه ولا يجوز له ذبحه لأنه إذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة فى ارتكاب هذا المحرم الثالثة إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره المحرم وذبح قبل اضطراره فهذا مقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لأن لحم صيد المحرم حرمة عارضة لانها خاصة بالاحرام بخلاف الميتة فعمرتها أصلية وهذه الصورة هى المشار لها بقوله لا لحه هذا احسن ما يقرر به كلامه ( قوله بل يقدم ) أى طعام الغير ندبا على الميتة هذا عند اجتماعها واماعند الانفراد فيتعين ما وجد قال فى الذخيرة وإذا أكل مال مسلم اقتصر على سد الرمق إلا ان يعلم طول الطريق فليتزود لأن مواساته تجب إذا جاع واعلم أن اشتراط عدم خوف القطع انما هو إذا وجد الميتة وإلا أكله ولو خاف القطع كافى عج لأن حفظ النفوس مقدم على حفظ العضو خلافا لما فى عقب وحيث أكل طعام الغير فلا يضمن قيمته كما نقله المواق عن الاكثر وقال ابن الجلاب يضمن ومحل الخلاف إذا كان المضطر معدما وقت الأكل اما ان وجد معه الثمن اخذ كاهم ( قوله ان لم يخف القطع ) أى فيما فى سرقة القطع كشم الجرين وغنم المراح وقوله أو الضرب أو الأدنى أى فيما لا قطع فى سرقة فان قلت المضطر إذا ثبت اضطراره لا يقطع ولا يضرب ولو كان معه ميتة فسكيف يخاف القطع

وضالة الابل نعم تقدم الميتة عليها واما الأدنى فلا يجوز تناوله وكذا الحرم ( إلا لنقصة ) فيجوز ازالها به عند عدم ما يسفها به من غيره ( وقدّم ) وجوبا ( اليت ) من غير الخنزير ( على خنزير ) عند اجتماعها لأنه حرام لذاته وحرمة الميتة عارضة ( و ) على ( صيد المحرم ) أى صاده محرم أو أعان عليه ووجده حيا بدليل قوله إلا لحه وهذا ان كان المضطر محرما فان كان حلالا قدم صيد المحرم على الميتة قال الباجى من وجد ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة ولم يذكّر الصيد ( لا لحه ) أى لا يقدم المحرم المضطر للميتة على لحم صيد صاده محرم آخر أو صيد له بان وجده بعد ما ذبح بل يقدم لحم الصيد على الميتة ( و ) لا يقدم الميتة على ( طعام غير ) بل يقدم ندبا طعام الغير على الميتة ( إن لم يخف القطع ) أو الضرب أو الأدنى وإلا قدم الميتة ( وقائل ) المضطر جوازا رب الطعام ان امتنع من دفعه له ( على ) أى على اخذ منه بعد أن يعلم ربه

ولو مسلماً انه ان لم يسلطه فانه قتل ربه فهدر هولو تكلم على المباح أخذ في بيان ضده وهو المحرم بقوله (والحرّم النجس) من جامد أو منع (وخزير) يرى (وبغل وفرن وحرار ولو وحشيات جن) أي (١١٧) نأس فان توحش بعد ذلك أكل

نظراً لأصله وصارت فضائه حينئذ طاهرة (والسكره سبغ) وضع وتعلب وذنب وهر وإن وحشياً وفيل) وفهد ودب ونمر ونمس وهذا مفهوم قوله فيما مر ووحش لم يفرس ماعداً المحرم (وكلب) ماء وخزير) (المتعمد اتها من المباح كما مر والمتعمد أيضاً ان الكلب الانسى مكروه وقيل حرام ولم يرد قول بإباحته (و) من السكره (شراب) أي شرب شراب (خليطين) خلطاً عند الانتباز أو الشرب كتمر أو زبيب مع تين أو رطب وكخطة مع شعير أو أحدهما من عسل أو تمر أو تين ومحل الكراهة حيث أمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل (و) من السكره (نبذ) أي طرح شيء واحد كتين فقط (يكذباً) بضم الدال وتشديد الباء الموحدة وللدهو والفرع وادخلت الكاف الحتم جمع حتمة وهي الأواني الطيبة بالزجاج والبقير وهو جذع النخلة ينقر والبقير وهو الإناء الطلي بالقار أي الزفت وعلّة الكراهة في الجميع

مينة فكيف يغافل القطع قلت القطع قد يكون بالغاب والغافل (قوله ولو مسلماً) أي ولو كان ربه المقاتل بفتح التاء مسلماً (قوله ولو وحشيات جن) أي فلا يؤكل نظراً لتلك الحالة العارضة وهي حالة الناس وهذا قول مالك وقال ابن القاسم بالجواز ورده المصنف بل وأما الحار الانسى إذا توحش فتوحشه لا ينفله وحينئذ فيجوز فيه الخلاف قبل التوحش وهو التحريم على المتعمد والكراهة على مقابله (قوله والسكره سبغ الخ) ابن عرفة الباجي في كراهة أكل السباع ومنع أكلها نالها حرمة عاديها كالأسد والفهد والنمر والذئب وكراهة غيره كالذب والتعلب والضع والمهر مطلقاً الأول لرواية العراقيين معها والثاني لابن كنانة مع ابن القاسم والثالث لابن حبيب عن الدينين (قوله وفيل) تشهير الكراهة في الفيل فيه نظرية قد ذكر ابن الحاجب فيه قونين بالإباحة والتحريم وصحح في التوضيح الإباحة فيه وفي كل ما قيل انه ممنوع كالفرس والضب ولذا قال الشارح بهرام لا أعرف من شهر الكراهة كما هو ظاهر كلامه وقال البساطي تشهير الكراهة في الفيل في عهدة المصنف (قوله ما عدا مهر) فيه أنه من جملة المفترس لا فترسه نحو الفأر (قوله وقيل حرام) الذي حصله في الكلب قولان الحرمة والكراهة توصح ابن عبد البر التحريم قال ح ولم أر في المذهب من يقل بإباحة أكل الكلاب اه لكن قل قبله القول بإباحته واعترضه فانظره اه بن (قوله شرب شراب خليطين) إنما قدر الشارح شرباً لأنه لا تنكيف إلا بفعل ومن جملة الخليطين السكره شربه ما ييل للمريض إذا كان نوعين كزبيب وتين ونحوهما فقوله وشرب شراب خليطين أي لصحيح أو لمريض وكما يكره شرب شراب الخليطين يكره أيضاً نبذهما معا خلافاً في عقب من الحرمة والخلاف في نبذهما معاً للشرب وأما للتخليل فلا كراهة في نبذهما معا على المشهور كما نص عليه ابن رشد وغيره ونص في الجلاب على الكراهة خيفة التطرق لخلطهما مع الغير قاله شيخنا (قوله خلطاً عند الانتباز أو الشرب) أما الكراهة إذا كان الخلط عند الشرب فلا كلام فيها وأما إذا كان عند الانتباز فهو مبنى على أحد التأويلين في قول المدونة ولا يجوز شرب شراب الخليطين ان نبذهما معاً قال الباجي ظاهرها التحريم وحملها قوم على الكراهة فعلى الثاني يعم في كلام المصنف اه بن والثاني هو الموعول عليه كما قال شيخنا فعلم انه ان وقع الخلط عند الشرب كان كل من الخلط والشرب مكروها وان وقع عند الانتباز كان كل منهما فيه خلاف بالكراهة والحرمة والمتعمد الأول (قوله حيث أمكن الإسكار) أي لطول المدة فان لم يمكن لقصر مدة الانتباز فلا كراهة وهذا يقتضي ان نلة النهي احتمال الاسكار وقال ابن رشد ظاهر الموطأ ان النهي عن هذا تعبد لا لعله وعليه فيكره شرب شراب الخليطين سواء أمكن اسكاره أم لا انظر المواق واستظهر شيخنا القول الأول وان استصوب بن الثاني (نفيه) إذا طرح الشيء في نبذ نفسه كطرح العسل في نبذ نفسه أو التمر في نبذ نفسه كان شربه جائزاً وليس من شراب الخليطين الذي يكره شربه كما ان اللبن المخلوط بالعسل كذلك انظر عقب (قوله وأدخلت الكاف الحتم والبقير الخ) تبع الشارح في ذلك تت واعترضه طفي قائلاً الصواب قصر الكاف على ادخال المزفت فقط وهو المقير وعدم ادخال الحتم والبقير ليوافق مذهب المدونة والموطأ وادخالها يوجب اجراء كلام المصنف على غير المتعمد لانهما لا تعرف كراهتهما إلا من رواية ابن حبيب وفي المواق عن المدونة لا ينفذ في الدباء والمزفت ولا أكره غير ذلك من الفقار وغيره من الظروف انتهى وقد قرره خش على الصواب اه بن (قوله فلا يكره) أي نبذ الشيء الواحد فيها وقوله وان طالت مدته

خوف تعجيل الاسكار لما ينفذ فيها إذ هي شأنها ذلك بخلاف غيرها فمن الأواني من فجاز أو غيره فلا يكره وان طالت مدته مالم يظن به الاسكار (وفي كرم) أكل (الترد) والنسنا (والطين ومنعه) أي الأكل (قولان)

في توضيحه والمأخوذ مما تقدم من أنه لا يجوز الاصطياد للفرجة على الصيد ولا لحبسه أنه لا يجوز التكسب به ولو على القول بإباحته نعم إن كان غير صيد بأن كان إنسيا يظهر جواز التكسب به على القول بجواز أكله والله أعلم • ولما أنهى الكلام على الذكاة وعلى المباح وكانت الذكاة من متعلقات الأضحية شرع بتكلم على أحكامها فقال [درس]

## (باب)

## ﴿باب في الضحايا﴾

(قوله سن) أى على الشهور وقيل أنها واجبة (قوله عينا) أى عن كل أحد بعينه (قوله لأن نية الادخال) أى لأن نية دخول التبرع في الأجر كفعليها عن ذلك الغير (قوله الأولى حذفه) أى سواء جعلته حالا من غير حاج أو صفة لحاج وذلك لأنه إذا جعل صفة لحاج انحل المعنى لقولنا سن لحر غير حاج كائن في منى وهذا صادق بما إذا كان غير حاج أصلا أو حاجا في غير منى ومفهومه أنه لو كان حاجا بمعنى لا تسن في حقه وهذا فاسد لأن الحاج لا يطالب بها كان بمعنى أو بغيرها وإن جعل حالا من غير حاج انحل المعنى لقولنا سن لحر غير حاج حالة كون ذلك الغير في منى فيرد عليه أن مقتضاه أن غير الحاج إذا كان في غير منى لا تسن في حقه وليس كذلك إذ غير الحاج تسن في حقه مطلقا كان بمعنى أو غيرها وإن كان قد يجب على هذا بأن مفهوم معنى أخرى بالحكم وقد يقال الظاهر أنه متعلق بمحذوف صفة لحاج أى غير حاج مطلوب كونه بمعنى فيشمل غير الحاج أصلا ولو معتمرا والحاج الذى لا يطلب كونه بمعنى وهو من فاته الحج وتحلل منه قبل يوم النحر ويخرج الحاج الباقي على إحرامه سواء كان بمعنى يومئذ أم لا كذا قرره السنائي (قوله ضحية) هى بمعنى التضحية إذ لا تكليف إلا بفعل وضمير لا يحذف يعود عليها بهذا المعنى إذ الذى يوصف بكونه يحذف أولا يحذف إنما هو الفعل لا الذات والمعنى لا تتبعه ولا تكلفه فوق وسعه والاحجاف الاتهاب (قوله حتى يبلغ الذكر ويدخل بالانثى زوجها) ظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام الذكر ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وإن طلقت قبل البلوغ والظاهر أنه يجرى على النفقة فكما أن النفقة على الابن الذى بلغ فقيرا عاجزا على الكسب لازمة لأبيه وكذا نفقة الانثى التى طلقت قبل البلوغ فكذا الضحية عنهما مطلوبة من أبيهما خلافا لما في عقب من سقوطها فإنه لا يظهر ونص التوضيح عن ابن حبيب يلزم الإنسان أن يضحي من تلزمه نفقته من ولد أو والد وهذا يفيد أنها لا تسقط إلا بسقوط النفقة واعلم أنه يخاطب بها فقير قدر عليها في أيامها وكذا يخاطب بها

(سُن) عينا ولو حكما كالاشتراك في الاجر على ماسيا لأن نية الادخال كعمل النفس (لحر) ذكرنا أو أنثى كبيرا أو صغيرا حاضرا أو مسافرا لا رقيق ولو بشابثة (غير حاج) لا حاج لأن سنته الهدى (بمعنى) الأولى حذفه لأن غير الحج تسن له الضحية مطلقا كان بمعنى أولا والحاج لا تسن في حقه مطلقا (ضحية) نائب فاعل يسن أى عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وولده الصغير حتى يبلغ الذكر ويدخل بالانثى زوجها قاله ابن حبيب لا عن زوجة لأنها غير تابعة للنفقة بخلاف زكاة فطرته

فتجب عليه لتبعيتها لها (لا يحذف) بالمضحي أى بماله بأن لا يحتاج لتبنيها في ضرورياته في عامه وتسن لحر (وإنه) كان (يتبنا) ويخاطب وليه بفعلها عنه من ماله وقبل قوله في ذلك كما يقبل في زكاة ماله (يجدع ضأن) عن



متعلق بضحية اذ معناه التضحية أو خبر لمحذوف أي وهي يجذع ضأن (وتنقى معزى) تنى (بقر وإبل ذى سنة) راجع لمع الضأن  
 وثى المعز فلا بد من أن يوفى كل منها سنة لكن يشترط في ثى المعز أن يدخل في الثانية دخولا يينا كشهريه بخلاف الضأن فيكفى فيه مجرد  
 الدخول والعبارة بالسنة العربية فلو ولد الضأن يوم عرفة في العام الماضي كفى بذبحه يوم النحر وكذا لو ولد يوم النحر لجاز ذبحه في ثانيه  
 وثالثه في القابل فما يظهر (و) ذى (ثلاث) من السنين ودخل في الرابعة ولو غير بين راجع (١١٩) ثنى البقر (و) ذى (خمس)

السادسة

ودخل في الثالثة راجع لثنى الإبل (بلا شرك) في ثمنها أو لحظها فان اشتركوا في الثمن بأن دفع كل واحد جزءاً منه أو في اللحم بأن كانت مشتركة بينهم فلا تجزى عن واحد منهم (إلا) الاشتراك (في الأجر) قبل الذبح فيجزي ويسقط طلبها عنه وعن كل من أدخله معه (وإن) كان للشرك في الأجر (أكثر من سبعة) بشروط ثلاثة للدخال معه (إن سكن) الشرك بالفتح (معه) أي مع الشرك بالكسر في منزل واحد أو كالواحد بأن كان ينفق عليه معه باب وهذا إذا كان الشرك بالكسر ينفق عليه تبرعاً فان كان ينفق عليه وجوباً لم تعتبر سكناه معه (و) الثاني أن (قرب له) بأى وجه من وجوه القرابة وله ادخال الأبعد مع وجود الأقرب ومثل القريب الزوجة وأم الولد بخلاف الأجير (و) الثالث أن (أنفق) بالشرك بالكسر (عليه) أي على الشرك بالفتح وجوباً كابويه

عمن ولد يوم النحر أو في أيام التشريق لا عمن في البطن وكذا يخاطب بهما من أسلم يوم النحر أو بعده في أيام التشريق لبقاء وقت الخطاب بالتضحية بخلاف زكاة الفطر نقله اللخمي اه عدوى (قوله) متعلق بضحية ويصح تعلقه أيضاً بسن أى التضحية تسن يجذع الخ (قوله) بالسنة العربية (أى) وهى ثلثمائة وأربعة وخمسون يوماً لبالسنة القبطية وقدرها ثلثمائة وخمسة أو ستة وستون يوماً (قوله) ودخل في السادسة) أى ولو كان الدخول غير بين (قوله) بلا شرك في ثمنها أو لحظها هذا حل بالنظر للفقهاء وليس مراده بيان أن الاستثناء منقطع لأن الحق أنه متصل وحيد فاقبل الایعمل عاماً وقوله بلا شرك حال من ضحية أى حالة كونها ملتبسة بعدم الاشتراك فيها (قوله) فلا تجزى عن واحد منهم) أى والظاهر أنه لا يجوز بيعها مثل ما إذا ذبح معيها جهلاً (قوله) وعن كل من أدخله معه) أى ولو كان غنياً وهل يشترط في سقوط الطلب عمن اشركهم معه إعلامه لهم بالتشريك أو لا قولان الباجي وعندى أنه يصح له التشريك وإن لم يعلمهم بذلك ولذلك يدخل فيها صغار ولده وهم لا يصح منهم تصدقاً بقربة (قوله) بشروط ثلاثة) أى فان اختلف شرط منها فلا تجزى عن الشرك بالكسر ولا عن الشرك بالفتح والظاهر عدم جواز بيعها كامراً (قوله) وهذا الخ) مثله في عقب وخش قال بن وانظر من أين لها هذا القيد ولم أر من ذكره غير أهله الطخيني عن العوفي مستدلاً بكلام ابن حبيب الذى فى المواق ولا دلالة فيه أصلاً والظاهر من كلام المدونة والباجي واللخمي وغيرهم أن السكى معه شرط مطلقاً اه واعلم أن ما ذكره المصنف من احتراط المساكنة هو ظاهر المدونة وقاله الباجي واللخمي والمازرى وعزاه ابن حبيب وخالف ابن بشير فجعل المساكنة لغوا انظر بن (قوله) ومثل القريب الزوجة وأم الولد) قال شيخنا الأولى حذف أم الولد لأنها رقيقة لا يطالب بالضحية عنها والكلام فيمن يسقط عنه الطلب بالضحية وقد يقال إن الشارح أراد التنبيه على صحتها عنها وإن لها مجرد ثواب قال بن وما ذكره من جواز ادخال الزوجة وأم الولد هو الصواب خلافاً لتت وبهرام في اخراجها واخراج ما فيه بقية رقى وقد اعترضه ح بقوله ابن عرفة روى عياض الزوجة وأم الولد حكم القريب ابن حبيب ذو الرق كأم الولد في صحة ادخالها اه ولم يذكر له مقابلاً وقال في البيان ما نصه وأهل بيت الرجل الذين يجوز له أن يدخله معه في اضحيته على مذهب مالك ازواجه ومن في عياله من ذوى رحمه كانوا ممن تلزمه نفقتهم أو ممن لا تلزمه نفقتهم غير أن من كان ممن تلزمه نفقته يلزمه أن يضحي عنه أن لم يدخله في اضحيته حاشا الزوجة اه منه انظر بن (قوله) وأجزاء أى التضحية (قوله) وإن جاء الخ) اعلم أنها إذا كانت جاء من أصل الحلقة فإنها تجزى باتفاق وقد نقل الإجماع على اجزائها ابن مرزوق وغيره وأما أن كانت مستأصلة القرنين غير حلقة ففيها قولان بالأجزاء وهو نقل الشيخ عن كتاب محمد وعدم الأجزاء وهو قول ابن حبيب والفرس أنه ليس هناك إجماع والألا فلا تجزى اتفاقاً انظر بن (قوله) كالبقرة) أى والغنم

وصغار ولده الفقراء بل (وإن) أنفق (تبرعاً) كأغنياً من ذكر وكعم واخوخال ومفهوم قولنا قبل الذبح أنه لو شرك بعد الذبح لم تسقط عن الشرك بالفتح وتجزى عن ربها وهذه الشروط فيما إذا أدخل الغير معه كما أشرنا له أما ما ذبح ضحية عن جماعة من غير أن يدخل معهم اجزأت عنهم بلا شرط كما عند اللخمي وهى فائدة جلية واجزأت بالاسنان للتقدمة (وإن) كانت (جماعة) وهى ما لا تفرق لها في نوع ماله قرن كالبقرة (و) مفقعة) أى عاجزة عن القيام (لشحم) كثر عليها (ومكسورة قرن) من أصله أو طرفه إن برى (لا إن آدمي)

جماعة

أى لم يبرأ فلا تجزىء (كسبح مرض) أى مرض بين فلا تجزىء وهو مالا تصرف معه تصرف السليمة بخلاف الخفيف (و) بين (جرب وبشم) أى تخمة بخلاف خفيفهما (و) بين (جنون) بأن فقدت الالهام بحيث لا تهتدى لما ينفعها ولا تجانب ما يضرها (و) بين (هزال) وهى العجفاء التى لا مخ فى عظامها (و) بين (عرج) وهى التى لا تسير صواباتها (وعور) وهى التى ذهب بصراحدى عينها ولو كانت صورة العين قائمة وكذا ذهب أكثره فان كان بعينها يابض لا ينعمها النظر أجزأت (وفانت جزء) لا تجزىء كفانت يد أو رجل اصالة أو طروا (غير خصية) (١٣٠) بضم الحاء وكسرها وهى البيضة وأما بخصية فيجزىء ان لم يحصل بها

مرض بين وانما أجزأ لانه يعود بمنفعة فى لحمها فيجبر ما قص (وصمعة) بالمد صغيرة الأذنين (جدا) كأنها خلقت بلا اذن (وذى أم وحنية) وابوها من الانسى بأن ضربت فحول الانسى فى اثاث الوحشي اتفاقا وكذا عكسه على الأصح (وبترء) وهى السق لا ذنب لها خلقة أو طروا (وبكء) فاقدة الصوت (وبخراء) متغيرة رائحة الفم (وباسه صرع) أى جميعه فان أرضعت ببعضه فلا تضر (وبشقوة اذن) أكثر من ثلث فان كانت ثلثا أجزأت (ومكسورة سن) ان زاد على الواحدة واما كسر واحدة فلا يمنع الاجزاء على الاصح وأراد بالكسر ما يشمل القلع بدليل قوله (لتغير إلتار أو كبر) وأما لما فتجزىء

(قوله أى لم يبرأ) أشار الشارح الى أن المراد بالادماء عدم البرء وان لم يسلم منه دم لاسيلا الدم ولو قال المصنف ان برى ويدخل لا على قوله كبرين مرض لكان أحسن وأخصر (قوله وبين جرب النخ) أشار الشارح الى ان قيد البنية معتبر فى العطوفات فلا يضر الخفيف من جميعها كما ذكره الشيخ سالم (قوله وبين جنون) قال ح كان الأولى ان يقول ودائم جنون لأن الجنون غير الدائم لا يضر كما فى التوضيح (قوله وفانت جزء) هذا عطف على قوله كبرين مرض فأولا ذكر العطوفات على المضاف اليه ثم شرع فى ذكر العطوفات على المضاف وقوله اصالة أى سواء كان فوات الجزء اصالة أى خلقة أو كان طارئا بقطع وسواء كان الجزء الفات بالقطع أصليا أو زائدا (قوله وأما بخصية) أى وأما فوات الجزء بخصية فيجزىء سواء كان فواته خلقة أو كان بقطع وقوله وانما أجزأ أى فانت الخصية (قوله جدا) أى بأن تصحح بها الحلقة اه خش (قوله فان كان) أى الشق وقوله ثلثا أجزأ أى بالأولى من مقطوعة ثلث الأذن كما يأتى (قوله وأما لما فتجزىء) حاصله ان قلع الاسنان كلا أو بعضا لا يضر إذا كان لإتقار أو كبر وأما لتغيرهما فقلع الواحدة لا يضر ويضر قلع ما زاد عليها (قوله وهل هو العباسى النخ) الأولى امام الطاعة الا انه تبع فى التعبير بالعباسى للخمى وابن الحاجب فانهما عبر بذلك لأنها كانا فى زمن ولاية بنى العباس بخلاف المصنف وقد أوهمت عبارة المصنف الشارح بهرام فى باب القضاء فقال يستحب فى الامام الأعظم كونه عباسيا وتبعه عجم وقد خرجا بذلك عن أقوال المالكية فان الامام الأعظم يشترط فيه كونه قرشيا وأما كونه عباسيا فلا يشترط ولا يستحب اه طنى (قوله أو نائبه) أى كالباشا فى بلد ليس فيها امام الطاعة بل نائبه والحاصل أنه على القول الأول يتعين امام الطاعة أو عامله على البلد (قوله قولان) صوابه تردد لأن الخلاف بين للخمى وابن رشد فالأول للخمى والثانى لابن رشد فهو من تردد التأخيرين لعدم نص المتقدمين ثم انه على ما قال ابن رشد من ان الاعتبار امام الصلاة فان كان واحدا فى البلد فالأمر ظاهر وان تعدد فيعتبر كل واحد بالنسبة لأهل الناحية التى صلى فيها اماما (قوله ومعلمها النخ) أى أن محل الخلاف اذا وجدنا معافى البلد ولم يخرج امام الطاعة ضحيته للمصلى والا اعتبر هو كما انه اذا لم يكن فى البلد امام الطاعة ولا نائبه كان الاعتبار امام الصلاة قول واحد فان كانت البلد ليس فيها واحد من الامامين تحروا ذبح امام أقرب البلاد اليهم وهو واضح ان كان فى اقرب البلاد امام واحد فان تعدد تحروا اقرب الأئمة لبلدهم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أى سابق الامام بالذبح) أى بابتدائه سواء ختم الذبح قبل ختم الإمام أو بعد ختمه أو معه فلا تجزىء حيث ابتداء قبل الامام (قوله وكذا مساويه) أى فى ابتداء الذبح فلا تجزىء هذا اذا ختم قبله أو معه

ولو لجميعها (وذاهبة ثلث ذنب) فصاعدا (لا) ثلث (أذن) فلا يضر وابتداء وقتها كأن (من) فراغ (ذبح) بل (الإمام) فى اليوم الأول فان لم يذبح اعتبر زمن ذبحه وأما وقت ذبحه هو فبعد الصلاة والخطبة فلو ذبح قبلها لم يجزىء ويستمر وقتها (لآخر) اليوم (الثالث) من أيام النحر والمعتبر امام الطاعة ان تولى صلاة العيد فان تولاها غيره فبخلاف أشاره بقوله (وهل) المراد بالامام (هو العباسى) وهو امام الطاعة أو نائبه (أو امام الصلاة) أى صلاة العيد (قولان) رجح الثانى ومعلمها مالم يخرج امام الطاعة ضحيته للمصلى والا اعتبر هو قول واحد (ولا يراعى قدره) أى قدر ذبح الامام (فى غير) اليوم (الأول) وهو الثانى والثالث بل يدخل وقت الذبح بطول الفجر لكن يندب التأخير لحل النافلة (وأعاد) اضحيته لبطولها (سابقه) أى سابق الامام بالذبح فى اليوم الأول وكذا مساويه ولو ختم بعده وكذا ان ابتدأ بعده ان ختم

قبله ومعه لا بعده فتجزى (إلا) الدامح (التحرى أقرب إمام) لكونه لا إمام له في بلده ولا على كفرسخ بان خرج عنه فتبين أنه سبقه فيجزى لعذره يذلل وسعه (كان لم يبرزها) الامام للصلى وتحري تجزى وإن تبين سبقه كأن علم بعدم ذبحه (وتوانى) في ذبحها (بلا عذر) وانتظر (قدره) أى قدر وقت الذبح فمن ذبح قبله أجزاء (و) ان ثوانى (به) أى بسبب عذر (انتظر) بالذبح (لزال) أى قربه بحيث يبقى قدر ما يذبح قبله ثلاثا فوته الوقت الافضل (والنهار شرط) في الضحايا (١٢١) كالهدايا فلا يحزى ما وقع منها

ليلا واول النهار طلوع الفجر (وندب) للصلى وتأكد للامام (إبرازها) للصلى يعلم الناس ذبحه ولا يكره عدم الإبراز لغير الامام (و) ندب (جيد) بان يكون من أعلى النعم (وسالم) من العيوب التي تجزى معها كخفيف رضى وكسقرن برى ومنه ما أشار به قوله (وغير خرقاء) وهى التي في أذنها خرق مستدير (و) غير (شرقاء) مشقوقة الاذن (و) غير (مُقابلة) وهى التي قطع من أذنها من قبل وجهها وترك معلقا (و) غير (مدبرة) قطع من أذنها من خلفها وترك معلقا (و) ندب (سين) وتسميتها (وذكر) على أنى (وأقرن) على أجم (وأبيض) ان وجد (وفحل) على خصى (إن لم يكن الخصى أمعن) والا فهو أفضل (و) ندب (صان) مطلقاً فحله نفسه فائاه (ثم) يليه (معز) كذلك (ثم هل) يليه (بقر) كذلك (وهو الأظهر) عند ابن رشد (أو ابل) خلاف

بل ولو ختم بعده (قوله أو) لا بعده (الح) ما ذكره من عدم الاجزاء في صورة ما إذا ابتدأ بعده وختم معه فيه نظر إذ قد تقدم صحة الصلاة فيها إذا ابتدأ بعده وختم معه في الاجزاء في الضحية أولى اه بن (قوله أقرب إمام) أى أقرب إمام بل يذبح إمامها بعد خطبته وليس المراد أقرب بلد لها إمام وإن لم يذبح بحيث يتحرون ذبحه أن لو ذبح لأن هذا بمنزلة العدم فلا يعتبر (قوله ولا على كفرسخ) أى ولم يكن هناك إمام خارج عن بلده على كفرسخ أى ثلاثة أميال وربع بل للوجود إمام خارج عن بلده بأزيد من ذلك فتحزى ذبحه وذبح فتبين أنه سبقه وأما لو كان هناك إمام خارج عن بلده بكفرسخ فقط فاقبل فانه كامام البلد لمخاطبة أهل تلك البلد الحالية من الامام بالسمى لذلك الامام والصلاة خلفه وحينئذ فإذا تحزى وتبين خطؤه لم تجزى \* والحاصل ان من على ثلاثة أميال حكمه كالبلد الذى له إمام فلا يذبح إلا بعد تحقق ذبحه لأنه مطالب بالصلاة معه على وجه السنة وإنما التحزى ويجزئه تحزى إلا تبين انه سبق الامام من كان على أبعد من ذلك (قوله وإن تواني) أى الامام (قوله بسبب عذر) أى كقتال عدو أو اغناء أو جنون وهل من العذر طلب الامام للضحية بشراء ونحوه أولا ينظر في ذلك وقد علم من المصنف ان التحزى لذبح الامام حيث لم يبرز اضحيته وأما ان أبرزها فلا يعتبر التحزى من أحدهم أهل البلد سواء علم بإبرازها أو لا وتحزى وعدمه على حد سواء في عدم الاجزاء ان بان سبقه لان بان تأخره (قوله ولا يكره عدم الإبراز لغير الامام) أى وأما عدم الإبراز له فيكره (قوله فائاه) كان عايه ان يزيد بعد ذلك فختاه فتراتب الضان أربعة وكذا للز والبقروا لابل (قوله خلاف) ابن غازى صرح ابن عرفة بمشورية الاول ولا أعلم من شهر الثانى وهل عن المؤلف بطرة نسخته وشهر الرجراجى الاول وشهر ابن بزيعة الثانى اه ونص ابن عرفة وفي فضل البقر على الابل وعكسه فائاه لغير من بنى الاول للمشهور مع رواية المختصر والقابى والثانى لابن شعبان والثالث للشيخ عن أشهب اه بن (قوله وهو خلاف في حال الخ) الحق ان ذلك يختلف باختلاف البلاد فالابل في بلاد الحجاز اطيب لحمان البقر وفي مصر بالعكس (قوله ومراده التسع) أى مراده بشر ذى الحجة التسعة أيام قبل يوم النحر فهو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء وليس هذا تقليدا كما في عبق وإنما يظهر التغليب في عكسه (قوله وضحية على صدقة) ظاهره ان المعنى وندب تقديم ضحية على صدقة بشمها واورد عليه ان الضحية سنة فتقدمها على الصدقة التي هى مندوبة سنة وقد اجاب الشارح بأن ضحية فاعل لمحذوف أى وفضلت ضحية والجملة عطف على جملة وندب إبرازها وليس قوله وضحية عطفا على إبرازها كالذى قبله (قوله ولو زاد ثمن الرقبة الخ) وذلك لأن احياء السنن افضل من التطوع وإنما نص المصنف على ذلك مع العلم بأن السنة افضل من المستحب دفعا لتوهم ان المستحب هنا افضل من السنة لأن السنة والنسب قد يكونان افضل من الغرض كالتطهر قبل الوقت والابتداء بالسلام وإبراء العسر وإذا كان الندوب قد يكون افضل من الغرض فربما يتوهم انه هنا افضل من السنة تأمل

(١٢١ - دسوقى - ثانى) وهو خلاف في حال فهل البقر اطيب لحمانه افضل أو الابل (و) ندب (ترك كحلق) لشعر من سائر بدنه (و) ترك (فيلم لمضح) أى لمريدها ولو حكما بأن كان مشركا بالفتح (عشر ذى الحجة) ظرف لترك إلى ان مضى أو مضى عنه ومراده التسع من ذى الحجة وإنما ندب للتشبيه بالحاج (و) فضلت (ضحية) لكونها سنة وشعيرة من شعائر الاسلام (على صدقة وعشقي) ولو زاد ثمن الرقبة على اضعاف ثمن الضحية (و) ندب للمضى ولو امرأة أو صبيا (ذبحها يديو) اقتداء بسيد العالمين والمالفة من

مزيد التواضع وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبيح (و) ندب (لوارث) إن مات مورثه قبل ذبحها (إنقاذها) كسائر القرب التي مات قبل إنقاذها حيث لا دين عليه فإن مات بعد ذبحها تعينت على الورثة إنقاذها فيقسمون لحمها ولا يتابع في دين ولو سابقا على الذبيح (و) ندب للضحى (جمع أكل) أى جمع بين أكل منها (وصدقة وإعطاء) أى إهداء ولو عبره كان أولى لأن الإعطاء أعم (بلا حد) فى ذلك بثلك ولا غيره (١٢٢) (واليوم الأول) لغروبه أنضل مما عداه ثم أول الثانى من فجره إلى الزوال أفضل من

أول الثالث (وفى أفضلية أول الثالث) إلى زواله (على آخر الثانى) من زواله لغروب أو عكسه وهو فضلية الثانى جميعه على أول الثالث (تردد) الرابع الأول (و) ندب (ذبح كولد) للضحية (خرج) أى ولد (قبل الذبح) لها ولو منذورة ولا يجب (و) الولد الخارج منها (بعده) أى بعد الذبيح (جزء) أى كجزء منها لحكمه حكمها إن تم خلقه ونبت شعره فإن خرج جيا بعد ذبحها حياة محقة وجب ذبحه لاستقلاله بنفسه (وكره) للضحى (جزء) صورفها قبله (أى قبل الذبح لما فيه من نقص جمالها (إن لم ينبت) مثله أو قريب منه (للذبيح) أى لو تم الذبيح (ولم ينو) أى الجز حين أخذها بشراء وكذا (حين أخذها) من شريكه أو من معطيها أو تعيينها من غنمه فيما يظهر إذ لا فرق فإن نبت مثله للذبيح أو نواه حين

(قوله وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبيح) أى فإن كان لا يحسن الذبح أو لا يقدر عليه استناب من غير كراهة ويندب له أن يحضر عند نأبته (قوله وندب للوارث إنقاذها) أى إذا عينها مورثه قبل موته بغير النذر وإلا وجب عليه إنقاذها كما لو مات بعد ذبحها وإذا إنقاذها الوارث فلا تجزى عنه (قوله حيث لا دين عليه) أى على الميت أما إذا كان عليه دين يستغرقها فانها يتابع فيما عليه من الدين (قوله وجمع أكل النخ) ظاهره أن الجمع بين الثلاثة أفضل من الصدقة جميعها وإن كان أشق على النفس وهذا هو المشهور وحديث أفضل العبادات أحمرها ليس كليا وقال عجم القول بأن التصديق بجميعها أفضل متجه إذ أفضل العبادات أحمرها أى اشقها على النفس (قوله ولا يجب) أى بناء على الاعتماد من أنها لاتعين إلا بالذبيح ولاتعين بالنذر وإذا عمل بالمندوب وذبح ذلك الولد مع أمه حكم لحمه وجلده حكمهما من جواز الأكل والتصدق والاهداء وندب الجمع بين الثلاثة ومنع البيع وإذالم يعمل بالمندوب وأبقى ذلك الولد من غير ذبيح لعام آخر صح أن يضحى به (قوله وكره جزصوفها) أى سواء جزءه ليتصرف فيه أولا خلافا لبقى حيث قيده بما إذا كان الجز ليتصرف فيه التصرف الممنوع والاجاز مطلقا ونسب ذلك لثت وح ورد عليه بأنه ليس فيها ذلك (قوله فإن نبت مثله للذبيح أو نواه حين الأخذ لم يكره) أى كما أنه لا يكره الجز إذا تضررت ببقاء الصوف لحروغوه واعلم أن ظاهر منطوق المصنف ومفهومه سواء كانت الضحية منذورة أم لا وارتضاء عجم وقيده بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقانى بغير المنذورة وأما المنذورة فيحرم جزها سواء نواه أم لا وارتضاء الاقانى (قوله ولم يكن لها ولد) أى ولو لم يكن النخ (قوله والانسان لا يهود) أى يكره له العود على الاعتماد (قوله كما قال ابن حبيب) الأولى كما قال ابن الحاجب لأن ابن حبيب من المتقدمين فلا يشير المصنف للخلاف الواقع بينه وبين غيره بالتردد فالصواب أن المصنف أشار بالتردد لطريقة ابن رشد وطريقة ابن الحاجب ويان ذلك أن الامام روى عنه اباحة أكل الكافر منها ثم رجع عنها إلى الكراهة وهى الأشهر فقال ابن رشد اختلاف قولى مالك إذا لم يكن فى عياله امان كان فيهم أو غشيم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن الحاجب الخلاف الروى عن الامام مطلق أى سواء كان فى عياله أو بعث اليه وأما ابن حبيب فله قول آخر حاصله أنه لا خلاف بين قولى مالك فالقول بالكراهة محمول على ما إذا لم يكونوا فى عياله وبعث اليهم والقول بالاباحة محمول على ما إذا كانوا فى عياله انظر بن (قوله لأن شأن ذلك الباهة) أى وحيثئذ يخاف منه قصدها فإن تحقق قصدها بالتعالى حرم وان تحقق من نفسه عدم قصدها وإنما قصد كثرة اللحم أو الاجر كان التغالى مندوبا لا حديث فالصور ثلاث خوف قصد الباهة وقصدها بالفعل وتحقق عدم قصدها وهى جارية فى التغالى فيها وفى زيادة عددها (قوله وفلما عن ميت) فإن فعلت عنه وعن الميت لم يكره قاله عجم وفيه ان هذا غير صواب لأنهم قد عللوا كراهة فلما عن الميت بعدم الوارد فى ذلك وهذا شامل لصورة الافراد والتشريك وأيضاً شروط التشريك

الأخذ لم يكره (و) كره للضحى (يبيع) أى الصوف السكره الجز (وشرب لبن) منها ولو نواه حين الأخذ المتقدمة ولم يكن لها ولد لأنها خرجت قرابة لله والانسان لا يهود فى قرينته (وإطعام كافر) منها (وهل) محل الكراهة (إن بعث له) منها فى بيته لان كان فى عياله كأجير وقريب وزوجة فلا يكره اتفاقا كما قاله ابن رشيد (أو) الكراهة (ولو) كان الكافر (فى عياله) أى من جملتهم كما قال ابن حبيب وهو الاظهر (تردد) كره (التغالى فيها) أى فى كثرة منها زيادة على عادة أهل البلد لأن شأن ذلك الباهة وكذا زيادة العدد فان نوى بزيادة الثمن أو العدد الثواب وكثرة الخير جاز بل ندب كما فى المدونة (و) كره (فلما عن ميت) ان لم يكن عينها قبل موته

وإلا ندب للوارث انقاذها (كعبرة) كعبرة شاة كانت تذبح في الجاهلية بربح وكانت أول الإسلام ثم نسخ ذلك بالضحية (وإبدالها بدون) منها وكذا بمسا وعلى الراجع هذا إذا كان الإبدال اختيارا بل (وإن) كان اضطرارا (لا اختلاط) لجامع غيرها فيكره ترك الأفضل لصاحبه إلا بقرة فلا يكره لكن يندب له ذبيح أخرى أفضل ويكره له ذبحها فأخذ الدون بلا قرعة وذبحه فيه كراهتان (قبل الذبيح) متعلق بإبدال (وجاز) لربها (أخذ العوض) عنها وتركها (١٢٣) لصاحبه كما يجوز أخذ أحدهما

بقرة أولا (إن اختلطت بغيرها) بعده (أي بعد الذبيح) ولم يعرف أكل ذبيحته (على الأحسن) عند ابن عبد السلام قال لأن مثل هذا لا يقصد به المعاوضة ولأنها شركة ضرورية فاشبهت شركة الورثة في لحم ضحية مورثهم ويتصرف في العوض كيف شاء على الراجع ومقابل الأحسن هو الظاهر (وصح) لربها وكره بلا ضرورة (إنابة) يعني نيابة غيره (يلفظ) كاستنبك وولكتك واذبح عني (إن أسلم) النائب وكان مصليا بل (ولو لم يصل) لكن يستحب إعادة ما ذبحه فان كان كافرا لم تجزه (أو نوى) أي ولو نوى النائب ذبحها (عن نفسه) ونجزى عن ربها (أو نيابة) بعادة كقريب (أي بعادة مثل قريب فعادة مضاف للكاف التي بمعنى مثل

المتقدمة غير مجتمعة هنا اه بن (قوله وإلاندب) أي وإلا بأن كان عنها ندب الخ أي والمراد أنه عينا بغير الذبيح والنذر اما لو عينا بالنذر أو بالذبيح بأن ذبحها ثم مات تعين على الوارث انقاذها كما مر وقوله ان لم يكن عنها أي ولم يكن وقف وقتا وشرطها فيه وإلوجب فعلها عنه لما يأتي من انه يجب اتباع شرط الواقف ان جاز أو كره \* والحاصل ان كراهة فعلها عن الليث مقيدة بقيدين كاعلمت (قوله شاة كانت تذبح في الجاهلية) أي يتقربون بها لاصنامهم (قوله وكانت أول الإسلام) أي تذبح لله سبحانه وتعالى على جهة الندب كما صرحوا به (قوله وإبدالها) أي وكره إبدالها بدون فاذا ابدل الشاة ببقرة تعلقت الكراهة بأخذ الشاة (١) بدلا عن البقرة ويستحب له إبدالها بالأفضل وان بزائد شيء في ثمنها وعمل الكراهة إذا لم تكن معينة بالنذر وإلا كان الإبدال ممنوعا ولا ينافي هذا ما يأتي من ان المشهور انها لا تعين بالنذر لأنه محمول على عدم الغاء العيب الطارئ فلا ينافي ان تعينها بالنذر يمنع من البديل ومن البيع اه بن (قوله وكذا بمسا على الراجع) سنده في هذا قول الإمام ولا يبدلها الا بغير منها ولأنه لا موجب للمعاوضة مع التساوي لكن في بن عن التوضيح ان إبدالها بمثلها جائز كما هو ظاهر المصنف (قوله الأبقرة فلا يكره) كذا في ح وهو مشكل اذ القرعة لا تجوز مع التساوي فتأمل اه بن الان يقال انها قرعة في الجملة لضرورة الالتباس (قوله فيه كراهتان) أي وأما أخذ الدون بقرة وذبحه ففيه كراهة واحدة (قوله وجاز أخذ العوض) أي من دراهم أو دنانير أو عروض مثلا ولا اشكال في اجزائها عن ربها مع أخذ العوض لأنه أمر جر اليه الحال (قوله ومقابل الأحسن) أي وهو القول بعدم جواز أخذ العوض من غير الجنس وقوله الظاهر أي لأن أخذ القيمة عنها يبيع لها وهو ممنوع وعلى هذا القول فيتعين عند الاختلاط أخذ أحدهما إما بالقرعة أو بدونها واجزأت الضحيتان عن صاحبيهما وفي وجوب تصدقهما بهما وجواز أكلهما منهما قولنا يحيى بن عمر واللخمي قوله ونجزى عن ربها) أي سواء كانت معينة بالنذر أو مضمونة على الصواب خلافا لما في عيق وسواء كان النائب ذبحها عن نفسه عمدا أو خطأ لأن الاعتبارية ربها كما في ح عن ابن رشد لانية الذابح فهو كمن أمر رجلان بوضه فالمعتبرية الأمر بالتوضي لانية المأمور الموضي وما ذكره المصنف من اجزائها عن ربها إذا نوى النائب ذبحها عن نفسه قول مالك وصوبه ابن رشد وقيل لا تجزى ربها وتجزى النائب الذابح لها ويضمن قيمتها لربها كمن تعدى على ضحية رجل وذبحها عن نفسه وقيل لا تجزى واحدا منهما وهذه الأقوال الثلاثة تجري في الضحية مطلقا سواء كانت مضمونة أو معينة (قوله أو بعادة) عطف على قوله يلفظ (قوله أو اجنبيا) أي أو كان الذابح لها اجنبيا له عادة أي كجوارجير وغلالم عادة بالقيام بأمره (قوله فتردد) أي طرفتان أحدهما تحكي الاتفاق على الإجزاء في القريب وان الخلاف في غير القريب وهو مقتضى كلام ابن بشر والآخرى تحكي اتفاق على عدم الإجزاء في غير القريب والخلاف في

والمراد بمثل القريب هو الصديق اللطيف (وإلا) بأن كان كقريب ولاعادة له أو اجنبيا له عادة (فتردد) في صحة كونها ضحية وعدمها نظرا لعدم الاستنابة وأما اجنبيا لاعادة له فلا تجزى قطعا (لا إن غلط) عطف على المعنى أي وصح كونها ضحية ان استناب لان غلط الذابح في ذبح ضحية غيره معتقدا انها اضحيته والعرض انه يوكاله على ذبحها

(١) قوله بأخذ الشاة الخ لعل الصواب بأخذ البقرة بدلا عن الشاة تأمل اه

( فلا تجزئ ، عن واحد منها ) لأن ربهما لعدم توكيله ولا عن الذابح لعدم ملكها قبل الذبح ( ومنع البيع ) من الضحية كجلده أو لحم أو عظم أو شعر ولا يعطى الجزار ( ١٢٤ ) في مقابلة جزائره أو بعضها شيئا منها وهذا إذا كانت هزيمة بل ( وإن ) لم يحصل

أجزاء كمن ( ذبح ) يوم النحر ( قبل الإمام أو تعيبت ) حاله لا بيع ( عيبا يمنع الأجزاء كما إذا اضحيها للذبيح فاضطربت فانسكست رجليها أو أصابت السكين عينها ففقدتها قبل تمام فري الحاقوم والودجين ( أو ) تعيبت ( قبله ) أى قبل الشروع في الذبح وذبحها وإلا فصل بها ما شاء كما يأتي وهذا يفهم بمقابله بالأولى ( أو ذبح معيبا جهلا ) بالعيب أو بكونه يمنع الأجزاء فلا يبيع منها شيئا في ذلك كله ( و ) منع ( الإجارة ) لها قبل ذبحها وجلدها بعده وللمتعد الجواز ( و ) منع ( البدل ) لها أو لشيء منها بذبحها بشيء آخر مجانس للبدل ( إلا لتصديق عليه ) و موهوب له فلا يمنع البيع أو البدل ولو علم بها حال التصديق عليه بذلك ( وفسخت ) عقدة البيع والبدل وكذا الإجارة على ما مضى عليه لاعلى العتد ان عثر عليه قبل فوات المبيع والا تصدق بالعوض نفسه وجوبا ان لم يفت من غير تفصيل فان فوات العوض أيضا بأن صرفه في حاجته مثلا فهو

القريب وتلقا ابن عرفة وغيره عن الأحمى ( قوله ) فلا تجزئ عن واحد منها ( ثم ان أخذ المالك قيمتها عن ذبحها غلطا فقال ابن القاسم في مباح عيسى ليس للذابح في اللحم إلا الأكل أو الصدقة لأن ذبحه على وجه التضحية وان أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه كيف شاء لأنه لم يذبحه على التضحية به قال شيخنا في حاشية خشن نقلا عن الشيخ سالم ومحل كونها لا تجزئ عن واحد إذا ذبحت غلطا إذا لم يكن ربهما ناذرا لها وإلا أجزأت عن نذره سواء كانت معينة أو مضمونة اهـ بقى ما إذا ذبح اضحية غيره عمدا عن نفسه من غير استئابة وفيها تفصيل فان كان ربهما نذرها وكانت معينة أجزأته وسقط النذر وان كانت مضمونة فالنذر باق في ذمته وان كان ربهما لم يحصل منه نذر فقبل لا تجزئ واحدا منها بالأولى من الغلط وروى ابن محرز عن ابن حبيب عن اصبح أجزاءها عن الذابح وضمن قيمتها لربها والفرق على هذا بين العائد والغلط ان التعمد داخل على ضمائها فكأنه ملكها قبل الذبح بالاستيلاء عليها والحاصل ان الضحية إذا ذبحها غير ربهما فاما بوكالته أولا الأول هو قول الصنف وصح اثابة إلى قوله ولو نوى عن نفسه والثاني إيمان ينوى عن ربهما أو عن نفسه الأول هو محل التفصيل في قوله أو عبادة كقريب الخ والثاني وهو ما إذا نوى عن نفسه فاما غلطا وهو قوله لان غلطا وإما عمدا وهو ما ذكرناه لك بقولنا بقى الخ ( قوله ) وذبحها ( أى عالميا بالعيب وحكما وليس المراد انه ذبحها غير عالم بالعيب ولم يطلع عليه إلا بعد الذبح وإلا كان مكررا مع قوله أو ذبح معيبا جهلا ( قوله ) وإلا فعل بها ما شاء ( أى ولا يذبحها والفرض انها تعيبت فعل بها ما شاء ( قوله ) فلا يبيع منها شيئا في ذلك ( أى فيما ذكر من المسائل المشار لها بقوله وان ذبح قبل الإمام إلى هنا ( قوله ) وللمتعد الجواز ( أى جواز اجازتها قبل الذبح وأما إجارة جلدها بعد الذبح فالذهب المنع عند ابن شاس كما في الواق وجعل قول سحنون بالجواز مقابلا ولكن المتعمد ما قاله سحنون من الجواز ( قوله ) والبدل عطف على البيع يقتضى القايمة فالبدل ليس يباع لكنه يشبهه \* واعلم ان البدل بعد الذبح ممنوع مطلقا سواء أوجبها بالنذر أولا وأما قبل الذبح فليس بممنوع ما لم تكن مندورة كأمس ( قوله ) فلا يمنع ما ذكره الصنف من الجواز هو قول اصبح وشهره ابن غلاب قال للحمى وهو الاحسن ومقابله المنع للمالك وشهره في التوضيح في باب السرقة ( قوله ) ولو علم ربهما ( هذا مبالغة في محذوف أى ولا ثم على ربهما ولو علم حال التصديق عليه بذلك أى بأنه يبيع ما يعطيه خلافا لابن المواز ( قوله ) وإلا ( أى وإلا بان فوات اللحم أو الجلد المبيع تصدق بالعوض وجوبا أى وقضى به على الظاهر قال عجم ويستفاد من جعلهم تغير السوق فواتا ان الذبيح للجلد والطبخ اللحم ولو من غير أضرار فوات اذ هو أشد ( قوله ) من غير تفصيل ( أى سواء تولى البيع المضحي أو غيره باذنه أو بغير اذنه ( قوله ) أى يبدله ( أى من قيمة أو مثل ( قوله ) وحملناه على ذلك ( أى على التصديق ببدل العوض في فوات العوض أى ولم نعمله على التصديق بالعوض في فوات المبيع وقيام العوض وقوله لا يقيد الخ أى فان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم يقتضى ان العوض صرف فيما يلزم ولم يكن باقيا هذا كلامه وفيه ان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم صادق بما إذا لم يصرف أصلا وبما إذا صرف فيما يلزم فالأولى جعل كلام المصنف عاما للتصدق بالعوض إذا فوات المبيع وكان العوض باقيا ولا تصدق ببدل العوض إذا فوات العوض كما فعل ابن وغيره بجعل العوض شاملا لعوض المبيع ولبدل العوض ( قوله ) ان لم يتول الخ ( أى ان عدمت

تولية

ما أشار له بقوله ( وصدق ) وجوبا ( بالعوض ) أى يبدله ( في القوت ) أى فوات العوض

وحملناه على ذلك القيد الذى أشار له بقوله ( إن لم يتول ) البيع ( غير ) أى غير المضحي ( بلا إذن ) بأن تولاه المضحي أو غيره باذنه سواء صرفه فيما يلزم المضحي أم لا ( و ) بلا ( صرف فيما لا يلزمه ) المضحي بأن صرفه فيما يلزم فالمعنى ان لم يستوله غيره جلال عدم اذنه

وصرفه في غير لازمه وهو صادق بثلاث صور تولية ربه وغيره المأذون وغير المأذون (١٢٥) الصارف فيها يلزم ومفهومة أنه

لو تولاه الغير بغير إذنه وصرفه فيها لا يلزم فلا يلزم الضحى التصديق ببدل الموض فالصور أربع يلزمه التصديق في ثلاث وشبه بمنطوق المسئلة قوله ( كما أُرشد ) يجب لا يمنع ( الأجزاء ) بأن اشتراها ووجد بها عيباً خفيّاً كانها خرقاء أو شرقاء فرجع بأرشفه على بائعه فيجب التصديق به ولا يملكه لأنه بمنزلة بيع شيء منها وهو ممنوع فلو كان العيب يمنع الأجزاء لم يجب التصديق بل يندب لأن عليه بدل الذخية ( وإنما يجب بالنذر والتجيز ) الواء بمعنى أو لكن اعتمدوا أنها لا يجب بالنذر وإنما يجب بالذبح فقط ( فلا تجزى إن تعييت ) عيباً يمنع الأجزاء ( قبله ) أي قبل شيء مما ذكر ( وصنع بها ما شاء ) لأن عليه بدلها فلا من قوله أو تعييت حال الذبح أو قبله فيها إذا ذبحها وهذا فيها إذا لم يذبحها لها هنا مفهوم ما مر ( كبعضها حتى فات الوقت ) فيصنع بها ما شاء ولو مندورة ( إلا أن هذا ) دون الأول ( آثم ) أي حبسه لها دليل على

تولية غيره للعقد المتبسة بعدم الإذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم ولا شك أن امتناع تولية الغير المتبسة بعدم الإذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم صادق بما إذا تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو بغير إذنه وصرفه فيما يلزم ولو قال المصنف إن تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو صرف الموض فيما يلزم لكان مفيداً للراد بلا كلفة ( قوله وصرفه في غير لازمه ) أي وحال عدم صرفه في غير الخ ( قوله لا يمنع الأجزاء ) هذه النسخة التي فيها أثبت لا نسخة ابن غازي قال ح والى في غالب النسخ وشرح عليه البساطي وبهرام اسقاط لا فعل الأولى يكون تشبيهاً بمنطوق قوله وتصديق بالموض وعلى الثانية يكون تشبيهاً بمفهوم قوله إن لم يتول الخ في عدم وجوب التصديق لأن النقول عن ابن القاسم وهو المتحدان الأرض أن منع عيبه الأجزاء منع به ما شاء وإلا تصدق به وأما الشاة فإن لم يمنع العيب الأجزاء فواضح وإن منع فالذهب عدم جواز بيعها كما في التوضيح ( قوله لكن اعتمدوا أنها لا يجب بالنذر وإنما يجب بالذبح فقط ) هذا صحيح ونحوه قول القدمات لا يجب الأضحية إلا بالذبح وهو المشهور في الذهب اه وهذا في الوجوب الذي يلحق طرو العيب بعده كما ذكره ابن رشد وابن عبد السلام فإذا نذر هائم أصابها عيب قبل الذبح فانها لا تجزى كما قال ابن عبد السلام لأن تعيين المكلف والتزامه لا يرفع ما طلب منه الشارع فعليه يوم الأضحية من ذبح شاة سليمة من العيوب اه بخلاف طرو العيب في الهدي بعد التقليد وليس المراد عدم وجوب الضحية بالنذر مطلقاً بل نذر هائم يوجب ذبحها ويمنع بيعها وبدلها اه وكان على المؤلف اسقاط النذر والانتصار على وجوبها بالذبح فقط كما فعل غيره لأن كلاًه في الوجوب الذي لا يعتبر طرو العيب بعده وقد عطل ما في النذر وكأنه غره ما في التوضيح عن الذخيرة المشهور يجب بالنذر والذبح مع أن كلام الذخيرة يعمل على الوجوب الذي منع البيع لا طرو العيب وبما تقدم علم أن قول ح فلو نذر هائم تعييت قبل الذبح لم أر فيه نصاً قصور انظر ( قوله قبل شيء مما ذكر ) أي من النذر والذبح ( قوله وصنع بها ما شاء ) أي من بيع وغيره ( قوله فامر ) أي من قوله ومنع البيع وإن ذبح قبل الامام أو تعييت حالة الذبح أه قبله ( قوله ولو مندورا ) فيه نظر فقد نظر ح في المندورة إذا ضلت أو حبسها حتى فات الوقت ما يفعل بها ونقل ابن عرفة عن الجلاب أنه يلزمه ذبحها أو فله طي وفيه ما تقدم من أن النذر يمنع البدل والبيع اه بن ( قوله إلا أن هذا ) أي الذي حبسها اختياراً حتى فات الوقت آثم وقوله دون الأول أي وهو من عيبها قبل الذبح وقوله آثم أي مرتكب للآثم قبل ذلك وحبسه لها حتى فات الوقت دليل على ذلك أو المراد بآثم أنه فات ثواب السنة فعبر عن المكروه بالإثم لأنه عرض نفسه له كما قالوا إن المكروه حجاب بين العبد وربيه وهذا الجواب الثاني أحسن من الأول الذي ذكره الشارح لأنه يبعد قصد الفقيه إليه على أنه يقال أيضاً في الأول فلا يصح قوله دون الأول ( قوله وجاز للوارث القسم ) أي وبعد القسمة فلا يجوز لأحد من الورثة البيع ولا البذل على ما مر ثم اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد ولخصها ابن عرفة فقال ابن رشد أي كلها أهل بيته على نحو أكلهم في حياته وقسمتها على الميراث ثالثاً يقسمونها على قدر ما يأكلون سمع ابن القاسم وسمع عيسى وظاهر الواضحة قلت والأول هو الذي استظهره ابن رشد قال ح والظاهر أن المصنف مشى على القول بأنهم يقسمونها على الرؤوس والذكر والأنثى والزوجة سواء لا على الميراث لأنه قول ابن القاسم وقال التونسي أنه أشبه بقول ابن القاسم اه وهذا القول الذي اختاره التونسي وعزاه ح لابن القاسم هو ثالث الأقوال المتقدمة الذي عزاه ابن رشد لظاهر

أنه ارتكب إثمًا حتى فوه الله تعالى بسببه هذا الثواب العظيم لأن الله تعالى قد يحرم الإنسان الخير بذنب أصابه لأن حبسها يوجب الآثم إذ السنة في تركها ( و ) جاز ( لوارث القسم ) في الأضحية للورثة بالقرعة لأنها تميز حق لا بالعرض.



لأنها بيع على حسب الوارث (ولو ذبحت قبل وث اللورث (لا يجوز (بيع) لها (بعدة) أي بعد الذبح (في دين) على الميت ثلثها بالبيع ثم شرع يتكلم على الحقيقة وحكمها فقال (وندب) لأب من ماله (ذبح واحدة) من بهيمة الأنعام (تجزئ ضحية) فشرطها من سن وعدم عيب صحة كمال الضحية (في سابع الولادة) وسقطت بمضي زمنها بغروب السابع (نهاراً) من طلوع الفجر وندب بعد طلوع الشمس (والغنى يومها) (١٣٦) أي يوم الولادة فلا يحسب من السبعة (إن سبق بالفجر) بأن ولده بعده

فان ولدته حسب (و) ندب ولو لم يبق عنه خلق رأس للولد ولو أنى (التصدق بزنة شعره) ذبحاً أو فضة فان لم يعل رأسه تجزئ فوته (وجاز كسر عظامها) ولا يندب وقيل يندب لخالفه الجاهلية فقد كانوا لا يكسرون عظامها وإنما يقطعونها من المفاصل مخافة ما يصيب الولد بزمعهم فجاء الاسلام بتقيض ذلك (وكره عملها وطمع) يدعو الناس إليها ليطبخ ويأكل منها أهل البيت وغيرهم في مواضعهم ولا حد في الاطعام منها ومن الضحية بل يأكل منها ما شاء ويتصدق ويهدي بما شاء (و) كره (لطخه بدمها) خلافاً لما كان عليه الجاهلية من تلطخ برأسه بدمها (و) كره (ختانه يومها) لأنه من فعل اليهود وإنما يندب زمان أمره بالصلاة وهو في الكور سنة وأما خفاض الأثني فمندوب ويندب ان لانتك أي لا يجوز في قطعها الجلدة

[درس]

الواضحة انظرين (قوله لأنها بيع) أي والبيع لا يجوز في الأضحية لافي كلها ولا بعضها قوله ولو ذبحت (يعني ان للورثة القسم سواء مات بعد ان ذبحت أو مات قبل ان تذبح والحال أنه أوجها قبل موته أو مات قبل أن يوجها وفعل الورثة ما يستحب لهم من الذبح وأما إن مات قبل أن يوجها ولم يفعل الوارث المستحب فهي كمال من أمواله (قوله لا يبيع بعده في دين) يعني ان الضحية لا تباع بعد الذبح في دين على مفلس حتى أوسيت فلا مفهوم للميت في كلام الشارح ومفهوم قوله بعده أنها إذا لم تذبح فللغرماء أخذها في الدين ولو كانت مندورة ولا فرق بين كون الدين سابقاً على نذرها أو طارئاً عليه (قوله وندب ذبح واحدة) أي سواء كان الولود ذكراً أو أنثى خلافاً لما كان ينعى عن الأثني بواحدة وعن الذكور باتنين فالولد توأمان في بطن واحدة عني عن كل واحد منهما بواحدة (قوله وسقطت بمضي زمنها الخ) أي ولو كان الأب موسرافيه وقيل انها لا تقوت بفوات الاسبوع الأول بل تفعل في الاسبوع الثاني فان لم تفعل في الاسبوع الثالث ولا تفعل بعده (قوله من طلوع الفجر) في ح تقلا عن أبي الحسن جعل ابن رشد الوقت ثلاثة أقسام مستحب وهو من الضحوة للزوال ومكروه بعد الزوال للغروب وبعد الفجر لطلوع الشمس ومنوع وهو الذبح بالليل فلا تجزئ إذا ذبحت فيه (قوله ان سبق) أي المولود بالفجر (قوله وندب التصديق بزنة شعره) أي في سابع الولادة ويفعل ذلك في اليوم السابع قبل الحقيقة فيمن يعق عنه (قوله لخالفه الجاهلية) فيه ان المخالفة تحصل بجواز الكسر نعم في الذبح شدة مخالفة وقوله مخافة ما يصيب الولد أي من كسر عظامه وقوله بتقيض ذلك أي وهو جواز الكسر (قوله وكره عملها ولحمة) أي وأما ذبح شاة أخرى وغيرها وعملها ولحمة فلا كراهة فيه (قوله وغيرهم) أي سواء كانوا فقراء أو أغنياء جيراناً أو لا (قوله ويتصدق ويهدي بما شاء) أي نيا أو مطبوخاً والجمع بين الثلاثة أولى فالو اقتصر على أكلها في البيت كفي (قوله من تلطخ برأسه) أي تفاؤلاً بأنه يصير شجاعاً سفاكاً للدماء (قوله وهو) أي الختان (قوله في قطعها الجلدة) أي لأجل تمام اللذة

### (باب الأيمان)

(قوله لم يجب) أي لم يجب وقوعه (قوله إذ لا يتصور هنا الخ) فيه ان العزم على الضد يتصور كان يعزم على عدم شرب البحر وعلى عدم صعود السماء لكنه (١) لا يتفعه فلاولى حذف ذلك ويقول من أول الأمر لعدم قدرته على الفعل (قوله بمعنى ازهاق روحه) أي لأن قتله بهذا المعنى ممتنع عقلاً لأنه تحصيل

(١) قوله لكنه لا يتفعه الخ فيه ان العزم على الضد من وجبات الحث فلا يتوهم نفعه فاعل الصواب ان الإساقطة في كلام الشارح قبل العزم والأصل إذ لا يتصور فيه إلا العزم على الضد لعدم إلى آخره اه

كتبه محمد عليش

(باب) (اليمين تحقيق) أي تقرير وثبتت (ما) أي أمر (لم يجب) عقلاً أو عادة فدخل الممكن عادة ولو كان واجباً أو للحصول محتماً شرعاً نحو والله لأدخلن الدار أو لأدخلها أو لأصلين الصبح أو لأصلها أو لأشربن الحمر أو لأشربه والممكن عقلاً ولو امتنع عادة فهو لأشربن البحر ولأصعدن السماء ويحتمل في هذا بمجرد اليمين إذ لا يتصور هنا العزم على الضد لعدم قدرته على الفعل ودخل الممتنع عقلاً فهو لأجمعين بين الضدين ولاقتان زيدا الميت بمعنى ازهاق روحه ويحتمل في هذا أيضاً بمجرد اليمين لما مر فالممتنع عقلاً أو عادة إنما يأتي فيه صيغة الحث كما نعلمنا وأما صيغة البر نحو لا أشرب البحر ولا أجمع بين الضدين فهو على برداً ما ضرورة انه لا يمكن الفعل

وخرج الواجب العادي والعقلي كظلال الشمس من الشرقي وتحسب الجزم فانه لو قال ان الجزم متغير فهو صادق وان قال ليس  
بمتغير فهو غموس فعلم ان كلامه في اليمين التي تكفر ( بذكر اسم الله ) الباء سببية متعلقة بشعبي فهذا من تمام التعريف وشمل كل اسم  
من أسماء تعالي ( أو صفة ) الدائمة كالم و كذا القدم والبقاء والواحدانية وكذا المعنوية لصفة الفعل كخلاقه ورزقه واعلم أن اليمين  
هنا ابن عرفة وجماعة ثلاثة أنواع القسم بالله أو بصفة من صفاته والتزام مندوب غير مقصوده القربة نحو إن كذبت زينة فعدت حر  
أو فعلت الشيء إلى مكة وما يجب بالإنشاء كان دخلت الدار فأنت طالق وظاهر المصنف ( ١٣٧ ) ان النوعين الأخيرين ليسا من

اليمين وعليه فهما من  
الالتزامات لا اليمين  
( كذا الله ) والله وتالله  
( والله ) بحذف حرف  
القسم وإقامة التثنية مقامه  
( وأمر الله ) بفتح الهمزة  
وكسرها أي بركته  
وأصلها أيمن الله ( وحق  
الله ) إذا أراد الخالف به  
الصفة القديمة كعظمته  
لان أراد به حقه على عباده  
من العبادات ( والذين )  
من عزيز بفتح العين إذا  
غلب أولم يوجد له مثل  
وبكسرها إذا قل حق  
لا يكاد يوجد له نظير  
( وعظمته ) وجلاله  
وإرادته ( وكلماته )  
أي التزامه ويرجع لكلامه  
كالوعود والثواب ( وكلامه  
والقرآن والمصحف )  
مالم ينو القوس أو هي مع  
الأوراق ( وإن قال )  
الشخص بالله لأفعلن ثم  
قال ( أردت ) بقولي بالله

للحاصل وأما قتله بمعنى حرز رقبته فهو ممكن عادة ( قوله ) وخرج الواجب أي خرج ما وقع واجب  
عقلا أو عادة فلا يكون تحقيق وقوعه بذكر اسم الله أو ضفته يمينا لأن الواجب تحقيق في نفسه والراد  
تحقيق وقوع ما لم يجب في المستقبل خاصة وأوردت على المصنف عدم شموله للغو والغموس إذا تعلقا  
بغير المستقبل مع ان كلامهما يمين ورده طفي بأن تعريفه المذكور لليمين الواجبة للكفارة لا مطلق  
اليمين والغو والغموس إذا تعلقا بغير المستقبل كالمأخوذ لا كفارة فيهما ( قوله ) وشمل كل اسم من أسماء  
تعالي ( لأن اسم في كلامه مفرد مضاف يمين وأراد بالاسم ما دل على الذات العلية سواء دل عليها وحدها  
كالجلالة أو مع صفة كالخالق والقادر والرازق الخ ( قوله ) غير مقصود به القربة ( أي بل المقصود به  
امتناع النفس من الفعل وخرج بقوله غير مقصود به القربة التذرع كلاله على دينار صدقة فان المقصود به  
القربة بخلاف اليمين نحو ان دخلت الدار فعدت حر فانه انما قصد الامتناع من دخول الدار ( قوله ) وما  
يجب بالإنشاء ) هذا يشمل المندوب نحو أنت حر إن فعلت كذا وقد تقدم في قيد الإنشاء باليس بمندوب  
بأن يقال وما يجب بالإنشاء أي والحال انه ليس بمندوب والاتخاذ مع ما قبله وقوله وما يجب بالإنشاء  
حال كونه معلقا على أمر مقصود عدمه ( قوله ) كأن دخلت الدار فأنت طالق ( أي فإذا دخلت وجب  
الطلاق بسبب إنشاء اليمين وليس للطلاق كفارة ( قوله ) لان أريد به حقه ( أي لان أراد الخالف به  
الحقوق التي له على عباده من العبادات فلا يكون يمينا وأما إذا لم يرد به شيئا فمضى عبث أنه يكون يمينا مثل  
ما إذا أراد به الصفة كالعظمة أو استحقاقه الألوهية والتي في عجب انه إذا لم يرد شيئا لا يكون يمينا وتوابعه  
شب واعلم ان أيمن الله قسم مطلقا سواء ذكر معه حرف القسم وهو الواو أولا بخلاف حق الله وما  
أشبهه فلا يكون يمينا لا إذا ذكر معه حرف القسم لأن أيمن تتورف في اليمين بخلاف حق الله قاله  
بعضهم وهو الظاهر وفي بن الظاهر انه لا فرق بين حق الله وأيم الله في جواز اثبات الواو وحذفها  
فمكون مقدرة ( قوله ) وعظمته وجلاله ) هاتان الصفتان راجعتان للقدرة وقيل انهما من الصفات  
الجامعة للصفات السلبية والوجودية وهذا هو الأولى واعلم أنه لا ينعقد اليمين بعظمة الله وجلاله الا  
إذا أريد بهما المعنى القديم القائم به تعالي وأما لو أراد الخالف بهما العظمة والجلال أي المهابة اللتين  
جعلهما الله في خلقه فلا ينعقد بهما يمين ( قوله ) أو هي مع الأوراق ( واعلم انه لا خلاف في تسمية الحوادث  
من الأصوات والحروف قرآنا وإنما ذكرنا الخلاف في تسمية القديم قرآنا ( قوله ) فيلزمه اليمين )  
أي ولو تحقق سبق لسانه ( قوله ) كما في قوله تعالي الخ ) الأولى كأن يريد بالهمزة اللمعة والقوة التي خافها في  
السلطين والجبابرة ويريد بامانة الله إمانته التي خلقها في زيد للضادة للخيانة ويريد بالهمزة ما عهدهم  
عليه كتطهير البيت الذي عاهد عليه ابراهيم واسماعيل ( قوله ) إنا عرضنا الامانة الخ ) فيه أنهم فسروا

( ونقت ) أو اعتصمت ( بالله ثم ابتدأت ) أي استأنفت قولي ( لأفعلن ) ولم أقصد اليمين ( ديتن ) أي صدق بلا يمين ( لا يسبق  
لسانه ) يخرج من مقدر بعد قوله دين يفهم من الكلام السابق أي لا تلزمه يمين بذلك لا يسبق لسانه في اليمين يعني غلبة جريانه على  
لسانه نحو لا والله ما فعلت كذا والله ما فعلت كذا فيلزمه اليمين وليس المراد يسبق اللسان الثمانية اليه عند ارادة الطلق بغيره إذ هنا  
لا شيء عليه ويدين ( وكعزة الله ) أراد بها صفة القديمة التي هي منتعقوتة ( وأمانته ) أي تسكيفه من إيجاب وتحريم فهي ترجع  
لكلامه ( وعهد ) أي التزام وتساكيفه بمعنى ما قبله ( وعلى عهد الله ) فانه يمين ( إلا أن يريد ) بعهدة الله وما يبعده المعنى ( المخلوق ) في العبادة  
كما في قوله تعالي سبحانه ربك رب العزة ، إنا عرضنا الأمانة ، وعهدنا إلى ابراهيم ، فلا ينعقد بها يمين ( وكأحلف ) وأقسم ( وأشهد ) لأفعلن  
كصفا فهي أيمان

(إِنْ نَوَى) بالله لان لم ينوه (وأعزم) أو عزمت (إِنْ قَالَ بِاللَّهِ) لأن لم يقل ولو نوى لأن معنى أعزم أقصد وأهتم وتأييده بالله يقتضي ان معناه أقسم (وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ) لأفعلن أو لأفعلت (قولان) أظهرهما ليس يمين لأن معاهدة الشخص ربه ليس بصفة من صفات الرب وعطف على بذكر (١٢٨) اسم الله قوله (لا يلك على عهد أو أعطيك عهداً) لا بقوله (عزمت عليك بالله)

الا ما فعلت كذا فلم يفعل (و) لا بقوله (حاشا الله) ما فعلت (و معاه الله) بالبدال الملهجة من العود بمعنى الرجوع وبالمعجمة من الاعادة أى التحسين وعلى كل فليس يمين (و) لا بقوله (الله راع أو) الله (كفيل) أو وكيل أو شهيد لأنه من باب الاخبار لا الانشاء (والنبي والكعبة) والركن والقام والعرش والكرسى وسر الامام والولى فلان من كل مخلوق معظم شرعاً فاعلمت أو لأفعلن وفي حرمت الحلف بذلك وكرهته وهو صادق قولان وأما الحلف بالسلطان أو نعمة السلطان أو برأسه أو راس أبيه أو تربته ونحو ذلك فحرام قطعاً (و) لا بصفات الافعال (كالخلق) والرزق والاحياء (والإماتة) وهى عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فهى أمور اعتبارية متجددة بتجدد المقدور (أو) قال (هو يهودى) أو نصرانى أو مرتد أو على غير ملة

الامانة بالكاليف الشرعية التى هى الإلزامات نحو الإيجاب والتحريم الخ وهى ترجع لكلامه تعالى القديم الذى يتقدم به اليمين وهكذا قوله وعهدنا إلى ابراهيم واسماعيل أن طهر الخ اذ معناه ألزمتها بالتطهير وحينئذ فى الاستدلال بذلك نظر وقد يقال ان الاستدلال مبنى على ان المراد بالامانة الاعمال المكافى بها أو الشهوة كما هو أحد التفسير وان المراد بالعزة القوة والشدة التى خلقها فى بعض خلقه أو أنها حية عظيمة محيطة بالعرش أو بجبل قاف وان المراد بالعهد الأوراقى عاهددهم عليها وأمرهم بها كاقيل (قوله ان نوى بالله) أى وأولى إذا نطق به والمراد بيمينه تقديره أى ان قدر هذا اللفظ رمفهومه انه إذا لم يقدره ويلاحظه فلا يمين عليه (قوله لان لم يقل ولو نوى) أى بخلاف ما قبله فان النية فيه كافية وأشار الشارح للفرق بينهما بقوله لأن معنى أعزم الخ \* وحاصله ان أعزم لما كان معناه اسأل وهو غير موضوع للقسم كانت نية الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التصريح باللفظ الجلالة بخلاف ما قبله فانه لما كان موضوعاً للقسم كانت نية الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها فتأمل (قوله وعلى كل فليس يمين) ظاهره ولو نوى بهما اليمين وبه قيل وفى التوضيح عن النوادر محل كونهما غير يمين الا ان يريد بهما اليمين (قوله وهو صادق) أى والا يكن صادقاً كان حراماً قطعاً (قوله وكالخلق والرزق) عطف على مدخول الباء فى قوله لا يلك على عهد وفصله بالكاف لانه نوع غير ماسبق واليمين ان اليمين تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله أو صفته لا يلك على عهد ولا بالخلق والرزق ونحوهما من صفات الافعال فتحقيق مالم يجب بها ليس يميناً وقد تقدم ان مادل على صفات الافعال من الاسماء كالخلق والرازق يمين (قوله فلا شيء عليه) أى ولا يرتد بذلك ولو كان كاذباً فيما علق عليه لقصد به ذلك انشاء اليمين لا اخباره بذلك عن نفسه (قوله فان كان فى غير يمين فردة) أى لأنه فى هذه الحالة يخبر عن نفسه بأنه على هذه الحالة وقوله ولو هازلاً أى أوجاهلاً (قوله وغموس) قال اللقائى مخرج ما فيه الكفارة وكأنه قال اليمين الوجبة للكفارة بذكر اسم الله أو صفته لا يلك على عهد ولا بغموس (قوله تعلق بماض) أى واما ان تعلق بالحال أو بالمستقبل ففيها الكفارة وعلى كل حال تسمى غموساً \* والحاصل ان ظاهر المصنف ان الغموس تطلق على هذا المفهوم سواء وجبت فيها كفارة أم لا وهو ظاهر كلام ابن عرفة أيضاً وكذلك اللغو اسم للمفهوم الآتى وجبت فيه كفارة أم لا كما هو ظاهر المصنف وابن عرفة كذا نقل شيخنا عن عج (قوله بأن شك أو ظن) أى كالوشك فى محمى زيد ماض وعدم محمى ثم حاف مع شكه انه قد جاء أو ظن انه جاء وحلف انه جاء ولم يتيقن صدقه بأن تيقن ان الامر على خلاف ما حلف وانه لم يحمى او بقى على شكه ومن باب اولى ما اذا علم عدم محمى وحلف انه قد جاء (قوله فان تيقن صدقه لم يكن غموساً) أى ولا اثم عليه مستمر قال عج وهو المتبادر من المأونة وعليه حملها ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عتاب لفظ الغيبة فيما يشبه مسألة المدونة وحمل غير واحد المدونة على انه وافق البر فى الظاهر لان اثم الجراءة يسقط عنه لأن ذلك لا يزيله الا التوبة قال وهو ظاهر من جهة الفقه الا انه يعيد من لفظ المدونة اه بن ققول الشارح لم تكن غموساً أى فلا حرمة عليه مستمرة بل تنقطع وقوله وفيه نظر اى فان اثم الجراءة

وكذا ان قوى الظن أهول المصنف في الشهادات واعتمد الباث على ظن قوى وكذا إذا قال في يمينه في ظني (وليس تفكر الله) وجوبا بأن يعزم على أن لا يعود نادما على ما صدر منه في هو يهودي وما بعده (وإن قصد) في حلفه (بكالعزمي) من كل ما عبد من دون الله (التعظيم) من هذه الحيثية (فكفر) والعياذ بالله تعالى وإن لم يقصد فحرام (ولا) كفارة في يمين (لغو) فهو عطف على غموس أى لا غموس ولا لغو تعلقت بماض أحوال بأن حلف (على ما) أى على شيء (يعتقده) أى يحزم به (فظهر) له (نفي) فان تعلقت بالمستقبل كفرت كالغموس فاللغو والغموس لا كفارة فيهما ان تعلقا بماض وفيهما (١٣٩) الكفارة إن تعلقا بالمستقبل

فان تعلقا بالحال كفرت الغموس دون اللغو وهذا معنى قول الأجهوري :

كفر غموسا بلا ماض تنكون كذا لغو مستقبلا لا غير فامتناع (ولم يفد) لغو اليمين (في غير) الحلف بـ (الله) والنذر الميم من طلاق أو عتق أو صدقة أو مشى لمكة فإذا حلف بشيء من ذلك على شيء يعتقده فظهر خلافه لزمه (كالاستثناء) بأن شاء الله) فانه لا يفيد في غير اليمين بالله ويفيد في الله وفي النذر الميم فان قال يلزمه الطلاق إن شاء الله لزمه وإن قال والله لا فعلت كذا أو لأفعلن إن شاء الله فمعه ولا كفارة عليه (إن قصد) أى قصد الاستثناء أى حل اليمين إلا ان قصد التبرك أو جرى على لسانه سموا (كالا) أن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الأظهر) في الأخيرين

لا يسقط عنه اذا تبين صدقه وانما تزيله التوبة (قوله) وكذا ان قوى الظن (أى لم يكن غموسا والغرض أنه لم يتبين صدقه فيما حلف عليه (قوله) وكذا إذا قال الخ) أى وكذا لا يكون غموسا اذا لم يقو ظنه ولم يتبين صدقه ولكن قال في يمينه في ظني وقد علم من كلام الشارح ان قوله بأن شك مقيد بقيد وهو تعلقها بماض وقوله أو ظن مقيد بثلاث قيود تعلقها بماض وعدم قوة الظن وعدم قوله في يمينه في ظني (قوله) وان قصد بكالغرمي التعظيم الخ) أدخل بالكاف كل ما عبد من دون الله مثل اللات والعزير وما نسب له فعل كالأزلام وهى الاقداح واحدها زلم كجمل فكانوا اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أولها أمرنى ربى وعلى الثانى نهانى ربى وعلى الثالث غفل والمراد بضربها تحريكها في كيس من جلد فان خرج الاول مضى وان خرج الثانى تركه وان خرج الثالث أعادوا الضرب (قوله من هذه الحيثية) وأما ان قصد بالحلف بها تعظيمها لا من هذه الحيثية فالظاهر انه كفر في الأصنام (قوله) ولم يفد في غير الحالف بالله والنذر الميم) المراد به النذر الذى لم يسم له مخرجا فاذا قال ان لم يكن زيد في الدار فعلى نذر والحال أن الحالف معتقد أنه في الدار وتبين خلافه فلا شيء عليه (قوله) فاذا حلف بشيء من ذلك) أى من الطلاق وما بعده على شيء يعتقده فظهر خلافه لزمه ان رشد من حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلعته لبائعها فبان انه انما دفعه لأخيه فقال ما كنت ظننت انى دفعته إلا للبائع قال مالك بحث بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها فقول الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم المراد بها الأيمان الشرعية وهى الحلف بالله وأما الطلاق والعتق والشئ والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هى إزامات ولذلك لا تدخل عليهما حروف القسم وكان الحلف بهما ممنوعا (قوله) كالاستثناء (إن شاء الله) اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا في الأصل لانه شرط (قوله) ويفيد في الله) أى ولو كان اليمين بالله غموسا وفائدته رفع الائم (قوله) ان قصد هذا شرط في المفهوم وهو الافادة في اليمين بالله (قوله) في الأخيرين) خلافا لمن قال إلا ان يريد الله أو يقضى الله لا ينفع في اليمين بالله ولا في غيره (قوله) بكالا) أى يلا وما مثلها من بقية أدوات الاستثناء نحو لا أدخل دار زيد إلا ان يشاء الله (١) أو ما خلا الله أو ما حاشا الله أو ما عدا الله أو ليس الله أولا يكون الله (قوله) من شرط) نحو لا أدخل دار زيد إن كان فيها أولا أدخل داره الفلانية أو مدة غيبته أو مرضه أو في هذا الشهر (قوله) مستقبلة) أى نحو والله لا تطلع

(١) قوله إلا أن يشاء الله الخ لعله سمو والصواب إلا يوم الخميس أو ما خلا يوم قدومه أو ما حاشا يوم عرسه أو ما عدا يوم حزنه أو ليس مرضه أولا يكون يوم موته اه كتبه محمد عايش

(١٧ - دسوقى - ثانى)

وأما الاول فتفق على انه يفيد في اليمين بالله ولا يفيد في غيره (وأفاد) الاستثناء (بكالا) من خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما في معناها من شرط أو صفة أو غاية (في الجميع) أى في جميع متعلقات اليمين بالله مستقبلة أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا كن حلف أن يشرب البحر ثم استثنى نحو إلا أكثره فلا إثم عليه وهذا هو فائدة الاستثناء ويحتمل ان معنى الجميع جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بالعتق أو بالطلاق أو بالمشى الى مكة نحو إن دخلت الدار فهى طالق ثلاثا إلا واحدة لكن يخص الاستثناء حينئذ بغير الشيئة وعلى الاحتمال الأول يعمها وغيرها نحو لأشربن البحر إلا أن يشاء الله أولا أكثره ثم أشار لشرائط الاستثناء الأربعة بقوله (إن اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه فلو انفصل لم يفد

كان مشبهة أو غيرها (إلا لعرض) (١٣٠) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس أو ثواب للتذكر ورد سلام

ونحوهما فيض (ونوى الاستثناء) أي نوى النطق به إلا أن جرى على لسانه مدحوا فلا يبعد مشبهة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين ولو بعد فراغه من غير فصل ولو بتذكير غيره لا إن قصد التبرك بل إن شاء الله أولم يقصد عيناها أو غيرها من كذا (ونطق به وإن سراً بحركة لسانه) وعمل فقهه إن لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقد يسع وإلا لم ينفعه لأن اليمين حينئذ على نية المحلف ثم استثنى من قوله ونطق به باعتبار متعلقه أي في كل يمين قوله (إلا أن يعزل) أي يخرج الحالف (في يمينه أولاً) أي قبل النطق باليمين فلا يحتاج إلى النطق وتكفي النية ولو مع قيام البينة (كأنزوجة) يعزلها أولاً (في) الحلف بقوله (الحلال) أو كل حلال (على حرام) لا أفضل كذا وفصله فلا شيء عليه في الزوجة لأن اللفظ العام أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء فإنه إخراج لما دخل في اليمين أولاً فهو عام مخصوص واحتترز بقوله أولاً عما لو طرأت

الشمس غدا إلا أن تكون السماء مصحبة (قوله كان مشبهة) أي كان الاستثناء مشبهة أي كان بأن شاء الله أو بلا وأخوتها (قوله لا لتذكر) أي لأن فصل لتذكر (قوله) ولو بعد فراغه النطق أي هذا إذا قصد حل اليمين من أول النطق باليمين أو في أثناءه بل ولو قصد حل اليمين بعد فراغه بانتهاء في الأولين وعلى المشهور في الأخير كما قال ابن عرفة ونصه في اشتراط نيته قبل تمامه قلنا ابن رشد مع اللغوي والباحث عن محمد والمشهور أنه وأعلم أنه بقي من شروط الاستثناء أن لا ينوي أولاً إدخال ما أخرجه آخر الاستثناء فإن نوى إدخاله أولاً ثم إخراجاً ثانياً فإنه لا ينفعه كما ذكره عبد الحق ونصه لو قصد أولاً إدخال الزوجة مع غيرها لم ينفذ استثناءه إياها بحال (قوله) من غير فصل ولو بتذكير غيره) أي ولو كان قوله بتذكير النكاح أي كايقح لمن يقول للحالف قل إلا أن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف عليه من غير فصل امتثالاً للأمر فينفعه ذلك (قوله وإن سراً) لو قال ولو سراً إشارة إلى الخلاف كان أولى (قوله وعمل فقهه) أي الاستثناء بحركة اللسان (قوله) والامتنع) أي عند محنون وأصبح وابن اللواز وتلزمه الكفارة وقوله لأن اليمين حينئذ على نية المحلف عند هؤلاء وهو لا يرضى باستثناءه وخالف ابن القاسم في التنية وقال ينفع الاستثناء فإذا كرفلاتلزمه الكفارة وإن كان يحرم عليه بمنه حق الغير وما قاله ابن القاسم خلاف المشهور كما قال البرموني (قوله إلا أن يعزل) أي ألا أن يخرج بنيته قبل حلفه شيئاً من يمينه فلا يحتاج للنطق بما أخرجه بنيته وتكفي النية في الإخراج ولو مع قيام البينة واختلف هل يحلف على ما ادعاه من العزل والإخراج أولاً يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل ثم أعلم أنه يتعين في هذا الاستثناء الانقطاع إذ لو كان متصلاً لكان الراد بالمحاشاة إخراجاً أو لأبادة الاستثناء لكن نية لانقطاع وليس بمجرد بل الراد إخراجاً بالقلب ولذا قال ابن عرفة ولو كانت المحاشاة بأداة الاستثناء لم تكف النية على المشهور أي فحق نوى الإخراج بالأداة فلا بد من النطق على المشهور خلافاً للحمي في جعل الاستثناء قبل اليمين محاشاة (قوله في يمينه أولاً) أعلم أن ما فسر به المصنف المحاشاة أصله لابن عمرز وتبعه الأخمي وفسره عبد الحق المدونة وقوله ابن ناجي عليها واقتصر عليه \* وحاصله أن النية المخصصة إن كانت أولاً نعمت وإن كانت في الاثناء لم تنفعه ولا بد من لفظ الاستثناء واعترضه طفي بأن ما ذكره من اشتراط الأولية خلاف المذهب بل ظاهر كلامهم أن النية إذا كانت في الاثناء فإنها تنفع قال القرافي والمحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان فليست المحاشاة شيئاً غير التخصيص وقال ابن رشد شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين وهي بعده لم ولو وصلت به بخلاف الاستثناء به وقد جعل ابن عبد السلام قولاً ابن عمرز مقابلاً للمشهور وإن المشهور أن النية تنفعه إن وقعت أولاً أو في الاثناء ونسب ابن هرون هذا المشهور للمدونة وسلم ابن عرفة ذلك ونقل شيخنا في حاشية خشي هذا القول عن عبد الحق وقول الشارح واحتترز بقوله أولاً عما إذا طرأت النية فيه ميل لذلك القول (قوله لأن اللفظ العام) أي وهو الحلال عليه وقوله أريد به الخصوص أي وهو ما عدا الزوجة فهو كل ما استعمل ابتداء في جزئي (قوله كما يأتي) أي في قوله وتحریم الحلال في غير الزوجة والأمة لقوله فالكاف في كأنزوجة زائدة) أي والأصل إلا أن يعزل في يمينه أولاً الزوجة في حلفه بقوله الحلال على حرام وهذا مبني على أن مسألة المحاشاة خاصة بمسألة الحلال على حرام ولكن الزيادة للكاف خلاف الأصل فالظاهر أنها للتشثيل وإن مفعول يعزل وهو المثل له محذوف والأصل إلا أن يعزل

بنيته

النية بعد النطق باليمين فلا يكفي ولا بد من الاستثناء نطقاً، اتصالاً وقصد حل اليمين

ثم نية ما عداها لا يوجب عليه تحریم شيء مما أحله الله كما يأتي فالكاف في كأنزوجة زائدة أو لإدخال الأمة على القول بأنها كأنزوجة

(و) مسألة العزل هذه (هي المحاشاة) أي السبابة بذلك عند الفقهاء لأنه حاشى الزوجة (١٣١)

بنيته قبل حلفه شيئا من يمينه كالزوجة في حلفه بقوله الحلال الخ (قوله وهي المحاشاة) ظاهر كلام المصنف وابن عمر أن المحاشاة قاعدة مطردة وإن مسألة الحلال على حرام فرد من أفرادها قال طي وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنها خاصة بمسئلة الحلال على حرام واستدل لذلك باطلاهم في أن النية المخصصة لا تقبل مع المرافعة وقالوا في الحلال على حرام تقبل المحاشاة ولو رفعت النية قلت قد يرد استدلاله هذا بقول ابن رشد في صماح أصبغ القياس أنه لا يصدق القائل الحلال على حرام أن ادعى محاشاة زوجته مع قيام البينة لادعاء خلاف ظاهر لفظه كحالف لا كملت زيدا وقاله نويت شهرا وتصديقه في الزوجة استحسن لمراعاة الخلاف في أصل اليمين اه فانظر قوله لمراعاة الخلاف في أصل اليمين فإنه ربما يفيد قبول النية المخصصة في كل يمين وقوله لمراعاة الخلاف الخ إشارة لما قلناه سابقا من أن الحالف إذا عزل في يمينه أولا هل يحلف على ما ادعاء من العزل ولا يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل قولان والحاصل أن ما افاده ابن عمر ومن تبعه من أن المحاشاة قاعدة مطردة في المحلوف به والمحلوف عليه ليس بظاهر لاطلاقهم قبول المحاشاة وتفصيلهم في النية المخصصة كما يأتي وما ادعاء طي من تخصيصها بالحلال على حرام فلم يعم عليه دليل وإن ادعى اطرادها في المحلوف به لم يعمد انظر بن (قوله أي الذي لم يسم له محرجا) أي لم يمين فيه التذوير أو ما لو عين محرجه باللفظ أو النية لزمه ما عينه (قوله كلى نذر الخ) اعلم أن لله على صيغة نذر مطلقا سواء علق أو لم يعلق وعلى كذا صيغة نذر إن لم يعلق أو علق على أمر غير مكتسب للشخص فإن علق على مكتسب للشخص فهو نذر ويمين باعتبارين فهو نذر من حيث أنه الزام مندوب ويمين من حيث أنه غير مقصود به القربة بل لا متناع من الفعل والأربعة داخلية في قول المصنف وفي النذر للمهم وقوله واليمين والكفارة أي وفي نذر اليمين ونذر الكفارة فيندرج في كل منهما الصور الأربعة المذكورة في النذر للمهم ويحتمل أن المراد وفي الحلف باليمين والكفارة واعلم أن محل لزوم الكفارة في الحلف باليمين ما لم يكن العرف في اليمين الطلاق والا لزمه طلاق رجعية كما في بن عن الوائش رضى وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذي تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم البتات لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعى وعرف مصر إذا قال يمين سفه كان طلاقا فلو جمع الأيمان كقوله على أيمان تعددت الكفارة وفي المواق تعلق ابن الماوارى قول باتحادها لتكرر صيغة اليمين باقائه فادعى أنه أراد بقوله على أيمان يميننا واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أزيد اثنين فتردد باعتبار اقل الجمع (قوله أو أن لم أقبل كذا ما أقت في هذه الدار) ظاهر صنيع الشارح أن نافية في صيغة البر وشرطية في صيغة الحنث وليس كذلك بل هي نافية في الصيغتين إن لم يذكر لها جواب نحو والله إن كملت زيدا أو والله إن لم أكمل زيدا ومعنى الأولى لا أكمله ومعنى الثانية لا أكلمه لأن إن نافية ولم نافية ونفى النفي إيجاب فالعمل في الصيغتين وإن كان ماضيا لكن معناه الاستقبال لأن الكفارة إنما تتعلق بالمستقبل والذي صرف الماضي للاستقبال الانشاء إذا الحلف انشاء وإن ذكر لها جواب فهي شرطية فيها نحو والله إن كملت زيدا فلا أقم في هذه البلدة ولم اضرب زيدا ما أقت في هذه الدار (قوله إن لم يؤجل) هذا شرط في كون الصيغتين المذكورتين صيغتي حنث لا شرط في تنجيز الحنث عليه ولا في قوله اطعام عشرة مساكين لأن وجوب الاطعام في لأفعلن أو أن لم أقبل ليس مشروطا بعدم التأجيل وحاصل ما اراد المصنف أن الحالف بهاتين الصيغتين إنما يكون على حنث إذا لم يضرب ليمينه أجل أي بأن أطلق في يمينه نحو والله لا كملت زيدا أو والله إن لم أكمله لكن لا يحنث إلا بالملوب ومن هذا ما نقله المواق والله لأطلقنك فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحنث إلا بموتها

أولا أي أخرجها من بيمته ولما كانت اليمين المنعقدة بإشراكها في وجوب الكفارة ثلاثة أشياء فيكون الموجب للكفارة أربعة أشياء نية عليها بقوله (وفي النذر للمهم) أي الذي لم يسم له محرجا كطي نذر أو الله على نذر أو أن فعلت كذا أو شئ الله مريضى نعل نذر أو الله على نذر (و) في (اليمين) بأن قال على يمين أو الله على يمين أو أن فعلت كذا فلي يمين (و) في (الكفارة) أي الحلف بها كمل ككفارة أو إن فعلت كذا فعلى كفارة وفعله (و) في (اليمين) (المنعقدة على بر) وتصور بصيغتين (يأن فعلت) بكسر المعزة وهي نافية كلا (ولا فعلت) واللفظ فهما لا أقبل كذا لأن الكفارة لا تتعلق بالماضي وإنما كانت منعقدة على بر لأن الحالف بها على البراءة الأصلية حتى يفعل المحلوف عليه (أو) المنعقدة على (حنث) ويحصل أيضا باحدى صيغتين (بلا فعلن) كذا (أو إن لم أقبل) كذا ما أقت في هذه الدار ثم عزم على الإقامة فيها (إن لم يؤجل) أي لم يضرب ليمينه أجل فإن أجل نحو والله لأفعلن كذا في هذا الشهر أو أن لم أقبل فيه فلا أقم في هذه الدار فهو على بر

حق يمضي الأجل ولا مانع من الفعل أو مانع شرعي أو عادي لا عظمى كإسبات وحديث يمين حنث لأن الخالف بها على حنث حتى يفعل المخلوف عليه (إطعام عشرة مساكين) هذا مبتدأ وما قبله من قوله وفي النذر الخ خبره والمراد بالإطعام التخليك وبالمساكين ما يمس الفقير وشرطه الحرية والإسلام (١٣٢) وعدم لزوم نفقته على المخرج (لكل) أي لكل واحد (مدة) مما يخرج في زكاة الفطر (وندب

بغير المدينة زيادة ثلثه)  
قال أشهب (أو نصفه)  
قال ابن وهب فأولت وبيع  
الخلاف وعند الإمام  
الزيادة بالاجتهاد لا بعد  
وهو الوجه (أو) لكل  
رطلان خبزاً بالبغدادى  
أصغر من رطل مصر  
يسير (بأديم) ندبا  
فيجزى بسلامة على  
الراجح والتميم والبطل  
إدام (كشيعهم) مرتين  
كفداء وعشاء أو غداء  
أو عشاء وسواء  
توالت المرات أم لا فصل  
بينهما بطول أم لا مجتمعين  
العشرة أو متفرقين  
متساوين في الأكل أم لا  
والمعتبر الشبع الوسط  
في المرتين ولو أكلوا أكثر  
من العشرة الأمداد في كل  
مرة أو لم يبلغ الأمداد  
العشرة وأشار إلى النوع  
الثاني من أنواع الكفارة  
الثلاثة التي على التخيير  
بقوله (أو كسومهم) أي  
العشرة ويكفي للباس  
الذي فيه قوة على الظاهر  
(لرطل ثوب) يستر  
جميع جسده لا أزار أو  
عمامة (وللرافع درع)  
أي قميص ساتر (وخمار)  
ولو غير وسط) كسوة

(قوله حتى يمضي الأجل) أي فإذا مضى الأجل ولم يفعل فإنه يحنث هذا إن لم يكن هناك مانع يمنع من الفعل بل ولو كان هناك مانع يمنع منه شرعي أو عادي لأن كان عقداً فلا حنث (قوله عشرة مساكين) أي فإن اتهموها فإن علم ما أخذ كل فظاها وإلا فإن كانوا عشرة فأقل بنى على واحد اه شب (قوله وشرطه الحرية الخ) أي ولا يشترط كونهم من محل الحنث وقد نظر في ذلك عجم والظاهر أن المدار على أي مساكين كانوا (قوله وعدم لزوم نفقته على المخرج) أي وحينئذ فلا يجوز أن يدفع منها الرجل زوجته أو ولده الفقير ويجوز أن تدفع الزوجة منها زوجها ولدها الفقيرين (قوله مما يخرج في زكاة الفطر) وهى الأنواع التسعة القمح والشعير والسلت والزبيب والدخن والذرة والأرز والعلس (١) والتمر انتهى وهذه طريقة لبعضهم والطريقة الثانية أن الدائم يعتبر إذا أخرج من البر قال أبو الحسن وأما إذا أخرج من الشعير أو التمر أو غير ذلك فيخرج وسط الشبع منه اه وتدل ابن عرفة عن الأخن أن هذا هو المذهب انظر طي (قوله بغير المدينة) أي وأما أهل المدينة فلا تدب لهم الزيادة لقلة القوت فيها وقوله بغير المدينة شامل لمكة أيضاً (قوله وعند الإمام الخ) لكن ظاهر المدونة أن المساكين يقول بوجوب الزيادة (قوله متساوين في الأكل أم لا) واشترط التوئى تقاربهم في الأكل كذا في البدر لاتساويهم فيه خلافاً لما في عقب (قوله ويكفي اللباس الخ) أي فلا يشترط في الكسوة أن تكون جديدة (قوله ثوب يستر جميع جسده) عبارة ح عن ابن فرحون يعطى للرجل ثوب وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتغال به في الصلاة اه قول شارحنا لا أزار أو عمامة أي زائد على الثوب أو المرد لا أزار فقط يعنى لا يمكن الاشتغال به في الصلاة (قوله ولو غير الخ) أي ولو كانت تلك الكسوة ليست من كسوة وسط أهل بلده بل دون كسوتهم وهذا بخلاف الطعام فإن المعتبر فيه عيش أهل البلد على المعتد وقيل المعتبر عيش المكفر وقيل المعتبر الأعلى منها ان قدر على الأعلى (قوله ولا يكفي اشباعه المرتين إلا إذا استغنى عن اللبن الخ) صوابه ولو استغنى عن اللبن ففى طفى قال ابن جيب ولا يجزى أن يغذى الصغار ويعشهم وفي التوضيح عن المدونة يعطى الرضيع في الكفارة إذا كان قد أكل الطعام بقدر ما يعطى الكبير ثم قال وحكى بعض المتأخرين قولاً بأن الصغير يعطى ما يكفيه خاصة اه ونحوه لابن عبد السلام واعترضه ابن عرفة فقال نقله عن بعض المتأخرين إعطاء الصغير ما يكفيه لا عرفه بل توجيه الباجى كون كسوته ككبير بالقياس على كون أطعامه كذلك دليل على الاتفاق عليه في الإطعام (قوله ويعطى كسوة كبير) هذا هو المعتد وعزاه في التوضيح لما لك في العتبة وهو قول ابن القاسم ومحمد وقيل أن الصغير يعتبر في نفسه فيعطى ثوباً بقدره ونقله ابن المواز عن أشهب والحاصل أن في كسوة الصغير قولين كما علمت وأما الإطعام فإن كان يستغنى به عن اللبن كفى اشباعه وإن كان لا يستغنى به عن اللبن فلا يكفي اشباعه بل لابد من المد أو رطلين خبزاً كذا قال الشارح والنقل كما في التوضيح خلافاً كما علمت وهو أن الصغير إذا أكل الطعام سواء استغنى به عن اللبن أو لا فيه قولان الأول مذهب المدونة أنه يعطى ما يعطى الكبير الثاني ما حكاه بعض المتأخرين من أن الصغير يعطى ما يكفيه خاصة

(١) قوله العلس الصواب إبداله بالأقط لما تقدم في المصنفان العلس لا يخرج منه الفطرة اه

(أهله والرضيع كالكبير فيها) أي في الكسوة والإطعام بنوعيه الأمداد والجز بشرط أن يأكل الطعام وإن لم يستغنى به عن اللبن على الأصح فيعطى رطلين خبزاً ولو لم يأكله لا في مرات ولا يكفي اشباعه الرتين إلا إذا استغنى عن اللبن ويعطى كسوة كبير وأشار إلى النوع الثالث من أنواع الكفارة بقوله (أو عتق رقبة كالمظهار) لاجئين وعتق بعد وضعه مؤمنة

(قوله)



وفي الأعجمي تأويلان سابعة عن قطع أصبع ونحوه وعصى وجنون وبكم ومرض مشرف وقطع أذن وسمم وهمم وعرج شديدين إلى آخر ما دل ثم أشار إلى النوع الرابع الذي لا يجزى إلا عند العجز عن الثلاثة التي على التخيير بقوله (ثم) إذا عجز وقت الإخراج عن الأنواع الثلاثة بأن لم يكن عنده ما يباع على الفلوس لزمه (صوم ثلاثة أيام) ونذب تابعها (ولا تجزى) الكفارة حال كونها (ملفقة) من نوعين فأكثر كاطعام مع كسوة وأما من صنف نوع فيجزى في الطعام فيجوز تلفيقها من الأمداد والارطال والشبع ويجوز رفع ملفقة على أنه فاعل يجزى وهو المناسب بقوله (و) لا يجزى (مكرر) من طعام (١٣٣) أو كسوة (لمسكين خمسة

يطعم كل واحد مدين أو يكسئ كل واحد ثوبين) (و) لا (ناقص) (كشترين) مسكينا (الكل) منهم (نصف) من مد (إلا أن يكمل) في الملفقة على نوع لا غيلا آخر في الاطعام مع الكسوة ويكمل في الكسر على الحصة ويكمل في الناقص على النصف بنصف آخر له شرة (وهل) محل اجزاء التكميل في الناقص (إن بقي) ما أخذه يد المسكين ليكمل له الدفي وقت واحد أولا يشترط البقاء بل تجزى ولو ذهب من يده (تأويلان) وأما التكميل في الملفقة والمكررة فلا يشترط فيه البقاء قول واحد (وله) أي للكفر في المسائل الثلاث (نزع) أي نزع ما زاد بعد التكميل (إن بين) للمسكين وقت الدفع أنه كفارة ووجده باقيا بيده كما يشعر به لفظ نزع والنزع في مسألة النقص

(قوله وفي الأعجمي تأويلان) المراد بالأعجمي من لا يحسن الأيمان (قوله ثم إذا عجز وقت الإخراج) أي لا وقت العجز ولا وقت الحنث (قوله تابعها) بمعنى أنه لا يشترط تابعها فلا ينافي وجوب القورية في أصل الكفارة من حيث هي وذلك يستلزم وجوب التابع لكن لا لخصوص الصوم (قوله كاطعام مع كسوة) أي كالتلفيق من اطعام مع كسوة كان يطعم خمسة مثلا ويكسو خمسة مثالا فلا تجزى من حيث التلفيق وإن صح التكميل على أحدهما (قوله وأما من صنف نوع) أي وأما التلفيق من صنف نوع وقوله في الطعام خاصة قيد لبيان الواقع لأن غير الطعام لا يتأتى فيه أصناف وجميع أفراد الكسوة صنف واحد (قوله ولا يجزى مكرر) أي تكفير مكرر لمسكين عند الأئمة الثلاثة لوجوب العدد لتصريح الآية به وأجاز أبو حنيفة دفعها لواحد لأن المقصود منها سد الحاجة لا محلهما فحق سد عشر خلل ولو في واحدة قد أتى بالمطلوب (قوله وهل ان بقي تأويلان) الرجح منها كما قال عياض عدم اشتراط البقاء بأيديهم لوقت التكميل كما يفيد اجزاء الغداء والعشاء (قوله في مسألة النقص) أي وأما النزاع في مسألة التلفيق من الطعام والكسوة فلا يحتاج لقرعة لأن نزع الكسوة ليبنى على الطعام أو العكس فهو موكول إلى اختياره لا يحتاج لقرعة وكذا نزاع في مسألة التكرير كالمو دفع خمسة مساكين عشرة أمداد ثم كمل باعطاء خمسة مساكين خمسة أمداد فإن رجوعه على الحصة الأولى بخمسة أمداد لا يحتاج لقرعة بل لا تتأتى فيه (قوله والإخراج الأولي) أي واستمر عدم إخراجها الوقت إخراج الثانية (قوله لا تختلط الثانية) أي فتكون العشرة أمداد التي عن الكفارة الثانية غير معينة لها فهي في مقابلة الكفارتين كالعشرة الأولى فهو بمثابة من أعطى عشرة اشخاص عشرين مدا كل خمسة عشر عن كفارة (قوله بمبالغة في الكراهة) دفع بها ما يتوهم من الجواز وعدم نالغ لاختلاف الموجب (قوله وأجزأت قبل حنث) أي سواء كان حلفه بنذر مبهم أو باليمين أو بالكفارة أو كان الخاف بالله كانت النصيغة صيغة بر أو حنث اللهم إلا أن تكون الصيغة صيغة حنث مقيدة باجل فلا يكفر إلا بعد الاجل كما في المدونة ونصها ومن قال والله لأفعلن كذا فإن ضرب اجلا فلا يكفر حتى يضي الاجل وهو مشكل فإن الحنث المقيد على بر قبل ضيق الاجل فإذا ضاق تعين للحنث فهو متردد بين البر والحنث وكلاهما يجوز فيه التكفير قبل الحنث ولذا حاول أبو الحسن في شرح التهذيب ان قال هذا مشهور مبنى على ضعيف من عدم التكفير قبل الحنث كما في البدر القرافي والأظهر ان يقال ان قول المدونة لا يكفر حتى يضي الاجل أي على وجه الاجبة كالمعقودة على بر لأن الاحب فيها عند مالك ان لا يكفر إلا بعد الحنث وان اجزأ قبله بخلاف المعقودة على حنث فإنه يخير ان شاء فعل وان شاء كفر ولم يفعل (قوله ووجب به) أي ووجب الكفارة بالحنث على الفور فيما يظهر وظاهره ان موجبا أي شرطها الحنث

(بالقرعة) إذ ليس بعضهم أولى من بعض ومعلم ما لم يعلم الأخذ بعد تمام عشرة أنها كفارة والاتعين الأخذ منه بلا قرعة (وإجاز) التكرار (لثانية) أي من كفارة ثانية بان يدفعها لمسكين الكفارة الأولى (إن) كان (أخرج) الأولى قبل الحنث في الثانية (وإلا) يخرج الأولى أو أخرجهما بالحنث في الثانية (كثرة) له دفع الثانية لمسكين الأولى للاختلط الثانية في الكفارتين هذا ان أهدم وجههما كمينين بالله بل (وإن) اختلف (كيمينين وظاهر) بمبالغة في الكراهة (وأجزأت) الكفارة أي إخراجها (قبل) حنث (ووجب به) أي بالحنث وهو في البر بالفعل وفي الحنث بعدمه

(إن لم يُكرهه يَر)، مطلق بأن كان طائعا مطلقا في عين حنث أو بر أو أكره في حنث فهذه ثلاث صور منطوقه ومفهومه أنه ان أكره على الحنث يَر فلا كفارة عليه لكن (١٣٤) بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل وان لا يأمر غيره بأكرهه له وان لا يكون الاكراه

وهو كذلك وإنما أجزأت قبله كما مر نظرا لتقدم سببها وهو اليمين لأن سبب الحكم إذا تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالمفو عن القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقديم الزكاة قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا سبب والحنث شرط فجاز تقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا كما في الاكراه كالتقديم العفو عن الجرح وتقديم اسقاط الشفعة على البيع وإجازة الورثة قبل الإيلاء (قوله ان لم يكره يَر) أي اتفق الاكراه في صيغة البر المطلق (قوله أو أكره في حنث) كوالله لأضربن زيداً أو لأدخلن الدار فأكرهه على عدم الضرب أو عدم الدخول ومنع منه قهراً (قوله ان أكره على الحنث يَر) كوالله لأدخلن الدار فأدخلها كرها ولو من غير عاقل (قوله وان لا يكون الاكراه شرعياً) أي والا حنث لأن الاكراه الشرعي كالطوع كوالله لأدخلن السجن ثم انه حبس فيه لدعوى توجهت عليه وكلفه أن لا يدفع ما عليه من الدين في هذا الشهر فأكرهه القاضي على الدفع لكونه موسراً بقي ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً ان لا تخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمر لاقرار لها معه أو أخرجهما صاحب الدار وهي بكراء قد انقضى أو نودي على فتح قدر وهي حامل أو مرضع فخرجت لحوقها على ما في بطنها أو ورثها في سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه بن لحوجه عن نيته حكاه لوسل على قاعدة البساط قال عقب ويحتمل الحنث لأنه كالاكراه الشرعي لأن الخروج واجب شرعاً في مثل هذا ورده بن بأنه غير صحيح لمخالفة النص (قوله وان لا يكون الحالف الخ) أي والا حنث كما لو حلف زيد على عمره أنه لا يدخل الدار ثم أنه أكرهه على دخولها فيحث الحالف بدخولها على وجه الاكراه وقيل انه لا يحنث والقولان ذكرهما ابن عرفة (قوله عند الصنف) أي وأما عند غيره كابن عرفة ومن تبعه فهي غير مختصة بالحلف بالله وصفاته بل من جملتها التزام مندوب لا بقصد القرينة وما يجب بانشاء معلق على أمر مقصود عنده كما ر (قوله أشد ما أخذ الخ) أي أشد الأيمان وأقوالها التي يأخذها أحد على أحد ولا مفهوم لأشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي قاله عج (قوله بت من يملك عصمتها) فلو حكم حاكم فيما ذكر وكذا فيما يأتي بطلقة واحدة نفص حكمه (قوله وعنته) أي عتق من يملك رقبته حال اليمين قال ابن غازي ظاهره أنه ان لم يكن له رقيق حال اليمين لم يلزمه عتق وبه قال ابن زرتون وقيل ابن عرفة وقال الباجي إذا لم يكن له رقيق حين اليمين لم يلزمه عتق رقبته ورجحه الصنف في توضيحه لما في الجواهر عن الطرطوشي ان التأخيرين أجمعوا على انه إذا لم يكن له رقيق فعليه عتق رقبته واحده انظر بن (قوله إلا أن ينقص) أي الا أن يصير ماله وقت الحنث ناقصاً عن ماله وقت الحلف فاللازم له التصديق بثلاث ما بقي (قوله لا عمرة) أي لأنه يلزمه من كل نوع من الأيمان أو غيرها ولذا جعل عليه الحج ماشياً دون العمرة كذا في التوضيح قلاع بن أبي بكر بن عبد الرحمن وحكي فيه أيضاً خلافاً لبيان عمن أدرك من الشيوخ انه يلزمه الشيء في حج أو عمرة ما علم انه إذا لم يقدر على الشيء حين اليمين لاشيء عليه ولا هدى كمن نذر الشيء كذا ذكر شيخنا (قوله ولو بالنية) أي هذا إذا كان أخرجهما بالأداة بل ولو بالنية لكن ان كان بالنية فلا بد من كونها قبل تمام الحلف وإن كان بالأداة فلا بد من النطق بها بعد اليمين متصلة به كما مر (قوله أي: بكل ما يلزم مما تقدم) أي سواء جرى العرف بالحلف بالأيمان تلزمي وما قبله أو لا وليس الضمير في قوله به راجعاً للأيمان تلزمي وما قبله

شرعياً وان لا يفعل ثانياً طوعاً بعد زوال الاكراه وان لا يكون الحالف على شخص بأنه لا يفعل كذا هو المكره له على فعله وان لا تكون يمينه لا فعله طائعا ولا مكرهاً وإلا حنث \* ولما كانت اليمين الشرعية عند المصنف مختصة بالحلف بالله وصفاته وما عدا ذلك التزام لا أيمان وأنهى الكلام على اليمين وما يتعلق بها شرعاً في شيء من الاتزامات فقال (و) اللازم (في) قول الشخص (على) أشد ما أخذ أحد على أحد) لا فعلت كذا وفعل (بت من يملك) أي عصمتها (وعنته) أي عتق من يملك رقبته حين ليمين فيه ما فلا شيء عليه فيمن تزوجها أو ملكها بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة ثلثة) أي ثلث ماله حين يمينه أيضاً الا أن ينقص فما بقي (ومشى بحج) لا عمرة (وكفارة) ليمين ومحل لزوم جميع ما ذكره ما لم يخرج الطلاق والعتق ولو بالنية ويصدق في أخرجهما ولو في القضاء (وزيد) على ما تقدم (في) قوله (الأيمان) أو أيمان المسلمين (تلزمي) ان فعلت وفعل أو لأفعلن ولم يفعل ولا نية له (صوم

خلافاً

سنة إن اعتيد حلف يَر أي بكل ما يلزم مما تقدم من طلاق وعتق ومشى

وصدقة وصوم وكفارة فان لم يجر عرف بحلف بعق كما في بعض البلاد أو لم يجر بحلف بمشي أو صدقة كما في مصر لم يلزم الحالف غير العتاد

والعبرة بعادة أهل بلده سواء اعتاد خلافهم أو لم يعتد شيئا وجادته هو إذا لم يعتادوا شيئا فإن لم تكن له ولأهلهم عادة شيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة يمين وكل هذا إذا لم ينو شيئا ولا عمل بنيته ولو في القضاء كما تقدم (وقل لزوم) صوم (شهري ظهار) لأن حلقه يشبه التكر من القول وعدم لزومه وهو ظاهر (تردد) للتأخرين (وتحريم الحلال) كأن (١٣٥) يقول ان فعلت كذا فالحلال

على حرام أو فالشيء  
الفلائي على حرام وفعله  
(في) كل شيء أحله الله (غير  
الزوجة والأمة لغو)  
لا يعتبر ولا يحرم عليهما  
الزوجة والأمة فيحرمان  
ويكون طلاقا ثلاثا في  
الدخول بها كغيرها إلا  
ان ينوى أقل وتعتق عليه  
الأمة والصواب حذف  
الأمة إذ التحقيق انها  
لا تحرم عليه ولا تعتق  
الله إلا ان ينوى به العتق  
وبعضهم أجاب بأن قوله  
والأمة عطف على غيرهم  
ذلك فهو يوم خلاف الراد  
وتقدم انه إذا حاشى  
الزوجة في الحلال على  
حرام فعنه (وتكررت)  
الكفارة (إن قصد)  
يمينه (تكررت الحنث)  
كقوله والله لا أكلت  
زيدا ونوى انه كماله  
لزمه الحنث فتكرر بتكرار  
الحلوف عليه (أو كان)  
تكرر الحنث (العرف)  
أي كان التكرار يستفاد  
منه لا من مجرد اللفظ  
(كعدم ترك الوتر)  
مثلا فمن حلف لا يتركه  
حين عوتب على تركه  
فيلزمه كمال تركه كفارة  
لأن العرف دال على انه

خلاف لعقب فالصواب ما قاله شارحنا تبعا لعج والشيخ أحمد الزرقاني كما قال بن قال الطرطوشي  
وليس للمالك في إيمان المسلمين كلام وإنما الخلاف فيه للتأخرين فقال الأبهري يلزمه الاستغفار  
نقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينو به طلاقا وإلا لزمه وقيل بت من يملك وعنته  
وصدقة بثلث ماله ومشي بمحج وكفارة يمين وصوم سنة كما قال المصنف كذا في البدر والموافق  
(قوله والعبرة بعادة أهل بلده) استظهر شيخنا السيد البليدي اعتبار العادة ولو في الجملة يعني بعض أهل  
البلد فلا يشترط كلهم والظاهر ان العادة لا يكفي فيها الواحد والاثنان بل جم من الناس تحصل به  
الشهرة (قوله ولا يعمل بنيته) أي إذا جرى العرف بالخلف بكل مما تقدم وحلف بأيمان للمسلمين ونوى  
غير الطلاق أو غير العتق أو غيرها أو غير المكى عمل بنيته إذا كانت تلك النية قبل تمام الحلف بأن كانت  
أولا أو في اثنتائه وأما إذا نوى ذلك بعد طالحف فلا بد من اخراجه بالأداة متصلا باليمين كما مر  
في المحاشاة (قوله وفي لزوم شهري ظهار) أي في لزوم شهرين متتابعين مثل كفارة الظهار زيادة على  
صوم السنة ولو كان غير متزوج وهو رأى الباجي وعدم لزومه وهو رأى ابن زرقون وابن عات  
وإن راشد تردد لمؤلا للتأخرين وعمل التردد إذا كان الحلف بهما معتادا والالم يلزمه شيء بالاولى  
مما قبله قاله بن (قوله في كل شيء أحله الله) أي من طعام وشراب ولباس وام ولد وعبد وغير ذلك وهو  
متعلق بقوله لغو وقوله لغو أي خلافا لآبي حنيفة القائل يلزمه كفارة يمين وإنما كان لغوا لأن ما  
أباحه الله للعبد ولم يجعل له فيه تصرفا فتحريمه لغو بخلاف ما جعل له فيه التصرف كالزوجة فلا يكون  
تحريمها لغوا بل طلاقا ثلاثا في الدخول بها وغيرها إلا ان ينوى أقل كما قال الشارح لكن الذي  
جرى به العمل في المغرب لزوم طلاقه باثثة حيث لانية (قوله عطف على غير) أي والمكى وتحريم الحلال  
لغو في غير الزوجة ولغو في الأمة ويقيد هذا بما إذا لم يقصد بتحريمها عتقها وإلا لم يكن لغوا  
وعلى هذا الجواب فيقال إنما نص على الأمة مع دخولها فيما قبلها للرد على من قال يلزمه فيها كفارة يمين  
ولا يوطؤها حتى يكفر وعلى من يقول انها تعتق (قوله وتقدم الخ) أي فحل كون تحريم الزوجة  
لا يكون لغوا ما لم يحاشها فان حاشاها بأن أخرجها قبل تمام يمينه لم تحرم \* والحاصل انه إذا قال الحلال  
على حرام ان فعلت كذا وفعله فان أخرج الزوجة بالنية قبل تمام يمينه لا يلزمه شيء لافها ولا في  
غيرها وان لم يخرجها لزمه طلاقها ثلاثا إلا ان ينوى أقل وقيل يلزمه واحدة باثثة حيث لانية له وإلا  
لزمه ما نواه وأما الأمة فلا يلزمه فيها شيء إذا لم يكن له نية فان نوى عتقها لزمه وهذا إذا جمع بأن قال  
الحلال على حرام فان أفرد بأن قال الشيء الفلائي على حرام ان فعلت كذا وفعله فان كان غير الزوجة  
والأمة لم يلزمه شيء وإن كانت الزوجة طلقت ثلاثا ان لم ينو أقل وقيل طلاقه باثثة وإن كانت الأمة  
فلا شيء عليه إلا ان ينوى عتقها (قوله أو نوى كفارات) أي أو نوى كفارات متعددة بعد ما ذكر  
من اليمين كان المحلوف عليه واحدا أو متعددا (قوله والله لا أدخل) فإذا دخل لزمه ثلاث كفارات  
حيث نوى تعدد الكفارات بتعدد اليمين (قوله ولا أكل) عطف على أدخل أي والله لا أكل والله  
لا ألبس فالمقسم به متعدد في المثال الثاني كالاول فإذا أدخل وأكل ولبس لزمه ثلاث كفارات (قوله في الأول)

لا يتركه ولا مرة واحدة فكأنه قال كمال تركته فعلى كفارة (أو نوى) بتعدد اليمين في نحو والله لا أدخل والله لا ألبس (كفارات) فتعدد بتعدد القسم به فان قصد بتعدد اليمين التأكيد أو الانشاء دون  
الكفارات لم تعدد اتفاقا في الاول وطى المشهور في الثاني

حيث كان المحلوف عليه واحداً أمالو تعدد فلا يتأتى فيه تأكيد (أو قال) والله (لا) باع سلعته من زيد فقال له عمرو وأنا فقال له والله (ولا) أنت فباعها لها أو لاحدها فردت عليه فباعها الآخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا يبيعها من فلان ولا من فلان (أو حلف) لا أفعل كذا ثم حلف (أن لا يحنث) ففعله فكفارتان لحثه في قوله لا أفعل كذا ولحثه في قوله لا أحنث (أو حلف) بالقرء آتو والمصحف (والكتاب) ان لا يفعل كذا ففعله ثلاث كفارات والراجح ان عليه كفارة واحدة في هذا الفرع لأن مدلول الثلاثة واحد سواء قصد التأكد أو التأسيس حيث لم يقصد تكرار الحنث ولم ينو كفارات (أو دل لفظه) على التكرار حال كون لفظه ملتبساً (بجمع) نحو ان فعلت كذا ففعل (١٣٦) أيمان أو كفارات ففعله فعليه اقل الجمع ثلاثة ما لم ينو أكثر من ثلاثة ولو قال فعلى

عشرة لزمه العشرة لأن اسماء العدد نفس في معناها (أو دل لفظه على التكرار بالوضع كان علق) (أو قوله) (كلماً أوهما) فعلت كذا فعلى يمين أو كفارة فعليه بكل فعله كفارة (لا) ان علق بقوله (مقماً) فلا تكرر الكفارة بل ينحل اليمين بالفعل الاول وهذا هو الراجح وما يتأتى في الطلاق ضعيف (و) لان قال (والله) لا فعلت كذا (ثم) قال ولو بعجل آخر (والله) لا فعله ففعله فليس عليه الا كفارة واحدة (وإن قصد) أي التكرار ليمين ثانية وانشاؤها دون قصد تعدد الكفارة إذا قصد انشائه لا يستلزم قصد تعدد الكفارة فهذا محترز قوله أنما أنوى كفارات (أو حلف) (القرآن والتوراة والإنجيل) لا أفعل كذا ففعله فكفارة واحدة لأن ذلك كله كلام

أي التأكد وقوله في الثاني المراد به الانشاء وسواء أعيد المجلس الذي كرر فيه اليمين أو تعدد (قوله حيث الخ) أي لكن الثاني وهو التأكد إنما يتأتى حيث كان المحلوف عليه واحداً نحو والله لا أدخل والله لا أدخل وقوله أمالو تعدد أي كقوله والله لا أدخل والله لا أكل والله لا لبس (قوله ولا من فلان) أي فباعها لها أو باعها لاحدها فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة وذلك لتعدد القسم واختلاف القسم عليه في الاولى بخلاف الثانية فان القسم فيها غير متعدد وما ذكره فرض مسألة فيها من قال والله لا أكل فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا ثم فعل ذلك أو بعضه فأنما عليه كفارة واحدة. وكانه قال والله لا أقرب شيئاً من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكل فلانا والله لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلانا فعليه هنالك صنف فعله كفارة لأن هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة اه نقله الواق وقال وكان ينبغي للمصنف ان يقول أو قال لا والله ولا وأمالا ولا فليس فيه إلا كفارة واحدة (قوله لم يقصد تكرار الحنث) أي بتكرار الفعل وأما لو نوى تكرر الحنث بتكرار الفعل تعددت كما لو حلف بالثلاثة انه لا يفعل كذا ونوى انه كلما فعله حنث فانه كلما فعله تلزمه الكفارة (قوله وإن قصد) أي هذا إذا لم يقصد انشاء يمين ثانية بأن قصد تأكيد كيد الأولى أو قصد له بل وإن قصد الانشاء ليمين ثانية (قوله فكفارة واحدة لأن) أي سواء قصد التأكد أو التأسيس ما لم يقصد تكرار الحنث وما لم ينو كفارات (قوله فكفارة واحدة بخلاف) أي ثم لا شيء عليه إن كلفه بعده لا يحلل اليمين وكذا يلزمه كفارة ان كلفه أولاً بعد غد ومحل اتحادها إذا كلفه في اليومين معا حيث لم يقصد تعدد الكفارة (قوله فكفارتان) لزوم الكفارتين في غدي هذا لوقوعه تانين مع الغير فكأنه غير الأول لأن الشيء مع غيره في نفسه ومسئلة المصنف وقع القصد ثانياً وحده فكان كالتأكيد للاول (قوله المجلد) أي المشترك اشتراكاً لفظياً كالشأن الذي مثل به وكلفه لينظر ليمين ويريد أحد معانيها فتقبل نيته في الفتوى والقضاء (قوله يستغرق الصالح له الخ) أي يتناول جميع الافراد الصالح لذلك اللفظ دفعة وبهذا يخرج المطلق لأنه لا يتناول ما يصلح له دفعة بل على سبيل البديل فعموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي وصلاحي اللفظ لتلك الافراد من جهة اندراجها في معناه الموضوع له فتكون دلالة العام على افراده دلالة كلية على جزئيات معناه لدلالة كل على أجزاء معناه (قوله من غير حصر) أي حاله كون الافراد الصالح لها ذلك اللفظ غير محصورة (قوله على بعض افراده) أي فمن حلف لا أكل اللبن ونوى لبين الإبل جازله أكل لبن البقر والقتم وكذا لو قال إن فعلت كذا

فيعيدى

الله وهو صفة واحدة من صفاته هذا هو الراجح وبه يعلم ضعف قوله سابقاً أو بالقرآن

والمصحف والكتاب (و) لا تكرر الكفارة ايضاً ان كان متعلق اليمين الثانية جزء متعلق الاولى كالحلف (لا كلمة غداً وبعد ثم) حلف ثانياً لا كلمة (غداً) وكلمه غداً فكفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الاولى كالحلف لا كلمة غداً ثم حلف لا كلمة غداً ولا بعده فكلمه غداً فكفارتان ثم لا شيء عليه ان كلفه بعده فان كلفه بعده ابتداء فظاهر أنها واحدة وهذا شروع فيما يخص اليمين أو يقيد بها وهو خمسة النية والبساط والعرف القولي والمقصد اللغوي والمقصد الشرعي وبدءاً بالنية لأنها الأصل فقال (وخصصت نية الحالف) لفظه العام (وقيدت) لفظه المطلق وأراد بالتقيد ما يشمل تبين المجلد كقوله زينب طالق وله زوجتان اسم كل زينب وقال أردت بنت فلان والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وتخصيصه قصره على بعض افراده والمطلق ما دل على

الماهية بلا قيد وتقييده رده الى بعض ما يتناول به حيث لا يتناول غيره فمن حلف لا أكلم رجلا (١٣٧) ونوى جاهلا أو في المسجد

فبيدي أحرار ثم فعل ذلك وقال أردت ببيدي غير زيد فانه يقبل منه ذلك وكحلفه لا ألبس الثياب ونوى السكنان فينفعه ذلك ويجوز له لبس الثياب من غير السكنان كالتقطن والصوف (قوله بلا قيد) أي من غير تقييد لتحقيقها في فرد مبهم أو معين فهو مرادف لاسم الجنس بخلاف النكرة فانه مادل على الماهية بقيد الوحدة الشائعة أي بقيد وجودها في فرد مبهم واعلم أن اللفظ في الطاق والنكرة واحد يفرق بينها بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد فهو المطلق واسم الجنس وان اعتبر مع قيد الوحدة الشائعة معى نكرة كما قاله ابن السبكي وقال القرافي والآمدي وابن الحاجب انهما واحد ذاتا واعتبارا وهو مادل على الماهية بقيد وجودها في فرد مبهم لكن الأول هو الذي عليه أسلوب الناطقة والأصوليين (قوله فمن حلف الخ) وكذا لو حلف ليكرمن رجلا ونوى زيدا فلا يربا كرام غيره لأن رجلا مطلق قيده بخصوص زيد فنصار معنى اليمين لأكرمن زيدا (قوله أي خالفت لفظه العام) أشار بهذا إلى ان المراد بمنافاة النية للعام مخالفتها لمقتضى لفظه ولو بالعموم والخصوص سواء كانت منافية له حقيقة بأن كان اللفظ يقتضي ثبوت الحكم لأمر والنية تنفيه عنه أو بالعكس أو كانت غير منافية له فالأول كمالو حلف لا آكل ممنا ونوى ممن الضأن وإباحة ممن غير الضأن والثاني كمالو حلف لا يأكل ممنا ونوى ممن الضأن أي انه قصد هذا المعنى الخاص معبرا عنه باللفظ العام ولم يلاحظ إباحة ممن غيره فنية ممن الضأن ليست منافية لعموم السمن بل فرد منه وان كانت مغايرة له فالنية نافعة للحالف في الصورتين على الاعتماد فله أكل ممن غير الضأن فيهما واشترط القرافي في تخصيص النية للعام منافاتها له حقيقة فجعلها مخصصة في المثال الأول دون الثاني ورد عليه بأن المنافاة إنما تشترط في المخصص التفصل عن العام المستقل لا للتصل به كالتخصيص بالوصف وحينئذ فنية الضأن في حكم مالمو قال والله لا آكل سمنا ضأننا فلا يمنح بغيره هذا ولا يصح كون نافت من ناف ينفى بمعنى يزيد لأن النية التي تنفي أي تزيد على مقتضى العام لا تخصص ولا تقيد نعم هي تعمم المطلق كما يؤخذ من الفروع الآتية نحو والله لأكرمن أخاك وتريد جميع إخوته فأخا مطلق فإذا أراد جميع إخوته كانت تلك النية زائدة على المطلق ومعمة له فلا يبرأ الا بأكرام الجميع (قوله إذلا معنى لتخصيصها) أي للعام وقول الامنافاتها أي له أي مخالفتها ومغايرتها له لأن تخصيصها له قصره على بعض أفرادها وبعض أفرادها مغاير ومخالف لعمومه وحيث كان لا معنى لتخصيصها للعام الامخالفتها له فاشترط المنافاة في تخصيصها من اشتراط الشيء في نفسه تأمل (قوله والأظهر رجوعه لهما) أي وذلك لأنه إذا حلف لا يكلم رجلا ونوى جاهلا فالجاهل ليس موافقا لظاهر اللفظ بل الموافق له أي رجل كان والحاصل ان المراد بمنافاة النية مخالفتها لظاهر اللفظ وهذا امتأت في كل من العام والمطلق (قوله على السواء) أي بالنظر للعرف بأن يكون احتمال لفظ الحالف لما نواه ولغيره متساويين عرفا وليس احتماله لما نواه أبعد احترازا عن النية البعيدة لاجد او هي قوله كأن خالفت ظاهر لفظه الخوعن شديدة البعد وهي قوله لا ارادة ميتة (قوله ومثل للسواية) أي للنية السواية المخصصة للعام وذلك لأن قوله حياتها مفرد مضاف يعم كل وقت من أوقات حياتها الشامل ذلك لوقت كونها معه في عصمته وغيره فإذا أراد بحياتها كونها معه في عصمته كان قصرا للعام على بعض أفرادها وهو تخصيص له (قوله ثم طلقها) أي طلاقا باثنا وأمالو طلقها طلاقا رجعيا ثم تزوج وقع عليه الطلاق في التي تزوجها ولا تنفع نيته بكونها معه لأن الرجعية زوجة مادامت في العدة فلو طلق المحلوف لها طلاقا باثنا ثم تزوج وعادت المحلوف لها بعتد جديد عادت عليه اليمين في المحلوف لها حتى تنقضي عصمتها على ما يأتي (قوله انه نوى)

أو في الليل جازله تكليمه العالم أو في غير المسجد أو في النهار (إن نافت) نيته أي خالفت لفظه العام فهذا راجع لقوله خصصت فقط ولا حاجة له إذلا معنى لتخصيصها الا منافاتها لظاهر لفظه ولا يرجع لقيدت لأن التقييد لا يكون إلا واقعا لظاهر اللفظ كالمو قال أحد عبيدي حر وقال أردت فلانا كذا قيل والأظهر رجوعه لهما وأنه لا حاجة له (وساوت) راجع للتخصيص والتقييد وهو ظاهر ومعنى ساوت احتملت على السواء بأن يكون لفظ الحالف محتمل مانواه وغيره على السواء وتخصيص النية وتقييدها حينئذ يكون (في الله) أي في اليمين به (وغيرها كطلاق) وعق ومثل للسواية في الطلاق بقوله (ككونها) أي الزوجة (معه) في عصمته (في) حلفه لها (لا يتزوج) امرأة عليها (حياتها) فمن تزوجها فهي طالق ثم طلقها وتزوج وادعى انه نوى مادامت معه في عصمته فينفعه ذلك في الفتوى والقضاء مطلقا ولو في طلاق وعق معين ومفهوم ان ساوت انها ان لم تساوبا أن خالفت

والله أشار بقوله (كأن خالفت) نيته (ظاهر لفظه) وقربت من المساواة فيعتبر تخصيصها وتقيدها للاحتلال القريب من المساوي ومثله بقوله (كسمن ضأن) أي كنية ممن ضأن (في) حلفه (لا كل منأ) ولولم يلاحظ اخراج غيره أولا وفاقا لابن يونس إذ لا معنى لنية الضأن الا اخراج غيره (أو) حلف (لا كلمة) وقال نويت شهر أو في السجدة في صدق الا في طلاق أو عتق معين بمرافقة (وكنوكيله) غيره في بيع عبده أو ضربه (في) حلفه (لا يبيعه أو لا يضربه) بئاعه الوكيل أو ضربه وقال نويت لا أفعل بنفسى فيقبل قوله في كل شيء مما ذكر (إلا لمرافقة) أي رفع لقاض (وبينة) أي مع نية اقامها الرافع شهدت عليه بحثه بما ذكر من اليمين فادعى التخصيص أو التقييد (أو) مع (إقرار) منه بذلك حين المرافقة فلا يقبل قوله (في طلاق وعتق) معين (قطعا) واستحلف (مطأنا) بالله أو بطلاق أو عتق مطلقا في الفتوى أو القضاء (في وثيقة حق)

أي بحياتها (قوله) فيما عدا الطلاق والعتق المعلن أي أنها تقبل عند النفي مطلقا وكذا عند القاضي ان كانت اليمين بالله وأما ان كانت بطلاق أو عتق معين فلا تقبل عند القاضي فيها (قوله للاحتلال) نظرا للاحتلال (قوله كسمن ضأن الخ) جعل هذا المثال مما خالفت فيه النية ظاهر اللفظ صحيح حيث يكون ممن البقر مثلا أغلب وعند العكس وهو ما إذا كان الأغلب ممن الضأن تكون النية قرينة مساوية لظاهر اللفظ كذا في بن وحاصله أنه إذا حلف لا يأكل سمنا وقال أردت سمنا الضأن كانت تلك النية مخصصة ليمينه فلا يحث بأكل من غيره سواء لاحظ إخراج غير الضأن أولا بأن ينوي اباحة ماعدا ممن الضأن أولا ولم يلاحظ ذلك لأنه لا معنى لنية الضأن الا إخراج غيره وهذا ما قاله ابن يونس وقال القرافي أن نية ممن الضأن لا تكون مخصصة لقوله لا آكل سمنا إلا إذا نوى إخراج غيره أولا بأن ينوي اباحة ماعدا ممن الضأن وأما لو نوى عدم أكل ممن الضأن فقط في لا آكل سمنا من غير نية إخراج غيره أولا فإنه يحث بجميع أنواع السم. لأن ذكر فرد العام بمكمله يؤيده ولا يخصه لعدم منافاته له ومالا بن يونس هو قول الجمهور وهو الراجح كما في طئي وبن (قوله في لا يبيعه أو لا يضربه) لو قال في لا يفعل كذا كان أخصر وأشمل لصدقه بالبيع والضرب وغيرهما (قوله الا لمرافقة) أي الا عند مراعاة للقاضي لدعواه عدم الحث بسبب تخصيص نيته أو تقييده ليمينه فإذا رفعه من ادعى عليه الحث وأقام بينة تشهد بأنه قد فعل ضد ما حلف عليه فادعى التخصيص أو التقييد فإن القاضي يحكم بعدم قبول نيته إذا كان الحلف بطلاق أو عتق معين أو بالوكانت اليمين بالله أو بعتق مبهم فإنه يقبل النية فالخاص ان الحالف لم ينكر الحلف وإنما يدعى عدم الحث لاعتقاده أن نيته تنفعه والذي رفعه للقاضي يدعى عليه أنه قد حث في يمينه لأنه فعل ضد ما حلف عليه وقيم عليه بينة تشهد بحلفه وبفعله ضد ما حلف عليه أو قرر المدعى عليه بذلك أموالا أنكر الحلف وجلبت عليه البينة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت يمينه بغير طلاق وعتق معين كما أفاده عيج (قوله الا لمرافقة) اللام بمعنى عند والمرافقة بمعنى الرفع فالمرافعة ليست على بابها لأن الرفع من جانب غيره والمعنى الاعتراف للقاضي فلذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك لأنه كان من قبيل الفتوى كما في التوضيح (تنبيه) مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق أنى لأفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف فلا يقبل في القضاء الا ان يشهد قبل الاخبار بأنه يستخلص بذلك كما في ح (قوله أو استحلف) كان الأولى أو استحلاف اذ لا يعطف الفعل على الاسم الا إذا كان ذلك الاسم مشبا للفعل وان أجيب عنه بأن قوله أو استحلف عطف على معنى قوله الا لمرافقة أي لان روفع أو استحلف أي خصصت وقيدت الا ان روفع فلا تقبل نيته في الطلاق والعتق المعلن أو استحلف في حق فلا تنفعه مطلقا وحاصله أنه إذا استحلف في وثيقة فلا تقبل نيته مطلقا كانت تلك النية مساوية لظاهر اللفظ أو كانت مخالفة له قرينة من التساوي لاقى الفتوى ولا في القضاء كانت اليمين بالله أو بطلاق أو بعتق معين أو غير معين منجزا أو معلقا وظاهره عدم القبول ولو كان الحلف عند غير حاكم وهو كذلك وقوله أو استحلف الخ أفهم تغييره بسين الطلب أنه لو طاع باليمين في وثيقة حتى لنفعته نيته وهو أحد قولين والعمد أنها لا تنفعه وان العبرة بنية المحلف مطلقا وحينئذ فتجعل السين والتاء زائدين (قوله أو بطلاق) فإذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه في أجل كذا قضى الأجل ولم يقضه فقال الحالف أردت طلقة واحدة وقال الحلف أعانويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف اه خش ومثله في عقب نقلا عن ابن القاسم وهو محمول على ماذا صرح بذلك رب الحق تشديدا لأنه يقول الرجعية لا يبالى بها فاندفع قول بن

إن الواحدة هي مقتضى لفظه فتقبل نيته (قوله أى توثق في حق) المراد بالتوثق قطع النزاع فالمنى ان استخلف لاجل قطع نزاع متعلق بحق (قوله من دين) كأن يدعى أن له عليه عشرة دنانير من بيع فيحلف بالله أو بالطلاق أو بعقبيده أو عبده فلان مالك عندي عشرة وينوى من قرض (قوله أو غيره) أى كأن يدعى عليه بأن الشيء القلاني وديعة فينكر ذلك ويحلف بالله أو بالطلاق أو العتق ماله عندي وديعة وينوى حاضرة (قوله فلا تقبل نية الحالف) أى إذا تزوج عليها غير مصرية وادعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها مصرية \* والحاصل ان العبرة بنية الحالف الآن يحلف لدى حق فالعبرة بنية الحلف فلا ينفع الاستثناء من الحالف كما لا تعتبر نيته (قوله في قوله زوجتي طالق) حاصله انه إذا قال زوجته طالق وقال أردت زوجتي التي ماتت قبل الحلف أو التي طلقها قبل الحلف فلا تقبل منه تلك النية وكذلك إذا قال امتي حرة وقال أردت امتي التي ماتت من منذ مدة أو التي أعتقها من منذ مدة فإنه لا تقبل منه تلك الإرادة وكذا إذا قال لزوجته وأمتي حرام وقال أردت ان كذبها حرام فإنه لا يصدق ويلزمه الطلاق في الزوجة والعتق في الأمة (قوله لف ونشر مرتب) أى فقوله في طالق وحررة راجع لميته وقوله أو حرام راجع للكذب (قوله في طلاق) أى إذا قال ذلك لزوجته وقوله وعنتى أى إذا قال ذلك للأمة وهذا مرتبط بقوله ولا يصدق في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام. (قوله إلا لقرينة تصدق دعواه) أى في إرادة الميتة ونحوها وإلا عمل عليها مثله إذا قامت قرينة على إرادة الكذب وليس هذا من باب العمل بالنية قطبيل بها وبالقرينة (قوله ثم ان عدمت النية) أى الصريحة وإنما قلنا ذلك لأن البساطة حكمية لقول ابن رشد انه تحويم على النية (قوله أو لم تضبط) أى أو لم تعدم النية الصريحة لكن عدم ضبط الحالف لها (قوله وهو السبب الحامل على اليمين هذا تعريفه) باعتبار الغالب وإلا فهو العبر عنه في علم اللغوي بالمقام وقرينة السياق وقد لا يكون سببا كما في بعض الأمثلة الآتية كذا في حاشية السيد واعلم أن البساط يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بطلاق أو بعقبيد كما قال بعضهم :

يجرى البساط في جميع الحلف وهو الثير لليمين فأعرف

ان لم يكن نوى وزال السبب وليس ذا الحالف ينتسب اه

وقوله وهو الثير أى السبب الحامل على اليمين وقوله ان لم يكن نوى وأما ان نوى في مثال الشارح لا يشتري لحازالت الزحمة أو بقيت فإنه يحث إذا اشتراه عند زوال الزحمة وقوله وزال السبب اما ان لم يزل السبب فإنه يحث وقوله وليس ذا أى السبب ينتسب للحالف أى أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون للحالف مدخل في السبب الحامل على اليمين فلو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي فحلف عليه أن لا يدخل داره ثم زال النزاع واصطلح الحالف والمخوف عليه فإنه يحث بدخوله لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع كما انه لا ينفع فيما نجز بالفعل كالموت شاجرت زوجته مع أحد فطلقها ثم زالت الشجرة فلا يرتفع الطلاق لأن رفع الواقع محال كذا ذكر شيخنا السيد البليدي (قوله بل هو نية ضمنا) أى فطنه على النية باعتبار ان تلك نية صريحة وهذا نية ضمنية والتحقيق ان البساط من باب القرائن فهو أقوى من النية المخالفة ولا ينافي ما تقدم عن ابن رشد من انه تحويم على النية لأن المراد أنه تحويم على التصريح بها وإذا علمت انه من باب القرائن فالعطف ظاهر (قوله لاحث عليه) أى لا في الفتوى ولا في القضاء \* والحاصل ان ظاهر المصنف ككلامهم اعتبار البساط ولو مع مراعاة في طلاق أو عتق الا أن الملقى يدين الحالف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت كون الحالف عند وجود البساط يعنى بان تشهد البيئة عند المرافعة بالبساط فيجمل

اشترطت عند العقد عليها أن لا يتزوج عليها وحلفته بالطلاق على ذلك فلا تقبل نية الحالف والعبرة بنية الحلف لأنه كأنه اعتاض من حقه هذه اليمين ولو قال أو حلف مطلقا في حق لسان أخصر وأحسن وأشار له مخالفة البعيدة جدا بقوله ( لا إرادة يمينته ) بالجر عطفًا على سمن (أو) إرادة (كذب) (في) قوله زوجتي (طالق) (و) أمي (حررة) وقال أردت الميتة فهما أو أردت المطلقة أو الممتنة (أو) (في قوله هي) حرام وقال أردت الكذب أى أردت كذبها حرام ففي كلامه لف ونشر مرتب أى لا يصدق في دعواه إرادة الميتة في قوله هي طالق أو حرة ولا في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام في طلاق وعنتى بمراعاة بل ( وإن يفتوى ) (إلا لقرينة تصدق دعواه) (ثم) (ان عدمت النية أو لم تضبط خصص وقيد (بساط يمينته) وهو السبب الحامل على اليمين إذ هو مظنة النية فليس هو اتفاقا عن النية بل هو نية ضمنا مثاله قول ابن القاسم فيمن وجد الزحام على المجررة فحلف لا يشتري إلا به لمخاف وجد لها دون زحام أو انفكت الزحمة فاشتراه لا حث عليه وكذا لو مع طيبيا



يقول لحم البقر داء فحلف لا أكل لحما فلا يحث بلحم ضأن لأن السبب الحامل كونه داء وليس الضأن كذلك فيخصص لفظه العام بلحم البقر كما يقيد شرآؤه في الأول (١٤٠) بوقت الزحمة (ثم) ان عدمت النية والبساط خصص وقيد (عرف قولي) أي

منسوب إلى القول بأن يحكون المعنى هو الذي ينصرف إليه القول عند الإطلاق كاختصاص الدابة عند دم بالحمار والمساوك بالأبيض والثوب بالقميص فمن حلف لا يشتري ما ذكر مثلا فاشترى فرسا أو أسود أو عمامة فلا يحث (ثم) بعدما ذكر خصص يقيد (مقصود) أي مقصود (لغوي) أي مدلول لغوي فمن حلف لا ركب دابة ولا لبس ثوبا وليس لهم عرف في دابة معينة ولا ثوب معين حث بركوبه التمساح ولبسه العمامة لأنه المدلول اللغوي وفي كونه من المخصص أو المفيد نظر فلعلمهم أرادوا مطلق الحمل (ثم) خصص وقيد بعد المقصد اللغوي مقصد (شرعي) ان كان التكلم صاحب شرع فمن حلف لا يصلي أولا يتطهر أولا يركب حث بالشرعي لا باللغوي وما مشى عليه من تأخير الشرع عن اللغوي ضعيف والراجح تقديمه عليه ولما فرغ من مقتضيات البر والحث من النية وما معها شرع في

عليه حيث كانت عينه بما يتوى فيه أم لا وأما ان شهدت البيعة باليمين وادعى هو البساط فلا يعمل عليه عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله عنه طفي (قوله) يقول لحم البقر داء الخ أي وكذا إذا قيل له أنت تركي الناس لاجل شيء تأخذه منهم فحلف بالطلاق انه لا يركي ولا نية فلا يحث باخراج زكاة ماله وإنما يحث بتركه للناس ومن جملة أمثله كما في الحج أن يحلف ليشترين دار فلان فلم يرض ربهما بشمن مثلها فتغوي القولين عدم الحث كما في ح وكذا إذا حلف ليعين فأعطى دون الثمن ومن جملة أمثله كما في البدر القرافي ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمتها وكانت أعتقتها قبل ذلك فلا يحث لأنه لو علم لم يحلف ومنها لو حلف أنه ينطق بمثل ما تكلم به زوجته فقالت أنت طالق فلا يحث كيه ومنها لو حلفت زوجة أمير أنها لا تسكن بعد موته دار الامارة ثم تزوجت بعده أمير آخر فأسكنها بها لم تحث لأن بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال ذلك ومنها من ضاع صكه فقال للشهود اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا بعده في موضع ولا هو في بيته ثم وجدته في بيته فلاحث عليه عملا بمقتضى لفظه بل هذا من البساط على الشهور ومنها لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل أيضا ثم وجد في حجر زوجته شيئا مستورا فقالت لا أريكة حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه فحلف فانه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها أيضا ولا يأكل منه لأن بساط يمينه أنه يأكل منه ما لم يمنع من الأكل مانع ولأن عليه باليمين الأول يتضمن نية اخراجه (قوله) خصص وقيد عرفي (أي مدلول متعارف من القول أي لأنه غالب قصد الحالف واحترز بالعرف القولي من الفعل فانه لا يخصص كما إذا حلف لا يأكل خبرا والحال ان الخبر اسم لكل ما يخبر فإذا كان بلدا الحالف لا يأكلون إلا الشعير فأكل الشعير عندهم عرف فعلى فلا يعتبر مخصصا فإذا أكل الحالف خبر القمح فانه يحث وما ذكره المصنف هنا وفي التوضيح من عدم اعتبار العرف الفعلي فقد تبع فيه القرافي وذكر ابن عبد السلام ان ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وان كان فعليا ونقل الوانوغى عن البا جى انه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصا ومقيدا قال وبه يرد ما زعمه القرافي وصرح الاخمي باعتباره أيضا وفي القلتاني لا فرق بين القولي والفعل في ظاهر مسائل الفقهاء (قوله) لا يشتري ما ذكر أي دابة أو مملوكا أو ثوبا (قوله) ولا ثوب معين الخ بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل مادب على الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فانه يحث حينئذ بركوبه ولو التمساح ولبسه ولو لمامة اه ومن حلف لا يصلي ولفظ الصلاة إنما يطلق عندهم على المعنى اللغوي فانه يحث بالدعاء إذ هو الصلاة لغة وإنما قدم العرف القولي على المقصد اللغوي لأن العرف القولي بمنزلة الناسخ والقاعدة ان الناسخ مقدم على المنسوخ (قوله) فلعلمهم أرادوا مطلق الحمل أي فلعلمهم أرادوا بكون المقصد اللغوي مخصصا ومقيدا ان اللفظ يعمل عليه وان كان ليس ذلك تخصيصا ولا تقييدا حقيقة (قوله) بعد المقصد اللغوي أي بعد وجوده وعدم معرفته وليس المراد بعد عدمه لأن المقصد اللغوي لا يعدم ويوجد الشرعي لأن الشرعي إما فرد من أفراد اللغوي أو مرادف له كما في الظلم فانه تجاوز الحد في كل من اللغة وعرف الشرع لا يقال المدلول الشرعي مدلول عرفي فيتكرر مع المدلول العرفي لأننا نقول المدلول العرفي بطلق على العرفي الخاص وهو ما تعين ناقله كالشرعي واللغوي وعلى العرفي العام وهو الذي لم يتعين ناقله والمراد به هنا الثاني لا الأول (قوله) والراجح تقديمه أي المقصد الشرعي عليه أي على

بطوت ( أى تمذر (مما حلف عليه) لغير مانع بل (ولو لما منع شرعي) كحلف من حلف لبطانها الليلة وحصل منه لمن حلف لبيعتها (أو) لمانع عادي كغصب أو (سرق) حيوان حلف ليدعنه أو ثوب (١٤١)

حلف ليلبسه أو طعام حلف لياكله وهكذا وحمل الحنث ان لم يقيد بإمكان الفعل وإلا فلا (لا) يحنث لمانع عقلي فلا يحنث (بكونه حرام في) حلفه (ليدعنه) فإت عقب اليمين أو تأخر بلا تقييد وإلا حنث وهذا إذا لم يوقت فإن وقت بشهر ثلاث فإت فيه فلا حنث مالم يضق الوقت ويفرط والكاف يقدر دخولها على حمام أيضا فيشمل اللوت الحرق ونحوه ويشمل الحمام الثوب ونحوه ويشمل اللبس ونحوه والحاصل ان المانع الشرعي يحنث به ولو تقدم على اليمين أفت أم لا فرط أم لا لكن هذا التعميم إنما يتم فيما إذا كان المانع الشرعي لا يزول كحمل جازية في لبيعتها والعفو في القصاص لافي محسو الحيض وأما العادي والعقلي فإن تقدما على اليمين فلا حنث مطاقا أفت أم لا فرط أم لا وأما ان تأخر فالعادي يحنث فيه مطلقا والعقلي يحنث فيه ان لم يوقت وفرط لا إن بادر أو أفت (و) حنث الحالف

الافوى بل الذى فى سماع سحنون والشرعى فى الواقع تقديم المقصد الشرعى على العرفى وبه جزم الشيخ ميارة اه بن (قوله بفوت ما حلف عليه لغير مانع) أى كالحلف لبطان الليلة تركه اختيارا حتى فأت الليلة (قوله ولو لما منع الع) وهو لغير الشرعى على ابن القاسم فى مسألة الحيض وعلى سحنون فى مسألة بيع الأمة وفى العادى على نقل الشيخ عن أصحاب من عدم الحنث (قوله لمن حلف لبطانها الليلة) فإن بها حيز يحنث عند مالك وأبي حنيفة وقال ابن القاسم لا حنث عليه (قوله لمن حلف لبيعتها) فإن بها حمل منه فإنه يحنث خلافا لسحنون (قوله وحمل الحنث ان لم يقيد الخ) أى ان الحنث فى هذه المسائل التى فأت فيها المحلوف عليه لمانع شرعى أو عادى محله إذا أطلق الحالف فى يمينه ولم يقيد بإمكان الفعل ولا بد منه وأولى لو قيد بالاطلاق كما لو قال لأفعلنه مطلقا قدرت على الفعل أولا أما ان قيد بإمكان الفعل فلا حنث بفواته (قوله لا يحنث لمانع عقلي) من جملة أمثاله ما إذا حلف ضيف على رب داره لا يذبح له فتبين أنه ذبح له أو حلف ليفتنن زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حنث لأن رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلا (قوله وإلا حنث) أى وإلا بأن فرط حتى فأت حنث الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من الحنث مع التقييد إذا لم يوقت \* والحاصل ان المحلوف عليه إذا فأت لمانع عقلي فاما ان يكون الحالف قد عين وقتا لفعله أولا فإن كان قد وقت وفأت المحلوف عليه فى ذلك الوقت لم يحنث ان لم يضق الوقت ويفرط وان كان لم يوقت فلا حنث ان حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تقييد فان فرط مع التأخير حتى فأت فالحنث (قوله فيشمل اللوت ونحوه) أى كالحرق فإذا حلف ليلبس هذا الثوب فى هذا اليوم فأخذه منه انسان وحرقه حتى صار رمادا فلا حنث عليه حيث وقت مالم يضق الوقت ويفرط وأما إذا لم يوقت فلا حنث إلا ان يفرط (قوله والحاصل الخ) قد نظم ذلك عجب بقوله

إذا فأت محلوف عليه لمانع \* فإن كان شرعيا فحنثه مطلقا  
كعقلى أو عادى إن يتأخرا \* وفرط حتى فأت دام لك البقا  
وان أفت أو قد كان منه تبادر \* فحنثه بالعادى لا غير مطاقا  
وان كان كل قد تقدم منهما \* فلا حنث فى حال غفده محققا

(قوله ولو تقدم على اليمين) انظر كيف يتصور التقييد فى المانع المتقدم وقد يقال تقييده بإمكان الكشف عنه قريبا فتركه وحلف (قوله والعفو فى القصاص) كالحلف انسان من أولياء القتول انه ليقطن من الجاني ففأ عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين انه عفا عنه قبل الحلف (قوله لافي نحو الحيض) أى لأن الحنث فى مسألة الحيض مفيد كما فى النقل بما إذا حلف لبطانها الليلة أى فإن أنها حائض أو طرأ لها الحيض بعد اليمين فى تلك الليلة قبل وطئها وأما إذا لم يقيد باليلة فلا يحنث بحيضها بل ينتظر طهرها فى المستقبل ويطؤها حينئذ هذا هو الصواب كما فى بن وطفى خلافا لما يفيد كلام عبق من الحنث مطلقا تأمل (قوله وبعرمه على ضده) ظاهره تحتم الحنث بذلك وهو طريقة ابن المواز وابن شاس فى الجواهر وابن الحاجب والقرافى وقال غيرهم غاية ما فى المدونة ان الحالف بصيغة الحنث المطلق له تحنث نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتحتم الحنث إلا بفوات المحلوف عليه فله ان يرجع ليمينه ويطلق العزم كما إذا قال ان لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وابطال عزمه ولا يلزمه شيء مما حلف به مالم يكن المحلوف به طلاقا ولا يلزمه بمجرد

(يعزم على ضده) أى ضد ما حلف عليه كوالله لأفعلن كذا أو ان لم أفعل فأت طالق أو حرة ثم عزم على عدم الفعل وهذا فى صيغة الحنث المطلق كما مثلنا وأما للزوج أو البر

فلا حنث بالعزم على الضد (و) (١٤٣) حنث (بالنسيان) أى بفعل المحلوف عليه نسيانا (ان أطلق) فى يمينه ولم يقل لأفعله مالم

أنس وإلا فلا حنث بالنسيان ومثل النسيان الخطأ والغلط فمن حلف لا يفعل كذا ففعله معتقدا انه غيره أو حلف لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فجرى ذكره على لسانه غلطا حنث فتعاق الخطأ الجنان ومتاق الغلط اللسان لكن فى الحنث بالغلط نظر (و) حنث (بالبعض) فمن حلف لا يأكل رغيفا فاكل بعضه ولو لقمة حنث وهذا فى صيغة البر ولو قيد بالكل وادافى صيغة الحنث فلا يبر بفعل البعض فمن حلف لا أكل هذا الرغيف وان لم آكله فانت طالق فلا يبر بأكل بعضه وهذا معنى قوله (عكس البر) أى فى صيغة الحنث (و) حنث (يسويق أو لبن) أى بشرهما (فى) حلفه (لا آكل) طعاما فى هذا اليوم أو فلان لأن شربهما أكل شرعا ولقمة وهذا ان قصد التضيق على نفسه بأن لا يدخل فى بطنه طعاما إذ هما من الطعام فان قصد الأكل دون الشرب فلا حنث (لا) شرب (ماء) ولو ماء زمزم فلا يحنث اذ هو ليس بطعام عرفا وان كان ماء زمزم طعاما شرعا والعرف يقدم كاتقدم (و) لا يحنث (بتمسخر فى) حاله (لا التمسى) مالم يقصد ترك الأكل فى جميع الليل (و) لا يحنث فى (ذواق) شئ حلف لا يأكله أو لا يشربه إذا

العزم على الضد ونحنث نفسه ولا يتأتى له الرجوع انظر حاشية مع واختار طوى هذه الطريقة انظر بن (قوله فلا حنث بالعزم على الضد) أى وانما يحنث بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل وبفعل المحلوف على تركه (قوله وحنث بالنسيان) أى على التعمد خلافا لابن العربي والسيورى وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وفاقا لشافعى كذا فى البدر القرافى (قوله) أى بفعل المحلوف عليه نسيانا أى فإذا حلف انه لا يأكل فى غد فأكل فيه نسيانا فانه يحنث على التعمد ولو حلف بالطلاق ليصوم من غدا فأصبح صائما فأكل ناسيا فلا حنث عليه كما فى صماع عيسى وذلك لأنه حلف على الصوم وقد وجد والذي فعله نسيانا هو الأكل وهذا الأكل غير مبطل لصومه لأن الأكل فى التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحنث (قوله مالم أنس) أى أولا أفعله عمدا وأما لو قال لأفعله عمدا ولانسيانا فانه يحنث اتفاقا (قوله فمن حلف لا يفعل كذا) هذا مثال للخطأ وحاصله أنه إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقدا أنها غير هافا فانه يحنث ومن أثلة الخطأ أيضا ما إذا حلف انه لا يتناول منه دراهم فتناول منه ثوبانين أن فيه دراهم فانه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل بالحنث ان كان يظن أن فيه دراهم قياسا على السرقة وإلا فلا حنث انظر ح (قوله لكن فى الحنث بالغلط) أى اللسانى نظر والصواب عدم الحنث فيه وما وقع فى كلامهم من الحنث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائى الذى هو الخطأ كحلته أنه لا يكلم زيدا فكلمه معتقدا أنه عمرو وكلفه لا أذكر فلانا فذكره لظنه انه غير الاسم المحلوف عليه انظر بن (قوله وبالبعض) أى وحنث بالخلف على ترك ذى أجزاء بفعل البعض منه فمن حلف انه لا يأكل رغيفا حنث بأكل لقمة منه ومن حلف انه لا يلبس هذا الثوب حنث بإدخال طوقه فى عنقه وان حلف لا يصلى حنث بالإحرام أو لا يصوم حنث بالإصباح ناويا ولو أقصد بعد ذلك فيهما بل فى ح ان حلف لا يركب حنث بوضع رجله فى الركاب ولو لم يستقر على الدابة حيث استقل عن الأرض وان حلف ان وضعت مافى بطنك فوضعت واحدا وبقي واحد حنث بوضع أحدهما قال ولو حلف لا يطؤها حنث بمغيب الحشفة وقيل بالإزال ولم يلتفتوا فى هذا للبعض كأنه لتعويل الشارع فى أحكام الوطء على مغيب الحشفة ولو حلف انه لا يدخل الدار لم يحنث بإدخال رأسه بخلاف رجله والأظهر ان اعتمد عليها انظر البدر (قوله ولو قيد بالكل) أى بان قال لا آكل كل الرغيف وهذا هو المشهور واستشكل هذا بانه مخالف لما تقرر من أن إفادة كل للكلية محله ما لم تقع فى حيز النفى وإلا لم تستغرق غالبا بل يكون المقصود نفي الهيئة الاجتماعية الصادق بثبوت البعض كقوله :

ماكل ما يمتنى للرء يدركه \* مجرى الرياح بما لا تشهى السفن

ومن هنا من هذا القبيل ومن غير الغالب استغراقها نحو قول الله تعالى والله لا يحب كل مخال فخور فتأمله إلا ان يقال روعى فى هذا القول للمشهور الوجه القليل حيث لانية ولا بساط لأن الحنث يقع بأدنى وجه فتأمله (قوله عكس البر) أى إذا كانت الصيغة صيغة حنث وحلف على فعل شئ ذى اجزاء فلا يبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره ان من حلف عليه بالأكل فان كان فى آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بأكل المحلوف عليه ثلاث لهم فاكثروا إن لم يكن الحلف عليه فى آخره كلفه فلا يبر الحالف الا بشبع مثله (قوله لا يشرب ماء) أى لا يحنث بشرب ماء فى حلفه لا آكل طعاما فى هذا اليوم أو فلان (قوله والعرف يقدم) أى والعرف القولى يقدم على المقصد الشرعى هذا وما ذكره من ان ماء زمزم طعام شرعا فيه نظر لأن غاية ما ورد فيه أنه لا يشربه فلا يلزم من قيامه قيام الطعام ان يكون طعاما بل هو ماء مطلق

(قوله)

لا يحنث فى جميع الليل (و) لا يحنث فى (ذواق) شئ حلف لا يأكله أو لا يشربه إذا

(لم يمل) الدواقي بمعنى الذوق (جوفه) وإلا حث (وبوجود) درام (أكثر) مما حلف عليه (في) حلفه بطلاق أو عتق أو غيرها مما لا لغو فيه (ليس معنى غيره) أي غير القدر المسمى كشمرة (استسلف) أو سائل أو مقتض حلفه وأما اليمين بالله فلو لم يتمكن من اليمين قريبا (لا بوجود) أقل) عددا ووزنا ولو في اليمين بالطلاق اتفاقا إذا لم يراد ليس معنى ما يزيد على ما حلفت عليه (وبدوام وكوبه) لدابة (و) دوام (لئبسه) لثوب وسكاه دارا مع إمكان الترك (في) حلفه (لا أركب) وألبس (وأمكن ما ذكر بناء على أن الدوام كالأبداء (لا) حث بالدوام (في) حلفه على (كدخول) لدار مثلا (١٤٣) حلف لا يدخلها وهو ما كثر فيها

بخلاف ما لو حلف وهو داخل واستمر داخل في حث (و) حث (بداء) عنده (أي عبد المحلوف عليه في شمل عبد نفسه أن حلف لا أركب دابة (في) حلفه على (دأبته) لا يركبها إذا مال العبد مال السيد المحلوف عليه ولذا لا يحنث بدابة ولده ولو كان له اعتصارها ورجع الحث حيث (ويجمع الأسواط) وضربه بها مرة واحدة (في) حلفه لعبد مثلا (لأضربته كذا) عشرين سوطا مثلا بمعنى أنه لا يبر بذلك بل لا بد في البر من ضربه بالسوط العدد منفردا على العادة ولا يحتسب بالضربة الحاصلة من جمعها حيث لم يحصل منها إيلا م كإيلا م المنفردة والا حسبت واحدة (و) حث (بلحم الحوت) والطيرو لصدق اللحم عليها (و) حث بأكل (يضه) أي يبيض الحوت بمعنى ما يبيض من الجوان البحري كالترس

(قوله لم يمل جوفه) أي ولو وصل لحلفه (قوله وبوجود أكثر) أي قالوا سأله خمسة عشر فعلم أنه ليس معه إلا عشرة معتقدا ذلك فوجد ما معه أحد عشر فينحث حيث كانت اليمين لا لغو فيها بأن كانت اليمين بغير الله أما إذا كانت اليمين لما يقع فيها اللغو كاليمين بالله فلا حث وأما لو وجد معه أقل مما حلف عليه فلا حث سواء كان بيمينه مما يقع فيه اللغو أم لا لأن الراد بقوله ليس معنى غيره ليس معنى ما يزيد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط يمينه (قوله وبدوام ركوبه) أي ولا يتقيد ذلك بحد حيث أطبق بل ولو لحظ (قوله في حلفه لا أركب ولا ألبس) أي وأما لو حلف لأركب وألبس بر بدوام الركوب واللبس أي بدوام الركوب في المدة التي يظن الركوب فيها ودوام اللبس في المدة التي يظن اللبس فيها فإذا كان مسافرا مسافة يومين وقل والله لأركب الدابة والحال أنه راكب لها فلا يبر إلا إذا ركبها المسافة بتمامها ولا يضر نزوله ليلا ولا في أوقات الضرورات وكذا يقال في حلفه لألبس (قوله واستمر داخل في حث) أي وذلك لأن استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسفينة كالدابة فما إذا حلف لا أركبها وكالدار فيها إذا حلف لا يدخلها فإذا حلف لا يركب هذه السفينة في حث بدوام ركوبه وإذا حلف لا يدخلها فلا يحنث بدوام المسكث فيها (قوله وبدابة عبده في دابته) قال فيها ومن حلف أنه لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث إلا أن يكون له نية لأن ما في يد العبد لسيدته ألا ترى أنه لو اشترى من يعتق على سيده اعتق عليه وهذا التعليل يقتضي عدم الحث بركوب دابة مكاتبه وهو ما ارتضاه البدر القرافي واختار غيره الحث بركوبها نظرا للحقوق التي عليها كحقوقها بدابة سيده الذي هو المحلوف عليه (قوله ولدا) أي لأجل هذا التعليل لا يحنث بدابة ولده لأن مال الولد ليس مالا لأبيه (قوله ولو كان له اعتصارها) أي بأن كان قد وهبها له لكن القول بعدم الحث في دابة الولد ولو كان لوالده اعتصارها ذكر في الدونة أنه قول أشبه وهذا يدل على ضعفه كما قال الشيخ سالم وإن للذهب أنه يحنث بدابة الولد إن كانت موهوبة من والده وله اعتصارها لتحقق النية فيها لا ما لا اعتصار له (قوله بمعنى الخ) أي أنه ليس المراد بحنثه بذلك لزوم الكفارة بذلك الفعل بل المراد بحنثه أنه لا يبر بذلك لأن قصد الخالف زيادة الإيلا م وهو مفقود عند جمعها فلو حلف لأضربته عشرين سوطا فجمع الأسواط وضرب بها مرة حث لأن الحث يقع بأدنى سبب (قوله لصدق اللحم عليها) أي كما في قوله تعالى لتأكلوا لحما طريا وقال أيضا ولحم طير مما يشتهون وما ذكره من الحث بلحم الحوت إذا حلف لا أكل لحما عرف مضى وأما عرف زماننا خصوصا بمصر فلا يحنث بأكل لحم الحوت لأنه لا يسمى لحما عرفا قاله شيخنا (قوله وهريسة) هي أن يطبخ اللحم مع القمح طبخا جيدا حتى يعزل العظم عن اللحم فيؤتى بهما فيها غلظ ويمركون بها ذلك حتى يصير كالصيدة (قوله وما ذكره المصنف) أي من الحث بأكل الكمك والحشككتان

والتمساح (و) حث بأكله (عمل الرطب في) حلفه على (مطلقها) أي مطلق اللحم والبيض والعمل بأن قال لا آكل لحما أو أيضا أو عملا من غير تعقيد بلفظ أو نية أو بساط (و) حث (بكك وحشككتان) ففتح الحاء المعجمة وكسر الكاف ككك محشو بسكر (وهريسة وإطرية) بكسر الهجزة وتخفيف التحتية قيل هي ما تسمى في زماننا بالفعرية وقيل ما يسمى بالبرشته (في) حلفه على تركه أكل (خبز) قالوا وما ذكره المصنف لا يجري على عرف زماننا والجاري عليه عدم الحث بماد كرك (لا يحنث في) عكسه (وهو أن يحلف على ترك شيء من هذه الأشياء الخاصة فلا يحنث بأكل الخبز (و) حث (بشأن ومعز) أي بأكله من واحد منهما

(و) بأكله من (ديكة ودجاجة في) حلفه لا آكل لحم (غنم) في الأول (و) لا آكل لحم (دجاج) في الثاني وعرف زماننا اختصاص الغنم بالضأن (لا) يحنت (بأحدهما) أي أحد النوعين (في) حلفه على ترك (آخر) فلا يحنت بالضأن في حلفه على ترك العز ولا عكسه ولا بالديكة في الدجاجة ولا (١٤٤) عكسه لعدم تناول أحد النوعين للآخر (و) حنت (بسمن استهلك)

بلته (في سويق) في حلفه لا يأكل سمناً لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار ولذا لو استهلك في طعام لم يحنت (وبزعفران) استهلك (في طعام) في حلفه لا آكل زعفراناً لأنه لا يؤكل الا كذلك (لا) يحنت إن حلف لا يأكل خلاؤماء ورد أو نارنج (بأكل طيبخ) لفقد العائتين لأن الخل يؤكل بنفسه وإذا استهلك لا يمكن استخراجه (و) حنت (باسترخاء لها في) حلفه (لا قبلت) وقبلته في الفم فقط وأما أن قبلها هو حنت مطلقاً قبلها في الفم أو غيره (أو) حلف (لا قبلتني) وقبلته بالاعتماد أنه يحنت في هذه مطلقاً استرخى لها أم لا في الفم أو غيره (و) حنت (بفرار غريمه) قبل أخذ حقه منه (في) حلفه (لا فارتكت) أنا (أو) (لا فارتقتني) أنت (إلا بحق) (و فرط بل ولو لم يفرط) بأن انقضت منه كرها أو استغفالا ولم يحمله على غريم له بل (وإن) أحاله (فيمجرد قبول

والهريسة والإطرية إذا حلف لا آكل خبراً (قوله وديكة) هي ذكور الدجاج والدجاجة هي إناث الدجاج (قوله اختصاص الغنم بالضأن) أي وحيتن إذا حلف لا آكل غنماً إنما يحنت بأكل الضأن لا بأكل العز (قوله وحنت بسمن) أي أنه إذا حلف لا يأكل سمناً فأكله مستهلك في سويق فإنه يحنت إلا أن ينويه خالصاً وسواء وجد طامعه أم لا قال في المدونة وإن حلف لا يأكل سمناً فأكل سويقاً لم يسمن حنت وجد طامعه أورد به أم لا ولا ين ميسر لا يحنت إذا لم يجد طامعه (قوله لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار) أي فإن انتفى ذلك التعديل بأن لا يمكن استخلاصه بالماء الحار من السويق فلا حنت (قوله لأنه لا يؤكل إلا كذلك) يؤخذ منه إذا انتفى هذا التعديل بأن كان الزعفران يؤكل في غير الطعام فإنه لا يحنت بأكله مستهلك في الطعام (قوله لا بكحل طيبخ) أي طرح في الطيبخ وأما بأكله موضوعاً فوق الطعام فإنه يحنت لأن شأن الخل أن لا يؤكل إلا في طعام ولذا قال بعضهم إن كلام المصنف ضعيف والاعتماد أنه يحنت ومع ضعفه هو مقيد بما إذا لم يعين وأما إذا عين بأن قال لا آكل هذا الخل فإنه يحنت بأكله ولو استهلك في طعام قولاً واحداً كذا قرر شيخنا المدوني ودخل بالكاف ماء الورد والزهر وماء الليمون وماء النارنج وأما ذاتها فيحنت بها ولو طبخت لبقاء عنها فهي أخرى من السمن والزعفران ولا يدخل بالكاف العسل إذا طبخ في طعام لنقل ابن عرفة الحنت فيه عن سحنون (قوله الاعتماد أنه يحنت في هذه مطلقاً استرخى لها أم لا) أي لأنه حلف على فعلها وهي مختارة فيه وإن كان مكرهاً وقوله الاعتماد أي خلافاً لظاهر المصنف وأجاب بعضهم عنه بأن مفهوم واسترخاء لها فيه تفصيل وهو عدم الحنت في الأولى والحنت في الثانية (قوله وبفرار غريمه) لا يقال الفرار إكراه وهذه الصيغة صيغة بر لأنها تقول لا نسلم أن الفرار إكراه سئلنا أنه إكراه فلا نسلم أن الصيغة صيغة بر بل صيغة حنت لأن المعنى لألزمك انظر الترضيع اه بن (قوله لا يحق) أي إلا بعد أخذ حقي ومثله حتى استوفى حتى أو حتى أقبض حتى (قوله وفرط) أي في القبض عليه حتى فرمته (قوله فيمجرد قبول الحوالة يحنت) أي ولولم تحصل مفارقة من الغريم لأنها بمنزلة المفارقة ولو قبض الحق بمحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحنت بالحوالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بها ومعلوم أن الإيمان مبنية على الدرف (قوله إلا أن ينوي) أي بقوله إلا بحق وكذا إذا صرح به بأن قال لا فارتكت أو فارتقتني ولي عليك حق فإنه يبر بالحوالة (قوله وحنت إن لم يكن له نية) أي ولا قرينة ولا بساط (قوله نشأ بعد اليمين) أي وأما الفرع السابق عليه فقد فارق قبل الحسم (قوله من هكذا الطلع) ليست من متعلقة بأكل بل الجار والمجرور صفة لمحدوف العلم به أي لا آكل شيئاً من هذا الطلع والشئ شامل للطلع وماتولد منه وحيتن ظهر الفرق بين الإتيان بمن وعدم الإتيان بها وقد أشار الشارح لذلك في حله لآمن (قوله فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه) أي فيحنت بكل فرع تقدم تلك النخلة أو الشاة بكل مانساً عنهما لأنه لم يخص اللبن أو الطلع الحاضر بالإشارة بل أطلق فيهما وجعل الإشارة للنخلة والشاة وليس المراد أنه

الحوالة حنت لأن المعنى إلا بأخذ حقي منك إلا أن ينوي ولي حق عليك (و) حنت (بالشحم في) حلفه على ترك (الاشحم) لأنه يحنت جزء اللحم (لا العكس) بأن حلف لا آكل شحماً فأكل لحم (و) حنت إن لم تكن له نية (بفرع) نشأ بعد اليمين (في) حلفه على ترك أصله كوا الله (لا آكل) شيئاً (من كس هذا الطلع) فيحنت بيسره وورطه وعجوته وثمره وأدخلت الكاف القدم واللبن والقصب وغيرها من كل أصل وأما لو قال من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه الشاة فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه (أو) لا آكل (هذا الطلع) باسقاط من

لكن الراجح انه ان أسقط من فلا بحث بالفرع لأن الإشارة خاصة بالطلع فحكمه كما إذا أسقط من والأشارة بما نكر أو عرف كما أشار له بقوله (لا) بحث بالفرع ان حلف (لا آكل الطلع) مع رفا (أو) لا آكل (طلعا) منكر وكذا من الطلع حيث لانيه وأما حته بالاصل في الخمس فظاهر ثم استثنى خمس مسائل بحث فيها بما تولد من الخوف عليه وإن لم يأت بمن والأشارة لقرنها من أصلها قربا قويا لإلانية فيها فقال (إلانية زبيب) أي حلف لا آكل زبيبا أو الزبيب فيحت شرب نبيذه (و) إلا (مرقة لحم) في حلفه لا آكل اللحم أو لحم (أو شحمه) عطف على مرقة أي حلف لا آكل اللحم أو لحم فيحت بشحمه وأعاد هذه لجمع النظائر (و) إلا (خبز قح) في حلفه لا آكل القمح أو قمحا وكذا لا آكل منه (و) إلا (عصير عنب) في حلفه لا آكل (١٤٥) العنت أو عنب وهذه تفهم بالاولى

من مسألة النبيذ (و) حنت  
(عما أنبتت الحنطة)  
العينة في حلفه لا آكل من  
هذه الحنطة (إن نوى)  
يعينه (الن) أي قطعه  
كان قال له لولا أنا طعمكم  
لمت جوعا وكذا بما اشترى  
من ثمنها ان يبت وهذا إذا  
كانت المنة في شيء معين  
وأما ان نوى قطع المنة  
مطلقا فيحت بكل شيء  
وصله منه ودلت بساط  
يعينه على انه لو باعها فأكلها  
أو أكل مما ابت منها عند  
الشترى لم يحن (لا) ان  
حلف على تركها (رداءة)  
فيها فلا حنت بما أنبت  
جيذا ولا بما اشترى من  
ثمنها أو اعطيه من غيرها  
(أو) حلف عليها (لصور  
صنعة طعام) فجدوله فلا  
حنث (و) حنث (بالحمام)  
أي بدخوله (في) حلفه على  
ترك دخول (البيت)  
أولا دخل على فلان بيتا

يحنث بكل فرع للطلع وكل فرع للبن وإن لم يكن ناشئا عن تلك النخلة أو تلك الشاة \* والحاصل انه ليس المتصور له الفرعية من حيث كونها للطلع والبن بل من حيث كونها للنخلة والشاة وإن كان فرع الشاة والنخلة فرعا للطاع والابن (قوله لكن الراجح) أي كما هو قول ابن القاسم خلافا للعنف تبعيا لابن بشير القائل بالحنث في الفرع وقد شهره ابن الحاجب واعتضه في التوضيح بأنه لم يرمن ذكره الابن بشير (قوله في الخمس) أي ما إذا جمع بين من واسم الإشارة أو حذف من أو اسم الإشارة أو حذفها معا وعرف الأصل أو نكره (قوله فظاهر) أي لكونه حلف على عدم الأكل منه ثم أكل (قوله وأعاد هذه) أي مع ان ذكرها أو لا بقوله وبالشحم في اللحم (قوله كان قال له الخ) أي فحلف انه لا يأكل من حنطته هذه فيحت بالأكل منها وما أنبتته وبالأكل بما اشتراه بثمنها (قوله وهذا إذا كانت المنة في شيء معين) أي وهذا إذا كان القصد باليمين قطع المنة بشيء معين أي كالمنة عليه بالأكل من حنطته (قوله فيحت بكل شيء وصله منه) سواء كان طعاما أو شرابا أو لباسا أو شيئا يستعين به على تحصيل معاشه كدابة لحرت عليها \* والحاصل انه إذا من عليه بشيء معين فحلف عليه فانه يحنث به وبما تولد منه وبما اشتراه من ثمنه ولا يحنث بما أعطى له من غيره سواء نوى ذلك عند يمينه أولم ينو شيئا وأما إذا نوى عند يمينه أنه لا ينتفع منه بشيء أو نوى قطع منته مطلقا فانه يحنث بكل ما وصل منه (قوله لا يطلقون على الحمام اسم البيت) أي ولا على الحانوت والحان ومحل القهوة وحيث فلا يحنث بدخول الحمام ولا الحان ولا الحانوت ولا محل القهوة في حلفه لا أدخل بيتا وإن كان كل واحدا ذكرا يقال له بيت لغة لتقدم المدلول العرفي على المدلول اللغوي كالحرف (قوله في دار جاره) أي جار الخوف عليه كان جارا للحالف أيضا أولا (قوله والظاهر في هذا) أي الفرع عدم الحنث بدخوله عليه في بيت جاره لأن العرف الآن انه لا يقال لبيت جارك انه بيتك وإنما يقال بيتك لما يملك ذاته أو منفعة والأيمان مبناها العرف (قوله أو بيت شعر) العرف الآن يقتضي عدم الحنث فيه إذ لا يقال للشعر في العرف الآن انه بيت وإن كان يقال له لغة والمدلول العرفي يقدم على اللغوي كالحرف (قوله إلانية أو بساط) أي كأن يسمع يقوم انهدم عليهم المسكن فحلف عند ذلك انه لا يسكن بيتا فلا يحنث بسكنى بيت الشعر (قوله في حبس) أي بسبب حبس وقوله بحق أي وأما لو حبس عنده ظلما فلا حنث (قوله عام) احتزبه عن المسجد المحجور فيحت بدخوله عليه (قوله فلا حنث) أي عليه

(١٩ - دسوقي ثاني) فدخل عليه بالحمام أو الحان إلانية أو عرف وعرف معرأنهم لا يطلقون على الحمام اسم البيت (أو) حلف لا دخل عليه بيته فدخل عليه في (دار جاري) لأن الجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره فأشبهت داره داره أولأن الجار لا يستغنى عن جاره غالباً فكانه الخوف عليه عرفاً والظاهر في هذا عدم الحنث (أو) حلف لا سكن بيتا أو لا دخله حنث بسكنى أو دخول (بيت شعير) بدوياً كان أو حضرياً إلانية أو بساط (كحبس) أي كما بحث الحالف في حبس (أو كره عاينه) في حلفه لا دخل عليه بيتا أولاً يجتمع معه في بيت فحبس عنده كرها (بحق) أي فيه لأن الاكراه بحق كالطوع فلا يمرض قوله سابقا ان لم يكره يبر (لا) ان دخل عليه (بمسجد) عام فلا حنث لأنه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار مكانه غير مراد للحالف

(وبَدْخُولِهِ عَلَيْهِ) أى على المحلوف عليه حال كونه (ميتاً) فى حلفه لا دخل عليه ميتاً (فى ميتة يملكه) لأن له فيه حقاً حتى يدفن فإن دفن فيه لم يحنث بدخوله عليه جده (لا) يحنث الحالف لا دخل عليه (بدخول محلوف عليه) على الحالف ولو استمر الحالف جالساً معه (إن لم يتنو) الحالف (المجامعة) والإحنث (و) حنث (بتكفيره) أى إدراجة فى كفته أو تضليله وكذا حملته وإدخاله القبر فيما يظهر (فى) حلفه (لا تقعه سبيته) (١٤٦) أو ما عاش أو أبداً (و) حنث (بأكل من تركته) أى تركه المحلوف

عليه (قبل قسمها فى) حلفه (لا) كانت طعاماً إن أوصى) الليث بشىء معلوم غير معين يحتاج فيه لبيع مال الليث (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) ولو غير محيط وإعلم حنث لوجوب وقفها للوصية أولاد بن فإن أوصى بهمين كهذا البذر أو شائع كربع مما لا يحتاج فيه لبيع أو أكل جد وفاء الدين ولو قبل قسمها لم يحنث إذ لم يبق الليث فيها تعلق (و) حنث الحالف (بكتاب) كتبه هو أو أملاه أو أمره به ثم قرأه عليه كان عازماً حين الكتابة أم لا (إن وصل) الكتاب للمحلوف عليه ولو لم يقرأه لا إن لم يصل بخلاف الطلاق يقع بمجرد الكتابة عازماً والفرق أن الطلاق يستقل به الزوج بخلاف الكلام لا يستقل به الحالف (أو) أرسله كلاماً مع (رسول) وبلغه الرسول (فى) حلفه (لا كلمته) إلا أن ينوى المشافهة فينبى فى الرسول مطلقاً وفى الكتاب فى

فى حلفه لا أدخل على فلان ميتاً أولاً اجتماع معناه فى ميت (قوله) وبدخوله عليه ميتاً) أى قبل الدفن وقوله فى ميت يملكه أى ذاتاً أو منفعة وقوله فى حلفه لا أدخل عليه ميتاً الأولى ميتة (١) ولوقال حياته أو ما عاش لأنها عرفاً بمعنى أبداً وقوله لأن له فيه حقاً أى لأن الليث فى البيت الذى يملك ذاته أو منفعته حقاً وهو تجهيزه به فجرى ذلك مجرى الملك (قوله ولو احتدر الخ) أى خلافاً لما نقله ابن يونس حيث قال بعض أصحابنا وينبى على قول ابن القاسم أنه لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حنث ويصير كابتداء دخوله هو عليه اه قال ح وح فيه نظر لأنه قد تقدم أنه لا يحنث باستقراره فى الدار إذا حلف لا يدخلها وكذلك هنا لأنه إنما حلف على الدخول فتأمله اه بن (قوله) إن لم يتنو الجامعة) أى إن لم يتنو الحالف بدخوله عليه ميتاً اجتماعه مع فى البيت لا حقيقة الدخول وقوله (و) الإحنث أى الحالف بدخول المحلوف عليه وإن لم يحصل جلوس (قوله أى إدراجة فى كفته) أى خلافاً لما استظهره البدر من عدم الحنث به وأولى من التكفين فى الحنث شيراء الكفن له ولو لم يكن الثمن من عنده لأنه يقع فى الجملة (قوله فيما يظهر) أى لأن هذا كله من توابع الحياة وهذا الذى استظهره هو ما اختاره بن والسناوى خلافاً لعقب حيث قال أنه لا يحنث بيقينه مؤث التحيز وأما إذا لم يقل حياته أو قال أبداً فإنه يحنث بفعل ما عاينته منفعة له بعد الموت من مؤث التحيز والدفن والصلاة والصدقة عليه والدعاء له من غير خلاف وفى كبير خش إذا حلف فلا ينفع فلاناً فإنه يحنث بنفع أولاده الذين يجب نفقتهم عليه (قوله) إن أوصى أو كان مديناً أى لأنه فى تلك الحالة كان له حقاً باقياً فى التركة فصدق عليه أنه أكل من طعامه (قوله بشىء معلوم غير معين) أى كائنة دينار مثلاً وحنث الحالف أى الذى حلف لا كلمهم فلاناً (قوله) كان عازماً حين الكتابة) أى على كلامه أو كان غير عازم على ذلك (قوله) إن وصل أى وكان الوصول بأمر الحالف وإماله دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك أمره بعدم إيصاله للمحلوف عليه فعصاه وأوصله فلا يحنث الحالف لا بإيصاله ولا بقرائه على المحلوف عليه كإتاتى (قوله) يستقل به الزوج أى فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا على مشافهتها (قوله) لا يستقل به الحالف أى فيتوقف على حضور المخاطب ومشافهته (قوله) وأرسل له) أى أو أرسل الحالف للمحلوف عليه (قوله) وبلغه الرسول) أى وبلغ الرسول المحلوف عليه الكلام أى وأما مجرد وصول الرسول فلا يوجب الحنث (قوله) فينبى فى الرسول مطلقاً أى لمواظبة نيته لظاهر لفظه ولينوى فى الكتاب والعق والطلاق أى لأن نيته مخالفة لظاهر لفظه لأن الكلام شامل للنوى والعرفى بخلاف كلام الرسول فإنه لم يحصل به كلام لائفة ولا عرفاً (قوله) وبالإشارة الخ) أى سواء كان سمياً أو اصم أو أخرس أو نائماً لكن الذى فى ح إن الراجح عدم الحنث مطلقاً خلافاً لظاهر المصنف إذ هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر الإيلاء من المدونة ونص ابن عرفة وفى حته بالإشارة إليه ثالثاً فى التى يفهم بها الأول لابن رشد عن أبيه مع ابن الماجشون

(١) قوله الأولى اللغ مدفوع بان الشارح ملاحظ يملكه من تمام صيغة اللين اه

والثانى الفتوى كالتقضاء فى غير العتق والطلاق (ولم يتنو) أى لا تقبل نيته فى القضاء انه نوى لا كله مشافهة (فى) مسألة (الكتاب فى) خصوص (العتق) اللين (والطلاق) لحق العبد والزوجة (و) حنث إضافى لا كله (بالإشارة له) لأنها تعد كلاماً عرفاً (و) حنث (بكلامه ولو لم يسمعه) مانع من اغتفال أو نوم أو صمم بحيث لو زال المانع لسمعته عادة احترازاً عما لو كان فى بعد لا يمكن سماعه منه عادة فلا حنث



والثاني لسماع عيسى بن القاسم وابن رشد مع ظاهر إيلائها والثالث لابن عبدوس عن ابن القاسم ابن  
 (قوله) والواو حالية) أى فالمعنى وحنت الحالف بكلامه للمحلف عليه والحال ان المحاوف عليه لم  
 يسمع الحالف وإنما لم يجعل للمبالغة لأن صورة ما لوسمه لا يتوهم عدم الحنث فيها وقد يقال كل مبالغة  
 لا يتوهم نفي الحكم عما قبلها تأمل (تنبيه) لو كلف الحالف غير المحاوف عليه بحضرة المحاوف عليه يريد  
 اسماعه فسمع حنث وان لم يسمعه ففى حنثه وعدمه قول ابن رشد مع قوله عن ابن زياد وسماع ابن  
 زيد عن ابن القاسم (قوله) لا بقراءته بقلبه الخ) مغناه اللطابق لسياق كلامه ان من حلف لا كلام فلانا  
 فانه لا يحنث بكتاب وصل للمحلف عليه من الحالف وقرأه المحاوف عليه بقلبه وإنما يحنث إذا قرأه  
 بلسانه وهو قول أشهب لكن حمله على هذا يخالف قوله السابق وبكتاب ان وصل فان ظاهره الحنث  
 بمجرد الوصول وهو ظاهر الدونة وقال اللخمي انه للذهب وهو الراجح كما فى ابن غزى فانما عدل  
 الشارح تبعاً لمعنى عن حمله على ظاهره إلى قوله لا يحنث من حلف لا يقرأ الكتاب الخ وان كان هذا  
 الحمل بعيداً من كلامه انظر (قوله) أو قراءة أحد الخ) كالو قلت والله لا أكلم زيداً ثم كتبت كتاباً  
 لزيد ودفعته لعمرى ليوصله لزيد ثم بعد ذلك نهيت عمرى عن إيصاله لزيد فصاك وأوصله وقرأه  
 عليه أو قرأه أحد آخر عليه بغير اذنك فلا حنث عليك أيها الحالف بل لا حنث ولو قرأه المحاوف عليه  
 حيث كان وصوله له بغير اذن الحالف خلافاً لما يوهمه قول المصنف أو قراءة أحد فانه يوم ان قراءته  
 هو ليست كذلك (قوله) ولا بسلامه عليه بسلامة) يعنى ان من حلف لا أكلم زيداً فصلى المحلف عليه  
 يقوم من جلته الحالف فلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحنث بذلك أو صلى  
 الحالف إماماً بجماعة منهم المحلف عليه وسلم الامام قاصداً التحليل والسلام على من خلفه فانه لا يحنث  
 بذلك وظاهره ولو كانت التسليمة التى قصد بها الامام الجماعة التى من جملتهم المحلف عليه ثانية على اليسار  
 كما قال ابن ميسر خلافاً لمحمد بن المواز حيث قال بالحنث فى هذه وظاهر كلام المصنف عدم الحنث  
 بالسلام عليه فى صلاة سواء كان ذلك السلام فى آخرها أو فى أثنائها معتقداً تمامها وإنما لم يحنث بسلامه  
 عليه فى الصلاة لأنه ليس كلاماً عموماً بخلاف السلام خلع الصلاة وان كان كل مطلوباً (قوله) ولا بوصول  
 كتاب المحلف عليه) أى انه لو حلف لا كلمت فلاناً ثم ان المحلف عليه أرسل للحالف كتاباً قرأه لم  
 يحنث لأنه إنما حلف لا كلمته لا كلمتى (قوله) على الأصوب) أى على ما صوبه ابن الواز على ما اختاره  
 اللخمي من قولى ابن القاسم ومما عدم الحنث والحنث (قوله) وحنت بسلامه عليه) أى فى غير صلاة  
 وقوله معتقداً انه غيره أى جازماً انه غيره فتبين انه هو لا يقال هذا من اللغو فلا يحنث فيما يجرى فيه  
 اللغو لأننا نقول (١) اللغو الحلف على ما يعتقده فيظهر فيه والاعتقاد هنا ليس متعلقاً بالمحلف عليه  
 حتى يكون لغواً بل بغيره وذلك لأن الاعتقاد تعلق بزيد فتبين انه غيره وزيد ليس محلفاً عليه  
 بل المحلف عليه عدم الكلام وقوله معتقداً انه غيره أى وأولى ظاناً أو شاكاً أو متوهماً انه غيره  
 (قوله) فلا تنفعه) أى وإنما ينفعه الإخراج بالأداة متصلاً بالكلام بأن يقول السلام عليكم إلا فلانا والحاصل  
 انه إذا أخرجه من الجماعة قبل السلام فلا حنث عليه سواء كان الإخراج بالنية أو باللفظ وان  
 حدثت المحاشاة بعد السلام أو فى أثنائه فلا ينفعه إلا الإخراج باللفظ لا بالنية وهذا وما ذكره الشارح  
 من ان نية الإخراج اذا حدثت فى أثناء السلام لا تنفعه أحد قولين والمعتمد ان الإخراج بالنية حال  
 السلام ينفع فقد تقدم فى مسألة المحاشاة ان الإخراج بالنية حال اليمين هل ينفعه أولاً قولان والمعتمد انه  
 ينفع والإخراج حال السلام هنا كالإخراج حال اليمين (قوله) وحنت بفتح الخ) أى حنث من حلف

(١) قوله لأننا نقول اللغو وضع منه أن اللغو حال الحلف وهذا فعل للمحلف عليه خطأ وسبق الحنث به

والواو فى ولو حالية ولو  
 حادثة (لا) يحنث من  
 حلف لا يقرأ الكتاب أولاً  
 يقرأ (بقراءة بقلبه) بلا  
 حركة لسان (أو قراءة  
 أحد) كتاب من حلف لا  
 كلم زيداً (عليه) أى على  
 المحلف عليه (بلا إذن)  
 من الحالف بان نهي الرسول  
 عن إيصاله للمحلف  
 عليه فعصاه وقرأه عليه أو  
 قرأه غير الرسول بلا إذن  
 فلا يحنث (ولا) يحنث  
 (بسلامه عليه بسلامة  
 ولا) بوصول (كتاب  
 المحلف عليه) إلى الحالف  
 (ولو قرأ) الحالف  
 كتاب المحلف عليه  
 (على الأصوب والخيار) و  
 حنث (بسلامه عليه  
 معتقداً أنه غيره أو)  
 كان المحلف عليه  
 (فى جماعة) فلم عليهم  
 الحالف علم انه فهم أم لا  
 (إلا أن يحتاجه) أى  
 يخرجهم منهم بقلبه قبل السلام  
 عليهم أما ان حدثت النية فى  
 أثناء السلام فلا تنفعه (و)  
 حنث (بفتح عليه) أى  
 ارشاده للقراءة إذا وقف  
 المحلف عليه والسدت  
 عليه طريقها لأنه فى قوة  
 قوله قل كذا

(و) حث إذا خرجت زوجته مثلاً (بلا) علم (إذنه) لها في الخروج (في) حافة (لا تخرجي إلا بإذني) وأذن لها ولم تعلم بالإذن لأن معنى كلامه لا بسبب إذني وهي لم تخرج بسببه (١٤٨) بخلاف إلا أن أذنت وأذن وخرجت قبل العلم به فلا حث (و) حث (بعدم علمه

أي اعلامه المحلوف له لم ير (في) خلفه لشخص أنه ان علم بكذا (لأعلمته) به قبله الخبر من غير الحالف فلا ير الحالف إلا بالاعلام (وإن برؤسول) يرسله إليه وأولى بكتاب فانه ير فهو مباقة في المفهوم (وهل) الحث اذا لم يعلم (إلا أن يعلم) الحالف (أنه) أي المحلوف له (علم) بالخبر من غيره لحصول المقصود من الاعلام ومطلق علم الحالف انه علم أولاً (تأويلان) الأظهر مراعاة البساط (أو) بعدم (علم) أي اعلام (وال) من ولاية المسلمين (ثان) تولى بعد أول (في) حلفه طوعاً (لأول في نظري) أي في مصلحة للمسلمين فمات الأول أو عزل فلو كانت المصلحة للوالي نفسه فلا حث بعدم اعلام الثاني بل بعدم اعلام الأول على ما تقدم ويكفي اعلامه وان برؤسول وهل الآن يعلم انه علم تأويلان (و) حث (بجهون) من الثياب (في) حلفه لمن طلب منه اعارته (لا توب كلى) إلا أن ينوي خير المهرمون (و) حث (بالهبة والصدقة) أي

لا كلمت فلانا بفتح عليه سواء كان في غير الصلاة أو فيها ولو كان الفتح واجبا بأن كان المحلوف عليه إماماً وفتح الحالف عليه في الفاتحة ان قلت اذا لم يحث بسلام الرد في الصلاة مع أنه مطلوب استئنا فأولى أن لا يحث بالفتح على إمامه إذا وجب (قلت الفتح في معنى السكالة إذ هو في معنى قل كذا وقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة وما ذكرناه من الحث بالفتح مطلقاً هو العتمد خلافاً لمن قال انه يحث بالفتح في السورة ولا يحث بالفتح عليه في الفاتحة (قوله) وبلا علم الخ) يعني ان من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج إلا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد اذنه لكن قبل علمها بالاذن فانه يحث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الالف أم لا (قوله لا تخرجي إلا بإذني) حذف منه النون لغير جازم وهو لغة شاذة لأنه لكونه جواباً للقسم يتعين أنه خبر لانهي (قوله لا بسبب إذني) أي وليس قصده لا تخرجي إلا مصاحبة لإذني والافلا حث لأن خروجها مصاحب لإذنه فلو أذن لها ثم رجع في إذنه فخرجت فمذهب ابن القاسم يحث وقال أشهب لا يحث (قوله وبعدم علمه) حاصله انه إذا حلف أنه ان علم بالشئ الفلاني ليعلم به زيداً فعلم به ولم يعلم به زيداً حق علمه زيد من غير الحالف فان الحالف يحث بذلك حتى يعلم زيداً والمراد بحثه بذلك أنه يصير على حث ويطلب بما يبره والذي يبره باعلامه زيداً مشافهة أو برؤسول أو كتاب وليس المراد بحثه انه وقع في ورطة اليمين وتلزمه السكامة (قوله فهو مباقة في المفهوم) والمعنى فان أعلمه بر وإن كان الاعلام برؤسول وبالغ على الرؤسول لأنه قد يزيد أو ينقص (قوله وهل الحث الآن يعلم أنه علم بالخبر من غيره) فان علم انه علم بالخبر من غيره لم يحث لتزويل علمه باعلام غيره منزلة اعلامه هو لحصول المقصود بكل منهما (قوله تأويلان) الأول والخمى والثاني لأبي عمران الفاسي (قوله أو بعدم علم وال ثان) حاصله أنه حلف طوعاً لوال أو لتول شيئاً من أمور المسلمين انه ان رأى الشئ الفلاني الذي فيه ظفر للمسلمين ومصلحة لهم ليخبرنه به فمات ذلك الوالى للمحلف له أو عزل وتولى غيره ثم ان ذلك الحالف رأى الأمر فعليه أن يخبر به الوالى الثاني فان لم يخبره به فانه يحث أي لم يبرأ ما اعلام الأول والحال ما ذكر فلا يعتبر أماً إذا حلف للوالى انه إذا رأى الأمر الفلاني الذي فيه مصلحة لك لأخبرتك به ثم انه عزل الوالى وتولى غيره ورأى الحالف ذلك الأمر فلا ير إلا بإخبار الوالى الأول به دون الثاني ويكفي اعلام الأول وان برؤسول فان مات الأول قبل ان يعلم الحالف والحال أن الحالف لم يفرط لم يحث لأن المانع عقلي ولا يلزم الحالف اعلام وأرثه أو وصيه بذلك الأمر (قوله فلو كانت المصلحة للوالى) أي الأول وقوله بل بعدم اعلام الأول أي بل يحث بعدم اعلام الأول المعزول (قوله وحث بمهرمون في حلفه لا توب لى) أي سواء زادت قيمته على الدين المهرمون فيه أم لا (قوله إلا ان ينوي غير المهرمون) أي فان نوى ذلك فلا حث مطلقاً اتفاقاً فان نوى لا توب لى تمكن اعارته لم يحث ان كانت قيمته قدر الدين وان كان فيها فضل على الدين فقولان بالحث وعدمه والعتمد عدمه وحل الخلاف ان كان قادراً على فك الرهن فان كان لا يقدر عليه لفسره أو لكون الدين عمالاً يجعل فلا حث اتفاقاً (قوله وفهم منه) أي من كلام المصنف نظراً للملة المذكورة (قوله ونوى) راجع لقوله والمكس وحاصله انه إذا حلف انه

فصدق عليه وإلا صورة المصنف الأولى وهي ما إذا حلف لأماره فصدق أو وهب فانه لا ينوي في الطلاق والعق المعلن ان يوقع مع ينة أو اقرار بخلاف صورة المصنف وهي ما إذا حلف لا يتصدق أو لا يهب فأمار (١٤٩) وكذا ان حلف لا يتصدق فوهب الق

هي عكس قوله إلا في صدقة

عن هبة فإنه ينوي حتى في

الطلاق والعق المعلن ثلاثة

ينوي مطلقا وثلاثة ينوي

إلا فيما علمت وأما عند الفنى

فينوي مطلقا للجميع (و)

حنت (ببقاء) زائد عن

امكان الانتقال (ولو لا

في حلفه (لا سكنت) هذه

الدار فان لم يمكنه لعدم من

ينقل له متاعه أو أقام يومين

أو أكثر وهو ينقله لكثرتة

وعدم تأني النقل عادة في يوم

لم يحنت لأنه كالمقصود باليمين

وكذا خوف ظالم أو سارق

وليس من العذر وجود

بيت لا يناسبه أو كثير

الاجرة بل ينتقل ولو لبيت

شعر ثم إذا خرج لا يعود

لأنه على العموم بخلاف

لأنه لا ينتقل (لا) يحنت بالبقاء

(في) حلفه (لا تنتقل)

إلا ان يقيد بزمن فيحنت

بمضيه ويؤمر من أطاق

بالانتقال وهو على حنت

ولا يبطأ أمراته حتى ينتقل

ان كان حلفه بالطلاق

(ولا) يحنت الخالف على

ترك السكنى (مخزن) بعد

خروجه منها إذ لا يعد

سكنى بخلاف لو أبقى شيئا

من متاعه مخزونا فيحنت

كما سيأتى له (و) أنتقل في لاساكنه عما كانا عليه قبل اليمين بأن ينتقل معا وأحدهما انتقلا يزول معه اسم المساكنة عرفا (أو

صرا بآحاداً) بينهما ولا يشترط قسم الذات بل يكفي قسم النافع ولو كان للدخل واحدا ولا يشترط في الجدار ان يكون وثيقا بل يكفي

(ولو جريداً) خلافا لابن الماجشون وقوله (بهذه الدار) متعلق بساكنه أى حلف لاساكنه في هذه الدار

لا يهيه أو لا يتصدق عليه وادعى أنه قصد الهبة والصدقة حقيقة لا عدم نفعه مطابقا فانه لا يحنت بالعارية وتقبل نيته عند القاضي حتى في الطلاق والعق المعلن مع الرافعة (قوله يتصدق عليه) أى فيحنت ولا يقبل قوله إنما أردت خصوص الهبة لانفعه مطلقا إذا روقع في طلاق وعق معين (قوله فانه لا ينوي) أى فيحنت ولا تقبل نيته أنه أراد خصوص العارية (قوله إلا فيما علمت) أى في الطلاق والعق للمعلن إذا حصلت مرافعة عند القاضي (قوله وببقاء) يعنى ان من حلف لا يسكن في هذه الدار وهو فيها فانه يجب عليه ان ينتقل منها فور الآن بقاءه سكنى عرفا فان بقى فيها بعد يمينه مدة يزيد على مدة إمكان الانتقال حنت ولو كان البقاء ليلا وهذا مذهب المدونة وقابله قول أشهب لا يحنت حتى يكمل يوما وليلة وقول أصبغ لا يحنت حتى يزيد عليها اه بن وفي عجز ان هذا الذى مشى عليه المصنف مبنى على مراعاة الألفاظ ومن رأى العرف والعادة أمهله حتى يصبح فينتقل لما ينتقل اليه مثله اه شيخنا عدوى (قوله لم يحنت) أى ولو كان في مدة النقل ساكنا (قوله وكذا خوف ظالم) أى وكذا لا يحنت ببقائه ليلا لخوف ظالم أو سارق لأنه مكره على البقاء ويمينه صيغة بر ولا حنت فيها بالاكرام كما مر (قوله بخلاف لأنقلن) أى فانه يجوز له العود للدار بعد الانتقال منها بعد نصف شهر ولا بقيت ولا أقمت مثل لأنقلن على المعتد وقيل مثل لاسكنت انظر بن فلى المعتد يجوز له الرجوع بعد نصف شهر إذا حلف لا بقيت في هذه الدار أولا أقمت فيها ولا يحنت بالبقاء إلا ان يقيد بزمن (قوله لافى لأنقلن) القلشاني قال ابن رشد في حمل يمينه لأنقلن على الفور فيحنت بتأخيرها أو على التراخي فلا يحنت به قولان ثم قال والقول بانه على التراخي هو المشهور من المذهب ومثله في الواقع (قوله ولا يبطأ أمراته) أى إذا كانت يمينه بطلاق حتى ينتقل فان لم ينتقل ورافعته ضرب له أجل ايلاء من يوم الرفع (قوله في لاسكنه الخ) حاصله انه إذا حلف لاساكنه في هذه الدار وأحرى لو قال في دار وكانا ساكنين بدار فانه لا يبر إلا بالانتقال الذى يزول معه اسم المساكنة عرفا كان الانتقال منهما أو من أحدهما أو بضرب جدار بينهما سواء كان وثيقا كما لو كان من حجر أو أجر أو كان غير وثيق بأن كان من جريد وهذا صورة المتن على الحل الأول الآتى للشارح وهو جعل قوله في هذه الدار متعلقا بساكنه وحاصل الحل الثانى انه إذا حلف لاساكنه وكانا ساكنين في دار فلا يبر إلا بالانتقال عرفا أو بضرب جدار بينهما وإو غير وثيق هذا إذا قال لاساكنه في دار بل ولو قال في هذه الدار بقى ماله قال والله لا ساكنه وكانا بحجارة أو بحارتين في قرية أو مدينة فالحكم انهما إذا كانا بحجارة فلا بد من الانتقال سواء كانت يمينه لاساكنه أولا ساكنه في هذه الحارة وان كانت يمينه لاساكنه ببلدة أو في هذه البلدة فيلزمه الانتقال للبلد لا يلزم أهلها السعى للجنة الأخرى بأن ينتقل للبلد على كفرسخ وان حلف لاساكنه والحال انهما بحارتين لزمه الانتقال للبلدة الأخرى على كفرسخ ان صغرت البلدة التى هاجها لأن القرية الصغيرة كمحلة فان كانت البلدة كبيرة فلا يلزمه الانتقال وتلزمه المبادعة عنه وعدم سكناه معه فان سكن معه حنت قال اللخمي ان كان حين حلفه بمحلة انتقل لأخرى ومحلين في مدينة لاشئ عليه إلا ان يساكنه وفي قرية انتقل لأخرى لأن القرية كمحلة والذى فى ح عن ابن عبد السلام مانعه وان كانا حين اليمين في قرية واحدة انتقل عنه إلى قرية أخرى ولم يفصل بين صغيرة وكبيرة (قوله بأن ينتقلا معا) أى من البيت أو ينتقل أحدهما منه ويبقى الآخر ساكنا فيه (قوله اسم المساكنة عرفا) احتراز بذلك عما إذا انتقل

كما سيأتى له (و) أنتقل في لاساكنه عما كانا عليه قبل اليمين بأن ينتقل معا وأحدهما انتقلا يزول معه اسم المساكنة عرفا (أو صرا بآحاداً) بينهما ولا يشترط قسم الذات بل يكفي قسم النافع ولو كان للدخل واحدا ولا يشترط في الجدار ان يكون وثيقا بل يكفي (ولو جريداً) خلافا لابن الماجشون وقوله (بهذه الدار) متعلق بساكنه أى حلف لاساكنه في هذه الدار

وأخرى ان لم يعين فلو قدمه بلفظه كان أولى وقيل هو داخل في حيز المبالغة ردا على ما قيل لا يكفي الجدار في العينة (و) حنث في لاساكنه (بالزيارة) من أحدهما الآخر (إن قصدت) يمينه (التحصى) عنه أى البعد إذ لا يدمع الزيارة (لا) ان لم يقصده بل كانت يمينه (لدى دخول) شيء بين (عيال) من لساء وصبية فلا حنث بالزيارة وكذا ان كان لانية له (إن لم يكثرها كنهاراً) فان أكثرها حنث والكثرة بالعرف وقيل أن يمكث عنده أكثر من ثلاثة أيام (و) يبيت بالمرضى قام بالمخوف عليه والواو بمعنى مع ويبيت (١) بالنصب لمنطوقه عدم الحنث بانتفاء الأمرين (١٥٥) ومفهومه الحنث بوجودهما أو بوجود أحدهما ولك أن تجعل بيت مجزوما عطفاً على

يكثراى فلا يحنث ان اتفيا وهو يفيد ان وجود أحدهما كاف في الحنث فان بات لمرض المخوف عليه فلا حنث وهذا ظاهر فيما إذا كان لانية له في يمينه وأما إذا كان الحامل له دخول شيء بين العيال فلا وجه للحنث اللهم الا ان تكون الكثرة والبيات مع العيال (وسافر القصر) أربعة برد والامير (في) حلفه (لأسافرن) حملا له على المقصد الشرعى دون الأقوى (ويمكث) في منتهى سفره خارجا عن مسافة القصر (نصف شهر) والامير والراد بالمكث انه لا يرجع لمكان دون المسافة فلا ينافى انه لو استمر سائرا نصف شهر بعد المسافة لكفى (وتدب كاله) أى كمال الشهر (كأنتقلن) أى كحلفه لأنتقلن من هذا البلد فلا بد ان ينتقل لآخرى على مسافة قصر ومكث نصف شهر وتدب كاله وأما من

كل واحد منهما لمكان الآخر وسكن فيه فهذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة غر فافلا يبر بها وفي ح عن ابن عبد السلام انهما إذا كانا بمحل واحد وفوقهما محل خال فان انتقل أحدهما للعول وبقي الآخر في الأسفل اجزأه بشرط ان يكون لكل منهما مرافق مستقلة ومدخل مستقل ورأى بعض الشيوخ ان هذا انما يكفي إذا كان سبب العيّن ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكفي (قوله) وأخرى ان لم يعين أى كالحلف لاساكنه في دار والحال انهما ساكنان في دار (قوله) ردا على ما قيل أى على ما قاله ابن رشد (قوله في العينة) أى في الدار العينة باسم الإشارة كالوقال والله لاساكنه في هذه الدار وعلى هذا فالصنف أشار بلو لخلافين والمعنى أو ضربا جدارا هذا إذا كان وثيقا بل وان كان جريدا خلافا لابن الماجشون هذا إذا لم يعين الدار بأن قال لاساكنه بل وان عينها بأن قال لاساكنه في هذه الدار خلافا لما نقله ابن رشد عن صناع أصبغ (قوله) وكذا ان كان لانية له أى فالمعول عليه مفهوم الشرط لا مفهوم قوله لا لدخول والحاصل ان مفهوم الشرط ومفهوم قوله لا لدخول تمارضا فيما إذا كان لانية له في يمينه فهو الشرط يقتضى عدم حنثه ومفهوم الثانى يقتضى حنثه والمعول عليه مفهوم الشرط (قوله) فان أكثرها حنث الخ إلا ان يشخص اليه من بلد آخر فلا بأس ان يقيم اليوم واليومين واللازمة (قوله بالعرف) أى وهو الأظهر (قوله بالمرض) أى من غير أن يحصل مرض للمخوف عليه فيجلس ليعله كذا في بن وذكر غيره ان الراد من غير حصول مرض للحالف فيجز عن الانتقال والظاهر اعتبار كل منهما كما قال شيخنا (قوله) فمنطوقه عدم الحنث بانتفاء الأمرين بأن لم تحصل كثرة الزيارة نهائيا ولا لبيات بلا مرض وقوله ومفهومه الحنث بوجودهما أى بأن أكرر الزيارة نهائيا وبات من غير مرض وقوله أو وجود أحدهما ذلك بأن أكرر الزيارة نهائيا وبات لغير مرض بأن لم يبت أصلا أو بات لمرض أو انه بات لغير مرض من غير اكثار للزيارة (قوله) فان بات لمرض المخوف عليه (أى أو لمرض الحالف كما علمت) (قوله) وهذا ظاهر (أى حنثه بوجودهما أو بوجود أحدهما ظاهر الخ) (قوله) حملا له على المقصد الشرعى (هذا يؤيد ما مر من ان القصد تقديم المقصد الشرعى على الأقوى) (قوله) انه لا يرجع لمكان دون المسافة (أى قبل نصف الشهر وقوله بعد المسافة أى وهى الأربعة برد) (قوله) كفى الانتقال لآخرى (أى ولا يشترط كونها على مسافة القصر قال في التوضيح وهذا إذا قصد ارهاب جاره ونحوه وأما ان كره مجاورته فلا يساكنه ابدا اه بن (قوله) فان اطلق (أى فان حلف لأنتقلن واطلق ولم يقيد بالبلد أو الدار أو الحارة لالفاظا ولانية وقوله) فالقياس ان لا يبر الخ أى وحينئذ فيلزمه سفر مسافة القصر ومكث نصف

هذه الدار أو الحارة أو نوى ذلك كفى الانتقال لآخرى ويمكث نصف شهر ويندب كاله فان اطلق ولم ينو شيئا فالقياس شهر ان لا يبر إلا بفعل من قيد بالبلد لفظا أو نية وقوله (ولو لم يجر رحله) راجع لقوله لاسكنت وقوله لأنتقلن لكن المعنى يختلف

(١) قول الشارح ويبيت بالنصب فمنطوقه الخ غير صحيح لما تقرر أن النفى إذا تسلط على مقيد صدق منطوق الكلام بنفى القيد أو المقيّد أو فیهما ومفهومه ثبوتها فلو نصب بيت كان قيدا في كثرتها السلط عليه لم يفيد كلام الصنف منطوقه عدم الحنث عند نفى البيات فقط ونفى الكثرة فقط وذاعير صحيح وعند انتفاءها ومفهومه الحنث عند ثبوتها وحينئذ فيتميز جزم بيت فمنطوقه عدم الحنث عند انتفاءها ومفهومه الحنث بثبوتها أو أحدهما اه كتبه محمد عليش

فالغنى بالنسبة للأول انه يحث بإبقاء رحله وبالنسبة للثاني انه لاير بابقائه والمراد بالرحل ما يحمل الحالف على الرجوع له ان تركه (لايكسهار) ووتد بما لايعمله على العود فلا يحث بتركه (وسهل) عدم الحث بتركه (١٥١) (إن نوى عدم عودته) له فان نوى

العود حث أو عدم الحث مطلقا (تردده) واعترض عليه بأن ظاهره ان الأول يقول بالحث عند عدم النية كما إذا نوى المسار ونحوه مع ان المذهب عدم الحث خلافا لابن وهب فحل التردد ان نوى العود فان نوى عدمه لم يحث اتفاقا وكذا ان لم ينو شيئا عند ابن القاسم فلو قال وهل إلا ان ينو عوده تردد كان أحسن (و) من حلف ليقضين فلا نحقه إلى أجل كذا قضاء إياه فاستحق من يده أو طلع فيه على عيب حث (باستحقاق بعضه) وأولى كله ولو كان البعض الباقي يفي بالدين (أو) ظهور (عيبه) القديم الموجب للرد (بعد الأجل) كما إذا وجد فيها نجاسا أو رصا وهذا حيث لم يرض بالمعيب واجده فان رضى به فلا حث الا أن يكون نقص عدد أو وزن في التعامل به كذلك فيحث ولو رضى (و) حث من حلف ليقضين فلا نحقه إلى أجل كذا (ببيع فاسد) متفق على فساده وقاصصه بشئ

شهر وندب كاله (قوله فالغنى بالنسبة للأول انه يحث الخ) وذلك لأن الغنى إذا حلف لا أسكن هذه الدار فانه يجب عليه أن يتحل بجميع أهله وولده ومتاعه فورا فان ارتحل بأهله وولده وأبقى من متاعه ماله بال فانه يحث لان ترك نحو مسمار أو خشبة مما لا يحمل الحالف على العود إليه فانه لا يحث بترك ذلك مطلقا سواء تركه ليعود إليه أم لا وقيل ان نوى العود إليه حث لا ان نوى عدم العود أو لانية له فالتردد إنما هو فيمن نوى العود له (قوله انه لاير) أي وذلك لأن الغنى ان من حلف لينتقلن يجب عليه الانتقال فإذا قل أهله وولده وأبقى رحله فلاير بذلك إلا إذا كان الباقي شيئا قليلا كسمار أو خشبة فانه يير (قوله وهل عدم الحث) أي بإبقاء المسار ونحوه (قوله تردد) التردد هنا للتأخيرين في فهم قول ابن القاسم في الموازية فان ترك من النقل مثل التودد والمسار والخشبة مما لا حاجة له به أو ترك ذلك نسيانا فلا شيء عليه اه هل يقيد بما لم ينو عوده له فان نوى عوده إليه حث أو يبقى على اطلاقه في عدم الحث ولما لم يكن اختلافهم في فهم المدونة عبر بالتردد دون التأويلين اه بن وفي عج ان التعبير بالتردد في محله وان النقل اختاف عن ابن القاسم فإن رشد في البيان قل عنه انه يحث فيما إذا نوى العود ونقل عن أشهب ما يفيد انه لا يحث وغير ابن رشد نقل عن ابن القاسم عدم الحث إذا نوى العود له (قوله خلافا لابن وهب) فانه يقول بالحث إذا لم يكن له نية أصلا أو نوى العود إليه فان نوى عدم العود له فلا حث (قوله وأولى كله) أي وقام رب الدين به وهذا القيد مصرح به في المدونة وظهرها انه يجري في العيب والاستحقاق كما نقله أبو الحسن اه بن (قوله ولو كان البعض الباقي يفي بالدين) وذلك لأنه مارضى في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا في القضاء بغير الجنس وظهره الحث بالاستحقاق ولو أجاز الاستحقاق أخذ رب الحق ذلك الشيء المقتضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك (قوله بعد الاجل) متعلق بمحذوف أي وكان القيام بما ذكر من العيب والاستحقاق بعد الاجل فلم مما ذكر أن الحث في مسألة الاستحقاق مقيد بقيدين ان يقوم رب الدين به وان يكون قيامه بعد الأجل وفي مسألة ظهور العيب مقيد بقيود ثلاثة بزيادة كون العيب موجبا للرد فان لم يكن موجبا للرد أو لم يتم رب الدين به بل ساءح لم يحث الحالف وان قام رب الدين به قبل الاجل فلا حث ان أجاز وكذا ان لم يجز واستوفى حقه قبل مضي الاجل والا حث انظر اه بن (قوله وبيع فاسد الخ) صورتها حلف ليقضينه حقه إلى أجل كذا فباعه عرضا قيمته أقل من الدين يما فاسدا بمثل الدين وقاصصه بالثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل فان مضى الاجل حث لأن للمعاوضة الشرعية لم تحصل الآن يكون في القيمة وفاء بالدين فانه يير (قوله وإلا فلا) أي والا بأن كان في القيمة وفاء بالدين أو كمل الحالف للغريم بنية حقه قبل مضي الاجل فلا حث (قوله كأن لم يفت) هذا تنبيه بما قبله تام في منطوقه ومفهومه ومنطوقه ان لم تنف القيمة بالدين ومفهومه وفاؤها بالدين (قوله فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده الخ) فيه نظر لأن ظاهر اللخمي كظاهر المصنف في ان الخلاف والاختيار جاريان فيما إذا لم يفت قبل الاجل سواء فات بعده أم لا ونص اللخمي فانه مضى الاجل وهو قائم فقال سحنون يحث وقال أشهب لا يحث وأرى بره ان كان فيه وفاء اه نقله اللواق وقد شرح كلام المصنف على ظاهره ولم يتعقبه وقال

من حقه (فات) المبيع في يد صاحب الحق (قبله) أي قبل الاجل المحلوف اليه (إن لم تنف) القيمة بالدين ولم يكمل الحالف للغريم بنية حقه حتى مضى الاجل وإلا فلا كما لو كان مختلفا في فساده لمضيه بالثمن (كأن لم يفت) المبيع قبل الاجل أي وفات بعده فان وفات القيمة بر والا فلا (على المختار) فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده حث قطعا

لأنه لم يدخل في ملك المشتري (١٥٣) وقيل يحث مطلقا وقيل لامطلقا (و) حث أيضا (بهيئة) أي هيئة الدين (له) أي

للمدين الحالف لربه لأقضيته حثك في أجل كذا وقبل الهبة فيحث بمجرد القبول ولا ينفعه دفعه بعد القبول لربه فان لم يقبل فان وفاء لربه قبل الاجل بر لانه على بر للاجل (أو دفع قريب) للحالف (عنه) أي عن الحالف بغير اذنه (وإن) كان الدفع (من ماله) أي الحالف فيحث أي لم ير إلا أن يعلم بدفع قريبه عنه قبل الاجل ويرضى فيرسوا دفع من ماله أو من مال الحالف لو كان الدافع وكلا الحالف (أو شهادة بيينة) للحالف على رب الحق (بالقضاء) أو تذكر انه كان قبضه وأبرأ فلا ير الحالف في ذلك كله (إلا بدفعه) الحق لربه (ثم أخذه) منه ان شاء وظاهره ولو في مسألة الهبة إذا قبل وهو ظاهر قول مالك وأشهب لكن المعتمد ما تقدم (لان الجن) الحالف ليقضين فلانا حقه لاجل كذا أو أسرا وجس ولم يمكنه الدافع (وَدَفَعَ الحاكم) عنه قبل مضى الاجل من ماله أو مال الحاكم فير حيث الاولى للمجوزين وإلا لم ير بدفع الحاكم بل يدفع وليه (وإن) لم يدفع الحاكم عنه قبل مضى الاجل بل بعده (ققولان) بالحث وعدمه

ابن عاشر مفهوم قبله مندرج في قوله كأن لم يفت لأن هذا صادق بما إذا لم يفت أصلا وبما إذا فات لكن بعد الاجل اه بن (قوله لأنه لم يدخل في ملك المشتري) فيه نظر وذلك لدخوله في ضمان المشتري بالقبض كما هو الموضوع وسيأتي للصف وإنا ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله وقيل يحث مطلقا) أي سواء كان في القيمة وفاء بالدين أم لا والعرض ان المبيع لم يفت قبل الاجل فهذا مقابل لاختيار اللخمي الواقع في اللبن وكذا القول بعده وتحصل مما ذكر انه إذا حلف ليقضين فلانا حقه إلى أجل كذا ثم باعه عرضا يباعا فاسدا وقاصه بالثمن من حقه فلا يخلو إما ان يفوت ذلك المبيع في يد المشتري الذي هو صاحب الحق قبل الاجل المحلوف اليه أولا يفوت قبله فان فات قبله حث ان كانت القيمة لا تنفي بالدين ولم يكمل الحالف للغريم بقية حقه قبل الاجل وان كانت القيمة تنفي بالدين أو أكمل الحالف للغريم بقية حقه قبل الاجل فلا حث وهذا باتفاق وان لم يفت المبيع قبل الاجل سواء فات بعده أو لم يفت أصلا فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة قال سحنون يحث مطلقا وقال أشهب لا يحث مطلقا واختار اللخمي التفصيل وهو الحث ان لم يكن في القيمة وفاء بالدين وعدم الحث ان كان فيها وفاء به واعترض على المصنف في قوله على المختار بأن الأولى ان يعبر بالفعل لأن هذا اختيار اللخمي من عند نفسه واجيب عنه بان هذا التفصيل لما كان لا يخرج عن القولين كان مختارا من الخلاف (قوله وبهيئة له) يعني انه إذا حلف ليقضيته حقه لاجل كذا فوهمه له رب الدين وقبل الحالف الهبة فانه يحث (قوله ولا ينفعه الخ) قال في التوضيح وعلى الحث فهل يحث بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب اصيب وابن حبيب أو لا يحث حتى يحل الاجل وإيضه الدين ولو قضاه إياه بعد القبول وقبل حلول الاجل لم يحث وهو ظاهر قول مالك وأشهب اه قال ح وعلى قول مالك وأشهب حمل بهرام كلام المصنف اه وذكر ت في كبره عن ابن ناجي انه المشهور فالصواب حمل المصنف عليه بان يقال معناه وحث المدين الحالف لأقضين حق فلان إلى أجل كذا فوهمه له رب الدين وقبل الحالف الهبة ومضى الاجل ولم يقضه الدين خلافا لبق وتبعه شارحا وبهذا تعلم أن قول الشارح ولا ينفعه دفعه له بعد القبول لا يسلم بل الحق انه ينفعه دفعه له بعد القبول قبل الاجل ثم يرجع به عليه (قوله أو دفع قريب عنه) يعني انه إذا حلف لأقضيته حثك فدفعت الحق لربه قريب الحالف بغير اذنه فان الحالف لا يرسوا دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف وهذا محمول على قريب غير وكيل أو وكيل تقاض له أو ضيعة أو بيع أو شراء أما لو كان وكيل قضاء أو مفوضا فانه ير بدفعه أمره أم لا علم بذلك وسكت أم لا انظرين (قوله إلا بدفعه ثم أخذه) حاصله انه إذا حلف لأقضين فلانا حقه ثم تذكر ان ربه قبضه أو قامت له بيينة بالقضاء فانه لا ير بذلك ولا ير الا بدفع الحق وإذا دفعه فان شاء رجع به وان شاء لم يرجع فقوله ثم أخذه يقرأ فعلا ماضيا أي والحكم انه إذا دفعه أخذه أو يقرأ بالرفع على انه مبتدأ والخبر محذوف أي ثم له أخذه ولا يقرأ بالجزم لئلا يوم توقف البر على الدفع والاخذ معا وليس كذلك بل البر بمجرد الدفع ابن عاشر وهذا ان قبل المحلوف له قبض المال فان أبي وقال لا حق لي لم يجز على قبضه ويقع الحث وقال بن أبي لهان يدفع للحاكم لير ثم يأخذه واستظهر عج جبر رب الحق على قبوله ان أبي منه لأجل ان ير الحالف (قوله والا لم ير بدفع الحاكم) بل يدفع وليه قال بعضهم انه ير بدفع الحاكم ولو كان للمجوز ولي أو وكيل لأنه انزل بمنونه وينبغي ان يحل بره حيث لم يبق قبل الأجل والا فلا بد من دفعه له ثم أخذه اه شيخنا عدوى (قوله ققولان بالحث وعدمه) الأول قول اصغ نظرا إلى حين الدين والثاني قول ابن حبيب نظرا إلى حين

(و) حث (بعد قضاء في غدي) حلفه (لأقضيته) حثك (غدا يوم الجمعة) والحال انه (ليس هو) يوم الجمعة بل الخميس

٥١. لا تعلق الحنث بالعد لا بتسميته اليوم وهو يقع بأدنى سبب وكذا لو قال في يوم الجمعة غدا (لا) يحنث (إن قضى قبله) لأن قصده عدم الطل إلا أن يقصد بالتأخير إلى غد المطلق فيحنث بالتعجيل (بخلاف) حلفه على طعام (لا كنه) غدا فأكله قبله فيحنث لأن الطعام قد يقصد به اليوم (ولا) يحنث (إن باع به) أي بالحق الذي حلف ليقضيه إياه (عرضا) وكان دنائرا أو دراهم ولم يقصد عنها بل قصد وفاء الحق وكانت قيمته قدر الحق لأقل (وبر) الحالف ليقضين الحق لأجل (١٥٣) كذا (إن غاب) المحلوف له (بقضاء

وكيل تقاض) لديه (أو مفوض) بفتح الواو الشددة مصدر ميمي معطوف على تقاض أي وكيل تفويض وليس اسم مفعول لأن الإضافة تمنع منه (وهل ثم) عند قدماير بقضاء (وكيل ضيعة) وجد الحاكم أو عدم لكونه في رتبة الحاكم عند وجوده فأيضا مضى له صح (أو) محل البرية (إن عدم الحاكم) العادل (وعليه الأكثر تأويلان) (الراجح الثاني) فلم أن وكيل الضيعة مساو للحاكم على التأويل الأول لأنه مقدم عليه والتأويل الثاني يقول الحاكم مقدم والمراد بوكيل الضيعة غير من تقدم من كل من يتعاطى أموره \* ولما كان البرمن اليمين حاصل بقضاء شخص من الأربعة والبراءة من الدين حاصل بالاولين دون الثالث وفي الرابع تفصيل أشار له بقوله (وبري) الحالف من الدين كإبري من اليمين

النفوذ (قوله لتعلق الحنث بالعد) أي الذي هو اليوم التالي ليومه وقوله لا بتسميته اليوم أي لا بتسمية يوم الجمعة أو غيره (قوله لأن الطعام قد يقصد به اليوم) قال أبو إبراهيم حمل في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذا لو قصد في الدين اللدد بالتأخير وفي الطعام الرغبة في أكله لكونه مريضا لانعكس الحكم (قوله وكان دنائرا الخ) أي وكان الحق دنائرا الخ (قوله وكانت قيمته قدر الحق) رده الاثنان قائلا ولا يشترط في هذا المبيع أن تساوى قيمته الدين لأن الفرض أن البيع صحيح وتقييد تت له بذلك أي بما إذا كانت قيمته قدر الحق غير ظاهر اه عدوى (قوله لأقل) أي بأن كانت قيمته المرض أقل من الدين لم يبر ولو قدر أنه باعه بأزيد من قيمته بأن باعه بقدر الدين (قوله إن غاب المحلوف له) أي أو كان حاضرا ولكن اختفى واجتهد الحالف في طلبه فلم يجد (قوله لأن الإضافة تمنع منه) أي لأن إضافة وكيل إليه تمنع منه وقد يقال يمكن عطف مفوض على وكيل أي أو وكيل مفوض فحذف الموصوف وأقيمت صنته مقامه فلا حاجة لجعل مفوض بمعنى تفويض (قوله وكيل ضيعة) أي وهو الذي وكله على قبض خراجها والضيعة في الأصل هي العقار كما في القاموس وذكر ابن مرزوق أن وكيل الضيعة هو الذي يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وخضار وصابون وغير ذلك وهو المشار له بقول شارحنا والمراد بوكيل الضيعة الخ (قوله تأويلان) الأول لابن رشد والثاني لابن لباة وعليه الأكثر اه بن (قوله فلم أن وكيل الضيعة الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف محتمل لما قاله الشارح من مساواة الحاكم ووكيل الضيعة ومن تقديم وكيل الضيعة على الحاكم لأن قوله وهل ثم وكيل ضيعة إنما يفيد أن مرتبة وكيل الضيعة بعد ما قبله وهل الحاكم مساو له أو مؤخر عنه محتمل ولكن النقل كافي الموافق هو ما ذكره الشارح من أن التأويل الأول يقول بتساويهما والتأويل الثاني يقول بتقديم الحاكم على وكيل الضيعة وقول الشارح لا أنه مقدم عليه أي وإن كان كلام المصنف محتملا لذلك (قوله من الأربعة) أي وكيل التقاضي والفوض ووكيل الضيعة والحاكم (قوله بالاولين) أي بالدفع لهما وهما وكيل التقاضي والفوض (قوله دون الثالث) أي وهو وكيل الضيعة أي دون الدفع وقوله وفي الرابع أي وفي الدفع للزابع وهو الحاكم تفصيل (قوله وأراد بجماعة المسلمين اثنين) ظاهره أن الواحد من العدول لا يكفي والذي في كبر خش وشب نقلا أن الواحد من جماعة المسلمين الذين يشهدهم يكفي (قوله فإن لم توجد عدالة فالجمع على أصله) أي لأن زيادة العدد تجبر خلل الشهود وظاهره أنه يكتفى بثلاثة من غير العدول ولا يسلم هذا بل إذا عدمت العدول يستكثر من الشهود بحيث يغلب على الظن الصدق المتأني بالعدول كما هو القاعدة وأشعر قوله جماعة يشهدهم أنه لا يبرمجعله عند عدل من غير اشهداد عدلين وليس كذلك بل الذي في ح عن اللخمي أنه لو دفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يديه فأنه يبر إذا لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان ومثله في بهرام عن مالك في كتاب محمد فقول الشارح بعد ولا يبر بلا إشهدا إما أن يجعل على ما إذا أقامه تحت يده وأنه مقابل لما في ح

٢٠ - دسوق - ثاني

(في) دفعه إلى (الحاكم) عند فقد الأولين (إن لم يتحقق جوره) بأن يتحقق عدله أو شك (وإلا) بأن تحقق جوره (بر) في يمينه فقط فلا يبرأس الدين إلا بوكيل التقاضي أو الفوض أو الحاكم حيث لم يتحقق جوره دون وكيل الضيعة ربه في البر دون إبراءه قوله (كجماعة المسلمين) حيث لا وكيل ولا حاكم عادلا أو تعذر الوصول إليه ومنهم وكيل الضيعة وأراد بجماعة المسلمين اثنين سدين فأكثر فإن لم توجد عدالة فالجمع على أصله (يشهدهم) على إحضار الحق وعدده ووزنه وصحته وإن اجتهد في العصب هم يخدمه لئلا يبر أو يعيب زيركه عند عمل مهم أو عند الحالف نفسه حتى يأتي ربه



ولا يبر بلا إشهد (وله يوم و ليلة) الأولى ولا ليلة ويوم من الشهر (في) حلفه لأقضيته حقه في (رأس الشهر) (الفلان) أو عند رأسه أو إذا استهل (و) مثله عند انبلاخه وإذا انسلخ وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو إذا استهل (و) له في حلفه ليقضيه ( إلى رمضان أو لاستهلاله شعبان ) (١٥٤) أي فالأجل شعبان فقط ومثله إلى استهلاله وأما قول

للصنف لاستهلاله فضيف إذ التعمد له ليلة ويوم من رمضان بخلاف إلى ففرق بين جره باللام وجره يلى (و) حنث (بجعل ثوب قباء) بالمد ثوب مفرج (أو عمامة في) حلفه (لا ألبسه) ولبسه على هذه الحالة أو وضعه على كتفه أو أتزربه (لا) يحنث بجملة قباء أو عمامة (إن كرهه ضيقه) أو لسوء صنعه أي أن كان الحامل له على الحلف ذلك (ولا وضعه) عطف على جملة القدر بعد لا من قوله لأن كرهه على كرهه تصاد للحنث (على فرجه) ليلا أو نهارا من غير لف والادارة (و) حنث (بدخوله من باب غير) عن حالته الأولى كأن وسعه أو علاه مع بقاءه في محله الأول (في) حلفه (لا أدخله) أي لا أدخل منه للدار (إن لم يكره ضيقه) فإن كان الحامل له على اليمين كراهة ضيقه أو نحوه فقير الحالة زال معها كره فلا حنث (و) حنث (بقائه على ظهره) أي ظهر البيت (وبمكرى) أو معار (في) حنث (لا أدخل لفلان

( قوله ولا يبر بلا إشهد ) أي لا يبر بإحضار جماعة المسلمين أو إخبارهم بأنه حلف ليقضين فلانا حقه لأجل كذا وأنه أحضر الحق قبل الأجل فلم يجده ولم يشهدم على إحضار الحق وعدده ووزنه ( قوله الأولى ) أي لأن ليلة كل يوم مقدمة عليه ( قوله من الشهر ) أي الثاني فإذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حاشا ( قوله وله في حلفه النخ ) حاصله أنه إذا حلف ليقضيه حقه إلى رمضان أو إلى استهلال رمضان فطرف القضاء شعبان لا غير فيمجرد انسلخ شعبان واستهلال رمضان ولم يوفه حقه كان حاشا وأما لو قال لأقضيته حقه لاستهلال رمضان فله يوم و ليلة من رمضان فلا يحنث إلا إذا مر أو لم يوفه فقول الصنف أو لاستهلاله ضيف ( قوله ومثله ) أي مثل إلى رمضان ( قوله بين جره ) أي الاستهلال باللام وجره بالي ( قوله ولبسه على هذه الحالة ) أشار بذلك إلى أنه ليس مراد الصنف مجرد الجمل وإن لم يلبس إذ لا حنث بذلك ( قوله لأن كرهه لضيقه ) عطف على مقدر أي أن كرهه لقائه لا أن كرهه لضيقه أي لا أن كان الحامل على حلفه على عدم لبسه ضيقه أو سوء صنعه قطعه وجملة قباء أو عمامة ولبسه فانه لا يحنث بذلك وهذا إذا كان المحلوف عليه مما يلبس كأن كان قميصا أو قباء وما أشبه ذلك وأما أن كان مما لا يلبس بوجه مثل الشقة فإذا حلف لا يلبسها ثم قطعها ولبسها فانه يحنث ولا ينوي أنه أراد ضيقها قاله أبو عمران ( قوله ولا وضعه النخ ) أي أنه إذا حلف لا يلبس الثوب القلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا إدارة فانه لا يحنث ( قوله لنفسا للحنث ) أي لأن للحنث حيث لا يحنث بجملة قباء أو عمامة إن كان قد وضعه على فرجه ( قوله أي لا أدخل منه للدار ) أشار بذلك إلى أن كلام الصنف من باب الحذف والإيصال أي أنه حذف منه الجار وأوصل الضمير بالقول ( قوله كراهة ضيقه أو نحوه ) أي كرهه على ما لا يجب الإطلاع عليه وقوله فلا حنث أي بدخوله من ذلك الباب بعد تغييره ( قوله وبقائه على ظهره ) يعني أنه إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا يسكنه فانه يحنث ببقائه أي علوه ولو مرورا على ظهر ذلك البيت أتى سكنه فلان المحلوف عليه من غير دخول بان نزل على سطحه من سطح الجار لأن الاستقرار على ظهره ولو مرورا يعد دخولا وأما لو حلف ليدخلن على فلان بيته فاستعلى على ظهره من غير دخول فانه لا يبر بذلك احتياطا كافي حاشية السيد لأن الحنث يقع بأدنى سبب والبر يحتاط فيه ( قوله وبمكرى النخ ) أي أنه إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته أتى يسكنه فانه يحنث بدخوله عليه في بيت ساكن فيه سواء كان مالكا لرقبته أو منفعة فقط بكره أو إغارة لأن البيت لساكنه وهذا إذا لم يقيد بملكه وأما لو قال لا أدخل لفلان بيتا يملكه فلا حنث بدخول بيت الكراء أو الإغارة ( قوله وبأكل النخ ) أي وحنث الحالف بأكله من ولده طعاما دفعه له المحلوف عليه أنه لا يأكل له طعاما وكذا لو دفعه لولد الحالف غير المحلوف عليه والقرض أنه من عند المحلوف عليه بأن أرسله الولد مع الرسول ( قوله وإن لم يعلم ) أي خلافا لسنن القائل بعدم الحنث عند عدم العلم ( قوله إن كانت ثقته عليه ) هذا شرط أول في الحنث وقوله ولا بد النخ شرط ثان فيه فإن اختلف شرط منهما فلا حنث وهذا القيدان قيدهما بعض القرويين قول الإمام بالحنث ( قوله ولا بد من كون المدفوع للولد يسيرا ) أي وهو الذي لا ينتفع به إلا في الوقت كالسكرة

بيتا) لأن البيت ينسب لساكنه والاستقرار على ظهره ولو مرورا دخولا (وبأكل من ولد) للحالف بأن (قوله) لا يأكل شيئا من طعام فلان (دفع له) أي للولد (محلوف عليه) شيئا من الطعام كرهيف (وإن لم يعلم) الحالف أن المحلوف عليه دفع لولده هذا الرغيف (إن كانت ثقته) أي الولد (عليه) أي على أبيه الحالف لفقد الولد ورأيه ولا بد من كون المدفوع للولد يسيرا وإلا لم يحنث

إذ ليس للأب رد الكثير بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده فسكانه باق على ملك ربه والعبد كالولد إلا أنه يحنت بأكله مما دفع له ولو كان كثير بخلاف الوالدين والزوجة (و) حنت (بالكلام) مثلاً (أبدأ) أى فى جميع (١٥٥) ما يستقبل من الزمان (فى) حلفه

(لا كله الأيام أو الشهور)

أو السنين حملاً لآل على

الاستغراق حيث لا نية

(و) لزمه (ثلاثة) أى ترك

الكلام فى ثلاثة من الأيام

أو الشهور أو السنين (فى)

حلفه على (كأيام) بالتكبير

لأنها أقل الجمع ولا يحسب

يوم الحلف لكنه لا يكلمه

فيه (وهل كذلك) أى

يلزمه ثلاثة أيام فقط (فى)

حلفه (لأهجرته) وأطلق

حملاً على المجران الجائر

(أو) يلزمه (شهر) رعباً

للعرف (قولان) (و) لزم

سنة من يوم الحلف (فى)

حين وزمان وعصر ودهر)

ولا فرق فى الأول بين

تعريفه وتكثيره بخلاف

الأخيرة فإنه يلزمه فى

تعريفه الأبد (و) حنت

(بما أى بنا كح) (يفسخ)

أبداً وأطلع عليه قبل مضيه

ففسخ (أو) بتزوجه (بغير

نسائه) أى بما لا تشبه أن

تكون من النساء اللاتي

شأنه أن يتزوج منهن

لأنه تعالى (فى) حلفه

(لأن تزوجاً) أن لم يقيد

بمنه بأجل ومعنى حنت أنه

لم يبرق قيد بأجل حنت

بأقصائه حقيقة فإن

(قوله إذ ليس للأب رد الكثير) أى لأنه لا مصاحبة فى رده بخلاف اليسير فإن له أن يقول نفقة ولدى على فليس لأحد أن يحمل على مناشيا (قوله على ملك ربه) أى الذى هو المخلوف عليه (قوله والعبد كالولد) أى فكما يحنت الخائف بالأكل من طعام المخلوف عليه المدفوع لولده يحنت بأكله منه إذا كان مدفوعاً لعبد (قوله والعبد كالولد) ظاهره ولو كان مكاتباً قال شيخنا والظاهر اعتبار ما يؤول إليه (قوله إلا أنه يحنت بأكله مما دفع له ولو كان كثيراً) أى لأن للسيد رزقاً وما وهب لعبد سواء كان كثيراً أو قليلاً إلا أن يكون على العبد دين كذا عملوا لكن انظره مع قول المصنف الآتى فى الهبة ولغير من أذن له القبول بلا إذن فالأولى التعليل بأن ما يبد العبد ملكاً للسيد لأن له اشتراعه منه (قوله بخلاف الوالدين) أى اللذين يجب نفقتهما على الخائف فلا يحنت بالأكل مما دفع لهم سواء كان قليلاً أو كثيراً لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليسا محجوراً عليهما للولد فاندفع ما يقال العلة الجارية فى إعطاء اليسير للولد الفقير تجري فى إعطاء اليسير للوالدين الفقيرين فما الفرق \* وحاصل الفرق أن الولد محجور عليه للوادة دون العكس اه عدوى (تنبيه) قوله بخلاف الوالدين أى وكذا ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى أنه لا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل مثله لا ألبسه ولا أركبه الأيام الخ (قوله لا أكله الأيام الخ) مثله لا أكله فقط حيث لا بساط ولا نية الخ (قوله فى حلفه على كايام) أى بأن حلف لا أكله أياماً أو شهوراً أو سنيناً (قوله لأنها أقل الجمع) أو رده عليه أن التكرار فى سياق النفي تعم فقتضاء أنه لا يكلمه أبداً وان التكثير كالتعريف ويحجب بان العرف جرى فى التكثير على عدم الاستغراق فإنه يتبادر منه أن معنى لا أكله أياماً لا أتركها يوماً (قوله ولا يحسب يوم الحلف) أى لا يحسب يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق التمين بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فإن كلف فيه حنت وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف وقيل أن يوم الحلف لا يبلغ بل تسكمل بقيته من اليوم الذى يلى اليومين الصحيحين وظاهر ما فى كتاب النذور ترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى ترجيح القول الأول فإن وقع الحلف لئلا اعتبرت صبيحة ذلك اليوم من الأيام الثلاثة قولاً واحداً اه عدوى (قوله قولان) الأول للعتية والواضحة والثانى لابن القاسم فى الموازية والأول مبنى على تقديم المقصد الشرعى على العرف القولى والثانى بالعكس والراجع من القولين والأول كما فى المج (قوله وسنة فى حين الخ) لعل هذا إذا اشتهر استعمال هذه الالفاظ عرفاً فى السنة والإقايمة أقل ما يصدق عليه لغة اه بن (قوله فى حين) أى فى حلفه لا أكله حيناً أو زماناً أو عصراً أو دهر (قوله بخلاف الأخيرة) أى بخلاف الثلاثة الأخيرة وهى زمان وعصر ودهر فإنه يلزم فى تعريفها الأبد رعباً للعرف وإن كان الزمان هو الحين لغة فإن جمع بين هذه الالفاظ بالواو فى يمين واحدة بان قال والله لا أكله حيناً وزماناً وعصراً ودهراً حمل على التأكيد على الظاهر وإن جمع بينها بالفاء أو ثم فلهما فيرة وإن قال أحياناً أو زماناً أو عصراً أو دهر (لزمه ثلاث سنين (قوله أو بتزوجه بغير نسائه الخ) أى ولو دخل بها (قوله لدناءتها عنهن) أى بالنظر للعرف كالسكنانية والفقيرة والزانية (قوله ومعنى حنت أنه لم يبر) أى أو يحمل حنته على ما إذا عزم على الضد (قوله بانواع الضمان كلها) أى سواء كان ضمان غرم أو ضمان وجه أو ضمان طلب وبهذا قيد التكفل فى كلام المصنف بالمال كما قيدت به المدونة \* والحاصل أنه إذا حلف لا أتكفل بمال فإنه يحنت بضمأن الغرم أو بضمأن الوجه إن لم يشترط عدم الغرم ولا يحنت بضمأن الطلب وإما إذا حلف لا أتكفل

كان يعنى بالدخول أو بالطول وأطلع عليه بعد مضيه بر إن أطلق أو أجل ولم ينقض الأجل إلا بعد النسي (و) حنت (بضمأن الوجه فى) حلفه (لا أتكفل) بمال لأنه يؤول للمال عند تعذر الغريم (إن لم يشترط عدم الغرم) عند تعذره والافلا لأنه يصير ضمان طلب وهو لا يحنت به فإن حلف لا أتكفل وأطلق حنت بانواع الضمان كلها

(و) حنث (به) أى بالضمان (الوكيل) عن شخص ولم يعلم بأنه وكيله (فى) حلقه (لاضمن له) أى للشخص (إن كان) الوكيل المضمون له (من ناحيته) أى للشخص كقريبه (١٥٦) وصديقه (وهل) الحنث (إن علم) الخالف أنه من ناحيته ليكون بذلك كانه علم بالوكالة

فان لم يعلم فلا حنث أو الحنث مطلقا علم انه من ناحيته أولا (تأويلان) أما ان علم انه وكيل فالحنث اتفاقا (و) حنث الخالف المحبر بفتح الباء (بقوله) ما ظننته (أى ذلك الشخص قاله) أى ذلك الخبر (لغيرى) أولا حد بدون غيرى (لخبر) بالكسر متعلق بقوله أى بقوله لمن أخبر بخبر ناقلا له عن شخص كان قد أسره الخالف وحلقه ليكنمته ولا يبيده لاحد كما أشار له بقوله (فى) حلقه (ليسرته) ولا يخبر به أحد اقترن قوله ما ظننته الخ منزلة الاخبار به ولو لم يقصد لأن الحنث يقع بأذى سبب (و) حنث (بأذيه) أى بقوله لزوجه مثلا اذهبي أو انصرفي (الآن) ظرف لحنث القدر ولو حذف ماضر (إثر) أى عقب حلقه (لا كلمتك حتى) فعلى (كذا الآن قوله اذهبي كلام قبل الفعل (وليس قوله) أى قول المحلوف على ترك كلامه (لأنبالي) بك (بدأ) يوجب حل اليمين (لقول آخر) فى حلقه (لا كلمتك حتى تبدأ) (فى)

وأطلق فانه يحنث بانواع الضمان الثلاثة كلها (قوله وحنث به الخ) \* حاصله انه إذا حلف لاضمن فلانا فانه يحنث بضمانه لوكيله فيما اشتراه أو اقترضه للمحلوف عليه والحال انه لم يعلم بوكالته له بشرط أن يكون ذلك الوكيل المضمون فى الواقع من ناحية الوكيل صديقا مطلقا أو قريبا فان لم يكن من ناحيته فلا حنث وأشار المصنف بهذا لقول الدونة ومن حلف أن لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لوكيله ولم يعلم بوكالته عنه فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنث الخالف اه ومفهوم الشرط أن الوكيل لو كان من سبب فلان وناحيته فان الخالف يحنث (قوله تأويلان) سببهما ان ابن المواز قيد الحنث قلاعن مالك وأشهب بما إذا علم الخالف أنه من ناحيته بان علم بقرابته أو صداقته فقد ذكر عياض عن ابن يونس انه حمل للدونة عليه وحملها هو على ظاهرها علم انه من ناحيته أم لا وعلى التأويل الأول إذا ادعى الخالف أنه لم يعلم أن ذلك الوكيل من ناحية المحلوف عليه فانه يصدق كانت يمينه بالله أو بالطلاق أو بالمعق ان كان غير مشهور بانه من ناحيته فان كان مشهور بانه من ناحيته لم تقبل دعواه إذا كانت يمينه بطلاق أو عتق مع الرافعة وتقبل إذا كانت اليمين بغيرهما أو بهما مع الفتوى اه بن (قوله) أما ان علم انه وكيل فالحنث اتفاقا الأولى مطلقا أى سواء كان من ناحيته أولا علم بانه من ناحيته أولا \* والحاصل انه ان علم بالوكالة فالحنث مطلقا وان لم يعلم بها فلا يحنث الا إذا كان من ناحيته فى الواقع وهل يشترط علمه بانه من ناحيته أولا خلاف وكل هذا إذا ضمن الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه للمحلوف عليه وأما لو ضمن الخالف الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه لنفسه فانه لا يحنث ولو علم حين الضمان انه وكيل المحلوف عليه (قوله وبقوله الخ) صورتها أعلم زيد خالدا بأمر واستحلفه على كتمانهم ان زيدا أسره لغير خالد فاسره ذلك الغير لخالد وأخبره به فقال خالد للمخبر لما ظننت ان زيدا قال ذلك الأمر لغيرى فانه يحنث بذلك لتزويل قوله ما ظننته قاله لغيرى منزلة الاخبار (قوله وبأذهبي الخ) صورتها قال لزوجه ان كلمتك قبل ان تفعلى الشيء الفلانى فانت طالق ثم قال لها اذهبي فانه يحنث الآن بذلك لأن قوله اذهبي كلام قبل ان تفعل المحلوف على فعله وهذا هو المشهور ومقابل له ابن كنانة انه لا يحنث ومثل ما ذكره المصنف ما إذا حلف لا كلمتيني حتى تقولى أحبك فقالت له عفا الله عنك انى أحبك فيحنث بقولها عفا الله عنك لأنه كلام صدر منها قبل قولها أحبك (قوله ظرف لحنث القدر) أى انه يحنث من الآن عقب قوله اذهبي ولا يتوقف الحنث على كلام آخر خلافا لابن كنانة والظاهر انه ظرف لاذهي تأمل (قوله وليس قوله لا أبالي الخ) صورته حلف بالطلاق أو غيره انه لا يكلم زيدا مثلا حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبالي بك فان هذا لا يكون تبديعا معتدا بها فى حل اليمين فان كلمه قبل صدور كلام غير هذا حنث وإنما لم يجعل قوله لا أبالي بك كلاما لانه فى جانب البر وهو لا يحصل الا بكلام معتد به وجعل قوله اذهبي كلاما لأنه فى جانب الحنث وهو يحصل بأذى سبب ثم ان ظاهره أن لا أبالي لا يبدأ معتدا به ولو كرر ولو قال والله لا أبالي وهو كذلك كفى التوضيح فلا عن ابن القاسم فى العتبية (قوله وبالأقالة الخ) \* حاصله أن من باع سلعة لشخص بشمن لم يقبضه من المشتري ثم ان المشتري سأل فى حط شيء من الثمن فحلف البائع لا ترك من حقه شيئا فنقاى لافى السلعة البيعة فان كانت قيمتها حين الاقالة قدر الثمن الذى بيعت به فاكثر تحقيفا فلا حنث وان كانت أقل منه حنث الا ان يدفع له المشتري ما قصته البيعة والا فلا حنث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة والا

لا احتياط فى جانب البر (و) حنث بائع سلعة بشمن لم يقبضه من المشتري (بالإذلة فى) حلقه حين سأل المشتري فيحنث حذيفة شيء من الثمن (لا ترك من حقه شيئا إن لم تف) قيمة السلعة بالثمن الذى بيعت به الا أن يدفع المشتري ما قصته ومفهوم ان لم تف

أنها إن وقت بان كانت وقت الإقالة قدر الثمن فاكثر فلا حث (لأن آخر الثمن) في خلفه (١٥٧) لا ترك من حقه شيئا من غير

حط فلا حث (على المختار)  
لأن الاجل إنما يكون له  
حصه من الثمن إذا وقع  
ابتداء واما بعد تقرر فليس  
من الوضعية بل من حسن  
للعاملة (ولأن دفن مالا)  
ثم طلبه (فلم يجده) حال طابه  
(ثم وجده مكانه) الذي  
دفنه فيه وأولى في غيره إن  
كان من متعلقاتها (في)  
حلفه ولو بطلاق وعق  
معين لقد أخذت به لأن  
الغنى أنه إن كان أخذ لم  
يأخذه غيرك فإن وجده  
عند غيرها حث إن كانت  
بمينه بطلاق أو عتق معين  
(و) حث زوج (بتر) كها  
أى الزوجة (علما بخروجها  
بلا إذن وأولى أن لم يعلم  
(في) حلفه (لا خرجت)  
مثلا (بلا ياذن) فليس  
عليه بخروجها إذا منه فإن  
إذن اشترط عليها باذنه كما  
مر (لا) يحث من حلف  
لا ياذن لزوجه الا في كذا  
كيت ابها (إن أذن) لها  
في الخروج (لأمر) معين  
مما حلف عليه كيت ابها  
(فزادت) على ما أذن لها  
فيه (بلا علم) منه حال  
الزيادة فعلمه بعد الزيادة  
لا يوجب حثا فإن علم حال  
الزيادة حث لأن علمه  
بالزيادة حالما أذن منه فيها  
وقد حلف على النع منها إذ  
للموضوع أنه حلف لا ياذن  
لها إلا في نوع معين فليست  
هذه المسئلة من تنعما قبلها  
بل هي مستقلة بدليل قوله

فيحث اه شيخنا عدوى (قوله أنها إن وقت الخ) اشتراط الوفاء في عدم الحث مبنى على أن الإقالة  
بيع وأما على أنها رد للبيع الأول فلا حث مطلقا ولو كانت القيمة حين الإقالة أقل من الثمن الذي حصل  
به البيع لأن بساط يمينه إن ثبت لى حق فلاضع منه شيئا وحيث أن عمل البيع ورد فلم يثبت للبائع حق  
عند المشتري (قوله لا أن آخر الثمن) عطفك بحسب المعنى على قوله وبالإقالة أى لا بتأخير الثمن  
(قوله إذا وقع ابتداء) أى إذا اشترط في صائب العقد وقوله واما بعد تقرر أى الثمن وقوله فليس أى الاجل  
من الوضعية (قوله ولا أن دفن مالا) لا مفهوم للدفن بل مثله الوضع بلا دفن (قوله فلم يجده حال طلبه)  
أى لنسيانه المكان الذى دفنه أو وضعه فيه (قوله لم وجده مكانه) أى ثم امن فيه النظر ثانيا فوجده  
في مكانه الذى دفنه فيه (قوله وأولى في غيره) وجه الأولوية عذره في الجملة إذا قل عن مكانه واحتمل  
أنها الناقلة وما ذكره الشارح من تساوى الحالتين في عدم الحث هو ما لا يخفى ومقتضى كلام ابن  
عرفة خلافا لابن بشر حيث قال بالحث في الثانية (١) لفريطه انظر التوضيح \* وحاصل ما في  
المقام أنه لا حث إذا وجده في محله أو تبين أنها أخذته لوجوده في مكان من متعلقاتها وسواء كان حين  
الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شاكا وسواء كان الحلف بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة  
لا حث فيها وذلك لأن معنى يمينه أنه إن كان قد أخذ لم يأخذه غيرك أى وقد ظهر أنه لم يؤخذ أو أنها  
أخذته واما إذا كان حين الحلف جازما بعدم الأخذ والحال أنه قد وجد في موضعه أو تبين أنها  
أخذته فإن كانت اليمين طلاقا حث وإن كانت بالله كانت غموسا لا كفارة فيها فهذه أربع صور تضم  
للأثنى عشر المقدمة فالجملة ستة عشر واما أن تبين أن غيرها أخذته أو لم يتبين شيء فإن كان حين اليمين  
جازما بعدم أخذها له أو ظانا عدمه أو شاكا في ذلك فإن كانت اليمين بغير الله حث وإن كانت بالله كانت  
غموسا لا كفارة فيها فهذه اثنتا عشرة صورة وإن كان حين اليمين جازما بأخذها له أو ظانا له فإن لم يتبين  
أخذ أحد له فلا حث كانت اليمين بالله أو بغيره وإن تبين أن غيرها أخذته حث إن كانت اليمين بغير  
الله ولا حث إن كانت اليمين بالله لأنها لغو \* والحاصل أن الأحوال أربعة تارة يوجد المال في  
مكانه وتارة يوجد عندها وتارة يوجد عند غيرها وتارة لا يوجد أصلا وفي كل اما أن يكون حين  
الحلف جازما بانها أخذته أو بانها لم تأخذ أو ظانا أخذها له أو شاكا فيه فهذه ستة عشر وفي كل اما أن  
يكون الحلف بالطلاق أو بغيره فالجملة اثنتان وثلاثون صورة وقد علمتها (قوله من متعلقاتها) أى  
من متعلقات المرأة المحلوف عليها بانها أخذته (قوله إن كانت بيمينه بطلاق الخ) أى لأن كانت بيمينه  
بالله أو بصفته لأن هذا من لغو اليمين واللغو لا يفيد في غير الله والموضوع أنه حلف معتقدا أخذها  
أو ظانا له (قوله وبتركمها علما) \* حاصله أنه إذا حلف لا خرجت أولا فعلت كذا إلا باذن فانه  
يحث بخروجها بغير إذنه سواء علم بخروجها ولم يمنعها أو لم يعلم بخروجها وأما حثه إذا لم يعلم بخروجها  
فظاهر وأما حثه إذا علم بخروجها ولم يمنعها فلأن علمه بخروجها وعدم منعها منه ليس اذنا في  
الخروج فلا بد من الإذن الصريح ولا يكفي العلم لأن الإذن هنا في جانب البر والبر يحتاط فيه فلذا  
كان العلم بخروجها غير كاف فيه ولا بد فيه من الإذن الصريح بخلاف الإذن في المسئلة الآتية فانه  
في جانب الحث وهو يقع بادنى سبب فالعلم فيه بمثابة الإذن فلذا حث به (قوله فإن أذن اشترط)  
أى في بره علمها باذنه قبل خروجها (قوله لا إن أذن لأمر الخ) صورته أنه حلف لا ياذن  
لزوجه في الخروج إلا لبيت ابها مثلا فاذن لها في ذلك فزادت عليه بان ذهبت لغيره قبله أو بعده  
أو اقتصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما الزيادة وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فانه

(١) قوله في الثانية اهل الصواب في الأولى اه

للعلم واما لو حلف لا يخرجت إلا باذن فاذن لها في امر فزادت فالحث مطلقا علم بالزيادة أو لم يعلم إذا لم ياذن إلا في خاص لافى الرائد عليه

وقيل لا يحنث مطلقا لأن العاق عليه وهو الأذن قد حصل ولا دخل للزيادة في الحنث ولا عدمه إلا أن يقول لها لا أذن لك في غيره والا حنث مطلقا (و) حنث (١٥٨) (جوده) أى الحالف (لها) أى للدار على وجه السكنى (بعد) أى بعد خروجها

عن ملكه (ملك آخر) بالإضافة والباء ظرفية أى حال كونها في ملك شخص آخر (في) حلفه (لا سكنت هذه الدار) وهى في ملكه أو ملك غيره فباعها وسكنها الحالف في ملك من اشتراها (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان) هذه إن لم ينو مادامت له (صحيح رجوع الشرط للاولى أيضا إذا كانت الدار لغيره أو باعتبار المعنى أى مادامت للمالك) (لا) يحنث ان حلف لا سكنت (دار فلان) بدون اسم إشارة وخرجت عن ملكه فسكنها ان لم ينو عينها (ولا) يحنث من حلف لا دخل هذه الدار (إن) دخلها بعد أن (خربت وصارت طريقا) أو بنيت مسجدا فان بنيت بعد صيرورتها طريقا بينا حنث (إن لم يأمر به) أى بالتخريب فان أمر به حنث معاملة له بنقيض قصده والظاهر أن هذا الحكم مسلم يجب به الفتوى وإن كان الأمر في الدونة متعلقا بالاكراه لقولها وإن دخلها مكرها لم يحنث إلا أن يأمرهم بذلك (و) حنث (في) حلفه (لا باع منه)

يحنث لأن علمه كاذنه وقد حلف أنه لا يأذن لها في ذلك الزائد (قوله) وقيل لا يحنث مطلقا (أى علم بالزيادة أولم يعلم بها والقول الاول صماع ابن ابى زيد من ابن القاسم وهو المتمد والقول الثانى نقل الواضحة عن ابن القاسم وهو ضعيف \* واعلم ان محل الخلاف إذا خرجت ابتداء لما أذن لها فيه ثم زادت عليه وأما لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه بعد ذلك فانه يحنث اتفاقا سواء علم بالزيادة أم لا وعمله ايضا ما لم يقل لها لا أذن لك في غيره وإلا حنث مطلقا اتفاقا (قوله) وعوده لها أى طائعا لا مكرها لأن الصيغة صيغة بر ولا حنث فيها بفعل المحلوف على تركها بالقيود المتقدمة واعترض على المصنف في تغييره بالعود لأن الحنث لا يتقيد بما إذا كان ساكنا ثم عاد واجب بان العود قد يطلق بمعنى الدخول أولا كفى قوله تعالى أولتعودن في ملتنا أى لتدخلن وهو المراد هنا \* وحاصله أنه إذا حلف لا أسكن هذه الدار أو الدار القلانية والحال أنها في ملكه أو ملك غيره ثم انتقلت للملك شخص آخر فسكنها بعد انتقالها للملك الآخر فانه يحنث ان لم ينو مادامت في ملكي أو في ملك فلان وإلا فلا حنث في سكنها بعد انتقالها للملك آخر (قوله أى للدار) أى المفهومة من قوله لا سكنت هذه الدار (قوله أى بعد خروجها عن ملكه) أى أو ملك صاحبها غيره بدليل ما يأتى (قوله فباعها) أى صاحبها وسكنها الحالف (قوله أو دار فلان هذه) أى فباعها فلان صاحبها وسكنها الحالف وهى في ملك ذلك المشتري وإنما حنث في هاتين المسئلتين لما في اسم الإشارة من التعيين فلا يزيله انتقال الملك وإتيانه باسم الإشارة يقوى أنه إنما كره تلك (قوله أى مادامت للمالك) أى وهو فلان في الثانية أو الحالف أو غيره في الاولى وإنما احتيج لذلك التكلف لأن التبادر رجوعه للثانية إذ مقتضى رجوعه للاولى ان يقال مادامت في ملكي أولا وعلم أن المسئلة الثانية الحنث فيها إلا أن ينو مادامت له قولا واحدا وكذا الاولى الحنث فيها ما لم ينو مادامت لى اتفاقا كانت الدار له فان كانت لغيره فقيل يحنث مطلقا ولو نوى مادامت له وقيل يحنث ما لم ينو ذلك والا فلا حنث وهذا هو المتمد إذا علمت هذا تعلم ان هذا القيد وهو قول المصنف مادامت له يصح رجوعه للاولى مطلقا ولو كانت في ملك الغير على التعمد (قوله) ولأن دخلها بعد أن خربت (أى لزوال اسم الدار عنها ومنه) هذا إذا خرب المسجد لا يطلب له تحية كما في ح ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لا أصل الحبس تأمل (قوله وصارت طريقا) هذا فرض مثال وزيادة بيان لاشترط كما اشار له الشارح وذكر كرح الخلاف فيمن ترك داره طريقا مدة طويلة هل يصير وقفا عليه أم لا (قوله أو بنيت مسجدا) أى بعد خرابها واعلم أن محل عدم الحنث إذا دخلها بعد أن خربت وصارت طريقا أو بنيت مسجدا مقيد بما إذا كان حلفه أنه لا يدخلها كراهية في صاحبها أو في بنائها الذى قد زال وأما لو كان حلفه كراهية في البقعة من الأرض فانه يحنث بدخولها مطلقا ولو خربت وصارت طريقا أو بنيت مسجدا (قوله ان هذا الحكم) أى وهو الحنث إذا دخلها بعد التخريب والحال أنه قد أمر به (قوله) وان كان الأمر في الدونة متعلقا بالاكراه (أى لا بالتخريب كما هو ظاهر المصنف ويمكن جعل الضمير في كلام المصنف عائدا على الاكراه بارتكاب تقدير في الكلام والاصل ولا ان خربت وصارت طريقا أو بنيت ودخلها مكرها ان لم يأمر به أى بالاكراه وحينئذ فيكون كلام المصنف وافقا لكلام الدونة (قوله) فهو لها الخ نصها وان حلف ان لا يدخل هذه الدار فهدمت أو خربت حتى صارت طريقا لم يحنث فإن بنيت بعد ذلك فلا يدخلها فان دخلها مكرها لم يحنث إلا ان يأمرهم بذلك فغول احمولون ففعلوا به ذلك فانه يحنث (قوله) ان كان ذلك الوكيل من ناحيته (أى في نفس الامر بأن

كان

أى من زيد مثلا (أو) حالفه لا باع (له) أى لا أتولى له يما بسمرة (بالوكيل)

أى بالبيع أو السمسرة لو كبل زيد (إن كان) ذلك الوكيل (من ناحيته) ولم يعلم أنه وكيل والا حنث مطلقا كان من ناحيته أولا

ويحنت (وإن قال) البائع (حين البيع أنا حلفت) أن لا يبيع لزيد وخاف أن تكون وكيله (قَالَ هُوَ) أي البيع (لِي) لاله (تَمْ صَح) أي ثبت بالبيعة (أما ابتاع) أنواع (لَهُ) أي لزيد ولو حذف ابتاع لكان أخضر (١٥٩) وأشمل (حَت وَلَزِمَ الْبَيْعُ) للعالم

مع الحنث والم يهل الحالف  
ان كنت تشتري له فلا يبيع  
بيني وبينك لم يحنت ولم يلزم  
البيع على العتد (وأجزأ)  
الحالف فلا يحنت (تأخير)  
الوارث (أي وارث  
المحلف له ان كان  
الوارث رشيدا (في)  
حاله بطلاق أو غيره  
لأقضيته حقه الى  
أجل كذا (إلا أن  
تؤخرني) فمات رب الحق  
المحلف له قبل الأجل  
لأنه حق يورث (لا) اذنه  
(في) حقه على (دخول  
دار) لأدخلها الا بذن زيد  
وهو غير ربها فمات زيد  
فأذن وارثه في الدخول  
فلا يكفى إذ الاذن ليس  
بحق يورث فلو كان  
زيد ربها كفى اذن وارثه  
ولا مفهوم للدخول (و)  
أجزأ (تأخير وصي) في  
الصورة السابقة إذا كان  
الوارث غير رشيد وأخر  
وصيه (بالنظر) للصغير  
ككون التأخير يسيرا أو  
خوف جعد أو لد أو  
خاصة فان أخر لتغير  
نظر أجزأ الحالف وان  
حرم على الوصي فالتقييد  
بالنظر لجواز الاندما على  
التأخير ولو حذفه لكان

كان ذلك الوكيل قريبا للمحلف عليه أو صديقا ملاطفا له فان كان ذلك الوكيل ليس من ناحيته فلا  
حنث وهل يتوقف الحنث على علم البائع أنه من ناحيته أولا يتوقف قولان واستغنى الصنف  
بذكرهما فيما تقدم عن ذكرهما في هذه المسئلة لموافقتهما في المسمى وان كانت غيرهما (قوله ويحنت) أي  
وإذا كان الوكيل من ناحية المحلف عليه فان البائع يحنت وان قال الخ فهو مبالغة في الحنث  
(قوله بالبيعة) احتراماً لعمه الوكيل اشترى لنفسه ثم بعد الشراء قال اشترى لفلان المحلف عليه فيبغى  
ان لا يحنت الحالف بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه كذا في خش وعقب قللا  
عن أبي اسحاق التونسي ومثله كما نقله شيخنا السيد البليدي عن شيخه سيدي محمد الزرقاني إذا حلف على  
زوجته بطلاق أنها لا تدخل حماما مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يحنت الا إذا ثبت  
بالبيعة (قوله على العتد) وهو قول اللخمي والتونسي ومقابله ان البيع لازم والشرط باطل ويحنت  
وهو الموافق لقول المدونة في البيع الفاسد وان قال البائع أي في حال البيع ان لم تأت باليمن إلى أجل  
كذا فلا يبيع بيني وبينك كان البيع ماضيا والشرط باطلا انظره بن (قوله قبل الأجل) أي وأخره  
الوارث أجيلا ثانيا فلا يحنت بفرار الأجل الأول فلو لم يؤخره الوارث فانه يحنت بفرار الأجل  
الأول من غير قضاء على العتد خلافا لما نقله ابن حارث عن المجموعة من انه إذا حلف لأقضيته  
حقه إلى أجل كذا ومات ربه قبل الأجل قضى الحالف ورثته بعد الأجل لم يحنت ثم ان ما ذكره  
المصنف من اجزاء تأخير الوارث مقيد بما إذا كان ذلك الوارث رشيدا وكان الليت ليس عليه  
دين والا كان تأخيره غير محز (قوله لأنه الخ) أي لأن تأخير الدين حق يورث فللوارث ان يأخر  
فضه كما كان لمورثه (قوله لاذنه) أي لا يجزىء إذن الوارث في دخول دار حلف لا يدخلها الا بذن  
زيد وهو غير ربها فمات زيد فأذن له وارثه في الدخول فإذا دخلها مستندا لاذن الوارث حنث  
الا لبساط كما لو كانت أمتة زيد في الدار فحلف لذلك فكفى اذنه وارثه الذي ورث الأمتة  
(قوله كفى اذن وارثه) أي لأنه لما ورثها صار الإذن حقا يورث فيكفى اذنه (قوله ولا مفهوم للدخول)  
أي بل المراد سائر الحقوق التي لا تورث (قوله وأجزأ تأخير وصي بالنظر الخ) يعني لو حلف  
ليقضيه حقه إلى أجل كذا الآن يؤخره فمات رب الحق قبل أن يؤخره وورثته صغار فؤخره  
الوصي عليهم فانه يجزىء الحالف ولا يحنت بشرط ان لا يكون على الليت دين محيط والا فالعبرة  
بتأخير الغرماء وسواء كان تأخير الوصي انظر كخوف لدا وخصام أو كان لتغير نظر غايته ان تأخير  
الوصي ان كان لتغير نظر كان موجبا لأمته فقط ويبغى أن يؤخذ الدين حالا فتقيد المؤلف تأخير  
الوصي بالنظر لأجل جواز الاندما على التأخير لا لاجزائه ولو حذف المؤلف قوله بالنظر لوافق  
النقل (قوله أي محيط) أي فليس المراد نفي الدين أصلا بل نفي المحيط فان كان غير محيط فالكلام  
للوارث أو الوصي وان كان محيطا فالكلام للغرماء فقط كما أشار لذلك الشارح (قوله وتأخير غريم الخ)  
صورته حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا الا أن يؤخره فمات رب الدين قبل أن يؤخره وعليه دين  
محيط بماله فأخره بذلك لحق الغرماء فان ذلك يجزىء ان أبرء وأمة الليت من القدر الذي أخروا به  
الحالف ومحل اجزاء تأخير الغريم إذا وقع التأخير من جميع الغرماء وأمالوا آخر بعضهم دون بعض وجب  
التمجيل ان لم يؤخره وكذا الورثة ومن غاب فالحاكم يقوم مقامه (قوله حتى يكون كالتماضي من الدين الحالف)

أحسن وقوله (ولادين) أي محيط على الميت قيد في مسئلة الوارث والوصي لأن الكلام عند احاطه الدين إنما هو للغريم لا للوارث  
والوصي ولذا قال (و) أجزأ (تأخير غريم) للمحلف له (إن أحاط) الدين بماله (وأبرأ) الغريم ذمه المدين المحلف له من القدر الذي  
أخر به الحالف حتى يكون كالتماضي من الدين الحالف فان لم يحيط فلا يجزى تأخير الغريم ولو أبرأه المدين

( لأطانها ) اللبلة مثلا  
فحاضت ( فوطها حائضا )  
أوصائة أو محرمة حملا  
لفظ على مدلوله القوي  
وعدم بره حملاله على  
الدلول الشرعي والعدوم  
شرعا كالعدوم حساقولان  
فان لم يطأها حيث أنه حنت  
قطعا كما قدمه في قوله  
وحتن ان لم تكن له نية  
ولا بساط بفوت ما حلف  
عليه ولو لما منع شرعى ( وفي )  
بره في حلفه لزوجه في  
قطعة لحم ( لنا كذا )  
فخطفها مرة ( عند مناولته  
اياها وابتلاعها ) فشق  
جوفها ) عاجلا وأخرجت  
قبل ان يتحلل في جوفها  
منها شيء ( وأكلت ) أى  
أكلتها المرأة وحتنه  
قولان مع التواني في أخذها  
منه ارجحهما الحنث فان لم  
تتوان لم يحث اتفاقا ( أو )  
لم تخطفها المرة ولكن  
أكلتها ( بعد قساده ) بان  
تركته بعد البين حتى  
فسدت ( قولان ) في كل  
من المسائل الثلاثة وعمل  
القولين في الثانية ( إلا ان  
كتواني ) في شق جوفها  
حتى تحلل في جوفها منها  
شيء فان تواتر فالحنث  
قطعا ( وفي الحنث بأحدهما )  
أى التوين ( في ) حلفه  
( لا كسوتهما ) إياها  
( ونيتة الجمع ) بينهما أى عدمه أى لا يكسوها التوين معا ( واستشكل ) حثه بكسوته أحدهما بأنه مخالف لنيته

الأولى من الميت المحلوف له أى فيشخص الحق للغيرم فيعتبر إذنه وتأخيره ( قوله في حلفه  
لأطانها ) أى سواء قيد باللبلة مثلا أو أطلق وقوله فوطها حائضا أى فوطها وطئا حراما مثل ان  
تكون حائضا الخ وقوله والعدوم شرعا أى لأن العدوم شرعا الخ فهو من عطف العلة على الملل  
( قوله قولان ) القولان في هذه المسئلة الأولى لابن القاسم الأول نقل محمد بن اللواز في المجموعة عنه والثاني  
سماح عيسى عنه ( قوله وخيثذ ) أى عين إذا حلف ليطانها اللبلة فوجدها حائضا واستمر الحيض حتى  
فات الوقت حنت قطعاً فالحنث إذا قيد وأما إذا أطلق فانه يطأ في المستقبل بعد انقطاع الحيض ولا  
حنث ( قوله كما قدمه الخ ) أى فلما تقدم تكلم على ما إذا لم يفعله مع المانع وفات وهنا تكلم على ما إذا فعله  
مع المانع قبل الفوات فكانه يقول فيما تقدم حنت ان لم يطأ في حالة الحيض وأما ان وطئ قولان  
( قوله لنا كذا ) أصله لنا كلمتها حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين  
( قوله فخطفها ) بكسر الطاء كما هو الأجود قال تعالى لا من خطف الحطفة وفيه لغة رديئة كضرب قاله  
في الصحاح ( قوله قولان ) أى بالحنث لابن القاسم وعدمه لابن الماجشون ومصحح ابن رعد الأول  
لجربانه على المشهور من حمل الايمان على القاصد والثاني جار على مراعاة الالفاظ كذا في ح  
( قوله مع التواني ) أى مع تواني المرأة في أخذها منه حتى خطفها المرة والمراد به أن يكون بين عينية وبين  
أخذ المرة البضعة قدر ماتناولها المرأة وتخوزها دونها فان كان بينهما أقل فهو عدم التواني وهذا هو  
الذى في سماح أبى زيد كما في نقل ح وغيره وبه يعلم بطلان ما فسر به خشى من أن المراد بالتواني  
أن يكون بين عينية وبين أخذ المرة البضعة ما يزيد على قدر ماتناولها المرأة وعدم التواني ان يكون  
بين اليمين وأخذ المرة قدر ما تناولها المرأة قائلا كما يفيد اللواق مع ان الذى نقله اللواق سماح أبى زيد  
المتقدم ( قوله فان لم تتوان لم يحث اتفاقا ) أى ولو لم تشق جوف المرة وتخرجها ( قوله قولان ) القولان  
في المسئلة الثالثة لابن القاسم ووافق على الحنث مالك وعلى القول بعدم الحنث سحنون ( قوله وعمل  
القولين في الثانية الا ان تواني الخ ) أشار الشارح لما هو الصواب من رجوع الاستثناء للمسئلة  
الثانية أعنى مسئلة المرة لكن ليس المراد بالتواني هنا التواني بالمعنى المتقدم لأنه يقتضى ان الخلاف مع  
عدم التواني بالتفسير المذكور وليس كذلك اذ عدم الحنث حينئذ متفق عليه كما اعترض بذلك  
الشارح وح على المصنف وانما المراد هنا التواني في شق جوف المرة لان عمل قول ابن الماجشون  
بعدم الحنث هو فيما اذا لم تتوان البضعة في جوف المرة حتى تحلل بعضها والاحنث عنده أيضا كما  
يقوله ابن القاسم فسقط اعتراض الشارح وح \* والحاصل ان المسئلة على طرفين وواسطة ان لم  
تتوان المرأة في أخذها لم يحث اتفاقا ولو تواتر في شق جوفها أو تركته من غير شق وان تواتر  
في أخذها وتواتر في شق جوف المرة حنت اتفاقا وان تواتر في أخذها لكن لم تتوان في شق جوف  
المرة فقولان ولا يصح ان يكون قوله الآن تواني راجعا للمسئلة الثالثة وهى مسئلة الفساد خلافا  
لحنس وعقب لقول التوضيح وحكى الاخفى وغيره فيمن حلف ليا كان هذا الطعام فتركه حتى فسد  
ثم أكله قولان فحكى القولين مع التواني لامع عدم التواني ( قوله وفيها الحنث بأحدهما ) أى  
بكسوتها أحدهما ( قوله ونيتة الجمع بينهما ) الجملة حالية وأولى في الحنث إذا لم يمكن له نية أصلا  
( قوله أى عدمه ) أى ونيتة عدم الجمع بينهما في الكسوة لافى الزمان بأن نوى انه لا يكسوها بهما معا  
في زمن واحد أو زمينين ( قوله بأنه مخالف لنيته ) ظاهره لأن (١) كسوتها أحدهما مخالف لنيته  
وفيه أن نيته ان لا يجمع بين التوين في كسوتها وإذا كساها أحد التوين صدق عليه انه لم يجمع بين  
التوين في كسوتها فإين المخالفة فالأولى أن يقول بأنه موافق لنيته وتوضيحه أنه استشكل عدم

(١) قوله ظاهر لأن الخ بل ظاهره ان الضمير لحنثه بكسوته أحدهما اه كته محمد علمه .



[ردمى]

(فصل) في التمسك  
وأحكامه (النذر التزم)  
مسلم) فلا يلزم الكافر  
الوفاء به ولو أسلم لمكن  
يندب بعد الإسلام  
(كثف) لاسي وندب  
الوفاء بعد البلوغ ومجنون  
وشمل المكلف الرقيق  
ولرب منه في غير المال إن  
أضر به في عمله وعليه أن  
عق مالا أو غيره وليس  
للسيد إبطاله بخلاف غير  
النذر وشمل السفينة  
فيلزمه غير المال (ولو) كان  
الناذر (غضبان) خلافا  
لمن قال يلزمه كفارة يمين  
كأن يقول حال غضبه أن  
دخلت دار زيد فعلى كذا  
ومنه نذر اللجاج وهو أن  
يقصد منع نفسه من شيء  
ومعاقبتها نحو قل على كذا  
أن كلمت زيدا ويلزمه النذر  
وهذا من أقسام اليمين عند  
ابن عرفة والمصنف يرى  
أنه من النذر (وإن قال إلا  
أن يدولى) أن لا يفعل  
أو إن شاء الله (أو) إلا إن  
(أرى خيرا منه) أي من  
المنصور (بخلاف) على  
كذا (إن شاء فلان  
فبمشيئة) من حل أو  
عقد كالطلاق والعق فإن  
مات قبل أن يشاء أو لم تعلم  
مشيئته فلا شيء على الناذر

قبوله نيته بأنها مسلوقة للفظه والنية المساوية للفظ تقبل مطلقا في الفتوى والقضاء ولو بطلاق وعق  
معين مع المرافعة وأجيب باننا نسلم مساواة نيته للفظه بل نيته مخالفة للفظه لأن قوله لا كسوتها  
أيانها كما يحتمل لا كسوتها أيانها جميعا يحتمل لا كسوتها لكل واحد منهما على آخره فهذا الاعتبار  
سارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية إذا كانت كذلك تقبل عند اللقي مطلقا كانت اليمين بالله أو  
بغيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة إذا كانت اليمين بطلاق أو عق معين والخنث في المدونة  
محمول على ما إذا كانت يمينه بطلاق أو عق معين ورفع للقاضي وأما لوجاء مستفتيا قبلت نيته اتفاقا  
في فصل في النذر أي في أركانه وهي ثلاثة الصيغة وستأتي عند قوله كفه على أعلى ضحية والشيء  
اللتزم وسيأتي عند قوله وإنما يلزم به مانب وندب والشخص للتعزم وهو ما أشار له بقوله النذر التزم - لم الخ  
(قوله وشمل المكلف الرقيق) أي فيلزمه الوفاء بما نذره مالا كان أو غيره (قوله وللسيد منه) أي  
أي من تعجيل الوفاء به وقوله في غير المال أي بان كان صلاة أو صوما وإنما خص على غير المال لأجل قوله  
إن أضر به في عمله وأما المال فله منه من غير شرط ولو قال الشارح ولرب منه من الوفاء به إن كان  
مالا أو كان غيره إن أضر به في عمله كان أظهر وحاصل ما لا بن عرفة أن الرقيق إذا نذر ما يتعلق بحسبه  
من صلاة أو صوم فإن لم يضرب السيد لم يمنعه من تعجيله وإن أضر به فله منه من تعجيله ويبقى في ذمته  
وإن نذر مالا كان للسيد منه من الوفاء به في حال الرق فإن عتق وجب عليه الوفاء بما نذره فإن رده  
السيد وأبطله لم يلزمه كما في كتاب العتق من المدونة خلافا لما في كتاب الاعتكاف منها قول الشارح  
وليس للسيد إبطاله أي فإن أبطله بطل ولا يلزمه الوفاء به وقيل لا يطل ويلزمه الوفاء به بعد العتق  
على ما علمت من الخلاف (قوله بخلاف غير النذر) أي كالدين فإن للسيد إبطاله (قوله وشمل السفينة)  
أي وشمل أيضا الزوجة والمريض فيجب عليهما الوفاء بما نذراه إذا كان غير مال أو مالا ولم يزد على  
الثالث فإن زاد على الثالث كان للزوج رد الجميع فإن لم يزد لزمها وكان للوارث رد ما زاد على الثالث  
والحاصل أن نذر الزوجة والمريض في زائد الثالث لازم لهما لم يرد الزوج والوارث وردهما إبطال  
والعبد يلزمه ما نذره سواء كان مالا أو غيره فإن منعه منه السيد فعليه أن عتق مالا أو غيره والسفيه لا  
يلزمه ما نذره إذا كان مالا ولوليه رده وله هو أيضا رده بعد رشده (قوله فيلزمه غير المال) أي وأما  
ما نذره من المال فلا يلزمه لأنه محجور عليه فيه وسواء كان المال قليلا أو كثيرا (قوله ولو غضبان) مبالغة  
في محذوف أي وهو لازم ولو غضبان (قوله خلافا لمن قال الخ) أي هو وإن القاسم (قوله) ومنه نذر  
اللجاج) أي ومن نذر الغضبان نذر اللجاج فيكون لازما ونذر اللجاج ما يحصل لأجل قطع لجاج نفسه  
فأراد بالضرب أولا غير ذلك والحاصل أن الغضبان ما كان نذره من أجل غضبه من غيره واللجاج ما  
كان من نفسه وقد ذكر ح ما يفيد أنه مكروه وقد علم منه أن النذر المكروه لازم بخلاف نذر المكروه فلا  
يلزم له قول المصنف فيما يأتي وإنما يلزم به مانب (قوله وإن قال الخ) عطف على المبالغ عليه فهو داخل  
في حيز المبالغة (قوله بخلاف إن شاء فلان فبمشيئة الخ) حاصل ما لم في الطلاق أن التقيد فيه بمشيئة  
الله لا ينفع وأنه يلزمه سواء كان شرطا نحو إن شاء الله أو كان استثناء نحو إلا إن شاء الله وأن التقيد فيه  
بمشيئة الغير نافع لتوقف ثروته على مشيئة ذلك الغير سواء كان شرطا نحو إن شاء فلان أو كان استثناء نحو  
إلا إن شاء فلان وإن التقيد فيه بمشيئته هو غير نافع إن كان استثناء نحو إلا إن يدولى هذا إذا كان  
الطلاق معلقا أو مطلقا وجعل الاستثناء راجعا للعقل أو لكل من المعلق والمعلق عليه أما إن جعل  
راجعا للعقل عليه فقط فإنه ينفعه كما ينفعه إن كان شرطا نحو إن شئت فيتوقف ثروته على مشيئته على  
النصوص في المدونة كما قلناه في الطلاق عند قوله بخلاف إلا إن يدولى الخ ومثل الطلاق في ذلك

(وإنما يلزم به) أي بالنذر (ما يُندب) أي طلب طلبا غير جازم فيشمل السنة والرغبة وسواء أطلقه (كقوله على أو ط) بدون (ضحية) أو ركتنا الفجر أو الضحى أو صدقة أو عمرة أو منى لمكة ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح أو علقه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح. أو غيرها (١٦٣) نحو قوله على أن صليت الظهر في وقته أو أن شربت خمرًا أو أن صليت الضحى أو

وكتبتين بعد فرض العصر أو أن أكلت هذا الرغيف أو أن عني الله مريض لا تصدق بدم أو لا زورن وليا لله تعالى فيلزمه أن وجد للملق عليه ومفهوم ما ندب أن نذر المحرم والكروه والمباح لا يلزم وكذا الواجب لأنه لازم بنفسه ونذر المحرم محرم وكذا الكروه والمباح على قول الأكثر وقيل مثلهما (وُندب) النذر (الطلق) وهو ما ليس بملق على شيء ولا مكرر وهو ما أوجب على نفسه شكرا لله تعالى على نعمة وقعت كمن شفى الله مريضه أو رزق ولدا أو زوجة فنذر أن يصوم أو يتصدق وكذا ما ليس شكرا على شيء حصل (وكره) للكره كندب الصوم كل خبيس أي الإقدام عليه وإن كان قربة لثقله عند فعله فيكون إلى عدم الطاعة أقرب ولخوف تخريبه في وفائه (وفي كرهه للملق) كإن شفى الله مريض أو أن رزقني كذا فلي صدقة بدينار لأنه كأنه أتى به على

التفصيل العتيق ولم أر نصا مصرحا بذلك في باب النذر والظاهر أن جميع التفصيل المذكور في الطلاق والعتيق يجري هنا في النذر خلافا لما يظهر من كلام عتيق من الفرق بينهما فالمسئلة في كل من البابين على طرفين وواسطة اه بن (قوله وإنما يلزم به) أي بالنذر بالمعنى الصندري ما ندب ابن عاشر يعني بخلاص يصح أن يقع الإقربة وأما ما يصح وقوعه تارة قربة وتارة غير هافلا يلزم بالنذر وإن كان مندوبا كالنكاح والهبة اه بن وما ذكره المصنف من لزوم المندوب بالنذر ظاهره مطلقا سواء أطلق في نذره أو علق فيه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح كقوله أن صليت الظهر مثلا أو أن شربت الخمر أو أن صليت ركعتين قبل الظهر أو أن صليت ركعتين بعد العصر أو أن مشيت إلى محل كذا فلي صدقة بدينار مثلا فإنه يلزمه إذا وجد الملق عليه وأما إذا لم يوجد فلا يلزمه بقول المصنف ما ندب أي في الملق لافي الملق عليه فالعبرة بالسبب لا بالسبب ولا تفهم من لزوم المندوب أنه يقضى به إلا يقضى به ولو لم يكن ولو عتقا بل يجب على الشخص تنفيذ المندوب من نفسه وما وقع في التزامات من القضاء بالمندوب إذا كان لمعين دون غيره ففيه نظر لأن هذا إنما هو في الهبة والصدقة والعتق كذا ذكر شيخنا العدوي (قوله كقوله على أو على ضحية) أي بكاف التثنية إشارة إلى عدم انحصار الضحية في الله على أو على كذا فيلزم بكل لفظ فيه الزام مثل أن شفى الله مريض أو قدم غائب أو نجوت من أمر كذا وكذا فانا أصوم يومين أو أصلي كذا أو أتصدق بكذا قال طفي قال ونهت على ذلك لأن بعض القاصرين توهم أن النذر لا يكون إلا بقوله لله على أو على كذا اغترارا منه بظاهر المصنف (قوله أو على ضحية) أن قلت جله الضحية هنا تلزم بالنذر ينافي ما تقدم من أنها لا تلزم بالنذر ولا يجب إلا بالذبح قلت كلامه هنا مبني على أحد القولين من أنها تجب بالنذر وتعين به وما تقدم مبني على المشهور من أنها لا تجب عليه إلا بالذبح وعلى المشهور يقال في قوله وإنما يلزم به ما ندب أي غير الضحية كذا قرر شيخنا العدوي وفي بن الحق أن الضحية تجب بالنذر في الشاة المعينة وغيرها لكن معنى وجوبها بالنذر في المعينة منع البيع والبدل فيها بعده لأن الوجوب باعتبار العيب الطارئ بعد النذر لأنه يمنع الاجزاء فيها وقولهم أنها لا تجب بالنذر المتني وجوب تمين يؤدي إلى إلغاء العيب الطارئ (قوله وكذا المكروه والمباح) أي نذرهما حرام أيضا لأنه عظم مالم يظلمه الشريع (قوله وقيل مثلها) أي نذر كل واحد منهما مثل نفسه فنذر المكروه مكروه ونذر المباح مباح وهو ظاهر المقدمات بقي شيء آخر وهو القدوم على نذر الواجب هل هو مكروه أو خلاف الأولى اه عدوي (قوله وندب المطلق) أي ندب القدوم عليه كما في المواق عن ابن رشد خلافا لما في عتيق تبعنا من إباحة القدوم عليه (قوله وكذا ما ليس شكرا على شيء حصل) أي فالقدوم عليه مندوب كالذي قبله (قوله وفي كرهه للملق) أي في كرهه القدوم عليه وإباحته تردد الكراهة للباجي وابن عاشر والإباحة لابن رشد (قوله كما مثلنا) أي بأن شفى الله مريض أو نجوت من الأمر القلاني (قوله فإن كان من فعله) أي فإن كان الملق عليه من فعله بأن يقول إن فعلت كذا فعلت كذا وقوله كره اتفاقا أي فيوافق ابن رشد غيره على الكراهة (قوله ولزم البدنة بنذرهما) بأن قال لله على بدنة أو أن شفى الله مريض أو أن نجوت من كذا فعلت بدنة ولا فرق بين كون النذر مطلقا أو معلقا فإنه يلزمه هدى بدنة في المطلق بمجرد نذرهما وفي الملق إذا حصل الملق عليه وكلام

المصنف

سبيل للمواضة لا القربة المحضة (تردد) وهو لازم بعد الوقوع كالسكر ورجوع التردد إن علقه

بمحبوب ليس من فعله كما مثلنا فإن كان من فعله كره اتفاقا كذا ذكرنا لكن ما كان فعله له قد يكون مندوبا ومباحا ومكروها ومحرما والظاهر الندب في الأول والحرم في الأخير (ولزم البدنة) وهي الواحدة من الأبله ذكرنا أو أن شفى الله مريض أو أن نجوت من كذا فعلت بدنة (بنذرهما)

وذكر البدنة ليرتب عليها قوله (فان عجز) عنها (بقرة) تلزمه بدلها (ثم) ان عجز لدم وجودها أو لعدم ثمنها لزمه (سبع) هياه (كل شاة تجزى، ضحية (لاغير) الشياه فلا تجزى اطعام أو صيام عند (١٦٣) العجز عنها بل يصبر

لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله ويحتمل لا غير السبع مع القدرة على أكثر خلافا لمن قال يلزمه عشرة (و) لزم (صيام) نذره (بشر) بمثلثة موضع مخالفة الصدوق فروج البلدان كدمياط واسكندرية ومثل الصوم الصلاة وأولى الرباط (و) لزم النافر (ثلاثة) أي ثلث ماله الموجود (حين يمينه) لما زاد بعده (إلا أن ينقص) يوم الحنث عن يوم اليمين (فما بقي) أي يلزمه ثلثة سواء كانت يمينه على بر أو حنث كان النقص قبل الحنث أو بعده بعد أن يحسب ماعليه من دين ولو مؤجلا كتهنؤ زوجته (عالمى) أي يلزمه الثلث بقوله مالى (في كسبل الله) ودخل بالكاف مالى للفقراء أو للساكين أو المجاورين أو طلبة العلم أو هدية لهم أو هدى أو نحو ذلك ان فعلت كذا أو ان لم أفعله وحنث واه الوقال مالى في كسبل الله ولم يعلقه وحصل فيه نقص فيلزمه ثلث ما بقى أيضا وان كان النقص بثلث ولو بفريط

للصنف فيمن نذر بلفظ البدنة كما هو واضح وأما لو نذر بافظ الهدى كلاله على هدى أو ان نجوت من كذا فلى هدى فان نوى نوعا لزمه والا فالأفضل البدنة اه وانظر من نذر بقرة وعجز عنها هل يلزمه سبع شياه كما هنا وهو الظاهر أو يجزئه دون ذلك لأن البقرة التى تقوم مقامها الشياه السبع هى التى وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما إذا وقع النذر بالبقرة اه شيخنا عدوى (قوله وذكر البدنة) أى خصها بالذكور مع ان غيرها كالشاة والبقرة كذلك تلزم بنذرها (قوله فلا تجزى اطعام الخ) أى خلافا لمن قال إذا عجز عن السبع شياه وما قبلها صام عشرة أيام وقيل شهرين (قوله بل يصبر لوجود الأصل) فلو قدر على دون السبعة من الفم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك كما هو ظاهر كلام المؤلف والواق بل يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله بتمامه وقال بعضهم يلزمه اخراج ما هو قادر عليه ثم يكمل ما بقى عند اليسر وهو ظاهر لأنه ليس عليه ان يأتى بها كلها فى وقت واحد وعلى هذا الثانى فلو قدر على باقى الشياه والبدنة أو البقرة أو وجدها كلها فهل يكمل على الشياه وهو الظاهر أو يرجع للأصل وهو البدنة أو البقرة اه عجز (قوله يلزمه عشرة) أى من الشياه عند عجزه على البقرة مع القدرة على أكثر من السبع (قوله وصيام بشر) أى من نذر صوما بشر من الثور كما قال الله على صوم ثلاثة أيام بدمياط فانه يلزمه الاتيان اليه وان من مكة أو المدينة لأن صومه لا يمنع من عبادة الرباط ويأتى اليه راكبا ومفهوم الثغر انه لو نذر الصوم بموضع غير ثغر لا يلزمه الاتيان لذلك الموضع ويصوم فى مكانه إذ لا قربة فى صومه بذلك للموضع (قوله ومثل الصوم الصلاة) أى فيلزمه اتيان الثغر لفعليها وهذا محمول على ما إذا نذر صلاة يمكن معها الحراسة كما إذا نذر الاتيان للثغر لصلاة قيام رمضان مدته وأما إذا نذر اتيان الثغر لصلاة واحدة ثم يعود من فور فليصل بموضعه ولا يأتى به كائن عليه اللخمى انظر طنى وعلى الثانى يحمل كلام خش وت (قوله وأولى الرباط) أى وأولى فى لزوم الاتيان للثغر من نذر الاتيان للثغر من نذر رباطا فيه (قوله ثلث ماله الموجود حين يمينه) أى من عين وعدد دين حال وقيمة مؤجل مرجوين وقيمة عرض وقيمة كتابة مكاتب (قوله لا زاد بعده) أى بهية أو نعاء أو ولادة (قوله إلا أن ينقص يوم الحنث) أى ولو كان النقص بانفاق أو بثلث بفريط (قوله بعد ان يحسب الخ) متعلق بما بقى (قوله عالمى في كسبل الله) لم يتكلم المصنف على جواز الاقدام على ذلك وقال ابن عرفة مانعه وفى جواز الصدقة بكل المال نقلا الاخمى ورواية محمد وقول سخون فى العتية من تصدق بكل ماله ولم يبق ما يكفيه ردت صدقته اه ثم اعترض ابن عرفة القول الثانى فانظره وقال ابن عمر المشهور أن ذلك جائز وان لم يبق لنفسه شيئا اه بن (قوله وان كان بانفاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا) ما ذكره من أنه يلزمه ثلث ما أنفق فى النذر دون اليمين أصله للشيخ أحمد الزرقانى وتبعه عجز قال طنى ولم أر هذا التفريق لغيرهما وظاهر كلام المدونة وابن رشد وابن عرفة وغيرهم التسوية بينهما فلا يلزمه ثلث ما أنفقه لا فى النذر ولا فى اليمين اه بن (قوله وسبيل الله) أى الذى يدفع له ثلث مال الخالف أو الناذر المتقدم هو الجهاد وقوله بمحل خيف الخ هذا تحقيق للرباط لا انه أمر زائد عليه ابن رشد لا يبطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولا قاتل ولا مريض ميثوس منه ولا مفلولج ولا شبهه ولا أقطع احدى الرجاين أو اليد اليسرى اه والظاهر أولوية اليمين اه عدوى (قوله بمحل خيف منه العدو) ظاهر المصنف ان الإقامة بمحل يخاف فيه من العدو رباط

وان كان بانفاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا خلافا لمن جعله شاملا لليمين وغيره (و) سبيل الله (هو الجهاد والرباط بمحل خيف) منه العدو (وأشقى عليه) أى على الثلث الذى لزمه بقوله مالى فى سبيل الله (من غيره) من باقى ماله لا منه وأما لو قال ثلث مالى فى سبيل الله

فإنه ينفق عليه منه اتفاقاً (إلا لتصديق به) أي بحاله المتقدم في قوله مالى (على معنيين) بالشخص كزيد أو بالوصف كبنى زيد (فالجميع) حين اليمين لذلك المعين إلا أن ينقص فما بقى وكذا (١٦٤) يقال في قوله وما سمى وإن معينا ويتركه ما يتركه للفلس (وكذا) نادر

الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الخالف بذلك اخراج الثلث لسكل عين فيخرج الثلث لليمين الأولى ثم ثلث الباقي وهكذا (إن أخرج) الثلث الأول لليمين الأولى بعد لزومه وقبل انشاء الثانية وشمل اللزوم النذر واليمين ومعلوم ان النذر يلزم باللفظ واليمين بالحث فيها (وإلا) بأن لم يخرج الأول حتى أنشأ الثاني نذرا أو يمينا وتحت اليمين صورتان ما إذا أنشأ الثانية قبل الحث في الأولى أو بعده (قولان) في الصور الثلاث بالتكرار وعدمه بأن يكفي ثلث واحد لجميع الأيمان (ولزم) مسمى من ماله إذا كان شائعا كسده أو تسعة أعشاره بل (وإن) كان المسمى (معينا) أي ذلك المعين (على الجميع) أي جميع ماله كعبدى ودارى وفرسى ولم يكن له غير ذلك (و) لزم (بعت فرس وسلاح) نذرهما أو حلف بهما وحث (لحله) أي الجهاد (إن وصل) أن أمكن وصوله (وإن لم يصل) أي لم

ولو كانت الإقامة بالأهل وهو الذى اختاره الباجى وقال مالك ليس برباط أه بن (قوله) فإنه ينفق عليه منه (أي على ذلك الثلث في إيصاله للجهاديين والمرابطين) (قوله) أي بحاله المتقدم في قوله مالى فإذا قال مالى صدقة لزيد أو لبنى فلان لزمه اخراج جميع ماله لزيد لأنه فقط وقوله إلا لتصديق الخ استثناء منقطع أي لكن إذا تصدق به على معين فيلزمه جميع المال لأنه فقط (قوله) ونادر الصدقة بجميع ماله الخ) كالفائل مالى في سبيل الله أو ثلث مالى في سبيل الله وقوله أو الخالف بذلك أي بكل ماله أو ثلثه كالفائل ان فعلت كذا فمالى كله أو ثلثه صدقة (قوله) ثم ثلث الباقي (أي لليمين الثانية (قوله) قولان) الأول نقله ابن رشد عن سماع يحيى من ابن القاسم ونقل ابن رشد الثاني أيضا عن سماع أبي زيد وهو محتمل كونه عن ابن القاسم أو ابن كنانة قاله ابن عرفة اه بن (قوله) ولزم مسمى (تقدم انه إذا قال مالى في سبيل الله أو صدقة للفقراء أو نحو ذلك فانه يجوز اخراج ثلثه وأما إذا سمى شيئا بان قال سدس مالى صدقة للفقراء أو عينه بان قال على مائة دينار صدقة للفقراء أو عبيدى أو دارى أو فرسى صدقة للفقراء فانه يلزمه اخراج ماسماه أو عينه وان استغرق الذى سماه جميع ماله على المشهور خلافا لما روى عن مالك من انه إذا سمى معينا وآتى على جميع ماله لا يلزمه الا ثلث ماله ولما حكاه اللخمي عن سحنون من انه لا يلزمه الا مالا يحجب به (قوله) وإن معينا) الراد بالمعين في كلامه ما قبل الشائع يقول المصنف وما سمى يشمل ثلاث صور الجزء الشائع كالنصف والثلث والعدد المعين كائة أو الف وما عين بالذات كالعبد والدار والثاني والثالث يمكن ان يأتي على جميع ماله فلذا بالغ عليهما بقوله وإن معينا أي لزمه ماسماه هذا إذا كان شائعا بل وإن كان معينا هذا إذا لم يأت ذلك المعين على جميع ماله بل وإن آتى ذلك المعين على جميع ماله (قوله) نذرهما) بان قال فرسى أو سبى أو غير ذلك من آلات الحرب في سبيل الله أو نذر لله تعالى (قوله) أو حلف بهما وحث) أي بان قال ان كنت زيدا فرسى أو سبى في سبيل الله ثم كله (قوله) أي لم يمكن وصوله) أي بان لم يوجد من يبلغه على وجه الامانة (قوله) بيع) أي هنا وأرسل ثمنه لحل الجهاد يشتري بثمنه مثله هناك ولا يشتري بشمن الفرس سلاح ولا عكسه لاختلاف منفعتهما كما قاله الشيخ أحمد وان لم يبلغ ثمن ما بيع شراء مثله يشتري بالثمن أقرب شىء للمبيع فان لم يبلغ ذلك دفع ثمنه للغازى ولا يحفل في شقص مثله بخلاف الوقف (قوله) كهدي نذره) تشبيه في لزوم الارسال فإذا قال هذه البدنة هدى أو لله على الاهداء بهذه البقرة أو الحروف أو البعير وكذا إذا حلف به وحث كآت كملت فلانا فعلى الاهداء بهذا الحروف أو بهذه البقرة أو فعلى بدنة أو خروف هديا ثم كله ولزمه ارساله لمكة أو منى ولا يجوز ارسال قيمته إن أمكن وصوله (قوله) ولزمه بته ولو معينا) أي هذا إذا كان سلبا بل ولو كانت معينا على الاصح وهذا قول أشهب ومثله ما لابن اللواز من أنه يبيعه هنا ويرسل ثمنه يشتري به هناك سالما وحل الخلاف بينهما في المعين أما غير المعين كما إذا قال لله على هدى معيب أو بدنة عوراء ولم يعينه فانه يلزمه شراء هدى سالم باتفاقهما كذا في عقب والذى في التوضيح عن التونسي الأصهب في الميعب غير المعين أنه لا يلزمه شىء لأنه نذر هدى مالا يصح هديا كمن نذر صلاة في وقت لا يجوز وما ذكره أشهب من لزوم ارسال الهدى للميعب المعين إذا كان يمكن وصوله فان لم يمكن وصوله وجب ابداله بالسليم بأن

يمكن وصوله (بيع وعوض) بثمنه مثله من خيل أو سلاح فان جعل في سبيل الله مالى بفرس وسلاح كعبدى يباع أو ثوبى في سبيل الله يبيع ودفع ثمنه لمن يزوجه (كهدي) نذره فانه يبيعه لحله مكة أو منى إن أمكن وصوله والبيع وعوض بثمنه من مكة أو غيرها ولزمه بته (ولو معينا) ان كان معينا كمل نذر هذه البدنة وهى عوراء مثلا مما لا يهدى لان السلامة انما تطلب في الواجب

الطلاق (على الأسع) ومقابلته يباع ويشترى بثمنه سليم وأما غير العين كمل بدنة عوراء فبإلوهه سليم (و) جازله (فيه) أي نه  
 (هذا بيع) لتعذر إرساله (الإبدال بالأفضل) دون الأدنى بأن يشتري بقرأ أو بابل بدل غنم (وإن كان) التذرع عديه غالا يهدى  
 (كثوب) وعبد (بيع) واشترى بثمنه هدى (وكره بعثه) لمنا فيه من إيهام تغيير سنة الهدى (وأهدى به) بالبناء المجبول ليشمل رب  
 الثوب وغيره وهو راجع للصورتين قبله أي بيع وأهدى به وكره بعثه أي فإن بعثه يبيع وأهدى به ثم أن ما ذكره من أن مالا يهدى  
 يباع ويبيعت منه لبشترى به هدى هو مذهب المدونة هنا وهو يقتضى وجوب البيع وظاهرها في كتاب الحج وموضع آخر من التذرع  
 جواز تقويمه على نفسه وإخراج قيمته وهو مذهب العتبية وإلى كون ما في حجبها مع العتبية (١٦٥) وما فيها هنا متخالفين أو

متوافقين أشار بقوله (وهل  
 اختلف) قوله مالك فيها  
 أي هل حمل ما فيها على  
 الخلاف وكان قائلا قاله وفي  
 أي شيء اختلف فقال (هل  
 يقوم) على نفسه كافي المدونة  
 والعتبية (أولا) يقوم به بيبعه  
 كافي للسنة هنا (أولا)  
 اختلاف بل بينهما وفاق  
 بأن يبيعه (ندبا) لا وجوبا  
 وما في العتبية من الجواز  
 لا ينافي النذب (أو التقويم)  
 الواقع في العتبية محله (إذا  
 كان يمين) حث فيها  
 إذ الخالف لا يقصد قرينة  
 والبيع الذي في المدونة فيها  
 إذا التزم غير عين فهو قاصد  
 القرينة (تأويلات)  
 ثلاث واحد بالاختلاف  
 واثان بالوافق ولو قال  
 بعد قوله وكره بعثه وفيها  
 أيضا مع العتبية له تقويمه  
 على نفسه وهل خلاف  
 أولا فيباع ندبا أو عند  
 انتفاء اليمين تأويلات

يباع هنا ويرسل ثمنه ثم يشتري به سليم (قوله للطلاق) أي غير العين (قوله وجزله فيه) أي في الهدى  
 سواء كان سليما أو معيба إذا بيع لتعذر إرساله الإبدال بالأفضل أي بنوع أفضل من نوعه وهذا  
 بخلاف ما إذا قال فرسي أو سبقي في سبيل الله وتعذر إرساله لحل الجهاد فانه يباع هنا ويعوض بثمنه في  
 محله مثله من خيل أو سلاح ولا يجوز أن يعوض به من غير جنسه والفرق أن الطلوب في الهدى شيء  
 واحد وهو اللحم توسعة للفقراء ولحم الإبل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانها متنافيان  
 وما ذكره المصنف من جواز الإبدال بالأفضل هو ما صححه ابن الحاجب وقال ابن بشر يتعين  
 الشراء من نوع الأول ولا يخالف إلى الأفضل (قوله دون الأدنى) أي فلا يجوز ما لم يعجز الثمن عن  
 شراء هدى من نوع الأول ومن الأفضل منه وإلا اشترى هدى أدنى من الأول في الجنس فان قصر  
 الثمن عن شراء الأدنى دفع لحزنة الكعبة بصرفونها في مصالحها إن احتاجت والانتدق به في أي  
 محل كان كما سبأني (قوله بأن يشتري بقرأ أو بابل بدل غنم) هذا التصور للإبدال بالأفضل إشارة إلى أن  
 للراد الأفضلية من حيث النوع (قوله كثوب وعبد) بأن قال ثوب أو عبد هدى (قوله وإخراج  
 قيمته) أي ليشترى بها هدى (قوله أو مالا يهدى) أي أو قصر ثمن مالا يهدى وقوله عوض الأدنى  
 أي عوض بالأدنى (قوله ثم لحزنة الكعبة) هذا قول مالك في المدونة ابن الحاجب فان قصر عن  
 التعويض فقال ابن القاسم يتصدق به حيث شاء وفيها أيضا يبعثه لحزنة الكعبة ينفق عليها وقيل  
 يخص أهل الحرم بالثمن اه وهذا الثالث قول أصبغ وهو موافق لابن القاسم في أنه يتصدق به  
 ابتداء لكن خالفه في تخصيصه الصدقة بمساكين مكة والمصنف لم يتبع قول ابن القاسم ولا أصبغ  
 وأما تبع قول مالك وقيد ابن المواز بقوله إن احتاجت (قوله أن يشركهم غيرهم) أي في خدمتها  
 والقيام بمصالحها والتصرف فيها والحكم عليها وأما تزعمها منهم بالكيفية فقد نص الحديث على منعه  
 (قوله لأنها) أي خدمتهم إياها ولاية أي بتولية وتمكين منه عليه الصلاة والسلام وذلك لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أعطى مفاتيحها لجدهم عبد الله بن طلحة وقال لا يزوج هذا المفتاح منك يا بني عبد الدار إلا  
 ظالم ونص الإمام على منع التشريك لئلا يتوهم أن الممنوع إنما هو تزعمها منهم بالكيفية (تأنيه) أجمع  
 العلماء على حرمة أخذ خدمة الكعبة أجرة على فتحها لدخول الناس خلافا لما يعتقد بعض  
 الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وانهم يفعلون بالبيت ماشاءوا قاله ح (قوله في حج أو عمرة) متعلق  
 بالمشى أي لزم المشى في حج أو عمرة لمن نذر المشى لمسجد مكة أو حلف به وحث هذا إذا نذر

لكان أو وضع (فإن عجز) أي قصر ثمن الهدى الذي لا يصل أو لا يهدى عن هدى أعلى (عوض الأدنى) بأن يشتري به شاة إن أمكن  
 (ثم) إن قصر عن الأدنى دفع ثمن الهدى الذي لا يصل أو مالا يهدى (لحزنة الكعبة) جمع خازن أي خدمتها وهم بنو شيبة (يصرف)  
 فيها) أي بصرفونه في مصالحها (إن احتاجت) وإلا (بأن لم تمتج) تصدق به (بأن) الناذر أو غيره حيث شاء لحزنة الكعبة أو غيرهم ثم أشار إلى  
 مسألة ليست من التذرع استطرادا وكأنه جواب عن سؤال تقديره هل يجوز أن يشركهم في خدمتها غيرهم فقال (وأعظم) أي استعظم  
 ومنع (مالك) رضي الله عنه (أن يشرك) بفتح التعتبية والراء المهمة (همهم غيرهم لأنها) أي خدمة الكعبة (ولاية) منه عليه الصلاة  
 والسلام (ولزم) (المشى لمسجد مكة) لحث يمين أو نذر في حج أو عمرة بل

(ولو) نذر للمشي (لصلاة) فرضاً أو قلاً (وخرج) إلى الحل (من) نذر المشي لمكة وهو (هاو آتى بعمرة) من طرف الحل ماشياً (كمكة) أى كناذر المشي لها (أو) إلى (البيت) أى الكعبة (أو جزئته) للتصل به كبابه وركنه وحطيمه وشاذروانه (لاغير) أى لاغير البيت وجزئته بما هو منفصل عنه كزمزم (١٦٦) والمقام وقبة الشراب وأولى الصفا والروة وعرفة وعمل عدم اللزوم (إن لم ينو

نسكاً) حجا أو عمرة فإن نواه يلزمه المشي كالتصل فإن كان بمكة خرج إلى الحل وآتى بعمرة كما مر ثم لزوم المشي في جميع مامر (من حيث نوى) التاخر أو الحالف المشي منه إن كان له نية (والا) يكن له نية يلزمه المشي من حيث (حلف) كوا الله لأحجن ماشياً أو نذر كلفه على المشي إلى مكة (أو) يمشى من (مثله) أى مثل موضع حلفه في البعد (إن حنث به) أى بذلك المائل وكذا إن لم يحنث به فإنه يجوز المثل وعمل أجزاء المثل عند عدم النية إذا لم يجز هرف بالمشي من محل خاص وإلتامين المشي منه فلو قال وإلا فمن حيث جرى العرف وإلا فمن حيث حلف أو نذر لطابق النقل ولم يمتنع لقوله (وتعتين) لاجتماع مشيه إن لم تكن له نية (محل اعتيد) للحالفين من بلد أو نواحيها (وركب) جوازاً (في) إقامة (المشهل) أى محل النزول كان به ماء أولاً (ولحاجة) بغير المشهل قبل نزوله كحاجة نسبا فماد

المشي أو حلف به لذلك بل ولو نذره أو حلف به لصلاة (قوله ولولصلاة) أشار بلو لخلاف القاصي إسماعيل القائل إن من نذر المشي إلى المسجد الحرام للصلاة لالتصك لا يلزمه المشي ويركب إن شاء وقد اعتمده ابن يونس ولم يحك له مقابلاً وقوله المواق معتزلاً به كلام المؤلف وقال ابن بشير أنه المشهور وتبعه ابن الحاجب لكن لما تعقبه في التوضيح على ابن الحاجب بقوله وكلام صاحب الإكمال يقتضى أن قول إسماعيل القاضي مخالف للذهب تبع هنا ما قاله في التوضيح قال طي و ما ذكره المصنف هو الصواب كما في الإكمال ونقل الأبي عن المازري أن المشهور أن من نذر الصلاة بأحد المساجد الثلاثة ماشياً إنما يلزمه المشي في المسجد الحرام ولقول ابن عرفة أن قول إسماعيل مخالف لظاهر الروايات ونص كلام الأبي عن المازري اختصت المساجد الثلاثة لعظمها على غيرها بأن من كان في غيرها ونذر الصلاة بأحدها أنها فان قال ماشياً فقال إسماعيل القاضي لم يلزمه وبأى را كباي الجميع وقال ابن وهب يلزمه المشي في الجميع والمشهور أنه يلزمه المشي في المسجد الحرام فقط اه فقد تبين بما تقدم تشهير كل من القولين وإن على المؤلف أن يعبر بخلاف اه بن (قوله وخرج من نذر المشي لمكة) أى أو نذر المشي لمسجدها أو للبيت أو لجزئته المتصل (قوله كمكة) أى كأن من نذر المشي لمكة أو للمسجد أو للبيت أو لجزئته كلفه على المشي لباب البيت أو ركنه والحال أنه ليس بمكة يلزمه المشي لمكة في حج أو عمرة (قوله وعمل عدم اللزوم) أى عمل عدم لزوم المشي لمن نذر المشي للمنفصل عن البيت أو حلف به وحنث إذا لم ينو نسكاً (قوله وعمل أجزاء المثل الخ) الأولى ومحل أجزاء المشي من محل الحلف والمثل عند عدم النية الخ (قوله إذا لم يجز عرف بالمشي) أى أن لم يجز عرف الحالفين بالمشي والتاخرين له من محل خاص (قوله ولا يمكنه الوصول لمكة لإبركوبه) ظاهره أنه إذا أمكنه الوصول بالتحليق فإنه لا يجوز له الركوب ويتعين عليه التحليق والظاهر أن محل ذلك مالم يحصل له مشقة فادحة بالتحليق والأجاز الركوب اه عدوى (قوله لا اعتيد على الأرجح) حاصل كلام ابن يونس كما نقله طي أن أبا بكر بن عبد الرحمن يحيز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقاً الحالفين وغيرهم وأن أبا محمد يمنع الركوب المعتاد وإن ابن يونس قيد الجواز بما إذا كان معتاداً للحالفين اعتيد لغيرهم أيضاً أم لا فان اعتيد لغيرهم قطع لم يجز على هذا فعلى المصنف الدرك في نسبة إطلاق المنع لابن يونس وتسميره عن ترجيحه بالاسم اه بن وأجاب شارحنا عن الاعتراض الأول بما قرر به كلام المصنف (قوله ثم لزوم المشي منه) أى من الحل الذى نوى المشي منه أو من المعتاد للحالفين المشي منه أو الذى حلف فيه أو مثله (قوله تمام طواف الإفاضة) أى وحينئذ فيركب في رجوعه من مكة إلى منى وفي رمى الجمار وأما أن آخر طواف الإفاضة بعد الرمي فإنه يمشى في حال الرمي (قوله لمن لم يقدمه) أى وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية لزوم المشي في العمرة (قوله ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة) أى المفهومة من السلام وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية المشي إذا أخر السعى عن الإفاضة في الحج (قوله وعلى كل) أى من جعل الضمير

للإفاضة

البيها (كل طريق) أى كما يجوز له مشي في طريق (فرى اعتيدت) للحالفين فقط أولهم ولغيرهم فان اعتيدت البعدى

للحالفين والقربى لغيرهم تعينت البعدى (و) ركب (بمراً اضطره) ككونه في طريقه ولا يمكنه الوصول لمكة لإبركوبه (لا اعتيد) لغير الحالفين واعتيد للحالفين غيره فلا يركب (على الأرجح) فان اعتيد للحالفين قطع أولهم ولغيرهم ركب ثم لزوم المشي منه (تمام) طواف (الإفاضة) لمن قدم السعى (وسعيها) لمن لم يقدمه ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة وعلى كل يفوته السلام على المسئلة الأخرى

(ورجع) وجوب المسكة من بعض الشيء فيمضى الأما كن التي ركها (وأهدى) لتبعض الشيء وآخر هذه لعام رجوعه يجمع بين الجابر النسكي والمالي فإن قدمه في عام مشيه الأول أجزاء (إن ركب كثيرا) في نفسه لاقبلا (١٦٧) فيهدى فقط (محب)

السافة (متعلق بكثير) أي ان السكرة والقلة باعتبار السافة صعوبة وسهولة ومساحة (أو) ركب (الناسك) وهي ما يفعله من خروجه من مكة الى رجوعه الى (والإفاضة) أي الرجوع من منى لطواف الافاضة والواو بمعنى مع وكذا الناسك فقط فيرجع لأنها وإن كانت قليلة في نفسها إلا أنها كثيرة معنى لأنها المقصودة بالذات وأما ركوب الافاضة فقط فلا رجوع فيه بدليل قوله الآتي كالافاضة في مفهومه تفصيل يدل عليه بقية كلامه (نحو المصري) فاعل رجع بل تنازعه رجع وأهدى وركب والمراد به من توسطت داره وأولى من قربت كالدني وسأى حكم البعيد جدا كالإفريق فيلزمه الهدى فقط (قابلا) ظرف رجع أي زمنا قابلا (فيمضى) ماركب) ان علمه والا شيء الجميع (في مثل المئين) متعلق برجع أي برجع محرما بما أحرم به أولا وعينه في نذره أو يمينه بلفظه

للإفاضة أو للعمرة (قوله ورجع وجوبا) ولا يلزم أن يكون الرجوع على النور وقوله من بعض الشيء أي بان مشى بعض الطريق وركب بعضها وكان ماركبه كثيرا في نفسه (قوله فيمضى الأما كن التي ركها) أي فقط ولو كانت جل الطريق على المشهور وقال ابن الماجشون انه يرجع فيمضى جميع الطريق إن كان ركب الجبل أولا وقيل لا يرجع ولو ركب كثيرا ولا يجوز ان يمضى عدة أيام ركوبه إذ قد يركب أما كن ركوبه أولا وحينئذ فلا معنى لرجوعه فلا بد من مشيه أما كن ركوبه وهذا إذا علم أما كن الركوب والا مشى الطريق كلها عام رجوعه (قوله وآخر هديه) أي ندبا وقوله بعد أجزاء أي مع الكراهة (قوله الجابر النسكي) أي وهو رجوعه للعمرة أو الحج والجابر للمالي وهو الهدى (قوله إن ركب كثيرا) أي في غير الناسك وسواء كان مختارا في ركوبه أو مضطرا (قوله في نفسه) أي وليس المراد بكثير أكثر السافة فقط لاقتضائه أن النصف من حيز اليسير وليس كذلك (قوله فيهدى فقط) أي ولا يمضى ماركبه (قوله أي ان السكرة والقلة) يعني في النفس منظور فيها لا اعتبار للسافة سهولة وصعوبة (قوله ومساحة) أي أو مساحة فقط فإذا اختلفت الطرق صعوبة وسهولة اعتبرت السكرة فيهما مع المساحة وإن كانت كلها صعبة أو سهلة اعتبرت السكرة في المساحة فقط وإذا علمت أن كثرة الركوب في نفسه منظور فيها لصعوبة السافة وقتها فقد يكون الركوب كثيرا في نفسه بالنظر لمسافة وقليل بالنظر لمسافة أخرى كالركوب للعقبة بالنسبة للمصري والإفريقي (قوله أو الناسك والافاضة) هذا قول الامام مالك وهو التعمد وقال ابن يونس الصواب انه لا رجوع عليه لان بوصله لمكة بر وألها كانت اليمين انظر للواق اه بن (قوله الى رجوعه لني) أي رمى جرة العقبة (قوله بمعنى مع) أي لا بمعنى أو ثلاثا في قوله الآتي كالافاضة فقط (قوله وكذا الناسك) أي وكذا إذا ركب الناسك فقط (قوله فيرجع) أي وجوبا في العام القابل ليمضى ماركبه في العام الأول من الناسك مع الإفاضة أو الناسك فقط ومحل وجوب الرجوع للمشي المذكور ان كان قد ذهب لبلده وعليه الهدى هنا استحبابا وأما إذا مكث في مكة للعام القابل فحج ومشى للناسك التي ركها أولا فإنه يجزئه (قوله فلا رجوع) أي إذا ذهب لبلده (قوله في مفهومه تفصيل) أي ان قوله أو ركب الناسك مع الافاضة مفهومه انه إذا ركب الناسك فقط فقلبه الرجوع إذا ذهب لبلده وان ركب الافاضة فقط فلا رجوع أصلا (قوله نحو المصري) أي وكذا التوسط بين مصر وأفريقية وأولى القريب من مصر وأما القريب من أفريقية فيعطى حكمها أفاده عيج (قوله توسطت داره) أي كانت داره بعيدة من مكة بعدا متوسطا (قوله فيلزمه الهدى فقط) أي ولا يلزمه الرجوع فتأخذ الشيء أحواله ثلاثة إما أن تكون بلدة قريبة من مكة كالدني أو بعيدة عنها بعدا متوسطا كالمصري ومن الحقبه وأما أن تكون بعيدة جدا كالإفريقي (قوله أي زمنا قابلا) ولا يلزم أن يكون الرجوع فورا (قوله وعينه) أي والحال انه عينه (قوله ومحل الرجوع) أي محل رجوع من ركب كثيرا لمشي أما كن ركوبه (قوله إن ظن أولا أي حين خروجه) أي في المرة الأولى القدرة أي أو جزم بها وقوله فخالف ظنه أي أو جزمه وتبين عجزه فركب كثيرا وهاتان الحالتان تضربان في حالات النذر أو اليمين المحسنة وهي أن يكون حين النذر أو اليمين معتقدا القدرة على مشى جميع السافة أو ظانا القدرة أو شاكا فيها أو متوهمالها أو جاز ما بعدهما فهذه عشرة أحوال يتعين فيها الرجوع لمشي أما كن ركوبه والهدى

أونيته من حج أو عمرة فلا يرجع بعمرة ان كان عين أو لاحجا ولا عكسه (وإلا) بان لم يمين واحدا منهما بلفظ ولانية حين نذره أو حلفه بل نذر الشيء مبهما صرفه في أحدهما (فله) في عام رجوعه (الخالفه) لما أحرم به أولا ومحل الرجوع (إن ظن) الناذر أو الخالف (أو لا) أي حين خروجه (القدرة) على مشى جميع السافة ولو في عامين فخالف ظنه



(والأ) بان لم يظن القدرة حين خروجه أى وقد ظن القدرة حين يمته على مشى الجميع في عام واحد بأن علم أو ظن حين خروجه العجز (مشى) إذا خرج (مقدوره) ولو نصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) من غير رجوع ثانياً أمام ظن العجز حين يمته أو نوى أن لا يمته إلا ما يطيقه فانه يخرج أول عام ويمشى مقدوره ويركب معجوزه ولا رجوع عليه ولا هدى ثم شبه في لزوم الهدى وعدم الرجوع قوله (كان قل) ركوبه (١٦٨) بحسب مسافته فالهدى فقط (ولو) كان (قادراً) على الشى (كالإفاضة) أى ركب في

مسيره من ملى مسكة لطواف الافاضة (فقط) من غير ضميعة للناسك وأما الناسك فقط فيلزمه الرجوع كما تقدم (وكلام عيسى) المشوم فيه فركب فيه وأدرك الحج أوفاته لعذر أولم يخرج فيه أصلاً لعذر فعليه الهدى فقط من غير رجوع (وليقتضه) ان لم يخرج له لغير عذر أو خرج وفاته لغير عذر ويقضيه ولو راكباً (أولم يقدر) عطف على ما لارجوع فيه أى أو ظن في العام الثاني انه ان خرج لم يقدر على مشى ما ركب فيه فلا يخرج بل يهدى فقط (وكا فريقاً) من كل من بعدت داره جداً فلا يرجع بل يهدى فقط وهذا قسم قوله نحو المصرى (وكان فرقة) أى الشى في الزمان تفريقاً غير معتاد ومشى الجميع (ولو) فرق (بلا عذر) فالهدى فقط واثم بخلاف المعتاد كالمغربى يقيم بمصر الشهر ونحوه حتى يأتى إبان الحج وكالاقامة بالعقبة ونحوها فلا هدى

(قوله وإلا مشى مقدوره) أى والايكن ظاناً القدرة ولا جازماً بها حين خروجه بل كان متوهماً لها أو شاكاً فيها أو جازماً بعدمها وقد كان حال اليمين أو النذر جازماً بالقدرة أو ظاناً لها فلهذا ستة يمته فيها مقدوره ويهدى ولا رجوع عليه ومفهوم قولنا قد كان حين اليمين أو النذر جازماً بالقدرة أو ظاناً لها أنه لو كان حين اليمين أو النذر شاكاً في القدرة أو توهمها أو جزم بعدمها والموضوع أنه في حال الخروج شك في القدرة أو توهمها أو جزم بعدمها فانه يمته أول عام مقدوره ولا رجوع ولا هدى في هذه الصور التسع فجملة صور السئلة خمسة وعشرون (قوله أمام ظن العجز حين يمته) أى بأن توهم القدرة على الشى وكذا إذا شك فيها أو جزم بعدمها والموضوع انه حين الخروج علم أو ظن العجز وعدم القدرة على مشى الجميع أو شك في ذلك (قوله بحسب مسافته) أى ولو كان له بال في نفسه كاعزاز ابن عرفة للدونة (قوله كالإفاضة) تشبيه في عدم الرجوع والهدى وان كان الهدى في الأول واجباً وفي الثاني مندوباً وإنما عدل عن العطف للتشبيه لأجل ان يرجع قوله فقط إلى ما بعد السكاف ويعطف ما بعده عليه (قوله وأما الناسك فقط) أى وأما إذا ركب الناسك فقط دون الافاضة وقوله فيلزمه الرجوع أى ولا يجب عليه الهدى بل يستحب فقط مراعاة لمن يقول ان من نذر الشى لمسكة إنما يلزمه الإتيان لها ماشياً ولا يلزمه الإتيان بالناسك ولا بحج ولا عمره (قوله وكلام النخ) هذا تشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع فإذا قال الله على الحج ماشياً في عام كذا فركب فيه وأدرك الحج أو ركب فيه وفاته لعذر كمرض أولم يخرج أصلاً لعذر فانه لا يلزمه الرجوع في عام آخر وإنما يلزمه الهدى فقط فلو ترك الحج في هذا العام للعين عمداً من غير ضرورة أو خرج له ولو ماشياً وتراخى حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاءه ولو راكباً وهو معنى قول المصنف وليقتضيه (قوله أولم يقدر النخ) ليس هذا معارضاً لقوله سابقاً ولا مشى مقدوره النخ لأن ما مر ظن أولاً أى حين خروجه في العام الأول عدم القدرة وما هنا ظن عدم القدرة في العام الثاني كما قال الشارح (قوله وكان فرقة) وذلك بأن ينزل بمحلات ويقعد في كل محل مدة من الزمان وقد جرت عادة الناس بعدم النزول بها ثم ان ما ذكره المصنف من الاجزاء قال ابن عبد السلام هو الذى في الوازية ومقابله عدم الاجزاء في كتاب ابن حبيب وصوب ابن رشد القول بالاجزاء وصوب ابن عبد السلام عدمه انظر بن (قوله واعترض ح النخ) أى على المصنف في قوله بالاجزاء ولزوم الهدى بانه لم ير من قال بلزوم الهدى أى على من فرق الشى في الزمان تفريقاً غير معتاد ولو بغير عذر كما قال المصنف وفيه نظر فقد صرح ابن رشد في البيان بلزوم الهدى وحينئذ فلا اعتراض انظر بن (قوله وركوب عقبة أخرى) أى وهكذا طول الطريق وقوله لما حصل له من الراحة علة لقوله وفي لزوم مشى الجميع في رجوعه وعلم ان هذا الخلاف المذكور في التنصيف أى ما إذا كان أماكن ركوبه نصف الطريق وأما كن مشيه نصفها وأما ان ركب كثيراً رجوع ومشى أما كن الركوب اتفاقاً وأهدى أو قليلاً أهدى فقط (قوله تأويلان) سببهما قول المدونة

عليه ولا اثم واعترض الخطاب بأنه لم ير من صرح بوجوب الهدى بل ظاهر اللفظ انه لا شى عليه (وفي لزوم) مشى وليس (الجميع) في رجوعه لبطلانه (يمته عقبة) في ذهابه أولاً وهى ستة أميال والمراد مسافة نظائر التي ركبها (وركوب) عقبة (أخرى) لما حصل له من الراحة بالركوب المعادلة للمشى فكانه لم يمته أصلاً وعدم لزوم مشى الجميع بل مشى أما كن ركوبه فقط وهو الوجه (تأويلان) علمهما إذا عرف اما كن ركوبه وشيه والامته الجميع اتفاقاً (والهدى) متى قلنا به وجوب معرجوع أم لا (واجب إلا فيمن شديد) أى ركب (الناسك) أو الافاضة أوهما (فندب)

ولو مشى في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب (ولو أقصد) من وجب عليه الشيء ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بكوطه (آثم) فاسدا (ومشى في قضائه من الميقات) الشرعى إلا أن يكون أحرم قبله (١٦٩) ولا يلزم حيث أحرم (وإن فاته)

الحج الذى أحرم به وقد كان نذر مشيا معها أو حلف به أى لم يمين حجا ولا عمرة (جمله في عمرة) أى تحلل منه بفعله ثم قضى الحج الذى فاته على حكم القواف (وركب) أى جاز له الركوب (في قضائه) لأن النذر قد انقضى وهذا إنما هو للقواف (وإن حج) نذر المشى معها أو من عين الحج بمشيه وكان ضرورة فيها (ناويا نذره وفرضه) مما (مفردا) كان (أو قارنا) شمل صورتين بأن نوى بالحج الذى في ضمن إحرامه فرضه ونذره أو نوى بالحج فرضه فقط وبالعمره نذره (أجزأ عن النذر) فقط (وهل) محل الأجزاء عن النذر (إن لم يذّر حجاً) بل نذر المشى مطلقا أو حلف كذلك وجعله في حج فان نذر الحج ماشيا أو حلف به كذلك لم يجز عن واحد منها للتشريك به أو الأجزاء عن النذر مطلقا ولو نذر حجا (تأويلان) و) يجب (على الضرورة) إذا نذر معها أو حلف به وحنث (جمله) أى جعل مشيه (في عمرة ثم حج من مكة على الفور) ويكون

وليس عليه في رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشى الطريق كله وفي الموازية عن مالك ما يعارضها ونصها وإن كان ماركب متناصفا كأن يركب عقبة ويمشى أخرى فلا يجزئ به إلا أن يمشى الطريق كلها فجعل بعضهم مافى الموازية مخالفا لما فى المدونة والمعتمد كلام المدونة وجعل أبو الحسن كلام الموازية تقييدا للمدونة بحمل كلام المدونة على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة مافى الموازية على من لم يتحقق ضبط مواضع مشيه من أما كن ركوبه ومافى المدونة على من تحقق ضبط أما كن مشيه من أما كن ركوبه فيها تأويلان كلاهما بالوفاق الاول لا ي الحسن والثانى لدؤلّف وابن عرفة اه طفى فقول المصنف وفي لزوم مشى الجميع بمشى عقبة وركوب أخرى بناء على أن بينها وفاقا وقول الشرح وعدم لزوم مشى الجميع أى بناء على أن بينها خلافا وأن المعتمد كلام المدونة (قوله ولو مشى الجميع الخ) رد بلو قول ابن المواز إن مشى الطريق كله فلا هدى عليه لأنه لم يفرق مشيه قال ابن بشر وتعقبه الاشياخ بأنه كيف يسقط ما تقر من الهدى في ذمته بمشى غير واجب (قوله آثم فاسدا) أى ولو راكباً لأن إتمامه ليس من النذر في شيء وإنما هو لإتمام الحج (قوله ومشى في قضائه من الميقات) أى إن كان أحرم منه عام الفساد وقوله إلا أن يكون أحرم قبله أى قبل الميقات في عام الفساد وقوله وإلا فن حيث أحرم أى وإلا مشى في قضائه من المكان الذى أحرم منه أولا عام الفساد لتسلط الفساد على ما بعد الاحرام وإن كان يؤخر الاحرام عام القضاء للميقات وبعد هذا فالظاهر أن كلام من الاحرام والمشى يؤخر في علم القضاء للميقات لأن المدوم شرطا كالمدموم حسا والاحرام قبل الميقات منى عنه (قوله أى تحلل منه بفعله) أى ماشيا لتمام سعيها ليخلص من نذر المشى بذلك لأنه لما فاته الحج وجعله في عمره فكأنه جعله فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك وقوله أى جاز الركوب يعنى جميع الطريق في قضائه وهل يلزمه المشى في المناسك أولا قولان لابن القاسم مع سحنون ومالك (قوله لأن النذر قد انقضى) أى بمشيه في العمرة التى تحلل بها من الحج الفائت (قوله وإن حج ناذر المشى معها) أى وإن حج من نذر المشى لمسكة ولم يمين حجا ولا عمره ثم جعله في حج وقوله أو من عين الحج بمشيه أى أو حج من عين الحج بمشيه (قوله الذى في ضمن إحرامه) أى لأن القارن محرم بها فالحج وحده يصدق عليه أنه في ضمن إحرامه بالقران (قوله أجزأ عن النذر فقط) أى وعليه قضاء الفرض وهذا مذهب المدونة وقبل أنه يجزئ عنها وقيل لا يجزئ عن واحد منها كما فى الشامل (قوله للتشريك) أى لأنه شرك فى الحج بين النذر والفرض وفيه أن التشريك موجود حال الإطلاق فالاولى أن يقول لقوة النذر بالتعيين فشا به الفرض الأصل (قوله تأويلان) الاول لابن يونس والثانى لبعض الاصحاب (قوله وعلى الضرورة جعله في عمرة) أى عليه ذلك على جهة الوجوب كما قال الشارح بناء على أن الحج واجب على الفور وكلام ابن الحسن والجلاب فيبدأن جملة في عمرة مستحب وهو مبنى على القول بأن وجوب الحج على التراخي ومفهوم الضرورة أن غيره بخير إن شاء جعل مشيه الذى قصده أداء نذره في عمرة وإن شاء جعله في حج وسواء كان مغريا أولا (قوله إذا نذر معها) أى مشيا معها (قوله أى جعل مشيه) أى الذى قصده أداء نذره (قوله ويكون متمتا بشرطه) أى وهو كون حجه في العام الذى اعتمر فيه (قوله وجعل الاحرام) أى بحج أو عمرة وقوله ناذره أى ناذر الاحرام والمراد بتعجيله إنشاؤه (قوله لفظا أو نية) هذا صحيح كما صرح به في التوضيح قائلا وقد

(٢٢ - دسوقى - ثانى) متمتا بشرطه (وجعل الاحرام) ناذره أو الحلف به وحنث وجوبا (قوله أنا محرم) بصيغة اسم الفاعل (أو أحرم) بصيغة المضارع (إن قيد) لفظا أو نية (يوم كذا) أو كان كذا نحو قوله على أن أحرم بحج أو عمرة أول درجة

أومن بركة الحج نحو ان كُلت (١٧٠) زيدافانا محرم أو أحرم بحج أو عمرة كذلك فنحن بان كله وجب عليه ان ينشئ الاحرام

صرح في المدونة بان النية مساوية للفظ خلافا لما يرويه ابن الحاجب من قصره على اللفظ اه بن  
(قوله أومن بركة الحج) أى إذا اتبناها (قوله كذلك) أى أول يوم من رجب أو من بركة الحج  
(قوله وجب عليه ان ينشئ الاحرام الخ) سواء وجد صحبة يسير معها أو عدمها (قولا ولا يؤخر للميقات)  
أى ولا لوجود رقعة لأن القيد قرينة على الفورية (قوله وليس للراد الخ) أى بل المراد انشاؤه إذا  
حصل الوقت أو الفعل الذى قيد به (قوله كالعمرة) أى كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها حالة كونه  
مطلقا أى غير مقيد لها بوقت ان وجد صحبة فإذا قال ان كُلت فلانا فانا محرم بعمرة وكله عجل  
الاحرام بها من يوم الحنث وإذا قال لله على أن أحرم بعمرة فانه يجعل الاحرام بها من حين نذره  
ان وجد صحبة وإلا لم يلزمه تعجيل الاحرام بها (قوله بالكسر) أى لأنه على فتح اللام يكون المراد  
بالاطلاق سواء قيدت بالزمان أولا والتشبيه يقتضى تخصيصها بغير القيدة لدخول القيدة فيها قبله  
وأىضا الاطلاق يقتضى ان قوله ان لم يعدم صحابة يجرى في العمرة للقيدة بالزمان وما قبل الكاف  
يقتضى عدم جريانها فيها لشموله الحج والعمرة فتناقضا ولا يصح الاطلاق على أن يكون ما قبل  
الكاف خاصا بالحج لأن قوله ان لم يعدم صحابة إنما هو منصوص في العمرة المطلقة دون المقيدة  
فذلك تعيين كسر اللام في مطلقا (قوله أى أو غير مقيد لها بوقت أو مكان) أى وللوضوح أنها مقيدة  
لفظ الاحرام كافر ضها في المدونة وأما إذا لم يقيد بها نحو قوله في نذر أو عمن على عمرة فلا يلزمه تعجيل  
الاحرام بل يستحب فقط كافي ابن عرفة وكذا قوله لا الحج المطلق يعنى مقيدا بالاحرام وإلا فلا يلزمه  
تعجيل الاحرام بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة والجواهر وابن عرفة في القيد بالاحرام قاله  
طنى • والحاصل ان نذر على ثلاثة اقسام مقيد بالزمان والاحرام ومقيد بالاحرام فقط وغير مقيد  
بالاحرام ولا بالزمان فالاول كان فعلت كذا فانا محرم بحج أو عمرة أو أحرم يوم كذا بحج أو عمرة  
ومثله غير المتعلق كأن محرم أو أحرم يوم كذا أو من مكان كذا إذا أتيته فهذا يلزم فيه تعجيل الاحرام  
إذا حصل الوقت أو الفعل الذى قيد به ولو عدم صحبة والثانى ان فعلت كذا فانا محرم أو أحرم  
بعمرة أو حج فهذا يلزمه في العمرة تعجيل الاحرام بها ان وجد صحبة والا فلا وفى الحج  
يؤخر الاحرام لأشهره ان وصل والا فمن حيث يصل والثالث كما لو قال على عمرة أو حج إن  
كُلت فلانا وكله فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل يستحب فقط كان الاحرام بحج أو عمرة وجد  
صحبة أولا كان في أشهر الحج أولا (قوله ان لم يعدم) أى فان عدم الصحبة أخر الاحرام لوجودها  
(قوله فالقيدة) أى بالزمان أو المكان (قوله لاناذر الحج المطلق) أى الذى لم يقيد بوقت ولا مكان  
(قوله في صورتين) أى صورة نذر الحج للطلق وصورة نذر المشى المطلق فالاول كأن محرم أو أنا  
أحرم به حج أو ان كُلت فلانا فانا محرم أو أحرم بحج وكله والثانية كُلت على المشى لمكة أو ان كُلت  
فلانا فعلى المشى لمكة وكله (قوله وفى المشى المطلق من الميقات) أى وفى نذر المشى المطلق يحرم من  
الميقات فان أحرم قبله اجزا (قوله حقه الخ) أى لان الذى اختار ذلك ابن يونس لابن رشد  
اذ لا اختيار له هنا • وحاصل ما فى المقام ان الذى قال يحرم من حيث يصل ابن ابى زيد وقال القابسى  
يخرج من بلده غير محرم وأبنا ادر كته أشهر الحج أحرم قال ابن يونس والراجح • ذهب ابى محمد  
وقال ابن عبد السلام انه الظاهر فان كان المصنف اراد ترجيح ابن يونس فكان الاولى ان يقول  
على الارجح وان اراد استظهار ابن عبد السلام فكان الاولى ان يعبر بالمستحسن أو المصحح  
(قوله ولا يلزم النذر فى مالى فى الكعبة حيث اراد صرفه فى بنائها) أى وحينئذ فلا يلزم الناذر شىء من ماله  
ولا كفارة يمين على المشهور خلافا لما روى عن مالك من لزوم كفارة يمين وإنما كان النذر باطلا لأنه

أول رجب أو من البركة  
ولا يؤخر للبيقات الزمانى  
وهو أشهر الحج ولا  
للكافى هذا مراده وليس  
المراد تعجيله الآن بمجرد  
النذر أو الحنث (كالعمرة)  
أى كما يجعل احرامها حال  
كونه (منطقا) بالسكسر أى  
غير مقيد لها بوقت أو مكان  
(ان لم يعدم) فى العمرة  
المطلقة (صحابة) فالقيدة  
كالحج المقيد يجعل الاحرام  
فيها ولو عدم صحبا يسير  
معهم مالم يخفف على نفسه  
من الاحرام (لا) ناذر  
(الحج) المطلق أو الخالف  
به فنحن فى غير أشهره فلا  
يجعله قبلها (و) لا ناذر  
(الذى) المطلق أى من غير  
تقيد بعام ولا حج ولا  
عمرة فلا يؤمر بالتعجيل  
وإذا لم يؤمر به فى صورتين  
(فلا شهره) أى فيلزمه  
التعجيل فيها عند أشهر  
الحج (إن) كان إذا خرج  
فى أشهره (وصل) لمكة  
وادر ك الحج لكن فى الحج  
يحرم من مكانه ويخرج وفى  
الذى المطلق من البيقات  
(وإلا) يصل فيها كافر يقضى  
(فن حيث) أى فيحرم  
من الزمان الذى إذا خرج  
فيه (يصل على الأظهر)  
حقه على الأرجح • ولما فرغ  
من بيان ما يلزم بالنذر  
شرعى فى بيان ما يلزم منه  
بقوله (ولا يلزم) النذر (فى)  
قوله (مالى فى الكعبة أو

بانها) حيث اراد صرفه فى بنائها ان هدمت اولانية له فان اراد كسوتها وطيبها ونحوها لزمه ثلث ماله للحجبة يصرفونه فيها نذر

ان احتاجت (أو كل ما أكتسبه) في الكعبة أو بابها ان فعلت كذا وفعله (أو نذر هدى) بلفظه أو بدنة بلفظها (غير مكة) كغيره عليه الصلاة والسلام فلا يلزمه شيء فيها لابتسه ولا ذكاته بموضعه بل يمنع (١٧١) بعثه ولو قصد الفقراء للملازمين له

الشريف أو لعمر الولي لقول المدونة سوق الهدايا لغير مكة ضلال أي لما فيه من تغيير معالم الشريعة فان عبر بغير لفظ هدى أو بدنة كلفظ بعير أو خروف فلا يبعثه بل يذبحه بموضعه وبعثه أو استحبابه من الضلال أيضا ولا يضر قصد زيارة ولي واستصحاب شيء من الحيوان مهم ليذبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهر وأما نذر جنس ما لا يهدي كالثوب والدرهم والطعام فان قصد به الفقراء للملازمين للمحل أو الخدمة وجب بعثه وان أراد مجرد الثواب للنبي أو الولي أولا نيته تصدق به في أي محل شاء ولا يلزم بعث شمع ولا زيت يوقد على القبر وكذا لا يلزم بل يحرم نذر الذهب والفضة ونحوهما لتزيين باب أو تابوت ولي أو سقف مسجد لأنه من ضياع المال فيما لا فائدة فيه دنيا وأخرى وهو ظاهر وجاز له أو لوارثه

نذر لا قربة فيه لأنها لا تنقض قتيبي كما في المدونة (قوله ان احتاجت) أي والا تصدق به على الفقراء حيث شاء ومثل ما إذا قال مالي في الكعبة وأراد صرفه في كسوتها في لزوم ثلث ماله للحجبة ما إذا قال مالي في كسوتها أو طيبها (قوله أو كل ما أكتسبه في الكعبة أو بابها) أي أو في سبيل الله أو للفقراء وإنما لم يلزمه شيء للمشقة الحاصلة بتشديده على نفسه فهو كمن ععم في الطلاق وهذا إذا لم يقيد بزمان أو مكان وأما إذا قيد بزمان أو مكان بأن قال ان فعلت كذا فكل ما أكتسبه أو استفيده في مدة كذا أو في بلد كذا فهو في الكعبة أو في بابها أو صدقة على الفقراء أو في سبيل الله وفعل المحلوف عليه فقولان قيل لا يلزمه شيء وهو لا ين القاسم وأصبح وحكي ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه يلزمه اخراج جميع ما يستفيده أو يكتسبه بعد قوله في ذلك الأجل أو في تلك البلد والأول ضعيف والثاني هو الراجح لقول ابن رشد هو القياس ولقول ابن عرفة انه الصواب انظر بن هذا كله إذا كانت الصيغة يمينا فان كانت نذرا بأن قال الله على التصديق بكل ما أكتسبه أو استفيده فان لم يقيد بزمن أو بلد لزمه ثلث جميع ما يكتسبه بعد قوله لا ثلث ماله وان قيد لزمه جميع ما يكتسبه وهذا كله في صيغة النذر واليمين إذا لم يعين للدفع له وإما إن عينه كله على التصديق على فلان بكل ما أكتسبه أو ان فعلت كذا فكل ما أكتسبه فلان لزمه جميع ما يكتسبه سواء عين زمانا أو مكانا أولا كانت الصيغة نذرا أو يمينا (قوله أو نذر هدى) أي لا يلزم نذر حيوان كمجمل أو خروف نذره بلفظ الهدى أو بلفظ البدنة لغير مكة كأن يقول الله على عجل هديا للمدينة أو لله على بدنة لطندنا (قوله كلفظ بعير الخ) أي بان يقول لله على عجل أو خروف أو جزور لولي الفلاني أو للنبي أو للمدينة (قوله فلا يبعثه) أي ولو قصد به الفقراء للملازمين لقبر الولي أو لقبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل يذبحه) أي الناذر أو الخالف بموضعه ويتصدق به على فقراء محله وكاله ذبحه له ان يبيعه ويدفع لفقراء موضعه بدله مثل ما فيه من اللحم (قوله وبعثه أو استحبابه) وكذا بعث لحمه من الضلال أيضا هذا هو الشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعثه شها بسوق الهدى وقد علمت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابلته للمالك في الموازية وبه قال أشهب جواز بعثه أو استحبابه لأن اطعام السالكين بأي بلدة طاعة ومن نذر ان يطعم الله فليطعمه اه بن (قوله وإما نذر جنس ما لا يهدي) أي نذره لغير مكة كله على النبي أو لولي الفلاني دينار صدقة أو ستر أو أردب حنطة أو ان فعلت كذا فعلى ما ذكر وحث وأما نذر ذلك بمكة فقد تقدم انه يباع ويشتري بثمنه هدى (قوله ولا يلزم بعث شمع ولا زيت) أي نذره أو حلف به وحث (قوله يوقد على القبر) أي قبر الولي أو على قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأن إيقاده على القبر حرام لأنه اتلاف مال ما لم يكن هناك من ينتفع بالوقيد والا فلا حرمة ويلزم ارساله (قوله لتزيين باب) أي سواء كان باب الكعبة أو باب ولي (قوله فيما يظهر) الظاهر كما قاله شيخنا ان ربه إذا عرض عنه كان لبيت المال وليس له الرجوع فيه (قوله أو مال غير) عطف على مالي من قوله ولا يلزم في مالي في الكعبة أي لا يلزمه في مالي ولا يلزم في مال غير أي لا يلزم في مال غير كله على عتق عبد فلان أو التصديق بماله أو داره على الفقراء (قوله فعليه هدى) أي إذا قصد بقوله على هدى فلان القربة وكذا إذا كان لانية له على المشهور وأما إذا قصد المعصية يعني ذبحه لم يلزمه شيء وكل هذا إذا كان فلان الذي نذر نحره هديا

الرجوع فيه لأنه لم يخرج عن ملكه فيما يظهر فان لم يعلم ملكه فحقه بيت المال (أو نذر مال غير) من عبده أو داره أو غيرها (ان لم يرده) بنذره إياه (إن ملكه) فان أراد ذلك لزمه حين يملكه لأنه تطبيق (أو نذر فلان) فلا يلزمه شيء (أو نذر فلان) (قريباً) له كوله (إن لم يلفظ) في نذره أو تعليقه (بالهدى) فان لفظ به كمل هدى فلان أو نحره هديا فعليه هدى (أو لم ينو) أي الهدى فان نواه فملكه

(أو) لم يذكر مقام إبراهيم أو ينوه أو يذكر مكاناً من الأمكنة التي يذبح فيها كمن أو موضع من مكوا أو في كلامه بمعنى الواو أي فلا يبره إلا في الثلاثة والزوم عند وجود أحدها (والأحب حينئذ) أي حين لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام إبراهيم أو نواه (كنذر الهدى) تشبيهه لا فائدة الحكم أي كما (١٧٢) يستحب في نذر الهدى المطلق نحو قوله على هدى (بدنة ثم) عند فقدها (بقرة ثم) فان عجز

فشاة واحدة والأحبة منسوبة على الترتيب والا فالهدى في نفسه واجب (كنذر الحفاه) بالمد وهو الشيء بلأنه أي فلا يلزمه الحفاه في نذره المسمى إلى مكة حفاه أو جوا أو زحفاً من كل ما فيه حرج ومزيد مشقة لأنه ليس بقربة بل عمنى منتعلاً على العادة ويندب له الهدى (أو) نذر (حمل فلان) على عقه لمكة (إن نوى التعب) لنفسه فلا يلزمه وإنما يلزمه إن يحج هو ماشياً وهدى ندباً (والإ) ينو التعب بل نوى بحمله أحجاجة أولاً نية له (ركب) هو في حجه جوازاً (وحج به) أي المحلوف بحمله معه أن يرضى والأحج وحده (بلا هدى) عليه فيها (ولما) بالفتح كوهي فعل لازم يتعدى بالهزمة يقال أبيت الشيء أبطلته أي وبطل قول الشخص لله على أو (على السير) أو الاتيان أو الانطلاق (والتهاب والركوب لمكة) إلا أن ينوى اتيانها حاجاً أو معتمراً فيلزم الاتيان ويركب إلا أن ينوى ماشياً

حراً وأما لو كان عبداً لغيره فلا يلزمه شيء والفرق بين الحر والغير أن العبد يصح ملكه فيخرج عوضه وهو قيمته وأما الحر فليس مما يصح ملكه ولا يخرج عوضه فجعل عليه هدى إذا قصد القرية انظر بن (قوله) أولم يذكر مقام إبراهيم أي فان ذكره لزمه هدى وذلك بأن يقول لله على نحر فلان عند مقام إبراهيم أو في مكة أو في منى والمراد بمقام إبراهيم مقام الصلاة وهو الحجر الذي وقف عليه عند بناء البيت كذا قيل وكلام للدونة يدل لذلك وعليه فالمراد بالذكر الذكر الثاني وقيل إن المراد بمقام إبراهيم قصته مع ولده وإن المراد بذكرها ملاحظتها فمن لاحظ ذلك لزمه الهدى وقول الشارح أو ينوه أو يذكر مكة إنما يتأتى على التقرير الأول لاطى الثاني اه عدوى (قوله) أو في كلامه بمعنى الواو أي أن أو في قول المصنف أولم ينوه أولم يذكر مقام إبراهيم بمعنى الواو لأن عدم لزوم الهدى عند انتفاء الأمور الثلاثة لا عند انتفاء أحدها والزوم عند واحد منها كذا قال الشارح ولا حاجة له لأن أو بعد النفي لنفي الأحاد الدائر وتفيه بانتفاء الجميع \* ثم اعلم أن ظاهر المصنف أنه لا فرق بين الأجنبي والقريب في عدم لزوم الهدى عند انتفاء الأمور الثلاثة ولزومه وإن وجد أحدها وهذه طريقة الباجي وذكره أبو الحسن عن ابن اللواز عن ابن القاسم وخس ابن الحاجب ذلك التفصيل بالقريب وأما الأجنبي فلا يلزمه فيه شيء ولو ذكر مقام إبراهيم وأما إذا تلفظ بالهدى أو نواه فلا فرق بين القريب والأجنبي في لزوم الهدى وهي طريقة ابن بشير وابن شاس وقد رد المصنف عليها بل في قوله ولو قرياً انظر ح (قوله) فلا يبره أي من لزوم النذر (قوله) والا فالهدى في نفسه واجب أي أن لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام إبراهيم أو نواه (قوله) كنذر الحفاه تشبيه بقوله ولا يلزم بحال الخ (قوله) والركب وحج به) إنما يعمل هذا على ما إذا لم ينو شيئاً أما إذا نوى أحجاجة فإن الحالف لا يلزمه حج بل يدفع للرجل ما يحتاج إليه من مؤنة الحج فقط كما في أبي الحسن \* وحاصل كلامه أن للسئلة على ثلاثة أوجه تارة يحج الحالف وحده وهذا إذا أراد الشقة على نفسه بحمله على عقه وتارة يحج المحلوف به وحده إذا أراد أحجاجة من ماله وتارة يحجان جميعاً إذا لم يكن له نية وهذا مما لا يختلف فيه وبهذا تعلم ما في كلام الشارح تباعاً لعقب انظر بن (قوله) فيها أي فيما إذا رضى بالحج معه أو لم يرض وحج النادر وحده (قوله) وإنما لما ماذ كردون الشيء أي مع أن السير والتهاب مساويان في المعنى المقصود وهو مطلق الوصول (قوله) لأن العرف الخ يؤخذ من هذا أنه لو جرى عرف بهذه الألفاظ لم يكن لقوله شيخنا ويؤيده أن أصل الالفاء مختلف فيه فقد اعتبرها أشهب وبه أخذ ابن اللواز وسحنون والبخمي وعن ابن القاسم اعتبار الركوب وقول المصنف لمكة يقتضى أنه إذا قيد بالكعبة لزم وهو فهم ابن يونس لكلام ابن القاسم كافي التوضيح (قوله) ولما مطلق الشيء أي لأن الشيء بانفراده لا طاعة فيه والزمه أشهب الشيء لمكة (قوله) من غير تقييد بمكة أي فان قيد بها لزمه الشيء سواء نوى صلاة أو صوماً أو اعتكافاً أو حجاً أو عمرة أو لم ينو شيئاً بل نوى مطلق الشيء لمكة (قوله) ومشى لمسجد الخ) يعني أن من نذر الشيء لمسجد غير المساجد الثلاثة لا اعتكافاً أو صلاة فإنه لا يلزمه الاتيان لذلك المسجد ويفعل تلك العبادة بحمله لحبر لا نشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي

فيلزم وإنما لما ماذ كر دون الشيء لأن العرف إنما جرى بلفظ الشيء دون غيره ولأنه الوارد في السنة (و) لما مطلق الشيء هذا من غير تقييد بمكة لفظاً أو نية كأن يقول لله على شيء أو أن كنت فلاناً فعلت شيئاً (و) لما قوله على (شيء) أي اتيان (مسجد) غير الثلاثة (وإن لا اعتكاف) فيه (إلا القريب جداً) بأن يكون على ثلاثة أميال فدون (فقولان) في لزوم الاتيان له ماشياً للصلاة أو الاعتكاف وعدم الاتيان بالكعبة بل يجب فعل ما نذره بموضعه كمن نذرهما بمسجد بصيد (تحتلهما) أي المدونة

ماشياً أو راكباً (المدينة) المشرقة بسبب العالمين (أو إيلياء) بالمدينة ورجما قصر ويقال إيلة كفضلة بيت المقدس (إن لم ينو) أو ينذر (صلاة) أو صوماً أو اعتكافاً (بمسجديهما أو يسجديهما) أى المسجدين فان نوى ذلك أو سماها لزمه الاتيان وحينئذ (فركب) ولا يلزمه التني (وهل) لزوم الاتيان في ذلك مطلقاً (إن كان) الناذر مقياً (بعضها) فافضلاً أو مفضولاً (أو) يلزمه (الإلكونه) مقياً (بأفضل)

فلا يلزمه اتيان المفضول (خلاف للمدينة) المنورة بأنوار أفضل الخلق (أفضل) عندنا من مكة وهو قول أهل المدينة (ثم مكة) فبيت المقدس والأكثر على أن السماء أفضل من الأرض والله أعلم بحقيقة الحال

[درس]

(باب ٤)

ذكر فيه الجهاد (الجهاد) مبتدأ خبره فرض كفاية ويكون (في أم جبهة) فان استوت الجهات خير الامام (كل سنة) ظرف لقوله الجهاد فرض كفاية (وإن خاف) المجاهد (محارباً) في طريقه أو طرؤه على مال أو حريم حال الاشتغال بالجهاد فلا يسقط الجهاد (كزيارة الكعبة) أى إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية

هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى \* وحاصل فقه المسئلة أن من نذر الاتيان لمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صوم أو صلاة أو اعتكاف فانه يلزم الاتيان اليه ن وكذا اذا نذر اتيان نفر لأجل صلاة أو صوم لزمه اتيانه لا لأعتكاف على ما مر وأما اذا نذر اتيان مسجد غير الثلاثة لأجل صلاة أو صوم أو اعتكاف فان كان بعيداً من الناذر فلا يلزمه الاتيان اليه وان كان قريباً فله ان قيل يلزمه الاتيان اليه ماشياً واستقره ابن عبد السلام لانه جاء في المتن الى المسجد من الفضل ما لم يأت مثله في الراكب وقيل لا يلزمه الاتيان اليه أصلاً واذا نذر الاتيان لمسجد من الثلاثة أصلاً أو اعتكاف لزمه الاتيان اليه وان كان مقياً ببعضها وهل مطلقاً أو الا أن يكون مأهولاً أفضل فلا يلزم قولان (قوله) ولما مشى للمدينة أو إيلياء) يعنى ان من نذر التني أو السير أو الذهاب للمدينة أو لإيلياء أو خلف بذلك وحث فلا يلزمه الاتيان اليهما لا ماشياً ولا راكباً ومحل عدم لزوم الاتيان اليهما ان لم ينو أو ينذر صلاة ولو نفلاً أو صوماً أو اعتكافاً بمسجديهما أو يسجديهما لا بالبلدين فان نوى صلاة أو صوماً أو اعتكافاً في المسجدين أو سماهما لزمه الاتيان اليهما (قوله) والمدينة أفضل أى لما رواه الطبراني والدارقطني من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة قوله في الجامع الصغير وحث كانت المدينة أفضل (١) فيكون الثواب المترتب على العمل في مسجدها من صلاة أو اعتكاف أكثر من الثواب المترتب على العمل في مسجدة مكة

### باب في الجهاد

(قوله فرض كفاية) ظاهره مع الامن والخوف وهو ما نقله الجزولى عن ابن رشد والقاضى عبد الوهاب وذلك لما فيه من إعلاء كلمة الله وإذلال الكفر ونقل عن ابن عبد البر انه فرض كفاية مع الخوف ونافذة مع الامن والقول الاول أقوى انظر بن (قوله) ويكون في أم جبهة) أى وللطلب على جهة الوجوب أن يكون في أم جبهة إذا كان العدو في جهات وكان ضرره في بعضها أكثر من ضرره في غيرها فان أرسل الامام لغير أهم ثم كما صرح به اللقاني فان استوت الجهات في الضرر خير الامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والا وجب في الجميع وإن كان في جهة واحدة يمين القتال فيها وأشار الشارح بتقدير يكون الى ان قوله في أم جبهة متعلق بمقدر لا بالجهاد كما هو ظاهر المصنف لانه يقتضى انه لا يقع فرض كفاية الا اذا تعددت الجهة وفيها أهم وغيره ووقع في أهم منها مع انه فرض كفاية ولو كان الخوف في جهة واحدة أو جهات ولم يكن فيها أهم أو فيها أهم وجاهد في غيره وقد يقال لاداعي لذلك التقدير فالمصنف نص على التوهم إذ ربما يتوهم انه في أهم فرض عين فلا ينافى انه فرض كفاية أيضاً اذا كان الخوف في جهة أو جهات لم يكن فيها أهم أو فيها وجاهد في غيره (قوله كل سنة) أى بأن يوجه الامام كل سنة طائفة ويزج بنفسه معها أو يخرج بدله من يثق به ليدعوهم للإسلام ويرغبهم فيه ثم يقاتلهم إذا أبوا منه (قوله) فلا يسقط الجهاد أى لان قتال الكفار أهم من قتال المحاربين وقال ابن عبد السلام قتال المحاربين أفضل من قتال الكفار وصوب ابن ناجي المشهور أنه ليس بأفضل \* والحاصل ان المسئلة في تقديم أحدهما على الآخر وأفضليته عليه خلافة والنظر ارتكاب أخف الضررين فان استويا قوتل الكفار (قوله أى إقامة الموسم الخ) أى وليس المراد زيارتها

(١) قوله فيكون الخ في عدة أحاديث في الجامع الصغير التصريح بخلافه منها ما رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة وفي مسجدى ألف صلاة وفي بيت المقدس خمسمائة صلاة نعم قالوا هذه منزلة نظير فضل الصلاة في منى يوم التروية ونحوه على الصلاة في مكة والله أعلم

(كزيارة الكعبة) أى إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية

ولوامع وال ( أى أمير ) في أحكامه ظالم في رعيته الآن يكون غادرا ينقض العهد فلا يجب معه على الأصح ( على كل حر ذكر مكافئ قاتل ) متعلق بفرض كفاية ( كالقيام بعلوم الشرع ) غير العيني وهى الفقه والتفسير والحديث والعقائد وما توقفت عليه من نحو وتصريف وممان وبيان وحساب وأصول لافلسفة وهيئة ولا منطق على الأصح ولا عروض كما هو ظاهر والمراد بالقيام بها حفظها واقرؤها وتدوينها وتحقيقها ( ١٧٤ ) ( والقنوى ) وهى الاخبار بالحكم الشرعى على غيره وجه الالتزام ( ودفع الضرر عن

المسلمين ) ومن في حكمهم من أهل الذمة ( والقضاء ) وهو الاخبار بالحكم على وجه الالتزام لما فيه من فصل الخصومات ورفع المخرج وإقامة الحدود ونصر المظلوم ( والشهادة ) أداء ونحمله ان احتيج لذلك ( والإمامة ) الكبرى ( والأمر بالمعروف ) أى المطلوب شرعا والنهى عن المنكر أى النهى عنه شرعا بشرط معرفة كل وأن لا يؤدى الى ارتكاب ما هو أعظم منه مفسدة وان يظن الافادة والأولان شرطان لا جواز فيحرم عند فقدمهما والثالث شرط للوجوب فيسقط عند عدم ظن الافادة ويشترط فى النهى عن المنكر أيضا أن يكون مجعما عليه أو مختلفا فيه ومرتكبه يرى تحريره لا ان كان يرى حله أو يقلد من يقول بالحل ( والحرف المهمة ) أى التى بها صلاح الناس وإقامة معاشهم كالخطابة والتجارة والحياكة والفلاحة لا كفص

لظواف فقط أو عمرة وأفرد هذا عن نظائره الآتية لمشاركته للجهد فى الوجوب كل سنة بخلاف الأمور الآتية فانها واجبة فى كل وقت لا فى كل سنة واعلم أن فرضية إقامة الموسم تحصل بمجرد حصول الشعيرة وان لم يلاحظوا فرض الكفاية نعم ثواب الفرض يتوقف على نيته قاله شيخنا ( قوله ولو مع وال جائز ) رد بلو على ما روى عن مالك من انه لا يغازى معه ( قوله الا أن يكون غادرا ينقض العهد ) أى ولومع كافر على الظاهر قاله شيخنا ( قوله على كل حر النخ ) هذا يشمل الكافر فيجب عليه الجهاد بأن يقتل غيره بناء على أن الكفار مخاطبون بالفروع كذا قيل وفيه نظر اذ كيف يكون الجهاد واجبا على الكافر وقد عدا بن رشد الاسلام من شروط الوجوب كما نقله الواق اه بن وقد يقال لا يرد هذا لان الظاهر ان مراد ابن رشد الوجوب الذى يطالب بسببه الامام وولاية الأمور والكفار لا تعرض لهم وإن قلنا بمخاطبتهم بالفروع وانهم يعذبون عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر ( قوله وهى الفقه ) أى العلوم الشرعية غير العيني الفقه النخ وأما الواجب العيني فاعلم أنه لا ينحصر فى معرفة باب معين بل يجب على كل مكلف أن لا يقدم على أمر من طهارة وصلاة وغيرهما حتى يعلم حكم الله فيه ولو بالسؤال عنه ( قوله على الأصح ) فقد نهى عن قراءة الباجى وابن العرى وعياض خلافا لمن قال بوجوب تعلمه لتوقف العقائد عليه وتوقف إقامة الدين عليها ورد ذلك الغزالي بأنه ليس عند المتكلم من عقائد الدين إلا العقيدة التى يشارك فيها العوام وإنما يتميز عنهم بصفة المجادلة ( قوله وهى الاخبار بالحكم الشرعى على غيره وجه الالتزام ) لاشك ان هذا من جملة القيام بعلوم الشرع فهو من عطف الخاص على العام ( قوله ودفع الضرر عن المسلمين ) أى باطعام جائع وستر عورة حيث لم تنف الصدقات ولا بيت المال بذلك وبالمعاونة على رد ما أخذه اللص لصاحبه وبرد الظالم على المظلوم وبغير ذلك ( قوله وهو الاخبار ) فيه نظر والحق ان القضاء إنشاء الاخبار بالحكم على وجه الالتزام ( قوله معرفة كل ) أى من المطلوب شرعا والنهى عنه شرعا ( قوله وان يظن الافادة ) لا يخفى ان ظن الافادة يستلزم عدم التأدية الى منكر أكبر منه لكن ثمرة التعداد تظهر عند اختلال القيود لانه اذا اختل الثانى يحرم واذا اختل الثالث يجوز أو يندب ( قوله وآكل ) الذى ذكره ح فى باب الأذان أنه يكره السلام على الآكل ولا يرد انظره وذكر عيج ان السلام كما يطلب من القادم يطلب من المفاقر للجماعة كما يدل عليه الحديث وانه يكره تنزيها السلام على الكفار فان سلموا علينا باخلاص وجب علينا الرد ( قوله كشابة ) أى سلم عليها بالغ غير محرم والا وجب عليها الرد ( قوله ولو آتى على جميع النخ ) أى اذا كان لا يحصل لهم ضرر بذلك والا ارتكب أخف الضررين ( قوله وان توجه الدفع على امرأة ورقيق ) فيه ان توجه الدفع هو عين فرضية الجهاد عليهم فكأنه قال وتوجه الدفع بفتح العدو على كل احد وان كان التوجه على امرأة وهذا غير معقول فالأحسن أن يجعل قوله وان على امرأة مبالغة فى مخدوف والمعنى وتعين بفتح العدو على كل أحد وان كان ذلك الأحد امرأة كذا قرر شيخنا قال الجزولى ويسمى إذ ذاك للمرأة والعبد والصبي

لان

نوب ونقش وطرز ( ورد السلام ) ولو من قارى قرآن وآكل أو مصل

لكن بالاشارة ولا يطلب بالرد بعد فراغه منها وكذا يجب الرد على ملب ووذن ومقيم لكن بعد الفراغ ان بقى السلم لاعلى قاضى حاجة وواطى ولاعلى مستمع خطبة كشابة ( وتجهيز الميت ) والصلاة عليه ( وفك الأسير ) ولو آتى على جميع مال المسلمين فان كان له مال بفك به لم يجب على المسلمين بل يتعين فى ماله ( وتعين ) الجهاد ( بفتح العدو ) على قوم ( وإن ) توجه الدفع ( على امرأة )



لأن الجهاد صار واجبا عليهم وأما حيث لم يفجأهم العدو فلا يجب عليهم وقتلا يسهم لهم اه بن  
(قوله ورقيق) وكذا صبي له قدرة على القتال (قوله وعلى من يقرهم) أي وتعين على من يمكن معارسة لهم  
ان يقاتلوا معهم ان عجز من فجأهم العدو عن الدفع عن أنفسهم وعمل التعيين على من يقرهم ان لم يغشوا  
على نصائهم ويؤتوهم من عدو يتشاغلهم بمعاونة من فجأهم العدو والا تركوا اعانتهم (قوله وتعين  
الامام) أي ان كل من عينه الامام للجهاد فانه يتعين عليه ولو كان صيدا مطيقا للقتال أو امرأة أو عبدا  
أو ولدا أو مدينا ويخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد ورب الدين والراي بتعيينه على الصبي  
بفتح الصاد وتعين الامام الحاجة عليه وجبره عليه كما يلزم بما فيه اصلاح خاله لا بمعنى عقابه على تركه  
كذا ذكر طفي فلا يقال ان توجه الوجوب للصبي خرق للاجماع اه شيخنا عدوى (قوله ولو امرأة  
وعبدا) أي أوصيا مطيقا للقتال كما في النوادر كذا في عقب (قوله بعد التعيين) أي من الامام أو بفتح  
العدو بحلة قوم وهذا خارج مخرج المبالغة وكأنه قال وسقط بمرض وجنون الخ ولو طرأ ذلك بعد  
التعيين والسقوط هنا مستعمل في حقيقته بالنسبة للمانع الطاري كالمرض والجنون والعمى والعرج  
والعجز عما يحتاج اليه في مجازة إذا كان المانع غير طاري كالصبا والانوثه لأن الجهاد لم يترتب عليهما  
أولا حتى يسقط بالسقوط بالنسبة اليهما بمعنى عدم الاروم فالمعنى حينئذ ولا يلزم للصبي والآنثى وهذا  
إذا لم يعين أو عا غير مطيقين والا لزمهما كما مر (قوله وعجز عن تحصيل الخ) أي ومن باب أولى  
اختلاف كلمة المسلمين فإذا اختلف سقط الوجوب وسواء كان بتعيين الامام أو بفتح العدو بحلة كما  
في النفرادى على الرسالة (قوله مع قدرته على الوفاء) أي يبيع ماعنده وكان ذلك لا يحصل الا في زمان  
يلزم على انتقضائه قوات الجيش له ولا يقدر على ادراكه بعد سفره (قوله وبلا خرج بغير إذن ربه  
أي وبلا يقدر على وفائه أو كان غير حال ولا يحل في غيبته خرج بغير إذن ربه فان حل في غيبته وعنده  
ما يوفي منه وكل من يقضيه عنه (قوله كوالدين الخ) هذا تشبيه في السقوط وهو على حذف مضاف  
أي كمنع والدين دية أي وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما يسقط كل فرض كفاية بمنع الوالدين  
أو أحدهما مع سكوت الآخر أو إجازته على الظاهر (قوله يحر الخ) متعلق بمحذوف مرتبط بقوله  
فرض كفاية أي كوالدين في كل فرض إذا كان السفر لتحصيله في بحر أو بر خطر وحاصل كلام  
المصنف ان كل فرض كفاية للوالدين أو أحدهما المنع منه إذا كان السفر لتحصيله في البحر أو البر  
الخطر لان كان في بر آمن قال الشارح يستثنى من ذلك الجهاد فان لها منع الولد منه مطلقا ولو كان السفر  
له في بر آمن ويستثنى أيضا طلب العلم الكفائي إذا خلا محلها عن غيبه فليس لها منعه من السفر له مطلقا  
كان في بحر أو بر خطر أو آمن وأما إذا كان في البلد من يقيد فلهما المنع من السفر له مطلقا وما ذكره  
الشارح من ان للأبوين أو أحدهما المنع من السفر لطلب العلم الكفائي ان كان في بلدهما من يقيد  
وإلا فليس لها منعه من السفر بطريقة للطروش ونحوه ولو منعه أبواه من الخروج للفقهاء والكتاب  
والسنة ومعرفة الاجماع والخلاف ومراتبه ومراتب القياس فان كان من يقيد ذلك موجودا ببلده  
لم يخرج إلا باذنهما والا خرج ولا طاعة لهما في منعه لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض  
كفاية واعترض هذا القرافي بان طاعة الأبوين فرض عين فلا يسقط لاجل فرض  
الكفاية فلذا قال في التوضيح ان للأبوين ان يمنعا من فرض الكفاية مطلقا جهادا أو علما  
كفائيا أو غير ذلك كان السفر لذلك في البحر أو في البر الخطر أو المأمون وتبعه على ذلك ابن  
غازي وقال صواب قوله ببحر كبحر يحر أو بر خطر ليصير تشبيها في المنع وليس له تعلق بالجهاد  
وأورد عليه بأنه أي فرق بين فرض الكفاية لهما منعه مطلقا وبين التجارة لمعاشه لهما منعه  
منها إذا كان السفر لها ببحر أو بر خطر لا ير آمن • وأجيب بان فرض الكفاية لما كان يقوم به

ورقيق (و) تعين (على من)  
يقرهم إن عجزوا (عن  
كف العدو بانفسهم) (و)  
تعين أيضا (بتعيين الامام)  
شخصا ولو امرأة وعبدا  
(وسقط) الجهاد بعد التعيين  
كما لا يجب ابتداء (بمرض)  
وصبا وجنون وعمسى  
وعرج وانوثه وعجز عن  
تحصيل شيء (عنا) (له)  
من سلاح وثقة ذهابا واباء  
(ورق) ولو بشائبة ان لم  
يعين كما مر (ودين حل) مع  
قدرته على الوفاء والا خرج  
بغير إذن ربه (كوالدين)  
أي كالسقوط بمنع أحد  
والدين دية (في) كل  
(فرض كفاية) ولو علما  
كفائيا فلا يخرج له الا  
باذنهما حيث كان في بلده  
من يقيد والا خرج له  
بغير اذنهما ان كان فيه  
أهلية النظر (بحر أو) بر  
(خطر) بكسر الطاء الا  
الجهاد فلهما المنع منه ولو  
ير آمن والا علم الكفائي  
فلا يمنعه إذا خلا محلها  
عن يقوم به على ما تقدم

أحد الأيوين (الكافر) كغيره (فله النع في غيره) أي غير الجهاد من فروض الكفاية بخلاف الجهاد فليس له النع لأنه مظنة قصد توهين الاسلام إلا لقرينة تفيد الشفقة ونحوها (ودعوا) وجوبا (للاسلام) ثلاثة أيام بلغتهم الدعوة أم لا مالم يعاجلونا بالقتال والا قوتلوا (ثم) أن أبوا من قبوله دعوا إلى أداء (جزية) اجمالا إلا أن يسألوا عن تفصيلها (بمحل يؤمن) متعلق بالاسلام والجزية (وإلا) بأن لم يجيبوا أو أجابوا ولكن بمحل لا تنالهم أحكامنا فيه ولم يرتحلوا لبلادنا قوتلوا (أي جاز قتلهم) (إلا) سبعة (المرأة) فلا تقتل (إلا في مقاتلتها) فيجوز قتلها إن قتلت أحدا أو قتلت بسلاح كالرجال ولو بعد أسرها لان قتلت بكرى حبر فلا تقتل ولو حال القتال (بو) (الا) (الصبي) (الطيق) للقتال فلا يجوز قتله ويجرى فيه ما في المرأة من التفصيل (و) (الا) (المتوه) أي ضعيف العقل فالجهنون أولى (كشيخ فان) لا قدرة له على القتال (وزن) بكسر الميم أي عاجز (وأعمى) عطف خاص على عام

الغير كان لهما منعه منه مطلقا بخلاف التجارة ولكن الحق أن فرض الكفاية الذي لهما منعه منه مطلقا حق في البر المؤمن خصوص الجهاد وإن غيره من فروض الكفاية كالعالم الزائد على الحاجة فهو كالتجارة فلهما منعه من السفر لتحصيله إذا كان ليس في يدهما من يفيد حيث كان السفر في البحر أو البر الخطر والا فلا منعه شيخنا عدوى (قوله لاجد) عطف على والدين أي يسقط فرض الجهاد بمنع والدين لا بمنع جد أو جدة وإن كان برهما واجبا فيسترضيهما ليأذنا له فإن أيا خرج بلا إذن (قوله كغيره) أي كالأب السلم وقوله له النع في غيره أي في كل فرض كفاية غيره (قوله الا لقرينة تفيد الشفقة) أي وإلا كان له منعه من الجهاد وهذا التفصيل لسحنون واقتصر عليه المواق وارتضاء الأتاني والذي في التوضيح أن الوالد الكافر ليس له منع ولده من الجهاد مطلقا سواء علم أن منعه كراهة إغاثة المسلمين أو شفقة عليه وفي كبير خش لو طلبت أم السلم الكافرة حملها للكنيسة هل يحملها أولا قولا ابن القاسم وسحنون فإن طلبت دراهم للقيس فلا يعطيه اتفاقا (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم مرة فإذا دعوا أول الثالث قوتلوا في أول الرابع بعد دعوتهم فيه لاداء الجزية وامتناعهم ولا يدعون للاسلام لا في بقية الثالث ولا في أول الرابع (قوله بلغتهم الدعوة) أي دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهذا هو المشهور وقيل انهم لا يدعون للاسلام أولا إذا لم تبلغهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أما من بلغتهم فلا يدعون إلى الاسلام (قوله مالم يعاجلونا بالقتال) أي أو يكون الجيش قليلا ومن هذا كانت اغارة سراياه عليه الصلاة والسلام (قوله ثم جزية) أي مرة واحدة في أول اليوم الرابع (قوله متعلق بالاسلام والجزية) أي أنه مرتبط بهما معنى فلا ينافي أنه متعلق اصطلاحا بمحذوف أي فإن أجابوا لذلك اكتفى به منهم إذا كانوا بمحل يؤمن غدرهم فيه لكونهم تنالهم فيه أحكامنا (قوله والا بأن لم يجيبوا) أي بواحد من الأمرين (قوله قوتلوا) أي أخذ في قتلهم وجاز قتلهم إن قدر عليهم (قوله الا المرأة الا في مقاتلتها) الاستثناء الأول من الواو من قوتلوا والثاني من مقدر دل عليه الاستثناء الأول أي فلا تقتل إلا في مقاتلتها وفي سببه أي إلا بسبب مقاتلتها فتقتل حال مقاتلتها وبعده وليس المراد انها لا تقتل إلا في حال مقاتلتها فقط كما هو ظاهره \* واعلم أن للمرأة ثمانية أحوال لانها إما أن تقتل أحدا أو لا وفي كل إما أن تقتل بسلاح أو غيره وفي كل إما أن تؤسر أولا فإن قتلت أحدا بالفعل جاز قتلها سواء كانت مقاتلتها بسلاح أو بغيره كالحجارة سواء أسرت أم لا وإن لم تقتل أحدا فإن قتلت بالسلاح كالرجال جاز قتلها أيضا أسرت أم لا وإن قتلت برمي الحجارة فلا تقتل بعد الأسر اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الراجح وهاتان الحالتان مستثنيتان من قول المصنف الا في مقاتلتها (قوله ولو بعد أسرها) ما ذكره من جواز قتلها بعد الأسر إذا قتلت أحدا وقاتلت بالسلاح هو قول ابن القاسم في رواية يحيى وهو ذهب كما قال الفاكهاني وقال سحنون لا تقتل المرأة إذا أسرت مطلقا وصححه ابن ناجي وهو ظاهر المصنف وقيل إن قتلت أحدا جاز قتلها والا فلا انظر بن (قوله ويجرى فيه ما جرى في المرأة من التفصيل) أي فيجوز قتله في ستة أحوال كالمرأة ويمتنع قتله في حالتين وهذا بخلاف الرجل فإنه يجب قتله حال المقاتلة وبعد أسره يتعين ما يراه الامام فيه أصح كما يأتي (قوله فالجهنون أولى) أي إذا كان مطبقا فان كان ضيق أحيانا قتل (قوله أي عاجز) يعني عن القتال لكونه مريضا باقدا أو شل أو فلج أو جذام أو نحو ذلك (قوله لأنهم صاروا كالنساء) أي وأما رهبان الكنائس المخاطون لهم فانهم يقتلون وقوله لأنهم صاروا كالنساء عبارة ابن عرفة إيمانهم عن قتلهم لاعترافهم أهل دينهم وتباعدن عن معارضة المسلمين لا لفضل تربهم بل هم أبعد من الله من غيرهم لشدة كفرهم وقول المصنف وراهب وأولى في عدم القتل الراهبة لأن المرأة لا تقتل سواء اعتبر تربها أو التي

قيد فبا به للكلف (و) بذلم يقتلوا (ترك لهم) من مال الكفار (الكفاية قطة) أى ما يكتفيهم حياتهم على العاقلة وقدم عليهم على ما خفهم ويؤخذ ما يزيد على الكفاية فان لم يكن لهم ولا للكفار مال وجب على المسلمين (١٧٧) مواساتهم ان امكن (و) ان تصدى

أحد على قتل من ذكر

(استغفر) أى تاب وجوبا

(قائلهم) قبل حوزهم

بدليل ما يأتى ولا شئ عليه

من دية ولا كفارة وكل

من لا يقتل يجوز أسرهم

الا الراهب والراهبة

بلا ر أى (كن) أى كفته

من (لم تلبسه دعوة) فليس

على قتله سوى الاستغفار

(وان حيزوا) أى من لم

يجز قتلهم سوى الراهب

والراهبة أى صلوا

مقتا وقتلهم شخص

(قديمتهم) على قتلهم

يجعلها الامام فى القصة

(واراهب والراهبة)

للمزلاى بلا رأى

(حران) فلا يؤسران ولا

يقتلان وان كان لادبة

على قاتلها وعلق بقوله

قتلوا قوله (بقطع ماء)

عنهم أو عليهم حتى يفرقوا

(وآلة) كسيف وروح

ومنجنيق ولوقيهم الذئب

والصبيان (وبنار) إن لم

يمكن غيرهما) وقد خفف

منهم (ولم يكن فيهم مسلم)

فان امكن غيرها أو كان

فيهم مسلم لم يحرقوا بها

ويجوز قتلهم بها بالشرطين

(وان) سكنا واما أو

احد الفريقين (بسنين)

بناء على ان البالغة راجعة

وانما فائدة الخلاف بين سحنون وسباع القرينين فى لقو ترهبها واعتباره صيرورتها حرة بالترهب فلا تسترق وعدم ذلك ثم ان اقتصار المصنف على استثناء السبعة المذكورة يفيد قتل الأجراء والحرثين وأرباب الصنائع منهم وهو قول سحنون وهو خلاف المشهور من انهم لا يقتلون بل يؤسرون كما هو قول ابن القاسم فى كتاب محمد وابن الماجشون وابن وهب وابن حبيب وحكاه الأحمى عن مالك قائلا وهو الاحسن لأن هؤلاء فى أهل دينهم كالمستضعفين كذا فى بن والظاهر انه خلاف لفظى فى حال وأن المدار على المصلحة بنظر الامام (قوله قيد الخ) أى ان عمل كون الشيخ القاتى وما بعده لا يقتلون مالم يكن لهم رأى وتدير فى الحروب لقومهم وإتالم يعتبر رأى المرأة لأن رأى فى ترك رأيا (قوله) وإذا لم يقتلوا ترك لهم الكفاية) أى وإذا لم يقتلوا ولم يؤسروا ترك الخ لأن ترك الكفاية إنما هو لمن لا يقتل ولا يؤسر سواء كان لا يجوز أسره كالراهب أو كان أسره جائزا ولكن ترك من غير أسر كالباقي وما ذكره من انه يترك لهم الكفاية فقط أى لا كل ما لهم هو الاشر عند ابن الحاجب وحاصله ان هؤلاء الذين لا يقتلون ولا يؤسرون يترك لهم ما يتعمشون منه كالبقرة والغنم والبغلة والنخيلات وما يقوم بمعاشهم ويؤخذ الباقي أو يحرق كما هو ظاهر الدونة وقيل يترك لهم أموالهم كلها وهو ضعيف (قوله وقدم ما لهم) أى إن كان لهم مال (قوله مواساتهم) أى من ما لهم (قوله واستغفر قاتلهم) ولا شئ عليه من كفارة ولادبة لافرق بين الراهب والراهبة وبين غيرهم ممن لا يقتل كما هو ظاهر الشارح وهو مفاد النقل عن الباجى كافى طفى وما فى خشى من أن الراهب والراهبة يلزم قتلها ديتها لأهل دينها لأنها حران فهو خلاف النقل انظر حاشية شيخنا العدوى (قوله إلا الراهب والراهبة) أى قاته لا يجوز أسرها لأنها حران وأما غيرها من المعتوه والشيخ القاتى والزمن والاعمى فانهم وإن حرم قتلهم يجوز أسرهم ويجوز تركهم من غير قتل ومن غير أسر وحينئذ يترك لهم الكفاية كما مر (قوله فليس على قاتله سوى الاستغفار) أى سواء قتله فى غير جهاد أو فى جهاد قبل أن يدعوا للإسلام أو الجزية وسواء كان ذلك المقتول المذكور غير متمسك بكتاب أو كان متمسكا بكتاب مؤمنا بنبيه خلافا لمن قال يلزوم الدية لقاتل هذا الاخير (قوله سوى الراهب والراهبة) أى واماها فلا يحازان لأنها لا يؤسران كما قال المصنف بعد الراهب والراهبة حران (قوله والراهب والراهبة للمزلاى بلا رأى حران) التقييد بلا رأى خاص بالراهب للمامران رأى المرأة غير معتبر لأن رأى فى ترك رأيا (قوله ان لم يمكن غيرها وقد خفف منهم) ما ذكره من التقييد بالخوف فهو غير صواب بل مذهب للدونة انه إذا لم يمكن غيرهما فانهم يقتلون بها ولولم يخفف منهم على المسلمين ان تركتهم انظر بن (قوله أو كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها) ظاهره ولو خفنا منهم وهو كذلك كما لابن الحاجب التوضيح هو للذهب خلافا لأحمى (قوله بناء على ان البالغة راجعة للنطوق) قيل الاولى جعلها راجعة للمفهوم أى انه إذا امكن غير النار أو كان فيهم مسلم فانهم لا يقتلون بالنار ولو بسفن وذلك لأنه إذا اجتمع الشرطان جاز قتلهم بالنار انما فى السفن كالحصن فلا عمل للمبالغة على السفن وقد يقال المصنف لم يأت بلوالتى لرد الخلاف وإنما أتى بيان والمبالغة يكفى فى صحتها مجرد دفع التوهم وقد يتوهم ان النار تلتحق حق الغازين فى السفن (قوله وبالحصن) عطف على مقدر أى وقوتلوا فى غير الحصن بقطع ماء وآلة وفى الحصن بغير تحريق الخ (قوله وهذا كالتخصيص الخ) هذا غير صواب

للسنطوق (و) قوتلوا (بالحصن بغير تحريق) بنار (وخرق) بناء

وهذا كالتخصيص لظاهر قوله للتقدم بقطع ماء وآلة بالنظر فى

(مع ذرية) أو نساء أي وقتلوا (١٧٨) بالحسن بغير ما ذكر حال كونهم مع ذرية أي ما لم تخف منهم على المسلمين ( وإن

لما علمت من ان قوله وبالحصن عطف على مقدر (قوله مع ذرية) أى ونساء ومن باب أولى إذا كان  
عندهم فى الحصن مسلم (قوله حال كونهم مع ذرية) أى فان لم يكن معهم ذرية جازر معهم بالار وتريقهم  
فى اللواق الحصون إذا لم يكن فيها إلا القاتلة اجاز فى المدونة ان يرموا بالنار (قوله ما لم يخف منهم على  
السلمين) أى وإلا قوتلوا بما ذكر من النار والماء ولو كان فيهم الذرية والنساء والأسارى (قوله وان  
تترسوا) أى الكفار لا يقيد كونهم فى الحصن وقوله تركوا أى من غير قتال (قوله إلا الخوف على  
السلمين) أى من تركهم بغير قتال فيقاتلون حينئذ وقوله إلا الخوف على السلمين أى على جنسهم  
ولو كان واحدا هو عدوى (قوله وان تترسوا بمسلم قوتلوا) أى وأولى إذا تترسوا بأبواب السلمين  
فيقاتلون ولا يتركون وينبى ضمان قيمته على من رماهم قياسا على ما يرمى من السفينة للنجاة من الفرق  
بجامع ان كلا اتلاف مال للنجاة قال شيخنا (قوله وان خفنا على انفسنا) أى جنس انفسنا المتحقق  
فى بعض الجيش (قوله ان لم يخف على أكثر السلمين) هذا شرط فى عدم قصد الترس أى أن عمل  
كونهم إذا تترسوا بمسلم يقاتلون ولا يقصد الترس إذا لم يخف على أكثر السلمين أى بأن لم يخف عليهم  
أصلا أو خيف على أقل السلمين أو على نصفهم فان خيف على أكثرهم جاز رمى الترس والمراد  
بالمسلمين هنا جماعة الجيش المقاتلين للكفار دون التترس بهم وظاهره انه إذا خيف على أكثر الجيش  
يجوز أن يرمى الترس ولو كان المسلمون المتترس بهم أكثر من المجاهدين وهو كذلك كما قاله شيخنا  
(قوله أى حرم علينا) ظاهره ولو رمونا به أولا (قوله كذا عللوا) أى وهو لا ينتج الحرمة والذى  
فى النواذر عن مالك الكراهة ونحوه لابن يونس فحملها المؤلف على التحريم (قوله بمشرك) المراد به  
مطلق الكافر لا خصوص من يشرك مع الله لما آخر فهو من اطلاق الخاص واردة العام  
(قوله لم يمنع على المعتد) أى كما هو صريح محي خلافا لاصبح حيث قال بالنفع فى هذه أيضا ثم انه على المعتد  
إذا اختلطوا بالمسلمين فى طاعتهم وسراياهم وأذن لهم الإمام وأصابوا مغنا قسم بينهم وبين السلمين  
وما أصاب السلمين يحمس دون ما أصابهم فان خرجوا وحدهم فما أصابوه فهو لهم ولا يحمس  
(قوله إلا لخدمة) اللام بمعنى فى أى إذا كانت الاستعانة به فى خدمة فلا تحرم والمحرمانها هو الاستعانة  
به فى القتال (قوله أولهم حصن) أى أو حفر بر أو متراس أو لهم (قوله ما قابل الخ) أى حينئذ  
فيشمل الجزء وكذا يقال فيما بعده ولا بأس ان يرسل الكتاب لدار الحرب وفيه الآيات من القرآن  
القليلة والاحاديث ندعوم بذلك للإسلام كما سيأتى وقوله وأراد الخ جواب عما اعترض به اللقائى  
وهو ان قوله وارسل مصحف يقتضى ان ارسال مادونه كالجلل لا يحرم وهو يعارض مفهوم قوله  
الآتى فيما يجوز وبث كتاب فيه كالأية اذ مفهومه ان ما زاد على الآية لا يجوز وحاصل الجواب ان  
مراد المصنف هنا بالمصنف ما قابل الكتاب الذى فيه الآية ونحوها فيشمل الجزء بدليل ما بآتى  
(قوله وسفره لارضهم) أى مخافة ان يسقط منا ولا نشربه فيأخذونه قتاله الا هاته (قوله إلا فى  
جيش آمن) راجع لما بعد الكاف وهو المرأة المسلمة واما المصحف فيحرم السفر به لارضهم مطلقا  
ولو كان الجيش آمنا وذلك لأن المرأة المسلمة تنبى على نفسها عند فواتها والمصحف قد يسقط ولا  
يشمر به (قوله وحرم فرار) أى فى الجهاد مطلقا سواء كان كفائيا أو عينا كما قرره شيخنا  
العدوى (قوله ان بلغ المسلمون النصف) أى فإذا بلغ المسلمون نصف العدو فلا يجوز  
لهم الفرار ما لم يكن مدد الكفار حاصلا ولا مدد للمسلمين (قوله ولو كثر الكفار)  
أى ولو كان مدد متصلا ولا مدد للمسلمين (قوله ما لم تختاف الخ) الحاصل انه متى

تَرَسُوا بِنُفْسِهِ (أو نَفْسَهُ)  
(مُرَكُّوْا) لِحَقِّ الْفَائِزِيْنَ (إِلَّا)  
لِخَوْفٍ (عَلَى الْمُسْلِمِيْنَ وَ)  
أَنْ تَرَسُوا (عَسَلَمُ) قَتَلُوا  
وَلَمْ تَقْصِدِ التَّرَسُ بِالرَّحْمَةِ  
وَأَنْ حَفَّنَا عَلَى انْفُسِنَا لِأَنْ  
حَمَّ لِلْمُسْلِمِ لَا يَبَاحُ بِالْخَوْفِ  
عَلَى النَّفْسِ (إِنْ لَمْ يُخَفَّ  
عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِيْنَ) فَإِنْ  
خِيفَ سَقَطَتِ حَرَمَةُ  
التَّرَسِ وَجَازَرَهُ (وَحَرُمَ  
نَبْلُ نَفْسٍ) أَيْ حَرَمَ عَلَيْنَا  
رَمْيَهُ بِنَبْلٍ أَوْ رَجَحٍ أَوْ  
نَهْوَاهَا مَسْمُومٌ خَوْفًا مِنْ  
أَنْ يَبَادَ مِنْهُمْ الْيَأْسُ كَذَا  
عَلَّوْا (و) حَرَمَ عَلَيْنَا  
(اسْتِمَانَةً بِمَشْرُوكٍ) وَالسَّيْنُ  
فَلْيُطْلَبْ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ تَلْقَاءِ  
نَفْسِهِ لَمْ يَمْنَعْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ  
(إِلَّا لِحَدْمَةٍ) مِنْهُ لِنَا  
كُنُوْنِي أَوْ خِيَاطُ أَوْ لِهَدْمِ  
حَصْنٍ (و) حَرَمَ (إِسْرَافُ  
مَصْحَفٍ لَهُمْ) وَلَوْ طَلَبُوهُ  
لَيَتَدَبَّرُوهُ خَشْيَةً أَهْلَتَهُمْ  
لَهُ وَأَرَادَ بِالْمَصْحَفِ مَا قَابَلَ  
الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ الْآيَةُ  
وَنَعْوَاهَا (و) حَرَمَ (سَفَرُهُ)  
أَيْ بِالْمَصْحَفِ (لِأَرْضِهِمْ)  
وَلَوْ مَعَ جَيْشٍ كَبِيرٍ وَمِثْلُ  
لِلْمَصْحَفِ كَتَبَ الْحَدِيثَ  
فَيُبَاطِلُهُ (كَرَأْتِ) مُسَلَّةٌ  
فَيَحْرِمُ السَّفَرَ بِهَا لِأَنَّ الْحَرْبَ  
(إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ) بِالْمَدْفُوعِ  
(و) حَرَمَ (فِرَاقُهُ) مِنَ الْعَدُوِّ

(إن بلغ الصلوة) الذين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار كأنهم من ماتين (ولم يبلغوا) أي الصلوة  
(أثنى عشر ألفاً) فإن بلغوا حرم القمار ولو كثرت الكفار جداً لم تختلف كلمتهم

(إلا تحرفاً) لقتال بان يظهر من نفسه المزعمة ليقبمه العدو فيرجع عليه لقتله (و) (الا) (محرراً) (١٧٩) إلى فئة يتقوى بهم وهذا (إن

اختلفت كلامهم جاز الفرار مطلقاً ولو بلغوا اثني عشر ألفاً فان لم تختلف حرم الفرار ان بلغوا نصف العدو فان كانوا أقل من نصفه جاز لهم الفرار ان لم يبلغوا اثني عشر ألفاً ولا يجوز فعلت من هذا ان قوله ولم يبلغوا الحقيق في المفهوم لا في المطلق فكانه قال وحرم فرار ان بلغ المسلمون النصف وجاز ان تقصوا ولم يبلغوا النصف (قوله) (إلا تحرفاً) استثناء متصل باعتبار الصورة لأنه صورة فرار منقطع نظراً للحقيقة لأن التحرف ليس فراراً في الحقيقة (قوله وهذا) أي جواز التحيز إلى فئة يتقوى بها (قوله وقرب للنحاز إليه) أي بأن يكون انحيازه إلى فئة خرج معها أماناً يخرجوا من بلد والأمر مقيم في بلدة فلا يجوز لأحد الفرار حتى ينحاز إليه كذا في ح وقوله وقرب للنحاز إليه أي ولم يكن التحيز أميراً للجيش فأمر الجيش لا يجوز له الفرار ولو على سبيل التحيز ولو أدى لهلاك نفسه وبقيما الجيش من غير أمير مالم يفر جميع الجيش عند هلاكه (قوله وحرم بعد القدرة عليهم) أي وأما قبل القدرة عليهم فيجوز لنا أن نقتلهم بأي وجه من وجوه القتل ولو كان في ذلك الوجه تشييل (قوله والا جاز) أي والا جاز التشييل بهم بعد القدرة عليهم (قوله وحمل رأس كافر) أي على رمح وقوله لبلد أي ثاب سواء كان البوالي ما كذا فيها أم لا وقوله وأولى وال أي ولو كان في بلد القتال نفسها (قوله وأما في البلد) أي وأما حملها في بلد القتال لا للوأي فهو جائز بخلاف البغاة فإنه لا يجوز والظاهر أن محل حرمة حمل رأس الحربى لبلد ثاب مالم يكن في ذلك مصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالجزم بموته والا جاز فقد حمل لثني رأس كعب ابن الأشرف من خير للمدينة (قوله حرم خيانة أسير) أي فيما أمن عليه خاصة (قوله طائفاً) أي بالاثنتان سواء كان الاثنتان مصر حابه مثل ان يقال له أمانك على مالنا أو على كذا أو كان غير مصرح به كإذا أعطى الأسير ما يخطه فلا يجوز له السرقة منه لعموم خبر أمانك لمن اتصفتك ان قلت الفرض انه أسير فكيف يتأتى منه طوع قلت يمكن ذلك فيمن أسرا ابتداء فلما وصل لبلادهم احبوه واطلقوه وأعجبه بلادهم لكثرة المنا كل والمشارب (قوله بعهد منه) أي بأن قال لهم عاهدتكم على أني لا أخونكم في مالكم أو على أني لا أهرب بعد أن قالوا له أمانك على نفسك أو على أموالنا (قوله أو بلا عهد) أي أو أو تمن على نفسه أو على أموالهم من غير أخذ عهد منه على ذلك بان قالوا له أمانك على نفسك أو على أموالنا أو على حريمنا وأولادنا ولم يقل لهم عاهدتكم على أني لا أخون في ذلك (قوله فله المروب) فان تنازع الأسير ومن أمنه هل وقع الاثنتان على الطوع أو الاكراه فالقول قول الأسير قاله عيج (قوله ولو يمين) أي أخذوه منه على ذلك بان قال لهم به ان آمنوه مكرها والله لا أخونكم في مالكم أو والله لا أهرب وفي حاشية السيد ان الأسير إذا عاهدكم على الفداء لا يجب عليه الرجوع إذا عجز بل يسعى جهده ويوصله لم إلا ان يشترط عليه الرجوع وذكر خلافاً في وجوب الوفاء إذا اقترض الفداء من حربى فانظره (قوله إلا ان جاء ثانياً) أي وأتى بما سرق فلا يؤدب (قوله ولو بعد القسم وتفرق الجيش) فيه نظر بل الحق انه ان جاء ثانياً قبل القسم فلا يؤدب وان جاء بعده وبعد تفرق الجيش فانه يؤدب ويتصدق بما أخذه لقول ابن رشد كما في ح والتوضيح ومن تاب بعد القسم وانفراق الجيش أدب عند جميعهم قياساً على الشاهد يرجع بعد الحسم لأن انفراق الجيش كنفوذ الحسم بل هو أشد لقدرته على الغرم للحكوم عليه وعجزه عن ذلك في الجيش اهن (قوله وجاز أخذ محتاج) أي من المقتن قبل قسمه (قوله مالم يمنع من ذلك) أي من الأخذ فان منعه الامام من الأخذ فلا يجوز له ان يأخذ لكن الذي في المدونة ولو

خيف) أي خاف التحيز خوفاً يبين من العدو وقرب النحاز إليه (و) حرم بعد القدرة عليهم (الثلة) بضم اليم وسكون المثلة العقوبة الشذبة كرض الرأس وقطع الاذن أو الأنف إذا لم يمثلوا بعلم والا جاز (و) حرم (حمل رأس) السكافر (البلد أو) إلى (وال) أي أمير جيش وأما في البلد التي وقع فيها القتل فجائز (و) حرم (خيانة أسير) (مسلم عديم) (أو تمن) على شيء من ماله مالم حاكم كونه (طائفاً) بل (ولو) أو تمن (على نفسه) بعهد منه ان لا يهرب أو لا يخونهم في ماله أو بلا عهد نحو أمانك على نفسك أو على ماله فلا بد من أخذ من ماله شيئاً ولو حقيراً فان لم يؤمن أو أو تمن مكرهاً فله المروب وله أخذ كل ما قدر عليه من مال أو نساء أو ذرية ولو يمين ولا حث عليه لان أصل يمينه الاكراه (و) حرم (القول) بضم القين للمعجمة أي الخيانة من القبيحة قبل حوزها وليس منه أخذ قدر ما يستحق منها إذا كان الأمير جائراً لا يقسم قسمة شرعية فانه يجوز ان أمن على نفسه (وأدب)

القال بالاجتهاد (إن ظهر عليه) لان جاء ثانياً ولو بعد انقسم وتفرق الجيش وتمذر الرد ويتصدق به عنهم بعد دفع خمسة للامام (وجاز أخذ محتاج) من الفاتمين ولو لم تبلغ حاجته حد الضرورة وسواء أذن له الامام أم لا لما لم يمنع من ذلك

ولم يكن الأخذ على وجه التناول (نملاً أو حزاماً) معتاداً (وإبرة وطعاماً) وغير ذلك (وإن) كان (نملاً) يذبحها ويرد جلدها للغنمية إن لم يحتاج إليه (وعلقاً) لدابته (كتوب) يلبسه (وسلاح) يقاتل به (ودابة) يركبها ليقاتل عليها أو يرجع بها لبلده أو يحمل عليها متاعه (ليرد) راجع لما بعد الكاف ولذا فصله بها أي أن جواز ما ذكر إذا أخذه بنية رده لا أن نوى التملك أولاً نية له لكن الراجح كما (١٨٠) هو ظاهر المدونة أن محل النع إذا أخذ بنية التملك فقط وأما قبل الكاف فالجواز

مطلقاً (ورد) وجوباً (الفضل) أي الفاضل من حاجته من كل ما أخذه بما بعد الكاف وما قبلها (إن كثيراً) بأن كان قدر الدرهم لا أن كان يسيراً بأن لم يكن له ثمن أو أقل من درهم (فإن تعذر) رد ما أخذه لتفرق الجيش (تصدق به) كله بعد اخراج الخمس على المشهور (ومضت للمبادلة) بل ويجوز ابتداء بينهم) أي بين المجاهدين فمن أخذ طعاماً أو عملاً أو قمحاً أو شعيراً وأخذ غيره خلاف ذلك جاز لها المبادلة ولو بتفاضل في طعام ربوي متحد الجنس قبل القسم لا بعده (و) جاز بمعنى إذن للإمام (يلدهم إقامة الحد) إذ هو واجب (و) جاز (تخريب) لدمارهم (وقطع) نخل وحرقت لزرعهم وأشجارهم (إن أنكى) أي كان فيه نكابة لهم أي افاظة ورجيت للمسلمين (أو لم ينك) (لم ترج) فالجواز في صورتين فإن

نهاهم إلا ما هم مضطروا إليه جاز لهم أخذه ولا عبرة بنهي أبو الحسن لأن الإمام إذا ذاك عاص فلا ياتفت إليه ابن (قوله) ولم يكن الأخذ على وجه التناول (حال من قول المصنف محتاج أي جاز أخذ محتاج حيث كان أخذه على وجه الاحتياج لا أن كان أخذه على وجه التناول والحياة فلا يجوز له الأخذ (قوله معتاداً) أي وأما إذا كان مثل أحزمة الملوك فلا يجوز أخذه (قوله وإن كان) أي المحتاج له (قوله) إن لم يحتاج إليه) أي وأما أن احتاج إليه ليجلس عليه أو ليجعله قربة مثلاً فلا يرد (قوله ليرد) ليست اللام للتعليل لأن العلة في أخذ ما ذكر الاستفاد ولا للصيرورة لأن عاقبة أخذ ما ذكر وممرته المترتبة عليه الاستفاد وإنما هي بمعنى على كافي قوله تعالى ويغرون للأذقان فالمدنى وأخذ ما ذكر على أن يرد (قوله) أي أن جواز ما ذكر (قوله) أي أخذ ما ذكر من الثوب والسلاح والدابة (قوله) أي أخذ ما بعد الكاف وما قبلها) فيه نظر بل يتعين صرفه لما قبل الكاف فقط دون ما بعده لأنه يرد به كالدابة والثوب والسلاح ولا معنى للقلة والكثرة فيما يرد به وهو ظاهر ابن (قوله) فإن تعذر رد ما أخذه أي سواء كان أخذه ليرده أم لا خلافاً لما في عقب ابن (قوله) بعد اخراج الخمس (الذي في التوضيح أنه تصدق بجميعه واختار شيخنا ما قاله الشارح وقوله على المشهور متعلق بقوله تصدق به كله ومقابل قول ابن المواز أنه تصدق منه حتى يبقى اليسير فإذا صار الباقي يسيراً جاز لذلك الأخذ كله كما لو كان الباقي بمد الحاجة يسيراً من أول الأمر (قوله) بل ويجوز ابتداء) هذا هو الصواب كما عر به ابن الحاجب خلافاً لظاهر المؤلف من كراهته ابتداء ومضيه بعد الوقوع وعليه مثنى تمت (قوله) ولو بتفاضل) أي وكذا نغى لهم المبادلة مع غيرهم وتجوز لكن إن سلمت من الربا في هذه والا منعت لأن الربا إنما هو مغتفر للفراة فيما بينهم ابن عرفة المازري لو كان أحدهما من غير الجيش منع الربا قل شيخنا والظاهر جواز اجتماع ربا الفضل والنساء هنا لأنها ليست معاوضة حقيقية ثم إن محل جواز التفاضل فيما بين الفراة إنما هو فيما استغنى عنه من صنف واحتيج لغيره وأما أن لم يكن عند كل واحد إلا ما يحتاج إليه فلا يجوز فيه الربا بل يمنع وبهذا قيد الجواز أبو الحسن في شرح المدونة واعتمده الشيخ أحمد وعج وقيد به كلام المؤلف وتبعه عقب وظاهر كلام ابن عبد السلام عدم اعتناؤه وتبعه في التوضيح ابن (قوله قبل القسم) متعلق بقوله جاز لها المبادلة (قوله) ويلدهم الخ) أي أنه إذا صدر موجب حدكنا أو سرقة أو قتل أو شرب خمر من أحد سواء كان من الجيش أو كان أسيراً أو ممن أسلم فإنه يجب إقامة الحد عليه يلداهم ولا يؤخر حتى يرجع لبلدنا والظاهر أنه إذا خيف من إقامة الحد يلداهم حصول مفسدة فإنه يؤخر ذلك للرجوع لبلدنا لا سيما إن خيف عظمها قاله شيخنا (قوله ورجيت) أي قبل التخريب والقطع والجملة الحالية (قوله) والمذهب ما قدمناه أي من وجوب التخريب وما معه إذا كان فيه انكاه ولم يرج بقاء الشجر والزرع والمعار للمسلمين وما قاله ابن رشد من التدب فهو ضعيف (قوله) وإن كان المصنف لا يفيد أي لا يفيد ما قلناه من الوجوب لأنه

إنسكى ولم ترج تبين التخريب وإن لم تنك ورجيت وجب الإبقاء فالصور أربع إنما (والظاهر) عند ابن رشد (أنه) أي ما ذكر من التخريب وما معه (مندوب) أي إذا لم ترج وكان فيه نكابة وهي الصورة التي تقدم أنه يجب فيها التخريب (كمكسه) أي إبقاؤها إذا رجيت ولم تنك وهي الصورة التي تقدم أنه يجب فيها الإبقاء والمذهب ما قدمناه وإن كان المصنف لا يفيد وما لا ينشئ

(و) جاز (وطء أسير) (سلم (زوجة أمانة) له أسرتا معه ان أيقن انها (سلمات) من وطء (١٨١) الكافر لها لأن سبهم لا يهدم

نكاحتنا ولا يظلم ملكنا  
واراد بالجواز عدم الحرمة  
والافه ومكرهه خوفا من  
بقا ذريته بأرض الحرب  
(و) جاز (ذبح حيوان) لم  
يحجز عن الانتفاع به قبل  
للراد ازهاق روحه لا  
الذبح الشرعي (وعرقته)  
أى قطع عرقه (وأجهز  
عليه) وجوبا للراحة  
من التعذيب (وفي) جواز  
اتلاف (النحل) بجاء  
سهلة (إن كثرت) نكاته  
لم فان قلت كره (ولم  
يقصد) بالاتلاف (علمها)  
أى أخذها وماذا قصد  
السلون باتلافها أخذ  
علمها فيجوز قلت أو  
كثرت وكرهته (روايتان)  
(وحرقت) الحيوان ندما  
بعد اتلافه (إن أكلوا  
الليلة) أى استحلوا كلها  
في دينهم وقيل التحريم  
واجب ورجح ونقل  
الآخى ان كانوا يرجعون  
اليه قبل فساد وجب  
التحريق والالم يجب  
لأن المقصد عدم انتفاعهم  
به وقد حمل (كتاب) لم  
أولم (هجز عن حمل) أو  
عن الانتفاع به فيتلصص  
بحرق أو غيره للابتغاء  
به (و) جاز للامام (جعل  
الديوان) بفتح الجيم بان  
يجعل الامام ديوانا  
لطائفة يجمعها وتقاط

انما تعرض أولا لمرور الجواز وما ذكره الشارح من حمل قول المصنف والظاهر انه مندوب كعكسه  
على الحالة التي يجب فيها التخريب والتي يجب فيها الإبقاء هو الصواب لأن نص ابن رشد إنما هو  
فيما وان كان العول عليه الوجوب وما وقع في بعض الشراح من حمل قول المصنف والظاهر انه  
مندوب على الصورة الثانية من صورتي الجواز وحمل قوله كعكسه على الصورة الأولى منهما بغير  
صواب كما قال شيخنا وذكره في البدر أيضا (قوله ووطء أسير) أى بدار الحرب (قوله ان أيقن انها  
سلمات من وطء الكافر) فان لم يتيقن ذلك بأن شك أو ظن في وطء الكافر لم يمان غاب عليهما فلا يجوز له  
وطؤها إلا بعد الاستبراء ولا تصدق المرأة في دعواها عدم وطء الكافر لها عند الغيبة عليها وقول  
الشارح ان أيقن انها سلمات مثل يتيقن السلامة ظن سلامتهما من وطء السابق فيجوز وطؤها من  
غير احتياج لاستبراء على الظاهر كما قل شيخنا (قوله والافه) أى وطء الأسير لزوجه أو امته بدار  
الحرب مكروه (قوله وذبح حيوان الخ) قال في التوضيح إذا عجز المسلمون عن حمل مال الكفار أو  
عن حمل بعض متاعهم فاتهم يتافونه لثلاث يتنفع به العدو سواء الحيوان وغيره على المشهور المعروف ثم  
قال وعلى المشهور فاختاف ماذا يتلف به الحيوان فقال المصريون من اصحاب مالك تعرقب أو تذبح  
أو يجهز عليها وقد الدنيون يجهز عليها وكرهوا أن تعرقب أو تذبح أو مثله للباجى وأبى الحسن  
وابن عبد السلام وبه تعلم ان المصنف هنا درج على قول المصريين وهو مذهب المدونة وان الواو في  
كلامه بمعنى أو لا وثانيا كما في كلام التوضيح وغيره اذ ليس المراد اجتماع الثلاثة أو اثنين منها إذ لم أر  
من قال ذلك ولا معنى له حينئذ وحينئذ قول بعض الشراح وأجهز عليه عقب عرقته غير صواب إذ  
لو كان يجهز عليه لما فائدة عرقته فالجوع بينهما عبث والصواب ان معناه ويجوز الاجهاز عليه فهو  
عطف على ذبح وان كان تغييره الأسلوب يشعر بما قالوه لكن يتبين ما قلنا ليطابق النقل اه بن  
(قوله قيل الخ) انه يصير مكررا مع الاجهاز عليه فالخ ان المراد بالذبح الشرعي (قوله ولم يقصد  
الخ) جملة حاله (قوله فيجوز) أى اتفاقا قلت أو كثرت (قوله وكرهته الخ) أى والقرض انها كثيرة  
والحاصل ان الصور أربع ان قصد باتلافها أخذ علمها كان اتلافها جائزا اتفاقا قلت أو كثرت وان  
لم يقصد أخذ علمها فان قلت كره اتلافها اتفاقا وان كثرت فروايتان بجواز اتلافها وكرهته  
والصورة الأخيرة هي صورة المصنف (قوله بعد اتلافه) أى بالاجهاز عليه أو العرقبة والتذبح  
وقوله ان أكلوا الميتة أى ان استحلوا أكلها ولو ظنا لثلاث يتنفعوا به فان كانوا لا يستحلون أكل الميتة  
لم يطلب التحريق في هذه الحالة وان كان جائزا والأظهر طلب تحريقه مطلقا سواء استحلوا أكل  
الميتة أم لا لاحتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله وقال الآخى الخ) هذا جمع بين القولين (قوله بأن  
يجعل الامام ديوانا) أى كأن يجعل دفترًا تكتب فيه أسماء العساكر المصرية أو الشامية أو الحلبية  
الخ وما لى كل واحد من العطاء الذى يجعله له من بيت المال (قوله اسم للدفر الخ) أى كالدفتر  
الذى يكتب فيه أسماء عساكر مصر وجندها الذين يخرجون إلى الجهاد بعطاء أى  
جامكية من بيت المال فانهم أنواع حرب وانكشارية وجمالية وجاوشية ومتفرقة  
وجرا كسة واسباهية وقد كتب بذلك الدفر أسماء جند كل نوع مما ذكر وما لى كل  
واحد من الجامكية \* واعلم انه لا يجوز لأحد من العسكران يأخذ من الجامكية الا بقدر  
 حاجته المعتادة لامثاله واما أخذه زيادة منها فيحرم بخلاف موجب تدريس ونحوه فيجوز لمن  
هو من أهل العلم وقام بشرط الواقف أخذه ولو كان غنيا لأن قصد الواقف اعطائه للمصنف بالعلم  
وان كان غنيا دون الديوان كذا في عنى وقعبه شيخنا وغيره بان الحق أن لا يسكر الأخذ

هم احكام والديوان بكسر الدال على الصحيح اسم للدفر الذى يجمع فيه أسماء أنواع الجند المجاهدين



عطاء من بيت المال (و) جاز (جعل) بضم الجيم (من قاعد) يدهقه (لمن يخرج عنه) للجهاد وسواء كان الجعل هو عطاء الجاعل من من الديوان أو قدرا معيناً من (١٨٣) عنده (إن كانا) أى الجاعل والخارج عنه (بديوان) واحد أى بأن كانا من أهل

عطاء واحد كديوان مصر فانه واحد وان اختلفت انواعهم ككفرة وجراكية وجاوشية وأهل الشام أهل ديوان واحد وأهل اهرام أهل ديوان فلا يخرج شامى عن مصرى ويشترط ايضا ان تكون الحرجة واحدة ولم يبين الامام شخص الخارج وان يكون الجعل عند حضور الحرجة أى صرفها لأهل الديوان والسهم للقاعد لا للخارج واستظهر ابن عرفة انه لها كمال تنازعه اثنان قائل (و) جاز (رفع) صوت مرابط (وحارس همر) (التكبير) فى حرسهم ليلا ونهارا لانه شعارهم ومثله رفعه بتكبير العبد وبالتلبية وكذا التهليل والتسبيح الوانع بعد الصلوات الخمس أى من الجماعة لا للفرد والسر فى غير ذلك أفضل ووجب ان يؤمن من الجهر التشويش على الصلوات أو لداكرين (وكرة التطريب) أى التثني بالتكبير (و) جاز (قتل مين) أى جاسوس يطلع على مورات المسلمين وينقل اخبارهم للعدو (وإن آمن) أى دخل

من جعل الديوان ولو كانوا أغنياء فتأمل (قوله بطاء) أى بسبب عطاء (قوله وجاز جعل من قاعد) يعنى أنه إذا عين الامام طائفة للجهاد وأراد أحدهم ان يجعل جملا لمن يخرج بدلا عنه فانه يجوز بشرط أربعة ذكر المصنف منها واحدا وذكر الشارح ثلاثة (قوله هو عطاء الجاعل) أى جاعل عطائه التى يأخذها من الديوان (قوله أو قدرا معيناً) سواء كان قدر عطائه من الديوان أو أقل أو أكثر (قوله ان كانا بديوان) وذلك لأن الأصل منع هذه الاجارة لكونها اجارة مجبولة العمل اذ لا يدري هل يقع لقاء أم لا ولا كم مدة اللقاء وانما أجزت إذا كانا من ديوان واحد لأن على كل واحد منهما ما على الآخر فخرج المجهول له كأنه لم يكن لأجل الجعل ولأنه ربما خرج وربما لم يخرج (قوله وأهل الشام أهل ديوان) أى وان اختلفت أنواعهم الانكشارية وغيرهم (قوله ويشترط أيضا) أى فى جواز دفع الجعل عن القاعد لمن يخرج بدلا عنه أن تكون الحرجة أى للجهاد بدلا عنه التى يجاعله عليها واحدة كأن جاعلك بكذا على ان يخرج بدلا عنى فى هذه السنة وأما لو تأماد معه على انه كلما حصل الخروج للجهاد خرج نائباً عنه فلا يجوز لقوة القرر فالمراد بالحرجة المرة من الخروج للغزو كذا قرر شيخنا (قوله ولم يبين الامام شخص الخارج) الاولى شخص القاعد أى وانما عينه بالوصف كأن يقول الامام أو نائبه يخرج من الجاوشية بمصر أو من الانكشارية مائة فيجوز لو احد منهم قبل تعيينه بالشخص ان يجعل لنفسه بدلا ويقعد وكأن يقول الامام يخرج أصحاب فلان أو أهل النوبة الصيفية أو الشتوية فيجوز لو احد منهم ان يستنيب فان عينه الامام بالشخص فظاهر للدونة جواز الاستنابة وقال التوتسى إنما يجوز باذن الامام (قوله وأن يكون الجعل) أى دفعه للخارج بدلا عنه عند حضور الحرجة أى عند صرف الجامكية لأهل الديوان (قوله والسهم) أى من الغنيمة (قوله وجاز رفع صوت مرابط بالتكبير) ظاهر المصنف كان الرابط واحدا أو جماعة كان التكبير عقب الصلاة أولا والتى فى المدخل ان هذا إذا كان الرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة فان كان واحدا كره له رفع صوته بالتكبير وحينئذ فينبغى ان يفيد كلام المصنف بما اذا كان الرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة (قوله فى حرسهم) أى فى أماكن حرسهم (قوله وكذا التهليل) أى ان مثل التكبير فى ندب رفع الصوت به التهليل والتسبيح الواقع عقب الصلاة (قوله أى من الجماعة) هذا راجع لقول المصنف ورفع صوت مرابط بالتكبير ولما مثله من التسبيح والتهليل (قوله والسرى غير ذلك) أى فى غير ما ذكر من تكبير الرابط والعبد والتلبية وتسبيح الجماعة وتهليلها بعد الصلاة أفضل أى من الجهر وأما ما ذكر فالجهر فيه أفضل أى وحينئذ فالجواز هنا يرجحانية على الصواب لا بمرجوحية خلافا لعقب (قوله ووجب) أى اسرار الرابط بالتكبير واسرار الجماعة بالتسبيح (قوله وجاز قتل عين) أى كافر قال سحنون ما من بالامام استرقاقه وهو مشكل لأن استرقاقه لا يدفع إذايته تأمل (قوله وإن آمن) أى هذا إذا لم يؤمن بأن دخل بلادنا بلا امان مستخفا وصار عينا بل وان آمن (قوله ولا يجوز عقد عليه) أى لا يجوز عقد الامان على التجسس فضمير عليه لوصف الشخص (قوله وجاز قبول الامام) أى فى حالة الجهاد وقيام الحرب (قوله لا إن ضفوا الخ) أى فلا تقبل حينئذ لكن مع العمل بما قصدوه والا فلا مانع من قبولها كذا قرر شيخنا

(قوله)

بلادنا بآمان لان التأمين لا يتضمن كونه عينا ولا يسنلزمه ولا يجوز عقد عليه

(والسلم) العين (كأن ندينق) يقتل ان ظهر عليه ولا تقبل منه نوبة وان جاء تابيا قبلت (و) جاز (قبول الامام) وامير الجيش (هديتهم) ان كان فيهم منعة وقوة لا ان ضعفوا واشرف الامام على اخذهم وقصدوا توهمين للمسلمين

(وهي) أي الهدية (له) أي للإمام يختص بها (إن كانت من بعض) منهم له (للكفارة) أو صدقة أو كفاة وسواء دخل بلد العدو أم لا فإن كانت لا للكفارة فهي في المسلمين بلا تخميس إن لم يدخل بلادهم ولا فتيحة تخمس (١٨٣) (و) هي (في) ترصد لمصالح المسلمين بلا تخميس (إن كانت) الهدية للإمام (من) الطاغية (أي ملكهم) (إن لم يدخل) الإمام (بلده) أي إقليمه كانت للكفارة أم لا فإن دخلها فتيمة للجيش تخمس وهذا كله في الهدية للإمام كما هو صريحه فإن كانت لغيره فهي له كانت من الطاغية أو من بعضهم للكفارة أولا

(قوله وهي له الخ) حاصل صور هذه المسئلة ستة عشر لأن المهدي اما الطاغية أو بعض جنده وفي كل اما لكفارة أولا وفي كل اما قبل دخول بلده أو بعده فهذه ثمانية والمهدي له اما الامام او بعض جنده فان كانت الهدية للإمام من غير الطاغية فهي للإمام ان كانت لكفارة كانت قبل دخول بلد العدو أو بعد دخولها وان كانت لغير قرابة فان كانت قبل دخول بلدهم ففيه وان كانت بعد فتيمة فهذه أربعة وان كانت للإمام من الطاغية فان كانت قبل دخول بلدهم ففيه وان كانت بعد فتيمة وسواء كانت لكفارة أم لا فهذه أربعة أيضا فالجمل ثمانية وان كانت الهدية لغير الامام فهي له سواء كانت من الطاغية أو من غيره. لكفارة أولا بعد دخول بلدهم أو قبله فهذه ثمانية أيضا (قوله) وانما نص على من ذكر) أي على جواز قتال من ذكر دون غيرهم مع ان غيرهم كالحبشة والتبسط والفرنج كذلك يجوز قتالهم أيضا (قوله محمول على الارشاد) أي ان الامر في الحديث محمول على الارشاد لما هو الافضل في ذلك الوقت لانه للوجوب كاتقوا الصلاة ولا الهانة نحو كونوا حجارة أوحيدا فالنبي عليه الصلاة والسلام أرشدنا ودلنا انه يجوز لنا ان نترك مقاتلتهم ونشتغل بمقاتلة غيرهم في ذلك الزمان لكونه أولى لقوة ذلك الغير من غير ان يكون ذلك الترك واجبا علينا واذا كان ترك مقاتلتهم جائزا كان قتالهم جائزا كما أذاه المصنف فلا معارضة بين كلام المصنف والحديث (قوله) وأن كان النوب غيرهم في الأصل) أي لان النوب في الأصل صنف من السودان (قوله لموافقها الحديث) أي وللإجماع على جواز قتال الروم فلا وجه لتكرهم بخلاف الحبشة فقد قيل يمنع قتالهم والترك (تنبيه) الروم أولاد روم بن عيص بن اسحق بن ابراهيم سموا باسم أبيهم وهم الذين تسميهم أهل هذه البلاد بالافرنج وهم فرج كثيرة كالانجليز والفرنسيس ودبره ونيمسه وموسقه وغير ذلك وأما الترك فهم جيل من الناس لا كتاب لهم من أولاد ياث بن نوح تركوا من يأجوج ومأجوج خلف السد لا يكادون يفقهون قولا تولد لسانهم من الفارسي مع شيء من العربي (قوله والاحرم) ظاهره ولو كان الاحتجاج به عليهم مع السب نافعا وهو الصواب كما في بن خلافا لما في عقب من الجواز حينئذ (قوله وللإراد) أي بالاحتجاج عليهم بالقرآن تلاوته عليهم أي لعلمهم يرجعون (قوله على الاظهر) راجع لقوله واقدام الرجل كما يفيد نقل الواق لا إلى الشرط كما يومه ظاهره اه بن (قوله وان يظن الخ) عطف على قوله ان لم يكن والحاصل ان جواز اقدام الواحد على الكثير مفيد بأمرين ان يكون قصده اعلاء كلمة الله وان يظن تأثيره فيهم والظاهر ان الشرط الأول للسكال لما يأتي من جواز الافتخار في الحرب ففهمومه الكرامة فقط خلافا لما يفيد كلام خش من الحرمة كذا قرر شيخنا \* واعلم انه اذا علم أوطن تأثيره فيهم جاز له اقدام ولو علم ذهب نفسه كما في عقب ومقابل الأظهر ما قلنا بعضهم من المنع لقوله تعالى ولا تلتوا بأيديكم إلى التهلكة (قوله من سبب الخ) إنما قدر الشارح سبب لان الموت لا تعدد فيه والتعدد إنما هو في أسبابه

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره \* تعددت الأسباب والموت واحد

(قوله وإن طرح نفسه في البحر هلك) أي فيجوز له طرح نفسه في البحر وهذا هو المشهور ومقابلته

أمن سبهم له أولم أنزل عليه والاحرم والمراد تلاوته عليهم (وبعث كتاب) لهم (فيه كالاية) والآيتين والثلاثان أمن السب والامتنان (و) جاز (إقدام الرجل) الم (على كثير) من الكفار (إن لم يكن) قصده (ليظهر شجاعته) بل لا علاه كلمة الله (على الأظهر) وان يظن تأثيره فيهم والا لم يجوز (و) جاز (انتقال من) سبب (موت لاخر) كهرتهم - فينة ان استمر فيها هلك وإن طرح نفسه في البحر هلك

المسلمين بلا تخميس (إن كانت) الهدية للإمام (من) الطاغية (أي ملكهم) (إن لم يدخل) الإمام (بلده) أي إقليمه كانت للكفارة أم لا فإن دخلها فتيمة للجيش تخمس وهذا كله في الهدية للإمام كما هو صريحه فإن كانت لغيره فهي له كانت من الطاغية أو من بعضهم للكفارة أولا دخل الإمام بلادهم أم لا إلا أن يكون الغير له كلمة وجاء عند الإمام فيجزي فيه تفصيل الإمام (و) جاز (قتال روم) وهم الافرنج (وترك) غيرهم أولى وانما نص على من ذكر للإشارة إلى أن حديث اتركوا الحبشة ما تركوكم اوتركو الترك ما تركوكم محمول على الإرشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وان كان النوب غيرهم في الأصل وهي الصواب لموافقها الحديث للذكرور وأما الروم فلم يرد التي عن قتالهم حتى يمتن بالنص عليهم (و) جاز (احتجاج عليهم) أي الكفار (بقرآن) ان

( ووجب ) الانتقال ( إن رجا ) به ( حياة أو طولاً ) ولو حصل له معها ما هو أشد من الموت لأن حفظ النفوس واجب ما أمكن وشبه في الوجوب قوله ( كالنظر ) من الامام بالمصلحة للمسلمين ( في الأسرى ) قبل قسم الغنيمة ( يقتل ) ويعسب من رأس الغنيمة ( أو من ) بان يترك سيولهم ويعسب من الخمس ( أو فداء ) من الخمس أيضاً بالأسرى الذين عندهم أو بمال ( أو ) ضرب ( جزية ) عليهم ويعسب للضروب عليهم من الخمس أيضاً ( أو استرقاق ) ويرجع للغنيمة وهذه الوجوه بالنسبة للرجال المقاتلة وأما النساء والذرية فليس فيهم إلا الاسترقاق أو ( ١٨٤ ) الفداء ( ولا يمنة ) أي الاسترقاق ( حمل ) لامة ( بمسلم ) كأن يتزوج مسلم كناية

حرية يبلد الحرب ثم  
تسي حاملًا أو يتزوج  
كافر كافرة ويسلم ثم  
تسي حاملًا وقد أحبلها  
حال كفره أو بعد اسلامه  
فهي رقيقة لاسبابها والحمل  
في الصور الثلاث مسلم  
وامارته فيه تفصيل  
أشار له بقوله ( ورق )  
كأمة ( إن حملت به بكفر )  
أي في حال كفر أبيه ثم  
أسلم كافي الصورة الوسطى  
لأن حملت به حال اسلام  
أبيه كما في الطرفين فحر ( و )  
وجب لهم ( الوفاء بما ) أي  
بالشرط الذي ( نتج لنا )  
الحصن أو القلعة أو  
البلد ( ب ) أي بسببه  
( بهضمهم ) كأن فتح لكم على  
أن تؤمنوني على فلان  
أو على أهلي أو على  
عشرة من أهلي أو بنى  
فلان ويكون هو آمن مع  
من طلب له الامان لأنه  
لا يطلب الامان لأحد الا  
مع طلبه لنفسه ( و ) وجب  
الوفاء ( بأمان الإمام

ما في كتاب محمد من عدم الجواز وفرض المسئلة استواء الأمرين أي يعلم أنه إن مكث مات حالا وإن  
رمى نفسه في البحر مات حالا وأما ان علم انه ان نزل البحر مكث حيًا ولو ذرجه ووطن ذلك أو شك فيه  
وان مكث مات حالا وجب عليه النزول في البحر وهو معنى قول المصنف ووجب ان رجي حياة الخ  
( قوله ) ووجب الانتقال أي من سبب الموت لسبب آخر وقوله ان رجي به أي بالانتقال بمعنى  
الانتقل اليه ولو كان الرجاء على جهة الشك ( قوله ) ويعسب أي قيمة الأسير المقتول من رأس الغنيمة  
أي وحينئذ يضيع على الجميع ( قوله ) بأن يترك سيولهم أي عجانًا من غير أخذ شيء منهم لا عاجلا ولا  
آجلا ( قوله ) ويعسب أي من من عليه الامام وأعتقه من الخمس التي لبيت المال ( قوله ) أو فداء من  
الخمسة الخ ) أي انه امان يحصل الفداء بمال يأخذه منهم ويضمه للغنيمة أو يحصل الفداء برد الأسرى  
الذين عندهم وحينئذ فيحسب القدر الذي يفتك به الأسرى من عندهم من الخمس ( قوله ) ويعسب  
للضروب عليهم ) أي ويعسب قيمة الأسرى الذين ضربت عليهم الجزية من الخمس أيضا والجزية  
التي تؤخذ منهم كل عام محلها بيت المال وما ذكره الشارح من أن هذه الثلاثة تحسب من الخمس هو ما  
نقله عن اللخمي والذي لابن رشد ان الثلاثة تحسب من رأس المال انظر بن ( قوله ) وأما رقه ) أي  
رق الحمل ( قوله ) فحر ) أي وحينئذ فلا ملك لأحد عاياه لاسيما ما هو لا غيره ( قوله ) يلد الخ ) أي كان ذلك  
الامام حين أعطى الامان للحربي في بلد من بلاده أو كان في بلد من بلاد سلطان آخر من المسلمين ( قوله ) آمنه )  
أمن الامام الحربي ( قوله ) أو غيره ) أي كنفه وأهله ( قوله ) أو عند محصور ) أي وسواء كان  
الأمان بعد الفتح أو قبله ( قوله ) كالبارز ) أي فاذا برز للميدان واحد من شعبان المسلمين وطلب ان  
قرينه فلان الكافر يبرز له فقال ذلك الكافر بشرط أن تتقاتل ماشيين أو راكبين على خيل أو إبل أو  
تقاتل بالسيوف والرماح فيجب على المسلم أن يوفي لقرينه بما شرطه عليه فان خيف على المسلم البارز  
القتل من قرينه الكافر فقتل الباجي عن ابن القاسم وسحنون ان المسلم لا يمان بوجه لأجل الشرط وقال  
أشهب وابن حبيب يجوز اعانة المسلم ودفعه للشرك عنه بغير القتل لأن مبارزته عهد على أن لا يقتله الا  
من بارزه قال اللواتي وهذا هو الذي يجب به الفتوى الا ترى ان العلاج الكافي لو أراد أن يأسره لوجب  
علينا اتقائه منه فان لم يكن دفعه عنه الا بالقتل قتل كما في البساطي ( قوله ) بكسر الكاف ) أي وجمعه  
اقران وقوله الكافي أي المائل ( قوله ) في الشجاعة ) أي أو العلم أو البطش والقتال وأما الذي  
يقارنك في سنك فهو قرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء كما في الشارح ( قوله ) قتل العين فقط )  
أي وترك المعان لمبارزته يتقاتلان حتى يحصل ما يريد الله لأن مبارزته عهد على أنه لا يقتله الا من بارزه  
فان جهل الحال ولم يعلم هل اعانته باذن أو بغير اذن حمل على الاذن إن دلت القرينة عاياه كما إذا رآه  
بلسانه ولم يعلم ما يقول فجاء عقب ذلك وإلا فالأصل عدم الاذن ( قوله ) وأجبروا أي أهل الحصن الخ )

مطلقاً ) يلد الامام أو غيرها من بلاد سلاطين المسلمين آمنه على مال أو غيره كان الامان لاقليم أي

أو عدد محصور ( كالبارز ) يجب عليه الوفاء بما شرطه من القتال ( مع قرينه ) يكسر القاف الكافي له في الشجاعة راجلين أو راكبين فرسين  
أو بغيرين بسيف أو خنجر أو غير ذلك ( وإن أعين ) القرن الكافر ( بإذنه قتل ) المعان ( معه ) أي مع العين وبغير اذنه قتل العين فقط  
( و ) جاز ( لمن خرج ) للمبارزة ( في ) جملة ( جماعة ) مسلمين ( لطلبها ) من الكفار من غير تعيين شخص لآخر عند العقد لكن عند القتال  
انهر كل واحد بقرن ( إذا فرغ ) المسلم ( من قرينه ) الإعانة ) لثبته على قرينه نظرا إلى ان الجمع مقابل للجمع ( وأجبروا ) أي أهل الحصن

أو المدينة أو من قدم بتجارة ونحوها من الكفار الحربيين إذا نزلوا بآمان (على مقتضى حكم من نزلوا على حكمه إن كان) من نزلوا على حكمه (عدلاً) فيها حكموه فيه من تأمين أو نحوه وإن لم يكن عدل شهادة فيشمل العبد والصغير كذا قيل والتحقيق أن المراد به عدل الشهادة فغيره من صغير وعبد وامرأة داخل تحت قول للصف والالح (وعرف للصحة) للسليين أى إذا أئزهم الامام على حكم غيره فحكم بالقتل أو الاسر أو يضرب جزية أو غير ذلك أجبروا على حكمه ولا (١٨٥) يردون لما منهم ان أبوا (وإلا)

بان اتقى الشرطان أو أحدهما (نظر الإمام) فيها حكم به ان كان صواباً أمضاه وإلا رده وتولى الحكم بنفسه ولا يردم لما منهم \* ثم شبه في نظر الامام قوله (كتأمين غيره) أى غير الامام (إقالباً) أى عدداً غير محصور وإن لم يكن أحد الأقاليم السبعة (وإلا) بأن أمن غير الامام دون اقليم بان أمن عدداً محصوراً أو واحداً (فهل يجوز) ابتداء وليس للامام فيه خيار (وعليه الأكثر) من أهل العلم (و) لا يجوز ابتداء ولكن (يخصى) ان أمضاه الامام وإن شاء رده ثم الجواز ابتداء أو مضيه إنما هو في الامان الواقع (من مؤمن مميز) والاولى حذف مؤمن (ولو صغيراً أو امرأة أو رفاً أو خارجاً على الإمام لا) ان كان المؤمن (ذمياً) أو خائفاً منهم) حال عقد الامان فلا يعضى لان كفره يحمله على سوء النظر للمسلمين وخوفه يحمله على مصلحة نفسه

أى انه إذا حاصر الجيش حصناً أو أرادوا قتل من فيه فقال أهل الحصن ننزل لكم منه على حكم فلان أو راضين بحكم فلان فينا الذى هو من جملة الجيش فلا يجوز للامام انزلهم من الحصن أو القاءه على حكم غيره بل على حكمه ثم إذا كانوا مترجين ان فلاناً يحكم فيهم بحكم هين كفداء فلما نزلوا حكم فيهم بالقتل أو الاسر لما رآه من المصلحة أجبروا على ذلك الحكم ولا عبرة بقولهم بعد نزولهم وحكم فلان فيهم لا ترضى بحكمه لاننا كنا نظن انه يراف بنافوجدناه ليس كذلك (قوله أو من قدم الخ) أى إذا قدم بلادنا حريون بتجارة وطلبوا الدخول بآمان وقالوا نرضى بما يحكم به علينا فلان من اخذ ما يرضيه من الاموال التى بايدينا فاذا دخلوا وقال حكمت بالشر فابوا من ذلك فانهم يجيرون على ما حكم به فلان من اخذ العشر او غيره (قوله كذا قيل) أى وفيه نظربل هو غير صحيح إذا العدالة لا بد منها في كل حاكم وهى لا تتجزأ فلا يصح كونه عدلاً فيها حكموه فيه دون غيره سواء كان الحاكم عاملاً أو خاصاً والصواب ان المراد عدل الشهادة وهو الحر الذكر البالغ العاقل السالم من التسق انظر بن (قوله كتأمين غيره) أى فاذا أمن غير الامام اقلها وجب نظر الامام في ذلك فان كان صواباً أمضاه وإلا رده وتولى الحكم بنفسه وذلك لأن تأمين الأقليم من خصائص الامام (قوله وان لم يكن أحد الأقاليم السبعة) أى التى هى الهند والحجاز ومصر وبابل والروم والترك وأجوج والصين وأما المغرب والشام فمن مصر بدليل اتحاد الدية واليقات واليمن والحبشة من الحجاز وكل اقليم من هذه الأقاليم سبعة فرسخ في مثلها من غيران يحسب من ذلك جبل ولاود والبحر الاعظم محيط بذلك ومحيط به بجبل قاف (قوله والاولى حذف مؤمن) هذا إذا جعل مؤمن مأخوذاً من الامان أو من التأمين وهو غير متعين لجواز ان يكون مأخوذاً من الامان فيكون قوله لازماً محترزاً وهو عطف على من مؤمن لأنه واقع في محل الحال (قوله تأويلان) سبها قول للدونة قال مالك امان المرأة جائز ابن القاسم وكذا عندى امان العبد والصبي إذا كان الصبي يثق بالامان وقال ابن الماجشون ينظر فيه الامام بالاجتهاد ابن يونس جعل عبد الوهاب قول ابن الماجشون خلافاً وجهه غيره وفاقاً فقولها اماها جائز اراد بالجواز بعد الوقوع لا اباحة الاقدام عليه ابتداء (قوله ولو خارجاً على الامام الخ) الحاصل ان من كملت فيه ستة شروط وهى الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والذكورية وعدم الخوف منهم إذا اعطى اماناً كان كآمان الامام في الجواز ابتداء ولا يتعقب ولو كان خفياً لا يثبت عنه إذا غاب ولا يشاوران حضر ولو كان خارجاً على الامام فان وقع الامان من صبي مميز أو رقيق أو انثى ففيه الخلاف وان صدر من كافر أو من غير مميز أو من خائف منهم كان غير منعقد اتفاقاً (قوله وإنما الخلاف في الصغير) أى في جوازه ابتداء وعدم جوازه ابتداء بل ان أمضاه الإمام مضى وإن رده رد (قوله إذا أمضاه) هذا شرط فيما يحتاج لامضاء كتأمين المرأة والعبد والصبي لعدد محصور على احد القولين السابقين وكتأمين الذكر البالغ اقلها اماناً تأمين الذكر البالغ المسلم العدد المحصور فانه يسقط به القتل ولا يتوقف على امضاء الامام لأنه ماض في نفسه (قوله ولو بعد الفتح)

(٢٤ - دسوقى - ثانى)

خاصة دون المسلمين وقوله (تأويلان) راجع لما قبل لاولو قدمه لكان أحسن ثم ان قوله ولو صغيراً يقتضى ان ما قبل التالفة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك إذ لا خلاف فيه ولو خارجاً على الامام وإنما الخلاف في الصغير المميز والعبد والمرأة فلو قال من صغير مميز الخ كان أحسن (وسقط القتل) لتأمين الامام أو غيره إذا أمضاه (ولو) وقع الامان (بعد الفتح) وكذا يسقط غيره من جزية أو اسرقى أو فداء

إن وقع قبله فالامان بعد الفتح لا يسقط الا القتل وللإمام النظر في بقية الامور وقوله عام في اسقاط القتل وغيره ثم الامان من امام أو غيره يكون (بلفظ) حربي أو غيره (أو إشارة مفهومة) أي ينهم الحربي منها الامان وإن قصد السلم بهاضمه وشبث الامان من غير الامام بيينة لا بقول المؤمن كنت أمتهم بخلاف الامام ثم شرط الامان (إن لم يضر) بالمسلمين بان يكون فيه مصلحة أو استتوت المصلحة وعدم الضرر فان أضر (١٨٦) بالمسلمين وجب رده (وإن ظنه) أي ظن الامان (حربي) من غير إشارة له ولم

يقصده المؤمن كأن خاطب مسلم صاحبه أو خاطب حريباً بكلام فظنه الحربي أماناً (فجاء) معتمداً على ظنه (أو نهى) الامام (الناس عنه) أي عن التأمين (فصو)ا) نهيه وأمنوا (أو نسوا أوجهوا) أي يعلموا أنهم (أوجهوا) الحربي (إسلامه) أي اسلام المؤمن له بأن أمنه ذمى فاعتقد انه مسلم (لا) ان علم انه ذمى وجعل (إمضاه) بان ظن ان امانه ماض كالامان الصبي والراة فلا يعضى وهو في (أعضى) الامان في السائل المحس ان أمضاه الامام (أورد) الحربي (لهل) أي لهل التأمين الذي كان فيه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وإن أخذ) الحربي حال كونه (مقبلاً) اليها (بأرضهم) متعاق باخذ (وقل) جئت أطلب الأمان) منكم (و) اخذ (أرضنا) ومعه تجارة (وقل) لنا إنما دخلت ارضكم بلا امان لأنني (ظننت) أنكم لا تعرضون

وأولى بعد الاشراف على فتح الحصن وهذا قول ابن القاسم وابن اللواز ورد المصنف بلو على ما قد سحنون لا يجوز لمؤمنه قتله ويجوز لغيره لعدم صحة أمانه بالنسبة لغيره. ومثله فحل الخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح إنما هو بالنسبة لغير المؤمن وأما هو فليس له اتفاقاً كذا في التوضيح وح ومقتضى قل اللواق عن ابن بشير أن محل الخلاف في تأمين غير الامام بعد الفتح وأما تأمين الامام فانه يسقط به القتل اتفاقاً بالنسبة للامام ولغيره اه بن (قوله إن وقع) أي الامان قبله أي قبل الفتح (قوله وإن قصد الخ) كفتحتنا لهم للمصنف وحلفنا أن تقتلهم فظنوا ذلك أماناً ومعنى كون هذا أماناً انه يصمم دمه وماله لكن يغير الامام بين امضائه ورده لما منه وهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصد الامان وبين ما في اللواق من عدم اشتراطه فعمل ما في التوضيح على الامان التعمد الذي لا يرد وما في اللواق على ما يشمل تغيير الامام اه بن (قوله بخلاف الامام) أي فانه يثبت الامان بقوله كنت أمتهم (قوله بان يكون فيه مصلحة أو استتوت الخ) فالشرط في لزوم الامان عدم الضرر لا وجود للمصلحة (قوله فان أضر بالمسلمين) أي كما لو أمن جاسوساً أو طليعة أو من فيه مضرة (قوله من غير إشارة) أي أو بإشارة لم يقصد بها المؤمن الامان كما في بن (قوله أو خاطب حريباً بكلام الخ) كقول السلم لرئيس مركب العدو أرخ قلحك أول شخص منهم بالفارسية مترس أي لا تخف فظنوا ذلك أماناً (قوله أو جهل اسلامه) هذا أحد قولي ابن القاسم واختاره ابن اللواز والقول الآخر انهم في واختاره الاخمي انظر اه بن (قوله وجعل امضاه) أي حكم امضاه وهو عدم الزوم وقوله فلا يعضى أي ولا يجذر بذلك الجهل (قوله أورد لهل) أول تخيير أي ان الامام يغير بين امضائه أو رده الى الحل الذي كان فيه قبل التأمين سواء كان يامن فيه أو يخاف فيه فلا يتعرض له في حال مكته عندنا ولو طالت اقامته ولا في حال توجهه الى المكان الذي كان فيه (قوله أو أخذ بينها) ما ذكره المصنف من انه يرد في هذه لأمنه أحد قولين وقيل انه يغير فيه الامام ويرى فيه رأيه كما في ح وعمل هذا الخلاف إذا أخذ بعد ثمان مجته وإلا يغير فيه الامام باتفاق انظر التوضيح (قوله وإن قامت قرينة على صدقه) أي كعدم وجود سلاح معه وقوله أو كذبه أي كوجوده معه وقوله فعلمها العمل أي في المسائل الثلاث (قوله فعلى امانه الاول) أي وله بعد رده نزوله بمكانه الذي كان به قبل السفر وليس للامام أن يلزمه الذهاب لأنه على أمانه (قوله فان رجع الخ) نص ابن عرفة ولو رجع بعد بلوغه مأمنه ففي حل أخذه وتخيير الامام في انزاله أماناً ورده ثالثاً ان رجع اختياراً الاول للصقل عث ابن حبيب عن ابن الماجشون والثاني لعمد والثالث لابن حبيب عن عبيد الملك (قوله وقيل ان رجع اختياراً) أي اخذ فياً والارده الامام لما منه (قوله وانزاله) أي عندنا بامان (قوله وإن مات عندنا الخ) الذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان الصور أربع لأن الحربي اما ان يموت عندنا واما ان يموت في بلده ويكون له مال

عندنا

لتاجر أو) أخذ (بينهما) وقال جئت اطلب الامان (رد) في المسائل الثلاث (لأمنه) أي لهل

أمنه ولا يجوز قتله ولا اسره ولا اخذ ماله (وإن قامت قرينة) على صدقه أو كذبه (فعلينا) العمل فان قامت على كذبه رأى الامام فيه رأيته من قتل أو استرقاق أو غيره (وإن رُد) مؤمن توجه لبلده قبل وصوله لها (برجع فعلى أمانه) الاول لا يتعرض له (حق) يصل) لبلده أو لأمنه فان رجع بعد وصوله لها فاقبل له وقيل ان رجع اختياراً وقيل يغير الامام في رده وانزاله (وإن مات) المستأمن (عندنا فإله) وديته ان قتل (له) في بيت المال (إن لم يكن معه) يبلدنا (وارث) فان كان معه وارث في دينهم ولو ذارحم فإله له دخل على التجيز أم لا

(ولم يدخل) بلدنا (على التجيز) بل دخل على الإقامة ولو بالمادة أو جهل ما دخل عليه ولا عادة وكذا ان دخل على التجيز والمادة ذلك وطالت إقامته عندنا فيها وحمل كون ماله قياً لم ينقض المهدو بحارب نيوسر (١٨٧) قتل أولم يقتل فإنه يكون ان أسره

وماله لمن قتله كما أشار به قوله

(و) ماله (لقاتله) من جيش

أو سرية أو بعض المسلمين

(إن) نقض المهدو (أسر

ثم قتل) أي أولم يقتل فلا

مفهوم للقتل ثم ان كان من

أسره من الجيش ومستند

له خمس كسائر الغنيمة وإلا

اختص به وكان الأولى تأخير

هذه عن قوله قولان لأنها

جارية في قوله وان مات

عندنا الخ وفي قوله وإلا

أرسل مع ديتة الخ وفي قوله

كوديتة فهو كالمتستق من

الثلاث (وإلا) بان دخل

على التجيز أو كانت المادة

ذلك ولم تطل إقامته فيها

(أرسل) ماله (مع ديتة) ان

قتل ظمناً أو في معركة قبل

أسره (لوارثه) ولاحق

للمسلمين في ذلك فقوله

والاراجع للشرط الثاني

فقط أي قوله ولم يدخل

على التجيز (كوديتة)

التي تركها عندنا وسافر

بلده فمات فترسل لوارثه

(وهل) مطلقاً (إن) قتل

في معركة (بينه وبين

المسلمين من غير أسره) أو

هي في هذه الحالة (في)

ليت المال لا ترسل

عندنا نحو ودية وإما ان يؤسروا ما ان يقتل في معركة فاشترى المصنف إلى الأولى بقوله وان مات عندنا الخ مع قوله وإلا أرسل مع ديتة وأشار للثانية بقوله كوديتة فالتشبيه تام كما في خش والشيخ سالم ويدل عليه كلام ابن عرفة وأشار للثالثة بقوله ولقاتله ان أسره فهو قسم لما قبله ولما بعده فلا يتوهم رجوعه لهما خلافاً لما توهمه عقب عن شيخه وتبعهما الشارح وأشار للرابعة بقوله وهل ان قتل في معركة قولان هذا تحقيق كلام المصنف وبه تعلم ما في كلام عقب من الحل وتبعه الشارح قال ابن عرفة الصقلي عن محمد بن ابن القاسم وأصبح حكم ماله عندنا في موته يبلده كموته عندنا وماله في موته بعد أسره لمن أسره ولو قتل في معركة ففي كونه لوارثه أو في لا يخمس قتلاً الصقلي عن محمد بن حبيب مع بقوله عن ابن القاسم وأصبح اه وبه تعلم أن المراد بقوله كوديتة المال للتروك عندنا لا خصوص الودية العرفية (قوله ولم يدخل على التجيز) أي لم يدخل على أنه يقضى حاجته ثم يذهب لبلاده (قوله وطالت إقامته عندنا فيها) أي ففي هذه الصور الخمس يكون ماله وديته فياً (قوله فانه) أي مع ماله يكون لمن أسره إذا لم يقتل وقوله وماله لمن قتله أي إذا قتل (قوله أي أولم يقتل) أي أو حارب وأسره ولم يقتل بل مات حتف أنفه فماله لمن أسره (قوله فلا مفهوم للقتل) إلا أنه إذا لم يقتل بل مات حتف أنفه فماله لمن أسره وان قتل فماله لقاتله (قوله وكان الأولى تأخير هذه عن قوله الخ) أي بحيث يقول وان مات عندنا فماله في أن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجيز وإلا أرسل مع ديتة لوارثه كوديتة وهل وان قتل في معركة أو في قولان ولقاتله ان أسره ثم قتل (قوله لأنها جارية الخ) أي فكأنه قال وان مات عندنا فماله في أن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجيز مالم يؤسر حياً ثم يموت وإلا كان ماله لأسره وان دخل على التجيز أرسل ماله لوارثه مالم يؤسر حياً ثم يموت وإلا كان ماله لأسره ووديتة ترسل لوارثه مالم يؤسر عندنا ويموت وإلا كانت لأسره هذا حاصل كلام الشارح وقد علمت أن الصواب ان قوله ولقاتله ان أسره ثم قتل ليس راجعاً لما قبله ولا لما بعده بل هو كلام مستقل على حدة (قوله ولم تطل إقامته) أي ومات عندنا (قوله أو في معركة) الصواب حذف ذلك اذ لادية له ان قتل في معركة اه بن (قوله لوارثه) فان لم يكن له وارث في بلده أرسل لاساقفتهم من أهل ديتة (قوله وهل) مطلقاً الخ أي وهل يرسل ماله ووديتة لوارثه حيث دخل على التجيز ومات عندنا وان قتل في معركة فهذا راجع لقوله وإلا أرسل ماله لوارثه وقوله كوديتة فالقولان لا يختصان بالودية العرفية كما زعمه عقب بل موضوعهما المال للتروك عندنا مطلقاً كما تقدم عن ابن عرفة ومن فرضهما في الودية كما في التوضيح وغيره فالظاهر ان مرادهم بالمال المستودع للتروك عند المسلمين كما يؤخذ من كلامهم لا خصوص الودية العرفية اه بن (قوله وهي في هذه الحالة في) ظاهره ان الضمير للودية والأولى أوها أي المال والودية إلا ان يقال اراد بالودية المال للتروك عند المسلمين لا خصوص الودية العرفية (قوله ولم تطل إقامته) أي بل مات عندنا بقرب دخوله عندنا أو رجع لبلده ومات فيها (قوله فان طالت) أي ومات عندنا (قوله ووديتة كذلك) أي تكون لأسره يختص بها ان لم يكن جيشاً ولا مستنداً اليه وإلا خست (قوله ولو قدم حربى بامان الخ) أي وامالو دخلوا بلادنا بالقهر ونهبوا منها امتعة وارادوا بيعها فيها فلا يجوز الشراء منهم وهي باقية على ملك اربابها فلم يخذلوا من اشتراها بقصد التملك بجائنا وأمان

(قولان) ومحلها إذا دخل على التجيز أو كانت المادة ذلك ولم تطل إقامته فان طالت كان ماله ولو وديته فياً كما تقدم فان اسر في

المركة اخمس به أسره ان لم يكن جيشاً ولا مستنداً له وإلا خمس كما مر ووديتة كذلك (و) لو قدم حربى بامان ومعه سلع لمسلم

أو ذى (كثرة) كراهة تنزيه على الراجح (لغير المالك)

اشترأه سلمه ) أى سلع المالك المألن فيه تسليطا لهم على أموال المسلمين وتقوية لهم عليها أولأنه بشرأها بفوتها على المالك كما قل (وفانت به ) أى باشتراء غير المالك على المالك فليس له اليها سبيل بشمن ولا غيره (و) فانت أيضا (بهمهم لها) لم يزدى لأن الامان يحقق ملكهم أولأنه بالعهد صار له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما باعوه أو وهبوه بدارهم فإن لربه أخذه بالثمن في البيع ومجانا في الهبة كما سيأتى (وانزع) من (١٨٨) المستأمن (مأسر) مناز من العهد (ثم عيده يبلدنا) بعد ذهابه لدار الحرب عادبه

انسارق أو غيره لكن ان عاد به السارق قطع ولو شرط عند العهد أن لا يؤخذ منه شيء مما سرق ولا تقام عليه حدود المسلمين ولا يوفى له بشرطه (على الأظهر) متعلق بانزع (لا) ينزع منهم (أحرار مسلمون) أسروهم ثم (قدموا بهم) بامان عند ابن القاسم على احد قوله والقول الآخر انهم ينزعون منهم جبرا بالقيمة وهو الذى عليه اصحاب مالك وبه العمل (وملك) الحربى (باسلامه) جميع ما يده بما غصبه أو سرقه أو نهبه (غير الحر المسلم) من رقيق ولو مسلما اوام ولد أو معتقا لأجل وذى وغيرهما واما الحر المسلم فلا يملكه دكرا أو انثى ولا حبسا محققا ولا مأسر قزم من عهده ولا دينه في ذمته ولا وديعة ولا ما استأجره منا حال كفره (وقد ثبت ثم الولد) بقيمة وجوبا على سيدها لشبهها بالحررة وانبت ذمته ان

اشترأها بقصد الفداء لربها فالأحسن أخذها باقتداء لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب باخذ الكفار لها بالقهر مادامت شعائر الإسلام قائمة فيها (قوله اشتراء سلمه) أى من الحربى الذى دخل بها بلادنا بامان (قوله أولأنه بشرأها بفوتها على المالك) هذا التعليل هو الظاهر وأما قوله فىأتى أيضا فيها إذا كان المشتري هو المالك مع أنه لا يكره له شراؤها ولذا رده أبو الحسن انظر بن (قوله وبهمهم لها) أى بعد دخولهم بها بلادنا بامان وأما ما أخذوه من بلادنا بها وهبوه فيها فلا يملكه الموهوب له ولا يفوت على مالكه بالهبة ثم ان ظاهر المصنف أنه لا كراهة في قبول الهبة كالكراء وإلا كان يقول وكره لغير المالك اشتراء سلمه وانها بها أى قبول هبتها وبعضهم سوى بينهما في الكراهة وبالجملة فالمسئلة ذات خلاف والتعليل الثانى في كراهة الشراء موجود في الهبة قاله شيخنا (قوله أو لأنه) أى الحربى (قوله لا احرار مسلمون قدموا بهم) سواء كانوا ذكورا أو اناثا فلا ينزع منهم جبرا عليهم لا بالقيمة ولا بدونها ولا يمتنعون من الرجوع بهم بلادهم كالأب ينزع من شيء من أموال المسلمين الى قدموا بها عندنا بامان وقد كانوا أخذوها غصبا أو نهبا لاسرقة كاسر وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر وقد رنا على نزعهم قبل ان يذهبوا به لبلادهم فإنه ينزع منهم لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تقطع اقامة شعائر الإسلام عنها واما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب (قوله القول الآخر) يعنى لابن القاسم وهذا العزو فيه نظر فان هذا القول لغير ابن القاسم من اصحاب مالك وأما قول ابن القاسم الآخر فهو ان ينزع منهم بالقيمة الاناث دون الذكور هكذا في التوضيح والمواق اه بن (قوله انهم ينزعون منه جبرا) أى سواء كانوا ذكورا أو اناثا (قوله وملك باسلامه غير الحر المسلم) أى سواء قدم اليها في حال كفره بامان أو لم يقدم حال كفره لكن قدم حال اسلامه واما إذا سلم واقام يبلده فسيأتى في آخر الباب في قول المصنف وماله وولده الخ فقول خشى قدم بامان واقام يبلده غير ظاهر اه بن لأنه يقتضى انه إذا قدم بذلك حال اسلامه لا يملكه وليس كذلك ولأنه إذا قام يبلده فله حكم آخر وليس له هذا الحكم (قوله وغيرهما) أى غير الرقيق والذى من أنواع العروض كالكتب والسلاح والأموال وإذا ملك ما ذكر باسلامه جاز الشراء منه من غير كراهة (قوله ولا حبسا) أى ولا يملك حبسا الخ (قوله ولا مأسر قزم من عهده) أى لأن شبهة الملك لهم انما هي ظاهرة فيها اخذوه على طريق القهر والغلبة ومثل المأسر والاقطة فلا يملكها وتؤخذ منه مجانا (قوله ولا دينه ترتب في ذمته) أى من شيء اشتراء من مسلم أو استأجره منه واقترضه منه ولو وقع الشراء والاجارة والسلف في أرض الحرب حال كفره (قوله بقيمة) أى على انها قن ومحل وجوب فداها ما لم تمت أو يمت سيدها أو الافلا فداء لموتها في الأول وخروجها حرة في الثانى (قوله رقب باقية لمن اسلم عليه) أى عتق ما حمله الثلث منه ورق باقية الخ (قوله ورق كاه) أى لعدم حمل الثلث لشيء منه بأن كان مدينا دينيا يسترق التركة بتأملها وذلك العبد وقوله أو بعضه أى لحمل

الثلث

اعسر (و) ملك من مدبر ومعتق لأجل ما يملكه السيد منها فان مات السيد

(عتق الدبر من ثلث سيده) فان حمل بعضه رقب باقية لمن اسلم عليه (و) عتق (معتق لأجل بعده) أى بعد الأجل (ولا يتبعون) الأولى ولا يتبعان أى لا يتبعها من اسلم عليها بعد عتقها (بشيء) ولعله جمع باعتبار افرادها ويحتمل انه جمع لرجوعه لحر المسلم ايضا (ولا خيار لوارث) في الدبر إذا مات سيده ورق كاه أو بعضه



لمن أسلم عليه بين أسلامه له أو أخذته ودفع قيمته له كما في المدير الجاني لأن السيد هنا لم يكن له انتزاعه من أسلم فكذا وارثه وعنى للكتاب أن أدى الذي أسلم وولاه لمن عقدها وإن عجز رقبه ولا شيء للسيد وسكت عنه المصنف لوضوحه (وحدزان) بحرية أو ذات مقم قل الجيش أو أكثر (و) قطع (سارق) نصا (و) لو قدر حقه أو دونه (إن حيز المغنم) لأن لم يحز فلا يقطع (ووقت الأرض) غير الموات من أرض الزراعة وكذا الدور على المشهور بمجرد الاستيلاء عليها ولا يحتاج إلى صيغة من الإمام ولا لتطبيب نفس المجاهدين ولا يؤخذ للدور كراء بخلاف أرض الزراعة ثم إن محل عدم أخذ كراء لها وعدم بيعها مادامت ببيان الكفار التي صادفها الفتح موجودة أما إذا تهدمت وجدد الناس أبنية جاز حينئذ أخذ السكراء والبيع والأخذ (١٨٩) بالشفعة والأرض كما هو الآن في

مكة ومصر وغيرها وأولى لو تجددت بلد بأرض براج كقاهرة ولو كان أصل الأرض وفقا لأن البناء مملوك وأما أرض الزراعة فيصرف خراجها فيما يصرح به المؤلف قريبا والكلام فيها للسلطان أو نائبه ولا تورث لأنها لا تملك ولو مات أحد الفلاحين وله ورثة وقد جرت العادة بأن الذكور تختص بالأرض دون الإناث كما في بعض قرى الصعيد فإنه يجب إخراجهم على عادتهم على ما يظهر لآل هذه العادة والعرف صارت كالآل من السلطان في ذلك ومقتضى ما تقدم أنه يجوز للسلطان أو نائبه أن يمنع الورثة من وضع يدهم عليها ويعطيها لمن يشاء وقد يظهر أنه لا يجوز له لما فيه من فتح باب يؤدي إلى المهرج والفساد ولأن

الثالث (قوله لمن أسلم عليه) أي سواء ساء البناء أو دخل بأمان ثم أسلم (قوله كما في المدير الجاني) أي إذا مات السيد عن مدير جان خير وارثه إما أن يدفع أرض الجناية ويأخذ المدير أو يسلمه للجاني عليه (قوله وحدزان بحرية) أي زنى بها قبل حوز المغنم وقوله أو ذات غنم زنى بها بعد حوز المغنم وقوله إن حيز المغنم شرط في قوله وسارق وكان الأولى أن يقول وكسارق بالكاف لأجل أن يظهر رجوع الشرط ما بعدها وهذا الصواب قول عبيد الله عدم الحد لاشبهة وعدم القطع حتى يسرق نصا فوق حظه انطرح اهـ بن (قوله إن حيز المغنم) أي جمع في مكان بالفعل بحيث صار معينا بين أيدي المجاهدين قبل قسمه (قوله على المشهور) خلافا لمن قال إن الإمام يقسم الأرض بين المجاهدين كغيرها من الغنمة (قوله بمجرد الاستيلاء عليها) متعلق بقوله وقت قال طي لم أر من قال أنها تصير وقتا بمجرد الاستيلاء عليها إذ كلام الأئمة فيما يفعله الإمام فيها هل يقسمها كغيرها أو يتركها لنواب المسلمين وحينئذ فمضى وقفها تركها غير مقسومة لا الوقف المصطاح عليه وهو الحبس وقره بن وقد يقال هذا المعنى هو مراد الشارح بوقفها بمجرد الاستيلاء عليها فانها تترك للمصالح ولا معنى للوقف والتجسس الا ذلك فإن أراد بالمصطاح عليه ما كان بصيغة مخصوصة فالشارح قد قال إن هذا الوقف لا يحتاج لمصلحة تأمل (قوله ولا يؤخذ للدور كراء) أي بل هي كالمساكن سابق وفي بن عن بعض الشيوخ أنه ينبغي أن يؤخذ للدور كراء ويكون في المصالح كخراج أرض الزراعة (قوله وأولى لو تجددت بلد) أي أولى في جواز السكراء والبيع والأخذ بالشفعة (قوله قريبا) أي بقوله فخراجها والخمس والجزية (قوله والكلام فيها) أي في أرض الزراعة للسلطان أي فيمكن منها من شاء وإذا مات شخص وتحت يده أرض يزرعها ويؤدى خراجها فالظر في تلك الأرض للسلطان أو نائبه يعطيها لمن يشاء ولا تورث عن ذلك الميت نعم وارثه أولى وأحق بها من غيره وهذا على المشهور من وقف الأرض وأما على مقابله من أرض للمجاهدين كالغنمة فانها تورث عمن مات عن شيء منها (قوله وقد جرت النج) جملة حالية (قوله فانه يجب الخ) جواب الشرط من قوله ولو مات النج (قوله ومقتضى ما تقدم) أي من الكلام للسلطان أو نائبه (قوله نوع استحقاق) أي من جهة تحريكه للأرض المدة الطويلة التي لولاها لحرست الأرض وتلفت فهو شبه الخلو في الأرض الموقوفة (قوله للملزم) أي الذي هو نائب السلطان فله أن يعطيها لمن يشاء (قوله لمناقها ما تقدم) أي من أنها وقف وقد يقال القول بوقفية أرض الزراعة ليس متفقا عليه بل غاية الأمر أنه المشهور ومقابلهما تقسم على الجيش فلهن تلك

لمورثهم نوع استحقاق وأيضا المادة تنزل منزلة حكم السلاطين المتقدمين بأن كل من يده شيء فهو لورثته أو لأولاده الذكور دون الإناث رعاية لحق الصلحة نعم إذا مات ولم يكن له وارث فالأمر للملزم وما اشتهر من فتاوى معزوة لبعض أئمتنا كالشيخ الحرشي والشيخ عبد الباقى والشيخ يحيى الشاوى وغيرهم من أن أرض الزراعة تورث فهي أقوى باطلا لمناقها ما تقدم وغالبهم قد شرح هذا المختصر ولم يذكر الإرث ولا بالاشارة فالظاهر أن هذه الفتاوى مكذوبة عليهم فلا يلتفت إليها وذلك (ك) أرض (مصر) والشهم والعراق (وخمسة غيرها) أي غير الأرض من مائز أموال الحريين أي يقسم أخماسا خمس لبيت مال المسلمين والأربعة للمجاهدين تقسم على مائتين ومحل وقف الأرض وتخميس غيرها (إن أو جفت) أي قوتل (عليه) ولو حكما كغيرهم قبل القاتلة بعد نزول الجيش بلادهم

على أحد القولين وأما لو عرّبوا قبل خروج الجيش من بلاد الإسلام فيكون ما انجلوا عنه فياً، ووضعه بيت المال وكذا لو هربوا بعد خروجه وقبل نزوله بلدهم على ما لا باجى (فخرأجها) نى الأرض (والخمس) الذى لله ورسوله (والجزية) العنوية والصنحية والنفى وعشور محلها بيت مال المسلمين بصرفه الامام باجتهاده فى مصالحهم العامة والخاصة ويبدأ بالصرف ندبا (لا يله عليه الصلاة والسلام) وهم بنو هاشم ويوفر نصيبهم منهم من الزكاة (ثم للصالح) المائدة نفعا على المسلمين كبناء المساجد وتزويجها والقناطر وعمارة الثغور والغزو وازراق القضاة وقضاء دين معسر وعقل جراح ونجم يرميت واعانة حاج وتزويج أعزب واعانة أهل العلم ومن ذلك الصرف على نفسه وعياله منه بالمعروف (وبدى) من الصالح وجوبا بعد الآل (بمن فيهم المال) نى بمن فى بلدتهم الخراج أو الخمس أو الجزية فيعطون حتى ينفوا كفاية سنة ان امكن (وقيل للأحوج الأكثر) من المال ان كان هناك أحوج بمن فيهم المال (ونقل) الامام أى زاد (منه) أى من خمس النية خاصة (السلب) بالنفع ما يسلب ويسمى النفل السكلى وغيره

(١٩٠)

القتوى بناء على ذلك القول وهو وان كان ضعيفا لكن نظرا لصلحة ودفع المهرج أو يقال الأرض وان كانت موقوفة على المشهور لكن قد ثبت للزارعين فيها حق يشبه الخلو من جهة تحريكهم الأرض والعلاج فيها والخلو يورث كما سيأتى فى الوقف تأمل (قوله أحد القولين) ذكرهما ابن عرفة وهذا القول ضعيف والقول الآخر وهو الذهب أنه لا يخمس بل هو فى. يصرف بتمامه فى مصالح المسامين ولا يخمس إلا ما أوجف عليه بالفعل قال المازرى فى العلم لا خلاف فى ان الغنيمة تخمس وأما ما انجل على أهله دون قتال فمتدنا لا يخمس ويصرف فى مصالح المسامين وقال الشافعى يخمس كالغنيمة وقوله الأبى واقراه فانت ترى المازرى لم يعز القول بالتخمس إلا للشافعى مع سعة حفظه قاله طفى (قوله أى الأرض) أى المأخوذة عنوة وقهرا بالمقاتلة عابها (قوله والخمس) أى خمس الغنيمة وهو ما نيل بالقتال عليه من أموال الحريين وكذا خمس الركاى المتقدم فى قوله وفى ندرته الخمس كالكاز (قوله العنوية والصلحية) أى المضروبة على أهل العنوية وأهل الصالح (قوله وخراج أرض الصلح) وذلك إذا صالحوا على ان كل فدان عليه كذا وقوله وما صولح عليه أهل الحرب وذلك كما إذا صالح أهل البلد على دفع قدر معين فى كل سنة من غير أن يعين القدر الذى على كل رأس أو كل فدان من الأرض وإلا كان ذلك الجزية الصلحية وخراج أرض الصلح تأمل (قوله وما أخذ من تجارهم) ويزاد أيضا على ذلك مال المرتد إذا مات على رده والمال الذى جهات أربابه ومال من لا وارث له فهذه جهات بيت المال (قوله ويوفر) أى يكثُر ويعظم (قوله ومن ذلك) أى مما ذكر من مصالح المسامين وقوله الصرف أى صرف الامام على نفسه وعياله بالمعروف ولو استغرق جميعه كما قال عبد الوهاب وظاهر الشارح ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم وقال عبد الوهاب انه يبدأ بنفسه وعياله (قوله بعد الآل) أى فالبداية هنا اضافية بخلاف البداية بالآل فانها حقيقة (قوله ونقل للأحوج الأكثر) أى ونقل الامام عمن فيهم المال لغيرهم إذا كثر إذا كان ذلك الغير أحوج منهم \* وحاصله انه إذا كان غير فقراء البلد التى جى فيها المال أكثر احتياجا منهم فان الامام يصرف القليل لأهل البلد التى جى فيها المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم (قوله ونقل منه السلب) اعلم ان النفل هو ما يعطيه الامام مع خمس الغنيمة لمستحقها لمصلحة وهو جزئى وكلى فالأولى ما ثبت باعطائه بالفعل كأن يقول خذ يا فلان هذا الدينار أو البعير مثلا والثانى ما ثبت بقوله من نفل قتيلا فله سلبه ابن (قوله ما يسلب) أى ما ينزع من المقتول وقوله ويسمى أى ما يسلب من المقتول وقوله النفل بفتح الفاء وقوله السكلى أى لعدم اختصاصه بشئ بعينه (قوله وغيره) عطف على قول المصنف السلب أى ونقل منه من غير السلب وقوله ويسمى الجزئى أى النفل الجزئى (قوله كان أشمل) أى لشموله للنفل السكلى وهو الساب والجزئى وهو ما يعطيه له بفعل وقد يجاب بان تنفيل غير السلب معلوم بالأولى من تنفيل الساب لأنه إذا جاز العام مع كثرته فالخاص القليل أولى \* وحاصله ان الامام إذا قال لشخص لما علم من شجاعته أو تدييره إذا قتلت قتيلا فلك سلبه أو أعطاه دينارا أو بعيرا فانه يحسب سلب القتل أو الدينار أو البعير من الخمس لامن أصل الغنيمة (قوله بأن لم يقدر على العدو) هذا تفسير لعدم انقضاء القتال تفسير مراد وقوله ان يقول أى

الامام

ويسمى الجزئى نلو أسقط لفظ السلب كان أشمل (لمصلحة) من

شجاعة وتديير (ولم يجر) أى يكره للامام وقيل نهرم وهو ظاهره (ان لم ينقض القتال) بأن لم يقدر على العدو وان (من قتل قتيلا فله السلب) أو من جاءنى شئ من عين أو متاع فله ربه مثلا لأنه يصرف نيهم قتال الدنيا فلذا جاز بعد القدرة عليهم

اذ لا محذور فيه (ومضى) القول المذكور وان لم يحز (إن لم يطله) الامام (قبل) حوز (الغنم) فان ابطاله اعتبر ابطاله فباجد الابطال لا فيما قبله ولا يعتبر ابطاله بعد الغنم بل كل من فعل شيئا استحق مارتبه له عليه الامام ولو كان من أصل الغنمة ولما كان قوله الامام من قتل قتيلاً فله سلبه ليس على عمومته في الاشخاص وفي كل سلب بين الراد بقوله (وللسلم فقط) دون الذي مالم ينفذه له الامام (سلب) من حربي (اعتيد) وجوده مع القتل حال الحرب كدابة الركوبة (١٩١) له أو المسوكة بيده أو بدغلامه

للقاتل وسرجه ولجامه ودرعه وسلاحه ومنطقته وما فيها من حل ونيابه التي عليه (لا سوار) وصيلب وعين) ذهب أو فضة (ودابة) غير مسوكة ولا مسوكة للقاتل بل جنب امامه يد غلامه للافتخار فلا يكون للقاتل لأنها من غير المعتاد وله المعتاد (وإن لم يسمع) قول الامام بعد أو غيبة اذ سماع بعض الجيش كاف (أو تعدد) السلب بعد القتل فله الجميع (إن لم يقاتل قتيلاً) اعترض بأن الموضوع انه قال ذلك فالوجه ان يقول ان لم يقاتل قتيلاً (وإلا) بان عين قاتل بان قتله يافلان قتيلاً فله سلبه قتل أكثر (فالأول) له سلبه فقط ان علم وإلا فنصف كل منهما كما لو قتلها معاً وقيل له الأول في الفرع الأول والأكثر في الثاني (ولم يكن) السلب (لكرأة) من صبي

الامام وقوله من قتل قتيلاً فاعل يحز أي لم يحز هذا اللفظ وكذا ما كان بمعناه قبل اقدرة على العدو وحاصله انه لا يجوز للامام أن يقول للمجاهدين من قتل قتيلاً فله سلبه لأنه يؤدي لفساد نيتهم (قوله) اذ لا محذور فيه) أي ويكون معنى قوله من قتل قتيلاً أي من كان قتل قتيلاً فاندفع ما يقال اذا كانت القتال قد انقضت كيف يقول لهم من قتل قتيلاً فله سلبه والجواب ان المراد من كان قتل قتيلاً في الماضي (قوله فان ابطاله) أي أظهر الرجوع عنه قبل حوز الغنم (قوله فباجد الابطال) أي فان قتل قتيلاً بعد الابطال فلا يستحق سلبه وان كان قتل قتيلاً قبل الابطال استحق سلبه (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد الغنم) أي بعد حوز (قوله ولو كان من أقل الغنمة) أي هذا اذا كان مارتبه من الخمس بل ولو كان من الغنمة كمن قتل قتيلاً فله سلبه أو قله دينار من الخمس أو من الغنمة (قوله وللمسلم فقط) أي اذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه (قوله مالم ينفذه له الامام) يعني انه لا يجوز ابتداء ولكن ان حكم به مضى لأنه حكم بمختلف فيه فلا يتم فيه اه بن (قوله اعتيد وجوده مع القتل) وشئت كونه قتيله بعداين ان شرط الامام البينة والا فقولان انظر اه بن (قوله وله المعتاد) أشار بذلك الى ان قوله وان لم يسمع مبالغة في استحقاق القاتل السلب المعتاد (قوله وان لم يسمع قول الامام) أي قوله من قتل قتيلاً فله سلبه (قوله كاف) أي في استحقاق السلب للمعتاد (قوله انه قال ذلك) أي وإذا كان موضوع المسئلة انه قال ذلك فكيف يجعل عدم قوله ذلك شرطاً مع انه مناف للموضوع (قوله والا فالأول) والتفريق بين ان قتلت قتيلاً وبين من قتل قتيلاً مشكل اذ في كليهما النكرة في سياق الشرط وهي تعم وأجيب بأنه اذا عين الامام الفاعل كان غير داخل على اتساع العطاء وحينئذ يقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحداً بخلاف ما إذا قال من قتل قتيلاً فان العموم يقوى العموم كذا قرر مشيخنا (قوله وقيل له الأقل) أي الأقل من السلبين فيما اذا تعدد المقتول في الفرع الأول وهو ما اذا قتلها على الترتيب وقوله والاكثر أي من السلبين وقوله في الثاني أي في الفرع الثاني وهو ما اذا قتلها معاً (قوله ولم يكن لكرأة) حال من قوله سلب اعتيد أي والحال انه لم يكن ذلك السلب للمعتاد من كراءه فان كان من كراءه فلا يكون سلبها لقاتلها اذ لا يجوز قتلها ولا قتل من ذكر معها هذا إذا لم تقاتل. قال الرجال وقد علمت من هذا ان اللام في قوله لكرأة بمعنى من (قوله تشبيه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ) أي فسما ان سلب المقتول المعتاد يكون لقاتله للمسلم إذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه كذلك يكون سلبه لقاتله اذا كان هو الامام (قوله ان لم يقل منكم) أي ان لم يقل من قتل قتيلاً منكم فله سلبه بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بدون منكم (قوله وإلا فلا يدخل) أي والا بان قال منكم فلا يدخل في كلامه (قوله غير مسوكة للقتال عليها) أي فليست لقاتله وقوله والا أي بأن كانت مسوكة يد غلامه للقتال عليها وما هنا فيما اذا قال من قتل قتيلاً فله فرسه أو خاله وما مر

وراهب منزول وزمن وشيخ فان (إن لم تقاتل) قتال الرجال فان قاتلت بالسلاح أو قتلت أحداً فسلبها لقاتلها (كلام) تشبيه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ لأن التسليم يدخل في عموم كلامه (إن لم يقل منكم) والا فلا يدخل (أو) لم (بخص نفسه) بأن قال ان قتلت أنا قتيلاً فلي سلبه فلا شيء له لانه حابي نفسه (وله) أي للقاتل (البقرة) الآية (إن قال الامام من قتل قتيلاً على يدي) فهو له صدق البذل على الآية بخلاف من قتل قتيلاً على يدي فليس له فليس له الذكر له صدق البقرة على القاتل الذكر (لأن كانت) الدابة (يد غلامه) غير مسوكة للقتال عليها والا فهي لقاتله كما مر (وقسم) الإمام (الأربعة) الخماس الباقية (لحرم)

ذكر (مسلم بالغ مائل حاضر) لانتقال صحيح على تفصيل في قوله ومريض شهد الخ (كناجر وجير إن قاتلا) والافلاولو شهدا صف القتال (أخرج جازية غزو) (١٩٢) ولولا يقاتل (لاضرم) من عبدوكافرو مج ووصى وغائب (ولو قاتلوا إلا الصبي

ففيه إن أجبر) من الامام (وقاتل) وهو مطبق للقتال (خلاف ولا يرضخ) أي لا يسطي لهم) أي لمن لا يسهم له من الأضداد المتقدمة والرضخ مال موكل تقديره للامام عليه المجلس كالفضل (كيت) آدمي او فرس (قبل اللقاء) أي القتال فلا يرضخ له ولا يسهم (وأعمى وأعرج) إلا ان يقاتل (وأصل) وأقطع الا ان يكون لهم رأى وتدير (وتخلف) يلد الاسلام (لحاجة إن لم تتعاق) حاجته بالجيش) والآنهم له (وضال) عن الجيش (يلدنا وان) ضل بمعنى رد (يرج) لكن الرجح انه يسهم له ولن رد يرجع الا ان يرجع اختيارا (خلاف) ضال (يلدم) فيهم له (و) بخلاف (مريض شهد) القتال ولم يمنعه مرضه عنه فان منعه لم يسهم له الا ان يكون له تدبير (كفرس رهين) والرهين مرض في باطن قدمه من وطئه على حجر ونحوه كالوقرة فيسهم له لكونه بصفة الاصحاء (أو مريض)

في قوله أودابة فيما إذا قاتل فله عليه فلا تكرار وقوله لا إن كانت بيد غلامه أي وأما لو كانت بيده أو مربوطه بمنطقته فهي لقاتله كما قال تت وظاهره ولو كان راكبا لغيرها (قوله ذكر) أي فالمرأة لا يسهم لها ولو قاتلت إلا إذا تعين الجهاد عليها بفتح العدو وإلا أسهم لها كما قال الجزولي (قوله حاضر لقاتل) أي ولو لم يقاتل بالفعل (قوله ان قاتل الخ) وقيل يكفي في الاسهم للتاجر والأجير شهود القتال وقيل بعدم الاسهم للأجير مطلقا ولو قاتل ففي الأجير ثلاثة أقوال وفي التاجر قولان انظر بين والوضوح أن خروج التاجر بقصد التجارة وخروج الأجير بقصد الخدمة (قوله أو خرجا بنية غزو) ظاهره كانت نية الغزو تابعة أو متبوعة والذي في التوضيح ان العتد أنه اذا كانت نية الغزو تابعة انه لا يسهم لهما فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت متبوعة أو كانت مقصودتين. ما اه بن (قوله ولو قاتلوا) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد والمبالغة راجعة لما عدا ضد حاضر إذ لا يتصور القتال مع الغيبة ورد بالمبالغة على من قال بالاسهم لكل واحد من تلك الأضداد إذا قاتل والخلاف موجود في الذمي اذا قاتل كما في التوضيح وابن عرفة (قوله خلاف) أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر للدونة وشهره ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له ان أجبر وقاتل فلم أنف على من شهره وهو وان اقتصر عليه في الرسالة لسكتها لا تقيد بالمشهور نعم شهر المالكين القول بأنه يسهم له إذا حضر صف القتال كما في التوضيح وهو قول ثالث لم يعرج عليه المؤلف ويلزم من تشهيره تشهير ماحكه المصنف اه بن (قوله ولا يرضخ لهم) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد أي لا يطي هؤلاء الجماعة الذين لا يسهم لهم شيئا من الخمس (قوله والرضخ) أي في عرف الفقهاء وأما في اللغة فهو اعطاء الشيء اليسير (قوله وأعمى وأعرج) أي كذلك لا يسهم لهم ولا يرضخ وقوله إلا ان يقاتل أي الأعرج راكبا وراجلا فيسهم له على العتد كما في الواقع خلافا لما يفيد كلام تت من أنه لا يسهم للأعرج مطلقا ولو قاتل وذمي جريان هذا القيد في الأعمى أيضا (قوله إن لم يتعلق بالجيش) أي ان لم يعد عليه منها نفع وقوله وإلا أسهم له أي وإلا بأن تعلقت بالجيش بأن عاد عليه وعلى أمير الجيش منها نفع أسهم له فالأول كإقامته في بلد المسلمين لأجل تسوق طعام أو سلاح للجيش والثاني كتحلفه في بلاد الاسلام لأجل عرض ابن أو أخ أمير الجيش (قوله وضال عن الجيش يلدنا) أي ولم يجتمع عليه أصلا أو اجتمع عليه بعد الفتح و فراغ الجهاد (قوله لكن الرجح انه يسهم له) أي لمن ضل عن الجيش يلدنا ولن رد يرجع قال ذلك في المدونة ومن ردتهم الرجح للبلاد الاسلام فانه يسهم لهم مع أصحابهم الذين وصلوا وغنموا وقال ابن القاسم فيها ولو ضل رجل من المسكر فلم يرجع حتى غنموا فله سهمهم لقول مالك في الذين ردتهم الرجح اه والمصنف تبع تشهير ابن الحاجب تبعا لابن شاس وهو غير ظاهر لما عدت من كلام المدونة (قوله شهد القتال ولم يمنعه مرضه عنه) أي سواء كان الرض حصل له بعد الاشراف على الفتيحة أو حصل له في ابتداء القتال أو حصل له قبل دخول بدم وقوله فان منعه لم يسهم له أي على أحد القولين اذا كان الرض طرأ له قبل دخول بدم أو في ابتداء القتال فان طرأ له بعد الاشراف على الفتيحة أسهم له اتفاقا كما يأتي (قوله أو مريض بعد أن أشرف الخ) عطف على شهد فهو في موضع الصفة لمريض ومعناه انه اذا حضر القتال صحيحا ثم طرأ له مرض بعد الاشراف على حوز الفتيحة

وللرض للمانع (و) يسهم (الفارس مثلاً) سهم (فارسه) فلفارس سهمان ولراكبه سهم كأن لمن لافرس له سهم واحد والفرس الذي لا يسهم لراكبه سهمان كالعبد والفرس السهمان ( وإن ) كان القتال ( بسفينة ) لأن القصد من حمل الخيل في الجهاد اذهاب العدو (أو) كان الفرس ( برذوناً ) واجازه الإمام وهو العظيم الحلقة القايط الأعضاء والعراة المدوحة ضر وأرق أعضاء ( وهيناً ) من الخيل لا الابل اذ لا يسهم لها وهو مأبوه عربي وأمه نبطية أى رديئة وعكس المهجين مقرف اسم فاعمل من أنرف وهو مأمه هربية وأبوه نبطى ( وصغيراً يُقَدَّرُ بها ) أى بالثلاثة (على الكر) على العدو (والفرس) منه (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وقد شهد به القتال من ابتداءه صحيحاً ثم حدث له المرض في بقبته

أوجب منعه عن اقتال فانه يسهم له وإذا علمت هذا فالأولى قصر قوله أو مرض الخ على الآدمى لأن الفرس المريض لا يشترط في الاسهام له شهود القتال بل المدار على كونه يرجى برؤه كما يأتى ( قوله والمرضى ) أى ونظرا للرض المانع من القتال فمن نظر لذلك قل بعدم الاسهام له ومن نظره دخوله بلاد الحرب وتكثيره لسواد المسلمين فيها قال يسهم \* والحاصل ان المريض إذا شهد القتال مع مرضه فانه يسهم له سواء حصل له المرض قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله في ابتداء القتال أو حصل له بعد الاشراف على الغنمة وهذه الصور الثلاثة داخلة تحت قول المصنف ومريض شهد وأما إذا منعه المرض من شهود القتال فان طرأ له بعد الاشراف على الغنمة فانه يسهم له وهذا ما أشار له المصنف بقوله أو أشرف على الغنمة وأما إذا طرأ له قبل القتال أو بعد الشروع فيه وقبل الاشراف على الغنمة فقولان بالاسهام له وعدمه ( قوله ويسهم لفرس مريض رجى الخ ) هذا الحل يشير إلى ان قول المصنف ومريض بالجرح عطف على فرس رهيب وفي بعض النسخ ومريضاً بالنصب عطفاً على مدخول المبالغة وهو أنسب وقول الشارح وقد شهد به القتال فيه نظراً لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس إذا رجى برؤه يسهم له على قول مالك خلافاً لأشهب وابن نافع وهو مفروض فيما إذا لم يمكن القتال عليه لمرضه لكنه يرجى برؤه وأما إذا كان يمكن القتال عليه أو قاتل عليه بالفعل فانه يسهم له بلا خلاف ولا يأتى فيه التفصيل السابق في الإنسان ولذا اطلق المصنف اه بن ( قوله سهماء لا مقاتل عليه وحده ) أى فان قاتل عليه معاً فالسهمان بينهما ان تساوى في القتال عليه وإلا فلكل ماخضه من ذلك ويتراجعان في الأجرة فلو فرض ان لكل واحد منهما نصف الفرس وقاتل كل واحد منهما عليها يومين فكل واحد يأخذ سهماً ولو قاتل احدهما أربعة أيام والآخر يومين فالأول يأخذ ثلثي السهمين والآخر يأخذ ثلثهما ويدفع اجرة المثل بنسبة ما تغيره من الفرس فاذا كانت اجرة الفرس اثني عشر درهما يدفع الذى ركبته أربعة أيام لمن ركبته يومين درهمين ( قوله والغانم المستند للجيش ) أى المتفوى به بأن كان حال انفرادهما سائراً تحت ظله ولا استقلال له ( قوله في غيبة ) أى غيبة ذلك المستند عن الجيش ( قوله فيقسم ) أى ما غنمه في حال غيبته بنفسه ( قوله لأن استناده للجيش ) الأولى لأنه لاستناده للجيش لا يخرج عنه ( قوله إلا إذا كان مكافئاً ) أى إلا إذا كان ذلك المستند الذى لا يسهم له مكافئاً للجيش في القوة وقوله أو يكون هو أى المستند الغالب أى الذى غلب على الكفار وهزمهم ( قوله فتقسم الغنمة ) أى مناصفة ولو كان المستند طائفة قليلة اهدوى ( قوله وبين الاحرار ) أى الذين هم الجيش وقوله ثم ي خمس سهم المسلمين أى الجيش

( ٢٥ - دسوقى - ثابى ) (أو كبير لا ينتفع به) (و) لا (بغالب وبغيره) فرس (ثان) (الغاز) (و) الفرس (المشترك) بين اثنين فاكثر سهماء (للمقاتل) عليه وحده (ودفع أجره) حصه (شريكه) كثرت أو قلت (و) الغانم (المستند للجيش) واحد أو أكثر اذن له الوالى في الخروج أولاً (كهو) أى كالجيش فيما غنم في غيبته فيقسم بينه وبين الجيش كأن الجيش يقسم عليه ما غنمه في غيبته لأن استناده للجيش لا يخرج عنه وهذا إذا كان المستند ممن يقسم له فان كان عبداً أو ذمياً لما غنمه فللجيش إلا إذا كان مكافئاً له في القوة أو يكون هو الغالب فتقسم الغنمة بينه وبين الاحرار المسلمين قبل أن تخمس ثم تخمس سهم المسلمين خاصة ( وإلا ) يستند في غنيمته للجيش أى لم يتفوى به بل كان مستقلاً بنفسه (فله) ما غنمه

(و) لفرس (مريض رجى) برؤه وقد شهد به القتال من ابتداءه صحيحاً ثم حدث له المرض في بقبته (و) لفرس (محبس) وسهماء للمقاتل عليه لا للمحبس ولا في مصالحه كدلف ونحوه (و) لفرس (مضروب) وسهماء للمقاتل عليه ان غصب (من الغنمة) فقاتل به في غنمة وعليه أجره للجيش (أو) غصبه (من غير الجيش) بان غصبه من آحاد المسلمين وسهماء للقاص ولربه اجرة المثل (و) النصب (منه) أى من الجيش أى من آحاده سهماء (لربه) إذا لم يكن له غيره والافسهماء للقاص وعليه أجره لربه (لا أعجف) عطف على فرس رهيب فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل فلا يسهم له وهو المزبل الذى لا تقع به

يختص به دون الجيش فلا ينافي تخميسه (كتلصص) أخذ شيئا من أموالهم يختص به وهو مثال لما قبله (وخمس مسلم) ما أخذه (ولو) كان للسل (عبدًا على الأصح) وظاهره ان اللص للسل يغمس ولولم يخرج للغزو وحمله بعضهم على ما إذا خرج له وإلا فلا يغمس (لاذمي) فلا يغمس بل يختص (١٩٤) بما أخذه استند للجيش أولا (ولا عمل) من أهل الجيش (سرجا أو سهما) أو

فدحا أو قسمة وفهم منه أنه ما كان معمولاً في يومهم لا يختص به وان فقه بل هو غنيمة وهو كذلك (والشأن) الذي مضى عليه السلف (القسم) (القسم) (يكره) لما فيه من تعجيل مسرة الغانمين وغيظ الكافرين (وهل) الإمام (يبيع) جمع الغنيمة النقل هل ينهى له بيعها (ليقسم) آياتها خمسة أقسام أربعة للجيش وخمس لبيت المال أولا ينهى له البيع بل يغير في البيع وفي قسم الأعيان (قولان) فبما إذا أمكن البيع هناك والا لم يفت قسم الأعيان (وأفرد) وجوباً في القسم (كل صنف) منها على حديثه ليقسمه أخماساً (إن أمكن) حساً بالتسع الغنيمة وشرعاً بان لا يؤدي إلى تفريق أم من ولدها قبل الانتشار (على الأرجح) الأولى على المختار (وأجست) لخص (مبين) أي معروف بينه حاضر (وإن) كان (ذمياً

وأما سهم المستند المكافئ أو الغالب فلا يغمس وهو ظاهر إذا كان ذمياً فان كان عبداً فهل كذلك كما هو ظاهره أو يغمس سهمه كما يأتي في العبد للتلصص وهو الظاهر انظره (قوله يغمس به) أي دون الجيش فلا ينافي أنه يغمسه (قوله ما أخذه) أي من الحريين على وجه التلصص (قوله ولو عبداً) أي هذا إذا كان للسل حراً بل ولو عبداً ورد بل قول من قال ان للسل لا يغمس ما أخذه من الحريين على وجه التلصص إلا إذا كان حراً لان كان عبداً (قوله على الأصح) قال ابن عاشر لم أر من صححه ولعل الذي صححه المؤلف اهـ بن (قوله ولولم يخرج للغزو) أي جهاراً بل خرج لمجرد التلصص خفية (قوله وحمله بعضهم) أي وهو البدر القرافي (قوله على ما إذا خرج له) أي خرج للغزو جهاراً وقوله وإلا أي بان خرج لأجل التلصص خفية فلا يغمس (قوله استند للجيش أولاً) فيه أن الذي للستند للجيش ان كان مكافئاً للجيش قسم ما غنمه بينه وبين المسلمين مناصفة وان كان غير مكافئ كان ما غنمه للجيش خاصة ولا شيء له منه وحينئذ فإن الاختصاص فالأولى حمل قوله لاذمي على ما إذا كان غير مستند للجيش بان كان متلصصاً تأمل وقد يقال يصح حمله أيضاً على ما إذا كان مستنداً للجيش ويقتضي بما إذا كانوا مكافئين للمسلمين فنصف الغنيمة الذي يختصم لا يغمس والنصف الذي يخص المسلمين يغمس (قوله ولا من عمل الخ) أي فلا يغمس ذلك بل يختص به (قوله والشأن القسم يكره) أي ويكره تأخيرها لبلد الإسلام وهذا إذا كان الغانمون جيشاً وأمنوا من كره العدو عليهم فان خافوا كره العدو عليهم وكانوا سرية أخرجوا القسم حتى يعودوا للجيش أو لمحل الامن (قوله وهل الإمام يبيع سلع الغنيمة) أي وجوباً كما في عقب تبعاً لعج وفيه نظر بل الذي لابن عرفة والقاهكائي عن سحنون وهو صاحب القول الأول أنه ينبغي له ان يبيع لأنه يجب عليه والقول الثاني بالتجديد لمحمد بن المواز انظر طفي ولذا قال الشارح النقل هل ينبغي له بيعها ليقسم آياتها أولاً ينبغي له البيع بل يغير الخ (قوله إذا أمكن البيع) أي بان وجد مشتر يشتري بالقيمة لا بالتبني (قوله وأفرد) أي وإذا اختار الإمام قسمة الأعيان أفرد كل صنف وجوباً في القسم على حديثه أي ولا يضم بعضها إلى بعض وقيل يضم بعضها لبعض والأول لابن المواز والثاني لغيره وحمل الخلاف إذا أمكن الأفراد والاضمت الأصناف بعضها لبعض انصافاً (قوله الأولى الخ) أي لأن ابن يونس لم يرجح هنا شيئاً وإنما نقل كلام ابن المواز ولم يزد عليه والذي اختار هذا هو اللخمي كذا قال اللواقيرده البدر القرافي بأنه قد وقف على ذلك الترجيح لابن يونس وذكره نصه فانظره (قوله حاضر) أي قسم الغنيمة (قوله وان ذمياً) أي لمشاركته للسل في عصمة المال (قوله ان كان للمين غائباً) أي عن محل قسمة الغنيمة (قوله ويحلف أيضاً انه باق على ملكه ما باعه الخ) تبع الشارح في ذلك عقب نقلاً عن البساطي وفيه نظر إذ النقل ان الغائب الذي يحمل له لا يمين عليه لأن حمله له إنما هو برضا الجيش بخلاف الحاضر فانه يحلف لمنازعة الجيش له انظر بن (قوله والبيع له) أي لأجل ربه فاللام للتعليل لاصلة بيع لأن الشيء لا يباع لمالكه ولو جعلت اللام بمعنى على كان أولى لافادة لزوم البيع وانه ليس له تقصه بعد كما في اللواق (قوله وإذا قسم) أي

وإذا ما صرف (انه كقوله) أي قبل القسم (مجاناً) بغير شيء (وحلف أنه يملكه) أي بال على ملكه الآن (ومحمل له) ان كان للمين غائباً وعليه أجرة الحمل (إن كان) الحمل (خيراً) له ويحلف أيضاً أنه باق على ملكه ما باعه ولا وجهه ولا يخرج من ملكه بنقل شرعي (والأ) يكن حمله خيراً من بيعه بل يبيع خبر واستوت مصلحة بيعه وحمله (يبيع له) وحمل فنه له (و) إذا قسم ما صرفه لمالكه (لم يضمن قسمة) ولرب به أخذه بالأمن

(إلا لتأول) بان يأخذ بقول بعض العلماء كالأوزاعي ان الحربى يملك مال للسلم فيمضى القسم وليس لربه أخذه إلا بالنسبة  
(على الأحسن) وإنما لم يعض إذا لم يتأول بان قسمه متعمدا للباطل أو جاهلا لأن حكم الحاكم جهلا أو قصدا للباطل  
يجب نقضه اجماعا وإن وافق قول عالم (لا إن لم يتعين) ربه بعينه (١٩٥) ولا ناحيته كصروهماته

لمسلم في الجملة كصنف  
وكتب حديث كالبخارى  
فلا يحمل بل يقسم  
على المشهور تطليا حتى  
المجاهدين ولا يوقف  
والنص انه يجوز قسمه  
ابتداء فإخراجه من أخذ  
معين أو من لم يعض قسمه  
غسر مخلص والمخلص  
إخراجه من قوله وحمل  
له فنامل (مخلصا  
اللقطة) توجد عندهم  
مكتوبا عليها ذلك فانها  
لا تقسم بل توقف اخلا  
ثم ان عرف ربهما حملت  
ان كان خيرا (وريت  
خدمة متقي لأجل و)  
خدمة (مدبر) وجدا في  
القيمة ودراف اتهم  
لمسلم غير معين أوجب لم  
يكن حملها خيرا ثم ان  
جاء السيد فله فداؤها  
بالثمن وله تركها ما يصير  
حق مشتريها في الخدمة  
ويخرج عند الاجل حرا  
واستشكل بيع خدمة  
الدبر بأن فاتها موت  
السيد وهو مجهول وأوجب  
بان معنى يعاهاه يؤاجر  
الى زمن معلوم يظن حياة  
السيد اليه ولا يزداد على

وإذا قسم الامام على الجيش الشيء الذى علمه مالك قبل القسم سواء كان حاضرا حين القسم كما فرض  
ابن بشر أو غائبا كما فرض ابن يونس لم يعض قسمه (قوله الا لتأول) أى من الامام الذى قسم الفتيمة  
(قوله كالأوزاعي) ما قاله الأوزاعي مثله روى ابن وهب عن مالك ونقله ابن زرقون اه بن (قوله أو  
قصدا للباطل) أى على مقتضى مذهبه (قوله غير مخلص) أى لأنه لا يفيد الجواز ابتداء لصدقه  
بالوقف مع أن المقصود جواز قسمه ابتداء (قوله والمخلص الخ) حاصله ان قوله ان لم يتعين ان جعل  
مخرجا من قوله وأخذ معين الخ يكون المعنى وأخذ معين وان ذميا ما عرف له لان لم يتعين فلا يأخذه  
وهل يقسم على الجيش أو يوقف يحتمل وان جعل مخرجا من قوله ولم يعض قسمه كان المعنى لان لم  
يتعين فانه يعض قسمه وهل يجوز ابتداء قسمه أولا يجوز يحتمل فالجواز ابتداء غير معلوم من كلام  
المصنف على كل حال فالمخلص أن يحمل عطفا على معنى قوله وحمل له ان كان خيرا إذا معناه وحمل ما كان  
خيرا لربه ان تعين لان لم يتعين ربه فلا يحمل له بل يقسم وقد يقال ان قوله لان لم يتعين ربه فلا يحمل  
له صادق بأن يقسم أو يوقف فهو مثل إخراجه من قوله وأخذ معين (قوله فنامل) أمر بالتأمل لأنه  
يمكن أن يقال ان إخراجه من قوله وحمل له مماثل لإخراجه من قوله وأخذ معين في احتماله للقسم  
والوقف فلم يتم الجواب وأصل الاشكال لهرام والجواب للشيخ أحمد الزرقاني وقد علمت ما فيه  
(قوله توجد عندهم مكتوبا عليها ذلك) أى انها لقطة قال طي هذا التقرير لهرام وهو غير صحيح  
وخالف المذهب لأن مذهب مالك ان كل ما أخذه المشركون من أموال المسلمين لهم فيه شبهة للملك  
من أى وجه حصل لهم سواء أخذه على وجه القهر أو غيره وإنما الراد بخلاف اللقطة الآتية في بابها  
فانها توقف فالمراد التفرقة بين ما هنا وبين اللقطة فان للمالك غير معين فيهما وقالوا هنا أى اذا وجد مال  
لمسلم غير معين بالقسم وعدم الايقاف على المشهور وانفقوا على الايقاف فى اللقطة الآتية فهو كقول  
ابن بشر وان علم أنه لمسلم على الجملة فهل يقسم أو يوقف لصاحبه كاللقطة المشهور أنه يقسم على ملك  
الغائبين اه ومثله فى عبارة ابن الحاجب وابن عبيد السلام وابن عرفة انظر طي اه بن (قوله أو  
حيث لم يكن حملها) أى أولدين ولم يكن حملها خيرا له وفى هذه الحالة يحمل الثمن للسيد (قوله ثم ان  
جاء السيد فله فداؤها الخ) هذا صحيح بالنسبة للصورة الأولى وأما فى الثانية وهى يعم حيث لم يكن  
حمله خيرا فغير صواب لأن البيع حينئذ لازم ليس للسيد نقضه انظر بن (قوله فله فداؤها) أى ممن  
اشترى خدمتها بشئ من الخدمة وقوله فى الخدمة اظهار فى محل الاضرار والراد فيصير حق مشترى  
الخدمة فيها فان استخدمه مشترىه للأجل خرج حرا ولا شئ لربه لأنه ليس له فيه الا الخدمة  
لأجل وقد استوفاهما المشتري وان جاء ربه به نصف خدمته مثلا خير فى فدائه مما بقى بقيمة الثمن  
(قوله ثم مازاد من الخدمة عن ذلك) أى عن الثمن الذى دفعه المشتري يكون كاللقطة وحاصله أنه  
بعد انقضاء مدة الاجارة إذا عاش الدبر وسيد بعد ما تكون الخدمة الزائدة عليها كاللقطة توضع فى  
بيت المال لا لتراق الجيش وعدم العلم باعيان من يستحقها (قوله فان جهل السيد) أى  
بعيت لا يمكن ظن الزمان الذى يعيش اليه وقوله فالخدمة عشر أى فليؤجر الخدمة عشر عاما

الغاية المذكورة فى باب الاجارة المشار اليها بقوله وعبد خمسة عشر عاما ثم مازاد من الخدمة عن ذلك يكون كاللقطة  
ليوضع إخراجه فى بيت المال انتهى فان جهل السيد فالخدمة عشر عاما فبا يظهر ثم يحكم بحريته هذا هو الذى ينبغي فليأتمل  
(و) يعنى (كتابة) لمكاتب



جهل ربه فان أدى المشتري عتق وولاؤه للمسلمين وإلّا رق له فان علم سيده فولاؤه له (لأنّ أم ولد) بالرفع عطف على كتابة وفيه حذف مضاف أي لا تباع خدمة أم ولد لمسلم جهل ربه إذ ليس لسيدها فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة وهو لنفسه فيجز عتقها ولا بد من ثبوت العتق لأجل (١٩٦) وما بعده بالينة وكيفيتها مع عدم معرفة السيد أن تقول أشهدنا قوم يسمونهم

لأن سيده دبره مثلاً ولم نعلم عن اسم ربه أو سموه ونسبناه (وله) أي للمسلمين مسلم أو ذمي (بعده) أي بعد القسم (أخذه) بمن هو بيده وإن أبي (بشئ) الذي يبيع به على القول بالبيع ليقسم عنه وبيع وعلم الثمن وقيمته على القول بقسمة الاعيان أو جهل الثمن (و) اخذ بالأول من الأمان (إن) بعد البيع (وأجبر) السيد (في أم الولد) إذا بيعت أو قسمت بعد خروجها جهلاً بها (على الثمن) أي على أخذه الثمن الذي يبيع به أو قومت به في القاسم وإن كان اضافي قيمتها إذا كان ملياً (واتبع به إن قسم) وأما لو قسمت مع المسلم بأنها أم ولد لمسلم فبأخذها ممن اشتراها من الثمن مجاناً ولا يتبع بشيء وحده وجوب الفداء (إلا أن تموت هي أو سيدها) قبل الفداء ثلاثاً عليه في موتها ولا في تركته إن مات (وله) أي السيد (فداء معتق

قوله جهل ربه) أي وجد في الغنية وعلم أنه لمسلم وجهل ربه وحاصله أنه إذا وجد في الغنية قبل قسم مكاتب وعلمنا أنه لمسلم أو ذمي ولم يعلم عنه فانه تباع كتابته وتقسم على الجيش إذ لم يبق لسيده الذي كاتبه فيه إلا الكتابة وليس له فيه خدمة لانه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤاجر (قوله فان علم سيده) أي بمديع الكتابة وأدائها المشتري وعتقه فولاؤه الخ (قوله أي لا تباع خدمة أم ولد) أي وجدت في الغنية (قوله وهو لقول) أي ويسير الخدمة لقول والاستمتاع لا يقبل المعاوضة (قوله فيجز عتقها) تبع في ذلك الشيخ سالم السهري قال بن وإمره لغيره ولا يخفى ما فيه من التفويت على السيد إذا ظهر فالظاهر أنه يغلى سبيلها وترك على حالها فلا يبيعت جهلاً وجاء ربه أخذها مجاناً قاله شيخنا (قوله أن تقول) أي البينة وقوله يسمونهم أي يذكرون اسماءهم بأن يقولوا أشهدنا فلان وفلان (قوله وله بعده أخذه) هذا مفهوماً قوله سابقاً وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف له قبله مجاناً من هذا يشمل ما قسم جهلاً أنه لمسلم أو علم بأنه لمسلم غير معين أو معين وقسم متأولاً اهـ (قوله وقيمته) أي وتعتبر القيمة يوم القسم على مال بن رشد ويوم أخذ ربه له على مال بن عبد السلام انظر التوضيح ومثل ما قسم ما يبيع من خدمة مدبر ومعتق لأجل وكتابة فان له أخذه بشئته وأما ما قسم بلاتأول فبأخذه ربه مجاناً كالمير (قوله أوجهل الثمن) أي وهكذا على القول بالبيع ليقسم وبيع ولكن جهل الثمن (قوله وأخذ بالأول من الأمان أن تعدد البيع) هذا المشهور من قول سحنون وقيل أنه غير في الأخذ بأي ثمن شاء كالتفيع قاله شيخنا (قوله في أم الولد) أي التي وجدت في الغنية لمعين (قوله وأما لو قسمت) أي بعد تقويمها أي أويست وقسم ثمنها (قوله مع العلم بأنها أم ولد) أي ولو كان جاهلاً بالحكم بأن ظن أنها تباع مع العلم أم ولد كافي التوضيح انظر بن وقوله فبأخذها ممن اشتراها أي وكذا ممن قومت عليه (قوله قبل الفداء) أي قبل الحكم بالفداء كما في نقل الباجي وابن عبد السلام عن سحنون وذلك بأن يموت أحدهما قبل العلم بها أو بعده وقبل الحكم عليه بالفداء وهذا هو المراد من عبارة الشارح وأما لو مات أحدهما بعد الحكم بالفداء وجب الفداء بدفع الثمن (قوله ثلاثاً عليه في موتها) أي لأن القصد من الفداء تخلص الرقبة وقد تمذر بموتها وقوله ولا في تركته أن مات أي لأنها تصير حرة بموته والفداء ليس ديناً ثابتاً عليه وإنما هو لتخلص الرقبة وقد فات (قوله وله فداء معتق لأجل) قد يقال أنه يستغنى عن هذا بقوله وله بعده أخذه بشئته إلا أن يقال أنه ذكر هذا ليرتب عليه قوله مسلماً لخدمتهما لأجل الخلاف في ذلك (قوله على مامر) أي من أنه إذا وجد في القاسم مدبر أو معتق لأجل لمسلم غير معين فانه تباع خدمتهما (قوله وله تركهما للمشتري) أي الذي اشترى خدمتهما أو ذاتهما جهلاً (قوله مسلماً لخدمتهما) على وجه التملك لا على وجه التقاضي كما قيل والأول لا يوافق القاسم والثاني لسحنون وينبغي على الأول أنه لا يرجع لسيده إن استوفى من الخدمة بقدر الثمن قبل الأجل بل يملك المشتري الخدمة للأجل وإن كثرت وإن انقضى الأجل قبل أن يستوفى لا يتبع شيء بعده وينبغي على الثاني الرجوع والاتباع والأول هو المتمدن (قوله في الأول) أي المعتق لأجل (قوله وإلى استقاء ما) أي الخدمة التي أخذها بالثمن وقوله في الثاني أي وهو المدبر فالمراد الأول والثاني في كلام المصنف

(قوله)

لأجل ومدبر) يبت خدمتهما على مامر أو ذاتهما

جهلاً بهما ليرجى أن (لحالهما) الأول من التدير أو العتق لأجل (و) له (تر كهما) للمشتري أولاً وفقاً في سهمه جهلاً بهما (مسلماً لخدمتهما) إلى الأجل في الأول وإلى استبقاء ما أخذه به في الثاني (فإن مات المدبر) بحكمه الباء وهو السيد

( قبل الاستيفاء ) لما قوم به واشترى به ( فخر إن حمله الثالث واتبع بما بقي كسبه أو ذمى قسماً ) جهلاً بحالهما ( ولم يعذراني سكونهما ) عن الأخبار بحالهما ( بأمر ) من صغر أو بلاهة أو عجمة فيتبعان بما وقع به في ( القسم ) مع الحكم بحريتهما اتفاقاً فان عذرا بأمر محاصر لم يتبعا بشئ ( وإن حمل ) الثالث ( بعضه ) أى بعض الدبر عتق ذلك البيض و ( رقيقاً باقية ) لمن هو بيده ( ولا خيار للوارث بشئ ) فيأرق منه بين اسلامه وفدائه بما بقي من ثمنه الذى اشترى به وهذا إذا بيعت رقبته لاعتقاد ( ١٩٧ ) رقه وأما لو بيعت خدمته

للمعلم بتدبيره فله الخيار لأن المشتري لم يدخل على أنه يملك رقبته ( بخلاف الجانية ) من الدبر يملكه سيده للمجنى عليه ثم يموت السيد وثلثه يحصل بثمنه فان وارثه بخير فيأرق منه بين اسلامه رقه للمجنى عليه وفدائه بما بقي عليه من الجانية ( وإن أدى الكاتب ) الذى بيعت رقبته جهلاً بحاله أو قسمت كذلك ( ثمنه ) لمتاعه أو أخذه ( فله ) حاله يرجع مكاتباً وأما لو بيعت كتابته فأذاها خرج حراً وأما لو بيع مع العلم بحاله فلا يتبع بشئ ( والا ) بأن عجز عن الاداء ( قن ) طلقاً سواء ( أسلم ) لصاحب الثمن ( أو فدى ) أى فداه السيد بالثمن الذى اشترى به من المقاسم أو دار الحرب ولما كانت الحرب لا يملك مال السلم بل ولا الذى ملكاً تاماً بل إنما له فيه شبهة سلمة فقط أشار لذلك بقوله

( قوله قبل الاستيفاء ) أى قبل أن يستوفى المشتري من الخدمة بقدر الثمن الذى اشترى به وقوله واتبع أى الدبر بما بقي إنما يأتى هذا على قول سحنون من أن الترك للمشتري على وجه التقاضى وأما على قول ابن القاسم من أنه لما يملك إذا حمله الثالث وعتق لم يتبع بشئ والحاصل أن القولين جاريان في الدبر والمتعلق لاجل إذا بيعت خدمتهما لعدم تعيين مالكتهما أو بيعت ذاتهما جهلاً بحالهما كما في بن وخنس ( قوله ولم يعذر ) أى والحال انهما لم يعذرا في سكونتهما بأمر أى ولم يكن لهما عذر في سكونتهما ( قوله فان عذرا الخ ) فان تنازعا مع من اشتراهما فاقلاً إنما كان السكوت لعذر وقال المشتري بل لعذر عذر والحال أنه لا قرينة على صدق واحد فالظاهر انهما يصدقان دون المشتري ( قوله وهذا ) أى عدم الخيار للوارث ( قوله وأما لو بيعت خدمته ) أى ومات سيده وحمل الثالث بعضه ورق باقية وسكت المصنف عما إذا لم يحمل الثالث شيئاً منه والظاهر رقيق جميعه لمن هو بيده ولا خيار للوارث كما إذا رقى بعضه ( قوله وأقسمت كذلك ) أى والحال أنه عرف لمعين بعد البيع أو القسم ( قوله لمتاعه ) أى لمشتريه وقوله أو أخذه أى في سهمه ( قوله يرجع مكاتباً ) أى لسيدته يؤدى إليه كتابته ويخرج حراً وان عجز رقيق له ( قوله فأذاها ) أى للمشتري خرج حراً والحاصل أن المكاتب إذا بيعت رقبته فادى ثمنه رجع مكاتباً وإذا بيعت كتابته فأذاها خرج حراً ( قوله وأما لو بيع مع العلم ) أى وأما لو بيعت رقبته مع العلم بكونه مكاتباً فلا يفرم سيده لمشتريه شيئاً لأنما ولا كتابته ويرجع مكاتباً سيده قهراً عن المشتري فان أدى له نجوم الكتابة خرج حراً وإلا رقيق له ( قوله وإلا بان عجز عن الاداء ) أى عن أداء الثمن لمشتريه ( قوله سواء أسلم ) أى أسلمه سيده لصاحب الثمن وهو المشتري ( قوله أودار الحرب ) عطف على قوله المقاسم وليس للسيد إذا فداه أن يحاسب المشتري بما أخذه منه لأن فداه كالأستحقاق والمستحق منه يفوز بالثمن قاله شيخنا ( قوله وعلى الآخذ الخ ) أى ويجب على من أخذ شيئاً من الثمن بوجه من الوجوه المسوغة لأخذه منها بأن اشتراه منها أو قوم عليه في سهمه لعدم تعيين ربه عند القسم سواء كان رقيقاً أو غيره ان علم بعد القسم أنه جار في ملك شخص معين ترك التصرف فيه حتى يغير ربه بين أخذه بالثمن أو تركه له فان تصرف باستيلاذ ونحوه قبل أن يغيره مضي تصرفه هذا إذا كان أخذه من الثمن بنية تملكه وان أخذه منها بنية رده لربه وتصرف فيه فقولان في امضاء تصرفه وعدمه. فانه ( قوله ان علم أنه جار بملك شخص ) أى في ملك شخص معين أى ان علم ذلك بعد القسم سواء كان حين القسم لم يعلم أنها سلمة سلم أو ذمى أو كان يعلم أنها سلمة واحد منهما لكن لم يعلم عينه وإنما علمت بعد القسم كذا قرر شيخنا ( قوله بوجه ) متعلق بالآخذ وقوله المسوغة لقسمه الأولى لأخذه ( قوله أولئك يرون قسمه ) لو تعين ربه الجملة حاله أى والحال أنه تعين ربه وفيه نظر لأنه إذا رأى الامام قسمه مع العلم بملكه المعين فانه يجوز التصرف فيه لمن صار إليه كافي التوضيح فلا يصح ادخال هذه الصورة في كلامه هنا فالصواب ان يصور كلام المؤلف كافي ح بما إذا علم أنه لمعين بعد ان حصل القسم اه بن ( قوله كالمشتري من

( وعلى الآخر ) لشيء من المقام رقيقاً أو غيره ( إن سلم ) انه جار بملك ( شخص ) معين ( سلم ) أى ذمى بوجه من الوجوه المسوغة لقسمه لعدم تعيين ربه عند انمير الجيش أولئك يرون قسمه ولو تعين ربه أو غير ذلك ( ترك تصرف ) فيه ( بخبره ) أى ليظهر ربه هل يأخذه بالثمن أو يتركه له ( وإن ) انتم التهمى و ( تصرف ) باستيلاذ ونحوه ( مضي ) تصرفه لشبهة الكفار وليس لما يملكه أخذه ( كالمشتري ) سلمة لمعين ( من )

حربي ( في دار الحرب فلا (١٩٨) يتصرف فيه حتى يغيره فان تصرف ( باستيلاء ) مضى وأخرى بفتح ناجز وكذا بكتابة أو

مدير أو عتق لاجل وكذا  
بيع في المشتري من حربي  
بخلاف المأخوذ من الغنيمة  
فلا يعضى بالبيع على المعتمد  
فقوله باستيلاء راجع لكل  
من تصرف ومضى (إن لم  
يأخذه) من الغنيمة (على)  
نية (رد له) بان اشتراه  
بنية تملكه لنفسه فهذا  
راجع للمشتري من الغنيمة  
فقط فهو راجع لما قبل  
الكاف على خلاف قاعدته  
(وإلا) بأن أخذه بنية رده  
لربه فاعتق أو استولد  
(فقولان) في الامضاء  
وعنده وهو الراجح  
(وفي) امضاء العتق  
(الوَجَل تَرَدُّدٌ) والراجح  
الامضاء كما مر وإذا  
كان يعضى التدبير كما تقدم  
فأولى العتق الوَجَل فكان  
الأولى حذف هذا التردد  
(ولم يسلّم أو ذمّي أخذُما  
وهبوه) أي الحريون  
(بدارم) وكذا بدارنا  
قبل تأمينهم (مجاناً) معمول  
لاخذ (و) ان بذلوه لنا  
(بهوض) أخذه مالكة  
(ب) بمثل المثل وقيمة  
للقوم وتعتبر قيمته هناك  
(ان لم يُبيع) أي ان لم  
يبيع آخذهم في المثلتين  
فان باعه الموهوب له أو  
المعاوض عليه (فيعضى)  
البيع وابتاع لربه إليه سيل

حربي في دار الحرب الخ) أي وأما من اشترى من الحربي في بلاد الإسلام بعد أن دخلها بأمان فليس عليه ترك التصرف فيه لأنه ليس لربه أخذه كما مر في قول المصنف وكره لغير المالك اشتراء سلعه وفاتت به وبهية (قوله فان تصرف باستيلاء مضى) المراد بالاستيلاء أن يظا الجارية التي اشتراها ويولدها وأما مجرد وطئها فلا يفتيها على ربه بل يغير فيها (قوله بفتح ناجز) أي خالص عن التعليل على دفع درهم أو مضى أجل (قوله بخلاف) أخوذ من الغنيمة فلا يعضى (أي التصرف فيه بالبيع على المعتمد لقول المصنف سابقاً وبالأول ان تعدد قال بن والفرق بين المثلتين ما ذكره عبد الحق عن بعض القرويين أن ما وقع في المقاسم قد أخذ من العدو على وجه القهر والغلبة فكان أقوى في رده لربه والمشتري من دار الحرب إنما دفعه الحربي الذي كان في يده طوعاً ولو شاء ما دفعه فهو أقوى في امضاء ما فعل به من البيع (قوله ان لم يأخذ الخ) أي أن محل فوت ما أخذ من الغنيمة بالاستيلاء ومأمعه ان لم يأخذه بنية رده لربه (قوله فهو راجع لما قبل الكاف على خلاف قاعدته) أي لأن المشتري من الحرب في دار الحرب لا يتصرف إلا بعد أن يغير ربه فان تصرف بدون تغييره مضى تصرفه اتفاقاً سواء كان اشتراه من الحربي بنية تملكه أو رده لربه أو لم يكن له نية أصلاً (قوله فقولان) بفواته على ربه وامضاء التصرف بالعتق ومأمعه وعدم فواته على المالك ولا يعضى العتق ولا مأمعه من التصرف لأنه أخذه لربه والأول للقاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن السكاتب وعلى هذا فالحل للتردد اهـ بن (قوله وفي الوَجَل الخ) أي أن من اشترى عبداً من الغنيمة أو من حربي بدار الحرب وعرف ذلك العبد لمعين فتصرف فيه ذلك المشتري بالعتق لاجل قبل أن يغير سيده فهل يعضى ذلك العتق أو لا تردد للخصمي وابن بشر وهو فيما إذا أخذه لا ليرده لربه فكان حق المصنف أن يقدم على قوله ان لم يأخذه الخ وقد قدمه خشي هناك وهو حسن غير أنه خلاف النسخ انظر بن (قوله وإذا كان يعضى التدبير) أي ويفوته على ربه (قوله والمسلم الخ) صورتهما رجل دخل بلاد الحرب فوهبه حربي سلعة أو عبداً هرب لدار الحرب وأغار عليه الحربي وأخذه فإذا قدم الموهوب له بذلك فان ربه المسلم أو الذي يأخذه منه بغير عوض (قوله وكذا بدارنا قبل تأمينهم) أي وأما ما باعوه أو وهبوه بدارنا بعد تأمينهم فقد تقدم أنه يفوت على ربه (قوله بمثل المثل وقيمة المقوم) فيه نظر والذي في التوضيح وج أن الواجب مثل العوض في محله ولو كان مقوماً كمن أسلف عرضاً فلا يلزمه إلا مثله في موضع السلف نعم ان يحجز عن المثل في محله اعتبرت القيمة في العوض ولو كان مثلياً ونس التوضيح إنما يأخذه ربه بالثمن فان كان عينا دفع اليه مثله حيث لقيه فان كان مثلياً أو عرضاً دفع اليه مثل ذلك يولد الحرب ان كان الوصول إليها يمكن كمن أسلف ذلك فلا يلزمه الا مثله بموضع السلف ابن يونس فان لم يمكن الوصول إليها فعليه هنا قيمة ذلك المكيل يولد الحرب اهـ بن والحاصل أنه يلزم ربه إذا أراد أخذه ان يرد مثل الثمن سواء كان عينا أو غيرها لكن ان كان عينا دفعه في أي محل وان كان غير عين دفعه بمحل المعاوضة ان أمكن والا فبغيره ان ساءت قيمته بموضع الدفع قيمته بموضع المعاوضة والا فالواجب اعتبار قيمته بدار الحرب ولو زادت على قيمته هنا (قوله في المثلتين) أي مسئلة أخذه من الحربي بهية ومسئلة أخذه منه بمعاوضة (قوله والاحسن) أي والقول الأحسن بمعنى الأرجح من القولين عن ابن عبد السلام في المفدى من لص أخذه بالهداء قياساً على ما فدى من دار الحرب ولأنه ولو أخذه ربه بمن فداء وخلصه بغير شيء مع كثرة الاصوص لسد هذا الباب مع كثرة حاجة

(ولم يسلّم) المسلم أو الذي حينئذ (الثنى) على البائع ن كانت الهبة مجاناً (أو الزائد) عليه إن أخذه بهوض كأن يأخذه بمائة الناس ويبيعه بمائتين فيأخذ المائة الزائدة (والأحسن) أي الأرجح (في) المال (المفدى) بفتح الميم وكسر الدال كالشوي اسم مفعول أصله

مفدوى (من لم ي) ونحوه كحارب وغاصب وظالم من كل مال أخذ من صاحبه خير (١٩٩) رضاه ولم يمكن الوصول اليه الا

بالقضاء (أخذه بالقضاء)  
الذى يغدى به مثله عادة  
إذا لم يفده ليملكه فان  
امكنه خلاصه بلا شيء  
أو بدون ما دفع أخذه في  
الاول بلا شيء كالمو فداءه  
ليتملكه وفي الثاني بما  
يتوقف خلاصه عليه عادة  
ومقابل الاحسن أخذه  
بلا شيء مطلقا لأن العس  
ليس لمشبه ملك بخلاف  
الحربي (وإن أسلم) من  
السيد (لما وض) أي لمن  
عاوض على عبده في دار  
الحرب بأن اشتراه (مدبر  
ونحوه) كتمتق لأجل لأم  
ولد فيجبر على فداها  
(استوفيت خدمته) أي  
يستوفى بها المعاوض ولو  
زادت على عوضه (ثم) ان  
لم يوف قبل موت السيد  
في المدبر وقبل الاجل في  
العتق لأجل بأن مات  
السيد أو حل الاجل قبل  
التوفية (هل يتبع) السيد (ان  
عتق بالثمن) المعاوض به  
كله بناء على انه أخذه تملك  
ولا يحاسبه شيء مما استوفى  
منه لأنه كالقائدة أو القلة  
التي يفوز بها المشتري (أو بما  
بقى) عليه فقط بناء على انه  
أخذه تقاضيا وهو الراجح  
(قولان) وعبد الحرب (يسلم)  
دون سيده (حر) وكذا  
ان لم يسلم (ان فر) البنا (أو)  
أسلم و (بقى حتى غنم) قبل  
اسلام سيده (لا إن خر) فار البنا (بعد إسلام سيده أو بمجرد إسلامه) أي السيد أي خرج مصاحبا لإسلام سيده فهو رقيق

الناس اليه ابن ناجى وبه كان يفتى شيخنا الشيبى (قوله مفدوى) اجتمعت الواو والياء وسبقت  
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الدال كسرة لمنااسبة الياء  
(قوله كحارب وغاصب وظالم) قال السيد البليدى من ذلك الكشاف الذى يمسك زرع أوبهائم انسان  
ظالم فيفديه انسان (قوله من كل مال أخذ) الاولى من كل أخذ مال الخ (قوله إذا لم يفده ليملكه) هذا  
القيد لابن هرون فان فداءه ليملكه أخذ منه مجانا ابن ناجى لا يبعد أن يكون هذا مراد من ذهب  
للقول الثاني فيرجعان لاوافق اه بن قال في التوضيح ولا يجوز دفع اجرة للقادى ان كان قد دفع الفداء  
من عنده لأنه ساف واجارة واما ان كان الدافع للفداء غيره فمضى جواز دفع الاجرة له مجال للتظاظرين  
(قوله مطا) أى سواء فداءه ليملكه أو فداءه بقصد دفعه لربه (قوله وان أسلم الخ) حاصله ان  
الانسان إذا اشترى مدبرا أو معتقا لأجل من اللصوص أو من حربي في دار الحرب غير عالم بكونه  
مدبرا أو معتقا لأجل ثم قدم به فعرفه ربه فأسلمه لمشتريه ولم يدفع العوض ويأخذه فان المشتري  
يستوفى خدمته في مقابلة ما دفعه من الثمن ولو زادت عليه فيخدم المدبر لموت سيده الذى دبره والمتق  
لأجل يخدم إلى ذلك الاجل فإذا مات سيده الذى دبره والثالث يحمله أوجاء الاجل في المعتق لأجل  
وقدوفيا ما فديا به فلا كلام أنها يمتنان ولا يتبعان شيء وإن لم يوفيا ذلك فهل يتبعها الذى عاوض  
عليها بجميع ما عاوض عليها به ولا يحسب عليه ما اغتله منها لأنه كالقائدة أولا يتبعها إلا بما بقى  
عليها فقط قولان (قوله أى يستوفى المعاوض) أى في مقابلة ما دفع من الثمن قال ابن عاشر ولا  
يرجع لسيد به استيفاء العوض لقول المصنف استوفيت خدمته (قوله قبل التوفية) أى قبل ان  
يستوفى من الخدمة بقدر ما دفع من الثمن (قوله بناء على انه أخذه تملك) أى بناء على ان اسلام السيد له  
على وجه التملك (قوله بناء على انه أخذه تقاضيا) أى بناء على ان اسلام السيد له على وجه التقاضى فكل  
بعض من الخدمة في مقابلة بعض من الثمن الذى دفعه (قوله وهو الراجح) اعتمد في ترجيحه القول  
الثاني ما يظهر من كلام المواق كما قال عج والذى يفيد كلام ابن الحاجب أن الاول هو الراجح  
لتصديده بالاول وعطف الثاني عليه بقيل اه بن فان قلت إنه قد تقدم انه إذا أسلم السيد المدبر  
والمعتق لأجل لمن وقفا في سهمه وقوما عليه أو اشتراهما من المغنم ثم مات سيد المدبر أو حل  
الاجل ولم يوفيا ما وقفا به في المغنم فانه لا يتبعها شيء بناء على ان التسليم تملك وعلى انه  
تقاضى فانها يتبعان بما بقى لما الفرق بين ما هنا وما تقدم والجواب ان المدبر والمعتق  
لأجل في المسئلة المتقدمة وقفا في المغنم يعنى لم يؤخذوا من العدو بمعاوضة بل بطريق  
الغلبة فتوى أمر المالك الاصلى وضمف امر الآخذ كما سبق بخلاف المدبر هنا فانه  
مشتري من العدو ولم يؤخذ قهرا عنهم إذا لو شاءوا ما دفعوه فتوى أمر الآخذ منهم  
باختيارهم كما سبق (قوله قولان) الاول لسحنون والثاني لمحمد وعليها لو استوفى من الخدمة فداءه  
قبل اجله فمضى كون باتياله أو لربه قولهما (قوله وكذا إن لم يسلم) أى فلا مفهوم لقول المصنف  
يسلم لكنه أنى به لأجل قوله أبقى حتى غنم فان قيد الاسلام معتبر فيه والحاصل ان عبد الحربى  
إذا فر البنا قبل اسلام سيده كان حرا لأنه غنم نفسه سواء أسلم أو لم يسلم وسواء كان فراره  
قبل نزول الجيش في بلادهم أو كان بعد نزوله فيها ولا ولاء لسيد عليه ولا يرجع له ان أسلم  
وكذا يكون حرا إذا أسلم وبقى حتى غنم قبل اسلام سيده واما إذا فر البنا بعد اسلام سيده  
أو مصاحبا للإسلام فانه يحكم برقه لسيد (قوله أو بمجرد اسلامه أى السيد) ما قرر به الشارح

اسلام سيده (لا إن خر) فار البنا (بعد إسلام سيده أو بمجرد إسلامه) أي السيد أي خرج مصاحبا لإسلام سيده فهو رقيق

(وهذه) أى قطع (السبي) من الزوجين كافرين (النكاح) بينها سببا معا او مرتبين او سببت هى فقط قبل اسلامه او سبي هو فقط وعليها الاستبراء (٣٠٠) حيضة لانها أمة (الأن نسي وتسلم بعده) أى بعد اسلام زوجها والظرف متعلق

بالفعلين يعنى إذا اسلم زوجها الحربى أو للتأمين ثم سببت واسلمت بعد اسلامه فلا يهدم سببها النكاح وتصير أمة مسلمة تحت حر مسلم وعمله ان اسلمت قبل حيضة (ووكده) أى الحربى الذى اسلم وفر البنا أو بقى حتى غزا المسلمون بلده فغنموه ان حملت به أمة قبل اسلام ايه (وماله فى) أى غنيمة فان حملت به بعد اسلام ايه فحر اتفاقا واما زوجته فتعime اتفاقا وأقر عليها ان اسلمت قبل حيضة كما مر (مطلقا) كان الولد صغيرا أو كبيرا (لا ولد صغير لكتائية) حرة (سببت) أى سبها حربى فأولدها (أو) ولد صغير من (مسلمة) سببت أى سبها حربى فأولدها ثم غنم للمسلمون الكتائية والمسلمة واولادها الصغار فالاولاد احرار تبعاً لأبائهم وأما الكبار فنرى ان كانوا من كتائية (وهل كبار) اولاد الحرة (المسلمة فى) أى غنيمة ككبار اولاد الكتائية مطلقا (أو) (ان قاتلوا تأويلان وولد الأمة)

تبع فيه فتقال طفى وهو ريك والصواب ان الضمير راجع للعبد وأن المراد لا يكون العبد حرا بمجرد اسلامه بل حتى يفر أو يغم فالمراد أراد اختصار قول ابن الحاجب ولا يكون حرا بمجرد اسلامه خلافا لاشبه وسحنون وعليه فقوله بمجرد اسلامه عطف على معنى قوله ان خرج لاطى بعد أى لا يخرج ولا بمجرد اسلامه وهو وان كان تكرارا مع مفهوم قوله ان فر أو بقى لكن اتى به لئلا تكون الرد على مخالفة سحنون واشبه حيث قال لا يكون حرا بمجرد الاسلام (قوله وهذه) بالمعجمة بمعنى قطع وبالمهملة بمعنى أسقط ونقض كفى المصباح (قوله أو سببت هى فقط قبل اسلامه) أى وقبل قدومه بامان أو قبل اسلامه وبعد قدومه بامان (قوله أو سبي هو فقط) أى قبل اسلامها وقبل قدومها بامان أو قبل اسلامها وبعد قدومها بامان وظاهر الشارح انها إذا سببا مرتبين يهدم نكاحها سواء حصل اسلام من احدهما بين سببها أو حصل بعده والثانى كما لو سبي أولا وبقى على كفره ثم سببت واسلم بعد ذلك أو بالعكس والاول كما لو سبي هو وأسلم ثم سببت هى بعد اسلامه وأسلمت أو بالعكس فيهدم النكاح على كل حال ولا تدخل هذه الصورة الاولى تحت قوله إلا ان نسي وتسلم بعده لأن هذا المستقيد بأن يكون الزوج اسلم من غير سبي وهو فى دار الحرب أو مؤمن كفى ابن الحاجب وقرره الشارح بذلك (قوله وعليها الاستبراء) أى فى هذه الصور الاربع التى اتهدم فيها النكاح إذا أراد السابى وطأها (قوله والظرف متعلق بالفعلين) أى لتنازعها فيه فيها طالبان له من حيث المعنى وإن كان العامل فيه أحدهما (قوله فلا يهدم سببها النكاح) وحينئذ فيكون احققها وتصير أمة مسلمة تحت حر والراجح كما قال ابن عمر زانه لا يشترط فى اقراره عليها ما اشترط فى نكاح الأمة من عدم الطول وخوف العنت لأن هذه شروط فى نكاح الأمة فى الابتداء والدوام ليس كالا ابتداء على المعتمد خلافا للتوضيح وحاه بن (قوله ان اسلمت قبل حيضة) مفهومه انها لو أسلمت بعد حيضة اتهدم نكاحها لحرجها من الاستبراء بتلك الحيضة (قوله وماله فى) أى ماله الذى فى بلاد الحرب والموجب لكونه غنيمة كونه فى بلاد الحرب وأما قول المصنف سابقا وملك باسلامه غير الحر المسلم فمحمول على مال قدم به البنا لاعلى الذى اقباه (قوله وماله فى) ظاهره ان ماله يكون غنيمة مطلقا سواء كان عندنا وترك ماله فى بلده أو كان باقيا بدار الحرب مع ماله وفى الثانية خلاف مذهب ابن القاسم وروايته أنه يكون غنيمة أيضا وقال التومنى انه يكون له وهما تأويلان على المدونة اشار لذلك فى التوضيح اه بن (قوله وأزواجه) أى الحربى المذكور وهو الذى اسلم وفر البنا وقوله فتعime اتفاقا أى وكذا مؤخر صداقها لأن صداق الزوجة مال لها والزوجة رقيقة للجيش ومال الرقيق لسيده (قوله تأويلان) قال فيها وأما الكبار إذا بلغوا وقتلوا فم فى فهدمها ابن أبى زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لامفهومه وأن المقصود أن يكونوا على حال يمكنهم القتال انظر التوضيح (قوله لالكها) أى لتبعية الولد لأمه فى الرق والحرية ولا يه فى الدين وأداء الجزية (نصل عقد الجزية) (قوله عقد الجزية النخ) الاضافة على معنى اللام أى العقد المنسوب للجزية فاندفع ما يقال الجزية اصطلاحا هى اللال للأخذ منهم فلا معنى لإضافة العقد اليه وإضافة العقد للجزية من اضافة الشروط للشرط لأن المراد بالمقد كما فى الجواهر التزام تحريرهم فى دارنا وحمائهم والذب عنهم

عنهم

اتى سبهاا الحربيون منا فولدت عندهم (لما لكتائها) صغارا أو كبارا

من زوج أو غنمه • ثم شرع يتكلم على الجزية واحكامها فقال [درس] (عقد الجزية)

إذن الإمام لكافر (ولو قرشياً (صح سبأؤه) بالمداى أسره وخرج بالامام غيره فلا يصح عقدها منه إلا بإذن الامام وخرج بقوله صح سبأؤه المرتد فلا يصح سبأؤه لانه لا يقر على رده والمعاهد قبل انقضاء عهده (٣٠٩) والراهب والراهبة الحران (مكلف)

فلا تؤخذ من صغير ومجنون  
(حر) لامن عبد فان بلغ  
الصبي أو عتق العبد أو  
أفاق المجنون أخذت منه  
ولا ينتظر حول بعد البلوغ  
وكذا ما بعده ومحل أخذها  
منهم ان تقدم لضربها على  
كبارهم الاحرار حول  
فأكثر وتقدم له هو عندنا  
حول صبايا أو عبيدا (قادر)  
على أدائها ولو بعضاً فلا  
يؤخذ من معدم شيء منها  
(غالب) لأهل دينه ولو  
راهب كنيسة أو عبيدا  
فانياً أو زمناً أو أعمى لامن  
راهب من منزل بدير مثلاً  
لأرضي له والاقتل ولا  
يبقى حتى تضرب عليه  
الجزية (لم يعتقه مسلم)  
يلد الاسلام فان اعتقه  
كافر أو مسلم يلد الحرب  
أخذت منه (سكنى) معمول  
أذن أى أذن الامام فى  
سكنى (غير مكة والمدينة)  
وما فى حكمهما من أرض  
الحجاز (واليمن) لأنه من  
جزيرة العرب المشار إليها  
بقوله عليه الصلاة والسلام  
لا يقرن دينان بجزيرة  
العرب (ولهم الاجتياز)  
بجزيرة العرب غير مقامين  
وكذا لهم إقامة ثلاثة  
أيام لمصلحتهم ان دخلوا

عنه بشرط بذل الجزية والجزية العنوية ملازم الكفر من مال لأنه باستقراره تحت حكم الاسلام  
وصونه (قوله إذن الإمام) لابدق الكلام من حذف لأجل صحة الاخبار أى سبب عقد الجزية  
إذن الامام أو عقد الجزية سببه إذن الامام أو نائبه بلفظ أو إشارة مفهومة (قوله ولو قرشياً) أى  
فتؤخذ الجزية منهم على الراجح قال المازرى انه ظاهر المذهب وهو مقتضى اطلاق الصنف وهذه  
طريقة ولابن رشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم إجماعاً اما لمكانتهم من رسول الله أو لان قرشياً  
أسلموا كلهم فان وجد منهم كافر فترد واذ اثبتت الردة فلا تؤخذ منهم (قوله فلا يصح عقدها منه إلا  
بإذن الامام) أى لكنه وإن كان غير صحيح بغير إذن الامام إلا أنه يمنع القتل والأسر وحينئذ فريد  
لما منه حتى يعقدها معه الامام أو نائبه (قوله فلا يصح سبأؤه) علة لمحدوف أى فلا تؤخذ منه لانه  
لا يصح الخ (قوله والمعاهد) أى وخرج للمعاهد وهو الذى دخل بلادنا بأمان لقضاء غرض ثم يرجع  
لبلاده فلا تؤخذ منه الجزية لأنه لا يصح سبأؤه وكذلك الراهب (قوله حر) لعل للصنف استغنى  
بتذكير الأوصاف عن اشتراط الذكورية والا فالأنثى لا تضرب الجزية عليها خلافاً لظاهره (قوله ولا  
ينتظر حول) أى تمام الحول (قوله وكذا ما بعده) أى ولا بعد الافاقة ولا بعد العتق (قوله ومحل  
أخذها منهم) أى من الصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والعبد اذا عتق ولا ينتظر حول بعد ذلك ان  
تقدم الخ فان اختلف شرط من الشرطين انتظر الحول بعد البلوغ والافاقة والعتق (قوله والاقتل) أى  
وإلا بأن كان له رأى (قوله ولا يبقى الخ) فيه نظر بل للامام الاجتهاد فيه بالقتل وغيره كما تقدم اهـ بن  
(قوله لم يعتقه مسلم) اعلم ان العبد الكافر إذا عتق لا يخلو إما أن يعتق بدار الحرب وهذا تضرب  
عليه الجزية لانه كواحد منهم سواء اعتقه حربى أو ذمى أو مسلم وإما ان يعتق بدار الاسلام وهذا  
إذا اعتقه مسلم لا تضرب عليه إلا اذا حارب وأسر وهذا خارج بقوله صح سبأؤه وإن اعتقه ذمى  
ضربت عليه تبعاً لسيده وإن كان لا يصح سبأؤه وهذا وارد على الصنف فلو قال صح سببه أو اعتقه  
ذمى لوفى به اذا علمت هذا فقوله لم يعتقه مسلم لا حاجة اليه بعد قوله صح سبأؤه لا غناؤه عنه بل هو مضر  
لاقتضائه ان عتق المسلم اذا حارب لا تضرب عليه اهـ بن (قوله وأخذت منه) أى وأما لو اعتقه  
مسلم يلد الاسلام فلا تضرب عليه إلا اذا حارب وأسر (قوله لأنه) أى اليمن (قوله ولهم الاجتياز)  
أى المرور وظاهره ولولغير حاجة ككون طريقه من غيرها أقرب (قوله وكذا لهم إقامة ثلاثة أيام)  
ليس هذا تحديداً بل لهم إقامة الأيام القلائل بنظرا للامام ان احتاجوا لذلك وكان دخولهم لمصلحة  
كما لو دخلوا بطعام واحتاجوا لإقامة الأيام لاستيفاء ثمنه وقضاء حوائجهم (قوله للعنوى) أى على  
العنوى وهو نسبة للعنوة وهى القهر والغلبة (قوله أربعة دنائير شرعية) أى وهى أكبر من دنائير مصر  
لان الدينار الشرعى أحد وعشرون حبة خروب وسبع حبة ونصف سبع حبة وأما الدينار  
المصرى فثمان عشرة حبة فتكون الأربعة دنائير الشرعية أربعة دنائير مصرية وثلاث دينار وثلاثة  
أسباع تسع دينار (١) (قوله أو أربعون درهماً شرعياً) أى وهى أقل من دراهم مصر لأن  
الدرهم الشرعى أربعة عشرة خروبة وثمانية أعشار خروبة ونصف عشر خروبة والمصرى ست  
عشرة خروبة فزيادة الأربعين المصرية على الأربعين الشرعية ست وأربعون خروبة وهى

(١) قوله وثلاثة أسباع دينار الخ صوابه وستة أسباع خروبة اهـ كتبه محمد عايش

(٣٦ - دسوى - ثانى)

لمصلحة كجلب طعام (عالم) متعلق بسكنى أى أذن الامام لكافر ان يسكن فى غير جزيرة  
العرب على ما يذلولونه له بل فى الحقيقة الجزية نفس المال المضروب عليهم لاستقرارهم تحت حكم الاسلام وصونهم (للعنوى أربعة دنائير)  
شرعية ان كان من أهل الذهب (أو أربعون درهماً) شرعياً إن كانوا من أهل الفضة وأهل مصر أهل ذهب وان لم يمول فيها بالفضة

(في كل سنة قمرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أي السنة كما هو نص الشافعي وهو القياس كإزكاة وقال أبو حنيفة أولها وكذلك الصلحة إذا وقت مبهما (وقسم الفقير) وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما فإن ليس بعدل يؤخذ منه ما نقص لضيقه (ولا يزداد) على ما ذكره كثير يسار (والصالح) وهو من فتح بده صلحا (ما شرط) ورضى به الإمام أو نائبه فإن لم يرض الإمام فله مقاتلة ولو بذل اضعاف العنوى (وإن أطاق) في (٣٠٣) صلحه (فكلاول) أي فعلية بذل ما يلزم العنوى (والظاهر) عند ابن رشد (إن بذل) الصلحي

القدر (الأول حرم قتاله) وان لم يرض الإمام وهذا مقابل له وله والصلحي ما شرط أي مع رضا الإمام والمعتمد الأول وكان حقه أن يعبر بالفعل لأنه من عنده لا من الخلاف وتؤخذ كل من الجزيتين (مع الإهانة) أي الإذلال وجوبا (عند أخذها) لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويضع على قتله عند أخذها ولا يقبل من النائب بل كل أحد منهم يعطيها بنفسه لأجل إهائته عسى أن يكون ذلك سببا لدخوله في الإسلام (وسقطت بالإسلام) وبالموت ولو متجمدة عن سنين ثم هسبه في السقوط لا بقيد سبه وهو الإسلام قوله (كأرزاق المسلمين) التي قدرها عليهم الفاروق مع الجزية فإنها ساقطة عنهم ولا تؤخذ وهي على من بالشام والحيرة في كل شهر على كل نفس مديان من الخنطة وثلاثة أفساط زيت

درهمان بالمصري وسبعة أثمان درهم فيكون الأربعون درهما شرعية سبعة وثلاثين مصرية وثمان درهم (قوله في كل سنة قمرية) أي لشمسية ثلاث تضع على السنين سنة في كل ثلاث وثلاثين سنة (قوله وقسم الفقير) أي عند الأخذ لا عند الضرب لأنها لا تضرب إلا كاملة قاله شيخنا (قوله مبهما) أي غير معين وقتها فإنها تؤخذ آخر السنة (قوله لم يؤخذ منه ما نقص لضيقه) أي ما نقصناه أولا لأجل ضيقه (قوله وللصلحي) أي على الصلحي فاللام بمعنى على وقوله ما شرط جعل ضمير شرط راجعا للإمام أي على الصلحي للام الذي شرطه الإمام وعلى هذا فلا يحتاج لزيادة ورضى به الإمام ويحتمل رجوعه للصلحي وعليه فلا بد من ذلك القيد ولا قرينة في كلام المصنف عليه فالاختلال الأول أولى كما قال الثاني (قوله فله مقاتلة) أي على الذهب كما قال البدر وهو قول ابن حبيب (قوله وإن أطلق في صلحه) أي لم يعين قدر معلوما بأن وقع الصلح على الجزية مبهما وقوله فعلية بذل ما يلزم العنوى أي وهو أربعة دنانير أو أربعون درهما في كل سنة (قوله والمعتمد الأول) أي وهو أنه إذا لم يرض الإمام بما بذله فله مقاتلة سواء بذل القدر الأول أو أكثر منه والحاصل أن الإمام تارة يصالحهم على الجزية مبهما من غير أن يبين قدرها وفي هذه الحالة يلزمه قبول جزية العنوى إذا بذلوا وتارة يتراضى معهم على قدر معين وفي هذه الحالة يلزمهم ما تراضوا عليه معه وتارة لا يتراضون معه على قدر معين ولا على الجزية مبهما وفي هذه الحالة إذا بذلوا الجزية العنوية هل يلزمه قبولها أولا قولان الأول لابن رشد ورجحه بن والثاني لابن حبيب ورجحه البدر القرافي (قوله ولا يقبل) أي أعطائها من النائب (قوله وسقطت بالإسلام الخ) وفي سقوطها بالترهب الطاريء وعدم سقوطها قولان ابن القاسم والآخرين قال ابن حاش قال القاضي أبو الوليد ومن اجتمعت عليه جزية سنين فإن كان ذلك لقرارها أخذت منه لما مضى وإن كان لصره لم تؤخذ منه ولا يطالب بها بعد غناه انظر ح (قوله الفاروق) هو همر بن الخطاب (قوله والحيرة) بكسر الحاء وسكون الياء المثناة مدينة بقرب الكوفة (قوله مديان) ثنية مدي وهو مكيا يسع خمسة عشر صاعا ونصف صاع كما في بن قلا عن النهاية (قوله على كل واحد مع كسوة) أي في كل شهر (قوله وإضافة المجاز) أي المار عليهم بمصر خاصة كما في اللواق (قوله وإنما سقطت عنهم) أي الأرزاق وإضافة المجاز عليهم من المسلمين (قوله للظلم) فقد قال مالك أرى أن توضع عنهم اليوم الضيافة والأرزاق لما حدث عليهم من الجور قال البساطي واعلم أنه لا يؤخذ بأقوال الأئمة مع قطع النظر عن المقاصد لأنه إذا اتفق الظلم وكانوا هم الظلمة كما في نصارى مصر فالواجب أن يغلظ عليهم وإن يزداد على ما كان مقررا عليهم وما قاله صواب صحيح قاله شيخنا (قوله والعنوى حر) أي لأنه أحرز بضرب الجزية عليه نفسه وماله ولأن إقراره في الأرض لمართها من ناحية الل الذي ذكره الله تعالى بقوله فلما جاء جدولن العتاة (قوله فلي قاتله الخ)

أي

والسقط ثلاثة أرباط وعلى من بمصر كل شهر على كل واحد ادرب حنط ولا أدري

كم من الودك والصل والكسوة وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا من القمح على كل واحد مع كسوة كان يكسوها همر للناس لأدري ما هي ماله مالك (وإضافة المجاز) عليهم من المسلمين (ثلاثاً) من الأيام وإنما سقطت عنهم (للاظلم) الحادث عليهم من ولاية الأمور لكن ولاية مصر قوت شوكتهم باتخاذ الكتبة منهم واستأنومهم على أموالهم وحرعهم وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (والعنوى) بعد ضرب الجزية عليه (حر) فلي قاتله حمالة دينار ولا يمنعون من هبة أموالهم والصدقة بها ولا من الوصية بجميع ما لهم



إلا إذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان ميراثهم للمسلمين ( وإن مات ) الأولى التفريع بالفاء ( أو أسلم فالأرض ) الموهودة في قوله ووقفت الأرض ( فقط ) دون ماله ( للمسلمين ) ليس لورثته تعاقبها بل يعطيها السلطان لمن شاء وخراجها في بيت المال وأما ماله ومنه الأرض التي أحيها من موات فهو لو وارثه فإن لم يكن له وارث عندهم فللمسلمين هذا حكم أرض العنوى وماله ( و ) الحكم ( في ) أهل ( الصلح ) لا يخلو من أربعة أقسام لأن الجزية إما أن تضرب عليهم مجملة على الأرض والرقاب أو مفصلة على الرقاب فقط أو على الأرض فقط أو عليهما ( إلا إن أجملت ) على الأرض والرقاب بأن ضربت على البلديما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل بالخص كل شخص وما يخص الرقاب من الأرض ( فاهم أرضهم ) ( ٣٠٣ ) يقسمونها ويبيعونها ولا تعرض لهم فيها ولا يزداد في الجزية زيادتهم ولا تنقص بقصصهم ( و ) لهم ( الوصية ) بمالهم كله وأولى ببعضه ( وورثوها ) أي الأرض وكذا مالهم فإن لم يكن لهم وارث عندهم فلا هل دينهم على حسب ما يرونه عندهم ( وإن فرقت ) جزيتهم ( على الرقاب ) فقط كلى كل رأس كذا سواء أجملت على الأرض أو سكنت عنها وكذا إن فرقت على الأرض وأجملت على الرقاب كلى كل فدان كذا أو فرقت عليهما ( فبى ) أي الأرض وكذا مالهم ( لهم ) يبيعونها ويرثونها كالمهم وتكون لهم إن أسلموا ( إلا أن يموت ) واحد منهم ( بلا وارث ) في دينهم ( فللمسلمين ) أرضه وماله ( ووصيتهم في الثلث ) فقط حيث لا وارث عندهم وما بقي للمسلمين فإن مات وله

أى إذا كان ذلك القتل ذكرا وكان كناية قوله إلا إذا لم يكن لهم وارث الخ ( ما إذا لم يكن لهم وارث فلا يمكن من الوصية بجميع ماله بل بالثلث فقط ) قوله الأولى التفريع بالفاء ( أى لأن هذا مفرع على ما قبله والتفريع باعتبار مفهوم قوله فقط ) قوله فالأرض الموهودة ( أى وهى أرض الزراعة التي في بلاده المفتوحة عنوة بالقهر والغلبة ) قوله دون ماله ( أى فانه ليس للمسلمين بل هو له إن أسلم ولو ارثه إن مات كان المال عينا أو عرضا أو حيوانا لافرق بين المال الذى اكتسبه بعد الفتح أو قبله كما هو قول ابن القاسم وابن حبيب وظاهر المدونة وقال ابن المواز المال الذى يكون للعنوى إذا أسلم ولو ارثه إذ مات ما اكتسبه بعد الفتح وأما ما اكتسبه قبل الفتح فهو للمسلمين كالأرض واعترضه ابن رشد بأن أقرهم في بلادهم على أن يؤدوا الجزية إن كانت من ناحية المن فمالهم لهم ولورثتهم مطلقا إذا ماتوا أو أسلموا والا فليس لهم ذلك المال مطلقا وحينئذ فلا وجه لتلك التفرقة ( قوله للمسلمين ) أى لأنها صارت وقفا بمجرد الفتح وإنما أقرت تحت يده لاجل أن يعمل فيها اعانة على الجزية ( قوله لا يخلو من أربعة أقسام ) أى وفي الجميع لهم أرضهم ومالهم فيهم ويقسمون ويبيعون ويورث عنهم إلا أن القسم الأول يفترق من غيره من جهة أن من مات منهم بلا وارث فارضه وماله لاهل دينه وله الوصية حينئذ بجميع ماله وإن لم يكن له وارث بخلافه في غير الأول فإن من مات بغير وارث فماله وأرضه للمسلمين ووصيتهم في الثلث إن لم يكن وارث وإذا فصلت الجزية على الأرض والرقاب أو على الأرض دون الرقاب فاختلف في بيع الأرض قليل يمنع من بيعها وقيل يجوزها وخراجها يكون على المشتري والمشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو جواز بيعها والخراج على البائع وعليه متى المصنف هذا حاصل المسئلة ( قوله ولا تعرض لهم فيها ) أى لا يضرب خراج ولا يأخذ عشر الزرع ولا غيره ( قوله ولا يزداد في الجزية بزيادتهم الخ ) وكذا لا يبرأ أحد منهم بالإبداء الجميع لانهم حملاء ( قوله ولهم الوصية بمالهم كله وأولى ببعضه ) أى وإن لم يكن وارث ( قوله ووصيتهم في الثلث فقط ) أى لأن لنا حظا في مالهم من حيث إن الباقي بعد الثلث يكون لنا فيحجر عليهم فيما زاد على الثلث بخلاف ما إذا أجملت أو فصلت وكان لهم وارث فلا كلام لنا معهم لأنه لا حق لنا حينئذ في مالهم ( قوله وما بقى ) أى بعد الثلث الذى خرج وصية ( قوله فاهم أرضهم ) وقيل ليس لهم بيعها وقوله وخراجها على البائع أى وقيل على المشتري والمراد بخراجها ما ضرب عليها من الجزية في كل سنة ( قوله أحداث كنيصة يولد العنوة ) أى التي اقربها سواء كان فيها مسلمون أم لا وأما القديمة الموجودة

وارث فله الوصية بجميع ماله إذ لا تعرض لهم حينئذ فلو حذف المصنف قوله على الرقاب لكان أخصر وأتم وأما قوله وإن فرقت عليها الخ فهو في بيع الأرض وخراجها ولذا قال ( وإن فرقت ) الجزية ( عليها ) أى الأرض كلى كل فدان أو زيتونة أو ذراع كذا سواء أجملت على الرقاب أو سكنت عنها ( أو ) فرقت ( عليهما ) كلى كل فدان كذا وعلى كل رأس كذا ( فاهم أرضهم ) أى الأرض ( وخراجها ) في كل سنة ( على البائع ) في السنتين لا على المشتري إلا أن يموت أو يسلم فقط عنه وعن المشتري فإن أسلم الصلحي فارضه وماله ملك له وسقط ما ضرب عليه ( والعنوى أحداث كنيصة ) يولد العنوة ( إن شرط ) الأحداث عند ضرب الجزية عليه أى إن سأل الامام فأجاب له ذلك وإلا فللعنوى مشهور لا يتأتى منه شرط ( وإلا فلا ) وهذا ضعيف

واللعمد انه ليس له الاحداث ولا يمكن منه شرط أولا (كرم التهم) تشبيه بقوله فلا يمنع من الرم مطلقا شرط أولا على التعمد وأما البلد التي اختطها المسلمون كالقاهرة فلا يجوز الاحداث فيها باتفاق كما يأتي لكن ملوك مصر لضعف إيمانهم وجههم القاني مكنوهم من ذلك (والصلحي الاحداث) شرط (٣٠٤) أولا لكن في بلاد لم يخطها المسلمون معهم (و) للصلحي (بيع عرضتها) أي عرصة

كنيسة (و) بيع (حائط) لها وأما العنوى فليس له ذلك لأنها وقف بالفتح (لا) يجوز لكل من العنوى والصلحي احداث (ب) بلاد الإسلام ولو اختطها معه الكافر عنويا أو صلحيا (لا) لمصلحة أعظم (من) الاحداث فلا يمنع ارتكابها لأخف الضررين (و) منع (الدمي عنويا أو صلحيا (ركوب الخيل) نفيسة أم لا (والغال) النفيسة (والسروج) والبراذع النفيسة ولو على الخمر وإنما يركبون على الخمر قط أو الابل إذا لم يكن في ركوبها عز كالخيل كما هو في عرف كثير من الناس ويجعل رجليه في جانب الدابة (و) منع (جادة الطريق) أي وسطها بل على جانبها إلا إذا لم يكن بها أحد (والزم بلبس يميزه) عن المسلمين يؤذن بذلك كإمامة زرقاء وبرنيطة وطرطور (وعز ترك الزنار) بضم الزاى خيوط متلوثة بألوان شتى يشد بها وسطه علامة على ذله (و) عزز على

قبل الفتح فابا تبقى ولو بلا شرط كما هو مذهب ابن القاسم ولو أكل البحر كنيسة لم قبل لهم أن يقولوا أو يفصل بين كونهم شرطوا ذلك أم لا وهو الظاهر كذا في حاشية شيخنا عن كبير خشن (قوله) والمتمتع بالخ (تبع) فيما قاله البساطي وفيه نظر بل الصواب ما قاله المصنف لأنه قول ابن القاسم في المدونة انظرح والمواق (قوله) فيمنع من الرم مطلقا (في بن ماذكره من منع ترميم المنهدم وان كان ظاهر المصنف غير صحيح لتصريح أبي الحسن في العنوى يجوز رم المنهدم وظاهره مطلقا شرط ذلك أم لا وذلك لأن المدونة قالت ليس لهم شرط ذلك أم لا وذلك لأن المدونة قالت ليس لهم أن يحدثوا الكنائس في بلاد العنوة لأنها فيء ولا تورث عنهم فقال أبو الحسن قوله ليس لهم الاحداث في بلد العنوة مفهومة أن لهم أن يرموا ما كان قبل ذلك وكذا يجوز الترميم للصلحي على قول ابن القاسم خلافا لمن قال بمنع من الترميم الا بشرط فتبين ان للصلحي الاحداث ورم المنهدم مطلقا شرط ذلك أم لا على قول ابن القاسم فلعل ناسخ الميضة قدم قوله كرم المنهدم وأصله أن يكون بعد قوله والصلحي الاحداث انظر طفي واللواق (قوله شرط) أي الترميم أي استأذن الامام في ذلك وأذنه أولا (قوله) لكن في بلدنا (أي وأما لو كانت تلك البلد اختطها المسلمون معهم في جواز احداثها وعدمه قول ابن القاسم وابن الماجشون كما في ابن عرفة والحاصل ان العنوى لا يمكن من الاحداث في بلد العنوة سواء كان أهلها كفارا أو سكن المسلمون معهم فيها إلا بشرط وأما رم المنهدم فجائز مطلقا وأما الصلحي فيمكن من الاحداث في بلد ليس معه أحد فيها من المسلمين مطلقا بشرط وبغيره وكذا ان كان معهم فيها أحد من المسلمين على ما قاله ابن القاسم خلافا لابن الماجشون وكذا يمكنون من رم المنهدم على ما قاله ابن القاسم مطلقا (قوله) ولو اختطها (أي أنشأها مع المسلم الكافر عنويا أو صلحيا وهذا ما لابن الماجشون وأما على ما لابن القاسم إذا اختطها الصلحي فيجوز له الاحداث ولو كان معه مسلم وهذا وكان الأولى للشارح حذف المباعدة ويقول في حل المتن لا يجوز للكفار الاحداث يلد اغرد المسلمون باختطاطها ثم انتقل الكفار إليها وسكنوا فيها مع المسلمين (قوله) وأريقت الخمر) ظاهره انه لا تكسر وانها في ابن عرفة انها تكسر وهو الصواب وقد اقتصر عليه كانه المذهب وكذلك المواق وكذلك صرح البرزلي في نوازلته نقله عن ابن رشد بكسرها وإنما أريقت الخمر دون غيرها من التجمعات لأن النفس تشبهها وظاهر المصنف ان كل مسلم له اراقها ولا يختص ذلك بالحاكم وقول الشارح ان اظهرها أي أو حملها من بلد آخر فإن لم يظهرها وارقها مسلم ضمن له قيمتها لتعديده عليه (قوله) ان اظهروا (أي كما في الجواهر ولا شيء على من كسره وكذلك الصليب كما في المواق (قوله) وينقض عهده (أي امانه وقوله بقتال عام أي غير مختص واحد) (قوله) ومنع جزية) يقيد كما قال البدر بمنعها عمدا أو نبذا لا لعمد لا لعمد يجر عليها (قوله) وبغصب حرة) واما زناه بها طاعة فانما يوجب تزييره وحدت هي وكذا لو زنى بأمة مسامة أو بكرة كافرة طوعا أو كرها فلا يكون ذلك ناقضا لعهد

(ظهور) أي اظهار (السكر) بين المسلمين (و) على اظهار (معتقده) في المسيحية أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين (و) على (قوله) (بسط لسانه) على مسلم أو بحضرة (وأريقت الخمر) ان اظهرها (وكسر الناقوس) ان اظهره (وينقض) عهده (قتال) عام للمسلمين يقتضى خروجه عن الأمة لا ما كان فيه ذب عن نفسه (ومنع جزية) وتمرد على الأحكام الشرعية بان يظهر عدم المبالاة بها (وبغصب حرة مسلمة) على الزنا وزنى بها بالفعل ولا بد من شهود أربعة على رثاء يرون الرود في المسكحلة على التعمد

وقيل يكفي هنا اثنان لأن شهادتهما على نفس العهد (وغرورها) باخباره ايما أنه مسلم فتزوجها ووطئها (وتطعمه على عورات المسلمين) يعني يطاع الحريرين على عورات المسلمين كأن يكتب لهم كتاباً أو يرسل رسولا بأن الحل الفلاني للمسلمين لأحارس فيه مثلاً ليأتوا منه (وسب نبى) يجمع على نبوته عندنا (عالم يكفر به) أى ما تهرم عليه من كفرهم لا بما كفر به كام يرسل الينا أو عيسى ابن الله فإنه لا يقتل لأننا أقريناهم على ذلك نعم ان اظهر ذلك بوجه ضراباً (قائلوا) أى الاشياخ في بيان (٢٠٥) ما لم يكفر به (كليس بنى اولم

(قوله وقيل يكفى ههنا ثان) أى يشهدان على القاسم وإن لم يمانا الوطاء وقوله على نقض العهد أى لاعلى الزنا (قوله فتزوجها ووطئها) وأمالو تزوجها مع علمها بكفره من غير غرور فلا يكون نقضا لعهد ويلزمه الأدب فقط (قوله كأن يكتب لهم كتابا الخ) فى الواقع عن سجنون أن وجدنا فى أرض الإسلام ذميا كاتباً لأهل الشرك يورث المسلمين قتل لىكون نكالا لغيره (قوله يجمع على نبوته عندنا) أى معشر المسلمين وإن أنكرها اليهود كنبوة داود وسليمان واحترز بقوله يجمع الخ عما اختلف فى نبوته عندنا كالخضر ولقيان فلا ينتقض عهده بسبه (قوله بئام يكفر به) أى بئام يكفر به الكفر الذى يقر عليه بأن كفر به الكفر الذى لا يقر عليه كذا ذكر بعضهم وذكر غير واحد أن المراد بئام يكفر به مالا يقر عليه والمراد بما كفر به ما أقرناه عليه (قوله يريد عذته فى ساقه) فيه أنه لاجبة لهذا التفسير إذ لا حقيقة لهذا الكلام حق بين وإنما وقع من ملعون من نصارى مصر أنه قال مسكين محمد يخبركم بأنه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه إذ كانت الكلاب تأكل ساقه فأرسل مالك الاستفتاء فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال له ابن القاسم يا أبا عبد الله اكتب ويحرق بالنار فقال أنه لحقيق بذلك قال ابن القاسم فكتبتها وقدت الصحيفة بذلك فعقل به ذلك قال عياض ويعجز أحراق السابحيا وميتا (قوله وقتل أن لم يسلم) ضمير قتل راجع للقاض (قوله وفى غضب السلمة وغرورها) أماتعته أى القتل فى السب فقد اقتصر عليه فى الرسالة وصدر به فى الجواهر وحكى عياض فى الشفاء عليه الاتفاق وأماتعته فى غضب الحرية وغرورها فهو فى نقل ابن شاس وغيره لما فيها من انتهاك حرمة الإسلام وقد قتل عمر رضى الله عنه علجا نحس بفلا عليه امرأة فسقطت فأنكشفت عورتها (قوله وإما فى قتاله فينظر فيه الخ) ومثل القتال التمرد على الأحكام ومنع الجزية من كونه ينظر فيه الإمام بالأمور الحسنة وماتاله شارحنا هو الصواب خلافا لما ذكره بعض السراح من أن الضمير فى قوله وقتل أن لم يسلم راجع للساب خاصة وأما غيره من بقية النقض فالإمام مخير فيه بفعل واحد من الأمور الحسنة الساجدة وذلك لأن نقض العهد يوجب الرجوع للأصل من التخيير بين الأمور الساجدة (قوله إذ الإمام مخير فيه بين المن الخ) أى عند ابن القاسم (قوله القائل بأن الحر الخ) أى القائل أن الإمام مخير فيه بين أمور أربعة ماعدا الاسترقاق لأن الحر لا يرجع رقيقا ومنشأ الخلاف أن الذمة هل تنقض الحرية بدوام العهد فقط أو أبدا (قوله ويصدق فى دعواه أنه خرج لظلم) أى سواء قامت قرينة على صدقه أم لا (قوله كعابته) أى قطعه الطريق لأخذ مال أو منع سلوك فلا يسترق وإنما يحكم عليه بحكم الإسلام فى المحارب (قوله فإن حكمه حكم المسلم المحارب) أى المشار له بقوله تعالى وإنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا الآية وإذا كان حكمه حكم المحارب للمسلم فلا يسترق (قوله فسلكا مرتدين) أى كما هو قول ابن القاسم لا كالحرين كما قال أصبغ (قوله وينبغي أنوابه) أى أو يقال قوله وللإمام أى حقيقة أو حكما فيدخل نوابه فالخبر المستفاد من تقديم الخبر بالنسبة لآحاد الناس فإن وقت المهادنة من غير الإمام

أى صالح الحربى مدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام (لمصلحة) كالمعجز عن قتالهم. طلقاً أو فى الوقت الحاضر وتعينت ان كانت المصلحة فيها وان كانت المصلحة (٢٠٦) فى عدمها امتنعت فاللام للاختصاص لا للتخير (إن خلا) عقد المهادنة وكان

القياس ان خلت بالتأنيث (عن) شرط فاسد فان لم تخل عنه لم تجز (كشرط بقاء مسلم) أسير تحت ايديهم أو قرية لنساخته لهم أو شرط حكمين مسلم وكافر بحكمهم (وان بمال) مبالغة أى فى مفهوم الشرط أى فإن لم تخل عن شرط فاسد لم تجز وان بمال يدفعه أهل الكفر لنا واما فى منطوقه أى وان بمال يدفعه الامام لهم (بالخوف) بما هو أشد ضرراً من دفع المال منهم أو لهم سواء جعلت المبالغة فى المفهوم أو المنطوق (ولاحد) واجب لمدتها بل على حسب اجتهاد الامام (وندى أن لا تزيد) مدتها (على أربعة أشهر) لاحتفال حصول قوة أو نحوها للمسلمين وهذا إذا استوت المصلحة فى تلك المدة وغيرها وإلا تعين ما فيه المصلحة (وإن استشعر) الامام أى ظن (خيارتهم) قبل المدة بظهور أمارتها (بندهم) وجوباً وانما سقط العهد المتيقن بالظن الذى ظهرت علامات الضرورة (وأندرم)

ونوابه مضت على ما قاله سحنون ان كانت صواباً فليست كالجزية لما تقدم أنها ان وقعت من غير الإمام ونوابه كانت باطلة (قوله أى صالح الحربى) أى على ترك القتال والجهاد (قوله ان خلا) الحاصل ان المهادنة لا تجوز إلا بشروط أربعة الأول أن يكون العاقد لها الإمام أو نوابه الثانى ان يكون لمصلحة الثالث أن تخلو عقدها عن شرط فاسد الرابع ان تكون مدتها معينة يعينها الإمام باجتهاده وندب أن لا تزيد على أربعة أشهر (قوله وان كانت المصلحة فى عدمها امتنعت) أى وان استوت للمصلحة فيها وفى عدمها جازت وقوله فاللام للاختصاص أى وحينئذ فكلام للصف شامل للأقسام الثلاثة وقوله لا للتخير أى وإلا كان قاصراً على الأخير منها كما انها إذا كانت بمعنى على كان قاصراً على الأول فقط (قوله أو قرية) أى أو شرط بقاء قرية لنا حالة كونها خالية منهم يسكنون فيها (قوله وان بمال يدفعه أهل الكفر لنا) أى وان كان الشرط الفاسد مصاحباً لمال يدفعه أهل الكفر لنا ولا يفتر ذلك الشرط الفاسد لأجل المال الذى يدفعونه لنا أو وان كان الفساد بسبب إعطاء مال من المسلمين لهم (قوله واما فى منطوقه) أى وهو الخلو عن الشرط الفاسد والعنى وجاز للامام المهادنة ان خلت عن شرط فاسد وان بمال يدفعه الإمام لهم وهذا الاحتمال فيه نظر لاقتضائه جواز عقدها على إعطاء مال لهم من غير ضرورة وليس كذلك أيضاً متى دفع لهم مال لم تخل عن الشرط الفاسد فلا تصح المبالغة فلعل الأولى أن يقول وإما فى شئ من متعلقات المنطوق وهو الشرط الفاسد فى حد ذاته أى وان كان الشرط الفاسد مصوراً الخ بسبب مال (قوله بالخوف) مما هو أشد الخ أى كاستيلائهم على المسلمين فيجوز دفع المال لهم أو منهم فقد شاور النبي ﷺ لما أحاطت القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد فى ان يترك للمشركين ثلث الثمار لما خاف أن يكون الانصار ملت القتال فقالا ان كان هذا من الله فسمنا واطمنا وان كان هذا رأياً فأكلوا منها فى الجاهلية ثمرة البشرى أو قرى فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام فلما رأى النبي عزمهم على القتال ترك ذلك فلم يكن الاعطاء عند الضرورة جائزاً ما شاور رسول الله فيه (قوله ولاحد واجب لمدتها) لا يقال هذا يخالف ما مر من ان شرط المهادنة أن تكون مدتها معينة لانا نقول المراد ان شرطها ان يكون فى مدة بينها لا على التأنيث ولا على الإبهام ثم تلك المدة لاحد بل يعينها الامام باجتهاده (قوله وهذا) أى ندى عدم الزيادة على أربعة أشهر (قوله بنده) أى العهد الواقع بينه وبينهم على المهادنة وترك الجهاد (قوله للضرورة) أى خوف الوقوع فى الهلاك بالتهادى على العهد (قوله ووجب الوفاء الخ) يعنى إذا عاهدناهم على المهادنة وترك القتال مدة واخذنا منهم رهائن واشتروا علينا انه إذا فرغت مدة المهادنة نرد لهم رهائنهم فانه يجب علينا الوفاء بذلك فردم لهم ولو اسلموا عندنا (قوله وان لم يشترطوا الخ) أى كاهو رواية ابن القاسم عن مالك لجواز أن يفر من عندهم ويرجع لنا أو نغديه منهم وقال ابن حبيب لا نرد لهم الرهائن ولا الرسل إذا اسلموا ولو اشترطوا ردهم وقيل ان اشترطوا ردهم ولو اسلموا ردوا وإلا فلا (قوله كن أسلم) أى كشرطهم رد من جاء اليها منهم واسلم فانه يوفى به هذا إذا كان غير رسول بل وان كان رسولا جاءنا باختيارهم وبالع على الرسول لخالفه ابن الماجشون فيه ولكلا يتوهم ان شرطهم قاصر على من

وجوباً بانه لا عهد لهم فان تحقق خيارهم بنده بلا انذار (ووجب الوفاء) بعاهدونا عليه (وإن) كان همدنا لهم (رد رهائن) كفار عندنا (ولو اسلموا) حيث وقع اشتراط ردهم وان لم يشترطوا فى الرد ان اسلموا (كن أسلم) أى كشرط رد من جاءنا منهم واسلم وليس رهنا فانه يوفى به (وإن رسولا) وعمل الرد (إن كان) من ذكر من الرهائن الذين اسلموا

أومن أسلم (ذكر أ) فان كان اثني لم ترد ولو مع شرط رد هاصريحا (وفدأ) من أسلم ورد لا كفار من رهائن أو غيرهم وأولى السلم الأصل الأسير (بالق) أي بيت مال المسلمين وجوبا على الامام (ثم) ان لم يكن بيت مال أولم يمكن الوصول اليه أو قصر مافي عن الكفاية فدى (بمال المسلمين) على قدر وسعهم والأسير كواحد منهم (ثم) ان تعذر من المسلمين فدى (٢٠٧) (بمال) ان كان له مال (ورج) (بمال)

جاء منهم حارباً لا طائفاً أو رسولا فأفاد ان الحكم عام (قوله أومن أسلم) أي أومن جاء منهم اليأسلم (قوله فان كان اثني لم ترد) أي لموم قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ولعله لا لفسدة أعظم وينبغي عدم الرد لموم الآية ولو كان لنا عندهم مسألة وأسروها وتوقف تخليصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى السلم الأصل الأسير) أي سواء كان أسره ابتداء أو انتهاء فيشمل من ذهب اليهم طوعاً فقبضوا عليه سواء كان حراً أو عبداً كما قل شيخنا (قوله وفدى بالني) (الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بماله فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فمال جماعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختاره الاخميمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الأخذ منهم من أهل قطره فيقدم الاقرب فالاقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يردى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة لم يغش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بأن لا يوجد عندهما ما يشترون به سلاحاً ولا باروداً وكل من دفع شيئاً من جماعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير الفدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف القادى للعين (قوله ورجع بمثل الثلث وقيمة غيره الخ) مثله للباجي وابن بشر وقال ابن عبد السلام أظهر الثلث مطلقاً لأنه قرض وقال ابن عرفة أظهر ان كان الفداء بقول الفدى افدى وأعطيك الفداء فالمثل مطلقاً لأنه قرض وان كان بغيره فقول الباجي لأن السلفة الفدى بها لم يثبت لها تقرر في الدمة ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعها في الفداء هلاكاً لما يرجع لقيمته اه بن (قوله إذا علم أوطن الخ) متناقض رجوع واما إذا علم أوطن أو شك ان الامام يفديه من بيت المال أو بما يجمعه من المسلمين وفداء بقصد الرجوع فانه لا رجوع له لملحه على التبرع والتفريط والحاصل ان الرجوع القادى مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالماً أو ظاناً ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا بما يجنيه من المسلمين وان لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اخلت شرط من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله أولاً قصد له) أي لأن الشأن ان الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو بمعنى أو) لا داعي لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافاً هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الأمر بأن يقول له افدى وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الأمر بالفداء وان لم ياتزمه ونسب الأول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مشى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزماً اه وحى تفيد أن الواو لاجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعني ان من فدى أسيراً من العدو وعلى ذلك الأسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لأن الفداء أكده من الديون لأن الأسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبراً عليه فيقدم على دينه الذي دخل في ذمته طوعاً ولا فرق بين مال الأسير الذي قدم به من بلاد الحرب وماله الذي يولد الاسلام في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على الظاهر (قوله ويفض الفداء على العدد) فاذا فدى شخص جماعة كخمسين أسيراً بقدر معين وفيهم

جاء منهم حارباً لا طائفاً أو رسولا فأفاد ان الحكم عام (قوله أومن أسلم) أي أومن جاء منهم اليأسلم (قوله فان كان اثني لم ترد) أي لموم قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ولعله لا لفسدة أعظم وينبغي عدم الرد لموم الآية ولو كان لنا عندهم مسألة وأسروها وتوقف تخليصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى السلم الأصل الأسير) أي سواء كان أسره ابتداء أو انتهاء فيشمل من ذهب اليهم طوعاً فقبضوا عليه سواء كان حراً أو عبداً كما قل شيخنا (قوله وفدى بالني) (الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بماله فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فمال جماعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختاره الاخميمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الأخذ منهم من أهل قطره فيقدم الاقرب فالاقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يردى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة لم يغش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بأن لا يوجد عندهما ما يشترون به سلاحاً ولا باروداً وكل من دفع شيئاً من جماعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير الفدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف القادى للعين (قوله ورجع بمثل الثلث وقيمة غيره الخ) مثله للباجي وابن بشر وقال ابن عبد السلام أظهر الثلث مطلقاً لأنه قرض وقال ابن عرفة أظهر ان كان الفداء بقول الفدى افدى وأعطيك الفداء فالمثل مطلقاً لأنه قرض وان كان بغيره فقول الباجي لأن السلفة الفدى بها لم يثبت لها تقرر في الدمة ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعها في الفداء هلاكاً لما يرجع لقيمته اه بن (قوله إذا علم أوطن الخ) متناقض رجوع واما إذا علم أوطن أو شك ان الامام يفديه من بيت المال أو بما يجمعه من المسلمين وفداء بقصد الرجوع فانه لا رجوع له لملحه على التبرع والتفريط والحاصل ان الرجوع القادى مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالماً أو ظاناً ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا بما يجنيه من المسلمين وان لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اخلت شرط من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله أولاً قصد له) أي لأن الشأن ان الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو بمعنى أو) لا داعي لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافاً هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الأمر بأن يقول له افدى وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الأمر بالفداء وان لم ياتزمه ونسب الأول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مشى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزماً اه وحى تفيد أن الواو لاجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعني ان من فدى أسيراً من العدو وعلى ذلك الأسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لأن الفداء أكده من الديون لأن الأسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبراً عليه فيقدم على دينه الذي دخل في ذمته طوعاً ولا فرق بين مال الأسير الذي قدم به من بلاد الحرب وماله الذي يولد الاسلام في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على الظاهر (قوله ويفض الفداء على العدد) فاذا فدى شخص جماعة كخمسين أسيراً بقدر معين وفيهم

أي الا ان يأمر المفدى القادى بالفداء فيرجع ولو محرماً أو زوجاً (ويلتزمه) الواو بمعنى أو إذا الأمر بالفداء كاف في الرجوع وان لم يلتزمه (وقدم) القادى بمافدى (على غيره) من ارباب الديون (ولو لم يولد الاسلام) (غير ما يفديه) مما قدم به من بلاد العدو ويفض الفداء (على العدد) بالسوية (ان جعلوا) أي العدو (قدرهم) أي الأسارى من غنى وفقروا وشرف ووضاعة فان علموه فض على قدر ما يفدى به كل واحد بحسب عاداتهم كثلاثة يفدى واحد منهم عادة بشرة وآخر بشرين

وآخر بخمسة ( و لقول للأسير ) يمينه أشبه أم لاحت لاينة للفادى (فى) انكار ( الفداء ) من أصله كان يقول بلائىء ويقول الفادى بشئ (أو) انكار (بعضه) (٣٠٨) كأن يقول بمشرة ويقول الفادى بخمسة عشر (ولو لم يكن) ( الأسير ) (بدو) أى بيد

الفادى والصواب عكس للبالغة أى ولو كان يده خلافا لسحنون القائل محل كون القول للأسير إذا لم يكن بيد الفادى فإن كان يده فاقول للفادى (وجاز) فداء أسير المسلمين ( بالأسرى ) الكفار فى أدينا (المقاتلة) أى الذين شأنهم القتال إذا لم يرضوا الا بذلك لأن قتالهم لنا متركب وخلاص الأسير محقق وقبدهم اللخمى بما إذا لم يخش منهم والاحرم (و) جاز الفداء بـ (الحجر والخزير على الأحسن) وصفة ما يفعل فى ذلك ان يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك للعدو وبخاصهم بقيمة ذلك مما عندهم من الجزية فان لم يمكن ذلك جاز شرائه للضرورة ( ولا يرجع ) الفادى السلم ( به ) أى بموضع الحجر والخزير اشتراه أو كان عنده (على مسلم) ولاذى أيضا لوجوب اراقة على المسلم إن كان عنده وكذا ان اشتراه على ما جزم به بعضهم ( وفى الخيل ) أى وفى جواز فداء الأسير المسلم بالخيل ( وآلة الحرب

الغنى والفقير والشريف والوضيع فيقسم الفداء على العدد من غير تفاصل بينهم ان جهل السكفار قدر الاسارى ( قوله وآخر بخمسة ) أى فالجملة خمسة وثلاثون فاذا فدى هؤلاء الثلاثة بمائة فانها توزع عليهم كل واحد بحسب عادته فعلى من عادته عشرة سبعة المائة لأن سبعة الخمسة والثلاثين عشرة وعلى من عادته عشرون أربعة أسباعها لان العشرين أربعة أسباع الخمسة والثلاثين وعلى من عادته خمسة سبع المائة لأن الخمسة سبع الثلثين ( قوله والقول للأسير يمينه أشبه أم لافى انكار الفداء أو بعضه ) هذا قول ابن القاسم وان كان كما قال ابن رشد ليس جاريا على قواعدهم والجارى عليها اتهمها إذا اختلفا فى مبلغ الفداء صدق الأسير إن أشبه والاصدق الفادى ان انفرد بالشبه والاحلفا ولربيه فداء الثل وكذا ان نكلا وقضى للحالف على النا كل ( قوله أى ولو كان يده ) هذا قول ابن القاسم وقوله فاقول للفادى أى لأن الأسير فى يده بمنزلة الرهن ( قوله وجاز الفداء بالحجر والخزير ) أى عند أشهب وعبد الملك وسحنون وقوله على الأحسن أى عند ابن عبد السلام وقل ابن القاسم يمنع الفداء بما ذكر ( قوله فان لم يمكن ذلك ) أى بأن امتنع أهل الذمة من دفع ذلك اليهم أو لم يوجد ذلك عندهم وقوله جاز شرائه أى لأجل ان يدفعه لهم فداء للأسرى ثم ان محل جواز الفداء بالحجر والخزير إذا لم يرضوا الا بذلك وأما إذا رضوا بغيره فلا يجوز الفداء به كذا ذكر بن خلافا لما ذكره عبق من الجواز مطلقا ويفهم من جواز الفداء بما ذكر جوازه بالطعام بالطريقة الأولى ( قوله ولا يرجع الفادى السلم ) أى وأما الفادى الذى فانه يرجع على الأسير مسلما أو كافرا بقيمة الحجر ومأمعه ان كان أخرجه من عنده وشتمه ان كان اشتراه هذا هو الصواب ( قوله اشتراه أو كان عنده ) قال بن هذا هو للتمد كفى ابن عرفة ومقابله لا يرجع به ان كان من عنده أما ان اشتراه فانه يرجع بما اشتراه به وعلم بما ذكر ان الصور ثمانية لأن الفادى بخمر أو خنزير إما مسلم أو ذمى وفى كل اما ان يخرج من عنده أو يشتريه وفى كل من هذه الأربع اما ان يفدى به مسلما أو ذميا وقد علمت أحكامها ( قوله وفى الخيل ) أى وفى جواز فداء الأسير بالخيل وآلة الحرب أى وعدم جوازه قولان لابن القاسم وأشهب فالمنع لابن القاسم والجواز لأشهب فان قلت حيث جاز الفداء بالأسرى المقاتلة فكان مقتضاها الجزم بجواز الفداء بالخيل وآلة الحرب أو يذكر القولين فى الفداء بالأسرى المقاتلة لأنهم أحق بما ذكره والجواب ان جواز الفداء بالمقاتلة محله إذا لم يرض الكفار الا بذلك ولم يخش منهم والا فلا يجوز وأما الخيل وآلة الحرب فالخلاف فيها عند امكان الفداء بغيرها والا تميمت قولا واحدا قاله شيخنا ( قوله اذا لم يخش الخ ) تتبع فى هذا التقيد عجب قال طي وفيه نظر فان هذا التقيد لأن حبيب وقد جعله ابن رشد قولنا ثالثا ونصه فظاهر قول أشهب اجازة ذلك وان كثر وهو معنى قول سحنون خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب من انه إنما يجوز ذلك ما لم يكن الخيل والسلاح أمرا كثيرا يكون لهم به القدرة الظاهرة وقدرى عن ابن القاسم أن الفاداة بالحجر أخف منها بالخيل وهو كما قال اذا ضرر على المسلمين فى الفاداة بالحجر بخلاف الخيل وكذا ابن عرفة جعل قول ابن حبيب خلافا لاتقيدا قال طي ولم أر من ذكره تقيدا وقد تردد ابن عبد السلام فى ذلك ولم يحزم بشئ اه بن

#### ﴿ باب السابقة ﴾

( قوله وفتحها ) أى والسبق بفتحها ( قوله السال الذى بوضع ) أى يجعل الخ ( قوله جائزة

قولان ) إذا لم يخش بها الظفر على المسلمين والامنع اتفاقا [ درس ] ﴿ باب ﴾ فى ذكر ما يشترط به على الجهاد فى ( السابقة ) مشتقة من السبق بسكون الباء مصدر سبق اذا تقدم وفتحها السال الذى يوضع بين أهل السباى ( يجعل ) جائزة

( في الخيل ) من الجانبين ( و ) في ( الإبل ) كذلك ( وبينهما ) خيل من جانب وأبل من جانب وأولى في الجمل بغير جعل وأما غير هذه الثلاثة فلا يجوز الامجانا كما يأتي ( و ) جائزة ( في السهم ) ( ٣٠٩ )

في الخيل ( شارح الشارح إلى أن قوله في الخيل متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو السابقة وأما قوله يجعل فهو حال من المبتدأ أو من ضمير الخبر واعلم أن السابقة مستثناة من ثلاثة أمور كل منهما يقتضي النفع القمار وتعذيب الحيوان لغير ما كلة وحصول العوض والعوض عنه لشخص واحد أو القمار بكسر القاف القامرة والمغالبة وقولنا لغير ما كلة أي لغير أكل إذ لا يعذب الحيوان إلا لأكلة بالعقر والذبح وحصول العوض والعوض عنه لشخص واحد في بعض الصور وهي ما إذا أخرجه غير المتسابقين ليأخذه السابق ( قوله وأولى في الجواز بغير جعل ) أي وأولى في الجواز السابقة على الثلاثة المذكورة بغير جعل ( قوله وأما غير هذه الثلاثة ) أي كالمسابقة على البغال والخير والبقلة ( قوله شرط في جواز السابقة ) أي يجعل ( قوله فلا تصح بغير ) أي يذئ غرر كعبداً أو بغير شارد ( قوله ولا بمجهول ) أي كالذي في الجيب وفي الصندوق والحال أنه لا يعلم قدره أو جنسه فلو وقعت السابقة بمنوع مما ذكر فالظاهر أنه لا شيء فيها لأنه لم ينفع الجاعل شيء حتى يقال عليه جعل الثل خلافاً لما في البدر القرافي بل تكون كالحجامة كذا قرر شيخنا ( قوله وعين للبدا ) عطف على قوله صح يبعه وهو البناء للعقول ليشمل ما إذا كان التعين منها بتصريح أو كان بعبادة والمراد بالبدا المحل الذي يتدأ منه بالراحة أو الرمي بالسهم والمراد بالفاية المحل الذي تنتهي إليه الراحة أو الرمي ( قوله ولا تشترط المساواة فيها ) أي في المبدأ ولا في الفاية بل إذا دخل على الاختلاف في ذلك جاز كأن يقول لصاحبه تسابق بشرط أن ابتدئ الراحة من المحل القلاني القريب من آخر الميدان وانت من المحل القلاني الذي هو بعيد من آخر الميدان وكل من وصل لآخر الميدان قبل صاحبه عد سابقاً أو يقول لصاحبه يتدأ الراحة من المحل القلاني وانت تنتهي لمحل كذا وأنا لمحل كذا الذي هو أقرب من نهايتك وكل من وصل لنهايته قبل صاحبه عد سابقاً ( قوله وعين للركب ) أي بالاشارة الحسية بأن يقول أسابقك على فرسي هذه أو بعري هذا وانت على فرسك هذه أو بعيرك هذا ولا يكتفى بالتعيين بالوصف كاسابقك على فرس أو بعير صنته كذا وكذا كما يدل عليه قول ابن شاس من شروط السبق معرفة أعيان السباق انظر المواق وأحرى أن لا يكتفى بذلك الجنس كاسابقك أنا على فرس وانت على فرس من غير ذكر وصف خلافاً للفتاوى ( قوله ولا بد أن لا يقطع الخ ) يعني أنه يشترط أن يجعل كل واحد من المتسابقين سبق فرسه وفر صاحبه فإن قطع أحدهما أن أحد الفرسين يسبق الآخر لم تجز ( قوله وعين الرامي ) أي أنه لا بد من معرفة شخصه كزيد وعمرو فلو وقع العقد على أن شخصاً يسابق شخصاً الرمي لم تجز ( قوله وعدد الإصاغة ) أي بمرة أو بعترتين من عشرة ( قوله ولا يثبت السهم فيه ) أي وهو أن يثبت السهم الغرض ولا يثبت فيه ( قوله وهو أن يثبت فيه ) أي أن يثبت السهم الغرض ويثبت فيه ( قوله وأخرجه متبرع ) المسابقة في هذه جائزة اتفاقاً وأما في الثانية وهي قوله أو أحدهما فهي جائزة على المشهور كافي عقب وفي المواق أنها جائزة اتفاقاً عند ابن رشد ( قوله فلن حضر ) أي المسابقة على الظاهر ويمتثل لمن حضر العقد ويمتثل لمن حضرهما وهل يخرج الجمل الأكل معهم منه أم لا قياساً على الصدقة تعود إليه قولان ( قوله ولا يشترط في صحة العقد التصريح بالخ ) هذا هو الصواب خلافاً لما في خش من اشتراط ذلك قالنا كان الأولى للمصنف أن يقول على أن من سبق الخ اه بن ( قوله ويعمل عليه ) أي على ذلك الذي ذكره المصنف

لا صابة القرض أو جسد الرمية ( إن صح يبعه ) أي يبع الجمل شرط في جواز السابقة مطلقاً في السهم وغيره فلا تصح بغير ولا بمجهول وخمر وخزير وميتة وزبل وأم ولد ومكاتب ومعتق لأجل ( وعين ) في السابقة بمجهول أو سهام ( المبدأ والمغالبة ) ولا تشترط المساواة فيها ( و ) عين ( الركب ) بفتح الكاف أي ما يركب من خيل أو أبل ولا بد أن لا يقطع سبق أحدهما الآخر ( و ) عين ( الرامي ) ( و ) عين ( عدد الإصاغة ) ( و ) عين ( نوعها ) أي نوع الإصاغة ( من خزق ) بخاء وزاى معجمتين وهو أن يثقب ولا يثبت السهم فيه ( أو غيره ) كخضق بخاء معجمة وسين مهملة وقاف وهو أن يثقب ويثبت فيه وخرم براء مهملة وهو ما يصيب طرف الغرض فيخذه ثم أشار إلى أن يخرج الجمل ثلاثة أقسام عاطفاً على فعل الشرط من قوله أن صح يبعه قوله ( وأخرجه متبرع ) أي غير المتسابقين ليأخذه لمن سبق منها ( أو ) أخرجه

( ٣١٧ - سدوقى - ثانى ) أحدهما فإن سبق غيره ( أي غير المخرج ) أخذه السابق ( وإن سبق هو ) أي المخرج ( فيلزم حضر ) ولا يشترط في صحة العقد التصريح بذلك إذ لو سكتا عنه صح ويعمل عليه وإنما المضر اشتراط المخرج أنه



بسبق طلاله و اشار لقسم الثالث و انه ممنوع بقوله (لا إن أخرج) أي أخرج كل منها جلا (لأخذ الساق) منها لأن من القمار  
 فان وقع ذلك لم يستحق بل هو لربه و بالغ على اللع بقوله (ولو) وقع ذلك (بمحل) أي معلوم يخرج شيئا (يُمكن سبقه) لها القوة  
 فرسه على أنه ان سبق أخذ الجميع لجواز عود الجمل فخرجه على تقدير سبقه واولى في المنع ان قطع بعدم سبق المحلل لأنه كالمقدم (ولا  
 يشترط) في المناضلة (تبيين السهم) لاتيين (٢١٠) (الوتر) برؤية أو وصف (وله) في الرمي (ماشاء) من سهم أو قوس أو وتر

(قوله إن سبق عاد اليه) أي الجمل الذي أخرجه (قوله لا ان أخرج) يأخذه السابق) أي واما لو  
 أخرجها وسكتا عن يأخذ منها فظاهر المصنف انه لا يتمتع والظاهر انه يكون لمن حضر فان كان  
 يأخذ السبق جاز كما هو ظاهر كلامهم ثم انه لا يمتنع ولا ان أخرجها يقتضي ان للمتنوع  
 أخرجها بالفعل وانها لو اتفقا من غير أخراج على ان من سبق فله على الآخر قدر كذا لا يتمتع  
 وليس كذلك بل الصواب للتع كافي بن لأن التزام للكلف كآخرجه (قوله يأخذ السابق) أي  
 يأخذ السابق الجمل الذي أخرجه غيره مع بقاء جملة (قوله لم يستحق السابق) أي لم يستحق  
 السابق جعل غيره بل هو لربه (قوله ولو بمحل) أي ولو وقع عقد السابقة على الوجه المتقدم مع محلل  
 ورد بل على من قال بالجواز مع المحلل وهو ابن السيب وقلبه مالك مرة ووجه انها مع المحلل صارا  
 كائنين أخرج احدهما دون الآخر قاله بن وفيه انه إذا أخرج أحدهما يأخذ إذا سبق ممنوع والذي  
 في ح عن الجزولي توجه ذلك القول بان دخول الثالث يدل على انها لم يقصدا القمار وإنما قصدا  
 القوة على الجهاد فقدر وعلى ذلك القول إذا سبق المحلل أخذ الجمل منها وإذا سبق احدهما مع المحلل  
 أخذ ذلك الأحدهما وقسم المال الآخر مع المحلل إذ ليس له عليه مزية اه بن (قوله من التبرع) بل  
 وكذا ان كان الجمل منهما معا وكان بينها محل بناء على القول بالجواز للشاره بلو يجوز ان يخرج  
 احدهما خمسة والآخر عشرة كما قال ابن يونس (قوله أو موضع الإصابة) بالجر عطف على الجمل  
 (قوله بل يجوز اشتراط الخ) أي كأن يقول احدهما أنا أصيب الفرض أربعة من عشرة خرقا في أدناه أي في  
 اسفله وأنت تصيبه أربعة من عشرة خرقا أو خسفا من وسطه أو من أعلاه (قوله في  
 المسافة فيها) أي في المسافة والمناضلة وقوله في الثاني أي في المناضلة (قوله أو نزع سوط) أي  
 بان نزع انسان السوط الذي يسوق به الفرس من يده تعديا فخص جربه (قوله بخلاف  
 تضيق السوط) أي كالمو نسيه قبل ركوبه أو سقط من يده وهو راكب (قوله أو حرن  
 الفرس) أي أو سقوطه من فوقه فاذا تطل بذلك صار مسبوقا (قوله لذلك) أي لإيصال الخبر  
 بسرعة (قوله مما ينتفع به) أي وغير ذلك مما ينتفع به الخ فهو يان المحذوف (قوله للمناضلة) هذا  
 محترز قوله مما ينتفع به في نكابة العدو أي وبعد ان يكون مجانا يشترط أن يقصد به الانتفاع في  
 نكابة العدو لا المناضلة كذا في الجواهر اه بن إذا علمت ذلك فالاولى للشارح ان يقول بشرط أن  
 يقصد به الانتفاع في نكابة الخ والحاصل ان المسافة بشر الامور الاربعة المتقدمة جائزة بشرطين  
 ان يكون مجانا وان يقصد بها الانتفاع في نكابة العدو (قوله وإلا منع) أي حرم وقيل انه يكره وقد  
 حكى الزناني قولين بالسكراهة والحكمة فيمن تطوع بأخراج شيء للتصارعين أو المتسابقين على  
 أرجلها أو على حماليها أو غير ذلك مما لم يرد فيه نص السنة (قوله والرجز) أي وانشاد الرجز من

(ولا) يشترط (معرفة  
 الجري) لفرس كل بل  
 يشترط جهل كل منها  
 بجري فرس صاحبه على  
 ما من (و) لا معرفة  
 (الراكب) لها (ولم يحل)  
 عليها (صبي) أي تكره  
 للمناضلة بين صبيين أو  
 صبي مع بالغ (ولا) يشترط  
 (استواء) أي تساوى  
 (الجمل) من التبرع  
 السابق بل يجوز ان  
 يقول إن سبق فلان فله  
 ديار وإن سبق فلان فله اتان  
 (أو) استواء (موضع  
 الإصابة) بل يجوز اشتراط  
 أحدهما موضعاً بينه من  
 الفرض والآخر أعلى  
 منه أو أدنى أو غير ذلك  
 (أو تساوى) عطف على  
 استواء أي لا يشترط تساوى  
 المتسابقين أو المتناضلين في  
 المسافة فيها ولا في عدد الإصابة  
 في الثاني (وإن عرض للسهم  
 فارض) في ذهابه فمطل  
 سيره (أو انكسر أو) عرض  
 للفرس ضرب وجهه مثلاً

المتسابقين

فقطه (أو) عرض لصاحبه (نزع سوط) مزيد (لم يكن مسبوفاً)

بذلك لفظة (بخلاف تضيق السوط أو حرن الفرس) أو قطع الاجام (وجاز) سبق (فيمّا عداه) أي ما ذكر من الامور الاربعة  
 وهي الخيل من الجانبين أو الأبل كذلك والحل مع الأبل والسهم كالسفن والطير لإيصال الخبر بسرعة والجري على الاقدام لذلك  
 والرحم بالأحجار والصراع مما ينتفع به في نكابة العدو لا المناضلة كما يفهمه أهل الفسوق والامو حال كون ذلك (مجاناً) بغير جعل  
 وإلا منع (و) جاز (الافتخار) أي دسار المفاخر بالتساب إلى اب أو قبيلة (عند الرمي والرجز) بين المتسابقين أو المتناضلين

وكذا في الحرب عند الرمي (والتسمية) لنفسه كأنه فلان بن فلان أو أنا فلان أبو فلان (والصياح) حال الرمي لما فيه من التشجيع وإثارة النفس من اتعب (والأحْب) أي والأولى من ذلك كله (ذكرُ الله تعالى) عند الرمي من تكبير أو غيره (لاحديثُ الراسي) أي تكلمه بغير ما تقدم فلا يجوز بل يحرم أن كان فحشا من القول أو بكروه (ولزم المقد) إذا وقع بعمل على ما تقدم فليس لاحد مما حله إلا برضاها معا (كلا جارة) أي كل زوج عقدتها بالشروط الآتية كالرشد والتكليف فتجربى هنا (٢١١) [درس] **باب** ذكر فيه بعض ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام وهي ثلاثة أقسام واجبة وعمره ومباحة والأول قسبان واجب عليه ودواجب له علينا كاجابة الصل إذا دعاه والثاني قسبان أيضا حرام عليه ككله الثوم وحرام علينا له كندائه باسمه وما أيسح له دوننا كتزوجه زيادة على أربعة فالأقسام خمسة أشار إلى الأول منها بقوله (خص النبي صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته ويحتمل عن غيره من الأنبياء على معنى أنه خص بجميع ما يأتي بخلاف غيره فانه لم يشاركه في الجميع بل في البعض (بوجوب) (الضحى) وأقل الواجب عليه منه ركعتان على هذا القول وهو ضعيف والجمهور على أنه مستحب عليه (و) وجوب (الأضحية) أي الضحية (و) وجوب (التهجد) صلاة الليل بعد النوم

المتسابقين والمتناضين وكذا في الحرب عند الرمي والمراد انشاد الشعر مطلقا لا خصوص الشعر الذي من بحر الرجز وإن كان أكثر ما يقع في الحرب الانشاد منه كقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب لانه موافق للحركة والاضطراب (قوله وكذا في الحرب) أي وكذا يجوز الانتصار والرجز في الحرب عند الرمي (قوله والتسمية لنفسه) أي حال الحرب وكذا في حال المسابقة (قوله التشجيع) أي تحصيل الشجاعة (قوله ولزم المقد) أي إذا كانا رشيدين طائعين (قوله كلاجارة) أي في غير المتسابقين فاندفع ما يقال ان فيه تشبيه الشيء بنفسه لان عقد المسابقة من الاجارة أو انه من تشبيه الجزئ بالسلكي

### (باب الحداث)

(قوله بعد ما أختص به النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى ان العنصر لم يذكر في هذا الباب جميع ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم بل بعضه (قوله على هذا القول) أي القائل بوجوب الضحية عليه (قوله والأضحية) هو لغة في الضحية ومحل وجوبها عليه إذا كان غير حاج والا كان مساويا لغيره في وجوب الهدى وعدم وجوبها (قوله والتهجد) أي لقوله تعالى ومن أقل تهجد به نافعة لك أي تهجد به حالة كونه زيادة لك في الاقتراض على القرائن الخمسة (قوله وقيل يسمى) أي صلاة الليل تهجدا مطلقا سواء كانت بعد نوم أو قبله (قوله راجع لثلاثة) الضحية والتهجد والوتر فكل من الثلاثة لم يجب عليه إلا إذا كان حاضرا لا مسافرا والدليل على ان الوتر في السفر غير واجب عليه إشارته على راحته فلو كان فرضا مانعه عليها لأن الفرض لا يفعل على الدابة حيث توجهت (قوله لكل صلاة) أي سواء كانت حضرية أو سفرية وانظر هل المراد كل صلاة فريضة أو ولو نافلة كذا نظر ابن الملقن في قولهم يجب السواك على لكل صلاة وكذا في قوله لولا ان اشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة (قوله بانت بمجرد ذلك) فيه نظر بل الأصح ان من اختارت الدنيا بطلبها النبي ﷺ بعد ذلك كما استظهره في التوضيح في فصل التخيير والتخيير لقول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين واسرعن سراحا جميلا هن بن والحق انه لم يثبت أن امرأة من نساءه ﷺ اختارت الدنيا بل كلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة وما قيل ان فاطمة بنت الضحاك اختارت الدنيا فكانت تلتقط البعر وتقول هي الشقية فقد زده العراقي بأنها اشتعذت بالله منه ولم يثبت أنها قالت اخترت الدنيا وإن آية التخيير إنما نزلت وفي عصمته التسع اللاتي مات هن (قوله لكنه لم يقع ذلك) أي وأما تزوجه بزوجة غيره بأمر الله له بزواجها إذا طلقها فواقع لقوله تعالى فلما قضى

وقيل يسمى تهجدا مطلقا (و) وجوب (الوتر بمحض) راجع لثلاثة (و) وجوب (السواك) لكل صلاة (وتخيير نسائه فيه) أي في الإقامة معه طلبا للآخرة ومفارقة طلبا للدنيا فمن اختارت الدنيا بانت بمجرد ذلك وأشار لقسم الثاني وهو ماوجب علينا له بقوله (وطلاقه مرغوبه) من إضافة المصدر لفعله أي خص بوجوب طلاقها من رغب فيها أي في نكاحها لو وقع لكنه لم يقع ذلك منه عليه الصلاة والسلام أي لم يقع منه انه رغب في امرأة رجل وطلقها له (واجابة الدلي) أي حص بأن يجب على الصل اجابة النبي ﷺ إذا دعاه حال الصلاة وهل تبطل قولان

الأظهر عدم البطلان لأن إجابته إجابة فهو لا تبطل (والتشاور) هذا وما بعده من القسم الأول الذي يجب عليه فالأولى تهديده على ما يجب علينا له أي يجب عليه مشاورة أصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء والحروب تطييباً لحواطمهم وتأليفاً لهم لا ليستفيد منهم علماً أو حكماً لأنه سيد العالمين وقوة (٢١٢) العارفين (وقضاء دين الميت) أو الحى (المعسر) المسلم من ماله الخاص به (وإثبات

مهلك) أى اللدائمة عليه بمعنى أنه لا يقطعه رأساً فلا ينافى أنه قد كان يترك بعض العمل فى بعض الأحيان لبيان أنه ليس بواجب أو لقرض من الأغراض الشرعية (ومصاربة العدو الكثير) ولو أهل الأرض فلا يفر منهم إذ منصبه الشريف يجل عن أن ينهزم (و) بوجوب (تغيير المنكر) إذ سكوته على فعل أمر تحريره وهو يدل على جوازه فيلزم انقلاب الحرام جائزاً ثم شرع فى بيان قسمي الحرام أى عليه أو علينا فمن الأول قوله (وحرمة الصدقتين) عطف على وجوب أى خصي بحرمة الصدقة الواجبة ومنها الكفارة والتطوع (عليه) صونا لمنصبه الشريف عن الإذلال (وعلى آله) بنى هاشم فطولوا من بعضهم لبعض والمتمدد عدم حرمة التطوع على الآل وعمل حرمة الفرض أن أعطوا من الثمن ما يستحقونه والا جاز أن أضر الفقير بهم وإن لم يصلوا

زيد منها وطرا زوجنا كلها (قوله الأظهر عدم البطلان) أى سواء أجابه المصلى بنحو نعم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشيء الثاني القلاني يا رسول الله جواباً لقوله غلبه الصلاة والصلاة هل فعلته (قوله فى الآراء والحروب) الأولى فى الآراء فى الحروب وغيرها مما ليس فيه حكم بين الناس وأما ما فيه حكم فلا يشاور لأنه إنما يلتمس العلم منه ولا ينبغي أن يكون أحدهم أعلم بما أنزل عليه منه وقد قال قوم إنه أن يشاور فى الأحكام وهذه غفلة عظيمة منهم لأن الله سبحانه وتعالى يقول وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم الآية وأما غير الأحكام فربما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم شيئاً لم يره النبي ﷺ ولم يسمعه \* فان قلت ما ذكرته من أنه إنما كانت يشاور فى الآراء لا فى الأحكام يرد عليه مشاورته فى الأذان وفعله قبل الوحي به لانا نقول إن مشاورته فى الشرائع كان جائزاً فى صدر الإسلام ثم نسخ ذلك بالمشاورة فى غير الشرائع فقط وذلك لأن الأذان كان فى السنة الأولى من الهجرة ونزول قوله تعالى وشاورهم فى الأمر كان فى السنة الثالثة والمشاورة فى الشرائع كانت أولاً جائزة ثم نسخت فى السنة الثالثة بالأمر بالمشاورة فى غيرها فقط كذا قرر شيخنا (قوله أو الحى) نحوه فى خش وعبى قال بن وهو فى عهدتهما إذ لم أر من ذكر أن الحى كالميت وظاهر نصوصهم وظاهر الأحاديث التى فى ح والواق وغيرهما أنه خاص بالميت كالمنصف ومن جملة الأحاديث المذكورة من ترك ديننا أو ضياعاً فلى وإلى أى فعل قضاؤه وإلى كفاية عياله (قوله المعسر المسلم) وهذا كان فى صدر الإسلام قبل فتح الفتوحات ثم نسخ ذلك بوجوب قضاءه من بيت المال (قوله ومصاربة العدو) أى والصبر على مقاتلة العدو الكثير بخلاف أمته فإنه إذا زاد العدو على الضعف لم يجب الصبر (قوله إذ منصبه الشريف يجل الخ) أى لأن الله تعالى وعده بالعصمة بقوله والله يصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى أنهم شجوا وجهه وكسروا رباعيته أو أن العصمة نزلت بعد الشج وكسر الرباعية وعلى هذا المراد بالعصمة من القتل وغيره (قوله والمعتمد الخ) قال ح مذهب ابن القاسم أنها لا تحرم عليهم قال ابن عبد البر وهو الذى عليه جمهور أهل العلم وهو الصحيح عندنا والذى فى التوضيح عن ابن عبد السلام أن المشهور المنع مطلقاً اه انظر بن (قوله وإمساك كارهته) أى إذا كانت كارهة بقاءها تحته لغيره وأما كراهة ذاته فهو وكفر تبين بمجرد (قوله لقد استعذت بمعاذ) أى بمن يستأذ به ويلجأ إليه وهو الله سبحانه وتعالى وقوله بمعاذ بفتح الميم مصدر أو اسم مكان كما فى النهاية أى تحصنت بملاذ وملجأ وضبطه القسطلاني بضم اليم أى بالذى يستأذ به والحق بأهلك ثلاثي همزته وصل من لحق كفرح وقال القسطلاني كونه رباعياً بقطع الهمزة وكسر الحاء من ألحق بمعنى لحق لفة فيه اه بن (قوله لحبر العائذة) راجع حرمة إمساك السكرانة وجعلها كارهة بالنظر لفظها وإلا فهي معذورة لا كراهة عنها وإنما خدعت لفظة رايها وكانت جميلة جداً ففارت أمهات المؤمنين أن تحظى برسول الله صلى الله عليه وسلم فتفوتن كثرة مشاهدة طاعته ورؤية عبادته عندهن ليلاً وما يتلى فى بيوتهن من آيات الله والحكمة وفى ذلك فليتنافس المتنافسون فسألتن ماذا يعجبه فقام لها يعجبه أن يقال له أعوذ بالله منك فدا دخل عليها حجرتها

إلى حد أكل الميتة (و) حرمة (أكله كشوم) بضم اللام من كل ماله راحة كريمة كبصل وفجل (أو) أكله قلت (متكناً) أى مثلاً على شق وقيل متربهاً لما فيه من الإخلال بالشكر (و) حرمة (إمساك كارهته) فى عصمته بل يجب عليه طلائها لحبر العائذة القائلة أعوذ بالله منك فقال لها لقد استعذت بمعاذ الحقى بأهلك رواه البخارى وأصحها أئمة بنت الزمان وقيل مليكة الليثية

(وتبدل أزواجه) اللاتي اخترن (ونكاح الكتانية) الحرة (والأمة) المسلمة (و) خص بحرمة (مدخولته) التي طلقها أو مات عنها (لقبره) أي على غيره وكذا التي مات عنها قبل البناء على الذهب فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة (٣١٣) تلوت ومات صلى عليه وسلم

عن تسعة نسوة نظمها

بعضهم

توفي رسول الله عن تسع

نسوة

الهن تمزي السكرات

وتنسب

فماتت بمحنة وصفية

وحفصة تلوهن هند

وزينب

جورية مع رمة ثم

سودة

ثلاث وست نظمن

هذه

(و) حرمة (زعر لأمته)

بالحزم وهي آله الحرب

من سيف أو غيره (حق)

يقال (العدو أو يحكم الله

بينه وبين عدوه فلا يتعين

القتال بالعدل (والن)

أي الاعطاء (ليستكثر)

أي ليطلب أكثر مما

أعطى لاخلاله بمنصبه

الشريف يقتضى الزهد

والإعراض عن أعراض

الدنيا (وخاتمة العين) بان

يظهر خلاف ما يضر

(والحكم بينه وبين محاربه)

أي خص بان يحرم علينا

ان نحكم بينه وبين عدوم

لأنه تقدم بين يديه يدل

على ذلك قوله (و) حرمة

(رفع الصوت عليه) وكذا

قلت له ذلك (قوله وتبدل أزواجه) أي يحرم عليه ان يبدل أزواجه اللاتي خيرهن فاخترن بغيرهن مكافأة لمن لقوله تعالى ولان تبدل بين من ازواج قال ابن عباس أي لا يحل لك ان تطلق امرأة من أزواجك وتنكح غيرها وهذا لم ينسخ وقيل غيره انه نسخ بقوله تعالى انا أحللك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن أي انا أحللك كل زوجة دفعت صداقها لأجل ان يكون لك للنة عليهن بترك الزوج عليهن مع كونه حلالا وعلى هذا حرمة تبدل الأزواج من خصوصياته أولا قبل النسخ (قوله ونكاح الكتانية الحرة) وكذا الأمة فلا مفهوم للحرمة اذ الكتانية يحرم نكاحها مطلقا حرة أو أمة لكن حرمة نكاح الحرة من خصوصياته وحرمة نكاح الأمة ليس بخصا به بل وكذلك أمته (قوله والأمة المسلمة) أي نكاح الأمة المسلمة واعلم انه اختص بحرمة نكاحها على الدوام لاتفاء شرطى جواز نكاحها بالنسبة له وهما خشية الفت وعدم وجود طول الحرمة لأنه معصوم وله ان يتزوج بغير مهر ومنع نكاحها في حقنا فليس ابديا اذ يجوز مع وجود الشرطين ويمنع مع قدماهما وأما وطؤه لها بالملك فجائز وأما وطء الأمة الكتانية بالملك ففي عرق انه جائز له وذكر شيخنا انه حرام عليه أيضا (قوله فلامفهوم الخ) وذلك لأن كل من مات عنها فلا تحرم على غيره بنى أو لا وأما التي طلقها فان كان قد وطئها حرمت على غيره وان لم يكن وطئها لا تحرم على غيره لافي حال حياته ولا بعد موته وذلك كالماتة فانه طلقها قبل البناء بها وتزوجت بعد وفاته بالاشمت بن قيس هذا وفي ح الصحيح ان مدخولته التي طلقها لا تحرم على غيره كما للقرطبي وابن شاس قاله عجم وهذا محمول على التي اختلى بها ولم يمسها وأما من مسها فلا خلاف في حرمتها على غيره (قوله أو يحكم الله بينه وبين عدوه) أي يصلح على شيء يؤخذ من العدو كل سنة كالجزية أو يحكم الله بهزم العدو وقوله فلا يتعين القتال بالفعل أي كما هو ظاهر المصنف (قوله ليستكثر) لقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فقد قيل ان معناه لا تعط عطية لتطلب أكثر منها وقيل معناه لا تعط عطية مستكثرا لها أي تعدها كثيرة أي لا تستكثر ما تمن به (قوله بان يظهر خلاف ما يضر) أي فشيء ما يضره الظاهر لخلافه بالحيانة لاختفائه وحرمة اظهار خلاف ما يظن في حقه عليه الصلاة والسلام بالنسبة لغير الحروب وأما فيها فقد ايسح له انه ان اراد سفر الغزو وحمل يورى بغيره بان يسأل عن طريق عمل آخر وعن سهولتها وعن حال الماء فيها اليوم انه مسافر لذلك المحل الذي يسأل عن طريقه والحال انه عازم على السفر لقبره (قوله والحكم بينه وبين محاربه) هذا شروع في المحرم علينا لأجله وحاصله انه إذا كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره عداوة أي خصومة فلا يجوز لأحد من الأمة ان يدخل بينهما بالصلح بحيث يحكم على احدهما بشيء أو يصلح بينهما من غير حكم بشيء على احد منهما لأن الشأن ان الذي يسعى بالصلح بين اثنين يكون له شأن عليهما (قوله من غير افطار) أي بأكل أو شرب ويدل لباحة الوصال له وكرهته لقبره وقوله عليه الصلاة والسلام حين نهى عنه وفعله وسئل عن ذلك لست كأحدكم اني ابيت عند ربى يطعمنى ويسقنى اه وهي عندية مكانة لا عندية مكان وهسل أكله وشربه حقيقة أو كناية عن اعطاء القوة والأول للسيوطي فقال انه يطعم من طعام الجنة ويسقى من مأثها وطعامها لا يفسد (قوله ودخول مكة بلا احرام) أي من غير عذر كحصر عدو بان يدخلها لتجارة مثلا وأما جواز دخولها بلا احرام لم يذكر فلا يخص به

بحرم رفعه عند قراءة حديثه لأنه من باب رفع الصوت عليه (وندائه من وراء الحجرات) أي المحل الذي يحتجب عن الناس فيه بحائط ونحوه لما فيه من سوء الادب (وباسمه) كيا محمد في حياته وكذا بعد وفاته إلا إذا اقرن بما يفيد التعظيم من صلاة عليه أو صيade ثم ذكر قسم اللباس له بقوله (وباحق الوصال) بان يتابع الصوم من غير افطار ويكره لقبره (ودخول مكة بلا احرام

وقتل ( بخلاف غيره ) وصفي ( ٣٩٤ ) القسم ) أى ما يختاره منه قبل القسم وينفق منه على نفسه وأهله ومنه كانت حفية

(والجس) صوابه خمس  
الجس (وبزواج من نفسه)  
بالنصب عطفًا على الوصال  
أى وان يزوج المرأة  
نفسه ولو لم ترض الزوجة  
ووليها ويتولى الطرفين  
(ومن شاء) عطف على  
من نفسه أى وبزواج  
من شاء من الرجال أو  
النساء لغير اذن ( و )  
باباحة ان يزوج نفسه أو  
غيره (بلفظ اللفظ) من غير  
ذكر صدق ( و ) باباحة  
(والأيدى على أربع) من  
النساء لنفسه فقط ( و )  
باباحة تزويج نفسه  
أو غيره (بلا مهر وولي  
وعهود) أى بلا هذه  
الثلاثة مجتمعة (وبإحرام  
محج أو حمرة لنفسه  
(وبلا) وجوب (تسم)  
بين الزوجات ( و ) بان  
(بحكم نفسه وولده)  
بحق عن الغير لمصته (و)  
بان (بعمى) الموات (له) أى  
نفسه (و) بان (لا يورث)  
وكذا غيره من الأنبياء لقوله  
ﷺ انه معاشر الأنبياء  
لا نورث ما تركناه صدقة

[درس]

(باب) فى النكاح وما  
يتعلق به • وهو باب مهم  
يفنى مزيد الاعتناء به  
وتعريفه الاحكام الخمسة  
لأن الشخص ايمان يكون

( قوله ) أى سواء فبأنه المدو أم لا واما غيره فلا يجوز له دخولها بقتال إلا إذا فجأه العدو  
( قوله ) ابن العربى من خواصه عليه الصلاة والسلام صلى للقسم والاستبداد بخمس الجس أو  
بالجس ومثله لابن شاس وكأنه اشارة إلى القولين والثانى منها الاستبداد بالجس بتأمله فاقصر  
المصنف على الثانى ولو اقصر على الأول كان أولى لأنه أشهر عند أهل السير قاله ابن غازى اه بن  
( قوله ) أى بلا هذه الثلاثة مجتمعة ) أى حالة كونها مجتمعة فى النفي أى فلا يقال ان قوله وبلا مهر  
ينفى عنه قوله وبلفظ الهبة ( قوله ) وبلفظ الهبة ) أى بأن يقول النبي ﷺ وهبتك يا فلانة لنفسى  
أو لفلان فاصدا بذلك انكاحه اياها من غير صدق ابتداء ولا انتهاء ( قوله ) وبإحرام ) أى من  
خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يقعد نكاحه فى حال احرامه بالحج أو العمرة أو فى حال احرام  
المرأة التى يريد نكاحها أو فى حال احرامها معا ( قوله ) وبلا وجوب قسم ) أى انه خص بعدم وجوب  
القسم عليه بين أزواجه فيجوز له ان يعزل من شاء ممن على غيرها فى البيت والنفقة والكسوة  
( قوله ) وبحكم نفسه وولده بحق على الغير ) أى ولو كان ذلك الغير عدوا له لأنه معصوم من الجور فلا  
يغنى وقوع الجور منه على المحكوم عايه ولو كان عدوا له وهذا بخلاف القاضى فانه إذا كان له أولولده  
حق عند انسان فانه لا يحكم به لنفسه وللولده وحكمه به باطل ولا بد من رفع الدعوى عند قض آخر  
( قوله ) وبان يحمى للموات لنفسه ) أى قد ثبت انه حمى البقيع وحمى ثلاثة اميال من الربرة للقاحه  
بخلاف غيره من الأئمة فلا يجوز له ان يحمى لنفسه وانما يحمى القليل المحتاج اليه لدواب الجهاد  
( قوله ولا يورث ) أى لأن نسبة للمؤمنين له واحدة فانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكان متركه صدقة  
لموم قرائهم قيل كذا لا يتنى وارثه موته فبهلك وقيل لأن الأنبياء لا ملك لهم مع الله حتى قال ابن عطاء  
الله لازكاة عليهم إلا انه خلاف ظاهر قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة وإذا علمت ان متركه  
الانبياء صدقة كان لهم الوصية بجميع ما لهم كذا فى اللج ومقتضى اقتصار المصنف على كونه لا يورث  
أنه يرث وهو الراجح كما فى ح وقد ثبت انه ورث من أياه أم ائمن بركة الحبشية وبعض غنم وغير ذلك  
وقيل ان الانبياء كما انهم لا يورثون لا يرثون كذا يستشعر مورثه انه يجب موته فيكرهه فبهلك  
والله أعلم

### ( باب فى النكاح )

( قوله ) فالراغب ان خشى على نفسه الزنا ) أى إذا لم يتزوج ( قوله ) وان ادى إلى الاثاق عليها من حرام  
أى اودى إلى عدم الاتفاق عليها والظاهر وجوب اعلامها بذلك اه خشى وقوله وان ادى إلى  
الاتفاق عليها من حرام هذا ربما يفيد قول ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت وكان يضر بالمرأة  
لعدم قدرته على الوطء أو على النفقة أو كان يكذب فى موضع لا يعمل فانه يقتضى انه إذا كان يخاف  
على نفسه العنت وجب عليه النكاح ولو أدى لضرر الزوجة بعدم النفقة عليها أو كان ينفق عليها من  
حرام ومثله قول الشامل ومنع لضرر المرأة لعدم وطء أو نفقة أو تكسب يحرم ولم  
يخف عنتاه ولكن اعترضه ابن رجال بان الخائف من العنت مكلف بترك الزنا لأنه فى  
طوقه كما هو مكلف بترك الزوج الحرام فلا يعمل فعل محرم لدفع محرم • والحاصل انه لا يعمل محرم  
لدفع محرم لأنه مكلف بترك كل منهما حينئذ فلا يصح ان يقال إذا خاف الزنا وجب النكاح

الا أن يؤدي الى حرام فيحرم وغير الراغب إن اراء الى قطع مندوب (٣١٥) كره والا أيسح الآن يرجو نسلا أو ينوي

خيرا من ثقة على قربة  
أوصون لها فيندب ما لم يؤد  
الى محرم والا حرم  
والأصل فيه التيسير  
فلذا اقتصر عليه للصنف  
بقوله (نُذِبَ لِحَتَّاجٍ) أي  
لراغب في الوطء أو فيمض  
يقوم بشأنه في حاله ومنزله  
رجا نسلا أولا أو غير  
راغب ورجا النسل لانه  
محتاج حكا (ذئ أهبة)  
أي قدرة على صدق وثقة  
(نكاح بكر) بل البكر  
مندوب مستقل فالأولى  
وبكر بالعطف (و) تدب  
للخاطب (نظر وجهها)  
وكيفها) ان لم قصد فقط  
والاحرم (قط) دون  
غيرهما لأنه عورة فلا يجوز  
هذا هو المراد (بلم) منها  
أو من ولها ويكره استنفاها  
وله توكيل رجل أو امرأة  
في نظرهما وراز للمرأة  
الوكيلة نظر رازد على الوجه  
والسكينة من حيث انها  
امرأة لا مندوب من  
حيث انها وكيلة الذلول  
لا يجوز له نظر رازد عليها  
(وحل لهما) أي لسك من  
الزوجين في نكاح صحيح  
مبيح لاوطء نظر كل جزء  
من جسد صاحبه (حق)  
نظر الفرج (وما ورد من  
ان نظر فرجها يورث  
العمى منكر لا أصل له

ولو أدى للاتفاق من حرام وقد يقال اذا استحكم الامر فالقاعدة ارتكاب اخف الضررين حيث  
بالغ الاجاء ألا ترى ان المرأة اذا لم تجد ما يسد رمقها الا بالزنا جاز لها الزنا كما يأتي (قوله) الا أن يؤدي  
الى حرام) كأن يضر بالمرأة لعدم قدرته على الوطء أو لعدم الثقة أو التمسك من حرام أو تأخير  
الصلاة عن أوقاتها لاشتغالها بتحصيل ثقته (قوله) ما لم يؤد الى حرام والاحرم (علم بما قاله ان  
الراغب له تارة يكون واجبا عليه وتارة يكون مندوبا وتارة يكون حراما عليه واما غير الراغب له  
فهو اما مكروه في حقه أو حرام أو مباح أو مندوب (قوله) والاحرم (يقيد للمع بما اذا لم تعلم المرأة  
ببعضه عن الوطء والاجاز النكاح ان رضيت وان لم تكن رشيقة وكذلك الرشيدة في الاتفاق واما  
الاتفاق من كسب حرام فلا يجوز معه النكاح وان علمت بذلك قاله أبو علي السناوي اه بن (قوله) والأصل  
فيه الندب (أي وأما بقية الأحكام فهي عارضة له (قوله) أو فيمن يقوم بشأنه (أي أو لراغب  
في امرأة تقوم بشأنه (قوله) ونظر وجهها وكيفها) أي حين الخطبة ثم إن ظاهر للصنف ان  
النظر مستحب والذي في عبارة أهل المذهب الجواز ولم يحك ابن عرفة الاستحباب الا عن ابن  
القطان انظر طي ويمكن حمل الجواز في كلام أهل المذهب على الاذن وكما يندب نظر الزوج  
منها الوجه والسكينة يندب أن تنظر المرأة ذلك كما في الحج وقوله وكيفها أي ظاهرها وباطنها  
فالمراد يديها اكوعها وانما اذن للخاطب في نظر الوجه والسكينة لأن الوجه يدل على الجمال وعده  
واليدان يدلان على خصاصة البدن وطراوته وعلى عدم ذلك (قوله) هذا هو المراد (أي خلافا لظاهر  
الصنف من أن المعنى دون غيرها فلا يندب نظره وهو صادق بالجواز (قوله) بلم) متعلق بنظر وقوله  
وكره استنفاها أي كلالا يتطرق أهل القصاد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب وعمل كراهة  
الاستغفال ان كان يعلم انه لو سألها في النظر لما ذكر نجيها ان كانت غير مجبرة أو اذا سأل ولها يجيبه  
لذلك اذا كانت مجبرة أو جهل الحال وأما اذا علم عدم الاجابة حرم النظر كما قال ابن القطان ان خشى  
فتنة والا كره وان كان نظر وجه الأجنبية وكيفها جائزا الآن نظرهما في معرض النكاح مظنة قصد  
اللذة (قوله) وله توكيل رجل أو امرأة في نظرهما (فاذا وكلهما على ذلك ندب لها النظر كما يندب  
لموكلهما وهو الخاطب وما ذكره من جواز التوكيل على النظر صريح به عن البرزلي ونص البرزلي  
انظر هل له أن يفرض لو كيله في النظر اليهما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف عليه  
مفسدة من النظر اليهما واعترضه بعض الشيوخ بأن نظر الخاطب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كيله وهو  
ظاهر اه بن (قوله) لا مندوب (أي لأن نظرهما للزائد منه مندوب من حيث انها وكيلة (قوله) في نكاح  
صحيح (أي بمجرد النكاح الصحيح وقوله) مبيح لاوطء احتراز عما قبل الاشهاد مثلا وعن نكاح العبد  
فانه وان كان صحيحا الا انه غير مبيح لاوطء لأن لسيده الخيار كما يأتي (قوله) حتى نظر الفرج (أي  
فيحل لسك من الزوجين نظر فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها وما ذكره للصنف  
من الجواز قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وهو وان كان متفقا عليه لكن كرهوا ذلك للفتنة لأنه  
يؤذي البهر ويورث قلة الحياء في الولد (قوله) وما ورد الخ) لفظ الحديث كما في الجامع اذا جامع  
أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر الى فرجها لأن ذلك يورث العمى فهذا الحديث موضوعه التهي  
حالة الجماع لأنها مظنة النظر وأخرى في غير الجماع (قوله) منكر (أي فهو موضوع كمال ابن الجوزي  
(قوله) المستقل به (أي الذي استقل وانفرد به واحد (قوله) دون مانع (أي من محرمة ونحوها  
كزواج الأمة والمتعة لأجل والسكينة (قوله) بخلاف متعة لأجل ومتعة (المتعة

(كالملك) انعام المستقبل به دون مانع فيحل له وللاثن المأوكة نظر جميع الجسد حتى الفرج بخلاف متعة لأجل ومتعة ومشتركة  
ومحرم وذكر مملوك وخنى (و) حل لزوج وسيد (منع تغيير) وطء (دبر)

على رسوله وآية مشتتة على أمر يتقوى (خطبة) أي عندها بكسر الحاء التماس النكاح (و) عند (عقد) والشأن أن يكون البادئ عند الخطبة هو الزوج أو وكيله وعند العقد هو الولي أو وكيله فهي أربع خطب فالفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة غير مضر (و) ندب (تقليلها) أي الخطبة بالضم (وإعلانه) أي النكاح بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إختاؤها (و) ندب (تنته) بالهمز أي العروس الشامل لكل من الزوجين أي إذا خال السرور عليه عند العقد والبناء نحو فرحنا لكم ويوم مبارك وسرنا ما قلتم (والدعاء) أي العروس عند العقد والبناء نحو مبارك الله لكون منكما في صاحبه وجل منكم الذرية الصالحة وجمع الله بينكما في خير وسعة رزق (و) ندب (إشهاد عدلين) فقير العدل من مستور وفاسق عدم (غير الولي) أي غير من له ولاية العقد ولو كان وكيله فشهادته عدم (بفقر) أي عنده هذا هو موجب الندب وأما الإشهاد عند البناء فواجب شرط (وفسخ) النكاح (إن دخلا بلاه) أي بلا إشهاد

عترز التام والمشاركة عترز الستل به والعقبة لأجل والمحرم والذي عترز بلامانع (قوله) فيجوز التمتع بظاهره (أي ولو بوضع اليد كرهه) والمراد بظاهره منه من خارج وما ذكره الشارح من جواز التمتع بظاهر الدبر هو الذي ذكره البرزلي قثلا ووجهه عندي أنه كسائر جسد المرأة وجميعه مباح إذا لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه أنه واعتمده ح والفقهاء خلافا لتبعها للبساطي والأفقيسي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالدبر لظاهره ولا باطنا انظر بن (قوله) بلا استثناء (قد تبع الشارح في ذلك عقب قل بن وفيه نظر بل ظاهر كلام البرزلي وابن فرحون كافى ح خلافة وهو أنه يجوز التمتع بظاهره على وجه الاستثناء به (قوله) والشأن أي اللدوب (قوله) أن يكون البادئ (أي بالخطبة بالضم وقوله) عند الخطبة أي التماس النكاح وذلك بأن يقول الزوج أو وكيله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تعوتن إلا وأتم مسلمون واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا واتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية أما بعد فاني أوفان فلانارغب فيكم ويريد الانضمام اليكم والدخول في زمركم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فانكحوه فيقول ولي المرأة بعد الخطبة التقدمة أما بعد فقد أجبنا لندك (قوله) وعند العقد (أي والبادئ بالخطبة بالضم عند العقد (قوله) هو الولي) أي ولي المرأة (قوله) فهي أربع خطب) اثنتان عند التماس النكاح واحدة من الزوج وواحدة من ولي المرأة واثنتان عند عقد النكاح واحدة من ولي المرأة أو وكيله وواحدة من الزوج (قوله) بين الإيجاب أي من ولي المرأة (قوله) والقبول أي من الزوج أو من وليه (قوله) بالخطبة) الصادرة من الزوج أو من وليه (قوله) أي الخطبة) قال عج ذكر بعض الأكابر أن أقلها أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد زوجتك بنتي مثلا بكذا ويقول الزوج أو وكيله بعد ما مر من الحمد والصلاة أما بعد فقد قبلت نكاحها لنفسى أو لموكلتى بالصداق المذكور (قوله) وإعلانه أي وندب إعلانه أي إظهاره وإشهاره بإطعام الطعام عليه لقوله عليه الصلاة والسلام أفشوا النكاح واضربوا عليه بالدف (قوله) بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إختاؤها) أي خشية كلام الفسدين (قوله) أي العروس) أي للأخذ من اللقاه (قوله) فقير العدل الخ) هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكفى اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود (قوله) ولو كان وكيله) أي هذا إذا كان من له ولاية العقد تولاه بنفسه بل ولو تولاه وكيله باذنه وقوله فشهادته أي فشهادته من ذكر بمن له ولاية العقد ووكيله عدم وشمل كلاهما الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولي من هو أقرب منه فلا تقبل شهادته كافى ح (قوله) هذا هو مصعب الندب) حاصله أن الإشهاد على النكاح واجب وكونه عند العقد مندوب زائدا على الواجب فإن حصل الإشهاد عند العقد فقد حصل الواجب والندوب وإن لم يحصل عند العقد كان واجبا عند البناء (قوله) وفسخ النكاح) أي أن لم يعكم حاكم حنفى صحته وقوله ومحمدان إذا أقر الخ أي وإلا عزرنا فقط (قوله) لصحة العقد) أي لأن الإشهاد ليس شرطاً في صحة العقد عندنا بل واجب مستقل مخافة أن كل اثنين اجتماعاً في خلوة على فساد يدعيان سبق عقد بلا إشهاد فيؤدى إلى رفع - الزنا (قوله) اثنتان بالرفع أي وهى بائنة لا بالجر صفة لطلقة لأن الحاكم قول طلقها عليه ولا يقول دلقة بائنة وإذا قال الحاكم طلقها عليه وقع ذلك طلقة بائنة (قوله) من الحاكم) أي وكل طلاق أو فسخ الحاكم كان بائناً بالإطلاق المولى والمعرى بالصفة فانه يكون رجعي (قوله) لأنه فسخ جرى من الحاكم) الأولى أن يقال إنما كان اثماً لأنه بشرط في الرجعى تقدم وطء صحيح ولم



إن لم يحصل فشو (ولاحد) عليها (إن فشا) النكاح بوليمة أو ضرب دف أو دخان (٢١٧) أو كان على العقد أو على الدخول

شاهد واحد غير الولي (ولو علم) كل من الزوجين وجوب الاشهاد قبل البناء وحرمة الدخول بلاه (وحرمة خطبة) امرأة راكبة (إن كانت غير مجبرة) والافالعة بمجبرها (لغير) خاطب (فاسق) في دينه من صالح أو مجهول ولو كان الخاطب صالحا فهذه ست صور أما الراكبة لافاسق فلا تحرم خطبتها إن كان الثاني صالحا أو مجهولا والاحرم فقي المتهومة تفصيل واعلم أن الصور تسع والحرمة في سبعة منها إن قدر صدق بل (ولو لم يقدر صدق) خلافا لابن نافع (وفسخ) عقد الثاني وجوبا بطلاق وإن لم يطلبه الخاطب الأول ولو لم يعلم الثاني بخطبة الأول فبايظهر (إن لم يبين) الثاني بها والا مضى ولو أنكر السيس فالمراد بالبناء إرخاء الستور (و) حرم (صریح خطبة) امرأة (معتدة) بكسر الخاء من غيره بموت أو طلاق لا من طلاقه وفيجوز له تزويجها في عدتها حيث لم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) بأن يعدها وتعهده وأما العدة من أحدهما فمكروه كما يأتي (كوليها) تشبيهه في تحريم صريح الخطبة منه ومواعدهه وظاهره ولو غير مجبر لكن

يحصل ذلك هنا ولذا كان الطلاق هنا باثنا حكم به حاكم أولا كذا قرر شيخنا (قوله) إن لم يحصل فشو (شرط في قوله ويمحdan (قوله) ان فشا النكاح (جمل الشرح فاعل فشا ضمير النكاح وهو ملاين عرفة وابن عبد السلام وجعله عقب ضمير الدخول وبه صرح ابن رشد قال طفى والسكل صحيح اذ القصد نفى الاستتار (قوله) أو كان على العقد أو على الدخول (كذا قال الشرح تبعاً لمبق والذي لابن رشد في البيان مانصه وحدا أن أقرا بالوطء إلا أن يكون الدخول فاشيا أو يكون على العقد شاهد واحد قديراً الحد بالشبهة اه ومثله في نوازل ابن سهل فانظر قوله أو على الدخول فقد تبع فيه عيج وهو غير ظاهر اه بن وهذا عجيب من بن فان قل ما ذكره عيج عن الباب وكذا غيره (قوله) والا فالعبرة بمجبرها (أى بركونه وعدم ركونه فاذا رد ولي المجبرة لم تحرم خطبتها وكذا إذا ردت غير المجبرة خطبة الأول لم تحرم خطبتها علم أنه لا يعتبر ركون المجبرة مع رد مجبرها ولاردها مع ركونه وانه لا يعتبر ركون أمها أو وليها غير المجبر مع ردها ولاردها أمها أو وليها غير المجبر مع رضاها \* واعلم أن رد المرأة أو وليها بعد الركون للخاطب لا يحرم ما لم يكن الرد لأجل خطبة الثانية فان تزوجت الخاطب الثاني وادعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثاني وادعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لأحدهما فالظاهر كما قال عيج أنه يعمل بقولها وقول مجبرها لأن هذا لا يعلم إلا من جهتها ولأن دعواها موجب للصحة بخلاف دعوى الخاطب الأول فانها موجبة لفساد العقد والأصل في العقود الصحة (قوله) ولو كان الخاطب الخ (أى هذا إذا كان الخاطب الثاني فاسقا أو مجهولا حاله بل ولو كان صالحا (قوله) فهذه ست صور) وذلك لأن الخاطب الأول الذي حصل الركون اليه إما صالح أو مجهول الحال والخاطب الثاني إما صالح أو مجهول الحال أو فاسق والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة (قوله) والحرمة في سبعة (أى والجواز في اثنين وهما خطبة صالح أو مجهول الحال على فاسق) (قوله) خلافا لابن نافع (أى القائل لحرمة في هذه الصور السبع إلا إذا قدر الصداق وهو ظاهر الموطأ كما في التوضيح وفي المواقى. مقتضى نقل ابن عرفة أن كلام القولين مشهور وعليه فكان على المؤلفان يعبر بخلاف بأن يقول وهل ولو لم يقدر صداق خلاف (قوله) وفسخ إن لم يبين الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ مطلقا بنى أولم يبين وعدم الفسخ مطلقا والفسخ إن لم يبين لان بنى ونص ابن عرفة أبو عمر في فسحه ثالث الروايات قبل البناء ولم يذكر ترجيحاً أصلاً مع أن أبا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكنه قيده بالاستحباب والمصنف تبع تشهيره كافي التوضيح لكن حذف منه الاستحباب هنا وفي التوضيح ونص أبي عمر في الكافي والمشهور عن مالك وعليه أكثر أصحابه انه يفسخ نكاحه قبل الدخول استجباً لأنه تعدى ما ندب اليه وبش ما صنع فان دخل بها مضى النكاح ولم يفسخ اه نقله أبو على السنائوى (قوله) فيما يظهر) هذا مبنى على ما نقله من أن الفسخ على جهة الوجوب اما على انه مستحب كما هو الصواب فانما يكون عند عدم مسامحة الأول لفنان سامحه فلا يفسخ كما يأتي في قوله وعرض راكبة الخ (قوله) والا بأن بنى بها مضى ومحل الفسخ أيضاً ما لم يحكم حاكم بصحة نكاح الثاني والا لم يفسخ كالخنى فانه يرى أن التهي في الحديث للكرهية (قوله) إرخاء الستور (أى الحلوقة سواء حصل أساس أولاً (قوله) وحرمة صريح خطبة امرأة معتدة) أى سواء كانت مسلمة أو كناية حرة أو أمة وقوله أو طلاق أى ولو كان رجلاً وقوله فيجوز له تزويجها في عدتها منه المناسب فيجوز له ان يصرح لها بالخطبة في العدة بل له تزويجها فيها حيث كان الطلاق بشير الثلاث (قوله) بأن يعدها وتعهده (أى بأن يتوثق كل من صاحبه أنه لا يأخذ غيره (قوله) وظاهره ولو غير مجبر (أى وهو قول ابن حبيب وقوله لكن المعتمد أى وهو الذى حكى ابن رشد

من زنا ليشمل الغصب وغيره كان أولى (وتأيد تحريمها) أي للعدة من موت أو طلاق غير بائن أو بشبهة نكاح والاستبراء من غيره (بوطء) بنكاح بان يقعد عليها ويطأها فيها بل (وإن) كان الوطء (بشبهة) لنكاح بان يطأها من غير عقد يظنها زوجته وشمل كلامه ثمانى صور لأن من وطئت بنكاح أو شبهته إما محبوسة بعدة نكاح أو شبهته أو باستبراء من زنا من غيره أو من غصب كذلك وأما المحبوسة بملك أو شبهته فانه وان امكن دخولها هنالكا انه يشكر مع قوله أو بملك كملكه ثم بالغ على تأييد الوطء بنكاح بقوله (وإن) كان الوطء بنكاح واقعا (بعدها) أي العدة بالمبالغة راجعة لقوله بوطء أى مع عقد فيها لم يطؤها بعدها مستندا لذلك العقد ولا ترجع لقوله وان بشبهة لأن الوطء بشبهة نكاح بعد العدة لا يحرم ولو صرح لها بالخطبة في العدة (و) تأيد تحريمها (بمقدمة) أي النكاح من قبله ومباشرة (فيها) أى في العدة وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأيد تحريمها

الاجماع عليه (قوله تشبيه في حرمة الخطبة) الأولى أن يقول تشبيه في حرمة الخطبة والمواعدة لها أو لوليها وحاصل فقه السئلة ان المستبرأة من زنا منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهة ملك أو من شبهة نكاح حكمها حكم للعدة من طلاق أو وفاة في تحريم التصريح لها ولوليها بالخطبة في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها ولوليها بالنكاح (قوله ولومنه) أى ولو كان الزنا أو الغصب منه وقوله لا ينسب اليه ما خلق منه أى فهو كماء الغير (قوله ولو قال وان من زنا ليشمل الغصب وغيره) أى ليشمل المستبرأة من غصب وغيره كالاستبرأة من ملك أو من شبهة ملك أو من شبهة نكاح وقد يقال إذا حرم ما ذكر في الاستبراء من الزنا فأحرى غيره من الاستبراء لأن الاستبراء من الزنا أخفها كما صرح به في اللقدمات وحينئذ فلا يحتاج لما ذكره من التصويبات بن (قوله من موت أو طلاق غيره) هذا في معنى قول غيره أى للعدة من نكاح (قوله بانها) وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لأنها زوجة فكأنه زنى بزوجة الغير ولا يحرم بالزنا حال ولعل بعد الواطء لانه زان حينئذ أولا وكلامهم في باب الحد يدل على أنه محذور معدوم وفى بن ان القول بعدم التأييد في الرجعية هو الذى يظهر ترجيحه من كلام أبى الحسن وفى الشامل انه الأصح ولعل المصنف أطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب في الرجعية التحريم (قوله والمستبرأة من غيره) أى سواء كانت هذه المستبرأة حاملا أو غير حامل وسواء كان استبرائها من غيره بسبب زنا ذلك الغير أو اغتصابه لان كانت مستبرأة من زناه أو اغتصابه هو فلا يتأيد تحريمها عليه بذلك كما فى خشي وما ذكره من تأييد التحريم بوطء المحبوسة من زنا غيره أو اغتصابه هو قول ذلك ومطرف وهو ظاهر والقول بعدم تأييد التحريم لابن القاسم وابن الماجشون (قوله بان يقعد عليها) أى في زمن العدة أو زمن الاستبراء وقوله ويطأها فيها أى في العدة أو الاستبراء (قوله وشمل كلامه ثمانى صور) أى يتأيد فيها التحريم على الواطء ولها الصداق ولا ميراث بينهما لأنه عقد مجمع على فساد (قوله أو من غصب كذلك) أى من غيره (قوله الا انه يشكر مع قوله أو بملك) أى يشكر مع قوله كملكه من قوله الآتى أو بملك كملكه (قوله ولو بعدها) أى هذا اذا كان الوطء بالنكاح واقعا في العدة بل وان كان واقعا بعدها أى بعد العدة من النكاح أو شبهته واراد بالعدة ما يشمل الاستبراء من الزنا أو الغصب وقوله ولو بعدها رد بلو قول الغيرة ان الوطء بالنكاح كالوطء بشبهة النكاح لا يحرم إلا إذا كان في العدة لا إن كان بعدها والحاصل أن المحبوسة بعدة النكاح أو شبهته أو بسبب الاستبراء من زنا غيره أو غصبه إذا عقد عليها في زمن العدة أو الاستبراء ووطئت بالنكاح في العدة أو الاستبراء أو بعد انقضائها تأيد تحريمها وأما اذا وطئت تلك المرأة المحبوسة للعدة أو الاستبراء بشبهة نكاح تأيد تحريمها على الواطء ان كان وطؤه لها من العدة أو الاستبراء لان كان بعد انقضائها (قوله وتأيد تحريمها) أى للعدة من نكاح أو من شبهته وقوله بمقدمته أى المستندة لعقد فاذا كانت معتدة من نكاح أو من شبهته وعقد عليها لم قبلها أو باسرها في العدة حرمت عليه لان كان ذلك بعد العدة وهكذا إذا كانت مستبرأة من زنا غيره أو غصبه أولا لتقال ملك أو شبهة ملك وعقد عليها من الاستبراء وقبلها في زمن الاستبراء مستندا لذلك العقد فانه يتأيد تحريمها عليه لان كان ذلك بعد فراغ الاستبراء فنصير اللقدمات التي يتأيد التحريم فيها ستة وهى ما اذا طرأت مقدمات النكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب والحال ان تلك المقدمات حصلت في العدة مستندة لنكاح أى عقد لان حصلت فيها مستندة لشبهة النكاح أو حصلت بعدها كانت مستندة لنكاح أولا (قوله أو كان الخ) أى ان الوطء

بمقدمات النكاح أى المستندة لعقد دون المستندة لشبهة فمن قبل معتدة أو مستبرأة من غيره معتقدا انها زوجته لم المستند يتأيد تحريمها عليه وعطف على المبالغة قوله (أو) كان وطؤه لها (بملك) وشبهته وهى معتدة من نكاح أو شبهته فهذه أربع صور (كملكه)

أن يظاها بنكاح أو شبهته وهي مستبرأة من ملك أو شبهته كأن يظا من يظا أمته فهذه أربع أيضا صور تأييد التحريم بوطه ست عشرة صورة هذه الثمانية والثمانية التقدمة في قوله وتابذ تحريمها بوطه وان بشبهة (لا) يتابذ (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (أو بزنا) في واحدة من هذه الستة ومراده (٢١٩) بالزنا ما يشمل الغصب فصوره

اثنتا عشرة صورة (أو) ووطها (بملك) أو شبهته بانظها أمته وكان حبسها (عن ملك) أو شبهته أو عن زنا أو غضب فهذه ثمانية مضافة للثاني عشر قبلها لا يتابذ فيها التحريم وله تزويجها بعد تمام ما هي فيه فصور عدم التأييد عشرون وصور التأييد ست عشرة فالمجموع ست وثلاثون حاصلة من ضرب ستة وهي المحبوسة بنكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زنا أو غضب في مثلها وكلها مستفادة من المصنف ولو بالقياس كقياس شبهة النكاح عليه وكلها خارجة عن صور المقدمات (أو) ووطه (مبتوتة) في عدتها منه بنكاح (قبل زوج) لم يتابذ تحريمها لان الماء ماؤه ومنعه منها لم يكن لاجل العدة بل لكونها لم تزوج غيره (كالحرمة) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة أي كما لم يتابذ التحريم في الوطه المحرم بنكاح كن عقده على حرمة بحج أو امرأة أو على حرمة جميعا مع زوجته ثم ووطاها (وجاز) لحاطب (تعريض) في عدة متولى عنها أو

المستند للملك أول شبهته إذا طرأ على نكاح أو شبهته فإنه يحرم (قوله بأن يظاها) تصوير لشبهة الملك (قوله بوطه) أي وأما صور تأييد التحريم بالمقدمات فستة كما مر (قوله ست عشرة صورة) أي وهي ما إذا وطئت المرأة بنكاح أو شبهة وكانت معتدة من نكاح أو شبهته أو كانت مستبرأة من زنا غيره أو غضب أو من ملك أو شبهته أو وطئت بملك أو شبهته وكانت معتدة من نكاح أو شبهته (قوله لا بعقد) ابن الحاجب فإن لم توطأ ففي التأييد أي بمجرد العقد قولان ابن عبد السلام والأظهر عدم التأييد واعتمد المصنف هنا هذا الاستظهار اه بن (قوله من هذه الستة) أي وهي المعتدة من نكاح أو شبهته والمستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (قوله فصوره اثنتا عشرة) حاصلة من طرو الزنا أو الغصب على كل واحدة من الستة (قوله عن ملك) أي لاجل انتقال ملك كما لو كانت تستبرأ من سيدها فاستبرأها شخص ووطها (قوله فالمجموع ست وثلاثون) يتابذ التحريم في ست عشرة كما تقدم وهي ما إذا طرأ نكاح أو شبهة نكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا من غضب أو من ملك أو شبهته أو طرأ الملك أو شبهته على النكاح أو شبهته وما عدا هذه لا يتابذ فيها التحريم وهي ما إذا طرأ ووطه بزنا أو غضب على المعتدة من نكاح أو شبهته أو المستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته أو طرأ الوطه بملك أو شبهته على المستبرأة لاجل الملك أو شبهته أو الزنا أو الغصب فهذه عشرون (قوله عن صور المقدمات) أي الستة للتقدمة (قوله أو ووطه مبتوتة) عطف على بعقد أي لا يتابذ التحريم بعقد ولا بوطه مبتوتة قبل زوج (قوله لم يتابذ تحريمها) أي ويحذر إن كان قد تزوجها علما بالتحريم ولا يلحق به الولد فإن تزوجها غير عالم بالتحريم فلا حد عليه ولحق به الولد فإن أقر بعد النكاح أنه كان قبله علما بالتحريم ولم يثبت ذلك بالينة فإنه يحذر لا قراره ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك وهذه إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد (قوله لأن الماء ماؤه) أي فلا يحتاط فيه ما يحتاط في غيره ولذا لو وطئها في عدتها من زوج بعده تأبذ تحريمها كما أفاده الظرف في كلام المصنف (قوله كالحرم الخ) مثل ذلك الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يتزوجها قليل يتابذ فيها التحريم وقيل لا يتابذ فيها التحريم وإنما يغسخ نكاحه فإذا عادت تزوجها ووطئها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها وهذا هو المشهور انظر بن (قوله في الوطه) أي الوطه المحرم المستند لنكاح (قوله في عدة الخ) الأولى في عدة من نكاح أو شبهته وكذا يجوز التعريض للمستبرأة مطلقا (قوله من يميز بينهما) أي بين التعريض والتصریح (قوله وسيأتيك من قبلنا خير الخ) فكل هذه الالفاظ تعريض بنكاحها لأن التعريض لفظ استعمل في معناه الميول بشيء فهو حقيقته أبدا وهذه الالفاظ كذلك بخلاف الكناية فإنها التمييز عن المألوم باسم اللازم كقولنا في وصف شخص بالطول أنه طويل النجاد فطول القائمة يلزمه طول حائل السيف الذي هو النجاد وكقولنا في وصف شخص بالكرم أنه كثير الرماذ فالكرم يلزمه كثرة الرماذ (قوله لا النفقة عليها) أي لا اجراء النفقة عليها في العدة فلا يجوز بل يحرم (قوله لم يرجع عليها شيء) أي سواء كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهذا هو أصل المذهب (قوله والأوجه الخ) هذا التفصيل ذكره الشمس الآقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد

مطلقة بالثمان من غيره وأما الرجعى فيحرم التعريض فيها اجماعا لانها زوجة وهو ضد التصريح ثم جواز في حق من يميز بينهما وأما غيره فلا يباح له (كفيك راغب) أو حب أو معجب وأنت الآن علينا كريمة وسيأتيك من قبلنا خير أو رزق (و) جاز (الإهداء) في العدة لا النفقة عليها فإن أهدى أو ألتقى ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها شيء ومثل العدة غيره ها لو كان الرجوع من جهتها والأوجه الرجوع عليها



(و) صح (١) تسمية (مداق وهبت) لك ابنتي مثلا أو تصدقت عليك بها بكذا فان لم ينسج صداقا لم ينقد (وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبت) لك ابنتي صداق قدره كذا أو ملكتك اياها أو أحلت وأعطيت ومنحك اياها بكذا (كذلك) أي مثل وهبت حيث مسمى صداقا فينقد به النكاح أولا ينقد ولو مسمى صداقا (٣٣١) ككل لفظ لا يقتضي البقاء

كالجلس والوقف والاجارة والعارية والعمري وهو الراجح (ردد وكفبات) عطف على أنكحت أي الصيغة مصورة بأنكحت من الولي وقبلت ونحوه كرضيت من الزوج (و) انقصد (١) قول الزوج للولي (زوجي) أو أنكحتك ابنتك مثلا (فيقول) أي الولي بأن يقول زوجتك اياها أو أنكحتك أو فعلت إذ لا يشترط تقديم الإيجاب على القبول بل ينسحب (ولزم) النكاح بالصيغة منهما (وإن لم يرض) الآخر ولو قامت قرينة على قصد المزل منهما معا كالطلاق والعق • ولما فرغ من الكلام على الصيغة شرع في الكلام على باقي الأركان على ترتيبها في المتن أولها الولي وهو ضربان مجبر وهو المالك فلا بد فوسيه وغيره وهو من - وأهم فبدأ بالمالك لقوته فقال

[درس]

(وجبر المالك) المسلم الحر ولو أنى وولدت (أمة وعبد) له (لا إضرار) عليهما فيه فان

واعترضه الناصر الثاني قائلا فيه نظر إذ العقود إنما تحصل بالماضي دون المضارع لأن الأصل فيه الوعد وفي الماضي الأزوم (قوله) وصح بتسمية (مداق) أي حقيقة كأن يقول وهبتك لك بصداق قدره كذا أو حكما كأن يقول وهبتك تفريضا (قوله) أو تصدقت الخ (فيه نظر بل كلامه هنا مقصور على لفظ وهبت اذ هو الذي في المدونة وجميع ما عدا هذا اللفظ داخل في التردد الآتي • والحاصل أن تردد ابن النصار وابن رشد في جميع ما عدا أنكحت وزوجت وهبت بصداق انظر بن (قوله) يقتضي البقاء أي تلك الذات (قوله) فينقد به النكاح (وهو قول ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراق والبايجي وابن العربي في أحكامه) (قوله) أولا ينقد ولو مسمى صداقا (أي وهو قول ابن رشد في القدمات) (قوله) ككل لفظ لا يقتضي الخ تحصل من كلامه أن الأقسام أربعة الأول ما ينقد به النكاح مطلقا سواء مسمى صداقا أولا وهو أنكحت وزوجت والثاني ما ينقد به إن مسمى صداقا وإلا فلا وهو وهبت فقط والثالث ما فيه التردد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة قيل ينقد به إن مسمى صداقا وقيل لا ينقد به مطلقا والرابع ما لا ينقد به مطلقا اتفاقا وهو كل لفظ لا يقتضي البقاء مدة الحياة (قوله من الولي) أي ولي المرأة (قوله) فيقول أشعر اتيانته بالناء باشتراط القور بين القبول والإيجاب وصرح به في القوانين فقال والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار ويلزم فيه الفور من الطرفين فان تأخر القبول يسيرا جاز ولكن الذي في العيار عن البايجي ما يقتضي الاتفاق صحة النكاح مع تأخر القبول عن الإيجاب وبذلك أفق العبدوسى والقورى انظر بن (قوله) إذ لا يشترط تقديم الإيجاب (أي من الولي على القبول أي من الزوج) (قوله) وإن لم يرض الآخر (أي بعد حصول الصيغة منهما وظاهره أن خيار المجلس غير معمول به عندنا في النكاح وليس كذلك بل هو معمول به وأجيب بأن محل العمل به إذا اشترط قرره شيخنا وما ذكره المصنف من لزوم النكاح وإن لم يرض هو المعتد ولو قامت قرينة على ارادة المزل من الجانبين خلافا لقول القابسي إنه إذا علم المزل في النكاح فانه لا يلزم (قوله) كالطلاق والعق (أي وكذلك الرجمة) (قوله) لقوته (أي في التصرف بسبب تزويجه الأئمة مع وجود الأب وله أن يجبر الثيب والبكر والكبيرة والصغيرة والذكر والانثى لانهما مال من أمواله وله أن يصلح ماله بأى وجه شاء (قوله) وجبر المالك (أي لكل الرقيق أخذنا ما بعده (قوله) ألسلم) وأما الكافر فلا تعرض له (قوله) الحر (أي وأما المالك الرقيق فلا جبر له والجبر لسيده والراد الحر المالك لأمر نفسه وإلا كان الجبر لوليه ومثل الحر المالك لأمر نفسه العبد المأذون له في التجارة فانه يجبر رقيقه (قوله) من ذى عاهة (أي ممن فيه أمر موجب للخيار كجذام أو برص أو جنون لا قبض منظر وفقر (قوله) ولو حصل لها الضرر بعده) بل ولو قصد اضرارها بعده على المعتد ولا يؤمر حينئذ ببيع ولا تزوج لأن الضرر إنما يجب رفعه إذا كان فيه منع حق واجب ولا حق لها في النكاح وما في التوضيح من أن محل عدم جبرهما له على التزويج إذا قصد بمنعها منه الصاحبة ولم يقصد الضرر أما إذا قصد الضرر أمر إما بالبيع أو التزويج فهو ضعيف (قوله) ذلك الرقيق (مفعول يجبر (قوله) وله (أي لمالك البعض الولاية أي على ذلك البعض فلا يتزوج إلا بإذنه • وحاصله أن مالك

كان فيه اضرار كتزويجهما من ذى عاهة لم يجز له الجبر ولما القسح ولو طال الزمن (لا يفسد) فلا يجبر العبد أو الأمة السيد على أن يزوجهما ولو حصل لها الضرر بعده (ولا) يجبر (مالك) بعض (لرقيق ذكر أو أنثى ذلك الرقيق والبعض الآخر اما حر أو ملك فغيره (وله) أي لمالك البعض (الولاية) على الأمة فلا تزوج باذنه فلا تزوج المشتركة إلا باذن الجميع فإن رضا بتزويجها فلهما معا الجبر

في العبد ان تزوج بغير  
 اذنه واما في الأمة فيتحتم  
 الرد ولو عقد لها أحد  
 الشريكين (والمختار) عند  
 اللخمي زيادة على ما تقدم  
 من عدم جبر مالك البعض  
 (ولا) يجبر السيد (أنثى)  
 بشائبة (من حرية غير  
 التبعيض المتقدم) كما ولد  
 وتعين رده ان جبرها  
 والراجح كراهته فيعضو  
 ان جبرها (و) لاشخص  
 (مكاتب) ذكر أو أنثى  
 (مخلاف) شخص (أو) جبر  
 ومعتق (لأجل) ولو أنثى  
 فله جبرهما (إن لم يمرض  
 السيد) مرضاً يخوف في المدي  
 (و) ان لم (يقرب الأجل)  
 في المعتق لأجل والقرب  
 بثلاثة أشهر فدون وقبل  
 بالشهر (ثم) جبر بعد المالك  
 (أب) رشيد وإلا فولية  
 وله الجبر ولو للأعمى أو قل  
 حالاً أو مآلاً منها أو قبيح  
 منظر أو بربع دينار ولو  
 كان مهر مثلها قطاراً  
 وليس ذلك لغيره كوصي  
 (وجبر الجنونة) المطقة ولو  
 ثيباً أو ولدت الأولاد  
 لامن تنفيق فتنظر افاتها ان  
 كانت ثيباً بالغا (و) جبر  
 (البكر) ولو غائبة بلغت  
 ستين سنة أو أكثر (إلا)  
 (لذي طاعة) (كخصي)  
 مقطوع ذكر أو أنثيين فأم  
 الذكر

البعض وان لم يكن له جبر لكن الولاية ثابتة له فان تزوج البعض بغير اذنه كان له الاجازة والردان كان  
 ذلك البعض ذكراً وان كان أنثى فان كان بعضها رقاً له والبعض الآخر حراً كان للسيد الذي هو مالك  
 البعض الاجازة والرد أيضاً وان كان بعضها رقاً للسيد والبعض الآخر رقاً لغيره تخم الرد كذا قرر طي  
 والذي ذكره ح ان البعثة بالحرية كالبعثة بالشركة في تخم الرد واختاره بن (قوله) وله أيضاً الرد  
 والاجازة (أشار بذلك إلى ان الرد ليس قسماً للولاية كما هو ظاهر المصنف بل قسم من ثمرتها  
 والقسم الآخر الاجازة فكان الأولى للمصنف ان يقول وله الولاية فله الرد والاجازة وأشار الشارح  
 إلى أن تخيره بين الاجازة والرد في المملوك الذكر دون الانثى (قوله) وأما في الأمة أي الزوجة بغير  
 اذنه (قوله) ولو عقد لها أحد الشريكين (هذا ظاهر في المشتركة وأما البعثة فقد جزم فيها بتحتم  
 الرد كالشركة ونازعه طي بان ظاهر كلامهم عدم تخم الرد فيها بل بخير ورده بن وقوى ما فله ح بما  
 يعلم بالوقوف عليه كما مر (قوله) والمختار مبتدأ والخبر مخذوف أي والمختار ما يذكر به من الحكم وهو  
 ولا أنثى أي لا يجبر أنثى ملتبسة بشائبة وقوله والمختار الخ لفظ اللخمي في التبصرة اختلف هل للسيد ان  
 يجبر من فيه عقد حرية بتدبير أو كتابة أو عتق لأجل أو استيلاء قليله اجبارهم وقيل ليس له اجبارهم  
 وقيل ينظر لمن ينزع ماله فيجبره ومن لا فلا وقيل له اجبار الذكور دون الاناث ثم قال والصواب منعه  
 من اجبار المكاتب والمكاتب بخلاف الدبر والتعلق لأجل فله جبرها إلا ان يمرض السيد أو يقرب  
 الأجل ويمنع من اجبار الاناث كما أم الولد والدبرة والفتنة لأجل اه بلفظه إذا علمت هذا تعلم ان قوله  
 والمختار حقه واختار الخ لأنه اختاره له من عند نفسه لامن خلاف وقد يجاب بان تفصيل اللخمي  
 لما كان غير خارج عن الأقوال التي نقلها عبر المصنف بالاسم اه بن (قوله) كأم ولد (أي ومكاتب  
 ومديرة ومعتقة لأجل (قوله) وتعين رده (أي النكاح ان جبرها هذا بناء على احدى الروايتين في أم  
 الولد يمنع الجبر وهي التي اختارها اللخمي وقوله والراجح كراهته أي كراهة جبرها وهذه رواية يحيى  
 عن ابن القاسم وعليها مثنى المصنف في قوله الآتي في باب أم الولد وكره تزويجها وان رضاه بناء على  
 ان الواو لمبالغة كما هو الحق لا للاحال كما قيل (قوله) ذكر أو أنثى (الأولى قصره على الذكر لأن الانثى  
 دخلت في عموم قوله ولا يجبر أنثى بشائبة (قوله) أو متعق لأجل ولو أنثى) الصواب قصره على الذكر اما  
 الانثى الدبرة أو المعتقة لأجل فيمنع جبرها عند اللخمي وهي داخلة في عموم قوله ولو أنثى بشائبة كما يعلم  
 ذلك من كلام اللخمي المتقدم انظر في (قوله) والانثى (أي ولا يمكن رشيداً بل كان سفياً فالذي  
 يجبرها وإيه نحوه في عقب وخش قال بن وفيه نظر لما سيأتي في قوله وعقد السفية ذو الرأي انه  
 لأجبر لولي الاب إذا كان سفياً بل السفيا إذا كان ذاعقل ودين فله جبر بنته وان كان ناقص التمييز  
 خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزويج بنته واختلف فيمن يلي المقدم هل الولي أو الاب  
 ولو عقد حيث يمنع منه نظر فان حسن امضاؤه أمضى وإلا فلا فرق بينهما انظر المواق فيما يأتي اه  
 ويمكن حمل ما قاله الشراح ومن وافقهم على ناقص التمييز فإن وليه يجبر فيوافق مافي بن  
 تأمل في تنبيه لو كان الأب سفياً ولولاه جرى في جبر ابنته الخلاف الآتي في باب  
 الحجر من قول المصنف وتصرفه قبل الحجر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم كذا ينبغي  
 قاله عقب (قوله) فتنظر افاتها ان كانت ثيباً (أي فاذا أفادت فلا تزوج الابرضاه وأما ان كانت  
 بكراً فانه يجبرها ولا تنتظر افاتها (قوله) ولو غائبة (أي ولو طال انقامها عند أبيها وعرفت  
 مصالح نفسها قبل الزواج وما ذكره من جبر البكر ولو غائبة هو المشهور خلافاً لابن وهب حيث  
 قال للأب جبر البكر مالم تكن غائبة لما عنت صارت كالكاتب ومنشأ الخلاف هل العلة في

حيث كان لا يبنى فلا يجبرها (على الأصح) ودخل تحت الكاف المجنون والمبرص والمجنون أو العتيد والمحبوب والمعتص (و) جبر (الثبت) ولو بنكاح صحيح (إن صغرت أو) كبرت بأن بلغت

(٢٢٣)

وثبت (بإرض) كوثبة

أو ضربة (أو محرام)

زنا أو غصب ولو ولدت

منه يقدم الأب هنا على

الابن (وهل) يجبرها (إن)

لم يتكرر الزنا حتى طار

منها الحياء أو يجبرها مطلقا

وهو الأرجح (تأويلان

لا) ان ثبت البالغة

(ب) بنكاح (فاسد) مختلف

فيه أو جمع عليه ودرا

الحد فلا يجبرها (وإن)

كانت (سفيه) ولا يلزم من

ولاية المال ولاية النكاح

فإن لم يدرك الحد جبرها الحاقا

له بإزنا فهو داخل في قوله

أو محرام (و) لا يجبر (بكر)

رشدت) ان بلغت ولو

رشدت قبله بأن قال لها

رشدت أو أطلعت يدك

أورفت الحجر عنك أو

نحو ذلك ولا بد من نطقها

كما يأتي (أو أقامت) المرأة

(بيتها) الذي دخلت فيه

مع زوجها (سنة) من يوم

الدخول (وأنكرت) بعد

فراقها الوطء فلا جبر له

عليها تنزيلا لإقامتها السنة

منزلة الثبوت (وجبروصي)

وإن نزل كوصي الوصي

(أمره أبويه) أي بالجبر

ولو ضمنا كزوجها قبل

البلوغ وعده (أو) لم يأمره

به ولكن (عين له الزوج)

ولكن لا جبر الوصي إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقا فليس هو كالأب من كل وجه (ولأن) يأمره

الأب بالإجبار ولا عين له الزوج بان قال له أنت وصي على بناتي أو بنتي فلانة أو زوجها ممن أحببت (فخلاف)

الجبر البكارة وهي موجودة أو الجهل بمصالح النساء وهي مفقودة وقد اشار المصنف للرد على قول ابن وهب بلو (قوله حيث كان لا يبنى) أي وأما إذا كان يبنى فله جبرها على نكاحه أي لأنها تلد بزول المني منه (قوله على الأصح) هذا قول سحنون واختاره الأحمي والباحي كما في التوضيح فلو قال على المختار والأصح كان أولى (قوله ودخل تحت الكاف الخ) محصله أنه أراد بكافه من قام به موجب الخيار (تبيين) كما أن الأب ليس له جبر بنته البكر على التزوج بذي عاهة موجهة لحياها ليس له جبرها على التزوج بعد ولو كان عبده وإنما تزوج به برضاها به بالقول كما سيأتي في الابتكار السبعة (قوله ولو بنكاح صحيح) أي هذا إذا كانت ثبوتها بنكاح فاسد أو بإرض أو بزنا بل ولو بنكاح صحيح (قوله إن صغرت) ظاهره أنه إنما يجبرها قبل البلوغ فان ثبتت وتأييت قبله لم بلغت قبل النكاح فلا تجبر وهو كافي التوضيح قول ابن القاسم واشبه واستحسنه الأحمي وصوبه ومقابلته لسحنون يجبرها مطلقا بن (قوله وهو الأرجح) أي وهو ظاهر المدونة والتقييد لعبد الوهاب (قوله لا يفسد) عطف على قوله أو بإرض كما افاده تقريره وقوله لا أن ثبت بنكاح فاسد أي وأولى صحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي لا يلزم من كونها مولى عليها من جهة المال أن تكون مولى عليها من جهة النكاح وبالنكاح المصنف عليها دفعا لثبوت مساواتها وأنها تجبر على النكاح كما يجبر عليها في المال (قوله ولا يجبر بكرة) أي كالأب لا يجبر الأب نكاحا فاسدا لا يجبر بكرة أرشدت أي رشدتها أيوها وثبت ترشدتها بإقراره أو بيينة أن أنكرت وحيث كانت لا تجبر فلا بد من نطقها وإذنها وما ذكره المصنف من عدم جبر الأب المرشدة هو المعروف من المذهب وقال ابن عبد البر له جبرها ومثل البكر التي رشدتها أيوها في كونه لا جبر له عليها البكر إذا رشدتها الوصي وفي بقاء ولايته عليها قولان والأرجح بقاء ولايته كما هو نقل التيطي عن سماع أصبغ بن ابن القاسم لكن لا لزومها إلا برضاها وأما لورشد الوصي الثيب فلا ولاية له عليها والولاية لأقاربها (تبيين) إذا رشد البكر أبوها كما لا يجبرها على النكاح لا يجبر عليها في المأنة وما في خش وعقب من أنه لا يجبرها على النكاح ويجبر عليها في المأنة فهو غير صواب إذ الرشد لا يقيض فلا يكون في أمر كما ذكره الوائسري في طرر المشتالي انظر بن (قوله ولو رشدتها قبله) هذا غير صحيح إذ الرشد من لوازمه البلوغ وقد قال ح كبرك رشدت يعني بعد البلوغ انظر بن (قوله أو أقامت الخ) أي لا يجبر الأب من أقامت في بيتها الساكنة فيه مع زوجها سنة من حين دخول الزوج بها كما هو ظاهر كلامهم لأن حين بلوغها كإفاد عقب وقوله وأنكرت أي والحال أنها أنكرت بعد فراقها الوطء مع العلم بخلوتها هذا إذا كذبها الزوج بل ولو واقفها على عدمه أو جهلت خلوتها بها وأنكرت للس أيضا وأولى في عدم الجبر إقرارها به. لكن مع الإقرار لا يجبرها حتى فيا دون السنة وأما ان علم عدم الخلوة بها وعدم الوصول إليها فلا يرتفع إجبار الأب عنها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله منزلة الثبوت) أي في تكميل الصداق (قوله وجبروصي) أي كل من يجبرها الأب وهي المجنونة مطلقا والبكر ولو عانسا والثيب إن صغرت مطلقا والثيب البالغة إن ثبتت بإرض أو محرام كالزنا (قوله أو عين له الزوج) أي وكان غير فاسق إذ لا عبرة بتعيين الفاسق كافي للنج (قوله ولكن لا جبر الوصي) أي فيا إذا عين له الأب الزوج أو أمره بالجبر (قوله إلا إذا بذل الزوج مهر المثل الخ) ما ذكره من أن الوصي لا يزوج إلا بمهر المثل فأكتر

به ولكن (عين له الزوج) ولكن لا جبر الوصي إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقا فليس هو كالأب من كل وجه (ولأن) يأمره الأب بالإجبار ولا عين له الزوج بان قال له أنت وصي على بناتي أو بنتي فلانة أو زوجها ممن أحببت (فخلاف)



والراجح الجبر (وهو) أى الوصى (فى التيسير) للوصى على نكاحه (ولى\*) من أوليائها زوجها برضاها ويكون فى مرتبة الاب (وصح) النكاح بقول الاب (إن مُت) فى (٢٢٤) مرضى هذا (تقدّر زوجت أبنتى) لقائل كان قوله المذكور (بمرض) مخوف أم لا

طال أو قصر إذا مات منه وصحته يجمع عليها لأنه من وصايا المسلمين (وهل) صحته (إن قيل) الزوج (بقرب موته) أى بعد موته بقرب لاقبله أو يصح ولو بعد (تأويلان) والقرب بالعرف (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لاجبر) لاحد من الأولياء لئن ولو بكرًا يتيمة تحت حجره وحينئذ (فالبائع) هى التى تزوج بإذنها فان كانت ثيبًا اعربت عن نفسها وإن كانت بكرًا كفى صحتها إلا ما استثنى كما يأتى مفصلاً فى كلامه رحمه الله تعالى بخلاف غير البائع فلا تزوج بوجه (الإيتمة خيف فسادها) أى فساد حالها بفقر أو زنا أو عدم حاضن شرعى أو ضياع مال أو دين (وبلفت) من السنين (عشرًا) أى آتتها وأذنت لوليها بالقول كما يأتى للمصنف ولكن رجح اشياخنا انه يكفى صحتها (وشور القاضى) الذى يرى ذلك ولولم يكن مالكياً لثبت عنده ما ذكر وانها خلية من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوها فى الدين والحرية والنسب

لا يعارضه ما يأتى فى نكاح التفويض من أنه يجوز الرضا بدونه لاوصى قبل الدخول لأن ما هنا قبل العقد وما يأتى بعده مصلحة عدم الفراق (قوله والراجح الجبر) الحق كما قال شيخنا العدوى ان الراجح الجبر ان ذكر البضع أو النكاح أو الزوج بان قال له الاب انت وصى على بضع بناتى أو على نكاح بناتى أو على تزويجهن أو وصى على بناتى تزوجها أو تزوجها ممن أحبيت وان لم يذكر شيئاً من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما إذا قل وصى على بناتى أو على بعض بناتى أو على بناتى فثلاثة وأما وقال وصى فقط أو على مالى أو على بيع تركتى أو قبض دينى فلا جبر اتفاقاً وهذه غير داخلة فى كلام المصنف فلو زوج جبراً فاستظهر عجز الأضواء وتوقف فيه التفراوى وأما إن زوجها بلا جبر صح كما يأتى فى قول المصنف وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض دينه صح (قوله لاقبله) أى ولا بعده بعد (قوله تأويلان) أى والتمتع منعاً الثانى وهو الصحة مطلقاً أى قبل بعد الموت بقرب أو بعد (قوله إلا الاستثنى) أى من الإكبار السبعة فلا بد من إذنها بالقول (قوله وأذنت لوليها بالقول) هذا يقتضى انها لا تجبر ولا تزوج إلا برضاها وهو ما فى المواق عن اللخمى وعزاه ابن عرفة المعروف من المذهب وحكى عليه الاتفاق وسلمه ابن سلمون وهو ظاهر عد المصنف لها من الإكبار التى تعرب عن نفسها كالثيب (قوله وشور القاضى) هذا القول لم يذكره ابن رشد ولا المتيطى ولا ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا أبو الحسن ولا غيرهم ممن تكلم على هذه المسئلة أعنى جواز نكاح اليتيمة القاصر وإنما نقله المصنف عن ابن عبد السلام قائلاً العمل عليه عندنا ثم انه ان اراد بمشاوره القاضى الرفعه لاجل اثبات اللوجبات المذكورة قال عجز وبقية شارحنا فذلك صحيح ومعنى ورفع وجوب القاضى لاثبات ما ذكر وإن كان المراد انه لا بد فى تزويجها من مشاورته فلا يصح بدونها فهذا غير ظاهر إذ لم يقل بذلك أحد انظر بن (قوله يرى ذلك) أى جواز نكاحها (قوله ما ذكر) أى من خوف الفساد وبلوغها عشرين (قوله وأنه كفوها فى الدين) أى فى الدين والتمسك بالأحكام الشرعية (قوله والنسب) أى بان كان معلوم الاب لان كان لقيطاً أو من زنا (قوله كفى جماعة المسلمين) أى فى ثبوت ما ذكر لديهم والواحد منهم يكنى (قوله وإلا بأن زوجت مع قصد الشروط الثلاثة أو بعضها) الذى يفيد نقل المواق وحلوله اختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بمفهوم القيد الاول وهو خيف فسادها قالوا لم نرمز ذكره فى باقى مفاهيم القيود السابقة اهـ أقول فحينئذ معناه ان المطلوب ان تكون بلغت عشرين فى فرض إذا لم تبلغها وزوجت صح النكاح اهـ عدوى والحاصل ان بلوغها عشرين مطلوب لمراعاة القول الآخر وهو مذهب المدونة والرسالة انها أى اليتيمة لا تزوج إلا إذا بلغت وليس شرطاً يتوقف عليه تزويجها على القول الذى جرى به العمل بتزويجها وكذلك مشاورة القاضى وإن كانت واجبة ليس شرطاً على ما علمت فلذا قال شيخنا الصلابة العدوى المعتمد فى هذه المسئلة ما ارتضاه المتأخرون من ان الدار على خيفة الفساد فى خيف عليها الفساد فى مالها أو فى حالها ووجت بلغت عشرين أولاً رضى بالنكاح أم لا فيجبرها وليها على التزويج ووجب مشاورة القاضى فى تزويجها فان لم يخف عليها الفساد وزوجت صح ان دخل وطال وإن خيف فسادها وزوجت من غير مشاورة القاضى صح النكاح ان دخل وإن لم يطل (قوله أو مضت مدة تله فيها ذلك)

والحال والمال وأن الصداق مهر مثلها وأن الجهاز الذى جهزت به مناسب لها فيأذن لاولى فى تزويجها فان لم يوجد حاكم أو كان أى من الجائرين المفسدين فى الارض كفى جماعة المسلمين (وإلا) بان زوجت مع قصد الشروط الثلاثة أو بعضها (صح) النكاح (إن دخل) الزوج بها (وطال) أى النكاح أى امدها وان ولدت ولدين فى بطنين أو مضت مسدة تله فيها ذلك فان لم يدخل أو لم يطل ففسخ

عند اجتماع أولياء غير  
مجرى (ابن) ولوم من زنا  
ان لم تكن مجبرة (فأبى)  
وان سفل (فأبى فأخ)  
لأب (فأبى) وان سفل  
(فجد) لأب (فم) فأبى  
وقدم (في الأخ وأبى)  
والم وأبى (الشقيق) على  
الذي للأب (على الأصح)  
والختار (عند اللخمى  
لقوة الشقيق على الذي  
للأب (فولي) ألى وهو  
من أعتقها أو أعتق من  
أعتقها أو أعتق أباه (ثم  
هل) بعده المولى (الأسفل)  
وهو من أعتقته المرأة (وبد  
فمرت) المدونة (أولاً)  
ولاية له أصلاً عليها  
(وصحح) وهو القياس  
لان الولاية هنا إنما تستحق  
بالتصيب قاله المصنف  
(فكافل) وهو القائم بأمرها  
حق بلغت عنده أو بلغت  
عشرًا بشروطها المتقدمة  
(وهل) محل تحقق ولايته  
عليها (ان كفلاً) المرأة  
(عشرًا) من الاعوام (أو  
أربعاً أو) ان كفلاً (ما) أى  
زمنًا (يشفق) فيه ان يحصل  
فيه الشفقة بالفعل عليها  
(تردد) نظيره الأخير  
(وظاهرها) أى المدونة  
(شرط) الدائمة (للرأة  
المكفولة بأن يكون لا قدر  
لها والا فلا يزوجها الا  
الحاكم والكافل حينئذ

أى وأقلها ثلاث سنين (قوله على المشهور) هذا القول شهره في العتية والتبطين ومقابلة مارواه  
ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وإن ولدت الأولاد وشهر هذا القول أبو الحسن وما روى  
عن ابن القاسم من انه لا يفسخ اه عدوى (قوله وقدم ابن) أى وجوباً على الراجح وقيل ندبا  
وعليهما يتخرج ما يأتى في قوله وصح بأبعد مع أقرب إن لم يجز ولم يجز فروعى القول بوجوب  
الترتيب فحكم بعدم الجواز عند قدمه وروعى القول بالنذب فحكم بالصحة كذا قيل وقد يقال انه  
واجب غير شرط وهو المناسب لقوله ولم يجز وحينئذ فالصحة على كلا القولين تأمل (قوله ولو من  
زنا) أى بأن ثبت البالغ بنكاح صحيح ثم زنت وأنت بولد فيقدم على الأب وأما اذا ثبتت بزنا  
وأنت منه بابتان فإن الأب يقدم عليه لانها في تلك الحالة مجبرة للأب كما يفهم مما مر اذا لم يفرق في الحرام  
بين ان ينشأ عنه ابن أم لا (قوله وان لم تكن مجبرة) أى ولا يقدم المجرى على الابن سواء كان المجرى أباً  
أو وصياً (قوله فأبى) أى شرعى أى وأما الأب الزانى فلا عبرة به كالأب من الرضاع (قوله فأخ لأب)  
صادق بأن يكون شقيقاً أو لأب فقط وخرج الأخ للأب فانه لا ولاية له خاصة وان كان له ولاية من  
جهة انه من أفراد عامة المسلمين (قوله فأخ فأبى فجد) مذكرو من تقديم الأخ وابنه على الجد هنا  
كالولاء وإمامة الجنازة وهو المشهور ومقابلة ان الجد وأباه وإن علا يقدمان على الأخ وابنه قال عج :

بنفسه وإيضاء ولا جنازة \* نكاح أخا وابنا على الجد قدم  
وعقل ووسطه يباب حضانة \* وسوء مع الآباء في الإرث والدم

ثم يلى ابن العم أبو الجد فعم الأب وهكذا يقدم الاصل على فرعه وفرعه على أصل أصله وقيل إن الجد  
وإن علا يقدم على العم أى على عمها وابنه وعلى عم أبيها وابنه وعلى عم جدّها وابنه (قوله على الأصح)  
أى عند ابن بشير والختار أى عند اللخمى وهو قول مالك وابن القاسم وسخون ومقابلة مارواه  
على بن زياد عن مالك أن الشقيق من الاخوة وغيره في مرتبة واحدة فيقرعان عند التنازع فتبين ان  
الخلاف انما هو منصوص في الاخوين كما قاله شيخنا (قوله وهو من أعتقها) أى وعصبته المتصبون  
بأنفسهم وكذا يقال فيمن أعتق من أعتقها أو أعتق أباه لان كلا من الثلاثة المذكورين وعصبته  
للمتصبين بأنفسهم يصدق عليه انه مولى أعلى وترتيب عصبه كل واحد من المتصبين بأنفسهم  
كترتيب عصبته (قوله إنما تستحق بالتصيب) أى والعتيق ليس من عصبته وإنما لم يعبر المصنف  
بقولان لأن الثانى أصح من الاول ولم يقل خلاف لانه انما يعبر به اذا كان كل من القولين قد  
شهر وما هنا ليس كذلك (قوله فكافل) المراد بالمكفولة كما قال شيخنا من مات أبوها وغاب أهلها  
\* وحاصله ان البنت اذا مات أبوها وغاب أهلها وكفلها رجل أى قام بأمرها حتى بلغت عنده  
سواء كان مستحقاً لحضانتها شرعاً أو كان أجنبياً فانه يثبت له الولاية عليها وبزوجها باذنها فان مات  
زوج المكفولة أو طلقها فهل تعود ولاية الكافل أو لا تعود ثالثاً تعود إن كان فاضلاً ورابعاً  
تعود الولاية إن عادت المرأة لكفالاته وأشعر إتيان المصنف بالوصف مذكراً ان المرأة المكفولة  
لا ولاية لها وهو الذهب وقيل لها ولاية لكنها لا تباشر العقد بل توكل من يعقد لمكفولتها  
(قوله بشروطها) أى بالشروط التى بلغت عشرًا (قوله وأظهره الأخير) قال أبو محمد صالح أقل  
الكفالة التى تثبت بها الولاية أربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لا تعد الا بما يوجب  
الحنان والشفقة اه أبو الحسن (قوله وإلا) أى بأن كان لها قدر بأن كانت ذات مال أو جمال  
(قوله من جملة عامة المسلمين) أى فلا يزوجها إلا عند عدم الحاكم حقيقة أو حكماً (قوله وللعتمد  
ظاهرها) أى وقيل انه لا يشترط في ولاية الكافل الدناءة بل ولايته عامة لذنية والشريفة

إن ثبت عنده صحتها أو خلوها مع مانع وأنه لا ولي لها أو عضلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤها في الدين والحرية والحال والمهر في غير المالكه امرت نفسها (٢٣٦) وأما الرشيدة فلها إسقاط الكفاءة فيأذكر (فولاية عامة مسلم) أي فان

لم يوجد من ذكر فيتولى عقد نكاحها أي فرد من المسلمين بإذنها حيث علم خلوها من موانع النكاح ودخل في ذلك الزوج فيتولى الطرفين كما يأتي (وصح) النكاح (بها) أي بالولاية العامة (في) تزويج امرأة (دنيئة) كسليمانية ومعتقة وفقيرة سوداء غير ذات نسب ولا حسب والظاهر أنها ان عسدت النسب والحسب فدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال (مع) وجود ولي (خاص) ممن تقدم (لم يجبر) ولو لم يدخل الزوج بها فان وجد المهر لم يصح حتى في الدنيئة (كشريفة) أي كما يصح بالولاية العامة مع خاص لم يجبر في شريفة أي ذات قدر من حسب وعلو نسب وجمال ومال (دخل) الزوج بها (وطال) بأن ولدت ولدين غير توأمين أو مضى قدر ذلك كثلث سنين (وإن قرب) في الشريفة بعد الدخول (فلأقرب) عند اجتناع أقرب وأبعد وللبعيد عند عدم القريب (أو الحاكم إن) عدم الولي

وما ذكره الفارح من أن العتد ظاهرها تبع فيه عيج وقد اعتمد الشيخ ابراهيم اللقاني والبدر التراقي بمقابلة فكل من القولين قدر ربح (قوله) إن ثبت عنده صحتها أي خلوها من المرض وقوله وخلوها من مانع أي كالأحرام والعتدة (قوله) وأنه كفؤها في الدين أي التدين والعمل بالأحكام الشرعية بحيث لا يكون شريفا ولا فاسقا (قوله) والحال أي السلامة من الغيوب ولو من غير ما يوجب الحيار وقيل ان المراد مساواتها لها هي عليه من صفات الكمال فهما تقريران والظاهر أن المراد ما هو أعم (قوله) والمهر أي وان ثبت أن المهر مهر مثلها (قوله) في غير المالكه الخ أي وإثبات الكفاءة في الأمور المذكورة إنما يحتاج له في غير المالكه الخ (قوله) وأما الرشيدة أي وهي المالكه لأمر نفسها وقوله فلها إسقاط الخ أي فلا يحتاج في حقها لإثبات الكفاءة فيأذكر لأن لها إسقاط الخ (قوله) فيأذكر أي من الدين والحرية والحال ومهر للثلث (تنبيه) لو عقد الحاكم من غير بحث عن هذه الأمور صح ما لم يثبت ما يبطل العقد (قوله) فولاية عامة مسلم المراد بالمسلم الجنس وإضافة عامة له من إضافة المؤكد بالكسر للمؤكد بالفتح أي فولاية المسلمين عامتهم أي كلهم فلا يخص بتلك الولاية شخص دون آخر بل لكل واحد فيها مدخل كانت المرأة شريفة أو دنيئة لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ومتى قام بها واحد سقط عن الباقي على طريق الكفاية (قوله) وصح بها الخ ظاهره عدم الجواز ابتداء وإن صح بعد الوقوع والحق الجواز كما هو نص للدونة وابن قنوح وابن عرفة وغيرهم (قوله) كسليمانية ومعتقة ظاهره ولو كانت كل منهما ذات مال وجمال وحسب وهو ما قاله عيج قال بن وهو غير صحيح إذ الذي في كلام زروق ان السليمانية والمعتقة إنما تكون دنيئة اذا كانت غير معروفة بالمال والجمال والحسب ونصه فان زوج بالولاية العامة مع وجود الخاصة فان كانت دنيئة كالسوداء والسليمانية ومن في معناهما ممن لا يرغب فيه لحسب ولا مال ولا جمال صح اه ومنتقاه ان من يرغب فيها منهم لواحد مما ذكر فشريفة وهو ظاهر (قوله) ولا حسب هو ما بعد من مفاخر الآباء كالكرم والصلاح (قوله) والظاهر أنها أي المرأة وقوله ان عسدت النسب أي علو النسب وقوله فدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال أي وأما ان كانت ذات نسب وحسب كانت شريفة ولو فقيرة غير جميلة وهذا غير معمول عليه بل للمول عليه ما قاله زروق (قوله) لم يجبر أي وأما لو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص المهر كالأب في ابنته والسيد في أمتة كان النكاح فاسدا ويفسخ أبدا ولو أجازاه المهر (قوله) فلأقرب الرد أي وله الاجازة قال عبق فان سكث الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره العقد فهو اقرار له قال بن وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج انه لا اعتبار برضا الأقرب اذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا بعد هذا اقرارا للنكاح ذكره في نوازه في عقد النكاح الخال مع حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه (قوله) قبل الدخول أي وبعد العقد أي ان طال ما بين العقد والبناء وحاصله انه اذا عقد للشريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المهر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول دخل أم لا فهل يتعتم الفسخ أو لا يتعتم وبغير الولي بين الاجازة والرد تأويلان وعلى التأويل الاول من تعتم الفسخ فانظر هل يطلق أو جبره (قوله) تأويلان الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون (قوله) وصح أي مراعاة للقول بنسب الترتيب المتقدم أو أن

الوجوب

العاصب أو وجدو (غاب) على ثلاثة أيام فأكثر (الرد) فان غاب غيبة قريية كتب اليه الحاكم

ويوقف الزوج عنها (وفي تحتمه) أي نعم الرد أي فسخ النكاح (إن طال) الزمن (قبله) أي قبل الدخول دخل أم لا لقوله قبله متعلق بطال وعدم تحتمه فللولي الاجازة وهو الظاهر والطول بالعرف (تأويلان و) صح النكاح حال وجود أولياء أقرب وأبعد

(بأبعد مع) وجود (أقرب) كمن مع أخ وأب مع ابن وكثير شقيق مع شقيق (إن لم يجبر) (٢٢٧) الأتراب والإلم يصح على تمصيل

يأتى في قوله وان أجاز مجبر  
الح (ولم يجز) راجع لقوله  
وصح بها وما بعده وشبه  
في الصحة فقط قوله  
(كأحد للمعتق) ككل  
ولين متساويين غير  
مجبرين كعميين أو أخوين  
دون عدم الجواز إذ يجوز  
ابتداء على للمرضى وأما  
المجيران كوصيين وشريكين  
في أمة فلا بد من القسح  
وان أجاز الآخر ولما كانت  
غير المجبرة لا بد من اذنها  
ورضاها بينه بقوله (ورضاء  
البكر) بالزوج والصداق  
(صمت) يعنى صمتها رضا ولا  
يشترط نطقها (كتفويضها)  
لأولى في العقد. فيكفى  
صمتها بأن قيل لها هل  
تفوضين له في العقد أو  
نشهد عليك انك قد  
فوضت العقد له فسكتت  
(وئدب إعلامها به) أى  
بأن صمتها رضا منها (ولا  
يقبل منها) بعد العقد (دعوى  
جهل) أى جهلها أن  
صمتها رضا (في تأويل  
الأكثر) من العلماء لشهرته  
عند الناس ولو كان غائبا  
الجهل والبلادة (وان  
منعت أو فرت لم تزوج)  
لعدم رضاها (لا إن  
ضجكت أو بككت)

الوجوب غير شرطى (قوله بأبعد) أى ولو كان ذلك الابد هو الحاكم كما قاله ح فإذا لم ترض المرأة بحضور  
أحد من أقاربها وزوجها الحاكم كانت من أفراد هذه المسئلة ولوم ترض الأبوكالة واحد اجنبى من أحاد  
للسلمين غير الحاكم جرى فيه قوله سابقا وصح بها في دنيته ثم ان الراد بالأبعد للآخر عن الآخر في  
المرتبة والأقرب للتقدم عليه في المرتبة ولو كانت جهتهما متحدة فيشمل تزويج الأخ للاب مع وجود  
الشقيق وليس للراد الأقرب والأبعد في الجهة والا لأوهم ان تزويج الأخ للاب مع وجود  
الشقيق جائز ابتداء لا تحادجهما مع انه ليس كذلك (قوله راجع لقوله وصح بها وما بعده) فيه نظر  
بل عدم الجواز خاص بقوله وبأبعد مع أقرب الح لما تقدم في قوله وصح بها في دنيته الخاهن والذي  
تقدم فيها هو ان للشهور الجواز ابتداء وانظر ما الفرق بين المسئلتين حيث حكم بالجواز في الأولى  
دون الثانية بل كان القياس العكس (قوله في الصحة فقط) أشار إلى أن الكاف للتشبيه لا لتمثيل لعدم  
شمول ما قبلها لما بعدها خلافا لعنق حيث جوز جعلها لتمثيل فانظره (قوله كأحد الخ) أى كما يصح  
العقد إذا تولاها أحد المعتقين (قوله بينه) أى بين أن رضاها يكون بأى شئ (قوله يعنى صمتها الخ) شار  
إلى أن في كلام المصنف قلبا لأن المقصود الاخبار عن الصمت بكونه رضا لا الاخبار عن الرضا  
بالصمت (قوله رضا) أى بالزوج والصداق (قوله ولا يقبل الخ) يعنى إذا قيل لها فلان يريد  
تزوجك وجعل لك من الصداق كذلك فسكتت قيل لها هل تفوضين لفلان في العقد فسكتت فعقد  
لها فلان على ذلك الرجل بالصداق الذى سمى لها فبعد العقد ادعت انها لم ترض بذلك الزوج أو  
الصداق أو الأولى الذى عقد لها وادعت انها تجهل ان الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح وهذا  
عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها تجهل ان الصمت رضا وهو مبنى على وجوب  
اعلامها به وقال حمديس ان عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها الجهل والا فلا تقبل دعواها  
فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله كتفويضها لأولى في العقد) فيكفى صمتها أى سواء كانت غائبة عن  
مجلس العقد أو حاضرة فيه والموضوع أنها بكر أو أماً الثيب فلا يكفى سكوتها في التفويض لأولى في العقد  
إلا إذا كانت حاضرة وأما ان كانت غائبة فلا بد من نطقها وهذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب  
يكفى صمت الثيب في الاذن للولى حضرت أو غابت فهى كالسكر في ذلك وإنما يختلفان في تعيين  
الزوج والصداق ففي البكر يكفى الصمت وأما الثيب فلا بد فيها من النطق (قوله دعوى جهله) من  
إضافة المصدر لمفعوله كما أشار له الشارح (قوله لشهرته) أى لشهرته ان صمتها رضا (قوله وان  
منعت) أى بالقول حين عرض عليها الصداق أو الزوج بأن قالت لا أتزوج وقوله أو فرت أى  
بالفعل بان قامت أو غطت وجهها حتى ظهر كراهتها وقوله لم تزوج لعدم رضاها فان زوجت  
فسخ نكاحها أبدا ولو بعد بناء وطول ولو أجازته وهى أولى من المقتات عليها لأنه اشترط  
في المقتات عليها ان لا يظهر منها منع وهذه قد اظهرته (قوله تزوج) أى لدلالة الأول  
على الرضا صريحها ولدلالة الثانى عليه ضمنا لاحتمال ان بكاهها على قدر أيها وتقول  
في نفسها لو كان أى حيا لم احتج لاستئذان (قوله عما في نفسها) أى من الرضا بالزوج والصداق وعدم  
الرضا بهما أو بأحدهما وأما اذنها في العقد فيكفى فيه الصمت كذا قال عبق وفيه نظر بل لا بد من  
اذنها في التفويض كما يفيد من المواق عن المتيطى وهو قول ابن القاسم وأما ما قاله عبق فهو قول  
ابن حبيب وهو ضعيف (قوله ولو قبل بلوغها الخ) صوابه بعد بلوغها لان الرهد لا يصح الا بعد البلوغ كما مر

تزوج لاحتمال أن بكاه على قدر أيها فان علم أنه منع لم تزوج (والثيب) غير المجبرة (تعرّب) أى تبين باللفظ هما في نفسها  
ولما كان يشار كهاى ذلك سبعة ابتكار أشار لمن بالتشبيه بها بقوله (كبكر) بالغ (رهدت) من أب أو وصى ولو قبل بلوغها

فلا بد من نطقها له (أو) بـكـر (مـضـت) أي منعها أبوها من النكاح فرفضت أمرها للحاكم فزوجها فلا بد من نطقها فان أمر الحاكم أبها فزوجها لم يحتج لإذن (أو) بـكـر (زوجة) برض (وهي من قوم لا يزوجون به وليست بجبرة (أو) زوجة (برق) بان زوجته بعد فلا بد من نطقها ولو بجبرة (أو) زوجة (٢٢٨) (زوج ذي عيب) لها فيه خيار كعنون وجدام ولو بجبرة فلا بد من نطقها

(أو) بـكـر (بـتـيـة) وهي التي قدمها بقوله ألا يتجة الخ ذكرها هنالكان انه لا بد من اذنها بالقول وتقدم ان العتد انه يكفي صمتها (أو) بـكـر غير بجبرة (اقتيت عليها) الاقنيات التعدي أي تعدي عليها ولها غير المجرر فمقد عليها بغير اذنها وصل لها الخبر فرضيت بذلك فلا بد من رضاها بالقول ولا يكفي الصمت (وصح) العقد حينئذ بشروط (إن قرب رضاها) بأن يكون العقد بالسوق أو بالمسجد مثلا ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم بعد فلا يصح رضاها به معه وان تكون التي اقتيت عليها (بالبلد) حال الاقنيات والرضا فإن كانت في غيره لم يصح ولو قربا أي المكانان وأنهي إليها الخبر من وقته (ولم يقر الولي به) أي بالاقنيات (حالة العقد) بان سكت أو ادعى الاذن وكذبتة وبقي شرط رابع وهوان لا ترد قبل الرضا فان ردت فلا عبرة برضاها بعده والاقنيات على الزوج

(قوله فلا بد من نطقها) أي بانها راضية بذلك الزوج والصادق ولا يكون سكوتها اذنامها (قوله أو زوجت برض) أي سواء كان كل الصادق أو بعضه فلا بد من ان ترضى به بالقول وأما الزوج فيسكن في الرضا به صمتها كما يظهر كذا قرر شيخنا (قوله وليست بجبرة) أي بأن كانت يتيمة لأب لها ولا وصى ينظر في حالها فلا بد من نطقها بالرضا بذلك العرض لانها بائعة مشترية والبيع والشراء لا يلزم بالصمت ومفهوم قوله وهي من قوم لا يزوجون به انها لو كانت من قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها ويكفي في رضاها بالصادق صمتها (قوله برق) أي زوج ذي رق ولو كان عبدانها وزوجها أبوها به لما في تزويجها به من زيادة العرة التي لا يحصل مثلها في تزويجها بغير عبدانها (قوله فلا بد من نطقها) أي بالرضا به ولو بجبرة (قوله وتقدم ان العتد انه يكفي صمتها) أي بناء على القول انها لا تجبر وقد علمت ان المولود عليه انها تجبر إذا خيف فسادها (قوله أو اقتيت عليها) أي بالعقد ولو رضيت بالخطبة قبل ولم تاذن في العقد لأن الخطبة غير لازمة لجواز الرجوع عنها فلا تكفي عن عرض العقد عليها والاستئذان فيه تعيين الصادق (قوله وصح الخ) هذا شروع في شروط صحة العقد على المفتات عليها إذا رضيت بعقد ولها عليها اقبائا (قوله حينئذ) أي حين اذ رضيت بالقول (قوله واليوم بعد) لا يخفى معارضة مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار إليها بالخبر في وقته والظاهر أن العبرة بمفهوم هذا اه عدوى (قوله فلا يصح رضاها به) أي بالنكاح وقوله مع أي مع تأخر وصول الخبر إليها يوما وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكمي كالشرطي أم لا أي أهل الخيار الذي جراه الحكم وهو الخيار الذي في المدة التي بين العقد ورضاها كالخيار الحاصل بالشرط وحينئذ فيفسخ النكاح ولا عبرة بذلك الرضا الواقع بعد اليوم أو ليس مثله (قوله بالبلد) أي الذي وقع فيه العقد اقبائا ولو بعد طرفاه لانه لما كان البلد واحدا نزل بعد الطرفين منزلة القرب بخلاف البلدين ولو تقاربا فان شأنهما بعد المسافة اه عدوى (قوله أي المكانان) أي المكان الذي فيه الزوجة والمكان الذي وقع فيه العقد اقبائا (قوله ولم يقر الولي به) فان أقر الولي الواقع منه الاقنيات حال العقد ففسخ اتفاقا وان قرب رضاها كما قال ابن رشد اه خش (قوله وبقي شرط رابع) في الحقيقة هو شرط خامس في صحة عقد المفتات عليها وحاصل المسئلة ان المفتات عليها سواء كانت بكرا أو ثيبا إنما يصح نكاحها إذا رضيت بذلك العقد بالنطق وان يكون رضاها قريبا زمنه من العقد وأن تكون المرأة في البلد التي وقع فيها العقد اقبائا وأن لا يقر الولي الذي وقع منه الاقنيات بالاقنيات حال العقد وان لا يقع منها رد قبل الرضا والشارح جعل الشروط أربعة نظرا لكون الشروط في صحة نكاح المفتات عليها التي رضيت بالقول (قوله فلا عبرة برضاها بعده) أي بعد الرد ولو قرب الرضا (قوله كالاقتيات عليها) أي فيصح العقد ان رضى الزوج به نطقا بالشروط الأربعة المتقدمة (قوله مطلقا) أي وجدت كل الشروط أو بعضها أو عدت رأسا (قوله اشخاصا ثلاثة) جعلها ثلاثة باعتبار استثنائه وان كان في الواقع لا خصوصية لهؤلاء الثلاثة بل كل ولي كذلك على ما يأتي للشارح (قوله وان أجاز مجبر الخ) حاصله ان المجرر إذا كان له ابن أو نعت أو أب أو جد ثم انه زوج ابنة ذلك المجرر أو أمته بغير اذنه والحال انه حاضر فلما اطلع المجرر على ذلك اذازه فان النكاح بمضى إذا كان ذلك المجرر

فوض

كالاقنيات عليها في جميع ما مر واما الاقنيات عليها معا فلا بد من

فسخه مطلقا وهوما كان مفهوم قوله وبأبعد مع اقرب ان لم يجبر إن عقد غير المجرر مع وجود المجرر لا يصح أخرج من ذلك اشخاصا ثلاثة بقوله (وان أجاز) نكاحا ولي (مجرر) أب أو وصى أو مالك (لي) عقد (ابن) للمجرر (وأع) له (وجدي) للمجررة وهو أو المجرر

صدر منهم بغير إذن المخبر ويحتمل جد المخبر وهو جد أبيها وكذا سائر الأولياء بالشرط الآتي واقتصر على من ذكر لأنه نص المدونة والافلاخص والأشمل ان يقول وان أجاز مخبر في ولي (فوض) المخبر (له أموره) (٢٢٩) بالصيغة أو بالعادة بان يتصرف

له تصرفا عاما كتصرف الوكيل الفوض وهو حاضر ساكت وثبت التفويض المذكور (بينة جاز) جواب الشرط أي العقد (وهل) محل الجواز (إن قُرب) ما بين الأوجه أو مطلقا (تأويلان) وفسخ) أبدا إذا لم ياذن المخبر أول فوض لمن ذكر (تزوج حاكم وغيره) من الأولياء كما وجد (ابنته) أي ابنة المخبر وكذا أمته ولو أجازته المخبر أو ولدت الأولاد (في) غيبته غيبة قرية (كشتر) من الأيام ذهبا فالأولى إذا كان حاضرا وهذا إذا كانت النفقة جارية عليها ولم يخفى عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة والأزوجه القاضى وأما إذا كانت الغيبة بعيدة جدا فإشار له بقوله (وزوج الحاكم) ابنة الغائب المخبر دون غيره من الأولياء (في) غيبته البعيدة (كأفريقية) إذا لم يرج قدومه بسرعة ولولم يستوطن ولودامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة وإذا ضمتها فان خيف فسادها زوجها ولو جبر على العمد (وظهر) لابن رشد أن

فوض لذلك العاقد أموره وثبت التفويض ببينة (قوله صدر) أي ذلك النكاح (قوله لأنه نص المدونة الخ) قال في التوضيح وألحق بهم ابن حبيب سائر الأولياء إذا قاموا هذا المقام الأهمرى وابن محرز وكذلك الاجنبى لأنه إذا كانت العلة تفويض المخبر فلا فرق وكلام المدونة يحتمل ان يكون موافقا لها ويحتمل أن يكون مخالفا لها ويحتمل أن يكون موافقا لابن حبيب خاصة اه كلامه فظاهره ان هذه احتمالات فقط وظاهر عقب أنها تأويلات للشيوخ اه بن (قوله في ولي) أي في صورة عقد ولي (قوله وثبت التفويض ببينة) أي تشهد على ان المخبر نص له على التفويض بان قال له فوضت اليك جميع امورى أو اقتكت مقامى في جميع امورى أو تشهد على أنهم يرونه يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض له وظاهر المصنف ان التفويض انما يثبت بالبينة لا بقول المخبر وهو كذلك (قوله جاز) أي مضى (قوله وهل محل الجواز) أي المضى والصحة (قوله تأويلان) الأول لحد يس والثاني لأبي عمران القاسى (قوله وفسخ الخ) حاصله ان المخبر إذا كان غائبا غيبة قريبة كعشرة أيام أو كان حاضرا ثم ان الحاكم أو غيره من الأولياء زوج ابنته أو أمته بغير اذنه ولم يفوض له أموره فان النكاح يفسخ ابدا ولو أجازته المخبر بعد علمه ولو ولدت الأولاد (قوله وهذا) أي ما ذكره من تختم الفسخ ولو أجازته المخبر إذا كانت النفقة جارية الخ أي وعمله أيضا ما لم يتبين اضراره بها بغيبته بان قصد تركها من غير زواج فان تبين ذلك كتب له الحاكم اما ان تحضر زوجها أو توكل وكيلها زوجها والأزوجه عليك فان لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ كما قال الرجراجى (قوله والأزوجه القاضى) أي سواء كانت بالغة أولا ولولم تبلغ عشرة ولولم تأذن بالقول كما قال ابن رشد والأخى فعلم من هذا ان الصغيرة غير اليتيمة تزوج إذا خيف عليها الضيعة أو عدمت النفقة وإن يزوجه الحاكم لا وإنها خلافا لابن وهب فليست كاليتيمة من كل وجه ألا ترى ان هذه لا يزوجه إلا الحاكم واليتيمة يزوجه رايها بعد مشورة الحاكم قاله شيخنا العدوى (قوله وزوج الحاكم الخ) يبقى الكلام في الغيبة المتوسطة والظاهر أن ما قارب الشيء يعطى حكمه ويبقى الكلام في النصف والظاهر انه محتاط فيه ويلحق بالغيبة القريبة فيفسخ (قوله في كأفريقية) أي في كل غيبة بعيدة كأفريقية ومحل جواز تزويج الحاكم لها إذا كانت بالغا وإلا فلا يزوجه مالم يخف عليها الفساد وإلا زوجها كما قال ابن حارث (قوله ولو دامت نفقتها) هذا هو الراجح كما في ح خلافا لما اعتمدته طفى من اشتراط قطع النفقة وخوف الضيعة لأن الأول ظاهر المدونة والثانى قول الإمام مالك في كتاب محمد (قوله وأذنها صحتها) هذا هو الصواب خلافا لقول عقب لابد من اذنها بالقول إذ لم يعد لها نيا من (قوله ولو جبرها على المتمد) هو ما قاله الأخى ورجحه بعضهم خلافا لما في عقب (قوله وظهر من مصر) استبعد هذا ابن عبد السلام (قوله وقال الأكثر الخ) استظهر هذا ابن عبد السلام لأن المسئلة لما لا لابن القاسم وقد يقال ان المسئلة وان كانت لما لا لكن ابن القاسم لما قررهما بمصر ولم يعين المبدأ فقد افاد أن أفريقية بعيدة من البلدين وهذا هو الذى ينبغي قاله شيخنا (قوله وتوالت أيضا بالاستيطان) أي كما انها توالت على ان للحاكم ان يزوجه في غيبته البعيدة كأفريقية سواء كان متوطنا بها أم لا توالت على انه لا يزوجه إلا إذا كان متوطنا بالفعل بأفريقية ونحوها وآخر هذا التأويل لأن ابن رشد ضمه وقال لا وجه له انظر بن (قوله وأما من خرج لتجارة) أي لأفريقية ونحوها

أفريقية مبتدأة (من مصر) لأن ابن القاسم كان بها وبينهما ثلاثة اشهر وقال الأكثر من المدينة لأن مالكا كان بها وبينهما أربعة أشهر (وتوالت أيضا بالاستيطان) بالفعل ولا يكتفى بمطلته وامان خرج لتجارة وهوها

ونيته العود فلا يزوج الحاكم ابنته ولو طالت اقامته إلا إذا خيف فسادها وشبهه في جواز تزويج الحاكم قوله (كغنية) الولي (الأقرب) غير المحبر (الثلاث) فما فوقها فيزوجها الحاكم دون الابعد لأن الحاكم وكيل القائب فان كانت دون الثلاث أرسل اليه فان حضر أو وكل والازوجها الابعد لا الحاكم (وإن أسر) الولي محبراً كان أولاً (أو هتد) بان لم يعلم موضعه (فالأبعد) من الأولياء لا الحاكم ثم شبهه في الانتقال للابعد من قد شرط الولي وهي ستة المذكورة والحرية والبلوغ والعقل وعدم الاحرام وعدم الكفر في المسلمة وأما الرشد والمدالة فشرطاً كمال بقوله (كذري رق) أب أومالك فان عقد الرقيق على وليته فسخ أبداً ولو ولدت الأولاد أو كانت دينثة أو أذن له سيده بطلقة (وصغر) (٢٣٠) وعته (ضعف عقل وأولى جنون) (وأنوثة) فإذا كان الأقرب متصفاً بوصف من

هذه انتقلت الولاية منه للابعد (لا) ذى (فسق) فلا تنتقل عنه للابعد إذا فسق لا يسلبها على الرجوع (وتسلب السكال) فإذا كان مع الفاسق عدل في درجته فالعدل أولى بالتقديم من الفاسق (وولكت) امرأة (مالكة) لامة (ووصية) على انثى (ومعتقة) لانثى ذكراً مستوفياً للشروط في عقد الانثى في الثلاث (وإن) كان الوكيل (أجنبياً) من الموكة في الثلاث مع حضور أوليائها ومن للوكل عليها في الأولى والثانية لافي الثالثة حيث يكون لها ولي نسب إذا ولاية للمعتقة حينئذ لما تقدم من تقديم ولي النسب على المعتقة بالكسر فعلم ان كلام المصنف في تزويج الانثى وأما في تزويج الذكر فكل واحدة بمن

(قوله ونيته العود) الأولى ويرجى عوده وقوله فلا يزوج الحاكم ابنته أى على هذا التأويل الثانى (قوله كغنية الأقرب الخ) حاصله ان الولي الأقرب غير المحبر إذا غاب غيبة مساقها من بلد المرأة ثلاثة أيام ونحوها ودعت لكفء وأثبت ما تدعيه من النية والمسافة والكفاءة فان الحاكم يزوجها لا الأبعد فلو زوجها الأبعد في هذه الحالة صح كما يدل عليه قوله وبأبعد مع أقرب فلو كان لهذا القائب وكيل مفوض لتولى التزويج لأن القائب نزله منزلة نفسه وليست الثيب مستثناء من الوكالة كالبكر (قوله وإن أسر أو فقد فالابعد من الأولياء) أى يزوجها برضاها لو جرت النقه عليها ولم يخف عليها ضيمة قال للنيطى وبه القضاء ولا يزوجها الحاكم قال بن وقد تبع المصنف في هذا ما رجحه النيطى والذى لابن رشد الاتفاق على أن الاسير والمفقود كذى الغيبة البعيدة لا يزوج ابنتها الا الحاكم ولا ينقل الأمر للابعد وصوبه بعض الموقنين قائلان أى فرق بين المفقود والاسير وبعد الغيبة انظر المواق لكن في حاشية شيخنا ان المشهور ما قاله النيطى وذلك لتزويل أسر الأقرب وفقدته منزلة موته وهو إذا مات تنتقل الولاية للابعد بخلاف بعيد الغيبة فان حياته معلومة فتأمل (قوله من قد شرط الولي) أى من قد شرط من شروطه فشرط في كلامه مفرد مضاف يعم (قوله كذري رق) أى كاي ينتقل الحق في العقد للابعد إذا كان الأقرب ذارق كما لو كان الأب أو المالك رقيقاً (قوله على وليته) أى التى هى بنته أو امته وقوله أو كانت دينثة أى ولو كانت دينثة ولو كان اذن له سيده فعما داخلان في حيز المبالغة (قوله بطلقة) بمتعلق بقوله فسخ أبداً (قوله ذكراً) مفعول لقوله وكلت وقوله مستوفياً للشروط أى الستة المعتبرة في الولي المباشر لعقد الانثى وقوله في عقد الانثى متعلق بوكلت وانما وكلت من ذكر لأن لكل منهن حقاً في ولاية النكاح ولا يصح مباشرتها له (قوله فكل واحدة بمن ذكر تلى تزويجه على المشهور) أى وهو قول ابن القاسم في النية والواضحة وقيل لا تقبل المرأة للذكر نقله عباد الوهاب (قوله كعوض الاناث) أى وهو المالكة والوصية والمعتقة المتقدم ذكرهن فانهن بمنهن المباشرة للعقد وان كانت الولاية ثابتة لمن (قوله لعدم) أى ولا يباشر العقد لعدم اهليته لمباشرة (قوله طلب فضلاً) أى فان لم يطلب فضلاً بزواجها فليس له ان يوكل من يعقد عليها بل المنولى لعقدتها انما هو سيده وتوكيله باطل وان اجازاه السيد جاز فلوجهل الأمر ولم يعلم هل طلب بزواجها فضلاً أم لا حمل على عدم طلب الفضل حتى يثبت خلافه (قوله بان يزيد) أى ما طلبه (قوله لأنه أحرز) علة لحدوف أى وانما جاز للسكاتب تزويج امته إذا طلب فضلاً في مهرها (قوله ولا يوكلون) أى لا يوكل الزوج ولا المرأة ولا الولي المحرم كل منهم ويستمر المنع إلى تمام الاحلال بالرحم والطواف والسعى في

ذكرنا تلى تزويجه على المشهور وما ذكر سلب الولاية عن ذى الرق ذكر ان بعض الارقاء يجوز له التوكيل وانما يمنع الحج المباشرة كعوض الاناث وهن المذكورات. مشها له بمن بقوله (كعبد أوصى) على انثى فانه يوكل من يزوجها لعدم اهليته (ومكاتب في) تزويج (أمة) له إذا (طلب فضلاً) في مهرها بان يزيد على ما يجبر عيب التزويج وعلى صداق مثلها كأن تكون قيمتها خمسين وبعيب التزويج أربعين وصداق مثلها عشرة فزوجها بأحد وعشرين فعلى أزيد من صداقها وما يجبر عيب التزويج معاً فانه يوكل من يعقد لها (وإن كره) ذلك (سيده) لأنه أحرز نفسه وما له مع عدم تذييره فيه ان تولى العقد بنفسه فسخ أبداً وان اجازاه سيده (ومنع) صحة النكاح (إحرام) بجمع أو عمرة (من أحد الثلاث) الزوج والزوجة ولها فلا يقبل زوج ولا ناذن زوجة ولا يوجب ولها ولا يوكلون



ولا يميزون وبفسخ أبداً (ككفر) فإنه يمنع عقد النكاح (لمسلم) فلا يتولى (٢٣١) الكافر عقد ابنته المسلمة (وعكسه)

فلا يكون المسلم ولها لقرينته الكافرة (إلا لأمة) له كافرة فيزوجها سيدها المسلم لكافر فقط (و) إلا (معتقة) له كافرة (من غير نساء الجزية) بأن اعتقها وهو مسلم يولد الاسلام فيزوجها ولو لمسلم حيث كانت كناية (زوج) الكافر (ولائه الكافرة) (لمسلم وإن عقد مسلم) على كافرة ولو أجنبية (لكافر ترك) عقده ولا تعرض له بفسخ وقد ظلم المسلم نفسه قاله ابن القاسم ثم بين أن اشتراط الرشد في الولي لا يعتبر على الراجح بقوله [درس]

(وعقد السفية ذو الرأي) أي العقل والظن ولو لمعجراً اذسفه لا يخرجها عن كونه معجراً (بإذن وليه) استحساناً وليس بشرط صحة فلو عقد بغير اذنه ندب اطلاعه عليه لينظر فيه فإن لم يفعل مضى كمن لا ولي له تواماً ضعيف الرأي فيفسخ عقده (وصح) توكيل زوج) في قبول العقد له (الجميع) أي جميع من تقدم ممن قام به مانع من الولاية كعبد وامرأة وكافر وصبي إلا المحرم والمعتوه (لا) يصح توكيل (ولي) لامرأة (إلا كفو) أي إلا مثله في الذكورة

الجميع والعمره (قوله ولا يميزون) أي إذا اتفقت على واحد منهم فالأحرام كما يمنع من عقد النكاح يمنع من التوكيل عليه ويمنع من إجازته (قوله وبفسخ أبداً) أي قبل البناء وبعده ولولدت الأولاد لكسه لا يتأبد به التحريم ابن عرفة ومن قدم سعيه وافاض ونسب الركتين وعقد فإن نكح بالقرب فسخ وإن تباعد جاز نكاحه ونقله ابن رشد وقال القرب أن يكون بحيث يمكنه أن يرجع فيبتدىء طوافه ويعلم منه أن القرب والبعده منظور فيهما لترك الركتين مع ابتداء العقد لأنه منظور فيهما للعقد مع وقت الاطلاع عليه فإذا عقد قبل أن يصل لبلده كان ذلك ترواوان عقد بعد الوصول لبلده كان بعداً (قوله فلا يكون المسلم ولها لقرينته الكافرة) أي وأولى غيرها فلو وقع وتولى نكاحها فإن كان لمسلم فسخ وإن كان لكافر ترك كقوله المصنف بعد (قوله فيزوجها سيدها المسلم لكافر فقط) أي لعبد كافر له أو لغيره لا لمسلم وتوقف الشيخ سالم السنهوري في تزويجها لحر كافر وقال لا يعرف فيمشتا والظاهر أنه لا يصح لوجود علة عدم تزويج الحر الأمة وهو استرقاق الولد وقال الشيخ إبراهيم اللقاني وعمومات كلامهم تشمل عقده للكافر حراً أو رقيقاً فليحرر اهـ شيخنا (قوله من غير نساء الجزية) أي حاله كون تلك المقتة ليست من نساء أهل الجزية وإنما قدرنا أهل لأن النساء لجزية عليهن مطلقاً وإنما هي على الرجال الأحرار أصالة أو للمعتقين بفتح التاء إذا كان عنقهم من كافر مطلقاً أي يولد الحرب أو يولد الاسلام أو كان عنقهم من مسلم بدار الحرب فقط واحتراز المصنف بقوله من غير نساء أهل الجزية عما لو كانت من نساء أهل الجزية بأن عنقها مسلم يولد الحرب أو اعتق كافر أمته يولد الحرب أو الاسلام ثم أسلم فإنه لا يزوجهما إذا ولاية له عليها اللهم إلا أن تسلم (قوله على كافرة) أي هذا إذا كانت قريبة له بل ولواله (قوله ترك) أي وأما الزوج المسلم فإنه يفسخ أبداً خلافاً لأبى القائل بعدم الفسخ (قوله وقد ظلم المسلم نفسه) أي لاعتائه الكافر على ذلك العقد (قوله لينظر فيه) أي فإن وجدته صواباً أمضاه والارده (قوله فإن لم يفعل) أي فإن لم ينظر فيه لولي (قوله كمن لا ولي له) أي والحال أنه ذو رأي فإنه يجوز أن نكحها اتفاقاً (قوله فيفسخ عقده) أي أن لم يكن نظراً ولا مضى أي أنه يكون معرضاً للفسخ بحيث يجب على الولي النظر فيه فإن وجدته نظراً أمضاه والارده كذا قرره شيخنا العدوي وفي المواق وان كان ناقص التمييز خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزوج بنته كيتيمة ويختلف فيمن يلى العقد هل الأب أو الولي ولو عقد حيث يمنع منه نظر فإن كان حسن النظر أمضاه والافرق بينهما اهـ بن (قوله وصح توكيل زوج الجميع) اعلم أن توكيل الزوج للجميع جائز ابتداءً وإنما عبر المصنف بالصحة لأجل قوله لا ولي إلا كفو اهـ بن ويدل لجوازه ابتداءً ما في سماع عيسى ونصه لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً أو عبداً أو امرأة على عقد نكاحه اهـ وقول الشارح والصبي أي المميز وأما غيره فهو كالمعتوه (قوله إلا كفو) ادخل الكاف على الضمير على مذهب ابن مالك القائل بجوازه على قلة ومذهب غيره لا يجوز إلا في الضرورة (قوله وعليه الإجابة لكفـ رضيت به) أي سواء طلبته للتزوج به أو لم تطلبه بأن خطبها ورضيت به لأنه لو لم يجب لذلك مع كونها مضطرة لعقده كان ذلك ضراراً بها وأما الأب الجبر فلا يجب عليه الإجابة لكفها لأنه يجبرها إلا لكفها إلا أن يبين عضله والأوجب عليه الإجابة لكفها وحمل كلام المصنف ما لم تكن كناية وتدعو لمسلم والأفلا تجاب له حيث امتنع أولياؤها لأن المسلم غير كف لها عندهم فلا يجبرون على تزويجها به قاله شيخنا (قوله وكفوها أولى) أي لأنه أقرب لدوام العشرة (قوله فيأمره الحاكم) أي فإن امتنع الولي من

والبلوغ والحرية والاسلام وعدم الأحرام والعتة (وعليه) أي على الولي ولو أباً غير معجراً وجوباً (الإجابة لكفـ رضيت به) (و) لودعت لكفـ ودعا ولها لكفـ غيره كان (كفوها أولى) أي أوجب أي فیتعين كفوها (فيأمره الحاكم) بتزويجها

تزوجها بالكف الذي رضيت به في السلتين امره الحاكم الخ (قوله في السلتين) الأولى ماذا طلبها كفه ورضيت به طلبت التزويج به أولا والثانية ما إذا دعت لكفه ودعا وليها لكفه آخر (قوله ولم يظهر له الخ) أي وأما أن سألته عن وجه امتناعه فأبى له وجهه ورآه صوابا ردها إليه (قوله ثم إن امتنع) أي بعد أمر الحاكم زوجها الحاكم \* وحاصل الفقه أنه إذا امتنع الولي غير الجبر من تزويجها بالكف الذي رضيت به في السلتين فإن الحاكم يسأله عن وجه امتناعه فإن أبى وجهه ورآه صوابا ردها إليه وإن لم يبدو وجهها صحيحا أمر بتزويجها فإن امتنع من تزويجها بعد الأمر زوجها الحاكم هذا حاصل كلام الشارح وهو الصواب خلافا لما في عقب فانظره (قوله ولا ينتقل) أي بسبب امتناعه من تزويجها لكفها الحق للابعد مثله في التوضيح ونصه قال في العدة الزوج مع عضل الأب الحاكم بلا اشكال كما نص عليه التيطي وغيره من الوثقين وهو ظاهر في أنه إذا امتنع الولي الأقرب انتقلت الولاية للحاكم لا للابعد وخالف في ذلك ابن عبد السلام فقال إنما يزوجه الحاكم عند عدم الولي غير العاضل وأما عند وجوده فينتقل الحق للابعد لأن عضل الأقرب واستمراره على الامتناع صيره بمنزلة عدم فينتقل الحق للابعد وأما الحاكم فلا يظهر كونه وكيله إلا إذا لم يظهر منه امتناع كالموكل كان غائبا مثلا وما في التوضيح تبعا للدونة استصوبه بن وما لابن عبد السلام استصوبه شيخنا في حاشية خش (قوله لأن الولي الخ) علة قوله ثم زوج الحاكم أو كل من يعقد لها (قوله ولا يعضل أب) أي لا يعد الأب الجبر عاضلا لجبرته برده لكفه أراد متكررا وذلك لما جيل عليه الأب من الحنان والشفقة على بنته ولجلها بمصالح نفسها فربما علم الأب من حالها أو من حال الخاطب مالا يوافق فلا يعد عاضلا بما ذكر حتى يتحقق عضله وفي البدر القرافي عن ابن حبيب منع مالك بناته وقد رغب فيهن خيار الرجال وفعله العلماء قبله وبعده وحاشا لهم أن يقصدوا به الضرر (قوله ومثله وصية الجبر) وقيل إن الوصي الجبر يعد عاضلا برده أول كفه وهو ظاهر المصنف (قوله الأولى مجبرة) أي وأما غير المجبرة سواء كانت ثيبا أو بكرا مرشدة فيعد الأب عاضلا برده أول كفه كما أن غيره من الأولياء كذلك (قوله أو اتحد) أي ولكنه رده ردا متكررا (قوله ولو بمجرة) بل ولو بدون مرة أصلا كما قال شيخنا وقوله امره الحاكم أي بالتزويج وقوله ثم زوج أي إذا امتنع منه بعد امره به ولا يسأله الحاكم عن وجه امتناعه إذ لا معنى للسؤال مع تحقق العضل وقد تقدم أن من عضلت لا بد من اذنها بالقول (قوله أن يزوجها بمن أحب) أي بأن قالت لوليها زوجي ممن أحببت وأولى إذا لم تقل ممن أحببت بأن قالت وكلت على أن تزوجني فلا بد أن يعين لها الزوج قبل العقد (قوله والإيعين) أي والايينه لها قبل العقد بل زوجها من غير تعيين له معتمدا على عموم اذنها (قوله فلها الإجازة والرد) أي سواء زوجها من نفسه أو من غيره هذا قول مالك في المدونة وفيها لابن القاسم أن زوجها من غيره لزمها ومن نفسه خيرت أه بن وسواء زوجها بمهر المثل أو بدونه فالخيار لها مطلقا (قوله ولو بعد) البالغة راجعة للإجازة فقط لأن الخلاف إنما هو فيها وظاهره ولو كان البعد جيدا ولأجل كون البالغة راجعة للإجازة فقط اقتصر المصنف عليها \* وحاصله أن لها الرد في حالة القرب والبعد اتفاقا وكذلك لها الإجازة في حالة القرب اتفاقا وفي حالة البعد على المصنف خلافا لابن حبيب القائل أنه يتحكم الرد في حالة البعد وإنما كان لها الإجازة في حالة البعد لأنها وكلت بخلاف المقتات عليها فإنها لما توكلت بشرط قرب رضاها وإجازتها \* تنبيه \* تكلم المصنف على حكم ما إذا وكلته على أن يزوجها بمن أحب وسكت عن حكم ما إذا وكلته على أن يزوجها ممن أحببت هي فزوجها من غير تعيين له قبل العقد والحكم أنها كالفتات عليها فيصح النكاح أن قرب رضاها بالبلد ولم يقربه

في السلتين بعد أن يسأله عن وجه امتناعه ولم يظهر له وجه صحيح (ثم) إن امتنع (زوج) الحاكم أو وكل من يعقد عليها ولو اجنبيا منها ولا ينتقل الحق للابعد لأن الولي يصير عاضلا برده أول كفه بخلاف الجبر كما أشار له بقوله (ولا يعضل أب) مجبر وثله وصيه الجبر (بكرا) الأولى مجبرة ليشمل الثيب المجبرة (رد) للكف (متكرر) نعم لرد تعدد الخاطب أو اتحد أي لا يعد عاضلا (حق) يتحقق) عضله وإضراره ولو بمجرة فإن تحقق أمره الحاكم ثم زوج (وإن وكلته) للمرأة أن يزوجه (من أحب) (الوكيل (عين) لها قبل العقد وجوبا من إحياء لها لا اختلاف أغراض النساء في أعيان الرجال (وإلا) بين (فلها الإجازة) والرد (ولو) بعد ما بين العقد وإطلاعهما على التزويج (لا العكس) يعني إذا وكل الرجل شخصا على أن يزوجه ولم يعين له المرأة فزوجها من امرأة ولم يعينها له لزمه

إذا كانت ممن تليق به (ولابن عم ونحوه) من كل من له ولاية نكاحها وتزوجها من (٢٣٣) نفسه فيشمل السكافل والحاكم

ومن يزوج بولاية الاسلام (تزوجها من نفسه) أى لنفسه (إن عين لها انه الزوج فرضيت بالقول أو الصمت على ما تقدم وأشار تصوير الزوج بقوله (تزوجتك بكذا) من المهر أو تفويضاً (وترضى) بذلك المهر ولا بد من الاشهاد ولو بعد عقده لنفسه حيث كانت مقرة بالعقد (وتولى الطرفين) الإيجاب والقبول وهو بكسر اللام عطفاً على تزويج وآتى به. وان استفيد مما قبله للتصريح بالرد على من قال لا يجوز تولى الطرفين (وإن أنكرت) المرأة (العقد) بأن قالت لولها لم يحصل منك عقد وقال بل عقدت (صدق الوكيل) بلاعين (ان ادعاه) أى ادعى النكاح (الزوج) لأنها مقرة بالاذن والوكيل قائم مقامها فان لم يدعه الزوج صدقت فلها أن تزوج غيره إن شاء (وإن تنازع الأولياء للتساوون) درجة كاخوة أو بنهم أو اعمام (في) تولى (العقد) مع اتفاقهم على الزوج بان قال كل منهم أنا الذى أتولاه نظر الحاكم فيمن يتولاه منهم (أو) تنازعوا في تعيين (الزوج) بأن يريد

حال العقد وذلك لشدة الافتيات عليها في هذه أكثر من مسألة المصنف لاسنادها المحبة لها فيها (قوله إذا كانت ممن تليق به) أى لأن الرجل إذا كره النكاح قد رضى على حله لأن الطلاق بيده بخلاف المرأة ولا عبرة بضياع المال وهو نصف الصداق لأنه داخل عليه بتوكيله ومفهوم قوله ان كانت ممن تليق به أنه ان زوجه مالا تليق به والحال انه لم يعينها له قبل العقد فان النكاح لا يلزم وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في هذه المسئلة بين أن تكون صيغة الزوج لا وكيل زوجي ممن أحببت أنت أو أنا أو زوجي وأطلق وقول الشارح معنى إذا وكل الخ لاشك ان هذا عكس للمسئلة السابقة في الحكم وفي التصوير في الجملة أما كون العكس في الحكم فظاهر وأما في التصوير فلان الموكل في الاولى امرأة وكلت رجلاً وهنا الموكل رجل وكل رجلاً فلذا قلنا في الجملة فإذا كان الرجل وكل امرأة كان عكسا في الحكم والتصوير حقيقة وإن حمل العكس على هذا صح إلا انه يستثنى ما إذا زوجته الوكيله من نفسها وإلاخير بين الاجازة والرد لأن الوكيل على شيء لا يسوغ له أن يفعله مع نفسه فليس لمن وكل على بيع أو شراء أن يبيع أو يشتري من نفسه (قوله ومن يزوج بولاية الاسلام) أى والمتقى الاعلى والوصى والولى الاسفل على القول بولايته (قوله فرضيت بالقول) أى ان كانت ثيباً أو ما في حكمها من الابكار السبعة (قوله أو الصمت) أى إن كانت بكرًا ليست من السبعة المتقدمة (قوله تزوجتك بكذا) أى ولا يحتاج لقوله قبلت نكاحك بنفسى بعد ذلك لأن قوله تزوجتك فيه قبول قاله الشيخ سالم وبهرام في كبره (قوله عطف على تزويج) أى عطف مرادف أو تفسير وكان الاولى للمصنف ان يذكره بعد تزويجها من نفسه لأنه تفسير أو مرادف له (قوله وإن استفيد مما قبله) أى وهو قوله تزويجها من نفسه (قوله وقال بل عقدت) أى لك على فلان (قوله إن ادعاه الزوج) أى المهرود وهو الذى عينه الوكيل (قوله فلها ان تزوج غيره) أى فلو صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبله وقال الوكيل بل العزل إنما حصل بعده فحكى ابن بشر في ايها يصدق قولين والراجح منها ان القول قوله إلا ان يطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو ستة اشهر والاقبل قولها ويحمل على العزل (قوله بان قال كل منهم أنا الذى أتولاه) هذا محمول على ما إذا فوضت أمر العقد لى واحد من اعمامها مثلاً وأما لو عينت واحداً من الإخوة مثلاً فلا كلام لغيره من بقية الاخوة ولا يسوغ له منازعته قاله شيخنا (قوله ولم تعين المرأة) بل قالت كلهم خيار وبركة (قوله نظر الحاكم فيمن يزويجها منه) فيه نظر بل ينظر الحاكم فيمن يراه أحسنهم رأياً من الأولياء فيحكم بانها إنما تزوج بفلان والذى يباشر العقد الولي لأن الحاكم يتولى العقد له كايومهم كلام الشارح (قوله وإن أذنت لولين) هذا فرض مثال اذ لو أذنت لاولياء فالحكم كذلك وأما إذا أذنت لولى واحد في أن يزويجها ففقد لها على اثنين فلا بد من فسخ نكاح الثانى ولو دخل بها واعلم ان مسئلة ذات الوليين على ثلاثة اقسام وذلك لانها اما ان يعقد لها بزمنين ويعلم السابق أو يحجل أو يزمن واحد في القسم الاول تكون للاول على التفصيل الذى ذكره المصنف ويفسخ نكاح الاثنين في القسم الثانى والثالث وما ذكره المصنف من التفصيل في القسم الاول محله إذا كانت حين عين لها الثانى ناسية للاول أو اتخذ اسم الزوجين أو اعتقدت ان الثانى هو الاول فاندفع ما يقال ماذ كره المصنف لا يتصور لأن اشهر القولين لا بد أن يعين لها الزوج وإلا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور هذا التفصيل فيها لأنها تكون للاول مطلقاً لعلها بالتانى وإن لم يعين كل منها الزوج فلها البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثانى من غير نظر لتلذذ من الأول أو الثانى اه عدوى (قوله فمقد لها على الترتيب) أى بدليل قوله

(٣٠ - دسوقى - ثانى) كل منهم تزويجها لغير ما يريد الآخر ولم تعين المرأة واحداً والا جيت لما عينته إن كان كفواً كأمير (نظر الحاكم) فيمن يزويجها منه (وإن أذنت) غير المجبرة في تزويجها (لوليين) معاً أو مترتين (فقد) لها على الترتيب وعلم الاول والثانى

(هـ) (لأول) دون الثاني لأنه تزوج (٢٣٤) ذات زوج (إن لم تلذ بها) (الثاني) بمقدمات وطء ففوق (بلا علم) منه أنه ثان

أى ان اتنى تلذده حالة  
عدم علمه بان لم يتلذذ  
اصلا أو تلذذ عالما ببينة  
على اقراره قبل عقده  
فتكون للأول في هاتين  
الصورتين وهما منطوق  
المصنف ويسخ نكاح  
الثاني بلا طلاق وقيل  
بطلاق ومفهومه انه لو  
تلذذ بها غير عالم بانه ثان  
كانت له وهو كذلك (ولو)  
تأخر تفويضه أى الاذن  
منها له أى لاولى الذى  
عقد له أى الثانى فهو مبالغة  
في المفهوم رداعلى من قال  
ان فوضت لاحدهما بعد  
الآخر كانت للأول دون  
الثانى ولو دخل وعمل  
كونها للثانى ان تلذذ غير  
عالم (إن لم تكن) حال  
تلذذها (في عدة وفاة) من  
الاول وإلا لم تكن له بل  
يفسخ نكاحه وترد للأول  
أى لا كمال عدتها منه  
وترته فهذا شرط في  
المفهوم أيضا فهو شرط  
ثان في كونها للثانى وبقي  
شرط ثالث وهو أن لا  
يكون الأول تلذذها قبل  
تلذذ الثانى وإلا كانت له  
مطلقا دون الثانى فهى  
لثانى بشروط ثلاثة ان  
يتلذذ بها غير عالم بالاول  
وان لا تكون في عدة وفاة

فللول وقوله وعلم الأول والثانى أى بدليل قوله أو جهل الزمن (قوله فلا أول) أى فهى للأول أى  
فهى للمقود له أولا (قوله أى وان اتنى الخ) أى ان كان تلذذه بها في حال عدم العلم بانه ثان متفيا  
(قوله عالما) أى بانه ثان (قوله ببينة الخ) أى وثبت ذلك العلم ببينة على اقراره به قبل التلذذ بان أقر قبل  
أن يتلذذ انه يعلم أنه ثان وشهدت عليه البينة بذلك الاقرار ثم تلذذ وأمالو أقر بذلك فقط بعد التلذذ  
أى بان أقر بعده أنه يعلم قبله انه ثان فلا تكون للأول لاحتمال كذبه وتكون للثانى ولكنه يفسخ  
نكاحه بطلاق عملا باقراره لأنه مختلف فيه \* والحاصل انه إذا ادعى كل من الزوج الثانى أو الزوجة  
بعد التلذذ أو ادعى الولي بعد العقد انه كان عالما عند العقد أو قبله بانه ثان فانه يفسخ النكاح في المسائل  
الثلاث وتكون للأول فيها ان ثبت ذلك العلم ببينة وان لم يثبت ما ذكر ببينة فان كانت الدعوى من  
الزوجة أو الولي بما ذكر فلا اثر لها وان كانت من الزوج فسخ نكاح كل من الأول والثانى بطلاق أما  
الأول فلا حتم كذبه وأما الثانى فعلا باقراره قاله شيخنا (قوله وقيل بطلاق) هذا القول للقورى  
قال شيخنا لا يخفى أن هذا هو الظاهر لأنه نكاح مختلف فيه وعليه فلاحط على الثانى بدخوله عالما بالأول  
كافى العيار (قوله ومفهومه انه لو تلذذ الخ) المراد بالتلذذ إرخاء الستور وان لم يحصل مقدمات كما هو  
ظاهر نصوصهم خلافا للشارح تبعا لحش من أن المراد التلذذ بمقدمات الوطء فما فوقها قاله شيخنا العدوى  
(قوله كانت له) أى للثانى لا للأول ولو طلقها الثانى ويلزمه ما اوقعه من الطلاق ويفسخ نكاح  
الأول بطلاق لأن ابن عبد الحكم يقول لا تنفوت على الأول بحال (قوله تفويضه) مصدر مضاف  
لفعله أى تفويضها له (قوله ردا على من قال الخ) أى وهو الباجى (قوله دون الثانى ولودخل) أى  
الثانى بها (قوله ان لم تكن حال تلذذه الخ) يرد على هذا الحل من عقد في عدة وفاة الأول ووطء بعدها  
فان منطوقه يقتضى انها تكون للثانى مع انه يجب الفسخ ويتبادل التحريم لقوله فيأمر بوطء ولو بعدها  
فينبغى أن يقرر كلامه بان المعنى ان لم تكن حين عقد الثانى أو تلذذه في عدة وفاة من الأول لأجل أن  
يشمل هذه الصورة تأمل (قوله في عدة وفاة) بيان لواقع لا للاحتراز اذ لا تكون المدة هنا الاعدة  
وفاة لأن الطلاق الواقع من الأول انما يكون قبل الدخول والطلقة قبل الدخول لعدة عليها ولا  
يتأتى أن يكون الأول دخل بها وتكون للثانى (قوله وإلا لم تكن له) أى والا بان تلذذها الثانى في حال  
عدتها من وفاة الأول لم تكن له كالموت الأول عنها قبل دخول الثانى بها ثم دخل بها الثانى بعد موته  
وقبل انقضاء عدة الأول فيفسخ نكاحه وترد لأجل عدة الأول كان العقد بعد وفاة الأول أو قبل  
وفاته كما أشار له المصنف بقوله ولو تقدم العقد على الأظهر (قوله فهو شرط ثان) أى والأول ان  
يتلذذ بها وهو غير عالم بالأول (قوله فان كانت الخ) أشار بهذا إلى ان قول المصنف ولو تقدم  
العقد مبالغة في مفهوم ما قبله وهو الشرط الثانى وقوله فان كانت في عدة وفاة أى حال تلذذ  
الثانى (قوله ولو تقدم الخ) أى هذا إذا تأخر عقد الثانى على موت الأول بل ولو تقدم عقده على  
موته فيفسخ نكاح الثانى على الأظهر (قوله على الأظهر) قال ح الايق بقاعدة المؤلف  
ان يشير لابن رشد بالفعل بان يقول على ماظهر لأنه من عند نفسه مقابلا لقول ابن  
الواز لا أنه اختيار له من خلاف واجاب الشيخ أحمد الزرقانى بما حاصله انه لما كان ما قاله  
ابن رشد هنا لم يخرج عن اطلاقات الاقوال كأنه اختيار من خلاف لأن ابن عبد الحكم يقول  
انها للأول مطلقا ولا تنفوت عليه بحال والباجى يقول إذا تقدم التفويض للثانى فهى بالتلذذ مطلقا  
ولو في عدة وفاة الأول (قوله وقال ابن الواز الخ) \* حاصل كلامه ان عقد الثانى للتلذذ بها في عدة

وفاة

الأول وان لا يتلذذ بها الأول قبل تلذذ الثانى فان كانت في عدة وفاة فسخ الثانى

(ولو تقدم العقد) له قبل موت الأول ودخل عليها في المدة (على الأظهر) وقال ابن الواز يقر نكاحه ولا ميراث لها من الأول

وطى استظهار ابن رشد بتأبد تحريمها عليه (وُفسخ) النكاحان معا (بلاطلاق) إن عقدا (٢٣٥) بزمن واحد تحقيقاً أو شكاً دخلاً

أو أحدهما أولاً (أوليتة) شهدت على الثاني باقراره (بعلمه) قبل الدخول (أنه) ثان (فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق وترد للأول بعد الاستبراء (لا إن أقر) الثاني بعد الدخول بأنه دخل عالماً بأنه ثان فيفسخ نكاحه بطلاق بائن لاحتمال كذبه وأنه دخل غير عالم ويلزمه جميع الصداق ولا تكون للأول (أو جهل الزمن) أى جل تقدم زمن عقد أحدهما على زمن عقد الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخ النكاحان بطلاق اذا لم يدخل أو دخلاً ولم يعلم الأول والا كانت له فان دخل واحد فقط فهي له ان لم يعلم انه ثان (وإن مات) بعد ان دخل معاً في مسألة جهل الزمن (وُجهل الآخر) بها منهما (ففى) ثبوت (الإرث) لهما معا ميراث زوج واحد يقسم بينهما لتحقيق الزوجية والشك انما هو في تعيين المستحق وهو لا يضر وهو الراجع ولا وجه لترجيح غيره وعدم ارث واحد منهما نظراً الى ان الشك في تعيين المستحق كالشك في السبب (قولان وطى) القول بثبوت (الإرث فالصداق)

وفاة الاول إن كان واقعا بعد وفاة الاول فانه يفسخ وإن كان قبل وفاة الاول فانه يقر ولا ميراث لها من الاول (قوله) وطى استظهار ابن رشد بتأبد تحريمها عليه) وترث الاول قال في المقدمات لانها بمنزلة امرأة المفقود فتزوج بعد ضرب الأجل وانقضاء العدة ويدخل بها زوجها فيكشف أنها تزوجت قبل وفاة المفقود ودخلت بعد وفاته في العدة وقد جزموا بتأيد حرمتها ولا فرق بين المسئلتين اهـ \* والحاصل أنه ان وقع العقد عليها بعد الوفاة يتأبد تحريمها باتفاق وإن كان قبل وفاة الاول فتأيد تحريمها عند ابن رشد نظراً لوقوع الوطء في العدة لا عند ابن المواز لان العقد وقع على ذات زوج (قوله أو لينة) أى وكذا يفسخ نكاح الثاني فقط بلاطلاق لاجل بينة شهدت عليه بانه أقر قبل الدخول أنه يعلم أنه ثان والحال أن العقد لهما وقع على الترتيب وعلم الاول والثاني (قوله) فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق) فيه أنه نكاح مختلف فيه لان بعضهم يقول إنها للثاني ولو مع علمه بالاول قضية ذلك أن يكون الفسخ بطلاق (قوله وترد الخ) وهل يتأبد تحريمها على الثاني اذا وطى في العدة والحال أنه قد عقد قبل وفاة الاول أم لا لان العقد قد وقع على ذات زوج والظاهر الاول نظراً لوقوع الوطء في العدة كما هو الذى جزموا به في مسألة المفقود كذا قرر وأظنه لم يجز اهـ عدوى (قوله) بانه دخل عالماً أى قبل الدخول أنه ثان وقوله لاحتمال الخ الاولى عملاً باقراره ويجعل قوله لاحتمال الخ علة لقوله ولا تكون للأول والحال أنه يفسخ نكاح كل منهما بطلاق بائن (قوله) مع تحقق وقوعهما في زمنين) أى وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله ان عقدا بزمن فالفسخ للنكاحين بلا طلاق حيثئذ (قوله) اذا لم يدخل الخ) هذا التفصيل هو للمعول عليه وهو في مافى الشيخ سالم وشبوح قلا عن الرجرجى خلافاً لما فى عقب من فسخ النكاحين مطلقاً دخلاً أو أحدهما أولم يدخل واحد منهما (قوله وان مات) أى قبل الفسخ لعدم الاطلاع عليه وقوله وجهل الاحق جملة حالية أى والحال انه جهل الاحق بها منهما أى جهل المستحق لهما منهما فأفضل ليس على بابه وهو الذى يقضى له بالزوجية لو علم به وهو إما الاول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله (قوله قولان) القول الاول لابن محرز وأكثر المتأخرين واختار التونى والثاني الذى يظهر من كلام بهرام والواق ترجيحه وكان الاولى ان يقول تردد لان هذا تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين وقد علمت ان محل الخلاف اذا كان العقدان مترتبين تحقيقاً ولم يعلم السابق منهما وأما ان وقعا في زمن ولو وهما وماتت قبل الفسخ فلا ارث اتفاقاً لانه يفسخ بلا طلاق للاتفاق على فساد (قوله الا الصداق) أى وان كان لهما مال غير الصداق وقع الارث في كل منهما (قوله) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه الخ) أى من التركة وهى مجموع ما خلفت والصداق الذى عليه ولا ينظر للصداق الذى على صاحبه فلو كان ما يرثه من التركة المذكورة أزيد من صداقها لا يكون له شيء ولا عليه شيء كما اذا كان ما يرثه مساوياً لصداقها وان لم يكن لهما مال أصلاً غرم الصداق كله وإن كان لهما مال وورث منه أقل من الصداق لزمه الزائد من الصداق على ما يرثه لورثتها فاذا خلفت خمسين وأصدقها أحدهما خمسين وأصدقها الآخر مائة فلا شيء على ذى الخمسين لانها قدر ارثه من مجموع صداقها وما خلفته ويفرم صاحب المائة خمسة وعشرين لان ما خلفته مع صداقه مائة وخمسون يرث من ذلك خمسة وسبعين حيث لا ولد وزيادة صداقه على ارثه خمسة وعشرون \* والحاصل ان القول الاول يقول بالإرث من مالها كان قليلاً أو كثيراً ويدفع الصداق ويرث منه قليلاً أو كثيراً حتى لو لم يكن لهما مال أصلاً يلزم كلامهما كما لا للورثة لاقراره بوجوده عليه فاذا لم يكن لهما مال الا الصداق وقع الارث فيه (والإثبات) بل بعدد (فراثة) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث حتى انه اذا لم يكن لهما إلا الصداق غرمه للورثة ولا ارث لهما فيه

يلزم كلامهما كما لا للورثة لاقراره بوجوده عليه فاذا لم يكن لهما مال الا الصداق وقع الارث فيه (والإثبات) بل بعدد (فراثة) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث حتى انه اذا لم يكن لهما إلا الصداق غرمه للورثة ولا ارث لهما فيه

فمن لم يزد الصداق على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ مازاد على صداقه من الارث ان لو كان يرث وهو محل اختلاف القولين أى انه اذا زاد ما يرث على صداقه على القول بالارث الزائد وعلى القول بعدمه لا يأخذ (وإن مات الرجلان) أو أحدهما قبلها مع جهل الاحق منهما (فالأرث) لهما، هما (ولا صداق) (٢٣٦) لهما عليهما ان ماتا أو على أحدهما ان مات فقط (وأعدلية) (أحدى بينتين) (متناقستين)

الإلصاق فانه يرث منه بخلاف القول الثاني فانه اذا لم يكن لهما مل غرم الصداق بتمامه ولا يرث وان كان لهما مال فان كان ما يرث منه أزيد من الصداق أو مساويا له فلا شيء له ولا عليه وإن ورث منه أقل من الصداق غرم مازاد من الصداق (قوله) فمن لم يزد الصداق على ارثه أى بان كان ارثه أزيد من الصداق أو مساويا له (قوله) وهو محل اختلاف القولين) حاصله أن القولين متفقان على عدم أخذ شيء حيث كان الارث أقل من الصداق أو مساويا له أما على الاول فلانه اذا كان الصداق قدر الميراث فيتقاسان فهما وان كان ميراثه أقل من الصداق فانهما يتقاسان في قدر الميراث ويدفع للورثة ما زاد من الصداق على ميراثه وأما على القول الثاني فظاهر أنه لا يأخذ شيئا لان من عليه الغرم له الغنم وهو لا صداق عليه في هاتين الحالتين فلا يأخذ شيئا ويختلف القولان حيث كان ارثه زائدا على صداقه فله أخذ الزائد على القول الاول دون الثاني \* واعلم أن محل الخلاف في لزوم غرم الصداق أو زائده اذا ادعى كل واحد أنه الاول والا فلا غرم شيء اتفاقا (قوله) أو على أحدهما ان مات فقط ( وذلك لان سبب الارث والصداق الزوجية ولم تثبت لاناشك في زوجية كل منهما \* والحاصل ان الفرق بين موته وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنها تحقيقها على كل منهما إذ لا تزوج المرأة باثنين ولم يتعين واحد تدعى عليه (قوله) وأعدلية إحدى بينتين (الخ) أى كالأوقام أحدهما بينة ان نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق وأقام غيره بينة على عكسه وكانت إحداها أعدل من الأخرى فان زيادة العدالة كغيرها من المرجحات الآتية في باب الشهادة غير معتبرة هنا ولو صدقتها المرأة لقيام زيادة العدالة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح دون غيره وحينئذ فتسقط البيتان لتناقضهما وعدم مرجح وحينئذ فيقيد قوله فيما يأتي في الشهادات وبمزيد عدالة بغير النكاح (قوله) ولو صدقتها المرأة رد بلو قول أشهب من اعتبارها اذا صدقتها المرأة (قوله) وبدأ بنكاح السر ( أى بحكمه حيث قال وفسخ ان لم يدخل وبطل وقوله وفي ضمنه معناه أى معنى نكاح السر لان قوله موسى بكنمه عن امرأة أو منزل أو أيام هو معنى نكاح السر (قوله) وفسخ موسى بكنمه لا يخفى ان بكنمه نائب الفاعل فهو عمدة لا يحذف الا ان يقال انه حذف الجار ثم المضاف فاتصل الضمير واستتر في عامله وانما فسخ لان الكتم من أوصاف الزنا فلما كان نكاح الوصى بكنمه شبهها بالزنا ففسخ قاله شيخنا (قوله) عن امرأة الزوج) أى القديعة (قوله) والوصى (الخ) جملة حالية (قوله) الواو للحال وان زائدة) أى والحال ان الوصى بكنمه الشهود وهذا جواب عما يقال ان التبادر من المصنف ان الواو للمبالغة وان المعنى هذا اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو ولها أو هما معا بل ولو كان المتواصى بكنمه الشهود فقط وهذا لا يصح لانه اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو الولي أو هما لم يكن نكاح سر لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن امرأته أو عن جماعة (قوله) اذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم) أى يأخذ منه مالا وقوله أو نحوه أى كالسحر فالوصية على الكتم خوفا من ذلك لا تنضر (قوله) أو اتفق الزوجان والولي على الكتم) أى وهكذا لو أوصى الزوج الولي والزوجة معا أو أحدهما على الكتم لم ينضر (قوله) على الكتم) أى على كتمه عن امرأة الزوج أو عن جماعة (قوله) وأجيب (الخ) هذا مرتبط بقوله الواو للحال وان زائدة فهو جواب ثان

بأن تشهد واحدة منهما لأحدهما انه أحق لسبق نكاحه وشهدت الأخرى فلا تنظر بعكس ذلك واحداهما أعدل من الأخرى أو فيها مرجح من المرجحات فزيادة الترجيح (ملفأة) لا يرجح بها (ولو صدقتها المرأة) لقيام الزيادة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح وتسقط البيتان لتناقضهما وأما غير النكاح كالبيع فيعتبر \* ولما كان النكاح المفسد بالنسبة للفسخ وعدمه ثلاثة أقسام ما يفسخ قبل الدخول وبعده ان لم يطل وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ أبدا شرع في ذكرها على هذا الترتيب وبدأ بنكاح السر وفي ضمنه معناه فقال (وُفسخ) نكاح (موصى) بكنمه عن امرأة الزوج حالة العقد أو قبله والوصى بالكسر هو الزوج وحده أو مع زوجته الجديدة والوصى بالفتح هم الشهود خاصة بقوله (وإن بكنم شهود) الواو للحال وان زائدة فلو حذفها كان

وحاصله

أخضر وأوضح لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن زوجته أو عن جماعة ولو

أهل منزل كما يأتي اذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم أو نحوه أو ما إساء الولي فقط أو الزوجة فقط أو هما الشهود دون الزوج أو اتفق الزوجان والولي على الكتم دون إساء الشهود لم ينضر وكذا اذا حصل الإساء بكنم الشهود بعد العقد وأجيب بأن مصب المبالغة قوله

وحاصله أنا نجعل الواو في قوله وان بكنتم شهودا لمبالغة لكن مصعب المبالغة ليس قوله بكنتم شهود بل قوله عن امرأة وحينئذ فالعنى وفسخ نكاح موصى بكنتم هذا إذا أوصى الشهود بكنتم دائماً عن كل أحد بل وان أوصى الشهود بكنتم عن امرأة الزوج أو عن أهل منزل أو مدة أيام هذا وقد تبع الشارح فيما قاله الواق بناء على أن ما أوصى بكنتم غير الشهود ليس بنكاح سر واستدل عليه ح بقوله ابن عرفة نكاح السر باطل والمشهور أنه ما أمر الشهود حين العقد بكنتم وفيه نظر والصواب ابقاء عبارة المصنف على ظاهرها وان استكنام غير الشهود نكاح سر كما التوضيح عن الباجي ومثله في ح ونص الباجي ان اتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يعدوا البيعة بذلك فهو نكاح سر اه وفي المغونة إذا تواصوا بكنان النكاح بطل العقد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة اه بن وذكر شيخنا المدوى ما حاصله الأولى ابقاء كلام التين على ظاهره وان العنى وفسخ موصى بكنتم هذا إذا كان المتواصى بكنتم الشهود والزوجة والولى بل ولو كان المتواصى بكنتم الشهود فقط دون الزوجة والولى أى والذي يوصى بكنتم هو الزوج فقط أو هو مع الزوجة فالمدار على إصاء الشهود بكنتم أوصى غيرهم أيضاً أولاً وعلى كون الموصى بالكنتم هو الزوج سواء انضم لذلك أمر غيره أم لا فلو استكنمت الزوجة والولى الشهود دون الزوج لم يؤثر شيئاً أو اتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك فكذلك \* والحاصل ان في نكاح السر طريقتين طريقة الباجي وهى أن استكنتم غير الشهود نكاح سر أيضاً كما لو تواصى الزوجان والولى على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك ورجحها البدر الترقى بن وطريقة ابن عرفة ورجحها الواق وحى ان نكاح السر ما أوصى الشهود على كتمه أوصى غيرهم أيضاً على كتمه أم لا ولا بد ان يكون الموصى الزوج انضم له أيضاً غيره كالزوجة أم لا وكلام المصنف ممكن تشبته على كل من الطريقتين فيحتمل ان العنى وفسخ موصى بكنتم هذا إذا كان المتواصى بكنتم الزوجة أو الولى أوهما معا بل ولو كان المتواصى بكنتم الشهود وهى طريقة الباجي ويحتمل وفسخ موصى بكنتم هذا إذا كان المتواصى بكنتم الزوجة والولى والشهود بل ولو كان المتواصى بكنتم الشهود فقط وهى طريقة ابن عرفة (قوله عن امرأة) ظاهره امرأة الزوج أو غيرها وهو ظاهر ما حكاه المصنف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأة له (قوله مدة أيام) أى ثلاثة فأكثر كما رواه ابن حبيب (قوله مقابل) أى المذهب حيث عبر بأيام ولم يعبر بيومين كما قال الأحمى وقد يقال يمكن أن الجمع في أيام في كلام المصنف لما فوق الواحد فيكون موافقاً للأحمى لا لما رواه ابن حبيب فتأمل (قوله أى انتفيا معا) أشار الى أن الواو بمعنى مع وان التنى منصب على المجموع فيصدق بالصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أو دخل ولم يطل) أى قضى هاتين الحالتين بفسخ بطلاق لأنه مختلف فيه لأن الشافعي وأبا حنيفة يريان جوازه وبه قال جماعة من أصحاب مالك (قوله لم يفسخ) أى على المشهور خلافاً لابن الحاحب حيث قال يفسخ بعد البناء ولو طال (قوله وهو) أى الطول بالعرف ما يحصل الخ (قوله وعوقبا) أى الزوجان ظاهره وان لم يحصل دخول لارتكابهم العصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة إنما تكون بعد الدخول وان لم يحصل ففسخ بان طال الزمان فتقيد الشارح بالدخول تبعاً له (قوله ولم يعذرا) أى والحال انهما لم يعذرا بهل فان عذرا بالجهل لم يعاقبا وقوله ولم يكونا الخ أى والحال انهما لم يكونا مجبورين اما ان كانا مجبورين فالذى يعاقب وليهما (قوله والشهود) الأرجح فيه النص على أنه مفعول معه لضعف رفعه عطفاً على ضمير الرفع لعدم الفصل وكلام الشارح يؤذن انه مرفوع (قوله كذلك) أى إن حصل دخول ولم يعذرا بهل ولم يكونا مجبورين على السكنان (قوله وجوبا) إنما قال ذلك لئلا يتوهم ان هذا النكاح لما كان

(عن امرأة) للزوج. يتعلق بكنم وظاهره ولومع إظهاره لامرأة أخرى وهو ظاهر. غيره أيضاً (أو) موصى بكنتم عن أهل (منزل) دون غيرهم (أو) بكنتم مدة (أيام) معينة للأحمى اليومان كالأيام وظاهر كلام المصنف ان كلام الأحمى مقابل ومحل المسخ (إن لم يدخل ويطل) أى ان انتفيا معا بان لم يدخل أو دخل ولم يطل فان دخل وطل لم يفسخ واستظهر ان الطول هنا بالعرف لا بولادة الأولاد وهو ما يحصل فيه الظهور والاشتهار عادة (وعوقبا) أى الزوجان ان دخلا ولم يعذرا بهل ولم يكونا مجبورين والا فوليها (و) عوقب (الشهود) كذلك وأشار للقسم الثانى وهو ما يفسخ قبل الدخول فقط بقوله (و) فسخ نكاح (قبل) الدخول (قط) (وجوبا) ان وقع (على) شرط (أن لا تأتيه) أو بأنهما (إلا) نهراً) أو ليلاً أو بعض ذلك



ويثبت بالدخول ويستقط الشرط ولها مهر المثل لما في هذا الشرط من التأخير في الصداق لأنه يزيد وينقص لذلك (أو) وقع (بخيار) يوماً أو أكثر (لأحدهما) أو لهما (أو غير) (إلا) خيار المجلس فيجوز اتفاقاً أو على التعمد ويثبت بعد الدخول بالمسمى إن كان والا لصداق المثل ومثله يقال في قوله (أو) (٢٣٨) وقع على إن لم يأت بالصداق (أو بعضه) (لكذا) كآخر الشهر (فلا نکاح) بينهما (وجاء به)

قبل الأجل أو عنده فان لم يأت به إلا بعد انقضاء الاجل أو لم يأت به أصلاً ففسخ قبل الدخول وبعده وعطف ما فسد لصداقه على ما فسد لعقده بقوله (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (١٠) أي نکاح (فسد لصداقه) إما لكونه لا يملك شرعاً كخمر وخنزير أو يملك ولا يصح بيعه كآبق (أو) وقع (على) شرط يناقض (المقصود من العقد) كأن لا يقسم (لها) في البيت مع زوجة أخرى (أو) شرط ان (يؤثر عليها) غيرها كأن يجعل لضرتها لياقين ولها ليلة أو شرط ان لا ميراث بينهما أو نفقة معينة كل شهر أو يوم أو ان نفقتها عليها وعلى أبنائها وشرطت عليه ان ينفق على ولدها أو على أن أمرها بيدها أو شرطت زوجة الصغير أو السفية أو العبد أن نفقتها على الولي أو السيد فان النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بمهر التسلل ويلغى الشرط كما قال (والنهي)

بعض بالدخول ويكون الفسخ فيه استحباباً يدفع ذلك التوهم بقوله وجوبا (قوله ويثبت بالدخول) أي عند ابن القاسم وهو التعمد خلافاً لمن قال يفسخ ولو دخل (قوله ولها مهر المثل) أي لا للمسمى وإن كان فاسداً لعقده والقاعدة أن ما فسد لعقده يعض بالدخول بالمسمى لأن محلها ما يؤثر الشرط للوجوب لقساد العقد خلافاً للصداق والا مضى بعد الدخول بصداق المثل (قوله لأنه يزيد الخ) أي لأنه إن كان الشرط منه كان الصداق كثير أو ان كان منها كان قليلاً لقوله لذلك أي لأجل ذلك شرط (قوله أو غير) أي سواء كان والياً أو أجنبياً (قوله الا خيار المجلس الخ) بحث فيه بعضهم بان اشتراطه في البيع يفسده فاولى النكاح بل البيع أولى بالصحة لأن الخيار عهد فيه واجاب بان النكاح مبني على الكارمة فتسومح فيه ما لا يتسامح في غيره (تنبيه) لا ارث في النكاح بخيار إذا حصل الموت قبل الدخول بخلاف اللقات عليها فانها ترثه وإن كان لها الخيار لأن الخيار لها من جهة الشرع لا من جهة المتعاقدين كما هنا ذكره خشى في كبره (قوله أو وقع الخ) أي كما لو قال الولي زوجتك موكلتي بصداق قدره كذا تأتي به آخر الشهر فان لم تأت به فيه فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك (قوله وجاء به قبل الاجل أو عنده) أي يفسخ قبل الدخول لا بعده على المشهور فيهما وقيل يفسخ فيهما أبداً دخل أو لم يدخل وفي قول مالك يفسخ دليل على انعقاد ذلك النكاح وعليه فهم اللخمي والاكثر المدونة وفيهما بعضهم على أنه منحل وإنما يتعقد عند مجيء الاجل وهو غير صحيح قاله شيخنا (قوله وعطف ما فسد الخ) أي قوله وما فسد لصداقه عطف على موصى بكنتم شهدوا الأحسن انه عطف على قوله على أن لا تأتيه الخ أي وفسخ قبل الدخول على شرط أن لا تأتيه وفسخ قبل الدخول نكاح فسد لصداقه كما يشير لذلك الشارح (قوله أو على شرط الخ) عطف على قوله على أن لا تأتيه الا نهارة لأنه مما فسد لعقده وأعاد العامل وهو على الابد (قوله يناقض المقصود) أي ويلزم من ذلك ان العقد لا يقتضيه (قوله كأن لا يقسم) أي كشرط ان لا يقسم لها (قوله على ولدها) أي من غيره أو على أمها أو اختها (قوله كحسن الخ) أي كشرط حسن العشرة واجراء النفقة وإن لا يضربها في عشرة وكسوة (قوله كالنكاح الخ) الكاف بمعنى مثل نائب فاعل فسخ ومطلقاً حال أي فسخ مثل النكاح لاجل حالة كون ذلك النكاح مطلقاً أي مدخولاً فيه أو غير مدخول فيه \* فان قلت المراد بشبه النكاح لاجل قلت المراد بشبهه مالم يصرح فيه بالتأجيل كأن يعلم الزوج الزوجة عند العقد أنه يفارقها عند سفره كما في تزويج أهل الموسم من مكة \* والحاصل ان النكاح لاجل له صورتان الأولى زوجتي بنتك عشر سنين بكذا والثانية زوجتي بنتك مدة اقامتي في هذا البلد فإذا سافرت منه فارقها فالعقد فاسد فيهما وفسخ أبداً (قوله عين الأجل) أي كأن تزوجك سنة كذا أو شهر كذا بصداق قدره كذا وقوله أولاً كأن تزوجك سنة أو شهراً بكذا وظاهر المصنف كالمدة وغيرها كما لابن عرفة قرب الاجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر أحدهما وظاهر كلام أبي الحسن ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمرهما لا يضر بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما

فيضر

الشرط المناقض بعد الدخول في جميع ما مر واحتراز بالشرط المناقض عن المكروه وهو لا يقتضيه

العقد ولا ينافيه كأن لا يسرى عليها أو يتزوج عليها ولا يخرجها من مكان كذا أو من بلدها فلا يفسخ قبل ولا يمد ولا يلزم الوفاء به وإنما يستحب وإنما كره لما فيه من التحجير وعن الجائز وهو ما يقتضيه العقد ولو لم يذكره كحسن العشرة واجراء النفقة فان وجوده وعدمه سواء وأعمار للأقسام الثالث وهو ما يفسخ مطلقاً بقوله (و) فسخ النكاح (مطلقاً) قبل الدخول وبعده (كالنكاح لاجل) عين الأجل أولاً

وهو المسمى بنكاح النعمة ويفسخ بغير طلاق وقيل به ويصالح فيه الزوجان على الذهب وتيل بخدان وحقيقة نكاح النعمة الذي يفسخ ابدا ان يقع العقد مع ذكر الأجل للمرأة أو ولها واما إذا لم يقع ذلك في (٢٣٩)

العقد ولم يملها الزوج بذلك وانما قصده في نفسه وفهم المرأة أو ولها للفرقة بعدمدة فانه لا يضر وهي فائدة تنفع المتغرب (أو) قال لها (إن مضى شهرنا فانا آتوئك) فرضيت هي أو ولها وجعلا ذلك اللفظ هو الصيغة بحيث لا يأتفان غيره فيفسخ مطلقا لأنه نكاح منعة قدم فيه الأجل ولما تكلم على ما يفسخ مطلقا وما يفسخ في حال دون حال كان المقام مظنة اسئلة أربعة وهي هل الفسخ بطلاق أم لا وهل التحريم بعقده ووطئه أم لا وهل فيه الارث أم لا وإذا فسخ فهل للمرأة شيء من الصداق أم لا فاجاب عن الأول بقوله (وهو) أي الفسخ (طلاق) إن اختلف فيه بين العلماء ولو خارج المذهب حيث كان قويا بان قيل يصح بعد العقد وان لم يجز ابتداء كما في الشغاراذ لا قائل بجوازه ابتداء ولا بد من حكم حاكم فهو بائن لارجعي فان عقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ لم يصح لأنها زوجة وقوله (كحريم) بجمع أو همرة من احد الثلاثة (وخفار) أي صريحه وهو البضع والبضع

فيصر (قوله) وهو المسمى بنكاح النعمة قال للمازري قد تقرر الاجماع على منعه ولم يخالف فيه الاطائفة من الابتدعة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجح عنه (قوله) ويفسخ بغير طلاق) أي وعليه التضمن ان دخل لان فساد لعقده وقيل صدق التل لان ذكر الاجل أثر خلا في الصداق واختار اللخمي الاول والقول بان الفسخ بلاطلاق ناظر الى أن الخلاف للوجود في المسئلة غير معتبر لمخالفته للاجماع والقول بانه بطلاق ناظر لوجود الخلاف في الجملة وان كان غير قوي والعتمد القول الاول (قوله) ويصالح فيه الزوجان على المذهب) أي ويلحق فيه الولد بالزوج ولا يبلغ الحاكم بهما ما مبلغ الحد (قوله) وقيل بخدان) أي وهو ضعيف (قوله) فانه لا يضر) هذا هو الراجح كما يفهم من اقتصار عجم وجده عليه وان كان بهرام صدر في شرحه وفي عامله بالفساد اذا فهمت منه ذلك الامر الذي قصده في نفسه فان لم يصرح للمرأة ولا لولها بذلك ولم تفهم المرأة ما قصده في نفسه فليس نكاح منعة اتفاقا فلاقسام ثلاثة (قوله) فرضيت هي) أي اذا كانت غير مجبرة وقوله أو ولها أي اذا كانت مجبرة (قوله) قدم فيه الاجل) أي على الوطء (قوله) وجعلا ذلك اللفظ هو الصيغة) أي وأما لو قال الزوج ذلك لها أو لولها على سبيل الوعد فانه لا يضر (قوله) وهل الفسخ) أي لكل نكاح فاسد سواء كان فساد لعقده أو لصداقه (قوله) بعقده) أي يحصل بعقد النكاح الفاسد ووطئه وقوله أم لا أي أو يحصل بوطئه فقط (قوله) وهل فيه الارث) أي وهل يحصل به أي بالنكاح الفاسد الارث (قوله) وهو طلاق) اشارة لقاعدة كلية قائلة كل نكاح فاسد مختلف في فساد فانه فسخه يكون طلاقا أي ان الفسخ نفسه محكم عليه بانه طلاق أي يكون طلاقا بانه سواء لفظ الحاكم أو الزوج بالطلاق أولا (قوله) أي الفسخ) أي للنكاح الفاسد كان فساد لعقده أو لصداقه وقوله ان اختلف فيه أي في صحه وفساده لا في جوازه وعدم جوازه اذلا قائل بجواز نكاح الشغارو إنكاح العبد (قوله) ولو خارج المذهب) أي ولو كان الخلاف خارج المذهب بان كان مذهبا يقول بعدم الصحة ومذهب غيرنا يقول بالصحة ولو بعد العقد وان لم يجز ابتداء (قوله) ولا بد) أي في نسخ النكاح المختلف فيه من حكم حاكم به كذا قال الشارح تبعا لعقب قال بن وهو غير صحيح ل لا يحتاج لحكم الحاكم الا اذا امتنع الزوج كافي ونصه والظاهر أن فسخ النكاح الفاسد لا يفتقر الى حكم حاكم قال في المدونة في النكاح الذي عقده الاجنبي مع وجود الولي واراد الولي فسخه قال ابن القاسم واذا اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الحاكم الا ان رضى الزوج بالفراق دونه ثم نقل عن اللخمي مثله من أن تفاسخهما يكفى ومن وقت الفاسخة تكون المدة اهـ والحاصل أن محل الاحتياج لحكم الحاكم بالفسخ اذا حصل نزاع فان تراضيا على الفسخ لم يحتج لحكم ويكفى قول الزوج طلقها أو فسخ نكاحها (قوله) فهو بائن) أي وحيث حكم الحاكم به فهو بائن واما إذا أوقفه الزوج من غير حكم فهل يكون بائنا كالحكم وهو ما ارتضاه شيخنا العدوي قائل لأن الرجعي انما يكون في نكاح صحيح لازم أو يسكون رجعيا وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته على عقب قائله وفائدته ارتداد طلاق ثان عليه وان لم يكن له عليها رجعة (قوله) فان عقد عليها شخص) أي فان فرقنا بينهما وعقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ أي وقبل فسخ الزوج لأنه كطلاقه وقوله لم يصح أي ولو كان عقده عليها بعد التفرقة بمسدة طويلة وقوله لو عقد عليها شخص أي غير الزوج الأول وأما لو جدد الزوج الأول عليها عقدا فهو صحيح قطعا لأنه امتراض على فسخ الأول أو تصحيحه وانظر هل يلزم طلاق نظرا لليلة الأولى أو لا تأمل (قوله) والتحريم بعقده) أي فيمن تعمر بالعقد وهي الام

مثالان لاختلاف فيه واجاب عن السؤال الثاني بقوله (والتحريم) في المختلف فيه يقع تارة (بعقده) كالزوج محرم مثلا ففسخ نكاحه قبل الدخول بها فانه محرم عليه نكاح امها دون بقائها لأن العقد

على البنت بحرم الام (و) تارة يقع (ووطئه) فيما يحرم وطؤه أو التلذذ بمقدّماته كالزوج المحرم امرأة فدخل بها ففسخ فانه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم يحرم عليه فالخامس ان المختلف فيه كالصحيح وأجاب عن الثالث بقوله (وفيه) أى فى المختلف فيه (الإرث) إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ (٢٤٠) دخل بها أو لم يدخل فان فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخل أو

كانت العدة باقية لأنه طلاق بأن كان قد تم (إلا) نكاح المريض (فلأرث فيه وإن كان مختلفا في فساد ماته المريض أو الصحيح لأن سبب فساد ادخال وارث ومثله نكاح الحيار لأرث فيه لأنه لما كان منجلا كان كالأعمى وعطف على كحرم قوله (وإن نكاح العبد) بأن تولى عقد امرأة (والمرأة) بأن عقدت على نفسها أو غيرها فهو من المختلف فيه لكن قال المصنف لا أعلم من قال يجوز كون العبد وليا بخلاف المحرم ونكاح المرأة نفسها فإنه لا يحنف ويجب بان الكلام فى المختلف فى صحته وفساده وإن اتفق على منعه ابتداء كالشغار وعطف على قوله اختلاف فيه قوله (لا) إن (اتفق على فساد فلا طلاق) أى ليس فسخه طلاقا بل بلا طلاق وإن عبر فيه الطلاق ولا يحتاج لحكم الحكم انعقاده (ولا إرث) فيه إن مات أحدهما قبل الفسخ (كخامسة) مثال للفتق عليه وكأم زوجته وممتها وخالتها (وحرمة وطؤه) وكذا مقدّماته فاحترز بقوله

وقوله ووطئه أى فيمن تحرم بالوطء ومثله التلذذ أى وهى البنت وبهذا التقرير علم أنه لا يستغنى عن قوله ووطئه بقوله بعقده لأن لسكل واحد منهما موضوعا (قوله) فالخامس ان المختلف فيه كالصحيح (أى) وحيث قد القاعد الفاسد المختلف فيه يحرم النكاح على أصوله وفصوله ويحرم عليه أصولها لأن العقد على البنات يحرم الامهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد على الامهات لا يحرم البنات (قوله) الانكاح المريض فلا إرث فيه (أى) إذا مات أحدهما قبل الفسخ ولو بعد الدخول (قوله) وإن كان مختلفا فى فساد (أى) لأن مذهب الشافعى صحته وذهبنا أنه فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده إلا ان يصح المريض منهما فلا يفسخ (قوله) ادخال وارث (أى) وقد نعى النبي صلى الله عليه وسلم عنه والأصل فى النهى الفساد وقوله ادخال وارث أى وهذا متحقق إذا مات المريض أو الصحيح (قوله) ومثله نكاح الحيار (أى) فانه لا إرث فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم (قوله) وعطف على كحرم الخ (أى) جعله عطفاً عليه لأن انكاح العبد والمرأة فيه الارث ولو جعله عطفاً على المريض لا يقتضى أنه لا إرث فى انكاحهما وهو قول ضعيف لا يصح وكان من حق المصنف ان يقدم قوله وانكاح العبد بعد قوله وشغار لأن انكاح العبد والمرأة من جملة المختلف فيه الذى يفسخ بطلاق فاعل ناسخ المبيضة أخره عن محله كذا قال المواق وابن غازى وعقبى قال بن وفيه نظر والظاهر أن قوله وانكاح العبد بالنصب عطفاً على قوله الانكاح المريض وكأنه اعتمد قول أصبغ كما اعتمد ابن يونس ونصه لمعقده العبد على ابنته أو على غيرها أو عقدته المرأة على بنتها أو بنت غيرها أو على نفسها يفسخ قبل البناء وبعده وإن ولدت الأولاد أجازته الولي أولاً بطلقة ولها المسمى ان دخل أصبغ ولا إرث فيما عقدته المرأة والعبد وإن فسخ بطلاق لضعف الاختلاف فيه وفى التوضيح أيضاً أصبغ ولا ميراث فى النكاح الذى تولى العبد عقدته وإن فسخ بطلقة لضعف الاختلاف فيه اه قد اعتمد قول أصبغ رحمه الله (قوله) وإن اتفق على منعه (أى) والعبد وإن لم يقل أحد بجواز ولايته إلا انه قيل بصحتها بعد الوقوع (قوله) بل بلا طلاق الخ (أى) بل فسخه ملتبس بعدم الطلاق (قوله) وإن عبر (أى) الزوج (قوله) ولا يحتاج لحكم الخ (أى) بخلاف المختلف فيه فانه يحتاج للحكم ان حصل تنازع وأما ان تراضيا عليه فلا يحتاج لحكم ويكفى فسخ الزوج له بقوله طلقك أو فسخت نكاحك كما مر (قوله) وحرمة وطؤه (يعنى) ان العقد فى النكاح التفق على فساد لا ينشر الحرمة بل إنما ينشرها الوطء ان درأ الحد كان يحمل الحكم فى الخامسة وأما لو علم الحكم كان زنا فيجد ولا يكون وطؤه ناشر للحرمة اذ لا يحرم بالزنا حلال على العتد ومقدّمات الوطء كالوطء فاذا عقد على خامسة جاهلا للحرمة حل له ان يتزوج بامها وبنتها ولا تحرم على أصوله وفصوله ولا اثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها نشر الحرمة ويحرم عليه أصولها وفصولها وتحرم على أصوله وفصوله (قوله) وما فسخ بعده (أى) سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فى فساد (قوله) ويكون الخ (أى) لأن ما قصد لصدقه فقط يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل كما مر (قوله) وسقط بالفسخ قبله (هذا إشارة لقاعدة كلية قائلة كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه كان الفساد لعقده أو لصدقه أو لمّا فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل البناء فى النكاح الصحيح) (قوله) ان فسد لصدقه مطلقاً (هذا التفصيل راجع لقوله

(نقط) عن العقد وأجاب عن السؤال الرابع بقوله (وما فسخ بعده) أى بعد البناء ولا يكون فساد له لعقده أو لعقده وكذا وصدقه معا (فالمسمى) واجب للمرأة ان كان حالاً (وإلا) يكن فيه مسمى كصريح الشغار أو كان حراماً كخمر (صدائق المثل) واجب عليه (وسقط) كل من المسمى وصدائق المثل (بالفسخ قبله) أى قبل الدخول ولو مختلفاً فيه وكذا بالموت قبله ان فسد لصدقه

مطلقاً أو فسد لعمده وانفق عليه كسكاح النعمة أو اختاف فيه أو أثر خلا في الصداق كالحال أو على حرية ولد الأمة أو على أن لا ميراث بينهما إن لم يؤثر فيه كسكاح المحرم ففيه 'الصداق' (إلا نكاح الدرهمين) مراده به ما قصص عن (٢٤١) الصداق الشرعي وأبى الزوج

من أنعامه (فصصهما) واجب عليه بالنسخ قبله وكذا لو ادعى الزوج الرضاع وانكرته الزوجة فيفسخ ولها قبل البناء نصف الصداق (كطلاقة) تنبيه تام أى إن اطلاق الزوج اختياراً في النكاح الفاسد المختلف فيه كفسخه فإن طلق بعد البناء ففيه المسمى وإن كان والافساق المثل وإن طلق قبله فلا شيء فيه الانكاح الدرهمين ويلحقه الطلاق وأما المتفق على فساده فلا يلحقه فيه طلاق ولها المسمى بالدخول ولا شيء فيه قبله (وتعاض) وجوباً بالاجتهاد للمرأة (الملتذد) بهما) من غير وطء ولو في المتفق على فساده في الفسخ والطلاق (ولو لم يزوج) (صغير) عقد لنفسه بغير إذن وليه (فسخ عقده) واجازته أى إن الشارع جعل له ذلك لينظر له في الأصاح فإن استوت المصلحة خير (فلا مهر) ولو أزال بكارتها أو وطءه كالمعدم قبل ابن عبد السلام يذمى إن يكون في البكر ماشأها (ولا عدة) عليها بخلاف لومات قبل الفسخ فعليه عدة الوفاة ولو لم يدخل

وكذا بالموت قبله فهو مختص بالموت قبل الدخول ولا يرجع للفسخ قبله (قوله مطلقاً) أى سواء كان متفقاً على الفساد به كالحر أو كان مختلفاً فيه كالأبق (قوله كسكاح النعمة) أى ونكاح المرأة على عمتها أو خالتها (قوله فإن لم يؤثر فيه) أى فإن كان مختلفاً فيه ولم يؤثر فيه (قوله فتصهما) هذا أحد قولين مشهورين والثاني لا يلزمه شيء والأول نقله الباجي عن محمد وجماعة من أصحابنا والثاني نقله الجلاب عن ابن محرز وجماعة من التأخرين وصوب القاسم الأول وابن الكاتب الثاني قال طي وأما اقتصر المصنف على القول الأول لقول التيطي أنه قال به غير واحد من القرويين (قوله ولها قبل البناء نصف الصداق) وهذا معنى أولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه الانكاح الدرهمين وفرقه المتراضين وفرقة الثلاثين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى وإنما لازمه نصف المسمى في الأخيرتين لأن الزوج يهتم على أنه إنما ادعى الرضاع أولاً عنها لأجل أن يفسخ النكاح فيسقط عنه النصف فعول بنقيض قصده أمالو ثبت الرضاع بينة أو أقرارهما أو ثبت اثرنا فلا يلزمه شيء لعدم اتهامه (قوله ويلحقه الطلاق) أى أنه إذا طلق اختياراً في النكاح المختلف فيه فإنه يلحقه الطلاق (قوله ولا شيء فيه قبله) أى تقدأفاد بالتشبيه أحكام الفسخ الثلاثة (قوله وتعاض الخ) يعني أن النكاح الفاسد سواء كان متفقاً على فساده أو كان مختلفاً فيه إذا فسخ أو حصل فيه طلاق اختياراً بعد التلذذ بالمرأة بشيء دون الوطء فإنها تعطى شيئاً وجوباً بحسب ما يراه الحاكم أو جماعة المسلمين من غير تقدير على ما لابن القاسم وهل اجتهد جماعة المسلمين في قدره إنما يكون عند عدم الحاكم الشرعي وبه قيل أو ولو كان موجوداً واختاره شيخنا (قوله فسخ عقده) أى بطلاق لأنه نكاح صحيح غاية الأمر أنه غير لازم قله ح والتوضيح قال ابن المواز وإذ الميرد الولي نكاح الصبي والحال أن المصلحة في رده حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح ابن راشد وينبغي أن ينتقل النظر إليه فيحضى أو يرداه بن (قوله أى إن الشارع جعل له ذلك الخ) أشار إلى أن اللام للاختصاص لا للتخير أى أنه مختص بالاجازة والفسخ وهذا لا ينافي أنه إن وجد المصلحة في إبقائه تمينت اجازته وإن وجد المصلحة في رده تمينت فسخه وإن استوت المصلحة فيهما خير (قوله فلا مهر) أى وإذا فسخه فلا مهر لها (قوله ينبغي أن يكون لها في البكر ماشأها) جزم بهذا أبو الحسن ولم يقل ينبغي ومثله في نقل المواق إن كانت صغيرة أه بن وما قاله ابن عبد السلام ظاهر في الضميمة لأن تسليمها له عليه كالمعدم وأما في الكبيرة فكانه نظر إلى أنها إنما سيطرته في نظير المهر ولم يتم فرجع للارش تدبر (قوله وليه) أى سواء كان أباً وغيره ذكراً أو أماً (قوله أى عليها) أى على شروط شرطت لها عليه حين العقد (قوله وكانت تلزم الخ) أى لكونها ملتزمة بتعليق وأما لو كانت لا يلزم المكلف إذا وقعت منه كسوقه لها في العقد لا تزوج عليها ولا تسرى عليها فالتقدم صحيح كما مر ولا يلزم الوفاء بذلك وحينئذ فلا خيار له (قوله وكره بعد بلوغه تلك الشروط) أى والحال أنه لم يدخل بها الا قبل البلوغ ولا بعده وأما أن رضى بها أو دخل بعد بلوغه فلا بأس واضح وهو لزومها له وإن دخل بها قبل البلوغ سقطت عنه الشروط كما قال الشارع (قوله أى فعله جبراً الخ) فيه إخراج المصنف عن ظاهره فلا موجب والظاهر أن اللام للتخير أى مخير بين التزامها وثبوت النكاح وبين عدم التزامها وفسخ

٣١ - دسوقى ثاني - (وإن زوج) الصغير أى زوجه وليه (بشروط) أى عليها وكانت تلزم إن وقعت من مكلف كأن تزوج عليها أو تسرى نهي أو التي تزوجها طالق (أو) زوج نفسه بالشروط (يجزى) أى اجازها وليه (ولم يكره) بعد بلوغه تلك الشروط (قوله) أى فعله جبراً (التطليق) حيث طلبها المرأة وأبأها هو لقول المصنف وكره أى يفسخ السكاح بطلاق جبراً عليه

والافضل زوج له التطلق ولو قال (٣٤٣) فانها التطلق لا فاد ذلك وعمل ذلك ما لم تعرض باسقاط الشروط والافلا تطابق عليه وما

لم يدخل بعد بلوغه عالما بها  
والا لزمته فان دخل بها  
قبل البلوغ سقطت عنه ولو  
دخل عالما لانها لم تكن من  
نفسها من لا يلزمه الشروط  
(وفي) لزوم (نصف  
الصدائق) اذا وقع التطلق  
وعدم لزومه (قولان  
محمليهما) والراجح  
اللزوم عليه أو على من  
تحمله عنه والوضع انه  
لم يدخل (والقول لمسا) أو  
لولها يمين ان ادعت هي  
أو ولها (أن العقد) على  
هذه الشروط وقع (وهو  
كبير) وادعى هو انها  
وقعت وهو صغير وعليه  
اثبات ذلك (والسيد)  
ذكرنا أو اثني (رد نكاح  
عبد) الذكر القن ومن  
فيه شائبة ككتاب حيث  
تزوج بغير اذنه وله  
الامضاء ولو طال الزمن  
بعد علمه (بطلقة فقط)  
فلما وقع طلقين لم يلزم  
العبد الا واحدة (بائنة)  
أي وهي بائنة لارجمية  
لما يأتي أن الرجمي إنما  
يكون في نكاح لازم حل  
وطؤه وهذا ليس بلازم  
(إن لم يبعه) فان باعه فلا  
رده اذ ليس فيه تصرف  
وليس للمشتري فسخ  
نكاحه كالموهوب له  
بخلاف الوارث فله الرد  
(إلا أن يرد) العبد (به) أي

النكاح وبهذا شرح وغيره واعلم أنه إذا لم يلتزمها وفسخ النكاح فان تلك الشروط تسقط عنه  
ولا تعود عليه إذا تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصة المعلق فيها شيء بخلاف من تزوج على شروط  
وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقي من العصة المعلق فيها شيء لان عادت  
بعصمة جديدة وهذا فائدة التخيير فعني كلامه فله التطلق لأجل ان يقطع عن نفسه الشروط بالمرة  
بحيث لا تعود ببودها له (قوله والا فكل الخ) أي والا قل ان المعنى فعليه التطبيق جبرا بل أبقينا  
الكلام على ظاهره من كونه يغير بين الطلاق وعدمه فلا يصح لأن كل زوج له التطلق وله الإبقاء  
وحينئذ فلا فائدة في النص على التخيير (قوله والافلا تطابق) أي والا بان رضيت باسقاطها فلا تطابق  
وفيه ان الشروط حاصلة بتطبيق وحينئذ فلا يتأتى اسقاطها وأجيب بان الاسقاط محمول على صورة  
ما اذا شرط لها أن أمرها يدها لأن هذا هو الذي يتأتى فيه الاسقاط (قوله قولان) حاصله أنه إذا كره  
الشروط وقلنا أنه يغير كما قال ابن القاسم فان التزمها ثبت النكاح وان كرهها فسخ النكاح وهل هذا  
الفسخ بطلاق فيلزمه نصف الصداق أو بغير طلاق فلا يلزمه شيء قولان مفرع عليهما قولان في  
لزوم نصف الصداق وعدم لزومه (قوله والراجح اللزوم عليه) فيه نظر بل الذي يفيد القل أن  
الراجح عدم اللزوم انظر بن (قوله والوضع) أي موضوع كلام المصنف أنه لم يدخل اما ان  
دخل بعد بلوغه عالما بالشروط لزمته الشروط ولزمه الصداق كاملا إذا طلق وان دخل بها قبل  
البلوغ سقطت عنه الشروط ولزمه الصداق كاملا أيضا كما قاله الشارح فان دخل بعد بلوغه وادعى  
أنه غير عالم بالشروط صدق يمينه وفي لزوم الشروط له وسقوطها عنه وتخييره بين أن يلتزمها فيثبت  
النكاح أو لا يلتزمها فيفسخ النكاح ويلزمه كل الصداق أقوال ثلاثة كما في الحج (قوله وهو كبير) أي بالغ  
فهي لازمة له (قوله وادعى هو انها وقعت) أي وحينئذ فله الخيار بين أن يلتزمها ويثبت النكاح  
أو لا يلتزمها وفسخ النكاح بطلقة (قوله وعليه) أي وعلى الزوج اثبات ماداعاه بالسيد (قوله والسيد الخ)  
اللام هنا للتخيير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الاجازة لأن السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع  
عبد (قوله الذكر) أي وأما الأمة فان نكاحها بغير اذن سيدها يتحتم رده الا للمبعض التي بعضها رق  
وبعضها حرفان له الخيار على ما قاله طي م قال بن يتحتم الرد فيها أيضا (قوله وله الامضاء ولو طال  
الزمن بعد علمه) أي وليس قول للمصنف الآتي وله الاجازة ان قرب أحد شقي التخيير هنا كما يأتي  
للشارح (قوله بطلقة) أي بان يقول طلقت زوجة عبدى فلان منه (قوله أي وهي بائنة) شار بذلك  
إلى ان بائنة في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه خبر لمحدوف لا بالجر صفة لطلقة لأنه يؤهم أنه من جملة  
مقول السيد وقد يقال لاداعي لذلك اذ قوله بطلقة فقط بائنة ليس هو مقول السيد عند الرد حتى يحتاج  
لما ذكره وإنما هو من كلام المصنف لبيان الحكم ويدل على ذلك قوله فقط اذ السيد لا يقول فقط  
فينعين أن بائنة بالجر على الوصفية والقطع في نعت النكرة غير سائغ دون تقديم نعت تابع لما قبله كما عند  
ابن هشام وغيره (قوله وهذا ليس بلازم) أي بل هو منحل وان كان صحيحا (قوله فان باعه)  
أي عالما بتزوجه أو غير عالم به (قوله وليس للمشتري الخ) أي بل يقال له ان كنت علت  
بالتزويج قبل الشراء فهو عيب دخلت عليه والافلا فلك رد العبد لبائعه ولك ان تناسك به وإذا تمسكت  
به فليس لك رد نكاحه (قوله فله الرد) أي والاجازة فلو اختلف الورثة في الرد وعدمه والحال ان  
مورثهم مات قبل علمه بتزوجه أو بعد ان علم وقبل ان ينظر في ذلك فالتقول لمن طلب الرد (قوله الا  
أن يرد به) مفهومه انه لو رد بغيره بان كان للمشتري لم يطاع على عيب التزويج ورده بغيره كان للبائع

بببب للتزويج فله رد نكاحه ان كان قد باعه غير عالم والافلا (أو بعتة) بالعزم عطف على بيعه وان عتقه فلا رد لنكاحه رد  
لرواى تصرفه بالعلق (ولها) أي لزوجة العبد حيث رد السيد نكاحه (رج دينار) من مال العبد ان كان له مال والا تبعت به في ذمة

(إن دخل) بها بالثا ولا فلائى لها وترد الزائد إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمه (واتح عبد) غير مكاتب (ومكاتب) أى ابنيها الزوجة بعد عتقها (بما بقى) بعد ربع الدينار (إن عر) الزوجة بانها حران فإن لم يربأ أن أخبرها بحالها أو سكتا فلا تجبها وعمل اتباعها (إن لم يُبطله سيد أو سلطان) عن المبدى قبل عتقه وكذا عن المكاتب (٣٤٣) حيث غر ورجع رقيقا لمجزه

رد نكاحه وإن كان المشتري اطلع على عيب ان تزويج ورضيه ورده بغيره تقولان أحدهما ان البائع يرجع على المشتري بأرضه لانه لما رضى به فكأنه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لاخذنه أرضه من المشتري والثانى ليس للبائع الرجوع على المشتري بأرضه وللبائع حينئذ رد نكاحه والقول الاول مبنى على ان الرد بالعيب ابتداء يبيع والثانى مبنى على ان الرد بالعيب قرض لبيع من اصله وهو العتد (قوله ولا فلائى لها) أى ولا بان لم يدخلها أصلا أو دخلها وهو غير بالغ فلائى لها (قوله وترد) أى فان كانت معدمة انتمت به (قوله غير مكاتب) أى فيشمل القن والدبر والمتق لأجل (قوله بما بقى) أى من السعى بعد الربع دينار وإنما تبعها بعد عتقها وذلك لأن الحجر لحق السيد وقد زال بالعتق بخلاف السفى فيها يأتى فان الحجر عليه لحق نفسه (قوله فان لم يربأ أن أخبرها بحالها أو سكتا فلا تتبعها) هذا هو العتد وقيل انها تتبعها يأتى للسعى اذا عتقا مطا غرا أولا والقولان فى للدونة لكن البرادعى وابن ابى زيد وابن ابى زيمين لما اختصروا للدونة اقتصروا على القول الاول ولم يذكروا الثانى فدل ذلك على اعتماد القول الاول دون الثانى (قوله وعمل اتباعها) أى ان غراها بالحرية (قوله أو سلطان) أى إذا رفع له الامر عند غيبة السيد لأن السلطان يذب عن مال الغائب (قوله قبل عتقه) فان أسقطه عنه بان قال أسقطت عنك ما بقى من الصداق فلا تتبعه المرأة إذا عتق بضى وإنما جاز السيد ابطاله عنها لان الدين بغير اذن السيد يجوز له ابطاله (قوله فانتع ابتداء من غير الخ) أى بان قال لا أجيزه فقط أولا أمضى ما فعله (قوله والايم) أى الثلاثة لما فوقها طول فلا تصح الاجازة بعدها (قوله وأما إذا لم يحصل منه امتناع) أى بان كلف فى اجازة النكاح فكت (قوله فليس هذا قسم الخ) بل فرع مقتضب وإنما قسم قوله ولا السيد ردا لغيره هو الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا يتقيد بالقرب \* والحاصل ان المسائل ثلاث رده ابتداء من غير تقدم امتناع والثانية اجازته ابتداء من غير سبق امتناع وهى قسيمة لرد ابتداء وهاتان المسائلان هما للشارح بقوله ولا السيد رد نكاح عبده أى وله اجازته والثالثة اجازته بعد الامتناع اما ابتداء من غير سبق سؤال أو بعد سؤال من غير رد فيها وهذا قول المصنف وله الاجازة ان قرب الخ موضوع ما هنا انه امتنع أولا من الاجازة ثم أجاز وما تقدم موضوعه عدم الامتناع وحينئذ فلا يكون ما هنا قسيما لامر (قوله ولم يرد بامتناع الفسخ) أى فان أراد ذلك فلا تصح اجازته بعد ذلك (قوله ففسخ) أى فامتناعه ففسخ (قوله فاللام للاختصاص) أى لا للتخير إلا أن يحمل كلامه على ما إذا استوت المصلحة فى الاجازة والرد (قوله ولا تتبع) أى يأتى الصداق (قوله ولا ينتقل له) أى انه إذا ارشد قبل نظر وليه فى نكاحه فليس له فسخه بل يثبت النكاح ولا ينتقل له ما كان لوليه من الاجازة والرد على الاصح وقيل ينتقل (قوله ولو ماتت) أى ويرثها إن أجازته لكون الارث اكثر من الصداق وإن رده لكون الصداق اكثر فلا يرثها فان فسخ بعد الارث رد المال فيما يظهر وقوله ولو ماتت هذا قول ابن القاسم ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من ان النظر يفوت بالموت ويتوارثان فان لم يكن للسفیه ولى فأتى فيه قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم (قوله وتعين بموته)

لان غر وخرج حرا فلا يعتبر اسقاطها عنه (وله) أى للسيد إذا كلم فى اجازة نكاح عبده فامتنع ابتداء من غير ان يقول ففسخت أو رددت نكاحه (الاجازة) إن قرب (فت الاجازة من الامتناع كيومين فاقبل والايم طول وأما إذا لم يحصل منه امتناع فله الاجازة ولو طال الزمن فليس هذا قسم قوله سابقا ولا السيد رد نكاح عبده لانه فيما إذا لم يحصل منه امتناع وهنا فيما إذا حصل (ولم يرد) بامتناعه (الفسخ أو) لم (يشك) السيد (فى قسمه) عند الامتناع هل قصد الفسخ أولا فان شك ففسخ وليس له الاجازة بعد فسخه بالبناء للفاصل (ولو لم يفسخ) بالتحزوج بغير اذنه (فسخ تحقير) بطلقة بائنة وتعين الفسخ ان كانت للمصاحبة فيه وتعين الاضاء ان كانت مصلحة والاخير فاللام للاختصاص ولا فيه لما قبل البناء ولما بعده

ربع دينار فقط ولا تمنع ان ارشد بما زاد عايه ولزمه النكاح ان ارشد ولا ينتقل له ما كان لوليه ولا لولى ذلك (ولو ماتت) الزوجة لا قد يكون عليه من الصداق أكثر مما ينوبه من الميراث (وتعين) الفسخ شرعا (بموت) أى موت السفى لامن جرة الولى لزوال نظره بالموت فلا صداق لها

ولاميراث وبلقز بها فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرث وهما حران ليس بهما ممانع (و) جاز (المكاتب  
ومأذون) له في التجارة بمال (٣٤٤) نفسه (تسرى) من المأذون (وإن بلا إذن) من سيدها بان منهها أوسكت

وكان للمأذون مال  
من نحو هبة وأما  
من مال السيد فلا يجوز  
لأنه وكيل فيه وأما غيرها  
فلا يجوز له وطء جاريته  
ولو أذله السيد وأوهبها  
له لأنه يشبه تحليل الأمة  
بخلاف ما إذا وهب له  
نفسها أو أسلفه له فيجوز  
(وهقة) زوجة (العبد)  
غير للمكاتب والمأذون  
والبرص فيشمل القن  
والدمر والمعتق لاجل (في  
غير خراج) وهو مانع  
لأن مال بل عن كايجار  
نفسه في خاص أو عام كأن  
نصب نفسه صانعا (و)  
غير (كسب) له وهو ما  
نشأ عن مال أجرة لانها  
لسيده وغيرهما الهبة  
والصدقة والوصية والوقف  
والظاهر أن مثل ذلك  
الركاز وأما المكاتب  
فكالحر وللبرص في يومه  
كالحر وفي يوم سيده كالقن  
وأما للمأذون فنفقتها فيما  
بيده من ماله ورجعه وما  
وهب له ونحوه دون  
مال سيده ورجعه دون  
ملكه كالقن (إلا لعرف  
بالإتفاق من الخراج  
والكسب أو جاز على  
السيد فيعمل به (كالحر)

أى لأن في أمضائه ترتب الصداق والميراث بدون فائدة تعود على ورثته فعظم الضرر فلذا تمين الفسخ  
وأما إن ماتت كان في أمضائه الصداق يأخذه ورثتها من الزوج ويأخذ الزوج الميراث فاشبهها المعاوضة  
فحذف الضرر ولذا قيل يجوز الفسخ والامضاء \* وأعلم أن الفسخ يحصل بمجرد موت السفية ولا  
يتوقف على حكم حاكم خلافا للشيخ كريم الدين البرموني حيث قل وبفسخه الحاكم لا الولي لأنه  
يموت السفية قد انقطعت ولايته (قوله ولا ميراث) أى للزوجة منه لأن فعل السفية محمول على الرد  
حتى يجاز وحينئذ فلا تكون زوجة حتى يجاز النكاح وبموته انقطعت الولاية والإجازة فكان النكاح  
باطلا فلا ميراث لها بخلاف ما إذا ماتت الزوجة فإنه لم يعطل نظر الولي فإذا أجاز النكاح مضى ميراثها  
حينئذ وقوله فلا صداق لها معنى كاملا فلا ينافي أن لها ربع دينار إن دخل (قوله وإن بلا إذن) بالنظر على ذلك  
لأن يتوهم في المكاتب أنه لا بد من الإذن خوف عجزه كالزوج وفي المأذون لأنه في ماله كالوكيل  
(قوله وكان للمأذون مال) أى اشترى منه تلك السرية (قوله وأما من مال السيد) أى وأما تسريتها من  
مال السيد فلا يجوز لا للمأذون له في التجارة ولا للمكاتب ولو أذن لها في التسري الآن ياذن لها في  
شراؤها من ماله أو يهبها أو يسلفها الثمن (قوله وأما غيرها) أى إذا اشترى بمال نفسه جارية وقوله  
ولو أذن له السيد أى في شراؤها أو وهبها وهذا إحدى طريقتين ولأن رشد جوازه إذا أذن له السيد  
في شراؤها أو وهبها له انظر بن (قوله لأنه يشبه الخ) أى لأن للسيد أن يشترعها منه فإذا أذله في وطنها  
قد أشبه تحليلها له (قوله وهقة زوجة العبد) أى إذا تزوج بأذن سيده أو بغير إذنه وأجازه وأشار  
الشارح بتقدير زوجة إلى أن الكلام على حذف مضاف أو أن نفقة بمعنى اتفاق فهو مصدر مضاف  
للفاعل وقوله وهقة زوجة العبد أى وأما نفقة أولاده فلي سيد أمهم إن كانت رقيقة وإن كانت حرة  
فلي بيت المال إن أمكن الوصول إليه والاخذ منه والأعلى جماعة المسلمين (قوله وأما المكاتب فكالحر)  
أى لأنه انفصل عن سيده بماله فإن عجز طلق عليه (قوله وأما المأذون الخ) حاصله أنه يوافق  
غير المأذون في أن نفقة زوجته لا تكون في غلته أى فيما اكتسبه من عمل يده وأما ما راع المال الذى في  
يده فتكون فيه فهو مخالف في ذلك لغير المأذون ومخالف أيضا في أنها تكون فيما بيده من المال الذى  
أذن له سيده في التجرة فيه (قوله إلا لعرف بالاتفاق من الخراج والكسب) أى فإن جرى العرف  
بالاتفاق منها عمل به وإذا لم يجد من أين ينفق ولم يكن العرف بالاتفاق من خراجه وكسبه فرق بينها  
إلا أن ترضى بالمقام معه بلا نفقة أو يتطوع بها متطوع ولا يباع العبد في نفقته وحكم المهر كالنفقة لا  
يكون من خراجه وكسبه إلا إذا جرت العادة بذلك كما قال المصنف (قوله أو جاز) أى أو لعرف جاز  
بالنفقة على السيد (قوله ولا يضمه سيد) أى لا يكون السيد ضامنا لنفقة زوجة العبد ولا لميراثها  
بسبب إذنه كافي للزوج بل هما على العبد إلا أن يشترطها على السيد وقوله بأذن الزوج أى بأذنه للعبد  
في الزوج (قوله على الرجوع) أى وحينئذ فليس السيد كالأب فإنه إذا جبر ولده على النكاح كان  
الصداق عليه إن كان الولد معذرا حين العقد كما يأتى بل كالوصى والحاكم فانها وإن جبر لا يلزمها  
صداق (قوله ولو لم يكن له جبر لأتى) أى هذا إذا كان له جبر إلا أنى بان أمره الأب باجباره أو عين له  
الزوجة أولم يكن له جبر إلا أنى بان قال له أنت وصى على ولدى وما ذكره من أن الوصى مطلقا له جبر من  
ذكر هو الصواب كما في طي ومافى عبق ببعالم من تقيده بكونه له جبر إلا أنى فقيه نظر انظر بن

قوله  
فإنه من غير خراجه وكسبه إلا لعرف (ولا يضمه) أى ما ذكره من نفقة ومهر  
(سيد ياذن التزوج) ولو ياتى العقد أو جبره على التزوج على الرجوع (وجبر أب وصى) له ولو لم يكن له جبر إلا أنى (وحاكم) ومقدمه



دون غيرهم ذكر (مجنونا) مطبقا والا انتظرت افاته (احتاج) للكاح بان خيف عليه الزنا أو هلاك أو شديد الضرر وتعلل  
 الزوج لانه قد منه ومحل جبر الثالث له ان عدم الأولان أو بلغ رشيدا ثم جن ولو وجدا (و) جبروا (صغيرا) لمصلحة كتزويجه من  
 شريعة أو غية أو بنت عم (و) جبر (السفيه) إذا لم يخف عليه الزنا ولم يترتب (٣٤٥) على تزويجه مفسدة (خلاف)

فان خيف عليه الزنا  
 جبر قطعا وان ترتب على  
 الزواج فسدته لا يجبر قطعا  
 (وصداقهم) أى المجنون  
 والصغير والسفيه على  
 القول بجبره (إن أعدموا)  
 فسخ المهر أى كانوا  
 معدمين وقت العقد عليهم  
 (على الأب) ولو لم يشرط  
 عليه أو كان معدما ويؤخذ  
 من ماله (وإن مات) أذهب  
 لأنه لزم ذمته فلا يتقبل  
 غنايته ومفهوم اعدموا  
 سيأتى انه يكون على الزوج  
 وكذا ان زوجهم الوصى  
 أو الحاكم (أو أسروا بعد)  
 أى بعد العقد عليهم (ولو  
 شرط) الأب (ضده) بأن  
 شرطانه ليس عليه بل  
 عليهم فانه يلزمه ولا عبرة  
 بشرطه (وإلا) يكونوا  
 معدمين بل أسروا وقت  
 العقد أو يعضه (فعلهم)  
 ما أسروا به دون أذهب  
 ولو اعدموا بعد (إلا  
 لشرط) على الأب فيعمل  
 به وكذا ان شرط على  
 الوصى أو الحاكم فعمل به  
 (وإن) عقد أب لولده  
 الرشيد باذنه ولم يبين

(قوله دون غيرهم) أى كاخ وعم وغيرهما من الأولياء (والسفيه) واحد منهم صغيرا ولا مجنونا على المشهور  
 فان جبر قليل يفسخ النكاح مطلقا ولو دخل وطال وقيل بالقسح مالم يدخل وبطل فان دخل وطال  
 ثبت (قوله ذكر المجنونا) أى وإنما الأتى فلا يجبرها إلا أذى الوصى على تفصيل تقدم فيه وأما الحاكم  
 فلا يجبرها ولا غيرها على الزواج (قوله احتاج للكاح) أى وان لم يكن فيه غبطة (قوله ومحل جبر  
 الثالث) أى وهو الحاكم ان عدم الأولان أى ان كان جنونه قبل البلوغ وعدم الأولان (قوله لمصلحة)  
 أى لا لغيرها فلا يجبرونه حينئذ ولا بد من من ظهورها فى الوصى والحاكم وأما الأب فهو محمول عليها  
 ابن رجال قيد المصلحة إنما هو حيث يكون الصداق من مال الولد والا فلا يستبر كابدل عليه كلامهم ابن  
 (قوله خلاف) الجبر لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجى بانه المشهور وعدم الجبر والوقف  
 على رضاه هو مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح قاله فى التوضيح وبالجملة فكل  
 من القولين قدشهر لكن الأظهر من القولين عدم جبره كفى الميج لانله أن يطلق (قوله وصداقهم) أى  
 إذا أجبروا على الكاح وحاصله انه ان جبرهم الوصى أو الحاكم كان الصداق عليهم أى على المجنون  
 والصغير والسفيه سواء كانوا معدمين أو موسرين لكن ان كانوا معدمين اتبعوا به مالم يشرط ذلك  
 على الوصى أو الحاكم والا عمل به وان كان الذى جبرهم الأب فصداقهم عليه ان كانوا معدمين حين  
 العقد ولو مات الأب ولو أسروا بعد العقد ولو شرط الأب ان الصداق عليهم وان كانوا موسرين  
 حين العقد فعليهم ولو أعدموا بعد العقد الا لشرط على الأب فيعمل به (قوله أى المجنون والصغير الخ)  
 قال بهرام هذا الحكم بالنسبة للصغير منقول وقال اللخمي ان السفيه مثله ولم أر فى كون المجنون كذلك  
 نصا والظاهر أن المجنون أخرى من السفيه لأن السفيه يصح طلاقه بخلاف المجنون كما يأتى فى الجبر  
 (قوله ان أعدموا) إن بمعنى لو أو على بابها وكان مقدرة مع اسم أى صداقهم لو اعدموا وان كانوا  
 اعدموا فاندفع ما يقال إن ان تخلص الفعل للاستقبال فظاهرة أن عدم ليس حاصلا وقت العقد بل بعد  
 وانهم فى حال العقد أغنياء مع انهم فى تلك الحالة الصداق عليهم لا على الأب والشارح أشار للجواب  
 الثانى بقوله أى كانوا معدمين الخ (قوله أو كان) أى ولو كان معدما كالولد الذى جبره فهو عطف على  
 ما فى حيز المبالغة (قوله لأنه لزم ذمته) أى ولا يقال انها صدقة لم تقبض لانها عوض (قوله أى بعد العقد  
 عليهم) أى الحاصل حين عدمهم (قوله انه ليس عليه) أى والزوج بحاله من كونهم معدمين حين  
 العقد (قوله تطارحه) أى طرحه كل منهما على الآخر (قوله بأن قال الرشيد) أى لايه ومفهوم قوله  
 وان تطارحه رشيد وأب أنه ان تطارحه سفيه وأب فقيه تفصيل فان كان الولد السفيه مليا حين العقد  
 لزمه الصداق ولا يفسخ لأنه إذا كان يلزمه الصداق فى حالة جبر الأب له فأولى فى حالة عدم الجبر وان كان  
 الوالد السفيه معدما حالة العقد فقد ر أن الصداق على الأب فى حالة الجبر وهل كذلك فى حالة عدم الجبر  
 أم لا قاله شيخنا (قوله أو قال كل للأخرانا شرطته عليك) هذا إنما يتصور إذا مات الشهود وأغابوا أو  
 حضروا أو نسوا أو وقع العقد من غير اشداد والاستلوا مما وقع عليه العقد (قوله ان لم يرض به واحد منهما)

الصداق على أبيهما ثم (نظاره رشيد وأب) بأن قال الرشيد إنما قصدت عليك الصداق وقال الأب بل إنما أردت أن يكون على ابني  
 أو دل كل للأخرانا شرطته عليك (فسخ) قبل الدخول (ولاً مهر) على واحد منهما ان لم يرض به واحد منهما (وهل) الفسخ وعدم  
 للمهر (إنه حلفاً) ويبدأ بالأب لمباشرته العقد وقيل يقرع بينهما فيمن يبدأ (وإلا) إن نكلا أو أحدهما ثبت النكاح و (لزم) للمهر  
 (الناكل) منهما فان نكلا معا

فلى كل نصفه أو الفسخ وعدم الهر مطاقا حلقا أولا ( تردد ) والذهب الثاني وعمله قبل الدخول كما يعلم من قوله ولا مهر فان دخل الرشيد بها فقال اللخمى بخلف الأب ويبرأ ولها على الزوج صدق الثل فان كان قدر المسمى أو أكثر غرمه بلا بين وان كان أقل من للمسمى حلف ليدفع عن نفسه ( ٢٤٦ ) غرم الزائد اه وظاهره ان الأب إذا نكل غرم ( وحلف ) ابن ( رشيد ) عقد له أبوه

بحضوره وادعى إذنه أو رضاه بفعله وانكر ذلك الابن قال فيها ومن زوج ابنه البالغ المالك لأمر نفسه وهو حاضر صامت قلنا فرغ الأب من النكاح قال الابن ما أمرته ولا أرضى صدق مع يمينه وان كانت الابن غائبا فانكر حين بلته سقط النكاح والصدائق عنه وعن الأب والابن والاجنبى في هذا سواء انتهى وإلى ذلك أشار بقوله (د) حلف (أجنبي) عقد له من زعم توكيله أو رضاه ( وامرأة ) زوجها غير مجبر كذلك ( أنكروا الرضا ) العقد إذا ادعى عليهم الرضا ( والأمر ) الواو بمعنى أو أى أو أنكروا الأمر أى الاذن إذا ادعى عليهم الاذن حال كونهم ( حضورا ) له صامتين ولم يبادر بالانكار حال العقد بل سكتوا لتمامه ولا يلزمهم النكاح وسقط الصداق عنهم وحلفهم ( إن لم ينكروا )

أى فان رضى أحدهما به لزمه وثبت النكاح ( قوله فعلى كل نصفه ) أى وثبت النكاح ( قوله أو الفسخ وعدم الهر مطاقا الخ ) حقه كما قال بن أو الفسخ غير مقيد بخلف لأنه على هذا القول لا يتوجه بين أصلا ولا يشرع وليس إلا الفسخ ( قوله تردد ) في التوضيح قل مالك يفسخ النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد أن يحلفا ومن نكل كان الصداق عليه ابن بشر وهذا يحتمل أن يكون تفسيراً لقول مالك ويحتمل أن يكون خلافاً له وأشار المصنف بالتردد لتردد ابن بشر في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك فليس في المذهب إلا قول واحد أو هو خلاف فيكون في المذهب قولان وقد تقدم أن التردد ولو من واحد اه طنى ولما لم يكن هذا القول لمالك في المدونة لم يعبر المصنف بالتأويل انظر بن ( قوله وعمله قبل الدخول ) أى عمل هذا الخلاف في كون النكاح يفسخ مطلقاً أو ان حلفاً إذا طارحاه قبل الدخول ( قوله فان دخل الرشيد بها ) أى وتطارحاه بعد الدخول ( قوله ولها على الزوج صدق الثل ) انما غرم الزوج ذلك مع انه نكاح صحيح لأن المسمى الذى لاجل الطارحة وصار له تبرئة ما استوفاه الزوج فلا يقال لأى شيء دفع للزوجة ما لم تدعه ( قوله حلف ) أى وغرمه ( قوله ليدفع عن نفسه غرم الزائد ) أى غرم ما زاد المسمى ان قلت ان المسمى قد انقضى قلت هو وان الذى لكن لما كان يحتمل انه رضى بان المسمى عليه الزمانه البين لاجل اسقاط الزائد ( قوله وحلف رشيد الخ ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح ان الأب إذا عقد لابنه الرشيد على امرأه وادعى أنها أمره بالعقد له عليها ووكله على ذئب أو قال ابني راض بالأمر الذى افعله والولد حاضر للعقد ثم ان الابن انكر الأمر والوكالة أو الرضا فلا يغلو انكاره من ثلاثة أوجه إما ان يكون فوراً عندما فهم انه يعقده أو بعد مدة يسيرة كملكه وسكوته تمام العقد أو بعد مدة كثيرة كعدم تمام العقد وتهته من حضر وانصرافه على ذلك فان كان انكاره فوراً عندما فهم ان العقد له كان القول قوله من غير بين عليه وان كان انكاره بعد علمه انه نكاح يعقده وسكت ثم أنكر بعد الفراغ من العقد حلف كما قال المصنف ان لم يكن سكوته على الرضا بذلك وإذا أنكر بعد تمام العقد وانصرافه على ذلك وادعى حسب عادات الناس لم يقبل قوله لان الظاهر فيه الرضا ويلزم النكاح وبعد انكار الزوج طلاقاً ومزبلاً للنكاح فلا تحل له إلا بعقد جديد ويلزم نصف الصداق ( قوله وادعى ) أى بعد العقد انه اذنه في العقد ووكاله عليه أو انه راض بفعله ( قوله مع يمينه ) أى وسقط النكاح والصداق عنه وعن الأب ( قوله سقط النكاح ) أى ولا بين على الابن ان ادعى أبوه أنه اذن له فى أن يعقده ( قوله كذلك ) أى وادعى اذنه في العقد عليها ورضاها بما فعله ( قوله حضورا ) وصف طردى لا مفهوم له فان الغائب كالحاضر في التفصيل المذكور لأنه إما ان يبادر بالانكار بان ينكر في حال انتهاء الخبر اليه وإما ان لا يبادر بالانكار بان علم وسكت زمناً غير طويل ثم أنكر وإما ان يعلم ويسكت زمناً طويلاً ثم ينكر ففي الحلة الأولى يقبل قوله بلا بين وفي الثانية القول قوله بيمين وفي الثالثة لا يقبل قوله ويلزم النكاح انظر بن ( قوله حال العقد ) أى قبل تمامه وقوله عالماً أى بان العقد له ( قوله وسقط الصداق عنهم ) فان نكلوا قيل يلزم النكاح

الرشيد

الرضا أو الأمر ( بمجرد علمهم ) ولا فلا بين عليهم والمراد بمجرد العلم

حال العقد لمن حضر طالما وحال انتهاء العلم إليه ان كان غائبا أو حاضر اغير عالم بان العقد له ( وإن طال ) الزمن ( كثيراً ) ان كان بإمكانهم بعد التهمة والدعاء لهم بحسب العادة أو مضى زمن بعد العلم بنقض العادة أنه لا يسكت فيه الا من رضى ( لز ) النكاح كل واحد من الثلاثة لكن لا يمكن منها إلا بعقد جديد

وضمن له الصداق (و)

لأب (ضامن لابنته)

صداق من زوجها له

(النصف) فاعل رجع في

الثلاث أي نصف الصداق

(بالطلاق) قبل الدخول

وليس للزوج فيه حق

لأن الضامن إنما التزمه

على كونه صداقا ولم يتم

مراده وتأخذ الزوجة

النصف الثاني (و) رجع

لهم (الجميع بالفساد)

قبل الدخول وأما بعده

فلها للسمى (ولا يرجع

أحد منهم) أي من الأب

وذی القدر والضامن

لابنته على الزوج بما

استحقته الزوجة من

النصف قبل الدخول أو

الكل بعده (إلا أن

يصرح) الدافع (بالحالة)

كأى حالة صداقتك فيرجع

به مطلقا كان قبل العقد

أو فيه أو بعده (أو يكون)

أي الضمان للفقير من

القام أو من قوله ضامن

(بعد العقد) فيرجع على

الزوج بجميعة إذا دخل

وبما استحقته المرأة من

النصف بالطلاق وإن

كان قبل العقد أو فيه فلا

يرجع ومحل هذا التفصيل

مالم يوجد عرف أو قرينة

تدل على خلافه والا

عمل به كالشرط (ولما)

عمل به كالشرط (ولما)

عمل به كالشرط (ولما)

عمل به كالشرط (ولما)

عمل به كالشرط (ولما)

الرشيذ والاجنب والمرأة ويلزم الزوج الصداق كاملا ولا يمد نكوله في هذه الحالة طلاقا بل له وطؤها  
ولا أدب عليه ولا شيء وقيل لا يلزم شيء لانكاح ولا صداق لأن البين إنما هي استظهار له أن  
يقر وقيل تطاق عليه فيلزمه نصف الصداق والقول الأول عزاه في التوضيح لابن يونس وعليه  
اقتصر عبق واثاني لأبي محمد وصوبه أبو عمران والثالث حكاه ابن سعدون عن بعض شيوخه  
(قوله ولو رجع عن انكاره) اعلم أن هذه المسئلة إنما ذكرها للخصم وعقلها عنه أبو الحسن وابن عرفة  
ونص الخصم بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف فإن رضى الزوج في هذه الأوجه الثلاثة  
بالنكاح بعد انكاره فإن قرب رضاه من العقد ولم يسكن منه إلا مجرد الانكار بان لم يقل رددت ذلك  
ولا فسخته فله ذلك لأن انكاره الرضا لا يقتضى الرد واستحسن حلفه أنه لم يرد بانكاره فسحا فان  
نكحل لم يفرق بينهما وإن رضى بعد طول أو كان قال رددت العقد لم يكن له ذلك إلا بعد جددها من  
أبي الحسن اهـ بن (قوله ورجع لأب وذی قدر زوج غيره وضامن لابنته النصف بالطلاق) هذا  
بناء على أنها تملك بالمقد النصف وأما على أنها تملك بالعقد الجميع والطلاق قبل الدخول بشرطه  
فالتقاييس رجوع النصف للزوج للضامن قاله ابن عبيد السلام وأما له لابن رشد ونص ابن عرفة  
فلو طاق قبله ففي كون النصف للضامن أو للزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة سخون وتخرج  
ابن رشد على وجوب كله للزوج بالمقد اهـ بن (قوله لأن الضامن) أي وهو الأب وذو القدر  
(قوله وتأخذ الزوجة النصف الثاني) أي ولو طاق الزوج قبل دفع الأب شيئا من الصداق لكان عليه  
نصف المهر للزوجة تنبئه به في حياته وعماه كما في الطراز ولا يقال إنها عطية وهي تبطل بموت العطي  
إذا لم تحز عنه بلما قول لما كانت في مقابلة عوض أشبهت المعاوضة وكأنه اشترى شيئا في ذمته فتأمل  
(قوله بالفساد) أي الفسخ الحاصل قبل الدخول (قوله قبل الدخول) أي ان طلقت قبل  
الدخول وقوله أو الكل بعده أي ان فسخ النكاح بعده (قوله بالحالة) هي أن يدفع المهر من عنده على  
ان يرجع به بعد ذلك والتصریح بها كأن يقول على حالة صداقتك كما قال الشارح (قوله فيرجع به)  
أي فيرجع الدافع بما تستحقه الزوجة على الزوج (قوله كان قبل العقد) أي كان التصريح بالحالة  
قبل العقد أو فيه أو بعده (قوله أو يكون الضمان بعد العقد) سواء وقع بالنظر الضمان أو بانفظ على  
أو عندى كأن يقول بعد العقد ضمان صداقتك منى أو صداقتك عندى أو على وقوله فيرجع على الزوج  
أي لأنه يعمل على الحالة (قوله وإن كان قبل العقد) أي وإن كان الضمان قبل العقد أو فيه وقوله فلا  
يرجع أي لعله على الحل كما أنه لا رجوع له إذا صرح بالحمل مطلقا كأنما حمل عنك الصداق سواء وقع  
منه ذلك حال العقد أو قبله أو بعده \* والحاصل ان الدافع امان ان يصرح بانفظ الحمل أو الحالة والضمان  
على كل ادقيل العقد أو بعده أو فيه فالتصریح بالحالة يرجع فيه مطلقا وبالحمل لا يرجع مطلقا  
والتصریح بالضمان ان كان قبل العقد أو فيه لم يرجع وإن كان بعده رجع ومثل الحل في عدم الرجوع  
الدفع كما أدفع صداقتك أو أدفع الصداق عنك وقد نظم أبو على المناوى أقسام هذه المسئلة :

انف رجوعا عند حمل مطلقا \* حمالة يمسك ذا فحققا

لفظ ضمان عند عقد لا ارتجاع \* وبعد حمالة بلا نزاع

وكل ما التزم بعد عقد \* فشرط هذا الحوز فافهم قصدى

(قوله تدل على خلافه) أي كالمو جرى العرف بأن من دفع عن إنسان صداقة أو تحمل به عنه  
بأي لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا إذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله ان تعذر أخذه) المراد

أي للزوجة (الامتناع) من الدخول والوطء بعده (إن تعذر أخذه)

من الزوج أو التحمل به  
(حتى يُقرر) لها صداق في  
نكاح التفويض (وتأخذ  
الحال) أصالة أو بعد  
أجله في نكاح التسمية  
(وله) أي الزوج حيث  
امتعت (الترك) بأن يطلق  
ولا شيء عليه في نكاح  
التفويض أو في نكاح  
التسمية حيث لا يرجع  
للتحمل به على الزوج  
وهو ما قبل الاستئداء  
وأما ما فيه رجوع عليه  
وهو ما إذا صرح بالحالة  
مطلقاً أو كان بلفظ الضمان  
ووقع بعد العقد فإنه ان  
طلق غرم لها نصف  
الصداق وإن دخل غرم  
الجميع (وبطل) الضمان  
على وجه الحمل وصح  
النكاح (إن ضمن) شخص  
مهما بلفظ الحمل (في  
مرضه) الخوف (عن  
وارث) ابن أو غيره  
ومات لأنه وصية أو  
عطية له في الرض (لا)  
أن تحمل عن (زوج ابنة)  
غير وارث لأنه وصية  
لقبر وارث فيجوز في  
الثالث فإن زاد عليه ولم  
يجزه الوارث خبير  
الزوج بين أن يدفعه من  
ماله أو بترك النكاح ولا  
شيء عليه \* ولما كانت  
الكفاءة مطلوبة في النكاح  
عقب المصنف ما ذكره  
من أركان النكاح الكلام  
عليها فقال [درس]  
(والكفاءة) وهي لغة للماتة والمقاربة

بالتعذر التمسر أي تعذر الأخذ منه لكونه معسراً وأما لو كان لا يتعذر الأخذ منه لكونه مليماً يكن  
لها الامتناع (قوله من الزوج) سيأتي أن للمرأة أن تمنع نفسها من الدخول والوطء بعد الدخول حتى  
تأخذ ما حل من الصداق فيحمل ما يأتي على ما إذا كان الصداق على الزوج وما هنا على ما إذا كان على  
غيره وتعذر أخذه من التحمل به سواء كان يرجع به على الزوج أم لا وأما تعميم الشارح فيها هنا فيلزم  
عليه التكرار فيها يأتي (قوله حتى يقرر لها) أي لأن الزوجة وإن دخلت على إباحة غير الزوج بتدخل  
على تسليم سلمتها مجازاً وقوله حتى يقرر لها صداقاً في نكاح التفويض ظاهر العبارة وإن لم يقبضه وإليه  
ذهب بعض الشراح وقيل عجز عن الشيخ كريم الدين حتى يبين وتقضيه وهو ظاهر كلام  
ابن الحاجب وهو ظاهر لأنه إذا كانت الأخذ متمذراً فلا فائدة في تقدير الصداق وحده وعلى هذا  
فيختلف نكاح التفويض الذي فيه الصداق على الزوج والذي فيه الصداق على غيره فإنه يكفي في  
الأول مجرد التقرير وإن لم يقبضه كما يفيد قول المصنف فيها يأتي ولها طلب التقدير اعدوى (قوله أو  
بعد أجله) أي بأن كان وجلاً فعل أجله وتسويته بين الحال ابتداء وبين ما حل بعد التأجيل من أن  
لها الامتناع حتى تقبضه فيه نظراً لما يكونان - واه لو كان الصداق على الزوج وأما إذا كان على  
التحمل به فليس لها المنع من التمكن من النسبة للحال أصالة دون ما حل بعد أجله كما فله لا يخفى وقوله  
ابن عرفة عنه (قوله وله) أي للزوج حيث امتعت من الدخول وتعذر الأخذ من التحمل به (قوله الترك)  
أي وله أن يدفع لها من عنده ويتبع به الحامل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لأنه لم يدخل  
على غرم شيء ولو كان الحامل عديماً لم تكن من نفسها مات فلا شيء على الزوج اعدوى (قوله حيث  
لا يرجع الخ) قيد في قوله ولا شيء عليه والحاصل أنها إذا امتعت من الدخول لتعذر خلاص  
الصداق من الالتزام فإن الزوج غير بين أن يدفع الصداق من عنده أو يطلقها فإن دفعه من عنده مرجع  
به على المتمزم أن كان التزامه به على وجه الحمل مطلقاً أو على وجه الضمان وكان قبل العقد أو بعده وإن كان  
على وجه الحمل أو الضمان بعد العقد فلا رجوع له عليه وإن طلقها فلا شيء عليه إذا كان المتمزم التزمه على  
وجه الحمل أو على وجه الضمان وكان قبل العقد أو حينه وأما أن كان التزامه على وجه الحمل أو الضمان  
بعد العقد فإنه ان طلقها يغرم لها نصف الصداق وإن دخل غرم الجميع (قوله وبطل الخ) قد سبق أن  
التزام المهر حمل وحملته وضمان فإن كان حملاً فلا يرجع بمادفعه مطلقاً وإن كان حملاً ترجع مطلقاً وإن كان  
ضماناً رجع إن كان بعد العقد لأن كان قبله أو حينه إذا علمت ذلك فاعلم أنه إذا ضمن مهر في مرضه  
الخوف على وجه الحمل لو ارث كان الضمان باطلاً لأنها وصية لو ارث والنكاح صحيح فإذا كانت  
للرأة قبضته من الضامن ثم مات رده وإن كان الزوج كبيراً وقد دخل أو أراد الدخول أو صغيراً  
ودخل بعد بلوغه اتبعته الزوجة وأما لو كان المريض ضمن المهر لو ارث أو لأجنبي على وجه الحمل  
فإنه يصح من الثالث نظراً لكونه تبرعاً في الصورة ولولا حظوا أن فيه الرجوع لأجازوه من رأس المال  
وفهم من قول المصنف عن وارث صحته أي الضمان على وجه الحمل عن غير وارث أجنبي أو قريب  
ويكون وصية من الثالث فلو كان أزيد من الثالث ولم يجز الوارث الزائد خير الزوج إما أن يدفع  
الزائد ويدخل وإما أن يفك عن نفسه ولا شيء عليه كما أشار له المصنف بقوله لا عن زوج ابنة الخ  
(قوله عن زوج ابنة) أي رجل يريد أن يتزوج ابنته (قوله لأنه وصية لقبر وارث) أي ولا  
ينظر لكون المال تأخذه بنته التي هي وارثة له (قوله وطاوبة) أي لاجل دواء المودة بين الزوجين  
(قوله والكفاءة) أي المطلوبة في النكاح وقوله الدين والحال فيه حذف أي الماتة في الدين والحال  
فهي لغة مطلق الماتة أو المقاربة وأما اصطلاحاً فهي الماتة فيما ذكر (قوله والمقاربة) أو الوابية أو

والعتبر فيها على ما ذكر المصنف أمران (الدين) أى الدين أى كونه ذا دين أى غير فاسق لا بمعنى الاسلام لقوله ولها ولأولى تركها اذ ليس له ما تركه وتأخذ كافرا اجماعا (والحال) أى السلامة من العيوب التى توجب لها (٢٤٩) الخيار فى الزوج لالحال عني

(قوله والعتبر الخ) الحاصل ان الأوصاف التى اعتبروها فى الكفاءة ستة أشار لها بعض بقوله:

نسب ودين صنعة حرية • فقد العيوب وفى اليسار تردد

فان ساواها الرجل فى الستة فلا خلاف فى كفاءته والا فلا واقتصر للمصنف على ما ذكر لقول القاضى عبد الوهاب انها الماثلة فى الدين والحال ولا يشترط فيها الماثلة فى غير ذلك من باقى الأوصاف فمضى ساواها الرجل فيها فقط كان كفوًا (قوله الحسب) هو ما يعد من مفاخر الآباء كالكرم والعلم والصلاح وقوله النسب أى بأن يكون كل منهما معلوم الأب لا يكون أحدهما لقيطا أو مولى إذا لانسب له معلوم (قوله وإنما تندب) أى الماثلة فيهما فقط (قوله أى لها معا) أى فان تركتها المرأة بأن رضيت بغير كفء ولم يرض الولي بتركها فللاولياء الفسخ مالم يدخل فان دخل فلا فسخ • والحاصل ان المرأة ان تركتها فحق الولي باق والعكس (قوله من فاسق) أى وذلك لأن الحق لها فى الكفاءة فاذا أسقطا حقهما منها وزوجها من فاسق كان النكاح صحيحا على التعمد • وحاصل ما فى للسنة ان ظاهر ما نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وان كان يؤمن عليها منه وانه ليس لها ولا لولي الرضا به وهو ظاهر لأن مخالطة الفاسق ممنوعة وهجره واجب شرعا فكيف بخلطة النكاح فاذا وقع ونزل وتزوجها فى العقد ثلاثة أقوال لزوم فسخه لفساده وهو ظاهر للخصم وابن بشير وابن فرحون وابن سلون الثانى انه صحيح وشهره الفاكهاتى الثالث لأصغ ان كان لا يؤمن منه رده الامام وان رضيت به وظاهر ابن غازى ان القول الأول وهو الراجح وعليه فيتمين عود ضمير تركها للحال فقط لأنه أقرب مذكور اه بن والنسب قرره شيخنا ان التعمد القول بالصحة كما شهره الفاكهاتى (قوله حفظا) أى لوجوب حفظ النفوس (قوله وليس لولى الخ) يعنى ان الولي إذا رضى بغير كفء وزوجها منه ثم طلقها طلاقا باتنا أو رجعا وانقضت العدة وأراد عودها فرضيت الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث ما يوجب الامتناع وبعد عاصلا اما إذا كان الطلاق رجعا ولم تنقض العدة فهى زوجة فلا كلام لها ولا لوليها (قوله من قدير) أى سواء كان ابن أخ له أو غيره وأسقط المصنف ابن أخ الواقع فى الرواية لأنه وصف طردى • مخرج على سؤال سائل وحينئذ فلا مفهوم له كما انه أسقط للملتقة من قوله وللأثم لما ذكرنا وقوله فى تزويج لأب أى وغير الأب أولى بذلك وأما الام فخاص بها مطابقة أم لا • مثل الفقير من يجرها عن أمها مسافة خمسة أيام ويشكل على هذا الفرع ما تقدم فى قوله الالكصى أى فليس للأب ان يجبر بنته على التزوج غصى ونحوه من العيوب الموجبة للخيار وأما الفقير فلم يذكره فله جبرها ولا كلام لاحد حتى الأم فكيف يحكم هنا لها بالنكاح الا ان يقال ما هنا مبنى على أن اليسار معتبر فى الكفاءة ولا مانع من بناء مشهور على ضيف اه عدوى (قوله أو غيره) أى أو غير ابن الأخ (قوله هل هو صواب) أى فيمكنه مما أراد أو غير صواب فيجعله مما أراد (قوله بالاثبات) أى على أنه تأكيد لقوله نعم قال بعضهم ورواية الاثبات أصح ولذا قدمها المصنف على رواية النفي كأنه قدم قول مالك على قول ابن القاسم اشارا بترجيحه عليه اه لكن قضية ما تقدم من الاشكال ان الراجح كلام ابن القاسم وانه لانكح لها الا لضرر اه شيخنا عدوى (قوله ورويت أيضا بالنفي) أى قال نعم انى لا أرى لك متكاما فيه ان النفي لم يستقم مع قوله نعم وبخل العنى ويتناقض كلامه بعضهم بعض

الحسب والنسب وإنما تندب فقط (ولها ولأولى)

أى لها معا (تركها) وتزويجها

من فاسق - كبير يؤمن

عليها منه والا رده الامام

وان رضيت لحق الله

حفظا للنفوس وكذا

تزوجها من معيب لكن

سيأتى فى فصل الخيار ان

الثانى أى السلامة من

العيب حق للمرأة فقط

وليس لأولى فيه كلام

(وليس كولى رضى) بغير

كفء (فطلق) غير الكفء

جدتزوجها (امتناع) اسم

ليس أى ليس له امتناع

من تزويجها له ثانيا حيث

طلبها ورضيت به (بلا)

عيب (حادث) غير الأول

يوجب الامتناع لأن

رضاه أولا أسقط حقه

من الامتناع وبعد عاصلا

ان امتنع فان حدث عيب

بان زاد فسقط له الامتناع

(وللاثم التكم فى) ارادة

(تزوج الأبر) ابنته

(للموسرة المرغوبة فيها

من) ابن أخ له (فقير) أم

غيره بأن ترفع إلى الحاكم

ليظهر فيها أراده الأب هل

هو صواب قال فى الدونة

اتمامرة مطلقة إلى مالك

فقلت انى ابنة فى حجره

بعد ما تقدم وأنا أراه ماضيا أي فلا تكلم لها (إلا للضررين) فلما التكام (و) اختلف في جواب (هل) هو (وافق) وخلاف قيل  
وافق بتفيد كلام الامام بعدم الضرر على رواية النقي أو بالضرر على رواية الاثبات فوافق ابن القاسم أو يكون كلام ابن القاسم  
بعد الوقوع أقوله أراه راضيا (٣٥٠) أي بعد الوقوع وإنما ابتداء فيقول بقول الامام لكن هذا الثاني إنما يقول

وأجيب بأنه يستقيم لأن قوله نعم معناه أجيب سؤالك اه تقرير عدوى (قوله بعدم ما تقدم) أي بعد  
ان ذكر لسحنون ما تقدم نقلا عن مالك (قوله وأنا أراه) أي ما يفعله الأب (قوله للضررين) أي  
لحصول ضرر بين لها بسبب الفقر وأشار الشارح بقوله وأنا أراه ماضيا الخ الى أن قوله الا للضرر  
استثناء من مقدر (قوله هل هو) أي كلام ابن القاسم وفاق أي لكلام مالك أو مخالف له قال  
ابن حبيب قول ابن القاسم خلاف وقال أبو عمران وفاق وقد ذكر الشارح للوافق وحسين الأول  
منهما نقله ابن عمرز عن بعض المتأخرين والثاني منهما لأبي عمران كما نقله في التوضيح (قوله لكن  
هذا الثاني) أي التوفيق الثاني (قوله وقيل خلاف) أي وعليه فالراجح قول ابن القاسم اه تقرير عدوى  
(قوله وللولى وغير الشريف الخ) هذا يفيد انه لا يشترط في انكفاء المائلة في النسب  
والحسب (قوله وفي البعد تأويلان) للذهب انه ليس بكفء كما في الشارح فيما لشب وفي عبق  
ان الراجع انه كفء وهو الأحسن لأنه قول ابن القاسم أقول والظاهر التخصيص فما كان من جنس  
الأيض فهو كفء لأن الرغبة فيه أكثر من الاحرار وبه الشريف في عرف مصرنا وما كان من  
جنس الأسود فليس بكفء لأن النفوس تنفر منه ويقع به القم للزوجة اه عدوى وظاهر  
النصف جريان الخلاف في عبد أبيها وغيره (قوله ولو خلقت) أي هذا إذا خلقت الفصول من مائه  
الغير المجرد عن عقيد ولو خلقت من مائه المجرد عن العقد في الكلام حذف الصفة وهى قوله المجرد  
ورد بلوى ابن اللاجشون في قوله لا يحرم البنت التي خلقت من الماء المجرد عن العقد وعمما يشبهه من  
الشبهة على صاحب الماء قل سحنون وهو خطأ صراح قل في التوضيح وقول سحنون خطأ  
ليس بظاهر لأنها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجازله الخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كاه  
متنف عندنا (قوله من مائه) ومثل من خلقت من مائه من شربت من لبن امرأة زنى بها انسان فتحرم  
تلك البنت على ذلك الزانى الذى شربت من مائه وهذا هو ما رجع اليه مالك وهو الأصح وبه قل  
سحنون وغيره وهو ظاهر للذهب قل ابن عبد السلام ونقله في التوضيح (قوله فانها) أي تلك  
البنت (قوله فروع أبيه من الزنا) أي السكائن ذلك الأب من الزنا (قوله وزوجها) ضمير التثنية  
راجع لأصل الشخص وفصله يعنى انه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأة تزوجها أحد من آبائه  
وان علوا أو أحد من بنيه وان سفلوا ويجوز ان يتزوج بام زوجة أبيه وابنة زوجة أبيه من غير اذاولاتها  
أما قبل التزوج بأبيه فتحل له اجماعا واما اذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقته فقبل مجملها وهو  
الاعتماد وقيل بحرمتها وثالثها يكره نكاحها الأول رواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع ابن زيد  
عن ابن القاسم والثالث نقله ابن حبيب عن طاوس (قوله وكذا يحرم زوج الاناث الخ) أي  
فلا يجوز للمرأة ان تتزوج بزواج أمها ولا بزواج أمهات أمها ولا بزواج أبيها ولا بزواج أمهات أم  
أبيها ولا بزواج أم جدتها ولا بزواج أمهاتها (قوله وزوج الفروع الإناث الخ) أي فلا تتزوج المرأة بزواج  
بنتها ولا بزواج بناتها وان سفلن (قوله فلو حذف التاء لشمع هاتين الخ) فيه نظر اذ لو حذفوا شمل

يأتى على رواية الاثبات  
وقيل خلاف يحمل كلام  
الامام على اطلاقه سواء  
كانت الرواية عنه بالاثبات  
أو النقي أي كان هناك ضرر  
أم لا وابن القاسم يقول  
بالتفصيل بين الضرر البين  
وعدمه وإلى ذلك أشار  
بقوله (تأويلان وللولى)  
أي العتيق (وغير الشريف)  
أي الدنى في نفسه  
كالسنان أو في حرفته  
كعسار وزبال (والأقل  
جاءا) أي قدرا أو نصبا  
(كفء) للحررة أصالة  
والشريفة وذات الجاه  
أكثر منه (وفي) كفاءة  
(البعد) للحررة وعدم  
كفائه لها على الأرجح  
(تأويلان وحررم) على  
الشخص (أصوله) وهو  
كل من له عليه ولادة وان  
علا (وأصوله) وان سفلوا  
(ولو خلقت) الفصول  
(من مائه) أي المجرد عن  
عقد وما يقوم مقامه من  
شبهة فما قبل المائلة ماؤه  
الغير المجرد عن ذلك فمن  
زنى بامرأة فحملت منه  
بنت فانها يحرم عليه وعلى  
أصوله وفروعه وان حلت

منه بل ذكر حرم على صاحب الماء تزوج بنته كما يحرم على الذكر تزوج فروع أبيه من الزنا وأصوله  
(وزوجهم) أي يحرم زوجة الأصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول وكذا يحرم زوج  
الأصول الإناث على الفروع الإناث وزوج الفروع الإناث على الأصول الإناث فلو حذف التاء لشمع هاتين الصورتين أيضا

(د) حرم على الشخص (فصول أول أصوله) وهم الاخوة والاخوات وذريتهم وان سفلوا (و) حرم عليه (أول فصل من كل فصل) بخلاف ذريته كينت العمة وبنت الحالة فعلال (و) حرم بالعقد وان تلذذ (أصول زوجته) وهن أمهاتها وان علون وهو معنى قوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم (تلذذه) بزوجه (وإن بعد موتها ولو بنظر) (زوج) (٢٥١) ولو لم يقصد لان قصد فقط

(فصولها) وهن كل من لها عليم ولادة مباشرة أو بواسطة كرا وأنتى وهو المراد بقوله تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فسر الامام المدخول بالتلذذ ولا مفهوم لقوله تعالى اللاتي في حجوركم لجرية على الغالب وقوله ولو بنظر أى فيه عدا الوجه والدين وامامها فلا يحرم فيها الا اللذة بالمباشرة أو القبلية (كالمك) تشبهه في جميع ما تقدم لكن المحرم هنا التلذذ بها لا مجرد المك فلا يحرم على سيدها اصولها وفصولها ولا تحرم هي على اصولها وفصولها الا إذا تلذذ بها وشبهة المك مثله ولا بد في التحريم من بلوغه وأما الامة فلا يشترط فيها البلوغ ولا اطاقه الوطء فلذلك بالصفيرة جسدا كاف في التحريم (و) حرم العقد (أى عقد النكاح على الوجه المتقدم) (وإن فسد إن لم يجمع عليه) بان اختاف العلماء فيه وان كان القائل بصحته خارج

الصورتين لكان قوله بعد وأصول زوجته وتلذذه الخ تكرارا مع هذا ويكون كلامهما موهما أن فصول الزوجة يحرم من مجرد العقد عليها وليس كذلك كما يأتي فنافعه المصنف هو عين الصواب اهـ (قوله وفصول أول أصوله) يعنى أنه يحرم فصول آية وأمه وهم اخوته أشقاء أو لأب أو لأم (قوله وأول فصل من كل أصل) أى ما عدا الأصل الأول لأن الأصل الذى عدا الأصل الأول هو الجد الاقرب والجدة القرينة وابن الأول عم أو خال وابنة عممة أو خالة وأما أولادهم فعلال (قوله لان قصد) أى التلذذ فقط أى من غير أن تحصل لذة (قوله ولا مفهوم الخ) أى ففى تلذذ المرأة حرمت عليه بنتها كانت فى حجره وكفاله أم لا (قوله كالمك) ان جعل تشبها فى قوله وتلذذه وان بعد موتها ولو بنظر فصولها لا يستثنى شيء لانه متى تلذذ بامة ولو بمجوسية حرم عليه بناتها وبنات بناتها وان جعل تشبها فى جميع ما مر من قوله وحرم أصوله إلى هنا يستثنى العقد فان عقد الأب فى النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الأب وعقد الشراء لا يحرم شيئا لان المك ليس المبتغى منه الوطء بل الخدمة والامتثال بخلاف النكاح فالتحريم فى المك إنما يكون بالتلذذ كما قال الشارح (قوله فى جميع ما تقدم) أى وهو قوله وحرم أصوله إلى هنا فإذا تلذذ بامة حرمت على أصوله وإن علوا وعلى فصوله وان سفلوا وكذا تحرم عليه الجارية التى تلذذ بها أحد آبائه أو من ابنته وكذا يحرم عليه التلذذ بجارية من فصول أول أصوله أو بجارية من أول فصل من كل أصل من أصوله وإذا تلذذ بجارية ولو بنظر حرم عليه أصولها وفصولها (قوله ولا بد فى التحريم من بلوغه) أى لا بد فى التحريم الحاصل بالتلذذ من بلوغه فوطء الصغير للامة لا ينشر الحرمة ولو كان مراهما على الراجح فلا تحرم موطوءته على أصوله ولا على فصوله ولا تحرم بناتها عليه وأما التحريم الحاصل بالعقد فانه يكون بعقد الصغير ولو لم يقو على الوطء (قوله وأما الامة فلا يشترط الخ) أى وحينئذ فوطء الامة الصغيرة ينشر الحرمة كالكبيرة فتحرم على أصولها وأهلها وعلى فصوله وتحرم عليه بناتها اللاتي ستلذهن (قوله وحرم العقد) أى ونشر العقد الحرمة فإذا عقد على امرأة حرمت على أصوله وعلى فصوله وحرم عليه أصولها هذا إذا كان العقد صحيحا بل وان كان مختلفا فى فساده وقوله وحرم العقد أى عقد النكاح لكبير أو صغير لأن عقد الصغير محرم بخلاف وطء الامة فانه لا يحرم على الراجح ولو كان مراهما كما مر وأما عقد الرقيق بغير إذن سيده إذا رده فلا يحرم لأنه ارتفع من أصله بالرد وانظر هل مثله عقد الصبي والسفيه بغير إذن ولهما لكونه غير لازم كعقد الرقيق وهو الظاهر وليس هذا كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن الفاسد المختلف فيه لازم عند بعض الأئمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح الصبي والعبد والسفيه فإنه متفق على حله وقيل إنه محرم لانه عقد صحيح وان كان غير لازم فلا يشترط فى العقد المحرم كونه لازما ما هو تقرير عدوى والذى صوبه بن هذا القول الأخير وذكر انه نص فى التهذيب على تحريم عقد الرقيق بغير إذن سيده فانظره (قوله فالحرم وطؤه) فى كبير خشن ان المراد بالوطء ما يشمل ارضاء السور ولو تفرروا على عدم الوطء ومثل الوطء مقدماته كما قال الشارح وإنما انتصر المصنف على الوطء لاجل قوله ان درأ الحد (قوله غير عالم) قيد فى عدم الحد عن الثلاثة ومثل الثلاثة الخاصة وقوله فان لم يدرك

المذهب كحرمة وشغار وتزويج المرأة نفسها فمقدمه ينشر الحرمة كالصحيح (ولا) بان اجمع على فساد (و) المحرم (وطؤه) وكذا مقدماته (إن درأ) وطؤه (الحد) عن الواطء كنكاح الممتدة وذات محرم ورضاع غير عالم فان علم حد إلا الممتدة فقولان فان لم يدرك الحد كان من الزنا (وفى) نشر حرمة (الزنا خلاف) الاعتماد منه عدم نشره الحرمة فيجوز لمن زنى بامرأة ان يتزوج بغيرها وأصولها ولايه وابنه ان يتزوجها (وان حاول) زوج (تلذذاً بزوجه)



فالتلذذ بابتنها منه أو من غيره (٢٥٣) طائفتها زوجته بوطء أو مقدماته (تردد) في تحريم زوجته عليه وهو الرضى وعدمه (وإن

قال أبى) عند قصد ابنه  
تكااح رأتها (تكتحبا)  
أى عقدت عليها (أو)  
تقال (وطئت) هذه  
(الأمه) أو تلذذت بها  
وهى فى ملكى (عند قصد  
الابن ذلك) أى العقد  
على الرأه وملك من أراد  
من يلفظ بها (وأسكر)  
الابن ما قاله الأب (ندب)  
له (تترده) ولا يجب إذا  
لم يعلم تقدم ملك الأب  
لها ولم يخفى قول الأب  
قبل ذلك (وفى جوابه)  
أى التزده (إن فشا) قول  
الأب قبل ذلك وعدم  
جوابه (تأويلان)  
للاظهر الأول وعليه  
يفسخ النكاح ان وقع  
(و) حرم على الحر والعبد  
جمع (خمس) من النساء  
(د) جاز (العبد الرابعة)  
وليس مراده حرم عليه  
الرابعة كما يومه كلامه  
(و) جمع (ثنتين لو قدرت  
أية) أى كل واحدة منهما  
(ذكرأ) والأخرى انى  
(حرم) وطؤها له فخرج  
للمرأة قوامها فيجوز جمعها  
فى نكاح لأنه إذا قدرت  
للاكله ذكرأ جاز له  
وطء أمته بالملك وتخرج  
المرأة وبنت زوجها أو أم  
زوجها لانا إذا قدرنا  
المرأة ذكرأ لم يحرم وطء  
أم زوجها ولا بنته بنكاح

الحد أى فان علم بأنها ذات محرم أو ذات رضاع أو أنها معتدة وانها خامسة وقوله الا المعتدة فتولان  
أى الا العالم بأنها معتدة فى حده قولان (قوله فالتلذذ بابتنها) أى وبأمرها ولو كان الالتذاذ بمجرد  
اللس كفى المح وأما لو قصد التلذذ يفت زوجته لفظها زوجته ولم يلتذ فلا ينشر الحرمة على  
الصحيح والأوطأ ببن زوجته لا ينشر الحرمة عند الأمه الثلاثة خلافا لابن حنبل (قوله طائفا الح)  
أى وأما لو تلذذ بالبت عمدا جرى فيه الخلاف السابق فى قوله وفى الزنا خلاف والمعتمد عدم الحرمة  
(قوله تردد) لا يقال ان التلذذ بينت الزوجة غلطا هذا وطء شبهة ووطء الشبهة يحرم اتفاقا فلم جرى  
التردد هنا لانا نقول لانسلم ان هذا وطء شبهة إذ وطء الشبهة هو الوطء غلطا فيمن تحل فى المستقبل  
ولذا كان وطء أخت الزوجة غلطا محرما بناتها على زوج أختها الواطء لما لانا نحل له فى المستقبل  
فوطؤها وطء شبهة وأما لو وطء بينت الزوجة غلطا فليس وطء شبهة لانا لا نحل فى المستقبل فلذا  
جرى فيه التردد اه خشى لكن ما ذكره من ان وطء الشبهة يحرم اتفاقا في نظر فقد ذكر المواقىبه  
ثلاثة أقوال قيل انه يحرم وقيل لا يحرم والثالث الوقف والأول هو المشهور كفى القلتانى  
وابن ناجى اه بن (قوله وعدمه) اعلم ان التردد جارى فى كل من التلذذ بالوطء والمقدمات وان المعتمد  
التحريم فهما كما قال الشارح ومثله فى تت والشيخ سالم وعج (قوله وان قال أب) أى أو جد  
فالمراد بالأب كل من يحرم على الولد نكاح زوجته (قوله ندب التزده) أى التباعد عنها قال الشيخ  
كريم الدين وينفى إذا صدقت الحرمة الأب ان تؤخذ بقرارها فلا يجوز ان تزوج الولد وظاهره  
انه لا ينظر لما تقوله الأمه لانهما فى محبة الولد أو ضدها اه عدوى (تنبيه) من ملك جارية أیه  
أو ابنه بعد موته ولم يعلم هل وطءها أم لا قبل ابن حبيب لا نحل وبه العمل واستحسنه اللخمي  
فى العلى وقول يندب التباعد عنها فى الوحش ولا تحرم الاصابة وهكذا ان باعها الأب لابنه أو  
بالعكس ثم غاب البائع أو مات قبل أن يسأل فلا نحل مطلقا أو ان كانت من العلى فلو أخبر البائع  
منهما الآخر بعدم الاصابة صدق فان باعها الأب لاجنبى والاجنبى باعها للولد والحال ان الأب  
البائع أخبر الاجنبى بعدم اصابتها والاجنبى أخبر الولد بذلك فهل يصدق أولا والظاهر أن  
هذا الاجنبى ان كان شأنه الصدق فى أخباره صدق وإلا فلا اه تقرير عدوى (قوله تأويلان)  
الأول ليعاض والثانى لأبى عمران (قوله الأظهر الأول) أى لان قول الأب ذلك قبل العقد  
وفشوه عنه دليل على صدقه (قوله جمع خمس من النساء) أى فى عقد أو عقود لكن إن جمعن فى عقد  
فسخ نكاح الجميع وان كان فى عقود فسخ نكاح الخامسة ان علم والا فالجميع (قوله جاز للعبد  
الرابعة) أى لأن النكاح من المبادات والحر والعبد فيها سواء بخلاف الطلاق فانه فى معنى الحدود  
فكان طلاقه نصف طلاق الحر كما فى الحدود (قوله كما يومه كلامه) وهو وان قال به ابن وهب  
الا انه ضعيف فلا يعمل المصنف عليه لأنه مبين لما به الفتوى (قوله أوجع ثنتين الح) أى  
كلاختين والمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو أختها وكلماتين اللتين كل منهما عمه للأخرى  
أو كل منهما خالة للأخرى فالأولى كما إذا تزوج كل من رجلين بام الآخر وأنى كل واحد منهما  
يبت فشكل من البنتين عمه للأخرى والثانية كما لو تزوج كل من رجلين بينت الآخر وأولدها  
بنتا فشكل من البنتين خالة للأخرى (قوله لو قدرت أية) الظاهر أن أية هنا موصولة حذف  
منها المضاف اليه والصلة والتقدير لو قدرت ايتهما أردت ذكرأ أى لو قدرت انى أردت  
منهما ذكرأ حرم وطءه للأخرى (قوله كوطئها بالملك) اعلم ان الجميع بين المرأتين

اللتين

ولا غيره لانها أم رجل أجنبى وبنت رجل أجنبى قل عج : وجمع امرأة وأم البطل : أو بنته أو رقها ذو حل

(كوطئها) أى الثنتين (بالملك) فيحرم وأما جمعهما فى الملك لا الوطء بل لخدمة أو احداهما لها والثانية لاوطء فلا يحرم

(و) لو جمع بين محرمتي الجمع كاختين زكراة وهما أو خالها في نكاح (فسخ نكاح ثانية) (نهما صدقت) الزوج الثانية وأولى ان علم بيته (ولا) تصدقه بأن قلت أنا الأولى أو قالت لا علم عدى ولا بيته ففسخ نكاحها بطلاق عملا باقرارها و (حلفت) الزوج أنها الثانية وما هي الأولى ان اطلع عليه قبل الدخول (لغير) أى سقطت نفسه عنه (٢٥٣) الواجب لها على تقدير انها الأولى

وان نكاحها صحيح ولذا لا عين عليه لو دخل بها لو حوب للهر عليه بالبناء ولا بد من الفسخ ويبقى على نكاح الأولى بدعواه من غير تعديد عقد فهو نكاح غرم لها النصف بمجرد نكوله ان قلت لا علم عندي وحيثما ان قلت أنا الأولى فان لم تحلف سقط حقها وقوله (بلا طلاق) منه في بقوله ونسخ نكاح ثانية صدقت فهو راجع لما قبل والا لأنه يجمع على فساده وأخره ليثبه به قوله (كأثر وابنتها) أو اختين أو كل محرمتي الجمع جميعها (بمقد) أى في عقد واحد يفسخ بلا طلاق لأنه يجمع على فساده لكن تخمس الأم وبنتها بتأنيده التحريم إلا أن لتأنيده ثلاثة أوجه لأنه إما ان يدخل بهما أولا يدخل بواحدة أو يدخل بواحدة فقط فأشار لأولها بقوله (وتأيد تحريمهما) معا (ان دخل) بهما عليه صداقهما (ولا يثبت) ان مات لواحدة لانه يجمع

اللتين لو قدرت كل منهما ذكرا والأخرى أنثى حرم عليه نكاحها لأجل الرطه اما ان يكون بنكاح وهو مأمروا اما ان يكون بنكاح وذلك بأن واما ان يكون بالملك فقط وهو مذكور هنا (قوله ولو جمع بين محرمتي الجمع) أى وتعد كلا منهما بمقد وأما لو جمعتهما في عقد فسيأتى بعد في قوله كام وبنتها (قوله وخالها) أى أو بنت أخيها أو بنت أمها أو بنتها (قوله وأولى ان علم بيته) أى أنها ثانية وسواء دخل بها أم لا لأنه ان دخل لزمه السمي والا ففسخ قبل البناء ولا شيء له الاقرارها بأنه لاحق لها ولا عين على الزوج حينئذ والفسخ بلا طلاق لأنه يجمع على فساد (قوله) والا تصدقه (الخ) حاصله أنها اذا لم تصدقه بأن قلت أنا الأولى أولا علم عندي فان اطاع على ذلك قبل الدخول ففسخ بطلاق ولا شيء لها من الصداق وحلفت أنها ثانية لأجل سقوط النصف الواجب لها بالطلاق قبل السيس على تقدير انها الأولى وان نكاحها صحيح فان نكاح غرم لها النصف بمجرد نكوله ان قلت لا علم عندي لأنها شبه دعوى الاتهام وبعد يمينها ان قلت أنا الأولى فان نكحت فلا شيء لها اصلا وان اطلع على ذلك بعد الدخول ففسخ النكاح بطلاق وكان لها المهر كاملا بالبناء ولا عين عليه ويبقى على نكاح الأولى بدعواه من غير تعديد عقد (قوله بأن قلت أنا الأولى) أى وقال الزوج بل انت الثانية وقوله أو قلت لا علم عندي أى وقال لها الزوج انت ثانية (قوله الواجب لها) أى بالطلاق قبل المس على تقدير الخ (قوله ولذا) أى ولأجل ان حلفه لأجل سقوط نصف الصداق عنه لا عين الخ (قوله ولا بد من الفسخ) أى بطلاق لاحتمال انها الأولى (قوله ولو نكح) أى في حقه لو اطلع عليه قبل الدخول فهذا بيان لمعهوم قوله وحلف (قوله فهو راجع لما قبل والا) أى وليس راجعا لما بعدها وهو ما اذا لم يصدق لأن فسخه بطلاق دخل أولا (قوله لأنه) أى ما قبل الا وهو ما اذا صدقت الزوج على أنها ثانية (قوله أو كل محرمتي الجمع) أى كالأثر وعمرها أو خالها أو بنت أخيها أو بنت أمها (قوله فيفسخ) أى ابدا (قوله لكن تخمس الأم وبنتها) أى عن بقية محرمتي الجمع (قوله الا ان لتأنيده) أى تأييد تحريم الأم وابنتها المجعوعتين في عقد (قوله اما ان يدخل بهما) المراد بالدخول مطلق التلذذ (قوله وتأيد تحريمهما) أى انه اذا عقد على ام وابنتها ووطئهما فانهما يحرمان عليه ابدا يري اذا كان جاهلا بالتحريم بان كان حديث عهد بالاسلام يعتقد حل نكاح الأم وابنتها وان كان عالما بالتحريم فانه ينظر الى نكاحه هل يدرى الجد عن الواطى بأن كان يحملها بقتها أولا يدرى الحد عنه بأن كان يعلم انها بنتها ويجرى على ما مر من تحريمها ان كان يدرى الحد والا كان زنا فلا يحرمان على المتمد (قوله وعليه صداقهما) أى وعليهما الاستبراء ثلاث حيض (قوله ان مات) أى قبل الفسخ (قوله لأنه يجمع على فساد) أى وقد تقدم ان المجمع على فساد لا يوجب الميراث ولو حصل الموت قبل الفسخ (قوله وان ترتبتا) لا يصح ان يكون هذا مبالغة وان التقى هذا اذا عقد عليهما معا بل وان ترتبتا في العقد وتكون للبالغة في الفسخ بلا طلاق وتأيد التحريم ان دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث بل يتعين ان تكون ان شرطية والجواب محذوف كما اقتصر عليه الشارح لان شرط البالغة ان يكون ما بعدها داخلا فيها وهما ليس كذلك لان ما قايما العقد عليهما واحد

على فساد (وإن ترتبتا) في العقد بأن عقد على احدهما بعد الأخرى فالمسك كذلك في الاحكام الاربعة المذكورة وهو الفسخ بلا طلاق وتأيد تحريمها ان دخل بهما وعدم الميراث ولزوم الصداق فلم ان جواب الشرط محذوف ولو قال كأن ترتبتا كان احسن واشار لوجه الثاني بقوله (وإن لم يدخل بواحدة)

وما بعدها مترتب (قوله) وكأننا عقد الخ) احتراز عما إذا عقد عليها عقدين مترتين ولم يدخل بواحدة فيفسخ عقد الثانية بفسخ الأولى ويملك الأولى كانت الأم أو البنت ثم إن كانت التي فسخ نكاحها الأم فهي حرام أبداً وإن كانت البنت كان له أن يطأ الأولى وهي الأم ويتزوجها وهذا مع علم الأولى والثانية وأما مع جهل ذلك فقد منحوه في قوله وفسخ نكاح ثانية صدقت الخ (قوله) وحلت الأم) أي على المشهور خلافاً لعبد الملك القائل بعدم جازمها إجراء لفاسد مجرى الصحيح (قوله) للاجماع على فسادها) أي ومحل كون العقد على البنات يحرم الأمهات إذا كان العقد صحيحاً أو مختلفاً في فسادها (قوله) فأولى إذا كان فاسداً) أي فالخاص إن حاية البنت لا خلاف فيها لأن العقد الصحيح على الأم لا يحرم البنت فالأولى الفاسد والخلاف إنما هو في حاية الأم وعدم حلها والمشهور حلها ولذا انصرف المصنف على حلها (قوله) وقد كان جميعهما بقدر أي وأما لوجعهما في عقدين مترتين ودخل بواحدة فإن كانت تلك التي دخل بها الأولى ثبت عليها بلا خلاف أن كانت البنت وفسخ نكاح الثانية وتأنبت وإن كان الدخول بها الأم فكذلك على المشهور أي ثبت نكاح الأم وقيل إنهما يحرمان لأن العقد على البنت ينشر الحرمة ولو كان فاسداً وإن دخل بالثانية وكانت البنت ففرق بينهما وبينه وكان لها صداقتها وله تزويجها بعد الاستبراء وإن كانت الأم حرمتا أبداً أما الأم فلأن العقد على البنات يحرم الأمهات وأما البنت فلأن الدخول بالأمهات يحرم البنات ولو كان العقد فاسداً كما هنا ولا ميراث (قوله) ولم تعلم السابقة الخ) يعني أنه إذا عقد على الأم وابنتها مترتين ومات ولم يدخل بواحدة ولم تعلم السابقة في العقد فن الإرث بينهما ثبوت سببه وجهل مستحقه ويجب لكل واحدة نصف صداقتها لأن بالموت تسكن عليه الصداق وكل منهما الوارث بناكرها فيؤخذ منه نصف الصداقين فيعطى لكل واحدة نصف صداقتها سواء اختلفت الصداقان أو استويا في القدر (قوله) وكل تدعيه) أي تدعي أنها تستحقه لكونها الأولى فنكاحها صحيح (قوله) والوارث بناكرها) أي ويقول لها أنت ثانية فلا صداق لك لفساد نكاحك (قوله) فيقسم) أي كل صداق من الصداقين بينهما أي بين الزوجة والوارث لأنه مال تنازعه اثبات (قوله) كأن تزوج خمسا في عقود) أي ثم مات وقولاً أو أربعة في عقد وأفرد الخامسة أي أوجع اثنتين أو ثلاثة في عقد وأفرد ما بقى كل واحدة بقدر (قوله) إن دخل بالجميع) أي والحال أنه لم يعلم الخامسة وقوله فلهن خمسة أصدقة أي واليراث يقسم بينهما أخماساً (قوله) تدعي أنها يقول أنها خاتمة فنكاحها صحيح ويترك لها الصداق بالموت وقوله والوارث يكذبها أي يقول أنها خاتمة فنكاحها صحيح ويترك لها ميراثها (قوله) والباقي صداق ونصف) وذلك لأن واحدة منهما راحة قطعا والأخرى يحتمل أنها غير خامسة وإن الخامسة غيرها من الدخول بين والوارث ينازعها فيقسم الصداق للتنازع فيه بينهما فيكون للباقيتين صداق ونصف (قوله) فللباقي صداقان ونصف) لأن لاثنتين منهن صداقين قطعا وصداق الثالثة ينازع فيه الوارث لأنه يقول واحدة من اللاتي لم يدخلن خامسة فلا شيء لها وهن يقرن الخامسة ليست واحدة منا بل من الاثنين دخل بهما قلنا ثلاثة أصدقة كوامل فيقسم ذلك الصداق الذي وقع فيه التنازع بين الوارث وبينهن فيصير صداقان ونصف وإذا قسم ذلك على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة أرباع صداقتها وثلاث رجبه وإن شئت قلت خمسة أسداس صداقتها وقوله ثلاثة أرباع صداقتها وثمته أي وإن شئت قلت كما قال ابن عرفة لكل واحدة سبعة أثمانه والموت واحد (قوله) وإن لم يدخل بواحدة فأربعة أصدقة الخ) هذا قول محمد

البنت لأن العقد على الأم لا يحرم البنت إذا كان صحيحاً فأولى إذا كان فاسداً وسكت عن الوجه الثالث وهو أن يدخل بواحدة وقد كان جميعهما بقدر فيفسخ نكاحهما ويتأبد تحريم من لم يدخل بها وتحل التي دخل بها منهما بعد الجديد بعد الاستبراء (وإن) ترتبنا (مات) قبل النكاح بهما (والم تعلم السابقة) (منها) (فالإرث) بينهما لوجود سببه وجهل مستحقه (ولسكن) (منها) (نصف صداقتها) (المسمى لها لأن الموت كمله وكل تدعيه والوارث بناكرها فيقسم بينهما وشبهه في الإرث والصداق لأن كل وجهه قوله (كأن) تزوج خمسا في عقود أو أربعة في عقد وأفرد الخامسة (والم تعلم الخامسة) (فالإرث) بينهما أخماساً ولمن مسها منهن صداقتها فإن دخل بالجميع فلهن خمسة أصدقة وبأربع فلنكاح صداقتها ولما لم يدخل بها نصف صداقتها لأنها تدعي أنها ليست بخاتمة والوارث يكذبها فيقسم بينهما وبثلاث فلنكاح صداقتها وللباقي صداق ونصف يكون لكل منهما ثلاثة

وسنكون وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه أن المصنف منى على هذا القول المقابل للمشهور واجاب الشارح فيها مريان التشبيه في الارث والصداق لا من كل وجه بل من جهة قسمة الحق وجوبه وهو صداق واحد في السنة الاولى وهي قوله وان مات ولم تلم السابقة الخ يقسم على امرأتين فيكون لكل واحدة نصف صداقها والحق وجوبه في الثانية وهو اربعة اصدقة يقسم على خمسة اه بن (قوله وحلت الأخت الخ) يعني انه اذا عقد على امرأة أو تلذذ بامته فلا عمل له التلذذ باختها او عمتها مثلا بنكاح او ملك الا اذا ابان الاولى ان كانت منكوحه او أزال ملكها ان كانت أمة (قوله أو باقتضاء عدة الرجعي) والقول قولها في عدم اقتضاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها فان ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها لاجل النفقة لاقتضاء سنة فان ادعت بعدها تحريكاً فنظرها النساء فان صدقتها تربص لاقتضى امد الحمل والام لم يلزمه تربص لاقتضى امد الحمل وهل منع الرجل من نكاح كالأخت في مدة عدة تلك المطلقة يسمى عدة أو لا قولان وعلى الاول فهي احدى المسائل التي يمتد فيها الرجل ثانياً من تحت اربع زوجات فطلق واحدة واراد أن يتزوج واحدة فلا بد من تربصه حتى تخرج الاولى من العدة إن كان طلاقها رجعيًا كما يأتي والثالثة اذا مات ربيبه وادعى ان زوجته حامل فيجب ان يتجنب زوجته حتى تستبرأ بحضة لينظر هل زوجته حامل فيرث حملها او غير حامل ولا يقال انه قد يتجنبها في غير هذا الاستبراء من فاسد لان المراد التجنب لغير معنى طراً على البضع (قوله يؤخذ منه) أي لانه لو لم يتمتع الوطء بالتأجيل لما ابيح له وطء الأخت (قوله أو كتابة) أي للامة السابقة فيحل بها من يحرم جمعها معها لان للكتابة حرز نفسها ومالها وليس للسيد وطؤها والاصل عدم عجزها خلافاً للحنفي حيث قال لا تحل محرمة الجمع بكتابة الاولى (قوله لم تحرم الاخرى) أي بل له الاسترسال عليها وترك الاولى التي عجزت وله ترك الاخرى والاسترسال على التي عجزت واقتصاره على العتق والكتابة يقتضي عدم حلية الأخت بتدبير السابقة وهو كذلك نعم مثل العتق لاجل عتق البعض وان لم يكمل عليه عتقها لدين (قوله أو انكاح الخ) أي انه اذا وطئ أمة واراد ان يتزوج اختها او يوطئها بالملك فلا تحل له الا اذا حرم فرج الاولى بانكاح محل وطئها للبتوة بان يكون صحيحاً لازماً او فاسداً يمضي بالدخول فتحل الأخت بمجرد العقد الفاسد المذكور لانه يصدق عليه انه عقد محل وطئها للبتوة (قوله وليس مراده محل البتوة الخ) الاولى وليس مراده بالنكاح الذي محل البتوة الدخول بها لانه يقتضي انه لا يحلها الا بالدخول لا بالعقد وليس كذلك (قوله لانها مظنة اليأس) أي وله لم يقيد المصنف الاسر باليأس بخلاف الباقي فانه لما كان غير مظنة لليأس قيده به (قوله وهذا في موطوءة بملك) أي وامان توطأ بالنكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها باسرها او بإبقائها فان طلقها في حال اسرها طلاقاً بانناحل من يحرم جمعها معها وامان طلقها طلاقاً رجعيًا لم تحل كاختها الا بمضي خمس سنين من اسرها لاحتمال حملها وتاخره لاقتضى امد الحمل وثلاث سنين من يوم طلاقها لاحتمال ربيتها وحضها في كل سنة مرة هذا اذا كان الباقي او الاسر ليس بغور ولادتها والا حلت بمضي ثلاث سنين من طلاقها (قوله أو بيع دلس فيه) يعني ان بيع السيد لأمته المبيعة بيعاً صحيحاً كاف في حلية من يحرم اجتماعها معه ما لم يكن اشترط في ذلك البيع مواضعة او خياراً وعهدة والا فلا تحل الأخت الا اذا خرجت من اللواضعة وكذا من أمد الخيار والعهدة لان الضمان في مدة اللواضعة والعهدة والخيار من البائع ولو كان السيد عالماً بالميب وكتمه عن المشتري لان المشتري التمسك بها واحرى ان لم يعلم البائع به (قوله وأولى ان لم يدلس) وانما نص على الدلس لان فيه خلافاً هل يكون بمجرد كتمان في حل الأخت ام لا اه بن

(وحلت الأخت) الثانية

وتعويها من كل محرمة

الجمع فلو قل كالأخت

لكان أشمل أي إذا اراد

وطء الثانية بملك او نكاح

حلت له (بينونة السابقة)

بخلع او بتات أو اقتضاء

عدة الرجعي أو بطلاقها

قبل الدخول (أو زوال

ملك) عن السابقة (متى

وإن لأجل) يؤخذ منه

منع وطء المطلقة لاجل

وهو كذلك لانه يشبه

نكاح ائمة (أو كتابة)

عطف على زوال ملك

لا على عتق لان الكتابة

لا يزول بها الملك فان عجزت

لم تحرم الاخرى (أو

إنكاح) أي عقد (بخل)

وطؤه (للبتوة) أي

بمحل او حصل فيه وطء

حلت به للبتوة بان يكون

صحيحاً لازماً او فاسداً

يمضي بالدخول وليس

مراده محل البتوة الدخول

بها (أو أسر) لانه لا يظن

اليأس (أو باق اليأس)

لا يرجى معه عودها ولا

فلا وهذا في موطوءة

ملك فيحل له ان يوطئ

أو نكاح من يحرم جمع

معه (أو بيع دلس فيه)

واولى ان لم يدلس فيحل

بمجرد وطء كاختها

( لا ) بيع أو نكاح ( فاسد لم يفت ) بمقالة سوق فأبى في البيع وبدخول في النكاح فلا تحمل الثانية فإن فات حلت ( و ) لا ( حيض ) ( لا ) ( عدة شبهة ) أي استبراء من وطء الشبهة ( و ) لا ( ردغة ) من أمة وأما من زوجة ولو أمة فتحل به الاخت لفسخ النكاح ويدخل في قوله سابقا بينونة السابقة وإنما لم تحمل في الحيض وما بعده لقصر زمانه والغالب في الردة الرجوع للإسلام ( و ) لا ( إحرار ) بإحد النكاحين ( ٢٥٦ ) لقصر زمانه أيضا ( وظهار ) لقدرته على رفع حرمة بالكفارة ( واستبراء )

من زنا وقيل مراده به الواضحة ولو عبر به كان أولى ( و ) لا يبيع ( خيار ) له أو لغيره لأنه منحل ( و ) يبيع ( عهدة ثلاث ) لأنه يرد فيها بكل حادث والحوادث كثيرة وزمنها قصير بخلاف عهدة السنة فتحل كالأخت لطول زمنها ويندور ادوائها ( و ) لا ( إعدام سنة ) أو سنتين أو ثلاث بخلاف السنين الكثيرة ( و ) لا ( عبة لمن يتصرها منه ) بلا عوض كوالده قبل حصول مفوت وعبده بل ( وإن ) كان الاعتصار ( ببيع ) كتيمة انتهى في حجره والمراد به الشراء أي وإن بشره منه ( بخلاف صدقة ) عليه أي على من يتصرها مقته ( إن حيزت ) بأن حازها له غير المتصدق بالكسر إذ لا يكفي في حلها حوزة هو للمتصدق عليه ويكفي الحوز أسكنى كان أعتقها

( قوله لا يبيع أو نكاح فاسد لم يفت ) مقتضى كلام بن عند قول المصنف أو انكاح محل البتوتة أن يقصر قول المصنف لا فاسد لم يفت على خصوص البيع لأن النكاح الفاسد إذا كان يمتضى بالدخول تحمل به الاخت ولو لم يحصل دخول بالتحمل ( قوله ولا حيض ) أي لا يحمل كالاخت حرمة الأولى عليه لحيض أو نقاس أو استبراء من وطء شبهة ( قوله وعدة شبهة ) تفيد العدة بالشبهة حسن لا بد منه لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابه ( قوله أي استبراء من وطء شبهة ) أشار بهذا إلى أن مراده بالعدة الاستبراء لأن ما يوجب وطء الشبهة من التبرص يسمى استبراء لا عدة وإطلاق العدة عليه مجاز ( قوله وإنما لم تحمل ) أي الاخت وقوله في الحيض أي حيض الأولى ( قوله الرجوع للإسلام ) أي لحوف القتل ( قوله وظهار ) مثله الخلف على ترك وطء السابقة ولو بحرمتها فلا تحمل به الاخرى كما قاله ح ( قوله وقيل مراده به الواضحة ) حاصله أن بعض الشراح جعل قوله واستبراء وخيار وعهدة ثلاث مرتبطة بقوله ويبيع دلس فيه على أنها قيد فيه وحينئذ فيكون المراد بالاستبراء الواضحة وكأنه قال محل كون البيع الصحيح ولو دلس فيه كافيا بمجرد في حلية الأخت مالم يكن فيه مواضعة أو خيار أو عهدة ثلاث والا فلا يكون بمجرد كافيا بل لابد من الخروج منها ( قوله أو سنتين ) أخذ ذلك من قول المصنف الآتي بخلاف خدام سنتين فإن مقابلته لسة يقتضي أن المراد بها مقابل السنين الكثيرة ( قوله وهبة لمن يتصرها منه ) المراد بالهبة هنا هبة غير التواب بدليل الاعتصار لأن هبة التواب يبيع ولا اعتصار في البيع فجعل بعضهم هبة التواب داخلة في كلام المصنف غير ظاهر ( قوله كولد ) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا ومفهوم لمن يتصرها منه أن الهبة لغيره تحمل به كالاخت ( قوله بخلاف صدقة عليه أن حيزت ) أي لأنه لا اعتصار في الصدقة فله ابن عبد السلام قوله أي على من يتصرها منه ( أي وهو عبده وابنه الكبير والصغير واليتيم الذي في حجره وقوله بأن حازها له الخ ناظرا لما إذا كان المتصدق عليه صغيرا في حجره وقوله ويكفي الخ ناظرا لما إذا كان المتصدق عليه كبيرا ( قوله إن حيزت ) هذا شرط بالنسبة لحلية الأخت وأما بالنسبة لصحة الصدقة فيكفي حوزة لمحجوره ( قوله والمعتد ) أي كافي ح قلا عن ابن فرحون ( قوله كالهبة ) أي في كونها لا تحمل بها الاخت وقوله لأن له الخ أي وحينئذ فلا يتم ما قبله المصنف ( قوله لأن له أخذها منه ) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا لا يقال إن شراء الولي مال محجوره لا يجوز فكيف يكون له تزعمها بالبيع من محجوره اليتيم قلت إن للمتبع شراء مال محجوره الذي لم يهبه له وإنما أوهبها فيكره له شراؤه ولا يكون مسموعا منع تحريم اه عدي ( قوله وبخلاف إعدام سنتين ) في كلام المصنف اشعار بمنع وطء الخدمة ولو قل زمن الخدمة لأنه لو لم يتمتع وطؤها ما حلت الاخت وبهذا صرح أبو الحسن وحاصل المتن أن الأمة الخدمة لا يحمل وطؤها قل زمن الخدمة أو كثر إلا أنه لم تحمل الاخت إذا قل زمن الخدمة لقصر الزمان

حكا الإحرام

أو وهبها للمتصدق عليه قبل الحوز لمضى فعله والتمتع أن

الصدقة عليه كالهبة لأن له أخذها منه بالشراء جبرا ( و ) بخلاف ( إعدام ) للوطوءة ( سنتين ) كثيرة كأربعة فأعلى ومثل السكتية حياة الخدم ( ووقت ) عنهما ( إن وطئهما ) الأولى أن تلذذ بهما ( لبحرمة ) واحدة منهما بوجه من الوجوه السابقة ( فإن أبى الثانية )

وطأ أى التى وطئها بعد الأخرى (استبرأها) فمأسد مأه الحاصل قبل التحريم وان لحق به الولد وان بقى الاولى فلا استبراء  
ان لم يعد لو طئها بعد وطء الاخرى أو زمن الايقاف ثم أشار إلى جمع الاختين بنكاح وملك وفيه صورتان سبق  
النكاح للملك وعكسه وأشار للاولى بقوله (وإن عقد) على احدى (٢٥٧) محرمى الجمع (فاشترى) بعد

عقده كأختها (فالاولى)  
هى التى تحمل وهى ذات  
العقد ولا يجوز له وطء  
المشترأة (فإن وطئ)  
المشترأة أو تلذذ بها صار  
بمغزلة وطء الاختين  
فيوقف عنهما حتى يحرم  
واحدة منهما بما سبق  
وأشار للثانية وهى سبق  
الملك بقوله (أو عقد) على  
الاخت (بعد تلذذ)  
بأختها بملك) له عليها  
(فكلاؤك) أى فحكمه  
كحكم الفرع الاول  
وهو قوله ووقف ان  
وطئها ليحرم فقوله  
فكلاؤك جواب عن  
المسئلتين (و) حرمت  
(البيتونة) أى المطلقة ثلاثا  
للحر أو اثنتين للعبد ولو  
علقه على فمها فأخذه  
قصدا أو فى نكاح مختلف  
فيه وهو فاسد عندنا خلافا  
لاشبه فى الاول ولا بن  
القاسم فى الثانى أى حرم  
وطئها بنكاح أو ملك على  
من أبتها (حق يولج) أى  
يدخل فى القبل (بالنكاح)  
وقت الايلاج ولو صبا  
وقت العقد (قدرا الحشفة)  
ان لم يكن له حشفة فان

كلا حرام والحيف بخلاف ما إذا كثر زمن الخدمة فان حلها ظاهر (قوله وطأ) أى الثانية من حيث  
الوطء (قوله أو عقد النكاح) هذا العقد لا يجوز لقول المدونة لا يجزئ وحمل على التحريم ونصها من كانت  
له أمة يطؤها بالملك ثم انه تزوج أختها فانه لا يجزئ نكاحه ولا أنسخه ويوقف اما أن يطلق أو يحرم  
الامة وقوله يطلق أى قبل البناء فهو بائن وهو محرم كما تقدم اه بن (قوله بعد تلذذ بأختها) مفهوما  
أنه لو كان قبل تلذذ بأختها بملك بان عقد نكاح احدى أختين بعد شرائه للأخرى وقبل تلذذ بها فلا  
يكون الحكم كذلك والحكم انه ان أبى الاولى وهى التى اشتراها للوطء لخدمته أبان الثانية التى عقد  
عليها وإن أبى الثانية وقف عن الاولى أى كسبها ويوكل لاماته ولا يؤمر بزوال ملكها بعق أو  
بيع ولا بكتبتها أو انكاحها (قوله كحكم الفرع الاول) أى فيجب عليه ان يوقف عنها حتى يحرم  
أيتها شاء أما النكحة بفراقها بالبيتونة أو بفراق الملوكة بزوال الملك (قوله أى المطلقة ثلاثا للحر)  
أى سواء كانت الزوجة حرة أو أمة وكذا يقال فيما بعده وسواء وقع الطلاق الثلاث فى مرات أو وقع  
مرة واحدة على المتعمد خلافا لمن قال بلزوم طلبة واحدة إذا وقع الثلاث فى مرة واحدة ونسب فى  
النواذر هذا القول لابن مغيث كما فى الشامل ونسبه بعضهم أيضا لاشبه وهو قول ضعيف جدا  
لخالفته للاجماع (قوله ولو علقه على فمها النكاح) كان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فدخلتها قاصدة  
حشاه فتحرم عليه عند ابن القاسم وغيره خلافا لاشبه القائل بعدم وقوع الطلاق معاملة لها بقبض  
قصدها قال ابو الحسن على المدونة وهذا القول شاذ والمشهور قول ابن القاسم وكذا ذكر ابن رشد  
فى المقدمات (قوله أوفى نكاح مختلف فيه وهو فاسد عندنا) أى كنكاح المحرم والشفار وانكاح العبد  
والمرأة فان هذه الانكحة مختلف فى صحتها وفسادها ومذهبنا فسادها فإذا طلق الزوج فى هذه الانكحة  
ثلاثا حرمت عليه خلافا لابن القاسم القائل انه يقع عليه ذلك الطلاق نظرا لصحة النكاح على  
مذهب الغير ولا يتزوجها إلا بعد زوج فلو تزوجها قبل زوج لم يفسخ نكاحه نظرا لمذهبه من فساد  
النكاح وعدم لزوم الطلاق فيكون هذا النكاح الثانى صحيحا (قوله حتى يولج بالنكاح) أى سواء كان حرا  
أو عبدا فإذا عقد عليها عبد ولو ملكا للزوج باذن سيده وكان بالغا وأولج فيها حشفته فقد حلت فلو كان  
ملكاً للزوج ووهبها لنفسه انفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة (قوله ولا بد ان يكون مسلما)  
هذا القيد مأخوذ من قول المصنف الآتى لازم لأن اللزوم يستلزم الصحة والصحة تستلزم الاسلام  
(قوله بالمنع) أى حالة كون ذلك الايلاج ملتبسا بعدم المنع منه شرعا (قوله فيخرج الايلاج فى دبر)  
أى فلا يكون الايلاج فيه ولا فيها بعده كافيا فى حلها لمبناها ويؤخذ من قوله بالمنع شرط كونها مطيعة  
لان وطء من لا تطيق جنابة وهى ممنوعة انظر (قوله وصوم) أى سواء كان واجبا أو كان تطوعا  
كما هو ظاهر المدونة والموازية عند الباجى وغيره واختاره ابن رشد وقال ابن الماجشون الوطء فى  
الحيف والاحرام والصيام محلها وقيل ان محل القولين فى الوطء فى صوم رمضان والنذر المعين واما  
الوطء فيما عداهما كصيام التطوع والقضاء والنذر وغير المعين فانه محلها اتفاقا واختاره اللخمي  
انظر التوضيح اه بن ووجه ما قاله اللخمي انه يفسد بمجرد الملاقاة بنية الوطء لا يمنع فيه بخلاف رمضان

(٣٣ - دسوى - ثانى)

كان له حشفة فلا بد من ايلاجها ازل اولاً ولا بد ان يكون

مسلماً فلا يكتفى بصبي ولا كافر تزوج مسكتاية قد أبتها مسلم (بلا منع) شرعى فيخرج الايلاج فى دبر أو حيف أو نفاس  
ولو بعد انقطاعهما وقبل الفصل واحرام وصوم واعتكاف (ولا نكحة فيه) أى فى الايلاج من احد الزوجين بان اقرباه

أو لم يعلم منها اقرار ولا انكار فان انكرا أو أحدهما لم تحل (بانتشار) ولو بعد الإيلاج ولا يشترط أن يكون تاما (في نكاح) فلا تحل مبتوتة بوطء سيدها (لازم) للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلا تحل بوطء مجبور كبد أو صفيه لم ياذن له وليه في العقد الإبطاء بعد الإجازة ولاذى (٣٥٨) عيباً أو مفرورة الإبطاء بعد الرضا (وعلم خلوة) بين الزوجين وثبتت بأمرائين

لا يتصادقهما (و) علم (زوجة فقط) بالوطء لا مجنونة أو مغمى عليها أو نائمة وخرج بقوله فقط الزوج فتحل به ولو لم يعلم كمجنون (ولو) مكان اللولج (خصياً) وهو المقطوع الاثني دون الذكر ان طلت به حال الوطء وإلا فهو نكاح معيب (كزواج) مبتوتة (غير مشبهة) لنساءه وأولج (لغيره) أى تزوجها لأجل عيب حائضها لزوجته ان لم تزوج عليك فانت طالق فزوج بدنية وطلقها فانها تحل لمن بها وإن كان لاير في يمينه إذ لاير إلا إذا تزوج من تشبه ان تكون من نساءه (لابقاسد) ولو دخل (إن لم يثبت بعده) أى بعد البناء فان ثبت بعده حلت (بوطء ثان وفي) -ها بالوطء (الأول) الذى حصل به الثبوت بناء على ان النزاع وطء وعدم حائضها بناء على انه ليس بوطء وهو الاحوط هنا (تردد) ثم مثل للفاسد الذى لا يثبت بالدخول بقوله

والنذر للمعين فان للزمن للمعين حرمة (قوله أو لم يعلم منها اقرار ولا انكار) أى لأن الاصل الصدق ويدل له ما يأتي في حلها بالمجنون خلافا لما في البدر القرافي نعم إذا مثلاً حاضرين فلا بد من اقرارهما (قوله فان انكرا أو أحدهما لم تحل) أى سواء كان ذلك قبل الطلاق الثانى أو بعده ولو بعد طول مالم يحصل تصديق عليه قبل الانكار وإلا فلا عبرة بالانكار وأما لو كان تصديقها بعد الانكار فلا عبرة به (قوله بانتشار) أى ملتبساً بذلك الإيلاج بانتشاره لذكر (قوله ولو بعد الإيلاج) أى هذا إذا كان الانتشار حاصلًا عند الإيلاج أى ادخال الذكر في الفرج بل ولو حصل الانتشار بعد الإيلاج أى دخوله فيه (تنبيه) لا بد في حلية المبتوتة أن لا يكون الإيلاج في هواء الفرج وان لا يلف على الذكر خرقة كثيفة وفي حليتها مع الحرقة الخفيفة خلاف فظاهر عبق الحلية وفي البدر انها لا تحل معها لمنع المسيلة وكلام عبق أظهر كما قرر شيخنا (قوله أو بعد الإجازة) وذلك في كل نكاح فيه خيار لأحدهما كما مثل وقوله والفرورة أى بحرية (قوله وعلم زوجة فقط) هذا هو المتمدن خلافا لمن قال لا بد من علم الزوج أيضاً (قوله ان علمت به حال الوطء) أى ان علمت بكونه خصياً حال الوطء لأنها إذا علمت بذلك وسكت حتى أتم الوطء كان النكاح لازماً ولا خيار لها (قوله فهو نكاح معيب) أى وجبت فلا يحلها لأنه غير لازم (قوله فزوج بدنية) أى وأولج فيها حشفتها أو قدرها (قوله لا بفاسد) أى لا تحل بوطء مستند لنكاح فاسد (قوله بوطء ثان) متعلق بمقدور مرتبط بالمفهوم وهو ثبوته بعده كما أشار لذلك الشارح (قوله تردد) أى التردد للباجى قال في التوضيح بناء على ان النزاع وطء أم لا اه بن (قوله ثم مثل للفاسد الخ) انما جعل قوله كحلل تمثيلاً للفاسد لا تشبهاً به لايهامه انه غير فاسد لأن الشيء لا يشبه بنفسه (قوله كحلل) أى ان من تزوج امرأة أبنتها زوجها بنية احلالها له أو بنية الاحلاق مع نية الامساك ان اعجبته فان نكاحه يفسخ قبل الدخول وبعده ولا تحل بوطئه لمبنتها لاتفاء نية الامساك للطلقة المشترطة شرعاً في الاحلال لما خالطها من نية التحليل ان لم تعجبه (قوله مع الاعجاب) بان نوى التحليل ان لم تعجبه وامساكها ان أعجبته (قوله لاتفاء نية الامساك الخ) أى ولها للسمى بالبناء على الاصح وقيل مهر المثل نظراً إلى أن العقد على وجه التحليل أثر خلا في الصداق وهذا القول الثانى ضعيف وان كان واقعاً للقواعد كما قال شيخنا قال ابن رشد وهذا الاختلاف في الصداق انما يكون إذا تزوجها بشرط ان يحلها ولو نوى ان يحلها دون شرط كان بينه وبينها وبينه وبين أوليائها علم ذلك الزوج أو لم يعلم لكان لها الصداق للسمى قولاً واحداً اه بن (قوله بطلقة بائنة) اعلم انه ان تزوجها بشرط التحليل أو غير شرط لكنه أقرب قبل العقد فالفسخ غير طلاق وإن أقربه بعده فالفسخ بطلاق كما في التوضيح وابن عرفة قال الباجى وعندى انه يدخله الخلاف في النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو مخرج ظاهر انظر بن وما قاله الباجى هو الذى مشى عليه الشارح (قوله إذا لم يقصده المحلل) أى فالمعتبر في تحليلها وعدم تحليلها نية المحلل دون غيره لأن الطلاق يده ومحل فساد النكاح إذا قصد المحلل تحليلها مالم يحكم بصحته من يراه كشافى وإلا كان صحيحاً لان حكم المحاكم في السائل الاجتهادية يرفع الخلاف وبصير للسئلة كالجمع عليها

(كحلل) وهو من قصد التحليل لغيره (وإن) نوى التحليل (مع نية) (إمساكها مع الاعجاب) لاتفاء نية الامساك على الدوام المقصودة من النكاح ويغرق بينها قبل البناء وبعده بطلقة بائنة (ونية) للطلاق (التحليل) (ونيتها) أى المرأة التحليل ولو اتفقا على ذلك (لنوى) لا أثر لها فهي غير مفسدة في التحليل إذا لم يقصده المحلل



(وقبل دعوى) مبنوتة (طارئة) من بلد بعيد يصير عليها اثبات دعواها منها (التزويج) لأولى الزوج للشقة التي تلحقها وهذا كالمستنى من قولهم لا بد في الإحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلوّة وانفاق الزوجين على الوطء فان قربت البلد التي طرأت منها لم تصدق إلا بما ذكر (كحاضرة) بالبلد (أمنت) لداياتها قبل دعواها (٢٥٩) التزويج وتخل من ابنتها (إن بعد)

ما بين يبنوتها ودعواها التزويج بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قول قول (غيرها) أى غير الأمومة مع البعد وعدم قبوله (قولان) ولما كان من موانع النكاح الرق وهو ضمان ما يمنع مطلقاً وما يمنع من جهة شرع في ذلك وبدأ بالأول فقال [درس] (و) حرم على الملك ذكر أو أنثى (ملكه) أى الزوج به فلا يتزوج الرجل أمته ولا المرأة عبداً للإجماع على أن الزوجية والملك لا يجتمعان لتنافي الحقوق وأما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلان الأمة لا حق لها في الوطء ولا في القسمة بخلاف الزوجة ولأن نفقة الرق ليست كنفقة الزوجة وليست خدمة الزوجة كخدمة الرق وشمل الملك الكامل والمبعض وهذا الشاكلة كالكتابة والتدبير وأمومة الولد (أو) كانت الأمة (لولده) أى لفرعه ذكر أو أنثى وان سفل (وفسخ) نكاح من

(قوله) وقبل دعوى طارئة الخ) أى من غير عيين (قوله الأولى الزوج) أى لأن الذى تدعيه الأمر القائم بها وهو الزوج وأما الزوج فهو فعل الولي وقديقال إيهما متلازمان اللهم إلا أن يكون المراد الأولوية من حيث الاختصار بقلة الحروف (قوله) فان قربت البلد التي طرأت منها لم تصدق إلا بما ذكر أى من شهادة شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلوّة وهذا إذا لم يطل الزمان من يوم طلاقها ودعواها التزويج أما إذا طال الزمان بحيث يمكن فيه موت شهودها واندراس العلم يتزوجها فانها تصدق ان كانت مأمونة من غير عيين فان لم تكن مأمونة مع الطول فهل تصدق كالمأمونة أولا تصدق في ذلك قولان وبالجملة الطارئة من بلد قريبة كالخاضرة في البلد (قوله قولان) الأول منها لابن عبد الحكيم والثاني لابن اللواز وعلى الأول فالظاهر تخليفها (قوله) أما في الثاني) أى أما تنافى الحقوق في الثاني وهو تزوج المرأة بعدها (قوله) فظاهر) أى لانها تطالبه بحقوق الزوجية وهو يطالبها بحقوق الرقية ومن جملة الحقيقتين النفقة فيحصل التنازع فيها كذا قيل وقد يقال إنه لا ضرر في ذلك ككل حقين يقع فيهما مقاصة أولا فلعله أراد الثاني من حيث أن كلا منهما صار عائلاً ومعولاً وأمرهما موريا فتأمل (قوله) وأما في الأول) أى وأما تنافى الحقوق في الأول وهو تزوج الرجل أمته (قوله) بخلاف الزوجة) أى وحينئذ فيحصل التنازع بينهما في ذلك فإذا طالبت بالوطء أو القسم لأجل ذلك طلبها برفع ذلك عنه بالملك (قوله) ليست كنفقة الزوجة) أى بل اقل منها ففتضى كونها أمته أن تكون نفقتها قليلة ومقتضى كونها زوجة ان تكون نفقتها كثيرة فإذا أراد تقليل نفقتها نظرا لكونها أمته طالبت بكثرتها نظرا لكونها زوجة ويقع التنازع بينهما (قوله) وليست خدمة الزوجة الخ) أى وحينئذ فيحصل التنازع فيها ذكر (قوله) كالكتابة) أى كذى الكتابة وذى التدبير وذى أمومة الولد (قوله) أو كانت الأمة لولده) أى انه يحرم على الأب ان يتزوج بامته ولده لقوة الشبهة التي للاب في مال ولده وسواء كان الأب حراً أو عبداً (قوله) أى لفرعه) أى سواء كان ابنه أو بنته أو ابن بنته أو ابن ابنته والحاصل ان المراد بولده ما يشمل ولد البنت وهو ما يفيد كلام عجم والقشاش وزروق وصوبه بن خلافاً لعق من ان المراد بالولد غير ولد البنت لأنه ابن رجل آخر كما قال:

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباة

ونحوه لت (قوله) وان طرأ) أى هذا إذا كان الملك سابقاً على النكاح بل وان طرأ الملك بعد التزويج (قوله) بلاطلاق) أى وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالملك قبل الاستبراء أو لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف ما يأتى من انها هل تعبر أم ولد بالمثل السابق على الشراء ولا تعبر به أم ولد فقال ابن القاسم تعبر به أم ولد فلا حاجة للاستبراء وقول أشهب لا تعبر به أم ولد وحينئذ فيحتاج الاستبراء فتأمل (قوله) كرامة) أى كما يفسخ بالطلاق نكاح امرأة متزوجة الخ (قوله) من وجوه الملك) أى وهو الشراء والهبة والصدقة والارث (قوله) واو بدفع مال) أى خلافاً لأشهب القائل انه لا يفسخ النكاح لأن العبد لم يستقر ملك عليه حقيقة وليس لها فيه إلا الولاء كما لو أعتقه السيد عنها من غير سؤال وهذا القول هو الذى رد عليه المصنف بلواه بن

تزوج أمته أو أمة والده (وإن طرأ) ملكه أو ملك ولده لها أو لبعضها بعد التزويج بشراء أو هبة أو صدقة أو أوارث (بلاطلاق) لأنه جمع على فساد (كرامة) متزوجة بعبد طرأ ملكها أو ملك ولدها له كلاً أو بعضاً بوجه من وجوه الملك (في زوجها) فيفسخ نكاحها بلا طلاق (ولو) كان طرأ ملكها فيه (بدفع مال) منها لسببه (ليعتق عنها) ففعل

لدخوله في ملكها تقديرا ولا مفهوم لدفعها مالا لان مثله لو سأله أو رغبته في أن يشتبه عنها فعمل بخلاف مالهو سألته أو رغبته في عتقه من غير تعيين أو عيت (٣٦٠) غيرها أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها فاعتقه ولو عنها فلا يفسخ ( لا إن رد

صيده ) أى سيد الأمة  
للزوجة بعد ( شراء من )  
أى أمة ( لم يأذن لها ) السيد  
في شراء زوجها من سيده  
لها لا يفسخ النكاح بذلك  
لأن الشراء كالعدم لعدم  
لرومه بخلاف للأذونة  
ولو في عموم تجارة فيفسخ  
( أو قصداً ) أى السيد  
والزوجة الحرة أو الأمة  
للملوكة سيد الزوج  
( بالبيع ) أى بيع زوجها لها  
( الفسخ ) لنكاحه فلا  
يفسخ معاملة لهما  
بنقيض قصدها ومثله  
قصد السيد فقط كما  
استظهره ابن عرفة حيث  
قال ظاهره أى النص ان  
قصده وحده لفو وفيه  
نظير ( كبتها ) أى الزوجة  
مملوكة أى وهبها سيدها  
( للعبد ) زوجها للملوكة له  
أيضا ( ليتزعا ) أى لقصده  
اتزاعها منه يعنى والعبد  
لم يقبل الهبة بل ردها فان  
الهبة لا تتم مع القصد  
للمذكور ولا يفسخ  
النكاح بخلاف لو قبل  
فيفسخ وبه ينم قوله ( فأخذ )  
كما ذكر من التفرقة  
للكورة ( جبر العبد على )  
قبول ( الهبة ) والا لم يكن  
للتفرقة معنى ولى الحقيقة

وما مشى عليه المصنف من فسخ النكاح هو قول ابن القاسم وهو المشهور ( قوله لدخوله ) أى لأنه بقدر  
دخوله في ملكها تم عتقه عنها بذلك وانما قدر ذلك لأن الولاء لها وهو إنما يكون لمن أعتق والمعتق  
انما يكون مالكا ( قوله أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها ) أى أو أعتقه عنها من غير سؤال وقوله فلا  
يفسخ أى في صور المفهوم كلها لعدم دخوله في ملكها تحقيقا وتقديرا والولاء لها ان اعتقه عنها  
وكانت حرة بالغة وان خالف القاعدة من كون الولاء لمن ملك وأعتق فان أعتقه عنها وكانت أمة  
كان الولاء لسيدها ( قوله لا ان رد سيد الخ ) يعنى ان الأمة التي لم يأذن لها سيدها في شراء زوجها إذا  
اشتريته بغير إذن سيدها فلما بلغه ذلك رد شراءها فان نكاحها لا يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف  
المأذون لها في شرائه اذا ملتبس بالخصوص أو بالعموم كاذنه لها في التجارة كان ذلك الاذن بنص أو  
بتضمن ككتابته لها فانه يفسخ النكاح ( قوله ولو في عموم الخ ) أى هذا إذا كان الاذن لها ملتبسا  
بخصوص شرائه بل ولو كان الاذن لها في عموم تجارة ( قوله أى السيد ) أى سيد العبد وقوله  
والزوجة أى مع الزوجة ( قوله لا يفسخ ) أى النكاح وأما البيع فانه يرد ( قوله لفو ) أى بمنزلة العدم  
وانه يفسخ النكاح وبذلك قال ابن عبد السلام وقوله وفيه نظر أى بل قصد السيد مثل قصدها في انه  
لا يوجب فسخ النكاح قال ح والحق ما قاله ابن عرفة وأنه لا يفسخ كما في مسألة الهبة فانه ليس في  
كل منهما الا قصد السيد وحده فلا فرق بينهما وقصدها وحدها لا يفسخ معه النكاح عند ابن عرفة  
وشيخه ابن عبد السلام والحاصل انه إذا قصدت الزوجة والسيد بالبيع فسخ النكاح أو قصدت  
الزوجة ذلك وحدها لم يفسخ النكاح ويرد البيع باتفاق ابن عرفة وشيخه وأما ان قصد ذلك السيد  
وحده فكذلك عند ابن عرفة خلافا لابن عبد السلام القائل بفسخ النكاح في هذه الحالة  
( قوله كبتها للعبد الخ ) هذا تشبيه في عدم الفسخ وحاصله ان من زوج عبده من أمته ثم ان ذلك السيد وهب  
الزوجة لزوجها قاصدا بذلك التوصل الى اتزاعها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل ردها فان الهبة  
لا تتم وترد كرد البيع فيما مروا ولا يفسخ النكاح معاملة للسيد بنقيض قصده من اضرار العبد بفسخ  
النكاح وسواء كان العبد يملك مثله مثلها بان كان ذا مال أم لا وسواء قصد باتزاعها منه ازالة عيب  
عبده أو قصد احلالها لنفسه فان وهبها له ولم يقصد اتزاعها منه والحال ان العبد لم يقبل الهبة لزمت  
الهبة وفسخ النكاح لدخولها في ملكه جبرا عليه وأما لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه سواء قصد السيد  
اتزاعها منه أم لا وانما تفرق ارادة السيد اتزاعها وعدم ارادته ذلك إذا لم يقبل الهبة ( قوله أى وهبها  
سيدها ) هذا يشير إلى أن قول المصنف كبتها مصدر مضاف لمفعوله ( قوله أى لقصده اتزاعها  
منه ) أى لازالة عيب التزويج أو لإحلالها لنفسه ومفهومه انه لو وهبها ولم يقصد اتزاعها منه  
والحال انه لم يقبل الهبة فان الهبة تتم وفسخ النكاح ( قوله ولا يفسخ النكاح ) أى معاملة له بنقيض  
قصده لا لعدم التبول ( قوله بخلاف لو قبل فيفسخ ) أى سواء قصد السيد اتزاعها منه أو لم يقصد  
ذلك فلا تفرق ارادة السيد اتزاعها منه وعدم ارادته ذلك إلا عند عدم قبول الهبة والحاصل أن  
الاحوال أربعة لأن العبد اما أن يقبل الهبة أولا وفي كل اما ان يقصد السيد بالهبة اضرار العبد  
باتزاعها منه أولا وقد علمنا ( قوله من التفرقة المذكورة ) أى بين قبول العبد للهبة وعدم  
قبوله لها ( قوله فيفسخ بمجرد هبتها له ) أى لدخولها في ملكه جبرا على العبد وقوله ولو لم يقبل

جملة حالية ( قوله والراجح الخ ) أي حينئذ ففهوم المصنف مشهور مبنى على ضعف ( قوله وملك أب الخ ) حاصله أن الأب وإن عاين ملك جارية ولده وإن سفل صغيرا كان أو كبير ذكرا أو أنثى كان الأب حرا أو عبدا بمجرد تلذذه بها بجماع أو مقدماته لشبهة الأب في مال ولده لكن لا يجانبل بالقيمة يوم التلذذ وإن لم تحمل وإذا كان الأب عبدا كانت تلك القعلة جنائية في رقبته فيخير سيده في اسلامه لولده في القيمة أو فدائه بدفع قيمة الأمة لولده وإذا أسلمه سيده لولده عتق عليه ( قوله بتلذذه بها بوطه ) ولا حد على الأب حينئذ للشبهة في مال ابنه وحيث ملكها الأب بتلذذه بها فله وطؤها بعد استبرائها من مائه الفاسد (١) أن لم يكن استبرأها قبل وطئه الفاسد خوفا من أن تكون حاملا من أجنبي والا حل له وطؤها من غير استبراء وهذا كله إذا كانت تلك الجارية لم تلذذ بها إلا بن قبل تلذذ الأب والا فلا يجوز للأب وطؤها طلقا استبرأها أم لا لحرمتهما عليهما ( قوله أن لم تعمل ) أي والا فلا يجوز بيعها وبقيت له أم ولد ( قوله في هذه الحالة ) أي حالة عدم الأب وقوله وتباع عليه فيها أي في القيمة فإن زاد الثمن على القيمة كانت الزيادة للأب وإن نقص الثمن عنها كان النقص عليه \* والحاصل أن الجارية إذا لم تحمل أن كان الأب مليا تعين أخذ القيمة منه وليس للولد أخذها وإن كان معدما خير الولد بين أخذها في القيمة وبين اتباعه بها فتباع عليه فيها فالزائد له والنقص عليه هذا هو المشهور ومقابله قول ابن عبد الحكم أن للولد أن يتأسك بها أن لم يعمل في يسر الأب وعدمه وله أن لا يتأسك بها ويأخذ منه القيمة حالا إن كان مليا ويتبعه بها أن كان معدما وأما إذا حملت تعين بقاؤها للأب أم ولد وليس للولد إلا القيمة يأخذها حالا إن كان الأب موسرا ويتبعه بها أن كان معسرا ( قوله وحرمت عليهما الخ ) أي إذا كان الابن بالغاً والا فلا تحرم على الأب لأن وطء الصغير لا يحرم بخلاف عقد نكاحه فإنه ينشر الحرمة وإنما حرمت عليهما إذا وطئها لأن وطء كل منهما يحرمها على الآخر وطئها الابن قبل أبيه أو بعده واعلم أن جارية الابن إذا وطئها كل من الأب والابن فلا يحد الأب لشبهته في مال الابن ولو علم بوطء الابن لها قبله على الراجح وبؤدب أن لم يعذر بحمل وما في خش تبعاً لت من حده أن علم بوطء الابن قبله فهو ضعيف وأما الابن فقي عقب وخش ينبغي أن يحد الابن إذا وطئ جارية نفسه بعد علمه بتلذذ أبيه بها وقال بن الأظهر قول ابن رحال بعدم حده لأن قول ابن عبد الحكم للابن التمسك بها مطلقاً شبهة قوية ( قوله وإن حملت ) أي من أحدهما والحال أنهما وطئها معا كل واحد في طهر وأنت به لقة أشهر من وطء الثاني أو الأول أو كان وطئها معا في طهر وألحقته القافة بأحدهما ( قوله فإن ولدت من كل ) أي فإن ولدت من كل منهما ولداً بان وطئها كل واحد منهما في طهر وأنت منه بولد ( قوله كما ألحقته ) أي القافة بهما وحاصل ما في المسئلة أنها تارة تلد من أحدهما وتارة تلد منهما وفي كل إيمان يعلم السابق أولاً فإن ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولد له وعتقت عليه ناجزاً كان هو الأب أو الابن ولا يتأني العلم بذلك الاحد الذي ولدت منه الا إذا كان وطئها في طهرين بان استبرأ أحدهما بحضة من وطء الاول وطئها بعدها فإن أنت بولد لستة أشهر من وطء الثاني لحق به وعتقت عليه وإن ولدت لأقل من ستة من وطء الثاني لحق بالأول لأنه كان في بطنها عند حيضها والحامل نحض عند مالك وإن لم يعلم من أيهما بأن وطئها في طهر واحد فالقافة فمن ألحقته به فهو ابن له وعتقت عليه فإن لم تلحقه بواحد عتقت عليهما كأن لم تكن قافة أو كانوا واختلفوا ولم يكن أعرف وإن ولدت من كل

(١) قوله الفاسد في المخلين الصواب إبداله بالأول إذ وطؤه ليس فاسداً لدخولها في ملكه بتدبير التلذذ صيانة لمائه عن الفاسد لماله من الشبهة القوية في مال ولده اهـ كتبه محمد عايش

والراجح أنه لا يجبر على القبول أي لا يجبر سيده على قبول هبة وهبها له أجنبي ( وملك أب ) وإن علا ( جارية ابنه ) أي فرعه وإن سفل ذكراً أو أنثى ( بتلذذه ) بها بوطه أو مقدماته ( بالقيمة ) يوم التلذذ ويتبع بها إن أعدم وتباع عليه فيها أن لم تحمل وللأب أن يتمسك بها في هذه الحالة وحرمت على الابن قيطان لم يكن وطئها ( وحرمت عليهما ) معا ( إن وطئها ) أو تلذذ بها بدون وطء ( و ) أن حملت ( عتقت ) أي ناجزاً ( على مولد لها ) منهما لأن كل أم ولد حرم وطؤها بنحو عتقها فإن ولدت من كل عتقت على السابق منهما فإن وطئها بطهر ولم توجد قافة تعين ألحق بهما وعتقت عليهما كالوالد ألحقته بهما ( ولعبد ) أي جاز له

(تزوج ابنة سيم) برضاها ورضا السيد وكذا بنت خيدته (بقتل) بكسر اللثة وفتح القاف ضد الحنة أى بكراهة اذ هو ليس من مكارم الاخلاق ولربما مات السيد قترته فيفسخ النكاح (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أى غير نفسه فيشمل ملك السيد سواء خشى على (٣٦٣) نفسه العنت أم لا كان يولد له أم لا (كحر لا يولد له) كجبوب

وخشى وعقيم وعقيمة  
خشى على نفسه العنت  
أم لا (وكأمة الجدة)  
لو قال الأصل لشل  
الأم والاب وأصولهما  
ذكورا وانثا أى فللحر  
تزوج امة أصله بشرط  
حرية المالك سواء خشى  
العنت أو وجد للحرائر  
طولا أم لا إذ علة منع  
تزوج الامة استرقاق  
الولد وهى متفية هنا  
(ولا) بان كان حرا يولد  
له والامة ملك لمن لا يمتق  
ولدها عليه (i) يجوز  
تزوجها (إن خاف) على  
نفسه (زنا) فيها أو فى  
غيرها (وعدم ما) أى مالا  
من قد أو عرض (يتزوج  
به حرة غير مغالية) فى  
مهرها أى غير طالبة منه  
ما يخرج عن العادة إلى  
السرف فان لم يجد غيرها  
تزوج الامة وصار  
وجودها كالعدم وكذا  
إن خشى زنا فى امة بينها  
لتعلقه بها فيتزوجها بلا  
شرط على التعمد (ولو)  
كانت الحرة غير للمغالية  
(كناية) فانه يتزوجها  
ولا يجوز تزوج الامة

واحد ولدا فانها تفتق على السابق منها ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده فالولاء  
له وإن عتقت عليهما فالولاء لهما ويضم الأب قيمتها فى كل الصور ولو عتقت على الابن وحده  
وتكون قيمة قن ويؤدب الأب فى الصور كلها ان لم يذبحه (قوله تزوج ابنة سيده) فلو ولدت منه  
أولادا وماتوا عن مال كان ارثهم لأمرهم مع بيت المال وذلك لأن السيد جدم لأمرهم فلا يرث وأبوم  
ممنوع بالرق (قوله أى بكراهة) أى وهى متعلقة بالزوجة ووليها فقط دون العبد خلافا لعقب  
وحينئذ فالمراد بالجواز عدم الحرمة فلا ينافى الكراهة (قوله ولربما مات السيد) أى الذى هو أبوها  
وقوله قترته أى العبد أى تأخذه بالميراث وبهذا يلغى ويقال مات شخص فانفسخ نكاح آخر  
(قوله فيشمل ملك السيد) أى وملك الاجنبى وإنما جاز لعبد تزوج امة غيره مطلقا لأن الامة من نساء العبد  
وليس عليه ان يحمر ولده بتزوج حرة إذ ليس ولده أعظم منه (قوله كحر لا يولد له) أى لأن علة منع  
التزوج بالامة وهو خوف ارقاق الولد متفية هنا (قوله وكأمة الجد) الكاف داخلة على الجد لما علم من  
عادته وهى ادخال الكاف على المضاف وقصوده دخولها على المضاف اليه فاندفع اعتراض الشارح  
(قوله حرية المالك) أى للامة الذى هو أصله لأنه لو كان رقيقا كان الولد رقيقا للسيد الاعلى وقوله  
بشرط حرية المالك أى وبشرط كون الامة مسالمة وإنما يقيد المصنف للمسئلة بما ذكر من القيدين  
للم القيد الأول من كون العلة فى النكاح خوف الاسترقاق للولد ولا تنفى الا إذا كان للمالك للامة حرا  
وللم القيد الثانى بما يأتى من قوله وأمرهم بالملك (قوله وهى متفية هنا) أى لتعلق الولد على مالكها لأنه  
فرعه (قوله لمن لا يمتق ولدها عليه) أى من اجنبى أو كان من أحد أصوله لكسره رقيق (قوله ان خاف  
على نفسه زنا) ظاهره ولو توهمه لأن الخوف يصدق بالوم كذا قيل ولكن الظاهر ان المراد بالخوف  
الشك فمافوقه وهو الظن والجزم لا يلزم على تزويج الامة من رقية الولد فلا يقدم عليه بأمر وهى بل  
بأمر قوى كالشك (قوله وعدم ما يتزوج به حرة الخ) اعلم ان أصح قال الطول هو المال الذى يقدر على  
نكاح الحرائر به والنفقة عليهن منه وهو خلاف رواية محمد من أن القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح  
كلام أصح من اعتبار القدرة على الصداق وعلى النفقة كما افاده بعضهم فقول المصنف وعدم ما نفى  
مابأية يشمل الصداق والنفقة والباء فى به بمعنى مع ولا نفى ما بمال ونجمل الباء لا عوض لأنه كلام  
محمد وهو ضعيف اه عدوى (قوله من قد أو عرض) أى أودين على ملىء وكتابة وأجرة خدمة  
معتق لأجل فان وجد شيئا من ذلك كان واجدا للطول ويستثنى من العرض دار السكنى فليست طولا  
ولو كان فيها فضل عن حاجته كما قاله عيج ودخل فى العرض دابة الركوب وكتب الفقه المحتاج اليها فى  
من جملة الطول والفرق بينهما وبين دار السكنى ان الحاجة لدار السكنى أشد من الحاجة لادابة والسكنى  
(قوله فان لم يجد غيرها الخ) أى فان وجد ما لا يتزوج به الحرة غير المغالية إلا أنه لم يجد غير المغالية (قوله بالشرط)  
أى بلا اشتراط عدم ما يتزوج به الحرة غير المغالية (قوله ولو كناية) مبالغة فى مفهوم قوله وعدم ما يتزوج به حرة غير  
مغالية أى فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية  
كناية لأن عدم ارقاق الولد يحصل بنكاح الكناية (قوله بالشرطين) أى إذا خاف على نفسه الزنا

ومع وجودها (أوتحت حرة) لا نسكه أى جنسها الصادق بالمتعدد  
فيجوز له تزوج الامة بالشرطين ولا يخفى ما فى كلامه من الركة لأن قوله ولو كناية مبالغة فى مفهوم الشرط الثانى وظاهر قوله  
أوتحت انه عطف على كناية فهو فى حيز للبالغة فيكون مبالغة فى المفهوم أيضا

وهو لا يصح لوجوب رجوع البالغة الثانية لمنطوق الشرط الاول علو قال ان خاف زنا ولو تحت حرة وعدم الخ لكان آيين فان تزوجها الحر بدون الشرطين أو أحدهما فسخ بطلاق لانه مختلف فيه وبقي شرط ثالث وهو اسلامها وسكت عنه لما سيذكره في نكاح الكافرة ولو تزوجها بشرطه ثم زال الميخ لم يفسخ (و) جاز (لبيد بلا شرك) لسيدته فيه (ومكاتب) بلا شرك (وغدبن) أي قبحي النظر (نظر شرع السدة) لئلا يكلفها وثيقة أطرافها التي (٢٦٣) ينظرها المحرم منها وخص الشعر

لانه التوهم وله الخلو معها على المشهور ومفهوم بلا شرك منع ما لها فيه شرك ولو الزوج (كنص) وغدبن وهو مقطوع الذكر قطع وأولى المحبوب مملوك (زوج) وأولى لها يرى شعر زوجها سيده بخلاف خصي لتغير الزوج أو خصي حر فلا يجوز (وروي) عن مالك (جوازه وإن لم يكن لها) بل لأجنبي (و) لو تزوج حرامه بشرطه ثم تزوج عليها حرة ولم تقم بها (خيرت الحرة مع الزوج) (الحر) لا العبد (في نفسها) بين ان تقيم مع الامة أو تفارق (بطلقة) واحدة (بأنه) صفة كاشفة إذ هو كطلاق الحاكم فان وقت أكثر لم يلزم إلا واحدة (كنزويج) أمة عليها) عكس ما قبله (أو) تزويج أمة (ثانية) على التي رضيت بها الحرة (أو عليها) أي الحرة (بواحدة فألفت أكثر) فتغير في نفسها في الصور

ولم يجد مهرا (١) يتزوج به حرة (قوله وهو لا يصح) لانه يجعل المعنى فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية كناية ولو كان تحت حرة لا تنكحه مع أنه اذا كان تحت حرة لا تنكحه وخاف على نفسه الزنا جاز له نكاح الامة (قوله لوجوب الخ) أي فالبالغة الاولى راجعة لمفهوم الشرط الثاني والبالغة الثانية راجعة لمنطوق الشرط الاول واعترضه ابن غازي بأنه كيف يعطف مبالغة على مبالغة مع اختلاف موضوعهما من غير تكرار (قوله بدون الشرطين) أي بأن لم يخف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة (قوله أو أحدهما) أي أو بدون أحدهما كما لو كان لا يخاف الزنا وعدم ما يتزوج به الحرة أو خاف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة الغير المغالية (قوله فسخ بطلاق) أي قبل الدخول قطع على الظاهر وقوله لانه مختلف فيه أي في المذهب وخارجه حتى قال ابن رشد للمشهور جوازه بلا شرط وهو قول ابن القاسم كافي وكأنه حمل الآية على الأولوية أو على النسخ يحرم ذلك (قوله لم يفسخ) أي وكذا إذا طلق الامة ووجد مهر الحرة فله رجعة الامة وهذا هو المشهور بناء على المعتمد من أن تلك الشروط شروط في الابتداء فقط وقيل انها شروط معتبرة في الابتداء والدوام وعليه إذا تزوج الامة بشروطه ثم زال الميخ افسخ النكاح ولا تصح الرجعة (قوله وله الخلو الخ) فيه أن الخلاف إنما هو في رؤية شعرها وإنما الخلو بها ونظر بقية الأطراف فليس فيها إلا النكح كما قال عجي والحاصل ان مذهب للدونة جواز نظر العبد والمكاتب الوغدبن لشعر السيدة وهو المشهور لان باب الطمع مسدود من الجانبين وقال ابن عبد الحكم يمنع من رؤية شعر سيدته لمعوم الفساد في هذا الزمان فلم يبق كالزمن الذي قال الله فيه أو ما ملكت أيمانهم وقول ابن عبد الحكم يمنع رؤيته لشعر سيدته وجبه وإن كان التشدد الجواز ثم ان الشيخ سالما السهري جعل النظر لبقية أطرافها والخلو بها مثل الشعر في الجواز فرد عليه عجي بأن الخلاف إنما هو في رؤية الشعر والمشهور الجواز وأما رؤية بقية الاطراف والخلو فكل منهما ممنوع من غير خلاف والاعول عليه ما قاله عجي من قصر الجواز على رؤية الشعر (قوله وهو مقطوع الذكر قطع) أي قائم الاثنيثين وأما ذهاب الاثنيثين قائم الذكر فهو بمنزلة السالم فلا يجوز له رؤية شعرها إلا إذا كان مملوكا كما تقدم والفرض انه وغد (قوله وخيرت الحرة مع الحر) أي وأمام العبد إذا تزوج الامة على الحرة أو تزوجها على الامة فإنه لا خيار للحرة لان الامة من نساء العبد (قوله إذ هو كطلاق الحاكم) أي لان القاعدة أن كل طلاق أوقفه غير الزوج فهو بائن إلا في الإيلاء وعسر النفقة (قوله كنزويج أمة عليها) ما ذكره الصنف من تخيير الحرة في نفسها هو المشهور وقيل ان سبقت الامة خيرت الحرة في نفسها وان سبقه في الامة (قوله أو عليها بواحدة الخ) أي كما لو علت الحرة أنه متزوج بأمة أو أكثر فتزوجته راضية بما علت فلما دخلت

(١) هذا على رواية محمد وسبق ضيفها فالمااسب اهبة اه كنية محمد عايش

الثلاث بطلانة (ولاتبوا أمة) أي لا تفرد بيت مع زوجتها جبرا عن سيدها بل تبقى بيت سيدها ويأتيها زوجها فيه لأن أفرادها مع زوجها يطل حق سيدها من الخدمة أو غالبا وحقه فإن ثبت (بالشرط) من الزوج (أو عرف) فان جرى العرف بأنها تبوأ أو شرط الزوج على السيد قبل العقد أو فيه ذلك كان له أخذها وفرادها قهره (والسيد السفر) والبيع لمن يسافر (بمن تبوأ) ولو طال السفر ويقضى الزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف كما ان المأواة ليس له السفر بها إلا لشرط أو عرف (و) لسيد الامة إذا قرر صداقها (أن يضع) عن الزوج

(من صداقها) ولو بشر رضاها لانه حق له بشرطين أشار لأولهما بقوله (إن لم يمنعه دينها) المحيط بالصداق بان يكون أذن لها في تدانيتها والا فله الوضع الثاني أن لا ينقص الباقي بعد الوضع عن ربيع دينار واليه أشار بقوله (إلا ربيع دينار) لحق الله والشرط الاول عام والثاني خاص بمن لم يدخل بها وإلا فله وضع الجميع (و) للسيد (منعها) من الدخول والوطء بعده (حق يقبضه) من الزوج كاللحرة منع نفسها لذلك (و) له (أخذهُ) (٣٦٤) لنفسه أى أخذ جميعه ولو قبل الدخول قاله ابن القاسم وهو للمول عليه (وإن قتلها) سيدها

إذ لا ينهم على انه قتلها لذلك (أو باعها بمكان بعيد) يشق على الزوج الوصول اليه فالسيد أخذه (إلا) ان يبيعها قبل البناء (لظالم) بجزم معه عن الوصول اليها فلا يلزم الزوج الصداق ويرده السيد ان قبضه ومضى قدر الزوج على الوصول اليها دفعه للسيد \* ولما قدم انه يجوز للسيد أخذ مهر أمته ومنعها من الزوج حتى يقبضه واسقاطه لإلاربيع دينار وكل هذا يدل على انه له حبس صداقها وتركها بلا جهاز ذكر ما ينافيه بقوله (وفيها) أيضا (يلزمه) أى السيد (تجهيزها به) أى بمهرها (وهل) منفي التوضيحين (خلاف) وعليه ألاكثر (أو) وفق (الأول) الذى يدل على ان له أخذ صداقها محمول على أمة (لم تنبأ) والثاني على من بوءت منزلا منفردا عن سيدها فيلزمه تجهيزها

وجدت عنده أكثر مما علمت فان الخيار يثبت لها (قوله من صداقها) من اسم بمعنى بعض أو أنها يمانية مبنية لمحدوف أى شيئا من صداقها (قوله إن لم يمنعه دينها) أى إن كان ذلك الوضع لا يمنع منه دينها المحيط بصداقها وقوله بأن يكون النكح مثالا لعنفى وهو ما اذا كان دينها يمنع من الوضع لانها اذا تدانيت باذنه لم يكن له إسقاط ذلك الدين ويجب وفاؤه من غير خراج وكسب كالمرء وأما إذا تدانيت بغير إذنه فله إسقاطه وحسنه فلا يمنع ذلك الدين الوضع (قوله منع نفسها لذلك) أى لأجل أن تقبض ما حل من صداقها (قوله وهو للمول عليه) أى والمضر فى حق الله إسقاطه للزوج لا أخذ السيد له الذى كلامنا فيه ومقابله له أخذه إلا ربيع دينار فيتركها لها (قوله وإن قتلها سيدها) أى قبل الدخول أو بعده وهذا مبني على أخذ السيد صداقها فاذا تزوج أمته ثم قتلها فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها بنى بها أم لا ويشكل عليه الصداق بالقتل (قوله لذلك) أى لأجل أخذ صداقها لان الغالب أن تمنها أكثر من صداقها (قوله أو باعها بمكان بعيد) يعنى أن السيد إذا تزوج أمته ثم باعها لمن سافر به المكان بعيد فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها أو نصفه إذا طلق قبل البناء (قوله فلا يلزم الزوج الصداق) أى لا يلزمه شيء منه وقوله دفعه للسيد أى الذى باعها لانه مال من أموالها ومال الرقيق اذا بيع لبائعه وإلّا يلزم الزوج دفعه للسيد إذا عسكن من الوصول اليها لان النكاح صحيح (قوله وتركها بلا جهاز) أى كفى كتاب النكاح من المدونة وقوله وفيها أيضا أى فى المدونة فى كتاب الرهون (قوله تأويلان) وتأويلها بعضهم أيضا بحمل المحل الاول على ما اذا باعها تقدم حقه والمحل الثانى على ما اذا لم يبيعها تقدم حق الزوج وتوالت أيضا بحمل المحل الاول على ما إذا تزوجها من عبده والمحل الثانى على ما إذا زوجها بأجنبي أو بغيره (قوله وسقط بيعها النكح) تقدم ان للسيد أن يمنع أمته التى تزوجها من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه ثم ذكر هنا ما إذا باعها سيدها لغير زوجها قبل البناء فذكر انه ليس للسيد أن يمنع زوجها من الدخول حتى يقبض صداقها وذلك لسقوط تصرف البائع لانها خرجت عن ملكه بالبيع وكذلك ليس للمشتري أى بمنعها من الدخول لان الصداق ليس له وأما هو لبائعه لانه من جملة ما لا أن يشترطه المشتري فيكون له النكح (قوله منع تسليمها) فاعل سقط وأنت خير بأن سقوط النكح بالنسبة لكل من البائع والمشتري وقوله لسقوط النكح علة لسقوط النكح بالنسبة للبائع وتركه علة بالنسبة للمشتري لوضوحه لانه ليس له حق فى صداقها لانه كالمال وماله لبائعه إلا ان يشترطه للمشتري (قوله من بائع أو مشتري) أى سواء كان النكح من بائع أو مشتري أى ليس لبائعه ولا لمشتريه أن يمنعه من زوجها حتى يقبض صداقها وإذا سقط منع كل فليس لها منع نفسها من الزوج ويتبعه البائع بالصداق فى ذمته ولو أعقبتها سيدها ولم يستثن مالها فلها أن تمنع نفسها كاللحرة حتى تقبض صداقها وأما إن استثنى مالها فلا كلام لها لان المال ماله ولكن

ليس

(أو) الاول محمول على أمة (تجهيزها) سيدها

(من عنده) فجازله أخذ صداقها والثانى لم تجهزها من عنده فلزمه تجهيزها به (تأويلان) بالثنية واحد بالخلاف وواحد بالوفاق وله وجهان وفى نسخة تأويلات بالجمع وهى ظاهرة (وسقط بيعها) لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبضه صداقها (منع تسليمها) لزوج حتى يدفع صداقها من بائع أو مشتري فليس لواحد منهما منعها من الزوج (لسقوط تصرف البائع) يبيعها لها وأما عدم منع تسليم المشتري فلعدم حقه فى الصداق وهو ظاهر لانه للبائع ولذا لو استثنى المشتري كان له منع تسليمها حتى يقبضه

(و) سقط (الوفاء) من الامة (بالتزويج) بمعنى أنه لا يلزمها الوفاء هـ (٣٦٥) (إذا أعتق) السيد أمته (عليه)

أى على أن تزوج به أو  
بغيره والأولى الوفاء بما  
التزمت حيث جاز الشرط  
والأفلا يجوز الوفاء كماله  
أعتقها على أن عتقها  
صداقها إذ العتق ليس  
بتمول ولما قدم بيعها لغير  
الزوج ذكر بيعها له بقوله  
(و) سقط بيعها لزوجها  
قبل البناء (صداقها) عن  
الزوج أى نصفه لأنه  
اللازم قبل البناء وإن قبضه  
السيد رده ويرجع به الزوج  
عليه من الثمن لأن الفسخ  
من قبله (وهل) سقوطه  
عنه (ولو) بيع سلطان  
على سيدها لزوجها قبل  
البناء (لفلس) حصل  
للسيد بناء على أن ما فيها  
مخالف للعتبة (أولاً)  
يسقط عن الزوج لأن بيع  
السلطان له لم يعمده السيد  
أى لم يحىء من قبله  
(ولكن) لا بمعنى عدم  
السقوط حقيقة حتى يكون  
مخالفا لما فيها بل بمعنى أن  
الزوج إذا كان أقضه  
لسيدها (لا يرجع به) أى  
بالصداق أى بنصفه عليه  
(من الثمن) حيث دفعه له  
بل يتبع به ذمته لأنه كدين  
طراً بعد الفلس فقوله أولاً  
ولكن الخ إشارة لتأويل  
الوفاق أى من أن معنى عدم  
السقوط الذى فى العتبية  
انه لا يرجع به من الثمن  
فلا ينافى انه يتبعه فى

ليس له منعها من الزوج خلافاً لمن توهمه (قوله والوفاء الخ) يعنى ان الانسان إذا أعتق أمته بشرط  
ان تزوج به أو بغيره فلما تم عتقها امتعت من ذلك فانه لا يقضى عليها به ولا يلزمها الوفاء به لانها  
ملكته نفسها بمجرد العتق والوعد لا يلزم الوفاء به (قوله وصداقها الخ) حاصله ان السيد إذا باع  
الامة للزوجة لزوجها قبل بنائه بها فان الزوج يسقط عنه صداقها وان قبضه السيد رده بمعنى أن  
الزوج يحسبه من الثمن فلو باعها السلطان لزوجها قبل البناء لفلس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج  
الصداق وهو ظاهر المدونة أولاً يسقط عنه وهو ما فى العتبية عن ابن القاسم وهل ما فى السماع خلاف  
ما فى المدونة أو وفاق لها فذهب أبو عمران إلى الخلاف بحمل كلام العتبية على أنه يلزمه الثمن كما لا  
زيادة على الصداق كاملاً وحمل كلام المدونة على انه يدفع الثمن فقط وذهب كثير من الاشياخ الى  
الوفاق بحمل قول العتبية انه لا يسقط عنه الصداق على معنى ان الزوج إذا دفع الصداق بتامه للسيد  
فانه لا يحسبه من الثمن بل يدفعه أى الثمن بتامه للسلطان ويتبع ذمة السيد بالصداق فى الحقيقة  
الصداق ساقط عن الزوج فوافق كلام المدونة هذا حاصل كلام الشارح (قوله ويرجع به الزوج  
عليه من الثمن) أى انه يحاسب به من الثمن (قوله لم يحىء من قبله) أى من قبل السيد حتى يخفف عن  
الزوج (قوله من قبله) أى جاء من قبل السيد فقد أنلف النكاح الذى به أخذ الصداق فيرده وأما إذا  
روعى القول بانها لا تملك بالعقد شيئاً فالأمر ظاهر (قوله أى بنصفه) الأولى ابقاء الثمن على حاله كما  
هو للمصوص فى المدونة (قوله فلا ينافى انه يتبعه به) أى ان الزوج يتبع السيد به (قوله وقرر المصنف  
قبضه السيد رده لأن الفسخ من قبله اه وفى العتبية مع أبو زيد ابن القاسم من قبض مهر أمته فباعها  
السلطان فى فلسه من زوجها قبل بنائه لا يرجع زوجها بمهرها على ربهما لأن السلطان هو الذى باعها  
منه اه فاختلف هل ما فى الكتاتين خلاف وهو تأويل أبى عمران ورأى أن يبيع الحاكم لفلس وصف  
طردى لا مفهوماً له وللدار على بيعها سواء كان من السلطان لفلس أو من غيره ولو لغير فلس وضعف  
ما فى العتبية من أن الزوج لا رجوع له بالمهر مطلقاً باع السلطان لفلس أو باع غيره ولو لغير فلس بل يدفع  
الثمن بتامه زيادة على مادفعه من الصداق كله واعتمد ما فى المدونة من رجوعه بالمهر مطلقاً وانه إنما  
يدفع الثمن ويسقط عنه الصداق فتحقق الخلاف بين ما فى الكتاتين اه أو وفاق وأن معنى قول  
ابن القاسم فى العتبية لا يرجع زوجها بمهرها على ربهما معناه أنه لا يرجع به الآن على انه من الثمن بل  
يدفع الثمن للسلطان بتامه وهذا لا ينافى انه يتبع السيد بالمهر على انه دين فى ذمته فى الحقيقة الصداق  
ساقط عن الزوج وليس مراده أنه لا يرجع به الزوج على ربهما مطاقاً وقول المدونة انه يسقط عنه بمعنى  
انه يرجع به الزوج على السيد وان كان لا يحسبه من أصل الثمن وهو تأويل بعضهم إذا علمت هذا فقول  
المصنف وهل ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع من الثمن إشارة للوفاق وقوله أولاً إشارة  
للخلاف فصدر الكلام وعجزه إشارة للوفاق ووسطه إشارة للخلاف والمعنى وهل يسقط الصداق ولو  
بييع سلطان لفلس ولكن لا يرجع به الزوج المشتري من الثمن أى لا يحسبه منه بل يتبع به ذمة السيد  
أولاً يسقط يبيع السلطان لها لفلس وحينئذ يدفعه الزوج زيادة عن الثمن ولا رجوع له به طلقاً هذا  
معنى كلام المتن وكذا قرره بهرام وت وعقب وهو المشار له بقول شارحنا وقرر المصنف بتقرير آخر  
وقرر شارحنا تبعاً له وخش ان قوله وهل ولو يبيع سلطان لفلس إشارة لتأويل الخلاف وانه رد بلو  
على سماع أبى زيد وقوله أولاً ولكن الخ إشارة للوفاق فقوله ولكن مرتبط بقوله أولاً فهو من تمة الوفاق

الذمة فى الحقيقة هو ساقط وفاقاً لما فى المدونة وقرر المصنف بوجه آخر (تأويلان)

(٣٤ - دسوقى - ثانى)



ولو قال المصنف وصادقها ولو يبيع حاتم فليس وفي العتية لا وهل خلاف ولا بل يرجع به من آمن تاويلان كان احسن (و) إذا بيعت (بعده) أى البناء فالصادق (كالحلها) (٣٦٦) فليس بد امتزاعه ولا يسقط عن الزوج بيعه له ولغيره من سيد أو سلطان ويتبعها ان

ولما كان قوله أولا معناه أولا يسقط عن الزوج يقتضى ان الزوج يدفعه ولا يرجع به مطلقا بين أن الراد بعدم سقوطه انه لا يحسبه من الثمن الآن فلا ينافى انه يتبع به البائع في ذمته وهناك تاويل آخر لابن رشد لم يذكره المصنف وهو أن ما في الدونة من السقوط إذا بيعت اختيارا بان يبيعها سيدها وما في العتية محمول على ما إذا بيعت جبرا على سيدها كييع السلطان فليس فلم يبيع السلطان فليس وصفا طرديا كما زعم أبو عمران بل هو قيد مقصود وبعد هذا كله فالتاويلان المذكوران في كلام العتية لافي كلام للدونة كما علمت فهما على خلاف اصطلاح المصنف كذا قيل وقد قيل ان التعبير بالتاويل جار على اصطلاح المصنف من حيث انه وان تعلق بالعتية فهو من حيث الواقعة والمخالفة مع الدونة (قوله ولو قال المصنف وصادقها) أى وسقط صداقها ببيعها لزوجها قبل البناء وهل ولو يبيع حاكم الخ (قوله من سيد أو سلطان) أى كان البيع صادرا من سيد أو سلطان وقوله ويتبعها أى صداقها (قوله وبطل في الأمة ان جمعها مع حرة فقط) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل -حنون يطل العقد فيهما واحتج بان العقدة إذا جمعت حلالا وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها \* وأجاب المشهور عن هذا الاحتجاج بما قال الشارح فسقط حيثن احتجاجة ومحل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرة سيدتها والا بطل العقد فيهما على المشهور لأنه مؤد للتباغض والتشاحن ومقابل المشهور فسخ نكاح الأمة فقط حيثن وعمله أيضا ما لم يكن نكاح الأمة جائزا له والا صح العقد عليهما (قوله وبصح في الحرة) أى سواء سمى لسك واحدة صداقا أم لا (قوله إذا جمعت حلالا وحراما) أى مثل بيع قلة خل وقلة خمر صفقة واحدة (قوله لأنه في الحرام بكل حال) أى مثل الخمر أو الحزير المصاحب لثوب أو قلة خل (قوله في بعض الأحوال) أى إذا خشي الزنا ولم يجد طولا للحرة (قوله لأنه قبل الخ) إشارة لافرق بين الحرامين وهو حاصله ان الحرام المطلق لا يقبل المعاوضة بحال فلذا فسدت الصفقة التي جمعت مع حلال والحرام الغير المطلق وهو ما كانت حرمة في بعض الأحوال تجوز للمعاوضة عليه في الجملة ولذا لم تبطل الصفقة التي جمعت (قوله بخلاف الخمس فانه يطل في الجميع) أى قبل الدخول وبعبه ولو ولدت الأولاد وسواء كن كلهن حرائر أو أماء أو كان بعضهن أحرارا وبعضهن أماء وقد وجدت شروط نكاح الأماء وسواء سمى لسك واحدة صداقا أم لا وسواء كان يحرم الجمع بين بعضهن أم لا وانما فسخ نكاح الجميع لعدم تعين الحرام بخلاف جمع الأمة مع الحرة فان الحرام ممتنع (قوله والا فسخ نكاحها فقط) الظاهر فسخ النكاح في هذه الصورة في الجميع لأن التحريم فيها ليس من جهة الأمة فقط بل من جهة جمع الخمس المحرم بالاجماع ومن جهة الأمة فقد جمع العقد بين تحريم الامة وتحريم الجمع المذكور فهو أولى بالقسح عما إذا لم تكن فيه أمة انظر بن (قوله ولا ارث كافي جمع الخمس) أى لاميراث في المستثنين إذا مات الزوج قبل القسح للاتفاق على فساد النكاح في المستثنين (قوله وسيدها) بالنصب على انه مفعول معه لا بالرفع عطفا على ضمير الرفع المستتر في أذنت لمدم القاصل (قوله معا) فيه إشارة الى أن الواو في قوله وسيدها واو المعية أى مع سيدها لان له حقا في الأولاد (قوله إذا كانت الخ) أى وإنما يعتبر اذن السيد في الجواز إذا كانت الخ فلو رضى السيد بزل الزوج وأبتهى فلها مطالبة الزوج بدمم الزول وترفعه عند الحاكم لأنه ضرر بها كما ذكره خن في كبره (قوله بجواز عزل مالك الأمة) سواء كانت قنا أو أم ولد وقوله وهو كذلك أى لأنه

عتقت الى غير ذلك من أحكام مالها (و بطل) النكاح (في الأمة) التي يتمتع تزوجها فقد شرط بمأمور (إن جمعها) في العقد (مع حرة) وقوله (فقط) راجع لقوله في الأمة أى بطل في الأمة فقط وبصح في الحرة ولا يخالف قولهم الصفقة إذا جمعت حلالا وحراما بطلت كلها لأنه في الحرام بكل حال والأمة يجوز نكاحها في بعض الأحوال لأنه يقبل المعاوضة في الجملة بخلاف الحرام المطلق فانه لا يقبلها بحال (بخلاف) جمع (الخمسة) بمقد واحد فانه يطل في الجميع حيث لم تكن إحدى الخمس أمة يتمتع نكاحها فقد شرطها والا فسخ نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبله مع حرة إذ هي جنس يشمل الواحدة والمتعددة (و) بخلاف جمع (المرأة ومحرمتها) كاختها ومحماتها بمقد واحد فيفسخ جميعه ولو طال ولا ارث كافي جمع الخمس أيضا (ولزوجها) أى الأمة (الزول) أى عدم الانزال في فرجها (إذا أذنت وسيدها) معا إذا كانت ممن تحمل ويتوقع

حملها والا للعبرة باذنها دون السيد الصغيرة وآيس وحامل (كالحرمة) لزوجها العزل (إذا أذنت) مجازا وبعبه صغيرة لا أو كبيرة ولا يعتبر اذن وليها واشهر كلامه بجواز عزل مالك الأمة عنها بغير اذنها وهو كذلك ولا يجوز اخراج المني المتكون في الرحم

ولو قبل الأربعين يوما وإذا

تخفت فيه الروح حرم  
اجتماعا (و) حرم (الكافرة)  
أى وطؤها بملك أو نكاح  
(إلا الحرة الكتابية) فيجوز  
نكاحها للمسلم (يكفر)  
عند الامام مالك وأجازوه  
ابن القاسم بلاكراهة وهو  
ظاهر الآية (وتأكد) الكره  
(بداية الحرب) تركه ولده  
بها وخشية تريتها له على  
دينها ولا تبالي باطلاع  
أيه على ذلك (ولو) كانت  
الحرة الكتابية (يهودية)  
تصبرت وبالعكس) فيجوز  
بكره خلاف لو انتقلت  
للمجوسية أو الدهرية فلا  
يجوز (و) (أنتهم) أى  
الامة الكتابية فيجوز  
وطؤها للمالك للمسلم  
(بالمالك) خلاف نكاحها  
فلا يجوز لمسلم ولو عبدا  
خشى الفتنة لم لا ولو كانت  
مملوكة لمسلم (وقررت)  
الزواج (عليها) أى على الحرة  
الكتابية (إن أسلم)  
ترغيبه في الاسلام وهل  
مع كراهة أو بدونها تردد  
(وأنتكحتمهم) أى أهل  
الكتاب من اليهود  
والنصارى (فاسدة) ولو  
استوفت شروط الصحة  
في الصورة (و) قرر الزواج  
إن أسلم (على الأمة) الكتابية  
(و) على (المجوسية) مطانة (إن  
عتقت) راجع للامة الكتابية  
(وأسلمت) راجع لها

لا حق لها في الوطء على السيد (قوله ولو قبل الأربعين) هذا هو للتمتع وقيل يكره إخراجها قبل  
الأربعين (قوله وحرم الكافرة) أشار بتقدير حرم إلى أن قوله وأنكافرة عطف على اصوله ويختص  
في التابع ما لا يختص في التابع (قوله الكتابية) أى سواء كانت يهودية أو نصرانية وقوله فيجوز  
نكاحها للمسلم أى سواء كان حرا أو عبدا (قوله وهو ظاهر الآية) أى قوله والمحصنات من الذين  
أوتوا الكتاب والراد بالمحصنات الحرائر (قوله عند الامام مالك) إنما كره مالك ذلك في بلد  
الاسلام لأنها تغذى بالحجر والخزير وتغذى ولده بها وهو يقبها ويضاجعها وليس له منعها من  
ذلك التغذى ولو تضرر برأيتها ولا من الذهاب للكنيسة وقد تموت وهى حامل فتدفن في مقبرة  
الكفار وهى حفرة من حفر النار (قوله وتؤكد بدار الحرب) أى أن تزوج الحرة الكتابية بدار  
الحرب اشد كراهة من تزوجها بدار السلام (قوله ولو يهودية تصبرت) هذا مبالغة في جواز  
نكاح الحرة الكتابية بكره أى هذا إذا استمرت الكتابية على دينها بل ولو انتقلت اليهودية  
لنصرانية وبالعكس وأما لو انتقلت اليهودية أو النصرانية للمجوسية أو الدهرية أو ما شابه ذلك  
فانه لا يجوز نكاحها ولم يعلم منه حكم انتقالها من مجوسية ليهودية أو نصرانية هل تحل للمسلم أولا  
واستظهر البساطى وح حل نكاحها بعد الانتقال (قوله وأنتهم) الاضافة على معنى من أى وإلا  
الامة منهم أى من الكتابيين لا يقال شرطها صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف وهو لا يصح هنا  
اذلا يصح أن يقال هذه الامة الكتابيون لانا نقول يكفي صحة حمل مفرد المضاف اليه على المضاف  
ويصح أن تكون الاضافة على معنى الام اختصاص أى والا لامة المختصة بالكتابيين من حيث  
انها على دينهم \* والحاصل ان غير الكتابيات من الكفار لا يجوز وطؤها ولا بملك ولا بنكاح  
والكتابيات يجوز وطء حرائرهن بالنكاح وإماهن بالملك فقط لا بالنكاح ولو كان سيدها مسلما فكل  
من جاز وطء حرائرهن بالنكاح من غير المسلمين جاز وطء إمامتهم بالملك فقط وكل من منع وطء حرائرهن  
بالنكاح منع وطء إمامتهم ولو بالملك (قوله وقرر عليها أن أسلم) أى سواء كان كبيرا أو صغيرا أو سوا.  
أسلمت أم لا قرب اسلامها من اسلامها أم لا وضمير عليها للزوجة الحرة الكتابية كما قال الشارح وأما  
أن أسلم وتحت زوجة مجوسية فإن كان بالغا فرق بينهما ما لم تسلم بالقرب وإلا وقف حتى يبلغ فإن لم  
تسلم فرق بينهما كما يأتى (قوله تردد) هذا التردد مبنى على أن الدوام كالاتداء فيكره أو ليس  
كالابتداء فلا يكره والذهب الكراهة (قوله ولو استوفت شروط الصحة في الصورة) أى لا تنفاه  
كون الزوج مسلما وهذا هو الذى في التوضيح تبعا لابن راشد فيما فهمه من قول ابن شاس  
وابن الحاجب المشهور أن أنكحتم فاسدة والذى يفيد عبد الوهاب وابن يونس واللخمي وأبو الحسن  
وابن قنوح والقرافى الاتفاق على التفصيل فإن استوفت شروط الصحة كانت صحيحة وإلا كانت  
فاسدة وعند الجمهور يحمل على الفساد لأنه الغالب قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر وكون اسلام  
الزوج شرطاً في صحة النكاح محله إذا كانت الزوجة مسلمة \* فإن قلت ما فائدة كون أنكحتم فاسدة  
مطلنا أو ما لم تستوف الشروط مع اننا لا نتعرض لهم ويقر عليها أن أسلم أو أسلمت واسلم في عدتها أو  
اسلما معا \* قلت فائدة ذلك الخلاف انه ان قلنا بفساد أنكحتم مطلقا لا يجوز لنا توليتها وإن قلنا  
التفصيل فيجوز لنا توليتها ان كانت مستوفية للشروط الصحة (قوله وعلى الأمة الكتابية)  
أى الزوج بها سواء كانت مدخولا بها أم لا وكذا يقال في المجوسية (قوله على المجوسية) أى  
التزوج بها وقوله مطلقا أى حرة أو أمة (قوله راجع للأمة) أى ان عتقت بعد اسلامه  
وإن لم تزل وحينئذ فتصير حرة ككتابية نكحت مسلم ولا ضرر فيه \* والحاصل ان للدار  
في الامة الكتابية على عتقها أو اسلامها فإن عتقت واسلمت صارت حرة مسلمة نكحت مسلم

وإن عتقت فقط صارت حرة كناية تحت مسلم ولا ضرر فيه وإن أسلمت من غير عتق صارت أمة مسلمة تحت حر ولا ضرر فيه بناء على القول بأن شروط تزوج الأمة تعتبر في الابتداء والدار في المجوسية على إسلامها عتقت أم لا فإن أسلمت وعتقت صارت حرة مسلمة تحت حروان أسلمت فقط صارت أمة مسلمة متزوجة بمسلم ولا ضرر فيه على الاعتماد فعملت مما قلنا أن قوله أن عتقت وأسلمت ليس لقنا ونشتر أمربتا بل قوله وأسلمت راجع لها تأمل ومفهوم أحلمت بالنسبة للمجوسية أنها إذا لم تسلم فيه تفصيل فإن كان بالغا فرق بينها ولا يقر عليها وإن كان صبيا أقر عليها مادام صبيا فإذا بلغ فرق بينهما (قوله وتصير أمة الخ) أي وتصير الأمة الكناية أو المجوسية إذا أسلمت فقط أمة مسلمة الخ (قوله ولم يعد إسلامها من إسلامه) الأولى كما قال بن ولم يعد ما ذكر من عتقها وإسلامها من إسلامه (قوله فلا بد أن يكون ناجزا) أي غير مقيد بأجل أو بموته وليس للراد بكونه ناجزا كونه بفور إسلامه خلافا لما يوهمه كلام الشرح ولذا قال بن واحترز بالعتق الناجز من التدبير والعتق لأجل بقاءها فيها على الرقية وحينئذ فلا يقر عليها بل يفرق بينها وقوله ولا يجزى فيه أي في العتق التأويلان قال ابن عاشر لا يعد جربانها في العتق أيضا كما يقتضيه كلام المصنف فيعرض على السيد هل يعتق أمتهام لا وذكره الشيخ ابن رحال أيضا اه بن (قوله كالشهر) أدخلت الكاف مادون الشهرين (قوله وهل أن غفل الخ) نص للمدونة قال مالك وإن أسلم مجوسى أو ذمى تحته مجوسية عرض عليها الإسلام فإن أبته وقتت الفرقة بينها وإن أسلمت بقيت زوجة مالم يعد مائين إسلامها ولم يحد في البعد حدا وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا ليس بكثير اه أبو الحسن قوله وقتت الفرقة بينها ظاهره أنها لا تؤخر ابن يونس روى أبو زيد عن ابن القاسم أنه يعرض عليها الإسلام اليومين والثلاثة ومثله في كتاب محمد وقوله ولم يحد في البعد الخ ابن يونس في بعض الروايات أنه شهران قاله ابن اللباد وذلك أي كون الشرين بعدا ومادونها يسير إذا غفل عنها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها ولم توقف أمالو وقتت وقت إسلامه فتوقت لتتظرف امرها فلا يقر عليها وإن أسلمت بعد ذلك في مادون الشهرين كما أنه لا يقر عليها إذا عرض عليها الإسلام حين إسلامه فاته ولم تسلم أصلا وحملها ابن أبي زمنين على ظاهرها من كونها غفل عنها أولم يغفل عنها بل عرض عليها الإسلام فتوقت لتتظرف في امرها وأبته فقال المعروف إذا وقتت إلى شهر أو بعده فأسلمت أنها امرأته عياض فظاهر كلامه أنها توقف لتتظرف في امرها دون الشهرين ولا يفرق بينها بمجرد إبانها خلاف ما تأوله القرويون من أن محل كونها إذا أسلمت بعد شهر تكون زوجة إذا غفل عنها وأما إذا عرض عليها الإسلام فابت أو توقف فانه يفرق بينها ولا توقف لتتظرف في امرها فعلى ما تأوله القرويون يكون قول ابن القاسم يعرض عليها الإسلام اليومين والثلاثة أي إذا ابت الإسلام حين إسلامه ثم يفرق بينها ولا توقف لتتظرف في امرها وفاقا لمالك من أن محل كونها تكون زوجة إذا أسلمت بعد شهر ولو عرض عليها الإسلام قبل ذلك وأبته خلاف ابن أبي زمنين أنها تكون زوجة إذا أسلمت بعد شهر ولو عرض عليها الإسلام قبل ذلك وأبته خلاف قول ابن القاسم انظر بن (قوله فلم يتمكن من الاستمتاع بها) أي والنفقة في مقابلة الاستمتاع (قوله أو أسلمت ثم أسلم في عدتها) الضمير في أسلمت الزوجة سواء كانت كناية أو مجوسية حرة أو أمة وهذه عكس ما قبلها لأن ما قبلها تقدم اسلام الزوج على إسلامها وهذه تقدم إسلامها على اسلام الزوج والحكم في هذه كما قل المصنف أنه يقر عليها إذا أسلم في عدتها والفرق بين هذه وما قبلها حيث جعل الأجل فيها كالشهر وفي هذه تمام المدة أنه هنا لا سبق إسلامها اعتبر أجلها الشرعى وهو العدة والممكن له عدة أجل إسلامه بالقرب عادة وحمل على كالشهر (قوله أي زمن استبرائها)

وتصير أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط وجود شروط الأمة المسلمة بناء على أن الدوام ليس كالأبداء (ولم يعد) إسلامها من إسلامه (كالشهر) مثال للنفي فهو مثال للقرب على الاعتماد فالمعنى وقرب كالشهر وأما عتقها فلا بد أن يكون ناجزا ولا يجزى فيه التأويلان (وهل) أقر أم لا عليها حيث أسلمت وقرب كالشهر (إن غفل) من إيقافها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها أمالو وقتت وقت اسلام فابت اسلام يقر عليها ولو أسلمت بعد ذلك بالقرب (أو) يقر عليها أن قرب إسلامها كالشهر (مطلقاً) غفل عنها أولا (تأويلان ولا نفقة) على الزوج فيما بين إسلاميها لأن المانع من جمعها بتأخيرها الإسلام فلم يتمكن من الاختمتاع بها إلا إذا كانت حاملا (أو أسلمت) هي أولا (ثم تسلم في عدتها) أي زمن استبرائها منه وهو كالر فانه يقر عليها (ولو) كان (طائفا) حال ككفرة

بعد إسلامها والبناء بها اذلا عبرة بطلاق الكفر فان انقضت عدتها قبل اسلامه (٣٦٩) بانث منه (ولاتفقة) لها عليه ايضا فباين

اسلامهما (على المختار  
والأحسن) من قولي ابن  
القاسم وقال ابن القاسم  
أيضا لها النفقة واختاره  
أصبح لأنه احق بها ما  
دامت في العدة والراجع  
الأول وعمل الخلاف ما لم  
تكن حاملا والا فلها  
النفقة اغناقا (و) ان أسلت  
قبله (قبل البناء بانث  
مكانها) لعدم العدة ولا  
تحلل له الا بعد جديد ولو  
أسلم عقب اسلامها ولا  
مهر لها وان قبضته ردت  
لأنه فسخ لا طلاق وقد  
قال فيأمر وسقط بالقسخ  
قبله (أو أسلم) معا قبل  
البناء أو بعده فانه يقر  
عليها وهو صادق بالمعنى  
الحقيقية أو الحكيمة بان  
جاآ اليها مسلمين أى لم  
نطلع عليهما الا وهما  
مسلمان ولو ترتب  
اسلامهما وانما لم يراجع  
فيهما اذا ترتب اسلامهما  
ما تقدم لانا اذا لم نطلع  
عليهما الا وهما مسلمان  
فكان اسلامهما لم يثبت الا  
حال الاطلاع فلا عبرة  
بالترتيب في هذه الحالة (الا  
الحرم) بنسب أو رضاع  
فلا يقر عليها بحال وانما  
تحريم الصاهرة فلا يحمل  
الا بالوطء كما يدل عليه قوله

فسر العدة بالاستبراء من مائه لأن أنسكتهم فاسدة والعدة إما تكون من النكاح الصحيح  
(قوله بعد إسلامها) وأولى لو كان الطلاق قبل اسلامها (قوله والبناء بها) أى وبعد البناء بها والابانث  
بمجرد اسلامها ولو لم يطلتها كما يأتي (قوله اذلا عبرة بطلاق الكفر) أى لأن لزوم الطلاق فرع عن  
صحة النكاح وأنسكتهم فاسدة (قوله فان انقضت عدتها) هذا مفهوم قول المصنف وأسلم في عدتها  
(قوله ولا نفقة لها على المختار والأحسن) أى مدة عدتها لأن الكلام في المدخول بها وأشار بالأحسن  
لقول ابن أبي زمنين وهو الصحيح وقال ابن راشد هو القياس لأن النكح جاء من قبلها باسلامها والنفقة  
في مقابلة الاستمتاع ووجه كون النكح جاء من قبلها أن الزوج يقول أنا على ديني لم انتقل عنه وهى  
فعلت ما أوجب الحيولة بيني وبينها وقول الشارح فيما بين اسلامها نحوه في عبارة ابن الحاجب  
واعترضها ابن عبدالسلام وابن عرفة بانها توهم ان القول بثبوت النفقة مشروط باسلامه وليس  
كذلك ونص التوضيح واعلم أن القولين في النفقة موجودان سواء أسلم الزوج أولم يسلم وليس كما  
يعطيه كلام المصنف من أنهما مقصوران على ما بين اسلامهما اه بن إذا علمت ذلك فالأولى  
للشارح أن يقول ولا نفقة لها عليه مدة عدتها على المختار والأحسن (قوله بانث مكانها) اعلم ان قوله  
بانث مكانها حكى ابن يونس الاتفاق عليه وتبعه ابن الحاجب وظاهره قرب اسلامه من اسلامها  
أو بعد وحكى ابن بشير والخمى فيما إذا قرب اسلامه قولين هل هو احق بها أولا بناء على ان ما قارب  
الشيء يعطى حكمه أم لا قال في التوضيح وعلى هذا فالانفاق مع الطول اه بقول المصنف بانث أى  
اتفاقا مع الطول وعلى الراجع مع القرب وقولنا انه الراجع مع القرب لحكاية ابن يونس الاتفاق فاذا لم  
يصح فيه الاتفاق فلا أقل أن يكون هو المشهور وأيضا هو الذى يظهر من نقل ابن عرفة اه بن  
(قوله وسقط بالقسخ قبله) أى قبل البناء (قوله ما تقدم) نائب فاعل يراجع وما تقدم هو انه ان أسلم ثم أسلت  
أقر عليها ان قرب كالشهر وان أسلت ثم أسلم أقر عليها حيث كان اسلامه قبل خروجها من العدة  
(قوله فلا عبرة بالترتيب في هذه الحالة) أى وانما يراجع حيث عدنا اسلام كل منهما بانفرادهما كما تقدم  
(قوله إلا الحرم) هذا استثناء من قوله واقرا عليها ان أسلم أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلم معا وحاصله ان  
محل كونه يقر على زوجته في هذه الأحوال ما لم يكن بينهما من النسب والرضاع ما يوجب التفريق في الاسلام  
كما إذا أسلم على عمته وما أشبهها فانه لا يقر عليها ويفرق بينهما لأن الاسلام لا يقر على شيء من ذلك  
(قوله فلا يحصل الا بالوطء) فلا تحرم البنت الا بنكاح الام ولا تحرم الأم الا بنكاح البنت فاذا أسلم على  
امراة أقر عليها ما لم يكن نكح امها أو بنتها وكذا إذا عقد على امراة ثم أسلم فلا تحرم على أبيه ولا على  
ابنه (قوله كما يدل عليه قوله فيما يأتي وأما وابنتها) كان عليه ان يزيد النكح لأن محل الدلالة قوله بعد  
وحرمتا عليه ان مسهما فتأمل (قوله قبل انقضائها العدة) أى والا نكاحا في العدة اسلاما فيه أو  
أحدهما قبل انقضائها حصل دخول أولا فلا يقران عليه لأن الاقرار عليه يؤدى لسقي زرع  
غيره بمائه فكلامه يشمل اسلامهما واسلام أحدهما لكن ان وقع وطء بعد الاسلام في العدة  
تأبى التحريم هذا حاصل ما نقله ح عن ابن عرفة والحاصل ان الفراق مطلقا وأما تأييد  
التحريم فهو مقيد بمحصل الوطء في العدة بعد الاسلام (قوله وقيل انقضائها الاجل وتعاديا له) أى  
والحال انها قالا أو أحدهما بعد الاسلام تنادى لذلك الاجل المدخول عليه فقط  
فلا يقران على ذلك النكاح ويفسخ لان اقرارهما عليه فيه اجازة لنكاح التمتع في الاسلام  
(قوله فان قالا معا تنادى عليه ابدا) أى والوضع انها أسلمتا قبل انقضائها الأجل وقوله اقرا  
عليه أى لأنه لا يصير حينئذ نكاح متعة وان كان أصله كذلك وظاهره سواء قالا ذلك قبل اسلامهما

فما يأتي وأما وابنتها (و) الا ان تزوجها في عدة أو الى أجل وأسلمتا أو أحدهما (قبل انقضائها العدة و) قبل انقضائها (الأجل  
وتعاديا له) أى للاجل بان قالا أو أحدهما تنادى اليه لأنه نكاح متعة فان قالا معا تنادى عليه ابدا اقرا ومفهوم قوله قل انها

لأن أسلماً بعد انقضائها اقرا وبالنسبة على بقاء نكاحهما في قوله وقرر عليها ان أسلم وقوله أو أسلمت ثم أسلم في عدتها وقوله أو أسلماً بقوله (ولو) كان (طلقة ثلاثاً) حال كفره وأعادته وان علم من قوله قبل ولو طلقها لأجل قوله ثلاثاً وقوله (وعقد) عليها عقداً جديداً (إن أبانها) أي أخرجها من حوزة وفارقها وان لم (٢٧٠) يحصل منه طلاق حيث زعم أن إخراجها فراق (لا محلل) إذ ما وقع

منه من الطلاق الثلاث حال الكفر لا يعتبر كما ر لأن صحة الطلاق شرطها الإسلام وإنما احتج لعدم لأجل إخراجها من حوزة واعتقاده ان ذلك فراق عندهم (وفسخ للإسلام أحدهما بطلاق) فيها لا يقر عليها مما سبق (لأردت) أي أحد الزوجين فليس فسخاً مجرد أبيل هو طلاق وإذا كانت طلاقاً (فبأنه) لارجعية فلا بد من عقد جديد فإن وقع قبل البناء فلها نصف الصداق ومحل كلام المصنف مالم تقصد المرأة بردها فسخ النكاح والالم يفسخ (ولو) ارتد الزوج (لدين زوجته) الكتابية فيفسخ بطلقة يائنة ويحال بينهما وقال اضيق لإيحال بينهما إذ سبب الحيولة بين المسلمة وبين المرتد استيلاء الكافر على المسلمة ولا يحرم إذا تاب ورجع للإسلام (وفي لزوم) الطلاق (الثلاث) لأنه في طلقها أي طلق امرأته

أو بعد إسلامهما وهو مالم يخش وارضى بن ملاين رجال من أنهما إذا قالا ذلك قبل الإسلام أقروا ان قال ذلك بعده فسخ النكاح لأن الإسلام لما قارن المفسدين الفسخ بخلاف ما إذا قالا ذلك قبل الإسلام قال بن ولادليل لاح في كلام التوضيح فانظره وان أسلماً بعد الأجل ولم يسقطه قبل الإسلام فلانكاح بينهما يقران عليه لأنها إنما يقران على ما يعتقدان أنه نكاح سواء كان فاسداً ولا بخلاف إسقاطهما له قبل إسلامهما فيعتبر ولو بعد انقضاء الأجل (قوله ان أسلماً بعد انقضائها اقرا) ابن عرفة جمع يحيى ابن القاسم لو أسلم على نكاح عقده في العدة لم يفرق بينهما بن رشيد إذا أسلم بعدها ولو وطئ فيها له بن (قوله ولو طلقها ثلاثاً) به بلو على خلاف الغيرة من اعتبار طلاقه فلا تحل له إذا لم لا بعد زوج (قوله أي أخرجها من حوزة) وأما إذا لم يخرجها من حوزة وأسلم فانه يقر عليها ولا حاجة للعقد ولو لفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر (قوله بسلا طلاق) أي على الشهور خلافاً لما في سماع عيسى (قوله فيما لا يقر عليها) أي لأجل مانع من اللوائح ككونها مجوسية وابت الإسلام أو كانت أمة ولم تسلم ولم تتفق أو كانت من محارمه وآتى الشارع بهذا الإصلاح المصنف لأن ظاهره أنه متى أسلم أحدهما فسخ النكاح من غير طلاق ولا يقر عليها فيما راض مامر (قوله بل هو) أي الارتداد نفسه يكون طلاقاً (قوله وإذا كانت) أي الردة (قوله لارجعية) أي خلافاً للمخزومي وثمره الخلاف عدم رجعتها ان تاب في العدة بل لا بد من عقد جديد على الأول لا الثاني وقيل ان الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي أيسر وينبئ عليه انه إذا تاب المرتد منهم ما وجد الزوج عقدها تكون عنده على ثلاث تطبيقات وعلى الشهور تكون عنده على طلقتين وكذا على ما قال المخزومي (قوله فان وقع) أي الارتداد قبل البناء فلها نصف الصداق أي على القول بان الردة طلاق بانن أوردجى وأما على القول بانها فسخ فلا شيء لها (قوله والالم يفسخ) ماملة لها بتقيض قصدها وعلى هذا اقتصرح والقاشاني قائلاً أقام الاشياخ ذلك من الدونة وروى على بن زياد عن مالك إذا ارتدت المرأة تريد بذلك فسخ النكاح لا يكون ذلك طلاقاً وتبقى على عصمته ابن يونس وأخذ به بعض شيوخنا قال وهو كاسترائها زوجها بقصد فسخ نكاحها وإذا علمت هذا تعلم أن ماصدر به تت في شرح الرسالة من فسخ النكاح ضيف وقوله أنه ظاهر المذهب لا يسلم والخلاف فيها إذا قصدت المرأة بالردة فسخ النكاح وأما إذا قصدت الزوج ذلك اعتبر قصده اتفاقاً لأن العصمة بيده (قوله ولو ارتد الزوج) أي للسلم لدين زوجته كآلو تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد لدينها (قوله وترافعا إليها) أي وأما إذا لم يترافعا إليها فلا تعرض لهم (قوله بالفراق محملاً) بان يقال ألزمتك بمفارقتها وانك لا تقر بها ولا يقال ألزمتك بطلقة أو ثلاثاً (قوله فتحل له بلا محلل الخ) فالطلاق في المعنى واحدة وقيل لا بد من محلل فهذا الفراق في المعنى طلاق ثلاث والحاصل ان القائنين يلزمهم الفراق محملاً اختلفوا هل تحل بلا محلل أولاً بد من محال (قوله ولا تعرض لهم) أي بل نظردهم ولا نسمع دعواهم (قوله تأويلات) أي أربع الأول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والثالث للقاسبي والرابع لابن الكاتب واستظهره عياض فيظهر رجحانه واعلم ان محل هذا الخلاف إذا ترافعا إليها وقاوا لنا احكموا بيننا بحكم

المكافرة ثلاثاً (وترافعا إليها) وعلم ان أسلم فلا بد من محلل بشروطه الشرعية حتى تحل له (أو) الإسلام

محل لزوم الثلاث (إن كان صحيحاً في الإسلام) بان توفرت فيه شروطه فان كان غير صحيح فيه لم يلزمه شيئاً أي لم يحكم بأنه لا يلزمه شيء (أو) نلزمه (بالفراق محملاً) من غير تعرض لطلاق ولا عدمه فتحل له بلا محلل ان أسلم (أو لا) نلزمه شيئاً ولا تعرض لهم (تأويلات)

ومضى صدأهم القاسد كخمر وخنزير (أو الإسقاط) له (إن قبض) القاسد (٢٧١) (ودخل) في القاسد وفي الإسقاط قبل

الاسلام او يحكم الاسلام في اهل الاسلام أو على اهل الاسلام فلا فرق بين في وعلى على الصواب أو يحكم الاسلام على اهل الكفر في اهل الكفر وما لو قالوا احكموا بيننا بحكم اهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا احكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ومنعه من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا احكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فاننا بطردهم ولا نعلم بينهم لانا لا ندرى هل هو وما غير أم لا وعليه هل هو ومنسوخ (١) فالقرآن أم لا اه شيخنا عدوى (قوله ومضى صدأهم القاسد أو الإسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الأولى اذا تزوج الكافر كافرة بصداء قاسد عندنا كخمر ونحوه وهذه تنقسم الى أربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق الفاسد ويدخل بها زوجها ثم يسلان بعد ذلك فيقران على نكاحها لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع لها شيئا أصلا وقع الفراق بينهما بطلقة ولا شيء عليه وان دفع لها أقل من صداق المثل لم يلزمها النكاح الا أن ترضى به وتارة تقبض الصداق الفاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها فان دفع لها صداق المثل لزمها النكاح وان أبي وقع الفراق بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتي مقابله وتارة يدخل بها الزوج ولا تقبض ذلك الصداق الفاسد حتى أسلمها فيتضي لها بصداء المثل للدخول المسئلة الثانية ماذا تزوج كافر بكافرة على إسقاط الصداق وهذه على قسمين الأول أن يدخل بها قبل إسلامها والحكم فيه انهما يقران على نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلمتا قبل الدخول بها فان فرض لها صداق المثل لزم النكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا أن ترضى به ولا يلزمها ان يفرض صداق المثل كمن تزوج امرأة نكاح تنويض كما يأتي (قوله وإلا فكالتنويض) ما ذكره فيما اذا لم يدخل وقبض من أنه كالتنويض هو قول ابن القاسم فيها قوله غيره فيها إن قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى اولم يبين ونقل في التوضيح عن ابن محرز أن قول الغير هو المشهور وانه خير من قول ابن القاسم وصرح اللخمي بانه المعروف من المذهب ومثله في ابى الحسن اه بن (قوله وهل محل مضى صدأهم القاسد) أى اذا قبضته ودخل بها ثم أسلمها (قوله لم يقبض) أى لم يثبت النكاح بعد الاسلام لانهم انما دخلوا على الزنا لا على النكاح (قوله او بمضى مطلقا) أى وقول المدونة وهم يستحلون ذلك وصف طردى لا على سبيل الشرط (قوله ورجعه بعضهم للصورتين) كلام ابن عبد السلام صريح في الرجوع لهما في المدونة وان نكح نصرانى نصرانية بخمر أو خنزير أو غير مهر وشرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلمها بعد البناء ثبت النكاح ابن عبد السلام شرط في المدونة كونهما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم ان ذلك مقصود ورأى بعضهم انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط اه قلت رد الشرط للنكاح بالحجر والخنزير بعيد لشبهة قولهم إياها بل ظاهره رد النكاح بغير مهر اه بن (قوله واختار المسلم) أى سواء كان قبل اسلامه كتنابيا أو مجوسيا وقوله المسلم أى البالغ العقل واما غيره فيتخاره له وليه فان لم يكن له ولي اختار له الحكم سلطانا أو قاضيا وقوله واختار المسلم اربعا أى ولو كان في حال اختياره مريضا أو محرما ولو كانت المختارة امته وهو واجد لطول الحرية لان الاختيار كرجعة واذا تزوج الانسان أمة

الاسلام او يحكم الاسلام في اهل الاسلام أو على اهل الاسلام فلا فرق بين في وعلى على الصواب أو يحكم الاسلام على اهل الكفر في اهل الكفر وما لو قالوا احكموا بيننا بحكم اهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا احكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ومنعه من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا احكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فاننا بطردهم ولا نعلم بينهم لانا لا ندرى هل هو وما غير أم لا وعليه هل هو ومنسوخ (١) فالقرآن أم لا اه شيخنا عدوى (قوله ومضى صدأهم القاسد أو الإسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الأولى اذا تزوج الكافر كافرة بصداء قاسد عندنا كخمر ونحوه وهذه تنقسم الى أربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق الفاسد ويدخل بها زوجها ثم يسلان بعد ذلك فيقران على نكاحها لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع لها شيئا أصلا وقع الفراق بينهما بطلقة ولا شيء عليه وان دفع لها أقل من صداق المثل لم يلزمها النكاح الا أن ترضى به وتارة تقبض الصداق الفاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها فان دفع لها صداق المثل لزمها النكاح وان أبي وقع الفراق بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتي مقابله وتارة يدخل بها الزوج ولا تقبض ذلك الصداق الفاسد حتى أسلمها فيتضي لها بصداء المثل للدخول المسئلة الثانية ماذا تزوج كافر بكافرة على إسقاط الصداق وهذه على قسمين الأول أن يدخل بها قبل إسلامها والحكم فيه انهما يقران على نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلمتا قبل الدخول بها فان فرض لها صداق المثل لزم النكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا أن ترضى به ولا يلزمها ان يفرض صداق المثل كمن تزوج امرأة نكاح تنويض كما يأتي (قوله وإلا فكالتنويض) ما ذكره فيما اذا لم يدخل وقبض من أنه كالتنويض هو قول ابن القاسم فيها قوله غيره فيها إن قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى اولم يبين ونقل في التوضيح عن ابن محرز أن قول الغير هو المشهور وانه خير من قول ابن القاسم وصرح اللخمي بانه المعروف من المذهب ومثله في ابى الحسن اه بن (قوله وهل محل مضى صدأهم القاسد) أى اذا قبضته ودخل بها ثم أسلمها (قوله لم يقبض) أى لم يثبت النكاح بعد الاسلام لانهم انما دخلوا على الزنا لا على النكاح (قوله او بمضى مطلقا) أى وقول المدونة وهم يستحلون ذلك وصف طردى لا على سبيل الشرط (قوله ورجعه بعضهم للصورتين) كلام ابن عبد السلام صريح في الرجوع لهما في المدونة وان نكح نصرانى نصرانية بخمر أو خنزير أو غير مهر وشرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلمها بعد البناء ثبت النكاح ابن عبد السلام شرط في المدونة كونهما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم ان ذلك مقصود ورأى بعضهم انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط اه قلت رد الشرط للنكاح بالحجر والخنزير بعيد لشبهة قولهم إياها بل ظاهره رد النكاح بغير مهر اه بن (قوله واختار المسلم) أى سواء كان قبل اسلامه كتنابيا أو مجوسيا وقوله المسلم أى البالغ العقل واما غيره فيتخاره له وليه فان لم يكن له ولي اختار له الحكم سلطانا أو قاضيا وقوله واختار المسلم اربعا أى ولو كان في حال اختياره مريضا أو محرما ولو كانت المختارة امته وهو واجد لطول الحرية لان الاختيار كرجعة واذا تزوج الانسان أمة

(١) لا معنى لهذا فان كل ما خالف القرآن منسوخ اه

استحلوه) أى استحلوا النكاح به في دينهم فان لم يستحلوه لم يقبض أو بمضى مطلقا فهذا راجع لقوله ومضى صدأهم القاسد ولا يرجع لقوله او الإسقاط ورجعه بعضهم للصورتين معا (تأويلان واختار المسلم) أى الذى أسلم على أكثر من اربع (أربعا) نهن

ان اسلمن معه او كن كتابيات زوجهن في عقد أو عقود بنى هن أو بعضهن أولا كانت الرابع هي الاواخر أولا واليه أشار بقوله (وإن) كن (أواخر) وان شاء اختار أقل من أربع أولم يختار شيئا منهن (و) اختار (إحدى أختين) ونحوهما من كل عمر حتى الجمع اذا أسلم عليهما (مطلقاً) من نسب أو (٣٧٣) رضاع كان في عقد أو عقدين دخل بهما أو باحداهما أولاً (و) اختار (أماً وابنتهما بمسهما)

الواو بمعنى أو أي يختار من شاء منهما جميعهما في عقد أو عقدين لا في العقد الفاسد لا أثر له والا لحرمت الأم مطلقاً وفي بعض النسخ وأم بالجور عطفاً على أختين فالواو على بابها (وإن مسهما) أي تلذذهما (حرمتهما) إبداءاً لأنه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة (و) إن مس (إحداهما تعينت) أي للبقاء إن شاء أي إن أراد إبقاء واحدة تعينت للمسوسة للبقاء وحرمت الأخرى أبداً (ولا يتزوج أبنته) أي ابن من أسلم على أم وأبنتها (أو أبوه من فارقها) يتبادرون ذكر ذلك عقب مسألة الأم وبنتها إن ذلك خاص بها وعليه فالنهي للكرهية لا للتحريم إن كان الفراق قبل البناء لأنه لم يكن إلا العقد وعقد الكفر لا ينشر الحرمة وإن كان بعده فللتنجيز ويحتمل إن كلامه في محرم حتى الجمع مطلقاً أو فيمن أسلم على أكثر من أربع وعليه

بشرطه وطلقتها طلاقاً رجعيًا كان له مراجعتها وإن كان واجداً لطول الحرة وقوله أربعة أي وإن متن وفائدته الإرث وقوله واختار السلم أربعة أي وفارق الباقي والفرقة فسخ لاطلاق على المشهور (قوله إن أسلمن معه) أي وكن قبل الإسلام مجوسيات أو كتابيات وقوله أو كن كتابيات أي وبقيين على دينهن ولم يسلمن معه (قوله وإن كن أواخر) أي في العقد خلافاً لابن حنيفة القائل بتعين الأولاد دون الأواخر (قوله من كل محرم حتى الجمع) أي غير الأم وأبنتها لذكر النصف لها بعد ذلك كالمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت اختها (قوله كانا أي محرمتا الجمع) أي كان جمعهما في عقد أو عقدين وظاهره ولو علمت الأولى وما تقدم من أنه إذا جمعتهما بعقدين وعلمت الأولى فإنها تميم في نفي النكاح الصحيح لافي الفاسد كما هنا اه عدوى (قوله لم يسهما) أي في حال كفره وإنما عقد عليهما فيه بقداً واحد أو عقدين واسلمتا معه أو كانتا كتابيتين واسلم عليهما (قوله والحرمت الأم) أي والألوكان له أثر لحرمت الأم لأن العقد على البنات يحرم الأمهات وقوله مطلقاً أي سواء مس البنت أم لا (قوله وحرمت الأخرى أبداً) فإن كانت المسوسة البنت تعين بقاؤها وحرمت عليه الأم اتفاقاً وإن كانت للمسوسة الأم تعين بقاؤها وحرمت البنت على مذهب السدونة ومقابله يقول لا يتعين إبقاء الأم ومسها كالمس وله أن يتزوج البنت اه تقرير عدوى (قوله أي ابن من أسلم على أم وأبنتها) الحق كما كتب العلامة السيد البليدي وأخط عليه كلام بن آخر أنه لا مفهوم للام وأبنتها وأنه إذا كان الفراق قبل البناء فالنهي للكرهية التزيه فقط لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر الحرمة وإن كان الفراق بعد البناء فالنهي للتحريم (قوله قبل البناء) أي بوحدة منهما (قوله فللتنجيز) أي لأن الوطء وطء شبهة وهو ينشر الحرمة (قوله واختار بطلاق) أنه المصنف بهذا على أنه لا يشترط في الاختيار أن يكون بصريح اللفظ كاخترت فلانة بل يكون بغيره مما يدل عليه من قول أو فعمل كما ذكره المصنف (قوله أي بعد مختاراً بسبب طلاق) فإذا طلق بعد إسلامه إحدى الزوجات فإنه يعد بطلاقه مختاراً لها فليس له أن يختار أرباعاً غيرها أي وأما كونه يمكن منها أو لا فهو شيء آخر فإن كان الطلاق قبل الدخول كان بائناً لأن النكاح وإن كان فاسدًا بحسب الأصل لكن صححه الإسلام وإن كان بعده عمل بمقتضاء من كونه رجعيًا أو غيره من بالغ النهاية وغيره (قوله أو بإيلاء) وهل هو اختياره طلقاً وهو ظاهر كلام المصنف ورجعه ابن عرفة أو إنما هو اختيار إن وقت كوالله لا أطوك إلا بعد خمسة أشهر أو قيد بمحل كالأطوك إلا في بلد كذا أو لا فلا يعد اختياراً لأنه يكون في الاجنبية والظاهر أن اللعان من الرجل فقط يعد اختياراً ومن المرأة لا يعد اختياراً وأما لعانها معا فيكون فسخاً للنكاح فلا يكون اختياراً (قوله أو وطء) هذا مستفاد مما قبله بالأولى لأنه إذا كان ما يقطع العصمة أو يوجب خلافاً فيها يحصل به الاختيار فالوطء المترتب باعتباره على وجودها (قوله عدم مختار لها) أي سواء نوى بذلك الوطء الاختيار أم لا لأنه إن نوى به الاختيار فظاهر وإذا لم ينو له نصرة فلجانب الاختيار لتعين صرفه

لجانب

فالنهي للتحريم إن كانت التي فارقها مسها لأن مسها بمنزلة العقد الصحيح فتحرم على أصله وفرعه

(واختار بطلاق) أي بعد مختاراً بسبب طلاق إذ لا يكون الطلاق إلا في زوجة فإن طلق واحدة معينة كان له من البواقي ثلاث وإن طلق أرباعاً لم يكن له شيء كأن طلق واحدة مبهم (أو ظاهر) لأنه يدل على الزوجية (أو بإيلاء) لأنه لا يكون إلا في الزوجة (أو وطء) فحق وطء بعد إسلامه واحدة أو تلذذهما بمن أسلمن أو كن كتابيات بعد مختاراً لها فافهم وطء أكثر من أربع فالعبرة بالأول (و) اختار (الغير)



أي غير المفسوخ نكاحها (إن فسخ) الزوج (نكاحها) أي يختار غير من فسخ نكاحها أي إذا قال من أسلم فسخت نكاح فلان  
فسخه بعد فراقا ويختار أرباعا غير هاء والفرق بين الطلاق والفسخ أن الفسخ يكون في (٢٧٣) المجمع على فساد خلاف الطلاق

فأما يكون في الزوجة من الصحيح والمختلف فيه ولو قال وغير من فسخ نكاحها لكان أخصر وأظهر (أو) اختار الغيران (ظهر أنهن) أي المختارات (أخوات) ونحوهن من عمرق المجمع فيختار غيرهن وكذا له اختيار واحدة منهن خلافا لظاهر المصنف فلو قال واحدة من ظهر أنهن كأخوات لكان أحسن (مأم يتزوجن) أي الغير أي غير المختارات وجمع باعتبار المعنى أي ويتلذذ الثاقه بهن غير عالم بأن من فارقها له اختيارا لظهور أن من اختارهن أخوات قبلها على ذات الولين فإن لم يتلذذ أصلا أو تلذذ عالما بما ذكر فلا يفتوت اختياره لها فتولد المصنف واحدة من ظهر أنهن كأخوات وباتى الأربع من سواهن مالم يتلذذ بهن زوج غير عالم لأفاد المراد بلا كلمة (ولاشيء) من الصداق (تفسيرهن) أي لتفسير المختارات (إن لم يدخل به) أي لغيره فان دخل فلها صداقها فان لم يخر شيئا أصلا من كالعشرة بأن فارقهن قبل البناء بعد اسلامه لزمه لأربع منهن

لجانب الزنا والتي يقول ادروا الحدود بالشبهات كذا قرر عقب (قوله أي غير المفسوخ نكاحها أشار إلى أن ألعوز عن اللصاف إليه (قوله إن فسخ) هو فعل ماضى مبنى للفعل (قوله والفرق بين الطلاق والفسخ) أي حيث جعلوا الطلاق اختيارا والفسخ فراقا تبين به ولا تحمل له إلا بقدر جديد (قوله أو اختار الغيران ظهر الخ) أي أو اختار غير الأخوات أن ظهر الخ وحاصله أنه إذا اختار أرباعا مثل وفارق الباقي فظهر أن اللاتي اختارهن أخوات فله أن يختار أرباعا من اللاتي فارقهن أو يختار من اللاتي فارقهن ثلاثة وواحدة ممن ظهر أنهن أخوات (قوله فلو قال واحدة ممن ظهر أنهن كأخوات لكان أحسن) أجيب بأمرين الأول أن المراد أن ظهر أنهن أخوات لمن أسلم الثاني أن اختيار الواحدة ممن ظهر أنهن أخوات هي قوله واحدة اختين مطلقا ههنا عدوى (قوله مالم يتزوجن) حاصله أنه إذا اختار أرباعا فبمجرد اختياره للأربع حل الباقي للأزواج فإذا قدر الله أنه حل العقد على الباقي من رجل آخر فتبين أن المختارات أخوات فله أن يختار من حل العقد عليها وترجع له ولا يفتوتها الاوطء أو تلذذ الثاني مالم يكن حين وطئه وتلذذه عالما بأن مختارات من أسلم أخوات فلا فتوت بذلك ثم إذا لم يدخل الثاني وقتلنا أنها ترجع للأول ففسخ نكاح الثاني بطلاق لأنه مختلف فيه لأن بعضهم يقول بالفتوت بمجرد العقد كما يأتي كما أن هناك من يقول أنها لا فتوت على الأول بدخول الثاني (قوله أي ويتلذذ الخ) ما ذكره من أنه لا بد في الفتوت من التلذذ تبع فيه فت قائلا صرح ابن فرحون بتشهيره واعتضه طفى بأن الصواب إبقاء المصنف على ظاهره وبه صرح الأحمى وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة فظاهر كلامهم أو صريحه أن مجرد الزوج فوت إذ لو كان يعتبر التلذذ معه لا اغفلوه ولا تقوم الحجة على المؤلف بتشهير ابن فرحون ههنا • والحاصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل أنها فتوت على الأول بمجرد الزوج أي العقد وقبل لا فتوت إلا بالدخول أو التلذذ وقيل أنها لا فتوت على الأول أصلا ولا بدخول الثاني ثم أن ابن الحاجب بعد أن ذكر هذا الخلاف قال: قال الأحمى فان فارقها بطلاق وبانت فلا كلام في فواتها بالعقد وذلك لأن الطلاق وإن عد اختيارا لازم فكانه اختارها وطلقها ثم تزوجت (قوله بما ذكر) أي بأن من فارقها له اختيارها (قوله وباتى الأربع) أي ويختار باتى الأربع (قوله ولا شيء لغيرهن أن لم يدخل به) حاصله أن السلم إذا اختار أرباعا وفارق الباقي فلا شيء لغير المختارات حيث لم يدخل بذلك الغير لأن الفرق هنا فسخ بلا طلاق والفسخ قبل البناء لا شيء فيه (قوله فان دخل) أي بغير المختارات وقوله فلها أي فللمدخل بها صداقها وهذه مفهوم الشرط فان اختار واحدة وفارق الباقي قبل البناء كان الباقي من العشرة صداق ونصف صداق يقسم بينهما وان اختار اثنتين كان الباقي صداق وان اختار ثلاثا كان الباقي نصف صداق (قوله فان لم يخر شيئا أصلا) هذه مفهوم المصنف لأن قوله ولا شيء لغيرهن يقتضى أنه اختار بعضهن (قوله إذ في عصمته شرعا ربيع) أي أربع نسوة اختار فراقهن قبل البناء فلهن صداقان وهن غير معينات فيقسم الصداقان على العشرة لكل واحدة خمس صداقها (قوله كاختياره واحدة الخ) حاصله أنه إذا تزوج أربع رضيعات في عقد أو عقود نكاحا صحيحا ثم أرضعن امرأة فانه يختار منهن واحدة ويفارق الباقي ولا شيء لمن فارقها لأنه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لاشيء فيه والفسخ هنا بغير طلاق عند ابن القاسم وقال غيره أنه بطلاق فلو مات قبل أن يختار واحدة كان لمن صداق واحد يقسمه أرباعا لأن واحدة منهن زوجة ولا كلام إلا أنها غير معينة فلو طلق قبل الدخول

(٣٥ - دسوقى - ثاني) غير معينات صداقان إذ في عصمته شرعا أربع وإذا قسم اثنان على عشرة ناب كل واحدة منهن خمس صداقها (كاختياره) أي المسلم مطلقا أهم من أن يكون أصليا أو كافرا ثم أسلم (واحدة) كانه (من أربع رضيعات تزوجهن

وإذا عقد عليه (أرضعتين) (٣٧٤) امرأة) عمل له بنتها فصرن أخوة من الرضاع فإن اختار واحدة فلا شيء لغيرها

من الصداق فإن لم يخر  
حيثا وطلقهن قبل البناء  
لرخصه نصف صداق لغير  
سبعة فلكل ثمن مهرها  
إذ هو الخارج بقسمة  
لنصف صداق على أربعة  
فإن أرضعتين أمه أو اخته  
لم يخر منهن شيئا (وعليه)  
أي على من أسلم على أكثر  
من أربع نسوة (أربع  
صدقات) تضم بينهما  
بمسبة ما لم ين (إن مات ولم  
يخر) شيئا منهن فإذا كن  
عشرة فلكل واحدة خمس  
صداقها بنسبة قسم أربع  
بصدقات على عشرة وإذا  
كانت ستة كان لكل  
واحدة ثلثا صداقها وهذا  
إذا لم يكن دخل بين والا  
فلمدخل بها صداق  
كامل ولغيرها خمس  
صداقها أو ثلثاه على ما تقدم  
(ولا إرث) لمن أسلمت  
منهن (إن) مات مسلما  
قبل أن يخر (وتخلف)  
أربع كتاتيات (حرائر  
(عن الإسلام) لا احتمال  
أنه كان يخرهن فوق  
الشك في سبب الإرث  
ولا إرث مع الشك فلو  
تخلف عن الإسلام  
دونهن فالإرث لهن  
لأن الغالب فمن اعتاد  
الأربع فكثران لا يخر  
على أقل (أو) مات مسلم عن زوجتين مسلمة وكتاتية

وقبل أن يخراروا واحدة لزمه نصف صداق يقتسمه أرباعا وكلام المؤلف فيها إذا كانت المرصعة  
عن لا يحرم رضاعها على الزوج والا لم يخر منهن واحدة كما لو أرضعتين أمه أو اخته ولا شيء لواحدة  
من الصداق إذ لا يصح أن تكون واحدة منهن زوجة له (قوله وبعد عقد عليه أرضعتين امرأة)  
أي فإن أرضعتين قبل العقد فإن عقد عليهن عقدا واحدا فسخ الجميع كامر وإن جمعهن في عقود فسخ  
نكاح ما عدا نكاح الأولى (قوله أربع صدقات) أي أنه ليس في عصمته شرعا لا أربع غير معينات  
(قوله إن مات ولم يخر) الظاهر في مفهومه أنه إذا اختار اثنتين ثم مات أنه لا شيء للثان (١) لأن  
اختيار اثنتين يدل على مفارقة الثان لقول التوضيح بمجرد اختياره تبين البواني وكذا في كلام ابن عرفة  
قاله الشيخ ابن رحال اه بن (قوله فإذا كن عشرة) أي فإذا كان من أسلم عليهن ومات ولم  
يخر منهن عشرة (قوله فلكل واحدة خمس صداقها) بهذا سقط ما يقال كلام المصنف ظاهر إذا  
كانت الصدقات متعددة وإذا كانت مختلفة فالمرعى هل الكثير أو القليل أو القرعة وحاصل الجواب  
أنه لا يرعى شيء من ذلك وإنما عليه إذا كان النساء عشر لكل واحدة خمس صداقها ومجموع ذلك  
أربعة أصدقة (قوله ثلثا صداقها) أي بنسبة أربع صدقات إلى الستة وإذا كن ثمانية كان لكل  
واحدة نصف صداقها بنسبة الأربعة للثانية وإذا كن تسعة كان لكل واحدة أربعة أضعاف صداقها  
بنسبة الأربعة للتسعة وإذا كن أربعة كان لكل واحدة صداقها كاملا (قوله وهذا) أي كون كل  
واحدة لها خمس صداقها أو ثلثا صداقها إذا لم يكن الخ (قوله والا فلا مدخول الخ) أي والا بان دخل  
أي قبل إسلامه وأما أن كان المدخول بعد إسلامه فلم يدخل بها الصداق كاملا ولغيرها من صداقها  
بنسبة قسمة باقي الأصدقة الأربعة على عدد من لم يدخل بها فإذا دخل بواحدة بعد إسلامه وهن  
عشرة ومات ولم يخر شيئا بعد المدخول بها فلمدخل بها الصداق ولكل واحدة ممن لم يدخل بها  
ثلث صداقها إذ الخارج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث وإذا دخل باثنتين كان لكل واحدة منهما  
صداقها وللباقي ربع صداقها إذ هو الخارج بقسمة اثنتين على ثمانية وهكذا العمل إن دخل بثلاثة  
وأما أن دخل بأربع فلا شيء لمن لم يدخل بها لأن دخوله بعد الإسلام اختيار وقد اختار أربعا بدخوله  
بين والحاصل أن المدخول بعد الإسلام اختيار فإذا دخل بأربع كان اختيارا لمن فلا صداق  
لغيرهن وإن دخل بأقل من أربع كانت المدخول بها مختارة فلها صداق كامل ولغيرها من صداقها  
بنسبة قسمة باقي الأصدقة الأربعة على عدد من لم يدخل بها وأما المدخول قبل الإسلام فليس  
اختيارا لما زال أربعة شائعة في العشر مثلا فلكل واحدة من الأربعة الأصدقة بنسبة قسمتها على  
عديم ويكمل للمدخل بها صداقها فقط (قوله ولغيرها خمس صداقها) أي إذا مات عن عشر ولم  
يخر فلكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع ومن لم يدخل بها لها خمس صداقها وقوله  
أو ثلثاه أي إذا مات عن ست ولم يخر فلكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع وكل  
من لم يدخل بها لها ثلثا صداقها وإذا مات عن تسع فلكل من دخل بها لها صداق كامل ومن لم  
يدخل بها لها أربعة أضعاف صداقها (قوله ولا إرث ان تخلف الخ) يعني أنه لو أسلم عن عشر كتاتيات

(١) قوله أنه لا شيء للثان فيه نظر إذ في عصمته شرعا اثنتان منهن وقد فارقهن قبل البناء فعليه لهما  
صفان من صدقات غير معينتين فينسب واحد للثان يكون ثلثا فلكل من الثان ثمن صداقها ولا يتكمل  
لواحدة منهن صداقها بالموت ليعتبرن قبله بمجرد اختيار الاثنين وهذا هو الظاهر وقوله لأن اختيار الخ  
أنما ينتج عدم التكميل بالموت لعدم استحقاق شيء بالكلية ينفي لهذا بعض طلبة المقاربة  
اصلح الله تعالى أحوالي وأحوال المؤمنين اه كنه محمد عابش

وقد طلق أحدهما و (التبست للطلقة) بائنة أو رجعيًا و انقضت العدة (من مسلة وكتاية) فلا يرث للسلة ثبوت الشك في رجوعها (لا إن طلق) رجل (إحدى زوجتيه) للسنتين طلاقا غير بائن (وجهلت للطلقة (٢٧٥) منهما (ودخل بإحداها) وعلت (ولم

تنقض العدة فلم يدخل بها الصديق) كما لا يدخل (وثلاثة) أربع الميراث لأنها تنازع غير المدخول بها في الميراث وتقول أن لهم أطلق بائنا فهو لي بتمامه غير المدخول بها تدعى أنها في العدة وإن لها نصف الميراث وللأخرى نصفه فيقسم النصف بينهما نصفين لأن النازعة أمها وقتت فيه فلها قان (ولغيرها) أي غير المدخول بها (رُبْه) أي ربع الميراث (و) لها (ثلاثة) أربع الصديق أي صداقتها لأنها إن كانت هي المطاعة فليس لها النصف ونصفه الآخر للورثة وإن كانت المطاعة هي المدخول بها فانهذه جميع صداقتها تشكبه بالموت فالنزاع بينها وبين الورثة في النصف الثاني فيقسم بينهما نصفين فلها ربع النصف الذي لا تنازع لها فيه فيصير لها ثلاثة أرباع الصديق وللورثة ربعه بهرعين كل على ما ادعى ونفى دعوى صاحبه ومفهوم قوله تنقض العدة أنها لو انقضت قبل موته

فأسلم منهن ست وخاف عن الإسلام أربع ثم مات قبل أن يختار منهن فانه لا يرث لجميعهن أما الكتابيات فلأن الكافر لا يرث السلم وأما السلمات فلا حتم أن يختار الكتابيات وهن غاية ما يختار فوق الشك في سبب الإرث ولا يرث مع الشك (قوله) وقد طلق بإحداها أي قبل البناء وذلك بأن قال لاحداها أنت طالق ومات قبل البناء ولم تعلم المطلقة من غيرها أو طلقها بعد البناء طلاقاً بائناً أو رجعيًا وانقضت العدة قبل موته ثم مات ولم تعلم المطلقة من غيرها فقول الشارح بائنا أي أوكان الطلاق بعد البناء وكان بائنا أو رجعيًا وانقضت العدة والحال أنه لم تعلم المطلقة من غيرها (قوله) وانقضت العدة) أما إذا كان رجعيًا ومات قبل انقضاء العدة فلا التباس والارث كله للمسلة لأنه على احتمال أن تكون المطلقة هي السكانية فالمرث كله للمسلة وعلى احتمال كون المطلقة هي السلة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضاً (قوله) لأن طلق الخ) هذا عطف على قوله إن تخلف فهذه السلة مخرجة من عدم الارث فالارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه وإنما الشك في تبيين مستحقه وصورة السلة أنه طلق إحدى زوجتيه للسنتين طلاقاً قاصراً عن الغاية وجهلت المطلقة بأن قل إحداها طالق وادعى أنه قصد واحدة بعينها ولم يعينها للينة والحال أنه دخل بإحداها وعلت ثم مات الطلاق قبل أن تنقض عدة الطلاق وقد علقت أن هذا الطلاق رجعي بالنسبة للمدخل بها وبائن بالنسبة لغيرها فلم يدخل بها الصديق إلى آخر ما قال المصنف (قوله) أنا لم أطلق بائنا) الأولى أن يقول وتقول أنا لم أطلق أصلاً وأنت قد طلقت طلاقاً بائناً (قوله) وثلاثة أرباع الميراث و لغيرها ربعه الخ) ما درج عليه المؤلف بما لا ينحجب نحوه في كتاب الأيمان والطلاق من المسدونة وقال في التوضيح أنه المشهور ودرج في آخر الشهادات على خلاف هذا وأنه يقيم على الدعوى كالدول وصرحوا بمشهوريته فيه أيضاً قاله طي وعليه فلم يدخل بها ثلثا الميراث و لغيرها ثلثه لأن الأولى تدعى أن لها كل الميراث والثانية تدعى أن لها نصفه فإذا ضم النصف للكل ونسب النصف للمجموع كان ثلثا وإذا نسب الكل للمجموع كان ثلثين وكذا يقال في قوله ولها ثلاثة أرباع الصديق أنه مبني على القول بأن القسم على التنازع وأما على القول بأنه على الدعوى فلم يدخل بها من الصديق ثلثا وللورثة ثلثه (قوله) فالصديق على ما ذكره المصنف) أي من أن المدخول بها الصديق كاملاً للمدخل من غير منازعة وغير المدخول بها تدعى أنها غير مطلقة فلها الصديق كاملاً بالموت والوارث يقول أنت المطلقة فلك نصفه فقط فالنصف سلم إليها والنصف الثاني فيه النزاع فيقسم بينهما وبين الوارث (قوله) والميراث بينهما نصفين) أي لأن كل واحدة تدعى أنها غير المطلقة وإنما تأخذ الميراث بتمامه وحينئذ فيقسم بينهما (قوله) وكذا لو كان بائناً) أي وجهلت المطلقة ودخل بإحداها و لمست (قوله) وإن لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصديق) أي لأن كل واحدة تدعى أنها غير المطلقة فستحق الصديق كاملاً بالموت والوارث يدعى أنها المطلقة فلا تستحق إلا نصفه فالنصف مسلم لها والتنازع في النصف الثاني فيقسم وقوله والميراث بينهما أي لما تقدم في السلة السابقة (فتبينه) تكلم المصنف والشارح على ما إذا جهلت المطلقة وعلم المدخول بها وأما لو علمت المطلقة وجهل المدخول بها فقلتى لم تطلق الصديق كاملاً والمطلقة ثلاثة أرباع الصديق للنزاع في النصف الثاني لاحتمال عدم دخولها وإن جهل كل من المطلقة والمدخول بها فلكل واحدة مبيعة أمان صداقتها لهما يقولان المطلقة من دخلت فيكمل للثانية صداقتها ويقول الوارث لهما صداقتان ونصف والمطلقة لم تدخل

فالصديق على ما ذكر المصنف والميراث بينهما نصفين وكذا لو كان بائناً وإن لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصديق والميراث بينهما سواء وإن دخل بهما فلكل صداقتها والميراث بينهما سواء إلا أنه إذا كان الطلاق رجعيًا لم يكن من صور الالتباس ولما كانت موانع النكاح خمسة ركن وكفر واحرام وتقدمت وكون الشخص خنثى مشكلاً ولم يذكره المصنف لندوره والمهرط

وما الحق يذكرو قوله (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) مطلقا (وإن أذن الوارث) الرشد أو احتياج المريض له لاحتمال موته قبل موته (٢٧٦) وكون الوارث غيره (أو) المنع (إن لم يمنع) المريض للنكاح فإن احتياج لم يمنع وإن لم

بأذن له الوارث (خلافه) أشهر الأول ويلحق بالمريض في ذلك كل مجبور من حاضر صف القتال ومحبوس قتل أو قطع وحامل ستة فلا يقدر عليها من خالها وهي حامل منه إلا إذا كان خالها صحيحا ثم مرض فيجوز له نكاحها بقدر جديد حيث لم يتم ستة أشهر فإن دخلت في السابع امتنع (ولا للمريضة) أي المتزوجة في المرض (بالدخول للمسمى) زاد على صدق المثل أم لا ومثل الدخول موته فيبقى لها من رأس المال أو موتها قبله وقبل الصغى لانه من المختلف فيه وفسد لعقده ولم يؤثر خللا في الصداق (وكل المريض) أي المتزوج في مرضه الخوف إذا مات قبل فسخه (من ثلث) أي ثلث ماله (الأمة) أي من المسمى (ومن صدق المثل) فإن كان الثلث أقل منهما أخذته فقط فتحصل إن عليه الأقل من الثلاثة أهيباء الثلث والمسمى وصداق المثل (وعمل بالفسخ) متى عثر عليه ولو بعد البناء أو الحضانة إلا أن

فتنازعهما في نصف فيقسم فلهما صدق وثلاثة أرباع يتنازعا فيهما فيقسمان ذلك بينهما والميراث بينهما صفة في السألة الثالثة وثلاثة أرباعه لاني لم تطلق في السألة الأولى تأمل (قوله) وما الحق به وهو للشاره بقول الشارح ويلحق بالمريض الخ (قوله) وهل يمنع من النكاح يرض أحدهما الخوف) أي سواء كان المريض مشرعا أم لا وقوله مرض أحدهما أي وأما لو كانا معا مريضين فإنه يتفق على المنع ثم إن كلا من القولين في مرض أحدهما قد شهر فالأول شهره اللحمى والثاني شهره ابن شاس لكن الأول منهما هو الراجح لأنه عن ادخال وارث وإنما لم يمنع المريض من وطء زوجته مع أن فيه ادخال وارث وقد نهى عنه لأن في النكاح ادخال وارث محقق وليس ينشأ عن كل وطء حمل (قوله) أو احتياج المريض) أو ممانعة خلوتهم الجمل (قوله) لاحتمال موته أي الوارث الأذن وقوله قبل موته أي الذي هو ذلك المريض ويكون الوارث لذلك المريض غير الأذن فلما احتمل ذلك كان إذن الوارث له بمنزلة الدم وقوله لاحتمال الخ علة لقوله وإن أذن الوارث (قوله) فإن احتياج أي للنكاح أو إلى من يقوم به ويخدمه في مرضه (قوله) وإن أذن له الوارث) أي بأن منعه أو سكت (قوله) فلا يقدر عليها) أي بعد الستة من خالها وقوله إلا إذا كان خالها صحيحا الخ هذه الصورة مستثناة من منع نكاح المريض وقوله فإن دخلت في السابع امتنع أي لأنها صارا مريضين (قوله) والمريضة أي التي فسخ نكاحها بعد الدخول للمسمى لقول الضنف فيما يأتي وتقرر بوطء وإن حرم (قوله) موته أي قبل الفسخ والبناء أو موتها قبلهما ولا ميراث لمن بقى حيا بعد موت صاحبه (قوله) لأنه من المختلف فيه وفسد لعقده الخ) أي ومن المعلوم أن ما كان كذلك يلزم فيه المسمى بموت أحدهما قبل فسخه كالنكاح الصحيح (قوله) وكل المريض الخ) الفرق بين مرضها ومرضه حيث قاتم في الأول يلزم المسمى من رأس المال بموت أحدهما وقاتم في الثاني يلزم الأقل من الأمرين من الثلث إن الزوج في الأول صحيح قترعه معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل تقدم بينة الصحة على بينة المرض أو العكس أو يقدم الأعدل منهما أقوال ثلاثة ذكرها في الميار (قوله) أي المتزوج في مرضه الخ) أي بخلاف ما إذا غضب المريض امرأة فلها الصداق من رأس ماله لأنها لم تدخل معه على المعاوضة الاختيارية كالزوجة ذكره ح (قوله) إذا مات قبل فسخه) أي سواء دخل أو لم يدخل وأما إذا فسخ قبل موته وقبل الدخول فلا شيء فيه وأما إن فسخ بعد الدخول ثم مات أو صح كان لها المسمى تأخذه من ثلثه مبدأ إن مات ومن رأس ماله إن صح (قوله) وجعل بالفسخ أي وجوبا بناء على القول بفساده مطلقا أو إن لم يحتج له لا إن احتاج فلا فسخ بحال خلافا لمن قال بعدم تعجيله لصحته (قوله) ومنع نكاحه الخ) أي لأن في نكاح المريض لها ادخال وارث على تقدير اسلام النصرانية وعق الأمة (قوله) على الأصح) هو قول ابن عمرز وصححه بعض البغداديين وعليه فيكون لها الأقل من الثلث ومن المسمى ومن صدق المثل إن كان هناك مسمى وإلا الأقل من صدق المثل والثلث وهذا كله إذا مات قبل الفسخ ولا إرث لها إن مات من مرضه المتزوج فيه بعد إسلامها أو عتقها وأما إن فسخ قبل الموت والبناء فلا شيء لها سواء سمى لها أو نكحها تفويضا (قوله) واختار خلافاً أي والذي اختاره اللخمي القول بمواز ذلك وهو ضعيف (قوله) فلها المسمى إن كان وإلا صدق المثل) تأخذ ذلك من رأس المال

(فصل)

صح المريض منها) فلا يفسخ زوال المانع (ومنع نكاحه) أي المريض (النصرانية)

الأولها السكائية (والأمة) المسلمة (على الأصح) المتخذ لجواز اسلام النصرانية وعق الأمة فيصير أن من أهل الميراث وبفسخ قبل البناء بعده لا أنه صح (لها المختار) خلافاً (لأن كلامنا الاسلام العتق نادر فلا يلتفت إليه وعليه فلها المسمى إن كان وإلا فصدق المثل

[درس] فصل في خيار أحد الزوجين إذا وجد صاحبه عيا وبين العيوب التي توجب الخيار في الرد (الخيار) لأحد الزوجين بسبب وجود عيب من العيوب الآتي يأتها فقوله الخيار مبتدأ وقوله يبرص الخ. يتعلق الخبر المحذوف أي ثابت يبرص وقوله (إن لم يسبق العلم) الخ شرط في الخبر أي ثابت للسليم أو لمن وجد في صاحبه عيا ولو كان هو معيا أيضا فله القيام بحتمه من الخيار وعيه لا يمنه من ذلك إن لم يسبق علمه بسبب العيب على العقد (أولم يرض) بسبب العيب (٢٧٧) صريحا أو التزاما حيث اطلع عليه بعد

العقد (أو) لم يتلذذ بالمعيب علما به وأو بمعنى الواو اذلا بدم من انتفاء الامور الثلاثة اذلو وجدت أو بعضها لا تفي الخيار الا امرأة المقرض إذا علمت قبل العقد أو بعده باعتراضه ومكنته من التلذذ بها فلها الخيار حيث كانت ترجو برأه فيها ولم يحصل (وحلف) مرید الرد إذا ادعى عليه العيب مسقطا لخياره من سبق علم أو رضا أو تلذذ ولا يئنه (على نفسه) أي على نفي مسقط الخيار (يبرص) متعلق بالخبر المحذوف كما قدمنا وحاصل ما أشار له الصنف ان العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة يشتركان فيها وهي الجنون والجذام والبرص والعذبة وأربعة خاصة بالرجل الحب والخصاء والاعتراض والعنة وخمسة خاصة بالمرأة وهي الرق والقرن والعقل والافضاء والبخر وأضاف ما يختص بالرجل لضميره وما يختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك لم يصفه

فصل في خيار أحد الزوجين (قوله ولو كان هو معيا أيضا فله القيام بحقه) كان عيه من جنس عيب صاحبه أو من غير جنسه كما صرح به الرجراجي وقوله ح وهو ظاهر اطلاق ابن عرفة أيضا ولا يخفى تفصيل ونصه وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه مخالف لعيه بان تبين ان به جنونا وبها جذام أو برص أو داء فرج كان لكل واحد منهما القيام واما ان كانا من جنس واحد كجذام أو برص أو جنون صرع لم يذهب فان له القيام دونها لأنه بذل صداقا لسلمة فوجدتها ممن يكون صداقها أقل من ذلك انظر بن قال شيخنا والأول اظهر لأن المدرك الضرر واجتماع المرض على المرض يؤثر زيادة (قوله ان لم يسبق العلم) أي ان لم يكن العلم من السليم بالعيب سابقا على العقد ولم يرض بالعيب من علم به بعد العقد ولم يتلذذ فان علم السليم بسبب العيب قبل العقد فلا خيار له بعد ذلك لأن عقده مع العلم بالعيب دليل على رضاه وكذلك إذا رضى به بعد الاطلاع عليه فلا خيار له بعد ذلك وكذلك اذا تلذذ بعد العلم به فلا خيار له بعد ذلك لأن تلذذه بعد العلم به دليل على رضاه في الحقيقة للدار في سقوط الخيار على الرضا وما ذكر مع من العلم والتلذذ دلالة على (قوله صريحا) أي بان كان الرضا بالتول كرضيت وقوله أو التزاما أي مثل تمكين السليم من نفسه (قوله واو بمعنى الواو) أي واو في الحلين بمعنى الواو وقد يقال لاداعي لذلك بل هي لاحد الدائر لو قوعها بعد النفي ونفي الأحاد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الجميع (قوله الا امرأة المقرض الخ) أشار الشارح بهذا إلى ان مفهوم الشرط الأول تفصيلا وقوله فيها أي في صورتين (قوله وحلف على نفسه) يعني انه إذا أراد أحد الزوجين ان يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال للعيب للسليم أنت علمت بالعيب قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به بعد العقد ورضيت به أو تلذذت والحال أنه لا يئنه لذلك المدعى العيب تشبه له بما ادعاه وأنكر السليم ذلك وأراد للعيب ان يحلف على نفي ما ادعاه عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ فانه يلزمه ان يحلف ومحل كلام الصنف اذا لم يكن العيب ظاهرا وتدعى علمه به بعد البناء أو بطل الأمر كشره والإفلا يحلف السليم والقول قول العيب انه رضى به يمينه ابن عرفة عن بعض الموثقين ان قالت علم عبي حين البناء وأكذبها وكان ذلك بعد البناء بشهر ونحوه صدقت مع عيبتها الا ان يكون العيب خفيا كبرص ياطن جسدها ونحوه فيصدق يمينه انظر ح والمواق اه بن وقوله وحلف على نفسه أي وثبت له الخيار فان نكل حلف العيب وسقط الخيار هذا اذا كانت دعوى العيب على السليم دعوى تحقيق أما ان كانت دعوى اتهام فان للعيب لا يحلف ويسقط عنه الخيار بمجرد نكول السليم لان دعوى الاتهام لا ترد فيها الميمين فان كانت دعوى تحقيق ونكل العيب بعد نكول السليم فالظاهر جريانه على القاعدة الآتية وهي ان النكول تصديق لنا كل الأول فيبقى الخيار للسليم (قوله على أحد قولين في السير الخ) هذا كله في برص قديم قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد بالسير اتفاقا وفي الكثير خلاف وهذا فيما حدث بالرجل واما

وبدا به لعمومه فقال يبرص ولا فرق بين ابيضه وأسوده الأرد من الأبيض لأنه من مقدمات الجسام والنايب على الأبيض شعر أبيض وبشبهه في لونه البهق غير ان الشعر النابت عليه أسود ولا خيار فيه وإذا نحس البرص بارة خرج منه ماء ومن البهق دم وعلامة الأسود التفاضل والتشهير بخلاف الأبيض أي يكون قشره مدورا يشبه الفلوس وهو مع كونه أردأ أكثر سلامة وأقل عدوى وأبعد في الانتشار من الأبيض وسواء كان البرص يسيرا أو كثيرا في المرأة اتفاقا وفي الرجل على أحد القولين في اليسير (وعذبة)

بكسر العين للهمة وسكون الدال للجمعة وفتح اللام الحية فطاء مهملية وهي التخطو عند الجماع إذا كان قديما أو شك فيه لا أن تحقق حدوته فلا رد به ومثله البول ولا رد بالرجع قولوا واحدا ولا بالبول في القرش على الأرجح (وجذام) بين أى عتق ولوقل أو حدث بعد العقد (لأجذام الأب) (٣٧٨) فلا يثبت الخيار لأحد الزوجين به والمراد الأصل فيشمل الأم وأولى الجد

ولو قال الوالد كان أولى (وبخائه) وهو قطع الله ذكر دون الاثنين (وجبه) وهو قطع الذكر والاثنين وكذا مقطوع الاثنين فقط إذا كان لا معنى والا فلا رد به ومثل قطع الذكر قطع الحشفة على الرجاء (وعنته) بضم العين للهمة وتشديد التنوين للرداءه هنا صغر الذكر بحيث لا يتأتى به الجماع (واعراضه) عدم التماس الذكر (و) للزوج ردها (بقرتها) بفتح الراء شيء يبرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة يكون من لحم غالبا فيمكن علاجه وتارة يكون عظما فلا يمكن علاجه عادة (ورقتها) بفتح الراء والتاء الفوقية وهو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع إلا أنه إذا انسد بلحم يمكن علاجه وبغضها أى نفن فرجها لأنه مفروء وهو ظاهر وقد لأمعة الثلاثة لا رده كالجرب وثمن القم (وعفها) بفتح العين والقاء لحم يبرز في قباها

في المرأة فمقصية نزلت به كما في البدر القراني (قوله بكسر العين الخ) فيه أن اللام لعطفه على ما قبله أنه بفتح العين مصدر عذيب وأما على ضبط الشارح فهو اسم لدى العيب فلا يناسب عطفه على العيب (قوله وهي التخطو الخ) هذا إنما يناسب ما ضبطناه به لا ما ضبط به الشارح (قوله أو شك فيه) أى في حدوته بعد العقد وقدمه عنه فإذا حدثت عند تزوجها من غير سبق تزوج فإنها تعمل على أنها غير حادثة بل كاملة فيها (قوله ومثله البول) أى مثل العاطف عند الجماع البول عنده (قوله ولا بالبول) وكذا لا رد بكثرة الأيام للبول بالأولى إلا لشرط (قوله بين) وأما لو كان مشكوكا في كونه جذاما فلا رد به اتفاقا (قوله ولوقل أو حدث بعد العقد) أى هذا إذا كان كثيرا بل ولو كان قليلا هذا إذا كان قديما بل ولو حدث بعد العقد بخلاف البرص فإنه ان كان قبل العقد واطلع عليه بعده فلا فرق بين كونه قليلا أو كثيرا وإن كان بعده فلا بد من كونه كثيرا كما يأتي للمصنف وتقدم أيضا قريبا (قوله لأجذام الأب) أى بخلاف من اشتبهى رقيقا فوجد بإحدى أصوله جذما ما عيب يرد به لأن البيع مبنى على المشاحة بخلاف النكاح فإنه مبنى على الكرامة (قوله والا فلا رد به) أى ولا يضر عدم النسل كالعدم (قوله وللرداءه هنا صغر الذكر) مثل الصغرى كونه موجبا للرداءة الخنثى المانع من الإيلاج وأما الطول فيلوى شيء على مالا يستطيع إيلاجه من أصله ولا يرد الزوج بوجوده خنثى متضخ الذكورية كما في البدر القراني (و) ونظر شيخنا السيد البليدى في وجود الزوجة خنثى متضخه الأنوثة (قوله من لحم غالبا) أى وقد يكون من عظم فلا يمكن علاجه (قوله ادرة الرجل) الادرة اسم لنفخ الحصى كما في الصالح (ان قلت ان القرن وما بعده أمور إنما تدرك بالوطء وهو يدل على الرضا فيتفى الخيار قلت الوطء الدال على الرضا هو الحاصل بعد العلم بموجب الخيار لا الحاصل قبله أو به (قوله قبل العقد) حال من قوله من أى الخيار ثابت ببرص وما عطف عليه حالة كونها كائنة قبل تمام العقد فلا يحتاج لقول الشارح قبل العقد أو فيه (قوله أما الحادثة بعده الخ) حاصله أن العيوب المشتركة ان كانت قبل العقد كان نسل من الزوجين رد صاحبه به وإن وجدت بعد العقد كان للزوجة ان ترد به الزوج دون الزوج فليس له ان يرد الزوجة لأنه قادر على مفارقتها بالطلاق ان تضرر لأن الطلاق بيد بخلاف المرأة فإذا ثبت لها الخيار (قوله ولما فقط الرد فالجذام الخ) حاصله أنه السئلة على ما يؤخذ من كلام المصنف هنا وفيما مر أن الجذام متى كان محققا ثبت للمرأة الرد به ولو يسيرا كان قبل العقد أو حدث بعده وأما الرجل فله الرد به ان كان قبل العقد قل أو أكثر ولا رده به ان كان حادثا بعد العقد مطلقا وأما البرص فإن كان قبل العقد رده ان كان كثيرا فيها أو يسيرا في المرأة اتفاقا وفي اليسير في الرجل قولان وأما الحادث بعد العقد فلا رده لو احدث ان كان يسيرا باتفاق وان كان كثيرا فترده المرأة الرجل على السذهب وليس للرجل ردها به لأنه قادر على فراقها بالطلاق ان تضرر لأن العصمة بيد بخلاف المرأة فلذا ثبت لها الخيار (قوله أى بعد العقد) أى سواء كان قبل الدخول أو بعده كما قاله ابو القاسم الجزيرى في وثائقه فالحدث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد في التفصيل المذكور وهو ان الجذام اذا كان محققا يرد به قل أو أكثر والبرص يرد به بشرط ان يكون فاحشا لا يسيرا وهذه طريقة وهناك طريقة أخرى للميتى وحاصلها انه لا يرد بالجذم

الحادث

ولا يسم غالبا من رشح يشبه ادرة الرجل وقيل انه رغبة في الفرج تحدث عند الجماع (و) إفضائها) وهو

اختلاط مسلكي الذكر والبول وأولى منه اختلاط مسلكي الذكر والعاطف وقد يكون المصنف أطلقه على ما يعمهما ومحل ثبوت الخيار بهذه الدوب ان حدث (قبل العقد) أو حينه اما الحادثة بالمرأة بعده فمقصية نزلت بالرجل واما الحادثة فأنشأ اليها بقوله (ولما فقط) دون الزوج (الرد الجذام البين) أى المحقق ولو يسيرا (والبرص المضرة) أى الفاحش دون اليسير (الحادثين بعده) أى بعد العقد

بعد التأجيل سنة ان رضى برؤه وليس الزوج كلام ولا اخذ شيء منها في نظير طلاقها وكذا يقال في الجنون وسأني في كلامه الاشارة  
لذلك استظهر بعضهم ان المذيطة الحادثة بعده كالجنون ومما فيه فلهما الرد بها (لا بكَعْراضٍ) حدث بعد الوطء فيها ولو مرة وهي مصيبة  
نزلت بها إلا ان يتسبب فيه فلهما الرد به كالحادث قبل الوطء وبعد العقد وأدخلت (٢٧٩) الكاف الحياء والجب والكبر

المانع من الوطء (و) ثبت  
الخيار (بمجنونها) القديم  
قبل العقد سواء كان بصريح  
أو وسواس وهو أحد  
العيوب الأربعة المشتركة  
(وإن مرة في الشهر) لنفور  
النفس وخوفها منه أي  
يثبت لكل منها الخيار  
بالجنون القديم (قبل  
الدخول وبعده) حيث لم  
يعلم به إلا بعد الدخول  
وأما ان علم به قبله ودخل  
فلا خيار له كما تقدم  
أول الفصل • واعلم ان  
الجنون حكمه حكم الجنان  
فان كان قبل العقد  
ردبه مطلقا وإن حدث  
بعده وقبل البناء فانه يوجب  
الخيار للمرأة دون الرجل  
وكذا ان حدث بعد البناء  
على ظاهر المدونة في  
الجنان ويقاس عليه  
الجنون ولذا جعل بعضهم  
قول المصنف قبل الدخول  
وبعده متعلقا بمحذوف  
تقديره وإن حدث الجنون  
بالرجل قبل الدخول  
وبعده في فلهارده بخلافه  
هو ليفيد ان حكمه حكم  
الجنان وإن كان لا دليل

الحادث بعد البناء إلا اذا فتاحش كالبرص فليس الحادث بعد البناء عنده كالحادث بعد العقد وقبل  
البناء وطريقة الجزري هي ظاهر المدونة والمصنف (قوله بعد التأجيل سنة) متعلق بقوله ولها الرد الخ  
فتبوت الرد لها بالجنان والبرص الحادثين بعد العقد لا ينافي كونه بعد سنة كما يأتي للمصنف في قوله وأجل  
في برص وجدان رضى برؤهما سنة (قوله وكذا يقال في الجنون) أي ان لها فقط الرد به إذا حدث بعد  
العقد وانه يؤجل سنة قبل الرد إذا رضى برؤه (قوله فلهما الرد بها) أي دون الزوج فليس له أن يرد بها  
(قوله لا بكَعْراضٍ) أي لارد لها بكَعْراضٍ وقوله إلا ان يتسبب فيه أي في الاعتراض الحادث  
بعد الوطء فان تسبب فيه كان لها الرد به (قوله كالحادث قبل الوطء) أي فلهما الخيار بعد ان يؤجل الحر  
سنة والعبد نصفها كما يأتي (قوله وأدخلت الكاف الحياء والجب) أي الحادثين ذلك بعد الوطء  
وقوله والكبر أي وكبر الشخص المانع له من الوطء بان زالت منه الشبوبة فلا خيار لها في الجميع  
(قوله وثبت الخيار بمجنونها) أي لكل منها (قوله بصريح) أي من الجن وقوله أو وسواس وهو ما كان من  
غلبة السوداء (قوله وإن مرة) أي هذا إذا استغرق كل الاوقات أو غالبها بل وإن حصل في كل شهر مرة  
ويبقى فيما سواها وظاهره انه إذا كان يأتي بعد كل شهرين فلا رد به وليس كذلك والظاهر أن هذا  
كناية عن القلة ثم محل الرد بما ذكر من الجنون الذي يحصل في الشهر مرة إذا كان يحصل منه اضرار من  
ضرب أو إفساد شيء اما الذي يطرح بالارض ويبقى من غير اضرار فلا رد به (قوله قبل الدخول  
وبعده) جملة الشارح متعلقا بمحذوف أي يثبت الخيار قبل الدخول وبعده بمجنونها القديم وهو ما  
كان قبل العقد وعلى هذا فالمصنف ساكت عن الحادث بعد العقد كان حدوثه قبل الدخول أو بعده  
وحاصل ما في المسئلة ان الجنون إذا كان قديما وهو السابق على العقد فكل من الزوجين ان يرد به  
صاحبه اتفاقا قبل الدخول وبعده وإن حدث بعد العقد ففيه طرق أربعة قيل ردبه مطلقا كان بالرجل  
أو بالمرأة حدث بعد البناء أو قبله فحدوثه بالمرأة بعد العقد كحدوثه بالرجل ويصح تقرير المصنف  
به على جملة قوله قبل الدخول وبعده مدخولا للاغيا وضميم بعده للدخول وقيل لا يرد به مطلقا  
وقيل ردبه الزوجة الزوج لا العكس وقيل ان حدث قبل البناء ثبت لها الرد به وإن حدث بعد البناء  
فلا رد لها الاولي لأن الحسن ونسبه للمدونة والثانية لأشبه والثالثة قول ابن القاسم وروايته  
والرابعة للتيطي والمعتد قول ابن القاسم ومحل الخلاف في جنون من تأمن زوجته أذاه وإلا  
فلهما الخيار اتفاقا حدث قبل البناء أو بعده كما في ابن غازي (قوله ردبه مطلقا) أي سواء كان قائما  
بالمرأة أو بالرجل (قوله فانه يوجب الخيار للمرأة) هذا على ما نقله المواق عن اللخمي والتيطي  
(قوله وكذا ان حدث بعد البناء الخ) أي فان لها ان ترد به كالحادث قبل البناء وهذا إشارة لما قاله ابن القاسم  
(قوله ولذا جعل بعضهم الخ) أي لأجل قياس الجنون على الجنان (قوله متعلقا بمحذوف) أي لأجل  
ان يكون المصنف ذا كراهة الحكم القديم قبل العقد والحادث بعده قبل الدخول وبعده ما شيا على قول  
ابن القاسم وحاصل مذهبه ان العيوب المشتركة ما حصل منها قبل العقد فكل من الزوجين ردصاحبه  
وما حدث منها بعد العقد فللزوجة الرد به دون الزوج سواء حدث قبل البناء أو بعده (قوله قبل الدخول الخ)

على هذا المحذوف لقول المصنف ولها فقط ان حدث قبل الدخول الخ كان أحسن وأجلا (يعني) هكذا في بعض النسخ بواو وفي  
نسخة بدونها على الاستئناف البياني كما قيل له وهل الخيار في الجنون القديم لكل منها وفي الحادث لهما دون الرجل يكون بتأجيل  
او بلا تأجيل فاجاب بقوله أجلا (يعني) رضى برؤه (يعني) رضى برؤهما) بضمير التثنية يعني رجوعه  
لزوجين أي في العيوب الثلاثة وفي بعض النسخ بضمير المفرد المؤنث الرابع للعيوب الثلاثة فلا بد من رجاء البره في الثلاثة



كالمنصف من أن المجنون  
يؤجل ولو لم يرج رؤه (سنة)  
لحرية لحر ونصفها للعبد  
أو الامة من يوم الحكم  
(و) الخيار ثابت (بغيرها)  
أي بغير العيوب للتقدمة  
من سواد وقرع وعمى  
وعور وعرج وشلل  
وقطع وكثرة أكل من  
كل ما بعد عيا عرفا (إن  
شرط السلامة) منه سواء  
عين ماضية أو قال من  
كل عيب أو من العيوب  
فإن لم يشترط السلامة فلا  
خيار (ولو) كان شرط  
السلامة (بوصف الولي)  
أو وصف غيره بحضرته  
وسكت بأنها يضاء أو  
صحيحة العينين أو سليمة  
من القرع ونحو ذلك  
وسواء سأل الزوج عنها  
أو وصف الواصف ابتداء  
(عند الخطبة) بالكسر  
من الزوج أو وكيله  
(وفي الرد) من الزوج  
(إن شرط) الموثق بأن  
كتب في الوثيقة (الصحة)  
للزوجة في العقل والبدن  
فتوجد على خلافه وهو  
قول الباجي وعدمه وهو  
قول ابن أبي زيد لأنه  
من تلفيق الموثقين وهو  
الظاهر (تردد) ولو دل  
وفي الرد أن كتب الموثق  
الصحة تردد كان أحسن

أي أو جده (قوله على المتمد) أي كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات (قوله كالمنصف) أي على  
نسخة التنية لا على النسخة التي عبر فيها بضمير المفرد للثوث الراجع للعيوب الثلاثة (قوله سنة)  
اختار ابن رشد أن تزوجة المجنون النفقة في الاجل ان كانت مدخولا بها كزوجة المجنم والابرص  
مطلقا (قوله لحر) أي كان ذكرا أو أنثى فالمراد الشخص الحر (قوله ونصفها للعبد أو الامة)  
أي للعينين وجعل نصفها للعبد أمر تعبدى وإن كان النظر لمرور الفصول الأربعة يقتضى مساواة  
العبد للحر في التأجيل بسنة (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل لامن يوم الرفع للحاكم  
(قوله وبغيرها) عطف على قوله يبرص (قوله من كل ما بعد عيا عرفا) أي كتنين فم وجرب وحب  
انفراج (قوله ان شرط) أي أحد الزوجين السلامة (قوله سواء عين ماضية) أي بان قال  
بشرط سلامتها من العيب القلاني (قوله أو من العيوب) أي ولا يحمل قوله من كل عيب أو من  
العيوب على عيوب ترد بها من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قولها في عدم شرط السلامة  
إن ادعاء الزوج والحال انه لا يئنه له قاله ابن المندى والفرق بين العيوب للتقدمة وبين غيرها من  
نحو السواد والقرع من أنه لا يرد بها إلا بالشرط وما تقدم يرد بهما من غير شرط ان العيوب للتقدمة  
ما توافها النفوس وتتقص الاستمتاع بخلاف السواد والقرع وما مائلها (قوله) فإن لم يشترط  
السلامة فلا خيار (ظاهره ان العرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلام غيره أيضا ولسل الفرق بين  
النكاح وبين غيره من كثير من الابواب حيث جعل العرف فيها كالشرط أن النكاح مبنى على  
المكاملة واعلم انه إذا اشترط السلامة من عيب لا ترد به إلا بشرط ولم يوجد ماضية فإن اطلع على  
ذلك قبل البناء فامان يرضى وعليه جميع الصداق أو يفارق ولا شيء عليه وان اطلع على ذلك بعد  
البناء واد بقاءها أو مفارقتها ردت لصداق مثلها ومنقطع ما زاده لأجل ما اشترطه ما لم يكن صداق  
مثلها أكثر من المسمى والإلزامه للمسمى فليس كالعيب الذي ثبت فيه الخيار بدون شرط لأنه ان  
اطاع قبل البناء امان يرضى وعليه المسمى أو يفارق ولا شيء عليه وإن اطلع بعده امان يرضى ويلزمه  
المسمى أو يفارق ويلزمه ربع دينار على ما بآنى (قوله ولو بوصف الولي) أي هذا إذا كان شرط  
السلامة صادرا من الخاطب بل ولو كان بوصف الولي أي ولي المرأة عند الخطبة وهذا ما لفته  
في ثبوت الخيار للزوج إذا وجدت على خلاف ما شرط (تنبيه) قوله ولو بوصف الولي هذا  
قول عيسى وابن وهب ورد بلو قول محمد مع أصبغ وابن القاسم ان وصف الولي لا يوجب الخيار  
اه بن (قوله أو صحيحة العينين) أي فتوجد على خلاف ما وصف (قوله وسواء سأل الزوج  
عنها) أي فوصفها الواصف وما ذكره الخارج من ان الخلاف بين عيسى ومحمد مطلق وان عيسى  
يقول ان وصف الولي يوجب الخيار سواء وصفها ابتداء أو كان وصفه بعد سؤال الزوج عنها  
ومحمد يقول وصف الولي لا يوجب الخيار مطلقا طريقة لأخى وصدر بها المنصف في التوضيح  
وطريقة ابن رشد أن الخلاف بين عيسى ومحمد إنما هو إذا صدر الوصف ابتداء من الواصف وأما  
إذا صدر بعد سؤال الزوج فيتفق على انه شرط يوجب الرد انظر (قوله ان شرط للموثق)  
أي ان كتب الموثق في وثيقة القصد الصحة بان كتب تزوج فلان فلانة الشابة الصحيحة العقل  
والبدن صداق قدره كذا وكذا وتوجد على خلافه وتنازع الولي والزوجة فقال الزوج أنا  
شرطت ذلك وانكر الولي ولا يئنه لواحد فقال ابن أبي زيد لارده ولا يكون ما كتبه الموثق دليلا  
على اشتراطه لأن الموثق جرت المادة بانه يلقى الكلام ويجعله ويذكر فيه ما ليس بمشروط وقال  
الباجي له الرد لأن العادة ان للموثق لا يكتب الصحيحة إلا اذا اشترطت الصحة (قوله بأن  
كتب في الوثيقة) تصوير للشرط الحاصل من الموثق (قوله تردد) أي للباجي وابن أبي زيد وكلام

(لا) خيار (بخلاف الظن كالقرع) وهو عدم ذات الشعر له من قوم ذوى شعر (٢٨١) (والسواد من قوم يبيض) (لا في نين

القمر) وهو البخر ولا نين  
الانف وهي الخشاء خلافا  
للخمي فيهما قياسا منه على  
نين القرج (و) لا في  
(الثوبية) سواء كانت  
بنكاح أم لا حيث ظنها  
بكرًا فهذا من أمثلة تخلف  
الظن (إلا أن يقول)  
أنزوجهما على شرط أنها  
(عذراء) فتوجد ثيبا فله  
الخيار (وفي) الخيار بشرط  
(بكر) فيجدها ثيبا بغير نكاح  
وعنده (تردد) محله ما يجز  
عرف بمساواة البكر للعذراء  
كما هو عندنا بمصر وما يعلم  
ولها بؤيتها عند شرط  
الزوج أو وكيله والا فله  
الرد قطعا (وإلا تزوج  
الحرة الأمة) (يظنها حرة  
تخلف ظنه فله ردها) (و)  
تزوج (الحرة) ولو دنيئة  
(العبد) تظنه حرا فله الرد  
وهذا الاستثناء معطوف  
على الاستثناء قبله لكن  
الأول منقطع (بخلاف  
العبد مع الأمة) (يظن  
أحدهما حرة الآخر  
(والمسلم مع النصرانية)  
يظنها مسلمة أو عكسه  
فتبين خلاف ظنه فلا  
لاستوائيهما رقا وحرية  
(إلا أن يفرأ) بأن يقول  
الرقيق أنا حر والنصرانية  
أنا مسلمة وعكسه ولا

التيطى يدل على أن الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه صدرت الفتوى فكان اللائق للمؤلف  
الاقتصار عليه قال فان كتب الوثيق سليمة البدن اتفق ابن أبي زيد والباجي على أنه شرط أى  
فله الرد ان وجدها غير سليمة اه بن قال بعضهم لعله إنما فرق بين صحيحة وسليمة لأن الأول عادة  
الموتقين جارية بتأنيقه أى بذكره من عند أنفسهم ولم تجر عاداتهم بتلقيق الثاني (قوله لا بخلف الظن)  
أى لا يتخلف الأمر المظنون كما إذا تزوج بامرأة من قوم ذوى شعر فظنها أنها مثلهم فتخلف ظنه بان  
وجدها قرعاء وهذا عطف على قوله يبرص أو على معنى أن شرط السلامة والأصل وبغيرها بشرط  
السلامة لا بخلف الظن وهذا تصريح بمفهوم الشرط صرح به ليرتب عليه ما بعده (قوله من قوم)  
راجع لقوله كالقرع وهو متعلق بمحذوف أى كالقرع لمن تزوجهما من قوم الخ وكذا يقال في قول  
المصنف والسواد من قوم يبيض (قوله فتوجد ثيبا فله الخيار) أى لأن العذراء هي التي لم تنزل بكارتها  
(قوله وفي بكر الخ) البكر عند الفقهاء هي التي لم توطأ بقعد صحيح أو فاسد جار مجرى الصحيح وأما  
العذراء فهي التي لم تنزل بكارتها بمزبل فلو أزيات بكارتها بزنا أو بوثية أو بنكاح لا يقران عليه فهي  
بكر فهي أعم من العذراء وقيل البكر مرادفة للعذراء فهي التي لم تنزل بكارتها أصلا وعلى ذلك الخلاف  
وقع التردد الذي ذكره المصنف (قوله فيجدها ثيبا بغير نكاح) وأما لو وجدها ثيبا بنكاح فقد قولاً  
واحد كما نقله ابن عرفة عن النبي وأبن فتحون اه بن (قوله تردد) الأول لابن المطار مع  
بعض الموتقين بناء على أن البكر مرادفة للعذراء وأنها التي لم تنزل بكارتها أصلا والثاني لأن بكر بن  
عبد الرحمن وصوبه بعض الموتقين بناء على أن البكر هي التي لم تنزل بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد  
جار مجزاه (قوله محله ما لم يجز الخ) أى ومحله أيضا إذا أتفتت مع الزوج على أنها الآن غير بكر فان  
ادعت أنها بكر وادعى هو عدمها فالقول لها في وجودها ولا ينظر لها النساء جبرا عليها فان مكنت  
من نفسها امرأتين فان شهدتا بثبوتها كان القول قوله دونها وان شهدتا بكارتها كان القول قولها ودونه  
(قوله لكن الأولى منقطع) أى لعدم دخول ما بعد الألفا قبلها لأن ما قبلها تخلف فيه الظن وما بعدها  
تخلف فيه الشرط وهذا أى اشتراط كونها عذراء فتوجد ثيبا ليس داخلها قبله وهو ما إذا ظن أنها  
بكر فوجدها ثيبا فما قبل إلا تخلف فيه الظن وما بعدها تخلف فيه الشرط (قوله أو عكسه) أى تظنه  
نصرانيا وقوله فلا أى ليس لأحدهما رد الآخر وقوله لاستوائيهما رقا أى بالنسبة لمسئلة العبد  
مع الأمة وقوله وحرية أى في مسألة المسلم مع النصرانية (قوله إلا أن يفرأ) بالبناء للمفعول ونائب  
الفاعل ضمير المفعولين أو للفاعل وهو ضمير الفارين وعلى كل يشمل القبرور من الجانبين فالاستثناء  
راجع للفروع الأربعة المشتمل عليها قوله بخلاف العبد الخ لصدقه على غروره لها وغرورها له  
وكذا المسلم مع النصرانية (قوله بأن يقول الرقيق) أى سواء كان هو الزوج الذي هو العبد  
أو المرأة التي هي الأمة (قوله وعكسه) أى بأن يقول المسلم للنصرانية انه نصراني فتبين انه مسلم  
(قوله ولا يكون الزوج بذلك مرتدا) أى خلافا لما في البدر القرافي من رده بذلك ووجه ما قاله  
الشارح ان قرينة الحال وهي التوصل لفرضه من نكاحها صارفة عن رده كما في اليمين  
إذا قال هو يهودى أو نصراني ان كنت فعلت كذا والحال انه فعله وقد كذب في يمينه فلا  
يكون بذلك مرتدا كما مر (قوله للقرض) بفتح الراء اسم مفعول أى الشخص الذى اعترضه  
المانع فتمعه من الوطء إذ الأصل عدمه وإنما يكون لعارض يعرض كسحر أو خوف  
أو مرض (قوله بأن لم يسبق له فيها وطء) سواء كان اعترضه قديما أو حادثا أى وأما التي  
سبقت له وطء لها ولمرة فلا خيار لها فيه وحينئذ فلا يؤجل كما مر في قوله لا بكذا اعراض (قوله لعلاجه)

(٣٦ - مسوفى - ثانياً) يكون الزوج بذلك مرتدا فالخيار في الأربع صور (وأجل المترض) الحر الثابت  
لزوجته عليه خيار بان لم يسبق له فيها وطء (سنة) قرينة لعلاجه (بعد الصحة) من مرض غير الاعتراض أى إذا كان به مرض غيره

فإنه يؤجل بعد الصحة منمنة ( من يوم الحكم ) لا من يوم الرفع لأنه قد يتقدم عن يوم الحكم فإن لم يترافقا وتراضيا على التأجيل فمن يوم التراضي ( وإن مرض ) بعد الحكم ( ٢٨٢ ) جميع السنة أو بعضها كأن يقدر في مرضه هذا علاج أو لا ولا يزداد عليها بل يطاق عليها ( و ) أجل ( العبد )

نصفها ( أي نصف السنة ) ( والظاهر ) عند المصنف ( لا نفقة لها ) أي لا رارة للمعرض في مدة التأجيل وأما ابن رشد فأما اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل بها فإن دخل فلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها ولا يصح قياس المصنف المعرض على المجنون الذي لم يدخل لأن المجنون يعزل عنها وللمعرض مسترسل عليها فلا يظهر أن لامرأة المعرض النفقة كما يفيد كلامهم على المجنون والابرص وكذا المجنون بعد الدخول فهو قياس بلا جامع ( وصديق ) للمعرض ( إن ادعى فيها ) أي في المدة ( الوطء ) بعد ضرب الاجل وكذا ان ادعى بعدها انه وطئ فيها ( يمين ) فان ادعى بعدها انه وطئ بعدها يصدق ( فإن نكل حلفت ) وفرق بينهما قبل تمام السنة ( ولا ) تخلف ( بقيت ) زوجة ولا كلام لها بعد ذلك لانها بنكولها مصدقة له على الوطء ( وإن لم يدعه ) بعد السنة ( طائها ) ان

علة لقوله أجل ( قوله فانه يؤجل بعد الصحة منه ) أي لأن الرض قد يمنع من البرء مما هو قائم به من الاعتراض ( قوله من يوم الحكم ) أي وابتدائها من يوم الحكم حالة كونه واقما بعد الصحة ( قوله ولا يزداد عليها ) أي لاجل الرض الذي حصل فيها ( قوله بل يطلق عليه ) أي بمجرد فراغها وهو قول ابن القاسم ومقتضى التعليل السابق أنه يزداد عليها بقدر زمن مرضه وبه قول ابن رشد ان كان المرض شديدا وقال أصح ان عم المرض السنة استؤفت له وان مرض بعضها فلا يزداد بقدر زمانه ( قوله والعبد نصفها ) قال المتطبي في النهاية واختلف في الاجل للعبد قيل كالحر قال أبو بكر بن الجهم قل في السكافي ونقل عن مالك وقوله جمهور الفقهاء وقيل ستة أشهر وهو قول مالك ومذهب المدونة وبه الحكم قال الاخمس والأول آيين لأن السنة جعلت ليختبر في القصور الأربعة فقد ينفع البواء في فصل دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد ( قوله لا نفقة لها ) أي لا نفقة لامرأة المعرض في مدة التأجيل على الزوج المعرض سواء كان حرا أو عبدا ( قوله وأما ابن رشد الخ ) هذا مقابل لقوله عند المصنف أي فالظاهر هنا على خلاف اصطلاحه ( قوله فأما اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل بها ) أي إذا اجل لرجاء البرء أي ولكن المعتمد هو مذهب المدونة ان لها النفقة مثل امرأة المعسر بالصدائق إذا منعت نفسها حتى يؤدي صداقها إذ لعل له مالا فكتمه ( قوله يعزل عنها ) أي في الاجل وحينئذ فلا نفقة لها لانها في مقابلة الاستمتاع ولا استمتاع حينئذ ( قوله والمعرض مسترسل عليها ) أي فيجتمع بها في الاجل بغير الوطء وحينئذ فلها النفقة ( قوله كما يفيد كلامهم على المجنون والابرص ) أي إذا اجلا لرجاء برئهما فان لزوجتهما النفقة عليهما مدة التأجيل ( قوله وكذا المجنون بعد الدخول ) أي لزوجه النفقة ( قوله فهو ) أي قياس المصنف زوجة المعرض على زوجة المجنون التي لم يدخل بها قياسا بلا جامع والواصل أن زوجة المبرص والمجنوم إذا اجلا لبرء كان لزوجتهما النفقة مدة الاجل كانتا مدخولا بهما أولا وكذا زوجة المجنون إذا اجل لرجاء البرء لها النفقة ان كانت مدخولا بها وكذا ان كانت غير مدخول بها على مذهب المدونة واختار ابن رشد انه لا نفقة لها وأما زوجة المعرض إذا اجل لرجاء البرء فاستظهر المصنف انه لا نفقة لها قياسا على زوجة المجنون الغير المدخول بها عند ابن رشد واعترض عليه بانه قياس فاسد لعدم الجامع ووجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه فالحق ان لزوجة المعرض النفقة مدة الاجل كزوجة الابرص والاجنم والمجنون ( قوله ان ادعى فيها الوطء ) أي ان ادعى في المدة انه وطئ بعد ضرب الاجل ( قوله وكذا ان ادعى بعدها انه وطئ فيها ) أي فيصدق يمين وهذا هو المعتمد كما يفيد ابن هرون خلافا لما يفيد ظاهر المصنف من عدم تصديقه لتدعيه فيها على الوطء ( قوله وفرق بينهما قبل تمام السنة ) هذا هو مذهب المدونة وهو المعتمد خلافا لما في الموازية من انه إذا نكل يبق تمام السنة ثم يطلب بالخلف ولا يكون نكوله أولا . اما من حلفه عند تمام السنة فان نكل فرق بينهما ( قوله وان لم يدعه بعد السنة ) أي وان لم يدع الوطء بعد تمام السنة بل واقفها على عدمه فيها أو سكنت ولم يدع وطئا ولا عدو ( قوله فهل يطاق الحاكم ) أي واحدة فان وقع ازيد منها لم يلزم ذلك الزائد بخلاف الزوج فان له ان يقع ماشاء ( قوله وما في معناه ) كما ناطقة منك ( قوله ويكون ) أي كل من طلاق الحاكم وطلاقها بائنا واعترض بان هذا يناقض ما يأتي من لزوم العدة بالخلوة فتقتضى ذلك أنه رجعي اذ لو كان قبل البناء ما وجبت عدة كما قاله شيخنا وقد يقال انصرح به فيما يأتي انهم وجوب العدة بالخلوة يعاملان باقرارها انه لا ووطء فلا رجعة

( قوله )

هات الزوجة بان يأمر الحاكم به فان طائها فواضح ( ولا ) بطائها بان

( فهل يطأ ) عليه ( الحاكم أو يأمرها ) أي بائنا الطلاق كطائت نفس منك وما معناه ويكون بائنا لكونه قبل البناء

(ثم يحكم به) الحاكم ليرفع

خلاف من لا يرى أمر  
القاضي لها في هذه الصورة  
حكما (قولان ولها) أى  
لزوجة المعترض ان  
رضيت بعد الأجل بالمقام  
معه لأجل آخر كما روى  
عن ابن القاسم (فراقه بعد  
الرضا) بالاقامة معه (بلا)  
ضرب (أجل) ثان ولا  
رفع لحاكم لانه قد ضرب  
أولا ومفهوم ما في الرواية  
من قولها الى أجل آخر  
أنها لو قالت بعد السنة  
رضيت بالمقام معه أبدا أنها  
ليس لها فراقه وهو كذلك  
وفيه قول المصنف أول  
الفصل أولم يرض (و) لها  
(الصدائق بعدها) أى  
السنة كاملا لانها مكنت  
من نفسها وطال مقامها  
معه وتلذذ بها وأخلق  
شورتها فان طلق قبلها فلها  
النصف وتعاوض المتلذذ  
بها بالاجتهاد قاله الشيخ  
سالم ثم شبه في وجوب  
الصدائق قوله (كدخل  
العَيْنِ والجُيُوبِ) ثم  
يطلقان باختيارهما لان  
طلق عليهما ليهما فانه يأتي  
في كلام المصنف والحصى  
أولى من الجيوب (وحيث  
تعجيل الطلاق) على  
المعترض (ان يطع ذكره  
فيها) أى في السنة قبل  
تمامها حيث طلبته الزوجة  
اذ لا فائدة في التأخير  
حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تعجيله بل تبقى حتى تمضي السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان) وأجلت الرِّقَاءُ

(قوله ثم يحكم به الحاكم ليرفع خلاف الخ) الاولى ليرفع خلاف من يرى أن طلاق المرأة لا يقع أصلا ثم  
ان هذا يقتضى أن الراد بقوله ثم يحكم به حقيقة الحكم والذي قاله بعضهم أن الراد بالحكم هنا الاشهاد  
أى أو بأمرها به فإذا طلقت نفسها أشهد الحاكم على ذلك الطلاق الواقع منها كما قاله ابن عات وغيره من  
المؤتقين وليس مراد للمصنف ما يتبادر منه من الحكم ففى نوازل ابن سهل عن ابن عات ان الحاكم يقول  
لها بعد كمال نظره إن شئت أن تطلقى نفسك وإن شئت التبرص عليه فان طلقت نفسها أشهد على ذلك اه  
قال المتيطى ولا أعذار في الدين يشهدون بأنها طلقت نفسها اذ لا أعذار فيما يقع بين يدي الامام من  
اقرار وإنكار على المشهور من المذهب انظر بن (قوله قولان) ظاهره انه لا ترجيح في واحد منهما  
وليس كذلك ففى ابن عرفة مانعه المتيطى في كون الطلاق بالغيب الامام بوقعه أو بفوض اليها قولان  
للمشهور وأبى زيد عن ابن القاسم اه قال ح وأفتى بالثاني ابن عات ورجحه ابن مالك وابن سهل اه  
وعليه فعق المصنف الاقتصار على الأول أو يقول خلاف اه بن (قوله ولها) أى لزوجة  
المعترض حاصله أنها إذا رضيت بعد مضي السنة التي ضربت لها بالإقامة معه مدة لتتروى وتنتظر في  
أمرها ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا عتاج لضرب أجل ثان لان الأجل قد ضرب أولا  
بخلاف ما لو رضيت ابتداء بالاقامة معه لتتروى في أمرها بلا ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب  
الأجل هذا كله في زوجة المعترض (قوله وهو كذلك) أى كما في نص الواق وقوله وفيه قول  
المصنف أول الفصل أولم يرض أى فانه يفيد انه رضا مطلق من حيث انه لم يقيد وقول بن الذى في  
شرح ابن رحال مانعه والظاهر من كلامهم أن ما في الرواية غير شرط بل وكذا اذا قالت رضيت  
بالمقام معه فلها فراقه وهو ظاهر التوضيح وهذا كله في زوجة المعترض وأما زوجة المخدوم اذا طلبت  
فراقه فأجل لرجاء برئه فبعد انقضاء الأجل رضيت بالمقام معه ثم أرادت الرجوع فان قيدت رضاها  
بالمقام معه بأجل لتتروى كان لها الفراق من غير ضرب أجل ثان وان لم تقيد بل رضيت بالمقام معه أبدا  
ثم أرادت الفراق فقال ابن القاسم ليس لها ذلك إلا أن يزيد الجذام وقال أشهب لها ذلك وإن لم يزد  
وحكى في البيان قولنا لك ليس لها ذلك وإن زاد انظر التوضيح قال بن وقول ابن القاسم وهو الوائق  
لتقييد الخيار فيما سبق بعدم الرضا (قوله بعدها) أى إذا حصل الطلاق بعدها وحاصله ان المعترض  
إذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء وزوجه واختارت فراقه بعدها فلها الصداق كاملا على المشهور  
وروى عن مالك ان لها نصفه (قوله وتلذذ بها) أى بالقبلة والمباشرة وليس المراد اللذة الكبرى  
(قوله فان طلق قبلها فلها النصف) يعنى اذا لم يطل مقامها معه وإلا فلها الصداق كاملا ولفظح وأما اذا  
طلعت قبل انقضاء الأجل فلها نصف الصداق إذا لم يطل مقامها قالة في المدونة ونقله في التوضيح اه بن  
ويتصور وقوع الطلاق قبل السنة فيما إذا رضى بالفراق قبل تمامها وفيها اذا قطع ذكره في السنة (قوله فانه  
يأتى في كلام المصنف) أى في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق وبه دفع عيه المسمى ومعها رجع  
بجميعه الخ (قوله والحصى) أى المقطوع الأثنين قائم الله ذكر (قوله قولان) الاول لابن القاسم والثاني  
حكمه في البيان عن مالك وبقي قول ثالث وهو أنه لا تطلق أصلا وتكون مصيبة نزلت بها وقوله ان  
قطع بالبناء للمجهول وأما لو قطعه هو فيعجل الطلاق قطعا ولها النصف حينئذ فلو قطعت عمدا فالظاهر  
انها مصيبة نزلت بها فلا تطلق أصلا وتبقى زوجة لتعديها خصوصا وقد قيل بذلك إذا قطعه غيرها  
(قوله وأجلت الرِّقَاءُ الخ) اعلم ان الادواء المشتركة والمختصة بالرجل اذا رجمى برؤها فإنه يؤجل فيها  
الحر سنة والعبد نصفها وأما الادواء المختصة بالنساء فالتأجيل فيها إن رجمى البرء بالاجتهاد وقوله  
وأجلت الرِّقَاءُ أى وهى التى انسدت مسلك الذكركر منها بحيث لا يمكن منه الجماع فاذا طاب الزوج ردها  
وطلبت التداوى فانها تؤجل لذلك بالاجتهاد وليس للزوج منعها من ذلك وردها حالاً لأهلها بل يلزمه

حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تعجيله بل تبقى حتى تمضي السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان) وأجلت الرِّقَاءُ

الفرج (الله واز بالاجتهاد) من غير تحديد بل بما يقوله أهل المعرفة بالطب وهذا اذا رجى البرء بلا ضرر والا فلا (ولا تجبر عليه) ان امتنع (ان كان خلقه) بأن كان من أصل الخلقة إذ شأنه ان في عطشه شدة ضرره ان لم يكن خلقه جبر عليه الآتي منهما لطالبه ان لم يلزم عليه عيب في الاصابة بعده والا جبرت هي ان طلبه الزوج (ووجس) بظاهر اليد (على ثوب منكسر الجيب ونحوه) من خصاء وعنة ولا ينظره الشهود لان الجنس أخف من النظر (وصدق في) إنكار (الاعتراض) يمين وكذا يصدق في نفي داء الفرج من برص وجذام (كالمرأة تصدق في) نفي (دائها) أي داء فرجها يمين ولا ينظرها النساء وأما داء غير الفرج كبرص فباطح عليه الرجال كالوجه واليدين فلا بد من ثبوت برجلين وإن كان في باقي الجسد كفى فيه امرأتان (أو) في نفي (وجوده) أي العيب (حال العقد) بان قلت حدث بدمه فلا خيار لك وقال بل قبله في الخيار فانقول لها يمين ان حصل التنازع بعد البناء والافتقاره (أو) في وجود (بكرتها)

أن يصبر لملاجها فاذا مضى الأجل للضرر لملاجها ولم تبرأ خير بين ابقائها وردها والظاهر أن الدواء عليها لان عليها أن تمكن زوجها من الاستمتاع وهو يتوقف على ذلك وان الفقة عليه في مدة الأجل قدرته على الاستمتاع بخبروطه (قوله وغيرها) أي كالقراءة والنفلاء والبخراء (قوله للدواء) أي للتداوى أو لاستعمال الدواء (قوله من غير تحديد) هذا هو للشهور وقيل يضرب لها شهران (قوله وهذا) أي ومحل هذا أي تأجيلها للتداوى إذا طلبته وطلب الزوج ردها اذا كان يوجبى البرء بلا ضرر في الاصابة وقوله وإلا فلا أي والا بأن كان يحصل بعده عيب في الاصابة فلا تجب لما طلبته من التأجيل للدواء إلا برضا (قوله ولا تجبر عليه) أي على الدماء إن امتنع أي والحال انه طلبه الزوج وسواء كان يحصل بعده عيب في الاصابة أم لا وقوله إن كان أي الدماء خلقه (قوله فان لم يكن) أي الرقيق خلقه بأن كان عارضا بصنع صانع كالوخفضة والتف فخذها على بعض والتحم اللحم (قوله والا جبرت الخ) أي والا بان كان يلزم على التداوى عيب في الاصابة جبرت عليه إن طلبه الزوج فان طلبته هي وأبى الزوج فلا يجبر على إجابتها بل هو غير • والحاصل أن الداء إما أن يكون خلقه أو عارضا وفي كل إما أن تطلب الزوجة التداوى منه ويأبى الزوج أو يطلبه الزوج وتأباه الزوجة وفي كل إما أن يترتب على التداوى عيب في الاصابة أولا فجملة الصور ثمانية فان كان خلقه وطلبت الزوجة التداوى وأباه الزوج أجيبت لما طلبته ان كان لا يترتب على التداوى عيب في الاصابة والا فلا تجب وان طلبه الزوج واستمع فلا تجبر عليه سواء كان يترتب على التداوى عيب في الاصابة أولا وان كان الداء عارضا وطلبه أحدهما فكل من طلبه منهما أجيبت له ان لم يترتب عليه عيب في الاصابة فان يترتب عليه عيب أجبرت عليه إن طلبه الزوج وان طلبته هي فلا يجبر عليه الزوج بل يجبر (قوله بظاهر اليد) أي لا يباطنها لأن باطن اليد مظنة لئكال الله فلا يرتكب مع التمكن من العلم بذلك بظاهر اليد (قوله وصدق في انكار الاعتراض) أي فإذا ادعت على زوجها بأنه معترض وأكذبها فانه لا يمكن ان يعلم بالجنس وحينئذ فيصدق في نفيه يمين • إن قلت هذا مكرر مع قوله سابقا وصدق إن ادعى فيها الوطء • قلت لا تكرار لان المسئلة الأولى فيما اذا ادعى بعد أن أجله الحاكم انه وطئ بعد التأجيل وهذه فيما اذا أنكر الاعتراض ابتداء وقد يقال انه لا معنى للتكرار إلا كون الثاني مستغادا عما ذكر أولا وما هنا كذلك لانه اذا صدق في دعواه زوال الاعتراض بعد وجوده فأولى أن يصدق في نفيه من أول الأمر فالأولى أن يقال ان الصنف كره هذه المسئلة ليرتب عليها قوله كالمرأة في دائها (قوله كالمرأة تصدق في نفي دائها) أي نفي داء فرجها ولو برضا أو جذاما ادعى الزوج قيامه به وأنكرت ذلك وقوله يمين أي ولها رد اليمين على الزوج فاذا حلف نفيه الرد قاله أبو ابراهيم الأعرج وقوله عنه الواقف وح وقال ابن المني ليس لها ردها عليه (قوله بان قالت حدث بعده فلا خيار لك) أي لما تقدم ان ما حدث من الميوب في المرأة بعد العقد لا خيار للرجل فيه ويكون مصيبة نزلت به لان الطلاق بيده (قوله والا فتقوله) أي والا بان حصل التنازع قبل البناء أي وبعد العقد فقوله أي قال قول قوله يمين وهذا التفصيل الذي ذكره الشارح لابن رشد والذي في خشى ان القول قولها في انه حدث بعد العقد مطلقا أي سواء كان التنازع بعد البناء وبعد العقد وقبل البناء كما هو ظاهر اطلاق الصنف والدونة وقال شيخنا في حاشيته انه الظاهر وان كان بعض الشراح رجح ما ذكره ابن رشد من التفصيل (قوله وقالت بل وجدني بكرا) أي سواء ادعت انها الآن بكر أو ادعت انها كانت بكرا وهو أزال بكارتها فتصدق في صورتين معا يمين كما يفيد نقل ابن غازي وغيره خلافا لما في خشى هنا ولما في عقب عند قوله وفي بكر تردد من انها في الصورة الثانية لا تصدق بل ينظرها النساء فان قلن إن بها أنثى فريها كان القول قولها وان قلن ان بها ثرايه ركونه

(أو أبوها) كانت سفية

أو صغيرة بالأولى ( ولا ينظرها النساء ) جبر عليها أو ابتداء وهذا جار في كل عيب بالفرج وأما برضاها فينظرها فلا منافاة بينه وبين قوله ( وإن آتى ) الزوج ( بأمرأتين تشهدان له قبلتا ) ولا يكون تعدد نظرهما للفرج جرحة إما لعذرهما بالجهل أو لكون المانع من نظرهما حق المرأة في عدم الإطلاع على عورتها فإن رضيت جاز للضرورة ( وإن علم الأب ) أو غيره من الأولياء وقد شرط الزوج بكنائسها ( بثوبها بلاوط ) من تكاح بل بوثية ونحوها أو زنا ( وكنتم قللزوج الرد على ) القول ( الأصح ) وأما إذا كان من تكاح فقد وان لم يعلم الأب • ولما ذكرنا يوجب الرد ولا يوجه شرع في الكلام على ما يترتب للمرأة إذا حصل الرد قبل البناء وبعدة من الصداق فقال [ درس ] ( و ) ان وقع الاختيار ( مع الرد قبل البناء فلا صداق ) لها سواء وقع بلفظ الطلاق أو غيره لأنه ان كان العيب بها فهي مدلسة وان كان به فهي مختارة لقراه ( كفرور ) من احدهما ( بحرية )

منه كان القول قوله يمين اه لأن هذا قول سحنون وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف وهو قول ابن القاسم وابن حبيب وقوله بعض الأندلسيين عن مالك وكل أصحابه غير سحنون انظر بن ( قوله أو أبوها ان كانت سفية ) ان قلت كيف يحلف الأب ليستحق الفير مع ان الشأن ان الانسان إنما يحلف ليستحق هو لا يستحق غيره قلت أمر الأب بالحلف لانه مقصر بعدم الاشهاد على ان وليته سائلة فالفرع متعلق به فالحلف لرد الفرم عن نفسه لا لاستحقاق غيره ( نفيه ) قال ابن رشد والأخ كالأب وأما غيرها من الأولياء فلا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على نفي العلم لأنه مما يخفى الا ان يشهد ان مثله لا يكون يوم العقد الا ظاهرا فيحلف على البت فان نكل حلف الزوج على نحو ما وجبت على الأب هذا هو المنصور من المذهب وقيل كل الأيمان في ذلك على البت وقال للخطي قال بعض الموقنين عن بعض شيوخه إذا كان الزوج لم يدخل بالزوجة فانما يجب اليمين عليها لا على الولي وان كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه قبل الدخول وان كان قد دخل بها بحيث يجب الفرم على الولي فعليه اليمين ان كان قريب القرابة أو عليها ان لم يكن قريبا اه بن ( قوله ولا ينظرها النساء ) وقال سحنون يجوز النظر للفرج للنساء لاجل الشهادة وتبخر المرأة على نظرهن له قال بن الذي تعلقته من بعض شيوخنا المفتين ان العمل جرى بإساق يقول سحنون هذا ( قوله وهذا جار في كل عيب بالفرج ) أى ولا يقتصر على المسائل الثلاث وبه ( قوله فلا منافاة الخ ) مفرع على الجوابين المذكورين ( قوله وان آتى بأمرأتين ) أى أو امرأة واحدة وهذا كالمستثنى من قوله كالمرأة في دائها وكأنه قال إلا إذا أتى الرجل بأمرأتين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه كنفى الرق مثلا فانه يعمل بشهادتهما ولا تصدق وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت اه عدوى ( قوله قبلتا ) أى قبلت شهادتهما لانها وان لم تكن بمال الا انها تقول له لان من فمرتها سقوط الصداق ( قوله أو لكون المانع الخ ) يرد عليه انه قد تحرر في بحث ستر العورة أنه لا يجوز النظر للفرج المرأة ولو رضيت • قلت أحيب ما في ستر العورة على ما إذا لم يكن لنفع شرعى والا جاز كما في هذه ومثلها الطب اه عدوى ( قوله لعذرهما بالجهل ) أى بجمل حرمة النظر للعورة ( قوله وان علم الأب بثيوبها الخ ) حاصله ان من تزوج امرأة يظنها بكرا فوجدها ثيبا فلا رد له الا ان يشترط أنها عذراء أو انها بكر ووجدها قد ثبتت بكناح فان اشترط البكارة ووجدها قد ثبتت بوثية أو بزنا فهل له الرد أو ليس له الرد لأن اسم البكارة صادق على ذلك تردد ومحل هذا التردد إذا لم يعلم الاب بثيوبها حين اشترط الزوج البكارة وكنتم ذلك عن الزوج فللزوج الرد على القول الأصح • والحاصل انه إذا وجدها ثيبا فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا أى علم الأب بثيوبها أم لا وان شرط المدايرة أو البكارة وكان زوالها بكناح فله الرد مطلقا وان اشترط البكارة وكان زوالها بزنا أو وثبة فان علم الأب وكنتم على الزوج المشترط كان له الرد على الأصح وان لم يعلم الأب ففيه تردد ( قوله فللزوج الرد ) أى ورجع بالصداق على الأب وعلى غيره ان تولى العقد كما باتى ( قوله على القول الأصح ) هو قول اصغى وقال ابن العطار وبعض الموقنين انه الصواب ومقابله قول أشهب لا رد له ( قوله وان وقع الاختيار مع الرد الخ ) كان الحامل له على تقدير الشرط وجود التام في كلام المصنف مع أنها تزداد بعد كل الظرف كثيرا كما في قوله تعالى وإذا لم يهتدوا به فسيهولون هذا فك قديم وقوله الاختيار هو بمعنى الخيار وهو لازم لرد ( قوله سواء وقع ) أى الرد بلفظ الطلاق أو غيره هذا ظاهر في ردها له بيهه وأما في ردها له بيهه فحل كونه لاصداق لها ان ردها بغير طلاق لان ردها به فعليه نصف الصداق وكلام المصنف شامل لما إذا كان الرد بسبب يوجب الرد بغير شرط أو بسبب لا يوجهه الا بشرط وحصل ذلك

أو بإسلام تين عدهما فحصل رد قبل البناء فلا صدق لان النار ان كان هي الزوجة فظاهر وان كان الزوج فالقراق جاء من قبلها (و) ان وقع الرد (بعده) أي بعد البناء (لمح عليه) أي عيب الزوج أي فع الرد بسبب عيه ولو كانت هي معية أيضا يجب لها (السمى) لتدليس (ومها) أي مع ردها بمبيها ولو كان هو معيا أيضا (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي غرمه لها في عيب ترد به بغير شرط وأما ما ترد به الشرط فانه يرجع بما زاده السمي على (٢٨٦) صدق مثلها وكلامه في الحرة بدليل قوله على ولي لم يفسخ قوله

(لا قيمة الولد) الأولى حذفه من هنا لأنه فيما إذا غر الزوج شخص غير السيد والأمة فحل به بد قوله وعلى غار غير ولي تولى العقد فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه ان غره بحرية بقيمة الولد يعني ان الزوج إذا غره أجنبي بحرة أمة تولى عقدها باذن سيدها ولم يجر بانه غير ولي بل أخبر بانه ولي أولم يحجب بشيء وغرم الزوج للسمى لسيدها بقيمة الولد لانه حر فانه يرجع على من غره بالسمى لا بقيمة الولد التي غرمها للسيد لان الغرور سبب في اتلاف الصداق وهو وان كان سببا للوطء أيضا الا انه قد لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على التسبب فلو أخير الأجنبي بانه غير ولي فلا يرجع الزوج عليه شيء كما إذا لم يتول العقد وسيأتي حكم غرور السیدی في كلامه (على ولي) متعلق برجع (لم يفسخ)

الشرط (قوله أو بإسلام) الأولى أو يدين (قوله فظاهر) أي لأنه لا شيء لها لانها مدلسة (قوله فالقراق جاء من قبلها) أي مع بقاء سلعها (قوله أي فع الرد بسبب عيه يجب لها السمي) إذا كان يتصور وطؤه كجنون ومجنون وأبرص فان كان لا يتصور وطؤه كالجبوب والعين والحصى مقطوع الذكر فانه لا مهر على من ذكر كما قال ابن عرفة ولا يمارض هذا قول المصنف فيما تقدم كدخول العين والمجبوب لأن ما تقدم محمول على ما إذا طلقا باختيارها وما هنا ردا ببيها كما أشار بذلك الشارح فيما مر (قوله لا قيمة الولد) عطف على جميعه (قوله فكان يقول عقبه) أي عقب قوله وعلى غار غير ولي تولى العقد (قوله أو لم يجر بشيء) أي ودخل بها الزوج وحملت ثم علم أنها أمة فردها وغرم الزوج النخ (قوله لأنه حر) أي فليس لسيد أمة أخذه ولا يبعه فقد أتلفه الزوج بوطئه على سيد أمة فلذا غرم له قيمته والحاصل ان سيد الأم له يبيع كل ولد نشأ منها لکن لما وطئها ذلك الزوج وهو مفرور حكم على ذلك الولد بالحرية فلذا غرم الزوج قيمته لأنه تسبب في اتلافه (قوله لان الغرور سبب في اتلاف الصداق) أي على الزوج فلذا يرجع به الزوج على النار وقوله لان الغرور النخ أي ووطئه الزوج سبب في اتلاف الولد على سيد الأمة فلذا لا يرجع الزوج بقيمته على أحد وقوله وهو أي الغرور ان كان سببا في الوطء أي الذي هو سبب في اتلاف الولد وقوله الا انه قد لا ينشأ عن الوطء ولد الأولى حذفه ويقول وان كان سببا للوطء الا أن المباشر مقدم النخ تأمل (قوله فلا يرجع الزوج عليه شيء) أي لا بالصداق ولا بقيمة الولد كما سيأتي ذلك (قوله إذا لم يتول العقد) أي كالأجنبي الذي غرولم يتول العقد فانه لا يرجع عليه شيء لا بالصداق ولا بقيمة الولد وهو قول المصنف لان لم يتوله ولو كان الغرور من الأمة لكان على الزوج الأقل من السمي وصداق الثلث (قوله وسيأتي حكم غرور السيد) أي من ان الزوج يلزمه الأقل من السمي وصداق الثلث خلافا لما في خش من أنها أمة محملة على الزوج فجنها وعليه في جميع تلك المفاهيم قيمة الولد (قوله على ولي) أي تولى العقد وقوله لم يفسخ أي لم يفسخ عنها أي خالطها بحيث لا يخفى عليه عيبها وانما يرجع الزوج عليه بجميع الصداق لانه لما كان مخالطها وعالما ببيوها وأخفاها على الزوج صار غارا له ومدنسا عليه (قوله فان غاب عنها) أي لم يخالطها بحيث يخفى عليه عيبها حاضرا كان أو غائبا لم يرجع عليه وإنما يرجع على الزوجة بالإربع دينار فانه يترك لها (قوله فليس المراد بالقيمة السفر) أي والا لا تقتضي أنه متى كان حاضرا بالبلد رجع عليه كان مخالطها أم لا وليس كذلك بل المراد بالقيمة عيبها عدم المخالطة لها بحيث يخفى عليه عيبها كما قلنا (قوله كالأمة) أي في كون الرجوع على الزوجة (قوله كابن وأخ وكذا عم وابن عم) أي فلا فرق في الولي الذي لم يفسخ عنها بين أن تكون قرابته قرينة أو بعيدة ومحل الرجوع على من ذكر إذا لم يكن لها محرم وزوجها من ذكر باذنه والا كان الغرم على المجر (قوله ولا شيء عليها) أي فإذا رجع الزوج على ولها الذي لا يخفى عليه أمرها وأخذ منه جميع الصداق الذي دفعه للزوجة فأت الولي لا يرجع

يعني لم يخف عليه أمر وليته وان كان غائبا فان غاب عنها بان خفي عليه عيبها لعدم مخالطتها لم يرجع عليه فليس المراد بالقيمة السفر وهذا في عيب يظهر قبل البناء كجذام وبرص وأما مالا يظهر الا بعده أو بالوطء فعلم الولي القريب فيه كالبعيد (كابن) وأب (وأخ) مثال للذي لم يخف عليه عيبها وكذا عم وابن عم معها في البيت بحيث لا يخفى عليها عيب (ولا شيء عليها) من الصداق الذي أخذته من الزوج إذا كانت غائبة عن مجلس العقد فلا رجوع الولي عليها لأنه هو الذي دل على الزوج ولا للزوج وان اعدم الولي أو مات لانها لم تدلس ومن حجتها ان تقول لو حضرت محل العقد ما كنت عيب (و) رجع (عليه)



أى على الولي القريب (وعليها) الواو بمعنى أو ولو عوبها لكان أولى (إن زوجها محضورها كاعتين) الميب اذ كل منهما غريم فالزوج  
غير في الرجوع على من شاء منهما (نم) يرجع (الولي عليها إن أخذه) الزوج (منه لا المكس) فلا ترجع هي عليه إن أخذه الزوج منها لأنها  
هي الماشرة للإتلاف (و) رجع الزوج (عليها) فقط (في) تزويج (كأن المم) والولي (٢٨٧) والحاكم من كل ولي قريب أو بعيد

شأنه أن يخفى عليه حالها  
(إلا ربع دينار) لحق الله  
لئلا يعرى البضع عن  
صداق ويجرى ذلك  
أيضا في قوله وعليها (فإن  
علم) الولي البعيد بعيبها  
وكنهه عن الزوج  
(فكالتقريب) الذي لم  
ينب فالرجوع عليه فقط  
إن كانت غائبة وعليه  
وعليها أن زوجها محضورها  
كاعتين كالمسبق (وحلفه) أى  
حلف الزوج الولي البعيد  
(إن ادعى) الزوج عليه  
دعوى تحقيق (علمه)  
بعيبها (كأتهامه) أى  
اتهم الزوج الولي أنه أطلع  
على الميب وكنهه (على  
المختار) يجب حذفه إذ  
ليس للأخمي في هذه اختيار  
(فإن نكل) الولي في دعوى  
التحقيق (حلف) الزوج  
(أنه غريم) ورجع عليه  
أى على الولي دون الزوجة  
وأما في دعوى الإتهام  
فيغرم الولي بمجرد النكول  
(فإن نكل) الزوج في  
دعوى التحقيق كما نكل  
الولي (رجع) الزوج (على  
الزوجة على المختار)  
واعترض على المصنف بأن  
اختيار الأخمي ليس في

عليها بشيء وكذا لا يرجع الزوج عليها بشيء وإن أعدم الولي الذي لا يخفى عليه أمرها أومات وهذا  
قول مالك وابن القاسم كما في التوضيح وذلك إن حبيب يرجع الزوج عليها في حالة عدم الولي واختاره  
الأخمي اه بن (قوله أى على الولي القريب) أى الذي شأنه أنه لا يخفى عليه أمرها (قوله بمعنى أو)  
أى التي للتخير أى ورجع الزوج بجميع الصداق عليها أو عليه (قوله اذ كل منها) أى من الولي  
والزوجة وقوله غريم أى للزوج بسبب تدليس عليه (قوله فالزوج غير في الرجوع على من شاء  
منهما) إلا أنه إن رجع على الولي أخذه منه بتمامه وإن رجع عليها ترك لها منه ربع دينار (قوله ثم يرجع  
الولي عليها) أى الأربع دينار فإنه يتركها (قوله إن أخذه الزوج منه) أى إن أخذ الزوج الصداق  
منه (قوله ورجع الزوج عليها فقط) أى بالصداق سواء كانت حاضرة في مجلس العقد أو غائبة  
عنه (قوله كأن المم) أى الذي ليس معها في البيت (قوله الأربع دينار) المراد به ما يغل به البضع  
شرعا فيشمل الثلاثة دراهم وما يقوم بأحدهما (قوله ويجرى ذلك أيضا في قوله وعليها) أى ولا  
يجرى في قوله على ولي خلافا لمبق لأن هذا خاص بما إذا كان الرجوع عليها وأما متى رجع على  
الولي فإنه يرجع عليه بجميعه كما يدل لذلك قول المواق وقول المصنف بل يرجع بجميعه الخ اه بن  
(قوله إن كانت غائبة) أى عن مجلس العقد ولا يرجع عليها بشيء لامن جهة الزوج ولا من جهة الولي  
وقوله وعليه وعليها الخ أى ويرجع الزوج على من شاء منهما أن زوجها الخ (قوله وحلفه إن ادعى  
علمه بعيبها) أى فإن حلف الزوج عليها فقط على ما اختاره الأخمي كما قل الشارح (قوله كأتهامه)  
أى كما أنه له تخليفه عند إتهامه بناء على المشهور من توجه اليمين في دعوى التهمة وقوله على المختار أى  
خلافا لابن الموازي حيث قال لا يمين له عليه بمجرد إتهامه وإنما يرجع على الزوجة (قوله ورجع عليه دون  
الزوجة) أى لما تقدم أن الولي الذي لا يخفى عليه أمرها إنما يرجع عليه فقط (قوله واعترض على  
المصنف الخ) ما ذكره شارحنا من الاعتراض والتصويب أصله لابن غازي وهو اعترض  
ساقط ولا حاجة للتصويب لأن اختيار الأخمي في نكول الزوج بعد نكول الولي كما قال المصنف  
تحقيقا وأما إذا حلف الولي فلا خلاف في اتباعه للزوجة ونص عبارة الأخمي في تبصرته واختلف  
إذا كان الولي عما أو ابن عم أو من العشيرة أو السلطان فادعى الزوج أنه علم وغره وأنكر الولي فقال  
محمد يحلفه فإن نكل حلف الزوج أنه علم وغره فإن نكل الزوج فلا شيء على الولي ولا على الزوجة  
وقد سقطت تبعاته على المرأة بدعواه على الولي وقال ابن حبيب إن نكل الزوج رجع على المرأة  
وهو أصوب اه أى لأن نكول الزوج بعد نكول الولي بمنزلة حلف الولي فقول ابن حبيب يرجع  
الزوج على المرأة خلاف قول محمد لا يرجع عليها (قوله فالصواب أن يقول) أى بدل قوله  
فإن نكل وذلك لأن الزوج إذا نكل عن اليمين بعد ردها عليه فإنه لا يتابعه للزوج على أحد اتفاقا  
والخلاف الواقع بين الأخمي وغيره إنما هو فيما إذا حلف الولي هذا كلام الشارح وقد علمت  
أنه (قوله غير ولي خاص) أى بل ولي عام وحينئذ فلا منافاة بين قوله غير ولي وقوله تولى العقد

نكول الزوج وإنما هو في حلف الولي فالصواب أن يقول وإن حلف أى الولي البعيد رجع أى الزوج على الزوجة على المختار ثم هو  
ضعيف والمذهب أن الولي البعيد إذا حلف أنه لم يفر الزوج لم يرجع الزوج على الزوجة لا قراره أن الولي غريم ولا على الولي لحلفه (و)  
رجع الزوج (على) شخص (غريم) له بالسلمة من العيب أو بحرية أمه (غير ولي) خاص (تولى) النار (العقد) بجميع الصداق ولا  
يترك له ربع دينار ولا يرجع أن غريم أمه بقيمة الولد التي غرمها لبيدها على النار وقد تقدم شرحه فهذا محله كما سبق

وقوله تولى النار العقد أى وأخبر أنه ولها أوسكت كما مر (قوله إلا أن يخبر أنه غير ولى) أى خاص (قوله فلا يرجع الزوج لأعليه ولا عليها) مالم يقل أنا ضمن لك أنها غير سوداء أو نحو ذلك والا رجع الزوج عليه لضمانيه (قوله ومثل أخباره) أى بانه غير ولى خاص (قوله لا أن يتوله) أى لا أن غره ولم يتول العقد لها فلا غرم عليه ولا عليها (قوله لأنه غرور بالقول فقط) أى والزوج مفترط بعدم فحصه عن حال تلك المرأة وكلام المصنف في النار الأجنبي وإن كان ولياً ولم يتول العقد رجوع عليه إن كان مجبراً والأقوى من تولاه حيث علم بغرور الولي وسكت (قوله وولد الغرور الخ) يعنى إن الامة إذا غرت الحر فقالت له أنا حرة أو غره سيدها أو غره أجنبي بمحضرتها أو بغير حضرتها تولى العقد أولاً أخبر حين تولى العقد أنه ولى أو أنه غير ولى أوسكت فتزوجها على ذلك ثم اطلع على أنها أمة بعد أن دخل وحملت منه فإن ولدها يكون حراً تبعاً لأبيه وهو أعلم إن الزوج إذا أراد أمساكها فليستبرئها لأجل أن يفرق بين المأمين لأن الماء الذى قبل الإجازة الولد الناشئ منه حر والناشئ من الماء الذى بعد الإجازة رق (قوله ولا الغرور العبد) ما ذكره من أن ولد الغرور العبد رق طريقة الأكثر ونص ابن عرفة بعد أن ذكر حرية ولد الحر وفى كون ولد العبد كذلك طريقان إلا كثر ولده رفيق وذلك لأن العبد للغرور على تقدير لو أعطى قيمة ولده كالحرة كان الولد معه رقاً لسيده ولا يعتق عليه وإن لم يبط القيمة كان رقاً لسيده أمه فريقتهم متباعدة على كل حال مع أحد الأبوين (قوله أى الغرور الحر) كذا فى ح ثم قال وأما إذا كان الغرور الذى غرته الامة أوسيدها عبداً فإنه لا خيار له فى ردها كما مر لاتفاقهما فى الرقية وتعيين أبقاؤها ويرجع على من غره بالفضل على مهر مثلها كذا فى المدونة ونقله ابن يونس وابن عرفة اهـ (قوله إذا كان الغرور منها أومن سيدها) أى وأما لو كان الغرور من أجنبي فعليه المسمى ثم إن لم يتول العقد فلا رجوع للزوج عليه وكذا إن تولاه وأخبر أنه غير ولى خاص وأما إن تولاه وأخبر أنه ولى أولم يخبر بشئ يرجع الزوج عليه بجميع الصداق كما مر وما ذكره الشارح من أن غرور السيد مثل غرورها هو الصواب خلافاً لما فى خش من جعلها كالحللة إذا غر سيدها بحرثها فلزم الزوج قيمتها (قوله الأقل الخ) أى لأن من حجة الزوج أن يقول إذا كان المسمى أقل قدر ضمت به على أنها حرة فرضاه به على أنها رق أولى وإن كان صداق المثل أقل من المسمى فمن حجه أن يقول لم أدفع المسمى إلا على أنها حرة والفرق بين الحرية العامة والأمة العامة إن الامة العامة قد حدث فيها عيب يعود ضرره على السيد فلزم الأقل من المسمى ومن صداق المثل بخلاف الحرية العامة فلذا لم يكن لها شئ إلا أربع دنانير لحق الله (قوله والانصداق المثل) أى والاراد فراقها بل أراد إبقائها فى عصمته لزمه صداق المثل كذا قال الشارح والذى فى عقب والمج أنه إذا أراد إبقائها فى عصمته لزمه المسمى كاستحقاق ماليس وجه الصفقة كما أفاده القرافي (قوله والأظهر خلافه) أى لما تقدم عند قوله وافر على الأمة المحوسبة إن عتقت أو أسلمت من عدم اشتراطهما لقول ابن عمرز فى الموضع المذكور والأرجح عدم فسخه كزوج أمة بشرطه ثم وجد طولاً لا يفسخ نكاحه وهو ظاهر المدونة أيضاً حيث خيره بين الفراق والأمساك ولم يشترط خوف العنت ولا عدم الطول وذلك مبنى فى الموضعين على أن الدوام ليس كالاتداء اهـ بن (قوله وإلا فسخ أبداً) أى وليس للزوج الرضا ببقائها زوجة (قوله وتعتبر القيمة) أى قيمة الولد وقوله يوم الحكم أى لأن ضمان قيمة الولد سيه منع سيد الام منه وهو إنما يتحقق يوم الحكم (قوله فلا قيمة فيه على الزوج) أى فإذا غرته أمة أمة أو أمة جسده من جهة أمة أو أمة أمه بالحرية فتزوجها ظاناً حريتها وأولدها ثم علم بعد ذلك برقتها فإن الولد يعتق على جده أو جدته ولا قيمة فيه ويلزم الزوج

وأما عقد بولاية الاسلام أو بالوكالة عن الولي فلا يرجع الزوج لأعليه ولا عليها ومثل أخباره علم الزوج بانه غير ولى (لا إن لم يتولاه) لأنه غرور بالقول فقط (وولد) الزوج (الغرور) بحرمة أمة فن وبشأنه (الحر فقط) لا غير الغرور ولا للغرور العبد (حر) تبعاً لأبيه باجماع الصحابة فهو مستثنى من قاعدة كل ولد فهو تابع لأبيه فى الرق والحرية (وعليه) أى للغرور الحر إذا كان الغرور منها أومن سيدها (الأقل من المسمى) وصداق المثل إذا فارقها والا لصداق المثل وأما يجوز أمساكها بشرط خوف العنت وعدم الطول بناء على أن الدوام كالاتداء والأظهر خلافه وأذن السيد لها فى استخلاف من يعقد عليها أو أذنه لشخص فى العقد والافسخ أبداً (و) عليه أيضاً (قيمة) الولد (أمسك أو فارق دون ماله) وتعتبر القيمة (يوم الحكم) لا يوم الولادة فلو مات قبل يوم الحكم سقطت (إلا) أن تكون الامة العامة ملكاً (لكحد) أى الغرور ممن يعتق عليه الولد فلا قيمة فيه على الزوج (ولا ولاية له) أى لك الجلد عليه لأنه حر بالاصالة

أى تخلق على الحرية (و) قوم الولد (على الفرر في) ولد (أم الولد) الفرور بحرئها فيقوم يوم الحكم على غرره لو جاز يمه لاحتمال موته قبل موت سيدأمه فيكون رقيقا أو بعد موته فيكون حرا (و) في ولد (٣٨٩) (الدبرة) لاحتمال موته قبل

السيد فيكون رقيقا أو بعده ويجعله الثالث فحر أو يجعل بضمه أولا يجعل منه شيئا فبرق ما لا يجعله فاحتمال الرق في ولده المدبرة أكثر منه في ولده الولد (وسقطت) قيمة ولد الغارة عن ابيه (بموتته) أى الولد قبل الحكم وهذا من فوائد قوله قبل يوم الحكم وصرح به لأنه مفهوم غير شرط ولقوة الخلاف فيه ويحتمل عود ضمير موته على سيد الامه أى تسقط القيمة عن الاب بموت سيدها لغير وجهه حرا بموته فليس لورثته مطالبة الاب (و) لزم اباه لسيدأمه (الأقل من قيمته وأوديته) إن قتل (الولد قبل الحكم) وأخذ الاب ديتة فان اقتص أو هرب القاتل فلا شيء على الاب لأنه قبل الحكم بالقيمة فقط كموته قبله كما إذا عفا الاب وهل يرجع السيد على الجاني إذا عفا الاب قولان (و) الأقل (من غرته) أى الولد إذا ضرب شخص بطنها فالقتل جنبنا ميتا وهى حية فاخذ الاب فيه من الجاني عشر دية حرة هذا أو عبدا أو ولده تساويه وهو

للأمة المذكورة الأول من المسمى ومن صدق المثل إذا اراد فراقها (قوله أى تخلق على الحرية) أى انه عتق بالملك حتى يكون عليه الولاء وفائدة نفي الولاء عن الجدة مع انه يرث بالنسب تظهر لو قيل به فى الجدلال لأنه لا يرث بالنسب (قوله وعلى الفرر) عطف على مقدارى وعليه أى الفرور قيمة ولده يوم الحكم على انه رقيق في غير ولده أم الولد والمدبرة وعلى الفرر فى أم الولد أى فى ولده أم الولد الغارة والمدبرة ويصح ان يكون قوله وعلى الفرر معمولا لحذف كما قال الشارح (قوله فيقوم يوم الحكم على غرره الخ) قال فى المدونة ولو كانت الغارة أم ولد فليسبدها قيمة أولادها على ابيهم على رجاء المتق لهم بموت سيدأهم وخوف ان يموتوا فى الرق قبله أى انه يقال ما قيمة ذلك الولد ان لو جاز يمه مع احتمال انه يخرج حرا بموت سيدالام وان يموت فى الرق قبله فاذا قيل قيمته كذا لزم اباه تلك القيمة (قوله والمدبرة) ما ذكره المصنف مذهب المدونة وصرح فى التوضيح انه المشهور وقال ابن الوازيلزم الزوج الفرور فى ولد المدبرة قيمة عبدقن قل المازرى وهو المشهور وعليه أكثر الاصحاب لكن المصنف فى التوضيح وكذا ابن عرفة لم يعتبرها تشهيره (قوله ولقوة الخلاف فيه) أى لقوة قول المخالف الذى يقول لا تسقط قيمته بموته قبل الحكم وهو اشبه القاتل ان قيمة الولد تعتبر يوم الولادة (قوله ويحتمل عود ضمير موته على سيد الأمه) أى أم الولد والمدبرة (قوله الأول من قيمته الخ) فان كانت ديتة أقل من قيمته فلا يلزم الاب غيرها لأنه هو الذى أخذه من القاتل والدية بمنزلة عين الولد وإن كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزمه غيرها بمنزلة ما لو كان الولد حيا وما زاد من الدية فهو وارث (قوله أو ديتة) المراد بالدية ما يشمل دية الخطأ وصالح العمد (قوله قبل الحكم) أى على ابيه بقيمته أى وأما ان قتل بعد الحكم على ابيه بالقيمة فاللزم للاب انما هو القيمة التى حكم عليه بها سواء كانت اقل من الدية أو اكثرا (قوله فان اقتص) أى الاب من القاتل وقوله أو هرب القاتل أى بحيث تعذر أخذ الدية منه والقصاص (قوله لأنه) أى القصاص أو الهروب قبل الحكم بالقيمة وذلك لأن القتل كان قبل الحكم بقيمته فما يتبعه من قصاص أو هروب يكون قبل الحكم بقيمته لأنه لما قتل تعذر الحكم بقيمته (قوله كما إذا عفا الأب) أى فان القيمة تسقط عنه (قوله وهل يرجع السيد على الجاني إذا عفا الاب قولان) حاصله انه إذا عفا الاب فلا يتبع شيء والخلاف إنما هو فى اتباع السيد للجاني بالدية وعدم اتباعه بها وظاهره سواء وقع العفو فى عمد أو خطأ وظاهر فى العمد ما فى الخطأ فينبغى ان يتبع السيد الجاني قولاً واحداً كما انه لو صالح الاب باقل من الدية فان السيد يرجع على الجاني بالاقل من قيمة القيمة والدية مثلاً الدية ألف دينار وصالح بخمسمائة والقيمة ستمائة فاذا غرم الاب خمسمائة رجع السيد على الجاني بمائة التى هى تمام القيمة فتأم القيمة مائة وتأم الدية خمسمائة والمائة أقل من الخمسمائة (قوله إذا ضرب شخص بطنها) أى بطن الامه الغارة (قوله فيلزم الاب الاقل من ذلك) أى لسيد الأم (قوله أو ماقتصا) أى بمعنى الواو لأن الاقلية امر نسبي لا يكون إلا بين شيئين (قوله أو عشر قيمتها) أى فالقرة فى السقط بمنزلة الدية وعشر قيمة الام بمنزلة القيمة فيه فيلزمه الاقل منها (قوله إذ لا يعرف هنا الخ) أى وإن كان هو قول ابن وهب فى الجنائيات (قوله إن ألقته ميتا) أى وامان إن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية ويرجع فيه لقوله أو الاقل من قيمته أوديته ان قتل (قوله كجرحه) أى ولد الغارة قبل الحكم على ايه بلزوم القيمة لسيدأمه

(٣٧ - دسوقى - ثانياً) المراد بالقرة فيلزم الاب الاقل من ذلك (أو ماقتصها) أى الام وصوابه أو عشر قيمتها أى الام يوم الضرب إذ لا يعرف هنامن قال فى جنين الغارة ماقتصها (إن ألقته ميتاً) وهى حية (كجرحه) أى الولد فيلزم أباه لسيدأمه الغارة

الأقل مما قصته قيمته مجروحا من قيمته سالما يوم الجرح وما أخذه من الجاني في نظير الجرح وذلك بعد دفع قيمته ناقصا للسيد يوم الحكم (ولعدمه) أي الأب أي لصره أو موته أو قلته (تؤخذ) القيمة (من الأب) المورس عن نفسه ولا يرجع بها على أبيه كان الأب إذا غرمها لا يرجع بها على ابنه فإن أعسر أخذت من أولها يسارا (ولا يؤخذ من ولد من الأولاد) إذا تعدوا (إلا) قسطه أي قيمة نفسه فقط ولا يفرم للئي عن أخيه العدم (ووقت قيمة ولد السكابة) التي غرت زوجها بالحرية فأولدها ثم علم بأنها مكتوبة تحت يد عدل (فإن أدت) الكتابة وخرجت حرة (رجعت) (٢٩٠) القيمة (للأب) لكشف القيب أنها كانت حرة وتغرورها وان عجزت أخذها

السيد لظهور أنها أمة (وقبل قول الزوج) الحر إذا ادعى على الأمة أو سيدها (أنه غرت) يمين وقال لا بد علمت ابتداء بدم الحرية (ولو طلقها أو ماتا) معا أو أحدهما (ثم) اطلع (بالبناء للمفعول أي اطلع السليم في مسألة الطلاق أو ورثة السليم أو الحى في مسألة الموت (على موجب خيار) في الآخر (فكالتقدم) في دفع الزوج لها الصداق كاملا إن دخل ونصفه إن لم يدخل ولا قيام لورثة السليم على ورثة المعب ولا لحي على ورثة الميت والإرث كانت بينهما لغير طلاق من عن الفحص عن حال المعب والموت تكمل الصداق دخل أو لا يدخل (والولى) قيم المسمى ونحوه) من كل عيب لا خيار فيه إلا بالشرط إذا لم يشترط الزوج السلامة لأن النكاح مبني على السكامة بخلاف البيع ولما أوجب به

(قوله الأقل مما قصته قيمته مجروحا الخ) مثلا قيمته سالما عشرون ناقصا عشرة لما بين قيمته سالما ومجروحا عشرة فينظر للأقل من الأمرين الذي قبضه من الجاني وما بين القيمتين يفرمه لا يسد زيادة على قيمته ناقصا فإذا كان قبض من الجاني خمسة دفعها زيادة على قيمته مجروحا وإن كان قبض خمسة عشر غرم له عشرة زيادة على قيمته مجروحا والضابط أن أقل الأمرين يفرمه الأب للسيد زيادة على قيمته مجروحا (قوله إلا قسطه) اعترض بأن التعبير بقيمته أولى لأنه أظهر \* وأجيب بأنه إنما عبر بقسطه لاجل أن يشمل ما إذا دفع الأب بعضا من قيمتهم وأعسر بالباقي فلا إشكال أن الباقي يقسط عليهم بقدر قيمتهم (قوله ولو طلقها الخ) ظاهره ولو كان الطلاق على ما أخذه منها وهو كذلك عند ابن القاسم في النكاح الأول من الدونة ابن القاسم وأكثر الرواة على أن كل نكاح لأحد الزوجين أمضاؤه ونسخه إذا خالها الزوج على ما أخذه منها فالطلاق يلزمه ويحل له ما أخذ منها ولا عبرة بما ظهر من العيب بعد الطلاق اه فظاهرها أنه لا فرق بين أن يظهر العيب بالزوجة أو بالزوج فالخلع ماض على كلا الحالين وقال عبد الملك إذا ظهر العيب بالزوج رد ما أخذ لانها كانت مالكة لفراقه وقد اقتصر المصنف على هذا القول في باب الخلع واعتمده الاجهوري وصوب بعضهم كما قال شيخنا قول ابن القاسم وهو ظاهر ما هنا (قوله في دفع الزوج لها الصداق كاملا) ان دخل ونصفه ان لم يدخل ولا عليها إذا كان يخفى عليه أمرها على ما مر (قوله ونحوه) أي كالقرع والسواد والشلل (قوله بخلاف البيع) أي فانه مبني على المشاحة وقوله ولما وجب فيه بيان ما يكره المشتري أي ما لاشان أنه يكرهه سواء. اشترط السلامة أم لا (قوله والذي ينبغي حينئذ الخ) أي خلافا لقول عج ينبغي أن يفيد المصنف بما إذا لم يشترط الزوج السلامة منه والواجب اعلامه بذلك وتبمه على ذلك عرق (قوله والأصح الخ) في ح لو قال المصنف والظاهر كان أولى لأن ابن رشد استظهر القول بأنه يمنع من وطء امائه اه ونص ابن رشد الأظهر قول ابن القاسم يمنع شديد الجذام من وطء امائه لأنه ضرر اه (قوله منع الاجذم) المراد بالمنع الجبولة بينه وبينها كذا قال عرق قال شيخنا ولا حاجة لذلك بل الظاهر أن وطء لمن حرام عليه وكلام المصنف مقيد بما إذا اشتد الجذام كافي النقل وانظر هل المراد بالشديد المحقق كونه جذاما أو ما كان زائدا وكثيرا وهو الظاهر أنه لا تنقذ لزوجته إذا نمت نفسها خوف العدوى اه شيخنا عدوى (قوله وهل التي لم يتقدم عليها رقى لأحد) أي فتشمل الفارسية والمراد بالمرية على هذا الحرة أصالة وقوله لا من تتكلم باللغة العربية أي فقط وقال شيخنا في حاشية خش والظاهر أن المراد بالعربية من لم يتقدم لها رقى وكانت تتكلم باللغة العربية

يلتزم بكره المشتري (وعاين) ي الولي وجوا (كتم الحسا) ففتح الحاء المعجمة أي المواحش التي تشين العرض كالزنا والسرقة وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة من ذلك والذي ينبغي حينئذ أن يقال يجب السكتم للستر والنكاح تزويجا بان يقول للزوج هي لاتصالح لك لأن الدين النصيحة (والأصح منع الأجذم) والأبرص (من وطء امائه) والزوجة أولى بالمنع لأن تصرفه في أمته أقوى منه في زوجته (ولاهر بشد) وهي التي لم تقدم عليها رقى لأحد لا من تتكلم باللغة العربية (رد الزوج) (الولى) أي العتيق (المتنسر) لفخذه من العرب لئى تزوجه لا تشابه إلهم فوجدته حقيقا لهم لأنه بانتسابه كأنه مشترط ذلك ثبت لها رده فلا ينال قوله والولى وغير الشراف والأقل جاحا حكاه إذ ليس فيه شرط بخلاف ما هنا (لا العربية) تزوجه على أنه من قبيلة بينهما فتجده من غيرهما

كغيرها مع الشرط (لزوجته)  
على أنه قرشي (فقد  
عريا غير قرشي فلها المرد  
لان قرشا بالنسبة لزوج  
من العرب كالعرب بالنسبة  
لذوالى • ولما انتهى الكلام  
على السنين الاولين  
للخيار وهما الميب والفرور  
شرع في الثالث وهو العتيق  
فقال [درس]

(فصل) (و) جاز (من)  
كل عتقا (وهى هت  
عبد (فراق) زوجها (العبد)  
ولو شائه رقى في حال  
بينهما حتى تختار وقوله  
(فقط) راجع لها أى لمن  
كل عتقا لان لم يكمل  
فراق العبد لآخر (بطاقة)  
لا أكثر سواء بينها أو  
أبهرتها بان قالت طلقت  
نفسى او اختارت نفسى  
(بائنة) بالرفع خبر مبتدأ  
محذوف أى وهى بائنة  
بالجر للابوم أنه من تمة  
تصوير نطقها اذ لو قلنا انها  
رجعية لم يكن لا خيارها  
الواحدة فائدة فان أوقف  
اثنين فله رد الثانية وهذا  
قول الاكثر وهو الراجح  
وقوله (أو اثنين) اشارة  
لقول الاقل فأو لتتويج  
الحلاف (وسقط صداقها)  
أى نصفه باختيارها  
نفسها (قل البناؤ) سقط  
(الفراق) بان لا يكون لها

وحينئذ فلا يشمل الفارسية (قوله فلارد) أى إلا أن يحصل صريح الاشتراط وإلا كان لها الرد مطلقا عرية أم لا كافى بن عن أبى الحسن  
(فصل و جاز لمن كل عتقا فراق العبد) (قوله ولمن كل عتقا) أى فى مرة أو مرات بان اعتق السيد  
جميعها ان كانت كاملة الرق او باقية ان كانت مبيعة او عتقت ابداء كتابها او كانت مدبرة وعتقت  
من ثلث ماله او ام ولد عتقت من رأس ماله واحترز بقوله كل عتقا عما اذا حصل لها شائبة حرية  
كتدبير او عتق لاجل او عتق بعض او ايلاد من سيد كالأوغاب الزوج واستبرأها السيد من ماء الزوج  
وارتكب المحظور ووطئها فولدت فلا يحصل لها الخيار بمجرد ذلك بل بعد الاجل او موت السيد وقوله  
فراق العبد ابن رشد علة تخييرها نفس زوجها لا جبرها على النكاح ولذا قلنا لا خيار لها اذا كل عتقا  
وهى تحت الحر على وقول اهل العراق من ان عتق جبرها على النكاح لها الخيار اذا كل عتقا تحت الحر  
ايضا (قوله ولو بشايترق) أى ولو كان فيه شائبة ترك والاحسن شائبة الحرية (قوله في حال بينها الخ)  
نحوه فى المدونة وابن الحاجب وابن عرفة قائلا عدم ذكر أكثر من رجل بينها على فائدة معتبرة  
اه بن (قوله حتى تختار) هذا اذا كانت بالغة رشيدة وينظر السلطان للصغيرة بالصلحة وكذا  
للسفيرة ما لم يتبادر لاختيار نفسها ولو رضيت الصغيرة والسفيرة بالاقامة معه يلزمها على قول ابن القاسم  
ان كان حسن نظر ولزمها على قول اشهب مطلقا (قوله بان قلت الخ) تصوير لايها ميا وامتديتها  
فبان تقول طلقت نفسى طلقة واحدة (قوله بالرفع) فيه نظرا ذقطع التمت هنا على التبعية لا يجوز  
لقولهم ان نمت الذكرة لا يقطع الا اذا وصفت قبله بنعت آخر وذلك مفقود هنا وما زعمه فى الجر من  
الايهام فهو غير صحيح تامل اه بن (قوله اذلو قلنا الخ) علة المحذوف أى وانما قلنا انها بائنة لاننا  
قلنا الخ (قوله لم يكن لا خيارها الواحدة فائدة) أى لان الرجعية زوجة فلا معنى لا خيارها  
(قوله وهذا) أى ما ذكر من ان لها الفراق بطلقة لا أكثر (قوله فاولتتويج الحلاف) هذا نحو قول تن  
هذه رواية ثانية رجع لها مالك فليست اول لتخير ولو قل وهل بطلقة بائنة أو اثنتين روايتان لكن ابن اه  
وظاهر نقل اللخمي وغير واحد ان اختلاف قول مالك فيما زاد على الواحدة انما هو بعد الوقوع  
وصوبه ابن عرفة بمعنى انه اختلف فى لزوم ما زاد على الواحدة بعد الوقوع واما ابتداء فينتفى على انها  
تؤمر بايقاع واحدة فقط هذا وقد استبعد طنى كون او لتتويج الحلاف قائلا انه اخراج الكلام  
للمصنف عن ظاهره بلا داع اذ لم يمهده فيه الاشارة للخلاف بهذه العبارة وما للنا من حمل كلام المصنف  
على ظاهره من كون او لتخير ويكون للمصنف جاريا على القول الرجوع اليه فى المدونة قال مالك  
وللأمة اذا عتقت ان تختار نفسها بالبات وكان مالك يقول لا تختار الا واحدة بائنة وقوله أكثر الرواة  
وبتاتها اثنان اذا بنات العبد (قوله أى نصفه) الاولى جميعه الا ان يقال مراده سقوط النصف  
الذى كانت تستحقه بالفراق قبل البناء فيلزم سقوط الجميع لا خيارها ابن الحاجب فان اختارت  
قبل فلا صداق قل فى التوضيح يعنى انه لا يكون لها نصفه اه وفى المدونة وان اختارت قبل البناء  
فلا مهر لها اه لأن الفراق جاء من قبلها انظر بن (قوله باختيارها نفسها قبل البناء) أى واما  
لو كل عتقا قبل البناء فان اختارت اللقاه معه لم يسقط لانه مال من اموالها يتبعها اذا عتقت الا ان  
يكون سيدها اخذه حين العقد عليها او اشترط اخذه من الزوج والفرض انها رضيت باللقاه معه  
(قوله والفراق) عطف على صداقها أى وسقط اختيار الفراق والموضوع انه وقع التتق قبل البناء  
ففيه الحذف من الثانى دلالة الاول عليه ولا يقال انه لاحذف لان قوله قبل البناء قيد  
فى المعطوف عليه فيكون قيدها فى المعطوف لانا نقول ما كان قيدها فى المعطوف عليه لا يلزم

خيار بل تثبت زوجة تحت العبد (ان قبضه السيد) أى قبض صداقها من زوجها العبد قبل عتقها واعتقها قبل البناء

(و) قد (كان عديماً) يوم العتق واستمر عدمه لوقت القيام عليه اذ لو مكنت من الخيار فاخترت نفسها وقع الفراق ووجب الرجوع الى السيد ولا ماله سواها وعليه دين (٢٩٣) سابق على العتق وهو الصداق وهو مانع من العتق فيجب بيعها فيه فصار خيارها

يؤدي الى نفي عتقها للوجوب لخيارها وما أدى ليوثه الى نفيه انتهى (و) انه عتقت (بعده) اي البناء فلهذا (لها) من جملة ما لا لا لها يأخذ السيد او بشرطه فيكون له كما ياتي (كالو) رضى (قبل البناء) وهي مفوضة (اي حال كونه تزويجها نفوذاً) بما يرضه (اي عاها زوجها) (بعد عتقها لها) متناقضه فيكون لها لا السيد ولو شرطه لنفسه لانه مال يحدد لها بعد العتق بالتشبيه فيماد قوله لها فان بنى بها قيل الفرض فلها صداق لئلا رضى (لا) (ان) ينفقه (السيد) من الزوج قبل عتقها (او بشرطه) لنفسه بعد ملكته قبل عتقها بال دخول فيكون له فهذا الاستثناء ربيع لقوله وبعدها (وصقت) بلا عين اذا عتقت ولم تبادر بالطلاق بل سكنت مدة (لأن لم تمكنه) من تساق وهوها (انها رضى) به وانما سكنها للتروى في نفسها وتبقى على خيارها (وان بعد سنة) حيث فسد منها او اوقفها

جربانه في المظوف (قوله وكان عديماً) جملة حالية ماضية فلذا قدر الشارح قد قوله وكان عديماً يوم العتق مثله لو كان ملياً وقت العتق الا انه صار معدماً وقت اختيار الزوجة اه عدوى وهو تابع للشيخ أحمد الزرقاني والذي في عبارة ابن شاس وابن عرفة ان كان معسراً يوم عتقها واستمر عدمه لوقت القيام عليه الخ أى واما ان كان ملياً يوم العتق ثم أعسر بعد فلها الخيار ويتبع الزوج السيد في ذمته لان الصداق كدين طرأ على العتق فلا يبطله النظر بن (قوله اذ لو مكنت الخ) علة لقوله وسقط الفراق ان قبضه السيد وكان عديماً (قوله يؤدي الى نفي عتقها) اي واذا انتهى العتق انتهى الخيار فصار ثبوت الخيار يؤدي لنفي الخيار فأتضح قوله وما أدى ثباته الخ (قوله وان عتقت بعده) أى واختارت نفسها (قوله فهو لها) اي فالصداق بتمامه لها (قوله الا ان يأخذ السيد) اي الا ان يكون السيد أخذه من الزوج حين القيد عليها أو أخذه منها بعد ذلك وقبل العتق على سبيل الاتزاع (قوله أو بشرطه) اي اولم يأخذها ولكن اشترط عليها قبل العتق اخذها كأعتقتك بشرط ان أخذ صداقك (قوله كالو رضى قبل البناء) هذا تشبيه في أن للصداق يكون لازماً للسيد ولو اشترطه وصورته زوج امته نكاح تفويض ثم تجز عتقها ثم فرض الزوج لها صداقها ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالفرض للتأخر عن العتق والسيد انما له اتزاع المال الذي ملكته الامة قبل العتق وهذا انما ملكته بعد عتقها فلو فرضه الزوج قبل العتق كان للسيد ان اشترطه وكل هذا اذا كان العتق قبل البناء واما لو بنى الزوج بها وجز السيد عتقها فالصداق للسيد ان اشترطه وقع الفرض قبل العتق او بعده (قوله وهي مفوضة) حال من فاعل رضى اي في حال كونها مفوضاً نكاحها لابن التفويض من صفات النكاح لا من صفاتها (قوله بما فرضه بعد عتقها لها) اي واما لو فرضه قبل عتقها فان اشترطه السيد كان له لانه مال ملكته قبل العتق كما في (قوله بالتشبيه في مفاذ قوله لها) اي ان التشبيه في ان الصداق يكون لازماً للسيد ولو اشترطه (قوله راجع لقوله وبعدها لها) قال ابن غازي يعين رجوع الاستثناء لما قبل الكاف أعني قوله وبعدها لها لتعذر رجوعه لما بعد الكاف ذلك مصرح به في المدونة (قوله وصدقت الخ) صورتها ان السيد اذا تجز عتق أمته وهي تحت عبد فسكنت مدة من غير اختيار والحال انها لم تمكنه من نفسها ثم طلب الفراق بعد ذلك وقالت لم ارض بالمقام معه وانما سكت لأنظر في أمرى فانها تصدق في ذلك ولا يعين عليها (قوله بل سكنت مدة) اي للفتنة عنها (قوله الا ان تسقطه) اي ولو صغيرة او سفية اذا كان الاسقاط حسن نظر لها والام يلزمها عند ابن القاسم ونظر لها السلطان خلافا لقول اشهب يلزمها الاسقاط طلقاً ولو لم يكن حسن نظر كما في (قوله او مكنته) يدخل في ذلك ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذ بها مع محاولته لها يكون بسقطاً فاحرى اذا تلذذت به دون محاولة (قوله ولو جهات الحكم) يعني ان الامة اذا علت بعتقها واسقطت خيارها او مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو كانت تجهل الحكم بان لم تدرك هل الجارية التي تم عتقها ثبت لها الخيار ام لا وكذا اوجهات ان التحكين يسقط خيارها وهذا الاطلاق الذي مشى عليه الصنف شهره ابن شاس وابن الحاجب

الحاكم هذه المدة جهلاً منه وقوله (لا أن تسقطه أو تمكنه) راجع لقوله ولن كل عتقها والقرافي اي لان تسقط خيارها بان تقول اسقطت أو اخترت زوجي أو تمكنه من نفسها بعد العلم بعتقها طائفة بوطء او مقدماته وان لم يفعل فلا خيار له بعد ذلك (ولو جهات الحكم) بان لها الخيار او بان تمكنها طائفة مسقط (لا) ان جهات (العتق) لم تكن طائفة

فلا يسقط خيارها (أو لها) على الزوج ان عتقت قبل الدخول ولم تعلم بعقبتها حتى وطئها (الأكثر من التمسى وصدائق النبل) على أنها  
 واحدة أحداث التراق أو البقاء علم الزوج بعقبتها فلا (أو بينها) عتقت على نسقطه (٢٩٣)

بأننا قبل ان تختار فلا  
 خيار لها فوات محل  
 فوات محل الطلاق  
 (لا يرجى) فلا يسقط  
 خيارها به للمكة رجعتها  
 فلها تطليقه طلبة أخرى  
 بآنية (أو عتقت) زوجها  
 بعد عتقتها و (قبل)  
 الاختيار (فلا خيار لها  
 لزوال سببه وهو روق الزوج  
 (إلا) ان حصل عتقه  
 قبل اختيارها (لأخير  
 الحيض) فلا يسقط حقها  
 بعته لجبرها شرعا على  
 التأخير اذ لا يجوز اختيار  
 في زمنه فان أوقعت فراقه  
 في الحيض لزم ولم يجبر على  
 الرجعة لانها طلبة بآنية  
 (وان تزوجت) من عتقت  
 زوجها بعد عتقتها واختارت  
 الفراق (قبل علمها) بعته  
 (و) قبل (دخولها) بالاول  
 (فأنت بدخول الثاني) لها  
 لم يعلم حتى الاول وأعرض  
 المصنف بان الذهب  
 فواتها بلنذ الثاني ولو  
 دخل بها الاول فكان  
 عليه حذف قوله ودخولها  
 (ولها) أى لمن كمل عتقتها  
 (إن أوقفها) زوجها عند  
 حاكم بخرصة عتقها وقال  
 إما ان تختار البقاء أو

والفراق وقد امن القطان إنما أسقط مالك خيارها حيث اشترى الحكم ولم يغف على أمة وأما اذا  
 أمكن جمعها فلا (قوله فلا يسقط خيارها) أى لعذرهما بعدم علمها بعقبتها ولو ادعى عليها العلم  
 وخالفته كان القول قبلها بلا تبين (قوله ولها الأكثر الخ) أى لانه إن كان للسمى أكثر فقد رضى  
 به على أنها أمة فبرضاء به على أنها حرة أولى وإن كان صدق مثلاً أكثر من السمي دفعه لها وجوبا  
 لانه قيمة بضعها ومحل لزومه الاكثر منهما اذا كان نكاحه صحيحا أو فاسدا لعقده فان كان فاسدا  
 اصدقه وجب لها بالدخول مهر مثلاً اتفاقا قاله ح (قوله ان عتقت قبل الدخول) أى وأما لو كان  
 عتقها بعد الدخول ولم تعلم بعقبتها حتى وطئها فليس لها الا السمي لانها استحقته بالميس (قوله اختارت  
 الفراق أو البقاء الخ) هذا التعميم أصله للأخير حيث هو ظاهر لانه قد استوفى بضع حرة فيلزمه  
 قيمته ان لم يكن السمي أكثر ولا عبرة بعدم علمه وليست هذه السئلة كسئلة الفارة للتقدمة في قوله  
 وعليه الأقل من السمي وصدائق التل مع الفراق ومع البقاء لها السمي لان تلك غارة متعدي وهذه  
 مظلومة معذورة (قوله أو بينها) أى ان الأمة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تختار حتى أبانها فلا خيار  
 لها ولو كان تأخيرها الاختيار لحين فقوله إلا لتأخير حيث علمه حيث لم بينها قبل ذلك \* واعلم انه  
 إذا أبانها قبل اختيارها نفسها وكان ذلك قبل الدخول فلها نصف الصداق ولا يدخل هذا تحت قوله  
 وسقط صداقها قبل البناء لان ذلك فيما اذا اختارت فراقه قبل طليقتها (قوله فوات محل الطلاق)  
 أى وهو العصمة فإذا أبانها واختارت الطلاق بعده كان ذلك الطلاق لا عمل له لزوال عمله بالبينونة  
 وكان الاولى حذف عمله ويقول لقواته فوات محل الطلاق وذلك لان محل الطلاق ومحل الخيار متحد  
 وهو العصمة وعبارته تؤذن باختلافهما (قوله ولم يجبر على الرجعة) ظاهره ان الرجعة ممكنة الا انه  
 لا يجبر عليها مع انها غير ممكنة لوجود الطلاق البائن فالأولى حذفه ثم ان محل كونها لها الخيار اذا عتقت  
 زوجها قبل اختيارها لتأخيرها للحيض مالم تبض مدة يمكنها ان تختار فيها فلم تختار حتى جاء الحيض  
 وإلا فلا خيار لها كذا في كبر خش (قوله وان تزوجت الخ) يعنى ان الأمة اذا عتقت تحت العبد  
 واختارت الفراق وتزوجت غيره ثم ثبت بالبينونة ان زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد  
 علمت بذلك حتى دخل بها الزوج الثاني أو تلذذ بها فانها تفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده  
 علم كذات الولين (قوله فكان عليه حذف قوله ودخولها) وذلك لانه لا فرق بين أن يكون الاول  
 قد دخل بها أم لا فعلى كلا الوجهين تفوت بدخول الزوج الثاني أو تلذذه بها بلا علم اه واعلم ان كلام  
 ابن الحاجب يفيد أن هذا أى فواتها على الاول بلنذ الثاني اذا كان الزوج الاول غالبا بعيدا  
 أما ان كان حاضرا أو قريب القربة فلا تفوت بدخول الثاني لانه لا بد من الاعتذار اليه لاحتمال عتقه  
 قبلها واستظهر ابن عرفة عكس ذلك وظاهر كلام تالعموم فانظره (قوله ولها ان أوقفها تأخير الخ)  
 فلو عتقت العبد في زمن الايقاف بطل خيارها ورجعت زوجة وليس ذلك كما لو عتقت العبد في زمن  
 تأخيرها اختيار الطلاق لأجل حيض (قوله ان طائته) أى بأن قالت امهلوني أنظر وأستشير في ذلك  
 \* واعلم انه لا غفلة لها في مدة التأخير لان البيع جاء منها (قوله والقول بانه محدود الخ) أى كادفع للمازرى  
 في مجلس المذاكرة واستحسنه الاخير

فصل في أحكام الصداق (قوله بفتح الصاد) أى وهو الأفضح (قوله الصداق كالثلثين) لما فرغ من

الفراق (تأخير) موأول لاجتهاد الحائز لم ارط به (نظر بين) ولا تستعجل في الخصرة والقول بأنه محدود بثلاثة أيام ضيف

[درس] فصل في بيان أحكام الصداق \* وهو بفتح الصاد وقد تكسر وهو ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها  
 ويسمى مهرا ولما كان يشترط فيه شروط الثمن أشار لها المصنف بقوله (الصداق كالثلثين)



الكلام على أركان النكاح الثلاثة الولي والأهل والصفة شرع في الكلام على الركن الرابع وهو  
 الصداق مأخوذ من المصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما في موافقة الشرع  
 ومعنى كونه ركناً أنه لا يصح اشتراط إسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا يرد أنه يصح نكاح  
 التفويض ولم تقع فيه التسمية (قوله الصداق كالثمن) أي الصداق في مقابلة البضع كالثمن في  
 مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط في الثمن اثباتاً وتقياً (قوله لآخر) محترز الطهارة والخزير  
 محترز الانتفاع به والآخر محترز القدرة على التسليم وقوله وغرة الخ محترز للملومية وقوله على التبعة أي  
 وأما الثمرة التي لم يمد صلاحها على الجز فإنه يجوز أن تكون صداقاً وإن كان لا يجوز بيعها إلا بشروط تأتي  
 (قوله ويستقر فيه يسير الجهل) أي لأن الغرر في هذا الباب أوسع من الغرر في البيع (قوله بدليل  
 قوله الخ) أي وبدليل أنه إذا أسقط سكة الدنانير أعطيت من السكة الغالبة يوم النكاح فإذا جعل  
 لها عشرة دنانير وأطلق وكان في البلد المحبوب المحمدي والابراهيمى والبزیدی أخذت العشرة من  
 السكة الغالبة يوم النكاح فإن تساوت أخذت من جميعها بنسبة عدد كل فإن كانت سكتان أعطيت  
 من كل سكة نصف صداقها أو ثلاثة فمن كل الثلث كنز وج برقي لم يذكر حمراناً ولا سوداناً وفي البيع  
 يفسد أن لم يكن غالب (قوله وإن وقع الخ) أي أنه إذا أصدقها قلة خل معينة فظهر أنها خسر لزمه مثلها  
 أما لو كانت القلة ثمانية ثمنين أنها خسر فسد البيع (قوله وجاز بشورة) أي أنه يجوز نكاح المرأة على أن  
 يعطيها جهاز بيت ولا يجوز أن يشتري سلعة بذلك (قوله كبد الخ) أي أنه أن يجوز أن يقول لها  
 أتزوجك بمبد تختارينه إذا كان لذلك الزوج عيب مملوكة له وكانت معينة حاضرة أو غائبة ووصفت  
 كما يجوز أن يقول للمشتري أبيعك على البت بمبد تختاره أنت بكذا بالشروط المذكورة وقوله تختاره  
 هي لاهو التخييق بين اختيارها واختياره مقيد بالعدد القليل وهو الثلاثة فأقل وهو مذهب ابن القاسم  
 أما العدد الكثير يختار منه رأس فيجوز اختيارها واختياره كما في البيع اه بن ومثله في البدل التراقي  
 وكان سبب الجواز عند الكثرة أن بكثرة العدد يتسع الأمر وفيه أن بكثرة العدد يكثر الغرر  
 (قوله وكذا المشتري) أي دخل (١) على أن البائع يختار الأحسن (قوله وكذا البائع) الأولى (٢) وكذا  
 المشتري أي وكذا منع إذا كان يختار المشتري (قوله فلا غرر) أي قوى والا نأصل الغرر حاصل  
 (قوله لا يثنين أن يختار الأدنى) أي بل يجوز أن يختار الأدنى ويجوز أن يختار الأعلى فجاء الغرر  
 وأشار الشارح بالتأمل إلى ما يقال أنه وإن احتمل ذلك لكن الغالب اختياره للأدنى فيكونان  
 داخلين على ذلك كما أن الغالب في المرأة اختيارها للأعلى وإن احتمل خلافه والحاصل أن الغرر  
 موجود في كلا الحالتين وكل من اختار منهما فأنما يختار الأخط لنفسه وحينئذ للفرقة بينهما  
 لوجهها (قوله وضمانه الخ) يعني أن ضمان الصداق للمعين إذا ثبت هلاكه كضمان البائع وقد علمت  
 أن البيع تارة يكون صحيحاً وتارة يكون فاسداً فكما أن البيع إذا كان صحيحاً فضمان البائع من  
 المشتري بمجرد العقد سواء كان المبيع يده أو يده البائع فكذلك النكاح أن كان صحيحاً فإن الزوجة  
 تضمن الصداق بمجرد العقد ولو كان بيد الزوج والمراد بضمانه أنه يضيع عليها وإن كان البيع فاسداً  
 فإن للمشتري لا يضمن البيع بمجرد العقد بل بالقبض فكذلك النكاح إذا كان فاسداً فإنها  
 لا تضمن الصداق إلا بقبضه وهذا كله إذا لم يحصل طلاق قبل الدخول أما إن حصل طلاق  
 قبل الدخول وتلف الصداق والفرض أنه قامت على هلاكه بينة فضمنه منها سواء كان بيد الزوج  
 أو بيد الزوجة فكل من تلف من يده لا يبرم للآخر حصته أما أن كان مما يصاب عليه ولم تتم

فيشترط أن يكون طاهراً  
 منتفعا به مقدوراً على  
 تسليمه معلوماً لآخر  
 وخزيراً ولا آباء ومزراً لم  
 يمد صلاحها على التبعة  
 ويستقر فيه يسير الجهل بما  
 لا يتقرر في الثمن بقوله  
 كالثمن أي في الجملة  
 بدليل قوله وإن  
 وقع قلة خل الخ وقوله  
 وجاز بشورة الخ وقوله  
 أو إلى البصرة الخ ومثلاً  
 يجوز صداقاً وثمناً بقوله  
 (كبد) من عيب  
 مملوكة للزوج أو البائع  
 حاضرة معلومة أو غائبة  
 ووصفت (تختارُهُ هي)  
 لأنه داخل على أنها تختار  
 الأحسن وكذا المشتري  
 فلا غرر (لا) يختارُهُ (هو)  
 أي الزوج وكذا البائع  
 لحصول الغرر إذ لا يثنين  
 أن يختار الأدنى فتأمل  
 (وضمانه) أي الصداق  
 إذا ثبت بضياعه من الزوجة  
 بمجرد العقد الصحيح

(١) لدل المناسب داخل البائع على أن للمشتري يختار الأحسن (٢) قوله الأولى الخ سبق فلم  
 والصواب ما في الشارح اه كتبه محمد عيسى

فيها (وتلفه) بدعوى من هو يده منها من غير ثبوت كالباع فالتى يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق الزوج فيما يغاب عليه ولم تقم له عليه يئنة وكذا الزوج إذا حصل طلاق قبل الدخول وتقرم له نفسه فان قامت به يئنة أو كان مما لا يغاب عليه فيها ان لم يحصل طلاق والا فنهما تعلم انه يعمل ضمانه على صورة وتلفه على صورة أخرى حتى يتفابرا وان كان سبب الضمان هو التلف فلو اقتصر على احدهما لأغناه عن الأخرى (والمستحقاق) من يدها كالباع فترجع بمثل المثل واتقوم الموصوف وأما المقوم للمدين إذا استحق جميعه منها فانه يوجب الرجوع لها عليه بقيته ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ (وتعييه) أى اطلاعها على عيب قديم فيه يوجب خيارها في التماسك به أو رده وترجع بمثل أو قيمته على ما مر في الاستحقاق من غير فرق (أو بعضه) يرجع لها أى استحقاق بعضه أو تعييب بعضه كالباع بقوله (كالباع) خبر عن قوله وضمانه وما عطف عليه على تسامح في بعضها كما بين (وإن وقع)

على هلاكه بينة وحصل طلاق قبل الدخول فضمانه بمن هو يده فشكل من ضاع في يده يغرر لآخر حصته (قوله وبالقبض في القاسد) بان مضى بك دخول فكالصحيح وظاهره انها إنما يضمن بالقبض في القاسد سواء كان القاسد لصدائه أو لمقدمه وأثر خلا في الصداق وكان لمقدمه فقط وهو ما رجعه شيخنا تبعاً لما تأنى وهناك طريقة أخرى وهى ان ضمانها بالقبض إذا كان فسد النكاح لصدائه دخل أو لم يدخل أو كان فساد له مقدمه وأثر خلا في صدائه وأما لو كان فساد له مقدمه كان ضمانها بالمقدم كالصحيح ويدل لهذا ما يأتى عند قول المصنف وضمانه بعد القبض (قوله وتلفه) يعنى ان تلف الصداق إذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه كالباع إذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه فكما ان البيع المذكور ضمانه بمن هلك في يده سواء كان البائع أو المشتري فكذلك الصداق المذكور ضمانه بمن هلك يده سواء كان الزوج أو الزوجة فإذا كان في يد الزوج وادعى ضياعه وكان قد دخل بها ضمن لها قيمته أو مثله وان كان يدها ضاع عليها وان كان قد طلق قبل البناء لزم لها نصف الصداق ان ضاع يده وان كان يدها غرمت له نصف القيمة أو نصف المثل (قوله فالتى يصدق فيه البائع والمشتري الخ) أى وهو لا يغاب عليه وما يغاب عليه إذا ثبت هلاكه أى والتى لا يصدق فيه البائع والمشتري لا يصدق فيه الزوج والزوجة وذلك إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة (قوله وكذا الزوجة إذا حصل طلاق) أى والحال انها قبضت جميعه (قوله فله ان يعمل ضمانه على صورة) أى وهى إذا كان مما لا يغاب عليه أو مما يغاب وثبت هلاكه بينة وقوله وتلفه على صورة أخرى وهى ما إذا كان مما يغاب عليه ولم يثبت هلاكه (قوله وان كان سبب الضمان هو التلف) أى فهو بدون ذلك الحل من عطف السبب على المسبب (قوله فانه يوجب الرجوع لها عليه بقيته) أى يوم عقد النكاح (قوله أى اطلاعها الخ) الأولى أى اطلاعها على عيب قديم فيه كالباع أى مثل اطلاع المشتري على عيب قديم في المبيع فيثبت لها الخيار في التماسك به أو رده وترجع بمثل ان كان مثلاً أو مقوماً موصوفاً وترجع بقيته ان كان مقوماً معيناً كما ان المشتري إذا اطلع على عيب قديم كذلك (قوله أو بعضه) بالرفع عطف على تعييبه على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعاً وبصح عطفه على الضمير في تعييبه (١) وحينئذ فيجوز فيه الجبر والنصب لأن الضمير في محل جرباً باعتبار كونه مضافاً إليه وفى محل نصب باعتبار كونه مفعولاً للمصدر (قوله أى استحقاق بعضه أو أو تعييب بعضه كالباع) فإذا تزوجها بدار بعينها فاستحق بعضها فان كان الذى استحق من الدار فيه ضرر بان كان أزيد من الثلث كان لها أن ترد بقيتها وتأخذ منه قيمتها أو تحسب ما بقى وترجع بقيمة ما استحق وان استحق منها الثلث أو الشيء التافه الذى لا ضرر فيه رجعت بقيمة ما استحق فقط وإذا تزوجها بشيء واحد بعينه أو بعدد معين من رقيق أو حيوان أو مقاطع قماش مثلاً واستحق من ذلك جزء قل أو كثر ولو اثنين من ثلاثة قلها ان ترد بقيته وترجع بقيمة جميعه أو تحسب ما بقى وترجع بقيمة ما استحق وإذا تزوجها بعرض متعدد معين كعدد من الرقيق ونحوه فوجدت عيباً قديماً في بعض ذلك كان ذلك العيب قليلاً أو كثيراً فكما تقدم في استحقاق البعض من ان لها ان ترد ما بقى وترجع بقيمة جميعه أو تحسب ما بقى وترجع بقيمة العيب وهذا ما يخالف فيه الصداق البيع لانه يحرم في البيع التمسك بالانقضاء مما استحق أو تعييب (قوله على تسامح في بعضها) أى وهو استحقاق المقوم للمدين جميعه أو استحقاق بعضه أو تعييبه إذا كان ذلك البعض المستحق أو المديون الأكثر فانه يفسخ البيع بسبب ذلك دون النكاح فانه لا يفسخ كالمهر (قوله وإن وقع بقله خل فإذا هى خمر الخ) أى وأما عكسه وهو ما إذا تزوجها بقله خمر فإذا هى خل ثبت النكاح

(١) الظاهر ان التعييب بمعنى التعيب أى ظهور عيبه فهو مصدر مضاف لفاعله والضمير في محل رفع لانه

كالاستثناء من قوله كالتن لمدم صحة (٢٩٦) كون شيء منها تمناقال (وجاز) النكاح (بشورة) معروفة عندهم وهي بالفتح

مخاض البيت وبالضم الجمل  
(أو) على (عدد) معلوم  
كثيرة (من كابل أورقيق)  
ولوفى الذمة غير موصوف  
لا عدد من شجر إلا أن  
عين (أو) على (صداق  
مثل) أي مثله (ولها) في  
المسائل الأربع (الوسط)  
من شورة مثله في حضر  
الحضرة وأبو لبدوية  
والوسط من كابل ورقيق  
من السن الذي يتناكح به  
الناس والوسط من صداق  
مثل يرغب به في مثلها  
باعتبار الاوصاف التي  
تعتبر في صداق المثل من  
جمال وحسب ونسب  
ويستبر الوسط من ذلك  
(حالا) لا مؤجلا (وفي  
شرط ذكر جنس) أي  
صنف (الرقيق) إذا تزوجها  
على عدد معلوم منه قليلا  
لأقر كبربري أو حبشي  
أوزنجي أو رومي وعدم  
اشتراط ولها أغلب  
الصنفين بالبلد من السود  
والحمر فان استويا أعطيت  
النصف الوسط من كل  
فان كانت الاصناف ثلاثة  
أعطيت من وسط كل  
صنف ثلثه وهكذا قولان  
(ولها) (الإناث منه)  
أي من الرقيق (إن طلق)  
ولا يقضى بالاناث من  
غيره حيث الإطلاق (ولا

رضا لمثل فان لم يحصل رضا فسخ قبل الدخول وثبت بعده بصدائق المثل (قوله كالاستثناء الخ) زاد  
الكاف لعدم أداة الاستثناء أو لأنه لما كان التشبيه في الجملة كان الاستثناء منه في الحقيقة (قوله لعدم  
صحة كون شيء منها تمنا) أي لأن النكاح أوسع من البيع في الفرر وأوسع من النكاح في ذلك الرهن  
إذ يجوز فيه رهن الآبق ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من الرهن في الفرر الحبة والخلع إذ يجوز هبة  
الجنين والخلع به (قوله وجاز النكاح بشورة) بأن يقول تزوجها وأجعل صداقها جهازها أو شوارها  
فينظر لها ان كانت حضرة أو بدوية بخلاف البيع فلا يجوز أن تكون الشورة تمنا (قوله معروفة) أي  
بالنوع فلا ينافي أنها مقولة بالتشكيك لأجل اعتبار الوسط (قوله أو عدد من كابل) يعني انه يجوز  
النكاح على عدد من الأبل أو البقر أو الغنم أو الرقيق في الذمة ولو كان غير موصوف بأن يجعل الصداق  
عشرة بما ذكر ويطلق ونص المصنف على العدد لتوهم المنع فيه لكثرة الفرر فالواحد من كابل أولى  
بالجواز وأما جعل ذلك تمنا فلا يجوز (قوله ولوفى الذمة غير موصوف) الأولى أن يقول في الذمة ولو  
موصوفا قلب البالغة لتوهم المنع في الموصوف لأنه كالمسلم الحال بن (قوله لا عدد من شجر) أي في  
الذمة ولو كان موصوفا وقوله إلا ان عين أي بالاشارة كهذا الشجر أو بالوصف كالشجر الذي في محل  
كذا ولعل الفرق بين الماشية والشجر إذا كان كل منهما في الذمة وكان موصوفا ان الشجر إذا كان في  
الذمة ووصف كان وصفه مستديعا تعيين وصف مكانه فيؤدي إلى السلم في حين كما ذكره في منع  
النكاح على بيت يئنه لما لأنه يؤدي إلى وصف البناء وللوضع (قوله أو صداق مثل) أي كاتزوجك  
على أن صدائقك صداق مثلك قل الليطى يجوز النكاح على صداق المثل فيجب بالعقد ويجب نصفه  
بالطلاق قبل البناء وجميعه بالموت اهـ بن (قوله من شورة مثله الخ) حاصله انه إذا تزوجها على جهاز  
بيت فان كانت حضرة فيجوزها جهازا وسطا من جهاز الحاضرة فإذا كان جهاز الحاضرة معروفا على  
أوصاف ثلاثة لزمه الوسط من تلك الاوصاف الثلاثة وإذا كان على وجه واحد فاللازم ذلك الوجه  
الواحد وإذا كان على وجهين فلم يكن وسط فالعالم فإن لم يكن غالب فالظاهر نصف كل وكذا يقال  
في غير الحضرة (قوله من السن الذي يتناكح به الناس) فان كان الناس يصدقن الأبل أو الرقيق ابن  
عشرين وابن ثمان سنين وابن ستة لزمه ان يدفع لها ابن ثمانية (قوله باعتبار الاوصاف الخ) يعني أن  
من قامت به تلك الاوصاف ويرغب فيها باعتبارها إذا كانت تارة تصدق بمائة دينار وتارة بتسعين  
وتارة بثلاثين فانه يدفع لها التسعين (قوله وفي شرط ذكر جنس الرقيق) أي إذا لم يذكر جنسه فسخ  
قبل الدخول وثبت بعده بصدائق المثل (قوله أعطيت النصف الوسط من كل) فإذا كان الرقيق الذي  
في البلد بربريا وحبشيا فقط واستويا فانها تعطى من كل صنف منهما نصف الاوسط في السن وإذا  
كان الرقيق الذي في البلد بربريا وحبشيا وروميا فانها تعطى من كل صنف من الاصناف الثلاثة  
ثلث الوسط في السن وهكذا يقال إذا كان الموجود أربعة أصناف (قوله قولان) أي على حد سواء  
وأما غير الرقيق من ابل وبقر فله قولان لكن المتمد عدم اشتراط ذكره ويفرق بين الرقيق  
وغيره بكثرة الاختلاف بين آحاد الرقيق واصنافه بخلاف أصناف غيره اهـ عدوى وفي بن  
ان قوله قولان الأول منهما قول سحنون والثاني ظاهر المدونة وهو المشهور انظره (قوله ولها  
الإناث الخ) عطف على الوسط (قوله ان أطلق) أي لم يقيد بذكور أو اناث لان النساء غرضا  
في الاناث للدخول عليهن ونحو ذلك (قوله حيث الإطلاق) أي بل يعمل في غيره بالعرف  
(قوله ما لم تسترطها والاولى لها بها) هذا هو المتمد وقوله وقيل الخ ضعيف كما في بن وقرره شيخنا أيضا  
ورجع عن ترجيعه الثاني في حاشية خش (قوله ذلك المبيع) بسكون الراء وفتحها أي ضمان المبيع

(قوله) (عهدت) للمرأة على الزوج في الرقيق ثلاثا ولا سنة كما يأتي مع نظائره في باب الخلع مع جريان العرف بهما (قوله)  
تسترطها والاولى لها بها إذا المؤمن عند شرطه وقيل لا عهدة ولو اشترطت واما عهدة الاسلام وهي ذلك المبيع من عيب أو استحقاق

فلها القيام بها في الرقيق وغيره (و) جاز تأجيل الصداق أو بضعه (إلى الدخول إن علم) الدخول أي وقته بالعادة عندهم كالليل فان لم يعلم فسد قبل الدخول (أو) تأجيله إلى (اليسرة) للزوج فيجوز (٢٩٧) (إن كان) الزوج (ميتا) كمن عنده

ساع يرصد بها الاسواق  
اوله استحقاق في وقت  
وعوه فان لم يكن مليا  
فكؤجل بمجهول (و)  
جاز نكاحها (على هبة  
العبد) التي في ملكه  
(فلان) أو الصدقة به  
عليه ولا مهر لها غيره لأنه  
يقدّر دخوله في ملكها  
ثم هبة أو صدقة (أو)  
على أن (يعتق بعتا) مثلا  
(عنها) والولاء لها (أو)  
عن نفسه أي الزوج  
والولاء له فلو طلقها قبل  
البناء غرمت له نصف  
قيمتها ولما كان الصداق  
كالمثل قال (دوجب) على  
الزوج (تسليمه) أي  
تعجيل الصداق لها أو  
وليها (إن تمتن) كدار  
أو عبد أو ثوب بعينه ولو  
غير مطيعة أو الزوج صيا  
ويمنع تأخير كبيع معين  
يتأخر قبضه ويفسد  
النكاح ان دخلا عليه  
إلا اذا كان الاجل قريبا  
فيجوز كما يأتي للمنف  
(والا) يكن معينة وتازعا  
في البدنة (فلها تمنع نفسها  
وإن) كانت (معبية)  
بميب لا قيام له به بان  
رضى به أو حدث به العقد  
(من الدخول) عليها (و)

(قوله فلها القيام بها) أي وهو معنى قول المصنف سابقا واستحقاقه وعيه كالبيع (قوله إلى الدخول)  
أي كأن تزوجك بصدق قدره كذا أدقمه كله أو نصفه عند الدخول (قوله ان علم) أي بشرط أن يكون  
الدخول وقته معلوما عندهم بالعادة على المشهور فان لم يكن معلوما فسخ النكاح قبل الدخول وثبت  
بعده بصدق المثل ومقابل الشهور ما هو ظاهر كلام محمد من جواز ذلك وإن لم يكن وقت الدخول  
معلوما لأن الدخول بيد المرأة فهو كالحال متى شاءت أخذته (قوله كالليل) أي عند بعض فلاحي  
مصر وكالربيع عند أرباب الإلبان والجذاذ عند أرباب الثمار (قوله أو تأجيله إلى اليسرة) أي بالقل  
وقوله ان كان مليا بالقوة فاندفع ما يقال إن في كلام المصنف تناقضا لأن التأجيل للسلا يقتضي  
انه غير ملي وقوله ان كان مليا يقتضي وجوده فتأمل (قوله كمن عنده صلح يرصد بها الاسواق الخ)  
لا يخفى ان يعيها بمجهول زمنه فكانهم نظروا لتلك السلع وكان الصداق حال باعتبارها (قوله فكؤجل  
بمجهول) أي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل (تنبيه) إذا تزوجها بصدق وأنجله  
إلى ان تطلبه المرأة منه فهل هو كتأجيله باليسرة فيكون جائزا أو كتأجيله بموت أو فراق فيكون  
ممنوعا قولان الاول لابن القاسم والثاني لابن الماجشون وأصبح (قوله وعلى هبة العبد) الباجي فان  
طلقها قبل البناء رجع بنصف العبد وصار العبد مشتركا بين الزوج والموهوب له وان فات في يد  
الموهوب له تبعه بنصف قيمته ولا يتبع المرأة بشيء قلله ابن عرفة اه بن لما قيل انه إذا طلقها قبل  
البناء رجع عليها بقيمة نصفه كالمسئلة الآتية فهو خلاف النقل (قوله لأنه يقدرد دخوله في ملكها)  
أي لأجل ان يصح النكاح فليس فيه دخول على اسقاطه وكذا يقال فيما بعده فان قلت في مسئلة  
إذا تزوجها بعتق أبيها كيف يقدر ملككم المع أنه يعتق عليها قلت ان تقدير ملكها له فرض  
لا يوجب العتق حتى يتصل بملكها له حذر (قوله ووجب الخ) هذا إذا كان الصداق  
حاضرا في مجلس العقد أو ما في حكمه وسيأتي حكم الغائب في قوله أو بمعين جيد كخراسان  
(قوله ويمنع تأخير) أي إذا كان التأخير بشرط والانلا انظر بن (قوله كبيع معين بتأخر قبضه) أي  
فلا يجوز تأخير تسليم المعين بعد بيعه لما يباحق ذلك من الضرر لأنه لا يدري كيف يقبض لا مكان  
هلا كه قبل قبضه (قوله ويفسد النكاح ان دخلا عليه) أي على التأجيل هذا الكلام يقتضي أن  
التعجيل حق لله وانه يفسد العقد بالتأخير ولو رضيت به وهذا إنما يأتي إذا وقع العقد بشرط التأخير  
واما ان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير إذا عذور فيه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا  
ظاهر كلامهم قاله طفي وحاصل فقه المسئلة أن الصداق إذا كان من العروض أو الرقيق أو الحيوان  
أو الاصول فان كان غائبا عن بلد العقد صح النكاح ان اجل قبضه باجل قريب بحيث لا يتغير فيه غالبا  
وإلا فسد النكاح وإن كان حاضرا في البلد وجب تسليمه لها أو لوليها يوم العقد ولا يجوز تأخير  
ولو رضيت بذلك حيث اشترط التأخير في صلب العقد وان لم يشترط كان تعجيله من حقها  
فان رضيت بالتأخير جاز (قوله وتنازعا في البدنة) بان طلب الزوج الدخول قبل دفعه وطلبت هي  
دفعه قبل الدخول (قوله فلها المنع) ظاهره انها مخيرة بين المنع والتسكين على حد سواء وليس كذلك  
بل التسكين مكروه عند مالك حيث كان قبيل قبضها ربع دينار فقله فلها أي فيندب لها تأمل  
(قوله بمعنى الاختلاء بها) أي لا بمعنى الوطء بدليل الخ (قوله إلى تسليم ما حل) أي وغاية منعها من الدخول  
ومن الوطء بعده إذا مكنته من الدخول ومن السفر معه إلى ان يسلم لها ما حل من المهر وإنما كان

أو التمكن منه وإن لم يأنفليس لها منع نفسها منه مصرا أو موصرا ولا من السفر معه (إلا أن يستحق) الصداق من يدها بعد الوطء  
فلها الامتناع حتى تخضع عوضه من قبة القوم ومثل التلث ان غرها بان لم أنه لا يملكه بل (ولو لم يغرّها على الأظهر ومن بدر) من  
الزوجين يدفع ما في جهته حصلت (٣٩٨) بينها منازعة أم لا (أجبره الآخر) بتسليم ما عليه (إن باع الزوج) الحلم (وأمكن

وطؤها) ولو لم يباغ فإن لم يبلغ الزوج لم يجبر له الزوجة إن كانت مطلوبة ولا يجبر لها الزوج إن كان مطلوبا وكذا لو كانت غير مطبقة فإن لم يمكن وطؤها لمرض فكا لصحبة تجبر إذا لم تبلغ حد السباق (وتمهل) الزوجة عن الدخول أي تعجب للإمهال ولو دفع الزوج ما حل من الصداق (سنة) (إن اشترطت) عند العقد على الزوج أي اشترطها أهلها (لتفريه) أي لأجل تهربها عنهم بان يسافر بها قصدوا المتع بها (أو صغر) يمكن معه الوطء فهو كالمتقن من قوله ومن بدر الخ (ولا) بان لم يشترط السنة بان وقع ذكرها بعد العقد أو كانت لا لتفريه ولا لصغر (بطل) الإمهال (لا) إن شرط (أكثر) من سنة فانه يطل أي جميع ما اشترط لا ما زاد عليها فقط ولو حذف قوله لا أكثر لا يمكن ادخاله تحت (و) تمهل الزوجة

لها منع نفسها لأنها بائنة والبائع له منع سلمته حتى يقبض الثمن (قوله أو التمكن منه) هكذا في التوضيح عن ابن عبد السلام والذي ارتضاه ابن عسرة أنه لا يسقط منعها الا الوطء بالعمل (قوله على الأظهر) هذا هو العتمد وقيل ليس لها المنع بعد الوطء سواء استحق أو لا غرها أولا وقيل ان غرها فلها المنع وإلا فلا وما ضعيفان اه عدوى (قوله حصلت بينها منازعة) أي في التبدئة أم لا (قوله بتسليم ما عليه) فإن دفع الزوج ما حل من الصداق وطلب الدخول فامتنت الزوجة وكانت مطبقة فالوطء والزواج الف فانها تجبر على أن تمكنه من نفسها وكذلك لو بادرت بالتمكن من نفسها وهي مطبقة فالوطء وأبى الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ وامتنع من دفع الصداق حتى يدخل بها فانه يجبر على أن يدفع لها ما حل من صداقها وهذا كاه إذا كان الصداق غير معين بل كان موصوفا في الذمة أما لو كان مينا فلا يشترط بلوغ ولا اطاعة بل يجب تعجيله كالمهر ولا يجوز اشتراط تأخيرها كان الزوج بالغا أم لا أمكن وطؤها أم لا (قوله وكذا لو كانت غير مطبقة) أي فلا يجبر له إن كانت مطلوبة ولا يجبر لها الزوج إن كان مطلوبا من وليها والأنسب في التعبير أن لو قال وكذا إذا كان لا يمكن وطؤها لعدم اطاعتها (قوله وتمهل سنة) والظاهر أنه لا نفقة لها كالتى بعدها (قوله يمكن معه الوطء) وأما الصغر الذي لا يمكن معه الجماع فبأى الكلام عليه وانها تمهل لزواله ولو طال (قوله فهو كالمتقن الخ) أي فكانه قال ومن بدر أجبره الآخر ما لم يشترط أهلها امهالها سنة لصغر أو تغربة وإلا فلا (قوله بطل الإمهال) أي بطل شرط الإمهال والنكاح صحيح (قوله لأن شرط أكثر من سنة) أي اصغر أو تغربة وقوله لا أكثر مفهوم سنة (قوله لا يمكن ادخاله الخ) أي لأن قوله وإلا بطل معناه وإن لم يشترط السنة عند العقد بطل الإمهال وهذا صادق بما إذا اشترطت بعد العقد وبما إذا شرط أكثر منها عند العقد (قوله وتمهل الزوجة للمرض) أي وإن لم يشترط الإمهال عند العقد (قوله وما ذكره في المرض) أي ما ذكره من أن المرض الحاصل قبل البناء إذا كان يمنع من الجماع فانها تمهل لزواله بانفت حد السباق أم لا تبع فيه النصف ابن الحاجب وقواء طفى وقوله والذى في المدونة الخ هذا مخالف لما في ح ونصه واما امهال الزوجة فمرض إذا طابته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن عسرة وإنما نص فيها على أن الرخصة مرضا يمنع من الجماع إذا دعت إلى البناء والنفقة لزمه ذلك ونصها ومن دعت زوجها إلى البناء والنفقة وأحدهما مريض لا يقدر على الجماع لزمه أن ينفق أو يدخل إلا أن يكون مريضا بلغ حد السباق فلا يلزمه ذلك اه بن إذا علمت ذلك تعلم أن مانسبه شارحنا للمدونة ليس هو ما فيها بل الذى فيها مسألة أخرى تأمل إلا أن يقال ان مرضها البالغ حد السباق كمرضه فصح مانسبه الشارح للمدونة (قوله إلا إذا بلغ المريض حد السباق) أي وإلا فلا تمهل لزواله (قوله وتمهل قدر ما يهيئ مثلها امرها) أي وكذا تمهل هو قدر ما يهيئ مثله امره (قوله وذلك يختلف باختلاف الناس) أي من غنى وقدر (قوله ولا نفقة لها في مدة التريث) أي في مدة تهيئتها وكذا في مدة تهيئته فليكتب في وثائق النكاح من نحو قوله وفرض لها في نظير نفقتها كل يوم كذا من يوم تاريخه لا عبرة به إلا أن يحكم به

للمرض والصغر الحاصلين لها قبل البناء (المانعين من الجماع) لزوالها وإن طال وما ذكره في المرض تبع فيه ابن الحاجب من والذي في المدونة أنها لا تمهل في المرض إلا إذا بلغ المريض حد السباق (و) تمهل (قدر ما) أي زمن (يهيئ مثلها) فيه (آمرها) مفعول يهيئ ومثلها فاعله أي يحصل مثلها ما تحتاج اليه من الجهاز وذلك يختلف باختلاف الناس والجهاز والزمان والمكان ولا نفقة لها في مدة التريث

( لِيَدْخُلَنَّ الْاَيْلَةَ ) مثلا  
 في قضى له به ارتكاب الألف  
 الضررين وسواء حلف  
 بطلاق أو عتاق أو بالله  
 ما طله ولها أم لا ، هو  
 ظاهر المصنف وهذا مستثنى  
 مما قبله بلفظه ( لا ) تمهل  
 ( الحيف ) ولا لنفاس  
 لا مكان الاستمتاع بها غير  
 الوطء ( وإن ) طالبت  
 الزوجة التي لها الامتناع  
 من الدخول حتى يقبضه  
 زوجها للصدائق الغير  
 المين ( لم يجده ) بأن ادعى  
 العدم ولم تصدقه أو أقام  
 بينة على صدقه ولا مال له  
 ظاهر ولم يغلب على الظن  
 عسره ( أجل ) أى أجله  
 الحاكم ( لإثبات عسره )  
 أى لأجل اثباتها ان  
 اعطى حميلا بالوجه والا  
 حبس كسائر الديون  
 وأشار إلى قدر مدة التأجيل  
 بقوله ( ثلاثة أسابيع )  
 ستة فستة فثلاثة لأن  
 الأسواق تعدد في غالب  
 البلاد مرتين في كل ستة  
 أيام فربما اتجر بسوقين  
 فربح بقدر المهر فإن كان  
 معينا فأتى للمصنف وان  
 كان له مال ظاهر أخذ منه  
 حالا فودخل بها فليس لها  
 الا المطالبة ولا يطلق عليه  
 باعساره به جد الباء على  
 المذهب ( ثم ) إذا ثبت  
 عسره بالبينه أو صدقته  
 ( تلوم ) له ( بالنظر ) وإذا لم

من يراه ( قوله إلا أن يحلف ليدخلن اليلة ) يريد لية قبل مضى مد التهيئة أى فلو حلف ليدخلن اليلة  
 وحلفت على عدم الدخول حتى يهيء لها أمرها فينبغي ان يحث الزوج لأنها حلفت على حقها وان  
 كان هو أيضا صاحب حق لكن حقها أصلى اه تقرير شيخنا عدوى والذي في عقب ان حلف  
 الزوجة لا يعتبر حلفت على الدخول أو على عدمه حلفت وحدها أو مع الزوج بان حلف كل على  
 خلاف ما حلف عايه الآخر فتأمل ( قوله ما طله ولها أم لا ) أى بان تسكسل ولم يشرع في التهيئة لا بعد  
 أيام من العقد فاندفع ما يقال ان الحلف قبل مضى مدة التهيئة وحينئذ فلا يتأتى مطلق ( قوله كما هو ظاهر  
 المصنف ) أى لأنه أطلق في الحلف فظاهره كان بالله أو بطلاق أو بعق ما طله ولها أم لا لأن حذف  
 العمول يؤذن بالعموم ( قوله وهذا مستثنى مما قبله ) فساكنه قل وتمهل قدر الزمان الذى يحصل فيه  
 مثلها ما يحتاج اليه من الجهاز الا أن يحلف الزوج ليدخلن اليلة فلا تمهل ويصح جعله مستثنى من  
 محذوف وكأنه قال ويمنع الزوج من الدخول بها قبل مضى تلك المدة الا أن يحلف الخ ( قوله وان  
 طالبت الخ ) تقدم أن الصداق اذا كان معينا وجب تعجيله ولا يجوز فيه التأخير على ما مر فيه من  
 التفصيل وان كان مضمونا وتنازعا في التبدئة كان لها الامتناع من تمكينه حتى يقبض ما حصل من  
 الصداق وذكر هنا ما اذا طالبت بالمضمون قبل الدخول فادعى العدم فتارة تصدقه وتارة لاتصدقه  
 وفي الحالة الثانية امان تقوم بينة على عدمه واما أن لا تقوم بينة بذلك وحاصله أن الزوج إذا طالبت  
 زوجته قبل الدخول عليها بحال الصداق فادعى العدم فان الحاكم يؤجله لإثبات عسره ثم يتلوم له لعله  
 يحصل له يسار ثم يطاق عليه بشروط خمسة أن لاتصدقه في دعواه الاعسار وأن لا يقيم بينة على  
 صدقه وأن لا يكون له مال ظاهر وأن لا يغلب على الظن عسره وأن يجرى النفقة عليها من يوم دعائه  
 للدخول فان صدقته في دعواه الاعسار أو أقام بينة بالعسرافاته يتلوم له من أول الأمر بالنظر ولا يؤجل  
 لإثبات عسره وكذا ان كان ممن يغلب على الظن عسره كالإقبال وان كان له مال ظاهر أخذ منه حالا  
 وان لم يجرى النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها الفسخ لعدم النفقة مع عدم الصداق على الزاجر  
 ( قوله ان اعطى حميلا بالوجه ) أى خشية هروبه بحيث لا يملك له محل ولا يكلف بحميل بالمال بناء على  
 انها لا تملك بالمقد شيئا ( قوله إلا حبس ) أى لإثبات عسره ( قوله وأشار إلى قدر مدة التأجيل ) أى  
 لإثبات عسره ( قوله ثلاثة أسابيع ) ابن عرفة هذا التحديد ليس بل لازم بل هو استحسان لاتفاق  
 قضاة قرطبة وغيرهم عليه وإنما هو موكول لاجتهاد الحاكم اه بن ( قوله ستة فستة الخ )  
 كذا في التوضيح والذي في التيطى وابن عرفة ثمانية ثم ستة ثم اربعة ثم ثلاثة انظر قوله ستة  
 الخ أى ثم يسأل عقب كل ستة وكذا عقب الثلاثة هل وجد مالا أم لا وهل وجد بينة تشهد بعسره  
 أم لا وهكذا ( قوله فان كان معينا فأتى للمصنف ) أى فان كان الصداق معينا وهذا محترز بقوله وان  
 طالبت زوجها بالصدائق الغير المعين وقوله فأتى للمصنف أى التسكلم على بعضه وذلك لأن للمعين  
 اما غائب عن بلد المقد أو حاضرها فالحاضر بها تقدم انه يجب تعجيله وان كان غائبا فسيأتى انه إما  
 ان يؤجل قبضه بأجل قريب او بعيد ( قوله فلو دخل بها الخ ) هذا محترز قوله إذا طالبت زوجته الخ  
 لها الامتناع من الدخول حتى يقبضه \* والحاصل ان محل كونه يؤجل لإثبات عسره إذا ادعى العدم  
 بالشروط المذكورة اذا كان لم يدخل بها فان دخل بها الخ ( قوله ثم اذا ثبت عسره ) أى في أثناء الاسابيع  
 الثلاثة أو بعد فراغها وقوله تلوم له أى بعد اعدار القاضي في تلك البينة الشاهدة بالعسرافان كان عندها  
 مطمئن أبديته والا حلف الزوج مع تلك البينة بمين الاستظهار على تحقيق الادعاء ( قوله وأصدقته )  
 أى على ما ادعاه من العسر ( قوله تلوم له بالنظر ) أى لعله يحصل له يسار ويدفع ذلك الصداق

ثبت عسره في الثلاثة أسابيع ولم تصدقه فقال الخطاب الظاهر أنه يحبس ان جهل حاله

ليستراً أمره ولو غلب على الظن عسره تلوم له ابتداء وأما ظاهر اللام فيجب إلى أن يأتي بيته تشهد بجره إلا أن يحصل لحاضر بطول للدة فلها التطبيق (وعمل في التلوم (٣٠٠) عند الوتين (بسته وشهر) ستة أشهر فأربعة أشهر من فشهري وهذا ضعيف مقابل

لقوله بالنظر (وفي) جواب (التلوم لمن لا يرجي) يساره كمن يرجي لأن الغيب قد يكشف عن المجانب وهو تأويل الأكثر (وصحح وعده) فيطلق عليه ناجزاً متى ثبت عسره (تأويلان) ثم بعد التلوم وظهور العجز (طلق عليه) بأن يطلق الحاكم أو توقعه هي ثم يحكم القولان (ووجب) عليه (نصفه) أي نصف الصداق وكلامه صريح في أنه قبل البناء وهو كذلك إذ لاطلاق على المصير بالصداق بعد البناء كما تقدم (لا) أن يطلق عليه أو فسخ قول البناء (في) نظير (عيب) به أو بها فلا شيء عليه كما تقدم في فصل خيار الزوجين ولما كان الصداق أحوال ثلاثة يتكفل تارة وينسقط تارة ويسقط تارة كما إذا حصل في التفويض موت أو طلاق قبل البناء وكما في الرد بالصبي قبله أشار إلى أن أسباب الحالة الأولى ثلاثة بقوله (وتقرر) جميع الصداق الشرعي المسمى أو صداق المثل في التفويض (بوطه) لطيفة من بالغ

للطالب به (قوله ليستراً أمره) أي فإذا جيس وتبين عسره تلوم له بالنظر ثم طاق عليه وان تبين يسره أخذ منه الصداق (قوله وأما ظاهر اللام فيجب) أي حتى يدفع ولو طال حبسه (قوله ستة أشهر) أي ثم يسأل هل وجد يساراً أم لا فأربعة أي ثم يسأل كذلك فشهريين ثم يسأل كذلك. قوله فشهريين (قوله) أي ثم يسأل فإن أتى بشيء فلا أمر ظاهر ولا عجزه القاضي وطلق عليه واعلم أنه لا يجبس في مدة التلوم على كلا القولين لأن الموضوع أنه أثبت عدمه وقد قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فدافي خش وعقب أنه يجبس في مدة التلوم على كلا القولين الأولى استقاطه ادلا معنى له قال بن ولم أر من ذكره وقد صرح أبو الحسن بأن دين الصداق كسائر الديون فيجب أن يسرح إذا ثبت عسره (قوله وهذا ضعيف) مقابل لقوله بالنظر (الخ) فيه نظر لأن هذا عمل بمضى القضاة وهذا لا ينافي أن الأجل موكل إلى اجتهد الامام كما تقدم والحاصل أن التلوم موكل قدره لاجتهاد الحاكم وقد اتفق لبعض القضاة أنه تلوم بسنة وشهر ليكون اجتهاده أداه لذلك (قوله لمن لا يرجي يساره) أي لمن ثبت عسره والحال أنه لا يرجي يساره (قوله وصحح) أي وصححه للتطلي وعباض (قوله وعده) وهذا تأويل فضل على المدونة (قوله ثم بعد التلوم وظهور العجز طاق عليه) قال عقب فإن حكم القاضي بالطلاق قبل التلوم فالظاهر أنه صحيح (قوله ووجب عليه نصفه) أي ووجب على الزوج إذا طلق أو طلق عليه الحاكم لمسه بالصداق لزوجته نصف الصداق فيتبع به إذا أيسر لتقرر في ذمته بالعقد عنده (قوله في أنه) أي الطلاق قبل البناء (الخ) (قوله لا في عيب) أي إذا أرادت رد زوجها بسبب به من العيوب التقدم قبل البناء فطلاق عليه لا متاعه منه أو رد الزوج زوجته أي فسخ نكاحها بسبب بها قبل البناء فإنه لا شيء لها على الزوج وقد مر هذا في باب الخيار عند قول المصنف ومع الرد قبل البناء فلا صداق ويمكن أن يكون ذكره هنا لافادة بيان اختلاف هذا وهو الفسخ مع ما قبله وهو الطلاق ففي الطلاق لها نصف الصداق وفي الفسخ لا شيء لها فقد اختلف الطلاق والنسخ في الحكم وإن اشتركا في أن كلا منهما مغلوب عليه (قوله تقدم) أي في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق (قوله ولما كان للصداق) أي عند الفارقة أحوال ثلاثة (قوله وتقرر) أي ثبت وتحقق وإنما عجز بتقرر دون نكاح ليشمل صداق المثل في التفويض ولأن تقرر يناسب كلا من الأقوال الثلاثة في المسمى لأن قوله تقرر يحتمل تقرر تمامه أن قلنا إنها تملك بالعقد النصف ويحتمل تقرر أدائه أن قلنا إنها تملك بالطلاق النصف ويحتمل تقرر أصله أن قلنا إنها لا تملك بالعقد شيئاً والمذهب أنها تملك بالعقد النصف وقوله بوطه أي ولو حكما كدخول العنين والمحجوب ولو من غير انتشار كما قلناه ابن ناجي في شرح الرسالة (قوله كفي حيز) هذا مثال لسببها باعتبار قيام أصل السبب بها والدبر مثال لسببه من حيث ميله لذلك والافتمى حرم على أحدهما حرم على الآخر موافقته وصومهما بسببهما وكذلك اعتكافهما وأحرامهما (قوله ولو بكر) أي بقيت على بكرتها فصحت بالعلقة فإذا أزال البكارة بأصبعه فإن طاقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارش البكارة وبعده لها الصداق فقط ويندرج ارش البكارة في الصداق كذا في صماح أصح عن ابن القاسم وهو المتمد والذى في صماح عيسى عن ابن القاسم أنه يلزمه بانتضاذه إياها بأصبعه كل لله والذى اختاره اللخمي أنه يلزمه ارش البكارة مع نصف الصداق إذا طلقها إن رأيها أنها لا تزوج بعد ذلك إلا بمهر ثيب

وإلا (وإن حرم) ذلك الوطء بسبب الزوج أو الزوجة أوهما كفي حيز أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو أحرام في قبل أو دبر ولو بكر لأنه قد استولى سلعتهما بالوطء فاستحقت جميعه وأشار للسبب الثاني بقوله



سوت واحد في التفويض قبل الفرض فلا شيء فيه وأشار لثالث بقوله (و) تقرر أيضا بسبب (إقامة حنة) بعد الدخول بلا وطء بشرط بلوغه وإطاعتها مع اتفاقهما على عدم الوطء لأن الإقامة المذكورة تقوم مقام الوطء (وسدقت في) دعوى الوطء في (خلوة الاهتداء) يمين أن كانت كبيرة ولو سفينة بكرا أو ثيبا إذا اتفقا على الخلوة وثبتت ولو بغير اثنين فإن نكحت حلف الزوج ولزمه نصفه إن طلق وإن نكحل غرم الجميع فإن كانت صغيرة حلف لرد دعواها وغرم النصف ووقف النصف الآخر بلوغها فإن حلفت أخذته والا فلا ولا يمين ثانية عليه وبالع على تصديقها في دعوى الوطء بقوله (وإن) كانت ملتبسة (بمانع شرعي) كحيض ونفاس وصوم (و) صدقت أيضا (في) دعوى (نقبة) أي الوطء (وإن سفينة وأمة وصغيرة بلا يمين إذا للوضوع أنه قد واقعتها على ذلك بدليل قوله وإن أقر به الخ (و) صدق (الزائر منهم) في غان

وإلا فلا أرض لها وفي ح قلا عن النوادر إذا انتقض زوجته فماتت روى ابن القاسم عن مالك أن علم أنها ماتت منه فعليه دينها وهو كالخطبة صغيرة كانت أو كبيرة وعليه في الصغيرة الأدب أن لم تكن باغت حد ذلك وقول ابن الماجشون لأدية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلته ويؤدب في التي لا يوطأ مثلها (قوله وموت واحد الخ) ظاهره كان الموت تيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما نقله أبو القاسم الجزري في وثائقه عن مالك وذلك كالملقود في بلاد المسلمين فإنه بعد مضي مدة التعمير يحكم الحاكم بموته (تنبيه) قوله وموت واحد هذا في النكاح الصحيح وفي الفاسد لقدمه إذا لم يؤثر خلا في الصداق وكان مختلفا فيه كنكاح المحرم والنكاح بلاولى فهو كالصحيح يجب فيه للمسمى بالموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول كما نص عليه ابن رشد في نوازله اه بن وشمل قوله وموت واحد مالمو ثلث نفسها كرها في زوجها كما نقله بهرام آخر باب الدبائح عند قول المصنف وفي قتل شاعدي حق تردد وكذلك السيد يقتل أمته والزوجة فلا يسهط الصداق عن زوجها ويبقى النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بنقيض مقصودها ولا يتكفل صداقها أو يتكفل والظاهر أنه لا يتكفل لها بذلك لاتهمها لثلا يكون ذريعة لقتل النساء أزواجهن اه عدوى (قوله وأما موت واحد في التفويض قبل الدخول) أي وأما إذا مات واحد بعد الفرض فهو كنكاح التسمية فقول الشارح وهذا في نكاح التسمية أي في النكاح الذي حصلت فيه تسمية سواء كان حين العقد أو بعده (قوله وإقامة سنة) أي عند الزوج وظاهره ولو كان الزوج عبدا أو بعض أشياخ عجم يذنب أن يعتبر في البعد إقامة نصف سنة ولا وجه له اد ليس لهذا شبه بالحدود أصلا بل فيه تشديد فتأمله اه بن (قوله في خلوة الاهتداء) من الهدء والسكون لأن كل واحد من الزوجين سكن للآخر وإطمأن إليه وخلوة الاهتداء هي المروفة عندهم بارخاء السطور كان هناك إرخاء سطور أو غلق باب أو غيره وحاصله أن الزوج إذا اختل بزوجته خلوة اهتداء أي خلا بينه وبينها ثم طلقها وتنازعا في المسيس فقال الزوج أصبتها وقالت هي بل أصابني فانها تصدق في ذلك يمين كانت بكرا أو ثيبا كان الزوج صالحا أم لا (قوله فإن نكحت حلف الزوج) أي وإن حلفت أخذت الصداق كاملا (قوله وإن نكحل غرم الجميع) أي لأن الخلوة بمنزلة شاهد ونكوله بمنزلة شاهد آخر (قوله حلف لرد دعواها) فإن نكحل غرم الجميع الصداق وليس له تحليفها إذا بلغت (قوله فإن حلفت أخذته) فلو ماتت قبل البلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تحلفه كما جزم به خش وهو الموافق لقول المصنف في الشهادات كورثته قبله فتظير عبق في ذلك قصور انظر بن (قوله وإن بمانع شرعي) مبالغة في تصديقها في دعوى الوطء عند حصول خلوة الاهتداء دفعا لنوم عدم تصديقها في تلك الحالة لأن الشأن أن الرجل لا يقربها في تلك الحالة وإن كان عنده اشتياق جلي إليها ولذا قيل أنها لا تصدق في تلك الحالة إلا إذا كان الزوج يلبق به ذلك (قوله وإن سفينة وأمة) لو قال ولو سفينة وأمة لرد قول سحنون بعدم تصديقها كان أولى اه بن (قوله إذ للوضوع أنه قد واقعتها) أن قلت إذا واقعتها الزوج على النفي فلا يخفى أن تصديقها لا يتوهم خلافه فلا حاجة للنص عليه قلت صرح به لأجل البالغة التي هي قوله وإن سفينة وأمة (قوله وصدق الزائر منها) أي للآخر يمين كما في ح وحاصل ما ذكره الشارح أنه أن كان هو الزائر فإنه يصدق هو في دعواه عدم الوطء وإن كانت هي الزائرة صدقت في دعواها الوطء وأما أن كان زائرا وادعى الوطء وكذبت أو كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فإنه يجري فيه قول المصنف وإن أقر به فقط الخ

الوطء اثباتا أو نفيًا فإن زارته صدقت في وطئه ولا جبرة بالنكاح لأن المرف نشاطه في بيته وازارها صدق في نفيه ولا جبرة بدعواها الوطء لأن المرف عدم نشاطه في بيتها وليس المراد أن الزائر منها يصدق مطلقا في الإلابة والنفي بل المراد ما علمت

فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه كما يرشده التليل (وإن أقر به) الزوج (فقط أخذ) إقراره في الخلوتين اهتداء وزيارة ولم يعلم بينهما خلوة (إن كانت) الزوجة (سفية) (٣٠٣) حرة أو أمة أو صغيرة مطيعة (وهل إن أدام الإقرار) بأنه وطئ تكون (الرشيعة

كذلك) أي كالسفية  
فيؤخذ بإقراره كذبه  
أو سكنت لاحتمال أنه وطئها  
نائمة أو غيب عقلها غيب  
فإن لم يدمه بأن رجع عن  
إقراره أخذ به أيضا إن  
سكنت لأن كذبه فيعمل  
برجوعه ويلزمه النصف  
فقط ففي مفهومه تفصيل  
فلا اعتراض عليه (أو) إنما  
يؤخذ بإقراره (إن كذبت)  
الرشيعة (نفسها) ورجعت  
لموافقة بأنه وطئها قبل  
رجوعه عن إقراره  
(تأويلان) أما إن كذبت  
نفسها بعد رجوعه عن  
إقراره فليس لها إلا النصف  
ولما نهى الكلام على شروط  
الصداق شرع في الكلام  
على الانسكحة الفاسدة  
لحلل فيه بفقد شرط وبدأ  
من ذلك بالناسيد لاقله  
فقال (وفسد) النكاح (إن  
نقص) صدقه (عن ربع  
دينار) شرعى (أو) عن  
(ثلاثة دراهم) فضة  
(خالصة) من الفس وكذا  
يشترط خلوص ربع  
الدينار (أو) نقص عن  
(قوم) يوم العقد (بهما)  
أي بربع دينار أو ثلاثة  
دراهم فإيهما ساواه صح  
به ولو نقص عن الآخر

(قوله فإن كانا زائرين) أي لغيرهما واجتمعا في بيت ذلك الغير (قوله فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه)  
أي فإن ادعى الوطء وكذبه فجرى فيه قوله وإن أقر به فقط الخ بقى ما لو اختلاني بيت أو فلاة من الأرض  
ليس به أحد وليس أحدهما زائرا فتصدق المرأة في دعواها الرطء لأن الرجل ينشط فيه (قوله وإن  
أقر به فقط) أي ثم طلقها أخذ بإقراره فيلزمه جميع الصداق (قوله إن كانت الزوجة سفية) أي سواء  
أدام الإقرار بأنه وطئها أم لا بدليل ما بعده ولو قال إن كانت محجورة لكان أولى لبشمل الأمة  
والصغيرة إلا أن يقال إنه أراد بالسفية مطاق المحجور عليها من باب عموم المجاز هذا وذكر أن  
المصنف جرى فيما ذكره من مؤاخذته بإقراره إن كانت الزوجة سفية على ما نقله في التوضيح عن  
ابن راشد وهو خلاف قول ابن عبد السلام في الصغيرة والأمة والسفية إن المشهور قبول قولها اه  
قال بن قنطقل أبو الحسن في أول إرخاء الستور عن الأختى أنه عزأ قبول قولها لعبد الملك وأصبح  
وعده لمطرف وقال فيه مانصه وهو أحسن إذا كانت خلوة بناء اه فما جرى عليه المؤلف يوافق  
اختيار الأختى (قوله وهل إن أدام الخ) أي وهل الرشيعة كذلك إذا استمر الزوج على إقراره سواء  
كذبت نفسها أم لا أو يشترط تكذيب نفسها ورجوعها لموافقة والمثلة على طرفين وواسطة فإن  
رجع عن إقراره وكذبه أي وكانت تكذبه قبل رجوعه فلا يؤخذ بإقراره بحيث يلزمه جميع  
الصداق باتفاق التأويلين وإن لم يرجع وكذبه أي استمرت على تكذيبه فهو محل التأويلين وإن  
كذبت نفسها ورجعت لدعواه وهو مذهب لا إقراره فيؤخذ باتفاق التأويلين ونص المدونة وإن أقر  
بالوطء وأكذبه فلها أخذه بجميع الصداق بإقراره اه أبو الحسن ظاهرها رجعت إلى قول الزرج  
وأقامت على قولها وقال سحنون ليس لها أخذ جميع الصداق حتى تصدق فحمله عبد الحق عن بعض شيوخه  
وابن رشد في المقدمات على الوفاق وغيرهما على الخلاف انظر بن إذا علمت هذا فقول المصنف  
وهل إن أدام الإقرار بأنه وطئ تكون الرشيعة كذلك أي بناء على أن بين المدونة وكلام سحنون  
خلافًا وقوله أو إن أكذبت نفسها أي على أن بينهما وفاقا وقوله تأويلان أي بالخلاف والوافق  
(قوله فيؤخذ بإقراره) أي وحينئذ يلزمه جميع الصداق إذا طلقها (قوله كذبه أو سكنت) فيه أن  
للموضوع أنه أقر به فقط وحينئذ فهي إما مكذبة له أو ساكتة فالأولى أن يقول كذبت نفسها  
ورجعت لموافقة أم لا (قوله فلا اعتراض عليه) أي بحيث يقال إن قوله وهل الرشيعة كذلك إن  
أدام الإقرار يقتضى أنه إذا رجع عنه لا يكون كذلك مع أنه قد يكون كذلك إذا سكنت (قوله على  
شروط الصداق) أي الأربعة وهو كونه طاعرا متنعفا به مقدورا على تسليمه معلوما للشارع بقول  
المصنف الصداق كالثمن (قوله بالفاسد لاقله) أي لنقصه عن أقله أعلم أن أقل الصداق على المشهور  
ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة من الفضة أو ما يساوى أحدهما من العروض ولاحد لا كثره  
ومقابل للمشهور ما نقل عن ابن وهب من إجازته بدرهم وهل عنه أيضا أنه لاحد لاقله وإن النكاح  
يحوز بالتدليل والكثير ثم إن من عادة المصنف أن يستغنى بالأضداد عن الشروط فكانه قال شرط  
الصداق أن يكون ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرضا يساوى ربع دينار أو ثلاثة دراهم فإن نقص  
عن ذلك فسد لكن فسادا مقيدا إذا لم يدخل ولم يتمه (قوله خالصة من الفس) أي فلا تجزى  
الفسوشة ولو راجت رواج الكاملة (قوله أو نقص عن مقوم) أي أو نقص عن عرض مقوم  
(قوله فأيهما ساواه) أي فأى الأمرين ساوى المقوم صح (قوله أشار إلى أن في إطلاق الفساد عليه تسحجا)

ولما كان كان الفساد يوم وجوب الفسخ قبل الدخول ولو أنه وصدق للث بعد كما في كل  
فساد لصدقه أو أغلبه ولا شيء فيه إن طلق قبل الدخول مع أن فيه نصف السمي أشار إلى أن في إطلاق الفساد عليه تسحجا بقوله

(وَأَتَمَّتْ) أَيُ النَّاقِصِ عَمَّا ذَكَرَ وَجُوبًا (إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا) يَدْخُلُ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَتِمَّ فَلَا فسخ (إِنْ لَمْ يَتِمَّ فُسخ) بِطُلَاقٍ وَوَجِبَ فِيهِ نِصْفُ السَّمِيِّ (أَوْ) أَيُ وَفَسَدَانِ تَزْوِجَهَا (بِمَا لَا يَمْلِكُ) شَرَعًا (كَخَمِيرٍ) وَخَنْزِيرٍ وَلَوْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ كِتَابِيَّةً (وَحَرًّا) وَيُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَلَوْ قَالَ

(٣٠٣)

لشموله جلد الاضحية  
وجلد اللبنة للدبوغ  
(أَوْ) وقع النقد  
(بِإِقْطَاعِهِ) أَيُ عَلَى شَرْطِ  
إِقْطَاعِهِ أَيُ الصَّدَاقِ  
فَيُفْسَخُ قَبْلَ وَفِيهِ جَدَهُ  
صَدَاقُ لِلْمَثَلِ (أَوْ)  
تَزْوِجَهَا بِمَا لَا يَتَوَلَّوْهُ  
(كَقِصَاصٍ) وَوَجِبَ  
لَهُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى غَيْرِهَا  
فَيُفْسَخُ قَبْلَ وَيُثَبَّتُ  
بَعْدَ صَدَاقِ لِلْمَثَلِ  
وَيُسْقَطُ الْقِصَاصُ  
وَيَرْجِعُ لِلدِّينَةِ (أَوْ) بِمَنْفِيهِ  
غَرَرٌ نَحْوُ (أَبْقِ) أَوْ جَعَلِ  
أَوْ ثَمَرَةً لَمْ يَدَّ صِلَاحُهَا  
عَلَى التَّبْقِيَةِ (أَوْ) عَلَى  
(دَارِ فُلَانٍ) مَثَلًا بَانَ  
يَشْتَرِيهَا بِمَالِهِ وَيُعْطِيهَا  
صَدَاقًا لِأَنْ فُلَانًا  
قَدْ لَا يَبِيعُ دَارَهُ (أَوْ)  
مَسْرُوتَهَا) أَيُ الدَّارِ لَا  
بَقِيْدَ دَارِ فُلَانٍ بَانَ يَتَوَلَّى  
مَسْرُوتَ دَارٍ مَثَلًا تَشْتَرِيهَا  
الزَّوْجَةُ وَتُدْفَعُ نَفْسُهَا أَوْ  
تَبِيعُهَا وَجَعَلَ صَدَاقُهَا  
مَسْرُوتَ لَهَا وَمَحَلُّ الْقِسَادِ  
قَبْلَ الْبَيْعِ وَأَمَّا بَعْدَهُ  
فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ جَائِزٌ لِأَنْ  
مَسْرُوتَ فِيهَا حَقٌّ تَرْتَبُ  
لَهُ عَلَيْهَا اخْتِذَاهَا (أَوْ)

أَيُ وَالرَّادُ تَعْرِضُ لِلْفَسَادِ إِنْ لَمْ يَتِمَّ (قَوْلُهُ وَأَتَمَّتْ إِنْ دَخَلَ) أَيُ إِنْ غَضَلَ عَنْهُ حَتَّى دَخَلَ وَقَوْلُهُ وَأَتَمَّتْ  
أَيُ أَتَمَّتْ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دَارِمٍ أَوْ مَا قِيَمَتُهُ ذَلِكَ لَصَحَّةِ النِّكَاحِ وَلَا يَلْزِمُهُ صَدَاقُ الْمَثَلِ عَلَى الْقَاعِدَةِ  
(قَوْلُهُ وَإِلَّا يَدْخُلُ) أَيُ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّخُولِ (قَوْلُهُ وَوَجِبَ فِيهِ نِصْفُ السَّمِيِّ) أَيُ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنْ  
كُلُّ نِكَاحٍ فَسَدَ لِعَقْدِهِ أَوْ لِعَدَاوَتِهِ وَفُسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا نِكَاحُ الدَّرْهَمِيِّينَ وَفَرْقَةُ الْمُتَرَاغِبِينَ  
وَالْمُتَلَاعِنِينَ (قَوْلُهُ وَيُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ) أَيُ وَلَا شَيْءَ لَهَا (قَوْلُهُ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ) أَيُ حَقٌّ  
فِي الزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بِالْحَرِّ أَوِ الْخَنْزِيرِ وَلَوْ كَانَتْ قَدْ قُبِضَتْ ذَلِكَ وَاسْتَهْلَكَتْهُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ  
وَقَالَ أَشْهَبُ لِمَا رُبِعَ دِينَارٍ اللَّحْمِيُّ وَهُوَ أَحْسَنُ لِأَنَّ حَقَّهَا فِي الصَّدَاقِ مَقْطُوعٌ بِقَبْضِهَا لِأَنَّهَا تَسْتَحِلُّهُ وَبَقِيَ  
حَقُّ اللَّهِ أَهْ عَدْوً (قَوْلُهُ لَشُمُولِهِ جِلْدَ الْأَضْحِيَّةِ) أَيُ بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَوْ بِمَا لَا يَمْلِكُ فَانَّهُ لَا يَشْمَلُ مَا ذَكَرَ  
لِأَنَّ جِلْدَ الْأَضْحِيَّةِ وَجِلْدَ اللَّبْنَةِ بَعْدَ دَبْغِهِ يَمْلِكُ وَإِنْ كَانَ لِإِبْيَاعٍ (قَوْلُهُ كَقِصَاصٍ) أَيُ كَقِصَاصِ الْقَتْلِ  
لِأَنَّ صُورَةَ الْمَثَلِ إِنْ أَمْرَأَةٌ قَتَلَتْ أَبَا رَجُلٍ وَاسْتَحَقَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ دِمَاهُ فَاتَّفَقَ مَعَهَا عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا  
وَيَجْعَلَ صَدَاقَهَا عَدَمَ قَتْلِهَا فَانَّهُ لَا يَجُوزُ وَكَذَا إِذَا كَانَ أَخُوهَا قَدْ قَتَلَ أَبَازِلِكَ الرَّجُلَ وَاسْتَحَقَّ دِمَاهُ  
(تَنْبِيْهُ) أَدْخَلْتُ الْكَافَ مَا أَشْبَهَ الْقِصَاصَ عَمَّا هُوَ غَيْرُ مَشْمُولٍ كَتَزْوِجِهِ بِقِرَاءَتِهِ لَهَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ  
كَسُورَةٍ يَسْ مَثَلًا وَيَجْعَلُ ذَلِكَ صَدَاقًا وَأَمَّا لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى تَطْيِيقِ الْقُرْآنِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ فَسَيَأْتِي أَنْ فِيهِ  
قَوْلَانِ وَكَتَزْوِجِهِ بِتَقِيَّةِ أُمَةٍ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عَقْبُهَا صَدَاقًا وَوَأُورِدَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَزَوَّجَ  
صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَقْبُهَا صَدَاقًا فَهُوَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَصْحَبْهُ مَعْمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (قَوْلُهُ وَيُسْقَطُ  
الْقِصَاصُ) أَيُ بِمَجْرَدِ التَّزْوِجِ سِوَاهُ فُسَخَ النِّكَاحُ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ ثَبَّتَ بِالدَّخُولِ (قَوْلُهُ وَيَرْجِعُ لِلدِّينَةِ)  
أَيُ لِلدِّينَةِ الْعَدَمُ سِوَاهُ فُسَخَ النِّكَاحُ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ دَخَلَ وَلَهُ الْعَفْوُ مَحَانًا وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ لِلْقِصَاصِ  
(قَوْلُهُ عَلَى التَّبْقِيَةِ) أَيُ وَأَمَّا عَلَى الْجَذِّ فَيَجُوزُ بِشَرْطِهِ الْآتِي (قَوْلُهُ أَوْ عَلَى دَارِ فُلَانٍ) أَيُ كَأَنَّ يَتَزَوَّجَهَا  
عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا دَارَ فُلَانٍ بِمَالِهِ وَيَجْعَلُهَا لَهَا صَدَاقًا وَقَوْلُهُ أَوْ مَسْرُوتَهَا أَيُ بَانَ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ  
لَهَا دَارَ فُلَانٍ بِمَالِهِ وَيَجْعَلَ مَسْرُوتَ فِيهَا صَدَاقًا وَإِنَّمَا يَنْعَى النِّكَاحُ بِمَا ذَكَرَ لِكَثْرَةِ التَّرَدُّدِ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي  
هَلْ يَبِيعُهَا رِبْهَانًا أَوْ هَلْ يَبِيعُ فِي يَوْمٍ مَثَلًا أَوْ يَوْمَيْنِ (قَوْلُهُ وَمَحَلُّ الْقِسَادِ) أَيُ فِي صُورَةِ الْمَسْرُوتَةِ الثَّانِيَةِ  
وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْبَيْعِ أَيُ إِذَا تَزَوَّجَهَا بِالسَّمْسَرَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا بَعْدَهُ أَيُ وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِالسَّمْسَرَةِ  
بَعْدَهُ (قَوْلُهُ بَعْضُهُ أَجَلٌ لِأَجْلِ مَجْهُولٍ) أَيُ وَبَعْضُهُ الْآخِرُ حَالٌ أَوْ أَجَلٌ لِأَجْلِ مَعْلُومٍ وَمَحَلُّ الْقِسَادِ  
إِذَا أَجَلَ بَعْضُهُ بِأَجْلِ مَجْهُولٍ كَوَتٍ أَوْ فِرَاقٍ مَا لَمْ يَحْكَمْ بِصَحَّتِهِ كَمَا يَرَى ذَلِكَ كَالْحَنْفَى وَإِلَّا كَانَ صَحِيحًا  
(قَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ لِأَجْلِ) قَالَ الْمُتَطَيُّ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَبِهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ إِذَا أَجَلَ الصَّدَاقَ  
كَلَّا أَوْ بَعْضًا بِأَجْلِ وَلَمْ يَجِنِ قَدْرَهُ فَانَّهُ يَفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ أَهْ عَدْوً  
(قَوْلُهُ وَلَمْ يَقْبَلْ لِأَجْلِ) أَيُ وَلَمْ يَجِنِ قَدْرَهُ بَانَ قَالَ تَزَوَّجَهَا بِبَشْرَةٍ كُلِّهَا أَوْ خَمْسَةَ مَنَاهُجَةٍ بِأَجْلِ وَتَرَكَ  
تَعْيِينَ قَدْرِهِ قَصْدًا إِذَا كَانَ تَرَكَ تَعْيِينَ قَدْرِ الْأَجْلِ لِنَسْيَانٍ أَوْ غَفْلَةٍ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ وَيَضْرِبُ لَهُ مِنَ  
الْأَجْلِ بِحَسَبِ عَرَفِ الْبَلَدِ فِي الْكُوَالِ قِيَاسًا عَلَى بَيْعِ الْخِيَارِ إِذَا لَمْ يَضْرِبْ لِلْخِيَارِ أَجَلَ فَانَّهُ يَضْرِبُ لَهُ  
أَجَلَ الْخِيَارِ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ الْمُبِيَّعَةِ عَلَى خِيَارٍ وَبِالْبَيْعِ جَائِزٌ وَقَدْ شَلَّهِ الْمَوَاقِفُ عَنْ ابْنِ الْجَائِزِ وَابْنِ رَشْدٍ

عَلَى صَدَاقٍ (بِفُسْخِهِ) أَجَلٌ (لِأَجْلِ مَجْهُولٍ) كَوَتٍ أَوْ فِرَاقٍ فَيُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ بِاتِّفَاقٍ وَلَوْ رَضِيَ بِاتِّفَاقِ الْمَجْهُولِ أَوْ رَضِيَ  
بَتَجْلِيلِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِالْأَكْثَرِ مِنَ السَّمِيِّ وَصَدَاقُ الْمَثَلِ كَمَا يَأْتِي فِي مَبْهَاطِ الشُّغَارِ (أَوْ) أَجَلٌ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ لِأَجْلِ  
(لَمْ يُقْبَلْ لِأَجْلِ)

يقيد الاجل بأنه إذا لم يذكر أجل بان تزوجها بمائة وأطلق له يصح ويجعل على الحلول (أو) قيد الاجل و (زاد على خمسين سنة) يعني على الدخول في خمسين سنة بان حصل تمامها لأن للنصوص ان التأجيل بالخمسين مفسد ولولم يزد عليها لأنه مظنة الاسقاط (أو) وقع الصداق (بمعين) عقار أو غيره (بيد) جدا عن بلد المقد (كخراسان) بلد بارض المعجم في أقصى الشرق (من الأندلس) بأقصى الغرب (وجاز) معين غائب على مسافة متوسطة (كصغر من المدينة) النورة عقار أو غيره وحمل الجواز والصحة ذاتها (لا بشرط للدخول قبله) أي قبل فسخه فان شرط الدخول قبل القبض فسد ولو لم يسقط الشرط وهذا في غير المقار واما في المقار فيصح (إلا القريب جداً) كالومين فيجوز معه اشتراط الدخول قبل القبض وهذا كله فيما إذا وقع على رؤية سابقة أو وصفت إلا فلا خلاف في فساده ولما بالدخول صدق المثل (وضمته)

وغيرها اه بن (قوله كفى شئت الخ) ليس هذا مراد المؤلف إنما مراده أنه ترك تعيين قدر الاجل مثل ما قلنا كافي التوضيح وابن عرفة وغيرهما وأما متى شئت فيجوز ان كان ملياً كما هو قول ابن القاسم والقول بعدم الجواز قول ابن الماجشون وأصنف فاذا قال لها اتزوجك بشرة متى شئت خذها كان مثل اتزوجك بشرة فدفعها لك عند الميسرة فيجوز عند ابن القاسم ان كان ملياً ويمنع عند ابن الماجشون وأصنف (قوله انه يصح ويجعل على الحلول) نحوه في البدونة وغيرها وقال أبو الحسن الصغير إذا انفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد لأن العرف جرى بانه لا بد في النكاح من الكلى فيكون الزوجان قد دخلا على الكلى ولم يضربا له أجلا اه بن (قوله أوزاد على خمسين سنة) هذا ظاهر إذا أجل الصداق كله أو عجل منه أقل من ربع دينار أما إذا عجل منه أكثر من ربع دينار وأجل الباقي إلى الخمسين فالتى يؤخذ من تعليمهم الفساد هنا بانه مظنة اسقاط الصداق ان هذا صحيح اه بن (قوله ان التأجيل بالخمسين مفسد) ظاهره ولو كانا صغيرين يلفها عمرهما فان قص الأجل عن الخمسين لم يفسد النكاح وظاهره ولو كان القص يسيراً جداً طعن في السن جداً اه تقرير شيخنا عدوى (قوله لأنه مظنة الاسقاط) أي لأنها لا يعيشان إلى ذلك غالباً لاسيما إذا كانا مسنين اه خش (قوله أو وقع الصداق بمعين) الاولى أو وقع النكاح بصدق معين أي بالوصف أو برؤية سابقة على المقد أو لى إذا كان ذلك الغائب لم يروم بوصف وإنما فسخ النكاح لاغرر إذ لا يدري هل يستمر باقياً حتى يقبضه أو يهلك قبل قبضه اه وهو الغالب (قوله من الأندلس) فتحتين أو ضمتين (قوله وجاز بمعين) أي جاز النكاح بصدق معين غائب على مسافة متوسطة أي لأنه بمظنة السلامة وقوله عقاراً أو غيره لكن الضمان في غير العقار من الزوج وفي العقار من الزوجة كالبيع (قوله وأما في المقار فيصح) أي إذا اسقط الشرط (قوله كالومين) أي والثلاثة والأربعة والخمسة كأقل بعضهم فان أصبغ قال بها اه عدوى (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الجواز في التوسطة إذا لم يشترط الدخول قبل قبضه وفي القرية جداً مطلقاً ولو شرط الدخول محله إذا كان الصداق معيناً برؤية سابقة أو بوصف وإلا كان فاسداً فالنصيب المذكور في المتوسط والقريب واما البعيد جداً فالفساد فيه مطلق كما تقدم خلافاً لما في خش عن الجزى من تقييده بالوصف أو رؤية يتغير بعدها انظر بن (قوله وضمته) أي ضمنت الزوجة الصداق الذى يحل ملكه (قوله في هذه الانكحة الفاسدة) أي التي فيها الفساد لأجل الصداق كالنكاح لأجل مجهول كالنكاح بالآبق والبعير الشارد وبأقل من ربع دينار وظاهر الشارح أنها لا تضمن الصداق بالقبض في النكاح الفاسد لمقدمه وليس كذلك فقد قال عجب قول المصنف وضمته بالقبض هذا إذا كان الفساد لصداقه دخل أو لم يدخل أو كان فاسداً لمقدمه وكان فيه صداق المثل كنكاح المحلل أو كان الواجب فيه المسمى وحصل الضمان قبل ان تدخل كما إذا قبضت الصداق قبل الدخول وملك يدها فضائه منها واما لو كان فاسداً لمقدمه ودخل كان ضمانها للصداق بمجرد المقد كالصحيح سواء قبضته أو كان بيد الزوج وقال الأمامي كلام المصنف في الفاسد مطلقاً حيث قال وضمته أي ضمنت الصداق الذى يحل ملكه في النكاح الفاسد كان فاسداً لمقدمه أو لصداقه اه قال شيخنا العدوى وهو الراجح (قوله ان فات) ليس القوات شرط في الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كاف في الضمان وقوله ان فات شرط في مقدر أي وترد قيمته ان فات فان لم يفت رده للزوج واخذت صداق مثلاً ان دخل رده أو ردت قيمته كذا بحث طفى وقد يقال قوله ان فات شرط في الضمان بالفعل والذى

فاضى فتدفع قيمته لزوجه وترجع عليه بصدق مثلها ان دخل (أو) وقع الصداق (مقصوب علماء) معاقب العقد وفسخ قبل البناء وثبت بعده بصدق المثل (لا) ان علمه (أحدهما) دون الآخر فلا يفسخ وترجع عليه بقيمة (٣٠٥) المقوم ومثل المثل (أو) وقع

(اجتماعه مع بيع) أو قراض أو شركة أو جمالة أو صرف أو مساقاة في عقدة واحدة فيفسخ لتنافي الاحكام لذمى النكاح على الكارمة وما بعده على الشاحة وسوله سمي للنكاح وما معه ما يخصه أولا وثبت بعده بصدق المثل وصوره المصنف بقوله (كدار دفعها) لماعلى ان يأخذ منها مائة (أو) دفعها (أبوها) للزوج أو هي له على ان يدفع من ماله لها مائة في نظير الصداق ونمن الدار (وجاز) البيع (من) الأب أو منها أو من الزوج فلا مفهوم للأب (في) (نكاح) (التفويض) كأن يقول بعتك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا وكان يقول الزوج بعتك داري بمائة وتزوجت ابنتك تفويضا (و) جاز (جمع) امرأتين (أو) أكثر في عقد واحد (سمى) (لها) (أو) لمن أى لكل واحدة مهورا على حدة تساوت التسمية أو اختلفت (أو) سمي (لأحدهما) ونكح الأخرى تفويضا أى أولم يسم بل نكحهما تفويضا (وهل) هل

لا يشترط فيه الفوات الضمان بالقوة فلا اعتراض (قوله فأعلى) أى من حوالة السوق كغيره في بدنه (قوله أو وقع الصداق بمقصوب) الأولى أو وقع النكاح بصدق مقصوب (قوله علماء) انما يعتبر علمهما اذا كانا رشدين والا فالمعتبر علم وليهما وعلم الحجرة كالعدم وكذا علم الحجرة عدوى (قوله وترجع عليه بقيمة المقوم) مثل المثل الخ) وانما لم ترجع عليه بصدق المثل لدخولها على انموض حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث علم دونها ومن العلوم ان قيمة المقوم ومثل المثل يقومان مقامه (قوله أو وقع باجتماعه مع بيع) أى أو وقع النكاح ملتبسا باجتماعه مع بيع أو علم ان المشهور في هذه المسئلة ان النكاح فاسد بصدقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل كما قال الشارح وإذا ثبت النكاح بالدخول ثبت مامعه من البيع بقيمة المبيع وان لم يحصل فيه مفوت كذا قال عبق وظاهره مطلقا أى سواء كان النكاح هو الجمل أولا وليس كذلك ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قل الاخمى فوت النكاح ان كان هو الجمل فوت للساعة ولو كانت قائمة وفوتها وهى الجمل ليس فوتها لأنه مقصود في نفسه اه وتقل ابو الحسن كلام الاخمى واتصر عليه (قوله على أن يأخذ منها مائة) أى قبض الدار بصدق وبعضها مبيع (قوله مائة في نظير الصداق ونمن الدار) أى قبض المائة من المبيع وبعضها صداق (قوله كأن يقول بعتك الخ) هذا التصور للشيخ سالم ومثله لابن رشد في البيان وصور المسئلة تبعا للتوضيح بان قل الأب زوجتك ابنتي لك وهذه الدار قل طفي وهذا أى اجتماع العتية والنكاح تفويضا هو الذى عنه المصنف وأما تصوير الشيخ سالم ومن تبعه باجتماع المبيع والنكاح تفويضا فيحتاج لقول في جوازها لأنها أشد مما في السماع للتصريح فيها بالمبيع بخلاف ما في ثبانه تلفظ بالعتية واعتراضه ساقط لما علمت ان ماضور به الشيخ سالم صرح به ابن رشد في البيان انظر بن (قوله أى أولم يسم) لواحدة منهما بل نكحهما تفويضا وترك المؤلف هذا الأخير لأجل مراتبه من الخلاف الآتى فانه لا يجرى في هذه الصورة ولولا لقال سمي لها أولا ويكون كلام المصنف حينئذ شاملا للمصور الثلاث اه خشي (قوله وهل وان شرط الخ) أى وهل يجوز جمعهما في عقد مطلقا أى - واه سمي لكل منهما صداق المثل أو دونه أو سمي لواحدة صداق المثل أو دونه ونكح الأخرى تفويضا أو سمي لواحدة صداق المثل وسمي للأخرى دونه أولم يسم لواحدة ونكحهما تفويضا وان شرط تزوج الأخرى أى هذا إذا لم يشترط ذلك بل وان اشترطه وقوله أو ان سمي الخ أى وإنما يجوز جمعهما عند شرطه تزوج احدهما على الأخرى إذا سمي صداق المثل لكل منهما ولو حكما أو احدهما ونكح الأخرى تفويضا وهو الحاصل ان محل الخلاف مقيد بقيد ان يشترط تزوج احدهما على الأخرى وان يفرض لكل أو لبعض أقل من صداق المثل وحينئذ فمحل الخلاف ثلاث صور ما إذا سمي لكل أقل من صداق المثل أو سمي لاحدهما صداق المثل والأخرى دونه أو سمي لاحدهما دونه ونكح الأخرى تفويضا والحال انه في الثلاث صور شرط تزوج احدهما على الأخرى أما ان لم يشترط فالجواز باتفاق في الصور الثلاث كما انه لو شرط تزوج احدهما على الأخرى ولكن سمي لكل صداق المثل أو سمي لواحدة ونكح الأخرى تفويضا أو لم يسم لواحدة أصلا بل نكحهما تفويضا فالجواز باتفاق وأولى إذا لم يشترط تزوج احدهما على الأخرى في هذه الثلاثة قال عسج

٣٩ - دوى - ثانياً جواز الجمع المذكور (وان شرط) في نكاح احدهما (تزوج الأخرى) إذا سمي لكل منهما دون صداق المثل أو لاحدهما دونه والثانية صداق مثلها أو تفويضا (أو) انما يجوز مع الشرط (إن سمي صداق المثل) حيث حصل التسمية على جانب

أو جانبين (قولان) في الصور الثلاث فمعهما إذا شرط تزوج الأخرى كما أشرنا له خلافا لظاهر المصنف وأما إذا لم يسم أصلا أو سمى  
 لكل صدق مثلها أو لواحدة صدق مثلها والثانية تفويضا فالجواز اتفاقا في هذه الثلاثة شرط تزوج الأخرى أولا كأن لم يشترط  
 في الثلاثة الأول (ولا يجب) الامام وقيل ابن القاسم (جمعهما) في صدق واحد إذا لم يعلم ما يخص كل واحدة منه (والأكثر) من  
 الشيوع (على التأويل) أي تأويل لا يجنب في المدونة (بالمع والفسخ قبله) أي البناء (وصداق مثل بعدد) على التأويل (السكرامة)  
 كما هو تأويل الأقل لأنه كجمع (٣٠٦) رجل واحد سديته في ربة فلا يفسخ ويغض المسمى على صدق مثلها وأفاد صانع

المصنف ترجيح الأول  
 ولا جرى على عادته في  
 ذكر التأويلين (أو ضمن)  
 معطوف على قسم عن  
 ربيع دينار أي وقد  
 النكاح أن تضمن (إثباته  
 رقبته كدفع العبد) انتهى  
 زوجه سيده امرأة حرة  
 أمانة (في صدق) بأن  
 يملكه نفس الصداق أو  
 سمي لها شيئا دفع البديهة  
 لأن ثبوت ملكها لزوجه  
 بموجب فسخ نكاحها يلزم  
 رقبته على تقدير ثبوته  
 ويفسخ قبل (وبعد  
 البناء) ملكه (لأنه فاسد  
 لصدقه فيه المسمى بالدخول  
 ويفسخ أيضا (أو) أن  
 عقد (بدار) ضمنية (في  
 ذمة الزوج ولم يسمها  
 فيفسخ قبل ويثبت بعد  
 بمهر المثل فإن وصفها وهي  
 في ملكه وصفها فأوعين  
 موضعها جاز كالمثل فيها  
 (أو) عقد (بالف) من  
 الدراهم مثلا (أو) شرط  
 عليه (إن كانت له زوجة  
 فألفان) فيفسخ قبل لاشك

ولو قال المصنف عقب قوله أو لاحداهما أن لم يشترط تزوج الأخرى والا فهل يجوز مطلقا أولا ان  
 يسمى ولو حكما صدق المثل قولان لأعاد المراد بلا كافة اه ومراده بالتسمية حكما أن يتزوجها  
 تفويضا لأنه لما كان الواجب فيه صدق المثل صار في حكم تسميته (قوله أو جانبين) أي ولو حكما كما  
 لو نكحها تفويضا (قوله قولان) صوابه تردد لانهما للتأخيرين الأول لابن سعدون والثاني لغيره  
 كالابن عبدالسلام والتوضيح وظاهر ابن عرفة عزوه لآخرى اه بن (قوله وأما إذا لم يسم أصلا)  
 أي بل نكحها تفويضا (قوله ولا يجب الامام) كذا في خش وقوله وقيل الخ أي وهو مافى للواق  
 والشيخ سالم وهو الصواب (قوله جمعهما في صدق واحد) أي وما مر جمعهما في عقد واحد وسمى  
 لكل واحدة صدقا أو سمى لاحداهما أولم يسم لهما فهذه السئلة فمارة للاولى (قوله والاكثر على  
 التأويل بالمع) أي لأنه كجمع رجلين سديتهما في البيع وهذا التأويل هو للامتداد اه عدوى  
 (قوله فلا يفسخ) أي النكاح على تأويل الأقل لا قبل البناء ولا بعده (قوله ويغض الخ) وذلك بأن ينسب  
 صدق مثل كل واحدة لجموع الصداقين وبذلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصداق المسمى  
 فلو كان صدق مثل احداهما عشرة وصدق مثل الأخرى عشرين فالجموع ثلاثون فالسمى على  
 الثلث والثلثين (قوله أو ضمن اثباته) أي النكاح (قوله ويفسخ قبل) أي قبل البناء ولا شيء لها  
 (قوله ويفسخ أيضا) أي بعد البناء وقوله أيضا أي كما يفسخ قبله (قوله وهي في ملكه) الأوضح أن يقول  
 فإن وصفها وصفا شافيا وعين موضعها وهي في ملكه جاز وأما لو وصفها وعين موضعها وهي  
 في ملك غيره فالنكاح ويفسخ قبله ولا شيء لها ويثبت بعده بمهر المثل (قوله كما لو عينها) أي بأن قال  
 أتزوجك بهذه الدار أو الدار القلانية (قوله وشرط عليه) أي حيث العقد (قوله إن كانت له  
 زوجة) أي في عصمته غيرها وقوله فالفان أي كان صداقها ألفين (قوله حال العقد) إذا  
 تدرى حال العقد هل في عصمته زوجة فيكون الصداق ألفين أو ليس في عصمته زوجة فالصداق  
 ألف (قوله فأنظر) أي ذلك الشك (قوله متعلق بالمستقبل) أي من حيث العلق عليه فانه أمر يحصل  
 في المستقبل والأصل عدمه فالنظر فيه أخف من الواقع في الحال والحاصل أنها في الثانية عالمة بأن  
 الصداق ألف فهي داخلة عليه فقط والزائد ملحق على أمر معدوم في الحال والأصل عدم وجوده  
 في المستقبل بخلاف الأولى فانها لا تدرى ما دخلت عليه إذا تدرى هل وجب لها بالعقد ألف أو  
 ألفان وعبرة أبي الحسن لأنها في السئلة الأولى لا تدرى ما صداقها أعنده امرأة فلها ألفان أو ليست  
 عنده فلها ألف والأخرى ليس فيها غرر إنما هو شرط لها أن فعل فلما زادها ألفا في صداقها اه بن  
 (قوله أي هذا الشرط) أي اشتراط هذا الشرط بمعنى الشروط (قوله ولا يلزمه ألف الخ)

في قدر الصداق حال العقد فأنظر خلافا في الصداق ويثبت بعده بصداق المثل (بخلاف) تزوجها (بالف) (نزع)  
 على أن لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج غيرها (أو أن آخر جهاهن بلدها) أو بيت ابها (وتزوج) أو تسمى (عليها فالفان) فصحيح  
 إذ لا شك في قدره حال العقد والشك في الزائد متعلق بالمستقبل (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي الشروط وهو عدم  
 الزوج والاخراج وإنما يستحب الوفاء به إن وقع (وكثرة) أي هذا الشرط لما فيه من التحجير عليه كما يحكره عدم الوفاء  
 به فالشرط بكراهته ابتداء فإن وقع استحب الوفاء به وكراهته عدمه (ولا) يلزمه (الألف الثانية) إن خالف (بأن أخرجها أو تزوج

وشبه في الكراهة وعدم الازوم قوله ( كان ) قال من هي في عصمته حين قالت له أخاف أن تخرجني أن ( أخرجك ) من بيت أهلك أو من بلدك ( فلك ) على ( ألف أو أسقط ) الزوجة عنه ( ألفاً قبل العقد ) من ألفين مثلاً ( ٣٠٧ ) صاحبها ( ما ذلك ) أي على

( فرع ) لو اشترطت المرأة على الرجل في حين العقد الخروج لتشط كالبلانة أو لتولد كالدابة فانه لا يلزمه ذلك الشرط ( قوله ) وشبه في الكراهة وعدم الازوم الخ ) فيه نظر لأن هذا ليس شرطاً في العقد وإنما هو تطوع بعد العقد كما بينه ولا كراهة فيه فالتشبيه في عدم الازوم فقط اهـ بن ( قوله قبل العقد ) لو حذفه ليقع الاستثناء من العموم كان أولى والاستثناء بما تضمنه التشبيه من عدم الرجوع خلافاً لحش في قوله ان الاستثناء من عدم الازوم لشرط فانه لا لزوم له فيما قبل الاستثناء ولا فيما بعده اهـ بن ( قوله ) لا يلزمه ما أسقطته عنه ( أي لا ترجع عليه شيء من الألف التي أسقطها عنه ) ( قوله ) لا أن تسقط ما تقرر بعد العقد فخالف فيلزمه ما أسقطته عنه ( أي ) حينئذ يرجع عليه به وقيد ابن عبد السلام رجوعها عليه بما إذا خلف عن قرب وأما إذا خالف عن بعد كالسنتين فلا رجوع لها عليه كمن أعطته مالا على أن لا يطاقتها أو على أن يطلق ضررتها ففعل ثم حصل موجب الخلاف بأن طلق المرأة أو أعاد الضرة لعصمته فان كان عن قرب رجعت عليه بما دفعت له وإن حصل بعد طول فلا رجوع لها ولكن سأل مشترياً الإقالة فقال إنما تريد البيع لغيري لأنني اشتريت برخصي فقال متى بنتها لغيرك فهي لك باليمن الأول فان باع لغير المقييل قرب الإقالة فللمقييل شرطه وإن باع بعد طول فالبيع لغير المقييل نافذ ولا قيام للقييل بشرطه والطول ستان لكن ما ذكره ابن عبد السلام من التقييد في مسألة المصنف بالقرب اعترضه ح في التزاماته بأن التخيى نص على أنها ترجع عليه مطلقاً سواء خالف عن قرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والنيطى وابن محرز وابن فتحون وغيرهم كذا في بن ونحوه في شب واختاره شيخنا ( قوله ) وهذا الإسقاط مقيد بالخ ( الأول ) وعمل الرجوع عليه بما أسقطته إذا لم تتوثق مع إسقاطها يمين أدلو توثقت معه يمين فلا ترجع كما إذا قال بعد الإسقاط ان تزوجت فسرقي حرة أو فضررتك طالق أو فأمرك يدك ( قوله فان كان يمين ) أي صاحباً ليمين ( قوله على عتق ) الأول حذف على أي تعليق عتق أو طلاق أو أمرها يدها ( قوله ) لا يجتمع الخ ( الظاهر في اللفظ هو ان الألف أسقطها عنه في مقابلة اليمين وقد وجدت فلذا لم ترجع بها اهـ بن ( قوله أو كان الخ ) أشار الشارح إلى أن المعطوف بأو محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص عن ربع دينار ( قوله ) كزوجي أختك مثلاً ) أي أو بنتك أو أمتك فلا فرق بين من يجبرها على النكاح وغيرها ( قوله على ان أزواجك أختي ) أي وأختي أو أمتي وقوله بمائة أي أو بأقل أو بأكثر فلا يشترط في وجه الشغار اتحاد المهر كفي مثال المصنف بل المدار فيه على مجرد التسمية ( قوله ) وهو وجه الشغار ( الشغار في أصل اللغة رفع الكلب رجله عند البول ثم استعمل لغة فبأن يشبه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء واستعملوه في رفع المهر من العقد وإنما سمى القسم الأول وجهاً لأنه شغار من وجه دون وجه فن حيث إنه سمى لكل منهما صداقاً فليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصداق ومن حيث أنه شرط تزوج أحدهما بالآخرى فهو شغار فكان التسمية فيهما كلا تسمية فلذا سمى وجه الشغار وأما تسمية القسم الثاني صريحاً فهو واضح للخلو عن الصداق وقدم المصنف وجه الشغار اعتناءً بالرد على من أباهه كالإمام أحمد ومذهب الحنفية صحة نكاح الشغار مطلقاً ( قوله ) ويفسح قبل البناء ) أي بطلاق لأنه مختلف في كماله ( قوله بل على وجه المكافأة ) أي كالزوج وجه أخته وابنته فمكافأه

ان لا يخرجها أولاً بتزوج عابها فخالف فلا يلزمه ما أسقطته عنه لأن العبرة بما وقع عليه العقد ( إلا أن ) أسقط ( عما ) أي شيئاً من الصداق ( تقرر ) بالعقد كآلف من ألفين ( بعد العقد ) على ان لا يخرجها أولاً بتزوج عابها ( فخالف ) فيلزمه ما أسقطته عنه ( لانهما أسقطت شيئاً تقرر لها في نظير شيء لم يتم وبصد متعاقب بتسقط وهذا الإسقاط مقيد بما إذا كان ( بلا يمين منه ) فان كان يمين أي تعليق على عتق أو طلاق أو على أن أمرها يدها فيلزمه اليمين ان خالف دون الألف لئلا يجتمع عليه عقوبتان وأما الإسقاط مع اليمين بالله بان حلف لها بالله على أن لا يخرجها فخالف فكالإسقاط بلا يمين فيلزمه الألف ان خالف ويكثر عن يمين لمهوه كفارتها ( أو ) كان نكاح شغار ( كزوجي أختك ) مثلاً ( بمائة على أن أزواجك أخوتك بمائة وهو وجه الشغار ) ويفسح

قبل البناء ويثبت بعده بالأكثر من السمي وصداق المثل وأهم قوله على الخ أنه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافأة من غير توقف أحدهما على الأخرى لجاز ( وإن لم يسم ) لواحدة منهما ( نصريحه ) وفسخ ( النكاح ) فيه أي الصريح أبدأه وبدلها صدق المثل هذا إذا كان صريحاً فيهما بل ( وإن في واحدة ) بأن سمى لواحدة



دون الأخرى وهو القسم الثالث من أقسام الشغار وهو المركب منهما فالمسمى لها تعطى حكم وجهه وغيرها تعطى حكم صريحه  
(و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) المتزوجة (أبدآ) أى قبل البناء وبعده لأنه من باب بيع الاجرة ويكون  
الولد حرا بالشرط ولو لاؤم لسيد أمهم (٣٠٨) ولها بالدخول المسمى (ولها) أى الزوجة (في الوجه) من الشغار وان في واحدة

الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف نكاح احدهما على نكاح الأخرى (قوله دون الأخرى)  
أى كزوجى ابنتك بمائة على أن أزوجه ابنتى أو أمى بلا مهر (قوله فالمسمى لها تعطى حكم وجهه)  
أى فيفسخ نكاحها قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصدائق المثل  
(قوله تعطى حكم صريحه) أى فيفسخ نكاحها قبل البناء وبعده ولها بعد البناء صدائق المثل  
(قوله وعلى حرية النخ) عطف على فيه وعلى متعاقبة بمحذوف كما أشار لذلك الشارح في خياطة المتن وحاصله  
أنه إذا تزوج أمة وشرط على سيدها أن أولادها كلهم أو بعضهم يكونون أحرارا فان النكاح يفسخ  
أبدا ولها بالدخول المسمى إذا حصل منها أولاد كانوا أحرارا بالشرط لتشوف الشارع للحرية  
والولاء لسيد أمهم وأما الوطوع السيد بذلك بعد العقد فلا فسخ وبازم بتعقهم أيضا (قوله لأنه من  
باب بيع الأجنة) أى لأن هذا الصداق بعضه في مقابلة الأولاد وبعضه في مقابلة الاستمتاع بالزوجة  
(قوله ويكون الولد حرا) أى أنه إذا حصل منها أولاد فاتهم يكونون أحرارا بالشرط لتشوف  
الشارع للحرية مالم تستحق تلك الأمة لغير سيدها الذى زوجها لأن ذلك المستحق لم يدخل على  
الشرط (قوله ولها بالدخول المسمى) أى لأن نكاح هذا النكاح لفقده لا لصداته (قوله الاكثر من  
المسمى وصدائق المثل) الظاهر كما قال بعضهم إن من لبيان المشوب بتبعض أى لها الأكثر الذى  
هو احدهما الا انها للفاصلة لا لا يقتضى أنها تأخذ أكثر منهما (قوله ولا ينظر) أى فى المسمى لما صاحب  
الحلال (قوله بدليل قوله ولو زاد النخ) وجه الدلالة أنه لو أريد بالمسمى الحلال والحرام لم يكن صدائق  
المثل أكثر منه الا إذا كان زائدا على الجميع فلا يبالغ عليه (قوله ولو زاد النخ) هذه المبالغة بالنسبة  
لمسئلة مائة حالة ومائة مؤجلة باجل مجهول والمعنى هذا إذا كان صدائق المثل الأكثر من المسمى زائدا  
على المسمى الحلال فقط بل ولو كان زائدا على الجميع ورد بلو قول ابن القاسم بان لها الاكثر  
من صدائق المثل والمسمى الحلال ان لم يزد صدائق المثل على جميع الحلال والحرام فان زاد صدائق المثل  
عليها فليس لها الا الجميع تأخذه حالالا انها رضىت بالمائة لاجل مجهول تأخذها حالة أحسن لها  
(قوله لأنه أكثر من المسمى الحلال وهو المائة) أى المصاحبة للمائة المؤجلة باجل مجهول (قوله لأن المسمى  
الحلال) أى وهو المائة المصاحبة للمائة المؤجلة باجل مجهول أكثر النخ (قوله وقدر بالتأجيل النخ)  
قدر بالبناء للفعل ونائب الفاعل ضمير عائذ على صدائق المثل وقوله بالتأجيل متعلق بقدر  
والمعلوم صفة للتأجيل بمعنى المؤجل والمعنى وقدر صدائق المثل بالنظر للمؤجل المعلوم بالنظر  
للحال لا بالنظر للمجهول ان وجد فى المسمى مؤجل بأجل معلوم لاجل ان يعلم الاكثر من المسمى  
وصدائق المثل واستشكل هذا بأن صدائق المثل انما ينظر فيه لوصاف المرأة من مال وجمال وحسب  
ونسب ولا ينظر فيه لحلول ولا تأجيل وأجيب بان النظر للحلول والتأجيل عند جهل الاوصاف  
المذكورة وحديث فلا اشكال (قوله أى بالمؤجل) أى بالنظر للمؤجل المعلوم كما يقدر بالنظر  
للحال ولا يقدر بالنظر للمجهول (قوله ويلقى المجهول) أى ما أجل باجل مجهول (قوله وان  
لم يكن فيه) أى فى المسمى مؤجل باجل معلوم (قوله على أن فيه) أى فى المسمى صدائقا المسمى

(و) لها فى نكاحها على  
(مائة وخمسة) مثلا (أو) على  
(مائة) حالة (ومائة) مؤجلة  
اجل مجهول (لموت أو  
فراق) مثلا (الأكثر من)  
المسمى (الحلال) وصدائق  
المثل (ولا ينظر لما صاحب  
الحلال من الحجر والمؤجل  
باجل مجهول بدليل قوله  
(ولو) زائد) صدائق المثل  
(على الجميع) أى للمعلوم  
والمجهول بان كان مائتين  
وخمسين مثلا فتأخذها  
حالة فلو كان صدائق المثل  
مائتين أو مائة وخمسين  
أخذته لأنه أكثر من  
المسمى الحلال وهو المائة  
ولو كان صدائق المثل  
تسعين أخذت مائة لان  
المسمى للحلال أكثر  
من تسعين صدائق المثل  
(وقدر) صدائق المثل  
(بالتأجيل) أى بالمؤجل  
(المعلوم كان) أى وجد  
(فيهم) أى فى المسمى  
مؤجل باجل معلوم أى  
يعتبر من المؤجل ما أجل  
باجل معلوم ويلقى المجهول  
وان لم يكن فيه اعتبر الحال  
والذى المجهول فإذا كان  
صدائقا ثلاثمائة مائة  
حالة ومائة مؤجلة باجل

معلوم كسنة ومائة حالة باجل مجهول يلغى ويقال ماصداق مثلها على ان فيه مائة  
مؤجلة إلى سنة ومائة حالة فان قيل مائتان فقد استوى المسمى وصدائق المثل فتأخذ مائة حالة ومائة إلى سنه وان قيل مائة وخمسون أخذت  
المسمى وهو المائتان مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل ثلثمائة أخذت مائتين حاتين ومائة إلى سنة ولما قدم

أن لها في الوجه منها أومن أحدهما الأكثر من المسمى وصدق المثل وهو ظاهر المدونة وتاولها ابن لبابة على خلافه أشاره بقوله  
(وتؤولت أيضاً فبما إذا سمى لإحدهما) دون الأخرى (ودخل الزوج) بالمسمى لها بصدق المثل متعلق بتؤولت أي تؤولت على أن  
لها بصدق المثل فالتأويلان إنما هما في المركب أي في أحد فرديه على ظاهر كلامه مع اتها فيه وفيما إذا سمى لهما معا فقولاه وتؤولت أيضاً  
إذا دخل بالمسمى لها بصدق المثل لشمها وهذا التأويل ضعيف والراجع (٣٠٩) الأول (و) اختلف (في منه) أي

النكاح (بمنافع) لئلا  
عبد أودابة بان جعل  
صداقها منافع ماذا  
مدة معلومة (وتعليمها  
فراًناً) محدوداً حفظ أو  
نظر (واحجاً جها) بنفسه  
النكاح قبل وثبت بعد  
بصدق المثل (ويرجع)  
الزوج عليها (بقية عمله)  
من خدمة أو غيرها (للفسخ)  
أي إلى فسخ الاجارة متى  
اطلع عليها قبل البناء أو  
بعده وهذا كره المصنف  
ضعيف والراجع إلى النكاح  
صحيح ماض قبل وبعدما  
وقع عليه من المنافع ولا  
فسخ له ولا للإجازة وإن  
منع ابتداء (وكرهه)  
وعليه فضيه بما وقع  
عليه من المنافع ظاهر  
(كالمغلاة فيه) أي في  
الصداق فتكره والمراد  
بها ما خرجت عن عادة  
امثالها إذ هي تختلف  
باختلاف الناس إذ للمائة  
قد تكون كثيرة جداً  
بالنسبة لامرأة وقليلة جداً  
بالنسبة لأخرى (والأجل)  
في الصداق أي يكره

(قوله أن لها في الوجه) أي وجه الشغار (قوله وهو ظاهر المدونة) أي عند ابن أبي زيد (قوله وتؤولت  
أي كما تؤولت على ماسبق (قوله بالمسمى لها) أي وأما إذا دخل بغير المسمى لها فلم يصدق المثل  
اتفاقاً (قوله إنما هما في المركب) أي وأما إذا سمى لهما معا فكل من دخل بها منها لها الأكثر من المسمى  
وصداق المثل اتفاقاً هذا ظاهره (قوله أي في أحد فرديه) وهو ما إذا دخل بالمسمى لها فابن أبي زيد  
حملها على ظاهرها من لزوم الأكثر من المسمى وصداق المثل وابن لبابة حملها على لزوم صداق المثل  
(قوله مع انهما فيه) أي في المركب (قوله وفيما إذا سمى لهما معا) أي التي هو وجه الشغار فإذا حصل  
منه دخول كان لها الأكثر من المسمى وصداق المثل على المشهور وقيل صداق المثل فقط (قوله بان  
جعل صداقها منافع ماذا كرمدة) أي كأن يقول اتزوجك بمنافع داري أودابتي أو عيدي سنة ويجعل  
تلك المنافع صداقها وكان يجعل صداقها خدمته لها في زرع أو في بناء دار أو في سفر الحج مثلاً  
(قوله وتعليمها فراًناً) أي وأما تزوجها بقراءة شيء من القرآن لم يجعل له باب القراءة صداقاً فهو فاسد  
اتفاقاً (قوله محدوداً) أي كربع القرآن أو سورة مثلاً وقوله يحفظ أي حالة كون التعليم ملتبساً يحفظ  
أو بالظن والمطالعة في المصحف (قوله أو غيرها) أي كالتعليم والركوب والسكنى والاستخدام  
(قوله للفسخ) أي من وقت أخذه في التعليم أو الخدمة إلى وقت الفسخ (قوله وما ذكره المصنف) أي من  
الفسخ ورجوع الزوج عليها بقية عمله ضعيف والحاصل أن القول بالمنع قول مالك وهو المتمد  
وعليه فقال الأحمي أنه يفسخ النكاح قبل البناء ولا شيء لها وثبت بعده بصدق المثل ويرجع الزوج  
عليها بقية عمله وقال ابن الحاجب أنه على القول بالمنع النكاح صحيح قبل البناء وبعده وبغض عما  
وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور فكان على المصنف أن يحذف قوله ويرجع بقية  
عمله (قوله والراجع إلى النكاح صحيح) ما ذكره الشارح من أن الراجع هو المنع مع الصحة مطلقاً  
هو الذي فسره المصنف في التوضيح قول ابن الحاجب وفي كون الصداق منافع كخدمته  
مدة معينة أو تعليمه فراًناً منعه مالك وكرهه ابن القاسم وإجازة أصبغ وإن وقع مضى على المشهور  
فقال هذا تفريع على مانسبه لما لك من المنع وأما على الجواز والكره فلا يختلف في  
الامضاء وإنما بغض على المشهور للاختلاف فيه (قوله بما وقع عليه) أي به أي مضيه  
ظاهر بما وقع به من المنافع لا بصدق المثل (قوله كالمغلاة فيه) تشبيه في القول الثاني فقط  
وهو الكراهة لا في جريان الخلاف كما أشاره الشارح (قوله والمراد بها الخ) أي وليس  
المراد بها كثرة الصداق في نفسه وقوله اذهي الخ علة لقوله والمراد الخ (قوله أي يكره  
تأجيله) أي تأجيل كله أو بعضه قاله شيخنا العدوي والعلامة تقتضي أن المكروه تأجيل كله تأمل  
(قوله يتذرع) بالتأجيل المعجمة أي يتوسل (تول باله) هذا فرض مثال وكذا قوله بالدين والمراد أنه  
أن يزوجه بقدر معلوم فزاد عليه زيادة لا تقتصر والديناران في عشرين والأربعة في المائة يسير

تأجيله بأجل معلوم ولو إلى سنة لتلا يتذرع الناس إلى النكاح بغير صداق ويظهرون أن هناك صداقاً مؤجلاً ولهاته لفعل السلف  
وقوله (تولان) راجع لما قبل السكاف (وإن أمره) أي أمر الزوج وكيه أن يزوجه امرأة (بألف) مثلاً سواء (عينها) أي الزوجة بان قال  
له زوجني فلا تذهب (أو لا) بأن قال له زوجني امرأة بألف (فزوجها بالعين) تعدياً ولم يعلم واحد من الزوجين قبل الدخول بالتمدي  
(فإن دخل) الزوج بها (فإن الزوج الف) وهي التي أمر الوكيل بها (وغير الوكيل) لأن تعدياً (أي ثبت تعدياً) (أو يثبت) (أو يثبت)

عاشت توكيل الزوج بالآلف والنكاح ثابت (وبالآلف) ثبت التعدي حلف الزوج انه انما أمر الوكيل باتف وبرى. فيحالف الوكيل انه انما أمره بالعين فان حلف ضاعت عليها الآلف الثانية ويثبت النكاح بالآلف والى هذا أشار بقوله (تحالف هو) أى الزوجة. الوكيل (إن حلف الزوج) انه ما أمره (٣١٠) الآلف وأنه لم يسم بالآلف الثانية الأبعد البناء بقوله تحلف هو ثلاثى مضف للام

متعد ومفعوله محذوف تقديره الوكيل كاقدر نافان نكل الزوج لزمه الآلف الثانية بمجرد نكوله فان حلف ونكل الوكيل لزمه الآلف الثانية بمجرد نكوله ان كانت دعوى اتهام فان حقت عليه الدعوى حلفت والزمته الآلف الثانية فان نكلت سقطت ( وفي تحليف الزوج ) أى الوكيل (إن نكل الزوج) (وعلم لها بنكوله) (الآلف الثانية) فان نكل غرم للزوج الآلف الثانية التى كان غرمها للزوجة بنكوله وهو قول اصبح وعدم تحليفه وهو قول محمد (قولان) مبناها على ان النكاح هل هو كالاترار فلا يكون له تحليفه او لا فله التحليف وأشار الى مفهوم قوله ان دخل بقوله ( وإن لم يدخل) الزوج بها (ورضى أحدهما) أى أحد الزوجين بماذله صاحبه (لزم الآخر) النكاح فان رضى الزوج بالآلف لزم الزوجة او

(قوله عاشت توكيل الزوج) أى وحضرت عقد الوكيل على الآلفين فلتعدي لا يثبت بالنية الا اذا وجد الامران أما لو شاهدت توكيل الزوج فقط أو شاهدت العقد فقط أولم يكن هناك بينة فالتعدي لا يثبت حينئذ الابلاقرار (قوله والا يثبت التعدي) أى وللوضع بحاله من أنه حصل دخول وان العقد وقع على الفين والوكيل يقول وكفى الزوج على ان أزوجه بالدين وفلت كما أمرنى والزوج يقول انما أمرته بالف فقط (قوله انما أمر الوكيل بالف) أى وانه لم يسم بالآلف الثانية الا بعد البناء زاد بعضهم وانه ماضى بذلك بعد ان علم به (قوله ان كانت دعوى اتهام) أى بان قلت الزوجة اتهمك فى انك قد تعديت بزيادة الآلف الثانية (قوله فان حقت عليه الدعوى) أى بان قلت له أنا محقة وجازة بانك تعديت بزيادة الآلف الثانية (قوله حلفت) أى عند نكول الوكيل (قوله فان نكل) أى الوكيل (قوله وهو قول محمد) أى وهو للتعدي كاقدره شيخنا العدوى (قوله على ان النكاح) أى نكول الزوج وقوله هل هو كالاترار أى كاتراره بانه وكفه بالعين (قوله وان لم يدخل الزوج بها) أى ولم يسم واحد منهما بالتعدي قبل العقد وانما علم به بعد العقد (قوله لزم الآخر) عمل اللزوم اذا كان الراضى منهما حرا رشيدا والأفلا عبرة برضاه وحينئذ فاذم يحصل دخول نسخ النكاح بلاطلاق وأما ان دخل فينبى أن يكون لما فى دخول السفية والعبد القدر الذى اذن به السيد وولى الزوج وهو الآلف لا مزوج به الوكيل كذا فى حاشية شيخنا وشب نقلا عن المدونة (قوله بطلاق) أى ولا شيء فى لان فسحا اختلافهما فى قدر الصداق وسياى أنهما اذا تنازعا قبل الدخول فى قدره فانه يفسخ ولا شيء لها وعمل فسخ النكاح اذا لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر اذا قامت لكل منهما بينة وأما اذا لم يتم بينة لها أو لأحدهما فهو ما ذكره المصنف بقوله ولكل تحليف الآخر الخ (قوله وهو ظاهر كلامهم) أى لان التفصيل بين ثبوت تعديه وعدمه انما ذكره فيما اذا حصل دخول (قوله لا ان التزم) عطف على معنى ما مر أى فان لم يدخل لزم النكاح ان رضى احدهما بماقال الآخر لان لم يرض أحدهما بقول الآخر والتزم الوكيل الآلف الثانية وأبى الزوج فلا يلزمه النكاح وأما لو رضى الزوج بذلك فان النكاح يلزم ولو أبى المرأة وإنما لم يلزمه النكاح ولورضى الزوجة لملة الوكيل على الزوج والحصول الضرر له بزيادة النفقة لان نفقة من صداقها كثير أكثر من نفقة من صداقها قليل (قوله ولكل تحليف الآخر) هذا مرتبط بمفهوم قوله ورضى أى وان لم يرض احدهما بما ادعى الآخر والحال انه لم يحصل دخول ولم يتم لاحدهما بما ادعاه بينة أى لم يتم بينة له انه وكل بالف فقط ولا لما ان عقدتها وقع بالفين او قامت بينة لها ولم يتم للزوج او قامت بينة للزوج دونها ففي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين ان يحلف صاحبه على سبيل البديل كما بينه الشارح وأما اذا قامت بينة لكل منهما فلا يمين عليها وليس الا القسح كذا قال الشيخ سالم وقال غيره يحلفان معا لانه عند تعارض البينتين وتساوقهما لم يبق الا مجرد تداءيهما فاحتيج ليمينهما وفيه انه لا تعارض بينهما أصلا فالحق ما قاله الشيخ سالم من أنه اذا رضى أحدهما قول الآخر

رضيت هى بالآلف لزمه وان لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر فسخ النكاح بطلاق فالأمر وظاهر قوله لزم الآخر سواء ثبت تعدي الوكيل بينة او اقرار املا وهو ظاهر كلامهم لان للوضع قبل البناء (لا إن التزم الوكيل الآلف) الثانية وإبى الزوج فلا يلزمه النكاح ولو رضيت المرأة (ولكل) من الزوجين (تحليف الآخر) اذا لم يدخل ولم يرض احدهما بقول الآخر (فبما يفيد إقراره) وهو الحر المكلف الرعيد لا العبد والصبي والسفيه فالسلام للسيد والوالى لها من ينقل فالحل لمن

أو أنها كناية عن حالة أى في حالة يفيد فيها إقراره وهي حالة الحر الخ ولو قال ان أفاد إقراره كان أمين وأخسر (إن لم تقسم لها صفة) (ج) بأن لم تقم له بينة أنه وكل بألف فقط ولأهلها ان عقدها وقع على ألقين أو قامت البينة له دونها أو لمادونه في هذه الصور الثلاثة لأحد الزوجين تخلف صاحبه في الأولى لكل منهما تخلف صاحبه وفي الثانية وهي ما إذا قامت له بينة على أنه وكل على ألق هو لا يخلف وله تخلفها أنها مرضيت بألف فان نكحت لزمها النكاح بألف وان حلفت قيل لازوج اما ان ترضى بالألقين أو غرق ينكحاً بطلقة بائنة وفي الثالثة وهي ما إذا قامت لها بينة دونه لا تخلف ولها تخلفه أنه ما أمر الا بألف فقط فان نكحت لزمها النكاح بالألقين وان حلفت قيل لها اما ان ترضى بالألف أو يفسخ النكاح بطلقة بائنة فقوله ولكل تخلف الآخر أى مما ان لم تقم بينة لواحد منهما أو على البدل ان قامت لأحدهما الا ان الصورة الأولى هي الآتية في قوله والافسكالاختلاف في الصداق (٣١١) أفاده ان اليمين عليها ما يأتي من

البدء باليمين (ولا ترد)  
اليمين التي توجهت على  
أحدها بل يلزمه النكاح  
بما قال الآخر بمجرد  
نكوله (إن اتهمه) أما لو  
حقق كل الدعوى على  
صاحبه كأن قالت أعققت  
انك امرت الوكيل  
بألقين أو قال أعققت  
انك رضيت بألف ردت  
اليمين ولا يلزم الحكم  
بمجرد النكاح (ورجح)  
ابن يونس (بداءة حلف  
الزوج) على الزوج  
(ما أمره) أى الوكيل  
(إلا بألف) معموله  
حاف وبيان لصفة بينة  
أى يخلف ما أمرت  
الوكيل الا بألف (ثم)  
بعد حلفه ثبت (للرأة  
الفسخ) أو أراضى بالألف  
(إن قامت) لها بينة على  
التزوج بألقين) بان نكح

ولأمر ظاهر والا فـخ من غير يمين وهو ما في التوضيح وابن عرفة (قوله أو أنها كناية الخ) هذا الاحتمال أنسب بالظرفية بخلاف الاحتمال الأول فلا تظهر فيه الظرفية (قوله وهي حالة الحر الخ) أى المكلف الرشيد وحاله هي الحرية والرشد والتكليف وما ذكره الشارح من أن الراد بالحالة التي يفيد فيها الإقرار حالة الحر الخ تبع فيه البساطي وقبل الراد بالحالة التي يفيد فيها إقراره هو ان لا تقوم له بينة وان قوله ان لم تقم بينة زيادة يبان لقوله فيما يفيد إقراره وهذا هو الذى يفيد التوضيح (قوله لكل تخلف صاحبه) أى ويبدأ الزوج باليمين على الاعتماد خلافاً لما رجحه ابن يونس من تبدئة الزوجة فتخلف ان العقد وقع بألقين فان رضى الزوج بذلك فلا كلام وان لم يرض بهما حلف ما أمر الوكيل الا بألف واذا لم ترض المرأة بها ففسخ النكاح وسيأتى ذلك في كلام الشارح (قوله وهي ما إذا قامت لها بينة) أى على أن العقد عليها وقع بالألقين (قوله بطلقة بائنة) أى لأنها قبل الدخول (قوله ولا ترد ان اتهمه) فإذا توجهت اليمين للزوجة على الزوج انه ما أمر الا بألف فنكح لزمه النكاح بألقين بمجرد نكوله ان كانت تنهه انه امر الوكيل بألقين أو توجهت اليمين للزوج على الزوجة انها مرضيت بألف فنكحت لزمها النكاح بألف بمجرد نكولها ان كان يتهمها على الرضا بذلك كما مر (قوله أعققت انك امرت) أى أو علمت قبل العقد بألقين (قوله انك رضيت) أى أو علمت قبل العقد بألف (قوله ردت اليمين) أى اذا نكح من توجهت عليه (قوله فيما إذا لم تقم بينة) أى وأما في قامت بينة لأحدهما فلا خلاف بينه وبين غيره في ان من قامت له البينة لا يمين عليه وإنما اليمين على صاحبه (قوله ونكولها كعاقبهما) فنكحاً يفسخ النكاح بعد حلفهما وعدم رضا الزوجة بالألف كذلك يفسخ اذا نكحوا لم ترض بألف (قوله ويتوقف الفسخ على حكم) هذا هو قول ابن القاسم وهو المأخوذ من قول المصنف ثم للرأة الفسخ ومقابله لسحبون أن الفسخ يقع بمجرد اليمين كالامان وخلافها جار فيما اذا توجهت اليمين عليهما أو على أحدهما ابن (قوله ان الذى يبدأ هو الزوج) أى كما هو قول مالك وابن القاسم فإذا حلف ورضيت الزوجة بالألف فلا كلام وان لم ترض حلفت فان لم يرض الزوج بألقين ففسخ النكاح (قوله وإلا صح خلافه) أى وهو تبدئة الزوج باليمين وانه ليس كالاختلاف

الزوج لزمه النكاح بألقين هذا والمصنف معترض بأن قوله بداءة حلف الزوج يقتضى ان الزوجة تخلف أيضاً مع بينتها وليس كذلك اذا لا يمين عليها عند قيام بينتها انضافاً من ابن يونس وغيره فكيف يعقل ترجيحه فاصواب ان ترجيح ابن يونس فيما اذا لم تقم بينة لواحد منهما وهي الصورة الأولى من الصور الثلاثة المتقدمة المشار إليها بقوله (والا) تقم لها بينة كما لم تقم له بأن عدمت بينتها مما (فسكالاختلاف) أى فالمحكم حينئذ حكم اختلاف الزوجين (في) قدر (الصداق) قبل البناء فاليمين على كل منهما وبدء الزوج باليمين عند ابن يونس فتخلف ان العقد بألقين ثم للزوج الرضا بذلك أو يخلف امره الا بألف فان حلف ولم ترض المرأة بألف ففسخ النكاح ونكولها كعاقبهما وقضى للعالم على الناكل ويتوقف الفسخ على حكم ثم للعتدان الذى يبدأ هو الزوج خلافاً لترجيح ابن يونس فلو قل للمصنف ورجع عند عدم بينتها بداءتها باليمين كالاختلاف في الصداق وإلا صح خلافه لكان صواباً

قبل البناء أو العقد (بالصدى)  
 من الوكيل (ومكنت)  
 من نفسها أو من العقد  
 (فألف) ويستقطع عن الزوج  
 الألف الثانية (وبالعكس)  
 أى علم الزوج قطعي بتعدي  
 الوكيل يلزم الزوج (فإن)  
 لم يحمله بما ذلك (وإن علم)  
 كل منهما بتعدي الوكيل  
 (وعلم) أيضا (بعلم الآخر)  
 أو لم يعلم (أى انتهى العلم  
 عنهما بما بدله ما بعده  
 (فألفان) تعالينا لملمه على  
 علمها (وإن علم) كل  
 بالتعدي ولكن علم الزوج  
 (بعلمها فقط) ولم تعلم هي  
 بمله (فألف) زيادة  
 الزوج بمله (وبالعكس)  
 ألفان (فمجموع الصور  
 ستها في صورتين ألف  
 وفي أربع ألفان) ولما فرغ  
 من مسائل تعدى وكيل  
 الزوج شرع في تعدى وكيل  
 الزوجة فقال

## [درس]

(ولم يلزم تزويج) امرأة  
 (أذنة) لو كملها بالتزويج  
 (غير مجبرة) ولم تميز له  
 فدرا من الصداق وسواء  
 عينت له الزوج أم لا  
 تزويجا (بدون صداق  
 للثل) فإن تزوجها صداق  
 مثلها لزمها النكاح أن  
 عينت الزوج أو عينه لها  
 قبل العقد ولا يلزم أيضا

في قدر الصداق (قوله وإن علمت الخ) حاصله أن جميع ما تقدم حيث لم يعلم واحد من الزوجين بالتعدي  
 وأشارنا لما إذا علم به أحدهما أو كل منهما (قوله ومكنت من نفسها) راجع لقوله قبل البناء وقوله أو  
 من العقد راجع لقوله قبل العقد فإذا علمت بتعدي الوكيل قبل البناء ومكنت من نفسها أو علمت  
 بتعديه قبل العقد ومكنت من العقد كان الواجب لها ألفا فقط كذا للشيخ سالم والذى قاله عجم  
 والشيخ أحمد الزرقاني إن علمها قبل العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بألف إلا إذا انضم لذلك  
 تلذذه أو وطؤه وهو ما يفيد الشارح بهرام والتوضيح وابن عرفة وصوبه بن (قوله فألف) أى  
 فالواجب لها ألف لأن عكسها من نفسها أو من العقد على ما فيه مع علمها بالتعدي مسقط للألف الثانية  
 (قوله أى علم الزوج فقط) أى قبل البناء أو العقد (قوله بتعدي الوكيل) أى واستوفى البضع وفعله  
 لدخوله على ذلك أى على الألفين وتضويته البضع (قوله وإن علم كل منهما) أى قبل البناء أو قبل العقد  
 (قوله وعلم بمل الآخر) أى وعلم بمل صاحبه بتعدي الوكيل (قوله أى انتهى العلم عنهما) أى انتهى عن  
 كل واحد منهما علمه بمل صاحبه بتعدي الوكيل (قوله بدليل ما بعده) أى وهو علم أحدهما بمل صاحبه  
 دون الآخر فذكره فيما بعد استفاء العلم عن أحدهما دون الآخر يدل على أن المراد هنا استفاء العلم عن كل  
 واحد منهما (قوله تعالينا لملمه على علمها) لانه لما علم بذلك ودخل عليه فكانه لزم الألف الثانية ولا  
 عبرة بمل الزوجة حينئذ (قوله لزيادة الزوج بمله) فمن حجة أن يقول لها قد مكنتى من نفسك مع  
 علمك بالتعدي وأنا ما دخلت عليك إلا مع علمي بأنك رضيت بالألف (قوله وبالعكس الخ) أى فإذا  
 كانت الزوجة هي التي قد علمت بمل الزوج بتعدي الوكيل فانه يقضى لها بألفين لأن الزوج لما علم  
 بتعدي الوكيل فقد دخل راضيا بالألفين والزوجة قد علمت بمله بذلك فلم تمكنه إلا على الألفين  
 (قوله فمجموع الصور ست) وذلك لأن العلم بالتعدي من أحدهما فيه صورتان والعلم به من كل منهما  
 فيه أربع أن يعلم كل واحد بمل الآخر أولا يعلم واحد بمل الآخر أو يعلم الزوج فقط بملها أو تعلم  
 هي فقط بمله (قوله ولم يلزم تزويج أذنة) يعلم من كونهما أذنة أنها غير مجبرة فالجمع بينهما للتأكيد  
 إلا أن يراد بالإذن ما يشمل المستحب الذى في المجرة فأخرجه بقوله غير مجبرة وحاصله أن المرأة إذا  
 كانت مالكة لأمر على نفسها كارتشيدة والقيمة التي تزوج بالشروط المتقدمة التي من جعلتها أن تأذن  
 بالقول إذا أذنت لوليها أن يزوجهما ولم تسم له قدرا من الصداق وسواء عينت له الزوج أو لم تعينه  
 فزوجها بدون صداق مثلها فانه لا يلزمها النكاح إلا أن ترضى الزوجة بذلك فإن رضيت الزوج بأنعام  
 صداق للثل بعد أن أبت لزم النكاح أن كان مع القرب لأمع الطول وإذا دخل بها الزوج حيث  
 زوجت بأقل من صداق للثل ولم تعلم بذلك إلا بعد الدخول ولم ترض بذلك كان على الزوج  
 لاعلى للزوج أن يكمل لها صداق للثل لانه باشر اتلاف سلعتها بخلاف الزوج وهذا بخلاف من  
 وكل شخصا على بيع سلعة فباعها بأقل من قيمتها فإن باقى القيمة يرجع به على البائع حيث فانت  
 لاعلى للمشتري وبقيت مسئلة وهى ما إذا أجز الناظر عقارا أو أرض زراعة بغير أجره للثل فذكر  
 التأخرون أن المستحقين يرجعون بما رقت به المحابات على الناظر للزجر لاعلى المستأجر وهو  
 الظاهر لأن الاجارة أقرب للبيع من النكاح اه شيخنا عبدوى وفى البرموى أن تكميل الصداق  
 على الولي قياسا على وكيل البيع يبيع بأقل من القيمة وتفاوت الساعية يد المشتري ولكن عجم  
 اعتمد الاول (قوله غير مجبرة) احتراز به عن مجبرة الأب أو السيد إذا تزوجها بدون صداق للثل  
 فانه يلزمها ولو بربع دينار وكان صداق مثلها ألفا إذا كان ذلك نظرا لها ولا مقال لسلطان ولا غيره  
 وفعله أبدا محمول على النظر حتى يثبت خلافه بخلاف الوصى (قوله وإلا لم يلزم أيضا) أى كما مر في قول

( وعمل ) عند التنازع ( بصدائق السر ) أى الذى اتفقا عليه فى السر ( إذا أعلننا غيره ) فادعت المرأة أو وليهما أنهما راجعا عما اتفقا عليه فى السر وقال الزوج لم نرجع عن ذلك بل القم على صدائق السر ( وحلفت ) الزوجة ( إن أدعت ) عليه ( الرجوع عنه ) أى عن صدائق السر الأقل ( إلا ) أن ثبت ( بينة ) تشهد على ( أن المعلن ) ( ٣١٣ ) لأصل له ( فيعمل بصدائق السر وليس لها تخليفه )

( وإن تزوج ثلاثين ) مثلا ( عشرة قدا ) أى حالة ( وعشرة ) منها ( إلى أجل ) معلوم ( وسكتا ) عن عشرة ( سقطت ) العشرة المسكوت عنها بخلاف البيع فتزوم حالة واتفرق أن النكاح قد يظهر فيه قدر للمخافة ويكون فى السر دونه بخلاف البيع ( و ) كتابة الموثقين فى ديقة النكاح ( قدكها ) بصيغة الماضى ( كذا ) من المهر ( مقتضى ) لأن معناه محجل لها كذا وأما التقدم كذا فلا يقتضى القبض لأن الظاهر أن المراد بالنقد ما قبل المؤجل وأما تقدمه بصيغة المصدر مضافا ففيه قولان والظاهر أنه لا يقتضى القبض وهذا كله فيما قبل البناء لأن القول قول الزوج بعده كما يأتى ( وجازا ) خلافا ( نكاح التفويض ) ( و ) نكاح ( التحكيم ) ونكاح التفويض ( عقد ) بلا ذكر ( أى تسمية مهر ) ولا دخول على

المصنف وإن وكلته بمن أحب عين والأفهام الإجازة والرد ( قوله وعمل بصدائق السر الخ ) يعنى أن الزوجين إذا اتفقا على صدائق بينهما فى السر وأظهرا فى العلانية صداقا يخالفه قدرا أو صفة أو جفسا فإن الممول عليه والمعتبر اتفقا عليه فى السر سواء كان شهودا للسر أو شهودا للعلانية وغيرهم خلافا لأبي حفص بن العطار من أنه لا بد من اعلام بينة السر بما وقع فى العلانية كفى نقل الواقع عنه فإن تنازعا وادعت المرأة على الرجل أنهما راجعا عما اتفقا عليه فى السر إلى ما أظهره فى العلانية واكذبها الزوج كان لها أن تخلفه على ذلك فإن حلف عمل بصدائق السر وإن نكل عمل بصدائق العلانية بعد حلفها على الظاهر كما نقله ابن عن ابن عاشر ومحل حلف الزوج ما لم يتم بينة على أن صدائق العلانية لا أصل له وإنما هو أمر ظاهرى والمعتبر إنما هو صدائق السر والأعمال بصدائق السر من غير تخليفه وقد يقال إن عدم التحليف عند قيام البينة مشكل فإن الرجوع عما شهدا عليه تمكن كالرجوع عما تصادقا عليه فله البدر ( قوله فادعت ) أى بان ادعت الخ وهذا تصوير للتنازع ( قوله وحلفت ) أى فإن حلف عمل بصدائق السر وإن نكل عمل بصدائق العلانية بعد حلفها كما مر ( قوله وإن تزوج الخ ) هذا كالفرع على صحة نكاح السر لأنهم أظهروا ثلاثين واللازم إنما هو العشرون ( قوله سقطت العشرة المسكوت عنها ) أى لأن تفصيله ببعض كالتاسخ لاجماله الكثير ومفهوم قوله ثلاثين أنه لو تزوجها بعشرين وقولوا عشرة قدا وسكتوا عن العشرة الثانية فنظر فيه شيخنا العلامة السيد البليدى والظاهر كما قال بعض المحققين أنه كؤجل بضه باجل مجهول لأن النقد لا بد له من مقابل تأمل ( قوله وقدكها ) ومثل محجل لها ودفع لها ( قوله مقتضى لقبه ) أى مقتضى عرفا أن الزوجة قد قبضته ( قوله لأن معناه محجل لها ) أى والتجليل معناه الدفع ( قوله وأما النقد منه كذا ) أى كما إذا كتب الموثق تزوج فلان فلانة بمائة التقدمها كذا والمؤجل منها كذا فلا يكون مقتضى أن الزوجة قد قبضته ( قوله والظاهر أنه لا يقتضى القبض ) أى لأن المراد بالنقد ما قابل المؤجل لا المقبوض والا لكان قوله التقدم الصدائق كذا مقتضى لقبه وقد مر خلافه والظاهر أنه لا يحتاج لبيان من جانب من صدق اه خشى ( قوله فيما قبل البناء ) أى فيما إذا وقع التنازع قبل البناء بان ادعى الزوج قبل البناء أنه دفع من الصدائق كذا وادعت المرأة أنه لم يدفع شيئا ( قوله لأن القول قول الزوج ) أى فى أنه دفع كذا إذا وقع التنازع بعد البناء سواء وجد فى الوثيقة قدكها بصيغة الماضى أو قدك بصيغة المصدر المضاف أو المحلى بأل ( قوله ونكاح التفويض عقد بلا ذكر مهر الخ ) عبارة قوله عقد بلا ذكر مهر تفسير للنكاح التفويض والتحكيم لأنه لما جمع النوعين فسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر ولكل من النوعين فصل يتنازع به فيمتاز التفويض بزيادة لم يصرف تعيينه لحكم أحد ويمتاز التحكيم بزيادة صرف تعيينه لحكم أحد كما إذا تزوج امرأة على حكم فلان فيما يعينها من مهرها وإذا علمت هذا تعلم أن جعل الشارح كلام المصنف تعريفا للتفويض فقط فيه نظر وأما تمليه بقوله ويزاد الخ أى لأنه يزداد الخ يقال عليه كما يراد ما ذكر فى التحكيم يزداد فى التفويض مامر عن ح والمصنف لم يذكر واحدا من القيدتين فتعين أن يكون تعريفا لهما بالقدر المشترك بينهما ( قوله بلا ذكر مهر ) صفة لقوله عقد وقوله بلا

( ٥٠٤ - دسوقى - ثانى ) اسقاطه ويزداد فى نكاح التحكيم وصرف تعيينه لحكم شخص ( بلا وهبت ) من تمة التعريف فإن قال وهبتك ابنتى قاصدا بذلك انكاحها مع اسقاط الصدائق فسبح قبل ويثبت به بصدائق المثل بخلاف ما لو قال وهبتها لك تفويضا فإنه من نكاح التفويض بقرينة قوله تفويضا

المستر أى وهبت هى لامهرها والا فهى ما قبلها وسواء كان الواهب لها ولها وهى (تله) تتعلق بفسخ أى قبل البناء ويثبت بعد صدق المثل (صحح) أى صحح الباجى (أنه) أى ان هبة ذاتها ليست من النكاح فى شيء بل هو (زناً) يفرق بينهما ولو بعد الدخول ومعدان ولا يلحق به الولد وهو ضعيف والمعتمد الأول (واستحقته) أى صدق المثل المفهوم من المقام أو للمهر المذكور فى قوله بلا ذكر مهر أى استحققت مهر مثلها (بالوطء) ولو حراماً من بالغ فى مطيقه حية لا ميتة (لا يموت) قبل البناء وإن ثبت لها الارث (أو طلاق) إلا أن يفرض لها دون المثل فيها (وترضى) به قلها جميعه فى الموت ونصفه فى الطلاق فإن فرض المثل لزمها ولا يعتبر رضاها (و) لو فرض دون المثل لم تطلق أومات وادعت أرضاً به (لا تصدق فيه) أى على الرضا (بعدهما) أى بعد الطلاق أو الموت ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت (ولها) أى للزوجة فى نكاح التفويض (طلب) التقدير (أى الفرض

وهبت حال من النكحة المخصصة وهى عقد لانها خصصت بالصفة فاندفع ما يقال ان فيه تعلق حرفى جر بمامل واحد (قوله فان عين مهر) بان قل وهبتها كصدق قدره كذا أو قال وهبتها لك كذا (قوله وفسخ ان وهبت نفسها الخ) هذه صورة أخرى غير التى قبلها لأن الأولى قصدتها الولى النكاح وهبة الصدق وهذه لا خلاف فى انه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل والفرض ان هبة للمهر قبل الدخول وأما بعده فلهبة ماضية والنكاح صحيح ولا يفسخ ولا شيء. وأما هذه فقصدت فيها هبة نفس المرأة لا النكاح ولا هبة الصدق قال فى التوضيح قل ابن حبيب والحكم فيها الفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل واعترضه الباجى وقال انه يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنا ويجب فيه الحد ويتقضى الولد انظر (قوله بالبناء للفعول) هذا الضبط أولى من بناء الفعل للفاعل لشمول الأول لما إذا كان الواهب لها ولها وهى وأما الثانى فهو قاصر على ما إذا وقمت الهبة منها (قوله تأكيد للضمير المستتر) أى الذى هو نائب الفاعل واعترض بأنه لا يصح كونه توكيداً لأن ضمير الرفع المتصل لا يؤكد بالنفس أو الدين إلا بعد توكيده بضمير منفصل وليس بوجود هنا قل فى الخلاصة : وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع الخ فالصواب ان يجعل نفسها هو نائب الفاعل أى وهبت ذاتها (قوله وإلا فهى ما قبلها) اعنى قوله بلا وهبت وقوله سابقاً وباسقاطه (قوله ليست من النكاح فى شيء) لأن تملك القات مناف للنكاح (قوله واستحقته بالوطء) أى فى نكاح التفويض وحاصله أن المرأة لا تستحق صدق مثلها فى نكاح التفويض إلا بالوطء ولو حراماً لا يموت احدهما قبل الدخول وإن كان لها الميراث ولا بطلاق قبل البناء ولو بعد اقامتها سنة فاكثرت بيت زوجها وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صدق المثل بالوطء أو لا تستحق إلا بما حكم به المحكم ولو حكم به بدموت أو طلاق فإن تعذر حكمه بكل حال كان فيه صدق المثل بالدخول له عدوى وهذا إنما يظهر على التأويل الأخير فيما يأتى تأمل (قوله أو طلاق) أى قبل البناء (قوله إلا أن يفرض لها دون المثل فيهما) أى فى الموت والطلاق (قوله وترضى به) أى ويثبت بالبينه انها رضيت بذلك قبل الموت أو الطلاق (قوله فان فرض المثل لزمها) أى لزمها النكاح بما فرضه واستحققت ذلك المفروض بالموت قبل البناء وتشطر بالطلاق ولا يعتبر رضاها والحاصل ان اشتراط المصنف الرضا محمول على ما إذا كان المفروض لها أقل من صدق المثل اما ان كان المفروض لها صدق المثل فلا يحتاج إلى رضاها إذ هو لازم لها تستحقه بالموت وتشطر بالطلاق (قوله ولا تصدق الخ) حاصله ان الزوج إذا ثبت انه فرض لزوجه فى نكاح التفويض دون مهر المثل ويثبت رضاها به حتى طلقها أو مات عنها قبل البناء فبعد الطلاق أو الموت ادعت انها كانت رضيت بما فرض لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجرد هذا ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت بذلك قبلها فلو ثبت انه فرض لها صدق المثل قبل الموت أو الطلاق ولم يثبت رضاها به فدامت أو طلقها ادعت انها كانت رضيت به قبل الموت أو الطلاق كان لها الجميع فى الموت والنصف فى الطلاق لما عرفت أنه إذا فرض لها صدق المثل لزمها ولا يعتبر رضاها وأما إذا لم يثبت انه فرض لها قبل الموت أو الطلاق وإنما ادعت ذلك بعدهما فلا تصدق سواء ادعت انه فرض لها صدق المثل أو أقل والحاصل ان عندنا حالتين ان يثبت انه فرض لها وفى هذه يفصل بين كون المفروض صدق المثل أو أقل والثانية ان لا يثبت فرضه لها قبلها وإنما ادعت ذلك بعدهما وفى هذه لا تصدق مطلقاً (قوله أى الرضا) أى المفهوم من قوله وترضى (قوله ولها طلب التقدير) يعنى ان الزوجة فى نكاح التفويض لها ان تمنع نفسها من الزوج وتطلب منه ان يفرض لها صدقاً قلها قبل



وإلا فبكره لها أن تتمكن من نفسها قبل الفرض (ولزمها فيه) أي في التفويض (و) في (تحكيم الرجل) يعني الزوج (إن فرض) لها (المثل) أي صداق مثلها (ولا يلزمه) أن يفرض مهر المثل بل أن شاء طلق ولا شيء عليه وليس المراد أنه أن فرض المثل لا يلزمه لأنه متى فرض شيئاً لزمه (وهل تحكيمها) أي الزوجة (وتحكيم الغير) أي غير الزوج (٣١٥) من ولى أو اجني (كذلك) أي

كتحكيم الزوج ولا عبرة  
بالحكم فإن فرض الزوج  
المثل لزمها ولا يلزمه  
فرض المثل وإن فرضه  
الحكم فلا يلزمه إلا برضاه  
فالحكم منوط بالزوج  
(أو إن فرض) الحكم من  
ولى أو اجني (المثل)  
لزمها) ما ولا يلتفت  
لرضا الزوج كما لا يلتفت  
لرضاها (و) أن فرض  
الحكم (أقل) من المثل  
(لزمه) أي الزوج  
(فقط) ولم الخيار (و) أن  
فرض (أكثر) فالكس  
فلمرة على هذا التأويل  
بالحكم كان العبرة بما  
قبله بالزوج (أو لا بد  
من رضا الزوج وألحكم)  
زوجة أو غيرها ما رضا  
بشيء لزمها ولو أقل  
من المثل (وهو الأظهر)  
عند ابن رشد (تأويلات)  
ثلاثة (و) جاز في نكاح  
التفويض والتسمية كما  
تقدم (الرضا بدونه) أي  
دون صداق المثل  
(للمرشد) أي التي  
رشدتها مجبرها وأولى من  
رشدت بنفسها بأن حكم  
الشرع بترشيدها (و) جاز  
الرضا بدونه (للاب)

الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها أن لا تطالبه بذلك وإذا فرض لها شيئاً فليس لها أن تمنع نفسها  
حتى تقبضه بل يجبر على التحكيم وما مر من أن لها منع نفسها حتى تقبض ما حل من الصداق خاص  
بنكاح التسمية كذا قال ابن شاس وقيل لها المنع حتى تقبض ما فرضه لها كنكاح التسمية وهو قول  
الآخمي انظر بن (قوله وإلا فبكره الخ) أي وحينئذ فيندب لها طاب التدبير قبل الدخول  
(قوله ولزمها) أي المفدرو وهو المفروض كما يلزمه ذلك أيضاً (قوله ولا يلزمه أن يفرض مهر المثل) أي  
بعد العقد من غير تسمية للمهر وكما لا يلزمه أن يفرض لها مهر المثل في نكاح التفويض لا يلزمه أن  
يحكم في نكاح التحكيم فقول المصنف ولا يلزمه أي لا في نكاح التفويض ولا في نكاح التحكيم  
(قوله أي كتحكيم الزوج) أي في أن الاعتبار بفرض الزوج وقوله ولا عبرة بالحكم أي بفرضه سواء  
فرض صداق المثل أو أقل أو أكثر وقوله لزمها أي النكاح بذلك ولا خيار له (قوله فالكس) أي  
فيلزمها النكاح بذلك والزوج الخيار (قوله أو لا بد الخ) يعني أن الحكم إذا كان زوجة أو غيرها إذا  
فرض صداق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا برضا الزوج والحكم مع (قوله تأويلات  
ثلاثة) الأول لبعض الصقليين وحكاة في الواضحة عن ابن القاسم وأصبح وابن عبد الحكم واختاره  
الآخمي والتهطبي وابن عرفة والثاني للقاسي وأثبت لابي محمد وابن رشد وغيرهما ابن  
(قوله وجاز في نكاح التفويض والتسمية) هذا هو الصواب وأما قول خش كلام الزائف في نكاح  
التفويض وأما نكاح التسمية فلا يجوز فيه الرضا بدون صداق المثل لا قبل البناء ولا بعده إلا للاب  
فقط اه فهو غير صواب بل المرشدة لها هبة الصداق كله أو بعضه بعد البناء وقبله فأحرى أن ترضى  
بدون صداق المثل اه بن (قوله التي رشدتها مجبرها) أي رفع الحجر عنها سواء كان ذلك المجبر نكاحاً  
وصياً (قوله ولو بعد الدخول) ما قبل المبالغة ظاهر في كل من نكاح التفويض والتسمية وأما ما بعدها  
فإنما يتأتى في نكاح التفويض ولا يتأتى في نكاح التسمية إلا إذا كان على وجه الهبة تأمل وقوله ولو  
بعد الدخول هذا قولها في النكاح الثاني وردبيلو قولها في النكاح الأول (قوله راجع للمثنتين)  
أي رضا المرشدة بدونه ورضا الأب في مجبرته بدونه وفيه نظر إذ لم أر من حكى الخلاف في الأولى اه بن  
وفي البدر القرافي الصواب قصر المبالغة على المسئلة الثانية إذ لا وجه للخلاف في المرشدة  
(قوله ولا وصى قبله) أي جاز لا وصى الرضا بدون مهر المثل قبل الدخول في مجبورته المولى عليه أو سواء  
كان مجبراً أولاً وأراد بالوصى ما عدا الأب والسيد فيشمل الوصى حقيقة ومقدم القاضي وظاهره  
أنه لا يعتبر رضاها مع رضى الوصى قال عياض وهو الصحيح عند شيوخنا ومقابله أنه لا يتم إلا  
برضاها معاً وهو ظاهر المدونة واعتمده أبو الحسن وصرح به ابن الحاجب انظر التوضيح  
اه بن (قوله حيث كان نظراً لها) أي حيث كانت الرضى بدونه نظراً ومصالحة لها بأن كان  
الزوج غنياً أو صالحاً أو لا يشوش عليها في عشرة فلو كان إسقاطه لغير نظر فلا يعضى فإن  
اشكل الأمر ولم يعرف هل هو نظر أو لا حمل على أنه غير نظر بخلاف الأب فإن أفعاله  
محمولة على النظر حتى يظهر خلافه (قوله فليس لها الرضى) أي لا يجوز لها الرضى بدون مهر

في مجبرته كالسيد في أمته (ولو بعد الدخول) بهاراجع للمثنتين (وإلا وصى) في مجبورته (وشله) أي الدخول وإن لم ترض هي حيث  
كان نظراً لها لا بعده ولو مجبراً لقرره بالوطء بإسقاط شيء منه غير نظر فليس الوصى كالأب لقوة تصرف الأب دونه (لا البكر  
(المهمل) التي لأب لها ولا وصى ولا مقدم قاض ولم يعلم لها رشد فليس لها الرضى

بدون مهر الثل ولا يلزمها (وإنه) تزوجها تفويضا في صحته (وقرضه) لها شيئا (في مرضه) الذي مات فيه قبل ان يطأها (فوصية\* لوارث) باطلة الآن بحجزها الوارث فعطية منه هذا في الحرة للسلة (وفي التسمية والأمة قولان) بالصحة لأنه وصية لغير وارث وتكون من الثلث لاراس المال تحاصص به أهل الوسايا والبطلان لأنه إنما فرض لأجل الوطء ولم يحصل فليس ماوقع منه وصية بل على انه صدق والموضوع انه فرض في المرض ومات قبل الوطء (وردت) الزوجة ولو كناية أو أمة مسلمة التي تزوجها في صحته تفويضا وفرض لها في (٣١٦) الرض أكثر من مهر للثل (زائنة للثل) تقط إلا ان يحجزه الورثة لها (إن وطئ) ومات

ويكون مهر للثل  
لها من رأس المال (ولزم)  
الزائد على صدق المثل  
(إن صح) الزوج من  
مرضه صحة بينة ولو بعد  
موت الزوجة (لا إن  
أرأت) الزوجة زوجها  
في نكاح التفويض من  
الصدق أو بعضه (قبل  
الفرض) وقبل البناء ثم  
فرض لها قبل البناء فلا  
يلزمها إبراؤها لأنها  
أسقطت حقا قبل وجوبه  
(أو أسقطت شرطا) لها  
لإسقاطه (قبل وجوبه)  
وجود وجود سببه وهو  
العقد عليها فإنه لا يلزمها  
الاسقاط ولها القيام به  
كما إذا شرط لها عند العقد  
ان لا تزوج أو لا يتبرأ  
عليها أو لا يخرجها من  
البلد أو من بيت أهلها أو  
نحو ذلك فإن حصل شيء  
من ذلك فامرأها أو امر  
التي تزوجها يدها  
فأسقطت ذلك الشرط

مثل لا قبل الدخول ولا بعده وإذا رضيت فلا يلزمها ذلك الرضا وهذا قول ابن القاسم وهو  
الشهور وقول غيره يجوز رضاها بدونه وطرحه سجنون وكلام المصنف هنا ليس جاريا على  
أحد القولين الآتين له في الحجر في تصرف السفينة قبل الحجر عليه في قوله وتصرفه قبل الحجر محمول  
على الإجازة عند مالك لابن القاسم لأنها في خصوص الذكر الذي علم سفهه المهرل وأما الأئمة  
للملومة السفه أو مجبولة الحال المهلة فيرد تصرفها اتفاقا (قوله بدون مهر للثل) وكذا لا يجوز لها ان  
تضع منه شيئا بعد الطلاق (قوله فعطية) أي فيكون ذلك عطية منه (قوله بالصحة) هذا ما نقله ابن  
المواز عن مالك وقوله والبطلان هذا قول ابن الماجشون وإنما عدل المصنف بين القولين مع ان الاول  
مالك لأن الثاني صوبه الاخى قاله ابن عاشر (قوله ويكون من الثلث الخ) هذا هو الصواب كافي  
المواق والتوضيح خلافا لقول عبيد من رأس المال (قوله لأنه إنما فرض) أي لأنه إنما فرض لأجل  
امر يحصل ولم يسم لها ذلك على أنه وصية بل على انه صدق وهي لاستحقاقه بالموت (قوله ومات قبل  
الوطء) وأما لو دخل ومات لكان لها المسمى من رأس المال ان كان قدر صدق المثل بلا خلاف فان  
كان المسمى أكثر منه كان لها صدق المثل من رأس المال ويطلق الزائد إلا ان يحجزه الورثة أو يصح  
من مرضه صحة بينة وهو معنى قول المصنف وردت الخ (قوله ولزم الزائد الخ) يعني أنه إذا تزوج  
امرأة نكاح تفويض في صحته ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صحة بينة والزوجة حية  
أو ميتة فإن جميع ما فرضه من قليل أو كثير وطئ أم لا يلزمه ويدفعه لورثة الميتة (قوله فلا يلزمها  
إبراؤها) وحيث لا يرد القرض بل يقضى لها بما فرضه لها وما ذكره من عدم لزوم الإبراء هو المشهور  
وقيل يلزمها لجرى ان سبب الوجوب وهو العقد وقول المصنف قبل الفرض مشعر بان الإبراء  
قبل البناء لأن الإبراء بعده ليس قبل الفرض إذ بالدخول وجب لها مهر المثل وحيث لا يبرأها بعد  
الدخول لازم لها (قوله وهذا مخالف للمعتمد الخ) قد يجاب بان قوله أو أسقطت عطف على صح  
أي ولزم ان صح أو أسقطت شرطا لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه الزائد كما مر في المعطوف  
الاسقاط أي ولزم الاسقاط ان أسقطت شرطا الخ تأمل (قوله من لزوم الاسقاط) أي ولا قيام لها  
بشرطها (قوله باعتبار دين) أي باعتبار اتصافها بدين أي بتدين الخ وعلم أن اعتبار اتصافها  
بالاوصاف المذكورة إذا كانت مسلمة حرة وأما الذمية والأمة فلا يعتبر اتصافها بالدين ولا  
بالنسب ككونها قرشية وإنما يعتبر فيها المال والجمال والبلد (قوله إذ هو يختلف باختلاف البلاد)  
أي لأن الرغبة في المصرية مثلا تختلف الرغبة في غيرها كما ان الرغبة في المنصفة بالدين أو الجمال

بعد العقد وقبل حصول ذلك الفعل فلا يلزمها لأنها أسقطت شيئا قبل وجوبه

أو

وهذا مخالف للمعتمد الذي جزم به في فصل الرجعة من لزوم الاسقاط ولما تقدم له ذكر مهر المثل اخذ بينته بقوله (ومهر المثل  
ما) أي قدر من المال (يرغب به مثله) أي الزوج (نفسا) أي الزوجة (باعتبار دين) أي تدين من محافظة على اركان الدين من  
صلاة وصوم وعفة وصيانة (وجمال) حتى ومعنى كحسن خالق (وحسب) وهو ما بعد من مفاخر الآباء ككرم ومروءة وعلم  
وصلاح (ومال وبلد) إذ هو يختلف باختلاف البلاد (وأخت شقيقة أو لأب) موافقة لها في الأوصاف المتقدمة وغابت المخطوبة  
من مجلس العقد أو ماتت بعد العقد ولم يعلم قدر ما سمى لها وحصل تنازع فيه أو ماتت بعد البناء في نكاح التفويض ولم يكن فرض لها  
شيئا وحضرت أختها وشهدت البيعة أنها مثلها في الأوصاف المذكورة وأن صدقاتها منظور فيه تلك الأوصاف

فاندفع ما قيل ان حمل كلامه على ما اذا كانت الأخت موافقة في الأوصاف فالمعبرة بها رغبى عنه ما قبله وان حمل على الثالثة ناقض ما قبله وعلى ما قررنا فالواو بمعنى أو (لا الأم ولا) (العمة) للام أى أخت أبيها من أمه فلا يعتبر صداق المثل بالنسبة اليها لأنهما قد يكونان من قوم آخرين وأما العمة الشقيقة أو لأب فتعتبر (و) مبر المثل (في) (٣١٧) النكاح (الفاقد) وفي وطء الشبهة

تعتبر الأوصاف المذكورة فيه (يوم الوطء) بخلاف الصحيح ولو غويضا فيوم العقد (وأخذ المهر) في تعدد الوطء في واحدة (إنه انحلت الشبهة) بالنوع (كالفاط بغير عالة) مرارا يظهر في الأولى زوجته هند وفي الثانية دعد وفي الثالثة زينب وأولى اذا كان يظهر في الثلاث هند أما لو علمت كانت زانية لاشئ لها وتعد (وإلا) تعدد الشبهة بل تعددت كأن يأتها غير عالة يظهر زوجته ثم أخرى يظهر أمته (تعدد) المهر عليه بتعدد الظنون (كالزانية) أى بالحرمة الغير العالة إما لنومها أو لظنها انه زوج فيتعدد عليه المهر بتعدد الوطء لندرها مع نحرته وسماه زنا باعتباره لا باعتبارها فانه شبهة (أو) الزنا (بالمكرهة) يتعدد المهر بتعدد الوطء على الوطء كان هو المكروه لها وغيره (وجاز) في النكاح (شرط) أن لا بضر (الزواج) بها في

أو لثان انحلت الرغبة في غيرها فمضى وجدت هذه الاشياء عظم مهرها وفي قدت أو بعضها قل مهرها فالتى لا يعرف لها أب ولا هي ذات مال ولا جمال ولاديانة ولا صيانة فمهر مثلها ربع دينار مثلا والمتصفة بجميع صفات الكمال مهر مثلها الأولف والمتصفة ببعضها بحسبه ثم ان المصنف بين ما تعتبر به المثلية في حق الزوجة ولم يذكر ما تعتبر به المثلية في حق الزوج مع ان الزوج يعتبر حاله بالنسبة لصداق المثل أيضا فقد يرغب في تزويج فقير لقراءة أو صلاح أو علم أو حلم وفي تزويج اجني لمال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الأحوال وجودا وعدما (قوله فاندفع ما قبل الخ) فيه انه لا يندفع الاشكال بما قبله والالم يكن فرق بين الأم والأخت بل وبين الاجنبيات اذا كن على مثل أوصافها بل انظر في دفع الاشكال خلاف ما قبله وان الواو على معناها وان هذا كالتيد فيما قبله فهو من جملة الأوصاف التي يعتبر بها صداق المثل وحاصله ان محل اعتبار صداق المثل بالدين والجمال والحسب والمال والبلد اذا لم يكن لها مماثل في الأوصاف من قبيلتها كاختها وعمتها والا كان المعتبر صداقها ولو كان أكثر من صداق مثلها من قوم آخرين فاذا كان للمرأة أمثال في الأوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال فيها من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق امثالها من غير قبيلتها أو نقص انظر بن (قوله في النكاح الفاسد) أى سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه (قوله في يوم العقد) اذ منه يجب لليراث وما ذكره من اعتبار يوم العقد في الصحيح مطلعا ولو تفويضا هو ظاهر المذهب كما في التوضيح وقيل يعتبر اتصافها بالأوصاف المذكورة في نكاح التفويض يوم البناء دخل ويوم الحكم ان لم يدخل اذ لو شاء طلق قبل ذلك بلاشئ. وقيل ذلك ابن عرفة عن عياض (قوله بالنوع) وأولى بالشخص كما أشار له الشارح بقوله وأولى اذا كان يظهر في الثلاث هند والباه في قوله بالنوع للشيبة أى ان انحلت الشبهة بسبب انحاد النوع أو الشخص وذلك لأن الحبشة لا تكون متحدة الا اذا انحاد النوع أو الشخص فما كان بالتزويج نوع وما كان بالملك نوع (قوله بغير عالة) أى بأنه اجني بأن كانت نائمة أو اعتقدت انه زوجها (قوله اما لو علمت) أى بأنه اجني (قوله أى بالحرمة) أى واما الزنا بالأمه الغير العالة فانه ما قصها (تنبيه) علم من كلام المصنف أربعة اقسام احدها عامهما معا بانهما اجنبيان فلا شئ لهما وهو زنا محض الثانى علمها دونة فهى زانية لاشئ لهما وهذان يفهمان من قوله كالفاط بغير عالة الثالث جهامهما معا وهو منطوق قوله كالفاط بغير عالة فيتعد المهر إن انحلت الشبهة والاتعدد بتعدد الرابطة علمه دونها فهو زنا ويتعدد عليه المهر وهو قوله كالزنا بغير عالة الخ والأربعة مأخوذة من كلامه منطوقا ومفهوما \* واعلم ان انحاد الشبهة وتعددتها انما يعلم من قوله فيقبل قوله فيما بغير يمين كما قال شيخنا والمراد بالوطء إيلاج الحشفة وان لم ينزل خلافا لما في عبق قلبه والظاهر تبعا لهم ان المراد بالوطء ما فيه انزال الخ فانه غير صواب كما في بن (قوله على الأصح) وهو قول ابن القاسم وسحنون ومقابل ما قبله غيرهما من لزوم الشرط في اللاحقة دون السابقة (قوله وأولى اللاحقة) أى وأولى للزوم في اللاحقة منها ويتصور

عشرة) أى معاشرته (أو كسوة ونحوهما) من كل شرط يقتضيه العقد ولا ينافيه بان كان لا يقتضيه العقد حرم وفسد النكاح إن ناقضه كشرط ان لا تنقه عليه والا كره كشرط ان لا يتزوج عليها ولا يخرجها كما تقدم له رضى الله عنه (ولو شرط) الزوج لها عند العقد (أن لا يبط) معها (أم ولد أو سرية) وان فعل كان أمرها بيدها أو تكون المرأة حرة (لزم) الشرط (في) ثم الوله أو السرية (السابقة) على الشرط (منهما على) القول (الأصح) وأولى اللاحقة منها

واما لو شرط ان لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت عنه المصنف لوضوحه وأما شرط لا أتسرى فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وهو المذهب وقال سحنون انما يلزم في اللاحقة دون السابقة كشرط ان لا يتخذ والى قول سحنون أشار بقوله ( لا ) يلزمه شيء ( في ) وطه ( أم ولد ) أو سرية ( سابقة في ) شرطه لزوجه ( لا أتسرى ) ويلزمه في اللاحقة ( ولها ) ( ٣١٨ )

فعل الزوج (شروط) شرطت لها وأعطف بالواو كالأشراط التي لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلدها وإن فعل فأمرها بيدها ففعل البعض فلها الخيار إن شاءت أقيمت معه وإن شاءت أخذت بحكمها ويقع الطلاق وهو من باب التحيث بالبعض هذا إذا قال ان فعل شيئا من ذلك فأمرها بيدها بل ( ولو لم يقل إن ) فعل شيئا منها ( فأمرها بيدها ) بان قال ان فعل ذلك أي وأو قال ان فعل ذلك لكن هذا ضعيف والمعتمد انه إذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها الا بفعل الجميع فكان الأولى ان يقول ان قال ان فعل شيئا من ذلك ( وهل ) الزوجة ( تملك ) بالعقد النصف ( أي نصف العداق ويتكامل بالدخول أو الموت وعليه ( فزيادته ) أي العداق ( كتاج وغلة ) كاجرة وعمرة وصوف ( وقصانه ) بموت أو تلف ( لهما ) راجع

كون أم الولد لاحقة بالنظر لوقت الحلف كالأول طلق المحلوف لها غير بات ثم أولد أمة بعد طلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولدها فيلزمه ما علقه على وطئها مادام في العصمة للعاق فيها شيء فقد اتضح انه يتصور وطء أم الولد لاحقة أي متجددة بعد الحلف وان كانت سابقة حين الوطء ( قوله ) وأما لو شرط ان لا يتخذ ( أي أم ولد أو سرية عليها وان اتخذت واحدة فأمرك بيدك أو فلتى اتخذها حرة ( قوله ) وأما شرط لا أتسرى ( أي عليها وان تسرى عليها فأمرها بيدها أو فهي حرة فيلزم في السابقة أي فيلزمه ما شرطه اذا وطئ أم الولد أو السرية السابقة على الشرط أو اللاحقة له ( قوله ) وقال سحنون الخ ( هذا ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم فعلى المصنف التواخذه في الشيء على قول سحنون الضعيف والمدول عن قول ابن القاسم ( قوله ) ويلزمه في اللاحقة ( أي ويلزمه بوطئه لللاحقة منها ) ( قوله ) والمعتمد انه إذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها الا بفعل الجميع اعلم ان محل الخلاف اذا كانت الشروط معطوفة بالواو وكان المعلق أمرها بيدها كما أشار لذلك الشارح أول الحياطة اما لو كانت معطوفة باو كان لها الخيار ببعضها اتفاقا قال ان فعل شيئا أولم يقل وان كان المعلق الطلاق أو العتق وقع بفعل بعضها من غير خيار لها لقول المصنف في اليمين وبالبعض عكس البرهانين ولو وكل الزوج من ينفقه له فقد له على شروط اشترطت عليه ونطق بها الوكيل فان كان الزوج وكله على العقد والشروط ففقط بها الوكيل لزم الزوج وان وكله على العقد فقط فلا تلزمه ( قوله ) فزيادته ( أي الحاصلة بعد العقد وقبل البناء وكذا يقال في قصانه ثم ان الذي يدل عليه كلامهم ان عمرة قوله فزيادته الخ اما تظهر اذا وقع الطلاق قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشتر الخ كما صنع ابن الحاجب ليميد ذلك واما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه فان دخل بها أو وقع موت فالزيادة والنقص للزوجة وعليها ( قوله ) وغلة ( عطفه على التاج يقتضى ان التاج ليس بغلة وهو المشهور خلافا للسيوري القائل انه غلة قاله شيخنا ) ( قوله ) فزيادته ونقصه له وعليه ( تبع بهرام في هذا التفريع واعترضه طيني قائلا لم أر من فرع على انها لا تملك بالعقد شيئا ان الغلة تكون للزوج وانما فرعوا حكم الغلة على القولين الآخرين فقط وهما أنها تملك بالعقد الجميع أو النصف اهـ بن ( قوله ) فهما ( أي الزيادة والنقص ) ( قوله ) واعترض على المصنف الخ ( حاصل هذا الاعتراض ان قوله كتاج وغلة يقتضى ان الولد كالملة يأتي فيه التفريع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم العداق في انه يشترط لأنه كجزء من المهر على كل قول وصنيع ابن عرفة يدل على ذلك لأنه حكم بان الولد كالمهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء فيها على القولين وكذا صنيع المدونة انظر طي وفي التوضيح ان كون الولد ليس بغلة هو المشهور وقد نص في المدونة على ان ولد الامة ونسل الحيوان ان يكون في الطلاق بينهما اهـ بن

لزيادة ( وعليهما ) راجع للنقصان وهو اراجح ( أولا ) تملك بالعقد النصف وعنه قولان لا تملك شيئا فزيادته ( قوله ) ونقصه له وعليه فاذا طلق قبل البناء وقد تلف فانه يدفع لها قيمة نصفه وان زاد فالزيادة له أو تملك الجميع فهما ( خلاف ) الا ان الثالث لم يشهر فلذا لم يجعله بعضهم مفرجا في الخلاف في التشهير واعترض على المصنف بان التاج بينهما على كل قول فلا يناسب تفرسه على الأول خاصة فالأولى الاختصار على الغلة

ثم محل كلام المصنف هنا ان كان الصداق مما لا يقاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان مما يقاب عليه ولم يتم على هلاكه بينة وتلف يدها فانها تضمه لانه يدها كالمارية (وعليها) اذا طلقها قبل البناء (نصف قيمة) الصداق (الودوب والعتق) أى القى وهبته أو اعتقته (يوتمهما) أى يوم العتق والمهبة لانه يوم لا تلاف لا يوم القبض (و) عليها ان طلقها قبل البناء وقد باعته بغير عجابة (نصف الثمن في البيع) ورجع عليها نصف عجابة (ولا يرد العتق) الواقع منها (٣١٩) في الصداق الرقيق (إلا أن يردّه)

الزوج لصرها) الحاصل (يوم العتق) فلا عبدة بصرها أو يسرها قبله وكذلك الرد اذا زادت قيمة العبد على ثلثها كهبها وصدقها به وإنما اقتصر على العسر لاجل ما رتبته عليه من قوله (ثم) بعد رد الزوج (إن طلقها) قبل البناء وهو يدها (عتق النصف) الذى وجب لها بالطلاق لزوال المانع وهو حق الزوج والراد أنها تؤمر به (بلا قضاء) عليها به لان رد الزوج رد لإيقاف على مذهب الكتاب وقال أشهب رد بإبطال فلا يمتنع منه شيء وإذا رد العتق مع تشوف الشارع للحرية فأولى المهبة والصدقة ونحوهما لكن الرد فى ذلك رد بإبطال فإذا طلق أومات بقى ملكها لها ولا تؤمر باعاده (وتنشطر) الصداق (ومزيد) لها (بعد العتق) على أنه من الصداق لانه ما ألزم نفسه ذلك إلا على حكم

(قوله ثم محل كلام المصنف) أى من كون القصد الحاصل فى الصداق قبل البناء عليها ما وقوله اذا كان الصداق مما لا يقاب عليه أو قامت على هلاكه بينة لانه اذا كان كذلك كان الضمان منهما مما اذا طلق قبل البناء وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما يتوهم على القول الثانى والثالث فهو ضعيف (قوله وعليها نصف قيمة الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقها زوجها قبل البناء وقد تصرفت فى الصداق بغير عوض كهبه أو عتق أو تدير أو اخذت فانها تفرم للزوج نصف الثلث فى الثلث ونصف قيمة القوم يوم التصرف وهو يوم المهبة والعتق لانه يوم الاتلاف وهذا هو المشهور وقيل يوم القبض قال بن واذكره المصنف من نفوذ تصرفها وغرمها نصف قيمة القوم مبنى على القول بأنها تملك بالعقد جميع الصداق وكذا على القول بأنها تملك النصف لانه معرض لتكميله لها ومراعاة للخلاف ونقل ذلك عن التوضيح وأما على القول بأنها لا تملك بالعقد شيئا فيرد ما قلناه فى نصف الزوج فقط لانها فضولية فى الجميع وقت التصرف وقد حقق الطلاق لها النصف فيحضى تصرفها فيه (قوله بنصف المهبة) أى إن باعته بعجابة (قوله ولا يرد العتق) أى ولا المهبة ولا الصدقة ولا الاخذام وحاصله ان الصداق اذا كان عبدا فأعتقته الزوجة للمالكة لأمر نفسها أو وهبته أو تصدقت به أو أخدمته فإن العتق وما معه لا يرد إلا أن تكون الزوجة مسرة يوم التصرف بالعتق ومادامه أو كان ثلثها لا يعمل ما تصرفت فيه والا كان للزوج رد العتق وماعه ويرجع النصف ملكا لها (قوله إلا أن يرد الزوج لصرها) أى إلا أن تكون مسرة يوم العتق فللزوج أن يرد عتقها حينئذ قبل الطلاق وله أيضا بعد الطلاق أن يرد عتقها ان لم يعلم به حتى طلقها وكانت مسرة يوم العتق واستمر عسرهما إلى يوم الطلاق كما هو المعروف عن الأحنفى انظر (قوله فلا عبدة الخ) أى ان المعتبر فى رد العتق وعدم رده عسرهما ويسرها يوم العتق كانت قبله موسرة أو مسرة ولا يعتبر فى الرد وعدمه عسرهما أو يسرها قبله (قوله لكن الرد فى ذلك الخ) فيه نظر اذ الخلاف فى مطلق تبرع الزوجة اذا رده الزوج هل هو رد لإيقاف أو بإبطال (قوله وتنشطر الصداق) أى بالطلاق قبل البناء كما يأتى للمصنف لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن الآية ثم ان تنشطر الصداق بالطلاق ظاهر على القول بأنها تملك بالعقد كل الصداق وكذا على القول بأنها لا تملك بالعقد شيئا لأن التشطير إيمان ملكها أو من ملك الزوج وأما على القول بأنها تملك بالعقد النصف فالتشطير بالطلاق مشكل لانه مشطير قبل الطلاق إلا ان يقال المعنى تختم تشطيره بعد ان كان معرضا لتكميله (قوله كان الزيد من جنسه) أى من جنس ماسما صداقا (قوله اجراء الخ) غلة لقوله أولا أى وإنما تنشطر للزيد بعد العقد بالطلاق اذا لم يقبضه اجراءه مجرى الصداق من جهة انه ما ألزم نفسه ذلك إلا على انه صداق (قوله صداق قطعا) أى فيتنشطر وسكت عنه المصنف لعله بالأولى مما ذكره (قوله وأما الزيد بعد العقد لاولى) كالمصلحة فى بلاد الأرياف

الصداق كان للزيد من جنسه أولا انصف بصفاته من الحلول والتأجيل أولا قبضته أولا اجراءه مجرى الصداق من هذه الحيثية وأما لومات أو فليس قبل قبضه فيمطل فحكموا له بحكم العطية فى هذه الحالة فلم يكن كالصداق من كل وجه ونهزم من قوله بعد العقد ان الزيد قبله أو حينه على أنه من الصداق صداق قطعا وأما الزيد بعد العقد لاولى فهو له ولا يتشطر (و) تنشطرت (هدية) اشترطت لها ولولائها أولغيرها (قوله) أى العقد أو فيه

وكذا اذا اهديت من غير شرط فقبله أو حاله لانها مشترطة حكما واما ما اهدى جده لغيرها فلا يشترط ويكون لمن اهدى له (ولها) أي المرأة (أخذت) أي أخذ ذلك الشرط في العقد أو قبله (منه) أي من اشترط له من ولي أو غيره ويأخذ الزوج منه النصف الآخر ولا يرجع به عليها لأن أصل الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج لولها فلا يعارض ما من الرجوع عليها بنصف قبة الوهب أو العتق يومهما وقوله (بالطلاق) متعلق بشرط والباء سببية وقوله (قبل السر) متعلق بالطلاق أو حال منه وجلة ولها أخذه معتضة وأراد بالمس الوطء أو ما يقوم مقامه كافة بيتها إذ هي يتكامل بها الصداق (وضماؤه) أي الصداق (إن هلك) وثبت (٣٣٠) هلاكه (بيته) كان مما يغاب عليه أو لا قبضته الزوجة أولا (أو) تتم على

هلاكه بيته و (كان مما لا يغاب عليه) كالحيوان والزروع والمقاربات (منهما) معا إذا طلق قبل البناء فلا رجوع لواحد منهما على الآخر ويخاف من كان بيده أنه ما فرط على الاظهر (والإله) بأن كان مما يغاب عليه ولم يتم على هلاكه بيته وهو يبد أحدهما (أضماؤه) من الذي في يده) من الزوجين فعليه غرة النصف الآخر (وتعين) للتشطير قبل البناء (ما اشترته) الزوجة بعد العقد من السلم (من الزوج) صاحت للجهاز أم لا فليس له طلبها بتشطير الأصل ولبس لها حيزه على أخذ شرط الأصل إلا يراضها (وهل طلتا) قصبت بالشراء منه التخفيف عليه أم لا) وعليه إلا كبر (أو) محل تعين تشطير ما

(قوله وكذا اذا اهديت من غير شرط) أي سواء كانت لها أو لولها أو لأجنبي وحصل ما ذكره أن الهدية متى كانت قبل العقد أو حينه فانها تشترط سواء اشترطت أولا كانت لها أو لغيرها وفي كانت بعد العقد ولا تكون مشترطة فان كانت لغيرها فلا تشترط وإن كانت لها فروايتان (قوله وأما ما اهدى جده لغيرها الخ) أي واما ما اهدى لها بعد العقد فسيأتي الكلام عليه إن كان قبل الدخول في قوله وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء ثم إن ما اهدى بعد البناء لغيرها هو عين قوله سابقا وأما الزيد بعد العقد لاولي فهو له (قوله ولها الخ) حاصله ان المرأة إذا طقت قبل البناء وقبلنا يتشترط ما أخذه ولها من الهدية المشترطة له حين العقد أو قبله فلها ان ترجع على ولها وتأخذ منه النصف والزوج النصف الآخر يأخذه من الولي وليس للزوج مطالبتها بالنصف الآخر الذي أخذه الولي لان الاعطاء لاولي ليس منها وانما هو من الزوج وحينئذ فيتم به (قوله أي للمرأة) أي التي طقت قبل البناء وتشترط ما أخذه ولها (قوله أخذ ذلك) أي أخذ نصف ذلك المشترط (قوله أو العتق يومهما) أي لان الاعطاء منها (قوله متعلق بالطلاق) أي مرتبط به في العتق فلا ينافي انه متعلق بمحذوف صفة للطلاق أو حال منه (قوله إذ هي يتكامل بها الصداق) أي كما يتكامل بالوطء (قوله إن هلك) أي بعد العقد كالمومات أو حرق أو سرق أو تلف من غير تفريط (قوله قبل البناء) أي بالطلاق قبل البناء (قوله ما اشترته) أي بالمهر وحاصله انها اذا اشترت بالصداق سلعا من الزوج سواء كانت تصالح جهازا أولا فانها تتعين للتشطير اذا طلقها قبل البناء اذ كأنه أصدقتها تلك السلع (قوله صلحت) أي تلك السلع للجهاز أم لا هذا ماقى الواق والتأي في التوضيح ان محل التأويلين إذا أصدقتها عينا فاشترت بها من الزوج ما يصلح أن يكون جهازا كدار وعبد ودابة وأما إذا اشترت ما يصلح للجهاز فلا فرق بين شرائها من الزوج وغيره في انه لا يرجع عليها إلا بنصفه لانها مجبورة على شراء ذلك (قوله بتشطير الأصل) أي وهي الدراهم والدنانير التي دفعها لها الزوج واشترت بها تلك السلع (قوله وعليه الأكثر) أي وهو المول عليه (قوله وإن قصد التخفيف) فان تم قصد التخفيف تعين تشطير الأصل وهذا التأويل للقاضي اسمعيل ورجحه ابن عبد السلام (قوله وتعين ما اشترته) أي وتعين للتشطير بالطلاق قبل البناء ما اشترته (قوله وسقط الزيد) أي الذي زاده الزوج بعد العقد على صداقها الذي تزوجها به (قوله دون أصل الصداق ودون الزيد قبله أو فيه) أي فلا يسقط عن الزوج بموته لانه تقرر لها بموته (قوله أو الشرط فيه الخ) أي ودون

المشترط

اشترته (إن قصدت) بالشراء منه (التخفيف) عنه والرفق به (أو يلا) ويعمل عند جهل الحال

على التخفيف (و) تعين (ما اشترته) من غير زوجها مما يصلح ان يكون (من جهازها) اذا اشترته من صداقها المدفوع لها بل وإن اشترته (من غيره) أي غير الصداق بل من أصل لها (وسقط) عن الزوج (الزيد) على الصداق بعد العقد (قط) دون أصل الصداق ودون الزيد قبله أو فيه أو المشترط فيه أو قبله (الموت) أي موت الزوج أو قبله قبل البناء وقبضها تشهد أم لا لانها عطية لم تقبض قبل المانع وأما موت الزوجة فلا يطل الهبة شبهة أم لا لحصول الولي بها قبل الموت (وفي تشطير هدية) تنوع بها الزوج (بعد العقد وقبل البناء) بالطلاق قبله

فيرجع الزوج عليها بنصفها (أولاشيء له) منها (وإن) كانت قائمة (بثمت) وهو المذهب فإن بنى بها فلا شيء له منها ولو قامة وهذا في الكساح الصحيح وأشار للفاسد بقوله (إلا أن يفسخ) النكاح (قبل البناء فيأخذ) الزوج (القائم منها) أي من الهدية وضاع عليه ما فات منها فهذا الاستثناء منقطع لأنه في الفاسد وبقوله في الصحيح (لا إن يفسخ بعده) أي بعد البناء فلا شيء له منها ولو قامة لأن الذي أهدى لأجله قد حصل (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء) على الزوج عند المازعة (عما يهدى) الزوجة (عرفاً) قبل البناء وليس مشروطاً به وعدمه (قولان) وعلى القضاء قبل بكل الموت ويتشطر بالطلاق قبل البناء وقيل \* (٣٣١) يسقط بهما إذا لم يقبض وعلى

عدمها فهي هبة لا بد فيها من الحوز وتكون كالهدية المتطوع بها بعد المقدار خيرت وطلق قبله ماصح الروايتين لأشياء له كما مر (وصحح القضاء) على الزوج أن طالبته الزوجة (بالوليمة) وهي طعام العرس

بناء على اتساع واجبة وسائر نذرها وهو الراجح فلا يقضى بها (دون أجره) للماشقة) والدف والسكبر والحمام ونحوها إلا عرف (وترجع) الزوجة (عليه بنصف نفقة الثمرة) التي لم يبد صلاحها (و نفقة (المبد) الصداق إذا طلق قبل البناء وكذا يرجع هو عليها بذلك حيث كان ما ذكره وأتفق عليه فلو قال ورجع المنفق بنصف النفقة كان أخصر وأتمم (وفي) رجوعها عليه بنصف (أجرة تعليم صنفه) شرعية عليها للرقيق أو الدابة المدفوعة صداقاً وارتفع عنه بها

المشترط من الهدية فيه أو قبله (قوله ويرجع الزوج عليها بنصفها) أي أن كانت فائمة ونصف قيمتها إن فانت (قوله وهو المذهب) وعليه اقتصر ابن رشد وذلك لأن الطلاق باختياره (قوله فإن بنى بها) أي ثم طلقها أو قولة فلا شيء له ولو قامة أي باتفاق أي لأن الذي أهدى لأجله قد حصل (قوله فيأخذ الزوج القائم منها) أي ولو كان متغيراً لأبه مغلوب على الفراق أما لو كان الفسخ بعد البناء فلا شيء له لأنه استمتع (قوله بما يهدى للزوجة عرفاً قبل البناء) أي كالحف والقنسوة (قوله قولان) في الواق لو قل المصنف في هذه روايتان وفي التي قبلها قولان لكان أحسن (فرع) ذكر ابن سلون أنه يقضى على المرأة بكسوة الرجل إذا جرى بها عرف واشترطت وقته صاحب العاتق عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة :

#### وشروط كسوة من المخطور • للزوج في العقد على المشهور

وعلاوه بالجمع بين البيع والكساح وقال ابن ناظم في شرح التحفة ما لابن سلون خلاف المشهور ولكن جرى به العمل اهـ بن (قوله وتكون كالهدية المتطوع بها بعد العقد) فإن مات الزوج أو فليس قبل قبض ذلك فإنه يسقط لأنه عطية لم يقبض (قوله فأصح الروايتين لا شيء له) والرواية الثانية أن ذلك يتشطر فيرجع الزوج عليها بنصفها أن كانت قامة ونصف قيمتها إن فانت (قوله وصح القضاء بالوليمة) أشار به لقول أبي الأصبغ بن سهل الصواب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن ابن عوف أو لم ولو بشاة اهـ بن (قوله فلا يقضى بها) محل الخلاف لم تشترط على الزوج أو يجرى بها العرف والاقتضى بها اتفاقاً بالأولى بما بعده ورجع للعرف في عملها بيت الزوج أو الزوجة (قوله وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة التي لم يبد صلاحها) أي التي دفعها لها صداقاً مع الأصول أو وحدها على القطع لا على التيقن والافسخ النكاح كما مر كالبيع وإذا فسخ النكاح رجعت بجميع النفقة كما قرر شيخنا (قوله وطلق قبل البناء) أي وعدم رجوعه بذلك قولان والظاهر منهما الرجوع (قوله وخرج بقوله صنعة العلم) أي كما خرج بالشرعية غيرها كعرب بعود ورقص والحاصل أن محل الخلاف قديم بقيود ثلاثة كما قال الشارح فإن تخلف واحد منها فلا رجوع لها اتفاقاً (قوله والكتابة) أدرج الكتابة في العلم تبعاً لحش نظراً لكونها من طرقة وبعضهم جعل الكتابة صنعة كما أفاده شيخنا (قوله أي الخاص) أي الذي تولى عقد نكاحها بدليل التعليل بقوله لأنه مفترط بعدم اشتراطه على الزوج وأما قول عبق أي ولى المال فقير صواب وولى المال هو للتصرف فيه لفسفها أو صغرهما وهو الأب وصيه ومقدم القاضى وأما ولى العقد فهو من تولى عقد نكاحها كان ولى المال أولاً (قوله بما قبضته) أي فقط لا بأزيد منه (قوله كان حالاً أو مؤجلاً وحل) هذا قول ابن زرب وشهره للتيطى وقال ابن فتحون إنما يلزمها التجهيز بما قبضته قبل البناء أن كان حالاً أما أن كان مؤجلاً وحل قبل البناء

(٤١ - دسوق - ثاني)

وطاق قبل البناء (قولان) محلها إذا استأجرت على التعليم لا أن

كانت هي المعلقة وخرج بقوله صنعة العلم كالنحو والحساب والكتابة والقراءة (وعلى الولي) أي الخاص من ماله إذا لم تكن رشيدة (أو الرشيدة مؤنة الحمل) أي حملها أو حمل الجهاز (بليل البناء المشترط) البناء فيه غير بلد العقد وكذا محلها حيث البلد واحدة وإنما كان على الولي من ماله لأنه مفترط بعدم اشتراط ذلك على الزوج (إلا لشرط) على الزوج أو عرف كعرف مصر فعلى الزوج (ولزمها التجهيز على العادة) في جهاز مثلها مثله (بما قبضته) من مهرها (إن سبق) القبض (البناء) كان حالاً أو مؤجلاً وحل



فإن تأخر القبض عن البناء لم يلزمها (٣٢٢) التجهيز به سواء كان حالا أو حل الشرط أو عرف (وقضى له) أي الزوج (إن دعاها)

أي الزوجة (لقبض ما  
حل) من صداقها لتجهيز به  
لأنه محل لتجهيز به  
يبيع لانه سلف جر فعا  
(إلا أن يسمى شيئا) أريد  
بما قبضته أو يجري به عرف  
(يلزم) ما سماه وهذا مستق  
من قوله ولزمها التجهيز  
بما قبضته (ولا تنفق منه)  
أي من الصداق على نفسها  
(ولا تقضي) (و) (دينا)  
عليها أي لا يجوز لها ذلك  
لما عدت أنه يلزمها تجهيز  
بما قبضته (إلا المحتاجة)  
فانها تنفق منه وتكتسب  
الشيء القليل بالمعروف ثم  
إن طلقها قبل البناء وهي  
معصرة تتبع ذمتها (و) (إلا  
للدين القليل) (كالدinar)  
من مهر كثير وأما إن كان  
قليلا فنقض منه بحسبه  
(ولو طولب) الزوج  
(بصداقها) أي بقدر  
ميراثهم منه (توتها) قبل  
الدخول وقد كان اشترط  
عليهم تجهيزها بأكثر من  
صداقها أو جرى عرف  
بذلك (فطالهم) الزوج  
(بإبراز جهازها) (المشترط  
أو المعتاد لينظر قدر ميراثه  
منه) (لم يلزمهم) إبرازه  
(على القول) وقال البخمي  
يلزمهم وعلى قول المازري  
لا يلزم الزوج جميع ما سمي  
من الصداق بل صداق  
مثلها على أنها محبرة بما  
قبض قبل البناء جهاز مثلها  
وبحط عنه ما زاد لأجل

ولا حق للزوج في التجهيز به ولزمها أخذه في ديونهم مثل ما قبض بعد البناء وحاصل ما ذكره  
المصنف أن الزوجة الرشيدة التي لها قبض صداقها وسيأتي غيرها إذا قبضت الحال من صداقها  
قبل بناء الزوج بها فإنه يلزمها أن تجهيز به على العادة من حضر أو بدو حتى لو كان العرف شراء خادم  
أو دار لزمها ذلك ولا يلزمها أن تجهيز بأزيد منه ومثل حال الصداق ما إذا عجل لها المؤجل وكان  
قسدا وإن كان لا يلزمها قبوله لأن ما يقع في مقابلة العصمة ليس بمنزلة الثمن لأن الثمن إذا كان قسدا  
ومحله المشتري أجبر البائع على قبوله ولا يجاب لتأخيره لاجله (قوله) فإن تأخر القبض عن البناء لم  
يلزمها الخ) كما لو كان الصداق مما يكال أو يوزن أو حيوانا أو عروضا أو عقارا فإنه لا يلزم بيعه لتجهيز  
به كما قال البخمي ورواه ابن سهل عن ابن زرب وقال المتطلي يجب بيعه لاجل التجهيز به وهو ضعيف  
والعتمد الأول فقول المصنف ولزمها التجهيز بما قبضته الخ أي إذا كان عينا وما ذكرناه من أن العمد  
عدم لزوم بيع العقار لا ينافيه ما يأتي للمصنف من القولين فيه المتقضي لتساويهما لأن ما هنا في عدم  
الوجوب والقولان الآتيان في الجواز والنوع (قوله أو حل) أي أو كان مؤجلا وحل بعد مضي أجله  
وقبضته بعد البناء (قوله وقضى له) أي عليها قبض ما حل ان دعاها لقبضه وقوله ان دعاها أي قبل  
البناء (قوله وقضى الخ) حاصله ان الزوج إذا دعا زوجته لقبض ما اتصف بالحلول من صداقها  
سواء كان حالا في الأصل أو حل بعد مضي أجله لأجل أن تجهيز به وأبى من ذلك فإنه يقضى  
عليها قبض ذلك على المشهور خلافا لابن حرث حيث قال لا يلزمها قبض ما حل بمضي أجله  
(قوله لأنه سلف الخ) أي لأن من محل ما أجل عد مسلما كما يأتي وهي إذا قبضته لزمها التجهيز به كما  
قال ابن زرب والحاصل أنه يمنع التعجيل فإن قبضته أجبرت على التجهيز به (قوله فيلزم ما سماه)  
أي أو جرى به العرف وقوله إلا أن يسمى أي الزوج ومثل تسميته تسمية ولها بان يقول نحن  
نشترى لها كذا أو أن عندها من الجهاز كذا وكذا (قوله اتبع ذمتها) أي بنصف التثقت (قوله وأما  
ان كان) أي اللهر (قوله ولو طولب الزوج) أي طالبه ورثتها بعده (قوله وعلى قول المازري الخ)  
حاصله انه على قول المازري لا يلزمهم إبراز الجهاز للشرط بل جهاز مثلها ويلزم الزوج  
صداق مثلها على أنها محبرة بجهاز مثلها ويحط عنه ما زاده لأجل الجهاز الذي اشترطه وحاصل  
هذه المسئلة انه إذا سمي لها صداقا مائة مثلا ودفع منه خمسين وشرط عليهم جهازا بمائتين فماتت  
قبل الدخول فطالبه ورثتها بما يخصهم من الميراث من الخمسين الباقية فطلبهم باحضار الجهاز  
المشترط أو باحضار قيمته ليعرف ارثه منه فقال المازري تبعا لشيخه عبد الحميد الصائغ لا  
يلزمهم إبراز ذلك الجهاز المشترط عليهم وعلى الزوج صداق مثلها على أنها محبرة بما قبض من الصداق  
وهو خمسون فإذا قيل ما صداق من يتجهز بخمسين فلا يخلو إما أن يكون قدر جهازها خمسين  
أو أقل من كئنانين أو أكثر كئنانين فإذا قيل من يتجهز بخمسين صداق مثلها خمسون فلا يدفع  
لهم شيئا غير مادفعه أولا ويكون الجهاز المشتري بالخمين المدفوعة أولا تركه يستحق الزوج  
نصفها وإن قيل صداق من يتجهز بخمسين ثلاثون رجوع الزوج عليهم بعشرين من الخمين التي  
دفعها ويكون ميراث الزوج من جهاز قيمته خمسون وإن قيل صداق من جهازها خمسون  
ثمانون دفع الزوج ثلاثين ويكون ميراث الزوج في تلك الثلاثين وفي جهاز قيمته خمسون  
(ولأبيها الخ) يعني انه إذا دفع لها الزوج الصداق قبل البناء حيوانا أو عروضا مما يكال أو يوزن فلا يلزم  
أباها إذا كان مجبرا ولا يلزمها إذا كانت غير محبرة ببيع ذلك لأجل تجهيزها بل يجوز لها بيعه لتجهيزها  
ثمعه ولها عدم بيعه وحينئذ فيلزم الزوج عبد البناء ان يأتي بغطاء ووطاء مناسبين لخالهما ومحل

جهازها (ولأبيها) المجهز جواز (بيع رقيق) أو غيره من الحيوان (بأنه الزوج) لها صداقا فلا يجب عليه ولا عليها ذلك عدم

الائتراط أو عرف (التعجيز) متعلق ببيع لا بباقة إذ لو ساقه للتعجيز لوجب البيع لاجله فإن لم يسع في موضوع الصف فصل الزوج عنه  
لباء أن يأتي بغطاء ووطاء مناسبين لحالهما (وفي) جواز (بيعه) أو بيعها (الأصل) أي العتار المروق في صداقها بالنظر ولا كلام  
للزوج ومنعه منه أي إذا منعه الزوج (قولان) محابها حيث لم يحرم عرف (٣٣٣) بالبيع أو بجمعه وإلا عمل

به وعلى القول بعدم  
بيعه يأتي الزوج بالغطاء  
والوطاء المناسبين (و) لو  
ادعى الاب أو غيره أن  
بعض الجهاز له على سبيل  
العارية وخالفته الابنة  
الرشيدة أو واقته وهي  
سفينة (قول دعوى الأب)  
ووصيه (قط) دون الام  
والجد والجددة وغيرهم (في  
إعارته لها) شيئا من  
الجهاز إن كانت دعواه (في  
السنة) من يوم البناء لا  
العقد وان تكون مجبرة أو  
سفينة وان يبقى بعد ادعاء  
من العارية ما بقي بجهازها  
للشرط أو المعتاد ولو أزيد  
من صداقها فإن لم يكن فيها  
بقي وفاء فالذي في التبعة  
وهو الذهب أنه لا يقبل  
منه إلا أن يعرف أن سل  
التاع له فيحلف ويأخذه  
ويتبع بما فيه وفاء والاب  
والاجني فيما عرف أصله  
سواء وقوله (يعين)  
مفترض بأنه قول مطلق  
لأن القائل يقبل قوله في  
السنة يقول بلايين والقائل  
يقوله في السنة  
وبعدها بشهرين وثلاثة  
يقول يعين ويقبل قوله

عند لزوم بيعه مالم يشترط بيعه لأجل التعجيز أو يجري عرف بذلك وإلا وجب بيعه (قوله بالائتراط)  
أي بالبيع (قوله إذ لو ساقه للتعجيز) أي لا على أنه من الصداق (قوله وفي جواز بيعه) أي الاب  
(قوله ومنعه منه أي إذا منعه الزوج) هذا القيد مثله في عبق وخش وبدل عليه كلام التيطي  
وضه وأما ماساق الزوج اليها من الأصول فهل للاب بيعه قبل البناء بابتها أم لا حكى القاضي محمد بن بشير  
أنه ليس له ذلك بغير رضا الزوج الحفنة التي للزوج فيه وقيل غيره له أن يفعل في ذلك ما شاء على  
وجه النظر ولا مقال للزوج ويجوز لها ذلك إن كانت ثيبا فإن طامها قبل البناء بها كان عليها نصف الثمن  
إن لم تحب اه وابن بشير هذا صاحب الامام لابن بشير القاضي ولذلك لم يقل المصنف تردداه بن  
(تنبيه) لو شرط الزوج جهازا فبته كذا أوجرى به العرف ومنه الولي قبل البناء كان الطلاق له  
بلاشي إن لم يرض وإن رضى لزمه المسمى لأنه بمثابة الرد بالعيب فإن طلق ولم يعلم بمنعه غرم نصف  
المسمى على الظاهر وإن دخل أجبر الاولياء على ما سمي من الجهاز إلا أن يحصل موت أو فراق فعليه  
مهرائيل ولا يجبرون (قوله وعلى القول بعدم بيعه) أي إذا منع الزوج من بيعه (قوله أو غيره) أي كالام  
والعمة والحالة والجد والجددة وغيرهم (قوله على سبيل العارية) أي عند البنت (قوله قبل دعوى الاب النخ)  
حاصل فقه المسئلة أن المدعى عليها أمارشيدة أو غير رشيدة فإن كانت رشيدة فلا تقبل دعوى مدعى  
إعارتها لافي السنة ولا بعدها حيث خالفت المدعى ولم تصدقه كان المدعى أبها أو غيره مالم يعلم أن أصل  
ذلك المدعى به للمدعى وإلا قبل قوله يعين ولو كان اجنيا ومالم يشهد على الإعارة وامان لم تخالف  
المدعى بل صدقته أخذت بأقرارها كانت الدعوى بعد السنة أو قبلها كان للمدعى أبها وغيره ولو اجنيا  
واما إن كانت غير رشيدة بان كانت مولى عليها بكرا أو ثيبا سفينة فلا تقبل دعوى غير الاب عليها سواء  
صدقته أو خالفته مالم يعلم أن أصل ذلك المدعى به للمدعى والاقبل قوله يعين وأخذه ولو بعد السنة  
وأما الاب فتقبل دعواه في السنة إذا كان الباقي بعد المدعى به بقي بالجهاز الشرط أو المعتاد فان  
ادعى بعد السنة لا تقبل دعواه مالم يعرف أن أصل المدعى به له ومالم يشهد على العارية (قوله دون الام  
والجد والجددة وغيرهم) سواء كانت دعواهم قبل تمام السنة أو بعدها مالم يثبت بالينة  
أن أصل ذلك التاع المدعى أنه عارية لهم وإلا حلف مدعيه وأخذه ولو بعد السنة (قوله إن  
كانت دعواه في السنة الخ) أشار الشارح إلى أن قبول دعوى الاب الإعارة مشروط بشرط  
ثلاثة (قوله وأن تكون مجبرة أو سفينة) الذي في التوضيح تقييد البنت بالبكر وضه ولا تقبل  
دعوى العارية إلا من الاب في ابنته البكر فقط واما الثيب فلا لأنه لا قضاء للاب في مالها اه فالح  
قال ابن رشد ومثل البكر الثيب التي في ولاية أبها لسفنها قياسا على البكر ومثل الاب الوصي  
فيمن في ولايته من بكر أو ثيب مولى عليها اه فالشرط حينئذ أن يكون مولى عليها بكرا أو ثيبا  
لا مجبرة فقط كما في عبق لأن المجبرة قد تكون ثيبا غير مولى عليها ابن (قوله ولو أزيد) أي ولو كان  
جهازها الشرط أو المعتاد أزيد (قوله ويتبع بما فيه وفاء) أي بالجهاز الشرط أو المعتاد (قوله وإن  
خالفتها الابنة) أي هذا إذا واقته على ما ادعاء من انه عارية بل وإن خالفتها بان قالت انه غير عارية بل  
هولى (قوله فإن أشهد ولو قبل مضي السنة النخ) الوال لا الحال أي فإن أشهد والحال انه قبل مضي السنة بان  
أشهد عند البناء أو قبله أو بعده وقبل مضي السنة وقوله بعدها أي بشرع يعين إن كان الأشهاد

في السنة (وإن خالفته الابنة) في دعواه (لا إن بعد) قيامه عن السنة (ولم يشهد) أي والحال أنه يشهد عند البناء أو قبله أو بعده  
قبل مضي السنة إن هذا الحلى مثلا عارية عند بنته فإن أشهد ولو قبل مضي السنة قبل قوله بعدها ولو طال (فإن صدقته) اشته في  
دعواه بعد السنة وهي رشيدة ولم يشهد

(فلى ثلثها) فان زاد فكلزوج ردمازله على الثالث خاصة هنا (واختصت) البنت عن بقية الورثة (هـ) أى الجهاز الذى جهزها به أبوها من ماله زيادة على مهرها لا بقدره فقط إذ لا نزاع للورثة فيه (إن ورد يثبتها) الذى بنى بها الزوج فيه لأنه من أعظم الحيازات (أو أشهد) الابن بذلك (لها) فالشهادة وحدها (٣٣٤) كافية في ذلك ولا يضرباؤه بذلك تحت يده وجوز لها بعد الاشهاد (أو اشتراه

الأب لها ووضعها عند غيره) كأنسها واشهد على ذلك وأقر الوارث بذلك (وإن وهبت) الرشيدة (له) أى الزوج بعد العقد وقبل البناء (الصدائق) للسمى قبل ان تقبض منه (أو) وهبت له من خالص ماله قبل العقد أو بعده (م) أى شيئا (يصدقها) قبل البناء يجبر على دفع أقاربه وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم حيث أراد الدخول فان طلق فلا شيء عليه في صورتين ويستمر الصداق ملكا له في الأولى ويرده لها في الثانية (و) إن وهبت له (بعده) أى بعد البناء (أو) رهنه (بعضه) ولو قبض البناء (فاللهووب كالعدم) ومعناه في الفرع الأول أنه لا يؤثر خلاوفي الثاني أن الباقي هو الصداق فان كان أقل من ربع دينار وكان قبل البناء جبر على تحكيمه وإلا فلا واستثنى من قوله وبه قوله (إلا) أن نه (شيئا من صداقها قبل البناء أو بعده) (على) فصد (دوام العشرة) معها فطلقها أو فسخ النكاح

عند البناء أو قبله وأما ان كان بعد البناء وقبل مضي السنة فيمبين (قوله ففى ثلثها) أى فهو نافذ في ثلثها (قوله ردمازاد الخ) أى ان لم يحصل منه اجازة له (قوله هنا) أى وأما فى غير ما هنا للزوج رد الجميع (قوله عن بقية الورثة) أى ورثة أبيها (قوله أو أشهد الابن بذلك) أى بان ذلك الجهاز الزائد على مهرها ملك لها (قوله بعد ذلك) أى الاشهاد (قوله بعد الاشهاد) الأولى حذفه لاغناء قوله بعد ذلك عنه (قوله ووضعها عند كأمها واشهد على ذلك) أى على أنه ملك للبنت وذكره الاشهاد في هذه فيه نظر والصواب إسقاطه لأن الاشهاد إذا وقع لا يشترط معه الحوز كما يدل عليه قوله قبل هذا أو اشهد لها وهذا قسمه فلاشهاد فيه وإنما معناه أن ما اشتراه الابن وسماها لها ونسبها إليها ووضعها عندها أو عند كأمها فانها تخص به إذا أقر الورثة أنه سماها أو شهدت بينة بذلك وهذا غير الاشهاد قبله قال الناصر الثاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لأن الغالب أن الشورة إنما تشتري وتسمى لبنت بقصد الهبة والتاميك وإلا فقد قل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة في رجل قل لولده اجعل في هذا الموضع كرما أو جنانا أو ابن عليه دارا فقبل الابن فيه ذلك في حياة أبيه والاب يقول كرم ابني أو جنان ابني أن البقعة لا تستحق بذلك وهي موروثه وليس للابن إلا قيمة عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرف له هذا كرم ولدى أودابة ولدى ليس شيء ولا يستحق الابن فيه شيئا إلا بأشهاد هبة أو صدقة أو بيع صغيرا كان الابن أو كبيرا وكذلك المرأة ابن (قوله وإن وهبت له الصداق للسمى قبل ان تقبضه منه الخ) فان قبضته منه قبل البناء ثم وهبت له قبله أيضا لم يجبر على دفع أقله فهو حينئذ كالموهوب بعد البناء (قوله ويستمر الصداق ملكا له في الأولى) أى لصحة الهبة قل التباطى ولا بد من اشهاد الزوج بالقبول فل وهو فى معنى الحيازة له فلو ماتت قبله بطالت الهبة على قول ابن القاسم وبه العمل اه بن (قوله جبر على دفع أقله) أى لاحتمال التواطىء على ترك الصداق فيعبر عن الصداق بالكلية (قوله وإن وهبت له بعده) أى وإن وهبت له الصداق بعد البناء قبل أن تقبضه منه أو بعد ان قبضته منه (قوله انه لا يؤثر خلا) أى فى الصداق فإذا طلقها بعد ذلك فلا شيء لها عليه (قوله فان كان أقل) أى فان كان الباقي بعد الهبة قل من ربع دينار وقوله وكان قبل البناء أى وكان ما ذكر من الهبة قبل البناء وقوله جبر على تكليفه أى إن أراد الدخول والاطاق واعطاها نصف ما بقى بعد الهبة كما إذا تزوجها ابتداء باقل من الصداق الشرعى (قوله وإلا فلا) أى إلا بان كانت الهبة بعد البناء فلا يزمه شيء (قوله واستثنى من قوله وبه الخ) الصواب انه مستثنى من جميع ما سبق لأن من قوله وبه فقط اه بن \* وحاصله اه إذا وهبت له الصداق بعد البناء ولو لم تقبضه أو وهبت له قبل البناء وبعد ما قبضته أو قبل قبضه على دوام العشرة أو على حسننها وثبت ذلك بالبينة أو قرائن الاحوال ثم انه طلقها بعد البناء قبل حصول مقصودها أو ظهر بعد البناء فساد النكاح ففسخ لتلك فلا يكون الموهوب كالدوم بل يرد لها (قوله هذا) أى يرجوعها عليه بما أعطته إذا فارق بالقرب بان كان قبل تمام سنتين وقوله وأما بالبعد أى وأما إذا كانت المفارقة ملتبسة بالبعد بان كانت بعد سنتين فلا ترجع الخ واعلم ان هذا التفصيل ذكره الأحمى وابن رشد ونص عليه سماع اشبه بها إذا أعطته مالا أو اسقطت

لفساده قبل حصول مقصوده فلا يكون الموهوب كالعدم بل يرد لها (كطية) مصدر

من مضاف له موله أى ان الزوجة إذا أعطت زوجها ما لا غير الصداق (لذلك) أى لدوام العشرة (ففسخ) النكاح لفساده جبر عليه فترجع بما أعطته وأحرى لو طاق اختيارا هذا إذا فارق بالقرب وأما بالبعد عبت يرى أنه حصل عرضها فلا ترجع وبما بين ذلك ترجع بقدره

وهذا ما لم يكن فراقها ليمين تزالت به لم تعتمد والافلا رجوع خلافا للخمى \* ولما بين حكم هبة الرشيدة شرع في بيان حكم هبة السفينة  
قوله (وإن أعنته سفينة ما ينكحها) قدر مهر مثلها أو أكثر (ثبت النكاح) ولكن (يعطيها من ماله) وجوبا (مثله) أي مثل ما أعطته  
وغير أن امتنع فإن أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطها من ماله صداق مثلها (٣٢٥) لأن غير الأب المخير ليس له

عقد بدون صداق المثل  
(وإن وهبته) أي الرشيدة  
وان كان خلاف سيقا  
لأنها التي تعتبر بها فأنكسر  
على ظهور المعنى أي وهبت  
الرشيدة صداقها الذي  
أعطاه الزوج لها (لأجنبي)  
أي غير الزوج (وقبضه)  
منها أو من الزوج (ثم  
طلق) الزوج قبل البناء  
(اتبعا) بنصفه (ولم يرجع)  
الزوجة (عليه) أي على  
الوهاب له بما غرمته  
للزوج (إلا أن يمين) له  
(أن الوهاب صداق)  
وينبغي أن علمه كياتها  
فإن يئس أو علم رجعت  
عليه بنصفه فقط وأما  
النصف الذي ملكته  
بالطلاق فلا ترجع به  
وكلام المصنف قبا إذا  
كان الثلث يعمل جميع ما  
وهبه والأبطل جميعه إلا  
أن يحجزه الزوج ولا يخاف  
قوله في الحبر ولرد الجميع  
ان تبرعت بزائد القضي  
لأصحة حتى يرد الزوج  
لأن ما يأتي في تبرعها في  
خالص مالها وهنا الزوج  
قد طلق فقد تبرعت بما

من صداقها على أن يسكنها ففارقها أو فلت ذلك على أن لا يتزوج عليها ففارقها أما إذا فلت ذلك على  
أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى فتزوج أو تسرى فقال ح في الالتزامات ظاهر كلامه في المدونة  
أنه ان تزوج عليها أو تسرى فلها أن ترجع عليه سواء كان ذلك بالقرب أو بالبعد وصرح بذلك  
للخمى وهو ظاهر كلام التيطي وابن فتحون ولم اتف على خلاف في ذلك إلا ما أشار إليه في التوضيح  
في الشروط ونقله عن ابن عبد السلام أنه ينبغي أن يفرق في ذلك بين القرب والبعد كما فرقوا في المسائل  
السابقة وظاهر كلامهما أنهما لم يتفقا على نص في ذلك انظر بن (قوله وهذا ما لم يكن فراقها ليمين  
زالت به) أي أن محل رجوعها عليه بالطية إذا فارقها عن قرب إذا لم يكن فراقها ليمين زالت به لم  
يتمدد الحث فيها وهو صادق بما إذا كان طلاقها لاليمين زالت به أو ليمين زالت به وتعمد الحث  
فيها فالأولى كما لو طلقها ابتداء لتشاجر والثانية كالأولى علق الطلاق على دخوله الدار ثم أعطته مالا على  
دوام العشرة فدخل الدار عمدا فترجع عليه بما أعطته فيها وأما أن قال ان دخلت الدار بضم التاء فانت  
طالق فدخل ناسيا أو عاق الطلاق على دخولها فدخلت لم ترجع عليه بشئ. وقوله خلافا للخمى أي  
القاتل أنها ترجع عليه إذا فارقها عن قرب ولو كانت الفارقة لأجل يمين لم يتمدد الحث فيها قال بن  
وهذا القيد لأصغ وهو غير ظاهر فان تصارى الأمر أن يكون الفراق هنا كالفسخ لانه جبري فيها  
وقد ذكر في الفسخ الرجوع فلظاهر حينئذ قول اللخمى لا قول أصغ اه كلامه (قوله ولم ترجع عليه  
الا ان تبين الخ) قال أبو الحسن ولا ترجع الزوجة على الوهاب له وفي كتاب محمد ترجع عياض قيل  
معنى ما في المدونة أنها وهبته هبة مطلقة وقالت للموهاب له أقبضها من زوجي ولو صرحته أن الهبة  
من الصداق كان لها الرجوع عليه كما قال محمد وحمل ابن يونس ما في الكتابين على الخلاف ونحوه  
ملا بن يونس للخمى واقتصر المصنف على التأويل الأول بالوفاق اه بن (قوله إذا كان الثلث يعمل  
جميع ما وهبته) أي ثلث مالها (قوله) والأبطل جميعه إلا أن يحجزه الزوج) ما ذكره من أن الثلث إذا لم  
يعمل جميعه بطل الجميع إلا أن يحجزه الزوج مثله في خش وعقب ورده بن بأن الذي يفيد كلام  
للخمى وعبدالحق أن هبتها ماضية مطلقا ولا كلام للزوج (١) فيها الخروج الزوجة من عصمته وهذا  
مذهب ابن القاسم في المدونة انظر بن (قوله) وإن لم يقبضه الوهاب له (الأجنبي) أي لا منها ولا من  
الزوج (قوله) ان أيسرت يوم الطلاق) أي ان أيسرت بالنصف التي وجب للزوج قاله أبو الحسن  
فلا يشترط يسرها يوم الطلاق بالجميع انظر بن (قوله) ان أيسرت الخ) أي لانه لا ضرر على المطلق  
حينئذ لانه يرجع عليها بحقه (قوله) وله التمسك) أي وله حبس نصفه لحقه فيه لما يلحقه من الضرر في  
انفادها حينئذ \* والحاصل أنها ان كانت موسرة يوم الطلاق بان كان عندها مالا غير الصداق الوهاب  
كانت موسرة يوم الهبة أيضا لا فاتها تخبر هي وزوجها المطلق على انفاذ الهبة للموهاب له ويرجع  
الزوج عليها بنصف الصداق في مالها فها تان صورتان وان كانت موسرة يوم الطلاق أيسرت يوم

(١) قوله ولا كلام للزوج فيها الخ انظر مع قول المصنف الان يرد الزوج لسرها يوم التمسك ومثل  
الهبة والصدقة وفيما كتبوه عليه من أن له الرد ولو بعد الطلاق لسرها وعدم حمل ثلثها ذلك

نصفه للزوج (وإن لم يقبضه) الوهاب له الأجنبي وطلعت قبل البناء (أيسرت هي) على امضاء الهبة للموهاب  
له موسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو موسرة ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها (و) يحجز (المطلق) أيضا على اتخاذ  
هبتها (إن أيسرت يوم الطلاق) فان أيسرت يومه لم يحجز هو وله التمسك بنصفه فهو شرط في جبره فقط وأما هي فتجبر مطلقا

(وإن خالته) الرشيدة قبل البناء. (٣٣٦) (على كعبه) وفرس وثوب (أو) على (عشرة) من الدنانير مثلا (ولم يقل) هو

(من صدقي فلا نصف لها) من الصداق وتدفع ما خالته به من مالها زيادة على الصداق (ولو) كانت (قبضه رده) ودفعت ما ذكر من مالها زيادة عليه (لأن قالت) طلقني على عشرة (ولم يقل من صدقي أيضا فطقتها فلها جميع النصف وتدفع ما وقع عليه الطلاق قط) (أو لم تقل) (صوابه) أو قالت خالتي أو طلقني على عشرة (من صدقي فنصف ما بقي) يكون لها بعد أخذه العشرة في الثلثين فلها مفهوما الثلثين قبلها (وتقرر) الصداق (بالوطء) هذا قيم قوله وإن خالته أي قبل البناء كما مر فإن خالته بعده على عشرة ولم تقل من صدقي تدفع ما سمعت له فقط والصداق كله لها لتقرر بالوطء (ويرجع) الزوج عليها بنصف القيمة (إن صدقتها) من قرابتها (من) يعلم (هو) (يعتق عليها) فتق ثم طلقها قبل البناء وأحرى أن لم يعلم وسواء فيها علم أم لا ويعتق الرقيق عليها في الصور الأربع والولا لها (وهل) العتق عليها في الأربع (إن رهدت) لا أن كانت

المهبة لا تجبر على دفع نصفها للوهوب له وإنما المطلق فلا يجبر وله النصف بنصفه ولا يتيمم بالوهوب له بنصف الزوج وله امضاء المهبة ويتيمم بنصفه في ذمتها والحاصل أنها تجبر على دفع نصفها مطلقا لأنها مالكة تنصرف في الصداق يوم المهبة وأما الزوج فلا يجبر إلا إذا كانت موسرة يوم الطلاق (قوله وإن خالته) أي قلت له خالتي على كذا (قوله فلا نصف لها) أي لأن لفظ الخلع يقتضي ترك كل مالها عليه من الحقوق وزادته ما التزمته من عندها عند ابن القاسم وقصره أشهب على العصة والمهر كدين فيكون لها نصف الباقي قال اللخمي في تبصرته وهو أحسن لكل الذي شهره المصنف وغيره الأول والخلاف إذا خالته قبل البناء وأما بعد البناء فقد رسخ المهر عليه ومفهوم قوله ولم تقل من صدقي أنها لو قلت من صدقي لكان لها نصف ما بقي كالو كان صداقها ثلاثين وقالت خالتي على عشرة من صدقي لكان لها نصف ما بقي بعدها وهو عشرة من عشرين (تول) ولو كانت قبضته رده (أي خلافا لما في كتاب ابن حبيب عن اصبح من أنها توز بما قبضته (قوله فيها) (١) أي قوله لا أن قالت طلقني على عشرة أو قلت من صدقي وقوله اللتين قبلها أي وهما قوله وإن خالته على كعبه أو عشرة ولم تقل من صدقي (قوله والصداق كله لها) أي سواء قبضته الزوجة أولا (قوله ويرجع الزوج عليها بنصف القيمة إن اصدقها الخ) أي لأنه لما خرج من يده لأجل البضع واستقر ملكها عليه واستغنت بعق قريبها كان كاشتراها له (قوله من يعلم بعق عليها) أي كما إذا اصدقها أحدا من أصولها أو من فصولها أو من حاشيتها القريبة كاخنها أو أختها (قوله وسواء فيها علمت) أي وقت العقد أنه يعتق عليها أولم تعلم فيرجع الزوج عليها بنصف القيمة في هذه الصور الأربع وهي علمها وجهها وعلمها دونها وعكسه إلا أنه في الثلاثة الأولى يرجع عليها بنصف القيمة اتفاقا وفي الصورة الرابعة وهي علمه دونها يرجع عليها بنصف القيمة على قول مالك للرجوع عنه وبه أخذ ابن القاسم واقتصر عليه المصنف والقول للرجوع إليه أنه إذا اصدقها من يعتق عليها وهو عالم دونها لم يرجع عليها بشيء بل يعتق العبد عليه وترجع عليه بنصف القيمة إذا طلقها قبل البناء وعليه اقتصر ابن الحاجب ووجه ذلك القول أنه لما علم عدم استقرار ملكها عليه فقد دخل على الاعانة على العتق فلو رجع كان رجوعا عما أراد (قوله وهل إن رهدت الخ) نص للدونة أن تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بالمقد فإن طلقها قبل البناء رجع بنصف قيمته وظاهرها سواء كانا غائبين بعق عليها أو جاهلين لذلك أو علم أحدهما بذلك دون الآخر ثم إن قولها عتق عليها بمجرد الظاهر كانت رشيدة أو سفيهة أو مجبرة وبه قيل وقيل إن كلاهما مقيد بما إذا كانت رشيدة لأن كانت سفيهة أو مجبرة فلا يعتق عليها بمجرد الظاهر وأشار المصنف بقوله وهل الخ أي وهل عتق عليها في الصور الأربع على الرجوع منه أو في الصور الثلاث على الرجوع إليها رهدت سواء علم الولي بعق عليها أم لا لأن علمه غير معلوم عليه والدول عليه اذنها ولا أذنت له أن يتزوجها بعد كانت مجبرة لسكونه يعتق عليها (قوله لا إن كانت سفيهة أو مجبرة) أي فلا يعتق عليها علم الولي بأنه يعتق عليها أم لا (قوله وصوب) المصوب لاختصاص العتق بالرشيدة ابن يونس وعياض وأبو الحسن والمقيد بالقول بالاطلاق بعدم علم الولي هو ابن رشد ونصه وإن تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بمجرد العقد أو جهلا أو أحدها بكرة كانت أو ثيبا وهذا في البكران لم يعلم الأب أو الوصي والام يعتق عليها وفي عتقه

(١) قوله فعلى أي خالتي على عشرة من صدقي وطلقني على عشرة من صدقي وقوله اللتين قبلها أي قوله خالتي على عشرة ولم تقل من صدقي وطلقني على عشرة ولم تقل من صدقي هذا هو الصواب اه كنه محمد علبش

والسئلة الأولى مبنية على هذه الأولى تقديم هذه عليها وذكر مفهوم ان لم يعلم الولي لما فيه من التفصيل بقوله (وإن علم الولي (دونها) الوجه حذفه لأن الدار على علمه علمت أم لا) (يُتَّقَى عَلَيْهَا) جزما (وفي عتقه عليه) أي على الولي وعدم العتق (قولان) وعلى العتق عليه يرجع كل من الزوج والزوجة عليه لأن الفرض أنه طلق قبل البناء وعلى عدم العتق يكون رتبة الزوج ويعزم لها نصف قيمته ولا يكون رقيما لها اذ لا يفي في ملكها من يعتق كله أو بعضه عليه (وإن جنى العبد) (الصدّاق حال كونه (في يده) أي الزوج قبل ان يسلمه لها وأولى في يدها (فلا كلام له) أي للزوج وإنما الكلام لها (وإن أسلته) (٣٣٧) لدجني عليه فطلقها قبل البناء

وكان الأولى التصريح بالقائه  
(فلا شيء له) أي للزوج من  
العبد ولا نصف قيمته  
عليها لأنه كان هلك  
بساوي (إلا أن تعابى)  
في اسلامه بان تصكون  
قيمته أكثر من ارش  
الجناية (فله) أي للزوج  
(دفع نصف الارش)  
للدجني عليه (والشركة فيه)  
أي في العبد بالنصف وله  
اجازة فعلها ولا شيء له فيه  
(وإن فدت بأرشها) أي  
ارش الجناية (فأقول لم  
يأخذها) الزوج أي لم يأخذ  
نصفه منها (إلا بذلك)  
أي بدفع نصف القداء  
(وإن زاد على قيمته و) إن  
فدته (بأكثر) من أرشها  
(فكالحاق) فيخير الزوج  
بين أن يجيز فعلها ولا شيء  
له منه وبين أن يدفع لها  
نصف ارش الجناية فقط  
دون الزائد ويأخذ نصف  
العبد فيكون شريكا لها  
فيه (ورجعت المرأة) على  
الزوج (بما) أي بجميع  
الذي (أنفقت على عبيد)

عليه قولان (قوله والسئلة الأولى) أي وهي مسئلة رجوعه عليها بنصف القيمة وقوله مبنية على هذه  
أي على هذه المسئلة وهي مسئلة عتقه عليها وقوله فالأولى تقديم هذه عليها أي كما فعل في المدونة وقد علمت  
نصها (قوله وإنما الكلام لها) أي فان شاءت دفعت ارش الجناية وأبقت له وان شاءت أسلته للدجني  
عليه في الجناية (قوله بان تكون قيمتها أكثر من ارش الجناية) أي كما لو كانت قيمته ثلاثين وارش  
الجناية عشرين وقوله فله دفع نصف الأرض أي وهو عشرة في النال (قوله ورجعت المرأة الخ) ذكر  
ابن غازي ان في بعض النسخ ورجعت المرأة في الفسخ قبله بما أنفقت الخ (قوله وجاز عفواً عن البكر)  
الأولى عفواً عن أبي الحيرة أي سواء كانت بكرا أو ثيبا صغرت كما يشتر لذلك كلام الشارح وقوله دون  
غيره أي دون غير الأب ولو كان وصيا مجبرا وخص الأب بذلك لشدة شفتته دون الوصي وغيره من  
الأولياء (قوله عن نصف الصدّاق) أي وأولى عن أقل منه (قوله أو يفو الذي يده عقدة  
النكاح) حملة اصحابنا على الأب وحملة أبو حنيفة على الزوج عن التشطير لأنه الذي يسده حل  
النكاح لأنه طاق (قوله وقبله) أي وجاز المفوق للطلاق لمصلحة كسر الزوج فيخفف عنه بطرح  
البعض (قوله لا بعد الدخول) أي لا يجوز للولي أن يفو عن بعض الصدّاق بعد الدخول ان رشت  
لأنها لما صارت ثيبا صار الكلام لها فان كانت سفية أو صغيرة فالكلام للأب وحينئذ فله أن يفو عن  
بعض الصدّاق لمصلحة كذا في خش وعقب وهو غير صواب اذ الحق انه لا عفو له بعد الدخول  
سواء كانت رشيدة أولا ففي سماع محمد بن خالد أن الصغيرة إذا دخل بها الزوج وانقضت ثم طلقها  
قبل البلوغ انه لا يجوز العفو عن شيء من الصدّاق لامن الأب ولا منها قال ابن رشد وهو كما قل لأنه  
إذا دخل بها الزوج وانقضت فقد وجب لها جميع صدقاتها بالميسر وليس للأب أن يضع حقا قد  
وجب لها الا في الوضع الذي اذن له فيه وهو قبل الميسر لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن  
تمسوهن الآية وإذا منع العفو في الصغيرة بعد الدخول ففي السفية اخرى اه بن وكذا لا يجوز  
العفو عن شيء من الصدّاق بعد الموت ولو قبل البناء كما نص عليه للمازري ذكره شيخنا  
(قوله وقبضه مجبر) أي وهو الأب في ابنته البكر ولو غائبا والبيب ان صغرت والسيد في أمه بالغة أم لا  
ثيبا أم لا (قوله ووصي) أي أوصاه الأب بالنكاحها وامره بجبرها أو عين له الزوج (قوله وكذا ولي  
سفية) أي الولي على النظر في مالها سواء كان له تولية العقد كالأب أولا كالأجنبي فولي العقد فقط  
لا يقبض صدقاتها ولو كان أخا أو أبا فان كانت السفية مهيمة فلا يقبض صدقاتها كما قال ابن عرفة  
بل يرفع امرها للحاكم فان شاء قبضه واشترى لها به جهازا وان شاء عين لها من قبضه ويصرفه فيها  
بأمره به بما يجب لها فان لم يكن حاكم أو لم يمكن الرفع اليه أو خفف على الصدّاق منه حضر الزوج والولي  
والشهود فيشترون لها بصدقاتها جهازا أو يدخلونه بيت البناء كما ذكره التيطي وابن الحاج في نوازله عازيا  
ذلك لما لا انظر بن (قوله وصي المال) أي الوصي الذي أوصاه الأب أو أقامه القاضي على النظر في مالها

صدّاق (أو ثمرة) ثم تبين فساد النكاح ففسخ قبل البناء وامر من اهان رجوع بنصف مدّة الثمرة والعبد في النكاح الصحيح حيث طلق  
قبل البناء (وجاز عفواً عن البكر المجبرة) كالثيب الصغيرة دون غيره (عن نصف الصدّاق قبل الدخول وبعد الطلاق) لقوله تعالى إلا أن  
يعفون أو يفوا الذي يده عقدة النكاح لا قبل الطلاق فلا يجوز عند مالك (أن القاسم وقوله لمصلحة وعل) وهو (وناق) لقول الامام  
بحملة على غير المصلحة أو خلاف عمله على ظاهره (تأويلان) لا بعد الدخول ان رشت (وبعضه) أي الصدّاق (مجبر وصي) وكذا  
ولي سفية غير مجبرة ويجوز ان يكون المراد بالوصي وصي المال وهو غير مجبر بدليل عطنه على المجبر فيشمل ولي السفية غير المجبرة

ويكون الوصي الجبر ناخلا فيما قبله فأمل (وصداقا) أي الجبر والوصي في دعوى تلفه أو ضياعه بلا تفریط (ولو لم تقم بينة) وكان مما يصاب عليه ومصيبته من الزوجة فلا رجوع لها على زوج ولا غيره (وحلفا) ولو عرفا الصلاح (ورجع) الزوج عليها بنصفه (إن طلقها) قبل البناء وهو مما يغلب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (في ما لها إن أسرت يوم الدفع) أي دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقدم ولو أسرت يوم القيام وهي مصيبة زلت بها فإن أسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشيء ومصيبته منه ولو أسيرت بعد ذلك (وإنما يرثه) أي الجبر والوصي من الصداق أحداً من ثلاثة (شراء جهاز) (٣٢٨) به يصلح لحالها (وتشهد بينة بدفعه لها) ومعاينة قبضه له

(وباحضاره بيت البناء) وتشهد للينة بوصوله له (أو توجبه) بأن طابت الجهاز موجهاً (إليه) أي إلى بيت البناء وإن لم يصحبه إلى البيت ولا تسمع حينئذ دعوى الزوج لتعلم بصل إليه وأنى بالحصر للاشادة على أن من له قبضه لو دفعه للزوجة عينا لم يبرأ ويضمن للزوج (وإلا) يكن لها مجبر ولا وصي ولا مقدم قض (فالمرأة) الرشيدة هي التي قبضه فإن ادعت تلفه صدقت يمين ولا يلزمها تجهيزها غيره (وإن قبض) أي قبضه من ليس له قبضه عن تقدم من غير توكيها له في القبض فلف فهو متعد في قبضه والزوج متعد في دفعه فإن شاءت (اتبته) المرأة لضمائه بهديه (أو) اتبعت (الزوج) فإن أخذته منه رجع به على الولى

أى وأما الوصى الذى أمره الأب بالأجبار أو عين له الزوج فهو مندرج في المجبر (قوله ولو لم تقم بينة) ظاهره على التلف فيرد عليه أن قوله وحلف بشكل مع ما قبل للمالبة لأنه إذا قامت له بينة على التلف صدق من غير يمين على أن تصديقهما عند قيام البينة أمر ضرورى لا يحتاج للنص عليه وأجاب بعضهم بأن الواو في قوله ولو لم تقم بينة للحال وقرر المتن بتقرير آخره وحاصله أنهم إذا ادعوا قبضه من الزوج وأنه تلف فانهما يصدقن في القبض فيبرأ الزوج هذا إذا قامت بينة على القبض بل ولو لم تقم عليه بينة وهو قول مالك وابن القاسم ومقابله لأشبه عدمها ويغرم الزوج للزوجة صداقتها فالمالبة من حيث براءة الزوج خلافا لأشبه وتعلم أن الذى لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف وقوله وحلف أى على التلف لا على القبض كذا حل اللواق على هذا التقرير فالمالبة صحيحة ومحل الخلاف بين ابن القاسم وأشبه إذا ادعا التلف قبل البناء وأما بعد البناء فلا خلاف في براءة الزوج باقرارهما قبضه انظر بن (قوله وحلفا) أى لقد تلف أو ضاع بغير تفریط ولا يقال فيه تخليف الولد لو الله وهو ممنوع لأننا نقول قد تعلق به حق للزوج وهو الجهاز به فإن كانت سفينة مهمة وعقد لها الحاكم وقبض صداقها وادعى تلفه فهل يحلف من حيث أنه ولى لا من حيث أنه حاكم أو لا وهو الظاهر أنه خشي (قوله بنصفه) أى بنصف الصداق الذى دفعه لمن له قبضه لأنه كالوكيل لها (قوله ولم تقم بينة على هلاكه) وأما أن قامت على هلاكه بينة مطلقا أو لم تقم وكان مما لا يغلب عليه فلا رجوع له عليها كانت موسرة يوم الدفع أو معسرة لأن ضمانه منهما (قوله وإنما يرثه) أى بالنسبة لدفع الصداق لها فلا ينافى ما تقدم من أنه إذا ادعى تلفه أو ضياعه فانه يصدق (تنبيه) قال ابن عرفة ابن حبيب للزوج سؤال الولى فيما صرف قدده فيه من الجهاز وعلى الولى تفسير ذلك وحلفه إن اتهمه (قوله تشهد بينة بدفعه لها) أى في بيت البناء أو في غيره وإن لم تقر قبضه (قوله ومعاينة الخ) عطف تفسير (قوله إلى أن من له قبضه) أى من الأب والوصي وولى السفينة وقوله إذا دفعه للزوجة أى المحجور عليها وأما الرشيدة فسيأتى أنها قبضه بنفسها أو توكل من قبضه وقوله لم يبرأ أى ولو اعترفت الزوجة المذكورة بأخذه من الولى المذكور وصرفته على نفسها أو تلف منها (قوله ويضمن للزوج) أى ليشتري له به جهازا (قوله فالمرأة الرشيدة هي التي قبضه) أى ولا يقبضه وليها لا يتوكلها (قوله ولا يلزمها تجهيزها غيره) أى قصدت بها بالنظر لعدم لزوم التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه إذا طلق قبل البناء فلا تصدق فيما يغلب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والا كان الضمان منهما (قوله حلف الزوج في كالشرة الأيام) فإن نكل الزوج بدت اليمين على الولى أن كانت دعوى تحقيق فإن نكل الولى فلا رجوع له وإن حلف أخذه من الزوج وإن كانت دعوى اتهام غرم الزوج بمجرد نكواه ولا ترد اليمين على الولى

(فصل)

بخلاف العكس فقرار الغرم على الولى (ولو قال الأب)

ومن له ولاية قبضه من ولى أو زوجة (بعد الإشهاد) عليه (بالقبض) بالصداق من الزوج أى بعد الإشهاد عليه بأنه أقر بأنه قبضه منه ثم قال (لم أقبضه) منه وإنما اعترفت بذلك توثقة منى بالزوج وظنى فيه الحير لم تسمع دعواه بعدم القبض ويؤخذ باقراره (وحلف الزوج) لقد أقبضته له أو لقد قبضه ان كان الأمر قريبا من يوم الإشهاد بان كان (في كالشرة الأيام) فما دونها من يوم الاعتراف بالقبض وادخلت الكفاف الحصة زيادة على العشرة فما زاد على نصف شهر صدق الزوج في دفعه له سلا يمين



تنازع الزوجين في النكاح من أصله والصدق قدرا أو جنسا أو صفة أو اقتضاء أو متاع البيت وما يتعلق بذلك \* فقال ( إذا تنازعا في الزوجية ) بأن ادعاهما أحدهما وأنكرها الآخر ( ثبتت بيينة ) قاطعة بأن شهدت على معاينة العقد بل ( ولو بالسماع ) الفاشي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج لفلانة أو أن فلانة امرأة فلان ( بالدفء والدفء ) أي مع معاينتهم ويحتمل أنهما من جملة مسموعهم وعلى كل حال فلا ينفى اعتباره قيدا إذ يكفي السماع الفاشي من الثقات وغيرهم ولو بغير اعتبارهما ويحتمل أن المعنى شهدا بالسماع الفاشي بهما فأولى معاينتهما بأن قالوا لم نزل نسمع أن فلانة زفت لفلان أو عمل لها الولية وهو جيد لأنه نص على التوهم ( وإلا ) بأن لم توجد بيينة بما ذكر ( فلا يمين ) على المدعى عليه المنكر لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعائه ( ولو أقام المدعى شاهدا ) إذا لمرة لتوجيهها على المنكر إذ لو توجهت عليه فنكح لم

( فصل إذا تنازعا في الزوجية ) أي ولو كانا طارئين على المذهب وضمير تنازعا للتنازعين المقيمين من تنازعا أول الزوجين باعتبار دعواهما وقوله في الزوجية أي من حيث اثباتها وفيها فلا حاجة لما قيل أنه من باب التغليب لأن المدعى للزوجية أحدهما والآخر فيها ( قوله بأن ادعاهما أحدهما ) أي بأن ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكر ( قوله ثبتت بيينة ) أي لمدعيها منهما كان المدعى لها الرجل أو المرأة وقوله ثبتت بيينة أي لا يتقارها بعد تنازعهما فلا يقال إن كلام المصنف لا فائدة فيه لأن كل شيء قامت عليه البيينة فانه ثبتت بها \* وحاصل الجواب أن فائدته نفي ثبوته بغيرها أو يقال فائدته أن يترتب عليه ما بعده ( قوله ولو بالسماع ) أي ولو كانت شهادتهما بالسماع \* واعلم أن بيينة السماع لا بد أن تكون منفصلة كبيينة القطع إن تقول سمى لها كذا النقد منه كذا والمؤجل كذا وعقد لها ولها فلان كذا في عبارة التيطي التي قلها ح فلا يكفي الاجمال في واحدة منهما اه بن ورد المصنف بلو على ما قاله أبو عمران إنما تجوز شهادة السماع إذا اتفقا على الزوجية \* والحاصل أنهما إذا تنازعا في أصل النكاح فانه يثبت بالبيينة المعاينة لا بعد إذا فصلت اتفاقا وهل يثبت بيينة السماع أولا فقال أبو عمران لا يثبت وقال التيطي يثبت بيينة السماع بالدفء والدفء وعلى هذا متى المصنف ورد بلو على أبي عمران ( قوله أي مع معاينتهما ) الأولى أي مع معاينة أحدهما إلا أن يقال إن في الكلام حذف مضاف ومن هذا يعلم أن الباء في كلام المصنف والتيطي بمعنى مع والواو بمعنى أو \* وحاصله أن البيينة إذا سمعت سمعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعانفت الدف أو الدخان وأدوا الشهادة على وجه السماع من الغير فانه يكفي ( قوله ويحتمل أنهما من جملة مسموعهم ) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج فلانة وأنها زفت له أو عمل لها ولية ( قوله إذ يكفي السماع الفاشي ) أي بالنكاح وقوله ولو بغير اعتبارهما أي ولو لم تعان البيينة واحدا منهما ولو لم يحصل السماع بواحدة منهما ( قوله فأولى معاينتهما ) أي بأن يقولوا نشهد أن فلانة زفت لفلان أو نشهد أنه عمل لها الولية وقد شاهدنا ذلك \* والحاصل أن كلام المصنف يحتمل احتمالات ثلاثة وكلها صحيحة ( قوله أن فلانة زفت لفلان ) راجع للسماع بالدف وقوله أو عمل لها الولية راجع للسماع بالدخان ( قوله ونص على التوهم ) أي لأنه إذا ثبتت الزوجية بشهادتهما بالسماع والدف والدخان فنثبت شهادتهما بمعاينتهما لها بالأولى ( قوله والا فلا يمين على المدعى عليه المنكر ) أي ولو كانا طارئين على المراجع وقيل يلزمه وهو قول سحنون ونص ابن رشد في رسم النكاح من سماع أصبغ ولو لم تكن المرأة تحت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طارئان وعجز عن اثبات ذلك لزمها البين لأنها لو اقترت له بما ادعاه من النكاح كانا زوجين وقيل لا يمين عليها لأنها لو نكحت عن البين لم يلزمها النكاح اه وعزا الثاني ابن عرفة للمروفي المذهب والأول لسحنون انظر بن وعلى مقاله سحنون من البين فان لم يحلف المنكر سجن له فان طال دين واعلم أن مقاله سحنون مبنى على أن الطارئ يثبت نكاحها بقرارهما بالزوجية مطلقا والمشهور تقييد ذلك بما إذا لم يتقدم نزاع ( قوله ولو أقام المدعى شاهدا ) خلافا لقول ابن القاسم يحلف المنكر لد شهادة ذلك الشاهد ( قوله إذا توجهت عليه ) أي على المدعى عليه مع وجود شاهد للمدعى ( قوله وحلفت المرأة ) هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فهي مستأنفة فان نكحت حلفت من يظن به العلم من الورثة أنها غير زوجة واعلم أنه لا خصوصية للمرأة بذلك بل الزوج لو أقام شاهدا على نكاح مبيته فان لا يحلف معه ويرثها ولا صداق لها فلو قال المصنف وحلف به وورث كان أحسن لشموله للصورتين وإنما لم يؤخذ بالصدق مع اقراره بعده ورتها بزوجيتها لأن الصدق من أحكام الزوجية في حال الحياة لأنه

أى مع شاهدا بالزوجة إذا (٣٣٠) ادعت بدموته انه زوجها ( وورثت ) لان الدعوى آلت الى مال ولو كان ثروا رث معين

ثابت النسب على أرجح القولين ولا صدق لها لأنه من أحكام الحياة وعليها العدة لحق الله (و) لو ادعى رجل على ذات زوج انها امرأته تزوجها قبل هذا وأقام شاهد اشهد بالقطع على الزوجة السابقة وزعم أن له شاهدا ثانيا ( نمر الزوج ) المسترل عليها أمر إيجاب بان يقضى عليه ( باعتزالها ) فلا يقربها بوطء ولا بمقدماته ( إقامة ) ( شاهد ثان ) يشهد له قطعا مع الأول ( زعم ) هذا المدعى ( قرينة ) بحيث لا ضرر على الزوج في اعتزالها لحيته وثقتها مدة الاعتزال على من يقضى له بها ( فإن لم يأت به ) أو كان بعيدا ( فلا يمين على ) واحدا من ( الزوجين ) ( رد ) شهادة الشاهد الذى أقامه وفى نسخة والا فلا يمين الخ وهى أخصر وأتمثل لشدها للصورتين (و) لو ادعى رجل على امرأة خالية من الأزواج انها امرأته وان له ذلك بينة تشهد له ولو بالسمع قريبة القية واكذبه ( أمرت ) أى أمرها الحاكم ( بانتظاره ) لينة قربت لا ضرر على المرأة فى انتظارها فلا تزوج ان أى بها حكم عليها بذلك وان لم يأت بها أو كانت بعيدة فلا تؤمر بانتظاره وتزوج من شاءت (م) إذا مضى أجل الانتظار ولم يأت بينة وأمرها القاضى بان تزوج ان شاءت له

فى مقابلة التمتع ولم تثبت الزوجة حال الحياة فلا صدق ( قوله أى مع شاهدها ) أى الشاهد على عقد الكاح لا على اقرار الزوج الميت وقوله حلفت أى عينا واحدة مكملة لانصاب ولا يتأتى هنا يمين الاستظهار لانها انما تكون فى الدعوى على الميت إذا كانت بدين ( قوله وورثت ) أى على ما قال ابن القاسم لأن دعوى الزوجة بعد الموت ليس بالقصود منها الا المال فآت إلى مال وكل دعوى بمال تثبت بالشاهد واليمين وقول أنصب لاثرت لأنه لا صدق لها لأن الميراث فرع الزوجة وهى لا تثبت بالشاهد واليمين فكذا فرعها ( قوله ولو كان ثم وارت معين ثابت النسب على أرجح القوانين ) والقول الآخر بقول محل ارثها ان لم يكن وارث ثابت النسب وإلا فلا ارث وهذا القيد اعتبره ح والشيخ سالم والوزير وأقره الناصر فى حاشية التوضيح وقول بن الأولى حمل كلام المصنف عليه والذى نقله شيخنا الدعوى عن بعضهم أنه لا عبرة بهذا القيد وانما تروث على كلام ابن القاسم مطلقا واعتمد هذا رحمة الله تعالى عليه ( قوله لأنه من أحكام الحياة ) أى من لوازم الزوجة حال الحياة ولا يقال الارث من لوازم الزوجة حال الحياة وهى لم تثبت قبل الموت فقتضاها أنه لا ميراث لأننا لنسلم (١) أن الارث من لوازم الزوجة لأنه يقرب على غيرها بخلاف الصدق فانه لا يتسبب الا عن الزوجة ( قوله وعابها العدة لحق الله ) نى والظاهر حرمتها على آباءه وأبنائه لدهواها وحرمة فروعها وأصولها عليه ان كان المدعى الزوجة الرجل بعد موتها كما فى عقي واعلم ان صورة المصنف كما قال الشارح ان الدعوى بعد الموت فلو ادعى أحدهما الزوجة حال الحياة وأقام شاهدا واحدا ورد الحاكم شهادته لا أعاده ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أولا بد من تجديد الدعوى لانه ادعى نكاح والدعوى التى بعد الموت دعوى مال وهذا هو الظاهر كما أن الظاهر قبول شهادة الشاهد الأول الذى قد ورد الحاكم شهادته أولا لاقراده كما قال شيخنا ( قوله أنها امرأته تزوجها ) أى وأنكرت المرأة أن يكون قد تزوجها أصلا ( قوله يشهد له قطعا ) نى بالقطع لا على السماع لأن بينة السماع لا تنفع فيمن تحت زوج ( قوله فان لم يأت بالخ ) أى وان أتى بشاهده عمل بالشهادة وينفسح نكاح الثانى وترد إلى عصمة المدعى ولا يقربها إلا بعد استيرائها من الثانى ان كان قد ووطئها ( قوله الزوجين ) أى الزوجة وزوجها الأول المدعى عليها ( قوله لشدها للصورتين ) أى صورة ما إذا كان الشاهد الثانى بعيدا أو ادعى انه قريب ولم يأت به • واعلم أن المسئلة كما قل ح مفروضة فيما إذا ادعى المدعى انه تزوجها سابقا ودخل بها وهى تنكر ذلك أما لو ادعى انه تزوج بها سابقا ولم يدخل بها فقد تقدم فى ذات الوليين أن دخول الثانى فيها اه ويصح فرضها كما قل الشيخ سالم فى ذات ولى واحد دخول الثانى فيها لا يفيها ( قوله ولو بالسمع ) أى لأن القرض أنها خالية من الأزواج ( قوله أمرت بانتظاره ) قال فى انشامل وهل بحميل وجه ان طلبه أو نجس عند امرأة وبه جرى عمل المتأخرين قولان اه بن وثقتها فى مدة الانتظار لمن ثبتت له فالمسئلة السابقة ( قوله وان لم يأت بها ) أى وان مضت مدة الانتظار ولم يأت بها ( قوله ثم لم تسمع الخ ) حاصله انه إذا أنظره الحاكم لىأتى بالينة الى ادعى قربها ثم لم يأت بها تارة يلقى السلاح ويقول عجزت عن اثبات الزوجة وتارة ينازع ويقول لىينة أخرى وهى موجودة فى المحل القلائى وآتى بها فان ادعى ان

(١) قوله لأننا لنسلم الخ فيه ان الارث هنا لغير الزوجة من باقى الاسباب إما لا تنفائه رأسا وإما لعدم اعتباره فهو لازم هنا لهما قطعا ولم تثبت فالوجه عدم ثبوته كما قال أنصب ولكن إذا قالت حذام فصدقوها • فان القولى ما قالت حذام

على ان استحسان المجتهد وهو اقتراح معنى فى ذهنه تقصر عنه عبارته حجة على مقلده وقوله بخلاف الصدق الخ فيه انه تسبب عن وطء الشبهة وعن الزنا بغير عالمة كما سبق اه كنه محمد عيسى

(لم تسمع بيئته إن عجزه قاض) أى حكم عجزه وعدم قبول دعواه أو بيئته بالتلوم - ألة كونه (مدعى حجة) أى بيئته أى عجزه فى هذه الحالة لأن لا يعجزه فتسمع ولا أن عجزه فى حال كونه مقر على نفسه بالعجز فتسمع (٢٣١) على ظاهرها كما أشار له بقوله (وظاهرها

القبول) أى قبول بيئته (إن أقر على نفسه بالعجز) حين تعجزه فهذا مفهوم قوله مدعى حجة لا مقابلة والراجح عدم القول مطاقا وظاهرها ضعيف (وليس لى ثلاث) من الزوجات وادعى نكاح رابعة أنكرت ولا بيئته (تزوج خامسة) بالنسبة لى ادعى نكاحهم (بالأبجد طلاقها) أى طلاق المدعى نكاحها وأولى طلاق إحدى اثلاث بائنا (وليس إنكار الزوج) نكاح امرأه ادعت عليه أنه زوجها وأقامت بيئته ولم يأت بدفع فحكم القاضى عليه بالزوجة (طلاناً) إلا أن ينوى به الطلاق ويلزمه النفقة والدخول عليها نعم أن تحقق أنها ليست زوجة فى الواقع وجب عليه تجديد عقد لتحلل (ولو ادعاه رجلان) فقال كل هى زوجتى (فأنكرت هما) أو صدقتهما (أو) أنكرت (أحدهما) وصدق الآخر أو سكنت فلم تقر بواحد (وأقام كل) منهما (البيئته) على دعواه (فسخا) أى نكاحهما مما بطانة بائنة لاحتمال صدقهما (ك) ذات الوليين (إذا جهل زمن

له بيئته وعجزه اقضى ثم أتى بالمقابل وهذا هو المثار له بقول المصنف ثم لم تسمع بيئته أن عجزه القاضى فى حال كونه مدعى حجة أى بيئته وإن لم يعجزه وأتى بها قبلت والمعرف بالعجز إذا عجزه وأتى بها قولان بقولها وعدمه والراجح عدم القبول وهذا هو المثار له بقول المصنف وظاهرها القبول أن أقر على نفسه بالعجز (قوله لم تسمع بيئته) أى التى أتى بها سواء أتى بها قبل أن تزوج أو بعد تزوجها (قوله أى طلاق المدعى نكاحها) أشار بهذا إلى أن الضمير فى طلاقها عائد على المتنازع فيها المفهومة من السياق لا على الخامسة ويفهم من قوله إلا بعد طلاقها أنه ليس له تزوج خامسة برجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه واستظهر بعض المتأخرين عدم حده إذا تزوج خامسة قبل طلاق واحدة من الأربع (قوله وليس إنكار الزوج طلاقاً) يعنى إذا ادعت المرأة على رجل أنها زوجته فكذبها فأقامت بيئته بما ادعته ولم يأت الرجل بدفع فى تلك البيئته فحكم عليه القاضى بالزوجة فإن إنكاره لا يكون طلاقاً ويثبت النكاح وذلك لأن إنكاره لا اعتقاده أنها ليست زوجة بل أجنبية فحيث أثبتت لزمه البناء والنفقة ولا يلزمه طلاق (قوله إلا أن ينوى به) أى بالإنكار الطلاق والحال أنها قد أثبتت الزوجة فاذ أنوى به الطلاق والحال أنها أثبتت الزوجة سواء كانت نيته الطلاق بالإنكار قبل ثبوت الزوجة أو بعدها لزمه الطلاق عملاً بما ثبت فى نفس الأمر من وقوعه حينئذ على زوجة وللزوجه بكل كلام بنية كمياني وأما أن لم تثبت الزوجة فلا يكون إنكاره طلاقاً ولو قصد له طلاقاً فى أجنبية والحاصل أن إنكاره إنما يكون طلاقاً إذا أنوى ذلك وثبتت الزوجة عليه فإذا وجد الأمر لزمته طلاقاً إلا أن ينوى أكثر ويحتاج لعقد إذا كان إنكاره الذى نوى به الطلاق قبل الدخول أو بعده وكانت العدة قد تمت (قوله أو صدقتهما) أى على سبيل الاحتمال إذ لا يجتمع عليها رجلان (قوله وأقام كل البيئته) أى والحال أنه لم يعلم السابق منهما (قوله لاحتمال صدقهما) أى وأنهما زوجة لكل منهما وإنها تزوجت بهذا قبل الآخر وبالعكس (قوله ولا ينظر لدخول أحدهما) أى حينئذ فلا يكون الداخل أولى بها ولا بد من الفسخ كذا قل عبد الحق خلافاً لابن إمامة وابن الوليد وابن غالب حيث قالوا أن دخل بها أحدهما كانت له فجعلاهما كذات الوليين انظر بن (قوله لأن هذه ذات ولى واحد) أى والدخول لا يفوت إلا فى ذات الوليين (قوله والا الخ) أى والا قل أن هذه ذات ولى واحد فلا يصح للزوم الخ (قوله إلا التاريخ الخ) فإذا أرختنا ما قضى لأقدم التاريخين لأنه الأسبق بالعقد عليها وإن أرخت أحدهما دون الأخرى فلم يعلم السابق منهما فيفسخ النكاحان بمنزلة ما لو تركنا مما التاريخ أوارختنا مما فى وقت واحد (قوله على الأرجح) وهو ما فى أبى الحسن والتوضيح وقال الثمانى لا يعتبر هنا شيء من المرجعات حتى التاريخ ويتعم فسخ النكاحين مطلقاً (قوله وفى التورث باترار الزوجين الخ) حاصله أن الرجل والمرأة إذا كانا بلديين أو أحدهما بلدياً والآخر طارئاً إذا أقر بأنهما زوجان متناكحان ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر أولاً يرثه فى ذلك خلاف فقال ابن الواز يتوارثان لمؤاخضة المكلف الرشيد بأقراره بالمسال وقال غيره لا يتوارثان لمدة ثبوت الزوجية لأن الزوجية لا تثبت بتقارير غير الطارئین وظاهره ولو طال زمن للانقار وعمل الخلاف إذا لم يكن هناك وارث ثبت النسب حازر لجميع المال والا ثبت التوارث اتفاقاً (قوله بأقرار الزوجين) الحق كما يؤخذ من بن أن عمل الخلاف الاقرار مطلقاً

العقدين كما مروا لا ينظر لدخول أحدهما لأن هذه ذات ولى واحد والائتم تشبيه الشيء بنفسه ولا ينظر لأعدلها ولا لغيره من المرجعات إلا التاريخ فإنه ينظر له هنا على الأرجح (وفى التورث بإقرار الزوجين) معاً بأنهما زوجان ثم مات أحدهما خلاف وهذا فى الزوجين (غير الطارئین) بأن كانا بلديين أو أحدهما وأما الطارئان فأنهما يتوارثان بأقرارهما بالزوجة من غير خلاف كما يأتى

ولا يشترط الإقرار في الصحة على الأرجح (و) في (الإقرار بوارث) غير ولد ولا زوج بل بائع وعم وابن عم ونحوهم غير معروف النسب ولا يعلم من القرية تصديق ولا تكذيب (٣٣٦) (وليس ثم وارث ثابت) نسبه يجوز جمع المال بأن لا يكون وارث أصلا

أو وارث يجوز بعض المال وعدم التوريث (خلاف) وخصه المختار بما إذا لم يطل الإقرار وأما الإقرار بالولد فهو استلحاق في العرف وهو يرث قطعا مطلقا وأما الزوج فهو قبله ولو عرف نسبه لورث قطعا ولو كذبهم للقرية المقر لم يرث قطعا ولو صدقه لكان إقرارا من الجانبين فيرث كل منهما الآخر كما يأتي في الاستلحاق ولو كان هناك وارث ثابت النسب لم يرث القرية من المقر شيئا في هذه ويرث أحد الزوجين من الآخر قطعا في التي قبلها قوله وليس ثم الخ راجع لهما ولكن الحكم مختلف كما علت (بخلاف) الزوجين (الطارئين) على باد

منهما أو من أحدهما فإذا أقر أحدهما بالزوجة وسكت الآخر ولم يكذب فيه فهل ذلك الساكت يرث المقر لمؤاخذة المكلف بإقراره أولا يرث لثبوت الزوجة خلاف فلو كذبه فلا يرثه اتفاقا كما أن للمقر لا يرث الساكت اتفاقا (قوله ولا يشترط الإقرار في الصحة) أي بل لا فرق بين الإقرار في الصحة أو المرض فقد قل في الجواهر ومن اختصر فقال لي امرأة بمكة سمعها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها ولو قالت زوجي فلان بمكة فأتى بعد موتها ورثها بأقرارها بذلك ونقله في التوضيح وخالف في ذلك عجم وقال محل الخلاف في غير الطارئین إذا وقع الإقرار في الصحة والا فلا يرث اتفاقا ومحل الإرث في الطارئین بالإقرار حيث كان في الصحة وإلا فلا لان الإقرار في المرض كانشائه فيه وإنشأؤه فيه ولو بين الطارئین مانع من الميراث اه كلامه ورده طفي لما مر من النقل عن الجواهر (قوله وفي الإقرار) أي وفي التوريث بسبب الإقرار بوارث الخ أي وعدم التوريث بذلك خلاف مبنى على الخلاف في أن يمت المال حائز أو وارث وعمله في إرث القرية للمقر به وأما إرث المقر للمقر به فلا خلاف في عدمه (قوله وخصه) أي الخلاف المختار أي اللخمى بما إذا لم يطل الإقرار أي وأما إذا طال فالإرث اتفاقا (قوله وهو يرث قطعا) أي اتفاقا وقوله مطلقا أي سواء كان هناك وارث ثابت النسب حائز أولا (قوله كما يأتي) أي على ما يأتي في الاستلحاق وظاهره أن التوارث بينهما باتفاق هنا وفيه أن إقرار كل منهما بالآخر لا يمنع إدراج كل منهما في محل الخلاف كما كتب شيخنا ومن العجب أن الشارح جعل محل الخلاف هنا إقرار أحدهما وفي المسئلة السابقة إقرارهما معا والمثلثان من واد واحد فالحق الإطلاق في الموضعين ويقيد محل الخلاف بعدم التكذيب فقط كما قرر شيخنا (قوله ولكن الحكم مختلف) أي لما علت من ثبوت الميراث قطعا في الأولى عند وجود الوارث الثابت النسب الحائز لجميع المال ومن عدم الميراث قطعا في الثانية عند وجود الوارث المذكور (قوله فانهما يتوارثان بلا خلاف) أي لثبوت الزوجة بينهما بأقرارهما ولا فرق بين إقرارهما في الصحة أو المرض على الأرجح كما مر وقوله بخلاف الطارئین أي على بلد سواء قداما أو مفترقين فان كان أحدهما طارئا والآخر حاضرا فكل حاضرین كما مر (قوله غير البالغين) سواء كان الأبوان طارئین أم لا والسكوت ليس كالإقرار وإذا أقر أحدهما وسكت الآخر فلا يعد سكوته إقرارا ومفهوم غير البالغين أنه لو كان الزوجان بالغين ولو سفهين لم يعتبر إقرار أبويهما بعد موتهما أو موت أحدهما (قوله بشكاحهما) أي سواء أقر في الصحة أو المرض خلافا لقول عجم يشترط إقرارهما في الصحة (قوله كما لو كانا) أي الزوجان غير البالغين حينئذ لو أقر أبواهما بزواجهما فانهما ثبت (قوله أي الناري) قيد به لقول المصنف في التوضيح اعلم أن ما ذكره ابن الحاجب هنا من الإقرار إنما يغيد في الطارئین لان الزوجة تثبت بأقرارهما وأما في غير الطارئین فلا لانه قد تقدم اتها لو تصادقا على الزوجة لم يقبل على الظاهر أي لم تثبت الزوجة وفي الإرث خلاف (قوله فانه إقرار) أي يثبت به النكاح والإرث في الطارئین وفي البلدين يثبت به الإرث دون النكاح (قوله لأن لم يجب) أي فلا يترتب على ذلك حكم الزوجة

(قوله)

لو كانا حينئذ (و) بخلاف (قوله) أي الطارئ (للاطارئ) (تزوجتك) (قالت) (له) (بلى) أو نعم فانه إقرار يثبت به

الإرث والزوجة (أوقات) (له) في جواب قوله تزوجتك (طلقتي أو خالعتي) فانه إقرار (أوقات) (لها) (اختلعت مني) أو أنا منك مظاهره أحرار أو بالنسبة في جواب (قوله له) (لها) (طارئان) (طلقتي) تثبت الزوجة بما ذكره من طلاق أوظهار (لأن لم يجب)

بالبناء للفقول فيناول جواب الرجل والمرأة أي لم يجب البادي منها كأن قال لها تزوجتك فلم يجبه أو قالت له طلقني أو تزوجني  
يجبها فليس القول الخالي عن جواب إقرارا بالنكاح (أو) أجاب بقوله (أنشع على كظيهر أسي) في قولها تزوجتك أو أنت زوجي و  
إذا لم يكن جوابا لشيء بان قوله من غير سؤال تقدم منها فلا تثبت الزوجية لهذا اللفظ على الاجتية بخلاف أنامك مظاهر  
مر لا ناسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال إلا على من تلبس بالظهار حال قوله ذلك وهو يستدعي زوجيتها حينئذ (أو قر) الطار  
كأن قل أنت زوجتي (فذكرت ثم قالت نعم) أنت زوجي (٣٣٣) (فذكرت) لم تثبت الزوجية له

اتفاقهما عليها في ز  
واحد • ولما فرغ  
تنازعها في أصل النكاح  
شرع في بيان حكم تنازعه  
في قدر المهر أو صفته  
جنسه وفي كل امقابل إليه  
وما هو منزل منزلته كالمو  
والطلاق أو بعده فقا  
(د) ان تنازعا قبل البناء  
(في قدر المهر) بان قد  
عشرة وقالت عشيرتي  
(أو صفته) بأن قالت يجب  
رومي وقال بعد زنجي أو  
قالت بدنانير محمدية وقال  
بل يزيدية (أو جنسه) باز  
قلت بذهب وقال بفضا  
أو بعبد وقال بثوب أو  
قلت بفرس وقال بحمار  
إذا الجنس لغة صادق  
بالنوع (حلفا) ان كانا  
رشدين وإلا فوليها كما  
يأتي وتبدأ الزوجة  
(أو فسخ) النكاح بطلاق  
وتتوقف الفسخ على  
الحكم وكذا ان نكلا هذا  
ان اشبا او لم يشبها معا

(قوله بالبناء للفقول) أي ويصح بناءه بفاعل أيضا وضميره راجع للمؤول أي لان لم يجب  
للمؤول السائل منها فهو مفيد لما أده الاول (قوله قبل البناء) أي بعد اتفاقها على ثبوت الزوجية  
والحل أنه لم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي وأما تنازعها في ذلك بعد البناء فسيأتي (قوله في  
قدر المهر) عطف على الزوجية كما أشار له الشارح (قوله أو بعبد) أي أو قالت جبد (قوله إذا الجنس  
الخ) أي وإنما صح التمثيل للاختلاف في الجنس بهذا المثال مع انها اختلفا في النوع لأن المراد  
بالجنس الجنس لغة والجنس في اللغة يشمل النوع (قوله حلفا) أي حلف كل على مادعاؤه وقوله كما  
يأتي أي في قوله ولا كلام لسفينة (قوله ويتوقف الفسخ على الحكم) أي ويقع الفسخ ظاهر أو باطنا  
(قوله وكذا ان نكلا) أي وكذا يفسخ ان نكلا ويقضى للحالف على الناكل (قوله فان نكل)  
أي من أشبه وحده وتوجهت عليه اليقين (قوله وأما في الجنس فيفسخ مطلقا) ما ذكره من الفسخ  
مطلقا في الجنس هو الذي عند اللخمي وابن رشد والمتطوي وغيرهم انظر التوضيح اه بن ومقابله  
ان الاختلاف في الجنس كالاختلاف في القدر والصفة (قوله فيفسخ مطلقا) أي مالم يرض أحدهما  
بقول الآخر والإفلا ففسخ • وحاصل فقه المسئلة أنها إذا تنازعا في جنس الصداق قبل البناء ففسخ  
مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا اشبا أو أحدهما أولم يشبا وان تنازعا فيه بعد البناء رد الزوج لصداق  
المثل مالم يزد عن دعواها أو ينقص عن دعواه وان تنازعا في قدره أو صفته فان كان قبل البناء صدق  
ييمين من اتفرد بالشبه وان أشبا أولم يشبا حلفا وفسخ النكاح مالم يرض أحدهما بقول الآخر وان  
كان التنازع فيها بعد البناء صدق الزوج ييمين (قوله أولا) أي أولم يشبه واحد منها (قوله وغيره)  
بالرفع عطف على الرجوع افراد الضمير باعتبار ما ذكر (قوله أي غير ما ذكر) مثل تبدئة الزوجة باليمين  
ووقوع الفسخ ظاهرا وباطنا وكون نكولها كحلفها وانه يقضى للحالف على الناكل وان الفسخ  
إنما يكون إذا حكم به حاكم (قوله لا للجنس) أي لأنه لا يرجع عند التنازع فيه لاشبه هنا بخلاف البيع  
(قوله يعني أنه ينظر) أي في حال التنازع في القدر والصفة (قوله وان الفسخ إنما يكون الخ) تفسير لقوله  
وغيره (قوله وقد شمل ذلك) أي قوله وأن فسخ إنما يكون الخ وما بعده (قوله إلا ان ظاهر المصنف الخ)  
لأن قوله والرجوع الأشبه كالبيع يقتضي أنه لا يحمل بالشبه هنا قبل الفوات بل بعده كالبيع وليس  
كذلك بل هنا يرجع لاشبه قبل الفوات لاجده بخلاف البيع فانه يرجع فيه لاشبه بعد الفوات لاقبله  
(قوله قبل الفوات) المراد به البناء أو الطلاق أو الموت لأنه كفوت السامة في البيع (قوله مطلقا) أي كان التنازع

امان اشبه أحدهما فالأول له يمينته فان نكل حلف الآخر ولا فسخ هذا كله ان كان التنازع في القدر أو الصفة وأما في الجنس فيفسخ  
مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا اشبا أو أحدهما أولا على الأرجح بقوله (والرجوع للأشبه) كالبيع (وانقاسخ النكاح بناءً التحاليل)  
كالبيع (غيره) أي غير ما ذكر من الرجوع والانقاسخ (كالبيع) تشبيه في الجملة إذ هو ظاهر بالنسبة للقدر والصفة لا للجنس لما علمت  
يعني أنه ينظر لمسعى الاشبه وان الفسخ إنما يكون إذا حكم به حاكم فلا يقع بمجرد الحلف ويقع ظاهرا وباطنا وإن نكولها  
كحلفها ويقضى للحالف على الناكل وان المرأة هي التي تبدأ باليمين لأنها بائنة لبعضها وقد شمل ذلك كله قوله وغيره إلا أن ظاهر  
للمصنف أنه لا يحمل بالشبه قبل الفوات مطلقا كافي البيع وليس كذلك

بل يعمل بقوله من أشبه قوله في القدر والصفة كما علمت وكما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد علمت انه لا يفسخ قبل الفوات فيها عند شبه احدهما بخلاف الجنس (إلا) إذا حصل الاختلاف المذكور (بعد بناء أو طلاق أو) بعد (موتٍ قتلٍ) أى القول قول الزوج (يمين) ان أشبه لأنه كفوت الصلدة في البيع في ان القول للمشتري ان أشبه والزوج كالمشتري يصدق بعد يمين ان أشبه هذا مقتضى احاطته على البيع لكن المتعمد الذي به الفتوى ان القول للزوج مطلقا أشبه أولم يشبه ولا يراعى الشبه لواحد منهما في القدر والصفة إلا قبل البناء (ولو ادعى) الزوج (٣٣٤) انه نكحها (تفويضا) وادعت هي تسمية فالقول له يمين حيث كان ذلك (عند معتاديه)

أى متصادى التفويض اما وحده أو هو مع التسمية بالسوية فان كانا من قوم اعتادوا التسمية أو غلبت عندهم فالقول لها يمين بقوله ولو ادعى الخ شرط حذف جوابه أى كذلك أى ان القول له يمين بعد الفوات (في القدر والصفة) متعلق بقوله فقول له يمين أى واما اختلافهما في الجنس بعد الفوات فان الزوج يرد الى صداق المثل بعد حلفها من غير نظر الى شبه مالم يكن صداق المثل أكثر مما ادعت المرأ فلا تزد على ما ادعت ومالم يكن دون ما ادعاه الزوج فلا تنقص عن دعواه وثبت النكاح بينهما واليه أشار بقوله (ورد) الزوج (المثل) أى صداق المثل للزوجة (في) تنازعها في (جنس) والمراد به ما يشمل النوع بعد بناء أو طلاق أو موت بعد

في القدر أو الصفة أو الجنس (قوله بل يعمل بقول من أشبه) إذا كان التنازع في قدر المهر أو صفته قبل البناء وأما في البيع إذا تنازعا قبل قوات البيع في قدر الثمن أو صفته أو جنسه فانه لا يرجع لأشبه بل يخلصان ويفسخ (قوله فيها) أى في القدر والصفة بل القول قول من أشبه يمينه والنكاح ثابت فان نكل حلف الآخر وكان القول قوله ولا يفسخ (قوله بخلاف الجنس) أى بخلاف الاختلاف في الجنس قبل البناء فيفسخ مطلقا حلنا أو نكلا أو حلف أحدهما أشبه أو أحدهما أولم يشبه واحد على الآخر (قوله بعد موت) أى موتها أو موته أو موتها (قوله أى القول قول الزوج يمين) فان نكل الزوج عن اليمين فالقول قول الزوجة مع يمينها أو ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ان أشبه) أى سواء أشبهت الزوجة أم لا فلا تفرقت الزوجة بالشبه فالقول قولها يمينها فان نكلت كان القول قول الزوج يمينه فان نكل كان القول قولها فان لم يشبه واحد منها حلنا معا وكان فيه صداق المثل ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على التاكل وهذا التقرير لابن غازي تبع للخمى وقوله لكن المتعمد الخ طريقة للمعطى وانتصر عليها المصنف في التوضيح وهي ظاهر المصنف هنا لأن قوله إلا بعد بناء استثناء من قوله والرجوع للأشبه كالبيع أى ان الرجوع للأشبه معمول به قبل البناء لا بعد البناء الخ (قوله ان القول للزوج مطلقا) أى يمين والفرض ان التنازع في القدر والصفة فان نكل حلفت في الطلاق ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ولو ادعى الزوج) أى بعد طلاقها أو موتها وقوله انه نكحها تفويضا أى انه لم يسم لها شيئا من الصداق حين العقد فلا شيء لها أى أو ادعت ورثته ذلك وقوله وادعت هي تسمية أى انه نكحها نكاح تسمية وأنه سمى لها كذا وكذا أى أو ادعت ورثته ذلك (قوله حيث كان الخ) أى إذا كانا من قوم يتناكحون على التفويض فقط أو هو القالب عندهم أو عليه وعلى التسمية سوية لصدق الاعتياد بذلك وقوله فالقول لها يمين أى قبل قوله في ثلاث حالات وقوله في حالتين لكن كلام المصنف يفيد انه إذا كانت التسمية غالبية عندهم فالقول قول الزوج يمين لأنه يصدق عليه كونها معتاديه وهو ما في التوضيح عن اللخمي وحينئذ فالمرأة قبل قولها في حالة واحدة والرجل في أربعة (قوله بعد حلفها) أى ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على التاكل (قوله ولشموله المثل) أى لأن قولنا فوق ما ادعت محتمل لفوق قيمته أو فوقه نفسه (قوله ثبت النكاح ولا يفسخ) قال في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك وقال في الجلاب يفسخ النكاح بينهما ابن وقوله ثبت النكاح أى ثبوتها حسبا إذا كان التنازع بعد البناء وهي حية أو حكيما ان كان التنازع بعد الموت أى انه ثبت احكامه من ارث أو غيره واما إذا كان التنازع بعد الطلاق فلا يثبت

النكاح

حلفها ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على التاكل (مالم يكن ذلك)

أى مهر المثل (فوق قيمة ما ادعت) فلا يزد على ما ادعت ولو حذف قيمة لكان احسن وشموله المثل (أو دون دعواه) فلا ينقص عن دعواه وقوله (ثبت النكاح) راجع لجميع ما مر بعد الا ماعدا الطلاق أى وإذا كان القول له يمين في القدر والصفة وردت لمهر المثل في الجنس ثبت النكاح ولا يفسخ (ولا كلام لسفوية) في تنازع الزوجين في أصل النكاح أو في قدر المهر أو صفته أو جنسه وأولى لا كلام لسفوية وكذا السفية والصغير فالوقال لهجور لشمول الأربع وإنما الكلام لأولى أو الحاكم أو جماعة المسلمين عنده

وتوجه عليه اليمين دون المحجور (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها مرتين بصادقين أى كل مرة بكذا وأكذبها الرجل (قامت بينة) أى جنسية الصادق بالعدد الصدائق المختلفان لانهما لا يشهد بهما الا بينتان (على صدائقي فى عقدين) وقابضين (لزمنا) أى نصفهما أى نصف كل منهما (وقدّر طلاق) أى وقوع طلاق (بينهما) أى بين (٣٣٥) العقدين للجمع بين البيتين ولا

فرق بين أن ينكر الرجل النكاح رأساً أو ينكر الثانى وهذا ظاهر ان اقرت بالطلاق وأما ان انكرته فهو تكذيب منها للبينتين الثانية (وكلفت) المرأة (يان أنه) أى الطلاق (بعد البناء) ليتكلم الصدائق الأول وأما الثانى فيظهر فيه لحاقه الحاصلة فان كان قد دخل لزمه جميعه والا فنصفه ان طلق فان طلق وادعت البناء وأنكره كلفت انه بنى بهابناء على ما شئ عليه وهو المتمد (وإن قال) من يملك أبوها (أصدقتك أبك قالت) بل (أى) حلفاً) وما وتبدأ باليمين على ما مروى فسخ النكاح ان تنازعا قبل البناء وعقّ الأوب) لاقراره بحريته وولاؤه لها ونكولها كحلفها وان نكلت وحلف عتق الأوب أيضاً ولكن يثبت النكاح (وإن) نكل (وحلفت) دونه عتقاً (مما الأوب لاقراره بحريته والام لحلفها ونكولها وثبت النكاح (وولاؤها

الشكاح إذ لا تعود له بمجرد رميها للثل وحلف الزوج وهذا معنى قول الشارح راجع لجميع ما بعد الا ماعدا الطلاق (قوله وتوجه عليه) أى على الولي ومن يقوم مقامه عند عدمه (قوله ولو أقامت بينة الخ) أى ان المرأة إذا ادعت على الرجل انه تزوجها مرتين باليمين مثلاً في عقدين وادعت أن العقد الثانى بعد طلاقها من النكاح الأول وأكذبها الرجل فإذا قامت المرأة على ذلك بينتين تشهدان لها بما ادعته من العقدين فان الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدين أى يعتبر ذلك ولزم الرجل أن يدفع لها الصدائق الثانى كله بلا اشكال ان ثبت البناء بها بعد العقد الثانى والا لزمه نصفه ان طلق الآن وأما الصدائق الأول فليل يلمه كله بناء على أن هذا الطلاق الواقع بين العقدين يقدر بعد البناء وعلى الزوج اثبات أنه قبله لاجل أن يسقط عنه النصف وقيل يلزمه نصف بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء وعليها اثبات انه بعده لاجل أن يتكلم لذلك الصدائق وهذا القول هو المتمد وهو ما شئ عليه المصنف (قوله الصادق بالتعدد) أى كما هو المطلوب وذلك لأن وقوع الطلاق بين العقدين أمر تقديرى يقدره الشرع ولو أتمدت البينة فلا بد أن تشهد بطلاق فلا يكن مقدراً وأما قول الشارح إذ الصدائق المختلفان أى فى الزمن الخ فيه نظر تأمل (قوله أى نصف كل منهما الخ) هذا إذا طلقها الآن أما إن لم يطلقها فلها صدائق ونصف أى لانها الآن فى عصمتها والطلاق يقدر أنه قبل البناء فان أثبت ان الطلاق الذى بين العقدين كان بين البناء فلها صدائق هذا هو المناسب لما يأتى اه بن (قوله أى الطلاق) أى المقدر وقوعه بعد العقدين (قوله وتبدأ باليمين) أى لأن هذا من قبيل التنازع فى صفة الصدائق (قوله لاقراره بحريته) أى وان كان الفسخ قبل البناء لاشئ فيه لكن عومل باقراره لتشوف الشارع للحرية (قوله وولاؤه لها) أى لأنه أقر على أنه صدائقتها فيكمل العتق خصوصاً وقد قيل انها تملك بالمقدار الكل ولا يرجع الزوج عليها بشئ من قيمة الأب الذى خرج حراً (قوله كحلفها) أى فى فسخ النكاح وعتق الأب (قوله ولكن يثبت النكاح) أى فى هذه فقط فعتق الأب فقط فى ثلاث صور والولاء لها فان فسخ النكاح فى هذه الثالثة لا يقتضى الفسخ أو طلاق قبل البناء رجع عليها بنصف قيمة فى الطلاق وبجميع القيمة فى الفسخ (قوله انما يحلف احدهما) أى هو الزوج فالقول قوله يمين فإذا حلف عتق الأب وان نكل حلفت هى وعتقا مما فان نكلت عتق الأب فقط ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ ويثبت النكاح على كل حال وهو اعلم ان الأب إذا مات بعد عتقه لاقرار الزوج وترك مالا فان الزوج يأخذ منه قيمته نظراً لاقرار الزوجة بانه لمسكه والباقي للزوجة نصفه بالارث ونصفه بالولاء لا كله بالولاء كما قيل انظار عتق (قوله فى قبض ماحل) أى وأما إذا تنازعا فى قبض المأجل الذى لم يحل فقال ابن فرحون القول قولها وادعوى التنازع فيه قبل البناء أو بعده اه بن (قوله قبل البناء القول قولها) أى انها لم تقبضه يمين منها ان كانت رشيدة والا فوالها هو الذى يحلف فان نكل ولها غرم لها لاضاعته بنكوله ماحل من الصدائق (قوله قيد قوله) أى قيد قبول قوله (قوله بأن لا يتأخر) أى قبض الصدائق فى العرف (قوله بتقديمه) أى على البناء (قوله لكن يمين)

لها) واشهر قوله حلفا ان التنازع قبل البناء إذ بعده إما يحلف احدهما كما مر (و) ان تنازعا (فى قبض ماحل) من الصدائق (قبل البناء) القول (قولها وبعده) القول (قوله) انها قبضته (يمين فيها) بأربعة قيود فى الثانية شارحاً لأول بقوله (عبد الوهاب إلا أن يكون) الصدائق مكتوباً (بكتاب) فان كان بكتاب فالقول لها بلا يمين وللثانى قولها (واصمى) قيد قوله بعد البناء (بأن لا يتأخر عن البناء عرفاً) بان جرى عرفهم بتقديمه أولاً عرف لهم فان جرى العرف بتأخيرها بعد البناء لقولها لكن يمين والقيد الثالث ان لا يكون يدها رهن عليه



والا فالقول لها والرابع ان تكون دعواه بعد البناء أنه دفع قبله فان ادعى بعد البناء أنه دفعها بعدة فالقول لها (و) ان تنازع الزوجان قبل البناء أو بعده (في متاع البيت) أي السكائن فيه (فللمرأة التنازع للنساء فقط يمين) كالخلى وما يناسبها من الملابس ونحوها ان لم يكن في حوز الرجل الخاص به ولم (٣٣٦) تكن فقيرة معروفة والا فلا يقبل قولها فيما زاد على صداقتها (والا) يكن معتادا للنساء فقط

بل للرجال فقط أو للرجال والنساء معا كالطشت وسائر الأواني (نله) أي فالقول فيه للرجل (يمين) الا أن يكون في حوزها الخاص فلها (ولها الغزل) إذا تنازع فيه (إلا أن ثبت) الرجل بالبينة أو باقرارها (أن السكائن كفسر يكان) هو بقيمة ككتانه وهي بقيمة عزله (وإن نسجت) المرأة يدها شقة وكانت صنعها النسيج فقط دون الغزل فادعت ان غزل الشقة لها وادعى هو ان الغزل له وإنما نسجته له فاقول له (كلفت) هي (يان أن الغزل لها) واختصت بها فإن لم تقم البينة بالشقة له ودفع لها أجرة نسجها وإما لو كان صنعها النسيج والغزل معا فالشقة لها ودونه الا ان ثبت هو ان السكائن له فسر يكان (وإن أقام الرجل) المتنازع مع زوجته في شيء يشبه أن يكون للنساء بينة على شراء ما هو معتاد لها) كالخلى شهدت انه اشتراه من غيرها (حلف) مع بيته

أي لأن العرف كشاهد واحد لها (قوله والا فالقول لها) أي يمين وهذا هو العتمد وقال مسنون القول قوله (قوله أنه دفع قبله) أي لأن البناء مقو لدعواه القبض حيث حصل بعد القبض (قوله فان ادعى بعد البناء أنه دفعها بعدة فالقول لها) أي يمين لانه أقرب دين في ذمة وأقرب ان البناء غير مقو له حيث حصل قبل القبض (قوله وان تنازع الزوجان الخ) اعلم ان مثل الزوجين القريبان كرجل ساكن مع عمره أو مع امرأة أجنبية وتنازع معها في متاع البيت ولا بينة لها في جميع الصور اه عدوى (قوله قبل البناء الخ) وسواء كان تنازعا حال كونها في عصمته قبل الطلاق أو بعده كانا حريين أو رقيقين أو مخلفين (قوله والا فلا يقبل قولها) أي إلا بان كان في حوزها الخاص به وادعاه فلا يقبل قولها أو كانت معروفة بالفقر وادعت ما تزيد قيمته على ما قبض من صداقتها فلا يقبل قولها فيما زادت قيمته على القبض من صداقتها يقول الشارح فيما زاد على صداقتها أي فيما زاد على القبض منه (قوله بل للرجال فقط) أي كالسلاح وآلة الفلاحة وآلة الحرث التي شأن الرجال تعاطيها (قوله كالطشت وسائر الأواني) أي والأخفة والطرايع وخواتم الذهب بالنسبة للبلاد التي يلبسها فيها الرجال والنساء (قوله إلا أن يكون في حوزها الخاص) أي وكذلك إذا كان لا يشبه ان يملكه لفقره فلا يقبل قوله ويكون للمرأة (قوله ولها الغزل) أي يمينها وقوله إذا تنازعا فيه أي قبل الطلاق أو بعده والحال انه في البيت ولا بينة لاحدهما به وإنما قضى لها به لانه من فعل النساء غالبا وهذا ما لم يكن من الحاكمة وأشبه غزله غزلها والا كان له خاصة لأنه مشترك (قوله ودفع لها أجرة نسجها) الذي قبله المواق عن مالك أن المرأة تكاف بالبينة ان الغزل لها فان أقامها اختصت بالشقة والا كانا شريكين وقال ابن القاسم الثوب للمرأة وعلى الرجل اثبات ان الغزل أو السكائن له فان أقام بذلك بينة كانا شريكين واعترض على المصنف بان قوله وان نسجت الخ مخالف لقوله قبل ولها الغزل لانه فيما مرادعت أن الغزل الذي في البيت لها قبل قولها وهما ادعت ذلك فلم يقبل قولها \* وأجاب بعضهم بحمل الأول على من صنعها الغزل وما هنا على أنه غير صنعها او انه صنعها وصنعة الرجل \* وأجاب بهرام بان ما مر قول ابن القاسم وقال هنا ان الشقة للمرأة ويكف الرجل بينة ان الغزل له فان أقامها كانا شريكين كما مر وما هنا قول مالك وقال فيما تقدم القول للزوج (قوله وان أقام الخ) \* حاصله أنهما إذا تنازعا فيما هو معتاد للنساء وادعاه كل منهما نفسه وأقام الرجل بينة تشهد انه اشتراه حلف وقضى له به وحلفه مقيد بقيدين ان تشهد البينة انه اشتراه من غيرها والا قضى له به بمجرد شهادة البينة انه اشتراه منها من غير يمين وان تشهد البينة انه اشتراه فقط فلو شهدت انه ورثه أو وهب له أو اشتراه لنفسه قضى له به من غير يمين (قوله فهو له بلا يمين) أي كما انه لو شهدت له البينة انه اشتراه من غيرها لنفسه فلا يمين (قوله وفي حلفها تأويلان) أي وورثة كل من الزوجين بمنزلة في الحلف لكن يخلفون على نفي العلم لا على البت (قوله الوليمة) مأخوذة من الولم وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين عند فعلها أي في الزوجية وان لم يجتمعا بالفعل أو للراد لاجتماعهما بالفعل لأن الأولى ان تكون الوليمة بعد الدخول أو لاجتماع الناس لها ولا يقال ان تلك العلة موجودة في غيرها لأن علة

للكورة انه اشتراه لنفسه لا لزوجه (وقضى له به) فان شهدت له بأنه اشتراه منها فهو له بلا يمين (كالكسر) وهو انها التسمية أقامت بينة على شراء ما يشبه ان يكون للرجال فقط كالسيف قضى لها به وسكت في المدونة عن يمينها قبل ليس عليها بخلاف الرجل لأن الرجال قوامون على النساء وقيل بل عليها وسكت عنها اجترأ بذلك يمين الرجل والى هذا أشار بقوله (وفي حلفها تأويلان) وإما لو شهدت له أولها بينة على ان هذا الشيء المتنازع فيه ورثه أو وهب له لكان لمن شهدت له به بلا يمين كما هو ظاهر \* [درس] (الوليمة) وفي خمسة فصل

وهي طعام العرس خاصة (مندوبة) على الزوج سفرا وحضر افلا يقضى بها على الذهب وتحصل بأى شئ من أنواع الطعام من لحم أو تمر أو زبيب أو سويق أو خبز أو غير ذلك (بعد البناء) فإن وقت قبله لم تكن وليمة شرعا ولا تجب فيها الاجابة والمتمدد أن كونها بعد البناء مندوب فإن فعلت قبل أجزأت ووجبت الاجابة لها (يوماً) أى قطعة من الزمن (٣٣٧) يقع الاجتماع فيها لأكلة واحدة لا يوماً بتمامه ويكره تكرارها إلا أن يكون للدعوة ثانياً غير الدعوة أولاً (تجب إجابة من عين) لها بالشخص صريحاً أو ضمناً ولو بكتاب أو برسول ثقة يقول له رب الوليمة ادع فلانا أو أهل عمة كذا أو أهل الدلم أو المدبرين وم

التسمية لا يقتضى التسمية (قوله طعام العرس خاصة) أى ولا تقع على غيره إلا بقيد كان يقال وليمة الختان واعلم ان طعام الختان يقال له اعدار وطعام القادم من سفر يقال له شيمة وطعام النفاس يقال له خرس بضم الخاء وسكون الراء والطعام الذى يعمل للجيران والأصحاب لأجل الودعة يقال له مأدبة بضم الميم وفتحها وطعام بناء الدور يقال له وكيرة والطعام الذى يصنع فى سابع الولادة يقال له عقيقة والطعام الذى يصنع عند حفظ القرآن يقال له حذاقة ووجوب اجابة الدعوة والحضور إنما هو لوليمة العرس واما ما عداها فحضوره مكروه الا العقيقة فمندوب كذا فى الشامل والذى لا ينرشد فى التقديمات ان حضور كلها مسباح الا وليمة العرس فحضورها واجب والا العقيقة فمندوب والمأدبة اذا فعلت لا يناس الجار ومودته فمندوب أيضاً واما اذا فعلت للفخار والمحمدة فحضورها مكروه (قوله مندوبة) وقيل انها واجبة يقضى بها على الزوج وهو ماصححه المصنف سابقاً وقد تقدم انه ضيف (قوله فلا يقضى بها) أى للزوجة على الزوج (قوله بعد البناء) ظرف لمقدراى ووقتها بعد البناء مما عبر به ابن الحاجب وما ذكره من كونها بعد البناء هو المشهور وهو قول مالك أرى ان يؤيد البناء وقيل قبل البناء افضل وكلام مالك يحتمل ان يكون قوله لمن فاتته قبل البناء لأن الوليمة لا شهر السكاح واشهره قبل البناء افضل انظر المواق عند قوله وصحح القضاء بالوليمة اهـ بن قال البدر الذى يظهر من كلام ابن عرفة ان غايته للسابع بعد البناء فمن آخر للسابع كانت الاجابة مندوبة لا واجبة (قوله لم تكن وليمة شرعا) أى لكونها وقعت قبل وقتها (قوله فان فعلت قبل اجزأت) أى لأن غاية ما فيه انها فعلت فى غير وقتها المستحب وعلى هذا فقوله للمصنف ووقتها بعد البناء المراد وقتها الذى يستحب فعلها فيه لا الذى يتحتم فعلها فيه اهـ وظاهر كلام المصنف استحباب الوليمة ولو ماتت المرأة او طلقت (قوله الا ان يكون الدعوة ثانياً الخ) واذا كررت كذلك ودعى انسان فى أول يوم واجاب ثم دعى ثانياً يوم فلا تجب عليه الاجابة بخلاف ما اذا دعى غيره ووافق بعض التقارير من ان الواقعة بعد اليوم الأول ففى غير وليمة قطعا لا يسلم اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو بكتاب) أى هذا اذا كانت الدعوة مباشرة بان قال صاحب العرس تأتى عندنا وقت كذا بل ولو كانت بكتاب الخ (قوله لأنهم معيّنون حكماً) الأولى لأن كل واحد من ضمنا (قوله الا أن يقول أنا صائم) حاصله ان عمل وجوب الاجابة على الصائم مالم يبين الصائم له وقت الدعوة أنه صائم بالفعل وكان وقت الاجتماع والانصراف قبل الغروب والا فلا تجب اجابته (قوله لأمر ديني) يفهم من التعليل أنه لو حضر من يتأذى من رؤيته أو من مخاطبته لأجل حفظ نفس لا يضر يحصل له منه فاته لا يباح له التخلف لذلك (قوله يجلس هو أو غيره عليه بحضرته) أى - واه كان الجلوس فوقه مباشرة أو كان الجلوس فوقه من فوق حائل كان الحائل كشيء أو خفيفاً كذا فى خش وعقب قال بن وانظر هذا مع ما ذكره البرزلى فقد ذكر أن مما حكي له شيخه البطرق أن سيدى محمد البرجاني كان يجلس على فرش الحرير اذا جعل عليها حائل وأجرها البرزلى على مسألة الغنى وعلى مسألة اذا فرش على النجس ثوب طاهر وصلى عليه نقله عنه الشيخ أبو زيد القاسى (قوله من غوان) جمع غانية بمعنى مغنية أى اذا كان غناؤه يثير شهوة أو كان بكلام قبيح أو كان آله

واحدة لا يوماً بتمامه ويكره تكرارها إلا أن يكون للدعوة ثانياً غير الدعوة أولاً (تجب إجابة من عين) لها بالشخص صريحاً أو ضمناً ولو بكتاب أو برسول ثقة يقول له رب الوليمة ادع فلانا أو أهل عمة كذا أو أهل الدلم أو المدبرين وم

أو رأى ولا نلا وليس من السكر ستر الجدران بحري حيث لم يستند إليها (و) لم يكن هناك (صور) أى تماثيل مجسدة كاملة لها ظل كحيوان (على كبدار) أى فوق سمته لاني عرضه اذا ظل له فلا يحرم كالتصعة عضواً والحاصل انه يحرم تصوير حيوان عاقل أو غيره اذا كان كامل الأعضاء اذا كان يدوم اجماعاً وكذا ان لم يدوم على ارجح كتصويره

من نحو قشر بطيخ ويحرم النظر اليه اذا النظر إلى المحرم حرام بخلاف ناقص عضو فيباح النظر اليه وغير ذي ظل كالنقوش في حائط أو ورق فيكره ان كان غير محتم (٣٣٨) والا بخلاف الأولى كالنقوش في القرش وأما تصوير غير الحيوان كشجرة وسفينة فجاز

فتسقط الاجابة مع ما ذكر (لا مع) خفيف (لب مباح) كدفع وكبر يلعب به رجال أو نساء وكفناه خفيف فلا تسقط (ولو) كان للدعوى (في ذي هيئة على الأصح) كعالم وقاضٍ وامير واحتز بالمباح عن غيره كشي على جبل ونحوه وكذا لب مباح غير خفيف فانه يبيح التخلف ونشأ للرايع بقوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان وجدت جاز التخلف ولا يخفى بقوله (و) لم يكن (إغلاق باب دونه) فان علم ذلك ولو لمشاورة جاز التخلف وأما اغلاقه خوفاً الطفيلية فلا يبيح للتخلف للضرورة وبقي من الاعتذار المسقط بعد المكان جدا بحيث يشق على المدعو الذهاب إليه عادة ومرض وتعمير قريبا وشدة وحل أو مطر أو خوف على مال قياسا على الجملة وان لا يكون على رءوس الآكلين من ينظر اليهم وان لا يفعل طعامها لقصد الباهة والمخرف لم ان ولا ثم صر الآن لا تجب الاجابة لها بل لا يجوز (وفي

لأن سماع الغناء انما يحرم إذا وجد واحدا من هذه الأمور الثلاثة والا كان مكروها فقط ان كان من النساء لامن الرجال (قوله من نحو قشر بطيخ) لأنه اذا نشف قطع وفي عقب قفلا عن ح أنه يستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة لتلعب بها البنات الصغار فانه جائز ويجوز يهمن وشراؤهن لتدريب البناء على تربية الأولاد (قوله بخلاف ناقص عضو) مثله ما إذا كان مخروق البطن كما قال شيخنا العدوي (قوله فتسقط الاجابة مع ما ذكر) أي من حضور من يتأذى به ووجود منكر في المجلس وصور حيوان كاملة ذات ظل (قوله في ذي هيئة) أي معه ففي معنى مع أو المعنى ولو كان اللب المباح واقفا في حضرة ذي هيئة (قوله على الأصح) أي لقول القاضي أبي بكر الحق الجواز ومقابل الأصح رواية ابن وهب لا ينبغي لدى هيئة أن يحضر موضعا فيه لمه وانما كان الأول أصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر ضرب البف ولا يصح ان ذا الهيئة اعلم واهيب من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كشي على جبل الخ) انما منع ذلك ونحوه كالنظم من الطارة واللعب بالسيف للخطر والقر في السلامة لكن جرت العادة الآن بالسلامة وفي بن عن ابن رشد أن المشهور أن عمل ذلك وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول مالك وابن القاسم غاية الأمر انه يكره لدى الهيئة أن يحضر اللعب (قوله وكثرة زحام) عطف على فاعل يحضر مضمنا معنى يوجد أي ان لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام أو معمول لقدر عطف على يحضري ولم يكن كثرة زحام على طريقة علقها تبنا وماء بارداً والى الثاني أشار الشارح بقوله ولم يكن هناك كثرة زحام (قوله واغلاق باب دونه أي عنده أي عند حضوره) (قوله فان علم ذلك) أي فان علم ان الباب يفتح عند حضوره ولو لمشاورة جاز التخلف لما في ذلك من الحطة ومنه يؤخذ اباحة التخلف لمن يلحقه حطة بارتفاع آخر عليه من غير موجب كما قرره شيخنا (تنبيه) ومن جملة ما يسقط الاجابة عليه بفتوات الجملة اذا ذهب وكون الطريق أو البيت فيه نساء واقفات يتفرجن على الداخل وكون الداعي جليلا أو عنده جميل ويعلم للدعوانه إذا حضر يحصل له منه لذة وكون الداعي امرأة غير محرم أو خنثى وكون الدعوى جليلا يعلم انه اذا ذهب يخشى منه الافتتان فلا تجب عليه الاجابة وكذا إذا كانت الوليمة لغير مسلم فلا تجب اجابته ولو كان الداعي مسلما ولا يحرم أيضا ما لم يلزم على اجابته التكلم في حقه والاحرم وكذا إذا كان في البيت كلب لا يحل اقتناؤه أو كان في الطعام شبهة كطعام مكاس أو خص بالدعوة الاغنياء فلا تجب عليهم الاجابة اه تقرير شيخنا عدوي (قوله وفي وجوب اكل الفطر) أي قدر ما يطيب به خاطر رب الوليمة (قوله تردد للباحي) أي تحير له حيث قال لم تر لأصحابنا فيه نصا جليا واعتراض بن عرفة برواية محمد عليه انه يجب وان لم يأكل وبقول الرسالة وانت في الاكل بالخيار الجزولي وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من دعى فليجب فان شاء طعمه وان شاء تركه ابن رشد الاكل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان كان مظهرا فليأكل وان كان صائما فليصل أي يدع فحمل مالك الأمر على التدب لاحديث المتقدم لأن أعمال الحديثين أولى من طرح أحدهما (قوله ولا يدخل) أي محل الوليمة (قوله أي يحرم عليه الدخول) أي سواء أكل أو لم يأكل وقوله الا باذن أي في الدخول (قوله لا يحرم) أي لا يحرم دخوله ولا أكله لأنه مدعو حكما بدعوى متبوعه (قوله وكره ترااؤز) أي على

وجوب أكل الفطر وعدم وجوبه بل يستحب لما فيه من تطيب خاطر رب الوليمة وهو الظاهر ونص الأثر الرسالة وانت في الاكل بالخيار (تردد للباحي) (ولا يدخل غير مدعو) أي يحرم عليه الدخول (الا باذن) فيجوز مع حرمة مجيئه بلا إذن وهذا ما لم يكن تابا الذي قد يعلم أنه لا يجيئ وحده عادة فلا يحرم فيما يظهر (وكره) في الوليمة (ترااؤز والسكر) لا يكره ولم يأخذ

أحدهم ما في بد صاحبه والاحرم (لا القربال) أي الدف المروق بالطار وهو (٣٣٩) المتش حله من جهة واحدة فلا يكره (ولو

لرجل) بل يندب في النكاح  
(وفي جواز (الكبر) بفتح  
الكاف والباء وهو الطبل  
الكبير للدور المجلد من  
الجهتين (واليزهر) بكسر  
اليم كبير طبل مربع منقى  
من الجهتين لا تعرفه الآن  
في مصر وفي كراهتهما  
(ثالثا يجوز في للكبير)  
دون الزهر فيكره (ابن  
كثانة) قال (وتجوز  
الزماره والبرق) أي  
النقر جوازا مستوي  
الطرفين وقيل يكرهان  
وهو قول مالك في المدونة  
وأما بقية الآلات من ذوات  
الأوتار فالراجح حرمتها  
حتى في النكاح والله أعلم  
(فصل) (إنما يجب القسم)  
على الزوج البالغ العاقل  
ولو مجسوبا أو مريضا  
(للزوجات) للطبقات  
ولو إماء أو كنيات أو  
مختلفات (في البيت) لا  
للسراي ولا في غير البيت  
كالوطء والنفقة ولما كان  
القصد من البيت عندهن  
الانسي لا المباشرة قال  
(وإن امتنع الوطء شرعا)  
أوعادة (أوطبا) الاول  
(كحرمة) وحائض  
(ومظاهر منها) ومول  
(والتاني كزرقاء)  
والتالث كجدماء ومجنونة  
فسوه ورفاء مثال  
لهذوف وحذف مثال  
قوله طبا (لا في الوطء)  
لا يجب فيه القسم بل يترك الى طبيعته ولا بأس ان ينشط لاجماع عند واحدة دون الأخرى (لا لإضرار) أي قصد ضرر

الأرض وقوله للنهبة أي لاجل الاتهاب أي واما إحضاره في إثناء من غير شر فان خص به أعيان الناس  
دون غيرهم حرم وان كان يأكل منه جميع الناس بهداوة فهو جائز (قوله لا القربال) عطف على  
فعل كره أي كره شر الأوز لا يكره القربال أي الطبل به في العرس بل يستحب لقوله عليه الصلاة  
والسلام اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف وأما في غير العرس كالحتان والولادة فالمشهور عدم  
جواز ضربه ومقابل المشهور جوازه في كل فرح للمسلمين ثم ان ظاهر النصف جواز الضرب به في  
العرس ولو كان فيه صراصر وهو ما ذكره القرطبي وقيل محل الجواز اذا لم يكن فيه صراصر أو جرس  
والاحرم وهو ما في الدخول واعتمد الاول عجم واعتمد الثاني الاقاني كذا في عبق واعترضه بن  
بان الذي نقله عن القرطبي وصاحب الدخول وغيرها حرمه ذى الصراصر وهو الصواب  
لما فهم من زيادة الاضطراب (قوله أي الدف المروق بالطار) قال ابن عرفة هو المسمى عندنا بالبندير  
قال بن مقفع كلامه ولو كان فيه أوتار لانه لا يباشرها بالقرع بالأصابع كالعود ونحوه من الآلات  
الوترية يزرق رأيت أهل الدين يبلدنا يتكلمون في أوتاره ولم أنف فيه على شيء (قوله فلا يكره  
ولو لرجل) أي فلا يكره الطبل به ولو كان الطبل به صادرا من رجل خلافا لأصبح القائل بالمنع له  
وإنما يجوز للنساء (قوله وهو الطبل الكبير الخ) وقيل انه الطبلخان وهو طبلان متلاصقان أحدهما  
أكبر من الآخر وهو المسمى بالنقر ازان وقال ميارة هو طبل صغير طويل العنق مجلد من جهة واحدة  
وهو المعروف الآن بالدربكة وفي الحديث بالكوبة والقرطبة (قوله وفي كراهتهما الخ) العتمد من  
الأقوال الثلاثة أولها وهو قول ابن حبيب والحاصل ان الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح ما لم  
يكن فيه صراصر أو ولو كان فيه على مامر من الخلاف وأما في غير النكاح فلا يجوز شيء منه اتفاقا  
في غير الدف وعلى المشهور بالنسبة للدف تقرير شيخنا عدوى (قوله وتجوز الزماره والبرق) أي يجوز  
الزميز بهما في النكاح وأما في غيره فحرام ثم ظاهر كلام النصف سواء كان الزميز بهما كثيرا أو يسيرا مع ان  
ابن كثانة قيد الجواز بما اذا كان الزميز بهما يسيرا والاحرم فعلى النصف المؤاخذه في اطلاقه ثم بعد هذا  
ففيج اعتماد كلام ابن كثانة مع التقيد والشيخ ابراهيم القاني قد ضعفه وجزم بالحرمة ولو كان الزميز بهما  
يسيرا (قوله فالراجح حرمتها الخ) مقابله ما قاله بعضهم من جوازها في النكاح خاصة وهو ضعيف  
فصل إنما يجب القسم للزوجات في البيت (قوله للزوجات الطبقات) أي بالثلاث أم لا  
صحيحة كانت الزوجة أو مريضة وقوله للزوجات في البيت هذا هو المحصور فيه فالمنى لا يجب القسم  
لاحد في شيء إلا للزوجات في البيت فهو على حد ماضرب إلا زيد عمرا أي ماضرب أحد أحد إلا  
زيد عمرا وقوله للسراي قال في المدونة وله أن يقيم عند أم ولده ماشاء ما لم يضر بالزوجة قال ح أي  
بأن يزيد البرية على الزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب القسم بين السلولات وبين الإماء ولا  
بينهن وبين المسكوحات (قوله كالوطء والنفقة) أي والميل القلي (قوله كحرمة ومظاهر منها) مثل  
للامتاع شرعا بمثلين ليعلم انه لا فرق بين أن يكون سبب الامتناع منه كالظهار أو منها كالاحرام  
(قوله لا في الوطء) أي ولا في النفقة ولا في الكسوة وإنما لكل ما يليق بهاوله ان يوسع على من شاء  
ما من زيادة على ما يليق بمثلها قال ابن عرفة ابن رشد مذهب مالك وأصحابه انه إن قام لكل واحدة بما  
يجب لها بقدر حالها فلا يخرج عليه أن يوسع على من شاء منهم بما شاء وقال ابن نافع يجب العدل بينهم  
في ماله بعد إقامته لكل واحدة بما يجب لها والاول أظهر اه ح (قوله الا لإضرار) استثناء من  
محذوف أي لا يجب القسم في الوطء في سائر أحواله الا لإضرار فيجب القسم فيه بمعنى التشريك  
على الرجة الذي لا يضر وان لم يستويا فيه (قوله أي قصد ضرر) حصل ضرر بالفعل أم لا

لا يجب فيه القسم بل يترك الى طبيعته ولا بأس ان ينشط لاجماع عند واحدة دون الأخرى (لا لإضرار) أي قصد ضرر

(ككفنه) عنها بعد له للجماع (توفّر لفته لأخرى) لالمانية فيحرم ويجب عليه ترك الكف (وعلى ولى) الزوج المخنوز (إطافته) على زوجته لحصول العدل لمن (٣٤٠) كما يجب عليه تقنين لانه من باب خطاب الوضع وانما لم تجب الاطافة على ولى الصبي

لعدم استفاعن بوطه  
بمخلاف المخنوز (وعلى  
للريض) الاطافة بنفسه  
عليهن (لأن لا يستطيع)  
للطواف لشدة مرضه  
(فقدت من شاء) الإقامة  
عندها أقام (وفات)  
القسم (إن ظلم فيه) لفوات  
زمنه فلا محاسبة للظلمة  
بمدر ماسكه عند ضررتها  
ومفهوم ظم وأخرى كالو  
سافر بواحدة فليس  
للحاضرة محاسبة للسافرة  
وكما لو سافرت احدا من  
وحدها وكيانه بموعد أو  
قراءة أو صفة فليس لمن  
فانت ليلتها إله عوضها  
(كخدمة) عبد (معتق)  
بعضه بأبق (وقد كان  
يخدم مالك بعضه جمعة  
ويخدم نفسه جمعة مثلا  
فاذا رجع بعد شهر مثلا  
فانه يفوت على مالك  
بعض من إياقه ولا يحاسبه  
شخص فانه يرجع على من  
استعمله بقية ما ينوبه  
في زمن الاستعمال  
ومثله المشترك يخدم بعض  
ساداته مدة ثم يابق فليس  
لشريك الآخر المحاسبة  
بما ظم (وندى الابداء)  
في القسم (بالليل) لانه وقت

(قوله ككفنه عنها بعد ميلة للجماع) أي لما أو لغيرها وهذا مثل للاضرار لان الكف المذكور  
يعمل على قصد الضرر وان لم يقصده في نفس الأمير ولا يقال هذا يخالف مامر من ان للمنع قصد  
الضرر لان للمنع قصد الضرر حقيقة أو حكما بالحمل عليه وان لم يحصل ضرر بالफल وظاهره انه  
يمنع وان لم يبطأ الأخرى بعد الكف المذكور (قوله لالمانية) أي لا لتوفر مافية (قوله لأنه من باب  
خطاب الوضع) ظاهره ان الضمير راجع لوجوب الاطافة لان هذا علة لقول المصنف وعلى ولى  
المخنوز اطافته وفيه نظر لان وجوب الاطافة من خطاب التكليف والحاصل ان جعل تزوج  
المخنوز بمدد من النساء سببا في وجوب الاطافة على الولى خطاب وضع ووجوب الاطافة على  
الولى خطاب تكليف اه عدوى (قوله فقدت من شاء الإقامة عندها) أي لرقعها به في تمرضه لا  
لميله لمقامته منع الإقامة عندها ثم اذا صح ابتداء القسم قاله عبق (قوله ان ظلم فيه) أي بان بات عند  
احدى الضرتين ليلتين ليلتها ويلية ضررتها حيفا وكذا اذا بات عند إحدى الضرتين ليلتها وبات اليلة  
الثانية في المسجد لغير عذر (قوله فليس لمن فانت ليلتها ليلة عوضها) أي لان القصد من القسم دفع  
الضرر الحاصل وتحسين المرأة وذلك بفوت بفوات زمانه (قوله ولا يحاسبه بها) أي ولا يحاسبه  
بخدمة ما أبق فيه (قوله فليس لشريك الآخر الخ) هذا واضح حيث حصل من الشريكين في خدمة  
العبد قسمة مهايأة وأما إذا لم يحصل قسمة أصلا كان ما عمل لها وما أبق عليهما (قوله ونذب  
الابتداء بالليل) أي ما لم يقدم من سفره فانه يغير في النزول عند أيتهما شاء في أي وقت قدم فيه ولا  
يتعين النزول عند من كان ذلك اليوم يومها على العتد وانما يستحب فقط لأجل ان يكمل لها يومها كما  
قال ابن حبيب اه عدوى ثم ان ما ذكره المصنف من نذب الابتداء بالليل اعتمد فيه على ظاهر  
قول الباجي والظاهر من قول أصحابنا ان يبدأ بالليل اه نقله اللواق وبه يرد على من قال ليس  
في نصوصهم الا التخيير اه بن (قوله سواء كان له إماء أم لا) أي ما لم يقصد الضرر بعدم اللبث عندها  
والاحرم (قوله فان شكت الوحدة) أي في الليل أو النهار وقوله ضمت الى جماعة أي لتسكن معهم  
للاتقاس (قوله مالم يكن تزوجها على ذلك) أي على ان تسكن وحدها فان كان تزوجها على ذلك لم  
يلزمه ان يضمها لجماعة وظاهره ولو حصل لها الضرر بالوحدة وليس كذلك بل الظاهر ان محل ذلك  
مالم يظن ضررها بالوحدة واعلم ان مقامه المصنف خلاف قول ابن عرفة الاظهر وجوب البيات عند  
الواحدة أو يأتي لها بامرأة ترضى ببياتها عندها لان تركها وحدها ضرر وربما تعين عليه زمن خوف  
المحارب والظاهر التفصيل بين أن يكون عندها ثبات بحيث لا يغتنى عنها في بياتها وحدها فلا يجب  
البيات عندها والا فيجب اه عدوى (قوله والتسوية بينهما فيه) أي خلافا لمن قال للزوجة الحرة  
يومان وللزوجة الأمة يوم وصرح المصنف بهذا الرد على ذلك الخلف وان علم من قوله للزوجات  
(قوله وقضى للبكر بسبع) أي اذا تزوجها على غيرها وكذا يقال في الثيب وهذا هو المشهور ومقابلته  
ان البكر يقضى لها بسبع وثلاث مطلقا تزوجها على غيرها أم لا وانما يقضى للبكر بسبع ازالة  
للوخسة والاتلاف موزيت البكر لان حياها أكثر فتحتاج لامهال وجبروتان والثيب قد  
جربت الرجال الا أنها استحدثت الصحة فأكرمت بزيادة الوصلة وهي الثلاث (تنبيه) قال  
في التوضيح اختلف هل يخرج للصلاة ونساء حوائجه أو لا يخرج ونما الجمعة فيس عليه واجبة اه

واختار

في القسم (بالليل) لانه وقت الايواء (ونذب (البيت عدوى) أزوجة (الواحدة) التي لا ضرر لها سواء كان

له إماء أم لا فان شكت الوحدة ضمت لجماعة مالم يكن تزوجها على ذلك (و) الزوجة (الأمة) (البلدة) (كالحرية) في وجوب القسم  
في البيت والتسوية بينهما فيه (وقضى) على الزوج (للبكر) ولو أمة يتزوجها على حرة (بسبع) من الليالي متوالية يخصها بها

(والثيب) كذلك (ثلاث) وهو غير جد ذلك في البداءة بآيتين أحب (ولا قضاء) لضررتها (٣٤١) القديمة بمثل ذلك في نظيرها

فاتها (ولا نجاب) (الطيب)  
(لبيع) ان طلبتها كالا  
نجاب البكر لاكثر منها  
فلو قال ولا نجاب لاكثر  
لكان أشمل أى لا نجاب  
الزوجة الجديدة لاكثر مما  
شرع لها (ولا يدخل) أى  
يحرم على الزوج أن  
يدخل (على ضررتها في  
يومها) لما فيه من الظلم (إلا)  
لحاجة (غير الاستمتاع  
كمنالة ثوب فيجوز ولو  
امكنه الاستئابة (وجاز)  
للزوجة (الانثى) بضم  
الهمزة وسكون اللام  
وكدرجة أى الاثارة  
لاحدى الضرتين (عليها)  
أى على الضرة الأخرى  
(برضاها) سواء كان ذلك  
(بشيء) أى في نظير شيء  
تأخذ منه أو من ضررتها  
أو من غيرها (أولا) بل  
رضيت مجانا (ك) جواز  
(إعطائها) أى الزوجة  
لا بقيد الضرة شيئا للزوجة  
(على إمسارها) في عصمته  
أو حسن عشرته معها  
فالمصدر الأول مضاف  
للفاعل والثاني للفعول  
ويجوز العكس أى يجوز  
للزوج أن يعطى شيئا  
لأجل أن تمسكه ولا تفرقه  
عند ارادتها الفراق أى  
لأجل أن تحسن عشرته  
(و) جاز للزوج أو الضرة

واختار اللحى أنه لا يخرج لصلاة ولا لقضاء حوائجه لأن على المرأة في خروجه وصماقله عنه ابن عرفة  
وصحح في الشامل مقابله فقال وله التصرف في قضاء حوائجه على الأصح اه بن (قوله وللثيب  
ثلاث) أى متوالية من الأيالى يخصها بها ولو أمة يتزوجها على حرة فلوزفت له امرأتان في ليلة فقال  
الليخمي عن ابن عبد الحكم يفرع بينهما وقيل عبد الحق والليخمي وروى على عن مالك ان الحق  
للزوجة فهو غير دون قرعة قال ابن عرفة قلت الاظهر انه ان سبقت احدهما بالعداء لبناء قدمت والا فسابقة  
المقد وان عقدتا معا فالقرعة قال عجم وإذا أوجبت القرعة تقديم احدهما فانها تقدم بما يقضى لها  
به من سبع ان كانت بكرا أو ثلاث ان كانت ثيبا ثم يقضى للأخرى بالسبع أو الثلاث ومثل هذا  
يجرى في قول ابن عرفة وليس المراد ان من أوجبت لها القرعة التقديم تقدم في البداءة بليلة على  
الأخرى ثم يبيت الليلة الثانية عند الأخرى وهكذا اه من بن (قوله ان طلبتها) أى على المشهور  
خلاف لمن قال انها نجاب (قوله لكان أشمل) قد نجاب بان المصنف إنما اقتصر على الثيب لما فيها  
من الخلاف وأما البكر فلا نجاب لما طليته من الزيادة اتفاقا (قوله في يومها) المراد باليوم  
مطلق الزمن الصادق باليوم واليلة لانه يكمل في القسم لكل واحدة من نسائه يوما واليلة (قوله الا  
لحاجة فيجوز) أى الدخول سواء كان في الليل أو النهار كما قال ابن ناجي محالفا لشيخه البرزلي  
في تخصيصه الجواز بالنهار وإذا دخل حاجة فلا يقيم عندهم دخل لها الا لعذر لا بد منه كقضاء دين  
منها أو تبحر لها (قوله ولو امكنه الاستئابة) مذهبنا والمذهب خلافا لمن قال لا يدخل حاجة الا اذا  
تسرت الاستئابة (تنبه) يجوز للرجل وضع ثيابه عند واحدة دون الأخرى لغير ميل ولا اضرار  
وإذا دخلت عليه غير صاحبة النوبة في بيت صاحبها فلا يلزمه الخروج ولا اخراجها نعم لا يستمتع  
بها ولصاحبة النوبة منع ضررتها من الدخول عندها مطلقا كما ان له النع ولا يجب عليه كذا استظهر عجم  
(قوله أى الاثارة) هو بمعنى التفضيل أى تفضيلها عليها في البيت بان يبيت عند واحدة دائما  
أو ليلتين والأخرى ليلة (قوله برضاها) أى رضا الضرة الأخرى (قوله كاعطائها على  
امسارها) الظاهر أن الضمير يعود على النوبة وان المصنف أشار به لقوله في التوضيح  
ولو طلب اذنها في اثار غيرها فلم تأذن له فخيرها بين الطلاق والاثارة فاذنت له بسبب ذلك ففي ذلك  
قولنا اه فلعنه ترجع عنده القول بالجواز فاقصر عليه هنا اه بن ويؤيد الجواز قصة سودة لما  
كبرت وهبت ليلتها لعائشة على أن يمكسها على ذلك (قوله مضاف للفاعل) أى كأن تعطى الزوجة  
زوجها شيئا على أن يمكسها الزوج (قوله ويجوز العكس) أى بان يجعل المصدر الأول مضافا للفعول  
والثاني مضافا للفاعل أى كأن يعطى الزوج زوجته شيئا على أن تمسكه أى تحسن عشرته (قوله وشراء  
يومها منها) اعتمد المصنف في الجواز هنا قول ابن عبد السلام اختلف في بيعها اليوم واليومين  
والاقرب الجواز إذ لا مانع منه ونقله في التوضيح فلا يقدح فيه ما نقل عن ابن رشد من الكراهة وفي  
تسمية هذا شراء مساعمة بل هذا اسقاط حق لان المبيع لابد ان يكون متمولا ان قلت ان قوله  
وشراء يومها موهى مكرر مع قوله وجاز الاثارة عليها بشيء قالت لا تكرار لان ما تقدم لم يدخل على  
عقدة محتوية على عوض وما هنا دخلا على ذلك أو ان ما تقدم اسقاط لما لا غاية له بخلاف ما هنا فان  
الاسقاط لمدة معينة تأمل (قوله والمراد) أى بقوله يومها زمانا معيناً أى قليلا لا كثيرا فلا يجوز كذا قال  
بعضهم وقال الشيخ أحمد الزرقاني يجوز شراء النوبة ولو على الدوام (قوله والسلام عليها) أى على الضرة  
في يوم الأخرى ولا بأس بأكل ما يرضه اليه عند ضررتها إذا كان الأكل عند الباب لا في بيت الأخرى

(نرا) يومها (بعض معين ويختص الضرة بما اشترت ويخص الزوج من شاء منهن به اشترى والمراد زمانا معيناً يوما كان أو أكثر  
(و) جاز في يومها (وطء ضررتها بإذنها) (و) جاز (السلام) عليها والسؤال عن حالها (الباب) من غير دخول

(و) جاز (اليات عند ضربها) (٣٤٣) في ليتها (إن أغلقت بابها دونه) (الحال انه لم يقدر بيت بجبرتها) لما منع برد أو غيره فان

قد لم يذهب وتكون  
ناشرا بذلك الا أن تخف  
منه ضررا (و) جاز  
(برضاها) أو رضاهما  
(جمعهما) أو جمعهم  
(بمزيلين) مستقلين (من)  
دار) واحدة (و) جاز  
برضاها (استدعاهن  
لحلت) المختص به أى يدعو  
كل من كانت نوبتها أن  
تأتى اليه فيه والأولى أن  
يذهب هو لكل واحدة  
لقطعه عليه الصلاة والسلام  
(و) جاز برضاها (الزيادة  
على يوم وليلة لا إن لم  
يرضيا) في المسائل الثلاثة  
فلا يجوز والراجح انه  
يجوز في الأولى بغير  
رضاهن (و) لا يجوز  
دخول حماميهما) ولو  
رضيتا لأنه مظنة الاطلاع  
على العورة والاماء  
كالزوجات بخلاف دخوله  
مع واحدة فيجوز (و) لا  
(جمعهما في فراش) واحد  
معه (ولو بلا وطء) لما فيه  
من شدة غيبتها (و) في  
منع (جمع الأمتين) بملك  
في فراش واحد كالزوجتين  
(و كراهته) لثقة غيرتهن  
(قولان) إذا لم يطاق والا  
منع اتفاقا (وإن وهبت)  
ضرة (نوبتها من ضرة) كان  
(له) (النع أى منها من ذلك  
إذ قد يكون له غرض في  
الواحدة (لها) أى ليس

فيكره على الظاهر لما فيه من أذيتها كذا قرر شيخنا (قوله) وجاز اليات عند ضربها إن أغلقت بابها  
دونه) وهل يجوز وطء من بات عندها وهو ما اعتمد عج أولا يجوز اقتصارا على قدر الضرورة  
وهو ما لغيره (قوله في ليتها) أى الضرة الأخرى وقوله إن أغلقت أى صاحبة الليلة وقوله فان قدر  
أى على اليات بجبرتها وقوله لم يذهب أى لضررتها وظاهره كانت ظالمة أو مظلومة وهو كذلك على  
الاعتد وقوله بذلك أى بفتحها الباب دونه (قوله منزلين مستقلين) أى كل واحد منهما مستقل بمنافعه  
من مطبخ ومرحاض وغيرها (قوله وجاز برضاها الزيادة على يوم وليلة) أى وكذا يجوز تصيف  
ذلك الزمن برضاها فان لم يرضيا بالزيادة ولا بالقسم وجب القسم يوم وليلة ولا يجوز تصيف ذلك  
الزمن وحل هذا إذا كانتا يلد واحد أو في بلدتين في حكم الواحدة بان كان يرتفق أهل كل منهما بأهل  
الآخر وأما إذا كانتا يلدن متباعدين فلا بأس بالقسم بالجمعة والشهر محالا ضرر عليه فيه  
(قوله والراجح النسخ) بل قد اعترض الشيخ أحمد بابا ما ذكره للصنف بأنه لا نص في كلامهم بواقفه بل  
نصوص للذهب تدل على أن له جبرهن على ذلك حيث كان كل منزل مستقلا بمنافعه والجواز بالرضا  
إنما هو حيث لم يكن كل منزل مستقلا بان كان للمزولين مرحاض واحد ومطبخ واحد يبقى شيء آخر  
وهو ما إذا أراد سكناهما في منزل واحد وقد ذكر في التوضيح انه لا يجوز إن رضيتا واعترضه الشيخ  
أحمد بابا أيضا بان النصوص تدل على جواز سكناهما بمنزل واحد إن رضيتا ولا يقال جمعهما في منزل  
واحد يستلزم وطء احدهما بضررة الأخرى لأنه يمكن أن يطاقها في غيبة الأخرى قال بن وقد  
بحث كثيرا عن النصوص فلم أجد ما يشهد للصنف غير انه تبع ابن عبد السلام (تنبيه) ذكر  
شيخنا انها لا تباين باب بعد رضاها بسكناها مع ضربتها أو مع أهلها في دار لسكناها وحدها (قوله ولو  
رضيتا) أى ولو كانتا مستورتى العورة على المعتد كما يفيد التعليل الذى ذكره الشارح خلافا لما يفيد  
كلام عبق وشب من الجواز إذا استترتا كما قرره شيخنا (قوله لأنه مظنة الاطلاع على العورة) أى  
لأنه مظنة لنظر كل واحدة من الضرتين لعورة الأخرى ولا يقال هذا يقتضى منع دخول النساء  
الحمام مؤتمرات بعضهن مع بعض لانا هول ان المرأة يحصل منها التساهل في كشف عورتها إذا كان  
زوجها حاضرا بخلاف ما إذا لم يكن حاضرا فلا يحصل عندها التساهل ثم ان مقتضى العلة جواز  
الدخول بالزوجات وكذا الاماء إذا اتصف كل بالعمى وهو الممول عليه خلافا لظاهر المصنف  
اه عدوى (قوله والاماء كالزوجات) أى على المشهور ومقابلته ما نقل عن أسد بن القرات انه اجاب  
الامير بجواز دخوله الحمام بجواريه (قوله ولو بلا وطء) ردبوا على ابن اللاجشون القائل انما يمنع  
جمعهما في فراش واحد إذا جمعهما لاوطء واما جمعهما فهو مكروه (قوله وفي منع جمع الأمتين  
بملك في فراش واحد) أى نظرا لأصل الغيرة (قوله قولان) أى لملك والمنع هو الظاهر اه خشى  
ولم يد للملك بن اللاجشون قول بالاباحة وهو ضيف (قوله وإن وهبت نوبتها من ضرة كان له المنع)  
قال عبق وانظر مفهوم الهبة كالشراء السابق في قوله وشراء يومها هل هو كذلك المنع أولا لضرورة  
الموضعية قال بن والظاهر أن له المنع في الشراء كالهبة لوجود العلة المذكورة وهو انه قد يكون له  
غرض في الباتعة إذ الحق له وإذا منع فلا تلزمه الموضعية (قوله وليس له جمعها) أى جعل النوبة  
الموهوبة (قوله بخلاف هبتها نوبتها منه فلا يختص بها) وأما لو باعت نوبتها منه ففي عج انه  
لا يختص بها كهيبتها منه وذكر الشيخ أحمد الزرقاني وكذا الشيخ أحمد بابا انه يختص بها فيختص بها من  
شاء وأنه ليس كالهبة وصرح ابن عرفة وسماع القرين يدل على ذلك انظره في بن وقد مشى شارحا

المنع الموهوبة أى رد الهبة إذا رضى الزوج (وختص) الموهوبة بما وهب لها حيث رضى الزوج وليس له جعلها لغيرها (بخلاف) فيما  
هيبتها نوبتها (منه) أى من الزوج أى له فلا يختص بها بحيث يجعلها لمن شاء بل تهدر الواهبة كالمعمد فإذا كن أربعا فالقسم على ثلاث



فإذا كانت هي التالية لمن بات عندها بات عند من يلها وهكذا (ولها) أي الواهة (الرجوع) أي الرجوع إليها فوضرتها لا يبدل كما من العبرة فلا فدره لها على الوفاء (وإن سافر) الزوج أي أراد السفر (اختار) من شاء من قسمه (إلا في) سفر الحج والزجر فيخرج لأن الشاحة تعظم في سفر القربان (وتوالت بالاختيار مطلقاً) ولو في حج وعزو (٣٤٣) وهو اختار ابن القاسم والمسمى

الكلام على أحكام القسم  
مرغ في الكلام على  
أحكام النشور فقال  
(ووعظ) (الزوج من)  
نشرت) النشور الخروج  
عن الطاعة الواجبة كأن صفت  
الاستمتاع بها أو خرجت  
بلاذن لعل تعلم أنه لا  
يأذن فيه أو تركت حقوقه  
الله تعالى كالنسل أو  
الصلاة ومسه اغلاق  
البادونه كما مروا ووعظ  
التذكير بما يلين القلب  
أقول الطاعة واجتناب  
السكر (ثم) إذا لم يحد  
الوعظ (هجرها) أي تجنبها  
في الضجع فلا ينام معها  
في فرش لعلها أن ترجع مما  
هي عليه من الخالقة (ثم)  
إذا لم يحد المحزن (ضربها)  
أي جازله ضربها ضرباً  
غير مبرح وهو الذي لا  
يكسر عظماً ولا يثني  
جراحة ولا يبحر الضرب  
للرج ولو علم أنها لا تترك  
النشور إلا به فأن وقع فلها  
التطليق عليه والقصاص  
ولا ينتقل لحالة حتى يظن  
أن التي فلها لا تنفد كما أفاده

فما مر على هذا القول (قوله فإذا كانت) أي الواهة هي التالية الخ (قوله ولها الرجوع) أي رجوعها وهنت زوجها  
أو ضررتها) أي سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أولاً وقوله أي للواهة أي وكذا لمن ماعت بوبها لالة  
المذكورة (قوله أي أراد السفر) أي لتجارة أو غيرها (قوله وهو اختار ابن القاسم) أي من أقوال  
أربعة لذلك وهي الاختيار مطلقاً القرعة مطلقاً الأفرع في الحج والزجر فقط لأن الشاحة تعظم في  
سفر القربان الأفرع في الزجر فقط لأن الزجر تشتد الرغبة فيه لرجاء فضل الشهادة واعلم أن المدونة  
قالت إن أراد الزوج سفرًا اختار من نسائه واحدة للسفر معه فيضمها إياها على ظاهرها من  
الاختيار مطلقاً وبعضهم حملها على ما إذا كان السفر لتبخر الحج والزجر وأما لهما فيخرج فيهما وظاهر  
الذخيرة يدل على أن هذا هو المشهور (قوله ووعظ الزوج) أي إذا لم يبلغ نشورها الإمام أو لعله  
ورجى صلاحها على بد زوجها والا وعظها الإمام (قوله أو خرجت بلاذن لعل الخ) أي وعجز عن  
ردها لعل طاعته لأن قدر على ردها يصلحها فلا تكون ناشزا ويجب لها حينئذ النفقة بخلاف الناشز فلا  
نفقة لها قاله شيخنا المدوني (قوله بما يلين القلب) أي من الثواب والعقاب المترين على طاعته ومخالفته  
(قوله ثم هجرها) أي ثم إن لم يحد وعظ الزوج أو الإمام هجرها زوجها وغاية الأولى منه شهر ولا يبلغ  
به أربعة أشهر كما في القرطبي (قوله ضرباً غير مبرح) بكسر الراء الشدة اسم فاعل من برح به الأمر  
تبريحاً شق عليه فالضرب للبرح هو الشاق وإن ضربها فادعت العداة وادعى الأدب فانها تصدق  
وحينئذ فيعزر الحاكم على ذلك العداة ما لم يكن الزوج معروفاً بالصلاح والاقبل قوله انظر بن  
(قوله ويفعل) أعدد الضرب الخ) حاصله أنه يعظها إن جزم بالانادة أو ظنها أو شك فيها فإن جزم أو ظن عدمها  
هجرها إن جزم بالانادة أو ظنها أو شك فيها فإن جزم أو ظن عدمها ضربها إن جزم بالانادة أو ظنها لأن  
شك فيها (قوله وأولم يظن إفادته) لا يقال لها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشترط فيها ظن  
الانادة لأنها تقول بل هما من باب رفع الشخص الضرر عن نفسه بدليل أن في الآية تقديره ضاف وهي  
واللأن تخافون نشوزهن أي ضرر نشوزهن (قوله ويتعدي عليها) أي بان كان يضارها بالمجرأ أو  
الضرب أو الشتم وقوله زجره الحاكم أي إذا رفعت أمرها إليه وأثبتت تعدى الزوج واختارت القاء  
معه (قوله ثم ضرب على ما تقدم الخ) الحاصل أنه يعظه أولاً وإن جزم بالانادة أو ظنها أو شك فيها فإن لم  
يفد ذلك ضربه إن جزم بالانادة أو ظنها وهذه الطريقة ظاهر النقل وهناك طريقة أخرى يعظه  
أولاً فإن لم يغبأمرها بهجره فإن لم يحد ضربه والطريقان على حد سواء ولكن الظاهر الثانية لأن هجرها  
له فيه مشقة عليه بل ربما كان أضر عليه من الضرب وما ذكره المصنف من أنه إذا ثبت تعديه عليها  
يزجره الحاكم ثم يضربه حيث لم ترد التطليق منه بل أرادت زجره وإقامتها معه فلا ينافي قوله الآتي  
ولها التطليق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره (قوله فإن لم يثبت فالوعظ فقط) فهذه  
أقسام ثلاثة وهي ما إذا كان التعدى من الزوج أو من الزوجة أو منهما وأشار المصنف  
للقسم الرابع بقوله وإن أشكل الخ (قوله وهم من قبل شهادة) أي لا الأولياء أصحاب الكرامات

المطف يتم ويفعل ما عدا الضرب وأولم يظن إفادته بان شك فيه لعله يفيد لأن علم عدم الانادة وأما الضرب فلا يجوز إلا إذا  
ظن إفادته لشدة قوله (إن ظن إفادته) قيد في الضرب دون الأمرين قبله (وبتعديه) أي الروح عليها وثبوته بالبينة والاقرار  
(زجره) أي سمه (الحاكم) باجتهاده بوعظه ثم ضرب على ما تقدم للزوج في الزوجة فإن لم يثبت وعظه فقط دون ضرب فإن ثبت تعدى  
كل منهما على صاحبه وعظهما ثم ضربهما باجتهاده فإن لم يثبت فالوعظ فقط (وسكنها بين قوم صالحين) وهم من قبل شهادتهم

(إن لم تكن بينهم) هذا فإذا ادعت الضرر وتكررت شكواها وعجزت عن إثبات دعواها ووافيا إذا ادعى كل منها الضرر وتكرر منها التكرار وعجزا عن إثباته فمحل تسكينها بينهم إنما هو عند الاشكال فقولا (وإن أشكل) الأمر أي استمر الاشكال بعد تسكينها بين قوم صالحين أو كانت بينهم ابتداء (٣٤٤) أو لم يمكن السكينة بينهم (بش) الحاكم أو من يقوم مقامه (حامين وإن لم يدخل)

الزوج (بها) قد يكونان في بيت واحد أو جارين فيتنازعان (من أهلها) أي يحكما من أهلها وحكما من أهلها (إن أمكن) ولا يجوز بث اجنبيين مع الامكان فان بينهما مع الامكان ففي نفس حكمهما تردد فان لم يمكن كونهما معاً من الأهل بل واحد فقط من أهل احدهما والثاني اجنبي فقال اللخمى ضم له اجنبي وقال ابن الحاجب يتعين كونهما اجنبيين وترك القريب لأحدهما) وتنب كونهما جارين (في بث الأهلين ان أمكن والاجنبيين ان لم يمكن) وبطل حكم غير العدل (بطلاق أو ابقاء أو بطل وغير العدل الفاسق والصبي واللجون والبعد (د) حكم (سفيه) وهو للبذر في الشهوات ولو مباحة على المذهب (د) حكم (امرأة غير قبية بذلك) أي باحكام النشوز فشرطها الذكورة والرشد والعدالة والنقمة بما حكمنا فيه (ونفذ طلاقهما)

(قوله ان لم تكن بينهم) أي فان كانت بينهم من أول الأمر فانهم يوصون على النظر في حالهما ليهل من عنده ظلم منهما (قوله وعجزا عن إثباته) أي الضرر واما اذا اثبتا فقد تقدم حكمه من انه يعظم ما يضر بهما (قوله بعد تسكينها بين قوم صالحين الخ) وعلى هذا نقوله وان أشكل عطف على قدر أي فان اتضح الحال فعل ما قدمناه عند ثبوت ضررها أو ضررها فان استمر الاشكال بث الخ (قوله من أهلها ان أمكن) أي لأن الاثر ب اعرف يواطن الاحوال وأطيب للصالح ونقوس الزوجين أمكن ليهما فيرزان لهما مافي ضائرها من الحب والبغض واردة الفرقة أو الصلحة (قوله مع الامكان) أي امكان الاهلين وقوله فان بينهما أي الاجنبيين مع امكان الأهاليين (قوله ففي نفس حكمهما) أي بالطلاق مجانا أو على مال (قوله تردد) أي تحير للخمى والظاهر رفض الحكم لأن ظاهر الآية ان كونهما من أهلها مع الوجدان واجب شرط كما في التوضيح ولا يقال ان ظاهر النص عدم البطلان حيث لم يعد ذلك من مبطلات حكمهما الآية لانا نقول النصف لم يدع حصر البطلان في الأمور الآتية فنحكمه بالبطلان بها لا ينافي البطلان بغيرها كما اذا كانا اجنبيين مع وجود الأهل (قوله ضم له) أي لأهل احدهما (قوله يتعين كونهما اجنبيين) أي لتلاييل القريب لقرية والأول من هذين التولين هو الواثق لظاهر النصف لأن مفهوم اذا أمكن عدم الامكان منهما أو من أحدهما فان لم يمكن بث اجنبيين (قوله بطلاق) أي غير مال وقوله أو بطل أي في خلع (قوله وسفيه) اعلم ان السفيه ان كان مولى عليه كان غير عدل وان كان أصلح أهل زمانه لأن شرط العدل ان لا يكون مولى عليه وان كان مهنلا فان اتصف بما اعتبر في العدل فعدل والا فلا فقوله وبطل حكم غير العدل دخل فيه السفيه المولى عليه والهمل غير العدل وقوله وسفيه ادخل غير المولى عليه الصالح وقوله وامرأة ليس مراده امرأة واحدة وانما مراده وامرأتان لأن الرأيتين لا يكونان حكمتين لأن الرجل الواحد لا يكون حكماً (١) اه تقرير عدوى (قوله على المذهب) أي لافي الحرمة فقط كما في تن (قوله وغير قبية بذلك) أي ما لم يشاور العلماء بما يحكم به فان حكم بما اشاروا عليه به كان حكمه نافذا (قوله وان لم يرض الزوجان) أي هذا اذا رضى به الزوجان بعد ايقاعه بل وان لم يرضاه بعد ايقاعه (قوله واما قبله) أي واما ان لم يرضاه قبل ايقاعه فلمها الاقلاع أي الرجوع عن تحكيمهما وقوله كما يأتي أي على ما يأتي من التفصيل من كونهما مقامين من طرف الحاكم أو الزوجين (قوله وان لم يرض الحاكم به) ولو كان الطلاق الذي اوقعا محالاً لمذهب الحاكم الذي أرسلهما اذ لا يشترط موافقتهما للحاكم في المذهب (قوله وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم الخ) شار بهذا الى ان البالغة راجعة للامرين أي نفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان ولو كانا مقامين من جهةهما ونفذ طلاقهما وان لم يرض الحاكم ولو كانا مقامين من جهةهما (قوله ولو كانا مقامين من جهةهما) رد بولوا ما يتوهم من انها اذا كانا من جهةهما فانه لا ينفذ اذا لم يرض به أو الحاكم (قوله لأن طريقهما الحكم) أي على

(١) يقتضى ان الأربع يحكمهن وهو خلاف ظاهر الشارح اه كنيه محمد عيش

أي الحكمين ويقع بائنا ولو لم يكن خافاً بان كان بلا عوض (وإن لم يرض الزوجان) به بعد ايقاعه واما قبله فلمها المشهور الاقلاع كما يأتي (د) ان لم يرض (الحاكم) به وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم بل (ولو كانا) مقامين (من جهةهما) أي الزوجين أي فهو نافذ ولو لم يرض من ذكر به لأن طريقهما الحكم لا الوكالة ولا الشهادة وقوله وتقبل رجوعه ابتداء وقوله (لا أكثر)

عطف على فاعل فقد أي لا ينفذ أكثر (من) طلاق (واحدة أو قما) نمت لاكثر والعائد محذوف أي أوقعا أي لا ينفذ مازاد على الواحدة لأن الزائد خارج عن معنى الإصلاح الذي يعتال به فلزوج رد الزائد (وتلزم) الواحدة (إن اختلف في العدد) بان أوقع أحدهما واحدة والثاني اثنتين أو ثلاثا لاتفاقهما على الواحدة (ولها) أي الزوجة (التطليق) على الزوج (بالضرر) وهو ما لا يجوز شرعا كجرها بلا موجب شرعي وضربها كذلك وسبها وسب أيها نحو يا بنت الكلب يا بنت (٣٤٥) الكافر يا بنت الملون كما يقع كثيرا

من رعاى الناس ويؤدب على ذلك زيادة على التطليق كما هو ظاهر وكوطها في دبرها لا يمنعها من حمام وفرجة وتأديبها على ترك صلاة أو تسر أو تزوج عاها ومتى شهدت بينة بأصل الضرر فلها اختيار الفراق (ولو لم تشهد البينة بتكرره) أي الضرر أي ولها اختيار البقاء معه ويزجره الحاكم ولو سفيه أو صغيرة ولا كلام لولها في ذلك فقوله آثقا وتعديه زجره الحاكم فيما إذا اختارت البقاء معه ويمرر هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (وعليها) أي الحكامين وجوبا (الإصلاح) بين الزوجين بكل وجه أمكن (فإن تمدر) الإصلاح نظرا (فإن أساء الزوج) عليها (طلقا) عليه (بلا خلق) أي بلا مال يأخذانه منه لفظه (وبالعكس) بان كانت الاساءة منها فقط (اتمسأ عليها) وأمرها بالصبر وحسن المعاشرة

المشهور اما على القول بان طريقها الوكالة عن الزوجين فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الزوجان بعد إيقاعه لأنه قد يدعى أحد الزوجين ان ذلك الطلاق خلاف المصلحة وأما على القول بان طريقهما الشهادة عند الحاكم بما علمنا فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الحاكم ونفذه (قوله) عطف على فاعل فقد أي نفذ فهو مرفوع لعطفه على المرفوع ويصح نصبه عطا على معمول طلاقهما لأنه بمعنى تطليق أي نفذ طلاقهما واحدة لأكثر ويجوز جره بالفتحة عطفا أيضا على معمول طلاق أي تطليقهما بواحدة لأكثر ويجوز نصبه في هذه الحالة عطفا على محل الجار والمجرور ثم ان الاضافة في قوله ونفذ طلاقهما للعهد أي نفذ طلاقهما الممود شرعا وهو الواحدة فكانه قال ونفذ طلاقهما واحدة لا أكثر من واحدة فقد وجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر (قوله) أي لا ينفذ مازاد على الواحدة الخ) أي والنافذ واحدة فقط \* والحاصل انه يجوز لهما ابتداء إيقاع أكثر من واحدة فإذا أوقعها فلا ينفذ منه إلا واحدة ولنا قال في التهذيب ولا يفرق أن بأكثر من واحدة (قوله عن معنى الإصلاح) المراد بالإصلاح ما فيه صلاح وليس المراد بالإصلاح ضد الاقتراق وهذا بخلاف قول المصنف الآتي وعليهما الإصلاح (قوله) بان أوقع أحدهما واحدة) أي او قال أحدهما أو قما معا واحدة وقال الآخر أوقعنا مائتا أو اثنتين (قوله) ولها التطليق بالضرر) أي لها التطليق طلاقا واحدة وتكون بائنة كما في عقب وظاهره ولو كانا غير بالبين كافي خشي (قوله) كجرها) أي بقطع الكلام عنها وتولية وجهه عنها في الفرائض (قوله) وفرجة) أي ونزها (قوله) أو تسر) عطف على منها من حمام أي لها التطليق بالضرر لا يمنعها من حمام ولا بتسر وتزوج عليها (تنبيه) ليس للزوج منها من التجر والبيع والشراء حيث كانت لا تخرج ولا تغلو باجنبي ولا يغنى عاها القصاد بذلك وليس له غلق الباب عليها وإن حلف ليضربنها لا يجبر على الضرب الذي لم تستوجه ولا يعول على ما ذكره بعضهم من الجبر كذا قرر شيخنا (قوله) ومتى شهدت بينة) أي وهي هنا رجلان لارجل وامرأتان ولا أحدهما مع البين كافي البدر (قوله) ولو لم تشهد البينة بتكرره) بل شهدت بانه حصل لها مرة واحدة فاما التطليق بها على المشهور (قوله) هل يطلق الحاكم) أفاد بعضهم هنا أن الحاكم يأمره أولا بالطلاق فان امتنع فاته يجرى القولان (قوله) وعليهما الإصلاح) أي يجب عليهما في مبدأ الامر أن يصلحا بين الزوجين بكل وجه أمكنهما لأجل اللفة وحسن العشرة وذلك بان يغلو كل واحد منهما بقرية ويسأله عما كره من صاحبه ويقول له ان كان لك حاجة في صاحبك رددناه لما تخطار معه (قوله) فان أساء الزوج) أي فان تبين تحقيقا ان الاساءة من الزوج (قوله) اتمسأ عليها) أي ان رأياه صلاحا (قوله) أو خالها) أوفيه للتوزيع بحسب نظريهما قاله شيخنا العدوي (قوله) ولو غلبت من أحدهما) أي هذا اذا استويا فيها أو جهل الحال بل ولو غلبت من أحدهما والذي في اللج ان محل الخلاف إذا استوت اساءتهما وإلا اعتبر الزائد (قوله) بلا خلق) التعيين منصب على

(٢٤ - دسوق - ثاني)

(أو خالها بنظرهم) في قدر المنافع به ولو زاد على الصداق ان احب الزوج الفراق أو علما أنها لا تستقيم معه (وإن أساءت معا) أي حصلت الاساءة من كل ولو غلبت من أحدهما على الآخر (فهل يمتنع) عند العجز عن الإصلاح (الطلاق بلا خلع) أي ان لم يرض بالمقامعه (أو لمسان بها أساءا للظن) على شيء يسير منه له (وعليه) أكثر تأويلان) وفي الشبر خبني ان قوله وعليه أكثر راجع للقول الاول ولم يرفى كلامهم رجوعه للثاني أي فكان على المصنف تقديمه على قوله أو لهما الخ (وأنيسا الحاكم)

(وتقد حكمهما) وجوباً ولا يجوز له معارضة وتقضه ولو كان حكمهما مخالفاً لمذهبه وقيل ليرفع الخلاف اتفاقاً لأن في رفع حكم الحكمين الخلاف خلافاً (ولاز وجبت إقامة) حكم (واحد) من غير رفع لاحكام (على الصفة) المتقدمة من كونه عدلاً رشيداً ذكراً قهياً بذلك (وفي) جواز إقامة (الولين) إذا كان الزوجان محجورين واحداً على الصفة اجنبياً منهما (و) كذا في (الحاكم) ومنع ذلك (تردد) محله في الاجنبى كما اشرنا له وكذا قبل يظهر حيث كان قريباً لهما مع قرابة مستوية كابن عم لهما واما ان كان قريباً لاحدهما أو أقرب منع اتفاقاً وعلى القول بمنع إقامة الواحد لقيم وحكم بشئ لم ينقض حكمه (ولهما) أى لزوجين (ان) أقامهما أى أقام الحكمين بدون رفع للحاكم (الإقلاع) أى الرجوع عن حكميهما (ما لم يستوعبا) (الكشف) عن حالهما (ويجزى ما على الحكم) (ولا) فلا رجوع لهما ولا لأحدهما وظاهره ولو رضى عند النزم على الطلاق بالبقاء وقال ابن يونس ينبغى إذا رضى ما بالبقاء ان لا يفرق بينهما وفهموه انهما لو كانا زوجين من الحاكم فليس لهما الاقلاع ولزم يستوعبا (وإن طلقا

قوله بلا خلع واما الطلاق فهو بإرادة الزوجين وقوله أولهما اللام بمعنى على كافى الشيخ احمد الزرقانى أى أو عليهما أن يخالفا بالنظر اه شيخنا عدوى \* فان قلت ان كلام المصنف هنا يفيد أنه يجوز للحكمين الطلاق ابتداء وهو يارض ما يأتى له في باب القضاء من ان الحكم لا يجوز له ان يحكم فى الطلاق ابتداء فان حكم مضى حكمه \* والجواب ان ما هنا الطلاق ليس مقصوداً بالذات من التحكيم بل أمر جرح اليه الحال وإنما المقصود بالذات من التحكيم الاصلاح فلما جازلها ابتداء الطلاق وما يأتى للمقصود بالذات من التحكيم انطلاقاً فاذا ادعت امرأة أن زوجها طلقها وأنكر وأرادت اثبات ذلك عليه وحكما محكماً لينظر بينهما في ذلك لم يحزله الحكم في ذلك ابتداء لأنه صار مقصوداً بالذات من التحكيم فان وقع وحكم فيه مضى حكمه (قوله ان شا ت) قال عقب وخش وبقولنا ان شا ت يندفع معارضة ما هنا لقوله فهاهم وتقد طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم اه وهذا الجواب الذى ذكره فيه نظر لأن كلام التيطية وغيرها يدل على انها مطلوبات بالاثبات لا ان شا فقط على أن هذا الجواب لا يدفع لأنهما اللذان ينفذان الحكم وان لم يرض الحاكم كما تقدم فالحق في دفع المعارضة ما ذكره سيدى عبد الرحمن الفاسى من أن قوله وتقد حكمهما معناه أمضاء من غير تعقب بمعنى أنه ينفذه ولا بد وإن خالف مذهبه فلا ينافى انه ينفذ وان لم يرض الحاكم انظر بن والحاصل انه يجب على الحكمين أن يأتيا للحاكم الذى ارسلهما فيخبراه بماقلا ليحاط عليه بالقضية فاذا أخبراه وجب عليه امضاءه من غير تعقب وان خالف مذهبه (قوله وتقد حكمهما) أى بان يقول الحاكم حكمت بما حكمتهما واما ان قل نقضت ما حكمتهما فانه لا يرفع الخلاف (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ولا يجوز له معارضة أى ان معنى قول المصنف وتقد حكمهما معناه انه يرضيه ولا بد ولا يجوز له معارضة أو ان المراد وتقد حكمهما بان يقول حكمت بما حكمتهما لأجل أن يرفع الخلاف (قوله إقامة واحد) ظاهره كان قريباً منهما أو اجنبياً وقيل إذا كان اجنبياً فقط (قوله على الصفة المتقدمة) أى ويفعل ذلك الحكم ما يغمله الحكمان من الاصلاح بينهما فان تمدد طلق مجانا أو بمال على ما مر من الاتسام الثلاثة كما يدل عليه كلام المدونة انظر المواق (قوله وكذا في الحاكم) أى وكذا في إقامة الحاكم واحداً على الصفة (قوله تردد) أى بين اللخمى والباجى فاللخمى يقول بالجواز والباجى يقول بعدمه والظاهر من القولين القول بالجواز كاتنا شيخنا العدوى ثم ان ظاهر المصنف ان الخلاف إنما هو في إقامة الولين أو الحاكم محكماً وأما إقامة الزوجين حكماً فلا خلاف في جوازه وليس كذلك بل فيه الخلاف أيضاً كما في البدر القرافى فكان المصنف رأى ضعف القول بعدم الجواز فيهما (قوله محله) مبتدأ وفى الاجنبى خبر أى في الاجنبى من الزوجين وكذا من الولين وكذا يقال فيما بعده ولا تأثير لقرب الحاكم هنا (قوله ولهما ان أقامهما الخ) حاصله ان الزوجين إذا أقاما حكمين جازلهما أن يرجعا عن التحكيم ويعزلا الحكمين مالم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم بالطلاق مالم استوعبا وعزما على ذلك فلا عبرة برجوع من رجع منهما عن التحكيم ويلزمهما ما حكما به سواء رجع احدهما أو رجعا معا وظاهره ولو رضى بالبقاء على الزوجية وهو ظاهر الموازية وقال ابن يونس لعل صاحب الموازية اراد إذا رجع احدهما أما إذا رجعا معا ورضيا بالبقاء على الزوجية فينبغى ان لا يفرق بينهما (قوله مالم يستوعبا) أى الحكمان (قوله وإلا فلا رجوع لهما) أى عن التحكيم (قوله وظاهره الخ) أى وظاهره عدم الرجوع عن التحكيم أى ولو رضى الزوجان بالبقاء عند عزم الحكمين على الطلاق وهو ظاهر الموازية أيضاً (قوله أن لا يفرق بينهما) أى ولو عزموا على الحكم وفاد

واختلفا) أي الحكمان (في المال) أي العوض بان قال أحدهما بعوض وقال الآخر بلا عوض (فإن لم تلزمه المرأة) (فلا طلاق) يلزم الزوج ويعود الحال كما كان وإن التزمته وقع وبانت منه • ولما فرغ من الكلام على أركان النكاح وما يتعلق به شرع يشكم على الطلاق وبدأ من أنواعه بالخلع فقال

[درس]

(فصل) في الكلام على الخلع وما يتعلق به من الأحكام وهو لغة النزاع وشرعا طلاق بعوض والطلاق لغة الإرسال وإزالة القيد كيف كان وشرعا إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية (جاء الخلع) بضم الحاء على المشهور وقيل يكره (وهو الطلاق بعوض) هذا هو الأصل فيه وقد يكون بلا عوض إذا كان بلفظ الخلع كما يأتي (وبلا حاكم) عطف مقدر حال من الخلع أي جاز الخلع حال كونه بحاكم وبلا حاكم (و) جاز (بعوض من غيرها) أي الزوجة ولو اجنبيا مباحا (إن تأهل) الدافع زوجة أو غيرها لا لزوم العوض بان كان رهيدا

بعض الشراح اعتمادا على ابن يونس أنه شيخنا العدوي (قوله) واختلفا في المال (أي في أصله) وأما لو اختلفا في قدره بان قال أحدهما طلقنا بعشرة وقال الآخر بثمانية فيوجب ذلك الاختلاف للزوج خلع الثل وكذا إذا اختلفا في صفته أو في جنسه وينبغي ما لم يزد خلع الثل على دعواهما جميعا والارجح لقول القائل بالاكثر وهو عشرة وما لم ينقص عن دعوى أحدهما والارجح للاقل وهو ثمانية في الثلث (قوله بان قال أحدهما بعوض) أي طلقنا بعوض قدره كذا وقال الآخر طلقنا مجانا بلا عوض (قوله فلا طلاق يلزم الزوج) أي كما أنه لا يلزمه شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله ويعود الحال كما كان) أي حينئذ فيجدان الحكم

فصل جاز الخلع (قوله) في الكلام على الخلع (أي على بيان حقيقته للشارح) بقول المصنف وهو الطلاق بعوض (قوله) وهو لغة النزاع (يقال خلع الرجل ثوبه إذا نزعه) من عليه (قوله طلاق بعوض) رد على هذا التعريف ما ورد على تعريف المصنف من عدم قبوله لفظ الخلع بدون عوض والجواب أنه تعريف لأحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديها (قوله الإرسال) يقال أطلقت الناقة لمرعى أرسلتها اليها (قوله كيف كان) أي من أي نوع كان من ليف أو حلقاء أو جلد أو حديد يقال أطلقت المسجون أي أزلت القيود منه ويحتمل أن المراد بقوله كيف كان أي ذلك القيد أي سواء كان حيا أو معنويا كالصمة (قوله على المشهور) متعلق بقوله جاز أي فالمشهور أنه جائز جوازا مستويا للطرفين وليس بمكروه (قوله وقيل يكره) وهو قول ابن القصار • واعلم أن الخلاف فيه من حيث المعارضة على الصمة وأما من حيث كونه طلاقا فهو مكروه بالنظر لآصله اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام أبغض الحلال إلى الله الطلاق فإن المراد بالحلال في الحديث مقابل الحرام ويقصر على المكروه فيحكم حينئذ بتعلق البغض به وبأن أبغضه الطلاق (قوله بعوض) أي ملتبسا بعوض وفهم منه أنه معارضة فلا يحتاج لحوز لا عطية فلو أحال عليها الزوج فانت أخذ من تركتها على المشهور (قوله وبلا حاكم) متعلق بمحذوف أي وجاز بلا حاكم وإلى المصنف بهذا دفعا لثبوت أن الطلاق لما كان على عوض كان مظنة للجور فلا يفعله إلا الحاكم وأن قوله وبلا حاكم عطف على مقدر حال من الخلع أي حال كونه بحاكم وبلا حاكم وليس عطفًا على قوله بعوض والا كان من شمة التعريف فيوم أنه لا يسمى خلعًا إلا إذا وقع بعوض وبلا حاكم وليس كذلك (قوله وجاز بعوض من غيرها) أشار الشارح بتقدير جاز إلى أن الجار والمجرور متعلق بفعل مقدر والجملة مستأنفة أو عطف على جملة جاز الخلع ولا يصح أن يكون الجار والمجرور عطفًا على فاعل جاز كما قيل ولا يقال إن قوله وهو الطلاق بعوض ينفي عن هذا لمعوم العوض لما كان منها أو من غيرها لأن التعريف للحقيقة فيتناول أفرادها الجائزة وغير الجائزة فالمعوم من التعريف أن الطلاق بعوض من غيرها خلع وأما كونه جائزا أو غير جائز فلا يلزم منه فأن بقوله وجاز بعوض من غيرها لبيان ذلك الحكم وظاهره جوازه بعوض من غيرها ولو قصد ذلك التبرع إسقاط نفقتها عن الزوج في العدة وهو المشهور ومذهب للدونة وحينئذ فلا يرد العوض ويقع الطلاق باثنا وتسقط نفقة العدة وقيل يعامل بنقيض مقصوده فيرد العوض ويقع الطلاق رجيا ولا تسقط نفقتها (تنبيه) قال فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لزم الألف ذلك الرجل (قوله إن تأهل) أي إن كان أهلا لا لزوم العوض أي عوض الخلع فأن في العوض للعهد وهذا شرط في لزوم عوض الخلع للتمتزه فكانه قال ولزم ذلك العوض للتمتزه إن كان أهلا لا لزمه بأن كان رشيدا وذلك لأن مقابل هذا العوض غير مالى

(لا من صغيرة أو سفية) ذات ولي أو مهلة (و) لا من شخص (ذى رقب) ولو بشاة بغير إذن الولي أو السيد (ورد المال) في السائل  
 الثلاثة لعدم جواز البذل وصحته (٣٤٨) لكون باذله ليس اهلا لتبرع (وبانت) المرأة من زوجها ما لم يقل ان تملى هذا المال

او ان صحت براءتك فانت طالق فن قل ورد المال يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق او قبله لرشيده لانه بمجرد وقوعه من الرشيدة صحت البراءة وتم له المال ولزها وليس لها رجوع فيه (وجاز) الخلع (من الأب) ووصية الحبر والسيد فلو قال من الحبر (عن الحبر) لكان اشمل والمراد من لو تأمت بطلاقي او موت زوجها لكان له جبرها فيخالع عنها من مالها ولو بجميع مهرها بغير اذنها وأما قوله (بخلاف الوصى) فهو في غير الحبر فليس له ان يخالع عنها بغير اذنها واما باذنها فله ذلك قطعا ولو ابدل الاب بالحبر وحذف قوله بخلاف الوصى لكان اشمل واواب لان كلامه يوم خلاف المراد (وفي) جواز (خلع اذ) عن السفية (غير المجبرة) ونعمه (خلاف) عمله اذا كان بغير اذنها من مالها واما برضاها او من مال الاب فجائز قطعا (و) جاز الخلع (المرر كجنين) في بطن حيوان فملكه فان كان في ملك غيره او انش

وهو انصحة فهو من باب التبرعات والتبرع انما يلزم الرشيد (قوله لا من صغيرة) أي لان كان العوض من صغيرة أو سفية أو ذات رقب فانه لا يلزمهم ذلك العوض وان قبضه الزوج رده ثم ان هذا تصريح بمفهوم ان ناعل أفاده عدم اختصاص التاهل بالاجنبى (قوله ذات ولي أو مهلة) هذا هو المشهور ولذا أطلق المصنف خلافا لمن قل يلزم العوض للسفينة المهلة وقول الوائش ريس في الفائق المعمول به أنه لا يمضى من قبل المهلة شيء حتى يتم لها مع زوجها العام ونحوه وهو ضعيف كاذل البدر والمعمد أن السفينة المهلة لا يمضى فعلها ولو أقامت أعواما عند زوجها قد علمت ان في المهلة ثلاثة أقوال (قوله ولا من شخص ذى رقب) أي سواء كان هو الزوجة أو غيرها (قوله بغير إذن الولي) راجع للصغيرة والسفينة وقوله والسيد راجع لدى الرقب أي فان التزمت الصغيرة أو السفينة أو ذات الرقب العوض باذن الولي أو السيد لزم ذلك العوض ولا يردده الزوج اذا قبضه وأما ان فعلت ذلك بدون اذنه فللولي رده منه ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا ظاهر في ذات الرقب التي ينتزع مالها ما غيرها كالمدة وأم الولد في مرض السيد اذا خالها فانه يوقف المال فإن مات السيد صح خالعه وان صح بطل ورد المال وأما المكتبة اذا خالت بالكثير فيرد إن اطلع عليه قبل ادائها ولو باذن سيدها وأما ان خالت بيسير فانه يوقف ما خالت به فان محجرت بطل وإن أدت صح وصح خالعه للعتقة لاجل ان قرب الاجل لا ان بعد الابن السيد (قوله بخلاف ما إذا قاله) أي لصغيرة أو سفية أو ذات رقب بعد صدور الطلاق أي قال لها أنت طالق ان تملى هذا المال او ان صحت براءتك فابترائه فيلزمه الخلع ولا ينفعه ذلك لانه واقع بعد وقوع الخلع وهذا هو للمعمد خلافا للبرزلى ان طرح (قوله أو قاله لرشيده) أي قال لها ان تملى هذا المال او ان صحت براءتك فانت طالق فقالت أبرأتك أو أبرأته فقد تم الخلع ولا رجوع لها عليه وقوله لانه بمجرد وقوعه أي الابراء (قوله من لو تأمت الخ) وذلك كالبر والتيب ان صغرت أو كانت ثوبتها بعارض على مامر (قوله فيخالع عنها من مالها) أي وأولى في الجواز ان يخالع عنها بمال من عنده فقد اقتصر على عمل التوهم (قوله لكان اشمل) أي لشموله الحبر والاب والوصى والسيد ويفهم منه ان غير الحبر ليس له ذلك سواء كان وصيا أو غيره (قوله وأصوب) أي لان قوله بخلاف الوصى يوم ان الوصى مطلقا مجبرا أو غير مجبر ليس له ذلك وليس كذلك (قوله الغير المجبرة) أي وهى التيب الكبيرة والحال انها مولى عليها للاب لان هذا عمل الخلاف كما قل بن (قوله عمله اذا كان بغير اذنها الخ) نص التوضيح في صلح الاب عن التيب السفينة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الوثقين لا يجوز له ذلك الا باذنها وقول ابن أبي زنين وابن ابي جرت القنوى من الشيوخ يجوز ذلك ورأوها بمنزلة البكر مادامت في ولاية الاب على المشهور الا خمي وهو الجاري على قول مالك في المدونة ابن راشد والاول هو للمعمول به ابن عبد السلام وهو أصل للذهب اه وفي التوضيح ايضا بعد ذكره ان الخلاف للتقدم في خلع الاب عن السفينة واختلاف في خلع الوصى عنها برضاها وفي ذلك روايتان لابن القاسم والقياس المنع في الجميع (قوله واما برضاها الخ) هذا مشكل فان رضا السفينة لا عبرة به وقد قل البدر القراقى ان الداصر الثاني استشكل ذلك على التوضيح وكذا استشكله شيخنا العلامة العدوى (قوله فلا شيء له) أي للزوج لانه مجبور لذلك (قوله من عرض الخ) أي كقطع قماس او جاءوسة او بقرة (قوله وله الوسيط) راجع لقوله وغيره وصوف فاذا قالت له خالعتنى على جاءوسة

الحمل فلا شيء له وبانت (وغير موصوف) من عرض او حيوان ونمرة لم يرد صلاحها وعبد آبق ولم  
 وبير شارد أو باجل مجهول (وله الوسيط) من جنس ما خالت به لا بما يخالع به الناس (و) جاز الخالعه على (ثقة حمل) أي تنقها على نفسها مدة

حاملها (إن كان) به حمل أى على تقدير أن يظهر به حمل وأولى حمل ظاهر فإن أغترت أنفق عليها ويرجع به أن أنسرت (و) جاز الخلع (ب) - قاطر حضاتها) أى على استقاطها للأب حضاتها ولولده. وينقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله (و) جاز الخلع (مع) البيع) كأن تدفع له عبدا على أن تأخذه منه عشرة وعالمها فلو كان في هذا البيع وصف يوجب منع يمه كأن يكون هذا المبدأ بقا فالعبد الآتي نصفه في قالة الصمة ونصفه الآخر في مقابلة العشرة التي أخذتها منه (٣٤٩) فإقال الصمة فهو خلع صحيح وقابل

ولم تصفها بكبر ولا صغر لزمنها جامومة وسطى لا صغيرة ولا كبيرة (قوله ان كن بها حمل) أى فان  
انقش الحمل فلا رجوع له بشيء (قوله فان أعسرت) أى فان خالها على أن نقفها مدة الحمل عليها  
وأعسرت (قوله وينتقل الحق له) هذا مقيد بأر لا يغشى على المحضون ضررا ما يملق قابله بأمره أو لا يكون  
مكان الأب غير حصين والا فلا تسقط الحضانة حينئذ اتفاقا ويتبع الطلاق وإذا خالته على إسقاط  
الحضانة ومات الأب فهل تعود الحضانة للأم وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها لإسقاط الأم حقها  
وانظر إذا ماتت الأم أو تابت بمانع هل تعود الحضانة لمن بعدها قياسا على من أسقط حقه في وقت  
لأجنبي ثم مات فيعود لمن بعده ممن رتبته الواقف أو تستمر للأب وهو ظاهر كلام جمع نظرا الى أنها  
ثبتت له بوجه جائز اه عدوى ثم إن ما ذكره من ان الحق ينتقل له وان كان هو المشهور ومذهب  
الدونة كما في التوضيح لكنه خلاف ما به العمل من انتقاله لمن يليها كما في ح عن النبي وقال  
في الفائق انه انتهى به الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد من الوثنيين واختاره  
أبو عمران اه بن وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر \* وحاصله أن من ترك حقه في الحضانة الى  
من هو في ثالث درجة مثلا هل للثاني قيام أولا قيام له لان السقط له قائم مقام السقط فكما لقيام  
لدى الدرجة الثانية مع وجود الحق للمسقط فلا كلام له مع من قام مقامه قل عبق وربما شمل  
قول المصنف وبإسقاط حضانتها للأب خلعها على إسقاط حضانتها لحمل بها قال ح والظاهر لزومه  
وليس هذا من باب إسقاط الشيء قبل وجوبه أى لجريان سببه وهو الحمل (قوله على ان تأخذ  
منه عشرة ويخالفها) أى فالعبد نصفه في مقابلة العشرة وهو يبيع ونصفه في مقابلة العصمة وهو  
خاع سواء كانت قيمة العبد تزيد على ما دفعه الزوج من الدرام أو تساوى أو تنقص على الراجح  
من وقوع الطلاق باثنا لانه طلاق فارته عوض في الجملة واستحسنه الأحنى وبه القضاء كما  
قال المتيطى لارحما كن طلق وأعطى خلافا ليعضهم (قوله ممن المبيع) أى للدول عليه بالبيع  
(قوله البعير الشارد) أى الذى ذنت له نصفه في مقابلة عشرة مثلا ونصفه في مقابلة العصمة (قوله المال)  
أى المعلوم قدره كما اذا خالها على عشرة تدفعها له يوم قدوم زيد وكان يوم قدومه مجهولا فالخلع لازم  
ويلزمها ان تعجل العشرة حالا (قوله وتؤولت أيضا) أى كما تؤولت على الاول وقوله بقيمته أى  
على تعجيل قيمته يوم الخلع على غرره وانظر كيف يقوم مع ان أجله مجهول ولأجل هذا الاشكال  
أشار المصنف لضعفه كما هو قاعدة قوله وتؤولت أيضا ووجه القول الاول الذى هو ظاهر الدونة  
ان المال في نفسه حلال وكونه لأجل مجهول حرام فيبطل الحرام ويبطل وجه هذا التأويل انه  
كقيمة السلعة في البيع الفاسد (قوله فتقوم العين) أى الخالع بها بعرض الخ فان كان الخالع بعرضا  
أو حيوانا قوم بعين (قوله وردت قيمة كعبد) أى خالع به وتعتبر قيمته يوم الخلع (قوله ونلوا موضوع  
انه لاعلم عندهما الخ) \* الحاصل ان الصور ثمان وذلك لانه اذا خالها بتقوم واستحق فاما ان يكونا



بإلا شبهة لها فيه وإن علم وهو قوله (٣٥٠) ولا شيء له (ورد الحرام كخمر) وخنزير (ومغصوب) علم به الزوج علمت هي

وفت الخلع بعد أن ما نه ملك الغير أو يجهلان معاذلك أو علمت هي ذلك دونه أو علم بذلك دونها وفي كل أما إن يكون المستحق معينا أو موصوفاً فإن علما ما أو علم دونها فلا شيء له وبانت كان المستحق معينا أو موصوفاً وإن جهلا معا رجع بالقيمة في القوم المعين وبالمثل في الموصوف وإن علمت دونه فإن كان معينا فلا خلع وإن كان موصوفاً رجع بمثله اه بن (قوله بإلا شبهة لها فيه) أي فلا يلزمه الخلع والفرض إن المستحق معين أما لو كان موصوفاً لزمه الخلع ورجع بمثل المستحق (قوله وإن علم هو) أي سواء علمت هي أيضاً أم لا (قوله ولا شيء له) أي وبانت ولا فرق بين كون المستحق معينا أو موصوفاً (قوله ورد الحرام الخ) أشار الشارع بتقدير رد إلى أن الحرام عطف على نائب فاعل رد وفيه أن هذا غير صحيح إذ رد الزوج الحرام للمخالفة غير جائز لأن الحرير اوراق والخنزير يسرح على قول ويقتل على آخر \* وأجاب ابن غازي بأنه عطف على نائب فاعل رد لكن الفاعل الراد هنا ليس هو الزوج حتى يلزم ما ذكر بل التبرع أي ورد الشرع العوض الحرام والراد برده الحرام فسبح عقده \* وحاصله أن الخلع إذا وقع شيء حرام سواء كانت حرمة أصلية كخمر وخنزير كان كله حراماً أو بعضه كخمر وثوب أو كانت حرمة عارضة كغصوب ومسروق وأم ولد كطاق زوجتك وأنا أعطيك أم ولدي فإن الخلع ينفذ ويكون طلاقاً بائناً ويرد الحرام فإن كان مغصوباً أو مسروقاً أو أم ولد ورد إلى ربه وإن كان خمرًا أريق ولا تسكر أو أوانيه على العتمة لأنها تظهر بالجفاف وإن كان خنزيراً قتل على ما في صماح ابن القاسم وهو العتمة وقيل أنه يسرح ولا يلزم الزوجة للزوج شيء في نظير الحرام كلا أو مضاً سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير أو عارضة كالغصوب والمسروق والغصوب إذا كان الزوج عالماً بالحرمة علمت هي أيضاً أم لا أما لو علمت بالحرمة فقط فلا يلزمه الخلع كخمر وإن جهلا الحرمة ففي الخمر لا يلزمها شيء وأما الغصوب والمسروق فكالمتحقق يرجع عليها بقيمتها إن كان معينا وبمثله إن كان موصوفاً (قوله ويراق الخمر) أي ولا تسكر أو أوانيه لأنها لمسلم (قوله في نظير الحرام) سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير أو عارضة كالغصوب والمسروق على التفصيل المتقدم (قوله كذا خبرها الخ) إنما أتى بالكاف ولم يسطفه بالواو على الحرام لينبه على أن الحرمة في الشبه وهو مدخول الكاف ليست باتفاق بخلاف المشبه بها فانها باتفاق (قوله تشبيه في قوله رد الخ) الأحسن أن يقول تشبيه بالحرام في الرد ولا شيء للزوج (قوله كالمسألة بدين الخ) أي بتأخير دين حال عليه (قوله لأنه سلف جر فعالها) أي لأن من أخر ما عجل عدم سلفاً (قوله أو تعجيلها ديناً عليها) أي لأن من عجل ما أجل عدم سلفاً كمن أخر ما عجل فإذا عجلت ماله عليها من الدين المؤجل كانت مسلفة له وقد انتفعت بالعصمة (قوله فانه) أي خروجها من السكن برد (قوله لأنه) أي ردها إليه وإقامتها فيه إلى انقضاء العدة (قوله الآن يريد) أي خروجها من السكن (قوله من بيع) وأما من قرض فيجب قبولها \* وحاصل ذلك أن الدين إذا كان عرضاً أو طعاماً وكان كل منهما مؤجلاً سواء كان مسلمانية أو كان ثمن سلعة فالحق في الأجل لمن هو له فإن عجله من هو عليه فلا يلزم من هو له قوله وأما لو كان كل من الطعام والعرض ديناً من قرض فالحق في الأجل لمن هو عليه فإذا عجله قبل أجله لزم من هو له قبوله وأما الدين إذا كانت ديناً من بيع أو قرض فإن اشترط دفعها في البلد فالحق لمن هو عليه ففي أتى بها في البلد أجبر ربه على قبولها سواء كانت حالة أو مؤجلة وإن كان مشترطاً دفعها في غير بلد التقاضى فإن كانت حالة وأراد من هو عليه دفعها في البلد أجبر ربه على قبولها وإن كانت الطريق مأبونة والأفلاوان كانت مؤجلة فلا يلزم ربه قبولها مطلقاً أي كانت الطريق مأبونة أو مخوفة (قوله فيرد) أي المال الذي أخذته منه إليه ويبقى في ذمته إلى أجله وبمضى الخلع (قوله لأنها حطت الخ) أي فيكون من باب حط

أما لا ومسروق كذلك (وإن كان الحرام بعضاً) أي بعضه حرام وبعضه غير حرام كخنزير وثوب وينفذ الخلع ويرد الغصوب لربه ويراق الخمر ويقتل الخنزير وقيل يسرح (ولا شيء له) أي للزوج على الزوجة في نظير الحرام كلا أو بعضاً (كذا خبر كعادياً) تشبيهه في قوله رد ولا شيء له أي كما لو خالته بدين حال (عليه) أي على زوجها فإن التأخير يرد لأنه سلف جر فعالها وهي العصمة وبانت ولا شيء له عليها وتأخذ منه الدين حالاً أو مثله سلفاً له ابتداء أو تعجيلاً ديناً له عليها (و) كخالفها على (خروجها من مسكنها) الذي طلقها فيه فانه يرد بأن ترد الزوج له لأنه حق لله لا يجوز لأحد استقاطه وبانت منه ولا شيء عليها للزوج اللهم إلا أن يريد أنها تتحمل بأجرة المسكن زمن العدة من المأجر فيجوز (و) كخالفها على (تعجيله لها ما) أي ديناً عليه (لا يجب) عليها (قبوله) قيل أجمله بأن كان طعاماً أو عرضاً من بيع فيرد ويبقى إلى أجله لأنها حطت عنه الضمان على أن زادها العصمة (وهل كذلك)

من قرض لا من هبل ما أحل عدمه سلفا وقد انتفع باسقاط النفقة عنه في العدة أو (٣٥١) انتفع باسقاط سوء الحصوصات وسوء

الافضات عن نفسه  
أى لاحتال عسره عند  
الاجل فيؤدى إلى ذلك  
(ولا) يمنع ولا يرد الدين  
إلى أجله ويكون الطلاق  
رجعيا لأنه كمن طلق  
وأعطى (تأريلا)  
أوجهما الثاني لأن ما  
يجب قبوله لا يعد تعجيله  
سلفا عند أهل العلم ودفع  
سوء الحصوصات في  
قدرته إذ لو هبل وجب  
قبوله واسقاط نفقة العدة  
في قدرته بأن يطلقها باللفظ  
الخام وقوله (وبانت)  
الزوجة منه حيث وقع  
بموضع ثم العوض للزوج  
أم لا بل (ولو بلا عوض)  
ان (نفس عليه) أى على  
لفظ الخام فالمصنف سقط  
منه أداة الشرط (أو على  
الرجعة) عطف على قوله  
بلا عوض أى بانت منه  
ولو وقع بلا عوض أو  
بعوض ونص على الرجعة  
بأن قال طلقت طاعة رجعية  
وكذا إذا تلفظ بالخام  
ونص على الرجعة لا يقع  
إلا بانئا (كإعطاء مال)  
لزوجها (في العدة) من  
طلاقها الرجعى (على  
قبيل) أى الرجعة أى على  
أنه لا يرجعها قبل ذلك  
فتبين أى يقع عليه طلقة  
أخرى بانه (كيمي)

الضمان وأزيدك (قوله من قرض) راجع للمرض والطعم (قوله باسقاط النفقة عنه في العدة) أى لأنه  
على تقدير أن لو طلقها رجعيا بلا خلع لزمته نفقة في العدة (قوله في قدرته الخ) أى وإذا كان ذلك في  
قدرته بغير تعجيل المؤجل فلا يقال أنه انتفع به إذ لا يقال إلا إذا كان ليس له طريق الاتعجيل المؤجل  
فتأمل (قوله وقوله) ابتدأ وقوله ثم العوض هذا دال على الخبر وكأنه قال وقوله وبانت الزوجة منه إذا  
وقع في مقابلة عوض شامل لما إذا تم العوض أم لا (قوله أم لا) أى بان كان خيرا أو نصوبا (قوله ولو  
بلا عوض) بمبالغة في بينونة المختلعة أى وبانت المختلعة هذا إذا كان الخلع ملتبسا بعوض بل وإن كان  
ملتبسا بلا عوض وقوله ان نص عليه شرطها بعد المبالغة وقرر بعضهم أن قوله ولو بلا عوض باؤه  
للملابسة متعلق بنص وضميم عليه لا يخاف أى وبانت المختلعة هذا إذا لم ينص على الخلع بل ولو نص على  
الخلع حالة كونه ملتبسا بلا عوض كما لو قال لها خالعتك فإنه قد نص على الخلع من غير أن يذكر عوضا  
فيلزمه الطلاق البائن ومثل لفظ الخلع لزوم البينة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والابراء  
والافتداء كما إذا قال لها صالحتك أو أنا صالحتك أو أنت مصالحة أو أنا بريك أو أنت مبرأة أو أنا  
مفتمنك أو أنت مفتدة منى قال شيخنا المدعى الظاهر أن مثل هذه الالفاظ أنت بارزة عن ذمى  
أو عن عصمى أو أنت خالصة منى أو خالصة من عصمى أو استلى على ذمة كذا قرره رحمه الله  
(قوله عطف على قوله بلا عوض) أى ولا يصح عطفه على قوله عليه لانتفاء ذلك أنه إذا وقع بغير  
عوض مع التنصيص على الرجعة يكون بانئا وليس كذلك (قوله بان قال) أى بعد أن أخذ العوض  
طلقت الخ (قوله كإعطاء مال) أى أو ابراء مما لها عليه (قوله وكذا إذا تلفظ بالخلع) أى بان قال  
خالعتك ولى عليك الرجعة (قوله أى يقع عليه طلقة أخرى بانه) أى بقبوله المال على عدم الرجعة  
وهذا قول مالك وابن القاسم وذلك لأن عدم الارتجاع الذى قبل المال لاجله ملزوم للطلاق البائن ومتى  
حصل للزوج حاصل اللازم وهو الطلاق البائن فالطلاق الذى انشأه الآن وقبوله المال غير الطلاق  
الذى حصل منه أولا إذ الحاصل منه أولا رجعى وهذا الذى انشأه بقبول المال البائن وعن ابن وهب  
أنها تبين بالأولى فتقلب الأولى بانئا قال أشهب لا يلزمه بقبول المال شيء وله الرجعة ويرد لها مالها  
وكالاته ولين ضعيف والتمتع قول مالك وابن القاسم \* ان قلت هو ظاهر ان وقع القبول باللفظ بان قال  
قبلت هذا المال على عدم الرجعة وأما ان وقع القبول بغير اللفظ بان أخذ المال وسكت فهو مشكل إذ  
كيف يقع الطلاق بغير اللفظ وقد يجاب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول كالسكوت منزل  
منزلة التام في قول المصنف الآتى وكفت للعاطاة (قوله أى يبيع الزوج لزوجته أو تزويجها تزويجه  
اياها) أى ولو كان جاهلا بالحكم فلا يبعد بجعله كإقرار شيخنا ومثله به وتزويجه لما لو بيعت الزوجة  
أو زوجت والزوج حاضر ما كت فانها تبين أيضا وأما ان فعل ذلك بحضرته ثم انكره فلا تنطق عليه  
اه عدوى (قوله ولو وقع ذلك منه هزلا) أى هذا إذا فعل ذلك جدا بل ولو فعله هزلا وفيه نظر لنقل  
المواق عن المتبسطى قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها هزلا فلا شيء عليه ويحلف المازل أنه لم يرد  
طلاقها ومثله في البتية من باع ابن القاسم في طلاق السنة اهن فلم منه ان الخلاف بين مختار الخمى  
وبين غيره إذا كان غير هازلا وما إذا كان هازلا فلا شيء عليه اتفاقا (قوله ويتكلى نكالا شديدا) أى  
ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها حتى تعرف توبته وصلاحه مخافة ان يبيها ثانيا  
(قوله حكم به) أى بانئائه لكعب أو إضرار أو نشور أو قدما إذا حكم بصحته ولزومه فانه يبقى على أصله  
من بانئ أو رجعى فإذا طلق زيد زوجته وادعى انه مجنون وعهدت البينة انه كان عاقلا فحكم بصحة

أى يبيع الزوج لزوجته في مجاعة أو غيرها (أو تزويجها) أى تزويجها إياها لشخص فانها تبين منه ولو وقع ذلك منه هزلا ويتكلى نكالا  
هديدا (والختار نفي الزوم) أى لزوم الطلاق (فيها) أى في البيع والتزويج ضعيف والمذهب الأول (و) بانئ بكل (طلاق حكم به)

أوقعت الزوجة أو الحاكم (إلا) إذا حكم به (لإيلاء أو عسر بنفقة) فرجى وأوقل وعدم ثقة لشمع من غاب موسرا ولم يترك عندها مالا تنفق منه ولم تجد مسلما فطلق الحاكم عليه وقدم في المدة فله رجعتها (لا إن) طلق رجعيًا (شرط) عليه (نفي الرجعة بلا عوض) فيستمر رجعيًا ولا تبين بشرطه (٣٥٢) لفعل فيشمل شرطه وشرطها (وطلق) وأعطى (أو صالح) زوجته على مال

الطلاق أو قول له طلاق السفيه غير لازم مثل نكاحه فحكم بلزومه فذلك الطلاق بقى على أصله من رجعي أو بائن (قوله أوقعت الزوجة أو الحاكم) وأما لو أوقعت الزوجة فانه يكون رجعيًا ولو جبره القاضي على إيقاعه وحكم بينوته بان قال حكمت بانه بائن اه تقرير عدوى (قوله لا إن شرط النكاح) مثل ذلك ما لو قال لها أنت طالق طلقة لا رجعة فيها أولا رجعة بعدها فهي رجعية اه تقرير عدوى (قوله وأعطى) أى بان طلقها وأعطاه مائة من عنده فانه يكون رجعيًا (قوله أو صالح) أى أنه وقع الصالح على ما تدعيه عليه وأعطاه القدر المصالح به كما إذا ادعت عليه بشيرة فصالحها على خمسة دفعها لها وترك له خمسة ليست في مقابلة شيء ثم طلقها فانه والحالة هذه يقع الطلاق رجعيًا لأن ما تركته من دينها ليس في مقابلة العصمة وما أخذته فهو صالح عن بعض دينها وهذا الحل لثبوت تبعه فيه خش وعقب (قوله وأعطى لها شيئاً من عنده) أى وهو القدر المصالح به (قوله قصد الخلع) أى حين أعطاه دراهم الصالح أو جرى بينهما ذكره قبل ذلك وليس المراد انه قصد الخلع بلفظ الطلاق بحيث يكون الخلع مدلولاً للفظ الطلاق إذ لا نزاع في أنه بائن (قوله إلا أن قصد الخلع فبائن) أى نظراً لقصد هذا التأويل لابن السكيت وعبد الحق وأبو بكر بن عبد الرحمن والأول لاكثر الرواة (قوله فرجى قطما) أى اتفاقاً وما ذكره الشارح من أن محل التأويلين إذا صالح وأعطى طريقة بعضهم وبعضهم يخص الخلاف بمسئلة طلق وأعطى وبعضهم يجعل الخلاف في الشئتين انظر بن (قوله وقال بعضهم) هو العلامة طي (قوله ليس المراد الخ) أى كما حل به تت ومن تبعه (قوله أما لكون الدين عليها) أى فصالحها على أخذ بعضه وترك لها البعض الآخر ثم طلقها (قوله ولما عليه قصاص) أى فصالحها على تركه وأعطاه دراهم من عنده صلحاً ثم طلقها (قوله بموجب نى طلاق الخلع) أى وليس الضمير راجعاً للعوض لأن الزوج لا يوجب العوض وإنما الذى يوجب ما تزومه زوجة أو غيرها وإنما لم يستغن عن هذه بقوله فيما يأتى وإنما يصح طلاق المسلم المكاف لأنه ربما يتوهم انه لا بد أن يكون الموقع هنا شيئاً ما فيه من المال والمال محجور عليه فيه فيتوهم انه يحجر عليه هنا ولا ينقض فعله كذا قيل وفيه ان هذا التوهم لا يتأتى الا لو كان يدفع المال مع انه أخذه (قوله ولو سفيهاً) ردبوا على ما أحكام ابن الحاجب وابن شاس من القول بعدم صحة طلاق الخلع من السفيه إذا خالع السفيه فان خالع غلغ المثل فالأمر ظاهر وإن خالع بدونه كمل له خالع المثل كما قال الأخمى ولا يبرأ المختلغ بتسليم المال للسفيه بل لوليه كما في ح عن النوضيح وهو ما يفيد كلامهم في باب الحجر وقال ابن عرفة ظاهر كلام بعض الموقنين كابن قننون والميتى براءة ذمة المختلغ بتسليم المال للسفيه دون وليه واستظهره ج (قوله فيه أولى) أى ولا ينظر لتوهم أن طلاقه يؤدي لذهاب ماله في زواج امرأة أخرى (قوله لمن ذكر) أى من الصغير والمجنون والحاصل انه لا يقع الطلاق على الصبي والمجنون واحد ممن ذكر إلا إذا كان على وجه النظر والصلحة (قوله ولا يجوز عند مالك النكاح) وقال الأخمى يجوز أن يطلق الولي على الصغير والسفيه بدون شيء يؤخذ له إذ يكون بقاء العصمة فساداً لأمر جهل قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محبودة الطريق (قوله عليهما) أى على الصغير والمجنون (قوله لا تب زوج) أى لا يقع طلاق الخلع أب زوج سفيه (قوله بالغ) أى رجوعه للثاني وهو المدعى لا فائدة في رجوعه لأول إذا السفيه لا يكون إلا باله (قوله بغير اذنهما) أى وان كان لهما جبرهما

عليه لها مقراً أو منكراً (وأعطى) لها شيئاً من عنده (وهل) يكون رجعيًا (مطاماً) قصد الخلع أم لا (أو) رجعيًا (إلا أن) قصد الخلع (فبائن) (أو بائن) والراجح منهما انه رجعي مطلقاً ومما في فرع صالح وأعطى وأما من طلق وأعطى فرجى قطما وقال بعضهم في الفرع الثاني ليس المراد ان لها ديناً عليه فصالحها على إسقاط بعضه والا كان بائناً قطعاً بل المراد انه وقع بينه وبينها صالح توجه ما لم يكن الدين عليها أولها عليه قصاص (ووجهه) أى طلاق الخلع بكسر الجيم أى وقعه ومثبته (زوج) أو وكيله (مكاف) لاصبي ومجنون (ولو) كان الزوج المكاف (سفيهاً) لأن له ان يطلق بغير عوض فيه أولى (أو) موجه (ولى صغير) حر أو عبد أو ولى مجنون سواء كان الولي (أباً أو سبيداً أو غيرهما) كوصى وحاكم ومقدمه إذا كان الخلع لمن ذكر على وجه النظر ولا يجوز

عند ذلك وابن القاسم ان يطلق أولى عليهما بغير عوض (لا أب) زوج (صغير) ولا على (سيد) عبد (بالغ) فلا يجوز لها الخلع عنهما بغير اذنهما إذ الطلاق يبدل الزوج البالغ ولو سفيهاً أو رجعيًا لا يبدل الولي والسيد (ونفذ خلع) الزوج (الريض) مرضاً مخوفاً ومن في حكمه كحاضر صف القتال ومحبوس لقتل أو قطع وأشار بقوله ونفذ إلى ان اقدام عليه

لا يجوز لما فيه من إخراج وارث ( وورثت ) زوجته المطلقة في المرض ان مات من مرضه المخوف الذي خالعه فيه ولو خرجت من الصحة وتزوجت غيره ولو أزواجاً ( دونها ) أي فلا يرثها ان ماتت في مرضه المخوف الذي طلقها فيه ولو كانت هي مريضة أيضاً لأنه القوي أسقط ما كان يده وشبهه في ارثها منه دونه قوله ( كخيرة وعلمكة ) في صحته أو مرضه اختارت نفسها ( فيه ) أي في مرض موته بان طلقت نفسها طلاقاً بائناً فانها ترثه ان مات في ذلك المرض طال أو قصر ولا يرثها ان ماتت هي فيه فان طلقت نفسها طلاقاً رجعياً فانه يرثها كما ترثه فقوله فيه متعلق بمحذوف أي اختارت أو أوقعت الطلاق فيه ( ومولى ) ( ٣٥٣ ) منها ) أي وكزوجة آلى

منها زوجها في صحته أو مرضه وانقضى الأجل ولم يف ولا وعد فطلق عليه في مرضه وانقضت العدة فمات من مرضه فانها ترثه ولا يرثها فان ماتت قبل انقضاء العدة وورثها كما ترثه لأنه رجعي ( وملاعة ) في مرضه المخوف فانها ترثه ولا يرثها لأن فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق وان كانت فسخاً فأشار بقوله وملاعة الى انه لا فرق بين الطلاق والفسخ (أو) قال لها ولو في صحته ان كملت زيدا مثلاً فانت طالق (أحسنته فيه) أي غي مرض موته فترثه دونها (أو) طلق زوجها الكناية أو الأمة في مرض موته ثم (أسلت) الكناية (أو عتقت) الأمة في مرضه فترثه دونها (أو تزوجت) المطلقة في مرض الموت (غيره) أي غير المطلق لها في مرضه

على السكاج ( قوله لا يجوز ) أي والوضوح ان المرض مخوف فان كان غير مخوف كان جائزاً ابتداءً كاصحح ( قوله وتزوجت غيره ) أي وسواء كانت مدخولاً بها أو كانت غير مدخول بها ( قوله إن ماتت في مرضه ) أي ولو في أثناء عدتها ( قوله طال أو قصر ) أي ولو خرجت من العدة ولو تزوجت أزواجاً ( قوله ولا يرثها ان ماتت ) أي ولو كان موتها قبل انقضاء عدتها ( قوله فان طلقت نفسها طلاقاً رجعياً ) هذا ظاهر في التمليك ويعمل التخيير على القيد بواحدة رجعية وما يأتي من بطلانها إذا قضت بدون الثلاث في المطلق ( قوله فانه يرثها ) أي إذا لم تنقض العدة كما ترثه هي مطلقاً ( قوله أو أوقعت الطلاق فيه ) أي سواء كان التخيير أو التمليك في المرض أو في الصحة ( قوله فانها ترثه ) أي ولو خرجت من العدة وقوله ولا يرثها أي ولو ماتت قبل فراغ عدتها ( قوله تقوم مقام الطلاق ) أي مقام فرقة الطلاق ( قوله ان كملت زيدا ) أي أو قال لها ان دخلت دار زيد فانت طالق فدخلتها في مرضه قاصدة حثه فاذا مات من ذلك المرض ورثته دونها ( قوله فاحتته فيه ) أي أوقعت الحث عليه في المرض سواء كان التعاقب في الصحة أو في المرض ( قوله فترثه ) أي ولو خرجت من العدة وقوله دونها أي فاذا ماتت هي وهو في ذلك المرض فانه لا يرثها إذا كان موتها بعد انقضاء عدتها والاورثها لأنها رجعية وما ذكره المصنف من ارثها لمطلقاً هو المشهور ومقابله ما رواه علي بن زياد عن مالك من عدم ارثها لانتفاء التهمة ( قوله أو طاق زوجته الكناية أو الأمة ) أي طلاقاً رجعياً أو بائناً ( قوله فترثه ) أي لالتزامه على منعه من الارث لما خشي الإسلام أو انعتق وسواء أسلت أو عتقت في العدة أو بعدها وقوله دونها أي مالم يكن الطلاق رجعياً وماتت في العدة ( قوله أو تزوجت غيره ) الأولى ان يقول وان تزوجت غيره لأن هذا الفرع ليس بميلنا للطلاق في المرض حتى يعطف عليه بل مرتب عليه اهرن ( قوله منه ) أي من ذلك المرض الذي طلقها فيه ( قوله بدليل قوله الخ ) أي لأنه لو كان الأول بائناً لم يرتد عليه طلاق المرض الثاني ( قوله ثم مرض ) أي والحال انه لم يكن ارجعياً بعد صحتها والوارث بها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجعياً أو بائناً فانها ترثه ان مات من مرضه الثاني ولو بعد العدة ( قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الأول ) أي لأن الفرض ان الطلاق الأول رجعي ومات في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الأول بقية فانها لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لأنه طلاق مردف على الأول وقصد زالت تهمة الطلاق الأول بالصحة ( قوله إلا في عدة الطلاق الاول ) فيه ان الثاني لا عدة له فلا حاجة لقوله الأول فكان الأولى ان يقول لم ترثه الا في العدة والجواب ان قوله الأول لبيان الواقع أو ان الفهم وهو لا ترثه في عدة الثاني سائلة تصدق بنفي الموضوع أي ولا ترثه في عدة الثاني لأنه لا عدة له تأمل

٥٥ - دسوقي - ثاني

بعد انقضاء عدتها ( وورثت أزواجاً ) كثيرة كل منهم طلقها في مرضه

الذي مات فيه ( وإن ) كانت الآن ( في عصمة ) لزوج صحيح ( وإنما ينقطع ) ارثها من مطلقها في المرض المخوف ( بصحة ) منه ( بينة ) عند أهل العرف ( ووضح ) المريض المطلق طلاقاً رجعياً بدليل قوله فطلقها بصحة بينة ( ثم مرض ) ثانياً ( فطلقها ) في هذا المرض الثاني طلاقاً بائناً أو رجعياً ثم مات من مرضه الثاني ( لم ترث إلا ) إذا مات ( في عدة الطلاق الأول ) الرجعي ومثل ذلك ما إذا طلقها رجعياً في الصحة ثم مرض فاردفها طلاقاً فيه فترثه ان بقي شيء من عدة الأول

( والإقرار به ) أى بالطلاق ( فيه ) أى فى المرض بان قال المريض كنت طلقها قبل مرضى بزمان سابق بحيث تنقضى العدة وبعضها فيه ( كإنشائه ) أى مثل إنشاء الطلاق فى المرض ولا عبرة بإسناده لزم صحة قترته ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وأما هو فغيرها فى العدة ان كان رجيا لان كان بائنا أو اقضت على دعواه ( والعدة ) تبدأ ( من ) يوم ( الإقرار ) فى المرض لا من اليوم الذى أسند إليه الطلاق وهذا مالم تشهد له بينة على إقراره والعمل بها فتكون العدة من الوقت الذى ارخته البينة ولا يثبت بينهما إذا اقضت العدة أو كان بائنا ( ولو شهد ) ( ٣٥٤ ) على زوج ( بعد موته بطلاقه ) تزوجته فى صحته وأولى فى مرضه واقضت العدة على

حسب تاريخهم واستمر الزوج لموته معاشرها معاشره الأزواج فانها تزوجت بها كما أفاده بقوله ( فكالطلاق فى المرض ) لكنها تعتد عدة وفاة لاحتمال طهته فى شهادتهم لو كان حيا فالتشبيه ليس بتمام وللوضوع أن الشهود عنروا بتأخيرهم الشهادة بكتفية اذ لو كانوا حاضرين طلين لبطلت شهادتهم يسكنونهم ولا يصدرون بالجهل ( وإن شهد الزوج ) ( ب ) أى بإنشائه أو بالاققرار به ثلاثا أو دونها بائنا بان قال بينة اشهدوا بانها طالق أر انى كنت طلقها ( فى سر ) أو حضر ( ثم قدم ووطىء ) المشهود بطلاقها أى اقر بوطئها ( وأنكر ) الشهادة ( أى المشهود به من الطلاق ( فرق ) بينهما واعتدت من يوم الحكم بشهادة البينة لا من اليوم الذى اسندت إقراره فيه ( ولا حد ) عليه على المشهور لأنهما على حكم

( قوله ) والاقرار به فيه كإنشائه مثل إقراره به فيه ما إذا شهدت البينة على المريض بانه قد طلق وزمان سابق على مرضه بحيث تنقضى العدة كلها أو بعضها فيه وهو ينكر ذلك فيكون كإنشائه الطلاق فى مرضه ولا يعتبر إسناده لزم سابق قترته ان مات من ذلك المرض وأبداء العدة من يوم الشهادة ( قوله ) والعدة تبدأ من يوم الإقرار فى المرض ) أى لأنها تعتد عدة طلاق لأعدة وفاة ( قوله ) لم تشهد له بينة على إقراره ) أى كإقراره بانه طلقها من منذ سنة أو شهر وأقام على ذلك بينة فيعمل على ما أرخته البينة ( قوله ) إذا اقضت العدة ) أى على مقتضى تاريخ البينة والحال أن الطلاق رجعى أو كان بائنا سواء اقضت العدة أولا أم لو كان رجيا ولم تنقض العدة فانها ترمته ( قوله ) معاشرها معاشره الأزواج ) أى والحال انه غير مقر بطلاقها ( قوله ) فكالطلاق فى المرض ) أى من حيث إنها ترمته على كل حال ( قوله ) فالتشبيه ليس بتمام ) أى لأنه اذا طلق فى المرض طلاقا بائنا ثم مات اعتدت عدة طلاق ( قوله ) عاين ) أى بمعاشرتهما ( قوله ) لبطلت شهادتهم يسكنونهم ) فلو كانت الزوجة هى التى ماتت وشهدت البينة بعد موتها بطلاقها قبل الزوج شهادتها ولم يبد مطعنا لم يربها ان اقضت العدة أو كان الطلاق بائنا وان ابدى مطعنا فيها ورثها لصيرورة تلك البينة بمنزلة العدم ( قوله ) اشهدوا بانها طالق ) أى ثلاثا أو واحدة بآنية وكذا يقال فيما بعده ( قوله ) ولاحد عليه ) أى فى وطئه بعد قدومه من السفر وقبل حكم الحاكم بالفراق ( قوله ) لأنهما على حكم الزوجية ) أى لأنها قبل الحكم بالفراق على حكم الزوجية ( قوله ) ولأنه كالقهر بالزنا الخ ) أى فالشهادة بالطلاق بمنزلة الإقرار بالزنا وانكاره للشهادة بمنزلة الرجوع ولا غنى بفسده ( قوله ) قبل صحته ) أى سواء كان فى أول المرض أو آخره ( قوله ) فكأن الزوج ) أى لاجنبية فى المرض فليس فيه تشبيه الشئ بنفسه ( قوله ) يفسخ قبل البناء وبفسده ) إن قيل علة فسخ نكاح المريض وهى ادخال وارث منتفية هنا لثبوت الارث لها على كل حال فما وجه الفسخ هنا والجواب انهم انما حكموا بالفسخ هنا لأجل الفرغ من المهر لأنه فى الثلث فلا يدرى أيعمله الثلث أم لا فلو تحمل المهر اجنبى لم يفسخ لثبوت المهر فى مال الأجنبي والارث بالنكاح الأول كما نقله اللواق والتوضيح ( قوله ) بالنكاح الأول ) أى الذى قطعه بالطلاق الأول فى المرض ( قوله ) وهل يرد الخ ) أى سواء كان قدر ميراثه منها ان لو ورثها أو أقل أو أكثر ونص المدونة ان اختلفت منه فى مرضها وهو صحيح لم يجز ولا يرثها قال ابن القاسم وأنا أرى لو اختلفت منه على أكثر من ميراثه منها لم يجز وأما على مثل ميراثه منها أقل فجائز ولا يتوارثان عياض فى كون قول ابن القاسم نفسيرا أو خلافا قولان للأكثر ولأقل اه مواق فقول الصنف وهل يرد أى الخالف به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها إشارة إلى تأويل الخلاف للأقل وقوله أو الجواز لارثه إشارة إلى تأويل اللواق للأكثر وعلى المصنف الذى فى عدم الاقتصار

عليه

الزوجية حتى يحكم الحاكم بالفراق بدليل ان العدة من يوم الحكم به ولأنه كالقهر بالزنا

الراجع عنه ( ولو أبانها ) الزوج فى مرضه الخوف ( ثم تزوجها ) فيه ( قبل صحته فكأن الزوج فى المرض ) يفسخ قبل البناء وبفسده لأنه ناسد لفسده ولها الأقل من المسمى وصادق المثل من الثلث ويسجل الا ان يصح المريض كما مر فالتشبيه لأفادة الفسخ ابداء وامعه من الصداق وأما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول ( ولم يجز خلعه المريضة ) مرضا مخوفا أى يحرم عليها وكذا عليه لأنه معين لها على ذلك فالمصدر مضاف للفاعل وقصد الطلاق ولا توارث بينهما ولو ماتت فى عدتها وإنما الخلاف فى المال الذى أخذه منها كما أشار له بقوله ( وهل يرد ) الخلع بمعنى المال الخالف به لها أو لو ارثها ان ماتت وأما الطلاق البائن فنافذ لا يرد وهذا إشارة

تأويل الخلاف لابن القاسم حملا لقولها ومن اختلفت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لم يحز ولا يرثها على اطلاقه (أو) يرد (المجاوز لارثه) منها ان لو ورث بتقدير عدم الخلع (يوم موتها) ظرف للمجاوز أي يرد المجاوز لارثه في يوم موتها لا يوم الخلع (و) إذا كان للمعبر يوم موتها (وقف) جميع ما خالفت به لا الزائد فقط تحت يد أمين (إليه) أي إلى موتها لينظر هل هو قدرارته أو اقل فيأخذها أو أكثر من ارثه فيرثه فیرد الزائد وهذا إشارة لتأويل الوفاق بعمل قول ابن القاسم بعد نصفها للتقدم وأنا أرى أنها إذا اختلفت منه بأكثر من ميراثه منها فله قدر ميراثه ويرد الزائد وان اختلفت منه بقدر (٣٥٥) ميراثه فقل ذلك جائز ولا يتوارثان انتهى على

الوفاق لقول مالك بعمل قول مالك لم يحز أي لم يحز القدر الزائد على ارثه أي انه يظل القدر المجاوز لارثه مما اختلفت به (تأويلان) والراجح تأويل الوفاق فكان الاولى للمصنف الاقتصاد عليه (وإن قص وكيه) أي وكيل الزوج على الخلع (عن سماعة) أي عما سمعه الزوج له بان قال للوكيل خالها بشرة فخال بخمسة (لم يلزم) الخلع ولا يقع الطلاق لأن الوكيل معزول عن ذلك بمخالفته إلا ان يثمه الوكيل أو الزوجة فيلزم ولا يقال للزوج ان آتمه الوكيل إذ لا منة تلحق الزوج (وأطلق) الزوج (له) أي لا وكيل (أو) أطلق (لها) أي للزوجة بان لم يسم شيئا فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل (حلف) الزوج (أنه أراد خلع المثل) ولم يلزمه طلاق إلا ان تمه هي أو الوكيل

عليه وعليه فاختلف هل يعتبر قدر الميراث يوم الخلع فيتجبل الزوج الخلع ان كان قدر الميراث ناقل أو يعتبر يوم الموت فيوقف الخلع به كله إلى يوم الموت فان كان قدر ميراثه فقل اخذه وإن كان أكثر منه فلا شيء له منه عند ابن رشد ولا ارث له بحال وقل للحمى له منه قدر ميراثه ويرد الزائد اما ان صحت اخذ جميع ما خال به وبهذا علم ان الانتضاء كلام المصنف من أن التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل هما في الجواز وعدمه اهـ بن (قوله لم يحز ولا يرثها) أي وحيث فلا شيء له من الخلع ولا من الميراث هذا ظاهره (قوله على اطلاقه) أي قولها لم يحز أي فيرد لها ان كانت حية أو لو ارثها كله ولا يبقى للزوج منه شيء سواء كان ذلك للخلع به قدر ميراثه منها أو اقل أو أكثر (قوله ظرف للمجاوز) أي فجاوزة الخلع به لارثه وعدم مجاوزته إنما يعتبر يوم موتها لا يوم الخلع خلافا للقائلين به (قوله ولا يتوارثان) استفيد مما مر عن المدونة ومن هنا انها لا يتوارثان على كلا القولين ولو في العدة لأن الطلاق باثر (قوله أي أنه يظل القدر المجاوز لارثه مما اختلفت به) أي واما قدر ميراثه منها فلا يرد بل يعضى (قوله لم يلزم) ظاهره ولو قل نقص اهـ عدى (قوله إذ لا منة تلحق الزوج) أي بخلاف ما مر في الصداق من أنه إذا وكله على ان يروجه بالف فزوجه بالفتن فإن للزوج الكلام ولو تمه الوكيل من عنده (قوله أو أطلق له أي للوكيل) أي بان قال له وكلتك على خلع زوجتي ولم يسم شيئا فخالها به (قوله أولها) أي بان قال لها ان دعوتيني للصالح فانت طالق أو ان أعطيتني ما خالعتك به فانت طالق (قوله عن خلع المثل) أي ولم يرض الزوج بذلك الاقل (قوله واما ان قل إلى ما خالعتك به) أي واما ان قال ان دعوتيني إلى ما خالعتك به أو ان أعطيتني ما خالعتك به فانت طالق (قوله انظر الحاشية) نص كلام الحاشية الحق انه إذا قال لها ان اعطيتني ما خالعتك به قبل قوله انه أراد خلع المثل بلايين وإن قال ان دعوتيني إلى الصلح فالقول قوله ولو ادعى أنه أراد أكثر من خلع المثل لكن يمين وحيث فعل كونه القول قوله يمين فيما إذا كان أراد خلع المثل الذي هو موضوع المصنف فيما إذا قال ان دعوتيني إلى مال أو صلح بالتشكيك (قوله على ما صحت له) بان قلت لو كملها خالعت عن بشرة فزاد على ما صحت له (قوله أو على خلع المثل ان اطلقت) بان قلت لو كملها خالعت عنى ولم تسم شيئا فخالعت عنها بازيد من خلع مثلها (قوله ورد المال الخ) يعني ان المرأة إذا ادعت بعد المخالعة انها ما خالعت إلا عن ضرر واقامت بينة صماع على الضرر فان الزوج يرد لها ما خالعتا به وبانت منه وهذا ظاهر إذا كانت قد دفعت المال من عندها فلو دفعه اجنبي من عنده فان قصد فداء المرأة من ضرر الزوج بها رد المال له وإن لم يقصد ذلك فلا يرد المال له بل لها قصده التبرع لها كذا استظهر عجم (قوله حيث طلبت ذلك) أي اذكر من رد المال واسقاط ما التزمه (قوله بشهادة صماع) أي بشهادة رجلين بالسماع من غير عين كما في عجم

فيأزم وعمل الجمين في الصورة الثانية ان قال لها ان دعوتني إلى صلح أو مال بالتشكيك واما ان قال إلى ما خالعتك به فله طلب خلع المثل بلايين واما ان أتى بالصالح معروفا فله طلب ما زاد على خلع المثل يمين انظر الحاشية بتأمل (وإن زاد وكيه) على ما صحت له أو على خلع المثل ان اطلقت (فله الزيادة) على ما صحت له أو على خلع المثل ولا يلزمها إلا دفع ما صحت له أو خلع المثل حيث اطلقت والطلاق لازم على كل حال (ورد الزوج) (المال) الذي خالعتا به وكذا يسقط عنها ما التزمت من رضاع ولدها أو نفقة حمل أو اسقاط حضانه حيث طلبت ذلك وادعت بعد المخالعة انها ما خالعت إلا بالضرر يجوز لها التطابق به (بشهادة صماع) واولى شهادة قطع

إلى الضرر) وبأن منه ولا يشترط في هذه البيئة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت أنها سمعت من لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم  
 عمل على شهادتهم (و) رد المال الخالف بها (بيمينه مع شاهد) (واحد أو امرأتين) بالقطع والضرر بضرب أو شتم بغير حق (ولا يضرها)  
 لى الزوجة فطلبها رد المال من الزوج (اسقاط البيئة المستزعة) بفتح العين بعدها ألف لفظاً ترسم بإمهاوزتها ثلاثة أحرف والمراد بالبيئة  
 الاسترعاء هنا البيئة التي استرعها (٣٥٦) أى أشهدتها بالضرر فخالها الزوج وأشهد عليها أنها خالته باسقاط حقهم من القيام بالبيئة

الشاهدة لها بالضرر فلا  
 يثرها ذلك الأشهاد  
 والاسقاط ولها القيام  
 بينها وترد منه المال (على  
 الأصح) لأن ضررها  
 يحملها على ذلك فاطاق  
 المصنف الاسترعاء هنا  
 على خلاف حقيقته  
 المذكورة في باب الصلح  
 فلوقال ولا يضرها اسقاط  
 بيئة الضرر لكان أظهر  
 وفهم منه أنه لا يضرها  
 اسقاط البيئة المستزعة  
 بالصلح المذكور في باب  
 المصلح وهي ما إذا شهدت  
 بيئة بالضرر ثم أسقطت  
 أخرى أنها ان أسقطت  
 بيئة الضرر فليست ملتزمة  
 لاسقاطها ثم خالته  
 وأشهدت عند الخلع باسقاط  
 بيئة الضرر فلا يضرها ذلك  
 ولها القيام بها ولا يصح  
 حمل كلام المصنف عليها  
 قوله على الأصح إذ هي  
 فيها لها القيام اتفاقاً (و)  
 رد الزوج ما خال به  
 (ببوت كونها) مطلقة  
 طلاقاً باتناً) منه وقت

ورجح بعضهم البيِّن كما في بن والواحد لا يكفي مع البيِّن على المتمد وقال بعضهم أنه يكفي وكذا  
 شهادة امرأتين بالسماع مع البيِّن لا يكفي على المتمد وقيل يكفي وهو ضعيف (قوله على الضرر) أل  
 فيه للعهد أى على الضرر الذى يجوز لها التطلق به (قوله ولا يضرها الخ) - حاصله ان المرأة إذا أشهدت  
 بيئة على اضرار الزوج لها ثم دفعت له مالا وطلبت منه ان يخالها على ذلك فقال لها أخاف ان يكون ذلك  
 بيئة بالضرر فبعد الخلع تقوى على وتدعى الضرر وتشهدى تلك البيئة وتأخذى ذلك المال فقالت  
 ان كانت لى بيئة بالضرر قد اسقطتها فخالها على ذلك المال فلا يضرها ذلك الاسقاط ولو أشهدت  
 عليه ولها القيام بينها وترد منه المال (قوله لجاوزتها الخ) أى والقاعدة ان الالف إذا جاوزت ثلاثة  
 احرف ولم يكن لها يادفاتها ترسم ياء سواء كانت متقلبة عن ياء أو واو (قوله يحملها على ذلك) أى  
 الاسقاط (قوله باسقاط بيئة الضرر) الأولى ان يزيد وباسقاط البيئة التي أشهدتها على أنها ان سقطت  
 بيئة الضرر كانت غير ملتزمة لذلك الاسقاط وذلك لأن هذا هو اسقاط بيئة الاسترعاء بالمعنى الحقيقي  
 (قوله ولا يصح حمل كلام المصنف عليها) أى خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني فإنه حمل بيئة الاسترعاء في المصنف  
 على حقيقتها (قوله اتفاقاً) أى والخلافه إنما هو في اسقاط بيئة الضرر (قوله: ببوت كونها مطلقاً طلاقاً  
 باتناً منه وقت الخلع) أى كالمطلق قبل البناء طلاقاً واحدة ولم يراجها ثم خالها أو حلف عليها  
 بالحرمان ان لا تفعل كذا ففعلته واستمر معاشراً لها ثم خالها على ما لا يردده إليها (قوله ولعيب خياره)  
 أى وأما لو كان العيب بها فإنه لا يرد ما أخذ منها في الخالعة لأن له أن يقيم على النكاح وما ذكره المصنف  
 من أنها إذا طاعت بعد الخلع على موجب خيار به بأنه رد المال الخالف به هو المعول عليه وأما ما مر في  
 قوله وان طلقها أى بعوض أو غيره أو مات ثم اطاع على موجب خيار فكالعدم فقير معول عليه كما في  
 خش وعقب أو يحمل على ما إذا اطاع على موجب خيار بالزوجة فقط وما هنا على ما إذا اطاع  
 على موجب خيار بالزوج (قوله كجذام) أى أو جنون أو برص أو جبه أو عته أو اعتراضه  
 (قوله أو قال لها ان خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خالها لزمه الثلاث ورد المال) هذا قول ابن القاسم بناء على  
 ان المعلق والمعلق عليه يقعان معاً فلم يجد الخلع له محلاً قال ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب أنه إذا خالها  
 لا يرد على الزوجة شيئاً مما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لأنه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث  
 والشروط إنما يكون تابعا للشرط وحيث كان الشرط تابعا للشرط فيبطله الطلاق واحدة أو أكثر  
 لوقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحينئذ فلا يرد ما أخذ به (تنبيه) قوله وقال لها ان خالعتك الخ مثله  
 إذا قال لها ان خالعتك فأنت طالق وكان قد طاقها قبل ذلك فطلقتين فإذا خالها لزمه كاله الثلاث ورد  
 المال (قوله إذ لم يصادف الخلع محلاً) أى لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً (قوله أو قال واحدة) أى ثم  
 خالها على ما لا (قوله ولزمه طلقان) أى إذا طاقها واحدة بالخلع وواحدة بالمعلق (قوله فإن قيد) أى

الخلع لأن خلعها لم يصادف محلاً (لا رجياً) ولم تنقض العدة فلا يرد لها لأن  
 الخلع قد صادف محلاً لأن الرجعية زوجة يلحقها الطلاق (أو لكونه) أى النكاح (يفسخُ بلاطلاق) للاجماع على فساد كالخامسة أو  
 المحرم فبرداً أخذ منها لعدم ملكية الزوج للعصمة (أو لعيب خيار) كجذام علقته (يو) أى بالزوج بعد الخلع فرد لها ما خالها به اذ لها  
 ائرد بلاعوض (أو قال) لها (ان خالعتك فأنت طالق ثلاثاً) ثم خالها لزمه الثلاث ورد المال إذ لم يصادف الخلع محلاً (لا إن لم يقل ثلاثاً)  
 بل اطلق أو قال واحدة فلا يرد المال (ولزمه طلقان) فان قيد بانثنتين لم يرد المال أيضاً ولكن يلزمه الثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعلق



(وجاز شرط نفقة ولدها) أى جاز الخلع على أن يشترط عليها نفقة أى أجرة رضاع مائه وهو الآن في بطنها (مدّة رضاعه فلا نفقة  
تـ مـ لـ) أى فلا نفقة لها في نظير حملها بالخلع على إسقاط أجرة الرضاع مدته ولو قال وجاز شرط نفقة مائه مدة رضاعه فلا نفقة لها  
في حملها لكان أظهر وهذا قول مالك وقال ابن القاسم لا نفقة في حملها لأنها حقان (٣٥٧) أسقطت أحدهما فيبقى الآخر ورجح

(و) لو خالها على رضاع  
ولدها وعلى أن تنفق على  
زوجها الخالع لها أو غيره  
مدّة رضاع ولدها (سقطت  
نفقة الزوج) (الصاحبة  
لنفقة الرضيع في الشرط  
عند الخلع (أو غيره)  
كشرطه نفقتها على ولده  
الكبير أو على أجنبي  
مفردة أو مضافة لنفقة  
الرضيع (و) سقط (زائد)  
على مدّة الرضاع (كشرط)  
كنفقتها على ولدها  
الصغير مدّة جسد مدّة  
الرضاع ولا يجوز الإقدام  
على ذلك ابتداء أيضا  
وأما جاز على مدّة الرضاع  
ولزم دون مدّة غيرها معه  
أو مستقلة على ولدها  
الكبير مع وجود الفرز  
في الجميع لأن الرضيع  
قد لا يقبل غير أمه ولأن  
الرضاع قد يجب عليها  
حيث مات الأب وهو  
معدم ثم ما ذكره المصنف  
من سقوط ما ذكره وعدم  
لزومه للزوجة وإن كان  
هو رواية ابن القاسم عن  
مالك ضعيف والوصول  
عليه أنه لا يسقط عنها

ثم خالها على مال أخذ منها (قوله وجاز شرط نفقة ولدها الخ) التبادر من المصنف أن المرأة الخالعة  
حامل ومرضع لولده. وجود خالها على أن عليها نفقة الرضيع مدّة الرضاع فتسقط عنه نفقة الحمل  
ولا يصح أن يكون هذا مراداً لأن نفقة الحمل لا تسقط بالخلع على نفقة الرضاع في هذا القرض اتفاقاً  
وأما مراد المصنف بولدها من يصير ولداً يعني أنه خالها على نفقة مائه مدة رضاعه فإن نفقتها مدّة  
الحمل تسقط عنه (قوله فلا نفقة لها في نظير حملها) ولا تدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما هو مقتضى  
كلام أبي الحسن وأبى الناصر الاتفاقى بدخولها (قوله ورجح) أى رجح ابن يونس هذا القول حيث  
قال وقاله سحنون أيضاً وهو الصواب وحينئذ لما قاله المصنف من سقوط نفقة الحمل قول مرجوح  
(قوله عند الخالع) أى السكّان عند الخالع (قوله أو غيره) أى غير زوجها الخالع لها كولد الكبير أو أجنبي  
أى أنه خالها على رضاع ولدها الصغير وعلى أنها تنفق عليه أو على ولدها الكبير مدّة الرضاع أو على  
فلان الأجنبي مدّة الرضاع (قوله مفردة أو مضافة) هذا ينافي ظاهر ما تقدم له من أن الذي يسقط  
المضافة وأما غير المضافة فلا يسقط وقد كتب بعض تلامذة سيدي محمد الزرقاني نقلاً عنه أن مامر  
طريقة لمج وظاهر كلام غيره أنه لا فرق بين المضافة وغيرها في السقوط (قوله وسقط زائد) أى  
أنه إذا خالها على شرط أنها تنفق على ولدها الرضيع مدّة بعد مدّة الرضاع معينة أو غير معينة فإنه  
يسقط عنها ذلك الزائد وقع الشرط من الزوج أو منها قل بن ويجوز أن يحمل قوله وزائد شرط على  
ما هو أعم من النفقة كاشتراطه عليها أن لا تزوج بعد الحولين فإنه لئو اتفاقاً كما قال ابن رشد وأما إلى  
قطامه ثنائها أن كان تزوجها يضر بالطفل لزم الشرط وألا فلا (قوله وأما جاز على مدّة الخ) أى وإنما  
جاز الخلع على أن عليها نفقة الصغير مدّة الرضاع دون غيرها (قوله ثم ما ذكره المصنف من سقوط ما  
ذكر) أى من كل زائد على نفقة الرضيع في مدّة رضاعه سواء كان ذلك الزائد مضافاً أو لا كان ذلك  
الزائد نفقة الزوج أو نفقة غيره أو نفقة للرضيع زيادة على النفقة عليه في مدّة الرضاع (قوله والوصول  
عليه الخ) أى وهو قول المغيرة وابن الماجشون وشهب وابن نافع وسحنون (قوله أنه  
لا يسقط عنها) أى ما زاد على نفقة الولد في مدّة الرضاع كان ذلك الزائد نفقة للزوج  
أو لغيره أو للرضيع زيادة على النفقة في مدّة رضاعه سواء كان ذلك الزائد مضافاً لنفقة الرضاع في  
الشرط أو مستقلاً به يلزمها ذلك (قوله حق قال ابن لبابة الخ) أى وقال غير واحد من اللوثةين  
أيضاً والعمل على قول غير ابن القاسم لأن غاية ذلك أنه غرر وهو جائز في الخلع وقيد الأخفى الخلاف  
بما إذا كان الزائد غير مقيد بمدّة معلومة وألا جاز عند ابن القاسم وغيره فإن مات الولد أخذ الأب  
نفقته التي ضمت لنفقة الولد في الاشتراط شهراً بعد شهر أو جمعة بعد جمعة أو يوماً بعد يوم ولا يمكن  
من أخذها معلقة ولو طلبها ولكن ظاهر كلامهم أن كلام الأخفى مقابل وإن الخلاف مطلق  
وحيث قالوا قال ثلاثة قول ابن القاسم بالسقوط مطلقاً قيد بمدّة معينة أم لا وقول  
المغيرة عدم السقوط مطلقاً قيد بمدّة أم لا وقول الأخفى أن قيد بمدّة فلا سقوط وألا سقط وما قاله  
المغيرة هو المتمدّد به تقرير عدوى (قوله وإلا رجع عليها) أى ببقية نفقة المدّة ومثل الموت

بل يلزمها ذلك قطعاً حق قول ابن لبابة الخالق كما هم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك وشبه في السقوط عن الزوجة  
(قوله كونه) أى الولد قبل تمام مدّة الرضاع فيسقط عن أمه ما بقي وليس للزوج أن يرجع عليها بما بقي منها أى إذا كان عاينهم عدم  
الرجوع وإلا رجع عليها (وإن مات) أمه قبل الحولين (أو انقطع لبسها أو ولدت ولدين) أو أكثر

(فعلها) ويؤخذ من تركتها في موتها مقدار ما يفي برضاها في بقية الحولين (وعليه) أي الزوج (نفقة) العبد (الآبق) (و) البعير (الشارد) الخالط بهما وراده بالنفقة الأجرة في تحصيلهما وطعامهما وشرابهما إلى وصولهما (إلا بشرط) من الزوج أنها عليها فتلزمها (لانفقة) أم (جنين) خولع عليه فليست على الزوج (إلا بعد وضعه) لأنه ملكه بمجرد الوضع والاستثناء منقطع (وأجبر) بعد وضعه (على جمعه مع أمه) في ملك واحد (٣٥٨) بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفى بالجمع في

حوز لأن التفريق هنا  
جوز فأدلى أن يقول  
وأجبراً بالف الثنية (وفي)  
كون (نفقة) ثمرة لم يبد  
صلاحها (وقع الخلع عليها  
من سقى وعلاج عليها  
لتعذر التسليم حينئذ شرعا  
أو عليه لأن ملكه قدم  
وهو الرابع (قولان  
وكذا الماطاة) في الخلع  
عن النطق بالطلاق فيمن  
عرفهم الماطاة أن تعطيه  
شيئاً وتعذر حفرة فيملاها  
تراباً أو بمسكا حبلاً  
فيقطعه فان لم تعطه شيئاً  
كان رجماً (وإن علق)  
الزوج الخلع (بالإباض  
أو الأداة) كان أفضني  
أو أوثني كذا فأن  
طالق (لم يخص) الإباض  
أو الأداة (بالجلس) الذي  
قال لها فيه ذلك بل متى  
أعطته ما طلبه منها ووقع  
الطلاق ولو بعد المجلس  
مالم يطل بحيث يرى أن  
الزوج لا يجعل التملك  
إليه (إلا قرينة) تدل  
على أنه أراد المجلس فقط

استفناؤه في الحولين والظاهر أن الرجوع يوماً بيوم كما لو كان الولد حياً ويجعل الحكم للغالب بنظر  
أهل المعرفة في النفقة (قوله فعلها) أي فأن لم تخلف المرأة شيئاً كانت نفقة الولد بقية الحولين وأجرة  
رضاعه على أبيه (قوله) يؤخذ من تركتها في موتها مقدار ما يفي برضاها في بقية الحولين (أي ولو  
استغرق ذلك جميع الثروة لأن الدين يقدم على جميع الورثة ثم إنه إذا أخذ يوقف ولا يأخذه الأب  
لاحتمال موت الولد قبل تمام بقية مدة الرضاع وإذا وقف فكلها مضي أسبوع أو شهر دفعت أجرته  
من ذلك الموقوف فان مات الولد رد الباقي لورثة الأم يوم موتها اه عدوى (قوله إلا بشرط)  
أي أو عرف ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما لأنه كالعرف الخاص (قوله إلا بعد وضعه)  
أي فليته نفقته أي أجرة رضاعه (قوله والاستثناء منقطع) أي لأن النفقة فيما قبل لا على الأم وما  
بعدها النفقة على الولد (قوله ولا يكتفى) أي في الخروج من النهي عن التفريق بين الأم وولدها وقوله  
جميعها في حوز أي بيت واحد (قوله لأن التفريق هنا بعوض) أي ولا يكتفى بالجمع في حوز إلا إذا  
كان التفريق بغير عوض كبيع أحدهما أو أوارثته (قوله بالف الثنية) أي لكنه مراعى أن المعنى وأجبر كل  
من المالكين (قوله قولان) التوضيح والقولان في الثمرة التي لم يبد صلاحها لشيخ عبد الحق اه  
وحينئذ فصول المصنف تردد اه بن (قوله كان رجماً) أي والقرض أن قطعه في عرفهم طلاق  
والحاصل أن الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق ما لم يجر عرف باستعماله في الطلاق والا وقع  
به الطلاق فان صاحبه عوض فهو بائن والا فهو رجسي وما سياتي من أن الفعل لا يقع به طلاق لأن  
من أركانه اللفظ محمول على الفعل المجرد عن العرف لا الذي معه العرف وفي بن عن ابن عرفة أن الخلع  
يتقرر بالفعل دون قول لقل الباجي رواية ابن وهب من ندم على نسكاحه امرأة فقال له أهلها نردك  
ما أخذنا ونرد لنا اختنا ولم يكن طلاق ولا نكاح به فهي تطايقة وجماع ابن القاسم أن قصد الصلح على  
أخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقدانت طلاق اه وهذا يفيد أن ذلك لا يتقيد بالعرف  
بل يقوم مقامه القرائن من سياق الكلام قبل وغيره خلافاً للشارح تبعاً لعبق (قوله وان علق  
بالإباض) أي عليه أو على الأداة سواء كان التعليق بأن أو إذا أو متى (قوله لم يخص الخ) أي ولا  
يشترط قبول الزوجة للتعليق عقب حصوله من الزوج والحاصل اه إذا وقع منها الأداة بعد المجلس  
وقبل الطول لزم الخلع مطلقاً عند المصنف وابن عرفة وفيه ابن عبد السلام بتقديم القبول منها  
في المجلس وإلا لم يلزم عنده اه بن لكن نقل بعضهم عن ابن عبد السلام أن صيغ التعليق لا يحتاج  
فيها لقبول فعلى هذا يكون موافقاً لابن عرفة فالقول عنه قد اختلف اه شيخنا عدوى (قوله فان لم  
يكن غالب) أي بان كان التمايل باليزيدية والمحمدية مستويًا (قوله ومن الثلاثة) كما لو كان في البلد  
ثلاثة أنواع محبوب وبندي وقد قل (قوله من كذا) أي من المحاييب أو من الدنانير (قوله ماعين)  
أي كالحاييب وقوله غالب أي إذا لم يبين كالف دينار (قوله فيلزمه ذلك) أي ما ذكر من البيونة

فتخص به عملاً بالقرينة (ولزم في) الخلع على (الف) عين نوعها كالف دينار أو درهم وفي البلد  
يزيدية ومحمدية أو الف رأس من القم وفي البلد الشان والمز (العالب) أي يلزمها الغالب بما يتعامل به الناس من المحمدية واليزيدية  
فان لم يكن غالب أخذ من كل من للتساويين نصفه ومن الثلاثة للتساوية ثلث كل وهكذا (و) لزم (البيونة) أي الطلاق البائن  
(إن قال) لها (إن أعطيني ألفاً) من كذا (فارتك أو انفارك) بالمسارع وهو مجزوم لأنه جواب الشرط وأعطته ماعين  
أو الغالب منه ولو بعد المجلس الا قرينة تخصه فيلزمه ذلك متى أعطته

(إن فهم) من كلامه بقرينة حال أو مقال (الالتزام) (التعليق في الصورتين (أو) فهم) (الوعد) (بالقراق (إن ورطها) أى أوقها في ورطة يبيع متاعها فيجبر على إيقاع الطلاق للتوريط ولا يلزمه (٣٥٩) بمجرد إتيانها بالآلف لانه وعد خلافا لظاهر

الصف (أو) قلت له (طلق ثلاثا بالآلف فقطق واحدة) فتلزم البيونة ويلزمها الآلف لأن قصدها البيونة وقد حصلت والثلاث لا يتعلق بها غرض شرعى ولكن ذهب المدونة أنه لا يلزمها الآلف إلا إذا طلق ثلاثا (وبالمكسر) أى قلت طلقى واحدة بالف فطلقها ثلاثا فتلزمها الآلف لحصول غرضها وزيادة (أو) قلت له (أبني) بالف أو طلقى نصف طلق (أو) قلت ابني (في جميع الشرع) بالف أى اجعل الشرط لذلك (فعل) فتلزمها الآلف التى عيدها مع البيونة (أو) قلت له (هو) أنت طالق (بالف غداً قبلت) فى الحال فتبين فى الحال ويلزمها الآلف (أو) قال أنت طالق (بهذا) الثوب (المروى) بفتح الهاء والراء وأشار الثوب حاضر (فإذا هو) ثوب (مروى) بفتح الميم وسكون الراء نسبة إلى مرويلة من بلاد خراسان كهرواة فتبين منه ويلزمها الثوب لأنه لما عينه بالإشارة كان المقصود ذاته لأنسبته

(قوله إن فهم الالتزام أو الوعد) راجع للصورتين أما رجوعه لافارقت فظاهر لأن صيغ الالتزام والوعد استقبالية لأن متاعها مستقبل وافارقت مستقبل وأما رجوعه لافارقت فلأنه وإن كان ماضيا إلا أن إن تخاص العمل للاستقبال وقوله إن فهم الالتزام أو الوعد بأن يقول لها فارقتك أو أفاقتك ولا بد وأن اعطينى القاء التزمت أن أفاقتك أو فارقتك متى شئت بكسر التاء هذا مثال الالتزام ومثال الوعد أن أتيتنى بالف افارقتك أو أفاقتك لكن لست ملتزما لفراقى وافارقتك إن شئت بضم التاء فصيغ الالتزام والوعد واحدة والاختلاف إنما هو بالقراء كقوله ولا بد أولست ملتزما لذلك (قوله إن ورطها) راجع للوعد ومفهومه إذا لم يوقعها في ورطة بأن كان عندها دراهم أو دنائير فدعت منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد (قوله فيجبر على إيقاع الطلاق) أى على إنشائه أى فيجبر على أن يقول لها أنت طالق وقوله ولا يلزمه أى الطلاق بمجرد إتيانها بالآلف هذا ما قاله الناصر القاتنى فى حاشية التوضيح وهو الغنمداه عدوى (قوله خلافا لظاهر المصنف) أى من حصول البيونة بمجرد إتيانها بالآلف ولا يحتاج لإنشاء طلاق وذلك لانه قال والبيونة نى وتلزم البيونة بمجرد الإتيان بالمال وسلمه عج قل بن قلت ما أفاده كلام المصنف هو الذى يفيد السماع ونصه قال ابن القاسم وسئل ذلك عن رجل قال لامرأته قضيت ديتى وأنا افارقتك فقضته ثم قال لا افارقتك حق كان لى عليك فاعطيتني قال أرى ذلك طلاقا إن كان ذلك على وجه القدية فإن لم يكن على وجه القدية حالف بالله أنه لم يكن على وجه القدية ويكون القول قوله اه ابن رشد معناه أى معنى قوله إن كان على وجه القدية إذا ثبت أن ذلك كان على وجه القدية ببساط تقوم عليه بينة مثل أن تسأله أن يطلقها على شيء وتمطيه أيام فيقول لها قضيت ديتى وأنا افارقتك أو ما أشبه ذلك أو يقر بذلك على نفسه فإذا ثبت ذلك أو أقر بذلك على نفسه كان خلعنا ثابتا اه كلام بن قهصل أن كلاما من الطريقة بن قدر جرح (قوله ويلزمها الآلف) أى عند ابن المواز وفى المدونة أنه لا يلزمها الآلف إلا إذا طق ثلاثا وحينئذ فتلزمه تلك الواحدة ولا يلزمها الآلف وينبغي أن تكون بائنة نظرا لكونه أوقعها فى مقابلة عوض وان لم يتم وقد تبع شارحنا عقب فى نسبة ذلك القول للمدونة ومثله فى البدر القرافى وفى بن أن فى هذا النقل عن المدونة نظرا والظن انه باطل إذ لم يذكره الواق ولا ح ولا المصنف فى التوضيح وإنما نقل هذا القول عن عبد الوهاب فى الاشراق اه لكن من حفظ حجة فانظره (قوله فتلزمها الآلف لحصول غرضها وزيادة) التى استظهره ابن عرفة رجوعه عليه بما اعطته ونصه روى اللخمي إن اعطته مالا على تطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزمها المال ولا قول لها ثم قال قلت والظاهر رجوعها عليه بما اعطته لانه بطلاقه إياها ثلاثا يعيها لامتناع كثير من الناس من تزويجها خوفا من جعله محلا لها فتسوء عشرته ليطلقها فتحل للأول وما استظهره ابن عرفة مثله قول ابن سلون وإن أوقع ثلاثا على الخلع فقد الطلاق وسقط الخلع اه واعتمده فى التحفة فقال :

ووقع الثلاث فى الخلع ثبت \* طلاقه والخلع رد إن ابت

اه بن (قوله ففعل) أى سواء أوقع البيونة أول الشهر أو فى أثنائه أو فى آخره (قوله قبلت فى الحال) نى بأن قالت فى الحال رضيت بكونك تطلقنى غدا بالف وهكذا إن لم ترض بذلك فى الحال بل فى القدر فيلزمها الآلف على كل حال وتطابق عليه فى الحال (قوله ويلزمها الثوب) أى الحاضر المشار اليه (قوله ولو وقع الخلع) أى كالمروى قالت له خلعتى على ثوب مروى فقال لها أنت طالق فانت له ثوب فتبين انه مروى (قوله وإن كان بعده) نى

إلى البلد وهو مفهر ولو وقع الخلع على ثوب مروى غير معين فتبين انه مروى فإن كان ذلك قبل قبوله وأخدمتها لم يلزمه طلاق وإن كان بعده لزمه الطلاق ويلزمها المروى وأما إن قل أنت طالق على مروى فانت بمروى لم يلزمه طلاق

لا تعلق معنى (أو ظلمها) بمافيديها) محتميا ( وفيه متمول) زمته البتونه على ماتين ولونافها تزبيده اوجه (ولا) متمول فيها بان لا يكون فيها شيء أصلا أو شيء غير متمول كتراب قيين منه (على الأحسن) لانه أبانها عجزا لذلك كالجنين فينفش الحمل (لاإن) خالعه بما (أي شيء معين) لاشبهة (٣٦٠) لما فيه) بان كانت عالمة بانه ملك غير هائل لا يزره الخلع لانه خالعه على شيء لم يزر له وظاهره ولو

وان كان تبين أنه مروى بعد أن قبله وأخذه وقوله ويلزمها المروى أى بدله ذلك المروى (قوله أو بما فى يدها الخ) حاصله أنه إذا قال لها انصدقت الى ما فى يدك وكانت مبهوضة فأنت طالق ففتحها فان وجد فيها شئ متمول ولو سيرا كدرهم فأتينا تبين منه باتفاق وأما ان وجد فيها شئ غير متمول أو لم يوجد فيها شئ بان وجدت فارغة فأتينا تبين أيضا عند محمد وسحنون واستحسنه ابن عبد السلام قائلا أنه الاقرب واختار اللخمي خلافه وهو عدم البيئونة فى هذه الحالة (قوله مجوزا لذلك) أى مجوزا لان يكون فيها شئ أو ليس فيها شئ (قوله كالجنين) أى كالحالمة على الجنين فينفش الحمل فان الخلع لازم أى البيئونة لازمة له ولا يرجع عليها بشئ لأنه ما لم يجوز ذلك (قوله وغير المعين) أى كالمالك قالت له خالنى على ثوب هروى فخالها فأنت له ثوب هروى فاستحققت منه فيلزمها مثلها (قوله وما لها فيه شبهة) أى كما لو خالته ثوب معينة أو دابة كذلك ورتبها من أبيها مثلا فاستحققت فالخلع لازم ويلزمها قيمتها (قوله أو بتافه الخ) حاصله ان الرجل إذا قال لزوجته إن أعطيتنى ما أخالكم به فأنت طالق أو قد خالمتك فان أتته بخلع المثل لزمه الخلع وإرادته بدون خلع المثل وهو المراد بالنافه فانه لا يلزمه الخلع وغلى بينها وبينه (قوله ولا يمين عليه) لا يقال هذا بعارض قول المصنف سابقا وان أطلق لوكيله أو لحالط انه أراد خلع المثل لما مر أنه محمول على ما إذا قال ان دعوتينى الى مال أو صلح بالتبكير فأنت طالق فاتته بأقل من خلع المثل فيحلف انه أراد خلع المثل ولا يلزمه طلاق (قوله وأصفتك ثلاثا) يعنى ان الرجل إذا قال لزوجته طلقتك ثلاثا بالف فقالت لا أقبل الا واحدة من الثلاث بثلاث الالف فانه لا يلزمه الطلاق (قوله لم أرض الخ) أى مقصدى وغرضى ان تتخلص منى الا بالالف لا بأقل من ذلك (قوله ولذا) أى لأجل احتجاج الزوج بما مر (قوله لزمته الواحدة) أى لأن مقصوده قد حصل (قوله وان ادعى الخلع) أى ادعى أنه طلقها طلاقا على عوض قدره كذا ولم تدفعه له (قوله حلفت) أى على نفى ما ادعاه الزوج (قوله وأخذ ما ادعى) أى من العوض والقدر والجنس (قوله فالحكم ما قاله المصنف) أى فلا شئ له فى دعواه الخلع ويقع الطلاق بانها وله ما قالت فى دعوى الجنس والقدر (قوله والقول قوله يمين ان اختلفا فى العدد) وقيل بغير يمين ووجهه ان ما زاد على ما قاله للزوج هى مدعية له وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد ما على الأول فلو نكل الزوج حبس حتى يحلف فان طال دين ولا يقال هى تخلف وثبت ماتدعيه لأن الطلاق لا يثبت بالنكول مع الحلف وتبين منه إذا اتفقا على الخلع وتكون رجعية فى غيره وفائدة كون القول قوله أنه إذا تزوجها بعد زوج تكون معه على تطلقتين اعتبارا بقوله طلقت واحدة لأن أنه أن يتزوجها قبل زوج لما فى سماع عيسى وقره ابن رشد من أن المرأة إذا أقرت بالثلاث وهى بائن لم تحل لمطامعها الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فرق بينهما وقال ابن رشدلو ادعت ذلك وهى فى عصمتهم بأنها فإرادت أن تزوجه قبل زوج وقالت كذا كاذبة وأرادت الراحة منه صدقت فى ذلك ولم تمنع من مراجعته ألم تذكر ذلك بعد ان بان منه أنه وقوله ابن شلون وصاحب الفائق وغيرهما انظر بـ (قوله كدعواه الخ) أى فالقول قوله

سیمانی

عليها في الأولى ودعت ما ادعته في الأخيرتين فإن نكحت حلف وأخذ ما ادعى فإن نكح فالحكم ما قاله المصنف (والقول قوله) يمين (إن اختلفا في المدد) أى عدد الطلاق وانتفا على الفرض أو عدمه فإن قالت قد طلقنى ثلاثاً وقال الزوج بل واحدة (كدعواه) أى الزوج (موت عبد) غائب غير أبى خالته به قبل الحلع وادعت موته بعده (أو) ادعى حين

ظهر به عيب أن ( عيبه ) كان ( قبله ) أى قبل الخلع بالقول له في المستأين لأن الأصل عدم انتقال الضمان اليه فاعلموا بالبيان والظاهر يمين ( وإن ثبت موته بعينه ) أى بعد الخلع ( فلا عهدة ) أى لاضمان عليها بل مصيبته منه لأن الغائب في باب الخلع ضامن من الزوج بمجرد العقد بخلاف البيع فإن ضمانه من البائع حتى يقبضه المشتري وأما لو خالعه ( ٣٦١ ) على آبق فلا عهدة عليها مطلقا

ات أو تعيب قبل الخلع أو بعده إلا أن تكون عالة بمصولة قبله فيلزمها قيمته على غره

[درس]

﴿ فصل طلاق السنة ﴾

أى الطلاق الذى اذنت

السنة في فعله وليس المراد

أنه سنة لأن أبغض

الحلال إلى الله الطلاق

ولو واحدة وإنما أراد

المقابل للبدعى والبدعى

أما مكروه أو حرام كما

يأتى \* واعلم أن الطلاق

من حيث هو جائز رتد

تعتريه الأحكام الأربعة

من حرمة وكرهية

ووجوب وندب فالسنة

ما استوفى الشروط الآتية

ولو حرم ومالم يستوفها

فبدعى ولو وجب كمن لم

يقدر على القيام بحقها من

نفقة أو وطء وتضررت

ولم ترض بالمقام معه

وأشار إلى شروطه وهى

أربعة بقوله ( واحدة )

كاملة أو قسمها ( بطهر لم

يس ) أى لم يطأها ( فيه

بلا ) أراد فى ( عدة )

وبقى شرط وهو أن يوقعها

على جملة المرأة لا بعضها

( وإلا ) يشتمل على جميع

يمين وبنزها قيمته ( قوله ظهر به ) أى بالعبد الغائب الخالع به ( قوله فاقول قوله في المستأين ) فى

المسئلة الأولى يرجع عليها بقيمته بعد حلقه وفى الثانية يرجع عليها بارش العيب بعدان يحلف

﴿ فصل طلاق السنة ﴾ ( قوله الذى اذنت السنة فى فعله ) أى سواء كان راجعا أو مساويا أو خلاف

الأولى لا راجع الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة وقولنا سواء كان راجعا أى لسبب رجوعه

لأمن حيث كونه سنيا وقولنا أو مساويا أى لتعارض أمرين كما يأتى وقولنا أو خلاف الأولى أى

كما هو الأصل فيه لأنه من أشد أفرادها \* ولما كانت أحكامه من كونه راجعا أو مساويا أو مرجوحا

وقيوده علمت من السنة أضيف إليها دون القرآن كان الأذن فيه وقع فى القرآن كما وقع فى السنة

قال تعالى لا جناح عليكم أن تطلقن النساء كذا قيل وقد يقال إنما يرد هذا إذا كانت السنة فى مقابلة

الكتاب وإنما هى فى مقابلة البدعة فهى الطريقة الشرعية لو استندت لكتاب ( قوله لأن أبغض الخ )

هذا حديث وفيه اشكال فإن المباح ما استوى طرفاه وليس منه مبعوض ولا أشد مبعوضة

والحديث يقتضى ذلك لأن أقل التفضيل بعض ما يضاف اليه ويحجب بان المعنى أقرب الحلال

للأبغض الطلاق فالمباح لا يبغض بالفعل لكن قد يقرب له إذا خالف الأولى والطلاق من أشد أفراد

خلاف الأولى واجاب بعضهم بأنه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل المراد به ما ليس بحرام

فيصدق بالمكروه وخلاف الأولى فخلاف الأولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضة وليس المراد

بالبغض ما يقتضى التحريم بل المراد كونه ليس مرغوبا فيه لما فيه من اللوم اما الخفيف فى خلاف

الأولى أو الشديد فى المكروه ويكون سر التعبير بالمبعوضة وإن كان المبعوض هو الحرام قصد

التفجير وهذا أحسن من قول بعضهم أن المعنى أبغض الحلال إلى الله سبب الطلاق لأن سبب

الطلاق وهو سوء النشرة ليس بحلال بل حرام وانت خير بان الجواب الثانى إنما يتم لو كان

حكم الطلاق الأصلى الكراهية مع أنه خلاف الأولى فالأولى الجواب الأول تأمل ( قوله وإنما

أراد ) أى بالطلاق السنى ( قوله والبدعى اما مكروه أو حرام ) أى والسنى اما واجب أو

مندوب أو خلاف الأولى ( قوله جائز ) أراد به خلاف الأولى ( قوله من حرمة ) أى كما لو علم

أنه ان طلقها وقع فى الزنا لتعلقه بها أو لعدم قدرته على زواج غيرها ( قوله وكرهية ) أى كما لو

كان له رغبة فى النكاح أو يرجو به نسلا ولم يقطع بقاؤها عن عبادة واجبة ولم يخش زنا إذا

فارقها ( قوله ووجوب ) أى كما لو علم ان بقاءها يوقعه فى محرم من نفقة أو غيرها ( قوله وندب ) أى

كما لو كانت بذية اللسان يخاف منها الوقوع فى الحرام لو استمرت عنده ( قوله ولو حرم ) أى

كمن يخشى بطلاقها الزنا ( قوله وهى أربعة ) أى على ما قل للمتن والافهى سنة على ما قال

الشارح ( قوله بان فقد بعضها ) أى وأما فقد كلها فلا يأتى فى صورة لان البدعى يكون فى

الحيض وفى طهر مسها فيه ومحال اجتماع الحيض والطهر فى آن واحد ( قوله وكره البدعى الواقع

فى غير الحيض ) هذا شامل للأواقع على جزء المرأة فظاهره أنه مكروه وليس كذلك بل هو

حرام كالواقع فى الحيض بدليل تأديبه عليه كما يأتى ( قوله وأكثر من واحدة ) أى أو طلق

( ٢٦٦ - دسوقى - نائى )

هذه القيود بان فقد بعضها كان أو وقع أكثر من واحدة أو بعض طائفة أو فى حيض

أو نفاس أو فى طهر \* منها فسيه أو اردف اخرى فى عدة رجعى ( فبدعى ) وكذا ان أو قسمها على جزء المرأة كيدك طالق والبدعى اما

مكروه أو حرام كما قال ( وكره ) البدعى الواقع ( فى غير الحيض ) والنفاس كما لو طلقها فى طهر مس فيها أو أكثر من واحدة

او اردف في العدة (و لم يجبر ) ( ٣٦٢ ) المطاق ( على الرجعة ) في المكروه وشبه في عدم الجبر فقط قوله ( كقبيل الغسل منه )

أى من الحيض (أو) قبل ( التيمم الجائز ) به الوطء بعد الطهر لمرض أو عدم ماء وإنما كان تشبيها في عدم الجبر فقط دون الكراهة لأن الحكم للنكاح وهو مذهب المدونة وهو الراجح ( ومنع ) الوائع ( فيه ) أى في الحيض وكذا في النفاس ( ووقع ) أى لزمه الطلاق ( وأجبر على الرجعة ) ولو لم يعتمد الايقاع فيه كمن علق طلاقها على دخول دار في غير زمن الحيض فخلتها زمنا ( ولو ) أوقع الطلاق في طهر ( لمعادى الدم ) أى على امرأة يعاودها الدم ( لتأ ) أى في زمن ( يضاف فيه ) الدم الثانى ( للأول ) وهى التى تقطع طهرها بان عاودها الدم قبل طهر ثم وقد طلقها وقت طهرها قبل تمام الحيض فانه يجبر على رجعتها وان لم يحرم عليه طلاقها بان ظن عدم عوده ( على الأرجح ) عند ابن يونس وهو المتمد ( والأحسن ) عند الباجي ( عدمه ) أى عدم الجبر لأنه طلق حال الطهر والجبر يستمر ( لآخر العدة ) أى اذا غفل عنه حين الطلاق في الحيض الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت فانه

أكثر من واحدة في طهر لم يحس فيه وأولى إذا كان في طهر مسها فيه ثم ان ظاهره أن الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وقال اللخمي ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في القصدات والباب وعبر في المدونة بالكراهة لكن قل الرجاعي مراده التحريم اه من التوضيح ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث في حق من أوقعها وحكى في الارتشاف عن بعض البتدعة أنه انما يازمه واحدة ونقل أبو الحسن عن ابن العربي أنه قال ما بحث يدي ديكا قط ولو وجدت من رد النطقة ثلاثا لذبحته يدي وهذا منه مبالغة في الزجر عنه اه بن وقد اشتهر هذا القول عن ابن تيمية قال بعض أئمة الشافعية ابن تيمية ضال مضل لأنه خرق الاجماع وسلك مسلك الابتداع وبعض الفسقة نسب للإمام أشهب لأجل أن يضل به الناس وقد كذب وافتري على هذا الامام لما علمت من ان ابن عبد البر وهو الامام المحيط قد نقل الاجماع على لزوم الثلاث وان صاحب الارتشاف نقل لزوم الواحدة عن بعض البتدعة اه مؤلف ( قوله ) أو اردف في العدة ( أى أو طلق واحدة في طهر لم يحس فيها ) لكنه اردف عليها في العدة طلقه أخرى ( قوله ) وشبهه في عدم الجبر فقط ( أى لاقى عدم الجبر والكراهة لأن مذهب المدونة الحرمة وان كان لا يجبر فيه على الرجعة وهو المتمد خلافا لما قال بالكراهة ( قوله ) كقبيل الغسل ( أى كما لا يجبر على الرجعة إذا طلقها قبل الغسل من الحيض وبعد أن رأت علامة الطهر من قصة أو جفوف أو طلقها قبل التيمم الذى يجوز به الوطء بعد رؤية علامة الطهر لأجل مرض أو عدم ماء فقد اعطيت تلك المرأة التى رأت علامة الطهر ولم تنسل حكم الحائض من حيث منع الطلاق وحكم الطاهر من حيث عدم الجبر على الرجعة ( قوله ) بد الطهر ( متعلق بالجائز ) وكذا قوله لمرض أى الذى يجوز به الوطء بعد الطهر لأجل مرض الخ ( قوله ) ومنع فيه ( أى اذا كان ذلك الطلاق بعد الدخول وهى غير حامل بدليل ما بعده ( قوله ) واجبر على الرجعة ( أى إذا لم يكن ذلك الطلاق بالثلاث أو مكلاهما ) ( قوله ) ولو لمعادى الدم ( هذا ) مبالغة في الجبر على الرجعة لاقى فيه وفي الحرمة وحاصله ان المرأة إذا انتطح عنها دم الحيض قبل تمام عادتها وطهرت منه فطابقها زوجها ثم عاودها الدم قبل طهر تام فان الزوج يجبر على الرجعة وان كان طلاقه وقع في طهر لأنه لما كان الدم المائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كلا طهر وبه قال أبو بكر بن عبد الرحمن وأبو عمران الفاسى وصوبه ابن يونس ( قوله ) بان ظن عدم عوده ( أى بسبب ظنه عدم عوده ( قوله ) وهو المتمد ( ومقابله ما قاله بعض اشياخ عبد الحق من أنه لا يجبر على الرجعة واستحسنه الباجي واليه أشار المصنف بقوله والأحسن عدمه وهو ضعيف وقد اشار المصنف لرده بلو في قوله ولو لمعادى الدم ( قوله ) لأنه طلق حال الطهر ( اشار بهذا إلى ان هذا القول يعتبر الحال واما الأول فيعتبر المال ( قوله ) والجبر يستمر لآخر العدة ( اشار بهذا إلى ان قول المصنف لآخر العدة متعلق بقوله واجبر على الرجعة وقوله لآخر العدة فإن خرجت منها قبل ارتجاعها فقد بانت منه فلا رجعة لها ( قوله ) ما بقى شيء الخ ( أى وهذه قد بقى لها شيء من العدة لأن عدتها لا تنقضى الا بدخولها في الحيضة الرابعة بالنسبة للحيضة التى أوقع فيها الطلاق ( قوله ) اباح في هذه الحالة طلاقها ( أى طلاق المرأة التى طلقها زوجها في الحيض ( قوله ) ان يأمره الحاكم ( أى ولو لم يتم المرأة بحقها في الرجعة لأن الارتجاع في هذه الحالة حق لله تعالى

يجبر على رجعتها ما بقى شيء من العدة هذا هو المذهب وقال اشهب بجبر مالم تطهر من الحيضة الثانية لأنه عاياه الصلاة والسلام ( قوله ) اباح في هذه الحالة طلاقها لم يكن للاجبار معنى والاجبار أن يأمره الحاكم أو يارتجاعها فان امتثل فظاهر ( وإن أبى هدد ) بالسجن

(ثم) ان أبى بعد التهديد به (سجن) بالفعل (ثم) ان أبى من الارتجاع هدد بالضرب فان أبى (ضرب) بالفعل ويكون ذلك كله (بمجلس) واحد لانه في مصيبة فان ارتجع فظاهر (والا ارتجع الحاكم) بان يقول ارتجعت لك زوجتك (وجز الوطء به) نى بارتجاع الحاكم ولو لم ينوها الزوج لان نية الحاكم قاعة مقام نيته (و) جازبه (التوارث والأحب) للراجع (٣٦٣) طوعاً وجبراً ان اراد اطلاقها بعد

الرجعة (ان يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) وانما أمر بعدم طلاقها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه لان الارتجاع جعل للصلح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء يكره الطلاق (وفي منعه) اي الطلاق (في الحيض) متعلق بمنعه وهذا خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر أى وهل منعه في الحيض (لتطويل العدق) عليها لان أول العدة أول الطهر وجميع ايام الحيض التي طلق فيه لقولم تحسب من العدة ولا هي فيها زوجة فالنكاح معال بالتطويل واستدل من تمسك بهذا القول بامر ين ذكرهما في الدونة اشار لها المصنف بقوله (لأن قهراً جواز طلاق الحامل) في الحيض (و) لان فيها ايضاً جواز طلاق (غير المدخول بها) فيه (اي في الحيض اذ لا تطويل عليهما لان عدة الاولى بالوضع والثانية لعدة عليهما (أو) منه في

(قوله ثم ان أبى ضرب بالفعل) ينبغي ان يقيد الضرب بظن الافادة كاتقدم في قوله ووعظ من نشزت بل ذكره في التهديد بالضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الامور صح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها والام يصح والظاهر وجوب الترتيب وأنه ان فعلها كلهم من غير ترتيب ثم ارتجع مع ابادة الطلق صحت الرجعة قطعاً (قوله حتى تطهر) اي من الحيض الذي طلقها فيه فاذا طهرت منه وطهر لاجل اصلاحها \* واعلم ان الاستحباب منصب على المجموع فلا ينافي وجوب الامساك في حالة الحيض فلو طلقها في الطهر الاول كره له ولم يجز على الرجعة (قوله وبالوطء يكره الطلاق) لما مر انه يكره طلاقها في طهر مسهانية لانها لا تدرى هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدتها (قوله وفي منعه في الحيض خلاف) فيه ان ظاهره يقتضي ان الخلاف في الحكم أى هل الطلاق في الحيض ممنوع او لامع انه ممنوع اتفاقاً والخلاف انما هو في كون النكاح معالاً بطول العدة أو أنه تبديى فلو قال المصنف وهل منعه في الحيض الخ كان أولى لانه أدل على المقصود الا أن يقال ان في كلام المصنف حذف مضاف أى وفي كون منعه في الحيض لتطويل العدة الخ ويدل على ذلك الحذف مقدمه من تصريحه بمنعه فيه فتأمل (قوله لم تحسب من العدة الخ) أى في ايام الحيض ليست زوجة ولا معتدة (قوله جواز طلاق الحامل في الحيض) اي فلو كان النكاح في الحيض تبدياً لحكم بمنع الطلاق في الحيض ولو كانت حاملاً أو غير مدخول بها مع أنه حكم بجواز طلاقها (قوله لمنع الخلع الخ) نى وانما حكم بانه تبديى لمنع الخ فمؤلة للحكم بانه تبديى لاعلة له لانه لا يعمل (قوله لمنع طلاق الخلع) أى فلو كان النكاح في الحيض معالاً بتطويل العدة لجاز الخلع في الحيض لان الحق لها وقد رضيت باسقاطه بل طلبت ذلك واعطت عليه مالا وللأول ان يقول من اذن لاحد ان يضره فلا يجوز له أن يضره قله شيخنا السيد (قوله ولاجل عدم الجواز فيه) أى ولاجل عدم جواز الطلاق في الحيض (قوله لجاز اذا رضيت) أى لان الحق لها وقد أسقطته (قوله وان لم تتم) قل عبق الواو لاحال قال بن هو غير صواب بل للبالغة صحيحة لان دليل التعبد هو الاطلاق اه وفيه نظر اذ يصح جعلها للبحال ويكون اقتصر على محل الاستدلال \* والحاصل ان الواو في قوله وان رضيت وفي قوله وان لم تتم يصح جعلها للبحال ويكون اقتصاراً على محل الاستدلال ويصح جعلها للبالغة والاستدلال بالعموم (قوله خلاف) القول الاول شهيد ابن الحاجب والثاني قال الاخفى هو ظاهر المذهب وانما ذكر المصنف مؤلة لمنع في الطلاق في الحيض دون سائر الاحكام مع ان كتابه ليس موضوعاً لبيان التواجية وذكر الاسباب بل لبيان الاحكام فقط لما يترتب على بيان المؤلة هنا من الاحكام دون غيره فتأمل (قوله وصدقت الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقها زوجها وترافعا وهي حائض قتالت طنقى في حال حيضى وقال الزوج طلقته في حال طهرها فانها تصدق بيمين على الظاهر لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فتخلف لخالفها الاصل ولا ينظرها النساء لانها مؤمنة على فرجها خلافاً لما في طردين عات من أن النساء ينظرن لمل الدم من فرجها ولا تكلف أيضاً بادخال خرقة

الحيض ليس بممل بل (لكونه تبدياً) واستدل له ثلاثة ادلة اشار لاولها بقوله (لمنع طلاق الخلع) في الحيض مع انه جاء من جهتها ولثانيها بقوله (و) لاجل (عدم الجواز) فيه (وإن رضيت) بالطلاق فيه ولو كان لتطويل لجاز اذا رضيت ولثالثها بقوله (وجبره على الرجعة وإن لم تتم) بحقها ولو كان لتطويل لم يجز اذ لم تتم عليه (خلاف) راجع لقوله لتطويل العدة ولكونه تبدياً (وصدقت) اذا ادعت (انها حائض) وقت الطلاق وادعى طهرها وترافعا وهي حائض فلا تكلف بادخال خرقة في فرجها وينظرها النساء وهذا هو المعتمد



(ورجع) ابن يونس والاولى التعبير بالاسم لانه من الخلاف (ادخال خرقة) في فرجها (وينظرها النساء) بعد اخراجها منه فان رأى  
بها أثر الدم صدقت والا فلا (٣٦٤) أن يترافا أى الزوجان للحاكم حال كون الزوجة (طاهرة) تقول (قوله) أى

الزوج فلا يجبر على الرجعة  
(ويعجل) وجوبا (فسخ)  
النكاح (القاسم) الذى  
يفسخ قبل البناء وبعده  
كالخامسة والستة وكذا  
الذى يفسخ قبل واطلع  
عليه قبل البناء (في زمن  
الحيض) ولا يؤخر حتى  
تطهر اذا تاخراشدمفسدة  
(و) عجل (الطلاق) على  
للولى) في الحيض اذا حل  
الاجل ولم ينفى بكتاب  
الله (والمجبر على الرجعة)  
بالسنة (لا) يجعل الفسخ  
في الحيض (لغير) اطلع  
عليه احد الزوجين في  
صاحبه كجنون بل يؤخر  
حتى تطهر (و) لا مالاولى  
فسخه (واجباؤه كسيد في  
عبد وولى في محجوره اذ  
هو في نفسه موقوف على  
الاجازة (والعسر بالنفقة)  
اذا حل اجل النكاح فلا  
يطلق عليه في الحيض ولا  
في النفاس بل حتى تطهر  
(كالامان) بقذف او نفي  
حمل فلا يتلاعنان في  
الحيض (ونجرت) أى  
هملت (الثلاث) في قوله لها  
انت طالق (ثلاث الطلاق ونحوه)  
كأصححه واقدره وانتنه  
وأكثره مدخولا بها ام لا  
ونجرت الثلاث أيضا في قوله  
له انت طالق ثلاثا للسنة  
لانه بمنزلة انت طالق في كل طهر

في فرجها وينظر اليها النساء حلانا لما رجعه ابن يونس وحينئذ يجبر الزوج على الرجعة فقد علمت  
أن المسئلة ذات اقوال ثلاثة (قوله ورجع ادخال خرقة) أى لانها تهم على عقوبة الزوج بالارتجاع  
ولا ضرر عليها في الاختبار (قوله لانه من الخلاف) في طلق وابن عات مانصه وحكى ابن يونس  
عن بعض الشيوخ انها تكاف بادخال خرقة في فرجها وينظرها النساء (قوله وينظرها النساء) اراد  
بهن ما فوق الواحدة وهذا اقتصار على الشان الأ لى والا فالرجال يعرفون الحيض (قوله فالتقول  
قوله) وانظر هل يمين أم لا (قوله وكذا الذى يفسخ قبل واطلع عليه قبل البناء) هذا أولى مما قبله  
لان هذا الفسخ كطلاق غير المدخول بها وهو جائز في حالة الحيض (قوله في زمن الحيض) أي اذا  
عثر عليه في ذلك الزمن (قوله أشد مفسدة) أى وحينئذ فيرتكب اخف المفسدين حيث تعاضتا  
(قوله وعجل الخ) حاصله ان الولي اذا حل أجل الايلاء في زمن حيض امرأته ولم ينفى أى لم يرجع  
عن يمينه ويكفر عنه فالمشهور وهو قول ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه  
أنه طالق في الحيض وطلاقه رجعى واستشكل تعجيل الطلاق على المولى في الحيض بان الطلاق  
انما يكون عند طلبها الفينة أى الرجوع عن البين والتكفير عنه وطلبها حال الحيض محتج وان وقع  
لا يعتبر كما يدل له ما يأتي وأجيب بحمل هذا على ما اذا وقع منها طلب الفينة قبل الحيض وتأخر الحكم  
بالطلاق حتى حاضت أو ان ما هنا قول وما يأتي قول آخر (قوله بالسنة) أى سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم  
تطهر ثم ان شاء امسكها وان شاء فارقها (قوله لا يجعل الفسخ في الحيض لعيب) أى لاحتمال أن  
يرضى من له الخيار بميب صاحبه فان عجل فيه وقع باننا ان اوقفه الحاكم ولا رجعة له كما قال ابن رشد  
وهو للمتمد وقال الاخصى يقع رجعا ويجبر على الرجعة الا في العنين فانه بائن فان أوقفه الزوج من  
غير حاكم فرجعى ويجبر على الرجعة الا في العنين فانه بائن لانه طلاق قبل الدخول (قوله كسيد  
في عبده) أى تزوج ذلك العبد بغير اذن سيده وقوله وولى في محجوره أى بان تزوج صغير او  
سفيه بغير اذن وليه فلا يجعل فسخه في حال حيض المرأة وهذا ظاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء  
وأما اذا كان قبله فيشكل منع تعجيله مع ما مر من انه يجوز طلاق غير المدخول بها في الحيض  
اخشى وعقب قال بن وهذا قصور لانه في النص مقيد بكونه بعد البناء ابن السوازي واما ما للولى  
اجازته وفسخه فان بنى فلا يفرق فيه الا في الطهر بطلقة بائنة يؤخر ذلك ولى السفيه وسيد العبد  
حتى تطهر ثم يطلقها عليه بطلقة بائنة ولو عتق العبد ورشد السفيه قبل الطلاق لم يطلق عليه اه  
نظر للواق فلم منه أنه اذا لم يحصل بناء كان لولى الصغير والسفيه وسيد العبد فسخ النكاح في  
حالة الحيض (قوله فلا يتلاعنان في الحيض) أى بل حتى تطهر منه فان تلاعنافية اثم ووقعت  
الفسقة (قوله ثلاثا للسنة) أى وكذا لو قدم قوله للسنة على قوله ثلاثا (قوله والا  
فواحدة) هذا التفصيل لابن الماجشون وقوله والتمتع الخ هو قول ابن القاسم فيقول يلزوم  
الثلاث مطلقا كانت المرأة حاملا ام لا قدم ثلاثا على قوله للسنة او أخره كانت المرأة مدخولا بها  
ام لا وقال سحنون يلزمه ثلاث في غير الحامل وواحدة ان كانت حاملا لانها اذا ولدت خرجت  
من العدة ولم يلحقها طلاق ثان (قوله والتمتع الثلاث) أى اذا لم يدخل بها وقوله ايضا أى كما يلزمه  
الثلاث اذا دخل (قوله او واحدة عظيمة) مثل ذلك انت طالق ملء ما بين السماء والارض ما ينبو

مرة وهذا (ان ادخل) بها (ولا فواحدة) ضعيف والتمتع الثلاث ايضا وشبه في لزوم الواحدة قوله (كخيرته) او احسنه  
أواجله الان ينوى أكثر (أو واحدة عظيمة أو قبيحة أو خبيثة أو ساجدة أو كاهن) أو كالجل أو الجمل نظرا لقوله واحدة

(د) لو قال (ثلاثاً للبدعة أو بضعين للبدعة أو بضعين لثلاثة فثلاث فيهما) أي في المدخول بها وغيرها (فصل بمركنه) أي الطلاق من حيث هو وهو مفرد مضاف فمع فتح الأخبار عنه بالمتعدد فكأنه قال وأركانه أربعة (أهل) والراد به موقعه من زوج أو ثابته أو وليه ولا يرد الفصولي لأن الموقع في الحقيقة هو الزوج بدليل أن العدة من يرمي الاجازة (٣٦٥) لامن يوم الايقاع (وقصد) أي

قصد النطق باللفظ الصريح والكناية الظاهرة ولولم يقصد حل العصة وقصد حلها في الكناية الخفية واحترزه عن سبق اللسان في الأولين وعدم قصد حلها في الثالث (ومحل) أي عصة مملوكة بتحقيقاً أو تقديرها كما يأتي في قوله ومحل ما ملك قبله وإن تعليقاً (ولهذا) صريح أو كناية على تفصيلهما الآتي لا بمجرد نية ولا بعمل إلا لعرف كما مر والراد بالركن ما يتحقق به الماهية ولو لم يكن داخلاً فيها وأشار لشرط صحته بقوله (وإنما يصح طلاق المسلم) لزوجته ولو كان كافراً احترازاً من الكافر فلا يصح منه (الكلف) أي البالغ العاقل وأوسعها فلا يصح من صبي ووقوعه عليه إذا ارتد بحكم الشرع لأنه موقع له ولا من مجنون ولو غير مطاق إذا طلق حال جنونه ولا من مغمى عليه ولا من سكران بحلال لأن حكمه حكم المجنون بقوله (ولو سكر حراماً) معناه إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً أي وليس معناه هذا إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً أو سكر بحلال بل ولو سكر حراماً كما هو التبادر منه لما علت أنه إذا سكر بحلال لم يقع طلاقه اتفاقاً (قوله وهل إلا أن لا يميز الخ) هذا إشارة لطريقة ثالثته وهي إن يميز لزمه والا فلا وهي طريقة ابن رشد والباحثي (قوله محصل القول في السكران) أي بحرام وأما السكران

أكثر من واحدة اه عدوى (قوله ولو قال ثلاثاً للبدعة الخ) أي وأما لو قال أنت طالق واحدة للبدعة أو للسنة أو للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا لو قال أنت طالق للبدعة أو للسنة أو للبدعة ولا للسنة فواحدة (قوله أي في المدخول بها وغيرها) وهو مقتضى ما في التوارد كما قال ابن غازي وقيد ابن سحنون هذا بكونه قبل البناء أو بعده وعلى غير حال وتخصيص والا فواحدة انظر طي اه بن (فصل وركنه أهل) (قوله وركنه) الواو للاستئناف أو عاطفة على جملة جاز الخام وهو الطلاق بدو أو بدون عوض (قوله أو ثابته) المراد به الحاكم والوكيل ومن الوكيل الزوجة إذا جمعه يدها (قوله أو وليه) هذا بالنظر للصغير والمجنون وأما ولي السفيه وسيد البند فليس لهما ذلك بدون إذن المولى عليه كما مر (قوله ولا يرد) أي على تفسير الموقع له بالزوج وثابته ووليّه وحاصله أن الأولى أن يقول المراد بموقعه الزوج أو ثابته أو وليه أو غيرها لأجل دخول الفصولي (قوله لامن يوم الايقاع) أي فلو كانت حاملاً فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة (قوله أي قصد النطق) أي وليس المراد بالقصد قصد حل العصة مطلقاً كان اللفظ صريحاً أو كناية ظاهراً أو خفية بدليل قوله الآتي ولزم ولو هو زل (قوله في الأولين) أي عن سبق اللسان باللفظ الصريح والكناية الظاهرة (قوله في الثالث) أي الكناية الخفية (قوله وللفظ) أي أو ما يقوم مقامه من الإشارة كما يأتي في قوله وزم بالأشارة الفحمة وكذلك الكتابة والكلام النفسي على أحد القولين (قوله لا بمجرد نية) أي عزم ليس معه لفظ ولا كلام نفسي على المعتمد (قوله ولا بفعل) أي كنفل متاعها (قوله والمراد بالخ) وبهذا يتدفع ما يقال إن الفاعل والمفعول ليس واحد منهما ركناً من الفعل فكيف يجعل الأهل والمحل من أركان الطلاق الذي هو رفع حلية تمتع الزوج وزوجته (قوله ما يتحقق به الماهية) أي ما يتوقف تحققها عليه (قوله لزوجته) أي وأما الوكيل عن الزوج والفصولي مع الاجازة فلا يشترط فيها اسلام ولا ذكورة ولا تكليف بل التمييز فيما يظهر لأن الموقع حقيقة الزوج الوكيل والمخير (قوله فلا يصح منه) أي سواء كانت زوجته التي طلقها كافرة أو مسلمة فإذا طلق زوجته الكافرة ثم أسلمت وأسلم في عدتها كان أحق بها وإذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة ولو ثلاثاً ثم أسلم فيها لم يعد طلاقه طلاقاً وكان على نكاحه وإن انقضت عدتها فنكحها بعد ذلك كان جائزاً وطلاقه في شركه باطل (قوله فلا يصح من صبي) أي ولو مراهما (قوله ولا من سكران بحلال) أي كما إذا شرب لبناً أو نحوه من الانبذة متحققاً أو ظاناً أنه لا يثيب عقله فتاب باستعماله (قوله ولو سكر حراماً) بأن استعمل عمداً ما يثيب عقله سواء كان جازماً حين الاستعمال بأنه يثيب عقله أو كان شاكاً في ذلك كان مما يسكر جنسه أو من غيره كابن حامض ولو كان ذلك الغيب مرقداً أو مخدراً اه وقوله حراماً صفة للمفعول مطاق محذوف أي ولو سكر سكرأ حراماً أو حال من السكر المفهوم من سكر لامن فاعل سكر لان الحرام وصف للسكر لا لصاحبه ورد المصنف بل على من قال ان السكران بحرام لا يقع عليه طلاق سواء ميز أم لا (قوله معناه إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً) أي وليس معناه هذا إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً أو سكر بحلال بل ولو سكر سكر حراماً كما هو التبادر منه لما علت أنه إذا سكر بحلال لم يقع طلاقه اتفاقاً (قوله وهل إلا أن لا يميز الخ) هذا إشارة لطريقة ثالثته وهي إن يميز لزمه والا فلا وهي طريقة ابن رشد والباحثي (قوله محصل القول في السكران) أي بحرام وأما السكران

سكر سكر حراماً فيصح طلاقه (وهل) صحة طلاق السكران بحرام (إلا أن لا يميز) فلا طلاق عليه لأنه صار كالمجنون (أو) صحيح لازمه (مطابقاً) ميز ام لا وهو المتمم لأنه ادخله على نفسه (تردد) وعمل القول في السكران لزوم الجنائيات والعق والطلاق له دون الاقترارات والنفود على الشهور (وطلاق الفصولي) ولو كافراً أو صيباً صحيح متوقف على الاجازة

(كيسه) فإن لم يحزه الزوج ثم وقع والعدة من يوم الاجازة فلو نوقه وهي حامل وأجازة الزوج بعد الوضع استأنفت العدة ولا يجبر على الرجعة ان أجاز بعد الحيض وقبل الغسل (٣٦٦) منه وينبغي ان يتفق هنا على عدم الجواز بخلاف بيمه فيه الخلاف (ولزم

ولو هزل) كضرب أى لم يقصد بافظه حل العصمة وهذا إجماع حتى نرى الصريح أو الكناية الظاهرة بان خاطبها به على سبيل الزح والملاعبة ومثل الطلاق العتق والنكاح والرجعة لما ورد في الخبر (لا إن سبق لسانه) بأن قصد التكلم بغير لفظ الطلاق فزل لسانه فتسكلم به فلا يلزمه شيء مطلقا ان ثبت سبق لسانه وان لم يثبت قبل (نرى الفتوى) دون القضاء (ولان) الاعجمي لفظه (بلا نهم) منه لمعناه فلا يلزمه شيء (أو هذى) بذال معجمة بوزن رمى من الهذيان وهو الكلام الذى لا معنى له (مرض) أصابه فتسكلم بالطلاق فلما أفق قال لم أشعر بشيء وقع معنى فلا يلزمه شيء فى الفتيا والقضاء الا ان تشهد بينة بصحة عقله لقرينة أو قال وقع معنى شيء ولم أعقله لزمه الطلاق لان مشوره بوقوع شيء منه دليل على انه عقله قاله ابن ناجي وسدوه له وفيه نظر إذ كثيرا ما يتخيل للمريض خيالات فيسكلم على مقتضاها بكلام خارج

بحلال فلا يلزمه عتق ولا طلاق ولا يؤخذ باقراره ولا يصح بيمه وجنبايته على عاقته كالجنون (قوله بعد الحيض) أى بعد انقطاعه وقبل الغسل منه وأما لو أجاز في حال الحيض فانه يجبر عليها (قوله على عدم الجواز) أى على عدم جواز اقدم على الطلاق (قوله بخلاف بيمه فيه الخلاف) أى بالحرمة والجواز والاستحباب والتمتع بالحرمة والفرق بين البيع والطلاق أن الناس شأنهم ان يطلبوا الأرباح في سماعهم بالبيع بخلاف النساء (قوله ولزم) أى ولزم الطلاق بمعنى حل العصمة بذلك اللفظ الدال عليه هذا اذا كان غير هازل بأن تصدبه حل العصمة اتفاقا بل ولو كان هازلا بأن لم يقصد به حل العصمة على المشهور وأشار المصنف لمقابلته بلو (في تنبيه) يلزم طلاق التضيان ولو اشتد غضبه خلافا لبعضهم كذا ذكر السيد البليدى في حاشيته (قوله كضرب) الذى فى القاء وس أن هزل من باب ضرب وفرح (قوله أو الكناية الظاهرة) أى وأما الكناية الخفية فلا يقع بها الطلاق إلا اذا قصد بها حل العصمة كما مر وكما يأتى (قوله بان خاطبها به) أى بافظ الطلاق أو الكناية الظاهرة كأن قال لها أنت طالق أو خلية أو برة أو من (قوله ومثل الطلاق) أى فى لزومه الهزل (قوله لما ورد فى الخبر) أى وهو ثلاث هزل من جد النكاح والطلاق والرجعة وفى رواية والعتق بدل الرجعة (قوله لان سبق لسانه فى الفتوى) أى سواء ثبت سبق لسانه أم لا ومفهوم فى الفتوى أن القضاء فيه تفصيل فان ثبت سبق لسانه فلا يلزمه شيء أيضا وإلا لزمه واذا علمت أن فى المفهوم تفصيلا فلا يعترض على المصنف (قوله ولان الاعجمي لفظه) أى من عربى وكذا إذا لقن العربى لفظه من عجمى من غير فهم منه لمعناه (قوله فلا يلزمه شيء) أى لا فى الفتوى ولا فى القضاء لعدم قصد النطق باللفظ الدال على حل العصمة الذى هو ركز فى الطلاق (قوله أو هذى لمرض) أى ان المريض اذا تسكلم بالهذيان وهو الكلام الذى لا فائدة فيه فطابق زوجته فى حال هذيانه فلما أفق أنكر ان يكون وقع منه شيء فلا يلزمه الطلاق لافى الفتوى ولا فى القضاء الحاقا له بالجنون ويحلف أنه ما شعر بما وقع منه (قوله فتسكلم بالطلاق) أى فى حال هذيانه (قوله فلا يلزمه شيء فى الفتيا والقضاء) هكذا أطلق الباجي وقوله الا ان تشهد الخ تفيد لابن رشد (قوله قاله ابن ناجي) راجع لقوله أو قال وقع معنى شيء ولم أعقله الخ (قوله في تسكلم) أى حال تخيلها له (قوله استشعر أصله) أى أصل ما حصل منه من الكلام وان لم يعرف عيه فهذا يدل على أنه لا يلزم من الاستشعار بالشئ عقله له بعينه (قوله كالنائم) أى فانه اذا أفاق من نومه يجبر عما خيل له فى نومه ولا يعرف عينه (قوله الثقات لسانه) أى دعواه الثقات لسانه وحاصله ان من كان اسم زوجته طارق فناداها وقال لها يا طارق وادعى انه أراد أن يقول يا طارق قالت لسانه والتوى عن مقصوده فانه يصدق فى الفتوى لافى القضاء وتغيير المصنف الأسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما قبله فى الحكم وهو التصديق فى الفتوى والقضاء لقال كمن قال لمن اسمها طارق يا طارق مدعى الثقات لسانه وحذف قوله وقبل منه فى طارق الخ فلو أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لاما وادعى الثقات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر لافى الفتوى ولا فى القضاء لحصول شيئين الابدال وعدم النداء (قوله وكذا فى التى بعدها) أى قبل منه فى الفتوى دون القضاء (قوله يرجع لهذه أيضا) أى بناء على ان ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق وعمرة (قوله أو قال يا حفصة) عطف على سبق لسانه فهو واقع فى حيز النفى أى لا يلزم الطلاق ان سبق لسانه ولا ان قال يا حفصة فأجابته عمرة فأوقع الطلاق عليها أى انه لا تنطق الحية له وهى عمرة فى الفتوى بدليل

ما عده

عن قانون العقلاء فإذا أفاق استشعر أصله وأخبر عن الخيالات الوهمية كالنائم (أو قال) مناديا (لن اسم طارق يا طارق) فلا تنطق فى الفتيا ولا القضاء (وقبل منه فى) نداء (طارق) بالراء يا طارق باللام (الثقات لسانه) فى الفتوى دون القضاء وكذا فى التى بعدها قوله وطقنا مع البيئة يرجع لهذه أيضا (أو قال) لإحدى زوجتيه (يا حفصة)

يريد طلاقها (فأجابته عمره) تنظن انه طالب حاجة (فطامتها) أي قل لها أنت طالق بظاهرها حفصة (فالدعوة) وهي حفصة تطاق مطلقا في الفتيا والقضاء وأما المحبة في القضاء فقط واليه أشار بقوله (وطلقنا) بفتح اللام أي حفصة وعمره وعتمد طارق وعمره وهو أولى وأتم فائدة (مع) قيام (البينة) ولو قل في القضاء كان احسن ليشمل قيام البينة مع الانكار وحصول الاقرار عند القاضي وأجيب بانه متى قيل مع البينة فالمراد انقضائه الشامل للاقرار (أو أكره) على ايقاعه (٣٦٧) فلا يلزمه شيء في قنوى ولا قضاء

لحبره لم لا يطلق في اغلاق أي إكراه بل لو أكره على واحدة فوقع أكثر فلا شيء عليه لأن الكره لا يملك نفسه كالمجنون أي ولم يكن قاصدا بطلانه حل العصة باطنا والالوقع عليه وواعلم أن الاكراه إما شرعي أو غيره ومذهب المدونة التي به الفتوى ان الاكراه الشرعي طوع يقع به الطلاق جز ما خلا للغيرة كما لو حلف بالطلاق لاخرجت زوجته فاخرجها قض لتحلف عند المنبر وكما لو حلف في نصف عبد يملكه لا يباع فأعتق شريكه صفة تقوم عليه نصيب الحالف وكل به عتق الشريك أو حالف لا انتراه فاعتق الحالف نصيبه تقوم عليه نصيب شريكه لتكليف عتقه لزمه الطلاق على المذهب والمصنف رحمه الله اختار مذهب القليلة ورد بلو مذهب المدونة الراجح بقوله (ولو بكتقويم جزء العبد) الذي حلف لا يباع

ما بعده قنوله فالدعوة ليس بيانا لمادله عليه العطف بل هو جواب شرط مقدرا أي وإذا لم تطاق عمرة فتطلق الدعوة وهي حفصة في الفتوى (قوله يريد طلاقها) أي حال كونه يريد طلاقها (قوله أي حفصة وعمره) حفصة تطاق بقصد عمره بانفذه (قوله ويحتمل طارق) أي في المسئلة الاولى وعمره في المسئلة الثانية وإذا طلق عمره وهي المحبة في القضاء فاولى حفصة للدعوة (قوله وأتم فائدة) عطف على ما قبل (قوله فالمراد القضاء) أي وحينئذ يقول المصنف مع البينة معناه مع الرفع للقاضي كان هناك بينة تشد على الفاظه عند انكاره أولا بان اقر بذلك (قوله أو أكره) عطف على سبق لسانه أي لأن سبق لسانه ولأن أكره على ايقاعه (قوله أن الاكراه الشرعي) أي وهو الاكراه على الفعل الذي تناق به حق لمخلوق طوع (قوله أو حلف لا اشتراء) أي نصيب شريكه في العبد (قوله لزمه الطلاق على المذهب) أي خلافا للغيرة حيث قال بعدم لزوم الطلاق (قوله ولو بكتقويم الخ) أي هذا إذا كان الاكراه غير شرعي بل ولو كان بكتقويم الخ والذي يظهر أن صواب وضع هذه المباعدة بعد قوله وفي فعل لأنها من صور الفعل لا القول فصواب العبارة أو أكره عليه أو على فعل إلا بكتقويم جزء العبد فتحرر العبارة قوله ابن عاشر (قوله وكان الصواب العكس) أي بان يقول لا بكتقويم جزء العبد (قوله وادخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعيا) أي كما إذا حلف لا ينفق على زوجته أو لا يطيع أبويه أو لا يقضي فلائذ ينفق الذي عليه فإذا أكرهه القاضي على الاتفاق عليها أو على طاعة أبويه أو على قضاء الدين لم يلزمه طلاق على ما قاله المصنف والمذهب لزمه كما عرفت (قوله أو في فعل) في معنى على هذا إذا أكرهه على ايقاعه بل ولو أكرهه على فعل والراد بالفعل الفعل الذي لا يتعلق به حق لمخلوق لأن هذه هي التي فيها خلاف ابن حبيب وأما التي فيها حق لمخلوق فهي التي تقدمت وفيها خلاف للغيرة والمدونة هو الحاصل أنه إذا أكرهه على ايقاع الطلاق لم يلزمه اتفاق وإن أكرهه على فعل لم يتعلق به حق لاغير فلا يلزمه الطلاق على المذهب بالشروط المحضة المذكورة في الشارح خلافا لابن حبيب القائل بازوم الطلاق وإن أكرهه على فعل تناق به حق لاغير لزمه الطلاق على المذهب خلافا للغيرة (قوله وهو) أي عدم الحث مقيد (قوله كما مثلنا) ونحو ان دخلت دار زيد أو أن فعلت كذا فانت طالق فأكراهه على فعله (قوله فان كانت صيغة حث) أي ولا ينفع فيها الاكراه لانقاذها على الحث والحاصل أن صيغة البر لا حث فيها بالاكراه بالشروط المذكورة وأما صيغة الحث فلا ينفع فيها الاكراه لانقاذها على الحث (قوله ووجب به) أي ووجهت الكفارة بالحث ان اتفق الاكراه بر أي بان لا يكون الاكراه أصلا أو كان الاكراه في صيغة الحث ومفهومه أنه إذا أكرهه في صيغة البر فلا حث (قوله وبما إذا لم يعلم) أي حين الحلف انه سيكرهه أي بعده (قوله وان لا يفعله بعد زوال الاكراه أي والا حث) (قوله حيث كانت يمينه غير مقيدة بأجل) وأما لو كانت مقيدة بأجل

أولا انتراه وكان الصواب العكس وادخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعيا (أو في فعل) داخل في حيز المباعدة أي فلا يحث كحلفه بطلاق لا ادخل دارا فأكراهه على دخولها أو حمل وادخلها مكرها خلافا لابن حبيب القائل بالحث في الاكراه القملي وهو مقيد بما إذا كانت صيغة بر كما مثلنا فان كانت صيغة حث نحو ان لم ادخل الدار فهي طالق فأكراهه على عدم الدخول فانه يحث كما قدمه في البين حيث قال ووجب به ان لم يكرهه وير ومقيد بما إذا لم يأمر الحالف غيره أن يكرهه وبما إذا لم يعلم انه سيكرهه وبما إذا لم يقل في يمينه لا ادخلها طوعا ولا كرها وان لا يفعله بعد زوال الاكراه حيث كانت يمينه غير مقيدة بأجل

(إلا أن يترك) المكره على التلفظ بالطلاق (التورية مع معرفتها) وعدم دهشته بالأكراه والمراد بها الاتيان بلفظه إيهام على السامع كأن يقول هي طالق ويريد من وثاق أو وجعة بالطلاق فإن تركها مع معرفتها حث والمذهب عدم الحث ولو عرفها وترك والإكراه الذي لا حث معه يكون (خوف مؤلم) ويكفي غلبة الظن ولا يشترط يقينه وبين المؤلم بقوله (من قتل أو ضرب) وإن قل (أو سجن) ظلما (أو قيد) ولو لم يطل (أو صفع) بكف في قفا (لذي مروءة) بفتح الميم في الأصح وضمة (علا) أي جماعة من الناس لا في خلوة ولا غير ذي مروءة أي أن قل فإن كثرة إكراه مطلقا (أو قتل ولده) وإن سفل وكذا بقبوته إن كان بارا (أو) بأخذ (لله) أو بآلافه (وهل إن كثرت) بالنسبة له وهو الظاهر أو ولو قل (تردد لا) بخوف قتل (أجنبي) أي غير الولد من أخ وعمة وأما قتل الأب فقليل إكراه كالولد وهو الظاهر وقيل لا كالأخ (وأمر) ندبا في الأجنبي (بالحلف) بالعلاق ما رأته ولا أعلم موضعه (ليسلم)

وفرج وفعل المحلوف عليه بعده طائعا فلا حث (قوله) إلا أن يترك المكره على التلفظ بالطلاق الخ أشار الشارح بهذا إلى أن الاستثناء راجع للإكراه القولي لا الفعلي إذ لا يتأتى فيه التورية وحيد فلو قدمه للمصنف على قوله أوفى فعل لكان أولى (قوله) والمراد بها هنا الاتيان بلفظ الخ أي وليس المراد بها معناها الحقيقي وهو اللفظ الذي له معنيان قريب وبعيد فيطلق ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة (قوله) كأن يقول الخ أي وكأن يقول جوزني طالق ويريد جوزة حلقة ليس فيها لقمة مثلا بل سالكة (قوله) والمذهب الخ أي وما مشى عليه المصنف تبعاً للخمسة ضيف (قوله) بخوف مؤلم أي بخوف شيء مؤلم يحصل له حالا أوفى المستقبل أن لم يطلق (قوله) ويكفي غلبة الظن أي بحصول ذلك المؤلم أن لم يطلق وقوله ولا يشترط يقينه أي ينعين حصوله أن لم يطلق خلافاً في سماع عيسى (قوله) ولو لم يطل أي كل من السجن والتيد وهذا إذا كان ذلك المكره من ذوي الأقدار وأما إن كان من غيرهم فلا يعد إكراهها إلا إذا هدد بطول الإقامة في السجن أو التعذيب أو شيئا عدوى (قوله) لا في خلوة أي فليس إكراهها لا في حق ذي المروءة ولا في حق غيره \* وأعلم أن الملاء يطلق على الجماعة من الأشراف وعلى الجماعة مطاقاً والمراد هنا الثاني كما يدل عليه قولهم واحترز به عما إذا فعل معه ذلك في الحلاء (قوله) فأكراه مطلقاً أي سواء كان في الملاء أوفى الحلاء لدى مروءة أو غيره \* والحاصل أن خوف الصفع الكثير إكراه مطلقاً كان حصوله في الملاء أو في الحلاء لدى مروءة وغيره وخوف الصفع القليل إن كان حصوله في الحلاء فليس بإكراه مطلقاً وإن كان في الملاء فهو إكراه لدى المروءة لا لغيره (قوله) أو قتل ولده عطف على مؤلم أي أو خوف قتل ولده (قوله) وإن سفل أي ولو عاقا (قوله) أو بأخذ ماله الخ أي أو بخوف أخذ ماله فهو عطف على مؤلم \* وأعلم أنه جرى في التخويف بأخذ المال ثلاثة أقوال قيل إكراه وقيل ليس إكراهها وقيل إن كثرة إكراه وإلغاء الأول للمالك والثاني لاصبغ والثالث لابن الماجشون ثم إن المتأخرين اختلفوا فمنهم من جعل الثالث تفسيراً للأولين وذلك كابن بشير ومن تبعه وعلى هذا فالمذهب على قول واحد ومنهم كابن الحاجب من جعل الأقوال الثلاثة متعاقبة لبقاء لها على ظاهرها وإلى الطريقتين أشار المصنف بقوله وهل إن كثرة الخ فإشارته بقوله وهل إن كثرة لطريقة الوفاق وحذف طريقة الخلاف أي أو مطلقاً وقوله تردد عنه طريقتان في رجوع الأذوال لقول واحد أو إبقائها على ظاهرها من كونها أقوالاً متباعدة (قوله) لا أجنبي هو بالجر عطف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي أي فليس إكراهها فإذا قال له ظالم إن لم تطلق زوجتك وإلا قتلت فلانا صاحبك أو أخاك أو عمك فطلق فإنه يقع عليه الطلاق لأن التخويف بقتل الأجنبي وهو غير الولد لا يعد إكراهاً شرعاً (قوله) وأمر الخ أي كما إذا قال ظالم لشخص فلان عندك وتعلم مكانه اتقي به قتله أو آخذ منه كذا أو إن لم تاتني به قتلت زيداً صاحبك أو أخاك فقال ليس عندي ولا أعلم مكانه فأحلفه الظالم على ذلك بالطلاق والحال أن الحالف يعلم مكانه وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فإن الحالف لا يعذر بذلك ويحسب في يمينه ولكن لا يثم عليه في الحلف بل أتى بمندوب فيثاب عليه وظاهره أنه يحسب ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بزيده لو امتنع من الحلف وهو كذلك ثم إن ما ذكره من نذب الحالف لا يعارض ما مر من وجوب تخليص المستهلك من نفس أو مال لأن محل الوجوب مالم يؤد التخليص إلى الحلف كاذباً وإلغاء يجب (تنبيه) لو ترك المأمور الحلف وقتل ذلك الأجنبي أو المطلوب فلا ضمان على ذلك المأمور فمضى المواق عن ابن رشد إن لم يحلف لم يكن عليه حرج نعم إن دل المأمور الظالم على ذلك المطلوب ضمن (قوله) وكفر اليمين بالله أي ويكفر ذلك الحالف عن يمينه إذا كانت بالله لأن اليمين هنا وإن كانت غموساً لأنها تعلقت بالحال وقد مر

مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق نحو ان لم تعتق عبدك أو لم تزوج بنتك أو تهر بان في ذمتك كذا  
مقتاتك أو ضربتك الخ (والجواب) بالله أو غيره نحو ان لم تحلف بالله (٣٦٩) أو بالشيء إلى مكة أو بصوم العام

أو بتق عبدك على أن  
لا تتكلم زيدا أو لا تدخل  
داري لقتلتك الخ (ونحوه)  
كالبيع والشراء وسائر  
العقود لا تلزم بالاكراه  
بما ذكر (وأما الكفر) أي  
الاكراه على الايمان بما  
يقضي الانصاف به من  
قول أو فعل (وسببه عليه  
الصلاة والسلام) من  
عطف الخاص على العام  
لأشدته (وقذف المسلم)  
وكذا سب الصحابة ولو  
بغير قذف (فإنما يجوز)  
الاقدام عليه (لقتل) أي  
لخوفه على نفسه من  
معاينته لا بغير ولو بقطع  
عضو ولو فعل ارتد وحد  
للمسلم (كالمرأة لا تجد)  
من القوت (ما يسهل) أي  
يحفظ (رمقها) بقية حياتها  
ولو بميتة أو خنزير (الإناء)  
يزني بها (فيجوز لها الزنا  
لذلك والظاهر أن مثله سد  
رمق صبيانها قياسا على  
قوله أو قتل ولده (وسببه)  
أي من ذكر على القتل  
كسب المرأة على الموت  
(أجل) عند الله من  
الاقدم على الكفر والسب  
والقذف واقدامها على  
الزنا (لا قتل للمسلم) ولو  
رقبا فلا يجوز بخوف  
القتل (وقطعه) أي قطع

ان المتمد فيها أنها تكفر ان تعلقت بالخال أو المستقبل بخلاف اللغو فانها لا تكفر إلا إذا تعلقت  
بالمستقبل (قوله مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق الخ) أي في عدم لزوم  
(قوله قتلتك أو ضربتك) أي أو سببتك أو صفعتك بملأ أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف واعتق  
أو زوج أو أقر أو باع فلا يلزمه ذلك (قوله لقتلتك الخ) أي أو ضربتك أو سببتك أو صفعتك بملأ  
أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف انه إذا لم يحلف له يفعل معه شيئا مما ذكر فحلف له فلا تنقذ تلك  
اليمين فإذا فعل المحلوف عليه لم يلزمه شيء (قوله كالبيع والشراء) نحو ان لم تبع شيئا فلاني أو ان لم  
تشتري شيئا فلاني والا قتلتك أو ضربتك أو سببتك أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف ان  
يفعل معه شيئا مما ذكر ان لم يبع شيئا أو ان لم يشتري فباع أو اشتري فلا يلزمه البيع ولا الشراء  
(قوله وسائر العقود) أي كعقد الاجارة والجمالة والصرف والهبة (قوله وأما الكفر الخ) حاصله ان  
الامور المتقدمة من طلاق وأيمان بغيره ونكاح وعتق وافتراق وبيع واجارة وسائر العقود يتحقق  
فيها الاكراه بالخوف من القتل وما معه وأما هذه الأمور وهي الكفر وما معه فلا يتحقق فيها  
الاكراه الا بالخوف من القتل فقط (قوله بما يقتضي الانصاف به) أي في الظاهر والا فالمكروه على  
الكفر لا يكفر (قوله من قول) أي كسب الله تعالى وقوله أو فعل أي كالقاء مصحف في قدر  
(قوله وسببه عليه الصلاة والسلام) وكذا - ب - بنى مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته أو الحور العين فلا  
يجوز القدوم عليه إلا إذا خاف على نفسه القتل اما من لم يجمع على نبوته كالخضر ومن لم يجمع على  
ملكيته كهاروت وماروت فيجوز سبهما إذا خاف. وثالثا ما مر ولو غير القتل كذا في عقب وفيه ان  
سب الصحابة لا يجوز الا بالقتل فهم أولى فالذي ينبغي أنهم كالصحابة ولا يجوز سبهم الا بمعاينة القتل  
اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وقذف المسلم) أي رميه بالزنا أو بالواط (قوله وكذا سب الصحابة  
ولو بغير قذف) أي وأما سب المسلم غير الصحابي فيجوز ولو خوف غير القتل وكذا قذف غير المسلم  
(قوله ولو فعل ارتد) أي ولو خوف بغير القتل كالضرب وقتل الولد ونهب المال وفعله  
أي سب الله أو النبي ارتد بخلاف ما إذا سب لمعاينة القتل فلا يرتد ولا يحد للقذف  
(قوله بقية حياتها) الاضافة يانية (قوله فيجوز لها الزنا لملك) أي لسد رمقها وكان الأولى ان  
يحذف قوله لذلك ويقول فيجوز لها الزنا بما يشعبها لا بما يسد رمقها فقط فإذا وجدت من يزني بها  
ويشعبها ومن يزني بها ويسد رمقها زنت لمن يشعبها ولو كان يزني بها أكثر من ذلك والمرأة بخلاف  
الولد فلا يجوز له ان يمكن من اللواط فيه ولو ادى الجوع لموته ومفهوم قول النصف لا تجد الخ عدم  
جواز اقامتها على ذلك مع وجود ميتة تسد رمقها لما مر أنها مباحة للمضطر ومفهوم المرأة ان الرجل  
إذا لم يجد ما يسد رمقه الا ان يزني بامرأة تهطيه ما يسد فليس له ذلك نظرا لانتشاره في عقب  
والحق الجواز إذا كانت طائفة ولا مالك لبعضها من زوج أو سيد أخذ مما يأتي كما قاله شيخنا العدوى  
(قوله من ذكر) أي وهو من أكره على الكفر أو سب النبي أو على قذف المسلم بالقتل  
(قوله أجل عند الله) أي انه أفضل وأكثر ثوابا اه خش (قوله لا قتل للمسلم الخ) فإذا قال  
له ظالم ان لم تقتل فلانا أو تقطعه قتلتك فلا يجوز له قتل فلان وقطعه ويجب عليه أن يرضى بقتل  
نفسه (قوله ولا ان يزني الخ) حاصله ان الظالم إذا قال له ان لم تزني بفلانة قتلتك فلا يجوز له الزنا بها  
ويجب عليه الرضا بقتل نفسه إذا كانت تلك المرأة مكروهة أو كانت طائفة وكانت ذات زوج أو سيد

(٤٧ - دسوي - ثاني) المسلم ولو أئمة فلا يجوز بخوف القتل بل يرضى بقتل نفسه ولا يقطع أعماله غيره (و) لا (أن  
يزني) أي بمكرهة أو ذات زوج أو سيد فلا يجوز بخوف القتل وأما بطائفة لا زوج لها ولا سيد فيجوز مع الاكراه بالقتل لأغلبه

(وفي لزوم) عین (طاعة أكره عليها) أي على الحالف بها ثباً أو اثباتاً كما إذا أكره على الحالف بالله أو بالطلاق أو بالشيء إلى مكة أنه لا يشرب الخمر أولاً بفش المسلمين أو ليتصدق بكذا أو ليصلين أول الوقت فتشرب أو غش ومتى لم يتصدق بما حلف عليه أو أخر الصلاة عن أول الوقت حثت ولا يدمكرها وعدم (٣٧٥) الأزوم فلا حث نظراً للاكراه (قولان) وأما لو أكره على عین متعلقة بمصية

كان أكره على أن يحالف فيشرب الخمر أو يباح كمن أكره على الحالف ليدخل الدار لم تلزمه العین اتفاقاً وشبهه في التوليد قوله (كأجازته) أي للكره بالفتح فهو مصدر مضاف لفعله والكاف في قوله (كالطلاق) بمعنى مثل فدخل العتيق والبيع والشراء ونحوها أي أنه أكره على فعل ما ذكر ثم بعد زوال الاكراه أجازته (طائماً) فهل يازمه ما أجازته نظراً للطوع أولاً لأنه أكرم نفسه ما لم يازمه ولأن حكم الاكراه بقي نظراً إلى أن ما وقع فاسداً لا يصح بعد قولان (والأحسن للضيق) فيأزمه ما أجازته وهو المتمد ولا يدخل النكاح تحت الكاف فلا بد من نسخه اتفاقاً (ومحله) أي الطلاق (ما ملك) من الصمة لما واقعة على صمة (قبله) أي قبل فلو الطلاق (وان تعليقاً كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها) متعلق بقوله

أما لو كانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد فيجوز له الزنا بها إذا خوف بالقتل لا بغيره كذا قاله الشارح وفيه نظر ففي الواقع عن ابن رشد أن سحنونا سوى بين الزنا بالطائفة التي لا زوج لها ولا سيد وبين شرب الخمر وأكل الميتة فظاهره (١) أن الاكراه يكون بخوف مؤلم مطلقاً اهـ بن (قوله وفي لزوم عین طاعة) يعني أن من أكره على الحالف على طاعة سواه كانت تلك الطاعة تركاً أو فعلاً لم تلزمه تلك العین أولاً تلزمه قولان الأول منهما قول مطرف وابن حبيب والثاني قول أصبغ وابن الماجشون والظاهر منهما الثاني اهـ قول الشارح أي على الحالف بها أي بالطاعة أي عليها وقوله ثباً أي حالة كون تلك الطاعة ثباً أي تركاً لشيء وقوله أو اثباتاً أي فعلاً لشيء (قوله لم تلزمه العین) أي فلا يازمه فعل المصية أو البياح ولا يحث بعدم فعلها (قوله على فعل ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والبيع والشراء ونحوها أي وفعله وقوله أجازته أي أجاز ما فعله مكرهاً (قوله إلى أن ما وقع فاسداً) أي حال الاكراه وقوله لا يصح بعد أي لا ينقلب صحيحاً بعد وقوعه فاسداً (قوله قولان) هما لسحنون (قوله فيلزمه ما أجازته) وعلى هذا القول فاحكام الطلاق من عدة وغيره من يوم الوقوع لا من يوم الإجازة بخلاف طلاق الفضولي إذا أجازته الزوج فإن احكام الطلاق تعتبر من يوم الإجازة والفرق بينهما أن الوقوع والمخير هنا واحد وأما في مسألة الفضولي فالموقع له غير المخير (قوله فلا بد الخ) أي فإذا أكره على الكساح ثم زال الاكراه فلا بد من فسخه ولا عبرة بأجازته اتفاقاً وذلك لأنه غير منعقد ولو انعقد لبطل لانه نكاح فيه خيار (قوله وان تعليقاً) أي هذا إذا كان الملك تحقيقاً بل وان كان الملك تعليقاً أي ذا تعليق أو معلقاً عليه الطلاق وهذا قول مالك الرجوع إليه وفاقاً لابن حنيفة وخلافاً للشافعي وقول مالك الرجوع عنه وبه قال بعض أهل المذهب فلو عبر الصنف بلو كان أولى ثم انه لا فرق بين كون التعليق غير صريح بأن كان بالنية كفلانة طالق ونوى بعد تزوجه بها وكذلك الثاني في المتن أو دل بساط عليه كالمثال الأول في كلام الصنف أو كان صريحاً كأن تزوجت فلانة فهي طالق وترك للصنف التصريح به لوضوحه واقتصر على التعليق غير الصريح لحفائه فان كانت الصمة غير مملوكة وقت الطلاق لاحقية ولا تعليقاً فلا يلزم الطلاق كما إذا قال على الطلاق من التي اتزوجها لأفعل كذا أو الطلاق يلزم من التي اتزوجها ان فمات كذا أو ان كنت فعلت كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله متعلق) أي لا أنه من جملة مقوله لها فوقع هذا الكلام عند الخطبة بساط يدل على التعاقب وان المراد هي طالق ان تزوجها (قوله فأنت طالق) حذفه من هنا لدلالة ما قبله عليه (قوله ونوى بعد نكاحها) راجع لقوله أو ان دخات فقط وليس راجعاً لقوله هي طالق إذ لو رجع له لم يحتج لقوله عند خطبتها (قوله وتطلق عقبه) هذا معلوم من صحة التعليق فذكره لدفع توهم انه يحتاج لحكم حاكم يلزم التعليق وقوله عقبه انظره مع ان المعلق والمعلق عليه يعمان في وقت واحد إلا أن يقال المراد بالمقب المقارنة في الزمن الواحد الا انه يرد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية فلعل الأحسن ان يقال قولهم المعلق والمعلق عليه يعمان في زمن واحد أي قد يعمان فليس كلياً تأمل اهـ عدوي (قوله وعابه لكل منهما النصف) أي المرأتين وهما التي قال لها عند الخطبة

(١) قوله فظاهره ان الاكراه يكون الخ غير ظاهر فحرره اهـ

أي قال عند خطبتها هي طالق (أو) قال لأجنبية (إن دخلت) الدار فانت طالق (ونوى) ان دخلتها (بعد) أنت نكاحاً وتطلق (فتخ التاء وضم اللام أي يقع عليه الطلاق) عقبه (بدون ياء على اللفظة الفصيحة أي عقب النكاح في الأولى وقف دخول الدار في الثانية) وعليه (أي الزوج لسكل منهما) (النصف) أي نصف صداقها لكن في الثانية ان دخلت الدار



قبل البناء والافجيع المسمى كما سياتي قريبا وشكر عليه النصف كلما عقد عليها اذا آتى (٣٧١) بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلا

تزوجها فهي طالق (بلا  
بعد ثلاث) أى الا بعد  
ثالث مرة وهي الرابعة أى  
وقبل زوج فاذا تزوجها  
رابع مرة قبل زوج لم  
يلزمه شيء (على الأصوب)  
وأما بعد زوج فيعود الحث  
ولزوم النصف الا ان تم  
الصمة وهكذا لأن  
الصمة لم تكن حاصلة  
حين اليمين وانما حلف  
على صمة مستترة  
بخلاف لو كان متزوجا  
بها فحلف باداة تكرار  
فيختص بالصمة التي هي  
مملوكة فقط (ولو دخل)  
بواحدة منها (فالمسمى)  
فقط (ان كان الانصاف  
المثل ورد بقوله فقط على  
من يقول يلزمه صدق  
ونصف أما النصف  
فللزومه بالطلاق بعد العقد  
وأما الصداق فلدخوله  
وليس بزنا محض ثم شبه  
في لزوم المسمى بالبناء قوله  
(كواطيء) زوجته التي  
في عصمة وقد علق  
طلاقها على دخول دار  
مثلا (بعد حثه) أى  
وطئها بعد دخولها الدار  
(ولم يلم) بحثه أولم يلم  
بالحكم وهو حرمة الوطء  
بعد الحث فليس عليه الا  
المسمى فقط علمت هي أم لا  
كانت طائفة أو مكروهة

نت طاق والتي قل لها انت طالق ان دخلت الدار ونوى بعد نكاحها وعمل لزوم نصف المسمى لكل  
نهما ان كان هناك مسمى وإلا فلا شيء عليه (قوله قل البناء) أى وبعد العقد (قوله ويتكرر الخ)  
هذا دخول على كلام المصنف (قوله إذا آتى بصيغة تقتضي التكرار) اعترض بأن البصيغة إذا كانت  
تقتضي التكرار كان النكاح فاسدا لأن الوسيلة إذا لم يترتب عليها مقصدها لم تشرع والقصد من  
النكاح الوطء وهو غير حاصل لأنه كلما تزوج طاعت عليه وإذا كان النكاح فاسدا فلا يترتب عليه  
صداق لقوله فيما تقدم وقط بالقسخ قبله كملاله ذكر ذلك الناصر الثاني في حاشية التوضيح  
وقد يقال ان قوله كملاله مقيد بما اذا كان فاسدا لصدائقه كما تقدم عن ابن رشد هناك اه بن  
والحاصل ان ما كان فاسدا لصدائقه اذا فسخ قبل البناء أو طلق منه قبل البناء لا شيء فيه وأما  
ما كان فاسدا لعقد كاهناني الطلاق فيه قبل البناء نصف المسمى (قوله إذا آتى بصيغة تقتضي التكرار)  
أى وأما إذا كانت لا تقتضي التكرار بان قبل ان دخلت الدار فأنت طالق فان اليمين تجعل بالدخول  
الأول فاذا عقد عليها ثانيا فلا يقع عليه طلاق تزوجها بعد زوج أم لا (قوله الا بعد ثلاث) أى الا  
إذا تزوجها بعد ثالث مرة (قوله لم يلزمه شيء) أى من الصداق لأنه نكاح متفق على فسادها فلا عمل  
له الا بعد زوج وكل ما كان متفقا على فسادها فلا شيء فيه حيث لم يحصل دخول (قوله على الأصوب)  
أى عند التونسي وعبد الحميد ومقابله ما قاله ابن المواز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو تزوجها قبل زوج  
مراعاة لقول من يقول بإلغاء التعليق كالشافعي ومالك في الرجوع عنه تأمل (قوله الى ان تم الصمة)  
أى فاذا تمت وتزوجها قبل زوج لم يلزمه شيء ويفسخ نكاحه وان تزوجها بعد زوج عاد الحث  
ولزوم النصف (قوله لأن الصمة الخ) علة لقوله وهكذا أى يستمر عود الحث ولزوم النصف  
(قوله بخلاف لو كان متزوجا بها فحلف باداة تكرار الخ) أى كما إذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق  
أو قل كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانها تختص بالصمة الأولى (قوله ولو دخل بواحدة منها)  
أى بواحدة من التي قال لها عند خطبتها هي طالق ونوى ان نكحها والتي قال لها ان دخلت الدار فأنت  
طالق ونوى بعد نكاحها ولا فرق بين ان يكون دخوله بعد الثلاث تزويجات وقد تزوجها قبل زوج  
أو بعد زوج أو دخل بها قبل الثلاث وانما يلزمه المسمى إذا دخل في الحالة الأولى وهي ما إذا تزوجها  
قبل زوج بعد الثلاث تزويجات لأن نكاحه من الفاسد الذي يفسخ بعد البناء لعقده وكل ما كان كذلك  
ففيه المسمى إذا فسخ بعد البناء (قوله فالمسمى فقط) أى ولو تعدد الوطء وهنا مقيد بعدم علمه حين  
الوطء بانها هي المقاتلة على النكاح كما يؤخذ من التشبيه الآتي والا تعدد الصداق بتعدد الوطء  
كما في الواق عن المدونة ولذا رد عقب قوله ولم يعلم للصورتين اه بن (قوله ورد بقوله فقط على من  
يقول الخ) أى وهو أبو حنيفة وابن وهب وجه للذهب ان الوطء المستند لعقده له مسمى  
صحيح لا يزيد على مهره (قوله وليس بزنا محض) أى لاستناده للعقد (قوله ولم يلم بحثه) أى مع  
علمه بالحكم (قوله أولم يعلم بالحكم) أى والحال انه عالم بالحث وقد تبع في ذلك عبيد بن وهو  
غير صحيح والصواب ان المراد لم يعلم بالحث علم بالحكم أم لا (قوله فليس عليه الا المسمى) أى المهر  
الذي تزوجها به ولو تعدد وطؤه وذلك لأن وطأ مستندا لعقد والوطء اذا استند للعقد ولو تكرر  
لا يوجب مهر آخر لأنه من ثمرته فكأنهما شيء واحد والقرض ان الطلاق الذي علمه بانن أورجى  
وكان وطؤه بعد انقضاء العدة (قوله علمت هي أم لا) مقتضى ما مر في الصداق انه ليس لها إذا علمت الا  
النصف بالمقدلان العالمة الطائفة لامهرها بالوطء ولو كان الواطيء ذا شبهة اه بن (قوله فلو علم)

ولو وطئ مرارا فلو علم تعدد عليه الصداق يلزمه صدق المثل لكل وطأة بعد حثه حيث كانت هي غير طائفة أو كانت مكروهة

الرجعية زوجة (كان أبى كثيراً) تفهيه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لأجنبية الخ أى فسكاي لمزمه الطلاق فيما تقدم يلزمه أيضا إذا قال كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا ومن الروم أو من السودان فهي طالق أو من السودان فهي طالق أو أن كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها من كذا فهي طالق ثم تزوج حيث أبى من غير المحلوف عليه كثيرا من النساء في نفسه وإن كان قليلا بالنسبة لما حلف عليه كأنه أبى أهل مكة أو المدينة وأراد بقوله كثيرا شيئا كثيرا من نساء أو زمان بدليل قوله أو زمان وقوله (بذكر جنس أو بلد) متعلق بأبى كما مثلنا لها (أو زمان يبلغه عمره ظاهراً) نحو كل امرأة أتزوجها إلى سنة كذا أو في مدة عشر سنين طالق وقوله ظاهراً أى غالبا وهي مدة التعمير الآتى بيانها ولا بد من بقاء مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهراً يتزوج فيها ويحصل له فيها النفع بالتزوج (لا يمين) أى زوجة (تحت) حال اليمين فلا يلزمه طلاقها (إلا إذا) أبانها ثم (تزوجها) قد دخل في يمينه (وله نسكاحها) أى الأجنبية

أى بالحنث وبحرمة الوطء بعده (قوله والا) أى بان كانت عالمة طاعة (قوله كان أبى كثيرا) أى سواء كان بتعليق أو بدونه ومثل الشارح لكل منهما (قوله فيما تقدم) أى في المسئلة المتقدمة وهي ما إذا قال لامرأة أجنبية إن دخلت الدار فانت طالق ونوى بعد نسكاحها (قوله كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان فهي طالق) نسكح واحد من بنى فلان وأهل بلد كذا والسودان والروم قليل بالنسبة لمن بقى فإذا تزوج من ذلك القليل المحلوف عليه طلقت عليه وأما إن تزوج من غيره فلا يقع عليه طلاق (قوله من كذا) أى من بنى فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان وقوله ثم تزوج أى من المحلوف عليهم (قوله حيث أبى الخ) هذه حثية تقيدها على أن أبى وهو قيد في قوله يلزمه أيضا إذا قال الخ تأمل (قوله كان أبى أهل مكة) نحو كل امرأة أتزوجها من غير أهل مكة أو المدينة فهي طالق (قوله من نساء) نحو كل امرأة أتزوجها من بنى فلان فهي طالق وقوله أو زمان نحو كل امرأة أتزوجها في هذه السنة فهي طالق (قوله بدليل قوله أو زمان) أى فذكره الزمان يقتضى أن يقدر الموصوف شيئا إذ لو قدر نساء فقط لزم أن يفتر كثيرًا بنام يدخل تحته (قوله الآتى بيانها) أى من كونها سبعين سنة على العتد أو ثمانين أو خمسا وسبعين وقال ابن الماجشون يعمر هنا بالسبعين بتقديم التاء احتياطا في القروج أى بخلاف اللقود فإنه يعمر فيه بسبعين أو خمس وسبعين أو ثمانين على الخلاف فيه (قوله ويحصل له النفع الخ) أى والام يلزمه والمزاد أنه يحصل له فيها النفع بالتزويج من حيث الوطء لا بمجرد العقد كان يقدر له سنتان ولا يشترط الانتفاع بولادة الأولاد على العتد فإذا كان ابن عشرين سنة وقال كل امرأة أتزوجها في مدة عشرة أعوام أو عشرين عاما فهي طالق فإذا ضمت المدة المحلوف عليها للمدة الماضية كانت الجملة ثلاثين عاما أو أربعين قد بقي من العمر للعتد ثلاثون سنة أو أربعون وهذه المدة يمكنه فيها التزوج والانتفاع بالزواج فإذا تزوج في الزمان المحلوف عليه حنث وأما إذا كان ابن عشرين سنة وحلف على ترك الزواج خمسين سنة فلا يحنث إذا تزوج لأن السبعين مدة العمر للعتد فلم يبق زمان يتزوج فيه ويتنفع بالزواج فيه ثم إن ما ذكره المصنف هنا غير قوله الآتى أو مستقبل أو علق طلاق زوجته على مستقبل محقق يشبه بلوغهما لاختلاف الموضوع لأنه هنا علق الطلاق على التزوج في زمان مستقبل يبلغه عمره وما يأتى علق الطلاق على نفس الزمان المستقبل الذى يبلغه عمرهما كأنه طالق بعد سنة وحيث كان الموضوع مختلفا فلا يكون ما يأتى تكرارا مع ما هنا (قوله لا يمين تحت) يعنى أنه إذا حلف لا يتزوج من الجنس الفلانى أو البلد الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو البلد نحت قبل الحلف فاتها لا تدخل لأن الدوام ليس كالابتداء (قوله وله نسكاحها) حاصله أنه إذا قال لأجنبية عند خطبتها طالق ونوى إذا تزوجها أو قال لأجنبية أن تزوجها فهي طالق فالذهب كما قال ابن راشد القفصى أنه يباح له زواجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها والقياس أنه لا يباح له زواجها للقاعدة للقررة وهي أن مالا يترتب عليه مقصوده لا يشرع والمقصود بالنسكاح الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد واليه ذهب بعض الفقهاء وقال هو بمنزلة ما لو قالت المرأة أتزوجك على أنى طالق عقب العقد فإنه لا يجوز ولا تستحق عليه صداق إن تزوجته ولا فرق بين أن يكون الشرط منها أو منه ورد هذا بان جواز تزوجها وإن كان لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء لكن له فائدة تظهر في المستقبل وهي حليتها له وتبقى معه بطلقتين ولذا لو كان الطلاق بلفظ يقتضى التكرار لم يسح له تزوجها لأنه لا فائدة فيه (قوله ولمن أبانها) أى ولمن كانت تحته ثم أبانها (قوله حيث كانت الاداة لا تقتضى التكرار) هذا التقييد لا يتصور في المسئلة الثانية

المتقدمة في قوله كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها الخ ولمن أبانها حيث كانت الاداة لا تقتضى التكرار ولم يذكر جنسا أى

أنه لا يترتب عليه التقصود  
من حلها له إنما حل له في  
الستقبل ولو بعد زوج  
حيث كان بالثلاث وقتا  
لو كانت الاداة تنقض  
التكرار أو ذكر جنسا أو  
بلدا لم يحزله زواجها لعدم  
القائدة (و) به (نكاح  
الإماء في) قوله (كل حرة)  
أنزوجها طالق لانه صار  
يضمنه كإمام الطول حيث  
خاف الزنا (ولزم) التعليق  
(في المصرية) مثلا (فيمن  
أبوها كذلك) مصري  
وأما شامية والأم تبع  
للأب ولو كانت عند أمها  
بالشام (ولزم في) (الطارئة)  
على مصر (إن تخلفت  
بخلفهن) أي طباعن لا  
ان لم تتخاقل ولو طالت  
إقامتها (و) ان حلف لا  
أنزوج (في مصر يلزم  
في) جمع (عملها إن نوى)  
عملها وهو إقلمها أو  
جربى به عرف (ولا بان  
نوى خصوصها أو لانية له  
(فدحل لزوم الجماعة)  
ثلاثة أميال وربيع في  
الصورتين قد دخل بولاق  
وجزيرة القيل ومصر  
التيبة وجميع من لم يربط  
كن في تربة الإمام البيت  
(وله) أي للعالم لا  
يتزوج بمصر (لواحدة  
بها) والتزوج خارجها

أعنى من كانت تحته ثم طلقها باثنا فإدخالها في كلام للمنف ثم تقيده بما ذكر فيه نظر والصواب  
رجوع التمهيد في كلام المنصف للأجنبية فقط وتقيده بالقييد المذكور كما أفاده ابن غازي وهذا تعلم  
ان حقه لو قدم قوله وله نكاحها عند قوله كقوله لأجنبية (قوله فيجوز له نكاحها) أي وان كانت  
تطلق عليه بمجرد العقد (قوله إنما تحل له في المستقبل) أي بدون زوج ان كان الطلاق المعلق غير ثلاث  
وبعد زوج ان كان الطلاق للمعلق ثلاثا (قوله ولذا) أي لأجل التقييد بكون الاداة لا تقتضي التكرار  
ولم يذكر جنسا ولا بلدا ولا زنا (قوله لو كانت الاداة تقتضي التكرار) نحو كتمان زوجتك فانت طالق  
فلا يجوز له تزوجها لعدم الفائدة في زواجها لانه كلما تزوجها طلق وقوله أو ذكر جنسا نحو ان  
تزوجت من القوم الفلانيين فهي طالق أو ذكر بلدا نحو ان تزوجت من مصر فهي طالق فلا يجوز له  
أن يتزوج من القوم الفلانيين أو البلد الفلانية لعدم الفائدة في الزواج منهم أو منها لان كل من تزوجها  
منهم أو منها طلق بمجرد العقد (قوله وله نكاح الاماء) أي ولو وجد طول الحرية (قوله لانه صار  
يضمنه كإمام الطول) أي وان كان مايا (قوله حيث خاف الزنا) اعلم ان محل إباحة نكاح الاماء له اذا  
خفى الزنا ما لم يقدر على التمسرى والا وجب كما في خفى وفي حاشية الشيخ الأثير على عقب ان له  
نكاح الاماء ولو قدر على التمسرى فان عتقت الأمة التي تزوج بها فقتضى قولهم ان الدوام ليس  
كالا ابتداء في مسألة لا فيمن تحته أن لا تطلق عليه لان دوام تزوجه بالحرية التي عتقت ليس كابتداء  
الزواج بالحرية وهذا هو المتمدن أما ان قلنا ان دوام الزوجية كابتداء الزوجية بها فانها تطلق عليه  
(قوله ولزم في المصرية الخ) فاذا قل كل امرأة أنزوجها من مصر فهي طالق أو قال كل مصرية أنزوجها فهي  
طالق أو ان تزوجت مصرية أو امرأة من مصر فهي طالق أو نوى الطلاق لا أنزوج مصرية ثم تزوج  
امرأة أبوها مصري وأما غير مصرية فانها طالق عليه بمجرد العقد عليها لان بنت المصري مصرية ولو  
لم تقم بمصر هكذا يصور المان وقول ابن غازي ليس صورته على الطلاق لا أنزوج مصرية مراده ليس  
هذا صورته فقط بل هو وغير مما ذكرنا فليس مراده النبي حقيقة بل نفي الحصر وذلك لان كلام من  
الصبيغ المذكورة يقتضي العموم أما الصيغة التي فيها كل فلانها لاستغراق افراد النكر وأما التي ليس  
فيها كل فلان النكرة فيها واقعة في سياق النفي أو الشرط (قوله ولزم في الطارئة) أي وللوضع انه  
حلف بالطلاق لا يتزوج مصرية أو غيرها من الصبيغ المتقدمة (قوله في مصر) ومثله من مصر أو  
بمصر وقوله يلزم أي الطلاق ان تزوج بمصرية أو غيرها وقوله من عملها أي وأولى بتزوجه فيها  
(قوله فلدحل لزوم الجماعة) أي فيلزمه الطلاق فيمن تزوجها في محل لزوم الجماعة أي في المحل الذي يلزم  
السعي منه لمصر في صلاة الجمعة (قوله والتزوج خارجها) أي خارج عملها ان نواه والافخارج المحل الذي  
تلزم منه الجمعة وانما جازله الواعدة فيها مع كونه حلف لا يتزوج فيها لان العبرة بموضع العقد لا بموضع  
الواعدة (قوله لان عم النساء) مثل كل امرأة أنزوجها طالق فاذا قال ذلك فلا يلزمه شيء للخرج  
والشقة كما هو قاعدة الشرع ان الأمر اذا اتسع ضاق واذا ضاق اتسع ولا فرق بين عموم النساء بدون  
تعليق كما شأننا أو بتعليق نحو ان دخلت دارا أو ان دخلت الدار فكل امرأة أنزوجها طالق فاذا دخل  
الدار فلا شيء عليه فيمن يتزوجها بعد الدخول سواء قصد بالتعريف دارا معينة أو قصد الاستغراق  
خلاف لما سبق حيث قال اذا قصد بالتعريف دارا بينها فانه يلزم طلاق كل من تزوجها بعد دخولها لان  
له مندوحة في التخلص من عيته لا كان بيعها أو إيجارها وسكنى غيرها ورد بان الحق عدم الحنف وذلك  
لانه اذا دخلها صار بمنزلة من هم ابتداء ومثل عموم النساء ما اذا أبقي كثيرا في نفسه ولكنه لا يجد  
ما يوصله اليه كما قاله شيخنا العدوي وانما تلزمه البمين إذا عم النساء وان كان أبقي لنفسه التمسرى

وذكر محرز قوله كان أبقي كثيرا بقوله (لا إن عم النساء) الحرام والاماء في عيته

كان أقل من نساء المدينة للنورة فلا يلزمه شيء للخرج والمثقة (ككل) امرأة أنزوجه إلا تفويضاً فطلاق لقلة التفويض وعدم الرغبة فيه (أو) إلا (من قرية) صامها وهي (صغيرة) في سهم دون المدينة فلا يلزمه بين (أو) قال كل من أنزوها طالق (حق أنظرها) أي الآن أنظرها (فمى) فلا شيء عليه وله أن يتزوج من شاء (أو) عم (الأبكار) بأن قال كل بكر أنزوها طالق (بعد) قوله (كل ثيب) أنزوها طالق فلا يلزمه شيء في الأبكار لأنهن التي حصل بهن التضييق وبازمه في الثيات لتقدمهن (وبالعكس) فيازم في الأبكار دون الثيات (أو خشي) على نفسه (في المؤجل) بأجل يملئه عمره ظاهراً ككل امرأة أنزوها في هذه السنة طالق (العتت وتعتت) عايه (السرعى) فله الزوج (أو) قال (آخر) امرأة أنزوها طالق فلا شيء عليه ويتزوج ما شاء هذا هو المعتمد وقوله (وصوب وقوفه عن) الزوجة (الأولى حتى ينكح ثانية) فتحل الأولى

لأن الزوجة أضبط لما له من السرية (قوله أو أبقي قليلاً في ذاته) أي كقرية صغيرة مثل أن يقول كل امرأة أنزوها إلا من قرية كذا فهي طالق فلا شيء عليه إذا تزوج من غيرها لأن تبقية ذلك القليل منزل منزلة التعميم لأن القليل كالمدم فقول المصنف فيما يأتي أو من قرية صغيرة مثال لهذا فإن قيل ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه ومن قال كل امرأة أنزوها عليك فهي طالق فإنه يطلق عليه كل من تزوها عليها مادامت في العصمة العاق عليها مع أنه عام في كل امرأة قلت إن الأولى عمم فيها التحريم ولم يبق لنفسه شيئاً فخفف عليه للخرج والمثقة وأما الثانية فقد خص التحريم بالتي يتزوجها وأبقى لنفسه شيئاً كثيراً وهو التي لم يتزوج عليها الصادق بمن تحت عصمته وبغيرها فشد عليه ولأنه التزام للغير فروعى حق الغير بخلاف العاق في الأولى فإنه ليس فيه التزام للغير \* والحاصل أن التعليق في كل امرأة أنزوها طالق عام وليس فيه التزام للغير وأما كل امرأة أنزوها عليك فهي طالق فالتعليق فيها خاص وفيه التزام للغير (قوله ككل امرأة أنزوها إلا تفويضاً) أي فهي طالق فلا يلزمه طلاق من تزوها غير تفويض (قوله لقلة التفويض) علة لمحذوف أي فلا يلزمه طلاق لقلة التفويض أي إن شأنه القلة في نفسه فلا يقال إن مقتضى التعليل أنه إذا كان معناه لزوم التزوج الطلاق وليس كذلك (قوله أو حتى أنظرها) حتى هنا استثنائية والمستثنى منه محذوف أي أو قال كل امرأة أنزوها فهي طالق في كل حال حتى أنظرها أي الآن أنظرها فإطلاق معاق على التزويج من غير رؤية وبهذا أي جعلها استثنائية والمستثنى منه محذوف ظهر كلاته وأما لوجعلت غاية كما هو المتبادر منه فلا يكون ظاهراً لأنه ينحل المعنى كل امرأة أنزوها طالق ويستمر الطلاق إلى أن أنظرها فإذا نظرت إليها ارتفع الطلاق وهذا غير صحيح لأن الواقع لا يرتفع (قوله وله أن يتزوج من شاء) أي ولا يطلق عليه ولو لم يخش العنت لأنه كمن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان نعمى أومات وقل ابن الواز لا يتزوج حتى يخش الزنا ولم يحد ميتسرى به وكل هذا إذا قل كل امرأة أنزوها فهي طالق حتى أنظرها أو ينظرها فلان وأما لو قال كل امرأة أنزوها من بلد كذا أو من قبيلة كذا فهي طالق حتى أنظرها أو ينظرها فلان نعمى فإن اليمين لازمة له وفي تزوج من تلك البلد أو من تلك القبيلة بإدعاء طلقت عليه كافي البدر (قوله أو عم الأبكار الخ) أي بأن قال كل ثيب أنزوها طالق وكل بكر أنزوها طالق وما ذكره المصنف من لزوم اليمين الأولى دون الثانية هو المشهور وهو قول ابن القاسم وسحنون وابن كنانة ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال لدوران الحرج مع اليمين الثانية وقيل تلزمه اليمين فيهما نظراً للتخصيص فيهما وقيل لا تلزمه فيهما وهذا القول حكاه جماعة واختاره الأحمي (قوله وبالعكس) أي بأن قال كل بكر أنزوها طالق وكل ثيب أنزوها طالق (قوله أو خشي في المؤجل العنت) أي في المؤجل لا يهد أي المؤجل بأجل تنعقد فيه اليمين بأن يوافقه عمره ظاهراً أي وأما إن أجل بأجل لا يملئه عمره ظاهراً فإنه لا شيء عليه ولو لم يخش العنت (قوله فله الزوج) أي بحرة ولا شيء عليه وليس له الزوج بأمة حيث أيعتله الحرة إلا إذا عدم الطول خلافاً لما في النظر بن (قوله هذا هو المعتمد) أي وهو قول ابن القاسم وذلك لأن الآخر لا يتحقق إلا بالموت ولا يطلق على ميت ولأنه مامن واحدة إلا ويحتمل أنها الأخيرة فكان كمن عم النساء (قوله وصوب وقوفه) أي صوب ابن راشد قول سحنون وابن الواز وقوفه الخ وظاهره الوقف ولو قال لا أنزوج بعد ذلك أبداً لأنه قد يبدو له الزواج (قوله فتحل الأولى) أي ويرثها إذا ماتت وأما إذا ماتت للموقوف عنها فإنه يوقف ميراث الزوج منها فإن تزوج ثانية أخذته وان مات قبل أن يتزوج رد لورثتها وإذا مات الزوج عمن وقف عنها فلا ترثه ولها نصف الصداق لئلا ينالها اللطافة لأنها آخر امرأة له ولا عدة عليها وبإغفر بالثانية وهي مسألة موت الزوج فيقال

(ثم كذلك) أي يوقف عن الثانية حتى يسبح ناله فتحل له الثانية وهكذا ضعيف (و) عليه

(فهو في الوقوف كالولي) فإن رفعته فالأجل من الرفع لأن يمينه ليست صريحة في ترك الوطء فإن انقضى ولم ترض بالمقام معه بلا وطء طاق عليه (واختاره) أي الوقف الأحمى (إلا في) الزوجة (الأولى) فلا يوقف عنها لأنه لما قال آخر امرأة علما أنه جعل لنفسه أولى لم يردّها يمينه (ولو قال) الرجل (إن لم أتزوج من) أهل (المدينة فهي) أي التي أزوجه من غيرها (طلق فتزوج) امرأة (من) غيرها نجح طلاقها (بجرد العقد سواء تزوجها قبل أن يتزوج من المدينة أو بعد (٢٧٥) اذهب قضية حملية في قوة قوله كل امرأة تزوجها

من غير نساء المدينة طالق وقيل بل هي شرطية نحو أن لم أدخل الدار فكل امرأة تزوجها طالق فظاهره أن تزوج قبل دخولها طلق والا فلا فكذا هنا أن تزوج قبل تزوجه من المدينة لزمه الطلاق والا فلا وبالله أشار بقوله (وتوالت) أيضا (على أنه إنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غير هاتئها) وهو وجهه لكن المتعمد الأول (واعتبر في ولايته) أي ولاية الأهل (عليه) أي على المحل (حال النفوذ) بالرفع على أنه نائب فاعل أي لآل التعلق (فلق) الزوجة المحلوف بطلاقها على أن لا تدخل الدار مثلا الشيء (المحلوف عليه) كأن دخلت الدار (حال يئوتها) ولو بواحد كخلع أو باقضاء عدة الرجعي (لم يلزم) إذ لا ولاية له عليه حال النفوذ فالمحل معدوم وإن كان له عليه الولاية حال التعلق وكذا من

شخص مات عن زوجة حرة مسلمة نكحها بصدّق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة وبأنز بالأولى أي مسألة موت الزوجة للوقوف من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف أرثها وليس في ورثتها حمل ويقال أيضا ماتت امرأة في عصمة رجل ولا يرثها إلا إذا تزوج عليها (قوله فهو في الوقوف) أي في الوقوف عنها أي سواء كانت أولى أو ثانية أو ثالثة (قوله فإن رفعته) أي للقاضي وادعت أنه يقدر أن يبطأ بأن يتزوج أخرى فترك ذلك ضررا ضرب له القاضي أجل الأيلاء والأجل من يوم الرفع الخ (قوله واختاره إلا في الأولى) أي واختار الأحمى قول سحنون وابن المواز بالوقف لكن في غير الأولى وأما الأولى فاختار فيها عدم الوقف خلافا لهما ولو قال أول امرأة تزوجها طالق وآخر امرأة تزوجها طالق فإنه يلزمه الطلاق في أول من تزوج ويجرى في آخر امرأة قول ابن القاسم وقول سحنون ولا يجري فيها اختيار الأحمى (قوله اذهب قضية حملية) أي في المني وإن كانت مقترنة إن (قوله وقيل بل هي شرطية) أي لأنه في قوة قولنا أن تزوجت من غير المدينة قبل ما يئى طالق وذلك لأن المني أن اتقى تزوجى من المدينة فهي طالق ففهموه أنه أن ثبت تزوجه منها فلا تطلق فهذا وجه ذكر القلبية (قوله لكن المتعمد الأول) أي وهو فهم ابن رشد واعتمده في التوضيح والثاني فهم الأحمى وابن محرز قال بن ولم يعول ابن عبد السلام وغيره إلا على كلامهما وهذا يغيدان العول عليه التأويل الثاني اه (قوله واعتبر في ولايته الخ) هذا في الحقيقة شرح لقوله وعلمه مالك قبله الخ (قوله أي ولاية الأهل) أي الزوج وقوله على المحل المراد به العصمة والمراد بولاية الزوج على المحل ملكه والمراد بحال النفوذ عليه فكانه قال واعتبر في ملك الزوج للعصمة وقت فعل المحلوف عليه لا وقت التعلق (قوله فلو فملت المحلوف عليه حال يئوتها لم يلزم) أي وأما إن فعلته قبل يئوتها فإنه يلزمه ما حلف به وهذا إذا كانت اليمين منعقدة فلو كانت غير منعقدة حال التعلق كما إذا عاق صبي طلاق زوجته على دخول الدار فبلغ ودخلت فلا يلزمه طلاق (قوله إذ لا ولاية له) أي إذ لا ملك للزوج للمحل حال النفوذ وقوله فالمحل معدوم أي لأن المحل وهو العصمة وقت النفوذ معدوم (قوله وهو معدوم) راجع لقوله أو ليقضيه حقه وقوله أو قصد عدم الذهاب راجع لقوله ليأتيه فهو وف وشوش (قوله ويبقى له فيها طلقان) أي أن كان لم يطلقها قبل الخلع وإن كان قد أطلقها قبل الخلع طلقه كان الباقي له فيها بعد العقد طلقا واحدة واعلم أن اشتراطهم لملك العصمة حال النفوذ إما هو بالظن للحدث وإما البر فلا يشترط فيه ذلك وذلك لأن الحدث لكونه موجبا للطلاق اشترط فيه ملك العصمة والبر لكونه مسقطا لليمين فلا معنى لاشتراط ملك العصمة فيه بل في أي وقت وقع الفعل الذي حلف ليفعله بر منه فإذا حلف ليفعلن هو أو هي كذا فابانها ففعل حال يئوتها ثم تزوجها فإنه يبر بفعله حال يئوتها خلافا لما ذكره عبي من عدم البر (قوله ولو نكحها) أي أنه إذا قال أن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم أنها فملت المحلوف عليه فإنه يحنث أن بقى الخ فقوله ولو نكحها

حلف على فعل نفسه وفعله حال يئوتها فلو قال المصنف فلو فعل الخ كان أخصر وأتم قال ابن القاسم من حلف لفرعه بالطلاق الثلاث ليأتيه أو ليقضيه حقه وقت كذا قبل مجيء الوقت طلقها طلاق الخلع لحونه من مجيء الوقت وهو معدوم أو قصد عدم الذهاب له لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يصدق عليها برضاها بربع دينار وولي وشاهدين ويبقى له فيها طلقان (ولو نكحها) بعد يئوتها وكانت يمينه غير مقيدة بزمان كدخول دار واطلاق (فملته) بعد نكاحها سواء فعلته أيضا حال يئوتها أم لا

(حتى إن بقى) له (من العصمة الملقق فيها شيء) بأن طلقها دون الغاية لعود الصفة عندنا لإتمام العصمة وعند الشافعى لا تعود مطلقا فان قيد بزمان ومضى كقوله ان دخلت أنا أو أنت الدار غدا فأنت طالق فأبانت ثم عاودها فدخلت بعد الاجل لم يحث بل لو كانت في عصمته وقملت بعد الاجل لم يحث وقوله ولو نكحها أى مطلقا تزوجها قبل زوج أو بعده لأن نكاح الاجنبي لا يهدم العصمة السابقة واحترز بقوله ان بقى الخ عما لو أبانت بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج فقامت المحلوف عليه لم يلزمه شيء لان العصمة الملقق عليها قد انهدمت بالكلية ولو كان تليقه باداة التكرار (كالظهار) تشبيه تام أى إذا قال لها ان دخلت الدار فأنت على كذا شيء ثم أبانتها فدخلت لم يلزمه شيء فلو نكحها (٣٧٦) فدخلت لزمه الظهار ان بقى من العصمة للملقق فيها شيء فان لم يبق كما إذا أبانت بالثلاث ثم

نكحها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يلزمه ظهار لزوال العصمة الأولى (المحلوف لها) بالجر عطف على مقدر هو متعلق بمفهوم الشرط أى فان لم يبق منها شيء لم يلزمه شيء في المحلوف بها لا في محلوف لها كأن يقول لزوجته كل امرأة اتزوجها عليك طالق (ففيها) أى فيلزمه طلاق من يتزوجها عليها في العصمة الأولى (و) في (غيرها) فلو طلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فأتى تزوجها تطلق بمجرد العقد عليها وهو ضعيف والمتصدر اختصاصه بالعصمة الملقق فيها فقط كالمحلوف بها أى بطلاقها للتقدم وما للمحلوف عليها أى على ترك وطئها فلا تختص بالأولى كمن له زوجتان حفصة وهند وقال إن وطئت هندا فحفصة طالق فهند محلوف عليها كما

أى في المسئلة السابقة بينهما فهو مفهوم قوله حال يثبتها (قوله حتى ان بقى من العصمة الخ) ثم بعد حثه بالفعل أولا لا يتكرر عليه الحث بفعل المحلوف عليه مرة أخرى بعد الحث الا ان يكون لفظه يقتضى التكرار انظر ح اه بن (قوله بأن طلقها دون الغاية) أى بان كان طلاقها لها الذى تزوجها بعده دون الغاية بان كان خلعاً أو رجياً وانقضت عدتها منه (قوله لعود الخ) علة لقول المصنف حتى ان بقى الخ وأراد الشارح بالصيغة حكم اليمين فتأمل (قوله مطلقاً) أى سواء بقى من العصمة الملقق فيها شيء أم لا فإذا قل لها ان فعلت أنا أو أنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالها انحلت يمينه فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده فلا يلزمه شيء وهى فسخة عظيمة يجوز لغير الشافعى ان يقلده فيها (قوله لا يهدم العصمة السابقة) أى ولا يهدم ما حصل فيها من التعلق (قوله في العصمة الأولى) أى في عصمة المحلوف لها الأولى وغير الأولى (قوله وهو ضعيف) أى لأن المصنف تبع فيما قاله احتجوا بن عبد السلام على ابن الحاجب مع أن الحق ما لابن الحاجب وهو حاصل ما لهم هنا أن المحلوف عليها اتفقوا على تعلق الحث بها في العصمة الأولى وغيرها كما يأتى في الأيلاء ران المحلوف بها أى بطلاقها اتفقوا على تعلق اليمين بها في العصمة الأولى فقط كما تقدم وأما المحلوف لها فهى محل النزاع فالذى في كتاب الأيمان من المدونة انها كالمحلوف بها في تعلق اليمين بها في العصمة الأولى وعليه ابن الحاجب واعتز به ابن عبد السلام قائلاً انكر ذلك ابن الموارز وابن حبيب وغير واحد من المحققين من المتأخرين ورأوا ان هذا الحكم انما يكون في المحلوف بطلاقها لا في المحلوف لها بالطلاق وانظر الرد عليه في بره (قوله فهند محلوف عليها) أى وحفصة محلوف بها (قوله فيلزمه اليمين) أى طلاق حفصة (قوله ولو في عصمة أخرى) أى ولو كانت المحلوف عليها التى هى هند في عصمة أخرى (قوله أى المحلوف لها) أى وهى التى قال لها كل الخ فقوله بان قال الخ تصوير للمحلوف لها وقوله طلاقاً باثناً معنول لقوله طلقها (قوله دون الثلاث) أى بناء على المتعمد من أن المحلوف لها يختص الحث فيها بالعصمة الأولى أو طلقها بثلاث بناء على ما مضى عليه المؤلف من أن المحلوف لها لا يختص الحث فيها بالعصمة الأولى (قوله انه تزوج عليها) أى على المحلوف لها (قوله ولا حجة) أى ولا تعتبر حجة إذا قال إنما تزوجت المحلوف لها على غير ما ولم أتزوج غيرها عليها (قوله وان ادعى نية فلا يثبت لها) أى إن ادعى انه نوى أن لا يحث زواج غيرها عليها فلا يثبت لتلك النية (قوله لان قصدان لا يجمع بينهما) هذا علة لقوله ولا حجة له أى لا تعتبر حجة لان قصده يحمل على أنه لا يجمع

ان دخول الدار محلوف عليه في قوله ان دخلت اندار فهى طالق فيلزمه اليمين متى وطئ هند او لو في عصمة أخرى بان ينفكها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج مادامت حفصة في عصمته أو بقى من العصمة الملقق فيها شيء فلو طلقها ثلاثاً ثم أعادها بعد زوج لم يلزمه اليمين ان وطئ هند فلو قال للمصنف كالمحلوف لها لا عليها فيها وغيرها لكان ما شاع على المتعمد مع ذكر المسائل الثلاثة باختصار (ولو طلقها) أى المحلوف لها بان قال كل من أتزوجها عليك طالق طلاقاً باثناً دون الثلاث (ثم تزوج) أجنبية (ثم تزوجها) أى المحلوف لها بان أعادها لعصمة (طلقت الأجنبية) بمجرد عقده لانه صدق عليه انه تزوج عليها (ولا حجة له) أى دعواه (انه لم يتزوج عليها) وانما تزوجها على الأجنبية (وان ادعى نية) فلا يثبت لها (لأن قصده أن لا يجمع بينهما) وقد جمع أى يحمل على ذلك (وهل) عدم قبول نيته

(لأن العيين على نية المحلوف لها) ونيتها أن لا يجمع معها غيرها (أو) لكونه (قامت عليه نية) ورفعت ولو جاء مستفتيا قبلت نيته (تأويلان و) لزوم الحالف العيين (في) قوله كل امرأة أتزوجها طالق (معاشيت) فلانة (٣٧٧) وسواء كانت فلانة زوجته أم لا

(مدة حياتها) ظرف للزم  
القدر أي لزمه العيين  
مدة حياتها (إلا) نية  
كونها أي فلانة (تحتة)  
فاذا أباها وتزوج وقال  
نوت بقولي معاشرت أي  
في عصمتي قبل منه في  
الفتوى والقضاء (ولو)  
علق عبد الطلاق  
(الثلاث على الدخول)  
لدار مثلا (فتق) بعد  
التعليق (ودخلت) بعد  
العتق (لزم) الثلاث  
لأن العبرة بحال النفوذ  
وهو حال النفوذ حرفان  
دخلت قبل العتق لزمه  
اثنان ولم تحمل له  
إلا بعد زوج ولو عتق  
بعد (و) لو علق العبد  
على الدخول (اثنين)  
فدخلت بعد عتقه (بقيت) له  
واحدة) وهو عبد (ثم  
عتق) بقي له واحدة لأنه  
كحر طلق نصف طلاقه  
(ولو علق) الحر (طلاق)  
زوجته للملكة لأبيه الحر  
المسلم والمراد من يرثه  
موته أي موت أبيه بان  
قال أنت طالق يوم أو عند  
موت أبي (لم ينفذ) هذا  
التعليق لا انتقال تركة  
أبيه كلها أو بعضها إليه بموته  
ولو كان عليه دين ومن  
حملها الامة يفسخ نكاحه  
فلم يجد الطلاق عند موت

بينها وقد يقال لا حاجة لذلك مع جريان التأويلين لأنه إذا كان قصده يجعل على ذلك فلا فرق بين  
مفت وقاض فلا يتأتى قوله وقامت بينة النخ اه عدوى (قوله لأن العيين النخ) أي لأنه حلف للزوجة  
والعيين على نية المحلوف له ونيتها أن لا يجمع معها غيرها وحينئذ لا تقبل تلك النية عند المفت ولا عند  
القاضي وظاهر هذا التأويل كان العيين حقا لها بان اشترطت عليه في العقدان لا يتزوج عليها أو تطوع  
لها بتلك العيين لأنه صار حقا لها وقيل لا يلزمه في التطوع إذا نوى وتقبل نيته (قوله أو قامت عليه نية)  
هذا التأويل مشكل لأن محل عدم قبول النية عند القاضي إذا كانت مختلفة لظاهر اللفظ وهي هنا  
موافقة لمخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولو مع البينة وقد يقال إن بينه محاولة شرعا على عدم الجمع  
وحينئذ فالنية مخالفة لمداول اللفظ شرعا (قوله أي لزمه العيين مدة حياتها) فلو أنها وتزوج أي غيرها  
طلعت التي تزوجها بمجرد العقد عليها (قوله فإذا أباها) أي بالثلاث وقوله وتزوج أي غيرها ولو  
بعد عودها لعصمته بعد زوج وقوله قبلت نيته أي فلا يلزمه شيء لأنها محلوف لها وقد مر أن المحلوف  
لها كالمحلوف بها على المتمد \* والحاصل أنه إذا قال معاشرت ونوى مادامت تحت فانه بمنزلة ما إذا قال  
كل امرأة أتزوجها عليك طالق فيأتي فيها ما تقدم من الخلاف في اختصاص الحث بالعصمة الأولى  
وعدم اختصاصها بها انظر بن (قوله ولو علق عبد الثلاث النخ) هذا من الفروع الرتبة على اعتبار  
ملك العصمة حال النفوذ لأنه ما لزمه الثلاث إلا باعتبار الحرية الموجودة وقت النفوذ ولو اعتبرت  
الرقبة الموجودة وقت التعليق ما لزمه إلا اثنان إذ لم يكن يملك سواهما (قوله لأن العبرة) أي بملك  
العصمة وقوله حرأي والحر بملك ثلاث طلاقات (قوله بقيت له واحدة) لأن العبرة بحال النفوذ وهو  
حال النفوذ حر بملك ثلاث طلاقات فوقع عليه ثنتان وبقيت له فيها واحدة ولو اعتبر حال التعليق لم يبق  
له فيها شيء ولا تحمل له إلا بعد زوج (قوله نصف طلاقه) أي ولو طلق واحدة ثم ثبت أنه أوقع تلك  
الطاقة وهو حربي له اثنان ولو طلقها طائفتين ثم ثبت أنه عتق قبل طلاقه فله الرجعة إن لم تنقض العدة  
انظر ح (قوله بان قال أنت طالق يوم أو عند موت أبي) أي وأما إن قال أنت طالق إن مات أبي  
أو إذا مات أبي تجز عليه الطلاق حالا لقول الصنف وتجزي إن علق بمستقبل محقق كذا في عبق  
وشب تبعا لبع \* وحاصله أنه إذا قيد بشرط تنجز وإن قيد بظرف فلا والذي في خشن أنه  
لا فرق بين أن يقول يوم موت أبي أو عند موته أو أن مات ومثله إذا مات فلا يلزمه شيء والحق معه  
وبدل له ما يأتي أنه إذا قال لها أنت طالق إن مات أو إذا مات أو متى لم يقع عليه طلاق لأنه لم يصادف  
محل وقوع التعليق والمعلق عليه معاها شيخنا عدوى (قوله لم ينفذ هذا التعليق) أي المعلق وهو  
الطلاق (قوله فلم يجد الطلاق عند موت الأب محلا يقع عليه) \* حاصله أنه بمجرد الموت انفسخ  
النكاح لدخوله في ملكه فلم يجد الطلاق له محلا وشرط صحة الطلاق ملك الزوج للعصمة وقت  
وقوعه كإمر لكن هذا إنما يظهر إذا قال أنت طالق عند موت أبي ولا يظهر إذا قال أنت طالق  
يوم موت أبي لأنه إذا مات الأب وسط النهار تبين وقوع الطلاق أو له فيكون لطلاقه يوم الموت  
محل اللام إلا أن يقال هذا محمول على ما إذا أراد باليوم طلاق الزمن فيراد يوم موته وقت موته  
والانجز عليه تأمل (قوله وجاز النخ) هذا فائدة عدم النفوذ \* وحاصله أن فائدة عدم النفوذ تظهر فيما  
إذا كان الطلاق حالمقا ثلاثا فيحل له وطؤها بالملك قبل زوج ولو أعتقها لحله أيضا وطؤها بالعقد قبل

(٤٨) - (دوق - ناني) الأب محلا يقع عليه وجازله وطؤها بالملك ولو كان الطلاق المعلق ثلاثا وكذا نكاحهم  
بعد عتقها قبل زوج \* ولما كانت الفاظ الطلاق وهي الركن الرابع ثلاثة أقسام صريح وكناية ظاهرة وكناية خفية والكناية الظاهرة



ثلاثة أقسام ما يلزمه فيه الطلاق الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها وينوى غيرها وما يلزم فيه الثلاث وينوى مطلقا شرع (٣٧٨) في بيان ذلك بقوله (ولفظه) الصريح الذي تتحل به العصمة ولو لم ينو حلها

مقصد اللفظ (طلقت) وأنا طالق (منك) أنت (طالق) (أو مطلقا) بتشديد اللام للفتوحة (أو الطلاق لي) أو طي أو مني أو لك أو عليك أو منك ونحو ذلك (لازم) ونحوه (لا منطاقة) ومطلوقة ومطلقة بكون الطاء وفتح اللام مخففة حيث لم ينو به الطلاق لأن العرف لم ينل ذلك لحل العصمة فهو من الكناية الخفية (ونلزم) في لفظ من الاقفاط الأربعة للذكورة طاقعة (واحدة) إلا لنية أكثر فيلزمه ما نواه وشبهه في لزوم الواحد إلا لنية أكثر ما هو من الكناية الظاهرة بقوله (كاعتدي) فلو قال أنت طالق اعتدي فواحدة إن نوى أخبارها بذلك وإلا فاثنتان كالواو عطف بالواو بخلاف العطف بالفاء فإنه كعدم العطف لكون الفاء السببية (وصدق) يمين (في) دعوى (نفي) أي نفي إرادة الطلاق في اعتدي بان قال لم ارد الطلاق وإنما مرادى حد البرام مثلا (إن دل بساط) أي قرينة (على البعد) دون إرادة

زوج ولو قيل بالفوز لم يحل وطؤها إلا بدزوج (قوله ثلاثة أقسام) بل خمسة والرابع ما يلزم فيه ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها إلا أن ينوى أكثر كإيائي في أنت طالق واحدة بآنة أو نواها بخلت سبيلك أو ادخلني والخامس ما يلزم فيه واحدة في المدخول بها وغيرها إلا لنية أكثر وهو اعتدي (قوله ولفظه الخ) أي لفظه الصريح محصور في هذه الاقفاط الأربعة دون غيرها من الاقفاط وأشار بذلك لما في التوضيح عن الترافى من أن كلام الفقهاء يقتضى أن الصريح ما كان فيه الحروف الثلاثة الطاء واللام والفاء وهو مشكل لشموله نحو منطاقة ومطلقة ومطلوقة فلذا عدل هنا عن ضبط الصريح بما ذكر إلى ضبطه بالاقفاط الأربعة اه بن (قوله مقصد اللفظ) أي التلغظ والنطق به (قوله لأن العرف لم ينل ذلك لحل العصمة) أي بخلاف الاقفاط التي ذكرها المصنف فانها في الأصل أخبار قلها العرف لإنشاء حل العصمة فمقصد النطق بها لزوم الطلاق قصد بها حل العصمة أولا (قوله فهو) أي ما ذكر من الاقفاط الثلاثة من الكناية الخفية أن قصد بها الطلاق لزم وإلا فلا (قوله وتازم واحدة) وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة وعدم حلقه قولان الأول نقل اللخمى عن ابن القاسم والثاني رواية المدنيين عن مالك ابن بشر المشهور الأول وهذا الخلاف مخرج على الخلاف في توجه يمين التهمة وعدم توجهها ومحل الخلاف في القضاء وأما في الفتوى فلا يمين (قوله إن نوى أخبارها بذلك) أي بأن عليها العدة (قوله وإلا فاثنتان) أي وإلا ينو أخبارها بان نوى الطلاق باعتدي أولم ينو شيئا فطلعتان (قوله كالواو عطف بالواو) أي بان قال أنت طالق واعتدي فيلزمه اثنتان ولا تقبل نيته إرادة الواحدة حين عطف بالواو وإنما نوى في الأولى وهي أنت طالق اعتدي بدون عطف لأن الاعتداد مرتب على الطلاق محكترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافي ذلك اه خش (قوله بخلاف العطف بالفاء الخ) أي كما إذا قال أنت طالق فاعتدي فيلزمه واحدة إن نوى أخبارها بذلك مثل قوله اعتدي فقط بدون عطف لأن الفاء تأتي للسببية والترتيب والاعتداد مسبب عن الطلاق ومرتب عليه كترتب الجزاء على الشرط والظاهر أن العطف بضم كالواو عطف بالواو اه خش وذلك لأن ثم للترخي وقد تقرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخ وحينئذ فهي مجرد العطف (قوله وصدق يمين) أي في القضاء وأما في الفتوى فلا يحتاج ليمين قل بن لم أر من ذكر هذه اليمين مع البساط غير عج ونصه وهل يمين أولا ولكن للرضى أنه حيث صدق بخلف اه لكن ربما يشهد له ما يأتي عند قوله ونوى فيه وفي عده (قوله أو كانت الخ) عطف على الشرط (قوله فقال أنت طالق) أي ستملطي وإلا كان كذب فيقع عليه الطلاق اه عدوى (قوله وإن لم تسأله) أي وللوضوع أنها موثقة كما قال الشارح وقال لها أنت طالق وادعى أنه أراد ستملطي من الوثائق وأما لو كانت غير موثقة فإنه يقع عليه انطلاق ولا يصدق في دعواه أنه لم يرد الطلاق والحاصل أن الأقسام ثلاثة لأنها امام موثقة وتسأله أولا وتسأله أو تكون غير موثقة ويقول لها أنت طالق ويدعى أنه أراد الأخبار بأنها مطلوقة من الوثائق الأولين ومطلوقة منه في الثالث ففي الأول يدين بخلاف وفي الثالث لا يدين من غير خلاف وأما الثاني فهل يدين أولا خلاف (قوله فتأويلان) هما قولان قال مطرف يصدق وقال أشهب لا يصدق فمنهم من حمل على الأول

الطلاق (أو كانت موثقة) بعيد ونحوه وسأله حلها منه (فقال أطايعني) فقال أنت طالق وادعى أنه لم يرد الطلاق وإنما ومنهم أراد من الوثائق ليصدق ولولى القضاء يمين (وإن لم تسأله) اللوثة (تأويلان) في تصديقه يمين وعدمه وعلمها في القضاء وأما في الفتوى

فيصدق على بحث القرافي ومن تبعه وأما غير المؤتمة فلا يصدق بقوله وصدق في نفيه إشارة إلى لزوم في الصريح وما ألحق به محله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فإن كان قبل منه ذلك يمينه \* وأشار إلى القسم الثاني من أقسام لفظه وهو الكناية الظاهرة بقوله (و) تازم (الثلاث) في المدخول بها وغيرها ولا ينوي (في) أحد هذين اللفظين أنت (بنة) إذ البت القطع فكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبينها (وحملك على غارك) أي عصمتك على كنفك كناية عن كونه لم يكن له عليها عصمة (٣٧٩) كالمسك بزمام دابة يرميه على كنفها

ثم ذكر ثلاثة الفاظ يلزمه فيها الثلاث في المدخول بها واحدة في غيرها إلا أن ينوي أكثر وان كان ظاهره لزوم الثلاث مطلقا بقوله (أو) قال لها أنت طالق (واحدة بانه) لأن البينة بغير عوض بعد الدخول إنما هي بالثلاث وقطعوا النظر عن لفظ واحدة احتياطا للفروج أو ان واحدة صفة لمرة أو دفعة لاطلقة (أو نواها) أي الواحدة المبائة إما (بخلت سبيلك) ونحوه من كل كناية ظاهرة (أو) بقوله (ادخلي) الدار ونحوه من كل كناية خفية وأولى إذا نواها بقولها أنت طالق لأنه إذا لزمه الثلاث مع الكناية ولو الخفية فأولى مع الصريح ثم التحق حذف قوله خلت سبيلك لأنه من الكناية الظاهرة يلزمه الثلاث في الدخول بها ولو لم ينو الواحدة البائة فالوجه أن يقول أو نواها

ومهم من حملها على الثاني ١٥ بن والظاهر من التأويلين تصديقه (قوله فيصدق) أي من غير عین اتفاقا وقوله على بحث القرافي حيث قال ينبغي أن تحمل مسألة الوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى ١٦ واعتمده طي قال بن وهو غير صواب والصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء لأن كلام المدونة الذي وقع فيه التأويلان في الفتوى والقضاء فانظره \* والحاصل أن المسئلة ذات طريقتين الأولى تجعل الخلاف خاصا بالقضاء والثانية تجعله جاريا في القضاء والفتوى والأولى للقرافي وعج والرماسي والثانية اعتمدها بن (قوله وما ألحق به) أي وهو الكناية الظاهرة (قوله) فإن كان قبل منه ذلك يمينه (أي) وأما البينة فلا تصرف الصريح وما ألحق به عن الطلاق لانية صرفه مباينة لوضعه \* والحاصل أن صريح الطلاق والكناية الظاهرة لا يصرفهما عن الطلاق إلا البساط لانية ولا يتوقف صرفهما إليه على البينة بل المدار على قصد النطق بهما تأمل (قوله يلزم فيها الثلاث في المدخول بها) أي ولا ينوي في العدد (قوله إنما هي بالثلاث) أي وأما قبل الدخول أو قارنت عوضا فواحدة وفيما ذكره من الحصر نظر فإن البينة بعد الدخول بغير عوض تكون بلفظ الخلع فكان الأولى أن يقول لأن البينة بعد الدخول بغير عوض وبغير لفظ الخلع إنما هي بالثلاث (قوله أو ان واحدة صفة لمرة الخ) والمعنى أنت طالق مرة واحدة حالة كونك بائة (قوله وأولى) أي في لزوم الثلاث في الدخول بها ولزوم الواحدة في غيرها الانية أكثر إذا نواها أي الواحدة البائة بقوله لها أنت طالق وهذا هو الظاهر خلافا لعق حيث عجم في المدخول بها وغيرها في لزوم الثلاث فعلى كلامه إذا قال أنت طالق ونوى واحدة بائة يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وأما لو صرح بقوله أنت طالق واحدة بائة أو نواها بخلت سبيلك لا يلزمه الثلاث إلا في الدخول بها وفيه نظر (قوله إذا لزمه الثلاث) أي بنية الواحدة البائة مع الخ (قوله يلزمه الثلاث) أي الانية قل كما يأتي (قوله ولو لم ينو الواحدة البائة) أي وحينئذ فية الواحدة البائة مع خلت سبيلك لا فائدة لها وقد يقال إن خلت سبيلك وإن لزم بها الثلاث عند عدم بنية الواحدة البائة إلا أنه ينوي في العدد وما إذا نواها لزمه الثلاث ولا ينوي وحينئذ فلتبها فائدة فقط اعتراض الشارح على المصنف (قوله أو كناية) أي ظاهرة أو خفية (قوله) إن لم يدخل بها) راجع للاستثناء لا لقوله والثلاث ومحصله أنه يلزم بهذه الألفاظ الثلاث في المدخول بها وغيرها إلا أنه لا ينوي في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها والفرق بين الدخول بها وغيرها أن غير المدخول بها تبين بواحدة فإن كان طلاقه خلعا استوت المدخول بها وغيرها في قبول بنية الواحدة قاله المواق وبهذا كان يفتي أشياخنا وقد نص ابن بشير على هذا المعنى (قوله وأنت حرام) أي سواء قال على أولم يقل ومثله أنا منك حرام (قوله أو ما أقلب إليه من أهل حرام) وكذا لو أسقط

بطائق أو ادخلي \* وحاصل الفقه أن تلفظ بواحدة بائة أو نواها بلفظ آخر صريحا أو كناية يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها فإن لم تكن له بنية فواحدة (و) يلزم (الثلاث) إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها في قوله أنت (كناية والتم) ولحم الخنزير (وهبتك) لأهلك أو نفسك (أوردت لك لأهلك وأنت) حرام (أو ما أقلب) أي أرجع (إليه من أهل) زوجي (حرام) وسواء فيها ذكر علق أو لم يعلق (أو) أنت (خليفة) أو برة (أو بائة أو أنا) منك خلأ ويرى أو بائن فيلزمه الثلاث في ذلك كله في المدخول بها كغيرها إن لم ينو أقل كما أشار له بقوله إن لم يدخل بها ثم إن بعض هذه الألفاظ

كخالية وبرية وحملك على غاربك وكالكلم واليتة أنما لازم بها، اذ كرا فاجرى بها العرف واما إذا توسى استعمالها في الطلاق بحيث لم تجربين  
 الناس كما هو الآن فيكون من السكيات الخفية ان قصد بها الطلاق لازم والا فلا كذا قيده القراني وغيره (و) اذا نوى في غير الدخول  
 بها وأراد نكاحها (حلف) في القضاء (عند إرادة السكاح) انما اراد الا واحدة أو اثنتين فان نكح لزمه الثلاث فان لم يرد نكاحها لم  
 يحلف اذ لعله لا يتزوجها (ودين) (٣٨٠) أى وكل الى دينه بان يصدق (فر) دعوى (غيبه) نفي ارادة الطلاق من أصله في

جميع هذه الألفاظ المذكورة من قوله كالميتة الى آخرها يبين في القضاء وبغيرها في الفتوى (ان دل) بساطه عليه) أى على تقيه هذا ظاهره واعتراض بانه انما ذكره في للدونة في لفظ خلية وبرية وباتنة وانظر من ذكره في الباقي ويحجب بان النصف قاس على هذه الألفاظ الثلاثة غيرها اما بالمساواة أو الأولى بمجامع ظمور القرينة كأن يقول لمن تقل نومها أولن رانحها كرية انت كالميتة أو كالكلم في الاستقذار وخلية من الخير أو من الأقارب ونحو ذلك وبائن متى إذا كانت منفصلة أى بينهما فرجة والحديث في شأن ذلك (و) لزم (ثلاث) في الدخول بها وينوى في غيرها (في لا عصمة لم) عليك) فكان حقه ان يذكر هذه فيما قبله (أو اخترتها) أى العصمة (منه)

من أهل وانما يفترقان في محاشتها فيعمل بها اذا لم يذكر الأهل ولا يعمل بها حيث ذكره وجملها ما أقبل اليه من أهل حرام مساويا لأنت حرام في الحكم لقول ابن يونس مانصه ابن حبيب قال أصح اذا قل الحلال على حرام أو حرام على ما أحل لي أو ما أقبل اليه حرام فذلك كله تحريم الا أن يحاشى امرأته اه وفي الدونة وان قال لها قبل البناء أو بعده انت على حرام فهي ثلاث ولا ينوى في الدخول بها وله نيته في التى لم يدخل بها اه اللخمى واختلف اذا قال لها ما أقبل اليه حرام ان كنت لي بامرأة او ان لم أضربك فقال ابن القاسم لا يحنث في زوجته لأنه أخرجها من اليمن اذ حين أوقع اليمن عليها علمنا انه لم يرد بها بالتحريم وانما اراد غيرها قلها ابن غازي وغيره (قوله كخالية وبرية وحملك على غاربك) أى وكذا رددت لك لأهلك (قوله اذا جرى بها العرف) أى سواء قصد بها الطلاق أى حل العصمة أولا (قوله ان قصد بها الطلاق لازم والا فلا) علم منه ان الأقسام اربعة قصد الطلاق بالألفاظ المذكورة وعدم تصده وفي كل اما ان يجرى عرف استعمالها في الطلاق (ولا) (قوله كأن يقول الخ) هذا تمثيل لما اذا دل البساط على تقيه (قوله والحديث) أى والحال ان الكلام الجارى بينهما في شأن ذلك أى في شأن كونها منفصلة أو خلية من الأقارب أو من الحير فان لم يكن الكلام جاريا بينهما في شأن ذلك وذكر لها ذلك كلاما مبتدأ بانت منه ولا تقبل دعواه ارادة نفي الطلاق لعدم البساط (قوله فيما قبله) أى مع. اقبلها بان يذكر قوله أولا عصمة لي عليك بعد قوله أو باتنة أو أنا و مثل لا عصمة لي عليك لازمة لي عليك (قوله فيازم الثلاث مطلقا الخ) أى فتكون هذه مثل بته وحملك على غاربك فكان الأولى ذكرها عندها (قوله الا لعداء) أى الا ان يكون قوله لا عصمة لي عليك مصاحبا لعداء (قوله فكيف يصح الاستثناء) استفهام انكارى بمعنى النفي أى فلا يصح الاستثناء لأنه استثناء الشيء من نفسه (قوله فلو قدمه) أى الاستثناء عند الأولى أى وهى قوله لا عصمة لي عليك (قوله وثلاث الا أن ينوى أقل الخ) \* حاصله انه إذا قال لها خليت سبيلك لزمه الثلاث ان نوى ذلك أو لم ينو شيئا فان نوى أقل لزمه ما نواه سواء دخل بها أو لم يدخل فان نوى الواحدة الباتنة لزمه الثلاث في الدخول بها ولا ينوى ولزمه واحدة في غيرها كما مر \* تنبيه \* من السكيات الظاهرة التى يلزم فيها الثلاث انت خالصة أو لست لي على ذمة وأما عليه السخام فيلزم فيه واحدة الا ان ينوى أكثر واما نحو عليه الطلاق من ذراعه أو من فرسه فلا يلزم فيه شيء لأن القصد من الحلف بذلك التبعاد عن الحلف بالزوجة اه تقرير مؤلف لكن تقدم في الخاف من تقرير شيخنا العدوى ان لست لي على ذمة وانت خالصة يلزم فيه واحدة باتنة \* والحاصل ان لست لي على ذمة أو انت خالصة لانص فيهما وقد اختلف استظهار الاشياخ في اللازم بهما فاستظهر شيخنا العدوى لزوم طلبة باتنة

واستظهر

فيلزم الثلاث مطلقا دخل أم لا وقوله (الا لعداء) فواحدة باتنة لأنه خلع دخل بها

أم لا الا ان ينوى أكثر راجع لقوله لا عصمة لي عليك لا لقوله اشترتها منه لأن معنى قوله الا لعداء الامع مال فمن قال لزوجه لا عصمة لي عليك لزمه الثلاث في الدخول بها ما لم تدفع له مالا فقال لها ذلك فواحدة مطلقا وأما اذا اشترتها منه فهي مصاحبة المال دائما فكيف يصح الاستثناء فلو قدمه عند الأولى كان أحسن ومعنى اشترتها منه انها قالت له بعني عصمتك على أو ما نالك على من العصمة أو اشتريت منك مملكتك على أو طلاقك فعمل لزمه الثلاث في الدخول بها وغيرها (و) لزم (ثلاث) (لا أن ينوى أقل مطلقاً) دخل أم لا (في خليت

صبيك (و) يلزم (واحدة) (إلا لنية أكثر (في فارتك) دخل بها ثم لا وهي رجعية في المدخول بها \* ثم أشار إلى القسم الثالث وهو الكسابة الخفية بقوله (ونوى فيه) أي في إرادة الطلاق فان نوى عدمه لم يلزمه (و) إذا نواه (٣٨١) نوى (في عدده) فيلزم ما نواه من

واحدة أو أكثر (في)

قوله لها (اذهي وانصر في

أولم أتزوجك أو قال له

رجل تلك امرأة فقال لا

أؤنث حرّة أو ممتعة أو

الحق (فتخرج الحاء من لحق

(بأهلك أو لست لي بامرأة

لأن يملق في) هذا الرفع

(الأخير) نحو ان دخلت

الدار فلتست لي بامرأة أو

مأنت لي بامرأة فمعلت

لزمه الثلاث ان نوى به

مطلق الطلاق أو لنية له

فان نوى شيئا لزمه وان

نوى غير الطلاق صدق

يمين في القضاء وبشرها

في الفتوى هذا هو الذي

رجح من أربعة أقوال

ولكن ينبغي تفيد

تصديقه بما اذا دل عليه

بساط (وإن قال) لزوجه

(لأنكاح بني وبينك أو

لاملك لي عليك أو لا سئل

لي عليك فلا شيء عليه إن

كان عتبا أو لا) إن لم يكن

عتبا بل قاله ابتداء أو في

نظير ما يقتضى عدمه

(فتات) في المدخول بها

وينوى في غيرها قاله

بعضهم بلفظ ينبغي (وهل

تحرم) على الزوج ولا تحل

الا بعد زوج ولا ينوى

واستظهر الشارح لزوم الثلاث واستظهر بعض المحققين ان خلاصة وعين سفة ولست لي على ذمة في عرف مصر بمنزلة فارتك يلزم فيه طلقة الانية أكثر في المدخول بها وغيرها رجعية في المدخول بها وبأنه في غيرها (قوله) واحدة في فارتك دخل بها أم لا) هذا قول مالك في الدونة وهو المذهب وله في غيرها يلزمه واحدة في غير المدخول بها وثلاث في المدخول بها فان قل في غير المدخول بها لم أرد طلاقا ثلاث وبذلك قال ابن القاسم وابن عبد الحكم (قوله) فإن نوى عدمه لم يلزمه (وكذا اذا كان لانية له اصلا لا بطلاق ولا بعدمه (قوله) من واحدة أو أكثر) أي فان لم يكن له نية في عدد لزمه الثلاث كما في خش وفيه ان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلقة واحدة الانية أكثر فما وجه كون ذلك فيه الثلاث \* والجواب ان عدوله عن الصريح اوجب رية عنده في ذلك هذا وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره اصبح مدخولا بها ام لا واعتز به ابن عرفة وافق بواحدة اني ان مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد انظر عجزه عدوى (قوله) او انت حرّة (ظاهره سواء أطلق أو قيد بمقتضى وحمله بعضهم على ما اذا أطلق فان قيد لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قولين وتقرير الشراح المقتضى على إطلاقه يدل على قوته وعمل الخلاف اذا لم يسو عددا معينا من الطلاق والالزيمه ما نواه فقط اتفاقا (قوله) أو الحق) هو بوصول الممطرة وقبح الحاء من لحق يلحق لا من الحق يلحق لانه ليس الرادانها تلحق الغير باهلها وانما الراد انها تلحق باهلها ومثله انتقل لاهلك او قال لامها اتلى اليك ابنتك (قوله) فان نوى شيئا لزمه الخ) مغاربة التعليق لعدمه في الفرع الاخير تظهر فيما اذا ينوي شيئا فانه في التعليق يلزمه الثلاث دون غيره وتظهر فيما اذا نوى مطلق الطلاق في التعليق يلزم الثلاث وفي غيره يجري الخلاف السابق بين ابن عرفة واصبح (قوله) تفيد تصديقه) أي فيما اذا نوى الطلاق (قوله) وينوى في غيرها) أي انه يلزمه الثلاث في غيرها الا أن ينوى اقل وقوله قاله بعضهم المراد به الشيخ سالم السنهوري ولكن الظاهر ما ذكره من أنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وهو موافق لظاهر المصنف اه شب (قوله) وينوى في غير المدخول بها) أي يقبل ما نواه من العدد فان لم ينو عددا لزمه الثلاث (قوله) في الفتوى والقضاء) يرتبط بقوله ولا ينوى في المدخول بها وهذا ظاهر الدونة خلافا لابن رشد القائل انه ينوى في العدد بالنسبة للمدخول بها اذا جاء مستفتيا ولا ينوى في القضاء واما غير المدخول بها فينوى فيها في الفتوى والقضاء باتفاق وفي عقب ما يفيد اعتماده \* والحاصل انه اذا قال وجهي من وجهك حرام أو وجهي على وجهك حرام فليل لاشيء عليه وهو ضعيف وقيل يلزمه الثلاث وينوى في العدد في غير المدخول بها ولا ينوى في المدخول بها وهذا هو الاعتماد وعلى هذا فليل انه لا ينوى في المدخول بها ولو جاء مستفتيا وهو ظاهر الدونة وقال ابن رشد اذا جاء مستفتيا فانه ينوى وظاهره عقب اعتماده اه عدوى (قوله) وهو الراجح) أي والقول بمحرمتها عليه حتى تنكح زوجا غيره هو الراجح أي لانه ظاهر الدونة وسماح عيني والقول الثاني لابن عبد الحكم (قوله) بتخفيف ياء على) أي واما لو قال على وجهك حرام بتشديد ياء على فانها تحرم قولاً واحداً لانه مطلق لجزء فيكمل عليه وينوى في غير المدخول بها أي فيلزمه الثلاث الا ان ينوى اقل فيلزمه ما نواه (قوله) وهو الراجح) أي وهو ما ذكره في السليمانية وقوله اولاشيء عليه هذا القول قد نقله للحمي عن محمد

في المدخول بها (بقوله لها) (وجهي من وجهك حرام) وينوى في غير المدخول بها في الفتوى والقضاء وهو الراجح بل حكى ابن رشد عليه الاتفاق وقيل لاشيء عليه (أو) وجهي (على وجهك) حرام بتخفيف ياء على فهل تحرم عليه ولا تحل الا بعد زوج وهو الراجح اولاشيء عليه (أو) قالها (ما أعيش فيه حرام) فهل تحرم ولا تحل الا بعد زوج (أولاشيء عليه)

وهما في هذه مستويان واستظهر (٣٨٣) شيخنا الثاني لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك الا بالنية وشبه في

(قوله وما) في القولان في هذه المسئلة مستويان (قوله فلم تدخل في ذلك) في العيش الابلية أي  
 ولا تدخل بمجرد اللفظ والظاهر أن قول العامة أن فعل كذا تكون عيشته محرمة عليه مثل قوله  
 ما يعيش فيه حرام من جريان الخلاف فإن نوى بما يعيش فيه الزوجة لزمه الثلاث على الاعتماد وحكي  
 ابن عرفة أنه لا يلزمه شيء بناء على ما قاله أشهب من أن الكناية الخفية لا يلزم بها طلاق ولو نوى  
 بها الطلاق (قوله ولم يقل على) أي لا مقدمة ولا مؤخره وأما لوقال الحلال حرام على أو الحلال على حرام فهي  
 مسئلة المحاشاة فإن حاشى الزوجة وأخرجها بالنية أو لا أي قبل الحلف فلا شيء عليه والأقوال مشهورها  
 كقبي بن عرفة عن المازري أنه يلزمه الثلاث وينوى في غير الدخول بها في الأقل بناء على أن هذا اللفظ  
 وضع لإبانة العصمة وانها لا تبين بعد الدخول بأقل من ثلاث وتبين قبله بواحدة وكونها في العدد  
 غالباً في الثلاث ونادراً في أقل منها حملت قبل الدخول على الثلاث ونوى في الأقل (قوله أو على حرام  
 بالتكثير) أي وأما لوقال على الحرام بالتعريف وحنث فإنه يلزمه الثلاث في الدخول بها ولا ينوى  
 فيها وتلزمه في غيرها أيضاً لكنه ينوى في العدد والفرق بين على حرام وبين على الحرام أن على الحرام  
 استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فمن قاس على الحرام على حرام فقد أخطأ في  
 القياس لوجود الفارق وخالف النصوص في كلامهم أفاده عجب قال بن وقد جرى العمل بفاس  
 ونواحيها في القائل على الحرام بالتعريف أنه إذا حنث لا يلزمه الاطلاق بانه في الدخول بها وغيرها  
 \* والحاصل أن كلا من هذين القولين معتمد وحكي البدر القرافي في الحرام أقوالاً آخر غير هذين  
 القولين كلها ضعيفة قليل أن الحرام له ولا يلزم به شيء وقيل أنه طلاق رجعية وقيل ينوى فيه أن نوى  
 به الطلاق لزمه وإن لم ينو به لا يلزمه طلاق وإذا نوى به الطلاق فينوى في عدده وهذا القول كذهب  
 الشافعي (قوله ولم يقل أنت الخ) أي وأما لوقال أنت حرام على ثلاث في الدخول بها ولا ينوى  
 وكذا في غير الدخول بها لكنه ينوى في العدد وتجري فيه بقية الأقوال المقدمة أيضاً (قوله في هذا  
 القرع) أي وهو قوله أو جميع ما ملكه حرام وظاهره أنه إذا قال الحلال حرام أن كملت زيدا أو حرام  
 على لا أكمل زيدا وقصد ادخال الزوجة وكله لا يلزمه شيء وهو بعيد والشارح تبع فيما قاله من رجوع  
 قوله ولم يرد ادخالها لهذا القرع خاصة جد عجب والشيخ أحمد الزرقاني والاولى ما قاله غيرهما من جعل  
 قوله ولم يرد ادخالها راجعاً للفروع الثلاثة كذا قرر شيخنا ومنهم من قوله ولم ينو ادخالها أنه لو نوى  
 ادخالها لزمه الثلاث في الدخول بها وغيرها إلا أن ينوى أقل في غير الدخول بها (قوله ولا نية له) أي  
 لأن المتبادر من قوله ما ملكه ملك الذات وذات الزوجة غير مملوكة له فلم تدخل الا بادخالها بخلاف  
 قوله الحلال على حرام فإنه شامل لها فاحتيج في عدم الحنث لاخراجها أولاً كالم (قوله فإن ادعى أنه  
 لم يقصد الخ) أي وإن قال أردت به الطلاق نوى في العدد فإن ادعى أنه نوى به الطلاق ولم ينو عدداً  
 فيلزمه الثلاث أو واحدة على الخلاف بين أصبغ وابن عرفة الذي قد مر (قوله وقبل منه نية مادون  
 الثلاث) تفسير لقوله نوى في عدده (قوله وسيأتي له قريبا الخ) أي والتوافق لما يأتي أنه إذا نكل  
 يلزمه الثلاث ولا يقبل قوله بعد ذلك أردت واحدة مثلاً قال بن ولا حاجة لهذا الاشكال لأن هذا  
 القرع في المدونة عن ابن شهاب لا عن مالك ولا يلزم موافقته لقواعد المذهب (قوله وعوقب) أي  
 في هذا القسم وهو سائبة وما بعده وهو عطف على حلف أي وحلف وعوقب واولى أن لم يحلف  
 (قوله وسواء حلف الخ) تميم في قول المصنف وعوقب (قوله وكذا يعاقب الخ) فيه نظر بل ظاهر المدونة

موجعة لانه ليس على نفسه وعلى المسلمين  
 اذ لا يسلم ما اراد بهذه الالفاظ وسواء حلف أو نكل وكذا يجاب في القسم السابق في قوله نوى فيه وفي عدده في اذهي الخ

أَوْدَ لَوْ فَرَّجَ اللَّهُ لِي مِنْ  
صَحْبِكَ) وَنَعُوهُ فَإِنْ أَمْ يَكُنْ  
جَوَابًا وَقَدْ أَنْكَرَ قَصْدَ  
الطَّلَاقِ صَدَقَ إِنْ تَقَدَّمَ  
بَسَاطِ يَدِلْ عَلَى مَا قُلَ وَالْأَ  
لِزْمِهِ الثَّلَاثَ مُطْلَقًا وَالْأَ  
إِنْ لَمْ يَنْكَرْ قَصْدَهُ لَزِمَهُ  
الثَّلَاثَ فِي بَيْتِهِ دَخَلَ أَوَّلُهُ  
يَدْخُلُ وَلَا يَنْوِي فِي غَيْرِهَا  
يَنْوِي فِي غَيْرِ الدَّخُولِ بِهَا  
قَطُّ وَسَوَاءٌ كَانَ جَوَابًا  
لِقَوْلِهَا لَذَكَوْرًا أَمْ لَا (وَأِنْ  
قَصْدُهُ) أَيْ الطَّلَاقِ  
(بِكَاسَةِ الْمَاءِ) حَقَاقَةً فِي  
بَالِيَاءٍ لِأَنَّهُ خُطَابٌ لِمَوْتٍ  
يَبْقَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ وَبَالِيَاءٍ  
فَاعِلٌ وَاصِلُهُ اسْتَبْنَى (وَأَوْ  
بِكُلِّ كَلَامٍ) كَادَخَلَ وَكَلَى  
وَأَشْرَبِي (لَزِمَهُ) مَا قَصْدُ  
مِنَ الطَّلَاقِ وَعَدَدُهُ بِخِلَافِ  
قَصْدِهِ بِمَعْنَى كَضَرْبٍ  
وَقَطْعٍ حَبْلٍ مَا لَمْ يَكُنْ عَادَةً  
قَوْمٍ فَيَازِمُ (لَا إِنْ قَصْدُ  
تَلَفُظٍ بِطَّلَاقٍ فَامْطَحْ هَذَا)  
أَيْ بِقَوْلِهِ اسْتَبْنَى الْمَاءِ  
وَنَعُوهُ (غَلَطًا) بِأَنْ سَبَقَهُ  
لِسَانُهُ فَلَا يَازِمُهُ شَيْءٌ قَالَ  
مَالِكٌ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ  
أَنْتَ طَالِقٌ قَتَلَ كُلِّي أَوْ  
أَشْرَبِي فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ أَيْ  
لَمْ يَمْ وَجُودَ رُكْنُهُ وَهُوَ  
الْفِظُّ الصَّرِيحُ أَوْ غَيْرُهُ  
مَعَ نِيَّتِهِ بَلْ أَرَادَ إِيقَاعَهُ  
بِفِظِّهِ فَوَقَعَ فِي الْخَارِجِ  
غَيْرِهِ (أَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْجُزَ  
الثَّلَاثَ) بِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ

(١) قوله وأما لو اراد ان يعلق الثلاث الخ نص عب وأما إذا أراد ان يعاق الثلاث على دخول فقال أنت طالق وسكت فقال مالك لا شيء عليه أي في الفتوى قاله عج وانظر هل لا شيء عليه أي لا يلزمه تعليق ثلاث وتلزمه واحدة بنطقه او معناه لا يلزمه طلاقه اه قال الباقى ليست المسألة كما ذكره بل الذى فى الواقع عن التيطى انه اراد ان يعاق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثا وسكت فلا شيء عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثا فقوله حيثذ لا شيء عليه صريح فى انه لا يلزمه شيء فقط  
تردد تأمله اه

ثلاثا ( فقال أنت طالق وسكت ) عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه مازاد على الواحدة إذ لم يقصد بانت طالق الثلاث وإنما قصدان تلفظ بالثلاث فلما أخذ في التلفظ بداله عدم الثلاث فسكت عنها ( وسكت ) زوج ( قتل ) لزوجته ( يأمي ويأخي ) أويأمنني أويأخاني

من المحارم أى نسب لاسفه ولتمو الحديث السقط لاشهادة وفي كراهته وحرمة قولان \* ولما كان الركن الرابع وهو اللفظ قد يقوم مقامه شيء أشار له بقوله (ولزم) الطلاق (٣٨٤) (بالإشارة الفهمية) بأن احتف بها من القرائن ما يقطع من عابها بدلائلها على

الطلاق وسواء وقت من أخرس أو متكلم وان لم تفهم المرأة ذلك لبلادها وهي كالصريح فلا تفقر لنية وأما غير الفهمية فلا يقع بها طلاق ولو قصد لانها من الافعال لا من السكنايات الحفية خلافا لبعضهم ما لم تسكن عادة قوم كما تقدم في الفعل (و) لزم أى يقع (بمجرد إرساله به مع رسول) أى بقوله أخبرها بطلاقها ولو لم يصل اليها أى يقع بمجرد قوله للرسول ذلك أى بقوله المجرد عن الوصول (وبالكتابة) لها أو لوليها (عازماً) على الطلاق بكتابتها فيقع بمجرد فراغه من كتابة طالق ونحوه لو كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق وبمستقبل وفي طي انه اذا كتب إن وصل لك كتابي هذا فانت طالق وهذا بناء على ان اذا لم يوصل لك كتابي فمضى توقعه على الوصول خلاف وقوى القول بتوقفه على الوصول لتضمن اذا معنى الشرط (قوله ان كتبه مستشيراً) أى أنه كتبه على ان يستشير فيه فان رأى ان ينفذه أنفذه وإن رأى أن لا ينفذه لم ينفذه (قوله وأخرجه عازماً) أى فيقع الطلاق بمجرد إخراج عازماً أو لانية له وان لم يصل فهذه ثمان صور (قوله لعله) أى الزوج الكاتب عند عدم النية (قوله كذلك) أى متردداً أو مستشيراً \* وحاصله انه اذا كتبه متردداً أو مستشيراً وأخرجه كذلك أو لم يخرجها فاما ان يصل اليها واما أن لا يصل اليها فان وصل اليها حث وان لم يصل فلاحث وهذه اثنتا عشرة صورة (قوله واما اذا لم يكن له نية أصلاً) أى حين الكتابة سواء أخرجه عازماً أو متردداً أو مستشيراً أو لانية له أو لم يخرجها وصل اليها أم لا فهذه عشرة أيضاً (قوله وفي هذه الاثني عشرة صورة اما أن يصل أولاً) أى فالصور حيث أربع وعشرون وان نظرت إلى زيادة كونه مستشيراً حين الكتابة وحين الإخراج زادت الصور وبلغت أربعين صورة الا ان يراد بالتردد ما يشمل للمستشير تأمل (قوله إن عزم أولانية له) أى سواء أخرجه عازماً أو متردداً أو لانية له أو لم يخرجها وسواء وصل لها أولاً فهذه ست عشرة صورة (قوله وبإخراجها كذلك) أى عازماً أو لانية له (قوله في المتردد) أى فيما اذا كتبه متردداً (قوله أولم يصل) فهذه أربع صور (قوله وإلا فلا)

فقد ابن رشد يارمه لعله على العزم أى النية كما تقدم فتحصل انه اما ان يكتبه عازماً أو متردداً أو لانية له وفي كل امان يخرجها كذلك أولاً يخرجها وفي هذه الاثني عشرة صورة اما ان يصل أولاً فيقع الطلاق بمجرد كتابته ان عزم أولانية له وبإخراجها كذلك في المتردد وصل أو لم يصل واما ان كتبه متردداً ولم يخرجها أو أخرجه كذلك فان وصلها حث وإلا فلا



فعدم الحث في صورتين فقط ( وفي لزومه بكلامه النفسى ) ان يقول لها قبله أنت طالق (خلاف ) المتعمد عدم اللزوم واما العزم على أن يطلقها ثم بدله عدمه فلا يلزمه اتفاقا ( وان كرر الطلاق ) أى لفظه ( بعطف بواو أو فاء أو ثم ) كرر المتعمد مع كل لفظ ثم لا ( ثلاث أن دخل ) كان لم يدخل ونسقه على المذهب كمن أتبع الحاخ طلاقا نسقا أو افلا ( ٣٨٥ ) ( ك ) من قل لها أنت طالق ( مع طلقين )

ثلاث ( مطلقاً ) دخل أم لا ( و ) ان كرره ثلاثا ( بلا عطف ) لزومه ثلاث في المدخول بها كغيرها ( أى غير المدخول بها يلزمه الثلاث ( إن نسقه ) ولو حكما كفضله بسعال ( بالانية تأ كيد فيها ) أى في المدخول بها وغيرها فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في التنوي بخلاف العطف فلا تنضم ثبة التأ كيد مطلقا كما تقدم لان العطف ينافي التأ كيد ( في غير معلق بمتعدد ) بأن لم يكن معلقا أصلا كانت طالق طالق طالق أو معلقا بمتعدد كانت طالق ان كلت زيدا أنت طالق ان كلت زيدا أنت طالق ان كلت زيدا ثم كلت ثلاث الانية تأ كيد فان علقه بمتعدد كانت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان كلت زيدا أنت طالق ان كلت الرغيف ففعلت الثلاث فلا تقبل منه نية التأ كيد لتعدد المحلوف عليه ( ولو طلق قليل له ما ملئت فقال هي طالق فإن لم ينو اخباره ) أى ولا انشاء طلاق ( نفى لزوم طلاقة ) حملا على الاخبار

أربع أيضا ( قوله فعدم الحث في صورتين فقط ) أما إذا كتبه مترددا ولم يخرجها أو أخرجه مترددا ولم يصل اليها فيهما ( قوله وفي لزومه بكلامه النفسى خلاف ) التوضيح الخلاف إنما هو إذا أنشأ الطلاق قبله بكلامه النفسى والقول بعدم اللزوم لمالك في المدونة وهو اختيار ابن عبد الحكم القرافي وهو المشهور والقول باللزوم لمالك في العتبية قال في البيان والقدمات وهو الصحيح وقال ابن راشد هو الأشهر ابن عبد السلام والأول أظهر لأنه إنما يكتفى بالية في التكليف المتعلقة بالقاب لا فيها بين الآدميين اهـ بن ( قوله واما العزم على أن يطلقها الخ ) أى وكذا من اعتقد أنها طلقت منه ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعا ( قوله ثلاث ان دخل ) أى سواء نسقه أم لا ( قوله ونسقه الخ ) أى قوله الآتى ان نسقه راجع لمفهوم ما هنا أيضا فغير المدخول بها ان نسقه كالمدخول بها في القسمين ما هو بعطف وما هو بدونه والمراد بالنسق النسق اللغوى وهو لا التامعة لا الإسطلاحي وهو توسط أحد حروف العطف التسعة بين التابع والمتبوع ( قوله بالانية تأ كيد فيها ) أى مع عدم العطف ( قوله فيصدق يمين الخ ) أى وتقبل ثبة التأ كيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه إنما يقع فيها التأ كيد حيث لم يطل والا لم يلزمه الثاني ولو نوى به الانشاء قاله عجاج قال شيخنا نقلا عن بعضهم وهو المذهب وقال الشيخ أحمد الزرقاني لا يفيد التأ كيد في المدخول بها الا إذا كان نسقا والا لزمه ( قوله في غير معلق الخ ) متعلق بقول الانية تأ كيد فان نوى التأ كيد فلا يلزمه الثلاث إذا كان ذلك الطلاق غير معلق بمتعدد ( قوله فان علقه بمتعدد الخ ) من هذا القبيل ان كلت انسانا فانت طالق ان كلت فلانا فانت طالق فبكلامه يلزمه طلقتان لان جهة الخصوص غير جهة العموم كافي المجمع ( قوله ولو طلق ) أى زوجته المدخول بها طلاقة رجعية ولم تنقض عدتها فقبل له الخ فلو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائنا بان كان على وجه الخلع أو كان رجعيا وانقضت العدة أو قال مطلقة أو طلقها فلا تلزمه الا الطلاقة الأولى اتفاقا فحل الخلاف مقيد بيقود خمسة أن تكون الزوجة مدخولا بها وان يكون الطلاق رجعيا ولم تنقض عدتها وان يأتي بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كشال المصنف وان يكون في القضاء وامادعواه أنه لم يرد اخبارا ولا انشاء فهو موضوع المشقة ( قوله فان لم ينو اخباره ) أى فان ادعى أنه لم ينو اخباره ولا انشاء طلاق ففي لزوم طلاقة أى وأما ان نوى اخباره فاللزم طلاقة واحدة اتفاقا وان نوى انشاء الطلاق فيلزمه طلقتان اتفاقا فالمثلة ذات اطراف ثلاثة ( قوله حملا على الاخبار ) أى حملا للفظ على الاخبار وكذا يقال فيما بعده ( قوله قولان ) أى للتأخيرين الأول للخمى وهو الأقرب كافي المجمع والثاني لعياض وهو ظاهر المدونة كافي ح عن الرجراجى وبهذا تعلم ان المحل هنا للتردد اهـ بن ثم إنه على القول الأول من لزوم واحدة بخلف أنه لم يرد انشاء طلاقة ثانية حيث كان له فيها طلاقة وأراد رجعتها وهو الرجاسع بن أقوال ذكرها ح وقيل يلزمه البين مطلقا اراد رجعتها لم لا وقيل لا يلزمه بيمين مطلقا فان لم يتقدم له فيها طلاق فلا يلزمه بيمين لأنه يملك الرجعة على القولين ( قوله ولزم في نيف طلاقة ) أشار الشارح إلى أن قول المصنف ونصف طلاقة عطف على الاشارة وان الباء بمعنى في أى

( ٤٩ - دوقى - ثانى ) ( أو اثنتين ) حملا على الانشاء ( قولان ) محلهما في القضاء والطلاق رجعى لم تنقض عدته والا يلزمه الا الأولى فقط اتفاقا ولو قال المصنف ففي لزوم ثانية قولان لكان أخمر وأدل على المراد ولما كان حكم تجزى الطلاق ان بكل أشار له بقوله ( و ) لزوم ( في نصف طلاقة ) مثلا ولو قال جزء لكان أشمل ( أو ) نصف ( طلقين ) طلاقة واحدة ( أو نصف طلاقة

أو نصف وثلاث طلقة أو) طالق (٣٨٦) (واحدة في واحدة) وكان يعرف الحساب والافتتان (أو) عاقب إذا لا تقتضي

للتكرار نحو إذا ما أو) متى  
ماضت (كذافانت طالق  
(وكرر) الفعل للمرة بعد  
الأخرى (أو طالق أبداً  
طلقة) واحدة في الجميع  
والراجع في الأخير لزوم  
الثلاث لأن التأيد ظاهر فيها  
(و) لزوم اثنتان في أربع طلقة  
ونصف طلقة) أو ربع طلقة  
وربع طلقة لاضافة طلقة  
صريحاً إلى كل كسر فكل من  
للكسرين أخذ بميزه  
فلمستقبل بخلاف قوله نصف  
وفلت طلقة فواحدة  
كما قدمه (و) اثنتان في  
(واحدة في اثنتين) ان  
عرف الحساب والافتتان  
(و) اثنتان في أنت طالق  
(والطلاق كله إلا نصفه) لأن  
إلحاق بعد الاستثناء طلقة  
ونصف يلزمه اثنتان  
بالتكميل (و) اثنتان في  
(أنت طالق إن تزوجتك  
ثم قال كل من تزوجها من  
هذه القرية) مشيراً إلى  
قريتها (فهي طالق) ثم  
تزوجها واحدة بالخصوص  
والأخرى باندراجها في  
عموم القرية (و) لزوم  
(ثلاث في) قوله أنت  
طالق الطلاق (إلا نصف  
طلقة أو) في أنت طالق  
(اثنتين في اثنتين) عرف  
الحساب أولم يعرف وهو  
ظاهر (أو) أنت طالق  
(كما حضت) أو كما جاء  
يوم حيضك أو هجره  
فيقع عليه الثلاث من الآن لأنه محتمل غالب وقصد التأكيد كطالق مائة مرة ولا ينظر بوقوعه حيثما

ولزم في الإشارة وفي نصف طلقة (قوله و نصف وثلاث طلقة) محل كونه يلزمه طلقة إذا عطف  
كسراً على كسر ما لم يزد مجموع الجزأين على طلقة فإذا قال نصف وثلاث طلقة بتثنية ثالث لزمه طلقان لأن  
الاجزاء المذكورة تزيد على طلقة وفي الجواهر لو قال ثلاثة أنصاف طلقة أو أربعة أنصاف طلقة وقعت  
اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة فله طلق وتظهر التوضيح في ذلك قصور اه بن (قوله نحو  
إذا ما الخ) فإذا قال إذا ما دخلت الدار أو متى ما كنت زيداً أنت طالق وفعلت المحلوف عليه المرة بعد  
المرة فلا يلزمه الاطلاق واما إذا علق الطلاق بلفظ يقتضي التكرار ككلما فانه يتكرر لزوم الطلاق  
بتكرار الفعل ومحل عدم تكرار الطلاق في متى ما وإذا ما إذا لم يقصد بهما معنى كلما والاعتداد بالطلاق  
بتمدد فعل المحلوف عليه وواعلم أن مهمما يقتضي التكرار بمنزلة كلما كافي الخ (قوله وكرر الفعل) أي  
وليس المراد وكرر اللفظ لأن تكرار اللفظ ونية التأكيده أو عدمه قد تقدم آتفا عند قوله في غير  
معلق بتمدد فلا حاجة لادخاله هنا فقول عبق وكرر اللفظ أو الفعل فيه نظر بل الصواب قصره  
على تكرار الفعل كما قال الشارح لما علمت ثم ان قول المصنف وكرر نص على التوهم إذ لو قال متى ما فعلت  
كذافانت طالق وفعلته مرة فانه يلزمه طلقة (قوله أو طالق أبداً) أي أو إلى يوم القيامة وإنما لزمته  
الواحدة لأن المعنى أنت طالق ويستمر طلاقك أبداً أو إلى يوم القيامة وهو إذا طلقها ولم يراجعها  
استمر طلاقها أبداً أي استمر أثر طلاقها وهو فارقها أبداً أو إلى يوم القيامة (قوله والراجع  
في الأخير لزوم الثلاث) أي كما هو ظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد وما ذكره المصنف من  
لزوم الواحدة فهو ظاهرها عند ابن يونس (قوله لاضافة طلقة صريحة الخ) في العبارة قلب وصوابها  
لاضافة كل كسر صريحاً إلى طلقة أي ان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف إلى طلقة  
غير التي اضيف اليها الآخر فكل منهما أخذ بميزه فاستقل ولان التكرار إذا ذكرت ثم اعيدت بلفظ  
التكرار كانت الثانية غير الأولى (قوله والطلاق كله إلا نصفه) مثله إلا نصفاً بالنون لان التبادر  
نصف ماسبق وكذلك مثله أنت طالق ثلاثاً إلا نصفها واما لو قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا نصف  
الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق كله إلا نصف الطلاق ففرق بين أن يقول إلا  
نصفه وبين قوله إلا نصف الطلاق لأن الطلاق للمهم الواقع في المستثنى واحدة واستثناؤه لا يفيد  
فمكانه قال إلا نصف طلقة فالباقى بعد الاستثناء طلقان ونصف طلقة فتكمل عليه والحاصل  
أنه ان اضاف النصف للضمير لزمه اثنتان وان اضاف للطلاق لزمه ثلاث (قوله واثنتان في  
أنت طالق ان تزوجتك الخ) واما عكس كلام المؤلف وهو كل امرأة تزوجها من بلد كذا فهي  
طالق ثم قال لامرأة من تلك البلد ان تزوجتك فانت طالق فانه يلزمه طلقة واحدة ان تزوجها من  
ما استصوبه شيخ ابن ناجي العلامة البرزلي عكس ما ارتضاه ابن ناجي من لزوم طلقين ووجه  
كلام البرزلي ان ذكرها بالخصوص بعد دخولها في عموم أهل القرية لم يزد شيئاً فحمل على التأكيده  
بخلاف مسئلة المصنف فقد عاق فيها مرة بالخصوص ثم مرة بالعموم والعام بعد الخاص فيه  
تأسيس في الجملة فطرده التأسيس في جميع مدلوله ووجه ما قاله ابن ناجي ان الشيء مع غيره غير في نفسه  
وقد اعتمد الاشياخ كلام البرزلي ولكن الظاهر المعتمد كلام ابن ناجي كما قال شيخنا العدوي  
(قوله واحدة بالخصوص) بدل من قوله واثنتان في أنت طالق الخ (قوله لزم ثلاث في قوله أنت طالق  
الطلاق إلا نصف طلقة) أي لأن الباقي بعد الاستثناء طلقان ونصف فيكمل ذلك النصف وإنما كان  
الباقى بعد الاستثناء ما ذكر لان المراد بالطلاق الثلاث وقد اخرج منه نصف طلقة ووجه انه لما استثنى  
نصف الطلقة علم ان القرض بالطلاق غير الشرعي والا كان يقول إلا نصفه ولو قال ذلك لزمه طلقة  
واحدة لأن الاستثناء مستغرق (١) (قوله لأنه محتمل غالب) أي لأن المعلق عليه الطلاق محتمل غالب

(١) قوله مستغرق أي بالتكميل والاستثناء المستغرق اطلاقاً

طالقتك فانت طالق (أو  
مضى بما) طلقتك (أو إذا  
مطلقتك أو وقع عليك  
طلاق فانت طالق وطلقها  
واحدة) في الصور الأربع  
لزمه ثلاث لأن فاعل  
السبب فاعل السبب يعجز  
من وقوع الأولى ووقع  
الثانية ومن وقوع الثانية  
وقوع الثالثة بمقتضى  
التطبيق (أو) قال (إذا  
طلقتك فانت طالق قبله  
ثلاثاً) وطلقها واحدة لزمه  
ثلاث ويلحق قوله قبله  
كقوله أنت طالق أمسى  
فان لم يطلقها فلا شيء  
عليه (و) لزم (طلقة)  
واحدة (في) كل واحدة  
من (أربع) من الزوجات  
(قالهن ينيكن طلقة) أو  
طالقتان أو ثلاث أو أربع  
طلقات (ماله يزد العدد  
على) الطلقة (الراجعة) فان  
قال ينيكن خمس الى ثمانية  
طلقت كل واحدة اثنتين  
وان قال ينيكن تسع فأكثر  
طلقت كل واحدة ثلاثاً  
قال (سحنون) الإفريقي  
الامام الجليل مدون المدونة  
عن امامه ابن القاسم  
والاشهر فتح سينه عند  
الفقهاء واسمه عبد السلام  
(وإن شئت) الأربع في  
ثلاث بان قال شركت  
ينيكن في ثلاث تطليقات  
طالعتن ثلاثاً ثلاثاً قيل له

حلاف الاول و عليه و لمعول عليه الاول فلا فرق عدان العاسم بين ينسكن ثلاث و ينسكن ثلث في ثلاث فلكل واحدة طلقا

وقيل بل هو تنقيده وكأنه قال وطاعة في أربع قال لمن ينيك مالم يشرك فان شرك طلق ثلاثا ومسئلة التبريك الآتية تدل على أنه مقابل وإلا لزم الثانية ثلاثا كالطرفين (وإن قال) لاحدى زوجاته الثلاثة أنت طالق بالثلاث وقول ثانية (أنت شريكة مطابقة ثلاثا وكثافة وأنت شريكها طاعت) الثانية (اثنتين) لأنها لما شاركت الأولى اقتضت الشركة لها واحدة ونصفا (و) طالق (الطرفان ثلاثا) أما الأولى فظاهر وأما الثالثة (٣٨٨) فلأن لها مع الأولى طاعة ونصفا فيكمل النصف ولها مع الثانية طاعة (وأدب

المجزي) للطلاق بتشريك أو غيره وهو يقتضى تحريره وهو كذلك (كطابق جزء) تنبيه في لزوم والأدب هذا إذا كان الجزء شامعا لبعض أو رجبك طالق بل (وإن) كان معينا (كيد) ورجل (ولزم) الطلاق (بشرك طالق) لأن الشر من محاسن المرأة حيث قصد به الاتصال أو لا قصد له لا إن قصد الانفصال فكالصاق والسعال ومثل الشر كل ما يلذ به كريقك أو علقك (أو كلاً ما على الأحسن لا بأس بال) وُصاق ودمع) ونحوها إذ ليست من المحاسن التي يفتذبها (وصح استثناء) في الطلاق إلا لا) وأخواتها (إن اتصل) المستثنى بالمستثنى منه فإن انفصل اختياراً لم يصح فلا يضر الفصل بكسمل (ولم يستغرق) المستثنى للمستثنى منه فإن استغرقه نحو أنت طالق ثلاثا ثلاثا بطل

قال ينيك فلكل واحدة طلاق وإن قال شركتكن فلكل واحدة ثلاث (قوله وقيل بل هو) نى كلام سحنون تنقيده للأول أى لما قاله ابن القاسم (قوله واحدة ونصفا) أى فيكمل ذلك النصف (قوله فظاهر) أى لأنه لزم الثلاث فيها (قوله بتشريك) كانت شريكة مطلقة ثلاثا وواحدة وقوله أو غيره كانت طالق نصف طاعة مثلاً (قوله ومثل الشعر) أى في كونه من محاسن المرأة كل ما يلذ به أى أو ياتذ بالمرأة بسببه فالأول كالريق والثاني كالعقل لأن بالعقل يصدر منها ما يوجب للرجل الإقبال عليها والالتذاف منها بخلاف العلم (قوله كريقك) هو الماء مادام في فمها فإن انفصل عن الفم فهو بصاق والأول يستلذ به بمس لسانها أو شفتيها دون الثاني (قوله على الأحسن) خلافاً لابن عبد الحكم حيث قال لا يلزم بكلامك لأن الله حرم رؤية أمهات المؤمنين ولم يحرم كلامهن على أحد ورد بان الطلاق ليس مرتبطاً بجل ولا بحرمة فإن وجه الأجنبية غير حرام وتطلق به وفي حاشية شيخنا عن بعض مشايخه إن قال اسمك طالق لم يلزم لأنه من الانفصال قال في المج وضمنه ظاهر لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه وقد قيل الاسم عين المسمى فتأمل (قوله وصح استثناء) أى إخراج لعدد (قوله وأخواتها) وهى سوى وخلا وعدوا حاشا (قوله إن اتصل المستثنى بالمستثنى منه) نى وهو المحلوف به فلو فصل بينها بالمحلف عليه ضر كالأول قال أنت طالق ثلاثا إن دخلت الدار إلا اثنتين وقال بعضهم المراد إن اتصل بالمحلف به أو المحلوف عليه نحو أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين إن دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا إن دخلت الدار إلا اثنتين وهما قولان (قوله فلا يضر الخ) أى لاتصاله حكماً (قوله بطل) أى الاستثناء وقوله ويلزمه الثلاث أى المستثنى منها (قوله ولا بد أن يقصد) أى الاستثناء والإخراج (قوله وأن ينطق به ولو سرا) أى إلا إذا كان الحالف متوتقاً به في حق فلا يرفع الاستثناء إذا كان سرا لأن الجين على نية الحالف كما مر في الجين (قوله ما يشمل المساوى) أى لا خصوص الزائد ولو قال المصنف ولم يساو كان أظهر لزم الزائد بالأولى (قوله ففي ثلاث إلا ثلاثا الخ) إذا كره من لزوم الاثنتين هو مذهب المصنف بناء على أن قوله إلا ثلاثا ملغى وقال ابن الحاجب أنه لا يلزم إلا واحدة ووجهه أن الكلام بآخره وأن المراد أن الثلاث التى أخرج منها الواحدة مستثناة من قوله هى طالق ثلاثا فالمستثنى من الثلاث اثنتان يبقى واحدة قال ابن عرفة وهو الحق وعلى عكس القولين لوقال أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا الاثنتين فعلى ماله المصنف تبعاً لابن شاس من إلغاء الاستثناء الأول تلزمه واحدة وعلى ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق يلزمه اثنتان انظر ابن عرفة اهـ (قوله اثنتان) أى على كل من طريقة ابن شاس وطريقة ابن الحاجب لأن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات فقوله أنت طالق ثلاثا إثبات وقوله إلا اثنتين نفي من الثلاث فقد وقع عليه طلاق وقوله إلا واحدة استثناء من الاثنتين المنفيين

ففى

ويلزمه الثلاث ولا بد أن يقصد وأن ينطق به ولو سرا لأن جرى على لسانه من غير قصد ولا إن

لم يلفظ به فإرادته بالمستغرق ما يشمل المساوى ولا فرق بين المستغرق بالذات أو التكيل كطالق ثلاثا إلا اثنتين ورجعاً وفرع على الشرطين قوله (ففي ثلاث إلا ثلاثا إلا واحدة) اثنتان لأن استثناء الثلاث من نفسها العرف فصار كأنه قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة (أو) قال طالق (ثلاثا) بالنصب وكان الأولى الجبر بالعطف على ثلاث إلا اثنتين إلا واحدة اثنتان (أو) طالق (البتة)

الا اثنتين (واحدة) ) لزمه ( اثنتين ) لأن البتة ثلاث والاستثناء من النفي اثبات له وعكسه فقوله ثلاثا أو بنة اثبات والا اثنتين نفي  
أخرج منه بقى واحدة ثم أثبت من اثنتين واحدة تضم للاولى فاللازم اثنتان (و) نفي قوله انت طالق (واحدة واثنتين الا اثنتين إن  
كان ) الاستثناء ( من الجميع ) للمطوف والمطوف عليه (فواحدة ) لأنه اخرج اثنتين من ثلاث فالباقي واحدة (والا ) يكن الاخراج  
من الجميع بل من الأول أو من الثاني أولا نيقله ( فثلاث ) في الصور الثلاث ( ٣٨٩ ) على ارجح في الثالثة ( وفي الباء

ما زاد على الثلاث ) فلا  
يستثنى منه لأنه معدوم  
شرعا فهو كالمعدوم حـ  
( واعتباره ) فيستثنى منه  
نظرا لوجوده لفظا  
( قولان ) الراجح منهما  
الثاني فاذا قال انت طالق  
خمس الا اثنتين فلي  
الأول يلزمه واحدة  
وعلى الثاني ثلاث وهو  
الراجح ولو قال خمس الا  
ثلاثا يلزمه على الأول  
ثلاث لبطانه بالاستفراق  
حيث النفي الزائد ويلزمه  
على الثاني اثنتان ثم شرع  
في الكلام على تعليق  
الطلاق على أمر مقدر  
وقوعه في الزمن الماضي أو  
المستقبل وحكم التعليق  
الكرهية وقيل الحرمة  
وبدأ بالماضي فقال ( ونجزم )  
الطلاق أي حكم الشرع  
بوقوعه حالا من غير توقف  
على حكم ( إن علق بماض  
ممتنع عقلا ) نحو عليه طلاقه  
أو يلزمه الطلاق لو جاء زيد  
أمس لجمعت بين وجوده

فهو مثبتة يقع عليه طلبة أخرى وقيل طلبة فيلزمه اثنتان ( قوله الا اثنتين الواحدة ) راجع لكل  
من ثلاثا والبتة كما نبه عليه الشارح حذفه من الأول لدلالة الثاني ( قوله وواحدة واثنتين الا اثنتين ) في  
ابن عرفة ان العطف بهم كالعطف بالواو وينبغي كما قال خش ان العطف بغيرهما يأتي هنا كالفاء كذلك  
( قوله ان كان الاستثناء الخ ) أي ان كان قصده ان الاستثناء من الجميع وقوله فواحدة أي فيلزمه  
واحدة وتقبل نيته بدون يمين ولو في القضاء كما قال شيخنا ( قوله ثلاث ) أي ابطال الاستثناء في  
الأولين لاستغراقه واحتياطا للمروج في الثالثة وقيل يلزمه واحدة في الثالثة ( قوله قولان ) أي  
لسخنون والثاني منهما هو ما رجح اليه سخنون واستظهره ابن رشد قال في التوضيح وهو الأقرب ابن  
عبد السلام وأقوى في النظر ( قوله وبدأ بالماضي ) أي وبدأ بالكلام على ماذا علقه على أمر مقدر  
وقوعه في الماضي ( قوله من غير توقف على حكم ) أي من القاضي الا في مسائل ثلاثة أو بمحرم  
كان لم أر من ومثله ان لم تمطر السماء ومثله ما اذا علقه على محتمل واجب كان صليت فالتنجيز في هذه  
الثلاثة يتوقف على حكم الحاكم وما عداها ما ذكره المصنف لا يتوقف على حكمه ( قوله ان علق  
بماض ) أي ان ربط الأمر بمقدور وقوعه في الزمن الماضي لأجل قوله ممتنع لان الماضي لا يمتنع وقوعه اه عدوى  
والمراد أنه علقه عليه من حيث انتهاء وجوده وانتهاء وجوده محقق واجب فلذا نجزم عليه  
الطلاق ( قوله لو جاء زيد أمس لجمعت الخ ) لاشك ان الجمع المذكور ممتنع وقد علق الطلاق عليه من  
حيث انتفاءه وبمقتضى لولائها دالة على انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط وانتفاء الجمع المذكور واجب  
فهو في الحقيقة قد علق الطلاق على أمر واجب عقلي محقق لهذا انجز الطلاق وهو الحاصل ان الطلاق  
بحسب الظاهر مرتبط بالحال باوجهه وفي الواقع انما هو بقبضة فاذا كان مرتبطا بظاهرا بالحال عقلا  
فهو في الماضي علق على ضده وهو الوجوب العقلي وقس اه عدوى وعبارة بن وقوله ان علق بماض  
يعني على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع والانتفاء هو المحقق فلذا  
نجزم عليه الطلاق قاله ابن عاشر اه ( قوله لزمي بامرأته ) أي أولتله أو ضربته الا ان يقصد البالغة  
ويكون قادرا على ما أراد من البالغة ان يكون قادرا على ضربه الذي أراده بالقتل مثلا وكونه لا حث  
عليه هو قول ابن بشر وابن شاس وقال ابن ناجي ظاهر المدونة الحث ويظهر من ح ترجيعه  
( قوله أو عاق على جائز ) أي علق على أمر مقدر وقوعه في الماضي جائزا عادة ويلزم من كونه جائزا عادة ان  
يكون جائزا عقلا ( قوله ولو وجب شرعا ) أي هذا إذا كان جائزا شرعا ايضا بل ولو وجب شرعا أو  
ناب ( قوله أو ندب ) عطف على قوله ولو وجب شرعا كعليه الطلاق لو جئتي أمس لا عطيتك كذا  
شيء لا يجب عليه ( قوله ومثال الجائز شرعا ) أي وعادة أيضا ( قوله باقسامه الثلاثة ) فالواجب العادي

وعدمه ( وعادة ) كالجاء أمس لرفته للسماء ( أو شرعا ) كالجاء أمس لزمي بامرأته (أو) علق على ( جائز ) عادة ولو وجب شرعا ( كأو  
جئت ) أمس ( قضيتك ) حثك وهو جائز عادة وان وجب شرعا أو ندب ومثال الجائز شرعا لو جئتي أمس اكلت رغيفا وانما حث  
للك في الفعل وعدمه ولا يقدم على فرج مشكوك ثم ما ذكره المصنف في الجائز ضعيف والذهب عدم الحث كما تفهه ابن يونس عن  
مالك وابن التاسم لكن محل عدم الحث ان جزم بالفعل كقضاء الحق حال اليمين والاحث للشك أو الكذب واحترز بقوله ممتنع  
عمالو علقه بماض واجب باقسامه الثلاثة فلا حث وأشار للمستقبل بقوله

(أو) علق على (مستقبل محقق) لوجوبه عقلاً أو عادة (ويشبه بلوغهما) معاليه والمراد بما يشبه ما كان مدة التعمير فأقل وما لا يشبه ما زاد عن مدتها (عادة) كـ (انت (٣٩٠) طالق) بعد سنة ( فينجز عليه الآن حال التعليق (أو) انت طالق (يوم موتي) أو موتك

وأولى قبل موتي أو موتك يوم أو شهر فينجز عليه وقت التعليق بخلاف بعد موتي أو موتك أو ان أوتي أو اذا مت أومتي فانت طالق فلا شيء عليه اذا طلاق بعد موت وإما أنت طالق ان أو اذا مات زيد أو يوم موته أو بعده فطلق عليه حالاً في الأربع صور لأنه علقه في المستقبل بمحقق يشبه بلوغهما إليه عادة (أو) قال (إن لم أمس السماء) فانت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق اذ مسها ليس في قدرته فعدمه محقق وقد علق الطلاق عليه فينجز (أو) قال لها انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجراً) أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً فإنه ينجز عليه لأن قوله ان لم يكن الخ يعد ندماً بعد الوقوع فلو أخر انت طالق لم يلزمه شيء كما قال ابن عرفة وهو ظاهر وأما ان قال ان كان هذا الحجر حجراً بصيغة البر فينجز عليه مطلقاً فده على الطلاق أو أخره (أو لهزله) أي ينجز عليه الطلاق لأجل هزله (كـ) قوله انت طالق (أس) لأن ما يبع الآن لا يكون واقماً

كقوله زوجته طالق لوليتني أسد أمس لفررت منه والواجب العقلي كقوله على الطلاق لو لفتك أمس ما جمعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا زلت بك الأرض والواجب الشرعي كقوله على الطلاق لو كنت غير نائم أمس لصليت الظهر (قوله أو علق على مستقبل) أي ربط بامر محقق الوجود في المستقبل (قوله ويشبه بلوغهما معاليه) وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما إليه دون الآخر فلا ينجز لأنه ان كان كل من الزوجين يباغ الأجل ظاهراً صار شبهها بنسكاح التمتع من كل وجه وأما ان كان يبلغه أحدهما فقط فلا يأتي الأجل الا والفرقة حصلت بالموت فلم يشبه التمتع حينئذ وإذا قال أبو الحسن ما نصه هذا على أربعة أقسام اما ان يكون ذلك الأجل بما يباغهم عمرهما فهذا يلزم أو يكون محالاً يباغهم عمرهما أو يبلغه عمره أو عمرها فهذه الثلاثة لا شيء عليه فيها اذ لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق ابن يونس وفي العتية قال عيسى عن ابن القاسم ومن طالق امرأته الى مائة سنة أو الى مائتي سنة فلا شيء عليه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها أو لا يبلغه عمره أو لا يبلغانه لم يلزمه اهـ بن (قوله كانت طالق) هذا مثال للواجب العادي وكذا ما بعده ومثال الواجب العقلي ان اتفق اجتماع الضدين بعد سنة فانت طالق (قوله فينجز الخ) أي لأنه ربط الطلاق بامر محقق وقوعه في المستقبل لوجوبه عادة إذ حصول الموت لكل واحد واجب عادي فلو بقي من غير تنجيز للطلاق كان جاعلاً حليتها لوقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فيكون شبهها بنسكاح التمتع (قوله بخلاف بعد موتي) أي فلا يلزمه شيء لأن الأجل لا يأتي الا وقد حصلت الفرقة بالموت ولأنه لا يطلق على مئة ولا يؤمر ميت بالطلاق (قوله أو بعده) أي وكذا قبله يوم مثلاً (قوله فيطلق عليه حالا في الأربع) هذا ما ذكره التوضيح وهو الصواب خلافاً لما في عقب من أنه لا شيء عليه في أنت طالق يوم موت فلان أو بعده \* والحاصل أنه لا فرق في التعليق على موت الأجنبي بين يوم وان واذا وقبل وبعد فينجز عليه الطلاق في الجميع وانما يفرق في التعليق على موت أحد الزوجين أو على موت سيد الزوجة اذا كان اباً للزوج كما تقدم فينجز عليه في يوم وقبل ولا شيء عليه في ان واذا وبعد اهـ بن (قوله في الأربع صور) أي وكذا انت طالق قبل موت فلان يوم أو شهر (قوله فعدمه محقق) أي لكونه واجباً عادياً وقوله وقدم على عدم المسيس في المستقبل الذي هو محقق (قوله وان لم يكن هذا الطائر طائراً) أي وان لم يكن هذا الانسان انساناً (قوله يعد ندماً بعد الوقوع) أي لأنه لما وقع عليه الطلاق ندماً فاحب ان يرفع ذلك بالشرط (قوله وهو ظاهر) أي لأنه علق الطلاق على انتفاء الحجرية عن الحجر وهي لا تنتفي فلا يقع طلاق لعدم حصول التعليق عليه (قوله فينجز عليه مطلقاً) أي لأنه علق الطلاق على امر محقق وهو ثبوت الحجرية للحجر ومحل تنجيذه عليه مطلقاً ان لم يقرن الكلام بما يدل على المجاز وهو تمام الأوصاف ككونه صابلاً يتأثر بالحديد فينظر له فان كان كذلك نجز والا فلا (قوله كطالق أمس) أي قاصداً به الانشاء بدليل التعاميل المذكور فان ادعى الاخبار كزيادة عند المفتي (قوله حذف هذا) أي قوله أو لهزله كطالق أمس وقوله والذى قبله أي قوله وان لم يكن هذا الحجر حجراً (قوله أو بما لا صبر عنه) أي أو بما لا صبر على تركه كالتيام فان الانسان لا يصبر على تركه وهو عطف على قوله بماض أي ونجيز إن علقه على أمر لا صبره أو لها على تركه لأن ملا صبر على تركه كالحقق الوقوع فكانه علق الطلاق على أمر محقق الوقوع ومن علقه على حصول امر محقق الوقوع نجز عاقبه لأن بقاءه بلا تنجيز يشبه نسكاح التمتع

بالأس فيكون هازلاً بهذا الاعتبار وكان الصواب حذف هذا كالتى قبله لأن الكلام في التعليق لاني (قوله المزل والندم (أو) علقه (بما لا صبر عنه) (لوجوبه عادة) (كان قمت) (أو قعدت أو أكلت انت أو أنا أو فلان فانت طالق وأطلق

أو قيد بمدة يسر فيها ترك القيام مثلا (أو) علق على (غالب) وقوعه (٣٩١) (كان حضت) أو إذا حضت فانت

(قوله أو قيد يسر فيها ترك القيام) أى وأما إذا عين مدة لا يسر ترك القيام فيها كما إذا قل ان قمت في مدة ساعة فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينظر ان لم يحصل منها قيام في تلك المدة فلا شيء عليه وان حصل منها قيام فيها وقع الطلاق فان كان المخوف على أنه لا يقوم كسيحان عوان قام فلان أو ان قمت أنت أو أنا فانت طالق وكان فلان أو هو أو الزوجة كسيحا حال اليمين فلا شيء عليه فان زال الكساح بعد اليمين نجز عليه (قوله فينجز عليه) أى الطلاق غير الثلاث أخذا بما مر من أنه أما ينجز الثلاث إذا كانت الصيغة تقتضى التكرار نحو كلما حضت فانت طالق وما ذكره من التنجيز بمجرد قوله هو المشهور وقال أشهب لا ينجز بل ينتظر حصول الحيض فإذا جاء المفقود وقال اصبر ان كان على حث تنجز والا فلا نحو ان كلت فلانا فانت طالق ان حضت أو ان لم تكلمى فلانا فانت طالق ان حضت فان كلمه في الأولى انتظر حيضها ولا تطلق عليه بمجرد كلامها وان تلوم لها في الثانية فلم تكلمه فينجز طلاقها ولا ينتظر حيضها (قوله لا آيسة) أى ولا من شأنها عدم الحيض وهى شابة وهى التى يقال لها بقة اللهم الا إذا حاضت فيقع الطلاق إذا قال النساء إنه حيض ذكره ح وهو يخالف ما يأتى من أنه إذا علق الطلاق على أجل لا يباغى عمرها معا عادة فانه لا يقع عليه الطلاق ولو بلغناه كذا بحث بعضهم (قوله أو محتمل واجب) هذا يتوقف التنجيز فيه على الحكم كإتاني فى قول أو بحرم الخ كما فى التوضيح وح اه بن فان فات الوقت ولم يفعل فلا حث وقوله محتمل أى للوقوع وعدمه (قوله فينجز عليه الطلاق فى الحال ولا ينتظر الخ) أى للشك فى اليمين فى الحال هل هى لازمة أولا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه وظاهره انه ينجز ولو علم انتفاء المعلق عليه عقب اليمين بان وابت بنتا عقب اليمين فان قلت إذا علق الطلاق على دخول الدار لا ينجز عليه بل ينتظر مع انه علق الطلاق على أمر مشكوك فيه حالا ويعلم مالا لا يفتل الفرق بينهما أن الطلاق فى مسألة دخات محقق عدم وقوعه فى الحال لا انه مشكوك فيه وانما هو محتمل الوقوع فى المستقبل والاصل عدم وقوعه بعدم وقوع المعلق عليه فلذا لم ينجز وأما مسألة ان كان فى بطنك الخ فالطلاق مشكوك فيه فى الحال هل لزم أولا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله للشك حين اليمين) أى هل لزم اليمين ثم لا فالبقاء مع تلك اليمين حتى تكسر اللوزة بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لقرينة) كتحريركم قرب اذنه ووطن ان فيها فلبين (قوله وظهر ما غلب على ظنه) أى فإذا قال ان كان فى هذه اللوزة قلبان فانت طالق فينجز عليه الطلاق ولو ظهر أن فيها فلبين بذلك لا ترجع له لأن تنجيز الطلاق هنا لا يتوقف على حكم (قوله أو فلان من أهل الجنة) قلح ليس هذا من أمثلة مالا يعلم حالا وانما هو من أمثلة مالا يعلم حالا ولا مالا كما فى التوضيح فالانصب ذكره هناك ثم محل الحث مالم يرد العمل بعمل أهل الجنة ويكون كذلك والا فلا شيء عليه (قوله مالم يقطع بذلك) أى بان أخبر النبي عنه بأنه يدخل الجنة أو النار أو نص القرآن على ذلك كإني لهب (قوله ولا عبرة بقول من قال بإيمانه) أى بإيمان فرعون مستدلا بقوله تعالى حتى إذا أدركه الفرق قال آمنت انه لا إله الا الذى آمنت به بنو اسرائيل ورد بان توبة الكافر عند الفرغرة لا تقبل على الرجوع عندهم (قوله أو ان كنت حاملا أو ان لم تكونى حاملا فانت طالق) أى فينجز عليه الطلاق للشك فى اليمين هل لزمته أم لا وهذا إذا كان قد مسها فى ذلك الطهر وانزل ولو مع العزل ولو كانت الصيغة صيغة برأ وحث كما مثلنا فان كان فى طهر لم يمس فيه أصلا أو مس فيه ولم ينزل فانها تحمل على البراءة من الحمل كما نثار له المصنف بقوله وحملت على البراءة الخ

طالق فينجز عليه بمجرد قوله ذلك تنزيلا للغالب منزلة المحقق إذا كانت بمن تخيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لا آيسة (أو) علقه على (محتمل واجب) شرعا (كان صليت) فانت طالق أو ان صلى فلان فينجز عليه حالا وظاهره ولو كانت تاركة لاصلاة أو كافرة تنزيلا لوجوبها منزلة وقوعها (أو) علقه (بما لا يعلم حالا) ويعلم مالا (ك) قوله لظاهرة الحمل (إن كان فى بطنك غلام) (أو) ان (لم يكن) فى بطنك غلام فانت طالق فينجز عليه الطلاق فى الحال ولا ينتظر حتى يظهر ما فى بطنها (أو) قال ان كان أو لم يكن (فى هذه اللوزة قلبان) فانت طالق فينجز ولا يمس حتى تكسر اللوزة للشك حين اليمين ولو غلب على ظنه ما خاف عليه لقرينة وظهر ما غلب على ظنه (أو فلان من أهل الجنة) أو أهل النار فينجز عليه مالم يقطع بذلك كالعشرة الكرام وعبد الله بن سلام وكان جهل وفرعون ولا عبرة بقول من قال بإيمانه (أو) قل لامرأة غير

ظاهرة الحمل (إن كنت حاملا أو) ان (لم تكونى) حاملا فانت طالق (وحملت) المرأة (على البراءة منه) أى من الحمل إذا كان حال بيمته (فى طهر لم يمس فيه)



أو مسها فيه ولم ينزل وفائدة الحمل على البراءة عدم الحث في صفة البر أي ان كنت حاملا والحث في صفة أي ان لم تكن حاملا (واختاره) أي اختار اللغوي الحمل (٣٩٣) على البراءة في طهر مس فيه (مع العزل) وهو الانزال خارج الفرج فلا حث في إن

كنت ويحث في إن لم تكوني كما إذا لم ينزل ورد بأن الماء قد يسبق فلا يقاس على عدم الانزال (أو) عاقباً (لم يمكن) اطلاعاً عليه (ك) قوله أنت طالق (إن شاء الله) أو إلا أن يشاء الله فينجز فيها لأن المشيئة لا اطلاع لنا عليها (أو) إن شاءت (اللائكة) أو الجن أو صرف للمشية أي مشيئة الله أو اللائكة أو الجن فالله أعلم بالذكرى (على معاقب عليه) وحصل المعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار إن شاء الله وصرف للمشية للدخول أي ان دخلت بمشيئة الله فينجز عليه إن وجد الدخول عند ابن القاسم وأما إن صرفها للمعلق وهو الطلاق أو لهما أو لم تكن له نية فيلزم اتفاقاً فالله نفسه نص على التوهم (بخلاف) أنت طالق ان دخلت الدار مثلاً (إلا أن يبدو لي) أو إلا أن أرى خيراً منه أو إلا أن يغير الله ما في خاطري ونوى صرفه (في المعلق عليه) كالدخل (قط) فلا ينجز بل لا يلزمه شيء

(قوله أو مسها فيه ولم ينزل) أي أسللاً ان أنزل ولو مع العزل فلا يحمل على البراءة فصحت المغالبة بينه وبين ما اختاره اللغوي فانه اختار الحمل على البراءة من الحمل فيما إذا أنزل مع العزل (قوله فلا حث في ان كنت الخ) أي لا يحث في صفة البر ويحث في صفة الحث وقوله كما إذا لم ينزل أي كما أنه لا يحث إذا لم ينزل أصلاً سواء مسها في طهر أو لم يمسه أصلاً (قوله بان الماء قد يسبق) أي وحينئذ فالتشك في لزوم اليقين وعدم لزومها حاصل مع العزل فلو لم ينجز الطلاق وأبقى حتى يظهر الحال لزم البقاء على فرج مشكوك في اباحتها (قوله أو لم يمكن اطلاعاً عليه) أي لا في الحال ولا في المآل بخلاف ما تقدم فانه لا يعلم حالاً قط (قوله فينجز فيها) لأن المشيئة لا تنفع في غير اليقين بالله كما مر للمصنف في باب اليقين في قوله ولم ينفذ في غير الله كالاستثناء بان شاء الله الخ وقد تبع المصنف ابن يونس في تمثيل ما لا يمكن الاطلاع عليه لا حالاً ولا مآلاً بان شاء الله واعتضه ابن رشد بان التمثيل هذا لما لا يمكن الاطلاع عليه انما يظهر على كلام القدرية من أن بعض الأمور على خلاف مشيئته تعالى فيحتمل ان اليقين لازمة وانها غير لازمة ما ان قلنا كل ما في السكون بمشيئته فالصواب ان هذا من التعليل على أمر محقق ان أراد ان شاء الله طلاقك في الحال لأنه بمجرد نطقه بالطلاق علم أنه شاء وان أراد ان شاءه في المستقبل فهو لاغ لأن الشرع حكم بالطلاق فلا يماق بمستقبل واجاب بعضهم بان جعل ذلك مثلاً لما لا يمكن الاطلاع عليه. نظور فيه للمشية في ذاتها فلا ينافي انها تعلم بتحقيق الشيء فتأمل (قوله لأن المشيئة لا اطلاع لنا عليها) أي لانه لا يمكن الاطلاع على ذات الله في الدنيا أصلاً حتى تعلم مشيئته وحينئذ فيحتمل لزوم اليقين وعدم لزومها فاليمين مشكوك في لزومها وعدمه فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك به وكذا يقال في مشيئة اللائكة والجن (قوله على معلق عليه) متعلق بصرف لتضمنه معنى سلب (قوله وحصل المعلق عليه) أي وأما إذا لم يحصل المعلق عليه فلا حث (قوله ان وجد الدخول) أي انه ينجز عليه بمجرد الدخول ولا يتوقف على حكم (قوله عند ابن القاسم) أي خلافاً لأشهب وابن الماجشون حيث قالوا إذا صرف المشيئة للمعلق عليه فلا طلاق ولو فعلت المعلق عليه كالدخل (قوله فيلزم اتفاقاً) \* الحاصل إذا صرف المشيئة للمعلق كالطلاق أو للمعلق والمعلق عليه معاً أو لم يكن له نية فانه يلزم الطلاق اتفاقاً حيثما حصل المعلق عليه وأما إذا صرفها للمعلق عليه فبخلاف فقال ابن القاسم بوقوع الطلاق إذا حصل المعلق عليه وقال أشهب وابن الماجشون لا يقع طلاق ولو حصل المعلق عليه ووجه ما لابن القاسم أن الشرط معلق بمحقق فان كل شيء بمشيئة الله تعالى والاستثناء لاغ ونافض وتعقيب بالرفع فانه معلوم انها لا تدخل الا إذا شاء الله الدخول فكان كالاستثناء المستغرق إذ لم يبق بعد المستثنى حالة أخرى (قوله ونوى صرفه في المعلق عليه) أي وان المعنى أنت طالق ان دخلت الدار الا أن يبدو لي ويظهر لي عدم جملة أي الدخول سبباً في الطلاق (قوله بل لا يلزمه شيء) أي ولو دخلت الدار وقوله فلا ينجز أي في الحال فصح الاضرار وظاهره أنه لا يلزمه شيء إذا دخلت الدار ولو بداله جعل الدخول سبباً في الطلاق فلا عبرة بآرادته وهو ما اختاره عجم والذي قاله غيره أنه ينظر لما يبدو له فان بداله جعل الدخول غير سبب فلا يقع عليه الطلاق إذا دخلت وإن بداله جعله سبباً وقع الطلاق ان دخلت واستصوبه بعض المحققين (قوله في الحقيقة) أي لأن كل سبب موكول إلى إرادة المكلف لا يكون سبباً إلا بتصميمه وجعله سبباً (قوله كان لم يطر السماء الخ) يطر بضم التاء من أطر الرباعي أفصح

(قوله)

لأن المعنى ان دخلت الدار وبدالى جعله سبباً لطلاق فانت طالق وإذا لم

يبدل ذلك فلا ففي الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليل فلم يلزمه شيء. وأما لو صرفه للطلاق أو لم ينو شيئاً فينجز عليه لأنه يعد ندماً ورفقاً لواقع (أو) علقه على مستقبل لا يدرى أي يوجد أو بعدم (كأن لم يطر السماء خدأ) فانت طالق

فينجز عليه في الحال ولا ينتظر وجوده (إلا أن يعلم أن زمن) كأنه طلق إن لم تمطر السماء ولم يقيد بزمن إلا بدان تمطر فهو عاق على عدم واجب عادي في المستقبل فلا يلزمه شيء ومثل ما إذا عم الزمن إذا قيد بزمن بعيد كخمس سنين ولم يقيد بمكان (أو بخلف) بصيغة الحث بدليل ما بعده (لعمدة) كما إذا رأى سحابة والعادة في مثلها أن تمطر قال لزوجته إن لم تمطر السماء فانت طالق (فانتظر) هل تمطر فلا يحث أولا فيحث لأنه حلف على الغالب ظنه واعترض على المصنف بأن ما ذكره خلاف النقل وحاصل النقل أنه يطاق عليه جزما وإنما الخلاف فيما إذا غفل عنه حتى حصل

(٣٩٣)

ما حلف عليه فهل يطاق

عليه وهو الحق بل

الطلاق عليه وقع بمجرد

حلفه كما هو قاعدة هذا

الباب أولا يطلق عليه

وهو قول عياض وقيل إن

كان حلفه أولا لأمر تومعه

فما يجوز له شرعا لم يطلق

عليها وإن كان مستندا

لكنه أو مجرد تخمين

طلق عليه (وهل ينتظر

في صيغة البر) المؤجل

باجل قريب نحو أنت

طالق إن أمطرت السماء

بعد شهر (وعلمه الأكثر)

من الأشياخ (وينجز)

بمجرد حلفه (كالحث)

المقدم في قوله كان لم

تمطر السماء غدا (أو لا إن

عملها إذا حلف للعادة

وقيد بزمن قريب كسهر

فدون وأما لعمدة فينتظر

قطعا أو قيد بزمن بعيد

كخمس سنين فيجز عليه

قطعا لأنه واجب عادي إذ

لا بد من مطر عادة في هذا

الاجل واستظهروا أن

السنة من حين البعد إلا تخلو

(قوله فينجز عليه في الحال) أي للشك في البين هل لزم أم لا فيكون البقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه لكن تنجز الطلاق عليه هنا بحكم حاكم كما يفيد ما في ابن غازي عن ابن القاسم (قوله ولا ينتظر وجوده) أي وجود للطرفي غدا فان أمطرت بعد كلامه لم ترد إليه زوجته بعد التنجز (قوله على عدم واجب) أي وهو الطرفي المستقبل فانه واجب عادي فلا يخاف وقد عاق ذلك الحال الطلاق على انتفاء فلا يقع ذلك الطلاق لعدم حصول الملق عليه (قوله خلاف النقل الخ) الذي في بن أن ما شيء عليه المؤلف هنا هو ما في التوضيح عن التنبيهات والذي لا ينشأ في المقدمات يقتضي أنه ينجز عليه حالا ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل يطلق عليه وقيل لا وقيل إن كان حلفه أولا لأمر تومعه فمما يجوز له شرعا كالواجب لم يطلق عليه وإلا طلق عليه إذا علمت هذا تلم إن ما قاله المصنف منقول غاية الأمر أنه خلاف المتمد وحينئذ فلا يصح الاعتراض عليه بأن ما قاله خلاف النقل (قوله أنه يطاق عليه جزما) أي أنه ينجز عليه الطلاق في الحال اتفاقا وقد علمت ما فيه (قوله وهل ينتظر الخ) حاصله أنه إذا عاق الطلاق على مستقل لا يدري بوجوده أولا فانه ينجز عليه الطلاق إن كانت الصيغة صيغة حث كان لم تمطر السماء غدا فانت كانت الصيغة صيغة بر واجل باجل قريب نقولان (قوله بأجل قريب نحو أنت طالق الخ) الذي في نقل التوضيح تمثيل القريب بعد والذي في نقل الاخمي شهر فلذا مثل الشارح بكل منها (قوله وأما العادة) أي وأما إذا حلف للعادة والحال أنه قيد بزمن قريب كالأول قال لزوجته في شهر بؤونة أو في شهر بشنس إن أمطرت السماء غدا أو في هذا الشهر فانت طالق (قوله من حين البعد) أي حينئذ فينجز عليه فيها (قوله كان لم أزن أو إن لم أشرب الخمر) أي وإن لم أقتل فلانا أو إن لم أضربه أو إن لم آخذ ماله (قوله ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم) فإن افتاهفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتزوجت ثم فعل المحلوف عليه المحرم فان زوجته ترد إليه فوصمة الأول لم ترتفع وهذا لا يمنع من كون وطء الثاني وطء شبهة يدرأ الحد ويلحق به الولد (قوله لكن ينجز عليه في هذه الحاکم) أي وكذلك فيما إذا علق الطلاق على محتمل واجب شرعا كان صليت في شهر كذا فانت طالق وكذا في مسألة إن لم تمطر السماء غدا فانت طالق فلا يقع الطلاق فيها قبل الحكم فإذا أمطرت قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الاجل ولم يصل فيه قبل الحكم عليه فالطلاق لم يلزمه شيء تأمل (قوله أو علقه بما لا يعلم حالا ولا مالا) هذا تكرار مع قوله أو ما لا يمكن اطلاعا عليه وإعاده لأجل أن يرتب عليه ما بعده قاله الشارح بهرام (قوله فينجز عليه الطلاق) أي للشك لزوم البين له حين الحلف وعدم لزومها له فالبقاء مع تلك البين بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله ودین) أي ويخلف في القضاء دون الفتوى كما في التوضيح والواقاه بن (قوله كحلفه أنه رأى الهلال) أي ليلة الثلاثاءين

(٥٠ - دسوقي - ثاني) السنة من مطر عادة (أو) علقه (بمجرد) أي نفى فعل محرم (كان لم أزن) أولم أشرب الخمر فبطل

فينجز عليه حالا ولا يمكن من فعل الحرام لكن ينجز عليه في هذه الحاکم أو جماعة المسلمين ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم بدليل قوله

(إلا أن يتحقق) منه فعل المحرم (قبل التنجز) فتحل بمنه ولا يطلق عليه (أو) علقه (بما) أي على شيء (لا يعلم حالا ولا مالا)

فينجز عليه الطلاق بمجرد بمنه (ودين) أي وكل إلى دينه وقبل قوله (إن أمكن) الاطلاع عليه (حالا) عادة بحيث لا يحل له العادة

(وإعادته) كحلفه أنه رأى الهلال والسماء مطبقة بالقيم ومن فروع قوله دين الخ ما أشار له بقوله (فلو حلف إنسان على القبض)

أى حلف كل منها على قبض ماحلف عليه الآخر (كان كان هذا غراباً) فامرأته طالق (أو إن لم يكن) غراباً فامرأته طالق وحلف  
الثاني على قبضه (فإن لم يدع) (٣٩٤) أحدهما الصادق بالثنتين (تقريباً) نى جزماً بان شك وظن (طاعت) امرأة من لم يدع اليقين

سواء كان كلاهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فإن لم يدعياً يقيناً طلقنا بالثنية ومفهومه ان من ادعى الجزم الصادق بها أو بأحدهما لا تطلق زوجته ويدين وهو كذاك ما يكسف القيب خلافاً ما جزم به في حنث \* ولما نهى الكلام على ما ينجز فيه الطلاق شرع في بيان مالا ينجز فيه أم مما لا شيء فيه حالاً ولا حالاً لا فقال (ولا يحث) إن علقه) أى الطلاق (بمستقبل ممتنع) عقلاً أو عادة أو شرعاً في صيغة برمشال الاول انت طالق إن جمعت بين الضدين ومثال الثاني أشاره بقوله (كان لمست السماء) فانت طالق (أو إن شاء هذا الحجر) فانت طالق وكذا ان قدم فانت طالق في الثالث لأنه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده ومثال الثالث ان زينت فانت طالق بخلاف صيغة الحنث في الجميع (أو) علقه على ما (لم تعلم مشيئة الملق بمشيئته) حيث كان شأنه ان تعلم مشيئته وهو آدمى كطالق ان شاء زيد فانت

(قوله كان كان هذا غراباً الخ) أى وكمن قل رجل امرأته طالق لقد قلت لى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ما قلت كذا وكحلته ان فلانا يعرف ان لى حقاً كذا فحلف الآخر انه لا يعرف ان لى حقاً كذا وكحلته عبده حر إن كان دخل للسجدة هذا اليوم فحلف الآخر عبده حر إن لم يكن دخله في هذا اليوم لأن كلاهما مخاطب بيقينه لا بيقين غيره ومفهوم قوله حلف اثنان الخ انه لو حلف واحد على القبضين من امرأته بان حلف بطلاق فلانة على الاثبات والاخرى على النفي فان التمس عليه الحال وتعذر التحقق طلقنا وان بان له شيء عمل عليه (قوله على ما ينجز فيه الطلاق) أى على الحالة التي ينجز الخ (قوله ولا يحث) أى لا حالاً ولا مآلاً لأن ما ذكره من القسم الاول في كلام الشارح (قوله ان علقه الخ) أى فان وقع الحلف عليه كالمتمتع شرعاً فانه يحث (قوله ان جمعت بين الضدين) أى فقد علق الطلاق على الجمع بين الضدين في المستقبل وهو محال عقلاً (قوله كان لمست السماء) أى أو ان حملت الجبل فانت طالق أى فقد علق الطلاق على لمس السماء في المستقبل أو حمل الجبل هو ممنوع عادة (قوله أو ان شاء هذا الحجر) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن القاسم في النوادر ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال سحنون وذكرهما عبيد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق اصح اه بن (قوله لأنه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده) أى ويلزم من عدم الشرط عدم الشروط (قوله ان زينت الخ) أى فقد علق الطلاق على الزنا في المستقبل وهو ممتنع شرعاً (قوله بخلاف صيغة الحنث) أى ان لم اجمع بين وجودك وعدمك أو بين الضدين فانت طالق أو ان لم أس السماء فانت طالق أو ان لم أزن فانت طالق فينجز عليه الطلاق وقوله بخلاف الخ هذا محترز قوله في صيغة برولا حاجة لتفيد المصنف بصيغة البر لان نحو ان لم أزن في صيغة الحنث التعليل فيه على واجب لا على ممتنع (قوله على ما لم تعلم مشيئته الخ) أى على مشيئة شخص لم تعلم مشيئة ذلك الشخص الذى علق الطلاق على مشيئته (قوله فانت الخ) فرض الشارح الكلام فيم إذا كان الملق على مشيئته حياً وقت التعليق ثم مات ومثل ذلك ما لو كان ميتاً وقت التعليق والحال ان الخالف لم يعلم بموته باتفاق فيها فان كان عالماً بموته وقته فكذلك لا شيء عليه على ظاهر المدونة خلافاً لاخى حيث قل ينجز عليه الطلاق (قوله بخلاف الخ) هذا جواب عما يقال قد تقدم ان الملق على مشيئة الله والجن والملائكة ينجز عليه الطلاق مع انه لم يعلم مشيئة من ذكره وهذا يعارض ما ذكره المصنف هنا وحاصل الجواب ان مراد المصنف هنا بقوله أولم تعلم مشيئة الملق على مشيئته أى والحال انه من جنس من تعلم مشيئته وهو آدمى وهذا بخلاف الملق على مشيئة الله والملائكة والجن فانه معاق على مشيئته من شأنه ان لا تعلم مشيئته فلا معارضة \* والحاصل انه فرق بين التعليق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان تعلم مشيئته وبين الملق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان لا تعلم مشيئته ففى الاول لا شيء عليه وفي الثانى ينجز الطلاق عليه (قوله أو علقه بمستقبل لا يشبه الخ) تقدم انه إذا علق طلاقها على أجل يلقه عمرها مصاً في الغلب فانه ينجز عليه وأشهر هنا الى انه إذا علق طلاقها على أجل لا يلقه عمرها أو أحدهما غالباً فانه لا شيء عليه لا حالاً ولا مآلاً وظاهره ولو انخرمت العادة

وعاشا

زيد ولم تعلم مشيئته وهو صادق بما إذا لم يشأ أو شاء شيئاً لم تعلم حقيقة فلا حث بخلاف مشيئة الله

والملائكة والجن فان شأن من ذكر لم تعلم مشيئته عادة (أو) علقه بمستقبل (لا يشبه البلوغ) أى بلوغها ما (إليه) بان لا يلقه عمر واحد منها أو يلقه عمر أحدهما فقط والمعتبر العمر الشرعى الذى يانه في النقد (أو) قالها (طلقك) أو أناسى أو مجنون فلا شيء عليه

وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه على حيض بغلة وطرفها الدم وقال النساء انه حيض فانها طالق عليه والفرق ان النساء محل الحيض في الجملة فاعتبر وأما مجاوزة العمر الغالب فنادر لاحكامه (قوله حيث كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم جنونه وآتى بالفظ ما ذكر نسقا وإلا حث (أو) قال أنت طالق (إذا مت) ١١ (ومتى) أنت (أو إن) مت أومتى فلا شيء عليه إذ لا طلاق بعد تحقق الموت بخلاف يوم موتى كما تقدم لان يوم الموت يصدق بأوله قبل حصول الموت (إلا أن يريد) بان (تقي) أي تقي الموت اما مطلقا أو من مرض خاص فانه يحث لأنه بمنزلة قوله أنت طالق لا اموت اولاتعتين (أو) قل لزوجته الحالية من الحمل تحقيا (إن ولدت جارية) أو غلاما فأنت طالق فلا شيء عليه بأن كانت صغيرة أو آيسة أو ممكنة الحمل وقاله في طهر لم يمس فيه أو مس ولم ينزل ولو حذف جارية كان أخصر وأشمل (أو) قال لها (إن حملت) فأنت طالق فلا شيء عليه لتحقيق عدم حملها (إلا أن يطأها) وينزل وهي ممكنة الحمل (مرة) وأولى أكثر (وإن) كان الوطء (قبل يمينه) ولم يستبرئها فينجز عليه لحصول الشك في العصمة

وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه على حيض بغلة وطرفها الدم وقال النساء انه حيض فانها طالق عليه والفرق ان النساء محل الحيض في الجملة فاعتبر وأما مجاوزة العمر الغالب فنادر لاحكامه (قوله حيث كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم جنونه الخ) هذا الشرط وهو قوله وعلم الخ معلوم بما قبله والقيد في المجنون ذكره في المدونة وأما القيد في الصبي فقد ذكره أبو الحسن قال ابن ناجي وأطلق أكثر اه بن وزاد بعضهم في المجنون ان يكون مستندا في قوله لاخبار مخبر لالعله والا لزمه الطلاق (قوله والا حث) أي لانه يعد قوله وأنصبي أو مجنون ندما منه على وقوع الطلاق (قوله أو ان مت أومتى) أي أومتى مت أومتى (قوله بخلاف يوم موتى) أي فانه ينجز عليه لشبهه بنكاح التمة وأولى قبل موتى يوم أو شهر (قوله إلا أن يريد بان) أي أو اذا كمارجع اليه مالك تغليا للشرطية على الظرفية والظاهر ان مثلهما متى اه بن وعدوى (قوله إلا ان يريد تقيه) أي عنادا (قوله أنت طالق لا اموت) أي وهذه صيغة بر في معنى أنت طالق إن مت أي مطلقا أو من هذا المرض فهو في الاول علق الطلاق على أمر محقق لان الموت واجب عادي وفي الثاني علقه على أمر غير معلوم حالا (قوله بأن كانت الخ) مرتبط بقوله الحالية من الحمل تحقيا أي بسبب كونها الخ (قوله أو قال لها) أي لزوجته الحالية من الحمل تحقيا ان حملت الخ (قوله إلا أن يطأها الخ) أي ويقول لها ما ذكر بعد الوطء أو يطأها قبل قوله ما ذكر والحال انه يستبرئها لقول المصنف وان قبل يمينه إن للمبالغة أي هذا اذا كان الوطء بعد يمينه بل ولو كان قبله والحال انه لم يستبرئها وقوله ان قبل يمينه كذا فله عياض عن ابن القاسم وروايته كافي التوضيح (قوله فينجز عليه) أي وليس له وطؤها خلافا لابن الماجشون حيث نال اذا قال لها إن حملت فأنت طالق كان له وطؤها في كل طهر مرة إلى ان تحمل أو تحيض قياسا على ما اذا قال لأتمته إن حملت فأنت حرة فان له وطؤها في كل طهر مرة ويمسك الى ان تحمل أو تحيض وفرق ابن يونس بمنع النكاح لأجل وجواز العتق له وقد استفيد من تقييد الشارح لقول المصنف او ان ولدت أو إن حملت بما اذا كانت خالية من الحمل تحقيا فان وطئها نجز عليه وحمل قوله سابقا ان كان في بطنك غلام أو إن لم يكن او ان كنت حاملا أو ان لم تكوني على ما اذا مسها في طهر وأنزل وأما اذا قال لها ذلك وهي في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه ولم ينزل فلاحثت عليه ان كانت يمينه على بر مساواة ما هنا وهو ان ولدت أو حملت لما مر في قوله ان كان في بطنك غلام او ان لم يكن او ان كنت حاملا او ان لم تكوني نجحكم الأربع واحد وهذه طريقة اللخمي وخالفه عياض في صورة إن ولدت فقط والحاصل ان عياضا يوافق اللخمي في ان كان في بطنك غلام او ان لم يكن أو ان كنت حاملا او ان لم تكوني أو إن حملت فان كانت محققة البراءة لاشيء عليه وإن كانت محققة الحمل أو مشكوكا عنه بأن قال لها ذلك في طهر مسها فيه وأنزل فانه ينجز عليه وأما ان ولدت جارية فان كانت براءتها محققة فينتقلان على عدم التنجيز لكن عند اللخمي ينتظر الى الوطء فان وطئ نجز عليه وعند عياض اذا وطئ لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة فان كانت محققة الحمل أو مشكوكا في حملها فهو محل الخلاف بينهما فمند اللخمي ينجز عليه وعند عياض لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة والمشهور ما قاله اللخمي كما في ح انظر بن (قوله لحصول الشك في العصمة) لانه ان كان اليمين قبل الوطء يحتمل الحمل من ذلك الوطء المتأخر ويحتمل عدمه وان كان الوطء متقدما وحلف قبل ان يستبرئها يحتمل انها حامل قبل اليمين فيكون قد علق الطلاق على أمر حاصل ويحتمل انها غير حامل اه شيخنا وفيه انه اذا كان الوطء متقدما وحلف قبل ان يستبرئها لم يعاق الطلاق على حمل يحصل في المستقبل كما تقتضيه إذ ابل على حمل حاصل إلا ان يريد بقوله اذا حملت إن كنت حاملا تأمل

والاستثناء راجع للمستثنين (كأن) قال لها ان (حملت ووضعت) فأنت طالق فلا شيء عليه إلا أن يطأها مرة وان قبل بمينه ولم يستبرأ.  
والانجز عليه كما لو كانت ظاهرة الحمل نظرا للغاية الثانية وأما ان قال لظاهرة الحمل إن حملت فلا بحث لان المعنى ان حدث بك حمل غير  
هذا (أو) عاقبه على أمر (محتمل غير غالب) وقوعه وهو صادق بما اذا استوى وجوده وعدمه وبما اذا كان الغالب عدمه كان دخلت  
الدار أو كملت زيدا فلا ينجز عليه فهذا مفهوم قوله السابق أو محتمل غالب ثم تارة يثبت وتارة ينفي وأشار للاول بقوله (واستظهر)  
بالبحث ووقوع المعلق عليه ولا يمنع منها (إن أثبت) بان كانت يمينه على بر (كس) قوله أنت طالق (يوم قدوم زيد) يعني علق طلاقها على  
قدوم زيد والزمن تسع له فيبحث (٣٩٦) بالقدم ولو لا فلا قصد التعليل على الزمن اولانية له بنجز عليه بمجرد يمينه لانه من الغالب

الوقوع أو المحقق فلو  
حذف المصنف لفظ يوم  
لكان أصوب (وتبين  
الوقوع) أي وقوع  
الطلاق (أو له) أي أول  
اليوم (إن قدم في  
نفسه) أي في أثناء وعمره  
ذلك المدة وعليه لو كانت  
عند التجر طاهرا وحاض  
وقت القدم لم يكن  
مطلقا في الحيض وتحسب  
هذا الطهر من عدتها  
لوقوع الطلاق في الطهر ولا  
عدة عليها ان ولدت أوله  
وعمرته أيضا التوارث ثم  
التحقيق ان الحث في هذا  
بنفس القدم من غير  
مراعاة قوله وتبين الخ كما  
لوقال أنت طالق ان قدم  
زيد وذكر الزمن لوكما  
عرفت ومن هذا القبيل  
أنت طالق إن شاء زيد  
فينتظر مشيئة فان شاء  
الطلاق وقع والا فلا (و)

(قوله والاستثناء راجع للمستثنين) أي كما قل جسد عج وتبعه الشيخ سالم السهري والوارد  
بالمستثنين إن ولدت أو إن حملت فأنت طالق (قوله الا أن يطأها مرة) أي وينزل والحال انها ممكنة  
الحمل (قوله كما لو كانت ظاهرة الحمل) أي فاذا قال لها إن حملت ووضعت فأنت طالق فانه ينجز عليه  
الطلاق نظرا للغاية الثانية وهي قوله ووضعت فانه بالنظر لها قد علق الطلاق على أمر مستقبل غالب  
(قوله ثم تارة يثبت) أي يأتي بصيغة الاثبات وهي صيغة البر (قوله وتارة ينفي) أي يأتي بصيغة  
النفي وهي صيغة الحث (قوله كيوم قدوم زيد) أي فاذا قال لها ذلك فانه ينتظر قدومه ولا يمنع  
منها مدة الانتظار (قوله اولانية له بنجز الخ) فيه نظر بل ظاهر كلام النوادر وابن عرفة انه اذا  
كان لا قصد له فانه ينتظر وانه لا ينجز عليه الا إذا قصد التعاقب على نفس الزمن ولا فرق  
بين يوم واذا انظر حاه بن (قوله وتبين الوقوع الخ) حاصله انه اذا قدم زيد ليلا  
فانه يحث بالقدم ولا يتبين وقوع الطلاق اول اليوم وإن قدم نهرا فانه يتبين وقوع  
الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه فلو كانت عند طلوع الفجر طاهرا وحاض وقت  
حيث لم يكن مطافا في الحيض وعليه فتحسب هذا الطهر من عدتها اذ لم يقع في أثناء اليوم  
المقضى للاتماء (قوله التوارث) فاذا مات أول النهار عند طلوع الشمس وقدم في أثناءه فلا يرثها  
لأنه يتبين أنها ماتت وهي مطلقة (قوله في هذا) أي في هذا المثال وهو أنت طالق يوم قدوم زيد وقوله  
بنفس القدم أي حيا وأما لو قدم به ميتا فلا شيء على الخالف لأنه لم يصدق عليه انه قدم وانما  
يصدق عليه انه قدم به (قوله ومن هذا القبيل) أي قول المصنف واستظهر ان أثبت الخ (قوله من  
باب تعقيب الراجع) أي من تعقيب الطلاق الذي قد وقع بالراجع له (قوله في المعلق عليه) أي اذا صرفه  
في المعلق عليه (قوله فقط) أي لان صرفه للمعلق وهو الطلاق أولهما اولانية له فلا ينعفه ذلك  
ويقع عليه الطلاق (قوله توقف على وقوع المعلق عليه) أي وهو قدوم زيد وشفاء المريض  
ومشيئة زيد ذلك (قوله ولو قال ان دخلت الدار) أي ولو قال على نذر أو نذر كذا أو عتق عبد  
أو عبدى ان دخلت الدار الخ (قوله ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط) أي واما ان رده للمعلق أولهما  
مما اولانية له فيلزمه ما حلف به من نذر أو عتق (قوله ولم يؤجل) أي واما لو كان

قول الخالف (إلا أن يشاء زيد مثل) قوله (إن شاء) أي هذا اللفظ مثل هذا اللفظ في كونه ان شاء وقع والا فلا مؤجلا

قوله إلا أن يشاء زيد مبتدأ وقوله مثل الخ خبره (بخلاف) أنت طالق (إلا أن يبدولى) فانه ليس مثله بل ينجز عليه وكذا إن بدلى  
أو ظهر لي أو لا أن نشأ أو شئت أنا لانه من باب تعقيب الراجع وأما أنت طالق ان كملت زيد الا ان يبدولى في المعلق عليه فقط  
فيه كما مر (كالنذر والمعتق) تشبيه في جميع الامر فاذا قال على نذر أو نذر كذا أو عتق عبد أو عبدى فلان ان قدم زيد أو ان شفى الله  
مريضى أو ان شاء زيد أو الا ان يشاء زيد توقف على وقوع المعلق عليه بخلاف إلا ان يبدولى فينجز ولو قال ان دخلت الدار إلا ان يبدولى  
ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط فلا شيء عليه ثم أشار إلى قسم قوله ان أثبت بقوله (وإن نفى) بأن أتى بصيغة حث ولو معنى نحو عليه  
الطلاق ليكمن زيدا فانه في قوة قوله ان لم يكلمه فهي طالق (ولم يؤجل) بأجل معين (كأن لم أقدم) الاولى كأن لم أقفل

يعني انه حلف على فعل نفسه نحو ان لم ادخل الدار او ان لم اقدم من سفرى فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينتظر (منع منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يحصل ما حلف عليه فان رفته ضرب له أجل الايلاء من يوم الرفع والحكم كما يأتي (إلا) ان يكون برة في وطئها نحو (ان لم أحبها أو) (ان لم أطعها) فهي طالق فلا يمنع منها لأن برة في وطئها (٣٩٧) ومجمل في ان لم احبها حيث يتوقع

مؤجلا فلا يمنع منها لأنه على بر للاجل الذي أجل به (قوله يعني انه حلف على فعل نفسه) أي أعم من أن يكون دخول دار أو قدوما من سفر أو اكلا أو غير ذلك (قوله فانه لا ينجز عليه) أي اذا كان الفعل الذي حلف على تنفيذه غير محرم والانجيز عليه كما رفق قوله أو يحرم كان لم اذن أو لم يزني زيد هكذا قيل ولا حاجة لذلك لأن الموضوع ان المحلوف عليه محتمل غير غالب وحينئذ فلا يحتاج للتقييد بما ذكر (قوله منع منها) أي وينتظر فحذف من قوله ان أثبت لا يمنع منها ومن هنا قوله وينتظر فهو شبه احتياك وقوله منع منها ابن عرفة فان تعدى ووطئها لم يلزمه استبراء لأن المنع ليس لحلل في موجب الوطء وقول المدونة في كتاب الاستبراء كل وطء فاسد لا يطاقه حتى يستبرأ يريد فاسد لسبب حليته الا ترى وطء المحرمة والمتكفة والصائمة (قوله فان رفته) أي فان تضررت من ترك الوطء ورفته للقاضي ضرب الخ (قوله من يوم الرفع والحكم) أي لا من يوم الحلف لأن يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله ان لم احبها الخ) استثناء من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نفى ولم يؤجل الا في هذا اللفظ فانه لا يمنع منها ويستبرأ عليها لأن برة في وطئها فان استمتع من الوطء كان لها ان ترفع أمرها للقاضي يضرب لها أجل الايلاء عند مالك والليث لا عند ابن القاسم وهو اقرب وعليه اذا تضررت بترك الوطء طلق عليه بدون ضرب أجل (قوله ومجمله) أي محل استظاره وعدم منعه منها (قوله وهو قول ابن القاسم) أي في كتاب الايلاء من المدونة (قوله أو جعل المنع منها الخ) هذا القول في المدونة أيضا لكن لغير ابن القاسم \* والحاصل ان المسئلة ذات قولين احدهما لابن القاسم وهو مطلق والثاني قول لغيره مفصل وكل من القولين في المدونة ثم ان سراحها اختلفوا فقال بعضهم ان بينهما خلافا والأول ارجح وقال بعضهم بينهما وفاق فالقول المفصل تقييد للمطلق واستظهر هذا ابن عبد السلام (قوله لانه يومهم خلاف الراد) لأنه يقتضي جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع انه اذا عينه لا خلاف في انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت خروجه فيمنع منها حتى يخرج وان لم يخرج له وقع عليه الطلاق (قوله واستظهر ابن عبد السلام الثاني) نيه ان ابن عبد السلام انما استظهر كون القولين بينهما وفاق وليس عنده خلاف بينهما حتى يقال انه استظهر الثاني \* واعلم ان هذا الخلاف كما يجري فيما اذا كان للمعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة يجري فيما اذا حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد وكان لا يمكنه ذلك بان قال على الطلاق لأسافر من مصر مثلاً لم يمكنه السفر لقساد طريق أو غاو كراء أو قال عليه الطلاق ليشكين زيدا للحاكم ولم يوجد حاكم يشكني اليه فيجري الخلاف في ذلك وقد علمت ان العتمد أنه لا يمنع من الزوجة الا اذا تمكن من الفعل بان تمكن من السفر أو جاء الحاكم (قوله اذ لا دليل على المحذوف) تمحل بعضهم لجواب آخر حيث جعل قوله في هذا العام متعلقا بالقول للدخول لحرف الجر لا بأحج والأصل أو إلا في قوله في هذا العام ان لم أحج فالقول مقيد بالحج مطلق (قوله يمنع) أي لأنه على حث حتى يفعل المحلوف عليه (قوله وعلى مؤجل) أي كقوله أنت طالق ان لم ادخل الدار مثلاً في هذا الشهر وهذا لم يذكره المصنف صريحاً بل علم من مفهوم قوله

مؤجلا فان أيس منه ولو من جهته نجز عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل من وطئها (مطلقاً) سواء كان للفعل المعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة أم لا وهو قول ابن القاسم أو جعل المنع منها ان لم يكن له وقت معين فان كان له وقت معين يقع فيه ولا يمكن عادة فعله قبله فلا يمنع منها الا اذا جاء وقته لأنه كالزجل بأجل معلوم كما اشار له بقوله (أو) يمنع (إلا في كإن لم أحج) فانت طالق واطلق في يمينه ولم يقل (في هذا العام) ولو حذف قوله في هذا العام لكان صواب لأنه يومهم خلاف المراد (وليس) الوقت الذي حلف فيه (وقت سفر) كالحج لعدم تمكنه عادة من السفر (تأويلان) رجع بعضهم الأول واستظهر ابن عبد السلام الثاني قائلان لأن الإيمان انما تمحل على المقاصد ولا يقصد احد

الحج في غير وقته المعتاد فان قيد بقوله في هذا العام فاتفقوا على انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الخروج له فيمنع فان خرج والا وقع الطلاق ولذا جعلنا قوله في هذا العام متعلقاً بمنفى محذوف وهو ساقط في بعض النسخ وسقوطه هو التعيين كما علمت اذ لا دليل على المحذوف ولما ذكر المصنف ان الخالف على حث مطلق يمنع ولا ينجز عليه وعلى مؤجل

لا يمنع منها وكان هناك مسائل ينجز فيها الطلاق في عطاها ومئة جلها عليه اخرجها بقوله (إلا) اذا قال (إن لم أطلقك) فانت طالق فينجز عليه حال كونه (مطلِّقاً) بكسر اللام أى غير مقيد (أو) مقيد (إلى أجل) كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق (أو) ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة (أو) منجز عليه الآن (أو) فانت طالق الآن البتة (فينجز) راجع لافروع الأربعة (ويقع) طلاق البتة في الأخير وهو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة ناجزا لأن البتة لا بد من وقوعها اما الآن أو عند رأس الشهر فلا يصح ان يؤخر (٣٩٨) لرأس الشهر لما فيه من التمتع فتمين الحكم بوقوعه حالاً لا يقال لانسلم أنه لا بد

من وقوع البتة لأن غاية  
انه علق بها أول الشهر على  
عدم بنها آخره فله ان  
يختار الصبر لآخر الشهر  
لتحصيل المخاوف عليه  
وهو بنها آخره فاذا جاء  
رأس الشهر فله ترك ذلك  
واختيار الحث كما لكل  
حالف واذا اختار الحث  
لم يمكن وقوعه لانعدام  
زمان المخاوف به لمضيه لأنه  
انما التزم البتة في زمان الحال  
الذي صار ماضيا عند رأس  
الشهر فحاصله ان المعلق  
مفيد بقيد لا يمكن تحصيله  
والشيء بعدم بانعدام  
قيد والقيد وهو الزمان  
الذي صار ماضيا لا يمكن  
تحصيله فالبتة المفيدة به  
لا يمكن ايقاعها فلا يلزمه  
شيء لانا نقول بل يقع  
الطلاق بته أي يحكم  
أنشزع بوقوعه (واومضى  
زمنه ) اذ ليس لتقيده  
بالزمن وجه يعتبر شرعا  
الا ترى انه لو قال ان

واحدة

لم ادخل الدار آخر الشهر فانت طالق الآن فانه ينتظر لآخر

الشهر فان دخل والا طقت عليه ولا يلتفت لقوله الآن وهنا لما كان اذا فعل المحلوف عليه آخر الشهر طلقت واذا لم يفعله آخر الشهر طلقت نجز عليه حالا فلم ان قوله ويقع ولو مضى زمنه كالملة لقوله فينجز بالنسبة للفرع الأخير أى ينجز عليه لانا نهكم بوقوعه آخر الشهر ولو مضى زمنه فهو وانع آخر الشهر على كل حال اختار الحنفى أو عدمه فلذا نجز عليه ورد بولو على ابن عبده السلام الذى بحث بالبحث الذى قدمناه والصنف رحمه الله فانه على فرع النية وان مكان فى صيغة البر بقوله (كـ) أنت (طالق اليوم ان كنت فلاناً غداً) وكامه غدا فيقع حال تسكعه ولو فى آخره لامن فجز العذلة فالشيخ كريم الدين وقوله اليوم بعدلنوا



(وإن قال إن إبطالك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فإن عجلها) في الواحدة (٣٩٩) قبل الشهر (أجزأت) ولا يقع

عليه بعد الشهر شيء لحصول  
العلق عليه (وإلا) عجلها  
(قيل له إما عجلها) أي  
الواحدة (وإلا بانت)  
منك بالثلاث بول فراغ  
الاجل وإنما لم يقل وإلا  
بانت منك لأنها لا تبين  
بمجرد عدم التعجيل فإن  
غفل عنه حتى حوّل الاجل  
ولم يفعل الواحدة قبل  
عجله طلق البتة (وإن  
حلف) ذوب (على فعل  
غيره فقي) صيغة (البر)  
للطالق حكمه (كنفسه)  
فلا فرق بين أن دخلت أما  
الدار فانت طالق وبين أن  
دخلت أنت أو فلان الدار  
فانت طالق فيستظهر  
إذا أثبت ولا يمنع من وطء  
ولا بيع أما البراؤت كان  
لم يدخل فلان الدار قبل  
شهر فانت طالق أو حرة  
فيمنع في الرقيق من البيع  
ولا يمنع فيه ولا في الزوجة  
من الوطء (وهل كذلك  
في) صيغة (الخت) المطلق  
يكون حكمه كحكم حلفه  
على نفسه فيمنع من البيع  
والوطء ويدخل عليه  
أجل الإيلاء أن رفعت  
ويكون من يوم الرفع  
(أولا) يكون كحلفه على  
فعل نفسه فلا يضرب له  
أجل الإيلاء بل يمنع منها  
(ويتلوم له) قدر ما يرى  
الحاكم أنه أراد يمينه يقع  
عليه الخت ولا يحتاج لحكم

واحدة اه والصنف تبع ابن الحاجب وابن شاس في جعلها قول محمد شاذًا مقابلًا للقول بالتنجيز  
وصرح في التوضيح بأن المشهور التنجيز وهو في عهده انظر بن (قوله وإن قال الخ) حاصله أنه إذا قال  
لزوجته أن لم أطفك واحدة رأس الشهر فانت طالق الآن ثلاثا أو البتة فقال ابن القاسم إن عجل  
الطقة التي عند رأس الشهر وهي العلق عليها لم يقع عليه شيء بعد الشهر أو وقوع العلق عليه وكونها  
قبل الشهر لا يضر لما علمت أن التقييد بالزمان لقوا لا ترى أنه إذا قل لها انت طالق بعد شهر فانه يتجزأ  
عليه الآن وإن أبى أن يعجلها وقف وقيل له إما أن تعجل التطليقة الآن والأبانت منك الآن فإن  
طلق بر وإن امتنع بانت منه فإن غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجاوزته طلقت  
منه البتة وقال اصغ وسجنون إن عجل الطقة التي جعلها عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وإن أبى  
أن يعجلها ترك ولم يوقف فإن لم يطلق حتى حل رأس الشهر بانت منه بالثلاث وقال للفقيرة أنه  
لا يوقف حتى يأتي آخر الشهر فيبر بطلاق الواحدة عنده أو يموت بالثلاث وإن عجل الطقة قبل أن  
يأتي آخر الشهر لم يخرج ذلك عن عيته ولم يكن له بد من أن يطلق عند رأس الشهر والاحتشاه عدوى  
(قوله بعد شهر) المراد بالمعدية رأس الشهر كما في النص (قوله بول فراغ الاجل) الأولى والأبانت  
منك بالثلاث حالا لما علمت من قول ابن القاسم (قوله وإنما لم يقل إلا بانت منك) أي بدون قوله  
والا قيل له أما عجلها (قوله بمجرد عدم التعجيل) أي بل لا بد من الوقف وامتناعه من تعجيل  
الواحدة بعده (قوله فإن غفل عنه) أي ولم يوقف (قوله قبل عجله) الأولى قبل مجاوزته وقوله  
طلقت البتة أي تقرر الطلاق الذي ثبت أولا لأنه يستحدث طلاق البتة الآن كما قال الشيخ  
أحمد الزرقاني كذا قرر شيخنا (قوله وإن حلف على فعل غيره) أي سواء كان ذلك الغير الزوجة أو  
اجنبيا (قوله حكمه كنفسه) أي حكم حلفه على فعل الغير حكم حلفه على فعل نفسه (قوله إذا أثبت)  
الأولى حذفه لأنه الموضوع كما قال الصنف في صيغة البر الخ (قوله ولا يبيع) أي إذا قال لآلته  
أن دخلت أنا أو أنت أو زيد الدار فانت حرة (قوله أما البراؤت) أي وهو صيغة الخت أو جل  
(قوله ولا يمنع الخ) أي إلا إذا حل الاجل ولم يحصل دخول لانها حينئذ تمتنع عليه أن كانت أمة  
وتطلق عليه أن كانت زوجة وحينئذ فهو مثل الحلف على فعل نفسه أيضا والحاصل أنه إذا كانت  
الصيغة صيغة بر فالحلف على فعل الغير كالحلف على فعله كانت الصيغة صيغة بر مطلق أو مقيد  
خلافا لظاهر الشارح (قوله وهل كذلك في صيغة الخت) كقوله أن لم يدخل فلان الدار فانت  
طالق أو أنت حرة (قوله كحكم حلفه على فعل نفسه) أي على فعل نفسه بصيغة الخت المطلق  
(قوله فيمنع من البيع والوطء) أي حتى يدخل فلان الدار ولو طال الزمان (قوله ويدخل عليه اجل  
الايلاء) أي ويضرب له اجل الايلاء إذا رفعت الزوجة للقاضي لضررها بعدم الوطء (قوله ويكون  
من يوم الرفع) أي لا من يوم البين لان يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله قدر ما يرى الخ) أي  
إذا رأى الحاكم أن ذلك الخالف أراد يمينه شهرا أو جمعة فإن دخل فلان الدار في تلك المدة فقد انحلت  
اليمين وإن مضت تلك المدة ولم يدخل وقع عليه الخت (قوله قولان) أي لابن القاسم  
(قوله فالخلاف) أي بين القولين وقوله إنما هو في الاجل والتلوم أي فعل الأول يضرب له اجل الايلاء إذا  
تضررت ولا يطلق عليه الا بعد تمامه وأما على الثاني فلا يضرب له اجل الايلاء بل يتلوم له بقدر ما يرى  
الحاكم أنه أراد يمينه فإذا مضت تلك المدة ولم يدخل وقع الطلاق عليه والقولان متفقان على أنه يمنع

حاكم (قولان) الرابع الثاني فكان الأولى الافتصار عليه لأنه مذهب المدونة وعلى ما قررنا فالخلاف إنما هو في الاجل والتلوم لا في المنع

وقيل لا يمنع منها زمن التلوم كمن حلف وضرب أجلا وهو لا يمنع من وطئها الى الاجل كما روي عليه فالخلاف في الاجل مع النع والتلوم  
بلا منع ورجح الاول اظهر في النظر (٤٠٠) وصنيع المصنف يقتضيه حيث قصر النبي على ضرب الاجل وهو قول

ابن القاسم في المدونة فيكون هو المتمد ( وإن أقر ) على نفسه ( بفعل ) كدخول دار او تزوجه على زوجته وكذا ان ثبت عليه ذلك ( ثم حلف ) بالطلاق ( ما فعلت ) هذا الفعل ( صدق يمين ) بالله انه كان كاذبا في اقراره ولا شيء عليه هذا ان روفع فان نكل تجز عليه كما استظهره بعضهم وان كان مستفتيا لم يحلف وقوله صدق اي فلا ينجز عليه الطلاق فلا ينافي انه يؤخذ باقراره بنحو سرقة او شرب خمر فيحد ( بخلاف اقراره ) انه فعل كذا كان اقر على نفسه انه تزوج او تسرى ( بعد اليمين ) به بالطلاق انه لا يتزوج ولا يتسرى ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى بذلك فلا يصدق انه كان كاذبا حينئذ ( فينجز ) عليه الطلاق بالقضاء ومثل اقراره بعد يمينه قيام البينة عليه بأنه فعل فلا يصدق ان انكر ( ولا تمكنه زوجته ) من نفسها اي لا يجوز لها ذلك ( إن سمعت اقراره ) انه فعل كذا بعد اليمين وكذا اذا شهدت

منها ( قوله وقيل لا يمنع منها ) أي على القول الثاني ( قوله كمن حلف وضرب اجلا ) أي كما لو قال ان لم يدخل فلان اذار قبل شهر فانت طالق أو فانت حرة فتقدم أنه لا يمنع من الوطء في الزوجة والامة الا اذا جاء الاجل ( قوله وعليه فالخلاف ) أي بين القولين في الاجل الخ أي فالقول الاول يقول يمنع منها ويضرب لها أجل الايلاء اذا تضررت واما القول الثاني فيقول لا يمنع منها ويتلوم لها بقدر ما يرى الحاكم أنه أراد يمينه ولا يضرب أجل الايلاء ( قوله ورجح ) أي القول بأنه لا يمنع منها زمن التلوم وقوله والاول أي القائل بأنه يمنع منها زمن التلوم فالمراد بالاول من القولين الفرعين على القول بالتلوم والحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل انه يمنع منها ويضرب له أجل الايلاء وقيل يمنع منها ويتلوم له ولا يضرب له أجل الايلاء وقيل يتلوم له من غير منع والاول ضعيف والقولان الاخيران رجع كل منهما لكن التمدد منهما القول الاول لانه مذهب ابن القاسم في المدونة كذا قال الشارح والذي في بن ان القولين لا يفرقان الا بضرب الاجل وعدمه لان النع من الوطء ثابت على كل من القولين أما على ضرب اجل الايلاء فظاهر وأما على التلوم وهو الراجح فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من المدونة بالنع من الوطء مع التلوم انظر نصها في ح فقول من قال انه لا يمنع من الوطء لها زمن التلوم مخالفت لصها ( قوله وان اقر بفعل ) أي كما لو اقر لزوجه انه تزوج أو تسرى عليها فخاصته في ذلك فحلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وأنى كنت كاذبا في قولي فانه يصدق في القضاء يمين بالله انه كاذب في اقراره وفي الفتوى بدون يمين وانما لزمته اليمين في القضاء لان اقراره والاوجب التهمة ومن قيل ماذا اقر بفعل ثم حلف ما فعلت من حلف بالطلاق انه ما اخذ معلومه من الناظر او دينه من مدينه فظاهر الناظر او المدين ورقة بخط الحالف على انه قبض حقه من الناظر او قبض دينه من المدين فادعى الحالف ان خطه كان موضوعا بلا اصل فلاحث عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل يمينه لا بعده لسببية الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف ولا مطالبة له على الناظر ولا على المدين فدعواه أن خطه موضوع بلا أصل وتسكديه للوثيقة انما ينفعه في عدم لزوم الطلاق ولا ينفعه في اخذ الدين من المدين ولا في اخذ المعلوم من الناظر كما أتى بذلك عجب ( قوله وكذا ان ثبت عليه ذلك ) كما لو قامت عليه بينة انه قدف فلانا مثلا فحلف بالطلاق ما قدف وان تلك البينة الشاهدة عليه بالتحذف كاذبة في شهادتها فلا حث عليه لكنه يحذف فلو شهدت عليه بينة أخرى بعد يمينه انه قدف حث كذا في قولة بخلاف اقراره الخ أي او ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لرد شهادة البينة الثانية لانها بمنزلة اقراره بعد اليمين ( قوله فلا يصدق انه كان كاذبا ) أي ولو حلف على ذلك ( قوله بالقضاء ) أي بحكم الحاكم وظاهره انه يقبل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فان لم تشهد البينة على اقراره بعد اليمين وعلم هو انه كاذب في اقراره بعد يمينه هل له التمام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم ان ما عيل التمام عليه يجوز الفتيا به بل لا طريق لمعرفة الامنأها من ( قوله ومثل اقراره بعد يمينه قيام البينة عليه ) أي بعد يمينه قال عجب ما نصه اذا حلف بالطلاق ما فعلت ثم قامت بينة انه فعل لزمه الطلاق ولو قامت بينة انه فعل فحلف بالطلاق ما فعل لم يلزمه طلاق وفي كلا الموضعين قد قامت البينة على فعل ما حلف عليه ( قوله ولا تمكنه الخ ) فان مكنته طائفة فلا حد عليها للشبهة باحتمال انه صادق في قوله انه لم

يفعل

عليه البينة بذلك ثم قال كنت كاذبا ولم افعل ولم تعلم صدق في قوله

كنت كاذبا ( وبانت ) الواو للحال أي والحال ان الطلاق كان باثنا واما لو كان رجعا فليس لها الامتناع لاحتمال انه راجعها فيما بينه وبين الله

ومثل ذلك إذا سمعته أنه طلقها ثلاثاً فالمدار على علمها بينوتها ( ولا تزني ) ( إلا كرهاً ) بفتح الكاف أي مكرهة في التمكن والتزني فلا استثناء راجع لهما وكرها اسم مصدر أكره ومصدره أكرها فاطلق اسم المصدر وأراد للمصدر أي الأكره فساوى مكرهه فلا اعتراض عليه بأن السكره ماقوم بالقلب من البغض فالصواب مكرهه ( ولتتد منه ) وجوباً بكل ما أمكنها الافتدائه لتخلص من الزنا ( وفي جواز قتلها له عند محاورتها ) أي طالب الوطء منها ولو غير محصن إذا أمكنها ( ٥٠٩ ) ذلك وعلمت أو ظنت أنه لا

يُدفع إلا بالقتل وعدم جوازه ولكن لا تمكنه إلا إذا خافت منه القتل ( قولان ) ثم شرع في بيان مسائل يؤمر فيها بالحنث من غير قضاء بقوله ( وأمر ) وجوباً وقيل ندباً بالفراق ( من غير جبر ) ( في ) تعليقه على ما لم يعلم صدقها فيه من عدمه كقوله أنت طالق أو حرة ( أن كنت تحبيني ) أو تحبني فراق ( أو تنفضي ) بفتح التاء ( ١ ) من بغض كنصر ( وهل ) مجرد الأمر بلا جبر ( مطلقاً ) سواء أجاب بما يقتضي الحنث أم لا لاحتمال كذبها وهو الراجح ومثله سكونها ( أو ) الأمر من غير جبر إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث فيجزئ ) عليه الطلاق جبراً وفي نسخة فيجبر فإن أجاب بما لا يقتضيه أو سكنت فلا يجبر على هذا ( تأويلان ) وفيها ما يدل لهما ( وأمان ) قال لهما أنت طالق أن كنت دخلت الدار فإن قالت لم أدخل لم يلزمه شيء إلا

لم يفعل اهـ بن ( قوله ومثل ذلك ) أي مثل ما إذا كان الطلاق الذي حلف به بائناً وقوله إذا سمعته أنه طلقها ثلاثاً أي ولم تسمعه منه البينة ولم تسمع إقراره به والا حكم بالتجيز عاجلاً ( قوله إلا كرهاً ) والأكره بخوف مؤلم من ضرب أو سجن أو قتل أو أخذ مال ولا يقال قد تقدم أن الأكره على الزنا لا يسوغ ولو خوف بالقتل لانا نقول ذلك مختص بالزنا بمن تعلق بها حتى لخلق كالسكره وذات زوج أو سيد وأما ما قدم منه ذلك فيقع فيه الأكره بخوف ولم مطلقاً كما في الواقع عن ابن رشد وما هنا من هذا القيل اهـ بن ( قوله ولو غير محصن ) لا يقال لا يتصور كونه غير محصن والفرض أنه ذو زوجة لانا نقول يتصور قبل البناء وقد علمت أن الإحصان إنما يكون بنكاح صحيح ووطء فيه وطء مباح اهـ بن ( قوله قولان ) الأول محمد والثاني لسحنون وصوبه ابن عجز قال لانه لا سبيل إلى القتل لانه قبل الوطء لا يستحق القتل بوجه بعده صار حداً والحد ليس لها إقامته وأجاب القرى في قواعده بأن ابن المواز يقول بقتله دفاعاً كالخارب والدفع لا يستلزم القتل اهـ قال الشيخ أحمد بابا عقبه قلت فيختص المعنى إذا بعدا فتمت وإن أدت إلى قتله لا قصد قتله أولاً وهو خلاف الفرض اهـ بن ( قوله وجوباً ) أي لكن لا يقضى عليه به كما في للدونة فإن لم يطق كان عاصياً بترك الواجب وعصيته باقية غير منحلة ويلزم من ذلك أن الفراق للأمر به إنما يوقعه بلفظ آخر ينشأ عنه لا يقع بالنظر الأول كما زعمه بعضهم إذ لو وقع الفراق به لأنحلت العصمة به ووجب القضاء عليه بتجيز الفراق والفرض بخلافه اهـ بن وإذا فارق بانشاء صيغة فلا يحسب عليه طلقان واحدة بالصيغة التي انشأها وواحدة بالمليق بل طلقة واحدة بما انشاء من الصيغة لأنها تحية للشك الحاصل قاله في المجلد ( قوله وهو ) أي القول بالاطلاق ( قوله ومثله سكونها ) أي وكذا قولها لا أحبك ولا أبغضك ( قوله إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث ) أي والحال أنه لم يصدقها فيما أجاب به والا جبر على الطلاق قطعاً والحاصل أن محل التأويلين إذا أجاب بما يقتضي الحنث أن كذبها في جوابها وأما إذا صدقها في جوابها بما يقتضي الحنث فإنه يجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد نقله وغيره انظر بن ( قوله أي بانفاذ الأيمان ) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف لأنه لا معنى للأمر بالأيمان إلا الأمر بانفاذها فتقدير هذا المضاف ظاهر من عرف الاستعمال والمحاورات بحيث لا يحتاج لدليل ( قوله المشكوك فيها ) أي مع تحققه بينما ولم يدر ما هو منها ( قوله فلو حلف وحنث الخ ) هذا لفظ المدونة إلى قوله يؤمر بذلك من غير قضاء قال ابن ناجي فهم شيخنا أبو مهدي قولها يؤمر على الوجوب وإنما أراد نفي الجبر وفيهم شيخنا البرزلي قولها على الاستحباب والصواب الأول لقرينة قولها من غير قضاء اهـ نقله ( قوله ولا يؤمر بالفراق ) أي الطلاق فضلاً عن جبره عليه ( قوله إن شك هل طلق الخ ) وأما أن ظن أنه طلق وقع عليه وقوله هل طلق أي وأما لو شك هل اعتق أولاً فإنه يلزمه التقى لتشرف الشارع إلى الحرية وبضه للطلاق ولم ينظروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا على القاعدة من الغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطء لأن الأصل عدم

( ٥١ - دسوقي - نائي ) . أن يتبين خلافه وإن قالت دخلت فإن صدقها جبر على الفراق بالقضاء وإن كذبها أمر بفراقها من غير قضاء وسواء فيها رجعت لتصدقها أو تكذبه أو لم ترجع ( و ) أمر ( بالأيمان ) أي بانفاذ الأيمان ( للشكوك فيها ) من غير قضاء فلو حانف وحنث وشك هل حلف بطلاق أو عتق أو مسمى أو صدقة فليطلق نسائه ويعتق رقيقه ويمس لمسكه ويتصدق بثلاث ماله يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله في المدونة ( ولا يؤمر ) بالفراق ( إن شك هل طلق ) أي هل حصل منه

( ١ ) قول الشارح بفتح التاء الخ هذه لغة رديئة والصفة العصبى بضم الناء من أبغض

مديوب بالطلاق (أم لا) يشمل شكه هل قال أنت طالق أم لا وشك هل حلف وحث أولا وشك هل حلفه على فعل غيره هل حلفه أم لا فإنه يجوز عليه الطلاق على طريقة أبي عمران وتبه ابن الحاجب وقال ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به والا فلا يؤمر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق ونقله صاحب الجواهر واختار أبو محمد واللخمي عدم الحث وأنه لا يؤمر بالطلاق لا بختا ولا بقضاء مثل ما إذا حلف على فعل غيره وهذا هو المشهور انظر بن (قوله وهو سام الخاطر) أي والحال انسام الخاطر أي القلب فهو من اطلاق اسم الحال وإرادة الحل (قوله داخلا) حال من شخص وهو من غير الغالب لأنه نكرة غير مختصة إلا أن يقال إنها تخصت بالصفة وهو قوله شك الخ فإنه صفة لشخص وإن كانت جارية على غير من هي له (قوله وغاب عنه) أي غاب ذلك الداخل عن الخالف (قوله انشاقا) أي لاستناده في شكه لموجب (قوله وهل يجبر عليه) أي مع الأمر به وقوله وينجز أي إذا أي (قوله أو يؤمر) أي بانتيائه (قوله تأويلان) أي لأبي عمران القاسي وأبي محمد بن أبي زيد (قوله وان شكك أهدى هي) أي الموقع عليها الطلاق أم غيرها أي بأن قال هـ طالق ثم شك هل طاق هـ أو غيرها أو قال ان دخلت الدار فهـ طالق ودخل ثم شك هل حلف بطلاق هـ أو غيرها (قوله طقتا معانا جزا) أي من غير إيهال وقيل يهـ ليند كرفان ذكرها لم يطلق غيرها قاله في الشامل وعلى كل من القولين فلا يحتاج في طلاقها إلى استئناف طلاق ابن عرفة قلت فإن تذكر عين الطلقة فيكون أحق بغير من ذكر عنها ويكون فوت هذه الغير كمرأة المنقودة هـ بن وقوله طقتا معا أي كلتيهما الذكي بغيره فإن كان كل يبد شخص وجزم كل واحد بذكاة ما يده أ كلاهما من باب مشكلة الغراب للتقدمة يحلف كل على التقيض فيها وليس من باب مشكلة المصنف ما لو كان لرجل أربع زوجات رأى أحدها من مشرفة من طائفة قل لها ان لم أطلقك فصاحبك طوائف فردت رأسها ولم يعرفها بعينها وأنكرت كل واحدة منهن أن تكون هي المشرفة فإنه يلزمه طلاق الأربع كما أفق به ابن عرفة والصواب ما أفق به تلميذه الأبي أن له ان يمك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لأنه ان كانت التي أمسكها هي المشرفة فقد طلق صواحبها وإن كانت المشرفة إحدى الثلاث اللاتي طلقهن فلا حث في التي تحتها كذا في ح أما لو قال المشرفة طالق وجهات طاق الأربع قطعا كما في البدر التراقي (قوله ولم ينو معينة أو نواها ونسبها طقتا معا) أما في الثانية فباتفاق يلزمه طلاق الجميع وأما في الأولى وهو ما إذا لم ينو معينة فطلاق الجميع هو قول المصريين وروايتهم وقال المديون يختار واحدة للطلاق كالعتق قال ابن رشد والأول هو المشهور ورواية المديون شذوذ والقياس ان العتق كالطلاق وأما إذا نوى معينة ونسبها فقال أبو الحسن يتفق فيها المصريون والمديون على طلاق الجميع وكذلك في العتق إذا قال أحد عبيدي حر نوى واحدا ثم نسبته فته يتفق على عتق جميعهم (قوله أو نواها ونسبها) وأما إذا نوى واحدة ولم ينسبها فإنه يصدق في الفتوى بغير يمين مطلقا وكذا في القضاء ان نوى الشابة أو الجميلة أو من يعلم ميله لها ولا فيمين (قوله جواب عن المسائل الثلاث) أي ولا يكون اضرا به في الأخيرة عن الأولى رافعا لطلاقها (قوله ولانية له) أي في طلاق واحدة بعينها (قوله خير) أي والقرض انه لانية له كما قال الشارح وكان قوله أو أنت نسفا والا طلقت الأولى قطعا والثانية بآرادته وعمله أيضا إذا لم ينو الاضراب والاطلقتا كما سبأ للشارح وعمله أيضا ما لم يحدث نية التخير بعد تمام قوله أنت طالق والاطلقت الأولى خاصة لأنه لا يصح

طلاق إنيما أحب فإن نوى طلاق واحدة أو طلاقهما طلقت من نوى طلاقها

(و) إن قال أنت طالق (لأنك طلقت الأولي) خاصة (بالأن مريدة) بأو بلا (الإضراب) عن الأولى والثانية فيطلقان فهو راجع للمستثنين لأن أو تأتي للإضراب كبل ومعنى الإضراب في لأنه بعدان طلق (٤٠٣) الأولى رفعه عنها بلا وأوقه

على الثانية وظاهر أنه لا يرتفع عن الأولى بعد وقوعه (وإن شك) بعد تحقق الطلاق (أطلق) زوجته طلاقاً (واحدة) أو اثنتين (أو ثلاثاً لم تحل) له (إلا بعد زوج) لاحتمال كونه ثلاثاً (وصدق إن ذكر) أن الذي صدر عنه أقل من الثلاث وارتفع (في الدعوى) بلا عقد بعدها بقصد بلايين فيها (ثم إن تزوجها) بعد زوج (وطبقها) طلاقاً أو اثنتين (فكذلك) لا تحل له إلا بعد زوج لأنه إذا طلقها واحدة يحتمل أن يكون للشكوك فيه اثنتين وهذه ثالثة ثم إن تزوجها وطلقها لا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محتملتان ثم إن طلقها ثالثة بعد زوج لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه ثلاثاً وقد تحقق بعدها ثلاث وهكذا لغير نهاية (إلا أن يثبت) طلاقها كأن يقول أنت طالق ثلاثاً أو إن لم يكن طلاقاً عليك ثلاثاً فقد أوقعت عليك نكحة الثلاث

رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما طلقت الاولى قله للخمى (قوله وإن قال أنت طالق) أى وإن قال لاحدى زوجتي أنت طالق وقال للأخرى لا أنت وقوله طلقت الاولى خاصة أى لانه تقي الطلاق عن الثانية (قوله إلا أن يريد بأو) أى فى المسئلة السابقة وقوله أو بلا أى فى هذه المسئلة وقوله الاضراب قال حنسى وانظر اذا قال أردت بالاضراب جاء الاولى فى عصمتى فهل يعمل بنيتها مطلقا قال شيخنا وهو الظاهر او يعمل بها فى الفتوى وأما فى القضاء فلا يعمل بنيتها لانه لما قال قصدت الاضراب فكأنه اعترف بطلاقهما معا (قوله فيطلقان) أى لان اضرابه عن الاولى لا يرفع الطلاق عنها (قوله فهو راجع للمثليتين) أى أنه بخير فى قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية إلا أن يريد الاضراب فيطلقان معا ولا شيء عليه فى الثانية إذا قال أنت طالق لأنك لا أنت الا أن يريد الاضراب فيطلقان معا (قوله وارجع فى المدة) أشار الشارح الى ان قول المصنف فى المدة متعلق بمحذوف وليس متعلقا بقوله ان ذكر كلا يقتضى انه إذا تذكر بعدها لا يصدق وليس كذلك (قوله وبمدها) أى وارجع بعدها (قوله بلاعين فيما) متعلق بصدق وضيم فيها للمدة وبمدها أى صدق بلاعين سواء تذكر فى المدة أو بعدها (قوله ثم إن تزوجها) أى ثم إن بقى على شكه وتزوجها بعد زوج (قوله لانه إذا طلقها) أى ثانيا مرة (قوله وهكذا لغير نهاية) فإذا تزوجها وطلقها رابعا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية قد تمت ثم ان تزوجها وطلقها خامسا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه ابتداء واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية قد تمت ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها سادسا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا والستة بعده عصمتان تامتان ثم ان تزوجها وطلقها سابعا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة مكلمة للعصمة الاولى والباقي عصمتان قد تمتا ثم ان تزوجها وطلقها ثامنا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تكلمة للعصمة الاولى والستة الباقية عصمتان وإن تزوجها وطلقها تاسعا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه ثلاثا وهكذا كل ثلاثة أزواج دور لأولهم سبق اثنتين ولثانيهم سبق واحدة ولثالثهم سبق ثلاثة واعلم ان شرط اطراد الدوران كما فى التوضيح ان يطلقها بعد كل زوج طليقة واحدة أو اثنتين خلافا لمن أطلق ويان ذلك اذا طلقها فى الثانية طليقتين وفى الثالثة طليقة وفى الرابعة طليقة فان فرض ان المشكوك فيه ثلاث فهذه الأخيرة أولى من عصمة مستأنفة وان فرض ان المشكوك فيه اثنتان فهذه الأخيرة ثانية من عصمة مستأنفة ونقص الاثنان للاثنتين الاول يصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعا فتلغى واحدة وان فرض ان المشكوك فيه واحدة فالأخيرة ثانية من عصمة أيضا وذلك لان مزاد على النصاب يلغى ويصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعا وقد ظهر لك بهذا عدم اطراد الدوران مع الاختلاف فى العدد انظر بن (قوله وإن حلف صانع طعام مثلا) أى قوله طعام فرض مسئلة بل وكذلك لو حلف شخص على آخر ان يركب أو يقرأ أو يسافر ونحو ذلك فحلف الآخر لا أقبل ذلك فإذا تنازعا حث الاول (قوله فحلف الآخر) الاولى فحلف الآخر بالوارى لصدق بحلف الآخر قبل حلف صانع الطعام وبعده ولعله نبه على اللوم (قوله بالبناء للمفعول) أى وتشديد

فيقطع الدور وتحل له بعد زوج وتسمى هذه المسئلة الدولاية لدوران الشك فيها (وإن حلف صانع طعام) مثلاً (على غيره) بالطلاق مثلاً (لأبد أن تدخل) لتأكل من الطعام (فحلف الآخر لا أدخلت حنث الأول) بالبناء للمفعول

أى قضى بتحنيته لحلفه على ما يملكه بخلاف الثانى فانه حلق على أمر يملكه ان لم يحث الثانى نفسه بالدخول طوعا والا فلا حث على الأول ولو اكره على الدخول لم يحث واحد منهما ( وإن ) تاق الطلاق مثلا على مجموع أمرين ويسمى تعليق التعليق كأن ( قال إن كنت ) زيدا ( إن دخلت ) الدار فانت طالق ( لم تطلق ) إلا بهما ) معافلت الأمرين على ترتيبهما فى التعليق أو على عكسه \* ولما فرغ من الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة والا تعلق من إنشاء أو تعليق وحاصل كلامه أن التعليق يكون فى الأنوال ولو اختلفت إذا اتفق معنى القول وفى الفعل التحد لافى المختاف منه ولا فى القول والفعل فأشار إلى تعلق القولين بقوله ( وإن شهد ) عليه ( شاهد بجرام ) أى بقوله لها ( ع . ع ) أنت حرام أو ان دخلت الدار فانت حرام ( و ) شهد عليه ( آخر بيته ) أى بقوله

لها أنت بته أو طالق بالثلاث لقت شهادتهما وبأزمه الثلاث لاتفاقهما فى المعنى على البيئونة وان اختلفا فى اللفظ وكذا ان شهد أحدهما بالأيمان فحرمى والآخر بالحلال على حرام ( أو ) شهد أحدهما ( بتعليق على دخول دار ) مثلا ( فى رمضان ) متعلق بتعليقه أى بأنه حصل منه تعليق الطلاق فى رمضان على دخول الدار ( و ) شهد الآخر انه علقه فى ( ذى الحجة ) وثبت الدخول بهما أو بغيرهما أو بقراره لقت لأشهاد شهدا بقول واحد وهو التعليق وان اختلف زمنه ( أو ) شهدا ( بدخولها ) أى فى الدار ( فبهما ) أى فى رمضان وذى الحجة أى شهد أحدهما أنه دخلها

النون لا يفتح الحاء وتخفيف النون للأيوم أنه يحث ولو اطاع الثانى لدخول وليس كذلك ( قوله أى قضى بتحنيته ) أى حكم القاضى بتحنيته ووقوع اليمين عليه عند التنازل ( قوله لحلفه على ما يملكه ) أى وهو فعل غيره وقوله حلف على أمر يملكه أى وهو فعل نفسه ( قوله والا فلا حث على الأول ) أى والا بان حث الثانى نفسه بالدخول طوعا فلا حث على الأول وهذا هو المواب خلافا لما ذكره بهرام من أن الأول يحث ولو دخل الثانى واستظهره ت فى كبره قال طنى ونصوص المذهب مصرحة بخلافه ومطابقة على عدم الحث عند الفعل حتى كاد أن يكون معلوما بالضرورة انظر بن ( قوله لم يحث واحد منهما ) أما الأول فلانه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثانى فلان دخوله مكرها لا أن يأمر الثانى غيره باكراهه على الدخول أو يكون يمينه لا يدخل طائما ولا مكرها والا حث بالاكرام وان كان الصانع يبرى يمينه لأنه حلف على الدخول وقد حصل ( قوله لم تطلق الا بهما معا ) أى لأنها ان دخلت الدار أولا توقفت الطلاق على الدخول فلا يحصل بالحث الا بمجموعهما ( قوله فعلت الأمرين على ترتيبهما فى التعليق أو على عكسه ) وجه ذلك أن الجواب وهو قوله فانت طالق وان كان يحتمل أن يكون جوابا للثانى والثانى وجوابه للثانى لا الأول يحتمل ان يكون جوابا للأول والمجموع دليل جواب الثانى وحينئذ فلا يحث الا بالاثنتين احتياطا تقدم هذا على هذا أو بالعكس وقال الشافعى لا يحث الا اذا فعلهما على عكس الترتيب فى التعليق لأن قوله فانت طالق جواب فى المعنى عن الأول فيكون فى النية إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثانى فيكون فى النية بعده فحصله انه جعل الطلاق معلقا على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقا على الدخول فلا بد فى الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولا ثم ان هذا أى ما ذكره المصنف من أنه لا يحث الا بهما لا يخالف ما مر فى باب اليمين من التحنيث بفعل البعض لأن ما تقدم تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم أن المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما ( قوله وإن شهد شاهد بجرام وآخر بيته ) أى ولم يذكره زمانا ولا مكانا ( قوله لاتفاقهما فى المعنى على البيئونة ) لا يقال البيئونة لا ينوي فيها مطلقا وأنت حرام ينوي فيها قبل الدخول فابن الاتفاق لأنما تقول هذا منكرا فلا يتأتى منه تنويه ( قوله وثبت الدخول ) أى بعد ذى الحجة ( قوله مع ثبوت الخ ) أى باقراره أو بيئنة غير الشاهدين بالدخول أو بهما ( قوله وسقطت الشهادة ) أى وإذا وجد الشرط المذكور لقت سواء

كان

فى رمضان والآخر أنه دخلها فى ذى الحجة مع ثبوت التعليق

الواقع منه قبل رمضان لقت لأن الدخول فعل حد وان اختلف زمنه ( أو ) شهد أحدهما بعد حلفه لا كلم زيدا ( بكلامه ) ( لدرى السوق ) وآخر بكلامه له فى ( المسجد ) لقت لأن الكلام شئ واحد وان اختلف مكانه ( أو ) شهد أحدهما ( بأنه طالق يوما بمصر ) فى رمضان مثلا ( و ) شهد الآخر أنه طلقها ( يوما بمكة ) فى ذى الحجة فقد اختلف الزمان والمكان إذا كانت للدة يمكن عادة أن يكون الزوج فيها بمصر وبمكة كما مثلا أما اذا لم يمكن كشرة أيام مثلا فهو تكاذب وسقطت الشهادة وقوله ( لقت ) جواب المسائل الخمس وهى فى التعليق قوله ( كشاهد بواحدة ) أى بطلقة واحدة ( و ) شاهد ( آخر بأزيد ) من طلقة لقت فى الواحدة المتفق عليها

( وحلف على ) نفي ( الزائد ) وبرى منه ان حلف ( وبالله سجن حتى يحلف ) فان طال سجنه دين ولا يلزمه غير الواحدة ( لا بفعلين )  
 مختلفي الجنس فلا تلتقى كشهادة أحدهما أنه حلف لادخل الدار وقد دخلها ( ٤٠٥ ) وآخر أنه لا يركب الدابة وقد ركبها

وحلف على نفي ما شهدا به

فان نكل حبس فان طال

دين ( أو فعل وقول ) فلا

تلتقى ( كواحد ) شهد

( بتعاقبه بالدخول ) لدار

وهو قول ( و ) شهد ( آخره

بالدخول ) فيها وهذا فعل

( وإن شهدا بطلاق واحدة )

معينة من نسائه ( ونسائها )

وأنكر الزوج ( لم تقبل )

شهادتهما لعدم ضبطهما

( وحلف مطلق واحدة )

من نسائه فان نكل حبس

فان طال دين ( وإن شهد

ثلاثة ) على رجل كل

( يمين ) بطلقة حث فيها

كشهادة أحدهم بأنه حلف

لا كلم زيدا وقد

كلمه والثاني بأنه حلف

لادخل الدار وقد دخلها

والثالث بأنه حلف

لاركب الدابة وقد ركبها

حلف لتكذيب كل واحد

منهم ولا يلزمه شيء ( وإن

نكل الثلاث ) فالثلاث لازمة

عند ربيعة ومذهب مالك

التي يرجع اليه انه يحلف

ولا شيء عليه فان نكل

حبس وان طال دين كما

تقدم فكان على المصنف

حذف هذا القرع \* ولما

أنهى الكلام على أركان

كان الزمن الذي يمكن فيه الانتقال من مصر لمكة تنقضي فيه العدة أم لا لأن الطلاق انما يقع من يوم  
 الحكم بشهادتهما ( قوله وحلف على نفي الزائد ) أى حلف مطلق واحدة ولا أكثر قاله عبيد ولامه  
 إنما طلب بذلك لكونه منكر الأصل الطلاق والا فالظاهر انه إذا حلف ماطقت أزيد فانه يكفي  
 اهـ شيخنا عدوى وصورة يمينه كما قال أبو الحسن ان يقول بالله الذي لا إله إلا هو ما طمقت البتة فينتفع  
 يمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة اهـ بن ( قوله وآخر أنه لا يركب الدابة ) ان قلت الشهادة  
 فيها ذكر بفعل وقول من كل منهما لا بفعلين فقط وحينئذ فلا يصح التخييل بما ذكر للفعلين قلت غلب  
 جانب الفعل لأنه المقصود واحترز بقوله محتاني الجنس عن متحدى الجنس فتلتقى كما مر في قوله أو  
 بدخولهما فيهما لأن الفعل فيهما واحد وهو الدخول وان اختلف زمنه كما مر ( قوله وحلف على نفي الخ )  
 ظاهره ولو في الفتوى وهو كذلك ( قوله فان نكل حبس فان طال دين ) هذا مبنى على القول  
 المرجوع اليه وهو الموافق لما يأتي للمصنف في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث  
 نكل طلقين ولا يحمس كذا ذكر ( قوله فلا تلتقى ) أى ولا يلزم الشهود عليه يمين كما قاله أبو الحسن  
 عن ابن الموارز وقال شيخنا العدوى وهذا عمالا خلاف فيه ( قوله وان شهد الخ ) صورته شهد عليه  
 شاهدان انه اطلق واحدة معينة من نسائه ثم نسيا اسمها والزوج يكذبهما ويقول ماطقت أصلا فان  
 الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين الشهود بطلاقها لكن يلزم الزوج يمين واحدة لرد  
 شهادتهما بان يحلف بالله مطلق واحدة من نسائه ومقابل المشهور يقول تقبل شهادتهما ويطلقن  
 جميعهن ( قوله لم تقبل شهادتهما ) ظاهره ولو تذكرها وهما مبرزان والذي ينبغي قبول قولها إذا  
 تذكر او كانا مبرزين ( قوله فان نكل حبس فان طال دين ) هذا هو المعتمد ومقابله يقول ان نكل  
 فلا بد من حبسه حتى يقر بالمطلقة واختاره اللخمي لان البيئة قطعت بان واحدة عليه حرام ( قوله وان شهد  
 ثلاثة على رجل ) أى وأما لو شهد عليه ثلاثة كل واحد بطلقة من غير تعليق أو بتعليق على فعل متحد  
 واختلف الزمان في الصورتين كما لو شهد أحدهم انه قال لها في رمضان أنت طالق وشهد الثاني أنه قال  
 لها ذلك في شوال وشهد الثالث أنه قال لها ذلك في ذى القعدة أو شهد أحدهم أنه حلف في رمضان أنه  
 لا يدخل الدار ودخلها فيه وشهد الثاني انه حلف في شوال انه لا يدخلها ودخلها فيه وشهد الثالث  
 أنه حلف في ذى القعدة انه لا يدخلها ودخلها فيه فانه يلزمه طلقة بموجب شهادة اثنين من البيئة  
 ويلزمه يمين لرد شهادة الثالث الواجب للطلقة الثانية فان حلف لم يلزمه الاطلقة وان نكل فالمرجع  
 عنه يلزمه طلقان والمرجع اليه أنه يدين بعد طول سجنه ( قوله كل ) أى شهد كل واحد منهم يمين  
 مصور بطلقة حث فيها ( قوله حلف لتكذيب كل واحد منهم ) أى حلف يميناً واحدة لتكذيب كل  
 واحد منهم ( قوله ولا يلزمه شيء ) أى باتفاق ( قوله عند ربيعة ) وكذا هو قول مالك المرجوع عنه وقوله  
 ومذهب مالك التي يرجع اليه الخ هو المعتمد ( قوله كما تقدم ) أى في قول المصنف لا بفعلين  
 فصل ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق \* ( قوله ان فوزه الخ ) أى بان قال لها وكنك على ان تطلق نفسك  
 ( قوله أى الطلاق ) شار إلى أن الضمير البارز وهو القول عائد على الطلاق وان الضمير للستر وهو

ذكر فيه حكم النيابة في

الطلاق وهي أربعة توكيل وتخير وتمليك ورسالة بقوله ( إن فوزه ) أى الطلاق الزوج المسلم المكاف ولو سكر حرام أى فوزه

الطلاق وكان منها الأهل وهو ازواج اصالة اخذ في الكلام على نائبه يقال [ درس ] ( يصل )

ايقاعه ( لها ) أى للزوجة ولما كان التفويض جنسا نخته أنواع ثلاثة أشار إلى ذلك بقوله ( توكيلاً )



نصب على التمييز أو على الحال أي موكلًا لها والتوكيل جعل انشاء الطلاق يبدل الغير باقيا منع الزوج منه أي من إيقاعه (فله العزل) أي عزلها قبل إيقاعه اتفاقا كما

(٤٠٦)

لكل موكل ذلك (إلا لتعلق حق) لها زائد على التوكيل كان تزوجت الفاعل عائد على الزوج أي إن فوض الزوج الطلاق أي إيقاعه لها (قوله نصب على التمييز) أي فوض التوكيل لها بالطلاق فهو تمييز محمول عن المفعول كغرس الأرض مشجرا كذا في خش وعقب وفيه أنه لم يفوض لها التوكيل وإنما فوض لها الطلاق على سبيل التوكيل فالأولى نصبه على الحال أو على أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي تفويض توكيل (قوله والتوكيل) أي على الطلاق (قوله جعل انشاء الطلاق يبدل الغير) هذا جنس يعم التملك والتخير وقوله باقيا منع الزوج منه فصل بخرجهما لأن له المزل في التوكيل دونهما وخرجت الرسالة عن قوله جعل لأن الرسول لم يجعل الزوج له انشاء الطلاق بل الاعلام بثبوته (قوله باتيا) أي حال كون ذلك الانشاء باتيا (قوله ذلك) أي عزل موكله قبل تمام الأمر الذي وكاه عليه لا بعده (قوله الالتحاق حق لها زائد على التوكيل) كدفع الضرر عنها فليس له عزلها قبل إيقاعه (قوله كان تزوجت الخ) أي كما إذا قل لها ان تزوجت عليك الخ جوابا لقولها عند المقد أو بعده أخاف ان تضاررتي بتزوجك على (قوله فليس له حقتك عزلها) أي لأن دفع الضرر عنها حق لها تعلق بذلك التوكيل (قوله لا تخيرا) أي لا ان فوضه لها حالة كونه غيرها لها أو مملكا لها أولا ان فوض الطلاق لها تفويض تخير أو تملك فهو حال أو مفعول مطلق لا تمييز (قوله جعل الزوج انشاء الطلاق) هذا جنس خرج عنه الرسالة ويسمى التوكيل والتملك وقوله نصا أو حكما أخرج به التملك وقوله حقا لغيره أخرج التوكيل لأن الزوج لم يجعل انشاء الطلاق حقا لاوكل بل جعله بيده نيابة عنه (قوله ١٠ من صيغة اختارني أو اختاري نفسك) وكذا من صيغة اختارني أمرك (قوله وهو جعل انشاء حقا لغيره) هذا جنس خرج عنه الرسالة وقوله حقا لغيره خرج به الوكالة وقوله راجعا في الثلاث الخ خرج به التخير وقوله ومن صيغة أمرك أو طلائك يبدك وكذا كل لفظ دل على جعل انطلاق يدها دون تخير كطلق نفسك وملكك أمرك أو وليك أمرك كافي العتية والحاصل أن كل لفظ دل على أن الزوج فوض لها البقاء على العصمة أو الذهاب عنها فهو تخير وكل لفظ دل على جعل الطلاق يدها أو يبدل غيرها دون تخير فهو صيغة تملك انظر التوضيح (قوله وحيل بينهما) أي ولا تعلق للزوجة زمن الحيلولة لان المانع من قبلها وإذا مات أحدهما زمن الحيلولة قبل الاجابة فانهما يتوارثان اه عدوى (قوله ان تعلق به حق) كما إذا قال لها تزوجت عليك فأمرك أو أمر الداخلة يبدك وتزوج عليها في حال بينه وبين الحلو فحق نجيب (قوله والا لادى الخ) أي والا بان قربها واستمتع بها قبل أن تجيب أذى الخ (قوله بخلاف التوكيل) أي فانه لا يحال فيه بينه وبينها وقوله فلو استمتع أي الزوج الوكل بها أي ولو مكرهه (قوله لكان ذلك منه عزلا) أي ولو كان قاصدا بقاءها على توكيلها على الظاهر اه عدوى وحيث كان ذلك عزلا فلم يقع الوطء في عصمة مشكوك فيها (قوله ووقت) أي اوقتها القاضي أو من يقوم مقامه عند عدمه وقوله وان قال أي هذا إذا لم يسم أجلا بان قال لها أمرك يبدك أو خيرتك بل ولو سمى أجلا بان قال أمرك يبدك أو خيرتك إلى سنة (قوله إلى سنة) من مقول القول أي وان قال لها أمرك يبدك إلى سنة أو قل خيرتك في البقاء معي أو مفارقتي إلى سنة وقوله متى علم راجع لما بعد المبالغة وهو ما إذا قل إلى سنة

عليك فأمرك أو أمر الداخلة يبدك توكيلا فليس له حينئذ عزلها والحق هنا دفع الضرر عنها (لا) ان فوضه لها (تخييرا) فليس له عزلها وهو جعل الزوج انشاء الطلاق ثلاثا نصا أو حكما حقا لغيره ومن صيغة اختارني أو اختاري نفسك (أو تملكيا) وهو جعل انشاء حقا لغيره راجعا في الثلاث يخص بما دونها فليس له العزل ومن صيغة امرك أو طلائك يبدك وانما كان له العزل في التوكيل دونهما لأنه في التوكيل جعلها نائية عنه في انشاءه وانما فيها فقد جعل لها ما كان يملك فهما أقوى ولذلك يحال بينهما حتى تجيب فهما كما قل (وحيل) وجوبا (بينهما) حتى تجيب (فيهما) كما قال وحيل وجوبا بينهما أي بين الزوجين في التخير والتملك كالنكاح ان تعلق به حق فلا يقربها حتى تجيب بما يقتضى ردا أو اخذا والا لادى الى الاستمتاع في عصمة مشكوك في إيقاعها بخلاف

(قوله)

التوكيل لقدرة الزوج على عزلها فلو استمتع بها لكان ذلك منه عزلا ومحل

الحيلولة ان لم يعلق التخير أو التملك على شيء كقدوم زيد فان عاق فلا حيلولة حتى يحصل المعلق عليه (ووقت) الخيرة أو الملكة (وإن قال) لها زوج أمرك يبدك مثلا (إلى سنة متى علم) أي علم الحاكم أو من يقوم مقامه بانه خيرها أو مملكتها إلى سنة

مثلا فيوقتها من حين علمه أول المدة أو اثنائها ولا تمهل لآخر المدة التي عتيها قوله متى علم متعلق بوقت (فتقضي) إيقاع الطلاق أو رد مايدها فنقضت بشي فظاهر ( وإلا أسقط الحاكم ) ولا يملكها وانرضى الزوج أو هي معه بالامهال لحق الله تعالى لما فيه من التامد على عصمة مشكوكه ( وعمل بجوابها الصريح في الطلاق ) ومراده بالصريح ما يشمل الكناية الظاهرة والقول والفعل وقد اشار الى اتقول الصريح بقوله ( كلالتها ) وفي بعض النسخ كطلاتها وهو من اضافة للصدر (٤٠٧)

فماوت النسخة الأولى  
كان يقول طلقت نفسي  
منك أو أنا أو انت طالق  
ونحوه أو بنت منك أو  
بائن أو حرام وكذا  
اخترت نفسي (و) عمل  
بجوابها الصريح في (ردّه)  
أي الطلاق قولاً كاخترتك  
زوجاً ورددت لك ما  
ملكته أو فعلاً (كتمكينها)  
من الوطء أو مقدماته  
(طائلة) عالة بالتمليك أو  
التخير وان لم يحصل  
وطء أو مقدماته وان  
جهلت الحكم بان لم يعلم ان  
التمكين يسقط حقها  
ومثل تمكينها بالملك  
أمرها لاجنبى فامكنها  
منه بأن خلى بينه وبينها  
طائفاً عطف على تمكينها  
مشاركة في الاسقاط  
بقوله (وخصي يوم تخييرها  
أو تملكها والمراد باليوم  
الوقت الذي جعل لها فيه  
التخير أو التملك اعم من  
أن يكون يوماً أو أكثر فلو  
عبر بدله بزمان كان أوضح  
أي اذا لم توقف فان

(قوله مثلاً) أي أو خيرتك إلى سنة وقوله إلى سنة أي أو إلى زمن يبلغه عمرها فظاهر (قوله ولا تمهل  
لآخر المدة) أي وأمرها يدها (قوله فتقضي) أي فاذا وقت فتقضي الخ (قوله فانقضت بشي) أي  
من إيقاع الطلاق أو رد مايدها (قوله وإلا) أي والالتقضي بأن وقعتها الحاكم وأمرها بإيقاع الطلاق  
أورد مايدها من التمليك فلم تفعل (قوله لما فيه) أي الامهال (قوله وعمل بجوابها) أي بمقتضى  
جوابها الصريح في الطلاق ورده فان كان جوابها الصريح يقتضي الطلاق كفولها طلقت نفسي  
عمل بمقتضاه من وقوع الطلاق والمدة وجوابها الصريح الذي يقتضي الطلاق هو ما كان صريحاً  
في الطلاق أو كان كناية ظاهرة أو اخترت نفسي لأنه وان كان ليس من صريح الطلاق ولا كناية  
ظاهرة إلا أنه يقتضي الطلاق في مقام التمليك وأما لو اجابت بالكناية الخفية فانه يسقط مايدها ولا  
يقبل منها أنها أرادت بذلك الطلاق كما نقله عن ابن يونس عند قول للصف وقيل تفسير قبلت  
إلا أنه مخلف لما نقله أيضاً في باب الظهار عن ابن رشد في سماع أبي زيد من ان جوابها في التمليك  
بصفة الظهار اذا نوت به الطلاق لزم مع انه كناية خفية واختار بن أن الكناية الخفية اذا اجابت  
بها وقصدت الطلاق فانه يعمل بها وان كان جوابها الصريح يقتضي رده كفولها رددت ماملكته  
أولاً أقبله منك عمل بمقتضاه من بطلان مايدها وبأنها زوجة (قوله في الطلاق) متعلق بعمل  
وصلة الصريح محذوفة أي فيها أي عمل في الطلاق ورده بمقتضى جوابها الصريح في كل منهما  
(قوله كلالتها) من اضافة للصدر لئلا (قوله لفعله) أي بعد حذف الفاعل (قوله وأنا الخ) أي أنا  
طالق منك أو انت طالق مني (قوله عالة) أي وأما لو مكنته غير عالة التمليك لم يبطل مايدها والقول  
قولها في عدم العلم يمين فان علمت بالتخير أو التملك وعلمت الخلو بينهما ولو بامرأتين وادعى انه  
اصابها وانكرت ذلك فقال بعض القول قوله يمين واستظهر عجز أن القول قولها يمين واذا  
تصادقا على الوطء وادعت الاكراه وادعى الطوع كان القول قوله يمين بخلاف القبلة فقولها يمين  
(قوله طائفاً) أي ولولم ترض هي فيما يظهر فلو مكنته دون رضا الوكيل فانه لا يسقط مايدها  
(قوله ومضى يوم تخييرها) أي سواء علمت بالتخير والتمليك أم لا (قوله الوقت الذي جعل لها فيه التخير)  
أي فاذا قال لها اختاري نفسك أو اختاريني في هذا اليوم أو في هذا الشهر كله ومضى ذلك الاجل  
ولم تختّر فلا خيار لها بعد ذلك وبطل مايدها (قوله فقد تقدم) أي انها تقضي حالاً ما برد مايدها  
أو بالطلاق والإسقاط الحاكم مايدها ولا تمهل (قوله وردها) أي لعصمتها وحاصله انه اذا  
خيرها أو ملكها ثم ابانها بخلع أو بات ثم ردها للعصمة بعقد جديد فانه يسقط مايدها من تخيير  
أو تملك (قوله يستلزم رضاها) أي زوجها وإسقاط ما جعله لها من تخيير أو تملك (قوله فلا  
يسقط) أي لأن الرجعية كالزوجة فارتجاعها لا يتوقف على رضاها (قوله وهل نقل الخ) أي انه

وقفت فقد تقدم (وردها) بالجر أي وسقط ما جعله لها من تخيير أو تملك بردها لعصمتها (بعد بينوتها) بخلع أو بات لأن عودها  
يستلزم رضاها بخلاف ردها بعد الطلاق الرجعي فلا يسقط خيارها ثم اشار الى الفعل المحتمل بقوله (وهل نقل قماشها ونحوه)  
بالرفع عطف على نقل كستر وجهها منه وبعدها عنه ويجوز جره عطفاً على قماش أي نحوه من الامتعة ونقل البعض كالشكل  
(طلاق) ثلاث في التخير وواحدة في التمليك (أولاً) يكون طلاقاً أصلاً (تردد) عمله اذا لم تنو به الطلاق والا كان طلاقاً  
انفاقاً ولم تنم قرينة على ارادة الطلاق

كان تنقل القماش الذي شأنه ان ينقل عند الطلاق والا كان طلاقاً قطعاً كما استظهره ثم اشار الى القول المحتمل بقوله (وقبل) منها (تفسير) قولها المحتمل للطلاق ورده نحو قولها (قلت) فقط (أو قلت) أمري) أي شأني (أو) قلت (مأملستني) أو اخترت (بردي) لما جعله لها بان تبق في عصمته بان (٤٠٨) تقول أردت بقولي قلت الخ قلت البقاء في عصمتك (أو طلاق) أي أردت به

الطلاق وتبين منه (أو بقاء) على ما هي عليه من التوكيل أو التأخير أو التملك فيحال بينهما في الأخيرين حتى تجيب وله العزل في الأول ولما كان في الناكرة وهي عدم رضا الزوج بما أوقعته للمرأة تفصيل بين الخيرة والملكية والدخول بها وغيرها أشار له بقوله (وتأكر) الزوج والناكر بالضم عدم الاعتراف (مخيرة لم تدخل) وملكية مطاقاً (وكذا اجنبي جعلها له فيما يظهر (إن زادت) أي الخيرة والملكية في الطلاق (على الواحدة) بان يقول إنما أردت واحدة فقط بشروط خمسة أشار لها بقوله (إن نواها) أي الواحدة عند التفويض فإن لم ينوها عنده لزم ما أوقعته وكذا ان نوى اثنتين حال التفويض ناكراً في الثالثة فلا مفهوم لواحدة فلو قال ان نوى دون ما أوقعته كان أشمل وأوضح (وبادر) للناكرة والاستقط حقه (وحلف)

إذا خيرها أو ملكها فعملت فعلاً محتملاً كأن قلت قماسها أو فعلت فعلاً نحوه كبعدها عنه وتغطية وجهها ولم ترد بذلك الفعل طلاقاً فهل يعد ذلك طلاقاً أولاً ترد (قوله) كان تنقل الخ) مثال لدنقي (قوله) والا كان طلاقاً اتفاقاً لا يقال الفعل لا يلزم به طلاق ولو نواه لانا نقول قد انضم اليه تملكها الطلاق ونحوه فهو من الفعل الخفف بالقرائن وهو كالصريح (قوله) وقبل منها تفسير (قلت) أي انه اذا ملك زوجته أو خيرها فقالت قولاً محتملاً للطلاق ورده فاتها تؤمر بتفسيره ويقبل منها ما ارادت بذلك (قوله) وتبين منه (يحتمل أنه يسكون الياء من البينة ويحتمل ان المراد وتبين ما الذي أرادته من الطلاق هل هو واحدة أو أكثر (قوله) أو بقاء على ما هي عليه (أي حتى تزدى وتنظر ما هو الأول لها (قوله) وناكر الخ) يعني ان الزوج إذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل التأخير قبل الدخول بها فأوقعت أكثر من طلقة فله ان يناكرها فيما زاد عليها بان يقول ما أردت الا طلقة واحدة وأما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير له بقوله الآتي ولا نسكرة له ان دخل في تخيير مطلق وأما الملكية اذا أوقعت أكثر من طلقة فله ان يناكرها فيما زاد على الواحدة قبل الدخول وبعبه فان أوقعت الخيرة أو الملكية واحدة فلا نسكرة له فيها بان يقول ما أردت طلاقاً فتأزمه تلك الواحدة قهرًا عنه ولا عبرة بمناكرته (قوله) لم تدخل) وكذا إن دخلت وكان التأخير بخلع لأنها تبين بواحدة فهي كغير الدخول بها وهذا أحد قولين في ح اه بن (قوله) وكذا اجنبي) أي ان الاجنبي الذي فوض له طلاقها على سبيل التأخير أو التملك مثل المرأة في تفصيلها من الناكرة في التملك مطلقاً وفي التأخير ان كان لم يدخل بها (قوله) ان زادنا على الواحدة) هذا موضوع الناكرة التي هي عدم رضا الزوج بالزائد الذي أوقعته وليس هذا شرطاً خلافاً لبعضهم حيث جعل الشروط ستة وعد هذا منها وفيهم منه انه لا مناكرة عند الاقتصار على الواحدة اما للملكة فظاهر وأما للخيرة فقدم الناكرة لبطان ما لها من التأخير إذا لم تقض بالثلاث قال ابن عبدالسلام وهو ظاهر لأن الخيرة التي لم تدخل بمنزلة الملكية قال ح لأنها تبين بالواحدة وهو القصد اه بن (قوله) ان نواها (أي الواحدة التي يناكر في غيرها (قوله) فان لم ينوها عنده) أي بان لم ينو عنده شيئاً ونوى بعده (قوله) وبادر) هذا هو الشرط الثاني وقوله وحلف هو الشرط الثالث (قوله) للناكرة (أي عند سماعه الرائد على الواحدة (قوله) والاستقط) أي والا يبادر وأراد للناكرة فلا عبرة بمناكرته وسقط حقه ولو ادعى الجهل في ذلك لم ينفذ بالجهل (قوله) ولا ترد عليها اليمين) أي لأنها عين تهمة وهي لا ترد كما يأتي (قوله) ان دخل) شرط في مقدار أي ومحل تعجيل يمينه وقت الناكرة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الآن بالرجعة وثبت احكام الرجعة من نفقة وغيرها (قوله) فنسد الاجتماع) أي فيحلف عند ارادة الاجتماع أي عند ارادة العقد عليها برضاها (قوله) فان كرره) أي بان قال أمرك بيدك أمرك بيدك مرتين أو ثلاثاً (قوله) فيه ازادته) أي على الواحدة ويلزمه ما أوقعت من طلقتين أو ثلاث (قوله) بتكريره) أي باللفظ الثاني والثالث المكرر وقوله التأكيد أي اللفظ الأول ثم ان قوله الا ان ينوى التأكيد يتضمنه أول

أنه نوى الواحدة عند التفويض فان نكل وقع ما أوقعته ولا ترد عليها اليمين وتجل عليه اليمين وقت الناكرة (إن دخل) بالملكية وأما الخيرة للدخول بها فلا نسكرة فيها (ولا) تكون مدخولاً بها (فمنه) ارادة الاجتماع يحلف لاقبله وهذا يجري في الخيرة والملكية والمراد الاجتماع هنا الاقوى وهو العقد فان لم يرد فلا عين لجواز أن لا يزوجه بالشرط الرابع قوله (ولم يكرّر) قوله (أمرها يدها) فان كرره فلا مناكرة له فيها زادته (إلا أن ينوى) بتكريره (التأكيد) فله الناكرة

الشرط

(كنسقباً) هي وقد ملكها قبل البناء فقالت طقت نفسي واخترت نفسي وكررت الافظولاء لزمه ما كررت إلا أن تنوى التاكيد  
وأما بعد البناء فلا يشترط نسقها بل الشرط وقوع الثانية أو الثالثة قبل (٩ - ٤) انقضاء العدة الشرط الخامس قوله

(ولم يشترط) ما ذكر من  
تخير أو تمليك (في العقد)  
فإن اشترط فيه فلا مانع  
له فيما زاد على الواحدة  
دخل بها أم لا فإن تطوع  
به بعد العقد فله المناكحة  
وإن احتمل فهو ما أشار  
إليه بقوله (وفي حمله على  
الشرط إن أطلق) إن كتب  
للوثق أمرها يدها إن  
تزوج عليها ولم يعلم هل وقع  
ذلك في العقد أو بعده فلا  
مناكحة له أو على الطوع  
فله للمناكحة (قولان  
وقيل) من الزوج المالك أو  
الخير يمين إذا أوقعت  
الزوجة أكثر من واحدة  
(إرادة الواحدة بعد قوله  
لم يرد) بالتمليك أو التخيير  
(ظلالاً) أصلاً فقيل إذا  
لم ترده لزمك ما أوقعت  
فقال أردت واحدة  
لاحتمال سهوه قاله ابن  
القاسم (والأصح) وهو  
قول أصح (خلافه) وهو  
عدم القول ويلزمه ما  
قضت به ثم صرح بمفهوم  
قوله لم تدخل لما فيه من  
التفصيل فقال (ولانكراه)  
له إن دخل في تخيير مطلق  
غير مقيد بطلقة أو طلقتين  
(وإن قالت) من فرض لها  
الزوج أمرها (طلقت  
نفسى) أو زوجى (سئلت  
بالجلس وبعد) عما أرادت

الشروط الخمسة ولذا قيل لافرق بين التكرار وغيره حيث نوى الواحدة عند الفوضى ولو قال  
لنصف بدل قوله ولم يكرر أمرها يدها الخ ولو كرر أمرها يدها ويكون مبالغة في قوله إن نواها  
ويستغنى عن قوله إلا أن ينوى التاكيد لكان أخصراً وأحسن لأن هذا هو التوهم تأمل (قوله كنسقباً)  
هذه مسألة مستقلة بذاتها ليست من جملة الشروط بل مشبهة بما قبلها في الحكم أى كإذا قلت للراة  
طلقت نفسي وكررت مرتين أو ثلاثاً نسقاً فإنه يحمل على التأسيس إلا أن تدعى قبل الافتراق أنها  
نوت التاكيد فإنه يقبل (قوله هي) أبرز الضمير لئلا يتوهم أن الضمير في نسقها عائد على الطلقات  
المفهومة من قوله ولم يكرر أمرها وإن كان سياق النصف في الضمائر المزمومة العائدة عليها (قوله ولاه)  
وأما أن لم يكن موالاة فلا يرتد الثاني على الأول لأنه بأن (قوله) وأما بعد البناء أى وأمالو ملكها  
بعد البناء (قوله فلا يشترط) أى في التأسيس (قوله نسقها) أى بل إذا كررت طلقت نفسي مرتين أو  
ثلاثاً سواء كان هناك موالاة أو لا فإنه يحمل على التأسيس (قوله) فإن اشترط فيه الخ اعلم أن الواقع في  
العقد سواء كان مشترطاً أو متبرعاً به حكمها واحد من جهة عدم المناكحة فالأولى للنصف أن يقول  
ولم يكن ذلك في العقد قل في المدونة وإن تبرع بهذا بعد العقد فله أن يناكرها فيما زاد على الواحدة قال  
ابن الحسن هذا يقتضى أن التبرع في أصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب أنه وذلك لأن  
ما وقع في العقد من غير شروط له حكم الشرط اهـ بن (قوله وفي حمله) أى ما ذكر من التخيير والتمليك  
(قوله إن طلق) بالبناء للفاعل وقاعله ضمير يعود على الموثق المفهوم من المقام (قوله هل وقع ذلك)  
أى وادعى الزوج أنه بعد العقد وادعت الزوجة أو أوليا أنه وقع في العقد (قوله فلا مانع له) راجع  
لقول النصف وفي حمله على الشرط (قوله أو على الطوع) أى التطوع بعده (قوله قولان) الأول لمحمد  
ابن عبد الله بن مغفل وابن فتحون والثاني لابن العطار وبهذا تعلم أن اللاتق بالنصف أن يعبر بتردد  
وقال بعض الموثقين ينبغي أن ينظر في ذلك لعرف الناس في تلك البلد فيكون القول لمدعيه فإن لم يكن  
عرف فالقول قول الزوج أنه على الطوع بعد العقد (قوله لاحتمال سهوه) علة لقول النصف وقبل  
إرادة الواحدة (قوله والأصح خلافه) هذا ضيف والمعمد ما قبله الذى هو قول ابن القاسم قاله  
شيخنا العدوى (قوله ولا نكراه) أن دخل الخ أى على الشهور خلافاً لابن الجهم القائل أنها إذا أوقعت  
الثلاث في التخيير المطلق كان له مناكرتها فيما زاد على الواحدة لافرق بين المدخول بها وغير المدخول  
بها (قوله غير مقيد الخ) أى بأن قال لها اختارى نفسك أو أمرك بيدك وحاصله أنه إذا قال لها  
ذلك والحال أنها مدخول بها فبالتى طلقت نفسي ثلاثاً فإنه يكرها بأن يقول لها إنما أردت دون  
الثلاث ويلزمه ما أوقعت إذ ليس له مناكحة المدخول بها في التخيير المطلق العارى عن التقييد  
بطقة أو طلقتين أو ثلاث لأن اختيارها فيه إنما يكون للثلاث فإن أوقعت في التخيير المطلق دون الثلاث  
بطل تخييرها كما يأتى (قوله) وإن قالت من فوض لها الزوج أمرها أى على جهة التخيير أو التمليك  
(قوله وبه) الواو بمعنى أو قال عقب تيمنا لت أو بعده بقليل وفى خش أو بعده بالقرب وبحث  
فيه ابن عاشر فقال انظر من نص على هذا القيد والذى لابن رشد أجراه هذا الحكم فيما إذا سكنت عنها  
حتى مضى شهران انظر المواق اهـ بن ق قوله وبه أى بشهرين على الصواب (قوله إن كانت  
مدخولاً بها) لأن المدخول بها لا تقتضى في التخيير إلا بالثلاث ولا مانع له فيها فإذا قضت بأقل منها

(٩ - ٥) - دسوقى - ثانى لأن جوابها محتمل (فإن أرادت الثلاث لزمته في التخيير) فلا مانع له أن كانت مدخولاً بها (وناكر في  
التمليك) مدخولاً بها لم لا وكذا في التخيير لغير مدخول بها (وإن قالت) أردت واحدة بطلت (تلك الواحدة في التخيير) في المدخول بها

بل يبطل التخيير من أصله فلو حذف التاء وفي لكان اخصروا حسن فان لم يدخل لزمته الواحدة كالتزامه بأدائها في التملك (و) ان قول لم أرد عددا معنا (فلم يعمل) قولها طلق نفسي (على الثلاث) فيلزم في التخيير ان يدخل بنا كراولا كأن لم يدخل إذالم بنا كر كالمملكة (و) يحمل على (الواحدة) (٤١٠) لأنها الاصل فلزم في التملك مطلقا وفي التخيير لم يمدخول بها ويبطل

في المدخول بها (عند عدم التسمية بالعدد) وتأويلان (الارجح الاول لأنه قول ابن القاسم فيها وجاربان في الخيرة والمملكة كما علمت (والظاهر) عند ابن رشد والاولى التعبير بالعدد لأنه من عند نفسه (سؤالها) في التخيير والتمليك عما أرادت (إن قالت طلق نفسي أيضا) صوابه اخترت الطلاق لأن طلق نفسي هي ما قبلها وليس لأن رشد فيها اختيار وإنما سئل لأن ال تحمل الجنسية فيكون ثلاثا والهدية وهو الطلاق الذي فيكون واحدة فيجبر فيه جميع مقدم من التفصيل (وفي جواز التخيير) وكراهته ولو لم يغير مدخول بها لأن موضوعه الثلاث (قولان وحلف) ما أراد إلا واحدة (في) قوله لها (اختارى في واحدة) فطقت نفسها ثلاثا وتلزمه الواحدة فقط وهي رجعية في المدخول بها فان نكل لزمه ما أوقته ولا يعين عليها وإنما حلف

بطل تخييرها (قوله بل يبطل التخيير من أصله) أي لأنها خرجت عما خيرها فيه بالكلية لأنه أراد أن تبين منه وأرادت هي ان تبقى في عصمته اه بن (قوله كالمملكة) أي يلزم فيها الثلاث إذا لم يناكر دخل بها أم لا (قوله والاولى التعبير بالعدد) أي بان يقول وظهر (قوله لأن ال) أي في الطلاق (قوله محتمل الجنسية) أي محتمل ان تكون للجنس المتحقق في جميع افرادها لا في بعضها (قوله فيجبر فيه جميع ما تقدم) أي فإن ذلك أردت الثلاث لزم في التخيير الطلق ان كانت مدخولا بها ولا ما كراهته وناكر في التملك مطلقا وفي التخيير ان كانت غير مدخول بها وإن قلت أردت واحدة وانتين بطل ما بيدها من التخيير ان كانت مدخولا بها وإن كانت غير مدخول بها لزمه ما أرادت كالمملكة ما أرادت في التملك مطلقا وإن قلت لم أرد عددا يجزى التأويلان المتقدمان في حمل قولها على الثلاث أو الواحدة (قوله وفي جواز التخيير) أي في كونه جاز اجواز استوى الطرفين وهو المعتمد لأن الثلاث غير مجزوم بها على أن الغالب ان النساء يخترن زواجهن (قوله لأن موضوعه الثلاث) أي وأما كونه يناكر غير المدخول بها فيه فهو شيء آخر ان قيل إذا كان موضوعه الثلاث فلم يتفق على كراهته \* قلت نظرا لمقصوده إذ هو البيونة وهي تتحقق بواحدة كافي الحلع أو الطلاق قبل الدخول وإن كانت هنا لا تتحقق إلا بالثلاث وينبغي جرى الخلاف بالكراهة والإباحة في التملك إذا قيد بالثلاث وإلا كان مباحا اتفاقا والظاهر الاتفاق على كراهة التوكيل إذا قيد بالثلاث لأنه داخل على ايقاعها وهو مقصر في عدم عزلها اه تقرير عدوى (قوله وحلف في اختارى في واحدة) حاصله انه إذا قل لها اختارى في واحدة فواقعت ثلاثا فقال ما أردت الا طلاق فانه يلزمه العيين فاذا حلفها طلق عليه طلاق واحدة (قوله وتلزمه الواحدة فقط) أي سواء كانت مدخولا بها أم لا لأن هذا ليس تخييرا مطلقا (قوله في المدخول بها) أي وباتة في غير المدخول بها (قوله ولا يعين عليها) أي لأنها عين تهمة حلفها الزوج لانها هي (قوله اختارى في طقة) أي اختارى المسارقة بسبب طلاق واحدة (قوله وفي مرة واحدة) أي وحينئذ فالعنى اختارى المسارقة في مرة واحدة والمفارقة في مرة تصدق بالثلاث \* والحاصل ان كلامه محتمل لهذين الجبرين ومحتمل ايضا لسكون في زائدة فلما احتمل كلامه ما ذكر حلف لانها هي على ارادة الثلاث (قوله أردت واحدة) أي فيحلف وتلزمه الواحدة فقط كانت مدخولا بها أم لا وتكون رجعية في المدخول بها (قوله لم يرد بالطاقة الواحدة حقيقة) أي وإنما أراد بها عدم الإقامة معه الجامع للثبات (قوله فالقول قوله) أي في أنه إنما أراد واحدة (قوله حقه في طقة) يعني أنه إذا قال لها اختارى في طقة قتالت طلق نفسي ثلاثا أو اخترتها أو اخترت نفسي لم يلزمه إلا واحدة وله رجعة ولا يعين على الزوج (قوله أنه لا يعين عليه) أي مع لزوم الطقة (قوله بل يبطل) أي الزائد على الواحدة (قوله بدال الخ) الدلالة من جهة قياس القضاء بالاكثر على القضاء بالانقل بجامع الخلق لما جعله لها في كل \* والحاصل انه إذا قال لها اختارى طقة فطلقت نفسها اكثر فلا يعين عليه ويلزمه طلاق ويبطل الزائد وإذا قل لها اختارى تطايقتين نقضت بواحدة بطل ما قضت به مع قمتها على ما جعله لها من التخيير واما إذا قل لها ملكتك طقتين أو ثلاثا نقضت بواحدة

فلا

لأنه يحتمل كلامه اختارى في طقة واحدة وفي مرة واحدة (أو) في قوله لها اختارى

(في أن تطلق نفسك) طقة (واحدة) أو تقيمى قتالت اخترت ثلاثا قل أردت واحدة وإنما حلف لزيادة أو تقيمي التي حذفها لله فأن ضد الإقامة البيونة فهو يوم انه لم يرد بالطقة الواحدة حقيقة فاذا لم يزد أو تقيمي فالقول قوله بلا يعين (لا اختارى طقة) حقه في طقة كافي النقل لأنه للتوهم أي فلا يعين واما اختارى طقة فظاهر انه لا يعين عليه بل يبطل ان قضت باكثر بدليل قوله

( وبطل ) ماقتض به مع استمرار ما جعله لها يدها ( إن قضت ( ٤١١ ) ) ( واحدة في ) قوله لها ( اختارى تطليقتين )

( أو ) اختارى نفسك ( في تطليقتين ) بخلاف التليك فلها القضاء بواحدة في ملكتك طليقتين أو ثلاثا ولا يبطل على الأصح ( وان ) قال اختارى ( من ) تطليقتين فلا تنقض إلا بواحدة ( فان قضت بأكثر لزمته الواحدة ( وبطل ) ما جعله لها من التخيير من أصله ( في ) التخيير ( المطلق ) والمراد به ما لم يقيد بعدد وان قيد غيره كاختارى نفسك أو ان فعلت كذا فاختارى نفسك ( إن قضت بدون الثلاث ) ( ولم يرض به لأنها عدلت عما جعله لها الشارع وهو الثلاث في التخيير المطلق ( كطلقت نفسك ثلاثا ) فقضت بأقل فيبطل ما يدها وماقتض به لكن الراجح في هذا الفرع أنه يبطل ماقتض به فقط دون ما يدها فلها الرجوع والقضاء بالثلاث ( ووقفت ) في التخيير المطلق أو التليك المطلق ( إن اختارت ) نفسها على شرط كان فيدبت ( بدخوله على ضررها ) بأن قلت ان دخلت على ضررني فقد اخترت نفسي فتوقف حينئذ حتى تنقض ناجزا

ولا يبطل ماقتض به ( قوله وبطل ماقتض به ) أى لا ما جعله لها من الاختيار فانه مستمر يدها لأنها تخرج هنا عن اختيار ما جعله لها بالسكية بخلاف ما سبق في قوله وان قلت واحدة الخ وما ذكره الشارح من بطلان ماقتض به فقط تبع فيه عقب والذي في طي ان الصواب بطلان ما يدها اذا قضت بواحدة في اختارى تطليقتين أو في تطليقتين كالتخيير المطلق اذا قضت فيه بدون الثلاث بعد البناء كما يأتي قال بن ولم أر ما قلعه عقب وهو تابع لشيخه عيج اه ( قوله لزمته الواحدة ) أى وبطل الزائد ( قوله وبطل في المطلق الخ ) يعنى أنه اذا خيرها تخييرا مطلقا أى عاريا عن القيد بعدد فاقعت واحدة أو اثنتين فان خيرها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها على الشهور بشروط ثلاثة أن يكون تخييرها بعد الدخول بها وأن لا يرضى الزوج بما قضت به وان لا يتقدم لها ما يتم الثلاث فان كان التخيير قبل الدخول وقضت بواحدة لزمته أو كان بعد الدخول ورضى بما قضت به أو تقدم لها ما يكمل الثلاث لزم ماقتض به ( قوله وان قيد بغيره ) أى هذا اذا لم يقيد أصلا بل ولو قيد بغير العدد فقوله كاختارى نفسك راجع لما قبل البالغة وقوله أو ان فعلت كذا راجع لما بعدها ( قوله ان قضت ) أى إذا كان خيرها بعد الدخول بها وما ان كانت غير مدخول بها وقضت ولو بواحدة فانها تلزمه وما ذكره المصنف من البطلان هو الشهور وقال أشهب لا يبطل ما يدها من الاختيار اذا قضت بدون الثلاث بل لها ان تنقض بعد ذلك بالثلاث فالتى يبطل ماقتض به لا ما يدها ( قوله ولم يرض به ) أى ولم يرض الزوج بما أوقعت والا لزم ماقتض به وان كانت العلة هي قوله لأنها عدلت الخ غير ناهضة هنا ه عدوى ( قوله كطلقت نفسك ثلاثا ) أى كما يبطل ما يدها ولا يلزم الزوج شيء حيث قال لها طلقتي نفسك ثلاثا فقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولا بها أم لا ( قوله لكن الراجح ) أى كافي التوضيح ( قوله دون ما يدها ) أى حينئذ فطابق نفسك ثلاثا مثل طلقتي نفسك طليقتين في أنه يبطل قضاؤها بالأقل ولا يبطل ما يدها من التخيير ( قوله ووقفت الخ ) يعنى انه اذا خيرها بأن قل لها اختارى نفسك أو ملكها بأن قل لها أمرك بيدك قالت اخترت نفسي ان دخلت على ضررني أو ان قدم نلان أو نحوه من كل محتمل غير غالب فانها توقف لتختار حالا إما الطلاق أو البقاء ولا تميل حتى يقدم زيد أو يدخل على ضررها ولا يلتفت لشرطها بل يفتى على الشهور بخلاف ما يحسن وكل هذا ما لم يرض الزوج بماقتض به من التعليق فان رضى بأمرها لهدوم زيد أو للدخول على ضررها انتظر وتطابق عليه بمجرد حصول التعليق عليه كالدخول عملا بالتعليق الواقع منها الذى قد اجازاه وان كان قد وطئها قبل دخوله على ضررها كما في نص اللحى ولا يتوقف الطلاق على خيرها ( قوله ووقفت في التخيير المطلق الخ ) أى وأما لو وكلها فطلقت نفسها ان دخل على ضررها فلها ذلك ولا توقف رضى الزوج بذلك أم لا ه عدوى ( قوله فتوقف حينئذ ) أى حين حصول الاختيار منها للعاق على شيء ولا ينظر لحصول العاق عليه بالامل ( قوله لما فيه من البقاء الخ ) الصواب إسقاط هذه العلة اذ لو صحت لمنع التعاقب من الزوج يضامع انه غير بموجب فيجوز أن يقول لها ان قسم زيد فاختارى نفسك أو ملكتك أمر نفسك وينتظر حصول للعاق عليه انظرين وقد يقال هذا الاعتراض مدفوع لوجود الفرق بين تعليقها وتعليقه قال عقب والفرق بين صحة التعليق به وعدم صحته منها مع عدم رضاه به من وجهين أحدهما ان الله جعل الطلاق بيده فاعتقر له التعليق الثانى أن تعليقها على نحو دخوله على ضررها غير لازم لها اذ لها رفعه قبل وقوع التعليق عليه بحيث لا يقع عليه طلاق بدخوله بخلاف تعليق الرجل فلازم فتأمل

بفراق أو بقاء ولا التفات لشرطها فلا ينتظر دخوله على ضررها لما فيه من البقاء على عصمة منكوكه

(ورجع مالك) رضى الله عنه عن قوله الأول في التخيير والتملك المطلقين أى غير المقيدين بالزمان أو المكان وهو أنهما يقيان بيدها بالجلس بقدر ما يرى أنها تختار في مثله فإن تفرقا عنه أو خرجا عما كانا فيه إلى غيرهما لم يفرقا عنه سقط اختيارها (إلى قاهما) أى التخيير والتملك (بيدهما) ولو تفرقا (١٣٤) أو طال (في) التخيير أو التملك (الطاق) يعنى عن الزمان والمكان فهو غير المطلق السابق

(مالك توقف) عند حاكم (أو توطأ) وتمكن من ذلك أو من الاستمتاع عامة طائفة ثم شبهه في الرجوع إليه قوله (كفى شئت) بكسر التاء فأمرك يديك فهو يديها مالك توقف أو تمكن من الاستمتاع طائفة انفسا (وأخذ ابن القاسم بالقطوط) أى سقوط خيارها باقتضاء المجلس أو الخروج عنه لكلام آخر وهو الرجوع عنه والراجع هو الذى أخذ به ابن القاسم بل رجع إليه الإمام ثانياً وبقي عليه حق مات فالوجه الاقتصار عليه (وفي جمل إن) شئت (وإذا شئت) فأمرك يديك (كفى) شئت فيتفق على أنه يديها مالك توقف أو توطأ (أو) هما (كالمطلق) فيأتى فيهما قول مالك (تردد) الراجع منه الأول (كما إذا كانت) حين التخيير أو التملك (غائبة) عن المجلس (ولم يبق) فهل يبقى يديها اثنا وان طال مالك توقف أو توطأ كفى شئت أو يجرى فيه

(قوله ورجع مالك الخ) حاصله انه اذا ملكها تملكها مطلقا بان قل لها ملكتك أمرك أو أمرك يديك أو غيرها تخييرا مطلقا بان قل لها خيرتك في نفسك فالتى رجع اليه مالك أنهما يقيان بيدها في المجلس وبمده ولو تفرقا عن المجلس الذى طالت اقامتهما به مالك توقف عند حاكم أو توطأ أو تمكن منه طائفة بعد ان كان يقول أولا يبقى ما جعله لها من التخيير والتملك بيدها في المجلس الذى يمكن القضاء فيه فقط فإن تفرقا بعد امكان القضاء فلا شئ لها وان قام من المجلس حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه واستمر خيارها وحد المجلس الذى يمكن فيه القضاء ان يعدهم اقدر ما يرى الناس أنها تختار في مثله ولم يتم فرارها فاذا قدر ذلك ثم قام من المجلس أو استقلا من الكلام الذى كانا فيه لغيره ولم تقض سقط ما يديها (قوله أى غير المقيدين) أى فهو غير المطلق السابق لأنه العارى عن انتقيد بالعدد (قوله بقدر الخ) هذا تصوير للمجلس وقوله ما يرى أى يرى الناس (قوله أو خرجا عما) أى عن الكلام الذى كانا فيه (قوله فهو غير المطلق السابق) أى في قوله وبطل في الطاق لأنه بمعنى العارى عن التقيد بالعدد (قوله مالك توقف عند حاكم) فان أوقفت فلما ان تقضى بشئ أو تسقط ما يديها على ما مر كأنه يسقط ما يديها اذ وطئت أو مكنت منه طائفة (قوله وأخذ ابن القاسم) أى في المسئلة الأولى (قوله فالوجه الاقتصار عليه) أى لأنه اراجع وبه العمل كما قال الليثي خلافا لظاهر المصنف فانه يقتضى ان اراجع القول الثانى الرجوع اليه وحل هذا الخلاف ما لم نقل عند التملك أو التخيير قبل أمرى أو رضيت بما جعلته لى ونحو ذلك مما يدل على أنها لم تترك ما يديها فان قالت ذلك بقى مالك توقف أو توطأ قال ابن رشد اتفاقاً انظر بن (قوله وفي جعل ان واذا كفى) أى لأن اذا ظرف زمان كذلك أى غير محصور ولا محدود مثل متى وإن، وان كانت غير موضوعة للزمان المستقبل الا أنها متضمنة له لأنها للمعلق في المستقبل فاذا دخلت على ماض صرفته للمستقبل فاذا قيل ان دخلت الدار فأمرك يديك أى في الزمان للمستقبل (قوله أوهما كالمطلق) أى بناء على ان اذا لا تقتضى الملهة والامتداد بل مجرد الشرط مثل ان بخلاف متى فانها تقتضى الملهة والامتداد (قوله كفى شئت) أى فأمرك يديك لأن متى ظرف زمان مستقبل غير محصور ولا محدود فاذا قال لها متى شئت فأمرك يديك فقد جعل الطلاق يديها في الوقت الذى تشاؤه فيه ولم يجعل لذلك حدا يسقط ما يديها قبل الانتهاء اليه فوجب ان يكون ذلك بيدها مالك توقف أو يكون منها ما يدل على اسقاطه (قوله تردد) أى طريقتان حكاهما ابن رشد عن التأخرين (قوله اتفاقاً) أى وهى طريقة ابن رشد (قوله أو يجرى فيها خلاف الحاضرة) أى وهذه طريقة الاخمى (قوله أو مالك توقف) أى أو يبقى في يديها ولو قامت من المجلس الذى علمت فيه ولو طالت اقامتها فيه مالو توقف الخ (قوله فاذا انقضى ماعينه) أى ولم تختر شيئاً (قوله ومعناه الخ) أى وليس معناه انه يمتد الى ذلك الامر ويبقى يديها ولو وقتت والا كان معارضا لقوله سابقا ووقفت وان قال الى سنة وحينئذ فقوله

خلاف الحاضرة للخدمة هل يبقى يديها في مجلس علمها أو مالك توقف أو توطأ تردد الراجع منهما الأول ولم يقع تعين له مصنف تشبيه في التردد الا في هذه (وإن عين) الزوج (أمراً) بأن قيد بزمن او مكان أو وصف كخيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الشهر أو العام أو في هذا المكان أو المجلس أو مادامت طاهرة أو قائمة (تعين) ذلك ولا يمتداه فاذا انقضى ماعينه سقط حكمه ومانه مالك يوقفها الحاكم أو تمكنه طائفة والاسقط حكمها (وإن) أجابت بتماثيين كأن (قالت) حين خيرها أو ملكها (اخترت) نفسى وزوجى أو بالعكس



فالحكم المتقدم ( وبعد اثباتي ندما (ومعها) أي التخيير والتعليك ( في التنجيز لتعليقهما ) أي لأجل تعلق الزوج كلا منهما ( بمنجز ) بكسر الجيم أي بموجب التنجيز في باب الطلاق كالطلاق وتقدم ونجيزان علق بخاص ممتنع عقلا أو شرعا أو بمستقبل محقق الخ فإذا قال لها أنت محيرة ومملكة بعد شهر مثلا أو يوم موتي أو أن حضت فانهما ينجزان الآن كما في الطلاق بمعنى انها تخير في الحضور أو حين علمها ان غابت وبلغها ( وغيره ) عطف على التنجيز أي غير ( ٤١٣ )

ينجزان كما إذا قل لها أمرك  
بيدك ان دخلت الدار  
فتوقف على دخولها  
( كالطلاق ) خبر عن قوله  
ومعها ( ولو علقها ) أي  
التخيير والتعليك أي  
أحدهما ( بخبر شهر )  
كان غبت عنك شهر أفقد  
خيرتك أو ملكتك ( فقديم )  
قبل انقضاء الشهر ( ولم تعلم )  
بقدمه فطلقت نفسها  
بعد اثبات غيبته وانه  
خيرها وحافظها انه ما قدم  
اليها سرا ولا جهرا  
واقضت عدتها ( وتزوجت )  
فكلاوين ( نان تلذبها  
الثاني غير عالم بقدم الأول  
فانت عليه والا فلا ( و ) لو  
علقهما ( بحضوره ) أي على  
حضور شخص أجنبي  
فالأولى حذف الضمير  
كان قال لها ان حضر زيد  
من سفره فامرك بيدك  
فخضر ( ولم تعلم ) بحضوره  
( فهي ) باقية ( على خيارها )  
ولو وطئها زوجها حتى  
تعلم بحضوره ولا يسقط  
خيارها الا اذا مكته  
عالة بقدمه ( واعتبر )

تعين معناه انه يمتد لذلك الأمر ولا يسقط ما لم توقف الخ ( قوله ) فالحكم المتقدم أي فن قالت اخترت  
نفسى وزوجى فان الطلاق يقع عليهما وان قالت اخترت زوجى ونفسى لم يقع عليه طلاق اعتبارا باللفظ  
الأول فيهما فان شك في أيهما للتقدم لم يقع عليه طلاق كمن شك هل طلق أم لا وان قالت اخترتهما  
فالظاهر وقوع الطلاق ولا ينظر للتقدم في مرجع الضمير الواقع من الزوج كما اذا قال لها اختاري  
أواختارى نفسك أو بالعكس فقالت اخترتهما تعنيا لجانب التحريم ( قوله في الحضور ) أي انهما  
اذا كانتا حاضرتا في المجلس فانها تخير حين التخيير أو التعليك ( قوله لتعليقهما بخبر ) بمنجز الخ ( شار إلى  
أه حذف تعليل الثاني لدلالة التعليل الأول عليه ( قوله كما إذا مال لها أمرك بيدك أي فكلا ينجز  
الطلاق ولا يقع إذا علق بمستقبل ممتنع كان است السماء فانت طالق كذلك لا شيء عليه في قوله امرك  
بيدك ان لمست السماء وكما ينتظر في انت طالق ان قدم زيد أو ان دخلت الدار كذلك ينتظر في أمرك  
بيدك ان قدم زيد أو ان دخلت الدار ( قوله كالطلاق ) يستثنى من ذلك ما اذا قال كل امرأة تزوجها  
فامرأها يدها وان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها فامرأها يدها فانها يلزم التعليق المذكور وعاله  
الابحصى بان المرأة قد تختار البقاء مع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يخترن الفراق بمحضرة العقد  
وتشبهها بالطلاق فيقتضى عدم الزوم فيها له عدوى ( قوله ولم تعلم بقدمه الخ ) واما لو علمت  
بقدمه قبل مضي الشهر فطلقت نفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثاني اثنا والظاهر حدها ولا  
تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فمن طلق زوجته ثلاثا وتزوجها قبل زوج ودخل بها فانه يعد ولم يعدزوه  
بالعقد الفاسد له عدوى ( قوله غير عالم بقدم الأول ) أي قبل الشهر أي وغير عالة قبل دخول الثاني  
بقدمه الأول قبل الشهر ( قوله على حضور شخص ) أي وليس الراد حضور الزوج ( قوله فالأولى حذف  
الضمير أي ليطابق ما في المدونة ولان الاتيان بالضمير يوم عوده على الزوج - مع انه ليس مرادا  
( قوله واعتبر الخ ) أي انه اذا خيرها أو ملكها أو وكها قبل بلوغها فاختارت نفسها فنه يقع الطلاق عليها وهو  
لازم ان ميرت وهل يشترط زيادة على التمييز اطلاقها للوطء أولا يشترط قولان والعمدة أن المدار على  
التمييز اطلاق الوطء أم لا فن لم تكن مجزية فلا يعتبر ما وقعته وما جعل لها من التخيير والتعليك فهو  
ثابت لا يبطل فيستأني بها حتى تميز أو توطأ ( قوله فالتمييز لا بد منه ) أي على كلا القولين خلافا  
لظاهر المصنف حيث ادخل كلمة هل على شرط التمييز فيقتضى انه من محل الخلاف وليس كذلك  
( قوله وله التفويض لغيرها ) أي سواء كان ذلك الغير قريبا لها أو كان اجنبيا منها وسواء شر كرماع  
ذلك الغير أم لا على المشهور كما هو مذهب المدونة فقوله لغيرها أي مجتمعا معها أي منفردا عنها الا ان العبرة  
بما يرضى به هو حالة الانفراد والعبرة بما ترضى به هي حالة الاجتماع ولو قال الأب انا ادري بحالها منها  
وما ذكره المصنف من جواز التفويض لغيرها لا يخالف ما مر من ان في اباحة التخيير وكرامته قولين  
لأن الجواز لا ينافي الكراهة بان يراد بالجواز الاذن لا الاباحة أو انه متى هنا على أحد القولين

التنجيز ( أي تنجيز التخيير أو التعليك أو التوكيل الواقع منها ) قبل بلوغها ( اذ ليس بلوغها شرطا في اعتباره ) فاذا اختارت الصغيرة نفسها  
لزم الطلاق حيث خيرها زوجها البالغ ( وهل إن ميرت ) وان لم تنطق الوطء ( أو متى توطأ ) أي زمن اطلاق الوطء مع التمييز فالتمييز  
لا بد منه فلو قالو قبل بلوغها ان ميرت وهل وان لم تنطق الوطء ( قولان ) لكان أحسن ( وله ) أي الزوج ( التفويض ) بانواعه ثلاثة  
( لغيرها ) أي لغير الزوجة ولو صبيًا أو ذميا ليس من شرعه طلاق النساء ( وهل له ) أي للزوج ( عزل ) وكياله ( الضمير عائدة على التفويض

يعني ان الزوج اذا وكل اجنبيا على ان يفرض للزوجة امرها تخيرا أو تملكها أو يملكها فله عزله أم لا (قولان) ومقتضى التوضيح ان الراجح عدم العزل وأما إذا وكله على طلاقها فله عزله قطعا بالأولى منها اذا وكلها هي على طلاقها وأما اذا خيره في عصمتها أو مملكها أيها فليس له عزله على الراجح كما إذا خيره أو مملكها فاما مسائل ثلاث هكذا قرره الاجبوري وعلم منه ان الراجح عدم عزله لأنه اذا وكله في ان يغيرها أو يملكها رجع الأمر الى التخيير أو التمليك وليس للزوج العزل فيها ومن نظر (٤٨٤) الى انه وكله فيهما قال يجوز العزل اذا الوكيل يجوز عزله وهذا هو التحقيق عندي لأنه

إذا كان له عزل الوكيل اذا وكله على طلاقها كان له عزله بالأولى اذا وكله على ان يغيرها أو يملكها نعم اذا خيره الوكيل بالفعل أو مملكها فلا كلام للزوج كما إذا وكله على الطلاق فطاقها قبل عزله ولا كلام لنا في ذلك انما كلامنا فيما اذا لم يفعل الوكيل ما وكل عليه وقد علمت ان كلام المصنف صحيح فجزم الحرشي بانه لاصحة له غير صحيح مع ما في عبارته من الركعة عدم التحريم (وله) الضمير راجع للغير من قوله وله التفويض للغيرها واللام عمى على اي وعلى الغير الذي هو الأجنبي الفوض له (النظر) في امر الزوجة فلا يفعل الا ما فيه الصاحبة والافترس الحاكم (وصار كهي) أي كالزوجة والتخيير والتمليك وما ذكره

(قوله يعني ان الزوج الخ) قال بن هذا أحسن ما يحمل عليه المصنف وامحمله على التوكيل على الطلاق غير صحيح اذا خلاص ان الزوج عزله ما لم يوقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه انظر الواق وأما ما في ح عن اللخمي وعبدالحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر إذ الخلاف الذي ذكره اللخمي انما ذكره فيما اذا قال الزوج للغير طلق امرأتى هل يحمل على التمليك فليس له العزل أو على التوكيل فله العزل هذا الذي يفيد أبو الحسن والواق وابن غازي قال وحمل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه (قوله فله عزله) أي قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله الراجح عدم العزل) أي نظر التعاقب حق الغير قال أبو الحسن انظر اذا قالت الزوجة اسقطت حق من التمليك هل الزوج ان يعزل ذلك الوكيل الذي وكله على أن يملكها لأنهم عللوا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير وهما قد اسقطت أو يقال ان لا وكيل حقا في الوكالة قد ترجح فيه اهبن (قوله فله عزله قطعا) أي قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله فاما مسائل ثلاث) أي فالأولى وكله على ان يغيرها أو يملكها والثانية وكله على طلاقها والثالثة خيره في عصمتها أو مملكها أيها في كل من المسئلة الأولى والأخيرة قولان والراجح عدم العزل فيهما وفي الثانية له العزل اتفاقا وكلام المصنف يتعين حمله على الأولى لأن الثانية ليس فيها قولان وإن كان فيها توكيل والثالثة وإن كان فيها قولان ليس فيها توكيل (قوله المفوض له) أي طلاقها على وجه التخيير أو التمليك بان قيل له خيرتك في عصمتها أو مملكتك عصمتها (قوله الا ما فيه الصلحة) أي فلا يرد الا إذا كان في الرد مصلحة ولا يطلق الا إذا كان في الطلاق مصلحة فان لم تظهر الصلحة في طلاقه أوردته أو فعل أحدهما لغير مصلحة نظر الحاكم (قوله كالزوجة في التخيير) أي اذا كان خيره الزوج في عصمتها وقوله والتمليك أي اذا كان الزوج مملكها عصمتها (قوله ومناكرة الخيرة) تفسير لما قبله والأولى ان يقول ومناكرته ان خيره قبل الدخول أو مملكها مطلقا (قوله ان حضر الوكيل) الأولى ان حضر ذلك الغير تفويض الزوج أو كان وقت التفويض غائبا غيبة قريبة لأن هذا الغير ليس وكيلا (قوله شرط الخ) أي انه لا يكون تفويض امر الزوجة للغير الا اذا كان حاضرا أو قريب القربة كاليومين والثلاثة ذهابا كما في سماع عيسى (قوله فلما) أي فينتقل لها النظر (قوله ان مكنت بعلمه) فان كان بغير علم لم يسقط خياره قاله محمد واستحسنه اللخمي (قوله وقيل ولو بغير علمه ورجح أيضا) أي وهو ظاهر المدونة وقوله ورجح أي رجحه في الشامل حيث قال ولو مكنت بغير علمه على الأصح ونحوه في نت والشيخ سالم ومثله في التوضيح أيضا فانه بعد ان ذكر عن المدونة ان الملك إن مكن من المرأة زوجها زال ما يده من أمرها قال مانصه ولو مكنته الزوجة ولم يعلم الأجنبي في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي (قوله أو إلا ان يغير الخ)

أي

واحد ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (إن حضر) الوكيل (أو كان)

وقت التوكيل (غائبا) غيبة (قريبة كاليومين) شرط في قوله وله التفويض فكان الأولى تقديم قوله وصار كهي ان حضر الخ على قوله وله النظر (لأكثر) من كاليومين بان كان على مسافة أربعة أيام فكثر (فلها) النظر في أمر نفسها دون الوكيل اذ في انظاره ضرر عليها ولا موجب لابطاله ولا لقله عنها (لأن تمكن) الزوج (من تفويضها) طاعة راجع لقوله فلما ولقوا وله النظر فان مكنت سقط ما بيدها أو بيد الأجنبي المفوض له من النظر إن مكنت بغير رضاه وقبل ولو بغير علمه ورجح أيضا (أو إلا ان يغير) (حاضر)

بعد تفويض الزوج له ولو قربت غيبته (و) محل السقوط اذا (لم يشهد) ببقائه (على حقه مما جعل له الزوج من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقاءه على حقه دليل بقرينة الحال على انه أسقط حقه ولا ينتقل النظر (١٥) {

حقه (فقر بقاءه يسد)

طلات القيسة او قصرت

(أو ينتقل) الحق (للزوجة

قولان) لكن في البعده

خاصة وكتب له في القرية

إسقاط ما يده أو امضاء

ما جعل له ولا ينتقل للزوجة

على الراجح (وإن ملك)

أمر زوجته (رجلين) إن

قال لمكتسكا أمرها أو

أمرها بديكها وقال طاقها

ان شئنا (فليس لأحد ما

القضاء) بطلاقها دون

الآخر لانهما منزلة

منزلة الوكيل الواحد فلا

يقع طلاق الإباحة معهما

عليه كولو كيلين في البيع

والشراء فان أذن

له أحدهما في وطنها زال

ما يدها فان مات أحدهما

فليس للثاني كلام (إلا أن

يكونا رسواين) بان يقول

لكل منهما طلق زوجتي أو

ملكسك أمرها أو يقول

لها جعلت لكل منك

طلاقا فلكل منهما القضاء

وتسمية هذا رسالة مجاز

إذ حقيقة الرسالة أن يقول

لها لعلها ان قد طلقها

وفي هذه يقع الطلاق وإن لم

يناقها أحد منهما وحمل

أى فيسقط حقه ولا ينتقل اليها النظر فالغيبه بعد التفويض محالة للغيبه قبلها والفرق بينهما أنه اذا غاب بعد توكيله بمحذوره كان ظاهرا فيسقط حقه بخلاف ما اذا كان غالبا حال التوكيل فانه لا ظلم عنده فلم يسقط حقه فلذا انتظر ان كانت الغيبه قريه وانتقل النظر لها ان كانت بعيدة ولا ينتظر قدومه لما يلحقها من الضرر وما ذكره المصنف من التفرقة بين غيبته بعد التفويض وغيبته قبله طريقة لابن الحاجب وابن شاس وابن بشر وأجرى ابن عبد السلام الغيبه بعد التفويض على الغيبه قبله في التفصيل بين قرب الغيبه وبعدها واختاره في التوضيح (قوله بعد تفويض الزوج له) أى طلاقها على وجه التخير أو التملك (قوله فن أشهد) أى عند غيبته (قوله وكتب له في القرية بإسقاط ما يده) أى واذا كتب له بإسقاط ما يده أو امضاه فأسقطه فانه لا ينتقل النظر للزوجة وانظر لومات من فوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما ان أوصى به فانه ينتقل اليه اه خش (قوله على الراجح) وقيل انه ينتقل ما جعل له للزوجة في الغيبه القريه والبعده فلا قول ثلاثة وثلاثا لما كان ضمنا فاعمل المصنف عليه (قوله فلا يقع طلاق الخ) أى فإيقاع الطلاق من أحدهما دون الآخر لئلا يكونا رسولين (هذا الاستثناء) فاعلم سواء حملت الرسالة على المجازية أو الحقيقية لانه لا تدخل واحدة منهما في التملك على ما حل به انشراح قوله وإن ملك رجلين الخ (قوله أو يقول لها جعلت لكل منك الخ) قال شيخنا أو يقول لها طلقا زوجتي ولم يقل إن شئنا لانه في قوة قضيه كلية أى لكل منك طلاق زوجتي فلكل منهما الاستقلال بالطلاق عملا بالاحوط في الفروج وهذا أحد اقوال ثلاثة وحاصلها انه اذا قل طلقا زوجتي فليل على الرسالة فلكل منهما الاستقلال بالطلاق الا ان يريد التملك وقيل يعمل على التوكيل فلا يلزم الطلاق الإباحة معهما معارله عزلها وقيل يعمل على التملك فلا يقع الطلاق الإباحة معهما وليس له عزلها والاول للدونة والثاني لسمع عيسى والثالث لاصح قال أبو الحسن ومذهب الدونة هو الصحيح واختار الأحمى ما في سماع عيسى وبعده بهرام في الشامل وعج والشيخ سالم انظر بن (قوله وحمل المصنف عليه) أى بحيث يقال الآن يكونا رسولين أرسلهما ليناهاها أنه طلقها فلكل واحد منهما القضاء أى الاخبار بانه طلقها ووجه البعد أنه يحتاج لتفسير القضاء بالاخبار ثم بعد ذلك هو يوم ان وقوع الطلاق عليها يتوقف على اخبارها وليس كذلك بل يقع ولو لم يخبرها

فصل في الرجعة (قوله وهي عود الخ) الضمير للرجعة وفيهم منه أن عود البائن للمصمة بتجديد عقد لا يسمى رجعة وهو كذلك بل يسمى مراجعة لتوقف ذلك على رضا الزوجين لان المفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين (قوله من فيه اهلية النكاح) أى وهو المائل فاهلية النكاح إنما تتوقف على العقل ولا تتوقف على عدم الاحرام وعدم المرض لان كلا من المحرم والمرضى فيه اهلية النكاح غاية الامر أنه طرأ عليهما ما يمنع من صحته وقوله أى من فيه اهلية النكاح دخل فيه الصبي لان فيه اهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح يتوقف على الاجازة من وليه وقد خرج بقوله بعد ذلك طالقا غير بائن لان طلاقه اما بائن بان يطلق عنه وليه بعوض أو بدونه على أحد القولين كما مر والاول بائن قطعا وكذا الثاني لان وطاه كالأوغاد وغير لازم

المصنف عليه بعيد قدر [درس] فصل في رجعة المطلقة طلاقا غير بائن وهو عود الزوجة المطلقة للمصمة من غير تجديد عقد ويتعلق البحث فيها بأربعة أمور المرتجعة والمرجعة وسبب الرجعة واحكام المرتجعة قبل الإرتجاع وذكرها المصنف مرتبة هكذا فقال (مرتجع) أى يجوز أو يصح إرتجاع (من نكح) أى من فيه اهلية النكاح فلا يصح إرتجاع محض

ولا سكران ولما أوم كلامه اخراج المحرم والعبد والريض نص على دخولهم لان فيهم اهلية النكاح بقطع النظر عن المارض فقال ( وإن بكأ حرام ) منه أومن الزوجة ( ٤١٦ ) أو نهما والباء بمعنى مع وأدخلت الكف الريض ولو مخوفا وليس فيه ادخال

وارث لان الرجعية ترث ( وعدم اذن سيد ) عطف على احرام لان اذن السيد لعنده في النكاح اذن له في توابعه ومثل العبد السفية والفلس فلا تتوقف رجعتها على اذن الولي والعقيم فهو لاء الخمسة يجوز رجعتهم ولا يجوز نكاحهم ابتداء وأشار للارثاني وهو الترجمة بقوله ( طلقاً غير بائن ) مفعول يرتفع واحترز به عن البائن كالمطلقة قبل الدخول والخامسة ( في عدة ) نكاح ( صحيح ) متعلق يرتفع وخرج به من انقضت عدتها وبالصحيح الفاسد ( حل وطوء ) احترز به عن صحيح غير لازم كنكاح العبد بغير اذن سيده فان وطئه قبل الاذن لا يجوز او صحيح لازم ولكن وطئ وطأ حراما كالحيض والاحرام وأشار الى الامر الثالث وهو السب بقوله ( قول مع نية ) اي قصد للرجعة وسواء القول الصريح ( كرجعت ) زوجتي لمصمق وارتفعتها وراجعتها وردتها لنكاحي

بأن يطلق هو اه خش ( قوله ولا سكران ) ظاهره ولو بحال اه خش ( قوله والعبد ) فيه انه لا يتوهم خر وجه لظهور دخوله في قوله من فيه اهلية النكاح لان نكاحه صحيح غاية الامر أنه يتوقف على الاجازة بخلاف المحرم والريض فانه يتوهم خروجهما لفساد نكاحهما ( قوله نص على دخولهم ) الاولى بالغ على دخولهم لاجل قوله بعد ذلك لان فيهم الخ أي والمبالغة تقتضي دخول ما بعدها في البالغ عليه ( قوله وان بكأ حرام ) أي هذا اذا كان غير ملتبس بما يمنع من صحة النكاح بل ولو كان ملتبسا باحرام او مرض ( قوله والباء بمعنى مع ) اي وان كان مصاحبا للاحرام والأونح جعلها للملاسة أي وان كان ملتبسا باحرام ونحوه كمرض ( قوله وادخلت الكف الريض ) الاولى المرض وقوله وليس فيه أي في ارتجاع الريض ( قوله وعدم اذن سيد ) أي وان كان ملتبسا بعدم اذن سيد فيها أي الرجعة ( قوله ومثل العبد ) أي في كون رجعتها لا تتوقف على اذن ( قوله فهو لاء الخمسة ) وهم المحرم والريض والعبد والسفية والفلس ( قوله طلقاً ) بيان لموضوع الارتجاع لا قيد فيه وأتى به لاجل التوصل لاوصف بقوله غير بائن اذ هو المحترز به عن البائن وقيل احترز به عن الزواج ابتداء فلا يسمى رجعة ( قوله غير بائن ) هذا يعني عن جميع القيود التي بعده فذكرها معه زيادة بيان ( قوله وبالصحيح الفاسد ) أي خرج بالصحيح النكاح الفاسد الذي يفسخ بعد الدخول سواء فسخ بعده او طلق فلا رجعة كخامسة وجمع كاخت مع اختها ولو ماتت الاولى اوطلقت لعدم صحة النكاح فاذا فسخ هذا النكاح بطلاق او بغيره فليس للزوج رجعتها في عدة ذلك النكاح ( قوله فان وطئه قبل الاذن لا يجوز ) فاذا اطلع السيد على نكاحه بعد وطئه وورده او انه طلقها قبل اطلاق سيده فلا رجعة خلافا لاستظهار بعضهم صحة الرجعة فيما اذا طلق قبل اطلاق سيده وتوقفها على اجازته ( قوله او صحيح لازم ) اي احترز به عن الوطء في صحيح لازم لكن وطئ وطأ حراما ( قوله كالحيض ) اي كالوطء في حالة الحيض او في حالة الاحرام فاذا تزوجها ووطئها في حالة الحيض او الاحرام فقط ثم طلقها بعد هذا الوطء فلا رجعة له عليها لبيئتها منه لانه بمنزلة الطلاق قبل الدخول لان المدموم شرعا كالمدموم حسا ( قوله القول الصريح ) اي في الرجعة وهو الذي لا يحتمل غيرها ( قوله اذ يحتمل أمسكتها تعذبا ) اي وتحتمل امسكتها في عصمى زوجة فاذا أتى بهذا اللفظ المحتمل وقصده الرجعة حصلت ( قوله أونية فقط ) أي من غير مصاحبة فعل لها ( قوله على الاظهر ) أي عند ابن رشد وقواه شيخنا وقوى بن وغيره مقابله كأي ( قوله لا مجرد القصد ) أي لعودها لصمتها فلا تحصل به رجعة اتفاقا ( قوله وهي ) اي النية وقوله بالمعنى المراد وهو الكلام النسائي ( قوله فيجوز ) أي فيما بينه وبين الله ( قوله وصحح خلافه ) وهذا هو المنصوص في الموازية والصحيح له ابن بشر فانه جعله للذهب والاول صححه في القدمات وهو مخرج عند ابن رشد واللعن على أحد قولي مالك بلزوم الطلاق واليمين بمجرد النية وورده ابن بشر انظر ابن غازي اه بن ( قوله لا رجعة بها ) أي في الباطن وحينئذ فلا يجوز له بعد العدة وطؤها ولا معاشرتها معاشرته الازواج فيما بينه وبين الله والحاصل ان هذا الخلاف إنما هو بالنظر للباطن وأما في الظاهر فاتفقوا على أن النية بمنزلة السدم فلا يمكنه الحاكم من وطئها ولا

( و ) المحتمل نحو ( أمسكتها ) اذ يحتمل أمسكتها تعذبا ( أو نية ) فقط ( على الاظهر ) والمراد بها الكلام الفمى لا مجرد القصد وهي بالمعنى المراد رجعة في الباطن لا الظاهر فيجوز بعد العدة وطؤها ومعاشرتها معاشرته الازواج ويلزمه تفقها وبرئها ان ماتت وان منعه الحاكم من ذلك ان رفع له ( وصحح خلافه ) وهو ان النية فقط لا رجعة بها وعليه

من الخلو بها ولا من ميراثها (قوله فلو نوى ثم وطئ الخ) هذا إنما يناسب النية بمعنى القصد وحيث فلا وجه لتفريع هذا الكلام على هذا القول (قوله بعد بعد) أى والحال أن العدة لم تنقض وقوله فليس برجة أى لأن كلا من النية والفعل إذا كان وحده لا يكفي في الرجة وقوله فرجة اتفاقاً أى لاجتماع النية والفعل (قوله وان تقدمت) أى على الوطء (قوله ولو هزلاً) الواو للحال ولو زائدة لأن القول المزل هو الحالى عن نية فلو كانت الواو للبالغة لا تعد ما قبل البالغة وما بعدها ولو قال المصنف ويقول هزلاً كان أحسن والقى يظهر أن قول المصنف بقول مع نية مخصوص بالمحتمل بدليل تمثله بامسكها ورجعت بدون زوجى فانه من المحتمل على ما قاله بعضهم وقوله ويقول ولو هزلاً أى بقول صريح مع نية بل ولو مجرداً عنها وهو المزل وبهذا يتفق التكرار في كلام المصنف وهو أحسن من جعل الواو للحال وإعماله (قوله فيلزمه الحاكم النفقة والكسوة) أى ويحكم له بالميراث منها إن مات ولا يمنعه من الاستمتاع بها (قوله فلا يحل له الاستمتاع بها) أى فيما بينه وبين الله ولا يحل له أيضاً أخذ شيء من ميراثها والفرق بين النكاح والرجعة أن النكاح له صيغة من الطرفين وأركان وشروط من صدق واستئذان فقوى أمره فكان المزل فيه كالعدم ولما ضعف أمر الرجعة بكون صيغتها من جانب الزوج فقط أثر هزله فيها في الباطن (قوله لا بقول محتمل) عطف على مقدر أى بقول صريح هزلاً غير محتمل لا بقول محتمل وأما بقول غير محتمل لما أصلا مع نية كاستقنى الماء نادياً به الرجة فهل تحصل الرجة به أولاً وتردد فيه عجم وغيره والظاهر الثاني كما يفيد ابن عرفة لأن الحاق الرجة بالنكاح أولى من إلحاقها بالطلاق لأن الطلاق يحرم والرجعة تحلل له عدوى (قوله دونها) أى وأما الفعل مع النية فانه يحصل به الرجة والدخول عليها من جملة الفعل فان نوى به الرجة كفى قاله بعضهم ونحصل من كلامه أن الرجة تحصل بالقول مع النية سواء كان القول صريحاً أو محتملاً وكذلك بالفعل مع النية وأما الفعل وحده أو القول المحتمل وحده فلا تحصل بهما رجة والقول الصريح وحده تحصل به الرجة في الظاهر لا في الباطن وأما النية وحدها فان كانت بمعنى القصد فلا تحصل بها رجة أصلاً وان كانت بمعنى الكلام النفساني فقليل تحصل بها الرجة في الباطن لا في الظاهر وقيل لا تحصل بها مطلقاً لا ظاهراً ولا باطناً (قوله ولا صدق الخ) أى وإن كان وطؤها من غير نية رجة حراماً ولا يلحق به الولد ويستبرئها من ذلك الوطء إذا ارتجعتها ولا يرتجئها في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وإنما يرتجئها في زمن الاستبراء بغير الوطء إذا كانت العدة الأولى باقية فإذا انقضت العدة الأولى فلا ينكحها هو أو غيره بالعقد الأبد انقضاء الاستبراء فان عقد عليها قبل انقضاء الاستبراء فسخ ولا تحرم عليه بالوطء الحاصل في زمن الاستبراء (قوله وانقضت عدتها) أى في القسمين (قوله ثم طلقها) أى ثلاثاً أو أقل من ذلك (قوله لحقها طلاقه على الأصح) أى وهل يكون ذلك الطلاق اللاحق لها رجعيًا وان لم تثبت له رجة وهو ما استظهره عقب وفائدته لزوم طلاق بعده وتأنتف له عدة وعليه فيلغز به من وجهين رجعى تؤنتف له العدة ولا رجة معه أو يكون ذلك الطلاق اللاحق بائناً وبه جزم بن حيث قلل ويكون هذا الطلاق اللاحق بائناً ولا يصح أن يكون رجعيًا لأمرين أحدهما أن القائل بلحق الطلاق هنا هو أبو عمران وقد علله بأنه كالطلاق في النكاح المختلف فيه كما نقله عنه ابن يونس وأبو الحسن وغيرها والطلاق في النكاح الفاسد لا يكون إلا بائناً كما مر في شرط الرجة الأمر الثاني أنه لو كان رجعيًا للزم إقراره على الرجة الأولى والشهور بطلانها فهو بائن لا تنقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب إنما وقعت في مجرد لحوق الطلاق لا في تصحيح الرجة بالفعل

فلو نوى ثم وطئ أو بائناً  
بعد بعد فليس برجة وان  
تقدمت يبسر فتولان  
وأما لو نوى فجامع أو بائناً  
فقد قارنها فعل فرجة  
اتفاقاً (أو بقول) صريح  
بلائية (ولو هزلاً) لكن  
الرجعة بالمزل (في الظاهر)  
فقط فيلزمه الحاكم النفقة  
والكسوة (لا الباطن) فلا  
يحل له الاستمتاع بها إلا  
إذا جدد نية في العدة أو  
عقداً بعدها (لا) تصح  
الرجعة (بقول محتمل)  
للرجعة وغيرها (بلائية)  
كأعدت الحل ورفضت  
التحريم (فالأول محتمل  
لنوعين والثاني محتمل  
عن وعن غيري) ولا  
تصح رجعة (بفعل دونها)  
أى دون النية ولو بقوى  
الانفعال (كوطئ) فأولى  
مباشرة (ولا صدق)  
عليه في هذا الوطء الحالى  
عن نية الارتجاع لانها  
زوجة ما دامت في العدة  
(وان استمر) على هذا  
الوطء الحالى عن النية أولم  
يستمر (وانقضت) عدتها  
ثم طلقها بعد انقضائها  
(لحقها طلاقه على الأصح)

بصحته رجته بمجرد الوطء وأما التلذذ بها بغير وطء بلا نية رجعة فلا يلحقه به الطلاق بعد العدة إذ لم يقل أحد بأنه رجعة (ولا تصح رجعة) (ان لم يعلم دخول) بين الزوجين بأن علم عدمه أو لم يعلم شيء هذا إذا لم يتصادقا على الوطء أصلا أو تصادقا عليه بعد الطلاق بل (وان تصادقا على الوطء قبل الطلاق) (الطرف متعلق بتصادقا أي وان تصادقا قبل الطلاق على الوطء فلا تصح الرجعة منه الا يعلم الدخول أي الخلوة ولو ظهر أنين الا أن يظهر بها حمل ولم ينفه فتصح رجته لان الحمل ينفي التهمة (وأخذا) أي الزوجان باقرارهما) بالوطء أي أخذ كل منهما بمقتضى اقراره بالنسبة لغير الارتجاع فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حملها لغيره مدتها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله وأخذا باقرارها معناه كما قال بن أن من أقر منها بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس فرض للمستثنين في كلام المصنف ما إذا اجتمعا على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أي وأما بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارها إذ لا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى) أي وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أي فإذا انقضت ان تماديا على التصديق أخذ باقرارها معا وان رجعا أو رجعا أحدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبالمع وسيأتي تحرير ما في المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بعدها) حاصله ان الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غير بينة ولا مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والوضع ان الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء لأن لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها كما يأتي فان كذبت له تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أي ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أي والحال أنه لم يكن له بينة بالرجعة ولا مصدق أما إن كانت له بينة بذلك أو كان يبيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجته وان كذبت (قوله وكذا هي) أي

دون نية اه كلامه \* والحاصل أن الطلاق الأول الذي وطئ في عدته رجعى انقضت عدته والثاني بان لحوقه مراعاة للخلاف وحينئذ فلا يلحقه الطلاق الا نسقا هذا هو الصواب (قوله مراعاة لقول ابن وهب) أي فهو مشهور مبنى على ضعف وهو أن الرجعة تكون بمجرد الفعل بدون نية وقال أبو محمد لا يلحقها طلاقه إذ قد بان منه قال في التوضيح والأول أظهر وقال شيخنا العدوي ان قول أبي محمد ضعيف وعمل الخلاف إذا جاء مستفتيا فان أسرته البينة لحقها اتفاقا كما قاله الواشيري (قوله بمجرد الوطء) أي فهو كطائ في نكاح مختلف فيه والطلاق في النكاح المختلف فيه لا حق كالطلاق في النكاح الصحيح (قوله ولان لم يعلم دخول) أي خلوة \* حاصله ان الرجعة لا تصح الا إذا ثبت النكاح بشاهدين وثبتت الخلوة ولو بامرأتين وتقرر الزوجان بالاصابة فإذا طاق الزوج زوجته ولم تعلم الخلوة بينهما وأراد رجعتها فلا يمكن منها لعدم صحة الرجعة لأن من شرط صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء للزوجة وإذا لم تعلم الخلوة فلا وطء فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين على الوطء قبل الطلاق وأولى إذا تصادقا بعده وانما شرط في صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد وطء لأنه إذا لم يحصل وطء كان الطلاق باننا فلو اترجمها لأدى إلى ابتداء نكاح بلا عقد ولا ولى ولا صدق (قوله بان علم عدمه) أي كما إذا عقد على امرأة في بلدة بعيدة وطلقتها وعلم عدم دخوله بها لكونها لم تأت بلده ولم يذهب هو لبلدها (قوله أو لم يعلم شيء) أي كما إذا عقد على امرأة في بلدة وطلقتها ولم يعلم هل دخل بها أم لا وأشار الشارح إلى أن عدم علم الدخول أهم من علم عدم الدخول حيث جعل عدم علم الدخول صادقا بعلم عدم الدخول وبعدم العلم أصلا (قوله الا أن يظهر الخ) هذا راجع لقوله فلا تصح الرجعة إذا لم يعلم دخول (قوله بنفى التهمة) أي تهمة ابتداء نكاح بلا عقد وولى وصدق (قوله وأخذا باقرارهما) يعني إذا قلنا بعدم تصديقهما في دعوى الوطء قبل الطلاق أو بعده فان كل واحد يؤخذ بمقتضى اقراره بالوطء سواء كان اقرارهما بالوطء قبل الطلاق أو بعده وقوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حملها لغيره مدتها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله وأخذا باقرارها معناه كما قال بن أن من أقر منها بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس فرض للمستثنين في كلام المصنف ما إذا اجتمعا على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أي وأما بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارها إذ لا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى) أي وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أي فإذا انقضت ان تماديا على التصديق أخذ باقرارها معا وان رجعا أو رجعا أحدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبالمع وسيأتي تحرير ما في المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بعدها) حاصله ان الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غير بينة ولا مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والوضع ان الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء لأن لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها كما يأتي فان كذبت له تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أي ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أي والحال أنه لم يكن له بينة بالرجعة ولا مصدق أما إن كانت له بينة بذلك أو كان يبيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجته وان كذبت (قوله وكذا هي) أي

يجب عليها ما يجب للزوج ماعدا الاستمتاع فلا يجوز الزوج بغيره حيث صدقته على الرجعة (قوله إن تماديا على التصديق) أى على الاقرار (قوله شرط فيها بعد الكاف وكذا فيها قبلها إن انقضت الخ) هذه طريقة لعج \* وحاصلها انه في المسئلة الأولى يؤخذان باقرارهما سواء تماديا على التصديق أولا إن استمرت العدة فان انقضت فلا يؤخذان باقرارهما إلا إذا تماديا والا عمل برجوعهما أو رجوع أحدهما وفي المسئلة الثانية وهى دعواه الرجعة بعد العدة يؤخذان باقرارهما أبدا إذا تماديا على الاقرار فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وقال بهرام وقت إن قوله إن تماديا على التصديق شرط في المسئلة الأولى فقط \* وحاصل كلامهم انه إذا لم تعلم الحلو بينهما وراجعها لم تصح الرجعة ولو تصادقا على الوطء ويؤخذان بمقتضى إقرارهما مادامت العدة إن تماديا على التصديق فيها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع كما أنه لا عبرة باقرارهما بعد العدة وأما في المسئلة الثانية وهى ما إذا ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فانهما يؤخذان باقرارهما أبدا من غير اشتراط دوامهما على التصديق وقال الطخينى والشيخ سالم ان قوله إن تماديا على التصديق شرط فيها قبل الكاف وما بعدها لكن طريقتهما مخالفة لطريقة عج \* وحاصل كلامهما انهما لا يؤخذان باقرارهما في المسئلة الثانية إلا مدة دوامهما على التصديق وكذلك في الأولى كان الاقرار في العدة أو بعدها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وقال الشيخ عبد الرحمن الأجهورى والشيخ أحمد الزرقانى قوله إن تماديا على التصديق راجع لما بعد الكاف فقط فيقولان انهما في المسئلة الأولى يؤخذان باقرارهما في العدة مطلقا تماديا على التصديق أم لا ولا يؤخذان به بعدها وأما في المسئلة الثانية فلا يؤخذان باقرارهما إلا مدة دوامهما على التصديق فان حصل رجوع منهما أو من أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وهذه الطريقة فى الواقعة للنقل كما قال شيخنا (قوله إن انقضت الخ) فإذا انقضت وتماديا على التصديق لا نفقة عليها ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله سقطت مؤاخذه الراجع) أى فإذا رجعا معا وكذا أنفسهما لا يلزم نفقة وجاز لها التزوج بغيره وإذا رجعت هى فقط جاز لها التزوج بغيره ولا يلزمه الاتفاق عليها لتكذيبها له في إقراره وان رجع هو فقط سقط الاتفاق عنه ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله والمصدقة في السلتين) أى للمصدقة على الوطء في المسئلة الأولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية (قوله وذكر هذا وان استفيد الخ) الحق ان قوله والمصدقة النفقة لا يفتى عنه قوله وأخذنا باقرارهما ولا ما بعده لان معناه انهما يؤخذان باقرارهما اجتماعا وانفرادا إن تماديا للمقر على اقراره لكن مؤاخذه الرجل بالنفقة بمقتضى إقراره إذا تمادى على الاقرار وشروطة تصديقها له فلو كذبت لم يؤخذ بها لإقرارها بسقوطها عنه \* والحاصل ان الزوج يتعلق به بسبب إقراره حقان حق للزوجة من جهة النفقة وما فى معناها وحق فذكر كنع الحامسة مثلا وحرمة أصول الزوجة وفصولها وأما هى فلا يتعلق بها لأجل إقرارها الا حق الله وهو العدة وحرمة تزوجها بالغير أما أخذ كل منهما بحق الله فبمجرد الاقرار وقع تصديق من الآخر أم لا وأما أخذ الزوج بحق الزوجة فشروط تصديقها لقوله في الاقرار لأهل لم يكذبها بن (قوله ولا تطلق عليه في الأولى بعد العدة) قد علمت مانته وان الحق انه إنما يؤخذ كل بمقتضى إقراره بالوطء مدة العدة فقط ولولم يتاديا على التصديق وجب عند إذا انقضت العدة كان لها التزوج فالأولى قصر كلام المصنف على الصورة الثانية (قوله وليست هى زوجة في الحكم) أى في حكم الشرع أى انه لم يحكم بأنها زوجة بحيث ثبت لها كل ما يثبت للزوجات (قوله جبر للمصدقة) أى على الوطء في المسئلة الأولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية لكن الجبر في الأولى في العدة وبعدها بناء على ما قاله

(ان تماديا على التصديق)  
 شرط فيها بعد الكاف  
 وكذا فيها قبلها ان  
 انقضت العدة فان لم تنقض  
 أخذنا باقرارهما مطلقا  
 تماديا أولا فان رجعا أو  
 أحدهما سقطت مؤاخذه  
 الراجع (على الأصوب  
 والمصدقة) في السلتين  
 (النفقة) والكسوة وعطها  
 العدة في الأولى وتمنع من  
 نكاح غيره أبدا في الثانية  
 وذكر هذا وان استفيد من  
 قوله وأخذنا باقرارهما  
 ومن قوله ان تماديا الخ  
 ليرتب عليه قوله (ولا  
 نطلق) عليه في الأولى بعد  
 العدة وفي الثانية إن قامت  
 (لحقها في الوطء) اذ لم  
 يقصد ضررها وليست  
 هى زوجة في الحكم (وله)  
 أى الزوج (جبرها) أى  
 جبر المصدقة وجبر ولها  
 (على تجديد عقد برئيع  
 دينار)



فإن أبى الولي عقد الحاكم (ولا) تصح رجعة (إن أقر) الزوج (به) أى بالوطء (فقط) وكذبته (فى) خلوة (زيارة) وطلقها لأنه طلاق قبل البناء ولها كل الصداق باقراره (٤٣٠) وعليها العدة احتياطاً (مخلاف) اقراره فقط فى خلوة (البناء) فله الرجعة عليها

وهو ضعيف والتمتع أنه لا فرق بين خلوة الزيارة والبناء فى انه لا يكفى اقراره فقط ولا بد من اقرارهما معاً على الوطء أو حمل ولم ينفه بلعان كما تقدم (وفى إبطالها) أى الرجعة حالا ومآلاً ولا تصح رأساً (إن لم تُنجز) بأن علفت على شيء مستقبل ولم تحقق (كغدر) كأن قال اذا جاء غدر تدراجتها لانها ضرب من النكاح وهو لا يكون لأجل ولا احتياجاً لنية مدبرة (أو) تبطل (الآن فقط) فلا يستمتع بها قبل الفداء جاء الفداء صحت ونقضت من غير استئناف رقبته لأنها حق له فله تعليقها وتبويضها وعليه لو انقضت عدتها قبل مجئ القدر لم تصح رجعتها بمجيئه (تأويلان) أظهرهما الأول فينبغى ترجيعه (ولا) رجعة (إن قال من يغيب) أى من أراد الغيبة وقد كان علق طلاقها على دخول دار مثلاً وخاف ان تخشع فى غيبته (إن دخلت) ووقع على الطلاق

عج من أن اللواخذة بمقتضى الاقرار بالوطء فى العدة وبعدها إن تماديا على الاقرار وأما على التعمد من أن اللواخذة مختصة بالعدة فلا حير بعدها انظر بن وإنما كان له مجبرها وجبرولها على تجديد العقد لانها فى عصمته وإنما كان ممنوعاً منها لحق الله فى ابتداء نكاح بغير شروطه وذلك يزول بوجود العقد الجديد (قوله) فإن أبى الولي عقد الحاكم (أى وان لم ترض وانظر هل لها جبره على تجديد عقداً خذاً من حديث لا ضرر ولا ضرار أولاً تأمل (قوله) ولا ان أقر به الخ) حاصله انه إذا ثبتت الزوجية بشاهدين واختلى بها فى حال زيارته لها ونبتت الخلوة بامرأتين مثلاً وادعى انه وطئها وكذبته وطلقها وأراد رجعتها فلاتم له تلك الرجعة ولا يمكن منها وبحكم يكون الطلاق بائناً وعليها العدة للخلوة (قوله) فى خلوة زيارة (أى والحال ان الخلوة بينهما ثابتة بشهادة امرأتين فأكثر وكذا يقال فى خلوة البناء بعد وقوله فى خلوة زيارة أى اذا كانت الزيارة منه لها والموضوع أن تلك الزيارة بعد العقد وقبل البناء وأما اذا كانت الزيارة منها له فيصدق إذا أقر به فقط كخلوة البناء على ما قال المصنف لأن الرجل ينشط فى بيته دون بيت غيره وهذه العلة تقتضى أنهما اذا كانا راثنين مثلما اذا كانا زائراً وحده كما قال شيخنا (قوله) ولها كل الصداق باقراره) قل هذا ابن ناجي عن أبي عمران كما فى ح وهو فى المدونة وقال سحنون لا يكمل لها حتى ترجع لتصديقه واختاف هل خلاف أو وفاق تأويلان وهما المشار اليهما فى الصداق بقول المصنف وهل ان أدام الاقرار الرشيدة كنفك أو ان كذبت نفسها تأويلان اه بن (قوله) والتمتع انه لا فرق الخ) تعقبه بن قائلاً انظر من ذكر هذا وظاهر الواق عن المدونة هو ما ذكره المصنف والذى فى ح مانعه وهذا القول أى الذى ذكره المصنف هو الذى رجعه فى التوضيح هنا وذكر فى العدة انه إذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة له وظاهرة من غير تفصيل بين الزيارة والاعتداء وهو أحد الأقوال أيضاً اه فلم يذكر ح ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح اذا أقر بالوطء فى خلوة البناء لا الزيارة اه كلام بن وعلم منه ان مقاله للمصنف من التفرقة هو التعمد لكن ذكر فى الشامل أن القول بعدم التفرقة بين الخلوتين هو المشهور وحينئذ فيكون كل بن القولين قدر رجح (قوله) كأن قال اذا جاء غدر فقد راجعتها) أى فلا يكون هذا رجعة الآن ولا غدا (قوله) وهى لا يكون لأجل) أى فسكا لا يجوز التأجيل فى نكاح كما تقول اعقدلى على بنتك الآن وحلية الوطء إنما تكون فى الغد لا يجوز التأجيل فى الرجعة كأن يقول اذا جاء غدر فقد ارجعتها (قوله) ولا احتياجاً لنية مقارنة) أى لا قول أو للفعول أى ولا نية هنا (قوله) فلا يستمتع بها قبل الفداء) هذا التفريع غير صحيح لأن حكمها قبل الفداء حكم من لم تراجع فحقه فى الرجعة حينئذ باق فاذا وطئها وهو يرى أن رجعتها صحيحة فقد قارن فعله نية فكيف لا يكون رجعة اه بن (قوله) قبل مجيء الفداء أى بأن ولدت أو نزل عليها الدم الثالث (قوله) تأويلان) الأول منهما لمبد الحق والثانى لابن حمز (قوله) لا تكون إلا بنية بعد الطلاق) أى إلا بنية تحدث بعد الطلاق السابق والفرق بين صحة الطلاق قبل النكاح كإن تزوجت فلانة الأجنبية فهى طالق وبين عدم صحة الرجعة قبل الطلاق أن الطلاق حق على الرجل أى حق يحكم به عليه والرجعة حق له فالحق الذى عليه يلزم بالتزامه والحق الذى له ليس له أخذه قبل ان يجب ولو أشهد به

فى غيبه (قد ارجعتها) لان ارجعة لا تكون الا بنية بعد الطلاق وشبه فى بطلان الرجعة قبل الطلاق قوله (كاختيار الأمة) المتزوجة بعد (نفسها أو زوجها) أى أحدهما بعينه (بتقدير عتقها) كأن تقول ان عتقت قد اخترت نفسى أو اخترت زوجى فإنه لو ولو أشهدت على ذلك ولها اختيار خلافه ان عتقت

( بخلاف ) الزوجية ( ذات الشرط ) أى التى شرط لها الزوج عند العقدان أمرها بيدها أن تزوج عليها أو تسرى أو أخرجها من بلدها أو بيت أبيها ( تقول ) قبل حصول ما ذكر ( أن فعله ) زوجى فقد فارقت ( فانه يلزمها وليس لها الانتقال إلى غيره لأن الزوج أقام مقامه فى تملكه إياها ما يملكه وهو يلزمه ما ألزمه نحو أن دخلت الدار فانت طالق فكذلك ( ٤٣١ ) هى وهذا يفيد كما قال ابن عرفة

لزوم ما أوقعته من الطلاق كما قال المصنف لما أوقعته من اختيار زوجها وهو كذلك ولا ذكر المواضع التى لا تصح فيها الرجعة ذكر ماتصيح فيه بقوله ( وصحت رجعتي ) ان قامت ( له ) بينة ( بعد العدة ) على اقراره ( بالوطء ) فيها أى أو بالتلذذ بها فيها وادعى أنه نوى به الرجعة ( أو ) على معاينة ( نصرته ) لها ( وميسته ) عندها ( فبها ) أى فى العدة وادعى الرجعة بها وأما شهادتها على اقراره بذلك من غير معاينة لما ذكر فلا يعمل بها ثم ان أراد بالتصرف التصرف الخاص بالأزواج كما كل معها وغلق باب عليهما دون أحد معهما فالواو فى كلامه بمعنى أو إذ يكتفى أحدهما وإن أراد العام كسواء نفقة وفاكهة من السوق وبها لها كانت الواو على حقيقتها لكن لا حاجة لتذكر التصرف لأن معاينة المبيت وحدها تكفى فى تصديقه فأولى إذا انضم إليها التصرف العام ( أو قالت ) المطلقة

( قوله بخلاف ذات الشرط الخ ) ما ذكره المصنف من الفرق بين المثلثين هو المعروف من قولى مالك وقيل ان المثلثين مستويان فى لزوم ما أوقعته قبل حصول سبب خيارها وهو لابن حارث عن أصبغ مع رواية ابن نافع وقيل انها مستويان فى عدم لزوم ما أوقعته قبل حصول سبب خيارها وهو للاباجى عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم \* واعلم أن محل الخلاف إذا كان للعاق على فعله أمرها بيدها وأما لوعاق الطلاق أو العتق فلا خيار لها اتفاقا كما قال البدر القرافي ابن رشد وهذه المسئلة هى التى يحكى عن ابن الماجشون أنه سأل فيها مالك عن الفرق بين الحرة ذات الشرط والأمة فقال له أتعرف دار أبى قدامة وكانت دارا يلعب فيها الأحداث بالحمام معرضا له بقلة التحصيل فيها سأل عنه وتوينا له على ترك أعمال نظره فى ذلك حتى لا يسأل إلا عن أمر مشكل ما أنظرين قال بعض المحققين والانصاف أن سؤاله وارد ولذلك اختلف النقل عن مالك من التفرقة بين المثلثين واتحادهما فى الحكم ( قوله لأن الزوج الخ ) هذا إشارة للفرق بين المثلثين وحاصله ان اختيار الأمة قبل العتق فعل للشيء قبل وجوبه لها بالشرع وأما ذات الشرط فاختيارها لما اختارته فعل للشيء بعد وجوبه لها بالتمليك ( قوله لا ما أوقعته من اختيار زوجها ) أى لأن الزوج لم يعمها مقامه فى ذلك وإنما أقامها مقامه فى الطلاق فإذا قالت ان فعل زوجى ما ذكر فقد اخترته ثم فعل فلا يلزمها ذلك ولها أن تختار الفراق بعد ذلك ( قوله ان قامت بينة على اقراره ) حاصله أنه بمنها قضاء العدة ادعى انه راجعها فيها وأقام بينة تشهد أنه أقر فى العدة أنه وطئها أو تلذذ بها وادعى أنه نوى بذلك الرجعة فانه يصدق فى دعواه أنه أراد بذلك الرجعة وتصح رجعتة حينئذ والموضوع أن الحلوة بها قبل الطلاق قد علمت ولو بامرأتين وحيث كانت تصح الرجعة بأقامة البينة على اقراره بالوطء فى العدة مع دعواه أنه نوى بها الرجعة فلو دخل على مطلقة وبات عندها فى العدة ثم مات بعد العدة ولم يذكر أنه ارتجعها فلا يثبت بذلك الرجعة ولا ترثه ولا يلزمها عدة وفاة وكلام المصنف يحتمل احتمالا آخر وهو ان يكون المعنى ان قيام البينة بعد العدة على الاقرار بالرجعة فى العدة تصح به الرجعة وهو وإن صح فى نفسه إلا أن النص عليه قليل الجدوى لكونه جليا فالصواب ما حمله عليه الشارح ( قوله نو على معاينة الخ ) أى أو أقام بعد العدة بينة من الرجال تشهد على معاينة الخ وإنما قلنا من الرجال لأن شهادة النساء هنا لا تنفع وحاصله أنه اذا ادعى انه نوى بذلك فى العدة رجعتها فانه يصدق فى دعواه وتصح رجعتة ( قوله وادعى الرجعية بها ) أى ادعى أنه نوى بذلك رجعتها ( قوله على اقراره بذلك ) أى على اقراره فى العدة أنه يبيت عندها ويتصرف لها ( قوله فالواو فى كلامه بمعنى أو ) وبأوعبر ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب لارادتهم التصرف الخاص بالأزواج ( قوله وان أراد العام ) أى وهو الذى لا يختص بالأزواج ( قوله كانت الواو على حقيقتها ) وبالواو عبر فى للدونة لارادة التصرف العام الذى يقع من الزوج وغيره ( قوله تكفى فى تصديقه ) أى ان نوى بذلك رجعتها ( قوله فأقام الزوج بينة ) أى من الرجال لان النساء لأن شهادتها على اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية الدم حتى يكفى النساء ( قوله بأن شهدت ) أى البينة التى أقامها ( قوله أولم أحض ثالثة ) هكذا نسخة الشارح باللام والأولى ثانية بالنون والاولا فى محل بمجرد رؤية الدم الثالث ( قوله وليس بين قولها ) أى قولها حضت ثالثة وقولها لم أحض

عند قصده لارتجاعها أنا ( حضت ثالثة ) فلا رجعة لك على ( فأقام ) الزوج ( بينة ) شهدت ( على قولها قبله ) أى قبل هذا القول ( بما يكذبها ) بان شهدت بانها قالت لم أحض أصلا أولم أحض ثالثة وليس بين قولها ما يمكن ان تحيض فيه فتصح رجعتة فان لم يعمها لم تصح ولو رجعت لتصديقه ( أو أشهاد ) الزوج ( برجعتها ) فى العدة ( فصمت ) يوما أو بعضه ( ثم قالت كانت ) بعدنى قد انقضت ( قبل اشتداد

برجعي فصع رجته وتعد نادمة ومفهوم صحت أنها لو بادرت بالانكار لم يصح ان مضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة (أو) أي وصحت رجته ان ادعى بعد (٤٢٢) انقضاء العدة أنه كان راجعاً فيها وكذبته فلم يصدق لعدم البينة فتزوجت بغيره ثم

( ولدت ) ولدا كاملا  
( لدون ستة أشهر ) من  
وطء الثاني لحق بالأول  
لظهور كون الحمل منه  
ويفسخ نكاح الثاني  
( وردت ) إلى الأول  
برجته ) التي ادعاها ولم  
تصدقه عليها لأنه تبين  
اتها حين الطلاق كانت  
حاملًا وعدة الحامل وضع  
حملها كله ( ولم تحرم )  
الزوجة ( على ) الزوج  
( الثاني ) تأييدًا إذا مات  
الأول أو طلقها لانا لما  
ألحقنا الولد بالأول لزم  
أن يكون الثاني تزوج  
ذات زوج لامتدة  
( وان ) راجعها ( لم تعلم  
بها ) أي بالرجعة ( حتى  
انقضت ) العدة ( وتزوجت  
أو وطئ الأمة ) المراجعة  
( سيد فكالولين ) فإن  
تلقذ بها الثاني غير عام بأنه  
راجعها فانت على المراجع  
والأفلا ثم ذكر الأمر  
الرابع وهو احكام المراجعة  
بقوله ( والرجعة ) وهي  
المطلقة التي يملك مطلقها  
رجعتها ( كالزوجة ) الغير  
المطلقة في لزوم النفقة  
والكسوة والتوارث  
والظهار والطلاق وغير  
ذلك ( الا في تحريم

أصلاً أولم احض ثانية ( قوله وتعد نادمة ) أي بقولها كانت عدتي قد انقضت قبل اشهادك برجعي  
( قوله أو ولدت لدون ستة أشهر الخ ) في بعض النسخ ولو تزوجت وولدت لدون ستة أشهر ردت  
برجته قال ابن غازي وهي أجود من نسخة أو ولدت لأنه عطف على ما تصح فيه الرجعة فيكون  
قوله وردت لرجته حشواً ثم ان للسئلة يصح تقريرها بما هو في الجواهر من أنه راجعها فادعت  
انقضاء العدة وتزوجت فانت بولد لدون ستة أشهر فترد للأول برجته وهو ظاهر ويصح تقريرها  
بما قال الشارح تبعاً لبق من أنه ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعاً في العدة وكذبته فتزوجت  
بغيره وأنت بولد لدون ستة أشهر فترد للأول برجته وبهذا قررنا في التوضيح وابن عرفة عن بعض  
شيوخ عبدالحق لكن قولهم ردت للأول برجته مشكل على هذا إذ الأول انما حصل منه دعوى  
الارتجاع لانشاء الرجعة إذ لم يعلم ذلك منه وأجاب ابن عبد السلام بأن دعوى الارتجاع نزلت منزلة  
انشاء الارتجاع وفيه نظر لأن الدعوى تحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتمل ما للأولى أن  
يقال معنى قولهم ردت للأول برجته أي التي ادعى أنه كان أنشأها ولذا قال ابن عرفة انها رداليه  
لقيام دليل صدقه في دعواه أنه كان أنشأ ارتجاعها تأمل انظر بن ( قوله لدون ستة أشهر من وطء  
الثاني ) أي ولاتل من امداحل من يوم الطلاق ( قوله برجته التي ادعاها ) أي التي ادعى أنه كان أنشأها  
( قوله لانا لما ألحقنا الولد بالأول الخ ) قال خشي وفي هذا التعليل نظر لأنه يوم أن تزوج العدة من  
طلاق رجعي يؤيد وليس كذلك اه وفي بن ان ما في التوضيح من أنه لا يتأبد التحريم على من  
تزوج رجعية من غيره هو قول ابن القاسم وقال غيره في المدونة يتأبد عليه تحريمها كالبائن وهو ظاهر  
كلام المصنف في أول النكاح ( قوله فكالولين ) أي فكذبات الوليين ( قوله غير عام بأنه ) أي بان مطاقها  
راجعها ( قوله والا فلا ) أي وإلا بان كان تلذذها الثاني علماً بان مطلقها راجعها أولم يحصل من الثاني  
الا مجرد العقد لم تفت على الأول إلا ان يحضر الأول عقدها على الثاني ساكتاً فتفوت عليه وتكون  
لثاني وعقده صحيح كما في التوضيح عن مالك لأن حضور الأول عقد الثاني تكذيب لبيته الشاهدة  
بالرجعة وهذا بخلاف مسألة قوله في الطلاق كييعها أو تزويجها فان عقد الثاني يفسخ ويعيد لاقام من  
الأول انظر بن ( قوله الاستمتاع ) أي ولو بنظر لشعر أولوجه وكفين بلذة وما نظره لوجهها وكفها  
باللذة فجاز ( قوله والدخول الخ ) المراد به الحلوة بها والسكنى معها فقط وأما سكناها معها في دار جامعة  
له والناس فهو جائز ولو كان أعزب ( قوله والا كل معها ) أي فكل واحد ما ذكر حرام وكذا كلامها  
ولو كانت نيته رجعتها وانما شدد عليه هذا التشديد لئلا يتذكر ما كان في جامعها فلا يرد أن أجنبي يباح  
له ذلك مع الاجنبية ( قوله ولو كان معها من محفظها ) هذا راجع للاكل معها وذلك لأن الاكل معها  
أدخل في الوادة فمنع منه لذلك ولو كان معها من محفظها ( قوله وصدقت الخ ) حاصله أن الزوجة ولو  
أمة إذا راجعها زوجها فقالت عند ذلك قد انقضت عدتي بثلاثة اقراء أو بوضع الحمل فانها تصدق في  
ذلك ولو خالفها الزوج ان كان قد مضى زمن من طلاقها يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت غالباً ومساوياً  
ولا يمين عليها ولو خالفت عادتها ( قوله سقطاً أو غيره ) أي خلافاً للرجاجي القائل لا تصدق إذا  
ادعت انقضاء العدة بوضع سقط ( قوله أي مدة الخ ) أي في الدة التي يمكن تصديقها فيها امسكنا

عادي الاستمتاع والدخول عليهما والا كل معها ولو كان معها من محفظها ( وصدقت )  
للطقة ( في ) دعوى ( انقضاء عده القراء والوضع ) سقطاً أو غيره ( بلا يمين ) ولو خالفت عادتها أو خالفها الزوج فتحل  
للزواج ولا توارث ( ما يمكن ) أي مدة امكان تصديقها ( وسئل النساء ) ان ادعت انقضاء العدة في مدة يندر انقضاؤها فيها

أول ليلة من الشهر وهي طاهر يأتيها الحيض وينقطع قبل الفجر ثم يأتيها ليلة السادس عشر وينقطع قبل الفجر أيضا ثم يأتيها آخر يوم من الشهر جسد القروب لأن العبرة بالطهر في الأيام ولك أن تلقزها فتقول ما امرأة مدخول بها غير حامل طلقت أول ليلة من رمضان فعلت للزواج أول يوم من شوال ولم ينفذ صوم ولا صلاة منه ( ولا يفيد هذا تكذيبها نفسها ) إذا قالت كنت كاذبة في قولي قد انقضت عدتي فلانحل لطلاقها إلا بقصد جديد ولا ترثه إن مات ( ولا يفيد دعاها ) أنها رأت أول الدم من الحيضة الثالثة ( واقطع ) قبل استمراره المعتبر وهو يوم أو بضعة والمذهب ما قاله ابن عرفة للمذهب كله على قبول قولها أنها رأت أول الدم واقطع ( ولا يفيد إذا قالت إنني كذبت في قولي حضت الثالثة أو وضعت روية النساء لها ) فنقضها وقيل ليس بها أثر حيض ولا وضع ولا يلتفت إلى قولهن وقد بانت بمجرد قولها ذلك ( ولو مات زوجها ) أي الرجعة بعد كسنة من طلاقها

عاديالكون تلك اللدة يمكن انقضاء العدة فيها غالبا أو مساويا ( قوله كالشهر ) أي فان شهدت لها أن النساء قد يحضن لمثل هذا فانها تصدق وهل يمين أو غير يمين قولان وعلم بما ذكره الشارح أن قول المصنف وسئل النساء ليس مرتبطا بقوله ما يمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن الانقضاء فيه غالبا أو مساويا صدقت بلا يمين ولا حاجة لسؤال النساء بل هو مقتضى راجع لما إذا ادعت مالا يمكن فيه الانقضاء إلا نادرا فان ادعت انقضاءها في مدة لا يمكن انقضاؤها فيها غالبا ولا نادرا لم تصدق ولا يسأل النساء فلا تناسم ثلاثة ( قوله لجواز الخ ) أي وإنما كان الشهر يمكن انقضاء العدة فيه لجواز الخ ( قوله لأن العبرة بالخ ) أي وحينئذ فلا يضر اتیان الحيض أول ليلة من الشهر واقطاعه قبل فجر تلك الليلة ( قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها ) يعني أنها إذا قالت أولا عند أرادة الزوج رجعتها عدتي قد انقضت بما يمكن من إقرار أو وضع وقيل إنها مصدقة في ذلك وقد بانت منه فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فإن ذلك يعدمها ندما ولا تحل لمطلقها إلا بقصد جديد ( قوله فلا تلحق الخ ) أي لأنها داعية لكاح بلاولى وصداق وشهود ( قوله ولا يفيد دعاها الخ ) يعني أن الزوج إذا أراد رجعتها فادعت أنها رأت الحيضة الثالثة ثم ادعت بعد ذلك أنها رأت أول الدم من الحيضة الثالثة وقالت كنت أظن دوامه فاقطع قبل استمراره للمعتبر في العدة فلا يفيد ذلك وقد بانت بقولها الاول وقد تبع المصنف فيما قاله ابن الحاجب ( قوله المذهب كله على قبول قولها الخ ) أي وحينئذ فلها الكسوة والنفقة وتصح رجعتها وقال الشيخ أحمد الزرقاني إن قبول قولها فيما عدا الرجعة لأنه محتاط في الفروج فيحمل كلام ابن عرفة على ما عده قال بن وما قاله الشيخ أحمد وإن كان ظاهرا لكن المذهب ما قاله ابن عرفة من قبول قولها أنه انقطع حتى بالنسبة للرجعة وهذا إذا لم يتأدها الدم وعاودها عن بعد أي بعد طهر تام وأما إن عاودها عن قرب فهل الرجعة فاسدة لأنه قديتين أنها حيضة ثالثة صحيحة وقعت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح أولا تبطل تلك الرجعة ورجوع الدم عن قرب كرجوعه عن بعد قولان حكاهما أبو الحسن عن عياض ونص أبو الحسن عياض واختلفا إذا راجعها عند انقطاع هذا الدم وعدم تماده ثم رجع هذا الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لأنه قد استبان أنها حيضة ثالثة صحيحة وقعت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجع الدم عن قرب وبعد اه ثم ذكر أبو الحسن عن عبد الحق في النكح أنه حكى القولين وقال بعدها والقول الاول يعني التفصيل عندى أصوب اه وتبين أن القرب هو أن لا يكون بين الدمين طهر تام إذا علمت هذا فيمكن الجمع بين كلام المصنف وابن عرفة فمراد المصنف أن قولها انقطع الدم لا يفيد نفي صحة الرجعة لأنه نفي لقبول قولها مطلقا ويحمل المصنف على ما إذا عاودها الدم عن قرب وقول ابن عرفة المذهب قبول قولها أي مطلقا حتى في الرجعة ويحمل على ما إذا عاودها الدم عن بعد فتأمل ( قوله ولا روية النساء ) حاصله أن الزوج إذا أراد رجعتها فقالت حضت ثالثة أو وضعت ثم قالت إنني كذبت في قولي حضت ثالثة أو وضعت فرأى النساء إليها فصدقته وقان ليس بها أثر حيض ولا وضع فلا يفيدها تكذيب نفسها ولا روية النساء لها وتصديقهن لها وبانت بمجرد قولها حضت ثالثة أو وضعت إذا كان في مقدار تحيض فيه النساء والفرق بين هذه المسئلة والتي فإنها حيث قائم للمذهب قبول قولها في المسئلة المتقدمة دون هذه أنها في هذه قد صرحت بتكذيب نفسها ولم تستد لما تمدر به بخلاف التي قبلها ولو ذكر المصنف هذه عقب قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها بقوله وإن رأتها النساء تقية كان أحسن لأن هذه كالتمتة لها اه عقب ( قوله ولو مات زوجها الخ ) حاصل المسئلة أنه إذا طلقها طلاقا رجعيًا ثم مات بعد سنة أو أكثر من يوم

يخبره النقل فالاولى حذفها  
 لا بها. خلاف الراد  
 (قالت) لم أحض إلا  
 واحدة) أو اثنتين  
 والأخصر أن يقول  
 قالت لم تقض فأنا أرته  
 (فإن كانت غير مريض ولا  
 مريضة لم تصدق) فلا  
 ترثه ولو واقت عادت كما  
 هو ظاهر النقل (إلا إن  
 كانت تظهره) أي تظهر  
 عدم انقضاء عدتها في حياة  
 مطلقها وتكرر منها ذلك  
 حتى ظهر للناس تصديق  
 يمين وترثه لضعف التهمة  
 حينئذ ولو في أكثر من  
 عامين وأما للرضع  
 والريضة فيصدقان  
 مدتها بلا يمين ثم فصل  
 فيما دون السنة وأنها تارة  
 تصدق يمين وتارة بلا  
 يمين فقال (وحلفت) إذا  
 مات قبل السنة من طلاقها  
 (في) دعواها عدم انقضاء  
 عدتها وقدمى من وقت  
 طلاقها (كالسنة) الأشهر  
 ونحوها مما قبل السنة  
 واقت عادت أو خالفت  
 ولم تكن مريضة ولا  
 مريضة ولا أظهرت  
 ذلك قبل موته (لا) في  
 (كالأربعة) أشهر (وعشر  
 فلا تخلف بل تصدق بلا  
 يمين وظاهر النقل حلفها  
 فلو قال وحلفت فيما دون

الطلاق فقالت لم أحض من يوم الطلاق إلى الآن أصلا أو لم أحض إلا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في  
 الثالثة فلا يخلو حالها من أمرين تارة تظهر في حال حياة مطلقها احتباس دمه وتكرر ذلك حتى يظهر  
 ذلك للناس من قولها وفي هذه الحالة يقل قولها يمين وترث لضعف التهمة حينئذ وتارة لم تكن  
 تظهره في حال حياة مطلقها فلا يقل قولها ولا ترث لدعواها امرئ اندر أو التهمة حينئذ قوية وأما إذا  
 مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق ونحوها إلى سنة وادعت عدم انقضاء العدة فإنها تصدق في ذلك  
 وترثه لكن يمين أن كانت لم تظهر انحباس الدم حال حياة مطلقها والأفلا يمين وإن مات بعد أربعة  
 أشهر من يوم الطلاق ونحوها إلى ستة أشهر صدقت من غير يمين مطلقا هذا كله إن كانت غير  
 مريضة ولا مريضة فإن كانت مريضة أو مريضة فإنها تصدق في ذلك وترثه بلا يمين ولو  
 فوق العام لأن المرض والرضاع يمنعان الحيض غالبا فلا تهمة حينئذ (قوله الكاف استقصائية)  
 الحق أنها مدخلة لما زاد على السنة وما في نقل الواقع من ذكر السنة فهو فرض مثال لا يخص  
 (قوله ولو واقت الخ) أي هذا إذا خالفت عادتها بل ولو واقتها وقال بعضهم محل عدم تصديقها بعد السنة  
 عند عدم الاظهار ما لم توافق عادتها وإلا صدقت بغير يمين كالرضع والريضة وهو معقول للمعنى اه  
 عدوى (قوله إلا أن كانت تظهره) ما ذكره المصنف من التفرقة بين من كانت تظهر احتباس الدم  
 حال حياة مطلقها ومن لم تكن تظهره هو قول الموازية وقال في سماع عيسى أنها تصدق بيمين مطلقا  
 أي كانت تظهره أم لا وهذا الخلاف حكاه ابن رشد فيما إذا ادعت ذلك بعد السنة أو بقرب  
 انسلاخها ثم قال وأما لو ادعت ذلك بعد موت زوجها بأكثر من العام أو العامين فلا ينبغي أنها تصدق  
 إلا أن تكون ذكرت ذلك في حياته قولاً واحداً اه قال طي وحيت جرى المصنف على قيد  
 الاظهار فلا خصوصية للسنة في حمله عليها نظر فالاولى أن يحمل كلام المصنف على المسئلة الأخيرة  
 التفتي عليها ويكون بمفهومه جارياً على ما في سماع عيسى فيتنفى عنه الاعتراض اه بن (قوله أي تظهر  
 عدم انقضاء عدتها) أي تظهر احتباس دمه وأن عدتها لم تنقض (قوله وتكرر منها ذلك الخ) لم يكن  
 في الرواية تكرروا إنما فيها تذكر ذلك انظر الواقع (قوله فيصدقان مدتها) أي فيصدقان في دعوى  
 عدم انقضاء العدة إذا كانت تلك الدعوى في مدتها أي المرض والرضاع \* وحاصله أنه إذا كانت  
 للمرأة مريضة أو مريضة في كل الدة التي بين الموت والطلاق فإنها تصدق في دعواها في هذه الحالة عدم  
 انقضاء العدة بغير يمين ولو كانت تلك الدة سنة فأكثر فإن كانت مريضة أو مريضة في بعض تلك الدة  
 وادعت عدم الانقضاء بعد الفطام وبعد زوال المرض ففي الواقع عن ابن رشد أن حكم المرض بعد  
 الفطام كالتى لا ترضع من يوم الطلاق لأن ارضاع الحيض مع الرضاع ليس بريبة اتفاقاً وحينئذ  
 فتصدق يمين بعد الفطام بسنة فأكثر إذا كانت تظهره في حياة مطلقها ومثلها المريضة إذا ادعت عدم  
 الانقضاء واحتباس الدم بعد المرض بسنة فأكثر فإن كانت لا تظهره لا تصدق ولو يمين وأما  
 لو ادعت ذلك بعد الفطام بأقل من سنة فإنها تصدق بيمين (قوله عدم انقضاء عدتها) أي لا احتباس  
 للدم (قوله وعشر) أي عشر ليال والاولى حذفه لأنه مما دخل تحت الكاف في قوله كأربعة لأنها  
 مدخلة لما زاد على الأربعة للسنة والموجود في النسخ الصحيحة لا في كالأربعة أشهر وعليها مؤاخذة  
 من جهة البرية قال ابن مالك في الكافية

وان تعرف إذا إضافة فمع \* آخر اجعل آل وغيرذا امتنع

وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيدخلون آل على كل من الجزأين قول الرضى ونقل السراي  
 جواز دخولها على الأول فقط نحو الالف دينار اه (قوله وندب) أي على المشهور خلافاً لمن

قال بوجوبه ( قوله وأصاب ) أى فعلت صوابا أى مندوبا ( قوله من منعت نفسها من الزوج ) أى بعد الرجعة ( قوله فتشأب على ذلك ) أى ولا تكون بذلك عاصية لزوجها فلا تسقط نفقة بها بذلك ( قوله والمعتبر ) أى فى تحصيل المندوب ( قوله وشهادة السيد ) أى ولو كان أعدل أهل زمانه ( قوله والولى ) أشار الشارح إلى أنه لا مفهوم للسيد ولو عبر المصنف بالولى كان أشمل ( قوله كالعدم ) أى فلا يحصل المندوب بأشهادهما لاتهامهما على ذلك ولو طلق الزوج وادعى الرجعة فى العدة وشهد له السيد أو الولى مع غيره كانت الشهادة كالعدم لانه يتم على ذلك ولا فرق فى الولى بين المجر وغيره ( قوله وندبت المتعة ) أى على المشهور وحينئذ فلا يقضى بها ولا تحاصن بها الغرماء إذ لا يقضى بمندوب ولا يحاصن به الغرماء وقيل انها واجبة ان قلت ان حقا وعلى فى الآية يقتضيان الوجوب قلت المراد بالحق الثابت المقابل للبطل والمندوب والأمر المستفاد من على للندب بقرينة التقييد بالمحسنين والمتقين لأن الواجبات لا يتقيد بهما ( قوله لجبر خاطرها ) أى من الألم الحاصل لها بسبب الفراق وهذا يقتضى ان الندب معلل بما ذكر وفى تكميل التقييد عن ابن سعدون قولهم المتعة لا تسلى وجبر خاطر فيه اعتراض لان المتعة قد تزيدها أسفا على زوجها بتذكرها حسن عشرته وكريم صحبته فالظاهر أنها شرع غير معلل وقال ابن القاسم ان لم يتمها حتى ماتت ورثت عنها فهذا يدل على انها ليست للتسلى ( قوله على قدر النكاح ) الأولى وعلى قدر حاله ليفيد أنها فى نفسها مندوبة وان كونها على قدر حاله مندوب آخر كما هو ظاهر كلام ابن عرفة فان قلت أى فرق بينها وبين النفقة حيث روعى فى النفقة حالها وفى المتعة حاله فقط قلت الفرق أن المطلقة انكسر خاطرها بالفراق والفراق جاء من قبله فروعى فيها حاله ونفقة الزوجة مستحقة فلمشقتها روعى فيها حالها ( قوله بعد العدة للرجعية ) حاصله أن المتعة تكون لكل مطلقة سواء كانت رجعية أو بائنا الا انها تدفع للبائن أثر طلاقها والرجعية بعد العدة لانها مادامت فى العدة ترجع الرجعة فلا ألم عندها بخلاف الأولى ( قوله لم يرجع بها ) أى وحينئذ فتشأف عليه وانما كان لا يرجع بها لأنها كهيته مقبوضة ( قوله ان ماتت بعد العدة ) أى والحال انها لم تمنع لانها باقتضاء العدة تستحقها ومن مات عن حق كان لورثته واما ان ماتت قبل تمام العدة فلا شيء لورثتها لانها لا تستحقها الا بعد الخروج من العدة وأما الموات الزوج قبل ان يتمها أو ردها لعصمته قبل دفعها لها سقطت عنه بائنة كانت أو رجعية كذا فى عبق والظاهر نخرج ذلك على الخلاف فى ان نديها معلل بجبر خاطر أو تعبدى فعلى الثانى تؤخذ من تركته وأما المطلقة وكان مريضا مريضا مخوفا يوم الطلاق أخذت منه بعد العدة فى الرجعية ويوم الطلاق فى غيرها لانه لما أمر بها لجبر كسر خاطر لم يكن متبرعا ولا يتوهم هدم طلبها منه لانها وارثة ومن باب أولى ما إذا طرأ المرض بعد الطلاق لانها بعد العدة غير وارثة ( قوله ككل مطلقة طلاقا بائنا ) أى قد دفع لها المتعة ان كانت حية أو لورثتها ان ماتت والمراد كل مطلقة طلقها زوجها أو حكم الشرع بطلاقها وعلى الثانى يستثنى المرتدة دون الأول وبقول الشارح طلاقا بائنا صح التشبيه فى كلام المصنف واندفع قول ابن عاشر كافى بن ان فى التشبيه ركة من جهة أن فيه تشبيه الشيء بنفسه والعبارة السلسة أن لو قال والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية فى نكاح لازم النكاح ( تنبيه ) قد علمت ان المرتدة لامتعة لها ولو عادت للإسلام والظاهر عدم متعتها أيضا إذا ارتدت الزوج سواء عاد للإسلام أم لا كما قاله شيخنا ( قوله فى نكاح ) هذا لقولنا المطلقة لا تكون الامن نكاح لكنه صرح به لأجل قوله لازم وقوله لازم أى سواء كان صحيحا أو فاسدا ولزم بفواته كالفاسد لصداقه إذا طلق فيه بعد البناء واحترز المصنف

( وأصابته من منعت )  
نفسها من الزوج ( له ) أى  
لأجل الاجتهاد فتشأب على  
ذلك وهو دليل على كمال  
رشدها والمعتبر اشهاد  
غير سيدها وولائها ( وشهادة  
السيد ) والولى ( كالعدم )  
ولما كان من توابع الطلاق  
لمتعة بين أحكامها بقوله  
( و ) ندبت ( المتعة ) وهى  
ما يسطيه الزوج ولو عبدا  
لزوجته المطلقة زيادة على  
الصداق لجبر خاطرها  
( على قدر حاله ) لقوله  
تعالى على الموسع قدره  
وعلى المقتر قدره ( بعد  
العدة للرجعية ) لأنها  
مادامت فى العدة ترجع  
الرجعة فلا كسر عندها  
ولانه لو دفعها قبلها ثم  
ارتجعها لم يرجع بها ( أو )  
الى ( ورثتها ) ان ماتت  
بعد العدة ثم شبه فى الحكمين  
الدفع لها أو لورثتها قوله  
( ككل مطلقة ) طلاقا  
بائنا ( فى نكاح لازم ) ولو  
لزم بعد الدخول والطول  
( لافى فسخ ) محترز مطلقة





بالفيئة (قوله أى يمكن) فيه نظر بل تصور بضم التحتية ممناه يتعقل وأما بفتحها على أنه معنى للفاعل فعنائه يمكن فالأولى للشارح أن يقول أى يتعقل أو بفتحها أى يمكن امكانا عاديا وقاعه حالا أو مآلا فلا يرد أن الشيخ القانى يمكن جماعه لأن هذا الامكان عقلى لاعادى وقوله يمكن وقاعه أى يمكن الوقاع من جهته - واء أمكن من جهتها أم لا فينقد الايلاء إذا أمكن الوقاع من جهته ولو كانت رتقاء أو عفلاء أو صغيرة لا تطبق أو غير مدخول بها (قوله مرضا لا يمنع الوطء) أى فإن منعه فلا ايلاء كما فى عقب وفيه نظر فإن المذهب كما قال ابن عبد السلام أنه كالصحيح مطلقا لانه ان لم يمكن وقاعه حالا يمكن مآلا فالأولى ابقاء المتن على اطلاقه ففى التوضيح عن ابن عبد السلام مانصه ظاهر المذهب لحوق الايلاء للمريض مطلقا ورأى بعضهم أنه إن كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانقضاء الايلاء فى حقه وهو خلاف المذهب ألا ترى أنه لو أتى الصحيح ثم مرض فإنه يطالب بالفيئة بالجماع فدل هذا على أن التفصيل خلاف المذهب اهـ بن واعلم أن محل لحوق الايلاء للمريض إذا أطلق وأما إذا قيد بمدة مرضه فلا ايلاء عليه سواء كان المريض مانعا من الوطء أولا ولو طال المرض إلا أن يقصد الضرر فيطلق عليه حالا لاجل قصد الضرر (قوله ونحوهم) أى كل مريض مرضا يمنع الوطء حالا بناء على ما قاله الشارح (قوله يمنع وطء زوجته) أى - واء كانت اليمين صريحة فى منع الوطء ونحو والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر أو مستلزمة لذلك كحلفه أن لا يلتقى معها أولا يقتسل من جنباتها كما يأتى وخرج بالوطء ما إذا حلف على هجران الزوجة أى على ترك كلامها وهو مع ذلك يصيبها فلا يلزمه ايلاء بذلك وخرج بالزوجة السرية وأم الولد فإذا حلف على واحدة منهما أنه لا يطؤها أكثر من أربعة أشهر لم يلزمه بذلك ايلاء وشمل كلامه الزوجة الكبيرة والصغيرة التى لا تطبق الوطء ولكن لا يضرب لها الأجل حتى تطبق وشمل أيضا للدخول بها وغيرها لكن لا يضرب لها الأجل إلا من الدعاء للدخول ومضى مدة التجهيز وشمل أيضا الزوجة السكينة فى عصمته حين الحالف والتجدة بعد الحالف كقوله لامرأة أجنبية والله لا أطوك إلا بعد خمسة أشهر ونوى أن تزوجها فإذا عقد عليها لزمه الايلاء (قوله الباء بمعنى على) أى لأن منع الوطء محلوف عليه لا محلوف به (قوله تنجزا) أى كقوله والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر وصنيع الشارح يقتضى أن قوله وان تعليقا مبالغة فى قوله يمين ويصح أن يكون مبالغة فى زوجته أو فى ترك الوطء لان كلاما من الثلاثة يكون منجزا ومعلقا \* والخاصل أنه لا فرق فى لزوم الايلاء بين كون اليمين منجزا أو معلقا ولا فرق بين كون منع الوطء المحلوف عليه منجزا أو معلقا كوالله لا أطوك مادمت فى هذه الدار أو البلد على ما يأتى ولا فرق بين كون الزوجة المحلوف على ترك وطئها منجزة أو معلقة (قوله فى كذا) أى عتق أو صدقة إلى آخر ما مر (قوله وأما هى فلا ايلاء عليه فيها) فإذا حلف لا يطأ زوجته مادامت ترضع أو حتى تقطم ولدها أو مدة الرضاع فلا ايلاء عليه عندما لك وقال أصبغ يكون موليا قل اللخمى وقول أصبغ أوفى بالقياس لكن الاعتماد قول مالك من أنه لا يكون موليا قال وهو مقيد بما إذا قصد بحلفه على ترك الوطء اصلاح الولد أو لم يقصد شيئا كما قال الشارح (قوله والا فقول) أى والا بان قصد بحلفه مجرد الامتناع فقول (قوله وان رجعية) أى هذا إذا كانت الزوجية غير مطلقة بل وان كانت مطلقة طلاقا رجما فإذا حلف على ترك وطء مطلقته الرجعية كان موليا يضرب له الاجل ويؤمر بعد انقضائه بالفيئة فيرتجع ليصيب أو يطأ على أخرى \* فان قلت لا حاجة لطلاق ثان إذا لم يف فى لان الطلاق الرجعى الذى شأن المولى ابقاعه حاصل \* قلت إنما احتيج للطلاق الثانى إذا لم يف لاحتمال أن يكون ارتجع

أى يمكن (وقاعه) جماعه  
( وإن مريضاً ) مرضا لا  
يمنع الوطء وخرج  
الحبيب والخصى والشيخ  
القانى ونحوهم (يمنع) الباء  
بمعنى على متعلقة بيمين أى  
يمين من ذكر على ترك  
( وطء زوجته ) تنجزا  
بل ( وإن تعليقاً ) كأن  
وطئت ففعل كذا ووصف  
الزوجة بقوله ( غير  
للمرضة ) وأما هى فلا ايلاء  
عليه فيها ان قصد مصلحة  
الولد أولا قصد له والا  
فقول ( وإن ) كانت الزوجة  
التي حلف على ترك وطئها  
( رجعية ) فيلزمه الايلاء  
منها لأنها كالتى فى العصمة  
ورده اللخمى بأنه لاحق  
له فى الوطء والوقف إنما  
يكون لمن لها حق فيه

وظاهر أن الرجعة حق  
له لا عليه فكيف يجبر  
عليها ليصيب أو يطلق  
عليه طلاق أخرى  
(أكثر) ظرف للنع  
ولو قل أن أكثر يوم (من  
أربعة أشهر) للحر (أو)  
أكثر من (شهرين) للبعد  
ولا ينقل (العبد لأجل  
الحر إذا حلف على أكثر  
من شهرين) (بعتقه بعده)  
أى بعد تقرير أجل الايلاء  
عليه ويتقرر في الصريح  
بالحلف وفي غيره بالحكم  
فلو كانت محتملة وعق  
قبل الرفع فانه ينتقل  
بعق لأجل الحر ثم شرع  
في أمثلة الايلاء وبدأ  
بما مضى فقال (كوافي  
لأرجعتك) وهى مطلقة  
طلاقاً رجعيًا فهو مول  
إذا مضت أربعة أشهر من  
يوم الحلف وهى معتدة فان  
لم ينه ولم يرتجع طلق  
عليه أخرى وبنت على  
عدها الأولى فبين منه  
بنائها (أو) والله  
(لا أطوك حتى تسألني)  
الوطء (أو) حتى (تأبيني)  
له ولا يفيد تقييده بسؤالها  
أو الاتيان له لأنه مرة  
عند النساء ولا يكون  
رفعه للسلطان سؤالاً يبره

وكم وعمل كون الرجعة يلحقها الايلاء فيجبر على الرجعة ليصيب أو يطلق عليه ان لم تنقض عدتها  
قبل فراغ الأجل بأن كانت حاملاً أو كان الحيض يأتيها في كل سنة مرة مثلاً والا فلا شيء عليه  
(قوله وظاهر أن الرجعة حق له الخ) رد ذلك بأن الرجعة وإن كانت حقاً لا يطالب بها أن أباه إلا أنه لما شدد  
بالحلف شدد عليه بلزوم الايلاء أو أن القول بلزوم الايلاء للرجعية مبنى على القول الضعيف بأن  
الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها ثم اها مشهور مبنى على ضعف (قوله ولو قل أكثر يوم) هذا هو  
التمتع وقال عبد الوهاب لا يكون مولاً إلا بزيادة معتبرة كعشرة أيام (قوله أكثر من أربعة أشهر)  
أى وأما الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فلا يكون به مولاً وروى عبد الملك أنه مول بالأربعة  
وهو مذهب أبي حنيفة ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص  
أربعة أشهر فان فاؤافان اقه غفور رحيم هل الفية مطلوبة خارج الأربعة أشهر أو فيها فعلى المشهور  
لا يطلب بالفية الا بعد الأربعة أشهر ولا يقع عليه الطلاق بعدها وحيث كانت الفية مطلوبة  
بعد الأربعة فلا يكون مولاً بالحلف على الأربعة وعلى مقابلة يطلب بالفية فيها ويطلق عليه بمجرد  
مرورها وتمسك من قال بالمشهور بما تعطيه الفاء من قوله فان فاؤافا تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها  
تتكون الفية مطلوبة بعد الأربعة أشهر ولأن الشرطية تصير للماضي بعدها مستقبلاً ولو كانت مطلوبة  
في الأربعة أشهر لبقى معنى للماضي بعدها على ما كان عليه قبل دخولها وهو باطل وتمسك للمقابل بأن  
الفاء ليست للتعقيب بل لمجرد السببية ولا يلزم تأخر السبب عن السبب في الزمان بل الغالب عليه  
القارنة ورأى أيضاً انه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا فاؤافا وان لا قلب كان عن  
الفى لتوغلها فيه كما قيل فلم يعمر أن الايلاء على المشهور الحلف على ترك الوطء أكثر من المدة  
الذكورة للحر وأكثر من شهرين للعبد وأما قيام الزوجة بطلب الفية فاعلم يكون بعد أربعة أشهر  
لا أكثر للحر وبعد شهرين لأكثر للعبد فالأجل المحلوف على ترك الوطء فيه غير الأجل الذى لها  
القيام بعده (قوله ويتقرر) أى الأجل فى الصريح أى فى الحيض الصريح بترك الوطء المدة المذكورة  
وقوله وفى غيره وهو المحتمل للمدة المذكورة أو أقل منها كواؤه لا أطوك حتى يقدم زيد والحال  
أن قدومه محتمل (قوله فلو كانت) أى اليقين محتملة (قوله فهو مول) إذا مضت أربعة أشهر الخ جواب  
إذا محذوف أى طوب بالفية بالمراجعة والاصابة فان لم ينف الخ وكان الأولى أن يقول وإذا بالواو  
\* وحاصل فقه المسئلة أنه إذا قال لزوجته للطلقة طلاقاً رجعيًا والله لا أرجعتك فانه يكون مولاً  
ويضرب له أجل الايلاء أربعة أشهر من يوم الحلف فان لم ينف بعدها طلق عليه طلاقاً أخرى وهذا  
إذا لم تنقض المدة من الطلاق الأول قبل فراغ الأجل والا فلا شيء عليه (قوله أولاً أطوك حتى  
تسألني) حاصله انه إذا قال لها والله لا أطوك حتى تسألني الوطء أو حتى تأبيني للوطء فانه يكون مولاً  
ويضرب له أجل الايلاء من يوم الحلف فان فاه فى أجل أو بعده بأن كفر عن عيمه ووطئها بدون  
سؤال منها فلا أمر ظاهر والاطلاق عليه ثم ما مضى عليه المصنف من انه يكون مولاً بحلفه انه لا يطؤها  
حتى تسأله الوطء أو تأتى اليه هو قول ابن سحنون ومقابلة قول سحنون ليس بمول وعاب قول ولده  
حين عرضه عليه وإنما درج المصنف على الأول لان ابن رشد قال لا وجه لقول سحنون واستصوب  
ما قاله ولده نظراً لمشقة سؤال الوطء على النساء وإيتائهن اليه فالغالب عدم حصوله من المرأة (قوله أو  
حتى تأبيني له) أى إذا دعوتك (قوله تقييده) أى الحلف على عدم الوطء (قوله لأنه مرة) أى لأن ما  
ذكر من سؤال الوطء والاتيان اليه مرة (قوله ولا يكون رفها للسلطان) أى لأجل أن يضرب جلاً

وليس عليها أن تأتيم (أو) قال والله (لا أنقض معها) المدة المذكورة إذا قصد الالتقاء الوطء (٤٢٩) أو أطلق فان قصد الالتقاء في

مكان معين فليس بمول  
(أو) والله (لا أغتسل من  
جنباً) منها لأنه يلزم من  
عدم الالتقاء والفصل  
عدم الوطء عقلاً في الأول  
وشرعاً في الثاني (ولا  
أطوك حتى أخرج من  
البلد) فهم ومول (إذا تكفنه)  
نمى كان عليه في خروجه  
منها كلفة أى مشقة وهذبة  
بالنسبة لحاله ويضرب  
الأجل من يوم الحلف لأن  
يمينه صريحة في ترك الوطء  
وكذا في الآية فان لم  
يتكفنه فليس بمول فان  
خرج انحلت يمينه (أو في  
هذه الدار إذا لم يحسن  
خروجها) أو خروجه  
منها (أو) أى للوطء مرة  
التي تلحقها أو تلحقه في  
ذلك فان لم يأتى أحدهما  
مرة بذلك فلا (أو) والله  
(إن لم طأك فأن طالق)  
وترك وطأها قول وهو  
ضعيف والمذهب أنه ليس  
بمول إذ بره في وقتها (أو)  
والله (إن وطئت) فأن  
طالق فقول وبإح له  
وطؤها ويحتم بمجرّد  
مغيب الحشمة وقيل ولو  
يفضها بناء على التحيث  
بالبعض فالنزع حرام  
والخلص له من ذلك ما أشار  
له بقوله (وتوى) وجوبا  
(ببقية وطئ) أو بالنزع

للإيلاء (قوله وليس عليها أن تأتيم) أى لمصلحة ذلك عليها أى فان سأله أو أنه في الأجل بر في يمينه  
وانحل عنه الإيلاء كما يؤخذ من كلام سحنون وابنه ومن كلام الصنف واستصوبه طي وبين خلافا لما  
في عقب تبعاً لت من عدم انحلال اليمين (قوله المدة المذكورة) أى أكثر من أربعة أشهر للحروا أكثر من  
شهرين للعبد (قوله فان قصد الالتقاء في مكان معين فليس بمول) أى وقيل منه ذلك مطلقاً سواء  
رفعته البيتة أو لا كما قال ابن حرفة نقلاً عن عبد الحق خلافاً لما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم من أنه  
لا يقبل منه ذلك إذا رفعت البيتة (قوله أولاً أغتسل من جنباً) اعلم أنه إذا قال والله لا أغتسل من  
جنباً منها ان قصد معناه الصريح فانه لا يحتم الا بالفصل وإذا امتنع من الوطء خوفاً من الفصل  
الوجب لحته كان مولياً وضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم لا من يوم الحلف وان أراد  
معناه اللازمى وهو عدم وطئها فالحلف بالوطء ويكون مولياً ويضرب له الأجل من يوم الحلف لأن  
هذا من أفراد اليمين الصريحة في ترك الوطء المدة المذكورة وأما اذا لم يتوشى لا المعنى الصريحى  
والانترامى فهل يحمل على الصريح أو الانترامى احتالان واستصوب ابن عرفة الثاني منها (قوله أو  
لا أطوك حتى أخرج من البلد) حاصله أنه إذا حلف لا أطوكها حتى أخرج من البلد وكان عليه في الخروج  
منها مشقة بالنسبة لحاله وكثرة ماله فانه لا يجبر على الخروج منها ويكون مولياً ويضرب له أجل الإيلاء  
من يوم الحلف ويقال له إما أن تكفر عن يمينك أو تطأ في الأجل أو بعده بقرب والاطلقتها عليك  
إذا فرغ الأجل (قوله فليس بمول) أى لكنه لا يترك بل يقال له إما أن تكفر عن يمينك أو أخرج وطأ  
إن كنت صادقاً في عدم تحتم اليمين حتى تخلف من الإيلاء فان أبى ويخرج ضرب له أجل الإيلاء فان  
فاه وكفر فالأمر ظاهر والاطلاق عليه (قوله فان خرج) أى فان تكلف للمشقة وخرج انحلت يمينه  
سواء وطئ أم لا وفي خشي أنه اذا كان في خروجه مشقة كان مولياً ولو تكلف الخروج وسلمه  
شيخاً في الحاشية والحق ما لشارحنا (قوله فان لم يلحق أحدهما مرة بذلك فلا) أى فلا يكون مولياً  
الا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجك أن كنت صادقاً انك لست بمول أو كفر عن يمينك فان كان  
لا يحسن خروجه وتكلف الخروج وخرج انحلت يمينه وصار لا إيلاء عليه (قوله وترك وطأها)  
أى فاذا انقضى أجل الإيلاء فلا يتأتى مطالبته باليمين لأنه لم يحلف على ترك الوطء حتى يطلب به لأن  
معنى يمينه لا أتترك وطأك فان انقضى وطؤك وتركته فأن طالق نعم يطلق عليه عند عزمه على الضد أو  
تبين الضرر (قوله والمذهب أنه ليس بمول) أى وهو ما رجح اليه ابن القاسم وذلك لأنه لم يعمل منه  
يمين تمتع من الجماع حينئذ إذا تضررت من امتناعه طاق عليه للضرر من غير ضرب أجل لا للإيلاء  
واعلم أن محل الخلاف اذا امتنع من الوطء والإفلا إيلاء اتفاقاً لانه في وطئها (قوله أو ان وطئت الخ)  
حاصله أنه اذا قال لها ان وطئت فأن طالق واحدة أو اثنتين وامتنع من الوطء خوفاً من  
وقوع الطلاق للملق فانه يكون مولياً ويضرب له الأجل من يوم الحلف ويمكن من وطئها فان استمر  
على الامتناع من وطئها حتى انقضى الأجل طلق عليه بمقتضى الإيلاء وان وطئها طلقت عليه  
بمقتضى التليق بأول الملاقة وحينئذ فالنزع حرام وكذا استمرار الذكر في الفرج حرام فالخلص له  
من الحرمة أن ينوى الرجعة يقية وطئه ولا فرق في ذلك بين الدخول بها وغيرها (قوله وبإح له  
وطؤها) أى سواء نوى يقية وطئه الرجعة أم لا كذا في عقب تبعاً لاستظهار البصر القراني وفيه نظر بل  
يمنع من الوطء اذا لم ينو الرجعة كما يفيد الصنف وغيره لأن نزع حرام والوسيلة للحرام حرام اه بن

(الرجعة وإن) كانت الزوجة المحلوف عليها (غير مدخول بها) لانه بمجرد مغيب الحشمة صارت مدخولاً بها فيقع الطلاق رجعياً لا بائناً فينوى  
بقية وطئه الرجعة فلو كانت الاداة تقتضى التكرار نحو كمال وطئت فأن طالق فلا يمكن من وطئها

(قوله ولما حينئذ القيام بالضرر) أي فتطلق عليه من غير ضرب أجل (قوله وفي تعجيل النكاح) حاصله أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم ومالك لا يكون مولياً وينجز عليه الثلاث من يوم الرفع ولا يضرب له أجل الايلاء واستحسنه سحنون وغيره لأنه لا فائدة في ضرب الأجل لأنه يحنث بمجرد اللقاة وباقي الوطء حرام فلا يمكن من وطئها وحكي اللخمي وابن رشد أنه لا يمجّل عليه الحنث ويضرب له أجل الايلاء وتستمر من غير طلاق عليه إلى أن يفرغ الأجل فإن رضيت بالاقامة معه من غير وطء فلا يطلق عليه ولا يطؤها وإن لم ترض طلق عليه واحدة للإيلاء وقد نص في المدونة على القولين يقول المصنف وفي تعجيل الطلاق النكاح أي وهو قول ابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره وقوله وفي تعجيل الطلاق أي بعد الرفع كما في الحاشية لأمم يوم الخلف كما في خشي وفي الشيخ سالم وفي تعجيل الطلاق وإن لم تقم به وهو قول مالك وابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره اه وهو غير صواب لأن القول بالتعجيل وإن لم ترفعه إنما هو لطرف كما عزاه له ابن رشد وغيره وأما مالك وابن القاسم فيقولان بتعجيل الطلاق عليه بعد الرفع انظر بن (قوله إن حلف النكاح) أي بأن قال على الطلاق ثلاثاً أن لا أطأك أو قال إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً أو البتة (قوله إذ لا فائدة في ضرب الأجل) لأنه يحنث بمجرد اللقاة وباقي الوطء حرام وحينئذ فلا يمكن منها (قوله أو ضرب الأجل) أي وبعده يطلق عليه طلاقاً واحدة إن لم ترض بالاقامة معه بلا وطء ولا تطلب منه فية إذ لا يمكن منها وهل يمكن من الرجعة على هذا القول وهو الذي يؤخذ من كلام ابن عمرز لاحتال رضاها بعدم الوطء أولاً يمكن منها لكونه لا يمكن من الوطء وإن كان الطلاق رجعياً وهو الذي قاله ابن رشد تردد (قوله كالظهار) تشبيهه في أنه لا يمكن منها ويدخل عليه أجل الايلاء (قوله فلا يمكن من وطئها حتى يكفر) الصواب حذف قوله حتى يكفر وذلك لأن الظهار لا ينعقد عليه حتى يقربها والكفارة لا تجزئه قبل انعقاد الظهار لقول المصنف الآتي ولم يصح في المماق كفارته قبل لزومه فالصواب أن هذا لا يقربها أصلاً ويكون مولياً فإذا انقضى الأجل فلا تطالبه بالفيه بل إما أن ترضى بالاقامة معه بلا وطء أو تطلق عليه ولا يمكن من الوطء فإن تجرأ ووطئ سقط الايلاء وانعقد الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فإن امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر (قوله ولزمه الظهار) أي فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر وإذا لم يطأ لم تطالبه بالفيه التي هي الكفارة في الظاهر منها وذلك لأن الكفارة إنما تجزئ إذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الإمساك وإنما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم ينعقد قبل الوطء فليس لها مطالبته بشيء لا يجزئ وإنما لها الطلب بالطلاق أو تقي معه بلا وطء اه عدوى وحاصل فقه المسئلة أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فأنت على كظهر أمي فإنه يمنع من وطئها أبداً لأن وطئها لها يؤدي لوطء الظاهر منها فإذا تضررت زوجته رفعت أمرها للقاضي فيضرب له أجل الايلاء من يوم الحلف فإذا تم الأجل فلا تطالبه بالفيه وإنما تطالبه بالطلاق أو تقي معه بلا وطء وفائدة ضرب الأجل مع أنه ممنوع منها احتمال أن ترضى بالاقامة معه بلا وطء فإن تجرأ ووطئ انحلت عنه الايلاء ولزمته كفارة الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فإن امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر حالاً (قوله وهذا محترز مسلم) أي فهو بالجر عطف عليه باعتبار لفظه وقول عبق يجوز قراءته بالرفع عطفاً عليه باعتبار محله سبق قلم لأن يمين اسم جامد لا يعمل عمل الفعل فلا يعمل الرفع في محل المضاف إليه وإنما يتم ما قاله لو عبر المصنف بحلف مسلم (قوله إلا أن يتحاكموا إلينا) أي قبل الاسلام إذ الاسلام

ولما حينئذ القيام بالضرر  
(وفي تعجيل الطلاق)  
الثلاث (إن حلف  
بالثلاث) أن لا يطأها  
وقامت بمقها (وهو  
الأحسن) إذ لا فائدة في  
ضرب الأجل (أو ضرب  
الأجل) لاحتال رضاها  
بالاقامة معه بلا وطء  
(قولان فيها) أي المدونة  
(و) على كلا القولين  
(لا يمكن منه) أي من  
الوطء (كالظهار) بأن قال  
إن وطئتك فأنت على  
كظهر أمي فلا يمكن من  
وطئها حتى يكفر لأنه  
بغيب الحشفة يصير  
مظاهراً وما زاد عليها وطء  
في مظاهرها وهو حرام  
قبل الكفارة وهو يمينه  
مول بمجرد ما فإن تجرأ  
ووطئ انحلت يمينه  
ولزمه الظهار (لا كافراً)  
فلا ايلاء عليه وهذا محترز  
مسلم (وإن أسلم) بعد حلفه  
(الآن يتحاكموا إلينا)

فمنعهم بينهم بحكم الاسلام (ولا) ايلاء في والله (لا هجرتها أولاً كلياً) لأنهما لا يمتنان الوطء (أولاً وطئاً لئلاً أو) لاوطئها (نهاراً) لأنه ليس بالازمنة (واجتهد) الحاكم بلا ضرب أجل ايلاء (وطلق) على الزوج (٢٣١) (في) حلفه (لأعزلن) عنها

بأن يفي خارج الفرج (أو) حلفه (لا أيتن) عندها لما فيه من الضرر والوحشة عليها بخلاف لايت معها في فراش مع ياته معاً في بيت (أو ترك) الوطء ضرراً) يطلق عليه بالاجتهاد إن كان حاضراً بل (وإن غائباً) ولا مفهوم لقوله ضرراً بل إذا تضررت هي من ترك الوطء طاق عليه بالاجتهاد ولو لم يقصد الضرر بدل عليه قوله (أو سمد) أي داوم (العبادة) ورقته فيقال له اماناً نطاً أو تطلقها أو يطلق عليك (بلا) ضرب (أجل) لا ايلاء (على الأصح) في القروع الأربع لكن الغائب لا بد من طول غيبته سنة فأكثر ولا بد من الكتابة إليه اما أن يحضر أو يرسل امرأته إليه أو يطلق فإن امتنع تلوم له بالاجتهاد وطابق عليه ولا يجوز التطليق عليه بغير كتابة إليه ان علم محله وأمكن ولا بد من خوفها على نفسها الزنا ويسلم ذلك من جهتها لا بمجرد شهوتها للجماع (ولاً) ايلاء (إن لم يلزمه يمينه حكم) للخرج والشقة التي تلحقه به

يسقطه (قوله فمنعهم بينهم الخ) أي فإن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء وتستلزم ذلك فيلزمه الايلاء ويؤجل كالسلم والاملا (قوله لأهجرتها) المجران عدم الكلام (قوله لانهما لا يمتنان الوطء) أي وحيتن فلا ايلاء عليه إلا أنها ان تضررت بترك الكلام والمجر طاق عليه للضرر من غير ضرب أجل ومحل كونه لا يكون مولياً في قوله لأهجرتها أولاً كلياً إذا كان مع ذلك يمسها وإلا كان مولياً (قوله لأنه ليس) أي في يمينه الأزمنة لقول الصنف قبل أكثر من أربعة أشهر أي إذا لم قيد بليل أو نهار بأن عم الزمن فإن قيد بواحد منهما فلا يكون مولياً (قوله واجتهد وطلق الخ) الحاصل أنه إذا حلف ليحزلن عن زوجته زمناً يحصل به ضررها أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطئها ضرراً من غير حلف أو أدام العادة وتضررت الزوجة من ترك الوطء وأرادت الطلاق فإن الحاكم يجتهد في طلاقها عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه أن يجتهد في أن يطلق عليه فوراً بدون أجل أو يضرب له أجلاً واجتهد في قدره من كونه دون أجل الايلاء أو قدره أو أكثر منه فإن علم لديه وإضراره طلق عليه فوراً والأمله باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه فإذا انقضى أجل التلوم ولم يرجع عما هو عليه طلق عليه وكل هذا إذا أرادت الطلاق وأما ان رضيت بالاقامة معه بلاوطء فلا تطلق عليه (قوله بخلاف لا يبيت معها في فراش) أي فإن هذا لا يطلق عليه كافى عبق قلا عن ت وهو مقيد بما إذا حلف أنه لا يبيت معها في فراش والحال أنه لم يقطع الودة وإلا قد صدر أن توليته ظهره لها من جملة الضرر اللوجب للطلاق وهذا أشد (قوله بل إذا تضررت هي الخ) في التوضيح مافعه اخلف فيمن قطع ذكره لعله نزلت به أو قطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام وهو العتد فان تعمد قطعه أو شرب دواء ليقطع به لذة النساء أو شربه للعلاج علة وهو عالم أنه يذهب بذلك شهوة النساء أو شاك كان لها الفراق إذا لم ترض بالاقامة معه (قوله بلا ضرب الخ) متعلق بقوله وطلق والنفي أجل الايلاء فقط وهو صادق بأن يطلق حالا أو تلوم له مدة باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه (قوله على الأصح) أي خلافاً لمن قال إنه يكون مولياً في السائل الأربع فيضرب له فيها أجل الايلاء فان انقضى ولم يف طلق عليه (قوله لكن الغائب الخ) أي أنه لا يطلق على من ترك الوطء لغيته إلا إذا طال مدة الغيبة وذلك كسنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المعتمد وقال الغرياني وابن عرفة السنتان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليها ولا بد أن نخشى الزنا على نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعواه حيث طالبت مدة الغيبة وأما مجرد شهوتها للجاء فلا يوجب طلاقها ويؤاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الارسال إليه ان علم محله وأمكن الوصول إليه والا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها دائمة والاطلاق عليه حالا لعدم النفقة كما سيأتي في النفقات (قوله فان امتنع) أي من كل من الأمور الثلاثة (قوله وأمكن) أي الارسال إليه (قوله للخرج) علة لقوله لم تلزمه (قوله صدقة) أي فلا يكون مولياً بذلك لأنه عم في يمينه فعين عمن خرج ومشقة فلا يلزمه بها حكم (قوله قبل ملكه) متعلق بمحذوف أي أو خص بلداً لا ايلاء عليه قبل ملكه منها وهذا قول ابن القاسم في للدونة قاتلاً كل عين لاحت فيها بالوطء فليس بمول وقال غيره فيها هو مول قبل الملك إذ يلزمه بالوطء عقد يمين فيها يملك من رأس أو مال وقاله ابن القاسم أيضاً (بن (قوله فلا يكون مولياً) أي قبل أن يملك منها شيئاً

(ككل مملوك أملكه حر) ان وطئت أو ان وطئت فكل درهم املكه صدقة (أو خص بلداً قبل ملكه منها) كقوله كل مملوك أملكه من البلد الفلانية حر ان وطئت أو كل مال أملكه منها صدقة ان وطئت فلا يكون مولياً

فان ملك منها عبداً أو مالا فلول إلا أن يكون وطئها ثم ملك منها فلا يلاء عليه ويعتق عليه كل مملكه منها بعد الوطء (أو) حلف (لاوطئت في هذه (٤٣٣) السنة إلا مرتين) فلا يلزمه إيلاء لانه يترك وطئها أربعة أشهر ثم يبطأ ثم يترك

الوطء أربعة أشهر ثم يبطأ فلم يبق من السنة إلا أربعة أشهر وهي دون أجل الإيلاء (أو) حلف لاوطئ في هذه السنة إلا (مرة) فلا يلزمه إيلاء (حتى يبطأ وتبقى المدة) للإيلاء للحر أو العبد فيدخل عليه الإيلاء (ولا) إيلاء (إن حلف على أربعة أشهر) فقط (أو) ذل (إن وطئت) فليصوم هذه الأربعة الأشهر وهو حر أو الشهرين وهو عبد فلا إيلاء لقصورها عن الاجل ولا يلزمه صوم إذا لم يبطأ (ثم إن وطئ) أثناء المدة (صام بقيتها) ولو يوماً فقط (والأجل) الذي يضرب للمرأة ولها القيام بعد مضيه وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه من يوم البينين) على ترك الوطء ولو لم يحصل رفع (إن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء) المدة المذكورة كوالله لا أطؤك خمسة أشهر مثلاً أو لا أطؤك وأطلق أو حتى أموت أو تموت لتناول يمينه بقية عمره أو عمرها فكانه قال لا أطؤك وأطلق

(قوله فان ملك منها عبداً) أى قبل أن يبطأ وامتنع من الوطء خوفاً من عتق ذلك العبد (قوله فلول) أى يضرب له أجل الإيلاء فان فاء بان أعتق العبد الذي ملكه منها أو تصدق بالمال الذي ملكه منها انحلت يمينه وإلا أطلق عليه بعد الأجل (قوله كل مملكه منها بعد الوطء) أى ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك (قوله فلا يلزمه إيلاء) أى بمجرد يمينه لانه لم يكن ممنوعاً من الوطء يمينه وحينئذ فيطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في المسئلة الأولى والمرة في المسئلة الثانية نظر لما بقى من المدة فان كانت أكثر من أربعة أشهر لاحتروا أكثر من شهرين للعبد فهو مولود وان كان الباقي أقل فلا يكون مولوداً وان لم يبطأ أطلق عليه للضرر (قوله ولان حلف على أربعة أشهر فقط) أى إذا كان حراً ومثله العبد إذا حلف أنه لا يبطأ زوجته شهرين فلا يكون مولوداً بذلك حتى يزيد على المشهور (قوله ان كانت يمينه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة) أشار الشارح إلى أن الصراحة متعلقة بالمدة المذكورة لا بترك الوطء خلافاً لظاهر المصنف إذ لا فرق بين أن يكون ترك الوطء صريحاً أو استلزماً فالأول نحو والله لا أطؤك خمسة أشهر والثاني والله لا أغتسل من جنبه منها \* والحاصل أن مراد المصنف أن الأجل من يوم البينين بشرطين أن يحلف على ترك الوطء إما صريحاً أو التزاماً وأن تكون البينين صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر والصراحة ولو حكماً كوالله لا أطؤك أصلاً لكن عبارته غير وافية بذلك وقوله لان احتملت مدة يمينه أقل هذا محترز الشرط الثاني وهو صراحة المدة وفيه إشارة إلى أن الصراحة ليست منصبية على ترك الوطء بل على المدة المذكورة وقوله أو حلف على حث الراد بالحلف على الحث الحلف على غير ترك الوطء كإن لم أدخل دار فلان أو ان لم أسكن فلاناً فانت طالق فإذا حلف كذلك فيمنع من الزوجة من الآن ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم وهذا هو الذي تقدم للمصنف في الطلاق في قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها وقوله أو حلف على حث محترز الأول وهو كون الحلف على ترك الوطء وبعده هذا كله يقول المصنف لان احتملت مدة يمينه أقل هذا ضيف والتمدد أنه متى كانت البينين على ترك الوطء كان الاجل من يوم الحلف سواء كانت البينين صريحة في المدة أو محتملة ولا يكون الاجل من الرفع إلا إذا حلف على حث أى على غير ترك الوطء ويمكن الجواب عن المصنف بأن أو في قوله أو حلف على حث بمعنى الواو أى لان احتملت مدة يمينه أقل وكان حلفه على حث كافياً ان لم أدخل الدار فانت طالق فالمنظور له قوله وكان حلفه على حث فخرج نحو والله لا أطؤك حتى يقدم زيد فان البينين وان احتملت أقل من المدة لكن ليست على حث فالاجل فيها من يوم الحلف \* والحاصل أن الإيلاء على ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولوداً من يوم حلفه وذلك إذا حلف على ترك الوطء صراحة أو التزاماً وكانت يمينه صريحة في المدة المذكورة وقسم لا يكون مولوداً الا من يوم الحكم وذلك الذي يحلف بطلاق امرأته ليفعلن فملا فلا يكون مولوداً حتى يضرب له الاجل من يوم الرفع والحكم وقسم مختلف فيه وذلك إذا حلف على ترك الوطء وكانت يمينه ليست صريحة في المدة المذكورة بل محتملة لها ولغيرها فقيل ان الاجل في هذه من يوم الحكم وقيل من يوم الحلف وهو المتمد والمصنف مثنى على الاول تبعاً لابن الحجاب وقد تعقبه ابن عرفة بأنه خلاف نص المدونة (قوله حتى يقدم زيد الغائب) أى والحال انه لم يعلم وقت قدومه (قوله لكن الرجوع انه) أى الاجل في

البينين

(لان) لم تكن صريحة بل (احتملت مدة يمينه أقل) من مدة الإيلاء وأكثره على بر

كوالله لا أطؤك حتى يقدم زيد الغائب أو يموت عمره فالاجل من يوم الرفع أى الحكم لكن الرجوع أنه من يوم البينين

كالصريحة (أو حلفت على حنث) يعني واحتملت مدة يمينه أقل خلافا لما يوجهه عطف الصنف بأو فلو أتى بالوارد لكان ما شاع على التعمد  
 كان لم أدخل الدار فأنت طالق أي فنع من الوطء لما تقدم له في قوله وان نفى ولم يؤجل كان لم يقدم منع من أفرقته (هـ) الأجل (من  
 الرفع و) هو يوم (الحكم) فلو قال فمن الحكم لكان أي بن وفائدة كون الأجل في الصريح من اليمين أنها إذا رفعت بعد مضي أربعة  
 أشهر وهو حر أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له الأجل وان رفعت قبل مضي ذلك حسب لما سبق ثم طلق

(٤٣٣)

عليه ان لم يعد بالوطء  
 وفائدة كون الأجل في  
 الحنث المحتملة من الحكم  
 أنه ان مضي الأجل قبل  
 الرفع ثم رفعت ضرب له  
 الأجل من يوم الحكم  
 وقوله والأجل أي أجل  
 الضرب وهو غير أجل  
 الإيلاء أي الذي يكون  
 به موليا وهو أكثر من  
 أربعة أشهر كما مر (وهل  
 المظاهر) الذي قال لها  
 أنت على كظهر أمي ولم  
 يعلق ظهاره على وطئها  
 فمنع منها قبل القبلة (ان  
 قدر على التكفير) الذي  
 هو فية (وامتنع) من  
 إخراجها (كالأول) أي  
 الذي يمينه صريحة فالأجل  
 من اليمين أي حلفه  
 بالظهار (وعليه اختصرت  
 المدونة) (أو كالتأني) أي  
 الذي يمينه محتملة فيكون  
 الأجل من يوم الحكم لأن  
 يمينه لم تكن صريحة في  
 ترك الوطء (وهو الأرجح)  
 عند ابن يونس (أو)  
 الأجل في حقه (من)  
 وقت (بين الضرر) وهو

اليمين المحتملة لأقل من مدة الإيلاء إذا كانت الصيغة صيغة بر من يوم الخلف (قوله كالصريحة) أي  
 كما أن الأجل في الصريحة كذلك اتفاقا (قوله وهو أكثر الخ) أي التقدم في قول المصنف أكثر من  
 أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا قال لزوجته أنت على كظهر أمي  
 فإنه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن ظهاره فإذا كان قادرا على كفارة الظهار وامتنع عن إخراجها  
 لزمه الإيلاء حينئذ وإذا قلتم يلزم الإيلاء له قبل هو كالأول الخ (قوله ولم يعلق الخ) هذا بيان لحل  
 الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وأما التي علق ظهاره على وطئها بان قال لها ان وطئتك فأنت  
 على كظهر أمي فإنه يكون موليا والأجل من يوم الخلف قول واحد وإذا تم الأجل فلا تطالبه بالقبلة  
 وإنما تطالب منه الطلاق أو تبقى بلاوطء فإذا تجرأ ووطئته انحلت عنه الإيلاء ولزمه كفارة الظهار كما  
 مر ذلك (قوله وعليه اختصرت المدونة) أي اختصرها أبو سعيد البراذعي \* وحاصله أن المسئلة إذا  
 كان فيها جملة أقوال في المدونة فإن البراذعي في اختصارها يقتصر على ما يظهر له اعتماد من تلك الأقوال  
 وفي هذه المسئلة انتصر على هذا القول (قوله عند ابن يونس) قل المواق لم أجدا لابن يونس ترجيحنا  
 هنا ونحوه لابن غازي وإنما استحسان ذلك القول لسخون حيث قال بعد ذكر الأقوال الثلاثة في  
 المدونة وكل للملك والوقف بعد ضرب الأجل أحسن أي وقته لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له  
 الأجل فكان على المصنف أن لو قال على الأحسن بدل قوله على الأرجح انظر بن (قوله أنه لا يكون  
 موليا) أي فلا يضرب له أجل الإيلاء بل إما أن ترضى بالإقامة معه بلاوطء وإما أن يطلق عليه حالا  
 فإن قدر بعد ذلك كفر وراجعها والأفلا وقوله أنه لا يكون موليا الخ قيده الأخير بما إذا طرأ  
 عليه العسر والعجز عن الصيام بعد عقد الظهار وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالعجز عن حله فاختلف  
 هل يطلق عليه حالا لقصد الضرر بالظهار أو بعد ضرب أجل الإيلاء وانقضائه رجاء أن يحدث  
 الله له مالا يكفر منه عن يمينه أو يحدث لها رأى بالإقامة معه من غير وطء (قوله لقيام) أي لوجود  
 عذره (قوله بظاهر) أي يقول لزوجته أنت على كظهر أمي (قوله وفيته) أي والحال  
 أن فيته أي رجوعه لما كان ممنوعا منه بسبب اليمين بالصوم أي بالتكفير بالصوم  
 (قوله لا يريد القبلة) أي لا يريد التكفير بالصوم مع قدرته عليه أو إرادته ومنعه منه السيد بوجه  
 جائز وهذان هما محل الخلاف فإن عجز عن الصوم فكالحال لا يدخله إيلاء ولا حجة لزوجته  
 وإن منعه بوجه غير جائز رده الحاكم عنه فصور العبد أربع أه وهذا التقرير لابن غازي  
 (قوله وقيل الخ) هذا التقرير لهرام \* وحاصله أن العبد إذا قال لزوجته أنت على  
 كظهر أمي وامتنع من التكفير بالصوم وهو قادر عليه ولم يمنعه السيد منه أو أراد أن  
 يكفر به فممنه السيد منه بوجه جائز فإنه لا يضرب له أجل الإيلاء بل يقال لها إما أن تمكثي معه  
 بلاوطء أو ينجز عليك الطلاق وعلى هذا فالعبد ليس كالحرة الذي قدر على التكفير وامتنع واعترض  
 طئي كلام بهرام بأنه وان وافق ظاهر الموطأ إلا أنه لم يبق على ظاهره بل هو محمول كما قال الباجي

٥٥ - دسوقي - ثانی \* يوم امتناعه من التكفير (وعليه تزوّدت أقوال) ثلاثة ظاهر كلامهم ترجيح الأول ومفهوم  
 الشرط أن المظاهر إذا كان عاجزا عن كفارة الظهار أنه لا يكون موليا وهو كذلك لقيام عذره (كالعبد) يظهر وفيته بالصوم تط  
 (ولا يريد القبلة) بالصوم وهو قادر عليه وهي الرجوع إلى ما كان ممنوعا منه بسبب اليمين وهو الوطء (أو يمنع الصوم بوجه جائز)  
 لاضراره بخدمة سيده أو إخراجها فيلزمه الإيلاء وتجري فيه الأقوال الثلاثة فهو تشبيهي في المنطوق وقيل لا إيلاء على العبد القادر على الصوم



إذا امتنع أو منع بوجهه بوجه جائز فالتشبيه في مفهوم قوله أن قدر (وأنحل الإيلاء بزوال ملك من) أي الرقيق الذي (حلف بعقده) أي علقه على وطئها كقوله أن وطئتك فعبدي هذا حر وامتنع منها فإنه يدخل عليه الإيلاء من يوم حلفه فإذا زال ملك العبد بموت أو عتق أو بيع أو هبة أو صدقة فإن الإيلاء (٤٣٤) ينحل عنه فإن امتنع من وطئها كان مضارراً فيطلق عليه أن شاءت بلا ضرب

أجل (إلا أن يعود) الرقيق للملك ثانياً (بغير إيث) فإن الإيلاء يعود عليه إذا كانت عينة مطلقة أو قيدة بزمان وقد بقي منه أكثر من أربعة أشهر أما إن عاد العبد كله إليه بارت فإنه لا يعود عليه الإيلاء لأن الارت جبري يدخل في ملك الإنسان بغير اختياره (كالطلاق القاصر) أي كما يعود الإيلاء بعود الزوجة لصحته في الطلاق القاصر (عن الثانية) أي لم يبلغ الثلاث (لأن) الزوجة (المحلوفاً بها) أي بطلاقها فإن علق طلاقها على وطئ أخرى فإذا قال إن وطئت مرة فهند طالق فقد حلف بطلاق هند فهي محلوفاً بها وعزة محلوفاً عليها لأنه علق طلاق هند على وطئها فإذا امتنع من وطئ عزة كراهة أن يلزمه طلاق هند كان مولياً فإذا طلق هنداً دون الثلاث أعلم عنه الإيلاء في عزة بمجرد في البائن وبعد العدة في الرجعي

في شرحه عليه على ما إذا أراد التكفير بالصوم ومنعه السيد منه بوجه جائز فقط وأما إذا كان قادراً على التكفير بالصوم وامتنع من التكفير به ولم يمنعه السيد فلا وجه لعدم لحوق الإيلاء به بل هو مول ويجرى في مبدأ الأجل الأقوال الثلاثة فتحصل أن كلام ابن غازي لا يسلم من حيث جعله الخلاف فيها إذا منعه السيد وفيما إذا امتنع هو وكذا كلام بهرام لا يسلم من حيث جعله عدم لحوق الإيلاء مطلقاً وصار حاصل الفقه أنه إن منعه السيد بوجه جائز لا يلحقه الإيلاء بل يطبق عليه حالان لم ترض بالاقامة معه بلا وطء وإن امتنع هو والحال أنه قادر على الصوم فإنه يلحقه الإيلاء وفي مبدأ الأجل الأقوال الثلاثة المذكورة وقيل إنه إذا منعه السيد بوجه جائز فإنه يكون مولياً كالحرة إلا أنه يضرب له الأجل من يوم الرفع وإذا علت ذلك فاعلم أن الحق أن التشبيه في الإيلاء فقط وإن كان في المسئلة الأولى وهو ما إذا امتنع من التكفير في مبدأ الأجل خلاف وأما المسئلة الثانية وهو ما إذا منعه السيد بوجه جائز على القول بأنه مول فلا خلاف في ابتداء الأجل لأن الذي في التوضيح عن ابن القاسم أنه إذا منعه السيد بوجه جائز يضرب له أجل الإيلاء ان رفته أهلاً فظاهر أنه من يوم الرفع (قوله إذا امتنع) أي من الصوم (قوله أي علقه) أي علق عقده على وطئها (قوله وأنحل الإيلاء الخ) لما فرغ المصنف مما يعتقد به الإيلاء ومالا يتعد به شرع في بيان ما تنحل به بعد انعقادها وحاصل ما ذكره أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فعبدي فلان حر فإنه يدخل عليه الإيلاء من يوم اليمين فإن مات العبد أو باعه سيده أو أعتقه أو خرج عن ملكه بوجه شرعي كالهبة والصدقة فإن الإيلاء تنحل عنه وسواء أخرج العبد عن ملك سيده باختيار أم لا كبيع سلطان له في نفسه (قوله فإن امتنع من وطئها) أي بعد انحلال الإيلاء عنه بزوال ملك العبد (قوله إلا أن يعود) أي كلاً أو بعضاً بغير إيث ليس المراد إلا أن يعود فلا تنحل بل المراد فيعود عليه الإيلاء وعودها غير عدم الانحلال وأجله حينئذ من يوم العود سواء كانت عينة صريحة أو محتملة على الذهاب وبهذا تعلم أن الاستثناء منقطع لأن ما بعد الإيلاء وهو عود الإيلاء غير داخل فيما قبلها وهو انحلالها له عدوى فلو عاد ملكه لبعضه وطولب بالقيصة فوطئ عتق عليه ما ملكه منه وقوم عليه باقيه (قوله أما إن عاد العبد إليه كله بارت الخ) أي وأما عود بعضه بارت وبعضه بشراء ونحوه فكعود كله بغير إيث فيغلب غير الارت على الارت ويعود الإيلاء (قوله لم يبلغ الثلاث) أي سواء كان باناً أو رجعي (قوله فهند طالق الخ) أعلم أنه إذا قال إن وطئت عزة فهند طالق فالشرط محلوفاً عليه وهو وطئ عزة والجزاء محلوفاً به وهو طلاق هند ولما كان الوطئ واقفاً في عزة قيل لها محلوفاً عليها ولما كان الطلاق واقفاً على هند قيل لها محلوفاً بها (قوله محلوفاً عليها) أي على وطئها (قوله عاد عليه الإيلاء) أي حيث لم يؤجل كالمثال المتقدم أو أجل وبقي من الأجل أجل الإيلاء (قوله عاد عليه الإيلاء في عزة) أي فإن وطئ عزة بعد ذلك الزواج أوفى عدة هند حث ووقع عليه الطلاق في هند (قوله فيعود فيها الإيلاء ولو طلقت ثلاثاً) في شب أن مافي المصنف خلاف مافي الدونة والتي فيها أن المحلوفاً عليها كالمحلوفاً بها وهو للتعتمد فمضى طلقها ثلاثاً لم تفسد

وجاز له وطئ عزة فإن عادت هند لصحته عاد عليه الإيلاء في عزة فإن باع طلاق هند الثابتة ثم تزوجها بعد زوج لم الإيلاء بعد عليه اليمين في عزة فهذا التفصيل في المحلوفاً بها وأما عزة المحلوفاً عليها فيعود فيها الإيلاء ولو طلقت ثلاثاً ثم رجعت بعد زوج ما شاء الله ما دام طلاق المحلوفاً بها لم يبلغ الثابتة فقوله (لا) في المحلوفاً (لها) وهي عزة في المثال واللام

بمعنى على مناه لا يشترط القصور فيها عن الغاية بل وجود أبدا مادام طلاق (٣٥) الخوف بها من يناع الغاية وليس مناه عدم

العود كما هو ظاهره ولا

يصح ابقاء اللام على بابها

لأن الخوف لها أى

لأجلها وهى الحاملة على

اليقين لا يتصور تعاق

أثيلاء بها كأن يقول

لزوجته ان وطئت غيرك

أو تزوجت عليك فإني

أطؤها أو أتزوجها طالق

(و) انحلت الايلاء

(بتعجيل) مقتضى

الحنث (كعتق العبد المحلوف

بعتقه أن لا يوطأ أو يوطأ

من حلف بطلاقها أن لا يوطأ

بأنها فإذا قال ان وطئت

فبىدى حر أو قفلة

طالق أو فعل التصديق

بدارى أو بهذا الدرهم

فبجل ذلك انحلت يمينه

(وبتكفير ما) أى يمين

(بتكفير) كظنه بقضاء

لا يوطأ فتكفر قبل الوطء

(ولا) بأن لم ينحل الايلاء

بوجه مما سبق (فلها)

أى للزوجة الحرة ولو

صغيرة لاوليها (واسيد هذا)

الذى له حق فى الولد (إن

لم يمتنع وطؤها) لصغر أو

رتق أو مرض (المطالبة

بجد) مضى (الأجل

بالقيشة) متعلق بالمطالبة

(وهى) أى القيشة (تغيب

الحنث) كلها (فى القيد)

الايلاء اه عدوى (قوله بمعنى على) أى على حد قوله تعالى ويخرون للأذنة يكون (قوله عدم العود) أى عدم عود الايلاء إذا عادت المحلوف عليها للعصمة (قوله لزوجه الخ) أى كنهى وقوله ان وطئت غيرك أى كنهى فنهى محلوف لها أى لأجلها ولا يتصور تعاق الايلاء بها (قوله وتعييل الحنث) قد وقع فى كلام المصنف تداخل فى هذه المعطوفات لأن هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذى قبله من العتق ويزيد هذا بصدقه على الصوم والطلاق كما يزيد الأول بصدقه على البيع (قوله المحلوف بعتقه) وذلك لأن الحنث بمخالفته المحلوف عليه وهو الوطء فى المثال وليس المراد بتعجيله تعجيله نفسه بل المراد تعجيل ما يترتب عليه فتنها قدر الناحى مقتضى أى ما يقتضيه الحنث ويترتب عليه هذا ويصح أن يراد هنا بالحنث ما يوجب الحنث كالتعاقب فى النكاح المذكور وحينئذ فلا يحتاج لتقدير (قوله من حلف بطلاقها أن لا يوطأ) أى ويصوم الأيام المحلوف بصومها أن لا يوطأ (قوله بأنها) أى وكذا رجيا إذا انقضت العدة كما مر (قوله أو قفلة طالق) أى فتتحل الايلاء بمجرد الطلاق إذا كان بآنها وبقضاء العدة ان كان رجيا (قوله انحلت يمينه) أى فإذا امتنع من الوطء بعد انحلال اليقين طلق عليه حالا للضرر إن لم ترض بالإقامة معه بلا وطء (قوله وتكفير ما يكفر) أى قبل الحنث كالحلف بالله والنذر بالله كان وطئتك فلي نذر (قوله ولو صغيرة) أى ولو كانت صغيرة أو مجنونة فلها المطالبة حال افاقتها وفى حال جنونها لا يثبت لها طلب ومنها القمى عليها وليس لوليها كلام حال الإغناء والجنون بل ينتظر افاقتها (قوله وليدها) أى وليد الزوجة إذا كانت أمة وكذا لها الحق أيضا قول ابن عرفة الباجى عن أصبع قلو ترك سيدها وقته فلها وقته وصنع عيسى ابن القاسم لو تركت الأمة وقف وزوجها الولي كان لسيدها وقته اه انظر المواق وهذا إذا كان للسيد حق فى الولد وكان يرجى منها الولد أما إن كان لاحق له فيه لسكون الولد يعتق عليه أو كان بها أو بالزوج عقم كان الطلب بالقيشة لها خاصة (قوله ان لم يمتنع وطؤها) أى ان محل كون الزوجة لها إن كانت حرة وليدها ان كانت أمة المطالبة بعد الأجل بالقيشة ان لم يمتنع وطؤها فإن كان وطؤها ممتنعا عقلا أو عادة أو شرعا كالرثاء والمريضة والحائض فلا مطالبة لها ولا لوليها وقد تبع المصنف فى هذا القيد ابن الحاجب وأتكره ابن عرفة وقال إن المطالبة ثابتة مطلقا وتكون القيشة عند امتناع الوطء بالوعد به وهذا هو الماعول عليه وسيأتى لك الجواب عن المصنف (قوله وهى تغيب) أى لأن القيشة الرجوع لما كان ممنوعا منه باليمين وهو الوطء والرجوع لما كان ممنوعا منه مصور بتغيب الحشفة (قوله تغيب الحشفة كلها) أى وأقدرها عن لا حشفة له وقوله فى القيد أى فى محل البكارة منه لافى محل البول وهل يشترط الانتشار أولا يشترط المأخوذ من كلام ابن عرفة عدم اشتراطه وقال بعض أشياخ عجم ينهى اشتراطه كالتحليل لعدم حصول مقصودها الذى هو إزالة الضرر بدونه والظاهر الاكتفاء بالانتشار داخل الفرج وعدم الاكتفاء بتغيبها مع لف خرقه تمنع اللذة أو تمنع كلها (قوله فى القيد) أى وأما تغيبها فى الدبر أو بين غنديها أو فى محل البول من قبلها فلا تتحل به الايلاء عنه (قوله تكفيره) أى تكون بتكفيره الخ (قوله بل بمعنى الوعد بها الخ) أى فالمطالبة بالقيشة ثابتة مطلقا امتنع وطؤها أم لا وقول المصنف ولها المطالبة بالقيشة بعد الأجل ان لم يمتنع وطؤها مراده مطالبته بالقيشة بالمعنى المذكور وهو تغيب الحشفة حالا فلا ينافى أنه إذا كان وطؤها ممتنعا لها المطالبة بالقيشة لكن بمعنى آخر وهو الوعد بتغيب الحشفة

تكفيره وفى غير المريض والحجوس بدليل ذكرهما بعد وأما الممتنع وطؤها فان كان لصغر فلا مطالبة لها حتى تطيق الوطء وإن كان رتق أو مرض فلا مطالبة لها بالقيشة بمعنى تغيب الحشفة حالا بل بمعنى الوعد بها إذا زال المانع ولما كان تغيب الحشفة فى البكر

قاله ( وافتضاض البكر ) فلا ينحل الايلاء فيها بدون وإن حث ثم شرط في تنقيب الحشفة والافتضاض (إن حل) ما ذكر فإن لم يحل كفى حبس لم تنحل الايلاء وإن حث فيطلب الفينة ولا يلزم من حثه وإحلال يمينه انحلال الايلاء بحيث يسقط عنه الطلب بالفينة لأنه إذا استند امتناعه من الوطء ليمين ثبت مطالبته بالفينة الشرعية وهي الحلال ولو انحلت يمينه (ولو) كان تنقيبها (مع جنون) للزوج بخلاف جنونها إن انحلت يمينه كما سبق (لا) بوطء بين يمينين (أو في ذر) فلا تنحل به الايلاء (وحنث) فتلزمه الكفارة ولا يسقط عند الطلب بالفينة مادام لم يكفر فإن كفر سقط عنه الايلاء بمجرد التكفير أخذاً بما قدمه (إلا أن ينوي الفرج) فلا يحنث فيما بين الفخذين (وطأ) عليه (إن قال) بعد أن طوب بالفينة بعد الأجل (لا طأ) بعد أن يؤمر بالطلاق فيمتنع فالحاصل أنه يؤمر بعد الأجل بالفينة فإن امتنع منها أمر بالطلاق فإن امتنع طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه بلا تلوم على الصحيح (وإلا) يمتنع من الوطء بأن قال أطأ ووعده (اختبر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) وإذا

إذا زال المانع (قوله بدون) أي بالتغيب بدون افتضاض (قوله ثم شرط في تنقيب الحشفة الخ) أي ثم شرط في كونها تنحل بها الايلاء أي تسقط بها المطالبة بالوطء (قوله أن حل ما ذكر) أي من تنقيب الحشفة والافتضاض (قوله لم تنحل الايلاء) أي لم تسقط المطالبة بالفينة (قوله وإن حث) أي وانحلت يمينه (قوله فيطلب الفينة) أي بتغيب الحشفة بعد ذلك الوطء الحرام (قوله ولا يلزم من حثه وإحلال يمينه) أي بهذا الوطء الحرام وهو جواب عما يقال إن الوطء الحرام يحنث به وتنحل به اليمين وحيث انحلت اليمين انحلت الايلاء لأنها سببه أي سبب الايلاء بمعنى المطالبة بالوطء فلا وجه لقول المصنف أن حل وتوضيحه أن الوطء الحرام تنحل به اليمين وإذا انحلت اليمين زال طاب الوطء لأن اليمين سبب لطلب الوطء وقد زال السبب فزال المسبب وحينئذ فلا وجه لقول المصنف أن حل وحاصل الجواب أن لا نسلم أن انحلال اليمين مستلزم لانحلال الايلاء أي المطالبة بالفينة مطلقاً بل أن كان انحلال اليمين بوطء حلال كان ذلك مستلزماً لانحلال الايلاء أي المطالبة وإن كان انحلال اليمين بوطء حرام أو بين الفخذين فإزال مطالبها بالفينة ولم يسقط طلبها (قوله وهي الحلال) أي روى تنقيب الحشفة على وجه حلال وقوله ولو انحلت يمينه أي بوطء حرام (قوله ولو مع جنون) ما ذكره من أن ووطء المجنون في حال جنونه فيته وهو الذي نص عليه ابن المراز وأصبح وقوله إن رشد واللعنم وعبد الحق لكن قال أصبح يحنث به وهو ضعيف والمذهب كما لا ين رشد وغيره أنه لا يحنث به وإن كان فيته كما تقدم ورد المصنف بلوقول ابن شاس وابن الحاجب أن ووطء المجنون ليس فيته لكن لا يطالب بها قبل افاقة لعذرهم قالوا قول ثلاثة والفرق على الأخيرين أنه على المذهب من أنه فيته مع بقاء اليمين أنه يستأنف له الأجل وعلى ما لا ين شاس وابن الحاجب يكفي بالأجل الأول اهـ بن (قوله للزوج) أي تنحل الايلاء بذلك الوطء لئليها بوطء ماتتال في صحته فإذا آلى منها وهو عاقل ثم جن وطلبت بالفينة وفاء حال جنونه تسقط مطالبته بها واليمين باقية عليه فإذا صح استأنف له أجل من يوم وطئه لبقاء يمينه على ما لا ين رشد وقال أصبح إذا فاء حال جنونه سقطت مطالبته بالفينة ولا يضرب له أجل بعد افاقة لعدم بقاء يمينه لحنثه فيها بوطئه وقال ابن شاس إنه لا يطالب بالفينة حال جنونه ولا يكون ووطؤه فيته ويطلب بها بعد افاقة من غير ضرب أجل ثان ويكفى بالأجل الأول وهذا هو الردود عليه بلوى كلام المصنف اهـ تقرير عدوى (قوله بخلاف جنونها) أي فإن وطأها في حاله لقوا لا تنحل به الايلاء أي لا تسقط به المطالبة بالفينة وإن انحلت يمينه (قوله فلا تنحل به الايلاء) أي المطالبة بالفينة (قوله فإن كفر سقط) أي لأنه لو كفر قبل أن يطأ سقط إيلأؤه فكيف إذا وطأ ثم كفر ولو كان الوطء بغير الفرج وقوله أخذاً ما قدمه أي في قوله وتكفير ما يكفر (قوله إلا أن ينوي الفرج) أي أن يحل حثه ولزومه الكفارة بالوطء بين الفخذين ما لم يكن نوى عند حلفه أنه لا يطؤها يعني في فرجها فإن كان نوى ذلك فإنه لا يحنث بالوطء بين الفخذين لمطابقة نيته لظاهر لفظه ولا تلزمه به كفارة والا يلاء باقي على كل حال (قوله بعد أن يؤمر الخ) متعلق بقوله وطأ عليه (قوله طلق عليه الحاكم الخ) أي ويجرى هنا القولان السابقان في امرأة المعترض من كونه يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به (قوله بأن قال) أي عند طلبه بها طأ (قوله اختبر) أي بعدة يؤخره الحاكم اليها (قوله مرة) أي اختباره مرة ومرة فهو مفعول مطلق وقوله إلى ثلاث مرات أي ويكون اختباره المرات الثلاث في يوم واحد وفي قوله إلى ثلاث مرات إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يزيد قوله مرة ثالثاً أو يقول اختبر ثلاث مرات ليوافق النقل (قوله وصدق) أي المولى وقوله يمين أي كما هو قاعدة المصنف من أنه إذا قال صدق فالمراد يمين

على الصحيح (وإلا) يمتنع من الوطء بأن قال أطأ ووعده (اختبر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) وإذا

يعين (إن ادعاء) أى الوطء بكرا كانت أو نيبا فان نكل حلفت وبقيت على حقها والا بعيت زوجة كما لو حلف (والا)  
 بأن مضت مدة الاختبار ولم يدع الوطء أو ادعاء وأنى الحلف وحلفت (أمر بالطلاق) فان طلق (والا) طلق عليه وفيته المريض  
 العاجز عن الوطء (والمحبوس) العاجز عن خلاص نفسه (٤٣٧) (بما ينحل به) الإيلاء من زوال ملك

وتكفير ما يكفر وتعجيل  
 مقتضى الحنث وإبانة  
 الزوجة المحلوف بها كما  
 تقدم هذا ان أمكن  
 التكفير قبل الحنث (وإن  
 لم تكن بينه) أى من ذكر  
 من المريض والمحبوس  
 (بما تكفر) أى كلت  
 بما لا يمكن تكفيرها  
 (قوله) أى الحنث والبراءة  
 بالتكفير الانحلال  
 (كطلاق فيه رجعة) لا  
 بان (فيها) أى فى الزوجة  
 المولى منها كان وطئت  
 فانت طالق واحدة أو  
 اثنتين فلا يمكن التكفير  
 قبل الحنث لأنه إذا طلقها  
 رجعت وطئها لحقه طلاق  
 أخرى إذ الرجعية زوجة  
 يلزمه طلاقها ان طرأ  
 موجه (أو) طلاق فيه  
 رجعة (في غيرها) كقوله  
 لأحدى زوجتي ان  
 وطئت فقلانة طالق  
 وطلقها رجعا بخلاف  
 البائن فينحل به الإيلاء  
 (و) ك(صوم) معين (لم)  
 يأت زمنه إذ لو فعله قبل  
 زمنه لم ينفعه (وعتق) ف

وإذا قل القول قوله فالمراد بدون يمين (قوله ان ادعاء) أى فى مدة الاختبار وقوله فان نكل حلفت  
 أى ان كانت بالمة عاقلة رشيدة كانت أو سفية واما إذا كانت مجنونة أو صغيرة سقطت عنها اليمين  
 وطائق عليه حالا (قوله كما لو حلف) أى فلا يطلق عليه فى الحالين يكون القول قوله (قوله وفيته  
 المريض والمحبوس) أى إذا مضى أجل الإيلاء وهما بتلك الصفة (قوله العاجز عن الوطء أى وأما  
 المريض القادر على الوطء والمحبوس القادر على الخلاص بما لا يحجب به فيته كل منهما تكفير  
 الحنث (قوله بما ينحل به) أى ولا تكون الفينة فى حقهما بمغيب الحشفة لعدم قدرتهما عليهما فى هذه  
 الحالة (قوله من زوال ملك) أى من زوال ملك العبد المدين الذى حلف ببقائه (قوله وتكفير ما)  
 أى اليمين التى يجوز تكفيرها قبل الحنث وهى اليمين بالله والنذر المبهم الذى لم يسم له مخرجا  
 (قوله وتعجيل مقتضى الحنث) أى ما يقتضيه الحنث ويترتب عليه وما قبله من جزئياته (قوله فلا يمكن  
 التكفير) أى انحلال اليمين (قوله لحقه) أى وحينئذ فلا فائدة فى تعجيل الطلاق قبل الحنث وكذا  
 يقال فيها إذا طاق ضررها فى المسألة التى بعد (قوله كقوله لاحدى زوجتي الخ) أى وإذا ارتجعتها  
 ووطئها المحلوف عليها طلقت قلانة المحلوف بطلاقها (قوله وطلقها) أى قلانة المحلوف بطلاقها  
 (قوله بخلاف البائن) أى بخلاف ما إذا طاق قلانة المحلوف بطلاقها طلاقا بائنا ثم عاودها بعد زوج  
 ووطئها المحلوف عليها فلا تطلق قلانة المحلوف بطلاقها لانحلال الإيلاء بمجرد بينوتها  
 (قوله وكصوم معين لم يأت زمنه) أى كما لو كان فى الحرم وقل ان وطئت فعلى صوم رجب فهذه اليمين  
 لا يمكن انحلالها قبل الحنث إذ لو صام رجب قبل آتيانه لم ينفعه ومفهوم قوله لم يأت زمنه أنه لو آتى زمنه  
 لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه إذا انقضى قبل وطئه فلا شيء عليه لأنه معين فانت (قوله وعتق الخ)  
 أى كما لو قل ان وطئت فعلى عتق رقبة أو صدقة بدينار أو صوم يوم أو متى لمسكة فلا يمكن انحلال  
 تلك اليمين قبل الحنث إذ لو فعله قبل الحنث بالوطء لم ينفعه ويلزمه بدله إذا وطئ (قوله إذ لو فعله قبل  
 الحنث) أى قبل الوطء (قوله بالحنث) أى إذا وطئ (قوله المذكور) أى الذى لا يمكن تكفير  
 يمينه قبل الحنث (قوله إذا زال المانع) أى الذى هو المرض والحبس (قوله ويعتق للفائب الخ) يعنى  
 أنه إذا ضرب للمولى الأجل فوجد عند انقضائه غائبا غيبة مسافة شهرين فأقل فانه يعتق اليه  
 ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طاق عليه من غير ارسال له ثم ان هذا ظاهر إذا كان معلوم  
 الموضع والا فيطلق عايه من غير ارسال وكلام الصنف مقيد بما إذا لم ترفعه للحاكم تمنعه  
 من السفر حيث أراد قبل الأجل والا منعه فان أبى أخبره انه إذا جاء الأجل طلق  
 عليه ففائدة إخبار الحاكم انه لا يبعث له إذا جاء الأجل وطلبت الفينة (قوله مع الأمن)  
 أى واثنا عشر يوما مع الخوف لأن كل يوم مع الخوف يقاوم خمسة مع الأمن (قوله ولها  
 البود الخ) أى ان المرأة المولى منها إذا حل أجل الإيلاء فرضيت بالمقام معه بلا وطء واسقطت  
 حقها من الفينة اسقاطا مطلقا غير مقيد بزمن ثم رجعت عن ذلك الرضا فطلبت القيام

وصدقة ومتى لمسكة وصوم ونحو ذلك (غير معين) إذ لو فعله قبل الحنث لم ينفعه ولزمه بدله بالحنث (فالوعد) جواب الشرط  
 أى ففينة المريض أو المحبوس المذكور تكون بالوعد بالوطء إذا زال المانع فى المسائل الأربع لا بالوطء مع المانع لتعذره بالمرض أو  
 السجن (وُبعث) بعد الأجل (للفائبة) الاولى (وإن) بعدت المسافة (بشهرين) ذهبا مع الأمن لا أكثر فلها القيام بالفراق  
 وأجرة الرسول عليها لانها الطالبة (ولها العود)

القيام بالايلاء (إن رضيت) أولا باسقاط حقها من القيام من غير استئناف أجل كامرأة العترض لأنه أمر لاصيد للنساء عليه (وتتم) أي تصح (رجعته) بعد أن طلق عليه (إن انحل) ايلاؤه بوطء بعده أو تكفير أو انقضاء أجل أو تعجيل حنث (والإلاء) ينحل ايلاؤه بوجه مما تقدم (لفت) رجعته أي (٣٨) بطلت وحلت للأزواج من العدة (وإن أبى القية في) قوله لزوجتي (إن وطئت

إحدا كما فالأخرى طالق  
 طلق الحاكم) عليه (إحداها)  
 بالقرعة عند المصنف أو  
 يجبره على طلاق إيهما شاء  
 عند ابن عبد السلام  
 كالمصنف والمذهب  
 ما استظهره ابن عرفة من  
 أنه مول منها فان رفته  
 واحدة منها أو هما معا  
 ضرب له الأجل من اليمين  
 ثم إن فاء في واحدة منهما  
 طلقت عليه الأخرى والا  
 طلقتا معا ما لم يرضيا بالمقام  
 معه بلاوطء (وفها فيمن)  
 حلف بالله (لا يبطأ) زوجته  
 أكثر من أربعة أشهر  
 (واستثنى) بأن شاء الله  
 أنه مول (وله الوطء بلا  
 كفارة) واستشكل من  
 وجهين أحدهما أن  
 الاستثناء حمل لليمين  
 فكيف يكون منه مولا  
 والثاني كيف يكون مولا  
 وبطأ من غير كفارة  
 (وحملت) لدفع الاشكال  
 الأول (على ما إذا روفع)  
 للحاكم (ولم تصدقه) أنه  
 أراد بالاستثناء حل اليمين  
 بقرينة امتناعه من الوطء  
 (وأورد) على هذا الجواب  
 قول الامام أيضا (لو)  
 حلف لا يبطأ هائم (كفر

بالقية فلها ان توفيه في أي وقت من غير ضرب أجل ومن غير تلوم فان فاء والاطلاق وأما لو أسقطت  
 حقها اسقاطا مقيدا بمدة فان قلت بعد الأجل أقيم معه سنة لعله أن يفيء فليس لها العود الا بعد تلك  
 المدة (قوله للقيام بالايلاء) أي بطلب القية (قوله ان رضيت أولا باسقاط حقها من القيام) أي  
 بالقية وذلك بأن كانت رضيت بالاقامة معه بلاوطء (قوله أو تكفير) أي تكفير ما يكفر في العدة  
 وقوله أو تعجيل حنث أي بعق أو طلاق في العدة ومثل انحلال الأيلاء رضا الزوجة المولى منها  
 بالاقامة معه بلاوطء كما هو قول ابن القاسم والأخوين خلافا لحنون فانه يقول ان رجعتها باطلة مع  
 الرضا (قوله والا ينحل ايلاؤه بوجه مما تقدم) أي حتى انقضت العدة بدخولها في الحيضة الثالثة  
 وقوله لفت رجعته أي الحاصلة في العدة أي كانت ملغاة أي باطلة لأثرها (قوله وان أبى الخ)  
 حاصله أنه إذا قل لزوجتي ان وطئت إحدا كما فالأخرى طالق فان امتنع من وطء كل منهما خوفا  
 من طلاق الأخرى كان مولا منها فيضرب له الأجل إذا قامتا أو أحدهما من اليمين فإذا وطئ  
 أحدهما بعد انقضاء الأجل طلقت الأخرى وانحل الأيلاء وان أبى من وطء أحدهما بعد انقضاء  
 الأجل طلق عليه الحاكم أحدهما هكذا قال المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شماس قال المصنف  
 في توضيحه يذم أن يفهم على أن القاضي يجبره على طلاق واحدة فيختار الزوج واحدة بطلاقها  
 أو يطلق عليه واحدة بالقرعة والا فطلاق واحدة غير معينة لا يمكن لأن الحكم يستدعي تعيين عمله  
 وفي تطلق واحدة يعنيها الحاكم ترجيح بلا مرجح وقوله وان أبى القية أي بعد مضي الأجل  
 للضروب (قوله والمذهب ما استظهره ابن عرفة) أي وقد صرح به ابن عبد البر في الكافي أيضا انظر  
 كلامه في بن (قوله واستثنى بأن شاء الله) أي وامتنع من وطئها (قوله انه مول) أي يضرب له أجل  
 الأيلاء وقوله وله الوطء أي وإذا طوب بالقية بعد الأجل كان له الوطء وإذا وطئ فلا كفارة  
 عليه (قوله فكيف يكون منه مولا) مع أن مقتضى كون الاستثناء حلالا لليمين أنه إذا امتنع من الوطء  
 يطلق عليه حالا للضرر ولا يضرب له أجل الأيلاء (قوله كيف يكون مولا وبطأ من غير كفارة) مع  
 أن مقتضى كونه مولا أنه إذا وطئ يكفر لانحلال يمينه بالحنث (قوله وحملت) أي وحمل كلام الامام  
 في المدونة لأجل دفع الاشكال الأول وانما تعرض للمصنف لدفعه لأنه هو الذي أشار له دون الثاني  
 (قوله على ما إذا روفع للحاكم) أي على ما إذا رفعت الزوجة للحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء  
 حل اليمين وانما أراد التبرك والتأكيد بقرينة امتناعه من الوطء فانه يدل على أنه لم يرد حل اليمين وأما  
 المقي فيصدقه في أرادة حل اليمين فلا يفتيه بلحوق الأيلاء وحيث ف يطلق عليه حالا إذا امتنع  
 من الوطء (قوله وان القول قوله) أي في أن الكفارة عن هذا الأيلاء (قوله وتحل الأيلاء عنه) أي فلا  
 يطالب بفيه وإذا استمر على الامتناع من الوطء طلق عليه حالا للضرر (قوله فما الفرق بينهما) أي  
 وهما سوى بين المسألين ما يحكم هذه أو يحكم هذه (قوله وفرق بشدة المال) حاصله أن المكفر في الثانية  
 أتى بأشد الأمور على النفس وهو اخراج المال فكان أقوى في رفع التهمة فلذا قبل قوله بخلاف الاستثناء  
 في الأولى فليس شديدا على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه فلا يكون رافعا للتهمة فلذا لم يقبل قوله

(قوله)

عنها) أي عن يمين الأيلاء ولم يبطأ بعد الكفارة

(ولم تصدقه) في أن الكفارة عنها وانما هي عن يمين أخرى بقرينة امتناعه من الوطء وان القول قوله وتحل الأيلاء عنه فما الفرق  
 بينهما (وفرّق) بينهما (بشدة المال) على النفس في الثانية وهو الكفارة وخفة الاستثناء في الأولى فلذا كان القول له في الثانية دون الأولى

(قوله وبأن الاستثناء الخ) حاصله ان الاستثناء يحتمل حل اليمين ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكيد فلذا لم يصدق في إرادته حل اليمين وأما الكفارة التي هي إخراج المال فلا يحتمل غير حل اليمين بلا شك واحتمال كون الكفارة ليمين أخرى بعيد لان الأصل عدم يمين ثانية فالتهمة في الكفارة بعيدة

### ﴿باب في الظهار﴾

وهو حرام لأنه منكر من القول وزور حتى صرح بعضهم بأنه من الكبائر وعبر بعضهم عن حكمه بالكراهة وينبغي حملها على التحريم (قوله تشبيه السلم) في ح ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه كالنظير مثل أو الكف أو ما لو حذفها فقال أنت أمي لكان خارجا عن الظهار ويرجع للكناية في الطلاق وان كان محمد نص في هذه اللفظة على أنه مظاهر اه وسلمه ح وهو غير مسلم اذ قد نص ابن يونس وغيره على أن أنت أمي ظاهر ونصه قال سحنون في العتية إن قال أنت أمي في يمين أو غير يمين فهو مظاهر محمد الا ان ينوي به الطلاق فيكون البتات ولا ينفعه أنه نوى واحدة اه وقد قل ح عند قول المصنف في الكناية أو أنت أمي أن ابن القاسم في صماح عيسى يقول إن أراد به الطلاق فطلاق وإلا فظهار وان الرجاء ذكر في السلسلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثاني رواية أشهب انه الطلاق البتات ولا يلزمه مظاهر والتمس المصنف فيما يأتي على أنه ظاهر وبهذا تدل ان في قول المصنف تشبيه إجمالا لانه ان أريد به الأخص خرج نحو أنت أمي وإن أريد الأعم شمل الاستعارة نحو يا أمي ويا أختي وليس بظهار كما قاله الرصاص اه بن (قوله زوجا أو سيدا) دل ح وهل يلزم مظاهر الفضولي إذا أمضاه الزوج لم أر فيه نصا والظاهر لزومه كالطلاق اه بن وإتيان المصنف بالوصف مذكرا مخرج للنساء في المدونة ان تظاهرت امرأة من زوجها لم يلزمها شيء لا كفارة مظاهر ولا كفارة يمين ولو جعل أمرها بيدها نقلت أنا عليك كظهر أمي لم يلزمه مظاهر كما في صماح أبي زيد لانه انما جعل لها الفراق أو البقاء بلا غرم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بنيتها ويبطل ما يدها كما قال عجاج خلافا للشيخ سالم القائل إذا قالت أردت به الطلاق فيكون ثلاثا الا أن يناكرها الزوج فيما زاد على الواحدة (قوله فان ظاهر كافر ثم أسلم الخ) أي وأما لو ظاهر كافر وتعاكروا لينال الظاهر أننا نطردم ولا نحكم بينهم بحكم المسلمين لقوله تعالى والذين يظاهرون منكم والخطاب للمؤمنين فيدل على اختصاص الظهار بالمؤمنين فتأمل (قوله من زوجة أو أمة) هذا هو المشهور خلافا لمن قال إن الظهار لا يلزم في الاماء ولا يكره على المشهور قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم فانه لا يشمل الاماء لخروجها مخرج الغالب فلا مفهوم له (قوله وطلقة رجيا) أي وحائض ونفساء (قوله وسواء شبهها كلها الخ) أي كانت على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله أو جزأها) أي سواء كان ذلك الجزء الذي شبهه جزءا حقيقة كراسك أو رجلك على كظهر أمي أو كان جزءا حكما لكن الجزء الحقيقي يلزم به انظهار اتفاقا ويختلف في الجزء الحكمي فيتنق على الظهار ان شبه يدها أو رجلاها ويختلف في الشر والكلام قال ابن فرحون وأما يلزم في الاجزاء المتصلة لا المنفصلة كالصباق وما قيل في الجزء الشبه يقال في الجزء الشبه به (قوله كالشر) أي بأن قال شعرك أو يرقك على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله محرم) ان ضبط بضم المم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة فلا بد من تقيده بالاصالة لاخراج ما ذكره الشارح من التشبيه بأمراته الحائض أو النفساء أو المحرمة بمحج أو عمره أو الطلقة طلاقا رجيا وان ضبط بفتح اللام وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة فلا يحتاج الى التقييد بالاصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحها لحرمها أي

(وبأن الاستثناء) في

الاولى (محتمل غير الخلق)

احتمالا ظهرا فلذا لم يصدق في إرادة حل اليمين والكفارة في الثانية وان احتملت يميناً أخرى لكن احتمالا غير ظاهر [درس]

﴿باب﴾ ذكر فيه

الظهار وأركانه وكفارته

وما يتعلق بذلك فقال

(تشبيه السلم) زوجا أو

سيدا فان ظاهر كافر ثم أسلم

لم يلزمه مظاهر كالا يلزمه

كل يمين كانت من طلاق

أو عتاق أو صدقة أو نذر

أو شيء من الأشياء إذا

أسلم الكفار وان عبد

أو سكران بمحرام لاصبه

ومجنون وسكران بمحلال

وسكره (من نحل) بالاصالة

من زوجة أو أمة فيشمله

المحرمة لمرض كحرمه

ومطلقة رجيا وسواء

شبهها كلها (أو جزأها)

ولو حكما كالشر والريق

(بظهر) متعلق بتشبيه

(محرم) أصالة فلا يظهر

على من قال لاحدى

زوجته أنت على

كظهر زوجتي النفساء أو المحرمة يمحج بخلاف أنت على كظهر أمتي للكتابة أو البعضة فظاهر كظهر دابقي (أو جزئه) أي المحرم كانت على كيد أمتي أو خاتمي  
(٤٤٠) فشمك كلامه أنت على كأمي أو رأس أمتي ويذكرك كيد أمتي أو كأمي ولو

لشرها إلا أن كلام المصنف على الثاني لا يشمل تشبيها بظهر الدابة أو المسكوبة أو البعضة أو الأجنبية فالأولى الضبط الأول والتقييد بالاصالة كما فعل الشارح (قوله كظهر زوجتي النفساء) أي أو الحائض أو قال لاحدى زوجتي التي في عصمتها أنت على كزوجتي فلانة المطلقة طلاقا رجعيا (قوله كظهر دابقي الخ) اعترض بأن الأولى أن يقول كفرج دابقي إلا أن يقال إن الظاهر كناية عن الفرج (قوله فشمك الخ) أي أن كلام المصنف شامل لأربع صور تشبيه جملة من تحمل بجملة من تحرم وتشبيه جملة من تحمل بجزء من تحرم وتشبيه جزء من تحمل بجملة من تحمل بجملة من تحرم (قوله وهي مشبه) أي وهو السلم للكاف زوجا كان أو سيذا وقوله ومثبه بالفتح أي وهو من يحمل وطؤها أصالة من زوجة أو أمة وقوله ومثبه به أي وهو المحرم بطريق الاصالة وقوله والصفة أي وهي الصور الأربعة المتقدمة (قوله ولأنه يوم الخ) فيه نظر بل كلام المصنف لا إيهام فيه بعد ذكره الجزء الشامل للظهر وغيره (قوله إن تعلق بكمشيتها) أي ولو كانت حين التعليق غير مميزة نعم أن اختارت شيئا مضي إن ميزت وقيل لا يعض ما اختارته إلا إذا ميزت وأطاعت الوطء فان لم تميز ولم تطلق الوطء استؤني بها كما في الواق (قوله وهو أن تعلق بكمشيتها يدها) ظاهره كان التمايق بأن أو إذا أو هما أو متى وفي التوضيح عن السيوري لا يخلف في إذا شئت أو متى شئت أن لها ذلك بعد المجلس مالم توطأ أو توقف بخلاف أن شئت قليل كذلك وقيل مالم يفترقا اه ونحوه في الشامل اه قلت وهو مخالف لما تقدم في التفويض في قوله وفي جعل إن شئت أو إذا شئت كمتى أو كالمطلق تردد فإن حاصله يقتضي أن الخلاف في أن وإذا هل هما كمتى فيكون ذلك لها بعد المجلس مالم توقف أو توطأ طائفة وقيل انهما كالمطلق فلها أن تقضي مالم يفترقا من المجلس والباطل ما يدها فتأمل اه بن (قوله وهو يدها) أي في قدرتها إن شاءت قضت به أو ردت مالم توقف عبارة المصنف كعبارة المدونة واستشكل كلامها بأن ظاهرها أنه بمجرد دية أنها يسطل ما يدها ولو لم تقض بشيء وليس كذلك وأجاب الشارح بأن المراد مالم تقض بشيء بعد وقوفها وقال بعضهم معنى كلامها أنه يدها تؤخره أو تقدمه مالم توقف فليس لها هذا الاختيار وإنما ما مضى ما جعل يدها أو تركه من غير تأخير أصلا (قوله أو توطأ طائفة) أي فإذا وطئت طائفة سقط ما يدها وهذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وطؤها طائفة غير معتبر فلا يسقط ما يدها وهو المتمد كما قال شيخنا مستندا لنقل الواق ونحوه في البدر القرافي (قوله بأن وقتت) أي فإن وقتت ولم تقض بشيء أبطله الحاكم (قوله لكان أبين) أي خلافا لظاهره من أنها بمجرد الإيقاف يسطل ما يدها وليس كذلك بل الأمر بيدها ولو وقتت إلى أن تقضي برد أو امضاء (قوله وبمحقق) أي وإن علقه بأمر محقق الوقوع تنجز وقد صرح ابن رشد في القدمات وابن عرفة بأنه يجري هنا ما جرى في الطلاق من قوله سابقا أو بما لا صبر عنه كإن قت أو غالبا كإن حضت أو عتمل واجب كإن صليت أو بمحرم كإن لم أزن أو على مشيئة من لم تعلم مشيئته إلى آخر ما مر (قوله وبوقت تأبد) أي ولا يكون تحريمها عليه خاصا بذلك الوقت الذي قيد به ويستثنى من هذا المحرم إذا قال أنت كظهر أمتي مادمت محرما فإنه لا يلزمه قالة اللحم ومثله الصائم والعتكف انظر ح اه بن ونص ح عن اللحمي فظاهر المحرم على وجهين فإن قال أنت على كظهر أمتي مادمت محرما لم يعمد عليه فظاهر لأن في تلك الحالة كظهر أمه فهذا بمنزلة من ظاهر

حذف لفظ ظهر لدخوله في قوله أو جزئه لكان أحسن ولأنه يوم أن الحالى من لفظ ظهر ليس بظاهر بأن يقول بمحرم أو جزئه وكان كلامه حينئذ ظاهرا في الأقسام الأربعة وقوله (ظهار) خبر البتداء فقد اشتملت هذه القضية على أركانها الأربعة وهي مشبه بالكسر ومثبه بالفتح ومثبه به وصيغة واخذ منها تعريغه بأنه تشبيه مسلم الخ (وتوقف) وقوع الظهار على مشيئتها (إن تعلق) أي وقع معلقا من الزوج بأداة تعلق بان أو إذا أو هما أو متى (بكمشيتها) أو رضاهما أو أنت على كظهر أمتي أو إذا شئت ومشية غيرها كزيد كذلك كما دل عليه المكاف فلا يقع إلا إذا شاء (وهو) أن تعلق بكمشيتها (يدها) في المجلس وبسده (مالم توقف) أو توطأ طائفة وقوله مالم توقف معناه مالم تقض برد أو امضاء بان وقتت فتوقا مالم تقض لكان أبين (و) إن علقه (بمحقق) كانت على كظهر أمتي

بعد سنة أو أن جاء رمضان (تنجز) الآن كالطلاق

(و) إن قيد (بوقت) كانت على كأمي في هذا الشهر (تأبد فلا ينحل إلا بالكفارة) (أو) علقه (بعدم زواج) كان لم أتزوج عليك وأطلق أو فلانة فأنت كأمي (فعد الإياس) أي لا يكون مظاهرا إلا عند اليأس من الزواج



بموت المينة أو جدم قدرته على الوطء (أو) عند (العزبة) على عدم (٤٤١) الزواج إذ العزم على الضد يوجب الحث

ثم ظاهر فلا يلزمه الثاني أن يقول أنت على كظم أمي ولم يقيد بقوله مادمت محرما فيلزمه إكلامه والحاصل أنه متى قيد الظهر بمدة المانع من الوطء سواء كانت المانع قائما بها أو قائما به كالأحرام والصوم والاعتكاف فإنه لا يلزمه (قوله بموت المينة) قال طئي محل وقوع الحث بالموت إذا فرط في تزوجها حتى ماتت والأفلا لأن هذا مانع عقلي كما تقدم في الإيمان اهـ بن وقوله بموت المينة أي لا يتزوجها بغيره ولا بغيتها بمكان لا يعلم خبرها بناء على أنه لا بد في اليأس من التحقق ولا يسكن فيه الظن (قوله ويمنع منها حتى قبل اليأس والعزبة) وذلك لأن الظهر كالطلاق كما قال في التوضيح فضلا عن الباجي فكما أنه يمنع من الزوجة في الطلاق إذا كانت الصيغة صيغة حث نحو إن لم أدخل الدار فانت طالق كما قال المصنف سابقا وإن هي ولم يؤجل منع منها ويدخل عليه الإيلاء ويضرب له الأجل من يوم الحكم كذلك في الظهر يمنع منها إذا كانت يمنة على حث نحو إن لم أتزوج عليك فانت على كظم أمي ويدخل عليه الإيلاء ويضرب له الأجل من يوم الحكم فإذا جاء الأجل فإن تزوج بر وإن قال ألزم الظهر وأخذ في كفارته لزمه ذلك ولم يطلق عليه بالإيلاء فإن فرط في الكفارة كان كقول أفى فيختبر المرة بعد المرة ويطلق عليه بما لزمه من الإيلاء كذا في بن عن اللوازية ولا يقال كيف يصح تكفيره مع أن الظهر معاق وهو لا يصح تقديم كفارته كما يأتي لأن ماسيا فيهما إذا كان على بروما هنا الخالف على حث فإذا ألزم الظهر وأخذ في كفارته رجع لقول المصنف أو العزبة كما في ح (قوله ولا يصح تقديمها قبل العزم) أي على وطئها وبعد الدخول وأما تقديمها على الوطء بعد الزوم والعزم فانها تكون صحيحة والحاصل أن في مفهوم قوله قبل لزومه تفصيلا فإن أخرجهما بعد الزوم والعزم صحت ولو قبل الوطء وأما بعد الزوم وقبل العزم فلا تصح (قوله وصح من رجعية) من بمعنى في أوانه ضمن الظهر الذي هو فاعل صح معنى الاستمتاع وقوله وصح من الرجعية أي بخلاف تشبيه من هي في عصته بمطلقة الرجعية فإنه لا يصح الظهر لأنه كتشبيه إحدى زوجتيه بالآخرى الخائض (قوله بخلاف مبيعة الخ) ابن عرفة والظاهر في المذنب التمتع بها ولو لمصها مع غيرها في المشتركة والمتفق بعضها لأجل الباجي والجلاب والمكاتبه وعزاه للخمى لسحنون وقال إلا أن ينوي أن عجزت فيلزمه اهـ بن (قوله وصح في محرمة بجم أو محرمة) أي أن لم يقيد بمدة إحرامها والالم يلزمه شيء كالم (قوله وأولى نساء وحائض) ظاهره صحتها منها ولو قيد بمدته ويحتمل أنه إذا قيد بمدته لا يلزمه شيء كما قال عج والظاهر كما قال بعض المحققين أنه إذا قيد كلامهما بمدته فإنه يجري على الخلاف الآتي في المحبوب هل الظهر يتعلق بالوطء وبما دونه من المقدمات أو بالوطء فقط فيلزم الظهر إذا قيد بمدة الحيض أو النفاس على القول الأول لأعلى الثاني ويشمل الحيض الصوم لعدم حرمة المقدمات فيه وأما الاعتكاف فكالأحرام قطعاً لحرمة المقدمات فيهما (قوله في زمن يقر الخ) أي وأما تأخر إسلامها أكثر من شهر فلا يقر عليها ولا يلزمه الظهر منها (قوله ورتقاء الخ) ما ذكره من صحة الظهر من الرتقاء وما مثلها هو مذهب المذنب ولذا اقتصر عليه مع أن في الرتقاء ونحوها الخلاف الذي في المحبوب قال ابن رشد فإن كان الوطء ممتنعاً على كل حال كالرتقاء والشيخ الثاني فمضى لزوم الظهر باختلاف فمن ذهب إلى أن الظهر يتعاق بالوطء وما دونه ألزمه الظهر ومن ذهب إلى أنه يتعلق بالوطء خاصة لم يلزمه الظهر اهـ الأول هو المذهب قال ابن عرفة وعزا الباجي القول الثاني لسحنون وأصبح اهـ بن (قوله لا مكاتبه ولو عجزت) بعد أن ظاهر

منها (على الأصح) لأنها عادت إليه بملك جديد بعد أن

(٥٦ - دسوقي - ناني)

أحرزت نفسها ومالها (وفي صحته من كعبوب) ومقطوع ذكر ومعتز لقدرته على الاستمتاع بغير الوطء وعدم صحته

(تأويلان) أوجههما الأول (وصريحه) (٤٣) أي الظهار أي صريح لفظه (بظهر) أي بلفظ ظهرا امرأة (وأيضا تحريمها) بنسب

عمل عدم صحة الظهار فيها فلم ينو أن عجزت والائزمه إذا عجزت أي ومثل المسكنة المحبسة لأن وطأها محرم دائما فظهار لا يصح فيها أصلا وأما الخدمة فقد نص أبو الحسن على حرمة وطأها لكن الظاهر أن حرمتها لما رضى وهو خوف ولادتها منه فتبطل الخدمة المعطاة فيصح الظهار فيها كصحته في الحائض والمحرمه قله بعض إمام بن والأمة المتزوجة كالمسكنة لا يصح الظهار منها ولو طلقها زوجها بعد الصيغة كما قاله ابن محرز وقيد عدم صحة الظهار منها بما إذا لم ينو أن طلق والائزمه الظهار منها أن طلق (قوله تأويلان) أي على المدونة وقولان أيضا في المذهب فالأول لابن القاسم والعراقيين والثاني عزاء الباجي لسحنون وأصبغ والراجح من القولين أولهما (قوله وصريحه) أي ولفظه الصريح أي لفظه الدال عليه صراحة (قوله بظهر مؤيد تحريمها بنسب أورشاع أو صهر) أي وأما تشبيهها بظهر مؤيد تحريمها بلعان أو نكاح في العدة فهو كالتشبيه بظهر الأجنبية في كونه من السكينة لأن الصريح كما يفيد كلام التوضيح وكذا كلام ابن رشد خلافا لقول عبق بنسب أورشاع أو صهر أو لسان انظر بن (قوله وهل يؤخذ الخ) لطلاق إذا نوى به الطلاق في الفتوى (أي وإنما يلزمه للقي بالظهار (قوله وهل يؤخذ الخ) حاصل كلام الشارح أن صريح الظهار إذا نوى به الطلاق فإنه يلزمه به الظهار في الفتوى والقضاء ولا يؤخذ بالطلاق في الفتوى وهل يلزمه الطلاق في القضاء زيادة على الظهار أولا يلزمه تأويلان وما ذكره الشارح من أن التأويلين في القضاء والائتاق على عدم الانصراف في الفتوى فقد تبع خش وعقب وهو ظاهر المصنف وكلام المصنف في التوضيح عكسه وكلاما غير صواب وحرر الناصر الثاني في حواشي التوضيح المسئلة وكذاح بنقل كلام ابن رشد في القدمات قل الناصر بعد نقل كلام ابن رشد مانعه فحاصله أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن صريح الظهار إذا نوى به الطلاق ينصرف لطلاق في الفتوى وأنه يؤخذ بهما معا في القضاء وإن رواية أشهب عن مالك أنه ظهار فيها فقط وإن المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية أشهب عن مالك وبه يظهر أن ما يوجهه كلام التوضيح من أن التأويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من أنهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي إكلامه (قوله فهل يؤخذ بالظهار لفظه) أي فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (قوله وهو الأرجح) أي قد نقل في التوضيح عن المازري أن للشهور عدم الانصراف للطلاق وكذا قال أبو إبراهيم الأعرج المشهور في المذهب أن صريح الظهار لا ينصرف للطلاق وإن كل كلام له حكم في نفسه لا يصح أن يضمر به غيره كالطلاق فإنه لو أضمر به غيره لم يصح وأنه لو أضمر هو بغيره لم يصح زاد ابن محرز وكذلك لو حلف بالله وقال أردت بذلك طلاقا أو ظهارا لم يكن له ذلك ولم يلزمه إلا ما حلف به وهو اليمين بالله (قوله وشبه في التأويلين لا بعيد القيام) أي لا بعيد قيام البيعة لا فرق بين الفتوى والقضاء في جريان التأويلين وما ذكره الشارح من التشبيه في التأويلين مطاوعا هو الصواب وبذلك قرر ح وقرره خش تبعا للشيخ سالم على أنه تشبيه في التأويل الأول فقط فيؤخذ بالظهار فقط في الفتوى ويؤخذ بهما معا في القضاء إذا نواها فإن نوى أحدهما لم يلزمه مانواها فقط وإن لم يكن له نية لزمه الظهار له وأصله لابن الحاجب وابن شاس وتمتبه في التوضيح انظر ابن (قوله كأمي) أي أو كأمي أمي أو بعدها مثلا (قوله أو أنت أمي الخ) قد نقل عن ابن القاسم أن أنت أمي يلزم به الطلاق إن نواه والافظهم إروان الرجاسي ذكر في هذه المسئلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثانية رواية أشهب أنه يلزم به الطلاق النبات ولا يلزم به ظهار ونقل ابن بونس عن سحنون

أو رضاع أو صهر (أو) عضوها أو ظهرا (ذكر) اعترض جملة هذين من الصريح بل هما من السكينة فكان عليه نية قول بخلاف عضوها الخ (ولا ينصرف) صريحه (الطلاق) إذا نوى به الطلاق في الفتوى بخلاف كنيته فإنه إذا نوى بها الطلاق لزمه الثلاث في الفتوى والقضاء (وهذا يؤخذ بالطلاق معه) أي الظهار (إن نواه) أي الطلاق صريح الظهار (مع قيام البيعة) معناه في القضاء فلو صرح به كان أخصر وأشمل لا قراره عند القاضي يعني أنه إذا قال نويت الطلاق فقط بلفظ صريح الظهار وروى فهل يؤخذ بالظهار لفظه وبالطلاق معه لئلا يلزمه الثلاث ولا ينوى أو يلزمه الظهار فقط كالأول جاء مستفتيا وهو الأرجح وشبه في التأويلين لا بعيد القيام كما في التوضيح قوله (كأنك حرام كظهر أمي) (أو) أنت حرام (كأمي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الظهار إذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) راجع ما قبل السكاف وما بعدها (وكنيته) الظاهرة وهي ما

أنه قول في العتبية إن قول أنت أمي في عمن أو غيره فهو مظاهر محمد إلا أن ينوى به الطلاق فيكون البتات  
ولاً ينفعه أنه نوى واحدة فهو موافق لابن القاسم \* والحاصل أن أنت أمي فيها قولان قيل يلزمه  
بها الظهار مالم ينو الطلاق وإلا لزمه البتات ولا ينوى فيأدون الثلاث ومالم ينو الكرامة أو الإهانة  
وإلا فلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم وقيل أنه لا يلزم به ظهار أصلاً ويلزم به البتات وهو قول  
أشهب فأيس كناية عنده (قوله إلا لقصد الكرامة) هذا راجع للصورتين وهو استثناء من محذوف  
أى فيأزمه بذلك الظهار إلا لقصد الكرامة فالكناية الظاهرة هنا يصرفها عن الظهار النية بخلاف  
كناية الطلاق فلا يصرفها عنه إلا البساط لالنية على التعمد وقوله إلا لقصد الكرامة أو إلا أن ينوى  
الطلاق فيلزمه البتات (قوله أو أنت على كظهر أجنبية) ابن عرفة سحنون من قال أنت على كظهر  
فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلان على بناء على اعتبار يوم الحث وقال  
الآخمي يلزمه الظهار اعتباراً يوم الحلف والثاني أحسن ابن رشد والظاهر حملة على أنه أراد أنت على  
كظهر فلانة اليوم إن دخلت الدار في دخلتها وهو الآتي على قولها إن كملت فلانا فكل عبد أملكه حر  
إنما يلزم بينه فيما كان له يوم حلف \* والحاصل أن مقابل كلام سحنون هو ما اختاره الآخمي وابن  
رشد كما نقله ابن عرفة فيكون هو الراجح كما في بن وقوله كظهر أجنبية أو ظهر ذكر وكذا ظهر فلانة  
الملاعنة التي لا عنها أو فلانة التي نكحها في العدة كآمر عن بن (قوله ونوى فيها) أى قبلت نيتها فيها  
بقسمها وهما ما إذا أسقط لنظ الظهر أو أسقط مؤبد التجريم في قصد الطلاق فإذا ادعى أنه نوى  
بقوله أنت كأمي أو أنت على كظهر فلانة الأجنبية الطلاق فانه تقبل نيتها في الفتوى والقضاء ثم إن  
كانت غير مدخول بها إن نوى عدداً لزمه مانواه وإن لم ينو عدداً لزمه الثلاث كأن المدخول بها يلزمه  
فيها الثلاث مطلقاً نوى عدداً أولاً (قوله إن لم ينو أقل) راجع لغير المدخول بها وأما المدخول بها  
فاللزم له البتات ولا تقبل دعواه أنه نوى أقل (قوله فيلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها) أى  
ولا يلزمه ظهار (قوله لكنه ينوى) أى تقبل نيتها الأقل من الثلاث في غير المدخول بها (قوله لزمه)  
أى فقط (قوله فيأزمه الظهار فقط) أى دون الطلاق (قوله فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث) نى  
فيطلق عليه ثلاثاً أولاً فإذا تزوجها بعد زوج لزمه الظهار فلا يقرها حتى يكثر كما أشار الشارح لثلاث  
بقوله وإذا تزوجها بعد زوج (قوله في المدخول بها كغيرها) راجع لقوله إلا أن ينويه مستفت  
ولقوله وأما في القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث \* وحاصله أنه إذا قال لها أنت كفلانة  
الأجنبية ونوى به الظهار فانه يلزمه الظهار فقط في الفتوى كانت مدخولاً بها أو غير مدخول  
بها ويلزمه الظهار والبتات في القضاء كانت مدخولاً بها أولاً وهذا هو الصواب كما في بن  
خلافاً لبق من أنه إذا نوى به الظهار فلا تقبل نيتها في المدخول بها وأما غير المدخول بها  
فتقبل نيتها في الفتوى دون القضاء إذ الحق أنه كما تقبل نية الظهار في غير المدخول بها تقبل في  
المدخول بها حيث كان الزوج مستفتياً بقول الصنف إلا أن ينويه مستفت في كل من المدخول  
بها وغيرها كما هو ظاهره ولم يخصه أحد بالمدخول بها ولا غيرها (قوله إلا أن ينوى أقل) أى من  
الثلاث فيلزمه مانواه من الطلاق مع الظهار (قوله أو قال أنت على كآبي أو غلامى) في العتبية  
مانعه قال أصبغ سمعت ابن القاسم يقول في الآية يقول لامرأته أنت على كظهر ابني أو غلامى  
أنه ظهار ابن رشد ولو قال كآبي أو غلامى ولم يسم الظهر لم يكن ظهاراً عند ابن القاسم حكى ذلك ابن  
حبيب عن رواية أصبغ واختاره وقال مطرف وأصبغ لا يكون ظهاراً ولا طلاقاً وأنه لمنكر من القول

لزوجته أى أنها مثلها في  
الشفقة فلا يلزمه الظهار  
ومثل الكرامة إلا أنه  
والثاني أشار إليه بقوله  
(أو) قال أنت على كظهر  
أجنبية (تخل في المستفت  
بنكاح أو ملك) (ونوى  
فيها) أى في الكناية  
الظاهرة بقسمها فإن  
نوى بها الطلاق صدق  
في الفتوى والقضاء بقوله  
(في الطلاق) أى في قصد  
الطلاق وهو بدل انتحال  
من ضمير فيها لأنه يشمل  
الطلاق وغيره وإذا صدق  
في قصد الطلاق (فالبتات)  
لازم له في المدخول بها  
كغيرها إن لم ينو أقل ثم شبه  
في لزوم البتات مسائل  
بقوله (كانت كفلانة  
الأجنبية) ولم يذكر  
الظهار ولا مؤبد التجريم  
فيلزم الثلاث في المدخول  
بها وغيرها لكنه ينوى  
في غير المدخول بها وهذا  
إذا لم ينو الظهار فإن نواه  
لزمه في الفتوى كما قال  
(إلا أن ينويه) أى الظهار  
باللفظ المذكور زوج  
(مستفت) فيصدق  
ويلزمه الظهار فقط وأما  
في القضاء فيلزمه الظهار  
والطلاق الثلاث في  
المدخول بها كغيرها إلا  
أن ينوى أقل فإذا

تزوجها بعد زوج فلا يقرها حتى يكفر (أو) قال أنت على (كآبي أو غلامى) فيلزمه البتات

(أو) أنت على (ككل شيء) (٤٤٤) حرمة الكتاب) فإنه حرم البتة والدم ولحم الخنزير فالبتات في المدخول بها كغيرها

إلا لنية أقبل فيما يظهر  
وظاهر المصنف لزوم  
البتات ولو نوى الظهار  
وهو مستفت وقوله  
كأبى أو غلامى مفهومه أنه  
لو قل كظهر أبى أو غلامى  
أنه ظهار وهو قول ابن  
القاسم ثم ذكر كنياته الخفية  
بقوله (ولزم) الظهار  
(بأى كلام نواه) أى الظهار  
(ب) كاذبه وانصرفى وكلى  
واشربى (لا يلزم) (بأن)  
وطئت وطئت أمى مثلاً  
ولم ينوبه ظهار أو إطلاقاً فلا  
يلزمه شيء إلا بنية (أو)  
قال (لأنه لو لمسك حق)  
أمس أمى) ولم ينوبه ظهاراً  
ولا طلاقاً فلا شيء عليه  
(أو) أراجعك حق أراجع  
أمى فلا شيء عليه) فى  
الثلاثة حتى ينوى شيئاً  
(وتعددت الكفارة إن)  
عاد) بأن وطئ أو كفر) ثم  
ظاهر) ثانياً كأن قال إن  
دخلت الدار فأنت على  
كظهر أمى فدخلت ولزمه  
الظهار فوطئ أو كفر ثم  
قال مثل قوله الأول  
وهكذا ولو عبر بان وطئ  
أو كفر لكن صواباً إذ  
مجرد السود لا يكفي فى  
التعد على التعمد (أو)  
قال لأربع) من الزوجات أو  
الاماء (من دخلت) منكن

والصواب أنه إن لم يكن ظهاراً فليكن طلاقاً وهو ظاهر قول ابن وهب لأنه قال فى ذلك لاظهار عليه  
فكانه رأى عليه الطلاق من رسم الوصايا من سماع أصبغ وبهذا تلم أن ما ذكره المصنف هو قول  
ابن القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد اه بن \* وحاصله أنه إذا قال أنت كأبى أو  
غلامى ولم يسم الظهار فإنه يكون بتاتاً ولو نوى به الظهار وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق والتعمد  
الأول وهو ما مضى عليه المصنف (قوله أو ككل شيء حرمة الكتاب) أى من البتة والدم ولحم الخنزير  
فهو بمنزلة ما لو قل لها أنت كالميتة والدم الخ وقد تقدم أنه يلزمه البتات وما ذكره من لزوم البتات هو  
مذهب ابن القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال أنت مثل كل شيء حرمة الكتاب فهو  
مظاهر اه ابن يونس وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ واختلف الشيوخ هل  
هو خلاف لابن القاسم وإلى ذهب ابن أبى زمنين أو وفاق وهو الذى فى تهذيب الطالب قتلاً يكون  
قول ربيعة بمعنى أنها تحرم عليه البتات ثم إذا تزوجها بعد زوج كان مظاهراً ابن يونس والقياس عندي  
أنه يلزمه الطلاق ثلاثاً والظهار وكأنه قال أنت على كأمى والبتة اه بن (قوله وظاهر المصنف الخ)  
أى لتدعيه قوله إلا أن ينويه مستفت عليها وقوله لزوم البتات أى فى كأبى أو غلامى وما بعدها  
وقوله ولو نوى بذلك الظهار وهو مستفت أى ولا تقبل نيته حينئذ الظهار عند المفق كما لا تقبل عند  
القاضى (قوله وهو قول ابن القاسم) قل ابن يونس قل ابن القاسم وإن قال أنت على كظهر أبى أو  
غلامى فهو مظاهر وقاله أصبغ وقال ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق وأنه لم ينكر من القول  
والصواب ما قاله ابن القاسم لأن الابن والصلام محرمان عليه كالأم أو أشد ولا وجه لقول ابن  
حبيب أنه لا يلزم ظهار ولا طلاق اه وقد مثل ابن عبد السلام عمن قال لرجل أنت على حرام  
كأمى وأختى وزوجى فقال لا أعلم فيها نصاً واستظهر أنه ظهار أخذاً من عكس التشبيه فإن نوى  
الطلاق أخذ به اه والراد بعكس التشبيه قوله لها أنت على كظهر فلان الأجنبي (قوله ولزم بأى كلام  
نواه الخ) ظاهره ولو نواه بصريح الطلاق أو بالحلف بالله وليس كذلك على التعمد كما تقدم عن أبى  
ابراهيم الأعرج من أن المشهور أن ما كان صريحاً فى باب لا يلزم به غيره إذا نواه وإنما يلزمه ما حلف  
بمن طلاق أو عين بالله ولا يلزمه الظهار عملاً بنية وذكر ابن رشد فى اللقدمات أن مذهب ابن القاسم  
أن الرجل إذا قال لا مرأته أنت طالق وأردت بذلك الظهار لزمه الظهار عملاً بما قرره من النية  
والطلاق عملاً بما ظهر من لفظه (قوله فلا يلزمه شيء إلا بنية) هذا قول سحنون كافى النوادر وكما  
فى الوثائق المجموعة لابن توج فانه قد نسب فيها ذلك القول لسحنون ولمحمد بن اللواز وروى ابن ثابت  
عن ابن وهب عن مالك أنه إذا قال ان وطئت وطئت أمى كان ظهاراً وكذا الخلاف جار  
فى قوله بعد لأنك لمسك حق أمى (قوله كأن قال إن دخلت الخ) التعليق هنا ليس بقيد فى  
السئلة ولو أسقطه كان أحسن فإذا قال أنت على كظهر أمى ثم وطئ وكفر وقال له ذلك ثانياً لزمته  
الكفارة فإذا كفر وقال له ثالثاً لزمته أيضاً (قوله إذ مجرد العود) أى وهو المزم على الوطء  
أو مع الامتناع لا يكفي إنما قال لها أنت على كظهر أنت أمى ثم عادى عزم على وطئها وعلى امتساكها  
ثم قال لها ذلك ثانياً قبل أن يحصل منه وطء بالفعل ولا كفارة فلا يلزمه إلا كفارة واحدة  
على المعتد (قوله أو كل من دخلت) درج فى هذا على التعدد نظراً لمعنى الكيفية وفى قوله أو كل  
امرأة على عدمه نظراً لمعنى الكل المجموعى مع أنه قد قيل فى كل من المسائتين بمثل ما درج عليه فى

الأخرى

الدار (أو كل من دخلت أو أتت) دخلها فهو على كظهر أمى فتعدد عليه الكفارة

يدخل كل واحدة منهن (لا إن) قال للنسوة ان (تزوجنك) فأنق على كظهر أمى فكفارة واحدة ان تزوج جميعهن فى عقد أو عقد ود

لكن لا يقرب الأولى حتى يكفر ثم إذا تزوج الباقي فلا شيء عليه (أو) قال (كل امرأة) أتزوجها فهي على كظهر أمي فكفارة واحدة في أول من تزوجها ثم لا شيء عليه (أو ظاهر من) جميع (نسائه) في لفظ واحد كأتين على ظهر أمي فلا تعدد الكفارة عليه (أو كرره) أي لفظ الظهار لواحدة بغير تعليق ولو في مجالس أو لا أكثر (٤٤٥) من واحدة كذلك ولم يفرد

كل واحدة بخطاب والا تعددت (أو علقه) في التكرير (بمتحد) كان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم دخلتها فكفارة واحدة (لا) أن ينوي (في الخمسة التي أولها لان تزوجتكن) كفارات فتلزمه وله (أي المظاهر التي لزمه كفارات في امرأة واحدة) (المس) بوطء أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة على الأرجح) لانها هي اللازمة عن ظهاره بالاصالة والزائد عليها كأنه نذر ويذني عليه انه لا يشترط العود فبازاد على الواحدة (وحرّم قبلها) أي قبل الكفارة أي قبل كمالها وأولى قبل الشروع فيها (الاستمتاع) بالمظاهر منها بوطء أو مقدماته وله النظر للوجه والاطراف فقط بلا لثة (وعليها) وجوبا (منه) منه قبلها لا فيه من الاعانة على المعصية (ووجب) عليها (إن خافته) أي خافت

الأخرى فكان من حق المصنف أن يحكي الخلاف في الفرعين مما أو انه يقتصر على التعدد فيهما أو على عدمه فيهما والا فكلامه مشكل انظر التوضيح وقد يقال ما ذكره من عدم التعدد في كل امرأة مثله في المدونة وما ذكره من التعدد في كل من دخلت قال الباجي هو ظاهر المذهب وحينئذ فلا إشكال اه بن \* والحاصل أن كلا من السنتين فيها الخلاف لكن المصنف اقتصر على المتعمد في كل من السنتين (قوله لكن لا يقرب الأولى) أي إذا تزوجهن في عقد أو أي إذا تزوجهن في عقد فلا يقرب واحدة حتى يكفر ثم لا كفارة عليه بعد ذلك (قوله كذلك) أي بغير تعليق ولو بمجالس (قوله أو علقه بمتحد الخ) عبارة ابن رشد في البيان والتحصيل في نوازل أصبغ من كتاب الظهار مانعه مذهب ابن القاسم أن الرجل إذا ظاهر من أمراته ظهارة بعد ظهار أمها ان كانا معا بغير فعل أو جميعا بفعل واحد أو الأول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة الا أن يريد أن عليه في كل ظهار كفارة فيلزم ذلك ثم قال وأما إذا كانا جميعا بفعلين مختلفين أو الأول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في (قوله أو علقه في التكرير) أي في حال التكرير (قوله على الأرجح) هو للقباسي وأبي عمران وصوبه ابن يونس ومقابلة لابن أبي زيد اه مواق (قوله ويذني عليه) أي على القول الراجح أنه لا يشترط أي في صحة تلك الكفارات المتعددة وقوله العود أي العزم على الوطء فبما زاد على الكفارة الواحدة التي كفرها أولا أي وأما على مقابلة من أنه لا يجوز لمن لزمه كفارات عن امرأة أن يسها حتى يكفر الجميع فيشترط العود في الجميع (قوله وحرّم قبلها الاستمتاع) أي ولو عجز عن كل أنواع الكفارة بالاجماع كافة له ابن القصار عن النواذر (قوله بوطء أو مقدماته) هذا قول الأكثر ومقابلة حرمة الاستمتاع بالوطء وجواز المقدمات والحاصل أن المحرم بالظهار الوطء ومقدماته وقيل المحرم به الولاء فقط فعلى الأول يحرم على المظاهر قبل تمام الكفارة الاستمتاع بالوطء والمقدمات وعلى الثاني انما يحرم الاستمتاع بالوطء ويجوز المقدمات والأول مذهب ابن القاسم وغيره والثاني مذهب سحنون وأصبغ (قوله وسقطان تعلق ولم يتجز بالطلاق الثلاث) أي سقط الظهار بالطلاق الثلاث ان علق ذلك الظهار بشيء ولم يتجز أي ولم يحصل ذلك الظهار الذي علقه لعدم حصول المعلق عليه الا بعد البيونة والمراد بالسقوط عدم اللزوم قال أبو الحسن قتلا عن المقدمات وأما من ظاهر من أمته ثم باعها ثم اشتراها فإن اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم لانه يمينهم في إسقاط اليمين عن نفسه وان يمينت عليه في الدين بعدها ما ظاهر منها واشتراها ممن بيعت منه لم تعد عليه اليمين وانما لم يكن عودها له بعد بيع الغرماء كودها له بعديعه لعدم تهمته في بيعهم دون بيعه وغيرهم من تعليل عدم عود اليمين بعدم التهمة أن يمينه لا تعود عليه بعودها له يارث وأما إذا باع أمة ليمين ثم اشتراها قبل أن يموت في اليمين أي قبل حصول المعلق عليه وحمل بعد اشتراها فقدال في المقدمات ذهب بعض الشيوع الى أن اليمين لا تعود عليه وذهب بعضهم الى أنها تعود

الاستمتاع بها ولم تقدر على منعه (رفعها فالحاكم) ليمينه من ذلك (وإجاز كونه معها) في بيت ودخوله عليها (إن أمن) عليها منه (وسقط) الظهار (إن تعلق) جرى (ولم يتجز) ما علقه (بالطلاق الثلاث) متعلق بسقط فإذا قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا أو ما يكمل الثلاث قبل دخولها الدار سقط الظهار فإذا تزوجها بعد زوج ودخلت الدار فلا ظهار عليه لها بالصمة المعلق عليها وهذه عصمة أخرى

وأولى لو دخلت الدار قبل عودها له فلو تنجز الظهار قبل انقطاع العصمة بان دخلت وهي في عصمته أو في عدة رجعي ثم طلقها ثلاثا وعادت له بعد زوج لم يطرأ حتى يكفر لانه إذا تنجز لم يسقط بالطلاق الثلاث ولا غيره. ومفهوم بالطلاق الثلاث أنه لو أبانها بدون الثلاث ثم تزوجها ودخلت الدار لزمه الظهار (أو تأخر) الظهار في اللفظ عن الطلاق الثلاث (كأنتر طالق ثلاثاً) أو البتة (وأنت على كظهر أمي) فانه يسقط (٤٦٦) لعدم وجود عمله وهو العصمة كما لو تأخر عن الطلاق البائن وهو دون

الثلاث (كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أمي) لأن غير المدخول بها تبين بأول وقوع الطلاق عليها وتصير أجنبية ومثلها المدخول بها في البائن (لأن تقدم الظهار على الطلاق في اللفظ كانت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا فلا يسقط فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو صاحب) الطلاق في الوقوع لافي اللفظ (كان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي) أو عكسه بالأولى فنطاق عليه ثلاثا بمجرد العقد فإذا تزوجها بعد زوج فلا يمسه حتى يكفر لان أجزاء الشروط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع (وإن عرض عليه نكاح امرأة فقال هي أمي فظهاره) فان تزوجها لا يمسه حتى يكفر إلا أن

اليه اه قال ابن يونس وهو أصوب انظر ح (قوله وأولى لو دخلت الدار) أي بعد الطلاق وقبل عودها له (قوله لان غير المدخول بها تبين بأول وقوع الطلاق الخ) ظاهر هذا التعليل عدم لزوم الظهار ولو نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما إذا قال لغير المدخول بها أو قال لمدخول بها على وجه الخاف أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسفا فان المشهور لزوم الثلاث مع انها بانت بأول وقوع الطلاق عليها وأجاب أبو محمد بأن الطلاق لما كان جنسا واحدا كوقوعه في كلمة واحدة ولا كذلك الظهار والطلاق (قوله ومثلها) أي مثل غير المدخول بها في صيرورتها أجنبية بمجرد الطلاق المدخول بها إذا كان الطلاق بائنا بكخلع (قوله أو صاحب الخ) قال عبي وظاهره ولو عطف بعضها على بعض بما يفيد الترتيب كتم وهو كذلك لان التعليق أبطل مزية الترتيب كذا قال شيخنا وقال بن هذا غير صحيح ففي أبي الحسن مانعه ولو أنه قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم هي على كظهر أمي أو قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم أنت على كظهر أمي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع مرتبا على الطلاق اه منه وقال ابن عرفة قال ابن عمرز إنما لزمه معا في الأول لأن الواو لا ترتب ولو عطف الظهار بهم لم يلزمه ظهار لأنه وقع على غير زوجة اه بن وبالجملة المسئلة ذات قولين الأول يقول يلزم الظهار عند العطف بهم نظرا إلى أن التعلق أبطل مزية الترتيب والقول الثاني يقول بعدم لزوم الظهار نظرا إلى أن أجزاء الشروط إذا عطف بعضها على بعض ثم لم تقع معا بل تكون مرتبة فلم يجد الظهار له محلا (قوله لان أجزاء الشروط) أي الذي هو جزء الشرط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع أي وإذا وقع معا وجد الظهار له محلا وعبرة القرافي في المروق إذا قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبدى حر فدخل الدار لا يمكن أن يقول لزمه الطلاق قبل المتق ولا المتق قبل الطلاق بل وقعا مرتبين على الشرط الذي هو وجود الدخول من غير ترتيب فلا يمتنع تقديم أحدهما فسكذلك إذا قال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي لا نقول ان الطلاق متقدما على الظهار حتى يمتنع بل الشرط اقتضاهما اقتضاء واحداً فلا ترتيب في ذلك (قوله فظهار) أي لأن قوله ذلك خرج مخرج الجواب أي ان قوله هي أمي قرينة على ارادة التعليق فكانه قال ان تزوجتها فهي أمي فان تزوجها كان مظاهرا منها ومفهوم عرض الخ انه لو قال لأجنبية لم يعرض عليه نكاحها هي أمي لم يلزمه بتزويجها ظهار وذلك لأنها حين الظهار مجرمة عليه فهي كظهر أمه قبل نطقه فلم يزد نطقه به شيئا وهذا حيث لم يعلقه على تزويجها أما ان علقه وتزوجها فلا يمسه حتى يكفر (قوله وتجب بالعود) المراد هنا بوجوبها بالود صحتها واجزاؤها به لا حقيقة الوجوب وهو طلبه بها طلبا أكيدا بدليل سقوطها بموت أو فراق كما يأتي فان أخرجها قبل العزم على الوطء لا تجزئه وفي أمير الصنف بالوجوب عن الصحة مخالفة لاصطلاحهم

يريد وصفها بالكبر أو الكرامة فلا يلزمه شيء (وتجب) الكفارة بوجوب موسما (بالود وتحت بالوطء) للظاهر منها ولو ناسيا تخم لا يقبل الود وسواء بقيت في عصمته أو طلقها قامت بحقتها في الوطء أم لا لأنها صارت حقا لله (وتجب بالود) كرره ليرتب عليه قوله (ولا تجزئ قبلة) ولو قدم هذا على قوله وتحت بالوطء أغناه عن التكرار قال ابن غازي وهو فبارأيناه من النسخ كذلك (و) بالود (هل هو العزم على الوطء) قهط (أو) هو العزم (مع) نية (الإسالك) في العصمة أي لا يغرقها على الفور أي يمسه مدة لا يفهم منها الفراق فوراً فليس المراد الإسالك أبداً بل مدة ولو أقل من سنة

تبع فيه ابن عبد السلام ولو قال وتصح بالود كان أحسن وأما حمل الشارح الوجوب على الوجوب  
 الموسع فلا يظهر تأويله بن وقرر شيخنا أن فائدة هذا الوجوب مقيدة عند ابن رشد بدوام  
 المرأة في عصمته فإذا طلقها أو ماتت سقط ذلك الوجوب (قوله تأويلان وخلاف) أي تأويلان  
 على المدونة وخلاف في المذهب أي أن للمذهب فيه قولان شهر كل منهما وحملت المدونة على كل  
 منهما ولفظ المدونة والود لإرادة الوطء والاجماع عليه اه وروى عن ذلك أيضاً أن العود هو الزم  
 على الوطء مع إرادة الإمساك العصمة فيها روايتان واختلف الأشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة  
 من ذلك فابن رشد فهم المدونة على أن العود مجرد الزم على الوطء بقيد بقاء العصمة ولم يتعرض  
 للزم على الإمساك وقال أنه المشهور فقوله والاجماع عليه أي الزم على الإمساك وقال أنه المشهور ولا  
 الوطء وفهم عياض من المدونة على أنه الزم على الوطء مع الزم على الإمساك وقال أنه المشهور ولا  
 شك أن الزم على الإمساك غير بقاء العصمة إذ قد ينوي إمساكها وتوت وقد تدوم عصمتها وهو  
 خالي الذهن وفائدة الخلاف بينهما كما قل أبو الحسن تظهر إذا عزم على الوطء والإمساك ثم طاق أو  
 مات فعند ابن رشد تسقط الكفارة وعند عياض لا تسقط وكذا إن كفر بعد أن بانث منه فعلى  
 مالا بن رشد لا تجزئه وعلى ماله عياض تجزئه فتبين أن قول المصنف ومع الإمساك إشارة لتأويل  
 عياض وأما ابن رشد فأنما تأويل المدونة على أن العود الزم على الوطء مع دوام العصمة لقوله إذا  
 حصل الفراق بموت أو طلاق سقطت الكفارة والقول الأول من المصنف إشارة لتأويل  
 ابن رشد وشهره والثاني لتأويل عياض وشهره (قوله وسقطت بموتها) أي أو موته أي بعد العزم وأما  
 بعد الوطء فلا تسقط بل تخرج من ثلثه إذا مات (قوله محلها في البائن أو الرجعي الخ)  
 اعلم أن كلام عبد الحق وأبي الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح في التأويلين أنما محلها إذا  
 أتمها قبل مراجعتها ولفظ المدونة ولو طلقها قبل أن يمسيها وقد عمل في الكفارة لم يلزمه أتمامها وقال  
 ابن نافع إن أتمها أجزاءه إن أراد العود اه قل أبو الحسن وانظر هل هو وفاق لقول ابن القاسم فحمله  
 عبد الحق في التهذيب على الوفاق إذا كان رجعيًا وعلى الخلاف إن كان بانثا فإذا كان الطلاق بانثا فعلى  
 قول ابن القاسم لا يلزمه أن يتمها وأن أتمها لم يجزه وعند ابن نافع إن أتمها أجزاءه وبعضهم على الخلاف  
 في الجميع وبعضهم على الوفاق في الجميع اه وأما أتمامها بعد المراجعة فقد نقله أبو الحسن فرعا مستقلا  
 قل إذا تزوجها يومًا وكانت الكفارة صوما ابتدأها وإن كانت طعاما بنى على ما كان أظعم قبل أن  
 تبين منه لجواز تفرقة الطعام قال ابن المواز وهذا قول مالك وابن القاسم وابن وهب وأصح ما انتهى  
 إلينا اه إذا علمت هذا فقول الشارح حيث لم ينو الخ الأولى حيث لم يرتجمها وأما إذا ارتجمها الخ  
 (قوله حيث الخ) راجع للأمرين قبله (قوله لأن الرجعية زوجة) الأولى أن يقول بدله لأنه يجوز  
 تفرقة الطعام كما علل به أبو الحسن لأن الأجزاء ليس مختصا بالرجعية بل للمدار على إعادتها  
 لعصمته كان طلاقها رجعيًا أو بانثا (قوله وأما الصيام فلا يجزئ) أي فلا يجزئ البناء على ما نقلته  
 قبل الطلاق سواء أتمه بعد طلاقها وقبل إعادتها لعصمته أو بعد إعادتها لها لوجود تنابيه (قوله وهى  
 اعتاق الخ) ذكرت عن ابن عسرة أن من عجز عن كفارة الظهار بكل وجه فليس له  
 وطؤها وإن طال أمد عجزه عن كفارة الظهار ويدخل عليه أجل الأيلاء كذا في عبق  
 آخر الباب وذكره أيضا شيخنا في الحاشية وتعليقه بن بأن دخول أجل الأيلاء عليه يتأق مامر  
 عند قوله وهل المظاهر إن قدر على التكفير الخ أن مفهوم القيد أن العاجز عن التكفير لا يدخله  
 أجل الأيلاء ولا حجة لزوجته وإن طال الزمان بل يطلق عليه حالا إن لم يرض بالإقامة معه بلاوطء

( تأويلان وخلاف )  
 وسقطت ) الكفارة بعد  
 العود المذكور وأولى قبله  
 (إن لم يطق ) المظاهر منها  
 (بطلانها) البائن لا الرجعي  
 أي لم يخاطب بها مادام لم  
 يتزوجها فإن تزوجها لم  
 يمسيها حتى يكفر ( و )  
 سقطت (موتها) أو موته  
 (وهو تجزئ) الكفارة  
 بالاطعام (إن) فعل بعضها  
 قبل الطلاق (أتمها) بعده  
 وهو فهم اللخمى فإذا  
 تزوجها وطئها بلا تكفير  
 أولا تجزئ وهو فهم ابن  
 رشد وغيره وهو الراجح  
 (تأويلان) محلها في البائن  
 أو الرجعي حيث لم ينو  
 ارتجاعها وأما إذا نواه  
 وعزم على الوطء أجزاء  
 اتفاقا لأن الرجعية زوجة  
 وأما الصيام فلا يجزئ  
 اتفاقا (وهى) أي الكفارة  
 ثلاثة أنواع على الترتيب  
 كما هو صريح القرآن وألها  
 (اعتاق رقية لا جنين)  
 لأنه حين العتق لم يكن رقية



(و) لو وقع (عتق بعد وضعه) بقتله السابق لتشوف الشارع للجرية (و) لا (منقطع خبره) حين العتق لانه ليس رقة محقة لاحتمال موته أو نعيه ولو وقع وظهرت سلامته (٤٤٨) حين العتق اجزا بخلاف الجنين (مؤمنة) لان المقصود القرية بها والكفر ينافيها (وفي)

اجزاء عتق (الاعجمي)  
المراد به من يجبر على الاسلام  
من مجوسى كبير وكتانى  
صغير لا يقل دينه (تأويلان)  
الراجح فى الكتابين  
الصغير الاجزاء نظرا  
لجبره مع صفوه فشأنه  
الايمان ولم يرجعوا فى  
المجوسى الكبير شيئا وأما  
المجوسى الصغير فيجزى  
اتفاقا لانه مسلم حكماء ثم  
رتب على تأويل الاجزاء  
قوله (وفى الوقف) أى  
وقف المظاهر عن وطء  
المظاهر منها أى منعه منه  
(حق يسلم) الاعجمي  
احتياطا للفروج فان مات  
قبل الاسلام لم يحزه وعدم  
الوقف لجبره على الاسلام  
ولا يابأه غالبا فحمل على  
القالب فكأنه مسلم (تولان)  
وهما جاريان حتى فى صغير  
المجوس (سليمة عن قطع  
إصبع) واحد ولو بأفة  
وأولى يذو رجل أو شلها  
(و) من (عمى) وكذا  
غشاوة لا يصير معها الا  
بسر لا خيفة واعشى  
واجهر فيجزى (ويكره)  
وهو عدم النطق كان معه  
صمم أم لا (وجنون وإن  
قل) بان يأتيه مرة فى  
الشهر (ومرض مشرف)

(قوله ولو وقع) أى ولو وقع ونزل واعتق الجنين عن ظهاره وقوله عتق بعد وضعه أى ولا يجزى  
كفارة (قوله لاحتمال موته) أى لاحتمال أن يكون ميتا أو معيبا حين العتق (قوله بخلاف الجنين) أى  
فانه لا يجزى ولو علم أنها وضعت بعد العتق بصفة من يجرى لانه حين العتق لا يسمى رقة وانظر لواعتق  
حمل أمته عن ظهاره ظلانا عدم وضعها ثم تبين أنها وضعت قبل العتق هل يجرى نظر الما فى نفس الامر  
أو لا يجرى نظرا لظنه واستظهر بهرام وعقب الاول (قوله لان المقصود) أى من عتقها أى ولان  
الله اذكر فى كفارة القتل رقة مؤمنة وأطلقها فى كفارة الظهار وغيره كانت كذلك حملا للمطلق على  
التقيد كذا قيل وفيه ان حمل المطلق على التقيد شرطه اتحاد السبب والسبب هنا فى الكفارات مختلف  
(قوله من يجبر على الاسلام) أى والحال انه لم يسلم بالفعل (قوله تأويلان) تأويلها ابو محمد  
على الاجزاء وتأويلها غيره وهو ابن اللباد وابن أبى زمنين وغيرها على عدم الاجزاء (قوله فيجزى اتفاقا)  
الذى فى ح تعميم الخلاف فى الصغير والكبير ويدل له ما فى التوضيح وهل الخلاف فى الصغير  
والكبير أو الخلاف انما هو فى الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبويه فلا خلاف انه يجرى. وتعميم  
الخلاف أولى اه بن وبهذا تلم ما فى قول الشارع وأما المجوسى الصغير الخ من النظر تأمل  
(قوله وفى الوقف الخ) أى انه على القول بالاجزاء لوعتق الاعجمي كفارة هل يوقف الخ وعلى هذا القول  
فلا اجزاء أمر ابتدأ أى لا يشترط الاسلام بالفعل عند تحريره ابتداء وعبرة الشامل وعلى الاصح  
فهل يوقف عن امرأته حتى يسلم الاعجمي وان مات ولم يسلم لم يحزه أوله وطؤها وتجزيه ان مات  
تولان (قوله قولان) صوابه تردد لان الخلاف للتأخيرين الثانى لابن يونس والاول لبعض  
اصحابه اه بن (قوله سليمة عن قطع اصبع) أى ولو زائدا ان أحس وساوى غيره فى الاحساس  
لان كان ميتا أو محس به احساسا غير مساو لإحساس غيره فلا يضر قطعه حينئذ كذا قال عج  
وقال اللقمانى للضر انما هو قطع الإصبع الأصلية وأما الزائدة فلا يضر قطعها ولو ساوى غيره  
فى الاحساس به ودرج عليه خش واختاره شيخنا وتعبير المصنف بقطع يفيد ان نقص  
الاصح خلقة لا يضر واستظهر اللقمانى انه يضر وقوله إصبع يدل على ان نقص مادونه لا يمنع  
الاجزاء ولو أعتقتين وبعض أئمة وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأئمة يقتضى ان قطع أئمة  
وبعض أئمة يضر فقد تعارض مفهوم ما هنا ومفهوم ما يأتى فى الأعتقتين وفى الأئمة وبعض الأخرى  
والعبر مفهوم ما هنا كما يفيدح (قوله واعشى واجهر) الاولى من لا يصير ليللا والثانى من لا  
يصير فى الضوء (قوله وان قل) مبالغة فى المفهوم أى فان كان به جنون فلا يجرى وان قل خلافا  
لأشهب القائل إذا كان يأتيه فى كل شهر مرة فلا يمنع الاجزاء (قوله وقطع اذنين) اعلم ان قطع الاذنين  
مانع من الاجزاء سواء قطعها من أصلها أو قطع اشرافها أى أعلاهما وأما الاذن  
الواحدة فالضر قطعها من أصلها وأما قطع أعلاها فقط فلا يضر كما يأتى والاعتماد ان قطع  
الواحدة من أصلها لا يضر فالاولى للشارح حذف احدى (قوله وهرم الخ) المراد بالهرم الشديد  
مالا يمكن معه التكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما كان الهرم مانعا دون الصغير لان منافع  
الصغير مستقبلة (قوله ييس بعض الاعضاء) أى عدم القدرة على التصرف بها وان كانت طرية

بان بلغ صاحبه التزع والاجزاء (وقطع) احدى (أذنين) ولولم يستأصلها (وصمم) وهو عدم السمع او قتله  
فلا يضر الخفيف (وهرم) وعرج عديدين وجذام وبرص) وان قلبين (وفلج) ييس الشق وكذا ييس بعض الاعضاء كيدأورجل

( بلاشوب ) أى مخالطة ( عوض ) فى ذمة العبد كعتقه عن ظهاره على دينار فى ذمته وأما بما فى يده فيجوز لأن له اشتراؤه فيجزى مثلاً  
شوب عوض فيه ( لا ) يجزى ( المشتري للعتق ) إلا بشرط العتق لأنها رقية غير كاملة لأن البائع قد وضع من قيمتها شيئاً لأجل العتق  
( محررة له ) أى للظهار أى أن يكون السبب فى تحريرها واعتاقها له ( لا من ) تبين أنه ( ٤٤٩ ) ( يعتق عليه ) بقرابة كأخيه أو تعليق  
كأن اشتريته فهو حر فلا

يجزى له لأنه يعتق عليه  
بمجرد الشراء بسبب  
القرابة أو التعليق لا للظهار  
فإن أغتقه عن ظهاره فهو  
عالم حين العتق فلا يجزى.  
( وفى ) الأجزاء حيث قال  
( إن اشتريته فهو ) حر  
( عن ظهاري ) لأنه ما عتق  
الاع عن الظهار وعدمه لا  
حر بنفس الشراء فيعد  
قوله عن ظهاري ندماً به  
قوله إن اشتريته فهو حر  
( تأويلان ) اظهرهما  
الأجزاء قلاً وعقلاً  
( و ) بلا شوب ( العتق )  
فهو عطف على عوض ولى  
نسخة ولا عتق بالتكبير  
( لا مكاتب ومدبرين  
ونحوهما ) كأنهم ولد ومعتق  
لأجل الوجود شائبة فى  
الجميع ( أو أعتق نصفاً )  
مثلاً ( فكتل عليه ) بالجميع  
حصة شريكه ( أو أعتقه )  
أى النصف الباقي ثانياً بأن  
كانت الرقة كلها له فلا  
يجزى لأن شرط الأجزاء  
عتق الجميع دفعة واحدة  
( أو أعتق ثلاثاً ) من السيد  
( عن أربع ) من الذمة  
ظاهر منهن أو اثنين عن  
ثلاث أو واحداً عن اثنين  
فلا يجزى بل لو قصد

( قوله بلاشوب ) نعمتان لرقبة أى ملتبسة بعدم مخالطة عوض لعتقها ( قوله لأن له اشتراؤه ) أى  
بخلاف ما فى ذمته ( قوله لا يشتري للعتق ) عطف على مقدر كما أشار لذلك الشارح والأولى جملة عطاها  
على قوله بلاشوب عوض لأنه من جملة محترزاته وقد جرت عادة المصنف فى هذا الموضع وغيره ذكره  
بعد كل وصف محترزه فكأنه قال رقة كائنة بلاشوب عوض لا مشترة للعتق وذكره لتأويل  
الرقبة بالمملوك ( قوله فى تحريرها ) أى تخليصها من الرقة ( قوله لا للظهار ) أى إذا كان السبب فى  
تخليص تلك الرقة من الرقة ليس العتق لأجل الظهار بل العتق للقرابة أو التعليق فلا يجزى كفارة  
( قوله غير عالم حين العتق ) أى غير عالم بالقرابة أو التعليق حين العتق ( قوله وفى ) إن اشتريته الخ قال  
فى الدونة قال مالك ولا يجزىه إن يعتق عبداً قال إن اشتريته فهو حر فإن اشتراه وهو ظاهر فلا يجزىه  
أه ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال إن اشتريته فلانا فهو حر عن ظهاري فاشتراه فهو يجزىه أه  
ثم اختلف الأشياخ فى فهم الدونة فابن يونس حملها على العموم فيكون ما لابن المواز خلافاً والباقي  
حملها على ما إذا لم يقل عن ظهاري فإن ذكره معه فالأجزاء فيكون وقفاً أه بن ققول المصنف  
تأويلان أى بالأجزاء على الوفاق وعدمه على الخلاف وحمل الدونة على إطلاقها وطرح كلام  
الموازية قال أبو عمران ومحل التأويلين حيث وقع منه التعليق المذكور بعد ما ظاهر أما أن علق  
ثم ظاهر فيتفق على الأجزاء وخالفه ابن يونس فى ذلك قائلاً للسأتان سواء فى جريان التأويلين  
( قوله وبلاشوب العتق ) أشار الشارح بذلك إلى أنه عطف على عوض سواء كان العتق منكراً أو  
معرفاً لجواز عطف المعرفة على النكرة والمعنى خالية عن شائبة عوض وعتق فإن كان فيها شائبة عتق  
فلا يجزى وبدخل فيها إذا اشترى زوجته حاملاً وأعتقها عن ظهاره لأنها تصير أم ولد على المشهور  
لعتق الولد عليه فى بطنها ( قوله ولا عتق بالتكبير ) أى وبلاشوب عتق ( قوله لوجود شائبة فى الجميع )  
أى شائبة العتق ( قوله أى النصف الباقي ثانياً ) أى بعد أن أعتق النصف الأول عن ظهاره  
( قوله بخلاف لو أطلق ) أى ولم يقصد التشريك والموضوع أنه أعتق أربعاً عن أربع \* وحاصل  
ما ذكرناه أن نص عدد الرقاب عن عدد الظهار لم يجز وإن ساءى عدد الرقاب عدد الظهار أجزاء ولو  
دون تبين إن لم يقصد الشركة فى الرقاب فإن قصد التشريك فيها منع ولو كان عدد الرقاب أزيد من  
عدد المظاهر منهن كأن يمتق خمسة عن أربعة قاصداً التشريك فى كل واحدة منها \* وأعلم أن التشريك  
كما يمنع فى الرقاب يمنع أيضاً فى الصوم لوجوب تناوبه وأما فى الإطعام فلا يمنع إلا إذا كان فى حصة  
كل مسكين ( قوله ويجزى أعور ) أى وهو من قد النظر بإحدى عينيه لأن العين الواحدة  
تقوم مقام العينين ويرى بها ما يرى بهما ودينها دينها مما ألف دينار والقول بالأجزاء الأعور  
هو المشهور والخلاف فى الأثر الذى قسست حبة عينه وأما غيره فيجزى اتفاقاً كما يجزى من  
قد من كل عين بعض نظرها ( قوله ومفصوب ) أى فيجزى. المفصوب منه عتقه بل ويجوز ابتداء  
كما فى عبق ( قوله رب الحق ) أى رب الدين والمجنى عليه ( قوله فلا يجزى ) أى خلافاً لما ذكره  
عقب من الأجزاء وذلك لأنه لا معنى للأجزاء إذا أخذ ذوا الجنابة والدين وبطل العتق أه بن

( ٥٧ - دسوقى - ثانى ) التشريك فى كل رقة وإن أربعاً عن أربع لم يجزى بخلاف لو أطلق ( ويجزى ) أعور \* ومفصوب \* لأنه باق  
على ملكه وإن لم يقدر على تخليصه من الغاصب ( ومرهون \* وجان \* إن اقتديا ) بدفع الدين وأرض الجنابة وكذا أن تسقط رب الحق  
حقه فلو قال إن خلاصاً لكان أخصر وأشمل ومفهوم أن اقتديا إنما إذا لم يقتديا فلا يجزى. وهو كذلك كما يجب النقل

(ومرض وعرج خفيفين) ويجزى (أعلة) أى ناقصها ولوم من إيهام (وجدع) بدال مهمله أى قطع (فى أذن) لم يوعبها بدليل فى (و) يجزى (عتق الغير عنه) ولو لم يأذن له المظاهر بشرطين أشار لهما بقوله (إن عاد) المظاهر قبل العتق بأن وطئ وعزم عليه (ورضيه) حين يلفه ولو بعد العتق (وكره الحصى) وندب أن يصلى ويصوم) يعنى من يعقل ذلك أى يعقل ثواب فعلهما وعقاب تركهما وإن لم يبلغ سن من يؤمر بالصلاة (٤٥٠) النوع الثانى الصيام واليه أشار بقوله (ثم لمصر عنه) أى عن العتق (وقت الأداء)

للكفارة أى إخراجها (لأقادر) عليه بأن كان هنده رقبة أو ثمنها أو ما يساوى ثمنها من شئ غير محتاج إليه بل (وإن) كانت قدرته على العتق (ملك) شئ (محتاج إليه) من عبد له غيره (للمكرض ومنصب) ومسكن لأفضل فيه وكتب فقه وحديث محتاج لهما (أو) كانت قدرته عليه (بملك رقبة فقط) لا بملك غيرها (ظاهر منها) بحيث أعيد محل الظهار وتعلق بالكفارة فيعتقها عن ظهاره منها ولا ينتقل للصوم فإذا تزوجها بعد العتق حلت له بلا كفارة (صوم شهرين) عطف على إتيانك به وكذا قوله الآتى ثم تملك فهو خير عن قوله وهى أى الكفارة أنواع ثلاثة برتبة إعتاق ثم صوم كائنى لمصر (باللأل) كاملين أو ناقصين حال كون صومهما (منوى التائب) وجوبا (و) منوى (الكفارة) عن الظهار ويكفى نية

(قوله ومرض) أى وذو مرض وذو عرج لأن الكلام فى ذى العيب لافى العيب نفسه (قوله لم يوعبها الخ) فى بن عن طفى اغتفار قطع الأذن الواحدة وإن استوعبها القطع لقول الأمهات لا يجزى مقطوع الأذنين فبدل بمفهومه على أجزاء مقطوع الأذن الواحدة واعتمد ذلك شيخنا (قوله ورضيه) أى رضى باعتاق الغير عنه (قوله ولو بعد العتق) أى ولو كان الرضا بعد العتق بالفعل (قوله وكره يعقل الخ) أى وإن لم يصل ويصم بالفعل (قوله ثم لمصر عنه) عداه بمن لا يالباء مع أن مادة المصير تعدى بها لتضمنه معنى عاجز (قوله وقت الأداء) أشار بهذا إلى أن المتبر فى العجز عن الكفارة وقت إخراجها ففى كان وقت أدائها عاجزا عن العتق فلا يجزى الصوم ولو كان وقت الوجوب قادرا على العتق فإن كان وقت الأداء قادرا على العتق فلا يجزى الصوم ولو كان وقت الوجوب عاجزا عن العتق وقيل المتبر فى العجز عن العتق وقت الوجوب وهو العود فإذا كان وقت العود عاجزا عن العتق أجزاء الصوم ولو قدر على العتق وقت الأداء وإن قدر على العتق وقت العود فلا يجزى الصوم وإن كان وقت الأداء عاجزا عن العتق وللمعتمد الأول الذى شئ عليه المصنف (قوله لأقادر عليه) أى على العتق \* واعلم أن القادر مقابل للعاجز لا للمعسر فصرح المصنف به ليدل على أنه ضمن معسر معنى عاجز ولأنه مفهوم غير شرط ولأجل أن يرتب عليه ما بعده من البالغة (قوله أو غيره) أى كدابة احتاج كلا منهما لمكرض (قوله ومسكن) عطف على عبد وقوله لأفضل فيه أى لازيادة فيه على ما يسكنه ولا شك أن المسكن المذكور محتاج له للسكنى فيه وقوله محتاج لهما أى للمراجعة فيها (قوله أو ملك رقبة فقط ظاهر منها) اعترض بأن عتقها كفارة مشروط بالعزم على وطئها والعزم على وطئها حرام لأنها بدل الكفارة تكون أجنبية منه بالعتق وإذا حرم وطئها جدرم العزم على وطئها لأن العزم على الحرام حرام وحينئذ فلا يكون العزم عودا فلاتأتى الكفارة بها فلا يلزمه أن يعتقها لأن الكفارة إنما تجب بالعود ولا عودها \* وأجيب بأننا لم نلزم حرمة العود هنا لأن الحرمة إنما تكون بوطئها بعد العتق بالفعل لزوال الملك به والعزم على الوطء سابق على العتق لأنه شرط الكفارة والشرط مقدم على الشروط وهى حال العزم فى ملكه وشرط التناقض اتحاد الزمان (قوله بعد العتق) أى بعد عتقها كفارة عن ظهارها (قوله ويكفى نية ذلك) أى نية التتابع ونية كون الصوم كفارة عن الظهار (قوله ثم الأول) أى ثلاثين يوما (قوله إن انكسر) أى إن حصل فيه انكسار بأن لم يبتدىء الصوم من أول الشهر بل من أثنائه (قوله فإن أذن له) أى مع عجزه عن الصوم وقوله لم يتعين الخ أى بل التعين عليه الاطعام وإنما قلنا عند عجزه عن الصوم لأنه عند قدرته لا يجزى الاطعام بل يتعين عليه الصوم \* والحاصل أنه يتعين عليه أن يكفر بالصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له فى الاطعام فإن أذن له فيه لم يتعين فى حقه الصوم ومعنى تعيينه على العاجز أنه يطالب به

ذلك فى أول ليلة من الشهرين (و) لو ابتدأ الصوم فى أثناء

حيث

شهر (تسم) الشهر (الأول إن انكسر من) الشهر (الثالث) وكذا لوم مرض أثناء أحدهما أو فيما فانه يتم ممرض فيه ثلاثين يوما (وللمعسر النخ) أى منع عبده للظاهر من الصوم (إن أضر) الصوم (بخدمته) حيث كان من عبيد الخدمة (ولم يؤد خراجها) حيث كان من عبيد الخراج فالأو بمعنى أو وهى مانعة خلو فتجوز الجمع (وتعين) الصوم (لدى الرق) فى كفارة الظهار وغيرها ولو مكاتباً إذا لم يأذن له السيد فى الاطعام فإن أذن له فيه لم يتعين عليه الصوم وأما العتق فلا يصح منه ولو أذن له سيده فيه إذ الرق لا يحزر غيره

(و) تعين الصوم أيضا (لمن طولب بالقيّة) وهي هنا كفارة الظهار (وقد اترّم) قبل ظهاره (عتق من يملك) بان قال كل رفيق أملكه في مدة كذا فهو حر إذا كانت المدة يبلغها عمره ظاهرا بقوله (لشتر سنين) أي مثلا وانما تعين في حق الصوم لأنه لا يقع عتقه في المدة المذكورة عن الظهار بل عن اليمين وقد علمت ان الرقة أن تكون محررة للظهار (وإن أيسر) الشارع في الصوم (فيه) أي في أثناءه في اليوم الرابع منه بان قدر على العتق (عمادى) على صومه وجوبا كما يفيد النقل (إلا أن يفسده) أي الصوم بمقصد من المصداق ولو في آخر يوم منه فإنه يتعين عليه العتق (وندب العتق) أي الرجوع له (٤٥١) (في) صوم (كاليومين) أدخلت السكف

الثالث وأما لو أيسر في أول يوم فإنه يجب عليه الرجوع للعتق ولو أنتم اليوم ولم يشرع في الثاني كما أن التدب قبل الشروع في الرابع ثم إذا أيسر في أثناء يوم وجب إتمامه ولا يجوز له الفطر (ولو تكلفه) أي العتق (المصر) بان تدب (جائز) يعني مضى وأجزأ لأنه قد يحرم كما إذا كان لا قدرة له على وفاة الدين وقد يكره كما إذا كان بسؤال لأن السؤال مكروه ولو كان غايته السؤال وعلوى (واقطع) تابعه (أي الصوم) (بوطة) المرأة (المظاهر منها) حاله الكفارة ولو في آخر يوم منه ويبتدئ به من أوله (أو) بوطة (واحدة) مجزئ (فيهن كفارة) واحدة كما لو ظاهر من إجماع في كلمة واحدة (وإن) حصل وطؤا لمن ذكر (للا) ناسبا أو جاهلا أو غالطابان اعتقد أنها غيرها واحتترز من

حيث قدر عليه (قوله) (لمن طولب الخ) عطف على قوله الذي الرق كما أشار له الشارح وحاصله أنه إذا التزم عتق من يملكه عشر سنين أو نحوها مما يبلغه عمره ظاهرا فظاهرا من زوجته وهو موسر وقامت عليه زوجته وطالبته بالكفارة فإنه يتعين في حق الصوم إذا لا يقع العتق عن الظهار في المدة التي التزم فيها العتق بل عن اليمين فلا عتق الغير عن الملتزم المذكور وقد عاود رضى أجزأه إن لم يسأله لا أن سألته ومفهوم قوله طولب أنه إذا لم يطالب بالقيّة لا يتعين الصوم في حق ابن شاش ولو لم تطالبه لما أجزأه الصوم وصبر لانتفاء الأجل فاعتق (قوله في اليوم الرابع) أي فما بعده (قوله) عمادى على صومه وجوبا الخ) وكذا ما ذكره بعد من وجوب الرجوع للعتق قبل تمام يوم الوجوب وإن لم يكن منصوبا فيها بعينه لكنه يؤخذ من كلام للدونة وقد نقله الواقي ابن \* وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا حصل له اليسار في اليوم الرابع فما بعده وجب التماضى على الصوم وإن حصل اليسار في اليوم الأول أو بعد كماله وقبل الشروع في الثاني وجب الرجوع للعتق مع وجوب إتمام صوم الأول إذا حصل اليسار فيه ولا يجوز له فطره وإن حصل اليسار بعد أن شرع في اليوم الثاني أو الثالث أو بعد فراغ الثالث وقبل الشروع في اليوم الرابع ندب له الرجوع للعتق ووجب إتمام صوم ذلك اليوم الذي حصل فيه اليسار ولا يجوز له فطره (قوله) ثم إذا أيسر في أثناء يوم (أي من الأيام التي يتدب له الرجوع فيها من الصوم للعتق أو يجب) (قوله) يعني مضى وأجزأ أي سواء كان التكلف جائزا أو مكروها أو ممنوعا (قوله) لأنه يحرم الخ) علة لمحدوف أي وانما فسرنا الجواز بالمضى والأجزاء ولم ينق على حاله من الجواز ابتداء لأنه قد يحرم الخ أي لأن تكلف المصر العتق قد يحرم وقد يكره الخ والمصنف عبر بجاز تبعاً لابن الحاجب واعترضه في التوضيح بأنه لو قال أجزأ كان أحسن لشموله التكليف للمنع وغيره (قوله) كما إذا كان (أي وفاءه بسؤال) (قوله) لأن الـ (وال) أي لأجل وفاء الدين مكروه وأما للتكثير فهو حرام (قوله) واقطع تابعه بوطة (المظاهر منها) أي وأما القبله والباشرة لها فلا يقطعانه كما شهده ابن عمر وقيل يقطعانه وشهره الزناني (قوله) أو واحدة الخ) هذا من عطف الخاص على العام (قوله) في كلمة واحدة) أي بان قال لمن أنتن على كظهر أمي (قوله) يطل اطعامه واتداه) هذا هو المشهور وقال ابن الماجشون الوطء لا يبطل الاطعام المتقدم مطلقا والاستئناف أحب إلى لأن الله إنما قال من قبل أن يتأسا في العتق والصوم ولم يقله في الاطعام (قوله) فلا يضر أي فلا يبطل الاطعام (قوله) بخلاف الصوم) أي فإنه لما كان متابعا ناسبه الاقطاع (قوله) حاجه سفره) أي حركه سفره وهذا فرض مسئلة والمراد أنه أدخل على نفسه المرض بسبب اختيارى بسفر أو غيره كأكمل شيء يعلم من عادته أنه يضره ثم أفطروا على هذا فيجمل الضمير في حاجه للتخصيص أي حاجه الشخص بسفر أو غيره ابن وهب على هذا يقول الشارح جدا وحاجه غيره الأولى حذنه أو عمل على ما إذا

وطء غير المظاهر منها لئلا عمدا فلا يضر (كبطان الإطعام) تشبيه في قطع التابع فإذا وطئ المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة واحدة في أثناء الاطعام أي قبل تمامه ولو لم يبق عليه إلا مد واحد يبطل اطعامه وابتداء اما وطء غير المظاهر منها ولو نهارا عمدا فلا يضر وعبر في الاطعام بالبطان لعدم التابع فيه بخلاف الصوم فناسبه الاقطاع (و) اقطع صومه أيضا (بفطر السفر) أي بفطره في سفره لأنه اختياري (أو) بفطر (بمرض) في سفره (هاجة) - فره ولو توها (لا إن) عتق أنه (لم يهجه) بل حاج نفسه أو حاجه غيره ثم شبه في عدم القطع في كفارة الظهار

عدمه في كفارة غيره من قتل وصوم (٤٥٢) ونذر متابع بقوله (كحيز ونفاس وإكرام) على الفطر (وظن غروب) وبقاء ليل

(وفيهما) لا يفطر (نسيان) فلا يقطع التتابع في ظهار ولا غيره وقضاء متصلا بصيامه (و) انقطع التتابع (بالعيد إن قصدته) بان صام ذا القعدة وذا الحجة فظهاره متعمدا صوم يوم الأضحي في كفارته (لا) لان (جهله) أي جهل كون العيد يأتي في أثناء صومه فلا يقطع تنافيه وأما جهل حرمة صوم العيد بان اعتقد حله فلا ينفعه (وهل) محل عدم القطع بجهله واجزائه (إن) صام العيد وأيام التشريق بان لم يتناول المفطرات فيها ثم قضاها متصلة بصومه (ولا) بان أفطرها لم يجزه (استأنف) الصوم من أوله (أو) عدم القطع مطابق (و) (بظهره) أي أيام النحر اذ لا معنى لامساكه (ويبي) أي يقضيها متصلة بصيامه (تأويلان) ولا يدخل في كلامه اليوم الرابع فإنه يمين صومه باتفاقهما ويجزیه وظاهر قوله أو بظهره أنه يطلب بظهر الثاني والثالث وليس كذلك بل يطلب منه الامساك فيهما وإنما الخلاف فيها إذا أفطرها هل يبي أو يقطع تنافيه ثم على القول

لم يعلم أن ذلك الأمر يضربه (قوله عدمه في كفارة غيره الخ) أي لأن الظاهر لا يتصور من المرأة ولو ملكها الزوج أمرها (قوله كحيز) أي كالا ينقطع تنافيه الصوم سواء كان كفارة قتل أو صوم أو كان نفراً متابعاً بالحيز ومأمعه (قوله وظن غروب) أي فأفطر قبله (قوله وبقاء ليل) أي فتسحر بعد الفجر (قوله ولا يفطر نسيان) أي بغير جماع أو بهنارا في غير المظاهر منها وأما فيها فتقدم أنه ينقطع به تنافيه وإن ليل ناسيا ثم ما ذكره من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع هو للشهور وقيل أنه يقطعه وهو ضعيف وأما تفريق الصوم نسيانا كالأول بيت الفطر ناسيا للصوم فإنه يقطع التتابع على المشهور من المذهب خلافا لابن عبدالحكم حيث عذره في تفريق الصوم بالنسيان كما عذره بالنسيان في فصل القضاء فإذا أكل ناسيا أو أفطر لمرض أو حيز قضى ذلك ووصله بصيامه فإن ترك وصله بصيامه ناسيا أو جاهلا أو متعمدا استأنف صيامه (قوله وبالعيد) عطف على قوله سابقا بوطء المظاهر منها أي وانقطع التتابع بنفس العيد وقوله ان تعمد أي ان تعمد صوم الشهرين اللذين يعلم ان فيهما العيد سواء صام يوم العيد أولم يصمه أصلا ناسيا أو متعمدا (قوله متعمدا صوم يوم الأضحي) بل وكذا ان صامه ناسيا أولم يصمه أصلا متعمدا أو ناسيا فالتعمد في المصنف ليس منصبا على صوم يوم العيد كما يوهمه كلام الشارح تبعا لعقب بل التعمد منسوب على صوم الزمن الذي يأتي فيه وأما الفطر والصوم فسيأتي التعرض لهما في التأويلين بعداه بن (قوله وأما جهل حرمة صوم العيد) أي مع علمه ان العيد يأتي في أثناء صومه (قوله فلا ينفعه) أي كما في التوضيح عن عياض وفي أبي الحسن أنه لا يسلط كجهل الدين واستظهره جند عيج (قوله وهل محل عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله بجهله أي بجهله كون العيد يأتي في صومه (قوله ان صام العيد الخ) نص للدونة من صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه قال مالك إلا من فعله بجهله وظن أن ذلك يجزیه فسي أن يجزیه ابن عرفة في حمل للدونة على أنه أفطر يوم النحر قسقط أو أفطر الأيام كلها ثالثا على أنه صام أيام النحر كلها الأول لابن أبي زيد والثاني لابن القصار والثالث لابن الكاتب اه زاد ابن يونس في الثالث انه يقضيها ويبي قال وهذا الثالث أضعف الأقوال وفي التوضيح عن ابن يونس أن القول بالاجزاء إذا أفطر أيام النحر كلها هو الأصح اه بن (قوله أو عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله مطلق أي عن التقيد بصوم يوم العيد وأيام التشريق بل عدم قطع التتابع مطلق سواء صامها أو أفطرها (قوله تأويلان) الأول لابن الكاتب والثاني لابن القصار وهو الأصح (قوله ولا يدخل في كلامه) أي في قوله وأيام التشريق وقوله أو بظهره (قوله باتفاقهما) أي التأويلين (قوله انه يطلب بظهر الثاني والثالث) أي على التأويل الثاني (قوله بل يطلب منه الامساك فيهما) أي باتفاق التأويلين لكن على جهة الوجوب على الأول وعلى جهة الندب على الثاني وقوله هل يبي أي وهذا هو التأويل الثاني في كلام المصنف وقوله أو يقطع تنافيه أي وهو التأويل الأول (قوله إذا أفطر فيها) أي في الأيام الثلاثة (قوله يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة) فيه نظر فان صاحب التأويل الأول وهو ابن الكاتب صرح بأنه يصومها ويقضيها كلها فنفى اللواق عن ابن يونس ان ابن الكاتب قال لا يجزیه إلا أن يصومها كلها ويقضيها ويبي اه بن (قوله وجهل رمضان) أي وجهل كون رمضان يأتي في زمن صومه كجهل كون العيد يأتي في زمن صومه في عدم قطع التتابع

الأول وهو صوم الجميع يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة على الراجح فلو قال المصنف لاجله وصامه كاليمينين بعده والافهل يبي أو يستأنف تأويلان لو في المراد (وجهل) أي وحكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم (قوله)

كما إذا كان رمضان رجب ورمضان شعبان (كالعيد) في أنه لا يقطع التتابع ويبقى بعد العيد متصلاً بالجهل عذر (على الأرجح) عند ابن يونس (و) انقطع التتابع (بفصل القضاء) الذي وجب عليه عن صيامه (٤٥٣)

(قوله كما إذا ظن الخ) أي كن صام شعبان لظهاره ظاناً أنه يجب وإن رمضان شعبان فتبين له أنه ابتداء صومه في شعبان وإن الذي بعده رمضان فصامه لفرغه وأكل ظهاره بشواك (قوله ويبقى بعد العيد متصلاً) أي ويجري في يوم العيد ما تقدم من التأويلين كما في البدر (قوله على الأرجح عند ابن يونس) مقابلة أن جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئه لأنه تفرق كثير ومفهوم قول المصنف جهل رمضان أن علمه به لا يجزئه عن واحد سواء صامه على ظهاره أو شرك فيه فرضه وظهاره (قوله وبفصل القضاء الخ) حاصله أنه إذا أكل ناسياً أو أفطر لمرض أو حيض أو أكره على الفطر أو ظن غروب الشمس فالواجب عليه قضاء ما أفطر فيه ووصل القضاء بصيامه فإن ترك وصل القضاء بصيامه عامداً أو جاهلاً انقطع التتابع واستأنف الصوم من أوله اتفاقاً وكذا أن تركه ناسياً أن عليه قضاء على المشهور من المذهب لتفريطه وقال ابن عبد الحكم يندر في تفرقه القضاء بالنسيان وإنما لم يندر بالنسيان على القول بالمتعمد وعذر بالاكل ونحوه نسياناً مع أن الذي أفطر ناسياً قد آتى في خلال الصوم يوم لا صوم فيه كما أن من فرق بين صومه والقضاء قد فصل بين الصومين يوم لا صوم فيه لأن فصل النسيان يبيت فيه الصوم بخلاف فصل القضاء أنه لم يبيت فيه كذا في أبي الحسن عن أبي عمران ثم إن قوله وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأفطره وأما إذا فصله بما لا يجوز الأداء فيه وأفطره عمداً فإنه لا ينقطع التتابع كيوم العيد (قوله وشهر أيضاً الخ) للشهر له ابن رشد لا ابن الحاجب خلافاً لعقب ومقابل ذلك للمشهور لابن عبد الحكم (قوله نسياناً) أي ناسياً أن عليه قضاء لتفريطه (قوله وليس مقابلاً لقوله آتفا وفيها الخ) أي لأن ابن راشد حكى الاتفاق على ما في الدونة من أن الفطر في أثناء الكفارة نسياناً لا يقطع التتابع وابن الحاجب شهره وحينئذ فمقابله قول شاذ لا مشهور (قوله بغير نسيان) أي عمداً أو جهلاً (قوله لا بالتشهير) لئلا يقتضى أن فصل القضاء بغير نسيان بأن كان عمداً أو جهلاً فيه خلاف وليس كذلك إذ هو يقطع التتابع اتفاقاً والخلاف إنما هو في النسيان ووجه اقتضائه ذلك أن المعنى شهر قطع التتابع بفصل القضاء ناسياً كما شهر أن فصل القضاء عمداً بقطعه (قوله نسياناً) أي أفطر فيها نسياناً (قوله صامهما وقضى شهرين) أعلم أن صوم اليومين وقضاء الشهرين حيث لم اجتماع اليومين وتفرع على كل من القولين من أن الفطر نسياناً لا يقطع التتابع أو أنه يقطعه كما أشار له ابن الحاجب وهو قول شاذ أما تفرعه على القول بأن الفطر نسياناً لا يقطع التتابع فقد بينه الشارح وأما تفرع ذلك على القول الشاذ فوجهه أنه حيث علم اجتماعهما لم تبطل الكفارة واحدة على كل احتمال لانهما أن كانا من الأولى من أولهما أو من وسطها أو من آخرها أو كان الأول من اليومين آخر الأولى والثاني أول الثانية بطلت الأولى وحدها وإن كانا من الثانية في أثناءها بطلت وحدها لقطع التتابع بالفطر نسياناً وإن كانا أول الثانية أو كانا آخرها لم يبطل الا هما وبطلت بقضاءهما متصلاً (قوله لا احتمال كونهما من الثانية) أي مجتمعين أو متفرقين من أولهما أو من وسطها أو من آخرها (قوله لا احتمال كونهما من الأولى) أي من أولهما أو من وسطها أو من آخرها (قوله وإن لم يدر اجتماعهما) (قوله وإن لم يدر اجتماعهما) أي اليومين الذين أفطرهما نسياناً كما لم يدر موضعهما من افتراقهما (صامهما) الآن لا احتمال كونهما من الثانية ولا ينتقل عنها حتى يكملها وصام شهرين أيضاً فقط لا احتمال كونهما من الأولى أو أحدهما منها والثاني من الثانية وأما قوله (وقضى الأربعة) فقيه نظر وإنما يتمشى على أن الفطر ناسياً مبطل

(وشهر أيضاً القطع) أي قطع التتابع (بالنسيان) أي بفصل القضاء نسياناً فهو متصل بما قبله من مسألة انفصال القضاء وليس مقابلاً لقوله آتفا ونها ونسيان فيكون معطوفاً على محذوف أي وبفصل القضاء بغير نسيان وشهر أيضاً القطع بالنسيان ويكون قوله أيضاً متعلقاً بالقطع لا بالتشهير ثم فرع على قوله سابقاً وفيها ونسيان أي لا يطله الفطر ناسياً وعلى قوله وبفصل القضاء قوله (فإن لم يدر بعد صوم أربعة) من الأشهر صامها (عن ظهارين موضع يومين) مفعول يندر نسياناً ولم يدر هل هما من الأولى أو من الثانية أو أولهما آخر الأولى وثانيتها أول الثانية (صامهما) أي اليومين الآن لا احتمال كونهما من الثانية فلا ينتقل عنها حتى يتم بها بناء على أن فطر النسيان لا يطله (وقضى شهرين) لا احتمال كونهما من الأولى أو متفرقين أحدهما آخر الأولى والثاني أول الثانية

وقد بطلت الأولى بفصل القضاء وهذا إذا علم اجتماعهما (وإن لم يدر اجتماعهما) أي اليومين الذين أفطرهما نسياناً كما لم يدر موضعهما من افتراقهما (صامهما) الآن لا احتمال كونهما من الثانية ولا ينتقل عنها حتى يكملها وصام شهرين أيضاً فقط لا احتمال كونهما من الأولى أو أحدهما منها والثاني من الثانية وأما قوله (وقضى الأربعة) فقيه نظر وإنما يتمشى على أن الفطر ناسياً مبطل

وهو ضعيف كالفرع عليه طي انه لا وجه لصيامها مع قضاء الأربعة (تم) عند العجز عن الصوم (عليك) أي اعطاء (ستين) مسكيناً أحراراً مسكينين (بالجر صفة لستين والنصب صفة لمسكين لانه بمعنى مساكين (لكل) منهم (مدون ثلاثان) بمدد عليه الصلاة والسلام (برا) عيين لبيان جنس المخرج إن اقتاتوه (٤٥٤) (وإن اقتاتوا) أي أهل بلد الكفر (عمرأ أو) اقتاتوا (مخرجاً في الفطر) من شعر أو سلت

أو أرز أو دخن أو ذرة (فعله) شعباً لا كيلاً خلافاً للباحي قال عياض معنى عدله شعباً إن يقال إذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيرها فيقال كذا فيخرج ذلك أي سواء زاد عن مد هشام أو نقص وكلام الباجي أوجه وأن كان ضعيفاً قال الامام (ولا أحب) في كفارة الظهار (التداء والعشاء) لاني لا أظنه يبلغ مداً بالمشامى (كفدية الأذى) فانه لا يجزئ فيها القضاء والعشاء قال المصنف في الحج في الفدية ولا يجزئ غداء وعشاء إن لم يبلغ مدينين فمن أحب لا يجزئ ويدل عليه قول الامام لاني لا أظنه يبلغ مداً بالمشامى فأخذ منه انه لو تحقق بلوغه أجزاء (وهل) المظاهر (لا ينتقل) من الصوم للإطعام بوجه من الوجوه (إلا إن أيس) حين العود الذي يوجب الكفارة (من قدرته على الصرم) في المستقبل بأن كان المظاهر حينئذ مريضاً فغلب على ظنه عدم قدرته

من الأولى والآخر من الثانية (قوله وهو ضعيف) أي القول بقضاء الأربعة ضعيف وقوله كالفرع عليه أي وهو القول بأن الفطر نسياناً يقطع التتابع (قوله طي أنه لا وجه لصيامها) أي اليومين مع قضاء الأربعة قال شيخنا العدوي قد يقال بل له وجه وذلك لانه إذا لم يعلم اجتماعهما فيحتمل أنهما من الأولى من أولها أو من وسطها أو من آخرها مجتمعين أو مفترقين فتبطل وحدها ويحتمل أنهما من أثناء الثانية فتبطل وحدها سواء كانا مجتمعين أو مفترقين ويحتمل أن أحدهما من الأولى والثاني أول الثانية فتبطل الأولى فقط ويحتمل أن يكون أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية فيبطلان معاً فقضى الأربعة ويحتمل أن يكونا مجتمعين وأنهما أول الثانية فلم يبطل الا هذان اليومان فلذا صامهما وقضى الأربعة أشهر والحاصل أن صومه اليومين لاحتمال أن اليومين اللذين افطر فيهما أول الثانية وقضى الأربعة لاحتمال أن أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية تأمل (قوله صفة لمسكين) هذا وإن كان صحيحاً بالتأويل للذكر لكن جعله حالاً من ستين لتخصيصه بالتمييز أحسن (قوله لأنه بمعنى الخ) أي فلا يقال انه يلزم عليه نعت الفرد بالجمع وهو لا يصح (قوله لكل مدون ثلاثان) أي فجموعها مائة مد مدد عليه الصلاة والسلام وذلك خمسة وعشرون صاعاً لأن الصاع أربعة امداد (قوله إن اقتاتوه) أي أهل بلد الكفر (قوله أو مخرجاً) أي أو اقتاتوا شيئاً مما يخرج في زكاة الفطر وعطفه على التمر من عطف العام على الخاص وقد اجاز به بعضهم كمكسه بأو وبعضهم منعه وعليه فيقال هنا أو مخرجاً في الفطر أي من غير التمر (قوله فعليه) أي فالواجب اخراج العادل لما ذكر من الامداد من ذاك للفتات والمعتبر المعادلة في الشبع لا في الكيل كما قال الشارح (قوله من مد حنطة) المراد المد المشامى وهو مدون ثلاثان بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عن مدهشام) أي ابن اسماعيل بن هشام ابن الوليد بن القيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو الصواب كما في بن (قوله ولا أحب الحج) نص للدونة قال مالك لأحب القضاء والعشاء في الظهار ولا ينبغي ذلك في فدية الأذى وقد حمل أبو الحسن على الكراهة مستدلاً بقول ابن الواز أنه يجزئ ذلك فيهما وحمله ابن ناجي على التحريم مستدلاً بقول الدونة اني لا أظنه يبلغ مداً وبقولها ويجزئ ذلك فيما سواهما من الكفارات ففهموه عدم الاجزاء في الظهار والفدية اه بن (قوله فانه لا يجزئ فيها القضاء والعشاء) أي عوضاً عن المدين وذلك لان من أنواع فدية الأذى ستة مساكين لكل مسكين مدين بمدد عليه الصلاة والسلام (قوله لاني لا أظنه) أي ما ذكر من القضاء والعشاء يبلغ مداً بالمشامى بل المدد المشامى يزيد عنهما عادة (قوله حينئذ) أي حين العود (قوله فغلب على ظنه عدم قدرته عليه) أي في المستقبل أي وأولى إذا جزم بعدم قدرته عليه في الحال (قوله فأولى إن ظن عدم القدرة) أي أو جزم بعدمها (قوله فهو عطف على لا ينتقل) أي على كل الاحتمالين في التقدير ولا يصح عطف قوله أو إن شك على قوله أن أيس لفساد المعنى لأن المعنى أولاً ينتقل الا أن شك فيفيد أن الآيس لا ينتقل على هذا القول وليس كذلك (قوله في الشك) أي في الشك في القدرة على الصوم في المستقبل وعدم القدرة عليه وإذا جزم بالقدرة أو ظنها فلا ينتقل للإطعام قولاً واحداً وإن جزم بعدمها أو ظن عدمه انتقل له قولاً واحداً والخلاف في حالة الشك فلا ينتقل على الأول وينتقل

عليه ولا يكفي شك (أو) يكفي في الانتقال الى الطعام (إن شك) في قدرته عليه في

للتعبد فأولى إن ظن عدم القدرة لا أن ظنها ويحتمل أن التقدير أو ينتقل إن شك فهو عطف على لا ينتقل من عطف الجمل (قولان) فيها) أي في الدونة وهما في الحقيقة في الشك فقط هل يكفي في الانتقال أولاً ثم اختلف هل بينهما خلاف أو وفاق أشار به المصنف بقوله



وتؤولت) بالوافق (أيضاً) أي كما تؤولت بالخلاف الآخر بما تقدم (على أن الأول قد دخل في الكفارة) بالصوم ثم طرأ له مرض بمنعه أكمله فلذا لا ينتقل عنه الإلماع اليأس عنه لأن للدخول تأثيراً في العمل بالتأدي والثاني لم يدخل فيه فكفي الشك في الانتقال والعمد أن بينها خلافاً والمول عليه القول الأول (وإن أطعم مائة وعشرين) مسكناً (٤٥٥) بأن أعطى لكل واحد نصف مدهشامي

(فكالبين) إذا أطعم فيها عشرين لكل نصف مد فلا يجزئ له نزع ما يد ستين هنا إن بين أنها كفارة بالقرعة ويكفي الستين وهل ان بق بأيديهم تأويلان (وللعبد إخراجاً أي الطعام (إن أذن) له (سبده) فيه مع مجزئه عن الصيام وأما مع قدرته عليه فلا يجزئ الإطعام فاللام بمعنى على أو للاختصاص ومن عجزه في الحال اشتغاله بخدمة سيده أو صميه في الحراج (وفيها) عن مالك (أحب إلى أن يصوم) عن ظهاره (وإن أذن له) سيده (في الإطعام) والولو للحال وهذا غائل لقادر على الصيام والصالح (وهل هو يوم) أي غلط (لأنه) أي الصوم هو (الواجب) على العبد وإن أذن له سيده في الإطعام (أو) ليس يوم وإنما (أحب للوجوب) فكأنه قال والختار عندي أن يصوم وجوباً ويدل عليه أول كلامه لأنه قال وإذا تظاهر العبد من امرأته

على الثاني (قوله وتؤولت أيضاً على أن الأول الخ) هذا التأويل بالوافق لابن شبلون والذي قبله بالخلاف لبعض القرويين وعكس تت هذا العزو وتبعه خش والصواب ما ذكرنا إذ هو الذي في التوضيح وابن عرفة اه بن (قوله) والعمد أن بينها خلافاً) أي فالأول يقول بالكفاية مطلقاً (قوله) والمول عليه القول الأول) أي وعليه فلا يجزئ الإطعام ويجب عليه أن يؤخر الصوم حتى يقدر عليه (قوله) إن بين أنها كفارة) أي ولا يشترط في البيان أن يمين نوع الكفارة من ظهار أو يمين بل يكفي أن يقول هذا من كفارتى (قوله) وهل ان بق بأيديهم) أي وهل يشترط في التكميل للستين أن يكون مأخذه أو لا باقياً بأيديهم لوقت التكميل أو لا يشترط (قوله) مع عجزه عن الصيام) أي في الحال وفي الاستقبال وإنما قلنا ذلك لأجل صحة جعل اللام بمعنى على أما لو كان عاجزاً عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل فاللام للتخير والمعنى أنه إن أذن له في الإطعام والحال أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل فله الإطعام وله تركه حتى يتمكن من الصوم في المستقبل إما بفرار عمل سيده أو بتأدية خراج أو بأذن له سيده فيه فلا يمين في حقه واحد منها وإن كان الأولى له الصبر كذا قيل وهذا بناء على مذهب غير ابن القاسم وأما على مذهبه إذا عجز عن الصوم في الحال وترجاه في الاستقبال فلا يجزئ الإطعام ويجب عليه أن يؤخر الكفارة حتى يتمكن من الصوم وهذا هو العمد (قوله) وأما مع قدرته عليه) أي في الحال أوفى المستقبل بأن عجز عنه حالا ورجا القدرة عليه في المستقبل فلا يجزئ الإطعام ويؤخر الصوم لقدرة عليه وجوباً هذا مذهب ابن القاسم وقال غيره إذا رجا القدرة عليه في المستقبل له أن يكفر بالإطعام وله أن يصبر لقدرة على الصوم وهو الأولى له (قوله) وفيها أحب إلى الخ) نص للدونة قال مالك وإذا ظاهر العبد من امرأته فليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له سيده في الإطعام والصوم أحب إلى وظاهره كان قادراً على الصوم أو عاجزاً عنه قال ابن القاسم ما أدري ما هذا بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر على الصوم قال ابن عبد السلام ظاهر قول ابن القاسم بل الصوم هو الواجب حمل قول الامام والصوم أحب إلى على الوم لقوله ما أدري ما هذا (قوله) ان يصوم) أي العبد (قوله) وم) هو بافتح الغلط اللساني وأما بالسكون فهو الغلط القلبي وكل منهما يجمع ارادته أي أنه أراد أن يقول والصوم واجب فالتوى لسانه وقال أحب إلى أو أنه سبق قلبه أي الامام لليمين فأجاب بقوله والوم أحب إلى بسبب اعتقاده ان السائل سأله عن كفارة اليمين وقوله وهل هو يوم أي كما قال ابن القاسم (قوله) وإن أذن له سيده في الإطعام) أي وكان قادراً عليه (قوله) وأحب معناه الخ) هذا التأويل للقاضي اسمعيل البغدادي (قوله) أحب من إذنه له في الإطعام) أي لعدم تقرر ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يشك في ملكه أو ان ملكه ظاهري (قوله) بأن أضربه) أي بأن أضرم الصوم به في خدمته وخراجه فقي هذه الحالة إذنه له في الصوم وعدم منعه منه أحب من إذنه له في الإطعام ومنعه من الصوم وأما لو كانت الصوم لا يضرب به

فليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له سيده والصوم أحب إلى فحمل على الوم وم (أو أحب) معناه أنه ينبغي (للسيد عدم المنع) له من الصوم فالأحبية ترجع للسيد أي أن إذنه له في الصوم أحب من إذنه له في الإطعام وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بأن أضرم به في خدمته أو خراجه ولا ينبغي بعد هذا التأويل من كلام الامام كالتدبي بعد

(أو) أحب (لمنع السيد له)  
 الصوم ( أى عند منع  
 سيده له من الصوم (أو)  
 أحب محمولة (على) العبد  
 (المعجز حينئذ) أى فى  
 الحال بكمريض (قطر)  
 يرجو زواله والقدرة فى  
 المستقبل (تأويلات)  
 خمسة (وفيه) قال مالك  
 (إن أذن له) سيده (أن)  
 يطعم (أو يكسو) (فى)  
 كفارة (اليمين) بالله تعالى  
 أجزاء وفى قلبى منه شيء  
 والصوم أين عندى اه  
 ووجه الشيء أى النقل  
 الذى فى قلبه أن العبد  
 لا يملك أو يشك فى ملكه  
 أو أن ملكه ظاهرى فهو  
 كلامك ( ولا يجزى )  
 تحريك كفتارين فى  
 مسكين ( بأن يطعم مائة  
 وعشرين مسكينا ناولا  
 تحريك الكفتارين فيما  
 يدفعه لكل مسكين إلا أن  
 يعرف أميل للساكنين  
 فيكمل لكل منهم مدا بأن  
 يدفع لكل واحد منهم  
 نصف مد وهل ان بقى  
 يسه أو مطلقا على مامر  
 ( ولا ) يجزى (تركيب  
 صنفين) فى كفارة كصيام  
 ثلاثين يوما واطعام ثلاثين  
 مسكينا ( ولو نوى )  
 للظاهر الذى لزمه  
 كفارتان أو أكثر (لكل)  
 من الكفتارين مثلا (عددا)

أصلا فيجب على السيد عدم المنع من الصوم فان منعه منه كان للحاكم أن يمنعه (قوله أو أحب لمنع  
 السيد المنع) هذا تأويل القاضى عياض أى إن أحب راجع للعبد عند منع السيد له من الصوم وحاصله  
 أن الصوم إذا أضر بالعبد فيندب للعبد إذا أذن له السيد فى الاطعام ومنعه من الصوم أن يصبر لعله  
 أن يأذن له السيد فى الصوم بعد ذلك فان كفر بالاطعام حالا أجزأه (قوله أو أحب محمولة على العبد  
 المعجز الخ) هذا التأويل للجهرى وحاصله أن الأحية على بابها وهى محمولة على العبد المعجز عن  
 الصوم الآن لكرمريض يرجو القدرة عليه فى المستقبل فإذا أذن له سيده فى الاطعام فالأحب ان  
 يصبر للقدرة على الصوم ويكفر به واعترض هذا ابن محرز بأنه إن كان مستطيعا للصوم فى المستقبل  
 لزمه التأخير وإلا لزمه التكفير بالاطعام حالا ابن بشر وقدبنى ابن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم  
 أن القادر على الصوم فى المستقبل يلزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك  
 (قوله وفى قلبى منه شيء) هذان كلام سحنون وذكر هذه المسئلة فى المدونة وفى ابن الحاجب أثر القى قبلها  
 يدل على صحة كل من التأويل الثالث والرابع والخامس أى يدل على أن كل واحد منها صحيح فى  
 نفسه فالتأويل الثالث حاصله ان الصوم إذا أضر به فى عمله فالأولى للسيد أن يسأعه من العمل  
 ويأذن له فى الصوم ولا يمنعه منه واذنه له فيه أحب من اذنه له فى الاطعام وذلك لأن فى اطعام العبد تقلا  
 لعدم تقرر ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يملك ملكا ظاهريا أو يشك فى ملكه وحاصل الرابع أن  
 الصوم إذا أضر بالعبد ومنعه السيد منه وأذن له بالاطعام فيندب للعبد أن يصبر لعله أن يأذن له فى  
 الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وان أجزأه لأن فى اطعام العبد تقلا وحاصل الخامس أن العبد إذا  
 عجز عن الصوم الآن ويرجو القدرة عليه فى المستقبل فإذا أذن له السيد فى الاطعام فالأحب له أن  
 يصبر للقدرة على الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وإن أجزأه لأن فى اطعام العبد تقلا (قوله ان العبد  
 لا يملك) أى كما يقول الشافعى وقوله أو ان ملكه ظاهرى أى كما يقول مالك وقوله أو يشك فى ملكه  
 أى يتردد فيه بالنسبة لما فى نفس الأمر وذلك لأن الحق عند الله واحد ولا ندرى من المصيب فى الواقع  
 فنحن نجزم ظاهرا بأنه يملك كما قال مالك أو بأنه لا يملك كما يقول الشافعى ونشك هل ما فى نفس الأمر  
 هذا أو هذا فقله أو يشك فيه بمنزلة قوله للخلاف الذى لاشك بالنظر لما فى نفس الأمر ولو اقتصر  
 عليه كان أحسن (قوله ولا يجزىء تحريك كفتارين فى مسكين) أى فى حفظ كل مسكين بأن يجعل  
 حفظ كل مسكين من المائة والعشرين مأخوذا عن كفتارين وحفظ كل واحد مد بمدهشام وأما اعطاء  
 ستين مسكينا كل واحد مدين بمدهشام عن كفتارين فهذا يجزىء قطعا فتصوير المصنف بهذا كافى  
 تنويهرا غير حسن (قوله بأن يطعم مائة وعشرين مسكينا) أى كل واحد مد يقصد أن كل مد نصفه  
 من إحدى الكفتارين ونصفه الثانى من الكفارة الأخرى (قوله بأن يدفع لكل واحد نصف مد)  
 لأن ما أخذه كل واحد من المد لا يجزىء به فإذا دفع له نصف مد كان مكمل لكفارة وكل ستين كفارة  
 والى فى عبارة غيره إلا أن يعرف المساكين فيكمل للستين بأن يعطى لكل واحد منهم مدوينتزع من  
 الباقي بالقرعة فالمد الذى يعطى لكل واحد نصفه تمام مد كفارة والنصف الثانى تمام مد من الكفارة  
 الثانية (قوله ولا يجزىء تركيب صنفين) الأولى تركيب كفارة من صنفين وأما تركيبها من فردى صنف  
 فلا ضرر فيه كأن يشئ ويغذى ثلاثين ويعطى ثلاثين آخر ثلاثين مदानا على مامر عن أبى الحسن من  
 أجزاء الفداء والعشاء أو يعطى ثلاثين رجلا ثلاثين مدام البر ويعطى ثلاثين رجلا ثلاثين مدام  
 شعير (قوله ولو نوى لكل عددا) هذا كلام مستأنف مشتمل على صورتين خاصتين بالاطعام

من المخرج دون الواجب كالواطعم ثمانين ونوى لكل كفارة أربعين أو لواحدة خمسين وواحدة ثلاثين (أو) أخرج الجملعة (عن الجميع) أي جميع الكفارات من غيرنية تشريك في كل مسكين أجزأه (وكل) على ما نواه لكل من (٤٥٧)

وحاصل الأولى أنه لو ترتبت عليه كفارتان فاطعم ثمانين مسكينا ونوى لكل واحدة أربعين أو لواحدة خمسين وللأخرى ثلاثين وعين صاحبة كل عدد فاته يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقى لها فيكمل لصاحبة الأربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين بثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضر شروعه في الأخرى قبل كمال ما قبلها لأن الاطعام لا يشترط فيه التتابع (قوله من المخرج) أي الامداد المخرجة (قوله دون الواجب) أي أقل من العدد الواجب (قوله أو أخرج الجملعة عن الجميع) هذا إشارة للصورة الثانية وحاصلها أنه لو أخرج ثمانين مداعن كفارتين ونوى ان الجملعة كفارة عن الرأتين من غير تشريك في كل مسكين فانه يحزه ما أخرجه ويكمل بأربعين وان أخرج تسعين كمل بثلاثين وهكذا (قوله وسقط حظ من ماتت) أي سقط حظها في الاعتبار والوجوب (قوله فلو نوى لكل من ثلاثة خمسين الخ) أي أنه إذا كان عنده نوى أربع ظاهر من كل واحدة ولزمه عن كل واحدة كفارة فكفر عن ثلاثة كل واحدة باطعام خمسين وعن واحدة باطعام ثلاثين فماتت الأخيرة التي كفر عنها بثلاثين أو طلقها طلاقا بائنا فالطلاق البائن مثل اللوت سقط حظها في الاعتبار وفي الوجوب فلا ينقل ما كفر به عنها لغيرها من الأحياء ولا يجب عليه أن يكمل لها ويكمل لغيرها من الثلاث كل واحدة بعشرة وكل هذا ما لم يكن قد وطئ الميتة قبل موتها أو التي طلقها طلاقا بائنا والام يسقط حظها في الوجوب بل يكمل لها حظها لقوله فيها . ووسقطت ان لم يطأ بطلاقها أو موتها فان مفهومه أنه ان وطئ لا تسقط بطلاقها ولا بموتها (قوله ان ماتت واحدة منهن أو طلقت قبل إخراج الرابعة) لا يقال هذا يعارضه قوله سابقا وسقطت ان لم يطأ بطلاقها أو موتها لأن ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارات التي أخرجها عن من طلقت أو ماتت والحية التي يريد وطأها لم يكفر عنها لان التشريك في العتق لا يصح

﴿باب ذكر فيه اللعان﴾

أي من حيث أركانها وشروطه لا من حيث حده وتعريفه لانه لم يتعرض لذلك (قوله إما لنفي نسب) أي لنفي حمل أو ولد (قوله ينبغي تركه) أي ترك سببه وهو التصريح بقذفها فان وقع منه سبب اللعان كدعواه رؤية الزنا وارتكبه خلاف الأولى وكان غير كاذب فيأمرها به وجب اللعان حينئذ لوجوب دفع معة القذف وحده كذا ذكره ابن العربي في سراج الملوك (قوله حرا أو عبدا) أي دخل بالزوجة أولا ودخل في كلامه العنين والمهرم والمحجوب والحصى بسميه وهو كذلك في الجميع إذا كان اللعان في رؤية الزنا وأما في نفي الحمل فلا لعان في المحجوب كما في الجلاب لأن الولد يقتضي عنه بلاللعان ويأتي في كلام المصنف ذلك وأما الحصى ففي المدونة إحاطة على أهل المعرفة فان قالوا مثل هذا يولد له لاعن والا فلا يلاعن وينتفي عنه الولد بلا لعان (قوله فالحصص بالنسبة اليه) استشكل ذلك الحصر بما وقع لأبي عمران أن اللعان يكون في شبهة النكاح لأجل نفي الحمل أو الولد والحال أنه لم تثبت الزوجية إلا أن يقال لما كان الولد لاحقا به ودرى الحد عنه كان في حكم الزوج فتقوّل المصنف إنما يلاعن زوج أي حقيقة أو حكما (قوله وأغناه عن الشرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي) فيه أن قوله أو هو صبي إنما يفيد اشتراط التكليف في اللعان لنفي الحمل والولد ولا يفيد اشتراطه في لعان الرؤية مع أنه لا بد فيه من التكليف أيضا لأنه لا يحلف الا للسكران (قوله وان فسد نكاحه) أي هذا

إخراج الرابعة لعدم تعيين من أعتق عنها فلو عين من أعتق عنها جاز وطؤها

[درس]

﴿باب﴾

ذكر فيه اللعان وما يتعلق به ويكون إما لنفي نسب أو لرؤية تزني والأول واجب والثاني ينبغي تركه ولم يعرفه المصنف وإنما عتق بذكر شروطه وأركانها فقال (إنما يلاعن زوج) مكلف مسلم حرا أو عبدا لاسيد في أمته فالحصص بالنسبة

(٥٨ - دسوقي - ثاني) اليه وإلا فالزوجة تلاعن وأغناه عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي حين الحمل وعن شرط الاسلام قوله لا كفرا هذا إن صح نكاحه بل (وإن فسد نكاحه) ولو تجعلا على فساده لثبوت النسب فيه

(أو فسقا أو رقاً) أي الزوجان (٤٥٨) أي كانا فاسقين أو رقيقين (لا) إن (كفرًا) معاً فلا يلتزمان إلا أن يترافعا البنا

راضين بحكمنا فإن كان مسلماً لأعن الكتائية \* ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة ونالتها وهو القذف مختلف فيه أشار لأولها بقوله (إن قذفها بزناً) في قبل أو دبر تصريحاً لا تعريضاً ورفقته لأنه من حقها والا فلا لعان (في) زمن (نكاحه) متعلق بقذف أي يجب أن يكون قذفها في نكاحه أي وتابع النكاح من العدة كالنكاح وسواء كان حصول الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك كذا قيل والحق أنه لا بد من كون الزنا في نكاحه أيضاً كما في النقل (وإلا) بأن قذفها قبل نكاحها أو فيه بزناً قبله أو بعد خروجها من العدة (حد) ولا لعان ولو كانت زوجة له الآن ووصف الزنا بقوله (يتقنه) أي جزم به (أعمى) بحسب فتح الجيم أو حسب بكسر الحاء أو بإخباره بذلك ولو من غير مقبول الشهادة (ورآه غيره) أي غير الأعمى وهو البصير بأن رأى المروء في المكحلة فلا يعتمد على ظن ولا شك والتمس ما قاله للصنف وما قيل من أن تحق البصير كاف الأعمى لا يمول عليه (واتفى به) أي بلمان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي ولد كاملاً (لسته أشهر) فاكتر من يوم الرؤية (قوله

إذا كان النكاح صحيحاً بل وإن كان فاسداً أي هذا إذا كان ذلك الفاسد مختلفاً فيه بل ولو كان مجمماً على فساده كما إذا عقد على أخته غير عالم بأنها أخته وادعى نفى حملها منه فلا بد من لعانها إذا رفعت أمرها للقاضي وحكم به (قوله أو فسقا الخ) أي هذا إذا كانوا صلحاء أحراراً بل ولو كانوا أرقاء أو فسقاء كالمحدودين خلافاً لأبي حنيفة حيث قال إن الفسقاء والأرقاء لا لعان بينهما واحتج بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فجعلهم شهداء لأن المستثنى من جنس المستثنى منه والشاهد لا يكون فاسقاً ولا رقيقاً وأجيب بأن إلا ليست استثنائية حتى يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بل هي اسم بمعنى غير صفة لشهداء والنفي ولم يكن لهم شهداء فيه غير قولهم (قوله راضين بحكمنا) أي وهو ثبوت اللعان فإن نكحت رجعت عند عيسى وهو ضعيف وإنما قال بالرجع لوجود الإحصان لصحة نكاحهم عنده وقل البغداديون يلزمها الجلد لفساد أنسختهم وأما نكل حد حد القذف اتفاقاً (قوله لا عن الكتائية) أي وجوباً لنفى الحمل أو الولد وجوازاً للرؤية فإن نكل أدب وإن نكلت هي لم تعد بل تؤدب وهذا محض قول المصنف الآتي وإيجابه على المرأة إذا نكلت لأنها أيمان كافر وهي قائمة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر (قوله ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة) أشار لأولها بقوله إن قذفها بزناً ولثانها بقوله وبغنى حمل ولثالثها بقوله وفي حده بمجرد القذف الخ (قوله أو رفقته) أي للقاضي وهذا من جملة شروط اللعان وقوله لأنه أي لأن قذفه لها من حقها (قوله والا فلا لعان) أي وإلا بأن كان تعريضاً لا تصريحاً أو كان تصريحاً ولم ترفضه فلا لعان أي ويؤدب فيها إذا كان القذف تعريضاً على الراجح فإن تلاعن الزوجان من غير رفع للقاضي وحكمه به لم يكن لعاناً شرعياً كما في ابن عرفة (قوله وسواء كان حصول الزنا) أي الذي قذفها به (قوله كذا قيل) قاله السخاوي في شرح الشامل (قوله كما في النقل) أي وعليه فيجعل قوله في زمن نكاحها راجعاً لكل من قوله إن قذفها ولقوله بزناً أي أن قذفها في زمن نكاحه بزناً واقع فيه (قوله ووصف الزنا بقوله يتقنه الخ) أي فالمعنى إن قذفها بزناً متيقن للأعمى ومروء لغيره (قوله ورآه غيره) أي رأى الفعل الدال عليه لأن الزنا معنى من المعاني وهو ادخال الذكر في الفرج والذي يرى فرجه داخل في فرجها كالمرود في المكحلة ولا يشترط عند دعوى الرؤية أن يصف كالشهود بل يكفي اعتياده على تعيينه بالرؤية وإن لم يصفها كالبيئة كذا في خش وقيل لا يلاعن إلا إذا وصف الرؤية بأن يقول كالمرود في المكحلة وقد ذكر ابن عرفة الطريقتين وصدر بالاشتراط وعبر عنه الأبي في شرح مسلم بالمشهور ثم إن المراد بالرؤية في كلام المصنف الحقيقية كما هو ظاهر للدونة وغيرها لا العلم إذ العلم بدون رؤية سيذكر المصنف ما فيه من الخلاف في قوله الآتي وفي حده بمجرد القذف أو لمانه خلاف (قوله من أن تحق البصير) أي ولو بغير رؤية كالجلس والحس وإخبار الغير (قوله لا يمول عليه) أي ونسبة خش وعقب هذا القول للدونة لا تسلم انظر بن (قوله واتفى الخ) أي أنه إذا لاعنها بسبب الرؤية أو مالى معناها من العلم بالزنا فأتت بولد كامل لسته أشهر فاكتر من يوم الرؤية فإن ذلك الولد يتقن عنه بذلك اللعان وتعد غير بريئة الرحم يوم اللعان بل رحمها مشغول بالزنا وأما إن أتت بولد لأقل من ستة أشهر لحق به ولا يتقن عنه إلا بلمان ثان لأن لمانه إنما كان لرؤية الزنا لا لنفى الولد ورحمها يوم اللعان كان مشغولاً من الزوج وحمل انتفاء ما ولدته بعد اللعان لسته أشهر من يوم الرؤية إنما لم تكن ظاهرة الحمل وقت الرؤية والا كان لاحقاً به مثل ما ولدته لدون الستة أشهر وما في حكمها (قوله أي بلمان التيقن برؤية) هذا بالنسبة للبصير وقوله أو غيرها أي بالنسبة للأعمى على ما مر

لا يمول عليه (واتفى به) أي بلمان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي ولد كاملاً (لسته أشهر) فاكتر من يوم الرؤية (قوله

او أنقص منها بخمسة أيام (والإلّا) بأن ولدتها كاملا دون ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن ولدتها لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الرؤية (لحق به) لأنه كان موجودا في رحمها وقت الرؤية والامان إنما كان لها لالنفى الحمل (إلا أن يدعى الاستبراء) قبل الرؤية بحضة فان ادعاه لم يلحق به وينتفى بذلك الامان اذا كان بين استبرائه ووضعها ستة أشهر فأكثر فان كان (٤٥٩) اقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام

فانه يحمل على أنه موجود في بطنها حال الاستبراء والحامل قد تحيض وهو أشار للسبب الثاني بقوله (وبنى حمل) ظاهر ولو بشهادة امرأتين بأن رماها بأن حملها ليس منه من غير تأخير للوضع كإتاني ولو قال وبني نسب لشمل نفى الولد أيضا لكن ما ذكره هو الغالب ويلاعن (وإن مات) الولد بعد الوضع أو ولدت ميتا ولم يعلم به الزوج لغيته مثلا وقائده سقط الحد عنه ويكفى لعان واحد إن اتحد (أو تعدد الوضع) للحمل متعدد سمع عيسى بن القاسم من قدم من غيبته ستين فوجد امرأته ولدت أولادا فأسكرهم وقالت له بل هم منك لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان أه لأنه حيثئذ بمنزلة من قذف زوجته بالزنا مرارا فانه يكفى لذلك لعان واحد (أو تعدد التوأم) وهو واحد المتعدد في حمل واحد وما قبله يغني عنه وينتفى عنه الحمل في جميع الصور

(قوله أو أنقص منها بخمسة أيام) إنما اعتبر حكم الستة وما نقص عنها بأربعة أيام أو خمسة لأنه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن يتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع ناقصان (قوله فان ادعاه) أي فان ادعى حين دعواه الرؤية انه كان استبرأها قبل الرؤية لم يلحق به ذلك الولد الذي ولدتها لأقل من ستة أشهر من يوم الرؤية وقوله وينتفى بذلك الامان الخ هذا قول أشهب وقال عبد الملك وأصابع إنما ينفية بلعان ثان قل في القدمات وفي المدونة ما يدل للقولين أه بن (قوله وبني حمل) عطف على زنا أي إن قذفها بزنا أو قذفها بنفى حمل أي رماها بذلك بأن قال لها ماهذا الحمل الذي في بطنك متى إذا القذف والرمل بمعنى واحد كافي للقاموس (قوله من غير تأخير) أي فاذا رماها بذلك فيلاعن من غير تأخير للوضع فلو تأخر اللعان لذلك فانه لا يصح كإتاني يقول بلعان معجل أي من غير تأخير للوضع (قوله لشمل نفى الولد أيضا) أي سواء كان كبيرا أو صغيرا لكن محل اللعان إذا رفعت أمرها للاحاكم يجردان نفى الولد أو الحمل غمه من غير تأخير (قوله وإن مات) مبالغة في محذوف أي فلان نفى الحمل فلا بد من لعان وإن مات الولد ويصح جعله مبالغة في قوله وبني حمل أي وإن مات الولد الذي نقاه عنه أي هذا إذا كان حيا بل وإن كان ذلك الولد الذي نقاه عنه قد مات قبل نفية (قوله ولم يعلم به الزوج لغيته) أي فلما قدم منها نقاه (قوله ويكفى لعان واحد) أي لما نقاه من الحمل (قوله إن اتحد) أي الوضع (قوله لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان) أي أنهم يلحقون به ويعد إلا إذا لعن فيهم لعانا واحدا وهذا مقيد بما إذا كان يمكن إثباته لها سرا والا انتفى عنه الأولاد بغير لعان (قوله أو تعدد التوأم) صوابه أو حصل التوأم إذ التعدد لازم للتوأمية (قوله وما قبله يغني عنه) أي لأنه إذا كفى لعان في الوضع المتعدد بتعدد الحمل فبالأولى كفايته إذا تعدد الوضع مع اتحاد الحمل (قوله وينتفى عنه الحمل الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف بلعان معجل بمحذوف لا يقول المصنف بنفى حمل لأن المعنى عليه إنما يلاعن زوج لنفى حمل بلعان معجل فيقتضى انهما لعانان أحدهما مسبب عن الآخر وهذا فاسد (قوله كالزنا والولد) أي كما يكفى بلعان واحد إذا رماها بالزنا ونفى الولد معا كذا قرر الشارح تبعا لبعضهم وقرر بعضهم أن قوله والولد عطف على حمل والمعنى إنما يلاعن زوج إن قذفها بزنا أو بنفى الحمل أو بنفى الولد وأما قوله كالزنا فهو تشبيه في الاكتفاء بلعان واحد (قوله أشهد بالله الخ) أي أو يقول أشهد بالله ما هذا الولد مني وزنت قبل الولادة وبعدها (قوله إن لم يطأها الخ) أشار بهذا إلى أن محل كون الرجل يلاعن لنفى الولد أو الحمل إذا اعتمد في لعانه على واحد من هذه الأمور الأربعة فان لاعن لنفيه من غير اعتماد على واحد منها كان اللعان باطلا ولم ينتف نسب ذلك للملاعن فيه وأما إذا كان اللعان لرؤية الزنا فلا يعتمد على شيء غير تيقنه لازنا إن كان أعمى ورؤيته له إن كان بصيرا ثم إن قوله إن لم يطأها بعد وضع الولد قبل هذا النفي صادق بما إذا لم تضع قبله أصلا والحال انه لم يطأها وبما إذا وضعت قبله ولكن لم يطأها بين الوضعين والحال أن بين الوضعين مدة تقطع الثاني عن الأول فيثبت الامان في هاتين الحالتين فلو كان بين الوضعين مدة لا تقطع الثاني عن الأول والحال انه لم يطأ به وضع الأول فلا يسوغ اللعان كما أنه لو وطئها بعد وضع الأول وكان بين الوضعين

(بلعان معجل) بلا تأخير ولو مريضين أو أحدهما إلا الحائض والنفساء فيؤخران (كالزنا والولد) تشبيه في الاكتفاء بلعان واحد كأن يقول أشهد بالله لرأيتها زنى وما هذا الحمل مني ولما كان لنفى الحمل أو الولد شرط أشار له بقوله (إن لم يطأها بعد وضع) لولد قبل هذا الولد لنفى والحال أن بين الوضعين ما يقطع الثاني عن الأول وهو ستة أشهر فأكثر

فانه حيثئذ يلاعن وأما لو كان بينهما أقل من ستة أشهر وما في حكمهما السكان الثاني من تمة الأول فلو وطئها بعد الوضع ثم حملت حملا آخر فليس له نفى هذا الثاني لاحتمال حصوله من الوطء الذي بعد الوضع (أو) وطئ بعد وضع الأول بشهر مثلاً وأمسك عنها وأنت بولد بعد الوطء (لمدة لا يلحق الولد فيها) (٤٦٠) بالزوج اما (لقية) كخمس أشهر فأقل بين الوطء والولادة فانه يعتمد في ذلك

على نفية ويلاعن فيه لأن هذا الولد ليس للوطء الثاني لقصه عن الستة ولا من بقية الأول لقطع الستة عنه (أو لكثرة) كخمس سنين فأكثر فانه يعتمد في ذلك على نفية ويلاعن فيه (أو) لم يطأها بعد (استبراء بحضة) وانت بولد لستة أشهر فأكثر من الاستبراء فيعتمد في نفية على ذلك ويلاعن وان لم يدع رؤية ثم بالغ على مقدر أي ويتنفي الحمل والولد بلعان معجل لا يغيره (ولو تصادقا على نفية) أي الولد قبل البناء أو بعده فلا بد من لعان من الزوج لنفي الولد فان لم يلاعن لحق به واحد عليه لانه قدف غير عفيفة وتعده على كل حال (إلا) ان تأتي به (أي بالولد) (لأن من ستة أشهر) ان يوم القدر بشيء له بالكتة أيام فينتفي حيثئذ يغير لعان لقيام المانع الشرعي على نفية (أو) تأتي به (وهو) أي الزوج (صبي) حين الحمل أو محبوب (فينتفي عنه الولد يغير لعان

ما يقطع الثاني عن الأول فلا لعان فالأحوال أربعة (قوله فانه حيثئذ) أي فانه حين انتفاء وطئه بعد وضع الولد الأول يلاعن (قوله وما في حكمها) أي بأن كان بينهما ستة أشهر إلا ستة أيام أو الإسبعة أيام أو عشرة (قوله لكان الثاني من تمة الأول) أي وحيثئذ فلا يسوغ له نفية باللعان (قوله ثم حملت حملاً آخر) أي والوضع بحاله وهو أن بين الوضعين ما يقطع الثاني عن الأول (قوله فانه يعتمد في ذلك على نفية) العبارة مقابضة وحتمها فانه يعتمد على ذلك في نفية ووقع له نظير ذلك بعد أيضاً (قوله ولا من بقية الأول الخ) أي وحيثئذ فيحتمل ان يكون من زنا أو غصب أو اشتباه حصل بعد الولادة وقبل وطء الزوج (قوله أو لكثرة) أي أو وطئها بعد وضع الأول بشهر مثلاً وأمسك عنها ثم أنت بولد بعد مدة من الوطء الأول لا يلحق فيها الولد بالزوج لكثرة كخمس سنين أي لأنه لا يكون هذا الولد تكملة للحمل الأول لأنه قد فصل بينهما بأكثر من ستة أشهر ولا من الوطء الثاني لأن أقصى أمد الحمل خمس سنين وهذا قد أنت به بعد أكثر منها (قوله فانه يعتمد في ذلك على نفية) الأولى فانه يعتمد على ذلك في نفية (قوله أولم يطأها بعد استبراء) حاصله انه إذا استبراء زوجته للسترسل عليها بحضة وتركها فأنت بولد بعد ستة أشهر من الاستبراء فله ان يعتمد على ذلك الاستبراء في نفى الولد عنه ويلاعن وان لم يدع رؤية الزنا على المشهور كما قال عياض لان التصود مجرد نفى الحمل فلا حاجة للرؤية (قوله ولو تصادقا على نفية قبل البناء أو بعده) حاصله انها إذا ولدت ولداً قبل البناء أو بعده وتصادقا على نفى ذلك الولد وعدم لحوقه بالزوج فانه لا ينتفى لحوقه بالزوج إلا بلعان منه هذا هو المشهور ومقابل لوفها قبل البناء تخريج اللخمى وهو أنه إذا كان ذلك الولد الذي تصادقا على نفية ولدته قبل البناء فانه ينتفى عن الزوج بللعان بخلاف ما ولدته بعد البناء ومقابله فيما بعد البناء رواية الأقل في الدونة وعكسه تن وهو تحريف انظر طغى اه بن (قوله فان لم يلاعن لحق به) أي فان تصادقا على نفية ولم يلاعن لحق به وقوله غير عفيفة أي لا عترافها بالزنا وقوله على كل حال أي سواء لاعنها الزوج أو لا لإقرارها على نفسها بالزنا ولو رحت عن التصديق فوراً كما قاله ابن الكاتب (قوله إلا أن تأتي به بالغ) هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا الخ أي لمحل لزوم لعانه إذا تصادقا إلا أن تأتي الخ أو أنه استثناء من مقدر أي ويتنفي الحمل والولد بلعان معجل لا يغيره إلا أن تأتي الخ (قوله لاستحالة حملها منه حيثئذ) أي عادة لا عقلاً كما في عقب ونص التوضيح وقوله أو وهو صغير أو محبوب أي فينتفي الولد عنهما بغير لعان لعدم امكان الحمل منهما في العادة وهو ظاهر اه بن (قوله على الصحيح) هو ما في الشامل وحاصله انه متى وجدت البيضة اليسرى وأزله فلا بد من اللعان مطلقاً أي ولو كان مقطوعاً كروان فقدت ولو كان قائم الذكراً فلا لعان ولو أزل ويتنفي الولد لغيره وللصنف طريقة ذكرها في العدة وهي ان مقطوع الذكراً أو الاثنين يرجع فيه للنساء فان قلن انه يولد له لاعن والا فلا لكن اعترض على الصنف بان الذي في الدونة انه يرجع لأهل المعرفة لا خصوص النساء وطريقة القرافي أن المحبوب والحصى ان لم يزل فلا لعان لعدم لحوق الولد بهما وان أزل لا لعنا وعقب قد اقتصر على ما لا شامل (قوله أو أودعته)

لاستحالة حملها منه حيثئذ ومثله مقطوع الاثنين أو البيضة اليسرى فقط على الصحيح (أو أودعته) أي الحمل امرأة (مغرية) أي بعد العقد عليها (على) زوجها (مشرقي) مثلاً وتولى العقد بينهما في ذلك وليها وما في مكانها أي القرب والشرق وعلم بقاء كل من الزوجين في محله إلى ان ظهر الحمل فانه ينتفي عنه بغير لعان لقيام المانع العادي على نفية عنه ولا مفهوم لغرية ومشرقي بل المراد ان تدعيه على من هو على

مدة لا يمكن مجيئه إليها في خفاء وأشار السبب الثالث وان فيه خلافا فقال (وفي حدّ) أي الزوج (عجرج القذف) لها بان قال لها يا زانية او انت زنت من غير ان يقيد ذلك برؤية او تقي حمل ولا يمكن من اللعان (او امان) بان يمكن منه ولا حذ عليه القذف (خلاف) والقولان في للدونة (وان لا عن) الزوج (الرؤية وادعى الوطء قبلها) أي قبل الرؤية (و) ادعى (عدم الاستبراء) بعد ذلك الوطء ثم ظهر بها حمل يمكن ان يكون من زنا الرؤية وان يكون منه بان كان لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية (فمالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي بالولد أو الحمل ولا ينتفى عنه أصلا بناء على أن اللعان إنما (٢٦١) شرع لنفى الحد فقط وعدوله عن

دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاق الولد فليس له ان ينفيه بعد ويتوارثان أي عدم الزامه به فهو لاحق به ويتوارثان ما لم ينفيه بلعان آخر (ونفيه) أي الولد عن الزوج باللعان الأول لأن اللعان موضوع لنفى الحد والولد مما كان استلحقه بذلك لحق به وحد (اقوال) ثلاثة رجع الثالث ومحلها ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية كما قاله مالك أيضا واختاره ابن القاسم واليه أشار بقوله (ابن القاسم) عتارا قول مالك (ويلحق) الولد به (إن ظهر) أي تحقق وجوده (بومها) بان كان بينا متضاها اوائت به لأقل من ستة أشهر من يوم الرؤية اقلية لها بال (ولا يعتمد) الزوج (فيه) أي في اللعان لنفى الحمل (على عزل) لأن الماء

أي الحمل مغربية على شرط أي أنها ادعت أن الحمل منه وأنه طرقها ليلا (قوله) وان فيه خلافا وأشار الى أن فيه خلافا (قوله) وفي حده مجرد القذف أي بالقذف المجرد من دعوى الرؤية ونفى الولد والحمل وهذا قول أكثر الرواة ولذا قدمه المصنف (قوله) من غير ان يقيد ذلك برؤية أي برؤية الزنا (قوله) ولا حذ عليه القذف أي لعموم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن أي يرمون أزواجهن بالزنا وظاهره ادعى رؤيته ثم لا ادعى نفى الحمل أو الولد أولا (قوله) والقولان في للدونة أي وقد اختلف في تشهيرها ببعضهم شهر الأول وبعضهم شهر الثاني (قوله) وان لا عن الخ) حاصله انه إذا لاعن زوجته لرؤية الزنا وقال وطئها قبل هذه الرؤية في يومها أو قبل يومها ولم يستبرأ بها بعد ذلك ثم أنها أتت بولد فهذا الولد امان لا يمكن أن يكون من زنا الرؤية بان أتت به لأقل من ستة أشهر الا خمسة أيام من يوم الرؤية واما أن يمكن أن يكون من زنا الرؤية باتت أتت به لسته أشهر الا خمسة أيام فأكثر من يوم الرؤية فان كان الأول لحق به قطعا وان كان الثاني فمالك فيه ثلاثة أقوال وهو صورة المصنف (قوله) ولا ينتفى عنه أصلا أي لا بلعان ولا بغيره بخلاف القول الذي بعده فانه يقول ينتفى عنه بلعان آخر فهذا هو الفرق بين القول الأول والثاني كما قاله ابو الحسن وابن رشد وغيرهم (قوله) فليس له أن ينفيه أي بلعان ثان بعد ذلك الا مانع (قوله) ما لم ينفيه بلعان آخر أي لأن الامان الأول إنما كان لنفى الحد لنفى الولد فاذا أراد نفيه لاعن لنفيه (قوله) ما لم تكن ظاهرة الحمل أي ما لم يتحقق ان حملها كان موجودا يوم الرؤية (قوله) اقلية لها بال أي بان أتت به لسته أشهر الا ستة أيام أو الاسبعة أيام (قوله) ولا يعتمد فيه على عزل يعني أنه اذا كان يظأ زوجته) ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يظؤها ولا ينزل إلا أنها ولدت ولذا لا يشه أباه فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل مني وينفيه بلعان معتمدا في نفيه ولعانه على عدم الشبهة لأن الشارع لم يعول عليها وحينئذ فالولد لاحق به في هذه المسائل ولا عبرة بلعانه ان لاعن ولا حذ عليه لعنه اه عدوى (قوله) ولا على وطء الخ يعني ان الزوج إذا كان يظأ زوجته بين فخذها أو في دبرها وينزل ثم إنه ظهر بها حمل فليس له أن ينفيه ولا عن فيه معتمدا في ذلك على الوطء بين الفخذين أو الدبر لأن الماء قد يسبق فيدخل الفرج فتحمل منه (قوله) ولا على وطء في الفرج بغير انزال يعني أنه إذا وطئ زوجته أو أمته أو لاعنها وأنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الانزال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له نفيه والملاعنة فيه معتمدا على عدم انزاله في تلك الزوجة الثانية لاحتمال بقاء شيء من مائه في قناة ذكره فيخرج مع الوطء (قوله) ولا عن في نفى الحمل

قد يسبق وهو لا يشهر (ولا) على (مشابهة) للولد (لغيره) من الناس (وإن) كانت مشابهة الغير (بسواد) أو عكسه والله على الضد من ذلك لأن الشارع لم يعول عليها (ولا) على (وطء بين الفخذين) دون الفرج (إن أنزل) لأن الماء قد يجري للفرج فيشربه الرحم (ولا) على (وطء في الفرج بغير انزال) فيه بان نزح ذكره قبل الانزال (إن أنزل قبله) أي قبل ذلك الوطء بوطء أو غيره (و) الحال انه (لم يبل) بين الانزال والوطء الثاني لاحتمال بقاء شيء من مائه في قناة ذكره فيخرج بالوطء للرحم فتحمل منه فان كان قد بال قبله ثم وطئ في الفرج ولم ينزل فحملت فله ان يلاعن معتمدا على عدم الانزال لأن البول لا يبقى معه شيء من الماء (ولا عن) الزوج (في) نفى (الحمل مطلقاً) كانت المرأة في العصمة او مطاوعة خرجت من المدة او لا كانت حية او ميتة فلا يتقيد اللعان لنفى الحمل بزمان



الا ان تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم (٦٣) الطلاق او ترك الوطء فينتفى عنه بلا لعان لعدم لحوقه به (و) لاعن (في الرؤية) إذا

ادعاه (في العدة وإن) كانت العدة (من) طلاق (بأن) فانه يلاعن ولو انقضت العدة لان العدة من تواج العصمة وأحرى لورمى من في العصمة فان ادعى بعدها انه رأى فيها لم يلاعن فالخاصل انه ان ادعى في زمن العدة انه رأى فيها او قبلها لاعن وان انقضت العدة وان ادعى بعدها انه رأى فيها او قبلها او بعدها فلا لعان (وحد) إذا ادعى (بعدها) أي بعد العدة انه رأى فيها او قبلها او بعدها (كاستلحاق الولد) الذي نشأه بلعان فانه يحذو يلحق به (إلا أن تزني) أي إلا ان ثبت زناها باقرار اويئة فلا يحذو لأنه رمى غير عفيفة في المسألتين إلا ان قوله (بعد اللعان) خاص بالثانية أي مسألة الاستلحاق وأما الأولى فلا لعان فيها (وتسمية الزاني بها) عطف على استلحاق أي كما يحذو إذا سمى الزاني بها بان قال رأيتك تزني بفلان ولا يخلصه من الحد له لعانه لها (وأعلم) من سمى وجوبا (بعده) أي بموجب حده بان يقال له فلان قذفك بامرأته لأنه قد يعترف او يحفو لارادة السترو لو بلغ الامام (لا إن كرر)

أي بسبب نفي الحمل ففى للسببية وكذا يقال في قوله الآتي ولاعن في الرؤية (قوله الا ان تجاوز الخ) أي فإذا طلقها ومضى بعد الطلاق أقصى أمد الحمل وأنت بوله فانه لا يلاعن لنفيه لانتفائه عنه بغير لعان (قوله أوترك الوطء) أي أو من يوم ترك الوطء فإذا ترك الوطء زوجته ومضى أقصى أمد الحمل من يوم الوطء وأنت بوله فلا يلاعن لنفيه لانتفائه عنه بغير لعان كذا قال الشارح والأولى اسقاط قوله ومن يوم ترك الوطء لما مر في قوله أولمدة لا يلحق فيها الولد بالزوج لقلة أو كثرة من أنه يلاعن ولا يقال ان قوله الا أن يجاوز أقصى أمد الحمل من يوم الطلاق معارض لكلامه المتقدم المذكور لأن هناك زوجة وهنا ليست في العصمة تأمل (قوله في العدة) أي ان كانت دعوى الرؤية في العدة وكانت الرؤية للدعاة في العدة أيضا لا قبلها (قوله وان كانت الخ) أي هذا إذا كانت العدة من طلاق رجعي بل وان كانت من طلاق بأن (قوله ولو انقضت العدة) مبالغة في قوله ولاعن للرؤية إذا ادعاه في العدة فحاصله انه إذا ادعى في العدة انه رأى في العدة او قبلها تزني فانه يلاعنها ولو بعد انقضاء العدة والاحد (قوله لورمى من في العصمة) أي بان رآها وهي في عصمته تزني وأما لو ادعى انه رآها قبل التزوج بها تزني فالحد كامر (قوله انه رأى فيها) أي ورأى بعدها بالأولى وقوله لم يلاعن أي ويحد (قوله الذي نشأه بلعان) أي بان لاعن لنفيه فقط لألاعن لنفيه مع الرؤية وأما إذا لاعن للرؤية فقط ثم استلحق ما ولدته لسته أشهر من يوم الرؤية فلا حد عليه وقال ابن الواز يحذوه هو ظاهر المدونة وعليه اقتصر المواق انظر بن (قوله الا ان تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق ولا مفهوم للظرف بل وكذا قبله كافي المدونة اه بن (قوله وأما الأولى فلا لعان فيها) أي وحينئذ فالأولى جعل قوله الا ان تزني بعد اللعان مستثنى من قوله كاستلحاق الولد (قوله وتسمية الزاني) يعني ان لعانه لا يسقط الحد بالنسبة لغيرها وعروض هذا الحديث البخاري وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما ان هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فسمى الزاني بها ولم ينقل ان هلالا حد من أجله فأجاب الداودي ان مالكا لم يبلغه هذا الحديث وأجاب بعض المالكية بان القذف لم يطلب حقه وذكر عياض أن بعض الاصحاب اعتذر عنه بأن شريكا كان يهوديا قاله ابن حجر اه بن (قوله ولا يخلصه من الحد له لعانه لها) وهذا إذا تقدم اللعان أما لو حد لقذف فلان أولا سقط عنه اللعان لأن من حد لقذف رجل دخل فيه كل حديث موجه قبله لمن قام ولمن يقيم (قوله وأعلم من سمى وجوبا) أي على المشهور خلافا لمن قال بنديه والوجوب متعلق بالحكم ان علم والاتعلق بمن علم به من العدول (قوله أو يحفو لارادة السترو) أي فان أقر أو اعترف فلا يحذو الزوج والاحد وقوله ولو بلغ الامام أي لأن للقذف أن يحفو عن القاذف إذا أراد السترو ولو بلغ الامام على المشهور خلافا لمن قال لا يجوز للقذف ان يحفو بعد بلوغ الامام (قوله لان كرر الخ) أي انه إذا ادعى أنه رآها تزني أو أن هذا الحمل ليس منه ولا عنها ذلك ثم رماها بمارأها به أولا من رؤية الزنا أو نفي الحمل فانه لا يحذو لها (قوله بأمر آخر) أي كأن يقدفها أولا بأن رآها تزني ولاعن لذلك ثم قدفها ثانيا بنفي النسب كأن قال لها لست بنتا فلان فيحد (قوله أو بما هو أعم) كما إذا قال لها رأيتك تزني مع فلان أو مع رجل ثم لاعنها ثم بعد ذلك قال لها أنت تزني مع كل الناس فيحد لذلك (قوله فاستلحقه أبوه) أي بعد موته وأما لو استلحقه وهو حي ثم مات ذلك الولد المستلحق فانت الأب يرثه من غير شرط (قوله لليت) تنازعه كل من ورث والمستلحق وحينئذ فلا اشعار في المصنف بأن الاستلحاق قبل الموت او

بعد اللعان (قدفها به) أي بمارماها به أولا فلا يحذو بخلاف ما إذا قدفها بأمر آخر او بما هو أعم فيحد (و) بعد لولاعن في ولده ثم مات الولد فاستلحقه أبوه لحق به وحدث (ورث) الأب (المستلحق) بالكسر الولد (الليت إن كان له) أي لليت (ولده

حر مسلم ولو بنتا على ظاهرها فيكون له الحدس أو النصف قل للمال التروك أو كثر (أو لم يكن) لليت ولد أصلاً وكان لا على الصفة بل عبداً أو كافراً (و) لكن (قل للمال) الذي يجوز المستحق بالكسر فيرت أيضاً لضعف (١٦٣)

ينبغي أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيراً فينبغي أن لا يرت ولو كان لليت ولد وقد يكون المال كله يسيراً فينبغي أن يرت وإن لم يكن له ولد اه وتفيد للصف الولد بالحرية والاسلام من ضروريات القواعد الشرعية فنافذته فيه مما لا معنى له (وإن وطئ) للأعز زوجته بعد رؤيتها تزنى أو علمه بوضع أو حمل (أو آخر) اللعان (بعد) علمه بوضع أو حمل (اليوم) واليومين (بلا عذر) في التأخير (امتنع) لعانه في الصور الخمس والمانع في الرؤية الوطء قط لا التأخير ثم شرع ينكح على صفة اللعان فقال (وشهد بالله أربعاً لرأيتها تزنى) أي إذا لاعن لرؤية الزنا بأن يقول أشهد بالله لرأيتها تزنى أربع مرات ولا يزيد الذي لا إله الا هو (وإنما هذا الحمل مني) إذا لاعن لثني الحمل بأن يقول أربع مرات أشهد بالله ما هذا الحمل مني وهذا قول ابن اللواز وهو خلاف مذهب للسنة من انه

بعده فيحمل على ما إذا كان بعده كقَالَ الشارح وتعبير المصنف بورث يفيد أن التفصيل إنما هو في الميراث وما النسب ثابت باعتباره مطلقاً وهذا هو الذي نقله ابن عرفة عن أبي إبراهيم الأعرج وغيره من الفاسيين ونقل قبله عن ابن حارث أن التفصيل في حقوق النسب وعدمه وأنه حكى عليه الاتفاق ونص ابن عرفة بعد كلام ابن حارث وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم لحوق النسب إذا لم يترك ولداً مثله لابن اللواز وابن القاسم وأصبح انظر بن (قوله) فنافذته فيه مما لا معنى له أشار بهذا الرد اعتراض ابن غازي على المؤلف حيث قال إن الولد اتوقع في كلامهم مطلق صادق بالمسلم والكافر والحرة والعبد فتفيد المصنف له بالحر المسلم خلاف النقل ثم إن الشيخ سألما السنهوري أجاب وقال يمكن أن يكون إطلاق كلامهم بالنظر للحقوق النسب وأما الإرث فلا بد من التقييد كما فعل المصنف فلا اعتراض قال عجب وهذا جواب بعيدو الأقرب أن يقال كلامهم وإن كان ظاهره الإطلاق وليس هناك نص صريح بالتقييد إلا أن التقييد يؤخذ من قوة كلامهم إذ التقييد من ضروريات القواعد الشرعية وذلك لأنه لو كان الولد عبداً أو كافراً بحيث لا يراحم الأب في الميراث تقوى التهمة فتقيدوه بما ذكره المصنف لنقل التهمة اه عدوى (قوله) وإن وطئ الخ) لما تقدم أنه لا بد من تعجيل اللعان في نفى الحمل ولا يؤخر للوضع لقوله بلعان معجل تكلم على ما يمنع اللعان في الرؤية ونفى الحمل (قوله) امتنع لعانه) أي ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كتيابة وحده للسنة وليس من العذر تأخيره لاحتمال كونه ربحاً فينفش خلافاً لابن القصار (قوله) لا التأخير) أي بخلاف اللعان لنفي الحمل أو الوضع فإنه يمنع منه الوطء بعد علمه بهما وكذا التأخير بعد علمه بهما بلا عذر أي فتقول المصنف بعد علمه بوضع أو حمل راجع لقوله أو أخروا أي بالكاف ليرجع الظرف لما بعدها بأن يقول كائن آخر لكان جارياً على قاعدته (قوله) أربعاً) الأولى تأخيره عن قوله لرأيتها تزنى ليفيد أن التكرير أربعاً للصيغة بنامها لا لأشهاد بالله فقط كما قد يوهمه وقوله لرأيتها تزنى إنما يقول لرأيتها إذا كان بصيراً أو أعمى فيقول أشهد بالله لعنتها أو لتبقتها تزنى (قوله) ولا يزيد الخ) أي على الراجع خلافاً لابن اللواز القائل أنه يزيد ما وعلى الأول فيستثنى اللعان مما يأتي في الشهادات من أن اليمين في كل حق بالله الذي لا إله الا هو ولا يشترط أيضاً زيادة المصير في لعان الرؤية أن يقول كالمروء في المكحلة خلافاً لمن قال بزيادة ذلك ابن عرفة والخمى وفي لزوم زيادة واني لمن الصادقين وعدم لزوم زيادتها قولان للموازية ولها والصدواب الأول لوروده في القرآن اه نقله ح قال بن والذي رأيت له لابن يونس نسبة الاول للسنة ونصه وفي السنة قال مالك ويبدأ الزوج باللعان يشهد أربع شهادات بالله يقول في الرؤية أشهد بالله اني لمن الصادقين لرأيتها تزنى اه ولعل المصنف لم يتعرض له لوضوح أمره بنص القرآن عليه (قوله) من انه يقول لزنت) أي أشهد بالله لزنت (قوله) وهو المشهور) انظر على هذا المشهور لوقال في لعان ثني الحمل ما هذا الحمل مني هل يعيد الايمان أو يكفى به بعد الوقوع (قوله) الا ان قول ابن اللواز أوجه) ذلك لأنه لا يلزم من كونها زنت كون الحمل من غيره لجواز أن يكون هذا الحمل منه وإن كان حصل منها زنا مع إن المقصود كون الحمل من غيره ولا يلزم من كون الحمل من غيره زناها لأنه يحتمل أنهن وطئته شبهة أو غضب فكيف يقول لزنت مع ان دعواه ان الحمل من غيره وقد وجه فيها فاتهم شدة وعالية بالخلف على الزنا لا على الحمل لاحتمال أن ينكل فيقرر النسب والشارع منشوف له (قوله) ووصل الخ)

يقول لزنت في الرؤية ونفي الحمل وهو المشهور الآن قول ابن اللواز أوجه كما هو ظاهر ثم يقول بعد الرابعة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين وهذا معنى قوله (ووصل) خامسة بلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين (أفمراده ووصل خامسة

مصورة بقوله لعنة الله عليه الخ (٤٦٤) ولو قال وخمس لعنة الله الخ كان أخصر وأوضح (أو يقول) إن كنت كذبتا أي

كذبت عليهما بدل ان كان من الكاذبين والاول أولى (وأشار الآخر) ذكرنا أو اثني بما يدل على ذلك (أو كتب) ما يدل عليه ان كان يحسن الكتابة (وشهدت) المرأة لرديانها بأن تقول أربعا أشهد بالله (مارأى أرنى أو) تقول في ردها لخلقه في نفي الحمل (مازيت) فأو للتفصيل لا للتخير (أو) تقول في أيمانها الأربع (لقد كذب) أي على (فيها) أي في قوله لرأيتها رننى وقوله ما هذا الحمل منى (و) تقول (في الحامسة غضب الله عليها إن كان) زوجها (من الصادقين) والذي في الدونة ان غضب زيادة لفظ أن كما في القرآن (ووجب) شرط لفظ (أشهد) في حق الرجل والمرأة (واللعن) في حق الرجل (والغضب) في حق المرأة فلا يجزى غيرها مما رادفها أو أبدل اللعن بالغضب أو عكسه (و) وجب إيقاعه (بأشرف) مواضع (البلد) كالجامع فلا يقبل رضاهما غيره (و) وجب كونه (محضور جماعة أقلها أربعة) من الرجال العدول (ونذب) كونه (إر صلاة) من الخمس وبعد العصر (وتخوفهما)

متعلق وصل محذوف أي وصل شهادته الأربع وقوله خامسته نصب بنزع الخافض وقوله بلعنة الله الخ الباء للتصوير وبهذا وافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا يأتي بالشهادة في الحامسة خلافا لاصبح وعبد الحميد (قوله مصورة) أي حالة كونها مصورة (قوله أو يقول ان كنت كذبتا) أو للتخير وقوله والاول أولى أي لانه لفظ القرآن (قوله بما يدل على ذلك) أي على شهادته باللعان وكذا يقال فيما بعد أي ويكرر الإشارة أو الكتابة كاللفظ على الظاهر ولولا عن الآخر ثم انطلق لسانه ولو بالقرب لم يعد عليه ولو انطلق لسانه بعد لعانه ولو بالقرب وقال لم يقبل قوله اه عبق (قوله رد أيمانها) أي التي حلفها على دعوى رؤية الزنا (قوله أو ما زيت الخ) ما هنا مطابق لمذهب الدونة من أن الرجل يقول في اللعان لنفى الحمل أشهد بالله لزنت وهو خلاف ما مشى عليه الصنف سابقا من أنه يقول فيه أشهد بالله ما هذا الحمل منى كامر والمطابق له أن تقول أشهد بالله ان هذا الحمل أو الولد منك فالصنف لفق بين القولين فمشى أولا على كلام ابن المواز ومشى هنا على كلام الدونة (قوله أو لقد كذب الخ) قال ابن عرفة ابن الحجاب أو لقد كذب على ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر لان قولها كذب على يصدق بكذبه عليها في غير ما رماها به من الزنا اه ولعل الصنف احتراز عن هذا بقوله فيهما فهو متعلق بكذب لا بقول محذوف أي تقول ذلك فيهما (قوله غضب الله) أي بغير لفظ أن كافي الجلاب وقوله غضب الله الخ يصح قراءة غضب بصيغة الفعل للماضي وبصيغة المصدر فلي انه فعل تكون ان الآتي بها قبل غضب على مافى الدونة مشددة والاعلى الصدرية فتكون مخففة (قوله زيادة لفظان) أي على جهة الاولوية لا الشرطية كما قرره شيخنا واعلم ان الذي في الدونة زيادة ان في كل من خامسة الرجل وخامسة المرأة فيقول الرجل ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتقول المرأة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين لافي خامسة المرأة فقط كما يومه كلام الشارح (قوله فلا يجزى غيرها عما رادفها) أي كابدال أشهد بأحلف أو أقسم (قوله وأبدل اللعن بالغضب الخ) انما تعين اللعن في خامسة الرجل والغضب في خامسة المرأة لان الرجل مبعد لأهله وهي الزوجة ولولاه الذي نقاه باللعان فناسب ذلك لان اللعن معناه البعد والمرأة مغضبة لزوجها ولاهلها ولربها فناسبها ذلك التعبير بالغضب (قوله كالجامع) ظاهره أي جامع كان وهو كذلك لحر أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغضها اليه اسواقها (قوله فلا يقبل رضاهما غيره) أي لان وقوعه بأشرف مواضع البلد واجب شرط وذلك لأن المقصود من اللعان التفتيل والتخويف على اللعان وللوضع مدخل في ذلك ولذا كان لعان النصرانية في كنيستها واليهودى في بيعتها والراد بالأشرف بالنظر للعالم (قوله ووجب كونه محضور جماعة الخ) أي لان اللعان شعيرة من شعائر الاسلام وخصلة من خصاله لان الكفار لاللعان بينهم كامر وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لان حضور الجماعة المذكورة لاحتمال نكولها أو اقرارها لان النكول والاقرار يثبت بشهادة اثنين على ما رجحه اللغاني خلافا لمن قال إنهما لا يثبتان الا بأربعة كالرؤية اه عدوى (قوله وبعد العصر) أي ونذب كونه بعد العصر بل قال سحنون ان كونه بعد العصر سنة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة النهار وملائكة الليل ولا يقال هذا القدر موجود في صلاة الصبح لانا نقول وقت صلاة الصبح وقت نوم تأمل (قوله وتخوفهما بالوعظ) بان يقال لكل واحد منهما تب الى الله وارجع عما تدعيه ان كنت كاذبا فان عذاب الدنيا الحاصل بالحد أهون من عذاب الآخرة ويكون ذلك التخويف ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الاولى وعند الشروع في الثاني وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة كما قرره شيخنا العدوى (قوله وخصوصا) أي وأخص

بالوعظ لان أحدهما كاذب قطعا فلعنه ان يرجع ويقر بالحق (وخصوصا) نذب بالوعظ (عند) الشروع في (الحامسة) الوعظ منه أو منها (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أي الحامسة (موجة العذاب) على الكاذب أي سبب في ازال العذاب من الله

الكاذب (وفي) وجوب  
إعادتها (أي المرأة) إن  
بدأت) لتقع أيمانها بعه  
فتوقف تأييد التحريم على  
إعادتها وهو الراجح وعدم  
الوجوب فتأيد بلعنه  
بعدها (خلاف) ولاعت  
الذمية (يهودية أو نصرانية  
(بكنيسها) مراده بها  
ما يشمل يعة اليهودية  
(ولم تجبر) على الائمان  
بكنيسها ان أبت (وإن  
أبت) ان تلعن (أذبت)  
ولا يحذو أقرت بالزنا  
لم تعد (وردت) بعد  
تأديها (للمأ) أي لحكامهم  
ليفعلوا بها ما يرونه عندهم  
(كقول) أي الزوج  
تشبيه في الأدب (وجدها)  
أي الزوجة مضطجة أو  
متجدة (مع رجل في  
الحاف) ولا بينة لوقاله  
لاجنية حد (وتلاعنا)  
معا (إن رماها بنصب) بان  
قال زنت منصوبة (أو  
وطئ شبهة) بان قال  
وطئ رجل أو فلان  
وطئته إياي (وأنكرته)  
أي الوطء في صورتين  
بان كذبه (أو صدقته)  
فيهما (ولم يثبت) بينة  
(ولم يظهر) للناس كالجيران  
بالقرائن (وتقول) للزوجة  
إذا صدقته وتلاعنا  
(ما زنت ولقد غلبت)

الوعظ عند الخامسة خصوصا وما ذكره المصنف من الوعظ عند الخامسة تبع فيه ابن الحاجب  
وقال ابن عرفة لا أعرفه عند الخامسة اه عدوى (قوله بالعنة أو القضب) تصوير للعذاب  
(قوله وفي وجوب إعادتها ان بدأت) أي كالمو حلف الطالب أي المدعى قبل نكول المطلوب فانه  
لا يجزى (قوله خلاف) كلامه يقتضى أنها مشهوران أما الأول فهو قول أشهب واختاره ابن  
الكتاب ورجحه اللخمي وقوله القاضي عياض عن المذهب وقال ابن عبد السلام انه الصحيح وأما  
الثاني فهو قول ابن القاسم في العتبية والموازية قال بعض الشيوخ ولم أر من شهده ورجحه بعد البحث  
عنه اه بن (قوله يهودية أو نصرانية) أي سواء كان زوجها مسلما أو من أهل دينها وترافقا بينا  
وللزوج المسلم الحضور معها في الكنيسة ولا تدخل هي المسجد (قوله ولم تجبر على الائمان بكنيسها)  
فيه أنه قد تقدم أن كونه بأشرف البلد بالنظر للحالف واجب شرط فاعل هذا ضعيف والا فتقتضى  
ما مر أنها تجبر أو يقال المراد بأشرف البلد خصوص المسجد ووجوب كونه بذلك الاشرف بالنظر  
للمسلم تأمل (قوله أذبت) أي لادائها لزوجها وادخالها التليس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين  
الصغيرة التي توطأ فانها لا تلعن بل يلعن الزوج تقط ولا تؤدب ان أبت فالجامع بينهما ان كلا  
لا يحذ إذا اقر بالزنا (قوله ليعملوا بها ما يرونه) أي لاحتمال انهم يرون حدها بتكولها أو اقرارها  
(قوله كقول الخ) أي فيؤدب لذلك ولا حد عليه ولا يلعن (قوله ولو قاله لاجنية حد) قال ابن  
النير الفرق بين الزوج والاجني في التعريض أن الاجني يقصد الاذية المحضة والزوج قد يعذر  
بالنسبة إلى صيانة النسب اه بن وعلى ما ذكر من حد الاجني دون الزوج فيلعن ويقال قذف  
لاجنية لا يحذ فيه الزوج ولا لعن عليه مع أن القاعدة ان كل قذف لاجنية ففيه الحد على الزوج ان  
لم يلعن وجوابه القذف بالتعريض فانه إذا صدر من الزوج لزوجته أدب تقط ولا لعن ولا حد  
وان قاله شخص لاجنية حد لكن سيأتى للمصنف أول القذف ما يفيد أن التعريض كالصرح  
فيلعن في كل ورجح عيج ما يأتي لانه نص المدونة وقال ابن عرفة انه خلاف المعروف فالمدونة  
أن التعريض ليس كالصرح وجعل الشيخ أحمد الخلاف لفظيا فحمل قول المدونة ان التعريض  
كالصرح على التعريض القريب من الصريح وحمل قول ابن عرفة المعروف ان التعريض ليس  
كالصرح على التعريض الخفى البعيد من الصريح تأمل (قوله أو صدقته فيهما) أي صدقته على انها  
وطئت غصبا أو وطئت بشبهة (قوله ولم يثبت) أي النصب بينية (قوله وتقول الزوجة إذا صدقته)  
أي على حصول الغصب أو الشبهة ما زنت أي تقول أربما أشهد بالله ما زنت ولقد غلبت وأنى لمن  
الصادقين وتقول في خامستها غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين ويقول الزوج في الغصب لقد  
غصبت وفي الاشتباه لقد غلبت أو وطئت مشبهة ولا يحلف لقد زنت لانه يدعى انها غصبت أو  
وطئت بشبهة وثمرة لعانه نفى الولد عنه وثمرة لعانها نفى الحد عنها (قوله وأما إذا كذبت) أي في دعواه  
الغصب أو الشبهة (قوله فان نكلت رجعت) أي سواء صدقته أو كذبت لانها ان لم تلعن كانت معترفة  
بالوطء غصبا أو شبهة ومن اعترف بالزنا على وجه الغصب أو الشبهة يحذ اه عدوى وما ذكره من  
أنه إذا رماها بنصب تلاعنا مطلقا صدقته أو كذبت فان تلاعنا فرق بينهما وان نكلت رجعت هو قول  
محمد بن المواز وقوله التوسى وصوب اللخمي انه إذا رماها بنصب أو شبهة فلا لعن عليها وانما يلتعن  
الزوج لنفى الولد عنه ولا نعلم لرجعها وجهها إذا لم تلتعن لأن الزوج لم يثبت عليها بلعنه زنا وانما أثبت  
عليها غصبا فلا لعن عليها كما لو أثبت اليئة النصب ولو لاعنت لا يفرق بينهما لانها انما اثبتت  
بالتلعانها الغصب وتصدقه وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول  
والفراق والحلف وقبل هذا القول ابن عبد السلام ولكن المذهب الأول انظر بن

( وإلا ) بأن ثبت النصب أو ظهر بقرينة كسبغية عند النازلة ( التمن ) الزوج ( قطع ) دونها لأنها تقول يمكن أن يكون من النصب أو الشبهة فإن نكل لم يعد ظاهر كلامه أنه يلاعن ولو لم يكن بها حمل وقيل محله أن ظهر بها حمل ولا يفرق بينهما لأنه إنما يفرق بينهما بتام لعانها وشبهه في التمانه فقط قوله ( كصغيرة ) عن سن من تحمل ( توطأ ) أي مطيقة وطئت بالفعل أو لارماها برؤية الزنا فإنه يلاعن دونها وتبقى زوجة ووقفت فإن ظهر بها حمل لم يلحق ( ٤٦٦ ) به ولا عنت وفرق بينهما فإن نكلت حدثت حد البكر ( وإن شهد ) الزوج ( مع ثلاثة ) بزنا زوجته

( التمن ) الزوج ( ثم التعت ) بعده وفرق بينهما ( واحد الثلاثة ) لعدم الاعتداد بشهادة الزوج ( لا إن نكلت ) عن اللعان ( فلاحد عليهم وتعد هي وتبقى زوجة ) ( أولم يعلم ) بالبناء للمفعول حال شهادته مع الثلاثة ( بزوجته ) أي يكونه زوجها ( حتى رجعت ) فلاحد على واحد منهم ويلاعن الزوج فإن نكل حد وحده ( وإن لعنته ) زوج ( زوجته ) الإمة ولم تكن ظاهرة للحمل وقت الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ ( فولدت ) لستة أشهر ( فأكثر من وطئه بعده وشاء ( فكألأمة ) الأصلية لا ينتفى عنه الولد ولا لعان عليه فإن استبرأها بعد الشراء انتفى بلاللعان ( و ) أن ولدته ( لأقل ) من ستة أشهر أو كانت ظاهره الحمل يوم الشراء أو لم يطأ بعد الشراء ( فكأن زوجة ) لا ينتفى إلا بلعان أن

( قوله ) والا التمن الزوج فقط ( أي لنفى الولد ) قوله فإن نكل لم يعد ( أي ويلحق به الولد أي والوضوح أن النصب ثبت بيينة وظهر بقرينة وكذا لو تصادقا على النصب أو ادعى النصب وأنكرته وذلك لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض فكأنه يقول أنا أشهد أنك معذورة فيما حصل لك من الوطء لأنه غصب ( قوله ) وظاهر كلامه الخ ( أي ظاهر قوله وتلاعنا أن رماها الخ ( قوله ) ولو لم يكن بها حمل ( قال في التوضيح وهو ظاهر الروايات خلافا لظاهر ابن الحاجب وابن شاس أنه إن فقد الحمل فلا لعان ( قوله ) ولا يفرق بينهما ( هذا راجع لقول المصنف والا التمن فقط ( قوله ) وتبقى زوجة ( أي لأنه لا عن لنفى الحد عن نفسه واحتراز بقوله توطأ عما إذا كانت لا توطأ فإن زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم لحوق المعة ( قوله ) فإن ظهر بها حمل ( أي بعد وقتها لم يلحق به أي لا تفاته عنه بلعان الرؤية وقوله ولا عنت أي لنفى الحد عنها وقوله حدث حد البكر أي وبقيت زوجة وإنما حدث حد البكر لعدم الجزم بيلوغها قبل الزنا حتى يحصنها النكاح ( قوله ) لعدم الاعتداد بشهادة الزوج الخ ( هذا إذا علم بزوجته لما حال شهادته ( قوله ) فلا حد عليهم ( أي لأنه قد حقق عليها ما شهدوا به بسبب نكولها وقوله وحدثت هي أي حد الزنا وهو الرجم إن كانت محصنة والا فالجلد وقوله وتبقى زوجة أي أن جلدت وعلى حكم الزوجية إن رجعت وأما إن نكلا أو الزوج حد الأربعة لأن نكول الزوج كرجوع أحد شهود الزنا قبل الحكم فيوجب حد الأربعة وحدثت الزوجة أيضا في الأولى ( قوله ) أولم يعلم حتى رجعت ( أي وأما إذا لم تعلم زوجيته إلا بعد أن جلدت تلاعننا أيضا وحد الثلاثة وفائدة لعانها بعد حدها تأييد حرمتها وإيجاب الحد على الثلاثة شهود فإن نكلا فلا يعد إلا الزوج وكذا إن نكل الزوج فقط وأما إن نكلت هي فقط فلاحد على واحد منهم وإتمام الحد الثلاثة كالزوج إذا نكل وحده لأن نكوله كرجوعه عن الشهادة وهو بعد الحكم يوجب حد الراجع فقط ( قوله ) ويلاعن الزوج ( أي وتبقى على حكم الزوجية وبرئها إلا أن يعلم أنه تعمد الزور ليقتلها ويقرب بذلك فلا يرثها ( قوله ) لا ينتفى عنه الولد ولا لعان ( أي لأنه لم يوجد مقتضى اللعان في الحرية حتى أنه ينتفى بلاللعان لأن قولهم ولد الأمة ينتفى بلاللعان أي إذا وجد فيه ما يقتضى اللعان في ولد الحرية وفي شرح كلام المصنف بهذه الصورة تبعا لعج والشيخ سالم نظر لأن القصد من التشبيه بقوله كالأمة أنه ينتفى بلاللعان فاللائق شرحه بالصورة الثانية أعنى قوله فإن استبرأها بعد الشراء وبها شرح وت \* والحاصل أنه إن أقر أنه وطئ بعد الشراء فإن كان استبرأها قبل وطئه فكولد الأمة ينتفى بلاللعان وإن كان لم يستبرأها فلا ينتفى أصلا ولا لعان وإن أقر أنه لم يطأ بعد الشراء فكأن النكاح هذا محصل ما لابن عرفة فيقيد كلام المؤلف بأنه وطئ بعد الشراء والحال أنه استبرأها انظر ين ( قوله ) فإن استبرأها بعد الشراء ( أي وأنت بولد لستة أشهر من يوم الاستبراء ( قوله ) ولو أمة ( هذا هو الصواب خلافا لظاهر المصنف من أنه ليس

اعتمد على شيء مما تقدم اعتماده عليه في قوله إن لم يطأ أو لمدة لا يلحق الولد فيها لقلة أو كثرة أو استبراء عليها بهيضة ويمنع منه ما تقدم منه في قوله وإن وطئ أو آخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع ثم شرع يتكلم على فائدته وثمرته فقال ( وحكمه ) أي ثمرته المرتبة عليه ستة ثلاثة مرتبة على لعان الزوج الأول ( رفع الحد ) عنه إن كانت الزوجة حرة مسلمة ( أو ) رفع ( الأدب ) عنه ( في ) الزوجة ( الأمة والدمية ) ( والثاني ) ( إيجابه ) أي ما ذكر من الحد والأدب ( على المرأة ) فالأول في مسلمة ولو أمة والثاني في الدمية ( إن لم تلاعن ) فإن لا عنت فلا حد على الأول ولأدب على الثانية ( و ) الثالث ( قطع ) نسب ( من حمل ظاهر

أو سيظهر وثلاثة مترتبة على لعانها أشار لها بقوله (ويعانها) أي بتمامه وجب (تأييدُ حرمتها) عليا زفسخ النكاح ورفع الحد عنها  
وبالغ على تأييد الحرمة بقوله (وإن مُلِكت) أي ملكها زوجها الذي لعانها بعد الامان فلا يذوّها بالملك كما لا نحل بالنكاح لتأييد  
الحرمة (أو انقضت حملها) الذي لا عن لاجله فيتأبد التحريم لاحتمال أن تكون أسقطته كذا علل في الدونة وهو ينبغي أن لو تحقق  
انقضائه لوجب أن ترد إليه لأن القيب كشف عن صدقهما جميعا ونص عليه ابن عبد الحكم وبحث فيه ابن عرفة (ولو عاد) الزوج  
(إليه) أي إلى الامان بعد نكوله عنه (قبل) ذلك منه (كلمة) فانه يقبل منها ان عادت إليه (٤٦٧) (على الأظهر) والثاني

مسلم دون الاول فلو قال  
وقبل عودها دونه على  
الأظهر لكان أيين والفرق  
ان الرجل بعد بشكوله  
قاذفا والتماذف لا يقبل  
رجوعه بل لا بد من حده  
فكذا هنا ليس له العود  
بخلاف المرأة فانها لو نكحت  
صارت كالقمره بالزنا  
والقمر به يقبل رجوعه  
فكذا هنا يقبل منه العود  
(وان استلحق) الزوج  
جد الامان (أحد التوأمين  
لحقا) مما وحد لأئهما  
كالثيء الواحد (وإن كان  
بينهما) أي التوأمين بمعنى  
الولدين لاحقيقة التوأمين  
الذين بينهما اقل من ستة  
اشهر فقيه استخدام (سنة)  
فاكثر (فبطنان) بمعنى  
ليس بتوأمين لا يلحق  
أحدهما باستلحاق الآخر  
ولا يقتضي بنفيه لان كل  
واحد حمل مستقل وهذا  
يقتضي أنه لا يلتفت لسؤال

عليها الا الأدب تأمله اه بن (تمهيد أو سيظهر) أي فيما إذا لاعن للزوجة ونمت بولد لسته أشهر  
فاكثر من يوم الرؤية كما مر (قوله أي ملكها زوجها) أي بمرات أو شراء أو هبة أو صدقة  
(قوله لو تحقق) أي كما لو لازمتها البينة بعد اللعان ولم تفارقها حتى انقضت الحمل (قوله وبحث  
فيه ابن عرفة) أي بأن انقضت الحمل إنما يكون بعد أقصى امد الحمل وعحال عادة أن البينة  
تلازمها في تلك المدة حتى يتحقق انقضائه ورد بانه يمكن انقضائه بقرب اللعان بحيث تشهد  
النساء القوابل بعدم حملها فلا يلزم أن تصبح البينة أربعة أعوام أو خمسة (قوله ولو عاد  
إليه قبل الخ) اعلم ان الطرق في هذه المسئلة ثلاث الأولى لابن شماس وابن الحاجب ان رجوعه  
مقبول اتفاقا والخلاف في المرأة والثانية لابن يونس تحكي الخلاف فيها والثالثة لابن رشد  
تحكي الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه انظر نصه في المواق والمصنف  
مشى في الرجل على الطريقة الأولى وفي المرأة على ما لابن رشد فكلاهما ملحق من الطريقتين ولو  
مشى على طريقة ابن رشد فيها كان أصوب لأنها هي المذهب اه بن (قوله وان استلحق أحد  
التوأمين) أي وهما ماحملهما واحد ووضعا مما أو بين وضعهما اقل من ستة أشهر (قوله لأئهما  
كالثيء الواحد) أي فاستلحاق أحدهما استلحاق للآخر ونفى أحدهما نفى للآخر كما مر  
(قوله لأن كل واحد حمل مستقل) أي فله استلحاقهما وله نفىهما وله استلحاق أحدهما ونفى الآخر  
(قوله الا انه الخ) هذا كالأشكال لما تضمنه قوله فبطنان من ان كل واحد حمل مستقل  
وانه لا يلتفت لقول النساء وتقرير الاشكال مقاله الشارح (قوله الا انه قال الخ) حاصله انه إذا  
ولدت ولدين بين ولادتهما ستة أشهر واستلحق الأول ثم الثاني وقال جد استلحاقه لم أطأ بعد  
ولادة الأول فقال ذلك يسأل النساء المارقات فان قلن ان أحد التوأمين يتأخر هكذا لم يعد وان  
قلن انه لا يتأخر هكذا فانه يعد (قوله والقرض انه أقر بالأول لانه نقاه) أي واما ان  
نقاه وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول وبينهما ستة فيسأل النساء أيضا فان قلن يتأخر  
هكذا حد لأن اقراره بالثاني استلحاق للأول بعد أن نقاه فيجد للقذف وان قلن لا يتأخر  
لم يعد لأن الأول استمر منفيا عنه واقارره بالثاني باق لأنه بمنزلة حمل مستقل ولا يبطل بمجرد  
قوله لم أطأ بعد الأول وإنما يبطله لعان بشرطه قاله عيج وقال بن الصواب كما قال ح انه يعد أيضا  
إذا قلن انه لا يتأخر لأن قوله لم أطأ بعد الأول مع اقراره بالثاني قذف لها وان كان بطنا ثانيا فلا حاجة  
لسؤال النساء لأنه يعد على كل حال نعم له ثمرة من جهة حقوق أحدهما باستلحاق الآخر حيث

النساء في ذلك (إلا أنه) أي الامام رضى الله عنه قال (إن أقر بالثاني) الذي بينه وبين الأول ستة أشهر بان قال هو ولدي والقرض انه  
أقر بالاول لأنه نقاه (وقال لم أطأ بعد) ولادة (الأول) وهذا الثاني ولدي (سئل النساء) المارقات هل يتأخر أحد التوأمين هكذا  
(فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا) أي ستة أشهر (لم يعد) لأنه مع الاول بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الاول نقيا للثاني صريحا لجواز  
كونه من الوطء الذي كان عنه الاول وان قلن لا يتأخر حد لانه لما أقر به وقال لم أطأ بعد الاول صار هذا القول منه قذفا لها وتغيير  
الاشكال أن السنة ان كانت قاطعة للثاني عن الاول فلا يرجع للنساء ويعدوان لم تكن قاطعة فيرجع لمن ولا يعد إن قلن قد يتأخر  
وهو قد قال في الفرع الاول انها قاطعة ويعد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يعد

فاشكل الفرع الثاني على الاول \* ولما انتهى الكلام على النكاح ولواحقه من طلاق وفسخ وظهار ولعان شرع في الكلام على ما يتبع ذلك من عدة واستبراء وسكنى وثقة وغيرها (٤٦٨) وبدأ بالكلام على العدة فقال [درس] ﴿باب﴾ في بيان ذلك وأسبابها

طلاق وموت وانواعها  
ثلاثة قرء وأشهر وحمل  
وأصناف للعدة معتادة  
وآيسة وصغيرة ومرتابة  
غير سبب أو به من  
رضاع أو مرض أو  
استحاضة وبدأ للصف

### ﴿باب تعدد حرة﴾

(قوله في بيان ذلك) أي ما ذكر من العدة وهي المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وقوله على براءة الرحم يعني أن هذا أصل مشروعيتها وإن كانت قد تكون لبرية الرحم (قوله وإن كناية) أي هذا إذا كانت مسلمة بل وإن كانت كناية (قوله أو أراد النكاح) الأوضح أو طلقها ذمي وأراد مسلم نكاحها (قوله على المشهور) مقابلة ما لا ينسب لباية من أن من لا يمكن حملها لصغر سواء كانت بنت سبع أو أقل أو أكثر لعدة عليها ولا على الكبيرة التي لا يغشى حملها (قوله على المتمد) أي خلافاً لمن قال إن التي لا يمكن حملها إن لم تبلغ تسع سنين فلا عدة عليها وإن بلغت فلعليها العدة (قوله وإن وطئها) أي لأن وطئها مجرد علاج (قوله بخلاوة) الباء سببية أي بسبب خلاوة بالغ يعني بزوجه تنزيلاً للخلاوة بها منزلة الوطء لأنها مظنة وانما قيدنا بزوجه لأن خلاوة البالغ بالأجنبية لا يوجب عليها عدة ولا استبراء قاله شيخنا (قوله أو هي حائض) الأولى أو كانت حائضاً أو نساء عطفها على قوله كان مريضاً (قوله لا مكان حمل للطبقة من وطئ) أي من وطئ البالغ ولو كان مريضاً وانظر هذا التعليل مع ما تقدم من أنه لا يشترط إمكان حملها على المشهور فلعليها متى على مقابل ما تقدم وما الجواب بأن الامكان للثبوت هنا فالمراد به الامكان العقلي وأما النفي فيما تقدم فالمراد به العادي ففيه نظر فإن الامكان العقلي في غير الطبقة أيضاً فتأمل (قوله على المتمد) أي خلافاً للقرافي القائل إن أنزل الحصى أو المحبوب اعتدت زواجهما بسبب خلوتهما كما أنهما يلعنان لنفي الحمل وإن لم يزل فلا لعان عليهما ولا عدة على زوجتيهما لا بخلاوته ولا بعلاجه (قوله أمكن شغلها) أي وطئها (قوله فيها) أي في الخلاوة وقوله ولو قال النكاح أي لما تقدم أنه لا يشترط إمكان حملها فالتبادر من شغلها شغل رحمها بالحمل فيكون ما شغلها على مقابل المشهور وإن أمكن الجواب عنه بأن المراد بشغلها وطئها والحاصل أن التعبير بوطئها لإيهام فيه بخلاف التعبير بشغلها فإنه يوم الشيء على مقابل المشهور واحتراز بقوله أمكن شغلها منه عما إذا كان معها في الخلاوة نساء متصفات بالغة والعدالة أو واحدة كذلك وعن خلاوة لحظة تقصر عن زمن الوطء فلا عدة عليها وأما لو كان معها في الخلاوة نساء من شرار النساء وجبت العدة لاتها قد تمكن من نفسها بحضرتهم دون المتصفات بالغة والعدالة فانهن بمنعها (قوله وإن نفيها) أي هذا إذا أقر أو أحدهما بالوطء في تلك الخلاوة بل وإن نفيها (قوله لاتها حق الله) علة لمحدوف أي وانما وجبت العدة بالخلاوة للذكورة إذا تصادقا على نفي الوطء لاتها النكاح (قوله فلا تنفقه لها) أي في العدة ولا يتكامل لها الصداق هذان مرتبان على إقرارها بعدم الوطء وقوله ولا رجعة له فيها هذا مرتب على إقرار الزوج بعدمه

بالسبب الاول وهو  
الطلاق وبالنوع الاول  
وهو القرء فقال (تعددت  
حرة وإن كناية) طلقها  
مسلم أو أراد نكاحها من  
طلاق ذمي (اطاقت  
الوطء) وإن لم يمكن حملها  
على المشهور أو لم تبلغ تسع  
سنين على المتمد لأن لم  
تعطه فلا تخاطب بها  
وإن وطئها (بخلاوة) زوج  
(بالغ) خلاوة اعتداء أو  
زيارة ولو كان مريضاً  
حيث كان مطيقاً أو هي  
حائض أو نساء أو صائمة  
لا مكان حمل للطبقة من  
وطئ لاصبي ولو قوى على  
الوطء إذا طلق عنه وله  
لصلحة (غير محبوب)  
وأما المحبوب فلا عدة  
بخلاوته ولا بوطئ أي  
علاجه وإنزاله على المتمد  
(أمكن شغلها) فيها ولو  
قال وطئها (منه) كان  
أوضح (وإن نفيها) أي  
الوطء بأن تصادقا على

(قوله)

فيه في الخلاوة لاتها حق الله تعالى فلا تسقط بذلك (وأخذنا

بإقرارها) بنفي الوطء فيها هو حق لها فلا تنفقه لها ولا يتكامل لها الصداق ولا رجعة له فيها أي كل من أقر منها أخذ بإقرارها اجتماعاً أو انفراداً



(لا) تعتد (بغيرها) أي الخلوة (إلا أن تقر) هي فقط (به) أي بالوطء فتعتد فان أقر به وكذبه ولم تعلم خلوة فلا عدة عليها وأخذ باقراره فيتكمل عليه الصداق ويلزمه النفقة والسكنى (أو) إلا أن (يظهر حمل) بها مع انكاره (٤٦٩) الوطء ولم تعلم خلوة (ولم ينه)

بلدان فان طلقها اعتدت بوضعه وان لاعن استبرأت بوضعه فلا بد من وضعه على كل حال لكن فيما اذا لم ينه وطلق يسمى عدة ويرتب عليه احكام عدة من توارث ورجعة ونفقة بخلاف ما اذا نكح بلعان فانه يسمى استبراء ولا يترتب عليه ما ذكر (ثلاثة اقراء) متعلق بتعد (اطهار) بدل او بيان من اقراء فالقرء بفتح القاف وتضم هو الطهر لا الحيض (و) عدة (ذى الرق) ولو مكاتب أو بعضه من زوجها حراً أو عبداً (قرآن) بفتح القاف على الأشهر ولو قال ذات الرق لكان احسن لأن ذا الذكر \* وأجيب بان المراد الشخص ذى الرق ومعلوم ان المعتد هو الزوجة (والجميع) من الاقراء الثلاثة للحررة والقرأين لذات الرق (للاستبراء) أى براءة الرحم (لا) القرء (الأول) فقط هو الذى للاستبراء والباقي تعدد بخلاف لزاعمه (على الأرجح) متعلق بقوله والجميع للاستبراء لقول ابن يونس والأول ايمن والعدة المذكورة

(قوله لا تعتد بغيرها) أى كقبلة أو ضمة (قوله إلا أن تقر به) أى بوطء البالغ من غير ان يعلم له خلوة بها وكذبه في ذلك وأولى اذا صدقها فتعتد وليس هذا مكر رافع قوله وأخذ باقرارها لأن هذا في غير الخلوة وذلك فيها والقربة سابقا للنفي والقربة هنا الوطء (قوله ويلزمه النفقة والسكنى) أى مدة العدة التى لا تلزمها والحاقان. وأخذته انما هو بتكميل الصداق إن كانت سفينة أو رشيدة على احد التأويلين واما النفقة والكسوة والسكنى فلا يؤخذ بها مطلقا الا اذا صدقته كما تقدم في قوله وللمصدقة النفقة أى والكسوة راجع ما تقدم انظر بن (قوله او يظهر حمل بها) أى إذا لم تعلم الخلوة بينهما وظهر بها حمل ولم ينه الزوج بلعان فاذا طلقها وجبت العدة عليها (قوله مع انكاره الوطء) الأولى مع انكارها الوطء لأجل ان يقابل ما قبله (قوله اعتدت بوضعه) أى ولها النفقة والسكنى في العدة (قوله استبرأت بوضعه) أى ولا عدة عليها من الزوج لعدم البناء بها فلا نفقة لها ولا سكنى عليه (قوله ولا يترتب عليه ما ذكر) أى من التوارث والنفقة والسكنى (قوله بثلاثة اقراء) أى سواء كان النكاح الذى اعتدت من طلاقه صحيحا أو فاسدا مختلفا في فساد أو جمعا على فساد وكان يدرأ الحد كما لو تزوج اخته غير عالم بذلك وطلقها والا كان الواجب فيه الاستبراء كما لو نكح اخته نسا أو رضاعا علما بذلك (قوله اطهار) اعلم ان كون الاقراء التى تعتد بها المرأة هى الاطهار مذهب الأئمة الثلاثة خلافا لأبى حنيفة ومواقفه من أن الاقراء هى الحيض واستدل الثلاثة بان القرء مشترك بين الحيض والطهر ووجود التاء في قوله تعالى والمطلقات يترجن باغسهن ثلاثة قروء يدل على ان المعداد مذكر وهو الطهر واخذ أبو حنيفة بان الذى به براءة رحمها حقيقة انما هو الحيض لا الطهر (قوله بدل أو بيان من اقراء) أى وليس نقاله لأن الأصل في النعت التخصيص فيوم ان الاقراء اطهار وغير اطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة فهو خلاف الأصل في النعت ولا تصح قراءته بالإضافة لتلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وهو ممنوع عند البصريين واجازها الكوفيون إذا اختلف التضايغان لفظا كما هنا (قوله فالقرء الخ) هذا منزع على ما قبله من ان الاقراء هى الاطهار أى أنه يفرع على ذلك ان القرء الذى هو مفرد الاقراء هو الطهر لا الحيض وقوله بفتح القاف حال من المبتدأ وهو القرء (قوله ومعلوم ان المعتد هو الزوجة) أى فلا يقال ان الشخص ذا الرق صادق بالذكر (قوله والجميع للاستبراء) هذا القول للجمهور ورجحه ابن يونس والقول الثانى للقاضى عياض ورجحه عبدالحق ونقل اللواق عنها ما يقتضى القولين وتظهر فائدة الخلاف في التسمية فيلزمها الثلاثة اقراء على الأول وقرء الطلاق فقط على الثانى لأنها ليست من أهل التعبد (قوله والأول ايمن) أى لسقوط العدة عن غير المدخول بها فلو كانت العدة هى القرء الأول والاثنان للتعبد لما كان لتخصيصهما بالمدخول بها معنى لأن التعبد لاعلة له فهو موجود في المدخول بها وغيره فمقتضاه ان غير المدخول بها يلزمها والقرآن اللذان للتعبد دون قرء الاستبراء (قوله والعدة المذكورة الخ) أى وهى الثلاثة اقراء للحررة والقرآن للامة (قوله ولو اعتادته في كالسنة) رد بلوما حكاه ابن الحاجب من انها عمل بمجرد مضى السنة ولا تنتظر الاقراء وانكر وجوده ابن عبد السلام والصف وابن عرفة (قوله فانها تعتد بالاقرء) أى فاذا مضت الخمس سنين عادت بها ولم تحض فقد حلت وان اتاها الحيض انتظرت الحيضة الثانية فاذا جاء وقتها ولم تحض فقد حلت وان حاضت انتظرت الحيضة الثالثة فاذا جاء وقتها فقد حلت على كل حال اتاها الدم أولا (قوله في كل عشر سنين مثلاً مرة) المراد ما زاد على الخمس سنين التى هى اقصى امد الحمل

فيمن اعتادت الحيض في أقل من سنة بل (ولو اعتادته في كالسنة) مرة وأدخلت الكاف الخمس سنين فانها تعتد بالأقراء وأما من عادت ان يأتيها الحيض في كل عشر سنين مثلاً مرة فالذى لأبى الحسن على المدونة وغيره

انها هل تعد سنة يضاء قياسا على من يأتيها في عمرها مرة او ثلاثة أشهر لأن التي تعد سنة محصورة في مسائل هتاني ليست هذه منها وقيل تعد بالاقراء كمن عادت كالسنة ثم ان جاء وقت حيضها بعد تمام السنة مثلا ولم تحض حلت والا انتظرت الثانية فان لم تحض وقت مجيئها حلت والا انتظرت الثالثة فان جاء وقت حيضها حلت على كل حال هكذا نصوا (أو أَرْضَعْتَ) فانها تعد بالاقراء ولا تنتقل عنها الى السنة مادامت ترضع طال او قصر فان اقطع الرضاع اعتدت بالاقراء فان لم تحض حتى انت عليها سنة من يوم قطعت الرضاع حلت والأمة (٤٧٠) في السنة كالخبرة (أو استحضت و) قد (ميزت) بين الحيض والاستحاضة

برائحة أولون او كثرة فتعد بالاقراء (والزوج) للطلق طلاقا رجعيا (انتراع ولد) للطفلة (الرضع) ليتعجل حيضها (فرازا من أن ترثه) ان مات وهي في العدة وإن لم يكن مريضا وله منعها من ان ترضع ولد غيره ولو باجرة وله فسخ الاجارة الا اذا كانت آجرت نفسها قبل الطلاق بعله فليس له فسخها (أو ليتزوج أختها) مثلا (أو راحة) غيرها (إذا لم يضر) (الانتراع) بالولد (بان لم يقبل غيرها أو لامل للاب ولا للولد ولا لم يجز انتراعه منها (وإن لم تميز) المستحاضة المطلقة بين الدمين (أو تأخر) حيض المطلقة (بلا سبب) أصلا (أو) بسبب أنها (مرضت) قبل الطلاق أو بعده فاقطع حيضها (تربصت) في هذه المسائل الثلاثة (تسعة) من الأشهر استبراء لزوال الريبة لأنها مدة الحمل غالبا (ثم

(قوله) انها هل تعد سنة يضاء (أي من يوم الطلاق وهذا هو الصواب كما لن وشيخنا العدوى (قوله) أو ثلاثة أشهر (أي كالأيسة هذا بعيد جدا) (قوله) وقيل تعد بالاقراء (وهو ما نقله الشيخ أحمد الزرقاني عن أبي عمران والصواب ان كلام أبي عمران انما هو فيمن عادت ان تحيض في كل خمس سنين مرة كما في اني الحسن على المدونة والناصر نقلا عنه ولا يخالف له في انها تعد بالاقراء على ما تقدم (قوله) كالسنة (أي كمن عادت ان يأتيها الحيض في كل سنة او نحوها كخمس سنين (قوله) مثلا (أي أو بعد تمام الخمس سنين أو تمام العشر على ما نقله الشيخ أحمد عن أبي عمران (قوله) على كل حال (أي سواء اناها الدم أولا) (قوله) هكذا نصوا (قال ابن عرفة ما نصه ابن رشد قال محمد ومن يتأخر حيضها كسنة أو أكثر عدتها سنة يضاء ان لم تحض لوقتها والا فأقراؤها ولا يخالف له من أصحابنا (قوله) فان اقطع الرضاع اعتدت بالاقراء (أي ان اناها الحيض (قوله) وللزوج انتراع الخ) هذا اذا تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لأجل الرضاع اما ان علم ان حيضها يأتيها في زمنه المعتاد ولم يتأخر عن أجل الرضاع فليس له حينئذ انتراعه لتبين أنه انما أراد اضرارها به بن \* وحاصل فقه المسئلة ان من طلق زوجته الرضع طلاقا رجعيا فمكثت سنة لم تحض لأجل الرضاع فانه يجوز له أن ينزع منها ولده خوفا من أن يموت فترثه ان لم يضر ذلك بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن ينزعه منها واذا كان له انتراعه رعييا لحق غيره من الورثة فأحرى لحق نفسه بان ينزعه ليستعجل حيضها لأجل سقوط نفقتها أو لأجل أن يتزوج من لا يحل له جمعها معها كأختها أو خامسة بالنسبة اليها كما قال المصنف (قوله) ليتعجل الخ (أي لأجل أن تخلص من العدة (قوله) اذا لم يضر بالولد لا يقال إن الحق في الرضاع للأم إذا طلبته فقتضاه أنه ليس له انتراعه منها لانا نقول هذا عذر يسقط حقا في إرضاعه وأما حضانتها فبأنه على الأب أن يأتي له بمن ترضعه عندها اه بن (قوله) بان لم يقبل غيرها (تصوير للنفي في كلام المصنف وقوله) والام يجوز أي والا بان أضر الانتراع بالولد لم يجز انتراعه فهو راجع لكلام المتن (قوله) أو مرضت (مقابلته لأشبه انها كالرضع تعد بالاقراء قال في التوضيح وقرق ابن القاسم بينهما بان المرضع قادرة على إزالة ذلك السبب فكانت قادرة على الاقراء بخلاف الرينة فانها لا تقدر على رفع السبب فاشبهت اليائسة ومثل تأخر الحيض لمرض تأخره لطرية (قوله) تربصت تسعة (وتعتبر تلك التسعة من يوم الطلاق على ما في المدونة (قوله) ثم اعتدت بثلاثة (وقيل ان السنة كلها عدة والصواب ان الخلاف لفظي كما يفيد عبارة الأئمة اذ يعد كل البعد أن يقال بعدم التأيد بتزوجها في التسعة والتأيد في تزوجها بعدها كما يبعد أن يقال بمنع النفقة والكسوة والرجعة في التسعة وابطاح ذلك بعدها تأمل انظر بن (قوله) وشبه في الثلاثة (أي الثلاثة أشهر (قوله) ولوبرق (مقابل لو قولان احدهما ان الأمة المستحاضة التي لم تميز بين الدمين والتي تأخر حيضها بلا

سبب

اعتدت بثلاثة (وحلت بعد السنة حرة أو أمة وشبه في الثلاثة قوله (كعدة من لم تر الحيض)

لصغر وهي مطبقة أو لكونها لم تره أصلا (و) عدة (اليائسة) من الحيض فانها ثلاثة أشهر وقوله (ولوبرق) مبالغة في قوله وان لم تميز الخ (وتعم) الشهر الأول الذي وقع فيه الطلاق ثلاثين يوما (من الرابع في الكسوة) فتأخذ من الرابع اياما بقدر الايام التي مضت من الشهر الذي طلقت فيه ثم ان كان كاملا فظاهر وان كان ناقصا زادت يوما فان طاقها في اليوم العاشر فجاء ناقصا أخذت من الرابع احد عشر يوما واما الثاني والثالث فتعتبرهما بالأهله من كالأو قص كالاول إن طلقها قبل فجره (ولمّا) فتجنين أي بطل فلم يحسب (يوم الطلاق)

للسبوق بالفجر فلو طلقها في اليوم الأول بعد الفجر أخذت من الرابع يومين أن كان الأول ناقصاً وتعل بفروب الشمس وكذلك يلغى يوم النوت في عدة الوفاة (ولو حاصت) من تربصت سنة (في) ثناء (السنة) ولو في آخر يوم منها (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة يضاء فإن تمت السنة ولم تر الحيض حلت مكاتها (و) إن رأت الحيض فيها (٤٧١) ولو في آخر يوم منها انتظرت الحيضة

(الثالثة) أي أو تمام سنة يضاء لادم فيها إن كانت حرة واكتفت بالثانية إن كانت أمة فالحاصل أنها تعل باقرب الأجلين من الحيض أو تمام السنة (ثم إن احتاجت) من تربصت سنة (لعدة) أخرى بعد ذلك من طلاق أو استبراء (فالثالثة) الأشهر عدتها ما لم ترفها الدم والا انتظرت الثانية والثالثة أي أو تمام سنة كما تقدم • ولما كان استبراء الحرة مساوياً لعدتها بخلاف الأمة أشار إلى ذلك بقوله (ووجب) على الحرة اللطيفة (إن وطئت) بزناً أو شبهة (بغلط أو نكاح فاسد إجماعاً كحرم ينسب أو رضاع (ولا يبطأ الزوج) زوجته زمن استبرائها مما ذكر أي يحرم إذا لم تكن ظاهرة الحمل والافلا (ولا يقدر) زوج عليها زمن (أو غاب) على الحرة (فاسب) أو ساب أو مشتر) لها جهلا بحرمتها أو فسقا لأن القية مظنة الوطء (ولا يرجع

سبب أو بسبب مرض أو طرية عدتها شهران والقول الآخر شهر ونصف وجه للشهرة أن الحمل لما كان لا يظهر في أقل من ثلاثة فلذا باشتراك الحرة والأمة في السنة وعدم اختلافهما فيها كالإقراء اه توضيح (قوله السبوق بالفجر) صفة لطلاق أي وأما لو وقع الطلاق قبل الفجر حسبت ذلك اليوم من الأشهر وقوله فلو طلقها في اليوم الأول أي من الشهر (قوله) فالحاصل أنها تعل باقرب (الأجلين) أي خلافاً لما يوهمه ظاهر المصنف من أنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة ولو مضت لها سنة يضاء (قوله) مساوياً لعدتها أي الألفي اللعان والردة والزنا فإن استبراءها في هذه حيضة واحدة (قوله) أو نكاح فاسداً أي لا يدرأ الحد كتنكاح المحرم عالمها أما إن كان يدرأ الحد فالواجب فيه عدة الاستبراء كتنكاح المحرم من نسب أو رضاع جهلاً بذلك ولم يعلم به حتى دخل وقد أجمل الشارح في ذلك تبعاً لعقب التابع لابن غازي والحق ما ذكرناه من التفصيل اه بن (قوله) إذا لم تكن ظاهرة الحمل أي منه قبل وطئها والزنا والشبهة وقوله وإلا فلا أي فلا يحرم بل قيل بكراهة الوطء وقيل بجواز ذكر هذه الأقوال ابن يونس لكن في البيان أن للذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم فله أبو علي السنائي وكذا في فتاوى البرزلي نقلاً عن نوازل ابن الحاج وفي العيار آخر نوازل الإيلاء والظهار واللعان عن أبي الفضل العقباني وغيره وعلمه بأنه ربما ينفش الحمل فيكون قد خلط ماء غيره بمائه وهو ظاهر اه بن والحاصل إن الحامل إذا زنت هل يجوز لزوجها الذي حملت منه قبل الزنا وطؤها قبل أن تضع أو لا يجوز أقوال ثلاثة قيل بالجواز وقيل بالكراهة وقيل بالحرمة أما لو حملت من زنا أو من غصب لحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً (قوله) ولا يعقد زوج عليها زمنه (أي زمن الاستبراء مما ذكر إن كانت خالية من الأزواج) فان عقد عليها وجب فسخه فان انضم للعقد تلذذ تأبد تحرماً عليها سواء كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعده إن كان التلذذ بالوطء أو بالمقدمات وكان التلذذ في زمنه لا بعده كما مر (قوله) أو غاب غاصب النخ (أي غيبة يمكن فيها الوطء منه والا فلا شيء عليها اه بن (قوله) فذات الإقراء ثلاثة أي إن كانت حرة كما هو للوضع أي وحيضة واحدة إن كانت أمة قل في الجلاب وإذا زنت المرأة أو غصبت وجب عليها الاستبراء من وطئها بثلاث حيض وإن كانت أمة استبرأت بحيضة كانت ذات زوج أو غير ذات زوج اه بن وقوله فذات الإقراء ثلاثة أي ولو تأخر حيضها برضاع وقوله والرتابة أي هي السحاحة التي لم تميز بين الدمين وقوله ومن معها أي من تأخر حيضها لمرض وبلا سبب من الأسباب المذكورة كالمرض والرضاع فيصدق بما إذا تأخر طرية (قوله) وفي إيجاب الاستبراء في امضاء الولي النخ (حاصله أن المرأة إذا كانت شريفة وولدت رجلاً من عامة المسلمين عقد لها بدون إذن وليها الخاص غير المخير ودخل بها الزوج ثم اطاع وليها على ذلك قبل الطول فأجاز نكاحها وامضاء أو أنه فسخه وأراد الزوج أن يتزوجها بعد ذلك باذن الولي فهل يجب عليه الاستبراء من وطء زوجها الحاصل قبل الإجازة نظراً لفساد الماء أولاً يجب الاستبراء لأن الماء ماؤه وإن كان فاسداً قولان والراجح الثاني وهو عدم وجوب الاستبراء (قوله) الغير المخير (إنما قيد بذلك لأنه لو كان مجبراً التحتم الفسخ ولا يجوز له الامضاء (قوله) ودخل بها الزوج

لها) أي لقولها في عدم الوطء أي لا تصدق في ذلك ولو عبر بذلك لكان أوضح وقوله (قدرها) فاعل وجب أي قدر عدة على التفصيل المتقدم فذات الإقراء ثلاثة قروء والرتابة ومن معها سنة والصغيرة واليائة ثلاثة أشهر (وفي) إيجاب الاستبراء في (امضاء الولي) الغير المخير نكاح من تزوجت بغير اذنه وهي شريفة ودخل بها الزوج ثم اطاع الولي على ذلك فامضاء وكذا فسق بغير اذن وليه أو عبد بغير اذن سيده ودخل فامضاء الولي أو السيد بعد العلم نظراً لفساد الماء وعدم إيجابه لأن الماء ماؤه (أو) إيجابه في (فسخه)

وأراد الزوج تزوجها بعده بأذنه وعدم إيجابه ( تردد ) والراجح عدم الإيجاب فيهما ( واعتدت ) للطلقة ( بطهر الطلاق ) أي بالطهر الذي طلق فيه ( وإن لحظة ) ( ٤٧٢ ) يسيرة بل لو قال لها أنت طالق قتل الدم عقب النطق بالقاف بلا فصل حسبته طهرا ( فتحل )

بأول الحيضة الثالثة ( بالنسبة إلى هذه أي بمجرد نزول الدم ان طلقت طاهرا لأن الأصل عدم انقطاعه بدزوله ( أو ) بأول الحيضة الرابعة إن طلقت بكحيض ( دخل النفس بالكاف وهو ظاهر لأنه قد تم الطهر الثالث برؤية الرابعة ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله ( وهل ينبغي أن لا تعجل ) العقد ( برؤيته ) أي الدم في أول الحيضة الثالثة لاحتمال انقطاعه بل تصبر يوما أو بعض يوم له بال وهو قول أشهب أولا ينبغي وهو قول ابن القاسم حلها برؤية الدم كما تقدم وهل الخلاف حليق بناء على حمل ينبغي على الوجوب أولا بناء على حمله على التنبؤ وابن القاسم لا يخالفه لأن قوله حل لا ينافي التنبؤ ( تأويلان ) الاظهر الوفاق ولو قال أشهب ينبغي أن لا تعجل وهل وظق تأويلان لكانت آيين ( ورجع في قدر الحيض هنا ) أي في العدة والاستبراء ( هل هو يوم )

أي وألا فلا استبراء عليها اتفاقا ( قوله وأراد الزوج تزوجها بعده بأذنه ) أي وأما لو أراد أجنبي أن يتزوجها بعد فسخ الولي فإن العدة واجبة قولاً واحداً ( قوله تردد ) مقتضى نقل التوضيح والمواق أنهما في الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المستلثين ونسب وجوب الاستبراء لسحنون وابن الماجشون وعدمه لما لاك وابن القاسم ومقتضاه أنهما قولان ويظهر منه أن عدم الوجوب هو الراجح خلافاً لما ذكره عبي من ترجيح القول بالوجوب فيهما اهـ بن ( قوله والراجح عدم الإيجاب فيهما ) أي في مسألة الامضاء والفسخ ( قوله بالطهر الذي طلق فيه ) أي وإن كان قد وطئها فيه وإن كان خلاف السنة ( قوله وإن لحظة ) أن قلت يلزم على ذلك أن العدة قرآن وبعض قرء ثالث وقد قال الولي يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء قلت اطلاق الجمع على مثل ذلك شائع قال تعالى الحج أشهر معلومات مع أنه شهران وبعض ثالث فهو نظير ما هنا ( قوله بالنسبة لهذه ) أي للطلقة في طهر ( قوله أي بمجرد ) أي أنها تحل بمجرد نزول الدم الثالث وقوله لأن الأصل الح جواب عما يقال كيف تحل بمجرد نزوله مع أنه يمكن انقطاعه قبل أن ينزل القدر المعتبر منه في العدة ( قوله لأن الأصل الخ ) أي فان انقطع رجوع فيه للنساء ( قوله ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله الخ ) الحق أن قوله وهل ينبغي الخ مرتب عليهما معا أي على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة وعلى قوله أو الرابعة أن طلقت بكحيض \* والحاصل أنه لا فرق بين الحيضة الثالثة والرابعة إذا طلقت في كحيض من كونها تحل برؤية أولها عند ابن القاسم وينبغي أن لا تعجل النكاح برؤية أولها عند أشهب ( قوله وهل ينبغي الخ ) ظاهر المصنف أن التأويلين في انقضاء تعجيل العقد برؤية الدم وعدم انقضاء تعجيله وليس كذلك بل التأويلان بالوفاق والخلاف بين كلام ابن القاسم وأشهب \* وحاصل المعنى المراد من المصنف أنه ذكر في المدونة قول ابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم وقول ابن وهب أنها لا تحل برؤية أول الدم ثم قال وقال أشهب ينبغي أن لا يعجل النكاح بأول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بناء على حمل ينبغي على الاستحباب وهو تأويل أكثر الشيوخ واختاره ابن الحاجب لأن ندب عدم التعجيل لا ينافي الحلية بأول الدم أو خلاف بناء على حمل ينبغي على الوجوب وهو تأويل غير واحد واليه ذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وإلى الوفاق والخلاف أشار المصنف بالتأويلين ولذا قيل صواب المصنف لو قال وفيها وينبغي أن لا تعجل برؤيته وهل وفاق تأويلان اهـ بن ( قوله لاحتمال انقطاعه ) أي قبل مضي يوم أو بعضه ( قوله بل تصبر ) أي بعد رؤيته ( قوله لان قوله تحل الخ ) أي لأن قول ابن القاسم أنها تحل برؤية الدم لا ينافي أنه يقول بندب تأخير العقد حتى يمضي يوم أو بعضه بعد رؤية الدم فإن عجبت برؤيته وتزوجت ولم ينقطع كان تزوجها واقعا بعد العدة اتفاقا وإن انقطع قبل أن يمضي بعض يوم له بال كأن تزوجها واقعا في العدة لأنها لا تحسب ذلك الدم حيضة عند الجمهور وواقعا بعد العدة عند ابن رشد وأبي عمران كما في ح ( قوله للنساء ) متعلق بقوله ورجع أن قلت قوله هل هو يوم أو بعضه يعارض قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة فان مقتضى حلها بأول الحيضة الثالثة أنه لا يرجع في قدره قلت لا معارضة لأن معنى قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة أن بمجرد رؤية أول

فأكثر فلا يكفي بعض اليوم ( أو ) هو ( بعضه ) أي بعض يوم له بال بأن زاد على ساعة فلكية لا مطلق بعض ( للنساء ) المعارفات بذلك لاختلاف الحيض في النساء بالنظر إلى البلدان فقد يكون أقله يوما عند بعضهم باعتبار بلادهم وقد يكون أقله بعض يوم عند بعض آخر باعتبار بلادهم أيضا واحتترز بقوله هنا عن باب العبادة فان أقله فيه دفعة ( و ) رجع

الدم الثالث كاف في حلها للأزواج نظرا إلى أن الأصل الاستمرار فإن انقطع رجوع فيه للنساء فإن قلن إن مثل هذا يكون حيا كان تزوجها بعد العدة وإن قلن إن هذا لا يعد حيا كان تزوجها فيها وإلى هذا يشير كلام الشارح سابقا وبعضهم تأول كلام ابن القاسم السابق على مخالفة لكلام المصنف هنا وأن الحيض عنده في باب العدة كمو في باب العبادات فالمصنف متى أولا على قول ابن القاسم وهنا على قول آخر (قوله في أن القطوع ذكره) أي فقط أي وأما المحبوب فقد مر أنه لا عدة على زوجته (قوله أو أنثياه) أي والحال أنه قائم الذكر (قوله هذان ضعيفان الخ) أعلم أن الاعتراض الأول تبع فيه المواق إذ نقل نص عياض في أن الرجل المقتوع ذكره يرجع فيه لأهل المعرفة ولم يقل للنساء وأجاب طفي بأن المعرفة ترجع للنساء لأن هذا شأنهن فالمراد بأهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك أن عياضا جعل قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لأهل الطب والتشريح خلاف مذهب الكتاب فلم يبق إلا معرفة الولادة وهذا باب النساء وأما الاعتراض الثاني فتبع فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت إذا كان محبوب الذكر والحصيتين فلا تعتد امرأته وأما إن كان محبوب الحصيتين قائم الذكر فعلى امرأته العدة لأنه يظن بذكره وإن كان محبوب الذكر قائم الحصيتين فهذا إن كان يولد لمثله فعلمها العدة وإلا فلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه قال طفي وكلامه غير ظاهر لأن المؤلف كما تقدم اعتمد هنا كلام عياض ونصه إذا كان مقتوع الذكر أو بعضه وهو قائم الأنثيين أو مقتوع الأنثيين أو إحداهما دون الذكر فهذا الذي قال فيه في المدونة يسئل عنه أهل المعرفة لأنه يشكك إذا قطع ذكره أو بعضه دون أنثيه أو أنثياه أو إحداهما دون الذكر هل ينسل وينزل أم لا فنسب المسئلة للمدونة كما ترى وكأن ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق وقد اقتصر ابن عرفة وأبو الحسن على كلام عياض اه بن (قوله للنساء) الجمع في كلامه غير مقصود فيكتفى بواحدة بشرط سلامتها من جرحة الكذب لأن طريقها الإخبار لا الشهادة (قوله وإذا رأت ممكنة الحيض) أي وإذا رأت الصغيرة ممكنة الحيض الدم الخ وقوله وألفت ما تقدم من الأشهر إن قلت إن ممكنة الحيض إذا رأت الدم لا تكون صغيرة لأن الحيض علامة البلوغ فكيف يسميها المصنف صغيرة قلت تسميها صغيرة مجاز علاقته اعتبار ما كان (قوله أقله نصف شهر) أي فإذا عاودها الدم قبل تمامه لم تحسب بذلك الطهر وضمته إلى ما قبله من الدم ولا يقال ما ذكره من أن أقل الطهر نصف شهر ينافية ما تقدم من قوله واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة لانا نقول معناه أنها إذا طلقت وهي طاهر وبقيت بعد الطلاق لحظة من تمام نصف الشهر ثم أتاها الحيض فاتها تمت بذلك الطهر الذي طلقت فيه وحاض عقبه (قوله وإن أتت معتدة بعدها بولد) أي سواء كانت معتدة من طلاق أو من وفاة ومفهوم بعدها لو أتت بولد قبل كمالها ففيه تفصيل أشار له ابن يونس بقوله قال مالك وإن نسكت امرأة وهي في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل فهو للأول وتحرم على الثاني وإن نسكت بعد حيضة فهو للثاني إن وضعته لسته أشهر فأكثر من يوم دخل بها الثاني وإن وضعته لأقل فهو للأول وقال ابن شاس إذا نسكت ثم أتت بولد لزم من يحتمل كونه من الزوجين ألحق بالثاني إن كانت وضعت بعد حيضة من العدة إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالأول ولا يلزمها لمان لانه نفاه إلى فراش فان نفاه الأول ولاعن أيضا لاعنت وانتهى عنهما جميعا وإن كانت وضعت قبل حيضة فهو للأول إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالثاني وتلاعن هي فان نفاه الثاني أيضا ولاعن ولاعنت وانتهى عنهما جميعا (قوله لدون أنصى أمد الحمل) فان أتت به بعد

هذان ضعيفان إذا لحق في القرع الأول سواء أهل المعرفة كحذاق الأطباء إذ لا معنى لسؤال النساء في مثل هذا كما هو معلوم ضرورة والراجح في الثاني أنها تعتد من غير سؤال أحد (و) رجوع في (ما تراه الأيسر) أي المشكوك في بأسها وهي بنت الحسين إلى السبعين (هل هو حيض) أولا (للساء) نائب فاعل رجوع قدم من لم تبلغ الحسين حيض قطعا ومن بلغت السبعين ليس بحيض قطعا فلا يسئل النساء فيهما (بخلاف الصغيرة) ترى الدم (إن أمكن حيضها) كبت تسع فانه حيض قطعا ولا يرجع فيه للنساء لا بنت ست أو سبع فما تراهم غلة وفساد (و) إذا رأت ممكنة الحيض الدم أثناء عدتها بالأشهر ولو في آخر يوم من أشهرها (انتقلت للأشهر) وألفت ما تقدم لأن الحيض هو الأصل في الدلالة على براءة الرحم \* ولما كان الحيض هنا يخالف الحيض في العادة به على استواء الطهر في البايين بقوله (والطهر) معنا (كالعبادة) أقله نصف شهر (وإن أتت) معتدة (بعدها) أي العدة (بولد لدون أنصى أمد الحمل) من يوم انقطاع

غيره أو تزوجت وأنت به لدون ستة أشهر من وطء الثاني ويفسخ نكاح الثاني ونكح له بحكم النكاح في العدة (إلا أن ينفية) الزوج (بلمان) فلا يلحق به (وترجست) المدة (إن ارتابت به) أي بالحمل أقصى أمد الحمل (وهل) تربص (خمساً) من السنين (أو أرباعاً خلاف) فإن مضت المدة وزادت الرية (٤٧٤) مكنت حتى ترتفع (وفيها لو تزوجت) المدة (قبل) مضى

(الحس بأربعة أشهر فولدت خمسة) من الأشهر من وطء الثاني (لم يلحق) الوا (بواحد منهما) أما عدم لحوقه بالأول فلزيادته على الخمس سنين بشهر وأما الثاني فلولايتها لأقل من ستة (وحدثت) لا يجزم بانه من زنا (واستشكلت) أي استشكل بعض الشيوخ عدم لحوقه بالأول وحدها حيث زادت على الخمس بشهر إذ التقدير بالخمس ليس بفرض من الله ورسوله حتى إن الزيادة عليها بشهر تقتضي عدم اللحق وهذا الاستشكل مفرع على أن أقصى أمد الحمل خمس وأما على أنه أربع فلا إشكال (عدة الحامل) حرة أو أمة (في وفاة أو طلاق وضع حملها كله) بعد الطلاق أو الوفاة ولو بلحظة لا بعضه واحداً كان أو متعدداً وللزوج رجعتها قبل خروج بابه أو الآخر وهذا إذا كان الولد يلحق بصاحب العدة فلو كان من زنا فلا بد من أربعة أشهر وعشر

العدة لأزيد من أقصى أمد الحمل فإن كانت ولدته قبل ستة أشهر من دخول الثاني فهو قول للصنف الآتي وفيها الخ وإن كانت قد أتت به لسته أشهر من دخول الثاني لحق به (قوله أو تزوجت) أي قبل الحيض أو بعده وقوله وأنت به لدون ستة أشهر الخ أي وأما لو أتت به لسته أشهر فأكثر من وطء الثاني والوضع أنه لدون أقصى أمد الحمل من انقطاع وطء الأول فانه يلحق بالثاني (قوله وترجست المدة) أي سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها وقوله إن ارتابت به أي إن شككت فيه بسبب جسيق في بطنها (قوله وهل خمساً أو أرباعاً الخ) ابن عرفة في كون أقصاه أربع سنين أو خمساً ثالث روايات القاضي سبعا وروى أبو عمر سنا واختار ابن القصار الأولى وجعلها القاضي للشهور وعزا الباجي الثانية لابن القاسم وسحنون التيطلي بالخمس القضاء (قوله وزادت الرية) أي بان زاد كبر بطنها مكنت الخ وأما لومضت المدة واستمرت الرية على حالها ولم يحصل فيها زيادة حلت بغض المدة وهذا هو الذي في المدونة وأبي الحسن وابن يونس وابن عبد السلام وشهره ابن ناجي خلافا لابن العربي من بقائها أبداً حتى تزول الرية انظر بن وكل هذا ما لم يتحقق أن حركة ما في بطنها حركة حمل وإلا لم تحمل أبداً كما في شب (قوله لو تزوجت المدة) أي من طلاق أو وفاة والمراد للعدة المرتابة فالمسئلة مفروضة كما في المدونة في المرتابة إذ هي محل الاشكال وأما غيرها فتحذف قطعاً قاله بعضهم اه بن (قوله لم يلحق بواحد) أي ويفسخ نكاح الثاني لأنه نكح حاملاً (قوله وحدثت) أي وحيث لم يلحق بواحد حدث (قوله أي استشكل بعض الشيوخ الخ) الراد بذلك البعض أبو الحسن القابسي كما في البدر القرافي وابن (قوله فلا إشكال) أي في عدم لحوق الولد بواحد منهما وحدها وقد يقال إن الاشكال مفرع عليهما ما لأنه قد نقل عن مالك أن أقصى أمد الحمل ست سنين وروى عنه أنه سبع فالخلاف شبهة تدرك الحد فتأمل (قوله ولو بلحظة) أي ولو كان الوضع بعدهما بلحظة (قوله لا بعضه) أي ولو كان ذلك البعض ثلثه خلافاً لابن وهب القائل أنها تحمل بوضع ثلثي الحمل بناء على تسمية الأقل للأكثر وخولفت قاعدة تبعية الأقل للأكثر هنا على التعمد للاحتياط وتظهر فائدة الخلاف فيما لومات الولد بعد خروج بعضه وقطع ذلك البعض الخارج فعلى التعمد عنتها باقية مادام فيها عضو منه وعند ابن وهب تحمل إذا كان الباقي أقل من الخارج (قوله واحداً كان) أي ذلك الحمل (قوله بابه) أي إذا كان الحمل واحداً (قوله والآخر) أي إن كان الحمل متعدداً (قوله يلحق بصاحب المدة) أي لاحقاً به بالفعل أو يصح استلحاقه كالمضى بلمان ولو لم يستلحقه (قوله فلو كان) أي الولد من زنا كما لو استبرأها زوجها من وطنه بحضة ثم زنت وظهر بها حمل ومات زوجها أو طلقها ووضعت ذلك الحمل لسته أشهر من وطء الثاني (قوله قبل مضيا) أي قبل مضى الأشهر والاقراء (قوله والا انتظرت) أي وإلا بأن مضت قبل وضعها انتظرت الوضع وقوله على أقصى الأجلين أي الوضع وانقضاء الأربعة أشهر وعشر أو الاقراء (قوله وتعتسب الخ) أي وإذا وضعت قبل مضى الاقراء والأشهر وقتلنا بالبدن أربعة أشهر وعشر في الوفاة وثلاثة اقراء في الطلاق فتعتسب الخ (قوله وتمد الخ) هذا قول ابن محرز وجعله عياض محل نظر وإن

الذي

في الوفاة والاقراء في الطلاق إن وضعت قبل مضيا وألا انتظرت الوضع

فالمدة على أقصى الأجلين وتعتسب بالأشهر من يوم الوفاة والاقراء من يوم الوضع وتعد النفاس قرأً أولاً فلا تحتسب بما حاضته قبل النفاس زمن الحمل (وإن) كان الحمل (دماً اجتمع) وعلامة كونه حملاً أنه إذا صب عليه الماء الحار لم يذب

(وإلا) تكن المتوفى عنها حاملا (فكالمطلقة) أي فعدتها كعدة المطاقة ثلاثة قروء ان كانت حرة وقرآن ان كانت أمة فان كانت صغيرة أو آيسة فثلاثة أشهر (إن فسد) نكاحها فسادا جمعا عليه وقد دخل بها وآتى حكم غير المجمع على فسادها (كالثمانية) الحرة غير الحامل (تحت ذمي) يموت عنها أو يطلقها وأراد مسلم زوجها أو ترافعا لينا وقد دخل بها فثلاثة (٤٧٥) أقراء إن كانت من ذوات

الحيض والا فثلاثة أشهر (وإلا) بأن كان النكاح صحيحا أو مختلفا في صحته وقد مات زوجها المسلم (فأربعة أشهر وعشر) كالأزواج حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا دخل بها أولا كانت هي صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية وكانت في العصمة بل (وإن) كانت (رجعية) فتتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة بخلاف البائن يموت مطلقة قبل انقضاء عدتها فلا تنقل لعدة الوفاة بل تستمر على عدة طلاقها (إن تمت) الأربعة أشهر وعشر للحر المدخول بها (قبل زمن حيضتها) بأن كانت تحيض في كل خمسة أشهر مثلا وتوفى عنها غقب طهرها ومثله لو تأخر لرضاع فأولى ان حاضت فيها وقال النساء (لأرية بها) بأن قطع من براءة رحمها من الحمل (وإلا) بأن لم تتم الأربعة أشهر وعشر قبل مضي زمن حيضها بأن كانت تحيض أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم

الذي حكى ابن رشد الاتفاق عليه انه لا بد من ثلاث حيض بعد الوضع اه بن (قوله والا فكالملقة) ولا اعداد عليها حيث كاهله المواق هنا عن الدونة ولا مبيت عليها أيضا لانه استبراء لعدة اه بن (قوله وقد دخل بها) أي وأما المومات قبل أن يدخل بها فلا شيء عليها وكذا يقال فيما بعد (قوله صحيحا أو مختلفا في صحته الخ) جعله المختلف فيه كالصحيح هو الذي استظهره في التوضيح وهو الجاري على قوله فيما سبق وفيه الارث (قوله فاربعة أشهر وعشر) أي وعشرة أيام وانما حذف التاء لحذف الممدود ولا يقدر الممدود ليالي للالازم محذور شرعى وهو جواز العقد عليها في اليوم العاشر وليس كذلك وقد يقال انما يلزم لو كان الممدود المقدر الليالي وحدها وليس كذلك اذ قول أهل التاريخ تراعى الليالي مرادهم به انهم يملكون حكمها على الأيام لسبقها عليها وهذا لا ينافي أن الممدود مجموع الليالي وأيامها (قوله وان رجعية فتنتقل من عدة الطلاق) أي بالاقراء لعدة الوفاة أي الأشهر سواء كانت تلك الرجعية حرة أو أمة ولو حصلت الوفاة قبل تمام الطهر الثالث يوم (قوله ان تمت الخ) حاصله أن المعتدة الحرة النقدمة وهي غير الحامل المتوفى عنها تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولا بها الاول ان تتم تلك المدة قبل زمن حيضتها الثاني ان تقول النساء اذ ارأيتها فيما اذا تمت المدة المذكورة قبل زمن حيضتها انه لأرية بها وقولنا حيث كانت مدخولا بها احترازا عن غير المدخول بها فانها تعتد بهذه المدة من غير شرط (قوله ومثله لو تأخر لرضاع) أي بان كان عادت ان يأتيها الحيض أثناء المدة المذكورة الا انه تأخر لرضاع سابق على الموت فتكتفى بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا يحتاج هنا لسؤال النساء انه لأرية بها كاهو ظاهر (قوله وقال النساء) أي بعد تمام الأربعة أشهر وعشرة أيام انه لأرية حمل بها والموضوع انه لم يأتيها الحيض في المدة المذكورة لكون عادت ان يأتيها الا بعد ما (قوله بان كانت تحيض) أي بان كانت عادت ان تحيض أثناءها (قوله ولم تحض) أي بلا سبب من مرض أو رضاع بان كان تأخره بلا سبب أصلا أو لطرية (قوله او استحيضت ولم تحض) اعلم ان محل كونها تنتظر الحيضة او تمام التسعة اشهر اذا لم تكن عادت ان تحيض قبل الاستحاضة اتيان حيضها بعد مضي زمن العدة والا اعتدت بأربعة اشهر وعشرة أيام كاهو ظاهر كلامهم لانهم جعلوا من يتأخر زمن حيضها عن اربعة اشهر وعشرة تعتد بها كامل قاله عقب (قوله أو تأخرت لمرض) أي او كانت عادت ان تأتيها الحيضة أثناء المدة فتأخرت لمرض وقوله على الراجح وهو رواية ابن القاسم عن مالك وقيل ان تأخير الحيضة لمرض كتأخيرها لرضاع فتكتفى بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا يحتاج لتام التسعة اشهر وحكى ابن بشر على هذا القول الاتفاق (قوله او تمت) أي الأشهر المذكورة (قوله وقال النساء بها رية) أي بها رية حمل أو ارباب هي من نفسها أيضا (قوله أو تمام تسعة أشهر) أي فتنتظر اول الاجلين فان حاضت أولا لا تنتظر تمام التسعة أشهر وان تمت الأشهر المذكورة أولا انتظرت الحيضة وقوله فان زالت الرية أي عند حصول احد الامرين والاولى ان يقول فان لم تزل الرية حلت والا الخ لاجل ان يكون ماشيا على المعتمد كامل من أن بقاءها على حالها مثل زوالها وقوله فان زالت الرية أي في صورة ما اذا تمت الأربعة اشهر وعشرة أيام قبل زمن يرضها وقال النساء بها رية حمل

تميز أو تأخرت لمرض على الراجح أو تمت قبل زمن حيضها وقال النساء بها رية (انتظرتها) أي الحيضة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الرية حلت والا انتظرت رفقها أو أقصى أمد الحمل (إن دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أي هذا التفصيل ان دخل بها قبل موته وإلا حلت بمضي أربعة اشهر وعشر من غير تفصيل



(وتنصفت) عدة الوفاة (بالحق) ولو (٤٧٦) بشائبة في شهران وخمس ليال حيث كانت صغيرة أو آيسة أو شابة لم تر الحيض أصلا أو رآته فيها ولو

(قوله وتنصف عدة الوفاة) أي إذا كان المتوفى عنها غير حامل والآنهي وضع حملها كله (قوله وخمس ليال) أي كان الزوج حرا أو عبدا (قوله كانت صغيرة الخ) ظاهره سواء كان لا يمكن حيضها كبتت ست أو سبع أو كان يمكن حيضها ولم تحض كبتت تسع إما الأولى فعدتها شهران وخمس ليال اتفاقا وأما الثانية فليل كذلك وقيل تمتد بثلاثة أشهر وهو للتعمد وقوله أو آيسة الذي في ح ان عدتها ثلاثة أشهر قال العلامة بن الصواب شرح اللصنف بما في ح من تخصيص قوله وتنصف بالرق بالصغيرة التي لا يمكن حيضها والشابة التي لم تر الحيض أصلا وبالي رآته في شهرين وخمس ليال وتخصيص قوله وان لم تحض ثلاثة أشهر بالصغيرة التي يمكن حملها والآيسة سواء أمكن حملها أم لا وبالي عادتھا الحيض بعد الشهرين والخمس ليال لأنها عمل بثلاثة كما صرح به في النوادر عن مالك وذلك لان قوله وان لم تحض معناه وان لم يحصل لها حيض في الشهرين والخمس ليال وهذا صادق بالثلاثة المذكورة وقوله الآن ترتاب استثناء منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيه رية واللفظ لكن ان كانت الامة ممن تحيض في الشهرين وخمس ليال ولم تحض فيها لتأخره عن عادتھا لغير رضاع ومرض فانها لا تمتد بثلاثة بل بتسعة على المشهور كما قال ابن عرفة وقيل تمتد بثلاثة وهو قول أشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الاول اذا مضت التسعة ولم تحض حلت لان الفرض أن الرية يرفع الدم فقط لا يحبس البطن وأما اذا اترتاب الامة المتوفى عنها بحس البطن فانها تمتد تسعة أشهر ان لم تحض قبل تمامها فان حاضت قبل تمامها حلت وان لم تحض وتمت التسعة حلت ان زالت الرية او بقيت بحالها فان زادت انتظرت زوالها أو أقصى أمد الحمل فان مضى أقصاه حلت الا أن يتحقق وجوده يبطئها فان تحقق ذلك فلا بد في حلها من نزوله ولا يكفي مضى أقصى أمد الحمل والحاصل انها ان كانت صغيرة لا يمكن حيضها كبتت ست سنين اعتدت بشهرين وخمس ليال اتفاقا ومثلها الكبيرة التي لم تر الحيض أصلا او يأتيها في تلك المدة وانماها بالقل وان أمكن حيضها كبتت تسع او ثمان او كانت يائسة فقولان قيل كذلك وقيل ثلاثة أشهر وان كانت كبيرة وكان من عادتھا أن تحيض بعد كالمشهرين والخمس ليال فثلاثة أشهر وان كانت ممن تحيض فيها ولم تحض فالمشهور تسعة أشهر انظر ابن عرفة وح (قوله ولو مدخولا بها) أي هذا اذا كانت غير مدخول بها بل ولو كانت مدخولا بها في الجميع فهذه صور ثمانية تعتد بها الامة من الوفاة بشهرين وخمسة أيام على ما قال الشارح (قوله وان لم تحض) أي وان لم يحصل لها حيض في المدة المذكورة (قوله اوفيا وتأخر الخ) مشى في هذه على قول أشهب كما علمت (قوله فبأها) أي في اثائها قبل تمامها (قوله ولا ينقل العتق الخ) حاصله ان الامة اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيا او بائنا او مات عنها ثم انها عتقت في أثناء عدتها فانها لا تنتقل من عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمسة أيام الى عدة الحرية التي هي ثلاثة أفرأ في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لان الناقل عند مالك ما لوجب عدة أخرى كطرو الموت بعد الطلاق الرجعي والعتق لا يوجب عدة أخرى (قوله فانها تنتقل لعدة الحرية) أي التي تعتد بها في الوفاة (قوله ولا موت زوج ذمية الخ) حاصله أن الذمية اذا أسلمت بعد دخول زوجها الذي بها فترعت في الاستبراء منه فمات كافرا قبل تمام استبرائها فانها تستمر على الاستبراء ولا تنتقل لعدة الوفاة وان كان أملاك بها اذا أسلم لانها في حكم البائن (قوله بعد البناء) اعماقديه لانه محل توهم الانتقال لان غير المدخول بها لا استبراء عليها اذا مات ولو أسلمت (قوله فمات كافرا) أما لو أسلم ثم مات بعد إسلامه استأنفت عدة وفاة كافى خش

أصلا أو رآته فيها ولو مدخولا بها في الجميع (وإن لم تحض) وهي مدخول بها وعادتها الحيض بعد المدة المذكورة أو فيها وتأخر (فثلاثة أشهر) عدتها (إلا أن ترتاب فتسعة) ان لم تر الحيض قبلها فان رآته أثناءها حلت فان بقيت الرية انتظرت زوالها وأقصى أمد الحمل (ولمن وضعت) إثر موت زوجها (غسل زوجها) ويقضى له بذلك (ولو تزوجت) غيره لكن بعد تزويج غيره يكره وتقدم في الجنائز أن الاحب نفيه ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ولا ينقل العتق) لامة معتدة من طلاق (أو موت لعدة الحرق) بل تستمر على عدتها اذ العتق لا يوجب عدة بخلاف لومات زوج المطلقة طلاقا رجعيا أثناء عدتها فانها تنتقل الى عدة وفاة حررة كانت أو أمة لان الموت يوجب عدة وكذا لو طلقت الأمة طلاقا رجعيا نأعتقها سيدها ثم مات زوجها الطلق فانها تنتقل لعدة الحرية لان الواجب وهو بالوت لما نقلها سادفها حررة فتعتد عدة حررة لا وفاة بعد ان كانت عدتها قرآن (ولا) ينقل الى عدة الوفاة عن الاستبراء (موت زوج ذمي) بعد البناء ومكثت تستبرئ (قوله

قوله منه وقلنا يكون أحق بالاذن أسلم في عدتها فمات كافرا قبل تمام الاستبراء فتستمر على الاستبراء بثلاثة أفرأ ولا تنتقل لعدة الوفاة

(وإن أقر) صحيح (بطلاق) بائن أو رجعي (متقدم) على وقت اقراره ولا بينة له (استأنفت) امرأته (المدة من) وقت (إقراره) فيصدق في الطلاق لا في استاده للوقت السابق ولو صدقته لأنه يتم على إسقاط العدة وهي حق لله فان كانت له بينة فالعدة من الوقت الذي استندت البينة الطلاق فيه كما يأتي (ولم يرثها) الزوج ان مات (إن انقضت) العدة (٤٧٧) (على دعواه) لأنها صارت

اجنبية على مقتضى دعواه ولا رجعة له عليها ان كان الطلاق رجعيا (وورثته) ان مات (فيها) أى في العدة المستأنفة حيث كان الطلاق المقر به رجعيا إن لم تصدقه (إلا أن) تشهد بينة له (هذا مستثنى من قوله استأنفت أى ان عمل الاستئناف مالم تشهد له بينة فان شهدت له فالعدة من اليوم الذى استندت البينة إيقاع الطلاق فيه والمريض كالصحيح في هذا وكذا المنكر إذا شهدت عليه البينة وقيل من يوم الحكم (ولا يرجع) المطلق طلاقا بائنا أو رجعيا وانقضت العدة (بما أنقضت المطلقة) من ماله قبل علمها بالطلاق (ويغرم ما تسلفت) وانقضت وكذا ما انقضت على نفسها من مالها لعنرها بعدم علمها بالطلاق فان علمها أو علمت ببدلين رجع عليها لا بعدل وامرأتين أو بين فلا رجوع (بخلاف التوفى عنها والوارث) فان كلا منهما يرجع عليه

(قوله وإن أقر بطلاق) \* حاصل ما في هذه المسئلة أن الشخص إذا أقر بطلاق متقدم إما أن يقربه في حال صحته وإما أن يقربه في حال مرضه وفي كل امان يكون له بينة تشهد له بما أقربه ولا نفذه أربعة أحوال وإما أن ينكر وقوع الطلاق منه وهو صحيح أو مريض مع شهادة البينة عليه بذلك وهاتان حالتان فجملة الأحوال ستة تنقضي شهدت البينة له أو عليه صحيحا أو مريضا فالعدة من يوم أرخت البينة وترثه في تلك المدة فقط لأنه وإن كان اقراره في المرض أو انكاره فيه لكن البينة استندت الطلاق للصحة في الصور الأربع وما تقدم في الخلع من أنه إذا شهدت له البينة فالعدة من يوم أرخت وإن شهدت عليه فمن الآن فهو قول لابن محرز وأما أن أقر ولا بينة له فان كان مريضا فالعدة تستأنف من يوم الاخبار وترثه في المدة وبعدها ولو كان الطلاق بائنا وان كان صحيحا وترثه في العدة المستأنفة من الآن ولا يرثها إذا انقضت العدة على دعواه وكل هذا مالم تصدقه على دعواه والا فلا توارث بينهما حيث انقضت العدة على دعواه فان كانت باقية على دعواه توارثا وكل هذا إذا كان الطلاق رجعيا وإلا فلا توارث مطلقا (قوله ان انقضت على دعواه) أى والا ورثها والفرض أن الطلاق رجعي فان كان بائنا فلا توارث بينهما أصلا انقضت على دعواه أم لا (قوله أى في العدة المستأنفة) أى ولو كانت بعد انقضاء العدة على دعواه (قوله ان لم تصدقه) أى وإما ان صدقته فلا ترثه إذا مات في العدة المستأنفة إذا كانت بعد انقضاء العدة على دعواه (قوله أى ان عمل الاستئناف) أى استئناف الزوجة العدة من وقت الاقرار بالطلاق (قوله والمريض كالصحيح) أى عند قيام البينة فان لم يكن للمريض بينة ورثته أبدا إن مات من ذلك المرض ولو مات بعد انقضاء العدة ولو تزوجت غيره كآمر (قوله وكذا المنكر) أى للطلاق وقوله إذا شهدت عليه البينة أى بالطلاق فالعدة من اليوم الذى استندت اليه البينة وقيل من يوم الحكم وقد ذكر العلامة ابن عرفة الطريقتين ونصه ومن شهدت بينة بطلاقه فعده من يوم تاريخها ان لم ينكره والا ففي كونها من يوم تاريخها ان أعده أو من يوم آخره ان تعدد أو من يوم الحكم مطلقا طريقا عياض عن المذهب مع الصقلي عن الشيخ وابن محرز اهـ ثم ذكر أن الطريق الثانية هي ظاهر المدونة انظر بن (قوله ويغرم ما تسلفت) لكنه لا يلزم بالنعبن اتفاقا مثل أن تشتري ما قيمته دينار بأكثر من دينار لأجل فتيحه بدينار في نقبها فلا يلزمه ما زادته في الشراء على الدينار الذى باعت به باتفاق كما قلح عن سماع أشهب اهـ بن (قوله وكذا ما انقضت على نفسها من مالها) أى فلا مفهوم لقول الصنف تسلفت وهذا هو الراجح وعزاه لرواية أشهب عن مالك ونقله اللواق عن ابن رشد وقال ابن تائع لا يغرم لها ما انقضت من عندها (قوله فان اعلمها) أى بالطلاق أو علمته ببدلين أى وانقضت من ماله بعد علمها وقوله رجع عليها أى من حين علمها (قوله لا بعدل) أى لان علمت بالطلاق بعدل وامرأتين وانقضت من ماله بعد علمها فلا رجوع له عليها لأن الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت السال بشاهد وبمين وقول الشارح أو بين الأولى حذفه لأن ظاهره لان علمت بعدل وامرأتين أو بعدل وبمين ولا صحة لذلك تأمل (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أى وبخلاف الوارث ينفق كل منهما على نفسه من مال الميت قبل علمه بموته وأولى بعد العلم فان بقية الورثة لهم الرجوع عليه لا انتقال المال لهم بمجرد الموت (قوله ولم تحصل لمارية

الورثة بما أنفق بعد الموت وقبل العلم لا انتقال الحق للورثة \* ولما كانت عدة المستبرأة وهي المستحاضة القير المميزة ومن تأخر حيضها لغير سبب والمرضة سنة حرة أو أمة واستبرأوها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان لحلها بين ما يريها منهما بقوله (وإن اشترت) أمة (معتدة طلاق) وهي ممن تحيض ولم يحصل لها رية حلت

إن مضى قرآن للطلاق وحیضة للشراء فإن اشترت قبل أن تحيض شيئاً من عدة الطلاق حلت للشترى بقرآن عدة الطلاق أو بعد مضى قرء منها حلت منها بالقرء الباقي أو بعد مضى القرآن حلت من الشراء بحیضة ثالثة هذا إذا لم ترتفع حیضتها أما إن اشتراها (فارتفعت حیضتها) أى تأخرت لغير رضاع (٤٧٨) (حلت) لمشتريها (إن مضت) لها (سنة للطلاق) عدة المسترابة (وثلاثة) من الأشهر

(للشراء) أى من يوم الشراء فحاصله أنها تحمل باقضى الأجاین فان اشترت بعد تسعة أشهر من طلاقها حلت بمضى سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر فبمضى سنة وشهر وبعد أحد عشر شهراً فبمضى سنة وشهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فثلاثة أشهر بعد الشراء وأما من تأخر حیضها لرضاع فلا تحمل إلا بقرآین (أو) اشترت أمة (معدة بمن) وفاة فاقضى (الأجلین) وهما شهران وخمس لیل عدة الوفاة وحیضة الاستبراء إن لم تسترب أو ثلاثة أشهر ان تأخرت حیضتها فان ارتابت تربصت تسعة أشهر من يوم الشراء • ولما ذكر أقسام العدة وكان الإحداد من متعلقات عدة الوفاة وهو ترك المرأة الزينة مدة عدة الوفاة ذكرها المصنف بقوله (وتركت) المرأة (التوفى عنها قط) لا المطلقة وجوبا (وإن صفت) ويتعلق الوجوب

أى بتأخر حیضها وهذا حل لمفهوم قول المصنف فان ارتفعت حیضتها (قوله إن مضى قرآن للطلاق) أى إن صدق عليها أنه مضى من طلاقها قرآن ومن شرائها قرء أعظم من أن يكون الشراء حين الطلاق أو بعده (قوله أو بعد مضى القرآین) الأولى اسقاط هذه لأنها لم تبق معتدة لانقضاء عدتها فلا تدرج تحت شراء المعتدة إلا أن يقال انه ذكرها لتعميم الصور (قوله فان ارتفعت حیضتها) أى ولو حكما فیدخل فيه الاستحاضة التى لم یتمیز بین الدمین (قوله أى تأخرت لغير رضاع) بل تأخرت لمرض أو بلا سبب أصلاً أو لطرية أولم یمیز بین الدمین (قوله ان مضت لها سنة) أى ان تحقق انه مضى سنة من طلاقها أو تحقق أنه مضى ثلاثة أشهر من حين شرائها لكن السنة التى من يوم الطلاق تسعة أشهر منها استبراء وثلاثة أشهر منها عدة ققول الشارح عدة المسترابة فيه تسمح لأن العدة انما هى الثلاثة أشهر الأخيرة وأما التسعة الأول فهى استبراء • واعلم أن قول المصنف وان اشترت معتدة الخ یصور بما إذا اشترت بعد تسعة أشهر أو عشرة أو أحد عشر وأما إذا اشترت بعد أربعة أشهر أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية فلا یقال انها اشترت معتدة بل یقال انها اشترت مستبرأة أو ان كانت تمكث سنة فى هذه الصور كلها من يوم الطلاق ومن هذا تعلم أن النسكة فى قول الشارح فإن اشترت بعد تسعة ولم یقل بعد سنة مثلاً للناسبة لقول المصنف وان اشترت معتدة (قوله بعد تسعة) أى أو أقل منها (قوله وبعد سنة) الأولى اسقاط هذه لأنها لم تبق معتدة إلا أن یقال ذكرها لأجل تعمیم الصور (قوله وأما من تأخر حیضها لرضاع) أى أو استحیضت ومیزت وقوله فلا تحمل إلا بقرآین أى من حين الطلاق ولا بد من الاستبراء بحیضة من يوم الشراء ویأتى التداخل فان اشترت قبل أن تحيض أصلاً من عدة الطلاق حلت منها بقرآین وان اشترت بعد قرء من الطلاق حلت منها بالقرء الباقي وان اشترت بعد مضى قرآین حلت بحیضة من يوم الشراء (قوله وهما شهران وخمس لیل) أى فاذا مضت تلك المدة قبل الحیضة انتظرتها وان أنت الحیضة قبل فراغ تلك المدة انتظرت كلها (قوله ان لم تسترب) أى ان لم يتأخر حیضها عن المدة المذكورة بأن كان من عاداتها أن یأتیها أو أنها بالفعل (قوله أو ثلاثة أشهر) أى وحیضة الاستبراء وقوله ان تأخرت حیضتها أى ان كانت عاداتها ان الحیض لا یأتیها فى الشهرین والخمس لیل فاذا كانت عاداتها كذلك فحمل بالثلاثة أشهر ان حصلت الحیضة قبل تمامها والا انتظرت الحیضة (قوله فان ارتابت) أى بان كان من عاداتها أن یأتیها الدم فى الشهرین والخمس لیل وتأخر عن ذلك أو ارتابت بحس بطن وقوله تربصت تسعة أشهر أى لأن عدتها من الوفاة تسعة وكذلك استبرأؤها للقل الملك فیتداخلان فان زادت الزیة لم توطأ حتى تذهب (قوله بالمصبوغ) أى ولما لبس غیره قال فى المدونة وتلبس البیاض كل عرقه وغلیظه قال فى التوضیح ومال غیر واحد إلى المنع من رقیق البیاض والحق أن المدار فى ذلك على العوائد ولذا قال فى الكافى والصواب أنه لا یجوز لبسها بشئ تزین به یا ضا كان أو غیره انظرین (قوله ولو أدکن) أى هذا إذا كان المصبوغ أحمر أو اصفر أو اخضر بل ولو كان ادکن وهو المسمى الآن بالتمر هندی (قوله ووجب نزع) أى الحل عند طرو الموت

للرجل

بولها (ولو كتاتية) مات زوجها المسلم (ومفوداً زوجها) وقد حکم علیه بالموت

(التزین بالمصبوغ) من الثیاب حریرا كانت أو كتاناً أو قطناً أو صوفاً (ولو) كان (أدکن) بدال مهملة لون فوق الحجرة ودون السواد (إن وجد غیره) وظاهره ولو بیعه واستخلاف غیره (إلا الأسود) فلا ترك لبسه إلا إذا كانت ناصعة البیاض أو كان هوزینه قوم فیجب تركه (و) تركت (التحلی) أى لبس الحلی مطلقاً ولو خاتماً من حديد ووجب نزع عند طرو الموت

( والتطيب وعمله ) أى التطيب لأنه فى معنى التطيب ( والتجريد ) وإن لم يكن لها صنعة غيره إذا كانت تباع منه بنفسها والأفلامع ( و ) تركت وجوب ( التزني ) أى فى بدنها بدليل قوله ( فلا تمتشط بخناه أو كتم ) فتحين صيغ يذهب حمرة الشعر ولا يسوده وما تقدم فى التزين باللباس ( بخلاف نحو التزيت ) من كل دهن لا يطيب فيه ( والسدر ) بخلاف ( استندادها ) ( ٤٧٩ ) أى حاق عاتقها فيجوز ( ولا تدخل

الحمام ولا تطل جسدًا )  
بنورة ( ولا تنكح )  
ولوبغير مطيب ( إلا  
لضرورة ) فيجوز ( وإن  
بمطيب ونمسه نهاراً )  
وجوبا - حيث كان مطيبا  
[ درس ] فصل فى ذكر  
الفقود وأقسامه الأربعة  
( ولزوجة الفقود ) يلاذ  
الإسلام بدليل ما يذكرو  
فى غيره حرة أو أمة  
صغيرة أو كبيرة ( الرفع  
للقاضى والولى ) أى  
حاكم السياسة ( ووالى  
الماء ) وهو الساعى أى  
جانب الزكاة أن وجد واحد  
منهم فى بلد ما غير جائز  
بأخذ مال منها ليكشفوا  
عن حال زوجها ( وإلا )  
بوجد واحد منهم ( فلجاعة  
السليين ) من صالحى  
بلدها ولها أن لا ترفع  
وترضى بالقام معه فى  
عصمته حتى يتضح أمره  
أو تموت وظاهرها  
مخيرة فى الرفع لأحد الثلاثة  
والنقل أنها إن أرادت  
الرفع ووجدت الثلاثة وجب  
للقاضى فإن رفعت لغيره حرم  
عليها وصح وإن رفعت لجاعة  
السليين مع وجود  
القاضى بطل فإن لم يوجد  
قاض فتخير فيها فإن

للرجل إذا طرأ عليه وحى لابس له ( قوله والتطيب ) فإن تطيب قبل وفاة زوجها فقال ابن رشد  
بوجوب نزع وغسله كما إذا أحرمت ولاباجى وعبدالحق عن بعض شيوخه أنها لا تنزع وكذا نقل  
الشاذلى عن القرافى ورفق عبد الحق بينهما وبين من أحرمت فإن المهرمة أدخلته على نفسها بخلاف  
موت الزوج انظر ح اه بن ( قوله ولا تدخل الحمام ) قال ابن ناجى اختلف فى دخولها الحمام قبل  
لا تدخله أصلاً وظاهره ولو من ضرورة وقال أشهب لا تدخله إلا من ضرورة ونحوه فى التوضيح  
وهو يدل على ترجيح الثانى فيجوز دخوله مع الضرورة لأن القول الأول ظاهر فقط لا صريح  
وحينئذ فقول المصنف الا لضرورة يرجع لهذا أيضا اه بن ( قوله الا لضرورة ) المراد بها المرض  
لا مطلق الحاجة كما يشهد له قول أبى الحسن ودين الله بسر ( قوله وإن بمطيب ) مبالغة فى المستثنى فقط  
وهو جواز السكحل لضرورة ( قوله حيث كان مطيبا ) أى والألم يجب مسحه وإذا كان مطيبا  
ومسحته فلتمسحه بحسب الامكان أى تمسح ما هو زينة

فصل فى ذكر الفقود الذى لا يستطاع الكشف عنه وقوله أقسامه الأربعة أى وهى الفقود فى بلاد  
الاسلام أو فى بلاد العدو أو فى زمن الوباء أو فى القتال بين المسلمين بعضهم مع بعض أو بين المسلمين  
والكفار ( قوله ولزوجة الفقود يلاذ الاسلام ) أى سواء كان حراً أو عبداً كبيراً أو صغيراً وقول  
الشارح حرة أو أمة النخأى وسواء كانت الحرة مسلمة أو كناية ( قوله أى حاكم السياسة ) أى سواء  
كان والياً أو غيره أى كالنابا وأغاة الانكشارية ونحوهما ( قوله أى جانب الزكاة ) انماسمى والى الماء  
لأنه يخرج لجباية الزكاة عند اجتماع اللواشى على الماء ( قوله والا يوجد واحد منهم ) أى أو وجد ولكن  
امتنع من الكشف حتى يأخذ منها مالا ( قوله فلجاعة المسلمين ) هكذا عبارة الأئمة وعبر بعضهم بقوله  
فلصالحى جيرانها وقول عقب الواحد كاف اعترضه الشيخ أبو على السنائى قائلاً لم أر من ذكره  
ولا أظنه يصح قاله بن وكذا رد عيج فى وسطه كفاية الاثني فضلاً عن الواحد قائلاً  
التحقيق ان أقل الجماعة ثلاثة ( قوله لأحد الثلاثة ) أى اث وجده الثلاثة فى بلد ما  
( قوله فإن رفعت لغيره ) أى للوالى ووالى الماء ( قوله فتخير فيها ) أى فى الرفع للوالى ووالى  
الماء ( قوله فيؤجل ) أى المفقود الحر أربع سنين سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لا دعتة قبل  
غيته للدخول أولاً والحق ان تأجيل الحر بأربع سنين والعبد نصفها تبدى أجمع الصعابة عليه  
( قوله والاطاق عليه ) أى من حين العجز عن خبره من غير تأجيل بعد ذلك ( قوله من حين العجز عن  
خبره ) متعاقب بقوله فيؤجل الخ ( قوله بالبحث عنه ) أى بعد البحث عنه من هنا نقل الشاذلى عن  
السيورى ان المفقود اليوم ينتظره مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تلميذه عبد الحميد  
كما فى البدر القرافى ( قوله بأن يرسل الخ ) هذا تصوير للبحث عنه وأجرة الرسول عليها  
لأنها الطالبة هذا ان كان لها مال والأفن بيت المال ( قوله ثم اعتدت كالوفاة ) أى وعليها الإحداد  
عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك كذا فى بن وانما قال كالوفاة المفيد أنها ليست عدة وفاة حقيقة  
لغايرة المشبه للشبه به لأن هذا تموت أى حكم بالموت لا موت حقيقة واعلم أنها بمجرد انقضاء  
العدة المذكورة تحل للأزواج ولا يأتى هنا قول المصنف سابقاً ان تمت أى الدة المذكورة قبل  
زمن حيضها وقيل النساء لارية بها والا انتظرتها وأعام تسعة أشهر وذلك لانقضاء أمد الحمل من حين

رفعت لجماعة المسلمين مع وجودهما فالظاهر الصحة ( فيؤجل الحر أربع سنين إن دامت نفقتها ) من ماله والاطاق عليه لعدم النفقة ( و )  
يؤجل ( العبد نصفها ) سنتان ( من ) حين ( العجز عن خبره ) بالبحث عنه فى الاماكن التى يظن ذهابها اليها من البلدان بأن يرسل الحاكم  
رسولا بكتاب لحاكم تلك الأماكن مشتمل على صفة الرجل وحرافته ونسبه ليفتش عنه فيها ( ثم ) بعد الاجل السكأن بعد كشف الحاكم  
عن أمره ولم يعلم خبره ( اعتدت ) عدة ( كالوفاة ) أى كمدة الوفاة الحرة بأربعة أشهر وعشر

والأمة بشهرين وخمس ليال على ما تقدم ولو غير مدخول بها لأنه بقدر موته فلا نفقة لها فيها كما قال ( وسقطت بها ) أى فيها أى العدة ( النفقة ولا تحتاج ) الزوجة ( فيها ) أى في العدة بعد فراغ الأجل ( لإذن ) من الحاكم لأن اذنه حصل بضرب الأجل أولا ( وليس لها البقاء ) أى اختيار البقاء في عصمته ( بعدها ) أى بعد الشروع فيها على المعتد وبعد الفراغ اتفاقا ( وقدر طلاق ) من المفقود حين الشروع في العدة يفيتها عليه ( ٤٨٠ ) وقوعه ( بدخول ) الزوج ( الثاني ) عليها حتى لو جاء الأول قبل دخول الثاني كان

أحق بها وبعد الدخول بانت من الأول وتأخذ منه جميع المهر وان لم يكن قد دخل بها واستشكل تقدير هذا الطلاق بأنه لا حاجة له مع تقدير موته وعدتها عدة وفاة ( فتحل ) للأول وهو المفقود ( إن ) كان قد ( طلقها اثنتين ) قبل فقدته يعنى بعصمة جديدة إذا دخل بها الثاني ثم مات عنها أو طلقها لأن الطلقة الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود القدر وقوعها عند ابتداء العدة قد حقت وقوعها دخول الثاني فصارت بعد قرائتها بعصمة جديدة للأول وإنما تحل للأول بوطء من الثاني محل الميتة بان يكون بالغاً باتتشار لا نكرة فيه إلى آخر الشروط ( فإن ) جاء المفقود ( أو ) لم يجهى ( وتبين أنه حي ) ( أو ) تبين أنه ( مات فكالولي ) أى فحكمها في هذه الوجوه كحكم ذات الوليين زوجها كل من رجل وتقدم أنها

التأجيل كذا في عقب نعم لو كانت من ذوات الحيض ومضت عدة الوفاة المذكورة ولم تر الحيض لسكون عاداتها الحيض في كل خمس سنين مرة هل تنتظر الاقراء الثلاثة أو تحل بمجرد تمام عدة الوفاة المذكورة قولان قلها ابن عرفة فتتخير عيج في ذلك قصور كما قال بن ( قوله ) لأن اذنه ( أى في العدة بل وكذلك في التزوج حصل بضربه الأجل أولا ) ( قوله ) وبعد الفراغ ( أى من العدة اتفاقا اعلم أنه متى خرجت من العدة فليس لها اختيار البقاء في عصمته اتفاقا وأما بعد الشروع فيها وقبل كما لها فقال أبو بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تخرج من العدة وقال أبو عمران ليس لها البقاء على عصمته إذا تمت الأربع سنين وأما في خلاها أى الأربع سنين مدة الأجل قلها البقاء ( قوله ) وقدر ( أى وقدر الشارع وقوع الطلاق من المفقود حين شروعه في العدة وقوله يفيتها عليه أى على احتمال حياته ) ( قوله ) قبل دخول الثاني ( أى وبعد عقده عليها وأولى قبله وقوله كان أى الأول أحق بها ( قوله ) وتأخذ منه جميع المهر ) وان لم يكن قد دخل بها قايما على الميت والمعتز بعد التولم وهذا قول مالك وبه القضاء وروى عيسى عن ابن القاسم أنه لا يكمل لها المهر بل لها نصفه فقط ثم ان مضت مدة التعمير أو ثبت موته كمل لها ونسب هذا القول للباحي عن سحنون وذكر أن هذا القول هو الذي به القضاء والذي في التيطي أن الذي به القضاء الأول ثم انه على الأول إذا كان الصداق مؤجلا فهل يجعل جميعه وهو قول سحنون أو يبقى على تأجيله وهو قول مالك وهو الراجح وإنما لم يكن الأول أرجح مع حاول ما أجل بالموت لان هذا تموت لاموت حقيقة ونص الخلاف الجاري في الصداق المؤجل يجري في غيره من الديون المؤجلة ونص ابن عرفة اختلف في صداق من لم يبين بها فقال مالك لها جميعه قال التيطي وبه القضاء وابن دينار نصفه وبعض أصحابنا ان دفعه لها لم ينزع منها والا أعطيت نصفه وعلى الأول يبقى المؤجل لاجله وابن الماجشون يجعل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتعمير ولسحنون يجعل جميعه اه ونحوه في التوضيح واقتصر عليه ( قوله ) بأنه لا حاجة الخ ( قد يقال انه محتاج اليه لاجل فواتها على الأول بدخول الثاني إذا تبين حياته إذ لو اقتصر على تقدير موته لم تفت عليه بدخول الثاني \* والحاصل أنه يقدر وفاته لاجل أن تمت عدة وفاة ويقدر طلاقه لأجل أن نفوت على الأول بدخول الثاني ولأجل أن يكون حليتها للأول إذا كان طلقها طلقتين قبل فقدته بعصمة جديدة لا بالعصمة الأولى ( قوله ) فتكون للمفقود فيها إذا جاء الخ ( حاصله أنها تكون له في اثنتي عشرة صورة من ضرب ثلاثة وهي عجيته أو تبين أنه حي أو تبين موته في أربعة وهي إما أن يكون ذلك في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده علما فتكون للمفقود في هذه الصور اثنتي عشرة ( قوله ) أو بعده ( أى بعد عقد الثاني ( قوله ) ان تلذذ أى سواء جاء أو تبين أنه حي أو ميت فهذه ثلاث صور نفوت فيها على الأول ( قوله ) ان قضى الخ ( أى وأما ان قضى لها بالثاني كالموت تبين أنه

نفوت على الأول بتلذذ الثاني بها غير عالم ان لم تكن في عدة وفاة من الأول فتكون للمفقود فيما إذا جاء أو تبين حياته أو موته في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده علما بما ذكر ونفوت عليه وتكون للثاني ان تلذذ بها غير عالم وفائدة كونها للأول فيها إذا تبين موته فسخ نكاح الثاني وارثها كما أشار له بقوله ( وورثت ) الزوجة ( الأول ) أى للمفقود ( ان قضى له بها ) وذلك في أحوال أربعة ان يموت في العدة أو بعدها ولم يعقد الثاني أو عقد ولم يدخل أو دخل علما ( ولو تزوجها الثاني في عدة ) من الأول أى تبين ذلك ( فكبيره ) بمن تزوج في العدة فيفسخ نكاحه ويتأبد تحريرا عليها ان تلذذ بها أو وطئ ولو بعدها ولما ذكر أن زوجة المفقود نفوت بدخول الثاني كذات الوليين ذكر سبع مسائل يتوهم مساواتها لذلك ونبه على ان الحكم فيها مخالف

فلا يثبت دخوله فقال ( وأما إن نعى لها ) زوجها بان أخبر بموته فاعتمدت على ذلك واعتدت وتزوجت ثم قدم فلا نفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه أو حكم بموت الأول حاكم ( أو قال ) الزوج ( عمرة طالق مدعيًا ) زوجة ( غائبة ) اسمها كذلك قصد طلاقها به وله زوجة حاضرة اسمها عمرة لم يعلمه سواها فلم يصدق ( فطلق عليه ) الحاضرة لعدم معرفة الغائبة فاعتدت وتزوجت ( ثم أثبت ) أي ثبت أن له زوجة غائبة تسمى عمرة فترد إليه الحاضرة ولا يثبت دخوله الثاني ( وذو ) زوجات ( ثلاث وكل وكيلين ) على أن يزوجه فزوجه كل منها واحدة وسبق عقد أحدهما الآخر ففسخ نكاح الأول منها ظنا أنها الثانية لكونها خامسة فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين أنها الرابعة لكونها ذات العقد الأول فلا نفوت على الأول وأما الثانية فيتمين فسخ نكاحها لكونها خامسة ولو دخل بها وليس كلامنا فيها ( والمطالبة لعدم النفقة ) فزوجها ثان بعد ( ٤٨١ ) العدة ودخل ( ثم ظهر إسقاطها ) عن

الطلاق بان أثبت أنه كان أرسلها وآتها وصلها أو أنه تركها عندها أو آتها إسقطها عنه في المستقبل فلا يثبت دخوله الثاني ( وذات ) الزوج ( المفقود ) تزوج في عدتها ( للقررة ) لها من وفاة زوجها المفقود وأخرى لو تزوجت في الاجل ( فيفسخ ) نكاحها ذلك ثم أنها استبرأت من الوطء القاسد وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ثبت بالبينة أن المفقود كان قد مات وانقضت عدتها منه قبل نكاح الثاني فأنه بدخول الثالث لا يثبت على الثاني ( أو تزوجت ) بدعواها الموت تزوجها المفقود ولم يعلم موته إلا بقولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها ففسخ نكاحها

عقد عليها ودخل بها في حياة الأول غير عالم ثم مات الأول فلا ترثه ( قوله فلا يثبت دخوله ) أي دخول الثاني ولو ولدت منه أولادا ( قوله بان أخبر بموته ) أي سواء كان الخبر لها بالموت عدولا أو غير عدول وقوله حكم بموته الخ أي إذا كان الخبر بالموت عدلين إذ لا يتصور حكم الحاكم بغير العدلين ( قوله فلا نفوت عليه بدخول الثاني ) ولو ولدت الأولاد ولو حكم بموت الأول حاكم والفرق بين ذات المفقود وهذه أن حكم في المفقود استند إلى اجتهد الحاكم بثبوت فقده ولم يتبين خطؤه فلم يبال بمجيئه بعد الدخول والنعي لها زوجها أن حكم الحاكم بموته فقد استند إلى شهادة ظهر خطؤها وأما إذا لم يحكم بذلك حاكم فواضح وقولنا ولم يتبين خطؤها أي في وجود الفقد وما ذكره من أن النعي لها زوجها لا نفوت عليه بدخول الثاني ولو حكم بموت الأول أو لا وقيل نفوت أن حكم به والافلاو إذا رجعت للأول فتعتمد من الثاني ثلاث حيض أو ثلاثة شهور أو وضع حمل في بيته الذي كانت تسكن فيه معه وبمحال بينه وبينها فإن مات القادم اعتدت منه عدة وفاة ولا ترجم وإن لم يكن موته فاشيا لأن النعي لها أي الأخبار بموته شبهة ( قوله فلا نفوت على الأول ) أي بدخول الثاني ولو ولدت الأولاد من ذلك الثاني وكذا يقال فيما بعد ( قوله أو أنها إسقطها عنه في المستقبل ) ما ذكره من عدم قوتها على الأول بدخول الثاني في هذه هو ما نقله أبو الحسن عن عبدالحق وهو ظاهر تعبير المصنف بإسقاط دون سقوط وقيل أن ذلك الإسقاط لا يلزمها لأنه إسقاط للنهي قبل وجوبه وحينئذ فلا ترد للأول إذا دخل بها الثاني وهو ما للقرافي ( قوله فيفسخ نكاحها ) أي لأجل عدم ثبوت موت زوجها المفقود وقوله فاعتدت أي من فسخ النكاح وقوله فلا نفوت بدخول الثالث أي ولو ولدت منه أولادا ولا حد عليها لأن دعواها موته شبهة تدرأ عنها الحد كذا في عقب وتأمله ( قوله بشهادة غير عدلين ) أي شهادتها على موت الأول الغائب ( قوله فزوجت ثالثا بشهادة عدلين ) أي على موت الزوج الغائب ( قوله قبل نكاحه ) أي نكاح الزوج بشهادة غير عدلين ( قوله وإن آيين أي الباقيات من كون الضرب لمن قامت الخ ) بل وكذا أن آيين من القيام ومن الرفع حين قامت الأولى ثم فن بعد ذلك ولا يضرب لمن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى اه بن قالح وكلام ابن فرحون مع ما نقل

( ٦١ - سدوق - ثاني ) فاعتدت وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ظهر أن النكاح الثاني كان على الصحة في الواقع لثبوت موت الأول وانقضاء عدتها منه قبله فلا نفوت بدخول الثالث وترد للثاني لظهور صحته في الواقع ( أو ) تزوجت امرأة شخص غائب ( بشهادة ) رجلين ( غير عدلين ) على موته ( فيفسخ ) لعدم عدالة الشهود فزوجت ثالثا بشهادة عدلين ودخل بها ( ثم يظهر أنه ) أي نكاح الزوج بشهادة غير العدلين ( كان على الصحة ) لكون العدول أروا موته بتاريخ مقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فترد إليه ولا يثبت دخوله الثالث فقوله ( فلا نفوت ) واحدة من السبع ( بدخول ) جواب اما ( والضرب ) أي ضرب الاجل ( لو واحدة ) من نسائه المفقود قامت دون غيرها ( ضرب لبعين وإن آيين ) أي الباقيات من كون الضرب لمن قامت ضربا لمن وطأين ضربا أجل آخر فلا يضرب لمن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى ما لم يخرن المقام معه بان اخترته فلن ذلك وتستمر لمن النفقة ( وبقيت أم ولده ) على ما هي عليه ولا يضرب لها أجل وتعتق بل تستمر لمدة التعيم

أو لثوث موته (و) كذا (ماله) فيورث (٤٨٣) حينئذ وتعتق من رأس المال (و) بقيت (زوجة الأسير) زوجة (مفقود

أرض الشرك للتمير) ان  
دامت نفقتها والا فلها  
التطليق كالألوف خيتنا الزنا  
(وهو) أي التمير أي  
مدته (سبعون) سنة من  
يوم ولد وتسميها العرب  
دقة الاعناق (واختار  
الشيخان أبو محمد عبد الله  
ابن أبي زيد وأبو الحسن  
على القابسي) ثمانين وحكم  
بهمس (سبعين) سنة  
والراجح الأول ولذا  
قدمه (وإن اختلف  
النسود في سنة) بأن قلت  
بينة خمسة عشر وقلت  
أخرى عشرون (لأنه لا  
أي فالحكم بشهادة الأقل  
لأنه أحوط) ويجوز شهادتهم  
على التقدير أي التخمين  
للضرورة (وحلف الوارث  
حينئذ) أي حين الشهادة  
على التقدير بأن ما شهدوا  
به حق ويحلف على البت  
معتدا على شهادتهم وإنما  
يخلف من يظن به العلم فإن  
أرضت البينة الولادة فلا  
يعين (وإن تنصر) أي  
كفر (أسير فعلى الطوع)  
يحمل عند الجهل فتبين  
زوجته ويوقف ماله فإن  
مات، أفلل مسلمين وإن  
اسلم كان له (واعتدت)  
الزوجة (في مفود للعرك  
بين المسلمين) بعضهم  
بعضا (بعد انفصال الصفيين)

ابن يونس والميتى عن مالك أنهم إذا قن بعد مضي الأجل المضروب للأولى وبعد انقضاء عدتها  
فإن ذلك يجزيهن ولا يحتجن إلى عدة قال الشيخ سالم لكن بشكل على ذلك إذا أنفق من ماله في عدة  
الأولى ثم قن هل يرجع عليهن بما أنفق من ماله من حين أخذ الأولى في العدة والالزم ترجيحهم  
عليها بالمرجح (قوله أو لثوث موته) هذا إذا كانت نفقتها مستمرة والإنجاز عتقها عند أكثر  
الوقتين وصوبه ابن سهل وقيل أنها تطالب بسعيها في معاشها لثوث موته أو لمضي مدة التمير  
فتعتق من رأس المال واليه ذهب ابن الشقاق وابن العطار وابن القطان وزاد ابن عرفة قولنا ثالثا أنها  
تزوج (قوله فيورث حينئذ) أي حين إذ ثبت موته أو مضت مدة التمير وظاهره ولو لم يحكم بموته  
وليس كذلك فالمراد وورث ماله حين إذ ثبت موته أو مضت مدة التمير مع الحكم بموته والمعتبر  
وارثته يوم الحكم بموته لا وارثه يوم الفقد ولا وارثه يوم بلوغه مدة التمير بدون حكم كاتله ح عن  
ابن عرفة ونصه وأقوال للذهب واضحة بأن مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بموته لا يوم بلوغه  
تمويله (قوله وبقيت زوجة الأسير ومفقود أرض الشرك للتمير) أي ثم حكم بموته واعتدت زوجة  
كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فإن جاء بعد القسم لتركته لم يعض القسم ويرجع له من ماله (قوله كالألوف  
خيتنا الزنا) فإن لها التطليق ولو كانت نفقتها دأمة وينبغي أن يكون ماشك في فقده هل بأرض  
الأسلام أو الكفر كالمفقود في بلاد الكفر تحفيقا احتياطا في زوجته وماله قاله عبق (قوله وحكم  
بهمس وسبعين) ابن عرفة الميتى عن الباقي في سجلاته قيل بمرخمسا وسبعين وبه قضى ابن زرب  
اه ولم يعلم من كلام المصنف حكم من فقد وقد بلغ سن التمير أو جاوزه كمن فقد وهو ابن سبعين  
أو ثمانين ابن عرفة وعلى ابن السبعين إذا فقد لها زيد له عشرة أعوام أبو همران وكذا ابن الثمانين وإن فقد  
ابن خمس وتسعين زيد له خمس سنين وإن فقد ابن مائة اجتهد فيما زاد له اه بن (قوله على التقدير)  
أي على ما يقدرونه بغلبة ظنهم أي أنهم يشهدون بما يقبل على ظنهم واعتذر ذلك للتميز (قوله يحمل  
عند الجهل) أي عند جهل حاله من الطوع والإكراه وذلك إذا لم يتم بينة أصلا أو قامت بينتان  
أحدهما بالطوع والأخرى بالإكراه كذا قل عبق وفيه نظر لأنه إنما يكون قيامها كالجهل إذا  
عدم المرجح لأحدهما فيساقطان أما حيث وجد الرجح كإكراهها وهو كون بينة الإكراه مثبتة وهي  
مقدمة على النافية كافي التوضيح وغيره فلا يكون قيامها كالجهل اه بن ولو تزوجت زوجة من  
تنصر وشك فيه هل تنصروا أو كرهاتهم ثبت أنه مكروه فكأمرأة المفقود في كونها نفوت على الأول  
بدخول الثاني غير عالم وقيل كالنهي لها زوجها فلانفوت على الأول أصلا وأما لو علم إكراهه فكالمسلم  
بقي زوجته في عصمته وينفق عليها من ماله (قوله بعد انفصال الصفيين) الذي في المقدمات في هذا  
مانعه فتعتد امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المعركة قرية كانت المعركة من بلده أو جيدة وهو قول  
سحنون وقيل بعد أن يتلومله بقدر ما ينصرف من هرب أو من انهزام فإن كانت المعركة على بعد من  
بلاده مثل إفريقية من المدينة ضرب لامرأته أجل سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه فأنت  
زاهرا الأول لسحنون ونحوه في قل ابن يونس وعزا ابن يونس الثاني لابن القاسم عن مالك ونحوه في  
النوادر كاتله عنها شارح التحفة وعزا الميتى الأول للمالك وابن القاسم وعزا الثاني للعتبية وواقه  
التوضيح في عزو الأول ثم قال في التوضيح جعل ابن الحاجب الثاني خلافا للأول ابن عبد السلام  
وجعله بعضهم تفسيرا له واليه أشار المصنف هنا بالتفسيرين ثم اعلم أن عبارتهم اختلفت في الأول  
فصار ابن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبارة الأحمى والميتى وابن شاس من



ولكن للتعهد الذي لمالك وابن ابي اسلم أنها تعد من يوم التقاء الصفيين وعمل كلام الصنف إذا شهدت البيعة العادلة أنها رأت حضر  
السف فان شهدت بأنه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته

(٤٨٣)

فيجري فيه مامر (وهو)  
يتلوم) أي يتنظر مدة تعد  
بعدها بعد انفصال  
الصفيين (ويجهد) في قدر  
تلك المدة أو تعد بعد  
الانفصال من غير تلوم أصلا  
(تفسيران) لقول مالك  
تعتمد من يوم التقاء الصفيين  
في بعضهم أبقاه على ظاهره  
وبعضهم حمله على قول أصبغ  
يضرب لامرأته بحد  
ما يستقي أمره ويستبرأ أخيره  
(وورث ماله حيثن) أي  
حين الشروع في العدة بعد  
انفصال الصفيين وانقضاء  
مدة التلوم على القول به  
(كاللتج) أي المرتحل  
(لبلد الطاعون أو في زمنه)  
فقد أو قد في بلده من  
غير اجتماع فتعد زوجته  
بعد ذهاب الطاعون  
وورث ماله حيثن ولا  
يضرب له أجل للفقود  
(واعتدت) في القدر  
لازواج في القتال الواقع (بين  
المسلمين والكفار بعد  
سنة) كائنة (بعد النظر) من  
السلطان في أمره والتفتيش  
عنه وورث ماله حيثن ولا  
أنهى الكلام على أحكام  
الفايد الأربعة شرع  
في الكلام على ما يتعلق

التقاء الصفيين وعبر ابن الحاجب وتبعه الصنف بقوله بعد انفصال الصفيين ولم يتعقبه ابن عرفة ولا  
غيره من شراحه وإنما تعقبه اللقاني وأجاب بأن الراد أنها تشترع في العدة بعد الانفصال وتعسها  
من يوم الالتقاء اه وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن الحاجب هي التحقيق لانه إذا كان بين الالتقاء  
والانفصال أيام فيحتمل أن يكون إنما مات يوم الانفصال فلو حسبت من الالتقاء لزم أن تكون  
العدة غير كاملة فتحسب عدتها من يوم الانفصال لأنه محتاط في العدة بدليل ما تقدم من لقاء اليوم  
الأول وبشهادته قول اللقاني في بصرته لو كان القتال أياما أو شهرا فمن آخر يوم اه على ان قولهم  
من يوم العترة وكذلك من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء العترة أو انتهائه فيحمل على انتهائه وكذلك  
الالتقاء يحمل على انتهائه للاحتياط في العدة لما قبله ابن الحاجب والصنف حسن اه بن (قوله) ولكن  
المتعمد الخ) إلا أن الذي به الفتوى مالمصنف لانه الأحوط كذا قرر الشارح على ان مالمصنف  
وابن الحاجب يمكن جعله تفسيراً لرواية ابن القاسم عن مالك وان قوله فيها من يوم التقاء  
الصفيين الراد من يوم آخر التقاء الصفيين وهو يوم الانفصال (قوله) ويجهد في قدر تلك المدة) فإذا  
كانت المعركة بعيدة من بلده يوسع في المدة وان كانت قريبة يقل فيها بالاجتهاد فيهما (قوله) تفسيران  
لم يقل تأويلان لانها ليسا على المدونة كما علمت (قوله) في بعضهم أبقاه على ظاهره) أي فيكون خلافا  
لقول أصبغ (قوله) وبعضهم حمله على قول أصبغ) أي حمله على الوفاق له والأقرب الاول (قوله) أو  
في زمنه) أي أو المرتحل في زمنه ولو لبلد لا طاعون فيها (قوله) في بلده) أي الطاعون (قوله) بعد سنة  
كائنة (بعد النظر) أي لاحتمال أسره عند العدو واعترضه طفى بأن الذي في عبارة التيطي وابن رشد  
وابن شاس وابن عرفة وبعين الحكم وجميع ما وقفت عليه من كتب أهل الذهب سوى  
ابن الحاجب وتبعه المؤلف أن السنة من يوم الرفع للسلطان لا من بعد النظر والتفتيش عليه  
قل ولم يتبجح ولا غيره لشيء من هذا والكمال لله قلت ما قبله المؤلف تبعا لابن الحاجب نقله  
في التيطية أيضا عن بعض الموثقين ووقع القضاء به في الاندلس قال ابن عاصم في شرح التحفة  
وفي التيطية قال بعض الموثقين ينبغي أن يكون ضرب السلطان الأجل من يوم اليأس من الفقد  
لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ابن عاصم أيضا عقب مامر ولا  
تعارض بين نقل ابن رشد وقول أشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض الموثقين لان  
عمل نقل ابن رشد إنما هو من يوم اليأس لانه يكون قريبا من الرفع فبعد بالرفع عنه تجوزا اه فقد  
ناول ابن عاصم عبارة ابن رشد وردها لما به القضاء (قوله) ولما أنهى الكلام على أحكام الفايد  
الأربعة) أي الفقود في بلاد الاسلام وحكمه انه يؤجل أربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن  
خبره ثم تعد زوجته والفقود بأرض الشرك كالأسير وحكمهما أن تبقى زوجتهما لانتهاء مدة  
التعمير ثم تعد زوجته والفقود في الفتن بين المسلمين وحكمه ان تعد زوجته بعد انفصال الصفيين  
والفقود في الفتن بين المسلمين والكفار وحكمه أن يؤجل سنة بعد النظر والكشف عنه ثم تعد  
زوجته هذا حاصل ما تقدم وظهره انه لا يحتاج للحكم بموته في الأقسام كلها ولا لاذن القاضي  
للزوجة في العدة (قوله) وجوبا على الزوج) أي اذا كان حيا (قوله) استمرت في البائن) أي مطلقا  
كان للمسن ملكه اولا وقد كراهه قبل موته ام لا والأجرة حيثن رأس المال (قوله) على تفصيل

بسكى المعتدات ومن في حكمهن فقال (وللمعتدة المظلة) باننا أو رجعا السكى وجوبا على الزوج فان مات استمرت في البائن وكفا  
في الرجمي على تفصيل كما يأتي (أو المحبوسة) أي المنوعة من السكاح (سبيه) بغير طلاق

كالزنى بها غير عالة ومعتقة ومن فسخ نكاحها لفساد أو قرابة أو صهر أو رضاع أو لمان (في حياته السكنى) متعلق بالمحبوسة لا بما قبلها أيضا لان لها السكنى مطلقا كأمم واعترض على التقيد بقوله في حياته بأن ظاهر للدونة ان السكنى لا تقيد بذلك بل لو اطاع على موجب الفسخ ولو بعد الموت لوجب لها السكنى فكان عليه حذفه (والاعتوفى عنها) السكنى مدة عدتها بشرطين أشار لهما بقوله (إن سخل بها) ولو صغيرة مطيعة (٤٨٤) (والمسكن) التى هى ساكنة فيه وقت الموت (له) بملك (أو) إجارة و (تقد كراهه) كاه

قبل موته فلو تعد البعض فلها السكنى بقدره فقط وهذا كله إذا مات وهي في عصمته ولو حكما وأما إن مات وهي مطيعة بائنا فالسكنى ثابتة لها مطلقا كان المسكن له أم لا قد الكراهه أم لا ذهى مطيعة فالسكنى لها بلا شرط كما سنبه عليه (لا بلا تعد) للكراهه فلا سكنى لها (وهل مطلقا) كان الكراهه وجبة أو مشاهرة وهو الراجح لأن المال صار للورثة جميعا فتدفع الأجرة من مالها (أو) لا سكنى لها (إلا الوجبة) فهي أحق بالسكنى في ماله عند عدم النقد (تأويلان ولا) سكنى للمتوفى عنها (إن لم يدخل) بها صغيرة أو كبيرة (إلا أن يسكنها) معه في حياته لان إسكانها عنده بمنزلة دخوله بها (إلا) أن يكون أسكنها معه وهي صغيرة لا بوطأ مثلها (ليكنفسها) مما يكره

أى وهو ان يكون المسكن ملكا له أو قد كراهه قبل الموت والا فلا سكنى لها فالرجعية إذا مات زوجها مثل التوفى عنها وهي في العصمة في التفضيل المذكور لأنها متوفى عنها بدليل انتقالها أى الرجعية بعد الوفاة كأمم (قوله كالزنى بها غير عالة) أى فان لها الصداق والسكنى على من زنى بها وأما لو كانت عالة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله ان السكنى) أى سكنى المحبوسة بسببه (قوله فكان عليه حذفه) أى لأنه لا يصح رجوعه للمعتدة ولا للمحبوسة إذ لا فرق بينهما وذلك لان المطلقة البائن لها السكنى ولو مات عند ابن القاسم في الدونة خلافا لرواية ابن نافع أنها تسقط بالموت وكذلك المحبوسة لها السكنى سواء طلع على موجب الحبس في حال حياته أو بعد موته عند ابن القاسم في الدونة ويمكن الجواب عن المصنف بحمل قوله في حياته متعلقا بالمحبوسة على معنى ان من حبست في حياته أى اطاع على موجب حبسها قبل موته وفرق بينهما في حياته يجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك فهذا التأويل يصح كلام المصنف ويكون جاريا على قول ابن القاسم في الدونة (قوله والمعتوفى عنها) هذا شامل لأم الولد (قوله مطيعة) أى وأما غير المطيعة فلا سكنى لها إلا بالشرط الآتى وهو إذا أسكنها قبل الموت مطاعا دخل بها أم لا ويدل لذلك قول المدونة ونقله المواق ومن دخل بصغيرة لا يجمع مثلها فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وعليها عدة الوفاة ولها السكنى ان كان ضمنها اليه وإن لم يكن قتلها اعتدت عند أهلها ابن يونس قال أبو بكر بن عبد الرحمن وإن كان إنما أخذها ليكفلها ثم مات لم يكن لها سكنى (قوله ولو حكما) أى بأن كانت مطلقة قبل موته طلاقا رجعيا (قوله كاسبه عليه) أى بقوله واستمر إن مات أى واستمر السكنى ان مات المطلق (قوله لا بلا تعد) هذا بيان لمحرز الشرطين في وجوب السكنى للمتوفى عنها وصرح بفهوم الشرط لما فيه من التفصيل (قوله وجبة) أى مدة معينة (قوله أو مشاهرة) أى وهو العقد على لمدة الغير الممينة ككل شهر أو كل سنة أو كل جمعة بكذا (قوله تأويلان) أى في الوجبة وأما المشاهرة فلا سكنى لها قولوا واحدا \* والحاصل انه ان تعد الكراهه كان لها السكنى سواء كانت وجبة أو مشاهرة اتفاقا وإن لم يتعد في المشاهرة لا سكنى لها اتفاقا وفي الوجبة تأويلان (قوله إلا أن يسكنها) أى فإذا أسكنها معه في حال حياته ثم مات وجبت لها السكنى والقرض أن المسكن له أو قد كراهه كما قال الشارح والا فلا (قوله ان لها) أى للصغيرة التى أسكنها معه في حال حياته لأجل كفالتها ثم مات (قوله وعلم الخ) أى لأن حاصل كلامه أن غير المدخول بها متى أسكنها معه فلها السكنى سواء كانت مطيعة أم لا إلا إذا كانت صغيرة وقصد إسكانها معه كفالتها ثم مات فلا سكنى لها وما ذكره الشارح من ان الاستثناء الأول عام هو الصواب لا خاص بالصغيرة كما في عقب (قوله على ما كانت تسكن مع زوجها في حياته) الأولى قبل طلاقها وفي حال حياته (قوله ورجعت له) أى لحل سكنها (قوله فليست الواو للحال) أى بل للاستئناف

لأن

فلا سكنى والوضع بحاله ان المسكن له أو قد كراهه وفى نسخة ليكفلها

بلام بعد الفاء من الكفالة وهي الحضانة وهي الصواب لأن المسئلة مفروضة في الصغيرة الغير المطيعة لاوطء فضائتها لا توجب سكنها لانها لا تنزل منزلة الدخول ثم الراجح ان لها السكنى فكان عليه حذف الاستثناء الثانى وعلم أن هذا الاستثناء الثانى خاص بغير المطيعة والأول عام على ما مشى عليه المصنف (وسكنت) المعتدة مطلقة أو متوفى عنها (على ما كانت تسكن) مع زوجها في حياته شتاء وصيفا (ورجعت له إن قتلها) منه وطاعها أو مات من مرضه (واتهم) على انه إنما قتلها ليسقط سكنها فيه في المدة أى والشأن انه بهم عند جهل الحال فليست الواو للحال (أو كانت) مقبحة (بغيره) أى بغير مسكنها وقت الطلاق أو الموت إذا كانت الإقامة بغيره

غير واجبة بل ( وإن ) كانت أقامتها بغيره ( لشرط ) اشترطه عليها أهل الرضيع ( في إجارته رضاع ) أى شرطوا عليها أن لا تعرضه إلا في دار أهلهم ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لأنه حق لله وهو مقدم على حق الآدمي ( وانفسخت ) الإجارة أن لم يرض أهل الرضيع برضاعه بمسكنها ( و ) رجعت وجوبا لتعتد بمنزلها ( مع ثقة ) ولو غير محرم ( إن بقي شيء من العدة ) بعد وصولها له وظاهره ولو يوما واحدا ( إن خرجت ضرورة ) أى لحجة الاسلام ( فأت زوجها ) أو طلقها ( باننا ) ( ٤٨٥ ) أورجيا ( في ) سيرها وبسرها

عن منزلها ( كالثلاثة الأيام )

دخل اليوم الرابع فإن زاد

على ذلك لم ترجع بل

تستمر كما لو دخلت في

الاحرام ( و ) رجعت ( في )

الحج ( التطوع أو غير )

من التوافل كما أشار له

بقوله ( إن خرج ) الزوج

معه ( لكرباط ) فأت

أو طلق ولو قال إن

خرجت لكان أحسن

( لا ) أن كان الخروج

( لقيام ) أى إقامة هناك )

برفض سكنى محله الأول

( وإن وصلت ) بمالقة فيها

قبل النكاح أى ترجع

لمسكنها وإن وصلت

لمسكة أو لمحل الرباط وكذا

قوله ( والأحسن ) رجوعها

( ولو أقامت ) في محل

كالرباط ( نحو السنة أشهر )

بأن أقامت سبعة ولكن

النقل على المستحسن أنها

ترجع ولو أقامت طاما

( والختار ) عند الخصى

( خلافة ) وانها لا ترجع

بل تعتد بذلك المحل لكن

عدم رجوعها عند الخصى

بعد ستة أشهر اما قبلها

فترجع وكلام الاخرى

ضعيف والراجع المستحسن ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله ( وفي ) سفر ( الانتقال ) ورفض الأول فأت الزوج أو طلق بخيرة ( تعتد ) أن

شأت ( بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها ) أو بغيره فلو قال تعتد حيث شأت لكان أخصر وأوضح ويشمل ( وعليه ) أى على الزوج

المطابق لها ( الكراء ) يتقدم عنها حال كونه ( راجعا ) معها حيث لزمها الرجوع لعدة الطلاق لانه ادخله على نفسه وكذا أن لم يرجع معها

فلو قال راجعة بالتأنيث لكان أحسن وأموالها فالكراء عليها لا انتقال ماله للورثة كالأكرام عليه إذا اعتدت حيث شأت ولما كان

قوله فيما مر ورجعت في كل الاقسام مقيدا بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله تعالى كما قدمنا به على ذلك بقوله

لأن جعلها للحال يقتضى أن الاتهام شرط في رجوعها كأن يطلقها بالقرب من قتلها أو يموت بالقرب من مرضه الذى قتلها فيه بخلاف جعلها للاستئناف فانه لا يقتضى ذلك لأن المعنى والشأن اتهامه مطلقا وأجرة الرجوع عليه أن كانت وقت القراق بغير مسكنها كافى للحج ( قوله غير واجبة ) أى بان كانت في بيت أهلها زائرة لهم ( قوله ورجعت وجوبا لتعتد بمنزلها مع ثقة ) أى أنها إذا خرجت للحج ضرورة مع زوجها فأت أو طلقها بعد سيرها ثلاثة أيام فانه يجب رجوعها لتعتد بمنزلها أن بقي شيء من العدة بعد وصولها له ولو يوما واحدا \* أن قلت متى كان الطلاق أو الموت بعد سير ثلاثة أيام فانها إذا رجعت تدرك غالب العدة في منزلها فلا معنى لذلك الشرط \* قلت يمكن إقامتها في محل الطلاق لمرض اعترافها أو لا تتظار الثقة الذى ترجع معه تأمل ثم إن هذا الشرط أغنى قوله أن بقي شيء من العدة ينبغي رجوعه لجميع السائل التى فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا لو أخره للمنف عن جميعها كان أحسن ( قوله كما لو دخلت في الاحرام ) أى ولو في أول يوم من سفرها ( قوله ورجعت في الحج ) أى ورجعت في الحج التطوع إذا مات زوجها أو طلقها وإن وصلت بمسكة ورجعت في غيره من التوافل كالرباط ولو وصلت لمحل الرباط ( قوله لكان أحسن ) لأن المنظور له خروجها هي كان الزوج خارجا معها أولا ( قوله لأن كان الخروج لمقام هناك ) أى فلا يجب عليها أن ترجع لمحل سكنها ( قوله والأحسن رجوعها ولو أقامت نحو السنة أشهر ) أى أنه إذا كان الحج تطوعا أو سافرت لرباط ووصلت لمسكة أو لمحل الرباط وأقامت هناك ستة أشهر أو سبعة وطلقها زوجها أو مات فالأحسن عند ابن الموارز رجوعها لبلدها مع ثقة لثم عدتها بمحل سكنها لكن الذى في التوضيح أن محمدا استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهو الموافق لعبارة التوسى وابن عرفة وهذا خلاف ما يقتضيه المصنف فلعل ما في المتن تحريف وإن الأصل ولو أقامت السنة أو الأشهر كما في عبارة غيره قاله طيني وقول الزرقاني وفي قوله السنة أشهر نظر هذا النظر . بنى على أن العدد في كلام المصنف مضاف للأشهر ويصح أن يكون أشهر بدلا من السنة لا مضاف إليه فينتفى الاعتراض انظر بن ( قوله بخيرة تعتد أن شأت بأقربهما أو أبعدهما ) أى المكين المتقل منه وإليه وقوله أو بمكانها أى الذى هي فيه وقت الموت أو الطلاق وما قرر به شارحنا كلام المصنف من التخيير فقد تبع فيه غيره من الشراح وظاهر كلام ابن عرفة أن هذه أقوال وأنه ذكر في المسئلة سنة أقوال كما ذكره شيخنا نقلا عن اللقاني ( قوله أى على الزوج المطابق لها ) أى في حال سفرها لحجة الاسلام أو التطوع كالرباط ( قوله لكان أحسن ) أى لأن المدار في لزوم الكراء له رجوعها سواء رجع معها أولا ولا كما يلزمه أجرة رجوعها في الطلاق يلزمه أيضا كراء المنزل الذى ترجع إليه ( قوله إذا اعتدت حيث شأت ) أى في سفر الانتقال ( قوله أنه على ذلك الخ ) أى أنه على ما إذا طرأ موجب العدة بعد تلبسها بحق الله

ضعيف والراجع المستحسن ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله ( وفي ) سفر ( الانتقال ) ورفض الأول فأت الزوج أو طلق بخيرة ( تعتد ) أن شأت ( بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها ) أو بغيره فلو قال تعتد حيث شأت لكان أخصر وأوضح ويشمل ( وعليه ) أى على الزوج المطابق لها ( الكراء ) يتقدم عنها حال كونه ( راجعا ) معها حيث لزمها الرجوع لعدة الطلاق لانه ادخله على نفسه وكذا أن لم يرجع معها فلو قال راجعة بالتأنيث لكان أحسن وأموالها فالكراء عليها لا انتقال ماله للورثة كالأكرام عليه إذا اعتدت حيث شأت ولما كان قوله فيما مر ورجعت في كل الاقسام مقيدا بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله تعالى كما قدمنا به على ذلك بقوله

(ومضت المحرمة) (بجح أو محرمة) (أو للمتكفة) إذا طرأت عليها عدة على ما هي فيه ولا ترجع لمسكنها لتعديبه (أو أحرمت) (بجح أو محرمة بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة (٤٨٦)) فإنها تضي على أحرامها الطاريء. (وعصت) (بإدخال الأحرار على نفسها بعد

العدة لخروجها من مسكنها بخلاف ما لو طرأ اعتكاف فلا تغذ له بل تبقى بيتها حتى تم عدتها وكذا لو طرأ اعتكاف على أحرار أو عكسه فلا تخرج للطاريء بل تستمر على السابق • والحاصل أن الصور ست تم السابق ولا تخرج لللاحق إلا فيما إذا طرأ أحرار وعصت وتقدمت الستة في الاعتكاف (ولا سكني لأمة) عدة من طلاق أو وفاة (لمتبرأ) أي لم يكن لها مع زوجها بيت عنده والاقلها السكني (ولما حينئذ) أي حين لم تبرأ (الاتقال مع ساداتها) إذا انتقلوا من مسكنهم (كبدوية) معتدة (ارتحل أهلها فقط) فلها الارتحال معهم حيث كان يتعذر لحوقها بهم بعد العدة واحترز بقوله فقط عما إذا ارتحل أهل زوجها فقط فلا ترتحل معهم وتعتد عند أهلها فإن ارتحل أهلها فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بمحلها فإذا مات زوجها أو طلقها وكانت في حضر أو في قرية فلا يجوز انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقضي العدة كما في الجلاب (قوله فلا ترتحل معهم) أي مطلقا سواء كان عليها إذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها أم لا هذا هو المتمد لأن شأن الانتقال والعود المشقة خلافاً لمن قال أنها تؤمر بالارتحال معهم إذا كان لا مشقة عليها في العود لأهلها بعد العدة قاله شيخنا ومثله في بن (قوله وكانت قال لعذر) أي أنه يجوز لها الانتقال لما أحببت من الأمكنة ولو أراد الزوج خلافه إلا لفرض شرعي كصون نسبه لاجل عذر لا يمكن المقام معه بمسكنها (قوله كسقوطه) أي وكوحشة الانتقال جيران وأما الخوف فيأتي لها بمؤنسة ولا تخرج والمؤنسة تابعة للنفقة (قوله فإن انتقلت لعذر) أي ولو باذن مطلقها ردت بالقضاء أي لأن بقاءها مدة العدة في مكانها الذي كانت ساكنة فيه حين اللوث أو الطلاق حق لله تعالى (قوله وجاز لها الخروج) في حوائجها طرفي النهار أي وأولى في النهار ومحل جواز خروجها في طرفي النهار إن كان ذلك الزمان مأموماً ولا تخرج فيها بل نهاراً ابن عرفة وقيل لها التطرق نهاراً والخروج سحراً قرب الفجر وبعد للغرب وترجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة اللخمى قال مالك لا بأس أن تخرج قبل الفجر وأرى أن يعتاط للانساب فتؤخر خروجها لطول الشمس وتأتي حين غروبها قال بعض العلماء وكلام اللخمى هو اللاتي يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لئلا يطمع فيها أهل الفساد اهـ بن

(قوله ومضت المحرمة أو للمتكفة) أي مضت المحرمة على أحرارها إن طرأ عليها عدة أو اعتكاف ومضت للمتكفة على اعتكافها إن طرأ عليها عدة أو أحرار ولو حذف قوله أو أحرمت وعصت وقال عوضه كالمعتدة إن اعتكفت لا إن أحرمت لوفى بالصور الست كلها اهـ بن (قوله إذا طرأت عليها عدة) أي من وفاة أو طلاق (قوله بخلاف ما لو طرأ اعتكاف) أي على عدة (قوله فلا تغذ له) أي فلا تخرج له (قوله والحاصل أن الصور ست) أي لأنها إما أن تكون متلبسة بأحرار أو اعتكاف أو عدة ثم يطرأ عليها واحد من الثلاثة فالصور العقلية تسعة والواقعية ستة لأن المتلبسة بالأحرار إما أن يطرأ عليها عدة أو اعتكاف والمتلبسة بالعدة إما أن يطرأ عليها أحرار أو اعتكاف والمتلبسة بالاعتكاف إما أن يطرأ عليها أحرار أو عدة (قوله فتم السابق ولا تخرج لللاحق الخ) حاصله أنها تم السابق في خمسة وهي ما إذا كانت معتكة وطرأ عليها أحرار أو عدة أو كانت محرمة وطرأ عليها اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها اعتكاف فإن طرأ عليها إحرار مضت على أحرارها (قوله عنده) أي نبيت فيه عنده • وحاصل فقه المسئلة أن الأمة التي لم تبرأ أي لم يسكنها زوجها في بيت لا سكني لها على الزوج لافي عدة طلاق ولا في وفاة بل تعتد عند ساداتها ولها الانتقال حينئذ مع ساداتها إذا انتقلوا كما كان لها ذلك وهي في عصمتها حيث لم تبرأ كما قدمه المصنف بقوله وللسيد السفر من لم تبرأ ولا كلام لزوجها لأن حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما التي بوثت مع زوجها فلها السكني في طلاقه أو موته وليس لساداتها نقلها معهم عند أبي عمران ومن واقفه ولهم نقلها معهم عند ابن يونس وابن عرفة كما في بن والبدد (قوله حيث كان يتعذر لحوقها بهم بعد العدة) أي لو بقيت معتدة بمحل أهل زوجها فإن لم يتعذر لحوقها بأهلها بعد انقضاء العدة بمحل زوجها لم ترتحل واحترز المصنف بالبدوية عن الحضرية والقروية فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بمحلها فإذا مات زوجها أو طلقها وكانت في حضر أو في قرية فلا يجوز انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقضي العدة كما في الجلاب (قوله فلا ترتحل معهم) أي مطلقا سواء كان عليها إذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها أم لا هذا هو المتمد لأن شأن الانتقال والعود المشقة خلافاً لمن قال أنها تؤمر بالارتحال معهم إذا كان لا مشقة عليها في العود لأهلها بعد العدة قاله شيخنا ومثله في بن (قوله وكانت قال لعذر) أي أنه يجوز لها الانتقال لما أحببت من الأمكنة ولو أراد الزوج خلافه إلا لفرض شرعي كصون نسبه لاجل عذر لا يمكن المقام معه بمسكنها (قوله كسقوطه) أي وكوحشة الانتقال جيران وأما الخوف فيأتي لها بمؤنسة ولا تخرج والمؤنسة تابعة للنفقة (قوله فإن انتقلت لعذر) أي ولو باذن مطلقها ردت بالقضاء أي لأن بقاءها مدة العدة في مكانها الذي كانت ساكنة فيه حين اللوث أو الطلاق حق لله تعالى (قوله وجاز لها الخروج) في حوائجها طرفي النهار أي وأولى في النهار ومحل جواز خروجها في طرفي النهار إن كان ذلك الزمان مأموماً ولا تخرج فيها بل نهاراً ابن عرفة وقيل لها التطرق نهاراً والخروج سحراً قرب الفجر وبعد للغرب وترجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة اللخمى قال مالك لا بأس أن تخرج قبل الفجر وأرى أن يعتاط للانساب فتؤخر خروجها لطول الشمس وتأتي حين غروبها قال بعض العلماء وكلام اللخمى هو اللاتي يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لئلا يطمع فيها أهل الفساد اهـ بن

وكانت قال لعذر فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لئلا يطمع فيها أهل الفساد اهـ بن

ان تنقل لعذر (لا يمكن المقام معه بمسكنها كسقوطه أو خوف جارٍ سوء) أو لصوص (و) إذا انتقلت (لزمتم الثاني) (اللعذر) (و) إذا انتقلت لزمتم (الثالث) وهكذا فإذا انتقلت لعذر ردت بالقضاء قهرها عنها (و) جاز لها (الخروج)

في حوائجها طر في التهار ) المراد به ماما قبل الفجر بقليل وبعد المغرب للعشاء فجعلها طر في التهار بمجاز علاقته المجاورة (لا) تخرج (الضرر جوار ) بالنسبة ( الحاضرة ) إذا ضرر الجيران في حقها ليس بعذر يبيح لها الانتقال بخلاف البدوية (ورفعت) أمرها (الحاكم) ليكفهم عنها فإن ظهر ظلمها زجرها فإن زال الضرر والا أخرج الظالم (وأقرع) بينهم (لمن يخرج) أي يخرج الحاكم (إن أشكل) الأمر عليه، المدمينة أو لتعارضها (وهل) لاسكني لمن سكنت زوجها) معها لا كراه (ثم) طلقها فطلبت (٤٨٧) منه الكراء زمن العدة فلا يلزمه

لأنه من توابع النكاح أو يلزمه لأن المكارمة قد زالت (قولان) أظهرهما الثاني (وسقطت) أي السكنى بمعنى الأجرة (إن) أقامت غيره (أي غيره) مسكنها الذي لزمها السكنى فيه لغير عذر فليس لها طلب أجرة ما خرجت منه ولوأ كراه زوجها لغير (كنفقة) ولقد هربت (أمة) ثلاث (أي) مدة ثم جاءت تطلبها ممن هي عليه فأنها تسقط عنه ولا طلب لها بها إذا لم يعلم بموضعها الذي هربت إليه أو علم وعجز عن ردها وإلا لم تسقط (و) جاز (للغرماء بيع الدار في) عدة (التوفى عنها) بشرط استثناء مدة عدتها أربعة أشهر وعشرا وبين البائع وهو الغريم للمشتري أن الدار يعتد فيها ويرضى المشتري لأن البيان يقوم مقام الاستثناء فإذا لم يستثنوا ذلك ولا يتنوه لم يجوز البيع ابتداء ولكنه صحيح كمن باع دارا مؤجرة

(قوله في حوائجها) أي أو لمرس كما في المدونة فلا يفهم لحوائجها وإذا خرجت لحوائجها أو لمرس فلا تبين بغير مسكنها (قوله لا تخرج للضرر) أي كشاورة بينهم وقوله فيما مر أو خوف جار سوء أي على نفسها أو أنه فيمن لا يمكنه الرفع وهذا فيمن يمكنه أخش (قوله حاضرة) أي بالنسبة للحاضرة بخلاف البدوية إلا أن كان في البدو حاكم ينصف فالمدار إذن على وجود الحاكم وعدم وجوده في الحاضرة والبادية فمضى وجد الحاكم الذي يزيل الضرر إذا رفع إليه فلا تنتقل كانت حضرية أو بدوية وإن لم يوجد جاز الانتقال كانت حضرية أو بدوية وللنصف كالمدينة فرق بين الحضرية والبدوية نظرا للشأن من وجود الحاكم في الحاضرة دون البادية ونص ابن عرفة قلت ضابطه أن قدرت على دفع ضررها بوجه ما لم تنتقل وحملها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن بها من ترفع أمرها إليه بخلاف القرية غالبا (بن) (قوله لمن سكنت زوجها معها) أي في البيت الذي تملك ذاته أو منفعة (قوله قولان) الأولى تردد أي لعدم نص المتقدمين والأول من هذين القولين لابن العطار والثاني لابن المكوي ورده ابن راشد قائلا إن قول ابن المكوي وهم انظر بن ولكن الذي رجحه شيخنا القول الثاني كما في الشارح والراجح وأعلم أن محل الخلاف عند الإطلاق فإن طاعت له بالسكنى مدة العصة وتوابعها فلا سكنى لها قولا واحدا وإن طاعت مدة العصة فقط فلها السكنى قولا واحدا وعمله أيضا إذا اكرت السكن قبل العقد أو كان ملكا لها قبله وأما لو اكرتته أو ملكته بعد العقد فليس قولا واحدا وأعلم أنه لو اشترطت له في العقد السكنى فسخ قبل البناء وثبت بحده بمهر المثل وسقط الشرط (قوله وسقطت) أي سواء كانت معتدة من وفاة أو من طلاق وإنما سقطت لأنها لما تركت ما كان واجبا لها من غير عذر فلا يلزمه بعد ولما عنه عوض (قوله ولو أكره زوجها لغير) هذا هو المتمد وقال الأحمي أن أكره رجعت بالأقل مما اكرت به الأول وما اكرت به وأعلم أنها إذا كانت مطلقة طلاقا رجعيا وخرجت من مسكنها وأقامت غيره إنما تسقط سكنها وأما النفقة فلا تسقط ولو عجز عن عودها محلها وما ياتى في مسقطات النفقة من أن خروجها بلا إذن وعجزه عن ردها يسقط لها مهر خاص بمن في العصة (قوله هربت أمة) أي المطلقة أو غيرها وقوله ممن هي عليه أي سواء كان أباً أو وليه (قوله ثم جاءت تطلبها) أي النفقة مدة هروبها به (قوله والا) أي وإلا بان علم بموضعها وقدر على ردها لم تسقط (قوله وللغرماء الخ) دلح أبو الحسن اختلاف هل للورثة بيع الدار واستثناء المدة فجازاه للخمي ومنعه غيره لأنه غرر لأن المشتري لا يدري متى يصل لقبض الدار وإنما رخص فيه في الدين اه بن محل الخلاف إذا لم يكن على الميت دين أما أن كان عليه دين وباعها الوارث لطلب الغريم جاز اتفاقا (قوله وللمشتري الخيار) أي للضرر الذي عرض له وهذا قول مالك وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على ذلك الضرر الطاريء فهو مصيبة نزلت به (قوله وللزوج بيع الدار الخ) مثله الغرماء على الأشهر كما قاله عجم

ولم يبين للمشتري ذلك فإن البيع صحيح ولا يجوز ابتداء ويثبت للمشتري الخيار (فإن) بيعت بشرط سكنها مدة العدة (وارتابت) بحس بطن أو تأخير حيض (نهي) أي المعتدة (أحق) بالسكنى فيها من المشتري إذا دخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) في فسخ البيع عن نفسه والتماسك به (و) جاز (للزوج) بيع الدار (في) عدة مطلقة ذات الأشهر (كالصغيرة واليافة بشرط استثناء مدة العدة أو بيان ذلك للمشتري كمن باعها واستثنى ثلاثة أشهر فهو معلوم بخلاف ذات الأقراء أو الحمل فإنه لا يجوز للزوج أن يبيعها لجهل المدقة وقوله

في الأشهر أى تحقق اعتدادها بالأشهر بدليل قوله (و) في جواز البيع (مع توقع الحيض) من مطلقته كبت ثلاثة عشر عاماً وخمسين ومنعه (قولان ولو باع) الغريم في التوفيق عنها والزواج في الأشهر في متوقعة الحيض المرتابة بالفعل أو بالقوة ودخلا على أنه (إن زالت الرتبة) فالبيع لازم (٤٨٨) وإن استمرت فمردود (فسد) البيع للجهل بزوالها ولاتردد في عقد البيع (وأبدلت)

المعتدة من طلاق أى يلزم زوجها أن يبدلها (في) المسكن (المهرم) مسكناً غيره (و) أبدلت في المسكن (المأجر) لزوجها (والمستأجر) له بفتح الجيم (المتقضى المدة) أى مدة الاعارة أو الاجارة وقد بقي شيء من المدة مكلنا آخر إلى تمام المدة إن أراد رب الدار إخراجها وله أن يسكنها فيه برضا ربه باجارة جديدة أو اعارة أخرى فكلام المصنف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فانه إنما يكون لها السكنى إذا كان المسكن له أو قد كراهه أو كان الكراء وجية على أحد التأويلين وإذا تهدم أو انقضت المدة انهدم كونه له وانفسخت الاجارة وحينئذ يسقط حقها من السكنى (وإن) انهدم المسكن أو انقضت المدة (و) (اختلفا في مكانين) فطلبت واحدا والزواج غيره (نجيت) لما طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثره كرائه أو

(قوله ومع توقع الحيض قولان) معناه أنه اختلف في بيع الدار واستثناء سكنها مدة البراءة والحال أنه يتوقع حيضها لاستثناء خصوص الأشهر وذلك بحيث إنها إن حاضت تمسكت حتى تنقضي مدة الاقراء وإن لم تحض مكثت الثلاثة أشهر وهذا هو المراد بقول عبيق واستثناء مدة العدة يعني عدتها في نفس الأمر وهكذا قررته طئي وأصله لابن عبد السلام اه بن وأما بيعها واستثناء خصوص الأشهر فجائز اتفاقهم إن من قال بالجواز فنظر إلى أن الأصل بقاؤها على ما هي عليه من الاعتداد بالأشهر ومن قال بالمنع فقد نظر لاحتمال أن يطأ حيضها ومدة المدة به مجهولة والحاصل أن القولين مبنيان على اعتبار الحال واحتمال الطوارئ فمن نظر للحال أجاز ومن نظر لاحتمال الطوارئ منع وعلى الجواز لا كلام للمشتري إذا حصل لها حيض وانتقلت للاقراء لأنه دخل مجوزاً لذلك وعلى النسخ يفسخ البيع (قوله ولو باع النخ) حاصله أن الغرماء في التوفيق عنها كالزوج وكذلك الغرماء في الطلقة ذات الأشهر للتوقعة الحيض المرتابة إذا باع الدار وقلا في عقد السلع ان زالت الرتبة الحاصلة وقت البيع أو التي ستحصل فالبيع لازم وإن استمرت فالبيع مردود فإن البيع يفسد على المشهور وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العتية جوازه وأنه لا حرجة للمشتري وهذا حاصل تقرير الشارح وما قرر به الشارح المتن تبع فيه عبيق ومثله في التوضيح واعتضه الناصر بأنه غير صحيح وإنما معنى كلام ابن الحاجب أن البيع بشرط مكث المعتدة إلى زوال الرتبة فاسد وهذا هو المفروض في كلام الأئمة وبه قرر المواق قال في الجواهر ولو وقع البيع بشرط المكث فيها إلى زوال الرتبة كان فاسداً قال القاضي أبو الوليد وهذا عندي على قول من يرى أن للمبتاع الخيار وأما على قول من يلزمه ذلك فلا تأخير للشرط انظر بن (قوله وله) أى لزوجها أن يسكنها فيه أى محل سكنها الأول الذي انقضت مدة اجارته أو اعارته (قوله وأما من وفاة) أى وأما إذا كانت معتدة من وفاة وانهدمت الدار التي للميت أو المستأجرة أو انقضت مدة المستأجرة فانه لا سكنى لها لأنه إنما يكون النكاح إذا تهدم أى سواء كان ملكه أو مستأجراً وقوله وانفسخت الاجارة أى إذا كان مستأجراً وانهدم وعلم أن المعتدة من وفاة إذا انهدمت مقصورتها أبدلت بمقصورة أخرى من مقاصير دار الميت بخلاف ما إذا انهدمت الدار بناته فانها لا تبدل بغيرها ولو كانت للميت دار أخرى لا تنقلها الورثة مع عدم تعلق حقها فيها بخلاف الدار التي كانت مقصورتها بها وانهدمت المقصورة فان الدار وإن انتقلت للورثة لكن تعلق حقها بها من غير اعتدادها فيها (قوله حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثره كرائه) أى فإن كان فيه ضرر عليه بسبب كثرة كرائه فلا تجاب ما لم تتحمل بالزائد والا أجيب كما قاله اللخمي قال ابن عرفة وإنما يلزمها الزائد من الأكثر إن كان مادعاها إليه يليق بها اه بن (قوله إلى خمس سنين) هذا في المرتابة بحسب بطن وأما المرتابة بتأخر الحيضة فسنه كما مر (قوله كالجس على رجل حياته) أى وبعد موته يكون حبساً على آخر أو ملكاً له وأما لو اسقط المطلق حقه في ذلك الجس لأنسان لم يكن لها سكنى كما قاله عبيق وفيه نظر فإن اسقاطه هبة منه وليس للمطلق هبة ممكنة للمعتدة وإخراجها منه اه بن (قوله أى دار موقوفة على امام مسجد) أى وأما لو كانت الدار موقوفة على

المسجد

بجوارها لغير مأمون (وإراة الأمير ونحوه) كالغرضي وللعمرا إذا مات أو طلقها

وعزل وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تم عدتها به إن لم ترتب بل (وإن ارتابت) بحسب بطن أو تأخر حيض إلى خمس سنين (كالجس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت لا يخرجها المستحق بعده بحسب غيره حتى تم عدتها وإن ارتابت (بخلاف حبس مسجد) أى دار موقوفة على امام مسجد كائنه (يديم) أى يسد الساكن من امام أو مؤذن فمات أو طاق ثم عزل

أو أفرغ لغيره عن وظيفته بعد طلاقها فللإمام الثاني إخراج زوجة الأول والقرق أن دار الامارة من بيت المال والراء لهافيه حق بخلاف دار الامارة (ولأم ولد يموت عنها) السيد أو يعتقها (السكنى) مدة الاستبراء (٤٨٩) لكن لا يلزمها المبيت فهي تخالف

الحرية في هذا (وزيد) لها

على السكنى (مع العتق)

أى عتقه لها وهو حى لا

بالموت الذى الكلام فيه

(نفقة الحمل) ان كان حمل

وأما في موته فلا نفقة لحملها

لأنه وارث (كالمرتدق)

الحامل لها السكنى ونفقة

الحمل فان لم تكن حاملا لم

تؤخر واستبرئت ان كانت

ذات زوج ولها السكنى

قط (والشبهة) أى

الوطوء وطء شبهة إما

غلطا ولا زوج لها أو لها

زوج لم يدخل بها وإما بتكاح

فاسد يدرأ الحد كمن

نكح ذات محرم جهلا

فحملت فلها النفقة

والسكنى فلو علم بالحرمة

دونها فلها السكنى فقط

لأنها محبوسة بسببه فان

علت أيضا فزانية لا سكنى

لها ولا نفقة ق قوله (إن

حملت) راجع لما ذكر من

الردة والشبهة (وهل

نفقة) المشبهة بخلط يظنها

زوجته أو أمته (ذات

الزوج) الذى لم يدخل

بها (إن لم تحمل) من

الواطى لها (عليها) نفسها

مدة استبرائها ثلاث

حيض للحرية وحيضة

المسجد مطلقا فاستأجرها الامام وسكن فيها فلا تخرج منها زوجها إلا لتمام أجله كالمسكرة من أجنبي (قوله فللإمام الثاني إخراج زوجة الأول) وهذا هو ظاهر الصنف والذى فى كلام غيره أن الإخراج يتوقف على جماعة أهل المسجد ففى المواق وكذلك زوجة امام المسجد الساكن فى داره تمتد زوجته فيها الآن يرى جيران المسجد أن إخراجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار اه وقال ابن ناجى اختلاف إذا مات امام المسجد وهو ساكن فى الدار المحبسة عليه فقيل كمسئلة الأمير قاله بعض القرويين وبه جرى عمل قرطبة كما قال ابن عات ولم يحك ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل تخرج منها ان أخرجها جماعة أهل المسجد قاله ابن العطار وانتصر على قوله أكثر الشيوخ اه ونحوه فى عبارة ابن عرفة والتبطين والجواهر وابن فتحون عن ابن العطار اه فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة اه بن (قوله ولأم ولد يموت عنها الخ) حاصله انه إذا مات عن أم ولده فلها السكنى مدة استبرائها وذلك بحیضة ولا نفقة لها ولو كانت حاملا وإذا اعتقها وهو حى كان لها السكنى أيضا وكان لها النفقة إذا كانت حاملا (قوله السكنى) أى إذا كان المسكن له أو قد كراه على ما تقدم فى الحرمة كما صرح بذلك أبو الحسن فى شرح المدونة (قوله لكن لا يلزمها المبيت) أى فى محل سكناها سواء مات سيدها أو اعتقها ثم ان هذا خلاف قول المدونة قال مالك ولا أحب لها المواعدة فيها ولا تبیت إلا فى بيتها ولا احداث عليها لكن قال ابن عرفة بعده قلت قولها ولا تبیت إلا فى بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب لها المبيت فى الحیضة فى غير بيتها من عتق أو وفاة اه وكذا نقل ابن يونس مانعه ابن المواز لها أن تبیت فى غير بيتها مات السيد أو اعتقها اه بن فقد علمت أن ما قاله الشارح طريقة مرجحة وان كانت مخالفة لطريقة المدونة (قوله لم تؤخر) أى مدة طويلة كالحامل بل اما أن ترجع للإسلام أو تقتل بعد الاستبراء بحیضة ق قوله واستبرئت أى قبل قتها بحیضة (قوله ولها السكنى فقط) أى على زوجها فى مدة استبرائها لأنها محبوسة بسببه واستشكل شيخنا السدوى ثبوت السكنى للمرتدة بأنها تسجن حتى تتوب أو تقتل وأجاب بأنه يفرض فيها إذا غفل عن سجنها أو كان السجن فى بيتها (قوله والشبهة الخ) حاصل ما فى هذه المسئلة أن المرأة التى غلط بها تارة تكون لازوج لها وتارة تكون لها ونفقة والسكنى على الغالط وان لم تحمل فالسكنى عليه والنفقة عليها وان كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حملت من الغالط فسكناها ونفقتها على الغالط وان لم تحمل فالسكنى على الغالط والنفقة عليها لا على الغالط على الراجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقتها وسكناها على زوجها حملت أم لا إلا أن ينفى الزوج حملها بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكنى على الزوج مالم يلحق بالغالط فان لحق به فالنفقة والسكنى حينئذ على الغالط (قوله فلها النفقة والسكنى) أى وان لم تحمل فلها السكنى فقط ولا نفقة على الراجح (قوله قولان) الأول حكاه ابن يونس عن أبي عمران والثانى عن بعض التماليق ورجح ابن يونس الأول فالأولى للمصنف الاقتصار عليه أو أنه يقول تردد اه ثم ان حكاية القولين على ما ذكره للمصنف هو ما فى التوضيح والذى فى عبارة ابن عبد السلام على الزوج أو على الواطى ووجهه فيها ابن عرفة وعبارته على الزوج أو عليها

(٦٣ - دسوق - ثانى) للامة وهو الراجح بل الصواب فالواجب الاقتصار عليه (أو على الواطى) لها غلطا ولا وجه له

(قولان) فان حملت فعليه النفقة والسكنى كما تقدم بلا خلاف ولو دخل بها لكنت النفقة والسكنى على زوجها بلا خلاف الآن

بنفيه الزوج بلعان فان شاء فعلى الغالط ولما فرغ من الكلام على العدة من طلاق أو وفاة شرع فى الكلام على الاستبراء فقال



## [درس]

(فصل يجب الاستبراء)  
 لجارية (بمحصول الملك)  
 بشراء أو غيره ولو بانزاعها  
 من عبده لا بتزوج بشروط  
 ثلاثة أشار لها به (إن لم  
 تؤقن البراءة) فإن تيقنت  
 براءة زوجها أى غلب على  
 الظن ذلك فلا استبراء  
 كحديث مودة عنده أو  
 مبيعة بالخيار تحت يده ولم  
 تخرج ولم يبلع عابها سيدها  
 حتى اشتراها (ولم يكن  
 وطؤها مباحاً) قبل  
 حصول الملك وإلا فلا  
 استبراء كمن اشترى زوجته  
 أو وهبته (ولم يحرم)  
 عليه (في المستقبل)  
 احترازاً ممن اشترى محرمة  
 أو متزوجة بخبره فلا  
 استبراء عليه لأنه لاوطء  
 وهو لا يأتى (وإن صغيرة  
 أطاقت الوطء) لأن لم  
 تطقه كبت ثمان (أو كبيرة  
 لا يعملان عادة) كبت  
 تسع سنين وبنت سبعين  
 فيجب استبراء كل ثلاثة  
 شهور كإيائى (أو وخشاً  
 أو بصكراً أو رجعت)  
 لسيدها (من غصب) وقد  
 غاب عليها الغاصب البائع  
 غيبة يمكن فيها إصابتها  
 ولا يصدق في تيقنه قوله  
 بمحصول الملك مراده به  
 الاستقرار ليشمل هذه

(فصل يجب الاستبراء) حيث عاق الوجوب بالاستبراء علم أن الراد به الكشف عن حال الرحم  
 لأنه هو الواجب للدة وقوله بمحصول الملك أى بسبب الملك الحاصل أى للتجدد واعلم أن الجارية  
 لا تصدق في دعواها الاستبراء بمحض أو وضع حمل حتى ينظرها النساء كما في حاشية شيخنا  
 (قوله بشراء الخ) أى فإذا اشترى جارية أو وهبته أو تصدق بها عليه وأراد وطأها فيجب عليه  
 استبرائها قبل أن يستمتع بها وفي عيج يجب الاستبراء بالشروط المذكورة سواء اشتراها لاوطء أو  
 للخدمة وهو خلاف الظاهر من عبارات الأئمة في الجلاب ومن اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يوطأها  
 حتى يستبرئها بمحضه اه وفي التمدات مانعه واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال  
 فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة يبيع أوبة أو بأى وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة زوجها  
 أنه لا يوطأها حتى يستبرئها رفيعة كانت أو وضعة اه وفي التنبيهات مانعه الاستبراء لتيمز ماء  
 المشتري من ماء البائع ثم قال فيمن لا تتواضع وهى التى لم يقر البائع بوطئها والحال أنها من وخش الرقيق  
 فهذه لا مواضع فيها ولا استبراء إلا ان يريد المشتري الوطء فواجب عليه أن يستبرئ لنفسه مما  
 لهما أحدثته اه وفي الدعوة مانعه من وطئ أمة ثم أراد بيعها فعليه أن يستبرئها قبل البيع وعلى  
 المشتري أن يستبرئها قبل أن يوطأها اه فنحصل أنه لا يستبرئ المشتري إلا إذا أراد الوطء والبائع  
 لا يستبرئ إلا إذا وطئ. وكذلك سوء الظن لا يستبرئ المالك لأجله إلا إذا أراد الوطء أو التزويج  
 كما يأتى اه بن (قوله لا بتزوج) أى لمن تزوج أمة لا يجب عليه استبرائها (قوله تحت يده) أى  
 وكانت تحت يده مدة الخيار (قوله ولم يبلع عليها سيدها) أى لم يدخل عليها أى لم يخل بها (قوله حتى  
 اشتراها) أى كشرها بائعها قبل غيبة المشتري لها عليه فإذا باعها سيدها لإنسان ثم اشتراها منه  
 بالحضرة قبل أن يخل بها فلا استبراء عليه (قوله ولم يكن وطؤها مباحاً) أى في نفس الأمر احترازاً  
 عمالو كشف الغيب أن وطأها حرام كمن كان يوطأ أمته ثم استحققت فاشترتها من مستحقها فلا  
 يوطأها حتى يستبرئها لأن الوطء الاول وإن كان مباحاً في الظاهر إلا أنه فاسد في نفس الامر  
 (قوله وإن صغيرة) أى هذا إذا كانت الأمة التى حصل ملكها كبيرة يمكن حملها بل وإن صغيرة أطاقت  
 الوطء أو كبيرة لا يعملان عادة فصب المبالغة قوله لا يعملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لأنه يصير  
 التقدير هذا إذا لم تطاق الوطء بل وإن أطاقت وهذا فاسد لأنه لا استبراء ان لم تطق كما يأتى  
 (قوله كبت ثمان) هذا مثال لا لتطيق الوطء وقد نص التيطى عليه والحق أن هذا يختلف باختلاف  
 البلدان (قوله كبت تسع سنين) مثال للصغيرة التى تطيق الوطء ولا تحمل عادة (قوله فيجب استبراء  
 كل النخ) لا يقال ان التى لا يمكن حملها عادة قد تيقنت براءتها وقد تقدم أن شرط وجوب الاستبراء  
 أن لا تؤقن البراءة لانه لا يصدق عدم تيقن البراءة من الوطء لامن الحمل ففى لم تيقن براءتها من الوطء  
 وجب الاستبراء بيقن براءة زوجها من الحمل أم لا (قوله أو وخشاً) عطف على صغيرة فهو داخل في  
 حيز المبالغة أى هذا إذا كانت عليه بل وإن كانت وخشاً هذا إذا كانت ثيباً بل وإن كانت بكرًا  
 والخش يسكون الحاء الحقيق من كل شيء ويطلق الخش أيضاً على الرذل من الناس (قوله أو بكرًا)  
 أى لاحتمال إصابتها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة (قوله أو رجعت لسيدها) أى أو لزوجها ان  
 كانت متزوجة وقوله من غصب الخ اعلم أن ثقتها في حال استبرائها على سيدها لا على الغاصب  
 ولو حملت لعدم لحوق الولد به وقد قالوا إن المدار في كون النفقة على الواطئ لا على كون الولد لاحقاً  
 به كما أن المدار في السكن على كونها محبوسة بسببه اه بن (قوله قوله بمحصول الملك مراده به  
 الاستقرار) أى ان المراد بمحصول الملك الاستقرار تحت يد المالك لأجل أن يشمل هذه أى الراجعة

بان سبهاا الحربى وغاب  
عليها ثم رجعت لسيدها  
(أو غُضمت) من العدو  
فانه يجب على الغانم  
استبراؤها (أو اشترى ولو  
متزوجة) الأولى حذف  
ولولأن المبالغة في متزوجة  
اشترها رجل غير الزوج  
(وطلقت قبل البناء) فانه  
لا يطؤها حتى يستبرئها ولا  
ينزل منزلة الزوج في عدم  
الاستبراء خلافا لسنحون  
وشبه في وجوب الاستبراء  
قوله (كلوطوا) لسيدها  
فانه يجب عليه أن يستبرئها  
(إن بيعت أو زوجت) أى  
ان أراد بيعها أو تزويجها  
ومفهوم موطوءة أنه إذا لم  
يطأها جازله أن يبيعها أو  
يزوجها بالاستبراء للامن  
من حملها منه (وقبل قول  
سيدها) ان زوجها له أنه  
استبرأها فيعتمد الزوج  
على قوله ويعقد عليها  
ويطأ فهذا خاص بقوله  
أو زوجت وأما في مسألة  
البيع فلا بد من استبراء  
ثان للمشتري كالمز (وجاز  
للمشتري من) (بائع  
مدعي) أى الاستبراء  
تزوجها) فاعل جار أى  
جاز لمن اشترى جارية  
ادعى بانها أنه استبرأها  
أن زوجها لرجل (قبله)  
أى قبل استبراء المشتري منها

من غصب وكذا ما بعدها وهى الراجعة من سى وقد يقال لاداعى لذلك بل مراد المصنف بقوله  
بحصول الملك أى على جهة الانشاء أو التمام فينطبق حينئذ على الراجعة من غصب أو سى لأن الملك  
فيهما وان لم ينتقل على المذهب من أن دار الحرب لا تملك إلا أنه حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا  
رجعت من الغاصب أو السابى فقد تم الملك (قوله أو رجعت من سى) قال فيها إذا سبى العدو أمة أو  
حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حيض وأمة إلا بعد حيضة ولا يصدقن في نفى الوطء وان زنت  
الحامل فلا يطؤها زوجها حتى تضع أى لا يطؤها زوجها التى حملت منه قبل الزنا حتى تضع والنهى  
للكراهة وقيل انه للتنجيس وقيل انه خلاف الأولى وقيل إن الوطء جائز والمعتد كما تقدم عن  
ابن رشد أن وطء الزوج لها قبل وضعها حرام أما لو حصل لها الحمل من الغاصب لحرم على زوجها  
وطؤها حتى تضع باتفاق (قوله أو غُضمت أو اشترى ولو متزوجة) قيل ان هذا مستغنى عنه بقوله  
بحصول الملك أى وحينئذ فالأولى حذفه وقد يقال ان الاستثناء عنه بحصول الملك لا يضر لانه انما  
عليه مندرج تحت مع ما قبله وما بعده نعم يعترض على المصنف باعتراض آخر وهو أن قوله أو غُضمت أو  
اشترى لا حاجة له لأنه عين ما قبل المبالغة في قوله أو رجعت من غصب أى هذا إذا غُضمت أو  
اشترى بل ولورجعت من غصب انتهى عدوى (قوله لأن المبالغة في متزوجة الخ) حاصله أن قوله  
أو اشترى داخل في حيز المبالغة لأنه عطف على قوله صغيرة وحينئذ فيكون قوله أو اشترى مبالغة  
في متزوجة اشترها غير الزوج والحال انها طلقت قبل البناء وإذا كانت المبالغة المذكورة حصلت  
بالمعطف فلا حاجة لقوله ولو لحصول المبالغة بغيرها (قوله ولا ينزل منزلة الزوج في عدم الاستبراء)  
وذلك لأن الزوج يباح له وطؤها من غير استبراء اعتمادا على اخبار السيد انه استبرأها والمشتري  
لا يعتمد على إخباره اتفاقا والفرق بينهما تعبدى كما قرره شيخنا العدوى (قوله خلافا لسنحون)  
القائل انه لا يجب على ذلك المشتري استبراؤها لأن الفرض انها غير مدخول بها فلا وجه للاستبراء  
عنده (قوله كلوطوا الخ) هذا تنبيه في وجوب الاستبراء المفهوم من قوله يجب الاستبراء بحصول  
الملك وكأنه قال يجب الاستبراء بحصول الملك كما يجب باخراجه حقيقة أو حكما وقول الشارح  
كلوطوا لسيدها مفهوما أنها لو كانت موطوءة لغيره بأن زنت فلا يجب على السيد استبراؤها إذا أراد  
بيعها وأما ان أراد تزويجها فانه يجب عليه استبراؤها والحاصل انه لا يجب الاستبراء في البيع  
الا من وطء المالك وفي التزويج يجب من وطء المالك وغيره هذا هو الذى يدل عليه كلامهم والفرق  
أن النكاح لا يصح في المستبرأة مطلقا بخلاف البيع فانه يجوز بيع المعتدة والمستبرأة من غير المالك  
انظر بن (قوله فلا بد من استبراء ثان للمشتري) أى إذا أراد وطأها ولا يعتمد على قول البائع  
أنه قد استبرأها قبل بيعه (قوله وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله) قال شيخنا هذه يفهم منها  
قوله وقبل قول سيدها بالأولى وذلك لأنه إذا جاز للزوج وطؤها اعتمادا على قول المشتري اشترى  
من يدعى أنه استبرأها فأولى أن يعتمد على قوله استبرأها وقوله تزويجها أى وأما وطؤه هو أى  
المشتري فلا يجوز له أن يعتمد فيه على دعوى البائع أنه استبرأها كما مرأى وكذلك يجوز للمشتري  
من مدعيه بيعها من غير استبراء اعتمادا على دعوى البائع كذا قال عبق وفيه نظر إذ لا يحتاج في  
هذا الاعتماد إذ لا يجب الاستبراء لإرادة البيع الا في الموطوءة للبائع وهذه غير موطوءة للبائع  
(قوله على استبراء واحد) قال بن الذى يتبادر من النقل أن المراد استبراؤها قبل عقد الشراء فقط وبذلك  
ينتنى تكراره مع المواضة الآتية فقول الشارح بأن توضع الخ أى قبل عقد الشراء وقوله حتى ترى  
الدم أى فبعد رؤيته يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثان (قوله حيث يجب على كل منها)

لها اعتمادا على دعوى بانها (و) جاز (اتفاق البائع) لأمة (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد) حيث يجب على كل

الحصول غرضهما بذلك بان توضع تحت يدا مبن حتى ترمى الدم ( وكالمطواة باشتباه ) معطوف على قوله كالمطواة ان يمت وأعاد السكاف لبعده الفصل أى ( ٤٩٣ ) ويجب استبراء الأمة إذا وطئت غاطا كما لو زنت أو غصبت قبل أن يطأها

وفائدة الاستبراء في هذه مع ان الولد لاحق به تظهر فيمن رماه بأنه ابن شبهة فلا يجد إذا لم يستبرأ وإلاحد (أوساء الظن) أى يجب الاستبراء بحصول الملك إذا ساء للشرى مثلاظه بالأمة التي اشتراها ومثله بقوله (كن) أى كامة (عنده) أى عند الشرى مودعة أو مرهونة مثلا (تخرج) في قضاء الحوائج أو يدخل عليها فاشترها لاحتمال أن تكون قد وطئت بزنا أو غصبت ولا يترض على هذا بأتمه المملوكة تخرج في قضاء الحوائج لأن ذلك يشق فياته (أو) كانت مملوكة (لكتاب) عنها لا يمكنه الوصول إليها عادة أولصى أو امرأة أو محرم (أو محبوب) يجب استبراءها على مشتريها مثلا (أو مكتوبة) تصرف بالخروج والدخول (محزوت) عن الأداء ورجعت رقا فيجب على سيدها استبراءها وهذه الثلاثة من أمثلة سوء الظن (أو أضع فيها) أى في الأمة

أى بأن كان البائع قد وطئها والمشتري اشتراها لأجل الوطء (قوله أى ويجب استبراء الأمة) أى وكذلك الحرة إذا وطئت غلطا لكن بثلاثة أفرأه (قوله كما لو زنت) أى كما يجب استبراءها لو زنت أو غصبت (قوله قبل أن يطأها) متعلق بقوله يجب استبراء الأمة إذا وطئت غلطا وظاهره وجوب استبراءها ولو كانت ظاهرة الحمل من السيد قبل الوطء باشتباه وما معه من الزنا والغصب وهو ما اختاره ابن رشد لاحتمال اقشاش الحمل وقيل انه لا يجب الاستبراء في هذه الحالة ولا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها (قوله في هذه) أى الموطواة باشتباه (قوله مع ان الولد لاحق به) أى بالسيد لأنه لا فراش وقوله تظهر إلى آخر ما ذكره من التفصيل في الحدوعدمه مقديما إذا كان الولد يمكن أن يكون من وطء الشبهة بأن أتت به لستة أشهر فأكثر من وطء الشبهة أما ان أتت به لحضة أشهر منه فالخدمه مطلقا ومقديما إذا لم ينه السيد والا فلاحد (قوله فيمن رماه) أى رمى ولد الموطواة بشبهة (قوله مودعة أو مرهونة مثلا) أى والحال انها حاضت عنده (قوله أو يدخل عليها) أى يغتلى بها سيدها أو غيره وهى عند المودع أو للزمن وأما ما سأتى من ان من اشترى الأمة المودعة أو المرهونة عنده والحال انها قد حاضت عنده فلا يجب عليه استبراءها فمحمول على ما إذا كانت لا تخرج ولم يشب عليها أحدا يأتى مفهوم ما هنا (قوله لان ذلك يشق في أمته) أى لأن الاستبراء في أمته كلما خرجت ودخلت فيه مشقة بخلاف للرهوة والمودعة إذا كانتا تخرجان واستبراءهما فان استبرا كل واحدة مرة واحدة فلا مشقة فيه هذا وقد أفاد بعضهم أن محل كون أمته التي تخرج في قضاء الحوائج لا استبراء فيها إذا كانت مأمونة أما غيرها فيجب استبراءها إذا خرجت قولا واحدا وفي المجهولة الحال قولان قاله شيخنا (قوله أو محرم) أى أو كانت الأمة مملوكة لمحرم من محارمها بان كانت مملوكة لابن أخيها أو ابن أختها وباعها لرجل أجنبي منها فيجب عليه استبراءها إذا أراد وطأها (قوله فيجب استبراءها على مشتريها) أى لسوء الظن بها وأما البائع فلا يجب عليه استبراء لان البائع لا يجب عليه الاستبراء إلا إذا وطئ وما في عقبه في صواب وذلك ان البائع إذا كان لا يجب عليه استبراءها مع تحقق زناها فاحرى مع سوء الظن انظر بن (قوله مثلا) أى وكذا من تجدد ملكه لها بية أو صدقة أو ميراث (قوله تصرف الخ) أى وأما لو كانت لا تخرج من بيت سيدها ثم عجزت فلا يجب على سيدها استبراءها (قوله ولا يكتفى الخ) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن اه عدوى (قوله ولو قدم بها المبيع معه) أى لأن كلا من المبيع والرسول الذى باذن يده كيد المالك والظاهر ان علم المبيع ان المبيع معه لا يأتى بها وإنما يرسلها مع غيره بمنزلة أذنه له في الارسال اه خش (قوله وسواء كان السيد) أى قبل موته حاضرا أو غائبا أى وكان يمكنه الوصول إليها خفية وأما لو كان غائبا ولا يمكنه الوصول إليها وكانت لا تخرج في حوائجها فانه لا يجب على الوارث استبراءها وله وطؤها بلا استبراء أى وسواء أقر السيد بوطئها أم لا ولو كان قد استبرأها قبل موته وسواء كانت تلك الأمة قنا أو أم ولد لا يقال ان أم الولد لا تورث فلا يظهر هذا مع قول الشارح ويجب الاستبراء على الوارث الآن يقال يظهر هذا في أم الولد إذا أراد الوارث أن يتزوج بها تأمل اه ابن عبد السلام ولو قيل في الأمة التوفى عنها سيدها ولم يقر بوطئها لا تحتاج للاستبراء غائبا كان سيدها أو حاضرا ما كان

بأن دفع ثمنها لمن يشتريها به فاشترها ( وأرسلها مع غيره ) من غير اذن في إرسالها فعاضت في الطريق وجب على سيدها بعيدا استبرؤها ولا يكتفى بهذه الحيضة لأن الرسول حينئذ ليس بأمينه بخلاف لو قدم بها المبيع معه أو أرسلها باذن (و) يجب الاستبراء على الوارث ( بموت سيد ) وسواء كان السيد حاضرا أو غائبا ( وان استبرأت ) أى استبرأها سيدها قبل موته فلا بد من استبراء الوارث

أو انقضت عدتها) من زوجها التوفى أو الطلق لها بحيث حلت لسيدها قبل موته فيجب الاستبراء على الوارث بخلاف لو مات قبل انقضائها (و) يجب الاستبراء (بالعتق) تنجيزاً أو تعاقباً فليس لأجنبي تزوجها قبل استبرائها بحجة إن لم يستبرئها معتقها قبل العتق ولم يخرج من عدة زوجها قبل العتق أيضاً وأما لو استبرأها قبله أو انقضت عدتها (٤٩٣) فأعتقها فقد حلت مكانها للزواج وأما

العتق فله تزوجها بغير  
استبراء إذا كانت خالية  
من عدة وهذا في القن وأما  
أم الولد فلا بد أن تستأنف  
الاستبراء بعد عتقها ولو  
استبرأها السيد قبل العتق كما  
أشاره بقوله (واستأنفت)  
الاستبراء بحجة بسبب  
عتقها (إن استبرئت) قبل  
عتقها أو انقضت عدتها  
ولا يكفيها الاستبراء ولا  
العدة الساجان على العتق  
(أو غاب) سيدها عنها (غيبه)  
علم أنه لم يقدم) منها  
خاضت في غيبته ثم أرسل  
لها العتق (أم الولد فقط)  
فاعل استأنفت لأنها فراش  
للسيد فالحيضة في حقها  
كالعدة في الحرة فكما أن  
الحرة تستأنف عدة بعد  
الوفاة أو الطلاق ولا  
تكتفى بما ذكر فكذا أم  
الولد وقوله فقط أي  
بخلاف القن فتكتفى  
بالاستبراء السابق على  
العتق وقوله (بحجة)  
راجع للجمع ما تقدم من  
أول الباب إلى هنا من يمكن  
حيضها وسيأتي استبراء  
الصغيرة والبالغة (وإن

بعيداً ألتري أنها لو أتت بولد لم يلحق بسيدها فلم يبق الاستبراء إلا لسوء الظن (قوله أو انقضت الخ)  
أي أن الأمة إذا مات زوجها أو طلقها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فإنه يجب  
استبرائها على وارثتها لأنها حلت للسيد زمناً ما فلا يستبراء هناك لسوء الظن إلا ما منع له من وطئها وكذا  
يجب الاستبراء على المشتري فيما إذا انقضت عدتها من زوجها ثم باعها سيدها (قوله بخلاف لو مات)  
أي السيد قبل انقضاء عدتها من زوجها التوفى أو الطلق لها فلا يجب الاستبراء على الوارث لأنها لم  
تحل لسيدها زمناً ما فإذا علمت أن حكم ما إذا مات بعد انقضاء العدة مغاير لحكم ما إذا مات قبل  
انقضائها تعلم أن قول المصنف أو انقضت عطف على إن استبرئت لا على اشترت لأنه يصير  
التقدير هذا إذا لم تنقض عدتها بل وإن انقضت مع أنه إذا لم تنقض فلا استبراء (قوله ولم يخرج من عدة  
زوجها) أي المطلق لها أو التوفى عنها قبل العتق (قوله وأما المطلق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت  
خالية من عدة) ما ذكره من عدم الاستبراء فيما إذا اعتق وتزوج مقيد بما إذا كان يطؤها قبل العتق وأما  
إذا اشتراها فأعتقها عقب الشراء وعقد عليها فلا بد من استبرائها ولا يكفي في إسقاط الاستبراء عتقه  
(قوله أو إن انقضت الخ) أي أول يستبرئها ولكن انقضت عدتها من موت زوجها أو طلاقه إذا  
كانت متزوجة ثم أعتقها بعد انقضائها فلا تكفيها تلك العدة السابقة على العتق كما أنه لا يكفيها  
الاستبراء الحاصل قبله إذا كان استبرأها ولا بد من استئناف الاستبراء بحجة بعد العتق (قوله علم  
أنه الخ) أي وكان يمكنه الوصول إليها خفية وإلا فلا استبراء (قوله ولا تكفي بما ذكر) أي من  
الاستبراء والغيبه الحاصلين قبل الموت والطلاق (قوله فتكتفى بالاستبراء السابق على العتق) أي  
وأما في الموت فإنها تستأنف الاستبراء فتحصل أن السيد إذا مات فلا بد من الاستبراء كانت أم ولد  
أو غيرها ولو استبرئت قبل الموت أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً عنها قبله غيبة يمكنه فيها  
الوصول إليها وأما إن أعتقها فأم الولد لا بد من استبرائها ولو كانت قد استبرئت قبله أو انقضت عدتها  
قبله أو كان سيدها غائباً ثم أرسله أي العتق لها وأما غيرها أم الولد فتستبرأ أيضاً ما لم تكن استبرئت قبله أو  
انقضت عدتها قبله أو كان غائباً قبله وإلا اكتفت بذلك ولا تحتاج لاستئناف استبراء (قوله راجع  
لجميع ما تقدم من أول الباب) أي وهو قوله يجب الاستبراء بحصول الملك الخ وعلم من قوله بحجة أن  
القرء هنا ليس هو الطهر كالعدة بل الدم فيمجرد رؤيته حصلت البراءة فلم تشتري المتع غير ما بين السرة  
والركبة على ما مر في الحيض (قوله ممن يمكن حيضاً) أي ولم يتأخر عن عاداتها المعتادة للنساء وهو إتيانه  
في كل شهر (قوله وكذا إن كانت عاداتها أن تأتيها بعد ثلاثة أشهر) أي كما إذا كانت عاداتها أن الدم  
يأتيها بعد كل أربعة أشهر أو خمسة إلى تسعة أشهر وقوله على الراجح أي من قول ابن القاسم وهما  
الاكتفاء بثلاثة أشهر أو تنتظر الحيضة • والحاصل أنه إذا كانت عاداتها أنها لا تحيض إلا بعد  
تسعة أشهر فلم يختلف قول ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر وإن كانت لا تحيض إلا لأكثر من  
ثلاثة أشهر إلى تسعة فاختلف قول ابن القاسم هل تنتظر الحيضة أو تكتفى بثلاثة أشهر الأول  
سماع يحيى والثاني سماع عيسى وهو الراجح فعلم أن معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو أربعة

تأخرت) الحيضة لا قن أو أم الولد بلا سبب عن عاداتها وكانت عاداتها أن تأتيها قبل ثلاثة أشهر أو تأخرت لسبب رضاع أو مرض كما  
أشاره بقوله (أو أرضت أو مرضت) سواء كانت عاداتها أن تأتيها قبل الثلاثة أو بعدها (أو استحيضت ولم يميز) بين دم الحيض  
والاستحاضة (ثلاثة أشهر) مدة استبرائها وكذا إن كانت عاداتها أن تأتيها بعد ثلاثة أشهر على الراجح

(كالصغيرة) المطابقة للوطء (واليايسة) من الحيض (ونظر النساء) المارقات والجمع ليس بشرط فيمن عادت أن يأتيها الحيض قبل الثلاثة فتأخر لغبر رضاع ومرض وفي السحاضة التي لم تميز لافيمن عادت أن يأتيها بعد الثلاثة ولا فيمن تأخر لرضاع ومرض ولا في صغيرة وآيسة (فإن ارتبن) بحس بطن (٤٩٤) (فتسعة) أشهر فإن زالت الريبة حلت وإلا مكثت أقصى أمد الحمل (و) استبرئت الحامل (بالوضع) لجميع حملها وإن

دما اجتمع (كالعدة) فلا يكفى بعضه وتربصت الى أقصى أمد الحمل إن ارتابت (وحرّم) على المالك (في زمنه الاستمتاع) بجميع أنواعه من وطء ومقدّماته حاملا أم لا لأن يكون الاستبراء من زنا أو غصب أو اشتباه وهي بيئة الحمل من سيدها فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها كما تقدم نحوه في العدة \* ولمّا فرغ من الكلام على ما يوجب الاستبراء شرع في مفاهيم قيوده وإن لم يكن على الترتيب فقال ( ولا استبراء ) على صغيرة ( إن لم تطق الوطء ) كنت ثمار فأقل وهذا مفهوم أطاقت الوطء ( أو ) أطاقت لكن ( حاضت تحت يده ) أي عنده ولم تحصل إساءة ظن ( كودعة ) ومرهونة وأمة زوجته وولده الصغير أو نحو ذلك ( ومبيعة بالخيار ولم تخرج ) للتصرف في حوائجها ( ولم يلبس ) أي يدخل ( عليها سيدها ) ثم اشتراها أو ملكها بوجه أو

أوستة أو أكثر تكفي في الاستبراء بثلاثة أشهر بخلاف العدة فإن معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو بعد سنة أو خمس سنين أو عشرة على ما قيل فلا بد من الحيض ولا تكفي ثلاثة أشهر والفرق أن العدة ثبتت بالقرآن فشد فيها وأما الاستبراء فقد ثبت بخبر آحاد ( قوله كالصغيرة واليايسة ) هاتان تمام الستة الستة من قوله بحضة الشارع لها بقول المصنف وإن تأخرت أو أرضت أو مرضت أو استحضت ولم تميز كاليايسة والصغيرة ( قوله فيمن عادت الخ ) أي إذا انظر النساء المارقات لمن ذكر وقلن إنما لا حمل بها فإنه يكتمى بالثلاثة الأشهر ( قوله لافيمن عادت الخ ) أي لأن هذه المسائل الأربع يكتمى فيها بالثلاثة الأشهر من غير نظر للنساء وما قبله الشارح من أن نظر النساء خاص بما ذكره من المسائلين دون هذه المسائل الأربع هو محصل نقل المواق وإن عرفة ( قوله فإن زالت الريبة الخ ) صوابه فإن لم تزد الريبة حلت وهذا صادق بما إذا زالت أو بقيت بحالها وإلا بان زادت مكثت أقصى أمد الحمل \* والحاصل أنه إن زالت الريبة قبل التسعة الأشهر أو بعد تمامها حلت بمجرد زوالها وإن استمرت الريبة بعد التسعة أشهر فإن لم تزد حلت بمجرد تمام التسعة وإن زادت مكثت أقصى أمد الحمل كما أفاد ذلك نقل بن عن ابن رشد ( قوله وتربصت الى أقصى أمد الحمل إن ارتابت ) أي إن ارتابت بعد الوضع بحس بطن تربصت أقصى أمد الحمل ( قوله فلا يحرم وطؤها ) بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل إنه جائز واختار بن ماقاله ابن رشد من الحرمة لاحتمال انقشاش الحمل ( قوله كودعة ومرهونة ) أي حاضت عنده ثم اشتراها من سيدها وكذا يقال في أمة وزوجته وأمة ولده ( قوله ومبيعة بالخيار ) حاصله أن الشخص إذا اشترى أمة بالخيار له أو لغيرها وقبضها المشتري عنده فحاضت في أيام الخيار فأمضى من له الخيار البيع فإن المشتري لا يحتاج لاستبرائها بحضة ثانية وحلها وطؤها ( قوله ولم تخرج ولم يلبس عليها سيدها ) هذان القيودان راجعان للودعة وما بمسدها وهي المبيعة بخيار فإن تخلف قيد منها فلا بد من الاستبراء لسوء الظن ( قوله لأن وطأه الأول صحيح ) أي والاستبراء إنما يكون من الوطء الفاسد وما ذكره من عدم الاستبراء هو المشهور وقيل بوجوبه ليفرق بين ولده بوطء الملك فإنه ينتفى بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتفى إلا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول ( قوله لأنه التوهم ) أي لأنه يؤولم أنه إذا اشتراها قبل البناء يلزمه استبرائها وأما بعد بنائه بها فلا يتوهم وجوب استبرائه إنما لأن الماء مأوّه ووطؤه الأول صحيح والاستبراء إنما يكون من الوطء الفاسد ومن المعلوم أن ما بعد للبالة لا بد أن يكون متوهمها وبعبارة بن وكان الأولى أن يقول وإن قبل البناء لأن القابل وهو ابن كنانة إنما يوجب الاستبراء إذا كان الشراء قبل البناء ( قوله بالعقد عليها ) أي على من أعتقها \* وحاصله أن محل كونه إذا اشترى زوجته قبل البناء بها لا يجب عليه استبرائها ما لم يقصد بتزوجه لها إسقاط الاستبراء الذي يوجب الشراء الحاصل بعد وإلا عومل بنقيض مقصوده ( قوله أو اشترى زوجته ) هذه عكس ما قبلها لأن التي قبلها كان يطؤها أولا بالملك

فصار

بت البراءة لأنه علم براءة زوجها بالحيض ولم يحصل إساءة ظن وهذا مفهوم قوله

إن لم توفن البراءة ( أو أعتق ) أمته للوطء له ( وتزوج ) أي أراد أن يتزوجها فلا استبراء عليه لأن وطأه الأول صحيح ( أو اشترى زوجته وإن ) كان الشراء لها ( بعد البناء ) بها لأن الماء مأوّه ووطؤه الأول صحيح وهذا مفهوم قوله ولم يكن وطؤه مباحا ولو قال وإن قبل البناء لكان أحسن لأنه التوهم ومحلّه ما لم يقصد بالعقد عليها إسقاط الاستبراء وإلا وجب عليه ثم فرع على قوله أو اشترى زوجته

قوله (وإن باع) الزوج زوجته (للشراء) (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها (أو) لم يدها ولكنه (أعتق) بعد ما دخل بها قبل الشراء (أو مات) بعد ما دخل واشترى (أو) كان الزوج مكاتباً فاشترى زوجته بعد ما دخل بها (عجز) هذا الزوج (المكاتب) فرجعت لسيده بأن انتزعتها منه (قبل وطء الملك) الحاصل بالشراء ظرف تنازعه الأفعال الأربعة (لم يعمل السيد) فبعد العتق أى لم يعمل لسيده اشتراها أو ورثها أو انتزعتها من مكاتبه عند عجزه (ولا زوج) يريد تزوجها بعد العتق أو بعد الموت أو البيع أو عجز المكاتب (إلا بقرأين) أى طهرين (عدة فسخ النكاح) بالجربد (٤٩٥) أو بيان من قرأين وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف أى هما

فصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح فصار يطؤها بالملك (قوله وإن باع الزوج زوجته الفسخ) يعنى ان الزوج الحر أو العبد إذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهى زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك فلا عمل لسيدها للشترى وللمن زوجها له إلا بقرأين عدة فسخ النكاح لانه بمجرد الشراء انفسخ النكاح ولم يحصل منه بعده وطء الملك أو أعتقها بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا عمل لمن تزوجها غير العتق إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو مات بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا عمل للوارث وللمن زوجها له الوارث إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء فلا عمل لسيده المكاتب ولا لمن زوجها له ذلك السيد إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو مات قبل أن يطأها بالملك ورجعت لسيده فلا عمل لسيده وللمن زوجها له السيد إلا بقرأين عدة فسخ النكاح (قوله تنازعه الأفعال الأربعة) أى وهى باع وأعتق ومات وعجز (قوله فيما عدا الفسخ) أى ان قوله لم يعمل لسيده في غير صورة العتق وقوله ولا زوج في جميع الصور (قوله انه اذا لم يدخل الفسخ) أى فاذا اشترى زوجته قبل أن يدخل بها ثم باعها أو أعتقها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكفى في حلها للسيد او الزوج حيضة الاستبراء (قوله استبرئت بحیضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وأما في البيع فيجب على كل من البائع والشترى استبراؤها بحیضة ويجوز اتفاقهما على حيضة واحدة كما مر (قوله كحصوله بعد حيضة) حاصله انه اذا اشترى زوجته بعد ان بنى بها فحاضت بعد الشراء حيضة فأعتقها أو باعها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكتفى في حلها للمشتري ولمن زوجها له للشترى ولمن تزوجها بعد العتق والوارث وللمن زوجها له الوارث بحیضة أخرى بعد الموت أو العتق أو البيع فقول الشارح وما معه أى من العتق والموت (قوله أو حصول ما ذكر) أى من البيع أو الموت (قوله بعد حيضتين) أى حصلتا بعد الشراء وقبل وطء الملك وحاصله انه اذا اشترى زوجته للدخول بها فحاضت عنده حيضتين ثم أعتقها قبل أن يطأها بالملك فانها عمل لمن تزوجها من غير استبراء (قوله فلا استبراء عليها) أى لما مر من ان العتق لا يوجب الاستبراء إلا اذا لم يتقدم قبله استبراء والابان تقدمه استبراء كما هنا فلا يوجب هذا في القن وأما أم الولد فقدم أن عتقها يوجب الاستبراء مطلقاً تقدمه استبراء آخر أم لا قوله او حيضتين راجع لغير العتق لان كلامه هنا إنما هو في القن (قوله أى أسباب الاستبراء) أشار الشارح الى ان ضمير حصلت راجع للأسباب المفهومة ضمناً من الكلام السابق وقوله وما عطف عليه أى من الخروج عن الملك حقيقة او حكماً مثل موت الملك أو عتقه لها (قوله فتكتفى به غير أم الولد) أى وأما هى إذ ماتت سيدها أو عتقت فلا بد من استئناف

عدة فسخ النكاح الناشئ من شراء الزوج لزوجته لأن عدة فسخ نكاح الأمة قرآن كمدة طلائها ومفهوم وقد دخل انه اذا لم يدخل كفت حيضة الاستبراء وأشار إلى مفهوم قوله قبل وطء الملك بقوله (و) ان باع المدخول بها أو أعتقها أو مات عنها (بعده) أى بعد وطء الملك استبرئت (بحیضة) لأن وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح (كحصوله) أى ما ذكر من بيع ومات (بعد حيضة) حصلت بعد الشراء وقبل وطء الملك فلما تكفى بحیضة أخرى تكمل بها عدة فسخ النكاح وتغنى عن حيضة الاستبراء (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) فعلها حيضة الاستبراء وهذا في غير العتق لأن القن اذا عتقت بعد الحيضتين فلا استبراء

عليها بخلاف أم الولد تعتق بعدها فلما تكفى حيضة كما مر (أو حصلت) عطف على لم تطق الوطء أى ولا استبراء ان لم تطق الوطء ولان حصلت أى اسباب الاستبراء من حصول ملك وما عطف عليه (في أول) نزول (الحيض) فتكتفى به غير أم الولد (وهل) اكتفاؤها به (إلا) أن يمضى حيضة استبراء أى مقدار حيضة كافية في الاستبراء وهو يوم أو بضه فان مضى قدر حيضة استبراء استأنفت ثانية (أو) عمل الاكتفاء بها إلا أن يمضى (أكثرها) يعنى الحيضة من حيث هى فلما ذكرها أكثرها أو ما اندفاقا وهما اليومان الأولان من أيام الحيض التى اعتادتها لأن الدم فيها أكثر اندفاقاً من باقي الحيضة (تأويلان) فلم انه إن حصل انتقال الملك قبل مضى قدر حيضة استبراء اكتفت بتلك الحيضة اتفاقاً وإن حصل بعدها وبعد مضى أكثرها اندفاقاً لم تكفى بها واستأنفت أخرى اتفاقاً

وما بينهما محل الخلاف  
 (أو استبرأ أبى جارية  
 ابنه) الصغير أو الكبير  
 عند إرادته وطأها تعدياً  
 منه ولم يكن الابن وطئها  
 (ثم) بعد استبرائها من  
 غير ماء ابنه (وطئ) لآب  
 فقدم ملكها بالقيمة بمجرد  
 جلوسه بين فخذيه  
 وحرمت على ابنه ولا  
 يحتاج إلى استبراء ثان بعد  
 ذلك لأن وطأه صار في  
 مملوكة بعد استبرائها وكذا  
 لو استبرأها الابن فوطئها  
 أبوه وهذا هو المشهور  
 (وتؤولت) أيضاً (على  
 وجوبه) أي الاستبراء  
 لفساد وطئه لانه قبل  
 ملكها بناء على أن الآب  
 لا يضمن قيمتها بتأذنه  
 ولو بالوطء بل يكون الابن  
 التماسك بها في عسر الآب  
 ويسره (وعليه الأقل) بن  
 الأشياخ فإن لم يستبرئها  
 الآب لوجب عليه  
 الاستبراء اتفاقاً ولو وطئها  
 الابن لحرمت على الآب  
 فلا يملكها الآب بوطئه  
 (ويستحسن) الاستبراء  
 لبائنها (إن غاب عنها  
 مشتري بخيار له) أو لغيره ثم  
 ردها على البائع (وتؤولت)  
 على الوجوب أيضاً)  
 واستقر به المصنف في  
 التوضيح \* ثم شرع يشكك  
 على المواضعة وهي

الاستبراء ولو كانت استبرئت أو اغضت عدتها قبل الموت أو العتق كما مر (قوله وما بينهما) أي بأن  
 حصل الملك بعد نزول الدم يوماً وقبل تمام اليوم الثاني وقوله محل الخلاف أي فعل الأول تستأنف  
 الاستبراء وعلى الثاني لا تستأنف هذا واعلم أن المدونة قالت إذا حصل موجب الاستبراء في أول  
 حيضها اكتفت بذلك ولا تحتاج في استبرائها لحيفة ثانية وإذا حصل للوجب بعد أكثر حيضها  
 فلا بد من الاستئناف فاختلف الأشياخ في المراد بأكثر الحيض هل المراد أكثره زماناً أو أكثره  
 اندفاعاً والاول لأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن مناس فإذا كانت عادت في الحيض ستة أيام  
 ولمسكها بعد نزوله عليها يومين اكتفت بذلك الحيض على الأول لا على الثاني لأن الوجوب حصل بعد  
 أكثره اندفاعاً أي سيلاناً وجرياً والتأويل الأول لا ينافيه قول المدونة وإن حصل للوجب في أول  
 الحيض اكتفت به لأن المراد الأول حقيقة أو حكماً بأن لا يحصل بعد أكثره زماناً ثم إن ابن المواز  
 قيد قول المدونة إذا حصل للوجب في أول الحيض اكتفت به بما إذا لم يحصل للوجب بعد مضي  
 زمن من الحيض يكفي في الاستبراء وإلا استأنفت ولو بقي أكثر زمان الحيض كما لو كان عادت ستة  
 أيام فملكها بعد نزول الدم عليها يوماً أو بعضه بفضاله بال فلا بد من استئناف الاستبراء لتقديم حيضة  
 الاستبراء إذا علمت هذا فقوله المصنف وهل إلا أن يمضي حيضة استبراء معترض بأن هذا ليس  
 بتأويل وإنما هو تقييد لمحمد بن المواز خارج عن التأويلين والتأويلان إنما هما في تفسير أكثر حيضها  
 في كلام المدونة هل المراد أكثره اندفاعاً أو زماناً كما علمت (قوله أو استبرأ أب) عطف على قوله لم  
 تطق الوطء (قوله بمجرد جلوسه بين فخذيه) أي وتلذذه بها (قوله فوطئها أبوه) أي فلا يحتاج  
 لاستبرائها من ذلك الوطء لانه ملكها بمجرد جلوسه بين فخذيه بالقيمة فصار وطؤه في مملوكة بعد  
 استبرائها (قوله وتؤولت على وجوبه) أي على وجوب الاستبراء على الأب ثانياً من وطئه الذي  
 حصل منه بعد الاستبراء الأول لفساد ذلك الوطء لانه في غير مملوكة (قوله فإن لم يستبرئها الخ) هذا  
 مفهوم قول المصنف وإن استبرأ أب أناديه الشارح أن محل الخلاف إذا كان الأب استبرأها ابتداء  
 قبل وطئه (قوله لوجب عليه الاستبراء اتفاقاً) أي من وطئه الذي حصل من غير تقدم استبراء عليه  
 (قوله ولو وطئها الابن) أي ولو كان الابن قد وطئها قبل وطئه أبيه لحرمت على أبيه بوطئه إياها  
 ولو كان قد استبرأها قبل وطئه من ماء ابنه (قوله فلا يملكها الأب بوطئه) فيه نظر بل تقوم على  
 الأب متى وطئها لانه أنلفها على الابن وحرمها عليه \* والحاصل أنها تقوم على الأب بوطئه  
 إياها ثم إن كان الابن قد وطئها قبل أبيه حرمت عليها معاً وإن لم يكن وطئها قبل وطئه أبيه حرمت  
 على الابن فقط دون أبيه (قوله ويستحسن الخ) \* حاصله أن رب الأمة إذا باعها بخيار للمشتري  
 ثم بعد أن غاب للمشتري عليها ردها للبائع فيستحب للبائع استبرأؤها ولا يجب لأن المشتري وإن  
 جاز له الوطء في مدة الخيار إذا كان الخيار له إلا أنه يكون بذلك الوطء مختاراً فلا يتأتى له ردها فهي  
 مأمونة من وطئه فلذا كان استبراء البائع لها مندوباً لا واجباً وأما لو كان الخيار لاجنبي أو للبائع ورد  
 من له الخيار البيع بعد أن غاب المشتري عليها فأنها لا تستبرأ لانه إذا كان الخيار لغير المشتري كان هناك  
 مانع شرعي من وطئه وهم إذا لم يراعوا المانع الشرعي لزمهم أنها إذا كانت تحت أمين كالودع  
 والمرتهن ثم ردت لربها أنه يلزم استبرأؤها وهم لا يقولون بذلك وهذا هو ظاهر المصنف والمدونة  
 وظاهر البساطي والاقهسي وبهرام أن الاستبراء مندوب مطلقاً وقوله وتؤولت على الوجوب أي  
 مطلقاً كان الخيار للمشتري أو لغيره \* والحاصل أن التأويل بالوجوب مطلق وأما التأويل بالاستحباب  
 فقيل مطلق وقيل أنه مقيد بما إذا كان الخيار للمشتري خاصة (قوله أو لغيره) الذي في ح بعد قول  
 مانعه ظاهر المدونة كما نقله اللخمي عنها أن استحباب الاستبراء إنما هو إذا كان الخيار للمشتري فقط



نوع من الاستبراء إلا أنها تختص بمزيد أحكام ولذا أفردها بالذكر قال (٤٩٧) (وتوسع) الأمة (المائة) أي

الرائحة الجيدة التي تراد  
للفراش وجوبا أقر البائع  
بوطئه أولا (أو وخش)  
بسكون الخاء أي  
خسيسة تراد للخدمة (أقر)  
البائع بوطئها) فإن لم يقربه  
فلا مواضة وإنما يستبرئها  
المشتري (عند من يؤمن)  
متعلق بتواضع حقيقة  
المواضة جعل الأمة  
المشتراة زمن استبرائها عند  
أمين مقبول خبره من رجل  
ذی أهل أو امرأة أمينة  
(والشأن) أي المستحب  
(النساء) وظاهره أن  
الرجل الأمين الذي لأهل  
ولا محرم له يكفي والمعتمد  
عدم الكفاية (وإذا رضيا)  
أي المتبايعان (بغيرها) أي  
بوضعها عند غيرها (فليس  
لأحدهما الانتقال) عما  
تراضيا عليه فليس لأحدهما  
أخذها من عنده إلا لوجه  
وأما إذا رضيا بأحدهما  
فلكل منهما الانتقال  
ومفهوم ليس لأحدهما أن  
لهما الانتقال (ونها)  
نهى كراهة (عن) وضعها  
عند (أحدهما) المأمون والا  
حرم (وهل يكتفى) في  
المواضة (بواحدة) من  
النساء وتصدق في  
أخبارها عن حبسها  
(قال) المازري (يخرج)  
أي يقاس (على الترجمان)

وأما لو كان الخيار للبائع أو لأجنبي وغاب المشتري عليها ورد البيع من له الخيار فإن البائع لا يستبرئها  
وظاهر ما نقله أبو الفرج وجوب الاستبراء مطلقا سواء كان الخيار للمشتري أو لأجنبي وكذلك  
أيضا ظاهره أن الاستحباب مطابق على هذا الإطلاق حمل الشارح بهرام كلام المصنف ونحوه  
للبساطي والاقهسي وتبعهما عقب وشارحا (قوله نوع من الاستبراء) أراد به المعنى الأعم وهو  
مطلق الكشف عن حال الرحم الشامل للمواضة (قوله إلا أنها تختص بمزيد أحكام) وذلك كالنفقة  
والضمان وشرط النقد فإن النفقة في زمن المواضة على البائع وضمانها منه وشرط النقد مفسد ليعيها  
بخلاف الاستبراء فإن النفقة مدته على المشتري وضمانها منه والنقد فيه ولو بشرط لا يضر  
(قوله وتواضع العلية) أي سواء استبرأها البائع قبل البيع أم لا وقوله أو وخش أقر البائع بوطئها أي  
إذا كان البائع لم يستبرئها من وطئه والا فلا مواضة فيها كما نقله بن عن أبي الحسن وابن عرفة  
والظاهر أنه يعتبر كونها وخشا أو علية بالنظر لحالها عند الناس لا بالنظر لحالها عند مالكيها  
قاله شيخنا واعلم أن المواضة لا يشترط فيها أن يريد المشتري الوطء فليست كالاستبراء وذلك لأن  
العلية ينقص المحل من ثمنها والوخش إذا أقر البائع بوطئها يغني أن تكون حملت منه  
(قوله وإنما يستبرئها المشتري) أي إذا أراد أن يطأها والانفلا والفرق بين الأمرين أنه في الفردين اللذين  
يقال فيهما مواضة تجري عليهما أحكام المواضة من لزوم النفقة والضمان مدتها على البائع وفي غيرها  
تجري أحكام الاستبراء من لزوم النفقة والضمان على المشتري (قوله زمن استبرائها) أي سواء كان  
الاستبراء بحضة أو بثلاثة أشهر على ما مر لأن المواضة كما تكون فيمن تحيض تكون في غيرها  
كالصغيرة والآيسة (قوله يكتفى) أي وضعها عنده أي وهو ما حكاه اللخمي ولا يلزم من وضعها عند  
من لأهل له ولا محرم جواز الخلوة بالأجنبية لجواز أن يكون له خدم أو أصحاب قاله شيخنا وقوله  
يكتفى أي في تحصيل الواجب وقوله والمعتمد عدم الكفاية وهو مفاد قول الأخيرة ومن شرط  
الأمين إذا كان رجلا أن يكون متزوجا (قوله عما تراضيا عليه) والقول للبائع فيمن توضع عنده حيث  
عين المشتري غيره لأن الضمان منه (قوله وأما إذا رضيا بأحدهما) أي مع ارتكاب التهي وقوله فلكل  
منهما الانتقال أي ولو من غير وجه (قوله ونها) أي على سبيل البدلية لأمّا فالتهي  
يتعلق بالبائع إذا وضعت عنده خوفا من تساهله في إصابتها نظرا لكونها في ضمانه ويتعلق  
بالمشتري إذا وضعت عنده خوفا من تساهله في إصابتها قبل الاستبراء نظرا لعقد البيع كذا ذكره  
بعضهم والظاهر تعلق التهي بهما معا لاقرار الثاني لمن وضعت عنده كما قرره شيخنا (قوله والاحرم)  
أي فالتهي إما نهى كراهة أو حرمة (قوله قال المازري يخرج الخ) أي يخرج الخلاف فيه على  
الخلاف في الترجمان ومقتضاه أن التخرج للمازري من عنده والتي في الواقع عن ابن عرفة وأجراه  
التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد والرجمان اه ولا شك أنهما قبل المازري اه  
والرجمان هو الذي يضر لغة بلفة وهو بضم أوله وثالثه كجلجلان ويفتحهما كزغفران  
يفتح أوله وضم ثالثه (قوله وأليس من باب الخبر) أي بل من باب الشهادة (قوله وهو الراجح في  
الترجم) أي أن الراجح أن الترجمان لا بد فيمن التعداد لهما شاهدان بين الناس والحاكم خلافا لما يأتي  
للمصنف في باب القضاء من كفاية الترجمان الواحد (قوله لكن الراجح هنا لا اكتفاء بالواحدة)  
أي وحينئذ فلو قال المصنف وكفت واحدة لكان أولى (قوله ولا مواضة في أمة متزوجة اشتراها غير  
زوجها) وذلك لعدم الفائدة في مواضعتها لدخول المشتري على أن الزوج مسترسل عليها وقوله اشتراها

أي على الخلاف فيه هل يكتفى فيه بواحد لأنه من باب الحبر أو ليس من باب الخبر فلا  
يكتفى الواحد وهو الراجح في الترجمان لكن الراجح هنا لا اكتفاء بالواحدة (ولا مواضة في) أمة (متزوجة) اشتراها غير زوجها كما

لاستبراء فيها (و) لافي (حامل) من غير سيدها لعلم المشتري بشغل الرحم بالولد (و) لافي (معتدة) من طلاق أو وفاة إذ العدة تقضى عن المواضعة وعن الاستبراء (و) لافي (٤٩٨) (زانية) لأن الولد الناشئ عن الزنا لا يلحق بالبائع ولا بغيره (كالمردودة) لبائعيها

(ببيع أو فساد) للبيع (أو إقالة إن لم يغب المشتري) على الأمة فلا مواضعة إذا لاستبراء في هذه عند عدم القية ومفهوم الشرط المواضعة أن ظن الوطء أو لم يظن وردت لفساد دخولها في ضمان المشتري بالقبض أوردت لبيع أو إقالة ودخلت في ضمانه برؤية الدم (وفسد) بيع المواضعة (إن تعد) المشتري فيه الثمن للبائع (بشرط) ولو من غير البائع لتردده بين التمنية والسلفية وكذا يفسد شرط النقد وإن لم يتقد (لا) إن تعد (تطوعاً) فلا يفسد وهذا حيث وقع البيع بتا فلو وقع على الخيار لم ينقض النقد ولو تطوعا (وفي الجبر) أى جبر المشتري (على إيقاف الثمن) أيام المواضعة على يد عدل حتى تخرج من المواضعة وعدم جبره على إخراجها من يده حتى ترى الدم فيدفعه للبائع (قولان) (و) إذا قلنا بالإيقاف خلف كانت (مصيته) ممن قضي له (بد) وهو البائع إذا رأت الدم والمشتري أن ظهر بها حمل

غير زوجها نص على التوهم وأولى لو اشتراها زوجها المسترسل عليها (قوله) لافي حامل من غير سيدها أى سواء كانت حاملاً من زنا أو من زوج نعم تستبرأ بوضع حملها وفائدة كون وضع الحمل استبراء لا موضعة لزوم النفقة والضمان من المشتري لأن البائع (قوله) لعلم المشتري البيع (أى وحينئذ فلا فائدة في مواضعها) (قوله) ولا في زانية) حاصله أنه إذا زنت الأمة فباعها المالك بعد زناها فلا يجب على المشتري مواضعها وينتظر حيضة يستبرئ بها فتفى للمواضعة عنها لا يتأق وجوب استبرائها وفائدة كون هذه الحيضة استبراء لا مواضعة ترتب النفقة والضمان على المشتري لاطى البائع وإن حملت من ذلك الزنا استبرأها بوضع الحمل (قوله) ومفهوم الشرط المواضعة البيع (حاصله) أنه إذا غاب عليها المشتري ثم ردها ببيع أو لفساد أو بإقالة فيجب على البائع مواضعها بمعنى استبرئتها إن ظن أن المشتري قد وطئها حين غاب عنها أو لم يظن أنه وطئها وكان الرد بعد دخولها في ضمان المشتري كما إذا ردها المشتري لفساد البيع بعد أن قبضها بقصد الملك أو كان ردها لبيع أو إقالة بعد رؤية الدم وأما لو ردها المشتري قبل تعلق ضمانها به بأن ردها ببيع أو إقالة قبل رؤية الدم أو ردها لفساد البيع والحال أنه لم يقبضها بنية الملك بل قبضها اتئاناً على استبرائها فلا يستبرئها البائع إذا ردت إليه بقول الشارح ومفهوم الشرط المواضعة مراده بها الاستبراء أى استبراء البائع لها وقوله وردت لفساد أى والحال أنها ردت لفساد بعد دخولها في ضمان المشتري بالقبض وهذا قيد في قوله أو لم يظن ومراده بالقبض قبضها بقصد الملك كما علمت (قوله) وفسد بيع المواضعة (أى البيع المدخول فيه على المواضعة نصاً (قوله) ولو من غير البائع) أى ولو كان الشرط من غير البائع وأولى إذا كان الشرط منه (قوله) لتردده بين التمنية والسلفية (أى لأنه يحتمل أن ترى الدم فيمضى البيع فيكون المدفوع ثمناً ويحتمل أن لا تراه فيرد البيع فيكون ما تقدم سلفاً (قوله) وكذا يفسد شرط النقد وإن لم يتقد) أى وحينئذ فلو قال للصنف وفسد إن شرط النقد لكان أولى لأن المقصد انما هو شرطه ولو لم يتقد بالفعل وانما يفسد البيع بشرط النقد إذا اشترطوا المواضعة أو جرى بها العرف فإن لم تشتط ولا جرى العرف بها بل بعدمها كفى مصر لم يفسد البيع بشرط النقد ويحكم بالمواضعة ويجبر البائع على رد الثمن للمشتري ولو لم يطلبه ولو طبع عليه (قوله) وهذا) أى جواز التقذولو تطوعاً (قوله) لمنع النقد ولو تطوعاً (أى لما فيه من فسح مافى الأمانة فيؤخر لأن الثمن في ذمة البائع مدة الخيار فإذا مضت فسخت في الجارية التي تأخر قبضها حتى ترى الدم اه عدوى (قوله) قولان) الأول لملك في المواضعة والمجموعة وهو ظاهر مافى البيوع الفاسدة من المدونة والثاني لملك في العتية وهو ظاهر مافى الاستبراء من المدونة والأظهر منهما الجبر التنى هو الأول (قوله) وإذا قلنا بالإيقاف (أى وأوقاه بالفعل يبد عدل تخلف (قوله) أن ظهر بها حمل (أى من البائع وأما أن ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحيضة وقد تلف الثمن فالمشتري غير كما قال ابن المواز في قبولها بالبيع أو الحمل بالثمن التالف وتصير مصيته من البائع وإن جاء ردها وكانت مصية الثمن التالف منه (قوله) وفى أ كثر النسخ تقديمه عليه) أى تقديم قوله ومصيته ممن قضي له به وقوله عليه أى على القول بالإيقاف ونصه هكذا ومصيته ممن قضي له به وفى الجبر على إيقاف الثمن قولان (قوله) براضيهما (أى وإما أن لم يوقف فلا يتأتى ذلك لأن ماله معه

(قوله)

أو هلكت أيام المواضعة وما شرحنا عليه من تأخير قوله ومصيته البيع

على قوله وفى الجبر هو الصواب لأنه مفرع على القول بالإيقاف وفى أ كثر النسخ تقديمه عليه وأما على القول بفسد الجبر فكذا ذلك إن وقف براضيهما ولا انتهى الكلام على العدة منفردة والاعتناء كذلك شرع في الكلام عليهما لو اجتمعا متفقين

أى من نوع ومختلفين أى من نوعين ويسمى ذلك يباب تداخل العدد قال بعضهم وهو باب يمتحن به الفقهاء وحاصله ان الصور تسع باعتبار القسمة العقلية وسبع في الواقع لأن الطارىء اما عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على كل من الثلاث تسع غير انه لا يتصور طرو عدة وفاة أو طلاق على عدة فالطارىء يهدم السابق إلا إذا كان الطارىء (٤٩٩) أو المطرو عليه عدة وفاة فأقصى

الأجلين فقال

(فصل • إن طراً موجباً) لعدة مطلقاً أو استبراء (قبل تمام عدة أو استبراء انهم الأول) أى بطل حكمه مطلقاً كان للوجبان من رجل أو رجلين بفعل سائق أم لا (واكتفت) أى استأنت حكم الطارىء في الجملة إذ قد تمسكت أقصى الأجلين ومثل للقاعدة التي ذكرها وبدأ بطرو عدة على عدة بقوله (كترزوج بائنته) بأن طلقها بعد الدخول باننا دون الثلاث (ثم) بعد ان تزوجها (يطلق) أى يطلقها أيضاً (بعد البناء) فتأنتف عدة من طلاقه الثاني وينهدم الأول (أو) بعد تزوجها (يموت مطلقاً) بنى بها أولاً فتأنتف عدة وفاة وتهدم الأولى ومثل لطرو عدة طلاق على استبراء بقوله (وكستبراء من) وطه (فامد) من شبهة أو غيرها وهى ذات زوج (ثم يطلق) الزوج فتأنتف عدة الطلاق من يومه وينهدم الأول أى الاستبراء فان

(قوله أى من نوع) أى بأن كان كل من العدد والاستبراء بالاقراء أو بالأشهر (قوله أى من نوعين) أى بان كانت العدة باشهر والاستبراء بالحيض (قوله يمتحن به الفقهاء) أى لاشتباه صورته (قوله غير أنه لا يتصور) أى لا يأتى أن يحصل في الخارج ما ذكر والذي يأتى إنما هو طرو عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على عدة طلاق كما إذا طلق زوجته بائنته تزوجها قبل كمال عدتها وطلقها ثانياً أو مات عنها أو بعد ان شرعت في عدة الطلاق زنت أو غصبت أو وطئت غلطاً ويأتى أيضاً بطرو عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على استبراء كما لو وطئت غلطاً أو غصبا فلما شرعت في الاستبراء طلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطاً ثانياً أو غصبا أو بزنا ويتصور أيضاً طرو استبراء على عدة وفاة كما لو مات زوجها وشرعت في العدة فوطئت غلطاً أو بزناً أو غصبت فهذه سبعة (قوله فالطارىء الخ) هذا اشارة لضابط هذا الباب

(فصل في تداخل العدد) (قوله لعدة مطلقاً) أى كانت عدة وفاة أو طلاق (قوله قبل تمام عدة) كما لو طلق زوجته الدخول بها طلاقاً بائناً ثم تزوجها وطلقها بعد البناء أو مات عنها أو انها قبل تمام عدة الطلاق البائن وطئت بغصب أو غلطاً كان الواطئ لها مطلقاً أو غيره وكما لو مات زوجها فشرعت في عدة الوفاة فطراً عليها زناً أو غصبت قبل تمام العدة فقد اندرج تحت قوله ان طراً موجب لعدة أو استبراء قبل تمام عدة أربع صور (قوله أو استبراء) أى أو قبل تمام استبراء كما لو وطئت غصبا أو غلطاً أو بزناً فشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطاً أو غصبا أو زناً من الواطئ الأول أو غيره (قوله بفعل سائق) أى جائز كالطلاق وقوله أم لا أى كالزنا والنصب (قوله في الجملة) أى في بعض الحالات وهذا راجع لقوله انهم الأول واكتفت أى غالباً (قوله إذ تمسكت أقصى الأجلين) أى إذا كان الطارىء والمطرو عليه عدة وفاة كالوشرعت تعقد من طلاق رجعى أو تستبرأ من زنا فأتى زوجها أو مات زوجها وشرعت في عدة الوفاة فوطئت بزناً أو غصبت كما يأتى (قوله ثم يطلق) أى قبل تمام عدة الطلاق الأول (قوله بعد البناء) أى وأما لو طلقها قبل البناء فانه يبقى على عدة الطلاق الأول (قوله فتأنتف عدة من طلاقه الثاني) أى لأن تزوجه وبناءه بها يهدم عدة الطلاق الأول (قوله أو غيرها) أى كزنا أو غصبت (قوله ثم يطلق الزوج) أى قبل تمام الاستبراء (قوله ثلاثة قروء) أى فتستأنف بعد الطلاق ثلاثة قروء وكذا يقال فيما بعده (قوله ان كانت حاملاً) أى من الزنا وطلقها تزوجها فتحل بوضع الحمل لما يأتى من أن حمل الزنا يهدم أثر نفسه وأثر الصحيح السابق عليه ان كان ذلك السابق طلاقاً لا موتاً (قوله ومثله) أى مثل طرو الطلاق على الاستبراء في انهدام حكم الأول واستئناف حكم الثاني طرو استبراء على استبراء (قوله لو مات) أى الزوج بعد شروعها في الاستبراء (قوله فأقصى الأجلين) أى أجل الاستبراء وهو ثلاثة اقراء وأجل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله كما يأتى) أى من انه إذا طرأت عدة الوفاة على شيء أو طرأ عليها شيء لزمها أقصى الأجلين (قوله وان لم يمس الخ) أى هذا إذا مسها بعد ارتجاعه بل وان لم يمسها بعد ارتجاعه وقوله ثم يطلق أو مات قبل تمام العدة أى من الطلاق الرجعى وقوله من يوم طلق أى من يوم طلاقها ثانياً وقوله لأن ارتجاعها يهدم العدة أى العدة الأولى الكائنة من الطلاق الرجعى • ان قلت

كانت من ذوات الحيض ثلاثة قروء ان كانت من ذوات الاشهر ثلاثة أشهر وان كانت حاملاً فبوضع الحمل كله ومثله طرو استبراء على استبراء ومفهوم يطلق لو مات فأقصى الأجلين كما يأتى وأغار لمفهوم بائنته بقوله (وكرتج) لمطلقة الرجعية قبل تمام عدتها (وإن لم يمس) أى بطاها بعد ارتجاعها ثم (طلق أو مات) قبل تمام العدة فانها تأنتف عدة طلاق أو وفاة من يوم طلق أو مات لان ارتجاعها يهدم العدة (إلا أن يفهم) من ارتجاعه بمرئته حال أو مقالة (ضرر

بالتطويل ( عليها كان  
يراجعها عند قرب تمام  
العدة ثم يطلقها ) فتبني  
المطلقة ( على عدتها الأولى  
( إن لم تمس ) أي توطأ بعد  
الرجعة معاملة له بنقيض  
قصده فان وطئها  
استأنفت لأن وطأه هدم  
عدتها \* ومثل لطره  
الاستبراء على عدة بقوله  
( وكعتدة ) من طلاق بان  
أورجى ( وطئها المطلق  
أو غيره ) وطأ ( فاسداً  
بكاشباً ) أو غصب أو  
زنا أو بنكاح فاسد  
فتستأنف الاستبراء  
وتهدم العدة ( إلا ) أن  
تكون معتدة ( من وفاة )  
وطئت فاسداً ( فأقصى  
الأجلين ) عدة الوفاة وأمد  
الاستبراء وشبه في أقصى  
الأجلين طر وعدة وفاة على  
استبراء ( كاستبراء من  
فاسد مات زوجها ) أيام  
الاستبراء فأقصى الأجلين  
تمام استبرائها من وقت  
شروعها فيه واجل عدة  
الوفاة من يوم وتزوجها  
فهذه عكس ما قبلها  
( وكشتراة معتدة ) أي إن  
من اشترى أمة معتدة من  
وفاة أو من طلاق وارتفعت  
حيضتها فقبلها أقصى  
الأجلين فان لم ترتفع فلا  
استبراء فيها واكتفت بالعدة  
عن الاستبراء كما تقدم في  
بابها ( و ) لو تزوجت معتدة

من تزوج بائنته ثم طلقها قبل البناء في عدة طلاقها الأول فانها تبني على عدة طلاقها الأول ومن طلق  
المطلقة طلاقاً رجعيًا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تأتلف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع  
فما الفرق \* قلت الفرق أن مباته أجنبية ومن تزوج أجنبية وطلقها قبل البناء لعدة عليها بخلاف  
الرجعية فانها كالزوجة فطلانه الواقع فيها بعد الرجعة طلاق زوجة مدخول بها فتعد منه ولا تبني  
على عدة الطلاق الأول لأن الارتجاع هدمها اه خش ( قوله بالتطويل ) تصوير للضرر ( قوله لأن  
وطأه هدم عدتها ) أي من الطلاق الأول فتحتاج لاستئناف عدة من الطلاق الثاني لما ذكر ولاحتال  
حصول حمل من وطئ ولا ينظر لقصده الضرر وعلم أن قوله إلا أن يفهم هذا تنقيح من ابن القصار  
للهذه وتبعه عليه ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وابن هرون وابن عبد السلام وقال ابن  
عرفة انها تأتلف عدة من الطلاق الثاني مطلقاً مسها قبله أم لا قصد برجعتها الاضرار بها لتطويل العدة  
أم لا وائمه على نفسه إذا قصد الضرر والتمتع ما مضى عليه المصنف تبعاً لابن القصار كما قال السخاوي  
( قوله وكعتدة وطئها المطلق الخ ) يجب أن تخصص هذه بالحرة لأن الأمة عدتها قرآن واستبرائها  
حيضة فإذا وطئت بلشبهاء عقب الطلاق وقبل أن تحيض فلا بد من قرأين كمال عدتها ولا ينهدم  
الأول إذا علمت هذا. فقول عبي وكعتدة حرة أو أمة في نظر انظر بن ( قوله أو بنكاح فاسد ) أي  
لكونها معتدة وهذا ظاهر فيما إذا كان النكاح غير المطلق كان الطلاق بائناً أو رجعيًا ولا يظهر فيما إذا  
كان النكاح هو المطلق إلا أن يعم في الفساد بأن يكون لما ذكر أو لحلل في الصداق أو العقد مثلاً تأمل  
( قوله عدة الوفاة ) أي وهي أربعة أشهر وعشرة أيام وقوله وأمد الاستبراء وهو ثلاثة أفرأ ( قوله فهذه  
عكس ما قبلها ) أي لأن هذه طرأ فيها عدة وفاة على استبراء والتي قبلها طرأ فيها الاستبراء على عدة الوفاة  
( قوله وكشتراة معتدة ) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فانها تمكث أقصى الأجلين عدة الوفاة  
شهران وخمس ليال وحيضة الاستبراء لنقل الملك وإن اشترى أمة معتدة من طلاق وارتفعت  
حيضتها لغير رضاع فلا تحل إلا أن تمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما لو كان ارتفاعها للرضاع فلا  
تحل إلا بمضي قرأين ولا تحل بمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء فقول الشارح وارتفعت حيضتها  
أي لغير رضاع وهذا راجع للطلاق \* إن قالت المشتراة للعدة من الطلاق أو من وفاة تحرم في المستقبل  
على مشتريها لتلبسها بالعدة فكان مقتضى أنه لا استبراء عليها وأنها تحل بتمام العدة ولا تنتظر أقصى  
الأجلين \* قلت هذه السئلة مستثناة من مفهوم قول المصنف سابقاً ولم تحرم عليه في المستقبل  
فيخصص بغير من عليها أقصاها ( قوله فان لم ترتفع فلا استبراء فيها الخ ) هذا ظاهر إذا كانت تلك  
الأمة التي اشتراها معتدة من طلاق وأما إن كانت معتدة من وفاة ولم ترتفع حيضتها فانه ينظر إذا تمت  
عدتها إن وجد معها ما تستبرى به حلت وإلا انتظرت استبراءها فانها لا تحل إلا بأقصى الأجلين  
وهو المراد هنا وما تقدم من أنه لا استبراء في معتدة معناه أنه لا تطالب به مادامت معتدة فلا ينافي  
أنه إذا تمت عدتها ينظر إن وجد معها ما تستبرى به حلت وإلا انتظرت استبراءها انظر بن ( قوله كما  
تقدم في بابها ) أي عند قول المصنف وإن اشترى معتدة من طلاق الخ ( قوله ولو تزوجت معتدة الخ )  
صورته امرأة طلقها زوجها أو مات عنها فشرعت في عدة الطلاق أو الوفاة فوطئت  
باشتباه أو بزنا أو بفساد أو نكحت في العدة ودخل بها وافرقت بينهما ثم إنه نشأ حمل ولحق بصاحب  
العدة بان أثبت به ستة أشهر من الوطء الثاني لكن من غير تقدم حيضة عليه أو أثبت به لأقل من  
سنة أشهر ولو بعد تقدم حيضة عليه فهذا الوضع يهدم الاستبراء وتحل للأزواج ويهدم أيضاً عدة  
الوفاة والطلاق وأما إن لحق ذلك الحمل بصاحب الوطء الثاني بان أثبت به ستة أشهر من الوطء

من طلاق أو وفاة ودخل بها في العدة أو زنت أو وطئت باشتباه فظهر بها حمل فقد طرأ الاستبراء على العدة ( هدم وضع الثاني

حمل الحق بنكاح صحيح) بأن الحق صاحب العدة بأن وطئها الثاني قبل حيضة (غيره) بمفعول هدم أي هدم وضع الحمل اللاحق بالصحيح الاستبراء من الوطء الفاسد لأنه إنما كان لحوف الحمل وقد أمن بالوضع (و) لو الحق (٥٠١) الحمل المذكور (فاسد) كالمو

وطئها الثاني بعد حيضة

ولم ينه الثاني هدم (أثره)

أي الفاسد (وأثر الطلاق)

أي يحزبها عن الاستبراء

وعن عدة الصحيح أن

كان طلاقاً (لا) يهدم أثر

(الوفاة) بل عليها أقصى

الأجلين ولا يقال إن عدة

الحمل من الفاسد أكثر

من عدة الوفاة من الأول

فلا يتصور أقصى الأجلين

لأننا نقول قديكون الوضع

سقطاً ويتصور أيضاً في

النهي لها زوجها ثم بعد

حملها من الفاسدين أنه

مات الآن فاستأنفت العدة

ولما قدم التداخل باعتبار

موجبين ذكرهما إذا كان

للوجت واحداً ولكن

التبس بغيره فقال (وطئ

كل) من الرأتين (الأقصى)

من الأجلين (مع

الالتباس) إما من جهة

عمل الحكم وعمله المرأة

وإما من جهة سببه ومثل

للأول بمثلين فقال

(كمرأتين) تزوجها رجل

(أحدهما بنكاح فاسد)

والأخرى صحيح

كأختين من رضاع مثلاً

ولم تلم السابقة منها (أو)

كثيها بنكاح صحيح لكن

(أحدهما مطلقاً) باننا

الثاني وكان الوطء الثاني واقعا بعد حيضة أو كان بشبهة كغلط أو بيقعد غير عالم فإن وضع ذلك الحمل يهدم عدة الطلاق والاستبراء وتخل للأزواج ولا يهدم عدة الوفاة بل تنتظر أقصى الأجلين وما وضع الحمل والأربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المصنف ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الأجلين (قوله الحق بنكاح صحيح) أي يذو النكاح الصحيح وذلك بأن ولدته لسته أشهر من الوطء الثاني ولم يتقدم على ذلك الوطء حيضة أو ولدته لأقل من ستة أشهر من الوطء الثاني ولو وقع ذلك الوطء بعد حيضة فنقول الشارح بأن وطئها الثاني قبل حيضة الأولى أن يقول بأن أنت به لسته أشهر من وطء الثاني من غير تقدم حيضة إلى آخر ما قلنا (قوله الاستبراء) أي وأولى عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أنه يحزبها ذلك الوضع عن مسبب الوطءين أعنى العدة والاستبراء (قوله كالمو وطئها الثاني بعد حيضة) الأولى كالمو أنت به لسته أشهر من وطء الثاني الكائن بعد حيضة ولا يتأني للحقوق بالثاني إلا إذا كان وطؤه بشبهة أو بنكاح فاسد في العدة غير عالم (قوله هدم أثره) أي أنه يحزبها عن استبرائه (قوله وعن عدة الصحيح أن كان طلاقاً) أي سواء كان الطلاق متقدماً على الفاسد أو كان متأخراً عنه كما استصوبه بن خلافاً لمبق حيث قال إن الطلاق إن كان متأخراً عن الفاسد فإن الوضع لا يهدم أثر الطلاق كالمو وطئ المرأة المتزوجة بشبهة وشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها فانت بولد لاحق بالوطء الفاسد فلا يهدم عدة الطلاق على ما قال عقب والصواب أنه يهدمها كما قال بن (قوله ولا يقال إن عدة الحمل من الفاسد الخ) أي لأن عدة الحمل من الفاسد حيث كان الحمل لاحقاً صاحبه وضع ذلك الحمل وأقل مدته ستة أشهر وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله قد يكون الوضع سقطاً) فيه أنه لا يتأني لحوقه بالثاني إلا إذا أنت به لسته أشهر من وطئه بعد حيضة والسقط إذا كان كذلك فلا إشكال باق وإن كان أمد حمله أقل مما ذكر كان لاحقاً بالأول لا بالثاني فالأولى الاختصار على الجواب الثاني (قوله في النعي لها زوجها) أي أنه نعي لها زوجها فاعتدت وتزوجت وحملت من ذلك الزوج الثاني فتبين أن زوجها الأول مات الآن فاستأنفت عدة الوفاة فلا تحل إلا بأقصى الأجلين وضع الحمل وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام (قوله عمل الحكم) المراد بالحكم العدة (قوله من جهة سببه) أي سبب الحكم وهو الوفاة فانها سبب في الحكم التي هو العدة (قوله كأختين من رضاع) أي تزوجها مترتين ولم تلم السابقة منها ومات بعد الدخول بها (قوله أقصى الأجلين) أي أنها لا تحل إلا إذا صدق عليها أنه قد مضى لها أربعة أشهر وعشرة أيام ومضى ثلاث حيض ويتداخلن فتحل باقصاصها (قوله من جهة سبب الحكم) أي من جهة سبب الحكم فالحكم عدة الوفاة والسبب هو موت الزوج هنا وهذا السبب قد التبس فلم يعلم هل هو متقدم أو متأخر (قوله وكستولدة) أي وكأمة أولدها سيدها وزجها لغيره أي فإن عليها أقصى الأجلين في الجملة على التفصيل الذي أشار إليه وهذا عطف على قوله كمرأتين وفيه قلق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل إذ ليس هنا إلا واحدة فقط أوجب بأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في التبع أو أنه عطف على عمل المجرور على أي على كل وعلى مثل مستولدة وعلى هذا فالقاء في قوله فعدة الخ زائدة (قوله مات السيد والزوج معا) أي سواء كان السيد مات قبل وطئها أو بعده إذ لا يشترط في الاستبراء من الموت تهدم الوطء قبله بل

وجملت (ثم مات الزوج) في التالين فيجب على كل أقصى الأجلين وهي أربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة لاحتمال كونها تتوفي عنها وثلاثة أقرأ لاحتمال كونها التي فسد نكاحها في المثال الأول أو التي طلقت في الثاني ثم مثل للالتباس من جهة سبب الحكم بقوله (وكستولدة متزوجة) بغير سيدها (مات السيد والزوج) معا غائبين

وعلم تقدم موت أحدهما على ( ٥٠٢ ) الآخر ( ولم يعلم السابق ) منهما فلا يخلو حالهما من أربعة أوجه ( فإب )

مطلقا ( قوله ) علم تقدم موت أحدهما على الآخر ) أى وأما لو ماتا معا فالأصل أنها أمة لكن تعدد عدة حرة احتياطا كما في النقل ولا يقال إن قول المصنف لم يعلم السابق صادق بما إذا لم يكن سابق البتة بأن حاتا معا لأننا نقول الشرط أى قوله فإن كان بين موتيهما الخ مانع من الصدق بذلك فتأمل ( قوله ) فلا تحل لأحد إلا بعد مجموع الأربعين ) حاصله أنه إنما لزمها مجموع الأربعين لأنه بتقدير موت سيدها أولا لا يلزمها بسببه شيء لأنها في عصمته وحيث لم تحل لسيدها ثم لما مات زوجها وهي حرة لزمها أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أولا يلزمها شهران وخمس ليل لأنها أمة ثم يلزمها بموت سيدها الاستبراء بحضة لكونها بعد زواجها من عدة وفاة زوجها حلت لسيدها لأن الموضوع أن بين موتيهما أكثر من عدة الأمة فلاجل هذا لا تحل إلا بالأمرين ويعتبر كل من عدة الوفاة والاستبراء من يوم موت الثالث ( قوله قولان ) الأول لابن شبلون والثاني فسر به ابن يونس للدونة

### باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسر هاء مع التاء وتركها فيه أربع لغات وأنكر الاصمعي الكسرمع التاء أى أنكر ثبوت ذلك في اللغة قال في الصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة تهامة وأهل مكة يتكلمون بهما اه قال عياض ذكر أهل اللغة أنه لا يقال في الخارج من بنات آدم لبن وإنما يقال لبن واللبن يقال للخارج من سائر الحيوانات غيرهن ولكن جاء في الحديث كثيرا خلاف قولهم فقد قال عليه الصلاة والسلام لبن الفعل محرم اه قال ابن عبد السلام ولا يبعد حمل ما في الحديث على المجاز أو التشبيه ( قوله لبن امرأة ) أى لا لبن ذكر فلا يحرم ولو كثر والظاهر أن لبن الحنفى للشكل ينشر الحرمة كما في عقب عن تمسوقوله امرأة أى آدمية وأما لبن الجنية فلا ينشر الحرمة بين مرتضعها كذا في عقب وتوقف فيه ولده وشيخنا العلامة العدوى والظاهر أنه يجري على الخلاف في نكاحهم ( قوله للجوف ) أى لجوف الرضيع لا أن وصل للحلق ورد فلا يحرم على المشهور كذا في عقب وما ذكره من أن المعتز في التحريم هو الوصول للجوف هو الواقع في عبارة الكثير من أهل المذهب والتي في عبارة القاضى عبد الوهاب وابن بشير هو الوصول للحلق انظر طنى ( قوله ولو شك ) أى هذا إذا كان وصوله للجوف تحقيقا أو ظنا بل ولو كان وصوله مشكوكا فيه وقول المصنف وصول لبن امرأة صادق بكونه كثيرا أو قليلا ولو مصة لأن لبن اسم جنس أفرادى يصدق بالقليل والكثير ( قوله وإن ميتة ) أى هذا إذا كانت تلك المرأة حية بل ولو كانت ميتة بطلب الطفل فوضعها أو حلب منها وعلم أن الذى يشدها لبن ابن ناجى وكذا أن شك هل هو لبن أو غيره لأنه أحوط وقول ابن راشد وابن عبد السلام أن تحقق أنه لبن حرم وإلا فلا مخالف له وظاهر حرج اعتنا دمالا بن ناجى قاله عقب قال بن والظاهر انتفاء هذه المعارضة بأن يكون الشك الذى فناء ابن عبد السلام هو الشك في وجود اللبن وعدمه والشك الذى أثبت به التحريم هو الشك في الوجود هل هو لبن أم لا فينهما فرق واضح وقوله ولو ميتة رد بالمبالغة على ما حكاه ابن بشير وغيره من القول الشاذ بعدم تحريم لبن الميتة لأن الحرمة لا تقع بغير اللباح ولبن الميتة نجس على مذهب ابن القاسم فلا يحرم وللمتدب أنه مظاهر وأنه يحرم ( قوله لا تطبق الوطء ) إنما قيد الصغيرة بعدم إطاقة الوطء لأنها داخلية في حيز اللبالة وهو محل الخلاف أما الواطئة لنشر اتفاقا ( قوله ) ومحجوزا قدمت عن الولد ) أى عن الولادة أى قلبها محرم وهذا مقتضى ما لابن عرفة عن ابن رشد ونص ابن عرفة وقول ابن عبد السلام قال ابن رشد ولبن الكبيرة التى لا توطأ لكبر لقولنا أعرفه بل في مقدماته تقع الحرمة بلبن البكر والعجوز التى لا

كان بين موتيهما أكثر من عدة الأمة ) شهرين وخمس ليل ( أو جهل ) مقدار ما بينهما هل هو أقل أو أكثر أو مساو ( فعدة حرة ) تجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال سبق موت السيد فيكون الزوج مات عنها حرة ( وما استبرأ به الأمة ) وهي حضة لاحتمال موت الزوج أولا وقد حلت للسيد ومات عنها بعد حل ووطئه لها فلا تحل لأحد إلا بعد مجموع الأربعين ( و ) عليها ( فى الأقل ) كما لو كان بين موتيهما شهران فأقل ( عدة حرة ) لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة وليس عليها حضة استبراء لأنها لم تحل لسيدها على تقدير موت الزوج أولا ( وهل ) حكما إذا كان بين موتيهما ( قدرها ) أى قدر عدة الأمة ( كما قل ) فيكفى بعدة حرة ( أو أكثر ) فتحت عدة حرة وحضه في ذلك قولان ) ثم شرع في بيان أحكام الرضاع وما يحرم منه وما لا يحرم فقال [ درس ]

باب • حصول • أى وصول ( لبن امرأة ) للجوف ولو شك للاحتياط

( وإن ) كانت للمرأة ( ميتة وصغيرة ) لا تطبق الوطء ومحجوزا قدمت عن الولد

وإن وصل لجوفه (بوجور) بفتح الواو ما يدخل في وسط القم أو ماصب في الحلق من اللبن (أو سوط) بفتح السين المهملة ماصب في الأنف (أو حقة) بضم الحاء المهملة دواء يصب في الدبر والباء متعلقة بمحصول والوجور وما عطف عليه نوع من مطلق اللبن فالمعنى لا يستقيم أجيب بأن الباء باء الآلة أي وإن كانت (٥٠٣)

أي آلة وجور فلا بد من هذا المضاف وقوله (تكون غذاء) بكسر التين وبالذال المعجمتين صفة للحقة فقط على الراجح أي شرط تحريم الحقة كونها غذاء بالفعل وقت انصافها وإن احتاج بعد ذلك لغذاء بالقرب وأما ما وصل من منفذ عال فلا يشترط فيه ذلك (أو خلط) لبن الرطبة بغيره من طعام أو شراب وكان غالبا أو مساويا لغيره بدليل قوله (لا غلب) بضم التين بأن لم يبق له طعم فلا يحرم فلو خلط لبن امرأة بلبن أخرى صار ابنها مطلقا تساويا أم لا (ولا) إن كان (كأ) أصفر) أو غيره مما ليس بلبن (وبهية) ارتضع عليها صبي وصبية فلا يحرم (و) لا (إكتحال به) أو وصل من اذن أو مسام الرأس (محرم) اسم فاعل خبر قوله حصول أي ناشر للحرمة (إن حصل في الحولين) من يوم الولادة (أو زيادة الشهرين) عليهما (ولا أن يستغنى) العبي

تلد وإن كان من غير وطفه إن كان لبنا لأمه أصفر اه بن (قوله) إن بوجور) أي هذا إذا كان وصول اللبن لجوف الرضيع برضاع أي مص بل ولو كان بوجور (قوله) أو ماصب في الحلق) أو الحكاية الخلاف أي ووصل للجوف على كل من القولين (قوله) ماصب في الأنف) أي ووصل للجوف (قوله) لا يستقيم) أي لأنه لا معنى لقوله وإن كان وصول اللبن للجوف بنوع منه (قوله) أي آلة وجور) أي أو آلة سوط أو آلة حقة (قوله) فلا بد من هذا المضاف) أي واللا لا تقضى الكلام إن الوجور وما بعده آلة موصلة للجوف لأنواع من اللبن فيخالف ما قبله هذا والحق إن الوجور والسوط فعل الشخص وإن الأول هو صب اللبن في وسط القم أو في الحلق والثاني صب اللبن في الأنف وحينئذ فالباء سببية وإن المراد بالحقة الاحتقان وهو صب اللبن في الدبر وقوله تكون غذاء الضمير راجع للحقة لا بالمعنى الأول واقتصار المصنف على هذه الثلاثة يقتضي أن ما وصل من اللبن للجوف من الأذن أو العين أو مسام الرأس لا يحرم ولو تحقق وصوله وهو كذلك (قوله) صفة للحقة فقط) هذا هو الصواب وجعل الشارح بهرام قوله تكون غذاء قيدا في الثلاثة ودرج على ذلك في شامله وتبعه ثم وهو غني صحيح كما قاله بن وذكر قولنا نفيد ذلك فراجعها إن شئت (قوله) من منفذ عال) أي كالقم والأنف وقوله فلا يشترط فيه ذلك أي كونه غذاء بل يحرم وإن كان مصة (قوله) من طعام أو شراب) أي أودواء وقوله وكان أي لبن المرأة غالبا على غيره (قوله) بأن لم يبق له طعم) أي لاستهلاكه (قوله) صار ابنها لهما تساويا أم لا) أي بأن غلب أحدهما الآخر وقيل بالقاء المغلوب منهما كالطعام والقولان حكاهما ابن عرفة وجعل الأول هو المشهور قال عبق والظاهر أن اللبن يحرم إذا جبن أو صمن واستعمله الرضيع (قوله) ولا إن كان الخ) أي ولا إن كان مارضعه الطفل من ثدي المرأة ماء أصفر أو غيره كماء أحمر مما ليس بلبن فلا يحرم وهذا مخرج من قوله لبن وأما تغير طعم اللبن أو ريحه فيحرم وكذا إن تغير لونه يسيرا بغير الصفرة والحرمة أو بهما حيث كان لبنا كالمسك ولا ينافيه قوله ولا كماء أصفر لأنه ليس بلبن كما قال الشارح (قوله) وبهية) مخرج من قوله امرأة وقوله واكتحال مخرج من قوله وإن بوجور أو سوط (قوله) أو وصل من اذن) أي ولو تحقق وصوله للجوف (قوله) أو زيادة الخ) أي أو في الشهرين الزائدين على الحولين فهو من إضافة الصفة للموصوف أو أن الإضافة للبيان وعلى كل حال فالباء بمعنى في وظاهره إن الرضاع إذا حصل بعد الشهرين والحولين لا يحرم ولو كان بعد يوم واحد (قوله) إلا أن يستغنى) أي بعد الفطام كما قال بحيث الخ أي وأما لو استمر الرضاع من غير فطام كان محرما في مدته مطلقا ولو استغنى عنه بالطعام بالفعل (قوله) ولو فيها) أي فإن استغنى بالطعام بعد الفطام كان غير محرم ولو كان الاستغناء في الحولين (قوله) وسواء كان الاستغناء فيهما الخ) صوابه وسواء رضع فيهما بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور لأن القرب والبعد إنما يعتبران بين الاستغناء والعود للرضاع وحاصل الفقه كافي التوضيح أنه إذا حصل الرضاع في الحولين فإن لم يستغن بأن لم يقطم أصلا أو فطم ولكن أرضعته بعد فطامه يوم أو يومين نشأ الحرمة باتفاق وإن استغنى فاما أن يحصل الرضاع بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة فإن كان بمدة بعيدة لم يعتبر وكذا إن كان بمدة قريبة على المشهور

بالطعام عن اللبن (ولو فيها) أي الحولين استغناء بينا بحيث لا يفيقه اللبن عن الطعام لوعاد إليه هذا هو المراد وسواء كان الاستغناء فيهما بمدة قريبة أو بعيدة خلافا لمن قال ببقاء التحريم إلى تمامهما (ما حرمة النسب) من النوات مفعول لقوله محرم فالحرم من النسب سبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخوت ولم يصرح في الآية بما حرمه الرضاع إلا بالأم والأخت



وقال عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فأما من الرضاع من أرضعتك أو أرضعت من له عليك ولادة وأمهاتها وأختك من رضعت مملك على امرأة وكل بنت ولدتها مرضعتك أو فعلها المنسوب له ذلك اللبن وبنتك كل من أرضعته زوجتك بلبنك أو أرضعته بنتك من نسب أو رضاع وأخوات الفحل عمتك وأخوات المرضع خالاتك وبنت الأخ من أرضعته زوجة أخيك بلبنه وبنت الأخت (٥٠٤) من أرضعته أختك ومثل النسب الصهر واستثنى العلماء من ذلك ست مسائل أشار لها

المصنف بقوله (إلا أم أخيك أو) أم (أختك) فإنها تحرم من النسب لأنها إما أمك أو امرأة إيك ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك (وأم ولدك ولدك) هي من النسب أما بنتك أو زوجة ابنك وكلتاها حرام عليك ولو أرضعت امرأة ولد ولدك لم تحرم عليك (و) (الجددة ولدك) هي أمك أو أم زوجتك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك أمها (وأختك ولدك) هي بنتك أو ريبتك ولو أرضعت امرأة ولدك فلك نكاح أخته من الرضاع (و) (إلا أم عمك وعمتك) هي إما جدتك أو زوجة جديك ولو أرضعت أجنبية عمك أو عمتك لم تحرم عليك (وأم خالك وخالتك) هي كالتى قبلها (فقد لا يحرم من هذه السنة) من الرضاع وقد يحرم لصاحب كما لو رضعت بنت مع ولدك

وهو مذهب المدونة فذهب أن الرضاع بعد الاستغناء لا يحرم سواء حصل بعد الاستغناء بعه قرية أو بعية ومقابل لمطرف وابن للماجنون وأصبح في الواضحة أنه يحرم إلى تمام الحولين ولو حصل بعد الاستغناء بعه قرية أو بعية وعلى هذا القول رد للمصنف بلو وهذا هو ما أشار له الشارح بقوله خلافا لمن قال الخ (قوله ما يحرم من النسب) أى يؤخذ من الحديث حرمة بقية السبعة الكاتبة من الرضاع (قوله ذلك اللبن) أى الذى رضعته (قوله وأخوات الفحل) أى فعل مرضعتك المنسوب لذلك اللبن الذى رضعته (قوله وأخوات المرضع) أى التى أرضعتك (قوله ومثل النسب) أى فى كون الرضاع يحرم ما حرمة الصهر فيحرم الرضاع ما حرمة أيضا \* والحاصل أن الرضاع يحرم ما حرمة النسب وما حرمة الصهر فكان المصنف قال يحرم بالرضاع ما حرمة النسب وما حرمة الصهر فيحرم عليك أم زوجتك وبنتها من الرضاعة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أخيها كذلك (قوله إلا أم أخيك الخ) اعلم أنها لم تحرم نسباً من حيث أنها أم أخ بل من حيث أنها أم أو زوجة أب وهذا المعنى مفقود فى الرضاع وكذا يقال فى الباقي ولذا اعترض ابن عرفة على ابن دقيق العيد فى جملة هذا استثناء وتخصيصاً وقد قيل أن الأولى للمصنف العدول عن الاستثناء إلى لا النافية (أو امرأة أيك) أى وكلاهما حرام عليك (قوله هي أمك) أى هي من النسب أمك (قوله وأخت ولدك) وكذلك أخت أخيك فهي نسباً إما أختك أو بنت زوجة أيك وكلاهما حرام عليك وإما رضاعاً فهي أجنبية منك وإنما لم يذكرها المصنف هنا لأنها تأتي فى قوله وقد رُفِضَ خاصة الخ (قوله هي كالتى قبلها) أى فهي نسباً إما جدتك أو زوجة جديك وأما لو أرضعت أجنبية خالك أو خالتك لم تحرم عليك (قوله لعرض) أى ككون أخت ولدك من الرضاع اتصفت بكونها بنتك أو أختك منه أيضاً كما مثل الشارح وككون أم أخيك أو أختك من الرضاع اتصفت بكونها أختك منه أيضاً بأن رضعت أنت معها على ندى وككون أم ولد ولدك وجددة ولدك أختك أو جدتك من الرضاع أيضاً (قوله فصارت بنتك أو أختك) فهي وإن كانت اختاً لولدك من الرضاع إلا أنه عرض لها كونها بنتاً لك أو اختاً لك فحرمت عليك لذلك (قوله دون أخوته وأخواته) أى ودون أصوله وهذا مراده بخاصة وأما فروع ذلك الطفل فانهم كمو فى حرمة للرضعة وأمهاتها وبنتها وعمتها وخالاتها كباقي (قوله لصاحبه اللبن) أى سواء كانت حرة أو أمة ذات زوج أو سيد مسلمة أو كاتبة (قوله فكانه حصل الخ) أى وحينئذ فيحرم على ذلك الطفل مرضعته وأصولها وفصولها وعمتها وخالاتها ويحرم أيضاً عليه أصول الرجل وفصوله وعمته وخالاته ويحرم ذلك الطفل إن كانت بنتاً وفصولها على ذلك الرجل دون أصولها (قوله من حين وطئها لها الذى أنزل فيه) أى لا من حين عقده عليها ولا من حين وطئها لها فيه فإنزال فيه فإرضع ولد على امرأة ثم عقد عليها رجل أو رضعها بعد عقده عليها وقبل وطئها لها أو رضعها بعد أن وطئها ولم ينزل لم يكن ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل (قوله لا تقطاعه) أى لا تقطاع اللبن بدمفارقة الرجل

زوجته

على زوجتك أو على أمك فصارت بنتك أو أختك (وقدر الطفل) الرضيع

(خاصة) دون أخوته وأخواته (ولداً لصاحبه اللبن ولصاحبه) زوج أو سيد فكانه حصل من بطنه أو ظهره (من حين وطئها) لها الذى أنزل فيه (لا تقطاعه) أى اللبن (ولو بعد سنين) كثيرة ولو طلقها فأولاده من غيرها ما تقدم أو تأخر على الرضاع أخوة لذلك الطفل (و) لو تأميت وفي ثديها لبن من الأول ووطئها ثانياً وأنزل (اشتراك) الزوج الثانى (مع) الزوج (القدير) فى الولد الذى أرضعته بعد وطئه الثانى ولو كثرت الأزواج كان ابناً للجميع مادام لبن الأول فى ثديها وثبتت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن (ولو)

حصل اللبن ( بحرام ) أى بسبب وطء حرام ( لا يباحق الولد به ) كما إذا زنى بامرأة ذات لبن أو حدث من وطئه لبن فكل رضيع شرب من هذا اللبن يكون ابناً لصاحبه أو تزوج بمحرمه أو بخامسة علماً فأولى في نشر الحرمة لو كان بحرام يباحق به الولد كما لو تزوج بما ذكر جاهلاً على المشهور فافى أكثر النسخ من قوله الآن لا يباحق الولد به ( ٥٠٥ ) ضعيف ( وحرمت الزوجة ( عليه )

أى على الزوج صاحب اللبن ( إن أرضعت ) بلبنه ( من ) أى طفلاً ( كان ) أى الطفل ( زوجاً لها ) سابقاً فصورتها تزوجت رضيعاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه لمصلحة فزوجت بالغا وطئها فحدث لها لبن فأرضعت الطفل الذى كان زوجها فتحرم على الزوج ( لأنها ) والحالة هذه ( زوجة ابنة ) من الرضاع فالبنوة طرأت بعد الوطء ( كمرضة مباتية ) بالإضافة أى كتحريم زوجة أرضعت رضيعاً كان أبانها زوجها وصورتها تزوج برضيعاً وطلقها وعنده زوجة كبيرة وطئها وبها لبن أرضعت تلك الرضيعه التى كان أبانها فان المرضعة تحرم على زوجها لأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات ( أو مرضع منها ) أى من مباتية يعنى واللبن من غيره ومعناه أنه طلق زوجته للدخول بها فزوجت بغيره وحدث لها لبن من الثانى فأرضعت طفلة فهذه الرضيعه تحرم

لزوجته أو سريته المرضعة هذا إذا انقطع عقب المفارقة بل وإن استمر اللبن بعد المفارقة سنين فإذا طاقها وتماذى اللبن بها تحس سنين أو أكثر وأرضعت ولداً كان ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل فأولاد ذلك الرجل من تلك المرأة أو من غيرها ما تقدم على الرضاع أو تأخر عنه اخوة لذلك الرضيع قال في الرسالة ومن أرضعت صيماً فبنات تلك المرأة وبنات فعلها ما تقدم أو تأخر اخوة له أى ما تقدم من بنات المرأة والفحل على الرضاع أو تأخر منهم عنه اخوة لذلك الصبي فيجوز لأخ ذلك الطفل ولأصله نكاح تلك المرأة ونكاح بناتها دونه ودون فروعه ( قوله لا يباحق الولد به ) عبارة ابن يونس قال ابن حبيب اللبن في وطء صحيح أو فاسد أو محرم أو حرام من قبل الرجل والمرأة فكلاهما لا يباحق له ابنته من الزنا كذلك لا يباحق له نكاح من أرضعتها المزني بها من ذلك الوطء لأن اللبن لبنه والولد ولده وإن لم يباحق به وقد كان مالك يرى أن كل وطء لا يباحق به الولد فلا يحرم بلبنه من قبل فعله ثم رجع إلى أنه يحرم وذلك أصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حيث لم يباحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنة قال سحنون وهذا خطأ ما علمت من قاله من أصحابنا مع عبد الملك اه ولذا قال ابن غازي صواب قول المصنف ولو بحرام إلا أن لا يباحق به الولد ولو بحرام لا يباحق به الولد اه بن ومن هذا تعلم أن الخلاف في نشر الحرمة وعدم نشرها في الوطء الحرام الذى لا يباحق به الولد واما إذا كان يباحق به فلا خلاف في نشر الحرمة إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح على المشهور ليس على ما ينبغي تأمل ( قوله أو تزوج بمحرمه ) أى من نسب أو رضاع وقوله بما ذكر أى المحرم والخامسة ( قوله على المشهور ) صوابه اتفاقاً ( قوله ضعيف ) أى لأن المشهور نشر الحرمة ولا يقال هذا معارض لما مر من أنه لا يحرم بالزنا حلال لأن ما مر في النكاح أى أن الزنا لا ينشر الحرمة بين أصول المزني بها وفروعها وبين الزاني وما هنا في نشر الحرمة بين المرتضع وبنات الرجل ( قوله أو مرتضع منها ) أى وكتحريم شخص مرتضع منها والمراد به أنق ( قوله لأنها صارت بنت زوجته رضاء ) أى والدخول بالامهات يحرم البنات ولو طرأت الامومة كما هنا وقيد الشارح كلام المصنف بما إذا كانت الزوجة مدخولاً بها لان العقد على الامهات بمجرد لا يحرم البنات كما مر ( قوله اسم فاعل ) أى من ارتضع وهو واقع على الصغيرة اذهى المراد بتحريمها وذكر الوصف لكونها بمعنى الشخص وأما المرتضع منها بفتح الضاد فهى اللبنة وليس الكلام فيها ( قوله تحمل له بناتها ) أى بان كانت أجنبية ولا مفهوم لهذا بل مثله ما إذا أرضعت حليلته أو أمتة قبل التلذذ بها زوجته الرضيعتين فانه يختار واحدة منها فان تلذذ بها حرم الجميع ( قوله ولم يكن تلذذها ) أى وأما لو أرضعت من امرأة كأن تلذذها فقد ذكره المصنف بعد ( قوله وان الأخيرة ) أى وان كانت التى يختارها الأخيرة منها عقداً أو رضاعاً ان ترتبتا وما ذكره المصنف من جواز اختيار واحدة من الزوجتين الرضيعتين اللتين أرضعتها أجنبيته أو زوجة غير مدخول بها هو المشهور كمن أسلم على اختين وقال ابن بكير لا يختار واحدة بمزلة من تزوج أختين في عقد واحد وفرق للمشهور بأن العقد وقع هنا بينها صحيحاً وطراً ما أفسده بخلاف مسألة متزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع فاسداً

( ٦٤ - دسوقى - ثانى ) على من كان طلقها لأنها صارت بنت زوجته رضاعاً فتقدير المصنف وكتحريم رضيعه مرتضعة من مطلقته فترضع بكسر الضاد اسم فاعل ( وإن أرضعت ) امرأة تحمل له بناتها ولم يكن تلذذها ( زوجته ) الرضيعتين ( اختار ) واحدة منها وكذا لو كن أكثر لصورتهم اخوة من الرضاع ( وان الأخيرة ) عقداً أو رضاعاً ( وإن كان ) الزوج ( قدبنى ) أى تلذذ ( بها ) أى بالزوجة التى أرضعت ( حرماً للجميع ) المرضعة للعقد على الرضيعتين والعقد على البنات يحرم الامهات والرضيعتان

فلتذباها من الرضاع (وأدبت المتعمدة) برضاعها من ذكر (للافساد) متعلق بمتعمدة (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (التصادقين عليه) أى على الرضاع باخوة أو غيرها (٥٠٦) ولو سفيهين قبل الدخول أو بعده (كقيام بينة) يثبت بها الرضاع (على اقرار أحدهما) به (قبل العقد) ولم يطالع على ذلك

إلا بعد العقد أقامها أحدها أو غيرها أو قامت احتسابا ومفهوم الاقرار قبل العقد فيه تفصيل فإن كان المهر بعده هو الزوج فكذلك وإن كان الزوجة لم يفسخ لاثامها على مفارقتها كما يأتى في قوله وإن ادعاه فأنكرت الخ ولم يثبت هو لأن الطلاق يده (ولها) إذا فسخ (السمى) الحلال والا فصدّق المثل (بالدخول) سواء علما أو جهلا أو علم فقط (إلا أن تعلم قط) بالرضاع وأنكر العلم (فكالغارية) للزوج باقتضاء عدتها وتزوجت فيها عالة بالحكم فلها ربع دينار بالدخول ولا شيء لها قبله (وإن ادعاه) الزوج أى ادعى الرضاع بعد العقد وقبل البناء (فأنكرت) أخذ باقراره) فيفسخ نكاحه (ولها النصف) لأنه يثبت على أنه اقر ليفسخ بلا شيء (وإن ادعته) فأنكرت لم يندفع (النكاح عنها) بالفسخ لاثامها على قصد فراقه (ولا تقدر على طلب المهر قبله) أى قبل الدخول أى لا يمكن من طلب ذلك وإن طلقت قبل الدخول فلا شيء لها لاقرارها بفساد العقد وظاهره ولو بالموت

(قوله للتذذ بأمرها من الرضاع) أى والتلذذ بالأمهات يحرم البنات (قوله من ذكر) أى وهو الزوجتان الرضيعتان (قوله متعلق بمتعمدة) أى والمعنى أن المرأة للمتعمدة للانفساد تؤدب لعلها بالتحريم اللوجب للتأديب لا بأدبت لأن المعنى حيث أن المرأة للمتعمدة تؤدب للانفساد الحاصل منها فلا يعلم هل تعمدت الانفساد القتضى لعلها بالتحريم اللوجب للتأديب أو تعمدت الرضاع ولم تعمد للانفساد لكونها جاهلة (قوله قبل الدخول) تنازعه ففسخ والتصادقين أى أنها إذا تصادقا على الرضاع فإنه يفسخ نكاحها قبل الدخول وبعده كان تصادقها قبل الدخول أو بعده والفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم (قوله يثبت بها الرضاع) أى وهى رجلان ورجل وامرأة وامرأتان (قوله ومفهوم الاقرار قبل العقد) أى وهو ما إذا كانا منكرين له لكن شهدت البينة على اقرار أحدهما به بعد العقد والحكم المذكور فى هذا المفهوم هو عين الحكم فيما إذا ادعاه أحدهما بعد العقد وأنكره الآخر الآتى فى قول المصنف وإن ادعاه فأنكرت (قوله قبل العقد) متعلق باقرار لا قيام لأن قيام البينة على الاقرار إنعاهو بعد العقد الخ (قوله ولها إذا فسخ) أى لتصاقها عليه أو لقيام بينة على اقرار أحدهما به قبل العقد (قوله سواء علما) أى سواء كانا عالين بالرضاع حين العقد هذا يتصور فى المتصادقين عليه وفيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما قبل العقد وقوله أوجها هذا إما يتصور فى المتصادقين عليه بعد العقد ولا يتصور فيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما به قبل العقد (قوله فكالغارية للزوج باقتضاء عدتها) الظاهر أن المراد فكالغارية بالغيب لأنه هو الذى تقدم للمصنف فيكون حوالة على معلوم لا على مجهول وإن كان الحكم فيها واحداً وهو استحقاقها ربع دينار فقط لثلاث غلوة البضع عنه اه بن (قوله بعد العقد الخ) أى والحال أنه لا بينة له وأما إن ادعاه قبل العقد وأنكرت فلا شيء لها فى فسخه بعد العقد وقبل البناء كما يفيد كلام اللخمي لأن نكاحه وقع فاسداً على دعواه فإن ادعاه بعد البناء فإنه يفسخ ويلزمه كل الصداق لدخوله علما به (قوله أخذ باقراره) أى بالنسبة للفراق لا بالنسبة للفرق إذ لا يعمل باقراره بالنسبة للفرق الصداق إذ لو عمل به لما وجب عليه شيء (قوله لأنه يثبت على أنه أقر الخ) وهذه إحدى المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة وهى أن كل عقد فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه الانكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفسخ المتراضين وهى هذه (قوله وإن ادعته) أى بعد العقد وقبل البناء أو بعده (قوله لاثامها على قصد فراقه) أى ولا يخلص لها من الزوج إلا بالفداء منه أو يطلق باختياره فإن طلق باختياره قبل البناء فلا شيء لها وهو معنى قول المصنف ولا تقدر الخ (قوله قبله) أى إذا حصلت مفارقة قبله (قوله وظاهره ولو بالموت) أى وحصلت المفارقة قبل الدخول بالموت (قوله ولا مهر لها قبله) أى ولا مهر لها إن حصلت المفارقة قبله كانت بطلاق أو بموته (قوله واقرار الأبوين مقبول) قل طنى كلام المؤلف فيمن يفتد عليه الأب غيراذنه وهو الابن الصغير والابنة البكر كذا النقل فى المدونة وغيرها وحيث فلا وجه للتقييد بالصغر فى البنت وإن وقع فى عبارة ابن عرفة اه بن (قوله قبل عقد النكاح) أى إذا كان اقرارهما قبل عقد النكاح سواء فساد ذلك منها أم لا (قوله لا بعده فلا يقبل) أى ولو كانا عدلين أو حصل فشو من الناس قبل اقرارهما وحيث فالكناح ثابت لا يفسخ (قوله كاقرارها برضاع ولديها الكبيرين) أى فإنه لا يقبل كان الاقرار قبل العقد أو بعده وظاهره ولو كان الولدان الكبيران سفهين وظاهر ابن عرفة أن السفهين كالصغيرين وحيث

وهو ظاهر ولو قال المصنف وإن ادعته فأنكرت لم يفسخ ولا مهر لها قبله لكن أوضح واخسر (واقرار الأبوين) بالرضاع فيقبل بين ولديها الصغيرين (مقبول قبل) عقد (النكاح) فيفسخ إن وقع (لا بعده) فلا يقبل كاقرارها برضاع ولديها الكبيرين

فهما بالنسبة للكبيرين كأجنبيين فلا بد من كونهما عدلين أو فشو قوله كما يأتي وشمل قوله الأبوين أباه وأباهما أو أباهما وأما الآخر ولا يشمل أمهما لدخول هذه في قوله امرأتين وشبه في القبول قبل النكاح (٥٠٧) لا بعده قوله (كقول أبي أحدهما) فانه

يقبل قبل النكاح لا بعده بأن يقول رضع ابني مع فلانة أو بنتي مع فلان ولا شك ان هذه المسئلة تنفي عما قبلها لفهمها من هذه بالأولى (و) اذا قبل أو أحدهما قبل عقد النكاح وأراد النكاح بعد ذلك (لا يقبل منه) بعد ذلك (أنه أراد الاعتذار) بأن يقول انما فعلت لعدم ارادة النكاح وان حصل عقد ففسخ (بغلاف) قول (أم أحدهما) أرضعته أو أرضعتها مع ابني مثلا واستمرت على اقرارها أو رجعت عنه اعتذارا (فالتزمت) مستحب لا واجب وليست كالآب ولو كانت وصية لكن المعتمد أنه إن فشا منها ذلك قبل إرادة النكاح وجب التزمت وقبل قولها وأولى أم كل منهما فلو قال المصنف وقبل اقرار أحد الأبوين قبل العقد ولا يقبل منه بعده الاعتذار لأناد الراجح بلا كلفة (ويثبت) الرضاع (برجل وامرأة) أي مع امرأة (وبامرأتين) ان فشا ذلك منهما في صورتين (قبل العقد) لان لم يفش ذلك منهما فلا يثبت وشمل

فيقبل اقرار الأبوين بالنسبة لهما (قوله فهما الخ) هذا كاستدراك على مقبله من التشبيه أفاد به أنه يجري في اقرار الأبوين رضاع ولديهما الكبيرين ماجرى في اقرار الأجبيين وليس المراد أن اقرار الأبوين رضاع ولديهما الكبيرين لا يقبل أصلا (قوله أو فشو قبله) أي قبل اقرارهما (قوله لدخول هذه في قوله امرأتين) أي من قوله وثبت بامرأتين إن فشا وحيث فلا يقبل اقرارهما به إلا إذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله كقول أبي أحدهما) هذا تشبيه تام أي انه يقبل اقرار أحد الأبوين حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل النكاح (قوله تنفي عما قبلها) أي وهو قوله واقرار الأبوين قبل عقد النكاح لا بعده (قوله وإذا قبل) أي إذا قبل اقرار أبويهما لكون الولدين صغيرين أو اقرار أبوي أحدهما (قوله لا يقبل منه) أي أنه أراد الاعتذار ظاهره ولو قامت قرينة على صدقه والذي استظهره عجم أنه ينفي العمل عليها إذا وجدت (قوله وان حصل عقد ففسخ) ظاهره سواء تولى الأب المقر ذلك العقد أولا بأن رشد الولد وعقد لنفسه وهو أحد قولين وقيل محل الفسخ ان تولى الأب العقد والإفلا والأول أقوى (قوله بخلاف أم أحدهما الخ) الفرق بينهما ان العقد للأب فصار ذلك كاتقارعه على نفسه وعلى هذا يتطرق الخلاف في الأم ان كانت وصية لأنها كالوصي تنزل منزلة الأب لأنها المعاقدة وان كانت توكل قاله الشيخ أبو زيد القاسمي اه بن (قوله أو رجعت عنه اعتذارا) بأن تقول أنا كنت كاذبة في اقرارى برضاعها انما أردت منعه منها (قوله ولو كانت الخ) أي خلافاً لأبي اسحق التونسي حيث قال انها كالآب إذا كانت وصية لأنها حيث كذا ما قد للنكاح فكانت كالآب (قوله وأولى) أي في قول القول ووجوب التزمت قول أمهما معاً والحاصل أن الراجح أنه يعمل في غير الرشيد باقرار أحد الأبوين قبل العقد ولو أمراً وأولى باقرارهما معا فيفسخ اذا وقع ولا يعتبر اقرارهما بعده (قوله ان فشا ذلك منهما) أي ولا يشترط فشو من غيرهما كما يفيد ظاهر كلام ابن عرفة خلافاً لما في عقبه ونص ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين يثبت وهو مثل لفظ المدونة نعم ذكر الخلاف في معنى الفشوفى حق المرأة فقال وفي كون الفشو المعبر في شهادة المرأة فشو قولها ذلك قبل شهادتها أو فشو ذلك عند الناس من غير قولها قولان (قوله في صورتين) أما في الأولى باتفاق وأما في الثانية فعلى قول ابن القاسم وهو المشهور وقابله قول سحنون يثبت الرضاع بشهادة المرأتين مع عدم الفشو إذا كانتا عدلتين (قوله وشمل كلامه) أي كما يشمل أمهما إذا كانا صغيرين أو بالغين فلا يثبت الرضاع بشهادتهما إلا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله أولاً لا تشترط الا مع عدمه) الأولى أولاً لا تشترط معه وقوله نردد الأول للخمى والثاني لابن رشد \* وحاصل ما في المقام ان المدونة ذكرت عن ابن القاسم ان المرأتين لا تقبل شهادتهما بالرضاع الا مع الفشو كما درج عليه المصنف وقال سحنون لا يشترط في قبول شهادتهما الفشو إذا كانتا عدلتين ثم ان الشيخين للخمى وابن رشد اختلفا هل تشترط العدالة مع الفشو على قول ابن القاسم أولاً تشترط العدالة معه فالأول للخمى والثاني لابن رشد فقول شارحنا تبعاً لعقب أولاً لا يشترط الا مع عدمه الخ مبنى على قبول شهادتهما مع عدمه وهو خلاف مذهب المدونة وهو قول ابن القاسم الذي درج عليه المصنف حيث جعل الفشو شرطاً في شهادتهما فلو قال أولاً لا يشترط معه لكان جارياً على المشهور فقط اه بن (قوله وبرجلين عدلين) أي سواء كان الزوجان صغيرين أو كبيرين شهدا قبل العقد أو بعده (قوله فالتردد) أي فيجربى التردد السابق

كلامه الاب والام في البالغين والأما مع امرأة أخرى في البالغين كأم (وهل تشترط العدالة) أي عدالة الرجل والمرأة وعدة المرأتين (مع الفشو) أولاً تشترط الا مع عدمه وأما معه فلا قيام الفشو مقامها (تردد) والراجح لا تشترط (و) يثبت (برجلين) عدلين اتفاقاً أولاً وغير العدلين لا يقبلان الا مع فشو قبله فالتردد

(لابامرأة) أجنبية فلا يثبت (٥٠٨) بها (ولو فشا) ذلك منها قبل العقد (ونذب التزوه. طلقاً) في كل شهادة لا توجب فراقاً كشهادة

امرأة واحدة أو رجل واحد ولو عدلاً أو امرأتين بلا فشو على أحد الترددين ومعنى التزوه عدم الاقدام على النكاح والطلاق ان حصل النكاح (ورضاع الكفر معتبر) فلو أرضعت الكافرة صغيرة مع انها أو صغيراً مع بنتها لم يخل لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة (والغيلة) بكسر الغين المعجمة هي (وطء) المرأة (المرضع ونجوز) بمعنى خلاف الأولى فان تحقق ضرر الولد منع وان شك كره [درس] باب ١ ذكر فيه أسباب النفقة الثلاثة القرابة والرق والنكاح وأقوى أسبابها النكاح فلذا بدأ به فقال (يجب لمكة) من نفسها (مطابقة للوطء) بلا مانع بعد ان دعت هي أو عجزها أو وكيلها للدخول ولو لم يكن عند حاكم وبعد مضي زمن يتجهز فيه كل منها عادة (على البالغ) متعلق يجب لاعلى صغير ولو دخل عليها بالغة واقتضاها ولا لغير ممكنة أولم يحصل منها أو من وليها دعاء أو حصل قبل مضي زمن يتجهز فيه كل منهما ولا لغير مطابقة ولا مطابقة بها مانع كرتق إلا ان يتاذبها علماً (وليس) أحدهما) أي الزوجين (شرفاً) على الموت أي بالغاً حد السياق وهو الأخذ في النزاع وهذا الشرط فيما قبل البناء حصل

(قوله لابامرأة أجنبية الخ) انما قيد بالأجنبية لتقدم الكلام على أم أحد الزوجين ولو سككت المصنف عن تلك لكفته هذه فيهما (قوله ولو فشا ذلك منها) هذا هو المشهور ورد المصنف به على مقابله من ثبوته بالأجنبية ان فشا ذلك من قولها قبل العقد (قوله كشهادة امرأة واحدة) أي سواء كانت أمناً أو أجنبية (قوله لم يخل لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة) أي أسلت أو لم تسلم فلا سلام يرفع حرمة الرضاع (قوله والغيلة) أي التي هم النبي ﷺ على النهي عنها ثم تركه وطء المرضع أي وطء المرأة في زمن ارضاعها وقيل هي ارضاع الحامل ولدها \* والحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن انهي الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وفارس يصنعون ذلك ولا يضر أولادهم أي فتركت النهي عنها فاختلف العلماء في الراد بها فقيل هي وطء المرضع وقيل ارضاع الحامل وإرادته عليه الصلاة والسلام النهي عنها لضررها بالأولاد وقد تبين له انه لا ضرر فيها يقوى القول الأول في معناها لأن الشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل لولدها (قوله بكسر الغين المعجمة) الذي في كلام عياض جواز الكسر والفتح قال في الماشق والغيلة بفتح الغين وكسرهما هو يقال بالهاء وتركها وهذا في الرضاع وأما غيلة القتل فهي بالكسر لا غير انظر بن

#### باب النفقة

(قوله يجب لمكة) أي لزوجة ممكنة وهي التي لا تمتنع من الوطء اذا طلبت سواء كانت حرة أو أمة بوأها زوجها معه يتأثم لا كان الزوج حراً أو عبداً بن سلعون وطى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول بقائها في عصمته من كسبه ولا يمتنع سيده من ذلك وان كانت الزوجة أمة فنفقة كذا على زوجها حراً كان أو عبداً بوأها معه يتأثم لا اه وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به فلا إشكال والا فهو خلاف قول المصنف في النكاح ونفقة العبد في غير خراج وكسب إلا لعرف اه بن (قوله بلا مانع) أي يمنع من الوطء (قوله على البالغ) أي على زوجها البالغ (قوله لاعلى صغير) أي ولو كان قادر اعلى الوطء (قوله ولو دخل عليها بالغة) أي هذا اذا لم يدخل بها بل ولو دخل بها حال كونها كبيرة وأولى لو كانت صغيرة هذا وقد صحح في التوضيح القول بوجوب النفقة على الصغير اذا دخل لو كانت غير مطابقة \* والحاصل انه في التوضيح جعل السلامة من المرض وبلوغ الزوج واطاقة الزوجة للوطء شروطاً في وجوب النفقة لغير المدخول بها التي دعت للدخول فان اخلت منها شرط فلا تجب النفقة لها وأما المدخول بها فتجب لها النفقة من غير شرط وجعل الاثنان الأمور الثلاثة المذكورة شروطاً في وجوب النفقة للمرأة مطلقاً سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها ودعت للدخول لكنه لم يعصده بنقل والظاهر ما في التوضيح كما قال بن (قوله ولا لغير ممكنة) أي سواء دخل بها ثم منعه بعد ذلك أو لم يدخل بها (قوله أو لم يحصل الخ) هذا اذا كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر بان كان غائباً غيبة قريبة وأما لو كان بعيد الغيبة فيكفي في وجوب النفقة لها ان لا تمتنع من التمكين بان يسألها القاضي هل تمكته إذا حضر أولاً فان اجابت بالتمكين وجب لها ذلك والا فلا شيء لها (قوله الا ان يتلذذ بها) أي بخير الوطء حاله كونه عالماً بالمانع منه (قوله وليس أحدهما شرفاً) أي بان كانا صحيحين أو كان أحدهما مريضاً مرضاً خفيفاً يمكن معه الاستمتاع بالمرض المذكور لا يمتنع من وجوب النفقة لها بل تجب لها في تلك الحالة اتفاقاً وفي وجوبها مع المرض الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد السياق قولان مذهب المدونة الوجوب خلافاً لسحنون (قوله وهذا الشرط فيما قبل البناء) أي واما اذا

أحدهما) أي الزوجين (شرفاً) على الموت أي بالغاً حد السياق وهو الأخذ في النزاع وهذا الشرط فيما قبل البناء حصل

فدخول هذا وعدمه سواء لأنه في حكم الميت (قوله) فاعمل يحب أي يحب على الزوج البالغ لزوجته الطيقة للمكنة مائتا كلة (وإدام وكسوة ومسكن بالعادة) في الأربعة فلا يجب لأخص منها أن قدر ولا يجب هي لأزيد من عادة أمثالها أن طلبت ذلك إلا إذا كان غنيا وحاله أعلى من حالها فطلبت حالة أعلى من حالها فتجب لذلك ولكن لا إلى مساواة حاله بل لحالة وسطى كأنصوا عليه وكذا إذا كان حالها أعلى من حاله ولكن لا قدرة على حالها وإنما له قدرة على (٥٠٩) حالة فوق حاله ودون حالها وجب

عليه أن يرفعها عن حاله إلى ما قدر عليه وهاتان صورتان محتملتان للصنف (بقدر وسعه وحالها) والحاصل أن قوله بالعادة المراد بها عادة أمثالها فإن تساويا فالأمر ظاهر وإن كان فقيرا لا قدرة له إلا على أدنى كفاية من الأربعة فالعبرة بوسعه فقط وإن كان غنيا ذا قدر وهي فقيرة أجيبت لحالة أعلى من حالها ودون حاله وإن كانت غنية ذات قدر وهو فقير إلا أنه له قدرة على أرفع من حاله ولا قدرة له على حالها رفعها بالقضاء إلى الحالة التي يقدر عليها فصدق على هاتين صورتين أن يقال اعتبر وسعه وحالها فتدبر (و) اعتبر حال (البلد) التي هما بها (و) حال (السعر) في ذلك الزمان ويجب عليه ما يكفيه من القوت (وإن) أ كولة (جدا وهي مصيبة نزلت به) (وتزاد الرضعة) النفقة المعتادة (ماتقوى به)

حصل الاشتراف بعد البناء فلا تسقط نفقتها (قوله) فدخل هذا أي الزوج الشرف (قوله) مائتا كلة أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالقوت ما يقتات ويؤكل ولو عبر المصنف به كان أولى لأن التبادر من القوت ما يعمك الحياة (قوله) وكسوة ابن عاشر إنما يجب الكسوة إذا لم يكن في الصداق ما يتشور به أو كان وطال الأمر حتى خلقت كسوة الشورة كذا في التيطي ومن جملة الكسوة عنده الغطاء والوطاء اهـ بن (قوله) بالعادة متعلق بمحذوف أي واعتبار هذه الأربعة بالعادة أي بعادة أمثالها فلو طلبت أزيد من عادة أمثالها أو طلب هو أخص مما جرت عادة أمثالها فلا يلتفت إليها في ذلك ويرد كل واحد لعادة أمثاله وقول المصنف بقدر وسعه وحالها بدل من قوله بالعادة بدل مفصل من مجمل والمراد بوسعه حاله وإنما لم يعبر به كما عبر به في جانب المرأة اقتداء بالقرآن قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعلم أن اعتبار حالها لا بد منه سواء تساويا غنى أو فقرا أو كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا لكن اعتبار حالها عند تساويهما قرا أو غنى ظاهر وأما عند اختلافهما فاللازم حالة وسطى بين الحالتين وحينئذ نفقة الفقير على الغني أزيد من نفقته على الفقيرة كما أن نفقة الغني على الفقيرة أقل من نفقته على الغنية وهذا هو المتمد خلافا لما ذكره عقب تبعا لمع من أن اعتبار حالهما إذا تساويا فإذا زاد حالها اعتبر وسعه فقط وإن قصت حالتها عن حاله اعتبرت حالة وسطى بين الحالتين كذا قال شيخنا المدوني وفي بن ما يوافق ما قلناه من الاعتماد وأيده بالقول فراجع إن أردت الاطلاع عليها وكلام شارحنا كالجمع بين الطريقتين فتأمل (قوله) واعتبر أي في النفقة على الزوجة حال البلد من كونها حاضرة يأكل أهلها الناعم أو بادية يأكل أهلها الخشن وقوله وحال السعر في ذلك الزمان أي من كونه رخاء أو غلاء فالأول يحمل الناس على التمتع في المال كل دون الثاني (قوله) وهي مصيبة نزلت به أي فعلية كفايتها أو بطلانها ولا خيار له في فسخ النكاح وامضائه وهذا ما لم يشترط كونها غيراً كولة والافله ردها ما لم ترض بالوسط (قوله) وتزاد الرضعة تقدم أنه قال تجب النفقة للزوجة بحسب العادة وهذا في غير الرضع وأما هي فليست كغيرها بل تزداد على النفقة المعتادة ما تنقوى به على الرضاع ومحل لزوم الزوج ذلك الزائد إذا كان ولد الزوجة حراً أمالوكان ولد هارقا فالزائد على سيدها كاجرة القابلة (قوله) فلا يلزمه إلا مائتا كلة أي بالفعل حال المرض وحالة قلة الأكل الذي هو أقل من المعتاد أي وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً تأكل منه بقدر كفايتها وتصرف الباقي منه في مصالحها خلافاً لابي عمران (قوله) على الأصوب أي عند التيطي (قوله) وكلام المواق أي القائل إذا زاد ما تأكل في حال مرضها على ما تأكل في حال صحتها لزمه قدر ما تأكل في حال صحتها (قوله) يمكن تأويله أي بأن تحمل الزيادة على ما تأكل على وجه التداوى أو التفكه (قوله) ولو اعتيد أي جرت العادة بلبسه ولو كان شأنها لبسه فإذا تزوج إنسان بنتاً كابر

على الرضاع واستثنى من قوله بالعادة قوله (إلا للريضة وقليلة الأكل) (جدا) فلا يلزمه إلا مائتا كلة (حال المرض وقلة الأكل) على الأصوب وهذا في غير المقرر لها نفقة معلومة والا لزمه ما قرر ولوقد أكلها بكسر وأمالو زاد أكلها بالمرض فإن كان من نحو فأكبة ودواء فلا يلزمه وإن كان من القوت فيلزمه ولو نحو سكر ولوز وعناب تنقوت به وهل ولو في المقرر لها نفقة هو الظاهر وكلام المواق يمكن تأويله (ولا يلزم) الزوج (الحري) والحز وظاهره ولو اعتيد واتسع حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله بالعادة وهذا قول الامام (ومحمل) أي حملة ابن القاسم (على الإطلاق) أي أبقاه على عمومته في سائر البلاد وهذا الحمل هو للذهب (و) حملة ابن القصار

(طى) (ساكنى) المدينة لقناعها) وإذا علمت أنه يلزم الزوج القوث وماعطف عليه بالعادة (يفرض) لها (طماء) للشرب والطبخ وغسل الثياب والأواني وللوضوء (٥١٠) والغسل ولو من احتلام أو وطء شبهة لازنا (والزيت) للأكل والادهان

والوقود (والحطب) للطبخ والحبز (والمخ) والبصل لأنه مصلح (واللحم) للدوسر (المرّة بعد المرّة) في الجمعة ولا يفرض كل يوم ولا على فقير إلا بقدر ما تقتضيه العادة ولا يفرض غسل وضمن وجبن إلا إذا كان أداما عادة ولا فاكهة رطبة ولا يابسة إلا إذا كانت إداما عادة كشاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت الفراش أو هو الفراش باعتبار عادة أمثاله (وسريره احتيج له) عادة (وأجرة قابله) لحرّة ولو مطلقة ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة (وزينة تستضر) أى يحصل لها ضرر عادة (بتركها كسحل ودهن معتادين) وصف كاشف إذ الموضوع في المعتاد (وحناء) لرأسها اعتيد لا لخصابها ولا ليديها وللدواء (ومشط) يفتح الميم وهو ما يخدمه الرأس من دهن وحناء وغيرها فهو من عطف العام على الخاص وأما المشط بضم

من شأنها لبس الحرير فلا يلزمه الباسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنيا أم لا (قوله طى ساكنى المدينة) أى ولو من غير أهلها أن تخلت بخلقهن وأما سائر الامصار فهو فيها كالنفقة فان جرت به العادة وجب وإلا فلا (قوله يفرض الخ) لما قدم أن الزوج يلزمه القوت وماعطف عليه بين ما هو الذى يقضى به عند المشاحة هل الأعيان أو أثمانها فبين أنه يفرض الأعيان بقوله يفرض الخ (قوله وغسل الثياب) بل ولو لارش أن جرت به العادة (قوله والغسل) أى سواء كان الفصل واجبا أو سنة كفصل الجمعة أو مستحبا كالغسل لدخول مكة (قوله لازنا) في كلام بعضهم أنه يلزمه الاتيان بالماء لغسلها ولو من زنا قال ولا غرامة في الزامه الماء لغسلها من الزنا لأن النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء واعتمد ذلك القول شيخنا واقصر عليه في الحاشية (قوله واللحم) قال بعضهم أى من ذوات الأربع لا من الطير والسمك إلا أن يكون ذلك معتادا فيجرب طى العادة (قوله المرة بعد المرة) أى يفرض اللحم زمنا بعد زمن يفرض في حق القادر ثلاث مرات في الجمعة يوما بعد يوم وفي حق الوسط مرتان في الجمعة وفي حق المنحط الحال مرة في الجمعة كذا قال بعضهم والاعظم أن الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فبراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلا لأن هذه الأمور من جزئيات قوله بالعادة اه شيخنا عدوى (قوله وحصير) أى من بردى أو حلفاء أو صبر (قوله احتيج له) أى لينج عنها العقارب أو البراغيث أو نحوهما (قوله وأجرة قابله) يعنى أن أجرة القابلة وهى التى تولد النساء لازمة للزوج على المشهور ولو كانت مطلقة بائنا ولو نزل الولد ميتا في الطلاق البائن لأن المرأة لا تستغنى عن ذلك كالنفقة وقيل إن أجرة القابلة عليها وعمل الخلاف في الزوجة التى ولدها حر كالزوجة الحرة والأمة التى مثل أمه الجد وأما الزوجة الأمة التى يكون ولدها رقيا لسيدها فأجرة القابلة لازمة لسيدها قول واحد للملكة للولد ولو كانت في عصمة الزوج (قوله ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة) أى من الفرائج والحلبة بالعسل والمفتحة ونحو ذلك (قوله يحصل لها ضرر عادة بتركها) أى بأن يحصل لها الشعث عند تركها ولا يشترط المرض لا ما يحتاج له من ذلك ولو اعتادته والحاصل أن المدارى لزوم ذلك على الضرر اعتياداً لا فان ضر تركها لزمه اعتياداً أم لا وان لم يضر تركها بها فلا يلزمه اعتياداً أم لا (قوله معتادين) الأولى حذفه لأن هذا تمثيل للزينة التى تستضر بتركها ولا تستضر بتركها إلا إذا كان معتاداً لها (قوله لا لخصابها ولا ليديها) أى ولو جرى به عرف لأنها لا تستضر بتركها (قوله فلا تلزمه) أى بل هى عليها كما أن عليها أجرة البلاء التى تنزل ذلك فهذه الثلاثة أمور على الزوج واحد منها فقط قاله عجب (قوله أى أهل الاخداف) أشار إلى أن فيه عود الضمير من المضاف اليه على المضاف مثل قولك جاء عبد ربه والظاهر أن الاضافة في كلام المصنف من اضافة المصدر للمفعول وأنه يشمل صورتين اللتين قالها الشارح لأنها فيهما أهل للاخداف (قوله وان بكراء) أى هذا إذا كان بكراء بل وان كان بكراء والظاهر أنها لا تملك الرقيق الذى اشتراه لخدمتها إلا إذا حصل التملك بصيغة (قوله ولو بأكثر من واحدة) ردلو على ما قاله ابن القاسم في الموازية من أنه لا يلزمه أكثر من خادم واحد واعلم أنه إذا عجز عن الاخداف لم تطلق عليه لذلك على المشهور وإذا تنازعا في كونها أهلاً لأن

للميم وهو الآلة فلا تلزمه كما ان المسكحلة لا تلزمه كما يأتى له إذ لا فرق بينهما

تخدم

(أو) يجب عليه (اخداف أهله) أى أهل الاخداف بأن يكون الزوج ذاسمة وهى ذات قدر ليس شأنها الخدمة أو هو ذا قدر تترى خدمة ذوجته به فانها أهل للاخداف بهذا المعنى فيجب عليه أن يأتى لها بخادم (وإن بكراء ولو بأكثر من واحدة) إذا لم تكف الواحدة



(وقضى لها بخادمتها) عند التنازع مع الزوج (إن أحببت) وأحب هو أن يخدمها خادمه (إلا لرية) في خادمتها نفق الزوج في الدين أو الدنيا فلا يقضى لها بخادمتها بل يجب الزوج لما دعا أن قامت القرائن على (٥١١) تصديقه (وإلا) بان لم تكن أهلا

للإخدام أو كانت أهلا والزوج قدير (عليها) الخدمة الباطنة ولو غيبة ذات قدو (من عجن وكنس وفرش) وطبخ له لا لضيوفه فيها يظهر واستقاء ماء جرت به الصادة وغسل ثيابه (بخلاف النسيج والغزل) والحياطة ونحوها مما هو من التكسب عادة فهي واجبة عليه لها لا عليها له (لا مكحلة) أي الآلة التي يوضع فيها الكحل وكذا الشط بالضم أي الآلة (و) لا (دواء) وفاكهة لغير آدم (وحجامة) أي اجرتها ولا اجرة طبيب (وثياب المخرج) أي التي تلبسها للخروج بها ولا يقضى عليه بدخولها الحمام إلا من ضرورة فيقضى لها بالخروج لا بالاجرة لأنها من باب الطب والدواء وهي لا تلزم (وله) أي للزوج (التمتع) أي الانتفاع (بشورتها) ففتح الشين المعجمة متاع البيت من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز له استعماله ويقضى

تخدم أوليست أهلا فهل البينة عليها أو عليه قولان انظر الحاشية (قوله وقضى لها بخادمتها) أي إذا طلبت الزوجة أن يخدمها بخادمتها ويكون عندها وطلب الزوج أن يخدمها خادمه فانه يقضى لها بخادمتها لأن الخدمة لها وحينئذ فيلزم الزوج أن ينفق عليه وهذا القول وهو القضاء بخادمتها عند التنازع هو قول مالك وابن القاسم وقيد ابن شاس بما إذا كان خادمها مألوفاً والاقضى بخادم الزوج وظاهر الصنف الاطلاق أي القضاء بخادمتها سواء كان مألوفاً أولا (قوله في الدين) أي بان كانت تلك الخادمة تأتي برجال المرأة يفسدون فيها وقوله أو الدنيا أي بان كانت تلك الخادمة تسرق من مصالح البيت (قوله بان لم تكن أهلا للإخدام) أي بان كانت من لغير الناس والزوج ليس ذا قدر (قوله وطبخ له) أي ولها وقوله لا لضيوفه أي ولا لأولاده ولا لبيده ولا لأبويه (قوله واستقاء ماء) أي من الدار أو من خارجها ولو من البحر إذا كان ذلك عادة أهل بلدها (قوله وغسل ثيابه) أي فيلزمها ذلك وكذا غسل ثيابها وقال بعضهم إن غسل ثيابه وثيابها ينبغي جريانه على العرف والعادة وقال الأبي أن ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو جرت العادة بذلك (قوله بخلاف النسيج الخ) يعني أن المرأة لا يلزمها أن تنسج ولأن تغزل ولا أن تخطط للناس بأجرة وتدفعها لزوجها ينفعها لأن هذه الأشياء ليست من أنواع الخدمة وإنما هي من أنواع التكسب وليس عليها أن تكسب له إلا أن تتطوع بذلك وظاهره ولو كانت عادة نساء بلدها جارية بالنسيج والغزل (قوله ونحوها مما هو من التكسب) أي لأنه ليس عليها أن تكسب له أي بأن تخطط أو تنسج للناس وتجمع أجرة ذلك وتدفعها له ويؤخذ من هذا التعليل أنه يلزمها أن تخطط ثوبها وثوب زوجها لأن هذا ليس تكسبا بل من الخدمة وفي حاشية شيخنا أن الذي يفهم من كلامهم ترجيح القول بعدم لزوم خياطة ثوبه وثوبها وقال بعضهم انه يجري على العرف والعادة فإن جرى العرف به لزمها والا فلا (قوله للخروج بها) أي للإفراح أو الزيارة وظاهره أن الزوج لا يلزمه ثياب المخرج ولو كان غنياً وهو المعتمد وروى ابن تافع أنها تلزم الغنى (قوله ولباس) أي فيجوز له أن يلبس من ثيابها ما يجوز له لبسه (قوله فيستعمل من ذلك الخ) أي وحده أو معها (قوله وله منها من يبيع ذلك) أي ما ذكر من الشورة وظاهره أبداً والذي في المعيار أول النكاح عن ابن زرب أن الشورة لا تتبعها الزوجة حتى يمضي من المدة ما يرى أنه ينتفع بها الزوج قال وقد ذكر ابن رشد أنها أظن أن لها التصرف فيها بعد أربع سنين وهي في بيت زوجها اه وقال ابن عرفة ابن عات عن ابن زرب ليس لها بيع شورتها من قدها إلا بعد مضي مدة انتفاع الزوج بها والسنة في ذلك قليلة اه بن (قوله ما دخلت به بعد قبض مهرها) أي وأما ان لم تقبض منه شيئاً وإنما تجهزت من مالها فليس له منها من يبيعها وإنما له عليها الحجر إذا تبرعت بزائدة ثلثها فإن كان ما تجهزت به من مالها قدر ثلثها فأقل فليس له أن يمنحها من التبرع به كما ليس له منها من يبيع مطلقاً وفي بن وقوله والمراد ما دخلت به بعد قبض صداقتها الخ يشمل ما اشترته من صداقتها أو من هدية مشترطة أو جرى بها عرف كالنشان بمصر ففي اختصار الطرر ما نصه وللزوج امتنان ما اشترته من الجهاز حتى يبله إذا كان ذلك الشراء من قدها ثم قال فان كان معها كسوة من جهازها أو هدية قد اشترطت عليه أو كانت عندهم عادة معروفة كالمشترطة لم يلزم الزوج كسوتها حتى تخلقها اه (قوله ولا يلزمه بلدها) أي فلو جدد ما بلى من عورتها وطلقها فلا يقضى لها بأخذها اهعدوى (قوله وله منها الخ) أي ما لم يأكله معها فليس له أن يمنحها من ذلك أو يكون ناقداً لشم

له بذلك وله منها من يبيع ذلك وهبتها لأنه يفوت عليه الاستمتاع به وهو حق له والمراد بها ما دخلت به بعد قبض مهرها كله أو بعضه (ولا يلزمه بدله) ان خلقت الا الطء والوطاء وما لا بد منه (وله منها من أكلوا كالثوم) بضم التثنية من كل ماله راحة كريمة

وليس لها منعه من ذلك ( لا ) منع ( ٥١٣ ) ( أبويها وولدها من غيره ) فليس له منعها من ( أن يدخلوها ) وكذا الإخوة

والأجداد وولد الولد  
على ما بعد الملك ولكن لا  
يبلغ بهم الحنث بخلاف  
الأبوين والأولاد من  
الرضاع فله المنع ( وحنث )  
بضم الحاء وتشديد النون  
المسكورة أى قضى  
بتحنيته ( إن حلف ) أن  
لا يدخلوها فحنث  
بالدخول لا بمجرد  
الحلف ولا بالحكم لأن  
الحنث إنما يكون بفعل  
ضد المحلوف عليه ( كحمله )  
على ( أن لا تزور والديها )  
فيحنث ويقضى لها  
الزيارة ( إن كانت مأمونة  
ولو شابة ) وهى محمولة على  
الامانة حتى يظهر خلافها  
فإن لم تكن مأمونة لم تخرج  
ولو متجالة أو مع أمانة  
لتطرق الفساد بالخروج  
( لا إن حلف ) بآق أو  
بالطلاق أنها ( لا تخرج )  
وأطلق لفظا ونية فلا  
يقضى عليه بخروجها ولا  
لأبويها ( وقضى للصغار )  
من أولادها بالدخول  
إليها ( كل يوم ) مرة لتتفقد  
جاههم ( وللكبار ) من  
أولادها ( كل جمعة ) مرة  
( كالوالدين ) يقضى لها  
في الجمعة مرة ( ومع أمانة )  
من جهته ( إن اتهمها )  
بافسادها عليه وأما أخوها  
وعمها وأخاها وابن أخها  
وابن أختها فله منعهم على  
المذهب كما قاله الشريحي

( قوله ) وليس لها منعه من ذلك ( أى ولولم تأكله والفرق أن الرجال قوامون على النساء كذا قرر شيخنا  
( قوله لا يبلغ بهم ) أى بالإخوة ومن بعدهم الحنث أى لا يحكم القاضي بدخولهم الموجب لحنثه إذا  
حلف عليه ( قوله فله المنع ) أى فالزوج منعهم من الدخول لها ( قوله قضى بتحنيته ) أى حكم القاضي  
بفعلهم الأمر الذى يحصل به حنثه وهو الدخول ( قوله أن لا تزور والديها ) أى لا ولدها من غيره  
لتصور مرتبته عن مرتبة والديها ( قوله فيحنث ) أى أنه إذا حلف على أنها لا تزورهم فإنه يحنث في  
يمينه بأن يحكم لها القاضي بالخروج للزيارة فإذا خرجت بالفعل حنث ( قوله ويقضى لها بالزيارة ) أى  
في الجمعة مرة والفرض أن والديها بالبلد لأن بعدوا عنها فلا يقضى لها اه عدوى ( قوله ولو شابة )  
أى هذا إذا كانت متجالة بل ولو كانت شابة ورد بلو قول ابن حبيب لا يحنث في الشابة إذا حلف  
لا تخرج للزيارة أبويها قال ابن رشد وهذا الخلاف في الشابة المأمونة وأما المتجالة المأمونة فلا خلاف  
أنه يقضى لها زيارة أبيها وأُمها وأما غير المأمونة فلا يقضى بخروجها شابة كانت أو متجالة اتفاقا نظر بن  
( قوله لتطرق الفساد بالخروج ) أى مع الأمانة ( قوله فلا يقضى الخ ) أشار بعضهم للفرق بين  
حال التخصيص وحال الإطلاق بأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها فلذا حنث بخلاف  
حال التعميم فإنه لم يظهر منه قصد الضرر فلذا كان لا يقضى عليه بخروجها ولا يحنث ومفهوم أطلق  
لفظا ونية أنه لو أطلق لفظا ونوى تخصيصهما فهو كالقسم المتقدم للمصنف ( قوله ولا لأبويها ) أى  
ولو لزيارتهم إذا طلبتها ( قوله وقضى الخ ) تقدم أنه ليس له منع أولادها من غيره من الدخول لها  
وإذا كان كذلك وتضرر بكثرة دخولهم لها فيقضى الخ ( قوله ومع أمانة الخ ) قال عبق وأجرتها على  
الزوج على الظاهر وفيه نظر بل الظاهر أن الاجرة على الأبوين لأن زيارتهما لها لمنفعتهما وقد  
توقفت على الأمانة فتسكون الاجرة عليهما ويدل لذلك ما في العيار أول النكاح عن العبدوسى من أن  
الأبوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الانساد حتى يثبت ذلك فإذا ثبت ذلك منع من  
زيارتها الامع أمانة اه فاخذ منه أن الزوج لا يصدق في دعوى الانساد بل لابد من البينة وهو ظاهر  
وأنه إذا ثبت افسادهما لهما فانهما ظلمان وذلك مقتضى لكون الاجرة عليهما من جهة أن الظالم أحق  
بالحمل عليه انظر بن وذكر بعض المحققين أن الذى يظهر أنه إذا ثبت ضرر الأبوين ببينة فاجرة الأمانة  
عليهما لانهما ظلمان والظالم أحق بالحمل عليه وقد اتفقا بالزيارة كما قال بن وإن كان ضرر الأبوين مجرد  
اتهم كما قال المصنف فالاجرة على الزوج كما قال عبق لا تتفاهه بالحفظ ( قوله إن اتهمها ) أى الوالدين  
والظاهر أن الأولاد مطلقا صغارا أو كبارا إن اتهمها كانوا كالوالدين في أنهما لا يدخلان لها الامع  
أمانة من جهته سواء كان الزوج حاضرا في البلد أو كان غائبا لأن الحاكم يقوم مقامه ( قوله بافسادها  
عليه ) أى وأما إذا اتهمها بأخذ ماله فإن ذلك لا يوجب منعها لتمكن التحرز منها في ذلك اه قال  
عبق وقوله ومع أمانة إن اتهمها مقيد بما إذا كان الزوج حاضرا أى غير مسافر والا فليس لها أن  
يدخلا عليها مع أمانة وهذا القيد وقع لصاحب الشامل وتبعه ت وهو خلاف النقل إذ النقل أنه  
مضى اتهمها بافسادها عليه منع من الدخول الامع أمانة لافرق بين حضور الزوج بالبلد وعدمه  
قال بن ولم أر من ذكر هذا الشرط مع البحث عنه سوى صاحب الشامل ومن تبعه ( قوله وأما أخوها ) أى  
وكذا جدّها وقوله فله منعهم أى ولو لم يتهمهم وقوله على المذهب أى ومقابلته ما مر عن عبد الملك من أنه  
ليس له منعهم وعليه فيمكنون من زيارتها في كل جمعيتين أو في كل شهر مرة كما قرر شيخنا ( قوله ولها  
الامتناع الخ ) أى ولو بعد رضاها بسكاها معهم ولو لم يثبت الضرر لها بمشاجرة ونحوها كما قاله شيخنا

(إلا الوضعية) فليس لها الامتناع من السكنى معهم وكذا الشريعة إن اشترطوا عليها سكناهامهم ومحل ذلك فيها ما لم يطلعوها على عوراتها (كولد صغير لأحدهما) فلا آخر أن يتمتع من السكنى معه (إن كان له حاضن) (٥١٣) غيرهما بعضه وإلا فليس

للآخر الامتناع من ذلك سواء علم به حال البناء أم لا (إلا أن ينفى) أحدهما (وهو) أي الولد (معه) عالم به الآخر وأراد عزله بعد ذلك فليس له الامتناع (وقد رت) نفقة الزوجة على الزوج (بحاله) أي بحسب حاله التي هو عليها (من يوم) أي في يوم فتكون مياومة كأرباب الصنائع والأجراء (أو جمعة) كعقب أرباب الصنائع (أو شهر) كأرباب المدارس وبعض الجنود وخدمهم (أو سنة) كأرباب الرزق والبساتين (و) قدرت (الكسوة) في السنة مرتين (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه إذا لم تناسب كسوة كل الآخر عادة وإلا كفت واحدة إذا لم تخلق وكذا يقال المراد كل شتاء وكل صيف إن خلقت كسوة كل في عامها فإن لم تخلق بأن كانت تكتفى بها كالعام الأول أو قريبا منه اكتفت بها إلى أن تخلق ومثل ذلك التطاه والوطاء عتاء وصفا (وضمنت) النفقة الشاملة للكسوة (بالقبض) أي

وانظر هل لها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواريه أم لا والظاهر أنه ليس لها ذلك لأن له وطه أمته وربما احتاج لخدمة أرقائه كذا في خشي وعقب قال بن وفيه نظر بل لها الامتناع من السكنى مع جواريه وأم ولده ولوم يحصل بينهم وبينها مشاجرة ويدل لذلك تعليل ابن رشد وغيره عند السكنى مع أهله بقوله لما عليها من الضرر باطلاعهم على أمرها وما تريد أن تستره عنهم من شأنها وقد نقل في الميعار عن المازري أن أم الولد لا يلزمها أن تسكن مع الزوجة فتكون الزوجة أخرى بالامتناع من السكنى معها قاله أبو طي المناوي (قوله إلا الوضعية) أي ذات الصداق القليل وكذا الشريعة إذا اشترط عليها سكناهامهم أي فليس لواحدة منهما الامتناع وقوله ما لم يطلعوها الخ أي وإلا كان لكل منهما الامتناع ومثل الاطلاع المذكور ثبوت الضرر بغيره وأما غيرها فلا يلزمهما السكنى مع أهله وإن لم يثبت ضرر كأمير (قوله كولد صغير لأحدهما) خاصله أن أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج به عنه من المنزل فإن له ذلك ما لم يعلم به وقت البناء فإن علم به وأراد أن يخرج به عنه فليس له ذلك وما ذكر من التفصيل من أنه إذا علم به عند البناء فليس له إخراجه وإلا كان له إخراجه محله إذا كان للولد حاضن أي كائن يكفله وإلا فلا امتناع لمن ليس معه الولد أن يسكن مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (قوله وقد رت بحاله) أي قدر قبضها أي قدر زمن قبضها أي قدر الزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله وضمنت بالقبض وقوله بحاله المراد بالحال الطاقة من العمر واليسر وقوله من يوم يان لحاله وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف إما قبل حال أي بزمن حاله لأجل البيان بقوله من يوم وإما قبل يوم ويكون يانا لحاله أي من يسر يوم وعسره ويصح أن يجعل من بمعنى في متعلقة بمحذوف أي قد دفع من يوم أي في كل يوم أو في كل جمعة الخ وهذا هو الذي اقتصر عليه الشارح وعلم أن قوله وقد رت الخ في غير الملاء بالقول وفي قوله وقد رت بحاله إشارة إلى أن للدة التي يقضى بتعجيل النفقة فيها إنما تعتبر بحال الزوج فقط وأما قدر النفقة وجنسها فبحالها كأمير (قوله من يوم أو جمعة) أي وتقبضها معجلة بدليل قوله وضمنت بالقبض مطلقا فتقبض نفقة اليوم من أوله والشهر من أوله وكذلك الجمعة والسنة هذا إذا كان الحال التعميل وأما إذا كان الحال التأخير فانها تنتظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته الآن عسرا بالنفقة (قوله بالشتاء) المراد به فصله وما والاه من فصل الربيع والمراد بالصيف فصله وما والاه من فصل الخريف (قوله بالشتاء ما يناسبه) أي من فرو ولبد ولجاف وغير ذلك (قوله إن لم تناسب كسوة بكل) أي من الشتاء والصيف الآخر (قوله إن خلقت كسوة كل في عامها) اعلم أن ما خاق من الكسوتين ينبغي أن يجري على العرف من كونه للزوج أو للزوجة فإن لم يكن عرف فم للزوج اه عدوى (قوله إن لم تخلق) بأن كانت تكتفى بها أي في العام الثاني والثالث مثلا كالاكتفاء في العام الأول أو قريبا من الاكتفاء في العام الأول (قوله كنفقة الولد إلا لينة على الضياع) ظاهر كلام المصنف هنا وفي التوضيح الشمول لما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله أو عن مدة ماضية وبذلك قرر تحت كلام المصنف واعتمده طفي وقال البساطي كلام المصنف محمول على ما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله قال السوداني وهو للتمين وأما ما قبضته من نفقة الولد عن مدة ماضية فانها تضمنها مطلقا سواء قامت بينة على الضياع أم لا فهو كنفقتها لأنه كدين لها قبضته فالقبض لحق نفسها لا للغير حتى تضمن ضمان الرهان والمواري وارضى

(٦٥ - دوق - ثاني) قبض من الزوج أو وكيله إذا ضاعت منها (مطلقا) ماضية كانت أو حالية أو مستقبله قامت على ضياعها بينة أولا صدقتها الزوج أولا فرطت في ضياعها أولا (كنفقة الولد) قبضها الحاضرة لتنفقها عليه وهو في حضانتها فتضيق

فضمناها (إلاينة على الضياع) من غير سببها فلا تضمنها لأنها لم تقبضها لحق قسمها ولا هي متمحضة للأمانة بل أخذتها لحق المحضون فضمناها كالرهان والواري (٥١٤) وأما ما قبضته من أجره الرضاع فالضمان منها، طلقاً كالنفقة لأنها قبضتها لحق نفسها (وبحوز)

لزوج (إعطاء الثمن عما  
لزمه) لزوجه من الأعيان  
للتقدمة (و) يجوز له  
(القاصة بدنه) التي له  
عليها مما وجب لها من النفقة  
إن كان فرضاً أو كانت  
النفقة من جنس الدين  
(إلا لصري) عليها بالقاصة  
بأن تكون قبرة يغشى  
ضيقها بالقاصة (وسقطت)  
فقتها (إن أكلت معه)  
ولو كانت مقررة والكسوة  
كالنفقة فإذا كساها معه  
فليس لها غيرها (ولها  
الامتناع) من الأكل معه  
وتطلب فرضاً أو الأعيان  
لأكل وحدها (أو  
منعت) زوجها (الوطء أو  
الاستمتاع) بدونه فتسقط  
فققتها عنه في اليوم الذي  
منعته فيه من ذلك والقول  
قولها في عدم النكاح عند  
التنازع (أو خرجت) من  
محل طاعته (بلا إذن  
ولم يقدر عليها) أي على  
ردها بنفسه أو رسوله  
أو حاكم ينصف أي  
ولم يقدر على منعها ابتداء  
فلان قدر بأن خرجت  
وهو حاضر قادر على  
منعها لم تسقط لأنه  
كخروجها باذنه (إن لم

ذلك شيخنا العدوي وابن هذا \* واعلم أن المراد بقول المصنف كنفقة الولد أي في غير مدة الرضاع  
لأن نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست نفقة للولد وحيداً فتضمنها مطلقاً ولو ثبت ضياعها بينة  
كنفقتها (قوله فضمناها) وهل يرجع الولد عليها أو على الأب ويرجع الأب عليها وهو الذي ينبغي  
(قوله عما لزمه زوجته) أي نفقة لها ومحل الجواز إن رضيت للرأه بذلك وذلك لأن الواجب على  
الزوج الذي يقضى عليه به ابتداء الأعيان لكن يجوز له أن يدفع الأمان إن رضيت الزوجة بها  
وظاهره جواز دفع الثمن ولو عن طعام وهو المتمد بناء على أن علة منع بيع الطعام قبل قبضه غيبته عن  
البائع وكونه ليس تحت يده وهي مفقودة بين الزوجين لأن طعام الزوج تحت يدها غير غائب عنها  
ويانزم الزوج أن يزدها إن غلّس الأعيان بعد أن قبضت ثمنها ويرجع عليها إن نقص سعرها ما لم  
يسكت مدة وإلا حمل على أنه أراد التوسعة عليها وهذا كله ما لم تكن اشترت الأعيان قبل غلوها أو  
قبل الرخص وإلا فلا يزدها شيئاً في الأول ولا يرجع عليها شيء في الثاني اهـ تقريرى عدوي  
(قوله التقدم) أي في قوله في فرض الماء والزيت الخ (قوله ويجوز له القاصة بدنه) محل الجواز إذا لم  
يطلبها واحدهما وإلا وجبت كما يأتي في القاصة ويمكن أن يكون المصنف أراد بالجواز الإذن الصادق  
بالجواب (قوله إن أكلت معه) أي إذا أكلت معه سقطت فققتها مدة أكلها معه ولو كانت مقررة  
فلو أكلت معه ثلاثة أيام وطلبت القرض بعد ذلك سقطت نفقة الأيام الثلاثة عنه وقضى لها بالقرض  
بعد ذلك فقول المصنف ولها الامتناع أي ابتداء أو انتهاء وإذا طلبت نفقة مدة ماضية وادعى أنها  
أكلت معه فيها صدق الزوج على الظاهر كاذكراً عقب (قوله ولو كانت مقررة) أي هذا إذا كانت  
نفقتها غير مقررة بأن كانت تأخذ ما يكفيها من القوت بل ولو كانت مقررة هذا إذا كانت غير محجور  
عليها بل ولو كانت محجوراً عليها كسفيهة لأن السفيه لا يجبر عليه في نفقته (قوله فإذا كساها معه) أي  
والحال أنه فرض لها ثمنها (قوله ولها الامتناع) أي ما لم تلزم الأكل معه وإلا فليس لها الامتناع كذا  
قال بعضهم قال شيخنا والظاهر خلافه (قوله أو منعت زوجها) عطف على قوله أكلت أي سقطت إن  
أكلت أو منعت زوجها الوطء قصير عذر وأما لو ادعت أنها منعت لمذكر كرض فلا بد من إثباته  
بشهادة امرأتين حيث خالفها الزوج وهذا إذا كان للرض الذي ادعته في محل لا يطلع عليه الرجال بأن  
كان في غير الوجه والكفين وإلا فلا يثبت إلا بشاهدين (قوله فتسقط نفقتها عنه في اليوم الذي منعت  
فيه) هذا هو الرواية المشهورة واختارها الباجي والبخمي وابن يونس وغيرهم مقابلها أنها لا تسقط  
نفقتها بمنعها من الوطء أو الاستمتاع ومحل الخلاف إذا كانت غير حامل وإلا فلا خلاف في وجوب  
نفقتها وعدم سقوطها بمنعها ما ذكره انظر بن (قوله والقول قولها في عدم النكاح) أي إذا ادعى الزوج  
أنها تمنعه من وطئها وقالت لم أمنعه وأما الامتناع منه كان القول ولا يقبل قول الزوج لأنه يتم  
على إسقاط حقها من النفقة واعلم أن النكاح مما ذكر إنما يعلم من جهتها بأن تقر بذلك بحضرة عدلين  
أو عدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين على ما يظهر اهـ خش (قوله أو خرجت الخ) أي حاله  
كونها ظالمة لا إن كانت مظلومة ولا حاكم ينصفها (قوله ولم يقدر على ردها الخ) هذا شرط فيما إذا خرجت  
جبراً أو خفية لمكان معلوم وأما الهاربة خفية لمكان مجهول فإن نفقتها تسقط ولو قدر على ردها لو  
علم بمكانها انظر خش (قوله قادر على منعها) أي من الخروج وإن عجز عن ردها لم يلحقه بعد ذلك

(قول)

تحمل) أي لم تكن حاملاً فإن كانت حاملاً لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل

وكذا الرجعية لا تسقط فققتها مطلقاً لأنه ليس له منعها من الخروج (أو بابت) مخرج أو بسات فتسقط نفقتها أي

ان لم تعمل فان حملت فلها النفقة كما أشار بقوله (ولها) أى البائن (نفقة الحمل) ولها (الكسوة فى أوله) أى إذا طلقت فى أول الحمل فلها الكسوة الى آخر الحمل على عاداتها ولو بقيت بعد وضع الحمل (و) لها (فى الأشهر) (٥١٥) للحمل أى إذا أبانتها بعد مضي

أشهر من حملها فلها من الكسوة (قيمة منابها) أى الأشهر فيقوم ما يصير لتلك الأشهر من الكسوة لو كسيت فى أول الحمل فتعطى تلك القيمة دراهم (واستمر) أى المسكن للحامل البائن (إن مات) الزوج قبل وضعها لأنه حق تعلق بهذه المطلق فلا يسقطه الموت سواء كان المسكن له أم لا هـ كراهه أم لا والبائن غير الحامل لا قضاء العدة والأجرة فيهما من رأس المال بخلاف الرجعية والى فى العصة فلا يستمر لها المسكن إن مات إلا إذا كان له أو قد كراهه كابر وتسقط الكسوة والنفقة لصكون الحمل صار وارثا • والحاصل أن الكسوة والنفقة يسقطان فى الجميع بالموت ويستمر المسكن فى البائن مطلقا وفى النى فى العصة والرجعية إن كان المسكن له أو قد كراهه (لا إن مات) المطلقة فلا شيء لورثتها فى كراهه المسكن (وردت النفقة) الأولى قراءته بالبنا للنفقون ليشمل خمس صور موته وموتها وهى فيها امالى

(قوله ان لم تعمل) شرط فى مسئلة منع الوطء وما بعدها (قوله مطلقا) أى كانت حاملا أم لا خرجت من محل سكنها أم لا عجز عن ردها بعد أن خرجت أم لا (قوله فى أوله) متعلق بمحذوف أى إذا طلقها فى أوله أى أنه إذا حصلت بينونة فى أول الحمل وصدقها الزوج على الحمل قبل ظهوره أو لم يصدقها وانتظر ظهوره وحركته فان لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد وضع الحمل ومحل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها والا فلا (قوله وفى الأشهر) عطف على قوله فى أوله وهو على حذف مضاف أى فى أثناء الأشهر وقوله قيمة منابها أى قيمة مناب الأشهر من الكسوة عطف على قوله نفقة الحمل أى ولها قيمة مناب الأشهر من الكسوة إذا أبانتها فى أثناءها • وحاصله أنه إذا أبانتها بعد مضي أشهر من حملها فلها مناب الأشهر الباقية من الكسوة فيقوم ما يصير لتلك الأشهر الماضية من الكسوة لو كسيت فى أول الحمل فيسقط وتعطى ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم (قوله واستمر ان مات الزوج الخ) أى وأما ان مات الولد فى بطنها قبل وضعه فلا نفقة لها ولا سكنى من يوم موته لأن بطنها صار قبرا له وان كانت لاتنقض عدتها الا بزوله كذا فى شب خلافا لما فى الشامل من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد فى بطنها واعلم أن القول بالسقوط قول ابن الشقاق وابن سلون واختاره البرزلى والبدردى القرافي واعتمد عجم وصوب شيخنا وابن اعتماد له ومافى الشامل وان حكم به بعض القضاة كابن الحراز وأتى به جمع كثير من الفقهاء الا أنه غير معتمد كما قال عجم (قوله ان مات الزوج قبل وضعها) أى فيستمر السكنى لها الى انقضاء عدتها بالوضع (قوله والبائن غير الحامل) أى واستمر المسكن للبائن غير الحامل إذا مات زوجها لا قضاء عدتها فلم منه أن البائن مطلقة سواء كانت حاملا أم لا يستمر لها السكنى إذا مات زوجها لا قضاء عدتها وان كان سياق كلام للمصنف فى الحامل (قوله والأجرة فيهما من رأس السك) أى فى البائن الحامل وغير الحامل إذا مات الزوج فيهما (قوله وتسقط الكسوة والنفقة) أى كسوة البائن الحامل ونفقتها إذا مات الزوج كما تسقط بموته نفقة وكسوة من فى العصة والرجعية (قوله فى الجميع) أى من فى العصة والرجعية والبائن حاملا كانت أم لا (قوله مطلقا) أى سواء كانت حاملا أو غير حامل كان للمسكن له أم لا هـ كراهه أم لا (قوله فى كراهه المسكن) أى لأن السكنى إنما كانت حقا لذاتها لوجوب عدتها فى منزلها ولا حق لاوارث فيها حتى تورث (قوله خمس صور) لعل الأولى سبع صور تأمل (قوله وأما بائة وهى حامل) أى يموت زوجها بعد قبضها النفقة أو تورث (قوله كاتفشاش الحمل) أى حمل المطلقة طلاقا بائنا والراد بانقشاشه تبين أنه لم يكن ثم حمل بها بل كان علة أو ربما كما يفيد التوضيح وغيره وليس الراد به فساد واضمحلاله بعد تكونه (قوله فترد نفقته جميعها) ظاهره سواء كان الاتفاق بحكم حاكم أو لا وقيل إنها لاترد مطلقا وقيل ان كان الاتفاق بحكم حاكم ردتها والا فلا والأول رواية ابن الماجشون مع قول محمد والثانى رواية محمد والثالث سماع ابن القاسم قال ابن حارث انفقوا على أن من أخذ مالا من رجل يجب له بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء انه يرد ما أخذه وهذا يرجح القول الأول انظر بن (قوله بخلاف التى قبلها) أى وهى مسئلة الموت وقوله فمن يوم الموت أى فترد النفقة من وقت الموت (قوله وكذلك كسوته) أى كسوة الحمل إذا أنقش فاتها تردها ولو أبانتها أشهراً (قوله أم لا) أى أو قبله لكونه صدقها (قوله لا الكسوة) أى بخلاف كسوة كاهلها وهى فى عصمتها فلا

العصمة له أو رجعية وأما بائة وهى حامل أو يكون كل منهما حيا ولكن يطلقها بعد قبض النفقة طلاقا بائنا وهى غير حامل (كاتفشاش الحمل) فترد نفقته جميعها من أول الحمل لوقت الانقشاش بخلاف التى قبلها فمن يوم الموت وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء اتفق عليه بعد ظهوره أم لا (لا الكسوة) التى قبضتها وهى فى العصمة ومات أحد الزوجين (بعد) مضي (أشهر) من قبضها

فلا رد هي ولا ورتها منها شيئا ومثل الموت الطلاق البائن بعد أشهر فلا تردّها ومفهوم أشهر ردها بعد شهرين فأقل وهو كذلك (بخلاف موت الولد) المحضون اذا (٥١٦) قبضت حاضته كسوته لمدة مستقبلة فمات (فراجع) الأب (بكسوته) عليها وكذا

مابقي من نفقته (وإن كانت (خلقة) بفتح الحاء واللام أى بالية (وإن كانت) أى البائن الحامل (مرضعة) فلها نفقة الرضاع) أى أجرته (أيضاً) زيادة على نفقة الحمل لأن البائن لا يرضع عليها فإن أرضعت فلها أجره الرضاع وكان الأولى أن يقدم هذا عند قوله أسأولها نفقة الحمل فيحصل أن البائن الحامل إذا كانت مرضعة نفقة الحمل ونفقة الرضاع مع المسكن والكسوة (ولا نفقة) لها (بدعواها) الحمل (بل بظهور الحمل وحركته) كالتفسير لظهور الحمل وهو يتحرك في أربعة أشهر (فتجب) لها النفقة بالظهور والحركة (من) قوله (أى من حين الطلاق) فتعاسب بما مضى قبل الظهور من وقت الطلاق وليس هذا مكرراً مع قوله أسأولها نفقة الحمل والكسوة في أوله لأن ذلك في الكلام على وجوبه وهذا يان للوقت الذى يقرر لها فيه النفقة وتستحقها فيه مع بيان أنها تحاسب

ردّها ان أبائها أو مات أحدهما بعد مضى أشهر من قبضها (قوله فلا ترد هي) أى ان مات الزوج وقوله ولا ورتها أى ولا يردّها ورتها ان ماتت هي (قوله ومثل الموت الطلاق البائن) أى والحال انه لم يكن بها حمل فإذا كسها ثم طلقها طلاقاً بائناً ولم تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ترد تلك الكسوة وإن كان بعد شهر أو شهرين فانها تردّها (قوله فراجع الأب بكسوته عليها) أى فيأخذها الأب جميعها ولا حظ منها للام فلا تورث تلك الكسوة عن الولد كما هو مقتضى عبارات الأئمة كعبارات صاحب الوثائق المجموعة والنفيد وابن سلون ومعين الحسكام وابن عرفة وذلك لأن الأب إنما دفعها لظنه لزوماً لها فإذا هي ساقطة عنه وما وقع في الواق عن ابن سلون من قوله وكذلك ترد مابقي من الكسوة وورثت اه تحريف والذي في النسخ الصحيحة من ابن سلون وان رثت وكذا هو في ابن قنوح والجزيري والنفيد وغير واحد لا وورثت من الارث ولهذا قال طفي ان مافي عج عن بعض شيوخه وهو كريم الدين البرموني يرجع الأب بالكسوة بقدر ميراثه منها لأن الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يومافوما خطأ صراح لخالفته لكلام أهل المذهب اه نقلت ما ذكره عج عن بعض شيوخه من رجوعه في الكسوة بقدر ميراثه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة حيث قال ما كسا ابنه من ثوب فهو للابن الا ان يشهد الأب أنه على وجه الامتناع اه فالتخطئة خطأ ويمكن أن يوفق بعمل ما لابن رشد على الكسوة الغير الواجبة وما قبله على الواجبة اه بن والحاصل ان الولد إذا قبضت حاضته كسوته لمدة مستقبلة ثم مات هل يأخذها الأب بتمامها أو يأخذ منها ما يستحقه بقدر الميراث فقط طريقتان وسواء كانت أمه التي قبضت كسوته في العصمة أو مطلقة (قوله فلها نفقة الرضاع أيضاً) قال أبو الحسن وتكون أجره الرضاع قد الاطعاما ويشترط ان لا يضر رضاعها بالولد وهي حامل والا كانت أجرته لمن رضعه لأنه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله بل بظهور الحمل الخ) أى على المشهور وقيل بوضعه قال ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان (قوله كالتفسير الخ) أى أو ان الواو بمعنى مع (قوله لأن ذلك في الكلام على وجوبه) أى من غير تعرض لبيان مبدأ الوجوب لما علت ان المعنى ولها نفقة الحمل والكسوة إذا حصلت البيئونة في أوله (قوله وهذا يان للوقت الخ) أى وهذا يان لمبدأ الوجوب (قوله لحمل ملاعنة) أى لأجل حمل ملاعنة فاللام للتعليل أو للتنديد وفي الكلام حذف مضاف أى لأم حمل ملاعنة (قوله لعدم لحوقه) أى بقطع نسبه وأشار الشارح بما ذكره من العلة الى أن كلام النصف إذا كان اللعان لنفى الحمل لا لرؤية الزنا والا فلها النفقة إذا كانت حاملاً يوم الرمي ما لم تأت به لسته أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية والا فلانفقة لها لا تناء الولد عنه بلعان الرؤية (قوله على أيه المطلق) أى الذى طلقها طلاقاً بائناً سواء كان حراً أو عبداً ما ان طلقها طلاقاً رجعيّاً فنفقة حملها عليه لا على سيدها وبهذا تعلم ان قول النصف الا الرجعية راجع للفرعين قبله لاثباتهما فقط ولا لأولهما فقط كما هو ظاهر كلام شارحنا حيث قال الا الأمة الرجعية فاقصاره على تقدير الأمة يقتضى رجوعه للفرع الأول ولو قال الا الزوجة الرجعية أعم من كونها أمة بالنسبة للفرع الأول أو حرة وأمة بالنسبة للفرع الثانى كان أولى انظرين (قوله ولللك مقدم) أى فالملك للولد مقدم في النفقة على الأب لقوة تصرف الملك بالتزويج وانزعاع المال والنفق عن الجناية وعليه حوز الميراث دون الاب في ذلك كله

(قوله)

بما مضى (ولا نفقة) على ملاعن (لحمل ملاعنة) لعدم

لحوقه ولها السكنى لأنها محبوسة بسبه (و) لحمل (أمة) على أيه المطلق بل هي على سيدها لان الحمل ملكه والملك مقدم على الابوة

(ولا) نفقة (على عبد) لخل مطلقته والباقي فان عتق الزوج وهى حامل وجبت عليه من يوم عتقه ان كانت حرة فقد أشار الصنف بقوله ولا نفقة لخل ملاعنة الخ إلى شروط وجوب نفقة لخل الثلاثة وهى كونه لاحقابه وحراً وأبوه حر بذكر أضعافها كما هى عادته (إلا) الامه (الرجعية) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد حاملاً (٥١٧) أم لا لأن حكمها حكم الزوجة

(وسقطت) النفقة عن الزوج (بالعسر) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره ومعنى سقطت أنها لا تلزمه ولا مطالبة لها بها مادام معسراً (لا إن حبست) أى سجن في دين فلا تسقط لأن منعه من الاستمتاع ليس من جهتها (أو حبست) هى في دين لها عليه لاحتمال أن يكون معه مال وأخفاء عنها فيكون متسكناً من الاستمتاع بادائه لها وأحرى لو حبسه غيرها لم تسقط (أو حبست) القرض ولو بغير اذنه كقطع باذنه (ولها نفقة) حضر حيث لم تنقص نفقة السفر عنها والالم يكن لها سواها ولو كانت مقررة (وإن) كانت الزوجة (رتقاء) ونحوها من كل ذات عيب يمنع الوطء ان دخل بها علماً أو رضاً باستمتاعه بما دون الفرج (وان أعسر) الزوج في زمن (بد يسره) ولم ينفق زمن اليسر (فالماضى) زمن اليسر هو الذى (في ذمته) تطالبه

(قوله) ولا نفقة على عبد لخل مطلقته البائن أى سواء كانت حرة أو أمة وقوله تعالى وان كن أولاد حمل فنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن خاص بالزوج الحر على المشهور لأنه لا يلزم العبد أن ينفق على أولاده لعدم ملكه بل ان كانت أمهم حرة فنفتهم من بيت المال وان كانت أمة فنفتهم على سيدها (قوله) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد لأن حكمها حكم الزوجة التى فى العصمة وحينئذ نفقة حملها داخله فى نفقتها وتنفتها لازمة لزوجها والحاصل أن نفقة حمل الرجعية لازمة للعبد باعتبار اندراجها فى نفقة أمه وان كانت لا تلزمه بالاصالة (قوله) وسقطت بالعسر أى بعسر الزوج سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لا (قوله) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره أى لا ترجع الزوجة عليه بعد يسره بنفقتها زمن عسره وظاهره ولو كانت مقررة بحكم حاكم مالكي وأما لو كانت مقررة بحكم غيره فانه يرجع فى ذلك لمذهبه (قوله) انها لا تلزمه أى ناطق المصنف السقوط وأراد عدم اللزوم (قوله) ولا مطالبة لها بالخ أى أنه إذا سقطت للعسر فانفتحت على نفسها شيئاً فى زمن العسر فانها لا ترجع عليه بشئ من ذلك سواء كان الزوج فى زمن اتفاقها حاضراً أو غائباً لأنها متبرعة فى تلك الحالة (قوله) مادام معسراً فان عادله الملاء وجبت عليه خلافاً لظاهر المصنف من أنه متى حصل العسر سقطت ولا تعود (قوله) ليس من جهتها أى وأما لو كان من جهتها بأن كانت مطالة فانها تسقط نفقتها والمراد بقوله حسبت فى دين أى بسبب دين بان حبست لاثبات عسرها اه تقرير شيخنا عدوى (قوله) وأحرى لو حبسه غيرها أى فلا مفهوم لقوله حسبته لكن المصنف اقتصر فى النص على التوهم (قوله) أو حبست القرض أى إمالة وأما اللندور فكالتطوع ان سافرت باذنه لم تسقط نفقتها وإلا سقطت قوله حيث لم تنقص أى بان زادت نفقة السفر على نفقة الحضر أو سوانها وقوله والا أى بان نقصت نفقة السفر عن نفقة الحضر (قوله) لم يكن لها سواها أى سوى نفقة السفر وقوله ولو كانت مقررة أى ولو كانت نفقتها فى الحضر مقررة (قوله) ان دخل بها علماً الخ أى وأما ما مر من اشتراط الاطاقة فى وجوب النفقة فذلك حيث لم يرض بها فلا معارضة بين ما هنا وما تقدم (قوله) وان رتقاء هذا راجع لجميع الباب (قوله) غير سرف أى فان كان سرفاً فانها ترجع عليه بقدر المتأدق (قوله) إلا أن قصد به الصلة فلا ترجع أى وعدم قصد أصلاً كقصد الرجوع كما فى بن (قوله) وان كان معسراً حال الاتفاق عليه أى هذا إذا كان فى زمن الاتفاق عليه وسرا بل وإن كان معسراً الآن العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه (قوله) كنفق على كبير أجنبي أى فإذا كان شخصان فى محل فأنفق أحدهما عليها ولم ينفق الآخر فله محاسبته بما أنفق إذا كان غير سرف وإلا حاسب بقدر المعتاد فقط فى محل الرجوع (قوله) الأصلية أى لا القرينة دالة على ان الاتفاق لله تعالى وهذا راجع لما قبل الكاف أيضاً على خلاف قاعدته ويصح ان يجرى على القاعدة ويكون فى الكلام احتباك لحذف صلة من الأول لدلالة الثانى عليه وحذف غير سرف من الثانى لدلالة الاول (قوله) وهو أى الفسق زوجة أو غيرها محمول عند عدم القرينة على عدم الصلة (قوله) ان الأصل الخ أى وحينئذ

به إذا أيسر (وإن لم يفرضه) عليه (حاكم) ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة فلا ينقطع السقوط فى زمن العسر على ما مجمد فى زمن اليسر (ورجعت) الزوجة عليه (بما أنفقت عليه) حال كونه (غير سرف) بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق إلا ان قصد به الصلة فلا ترجع (وإن) كان (معسراً) حال الاتفاق عليه (كنفق على) كبير (أجنبي) فانه يرجع عليه بما أنفق غير سرف وان كان معسراً (إلا لسله) فلا رجوع وهو محمول على عدم الصلة وذكر بعض الأشيخ أن الأصل فى اتفاقها على زوجها الصلة حتى يظهر خلافها وفى الاتفاق على الاجتهاد



عكس ذلك وهو متجه  
القول لمسمى الاتفاق  
يمين (و) رجوع المنفق  
(على الصغير إن كان) حين  
الاتفاق (له مال) أو أب  
موسر (عنه المنفق)  
وحلف أنه أنفق ليرجع  
الآن يكون أشهد فلا يمين  
فإن لم يكن لأوله مال حين  
الاتفاق لم يرجع ولو تجدد  
له مال بعده وكذا إذا لم  
يخلف ويشرط في  
الرجوع أيضا أن يبقى  
ذلك المال لوقت الرجوع  
فإن ضاع وتجدد غيره لم  
يرجع وأن لا يكون قد  
يتيسر للصغير الاتفاق منه  
بأن يكون عرضا أي أو  
قد يصير الوصول إليه  
(ولمّا) أي للزوجة  
الفسخ) بطلقة رجعية  
(إن عجز) زوجها (عن  
نفقة حاضرة) ومثلها  
الكسوة ولها أن تبقى معه  
ومثل الحاضرة للمستقبل  
إذا أراد سفرا (لماضية)  
لصبر رتبا دينا في ذمته  
إن كانا حريين بل (وإن)  
كانا (عبدَيْن) أو أحدهما  
(لا إن علمت) عند العقد  
(قهره) فليس لها الفسخ  
ولو أسير بعد ثم أسير  
(أو) علمت عند العقد (أنه  
من السّوال) الطائفتين  
بالبواب إلا أن يتركه  
أي السّوال فلها الفسخ  
وهذا مستثنى من الثاني

فتحمل عند عدم القرينة على الصلة (قوله عكس ذلك) أي فالأصل فيه عدم الصلة حتى يظهر خلافه  
(قوله والقول الخ) أي فإذا ادعى المنفق عليه أن الاتفاق صلة وادعى المنفق أنه لم يقصد صلة بل قصد  
الرجوع أو لم يقصد شيئا فالقول قول المنفق يمين زوجة أو غيرها فيحلف أنه أنفق ليرجع أو أنه  
أنفق ولم يقصد صلة ومحل حلفه مالم يكن أشهد حين الاتفاق أنه أنفق ليرجع وبالإلزامين (قوله ورجع  
للمنفق على الصغير) الذي في المياران الربيب الصغير كالصغير الأجنبي ونقله أيضا ابن سلعون عن  
للشارق قال في الميار إلا أن ثبت الام أنه التزم الاتفاق على الربيب فلا رجوع له وإنما محل الرجوع  
إذا أنفق عليه من غير التزم وقيل بعدم الرجوع إذا أنفق على الربيب مطلقا ونقله ابن عرفة عن ابن عات  
والراجح الأول كما قال شيخنا العدوي (قوله علمه المنفق) أي علم المال حين الاتفاق وكذا  
لا بد من علمه أن له أباموسرا إذا لم يكن له مال واشترط العلم بالأب مالم يتعمد الأب طرحه والا فلا يرجع  
عليه إذا علم به بعد ذلك كما يأتي في النقطة وقوله علمه المنفق أي وأمالو أنفق عليه طائفاً أنه لا مال له ولا  
لأبيه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان قاعان من المدونة قال ابن عرفة فالأول ظاهر  
قولها في تضمين الصناع ولا يتبع اليمين شيء إلا أن يكون له أموال فيسلفه حتى يبيع عروضة والثاني  
ظاهر قولها في النكاح الثاني من أنفق على صغير لم يرجع عليه إلا أن يكون له مال حين أنفق عليه فيرجع  
بما أنفق عليه في ماله ذلك والاولى تقييد مطلقة بمقيدها فيكون فولاً واحداً اهـ بن (قوله إلا أن يكون  
أشهد) أي حين الاتفاق أنه إنما أنفق عليه ليرجع بما أنفقته اهـ قال الشيخ مباركة في شرح التحفة  
وكذا يرجع إن لم ينو رجوعاً ولا عزمه بعد أن يخلف أنه لم ينو واحداً منها نقله في الميار في نوازل  
الاحباس (قوله وكذا إذا لم يخلف الخ) أي وكذا إن كان للواد مال ولم يعلم به المنفق وقت الاتفاق  
(قوله ولها الفسخ) أي القيام به وطليه فلا يشكك مع قوله ثم طاق عليه وحاصل الاشكال أن قوله  
ولها الفسخ أي الطلاق يقتضي أنه إذا عجز لها أن تطلق حال فبأنفق قوله الآتي ثم طاق أي ثم بعد التلوم  
طلق عليه وحاصل الجواب أن الراد ولها الفسخ أي لها طلب الفسخ والقيام به لا أنها توقع  
الفسخ الآن وقد تسمع المصنف في تعبيره بالفسخ لأنه تطلق كما سبق قول (قوله إن عجز) أي إن ادعى  
العجز عن ذلك أثبتته أم لا وحاصل فقه المسئلة أن الزوج إذا امتنع من النفقة وطولب بها فاما أن  
يدعى اللاء ويمتنع من الاتفاق واما أن لا يجيب شيء واما أن يدعى العجز فإن لم يجب شيء طلق عليه  
حالا وإن قال أنا وسر ولكن لا أنفق قبيل يجعل عليه الطلاق وقيل بحبس وإذا حبس ولم ينفق  
طلق عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر والا أخذ منه وإن ادعى العجز وهى مسألة المصنف فاما أن  
يثبت العجز أولا فإن لم يثبت العجز فيقال له طلق أو أنفق فإن امتنع من الطلاق والاتفاق قبيل تلوم  
له ثم يطلق عليه وقيل لا يتلوم له بل يطلق عليه حالا والثاني هو المتمدد وإن أثبت عسره تلوم له على المتمدد  
ثم يطلق عليه وهذا معنى قول المصنف في أمره الحاكم إن لم يثبت عسره الخ قوله ومثل الحاضرة  
المستقبل إذا أراد سفرا) تبع في ذلك عجز ورده بن تبع لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفرا عجز عن  
دفع النفقة للمستقبل فالتقل أن لها المطالبة بها ولا يلزم منه التطلق حالا نعم لها بعد طول النفقة التطلق  
إذا أرادته ولو في غيبته فتأمل (قوله وإن كانا عبدَيْن) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية  
(قوله فليس لها الفسخ) أي ولزمها المقام معه بالنفقة وهى محمولة على العلم إن كان من الـوال لشبهة حاله  
وعلى عدمه إن كان قهراً لا يسأل (قوله أو علمت أن من السّوال الطائفتين بالبواب) أي  
ودخلت على ذلك راضية به (قوله غير مرتب) أي بل مشوش وحاصل فقه المسئلة أنها إذا علمت  
عند العقد قهره فليس لها الفسخ إلا إن كان مشهوراً بالمطاء واقطع وكذلك إذا علمت عند العقد

وقوله (أو يشترط بالمطاء وينقطع) مستثنى من الأولى فقيه لف وتشر غير مرتب وإذا أردت الفسخ ورفضت للحاكم أنه

(فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُسْرُهُ) سَيِّئَةٌ أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا (بِالنَّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ) إِنْ شَكَّتَ عَدَمَهَا (أَوْ الطَّلَاقِ) أَيْ يَأْمُرُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ أَمَّا أَنْ تَتَّفَقَ عَلَيْهَا أَوْ تَطْلُقَ بِهَا (وَالْإِلَاقَةُ) إِنْ أَثْبَتَ عُسْرَهُ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ (٥١٩) الْأَمْرُ بِالطَّلَاقِ (تَلَوَّمَ) أَيْ نَصَرَ ٤

(بِالْاجْتِهَادِ) بِمَا بَرَاهِ الْحَاكِمُ مِنْ غَيْرِهِ تَحْدِيدَ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ (وَزَيْدٌ) فِي مَدَّةِ التَّلَوِّمِ (إِنْ مَرَضَ أَوْ سُجِنَ) بِسَبَبِ اثْبَاتِ الصَّرْحِ فِي زَمَنِ اثْبَاتِهِ فَيَزَالُ بِقَدْرِ مَا يَرْجَى لَهُ شَيْءٌ وَهَذَا إِذَا رَجَى بَرُوءَهُ مِنَ الرُّضِ وَخُلَاصَهُ مِنَ السُّجْنِ عَنْ قُرْبِ وَالْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ (نَمْ) بَعْدَ التَّلَوِّمِ (طَلَّقَ) عَلَيْهِ (وَإِنْ) كَانَ الَّذِي ثَبَتَ عُسْرَهُ وَتَلَوَّمَ لَهُ (غَائِبًا) بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ عَنْهُ مَا يَقَابِلُ النَّفَقَةَ وَالتَّلَوِّمَ لِلْغَائِبِ عَمَلُهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعَهُ أَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَأَمَّا قَرِيبُ الْغَيْبَةِ فَأَنَّهُ يَعْذَرُ إِلَيْهِ (أَوْ وَجَدَ) الزَّوْجَ (مَائِمَسَكًا) الْحَيَاةَ (خَاصَةً) فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ إِذَا صَبَرَ لَهَا عَادَةً عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ (لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ) كَامِلًا وَلَوْ مِنْ خَشْنِ اللَّأْكُولِ أَوْ خُبْرِ بَغِيرِ أَدَمِ (وَوَجَدَ مِنْ الْكَسْوَةِ) مَا يَوَارِي الْمَوْرَةَ) أَيْ جَمِيعَ بَدَنِهَا وَلَوْ مِنَ الْحَيْشِ أَوْ الصَّوْفِ أَوْ دُونَ مَا يُلْبِسُهُ قَرَاهُ ذَلِكَ الْهَلْ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ (وَإِنْ غَنِيَ) وَمَا مِنْ أَنَّهُ يَرَاعَى حَالَهَا فِي النَّفَقَةِ فَهُوَ مِنْ فُرُوعِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا يَفْرَضُ وَهَذَا مِنْ فُرُوعِ الْعِزِّ الْمَوْجِبِ لِلْفَسْخِ (وَلَهُ الرِّجْعَةُ) فِي الدَّخُولِ بِهَا (إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا) يَفُومُ بِوَجِبِ مِثْلِهَا) عَادَةً لِأَدْوَنِهِ فَيَلْسُ لَهُ الرِّجْعَةُ بَلَّ لَا تَصَحُّ (وَلَهَا) أَيْ لِلْمُطَلَّاقَةِ لَعَدَمِ النَّفَقَةِ (النَّفَقَةُ فِيهَا) أَيْ فِي الْعِدَّةِ إِذَا وَجَدَ يَسَارًا (وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ) لَأَتَاهَا كَالزَّوْجَةِ

أَنَّهُ مِنَ السُّؤَالِ فَلَيْسَ لَهَا الْفَسْخُ إِلَّا إِذَا تَرَكَهَ فَلَهَا الْفَسْخُ (قَوْلُهُ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ الْخ) أَعْلَمُ أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُولُ يَقُومُونَ مَقَامَ الْحَاكِمِ فِي ذَلِكَ وَفِي كُلِّ أَمْرٍ يَتَعَذَّرُ الْوُصُولُ فِيهِ إِلَى الْحَاكِمِ أَوْ لِكَوْنِهِ غَيْرِ عَدْلٍ أَحْضَرُ وَالْوَاحِدُ مِنْهُمْ كَافٍ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا تَبَعًا لِمَقْصِدِ قِيَامِ مَرُونَا زَعِ فِيهِ بِنِ كَمَا تَقْدِمُ فَانْظُرْهُ (قَوْلُهُ أَوْ تَطْلُقْ بِهَا) أَيْ فَإِنْ أَتَّفَقَ وَكَسَا أَوْ طَلَّقَ فَلَا كَلَامَ وَإِنْ أَبَى مِنْ ذَلِكَ وَمِنَ الطَّلَاقِ فَإِنَّ الْحَاكِمَ بِطَائِقِ عَلَيْهِ حَالًا بَلَّا تَلَوَّمَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَقِيلَ بَعْدَ التَّلَوِّمِ (قَوْلُهُ وَالْإِطْلَاقُ الْخ) أَيْ ابْتِدَاءً وَلَا يُؤْمَرُ بِالنَّفَقَةِ بِحَيْثُ يُقَالُ لَهُ أَمَّا إِنْ تَتَّفَقَ أَوْ تَطْلُقَ إِذَا فَائِدَةُ فِي أَمْرِهِ بِهَا لِأَنَّ الْفَرْضَ ثَبُوتَ عُسْرَةٍ (قَوْلُهُ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ) أَيْ وَلَا تَفْقَهُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ فِي زَمَنِ التَّلَوِّمِ وَلَوْ رَضِيَتْ بِالْمَقَامِ بَعْدَ التَّلَوِّمِ ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَدُ مِنَ التَّلَوِّمِ ثَانِيًا (قَوْلُهُ إِنْ مَرَضَ أَوْ سُجِنَ) أَيْ فِي أَثْنَاءِ مَدَّةِ التَّلَوِّمِ الْكَائِنَةِ بِالْاجْتِهَادِ بَعْدِ اثْبَاتِ الصَّرْحِ (قَوْلُهُ وَالْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ) أَيْ عِنْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ التَّلَوِّمِ الَّتِي بِالْاجْتِهَادِ (قَوْلُهُ ثُمَّ بَعْدَ التَّلَوِّمِ) أَيْ ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ التَّلَوِّمِ أَيْ وَعَدَمِ الْوُجُودِ لِلنَّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ (قَوْلُهُ طَلَّقَ عَلَيْهِ) وَيَجْرِي فِيهِ قَوْلُهُ فَهَلْ يُطْلَقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ قَوْلَانِ (قَوْلُهُ وَإِنْ غَائِبًا) أَيْ هَذَا إِذَا كَانَ الَّذِي ثَبَتَ عُسْرَهُ وَتَلَوَّمَ لَهُ حَاضِرًا بَلَّ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا وَعِلْمُ أَنَّ الْغَائِبَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ لِلْعُسْرِ بِالنَّفَقَةِ سِوَاهُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ سِوَاهُ دَعَى إِلَى الدَّخُولِ أَمْ لَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا فِي مَهْرَامٍ حَيْثُ قَالَ لَا يَدُ مِنْ دَخُولِهِ أَوْ دَعْوَتِهِ لَهُ فَظَهَرَ لَكَ أَنَّ الدَّخُولَ وَالْعُدْوَةَ لَهُ إِنَّمَا يَشْتَرِطُ فِي إِجْبَابِ النَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا لِأَغَائِبِهَا كَمَا فِي خِلَافِ الْبَهْرَامِ (قَوْلُهُ بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ الْخ) هَذَا بَيَانُ ثَبُوتِ عُسْرِ الْغَائِبِ (قَوْلُهُ وَأَمَّا قَرِيبُ الْغَيْبَةِ) أَيْ كَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (قَوْلُهُ فَأَنَّهُ يَعْذَرُ إِلَيْهِ) أَيْ يُرْسَلُ إِلَيْهِ أَمَّا إِنْ تَتَّفَقَ عَلَيْهَا أَوْ يُطْلَقُ عَلَيْكَ (قَوْلُهُ أَوْ وَجَدَ الْخ) عَظُفٌ عَلَى الْمُبَالَاغَةِ أَيْ أَوْ كَانَ غَيْرَ غَائِبٍ لَكِنْ وَجَدَ مَا يَمَسُّكَ الْحَيَاةَ (قَوْلُهُ وَإِنْ غَنِيَ) أَيْ عَلَى الشُّهُورِ خِلَافًا لِأَشْهَبِ (قَوْلُهُ وَلَهُ الرِّجْعَةُ) أَيْ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ طَلَاقٍ أَوْ قَعَمَ الْحَاكِمُ فَهُوَ بِأَثْنِ الْإِطْلَاقِ الْوَلِيِّ وَالْعُسْرِ بِالنَّفَقَةِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَوْ قَعَمَ الْحَاكِمُ مَا إِذَا أَوْ قَعَمَ الزَّوْجَ وَحَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ أَذْهَبَ رَجْعِيٍّ أَوْ عَدْوِيٍّ (قَوْلُهُ يَقُومُ بِوَجِبِ مِثْلِهَا) أَيْ مِنْ خُبْرِ وَإِدَامَ عَلَى عَادَتِهَا فَذَا كَانَتْ غَنِيَةً شَأْنُهَا أَكَلَ اللَّحْمَ الضَّائِي فَلَا تَصَحُّ الرِّجْعَةُ إِلَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَبْزِ وَالْمَشْيِ فَلَتَصَحُّ الرِّجْعَةُ وَلَوْ رَضِيَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَقَبْلَ تَصَحُّهِ إِنْ رَضِيَتْ وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي الرِّجْعَةِ الْيَسَارُ الْكَامِلُ مَعَ أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ مَا تَيْسِرُ مِنَ الْقَوْتِ لِأَنَّ الْمَلَامَةَ وَالرَّغْبَةَ عَنِ الطَّلَاقِ تَنَاسَبَ ذَلِكَ بِخِلَافِ فَكَا كِهَا وَصَبْرُوتِهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَلَا يَسُودُ الضَّرَرُ هَذَا وَاخْتَلَفَ فِي قَدْرِ الزَّمَنِ الَّذِي إِذَا أَيْسَرَ بِنَفَقَتِهِ كَانَ لَهُ الرِّجْعَةُ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ شَهْرٌ وَقَبْلَ نِصْفِ شَهْرٍ وَقِيلَ يَوْمَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَيَنْبَغِي أَنْ تُؤَوَّلَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى مَا إِذَا ظُنَّ أَنْ يَمُدَّ عَلَى إِدَامَةِ النَّفَقَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَذَا تَرَدَّدَ بَعْدَ الشَّهْرِ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ بَعْدَ نِصْفِهِ عَلَى الثَّانِي فَلَا تَصَحُّ الرِّجْعَةُ عَلَى هَذَا وَقِيلَ هَذَا التَّقْيِيدُ فِي التَّوَضُّيْحِ قَالَ شَيْخُنَا وَهَذَا التَّقْيِيدُ خِلَافَ النُّقْلِ وَالنُّقْلِ الْإِطْلَاقِ (قَوْلُهُ بَلَّ لَا تَصَحُّ) أَيْ لَوْ رَضِيَتْ كَأَيِّ السَّلَامِيَّةِ عَنْ سَحْوَنِ خِلَافًا لِمَا فِي الْوَاضِعَةِ مِنْ صَحَّتِهَا إِذَا رَضِيَتْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الَّتِي أَوْ قَعَمَ الْحَاكِمُ إِنَّمَا كَانَتْ لِأَجْلِ ضَرَرٍ قَعَرَهُ فَلَا يُمْكِنُ مِنَ الرِّجْعَةِ إِلَّا إِذَا زَالَ مُوجِبُ الطَّلَاقِ وَهُوَ الْإِعْسَارُ (قَوْلُهُ إِذَا وَجَدَ يَسَارًا) أَيْ تَلَاكَ بِهِ الرِّجْعَةُ وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ يَسَارًا يَنْقُصُ عَنْ وَاجِبِ مِثْلِهَا فَلَا تَفْقَهُ لَهَا إِذَا لَمْ يَلِكْ بِذَلِكَ رَجْعَتَا (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ) أَيْ عَلَى الشُّهُورِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَدُونَةِ وَمُقَابَلُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَطْرِفٍ وَابْنِ الْمَاجَشُونِ أَنَّهُ لَا تَفْقَهُ لَهَا حَتَّى يَرْتَجِعَ

مَا يَفْرَضُ وَهَذَا مِنْ فُرُوعِ الْعِزِّ الْمَوْجِبِ لِلْفَسْخِ (وَلَهُ الرِّجْعَةُ) فِي الدَّخُولِ بِهَا (إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا) يَفُومُ بِوَجِبِ مِثْلِهَا) عَادَةً لِأَدْوَنِهِ فَيَلْسُ لَهُ الرِّجْعَةُ بَلَّ لَا تَصَحُّ (وَلَهَا) أَيْ لِلْمُطَلَّاقَةِ لَعَدَمِ النَّفَقَةِ (النَّفَقَةُ فِيهَا) أَيْ فِي الْعِدَّةِ إِذَا وَجَدَ يَسَارًا (وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ) لَأَتَاهَا كَالزَّوْجَةِ

(عند) قصد (سفره) بنفقة (الاستقبال) إلى قدومه (ليدفعها لها) معجلة (أو) يقيم لها كفيلاً (يدفعها لها) على حسب ما كان الزوج يدفعها لها (وفرض) أى الاتفاق (لها) بحكم حاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه (في الـ) زوجها (القائب و) (في وديته) التي أودعها الناس (و) في (دينه) الذي على الناس (وأقامت البينة على النكاح) للدين أو الوديعة وتحلف مع الشاهد الواحد (بعد) حلفها) متعاقب قوله وفرض في مال الغائب وما بعده أى يفرض لها فيما ذكر بعد أن تحلف (باستحقاقها) أى بأنها تستحق على زوجها الغائب النفقة وأنه لم يترك لها مالا ولا أقام لها وكفيلاً بذلك (ولا يؤخذ منها) أى من الزوجة (بها) أى بسبب النفقة التي أخذتها من مال الغائب (كفيل) وهو على حجة (إذا قدم) من سفره وأدعى مسقطاً فإن أثبتته رجع عليها (ويعتد دأره) في نفقتها أن لم يكن له مال غيرها ولو احتاج إليها لسكناء (بعد ثبوت ملكه) لها (وأنها) لم تخرج عن ملكه (في علمهم) إلى الآن وليس لهم أن يشهدوا على القطع إذا لم يمكنهم ذلك

(قوله) لها (طلبه) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ (قوله) يدفعها لها على حسب ما كان الزوج يدفعها لها) أى من يوم فيوم أو جمعة جمعة أو شهر شهر أو على حسب ما يتفقان عليه وهذا كله إذا ادعى أنه أراد أن يسافر السفر المعتاد ولم يتهم وأما إذا اتهم في أن قصده السفر الزائد على المعتاد حلف ودفع لها نفقة المعتاد أو يقيم لها كفيلاً بنفقة الزائد على المعتاد بعد دفع المعتاد أو أقامة حميل بها أيضاً (قوله) وفرض لها في مال زوجها الخ) أى أن الزوجة إذا غاب زوجها فرفعت أمرها تطلب نفقتها فإن الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرضون لها ما طلبت من النفقة بقدر وسعه وحالها على ما مر وسواء كانت مدخولاً بها أولاً لكن إنما يفرض لها بعد حلفها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب ومثل الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر من الأمور الثلاثة وهي المال الحاضر والغائب والوديعة والدين الأولاد والأبوان فنفرض نفقتهم في هذه الثلاثة إذا طلبوا ذلك (قوله) في مال زوجها الغائب) أى سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً كالقراض مثلاً بأن يقول الحاكم مثلاً فرضت لك كل يوم خمسة أنصاف من القضة من ماله الحاضر أو الغائب أو اللودع عند الناس أو من المال الذي له دين على الناس (قوله) وفي وديته) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة ومقابلة أن الوديعة لا يقضى منها دين ولا غيره من النفقات (قوله) وفي دينه الذي على الناس) أى سواء كان حالاً أو مؤجلاً وفرضها في الأول ظاهر وأما في الثاني فينفق عليها الحاكم من عنده أو من قرض فإذا حل الدين أخذ منه ولا يباع ذلك الدين المؤجل ويكفي في فرض النفقة في الدين إقرار المدين به بلايين منها أن زوجها عليه ديناً أه شيخاً عدوى (قوله) متعاقب الخ) الأولى أنه تنازعه قوله وفرض وقوله وأقامت البينة ليعلم منه أن الفرض في مال الغائب إنما هو بعد حلفها بين الاستظهار وكذا أقامتها البينة على النكاح (قوله) رجع عليها) أى يأخذ منها ما أخذته وترد له الزوجة إن تزوجت وأثبت أنه ترك لها النفقة ولو دخل بها الثاني عند أبي بكر بن عبد الرحمن وقال ابن أبي زيد لا ترد له بعد دخول الثاني بها وإن لم يطل والوافق لما قدمه المصنف الأول والوافق لفتوى ابن رشد للثاني (قوله) في نفقتها) أى وكذا في نفقة الأبوين والأولاد على ما نفق به ابن لبابة بعد حلفهم أنه عديم وقال ابن عتاب أنه لا يباع لنفقة الأبوين والأولاد عقار الغائب ومقتضى كلام ابن عرفة يبيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والأولاد والأبوين فيكون مساوفاً لفتوى ابن لبابة • والحاصل أن نفقة الأبوين والأولاد كنفقة الزوجة من جهة فرضها في مال الغائب ووديته ودينه باتفاق وهل هي مثلها من جهة يبيع عقار الغائب لها أولاً قولان (قوله) وأنها) أى وشهادتهم أنها فالمعطوف محذوف وذكر بعضهم أن قوله وأنها لم تخرج الخ مغاير للشهادة بثبوت الملك لأن البينة تقول نشهد أن هذه الدار لفلان وأنها لم تخرج الخ والشهادة بالأول على القطع دون الثاني وقوله وأنها لم تخرج عن ملكه الخ ظاهره أن هذا واجب ولا يصح بيعها إلا إذا قال الشهود ذلك وقد حكى المصنف في باب الشهادة خلافاً في وجوبه وفي كونه شرط كمال (قوله) في علمهم) متعلق بشخص فهو قيد في الخروج الثاني وعليه فيسلط النفي لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد فالقيد هو الغرض المقصود من الكلام وعليه ينصب الانيات والنفي غالباً فالنفي حينئذ أن خروجها عن ملكه لم يكن في علمهم هذا هو للثنتين لتكون الشهادة على نفي العلم ولو جعلنا العلم ظرفاً لنفي الخروج لكانت على القطع وهي لا تصح أن (قوله) إذ لا يمكنهم ذلك) أى لا احتمال أنه باعها في غيبته أو باعها سرا قبل الغيبة وهذا وإذ يبيع عقار الغائب للنفقة أو في دين ثم قدم وأثبت البراءة مما يبيع فيه عقاره فذكر كره عن البرزلى في مسئلة الدين أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض وقيل أنه ينقض البيع ويرد الثمن للشترى وقبل

(بسم) بعد ثبوت ملكه لها تشهد (بينة بالحيازة) تطوف بالدار داخلًا وخارجًا وسواء كانت هي التي شهدت بالملك أو غيره (قائلة) لمن يوجهه القاضي معها ممن يعرف العقار ويمدده بمحدوده والواحد كاف والاثنان أولى (هذا) (٥٣١) الذي حزنه هي (الدار التي

شهد) بالبناء للجهول  
(بملكها للقائب) ليشمل  
صورتين شهدتهم بملكها  
وشهادة غيرهم به (وإن  
تنازعا) أي الزوجان بعد  
قدومه من سفره (في سفره)  
ويسره (في حال غيبته)  
فقال لها كنت حال غيبتي  
معسراً فلا نفقة على وقات  
له بل كنت موسراً (اعتبر  
حال قدومه) فيعمل عليه  
أن جهل حال خروجه فان  
قدم معسراً فالقول قوله  
ييمينه وإلا فالقولها يمينها  
فان علم حال خروجه عمل  
عليه حتى يتبين خلافه  
ونفقة الأبوين والأولاد  
في هذا كالزوجة (و) أن  
تنازعا بعد قدومه (في  
إرسالها لها) وفي تركها  
عند السفر (فالقول قولها)  
يمين (إن رفعت) أمرها  
في غيبته (من يومئذ)  
متعلق بقولها لا برفعت  
أي فالقول قولها من يوم  
الرفع (لحاكم) لا من يوم  
سفره فان القول قوله من  
يوم السفر قبل الرفع (لا)  
أن رفعت (لعدول وجبران)  
مع تيسر الحاكم فلا يقبل  
قولها (والا) بأن لم ترفع  
أصلاً أو رفعت لا لحاكم  
مع تيسر الرفع له (قولها)

أن لم يتغير العقار خير ذلك القائب بين امضاء البيع وأخذ الثمن ورد البيع وأخذ العقار ورد الثمن  
للمشتري أي يرد له من أخذه منه والمتمتع الأول وعليه اقتصر الأوق وهذه الأقوال كما تجرى في  
بيع العقار للدين تجرى في يمينه للنفقة إذا قسم وأثبت البراءة منها (قوله ثم بينة بالحيازة الخ) يعني أن  
الحاكم إذا ثبت عنده ملك القائب للعقار فإنه لا يبيعه حتى يوجه من عده شاهدين عدلين لأجل  
حيازته بأن بطوفاً به داخلًا وخارجًا ويمدانه بمحدوده الأربعة ثم يقولان لمن يوجهه القاضي معها  
هذا الذي حزنه هو العقار الذي شهد بملكه القائب فيعد ذلك يباع ذلك العقار ومحل الاحتياج لبينة  
الحيازة إذا كانت بينة الملك شهدت بأن له داراً بمحل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها على وجه  
الشهادة به والا فلا يحتاج لبينة الحيازة (قوله ليشمل صورتين شهدتهم بملكها الخ) أي فإذا كان  
شاهداً الحيازة هما اللذان شهدا بالملك احتيج لأربعة فقط اثنان شهدا بالملك والحيازة واثنان وجهان  
معهما للحيازة وإن شهد بالحيازة غير شاهدي الملك احتيج لستاه بن (قوله والا) أي بأن قدم  
موسراً (قوله وفي إرسالها الخ) حاصله أن الزوج إذا قدم من السفر فطالبته الزوجة بنفقة مائة غيبته  
فقال أرسلتها لك أو قال تركتها لك عند سفرى ولم تصدق زوجتي على ذلك ولا بينة له فالقول قولها  
يمينها إن كانت رفعت أمرها لحاكم في شأن ذلك وأذن لها في الاتفاق على نفسها والرجوع بذلك على  
زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من يوم السفر فإذا سافر في أول السنة وحصل الرفع في نصفها  
فلهما النفقة من يوم الرفع وأما نصف السنة الأول فالقول قول الزوج يمينه (قوله لا إن رفعت لعدول  
وجبران مع تيسر الحاكم فلا يقبل قولها) هذا هو المشهور وعليه العمل وبه الفتيا كما في عقب قلا عن  
بعض الواتئين ومقابله ما روى عن مالك من أن رفعها اليهم كرفعها للحاكم واختاره الأحناف وابن  
الهندى وأبو محمد والودودي وأبو الحسن وذلك لثقل الرفع للحاكم على كثير وحقد الزوج عليها بذلك  
إذا قدم وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلده تونس على أن الرفع للعدول بمنزلة الرفع للحاكم وإن الرفع  
للجيران لغو وأعلم أن حكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها فإذا نازعته عند قدومه من سفره في  
نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها لك أو تركتها عندك قبل سفرى فإن كانت رفعت أمرها في ذلك  
لحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله وأما أولاده الكبار فالقول قولهم مطلقاً لأنه  
لا يعتق بهم على الظاهر وقوله لا إن رفعت لعدول أي لا إن رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب  
زوجها لعدول الخ (قوله فلا يقبل قولها) أي في عدم إرسال الزوج النفقة والقول قول الزوج أنه  
أرسلها (قوله ولورجيا) أي هذا إذا كانت باتناً حاملاً بلولو رجعية (قوله فالقول قولها) أي في أنه  
لم يرسلها وقوله مطلقاً أي رفعت أمرها لحاكم أم لا وذلك لأن الشأن أن المطلقة لا يعتق بأمرها  
بخلاف من في العصمة (قوله أو يدفع ذلك في زمنه) أمالو تجمدت عليه وادعى أنه دفع تلك المتجمدة  
لما مضى فلا يقبل قوله إلا بينة (قوله ويعتمد في حلفه الخ) هذا جواب عما يقال كيف يصح حلفه لقد  
قبضتها إذا كان يدعى أنه أرسلها لها وهو غائب مع أنه يحتمل أن الرسول لم يوصلها لها وحاصل  
الجواب أن له أن يعتمد في يمينه لقد قبضتها على إخبار الرسول الذي أرسل معه الدراهم لما يعرف من  
نمائه وصدق مقالته (قوله فالقول له يمين اتفاقاً) محله ما لم تكن النفقة مقررة والا فلا يقبل قوله لأنها

٦٦ - دسوقي - ثانياً في الإرسال يمينه وهذا فيمن في العصمة وأما المطلقة ولو رجعية فالقول قولها مطلقاً (كالخاضري)  
يدعى أنه كان ينفق أو يدفع ذلك في زمنه فأنكرت فالقول له يمين اتفاقاً والسكوسة في ذلك كله كالنفقة (و) حيث كان القول قوله غائبا  
أو حاضراً (حلف لقد قبضتها) منه في الحاضر أو من رسوله في الغائب ويعتمد في حلفه على كتابها ونحوه (لا) يحلف لقد (بعتها)

لاحتال عدم الوصول وهو الأصل (و) ان تنازعا (في) قدر (ما فرضه) الحاكم لها وعزل أومات أو نسي ما فرضه (قوله) إن أشبهت  
 أشبهت هي أم لا (ولا) يشبه (قوله) لها إن أشبهت (ولا) تشبه هي أيضا (ابتداء الفرض) لما يستقبل ولها ثقة المثل في الماضي (وفي حلف  
 مدعى الأشبه) منهما (تأويلان) (٥٢٢) (الراجح الحلف) في بيان الثقة بالسببين الباقيين وهما الملك والقربة

ومتعلقهما (إنما تجب نفقة رقيقه) أي لا رقيق رقيقه  
 ولا رقيق أبويه (و) ثقة (دابة) أي علقها  
 (إن لم يكن مرعى) بكافها  
 فان كان مرعى وجب  
 عليه تسريحها للمرعى  
 فحط الحصر في الأول  
 رقيقه وفي الثاني ان لم يكن  
 مرعى (ولا) ينفق بأن  
 امتنع أو عجز عن الاتاق  
 (بيع) عليه والمراد أنه  
 يحكم عليه باخراجه عن  
 ملكه ببيع أو صدقة أو  
 هتق ولا يحبس بالجوع  
 والعطش (ككتكيفة) أي  
 للملوك رقيقا أو دابة  
 (من العمل لا يطبق) أي  
 عملا لا يطبقه عادة فانه  
 يباع عليه أو يخرج عن  
 ملكه بوجه ما أي إذا تكرر  
 منه ذلك أكثر من مرتين  
 فهو تشبيه في البيع (ويجوز)  
 لذلك الأخذ (من لبنها  
 مالا يضر بنتاجها)  
 لاستغنائه عن اللبن أو عما  
 أخذ فان أخذ ما يضر منع  
 لأنه من باب ترك  
 الاتاق الواجب  
 (وبالقربة) عطف على  
 هذوف متعلق بتجب

حينئذ بثابة الدين والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الا بينة (قوله) ان أشبهت (أي  
 انقردت بالشبه) (قوله) تأويلان) أحدهما لا يحلف لأنه لا يحلف على حكم القاضي مع شاهد وحمل  
 بعضهم الدونة على أنه يحلف عياض وهو الظاهر لجواز الحلف مع الشاهد على حكم القاضي  
 (قوله) (الراجح الحلف) أي لاستظهار عياض وغيره له  
 (فصل) (إنما تجب نفقة رقيقه ودابته) (قوله) ومتعلقهما) أشار لتعلق الملك بقوله والا يبيع ككتكيفة  
 من العمل لا يطبق وأما متعلق القربة فأشاره بقوله وخادمهما الخ (قوله) رقيقه (أي القن والمشارك  
 والبعض بقدر الملك وأما المكاتب فتفقه على نفسه وثقة الخدم فعلى محذمه بفتح الدال فهما على  
 للشهور وقيل انها على سيده وقيل على سيده ان كانت الخدمة يسيرة والا فعلى ذى الخدمة  
 (قوله) ولا رقيق أبويه) أي فلا يجب الاتاق عليهما بالملك وهذا لا ينافي ما ذكره المصنف من وجوب  
 الاتاق عليهما لأن ذلك بالقربة (قوله) ودابته) اعلم أن ثقة الدابة ان لم يكن مرعى واجبة ويقضى  
 بها لأن تركه منكر وإزالته يجب القضاء به خلافا لقول ابن رشد يؤمر من غير قضاء ودخل في الدابة  
 هرة عميت فتجب نفقتها على من انقطعت عنده حيث لم تقدر على الانصراف فان قدرت  
 عليه لم تجب نفقتها لأن له طردها (قوله) فحط الحصر) قال بن الاظهر أن الحصر منصب  
 على جميع ما جده أي إنما تجب النفقة أصالة بعد الزوجية على هذه الأمور الرقيق والدابة  
 والولد والوالدين وخادمهما وخادم زوجة الأب وحينئذ لا يرد عليه شيء فتأمل (قوله) والمراد  
 أنه يحكم عليه باخراجه عن ملكه ببيع أو صدقة أو عتق) هذا ظاهر في الرقيق الذي  
 يصح بيعه وأما الحيوان غير الرقيق فان كان مما يركى فيجبر على زكاته أو على اخراجه عن ملكه  
 ببيع أو صدقة وان كان مما لا يركى ولا يباع ككلب الصيد فيجبر على اخراجه عن ملكه بغير البيع  
 ويحتمل أن يقال انه تباع بمنفته والرقيق الذي لا يصح بيعه فام الولد فيها ثلاثة أقوال إذا عجز سيدها  
 عن نفقتها أو غاب عنها فقبل تسعى في معاشها وقيل تزوج وقيل تمتق واختير هذا وأما الدبر والمعتق  
 لأجل فيؤمران بالخدمة بقدر نفقتهما ان كان لهما قوة على الخدمة ووجدا من يخدمانه والا حكم بعتقهما  
 (قوله) أي عملا لا يطبقه عادة) أي عملا لا يطبقه الا بمشقة خارجة عن العادة وليس المراد تكليفه عملا  
 لا يطبقه أصلا لأن ما لا يطبقه أصلا كيف يكاف به (قوله) فان أخذ ما يضر) أي تحقيقا أو شكاً (قوله) على  
 اللوسر ثقة الوالدين) أي بما فضل عنه وعن زوجاته ولو أربسا لاعت نفقة خادمه ودابته إذ نفقة الأبوين  
 مقدمة على نفقتهما لم يحتج لهما والاقدمت نفقتهما على نفقة الأبوين (قوله) ولو كافرين) أي هذا إذا  
 كانا مسلمين والولد مسلم أو كافرين والولد كافر بل ولو كانا كافرين والولد مسلم (قوله) أو بالعكس)  
 أي بأن كان الأبوان مسلمين والولد كافرا (قوله) (ولا) أي والا يكونا عاجزين عن الكسب بل قادرين  
 عليه لم تجب على الولد ولو كان تكسبهما صنعة تزرى بالولد (قوله) وأجبرا على الكسب) أي ولو كانت  
 الصنعة التي يتكسبان بها تزرى بالولد (قوله) ولا يجب على الولد المعسر الخ) أي يقول المصنف وعلى الولد  
 الموسر أي بالفعل أي وأما غير الموسر بالفعل القادر على التكسب فلا يجب عليه التكسب لأجل  
 الاتاق على أبويه (قوله) وكذا عكسه) أي لا يجب على الأب المعسر أن يتكسب بصنعة أو غيرها

تحمده بالملك أي إنما تجب نفقة رقيقه بالملك وإنما تجب بالقربة (على) الولد الحر (الموسر) صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى لينفق  
 مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضا (نفقة الوالدين) الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو بالعكس (المعسر) بنفقة كليهما كلا أو بعضا  
 فيجب عليه تمام الكفاية حيث عجز عن الكسب والا لم تجب على الولد وأجبرا على الكسب على العتد كما ان الولد إنما تجب نفقته  
 على أبيه عند عجزه عن التكسب ولا يجب على الولد للمسر أن يتكسب بصنعة أو غيرها لينفق على أبويه ولو كان له صنعة وكذا عكسه

(وأثبتنا) أى الوالدان (العدم) بالفتح أى القهر عند ادعاء الولد يسرها بديلين لا يشاهد وامرأتين أو أحدهما وبين (لا يمين) أى لا مع يمين منهما مع العدلين (وهل الابن إذا طوبى) من والده (بالفقه) (وادعى العدم) (محمول على الملا) (فعليه إثبات العدم) (أو) على (العدم) فاثبات ملائته عليهما (قولان) محلهما إذا كان الولد منفرداً (٥٣٣) ليس له أخ أو له أخ وادعى العدم

أيضاً وأما لو كان له أخ موسر فلي من ادعى العدم إثباته بيينة باتفاق القولين (و) يجب على الولد الموسر نفقة (خادمهما) أى خادم الوالدين وظاهره وإن كانا غير محتاجين إليه لقدرتها على الخدمة بأنفسهما حراً كان الخادم أوفيقاً لهما بخلاف خادم الولد فلا يلزم الأب نفقته (ولو احتاج له) (و) نفقة (خادم زوجة الأب) المتأهلة لذلك وظاهره ولو تعدد (و) يجب على الولد الموسر (إعفاؤه) أى الأب (زوجاً واحدة) لا أكثر إن أعفته الواحدة (ولا تعدد) (نفقة على الولد تزوج الأب) (إن كانت) إحداهما أمه على ظاهرها) وأولى إن كانتا أجنبيتين والقول للأب فيمن ينفق عليها الابن حيث لم تسكن إحداهما أمه والا تعينت الأم ولو غنية (لا) يجب على الولد نفقة (زوج أمه) الفقير (ولا) نفقة (جده) (وجدة مطلقاً) (و) لا نفقة (ولدين) ذكر أو أنثى على جده (ولا

لينفق على ولده للمسر ولو كان لذلك الأب صنعة) (تنبيه) من له أب وولد فقيران وقدر على نفقة أحدهما قليل يتحصان وقيل يقدم الابن وقيل يقدم الأب وتقدم الأم على الأب والصغير من الأولاد على الكبير منهم والأنثى على الذكر عند الضيق فلو تساوى الولدان صفراً أو كبراً وأنثى تحاص (قوله) وأثبتنا العدم) بنى لوطب الابوان شققتهما من الولد فقال لهما لا يلزمى لانسكا غنيان وخالفاه في ذلك وادعى العدم فعليهما أن يثبتا فقرهما فإن لم يثبتا بديلين فلا يقضى عليه بنفقتهم (قوله أو أحدهما) أى ولا بأحدهما مع يمين وذلك لأن العدم لا يثبت إلا بديلين لأنه ليس بمال ولا آيل إليه (قوله لامع يمين منهما مع العدلين) أى بخلاف إثبات العدم في الديون فإنه لا بد من يمين مع الشاهدين به (قوله فليته إثبات العدم) أى والائتمته النفقة (قوله فاثبات ملائته عليهما) أى فإن عجز عنه فلتأىء عليه (قوله قولان) الأول لابن أبى زمنين والثاني لابن الفخار فلذا كان الأولى أن يقول تردد اه بن (قوله محلهما الخ) هذا القيد لبعض الوثقين وبحث فيه ابن عرفة بأن تعليل ابن الفخار قبول قول الابن بأن نفقة الأب إنما هي في فاضل ماله لا في ذمته بخلاف الديون يقتضى أنه لا فرق بين أفراد الولد وتعدد اه بن \* والحاصل أن المسئلة ذات طريقتين قليل أن الخلاف مقيد وقيل إنه مطلق (قوله بخلاف خادم الولد) أى سواء كان الولد ذكراً أو أنثى (قوله فلا يلزم الأب نفقته ولو احتاج له) أعلم أن نفقة الولد ذكراً أو أنثى أكد من نفقة الابن لأنه إذا لم يجد إلا ما يكتفى الأبوين أو الأولاد فقط قليل يقدم نفقة الأولاد وقيل يتحصان وأما القول بتقديم الأبوين فهو ضعيف إذا علمت ذلك فكان مقتضاه أنه تلزمه نفقة خادم الولد ولو لم يحتج له بالأبوين بل هو أولى وكلام الشارح لوجه له وهو تابع في ذلك لبعض القرويين والمعتمد كلام المدونة وهو أن على الأب اخدام ولده في الحضنة إن احتاج لخادم وكان الأب ملياً فإن لم يكن في الحضنة أو كان فيها ولم يحتج أو كان الأب غير ملي فلا يجب عليه اخداها اه عدوى (قوله التأهله لذلك) أى التى هى أهل للاخداها والافلا (قوله وظاهره ولو تعدد) أى الخادم الذى تزوجة الأب وهذا الظاهر مسلم (قوله بزوجة) أى لأباً وأماً أكد بواحدة ثلاثاً يوم أن المراد بالزوجة الجنس (قوله إن أعفته) فإن لم تمنعه الواحدة زيد عليها من يحصل به العفاف (قوله وأولى إن كانتا أجنبيتين) وإنما قيد بقوله إن كانت إحداهما أمه لأجل قوله على ظاهرها وأما لو كانتا أجنبيتين فإنها لا تستد على ظاهرها وعلى غير ظاهرها وقوله ولا تعدد إن كانت إحداهما أمه وأولى إن كانتا أجنبيتين الخ مقيد بما إذا كان العفاف يحصل بواحدة والامتددت النفقة على الولد (قوله والقول للأب) أى فيما إذا كان العفاف يحصل بواحدة (قوله ولو غنية) أى لأن النفقة هنا للزوجية لا للقرابة وما فى الشيخ أحمد من أنه ينفق على أمه إن كانت فقيرة أما إن كانت غنية فهي كالأجنبية فقير معول عليه (قوله لا زوج أمه الفقير) أى ولو توقف اعفاؤها عليه لأن نفقته ليست واجبة عليها بخلاف زوجة الأب وظاهره عدم وجوب نفقة زوج الأم الفقير على الابن سواء كان قهره حاصلًا حين الزوج بها أو طراً له بعد الدخول بها وهذا هو ظاهر المدونة وهو المشهور ومقابله قولان قليل يلزمه مطلقاً وقيل إن تزوجته مسراً لم يلزمه وإن تزوجته موسراً ثم أعسر لزمه الاتفاق عليه (قوله مطلقاً) أى سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم

يسقطها) عن الولد (تزوجها) أى الأم (بفقير) أو كان غنياً فقيراً وكذا البنت تزوج بفقير لم تسقط عن الأب وكذا من التزم نفقة أجنبية فتزوجت بفقير لم تسقط عن اللزوم بخلاف تزوجها بنى فتسقط إلا أن تقوم قرينة على الإطلاق (ووزعت) نفقة الابوين (على الأولاد) للوسرين (وهل على الرءوس) الذكر كالأنتى ولو خافوا في البسار

(أو) على (الارث) الله كراثين (أو) على (اليسار) حيث اختلفوا فيه (أقوال) أرجحها الأخير (و) تجب نفقة الولد) على أبيه الحر للوسر بما فضل من قوته وقوت زوجته أو زوجاته وهذا يحمل فصله بقوله (الله كرا) الحر الفقير العاجز عن الكسب (حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب) فتسقط عن الأب ولا تعود به دن طراً جنوناً أو مجز كعمى أو زمانة ولا يجب على أم غير الرضاع على ما يأتي إلا للكتابة على ما يأتي أيضاً بقوله (٥٣٤) وعلى الكتابة النخ (و) تجب نفقة (الأنثى) الحرة على أبيها (حتى يدخل) بها (زوجها)

البالغ واستظهر القول بأنه إن دخل لم يشترط بلوغه ولو غير مطيقة أو يدعى للدخول وهي مطيقة فتجب على الزوج ولو لم يظاً فالمراد بالدخول مجرد الخلوة (وتسقط) نفقة الولد وكذا نفقة الوالدين (عن) النفق (الوسر) بمعنى الزمن (فاذا مضى زمن وهو يأكل عند غير من وجبت عليه ٥٠) فلا يس له الرجوع على من وجبت عليه لأنها لسد الخلوة وقد حصلت فليست كنفقة الزوجة كما تقدم لأنها في مقابلة الاستمتاع (إلا) في مستلذين أحدهما أن تجب (لنفسه) معناه أنها تجب في الماضي فرفع مستحقها لحاكم لا يرى السقوط بمعنى الزمن فعلم بزوجها وليس معناه أنه فرضها وقدرها للزمن المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات نص عليه القرافي إذ لا يجوز للحاكم أن يفرض شيئاً واحداً

(قوله أقوال) الأول نقله للخمى عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لمحمد وأصبغ وفي ح عن البرزلى أن المشهور هو الثالث اه بن (قوله الله كرا الحر) أي وأما الولد الرقيق فنفقة على سيده وقوله الفقير وأما لو كان له مال أو صنعة لا معة فيها على الولد أو على أبيه تقوم به لسقطت نفقته عن الأب ما لم تكن كصنعتته أو ينفد مال الولد قبل بلوغه والا كانت نفقته على الأب (قوله حتى يبلغ عاقلاً النخ) أي وأما لو بلغ مجنوناً أو زماناً أو أعمى استمرت نفقته على أبيه وهذا ما لم يكن يعرف صنعة تقوم به يمكن تعاطيها مع العمى والاستقطت عن الأب وصار كغير الأعمى اه شيخنا عدوى (قوله ولا يجب على أم النخ) هذا محترز قوله على أبيه الحر أي لا الأم إذ لا يجب النخ (قوله وتجب نفقة الأنثى الحرة) أي التي لا دل لها ولا صنعة تقوم بها وقوله على أبيها أي الحر (قوله حتى يدخل بها زوجها البالغ) أي للوسر لا الفقير فتستمر النفقة على الأب ولا تسقط بدخوله كما مر اه عدوى (قوله واستظهر النخ) أي استظهر المصنف في التوضيح وهذا خلاف ما مضى عليه سابقاً من أن النفقة لا تجب على الزوج إلا إذا كان بالغاً وأما الصغير فلا تجب عليه ولو دخل بها حاله كونها باكمة أو غير بالغة اه والحاصل أنه إذا حصل دخول وجبت النفقة على الزوج ولو كان غير بالغ كما في التوضيح أول الباب وأما يشترط البلوغ في الدعاء للدخول انظرين (قوله أويدعى للدخول) عطف على قوله يدخل بها زوجها (قوله وهي مطيقة) شرط في قوله أويدعى للدخول وأما إن حصل دخول أي اختلاء بالقبل لوجبت عليه كانت مطيقة أم لا فوطئتهما زوجها قبل بلوغها ولو بعد أن أزال بكارتها عادت نفقتها على أبيها نص عليه المصنف ويؤيده مفهوم قوله فيما يأتي لان عادت بالغة (قوله نفقة الولد النخ) الأولى نفقة القرابة الشاملة لنفقة الأبوين والأولاد ما (قوله لسد الخلوة) بفتح الخاء أي الحاجة والمراد بالسد الدفع (قوله فليست كنفقة الزوجة) أي فانها لا تسقط بمعنى زمنها سواء حكم بها أم لا (قوله وليس معناه) أي كما في خش وغيره من التراح قل بن وهذا الذي شرحوا به هو الذي في فرضت أو قدرت عليك كل يوم كذا (قوله لأن وجود الأب موسراً) أي حين الاتفاق على الصغير وقوله كمال أي كوجود المال للصغير حين الاتفاق عليه (قوله والثاني خاص بالولد) هذا الحل الذي حل به شارحنا هو الصواب وما في خش من النقل عن ابن عرفة غير مسلم انظر (قوله بمعنى عادت عليه) أي لأن نفقتها في مدة زوجيتها على زوجها لا على الأب كما يدل عليه قوله سابقاً والأنثى حتى يدخل بها زوجها (قوله زمنه) أي مريضة (قوله ولو بالغاً) أي ولو رجعت لا بها بالغاً لان الفرض أنها زمنه فلا فرق بين أن تعود بالغاً أم لا وإنما الفرق بين البالغ وغيره في التي تعود صحيحة وهي قوله لان عادت بالنسبة ههنا والصواب خلافه في عقب حيث قل لان دخلت زمنه ثم طاق أومات عنها وهي

زمنه

على الدوام قبل وقته لانه يخلف باختلاف الاوقات الثانية قوله (او يتفق) على الولد خاصة شخص

(غير متبرع) على الصغير فيرجع على أبيه لان وجود الأب موسراً كمال لا أن اتفق متبرع أو كان الأب موسراً فلا يرجع كاتقدم عند قوله وعلى الصغير ان كان له مال ولا أن اتفق شخص على والدين لاحد فلا رجوع له على ولدهما بالانقضيه كاتقدم بالاستثناء الاول عام والثاني خاص بالولد (واستمرت) نفقة الأنثى على أبيها بمعنى عادت عليه (إن دخل) بها الزوج (زمنه) واستمرت بها الزمانة (مطلقاً) أو مات وهي زمنه قبيرة ولو بالغاً (لأن) تزوجها صحيحة (عادت) للأب بطلاق أو موت (بالغة) ثيباً صحيحة (قادرة على الكسب) فلا تعود على الأب



بخلاف ما لو رجعت صغيرة ثانيا فعود وهل إلى البلوغ أو إلى دخول زوج بها قولان ولو عادت بكرا فإلى دخول زوج (أو) دخل الزوج بها زمنة فصحت (وعادت الزمانة) عند الزوج ثم تأيئت زمنة ثانيا بالغة فلا تعود على أبيها وتولي لو تزوجت صحيحة فزمنت عند زوجها فتأيئت \* والحاصل أن النفقة لا تعود على الأب إلا إذا عادت لأبها صغيرة (٥٢٥) \* أو بكرا أو بالغا زمنة وقد كان

الزوج دخل بها كذلك واستمرت على ذلك حتى تأيئت زمنة فقيرة وقيل إن مفاد القل أنها إن رجعت زمنة عادت على أبيها مطلقا (وعلى المكاتب نفقة ولدها) الارتقاء إن دخلوا معها بشرط وكانت حاملا بهم وقت الكتابة أو حدثوا بعدها لا على أبيهم ولا سيدهم (إن لم يكن الأب) (مهما) (في الكتابة) بأن كان حرا أو رقيقا أو في كتابة أخرى فان كان معهما نفقة ونفقة أولادها عليه (وليس عجزه) أي المكاتب الشامل للأب وللمكاتب (عنها) أي عن النفقة على نفسه أو ولده (عجزاً عن الكتابة) لأن النفقة شرطها اليسار في الحال وأما الكتابة فممنوعة بالرقبة إلى أجلها فلا تلزم بينهما ولما لم يكن على الأم نفقة أولادها على المعروف إلا الكتابة ذكر ما هو كالسنتي من ذلك فقال (وعلى الأم المتزوجة) بآبي الرضيع (أو الرجمية رضيع ولدها) من ذي العصمة أو المطلق (بلا

زمنة غير بالغ (قوله بخلاف ما لو رجعت الخ) أي الصغيرة كانت تزوجت صحيحة وطهرها زوجها أو مات عنها قبل بلوغها وبعد أن أزال بسكرتها (قوله قولان) العدة منهما الثاني كقول شيخنا العدوي (قوله ولو عادت بكرا) أي ولو عادت الصغيرة لأبها بكرا كما لو تزوجت صحيحة وطلعتها زوجها قبل بلوغها أو بعده وقبل زوال بسكرتها في الحائض أومات عنها كذلك (قوله إلا إذا عادت لأبها صغيرة) أي إلا إذا عادت لأبها صحيحة صغيرة وهذه هي قول الشارح سابقا بخلاف ما لو رجعت الخ وقوله أو بكرا أي سواء كانت بالغا أو غير بالغ وهذه هي قوله بعد ولو عادت بكرا الخ وقوله وبالله الخ هي قول المصنف سابقا واستمرت إن دخل الخ فعدة كرا الشارح ثلاث صور تعود فيها النفقة على الأب وكذا تعود عليه إن طرأ للولد مال قبل البلوغ ثم ذهب أو بلغ زمان طرأ له مال وذهب (قوله أو بالغا) أي أو رجعت بالغا وقوله وقد كان الخ راجع لصورة قوله أو بالغا (قوله عادت على أبيها مطلقا) أي سواء عادت بالغا أم لا دخل بها الزوج زمنة واستمرت بها الزمانة وتأيئت وهي زمنة أو دخل بها وهي زمنة فصحت عده ثم عادت الزمانة عند الزوج فتأيئت وهي زمنة وجبته فقول المصنف أو عادت الزمانة ظاهره مخالفة النقل فاما أن يحمل على أن الزوج دخل بها زمنة فصحت عنده ثم طلقها وعادت الزمانة بعد الطلاق أو يصور بما قاله الشارح ويجعل عطفا على قوله إن دخل بها زمنة واستمرت الزمانة لا على قوله إن دخل بها بالغة تأمل (قوله وعلى المكاتب الخ) لما كان المعروف من المذهب أن الأنثى لا تجب عليها نفقة ولدها ولو كان فقيرا يقيم إلا للمكاتبية فيه المصنف عليها بقوله وعلى المكاتبية الخ (قوله إن دخلوا معها) أي إن كانوا وجودين وقت عقد الكتابة ودخلوا معها بشرط وقوله أو كانت حاملا الخ أي فدخلوا معها في الكتابة بغير شرط (قوله وليس عجزه عنها عجزا عن الكتابة) أي بحيث يعود قنا في الحال (قوله شرطها اليسار في الحال) أي لأنها واسطة (قوله فممنوعة بالرقبة) حاصله أن الكتابة لما كانت متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة بها بل باليسار لم يكن بينهما تلازم فلم يكن العجز عن النفقة عجزا عن الكتابة (قوله رضاع ولدها) أي بنفسها واستأجرت إن لم يكن لها لبن (قوله بأن كانت من أشرف الناس) أي أهل العلم والصالح أو من ذوى النسب والفرض أنها في العصمة أو مطلقة طلاقا رجعي (قوله فلا يلزمها رضاع) أي وحيث كانت الولد يقبل غيرها (قوله ومثل الشريفة) أي في كونها لا يلزمها رضاع ولدها إذا كانت في العصمة أو مطلقة طلاقا رجعي (قوله ومن قل لبها) أي وإن كان كل منها ومن المريضة غير عالية القدر (قوله لا يلزمها الا رضاع) أي حيث كان الولد يقبل غيرها فلو أرضعت كان لها الأجرة في مال الصبي فإن أعدم في مال الأب لعدم وجوب الارضاع عليها (قوله إلا أن لا يقبل الولد غيرها) أي غير أمه الشريفة القدر والبائن فهو مستثنى من التشبه والمشبّه به على خلاف الأغلب من رجوع الاستثناء أو القيد لما بعد الكاف (قوله شريفة) أي والحال أنها في العصمة أو رجعية (قوله ويجب لها في هذه الحالة الأجرة) أي في مال الولد فإن لم يكن في مال الأب إن كان مليا فإن لم يكن له مال وجب عليها الارضاع مجانا بنفسها أو تستأجر له من يرضه

أجر) تأخذه من الأب (إلا لعل قدر) بأن كانت من أشرف الناس الذين شأنهم لا يرضعون أولادهم فلا يلزمها رضاع فلو أرضعت لكان لها الأجرة في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى الأب لعدم وجوبه عليها ومثل الشريفة المريضة ومن قل لبها (كالبائن) لا يلزمها الارضاع (إلا أن لا يقبل) الولد (غيرها) شريفة أو بائنا فيلزمها مليا كان الأب أو معدما ويجب لها في هذه الحالة الأجرة إن أرضعت (أو) يقبل غيرها (و) بعدم الأب أو يموت (ولما لا للصبي) فيلزمها رضاع

ولها الأجرة من مال الصبي ان كان له مال (واستأجرت) الأم التي يجب عليها الارضاع في حالة عدم الأب أو موته ولا مال للصبي سواء كانت في العصمة أو رجعية (٥٣٦) أو بانناغلية القدر أو لا (إن لم يكن لها لبن أو لا يكتفيه نوم. ضنت أو انقطع

لبنها أو حملت ولا رجوع على الأب أو الولد إذا أسرا (ولها) أي الأم التي لا يلزمها رضاع (إن قيل) الولد (غيرها أجرة للثلث) أي مثلها من مال الولد أو من مال أبيه إن لم يكن له مال (ولو وجد) الأب (من) رضعه عندها أي عند أمه (عجائاً) أي بلا عوض فأولى عنده كما في بعض النسخ بالتذكير والأولى هي التي فيها ترجيح ابن يونس الشارح إليه بقوله (على الأرجح في التأويل) فإن لم يقبل الولد غير أمه تعين عليها ارضاعه ولها أيضا الأجرة لأن الكلام في التي لا يلزمها ارضاع وإنما قيد بقوله إن قبل لأجل المبالغة \* ولما أنهى الكلام على النفقات شرع في الحضانة وهي حفظ الولد والقيام بمصالحه فقال (وحضانة الذكر) الحق من ولادته (للبلوغ) فإن بلغ ولو زماناً أو مجنوناً سقطت عن الأم واستمرت نفقته على الأب كأمه وعليه القيام بحقه ولا تسقط حضانتها عن الشكل مادام مشكلاً (و) حضانة (الأنثى كالنفقة) يعني حتى يدخل بها الزوج وليس مثل

(قوله ولها الأجرة الخ) الأولى حذفه ويقول بدله فيلزمها رضاعه مجاناً لأن الفرض أنه لا مال للصبي (قوله واستأجرت الأم التي يجب عليها الارضاع) أي وهي من في العصمة والرجعية إذا كان كل منهما غير علية القدر سواء كان للولد أو الأب مال أم لا والعلية والبائن إذا لم يكن للأب والولد مال سواء كان الولد يقبل غيرها أم لا ولا رجوع لها بالأجرة على الأب أو الصبي إذا أيدرا (قوله التي لا يلزمها رضاع) أي وهي البائن وعلية القدر سواء كانت في العصمة أو رجعية (قوله ولو وجد الخ) حاصله أن الأب إذا قال للأم التي لا يلزمها الارضاع عندي من رضعه مجاناً أو بأجرة أفضل مما تأخذينه وقالت الأم المذكورة أنا أرضعه وأخذ أجرة أمثالي اتفقوا على أن القول قول الأم وأما إن قال الأب عندي من رضعه مجاناً عند أمه وقالت أمه أنا أرضعه وأخذ أجرة مثلى فقولان في المسئلة فقيل يجب الأب وقيل لا يجب وإنما تجب الأم وهو الأرجح فقول المصنف على الأرجح في التأويل يناسب نسخة عندها ولا يناسب نسخة عنده (قوله فأولى عنده) أي فأولى إذا وجد من رضعه عنده (قوله لأن الكلام في التي لا يلزمها ارضاع) أي أصالة وإن كان قد يلزمها لعرض كونه لا يقبل غيرها (قوله وإنما قيد الخ) جواب عما يقال إذا كان لها الأجرة مطلقاً قبل غيرها ولم يقبل غيرها فلا ي شيء قيد بقوله إن قبل غيرها

### الحضانة \*

(قوله وهي حفظ الولد) أي في ميته وذهابه ومجيئه وقوله والقيام بمصالحه أي من طعامه ولباسه وتنظيف جسده وموضعه (قوله فإن بلغ ولو زماناً الخ) نعوذ في التوضيح تبعاً لما حرره ابن عبد السلام إذا قال للشهور في غاية أمد النفقة أنها البلوغ في الذكر بشرط السلامة المذكورة أي السلامة من الجنون والزمانة والشهور غاية في أمد الحضانة أنها البلوغ في الذكر من غير شرط ههنا ومقابل للشهور ما قاله ابن شعبان أن أمد الحضانة في الذكر حتى يبلغ عاقلاً غير زمن (قوله يعني حتى يدخل بها الزوج) أي فلو طلقت قبل البناء استمرت حضانتها ولا تسقط بالعقد ولا بالطلاق (قوله وليس مثل الدخول الدعاء له الخ) أي لأن النفقة تسقط عن الأب بالدعاء للدخول إذا كانت مطيقة وأما الحضانة فتستمر حيث لا تسقط وقد تسقط الحضانة وتستمر النفقة كما إذا زوجها أبوها لغير بالغ فبينهما من حيث السقوط عموم وخصوص من وجه فقد يسقطان وذلك بدخول البالغ بها وقد تسقط الحضانة فقط وذلك بدخول غير البالغ بها وقد تسقط النفقة فقط وذلك بدعاء البالغ للدخول بالمطيقه وهذا بناء على ما تقدم للمصنف هنا من أن النفقة لا تسقط بدخول غير البالغ لا على ما استظهره في التوضيح كأمه (قوله إذا طلقت أو مات زوجها) هذا شرط في قوله والحضانة للأم (قوله وللأم خبر بعد خبر) أي فحضانة مبتدأ وقوله للبلوغ خبر وقوله للأم خبر ثان وقوله كالنفقة كذلك فهو من باب تعدد الاخبار ويحتمل أن حضانة مبتدأ خبره للأم وقوله للبلوغ وكالنفقة حالان من ضمير الخبر ويحتمل أن قوله للبلوغ خبر وقوله للأم حال ولا يصح أن يكون للأم متعلقاً بحضانة لأنه يلزم عليه الإخبار عن الوصول قبل تمام صلتها لأن حضانة في قوة أن يحضن والبلوغ خبر قبل تمام الوصول بالعلة (قوله مات سيدها) أي وعنت بموته وقوله أو أعتقها أي أو نجز عتقها في حال حياته وإنما صورها الشارح بذلك لأن الحضانة

الدخول الدعاء له في المطيقة بالتشبيه بالنفقة في الجملة (للام) ولو كافرة إذا طلقت أو مات زوجها فإن لا كان حياً وهي في عصمته فهي حق لها وللأم خبر بعد خبر (ولو أمة عتق ولدها) فحضانتها لها إذا تايمت وسواء كان أبوه حراً أو لا وأولى أن لم يتنق دفعه بقوله عتق ولدها توهم أن الأمة لا تحضن الحر (أو أم ولد) مات سيدها أو أعتقها فلها حضانة ولدها منه

وولدت من زوجها فتأيت  
إذا لم يقسر سيدها  
بها (وللأب) وغيره من  
الأولياء (تمهده عند أمه  
وأبيه وبنته للمكتب)  
ولو قال للمعلم كان أخضر  
وأشمل (ثم) بعد الأم (ثم)  
(ثم) جد أم الأم (ثم) جدة  
الأم (ثم) أي الجدة من قبل  
الأم الصادق بها من قبل  
أمها أو أبها ووجه الاناث  
مقدمة (إن انفردت)  
الأم أو الجدة (بالسكنى  
عن أم سقطت حضانتها)  
بزوج أو غيره وكذا كل  
أنثى ثبتت حضانتها لا بد  
أن تنفرد بالسكنى عمن  
سقطت حضانتها (ثم  
الحالة) الشقيقة أو لأم  
(ثم خالتها) أي خالة الأم  
وليها عمه الأم وقد  
أسقطها المصنف (ثم جد  
الأب) أي الجدة من قبل  
الأب فيشمل أم الأب  
وأم أمه وأم أبيه والقربى  
تقدم على البعدى والى  
من جهة أم الأب تقدم  
على التى من جهة أم أبيه  
(ثم) جد الجدة من جهة  
الأب (الأب ثم الاخت)  
للمحضون (ثم العمه) لأم  
عمه أبيه ثم خالة أبيه (ثم)  
جد خالة الأب (هل بنت  
الأخ) شقيقا أو لأم أو  
لاب (أو) بنت (الأخت)  
كذلك (أم الأكما منهن) أى الاند كفاية

لا تكون لها إلا بعد فرائها من سيدها والفراق إنما يكون بموته عنها أو تنجيزه لعقها وأما قبل  
فرائها لسيدها فالحضنة حق لها معا (قوله) وكذا لو تزوجت (أى بعد استيلاء السيد لها  
(قوله) فتأيت) أى مات زوجها المذكور وأنه طلقها ما (قوله) إذا لم يقسر سيدها بها) أى بعد موت زوجها  
أو طلاقه فإن تسرى بها سقطت حضانتها لأن هذا بمنزلة تزوج الأم بأجنبي من المحضون والمراد  
بالسرى الوطء بالفعل لا تغاذا للوطء \* واعلم أن أم الولد لو اعتقها سيدها في مقابلة ترك حضانتها  
لولدها ففي سقوط حضانتها وعدمها نقل الأحمى عن رواق عيسى وأبى زيد عن ابن القاسم كذا  
في ابن عرفة وظاهره التسوية بين القولين بخلاف الحرة تخالف على إسقاط حضانتها فيلزمها  
الاسقاط (قوله) وللأب تمهده (أى النظر في شأنه وقوله) وأدبه أراد بالأدب التأديب (قوله) ثم  
بعد الأم) أى ثم المستحق للحضنة بعد الأم إذا ماتت أو حصل لها وجه مسقط لحضانتها أمها وكذا  
يقال فيما بعد (قوله) أى الجدة من قبل الأم) أشار بذلك الى أن الأولى للمصنف أن يقول ثم الجدة  
للأم وتجعل اللام بمعنى من وفى الكلام حذف مضاف لأجل أن يندفع الاعتراض الوارد عليه بأن  
كلامه يوم قصر الجدة على جدة الأم دنية وليس كذلك (قوله) وجهه الاناث مقدمة) أى على جهة  
الذكور فاذا وجدت جدة من جهة الأم بعيدة للولد بأن كان بينها وبين الولد مائة جدة فانها تقدم على  
أم أبي الأم وهذه طريقة للشيخ ابراهيم اللقاني ولعل طريقة أخرى وهى أنها إذا تساويا قدمت  
التى من جهة أم الأم وأولى إذا كانت التى من جهة أم الأم أقرب وإن كانت التى من جهة أم أبي الأم  
أقرب قدمت وهذه الطريقة هى الموافقة للنقل واقتصر عليها عقب اه تقرير شيخنا العدوى  
(قوله) إن انفردت الأم) الأولى أم الأم أو الجدة أى التى من جهة الأم وأشار بهذا القول ابن سلون مانعه  
الذى أفتى به ابن العواد أنه لا حضنة للجدة إذا سكنت مع بنتها الساقطة الحضنة قال وهذا هو  
الرواية المشهورة عن مالك وبها العمل واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم كذا ذكر الواقى  
بعد أن ذكر أن التيطى اقتصر على عدم اعتبار ذلك الشرط (قوله) وكذا كل الخ) أى حينئذ فلا  
خصوصية للجدة بذلك كما هو ظاهر المصنف وقد يجاب عن المصنف بأنه إذا اشترط ذلك فى التى  
شأنها الشفقة علم أنه مشروط فى غيرها بالطريق الأولى (قوله) ثم الحالة) أى خالة الولد أخت أمه  
شقيقها أو لأمها أو لأبها وتقدم الشقيقة على التى للأم والتى للأب كما سيأتى يقول  
للمصنف وقدم الشقيق ثم للأم ثم للأب فى الجميع وهذا هو الصواب كما فى بن وابن عرفة وما قبل من  
أن الحالة للأب لاحتضانه لها فغير صواب (قوله) أى خالة الأم) أى وهى أخت جدة الطفل لأمه  
(قوله) وقد أسقطها المصنف) أى فكان عليه أن يقول ثم الحالة ثم خالتها ثم عمه الأم ثم جدة  
الأب (قوله) ثم جدة الأب) تقديمها على الأب دون غيرها من قراباته هو مذهب للدونة ابن عرفة  
فان لم تكن قرابات فى تقديم الأب على قرابته وعكسه ثالثا الجدات من قبله أحق منه  
وهو أحق من سائرهن لنقل القاضى لما وعزاء فى البيان لابن القاسم اه وعلى الأول جرى  
فى التحفة (قوله) أى الجدة من قبل الأب فيشمل الخ) أى وليس المراد بجدة الأب حقيقها  
كما يتوهم من كلامه وإلا لاقضى أن أم الأب التى هى جدة المحضون لاحتضانه لها  
وليس كذلك (قوله) والتى من جهة أم الأب تقدم الخ) يأتى هنا الطريقتان المتقدمتان وهما طريقة  
اللسان وطريقة عيج (قوله) ثم العمه له) أى للمحضون وهى أخت أبيه وقوله عمه أبيه أى  
وهى أخت جده لأبيه وهاتان داخلتان تحت قول المصنف ثم العمه وأما عمه الأم فقد  
تقدمت وقوله ثم خالة أبيه أى وهى أخت جدة الطفل قد أسقطها المصنف فكان عليه أن

بالقيام بحال المحضون (وهو الظاهر) عند ابن رشد واختار ما قبله الرجاعي ومفاد قل للواقع أن الرجاعي الأول (أقوال) حقه تردد (ثم) الشخص (الوصي) الشامل للذكر والأنثى (ثم الأخ) للمحضون (ثم ابنه) أي ابن الأخ لكن يقدم عليه الجدم من جهة الأب وهو يشمل ما قرب منها وما بعد فقد أسقطه المصنف أيضا (ثم العم ثم ابنه) قرب كل أو جد ومعلوم أن الأقرب يقدم على الأبعد (لاجد لأم) فلا حضنة له عند ابن رشد (واختار) اللخمي (خلافه) أي أن له الحضنة لأن له حنانا وشفقة وقد قدموا الأخ للام على الأخ للاب والعم انتهى وعليه مرتبة الجد للاب كما فهمه التائي (ثم الولي الأعلى) وهو المعتق بكسر التاء وعصبته نسبا مواليه (ثم الأسفل) وهو (٥٣٨) المعتق بفتح التاء بأن كان عتق والد المحضون أو جده أو عتيق الولي الأعلى بأن كان

الولي الأعلى استحق الحضنة فسات فعتقه يقوم مقامه (وقدم) الشخص (الشفقة) ذكرا أو أنثى على الذي للام (ثم) الذي (للأم ثم) الذي (للأب في الجميع) أي جميع المراتب التي يمكن فيها ذلك (و) قدم (في المتساويين) من رجال كعَمِينَ ونساء كخَلْتَيْنِ (بالصيانة والشفقة) فإن تساويا فيها قدم الأسن فان تساويا فقرة (وشرط) الحاضن (ذكرا أو أنثى) (العقل) فلا حضنة للمجنون ولو يفوق في بعض الأحيان ولأن به طيش (والكفاية) أي القدرة على القيام بشأن المحضون (ولا) حضنة لعاجز عن ذلك (كمنسة) أي ذات مسنة من ذكر أو أنثى أي أقعدها السن عن القيام بشأن المحضون إلا أن يكون عندها من يحضن

يذكرها (قوله بالقيام بحال المحضون) هذا تصور للكفاية (قوله ثم الشخص الوصي) أراد به ما يشمل مقدم القاضى ووصى الوصى \* واعلم أن المحضون إذا كان ذكرا أو كان أنثى غير مطيعة فإن الحضنة تثبت لوصيه اتفاقا ذكرا كان أو أنثى وكذا إذا كان المحضون أنثى مطيعة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكرا وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلدز بها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضنة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أن له الحضنة حينئذ فكل من القولين قدر رجح (قوله ما قرب منها) أي من تلك الجهة وحاصله أن الجدم من جهة الأب سواء كان قريبا من المحضون وهو الجدلية أو كان عاليا فانه يتوسط بين الأخ وابنه لأن القريب متوسط بينهما والبعيد متوسط بين العم وابنه كما هو أحد احتمالين (قوله لا جلد لأم فلا حضنة له) أي كالحال والظاهر أن الخلاف في الجد للام طلقا سواء كان قريبا أو بعيدا لافي خصوص القريب وأن البعيد لا حضنة له اتفاقا كذا قرر شيخنا (قوله وعليه) أي على ما اختاره اللخمي من أن له حضنة فرتبته على مرتبة الجد للاب أي وحينئذ فيكون متوسطا بين الجد للاب وابن الأخ (قوله ثم الولي الأعلى) أي ذكرا كان أو أنثى وما ذكره من ثبوت الحضنة له هو للشهور خلافا لما قاله ابن محرز من أنه لا حضنة له ذكرا كان أو أنثى بذا رحمه له (قوله وهو المعتق بكسر التاء) أي المعتق للمحضون (قوله أو عصبته نسبا) أي ابن المعتق وابن ابنه وأبيه وأخيه وابن أخيه وجده وعمه وابن عمه وقوله ثم مواليه أي متق الولد المحضون على ما يظهر (قوله التي يمكن فيها ذلك) أي يمكن فيها جريان الشفاعة وعدمها مثل الأخوات والعمات والحالات وبنات الأخ وبنات الاخت وكلاخوة والاعمام وبنهم احترازا من الأب والجد والوصى والولى (قوله وفي المتساويين) عطف على .مقدر دل عليه المعنى أي وقدم في المختلفين بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والشفقة والمراد بأحدهما (قوله بالصيانة والشفقة) أي فيقدم من كان عنده صيانة أو شفقة على مساويه في المرتبة الخالي من ذلك وكذلك يقدم من هو أقوى شفقة أو أكثر صيانة للمحضون على غيره فان كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذى الشفقة كما يفيد كلام الرجاعي (قوله وشرط الحاضن) أي وشرط ثبوت الحضنة للحاضن العقل الخ فالشروط لاستحقاق الحضنة لالباشرةا (قوله طيش) أي خفة عقل (قوله والامانة في الدين) أشار بهذا إلى أن المراد بالامانة هنا حفظ الدين وأما حفظ المال فسيأتي في قوله ورشد وان كانت الامانة في الاصل حفظ المال والدين (قوله أن اثبات ضدها)

وأدخلت الكاف العمى والصمم والحرس والمرض والاتعاد

أي

(وحرز المكان في البنت تحف عليها) الفساد يعني في التي بلغت سنائخاف عليها فيه الفساد بأن بلغت حد الوطء ومثاله الذي كره يخاف عليه فلا يشترط فيه حرز المكان قبل الاطاقة بل يستحب ويشترط حرز المكان أيضا بالنسبة للمال فتعق حضنة ذى المكان الخوف الم يثقل لماون (والامانة) أي أمانة الحاضن ولو أبا أو أماً في الدين فلا حضنة لفاسق ككثير ومشتهر بزنا ولهو محرم (وأثبتها) أي الأمانة إن نوزع فيها وكذا كل شرط نوزع فيه فعليه إثباته لكن الرجاعي ان اثبات ضدها على منازعه (وعدم كجذام مضرم) ربحه أو رؤيته وأدخلت الكاف كل عاهة مضرة بغشى على الولد منها ولو كانت بالولد مثله لأنه بالانضمام قد تحصل زيادة

على ما كان على سبيل جرى العادة (ورشد) المراد به صون المال فلا حضانة لغيره (٥٣٩) مبذر لا يتلف مال المحضون (لا إسلام)

فليس شرطاً في الحاضن ذكر أو أنثى (وضعت) القادات الحاضنة (إن خيف) على المحضون منها فساد كأن تغذيه بلغم خنزير أو خمر (لمسلمين) ليكونوا رقباء عليها ولا ينزع منها ولا يشترط الجمع بل المسلم الواحد كاف في ذلك (وان) كانت (مجوسية) أسلم زوجها) واستمرت على الكفر فتثبت لها الحضانة وتضم ان خيف لمسلمين ولا تنتقل للاب ومثل الأم الجدة والحالة والاخت المجوسيات إذا أسلم الاب (و) شرط الحضانة (لذكر) من أب أو غيره أن يكون عنده (من محض) من الاناس أى من يصلح لها من زوجة أو أمة أو خادمة أو مستأجرة لذلك أو متبرعة لأن الذكر لا صبره على أحوال الأطفال كالنساء فان لم يكن عنده ذلك فلا حق له في الحضانة وبشترط في الحاضن الذكر لمطابقة أن يكون محرماً لها ولو في زمن الحضانة كأن يتزوج بأمها والا فلا حضانة له ولو ما مونا ذا أهل عندما لك (و) شرطها (لأنثى) الحاضنة ولو أما

ي جريا على القاعدة من أن من ادعى شيئا فقلية اثباته وقوله ضدها أى الشروط المذكورة لافرق بين الأمانة وغيرها ففي ابن سلعون ان من نفى شرطاً من الشروط فقلية اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها ٨١ بن (قوله على سبيل جرى العادة) أى وليست تلك الزيادة بطبيعة الرض وهذا يهجر إلى الجواب عن المعارضة للشهورة بين حديث لا عدوى ولا طيرة وحديث ثور من المجدوم فراراً من الأسد وكلاهما في الصحيح \* وحاصل الجمع بينهما ان الأمراض لا تعدى بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لعداء مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأخشاب فقوله في حديث لا عدوى معناه ليس شيء من الأمراض يهدى بطبعه والأمر في حديث ثور من المجدوم الخ نظراً لكون مخالطة المريض سبباً عادياً في العدوى فتأمل (قوله ورشد) اعلم أن الرشد يطلق على حفظ المال للمصاحب للبلوغ ويطلق على حفظ المال وإن لم يكن يصاحبه بلوغ فالرشد أمر كل تحت فردان فرد صاحبه بلوغ وفرد لم يصاحبه بلوغ فنكر المصنف رشداً إشارة إلى أن المراد نوع منه وهو حفظ المال ولو كان مجرداً عن البلوغ ولوعرف الرشد لتوهم ان المراد السكامل وهو حفظ المال للمصاحب للبلوغ فإذا ثبت للمصاحب حفظ المال ثبت له حق في حضانة غيره ويكون ذلك الصغير مع حاضنه حاضنين لذلك المحضون فالصبي الأول مع حاضنه يشتركان في حضانة الصبي الثاني فعضانة الكبير من حيث الحفظ للذات وحضانة الصغير من حيث الحفظ للمال (قوله وصون المال) أى الحسن تصرفه فيه (قوله وضمت الذات الحاضنة) أى لغير المسلة (قوله وإن مجوسية) مبالغة في استحقاتها للحضانة وضما لمسلمين ان خيف على المحضون منها وقال طفي انه مبالغة في استحقاتها للحضانة لا في الضم لأنه لا وجه للمبالغة عليه تأمل (قوله ومثل الام) أى المجوسية في ثبوت الحضانة لها وضما للمسلمين ان خيف الجدة الخ (قوله وشرط الحضانة) أى وشرط ثبوت الحضانة وقوله للذكر أى بالنسبة لما إذا كان الحاضن ذكراً \* وحاصله ان الحاضن إذا كان ذكراً فيشترط في ثبوت الحضانة له ان يكون عنده من الاناث من يصلح لتولية أمر المحضون من زوجة أو غيرها (قوله من أب) بيان للذكر أى الذى هو أب (قوله أو سرية) هى الأمة المتخذة للفراش (قوله أو متبرعة) أى أو أجنبية متبرعة بذلك (قوله لو في زمن الحضانة) أى ولو كانت صيرورته محرماً زمن الحضانة بعد أن كان قبلها غير محررم (قوله كأن يتزوج بأمها) أى بأم المحضونة في زمن اطاقها (قوله فلا حضانة له) أى في زمن اطاقها (قوله عندما لك) أى خلافاً لأصبع (قوله وشرطها) أى شرط ثبوتها وقوله لأنثى أى بالنسبة لما إذا كان الحاضن أنثى خلوها عن زوج دخل بها وهذا صادق بان لا يكون لها زوج أصلاً أو لها زوج ولكن لم يدخل بها فان دخل بها نزع الولد منها ما لم يخف على الولد بنزعه منها الضرر والابى عندها ولا تسقط حضانتها كما يفيد قول المصنف الآتى أو لم يقبل الولد غير أمه وسواء كان الولد رضيعاً أو لا كما اختاره عيج وارتضاه شيخنا واختار الشيخ أحمد الزرقانى التفرقة بين الرضيع وغيره فإذا كان في نزعه ضرر له لا تسقط حضنته ان كان رضيعاً والا سقطت وارتضاه بن (قوله فان دخل بها سقطت) أى ولو كان ذلك الزوج غير بالغ ولو كان النكاح فاسداً يفسخ بعد الدخول أخذاً من كلام المصنف الآتى (قوله فليس الدعاء للدخول كالدخول) أى في اسقاط الحضانة لانه لا يحصل الاشتغال عن الولد بالزوج الا إذا دخل بالفعل لاقبله (قوله إلا أن يعلم الخ) هذا استثناء من المفهوم أى فان لم تخل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت

٦٧ - دسوقي - ثانى (الخو) عن زوج دخل بها فان دخل بها سقطت لاشتغالها بأمر الزوج فليس الدعاء للدخول كالدخول ووطء السيد للامة الحاضنة كدخول الزوجة (إلا أن يعلم) من له الحضانة بعدها بتزوجها ودخولها مع علمه بانه مسقط (ويمكن)

بعد ذلك ( العام ) بلا عذر فلا تسقط حضانة التزوجة فان لم يعلم بالدخول أو علم وجهل الحكم أو سكت دون عام أو عاما للعذر انتقلت له وسقط حق للدخول بها ما لم تتأيم قبل قيامه عليها ( أو يكون ) الزوج الذي دخل بها ( محرماً ) للمضون فلا تسقط حضانتها ان كان الزوج له حضانة ( ٥٣٠ ) للولد كأن تزوج أمه بعه بل ( وإن ) كان الزوج ( لاحضانة له كالحال )

للمضون تزوجه الحاضنة ( أو ) يكون الزوج ( ولياً ) للمضون أي له حق في الحضانة وإن لم يكن محرماً ( كابن العم ) تزوجه الحاضنة فلا تسقط ولما بين أن الحضانة لا تسقط بدخول الزوج القريب محرماً أو غيره بين جاءها مع الزوج الاجنبى في ست مسائل فقال ( أولاً يقبل الولد غير أمه ) لو قال غيرها أي الحاضنة لكان أخصر وأشمل فلا تسقط بدخولها ( أو ) قبل غيرها و ( لم ترضعه ) أي وأبت أن ترضعه ( الرضعة عند أمه ) صوابه عند بدل أمه وهي من انتقلت له الحضانة بعد تزوج أمه ونالني أن الام إذا تزوجت بأجنبي دخل بها فانقلت الحضانة لغيرها والمضون رضيع وقبل غير أمه وأبت للرضعة أن ترضعه عند من انتقلت اليها الحضانة عن أمه بأن قالت لا أرضعه إلا في بيت أو بيت أمه فلا تسقط حضانة

لمن يلها في الرتبة الا أن يعلم من انتقلت اليه بتزوجها ودخولها وأن ذلك مسقط لحضانتها ويسكت بعد علمه العام بلا عذر فلا تسقط حضانتها ( قوله بعد ذلك ) أي بعد علمه بالدخول وأنه مسقط ( قوله العام ) هو محسوب من العلم بالدخول ( قوله وجهل الحكم ) أي وهو أن دخولها بالزوج مسقط لحضانتها ( قوله أو سكت دون عام ) أي من يوم العلم وإن كان العام كاملاً أو أزيد من يوم الدخول ( قوله ما لم تتأيم ) أي تطلق أو يموت زوجها الذي قد دخل بها ( قوله قبل قيامه ) أي قيام من له الحضانة بعدها ( قوله أو يكون الزوج الذي دخل بها محرماً الخ ) حاصله أنه إذا كان الزوج الذي دخل بها محرماً للمضون سواء كان له حق في الحضانة أولاً أو كان له حق في الحضانة وكان غير محرم فلا تسقط حضانتها بدخوله ( قوله كالحال للمضون تزوجه الحاضنة ) أي الكائنة من قبل أيه ( قوله كبن العم ) أي وكالوصى على الأولاد ( قوله القريب ) أي للولد المضون ( قوله محرماً ) أي كالوتزوج العم بام المضون أو يحدته الحاضنة أو يتزوج خاله بحاضنته من قبل أيه وقوله أو غيره أي كأن يتزوج ابن العم بخالته أو خالة أمه الحاضنة له ( قوله في ست مسائل ) الأولى في سبع مسائل مبدؤها قوله أولاً يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية روايتان ( قوله أولاً يقبل الولد ) أي فإذا تزوجت الحاضنة برجل أجنبي من المضون ولم يقبل الولد غيرها فانها تبقى على حضانتها ولا تسقط وظاهره كان المضون رضيعاً أو غيره واختاره عجي وقصره الشيخ أحمد على الرضيع وكذا بن حيث قال أو لم يقبل الولد غير أمه أي وهو رضيع كافي التوضيح ( قوله عند أمه الخ ) اعلم أن مفاد النقل ان عدم سقوط الحضانة في هذه المسئلة مخصوص بالام فلو كانت الحضانة للجدة ثم تزوجت وامتعت للرضعة أن ترضعه عند الحالة وقالت لا أرضعه عند الحالة بل أرضعه عندي أو عند الجدة فان هذا لا يوجب استمرار الحضانة للجدة بل تنتقل للحالة تأمل اه تحرير شيخنا عدوى ( قوله غيرها ) أي غير الحاضنة التي تزوجت بالاجنبى ( قوله بان كان ) أي ذلك الغير غير مأمون أو كان ذلك الغير عاجزاً أو كان غائباً ( قوله أو كان الأب عبداً الخ ) يعني أن أبا المضون إذا كان عبداً أو أمه حرة وتزوجت برجل أجنبي من المضون فان الولد يبقى عند أمه ولا ينزع منها ومثل ما إذا كانت الام حرة مالوك كانت أمه سواء كان ولدها المضون حراً أو عبداً ( قوله والا انتقلت له ) أي والا بان كان قائماً بها مع قدرته على الحضانة انتقلت الحضانة عن أمه لايه ( قوله أما وغيرها ) ما ذكره من أن الروايتين في الام وغيرها هو ظاهر ما لابن عبد السلام والتوضيح والصواب انهما في الام خاصة كما يدل له كلام ابن أبي زمنين واللعنمى ومعين الحكام وغيرهم انظر طفي وبن ( قوله وعدم سقوطها ) أي وتفردم حينئذ بمسكن ( قوله روايتان ) أي عن مالك والرواية بعدم السقوط بها وقعت الفتوى وحكم بها ابن حمدون واتصر عليها ابن عرفة والقلشاني وقال صاحب الفائق انها أولى لأن حق الوصية لا تسقط الزوجية اه بن • واعلم أن الروايتين جاريان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في ايضائه ان تزوجت فانزعوم منها لانه لم يقل فلا وصاية لها رواه

محمد

الام ( أو لا يكون للولد حاضن ) غيرها ( أو ) يكون ثم غيرها ولكن قام به مانع

بأن كان ( غير مأمون أو عاجزاً ) أو غائباً ( أو كان الأب عبداً وهي ) أي الام المتزوجة ( حرة ) أو أمه فلا مفهوم لحره فلو حذف هذه الحلة الحالية لكان أخصر وأشمل أي فلا تسقط حضانة أمه المتزوجة لسكون أيه رقيقاً أو عمله ما لم يكن قائماً بامور مالكه والا انتقلت من أمه ( وفي ) سقوط حضانة الحاضنة ( الوصية ) على المضون أما وغيرها تزوج بأجنبي من الطفل وعدم سقوطها ( روايتان

(و) شرط الحاضن (أن لا يسافر ولي) فهذا عطف على عقل وهو آخر الشروط أى من له (٥٣١)

ولاية على الطفل أعم من ولي المال وهو الأب والوصى والحاكم ونائبه وولى العصوبة كاهم والعق وعصبته (حر) لارقيق (عن ولد حر) لاولى عن محضون ليعم الولد وغيره أى اذا أرادولى المحضون سفرا فله أخذ المحضون من الحاضن وسقط حقه من الحاضنة (وإن) كان الولد (رضيعاً) لكن بشرط أن يقبل الرضيع غير أمه وإن لا يخاف على الطفل من السفر (أو تسافر هي) أى الحاضنة عن بلد الولي فله نزعه عنها بشرط سفر كل منهما كونه (سفر ثقلة) واقطاع (لاتجارة) أو زيادة ونحوها فلا يأخذه ولا تسقط الحاضنة بل تأخذه معها ويتركه الولي عندها (وحلف) من أراد السفر من الولي أو الحاضنة فالولي يحلف أنه أراد النقلة لينزعه عنها والحاضن يحلف أنه أراد سفر التجارة ليبقى الولد معه (سفر برد) ظرف ليسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي وسفر الحاضنة أى ان شرط مسافة سفر كل من الولي والحاضنة أن يكون ستة برداً أكثر أى سفر الولي الذى يأخذ المحضون

محمد انظر عقب (قوله وشرط الحاضن) أى شرط ثبوت الحضانة للحاضن سواء كان ذكراً أو أنثى أن لا يسافر الخ \* وحاصله أن شرط ثبوت الحضانة للحاضن أن لا يسافر ولي حر عن محضون حر سفر ثقلة ستة برداً فإن سافر الولي السفر المذكور كان له أخذ المحضون من حاضنته ويقال لها اتبعى محضونك ان شئت واحتز بقوله ولي حر عمالوكان الولي للمحضون عبداً وأراد السفر فانه لا يكون له أخذه معه ويبقى عند حاضنته لان العبد لا قرار له ولا مسكن واحتز بالولد الحر عن الوالد العبد إذا سافر وليه فلا يأخذه معه لان العبد تحت نظر سيده أى مالك أمره حضراً وسفراً (قوله أى من له ولاية على الطفل أعم الخ) تفسير الولي هنا بما ذكره الشامل لولاية المال ولولاية العصوبة هو ما قاله الشيخ سالم وقال عجب المراد به خصوص الأب واختار شيخنا العدوى ما قاله الشيخ سالم (قوله لارقيق) أى فلا يسقط سفره حق الحاضنة سواء كانت الحاضنة حرة أو أمة لانه لا قرار له إذ لا مسكن له وقد يباع (قوله وإن رضيعاً) بمالفة في الفهم أى فان سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحضانة وبأخذه وليه معه ولو كان الولد رضيعاً على الشهور وقيل لا يأخذ الرضيع بل إنما يأخذ الولد إذا أضر وقيل يأخذه بعد انقطاع الرضاع (قوله غير أمه) الاولى غير حاضنته لان مثل الام غيرها ممن له الحضانة كما تقدم (قوله أو تسافر هي) يعنى أنه يشترط في ثبوت حضانة الحاضنة أن لا تسافر السفر المذكور عن بلد ولي المحضون الحر فان سافرت السفر المذكور سقطت حضانتها وكان له أخذه منها (قوله ونحوها) أى كسفر الزاهة والسفر لطلب ميراث أو حق (قوله بل تأخذه معها) أى إذا سافرت وقوله ويتركه الولي عندها أى إذا سافر هو ولا تسقط حضانتها وظاهره كان السفر ستة برد أو أقل أو أكثر وهو ما قاله عجب وتبعه عقب وقال الشيخ ابراهيم اللقاني ان كان السفر ليس سفر ثقلة فلا تسقط حضانتها لكن لا تأخذ الولد معها إلا إذا كان السفر قريباً كبيرد لا إن بعد فلا تأخذه وإن كانت حضانتها باقية وتبعه خشي على ذلك واعتمده شيخنا العدوى \* واعلم أنها إذا سافرت لكتجارة وأخذت الولد معها فحق الولد في النفقة باق على الاب ولا تسقط نفقته عن أبيه بسفره معها على ظاهر المذهب كما في عقب (قوله وحلف) راجع للمفهوم أى فان سافر الولي لنقلة أخذه وحلف وان سافرت الحاضنة لكتجارة أخذته وحلفت فهو مرتبط بكل من الولي والحاضنة ولذا قال الشارح وحلف من أراد السفر من الولي والحاضنة وظاهر المصنف أن من أراد السفر منهما يحلف مطلقاً أى سواء كان منهما أولاً كما ارتضاء عجب وتوت والشيخ سالم وقيل إنما يحلف المتهم دون غيره واستحسنه بعض القرويين وارتضاء المواق هذا ولم ينسب ابن عرفة لزوم الحين إلا لابن الهندي ونسب الاكتفاء بمجرد دعوى الاستيطان دون بين لابن يونس وجماعة مع ظاهر المدونة قال ح فانظر كيف يعدل المصنف عن قول الأكثر لكن في المواق عن التيطى ما يفيد ترجيح القول باليمين اه بن (قوله وظاهرها بريدن) يعنى ان ظاهر المدونة أن سفر البريدن يكون كافياً في قطع الحضانة إذا سافر الولي أو سافر الحاضن (قوله وأبقى المضاف اليه مجروراً) فاندفع ما يقال الاولى للمصنف أن يقول وظاهرها بريدان لان اللبس يرفع بالألف (قوله ان سافر لأمن وأمن من الطريق) هذان الشرطان أى كون السفر لموضع مأمون والأمن في الطريق معتبران أيضاً في سفر الزوج بزوجه ويزاد عليهما كونه مأموناً في نفسه وغير معروف بالاساءة عليها وكونه حراً وكون البلد المنقول اليه باقرية بحيث لا يخفى على أهلها خبرها فيها وان تكون تلك البلد تمام فيها الاحكام فاذا وجدت تلك الشروط وطلب الزوج السفر بزوجه قضى بسفرها معه وان تخاف شرط منها فلا يجبر

فيه وسفر الحاضنة الذى يسقط حضانتها بنزعه عنها فان كان أقل من ستة برد فالحضانة لا تسقط كما يأتي (وظاهرها) مسافة (بريدن) فعذف المضاف وأبقى المضاف اليه مجروراً والمعتمد الاول وظاهرها ضعيف (إن سافر) الولي أو الحاضنة



أى لموضع مأمون (وَأَمِنْ) كل (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون والا لم ينزع الولي منها ونزع من الحاضنة (ولو) كان (فيه) أى في الطريق (بحر) على الأصح فالمدار على الامن ثم استثنى من مفهوم قوله وان لا يسافر ولي قوله (إلا أن تسافر هي) أى الحاضنة (معه) أى مع الولي أو مع المحضون فلا تسقط حضانتها بسفره سفر ثلة (لا أقل) من ستة برد على القول الراجح ومن يريدن على الضيف فلا يأخذ منها ولا تمنع الحاضنة من السفر به (ولا تعود) الحاضنة لمن سقطت حضانتها بالتزويج (بعد الطلاق) لها أو موت زوجها (أو) بعد (فسخ) النكاح (الفاقد) (بعد البناء) على الأرجح (أو) بعد (الإسقاط) أى إذا أسقطت الحاضنة حقها منها لغير عذر بعد وجوبها لها ثم أرادت العود لها فلا تعود بناء على أنها حق للحاضن وهو للشهور وقيل تعود بناء على أنها حق للمحضون (إلا) أن يكون الإسقاط بمعنى السقوط (لكرض) من كل عذر لا يقدر معه على القيام بحال المحضون كعدم لبن أو حج فرض أو سفر الولي بالمحضون سفر ثلة

على السفر معه (قوله سفر ثلة أو نجارة) راجع لاولى والحاضنة على سبيل ألف والنشر المرتب أى ان محل كون الولي يأخذ الولد من الحاضنة إذا سافرت برده سفر ثلة أن كان سفره لموضع مأمون ويأمن على نفسه وعلى الولد المحضون في الطريق والا فلا يأخذه منها ومحل كون الحاضنة إذا سافرت الستة برد لتجارة لا ينزع الولد منها إذا كان سفرها لموضع مأمون وكان يؤمن عليها وعلى الولد معها في الطريق والآنزع الولد منها (قوله وأمن كل في الطريق) أى ولو بحسب غلبة الظن على المعتمد فلا يشترط خصوص القطع بالامن اه عدوى (قوله والا لم ينزع الولي) أى إذا أراد السفر وقوله ونزع من الحاضنة أى إذا أرادت السفر لكتجارة (قوله ولو كان فيه بحر) مبالغة في أخذه إذا أريد السفر وحاصله أن الولي إذا أراد سفر الثلة وكان ستة برد كان له أخذ الولد ولو كان في الطريق بحر وكذلك الحاضنة إذا سافرت لكتجارة كان لها أخذه ولو كان في الطريق بحر ورد للمصنف بلو على من قال لا يأخذه الولي إذا سافر ولا الحاضنة إلا إذا لم يكن في الطريق بحر فان كان فيها فلا يمكن واحد منهما من أخذه (قوله على الأصح) أى خلافا لمن قصر أخذه على البر (قوله ثم استثنى من مفهوم قوله وان لا يسافر ولي) أى فكأنه قال فان سافر الولي السفر المذكور لثقة سقطت حضانتها وكان الولي يأخذه منها إلا أن تسافر هي معه (قوله فلا تسقط حضانتها بسفره سفر ثلة) أى ولا تمنع من السفر معه إذا أرادت (قوله لا أقل) أى لا ان كان سفر الولي سفر ثلة أقل من ستة برد فلا يأخذ منها ولا ان كان سفرها سفر ثلة أقل من ستة برد فلا تمنع الحاضنة من أخذه معها والسفر به إذا لا تسقط حضانتها بذلك السفر (قوله لمن سقطت النخ) أى سواء كانت أما أو غيرها بل الحق في الحضانة باق لمن انتقلت له فان أراد من له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة فان كان للأمم فلا مقال للآب لانه نقل لما هو أفضل وان كان الرد لأختها مثلا فلا بل النخ من ذلك قول المصنف ولا تعود أى جبرا على من انتقلت له بتزوجها أما لو سلم لها الحضانة من يستحقها بعدها فانها تعود لها لكن تارة يكون للآب مقال وتارة لا يكون له (قوله أو بعد فسخ النكاح) يعنى ان الحاضنة إذا سقطت حضانتها بالتزويج وأخذ الولد من بعدها في المرتبة ثم ظهر أن النكاح فاسد فسخ لاجل ذلك وقد دخل بها فان حضانتها لا تعود وهذا إذا كان النكاح مختلفا في فساد أو كان مجمعا على فساد ودرأ الحد أما لو كان الفسخ قبل البناء مطلقا أى - واه كان فساد مختلفا فيه أو متفقا عليه أو كان بعد البناء وكان النكاح مجمعا على فساد ولم يدرأ الحد فان الحضانة تعود لها \* والحاصل أن فسخ الفاسد إن كان قبل البناء فان الحضانة تعود كان ذلك النكاح مختلفا في فساد أو متفقا على فساد كان يدرأ الحد أولا وكذا إن كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساد ولم يدرأ الحد كالحامسة والمحرم مع علمه بالحكم وأما ان كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساد ويدرأ الحد كالمحرم والخامسة جاهلا بالحكم أو كان مختلفا في فساد ففسخ لذلك بعد البناء بها فان الحضانة لا تعود لان فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الاصول وعبر عنه المؤلف بالأرجح جريا على عادته فقوله على الأرجح خاص بهذه المسئلة لان ترجيحه إنما وقع فيها دون ما قبلها وقيل انها إذا تزوجت وسقطت حضانتها ثم فسخ نكاحها لفساده فان حضانتها تعود لان العدم شرعا كالعدم حسا سواء كان الفسخ قبل البناء أو بعده مختلفا في فساد أو مجمعا عليه كان يدرأ الحد أم لا (قوله أو بعد الإسقاط) أى لغير بعوض أو بغير عوض (قوله بعد وجوبها لها النخ) هذا شامل لما إذا أسقطت الام حضانتها للآب بعد طلاقها ولا إسقاطها له وهى في عصمتها لان الحق لها وهما زوجان كما مر وشامل لما إذا أسقطت الجدة حضانتها بعد ان أسقطت بنتها حضانتها في مقابلة خلعتها لان إسقاط الام حضانتها في مقابلة خلعتها لا يسقط حق الجدة

فإذا زال العذر عادت الحضانة بزوجها (أو ولوت الجدة) عطف على مرض فالكف مقدرة في موت وهي في الحقيقة مقدر دخولها على الجدة فيشمل غيرها من كل من انتقلت له الحضانة بزوج من قبله كالأم مثلاً يعني إذا ماتت الجدة وتزوجها بمن انتقلت له الحضانة ومثل اللوت تزويجها (والأم) مثلاً التي سقطت حضانتها بتزويجها (خالية) من الزوج بأن طلقها أو مات عنها فإن الحضانة تعود إليها بموت الجدة أو تزويجها • والحاصل أن الحضانة إذا انتقلت لشخص لمانع ثم زال (٥٣٣) مانع وقد مات أو تزج للانتقل

إليه فإنها تعود للاول (أو لتأبئها) أي الحاضنة التي تزوجت بموت زوجها أو طلقها (قبل علمه) أي علم من انتقلت إليه حين الزوج فإنها تستمر لها ولا قال لمن انتقلت إليه شرعاً حال تزوج الأم وفي جعل هذا الاستمرار عوداً كما هو قضية المصنف تسمع (والحاضنة) أم أو غيرها (قبض نفقة) وكسوته وغطائه ووطائه وجميع ما يحتاج إليه الطفل وليس لأبي المحضون أن يقول لها بعينه لئلا يكل عنده ثم جود لك لما فيه من الضرر بالطفل والاخلال بصحته والضرر على الحاضنة للمشقة وليس لها موافقة الأب على ذلك لضرر الطفل إذا كله غير منضبط فاللام بمعنى على أو للاختصاص ثم إن قبض النفقة يقدّر بالاجتهاد من الحاكم

فإذا أسقطت الجدة بعد طلاق بنتها صح الاستقاط لأنه استقاط للشيء بعد وجوبه إلا أن العمد أنه إذا أسقط من له الحضانة حقه فيها انتقل الحق لمن يليه في الترتيب للاستقط له وأما لو أسقطت حقها من الحضانة قبل زواجها لم يفسد حقها على العمد كالأول خالته على إسقاط حضانتها وقد أسقطت الجدة أو الخالة حقها قبل مخالعة ابنتها أو أختها (قوله) فإذا زال العذر عادت الحضانة بزوجها (أو ولوت الجدة الخ) يعني أن الأم إذا تزوجت ودخل بها زوجها وأخذت الجدة الولد ثم فارق الزوج الأم وقد ماتت الجدة أو تزوجت والأم خالية من اللوانع فهي أحق من بد الجدة وهي الخالة ومن بعدها كذا قال المصنف وهو ضعيف والاعتماد أن الجدة إذا ماتت انتقلت الحضانة لمن بعدها كالأخالة ولا تعود للام ولو كانت متأبئة (قوله) والام مثلاً خالية أشار الشارح إلى أنه لا مفهوم للجدة ولللام وللأموت أيضاً وحينئذ فلو قال المصنف أو لكوت من انتقلت إليه الحضانة وقد خلى من قبله كان أشمل (قوله) أو لتأبئها الخ) يعني أن الحاضنة إذا تزوجت ودخل بها زوجها ثم طلقها أو مات عنها قبل أن يعلم من تنتقل الحضانة إليه بتزويجها فإنها تستمر للحاضنة ولا مقال لمن بعدها ومفهوم قوله قبل علمه أنه إذا علم من بعدها بزواجها وسكت عن اخذ الولد عما أو أقل ولم يتم حتى تأبئت لم يزرعه منها ولا مقال له وما تقدم للمصنف في قوله إلا أن يعلم ويسكت العام أي فليس له انتزاعه منها فإن سكت أقل من العام كان له انتزاعه فيها إذا لم تأبئ فالوضع مختلف كذا ذكره عج وهو الصواب وقال الشيخ أحمد إذا علم من بعدها فلا مقال له أن علم وسكت العام وإلا فله قال فان مفهوم كلامه هنا يقيد بما مر بحيث يقال مفهوم قبل علمه أنها إذا تأبئت بعد علم من انتقلت إليه الحضانة وسكوتها كان له انتزاعه إن كان السكوت أقل من عام وإلا فلا وفيه موضوع المحلين مختلف فكيف يقيد أحدها بما في الآخر (قوله) وليس لأبي المحضون أن يقول الخ) أي فإذا طلب ذلك فلا يجاب له (قوله) أو للاختصاص أي أن الحاضنة مختصة بذلك وهذا لا ينافي وجوبه عليها (قوله) وأمنه أي فيعطى نفقة كثيرة كجدة أو شهر وقوله وخوفه أي فيعطى نفقة قليلة كيوم أو يومين (قوله) فذهب للدونة الخ) هذا الكلام أسهل لعل وتبعه عبق وشارحنا وسيأتي لك ما فيه (قوله) أي فيما يخص الطفل أي بأن يجعل نصف أجرة السكن مثلاً على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثاها على الحاضن أو العكس (قوله) وقيل توزع على الرءوس) فقد ظهر لك مما قاله الشارح أن الخلاف فيما يخص الحاضن من السكن وأما ما يخص المحضون منه فلي الأب باتفاق الأقوال المذكورة وسيأتي لك أقوال آخر في ذلك (قوله) لكن رجح بعضهم الخ) أي وهو بن وقت ما في التوضيح وغيره ففي بن مانعه قال للتيطى فيما يلزم الأب للولد مانعه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه

على الأب بالنظر لحاله من يوم أو جمعة أو شهر ومن أعيان أو أمان لحال الحاضنة من قرب السكن من الأب وبعده وأمنه وخوفه وأما السكني فذهب للسدونة الذي به الفتوى أنها على الأب للمحضون والحاضنة معاولا اجتهد فيه وقال سحنون سكنى الطفل على أبيه وعلى الحاضنة ما يخص نفسها بالاجتهاد فيها أي فيما يخص الطفل وما يخص الحاضن وقيل توزع على الرءوس قد يكون المحضون متصفاً وكلاماً ضيف وظهر قول المصنف (و) للحاضنة (السكنى بالاجتهاد) للتي على منصف سحنون ولو متى على مذهبه تقدم قوله بالاجتهاد على قوله والسكنى لكن رجح بعضهم ما في التوضيح وغيره من أن كلام سحنون تفسير للمدونة قال شيخنا وهو صواب

وهذا هو القول المشهور المعمول به المذكور في المدونة وغيرهاسحنون ويكون عليه من الكراء على قدر ما يجتهد الحاكم وقال يحيى بن عمر السكني على قدر الجاهل اه نقله اللواق وقد أفاد أن قول سحنون تفسير للمدونة كما فهمه المؤلف في توضيحه ونصه والمشهور أن على الأب السكني وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب القائل إن أجره المسكن على الحاضنة وعلى المشهور فقال سحنون تكون السكني على حسب الاجتهاد وعزاه لابن القاسم في الديماطية وهو قريب لما في المدونة وقال يحيى بن عمر على قدر الجاهل وروى لاشيء على المرأة حيث كان الأب موسرا وأنها على الموسر من الأب والحاضنة وحكى ابن بشير قولاً بأنه لاشيء على الأم من السكني اه فقول التوضيح وحكى ابن بشير قولاً الخ صريح في أن القول بكون السكني كلها على الأب هو الضعيف المقابل لمذهب المدونة لأنه مذهبها فيطلب به مادعاه عقب تيمنا لشيخه من ضعف ماسحنون وجعل ماحكاه ابن بشير هو المشهور وأنه مذهب المدونة انظر بن وقول التوضيح وأنها على الموسر من الأب والحاضنة معناه أن الحاضنة إذا أسرت دون الأب لم يكن على الأب سكني على هذا القول وإن أسر الأب دون الحاضنة لم يكن على الحاضنة شيء من أجره السكني (قوله ولا شيء لحاضن لاجلها) أي لاشيء لها من نفقة وأجرة وهذا قول مالك المرجوع إليه وبه أخذ ابن القاسم وكان يقول أولا ينفق على الحاضنة من مال القلام والخلاف إذا كانت الحاضنة غنية أما الفقيرة فينفق عليها من ماله لأجل فقرها لا للحضانة انظر طنق اه بن (قوله زيادة على السكني) أي من نفقة وأجرة حضانة وهذا لا ينافي أن له السكني (قوله لأجلها) هذا تصريح بما علم من تعليق الحكم بالوصف وهو لحاضن

(ولا شيء لحاضن) زيادة على السكني (لأجلها) أي الحضانة وأما بقطع النظر من الحضانة فقد يجب لها شيء كالأم الفقيرة في مال ولها للحضون والله أعلم

(ثم الجزء الثاني من حاشية السوقي على الشرح الكبير ويليها الجزء الثالث أوله باب البيوع)

## فهرست

( الجزء الثاني من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير للقطب المرديري )

صفحة	صفحة
٣٣٩ فصل إنما يجب القسم للزوجات في البيت	٢ باب في الحج
٣٤٧ فصل جاز الخلع	٥٤ فصل حرم بالا حرام
٣٦١ فصل طلاق السنة	٩٣ فصل في ذكر موانع الحج
٣٦٥ فصل وركنه أهل	٩٩ باب الذكاة
٤٠٥ فصل ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق	١١٥ باب الباح
٤١٥ فصل في الرجعة	١١٨ باب في الضحايا
٤٢٦ باب الإيلاء	١٢٦ باب في الإيمان
٤٣٩ باب في الظاهر	١٦١ فصل في النذر
٤٥٧ باب ذكر فيه العمان	١٧٢ باب في الجهاد
٤٦٨ باب تعدد حرة	٢٠٠ فصل في عقد الجزية
٤٧٩ فصل ولزوجة المفقود	٢٠٨ باب السابقة
٤٩٠ فصل يجب الاستبراء	٢١١ باب الخصائص
٤٩٩ فصل في تداخل العدد	٢١٤ باب في النكاح وما يتعلق به
٥٠٢ باب الرضاع	٢٧٧ فصل في خيار أحد الزوجين
٥٠٨ باب النفقة	٢٩١ فصل وجاز لمن كل عتقها فراق العبد
٥٢٢ فصل إنما تجب نفقة رقيقه ودابته	٢٩٣ فصل في أحكام الصداق
٥٢٦ الحضانة	٣٢٩ فصل إذا تنازعا في الزوجية

( تمت )